



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(١٤٣٢)

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

# **حاشيتان من هواشي ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) على ألفية ابن مالك دراسة وتحقيقاً**

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

جابر بن عبدالله بن سريع السريع

إشراف فضيلة الدكتور

إبراهيم بن صالح العوي

الأستاذ المشارك بقسم اللغويات

الجزء الأول

العام الجامعي ١٤٣٩-١٤٤٠ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم

إدارة التعليم العالي والبحث العلمي

(٢٠٢٢)

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

### إفادة

□ ماجستير □ دكتوراه

عنوان الرسالة/ البحث: جاءت دراسة حول استخدامات اللغة العربية في العصر الحديث (٢٠٢١م)  
 على أيدى أستاذة اللغة العربية د. سحر محمد  
 إعداد الطالب: جاءت دراسة حول استخدامات اللغة العربية في العصر الحديث (٢٠٢١م)

لقد تمت مناقشة الرسالة/ البحث بتاريخ: ١٠/٤/١٤٤٠هـ، وقد قام الطالب بتعديل ملحوظات لجنة المناقشة.

### أعضاء اللجنة

الاسم	الصفة	التوقيع، والتاريخ
د. إبراهيم محمد جبار	مقرر	
أ. د. عمار محمد محمد	عضو	
أ. د. عبد الله محمد	عضو	



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مستخلص الرسالة

**عنوان البحث:** حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) على ألفية ابن مالك دراسة وتحقيقاً.

**موضوع البحث:** تحقيق علمي لتعليقات كتبها ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك لتحرير نصها، وشرح كلماتها وأمثلتها، وبسط مسألتها، والاستشهاد لها، والاعتراض والاستدراك عليها عند الحاجة.

**منهج البحث:** منهج تحقيق المخطوطات، وهو قراءة النص، وضبط ما يحتاج فيه إلى ضبط، وتصحيح أخطائه، وعزو نصوصه إلى مصادرها، وشرح الكلمات الغريبة، والتعريف بالأعلام والأماكن.

**عدد النسخ ومكتباتها:** نسختان: الأولى: ضمن مجموعة ولي الدين أفتدي بالمكتبة الإسلامية في تركيا بالرقم (١٠٣٩)، والأخرى: ضمن المجموعة التيمورية بدار الكتب المصرية بالرقم (١٨٧) نحو تيمور).

**أقسام البحث:** ١- المقدمة. ٢- الدراسة (وفيهما: ترجمة موجزة لابن مالك وابن هشام، ودراسة للحاشيتين المحققين في ستة مطالب: تحقيق عناوينهما، ومنهجهما، ومصادرها، وموازنة بينهما وبين كتاب "أوضح المسالك"، وتقويمهما، ووصف مخطوطتيهما)، ٣- النص المحقق، ٤- الفهارس العلمية.

**نتائج البحث:** الكشف عن عناية ابن هشام بألفية ابن مالك، وتعدد حواشيه عليها، واختلافها عن كتابه أوضح المسالك، والكشف عن مجموعة من الكتب المفقودة التي نقل منها، وعن بعض الأخطاء التي وقعت له سهواً في عبارته.

**الكلمات المفتاحية:** ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) - ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) - ألفية ابن مالك - الحواشي النحوية



Date: ٢٧ FEB 2019

التاريخ: ٢٧ فبراير ٢٠١٩

### Abstract

**Research Title:** Two margins of Ibn Hisham Alansary's (died in 761 AH): studying and verification *Ibn Malek's Alfayah*.

**Research Subject:** Scientific verification of Ibn Hisham Alansary's comments on *Ibn Malek's Alfayah* to edit its text, explain its words and examples, extend its issues, citation of it, object it and correct it if needed.

**Research Approach:** Manuscripts verification approach: reading the text, correcting its mistakes, referencing the text to their sources, explaining the peculiar words and definition of places and great figures.

**Number of Copies and their Publishers:** Two copies: The first one: among the group of Walyeldin Effendi at the Solimanya Publishing House in Turkey with No. (1039), the other one: among the Taimourian group in the Egyptian National Library with No. (187, Taimour Grammar).

**Research Sections:** 1- Introduction. 2- The main study (it includes: brief biographies of Ibn Hesham and Ibn Melek and a study of the verified margins in six topics: verifying their titles, their approaches, their sources, a comparison between them and *Awdhah Almasalek* book, evaluating and describing their manuscripts). 3- The verified text. 4- The scientific indexes.

**Research Findings:** The study shows the attention that Ibn Hisham paid to *Ibn Malek's Alfeyah* and his multiple margins on it as well as the difference from his book *Awdhah Almasalek*. It also shows a collection of lost books which it was quoted from them, and some of mistakes that are inadvertently contained in his phrases.

**Key Words:** Ibn Hisham Alansary (died in 761 AH) - Ibn Malek (died in 672 AH) - *Ibn Malek's Alfeyah* - Grammatical Margins.





## المقدمة



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فلقد مرَّ الله علينا أن جعلنا عبر أمة أخرجت للناس، وشرَّفنا بكتابه العظيم الذي أنزله بلسان عربي مبين، فصار فهمه موقوفاً على فهم لغته، وذلك ما دعا علماءنا إلى الاعتناء باللغة العربية؛ حفظاً، وتدويناً، وتحقيقاً، وشرحاً.

ومن شارك في هذا الميدان، وضرب فيه بسهم وافر: الإمام العلامة عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (المتوفى سنة ٧٦١) رحمه الله رحمة واسعة، وقد حظيت مصنفاته بشهرة واسعة، وأقبل عليها الدارسون قديماً وحديثاً يُنتهلون من شيعتها، ويستعطفون غامضها، ويشرحون ما يحتاج منها إلى شرح.

وفي العصر الحاضر اجتهد العلماء وطلاب العلم في إخراج كتب ابن هشام إلى عالم المطبوعات محققة مؤثقة، فاستوعب عقلهم مجلَّ مؤلفاته، وغالب رسائله، ومنها ما طبع أكثر من مرة.

فأحييت أن أشارك في إخراج شيء من مؤلفات هذا الإمام -مما لم ينشر مطبوعاً بعد- وذلك بدراسة حاشيتين مخطوطتين من حواشيه على ألفية ابن مالك، وتحقيقهما، سائلاً الله الإعانة والتوفيق.

ولابن هشام على ألفية ابن مالك حواشي عدة: نقل ياسين في "حواشيه على الألفية" من حاشيتين مختلفتين كتبتها بخط ابن هشام، ونقل السيوطي في "النكت" من حاشية ثالثة -بخط ابن هشام أيضاً- لم ينقل منها ياسين شيئاً، ووقفت على حاشية رابعة -بخطه أيضاً- لم ينقل منها أحد حسب يعني.

وكان غرض ابن هشام منها أن يشرح غامضاً، أو يضيف مسألة، أو يضيظ نصاً، أو يعلق على شاهد، أو مثال، أو يبيِّن رأيه في عبارة الألفية موافقة ومخالفة.

وهذه الحواشي مختلفة عن شرحه للألفية المسمى: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، ومادتها مختلفة عن مادته، وطريقتها مختلفة عن طريقته؛ فهي تعليقات، ونكت



متفرقة على أبيات الألفية، لم يكن غرضه منها استيفاء الكلام على جميع أبيات الألفية، بل التعليق على ما يرى أنه بحاجة إلى تعليق، وبما كان له على الكلمة الواحدة، أو البيت الواحد أكثر من حاشية، وقد كانت حواشيه متفرقة في عدة نسخ، ويوجد في كل نسخة ما لا يوجد في الأخرى، وقد كتبها في أوقات متفرقة. من أجل ذلك وقع اختياري على تحقيق حاشيتين لابن هشام على ألفية ابن مالك ثبيل درجة العالمية العالية (الذكوراء).

### الأهمية العلمية للمخطوطتين:

تكمن أهمية للمخطوطتين المراد تحقيقهما في أمور:

- ١- مكانة مؤلفهما، ومنزلة في سلم الدراسات النحوية والصرفية، وشهرته بين علماء العربية بمجدة للمنصفات وغيرها.
- ٢- تضمن حواشي ابن هشام تحقيقات علمية، ومناقشات لغوية ونحوية وصرفية، أبداه في مناقشاته لأراء العلماء وكتبهم.
- ٣- شهرة حواشي ابن هشام عند العلماء، واحترافهم بها، حتى صارت راقداً مهتاً لشروحهم، وتعليقاتهم، وحواشيه، وتقريراتهم على الألفية؛ كالأزهري، والسيوطي، والأخفوي، وباسن العلمي، والبغدادي، والخضري، والصبان.
- ٤- إفصاح حواشي ابن هشام عن آرائه وموقفه من أبيات الألفية، صياغة وأحكاماً، وهو ما خلا منه شرحه المسمى أوضح المسالك؛ إذ لم يتكلم فيه على الأبيات إلا نادراً.
- ٥- معرفة جهود ابن هشام في دراسة الألفية، وبيان تنوعها بين ضبط النص، وذكر فروق النسخ، وتفسير العبارات، والإعراب، وشرح المسائل بالتفصيل والإضافة والتعليل والتلخيص، والتعليق على الشواهد والأمثلة، وبيان المأخذ والمحسن في أبيات الألفية وعباراتها.
- ٦- الوقوف على نصوص لغوية، ونحوية، وصرفية، نقلها ابن هشام في حواشيه



من مصادر تعد اليوم مفقودة، مما يبرز الاطلاع الواسع الذي تميز به هذا الإمام.

٧- في مادة الخواشي العلمية ما يفتح المجال لدراسة جهود ابن هشام العلمية حول الألفية في غير أوضح المسالك، ودراسة موقفه من الألفية موافقة ومعارضة، ودراسة موقف العلماء للتأخرين من تعليقاته على الألفية.

### أسباب اختيار المخطوطتين:

أخبرت دراسة هاتين المخطوطتين، وتعليقهما لأمر:

١- ما تميزتا به من مادة علمية، وتحقيقات ومناقشات، ونقل من مصادر متعددة، تحتاج إليها الدراسات اللغوية، والنحوية، والصرفية.

٢- الإسهام في نشر آثار العلماء التي بقيت مخطوطة، وإتاحتها بين يدي الدارسين، ولا سيما آثار للبرزين في العلم، كإبن هشام.

٣- الرغبة في مواصلة البحث العلمي في آثار ابن هشام؛ حيث كان مشروع رسالتي في العلنية (للماستر): مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري محمد بن خلال الحنفي التبراني (ت ٨١٨هـ) دراسة وتحقيقاً، مما سيساعد -بإذن الله- في فهم إشكالات المخطوط، وتذليل صعوباته.

### الدراسات السابقة:

لم أجد بعد البحث دراسة تتصل بخواشي ابن هشام على الألفية، وإنما وجدت دراسات تتصل بموقف ابن هشام من ابن مالك، أو تتصل بالألفية وشروحها، وذلك لا صلة له مباشرة بموضوع الدراسة.

### عطة المشروع:

يتكون المشروع من مقدمة، وقسمين: الأول للدراسة، والثاني للتحقيق، وفهارس



مقدمة.

المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الدراسة والتحقيق.

القسم الأول: الدراسة: وفيه بحثان:

البحث الأول: ابن مالك وابن هشام الأنصاري، (ترجمة موجزة).

البحث الثاني: حاشيتا ابن هشام على الألفية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق عنوان المخطوطتين، وتوثيق نسبتهما إلى ابن هشام.

المطلب الثاني: منهجهما، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية.

المسألة الثانية: عنايته بأراء العلماء.

المسألة الثالثة: اختياراته وترجيحاته.

المطلب الثالث: مصادرهما.

المطلب الرابع: موازنة بينهما وبين أوضح المسالك.

المطلب الخامس: تقويمهما، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المحاسن.

المسألة الثانية: لما أخذ.

المسألة الثالثة: التأثير والتأثر.

المطلب السادس: وصف للمخطوطتين، ومناقج منهما.

القسم الثاني: النص المحقق.

الفهارس العلمية:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس القراءات القرآنية.



فهرس الأحاديث النبوية والأثار.

فهرس الأقوال والأمثال.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس الأماكن والبلدان.

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الفهارس.

### منهج التحقيق:

اتبعت المنهج المتعارف عليه في تحقيق كتب التراث، وأسأير فيه وفق المخطوطات الآتية:

١- نسخ الماشئين وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع مقابلة للنسوخ بأصله للنسوخ منه، والالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٢- تصويب ما حزم بمخطئه في المامش، مع بيان وجه الخطأ، وما استظهرت سقطه أو حاجة السياق إليه أثبتته في المتن بين معقوفين [ ]، مبيّناً للمصدر وسبب ذلك، وما انقطع أو انطمس كله، أو بُيُض له، أو لم أستطع قراءته أضع مكانه في المتن ثلاث نقط ... ، وأبين مقداره، وما انقطع أو انطمس بعضه أثبت ما ظهر لي فيه.

٣- إثبات أبواب الألفية وأبوابها كما جاءت في المخطوطة الأولى رسماً وضبطاً، وإتباع كل باب أو بيت الحواشي للتصلة به من المخطوطة الأولى، والإشارة إليها بـ(خ١)، ثم من المخطوطة الثانية، والإشارة إليها بـ(خ٢)، فإن كانت الحاشية متعلقة ببعض البيت لا به كله، ولم يذكر فيها ما تتعلق به أثبتته في أولها بين معقوفين [ ] .



- ٤- وضع خط مائل في المتن / للدلالة على أول اللوحة، مع الإشارة إلى ذلك في هامش توثيق كل حاشية.
- ٥- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني.
- ٦- توثيق القراءات القرآنية من مصادرها، أو مظاهها.
- ٧- عزو الأحاديث النبوية فإن كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما فإنني أكتفي بتوثيقه منهما، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما عزوته إلى من أخرجه.
- ٨- توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة.
- ٩- تفسير غريب الشواهد الشعرية، ونسبتها إلى قائلها، من مصادر توثيقها، وإلا فالتفسير من معاجم اللغة، مع ذكر البحر، وبيان الشاهد عند الحاجة.
- ١٠- التعليق على المسائل النحوية تعليقا علميا عند الحاجة إلى ذلك.
- ١١- توثيق النصوص المنقولة من الكتب التي نقلت عنها.
- ١٢- التعريف بالكمات الغربية، والمصطلحات العلمية، والأماكن والبلدان تعريفا موجزا.
- ١٣- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم ترجمة موجزة في أول موضع.
- ١٤- وضع قهارس مفصلة في آخر البحث وفق ما ذكر في الحطة.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أشكر الله عز وجل على نعمته عليّ  
بإكمال هذا البحث، وتيسر أسبابه.

ثم أشكر فضيلة شيعي ومشرقي الدكتور / إبراهيم بن صالح العوفي لما جاني من  
غفر علمه، وأمدني بملحوظاته التي أنارت لي طريقي، وسدت عوزي، وتحمس قراءة  
عملي، فأقام منه ما استوعج، وأكمل منه ما نقص، أسأل الله أن يزيه عني خير الجزاء في  
الدنيا والآخرة، وأن يمدد بعونه ورغبته، إنه على ذلك قدير.

ثم أشكر فضيلة المناقشين على تكريمهما بقبول مناقشة الرسالة، وحرصهما على



الارتقاء بما إلى الكمال والسماء، فالحمد لله على ما عجزا، وبمزيدهما توفيقاً وبراً.

وأشكر ختاماً الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ممثلة في كلية اللغة العربية، عميداً ووكلاء، وأعص منها قسم اللغويات، رئيساً وأستاذة، على إتاحة الفرصة لي بمواصلة الدراسة وإمدادي بالعلم والمعرفة، ومساعدتي في إنجاز هذا العمل، فإلهم الله من فضله وتكريمه، وآتاهم من كل خير ما يرجون ويؤمنون.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



الدراسة



المبحث الأول: ابن مالك وابن هشام الأنصاري، (ترجمة موجزة).



يتصل الكتاب محلُّ الدراسة بعَلَمَيْنِ مُخَوِّجَيْنِ بارزين، فصاحب الكتاب المحشَّى عليه: ابن مالك، وصاحب الحواشي: ابن هشام الأنصاري، والدراسات المُعرَّقة بهما مُشكَّرة، مَطْلُوعًا ومُختَصَرًا، قَدَّمَهَا وحَدَّثَهَا، والإشارة إلى طرفٍ من سيرتهما مُفيدٌ بين يَدَيَّ كَتَابِيهَما، فكان هذا للبحث.

## أولاً: ابن مالك<sup>(١)</sup>:

هو أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، جمال الدين<sup>(٢)</sup>.  
ولد بَحْثَانَ في الأندلس، في حدود سنة ٦٠٠، فقبل: سنة ٥٩٨<sup>(٣)</sup>، وقيل:

(١) من مصادر ترجمته عند المُتَقَدِّمين: ذيل مُرَاة الرُّمَان للونيني ٧٦/٣، والمختصر في أخبار البشر ٨/٤، والعمر ٣٢٦/٣، وتاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥، وتذكرة الحفاظ ١٨٨/٤، وتاريخ ابن الوردي ٢١٥/٢، ومسالك الأبيصار ١٨٩/٧، وقوات الوفيات ٤٠٧/٣، والوفاء بالوفيات ٢٨٥/٣، ومُرواة الجنان ١٣١/٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبداية ونهاية ٥١٣/١٧، وطبقات الشافعيين لابن كثير ٩٠٨، واللبقة ٢٦٩، وغاية النهاية ١٨٠/٢، والقلائق والمفلوكون ٦٤، والسلوك ٨٨/٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٩/٢، وعقد الجمان (للمالِك) ١٢٣/٢، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفع الطيب ٢٢٢/٢، وشررات الذهب ٥٩٠/٧، وهُدَى المُرَوِّفِينَ ١٣٠/٢، ومنها عند المعاصرين: الأعلام ٢٣٣/٦، ومعجم المؤلِّقين ٢٣٤/١٠، ومن تاريخ الحو ٩٦، ٩٧، والمدارس النحوية ٣٠٩. وللمعاصرين حول ابن مالك وكتبه ومنهجه النحوي دراسات مفردة ومُضمَّنة مقدِّماتٍم لتحقيق كتب.

(٢) ينظر: العمر ٣٢٦/٣، وتاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥، وتذكرة الحفاظ ١٨٨/٤، وفوات الوفيات ٢٨٥/٣، ولوفاء بالوفيات ٢٨٥/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبداية ونهاية ٥١٣/١٧، وطبقات الشافعيين لابن كثير ٩٠٨، واللبقة ٢٦٩، وغاية النهاية ١٨٠/٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٩/٢، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفع الطيب ٢٢٢/٢، وشررات الذهب ٥٩٠/٧.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية ١٤٩/٢، وغاية لنهاية ١٨٠/٢.



٦٠٠<sup>(١)</sup>، وقيل: ٦٠١<sup>(٢)</sup>، وقيل: بين ٦٠٠ و ٦٠١<sup>(٣)</sup>.

ثم رحل إلى المشرق ماراً بإشبيلية، ثم قصد الشام لطلب العلم، فدخل دمشق، ثم استقر في حلب<sup>(٤)</sup>، ثم انتقل إلى دمشق، وبقي فيها إلى أن توفي في شعبان سنة ٦٧٢، ودفن في سفيح قاسيون<sup>(٥)</sup>.

وله ثلاثة أبناء، كل واحد منهم اسمه محمد: بدر الدين (ت ٦٨٦)<sup>(٦)</sup>، وتقي الدين الأسد (ت ٦٩٩)<sup>(٧)</sup>، وخمس الدين (ت ٧١٩)<sup>(٨)</sup>.

أخذ عن شيوخ عدة<sup>(٩)</sup>، فممنهم بختيار: أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف الكلعي (ت ٦٢٨)<sup>(١٠)</sup>، وإبشيلية أبو علي عمر بن محمد الشوبين (ت ٦٤٥)<sup>(١١)</sup>، ودمشق أبو الحسن علي علم الدين بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (ت

(١) ينظر: فوات الوفيات ٤٠٧/٣، والبداء والنهاية ٥١٣/١٧، واللبقة ٢٦٩.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٨٥/٣.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ونفع الطيب ٢٢٢/٢، وشذرات الذهب ٥٩٠/٧.

(٤) تعرف رحلاته من شيوخه الذين أخذ عنهم في كل بلدة.

(٥) ينظر: تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥، والعمر ٣٢٦/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٦٧/٨، والبداء والنهاية ٥١٣/١٧، وغاية النهاية ١٨٠/٢، وبغية الوعاة ١٣٠/١.

(٦) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٨١/١٥، والوافي بالوفيات ١٦٥/١، وبغية الوعاة ٢٢٥/١.

(٧) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٩٣٥/١٥، والوافي بالوفيات ١٦٦/١.

(٨) ترجمته في: أمجد العصر ١٦٥/٥، والدرر الكامنة ٤٥٧/٥.

(٩) ينظر: تاريخ الإسلام ٦٢٧/١٤، ٢٤٩/١٥، والوافي بالوفيات ١٦١/١، وطبقات الشافعيين ٩٠٨، وغاية النهاية ١٨١/٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٤٩/٢، وبغية الوعاة ١٣٠/١، ٢٣١، ٤٨٢.

(١٠) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٨٥٤/١٣، والوافي بالوفيات ٢٩١/١٠.

(١١) ترجمته في: إنباء الرواة ٣٣٢/٢، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢.



٦٤٣<sup>(١)</sup>، ويحلب أبو اليقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣<sup>(٢)</sup>)، وأبو عبد الله محمد ابن عمرو (ت ٦٤٩<sup>(٣)</sup>).

وتلقب على يديه خلق كثير<sup>(٤)</sup>، أشهرهم: ابنه محمد بن علي بن محمد بن علي، ومحمد بن علي بن علي بن إبراهيم النحاس (ت ٦٩٨<sup>(٥)</sup>)، ومحمد بن علي بن علي الفتح البجلي (ت ٧٠٩<sup>(٦)</sup>)، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن جعوان (ت ٦٨٢<sup>(٧)</sup>)، وأبو الحسين علي شرف الدين بن محمد البونيني (ت ٧٠١<sup>(٨)</sup>).

واشتهر في النحو والتصريف واللغة والقراءات، ودُرِس في الجامع الأموي وفي مدارس مختلفة، وتكاثر عليه الطلبة، وكان ذا ديانة وصدق، خشن السم، موقور العقل<sup>(٩)</sup>.

ومن مؤلفاته:

في النحو: الكافية الشافية<sup>(١٠)</sup>، وشرحها<sup>(١١)</sup>، والخلاصة الألفية<sup>(١٢)</sup>، وتسهيل

(١) ترجمته في: وفیات الأعيان ٣/٣٤٠، وبغية الوعاة ٢/١٩٦.

(٢) ترجمته في: إنباء الرواة ٤/٤٥، ووفيات الأعيان ٧/٤٦.

(٣) ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٤/٦٢٧، وبغية الوعاة ١/٢٣١.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٦٤٩، والوفاء بالوفيات ٣/٢٨٧، وطبقات الشافعيين لابن كثير ٩٠٨، وبغية الوعاة ١/١٣٠.

(٥) ترجمته في: وفات الوفيات ٣/٢٩٤، وبغية الوعاة ١/١٣.

(٦) ترجمته في: الوافي بالوفيات ٤/٢٢٤، وبغية الوعاة ١/٢٠٧.

(٧) ترجمته في: ذيل مرآة الزمان ٤/١٩٧، والوفاء بالوفيات ١/١٦٤.

(٨) ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٦/٢٧٨، وشذرات الذهب ٨/٨.

(٩) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٢٤٩، والوفاء بالوفيات ٣/٢٨٦، وفوات الوفيات ٣/٤٠٧، وغاية النهاية ٢/١٨٠، وبغية الوعاة ١/١٣٠، ونقح الطيب ٢/٢٢٣.

(١٠) طبعت مع شرحها الآن.

(١١) طبع بتحقيق د. عبد اللعزم هريدي، سنة ١٤٠٢.

(١٢) طبعت طبعات كثيرة، وحققها د. سليمان العوي على عدة نسخ عالية، سنة ١٤٣٢.



الفوائد وتكميل المقاصد<sup>(١١)</sup>، وشرحه<sup>(١٢)</sup>، وعمدة الخافظ وعُدَّة اللائق<sup>(١٣)</sup>، وشرحه<sup>(١٤)</sup>، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح<sup>(١٥)</sup>، وسبك السظوم وقلت المختوم<sup>(١٦)</sup>، والشفقة، وهو نكت على كافية ابن الحاجب<sup>(١٧)</sup>.

وفي التصريف: التعريف في ضروري التصريف<sup>(١٨)</sup>، وإيجاز التعريف في علم التصريف<sup>(١٩)</sup>، ولامية الأفعال<sup>(٢٠)</sup>.

وفي اللغة: إكمال الإعلام بتلث الكلام<sup>(٢١)</sup>، والاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد<sup>(٢٢)</sup>، والنظم الأوجز فيما يهمل وما لا يهمل<sup>(٢٣)</sup>، ووافق المفهوم في اختلاف

(١) طبع بتحقيق د. محمد كامل بركات، سنة ١٣٨٨.

(٢) طبع بتحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدون المختوم، سنة ١٤١٠.

(٣) طبع مع شرحه الآتي.

(٤) طبع بتحقيق د. عدنان الدوري، سنة ١٣٩٧، وتحقيق أحمد بن إبراهيم المغني، سنة ١٤٣٠.

(٥) طبع بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عيناالباقى، سنة ١٣٧٦، وتحقيق د. طه حسن، سنة ١٤٠٥، وتحقيق د. عبدالله ناصير، سنة ١٤٣٢.

(٦) طبع بتحقيق د. عثمان سلمان ود. فخر مفر، سنة ١٤٢٥.

(٧) طبع خطأ باسم: شرح كافية ابن الحاجب في النحو تأليف: بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة للثوري سنة ٧٣٣، بتحقيق محمد حسن إسماعيل.

(٨) طبع ضمن شرحه: شرح ابن إليز، بتحقيق د. هادي نمر وهلال ناجي، سنة ١٤٢٢، وشرح عمر بن أحمد، بتحقيق د. محمد بن عبدالحفي عمار سالم، سنة ١٤٣٢.

(٩) طبع بتحقيق د. محمد بن عبدالحفي عمار سالم، سنة ١٤٢٢، وتحقيق د. حسن عثمان، سنة ١٤٢٥، وتحقيق د. محمد عثمان، سنة ١٤٣٠.

(١٠) طبعت ضمن شروحه، كشرح ابن الناطم، وبحرفي البهي للسمي: فتح الأقوال وحق الإشكال بشرح لامية الأفعال، وهما مطبوعان طبعان.

(١١) طبع بتحقيق د. سعد حمدان العامدي، سنة ١٤٠٤.

(١٢) طبع بتحقيق د. حسين نورال ود. طه حسن، سنة ١٣٩١.

(١٣) طبع مع شرحه بتحقيق د. علي حسن البواب، سنة ١٤٠٥.



للقول والمرسوم<sup>(١)</sup>، وثيقة المودود في التصور والعمود<sup>(٢)</sup>.

وفي القراءات: القصيدة المألكية<sup>(٣)</sup>.

ثانيًا: ابن هشام الأنصاري<sup>(٤)</sup>:

هو أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الشافعي ثم الحنبلي، جمال الدين<sup>(٥)</sup>.

ولد في القاهرة سنة ٧٠٨ هـ، وبها نشأ<sup>(٦)</sup>.

وأخذ عن جماعة من علماء عصره<sup>(٧)</sup>، أبرزهم: عمر تاج الدين بن علي الفاكهاني

---

(١) طبع بتحقيق بدر الزمان محمد شفيع النيبالي، سنة ١٤٠٩.

(٢) طبع بشرح عمار بن حميس، سنة ١٤٢٧.

(٣) طبعت بتحقيق د. أحمد بن علي السديس، سنة ١٤٢٩.

(٤) من مصادر ترجمته عند المتقدمين: أعيان العصر وأعيان العصر للعصر للصفدي ٥/٣، وذيل العر للحسيني (١٨٧/٤ مع العر)، والوفيات لابن رافع السلامي ٢٣٤/٢، وتاريخ ابن قاضي شعبة ١٧١/٢، والسلوك ٢٤٨/٤، والدرر الكامنة ٩٣/٣، ولشهل الصافي ١٣١/٧، والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، والقصص الأرشد ٦٦/٢، وبقية الوعاة ٦٨/٢، وحسن المحاضرة ١٠/٥٣٦، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩، والمعاصرين حول ابن هشام وكتبه ومنهجه النحوي دراسات مقدرة ومضمنة مقدماتهم لتحقيق كتبه.

(٥) ينظر: أعيان العصر ٥/٣، ولشهل الصافي ١٣١/٧، والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، وبقية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩.

(٦) ينظر: لشهل الصافي ١٣٢/٧، والسلوك ٢٤٨/٤، والدرر الكامنة ٩٣/٣، وبقية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩.

(٧) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، ولشهل الصافي ١٣٢/٧، والقصص الأرشد ٦٦/٢، وحسن المحاضرة ١٠/٥٣٦، وبقية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩.



(ت ٧٣١)<sup>(١)</sup>، وعبد اللطيف شهاب الدين بن عبدالعزيز ابن المرغل (ت ٧٤٤)<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥)<sup>(٣)</sup>، وعلي تاج الدين بن عبدالله النيزي (ت ٧٤٦)<sup>(٤)</sup>، وأبو عبدالله محمد بن محمد بن عمر ابن السراج (ت ٧٤٧)<sup>(٥)</sup>.

ومرغ في القراءات والتفسير والعربية، وانتفع به طلبة العلم، فدرّس في أماكن بمصر، كالقبة للتصويرة، والدرسة الحنبليّة، ودرّس في مكة أمّا جاور بمكة<sup>(٦)</sup>.

ونفع في مرحلة مبكرة من حياته، وذاع صيته، واشتهر علمه، وانتشرت كتبه في حياته، حتى قال عنه معاصره تاج الدين السبكي<sup>(٧)</sup> (ت ٧٧١): «نحوي هذا الوقت أبقاه الله تعالى».

وانتفع به الطلبة، فقد كانت مجالسه عامرة بالمطارحات والناقشات العلمية، ومن أبرز تلاميذه: جلال الدين بن أحمد الثبائي (ت ٧٩٣)<sup>(٨)</sup>، ومحمد بدر الدين بن بخادر الزركشي (ت ٧٩٤)<sup>(٩)</sup>، وعبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)<sup>(١٠)</sup>، وابنه

(١) ترجمته في: البداية والنهاية ١٨/٣٧٠، والدرر الكامنة ٤/٢٠٩، وحسن المحاضرة ١/٤٥٨.  
(٢) ترجمته في: الوالي بالوفيات ١٩/٨١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٣/٢٠، والفرق الكامنة ٣/٢٠٩.

(٣) ترجمته في: الوالي بالوفيات ٥/١٧٥، وبقية الوعدة ١/٢٨٠.  
(٤) ترجمته في: أمّين العصر ٣/٤٠٦، وحسن المحاضرة ١/٥٤٥، وشنرات الذهب ٨/٢٥٦.  
(٥) ترجمته في: الدرر الكامنة ٥/٥٠٢، وغاية النهاية ٢/٢٥٦، وشنرات الذهب ٨/٢٦٢.  
(٦) ينظر: أعيان العصر ٣/٦، والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، والدرر الكامنة ٣/٩٣، وحسن المحاضرة ١/٥٣٦، وشنرات الذهب ٨/٣٢٩.  
(٧) طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٨١.

(٨) ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/٩٧، وطلهال الصافي ٥/٣، وبقية الوعدة ١/٤٨٨.

(٩) ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٣/١٦٧، وإنباء العصر ١/٤٤٦، وحسن المحاضرة ١/٤٣٧.

(١٠) ترجمته في: إنباء العصر ١/٤٦٠، وشنرات الذهب ٨/٥٧٩.



محمد محب الدين ابن هشام (ت ٧٩٩)<sup>(١)</sup>، وعمر بن علي ابن الملقن (ت ٨٠٨)<sup>(٢)</sup>.  
توفي ابن هشام بعد حياة حافلة بالعباءة العلمي في ذي القعدة سنة ٧٦١، ورثاه  
جماعة من محبيه<sup>(٣)</sup>.

وقد شارك ابن هشام في التأليف، وتنوعت مؤلفاته في اللغة والنحو والتصريف،  
وتميزت مؤلفاته بالتحريرو ووحدة السبك وحسن التأليف<sup>(٤)</sup>.

فألف في النحو: مغني اللبيب عن كتب الأعارب<sup>(٥)</sup>، وهو تاج كتبه، وأشهرها  
على الإطلاق، ألّفه بمكة، ثم فُقد منه، فأعاد تأليفه بمكة، قال عنه الصفدي<sup>(٦)</sup> (ت  
٧٦٤): «واشتهر في حياته في الشام ومصر، واشتغل به أهل العصر»، وقال فيه ابن  
خلدون<sup>(٧)</sup> (ت ٨٠٨): «ووصل إلينا بالقرب هذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى  
جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب بمجمل ومفصلة، وتكلم  
على الحروف والفردات والجمل، وخدّف ما في الصناعة من التكرار في أكثر أبوابها،  
ومما "بلغني" في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب "قرآن كلّها، وضبطها بأبواب  
وفصول وقواعد انتظم سائرهما، فوقفنا منه على علم حجّ يشهد بعلم قدره في هذه  
الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنّه نحو في طريقته منحة أهل للوصول الذين اقتفوا

(١) ترجمته في: إنباء الغمر ٥٤٠/١، والنحو الزاهرة ١٥٧/١٢، وبغية الوعاة ١٤٨/١.

(٢) ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٤٣/٤، وإنباء الغمر ٣٠٨/٢، والضوء اللامع  
١٠٠/٦.

(٣) ينظر: الوفيات لابن رافع ٢٣٤/٢، والدرر الكامنة ٩٥/٣، والنحو الزاهرة ٣٣٦/١٠، وبغية  
الوعاة ٦٩/٢، وشذرات الذهب ٣٣١/٨.

(٤) ينظر: أعيان العصر ٦/٣، والوفيات لابن رافع ٢٣٤/٢، والدرر الكامنة ٩٣/٣، وشذرات  
الصائي ١٣٢/٧، والنحو الزاهرة ٣٣٦/١٠، وللتقصّد الأرشد ٦٧/٢، وبغية الوعاة ٦٨/٢،  
وشذرات الذهب ٣٣٠/٨، وهدية العارفين ٤٦٥/١.

(٥) طبع طبعات كثيرة، منها بتحقيق د. مازن المبارك والأساذ محمد علي حداد، سنة ١٣٩٤،  
وبتحقيق د. عبداللطيف بن محمد الخطيب، سنة ١٤٢١.

(٦) أعيان العصر ٦/٣.

(٧) المقدمة ١٢٦٧/٣.



أثر ابن جني، وتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته وإطلاعه، والله يهد في الخلق ما يشاء».

وألّف كتاباً شاملاً لأبواب النحو، وخفّلتها للطلاب والمتعلمين، وسار في كل واحد منها على ترتيب اختاره، فوضع: الإعراب عن قواعد الإعراب<sup>(١)</sup> لبيان أحكام الجمل وأشباهها وبعض المفردات، وقطر الندى<sup>(٢)</sup>، وشرحه<sup>(٣)</sup>، والجامع الصغير في النحو<sup>(٤)</sup> على ترتيب الألفية، وشذور الذهب<sup>(٥)</sup>، وشرحه<sup>(٦)</sup> مرتباً حسب الموقع الإعرابي، فذكر لرفوعات فالتصويبات فالهزومات، وختم بالعوامل فالتوابع.

وألّف في الصرف: نزهة الطرف في علم الصرف<sup>(٧)</sup>.

ووضع شروحات وتجميعات لكتب من تقدّمه، فوضع على "الألفية" لابن مالك (ت ٦٧٢): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك<sup>(٨)</sup>، وحواشي الألفية<sup>(٩)</sup>، ورفع الخصاصة عن فراء الخلاصة<sup>(١٠)</sup>، وعلى "شرح الألفية" لابن الناظم (ت ٦٨٦): تخليص الشواهد وتخصيص الفوائد<sup>(١١)</sup>، وهو في شرح آياته، وعلى "تسهيل الفوائد وتكميل للمقاصد" لابن مالك (ت ٦٧٢): شرح التسهيل<sup>(١٢)</sup>، وحواشيه<sup>(١٣)</sup>، وشرح خطبته<sup>(١٤)</sup>.

(١) طبع بتحقيق د. علي فودة تيل، سنة ١٣٩٩.

(٢) طبع بتحقيق علي بن سالم ياوزير، سنة ١٤٢٠.

(٣) طبع بتحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبدالحميد، سنة ١٣٥٥، ثم سنة ١٣٧٩.

(٤) طبع بتحقيق د. أحمد محمود المرزوق، سنة ١٤٠٠.

(٥) طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٥٧.

(٦) طبع بتحقيق الأستاذ محي الدين عبدالحميد، وتحقق الأستاذ عبدالغني النقر، سنة ١٤٠٤.

(٧) طبع بتحقيق د. أحمد عبدالمجيد مهدي، سنة ١٤١٠.

(٨) طبع شعاعاً، منها بتحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبدالحميد، صوّر مرزوق.

(٩) سبأني الحديث عنها مفضلاً في طبحت الثاني.

(١٠) لم ألق على ما يفيد بوجوده.

(١١) طبع بتحقيق د. عباس مصطفى الصالح، سنة ١٤٠٦.

(١٢) لم ألق على ما يفيد بوجوده.

(١٣) أبلغني د. أحمد محمد علّام - حفظه الله وبارك في علمه - أنه يحقّقه على نسختين.

(١٤) نشر بتحقيق د. سعود بن عبدالعزيز الحزين، سنة ١٤٢٨.



وعلى "شرح التمهيد" لأبي حيان الأنطلسي (ت ٧٤٥) للشمس بن "التذليل والتكميل":  
التحصيل والتفصيل لكتاب التذليل والتكميل<sup>(١)</sup>، وعلى "الشافية" لابن الحاجب (ت ٦٤٦):  
عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، وعلى "اللمحة البدرية" لأبي  
حيان الأنطلسي: شرح اللمحة البدرية<sup>(٣)</sup>، وعلى لقصيد كعب بن زهير رضي الله عنه  
لمساة "البردة": شرح "بالت سفاذ"<sup>(٤)</sup>، ويسمى أيضًا: شرح البردة.

ووضع رسائل عديدة في موضوعات مفردة، اقتضاه لوضعها سؤال سائل عنها، أو  
مناقشة دارت بينه وبين غيره فيها، منها: فوح الشئ بمسألة "كذا"<sup>(٥)</sup>، وإقامة الدليل  
على صحة التمثيل وفساد التأويل<sup>(٦)</sup>، وللباحث المرضية المتعلقة بـ "من" الشرطية<sup>(٧)</sup>،  
واعراض الشرط على الشرط<sup>(٨)</sup>، وموقد الأذهان وموقف الومنان<sup>(٩)</sup> في الألفاظ النحوية،  
وللسائل السفرية<sup>(١٠)</sup>، وهي مسائل في إعراب القرآن، ومنها رسائل في: توجيه نصب  
"لغة" و"فضلاً" و"أيضاً" و"هذه جزء"<sup>(١١)</sup>، والحكمة في تذكير "قرب" في قوله تعالى:

(١) لم ألق على ما يليه بوجوده.

(٢) لم ألق على ما يليه بوجوده.

(٣) طبع بتحقيق د. هادي غمر، سنة ١٣٩٧، ثم سنة ١٤٢٧، وتحقيق د. صلاح رؤاي، سنة  
١٤٠٤.

(٤) طبع طبعاً، منها بتحقيق د. عبدالله عبدالقادر الطويل، سنة ١٤٣٦.

(٥) طبع بتحقيق د. أحمد مطلوب، سنة ١٣٨٢.

(٦) نشر بتحقيق د. هاشم شلافي، سنة ١٣٩٣.

(٧) طبع بتحقيق د. مازن المبارك، سنة ١٤٠٨.

(٨) طبع بتحقيق د. عبدالفتاح الحموز، سنة ١٤٠٦.

(٩) نشر بتحقيق د. علي فودة نيل، سنة ١٤٠٠، وطبع بتحقيق حسن إسماعيل مروة، سنة  
١٤٠٩، ونشر بتحقيق د. وليد السراي، سنة ١٤١٣.

(١٠) طبع بتحقيق د. علي حسين البواب، سنة ١٤٠٢، وتحقق حسن إسماعيل مروة، سنة  
١٤٠٩، ونشر باسم: مسائل في إعراب القرآن، بتحقيق د. صاحب أبو جناح، سنة ١٣٩٤،  
وطبع باسم: أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، بتحقيق د. محمد لغش، سنة ١٤٠٣.

(١١) طبع بتحقيق د. حسن موسى الشاعر، سنة ١٤٠٤، وطبع باسم: للسائل السفرية،  
بتحقيق د. حاتم الضامن، سنة ١٤٠٣، وتحقق عبدالصمد العشاب، سنة ١٤١٥.



﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾<sup>(١)</sup>، وتعدُّ ما بعد "إلا" على ثلاثة أقسام<sup>(٢)</sup>، وشرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته<sup>(٣)</sup>، والتنازع<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك.

---

(١) طبع بتحقيق د. عبدالفتاح الحموز، سنة ١٤٠٥.

(٢) نشر باسم: مسائل في النحو، بتحقيق د. طه محسن، سنة ١٤١٨، وتحقيق د. سعيد بن علي الغامدي، سنة ١٤٣٧.

(٣) ضمنه السيوطي كتابه الأشباه والنظائر ٣/٤، ونشر باسم: الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، بتحقيق د. عبدالفتاح السيد صيم، سنة ١٤١٤.

(٤) ضمنه السيوطي كتابه الأشباه والنظائر ٢٥٤/٤.



المبحث الثاني: حاشيتا ابن هشام على الألفية، وفيه ستة مطالب:  
المطلب الأول: تحقيق عنوان المخطوطتين، وتوثيق نسبتهما إلى  
ابن هشام.

المطلب الثاني: منهجهما، وفيه ثلاث مسائل:  
المسألة الأولى: طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية.  
المسألة الثانية: عنايته بآراء العلماء.  
المسألة الثالثة: اختياراته وترجيحاته.

المطلب الثالث: مصادرهما.  
المطلب الرابع: موازنة بينهما وبين أوضح المسالك.  
المطلب الخامس: تقويمهما، وفيه ثلاث مسائل:  
المسألة الأولى: المحاسن.  
المسألة الثانية: المآخذ.  
المسألة الثالثة: التأثير والتأثير.

المطلب السادس: وصف المخطوطتين، ونماذج منهما.



## المطلب الأول: تحقيق عنوان المخطوطتين، وتوثيق نسبتها إلى ابن هشام.

نص جماعة عن ترجم لابن هشام على أن له حواشي وتعليقات على الألفية<sup>(١)</sup>، ونص بعضهم على أنها عدة حولي<sup>(٢)</sup>، واطلع عليها، ونقل منها جماعة من العلماء؛ فنقل ياسين العلمي في "حاشيته على الألفية"<sup>(٣)</sup> من حاشيتين مختلفتين كلتاهما بخط ابن هشام، ونقل الأزهرى<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، وياسين العلمي<sup>(٦)</sup>، والبغدادي<sup>(٧)</sup> من حاشية أو حواشي أخرى بخط ابن هشام أيضاً.

وقد وقلت بحمد الله على حاشيتين مختلفتين من حواشي ابن هشام، تضمنتهما مخطوطتان، أولاهما بخطه، ولم أقف على نقلي منها لأحد، وثانيتهما منقولة من خطه، وهي إحدى الحاشيتين اللتين نقل منهما ياسين العلمي في "حواشيه على الألفية"<sup>(٨)</sup>.

وما يدل على أن المخطوطتين اللتين بين يدي هما نسختان من حواشي الألفية لابن هشام أنه يستعمل في تذكرته الرمز «ع» إشارة منه إلى نفسه بأول حرف من اسمه (عبدالله بن هشام)، وتغييراً لكلامه عن كلام غيره<sup>(٩)</sup>، وهو ما استعمله -كثيراً- في هاتين المخطوطتين<sup>(١٠)</sup>، مما يعد امتداداً لمنهجه في بعض كتبه.

(١) ينظر: أعيان العصر ٦/٣، والدرر الكسنة ٩٣/٣.

(٢) ينظر: بنية الوعاة ٦٨/٢، وشدرات الذهب ٣٣٠/٨.

(٣) ينظر: حاشية الألفية ١/١.

(٤) ينظر: التصريح ٣٤٦/٢.

(٥) ينظر: النكت ١٨٦/١.

(٦) ينظر: حاشية التصريح ٥٧٣/١.

(٧) ينظر: خزنة الأدب ٢٠٨/٥.

(٨) وقد قابلت ما وجدته عند ياسين بما فيها، وثبت ما بينهما من موافقة ومخالفة عند توثيق كل حاشية.

(٩) ينظر: مقدمة تحقيق مختصر لتذكرة ابن هشام ٦٢، وغلاف المخطوطة الأولى.

(١٠) ينظر مثلاً: في المخطوطة الأولى: ٢/٢، ٣/٣، ٥/٥، ٧/٧، ٨/٨، ١٢/١٢، ١٢/١٢، ١٢/١٢، ١٢/١٢، ١٢/١٢.

وفي الثانية: ٩، ١٠، ١٢، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠.



والمخطوطة الأولى هي نسخة من الألفية عليها حواشي متعددة، ويبدل على أنها نسخة من حواشي ابن هشام على الألفية ما يلي:

أولاً: ناسخ الألفية في هذه المخطوطة هو ابن هشام نفسه، وقد صرح بذلك في آخرها، فقال: «نحزت الخلاصة بحمد الله تعالى وعونه على يد عبدالله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنهم»، وخطه فيها مطابق لخط الحواشي عليها.

ثانياً: جاء على خلاف المخطوطة ما يلي: «كل ما أوله ش فهو من كلام الشلوين في حواشيه على المفصل إلا إن بيته، وما فيه ح فلائي حيان، أو ع فهو لكاتبه ابن هشام، أو س فهو لسيويه، أو ص فهو للبصريين، أو ك فهو للكوفيين»، فصرح بأن كاتب هذه العبارة وغيرها من الحواشي التي فيها هذه الرموز هو ابن هشام، ومخطوطها مطابقة لخطوط الحواشي الأخرى.

ثالثاً: جاء في إحدى الحواشي ما يلي<sup>(١)</sup>: «إنما كتبه بالياء على أنه مخفف من أصلي»، يريد أنه كتب كلمة "للأصلي" في متن الألفية من هذه المخطوطة في عجز البيت ٩٢٨، وهو:

**فاجعل له في الوزن ما للأصلي**

بالياء لا بلام مكسورة؛ للدلالة على أنها كانت بالياء المشددة، ثم خففت، وقد ثبت أن متن الألفية بخط ابن هشام، وخط هذه الحاشية مطابق لخط الحواشي الأخرى في هذه المخطوطة.

رابعاً: صرح ابن هشام باسمه في بعض الحواشي، فقال مرة: «قال ابن هشام غفر الله تعالى له»<sup>(٢)</sup>، وقال مرة: «قال كاتبه ابن هشام غفر الله تعالى له»<sup>(٣)</sup>، وقال مرة: «قال ابن هشام ... والحق ما ذكرته في الحاشية»<sup>(٤)</sup>.

(١) ٣٩/ب.

(٢) مخطوطة الألفية، وجه الورقة الأولى للملحق بين ٥/ب و ٦/أ.

(٣) ٣١/أ.

(٤) الورقة الملحق بين ٤٠/ب و ٤١/أ.



خامساً: طريقة ابن هشام في حواشيه على الألفية أنه يكتبها في هوامش إحدى نسخ الألفية، لا مجردة عنها، وذلك مطابق لما صنعه في هذه المخطوطة، وقد نقل ياسين العيسى في حواشيه على الألفية من خط ابن هشام على هامش نسختين من الألفية، قال<sup>(١)</sup>: «وبعد، فهذه فوائد تتعلق بالألفية الإمام ابن مالك جمعها من خط فريد زمانه وحيد أوائه الجمال ابن هشام بهامش نسختين من المتن...»، وقال<sup>(٢)</sup>: «وضبطه ابن هشام في أصل نسخته بضم الحمزة وكسر الصاد، وفي الهامش: كما وجد بخط ابن النحاس».

وبدل على أن المخطوطة الثانية نسخة من حواشي ابن هشام على الألفية ما

يلي:

أولاً: جاء على صلحة غلاف للمخطوطة بخط أحد ملاكها: «فوائد على الألفية منقولة من خط الإمام العالم العلامة جمال الدين ابن هشام تلمذه الله برحمته».

وجاء على الورقة قبها بخط علي بن عماد الدين الشافعي ما نصه: «هذه حواشي نقلت من خط عاتقة النحاة جمال الدين ابن هشام (رحمه الله تعالى)، كتبه: علي بن عماد الدين الشافعي، لطف الله به». ويخطه أيضاً في تقييد آخر على غلاف المخطوط أنه ملكه سنة ٩٤٠.

وعليّ هذا هو علي بن عماد الدين إسماعيل بن موسى الشافعي، ترجم له ابن العماد، وذكر أنه من تلاميذ ابن طولون (ت ٩٥٣)، وأن له حواشي على شرح ابن الناطم للألفية، وأنه توفي سنة ٩٧١<sup>(٣)</sup>.

فهذا تأكيد من أحد العلماء المشهود لهم بالعرفه على صحة ما كتب على غلاف المخطوطة.

ثانياً: نقل ياسين العيسى نصوحاً عراها لحواشي ابن هشام على الألفية، وهي

(١) ١/١.

(٢) ٥٦١/٢.

(٣) شذرات الذهب ٥٣٠/١٠.



ثابتة في هذه المخطوطة، ومن ذلك:

١- في المخطوطة<sup>(١)</sup>: «أمس» إذا استعمل ظرفاً فهو مكسور عند جميع العرب، ثم قال الجمهور: بناء، وقال الخليل: يجوز أن يكون قولك: لقيت أمس، بتقدير: لقيت بالأمس، فحذف الحرفين، وزعم قوم منهم الكسائي، أنه ليس معرباً ولا مبنياً، بل محكي، وأنه ممي بفعل الأمر من النساء.

ونقله ياسين<sup>(٢)</sup>، وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٢- في المخطوطة<sup>(٣)</sup>: «لا يستقيم كلامه لوجهين: أحدهما: أن "القم" هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مقارفة الميم؛ لأن الموجود مع مقارفة الميم لفظة أخرى ليست هذه، فهو فرض محال. والآخر: أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة "القم" نفسها، والعرب الإعراب للذكر لفظة أخرى، وهو للعتقب عليها الأحوال الثلاثة، أعني: فوق وفك وفيك، فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم، والثابت له الحكم غير المحكوم عليه. وأما أحواله الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها أعينها. وقد اتفق للناظم مثل هذا الاستعمال أو قريب منه في قوله: "إلى ثلاثة رأى وعلم" البيت؛ لأن المحكوم عليه بالتعدي إلى ثلاثة هو "رأى" و"علم"، وللتعدي إلى ثلاثة إنما هو "أرى" و"أعلم"، و"أرى" و"أعلم" ليسا "رأى" و"علم". وليس قوله: "إذا صار أرى وأعلم" ينافع له، كما لا ينفعه قوله: "حيث الميم منه باتاً" لأن "رأى" و"علم" لا وجود لهما مع "أرى" و"أعلم"، كما أنه لا وجود للقم مع مقارفة الميم.

ونقله ياسين<sup>(٤)</sup>، وعزاه لابن هشام في الحواشي.

٣- في المخطوطة<sup>(٥)</sup>: «قد تحذف تحفيفاً، وذلك على ضربين: واجب، لنون التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يَعْصِيَاكَ عَنْ إِلٰهِ﴾، ﴿فَقِيمًا تَرَوْنَ﴾، ﴿إِنَّمَا يَبْتَلِيَا﴾. وجاز، وهو ضربان: كثير، وذلك لنون الوقاية، نحو: ﴿أَفَقَدْ كُنْتُمْ تَنتَرُونَ﴾، بالتخفيف، وقيل،

(١) ٣٢.

(٢) حاشية الألفية ٢٣/١.

(٣) ٣٤.

(٤) حاشية التصريح ٢٠٢/١.

(٥) ٦.



وهو فيما عدا ذلك، نحو: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا».

ونقله ياسين<sup>(١)</sup>، وعزاه لابن هشام في الحواشي<sup>(٢)</sup>.

**ثالثاً:** نسب هذه المخطوطة بعينها لابن هشام جماعة من المعاصرين من المعتزليين بالثرات والدارسين لابن هشام<sup>(٣)</sup>.

أما عنوان المخطوطتين فللمخطوطة الأولى نسخة من نسخ ألفية ابن مالك، كتبها ابن هشام بخطه، ثم حشأها بالتعليقات، ولا عنوان فيها عاصلاً بالحواشي، بل عنواناً: «الخلاصة في النحو»، فنص الألفية فيها هو الأصل، والحواشي تبع له، ومتداخلة معه.

وأما المخطوطة الثانية فالحواشي فيها غير متداخلة مع نص الألفية، وعلى غلافها بخط أحد ملاكها: «لوائد على الألفية منقولة من خط الإمام العالم العلامة جمال الدين ابن هشام تغمده الله برحمته»، وعلى الورقة قبلها بخط علي بن عماد الدين الشافعي (ت ٩٧١) أحد ملاكها أيضاً: «هذه حواشي نقلت من خط عاتقة النحاة جمال الدين ابن هشام رحمه الله تعالى»، وعلى الورقة أيضاً بخط حديث، أظنه لصاحب المكتبة التيمورية أو لأحد مقهرسيها: «حواشي على الألفية»، فالمخطوطة ليس لها عنوان محدد،

(١) حاشية التصريح ٢٨٨/١.

(٢) وينظر على سبيل المثال: للمخطوطة الثانية ٩، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤ مع حاشية التصريح ٣٢٠/١، ٣٢١، ٤٩٢، ٤٩٣، وحاشية الألفية ٦٥/١، ٨٦، ٨٩، ٩٠.

(٣) ينظر: نواتر للمخطوطات ومآكن وجودها، لأحمد تيمور ٦٣، وابن هشام آثاره ومذهبه النحوي لعلي فوده نيل ٣٦١ ح ١، ومقدمة مسائل في إعراب القرآن لابن هشام، تحقيق د. صاحب أبوجاح ١٤٦، ومقدمة المسائل السلفية لابن هشام، تحقيق د. حاتم الضامن ٥، ومقدمة لزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام، تحقيق د. أحمد عبدالحق هريدي ٣١، ومقدمة شرح اللوحة البديرة لابن هشام، تحقيق د. هادي عمر ١٠٢/١، ومقدمة اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام، تحقيق د. عبدالفتاح الحموز ١٥، ومقدمة شرح شذور الذهب للبحراني، تحقيق د. نواف الخارثي ١٩/١.



فسميت مرة: فوائد، ومرة: حواشي، وكلها تؤدي معنى واحداً.

لذا جعلت عنوان مشروع هذا البحث جامعاً بين محتوى هاتين المخطوطتين؛ وآثرت التعبير بالحواشي بدل الفوائد؛ لأنه أشهر بين العلماء والدارسين، ويؤيده في المخطوطة الأولى أن ابن هشام سمى عمه فيها حاشية<sup>(١)</sup>، ويؤيده في المخطوطة الثانية عبارة علي بن عماد الدين الشافعي للتقدمة، وأن ياسين العليمي في حواشيه على التصريح والألفية سمى ما نقله مما جاء مطابقاً لما فيها بالحواشي، وهو موافق لتسميتها التي كتبت بخط حديث، وبما اشتهرت عند الباحثين المعاصرين.

ولما كان لابن هشام عدة حواشي على الألفية، في كل واحدة منها ما ليس في الأخرى، عدلت عن عنوان البحث بـ"حواشي ابن هشام على الألفية"؛ لأنني لم أقف إلا على حاشيتين منها، والتعبير بالجمع يوهم بخلاف ذلك.

(١) ينظر: ٢٦/ب، والفوقة للمحققة بين ٨/ب و ٩/أ، والفوقة الثانية للمحققة بين ٤٠/ب و ٤١/أ.



المطلب الثاني: منهجهما. وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية.

يمكن تلخيص أبرز ملامح طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية في حاشيته على الألفية من خلال ما يلي:

أولاً: ترتيب المادة العلمية:

ويتضمن ذلك أمرين:

أحدهما: طريقته في ربط الحواشي بالأبيات<sup>(١)</sup>:

١- يربط الحاشية بالبيت المراد التعليق عليه: بكتابتها متصلة بالبيت:

إما أمامه، ومنه التعليق على البيت ٢٤٩ في باب التائب عن القاعل:

وما لنا باع لما العَيْنُ تلي في الحِثَارِ وانقاد وشبه ينجلي  
إذ كتب أمامه: «كان أوضح من قوله: لِمَا العَيْنُ تلي أن يقول: ثالث، نحو: احتار،  
وانقاد»<sup>(٢)</sup>.

أو فوقه، ومنه التعليق على البيت ٣٣٢ في باب الخال:

الحال وصف فضلة منتصب مُفهم في حال كُفردا أذهب  
إذ كتب فوق كلمة: «فضلة»: «لأنه مشتق لمعنى الحملة، وهذا حقيقة الغضة»<sup>(٣)</sup>.  
أو تحته، وهذا أقل من سابقه، ومنه التعليق على البيت ٣٦٩ في باب حروف  
الحر:

نَعَضٌ وَبَنَ وَابْتَدَى في الأمكنة بين وقد ثأني يَبْدُ الأزمه

(١) سأقتصر في هذه الفقرة على ما في المخطوطة الأولى؛ لأنها بخط ابن هشام، ومن خلاله ندين طريقته في ترتيب المادة العلمية، ونطعمها بالألفية، أما المخطوطة الثانية فهي منقولة من خطه، وقد تصرف فيها الناسخ، كما سأبينه في المآخذ.

(٢) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١٥/أ.



إذ كتب تحت كلمة: «وَمِنْ»: «(مِنْ شَكْرَيْنَ زَوْجَرٍ)»، (الْمُتَشَرِّفُ): «مِنْ» الثانية لبيان الحسن»<sup>(١)</sup>.

أو بكتابة أول كلمة في الحاشية عند البيت لم مدّها إلى مكان آخر في الورقة، ومنه التعليق على البيت ٩٤٨ في باب الإبدال:

وَأَوْ وَهَمَزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ زُدْ فِي يَدَيْ غَيْرِ شَيْءٍ وَوُفِّي الْأَشَدَّ

إذ كتب عند قوله: «غير شيء» كلمة «اعلم» ممدودة إلى يسار الورقة، لم استأنف الحاشية بقوله: «أنه إذا التقت الواو أول كلمتين، والثانية غير مبذلة من حرف لمد، فإنه يزم إبدال الأول بـاء، كقولك في جمع: وُصِّلَ: أُوْصِلَ، والأصل: وُوصِّلَ، وفي تصغيره: أُوْصِّلَ، وذلك لتقل الواوين، وإذا جاز الإبدال في واحدة كان واجباً عند الاجتماع»<sup>(٢)</sup>.

أو بمدّ خط من البيت إلى موضع كتابة الحاشية، ومنه التعليق على البيت ٨٤٩ في باب التصغير:

وَكَمَّلِ الْمَقْصُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُجِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

إذ مدّ خطاً من قوله: «المقصوص» إلى بين الورقة، ثم كتب: «الضابطُ المبدأ: إذا نقص من الاسم أصلٌ تحقيقاً أو تقديرًا نقصاً يُجْزَأُ بأدنى أبنية التصغير وحسب زُده، فهذا حسن، ولا يحتاج لقوله: ما لم يخُجِ غير التاء»<sup>(٣)</sup>.

أو بكتابة الحاشية منفصلة عن البيت: محالاً إليها بعبارة صريحة، ومنه قوله: «تكلّسنا على الباب في الصفحة اليمنى في أعلاها»<sup>(٤)</sup>، ويريد بذلك ثلاث حواشي كتبها قبلاً متعلقة بالبيت ٧١٧ في باب الإخبار:

مَا قِيلَ أُعِيرَ عَنْهُ بِالَّذِي غَيْرَ عَنِ الَّذِي مَبْدَأُ قِيلَ اسْتَقَرَّ

(١) المخطوطة الأولى ١٦/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٤٠/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٦/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٣١/ب.



وقوله تعليقا على البيت ٣٦٣ في باب التمييز:

وعامل التمييز قَدْ مُطْلَقًا والفعل ذو التصريف ثَروا مُبَقًا:

«لِيُكْشَفَ من آخر هذه الأرجوزة الكلام على هذا البيت»<sup>(١)</sup>، ويهد بذلك الحاشية للكتوبة في أول ثورتين للمضافتين في آخر المخطوطة، وهي التي تبدأ بقوله: «اعلم أن قومًا استقرَّ عندهم حوارٌ تقدَّم الحال، فأجازوا على ذلك تقدُّم التمييز؛ قياسًا عليها»<sup>(٢)</sup>.

أو مبدوءةً بعبارة: «قوله: كذا»، إما في الورقة نفسها التي فيها البيت، ومنه التعليق على البيت ١٨٦ في باب "إِنْ" وأحوالها:

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسمًا حل قبله الخبر

إذ كتب في أعلى الورقة: «قوله: ومما حلَّ قبله الخبر: بقي عليه أن يقول: أو ظرفٌ ملغى، نحو: إن غداً لهذا راحلٍ، نصُّ عليه في "شرح الكافية"»<sup>(٣)</sup>.

أو قبلها، ومنه التعليق على البيت ٦٩ في باب النكرة والمعرفة:

وليتني فشا وتيتي نذرا ومع لَعْلٌ اعكس وكُن مُخَيَّرًا

إذ جاء البيت في ٤/أ، وكتب في ٣/ب: «قوله في الصفحة ثمانية هذه: وتيتي فشا، إذ لا اجتماع نونين؛ فلهاذا كثر "لِيتني"، وقوي أمره، أكثر من "إثني"، ألا تراه لا يبلغ إلا درجة التساوي مع الحذف...»<sup>(٤)</sup>.

أو بعدها، ومنه التعليق على البيت ٩٥٧ في باب الإبدال:

وصحَّحوا فَعَلَّةً وفي فَعْلٌ وجهان والإعلان أولى كالجعل

إذ جاء البيت في ٤٠/ب، وكتب في ٤١/أ: «قوله في الصفحة قبل هذه: وصحَّحوا "فَعَلَّةُ" البيت: حجةٌ تصحيح "فَعْلٌ" أن الياء لم تُشكَّن، وحجةُ الإعلان: الخمس على

(١) المخطوطة الأولى ١٦/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٤٣/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٩/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٣/ب.



المفرد؛ ألا تراك تقول: قيمة، وقيمة، فتمسكن العين، فثعل؟ فلذلك حملت: قَيْشًا، وقيًا عليه، وإذا طردت الباب في: نُكْرِم، ونُكْرِم، ونُكْرِم، ون: أعِدْ، ونَعِدْ، ونَعِدْ، فهذا أولى، لأن ثعلًا هنا ظرفًا وأصلًا»<sup>(١)</sup>.

أو في الأوراق الملحقة بين أوراق المخطوطة، ومنه التعليق على البيت ٢٨٨ في باب المفعول المطلق:

توكيدا أو نوعا يُبَيَّن أو عَدَد كسرت سَيَّرَتين سَيَّرَ ذي رشد

إذ جاء البيت في ١٣/أ، وكتب في ورقة ملحقة بعدها: «قوله: ك: سِرْتُ سَيَّرَتَيْنِ سَيَّرَ ذي رشد: فإن قلت: هل ينتصب الثاني -وهو: سَيَّرَ ذي رشد- بـ"سِرْتُ" المذكورة، أو بأخرى مقدرة؟ قلت: ذهب أبو الحسن وأبو الغيث وأبو بكر وأكثر النحاة إلى أن الفعل إذا أخذ مصدرًا لم يتعدَّ إلى آخر، وأن اقتضائه له كاقترانه للمفعول به ولظرف الزمان وظرف المكان...»<sup>(٢)</sup>.

أو في الورقين المضافين في آخر المخطوطة، ومنه التعليق على البيت ٤٥٥ في باب أبنية المصادر:

وفعلة لمرة كجلسه وفعلة لهيئة كجلسه

إذ جاء البيت في ٢٠/أ، وكتب في آخر المخطوطة: «قوله: و"فُعْلَةٌ" لمرّة البيت: المصدر أحسن تحتمل القليل والكثير، وتحتمل جميع الأنواع باعتبار الهيئات والحالات، فمرّ ثم لم يجمع، فإذا أردت الدلالة على كثرتها، أو على خصوصية نوعها؛ فإما أن يكون الفعل ثلاثيًا، أو زائدًا على ذلك...»<sup>(٣)</sup>.

٢- قد لا يربط الحاشية بالبيت، فتكون مكتوبة في الورقة غير مرتبطة ببيت معين، وغير مبدوءة بشيء من ألفاظ الأبيات، ولا رابط لها حيثلو إلا كونها مكتوبة في أثناء الباب لمراد التعليق عليه.

(١) للمخطوطة الأولى ٤١/٧.

(٢) للمخطوطة الأولى، الورقة الثانية الملحقة بين ١٣/ب و ١٤/٧.

(٣) للمخطوطة الأولى ٤٤/٧.



ومن ذلك: ما في يسار الورقة ١٠/١ في باب "ظن" وأحوالها: «ليس من التعسيق: ﴿يَتَلَوْنَهُمْ أَكْثَرَ تَمَسَّنَ تَحَلَّى﴾، إنما التعليق: أن يُولَّعَ بعد الفعل ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعاً، ولا فرق بين أن نجيء بعد مضي أحد المفعولين جملةً باستفهام أو بغيره...»<sup>(١)</sup>، ولم تربط الحاشية بيت، فظهر لي أنها متعلقة بالبيت ٢١٣:

وإنَّ ولا لأم ابتداءً أو قسم كذا والاستفهام ذَا له انْخَصَم

وزداد الأمر غموضاً إذا كتبت الحاشية في غير الباب الذي تتعلق به، ومن ذلك ما في غلاف المخطوطة: «العلم والظن إنما متعلقتهما النسب، والمعرفة إنما متعلقتها الذات، تقول: عسيت بهذا قائلاً، و: عرفت زيداً، أي: عرفت شخصه بعد أن لم أكن أعرفه، فهذا فرق ما بينهما، ولهذا كان "علم" متعبداً إلى اثنين، و"عرف" إلى واحد، ولهذا أيضاً إذا كان العلم بمعنى العرفان لم يتعدَّ إلا إلى واحد»<sup>(٢)</sup>، فظهر لي أن هذه الحاشية تتعلق بالبيت ٢١٤ في باب "ظن" وأحوالها:

لعلم عِرفانٍ وظنٌّ ثُهنَةٌ تعديةً لواحدٍ ملتزمه

٣- قد يفرق الحاشية الواحدة في مكانين متباعدين من الورقة مع تربط بين جزأيهما: إما بعد إحدى الكلمات بين الجزئين، ومنه التعليق على البيت ٤٢١ في باب المضاف إلى باء المتكلم:

أو يلك كائنين وزيدين فليدي جبيعها أياً بعدُ فتحها احتليدي

إذا كتب تحت البيت: «لأنك لو أشكت كما تفعل في نحو: غلامي! جمعت بين ساكتين على غير وجههما»، ثم كتب بعدها: «فأما» ممدودةً إلى أسفل الورقة، واستأنف الحاشية بقوله: «من قرأ: ﴿تَحْمِيَّائٍ﴾ بالإسكان؛ فوجهه: أنه اعتمد على ما في الألف من لمد القائم مقام الحركة، وأما نحو: فاضبي؟ فلا يجوز فيه هذا بوجه؛ لأن الساكن الأول ياء، وهي لا مد لها كمد الألف، كيف وهي مدغمة؟»<sup>(٣)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى ١٠/١.

(٢) المخطوطة الأولى ١/١.

(٣) المخطوطة الأولى ١٨/ب.



أو باخط متصل بين الجزأين، ومنه التعليق على البيت ٣٠٥ في باب المفعول فيه:

وكلّ وقتٍ قابلٌ ذاكَ وما يقبلُهُ المكانُ إلّا مُبهما  
إذا كتب في يسار الورقة: «لَيْبَهُمْ فِي اللُّغَةِ السُّعْلُقُ»، قال:

الشارحون باب الأمر المُبهم

واختلف في تفسير المراد باسم المكان للمبهم هنا، على أقوال مشهورة، وأحسن ما فيه: قولُ الجُزُولي: ما لا يستحقُّ ذلك الاسم إلا بالإضافة إلى غيره، ثم مدَّ خطأً إلى أسفل الورقة، وأكمل الحاشية بقوله: «لَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ: فَوْقَ وَتَحْتَ وَأَمَامَ؛ لَا يُبْهَمُ الْمَرَكُ مِنْهَا إِلَّا بِالْإِضَافَةِ؟ وَبَعْدَ الْجُزُولِي: مَا لَهُ اسْمٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ، قَالَ السُّلُوكِيُّ: وَقَدْ يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ نَحْوَ: «أَمَامَ» لَا يَدْ لُهُ مِنْ أَمَامٍ آخَرَ، وَكَذَا «خَلْفَ»، لَا يَدْ لُهُ عَمَّا هُوَ دُونَهُ هُوَ لَهُ خَلْفٌ»<sup>(١)</sup>.

وقد يكتب جزءاً من الحاشية في ورقة، وباقيها في ورقة أخرى، ومنه التعليق على البيت ٥١٩ في باب النعت:

وما من السموت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل  
إذا كتب الحاشية المبسوطة بقوله: «قَالَ بَعْضُ النَحْلَةِ: إِنْ حُذِفَ النَعْتُ عَلَى حِمْسَةِ أَقْسَامٍ»<sup>(٢)</sup> في الورقة التي فيها البيت، وأتمّها في الورقة التي قبلها.

أو في ورقة ملحقة، ومنه التعليق على البيت ٩٥٥ في باب الإبدال:

في مصدرِ المعتلِّ عَيْناً واللفعل منه صحيحٌ غالباً نحو الجَوْلِ  
إذا كتب الحاشية المبسوطة بقوله: «أَعْلَمْتُ أَنَّ الْأَحْسَ فِي: عِبَادَ، وَقِيَامَ، وَصِيَامَ وَنَحْوِ ذَلِكَ الْوَلَوُ»<sup>(٣)</sup> في الورقة التي فيها البيت، وأتمّها في ورقة ملحقة بعدها.

أو العكس، فيبدأ الحاشية في ورقة ملحقة، وينتهي في ورقة أصلية، ومنه

(١) المخطوطة الأولى ١٤/١.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٣/١ مع ٢٢/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ٤٠/ب مع وجه الورقة الأولى للتحفة بين ٤٠/ب و ٤١/أ.



التعليق على البيت ٤٣٤ في باب إعمال اسم الفاعل:

وما يؤول المفرد مثله جُعل في الحكم والشروط حيثما عمل  
إذ كتب الحاشية لمبوبة بقوله: «ما يؤول المفرد: المثني، كقوله:

وَالثَّانِي إِذَا مُمَّ الثُّنْيَا كَيْمٍ»<sup>(١)</sup>

في ورقة ملحقة، وأتمها في ورقة أصلية تالية.

وقد يشطر أسطر الحاشية الواحدة شطرين، فيكتب نصف كل سطر في ورقة، ونصفه الآخر في ورقة أخرى، ومنه التعليق على البيت ٥٤٨ في باب عطف النسق:

وَأَمَّ بِهَا اعْطَفَ إِثْرَ هَمَزِ التَّوْبَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِّ مَعْنَى  
إِذَا شَطَرَ أَسْطُرَ الْحَاشِيَةِ الْمُبْدُوءَةِ بِقَوْلِهِ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ إِلَى أَنْ  
"أَمْ" لَا تَكُونُ مُعَادِلَةً لِلْأَكْفَفِ مَعَ اخْتِلَافِ الْقَمَلَيْنِ، بَلْ إِذَا دَخَلْنَا عَلَى لَعَلِّ وَاحِدٍ»<sup>(٢)</sup>  
بَيْنَ وَرَقَتَيْنِ أَصْلِيَّتَيْنِ.

#### ثانيهما: شمول الحواشي وتكرارها:

١- علّق في المخطوطة الأولى على مقدمة الألفية، فعلق على قوله في البيت الأول: «بسم الله» بمسألة تقدم المشتق وتأخير الجامد، وعلى قوله في البيت الثاني: «وآله» بمسألة إضافة "أل" إلى المضمر، وعلى قوله في البيت الثالث: «مقاصد النحو» بتعريف النحو<sup>(٣)</sup>.

ولم ينقل ناسخ المخطوطة الثانية تعليقا له على شيء من أبيات المقدمة.

٢- علّق على أكثر أبيات الألفية، وترك بعضها دون تعليق، فالذي أغفله في المقدمة الأبيات ٤، ٥، ٦، ٧، وفي باب الكلام وما يأتلف منه الأبيات ٢٣، ٢٦،

(١) للمخطوطة الأولى، ظهر الورقة الزبينة الملحقة بين ١٨/ب و ١٩/أ مع ١٩/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٤/أ و ٢٣/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١/ب.



٣٩، ٥١، وفي باب العرب والمبني الأبيات ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦٢، وفي باب العلم البيت ٧٣، وفي باب الموصول البيت ١٠٠، وفي باب اشعراف بأداة اشعراف البيت ١١٢، وفي باب الابتداء البيت ١٣٢، وفي باب "ما" و"لا" و"لات" و"إن" البيت ١٦٠، وفي باب أفعال المقاربة البيت ١٦٦، وفي باب "يأ" وأحواتها البيتان ١٨٥، ١٨٧، وفي باب "لا" التي لنفي الجنس<sup>(١)</sup> البيتان ١٩٩، ٢٠٣، وفي باب "ظ" وأحواتها الأبيات ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، وفي باب "أعلم" و"أرى" البيت ٢٢٢، وفي باب الفاعل الأبيات ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، وفي باب النائب عن الفاعل الأبيات ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، وفي باب الاشتغال الأبيات ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٥، وفي باب تعدي الفعل ولزومه الأبيات ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، وفي باب التنازع الأبيات ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، وفي باب المفعول للطلق الأبيات ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، وفي باب المفعول له البيت ٣٠١، وفي باب لمفعول فيه البيتان ٣٠٤، ٣٠٦، وفي باب المفعول معه بيتان ٣١١، ٣١٢، وفي باب الاستثناء الأبيات ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٠، وفي باب الحال الأبيات ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٠، وفي باب التمييز البيت ٣٥٧، وفي باب حروف الجر الأبيات ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨١، ٣٨٤، وفي باب الإضافة الأبيات ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤١٠، وفي باب أبنية لمصادر البيتان ٤٥٣، ٤٥٦، وفي باب الصفة المشبهة البيت ٤٧٣، وفي باب التعجب الأبيات ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٣، وفي باب "العمل" التفضيل الأبيات ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٥، وفي باب النعت البيت ٥٠٨، وفي باب التوكيد الأبيات ٥٢٠، ٥٢١، ٥٣١، وفي باب عطف النسق البيت ٥٤١، وفي باب النداء البيتان ٥٨٠، ٥٨٩، وفي باب الاستغاثة البيت ٥٩٨، وفي باب التندبة البيت ٦٠٣، وفي باب أسماء الأفعال البيتان ٦٣٢، ٦٣٤، وفي باب نوني التوكيد الأبيات ٦٣٥، ٦٤٢، ٦٤٧، وفي باب ما لا ينصرف الأبيات ٦٥١، ٦٥٣، ٦٥٤،

(١) هذا آيات وما بعده إلى آخر باب الحال ليس في المخطوطة الثانية.



٦٥٥، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، وفي باب إعراب الفعل<sup>(١)</sup> الأبيات ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٩٢، ٦٩٤، وفي باب عوامل الجزم الأبيات ٦٩٧، ٦٩٩، ٧٠٤، وفي فصل "لو" البيتان ٧٠٩، ٧١٠، وفي باب "أثما" و"لولا" و"لوما" البيت ٧١٢، وفي باب الإخبار الأبيات ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٤، وفي باب العدد الأبيات ٧٣٣، ٧٤٠، ٧٤٣، وفي باب "كم" و"كأن" و"كذا" البيت ٧٤٨، وفي باب الحكاية البيتان ٧٥٣، ٧٥٥، وفي باب التأنيث الأبيات ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٥، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٠، وفي باب المقصور والممدود الأبيات ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، وفي باب كيفية تثنية المقصور والممدود الأبيات ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٧، وفي باب جمع التكسير البيتان ٨٢٥، ٨٣٠، وفي باب التصغير الأبيات ٨٣٤، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٨، ٨٥٠، ٨٥٢، ٨٥٤، وفي باب النسب الأبيات ٨٦٨، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٧، ٨٨٠، وفي باب الوقف الأبيات ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٩، ٨٩١، وفي باب الإمالة الأبيات ٩٠١، ٩٠٣، ٩٠٨، وفي باب التصريف الأبيات ٩١٧، ٩٢١، ٩٢٧، وفي باب همز الوصل البيتان ٩٣٩، ٩٤٠، وفي باب الإبدال الأبيات ٩٤٣، ٩٦١، ٩٦٩، ٩٧٨، ٩٨٩، وفي باب الإدغام البيت ٩٩٦، وأبيات الحائاة ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢.

فمجموع الأبيات المغفلة ١٩٨ بيتاً، وهي تمثل ما نسبته ١٩،٨٪ من أبيات الألفية.

٣- علق على بعض الأبيات بأكثر من تعليق، سواء كان ذلك في مخطوطة واحدة، أم في المخطوطتين، وهذا ظاهر في كثير من أبيات الألفية.

٤- كثر محتوى بعض الخواشي في المخطوطة الواحدة، وبعضها كثره في المخطوطتين.

فمن النوع الأول في المخطوطة الأولى: أنه علق على البيت ٦٧٦ في باب إعراب الفعل:

(١) هذا الباب وما بعده إلى آخر باب كيفية تثنية الممدود والمقصور ليس في المخطوطة الثانية.



ارفع مضارعاً إذا يُجرَّد من جازم وناصب كضَعُدَ بقوله: «ليس في كلامه ما يدلُّ على أن التجرَّد هو العامل؛ إلا أنه مسكوت عنه»<sup>(١)</sup>، ثم أعاد مضمون ذلك في إنشاء حاشية أخرى، فقال: «لا يُسَلَّم أن في البيت التبية على عامله؛ لأنه قال: «ارْطَعْ إذا يُجرَّد»، وقد يكون به، أو بغيره محتملاً»<sup>(٢)</sup>.

وفي المخطوطة الثانية: أنه أعرب البيت ٤٣٧ في باب إعمال اسم الفاعل:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسِمٍ فاعِلٌ يُغْطِي اسمَ مفعولٍ بلا تَقْاضٍ

في حاشيتين متواليتين، لكن الثانية أكثر تفصيلاً من الأولى<sup>(٣)</sup>.

ومن النوع الثاني: أنه في باب الابتداء عرّف المبتدأ، وذكر محمّرات التعريف في المخطوطتين<sup>(٤)</sup>، وأنه استشهد بهما<sup>(٥)</sup> في باب "ما" و"لا" و"لات" و"إل" المشبهات بـ"ليس" بيت المشبي:

إذا جَرَّدَ لَمْ يَزُقْ خَلَصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا احْتِدُّ مَكْشُوبًا وَلَا النِّالُ بِلَيْتِهَا  
على دخول "لا" المشبهة بـ"ليس" على المعرفة.

## ثانياً: الرموز:

يستعمل الرموز اختصاراً، وذلك بالإشارة بواحد أو أكثر من الحروف إلى باقي الاسم، والرموز التي استعملها نوعان:

### النوع الأول: رموز لأسماء الأعلام والكتب:

وقد نصَّ في غلاف المخطوطة الأول على مراده ب ستة منها، فقال: «كلُّ ما أوله:

(١) المخطوطة الأولى ٢٩/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٤٤/أ.

(٣) المخطوطة الثانية ٧٥.

(٤) المخطوطة الأولى، الورقة الملحقة بين ٦/ب و ٧/أ، والمخطوطة الثانية ٢٠.

(٥) المخطوطة الأولى ٨/أ، والمخطوطة الثانية ٣٩.



ش فهو من كلام السَّلَوِيَّين في "حواشيه على المفصل"؛ إلا إنَّ يَشْتُهُ، وما فيه: ح فلايِي خَيَّانَه، أو: ع فهو لكاتبه ابن هشام، أو: س فهو لسيوبه، أو: ص فهو للبصريين، أو: ك فهو للكوفيين<sup>(١)</sup>.

والرمز «ع» قد تكرر كثيراً في المخطوطتين، والنص الألف قاطع في المراد به، وهو اختصار لاسم ابن هشام الأول: عبدالله، بالاجتزاء بأول حرف منه.

ويورده كثيراً في أول تعليقاته، ولاستئناف مسألة جديدة في أثناء التعليق، وبعد الكلام الذي ينقله عن غيره؛ للتعليق عليه، وهذا ظاهر في المخطوطتين، ويورده أحياناً في أثناء ما ينقله؛ تمييزاً لكلامه عن كلام غيره، ويختمه حينئذٍ بكلمة «التهى»، ثم يستأنف النقل، ومنه ما أورده تعليقاً على البيت ٥٣٦ في باب العطف:

**فَأُولَيْتُهُ مِنْ وَفَاقِي الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِي الْأَوَّلِ النِّعْتُ وَلِي**

إذ قال: «قال الزُّعْتَرِيُّ في: ﴿يُوحِدُهُ أَنْ تَقُومُوا﴾: "أَنْ تَقُومُوا" عطفٌ ببيان لقوله: "بواحدة"، ورُكِّعَ عليه بأنَّ "واحدة" مذكَّر، و"أَنْ تَقُومُوا" مؤنث.

ع: وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ "بواحدة" مؤنث غير حقيقي، بمعنى: حصلت واحدة، ولا شكَّ أنَّ "أَنْ تَقُومُوا" هو نفس الواحدة. انتهى.

وأيضاً فإن فيه تحالفاً بينهما تعريفاً وتشكيكاً، ولم يُجْزَعْ أحدٌ غيره، وأما من فيجب أن لا يقع عندهم إلا في المعارف، وأما ك فيقع عندهم في التكررات أيضاً، والفرقان اشتروا التوافق<sup>(٢)</sup>.

وقد يورده ويختم تعليقه بدائرة في وسطها نقطة، ثم يستأنف النقل، ومنه ما أورده في أول باب هو الوصل، إذ قال: «أبو النُّقَّاء في "شرح الإيضاح": معنى قولهم: همزة الوصل: الهمزة التي تسقط في الوصل، والغرضُ بما: التوصلُ إلى النطق بالساكن؛ ولذلك إذا اتصل الساكن بحركٍ غير الهمزة سقطت هي؛ لزوال موجبها؛ فلهاذا حُذِفَتْ وصلًا، ولا يَحْصُرُ أَنْ تَكُونَ ساكنة؛ لاستحالة الابتداء بالساكن.

(١) المخطوطة الأولى ١/١.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٣/ب.



ع: ولأنه لا يُجلب للساكن ساكنٌ ⑤

وَحَزَنُهَا الْكَسْرُ، قَبِيل: لا عِلَّةَ لذلِكَ، كما أنه لا عِلَّةَ لفتح في: حَزَبْتُ، والكسر في: عَلِمْتُ، وقيل: له عِلَّةٌ، وهو أَنَا زَائِدَةٌ، وَالزَّائِدُ حَقُّهُ السَّكُونُ، فلما اجتمع ساكنان كُسِرَتْ، وقيل: زِيدَتْ مَكْسُورَةً؛ لِذَا تَشَبَّهَ بِهَمْزَةٍ غَيْرِهَا، نحو: أَشْرَبْتُ، إِذَا وَقَعْتُ<sup>(١)</sup>.

ومنه أيضًا ما في باب الإدغام، إذ نقل عن "دُرَّةِ الْغَوَّاسِ" للحريري نقلًا مطوَّلًا، وقال في آخره: «ثم قال (يعني: الحريري): إلا أن يتصل بالفعل ضمير مرفوع.

ع: غَيْرُ وَلَوْ ⑥

فَبَقِيَ الْإِدْغَامُ؛ لِسُكُونِ آخِرِ الْمُثْمَلِينَ<sup>(٢)</sup>.

وقد يورده ولا يشير إلى انتهاء تعليقه بشيء، بل يستأنف النقل مباشرة، ومنه ما نقله عن عبدالقاهر الجرجاني من قوله: «إِنَّمَا لَمْ يُجِبْ فِي: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَوَجِبَتْ فِي: الشَّمْسُ طَلَعَتْ؛ لِأَنَّ هَيْءَ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ لَا يُوقِعُ فِي تَأْنِي أَنْ لِرَادِ غَيْرِهِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْتُ: الشَّمْسُ طَلَعَتْ، فَذَلِكَ لَوْ لَمْ تَأْنِ بِالنَّاءِ حَازَ أَنْ يُطْرَقَ أَنَّ الْفَاعِلَ شَيْءٌ مُشْتَقٌّ غَيْرٌ مَا تَقَدَّمَ، أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا، وَيَمُكِنُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ بِحَسَبِ شِدَّةِ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ اسْتَحَقَّ تَأْنِيْتُ الْفِعْلِ لَهُ.

ع: أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَزُونُ لِتَأْنِيَتِ الْمَفْعُولِ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا قُصِلَ مِنَ الْفِعْلِ اسْتَبِيحَ فِيهِ عَدَمُ التَّأْنِيَتِ؟

فَإِذَا كَانَ ضَمِيرًا كَانَ أَشَدَّ اتِّصَالًا مِنَ الظَّاهِرِ<sup>(٣)</sup>.

فقوله: «فَإِذَا كَانَ ضَمِيرًا» إلى آخره من كلام عبدالقاهر، ولم يحزه عن تعليقه.

وقال نافلاً عن شرح التسهيل لابن مالك: «وفي "شرحه": خَلَّ الشَّرَائِئُ مَثْنٌ "يَقْتَمِ مَا" فِي ثَمَامٍ وَتَعْرِيفُهَا: إِيَّيْ نَأْنِي أَنْ أَفْعَلَ، أَي: مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنْ

(١) المخطوطة الأولى ٧٤٠/١.

(٢) المخطوطة الأولى ٤٢/ب.

(٣) المخطوطة الأولى، للملحق بين ١٠/ب و ١١١/٧.



انحزور المختبر به عن مبتدأ لا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة مختصة بالصلة، ولا صفة هنا.

ع: ولا صفة؛ لأنها مفردة.

فتعين التعريف والتناظم<sup>(١)</sup>.

فلم يبين أن انتهاء تعليقه عند قوله: «لأنها مفردة»<sup>(٢)</sup>.

وربما رمز به من السوراني<sup>(٣)</sup>، و: ش للشيخ<sup>(٤)</sup>، وللكشاف<sup>(٥)</sup>، و: ص لابن عصفور<sup>(٦)</sup>، ولأي حيان: خ<sup>(٧)</sup>، و: أح<sup>(٨)</sup>.

واستعمل رموزاً غير السنة المذكورة، فمن ذلك: غ للبغداديين<sup>(٩)</sup>، و: ز للزهري<sup>(١٠)</sup>، و: ن لنهاية في غريب الحديث لابن الأثير -هشاً-<sup>(١١)</sup>، و: خ للأعشى<sup>(١٢)</sup>، و: ب لابن الناطم<sup>(١٣)</sup>، و: فا للدارسي<sup>(١٤)</sup>، و: ش ع لشرح عمدة

(١) المخطوطة الثانية ٩٢.

(٢) ينظر أيضاً: المخطوطة الأولى ١٠/أ، الملحق بين ١٣/ب و ١٤/أ، ١٥/أ، ٢٢/ب، ٢٤/ب، ٢٦/أ، ٢٩/أ، والمخطوطة الثانية ٣٣، ٥٢، ٦٦، ٩٦، ١٠٤، ١١٥، ١٢٤، ١٣٧، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٥.

(٣) المخطوطة الأولى ١٥/أ.

(٤) ويريد به: ابن مالك. ينظر: المخطوطة الأولى ٦/أ، والملحق بين ١٥/ب و ١٦/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ٨/أ، ٢٤/ب.

(٦) المخطوطة الأولى ٢٨/ب موضعت.

(٧) المخطوطة الأولى ١٦/أ.

(٨) المخطوطة الثانية ١٩٨.

(٩) المخطوطة الثانية ٧١.

(١٠) المخطوطة الثانية ١٥، ٢٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٤٢، ١٤٣.

(١١) المخطوطة الثانية ٣٧.

(١٢) المخطوطة الثانية ١٨.

(١٣) المخطوطة الثانية ٤٠.

(١٤) المخطوطة الأولى ٢٣/ب، والمخطوطة الثانية ١٨، ٢٢، ٢٨، ٦١، ٩٥، ١٠٠، ١١٢، ١١٩، ١٢٠.



الحافظ لابن مالك<sup>(١)</sup>، و: ش غ لشرح غاية الإحسان لأبي حيان<sup>(٢)</sup>، و: ج ص لابن جني في الخصائص<sup>(٣)</sup>، و: ص ص لسر الصناعة لابن جني<sup>(٤)</sup>، و: ع ث ج لعثمان ابن جني<sup>(٥)</sup>، و: زج للزجاج<sup>(٦)</sup>، و: صف للصغار<sup>(٧)</sup>، و: ش ف، أو: شرف لارتشاف الضرب لأبي حيان<sup>(٨)</sup>، و: شرح ك لشرح الكافية الشافية<sup>(٩)</sup>، و: مغال<sup>(١٠)</sup> للمغالسي.

واستعمل الرمز: ط<sup>(١١)</sup>، ولم أبتئ مراده به.

#### والنوع الثاني: رموز لاصطلاحات النسخ والكتابة والأرقام:

فاستعمل الرمز: خ للنسخة<sup>(١٢)</sup>، و: ص للتححيح<sup>(١٣)</sup>، و: ص للتنصيب<sup>(١٤)</sup>.

(١) للمعلومة الثانية ٤٠، ٤٢، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٩١، ٩٣، ١٢٢، ١٤٧، ١٥٥، ١٦٦.

١٧٣، ١٧٤ موضعان، ١٨٤.

(٢) المخطوطة الثانية ١٤٣ ثلاثة مواضع، ١٤٧، ١٧٨، ١٨٠.

(٣) المخطوطة الثانية ١٩٨.

(٤) المخطوطة الثانية ٥.

(٥) المخطوطة الثانية ٥.

(٦) المخطوطة الثانية ١٨.

(٧) المخطوطة الثانية ١٨.

(٨) المخطوطة الثانية ٣، ١٩، ٢١.

(٩) المخطوطة الثانية ٢٠٨.

(١٠) ٤١٨.

(١١) للمخطوطة الثانية ٢٨، ٦١، ١١٢، ١١٦.

(١٢) بخطوط الأولى ١/ب، ٩/ب، ١٠/أ، ١١/ب، ١٢/أ، ٢٦/أ، ٣٢/ب، ٣٣/أ، ٣٥/أ.

وللمخطوطة الثانية ٥٥.

(١٣) للمخطوطة الأولى ٢/أ، ٧/ب، ٨/ب، ١٠/أ، ب، ١٧/أ، وللملحق بين ١٧/ب و ١٨/أ.

١٨/ب، ٢٣/ب، ٢٤/ب، ٣٣/أ، ٣٤/أ، ٤١/ب، والأولى الملحق بين ٣٤/ب و ٣٥/أ.

وللمخطوطة الثانية ٥٩، ٨٧، ١٠٠، ٢٠٧.

(١٤) للمخطوطة الأولى ٣٨/أ.



و: ظ للشك والنظر<sup>(١)</sup>، و: عطف للتخفيف<sup>(٢)</sup>، و: مد و: قصر للممنوعة  
والتصويرة<sup>(٣)</sup>، و: معا للجمع بين ضبطين<sup>(٤)</sup>، ورموز الأرقام ١، ٢، ٣، ٤، ٥ ...  
للعدة<sup>(٥)</sup>.

### ثالثاً: طريقة عرض المادة العلمية:

سلك ابن هشام في حاشيته على الألفية طرقاً عدة في عرض ما يره، أبرزها ما  
يبي:

١- كثرة أسلوب الافتراض والأسئلة الجندلية في المناقشات؛ تقريباً للمسائل، وسداً  
لأي جانب يمكن الدخول منه لتفنيها.

ومن ذلك: عبارة: «فإن قيل: كلنا قلنا: كذا»، أو: «فإن قلت: كلنا قلت:  
كذا»، وأمثه هذا في المخطوطتين كثير<sup>(٦)</sup>.

ومنه: التعبير بالسؤال، مثل قوله: «سؤال: هل ضُمَّت الأفعال معاني الحروف،  
قال أبو الفتح: نعم، في أفعال السلب، ضُمَّت معنى حرف النفي، كما ضُمَّت "مُرْ"  
و"كَمْ" الاستفهام»<sup>(٧)</sup>، وقوله: «سؤال: ما تقول في تنوين "هيهات"؟»<sup>(٨)</sup>، وقوله:  
«قوله: "تتو" فيه سؤالان: أحدها: كيف غطَّت المضارع على الماضي؟ ... الثاني:

(١) المخطوطة الأولى ٢٧/أ، والمخطوطة الثانية ١٣٣.

(٢) المخطوطة الأولى ٥/أ، ٢٨/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٤١/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ١٩/ب، ٢٤/ب، ٤١/أ، والمخطوطة الثانية ٩٦.

(٥) للمخطوطة الأولى، الثانية للتحقة بين ٤/أب و ٥/أ، وللتحقة بين ١٧/ب و ١٨/أ، وقائمة  
لحقة بين ١٨/ب و ١٩/أ، والأولى للتحقة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ، والمخطوطة الثانية ٧٦، ٩٣،  
١٥٦، ١٦٥.

(٦) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٢/ب، ٤/أ، ٦/ب، ٧/أب، ١٩/أ، والمخطوطة الثانية ٩، ١٢، ٥٠،  
٧٣، ٨٩.

(٧) المخطوطة الثانية ٣١.

(٨) المخطوطة الثانية ٥.



"تتو" عطفت على الشرط، والمعطوف على الشرط [شرطاً]، فيلزم تقديم الجواب على الشرط...»<sup>(١)</sup>.

ومنه: عبارة التسليم الجدلي بصحة ما يدعيه الخصم، مثل قوله: «وليس بضرورية؛ لتصكه من أن يقول: عليّ أن، بتقل حركة الميمزة، وإعمال "علّ" في ياء المتكلم. ولك أن تقول: لا نسلم أن لغته النقل. سلّمنا؛ إلا أن لغته إن كانت فتح ياء المتكلم؛ فلا يصح النقل ههنا؛ وإن كانت لغته الإسكان؛ فحرف اللد والذين لا يصح النقل إليه»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «فإن قيل: إنه قبيح في اللفظ. قلنا: لا يلزم من قبح فتح الحتن وخو قبح هذا؛ لأن ذلك على صورة: الغلام رحلي، والإضافة إذا لم تكن للتخفيف فهي لتعريف، وأما ما حذفت منه التون فلا، سلّمنا ذلك؛ لكن لا حذر للحتن أوجههم، والحستن أوجههم»<sup>(٣)</sup>.

٢- التعلّف مع المتلقي بعبارة التعليم والتفهيم ومطلب التأمل ونحوها؛ تقرّياً لمسائل، وليكون ذلك أدعى لقبولها، والصدور عنها بألمةتان.

ومنه: قوله: «اعلم أن...»<sup>(٤)</sup>، و: «فاقهمه»<sup>(٥)</sup>، و: «ألا ترى»<sup>(٦)</sup>، و: «تأقّل»<sup>(٧)</sup>، و: «تأقّله؛ ترشد»<sup>(٨)</sup>، و: «تدرّ»<sup>(٩)</sup>.

(١) المخطوطة الثانية ٦٣.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٢.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٢.

(٤) مثلاً: لمخطوطة الأولى ١/ب، ٢/ب، ٤/أ، ٩/أ، ١٠/ب، ولمخطوطة الثانية ١٢، ٢٣، ٤٨، ١١٩.

(٥) مثلاً: لمخطوطة الأولى، للتحقة بين ٤/ب و ٥/أ، ١١/أ، ٣٩/أ، ولمخطوطة الثانية ٤٨، ٦٨، ٩٨، ١٠٢، ١١٤.

(٦) مثلاً: لمخطوطة الأولى ٢/ب، ٣/أ، ٤/أ، ٥/أ، ١٣/أ، والمخطوطة الثانية ٩، ٢٢، ٣٦، ٥٤، ٤٦.

(٧) لمخطوطة الأولى، الأولى للتحقة بين ٤/ب و ٥/أ، للتحقة بين ١٢/ب و ١٣/أ، ٢٢/أ، ٣٠/أ، ب، ٣٥/ب، والمخطوطة الثانية ١٠٢، ١٤٧.

(٨) المخطوطة الأولى ٢٢/أ.



٣- الدعاء للعلماء عند ذكر أسمائهم بالمغفرة والرحمة، وهذا يثني بسلامة الصدر، وإجلال أهل العلم.

ومن ذلك: دعاؤه بالمغفرة لعبدالقاهر الجرجاني<sup>(١)</sup>، وابن هشام الخطراوي<sup>(٢)</sup>، والرحمة لأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، وأبي عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup>، وحمزة الزيات<sup>(٥)</sup>، ويونس بن حبيب<sup>(٦)</sup>، وتخليل بن أحمد<sup>(٧)</sup>، وسيبويه<sup>(٨)</sup>، والشافعي<sup>(٩)</sup>، والأعشى<sup>(١٠)</sup>، وابن قتيبة<sup>(١١)</sup>، ولمازني<sup>(١٢)</sup>، والسيوطي<sup>(١٣)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(١٤)</sup>، والجوهري<sup>(١٥)</sup>، وابن جني<sup>(١٦)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى ١/٩، ١٧/ب، ٢١/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ١٢/أ.

(٣) المخطوطة الأولى، للتحفة بين ١٢/ب و١٣/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ١٠/ب.

(٥) المخطوطة الثانية ٧.

(٦) المخطوطة الثانية ٧.

(٧) المخطوطة الأولى، الربعة للتحفة بين ٢٣/ب و٢٤/أ، والمخطوطة الثانية ١٨.

(٨) المخطوطة الثانية ١٨، ٥٨، ٦٨.

(٩) للمخطوطة الأولى ٢٨/أ، ٣٦/أ، والمخطوطة الثانية ٣٣، ٦٨، للتحفة بين ٩٢ و٩٣، ١٠٨، ١٢٩.

(١٠) المخطوطة الثانية ٩٥.

(١١) المخطوطة الأولى ٣٦/أ.

(١٢) المخطوطة الأولى ٢٧/ب، ٣٣/أ، ٤١/ب.

(١٣) المخطوطة الثانية ١٧٤.

(١٤) المخطوطة الثانية ١٠٨.

(١٥) المخطوطة الأولى ٢٦/ب.

(١٦) المخطوطة الأولى ٤/ب.

(١٧) المخطوطة الأولى ٣٨/أ.



وعبدالقاهر الجرجاني<sup>(١١)</sup> وابن السيد<sup>(١٢)</sup> والزمخشري<sup>(١٣)</sup> والشاطبي<sup>(١٤)</sup> وابن الخشاب<sup>(١٥)</sup> وابن البياض<sup>(١٦)</sup> وأبي عبد الله الفاسي<sup>(١٧)</sup> والشلوبين<sup>(١٨)</sup> وابن عصفور<sup>(١٩)</sup> وابن إياز<sup>(٢٠)</sup> وابن التحاسي<sup>(٢١)</sup> وابن دقيق العيد<sup>(٢٢)</sup>.

وقد يدعو لنفسه أيضًا بمثل ذلك<sup>(٢٣)</sup>.

٤- البناء على بحوثه وتوجيهاته، وإبراز محاسنها، ووصفها بالعبارة الجازمة بصحتها، ثقة بما توصل إليه، وترجيحًا لها على غيرها، لكونها مدعومة بالحجة.

ومن ذلك: قوله: «وهذا حسنٌ بديع»<sup>(٢٤)</sup>، وقوله: «تدبّر ما قلته، فهو بديع»<sup>(٢٥)</sup>، وقوله: «فهذا موطنٌ لم يُزاحم على تقريره هكنا أحدٌ، والحمد لله

(١) المخطوطة الأولى ٤/ب، ١٨/أ، ٢٣/ب، ٣٣/أ، ٣٥/ب، الثانية للملحق بين ٤٠/ب و ٤١/أ.

(٢) للمخطوطة الأولى ٢/أ، للملحق بين ٥/ب و ٦/أ، ١٠/أ، ١٦/ب، ٢٧/ب، ٣٣/أ، ٣٦/ب، ٤١/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١٦/ب.

(٤) المخطوطة الثانية ٥٣.

(٥) المخطوطة الأولى، الثانية للملحق بين ٣٧/ب و ٣٨/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ٢٨/أ.

(٧) المخطوطة الأولى ٣٤/أ.

(٨) المخطوطة الأولى ٩/ب، ٢٣/أ، ٢٥/أ، ٣٨/أ.

(٩) المخطوطة الأولى ١٠/ب.

(١٠) المخطوطة الأولى، الثانية للملحق بين ٣٧/ب و ٣٨/أ.

(١١) المخطوطة الأولى ٢٨/أ.

(١٢) المخطوطة الثانية ١٩٩.

(١٣) المخطوطة الأولى، الملحق بين ٥/ب و ٦/أ، ٣٦/ب.

(١٤) المخطوطة الثانية ٧.

(١٥) المخطوطة الأولى ٢١/أ.



تعالى»<sup>(١)</sup>، وقوله: «فهذا حسن»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وعندي أجود منه»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «إلا أن هذا الحق الذي لا يُعدّل عنه»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «واعلم أن الحق عندي خلاف قول الفريقين»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «فأفهمه؟ فإنه موضع حشنة إن شاء الله تعالى»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «هكذا أظن في هذا المثال الأخير أنهم قالوا فيه ذلك، وعلى تقدير أن لا يكونوا قد قالوه؟ فما لي لا أقول به بعدما تبين لي أنه الحق؟ كم ترك الأول للآخر»<sup>(٧)</sup>، وقوله: «ولا أقول عن "ميت" كما يقوله من لا يحقق العبارة»<sup>(٨)</sup>.

٥ - التأديب مع المخالفين باستعمال العبارة المنصحة عن الخلاف دون تجاوز، والتماس العذر لمن أخطأ، وحفظ أعراض العلماء وصيانتها، وبشكل هذا: ما تقدم من إكثاره الدعاء للعلماء بالمغفرة والرحمة.

ومن أكثر ما رددته من ذلك: عبارة: «فيه نظر»<sup>(٩)</sup>، ومن طريفها قوله: «كلما قال ابن عصفور، وفيه نظر؟ لأن السؤال إذا كان خطأ إنما يقال لقاتله: لم تسأل على الوجه، أو: بنتت سؤالك على غير صحيح، أما أن يجاب بما يجاب به السؤال فلا»<sup>(١٠)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى ٤/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ٤/ب، ٣٦/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٣٦.

(٤) المخطوطة الثانية ٢٠، ١١٢.

(٥) للمخطوطة الأولى، الأولى للتحفة بين ٣١/ب و ٣٢/أ.

(٦) المخطوطة الثانية ١٥٩.

(٧) المخطوطة الثانية ١١٤.

(٨) المخطوطة الأولى ٢٨/ب.

(٩) مثلاً: المخصوصة الأولى ٢/ب، ٣/ب، للتحفة بين ٨/ب و ٩/أ، ١٠/أ، ١١/ب، والمخطوطة

الثانية ١٩، ٢٣، ٤٥، ٨٧، ٩٤.

(١٠) المخطوطة الأولى، الرابعة للتحفة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.



ومنه: قوله: «غفل عنه»<sup>(١)</sup>، و: «غلط»<sup>(٢)</sup>، و: «ليس بجيد»<sup>(٣)</sup>، و: «خطأ»<sup>(٤)</sup>، و: «فاسد»<sup>(٥)</sup>، و: «توقم»<sup>(٦)</sup>.

ومنه: اعتذاره عن بعض العلماء فيما اتفقوا فيه، مثل قوله: «قد جاء: مررت برجل صالح إلا صالح فطالح، فهذا لا يكون إلا على حذف الجار، والذي حكى هذا يؤنس، وهو الخصم في مسألة "لكن"، فهو يحتاج بما ثبت عنده، ولا مطعن في ذلك؛ لنقته وإمامته، رحمه الله أجمعين»<sup>(٧)</sup>.

وقد يُبهم المخطئ إذا لم يوافق الرأي، كقوله: «وبهذا يُطل توحية بعض الناس»<sup>(٨)</sup>، وقوله: «كنا قال بعض الناس»<sup>(٩)</sup>، وقوله: «ويوجد خطأ بعض الناس»<sup>(١٠)</sup>، بهما، وليس بجيد»<sup>(١١)</sup>.

٦- نقد للمخطئ عبارات قوية، وألفاظ قاسية أحياناً، إذا كان الخطأ مما يستغرب من مشه.

ومنه: قوله: «رؤى بقوهم: مد أن الله خلقه، والجملة لا تكون قاعص، قاله ابن

(١) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٣٠/أ، والمخطوطة الثانية ١١٥.

(٢) مثلاً: للمخطوطة الأولى، الثانية للمثقة بين ٥/ب و ٦/أ، ١٦/أ، والمثقة بين ٦/ب و ٧/أ، والمخطوطة الثانية ٤، ٨، ١٩، ١١٩.

(٣) للمخطوطة الأولى ٨/ب، الرابعة للمثقة بين ٧/ب و ٨/أ، ١٢/أ، ٢٠/أ، ٢٢/ب، ٢٣/ب، ٣٨/أ.

(٤) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٣/أ، ٦/ب، ٢٣/أ، والمخطوطة الثانية ١٩، ٤٩، ٨٧، ٩٣.

(٥) المخطوطة الأولى ٣/ب، ٨/أ، والمخطوطة الثانية ٢، ٨، ٢٦.

(٦) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(٧) المخطوطة الأولى، الثانية للمثقة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٨) المخطوطة الأولى ١٢/ب.

(٩) المخطوطة الثانية ٨٥.

(١٠) ثم كتب تحتها: هو ابن النحاس.

(١١) المخطوطة الأولى ٣٨/أ.



عصفور، وهذا أقصد ما يُسمع؛ إذ لا جملة هنا»<sup>(١)</sup>، وقوله: «لا أبعد أن بعض السخيلين يقول: حروف الجر كلها لا بد لها من شيء تتعلق به، إلا الزائد، و"لعل"، و"لولا"، وكاف التشبيه، وما وُضع موضع الفعل، ويريد بذلك نحو: عليك زيد، ويقول: الظروف كلها تتعلق إلا ما وُضع موضع الفعل، نحو: عندك، وكونك»<sup>(٢)</sup>، ثم رد عليه، وقوله: «وما ما وجَّهه به الناظم فليس بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «في "لتقرب": أنه يلزم تقدُّم الخبر على الاسم في نحو: كانه زيد؛ لئلا يلزم فصله، وليس بشيء؛ لأن الفصل هنا جائز باتفاق، بخلاف: ضربه زيد»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «كأنه مثل التصحيح، "وصله"، وليس بشيء، بل هو معتلٌّ مثلاً للتصحيح، والكلام في التصريف، والتصريف يُسمَّى ذلك معتلاً، بخلاف النحوي»<sup>(٥)</sup>.

ويورد أحياناً عبارات فيها جزم بالخطأ، للتأكيد على مجانبته الصواب، وأنه ما لا يستحق النظر.

ومن ذلك: قوله: «وما قالا: خطأ نقلًا وعقلًا، والعربة تأباه»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «وهذا فيما أحزم به خطأ صريح»<sup>(٧)</sup>، وقوله: «نقله الرمحشري عن بعضهم، وما أبغذه عن الصواب»<sup>(٨)</sup>، وقوله: «وذكر أنه أن الأكثر في الحرف الجواني أن يؤكد بمزاده، كقوله: أخلّ خنجر، ولا آخري ما سبب هذا، ولا من أين تُلَفِّفه؟»<sup>(٩)</sup>.

٧- التعبير بما يدل على أن ما يقوله إنما هو عسى سبيل المباحثات غير القاطعة،

(١) المخطوطة الثانية ٥٤.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٧/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٩٤.

(٤) المخطوطة الثانية ٢٨.

(٥) المخطوطة الثانية ٧٦.

(٦) المخطوطة الثانية ١٠٥.

(٧) المخطوطة الثانية ٤٩.

(٨) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٩) المخطوطة الثانية ١٠٧.



وأنه لم يعتمد إلى تحريره وتقليحه، وهذا يدل على أن حواشيه من قبيل التذكرة الخاطئية، بدون فيها ما يحل له بادئ الرأي، وقد يظهر له لاحقاً ما برئه.

ومن ذلك: قوله: «ينبغي أن لا يُقدَّر إلا قبل العاطف؛ لأهم قالوا: لا يحذف الخبر وجوباً إلا إذا دل عليه دليل، وسد شيء مسدده، فلو ادَّعى حذفه بعد العاطف لم يكن في مكانه شيء. هذا بحث، والخواب عنه: أن المراد بسدده مسدده: أن يقع بعد المبتدأ شيء غير الخبر، ولا شك أن المعطوف في مكان الخبر لو لم يكن الخبر»<sup>(١)</sup>، وقوله: «لم أزل أستكشف الناس العلة في بناء "أي" إذا أضيفت، وحذف صدر صليها»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «كنا ظُهر لي، ولا أعلم فيها نصاً»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «وَأَذْكُرُني هذا للموضع مسألة "زنا"»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «هكذا خطر لي»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «لِيُنظر: هل يجوز كون الألف إشباعاً، كما قال: "إن عَرَبًا"، وأراد بالفعل: هذا الجنس المنتسب إلى هذين الأمرين»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «إنما أعرههم يقرؤوه: فنقلب الشمس»<sup>(٧)</sup>.

وقد يرى أن ما كتبه معتنقه فيه الذاكرة والحفظ، فيكون كلامه كالإحالة إلى ثبت.

ومنه: قوله: «ومثال الطرف: هذا ضارب اليوم زيد، ولا أحفظ الآن شاعته. ومثال القسم لا أحفظه جاء إلا في النثر»<sup>(٨)</sup>، وقوله: «ولأن اسم الإشارة إذا كان جمعاً

(١) المخطوطة الأولى ١/٧.

(٢) المخطوطة الأولى، الأولى للتحفة بين ٥/ب و ٦/أ.

(٣) المخطوطة الثانية ٥٤.

(٤) المخطوطة الثانية ٩٣.

(٥) المخطوطة الأولى ١٤/أ، والمخطوطة الثانية ١١٤.

(٦) المخطوطة الثانية ٣٢. ونحوه في: المخطوطة الأولى، الثانية للتحفة بين ١٣/ب و ١٤/أ.

١٦/ب، ٣٢/ب، ٣٥/ب، والمخطوطة الثانية ٩، ٢١، ٤٥، ٥٣، ١١٢، ١٥٩، ٢٢٣.

(٧) المخطوطة الأولى ١٥/ب.

(٨) المخطوطة الأولى، الثانية للتحفة بين ١٨/ب و ١٩/أ.



ممدودًا مُلَخَّصًا كَأَنَّ الْخَطَّابَ لَا يُلْحَقُهَا "هَا" مِنْ أَوَّلِهِ فِيمَا أَحْفَظُ»<sup>(١)</sup>، وقوله: «أحاز الزمخشري والرخايع في: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِمَا عَصَوْا حَتَّىٰ لَا أَتَ بِقَوْلِهِمْ﴾ أَنْ يَكُونَ "أَنْ يَقُولُوا" بدلًا، قال الزمخشري: من "عق" وقال الرخايع: من "بهر عق"، ع: فيما أظن. انتهى»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «في ذهني أن منهم من عدَّ من ذلك: حشر الذين فهو عاثر...»<sup>(٣)</sup>.

ومنه: أن لا يسعفه الوقت لتقصي الأقوال، فبنيه على ذلك، كقوله: «كلنا رأيت عن المصنف، فلْيُنْظَرُ في أي كتاب قاله»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «وروي س أن بعض العرب يروي هذا البيت: شدت، لِيُنْظَرُ من شرح الأبيات»<sup>(٥)</sup>.

وربما لم يظهر له في المسألة شيء، فيتوقف، مثل قوله: «فلْيُنْظَرُ في هذا الرابط»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «لِيُنْظَرُ في: نُشِرَتِ الْمَرْأَةُ نُشُورًا»<sup>(٧)</sup>، وقوله: «والذي في عبارة أبيه في "شرح الكافية" أنها لبيبي، ولم يذكر الجنس كما ذكر الله، فلْيُنْظَرُ»<sup>(٨)</sup>، وقوله: «لِيُنْظَرُ في: جرم»<sup>(٩)</sup>، وقوله: «ولْيُنْظَرُ في: ﴿وَمَنْ تَتَى الْفَسَقَاتِ﴾، كيف يوقف على: "تت"؟»<sup>(١٠)</sup>، وقوله: «وَلْيُنْظَرُ فيه»<sup>(١١)</sup>، وقوله: «ولْيُنْظَرُ في: غيب» ما لائمه وعيبه؟»<sup>(١٢)</sup>، وقوله: «لِيُنْظَرُ في علّة تصحيح: قوي، وقوي، وخبي»<sup>(١٣)</sup>.

(١) المخطوطة الثانية ٨٧.

(٢) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٨٢، وينظر: ٢١٩، والمخطوطة الأولى ٢٣/أ.

(٤) المخطوطة الأولى، الثالثة للملحق بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٥) المخطوطة الثانية ٢١٤.

(٦) المخطوطة الثانية ٢١.

(٧) المخطوطة الثانية ٧٧.

(٨) المخطوطة الثانية، للملحق بين ٩٦ و٩٧.

(٩) المخطوطة الأولى ٢٦/ب.

(١٠) المخطوطة الثانية ١٨٩.

(١١) المخطوطة الأولى ٤٤/ب.

(١٢) المخطوطة الأولى، الثانية للملحق بين ٤١/ب و٤٢/أ.

(١٣) المخطوطة الثانية ٢١٤.



وله حواشي كتبها أولاً، ثم أعقبها بما برئها، أو يشكك عليها، أو يصححها.

من ذلك: أنه قال في تاء: يا أبت، و: يا أمت: «واختفوا: هل هي للتأنيث لو لا؟ فمذهب س والأكثرين أنها للتأنيث، وإذا وقعوا أبدلوا، ومذهب الفراء لا، ولا يُبدل إذا وقف»، ثم قال: «لا أعرف كتب هذا من أين؟ وهو غرر عرر<sup>(١)</sup>»، وقال أيضاً: «وفي معاني القرآن لقرء، وفي إعراب مكرى: أن أُنْ وما بعدها بدل من كم»، وهي استفهامية عندهما، بخلاف ما تضمنته الكلام السابق، ولم تُعَد مع البدل المزمرة، ثم قال: «ليخزر النفل من الكتابين قبل أن يُنفل»<sup>(٢)</sup>، وقال أيضاً: «السؤال: لم قيل: إن الجار حرف جر، ومثلاً كان بكم<sup>٣</sup> وجوابه: أنها بمنزلة ما لا يضاف، وأن الجار لو كان بما لم ينقد بدخول الجار عليها. ومثلاً قيل: إنه بغير ميم<sup>٤</sup> والميم: أن ميم هي التي عُهدت تحفّض التمييز، والتمييزات مقدّرة بما، فحفضت بما كحفض الطرف في» إذا قت: ضربت زينا في اليوم. ولم اختص ذلك بوجود الجار داخلاً عليها؟ والجواب: ليكون كالعوض منها»، ثم قال: «وينبغي أن يُقدّم هذا السؤال الثالث؛ ليكون له موقع»<sup>(٥)</sup>، وقال أيضاً: «من تقدّم بحر كان»: ﴿وَعَوَّعَكُمْ أَيُّنَ مَا كُنتُمْ﴾، «لئن» الحمر، و«ما» زائدة. ومما يُستدل به: ﴿أَيُّنَ قَالُوا وَعَالَيْنِ وَيَوْمَ نَكْتُمُكَ وَسَتَرْنَاهُ وَك﴾، ﴿وَالْفُسْهُمْ كَلُوا يَلْعَلُونَ﴾، ثم قال: «ينبغي أن يُستدل أولاً بالأية الوسطى، فيقال: المقدّم ظرف، فيُستدل بالثانية، فيقال: المعمول قد تقدّم حيث لا يتقدّم العاصم، فيُستدل بالأولى، فيقال: حازر لأن الاستفهام له الصدر، فيجواب: بأنه لولا الجواز ما حازر كونه اسم استفهام؛ لئنا في ذلك من التدافع بين الوجوب والمنع»، ثم قال: «ولكن يقال: إنه ظرف، فهو كاخزور»<sup>(٦)</sup>، وقال أيضاً: «قلت قديماً: ينبغي أن قوله: بعد ما أنيف» [عموئ] على ما هو أعم من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ ليدخل نحو: ملأ ما، ثم رأيت أنه ينتقض بمفهوم الشرط في قوله: «إن كان»<sup>(٧)</sup>،

(١) المخطوطة الأولى ٢٦/١.

(٢) المخطوطة الثانية ١٢١.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٢/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(٥) المخطوطة الثانية ٤٩.



وقال أيضاً: «وعندي في نحو:

من أين أبي شيخ الأباطيح طالب

أسهل مما قاله<sup>(١)</sup>، وهو بفتح "شيخ" مضافاً إليه، كما تقول: مررت بغلام شيخ الأباطيح، ويكون "طالب" بدلاً من "شيخ"، ثم قال: «هنا خطأ؛ لأن "طالِباً" ليس باسم فيبدل، إنما الاسم: أبو طالب»<sup>(٢)</sup>.

وقد يكتب حاشية تامة، ثم يعدل عنها، كقوله تعليقاً على كلمة: «يُعْتَمَى» في البيت ٨٥٨ في باب النسب:

لشبهها الملحق والأصلي ما لها وللأصلي قلب يُعْتَمَى:

«ما ضرب لو قال: انتهى، واستراح من هذه اللفظة؟»<sup>(٣)</sup>، ثم ضرب على الحاشية كلها، وربما كان ذلك لشدة العبارة فيها.

٨- استعمال الكلمات الدالة على تفصيل الكلام وتقسيمه في ابتداء التعليق، ورؤوس المسائل، والفصل بين مسألتين في حاشية واحدة، مثل: «فصل»<sup>(٤)</sup>، و: «نتيجه»<sup>(٥)</sup>، و: «فرع»<sup>(٦)</sup>، و: «مسألة»<sup>(٧)</sup>.

٩- التحول أحياناً في ألقاظ الألفية عند نقلها في الحاشية للتعليق عليها، بإعادتها بموافقتها أو معناها أو غير ترتيبها.

(١) أي: ابن مالك.

(٢) المخطوطة الأولى، الثالثة للتحقق بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٧/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٣٩/ب، ٤٠/ب، والمخطوطة الثانية ٧٤.

(٥) المخطوطة الثانية ٢٠، ٦٦، ٧٧، ٩٩، ١١٣، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٧، ١٧٤، ٢٠٨.

(٦) المخطوطة الأولى، الثالثة للتحقق بين ٧/ب و ٨/أ، ٣٨/أ، ٤١/ب، والمخطوطة الثانية ٢٢،

٥٣، ١٥٢، ١٦٨، ٢٠٧، ٢٠٨.

(٧) المخطوطة الأولى للتحقق بين ٨/ب و ٩/أ، للتحقق بين ١٤/ب و ١٥/أ، ١٧/أ، الأولى

للحقيقة بين ١٨/ب و ١٩/أ، ٢٠/أ، ٣٠/ب، الثانية للتحقق بين ٣٧/ب و ٣٨/أ، ٣٩/أ، ٤٠/أ،

الأولى للتحقق بين ٤٠/ب و ٤١/أ، والمخطوطة الثانية ٨٦، ٩١، ١٦٦، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٠٩.



ومن ذلك: أنه قال في البيت ٣٧٧ في باب حروف الجر:

شُبّه بكافٍ زِيهِ التعليلُ فَذَّ يُعْنَى وَزَائِدًا لِلتَّوَكُّيدِ وَزُزْدُ:  
«قوله: "وقد يُعْنَى": قال في "شرح الكافية": كَوْنُ الكافِ الجارة حرفَ تشبيهٍ هو  
للمشهور، ودلائلها على التعليل كثيرة، انتهى بنصّه...»<sup>(١)</sup>.

وقال في البيت ٤٢٠ في باب للضاف إلى باء المتكلم:

آخر ما أُضيفَ لِيَلْيَا أَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُغْتَلًا كَرَامٍ وَفَذَى  
«قوله: "ما لم يَكْ" إلى آخره: يعني: فإنك لا تُكْثِرُهُ»<sup>(٢)</sup>، وقال مرة: «قوله: "إن لم  
يكن معتلاً": يشمل للمقصور والمُنْقُوص...»<sup>(٣)</sup>.

وقال في البيت ٦٩٨ في باب عوامل الجزم:

فَعَلِينَ يَقْضِيْنَ شَرْطَ قَدَمَا يَنْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابَا وَبِمَا  
«قوله: "ينلو الجواب" لا بدّ منه...»<sup>(٤)</sup>.

وقال في البيت ٩٤٨ في باب الإبدال:

وَأَوَّا وَهَمَزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ زُدْ فِي يَدِهِ غَيْرَ شِبْهِ وَؤُفِي الْأَشْدِّ  
«قوله: "يَدُهُ غَيْرَ: وَؤِي الْأَشْدِّ": مسألة: قال س: سألت الخليل عن "فعل" من: وأيت.  
فقال: وَؤِي...»<sup>(٥)</sup>.

وقد يتحوز بمحذف بعض ألفاظ الآيات اختصاراً، فمن ذلك أنه لم يذكر ما بين

(١) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٥٥/١، ولم يعرفها لابن هشام.

(٢) الحاشية في: ١٨/ب.

(٣) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحقه بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٣٠/أ.

(٥) المخطوطة الأولى، الأولى للتحفة بين ٤٠/ب و ٤١/أ.

ومثله في: الملحقه بين ١٧/ب و ١٨/أ (في الثاني "بدل" بالكسر)، ٣٣/أ ("يكن كيعني" بضم بدل  
"مثل بعضي بضم"، والمخطوطة الثانية ١٠٤ "أكيد" بدل "توكيد"، ١١٢ ("لا يستغني" بدل  
"لا يعني"، ١٥٧ ("فقد إعلالاً" بدل "إعلالاً فقد"، ١٥٨ ("نفعه جمعا" بدل "جمعا لنفعه").



المعذوفين من قوله تعالى: ﴿وَأَجْمَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿يَدْخُلُهُ جَنَّتِي تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ خَلِيلَيْنِ فِيهَا<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿فَقَسْرُوا أَوْسُهُ﴾ إِلَّا قَبِيلٌ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup>، وقوله: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هَودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [يُنْفَكُ أَمْلِيهِمْ] قُلْ هَاسِئُوا بِرُحْمَتِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مَسْخُورِينَ \* بَلَىٰ<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿لَوْ يَلْعَنُوا﴾ [يَوْمَ ذِي مَسْعَى] \* وَيَسَا<sup>(٥)</sup>، وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخْذَ الشَّعْرَى وَهِيَ ظِلْمَةٌ﴾ إِنَّ أَخْذَهُ أَشْرُّ<sup>(٦)</sup>، وقوله: ﴿وَلَنُفِخَ فِي السُّنُورِ﴾ [وَقَدْ نَفِثُوا عَنْهُ] وَأَنفِخْهُمْ لَتُورٍ ثَلَاثِينَ<sup>(٧)</sup>، وقوله: ﴿لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ لَأَن يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الَّذِينَ كَفَرُوا]<sup>(٨)</sup>.

(١) المخطوطة الثانية ٢٠.

(٢) المخطوطة الأولى، للتحفة بين ٦/ب و ٧/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(٤) المخطوطة الثانية ١٠٨.

(٥) المخطوطة الثانية ٧١.

(٦) المخطوطة الثانية ٧١.

(٧) المخطوطة الثانية ٧١.

(٨) المخطوطة الأولى، الأولى للتحفة بين ٢٢/ب و ٢٣/أ.



### المسألة الثانية: عنايته بآراء العلماء.

لم يكن بدعًا أن يحترف ابن هشام عنايته إلى آراء العلماء المتقدمين، ويجلوها؛ لينظر أيها أقرب إلى الحق والصواب، فهذا نهج سلكه في مصنفاته مطولها ومختصرها، وتعلل ذلك في حاشيته على الألفية في صور، منها:

١- ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل عدة، مع الترجيح أحيانًا لينا

ظهرت حجته بالدليل.

فمن المسائل التي ذكرها:

- منع البصريون تقدم خبر "ما زال" وأعادتها عليها، وأجازوه الكوفيون<sup>(١)</sup>.

- أعمل البصريون "لا" التشبيهية "ليس"، ولم يعملها الكوفيون<sup>(٢)</sup>.

إعمال "ما" التشبيهية "ليس" إذا انتقض نفيها؛ أجازوه الكوفيون إذا كان الخبر وصفاً، أو مترلاً الاسم منزلة، ومنعه البصريون؛ وأجازوا نصبه بفعل مضمر إن كان منصراً، أو دل دليل على تقدير الفعل<sup>(٣)</sup>.

- اسم "لا" النافية للجنس إذا كان شبيهاً بالمتضاف؛ أجاز الكوفيون فيه النصب والبناء على الفتح، ولم يمز فيه البصريون إلا النصب، وأولوا ما جمع مبتدأ على الفتح، كقولهم: لا أميز بمعروف، عسى أن المجرور متعلق بغير اسم "لا"<sup>(٤)</sup>.

- أجاز الكوفيون مجيء القاعن جملةً، ومنعه البصريون<sup>(٥)</sup>.

- أعمل البصريون الثاني في باب التنازع، وأعمل الكوفيون الأول<sup>(٦)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٨/أ.

(٣) المخطوطة ثمانية ٣٠.

(٤) المخطوطة الأولى ٩/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ١١/أ.

(٦) المخطوطة الأولى، الرابعة للتحفة بين ١٨/ب و ١٩/أ.



- المصدر أصل للفعل عند البصريين، وقرع عنه عند الكوفيين<sup>(١)</sup>.
- سُمِّي البصريون للفعل فيه ظرفًا، وسُمَّاه الكوفيون محلاً وصفة<sup>(٢)</sup>.
- أجاز الكوفيون إتياع المستثنى في الإيجاب، ولم يجر فيه البصريون إلا التنبص<sup>(٣)</sup>.
- إذا كان العامل مضمناً معنى الفعل دون حروفه لم يجر البصريون تقدم الحال عليه، وأجازوه الكوفيون، وأعربوه جر<sup>(٤)</sup>.
- أجاز الكوفيون وقوع التمييز معرفة، ومنعه البصريون<sup>(٥)</sup>.
- زاد الكوفيون في معاني الإضافة: أن تكون بمعنى "عند"، مثل: زُلُود الخَلْب، وجعله البصريون من المبالغة في الوصف، فوصف الخلب بأنه رُقود؛ لَمَّا كان الرقاد عنده<sup>(٦)</sup>.
- منع الكوفيون إعمال صيغ المبالغة، وأجازوه بعض البصريين، كسيبويه، وأجاز بعضهم إعمال بعضها دون بعض<sup>(٧)</sup>.
- عمل المصدر إذا كان بـ"أل" ضعيف عند البصريين، ممتنع عند الكوفيين<sup>(٨)</sup>.
- عمل ضمير المصدر ممتنع عند البصريين، جائز عند الكوفيين<sup>(٩)</sup>.
- اسم المصدر لا يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين<sup>(١٠)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى ١٣/٧.

(٢) المخطوطة الأولى ١٤/٧.

(٣) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ١٥/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ١٦/٧.

(٦) المخطوطة الثانية ٥٦.

(٧) المخطوطة الثانية ٧٤.

(٨) المخطوطة الأولى، الأولى للتحفة بين ١٣/ب و ١٤/٧.

(٩) المخطوطة الثانية ٧١.

(١٠) المخطوطة الثانية ٧١.



- اسم الفاعل الذي بمعنى المنفي لا يعمل عند البصريين في المفعول، ويعمل عند بعض الكوفيين<sup>(١)</sup>.

- في نحو: نعم رجلًا زيد؛ جعل البصريون "زيد" مبتدأ، وفاعل "نعم" ضميرًا ملتبسًا بالتمييز "رجلًا"، وجعل الكوفيون "زيد" فاعل "نعم"، و"رجلًا" حالًا أو تمييز<sup>(٢)</sup>.

- منع البصريون تأكيد النكرة، وحملوا ما سمع منه على البدل، وأجازوه الكوفيون<sup>(٣)</sup>.

- أجاز الكوفيون وقوع عطف البيان بين النكرات، ومنعه البصريون<sup>(٤)</sup>.

- عدَّ الكوفيون "ليس" من حروف العطف، وتأوَّل البصريون ما لوهم ذلك<sup>(٥)</sup>.

- ألحق بعض الكوفيين الفاء بالواو في مطلق الجمع، ولم يجز فيها البصريون إلا الترتيب<sup>(٦)</sup>.

- أجاز الكوفيون العطف بـ "لكن" في الإيجاب، ومنعه البصريون إلا في النفي<sup>(٧)</sup>.

- أجاز الكوفيون ترقيم للتأدي للضاف، ومنعه البصريون<sup>(٨)</sup>.

- أجاز الكوفيون اجتماع الساكنين وصلًا في تأكيد الفعل المستند إلى ألف الاثنين بالتون الخفيفة، ومنعه البصريون<sup>(٩)</sup>.

(١) المخطوطة الثانية ٧٢.

(٢) المخطوطة الثانية ٩١.

(٣) المخطوطة الثانية ١٠٦.

(٤) المخطوطة الأولى ٢٣/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٢٤/أ، والمخطوطة الثانية ١١١.

(٦) المخطوطة الأولى ٢٤/أ.

(٧) المخطوطة الثانية ١١٥.

(٨) المخطوطة الأولى ٢٦/ب.

(٩) المخطوطة الأولى ٢٨/أ، والمخطوطة الثانية ١٤٦.



- نون التوكيد الحظيفة حرف برأسه عند البصريين، ومختلفة من الثقيلة عند الكوفيين<sup>(١)</sup>.
- ينصب المضارع بعد لام المحذوف "أَنْ" مقدرة عند البصريين، وباللام نفسها عند الكوفيين<sup>(٢)</sup>.
- أجاز بعض الكوفيين دون شذوذ حذف جواب القسم عند تقديمه على الشرط، ومنعه البصريون<sup>(٣)</sup>.
- أجاز الكوفيون مد المقصور، ومنعه البصريون<sup>(٤)</sup>.
- الاسم المقصور الزائد على ثلاثة أحرف قلب ألفه ياء عند البصريين، وتحذف عند الكوفيين<sup>(٥)</sup>.
- علة هيء وزن "مُفْعِل" صفة للمؤنث بغير تاء في بعض الألفاظ المسموعة عدم التباسه بالمذكر عند الكوفيين، وكونه للنسب عند البصريين<sup>(٦)</sup>.
- التاء في "كتتا" عند البصريين عوض من اللام المحذوفة، والكلمة دالة على التثنية، وعند الكوفيين التاء لتأنيث، والألف لتثنية<sup>(٧)</sup>.
- لا تكون الألف الممدودة في "فُعلاء" عند البصريين إلا للإلحاق، وتكون لتأنيث عند الكوفيين<sup>(٨)</sup>.
- عند تكسير الاسم الخماسي يحذف خامسه، أو رابعه إن كان شبيهًا بالزائد

(١) المخطوطة الأولى ٧٢٨.

(٢) المخطوطة الثانية ٦.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٠/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.

(٦) المخطوطة الأولى ٧٣/ب.

(٧) المخطوطة الأولى ٣٦/ب.

(٨) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.



عند البصريين، وأجاز الكوفيون حذف غيرها<sup>(١)</sup>.

- أثبت الكوفيون وزن "فُعْلُلٌ"، ولم يثبت البصريون<sup>(٢)</sup>.

- أجاز الكوفيون الحركات الثلاث في آخر الفعل إذا كان مضطجاً ساكناً متصلاً بماء الضمير، ولم يجر فيه البصريون إلا الفتح<sup>(٣)</sup>.

- أجاز الكوفيون تسميم "مفعول" و"واوي العين، ومنعه البصريون<sup>(٤)</sup>.

- المحذوف عند البصريين عند اجتماع تاءين أول الكلمة الثانية؛ لأن النقل منها تشاء، وعند بعض الكوفيين الأولى<sup>(٥)</sup>.

٢- الاحتجاج لآراء العلماء والاستشهاد لما يزيدنا قوة ومثابة.

ومن ذلك:

- احتج للمازني في أن "أل" حرف تعريف لا موصولة بأربعة أمور<sup>(٦)</sup>.

- استشهد للبصريين في نحوهم تقدم آخر مطلقاً بشواهد عدة<sup>(٧)</sup>.

- قوى إجازة الكوفيين بناء اسم "لا" الناقية للجنس على الفتح إذا كان شبيهاً بالمضاف بشواهد مسموعة<sup>(٨)</sup>.

- قوى مذهب الكوفيين في إجازة حذف غير الخامس أو الرابع الشبيه بالزائد في التكسير بحكاية الرعمشري تصغير: يخترش على: يخترش<sup>(٩)</sup>.

(١) المخطوطة الثانية ١٦٦.

(٢) المخطوطة الثانية ١٩٨.

(٣) المخطوطة الثانية ١٩٢.

(٤) المخطوطة الأولى ٤١/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٤٢/ب.

(٦) المخطوطة الأولى، الثانية الملحق بين ٤/ب و ٥/أ.

(٧) المخطوطة الأولى ٦/ب.

(٨) المخطوطة الأولى ٩/ب.

(٩) المخطوطة الثانية ١٦٦.



٣- الاعتراف على آراء العلماء التي خالفت العواص في نظره، أو بانتهائها الخسرة، والاستدراك على بعضها بما يقوِّبها ويقوِّمها.

ومن ذلك:

- رأى الخليل أنك إذا سُمِّيت رجلاً بـ: "كُذِّ" قلت: هذا كُذٌّ قد جاء، فرد عليه بأن إعراب ثنائي الأصل فيه نظر، بخلاف: يَدٌ، وذِمٌّ، وقال: «حقُّ هذا عندي الحكاية»<sup>(١)</sup>.

- ناقش الكسائي في إجازته نداء المضارب، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾، على أن "سبحانك" نداء مضارب، وأن المعنى: يا سبحانك؛ بأنه لا يجوز: يا غلاتك، وإنما يجوز في الندبة خاصة، نحو: يا غلاتك<sup>(٢)</sup>.

- استدل أبو علي القالي على جـيـ: لُزْسِي بمعنى: رسا بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا كَانَتْ إِلَيْهَا﴾، فرد عليه بأن هذه حمزة النقل، مثلها في: جلس وأجلسته، وأقام وأقمته<sup>(٣)</sup>.

- رد على الفارسي تأويله قراءة: ﴿جَمَلَةٌ، وَصَلَّى﴾ على أنها بتقديم مضارب، أي: ذا ذَكٍّ، أو "تخل" بمعنى: تخلّ وتغيّل، فكانه قيل: ذَكَّهُ ذَكًّا، وقال: «فيه نظراً لأن الكلام لم يَتَمَّ»<sup>(٤)</sup>.

- رد على أبي البقاء تقديمه: ﴿لَمَّا بَقِيَ مَا أَمْرُهُ﴾: بـ: ما أمره به، بأنه إن قُدِّر إسقاط الحافض فقط لزم: ما أمرهوه؛ فيُحَدِّ الضميران متصلين، أو: ما أمره إياه؛ فيُحَدِّف للمفصل<sup>(٥)</sup>.

- منع ابن بابشاذ: عليكي؛ لأن أسماء الأفعال لم تتمكَّنْ تَمَكَّنْ الأفعال، فتوصن بما الضمائر كما توصل بالأفعال، فرد عليه بأنه سمع: عليكي، ولم يستضعفه أحد من

(١) المخطوطة الأولى ٣٧/ب مع ٣٨/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ١٣٦.

(٣) المخطوطة الثالثة ٩٣.

(٤) المخطوطة الثانية ١٠٤.

(٥) المخطوطة الثانية ١٩.



هذه الجهة<sup>(١)</sup>.

- مثل أن الحاج لتقديم معمول الخبر ٤: في دراهمك ألف يعض، على أن "يعض" الخبر، واستشهد بأن من نص على جواز: إن في دراهمك ألفا يعض، فرد عليه المثال بأنه لا يظهر معنى لقول القائل: ألف يعض، وإنما الظاهر أن "يعض" صفة، وأن "في دراهمك" الخبر، لم لا معنى لقوله: إن "يعض" عامن في الجار والمجرور<sup>(٢)</sup>.

- رأى ابن الأثير أنك إذا غطقت على الجار والمجرور النائب عن الفاعل وقعت، نحو: سيز بزله وعمرؤ، فرد عليه بعدم وجود شرط العطف على المحل؛ لأن الحرف غير زائد<sup>(٣)</sup>.

- قال ابن الناطم: إن غمق المصدر للمضاف أكثر، وعمل للتوأن أقبس، فرد عليه بأنه لا يشبه الفعل؛ لأن فيه التنوين<sup>(٤)</sup>.

- خرج أبو حيان قول الشاعر:

فأصْبَحَ مِنْ أَشْجَاءِ قَبْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا تَذَرِي بِنَا هُوَ قَابِضٌ  
على الضرورة؛ لأنه نظير: مررت بالذي فرحت، فرد عليه بأن أصله: قابضه، والباء زائدة، والعائد حذف متصوفاً، على رأي الأحفش، ومحضاً على رأي غيره، فهو ضرورة من هذا الوجه لا غير<sup>(٥)</sup>.

٤- استحسان رأي بعض العلماء في مسائل ظهر فيها دقة كلامهم، وصواب

رأيهم.

ومن ذلك:

- ذكر وجهين في علة حذف عجز المركب عند النسب، واستحسن منهما

(١) المخطوطة الأولى ٢٧/ب، ٢٨/أ.

(٢) المخطوطة الثانية ٢٣.

(٣) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٤) المخطوطة الأولى، الرابعة للتحفة بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٥) المخطوطة الثانية ١٩.



رأي مسيويه أنه مشبه بتركيب الإضافة؛ إذ تجوز فيه الإضافة، ولولا اتحاد الشبه بينهما ما حاز، ولأنهم شبهوه في إسكان ياء الأول بالمزوج<sup>(١)</sup>.

- استحسّن استدلال أبي عليّ الفارسي على أن ما كان على "فُعَل" فإنه يجوز في مفردة "فُعَل"، نحو: كُفْتُ، ومُشِرْ؛ بأنه لئلا كان يحصل بتقدير "فُعَل" الثقل يُضَض "فُعَل" في الجمع<sup>(٢)</sup>.

- علّل عبدالقاهر المرحلي بناء "قَبَل" و"بَعْد" على الحركة بأنه للتنبيه على أنه ليس عربياً في البناء، بل عَرَض له عدمُ التمكن، وعدل عن قولهم: بني على الحركة؛ لئلا ينتهي ساكنان، فاستحسن ابن هشام تعليله؛ لأن ما علّلوا به مفقود في "أَوَّل"، وهما بابٌ واحد.

وعلّل بناءهما على الضم بأنه أقوى الحركات، والموضع موضع الدلالة على التمكن، فاختار له أقوى الألفاظ، وصارت الضمة علماً على هذا الحذف، وعدل عن قولهم: إنما بناها على الضم؛ لأنه حركة لا تكون له في الإعراب، فاستحسن ابن هشام تعليله؛ لأن ما علّلوا به مفقود في "حَسَب" و"أَوَّل"، وهما أيضاً بابٌ واحد<sup>(٣)</sup>.

- فضّل قول ابن الحاجب في الكافية: «و"يا ابن أمّ"، "يا ابن عمّ" خاصة مشن باب: يا غلام» على قول ابن مالك في الألفية:

وفتح أو كسر وحذف الياء استمرّ في يابن أمّ يابن عمّ لا مفرّ  
لأن الأخير يعطي الجواز في نحو: يا غلام أخي<sup>(٤)</sup>.

- ذكر تقدير أبي عليّ الفارسي قول الشاعر:

وَقَدْ خَلَقْتَنِي مِنْ حَبْطَةٍ إِسْتَبَا

ب: ذا مقدار مسافة أصيح، وتقدير ابن الناطم ب: ذا مسافة أصيح، ثم استحسّن هذا

(١) المخطوطة الثانية ١٨١.

(٢) المخطوطة الأولى ٣٤/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١٨/٧.

(٤) المخطوطة الأولى ٢٦/٧.



الأعبر<sup>(١)</sup>.

- استحسن اشتراط ابن الناظم أن لا يكون عطف البيان بلفظ الأول<sup>(٢)</sup>.

٥ - تبين آراء العالم الواحد إن كان له في مسألة أكثر من رأي، والبرهان في بعض المواضع: هل ذلك منه رجوع من قول إلى آخر، أو تعدد أقوال؟

فمن ذلك:

- ذكر أن للمورد قولين في موضع الضمير في نحو: الضاريث: النصب والجر، ولم يرجح<sup>(٣)</sup>.

- ذكر للفارسي قولين في "ما" إذا وليت "نعم" و"يس"، نحو: نعم ما يقول الفاضل: أنها معرفة تامة، وأنها نكرة مجزئة<sup>(٤)</sup>.

- ذكر أن ابن عصفور أحاز في "شرح حمل الزحاجي" في قول الشاعر:

وَقَدْ أَتَيْتُ طَلِيئًا

أن يكون "تحميلين" خبرًا، وحمله على تعدد الخبر، كقولهم: حقٌّ حامضٌ، وأنه منع في "المقرب"، وأسند ذلك إلى عليّ نحويّ، قال: «فمقتضى الحال فساد أحد قوليه»<sup>(٥)</sup>.

- ناقش أبا حيان فيما نسيه إلى ابن عصفور من أنه لم يُجْزَ في: عسى أن يقوم زيد؛ أن يكون "زيد" فاعلاً بـ"عسى"، فيجوز أن اختيار ابن عصفور المنسوب إليه هو قوله في "المقرب"، وأنه رجع عنه، فاعتار في "شرح حمل الزحاجي" الجواز<sup>(٦)</sup>.

- بين أن أبا حيان منع في "البحر المحيط" ما أحازه الرمحشري من كون "هدى ورحمة" في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَأْنَا عَلَىكَ الْكِتَابَ إِلَّا إِشْيَاءَ مُتَدَابِّرٍ أَصْنَفُوا فِيهِ وَهَدًى

(١) المخطوطة الأولى ١٨/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٣/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٥٨.

(٤) المخطوطة الثانية ٩٦.

(٥) المخطوطة الأولى ٧/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ٨/ب.



وَرَحِمَهُ ﴿مَعْطُوفِينَ عَلَى عَلٍ "لَتَبِينَ"، ثُمَّ إِنَّهُ أَحَازَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ كَوْنُ نَظَرِيهَا - وَهُوَ "هَدَى وَيُشْرَى" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ سَرَّلْتُكُمْ رُوحَ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ وَالْحَقُّ يَلْتَمِسُكَ الْأَلْبُوبَ﴾ مَأْمَثُوا وَهَذَى وَشَرَكْتَ يَلْمُسُ إِلْيَونَ ﴿- مَعْطُوفِينَ عَلَى الْمَصْدَرِ لِلتَّسْبِيحِ مِنَ "أَلَّ" وَالْفِعْلِ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْلِ الرَّعْشَرِيِّ<sup>(١)</sup>.

٦- الاحتجاج لصحة ما قرره في مسألة يرى أحد العلماء فيها؛ لأنه نظيره.

ومن ذلك:

- ذكر أن للمضاف كثيرًا ما يُحْتَمَلُ في أحكامه على الحار؛ واحتج لذلك بأن ابن جني ذكر في باب "تدريج اللغة" من "الخصائص" أنه إذا حار: غلامٌ من تضرَّبَ أضرب؛ حملًا على: بَنَى فَرَزَ أَمْرُ<sup>(٢)</sup>.

٧- العناية بآراء ابن مالك عناية خاصة، لكونه صاحب الكتاب المختص عليه.

وظهر ذلك في أمور، أبرزها:

أ- تفسير مراده في موضع ما في الألفية بما يضاهيه في موضع آخر منها، أو في كتاب آخر من كتبه. ومن ذلك:

- فسر مراده بقوله:

وَأَجْزَزُ أَوْ انْصَبَّ تَابِعُ الَّذِي انْخَفَضَ كَمَتَبَعِي جَاءَ وَمَأَلَا مَن لَهَضَ  
بأنه: الذي انخفض وهو محفوظٌ بذِي الإعمال، لا الذي انخفض مطلقًا، واستدل على ذلك بأنه تَلَيَّ قَوْلُهُ:

وَانْصَبَّ بِذِي الإِعْمَالِ تَلَوًّا وَانْخَفَضَ وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سَوَاهُ مَقْصُصِي  
- يَبَيِّنُ أَنَّ مَرَادَهُ بِ: «وَنَحْوَهُ» فِي قَوْلِهِ:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مَحْذَرٌ بِمَا اسْتَبَاهُ وَجِبْ  
نَحْوَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَبْدُوءَةِ بِ: «نَا» الْمَخْتَوِيَةِ بِعَلَامَةِ الْمُخَاطَبِ، كَ: إِيَّاكَ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ،

(١) المخطوطة الأولى ١٣/ب.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٩.



وإِثَاكُ، ويخرج عنه: إِثَايَ، وإِثَانَا، وإِثَانَا إِلَى: إِثَاهُ، ثم قال: «بدل على أنه أراد ما ذكرته: خفله بعد "إِثَايَ" و"إِثَانَا" شاذَّين - يعني في قوله:

وَشَذَّ إِثَايَ وَإِثَانَا أَشَدَّ وعن سبيل القصد من فاس اتضح -  
فهذا يفسر أن مراده بالشحو ما كان من ذلك للمخاطب»<sup>(١)</sup>.

- فسر قوله: «قد يُعْرَى» من قوله في باب النداء:

وغيرُ مندوبٍ ومُضْمَرٍ وما جأ مستغاثا قد يُعْرَى فاعلُما  
بأنه يعني: قد يُعْرَى من "ها"، واستدل له بأنه قيده بذلك في "شرح التسهيل"<sup>(٢)</sup>.

- قال في تفسير قوله:

علامةُ الفعل المُعْدَى أن تُصِلَ ها غير مُضْمَرٍ به نحو عمل:  
«فإن قلت: لم لا اعتُبر بوقوعه على اسم، ولم يخص ذلك بالهاء؟ قلت: لأنه قد يُحذف الجار، فيصِلُ إليه بنفسه، وأما مع الضمير فيجب أن تُركَّب الشيء إلى أصله، وهذا معنى كلام المصنف في مثل هذا؛ فإنه قال<sup>(٣)</sup>: إنه -وبن جاز- قعدت الصراط - لا يجوز: صراطاً مقعوداً، حتى تقول: عليه»<sup>(٤)</sup>.

- فسر قوله في باب الترخيم:

والترَم الأول في كُثِّلِمَه وجوَز الوجهين في كُثِّلِمَه  
فبين أنه لا يريد بقوله: «ك: كُثِّلِمَه» الصفة، بل كل ما أَدَّى إلى تَسِي، حتى الأعلام،  
ثم قال: «كذا رأيت عن المصنف، فَلْيَنْتَظَرْ في أي كتاب قاله<sup>(٥)</sup>، وهو حق، وأبشاً لو  
أراد الصفة لَوَزَّه عليه: يا مُهْرَة، و: يا لَمْرَة، فإنه لا إِبْشَار؛ لأنه لا يكون إلا بالهاء،

(١) المخطوطة الثانية ١٣٨.

(٢) المخطوطة الثانية ١٢٢.

(٣) أي: في شرح التسهيل ١٤٩/٢.

(٤) المخطوطة الأولى، الثانية للملحق بين ١٢/ب و ١٣/أ.

(٥) قاله في شرح عمدة الحفاظ ٢٩٨/١، ٢٩٩.



فيحوز فيه اللغات»<sup>(١)</sup>.

- قال في بيان مراده بـ«خوت» في قوله في «يُغْلان» من جوع التكسير:

وَشَاعَ فِي خَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاغُمَا وَقَلَ فِي غَيْرِهِمَا:  
«يتأثر إلى الذهن أن مراده «فعل» الواوي العين، وفي «التشهيل»: أو «فعل» مطلقاً، أو  
«فعل» واوي العين، فظاهر هذه التقارئة - بل تنصب قول: مطلقاً - بقضي بأن «فعلًا»  
لا شرط له»<sup>(٢)</sup>.

- ذكر معلقاً على قوله في باب جمع التكسير:

فَعَلَى لَوْصِفٍ كَثِيلٍ وَزَمِنٍ وَهَالِكٍ وَمَيَّتٍ بِهِ قَمَرٍ  
أنه لا يريد بقوله: «زَمِنٍ» «فعل» صفةً كيفما كان، وعُلِّل ذلك بأنه نص<sup>(٣)</sup> على ندور:  
ذَرِبَ وَذَرِي<sup>(٤)</sup>.

ب- بيان مقاصده من أبواب الألفية، وبلغها بسابقتها ولاحقها، وتفسير بعض  
مصطلحاته التي يكثر دورها. ومن ذلك:

- بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمَّا فُرِّغَ مِنْ ذِكْرِ الْمَعَارِفِ إجمالاً شَرَعَ فِي ذِكْرِهَا تَفْصِيلاً، وَبَدَأَ  
بِالضَمِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَهِيَ فِي الْبَيْتِ، وَبَدَأَ بِهِ فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ أَعْرِفُ الْمَعَارِفِ<sup>(٥)</sup>.

- بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ إِعْمَالَ الْمَصَادِرِ وَأَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ وَالْمُتَعَوِّلِينَ لَوَادِ تَكْمِيلِ الْكَلَامِ  
عَلَى ذَلِكَ بَعَرَفَ أَبْنَيْتِهِ<sup>(٦)</sup>.

- ذَكَرَ أَنَّهُ رَتَّبَ أَبْوَابَ التَّوَابِعِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ: النِّعَتِ وَالتَّوَكِيدِ وَالْعَطْفِ وَالْإِثْلَاقِ؛

(١) للمخطوطة الأولى، الثالثة الملحقه بين ٢٢/ب و ٢٣/أ.

(٢) للمخطوطة الثانية ١٦٣.

(٣) يريد: في شرح الكافية الشافية ١٨٥٤/٤.

(٤) للمخطوطة الثالثة ١٥٩.

(٥) للمخطوطة الأولى ٣/ب.

(٦) للمخطوطة الأولى ١٩/ب.



- لأنها تُرتَّب كذلك في الذكر إذا اجتمعت؛ إلا عطفت النسق؛ فإنه يُؤخَّر عن البذل<sup>(١)</sup>.
- علَّل تقديمه للقصور في باب للقصور والممدود بأنه هو الأصل؛ لأن الممدود مزيد فيه، ولهذا جاز عند البصريين قصرُ الممدود، ولم يجز العكس<sup>(٢)</sup>.
- علَّل ذكره سبب الإمالة الحرفي قبل الحركي بأنه أقوى، وهما أقوى من المتناسبة، فلهذا أخرها عنهما، وبدأ بالقدرا لأنه أقوى في هذا الباب من الظاهر، عكس ما يقتضيه القياس<sup>(٣)</sup>.
- بيَّن أن مراده بالاطراد في باقي أبيات المصادر وجمع التكسير: كثرة النظائر، لا أن لنا أن نقوله وإن لم يُستغ<sup>(٤)</sup>.
- ج- الموازنة بين كتبه في المسألة الواحدة؛ لمعرفة ما بينها من زيادة ونقصان واختلاف.

ومن ذلك:

- ذكر أنه اختار في الألفية قلة لحاق "أنا" بعد "أوشك"، مخالفاً ما اختاره في "شرح الكافية المشافية" من أن لحاقها وعندهم قريبان من سواء، ثم رجح ما في الألفية؛ لأن سبويه لم يسمح لحاقها<sup>(٥)</sup>.
- قال: «وكان ينبغي أن يؤثر الكلام على مصدر "استفعلن" معتل العين على الكلام على مصدر "استفعلن" الصحيح العين ... وكذا فعلن في "الشَّهْهِين" و"الْفَيْضِل" و"سَبَّكَ لِلنَّظُومِ"<sup>(٦)</sup>».
- قال في باب التثنية: «قوله: إن النكرة والمبهم لا يُدْبَان: زاد في "المؤصل":

(١) المخطوطة الثانية ١٠٤.

(٢) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ١٩١.

(٤) المخطوطة الثانية ٧٦.

(٥) المخطوطة الثانية ٤١.

(٦) المخطوطة الثانية ٧٩.



التابع<sup>(١)</sup>.

- قال في تفسير قوله: «ما للمُنَادَى» في البيت ٦٠١:

ما للمُنَادَى اجعل لَمندوبٍ ومَأْ نُكْزُ لم يُنْدَبْ ولا ما أُبْهِمَا:  
إنه يعني: ما له من أَسْمَاءٍ وأَحْكَامٍ إِلَّا ما يُسْتَلْزَمُ، وإنه كذا صنع في "سَبْكِ المنظوم"<sup>(٢)</sup>.  
- قال في قوله:

ويُنْدَبُ المَوْصُولُ بالذي اشتهر كثير زَمَزَم يَلِي وا من خَفَر:  
إنه أُرْسِلَ القول في المَوْصُولِ، وقِيْدَه في "سَبْكِ المنظوم"، فقال: شرطُ المندوب أن لا يكون مبهمًا غَرًّا "مَنْ" المَوْصُولُ بمعنًى، ك: مَنْ خَفَرَ يَتَزَمَزَمُ<sup>(٣)</sup>.  
- ذكر عند قوله:

ويُفْعَلُ فُعْلٌ نحو كَبِدٌ يُخَصَّنُ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ  
أنه في "التشهيل" بعد أن ذكر أن "فُعُولًا" يشارك "فَعَالًا" قال ما نصّه: وانفرد مقيسًا بنحو: كَبِدٌ، وأنه في "سَبْكِ المنظوم" بعد أن ذكر مثلَ ذلك قال: وانفرد "فُعُولٌ" مقيسًا بنحو: نُيِّرَ. وأن قوله: "غَالِبًا" زائدٌ على ما في "التشهيل" و"سَبْكِ المنظوم"، واحتجّ به عن نحو: كَيْفَ وَكَيْفَ<sup>(٤)</sup>.

- عند قول الناظم:

واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار  
برئ أنه لم يذكر قِيْدَ الضرورة في "تشهيله"، ولا في "كافيته"، ولا في "شرحها"، ولا في "سَبْكِ المنظوم"، ولا في "المقيدة"، ولا في "شرحها"<sup>(٥)</sup>.  
- ذكر أن معنى البيت:

(١) المخطوطة الثانية ١٣١.

(٢) المخطوطة الثانية ١٣١.

(٣) المخطوطة الثانية ١٣١.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦٦.

(٥) المخطوطة الثانية ١٨٥.



كذا رويده بله ناصبين ويعملان الخفض مصلحين  
لم يرد في "الكافية" ولا في "شرحها"<sup>(١)</sup>.

- وازن كلامه في الألفية بكلامه في غيرها عند قوله في باب الإمالة:

إن كان ما يكف بعد متصل أو بعد حرف أو بحرفين فصل  
فيكون أنه قال في "التسهيل" و"الثبت" و"المؤصل" بعد أن ذكر حرف الاستعلاء في  
الكف وشروحه: وإن فصلت لراء المتصلة بالألف أو فصلت فتحكها حكم للمستعلي  
غالباً<sup>(٢)</sup>.

د- عد أساليب الألفية ضرورة؛ لأنها شعر، والاستشهاد لها بالقرآن، ومن ذلك:  
- أعرب قوله:

ولا تضاف للمفرد معرف أيا وإن كررتها فأضف  
أو تو الاجزا واخصص بالمعرفة موصولة أيا وبالعكس الصفة  
فقال: «تثو»: عطفت على: "كثرتها"، و: "كثرتها" شرط، والمعطوف على الشرط  
شرط، لكن لا جواب له «تثو» في اللفظ، ولا يحدف جواب الشرط إلا إذا كان ماضياً  
أو مجزئاً، "لم" اللهم إلا في الشعر، وهذا شعر<sup>(٣)</sup>.

- قال في البيت السابق أيضاً: «قوله: "تثو" فيه سؤالان ... الثاني: "تثو" عطفت  
على الشرط، والمعطوف على الشرط [شرط]، فيلزم تقديم الجواب على الشرط.  
والجواب: أنه قد جاء في التبريل العظيم: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ  
مُسَمًّى﴾، فـ"أجل" عطفت على "كلمة"، و"كلمة" من جملة الشرط، فإذا جاز للمفرد  
أن يعطف على المفرد بعد مضي الجواب؛ فأن يجوز ذلك في الجملة أحق وأولى؛ لأن  
منها على الاستقلال<sup>(٤)</sup>.

(١) المخطوطة الثانية ١٤١.

(٢) المخطوطة الثانية ١٩٣، ١٩٤.

(٣) المخطوطة الثانية ٦٣.

(٤) المخطوطة الثانية ٦٣.



هـ - مناقشة شراح الألفية في مواضع أشكلت من كلامهم، خاصة ابن الناطم، وربما لم يسم من يناقشه. ومن ذلك:

- ذكر عند قوله في حذف الحير:

وبعد واو عشت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع

قول ابن الناطم: فإن لم تكن الواو للمصاحبة لم يجر الحذف، وقال: «وهذا فاسد، بن حازر الحذف والإثبات، نص عليه الناطم في "شرح التسهيل"»<sup>(١)</sup>.

- قال معلقاً على قوله: «والكسر» في البيت ١٧٣:

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عبت وانفا الفتح زكن

«قال ابنه: إتباعاً، ولم نرد على ذلك شيء. قلت: أي: إتباعاً للياء الساكنة، ومن ثم احتص هذا الحكم بالمسند للثاء والتون، وخرج عن ذلك نحو: عتياً»<sup>(٢)</sup>.

- قال عند حديثه عن مواضع كسر همزة "إن" في قوله:

أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كثرته وإني ذو أمل

«قال ابنه: إن "بالقول" الباء فيه للمصاحبة، يعني: حكيت الجملة مصاحبة للقول، وليس بمتعين، بل يمكن أن تكون الباء فيه الداعلة على الآلة؛ لأنك لو قلت مبتدئاً: إن زيداً قائم؛ لم يحتم أن تكون حكاية، فإذا قلت: قال عمرو: إن زيداً قائم؛ فالقول مفيد لأنه حكاية، فهو آلة الحكاية»<sup>(٣)</sup>.

- ناقش ابن الناطم في إحارته رفع للكسر على التحذير؛ حملاً على قول الناطم:

وكمحذر بلا إيا اجعلا مغزى به في كل ما قد فُصلا

بأن قوله: "قد فُصلا" يأباه، وقال: «ولو أنه قال: في سائر أحكامه؛ لكان قد يمكن بكلفة كبيرة. وله أن يقول: مراده: في كل ما قد فُصل النحويون من الأحكام، لا: في

(١) المخطوطة الثانية ٢٦.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٣.

(٣) المخطوطة الأولى ٨/ب.



كل ما قد فصلته أنا، إشارة إلى أنهما لا ينفردان في شيء»<sup>(١)</sup>.

- قال في حدّ البذل: «اعلم أن ابن الناطم لم يُحسِّن شرح هذا الحدّ، بل الناطم نفسه لم يُحسِّن شرح كلام نفسه؛ فإنه شرّحه في "شرح الكافية" شرحاً فاسداً، وتلقّاه ابنه منه، فقلّب عسى كلامهما، واعلم أن الصواب ما أنا فاكروه»<sup>(٢)</sup>.

- قال في التعليق على قوله:

**وذو تمام ما برفع يكتفي:**

«لا يقال: إنه يؤن بهذا أن معنى كون الفعل تاماً أنه اكتفى بالرفع، كما توقّع بعض الشراح؛ لأن اللفظ ليس فيه إلا أن الفعل التام هو الذي لا يحتاج إلى منصوب، أما أنه متمي تاماً فهذا غلط؛ إلا أنه يقال: إذا علّق الحكم على صفة فذلك الصفة هي المشعّرة بالعلية، وهو الذي تمسكوا به»<sup>(٣)</sup>.

(١) المخطوطة الثانية ١٣٩.

(٢) المخطوطة الثانية ١١٩.

(٣) المخطوطة الأولى ٧/ب.



### المسألة الثالثة: اختياراته وترجيحاته.

سلك ابن هشام في حاشيته على الألفية طرقاً عدةً لإيضاح اختياراته وترجيحاته في المسائل النحوية، منها:

١- أن يعطّل الأقوال في المسألة، ثم يختار منها ما يراه الصواب، ومن ذلك:

- ذكر في تبويب جمع المئوثة سالم ثلاثة أقوال عن ابن الخباز: أنه للتصرف، وأنه عوض من منع الفتحة، وأنه للمقابلة، واختار الأخير؛ لوجوده فيما لا يتصرف، كقوله تعالى: ﴿فَكَيْلًا أَفَقَسْتُمْ مِنْ عَزَافَتِهِ﴾، مع أن فيه العلمية والتأنيث<sup>(١)</sup>.

- ذكر قولين في قياسية دخول "أل" على بعض الأعلام لمع الأصـل بعد استيفاء شروطه، وذكر أن مقتضى كلام الناطم وابنه أنه قياسي، واختار أنه صحابي<sup>(٢)</sup>.

- أورد في إقامة لمفعول الثاني مقام الأول بعد حذف الأول رأي من يقول: إنه لا يصح ذلك إلا بعد تقدير قلب المعنى، وإن كلام سيويه يؤيده، ورجح أنه لا يحتاج لتقدير القلب، وأن كلام سيويه مؤول<sup>(٣)</sup>.

- ساق قولين في جازٍ للمضاف إليه: أنه بجائزٍ مقدر، وردّه: بأن الجاز لا يُحذف ويبقى عمله إلا في ضرورة أو نادرٍ كلام، وأنه بالمضاف؛ لثبته عن الجاز، واختاره<sup>(٤)</sup>.

- ذكر في إثناء من نحو: علامة ونشابة رأيين: أحدهما للمبالغة، وأما لتأكيد المبالغة، ورجح الثاني؛ لأن المبالغة مستفادة من الوزن<sup>(٥)</sup>.

- رجح القول بموازٍ فصل فعل التعصب عن معموله بالظرف أو المرور على القول بالمنع، وردّه على من احتج للثاني برأي سيويه بأنه ليس له نص صريح في

(١) المخطوطة الأولى ١٣/١.

(٢) المخطوطة الثانية ٢٠.

(٣) المخطوطة الثانية ٧٥.

(٤) المخطوطة الثانية ٥٦.

(٥) المخطوطة الثانية ٧٣.



للمسألة<sup>(١)</sup>.

بيِّن أن أكثر النحويين على أن النعت يوافق منوعته في أربعة من عشرة، وصُوب أنه يجب أن يوافق في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتشكيك؛ لأنك تقول: يرحل قائمٌ لله، وامرأَةٌ قائمٌ أوجه، ويرجلان قائمٌ أبوهما، ويرجالٌ قائمٌ أبأؤهم<sup>(٢)</sup>.

- ذكر أنه قيس في "دانية" من قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَلَى الْأَرْضِ بِشَيْءٍ مُخْتَصِصًا وَلَا فِيهَا مَقَرٌ﴾ \* وَدَانِيَةٌ: إن التقدير: وجدة دانية، وضَعْفُهُ بأن حذف الموصوف وإقامة الصفة عنه قبيح، واختار أنه معطوف على "متكئين"<sup>(٣)</sup>.

- ذكر قولين في علة تعريف "فعل" في التوكيد: العَلَمِيَّة، وشبهه العَلَمِيَّة، واختار الثاني<sup>(٤)</sup>.

- ذكر أنه اختلف في دلالة "حتى" العاطفة على الترتيب، فقيل: إنها ترتب، وإن ذلك فيها ظاهرٌ؛ لدلالتهَا على الغاية، وقيل: إنه لا ترتب فيها، واختار الثاني<sup>(٥)</sup>.

ذكر في معنى: ثمة قولين: ألها بمعنى: اكثف، وقال الشلوبين: هو بمعنى: الكثيف؛ لأنه لم يُستعمل إلا قاصراً، ورجح الأول؛ لأنه ليس المراد الأمر بالانفعال للكثف، بل أنه هو يَكثف، وكونه بمعنى: اكثف لا يراد به إلا القاصر، وهو من قولك: كثفت عن الشيء، لا من: كثفت القميص<sup>(٦)</sup>.

- حكى خلافاً في منع صرف ما كان على وزن الفعل المشترك مع الاسم على حد سواء، كـ"فعل"، ورجح مذهب سيويه، وهو الصرف؛ لأنه حكى صرفهم: كغَسِبَ

(١) المخطوطة الثانية ٩٠.

(٢) المخطوطة الثانية ٩٩.

(٣) المخطوطة الثانية ٥٣.

(٤) المخطوطة الثانية ١٥٤.

(٥) المخطوطة الثانية ١١٣.

(٦) المخطوطة الأولى ٢٧/ب.



مسمى به، وهو يُفْعَل من الكُفْسَبَة، وهي شدة العُثُو مع تداني الخطأ<sup>(١)</sup>.

- أورد قولين في جمع "فُعْلان" و"فُعْلان" على "يُقال": "أُنه مطرد، وأنه غير مطرد، واختار الثاني؛ لأنه لا يقال في: سَكْران: سَكَّار، ولا في: عُزَّان: عِزَّاء<sup>(٢)</sup>.

- ذكر اختلاف الفارسي وأبي عمرو الشيباني في ملرد: يُلْقاظ ورجح قول الفارسي: إنه: يُقْطَظان، على قول الشيباني: إنه: يُقْطَظ لأن "يُقْطَظ" شائع في جمع الوصف الذي على "فُعْلان"<sup>(٣)</sup>.

- حكى الخلاف بين الملرد وسيبويه في جمع التكسير إذا دار الأمر بين حذف زائده هو تكثير لأصلي، وحذف ميم مصدرية، أيهما يبقى؟ نحو: مُقْشَّس، فقال الملرد: قُشَّس، بحذف للم مصدرية، وقال سيبويه: قُشَّس، بحذف لتضعيف، واختار رأي سيبويه<sup>(٤)</sup>.

- ساق رأي الخليل والمازني في: وُؤِي، مثال "فُعْل" من "أُوت" بعد التثخيف، وأصله: وُؤِي، فذكر أن الخليل يوجب إبدال أول الواوين همزة؛ لتلا يلتقي الواو أول الكلمة، وأن المازني يحوِّره؛ لأن كل واو مضمومة في أول الكلمة فأنت بالخيار؛ إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت قلبتها همزة، والإبدال ليس لاجتماع الواوين، بل لضم الأولى، ورجح رأي المازني؛ لأنه يوافق القياس<sup>(٥)</sup>.

٢- أن يختار في المسألة رأياً، ويهم الأفعال فيها، ومن ذلك:

- ذكر أن في كسر همزة "إِنَّ" بعد القسم الذي لا لام بعده وجهين، واختار الوجوب؛ لأن ما سمع من ذلك مما يوهم الفتح، مثل قول الراجر:

أَوْ تُخْلِفِي بِرَأْيِكَ الْغُلِي

(١) المخطوطة الأولى ٢٩/١.

(٢) المخطوطة الثانية ١٦١.

(٣) المخطوطة الأولى ٣٥/١.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦٧.

(٥) المخطوطة الأولى، الأولى للتحفة بين ٤٠/ب و ٤١/أ.



## أَيُّ أَيْوُ ذَلَّالَتِ الصَّيِّ

لا دليل فيه، لأنه غير لا قسم، وهو اختيار أكثر النحويين<sup>(١)</sup>.

- اختار القول بأن "ما" دخلت في قولهم: «كُنْ كَمَا أَنْتَ» رفعا للثبوت دعول

الكاف على الضمير، والأصل: كُنْ كَمَا أَنْتَ لِلْمُؤَدَّةِ، وهذا أحد القولين فيها<sup>(٢)</sup>.

- ذكر أنه اختلف في تفسير المراد باسم المكان المبهم على أقوال، واستحسن

منها قول الجوزي: أنه ما لا يستحق ذلك الاسم إلا بالإضافة إلى غيره، وأنه بأن نحو:

فوق ونحت وأمام؛ لا يُفهم المراد منها إلا بالإضافة<sup>(٣)</sup>.

ذكر أن من محي اسم "كاد" ضمير شاذي قوله تعالى: «وَمِنْ بَعْدِ مَا حَكَدَ

تَرْبَعُ قُلُوبٌ»، وهذا أحد قولين فيها<sup>(٤)</sup>.

- ذكر أن في جاز غير "كم" الاستفهامية في نحو قولهم: على كم جلع بيتك؟

قولين، وقال: إن أصحهما أنه "بن" مضمرة<sup>(٥)</sup>.

### ٣- أن يختار في المسألة رأياً، ولا يذكر الأقوال فيها، ومن ذلك:

- اختار أن عبر "كان" في قوله تعالى: «كُنُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ» هو "عاشين"؛

والا لقليل: خاسئة، ولم يقرأ بهذا أحد<sup>(٦)</sup>.

- اختار أن ضمير القفل ليس ضمير، فلا تدخله أحكام الضمائر<sup>(٧)</sup>.

- اختار أن "الألى" و"الذين" أسماء جمع، أما الأول فلا لأنه ليس من لفظ "الذي"،

وأما الثاني فلوحيين:

(١) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٢) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحق بين ٧/ب و ٨/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ١٤/أ.

(٤) المخطوطة الأولى، الثالثة الملحق بين ٧/ب و ٨/أ.

(٥) المخطوطة الأولى، الأولى الملحق بين ٧/ب و ٨/أ.

(٦) الحاشية في: ٣٧.

(٧) المخطوطة الثانية ١٠.



أحدهما: أن دلالة الجمع دلالة تكرار الواحد بالعطف، وهذا ليس كذلك؛ لأن "لذي" و"الذي" و"الذي" يحتمل العقلاء وغير العقلاء، والنوعين، بخلاف "الذين".

والثاني: أنه لا يُقْبَل ولا يُجْمَع إلا ما تَعَرَّفَتْ لِكِرْبَتِهِ<sup>(١)</sup>.

- اختار أن "اعلوق" و"أوشك" كـ"عسى" إذا ذكر اسم قبلها في جواز الوجهين: تحريدها، ورفعها الضمير، لأنهما يجوز استعمالهما تائيات، ولا اختصاص لـ"عسى" بذلك<sup>(٢)</sup>.

- صحَّح أنه لا يجوز نحو: إن في الدار زينا جالس؛ لأن تقدُّم المفعول مؤوِّدٌ بجواز تقدم العامل، والعامل هنا لا يتقدَّم، ويلزم من مراعاة الترتيب أن لا يتقدم الخبر على العامل<sup>(٣)</sup>.

- جعل قول الشاعر:

يَكَادُ يَصْرَعُهَا أَوَّلًا تَشْدُقُهَا إِذَا ثَقُومٌ إِلَى حَارَاتِهَا الْكَتَمُ

من باب التنازع، ورجَّح إعمال الثاني، كما هو منذهب البصريين<sup>(٤)</sup>.

- اختار أن التمييز قد يتقدَّم على عامله، مع أنه مبرَّن، فلا يشترط أن يكون المبرَّن متقدِّماً على المبرَّن<sup>(٥)</sup>.

- اختار أن الإضافة في الصفة المشبهة في نحو: حسن الوجه من نصب لا من رفع<sup>(٦)</sup>.

- اختار أن واو العطف لمطلق الجمع<sup>(٧)</sup>.

(١) المخطوطة الثانية ١٧.

(٢) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٤.

(٤) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقه بين ٧/ب و ٨/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ١٦/ب.

(٦) المخطوطة الثانية ٨٧.

(٧) المخطوطة الثانية ١١٢.



- صحَّح أن قوهم: الذي يَطْرُقُ فيغضِبُ زيدٌ؛ بمنزلة: الذي إن يَطْرُقَ يغضِبُ زيدٌ؛ في اقتضاء الشرط الجزاء، كما يقتضي لبثنا الخبر في قوهم: الذي أبوه قائم، فالجملتان، كالجملتين الواحدة، فلا يُطلب منهما إلا ذكر واحد<sup>(١)</sup>.

- رُشِّح أنه إذا احتلَب حرفُ علة في تصغير ما كان على حرفين، ك: ياء، و: دم؛ أن يقدر ياءٌ لا واوٌ؛ لأنه يلزم فلُجُّها ياءٌ؛ لاحتصاصها مع ياء التصغير قبلها ساكنة، فيؤدي إلى كثرة العمل من غير حاجة إليه<sup>(٢)</sup>.

وقد كان لبعض الحدود والتعريفات النحوية نصيب من مناقشات ابن هشام واختياراته وترجيحاته، وأبدى في ضبط بعضها ما يراه أقرب إلى أن يكون دقيقاً جامعاً للمحدود مانعاً من دخول غيره فيه، ومن أمثلة ذلك:

- وازن بين تعريف الكلام في "الألفية" وتعريفه في "الكافية الشافية"، وبين ما يُعترض به على كل واحد منهما، فذكر أن قوله في "الألفية": "كلاماً لفظ مفيد" ليس الخَيْرُ فيه أعمُّ من المبتدأ، وإنما هو على الحصر، أي: الكلام في اصطلاحنا منحصرٌ في اللفظ المفيد، وكذا كلُّ حدٍّ ومحدود لا يكون إلا على هذا، وقوله: "مفيد" لا معمولٌ له أبداً؛ لأن معناه: ذو إفادَةٍ، ثم بين أنه في "الكافية الشافية" صرَّح بالحصر، فقال:

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَيْرًا هُوَ الْكَلَامُ

ثم بين أنه فاسد بما أدخل فيه من التقسيم، فإن الإنشاء خرج منه؛ لأن الحال مفيدةٌ، فعليه لا يكونُ القولُ للمفيدُ كلاماً إلا حاله كونه طلباً أو خيراً<sup>(٣)</sup>.

ثم وازن بينهما بأن تعريفه في "الكافية الشافية" أحسن؛ بسبب استعمال جنسي قريب؛ إلا أنه فاسد؛ لاقترانه أن القول للمفيد إنشاءٌ ليس بكلام<sup>(٤)</sup>.

- قال في المغرب: إن تعريفه بالسالم من شبه الحرفِ أولى من تعريفه بالذي يختلفُ آخره باختلاف العوامل؛ لأن ذلك تعريفٌ للشيء بما الغرضُ من معرفته معرفته.

(١) المخطوطة الثالثة ١١٢.

(٢) المخطوطة الأولى ٣٧/١.

(٣) المخطوطة الثانية ٢.



ثم يُؤَيَّن أن قد يُعَرَّضُ على هذا التعريف بـ "أي" فإنها معرفة وقد أشبهت الحرف،  
فالتعريف حينئذ ليس بجامع<sup>(١)</sup>.

- عُرِفَ التمييز بأنه كلُّ اسمٍ نكرةٍ بمعنى "مِرْ"، لبيان ما قيله من اسمٍ مبهمٍ  
الحقيقية، أو إجمالي في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ثم ذكر ما يخرج بكل فصل  
منه، ثم قال: «وقد اشتمل قول الناظم: "اسمٌ بمعنى "مِرْ" مبيِّن نكره" على معنى الحد  
الذي ذكرناه؛ إلا أنه لم يقسم الميرُّ باعتبار الميرُّ، ولا يلزمه ذلك، وقد يبيِّن قسمته،  
وهذا الحد من كلام ابنه»<sup>(٢)</sup>.

- ذكر حدَّ الناظم للصفة المشبهة بأنها الصفة الصالحة للإضافة إلى الفاعل في  
اللعن باستحسان، وقوله: إن هذا ضابطٌ جامعٌ مانعٌ.

ثم يُؤَيَّن أنه اعترض من ثلاث جهات، وأجاب عنها.

ثم عطف بذكر حدِّ ابن الناظم لها بأنها الصفة المصوغة لغير تفضيل من لعي  
لازماً لنسبة الحدِّث إلى موصوفها دون الحدوث.

ونظر فيه من جهة اقتضائه أن نحو: زيدٌ حسنٌ صفةٌ مشبهةٌ، والنحاة لا يسمونها  
مشبهةً إلا إذا خففت أو لعبت.

ثم قال: وهذا وارِدٌ على حدِّ الناظم أيضاً<sup>(٣)</sup>.

- عرض لتعريف الناظم عطف البيان بأنه تابعٌ بثبوت الصفة مبيِّنٌ لحقيقة القصد،  
وقال: إنه ناقصٌ، إذ يَرُدُّ عليه: البَدَلُ، ومِرْ ثُمَّ زاد ابنه في الحدِّ: ولا مقصوداً بالنسبة؛  
لإحراجها؛ إلا أنه زاد أيضاً أن قال: هو التابع للوضع والمخصص متبوعه، غير مقصود  
بالنسبة، ولا مشتقاً ولا مؤوَّلاً بمشتقٍّ، وهذا غيرُ حدِّ أبيه.

ثم يُؤَيَّن محترزات تعريف الناظم، بأن ثبوت الشيء غيره، فيخرج الصفة، وأن التأكيد  
ليس مبيِّناً للأول؛ لأنه ليس مبهماً، وأن البَدَل غير وارِد؛ لأنه لم يُستثنَ للبيان، بن

(١) المخطوطة الثانية ٣٦.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٨.

(٣) المخطوطة الثانية ٨٧.



للتفكير والتأكيد<sup>(١)</sup>.

- ويُن في موضع آخر سبب خروج التوكيد من تعريف الناطم لعطف البيان، مع أن لُبُّونَ لحقيقة القصد أظهر في صدقه على التوكيد منه على البيان؛ إذ التوكيد رافع للمجاز، ومبين للحقيقة المقصودة بالذات أو بكمية الاسم، لكنَّه حرج؛ لوقوعه بعد قوله: "يُبِّيه الصَّغْه"، فكانه قال: للموضِّع والخصَّص؛ لأنَّ محصوله: الميَّزُ لحقيقة القصد على حدِّ تبيين الصفة، ولا بدُّ من اعتبار أن لا يكون صفةً ضروريةً، ويؤيده أنه يبيِّنه بقوله: "حقيقة القصد به منكشفه"، ولو سَكَنَ لاقطنى أن يكون للمدح والذم والترحم<sup>(٢)</sup>.

- فمثل تعريف الناطم للبدل بأنه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة؛ على تعريف ابن الحاجب بأنه: تابع مقصود بما تُسبب إلى المتنوع دونهُ؛ لورود: قام زيد بن عمرو، و: اضرب زيداً بل عمرو<sup>(٣)</sup>.

- وقال في موضع آخر في حدِّ البدل: «اعلم أن ابن الناطم لم يُحسِّنْ شرح هذا الحدِّ، بل الناطم نفسه لم يُحسِّنْ شرح كلام نفسه؛ فإنه شرَّحه في "شرح الكافية الشافية" شرحاً فاسداً، وثقله الله منه، فقفَّ على كلامهما، واعلم أن الصواب ما أنا ذاكره».

ثم شرَّحه، مبيناً ما يُحاذَرُ بكلِّ فصلٍ منه، وقال في آخره: وتلخص أن الحد مانع، وأن للتسوق لا يخرُجُ بفصلٍ واحدٍ، بل بفصلين<sup>(٤)</sup>.

- ذكر في تعريف ما لا ينصرف ثلاثة أقوال:

الأول: أنه الذي لا يُجْزَّ ولا يُؤَن، واعترضه بأنه يؤدي إلى التَّوَرُّ؛ لأنه تعريفٌ بالحكم.

والثاني: أنه ما ليس فيه تنوينٌ دالٌّ على الأمكنية، وهو تعريف الناطم.

والثالث: أنه ما فيه علقان من تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما، واعتار هذا

(١) المخطوطة الأولى، الثانية الملحقه بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٢) المخطوطة الأولى، الخامسة الملحقه بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ٢٤/ب.

(٤) المخطوطة الثانية ١١٩.



الأخير<sup>(١)</sup>.

- وقمّم في موضع آخر قبل تعريف التنوين بذكر أنواع التنوين الستة، وعرف الأخير منها بأنه نوع دال على معنى تكون به الكلمة أشكّن، وهو تنوين الصرف، نحو: زيد، وعسرو، فإنه يدل على معنى، وهو حُلّة الكلمة بكونها لم تشبه الفعل ولا الحرف، وهذا للمعنى يدل على أنها مثبتة في باب الإسمية.

وذكر أنه بهذا التعريف يتضح المنصرف وغير المنصرف، فالمنصرف: الذي يلحقه تنوين دال على معنى به يكون الاسم أشكّن، وغير المنصرف بخلافه، ثم بيّن محوالاته<sup>(٢)</sup>.

وقد عثر ابن هشام عن اختياراته وترجيحاته في المسائل النحوية بعدة عبارات، مثل: المختار<sup>(٣)</sup>، والأصح<sup>(٤)</sup>، والأولى<sup>(٥)</sup>، والصواب<sup>(٦)</sup>، والتحقيق<sup>(٧)</sup>، والمراجع<sup>(٨)</sup>، والحق<sup>(٩)</sup>، والوجه<sup>(١٠)</sup>، والصحيح<sup>(١١)</sup>، والأحسن<sup>(١٢)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى ٢٨/ب.

(٢) المخطوطة الثانية ١٤٧.

(٣) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٢٨/ب، والمخطوطة الثانية ١١٣.

(٤) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٦/أ، ٦/ب، لمصلحة بين ١٥/ب و ١٦/أ، ١٦/ب، والمخطوطة الثانية ٤٤، ١١٣، ١٥٤.

(٥) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٥/أ، الثانية بين ٧/ب و ٨/أ، ٨/ب، والمخطوطة الثانية ١٢، ٢٦، ٤٢.

(٦) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٨/ب، ١٥/أ، ٢٦/أ، والمخطوطة الثانية ٦٦، ٧٣، ٨٥.

(٧) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٣٢/أ، الأولى بين ٤/ب و ٥/أ، ٢٢/ب، والمخطوطة الثانية ١٧، ٢٦، ٤٤.

(٨) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٧/أ، للملحق بين ١٠/ب و ١١/أ، ٢٩/ب، ٣٧/أ، والمخطوطة الثانية ٦١.

(٩) مثلاً: للمخطوطة الأولى ١٠/أ، ٢٤/ب، ٢٥/أ، والمخطوطة الثانية ٣٧، ٥٤، ١١٢.

(١٠) مثلاً: ١١/أ، ١٨/ب، ٢٩/أ، والمخطوطة الثانية ٥٣.

(١١) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٣/أ، ٨/ب، الخامسة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ، والمخطوطة الثانية ١٠، ٩٠، ٥٦.

(١٢) مثلاً: للمخطوطة الأولى ١/ب، ١٤/أ، ب، ٢٦/أ، والمخطوطة الثانية ٤٦، ٥٩، ٧٥.



## المطلب الثالث: مصادرهما.

كان ابن هشام واسع المعرفة، مطلقاً على كتب وإفراء في التفسير والفقه والحديث واللغة والنحو والصرف والبلاغة وغيرها، فقل في حاشيته على الألفية عن جماعة من العلماء:

فمن النحويين المتقدمين: الخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، وقطرب، والقراء، وهشام بن معاوية، والأخفش، وأبو زيد الأنصاري، والجهمي، والمازني، والمبرد، وتعلب، وابن كيسان.

ومن اللغويين: الزجاج، والأخفش الصغير، وابن السراج، وأبو بكر ابن الأنباري، والنحاس، والسويدي، والفارسي، والرماني، وابن جني، ومكي بن أبي طالب، والثمامي، وابن برهان، وابن بابشاذ، وعبدالقاهر، والزعفراني.

ومن متأخري: الحريري، وابن السكيت، وابن الطراوة، والعلشيري، وابن الشجري، وابن الحشاب، وأبو الزركات الأمازي، وابن بري، والسهيلي، والجزولي، وابن عروف، والعكبري، وعبدلطيف البغدادي، والصفار، وابن الخباز، وابن يعيش، والشولبي، وابن الحاجب، وابن هشام الحضراوي، وابن ملكون، واللورقي الأندلسي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن إياز، وبدر الدين ابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن النحاس، وابن المرحل، وأبو حيان.

ومن اللغويين: الأسمعي، وأبو عبيدة، والقاراني، والجوهري، وأبو عبيد الحاروي.

ومن البلاغيين: السكاكي.

ومن تفسرين وفقهاء والمحدثين: البخاري، والطبري، والخطابي، والواحدي، وأبو عبدالله القرطبي المفسر، وابن دقيق العيد.

وتنوع نقله عن هؤلاء العلماء، ففي مواضع لا يصرح بأسماء كتبهم، بل ينقل آراءهم غفلاً من مصادرهما، وفي مواضع أخرى يستقي للمصدر المنقول منه.

وليس كل ما سماه من الكتب نُقل منه مباشرة، بل يكون نقله عنه أحياناً بواسطة، مثل: الأوسط للأخفش، والوادد للحباني، والفرخ للجرمي، والحقائق لابن



كيسان، والمقصور والمدود لابن السراج، وإصلاح المنطق لأبي علي الدينوري، والمقنع لأبي جعفر النحاس، والإقناع للسرياني، والمفاتيح لابن جني، وشرح موجز الرماني للأهوازي، وذكرى حبيب للمعري، والبدیع للغزني، والغزني لابن الخشاب، وحلى العلي لعبدالدائم القرواني، والترشيد لأبي علي بن أبي الأحوص.

وقد أشار إلى كتب هي -أو بعضها- اليوم في عداد المفقود، واشتملت بعض حواشيه على نصوص منها، مثل: الأوسط للأخفش، والمقصور والمدود للأصمعي، والتوادر للحياطي، والفرخ للحرمي، والمفاتيح لابن كيسان، والمقصور والمدود لابن السراج، وإصلاح المنطق لأبي علي الدينوري، والمقنع لأبي جعفر النحاس، وفعلت وأفعلت للقتالي، والأفعال لابن طريف، والإقناع للسرياني، والمفاتيح لابن جني، وشرح موجز الرماني للأهوازي، وذكرى حبيب للمعري، والإعراب عن مراتب قراءة الآداب لابن سيده، والرسالة الرشيدة للأعلم الشنتمري، والبلغة في معرفة أساليب اللغة لأبي البركات الأتباري، والبدیع للغزني، ورد الشارود لابن الطراوة، والغزني لابن الخشاب، وحلى العلي لعبدالدائم القرواني، وشرح المقرب لابن عصفور، وشرح الإيضاح لابن هشام الحضراوي، والترشيد لأبي علي بن أبي الأحوص، والسمع الكاملة لعبدالله طيف البغدادي، والفصل، والمؤصل كلاهما لابن مالك.

ومما نقل عنه، ولم يوجد اليوم إلا بعض أجزاءه: التذكرة للفارسي<sup>(١)</sup>، وشرح كتاب سيبويه للصغار<sup>(٢)</sup>.

ونقل زيادات على بعض نسخ مصادره التي وصلتنا، كتأنيده على مطبوعات "العين"<sup>(٣)</sup>، و"الكتاب" لسيبويه<sup>(٤)</sup>، و"الأمالي" لابن الأتباري<sup>(٥)</sup>، و"عمدة الكتاب"

(١) مثلاً: للمخطوطة الأولى ١/٣، ١/٤، ١/٥.

(٢) المخطوطة الثانية ٣٨، ١١٦، ١٣٩.

(٣) المخطوطة الثالثة ١٠٠، ٢٠١، ٢١٣.

(٤) المخطوطة الثانية ١٣٦.

(٥) المخطوطة الثانية ١٢٥.



لنحلاس<sup>(١١)</sup>، و"التنبيه في شرح مشكلات الحماسة" لابن جني<sup>(١٢)</sup>، و"التنبيهات على أعاليل الرواة" لعلي بن حمزة البصري<sup>(١٣)</sup>، و"حواشي المفصل" لشوبين<sup>(١٤)</sup>، و"شرح الحبل" لابن عصفور<sup>(١٥)</sup>، و"التسهيل" <sup>(١٦)</sup>، و"شرحه" <sup>(١٧)</sup> كلاهما لابن مالك، و"التعليقة" لابن النحاس<sup>(١٨)</sup>.

وربما أجم مرث ينقل عنه، كقوله: «بعض الناس»<sup>(١٩)</sup>، و: «بعض الشراح»<sup>(٢٠)</sup>، و: «البعض»<sup>(٢١)</sup>.

ونقل في مواضع عن شيخه عبداللطيف بن عبدالعزيز الحارثي، المشهور بابن المرحل، ولم يكن يستعمله، بل كان يقول: "شيخنا"، مثل قوله: «قاله شيخنا»<sup>(٢٢)</sup>، و: «نخط شيخنا»<sup>(٢٣)</sup>، و: «كان شيخنا يستعمل»<sup>(٢٤)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى: ٨/، ٢٠/ب.

(٢) المخطوطة الثانية: ١٥٥.

(٣) المخطوطة الثانية: ٩٧.

(٤) المخطوطة الأولى: ٩/ب، ١٢/أ.

(٥) المخطوطة الأولى: ١٥/ب، الأولى بين ٣١/ب و ٣٢/أ.

(٦) المخطوطة الثانية: ١٦٣.

(٧) المخطوطة الأولى، للملحق بين ١٥/ب و ١٦/أ.

(٨) المخطوطة الأولى: ٥/ب.

(٩) المخطوطة الأولى: ٢/أ، للملحق بين ٦/ب و ٧/أ، ١٢/ب، ٣٨/أ، الثالثة بين ٧/ب و ٨/أ.

والمخطوطة الثانية: ٨٥.

(١٠) المخطوطة الأولى: ٧/ب.

(١١) المخطوطة الأولى: ١٥/أ.

(١٢) المخطوطة الثانية: ١٦.

(١٣) المخطوطة الأولى، للملحق بين ١٦/ب و ١٧/أ.

(١٤) المخطوطة الأولى: ١٨/ب.



ونقل عن معاصريه، فأحياناً يبههم من ينقل عنه، كقوله: «ذكر لي بعضهم»<sup>(١)</sup>، و: «حكى لي»<sup>(٢)</sup>، و: «قال لي بعض الناس»<sup>(٣)</sup>.

وأحياناً أخرى يستغيه، مثل تصريحه بأسماء: أبي حيان<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>، وابن عقيل<sup>(٦)</sup>، والركن الإسراباذي<sup>(٧)</sup>، والافتحار الحمصي<sup>(٨)</sup>، ورمزه للسفاقيسي<sup>(٩)</sup> بسفا<sup>(١٠)</sup>.

وكان غالب نقله من المصادر بالمعنى، ولم يكن ينقل بالنص إلا في بعض المواضع التي صرح فيها بذلك، كأن يقول: «هذا نصه»<sup>(١١)</sup>، و: «انتهى بنصه»<sup>(١٢)</sup>، و: «قال ما نصه»<sup>(١٣)</sup>.

ونقل في مواضع من خطوط العلماء في كتبهم أو تعليقاتهم، وهذا يرفع منزلة مصادره، وينبها قوة، إذ عبط العالم أدعى للنقذ، وأرقى للصفحة، وأحكم عند الاختلاف، ومن قلت: نقله من خطوط: ابن جني<sup>(١٤)</sup>، والجواليقي<sup>(١٥)</sup>، والشلوبين<sup>(١٦)</sup>،

(١) المخطوطة الثانية ١٣.

(٢) المخطوطة الأولى ١٤/ب، والمخطوطة الثانية ١٦١.

(٣) المخطوطة الأولى ١٠/أ.

(٤) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٨/ب، ١٠/أ، ١٣/ب، والمخطوطة الثانية ١٧٨، ٢٠٩.

(٥) المخطوطة الأولى، الثانية بين ٣١/ب و ٣٢/أ.

(٦) المخطوطة الثانية ١٦١.

(٧) المخطوطة الثانية ٣٧، ٣٨، ٢٤.

(٨) المخطوطة الثانية ٧٢.

(٩) ٤١٨.

(١٠) للمخطوطة الأولى ٢/أ، والمخطوطة الثانية ٩١، ١٠٣.

(١١) المخطوطة الأولى ٨/أ، والمخطوطة الثانية ٣٨، ٥٣، ٨٥، ١٩٢، ٢١٩.

(١٢) مثلاً: للمخطوطة الأولى ٤/أ، ١٢/ب، ١٩/أ، والمخطوطة الثانية ٣٨، ٥٨، ٨٦، ٩٦، ١٠٠.

(١٣) المخطوطة الثانية ٢٥، ٢٨، ٦٥.

(١٤) للمخطوطة الثانية ٢٧.

(١٥) المخطوطة الأولى ٨/أ.



وإبن الناطم<sup>(١)</sup>، وإبن النحاس<sup>(٢)</sup>، وشيخه ابن لمرقل<sup>(٣)</sup>، والافتخار العمري<sup>(٤)</sup>، وبعض الفضلاء<sup>(٥)</sup>.

ونصّ أحياناً على أن ما نقله من مضامره جاء في النسخة التي بين يديه كما أورد، وذلك عند حاجته إلى إيضاح وتفسير واستنباط، وأشار أحياناً إلى أن ما أوردته إنما هو في بعض نسخ المصدر الذي ينقل منه.

ففي مرة عن "شرح كتاب سيبويه" للسرياني أن الكوفيين حرموا "ألفاً" في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لَشَدَّ عَلَى الرَّجُلَيْنِ﴾ على ثلاثة أوجه، وقال بعد أن ساق الوجهين الأولين: «ولم أر في نسخة السرياني الوجه الثالث»<sup>(٦)</sup>، تأكيداً على أن سقوطه من النسخة لا منه، وقد جاء كلام السرياني في المطبوعة مطابقة لما نقل عنه.

وعالج إشكالاً قيل: إنه وقع في بعض نسخ "شرح الكافية الشافية" لابن مالك، وهو في أثناء حديثه عن حقيقة "أل" في باب 'يغم' و'يسر'، فيثبت أن ابن مالك أجاز في "أل" في هذا الباب وجهين، ثم ساق كلامه الدال على أنهما عنده وجهان لا واحد، وهو قوله: «استعملوا "أل" الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً وذمّاً، نحو: يغم الرجل زيد، ويسر الرجل عمرو، كأنه قال: يغم الجامع لحصول المدح زيد، ويسر الجامع لحصول الذم عمرو، أو يكون العموم قد قصد هنا على سبيل للمبالغة المجازية، كما فعل من قال: أطفئنا شاة كل شاة، و: مررت برجل كل رجل، أي: جامع لكل خصلة يُمدح بها الرجال».

ثم قال ابن هشام: «فإن قلت: الوجه الأول هو الوجه الثاني قطعاً، وفي بعض النسخ: "ويكون العموم" بالواو لا ب"أو"، وهو مؤيد لما ذكرت، وأن المزمرة غلط من

(١) المخطوطة الثانية ١٥٩.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٨/١، ٣٨/٢.

(٣) المخطوطة الأولى، الملحق بين ١٦/ب و ١٧/أ.

(٤) المخطوطة الثانية ٧٢.

(٥) المخطوطة الأولى ٣٥/ب.

(٦) المخطوطة الثانية ١٨.



بعض التناسخ، والذي قوى الرتبة أنه أعاد قوله: المجازية بعد قوله أولاً: مجازاً، فأؤلفهم أن هذا المجاز غير ذلك المجاز، وإلا لم يذكره.

قلت: إنهما وجهان، فالأول حاصله: أنه استعمل "الرجل" في مكان قوله: الجامع لخصال الرجال المندوحة، والثاني حاصله: أنه جعل "الرجل" نفس الجني كـ«<sup>(١)</sup>».

ومثل شيء اللام لتعليل بما في بعض نسخ صحيح البخاري، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «لم يضرب أحدكم امرأته ضربت الفحل، لم لعله يعاقبها؟»<sup>(٢)</sup>.

وربما استغلقت عليه بعض الكلمات فيما ينقله من مصادر، أو كانت ساقطة، فبعض لها، جاء ذلك في أحد النصوص التي نقلها عن الشلوين<sup>(٣)</sup>، وعن ابن عسقلان<sup>(٤)</sup>، وفي أحد الأبيات الشواهد؛ إذ يبيح لأكثر شعره الثاني<sup>(٥)</sup>.

وفي المخطوطة الثانية بياضات في أثناء النقل عن المصادر، لكنني لم أثبت أي من ابن هشام أم من الناسخ<sup>(٦)</sup>.

وكان ابن هشام حفيظاً بمجماعة من العلماء وكتبهم، تجلّى ذلك في إكثاره النقل عنهم، وتوبيعه النقل عن بعضهم من أكثر من مصدر، وثابته على بعض مصادر، وذكر بعض ما اقتار به.

فقرأ مرة بعد أخرى يورد نصوص أبي علي الفارسي في "التذكرة" و"الحجة" و"الإيضاح"، وابن جني في "الخصائص" و"سر صناعة الإعراب" و"النتيب" في شرح مشكلات الحماسة، و"الشماع" في تفسير أشعار هذيل، وعبدالقاهر الجرجاني في

(١) المخطوطة الثانية ٩١.

(٢) المخطوطة الثانية ٥١.

(٣) المخطوطة الأولى ٢٧/١.

(٤) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٥) المخطوطة الأولى ٣٥/ب.

(٦) المخطوطة الثانية ٧١، ١٥٤، ٢٠٢.



"القتصد في شرح الإيضاح والتكملة"، والزمخشري في "الكشاف" و"اللفصل"، والشلوبين في 'حواشي لللفصل'، وابن عصفور في "شرح جبل الرحاحي" و"شرح أبيات الإيضاح" و"شرح لقرب"، وابن مالك في "شرح التسهيل" و"شرح عمدة الحافظ" و"شرح الكافية الشافية"، وابن الناطم في 'شرح الألفية' و"شرح لامية الأفعال"، وأبي حيان في 'التذيل والتكميل' و"فجر المحيط" و"فكت الحسنان في شرح غاية الإحسان".

وتراه مع تعدد نقله عن "الصحاح" للحوهري بشيد به، فيقول في باب المقصور والممدود: «وإذا أردت كمال معرفته فعليك بباب الواو والياء من كتاب "الصحاح"»<sup>(١)</sup>.

ونقل عن سيويه أن بعض العرب يقول: يا رب، بالضم، يريد: يا ربي، وقول السراي شارحاً له: وإنما يكون ذلك في الأسماء التي الغالب عليها الإضافة، ثم قال: «فلهذا ما أحسنه! فإن الدليل حينئذ قد يظهر على إرادة الإضافة»<sup>(٢)</sup>.

ونقل قول ابن الناطم: تقول: بلقي أن زيداً فاضلاً، فتفتح؛ لأنه يسد مسدّه: يعني الغفيل، ثم قال: «وما أحسن قوله: الغفيل»<sup>(٣)</sup>.

ولم يكن ابن هشام تافلاً فحسب، بل كانت له نظرات تقويمية لبعض ما ينقله، يسد فيها ما يراه من خلّة في الكلام المنقول.

ومن أمثلة ذلك: توقفه مع ابن الناطم في شرحه بيت الألفية في كسر همزة "إل":

### أو حكيت بالقول

فإنه ساق عبارته في الشرح، واعترض عليه بأمرين، فقال: «قلت: عليه تلذدان:

أحدهما: أنه كان ينبغي أن يعر عن المسألة بعبارة واضحة كاشفة عن معناها؛ لتكون عبارته تفسر عبارة الناطم، وإيضاحاً لما فيها من إخفاء، أمّا أنه أتى بمش

(١) المخطوطة الأولى ٣٣/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ٢٦/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٤.



العبارة الخفية، ثم شَرَحَ عبارة أبيه المساوية لعبارته هو في الخفاء؛ لئلاَّ من ذلك شرح عبارته هو؛ فلا يتحسَّن.

وقد يُجاب: بأن ما يذكَّره من التراجع عن المسائل المذكورة إنما يذكَّره على أنه فلتٌ للمتظوم، ثم يشرح ذلك، ولم يذكره ليكون شرحاً، فيقال: فكان ينبغي أن يقول: ومعنى هذا، ولا يقول: ومعنى قوله.

وقد يُجاب: بأن الأهم تفسير ما في النظم؛ لأن الكتاب موضوع له، ولعله لو فُسر معنى الباء في كلامه؛ لثُبِّه أن ذلك عاصٌّ لعبارته، أما إذا فُسر كلام الناظم، وثُبِّه اختصاص ذلك بالتفسير بعبارة الناظم دون عبارته هو؛ فقد سهَّل؛ لأن غرضنا الأهم تفسير كلام الناظم، والاعتراض بعد هذا كله قويٌّ عليه.

والاعتراض الثاني عليه: أن قوله: المخرد من معنى الظن؛ لا فائدة له؛ لأن القول إذا كان بمعنى الظن فلا حكاية، وهو قد شَرَطَ الحكاية<sup>(١)</sup>.



### المطلب الرابع: موازنة بينهما وبين أوضح المسالك.

عُني ابن هشام كثيراً بالألفية، ودارت حولها مباحثاته ومناقشاته، وشُغل بها درساً وتدرساً وتعليماً، منذ أن بدأ حياته العلمية، وتعلّم ذلك في اتخاذه لنفسه نسخة منها، كتبها بخطه، وهو في الرابعة والعشرين من عمره<sup>(١)</sup>، ونثر عليها حواشيه وتعليقاته في مُدَوِّ متفاوتة، وصنع مثل ذلك أيضاً في عدة نسخ من متن الألفية، وألّف عليها كتابه الآخر: رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، ثم تُوّج أعماله تلك بكتابه القَدْ: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، فقال مكانه اللامعة به بين العلماء، وازدان بشروحهم وتعليقاتهم، وقد قال في أوله متحدثاً عن نظم الألفية: «وقد أسعفت طالبيه، بمختصر إدانيه، وتوضيح يساريه، وأصلّه به ألفاظه، وأوضح معانيه، وأحلّل به تراكيبه، وألّح مبانيه، وأعذب به موارد، وأعقّل به شوارده، ولا أخفي منه مسألة من شاهد أو تخيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتخليده، وربما خالفت في تفصيله وترتيبه»<sup>(٢)</sup>.

وتعلّد الحواشي التي وضعها ابن هشام على الألفية عبر شاهد على طول ممارسته لها، وتعاوده لها بالعناية والتحرير، ويدل على هذا أيضاً قوله في إحدى الحواشي تعليفاً على بيت الألفية:

والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهباً  
«قوله: "ما أضيف": قلت قديماً: ينبغي أن قوله: "بعد ما أضيف" [محسول] على ما هو أعلم من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ ليدخل نحو: ملأ ماء، ثم رأيت أنه ينتقض بمفهوم الشرط في قوله: "إن كان"»<sup>(٣)</sup>.

فقوله: "قديماً" دالٌّ على تطاول ممارسته للألفية، واستمرار نظره فيها، حتى يستقر رأيه بعد طول التأمل على ما يصح.

(١) وهي المخطوطة الأولى على الدراسة.

(٢) أوضح المسالك ٢٠١/٢٦.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٩.



وعند تلمس أوجه التشابه والافتراق بين حاشيتيه على الألفية وكتابه أوضح المسالك يلاحظ أنهما قد اشتركا في جملة أمور، منها:

- تعلقهما بمبنى واحد، وهو الألفية.

- المحافظة على ترتيب أبواب الألفية العام، واتباع منهجها في ترتيب مسائل الباب الواحد؛ إلا شيئا قليلا مما نثب عليه في أول أوضح المسالك.

- العناية فيهما بأراء العلماء للمعتبرين وأقوالهم، ومناقشتها، وتقوم ما يحتاج منها إلى تقوم.

- مناقشة أحكام الألفية ونقدها، ومخالفة ابن مالك في آرائه النحوية والصرفية عند ظهور الدليل.

- وفرة الشواهد النحوية من القرآن والشعر، وتكرار كثير منها في الكتابين، والاستشهاد بالحديث النبوي والآثار.

واعتلفا في أمور عامة، منها:

- اكتمال سمات التأليف في أوضح المسالك، باشماله على مقدمة، وخاتمة، ومراجعة الترتيب، وتسلسل المسائل والفصول، وتربطها عند الانتقال من واحدة لأخرى، وتواليها بما تقتضيه طبيعة الباب النحوي، وخلوها من التكرار والحشو.

أما الحاشيتان فهما مسائل متفرقة، لا يجمعها رابط سوى تعلقها بمبنى واحد، كمن مسألة منها منفصلة أولاً وآخرًا عن الأخرى، وقد يعاد بعض الأول في الثانية، وليس لهما مقدمة كاشفة ولا خاتمة، فليسا على نمج الكتب المعتادة، بل على نمج كتب التعليقات والمسائل والمخاطبات والتذكرات.

- مراجعة مسائل أوضح المسالك وتحريرها وتلقيحها، وانتقاء ألفاظه وعباراته، والعناية بما قبل إعراجها، وتذليلها وضبطها؛ لأنه كتب ليكون مغنيًا عن غيره من الشروح، لذا تناولوا العلماء وتداولوه، ووُضعت عليه شروح وحواشي مكثلة وموضحة.

أما الحاشيتان فقد ظهرت في عبارتهما وألفاظهما مآخذ تدل على أنهما مكتوبتان على سبيل التذكرة المخاطبة، وأن بعضًا من مسألهما لم تراجع صياغته بعد



كتابته، قبلنا مضطرباً ومستغلقاً<sup>(١)</sup>.

- شمول الكلام في أوضح المسالك على جميع أبواب الألفية ومسائلها المذكورة في أبياتها، مع زيادات تحتاج إليها بعض الأبواب أحياناً.

وإغفال الكلام في الحاشيتين على ما يقارب العُشر من أبيات الألفية<sup>(٢)</sup>، وتركها دون تعليق؛ إما لعدم حاجتها إلى تعليق، أو لضيق المكان وإمتلاء أطراف الكتاب، أو اكتفاء بالتعليق عليها في حواشي أخرى.

- غلو أوضح المسالك من النقل عن الكتب، ومناقشة أقوال العلماء فيها، والاكتفاء بنقل رأي العالم غفلاً من مصدره إلا قليلاً.

وفي الحاشيتين يكثر النقل عن الكتب، ويكون ذلك أحياناً مطوّلاً، مع مناقشات وتوضيحات وإضافات، تدعو إليها حاجة المسألة.

هذا، وانفردت الحاشيتان عن أوضح المسالك بأن ابن هشام اعنى فيهما بعبارة الألفية وألفاظها عبارة مباشرة، وهو أمر علا منه عمله في لوضح المسالك إلا نادراً، فإن من المعروف أن ابن هشام لم يلتزم فيه بإيراد أبيات الألفية، وإنما اعتدى بما وضعاً وترتيباً ومسائل في مختصر يذاتها ويسايرها.

وقد ظهرت عبارة ابن هشام في حاشيته بعبارة الألفية وألفاظها في أمور، أهمها:

- الضبط: ومن ذلك: ما في البيت ١٩:

وفعلٌ أمرٌ ومضي بُيِّنا ...

قال ابن هشام: «وهذا للموضع يُقرأ بالحقض، وذلك على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الحفض؛ لكون المضاف المخلوف معطوفاً على مثله، نحو:

أكلت امرئاً تحسبني امرأً ونارٍ توقدُ بالليل نارا؟

ويبني أن يُقرأ: "ومضي" بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على

(١) ما بين ذلك إن شاء الله في المسألة الثانية من المطلب الخامس الآتي ص ١٠٢.

(٢) تقدّم تعداد الأبيات الغفل من التعليق ص ٣٥-٣٧.



ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإيجار صحيح»<sup>(١)</sup>.

وما في البيت ١١٤:

وأولٌ مبتدأ والثاني فاعلٌ اغنى في "اسارِ ذان؟"

قال: «"ذان" تلبية "ذا"، لا اسم فاعل من: ذنا يدنو؛ لأنه لا يليق بذى فهم أن يمثل بمشترك، ونحو: أقسم زيد؟ يجوز فيه إعرابان -إجماع- وإنما النزاع في مثل: ﴿وَأَرَأَيْتَ أَنْتَ﴾، أعني: فيما مرفوعة ضمير - فلا يمثل به لأحدهما»<sup>(٢)</sup>.

وما في البيت ٤٧٦:

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان بعد الحذف معناه يتضح

قال: «"يتضح" بالضاد المعجمة، أي: إن كان معناه عند الحذف واضحاً، لا بالمهمل؛ لأن قولك: إن كان معناه عند الحذف صحيحاً لا معنى له»<sup>(٣)</sup>. وقال أيضاً: «يقال: وضح الأمر -بالضاد المعجمة ثم بالحاء المهملة- وضوحاً، وأوضح، ثلاثياً ورباعياً: ظهر، والوجه: حشّن»<sup>(٤)</sup>.

وما في البيت ٩٦٤:

من لام "فعلى" اسماً أتى الواو نذل ياء، كـ"فقوى"، غالباً جا ذا النذل

قال: «قوله: "كـ"فقوى"؟ إن قرئ بالناء من فوق فهو من التقيت، أو بثانية الحروف فهو من: بقي عند: بقي، أو من بقيت الشيء -بفتح القاف- إذا انتظرت، وكلاهما بالياء»<sup>(٥)</sup>.

- الإشارة إلى اختلاف نسخ الألفية: ومن ذلك: ما في البيت ٩:

واجده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

(١) المخطوطة الثانية ٣٢.

(٢) المخطوطة الأولى ١/٦.

(٣) المخطوطة الأولى ١/٢١.

(٤) المخطوطة الثانية ٨٨.

(٥) المخطوطة الأولى ١/٤١.



قال ابن هشام: «في نسخة: «هما الكلام قد يؤم»<sup>(١)</sup>.

وما في البيت ١٠:

بالجر والتوصين والنداء و"أل" ومسند للاسم تمييز حصل

قال: «في نسخة: مؤثّر قد حصل»<sup>(٢)</sup>.

وما في البيت ٢٠٢:

وغير ما يلى وغير المفرد لا تثن وانصبه أو الرفع اقصد

قال: «خ: أو لرفع تقصد»<sup>(٣)</sup>.

وما في البيت ٧٦٠:

ولا تلى فارقة فعولا أصلا ولا المفعول والمفعيلا

قال: «خ: مفعالا أو مفعيلا»<sup>(٤)</sup>.

- التفسير اللغوي للألفاظ: ومن ذلك ما في البيت ١٥٨:

إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب ركن

قال ابن هشام في تفسير "ركن": «في "الصّحاح" ما ملخصه: ركنه - بالكسر -

أركنه ركنًا - بالتحريك -: علمته، قال ابن أُمّ صاحب:

ولن تراجع فلي حُثُّهم أُنْدا رُكِّنَتْ مِنْهُمْ عَلَى بَيْتِ لَدِي رُكِّنُوا

وقوله: "على" مقحمة، وعن الأصمعي أنه يقال: رُكِّنَتْ صالِحًا: طنته، وأنه إنما يقال:

أُركِنَتْ»<sup>(٥)</sup>.

وما في البيت ١٧٥:

كأن زيدا عالم بالي كَفَّة، ولكن ابنه ذو ضِعْفِي

(١) المخطوطة الثانية ٣.

(٢) المخطوطة الثانية ٣.

(٣) المخطوطة الأولى ٩/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٣٣/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ٧/ب.



قال في تفسير "صَغُرَ": «حَقِدَ، ومنه: ﴿وَتَقَرَّجَ كَتَمَتَكَ﴾»<sup>(١)</sup>.

وما في البيت ٣٩٤:

وربما أَكْسَبَ ثَابٍ أَوْلاً ثَانِياً أَنْ كَانَ لِحَذَفِ مُوَعِلاً

قال: «قوله: "موَعِلاً" اسم للمفعول من أَكْسَبَ لَكُنَّا إِذَا جَعَلْتَ أَهلاً له»<sup>(٢)</sup>.

وما في البيت ٤٢٨:

كَتَمَلَهُ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مَضِيهِ بِمَعْزُولٍ

قال: «قوله: بمعزل: الباء ظرفية، والمعزول: مُتَعَزِّلٌ من عزله عنه إِذَا نَحَا وَأَبْعَدَ،

ونظيره: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِثْلَ نَجْثٍ أَتَتْهُ صَلَواتٌ فِي تَعَزُّلٍ﴾، أي: في مكان عزل منه

نفسه عن أبيه وعن مركب المؤمنين، وقيل: في معزل عن دين أبيه»<sup>(٣)</sup>.

- إعراب الأبيات: ومن ذلك: ما في البيت ١٣:

وماحي الأفعال بالأمْرِ ومِسْمٌ بالنون فَعَلُ الأمرِ إِنْ أَمَرَ لَهُمْ

قال ابن هشام في قوله: "أَمَرَ": «مرفوعٌ فَعَلُ محذوفٌ على شريطة التفسير، مثل:

﴿وَلَا أَلْأَمْسُ مَدَّتْ﴾»<sup>(٤)</sup>.

وما في البيت ١٤:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنَّوْنِ مُحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ "صَدٍّ" وَ"حَبْهَلٍ"

قال في قوله: "هو اسم": «جملة اسمية محيّرٌ بما عن "والأمر"، وهي دالةٌ على

جواب الشرط، لا جوابه، خلافاً لمن غلط، وهو ابن الجُبَّار، حيث قال في قول ابن

معط:

«الْفُطُّ إِنْ يُؤَيَّدُ هُوَ الْكَلَامُ:

إِنْ انْقَاءَ مُحذَوْفٌ لِلضَّرُورَةِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٢) المخطوطة الثانية ٥٩.

(٣) المخطوطة الثالثة ٧٣.

(٤) المخطوطة الثانية ٤.

(٥) المخطوطة الثانية ٤.



وما في البيت ١٠٨:

ولاضطراب كُتِبَتِ الأوتَرُ كذا وطِبَّتِ النفسُ يا قيسُ السري  
قال: «الشري» عطف بيان، لا بدل، لأنه لا يياشر "يا"، ولا مضاف إليه؛ والا  
لنصب "قيس"، وليس هو قويٌّ في المعنى<sup>(١)</sup>.

وما في البيت ٤٣٧:

وكلَّ ما فُرِزَ لاسمِ فاعِلٍ يُغَطِّي اسمُ مفعول بلا تفاعل

قال: «إن رُفِعَ "كُلُّ" فبُتِدَأَ، حوَّه "يُغَطِّي"، أي: يُغَطِّاه، "اسم" مرفوع، مثل:

وَحَائِلٌ يَنْتَدُ أَصْحَابُهُ

وإن جعلت "كُلُّ" مفعول "يُغَطِّي"، فتتصّب، و"اسم" أيضاً مرفوع؛ لأنه مفعوله الأول  
نائب عن فاعله، فالخاص: أن "اسم" لا بد من رفعه، وأنه يجوز وجهان في "كُلُّ"؛ بناءً  
على أنه: هن الأصل: يُغَطِّاه، أم لا؟<sup>(٢)</sup>.

- الاستحسان: ومن ذلك: ما في البيت ١٥٨:

إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا الثقي وترتيب زكن

قال: «قال الشلوبين في "حواشيه": قوله<sup>(٣)</sup>: "إلا": يجرى بجرى "إلا": "كُلُّ"  
و"لكلُّ".

ع: فقولُ الشيخ: 'بقا الثقي' عبارةٌ حسنةٌ؛ لأنه احترازٌ عن المسائل الثلاثة<sup>(٤)</sup>.

وما في البيت ٦٢٨:

وما بمعنى افعِل كآمين كثر ونحوه كوا وهيهات نُرر

قال: «ما أحسن قوله: "بمعنى: افعِلْ ك: آمين"؛ فإنها مصادقةٌ حسنةٌ للحدث

(١) المخطوطة الأولى ٥/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ١٩/ب.

(٣) أي: الزمخشري في الفصل ١٠٤.

(٤) المخطوطة الثانية ٣٠.



أنه عليهم<sup>(١)</sup> سُئل عن معنى "أمرئ"، فقال: "لَفْعَلٌ"<sup>(٢)</sup>.

- الاستدراك والاعتراض: ومن ذلك: ما في البيت ٢٠:

من نونٍ توكيدٍ مُباشِرٍ ومن نونٍ إنباطٍ كَيُزَعْنَ من لِينٍ  
قال ابن هشام: «قوله: "من نونٍ توكيدٍ": ينبغي أن يقول: لَفْعَلًا أو تَقْدِيرًا، كقوله:  
لَا تُجِينُ الْفَقِيرَ  
وقوله: لَا تُكْفِرُ، بإبدال النون ألفًا في الوقف»<sup>(٣)</sup>.

وما في البيت ٩٦:

وكلُّها تلزم بَعْدَه حِلَه على حميرٍ لَاتِي مُشَقِّلَه  
قال: «قوله: "وكلُّها": شرع في الكلام على الصلة، وكان ينبغي أن يُكْمَلَ ذكر  
للموصلات أولاً، فإنه قد بقي عليه "أَيُّ"<sup>(٤)</sup>.  
وما في البيت ١٠٣:

لِي عَاتِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بفعلٍ أو وصفٍ كمن نرجو يهب  
قال: «بقي عليه أن يقول: في غير صلة "أل"، نحو: جاءني الضاربه هند، فإنه لا  
يُحذف إلا نادراً، كذا نصُّ هو عليه»<sup>(٥)</sup>.  
وما في البيت ١٨٦:

وتصحب الواسطَ معمولُ الخبر والفصل واسماً حل قبله الخبر  
قال: «قوله: "وحسباً حلٌ قبله الخبر": بقي عليه أن يقول: أو ظرفٌ ملغى، نحو:  
إن غداً ليهنَّ راحلٌ، نصُّ عليه في "شرح الكافية"<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، ولعله اختصار ل: عليه الصلاة والسلام.

(٢) المخطوطة الثانية ١٤٠.

(٣) المخطوطة ثمانية ٣٢.

(٤) للمخطوطة الأولى، الأولى للتحفة بين ٤/ب و ٥/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ٥/ب.

(٦) المخطوطة الأولى ٩/أ.



وما في البيت ٢٥٩:

كذا إذا الفعل تلا ما لن يرد ما قبله معمول ما بغد وُجد  
قال: «التعبير هنا بـ"لن" فيه نظراً لأن المراد: ما لم يستعمله العرب هذا  
الاستعمال، فحَقُّه أن يأتي بـ"لم" دون "لن" التي هي للاستقبال»<sup>(١)</sup>.

وما في البيت ٤٤٤:

فأولٌ لذِي امتِناع كَالِي والثاني لِلَّذِي اقْتَضَى تَغْلِباً  
قال: «قوله: 'امتِناع' كان أوَّلُ منه: جِناع (يَسْعَلُ: يَنكأُ، وَهِيْرَاتٌ وَهِيْرَاتٌ)»<sup>(٢)</sup>.

وما في البيت ٦٦٩:

وما يصير عِلْمًا من ذِي ألف زهدت لإلحاق فليس ينصرف  
قال: «لو قال:

وَمَا يَحْيِي عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْف مُنْجِقَةٌ مَقْصُورَةٌ ثُمَّ يَنْصَرِفُ  
كان أحسن»<sup>(٣)</sup>.

وما في البيت ٧٢٧:

في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الأكثر  
قال: «لو قال: استأ، لكان أوَّل من: "جَمْعًا" يُحْتَرَزُ بِذَلِكَ عَنِ الصِّفَةِ»<sup>(٤)</sup>.

ولم يُخْلِ ابن هشام كتابه أوضح المسالك من تعليقات على عبارة الألفية، بل شبه  
في مواطن يسيرة على بعض ما في ألفاظها، ومن ذلك:

- قوله: «وفي نسخة من 'الخلاصة' ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيرها عن

(١) المخطوطة الأولى ١٢/٧.

(٢) المخطوطة الأولى ١٩/ب.

(٣) المخطوطة الثانية ١٥٤.

(٤) المخطوطة الأولى ٣١/ب.



الكنية، ك: أبي عبدالله أنف الشاقة، وليس كذلك»<sup>(١)</sup>.

- وقوله: «وقال الناظم:

### الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا

في الوصف "جس" يشمل الخير والنعمة، و"الحال" و"فضلة" عرج للخير، و"منتصب" عرج لنعى المرفوع والمعلول، ك: جاءني رجل راكب، و: مررت برجل راكب، و"مفهم" في حال كذا" عرج لنعى المنتصب، ك: رأيت رجلاً راكباً، فإنه إنما سبق لتقييد النعمت فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما لفهمه بطريق اللزوم».

ثم قال: «وفي هذا الحد نظراً لأن الثَّصْبَ حكم، والحكم فرع التصوُّر، والتصور متوقَّفٌ على الحد، فجاء التَّوْزُّ»<sup>(٢)</sup>.

- وقوله في "عَل": «وظاهر ذكر ابن مالك لما في جَدَاد هذه الألفاظ أنها يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهري بذلك فقال: يقال: أتيت من علي الدار، بكسر اللام، أي: من عالي، ومقتضى قوله:

### وأعربوا نصبا إذا ما نكروا قبلا وما من بعده قد ذكرا

أما يجوز انتصاباً على الظرفية أو غيرها، وما أظنُّ شيئاً من الأمرين موحداً»<sup>(٣)</sup>.

- وقوله في حروف الزيادة: «وأما تثنيُّ الناظم وابنه وكثير من التحوين للهاء بنحو: لَيْتَ؟ و: لَمْ تَزَلْ، ولِلَّامِ بِ: ذَلِكَ، و: تِلْكَ؛ فمردود؛ لأن كلاً من هاء السكت، ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها»<sup>(٤)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتضح أن لكل واحد من الكتابين منهجاً يختلف به عن الآخر، وبسببه تفاوتت العناية بهما بنص الألفية قلَّةً وكثرةً، فأوضح للمسالك أرادته ابن هشام أن يكون كتاباً مستقلاً عن أصله، حتى يكون كتاباً الجديداً، ولم يربطه

(١) أوضح للمسالك ١/١٢١.

(٢) أوضح للمسالك ٢/١٩١.

(٣) أوضح للمسالك ٢/٣٤٢-٣٤٤.

(٤) أوضح للمسالك ٤/٣٣٦.



بالألفية إلا في إشارات يسيرة، وهو منهج في الشرح سلكه جماعة من العلماء.



**المطلب الخامس: تقويمهما. وفيه ثلاث مسائل:**

**المسألة الأولى: المحاسن.**

امتازت حاشيتا ابن هشام على الألفية بمحاسن وميزات، أكسبتها قيمة علمية، يمكن تبينها في الأمور الآتية:

- الإفصاح عن آراء ابن هشام وموقفه من آيات الألفية، صياغةً وأحكاماً، وهو ما خلا منه شرحه المسمى أوضح المسالك؛ إذ لم يتكلم فيه على الآيات إلا نادراً.

- معرفة جهود ابن هشام في دراسة الألفية، وبيان تنوعها بين ضبط النص، وذكر فروق النسخ، وتفسير العبارات، والإعراب، وشرح المسائل بالتفصيل والإضافة والتعليق والتلخيص، والتعليق على الشواهد والأمثلة، وبيان المآخذ والمحسن في آيات الألفية وعباراتها.

- الوقوف على نصوص لغوية، ونحوية، وصرفية، نقلها ابن هشام من مصادر تعد اليوم مفقودة، مما يبرز الاطلاع الواسع الذي تميز به هذا الإمام.

- اهتمام ابن هشام بالشواهد النحوية، فقد أورد منها جملة متكاثرة، وبخشنا معنى وإعراباً، ووجه ما أشكل منها.

- ضبط بعض الآيات الشعرية، والأعلام، ضبطاً صحيحاً، اعتماداً على ضبط القلم الذي أعمله ابن هشام في المخطوطة الأولى.

- الكشف عن جوانب مفيدة في شخصية ابن هشام، منها: صلته بشيوخه، ومجالاته العلمية التي جرت فيها محاوراته، ولقاؤه لعلماء مشهورين في عصره.

- في مادة الحواشي العلمية ما يفتح المجال لدراسة جهود ابن هشام العلمية حول الألفية في غير أوضح المسالك، ودراسة موقفه من الألفية موافقة ومعارضة، ودراسة موقف العلماء للتأخرين من تعليقاته على الألفية.



## المسألة الثانية: المأخذ.

من خلال دراسة الحاشيتين، والوقوف على ما فيهما، تبين لي فيهما بعض للمأخذ التي لا أزعجني أن أستدرك بها على ابن هشام؛ لأنها من قبيل السهو والخطأ الذي لا يسلم منه بشر، ولو أتبع لابن هشام أن يعاود قراءة بعض ما كتب لأصلحه بديهة، والله المستعان.

وسأورد هذه للمأخذ أولاً بما في المخطوطة الأولى؛ لأنها التي بخط ابن هشام، فلا مدخل للنساج فيها، ثم أورد من ذلك ما في المخطوطة الثانية؛ لاحتمال ألا يكون ما فيها من جهة ابن هشام، إلا ما رجحت أنه منه، فأذكره مع للمأخذ الأولى، ثم أفرد لأوهام ناسخ المخطوطة الثانية حديثاً مستقلاً.

فمن للمأخذ:

١- غداقة الوجه المشهور إعراباً، إلى وجه أقل منه شهرة، أو إلى وجه ظاهر

الخطأ. ومن ذلك:

قوله: «وقد يُبدل من إحدى المضعفين ياءً للتخفيف»<sup>(١)</sup>، والصواب: أحد المضعفين، أو: إحدى للمضعفين.

وقوله: «لأن في هذا ألف تمنع رفعه»<sup>(٢)</sup>، والصواب: ألفاً.

وقوله: «وفي الفتح أحرزت بأنك شوقها للحمد»<sup>(٣)</sup>، والصواب: موقع.

وقوله: «الأول: أن الفعل إذا ألغى أو غُلّق انعقد من المعولين مبتدأ وخبر»<sup>(٤)</sup>،

والصواب: وخبر.

وقوله: «فلأنك لو لم تأني بالناء جاز أن يُظنَّ أن الفاعل شيء منتظر غير ما

(١) المخطوطة الأولى ١/٥.

(٢) المخطوطة الأولى ٧/ب.

(٣) المخطوطة الأولى، للتحفة بين ٨/ب و ٩/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ١٠/ب.



تقدم<sup>(١)</sup>، والصواب: تأت.

وقوله: «لا يُد من تغير الفعل تغيرًا يُشير بأن الرفع بعده مفعولاً»<sup>(٢)</sup>،  
والصواب: مفعول.

وقوله: «فهذه خمسة مسائل: ثلاثة بلا خلاف، واثنان بخلاف»<sup>(٣)</sup>، والصواب:  
خمس.

وقوله: «أي: أنتقنونه ساعة قوله هذا، ولا تتفكروا في أمره؟»<sup>(٤)</sup>، والصواب:  
تلتكروا.

وقوله: «لا يكون "حقيقًا" حال من "إبراهيم"»<sup>(٥)</sup>، والصواب: حالًا.

وقوله: «لأن فيها تشديد وتوكيد للكلام»<sup>(٦)</sup>، والصواب: تشديدًا وتوكيدًا.

وقوله: «وكان الحكم فيما المتضايين فيه ليس كل منهما لشخص من المتضايين  
أن يُسبب للأول»<sup>(٧)</sup>، والصواب: للمتضايين.

وقوله: «ويلزم أي غلبي أن لا يقال إلا: رجل نؤلوق»<sup>(٨)</sup>، والصواب: أبا.

إلى غير ذلك من الأمثلة.

ومما وقع من ذلك في المخطوطة الثانية:

قوله: «وعلى هذا فليس قوله في "الكافية": "طلبنا" معمول له»<sup>(٩)</sup>، والصواب:

(١) المخطوطة الأولى، للتحفة بين ١٠/ب و ١١/أ.

(٢) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١١/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ١٤/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ١٦/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ١٥/ب.

(٧) المخطوطة الأولى ٣٧/ب.

(٨) المخطوطة الأولى ٣٩/ب.

(٩) المخطوطة الثانية ٢.



معمولاً.

وقوله: «وأما الذين أعرّبوا راعوا الصيغة»<sup>(١٦)</sup>، والصواب: فراعوا.

وقوله: «قال ابنه: إني أعافى، ولم يَرِدْ على ذلك شيء»<sup>(١٧)</sup>، والصواب: شيئاً.

وقوله: «لأنّ المرثم إنما اعتمد على أن المعاطب علم أن الاسم حارثاً أو مالكا أو نحوه؛ لا أن مستأه من هو»<sup>(١٨)</sup>، والصواب: حارث أو مالكة.

وقوله: «وإن كان الفاضل سكتة أو جملة اعتراض أو عاطف فلا شيء يُعاد مع المؤكّد»<sup>(١٩)</sup>، والصواب: عاطفاً.

وقوله: «نحو: إن زهداً إنه فاضل، وإن زهداً إن زيد فاضل»<sup>(٢٠)</sup>، والصواب: زهداً.

وقوله: «وأما قولهم: السبب والسبب كالشيء الواحد، وقول أبي غليظ: إن تمّ حرف شرط مقدراً ليس بحرف ولا مُستحسن»<sup>(٢١)</sup>، والصواب: مقدراً فليس.

وقوله: «لكونهما مفردان، تحقيقاً»<sup>(٢٢)</sup>، والصواب: مفردين.

وقوله: «لكونهما جملتان تحقيقاً»<sup>(٢٣)</sup>، والصواب: جملتين.

وقوله: «حرف المسألة: أن "بين" الثانية هي الأولى لا غيرها، ذكرت تأكيداً»<sup>(٢٤)</sup>، والصواب: تأكيداً.

(١) المخطوطة الثانية ١٧.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٣.

(٣) المخطوطة الثانية ٩٩.

(٤) المخطوطة الثانية ١٠٧.

(٥) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٦) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٧) المخطوطة الثانية ١١٣.

(٨) المخطوطة الثانية ١١٣.

(٩) المخطوطة الثانية ١١٧.



وقوله: «استغنوا بـ: غرة جمع: غاري عن جمع: غريان»<sup>(١)</sup>، والصواب: غاري.  
 وقوله: «فإذا أردت الإدغام قلبت إحدى الشاربتين إلى جنس الآخر»<sup>(٢)</sup>،  
 والصواب: أحد.  
 إلى غير ذلك من الأمثلة.

٢- السهو يعود إليهم على غير مطابقه. ومن ذلك:

قوله: «قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْآزِينِ \* ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْآزِينِ﴾»، فعلى  
 الفعن عن المفعولين، وأعملهما في الأول»<sup>(٣)</sup>، والصواب: وأعمله.  
 وقوله: «هنا سُور، ولُور، جمع: ميوار، ولُوار»<sup>(٤)</sup>، والصواب: هذه.  
 وقوله: «بدلت على ذلك: أنهم لا يجوز: غلام، بالرفع بالابتداء»<sup>(٥)</sup>، والصواب:  
 أنه.

٣- السهو بكتابة بعض الآيات على خلاف ما في المصحف. ومن ذلك:

قوله: «والتَّائِبُ فِي: ﴿وَمَا كَانَ يُؤْمِنُ وَلَا يُؤْمِنُ إِلَّا قَعَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْ أَنْ يَكُونَ  
 لَهُمْ﴾ بالتثنية، ثم جاء: ﴿يَوْمَ أَمْرِهِمْ﴾»<sup>(٦)</sup>، وكنت الآية في المخطوطة: «لهم» بدل:  
 «لهم».

وقوله: «وأما الألف فقد كان قياسها أن تحذف كما في نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَّ مَا تَقُولُ  
 فَكَيْلٌ﴾، ولكن عارضه أنه يُوقع في التباس فعل الاثنين بفعل الواحد، فتركه»<sup>(٧)</sup>، وكتبت  
 الآية في المخطوطة: «قالا» بدل: «قال».

(١) المخطوطة الثانية ٢٠٩.

(٢) المخطوطة الثانية ٢٢٠.

(٣) المخطوطة الأولى ١٠/ب.

(٤) المخطوطة الأولى ٤٠/ب.

(٥) المخطوطة الأولى، للتحقة بين ١٧/ب و ١٨/أ.

(٦) المخطوطة الثانية ١١٢.

(٧) المخطوطة الثانية ١٤٤.



وقوله في حر تميز "كم" بـ"من": «وكذا يصح في تميز "كم"، نحو: ﴿وَسَكَتَ مِنْ مَا كُنْتَ فِي السَّمَوَاتِ﴾، ﴿وَكَمْ مِنْ مُلْكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾، و: بكم من درهم اشتمت؟<sup>(١)</sup>، وكبت الآية الأولى في المخطوطة: «وكم» بدل: «وكان».

ورفع له سهو أيضا في كتابة الأيتين: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾، فكتبها: «والزانية»<sup>(٢)</sup>، و: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ خَائِفًا فَعْدُوهُ وَسُلَوهُ﴾، فكتبها: «ولا»<sup>(٣)</sup>.

ومما وقع من ذلك في المخطوطة الثانية:

السهو في كتابة الآيات التالية: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ أُخْرَى شَيْئًا﴾، فكتب: «يوم»<sup>(٤)</sup>، و: ﴿حَتَّىٰ تَذَكَّرَ﴾، فكتب: «وجعله»<sup>(٥)</sup>، و: ﴿وَوَاعَدْتُمْ بِهِ الْجَبِلَ الْكُفْرَ الْأَيْمَنَ﴾، فكتب: «وواعدكم»<sup>(٦)</sup>، و: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طُوفَيْنًا﴾، فكتب: «ككونا»<sup>(٧)</sup>، و: ﴿أَلَيْسَ الْأَرْضُ بِأَنْ تَقُولَ﴾، فكتب: «وليس»<sup>(٨)</sup>، و: ﴿فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ﴾، فكتب: «عليهم»<sup>(٩)</sup>، و: ﴿وَقُولُوا مَا مَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾، فكتب: «وآمنوا بالذي»<sup>(١٠)</sup>، و: ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْيَوْمِ﴾، فكتب: «ثم ما أدراك ما هيه»<sup>(١١)</sup>، و: ﴿ثُمَّ لَأَنْتَ كَذِبٌ﴾، فكتب: «عليكم»<sup>(١٢)</sup>، و: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا﴾، فكتب: «فقير»<sup>(١٣)</sup>، و:

(١) المخطوطة الأولى ٣٢/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ١٢/أ.

(٣) المخطوطة الأولى ١٨/أ.

(٤) المخطوطة الثانية ١٠٠.

(٥) المخطوطة الثانية ١٠٤.

(٦) المخطوطة الثانية ٨.

(٧) المخطوطة الثانية ٣٧.

(٨) المخطوطة الثانية ٢٨، ٣٩.

(٩) المخطوطة الثانية ٤٥.

(١٠) المخطوطة الثانية ٦٦.

(١١) المخطوطة الثانية ١٠٧.

(١٢) المخطوطة الثانية ١١٢.

(١٣) المخطوطة الثانية ١١٤.



﴿وَإِنْ جِئْتُمْ إِلَّا مُقَسِّطُوا فِي الْيَقِينِ﴾، فكبت: «فَإِنْ»<sup>(١)</sup>، و: «أَنْتُمْ تَرَى إِلَى الْوَيْ»<sup>(٢)</sup>، فكبت: «الَّذِينَ»<sup>(٣)</sup>.

٤- الوهم في بعض الآيات الشعرية بإتيان خلاف ما في مصادرها. ومن ذلك

الآيات التالية:

لَيْتَ الْمَرْبَ غَدَاً يَنْغِبَ ذَايَا كَانَ الْمَرْبُ مُقْطَعِ الْأَوْدَاجِ<sup>(٤)</sup>  
والصواب: دأبها.

وَمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَوُا قَرَانُهُ تَوَارَتْهُ آيَةُ أَبَائِهِمْ قَبْلُ<sup>(٥)</sup>  
والصواب: وما يك.

كُنَّا وَلَا نَعْبِي الْخَيْلَةَ نَغْلَهَا فَالْيَوْمَ نَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوَ عَصَى<sup>(٦)</sup>  
والصواب: الخيلة.

خَيْلِي مَا أُخْرِجَ بِذِي الْعَصَبِ أَنْ يُرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعَصَمِ<sup>(٧)</sup>  
والصواب: بذى اللب.

أَقُولُ ١:١٠٠٠ بِالْجَنَانِ مُتَمَعِ<sup>(٨)</sup>  
والصواب: بالحياة.

كَأَنِّي إِذْ أَشْعَى بِالْخَلْقِ طَائِرًا مَعَ الشَّعْمِ مِنْ حَوْ الشَّمَاءِ يَحُوتُ<sup>(٩)</sup>  
والصواب: في حو.

(١) المخطوطة الثانية ١٦٥.

(٢) المخطوطة الثانية ١٧٦.

(٣) المخطوطة الأولى، اللحقة بين ٦/ب و ٧/أ.

(٤) المخطوطة الأولى ٧/أ.

(٥) المخطوطة الأولى، الثانية اللحقة بين ٧/ب و ٨/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ٨/أ.

(٧) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٨) المخطوطة الأولى، الثانية اللحقة بين ١٢/ب و ١٣/أ.



مَالٌ عَنِّي تَبَيَّهَا وَبَلَّتْ إِلَيْهِ مُسْتَعِينًا بِهِ غَفَرُوا فَكَانَ مُعِينًا<sup>(١)</sup>  
والصواب: بخذف: به.

نَاتِ الْحَبِيلَةُ أَيْهَا التَّقَارِي فَكَانِي أَلْطَرْتُ فِي وَتَعَانِي<sup>(٢)</sup>  
والصواب: فكانني.

تَعَدَّ فِيكُمْ حُزْرَ الْجَزْرِ رَمَاحًا<sup>(٣)</sup>  
والصواب: حَزْرَ.

أَعَادِلٌ هُنَّ بَأْنِي الْقَبَائِلِ مَقْلَنَّا مِنْ الْمَوْتِ أَوْ أَهْلِي لَنَا الْمَوْتِ  
والصواب: أهلي.

نَنْ تَلْدِي بِلَى الْأَرْجَاءِ فَتَمَّةً<sup>(٤)</sup>  
والصواب: الفحاج، بدل: الأرجاء.

وَلَقَدْ خَفَعْتَنِي مِنْ حَنِيئةٍ إِمْتَبَعًا<sup>(٥)</sup>  
والصواب: حنيفة.

ومما جاء من ذلك في المخطوطة الثانية:

بَنِ الدَّيَابِ قَدِ اخْضَرَّتْ تَرَائِثُهَا وَنَاسٌ كُلُّهُمْ بَكَرٌ إِنْ شَبَعُوا<sup>(٦)</sup>  
والصواب: الذئاب.

(١) المخطوطة الأولى ١٢/ب.

(٢) المخطوطة الأولى ١٤/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ١٥/أ.

(٤) المخطوطة الأولى، الملحق بين ١٤/ب و ١٥/أ.

(٥) المخطوطة الأولى ١٧/أ.

(٦) المخطوطة الأولى ١٨/ب.

(٧) المخطوطة الثانية ٢٢.



اغتنصم بالرجال إن عن يأس  
والصواب: بالرجال، و: تناس.

يَذَلِّي يَهْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَرِّقِي<sup>(١)</sup>  
والصواب: يَذَلَّانِ.

فَلْيَجِ مِنْ نُحْرِ الْحَبِيبَيْنِ<sup>(٢)</sup>  
والصواب: الحبيبتَيْنِ.

فَقُلْتُ لَيْتَ ثَلُوثُكَ إِذْ قَوْمِي  
والصواب: قُلْتُ.

وَلَيْسَتْ بِتَوَلَّعَ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَنَا  
والصواب: أَتَقَدَّمَا.

فَبَيْنَا نَحْنُ بِالْأَزَالِ مَعَا  
والصواب: بينما.

وَقَوْلُ: يَا لَلْكُفُولِ يَهْهَرُ مِنَّا  
والصواب: قول، بلا واو.

تَرْفَعُ لِي حَدَثَ وَلَهُ تَرْفَعُ لِي  
والصواب: يَخْتَفِئُ، بدل: حدث.

(١) المخطوطة الثانية ٣٢.

(٢) المخطوطة الثانية ٣٤.

(٣) المخطوطة الثانية ١٣.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦.

(٥) المخطوطة الثانية ٤٤.

(٦) المخطوطة الثانية ٦١.

(٧) المخطوطة الثانية ٦١.

(٨) المخطوطة الثانية ٦٦.



٥ - السهو في رسم بعض الكلمات. ومن أمثلة ذلك:

كتابة «كلماء»<sup>(١)</sup> بدل «كل ما»، و: «عمر»<sup>(٢)</sup> بدل «عمرو»، و: «محفوضة»<sup>(٣)</sup> بدل «محقوطة»، و: «إلا»<sup>(٤)</sup> بدل «إلى»، و: «ضامر»<sup>(٥)</sup> بدل «ضامر»، و: «أضله»<sup>(٦)</sup> بدل «أظله»، و: «مهرت»<sup>(٧)</sup> بدل «مهرة».

وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَحْطُوطَةِ الثَّانِيَةِ:

كتابة «عمر»<sup>(٨)</sup> بدل «عمرو»، و: «ومحري»<sup>(٩)</sup> بدل «ومحشري»، و: «محفوطة»<sup>(١٠)</sup> بدل «محفوضا»، و: «محفوطها»<sup>(١١)</sup> بدل «محفوضها»، و: «حفظا»<sup>(١٢)</sup> بدل «حفضا»، و: «ضابطهما»<sup>(١٣)</sup> بدل «ضابطهما»، و: «محفوظين»<sup>(١٤)</sup> بدل «محفوضين»، و: «يخفض»<sup>(١٥)</sup> بدل «يخفظ».

٦ - الاحتجاج ببعض ما في الكتب مع وجود خلاف فيه بين نسخها. ومن

(١) المحفوظة الأولى ١٤/ب، للتحفة بين ١٥/ب و ١٦/أ، ٢١/ب، ٢٣/ب، ٢٥/ب، الثالثة للتحفة بين ٢٢/ب و ٢٣/أ، ٣٣/أ، ب.

(٢) المحفوظة الأولى ٨/ب، ١٢/ب، ٢١/أ، ٢٤/ب، ٣٥/أ.

(٣) المحفوظة الأولى ٣/ب.

(٤) المحفوظة الأولى ١٤/ب.

(٥) المحفوظة الأولى ٢٠/ب.

(٦) المحفوظة الأولى، الثانية للتحفة بين ٣٧/ب و ٣٨/أ.

(٧) المحفوظة الأولى ٣٩/ب.

(٨) المحفوظة الثانية ١٣، ١٠٢، ١١٤، ١٧٤.

(٩) المحفوظة الثانية ٣.

(١٠) المحفوظة الثانية ١٩.

(١١) المحفوظة الثانية ٢٣، ٥٦.

(١٢) المحفوظة الثانية ٦٥.

(١٣) المحفوظة الثانية ٧٣.

(١٤) المحفوظة الثانية ١٥٩.

(١٥) المحفوظة الثانية ١٦٣.



أمثلة ذلك:

قوله: «قال الله: فإن لم تكن ألواو للمصاحبة لم يجر الحذف». وهذا فاسدٌ، بل جاز الحذفُ والإلثاء، نصُّ عليه الناطم في "شرح التسهيل"<sup>(١)</sup>.

وما نقله عن شرح ابن الناطم من أن فيه: «لم يجر الحذف» خلاف الذي رأيته فيه، وهو: «لم يجب الحذف»، وذلك موافق لعبارة "شرح التسهيل" التي أحال عليها، وعليه فلا وجه للاعتراض.

وقوله: «ومثال 'خسن' وجهه»: قوله:

أَنْعَثَهَا إِيَّيْ مِنْ نَعَّاجًا  
مُذَارَّةَ الْأَخْطَابِ بِخَمَزٍ جَا  
غُلَّبَ الدُّقَارِي وَغَفَرْنَا جَا  
لَقَا بَذَتْ بِمَلُوءَةٍ وَخَنَاجًا<sup>(٢)</sup>

والبيت الأخير كنا جاء في المخطوطة متصلاً بالأبيات السابقة، مع أنه مبين لها، فهو غزلٌ، ومن البحر الكامل، وهو في المصادر عجز بيت آخر، وسدوه:

لَوْ حُشِنَتْ طَرَفُكَ لَمْ تُرْخَ بِصِفَانَا ...

ولعل ابن هشام تابع في ذلك نسخة من "التذيل والتكميل"، غل منها كذلك أحمد بن الأمين الشنقيطي<sup>(٣)</sup> منبهاً على ما سبق، وهي غير التي اعتمد عليها عققه<sup>(٤)</sup>، فإلبيت فيها بتمامه مبيناً للأبيات السابقة.

وقوله: «وفي كتاب مسيوه في باب الإضافة - أعني: باب النسب - ما نصه: وقال بعضهم: خزي، إذا أضاف إلى الحريف، وحذف الياء، والخزي في كلامهم من القريفي

(١) المخطوطة الثانية ٢٦.

(٢) المخطوطة الثانية ٨٦.

(٣) الدرر النواع ٢/٣٣.

(٤) التذيل والتكميل ٢٤/١١.



أكثر، إنما أضافه إلى الحَرْف، وإنما بنى الحَرْف على "فعلٍ". انتهى<sup>(١)</sup>.

والذي في مطبوعتي كتاب سيبويه ٦٩/٢ (بولاقي) ٣٣٦/٣ (هارون): «والحَرْفُ في كلامهم أكثر من الحَرْفي»، وعليه يقوت الاستشهاد به على تقدم معمول "أفعل" التفضيل، وجاء نص سيبويه في نسخة ابن خروف<sup>(٢)</sup> موافقًا لنقل ابن هشام.

وقوله: «من الكافية»:

وَكُلُّ ذَا نَفْلٍ وَقَدِيرٌ عَلَى لَدَى الْحِطَابِ، وَقِيَّاسُهُ عَلَى<sup>(٣)</sup>  
وما نقله من أن نص "الكافية الشافية": «وقياسه» جاء حكنا في إحدى نسخها، والصواب ما في نسخة أخرى منها اعتمادها الخلق: «ويجاءه».

وقوله تعليقًا على كلمة 'خوب' في بيت الألفية ٨١٦:

وَشَاغَ فِي خُوبٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاغُمَا وَقَلَ فِي غَيْرِهِمَا:  
«يتبادر إلى الذهن أن مراده "فعل" الواوي العين، وفي "التسهيل": أو "فعل" مطلقًا، أو "فعل" واوي العين، فظاهرُ هذه المقارنة -بل تنصيصُ قوله: "مطلقًا"- يقتضي بأن "فعلًا" لا شرط له»<sup>(٤)</sup>.

كذا جاء هذا النقل في المخطوطة عن 'التسهيل'، والذي في مطبوعته يوافق ما ذكر أنه الشاهد إلى الذهن من تخيل الألفية، ونعته: «أو "فعل" مطلقًا، أو "فعل" واوي العين»، وعليه شروح التسهيل والتكميل<sup>(٥)</sup>، وشرح المرادي<sup>(٦)</sup>، والمساعد<sup>(٧)</sup>،

(١) المخطوطة الثانية ٩٦.

(٢) ٦٧/١.

(٣) المخطوطة الثانية ١٤١.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦٣.

(٥) ٧٤٤/ب (تورشمالي).

(٦) ٨١١/٢.

(٧) ٤٤٧/٣.



وشقاء العليل<sup>(١)</sup>، وتهميد القواعد<sup>(٢)</sup>، وهو مضبوط كذلك في مخطوطة التسهيل<sup>(٣)</sup> التي عليها إحاطة بخط ابن هشام؛ فإن لم يكن نقله هنا عن نسخة أخرى من التسهيل، فلا وجه لاعتراضه على الألفية.

وقال بعده مباشرة: «ثم قال ما معناه: إنه يُحفظ في نحو: غرب، وأخ، والغرب: ذكر اختيارى»<sup>(٤)</sup>.

وكلامه هذا متسق مع ما منى عليه في قول عبارة "التسهيل" الآتية، ولم أتف على شيء من ذلك في مطبوعته وشروحه، بل في عبارته - كما تقدم قريباً - إطلاق القول بـ "يُقَالُ" في "فعل".

هذا، ومن الأوهام التي وقع فيها ناسخ المخطوطة الثانية:

١- تفريق الحاشية الواحدة في موضعين متباعدين في الورقة أو في وقتين، مع عدم وجود داعٍ ظاهرٍ لذلك.

فعما فُرقته في موضعين متباعدين أو أكثر في الصفحة نفسها:

قول ابن هشام: «مثل: "ها" و"هاء"، بمعنى: خُذْ، عَرِّفْ، وِثْلَيْنِ كَأَنَّ الخَطَابَ، ويجوز في المسمود الاستغناء بتصريف همزته تصاريف الكاف عن الكاف [و] تصريفها، قال الناطم:

"هَآكْ حُرُوفُ الْخَرْ"

وفي حديث الزُّنَّاءِ: «إِلا هَاءَ وَهَاءَ»، أي: خُذْ وَخُذْ، أي: كُلُّهُمَا يَقُولُ لِلْآخَرِ: خُذْ، وعلى اللغة العالية: «هَآؤُكُمْ أَتَمُّوا كِتَابَهُ»، و"هَلُمُّ" - «شَهَدَاةُكُمْ» - «هَلُمُّ إِلَيْنَا» - إذ: أَخْضِرُّ، أو: أَحْضِرْ، في لغة الحجاز، ولذا عَجَّلَ، أو: أَلْبَلَّ، أو: قَدَّمَ: "عَيْهَن"، و"هَلَا" بمعنى: اسْكُنْ، أو: أَسْرِغْ، و"هَيْت" بمعنى: أَسْرِغْ، و"إِيو": خَذَلْتُ، و"وَهَا": الْخَرْ،

(١) ١٠٤٦/٣.

(٢) ٤٨٠٤/٩.

(٣) ٦٢٣٠.

(٤) المخطوطة الثانية ١٦٣.



وإنهّا: انكفئت، وكذا: مُة»<sup>(١)</sup>.

فقرئها الناسخ في ثلاثة مواضع من الصفحة نفسها: الأول من أولها إلى قوله: «تصرفها»، والثاني من قوله: «قال الناطم» إلى قوله: «كتابه»، وثالث: من قوله: «وهلم» إلى آخرها.

وقول ابن هشام: «حكى الأخفش: غلّي عباده زيداً بإبدال "عباده" من الباء، وهو دليل على أن هذه الضمائر في موضع خفض، وقال القراء: رفع على الفاعلية، والكنسائي: نصب، ولا وجه للأول؛ لأن الكاف لا تكون رفعا، ولا للثاني؛ لأن الاسم قد استوفى مفعوله بعد الضمير. ثبته: يجوز: عليكم كلكم زيدا، و: عليكم كلكم»<sup>(٢)</sup>.

فقوله: «لأن الاسم قد استوفى» إلى آخر الحاشية كتبه الناسخ في موضع من الصفحة نفسها مبين للموضع الذي كتب فيه أولها إلى قوله: «ولا للثاني»، مع أنهما جزآن لحاشية واحدة.

ومما فرقته الناسخ من الخواشي في صفتين:

قول ابن هشام: «قوله: "تابع" أطلقه، وقال في "شرح الكافية": إنه يجوز النصب في المعطوف، نحو:

قُلْ أَنتَ بَاعِثٌ بَيْنَنَا [بِالْخَيْتِ] أَوْ عَقَبَ رَبُّ

وفي النعت قال: وإن [لم] أجد له شاهداً، ولكنه جائز بالقياس على جواز ذلك في تابع معمول المصدر، نحو:

طَلَبَ الْمُتَعَلِّبُ حَقَّهُ الْمُتَطَلِّمُ

ونحو:

مَشَى الْمُتَوَكِّلُ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْمُضَلَّ

(١) المخطوطة الثانية ١٤٠.

(٢) المخطوطة الثانية ١٤٠.



واقضى كلاته أنه لا يجوز في بقية التوابع»<sup>(١)</sup>.

فالحاشية إلى قوله: «ولكنه حائر» في الصفحة: ٧٤، وبألفها في الصفحة: ٧٥.

وقول ابن هشام: «قوله: "فَعُولٌ" باطرد» ع: مراده بالاطراد هنا وفي كثير من باب جمع التكسير: كثرة النظائر، لا أنَّ لنا أن نقوله وإن لم يُستع. فمن مجيء: القُوت، والظُّوع، والشُّوؤ، والجُلُوس، والقُعود، والحُشوع، والمُكُوف، والصُّعود، والشُّوؤ، والمُزُوع، والقُوع عن الشيء، والقُعود عنه. ومن مجيء مرجوحاً: أحم قالوه في مصدر: كَسَدَ، وقَسَدَ، وذُغِبَ، والأَكثَرُونَ: من الكَسَاد، والقَسَاد، والمُذْهَاب، والذي حكى "الفَعُول" لمهت: «الواجدي في تفسير: ﴿يُطِيعُ فِيهَا وَيُهَاكُ أَتَحَرَّتْ وَاللَّسْ﴾. ومن امتناعه الآية: زُشَذَ زُشْدًا، وعُكِمَ عُكْمًا، وزُفِدَ زُفَاتًا، وصُنِفَتِ صُنْفَاتًا، وصُنَاتًا»<sup>(٢)</sup>.

فمن أول الآية الكريمة إلى آخر الحاشية جاء في الصفحة: ٧٧، ومن أول الحاشية إلى قوله: «في تفسير» جاء في الصفحة: ٧٦.

## ٢- إثبات بعض الحواشي في غير مواضعها اللاحقة بها. ومن أمثلة ذلك:

قول ابن هشام: «إما من صفوة، كحارثٍ وغالب، أو فعلٍ ماضٍ، كشدَّ، لغرسٍ، ويُدَّرُ الماء، أو جملةً كتأخَّطَ شراً. لم يَدُّر ابن الناطم إلا ستة: مصدرٌ، واسمٌ عين، وصفةٌ، وفعلٌ ماضٍ، وفعلٌ مضارعٌ، وجملةٌ، فللقول إذن ستة أقسام، وكلها لم يذكر في "شرح الكافية" غير الستة»<sup>(٣)</sup>.

كتبه الناسخ بإزاء كلمة «أسد» من البيت ٧٦:

ومنه منقولٌ كفضلٍ وأسَدٌ ودُو ارتحالٍ كسعادٍ وأدَد

والصواب أنه تعليق على كلمة «منقول» منه.

وقوله: «ليس مثله قوله:

(١) المخطوطة الثانية ٧٤، ٧٥.

(٢) المخطوطة الثانية ٧٦، ٧٧.

(٣) المخطوطة الثانية ١٤.



فَأَمَّا الْعَبِيرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

قوله:

أَلَا يَا لَيْلٍ وَتَحُلِبِ عَرَبَنَا فَأَمَّا الْجِدَارُ مِنْكَ فَلَئِنْ حُودًا  
لَأَنْ لَمَعِي: فليس عندك -أو لب- حود، فيُضطر في هذا الرابط<sup>(١)</sup>.

كتبه الناسخ عند البيت ١١٨:

وَالْخَيْرُ الْجَزْءُ الْمَيِّمُ الْقَالِدُ كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدُ

وهو أليق بالبيت التالي له، وهو قوله:

وَمَعْرُودًا يَأْتِي وَيَأْتِي جَمَلُهُ حَامِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ

وقوله: «من مثلي "عسى" للإشفاق: قول بعض الصحابة رضي الله عنهم أجمعين  
للنبي صلى الله عليه وسلم، حين قال له: "إِنَّكَ لَشَيْبَةُ الدُّجَالِ": عسى أن يضربني شَيْبُهُ  
يا رسول الله، فهذا إشفاقٌ قطعاً، لا طمع»<sup>(٢)</sup>.

كتبه الناسخ عند البيت ١٧٣:

وَالْفُصْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزَى فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتَ وَانْفَاقِ الْفُصْحِ زَكَنُ  
وهو أليق بالبيت للتقدم عليه بثلاثة أبيات، وهو قوله:

وَاسْتَعْمَلُوا مَضَارِعًا لِأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرَ وَزَادُوا مَوْشَكَا:

لأنه قدّم حاشية قبل في الكلام على استعمال "عَسَيْتَ" صفةً من "عَسَى" إذا كانت  
بمعنى الاستحقاق، لا بمعنى الطمع والإشفاق.

وقوله: «ومن هنا رُئِيَ على من قال: إنه مبتدأ، وبجملته قبله خبر» لأنه يقتضي  
حذف الجملة بأسرها، وذلك إحصاف. ومن ثم رُئِيَ على المُتَرَدِّد في قوله في نحو:  
﴿يَنْتَبِهَتْ قَوِيٌّ﴾: إن المتأدى محذوف؛ لانقضاء حذف جميع الجملة مع غير حرف  
الجواب والشرط في قوله:

(١) المخطوطة الثانية ٢١.

(٢) المخطوطة الثانية ٤٣.



قَالَتْ: وَإِنَّ<sup>(١)</sup>

كتبه الناسخ بإزاء البيت ٤٩٠:

وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مِتْدَأٍ أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَتَذَوُّ أَبَدًا

وهو أليق بالبيت التالي له، وهو:

وَأِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعَلَمِ نَعَمَ الْمُقْتَضَى وَالْمُقْتَضَى

وقوله: «يَنْ "أما" إني بكر بن الأثيري: رأى قومًا أعراشيًا، فقالوا له: أَرَأَيْتَ مِنَ الشَّعْرِ شَيْعًا؟ قال: لا، قالوا: أَفَفَرَضْتَ مِنْهُ شَيْعًا؟ قال: مَا قُلْتُ مِنْهُ إِلَّا بَيْعِينَ، قالوا: أَتَشِدُّنَا، فَأَنْشِدْهُمْ:

أَلَا أَلَيْهَا الْخَوْثُ الَّذِي لَيْسَ آيَةً أُرْغِي فَقَدْ أَفْنَيْتَ كُنْ خَلِيلٌ

أَرَأَيْكَ تَعْبِيرٌ بِالَّذِينَ أَحْبَبْتَهُمْ كَأَنَّكَ تَلْحُو لِحْوَعَهُمْ بِتَلِيلٍ<sup>(٢)</sup>

كتبه الناسخ بإزاء البيت ٥٨٤:

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْوِضِ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِضٍ

وهو أليق بالبيت التالي له بأربعة أبيات، وهو:

وَأَيْهَا مَضْحُوبٌ أَلْ بَعْدَ صِفَةٍ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

وقوله: «يَنْ "سِرُّ الصَّنَاعَةِ": حَكَّى ابْنُ حَبِيبٍ: رَجُلٌ هِنْدِيٌّ، وَهِنْدِيكِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّمَا أَصْلُ، وَإِنَّمَا كَ: سَبَطَ، وَيَسْبَطُرُ، لَكَانَ قَوْلًا قَوِيًّا، وَهُوَ الصَّوَابُ»<sup>(٣)</sup>.

كتبه الناسخ بإزاء البيت ٩٣٠:

فَالْفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبِ زَائِدٍ بَغِيرِ مَيْنِ

وهو أليق بالبيت للتقدم عليه بخمسة أبيات:

(١) المخطوطة الثانية ٩٢.

(٢) المخطوطة الثانية ١٢٥.

(٣) المخطوطة الثانية ٢٠١.



والحرف إن يلزم فأصل والذي لا يلزم الزائد نحو تا احتذي

٣- احتزاء بعض الحواشي، وإيقاظها ناقصة. ومن ذلك:

قول ابن هشام: «في نسخة: «وكلُّ فعلٍ»، وما أحسنها. ومثله في دخول الفاء في الخبر»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «... فإن قيل: فقد فعلوا ذلك في قولهم: يا غلاما، فالجواب: أن النداء باب تميم وتحفيظ؛ لكثرة استعماله، وجاء فيه ذلك قليلاً، إذا تقرّر هذا فنقول: لشأ كانت هذه الكسرة واجبة لأجل»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «تكرّر "ما"، وأضافها، وهذا يُعطّل قول من منع في قوله:

اسم بمعنى "من" مبين

أن ينقص "مبين" على الصفة لـ"من"، مدّعياً أن هذه الأدوات التي يرد بها الألفاظ»<sup>(٣)</sup>.

وقد جاء بعض هذه الحواشي تأثراً في حاشية الألفية لياسين العلمي، منقولاً عن حواشي ابن هشام، مما يرجح أن النقص من الناسخ لا من ابن هشام.

٤- الوهم يجعل بعض حركات الضبط حروفاً. ومن ذلك:

نقل الناسخ قول ابن هشام في أثناء إحدى الحواشي هكذا: «ومنه قول بعض العرب: عجبت من قراءة في الحمام القرآن وبالرفع»<sup>(٤)</sup>.

والصواب: «القرآن بالرفع»، بلا واو، فلعله ظن ضمّة "القرآن" واواً.

وتنقّل أحد أبيات الشواهد هكذا:

«ما جعل امرأ لقوم سيداً

(١) المخطوطة الثانية ٧.

(٢) المخطوطة الثانية ١٢.

(٣) المخطوطة الثانية ١٧.

(٤) المخطوطة الثانية ٧١.



إلا اعتياداً واختلق المصححاً»<sup>(١)</sup>

والصواب: «اعتيادُ اختلق»، بلا واو، وبه يستقيم الوزن، فلعله طُرِضَ ضمة 'اعتيادُ' واوًا.

ونقل أيضًا بيتًا آخر هكذا:

«بقائي شاء ليس هم وارتحالا»<sup>(٢)</sup>

والصواب: «همُ ارتحالا»، فلعله طُرِضَ ضمة ميم 'همُ' واوًا.

ونقل قول ابن هشام في حاشية أخرى هكذا: «في التثنية: "عنفك"، و"لديك"، و"فونك"»

—فُلُوِي دُونَكَا—

بمعنى: خُذْ، و: "وراءك" —"وراءك أوسع لك"—: تأخره...<sup>(٣)</sup>، والصواب: تأخرُ، فلعله ظن علامة السكون على الراء هاءً.

٥- ألوههم بوضع بعض العبارات في غير موضعها اللاحق بها في أثناء سياق

متصل. ومن ذلك:

نقل قول ابن هشام في أثناء حاشية هكذا: «الثاني: "ثُو" عطفٌ على الشرط، وللعطف على الشرط، فيلزم تقديم الجواب على الشرط شرطاً»<sup>(٤)</sup>.

والصواب: «وللعطف على الشرط شرط، فيلزم تقديم الجواب على الشرط».

ونقل قوله في حاشية أخرى هكذا: «ونوع دال أمكن وهو على معنى تكون به الكلمة تنوين العرف»<sup>(٥)</sup>.

وصواب العبارة: «ونوع دال على معنى تكون به الكلمة أمكن، وهو تنوين

(١) المخطوطة الثانية ٧٢.

(٢) المخطوطة ثمانية ١١١.

(٣) المخطوطة الثالثة ١٤٠.

(٤) المخطوطة الثانية ٦٣.

(٥) المخطوطة الثانية ١٤٧.



الصرف».

ونقل عبارته في حاشية أخرى هكذا: «فلان قلت: فهلاً استقلت في: رامية، و: غانية؛ الذي ترعمت أن هذا ملحق مع أمّا حركة بنائه، والاسم ثقل بالتأنيث به؟»<sup>(١)</sup> والصواب: «فهلاً استقلت في: رامية، و: غانية؛ الذي ترعمت أن هذا ملحق به، مع أمّا حركة بنائه، والاسم ثقل بالتأنيث؟».

ونقل حاشية أخرى هكذا: «لحو: ذفري، وتغلي، وصوري، مائة بقرب المدينة، وجمزي، كنا قال السرياني، ومفهوشه: أن "الجمزي" الشخص، لا نفس السّر الذي يجمز في سوره...»<sup>(٢)</sup>. وصواب العبارة: «... وجمزي، الذي يجمز في سوره، كنا قال السرياني، ومفهوشه: أن الجمزي" الشخص، لا نفس السّر».

والظاهر أن هذه العبارات التي أحل بموضعها الناسخ كانت في نسخة ابن هشام ملحقة بين السطرين، أو في الحاشية، فبمّ حصل الاضطراب في تقدير موضعها في النص.

(١) المخطوطة الثانية ١٥١.

(٢) المخطوطة الثانية ١٧٦.



## المسألة الثالثة: التأثير والتأثر.

## أولاً: التأثير:

وجدت ابن هشام متأثر في حاشيته على الألفية بثلاثة علماء ممن لهم عناية بالألفية، فأورد كلامهم المتعلق بأبيات الألفية، واستفاد منهم:

١- ابن الشاذلي في شرحه للألفية، وهو أكثر من تأثر به ابن هشام من شرح الألفية، وجاءت استفادته منه على أوجه:

الأول: نقل كلامه واستحسانه. ومن ذلك:

قوله: «قال ابن الشاذلي: تقول: بلغني أن زيداً فاضلاً، ففتضح؛ لأنه يسد مسدّه: يعني الفضل». وما أحسن قوله: «الفضل»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «وشدّد ابن الشاذلي أن لا يكون»<sup>(٢)</sup> بلفظ الأول، وهو حسن، وذلك غير شرط عند من قبله، فقد نصّ النحاة في قوله:

بَا نَصْرٌ نَصْرٌ نَصْرٌ نَصْرٌ

أن "نصراً" الثاني بيان، والثالث بيان ثانٍ على للموضع، أو بتقديم: عليك، أو: نصراً»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «قال الله: فإن صبح كوث الحمال خيراً فلا يضمار على سبيل الجواز، نحو: زيد قائماً، ﴿وَتَقَرَّنْ عُضْبَةً﴾». وهذا حسن، وبلغته مثل ذلك في مسألة الواو»<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «قوله: "وإن كثرها": أي: "أيا" مضافة لمعرب آخر، وهذا يوهم جواز هذا التركيب مطلقاً، وإنما يجوز في الشعر، نص على ذلك الله، وهو حق»<sup>(٥)</sup>.

الثاني: نقل كلامه مع إيضاحه وتفسيره أو الزيادة عليه. ومن ذلك:

(١) المخطوطة الثانية ٤٤.

(٢) أي: عطف البيان.

(٣) المخطوطة الأولى ٢٣/ب.

(٤) المخطوطة الثانية ٦٦.

(٥) المخطوطة الثانية ٦٦.



قوله: «عبارة ابنه: شدد بعضهم النون تعويضاً عن الحذف المذكور، نحو: اللذان، واللتان، ومنهم من شدد في: ذان، وتان، يجعل ذلك تعويضاً عن الألف من "ذا" و"تا". ففي قوله: "بعضهم"، وقوله: "ومنهم" دليل على أن التشديد ليس لغة جميعهم»<sup>(١)</sup>.

وقوله في شرح عبارة الألفية: «أعطي ما دمت مصيباً درهماً»: «قال ابنه: للمعنى: أعطي درهماً ما دمت مصيبه، ع: ويجوز في "درهماً" غير ما قلنا»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «قال ابنه: فلا يُبنى»<sup>(٣)</sup> من وصف لا فعل له، ك: غير، ويسوى، ولا من فعلي زائد على ثلاثة، نحو: استخرج، ولا معرٍ عن فاعله، «الْفعل»، ك: غوى، ولا مبني للمفعول، ك: ضرب، ولا غير متصرف، ك: عسى، ويُقَمَّ، ويُقَمَّن، ولا غير متفاوت للمعنى، ك: مات، ولَبِن، قلت: بقي عليه: ولا ناقص، نحو: كان، وظل»<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «وفي "شرح الخلاصة" لابن الناطم: "الْفَعَالِي" ذ"فَعْلَاء"، ك: سَفَلَاء، ومُؤَمَّاء، و"فَعْلَوَة"، ك: عَزْلَوَة، و"فَعْلِيَّة"، ك: هَرَبِيَّة، ولَبِنَا حَذَف أَوَّلَ زَائِدِهِ من نحو: خَبَلَطِي، ويشتركان»<sup>(٥)</sup> في جمع "فَعْلَاء" اسماء، ك: صَحْرَاء، أو صَفَاء، ك: عَدْرَاء، ع: ما لم يكن من باب: حَمْرَاء.

ولَبِنَا فيه الْكُثُ التَّائِيثُ مَقْصُورَةٌ، أَوْ الْكُثُ الْإِلْحَاقُ مَقْصُورَةٌ، ك: حُبْلِي، وَذُقْرِي»<sup>(٦)</sup>.

الثالث: نقل كلامه مجرداً، ومن ذلك:

قوله: «وفي شرح ابن الناطم: الإضافة في نحو: ﴿مَكْرُؤٌ زَيْلٌ﴾ إما على حذف

(١) المخطوطة الثانية ١٦.

(٢) المخطوطة الثانية ٢٧.

(٣) أي: "الْفعل" النفضيل.

(٤) المخطوطة الثانية، للمتحقق بين ٩٦ و ٩٧.

(٥) أي: "فَعَالِي" و"فَعَالِي" و"فَعَالِي".

(٦) المخطوطة الثانية ١٦٥.



الطرف مفعولاً به عسى سعة الكلام، وإما بمعنى "في" على بقاء الظرفية، ثم قال: والأول متفق عليه، والثاني مختلف فيه، والأخذ بالمتفق عليه أولى من الأخذ بالمختلف فيه<sup>(١)</sup>.

وقوله: «وقال ابن الناطم ما منحصنه وشرعنه: يعني: أن ما سمي به من مثال "مفاعيل" أو "مفاعيل" فحلّه منع الصرف، سواء أكان متقولاً عن جمع محقق، كـ: مساجد اسم رجل، أو مقدّر، كـ: شراجيل. والعلة في منع الصرف أمران: أحدهما: ما فيه من الصيغة، وهذا اعتبره الجميع. والثاني: مختلف فيه، فقيل: أصلته في الجمعية، وقيل: قيام العلامة مقام الجمعية. وابتنى على هذا الخلاف: أنه هل إذا تكرر بعد التسمية ينصرف أو لا؟ فعلى مقتضى التعليل الأول لا ينصرف، بخلاف الثاني<sup>(٢)</sup>.

الرابع: تعقب كلامه دون نقله. ومن ذلك:

قوله في العلم الذي دخلت عليه "أل" للمح الأصل: «هذا النوع بعد استيفاء شرطيه -وهما: أن يُقْلَ الغنم بما يوصف به حقيقة أو مجازاً، ويكون حالة النقل مجزئاً من "أل" - سماعي عندي، لا قياسي، وإن أُوهم -أو اقتضى- كلام الناطم وإينه خلافه، إلا أن هذا الحق الذي لا يُعدّل عنه<sup>(٣)</sup>.

الحاس: نقل كلامه مع التعقب والنقد. ومن ذلك:

قوله: «وغلط ابن الناطم، فجعل الآية<sup>(٤)</sup> ممّا تعدّد مع عدم تعدّد من هو له، والتحقيق أن يقال: إنه تعدّد لا لتعدّد من هو له، ولا يقال: مع عدم تعدّد من هو له<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعليقاً على البيت ١٧٢:

وجردن عسى أو ارفع مضمرها بها إذا اسم قبلها قد ذكرنا

(١) المخطوطة الثانية ٥٧.

(٢) المخطوطة الثانية ١٥١.

(٣) المخطوطة الثانية ٢٠.

(٤) هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُدُّوا عَنْكُمْ﴾.

(٥) المخطوطة الثانية ٢٦.



«هذا أول من قول ابنه: إذا بُيِّت على اسم قبلها، وليس كذلك، بل لو قلت: اضرب الزيدان عسى أن يقوموا جاز لك أن تقول: عسى، وعسيتا»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «وعبارته ابنه عن هذه المسألة»<sup>(٢)</sup> أن قال: الرابع: أن تحكى بقول بهرذ من معنى الظن، نحو: «(قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْقَاسِمِ)»، وقوله: «أو تحكى بالقول» معناه: تحكى ومعها القول؛ لأن الجملة إذا تحكى بما القول فقد تحكى هي نفسها مع مصاحبة القول، واحتارز بالهرذ من معنى الظن من: أقول أنك فاضل؟»

ثم قال ابن هشام: «قت: عليه نقمان:

أحدهما: أنه كان ينبغي أن يعر عن المسألة بعبارة واضحة كاشفة عن معناها؛ لتكون عبارته تفسيراً لعبارة الناظم، وإيضاحاً لما فيها من الخفاء، أمّا أنه أتى بمثل العبارة الخفية، ثم شرع عبارة أبيه المساوية لعبارته هو في الخفاء؛ ليتلزم من ذلك شرح عبارته هو فلا يتحسّل ...

والاعتراف الثاني عليه: أن قوله: الهرذ من معنى الظن؛ لا فائدة له؛ لأن القول إذا كان بمعنى الظن فلا حكاية، وهو قد شرط الحكاية»<sup>(٣)</sup>.

وقوله في هذه المسألة أيضاً: «قال ابنه: إن "بالقول" الباء فيه للمصاحبة، يعني: تحكى الجملة مصاحبة للقول، وليس بمتعين، بل يمكن أن تكون الباء فيه الداعلة على الالة»<sup>(٤)</sup>.

وقوله في تعريف ليدل: «اعلم أن ابن الناظم لم يحسن شرح هذا الحد، بل الناظم نفسه لم يحسن شرح كلام نفسه؛ فإنه شرّحه في 'شرح الكافية' شرحاً قاسداً، وتلقفه ابنه منه، فقف عسى كلاهما، واعلم أن الصواب ما أنا ذاكروه»<sup>(٥)</sup>.

(١) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٢) هي مسألة كسر همزة "إن" إذا حكيت بالقول.

(٣) المخطوطة الثانية ٤٥.

(٤) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٥) المخطوطة الثانية ١١٩.



ثم ذكر تعريفه للختار عنده.

وقوله في البيت ٦٠٨:

ترجيما أحذفَ آخِرَ المتأدَّى      كذا سَعَا في من دعا سَعَادَا:

«تجويد ابن النظم في قوله: "لترجيماً" أن يكون ظرفاً، أي: وقت الترجيم؛ عدالت إنا اشتراطه في باب الظرف، إذ قال: بشرط إتمام تعيين وقت أو مقداري»<sup>(١)</sup>.

٢- أبو حيان الأندلسي في شرحه للألفية المسمى: منيح السالك، وذلك في موضعين، انتقده في أولهما ووقفه في الآخر:

الأول: في شرح قول ابن مالك في البيت ١٧٢:

وجردن عسى أو أرفع مضمرًا      بها إذا اسم قبلها قد ذكرًا

قال ابن هشام: «لا اختصاص لـ"عسى" بذلك، بل أختارها مثلها، ووجه ذلك: أن يجوز استعمالها ثاقبات، وأبو حيان أيضاً يفهم من كلامه في "الشرح" أنه حاصل "عسى"، وليس كذلك»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: في شرح قول ابن مالك في البيت ١٧٨:

فاكسر في الابتداء وفي بدء صله      وحيث إن لم يمين مكمله

قال ابن هشام: «قال أبو عبيد: صوابه: صلة اسم، نحو: ﴿مَا لَيْزَ مَفَالِقَهُ﴾، بخلاف: ما أن في السماء نجماً»<sup>(٣)</sup>.

٣- ابن عقيل، في نكتة على الألفية، وكلامه المنقول عنه موجود في شرحه المعروف على الألفية، فتعنه للزاد بالنكت، وذلك في شرح قول ابن مالك في البيت ٨١٢:

وشاع في وصفٍ على فُعَلَانَا      أو أنْتِيهِ أو على فُعَلَانَا

(١) المخطوطة الثانية ١٣٣.

(٢) المخطوطة الأولى ٨/ب.

(٣) المخطوطة الأولى ٨/ب.



قال ابن هشام: «حكى لي عن "ثكت" ابن عَقِيلٍ أنه بمعنى: الطرد، وعن "شرح الكافية" أنه غير مطرد، وهذا هو الحق؛ إذ لا يقال في: سَكْرَان: سَكَّار، ولا في: غَرْيَان: غَرْاء»<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: التأخير:

لقد كان لحواشي ابن هشام المتعددة أثر ظاهر في مصنفات العلماء لتأخرين، وتكرّر ذكرها عند الأزهري في التصريح، والسيوطي في الثكت على الألفية وغيرها، ياسين العلمي في حواشيه على الألفية والتصريح وشرح الفاكهي، كما تقدم في المطلب الأول من المبحث الثاني في الدراسة<sup>(٢)</sup>.

لكنني لم أقف لحاشية ابن هشام الأولى على أثر ظاهر في مصنفات من بعده، إلا في موضعين محتملين، نقلهما ياسين العلمي في حاشية الألفية، أحدهما نقله عن الراعي الأندلسي (ت ٨٥٣)<sup>(٣)</sup>، والآخر نقله غير معزو لابن هشام<sup>(٤)</sup>.

وأما الحاشية الثانية فزاني لم أقف على أثر ظاهر لها عند غير ياسين العلمي، فإنها إحدى حاشيتين بنى عليهما حواشيه المطولة على الألفية، ونقل كذلك عنها في مواضع من حاشيته على التصريح وعلى شرح الفاكهي على قطر الندى، وقد وثقت من مصنفاته تلك كل ما وثقت عليه من نصوص حاشية ابن هشام، مبيّناً ما بينهما من موافقة ومخالفة.

ويظهر أن حاشية ابن هشام كانت عنده بخط ابن هشام نفسه، فإنه صرح في

(١) المخطوطة ثنائية ١٦٦.

(٢) ص ٢٣.

(٣) المخطوطة الأولى ٢/ب، وحاشية الألفية لياسين ٢٩/١.

(٤) المخطوطة الأولى ٣/أ، وحاشية الألفية لياسين ٣٢/١.



مواضع<sup>(١)</sup> بأنه ينقل من خطه.

ووجدت ياسين ينقل من هذه الحاشية مصرحاً بعزوها لابن هشام تارة، وغير مصرح تارة، ولعله اكتفى بتشبيهه في أول حاشيته على أنه اعتمد عليها.

وينقل أحياناً باللعق، وأحياناً بحذف واختصار وتلخيص.

ومع أنه اعتمد هذه الحاشية أصلاً لحاشيته؛ إلا أنه لم يستوعب ما فيها جميعه، ففاته شيء كثير؛ إما لعدم حاجته إليه، أو لعدم صلته للمباشرة بعبارة الألفية، أو لغير ذلك.

ووجدت في نقله أشياء آخرت بما ناسخ للخطوطة، إما بتصحيح وتحريف، أو إسقاط، أو إخلال بسياق العبارة، أو اختصار واختصار، أو إخلال بموضع الحاشية من البيت المعلق عليه، أو تداعل بين حاشيتين، أو غير ذلك؛ فصيأت من عنده كثير ذلك.

والأمانة على كل ذلك متضاربة في هوامش التحقيق، كثرة وتنوعاً، فلم أر داعياً إليها هنا.

(١) مثلاً: للخطوطة الثانية: ١٧، ٣٦، ٥١، ٦٤، ٦٣، ٦٦، ٩٢، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٨،



المطلب السادس: وصف المخطوطتين، ونماذج منهما.

### أولاً: المخطوطة الأولى (خ١):

محفوظة في مجموعة رئيس الكتاب مصطفى أفندي ضمن المكتبة السلطانية في إسطنبول بتركيا، بالرقم (١٠٣٩)، ولم أقف على نسخة أخرى منها، وقد حصلت - بحمد الله - على صورة ملونة واضحة عنها.

وعند أوراقها (٤٤) أربع وأربعون ورقة، وليس فيها سقط أو عزم، لكنه مرور الزمن تأكل بعض أطراف أوراقها، فنحيت بعض كلمات الحواشي المكتوبة فيها.

وهي نسخة من نسخ ألفية ابن مالك محشاة بالتعليقات والفوائد، ضمن مجموع كان فيه معها: شرح خطبة الكشف، وتلخيص المفتاح، ولم يبق في المكتبة منه سواها. وعطفا نسحي واضح، وغالبها مكتوب بالقلم الأسود، وبعضها مكتوب بالقلم الأحمر.

وناسخها هو ابن هشام نفسه، كتبها سنة ٧٣٢، إذ جاء في آخرها: «تجرت الخلاصة بحمد الله تعالى وعونه، على يد عبدالله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنهم، في شهر ربيع الأول من سنة اثنين وثلاثين وسبع مائة».

ومنتها وحواشيها بخط ابن هشام، والظاهر أنه بدأ أولاً بكتابة من الألفية، ثم حشاها في مدد متفاوتة بالتعليقات، بين الصفحات ويسارها، وأعلى وأسفلها، وبين الأبيات، وفي قصاصات أوراق ملحقة بين الأوراق، وعلى ورقة العنوان، وفي ورقتين مستقلتين في آخر المخطوطة، لذا لم يمكن فيها معرفة متوسط عدد الأسطر في اللوحة، والكلمات في السطر.

وعلى المخطوطة ثلث محمد بن عمر النصيبي نصه: «الحمد لله، ملكه محمد بن عمر بن النصيبي الشافعي، لطف الله به، سنة ٨٨٣، بحلب».

والنصبي هنا ترجم له السخاوي<sup>(١)</sup>، والعزّي<sup>(٢)</sup>، وذكره بالفقه والفضل والعلم

(١) الضوء اللامع ٢٥٩/٨.

(٢) الكواكب السارة ٧٠/١.



والتأليف، وقد أمدد النحو عن الشُّشِّي (ت ٨٧٢)، والبخَّري (ت ٨٨٩)، وغيرهما، وتوفي سنة ٩١٦.

ثم آلت إلى رئيس الكتاب مصطفى أفندي، واستقرت في مكتبته إلى اليوم، وعلى غلافها ختم وقفته.

### ثانيًا: المخطوطة الثانية (خ٢):

مخطوطة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية، بالرقم (نحو تيمور ١٨٧)، ولم أقف على نسخة أخرى منها، وقد حصلت -بحمد الله تعالى- على صورة ملونة واضحة عنها.

وعدد أوراقها (١١٢،٥) اثنتا عشرة ومائة ورقة ونصف ورقة (٢٢٥ صفحة)، وهي مرقمة بالصفحات إلى ٢٢٥، والصفحات ٦٩، ٧٠ فارغة، والصفحات ٨٠، ١٠٩، ١٤٩، ١٥٠، ١٧١، ٢٢٤ فيها أبيات الألفية بلا تعليق، فيكون عدد الأوراق الفعلي للمخطوطة (١٠٨،٥) ثمان مائة ورقة ونصف ورقة (٢١٧ صفحة).

وليس في المخطوطة سقط أو عزم، وهي بحالة سليمة، لكن الصفحات (٣١-٣٨) تأخرت عن موضعها بعد الصفحة ٤، مع الاحتفاظ بالترتيب الصحيح.

وعطنها نسخي واضح، وطريقة النسخ فيها أنه يكتب في كل صفحة ثلاثة أبيات أو أربعة متباعدة، ثم ينثر حواشي ابن هشام حول الأبيات في أعلى الصفحة، ويسارها، وأسفلها، ويمينها، وبين الأبيات ومقلوب الصفحة أحيانًا، ومن الصفحة ٤٧ صار الناسخ يكتب في كتابة رؤوس الأبيات فقط.

وبسبب هذه الطريقة لم يمكن معرفة متوسط عدد الأسطر في كل صفحة، ومتوسط الكلمات في كل سطر؛ لأن الصفحات غير منتظمة، فبعضها تتراحم فيه الحواشي، وبعضها تكون قليلة، وحجم الحواشي في أول المخطوط وبوسطه وآخره متقارب.

وفي صفحة الغلاف تعليق نصه: «فيه من أوله إلى أواخر إن وأخواتها، ومن باب



التمييز إلى أواخر ما لا يتصرف، ومن جمع التكسير إلى آخر الكتاب، ويخط الشيخ جمال الدين الطيماني والد صاحب هذه النسخة من باب "أعلم وأرى" إلى أثناء باب الحال، ومن عوامل الحرم إلى أثناء باب العدد.

وبدل هذا التعليق على أمرين:

الأول: أن المخطوطة لم تشمل على حواشي ابن هشام على الألفية كلها، بل تشمل على حواشي الأبواب المذكورة فقط.

الثاني: أنها بخط الشيخ جمال الدين الطيماني وابنه.

أما الأمر الأول فإن الحواشي في المخطوطة تبدأ من أول الألفية بفون المقدمة إلى أثناء باب "إن وأحوالها"، ويوافق ذلك الآيات (١٨٩-٨)، ومن باب التمييز إلى أثناء باب ما لا يتصرف، ويوافق الآيات (٦٧١-٣٥٦)، ومن باب جمع التكسير إلى آخر الألفية، ويوافق الآيات (١٠٢-٧٩٢)، أما الحواشي من باب "أعلم وأرى" إلى أثناء باب الحال، ومن باب عوامل الحرم إلى أثناء باب العدد، التي أشار التعليق إلى أنها بخط الشيخ الطيماني، فإنها ليست في المخطوطة اليوم، فلعلها كانت في مخطوطة أخرى غير هذه.

وعليه فإن الحواشي في المخطوطة تشمل ٧٠٩ بيت، بنسبة ٧٥،٧٠ % من أبيات الألفية.

وأما الأمر الثاني فيفيد أن الحواشي في المخطوطة كلها بخط الطيماني الابن، لكني وجدت للمخطوطة مكتوبة بخطي ناسخين مختلفين، كتب الأول منهما من أول المخطوطة إلى الصفحة ٦٨، ومن الصفحة ١٥٥ إلى آخرها، وكتب الثاني ما بينهما. فهل الناسخان هما الطيماني وابنه؟ أو واحد منهما مع ثالث؟ لم أجد ما يفيد في ذلك شيئاً.

والطيماني الأب هو عبدالله بن محمد بن طيمان، من مشهوري أهل العلم في القرن الثامن وأوائل التاسع الهجريين، ولد سنة ٧٧١، وتوفي سنة ٨١٥، أخذ عن سراج



الدين البلقيفي (ت ٨٠٥) وابن جماعة (ت ٨١٩)<sup>(١)</sup>.

أما الابن فلم أجد له ذكرًا في كتب التراجم.

وعلى المخطوطة ثلث لعلّي بن عماد الدين الشافعي نُسبته: «الحمد لله ملكه أفقر الوري علي بن عماد الدين الشافعي في عتاه سنة ٩٤٠».

وعليّ هذا هو علي بن عماد الدين إسماعيل بن موسى الشافعي، ترجم له ابن العماد، وذكر أنه من تلاميذ ابن طولون (ت ٩٥٣)، وأن له حواشي على شرح ابن الناضم للألفية، وأنه توفي سنة ٩٧١<sup>(٢)</sup>.

ولهذا أرحح أن للمخطوطة قد كتبت في أوائل القرن التاسع الهجري، وهي للدة التي يظهر أن ابن الطيماني كان فيها حيًا، والمقطوع به أنها كتبت قبل سنة ٩٤٠، وهي السنة التي ملكها فيها علي بن عماد الدين الشافعي.

وقد أضاف أحد ملاك للمخطوطة خمس حواشي في الصفحات ٢٦، ٢٧، ٨٧، ٨٨، ٨٩، الثانية والثالثة والرابعة منها ليست لابن هشام قطعًا؛ لأنها معزوة للمراي، والباقيتان محتلتان، كما كتبت باللون الأحمر أبواب الألفية في مواضعها من المخطوطة.

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥/٤، وإنباء الغمر ٥٢٩/٢، والنجوم الزاهرة ١٢١/١٤، والسلوك ٣٤٥/٦، ٣٤٦، والدارس في أخبار المدارس ١٩٣/١، والضوء اللمع ٥٠/٥، وشذرات الذهب ١٦٦/٩.

(٢) شذرات الذهب ٥٣٠/١٠.





صفحة غلاف المخطوطة الأولى (١خ)





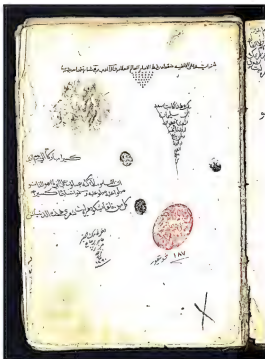












غلاف لمخطوطة الثانية (ع ٢)





أول المخطوطة الثانية (خ)





من وسط المخطوطة الثانية (خ ٢)







النص المحقق







بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد، وآله أجمعين.

قال الشيخ الإمام العلامة حجة العرب مالك أئمة الأدب،

جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي،

رحمه الله تعالى ورضي عنه:

قال محمدٌ هو ابنُ مالكٍ أَحَقُّ ربيَ الله خيرُ مالكٍ

(خ ١)

\* قوله: «ربي الله» من باب تقدح المشتق وتأخير الجامد.

واعلم أنه وقع ذلك في كلامهم في موضع يجب فيه جعل المسألة من باب الصفة  
والموصوف، وفي موضع يجب فيه أن لا يكون من ذلك، وفي موضع يحتمل فيه الأمرين،  
والأولى أن لا يحتمل عليه.

فالأول نحو:

من التَّيَّ أَيْ شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٌ<sup>(١)</sup>؛

لأن المعنى: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، ولو لم يُحتمل على ذلك صار لمعنى أن  
طالبًا شيخ الأباطح، وليس المراد؛ لأنك قلت: أبو شيخ الأباطح، ثم يثبت الشيخ  
للمضاف إليه الأب، «طالب»<sup>(٢)</sup>.

(١) عززت من القبول، لمعاوية بن أبي سفيان يخاطب به عمرو بن العاص رضي الله عنهما،  
وصدده:

بحوث وقد نزل المرادني صيقه ...

والمراي: هو ابن ملجم قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: تاريخ الأمم والملوك  
١٤٩/٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٠، ولتقاصد السحابة  
١٣٨٠/٣.

(٢) هنا إشارة في المخطوطة إلى إلحاق قد انقطع.



والثاني نحو:

أنا ابنُ الشَّريكِ البِكْرِ بِشْرٍ<sup>(١)</sup>

لأنك لو جعلت الأصل: أنا ابنُ الشَّريكِ بِشْرٍ البِكْرِ ...<sup>(٢)</sup>

والدالُّث نحو: ﴿إِنِّي صَرَّيْتُ الْفَرِيزَ الْحَمِيدَ . أَقْوَمُ﴾<sup>(٣)</sup> لأن النزيل بُرَّةٌ عما<sup>(٤)</sup> لم يقع إلا في نادرٍ من الكلام.

فاعددُ كلَّ موضعٍ بما ...<sup>(٥)</sup> وسنذكر في ...<sup>(٦)</sup>

مصلحاً على الرسول<sup>(٧)</sup> المصطفى وآله المستكملين الشرفاً

(خ ١)

\* [«الرسول»]: خ<sup>(٨)</sup>: «الشيء»<sup>(٩)</sup>.

(١) صدر بيت من الوافر، للمرار الأسدي، وعده:

... عليه العليُّ تَرْجُئُهُ وقومها

ينظر: الكتاب ١/١٨٢، والأصول ١/١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٣، وحرثة الأدب ٢٨٤/٤.

(٢) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات انطلمت في المخطوطة.

(٣) إبراهيم ١، ٢.

(٤) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انطلمتا في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة\* وكلمتين انطلمتا في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١ أب.

(٨) لم ترد هذه الرواية في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٦٧، البيت ٢.

(٩) الحاشية في: ١ أب.



\* قال ابن<sup>(١)</sup> السَّيِّوِي في "الانْقِصَاب"<sup>(٢)</sup>: إنَّ الكِسَائِيَّ<sup>(٣)</sup> غَنَعَ إضافة "أل" إلى المضمر، وتَبِعَهُ الثَّحَلْبِي<sup>(٤)</sup>، وكَذَا الرَّيْدِي<sup>(٥)</sup> في كتابه "لَحْنُ الْعَائِثَةِ"<sup>(٦)</sup>، وَهَذَا أَجْمَعُ الكِسَائِيَّ، وَهُوَ قَوْلٌ فَاسِدٌ، لَا قِيَاسَ بَعْضُهُ، وَلَا صَمَاحَ يُوَيِّدُهُ.

وقال أبو<sup>(٧)</sup> عليّ الدُّبَيْرِيُّ في "إِصْلَاحِ الشَّعْطِيقِ"<sup>(٨)</sup>: إِنَّهُ يَجُوزُ بِقِلَّةٍ. فَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ لَعْنَةٌ، وَقَدْ<sup>(٩)</sup> وَجَدْنَاهُ:

(١) هو عبد الله بن محمد بن السَّيِّدِ التُّطَيْشِي، أبو محمد، من نحاة الأندلس، له: الانقصاب في شرح أدب الكتاب، وشرح أبيات الجمل، ولطنت، وغيرها، توفي سنة ٥٢١. ينظر: معجم الأدباء ١٥٣٧/٤، وإنباء الرواة ١٤١/٢، وبغية الوعاة ٥٥/٢.  
(٢) ٣٩-٣٥/١.

(٣) لم أقف على رأيه في كتابه "ما تلحن فيه العامة"، وينظر: لحن العوام للريدي ١٤، وغرائب التفسير ومحدثات التأويل ١٣٩/١، والكسائي هو علي بن حمزة الكوفي، أبو الحسن، أحد القراء السبعة، وأحد علماء النحو الكوفيين في زمانه، توفي سنة ١٨٩. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٩٢، ونزهة الألباء ٥٨، وإنباء الرواة ٢٥٦/٢، وبغية الوعاة ١٦٢/٢.

(٤) ينظر: الروض الأنف ١٥٢/١، والثحالب هو أحمد بن محمد بن إسماعيل الثحالب، أبو جعفر، إمام في العربية والتفسير، أحد عن المبرد والأحفش الصغير، له: إعراب القرآن، وتناسخ والتناسخ، ولقطع والانتكاف، وغيرها، توفي سنة ٣٣٨. ينظر: نزهة الألباء ٢١٧، ومعجم الأدباء ٤٦٨/١، وإنباء الرواة ١٣٦/١، وبغية الوعاة ٣٦٢/١.

(٥) هو محمد بن الحسن الإشبيلي، أبو بكر، عالم بالنحو واللغة، ولي قضاء قرطبة، أحد عن الفاي والرياسي، وأحد عن ابن الإقبلي، له: التوضيح، ومختصر العين، ولحن العوام، وطبقات اللغويين ولحويين، وغيرها، توفي سنة ٣٧٩. ينظر: معجم الأدباء ٢٥١٨/٦، وإنباء الرواة ١٠٨/٣، والبلغة ٢٦٢، وبغية الوعاة ٨٤/١.  
(٦) ١٤.

(٧) هو أحمد بن جعفر، المعروف بـ"كَنَ تَلْب"، أي: زوج ابنته، من النحاة للشهريين بمصر، أُعِدَّ عن المازني والمبرد، له: المهذب، وضمائر القرآن، توفي سنة ٢٨٩. ينظر: معجم الأدباء ٢٠٦/١، وإنباء الرواة ٦٨/١، وبغية الوعاة ٣٠١/١.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت. ولم أقف على ما يقيد بوجود كتابه هذا.  
(٩) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.



قال عبدالمطلب<sup>(١)</sup>:

وَالْعُزْرُ عَلَى آلِ الْعَلِيِّ بِ... (١) الْيَوْمَ الْيَوْمَ (٢)

وقال النكتيث<sup>(٣)</sup>:

فَاتْلُغْ نِي الْفَتْنَيْنِ مِنْ آلِ وَالِيٍّ (١) وَال... (٢) الْأَقَارِبِ الْكَلَا (٣)

وقال خفاف<sup>(٤)</sup> بن ثنية:

أَنَا الْقَارِئُ الْخَامِي حَقِيقَةُ الْيَدِي (١) وَالِي كَمَا تُجَمِّي (٢) ... (٣) الْكَلَا (٤)

ع: هذا أحسن من جميع ما تقدم؛ لأنه لم تقدم فيه "الآل" مضاعفة... (٥)

(١) هو ابن هاشم بن عبدمناف بن قُصَيِّ القرشي، جدُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيد قومه في الجاهلية. ينظر: سورة ابن هشام ١/١، ٥٠.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة، وهي في الاقتضاب ومصادر البيت: وُقَلِبِيهِ.

(٣) بيت من بهزوة الكامل. ينظر: الروض الأنف ١/١٥٢، وارتشاف الضرب ٤/١٨١٨.

(٤) هو ابن زيد الأسدي، أبو السُّنَيْنِ، من شعراء الدولة الأموية، وكان ينشئ. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٩٥، والمؤتلف والمختلف للأُمدي ٢٢٣، ومعجم الشعراء ٣٤٧.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة، وهي في الاقتضاب ومصادر البيت: فَنَاقٍ وَ.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٢٨٣.

(٧) هو ابن عمر بن الشَّهيد السُّلَمي، أبو عَرَاشَةَ، وَلِثْبَةُ اللَّهِ، صحابي، من الشعراء الفرسان، ينظر: الأغاني ١٨/٣١٠، والمؤتلف والمختلف للأُمدي ١٣٦، والاستيعاب ٢/٤٥٠.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وهي في الاقتضاب ومصادر البيت: حَقِيقَةُ.

(١٠) بيت من الطويل. الحقيقة: ما يحق على الرجل أن يحبه، كما في: القاموس المحيط (ح ق ق) ١١٦٢/٢. ينظر: اندبوان ٦٧، والمطلع ١/٣٤٩، وشرح التسهيل ٣/٢٤٤، وشرح الكافية الشافعية ٢/٩٥٤، وعزارة الأدب ٥/٤٤٠.

(١١) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انطمست في المخطوطة.



القياس أن يأتي بـ 'أعل' هنا، لكن أراد ازدواج الكلام، كما قد يقال ذلك فيما تقدم. انتهى.

وقال المشي<sup>(١)</sup> - وإن كان ليس حجة في اللغة -:

وَاللَّهُ يُشْعِدُ كُلَّ نَزْمٍ حَذُّهُ وَنَهْجُهُ مِنْ أَعْلَانِهِ فِي الْإِلَهِ<sup>(٢)</sup>  
وَالنَّاسُ عُلُوًّا بِاتِّقَادِ شِعْرِهِ، وَكَانَ فِي عَصْرِهِ<sup>(٣)</sup> كَانِ<sup>(٤)</sup> جَنِيٍّ، وَابْنِ<sup>(٥)</sup> خَالَتَيْنِ، وَغَيْرَهُمَا، وَلَمْ  
يَنْكُرُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَكَذَا جَمِيعٌ مِنْ تَكَلُّمٍ عَلَى شِعْرِهِ، كَالْوَجِيدِ<sup>(٦)</sup>، وَابْنِ<sup>(٧)</sup> عَثَاةٍ،

(١) هو أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي، أبو العلي، الشاعر للشهيرة، جال في بلاد كثيرة، وصدق الأمراء، وكان عليمًا باللغة والأدب، اعتنى العلماء بشعره، وشرحوا ديوانه، توفي سنة ٣٥٤. ينظر: نزهة الألباء ٢١٩، ووفيات الأعيان ١٢٠/١، والوفائي بالوفيات ٢٠٨/٦.

(٢) بيت من الكامل. ينظر: الديوان ٢٧٦، والفهرست ٧٥١/٣، وشرح الواحدي ٤٢١.

(٣) كذا في المخطوطة، وفي الاقتضاب: «وكان في عصره جماعة من النعمان والنعمانين، كان حاله وابن جني وغيرهما».

(٤) هو عثمان بن يحيى اللوصلي، أبو الفتح، من أعلم أهل زمانه بالشعر والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي وغيره، وصحب لثني الشاعر، له: الخصائص، وشرح صناعة الإعراب، وللنصف في شرح تصريف نازني، وغيرها، توفي سنة ٣٩٢. ينظر: نزهة الألباء ٢٤٤، ومعجم الأدباء ١٥٨٥/٤، وإنباء الرواة ٣٣٥/٢، ونبذة الوعاة ١٣٢/٢.

(٥) هو الحسين بن أحمد، أبو عبيدة، أحد علماء اللغة للشهيرة الذين اجتمعوا بسيف الدولة الحمداني بحلب، أخذ عن أبي عمر الزاهد وابن دبريد ونقطويه، له: كتاب ليس، وشرح مقصورة ابن دبريد، وشرح القصيح، وغيرها، توفي سنة ٣٧٠. ينظر: تاريخ العلماء النعمانين ٢٢٧، ونزهة الألباء ٢٣٠، ومعجم الأدباء ١٠٣٠/٣، وإنباء الرواة ٣٥٩/١، ونبذة الوعاة ٥٢٩/١.

(٦) هو سعد بن محمد بن علي الأزدي البصري، أبو طالب، شاعر مصنف، له: معاني شعر المتنبي، وورد على ابن جني في تفسير شعر المتنبي، توفي سنة ٣٨٥. ينظر: معجم الأدباء ١٣٥٦/٣، ونبذة الثعلب ٤٢٧٢/٩، ونبذة الوعاة ٥٨٠/١.

(٧) هو إسماعيل بن عباد، أبو القاسم، المعروف بالصاحب، أخذ عن ابن فارس وابن العميد، له: المحيط في اللغة، وجوهرة الجمهرة، والكشف عن مساوئ لثني، وغيرها، توفي سنة ٣٨٥. ينظر: نزهة الألباء ٢٣٨، ومعجم الأدباء ٦٦٢/٢، وإنباء الرواة ٢٣٦/١، ونبذة الوعاة ٤٤٩/١.



والخاتمة<sup>(١)</sup>، وابن<sup>(٢)</sup> وكيع، لا أعلم أن<sup>(٣)</sup> أحداً اعترضه<sup>(٤)</sup>.

وأسعيرُ الله في ألفيه مقاصدُ النحو بها مخويه  
(خ ١)

\* [«النحو»]: هو لغة: القصص، قال<sup>(٥)</sup>:

فَلَمَّا نَحَوْنَا حَايِبَ الْحَيِّ أَحَقَلْتُ خَمَاعَتَهُمْ بِثَلَاثَةِ شُعَبٍ<sup>(٦)</sup>  
وَلَا يَحِي وَلَا يُجْمَع وَلَا يُصَغَّرُ.

وفي الصناعة: عَمَّ مَقَائِيسَ مُسْتَبْعِلَةٍ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ. وَيُجْمَعُ عَلَى: أَنْحَاءٍ  
وَلَحُوزٍ. من «الكفاية»<sup>(٧)</sup>.

تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِالْفِظِ مُوجِزٌ وَتُسَبِّطُ الْبَدَلُ بَوَعْدٍ مُنْجَزٌ  
وَتَقْتَضِي رَحْمًا بِغَيْرِ شُحْطٍ فَاتْلُقْ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطٍ  
وَهُوَ بِسَبْقِي حَائِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَلَاثِي الْجَمِيلَا  
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيَاتٍ وَافِرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

(١) هو محمد بن الحسن بن النضر، أبو علي، أخذ عن ابن حديد وأبي عمر الزاهد، له: حلية  
الخواصر، و«الوضحة في مساوئ اللحن» وغيرها، توفي سنة ٣٨٨. ينظر: معجم الأدباء ٢٥٠/٥/٦،  
وتأريخ الرواة ١٠٣/٣، و«بغية الوعاة» ٨٧/١.

(٢) هو الحسن بن علي بن أحمد بن محمد الثعلبي، أبو عماد، يعرف بابن وكيع، شاعر، من أهل  
بغداد، له: للمصنف في سركات اللحن، توفي ببغداد سنة ٣٩٣. ينظر: معجم الأدباء ٩٩٣/٣،  
وبغية الطلب ٢٤٧٤/٥، ووفيات الأعيان ١٠٤/٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ١/أب.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من الطويل. أحقلت: أسرع وتذهبت في الأرض، كما في: القاموس المحيط: (ح ف ل)  
٩٧٧. ينظر: النهاية في شرح الكفاية ٢٦/١.

(٧) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ٢٦/١-٢٩.

(٨) الحاشية في: ١/أب.



## الكلام وما يأتلف منه

(خ ٢)

\* "أَلْ" في: «الكلام» لبيان الحقيقة، نحو: الرجل عروٌّ من المرأة<sup>(١)</sup>.

\* وقوله: «منه»: "مِنْ" هنا بمنزلة: خرجت من البصرة<sup>(٢)</sup>.

كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقيم واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

(خ ١)

\* ممَّا خرج بقوله: «مفيد»: ما كان معناه واجبًا أو محتقًا، نحو: السماء فوق الأرض، والثلج بارد، والشار حرق، وتحتل الجبل<sup>(٣)</sup>.

\* ع: المسوِّغ لاستعمال «لَمْ» هنا الضرورة، كما سوغت ذلك في قول الآخر<sup>(٤)</sup>:

النَّمْرُ وَالسَّمُوعُ مَعًا ثُمَّ الْأَقْطُ

الْحَيُّ إِلَّا أَنَّمَا لَمْ تَحْتَلِطْ<sup>(٥)</sup>

...<sup>(٦)</sup> أنه إذا أراد: السمُّ والنمرُ والأقط، لكن لم يترنَّ له، فجاء بـ"ثم" في غير التراخي للضرورة، وإن شئت قلت: إذا للتراخي لا في...<sup>(٧)</sup>، فتبي بما تعلم أن مرتبة هذا أنقص من مرتبة ما قبله<sup>(٨)</sup>.

(١) الحاشية في: ٢.

(٢) الحاشية في: ٢.

(٣) الحاشية في: ١/ب.

(٤) لم ألق على تسميته.

(٥) بيان من مشطور الرجز. ينظر: الصحاح (ح ي م) ٩٢١/٣، وناج العروس (ح ي م) ٥٦٨/١٥.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة التلمست في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات لم أتبيَّن أولها، ورسمها: الاسم، وانطمس باقيها في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ١/ب.



\* قال ابن<sup>(١)</sup> الطراوة<sup>(٢)</sup>: قال س<sup>(٣)</sup>: الكلِّم: اسم وفعل وحرف. وقال صاحب<sup>(٤)</sup> "الإيضاح"<sup>(٥)</sup>: الكلِّم يأنف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف؛ فما زعمه س ينقسم إلى ثلاثة زعمه أبو عليٍّ ملتبساً من ثلاثة، وهذا نقض الأول، إلا أن ما زعمه س معقول، بخلاف هذا؛ لأنك تقول: ما الشيء الذي ينقسم إليه الكلِّم؟ فيقول: الاسم والفعل والحرف، ثم تقول: ما الشيء الذي ينقسم منه الاسم والفعل والحرف؟ فيقول: الكلِّم، فينور كلُّ منهما على صاحبه، بخلاف ما زعمه أبو عليٍّ<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* «كلامنا لفظ مفيد» إلى آخره: قوله: «مفيد» صفة، لا خبرٌ بعد خبر؛ لأن الأول لا يستقلُّ بالخير، وكذا القول في نحو: الإنسان حيوان ناطق.

وفي كلٍّ من: «لفظ» و: «مفيد» ضميرٌ، أما الثاني فلا أنه مشتقٌّ، وأما الأول فذكره مؤوَّلٌ بالمشتقِّ والضميرُ الأول ناسبٌ عن الفاعل، والثاني فاعلٌ، ونظيرُ الخبر الأول: ﴿هَكَذَا خَلَقَ الْقَوْمَ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) هو سليمان بن محمد بن عبدالله اللقي، أبو الحسين، من أعلام النحو بالأنلس، أخذ عن الأعلام، وأخذ عنه السهيلي، له: الترشيح، والإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٥٢٨. ينظر: إنباء الرواة ١١٣/٤، والبلغة ١٤٩، وبغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٢) الإيضاح ١٧.

(٣) الكتاب ١٢/١.

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، أبو علي، أخذ عن الزجاج وابن السراج وغيرها، وبرع في علم العربية، أخذ عنه ابن جني والريعي، له: الإيضاح والتكملة، والتذكير، والحجة، وغيرها، توفي سنة ٣٧٧. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٦، ونزهة الألباء ٢٣٢، ومعجم الأدباء ٨١١/٢، وإنباء الرواة ٣٠٨/١، وبغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٥) ٧١.

(٦) الحاشية في: ١/ب.

(٧) لقمان ١١.

(٨) الحاشية في: ٢.



\* وفي: «مفيد» من التصريف: نقل حركة العين إلى الفاء، وفي: «استقيم» كذلك، لم حذف العين، لسكونها وسكون اللام، للأمر<sup>(١)</sup>.

\* قوله: [«كلامنا لفظ مفيد»]<sup>(٢)</sup>: ليس هذا الإخبار على حدّ قولك: أبونا منطلق، وكلامنا حسن، أعني: مما الخبر فيه أعمّ من المبتدأ، وإنما هو على الخبر، أي: الكلام في اصطلاحنا منحصر في اللفظ المفيد، وكذا كنّ حدّ ومحدود لا يكون إلا على هذا، وبما صرحوا بالخبر، كقوله<sup>(٣)</sup>:

قَوْلُ مُفِيدٍ طَلَبًا أَوْ خَيْرًا هُوَ الْكَلَامُ<sup>(٤)</sup>

\* وقوله: «مفيد» لا معمول له ألبتة؛ لأن معناه: ذو إفادة، فهو كقوله<sup>(٥)</sup>:

يُخْرِجُ فِي غَرَابِهَا نُصْلِي<sup>(٦)</sup>

وعلى هذا فليس قوله في «الكافية»<sup>(٧)</sup>: «طلبًا» معمول<sup>(٨)</sup> له، وحدّه في «الكافية»

(١) الحاشية في: ٢.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) هو ابن مالك.

(٤) بعض بيت من «الكافية الشافية»، وهو بتمامه:

قَوْلٌ مُفِيدٌ طَلَبًا أَوْ خَيْرًا هُوَ الْكَلَامُ، كَاسْتَمِعَ وَاسْتَرَى

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧/١.

(٥) الحاشية في: ٢.

(٦) هو ذو الرُّثَّة.

(٧) بعض بيت من المعقوف، وهو بتمامه:

فَإِنْ تَعَتَّلَ بِالتَّعَتُّلِ مِنْ ذِي حُرُوبِهَا إِلَى الْعُثْبِ يَخْرُجُ فِي غَرَابِهَا نُصْلِي

التعطل: الجذب، وقو ضرورهما: اللز، وتصلّي: سبّح. والشاهد: تضمن «يخرج» معنى يعمل أو يبحث، فاستعمل قاصراً، فهو مثل قوله: «مفيد» حيث استعمل هنا قاصراً، وأصله متعدّ. ينظر: الديوان ١٥٦/١، وشرح التسهيل ١٦٢/٢، والتذيل والتكميل ٧٧/٥، ومعنى اللب ٦٨٦، وعزلة الأدب ١٢٨/٢، ونج العروس (س ق د) ٢٠٩/٨.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٧/١.

(٩) كذا في المخطوطة، ولوجه: معمولاً.



فَسَدَّ بما أدخله من التقسيم، فإن الإنشاء عرج منه، والحال مقيدٌ، فلا يكون القولُ  
المفيدُ كلاًّما إلا حالة كونه طلباً أو حراً، فهو إن كان أحسن من هذا الحد<sup>(١)</sup> باستعمال  
جسبي قريب، إلا أن هذا صحيحٌ وذلك فاسدٌ لاقتضائه أن القولَ المفيدَ إنشاءً ليس  
بكلام<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «كاستقم» عني تفسير ابنه<sup>(٣)</sup>: نعتٌ مصدرٍ محذوف، فهو معمولٌ  
لـ«مفيد»، أي: فائدةٌ تامةٌ كالفائدة «استقم»، فمحذوف المصدرُ وصفته والمضاف، وعلى  
قولنا<sup>(٤)</sup>: «حرٌّ مبتدأ محذوف، أي: وذلك ك: استقم».

\* قوله: «لَمْ حَرْفٌ»: قرأ قال: إنه أراد «اسمٌ وفعلٌ» و«حرفٌ»: الجمع<sup>(٥)</sup>،  
فموجود؛ لأن ذلك خاصٌّ بالنفي، ك: ما جاءني رجلٌ، وأداةُ العموم، نحو: كلُّ رجلٍ،  
والتمييز، نحو: عشرون رجلاً، والتقليل، نحو: أقلُّ رجلٍ، ومن ثمَّ يُستثنى من هذا؛ وذلك  
لأنه راجعٌ إلى النفي.

قبل: وفي غيره، نحو: ﴿فِي جَنَّتٍ وَنَهْرٍ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾<sup>(٧)</sup>، وقال<sup>(٨)</sup>:

(١) أي: حله في الخلاصة الألفية.

(٢) الحاشية في: ٢.

(٣) هو ابن الناطم، قال في شرح الألفية ٥: «كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح  
الكتفاء بما كالفائدة في: استقم، فاكفَى عن تسميم الحد بالتمثيل». وابن الناطم هو محمد بن  
محمد بن عبد الله بن مالك، بدر الدين، أبو عبد الله، أحد عن والده، وتصدر بعد وفاته، له: شرح  
ألفية والده، وتكملة شرح التسهيل لوالده، والمصباح في اختصار الفتاح، وغيرها، توفي سنة ٦٨٦.  
ينظر: تاريخ الإسلام ٥٨١/١٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٩٨/٢، وبلغ الوعاة  
٢٢٥/١.

(٤) أي: إن قوله: 'مفيد' بمعنى ذو فائدة، فلا معمول له، كما تقدم في الحاشية السابقة.

(٥) الحاشية في: ٢.

(٦) أي: كل واحد من هذه الثلاثة مفرد مراد به الجمع، أي: الأسماء والأفعال والحروف.

(٧) القمر ٥٤.

(٨) التكويم ١٤، والانقطاع ٥.

(٩) لم أنف له على نسبة.



فِي خَلْقِكُمْ عَظَمٌ<sup>(١)</sup>

قلنا: مسموعٌ وضرورةٌ.

قبل: وهذا ضرورةٌ أيضًا.

قلنا: فالإشكالُ على س<sup>(٢)</sup>.

قال ابن<sup>(٣)</sup> عُصْفُورٍ<sup>(٤)</sup>: وشرطُ المنفردِ بمعنى الجمعِ أن [لا]<sup>(٥)</sup> يكونَ في الإيجابِ، وأن يكونَ نكرةً، لقوله:

فِي خَلْقِكُمْ عَظَمٌ

ضرورتان<sup>(٦)</sup>.

فإن قلت: الترجعُ يقتضي أن الكلامَ مركبٌ؛ لأنه ذكر أنه مؤلفٌ، والمؤلفُ مركبٌ وزائدةٌ، وتنبهُ يقتضي أنه بسيطٌ.

قلت: هو مؤلفٌ من جزأين، أحدهما: المفعولُ به، والثاني: الفاعلُ المقدرُ الذي

(١) بعضُ بيتٍ من مشهورِ الرجز، وهو تمامه:

فِي خَلْقِكُمْ عَظَمٌ وَقَدْ شَجِينَا

ينظر: الكتاب ٢٠٩/١، ومجاز القرآن ٧٩/١، ومعاني القرآن للأحقاش ٢٤٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٨٣/١، وشرح جمل الزحاجي ٨٨/١، وعزارة الأدب ٧٣/٤، ٥٥٩/٧، ٥٦٢.

(٢) في قوله في الكتاب ١٦/١: «فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى». وينظر منه ٢٠٩/١.

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، أبو الحسن، من مشاهير نحاة الأندلس، أخذ عن الشلوبين؛ له: شرح جمل الزحاجي، وضرائر الشعر، وإتقرب، وغيرها، توفي سنة ٦٦٩، وقبل غير ذلك. ينظر: «بلغة» ٢١٨، و«بغية الوعاة» ٢١٠/٢.

(٤) شرح جمل الزحاجي ٨٨/١، ٤٧٥، ٤٨٦.

(٥) ما بين المقنونين ليس في المخطوطة، وهو عند ابن عصفور، والسياق يقتضيه.

(٦) هما: استعمالُ المنفردِ "حلو" مراداً به الجمعُ في غير النقي، وكونه مع ذلك معرفة؛ لأنه مضاف إلى الضمير.



هو في قوة للمفوض به<sup>(١)</sup>.

\* قوله:

وَأِنْ عَنَاءَ أَنْ تُفْهَمَ جَاهِلًا وَيَحْتَسِبَ عَهْلًا أَنَّهُ يَنْتَ أَفْهَمُ<sup>(٢)</sup>  
وقوله: /

يَكُونُ مِرَاجَعَهَا عَسَلًا وَهَتَا<sup>(٣)</sup>

ضرورة، خلافاً لمن أحازه في باب "إن". قاله شرف<sup>(٤)</sup>.

ع: الخبير ابن ماللي<sup>(٥)</sup>، وأحازه في "كان" أيضاً<sup>(٦)</sup>.

\* «الكلم» جمع كثرة. وعمرى<sup>(٧)</sup>: أي: لو لم يَثَّ كلُّ شجرة شجرة من أشجار

(١) الحاشية في: ٢.

(٢) بيت من الطويل، لصالح بن عبد القنوس، وقيل: لعمرى بن زعبل النخعي. شاهد: الإخبار بالمعرفة عن الشجرة. ينظر: البيان والتهذيب ٢٤٦/١، ٢٢/٤، والتعليل والتفاضرة ٧٨، وربع الأبرار ٣٧/٢، والحامسة البصرة ٨٧٣/٢، وضرائر الشعر ٢٩٦، وارتشاف الضرب ٢٤٥٣/٥.

(٣) كذا في المحفوظة، ولم أنف على هذه الرواية، ولا شاهد فيها، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: يكون مِرَاجَعَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ، وروي بتصحيحهما.

(٤) يشبه أن يكون عجز بيت من الوافر، فحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو بنماعه:

كَأَنَّ سِينَةَ مِنْ بَيْتِ رُفِي يَكُونُ مِرَاجَعَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

والسببة: الخمر، وبيت رأس: موضع. الشاهد: الإخبار بالمعرفة عن الشجرة. ينظر: الجوان بشرح الرقوفي ٣، والكتاب ٤٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣، ولتقتضب ٩٢/٤، والأصول ٦٧/١، والمختضب ٢٧٩/١، والتلخيص والتكميل ١٨٥/٤، ومغني اللبيب ٥٩١، ٩١١، وعرة الأدب ٢٢٤/٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١١٧٨/٣، ٢٤٥٢/٥.

(٦) شرح التسهيل ٣٥٩/١، ١٧/٢.

(٧) الحاشية في: ٢، ٣. ولعل وجه تعلّقها بالبيت أنه قد يقال: إن: «اسم وفعل ثم حرف» تكررت أعبر عنهن «الكلم»، وهو معرفة.

(٨) كذا في المحفوظة، وصوابه: زعمري، وهو محمود بن عمر الخوارزمي، أبو القاسم، من كبار



الأرض أفلا تأمن، حتى لم يبق شجرة إلا وقد نُيِّتْ أفلاماً، وكان البحر الأعظم بمثابة الدُّوابة، والأيحمر السبعة كبلبه مداداً، وهي تصبُّ فيه مداداً أبداً صَبّاً لا ينقطع، وتثبت تلك الأفلام كلها كلمات الله؛ لتنفذ البحر والنداء والأفلام، ولم تنفذ كلماته، فكيف كلمته قد عُرف؟

لم يقل: "من شجرة" دون: "شجرة"، و"كلمات" دون: "كلمة"، و"جده" دون: "والأيحمر مداداً".

ورُفِعَ "البحر" عطفًا على محل "أَنْ"؛ لأنه فاعل "ثَبَّتْ"، أو مبتدأ، والواو للحال.

وقرئ: ﴿وَيُخْرِجُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَالْبَحْرُ﴾<sup>(٢)</sup> عطفٌ على اسم "أَنْ"<sup>(٣)</sup>.

واجده كلمة والقول غم وكلمة بها كلام قد يؤم

(خ ١)

\* [«واجده كلمة»]: من أسماء الأجناس<sup>(٤)</sup>.

\* [«وكلمة»]: في "الكلمة" ثلاث لغات. من "الكفاية"<sup>(٥)</sup>.

علماء التفسير والنحو والبلاغة، له: الكشف في التفسير، وللفصل في النحو، والفتاح في غريب الحديث، وغيرها، توفي سنة ٥٣٨. ينظر: نزهة الألباء ٢٩٠، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٨٧، وفيه الوعلة ٢/٢٧٩. وكلامه في الكشف ٥٠١/٣ أورده جواد عن التعبير في قوله تعالى في سورة لقمان ٢٧: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُّ مِنْ يَمِينِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾، "كلمات" الدال على القوة بدل "كليم" الدال على الكثرة.

(١) لقمان ٢٧، وهي قراءة ابن مسعود وطليحة بن مصرف. ينظر: معاني القرآن للقراء ٢/٣٢٩، والاحتساب ٢/١٦٩.

(٢) هي قراءة أبي عمرو. ينظر: السبعة ٥١٣.

(٣) الحاشية في: ٣.

(٤) الحاشية في: ١ أب، وقد تمة قد ضرب عليها، ولم أستطع قراءتها.

(٥) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ٤٠/١، وفيه: «في الكلمة ثلاث لغات: كلمة كـ "قِطعة"، وهي لغة أهل الحجاز، وكلمة كـ "قِطعة"، وهي لغة ربيعة، وكلمة كـ "قِطعة"، وهي لغة بني تميم».

(٦) الحاشية في: ١ أب.



\* قوله: «قد يُؤمُّ»: "قد" للتقليل. قال س<sup>(١)</sup> في باب عدَّة ما يكون عليه الكلِّم: وأما "قد" فجواب لقوله: لئنا يفعل، فنقول: قد فعل. ثم قال: وتكون "قد" بمنزلة "رُبَّما"، قال القزَّلي<sup>(٢)</sup>:

قد أنزك القِرْن مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أُنُونَهُ يُحْتَضِرُ بِفَرَسَاوِ  
كَأَنَّهُ قَالَ: رُبَّما. هذا نصُّه.

فاختلف الناس في فهم هذا، فقال بلصَّف<sup>(٣)</sup>: إطلاقه القول بأنها بمنزلة "رُبَّما" موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي. وقال بعض الناس<sup>(٤)</sup>: لم يحدَّ من الجهة التي فيها "قد" بمنزلة "رُبَّما"، وعدم التبيين لا يدل على التسوية في الأحكام، بل...<sup>(٥)</sup> على تقيض ما زعم<sup>(٦)</sup>، وهو أن "قد" ...<sup>(٧)</sup> الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والتسوية وإنما يفخر بما يقع منه<sup>(٨)</sup> كثيرًا.

ع: "قد" تكون ...<sup>(٩)</sup> فتكون ...<sup>(١٠)</sup> وقد تخلو من التقليل، فتكون للتحقيق،

(١) الكتاب ٢٢٣/٤، ٢٢٤.

(٢) لم ألق على تسميته، ونسب إلى غيبه بن الأبرص الأسدي.

(٣) بيت من البسيط. القِرْن: الشجاعة، ومصفرًا أنامله: أي: أنزكه ينزف دماء حتى تصفر أصابعه، وقُتَّت: ذُهِبت وصُفِّيت، والفِرصاد: الثوت. ينظر: ديوان غيبه ٤٩، وللقنطرب ٤٣/١، وكتاب الشعر ٣٩١/٢، وأماله ابن الشجري ٣٢٤/١، وسفي اللبيب ٢٣١، ووزارة الأدب ٢٥٣/١١.

(٤) شرح السهيل ٢٩/١.

(٥) هو أبو حيان في التذليل والتكميل ١٠٧/١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انطمست في المخطوطة.

(٧) أي: ابن مالك.

(٨) موضع النقط مقدار سطر الصمى في المخطوطة.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمتين انطمست أولاهما في المخطوطة، ولم أثبت الثانية، ورمها: بضمراء.

(١١) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انطمست في المخطوطة.



مع دعوها على المضارع، نحو: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّكُمْ لَعَارِفُونَ﴾<sup>(١١)</sup>، وقول الشاعر<sup>(١٢)</sup>:

وَقَدْ تُنْزِلُ الْإِنْسَانَ رَحْمَةً رُبُّهُ

الميت<sup>(١٣)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «كَلِمَةً»: اسمُ الجنس يستوي مذكره ومؤنثه، تقول: بقرَةٌ للمذكر وللمؤنث، وأجاز الكوفيون<sup>(١٤)</sup> أن تكون ألفاظُ الجمع من هذا للمفرد للمذكر، فيقولون: بقرٌ للمذكر، وحكوا: رأيت عقرتاً على عقريّة، وحملوا على حمالة.

قال ابنُ عُثْمَانَ<sup>(١٥)</sup>: إلا في "خَيْه" فإنه يقال فيهما؛ لأنهم لم يقولوا في الجمع<sup>(١٦)</sup>؛ لئلا يلتبسَ بضم الميت، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكر ما ينطلق عليه.

ولا أدري ما هذا<sup>(١٧)</sup>.

\* في نسخة<sup>(١٨)</sup>: «بِهَا الْكَلَامُ قَدْ يُؤْمَرُ»<sup>(١٩)</sup>.

(١) الأتعمام ٣٣.

(٢) هو ورقة بن نوفل.

(٣) صغر بيت من الطويل، وعجزه:

ولو كان تحت الأرضي ستين وادياً

...

ينظر: سورة ابن إسحاق ١١٩، وسيرة ابن هشام ٢٣٢/١، والروض الأنف ٢٤٦/٢، وشرح السهيل ٢٩/١، والتذيل والتكمين ١٠٨/١.

(٤) الحاشية في: ٢/١.

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأثير ٦٨/١، ٣١٠/٢، والحصص ٧٣/٥، وارشاف الضرب ٦٣٧/٢.

(٦) شرح جمل الزحاجي ٣٧٠/٢.

(٧) أي: لم يقولوا: حتى، بغير تاء التانيث.

(٨) الحاشية في: ٣.

(٩) لم ترد هذه الرواية في نسخ الأتمة العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الأتمة ٧٠، البيت ٩.

(١٠) الحاشية في: ٣.



بالجر والتوين والنداء والـ ومسنِد للاسم تميِّزُ حصل

(خ١)

\* [«التوين»]: ...<sup>(١)</sup> على تون ساكنة في الوضع، لِيَحْتَرِزَ من مثل: «تَحْطَرُّوا» \* أَتَطَرُّوا<sup>(٢)</sup>.

\* [و«أل»]: قال عبدُ<sup>(٣)</sup> الفاهر<sup>(٤)</sup> حين ذكر أن «أل» من حواصل الاسم: فأما ما أنشده أبو<sup>(٥)</sup> زيد<sup>(٦)</sup> من قوله<sup>(٧)</sup>:

يَقُولُ الْحَنَّا وَأُبْغِضُ الْعُغْمَ كَأَمَلًا إِلَى زَيْنَا صَوْتُ الْجِسَارِ الْيَحْدُغِ  
وَيَسْتَفْرِجُ الْبُرُوقُ مِنْ نَائِقَاتِهِ وَمِنْ جُحْرِهَا بِالشَّيْحَةِ الْيَنْفُصِغِ<sup>(٨)</sup>

(١) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٢) الأسراء ٢٠، ٢١.

(٣) الحاشية في: ٢/١٠٦.

(٤) هو ابن عبدالرحمن المرحاني، أبو بكر، من كبار علماء النحو والبلاغة، أخذ عن أبي الحسين ابن عبدالواتر ابن أمت أبي عبي الفارسي، له: المقتصد في شرح الإيضاح، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وغيرها، توفي سنة ٤٧١. ينظر: نزهة الألباء ٢٦٤، وإنباء الرواة ١٨٨/٢، وبغية الوعاة ١٠٦/٢.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٧١/١، ٧٢.

(٦) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من أئمة اللغة، روى عن العرب، له: النوادر، والمعجم، وغيرها، توفي سنة ٢١٥. ينظر: أخبار الحوئين البصريين ٦٨، ونزهة الألباء ١٠١٤، ومعجم الأدباء ١٣٥٩/٣، وإنباء الرواة ٣٠/٢، وبغية الوعاة ٥٨٢/١.

(٧) النوادر ٢٧٦.

(٨) هو ذو الحرق الطَّهَوِي.

(٩) بيان من الطولبي. الحننا: الفحل، والعُغم: جمع أعجم، وهو الغروان الذي لا ينطق، واليحدُغ: قطع الأدن، والبروق: دُويَّة تحفر الأرض، ولناقته: جحره الذي يكتمه ويظهر غيره، والشَّيْحَة: موضع، وينقص: يدخل في قاصعته، وهو جحره. ينظر: تهذيب اللغة ٣٣٣/١٥، والحددة ١٢٠/٦، وسر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، وشرح التسهيل ٢٠١/١، وتلخيص الشواهد ١٥٤، والمقاصد النحوية ٤٣١/١، وعزارة الأدب ٣١/١-٤١.



فلا اعتداه به؛ لشذوذه قياساً واستعمالاً، وإنما جاء به على معنى: الذي يجذع، و: الذي ينقص، واستعمال هذا خطأ بإجماع<sup>(١)</sup>.

\* أعرب بعضهم: «تصير» فاعلاً تقدّم على فعله للضرورة، وكنت أجوز أن البصريين يجوزون ذلك للضرورة، ولما الكوفيون فإنهم يجوزونه مطلقاً<sup>(٢)</sup>، فلا نظير في هذا الإعراب على روايتهم، حتى رأيت أبا محمد بن السّيد رحمه الله تعالى قال في «الأنصاب»<sup>(٣)</sup> في قول الزّهاء<sup>(٤)</sup>:

مَشِيهَا وَلَيْدًا<sup>(٥)</sup>:

إن البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في ضرورة ولا غيرها، فلا يكون «مَشِيهَا» عندهم فاعلاً لقوله: «وليداً»، وإنما هو على ما قال الفارسي<sup>(٦)</sup> بدلاً<sup>(٧)</sup> من الضمير المرفوع في «للجشال». قال: وأما يحمله إياه مبتدأً سُدَّتْ الخال مسدّ خبره؛ فردّه الناس بأن ذلك لا يجوز إلا إذا كان الخبر «إذا كان» أو «إذا كان»، وهي لم تُرد الإخبار عن مشيها في

(١) الحاشية في: ٢/٤٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦/٨٢٢، والبيان ٣٩٤، والتلاف النمرة ٣٨.

(٣) ١٧٢/٣.

(٤) هي نائبة بنت عمرو بن القرب، من العماليق، إحدى النساء اللاتي تُلكن في الجاهلية، سكّت بعد مقتل أبيها، ينظر: معجم الشعراء ٣٢٩، وبغية الطلب ١/٥٣٣.

(٥) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه:

ما للجشال مَشِيهَا وَلَيْدًا

الوئيد: البطيء. ينظر: معاني القرآن للقراء ٢/٧٣، ٤٢٤، وللأعشى ١/٣١١، وجمهرة اللغة ٣/١٢٣٧، وأخبار الزّجاجي ١٨٠، وشرح جبل الزّجاجي ١/١٥٩، والتذيل والتكميل ٦/١٧٧، ومعنى الليب ٧٥٨، وللقاصد النحوية ٢/٩٠٩، وعزارة الأدب ٥/١٩٣، ٧/٢٩٥، ١٠/٢٢٨.

(٦) لم أنف على كلامه.

(٧) كذا في المخطوطة مصبوحاً، ولوجه: بدلاً، لأنه خبر.



الزمان الماضي أو المستقبل. قال: وتصحيحه أن يُقْضَى<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* إما كان الإسناد أهم من الإخبار لأن الإخبار هو الإعلام بالخبر، والخبر ما كان فيه القطع بأحد الجانبين، وإيجاب أو سلب، ويقبل التصديق والتكذيب، والإسناد إلصاق الشيء بغيره، من قولك: أسندت ظهري إلى الحائط، أي: ألصقته به، واعتمدت به عليه<sup>(٢)</sup>. فالإسناد إذاً أهم من الإخبار لأن صفة الإسناد موجودة في كل خبر، وليست صفة الخبر موجودة في كل إسناد، فلذلك كان كل خبر إسناداً وليس كل إسناد خبر<sup>(٣)</sup>.

\* للاسم علامة سادسة تُفهم مما سباني<sup>(٤)</sup>، وهو أن يدل على الأمر، ولا يقبل نون التوكيد، ولل فعل أربع، وللحرف مجموع أمرين: عدم قبول علامات الاسم والفعل، وأن لا يقوم دليل عسي نفي الحرفية.

ثم المضارع واحدة: دحول "لم"، وعلامة الماضي التثنية: تاء "فعلت"، وتاء "كنت"، وعلامة الأمر: نون التوكيد مشروطة بالدلالة على الأمر<sup>(٥)</sup>.  
\* يدل على صحة قول من<sup>(٦)</sup> في اشتقاق الاسم<sup>(٧)</sup> أمور:

أحدها: أن حذف اللام أكثر من حذف الفاء.

(١) في الاقتضاب ١٧٣/٣: «وتنحيص قول أبي علي رحمه الله: أن يكون التقدير: مثبها حين أراها ذات وتيد، يضر الخبر، لأنه يقع على كل وقت ماض وحاضر ومستقبل، ويجعل "أراها" لاضر فعل حال، ويحذف "ذات"، ويقوم "لأوتيد" مقامها».

(٢) الحاشية ٢: ١٢٢.

(٣) ينظر: المحكم ٢٣٠/٨.

(٤) الحاشية ٢: ٣.

(٥) ص ١٦٣ في التعليق على قوله:

والأمر إن لم يك للثوب عن فبه هو اسم نحو "ص" و"ج"هن

(٦) الحاشية ٢: ٣.

(٧) ينظر: الإنصاف ٨/١، والبيان ١٣٢، وتلاف العصرة ٢٧.

(٨) أنه من "سمو" لا من "وسم" كما يرى الكوفيون.



الثاني: أنه أقيس منه.

الثالث: أنهم لم يؤوضوا الميزة في شيء من المحذوف الناء.

الرابع: أن قياس العوضي أن يكون في غير محل الحذف.

الخامس: التكسير.

السادس: التصغير.

السابع: اشتقاق الفعل<sup>(١)</sup>.

\* في نسخة<sup>(٢)</sup>: «نَهِيْرٌ قَدْ حَصَلَ»<sup>(٣)</sup>.

بِنَا فَعَلْتُ وَأَنْتَ وَيَا مُغَلِي وَنَوْنٌ أَقْبَلَنْ فَعَلَنْ يَنْجَلِي

(خ ٢)

\* يعني بناء «أَنْتَ»: تاء التأنيث الساكنة، المنسوبة معناها إلى الفاعل، كذا عثر عنها الأُمَمُ<sup>(٤)</sup> «المتخالي»<sup>(٥)</sup>، ولا بد من ذلك، تحريراً عن نحو: رُبْتُ، وَكُنْتُ<sup>(٦)</sup>.

\* تاء التأنيث الساكنة خاصة بالفعل، والمتحركة خاصة بالاسم، ومن ثم قالوا: لو سميت «حَصْرْتُ» حالاً من الضمير صرفته<sup>(٧)</sup>، وتلته<sup>(٨)</sup>، ووقفت عليه بالهاء؛ لأنها

(١) الحاشية في: ٣.

(٢) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٧٠، البيت ١٠.

(٣) الحاشية في: ٣.

(٤) هو محمد بن علي بن موسى الأنصاري، أبو بكر، أحد أئمة العربية في مصر، له: مفتاح الإعراب في النحو، وأرجوزة في العروض، توفي سنة ٦٧٣. ينظر: تاريخ الإسلام ٢٦٦/١٥، وبلغه ٢٨٠، وبقيّة الرعاة ١/١٩٢.

(٥) مفتاح الإعراب ٤٧.

(٦) الحاشية في: ٤.

(٧) على اعتبار التاء ليست للتأنيث، مثل تاء: أعت، وبتت، ولو اعتبرت التاء فيه للتأنيث اللفظي، مثل تاء طلحة وسلمة «وهو ما صرح به في آخر الحاشية» منع من الصرف. ينظر: الأصول ٨١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٥/١.

(٨) أي: خرج من القليلة إلى الاسمية، قبل التثنية التي هي من عناصر الأسماء.



صارت لتأنيث الاسم<sup>(١)</sup>.

سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم تخيتم

(خ٢)

\* [«هل»]: حرف مشترك بين الاستفهام والتحقيق<sup>(٢)</sup>.

\* مثال دخول «هي» على الأسماء وعملها فيها: ﴿وَالْأَرْضُ مَبْنُوءَةٌ لِلْجِبْرِينَ \* وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُفَعِّرُونَ \* وَفِي السَّمَاءِ رِجَافٌ وَمَا تَرْجَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومثال دخوله<sup>(٤)</sup> على الأفعال وعملها: ﴿لَمْ يَكُنْذِرْكُمْ يُؤَكِّدُ \* وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ كُفْرًا أَحَدًا﴾<sup>(٥)</sup>.

\* «لم»: حرف جزئ ليلي للمضارع وقلبه ماضيًا، وقد يستعمل استعمال «ما» في الضرورة، كقوله<sup>(٦)</sup>:

وَأَمْسُوا بِهَٰلِكٍ لَّوْ أَفْسَحُوا عَلَى الشَّمْسِ خَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ<sup>(٧)</sup>  
 \* يَدًا بالمضارع لوجهين:

أحدهما: شرطه بالإعراب، ومشابهة الاسم.

الثاني: أنه أصل الأفعال، لأن جميع الأفعال أوَّل ما تكون حالًا، ثم تصير ماضية بعد وجودها، وكانت قبل وجودها مستقبلًا، فهو سابق تقديرًا ووجودًا.

(١) الحاشية في: ٤.

(٢) الحاشية في: ٤.

(٣) الماريات ٢٠-٢٢.

(٤) يريد: "لم". وكان حق هذه العبارة أن يكتبها الناسخ إزاء قوله في ثبت: "ولم"، لكنه كتبها متصلة مع ما قبلها.

(٥) الإعراف ٣، ٤.

(٦) الحاشية في: ٤.

(٧) لم أنف له على نسبة.

(٨) بيت من المتقارب. بنظر: ضرائر الشعر ٣١٠، وإرشاف الضرب ٢٤٥٥/٥، وعروالة الأدب ٣/٩.

(٩) الحاشية في: ٤.



وكما أن الكلام ثلاثة: طلبٌ وعبرٌ وإنشاءٌ؛ فالكسمةُ ثلاثة: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ،  
والفعلُ ثلاثة: ماضي ومضارعٌ وأمرٌ.

وقيل: «الكلامُ اثنان: طلبٌ وعبرٌ، والفعلُ اثنان: ماضي ومضارعٌ، والكسمةُ أربعة،  
ثلاثةٌ وبخلافه، وهو ما نسميه: اسمٌ فعلي<sup>(١)</sup>».

\* قوله: «فعلٌ مضارعٌ» إلى آخره يتضمن ذكر علامات أقسام الأفعال الثلاث  
قبل الإعلام بالأقسام، وليس بالحسن؛ إذ الترتيب الخيد طبعاً وصناعة أن نُعلم الأقسام  
بالقائما وتكثيها، ثم يُذكر علاماتها، وعلى هذا أئمة العلم، يقسمون الفعل ثلاثة أقسام،  
ثم يذكرون علامات الأقسام للميزة لكل واحدٍ منها عن صاحبه، وكذا فعل في  
"التسهيل"<sup>(٢)</sup>، ومثل ما فعل في نظم "الألفية" فُص في نظم "الكافية"<sup>(٣)</sup>.

وماحي الأفعال بالناء مَرٌّ ويسمى بالنون فَعْلُ الأمر إن أمر فهم

(١خ)

\* قوله: «بالفاء»: مراده: الناءُ للمعرفة، ثم هي تنقسم قسمين: ناءٌ «فَعَلْتُ»، وناءٌ  
«أَنْتَ». وسببنا أنه لم يتقدم إلا لفظُ «تَا»، وأن ناءٌ أخرى كانت محذوفة في قوله:  
«أَنْتَ»<sup>(٤)</sup>.

(٢خ)

\* «مَرٌّ»: ما زلَّ مَجِيئاً، ومُتَرٍّ مُجِيئاً، وقُرئ بهما<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاشية في: ٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٥١.

(٣) ينظر: شرح الكافية لشافية ١/ ١٦٨.

(٤) الحاشية في: ٤.

(٥) أي: إن قوله: بناءً «فعلت» و «أنت» تقديره: بناءً «فعلت» وناء «أنت».

(٦) الحاشية في: ٢/ ١.

(٧) أي: قوله تعالى في سورة آل عمران ١٧٩: ﴿سَيُجِيزُ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنَ الْعَذَابِ﴾، وقوله تعالى في  
سورة الأنفال ٣٧: ﴿يُجِيزُ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنَ الْعَذَابِ﴾، قرأ حمزة والكسائي بضم الهاء والتشديد،  
وبفتحها والتخفيف باقي السبعة. ينظر: السبعة ٢٢٠، ٢٠٦، والإقناع ٢/ ٦٢٤.



ويُسَمَّى الفعل: أَحْوَفُ، وَهُوَ <sup>(١)</sup> الثَّلَاثَةُ <sup>(٢)</sup>.

\* [«أَمْرٌ»]: مَرْفُوعٌ بِفَعْلٍ مَحْلُوفٍ عَلَى شَرْطَةِ التَّسْوِيرِ، مِثْلُ: ﴿وَكَيْفَ الْآرْضُ مُدَّتْ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَةِ وَحَيْهَلْ

(خ ٢)

\* [«هُوَ اسْمٌ»]: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مَحْتَرَجَةٌ بِهَا عَنْ: «وَالْأَمْرُ»، وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ، لَا جَوَابٍ، خِلَافًا لِمَنْ غَلِطَ، وَهُوَ ابْنُ <sup>(٤)</sup> الْحُبَّازِ <sup>(٥)</sup>، حَيْثُ قَالَ فِي قَوْلٍ لَمْ يَعْطَ <sup>(٦)</sup>:  
الْقَطْطُ إِنْ يَخْذُ هُوَ الْكَلَامُ <sup>(٧)</sup>؛  
إِنْ الْمَاءُ مَحْلُوفَةٌ لِلضَّرُورَةِ <sup>(٨)</sup>.

(١) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلَوْجِهُهُ: قَا.

(٢) سَمِيَ الْأَحْوَفُ قَا الثَّلَاثَةَ لِصُورَتِهِ مَعَ تَاءٍ لِلتَّكْمُلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الشَّالِبَةِ لِلرُّطْبِيِّ ٣٤/١.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ٤.

(٤) الْإِسْتِشْقَاقُ ٣.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ٤.

(٦) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْطَهْزَلِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، كَانَ عَلِيًّا بِاللُّغَةِ وَالْفَقْه، سَرِيعَ الْخِفْطِ، وَكَانَ ضَرِيًّا، لَهُ: النِّهَايَةُ فِي شَرْحِ الْكُفَايَةِ، وَالغُرَّةُ الْمُخْتَصَّةُ فِي شَرْحِ الدَّرَجَةِ الْأَتَقِيَّةِ، وَتَوْجِيهِ الْمَنَاجِزِ، وَغَرَاهَا، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٣٩. يَنْظُرُ: تِلْكَفَةُ ٧٢، وَبَنِيَّةُ الرُّوَاةِ ٣٠٤/١.

(٧) الْغُرَّةُ الْمُخْتَصَّةُ فِي شَرْحِ الدَّرَجَةِ الْأَتَقِيَّةِ ١/٤.

(٨) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصُّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: ابْنُ مُغْفَلٍ. وَهُوَ يَحْيَى بْنُ مُغْفَلٍ بْنِ عَبْدِ النَّبِيِّ الزَّوَارِيِّ، أَبُو الْحُسَيْنِ، عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، مَوْلَدُهُ بِالْمَغْرِبِ، وَأَقَامَ بِدِمَشْقَ ثُمَّ بِمِصْرَ، أَحَدُ عَنِ الْجَزُولِيِّ، لَهُ: الْفُصُولُ الْخَمْسُونَ، وَالدَّرَجَةُ الْأَتَقِيَّةُ، وَغَرَاهَا، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٨. يَنْظُرُ: مَعْنَمُ الْأَدَبِ ٢٨٣١/٦، وَإِتْبَاءُ الرُّوَاةِ ٤٤/٤، وَبَنِيَّةُ الرُّوَاةِ ٣٤٤/٢.

(٩) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الدَّرَجَةِ الْأَتَقِيَّةِ ١٧، وَعَصَرَهُ:

... لَحُو: مَضَى ائِقُومُ وَهَمُ كَرِيْمُ

(١٠) فِي الْغُرَّةِ الْمُخْتَصَّةِ: «وَلَوْ لَيْتَ ضَرُورَةً وَهُوَ أَنَّهُ حَرَجٌ بِإِنْ» الشَّرْطِيَّةُ فَعَلًا وَاحْتِكَ، وَلَمْ يَأْتِ بِجَوَابٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِشَامٍ لَيْتَ الْأَتَقِيَّةِ.

(١١) الْحَاشِيَةُ فِي: ٤، وَتَقْلَاهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَتَقِيَّةِ ١٤/١، وَلَمْ يَعْزِهَا لِابْنِ هِشَامٍ.



## المعرب والمبني

والاسم منه معرب وقبني لشبه من الحروف مدني

(خ ١)

\* [«منه معرب ومبني»]: قال أبو علي<sup>(١)</sup> في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَمَا الثَّامِرُ إِلَّا مُغْبِيَانِ فَمِنْهُمَا قُرَيْشٌ وَشَيْبَانُ الَّتِي قُرِعَتْ بِحَرِّهَا<sup>(٣)</sup>

"شيبان" مبتدأ محذوف الخبر، دل عليه ما تقدم، وكذا: «فَمِنْهُمَا شَيْبَانٌ وَكُرَيْشٌ»<sup>(٤)</sup>، لا بد من ذلك، وإلا لرجع إلى قولك: بعضهم كلهم.

وقال<sup>(٥)</sup> كذلك في قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

مَكَارِمُ لِلْجِرِّ بِنَاوِ هَوَانَا أَلَابِ-<sup>(٧)</sup> الْمُرَى<sup>(٨)</sup> مِنْهَا مَبِيرٌ وَأَعْجَفُ<sup>(٩)</sup>

أي: ومنها، لا بد من ذلك، و"هواننا" عامل في "ألاب" لأنه بمعنى: إهانتنا<sup>(١٠)</sup>.

\* ع: وقال الزَّهْرَانِ<sup>(١١)</sup>:

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) هو رجل غطاب من بن زائدة، كما في تاريخ مدينة السلام ٣٢٢/١٥، ولم أقف على تسميته.

(٣) بيت من الطويل، روي: «فمنهما» بدل «فمنهما»، ولا شاهد فيه. ينظر: تاريخ مدينة السلام ٣٢٢/١٥ -رواه من طريق ابن سلام، ولم أقف عليه في مطبوعة طبقاته-.

(٤) هود ١٠٥.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) لم أقف على تسميته.

(٧) كذا في المخطوطة، ولوجه: أولات.

(٨) كذا في المخطوطة، ولوجه: اللرا، لأنها من اللزوة، فلامها واو.

(٩) بيت من الطويل، لم أقف عليه في مصدر. أولات الدرا: ذوات الأسنة، والأعجف: الغزير. ينظر: الصحاح ٣٩٤/١ (ق د ح)، ١٣٩٩/٤ (ع ج ف).

(١٠) الحاشية في: ١/٢.

(١١) هو ابن بدر السعفي التميمي، أبو عياض، من سادات بني تميم في البهايلية، أسلم مع قومه في سنة التاسعة، وولاه النبي صلى الله عليه وسلم صدقة قومه. ينظر: الاستيعاب ٥٦٠/٢.



وَمِنْ الْفَوَالِي مُؤَنِّيَانِ فَمِنْهُمَا مُعْطِي الْجَهْلِي وَبَازِلُ الْقَصْرِ<sup>(١)</sup>

(٢خ)

\* قد يثبتون "مِنْ"، ويحذفون أحد القسمين، كقول ابن<sup>(٢)</sup> فَيْس الرُّثَيَّاتِ:  
فَنَائِلَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَحَبِيهَةٌ جَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا لُثْبَةٌ<sup>(٣)</sup>  
وقد يُحذفان، كقوله تعالى: ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: منهم،  
ومنهم<sup>(٥)</sup>.

\* سؤال: هل شُئْتُ الأفعال معاني الحروف؟

قال أبو الفتح<sup>(٦)</sup>: نعم، في أفعال الشُّبِّ، شُئْتُ معنى حرف النقي، كما  
شُئْتُ "مَنْ" و"كَمْ" الاستفهام.

ثم قال: فإن قيل: فهلا بُيِّت أسماء الشُّبِّ لتضليلها معنى الحرف؟  
وأجاب: بأن أكثر الشُّبِّ في الفعل، ولم يؤثِّر فيه شيئاً، فلم يؤثِّر فيما قلَّ فيه؛  
لأن الماضي والأمر مبنيان، والمضارع قد رُفِعَ عن صَغَةِ البناء إلى شرف الإعراب، فلم

والإسابة ٤٥٤/٢.

(١) بيت من الكامل. الشاهد: مجيء لُثْبَةً "بازل" محذوف الحرف؛ لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير:  
ومنهما باذل. ينظر: شرح المقاصد السبع ٤٤٩، والحقبة ٢٣٦/٢.

(٢) الحاشية في: ٢/٤.

(٣) هو عبيد الله بن قيس القرشي، شاعر مشهور في العصر الأموي، لقب بالرُّثَيَّاتِ؛ لأنه تغرَّبَ في  
شعره بثلاث نسوة يقال لكل واحدة منهن: رقية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٦٤٨/٢، والشعر  
والشعراء ٥٣٠/١، والأغني ٥٩/٥.

(٤) بيت من الطويل. الشاهد: إثبات "مِنْ" في "أَمَّا مِنْهُمَا"، وحذف أحد القسمين، والتقدير:  
أما واحدة منهما غشبية هلالاً. ينظر: الديوان ٣٤، والوساطة ٤٤٨، وشرح التسهيل ٨١/٣،  
والنيل والتكمين ٣١٣/١٠، والمقاصد الحوية ١٤٢٦/٣.

(٥) الشوري ٧.

(٦) الحاشية في: ٣١.

(٧) الاختصاص ٨٣/٣-٨٥.



يرجعوا به.

وأما بناءه مع النون؛ فلأنها تَنْقُطُ معنى الحال الذي هو به أَوَّلَى، فانقضت بناؤه،  
وأما السين و"سوف" فإنهما لم يُتَبَا مع القعل بناء النون معه<sup>(١)</sup>.

كالتشبه الوضعي في استي جئنا والمعنوي في متى وفي هنا

(خ ٢)

\* بدأ في "العُتْدَة"<sup>(٢)</sup> بالتشبه للمعنوي، ويرجحُه: أنه معتبر باتفاقي، بخلاف  
الوضعي، ويرجح هذا: أنه أوضح.

وقال في "العُتْدَة"<sup>(٣)</sup>: «أو في الافتقار إلى جملة»: فلم يشترط التأصيل، وهنا  
عَكْسُ<sup>(٤)</sup>، فيُؤْخَذُ بمجموع الشرطين من الكتابين، ولا بد أن يضاف إليهما اشتراط انتفاء  
للعارضي، فمن تَمَّ أعربت "أي" و"الذنان" و"اللتان"<sup>(٥)</sup>.

وكتابية عن القعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

(خ ١)

\* [«وكتابية عن القعل بلا تأثر»]: وذلك أسماء الأفعال، وقد رُتُّوا على  
الزُّجَّاج<sup>(٦)</sup> قوله: إن "حشَبًا" اسمُ فعلٍ؛ بأنها قد دخلت عليها العوامل، وتأثرت  
"حشَب" بها، قالوا: بحشبتك درهم، وقال الله تعالى: ﴿فَلَا تَكُنْ مِثْلَ حَاسِبِكَ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٥، ١٦، ولم يجرها لامين هشام.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحفاظ. ١/٩٩.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحفاظ. ١/٩٩.

(٤) فاشترط في البيت التالي تأمُّل الافتقار، ولم يشترط كونه إلى جملة.

(٥) الحاشية في: ٣٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥/٣٤٩، والتذليل والتكميل ٨/١٤٠، والزُّجَّاج هو إبراهيم بن السري،  
أبو إسحاق، أحد عن المرد، وأحد عنه أبو علي الفارسي، له: ما ينصرف وما لا ينصرف،  
والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، وغيرها، توفي سنة ٣١٦، وقيل: ٣١١. ينظر: تاريخ العلماء  
النحويين ٣٨، وتروية الأبناء ١٨٣، ومعجم الأدياء ١/٥١، وإنباء الرواة ١/١٩٤، وبنية الوعاة  
١/٤١١.

(٧) الأفعال ٦٦.

(٨) الحاشية في: ١/٢٦.



\* كَوْنُ أسماء الأفعال تائبةً غير متأثرة قولُ الأحفش<sup>(١)</sup> والفراسي في "الحليات"<sup>(٢)</sup>، وذهب في "تذكرته"<sup>(٣)</sup> - وهو قولُ اللّازي<sup>(٤)</sup> والدينوري<sup>(٥)</sup> وسيبويه<sup>(٦)</sup> - إلى أنها منصوبةٌ بأفعالٍ مضمرّة، وقيل: إنّها في موضع رفع بالابتداء، ولفاعل المضمر سدُّ مسدِّ الخبر، كما في: أقامتم الزيدان؟ فهذه ثلاثة مذاهب<sup>(٧)</sup>.

(خ)

\* [«بلا فاعلٍ»]: أي: به؛ يدلُّ على أنه لا يقال: انزل لزل، كما أنه لا يقال: استفتحهم هل<sup>(٨)</sup>.  
\* [«وكاشفان أصلان»]: لتذكّر هنا:

(١) ينظر: الحليات ١٠٨، ٢١٣. والأحفش هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، يلقب بالأحفش الأوسط، أصله عن سيبويه وشاركه في شيوعه، وهو راوي كتابه عنه، أصله عن الجرهمي ولّازي، له: معاني القرآن، والقولان، وغيرها، توفي سنة ٢١٥. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٦، وترجمة الألباء ١٠٧، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، وإنباء الرواة ٣٦/٢، وبغية الوعاة ٥٩٠/١.

(٢) ١٠٧، ١٠٨، ٢١١-٢١٩.

(٣) لم أقف على كلامه في غنار تذكرته لابن حنّ.

(٤) ينظر: التذيل والتكميل ١٣١/١، و٥٩٤/ب، و٥٩٥/أ (نور عثمانية). ولّازي هو بكر بن محمد، أبو عثمان، رأس الطبقة السادسة البصرية، أخذ عن الأحفش وأبي زيد الأنصاري، له: التصريف، توفي سنة ٢٤٩. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٥٨، وتاريخ العلماء النحويين ٦٥، وترجمة الألباء ١٤٠.

(٥) ينظر: التذيل والتكميل ١٣١/١، و٥٩٤/ب، و٥٩٥/أ (نور عثمانية).

(٦) حدث سيبويه عن أسماء الأفعال في الكتاب ٢٤١/١-٢٥٣، ولم أقف فيه على كونها منصوبة بأفعالٍ مضمرّة. وينظر: التذيل والتكميل ١٣١/١.

(٧) الحاشية في: ٢/أ.

(٨) الحاشية في: ٣١.



أَنَا "كَذَلَيْ" أَشْتَاجُ مَا يَحْتَاجُهُ فَأَعْتَمُ دُعَائِي وَالْتِمَاءَ الْوَلِيَّ<sup>(١)</sup>

\* بِحَتْمِ قَوْلِهِ: «أَصْلًا» ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا يُعْرَضُ مِنَ الْاِئْتِقَارِ عِنْدَ التَّرَكِيبِ، كَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْجَمْلِ، وَكَانَتْ قَارِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِلَى مَا يَنْقُضُهُ بِهِ مَعْنَاهَا، أَيْ: الْفَاعِلِيَّةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا.

وِثَانِيهَا: أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا يَعْارِضُ مِنَ الْاِئْتِقَارِ لِمَا يَنْجُمِي عَنِ الْبِنَاءِ، كَالْاِئْتِقَارِ "أَيُّ"؛ فَإِنَّهُ مَعَارِضٌ يُلْزَمُ إِضَافَتُهَا، وَأَمَّا مَعْنَى "كُلُّ" إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ، وَمَعْنَى "بَعْضٍ" إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ.

وِثَالْتِهَا: أَنْ [يَكُونَ]<sup>(٢)</sup> ذِكْرُهُ تَأْكِيدًا لِمَا قَرَّرَهُ مِنَ الْأَصُولِ، وَفَالْمَا عَسَاهُ يَنْتَحِزُ بِهِ، أَيْ: أَصْلُ مَا ذَكَرْتُهُ تَأْكِيدًا، وَفَرَّزُ تَقْرِيرًا.

وَيَرْجَحُ الْجَوَابَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ: صَلَاحِيَّتُهُمَا حَوَاتِنَا لِمَا لَعْنُهُ يُعْرَضُ، وَيَرْجَحُ الْثَالِثُ: كَوْنُهُ أَوْفَقَ لِمَا فِي كِتَابِ النَّاظِمِ<sup>(٣)</sup>.

وَفُغَرِبَ الْأَسْمَاءُ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَارِضٌ وَسَمَا

(خ)

\* [«وَمَعَرِبَ الْأَسْمَاءُ»]: الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى "مِنْ"<sup>(٤)</sup>.

\* [«شَبِّهِ الْحَرْفِ»]: أَيْ: الَّذِي نَقَدَّمُ ذِكْرَهُ، وَهُوَ الشَّبُّهُ النَّاسُ، الْمَعْبُورُ عَنْهُ 'الشُّبْنِي' مِنَ الْحُرُوفِ<sup>(٥)</sup>.

\* وَتَعْرِيفُ لِّلْعَرَبِ بِالسَّالِمِ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ أَوَّلَى مِنْ تَعْرِيفِهِمْ إِيَّاهُ بِالَّذِي يَخْتَلِفُ

(١) بيت من الكامل، لابن خَلِّيّ (ت ٦٣٠)، قاله في مرثية يخاطب لئلك للعظم عيسى، ويطلب حمله بالنال، فعاده وسعه المأل، وقال: أنت "لذي"، وأنا العائد، وهذه الصلة. ينظر: الديوان ٩٢، وعروة الأدب لابن حجة ٣١٠/١، ونفع الطيب ٣٤٩/٧، وروى الأكم ٢٩/٢.

(٢) الحاشية في: ٣١.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ٣١، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ١٧٠/١، ١٧١، بزادها.

(٥) الحاشية في: ٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٩/١، ولم يجرها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٣١.



آعره باختلاف العوامل؛ لأن ذلك تعريفٌ للشيء بما الغرض من معرفته معرفته<sup>(١)</sup>.  
 \* قد يُعترض على هذا التعريف بـ"أي"؛ فإنها معربة وقد أشبهت الحرف،  
 فالتعريف حينئذٍ ليس بجامع<sup>(٢)</sup>.  
 \* [«وسبقنا»]: قال ثعلب<sup>(٣)</sup>: من قال: سَمَ؛ أخذته من "سَميت"، ومن قال: سَمَ؛  
 أخذته من "سَموت"<sup>(٤)</sup>.

\* نازع ابن<sup>(٥)</sup> الضائع<sup>(٦)</sup> أبا<sup>(٧)</sup> القاسم في قوله<sup>(٨)</sup>: لا تسأل عن اسم: لم أعرب؟  
 ولا عن فعل: لم يُي؟ فقال: بلى، إذا حالف الاسم نظائره في البناء سئل عنه، فقليل: لم  
 أعرب؟ كـ"أي" الموصولة، وإذا ثبت للفعل الإعراب، ثم يُي، سئل: لم يُي؟ وذلك

(١) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٩/١، ولم يعرها لامين هشام.

(٢) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٩/١.

(٣) لم أقف على كلامه هذا، وفي الصحاح (س م أ) ٢٣٨٢/٦: «والسمو: الارتفاع ولعلو،  
 تقول منه: سموت وسميت، مثل: علوت وعليت، وسلوت وسليت. عن ثعلب»، وفي تاج العروس  
 (س م و) ٣٨/٣١٠: «سميت كزخيت، لغة في سموت، عن ثعلب، نقله الطبري. وثلث هو  
 أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، أبو العباس، رأس الطبقة الخامسة الكوفية، أخذ عن ابن الأعرابي  
 والرياشي، له: التجميع، والخصال، وغيرها، توفي سنة ٢٩١. ينظر: نزهة الألباء ١٧٣، ومعجم  
 الأدباء ٥٣٦/٢، وإنباء الرواة ١٧٣/١، وبغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٤) الحاشية في: ٣٦.

(٥) هو علي بن محمد بن علي الكناشي الشيبلي، أبو الحسن، من كبار شجرة الأئمة، أخذ عن  
 الشلوين، وأخذ عنه أبو حيان، له: شرح كتاب سيويه، وشرح جمل الرجاجي، وغيرها، توفي سنة  
 ٦٨٠. ينظر: بغية الوعاة ٢٠٤/٢.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) هو عبدالرحمن بن إسحاق الرجاجي، لازم الرجاج، قسب إليه، وأخذ عن ابن السراج  
 والأحقش الصغير، له: الجمل، والأمال، والإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٣٤٠، وقيل غير ذلك.  
 ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٦، ونزهة الألباء ٢٢٧، وإنباء الرواة ١٦٠/٢، وبغية الوعاة  
 ٧٧/٢.

(٨) الجمل ٢٦١.



المضارع إذا بشارته نوذ التوكيد ونوذ الإثبات<sup>(١)</sup>.

وفعل أمر ومضي بئيا وأغزوا مضارعا إن غيا

(خ١)

\* من "الحقيقة<sup>(٢)</sup>": بناء نون "فعل" على الحركة من حيث هي اسم، ككاف المضارع، لا لالتقاء الساكنين، وإنما لم يحركوا ألف "قاما"؛ لئلا تنقلب همزة، ولا ولو "قاموا" وباء "تقومين"؛ إحصاء لما تجرى الألف؛ لأنهن أخوات؛ ولأن أكثر الحركات مستقيمة عليها<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* سكتوا باء "سكنت"؛ لئلا يتوالى أربع متحركات كالتزام، ولم يكن الساكن الأول؛ إذ لا يُتبدأ بساكن، ولا الثاني؛ لاعتنائهم بحركة العين، ولا التاء؛ لأنها اسم على حرف واحد، فاسكتاه إحصاء؛ ولئلا يلزم الإلياس بناء ثنائيت الساكنة. وضشوا مع واو الجماعة إن كان صحيح الآخر أو معتلاً بالياء، نحو: قالوا ورضوا، وقد اجتمعا في: ﴿عَسَوْا وَكَسَوْا﴾<sup>(٤)</sup>، إلا في المثل بالالف، نحو: رثوا وسقوا<sup>(٥)</sup>.

\* إنما أعرب المضارع لمشايمته في<sup>(٦)</sup> الاسم في تلك الأمور المعروفة. وإنما كان بناء الماضي على حركة؛ لشيبهه بالمضارع في وقوعه صلة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً وخبراً بغير فاء.

وأما بناء الأمر على السكون؛ فعلى الأصل، ولأنه شبيه بالمضارع المحزوم بلام الأمر، حتى الأعني أنه في الأصل كذلك<sup>(٧)</sup>.

\* كيف أختر بالفعل المتحتمل لضمير التثنية عن مفرد، وهو: «فعل»؟

(١) الحاشية في: ٣١.

(٢) ٤١٥/١.

(٣) الحاشية في: ٢/١.

(٤) المائدة ٧١.

(٥) الحاشية في: ٣٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب بحذفها.

(٧) الحاشية في: ٣٢.



لا يقال: لإضافته إل: «أشرف ومُضَيَّ»؛ لأنك لو قلت: غلام زيد وعمرو قاما؛ لم يصح، باعتبار زيد وعمرو.

والجواب: أنه على حذف مضاف، أي: وفعل مضى، والإعبار في الحقيقة عن المذكور والمحلوف مقار.

وهذا الموضع يُقرأ بالحذف، وذلك على حذف المضاف وقاء المضاف إليه على ما كان عليه من الحذف؛ لكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله، نحو:

أَكُنْ اقْرَأْ تَحْسِبَنَّ اقْرَأْ وَتَارِ تَوَلَّى بِاللَّيْلِ تَارِ<sup>(١)</sup>

وينبغي أن يُقرأ: «ومُضَيَّ» بالرفع، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على ما هو الأكثر في كلامهم، وعلى هذا فالإعبار صحيح<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «يُجِئَا» أصله: يَتَوَهَّما، فحذف الفاعل للعم به، وأبدل الضمير المنصوب ضميراً مرفوعاً نائباً عن الفاعل، بدليل: «وأعربوا»<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «يُجِئَا» يُنظر: هل يجوز كون الألف إشباعاً، كما قال: «إِنْ غَرِئَا»، وأراد بالفعل: هذا الجنس المنتسب إلى هذين الأمرين، كما تقول: كلام زيد وعمرو حسن، وكلام الزيدتين حسن<sup>(٤)</sup>.

من نون توكيد مُباشِر ومن نون إنباط مُتَرَعِّضٌ من لِين

(خ ٢)

\* قوله: «من نون توكيد»: ينبغي أن يقول: لفظاً أو تقديرًا، كقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) بيت من لشقارب، لأبي دؤاد الإبادي، وقيل: لعدي بن زيد العبادي. ينظر: شعر أبي دؤاد ٣٥٣، ودنوان عدي ١٩٩، والكتاب ٦٦/١، والأصول ٧٠/٢، ٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٣٢/٤، وإعراب القرآن للحلبي ٩٣/٤، والمجدة ٤٢٠/٢، ١١١/٦، والمحجب ٢٨١/١، وشرح جبل الرحامي ٢٥٧/١، وشرح التسهيل ٣٨٨/١، ومغني اللبيب ٣٨٢، وللتقاصد النحوية ١٣٥٥/٣.

(٢) الحاشية في: ٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٩/١، ٢٠، ولم يعرضا لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٠/١، ولم يعرضا لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٠/١، ولم يعرضا لابن هشام.

(٥) هو الأضبط بن فرج.



لَا تُجِئَنَّ الْفَقِيرَ<sup>(١)</sup>

وقولك: لَا تَكْظُرْ، بإبدال النون ألفاً في الوقف<sup>(٢)</sup>.

\* «مباشر»: لأن ما بآشَر نَوْنُ التوكيد مبنيٌّ تَرْكِبُهُ معها تَرْكِيبٌ خَمْسَةٌ عَشْرَ، ومن قَمَّ إذا فَصَّلَ بينهما فاصِلٌ أُعْرِبَ، نحو: هل تَعْلَمَانِ؟ وأصله: هل تَعْلَمَانِ؟ فحذفت الأول؛ لاجتماع الأمثال<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «مباشر»: ينبغي أن يقول: لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، لِيُخْرِجَ عَنْهُ نَحْوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ مِلَّةِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿فَمَا تَرَىٰ مِنْ آلِ يَسْرَاحَ﴾<sup>(٥)</sup>. وقد تَرْتَّبَ مِنَ الْأَمْرَيْنِ سَوَالٌ<sup>(٦)</sup>.

\* «كَيُؤْمِنَنَّ»: ﴿وَالْمُطْلَقَتُ يَتَرَضَّعُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَتَكَبَّرْنَ﴾<sup>(٧)</sup>، فالأول مرفوعٌ، والثاني منصوبٌ، وكلاهما مبنيٌّ<sup>(٨)</sup>.

\* الحاصل: أن المضارع للمؤنث بالنون: إن كان مسندًا إلى ضمير المخاطب أو لفرد الغائب أو الغائبة نبي، نحو: لتذهبي يا زيد، ولتذهبي زيد، ولتذهبي هند.

(١) بعض بيت من الشعر، وهو بتمامه:

لَا تُجِئَنَّ الْفَقِيرَ هَلْكَ أَنْ تُزَيِّجَ يَوْمَ وَالْتِهَامُ قَدْ رَفَعَهُ

روي: «تعاذ» بدل «تجئ»، ولا شاهد فيها. ينظر: الزاهر ٢٩٣/٢، وقليب اللغة ٢٠٣/١، والعسكريات ٩٩، والإنصاف ١٧٩/١، وسفر السعادة ٧٠٤/٢، والتهذيب والتكميل ١٧٦/٥، وللقاصد النحوية ١٨١٠/٤، وخرقة الأدب ٤٥٠/١١.

(٢) الحاشية في: ٣٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢٠/١ أولًا إلى البيت، ولم يعرجا لأمين هشام.

(٣) الحاشية في: ٣٢.

(٤) القصص ٨٧.

(٥) مريم ٢٦.

(٦) الحاشية في: ٣٢.

(٧) البقرة ٢٢٨.

(٨) الحاشية في: ٣٢.



والخاص<sup>(١)</sup> من هذا أن يقال: لثرفه محاطباً أو غائباً أو غائبة.

ع: تدخل تحت العبارة: المحاطبة، وإلا فلا تدخل الغائبة.

وأخص منه: إن كان من الأمثلة الخمسة فمعرّب، وإلا فمبني<sup>(٢)</sup>.

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن

(خ١)

\* [«والأصل في المبني أن يسكن»]: قال ابن الحارث<sup>(٣)</sup>: وأصله السكون، إلا

إذا كان مبتدأ به، أو اتقى ساكنان، أو غرض البناء.

ع: أو كان ضميراً غير معتل<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* وقد تلخص إلى هنا أن العرب نوعان: الاسم، بشرط حلوله من مشابهة

الحرف، والمضارع، بشرط سلامته من نوني التوكيد والإثبات.

وأن لمبي خمسة: ثلاثة مبنية دائماً، وهي: أفعال الأمر، والأفعال الماضية، وجميع

المحروف، وواحد في حالة، وهو الاسم إذا أشبه الحرف، وواحد في حالتين، وهو للمضارع

للتصل بنون الإثبات ونون التوكيد.

وتلخص من هذا المجموع: أن الكلمات لا تخرج عن أن يكون<sup>(٥)</sup> إما معربة أو

مبنية<sup>(٦)</sup>.

\* [«والأصل»]: ومن ثم وحيث نون الوقاية في "مِن" و"عَنْ" و"قَدْ" و"لَقَدْ"،

لتحفظ عليهن مكوفهن، فأما الحذف فشاؤ فيهن، على ما سيذكر في موضعه<sup>(٧)</sup>.

(١) كنا في المخطوطة، والصواب ما أعاده في آخر الحاشية: وألخص.

(٢) الحاشية في: ٣٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢٠/١ قوله: «وأخص منه» إلى آخرها، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) النهاية في شرح الكتابة ١٦٣/١-١٦٦.

(٤) الحاشية في: ٢/١.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب: تكون.

(٦) الحاشية في: ٣٢.

(٧) ص ٢٢٢.

(٨) الحاشية في: ٣٢.



\* قال صاحب "الكفاية"<sup>(١)</sup>: أصل البناء السكون، إلا إذا كان المبنى مبتدأ به، أو النقي ساكتان، أو غرض البناء<sup>(٢)</sup>.

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كَأَيِّنْ أَهْوَىٰ حَيْثُ وَالسَّكُنُ كَمْ

(خ١)

\* وكَيْلُ ذَلِكَ عِلَالُ الأصل، وإنما ارتكب لغرض؛ ألا ترى أنه لو بُني ما دُكر على السكون النقي ساكتان؟

ومن قَمَّ رُؤًى على من قال في: ﴿الْقَرْيَةُ﴾<sup>(٣)</sup>: إنه مبيغ؛ لعدم للفتنبي، وهو التركيب؛ وقيل: إنه موصول بنة الوقف، وهو معرف في التقدير؛ لأنه لم يثبت لنا مبيغ على السكون يؤدي فيه الحال إلى النقاء ساكتين، وثبت اجتماع ساكتين في الوقف، وإجراء للموصول بحرى الوقف<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* «أهسى» إذا استعمل ظرفاً فهو مكسور عند جميع العرب، ثم قال الجمهور: بناءً، وقال الخليل<sup>(٥)</sup>: يجوز أن يكون قولك: لقيته أهسى، بتقدير: لقيته بالأهسى، فيخذف الحرفين، وزعم قوم منهم الكيساني<sup>(٦)</sup> أنه ليس معرفاً ولا مبيغاً، بل محكي، وأنه سمي بفعل الأمر من النساء، كما قال<sup>(٧)</sup>:

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية ١/١٢٣-١٢٦.

(٢) الحاشية في: ٣٢.

(٣) وردت في عدة مواضع في القرآن، أوطأ: البقرة ١.

(٤) الحاشية في: ٢/أب.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/١٦٦، ١٦٣. والخليل هو ابن أحمد، الأزدي الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، رأس الطليقة طائفة البصريين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وأخذ عنه سيبويه، توفي سنة ١٧٥، وقيل غير ذلك. ينظر: نزهة الألباء ٤٥، ومعجم الأدباء ٣/١٢٦٠، وإنباء الرواة ١/٣٧٦، ونغية الوعاة ١/٥٥٧.

(٦) ينظر: التفسير البسيط ١٧/٣٥٩، والنذيل والتكميل ٨/١٦، وارتشاف الضرب ٣/١٤٢٧.

(٧) لم أقف له على نسبة.



يُسْنِ مَقَامُ الشَّيْخ: أَمْرَسَ<sup>(١)</sup> أَمْرَسَ<sup>(٢)</sup>

فموضع "أمرس" مبتدأ، أي: المقام الذي يقال فيه: أمرس، أي: مقام الاستقاء بالدلو.  
وإن استعمل غير ظرف والحجازيون<sup>(٣)</sup> يبتونه على الكسر مطلقاً، كما كان في  
الظرفية، قال<sup>(٤)</sup>:

«يَوْمَ أَغْلَمَ مَا يَجِيءُ بِهِ وَغَضَى بِغَضَى فَضَائِهِ أَمْرَسَ<sup>(٥)</sup>»

وهم<sup>(٦)</sup> يوافقونهم في النصب والبحر، ويقالونهم في الرفع، فيعربون، قال<sup>(٧)</sup>:  
«اغْتَصِمَ بِالرَّجَالِ<sup>(٨)</sup> إِنْ غَرَّ بِكُمُ وَتَنَاسَى<sup>(٩)</sup> الَّذِي تَعْتَمِدُ أَمْرَسَ<sup>(١٠)</sup>»  
ومتهم من بعثه غير متصرف في أحواله كلها، قال<sup>(١١)</sup>:

(١) كأنها في المخطوطة في هذا الموضع وما بعده: أمرس، وللتبينة من مصادر البيت.

(٢) بيت من مشعر الرجز. أمرس: فعل أمر من العرس، وهو أن يقع حبل البئر بين الحظاف  
والكرة. ينظر: الجهم ١٢٤٨/٣، وإصلاح المنطق ٦٧، ١٤٧، وبهاسي ثعلب ٢١٣، وشرح  
لفظيات ١٣٣، واندكر والمؤت لاين الأتباري ٧٩/٢، وأخبار الزجاني ٢٠٧، ورس صناعة  
الإعراب ٦٧/٢، وأمال ابن السعري ٤٠٧/٢، وشرح التسهيل ٢٠/٣، والتذيل والتكميل  
١٤٠/١٠، ١٦/٨.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب: فالحجازيون. ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(٤) هو أسقف بحران، وقيل: قس بن ساعدة، وقيل: ثبغ بن الأقرع.

(٥) بيت من الكامل. ينظر: البيان والبيان ٣٤٣/٣، والحيوان ٤٣/٣، والعقد القريد ١٣٧/٣،  
والحاسة البصرة ١٦٥١/٤، وفار القلوب ٢٣٢، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢، والتذيل والتكميل  
١٧/٨، ٢٤، ولقاصد الحوبة ١٨٤٩/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) كنا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بالرجال.

(٩) كنا في المخطوطة، والصواب: تلسن، لأنه فعل أمر مبني على حذف حرف العلة.

(١٠) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٢٢٣/٢، والتذيل والتكميل ١٨/٨، ولقاصد  
الحوبة ١٨٤٨/٤.

(١١) لم أقف له على نسبة.



لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أُنْسَا<sup>(١)</sup>

ح<sup>(٢)</sup>: في "ألمس" حسن لغات: بناؤه على الكسر مطلقاً دون تنوين، وبناؤه عليه بالتونين، وإعرابه منصراً مطلقاً، وإعرابه غير منصرف مطلقاً، وإعرابه غير منصرف رفعاً وبناؤه على الكسر رفعاً<sup>(٣)</sup> وجرّاً<sup>(٤)</sup>.

\* «تَمَنَّا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ<sup>(٥)</sup>» قد يُدَكَّرُ "الأمس" ولا يُدَكَّرُ<sup>(٦)</sup> به اليوم الذي قبل يومك، ولكن الوقت المستقرّب على سبيل الاستعارة، كُشِّفَ<sup>(٧)</sup>.

\* قولهم في: «عَيْثُ»: إنه يُجِي على الضم؛ لأنّها حركة لا تُوجِّهُ إعراباً؛ حسن ظاهراً.

وقال الشَّيْخُ<sup>(٨)</sup> في هذا الباب شيئاً مستبعداً، قال: إن قيل: لِمَ لُفِحَتْ "الْأُنْ"، وَكُيِّرَتْ "عَيْثُ"؟

وأجاب بوجهين:

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، والأزمة للقطرب ٣٢، وإصلاح المطلق ٢٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٩/٣، والتفسير السعيد ٣٦٠/١٧، وأسرار العربية ٥٢، وشرح السهيل ٢٢٣/٢، وللقاصد الشحوة ١٨٣٣/٤، وحزانة الأدب ١٦٧/٧.

(٢) التذليل والتكميل ٢٠/٨.

(٣) كنّا في المخطوطة، والصواب ما في التذليل والتكميل: نصّاً.

(٤) الحاشية في: ٣٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٢٣/١ قولاً إلى قوله: «يفعل الأمر من اسماء».

(٥) القصص ٨٢.

(٦) كنّا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الكشف: ولا يراد.

(٧) ٤٣٤/٣.

(٨) الحاشية في: ٣٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٣/١، ولم يعرضها لأبن هشام.

(٩) شرح كتاب سيبويه ١٢٣/١٢. والسوادي هو الحسن بن عبد الله بن الرزيان، أبو سعيد، أحد أعلام النحو والصرف، أخذ عن ابن السراج والرجاج، له: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، وغيرها، توفي سنة ٣٦٨. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٨، ونزهة الألباء ٢٢٧، ومعجم الأدباء ٨٧٦/٢، وبغية الوعاة ٥٠٧/١.



أحدهما: أن ذلك الأصل في حركة النقاء الساكنين.

والثاني: أن "خَيْرٌ" يُحْلَفُ بِهَا، قَالُوا: خَيْرٌ لِأَفْعَلٍ، فَأَوْقَعُوهَا مَوْقِعَ الْأَسْمِ الْمَحْلُوفِ بِهِ، وَهُوَ مَقْتَرَحٌ، قَالُوا: اللَّهُ لِأَفْعَلٍ، وَقَالُوا: يَمُنُّ اللَّهُ لِأَفْعَلٍ، فَبَنُوهُ عَلَى حَرَكَةٍ لَا تَكُونُ لَهُ لَوْ أَعْرَبَ<sup>(١)</sup>.

والرفع والنصب اجعلن إعرابا  
والاسم قد خصص بالجر كما  
لاسم وفعل نحو لن أهابا  
قد خصص الفعل بأن ينجزما

(١خ)

\* ابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٢)</sup>: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْأَلَ: لِمَ احْتَصَسَ الْأِسْمُ بِالْجَرِّ، وَالْفِعْلُ بِالْجُزْمِ؟

لأنه سؤالٌ عن مبادئ اللغات، وهو باطل؛ لأنه يؤدي إلى التسلسل.

وإنما يُسْأَلُ: لِمَ لَا تُخَفِّضُ الْفِعْلَ<sup>(٣)</sup> لِإِضَافَةِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: ﴿هَكَذَا يَوْمَ تَنْفَعُ﴾<sup>(٤)</sup>؟

والجواب: أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي الْحَقِيقَةِ لِمَصْدَرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْفِعْلِ لَهُ.

و: لِمَ لَا يُجْزَمُ مَا لَا يَنْصَرِفُ؟ لِأَنَّهُ لَشَأْ أَشْبَهَ اللَّعْنَ جُمْلَ عَلَيْهِ فِي امْتِنَاعِ الْخُلُصِ وَالتَّنْوِينِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُجْرَّ بِالسَّكُونِ؛ حَمَلًا عَلَى...<sup>(٥)</sup> وَأَنْ لَا يُتَكَلَّفَ حَمْلُهُ عَلَى النَّصْبِ؟

والجواب: أَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى الْإِعْلَالِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ، فَيَتَوَالَى...<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

\* ع: قَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تَقْتَضِي أَنَّهُ امْتِنَعَ دَحْوُ الْجَرِّ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ

(١) الحاشية في: ٣٢.

(٢) شرح جمل الزجاجة ١/١٠٨، ١١٤ بنحوه، ونقل أبو حيان في التذييل والتكميل ١/١٣٩-١٤١ قريباً منه عن بعض أصحابه ثم بسمه، وأفاد محققه بأنه الأبلدي في شرح الجزولية (السفر الأول) ٧٣-٧٥.

(٣) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) المائدة ١١٩.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٢/أب.



حيث امتنع دخول الجرم على الاسم، فكيف صار امتناع دخول الجرم على الأسماء أصلاً منع دخول الجر على الأفعال؟ وما وجه ردّ أحدهما على الآخر؟

والجواب: أنه لم يجعل امتناع الجرم في الأسماء علةً منع دخول الجر في الأفعال، وإنما أراد أن كل واحد منهما ممتنع في بابه؛ للعلّة التي تمنعه، والمعنى الذي يُجمله.

على أن نظير هذه العبارة وقع لبيّن<sup>(١)</sup> رحمه الله، فإنه قال: «وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جرٌّ»، واختلف الناس، فمنهم من حمل كلامه على ما ذكرت، ومنهم من حمله على غير ذلك<sup>(٢)(٣)</sup>.

فارفع بضمّ وانصبّ فتحاً وجرّ كسرًا كدبّر الله عبده يسز

(خ ١)

\* نَقَبَ: «فتحاً» على إسقاط الخافض، بدليل مجيئه به في قوله: «فارفع بضمّ»، وكذا: «وَجَرَّ كَسْرًا»، ولا يحسن أن يكون مصدرًا في موضع الحال، أي: فاتحًا وكاسرًا؛ لأن ما قبله ينافيه، أعني: قوله: «فارفع بضمّ».

فإن قلت: فإن إسقاط الجار غير قبيح.

قلت: هو جائز في الضرورة<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* الإعراب: أثر ظاهر أو مقدّر يَجْلِيهِ العامل في آخر الكلمة.

وأَنواعه أربعة، وأنواعه في الاسم ثلاثة، وفي الفعل كذلك.

وإنما كانت في الاسم ثلاثة؛ لأن للمعانى التي هي: به لأجلها في الاسم: معنى هو عمدٌ، فاستغنى<sup>(٥)</sup> عنه، كالفاعلية، فعملوا له الرفع، ومعنى هو فضلةٌ يتم الكلام بدونه، كالفعولية، وله النصب، ومعنى يتلها، وهو للمضاف إليه، نحو: غلامٌ زيد، وله الجرُّ.

(١) الكتاب ١/١٤.

(٢) ينظر: الإيضاح للزجاجي ١٠٢-١٢٠، والنهدين والتكميل ١/١٤١، ١٤٢.

(٣) الحاشية في: ٣٣، ونقها ياسون في حاشية الألفية ٢٣/١ إلا قوله: «واختلف الناس» إلى آخرها.

(٤) الحاشية في: ٢/أب.

(٥) كذا في المخطوطة، وهي في شرح الألفية لابن الناطم ١٦، ١٧ لنقول عنه: «لا يستغنى».



ع: انظر قوله<sup>(١)</sup>: «كالفضل»<sup>(٢)</sup>.

وأما المضارع فمحمول، فكان له ثلاثة، كما للاسم: فأعرب رفعا ونصبًا لعدم المنع، لا جرًّا؛ لأنه لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة إخبار في المعنى، فغرض الجزم. كقافية<sup>(٣)</sup>: الجزم مخصوص بالفعل؛ لامتناع دخول عواميه على الاسم، وكذا قال في الجر<sup>(٤)</sup>.

واجزم بتسكين وغير ما ذكر  
وارفع بواو والتسكين بالألف  
(خ ٢)

\* هذه الأسماء في الوزن ثلاثة أقسام:

فعل<sup>١</sup> باتفائي، وهي ثلاثة: أب، حم، هـ.

فعل<sup>٢</sup> باتفائي، وهي: فم، أصله: قوة.

مختلف فيه:

أحم، فقال القراء<sup>(٥)</sup>: "فعل"، بدليل قولهم: أخو، وقال<sup>(٦)</sup>:  
ما العزة أخوك<sup>(٧)</sup>

(١) يريد: ابن النظم في شرح الألفية ١٦، ١٧.

(٢) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول، والذي في شرح ابن النظم: «ومعنى هو فضلاً» كما نقله الأوزي، ولم يبين مراد ابن هشام بتعليقه على عبارته.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٧٧/١، ١٧٨.

(٤) الحاشية في: ٣٣.

(٥) ينظر: التلخيص والتكميل ١٥٨/١. والقراء هو يحيى بن زياد بن عبدالله، أبو زكريا، رأس الطليقة الكوفية الثالثة، أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن المهدي السعدي، له: معاني القرآن، والتقصير والممدود، وغيرها، توفي سنة ٢٠٧. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٧، ونزهة الألباء ٨١، وإنباء الرواة ٧/٤، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٦) هو رجل من طبرستان.

(٧) بعض بيت من البسيط، وهو يتسام:

ما لمرأة أخوك إن لم تلبه وزراً  
عند الكره في وفواك على الذوب

ينظر: شرح التسهيل ٤٥/١، والتلخيص والتكميل ١٥٨/١.



وغزوه: "فعل".

وُلُو، فقال م<sup>(١)</sup>: "فعل": دُوِي، بدليل: ﴿ذَوَاتَا أَفْتَانٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال الخليل<sup>(٣)</sup> والزجاج<sup>(٤)</sup>: "فعل": لأن الحركة زيادة، فلا يُقدَّم عليها إلا بتب. وأحب عن حجة م بأن الاسم إذا حُلِفَ لأمه ثم بني<sup>(٥)</sup>، لا تُركُّ عنه إلى سكونها، قال<sup>(٦)</sup>:

يَذَن<sup>(٧)</sup> يَنْصَاوَانِ عِنْدَ عُرِّي<sup>(٨)</sup>

و"يَنْدُ" عندهم: "فعل"<sup>(٩)</sup>.

من ذاك دُو إن ضحية أهايا والقم حيث الميم منه يانا

(٢٤)

\* لا يستقيم كلامه لوحين:

أحدهما: أن "القم" هذه النقطة بعينها لا وجود لها مع مقارفة الميم؛ لأن الموجود مع مقارفة الميم لفظة أخرى ليست هذه، فهو فرض محال.

والآخر: أن اضكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة "القم" نفسها، والمعرب الإعراب للمذكور لفظة أخرى، وهو المُعَقَّب عليها الأحوال الثلاثة: أعني: فوك، وفاك، وفيت،

(١) الكتاب ٢٦٢/٣، ٢٦٣.

(٢) الرحمن ٤٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٦٣/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٣، والذليل والتكميل ١٦٣/١.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٣.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: نُئِي.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: يَنْصَاوَانِ.

(٨) صدر بيت من الكامل، ومعه:

قد تمنعك بينهم أن تُهشما

...

ينظر: شرح القصائد السبع ٥٧، وقذوب المغة ١٦٨/١٤، والنصف ٦٤/١، وأدبي ابن الشجري

٢٣١/٢، وشرح جمل لرحاجي ١٤٠/١، ٣١٤/٢، وخزانة الأدب ٤٧٦/٧.

(٩) الحاشية في: ٣٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٥/١، ولم يعرها لابن هشام.



فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم، والثابت له الحكم غير المحكوم عليه، وأما أحواله الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها أعيانها.

وقد اتفق لناظم مثل [هذا] <sup>(١)</sup> الاستعمال أو قريب منه في قوله <sup>(٢)</sup>:

«إلى ثلاثة "رأى" و"غَلِمَ"»

البيت؛ لأن المحكوم عليه بالتعدي إلى ثلاثة هو "رأى" و"غَلِمَ"، والتعدي إلى ثلاثة إنما هو "أَرَى" و"أَغْلَمَ"، و"أَرَى" و"أَغْلَمَ" ليسا بـ"رأى" و"غَلِمَ"، وليس قوله:

«إذا صاراً "أَرَى" و"أَغْلَمَ"»

يناقض له، كما لا ينفعه قوله:

«حيث الميم منه بالاً»؛

لأن "رأى" و"غَلِمَ" لا وجود لهما مع "أَرَى" و"أَغْلَمَ"، كما أنه لا وجود للقسم مع مفارقة الميم <sup>(٣)</sup>.

أَبْ أَخْ عَمَّ كَذَاكَ وَهَنْ وَالْقَصُّ فِي هَذَا الْآخِرِ أَحْسَنُ

(خ ١)

\* الحكم: أبو زوج المرأة وغروهم من أقاربه، هذا للشهور، وقد يُطلق على أقارب الزوجة <sup>(٤)</sup>.

\* إن قيل: بشرط أن لا تكون مثلاً.

قلت: لا يحتاج إلى بيانه؛ لأنه نص على حكم للثني، وذلك عام في كل مثني.

فإن قلت: يَرُدُّ المكسر.

قلت: ذلك ليس بـ"أَبْ" و"أَخْ"، وكذا يُجَادِبُ أيضاً عن الثني وعن التصريح <sup>(٥)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسباق ينقطبه.

(٢) في باب "أَرَى" و"أَغْلَمَ"، وسباني التعليق عليه في ص ٤٧٧.

(٣) الحاشية في: ٣٤، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ٢٠٢/١.

(٤) ينظر: الصحاح (ج ٤) ٤٥/١، والحكم ٤١١/٣.

(٥) الحاشية في: ٢/أب.

(٦) الحاشية في: ٢/أب.



وفي أب وتاليه ينزُر وقصرها من نقصهن أشهر

(خ ٢)

\* «القبيل» [الأول]<sup>(١)</sup> هو القصر؛ لأن الثلاثة على «قفل» في الأصل، وقولي: «الأول» أعني به: قبل الحذف.

والنقص هو القبيل الثاني، أعني: بعد الحذف؛ لوحهين:

أحدهما: أن حتى الاسم أن يكون في الإفراد والإضافة على حد واحد.

والثاني: أن القياس الظاهر كان يقتضي أن لا يجوز: جاء أبو زيد، كمسألة «أبي»، ولكنهم نزلوا للمضاف إليه منزلة كمال الاسم، فصار بمنزلة تاء «عزوة»، وهذا مما قد يستدل به على شدة ستراج للتضامين.

وقد يقال: لم يجوز ذلك إنما ذكرت؛ بل لأن التثنية لا يدخل هنا، فلما أمتوه صححوا.

والجواب: أنهم لو نزلوا للمضاف إليه منزلة المنفصل لم يجزوا ذلك، وإن كان التثنية لا يدخل<sup>(٢)</sup>.

\* ذكر ابن<sup>(٣)</sup> في «شرح المفصل»<sup>(٤)</sup> أن القصر والنقص لغة الحارث<sup>(٥)</sup>.  
\* «من نقصهن أشهر»: فيه تقدم مفعول «أفعل» التنفيلي، وقد منعه الفارسي في أول «الحلقات»<sup>(٦)</sup>.

(١) ما بين المعقولين جاء في المخطوطة بعد قوله: «هو القصر»، ولعله كان ملحوظاً، فلم يحكم الناسخ موضعه، وبذل عليه قوله الآتي: «والنقص هو القياس الثاني».

(٢) الحاشية في: ٣٥.

(٣) هو يحيى بن علي بن يحيى الحلبي، أبو اليقاء، من كبار لغة الشام في عصره، له: شرح لفصل، وشرح التصريف للوكي، توفي سنة ٦٤٣. ينظر: إنباء الرواة ٤/٤٥، وأنباء ٣١٩، ونبذة الوعاة ٣٥١/٢.

(٤) ٥٣/١.

(٥) كذلك في المخطوطة، ولعله على إرادة القبيلة، وهم بنو الحارث بن كعب، وفي شرح المفصل: ينحارث. ينظر: معاني القرآن للأفندي ١/١٢١، وليس في كلام العرب ٣٣٤.

(٦) الحاشية في: ٣٥.

(٧) ١٧٧.



ثم كيف سخّم على قصرها بأنه أشهر، ولم يتقدم للفسر تعريف ولا ذكر؟ ومن يتحسّن: زيد أفضل من عمرو، لمن لم يعرف زيدا؟<sup>(١)</sup>

وشرطُ ذا الإعراب أن يُضفن لا لئلا كجا أخو أهلك ذا اعتلا

(خ ١)

\* نحو: ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَيْكُمُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿لَمَبِّ إِلَى أَيْنَا يَنَّا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَالْحُورُ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿أَتَيْتُهُ وَأَخَاهُ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿أَيُّوبُ أَحْمَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ الْيَتِيمِ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَلَيْدٌ رَيْكٌ لَدُوْ مَقْفِرَةٍ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿إِنْ يَلْبِزْ ذِي تَلْكَ شَعْرٍ﴾<sup>(١٠)</sup>، ووقع في التزيل إعراب "القم" في النصب: وهو: ﴿لَتَنْقُ قَا﴾<sup>(١١) (١٢)</sup>.  
\* قوله: «وشرطُ ذا الإعراب»: وشذّ قوله<sup>(١٣)</sup>:

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَابِهِمْ وَقَا<sup>(١٤)</sup>

(١) الحاشية في: ٣٥.

(٢) الكهف ٨٢.

(٣) يوسف ٨٠.

(٤) يوسف ٨.

(٥) طه ٤٢.

(٦) الأعراف ١١١، والشعراء ٣٦.

(٧) المحررات ١٢.

(٨) الرعد ٦.

(٩) القلم ١٤.

(١٠) ثلث رسائل ٣٠.

(١١) الرعد ١٤.

(١٢) الحاشية في: ٢/ب.

(١٣) هو العجاج.

(١٤) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٢/٢٢٥، وإصلاح السطوح ٦٩، والمقتضب ١/٢٤٠، والبصريات ٢/٨٩٦، وليس في كلام العرب ٢١٧، وشرح التسهيل ١/٥٠، وللقاصد السحوية ١/٢٠٣، وعجالة الأدب ٣/٤٤٢.



فأعرابها هذا الإعراب، ولم تُعْثَفْ لفظاً.

وحق من يقول في: لا أبا له، و: لا أبا له: إنه غير مضاف، وإنه إنما أعرب هذا الإعراب؛ لشبهه بالمضاف؛ أن يقول في هذا الباب: إذا كان مضافاً أو مُشَبَّهاً للمضاف<sup>(١)</sup>.

\* اشتراط ذلك في الجميع فيه نظر؛ لأنه مُؤَوِّدٌ بأنه يشك، وأن الحكم يزول لزواله، وذلك عامٌّ في غير "ذو"، فإنما لا تقارن الإضافة لغير الياء، فلا يفارقها هذا الإعراب<sup>(٢)</sup>.

\* فإن قلت: فما حكم "قم" نصبتاً مع الياء إذا قلت: رأيت، هل تقول: في، أو: قاي؟

قلت: لا يجوز؛ فاي، كما تقول: فاك؛ لأن الفاء إنما تتبع العين، والعين إذا كانت في موضع جرّ تنقلب ياءً، فكذا إذا كانت في موضع كسر<sup>(٣)</sup>، لا فصل بين الكسر والجر، كما لا فصل بينهما في: مررت بغلامي، ورأيت غلامي.

وأما باقي أحواله فهي مع الياء مخنوفة اللام، تقول: أخي، وأبي، وحيي، وهي إلا "ذو" فلا تضاف للياء.

وهذا الثابت في قولك: في عين، لا لائم؛ لأن لامة هاء حليفت، الأصل: فوه<sup>(٤)</sup>.

\* قيل: أحواله<sup>(٥)</sup> أربعة، فهي خمسة، قاله الزنجاني<sup>(٦)</sup> و...<sup>(٧)</sup>، وقيل: الجميع

(١) الحاشية في: ٢ أب.

(٢) الحاشية في: ٢ أب.

(٣) لأنها مضافة إلى ياء للتكلم.

(٤) الحاشية في: ٢ أب.

(٥) أي: أحوال "قم" المتقدم ذكره في الحاشية السابقة في قوله: «وأما باقي أحواله».

(٦) الجمل ١٩.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.



سنة، قاله كثير<sup>(١)</sup>، غُدُوا: المَن. وقيل: سبعة، غُدُّ: مَنُو، و...<sup>(٢)</sup>، ومَنِي، قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>. وقيل: ثمانية، غُدُّ منها: "ذو" الطائية، وكان حقاً للصنف إذ ذكر "المَن" أن يكرها؛ لأنها قليلان؛ وقد ذكرها في "الكافية"<sup>(٤)</sup>، فقال: «"ذو" المُغَرَّب»<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* في "خواشي"<sup>(٦)</sup> الشُّكُورِين: قوله<sup>(٧)</sup>: "لا أَب لك": لا ينبغي أن يقال: لا أبا لي، بإثبات الألف مع ياء المتكلم؛ لأن حكم هذه الأسماء إذا أضيفت إلى الياء حكمها غير مضافة<sup>(٨)</sup>.

بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافاً ومضلاً

(خ ١)

\* ممَّا تَوَبَّ في الحروف عن الحركات: المثنى، وهو كلُّ اسمٍ دلَّ على اثنين بزائدة، وذلك ك: رجلين، وعلاتين.

فقولنا: "اسم" جنس.

وقولنا: "دلَّ على اثنين" فصلٌ يخرج به ما دلَّ على واحد، وهو المقرد، ك: نَهْ، وما دلَّ على أكثر من اثنين، وهو الجمع، ك: زيدين.

(١) انطلمست في لمخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في لمخطوطة.

(٣) قاله في كتاب له في النحو، نقل منه ابن هشام، كما في جمع المراجع ١/١٢٧، وينظر: الصحاح ٦/٢٢٠٨ (م ن ن). والجوهري هو إسماعيل بن حماد الفارابي، أبو نصر، أحد أئمة اللغة والأدب، أخذ عن أبي علي الفارسي والسيوطي، له: الصحاح، وعروض الموزنة، وغيرها، توفي سنة ٣٩٨، وقبل غير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ٢/٦٥٦، وإنباء الرواة ١/٢٢٩، ونبغة الوعاة ٤٤٦/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية لشافية ١/١٨١.

(٥) الحاشية في: ٣/١.

(٦) خواشي لنفسه ٢٨٤.

(٧) أي: الزمخشري في الفصل ٩٧.

(٨) الحاشية في: ٣٥.



وقولنا: 'بزيادة' خرج به ما دل على اثنين لكن لا زيادة.

...<sup>(١)</sup> للمصنف<sup>(٢)</sup>: «صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه»، ولا حاجة لها.

إذا استكمل الاسم ما ذكرنا فزعمه بالألف، وحققه ونصبه بالياء المفتوح ما قبلها.

ثم اعلم أنهم قد حثوا على لثني خمسة ألفاظ من حيث للمعنى دون اللفظ<sup>(٣)</sup>، فأعربوها بإعرابه<sup>(٤)</sup>، منها اثنان بشرط، وهما: كَيْلًا، وكَيْلًا، ومنها ثلاثة بلا شرط، وهي: اثنان، والثلاث، وثلاثان.

فأما قوله: «و» كَيْلًا»: الألف في «كَيْلًا» بدل من التوين، مثلها في: رأيت عصا، في الوقف، لا لأم الكلمة، مثلها في قولك في حالة الإفراد: كَيْلًا، وإن شئت قلت: وليست هي للوجود في قولك: كَيْلًا، كما أن ألف «عصا» في الوقف في النصب ليست الألف في قولك: عصاهما. نعم، من قال: إن ألف «عصا» في الوقف لأم الكلمة؛ قال ذلك هنا، وبقي على ما قلته أن «كَيْلًا» إذا وُجِبت دون إضافة تُنَوَّن<sup>(٥)</sup>.

(٢خ)

\* لثني: اسمٌ شَمَّ إلى اسمٍ موافقٍ له في لفظه ومعناه، أو في لفظه والمعنى الموجب لتسمية.

فخرج: الفعل، والحرف، والجمع، ونحو: زيد وعمر، ونحو: للأبيض<sup>(٦)</sup>، وعين [أو] عين<sup>(٧)</sup>: للباصرة والجارية<sup>(٨)</sup>، ودخل: فُتْدَان: للنقطة والأساس<sup>(٩)</sup>،

(١) موضع القط مقدار خمس كلمات أو ست، انظمت في المخطوطة.

(٢) الكلام الذي في شرح الألفية لابن الناطم ٢١.

(٣) في المخطوطة: «من حيث اللفظ» دون للمعنى، دلالة على أن الصواب بالنقصم والتأخير.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أتت.

(٥) الحاشية في: ٢/أب.

(٦) ينظر: الأزمدة لقصر ب ١٤، والقاط ١٥٥، ٢٨٣، والأشهاد لابن الأثير ١١١.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) ينظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ٤٨، ولابن الشجري ٢٦٢.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاني ١٣٥/١، والتذيل والتكميل ٢٣٥/١.



وَذَخَل: الأحمران: اللَّحْمُ والْحَمْرُ<sup>(١)</sup>، والأصفران: للذهب والْأَصْفَران<sup>(٢)</sup>، والأبيضان: لِلشَّحْمِ والشَّباب<sup>(٣)</sup>.

\* أَلِفٌ "كَلَا" أَصْلًا، إِذْ لَا يَنْقُصُ الْأِسْمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ<sup>(٤)</sup>.

كَلْنَا كَذَاكَ الْتَانِ وَالْتَانِ كَابَيْنِ وَابْتَيْنِ يَجْهَرَانِ

(خ ٢)

\* قَالَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup>: إِذَا أَبْدَلُوا لَامَ كَلْنَا لَأَمَّا وَقَعَتْ قَبْلَ أَلِفِ التَّائِيَةِ، وَلَا بَدْءَ مِنْ اخْتِلَافٍ لَفْظِ الْمَذْكُورِ وَلِوُثِّ فِيمَا عِنْدَ الْعَلَامَةِ إِذَا كَانَتْ أَلْفًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: أَخَذَ وَالْخَذَى؟ وَأَمَّا لِذَلِكَ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي غَيْرِ الْعَلَامَةِ فَهُمَا لِلْمَذْكُورِ وَلِوُثِّ الَّذِي عَلَامَةُ تَأْيِيهِ التَّائِيَةِ<sup>(٦)</sup>.

وَتَخَلَّفُ أَلِفًا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفِ جَرَا وَنَصَبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ

(خ ١)

\* بِنِ قِيلَ: كَيْفَ قَالَ: «وَتَخَلَّفُ»، فَجَعَلَ الْيَاءُ تَخَلَّفَ الْأَلْفِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ فِي

الرَّفْعِ؟

قُلْتُ: لِمَ أَرَادَ «تَخَلَّفُ» أَمَّا تَكُونُ فِي مَوْضِعِهَا وَقَائِمَةً مَقَامِهَا، مِنْ حَيْثُ هِيَ دَائِلَةٌ عَلَى مَقْتَضَى الْعَامِلِ، لَا فِي النَّوْعِ الْخَاصِّ الَّذِي ثَبَتَ لَهَا، مِثْلُ: «تَخَلَّفَ مِنْ يَوْمِهِمْ خَلْفٌ»<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: جوهرة اللغة ٥٢٣/١، وقليب اللغة ٣٩/٥، ولساني لأبي الطيب ٢٩.

(٢) ينظر: إصلاح لللسان ٢٧٨، وقليب اللغة ٣٩/٥، ولساني لأبي الطيب ٣١.

(٣) ينظر: قليب اللغة ٦١/١٢، وللخصص ١٤٩/٤.

(٤) الحاشية في: ٣٦.

(٥) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ٢٢٦/١ عن خط ابن هشام، وزاد عليها زيادة طويلة.

(٦) البصريات ٧٩٤/٢ بنحوه.

(٧) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ٢٢٦/١.

(٨) الأعراف ١٦٩، ومريم ٥٩.

(٩) الحاشية في: ٢/أب، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٩/١ عن الراعي الأندلسي.



(خ٢)

\* قد يُؤرَدُ نحو: أَلَيْسَ؟ فإنه مثقٍ منصوبٌ بالياء، ولا يقال: خَلَقْتَ الياءَ الألفَ؛ لأنه لم يُستعمل مرفوعاً.

والجواب: خَلَقْتُها في التقدير.

فإن قلت: هذا مثقٍ، فأين مفرده؟

قلت: أنشدوا:

دَعَوْنِي فَبَا لَيْتِي إِذَا هَمَزْتُ هُم

البيت<sup>(١)</sup>، وبما مر<sup>(٢)</sup>: شَقَّاشِي.

نَعَمْ، ينبغي أن يُعَدَّ شيئاً للمثقِ؛ لأنه لا يدل على اثنين، بل على التثنية<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «وَتَخَلَّفُ»: يُشَكِّكُ:

إِنْ مِنْ صَادَ غَطَطًا لَتَشُومُ كَيْفَ مِنْ صَادَ غَطَطًا وَتُومُ؟<sup>(٤)</sup>

رفع المفعول.

والجواب: أن العرب قد ترفع القاعن والمفعول معاً، لفهم المعنى، نصُّ عليه

(١) صدر بيت من الطويل، لتميم بن أُمَيَّة بن مقل، وعجزه:

شَقَّاشِي أَهْوَامَ فَأَسْكَنْتَهَا هُدًى

...

هَمَزْتُ: مؤنث. وشَقَّاشِي: جمع: شَقَّاشِقَة، وهي شيءٌ كالأرنة يخرجها البحر من فيه إذا هاج. بنظر: الديوان ٩٣، وشرح جل الزحاجي ٤١٤/٢، والتذيل والتكميل ١٧٩/٧، ١٨٧، ومغني اللبيب ٧٥٣، وشرح أبياته ٢٠٧/٧، وعزارة الأدب ٩٣/٢.

(٢) كنا في المحفوظة، ولعل صوابه: ولحاه.

(٣) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية في ١٤/ب، ١٥/أ (محفوظه المحفوظة بحامدة مطلق سعود بالرقم ٧٠٣١، وليست في المطبوع)، ولم يحزها لأين هشم.

(٤) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. الخطفوق: طائر من نوع الغربان يشبههمون به، ومشوم: أصله: مشؤوم. بنظر: التذيل والتكميل ٢٨٢/٦، ومغني اللبيب ٩١٨، وشرح أبياته ١٢٨/٨.



صاحب<sup>(١)</sup> البسيط<sup>(٢)</sup> نقلًا عن بعضهم، وأنه أنشد عليه هذا البيت.

ع: وعندي أجود منه، وهو أن الأول جاء على قصر المثنى، فتبعه للمعلوف على ظاهر اللفظ، فهو عطف على التوهم<sup>(٣)</sup>.

وارفع يواو وما اجرز وانصب سالم جمع عامر ومذهب

(خ١)

\* أضاف الصفة إلى الموصوف في قوله: «سالم جمع عامر»، فهو بمنزلة: خرد قطيفة<sup>(٤)</sup>، وأخلاق<sup>(٥)</sup>، ثياب<sup>(٦)</sup>.

(خ٢)

\* «[سالم جمع]:» (الركن<sup>(٧)</sup>): هو ما سلّم فيه بناء الواحد مع عدم المانع، أما مع المانع فغير واجب، نحو: القاضين، في جمع: القاضي<sup>(٨)</sup>.

(١) هو محمد بن علي بن العليّ، سكن اليمن، وصنف بها، واشتهر بكتابه البسيط. ينظر: البحر المحيط ٤٧/٨، وقلّ السيوطي في بغية الوعاة ٣٧٠/٢: «صاحب البسيط، شياء الدين ابن العليّ، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم تكف له على ترجمة».

(٢) ينظر: التذيل والتكميل ٢٨٢/٦.

(٣) الحاشية في: ٣٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ق ١٥/أ (مخطوطة محفوظة بجامعة ليل) سمود بالرقم ٧٠٣١، وليست في المطبوع، إلا قوله: «نصر عليه صاحب البسيط نقلًا عن بعضهم، وأنه أنشد عليه هذا البيت»، وعزا لابن هشام من قوله: «وعندي أجود» إلى آخره.

(٤) أي: كساء مبذل مخلوق. ينظر: المنتخب للكرخي ٤٧٤.

(٥) اقتطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) هي للمزقة من جوانبها. ينظر: العين ١٥١/٤، ٣٠٢/٦، وقطب اللغة ٢٦٥/٨.

(٧) الحاشية في: ٢/أ.

(٨) ينظر: شرح الكافية الكبير ١٢٩/أ، والمتوسط ١١٤/أ. والركن هو الحسن بن محمد بن شرف شاه العلويّ الإستراباذي، أبو محمد ركن الدين، من علماء العربية بالوصل، له ثلاثة شروح على الكافية لابن الحاجب: كبير ومتوسط وصغير، وشرح على الشافية لابن الحاجب، وغيرها، توفي سنة ٧١٥. ينظر: أعيان العصر ١٩٧/٢، والوفاي بالوفيات ٣٦/١٢، وبغية الوعاة ٥٢١/١.

(٩) الحاشية في: ٣٧.



\* فاما: ﴿كُونُوا فِرْدَةً حَسَنِينَ﴾<sup>(١١)</sup>؛ فالحق أنه عبر 'كان'، وإلا لقال: عاسنة، ولم يقرأ بهذا أحدًا<sup>(١٢)</sup>.

\* «وعذيب»: ﴿وَلَعَنَهُمُ اللَّهُمُ﴾<sup>(١٣)</sup>، قال مجاهد<sup>(١٤)</sup> وعكرمة<sup>(١٥)</sup>: دواب الأرض تلغتهم، وتقول: تمتع القطر عظامهم<sup>(١٦)(١٧)</sup>.

وشبه ذين وبه عشرونا وبأيه ألحق والأهلونا

(خ١)

\* ابن عُصْفُور<sup>(١٨)</sup>: الجموع كلها مؤنثة، فحفظها كلها أن تكون بالناء، والعقود جاءت بالواو والتون عوضا من الناء التي ينبغي أن تكون في الأصل، كما "لرثون" و"يئون" كذلك، التصحيح فيهما عوض من الناء<sup>(١٩)</sup>.  
\* قال الشنفرى<sup>(٢٠)</sup>:

(١) البقرة ٦٥، والأعراف ١٦٦.

(٢) الحاشية في: ٣٧.

(٣) البقرة ١٥٩.

(٤) هو ابن عثر المكي، أبو الحاج، من كبار التابعين، أخذ عن ابن عباس وغيره، توفي سنة ١٠٤، وقيل غير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٤٤٩.

(٥) هو مولد ابن عباس المدني، أبو عبد الله، من كبار التابعين، أخذ عن ابن عباس وغيره، توفي سنة ١٠٥، وقيل غير ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/١٢.

(٦) ينظر: جامع البيان للطبري ٢/٧٣٣-٧٣٥.

(٧) الحاشية في: ٣٧.

(٨) شرح جمل الزحاحي ١/١٥٦.

(٩) الحاشية في: ٣/١.

(١٠) شاعر جاهلي، قحطاني أزدي، من صغاليك العرب وقتلكهم. ينظر: الأغاني ٢١/١١٨، ولأنلي في شرح أمالي النحائي ١/٤١٤، وعروة الأدب ٣/٣٤٣.



وَلِي دُونَكُمْ أَفْلُونٌ مَبِيدٌ غَفْلَسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْقَاءُ خَبَالٌ<sup>(١)</sup>  
أُولُو وَعَالَمُونَ عَلَيُّوَا وَأَرْضُونَ شَدُّ وَالشُّوَا

(خ)

\* قال ابن جني في "الخصب"<sup>(٢)</sup> - وقال غيره<sup>(٣)</sup> -: إنه يجوز تسكين راء: أَرْضُونَ،  
وَأَشْدُوا:

لَقَدْ ضَعَبَ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ نَبِيٍّ هَذَا فِي خَطِيبَةٍ قَوْيَ أَغْوَاوِ مَبِيدٍ<sup>(٤)</sup>  
\* إن أراد بقوله: «شَدُّ» أنه شادٌّ في الاستعمال فهو خطأ؛ لأن «الأهلين»  
و«بنيين» و«عشرين» و«ثلاثين» و«أربعين» و«عليين» و«عالمين» في الكتاب العزيز، وإن  
أراد في القياس صَحَّ، لكنه لا ينصرف إلا إلى «ألو»<sup>(٥)</sup> وما بعدها، كما ترى النظم  
يشهد به، وليس كذلك، بل الشذوذ في القياس يشترك فيه الجميع<sup>(٦)</sup>.

(١) بيت من الطويل، وهو أحد أبيات لامية العرب للشهيرة، والشاهد فيه: «أفْلُون»، حيث  
أعرب إعراب جمع للذكر السالم؛ لأنه ملحق به، مبيد: ذئب، وغَفْلَس: قوي على السير سريع،  
وَأَرْقَطُ: نمر، وزُهْلُول: خفيف اللحم، وعَرْقَاء: مؤنث: أَرْقَب، وهي كثرة الشعر، وخبَال: ضبع.  
ينظر: الشبان ٥٩، وشرح شعره ٦٤، والخصب ٢١٨/١، وشرح التسهيل ٣٤١/٣، وللقاصد  
النحوية ٦٥٢/٢، وخراتة الأدب ٣٤٠/٣.

(٢) الحاشية في: ٣/٣.

(٣) ٢١٨/١.

(٤) كنا في المخطوطة، والذي في الخشب ٢١٨/١: «وقال: أَرْضُ وَأَرْضُونَ وَأَرْضُونَ، ففتح الراء  
وتسكينها أَرْضًا»، ثم أنشد البيت، ومن أجاز تسكين الراء: ابن الحارث في الغرة للحفص ١٧/ب.

(٥) بيت من الطويل، لكعب بن معدان، كما في: الخشب المنقول منه. ينظر: شرح التسهيل  
٨٣/١، والتدليل والتكميل ٣٢١/١، وشرح شذور الذهب ٧٤.

(٦) الحاشية في: ٣/٣.

(٧) كنا في المخطوطة، ولوجه: أولو.

(٨) الحاشية في: ٣/٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٢/١ إلى قوله: «إلا إلى "أولو" وما  
بعده»، ولم يعرها لابن هشام، بل قال: وقوْى آخر.



\* ع: مِنْ غَرِيبٍ مَا جُمِعَ...<sup>(١)</sup> جَمَعَ تَصْحِيحٌ...<sup>(٢)</sup> لَكِنَّا<sup>(٣)</sup>، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

وَلَكِنْ<sup>(٥)</sup> لَا نَصَافِصُ فِي سَبِيحِ<sup>(٦)</sup>

قال أبو غني<sup>(٧)</sup> في 'الذُّكْرُ'<sup>(٨)</sup>: حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ فِي النُّقُوصِ، وَإِنَّمَا حَازَ ذَلِكَ فِي النَّامِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَنَا اضْطُرُّ نَقَصَتْ، فَخْتَفَى هَذَا الْخَمْعُ، أَوْ يَكُونُ جَمْعُ مَنْقُوصٍ لَمْ يَسْتَعْمَلْ؛ اسْتِغْنَاءً بِالنَّامِ، أَوْ يَكُونُ لَنَا رَأْيُ الْإِلَامِ تَسْقُطُ فِي الدُّرُجِ؛ لِلتَّوْنِ، فَشُبَّةٌ لِلضَّرُورَةِ بِمَا حَالَهُ الْخُلُوفُ وَالْإِعْطَامُ، كَالْخُلُوفِ، أَوْ لَنَا اعْتَلَّتْ لَامُهُ بِالْقَلْبِ بَعْلَ ذَلِكَ نَقَصَتْ<sup>(٩)</sup>.

(خ٢)

\* «عَلَيْكُمَا»: جَمَعَ نَتْنِي بِهِ.

(١) موضع النقط مقدار كلمة اتعلمت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة اتعلمت في المخطوطة.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطاً هنا وفي البيت الآتي، وقيل: بالضم، وهو الكُتامة والزين، ووجهه:

أَتَجِبَاهُ كَ: يَغِي وَأَقْعَاهُ. ينظر: الصحاح (ك ب ج) ٢٤٧١/٦.

(٤) هو الكُتَيْبُ بْنُ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ.

(٥) كذا في المخطوطة، وهي في مصادر البيت: وَتَبَّعَ.

(٦) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْوَلَفْرِ، وَصَدْرُهُ:

وَبِالْعَلَوَاتِ نَتْنُنَا نَتْنُنَا نَتْنُنَا ...

فصاخص: الأرض الرطبة. يزيد: أَلَّا عَرَبَ نَشَانَا فِي نَزْهِ الْبِلَادِ، وَلَمَّا بِمَحَاضِرَةِ نَشَوْنَا فِي الْقَرْيِ. ينظر: الديوان ٤٣٣، وكتاب الشعر ١٠٥٤/١، ١٦٥، وقتهب اللغة ٢١٧/١٠، والنصف ٢٢/١، والتبيل والتكمين ١٥٠/١.

(٧) لم أقف عليه في غنارها لابن جني، والبيت في كتاب الشعر ١٠٥٤/١، ١٦٥.

(٨) الحاشية في: ١/٣.



وفي "شرح كافيتة"<sup>(١)</sup>: الجمع المسمى به أربع<sup>(٢)</sup>: كـ "ندين"<sup>(٣)</sup>، كـ "غسلين"<sup>(٤)</sup>، كـ "غزبون"<sup>(٥)</sup>، هكذا<sup>(٦)</sup> لكن يلزم الواو وفتح النون<sup>(٧)</sup>، عن أبي سعيد<sup>(٨)</sup>، وأنشد عليها:  
ولها بالمناظرون

البيت<sup>(٩)</sup>، وذكر أن العرب تقول: الياسمون، في الأحوال كلها، و: يسمون البر، فلا يحدفون النون، وأما الثالثة فشاهدتها:

طال ليلي

البيت<sup>(١٠)</sup>.

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٦/١-١٩٨.

(٢) أي: فيه أربع لغات.

(٣) أي: بإحرائه على ما كانت له قبل التسمية، بالرفع بالواو، والنصب والجزم بالياء، مع فتح النون.

(٤) أي: يترجمه الياء، وتكون النون حرف إعراب.

(٥) أي: يترجمه الواو، وتكون النون حرف إعراب.

(٦) أي: كغزبون.

(٧) أي: في أحواله كلها.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيويه ١٦٣/٤.

(٩) بعض بيت من المديد، قيل: ليزيد بن معاوية، وقيل: لأبي دهل، وهو تمامه:

ولها بالمناظرون إذا أكل النمل الذي حتما

روي: «بالمناظرون» بكسر النون، ولا شاهد فيه. للمناظرون: موضع. ينظر: مجاز القرآن ٧٩/٢،

والحيوان ٢٦٤/٤، وجهرة اللغة ٦١٦/١، واللمعة ٤٤٢/٦، وكتاب الشعر ١٦٠/١، وسر صناعة

الإعراب ٢٧٠/٢، وشرح جبل الرحاجي ٤٧٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٠١/١، وعزارة الأدب

٣٠٩/٧.

(١٠) بعض بيت من الخفيف، لأبي دهل الجمحي، وهو تمامه:

طال ليلي وبك كالمجنون وعترتي الموم بالمناظرون

ينظر: الديوان ٦٨، والخصائص ٢١٩/٣، واللمع ١٥٧/١، والمقاصد النحوية ١٩٦/١، وعزارة

الأدب ٣١٤/٧.

(١١) الحاشية في: ٣٧.



وبائه ومثل~ حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

(خ٢)

\* «وهو عند قوم يطرد»: عندي أن معناه: وهو عند قوم من النحويين مطرد في جميع الباب، أعني: باب ما تجمع بالواو والتون، سواء كان من باب "السنين" أم لا، وعليه أخذ ما حُجِّج قوله<sup>(١)</sup>:

رُبَّ حَيٍّ غَرَّلَسِي ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ<sup>(٢)</sup>  
وتونٌ مجموع وما به التحق فافتح وَقُلْ من بكسره تطلق  
وتونٌ ما ثني والملحق به بعكس ذلك استعملوه فانتبه

(خ١)

\* في «بيتين إخلال وإيهام وإسهات»<sup>(٣)</sup>.

\* أجنح في كلامه؛ لأن فتح نونِ المثنى لغو، كقوله<sup>(٤)</sup>:

عَلَى أَحْوَذَيْنِ<sup>(٥)</sup>

لأن الشاعر مُتَشَكِّكٌ من كسر التون، ولم يفعلْهُ، وتكثر نونُ الجمع ضرورةً، كقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) لم أتف له على نسبة.

(٢) بيت من الخفيف. غَرَّلَسِي: شديد، ومُطَالٍ: حالة حسنة. ينظر: التلخيص والتكميل ٢٨٩/١،

وتغليب الشواهد ٧٥، ومغني اللبيب ٨٤٣، والمقاصد النحوية ٢٢٠/١، وعزارة الأدب ٦١/٨.

(٣) الحاشية في: ٣٨.

(٤) الحاشية في: ٣٣.

(٥) هو تخيد بن ثور.

(٦) بعض بيت من الطويل في وصف قملقة، وهو بتمامه:

على أَحْوَذَيْنِ امْتَقَلْتُ عَشِيَةً فَمَا هِيَ إِلَّا شَاةٌ وَتَغِيثٌ

أحوذين: ثنية أحوذية، وهو الخفيف السريع. ينظر: الديوان ٥٥، ومعاني القرآن للقراء ٤٢٣/٢،

وليس في كلام العرب ٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ١٥١/٢، وضرائر الشعر ٢١٧، وشرح

السهيل ٦٢/١، ومقاصد النحوية ٢٢٢/١، وعزارة الأدب ٤٥٨/٧.

(٧) هو سحيم بن وثيل الهذلي.



وَقَدْ سَاوَرْتُ سُدَّ الْأَرْبَعِينَ<sup>(١)</sup>

وَأَتَكَّرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ<sup>(٢)</sup>

لأن ذلك لا يمكن إلا به، وكلاهما قد يُعطي التساوي فيهما<sup>(٣)</sup>.

\* ابن عُصْفُور في "شرح المختل الكبير"<sup>(٤)</sup> بعد أن ذكر فتح نون اللين في قوله<sup>(٥)</sup>:

شَهْرِي رَبِيعٌ وَجُمَادِيْنَةُ<sup>(٦)</sup>

وأن ذلك إما جاز للتخفيف؛ لبش الياء؛ وأن ذلك دليل على أنهم إنما فتحوا نون الجمع تخفيفاً؛ لأنها لا تكون إلا بعد ثقيل؛ قال: وأجاز بعضهم فتحها مع الألف، واستدل على ذلك بقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وماذا يدري الشعراء متى ...

ينظر: الأصمعيات ١٩، وإصلاح التعلّق ١١٩، ولقدّظب ٣٣٢/٣، ٣٧/٤، وشرح كتاب سيويه للسري ١٦٢/٤، وكتاب الشعر ١٥٨/١، وسر صناعة الإعراب ٢٧١/٢، وشرح السهيل ٨٦/١، وتقليص الشواهد ٧٤، وللقاصد النحوية ٢٣٠/١، وعزارة الأدب ٦٥/٨.

(٢) عجز بيت من الوافر، بحر، وصدره:

عرفنا جعفرًا وبني عبيد ...

زعانف: أتباع. ينظر: شرح الثقات ١٩٤/١، والموشح ١٤، ١٧٥، وشرائر الشعر ٢١٩، وشرح السهيل ٧٢/١، ٨٥، وللقاصد النحوية ٢٢٧/١، وعزارة الأدب ٧/٨.

(٣) الحاشية في: ٣.

(٤) ١٥٠/١.

(٥) هي امرأة من قحس.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: جهرة اللغة ١٣١١/٣، وسر صناعة الإعراب ١٥٢/٢، والإحصاف ٦٢٢/٢، وللمنع ٦٠٩/٢، والتذيل والتكميل ٢٣٩/١، ٣٥/٢، وعزارة الأدب ٤٥٦/٧.

(٧) هو رجل من بني ضبة، جاهلي.



## أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانِ<sup>(١)</sup>

وهذا البيت لا يُعرفُ قائله.

يكفي<sup>(٢)</sup> بوجود الزيادة، ويكون المجموع...<sup>(٣)</sup> الدال، ولا حاجة<sup>(٤)</sup> لتقدير تحالف الحركات<sup>(٥)</sup>.

(٢خ)

\* من العرب من يفتح نوْن التثنية في الجر والنصب؛ لثقل الكسرة بعد الياء؛  
تسببها به ألنْ، و"ثبث"، ويجرى الياء - وإن كانت غير ملازمة - مجرى الياء للملازمة،  
فيقول: مررت بالزيدَيْن، ورأيت الزيدَيْن، وأنشدوا على قوله:  
على أخوذَيْنِ اشتَقَلْتُ عَشِيَةً<sup>(٦)</sup>

وفتحها بعضهم في الرفع: قرأت<sup>(٧)</sup> على أبي عليّ في "تواوير"<sup>(٨)</sup> أبي زيد:  
أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَلْفَ وَالْعَيْنَانِ<sup>(٩)</sup>

(١) بيت من مشطوط الرجز. الجيد: العقب. ينظر: التواوير لأبي زيد ١٦٨، وإعراب القرآن للتحلي  
١١٠/٤، وليس في كلام العرب ٣٣٥، وكتاب الشعر ١٢٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٥٢/٢،  
٣٤٠، وضرر الشعر ٢١٨، والتذليل والتكميل ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد ٨٠، وللقاصد  
النحوي ٢٢٥/١، وعرائة الأدب ٤٥٢/٧.

(٢) من هاهنا إلى آخر الحاشية كتبه ابن هشام ملحاً بما، ولم يبين في موضعه منها.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٣/أ.

(٧) صدر بيت من الطويل، حميد بن ثور، تقدم قريباً.

(٨) القائل: ابن جني في سر صناعة الإعراب ١٥١/٢، ١٥٢.

(٩) ١٦٨.

(١٠) بيت من مشطوط الرجز، تقدم قريباً. والعنان فيه منصوب جاء في صورة المرفوع على لغة.



ع: أنشده هذا<sup>(١)</sup>: "الأنث"، وأنشده الضُّفَّارُ<sup>(٢)</sup> في باب الظروف المفصول به بين أبواب ما لا ينصرف<sup>(٣)</sup>: "الوجه"<sup>(٤)</sup>، وأنشده بعضهم: "الحيد"<sup>(٥)</sup>، فهذا لغثري اضطرابٌ ثا في البيت، وقال الضُّفَّارُ وابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٦)</sup>: إنه مصنوع<sup>(٧)</sup>.  
\* قال الرَّفْعِيُّ في "شرح الحاجب الكبير"<sup>(٨)</sup> ما نصّه: وقد يُجْعَلُ الإعرابُ على التّون في هذه العقود إلى التسعين، وأكثره في الشعر، كقوله<sup>(٩)</sup>:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَنْبِيَاءِ<sup>(١٠)</sup>

وتلزم الياة حينئذٍ عند أكثر النحاة، وقد أجاز بعضهم بالولو في الأحوال الثلاث. انتهى بنصّه.

وقال<sup>(١١)</sup> أيضًا ما معناه: وقد تلخص أن لثلاث وجع للذكر السالم خرجًا عن القياس من وجهين:

أحدهما: إعرابهما بالحروف، وإنما الأصل الحركات.

الثاني: كونُ الحروف غيرَ مناسبةٍ للحركات المتوالت عنها، وذلك في غير حالة رفع

(١) أي: ابن جني.

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد البَغْدَادِيُّ، أحدُ عن السُّلَوِيِّينَ وابنِ عُصْفُورٍ، له: شرح على كتاب سيويه، تعرض فيه للسُّلَوِيِّينَ، توفي بعد سنة ٦٣٠، ينظر: البلغة ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢٥٦/٢.

(٣) لم أقف عليه في شرح كتاب سيويه له، ولعله فيما لم يصلنا منه.

(٤) لم أقف على هذه الرواية.

(٥) ينظر: ليس في كلام العرب ٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ٣٤٠/٢، ومفاتيح الغيب ٦٦/٢٢، وشرح جمل الزجاجي ١٥٠/١.

(٦) المقرب ٤٤٢.

(٧) الحاشية في: ٣٨.

(٨) ١١/ب.

(٩) هو سحيم بن وثيل الرباحي.

(١٠) عجز بيت من الوافر، تقدم قريبًا.

(١١) الشرح الكبير ١٠/أ، ولتوسط ١٠/أ.



الجمع وحزّه وحزّ الشئ.

وعلة الأولى أمران:

أحدهما: أنهما فرعان على المقدرات، وفي المقدرات ما أعرب بالحروف، ولكن الأسماء الثلاثة، فاستفتح أن يُفَضِّلَ الفرع الأصل.

والثاني: أنها مبكّرة<sup>(١)</sup> في المعنى، وفي آخرها حروفٌ يصلح لأن يكون إعرافاً، فطعن إعرافها بتلك الحروف.

وعلة الثاني: أن الحروف المناسبة للحركات الثلاثة، فلو شُجِلَتْ لهما التَّبَسُّتُ، فعملوا الألف علامة رفع؛ لأنها ضمير رفع، وكذا الواو، وناسَبُوا بَكُلٍّ منهما بابه، وعَرَّوْهَا بِالْيَاءِ، وَخَلَّوْا النَّصْبَ عَلَى الْجَرِّ<sup>(٢)</sup>؛ لتأخرهما، وفَرَّقُوا بَيْنَ الْيَاءَيْنِ بِمُتَّحٍ مَا قَبْلَ يَاءِ الثَّانِي وَكَسَرَ مَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ، وَلَمْ يَعْكَسُوا؛ لِأَن يَاءَ الثَّانِي فِي مَوْضِعِ الْكَلْبِ، وَهِيَ تَسْتَوِجِبُ الْفَتْحَ قَبْلَهَا، وَزَادُوا فِي الْفَرْقِ بِتَخَالُفِ حَرَكَتَيْ التَّوْنِ وَصُلًّا<sup>(٣)</sup>.

وما بنا وألف قد جُمعا يكسر في الجر وفي النصب معا

(خ ١)

\* [«وما بنا وألف قد جُمعا»]: ولم يتمرّض لذكر التَّوْنِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ: حَمَامَاتٌ، وَإِسْطَبَلَاتٌ. وَشَرَادِقَاتٌ، وَ: ﴿أَشْهَرُ مَمْلُوكَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وَلَا لِسَالِمَةَ نَفْسٍ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ: ثَمَرَاتٌ<sup>(٥)</sup>، وَشَجَدَاتٌ، وَكَبِيرَاتٌ، وَغُرَفَاتٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وذلك الأسماء السنة، وفي شرح الكافية الكبير: «وكان إعراب الأحاد - أي الأسماء السنة - بالحروف»، وفي الشرح المتوسط: «وإعراب بعض الأحاد - وهي الأسماء السنة - بالحروف».

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: متكثرة، وفي شرح الكافية: «ولأنها متكثرة في المعنى».

(٣) في المخطوطة: «وخللوا الجر على النصب»، دلالة على أن الصواب بالتقدم والتأخير، موافقة للكلام المنقول منه.

(٤) الحاشية في: ٣٨.

(٥) البقرة ١٩٧.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعلها: ثمرات، بالناء لأنها التي لم يسلم فيها بناء للنقد، بخلاف ثمرات.

(٧) الحاشية في: ١/٣.



\* ابن الخطار<sup>(١)</sup>: وتنبه قيل: للصرف، وقيل: عوض من منع الفتح، وقيل: للمقابلة.

ع: وهو الصحيح؛ لوجوده فيما لا يتصرف، كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ أَقْسَمُ بِثَبَتِ عَرْكَكِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ مع أن فيه العلمية والثابت<sup>(٣)</sup>، وقد يقال: لا يُعْتَدُ بَثَابَتِ الجميع<sup>(٤)</sup>.

كذا آلات<sup>(٥)</sup> والذي اسما قد جعل كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

(١خ)

\* «فيل»: قد يقال: دل على أنه يجوز فيه غير ذلك، وهو صحيح<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

\* قال في س ص<sup>(٧)</sup>: من قال [في]<sup>(٨)</sup> "مسلمات" علما: هذه مسلمات، فمنع صرته؛ تشبيها بـ "حمزة"، فإنه إذا نكح فقياسه أن ينوّه، كما ينوّه "حمزة"، ويكون تنوينه تنوين صرف، كما أن تنوين "حمزة" كذلك، وليس هذا كون "مسلمين".

ثم قال: واعلم أن قهاس من قال في التسمية بـ "مسلمين": هؤلاء<sup>(٩)</sup> مسلمين، بالترام الياء، وأعرب التنوين بالحركات متونة؛ أن يقول في "مسلمات" مستثنى به امرأة أو رجلا<sup>(١٠)</sup>؛ هؤلاء<sup>(١١)</sup> مسلمائهن، بكسر التاء والترام ذلك مع التنوين، وإيقاع الحركات

(١) الفرة للحفية ٦/١، ونوجه للمع ٩٧.

(٢) البقرة ١٩٨.

(٣) مكربة في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٣/١.

(٥) كذا في المخطوطة، ولوجه: أولات.

(٦) الحاشية في: ٣/١.

(٧) صر صناعة الإعراب ٢/٤٩٧، ٤٩٨.

(٨) ما بين المعنويين ليس في المخطوطة، وهو في صر صناعة الإعراب، والسياق يقتضيه.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في صر صناعة الإعراب: هذا؛ لأنه مفرد.

(١٠) كذا في المخطوطة، والوجه: رجن.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب: هذا أو هذه؛ لأنه مفرد.



بعد التنوين، إلا أن هذا قياسٌ مرفوضٌ؛ لما فيه من الذهاب عن الأصول، وهو أن يصير علمُ التأنيث حشوًا، وذلك محال.

ومن هنا قال أصحابنا: إن ألف "ذليوي" ليست ألف "ذيا"، وإنه أثر مدة الكلمة في الإضافة، فزاد ألفًا، ثم أبدل الثانية همزةً في التقدير، وإن لم يخرج ذلك إلى اللفظ، ثم قال: ذليوي، كما تقول: حراوي.

فوجب على من قال: مسلمون أن يقول: مسلمات، فتوافق من قال: مسلمون.

ع: سؤال: ما تقول في تنوين "هَيْهَات"؟

الجواب: قال ع ث ج في ص<sup>(١)</sup>، من قال: هَيْهَات، فهو مفرد، كـ"غَلَقَاة"، وحكمه أن يقف بالهاء، كما في "غَلَقَاة"، وهو معرفة، ومن قال: هَيْهَات، فكأنه قال: البُعْد، فهو معرفة، ومن أراد الجمع قال: هَيْهَات، بالكسرة لأن الكسرة في هذا النوع يزياد الفتحة في المفرد، ولم يَنْوَن إن أراد للمعرفة، ونَوَن إن أراد للكثرة، والتنوين عنده تنوين تنكير، كتنبين للمفرد، وهو هَيْهَات، وكتنبين: صَبْرٌ، وَمَتْرٌ، ومن زعم في "هَيْهَات" أنها ظرف، سواء كُسِرت أو فُتحت، وأنها معرفة، وإذا<sup>(٢)</sup> نَوَّعَهَا كان التنوين عنده للمقابلة لا للتكثير.

ع: لأنه لا يَلْحَقُ إلا للعرابت.

وكأنه إذا قيل: هيهات زيدًا فكأنَّ الأصل عندهم: زيدٌ في البُعْد، على التقدم والتأخير، أو "زيدًا"<sup>(٣)</sup> فاعلٌ على رأي أبي الحسن والكوفيين<sup>(٤)</sup>. انتهى.

قال أبو الفتح: أعزونا بذلك أبو علي في "المسائل المُصَنَّعة من كتاب أبي إسحاق"<sup>(٥)</sup>.

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرَفُ مَا لَمْ يُصَنَّفْ أَوْ يَلْكَ بَعْدَ آلِ رَدَفٍ

(١) سر صناعة الإعراب ٤٩٩/٢، ٥٠٠.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فإذا.

(٣) كذا في المخطوطة مطبوعًا، ولعله معطوف على اسم "كأنَّ".

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٤/١، والبيان ٢٢٣، والتلاف النسخة ٩١.

(٥) الإغفال ٤٧٧/٢.

(٦) الحاشية ٥: ٥.



(خ ١)

\* [«وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ»]: ذَكَرْنَا لَنَا مَتْنَعُ تَوْبَهُ لِلْعَيْنِ خَافُوا أَنْ يُتَوَقَّمُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ أَوْ مَضَافٌ إِلَى الْيَاءِ حَزِنْتُ بِأَلْوَةٍ.<sup>(١)</sup>

\* [«مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ بِكَ بَعْدَ «أَنْ» زَيْفٌ»]: فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يُتَوَقَّمُ أَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى الْيَاءِ وَلَا مَبْنِيٌّ فِي الْمَسَائِلَيْنِ.<sup>(٢)</sup>

\* يشمل قوله: «أَنْ»: للموصولة<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿كَذَلِكَ الْأَعْيُنُ وَالْأَسْرُ﴾<sup>(٤)</sup>، والرائدة، كقوله<sup>(٥)</sup>:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنِ الْيَزِيدِ<sup>(٦)</sup>

والموصولة، كقوله<sup>(٧)</sup>:

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِلِ<sup>(٨)</sup>

(١) الحاشية في: ٣/١.

(٢) الحاشية في: ٣/١.

(٣) كلما في المصطلحة، والوصاب: المعركة، كما في: شرح التسهيل ١/٤١، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٠، والتذيل والتكميل ١/١٤٨.

(٤) هود ٢٤.

(٥) هو ابن ميادة.

(٦) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ عِبَارَتًا شَدِيدًا بِأَخْطَاءِ الْخَلِيقَةِ كَالْعَلَّةِ

بنظر: الديوان ١٩٢، ومعاني القرآن للقرطبي ١/٣٤٢، ٢/٤٠٨، وإلخ ٣/٣٥٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥١، والإنصاف ١/٢٥٩، وشرح التسهيل ١/٤١، والتذيل والتكميل ١/١٤٨، ٣/٦٧، ولسان القاصد النحوي ١/٢٤٦، ٤٧٧، وعزلة الأدب ٢/٢٢٦.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِلٌ إِذَا زَيْفَتِ مَا يُنْسَبُكَ ذِكْرُ الْعَوَاقِبِ

بنظر: شرح التسهيل ١/٤١، وشرح الكافية الشافية ١/١٨٠، والتذيل والتكميل ١/١٤٨، ولسان القاصد النحوي ١/٢٤٤.



وحكم بدل 'أل' حكمتها، كقوله<sup>(١)</sup>:

تَبَيَّنَ بِئَلٍ اَمَّا زَيْدٌ اَعْتَادَ اَوَّلَهَا<sup>(٢)</sup>

واجعل لنحو شعلان النونا رفعا وتدعين~ وتسالونا

(خ٢)

\* إنما احتضت الأمتة الخمسة بالمبدوء بآباء والمبدوء بالياء لأن المضارع أربع صيغ بحسب حروفه، فالمبدوء بالنون والمبدوء بالهمزة الضمير فيهما مستتر وجوباً، وهذا<sup>(٣)</sup> ليس كذلك<sup>(٤)</sup>.

\* [«رفعا»]: قد تحذف تخفيفاً، وذلك على ضربين:

واحب، كنون<sup>(٥)</sup> التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يُصَدِّقُكَ عَنْ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿فَمَا مَأْمُونُ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿إِنَّمَا يَنْتَلِفَانِ﴾<sup>(٨)</sup>.

وحائر، وهو ضربان: كثير، وذلك كنون<sup>(٩)</sup> الوفاية، نحو: ﴿أَفَقَبَرِ أَلَمْ تَأْمُرُونِي﴾<sup>(١٠)</sup> بالتحليف، وقيل، وهو فيما عدا ذلك، نحو: «لَا تَدْخُلُوا الْبَيْتَ حَتَّى

(١) لم ألق له على نسبة.

(٢) محرز بيت من الطويل، ومصدره:

أَلٍ بَحْتٌ مِنْ بَعْدِ يَرْيَا تَأَلَّفَا ...

انما زيد: يريد: الأرمذ، وأول: المختون. ينظر: شرح التسهيل ٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٨١/١، والتذيل والتكميل ١٤٨/١، ولتقاصد النحوية ٢٤٩/١.

(٣) الحاشية في: ٣/١.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: وهذا.

(٥) الحاشية في: ٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٦١، ٣٧، ولم يعرجا لامن هشام.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لنون.

(٧) القصص ٨٧.

(٨) ميم ٢٦.

(٩) الإسراء ٢٣، وهي قراءة حرة والكسائي. ينظر: السبعة ٣٧٩، والإقناع ٦٨٥/٢.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لنون.

(١١) الزمر ٦٤، وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة ٥٦٣، والإقناع ٧٥١/٢.



تؤمّنوا»<sup>(١)</sup>.

وحذفها للجزم والنصب سمه كالم تكوني لترومي مظهره-

(خ١)

\* [«للجزم والنصب»]: تقدم الجزم - كما قل - أولى<sup>(٢)</sup>.

\* [«مظهره»]: والأحسن - لأجل الشعر - الكسر<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* انصب بـ"أن" مقشّرة في قوله: «لترومي» عند ص، لا باللام، خلافاً لك، ولا يكونا قائمة مقام "أ"، خلافاً للغب<sup>(٤)</sup>.

واللام على قولنا متعلقة بخبر "كان" محذوفاً وجوباً، فيقدر في: «وَمَا كَانَ اللَّهُ يُظْلِمَكُمْ عَلَى آلَتَيْهِ»<sup>(٥)</sup>: مراداً ليطالعكم، وعلى قول الكوفيين: زائدة ولا حذف، وهذا الخبر.

ويشئ على القولين حواراً تقدم معمول المنصوب على اللام.

وزعم الناصم<sup>(٦)</sup> أن النصب بـ"أن" مضمرة، وأن اللام مع ما بعدها المحرّ.

ح<sup>(٧)</sup>: ولم نُقل به بصري ولا كوفي، وهو ملقّب من المذهبين.

ع: وقد يكون كقولك في الظرف والحرور: إنه خير تجوّراً لا حقيقة.

والأقوال الثلاثة في لام "كن"، غير أن إضمار "أن" بعدها جائز لا واجب، قال

(١) بعض حديث نبوي أخرجه بهذا اللفظ أبو داود ٥١٩٣ والزمدي ٢٦٨٨ وابن ماجه ٦٨ وحمد ١٠٦٥٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الحاشية في: ٦، ونقلها ياسين في حاشيتي التصريح ٢٨٨/١، والألفية ٣٧/١، ولم يعرضا في الثالثة لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٣/١.

(٤) الحاشية في: ٣/١.

(٥) ينظر: الإتصاف ٤٨٥/٢، والتذيل والتكميل ٦٣٦/ب (نورعشمانه)، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤، ١٦٦٠، واتلاف النصرة ١٣٩.

(٦) آل عمران ١٧٩.

(٧) التسهيل ٢٣٠، وشرح الكفاية الشافعية ١٥٣٩/٣.

(٨) التذيل والتكميل ٦٣٧/أ (نورعشمانه)، وارتشاف الضرب ١٦٥٨/٤.



الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ يَتْلُوهُ﴾<sup>(١)</sup>، و: ﴿أَن يَتْلُوهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَأُوتِيَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأُوتِيَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَأُوتِيَ﴾<sup>(٥)</sup>، و: ﴿لَأَن أَكُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وسم معتل من الأسماء ما كالمصطفى والمرقني مكارما

(خ١)

\* أبو<sup>(١)</sup> البقاء في 'شرح الإيضاح'<sup>(٢)</sup>: للمعتل في عُرْف أهل النحو: الاسم للعرب الذي آخره ياء قبلها كسرة أو ألف.

ع: يريد: المعتل من الأسماء<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* ع: تسمية للمعتل معتلًا إما لاعتداله، بمعنى: ضعيفه، أو لاعتداله، بمعنى: تغيره وعدم قراره غالبًا على حاله، وبالمعنى الأول لا تكون الفمزة معتلة، بل هي على العكس من المعتل بذلك للمعنى، وعلى المعنى الثاني يصح، فينبغي أن يكون هذا أصن

(١) الصف ٨.

(٢) التوبة ٣٢.

(٣) الأنعام ٧١.

(٤) في المخطوطة: لاكون، وهو خطأ، فليس في القرآن إلا: ﴿وَأُوتِيَ﴾<sup>(١)</sup>، كما في: يونس ٧٢، ١٠٤، والنمل ٩١، و: ﴿وَأُوتِيَ﴾<sup>(٢)</sup>، كما في: الزمر ١٢.

(٥) الشورى ١٥.

(٦) الزمر ١٢.

(٧) الحاشية في: ٦.

(٨) هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله العسكري، من كبار شعاة بغداد، وكان شريفاً، أخذ عن ابن الخشاب، له: البيان في إعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب، ولتبيين عن مذاهب الحويين، وغيرها، توفي سنة ٦١٦. ينظر: معجم الأدباء ١٥١٥/٤، وإنباء الرواة ١١٦/٢، وبقية الرواة ٣٨/٢.

(٩) ١٥٧ (ت. الحميدي).

(١٠) الحاشية في: ٣/١.

(١١) كذا، في المخطوطة، والصواب: بل.



الخلاف.

والذي حُطَّه الشعراءُ المولِّدون للعبى الأول، حيث يقول قائلهم<sup>(١)</sup>:  
 عَلَانَةُ الثَّالِثِ فِي لَقَطِلِهِ وَأَخْرُفُ الْعِلَّةِ فِي طَرَفِهِ<sup>(٢)</sup>  
 فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ لِي قَدَرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَصُرَا  
 (خ ١)

\* المقصود الذي ألفه متقلبة عن ياء أو واو دون الذي ألفه غير متقلبة في الخروج عن الأصل، وإن اشتركا في أصل الخروج؛ لأن الضمة وأختها يُتَخَيَّلُ حصولهما قبل القلب؛ ألا ترى أنهما سيما، وإلا لقلت في: عصا وحُدَى: عَصَوُ وَرَعَوُ<sup>(٣)</sup>، وإنما<sup>(٤)</sup> نحو: حُلِّي فليس كذلك؛ لأن هذه الألف ليس لها أصل كانت الحركة عليه<sup>(٥)</sup>.  
 \* ابن الخطَّاب<sup>(٦)</sup> مثني مقصورا؛ لأنه ألف بناء من الممدود، فشبهه بالصلاة المقصورة التي تُثَبَّت الثمام<sup>(٧)</sup>.

(خ ٢)  
 \* «قَدَرًا جَمِيعُهُ»: لأن الألف لا تتحرك، ومتى تحيَّثها الحركة ثَبَّتَات لقبوها بانقلابها همزة، كقراءة من قرأ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿إِنشِ وَلَا جَانِّ﴾<sup>(٩)</sup>.

- (١) هو أسعد بن الخطوب ابن ثُمَّان، أبو المكارم (ت ٦٠٦).
- (٢) بيت من السبع. ينظر: حيلة القصر (شعراء مصر ١٠١/١)، وأنوار الربيع في أنواع البدع ٢٨٤/٢.
- (٣) الحاشية في: ٦.
- (٤) كنا في المخطوطة، وأصل الصواب: وحُدَى.
- (٥) كنا في المخطوطة، والصواب: وأما.
- (٦) الحاشية في: ٣/١.
- (٧) الفرة المحلية ١٠/١، وتوجيه الجمع ٨٣، ٨٤.
- (٨) الحاشية في: ٣/١.
- (٩) الفاتحة ٧، وهي فراءة أيوب السخيتي. ينظر: معاني القراءات للأخري ١١٩/١، والمختص ٤٦/١، والنشر ٤٧/١.
- (١٠) الرحمن ٣٩، وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. ينظر: المختص ٤٧/١، ١٣٥/٢، ٣٠٥.
- (١١) الحاشية في: ٧.



والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعته ينوي كذا أيضًا يُجر

(خ ١)

\* [«ونصبه ظهر»]: وأما قوله<sup>(١)</sup>:

وَلَوْ أَنَّ وَلِيَّيَ بِالْمَنَامَةِ دَارُهُ وَذَلِيَّيَ بِالْعُلَى عِشْرَتُهُ الْغَدَى  
فَرَأَى أَسْكَنَ الْيَاةَ ضَرُورَةً، كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

كَأَنَّ الْيَدَيْنِ

فلما اجتمعت مع التثنية حُلِّقَتْ.

ع: وأما قولهم: «لَا أَكُنْتُكَ جِرِيَّ ذَغِرٍ»<sup>(٣)</sup> بالإسكان؛ فإنهم شبهوا به على أن الأصل التشديد، وأن الأصل: جِرِيَّ، فكما أنهم لو شددوا كانت مسكنة فكذا أبقوا<sup>(٤)</sup> الياء ساكنة بعد الحذف كما كانت حين أدغمت في الثانية المحذوفة، ونظيره قوله<sup>(٥)</sup>:

(١) هو قيس بن المزعج المعروف بمجنون ليلى.

(٢) بيت من العلويل، وأبي: الذي يروق الكلام ليسد بين شعبين. روي: «فلو كان وليي»، ولا شاهد فيه. ينظر: الميودن ٢٢٧، والأغاني ٣٧٣/٢، وجليس الصالح الكائي ٥٢٦، وسفر السعادة ٧١٣/٢، وشرائع الشعر ٩٣، والتذليل والتكميل ٢١٣/١، ومعني التيب ٣٨٢، وحرارة الأدب ٤٨٤/١٠.

(٣) ينسب لرؤية بن العجاج.

(٤) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقُرْبَى

ينظر: ملحقات الديوان ١٧٩/٣، وإصلاح المنطق ٢٩٦، والكمال ٩٠٩/٢، وشرح القصائد السبع ٤٠٦، وتجنيد اللغة ٧٨/١٥، واغتصب ١٢٦/١، ٢٨٩، ٧٥/٢، وشرح التنسيب ٥٧/١، وحرارة الأدب ٣٤٧/٨.

(٥) رواه سيبويه في الكتاب ٣٠٧/٣، وقصر في الأرملة ٦٠، ومعناه: أَيْدَى. ينظر: الصحاح (ج) ي ر ٦٤١/٢.

(٦) انطلمست في منطلمطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) هو أبو كبير الهذلي.



رُبَّ (١) هَيْئَلٍ (٢)

في حذقه الباء الأولى... (٣) مفتوحة كما كانت؛ تنبيهاً على الأصل، وإلا لوجب عليه أن يسكن، كما في: 'اهل' و'نل'، وذلك نظير تصحيح: خول، وغوراً لأنهما بمعنى: اخول، واغور، هذا كله قول ابن جني (٤).

وقال أبو علي (٥): إن: «جبري فخر» من تسكين للنصب من باب:

غُفْتُ إِلَّا أَتَيْتُهَا (٦)

وما ذكره أبو الفتح من أنه من باب إبقاء الشيء على ما كان؛ تنبيهاً عليه؛ أولى (٧).

\* ع: تقول في المنقوص: هذه ثمانى رخال (٨)، ومررت بشعاني رخال، ورأيت ثمانى

(١) انعمت في المعطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) بعض بيت من الكامل، وهو تمامه:

زُهِدْ إِنْ نَبِىَ الْقَلَالُ فَإِنِّي رُبَّ هَيْئَلٍ مُرْسٍ لَقُفْتُ هَيْئَلِي

هَيْئَلٍ: جملة يُمرى بهم. ينظر: شرح أشعر المجلدين ٨٩/٢، ومجالس شعلب ٢٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٢/٣، وكتاب الشعر ٧٣/١، والخصائص ٤٤٢/٢، وأمثالي ابن الشجري ١٧٩/٢، ٤٨/٣، والممتع ٦٢٧/٢، والتلويل والتكميل ٢٨٣/١١، وحزنة الأدب ٥٣٥/٩.

(٣) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات انعمت في المعطوطة.

(٤) المختص ٣٤٣/٢، ٣٤٤، والخصائص ٣٢٧/٣.

(٥) الحجة ٩٢/١، ٤١٥.

(٦) بعض بيت من البسيط، لبعض السعديين، وقيل: للحطية، وهو تمامه:

بَا دَارَ هَنِي عَفْتُ إِلَّا أَتَيْتُهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَتِي فَوَادِيهَا

عَفْتُ: التدرست، وأتيتها: جمع أتيتها، وهي الحجارة التي يُعصب عليها القمَر. ينظر: ديوان الحطية بشرح ابن السكيت ٢٨٠، وبشرح السكري ١١١، والكتاب ٣٠٦/٣، وكتاب الشعر ١٩٥/١، والمختص ١٢٦/١، ٣٤٣/٢، وأمثالي ابن الشجري ٢١/٢، وضرائر الشعر ٩٢، وشرح شواهد شرح الشافية ٤١٠.

(٧) الحاشية ٣: ١/٣.

(٨) جمع: رخال، وهي الأثني من أولاد الضأن. ينظر: القاموس المحرط (ر خ ل) ١٣٢٩/٢.



وشال، لا يجوزُ غورُ ذلك بإجماع العرب، وبعضهم إذا لم يُعَيِّضْ حذفَ الياء<sup>(١)</sup>.  
 \* ابنُ الجُبَّار<sup>(٢)</sup>: احتلّوا في تقدير حركة المنقوص رفعا وحرًا قليل: واجب؛ لأنه  
 لثا فاث اللفظُ باخركة؛ لثقلُ قُدْرَتِ<sup>(٣)</sup>، وقيل: لا؛ لأن الحركة مقدورٌ عليها، فلا فائدة  
 لتقديرها<sup>(٤)</sup>.

## (خ)

\* «ظَهَرَ»<sup>(٥)</sup>: في قراءة أبي<sup>(٦)</sup> عثرو: ﴿يَبَارِئُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> بالإسكان<sup>(٨)</sup>، وفي قراءة  
 حمزة<sup>(٩)</sup>: ﴿وَمَكَرَ السَّمِيُّ﴾<sup>(١٠)</sup> بالإسكان<sup>(١١)</sup> أيضًا، أهما على تقدير الإبدال، لا سيما  
 وأبو عثرو رحمه الله قراءته الإبدال، وأما حمزة رحمه الله فيكون وصل نية الوقف، وهذا  
 حسنٌ بدعي، وهو الذي يُقال فيه في غير القرآن: إنه على التوهم، ويقال فيه في القرآن:  
 على التقدير والمعنى<sup>(١٢)</sup>.

(١) الحاشية في: ٢/٣.

(٢) القرة للمعنية ١٠/ب.

(٣) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٢/٣.

(٥) كذا في المخطوطة، والأقرب أن الحاشية متعلقة بقوله في البيت: «كذا أيضًا يُجْز».

(٦) هو ابن العلاء بن عمار المازني، أحد أئمة النحو واللغة، وأحد القراء السبعة، أحد عن الحسن  
 البصري ونسب بن عاصم وغورهما، توفي سنة ١٥٤. ينظر: نزهة الألباء ٣٠، ومعجم الأدباء  
 ١٣١٦/٣، وإنباء الرواة ١٣١/٤، ونبغة الوعاة ٢٣١/٢.

(٧) البقرة ٥٤.

(٨) ينظر: السبعة ١٥٥، والإقناع ٤٨٥/١.

(٩) هو ابن حبيب الزيات، من أشهر قراء الكوفيين، وأحد القراء السبعة، أحد عن الأعمش وابن  
 أبي ليلى وغورهما، توفي سنة ١٥٦، وقيل غير ذلك. ينظر: معرفة القراء الكبار ٦٦، وغاية النهاية  
 ٢٦١/١.

(١٠) ماطر ٤٣.

(١١) ينظر: السبعة ٥٣٥، والإقناع ٧٤١/٢.

(١٢) الحاشية في: ٧.



\* لا يُدَّ أن يُذكر في شروط النقص والمقصور أن تكون الياء والألف أصليتين،  
والأ فلا يستيان كذلك.

وتقدير الحركات في مثل: زشاً<sup>(١١)</sup>، إنما هو اضطراري، كما في: غلابي، لا لكونه  
مقصوراً.

ونصوا على أن من الضرورة:

والتاسي لئن يماو شرفم أهذا<sup>(١٢)</sup>

والأصل: بمادي<sup>(١٣)</sup>.

وأي فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلا عرف

(٢خ)

\* في نسخة<sup>(١٤)</sup>: «وكلُّ فعلٍ»، وما أحسنها.

ومثله في دخول الفاء في الحير<sup>(١٥)</sup>.

\* قد تقدّم<sup>(١٦)</sup> أن الاعتلال بالواو لا يكون في الماضي، وإنما يكون ذلك في  
المضارع، وهو المقصود بالذكر هنا، وإن كان قوله: «وأيُّ فعلٍ» أعني: ألا ترى أن بعده:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل المراد محطف "زشاً" للهموز، وهو ولد الضبية. ينظر: الصحاح ٥٣/١  
(ر ش أ).

(٢) محر بيت من البسيط، لأن هزماً، وصدره:

إن السباع للهنا عن قرابها ...

ينظر: الديوان ٩٧، وسر صناعة الإعراب ٧٤٠/٢، والخصائص ١٥٤/٣، والمتع ٣٨٢/١،  
وضرر الشعر ٢٢٩، وإرشاف الضرب ٢٤٣٩/٥.

(٣) الحاشية في: ٧.

(٤) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٧٦، البيت  
٤٩.

(٥) كذا في المخطوطة، ويظهر أن للكلام صلة لم يبينها الناسخ.

(٦) الحاشية في: ٧.

(٧) لم يتقدم شيء من ذلك في مخطوطة الخواشي هذه.



«فَالْأَلْفَ أَنْو فِيهِ» إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يَلِيقُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَاضِي<sup>(١)</sup>.

فَالْأَلْفَ~ أَنْو فِيهِ غَيْرَ الْحَزْمِ وَأَهْدَ نَصَبَ مَا كِيدَعُو يَرْمِي

(خ ٢)

\* [«كِيدَعُو»]: وَتَدَرْتُ قِرَاءَةً بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup>: ﴿لَوْ يَعْتَصُوا الْإِذَى يَكِيدُوا﴾<sup>(٣)</sup>  
بِالْإِسْكَانِ<sup>(٤)</sup>.

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا أَنْو وَاخْذِفَ جَازِمًا ثَلَاثِينَ نَقْضَ حَكَمًا لَازِمًا

(١) الخاشية ن: ٧.

(٢) هو الحسن البصري. ينظر: المحاسب ١/١٢٥، وشواذ القراءات للكرمان ٩٤.

(٣) البقرة ٢٣٧.

(٤) الخاشية ن: ٨.



## النكرة والمعرفة

(خ ٢)

\* في "الشَّهيد"<sup>(١)</sup> في باب لمعرفة والنكرة: الاسم: معرفة ونكرة، فالمعرفة: مضمّر، وعلّم، وشارّ به، ومناذى، وموصول، ومضاف، وذو أداة، وأغزّوها: ضميرُ للنكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العَلَمُ، ثم ضميرُ الغائب السالم عن إجماع، ثم المشار به، والمناذى، ثم للموصول، وذو الأداة، والمضافُ إليه. انتهى.

قلت: قدّم المعرفة على النكرة في الترجمة والتقسيم؛ لضرورة كلامه على أقسام المعرفة أولاً، وعوالة النكرة عليها ثانياً.

وقوله: «مضاف»: قدّمه على "ذو الأداة" في الذكر، ولا وجه لذلك، وإنما الواجب أن يُذكر بعد الجميع، خلا للمناذى.

وقوله: إن العَلَمَ مقدّم على ضمير الغيبة لم أَرَهُ لغيره، ثم إنه يقتضي - لكونه قيّده بالسالم عن إجماع - أن للقرن به إجماع لا فوق العَلَم ولا دونه، فما محلّه؟ هذا إجمال، فيه إعلالٌ.

وللمشهور<sup>(٢)</sup> أن أقسام المعارف خمسة: مضمّر، فعَلَم، وإشارة، وذو أداة، ومضاف. وذو الأداة تحت ثلاثئة: الغلام، الذي، يا رجل؛ لأن أصله: يا أيّها الرجل. وأما "الذي" فعلى قول الفارسي<sup>(٣)</sup> إن تعريفه بـ"أل" لا بالصلة، وركب "مَن" و"ما" ونحوهما، وأجيب بأنهما بمعنى ما فيه "أل".

وأوردت "أي" قرّنه لا يمكن فيها تقدير "أل"، وأجيب بأن تعريفها بالإضافة، قاله ابنُ عُصْقُور<sup>(٤)</sup>، وهو عندي غلطٌ منه؛ لأن مردهم بكون "مَن" و"ما" على معنى

(١) ٢١.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: وللمشهور.

(٣) في كتاب الشعر ٤١٥/٢، والحقبة ١٥٢/١ أن تعريفه بالصلة لا بـ"أل"، وفي شرح جن الزجاجي ١٣٥/٢، والتذيل والتكميل ١١١/٢ كذلك، وأن الذي يرى تعريفه بـ"أل" هو الأخفش.

(٤) شرح جن الزجاجي ١٣٥/٢، ١٣٦.



"أَلٌ" باثني<sup>(١)</sup> في معنى "الذي" و"التي"، لا أن فيهما "أَلٌ" مقدرة، فما اعترض به في "أَيٌ" فاسد؛ لأنها على معنى "الذي"، ولو كانت مضافة.

ثم ما أجاب به عن "أَيٌ" لا يستقيم لوجهين:

أحدهما: على ما يراه هو في أن "أَلٌ" يجوز إضافتها إلى النكرة، فعنده يلزم أن يكون حينئذ نكرة؛ لأنها عنده إنما تعرفت بالإضافة، والإضافة هنا [غير]<sup>(٢)</sup> معرفة، ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى "أَلٌ"؛ لأن "أَلٌ" والإضافة لا يجتمعان.

والثاني: أنه إنما قدر أولًا عن أبي عليٍّ أنه يرى أن الموصول من قبيل ما عُرِفَ بـ"أَلٌ"، فكيف يجيب عنه في "أَيٌ" بجواب مخالفٍ لِمَا نقله عنه في المسألة؟ ولكنه لما انحصر أجاب عنه بما لا يقول به، وإلا فكان ينبغي أن يقول: مذهب أبي عليٍّ أن الموصولات معرفة بـ"أَلٌ"، إلا "أَلٌ"؛ فإنها معرفة بالإضافة، فيذكر هذا في صدر المسألة عند نقل مذهبه، وإلا فإطلاعه أولًا فاسد.

وزعم الأخطاش<sup>(٣)</sup> أن للعرف الصلة، واختاره الشيخ<sup>(٤)</sup>، ورؤى بأن الصلة كالجزم من الموصول، وجزء الشيء لا يعرفه.

فإن قيل: يشترك الإلزام في نحو: الغلام؛ لأن "أَلٌ" كالجزم.

قلت: لا؛ لأنها تشاركه، بخلاف الصلة، فهي بالجزء أشياء؛ لأنها لا تشارك بحالٍ.

وأما المضاف ففيه ثلاثة مذاهب مشهورة، أعني في مرتبه في التعريف، ورؤى مذهب

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: اثني.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) في شرح جبل الرحمان ١٣٥/٢، ١٣٦، والتلخيص والتكميل ١١١/٢ أنه يرى تعريفه بـ"أَلٌ"، وأن الذي يرى تعريفه بالصلة هو الفارسي.

(٤) شرح التسهيل ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣/١.



أبي العباس<sup>(١)</sup> بقوله تعالى: ﴿وَوَعَدَنَّاكَ<sup>(٢)</sup> جَنَّتِ الطُّورَ الْأَيْمَنَ﴾<sup>(٣)</sup>.

انتهى ما يتعلق بكلام "التشهيل"<sup>(٤)</sup>.

نكرة قابل أن مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكر

(خ١)

\* الأسماء بالنظر إلى قبول الألف واللام وعدمه تنقسم إلى قسمين: ما يقبلهما، كـ: رجل، وما لا يقبلهما، كـ: زيد.

وكل من القسمين ينقسم إلى قسمين:

فالذي يقبلهما ينقسم إلى ما يقبلهما مفيدتين للتعريف كـ: الرجل، وإلى ما يقبلهما غير مفيدتين للتعريف، نحو: الحارث، والعباس.

والذي لا يقبلهما ينقسم إلى ما هو واقع موقع ما يقبلهما، كـ: ذي بمعنى: صاحب، وما ليس كذلك، كـ: زيد.

فهذه أربعة أقسام: النكرة منها اثنان: ما يقبل "أل" لمؤثرة للتعريف، وما يقع موقع ما يقبلها<sup>(٥)</sup>.

وغيره معرفة كهم وذي وهذ واني والعلام والذي

(خ٢)

(١) وهو أن كل ما أضيف إلى واحد من المعارف فهو أقل منه تعريفاً. ينظر: شرح جمل الرحاجي ٢٠٧/١، ١٣٧/٢، والتدوين والتكميل ١١٧/٢. وأبو العباس هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بلزك، أخذ عن الجرمي والزازي، وهو رأس العليقة السابعة البصرية، أخذ عنه الأحفش الصغير وأبو حاتم السجستاني، له: ملقطب، والكامل، وغيرها، توفي سنة ٢٨٥. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٥٣، ونزهة الألباء ١٦٤، ومعجم الأدباء ٢٦٧٨/٦، وإنباء الرواة ٢٤١/٣، ولبقة لوعاة ٢٦٩/١.

(٢) في الخطوطة: وواعدكم، وهو خطأ.

(٣) طه ٨٠.

(٤) الحاشية في: ٨، ونقل ياسين في حاشية التصريح ٣١٦/١ من أول الكلام على رأي الفارسي إلى قوله: «فكيف يجب عنه في "أي" بجواب مخالف».

(٥) الحاشية في: ٣/ب.



\* [«وذي»]: الإشارة؛ وهو ما دل على حاضر أو منزل منزلة الحاضر، وليس متكلماً ولا مخاطباً.

وقولنا: «أو منزل منزلة الحاضر»؛ لئلا يحسن فيه نحو: «هذا باب علم ما الكلّم»؛ قال السيوطي<sup>(١)</sup>: «إلام أشار به "هذا"، وهي لا تُشار بها إلا للحاضر؟  
الجواب<sup>(٢)</sup>: إلى ما في نفسه من العلم، وذلك حاضر، كقولك: قد نلّنا علمك<sup>(٣)</sup> هذا الذي نلّته، وكلامك هذا الذي يتكلم<sup>(٤)</sup> به.

إلى موقع<sup>(٥)</sup> قد عُرف، وانظر وقوعه في أقرب الأوقات إليه، فحمله كالكائن الحاضر؛ تقريباً لأمره، كقولك: هذا الشتاء مقبل، وهذا الخليفة قادم، وقوله سبحانه: ﴿هَؤُلَاءِ جَهَنَّمَ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

أو وضع كلمة الإشارة غير مُشارٍ بها، ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه، كقولك: هنا ما شهد عليه الشهود المسنون في هذا الكتاب، وإنما وُضع ليشهدوا، وما شهدوا بعد<sup>(٧)</sup>.

\* نلّ به: «الذي» بلا صليته، ومنهجه<sup>(٨)</sup> أن للوصول بتعريف بصلته، فما هنا إلا كثر مثل به: رجلي ونحوه مجزئاً عن "أل" التي هي أداة التعريف.  
ع: ويؤكد هذا الإشكال أنه قال في "الكافية"<sup>(٩)</sup>:

(١) شرح كتاب سيبويه ٤٥/١.

(٢) هي ثلاثة أوجه عند السيوطي، واحتصر ابن هشام الإشارة إلى ذلك.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب: علمك.

(٤) كنا في المخطوطة، والصواب ما عند السيوطي: تتكلم.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب ما عند السيوطي: متوقع.

(٦) الرحمن ٤٣.

(٧) الخاصة في: ٩.

(٨) شرح التسهيل ١١٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣/١.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٢/١.



وَمُضْمَرًا<sup>(١)</sup> أَعْرِفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ ثُمَّ إِشَارَةٌ وَمَوْصُولٌ ثُمَّ  
وقال<sup>(٢)</sup>: أشرت بتقليده بـ"ثُمَّ" إلى أنه لا يُحكم على الموصول بالتعريف ما لم يتم  
بصلته<sup>(٣)</sup>.

فلما للذي غيبة أو حضور كانت وهو سم بالضمير

(خ)

\* لَمَّا فُزِعَ من ذكرها إجمالاً شَرَعَ في ذكرها تفصيلاً، وبدأ بالضمير؛ لِيُذَكِّرَ به في  
القسم، وَيَتَنَبَّأَ به مُتَقَدِّمًا لَأَنَّهُ أَعْرِفُ للعارف، وَمِنْ لَمْ تَتَعَوَّ وَصَفَهُ.  
وقد تجاوز الأَصْمَعِيُّ<sup>(٤)</sup> حُدَّ الغاية، فَشَنَعَ وَصَفَ ما كَانَ حَالًا عَمَلُهُ، وهو للمنادي،  
وَمَنَعَ ذَلِكَ من<sup>(٥)</sup> في منادى واحد، وهو قولك: اللهم! لأن الوقوع موقع الضمير  
مُشْعَبٌ لنوصف، ولحاق الصوت له مُشْعَبٌ أيضًا، فلما اجتمع امتنع.  
ويلزمه أن لا يصف نحو: يا سَيِّدِي، ويا عَشْرِي، ولا أراه يقول به، وقد يُجاب  
بأن هذا صوت لزم، بخلاف الميم، فلذلك زُأله في الأول منزلة دال: زيد، دون الثاني<sup>(٦)</sup>.  
\* خلاصة آياب: أن الضمير ينقسم إقسامات:  
أحدها: باعتبار التكلم والمخاطب والغيبة، إلى ...<sup>(٧)</sup>  
والثاني: باعتبار الاتصال والانفصال، إلى اثنين.

(١) كُنا في المخطوطة، والصواب ما في الكافية الشافية: ومضمر.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٢٣/١.

(٣) الحاشية في: ٩.

(٤) ينظر: الأصول ٣٧١/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/٣، وإرشاف الضرب ٢١٨٥/٤. والأصمعي  
هو عبدالمكث بن قُتَيْب بن علي الباهلي، أبو سعيد، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن أبي عمرو بن  
العلاء والمخليلي، له: غريب القرآن، وحقوق الإنسان، والأمثال، وغيرها، توفي سنة ٢١٥، وقيل:  
٢١٦. ينظر: ترجمة الألباء ٩٠، وإنشاء الرواة ١٩٧/٢، وبقيّة الوعاة ١١٢/٢.

(٥) الكتاب ١٩٦/٢. وينظر: المنتخب ٢٣٩/٤، واللامات ٩٠.

(٦) الحاشية في: ٣/أب.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.



والثالث: باعتبار الإعراب، ...<sup>(١)</sup> خاص ...<sup>(٢)</sup>، وخاص بالانصب، ومشارك بين  
النصب والجر، ومشارك بين الثلاثة، فهذه اثنان مشتركان، واثنان خاصان.  
وباعتبار من هو له، إلى خاص بالمتكلم، وخاص بالمخاطب، وخاص بالغائب،  
وإلى مشترك بين المخاطب والغائب، فهذه أربعة.  
وباعتبار الاستنار والبروز، إلى قسمين.

وباعتبار وجوب الانفصال ووجوب الانفصال وجواز الأمرين، إلى ثلاثة: فالأول  
نحو: ضربتك زيداً، وضربت زيداً، والثاني نحو الثاني من: أعطيتك إياه، وكانا إياكما،  
وعلتكما إياكما، والثالث نحو: سألته، وكنته، ويدخل في الثاني نحو: فلنته إياه، وملكته  
إياه.

وإلى ما يلحق قبله نون الوقاية، وهو الياء للمتكلم، وما لا يلحق قبله، وهو ما  
عدا ذلك<sup>(٣)</sup>.

## (٢خ)

\* من "الحقائق"<sup>(١)</sup> لامين<sup>(٢)</sup> كيسان: وكثير من النحاة يسميه كناية، وليس بذلك  
لأن الكناية تنطلق على ظاهر أقيم مقام ظاهر، نحو: ﴿صَكَكًا﴾<sup>(٣)</sup> يَأْكُلَانِ  
الطَعَامَ<sup>(٤)</sup>، ﴿أَوَلَمْ نَسْأَلِ الْنِّسَاءَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣/أب.

(٤) لم أتف على ما يقيد بوجوده.

(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن شحوي، أخذ عن المرد وثعلب، وكان ممن حلق  
بين النحويين؛ له: التهذيب، والموقف، والعلامات، وغيرها، توفي سنة ٢٩٩. ينظر: معجم الأدباء  
٦/٥، وإنباء الرواة ٣/٥٧، وبغية الوعاة ١/١٨.

(٦) في المخطوطة: كساف، وهو خطأ.

(٧) ثلاثة ٧٥.

(٨) النساء ٤٣، والثلاثة ٦.

(٩) الحاشية في: ٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢، ٤٣، ولم يعرها لامين هشام.



\* لَيْتَظَرُ فِي: ﴿هِيَ رَوَّذَتِي﴾<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ "هِيَ" لَيْسَ غَيْرَ مَضْمَرٍ بِاتِّفَاقٍ، وَلَيْسَ هُوَ لِلْعَالِبِ، بَلْ لَشَيْءٍ بِالْخَضْرَاءِ. وَكَذَا: ﴿يَتَأْتِي<sup>(٢)</sup> أَسْتَفْجِرُ﴾<sup>(٣)</sup>، فَهَذَا فِي التَّصْلِ، وَدَاك فِي التَّفْصِيلِ. وَقَوْلُكَ تَحَابُّبَ شَخْصًا فِي شَأْنٍ شَخْصٍ آخَرَ حَاضِرٍ مَعَكَ: قُلْتَ لَهُ: ائْتِ اللَّهَ، وَأَمَرْتَهُ بِفَعْلٍ الْخَيْرِ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يُزَلُّ فِيهِ<sup>(٤)</sup> مِثْلَةُ الْعَالِبِ، وَكَذَا يُفْعَلُ فِي عَكْبِهِ؛ يَلْعُكُ حَيْرٌ عَنْ شَخْصٍ غَالِبٍ، فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ؛ أَتَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا؟ تَزِيلًا لَهُ مِثْلَةَ الْخَاضِرِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: مَا لَذِي غَيْبَةٍ أَوْ حَضُورٍ أَوْ مِثْلِ مِثْلَةِ أَحَدِهِمَا.

قُلْتَ: إِذَا بَعْدَ<sup>(٥)</sup> الشَّيْءِ بِاعْتِبَارِ وَضْعِهِ، وَهَذِهِ يَصِلُ عَلَيْهَا أَمَّا لَغَيْبَةٍ أَوْ حَضُورٍ بِاعْتِبَارِ أَسْلَافِهَا، وَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ الْآكْنَ عَلَى عِلَاقَةٍ<sup>(٦)</sup>.

وَدُوَّ اتِّصَالٍ<sup>(٧)</sup> مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا  
كَالِيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْيَاءُ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْتَ  
(٢خ)

\* ع: التَّمَثِيلُ بِمَاءِ «سَلِيهِ»<sup>(٨)</sup> مَقْصُودٌ لِلْغِيَةِ، لَا لِلنَّصَبِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَافِ «أَكْرَمَكَ»، وَالْيَاءُ مِنْ «سَلِي» مَقْصُودٌ لِلرَّفْعِ، لَا لِلتَّعْطَابِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَافِ «أَكْرَمَكَ» أَيْضًا، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ خَرَّصَ عَلَى التَّمَثِيلِ بِالْمَرْفُوعِ وَالتَّصَوُّبِ وَالْمَخْرُومِ<sup>(٩)</sup>.

(١) يوسف ٢٦.

(٢) فِي الْمَخْطُوطَةِ: يَا يَا أَيْتَ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) الْقِصَصِ ٢٦.

(٤) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: فِيهِئُ.

(٥) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: يُجَدُّ.

(٦) الْخَاشِعَةُ فِي: ٩، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَتِي النَّصْرِحِ ٣٢٠/١، ٣٢١، وَالْأَثْفَةِ ٤٢٦/١، وَلَمْ يَعْزَمَا فِي الثَّانِي لِأَنَّ هِشَامَ وَالْأَلُوسِيَّ فِي رُوحِ بُلْعَانٍ ٤١٠/٦.

(٧) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ مَعْصُومًا، وَالصَّوَابُ: اتِّصَالِي.

(٨) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي مَنِ الْأَثْفَةِ: سَلِيهِ.

(٩) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ: وَالْمَخْرُومِ.



وبالتكلم والمخاطب والغائب<sup>(١)</sup>.

وكلّ مضمّر له البنا يجب      ولفظ ما جر كلفظ ما نصب  
لرفع والنصب وجريّ لنا صلح      كاعرف بنا فإننا لنا البشع  
(خ ٢)

\* هذا من ألفت والنشر على غير الترتيب، كقوله<sup>(٢)</sup>:

كذبت أشلو وأنت جففت وعصرت      وعزّلت حطفاً وذنفاً ورذفاً<sup>(٣)</sup>  
والفت والواو والئون لما      غاب وغيره كلفظاً واعلماً  
ومن ضمير الرفع ما يستتر      كافعل أوافق لغبط إذ تشكر  
(خ ١)

\* المراد بالمستر وجوباً: ما لا يقوم الظاهر ولا الضمير للتفصيل تقاضاه<sup>(٤)</sup>، وحاصله: أمر الواحد المخاطب، وما يؤله حرف المضارعة غير الياء؛ لأنك تقول: يقوم زيد، ولهذا لم يذكره، وبشرط في ذي الفاء أن يكون للمذكر، نحو: أنت تقوم؛ لأن نحو: هنت تقوم؛ ليس من واجب الاستتار، وتقبله يشير إليه<sup>(٥)</sup>.

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو      وأنت والفروع لا تشبه  
(خ ٢)

(١) الحاشية في: ١٠، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٤/١ معاهداً، ولم يعهده لابن هشام.

(٢) هو أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ تقريباً)، ونُسب للقرظي، ولابن غلبوس (ت ٤٧٣)، ولم تُقف عليه في ديوانيهما.

(٣) بيت من الخفيف. جفف: رمل عظيم مستدير. ينظر: الصناعتين ٣٤٦، والديع لابن منقذ ٧٣، والجامع الكبير في صناعة النظم والشعر لابن الأثير ٢٢٣، وخراتمة الأدب لابن حجة ١٥٣/١، ومعاهد التنصيص ٢٧٣/٢.

(٤) الحاشية في: ١٠.

(٥) ضرب عليها ابن هشام، ولم أبين سبب ذلك.

(٦) الحاشية في: ٣/ب.



\* فأما قوله<sup>(١)</sup>:

يَا لَيْتَنِي وَهَذَا غُلُوٌّ يَمْتَرِلُوْهُ حَتَّى يَرَى نَفْعُنَا نَفْعًا وَتَأْلِيْفُ<sup>(٢)</sup>  
فعلى إجابة ضمير عن ضمير، وكذا: ما أنت كائن، وعلى قول القرطبي<sup>(٣)</sup> يكون "يا ليتني  
وهذا" على الموضع، كقوله<sup>(٤)</sup>:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتَ يَا لَيْسَ<sup>(٥)</sup>

وأما: رأيتك أنت، ومررت بك أنت؛ فعلى الإجابة أيضاً، وهو مطرد في باب التأكيد،  
دون ما قلنا، وسيأتي<sup>(٦)</sup> تعليقه في باب.

فإن قلت: إذا قلت: كان زيد هو القاض؛ فليس هذا موضع إعراب اليك، لا رفع  
ولا غيره عند ص<sup>(٧)</sup>.

وَمَا لَهُ تَحُلُّ إِعْرَابٍ لَدَى أُيُوتِ الْبَصْرَةِ خَيْثُ وَجَدَ<sup>(٨)</sup>

قلت: ولا هو ضمير على المذهب الصحيح، وكلاهما في الضمائر.

فإن قلت: يلزم فساد طرزه قوله فيما تقدم: «فَمَا لِلَّذِي غِيْبَةُ» البيت.

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من البسيط. ينظر: معاني القرآن للقراء ٣١١/١، وضرائر الشعر ٢٦٠، والتطيل  
والتكميل ٢٠٧/٥، وارتشاف الطرب ٢٤٤٥/٥، وحرزاة الأدب ٣١٤/١٠.

(٣) معاني القرآن ٣١١/١.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطوب الرجز. ينظر: معاني لقرآن للقراء ٣١١/١، ومجالي ثعلب ٢٦٢، والتلحاح  
لكراع ٦٣٣/١، وشرح السهيل ٥٢/٢، والتطيل والتكميل ٢٠٧/٥، والمقاصد النحوية ٧٨٢/٢،  
وحرزاة الأدب ١٨/١٠، ٣١٤.

(٦) ص ١٠٢٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٩٠/٢، والأصول ١٢٥/٢.

(٨) من أبيات الكفاية الشافية<sup>١</sup> لأن مالك التي جاءت في بعض نسخها. ينظر: شرح الكفاية  
الشافية ٢٣٩/١ ح ١.



قلت: لا؛ لأنه لمعية، لا لذي العتبة، والفرق بينهما ظاهر بجلي، وإنما هذه كالماء في "إياه"<sup>(١)</sup>.

وذا - اتصاف في انفصال جملا  
وفي اختيار لا يجيء المنفصل  
إذا تأتى أن يجيء المتصل  
(خ ٢)

\* وذلك لأنهم إنما عخلوا عن الظاهر الضمير<sup>(٢)</sup>؛ لرغبتهم في الإيجاز، وإزالة<sup>(٣)</sup> الإلباس، وترك التكرار.

أما الأول؛ فإنك إذا قلت: المثيران<sup>(٤)</sup> فحشته؛ كان لوحز من إعادته، وفيه الأمر الثالث، وهو السلامة من التكرار، وأما الثاني؛ فإنك إذا قلت: نهضت نهذا؛ لم تأمل أن يخلط أن الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقع، فإذا جاء الضمير زال ذلك، ولا شك أن المتصل أحصر، من "الحصائص"<sup>(٥)</sup>.

وقال<sup>(٦)</sup>: فإن قلت: فإن ترى إقامتهم للمنفصل ثقاته أكثر من العكس.

قول: لئلا كانوا إذا قُبروا على المتصل لم يفارقوه؛ غلب للمنفصل؛ فعوضوه أن جاءوا به في مواضع موضع المتصل<sup>(٧)</sup>، كما قبلوا الياء واوا في: الشؤى<sup>(٨)</sup>، والفتوى؛ لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة<sup>(٩)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٠، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٦/١ معاهما مختصرا، ولم يعمد لابن هشام.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: للضمير.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: وإزالة.

(٤) هو نبات طيب الريح. ينظر: تاج العروس (ع ب ث ر) ٥١٢/١٢.

(٥) ١٩٥/٢.

(٦) ١٩٧/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والذي في الحصائص: «في موضع المتصل».

(٨) هو الجئل. ينظر: القاموس المحيد (ق ي ر) ١٧٠٤/٢.

(٩) الحاشية في: ١١.



\* ليس من المفصول اضطرراً:

وَنُقَلِّبُنِي بِالْعَرْبِ أَنِّي أَنْتُ ثَذُنْتُ وَنُقَلِّبُنِي لَكِنِّي إِثَارِي لَا أَطْلِي<sup>(١)</sup>  
 بن الأصل: لكن أنا، فنقل وأدغم، أو خذف وأدغم، ثم خذف الألف للوصف، وقيل:  
 لكنته، فخذف ضمير الشأن، وقيل: لكني، فخذف الاسم والنون، كقوله<sup>(٢)</sup>:

وَلَكِنِّي زَنْجِي<sup>(٣)</sup>

وَصَلَّ أَوْ— افصل هاء سلبه وما أَشْبَهُهُ فِي كُنْهِ الْخُلْفِ اضْمِ

(خ١)

\* قال «الغضري»<sup>(٤)</sup> في: ﴿أَلَلَّيْكُمْ هَا﴾<sup>(٥)</sup>: ويجوز أن يكون الثاني متصلاً،  
 كقولك: أنزمتكم إياها، وأعوذ: ﴿فَسَيَكُونُ كَهُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>، ويجوز: فسيفيك إياهم  
 الله.

ع: وهذا الذي قاله من جواز الانفصال في نحو هذا كقول ابن مالٍ في

(١) بيت من الطويل، لم ألف له على نسبة، نقلتني: تفضيتني، ينظر: معاني القرآن للفراء  
 ١٤٤/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٦٠، ومآلي ابن السجري ٢٠٧/٣، ومغني اللبيب ١٠٦،  
 ٥٢٣، ٥٣٩، وحزنة الأدب ١١/٢٦٥.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلو كنت ضيقاً عرفت قرابي ولكن زنجي عظيم الشافر

روي: زنجي، وللشاعر: جمع مشفر، وهو شقة البحر. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٤٨١/٢،  
 والكتاب ١٣٦/٢، والأصول ٢٤٧/١، والإنصاف ١٤٨/١، وشرح التسهيل ١٣/٢، ومغني  
 اللبيب ٣٨٤، وحزنة الأدب ١٠/٤٤٤.

(٤) الحاشية في: ١١.

(٥) الكشف ٢/٣٩٠.

(٦) هود ٢٨.

(٧) البقرة ١٣٧.



"التشهيل"<sup>(١)</sup>، قال: ويختار اتصال نحو هاء: أعطيتك.

وقال ابن<sup>(٢)</sup> أبي الزريع<sup>(٣)</sup>: إذا قُدِّمت ما له الرتبة اتصل لا غير، تقول: أعطيتك، قال الله تعالى: ﴿لَنْزِلِكُمْهَا﴾.

وفي "كتاب"<sup>(٤)</sup> س ما يشهد له، قال: فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعلُ القاعِلِ مخاطِبًا وغائبًا، بدأت بالمخاطب قبل الغائب؛ فإن علامة الغائب العلامة التي لا يقع موقعها "إياه"، وذلك قولك: أعطيتك، وقد أعطاك، قال الله تعالى: ﴿لَنْزِلِكُمْهَا وَأَنْشَرَهَا كَثِيرُهُونَ﴾، فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب. انتهى. فهذا نص من على قول ابن أبي الزريع، خلافاً للزغلشري وابن مالك ومن سبقهما إلى هذا القول<sup>(٥)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «هاء» [سأليه]<sup>(٦)</sup> وما أشبهه: يعني في كونه ثاني ضميرين، أو كلاً أحص، وليس مرفوعاً.

وقولنا: «وليس مرفوعاً» أعلم من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً<sup>(٧)</sup>، وهذا مراده، فلا ينبغي أن يُحمل كلامه على إرادة خصوصية المثال بالنسبة إلى كون الضمير الأول منصوباً<sup>(٨)</sup>.

(١) ٢٧.

(٢) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي، أبو الحسين، كان إماماً في النحو، أعلم عن الشلوين، له: القوائن، والبسيط في شرح الجمل، وشرح الإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٦٨٨. ينظر: الوافي بالوفيات ٢٣٨/١٩، وبغية الوعاة ١٢٥/٢.

(٣) الملخص ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) ٣٦٤/٢.

(٥) الحاشية في: ١/٤.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) كنا في المخطوطة، والصواب: مخفوضاً.

(٨) الحاشية في: ١١.



١٠ "فَإِنْ قَسَتْ قَوْلَهُ: «فِي كُنْتَهُ»: لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِ"كَانَ"، بَلْ أَعْوَاهَا كَذَلِكَ.

قلت: إذا ذكرت أمهات الأيواب أغنى ذكرها عن ذكر أخواتها، ونظيره: ﴿وَجَاءَ رُوحُكَ مِنْ رَبِّكَ وَالْمَوْتُ نَكَبْتُ بِالْغُلَّةِ﴾ (١٦٧).

\* قوله: «في» **مُخْتَصَّةٌ** **الْمُخْلَفُ** **الْمُتَّي** «يوم أن يُلزَمَ أن الخلاف فيه: هل هو من باب "تثنية"، (ب) كونه يُوصَلُ ويُفَصَّلُ، أم لا؟ فيكون ثَمَّ فيه القاعدةُ العامةُ، وهي كونه واجِبَتِ الوصلُ؛ لإمكان وصله.

وَيُجَابَ عَنْ هَذَا: بِأَنَّ هَذَا الْوَهْمَ قَدْ ارْتَفَعَ بِقَوْلِهِ (٣٠):

## «وَالصَّالِحِينَ» أَخْبَارُ»

البيت: فنص على أن الخلاف في الاختيار، لا في أصل الجواز.

ويعارض بأن قوله: «أخترت» يحصل وجهين: أحدهما: أن يريد به الترشيح، والثاني: الجواز، أما الأول فواضح، وأما الثاني فكما تقول: اختطبت في كذا، فاختار فلاناً كذا، وللمختار عند غيره كذا، ولا تريد بذلك رجحانك، بل أن الرأي الجيد عند فلان أن يكون الحكم كذا، والرأي الجيد عند غيره كذا.

وَجَابَ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ شَقِيَ: بِ«خُتْنِهِ» وَ: «خُلَّتِيهِ»، وَ: «خُلَّتِيهِ» مِنْ بَابِ: «سَلَّبِيهِ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ: «سَلَّبِيهِ» وَمَا أَشْبَهَهُ يُمِيزُ فِيهِ «الْوَصْلَ» وَالْفَصْلَ، فَدَلَّ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ هَذَا:

١٠ اتصالاً      ١١ اختياراً

البيت: مراداً به أهم اختلافوا في أصل حوار الوحيين، فيكون محرفاً له بالكلية من باب: «تأنيده»، ويكون تحصيلها لذلك (عموم)، أو تقييداً لذلك (الإطلاق)، والأصل خلاف ذلك، وأن يكون مراداً أهم اختلافوا في المختار، لا في أصل الحوار، فيكون الكلام السابق على ظاهره لم يخرج منه شيء، وهذا أولى قطعاً.

(١) الخلق: ٩.

(٢) الخواشبة (١١١).

(٣) في البيت التالي.



ووجه ثانی: وهو أن المتبادر من ذكر الاعتبار: الرجحان، فكان الحمل عليه عند الردود الأولى، وإذا ثبت الحكم في: «جملتيه» بالدليل الأول، ثبت في: «مختته» لأنه قريبه، ونشيطه إليهما معاً، فلا يجوز أن يكون مختلفاً، وأما إذا اعتمدنا على الجواب الثاني، فهو شامل لهما معاً، ولا يحتاج أن يقال: دلّ الدليل في أحدهما، ووجب حملُه على الآخر<sup>(١)</sup>.

كذلك جملتيه - والتضالا - اختار غيري - اختار الانفصالا

(خ)

\* قد يوهم كلامه أنه لم يقل بالتوصل - باختياره - غيره، وليس كذلك، بل قال به ابن الطراوة<sup>(٢)</sup>، حكاه عنه ابن عصفور في "شرح الجمل" (٣)، ثم قال: وهو مخالف لما حكاه س<sup>(٤)</sup> عن طبر.

قال<sup>(٥)</sup>: وحجة الفصل: أنه غير، والخبر منفصل، وقوله<sup>(٦)</sup>:

لَيْسَ إِثْمِي إِثْمًا كَ وَلَا تُخْشَى زَيْنًا  
وقولُ عُمَرَ<sup>(٧)</sup>:

(١) الحاشية في: ١١، وقد فرقها الناصح في موضعين من غير موجب، شاعر، فكتب منها في أعلى الصفحة إلى قوله: «مرثا به»، وأكملها في أسفلها.

(٢) لم أقف على كلامه في الإقصاح، وينظر: التذييل والتكميل ٢/٣٣٩.

(٣) ٤٠٧/١.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨.

(٥) ٤٠٦/١.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة، وقيل: الفرزدق.

(٧) بيت من مجزوء الرمل. ينظر: ديوان عمر ٤٣٩، والكتاب ٢/٣٥٨، وللقنطرب ٣/٩٨، والأصول ٢/١١٨، ٢٨٩، وسفر السعادة ١/٣٥٣، وشرح التسهيل ٢/٤٠٦، والتذييل والتكميل ٢/٢٤٦، ٢٣٧/٩، وخزانة الأدب ٥/٣٢٢.

(٨) هو ابن عبد الله بن أبي ربيعة المخرومي القرشي، شاعر إسلامي عُزْب، توفي سنة ٩٣. ينظر: صيقات فحول الشعراء ٢/٦٤٨، والشعر والشعراء ٢/٥٣٩، والأغاني ١/٧٨.



لَيْسَ كَانَ إِثْنًا لَقَدْ خَالَ بَعْدًا<sup>(٢٨)</sup>

وقدم الأخص في اتصال وقدمن ما شئت في الفصل

(خ١)

\* اعلم أنه قيل: إنما وجب تسمي الأخص في الاتصال؛ لأن عندهم في حال الاجتماع يقدّم الأقرب؛ ألا ترى أنهم يقولون: زيد وأنت قمتما؛ لأن المخاطب أقرب للمتكلم من الغائب، وتقول: أنا وأنت قمتما؟

واستدل بهذا أبو علي في "التذكير"<sup>(٢٩)</sup> على أن المضارع إذا تجرد من القرائن كان حملاً على الحال الأولى من حملة على الاستقبال<sup>(٣٠)</sup>.

\* ضمير المتكلم أخص من ضمير للمخاطب، والمخاطب من الغائب، فضمير للمخاطب<sup>(٣١)</sup> أقلهن اختصاصاً؛ لأنه يكون راجعاً إلى معرفة ونكرة، ولذا قال بعض الكوفيين: ضمير النكرة نكرة، وأجاز الكيساني<sup>(٣٢)</sup> وصفه دون إسمويه، وأجاز النحاة البدل بدل الشيء من الشيء؛ لقصد شيان، ولا يجوز فيهما<sup>(٣٣)</sup>.

\* ع: الخطاب يعلّب على الغيبة، كما يعلّب المذكر على المؤنث، ألا تراك تقول: فعلتُ؛ وإن كان من شاركك غائباً، ولا تقول: فعلوا؛ وتعني قوماً أنت منهم؟ فهذه

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عن العهد، والإنسان قد ينزّر

...

حال: مثبّر. ينظر: الديوان ٩٤، وشرح كتاب سبويه للسراي ٥٠/٩، وفتاوى ٣٣٩/٣، وتعليق الشواهد ٩٣، وبقاصد الحوبة ٣٠٤/١، وخزانة الأدب ٣١٢/٥.

(٢) الحاشية في: ٤/٤.

(٣) لم أقف عليه في مختارها لابن جني، وينظر منه: ٣٥٩.

(٤) الحاشية في: ٤/٤.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب: الغائب، لأنه الذي ينطبق عليه كلامه السابق والأقرب.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٢١/٣، وشرح الكافية للرضي ٣١٠/٢، والتذيل ولتكميل

٥٠٠/١، ب (نورعليه)، وإرشاف الضرب ١٩٣١/٤.

(٧) الحاشية في: ٤/٤.



قاعدة، وإذا كان يُراعى في مسألة تقتضي ترك<sup>(١)</sup> أحدهما؛ فكذلك يُراعى حين اجتماعهما بالتقدم.

وقاعدة أخرى: وهي أن الضمائر تُرتب معها الأشياء إلى أصولها.

وقاعدة أخرى: وهي أن الضمير المتصل أقرب إلى حكمة الضمير من الانفصال، فهو أحقُّ بالأحكام التي تكون للضمير.

فلزم من هذا التقرير كله: أنك إذا وصلت ثقلتم الأخص؛ وقاءً بجمته القواعد؛ فلذلك تقول: أعطاك، ولا تقول: أعطاهوك، كما تقول:

فلا يك ما أسأل ولا أنزل<sup>(٢)</sup>

ولا تقول: فلا لك، ولا: فلا و<sup>(٣)</sup>.

فهذا موطن لم يُزاجني على تقريره حكماً أحد، والحمد لله تعالى<sup>(٤)</sup>.

وفي اتحاد الترتيب التزم فصلاً وقد يبيح العيب فيه وصلاً

(١ خ)

\* ملكتك إياك، وملكتك إياه، وفي المتكلم: قولُ تعبد: سيدي؛ ملكتي إياه، كل ذلك جائز؛ لأن فعل المضمير المتصل يتعدى إلى ضمير المتفصل؛ لأنه كالظاهر.

(١) لتطمس في المعلومة، ولعلها كما أثبت.

(٢) عجز بيت من الواق، لعمرو بن ربوع بن حنظلة، وصدره:

رأى برقاً فأوضع فوق بكر

...

بك: أدخل باء القسم على الضمير، ألغما: حدث فيه الغيم. ينظر: التوادر لأي زيد ٤٢٢، والقبولان ١٢١/١، ٤١٩/٦، وجهرة اللغة ٩٦٣/٢، والشفعة ١٠٦/١، ١١٣/٢، وسر صناعة الإعراب ١٠٤/١، ١٤٤، واللائي في شرح آمالي الفاي ٧٠٣/١، وسفر السعادة ٣٠٦/١، ٧١٦/٢، وشرح جمل لرحاجي ٥٢٣/١، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٧٠.

(٣) فلا تدخل حرف القسم الثابت عن الباء على الضمير المتصل.

(٤) الحاشية في: ٤/١.



وَعَتِيلُ بَشَرِ الدِّينِ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ هُنَا رَدِيَّةٌ حَقًّا، لَا مَحْصُولَ لَهُ، وَلَا مَعْنَى<sup>(٢)</sup>.

وَقَبْلُ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفَعْلِ التَّوْبِ نُونٌ وَقَايَةُ وَلِيْسِي قَدْ نَظِمَ

(١خ)

\* أَشْبَدُ مِنْ<sup>(٣)</sup> قُنْتُ<sup>(٤)</sup>:

غَذِذْتُ فُؤُوسِي كَعَنْبِيدِ الطَّيْسِ

إِذْ ذُقْتُ الْقَوْمَ الْكَبِيرَ لَمْ لِيْسِي<sup>(٥)</sup>

ش<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

\* «نُونٌ وَقَايَةُ»: بقي<sup>(٧)</sup> الفعل، وجاءت وقايةُ الفاعل من كسرة ياءِ النسب في

(١) شرح الألفية ٤٦، وقد مثل به: عَتَيْتُ إِيَّاهُ، وَعَلِمْتُكَ إِيَّاهُ، وَزَيْدٌ عَتَيْتُهُ زِيَّاهُ.

(٢) الحاشية في: ٤/٤.

(٣) هو محمد بن الحسن الأُرْدِي البُغْدَادِي، أَبُو بَكْرٍ، مِنْ أَصْنَمِ أَهْلِ زَمَانِهِ بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ، أَمَلَهُ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ وَالرَّيْشَانِيِّ وَأَبْنِ أَبِي الْأَصْمَعِيِّ، وَأَمَلَهُ عَنْ السَّيْرَتِيِّ وَقَتَالِيٍّ وَأَبْنِ عَالَوَيْهِ، لَهُ: الْإِسْتِغْنَاءُ، وَجَهْرَةُ اللَّغَةِ، وَالْمَقْصُورَةُ، وَغَرَاهَا، تُوِّفِيَ سَنَةَ ٣٢١. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٨٣، وتاريخ العلماء النحويين ٢٢٤، وثرمة الألباء ١٩١، ومعجم الأدباء ٢٤٨٩/٦، وإنباء الرواة ٩٢/٣، وبغية الوعاة ٧٦/١.

(٤) جهرة اللغة ٨٣٩/٢، ٨٦١.

(٥) بيان من مشطور الرجز، لرؤية من الصحاح: الطيس: العدد الكثير، ولواء الكثير. والشاهد في: "كيس" حيث لم تتصل نون الوقاية بـ"كيس"، وذلك ضرورة. ينظر: ملحقات النبوذ ١٧٥، والبراع ٦٧٧، وقذهب اللغة ٢٢/١٣، وسر صناعة الإعراب ٣٢٣/١، وسفر السعادة ٣٥٢/١، وشرح التسهيل ١٣٦/١، وتحليص الشواهد ٩٩، ولفقاصد النحوية ٣١٩/١، وعزلة الأدب ٣٢٤/٥.

(٦) حواشي التسهيل ٤٢٦.

(٧) الحاشية في: ٤/٤.

(٨) كفا في المحفوظة، ولصواب: تقي.



قول بعضهم: ليتني<sup>(١)</sup>، في النسب إلى: ليت<sup>(٢)</sup>، وهذا عند<sup>(٣)</sup> الأول من قول ابن الصائغ<sup>(٤)</sup> وغيره: إنه كره...<sup>(٥)</sup> الاتياف بضمير المؤنث لو كسيرا لأنا نقول: ضرورة معرفة السامع للمتكلم تنفي ذلك، ثم ما ذكرته مناسب لاستدلال ابن جني<sup>(٦)</sup> بقولهم: ليتني<sup>(٧)</sup>، على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فنقول: كما نسبوا إليهما معاً كذلك أخفوا النون للفاعل، وبراؤهم الفعل، لكنه صار كالجزم منه<sup>(٨)</sup>.

\* أعلم أن باء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورة؛ لمكان المناسبة؛ وإنما لا تسلم إلا معه؛ لأن الضم يقتضي قلبها واواً، والفتح يقتضي قلبها ألماً إذا فُتحت.

فإن قيل: فقد فعلوا ذلك في قولهم: يا غلاتنا.

فالجواب: أن النداء باب تغيير وتخفيف؛ لكثرة استعماله، وجاء فيه ذلك قليلاً، إذا تقرر هذا فنقول: لئلا كانت هذه الكسرة واجبة لأجل<sup>(٩)</sup> (١٠).

\* خرج بقوله: «مع الفعل» نحو: مر بي زيداً فإنه لا يلزم - بل لا يجوز - معه النون؛ لأن باء النفس ليست مصاحبة للفعل، وإنما هي مصاحبة للحرف.

ودخل تحت إطلاقه: الفعل الماضي، والأمر، والمضارع المنصرف والجامد، قال<sup>(١١)</sup>:

(١) كنا في المخطوطة، والصواب: كُنْتُ.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب: كنَّ.

(٣) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: عندي.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) موضع القط كلمة لم أئنيها في المخطوطة، ورجعها: مصر.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢٢٥/١.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: كُنْتُ.

(٨) الحاشية في: ١٢.

(٩) كنا في المخطوطة، ويظهر أن للكلام صلة لم ينقلها الناسخ.

(١٠) الحاشية في: ١٢.

(١١) هو عمران بن حطان.



لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي<sup>(١)</sup>

وقال<sup>(٢)</sup>:

تَمَلُّ التَّدَانِي مَا عَذَابِي فَوَائِي<sup>(٣)</sup>

\* قوله: «ما النفس»: فائدة هذا التقيد: للاحتراز عن باء المحاطبة؛ فإنك تقول: تضرعون، بكسر الفعل لها، ولا يحتاج لنون الوقاية<sup>(٤)</sup>.

\* ع: ختم بهذا الفصل باب الغنم، وذكره في «الكافية»<sup>(٥)</sup> في أوله، وما قلعه في هذه «الخلاصة» أولى<sup>(٦)</sup>.

وليتني فشا وليتي نذرا ومع لعل اعكس وكن مخيرا

(خ ١)

\* قوله في الصفحة ثمانية هذه<sup>(٧)</sup>: «وليتني فشا»: إذ لا اجتماع نونات؛ فلهذا

(١) بعض بيت من الوافر، وهو يتصاه:

ولي نفس قول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

ينظر: شعر الجواهر ١٥٨، والكتاب ٣٧٥/٢، واللفظ ٧٢/٣، وكتاب الشعر ٤٩٤/٢، والخصائص ٢٧/٣، وتصحيح التصحيح ٤٣، وشرح التسهيل ٣٩٧/١، وللقاصد النحوية ٧٢٢/٢، ومعرفة الأدب ٣٣٧/٥، ٣٤٩.

(٢) لم ألق له على نسبة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكل الذي يهوى ندمي شولغ

...

ينظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٢، والتذيل والتكميل ٣١٥/٨، وللقاصد النحوية ٣٣١/١، ١١٠٧/٣.

(٤) الحاشية في: ١٢.

(٥) الحاشية في: ١٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية لشافية ٢٢٦/١.

(٧) الحاشية في: ١٢.

(٨) قال هذا؛ لأنه كتب الحاشية في ٣/ب، وليت لعل عليه في ٤/أ.



كُثِرَ "ليتي"، وقوي أمره، أكثر من "إني"، ألا تراه لا يبلغ إلا درجة التساوي مع الحذف<sup>(١)</sup>.

\* «وليتي نفرا»: قياساً على أفعالها، ولأنها غير فعل<sup>(٢)</sup>.

\* «ومع 'لعل' الغكيس»: علّة الإنبات: القياس على أفعالها؛ لأنها مشبهة أفعالاً بالفعل، وعلّة الحذف: أن اللام قريبة<sup>(٣)</sup> من النون، ولهذا أدخلوها: مثل له، وقد قالوا: لعل، بنون مشددة<sup>(٤)</sup>، فالتفتوا إلى هذه اللغة، أو أخرجوا للمثاليين والمتقارنين مجزئاً واحداً، وقوي ذلك أن "لعل" مبدوءة بلام<sup>(٥)</sup>، فاجتمع في كلمة ثلاث لامات، فلو أُنِيَ بالنون المقاربة لكان<sup>(٦)</sup> كاجتماع أربعة أمثال في كلمة، فلذلك احتاروا الحذف<sup>(٧)</sup>.

\* في 'الكامل'<sup>(٨)</sup>: يزعم س<sup>(٩)</sup> في: لولاك؛ أن 'لولا' حارثة.

فإن قيل: هلاً يحذفها ناصبة، وضمير الجر والنصب سين؟

قيل: لو كانت ناصبة لألحق النون إذا وعسها بضمير المتكلم، كما تقول: زمتني، وأعطاني، ولكنه يقول: لولاي<sup>(١٠)</sup>.

(١) الحاشية في: ٣/أب.

(٢) الحاشية في: ٣/أب.

(٣) انطلمست في بخطوطه، وعلتها كما أثبت.

(٤) هي لغة في "لعل"، ينظر: القلب والإبدال لأمين السكيت ٦٤، واللامات ١٣٥، والإبدال لأبي الطيب البغوي ٣/٣٩١، وأما القاضي ١٣٤/٢.

(٥) انطلمست في بخطوطه، وعلتها كما أثبت.

(٦) انطلمست في بخطوطه، وعلتها كما أثبت.

(٧) الحاشية في: ٣/أب.

(٨) ١٢٧٧/٣.

(٩) الكتاب ٢/٣٧٣-٣٧٦.

(١٠) الحاشية في: ٤/أ.



\* قال الثعلبي<sup>(١)</sup> ما نُسِّه في "شرح اللُّمع"<sup>(٢)</sup>: وقالوا: لعلِّي قائمٌ؛ فزادوا نوً الواقية؛ لتسَلَّم فتحهُ اللام، وقد حذف قومُ النون، فقالوا: لعلِّي؛ لأنهم شبهوا اللام بالنون من "إني"، فقالوا: لعلِّي، كما قالوا: إني.

وقالوا: ليتني؛ فزادوا نوً الواقية؛ لتسَلَّم فتحهُ التاء، وقد أسقطها قومٌ، فقالوا: ليتي، شبهوا "ليت" بـ"أَنْ" وهذا رديءٌ؛ لأن التاء لا مناسبة بينها وبين النون، لا في المخرج، ولا في المقدار.

وقال أيضاً: وقالوا: فذني، وقطني؛ فزادوا النون؛ لتسَلَّم سكوتُ الدال والطاء، ومن أسقط النون؛ فلا بُدَّ هذا اسمٌ، والكسرُ يدخله<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* من الغريب المتعلِّق بهذا الموضع: أن صاحب "العَيْن"<sup>(٤)</sup> قال في باب "أزعي" متعلِّقاً: "أي: اجعله إلى".

قال الثعلبي<sup>(٥)</sup> وأذا عليه: إنما هذا من المعلن، وليست النون بأصل، وإنما هي النون الداخلة على اسم التثنية للكثرة، مثل: ضربني<sup>(٦)</sup>.

في الباقيات واضطراباً خفياً مِنِّي وَعَنِي بعضٌ من قد سَلَفَا

(خ ١)

\* علَّةُ الإتيان: أنها حروفٌ مشبهةٌ بالفعل، وعلَّةُ الحذف: استكره توالي

(١) هو عمر بن ثابت الطبري، أبو القاسم، أخذ عن ابن جني، له: شرح اللُّمع، وشرح التصريف لسوكني، توفي سنة ٤٤٢. ينظر: نهضة الألباء ٢٥٦، ومعجم الأدباء ٢٠٩١/٥، والبلغة ٢١٩، ولبنة الوعة ٢١٧/٢.

(٢) ٤١٣، ٤١٤ (الطبوع باسم القواعد والقواعد).

(٣) الحاشية في: ٤/٤.

(٤) ١١٩/٢.

(٥) لم أقب عليه في مطبوعة كتابه: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، وفيها نقص.

(٦) الحاشية في: ١٢.



الأمثال، فحُذِفَتْ نونُ الوقاية؛ لأنَّ الثقل حصل بها.  
وقد ظهر أن حروف باب "إئ" ثلاثة أقسام: متساوي الأخرين، وهو أربعة، ومختار  
الحذف، ومختار الإثبات<sup>(١)</sup>.

(٢خ)

\* أنشد الحريري<sup>(٢)</sup>:

وَأَيْ عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَأَيْ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُشْتَرِكُهُ<sup>(٣)</sup>

أي: طالب دواتها، أي: دونه مودتها.

[لزار:]<sup>(٤)</sup> أي: محل الخلوقة، بدليل قوله: فيما بيننا<sup>(٥)</sup>.

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي - قُلْ وَفِي فَدُنِّي وَفُطِنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ بَيَّنَّا

(٢خ)

\* ذكر لي بعضهم أن التمرزي<sup>(٦)</sup> ذكر في "ذكرى حبيب"<sup>(٧)</sup> - وهو شرح ديوان

(١) الحاشية في: ١/٤.

(٢) كذا في المخطوطة، ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه، ولعل الصواب: الجوهرى؛ فإنه  
أشبهه في موضعين من "الصحاح" كما سيأتي. والحريري هو القاسم بن علي بن محمد البصري،  
أبو محمد، من مشاهير الأدباء واللغويين، له: اللقمان، وملحة الإعراب، وشرحها، ودرة القفاص  
في ألوهام الخوص، وغيرها، توفي سنة ٥١٦. ينظر: نزهة الألباء ٢٧٨، ومعجم الأدباء ٢٢٠٢/٥،  
وإنباء الرواة ٢٢٣/٣، ونبغة الوعدة ٢٥٧/٢.

(٣) بيت من الطويل، فنون ليلي. زار: ساعط غير راضي. الشاهد في: "إئ" و"أئ" حيث  
اتصلت "إئ" الثانية بنون الوقاية، ولم تتصل بها الأولى، وذلك جائز. ينظر: الديون ١٩٨،  
والصحاح (د و م) ١٩٢٣/٥، (ز ر ي) ٢٣٦٨/٦، والقصائد النحوية ٣٣٨/١.

(٤) ما بين طلعوفين ليس في الخصوصية، والسياق يقتضيه، وقد كتب الناسخ ما بعده زاده في  
البيت.

(٥) الحاشية في: ١٢.

(٦) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوسي، أبو العلاء، الشاعر المشهور، عالم باللغة والنحو،  
وكان أعمى، أخذ عنه الخطيب التبريزي، له: بسطة الزند، وأزوم ما يلزم، واللامع العربي، وغيرها،  
توفي سنة ٤٤٩. ينظر: نزهة الألباء ٢٥٧، ومعجم الأدباء ٢٩٥/١، ونبغة الوعاة ٣١٥/١.

(٧) لم أقف على ما يليه بوجوده.



أي (١) غائم - أن س (٢) لا يحيزُ حذف الياء (٣) من "قذني" إلا في الضرورة، وأن المرء (٤) يحيزُ الوجهين معاً في الشر، وأنه قال في:

قذني من نصير الخمين (٥)

البيت المشهور: يجوز أن لا يكون علة (٦) حذف النون، بل يكون "قد" تأكيداً لـ "قد"، والياء للقفائية (٧).

\* (شكري: ٤٠): "قط" اسم واقع (٨) في أول أحواله موقع الفعل المبني على

(١) هو حبيب بن أوس الطائي، الشاعر المشهور، له في المعتمد قصائد مشهورة، له: الحماسة، والوحشيات (الحماسة الصغرى)، وختار أشعار القبائل، وغير ذلك. توفي سنة ٢٣١. ينظر: توبة الألباء ١٢٣، ووفيات الأعيان ١١/٢، والوفاء بالوفيات ١١/٢٢٥، والبلغة ١٠٦. (٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: النون؛ لأن سياق الكلام في نون الوقاية، وكلام مبيوه في شون لا الياء.

(٤) لم أقف على كلامه، وقد أجاز الوجهين في "ليت"، وأجاز دخول "قد" على الشاعر قياساً على المضمر، فيقول: قد زينا. ينظر: للفرات للراغب ٦٥٧، والتذليل والتكميل ١٨٧/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الخميني.

(٦) بعض بيت من مشهور الرجز، حميد الأرقط، وقيل: لأي جديلة، وهو يتمناه:

قذني من نصير الخميني فبي

قذني: عشي، والخمين: هـ عبدالله بن الزبير وابنه حبيب، وقيل: عبدالله ومصعب ابنا الزبير، وقيل غير ذلك. ينظر: الكتاب ٣٧١/٢، ومجاز القرآن ١٧٣/٢، وإصلاح المطلق ٢٤٢، ٢٨٢، ومعاني القرآن وعرابه ٣٠٤/٣، والأصون ١٢٢/٢، وكتاب الشعر ١٥٥/١، وأملأ ابن الشجري ٢٠١/٢، ٣٩٧/٢، والإنصاف ١٠٧/١، وسفر السعادة ٧٦٥/٢، وشرح السهيل ٧١/١، ١٣٧، ومغني اللبيب ٢٢٦، وللقاصد النحوية ٣٢٧/١، وعزارة الأدب ٣٨٢/٥.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: علة.

(٨) الخاشية في: ١٣.

(٩) شرح كتاب مبيوه ١٣٨/١.

(١٠) في المخطوطة: «اسم موضع واقع»، وأخفت "واقع" فوق "موضع"، دون الإضراب عن



السكون، وهو ككَيْف<sup>(١)</sup>، فَبَيَّ عِبه، تقول: قَطَلْتُ درهماً، كما تقول: لَيْكَيْتُكَ<sup>(٢)</sup> درهماً، فإذا أضفته إلى نفسك ألحقت النونَ لِيَحْفَظَ عِبه السكون، كما في: مِئِي وعِئِي، وربما حذفوا النونَ في الشعر، فأضافوا، وكسروا الحرفَ الساكنَ، كما حكى عن بعض العرب أنه يقول: مِئِي<sup>(٣)</sup>، وعِئِي<sup>(٤)</sup>، ولمْ يَدِي.

فإن قلت: قَلِمَ لم يَنْتَنِ "خَشَبٌ" لعللة بناءِ قص<sup>(٥)</sup>؟

قلت: إنما في أصل الوضع بمعنى: كافيت؛ لثبوت نصابها، يقال: أخسبته الشيء، إذا كفاه<sup>(٦)</sup>، و: ﴿عَلَّاهُ جَسَّابًا﴾<sup>(٧)</sup>، أي: كافياً؛ فلاجل تصرفه لم يَنْتَنِ<sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> "موضع"، ولعل الصواب ما أثبت، وهو كذلك عند السرياني.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ك: ليكف، أو: اكتف.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند السرياني: ليكفوك.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند السرياني: قط.

(٥) ينظر: المحكم ٢٠٦/٣.

(٦) التبا ٣٦.

(٧) الحاشية ١: ١٣.



العلم

إِسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مطلقاً عَلَّمَهُ كَجَعْفَرٍ وَغَيْرُنَا

(خ ٢)

\* أبو الفتح<sup>(١)</sup>: [قال الليث: <sup>(٢)</sup> قلت لأبي<sup>(٣)</sup> الدَّقْنَش: ما الدَّقْنَش؟ قال: لا أدري، قلت: فما الدَّقْنَش؟ قال: لا أدري<sup>(٤)</sup>، قلت: فأثبتت بما لا تدري؟ قال: إنما الأسماء والكنى علامات<sup>(٥)</sup>].

وَفَرَزٍ وَعَدَنٍ وَلاجِيٍّ وَشَذَفٍ وَغَيْلَةٍ وَوَأَشِقِ

وَاسْمًا أَنِي وَكَيْدٍ وَلَقَبًا وَأَخْرَجُ ذَا إِنْ بَوَاهُ حَجَبًا

(خ ٢)

\* حالف ذلك الشاطلي<sup>(٦)</sup>؛ إذ قال:

(١) اللهج ١٨٠، وينظر: القش ٣٦١/٢.

(٢) ما بين المعرفين ليس في المعطوطة، وهو في اللهج للقول منه، والرواية في: جهرة اللغة ٦٥١/٢، واهمل ٣٣٠/١، والحكم ١٥٢/٦، والمحرر ٣١٨/٢، والسائل فيها يونس، وفي: العين ١٩٠/١، ٣٤٥/٥، والاشتقاق ٤، وتقلب اللغة ٢٤٦/٨، والأشياء والفظائر للسيوطي ١٣٩/٣، وسائل فيها الخليل أو الليث، وابن حي لم يلحق بها الدَّقْنَش؛ إنما يروي عنه الخليل والليث ويونس وأبو عبيدة والنضر بن حنبل وأبو زيد الأنصاري وطبقتهم. ينظر: العين ١٩٠/١، وجمهرة اللغة ٦٥١/٢، ١٢٧٩/٣، وتقلب اللغة ١٢/١، ٢٧٤/٦، وضرائر الشعر ١٩٩، والتطيل والتكميل ٢٥٨/٥، ونجاح العروس (س ر ه ب) ٥٨/٣، (د ق ش) ٢٠٦/١٧.

(٣) هو أبو سعيد القناني الغنوي، أعرابي من نصحاء العرب، أخذ عنه: الخليل ويونس وأبو عبيدة والنضر بن حنبل وغورهم. ينظر: القهرست ١٢٩/١، ونزعة الألباء ٧٣، ومعجم الأدباء ١٢٩٢/٣، وإنباء الرواة ١٢١/٤، ٢٠٢، والواري بالوفيات ١٦/١٤.

(٤) ذكر ابن دريد أنه طائر أو دويجة. ينظر: التنبيه والإيضاح ٣١٨/٢، ونجاح العروس (د ق ش) ٢٠٦/١٧، والأشياء والفظائر للسيوطي ١٣٩/٣.

(٥) الخاشبة في: ١٣.

(٦) هو القاسم بن عيسى بن عصف الزبيري الأندلسي، أبو محمد وأبو القاسم، أحد أئمة القراءات،



وَقَالُوا عَيْسَى<sup>(١٧٨)</sup>

\* فَأَمَّا الْأِسْمُ مَعَ الْكُتُبَةِ: فَيَحْزَرُ فِيهِمَا الْقُدْسُ وَالنَّاحِرُ، كَقَوْلِهِ<sup>(١٧٩)</sup>:

وَكُنَّا لَنَا أَبُو خَسَنِ عَلِيٍّ<sup>(١٨٠)</sup>

وَقَوْلِهِ<sup>(١٨١)</sup>:

أَلْقَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو خَفْصٍ عُمَرُ<sup>(١٨٢)</sup>

له القصيدتان لشهزتان: حرز الأمان في القراءات، وعقيلة أتراب القصائد في رسم النصحف، توفي سنة ٥٩٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٣١٢، وغاية النهاية ٢/٢٠.

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَقَالُوا عَيْسَى ثُمَّ عَمَّاؤُا وَزُشَمَاءُ  
بِمَشْخَرِهِمْ أَهْلُ الرِّفِيعِ تَأْتِلَاءُ

ينظر: من الشاعلية ٣، البيت ٢٦. وقالون لقب عيسى بن مينا بن وردان الزرقلي، أبي موسى، رواية نافع للذي أحمل القراء السبعة للشهزتين، وكان قارئاً لأهل طقسية في زمانه ونحوهم، توفي سنة ٢٢٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٩٣، وغاية النهاية ١/٦١٥.

(٢) الحاشية في: ١٣، وأشار إلى معناها ياسين في حاشية الألفية ١/٥١، ولم يعده لابن هشام.

(٣) هو سعيد بن قيس الهذلي.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أَنَا بَرٌّ وَلِحَرْجٍ لَهُ بَدْرٌ

...

أبو حسن عبي هو ابن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: شرح كتاب صيوبة للسري ١٦١/٤، وللخصص ١٩٧/٥، وضرائر الشعر ٢١٩، وشرح التسهيل ١/٨٥، والذنين والتكميل ١/٣٣٣، وللقاصد النحوية ١/٢٠٥، وعزارة الأدب ٨/٧٥.

(٥) هو أخراي، قيل: اسمه: عبدالله بن كُثَيْبَةَ النهدي.

(٦) بيت من مشطور الرجز. أبو حفص عمر هو ابن الخطاب رضي الله عنه. ينظر: العين ٣٠٧/٨، والواهر ١/١٤٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩١، وللقاصد النحوية ١/٣٥٥، وعزارة الأدب ٥/١٥٤.



وقوله -وهو حسن<sup>(١)</sup> رضي الله عنه-:

وَمَا أَكْثَرَ عَرْشِ اللَّهِ مِنْ مَوْثِ هَالِكٍ سَيَعْنَا بِهِ إِلَّا يَسْتَعْرِ أَيْ عَشْرٌ<sup>(٢)(٣)</sup>  
وإن يكونا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفُ حَتْمًا وَلَا أُتْبِعُ الَّذِي زُودَ  
(خ ١)

\* ع: لا يربط بقوله: «أُتْبِعُ» إلا أنت لا تضيف، بل تجعله من باب التوابع،  
وباب التوابع يجوز فيه القطع.

وقد يُتَوَقَّم من قوله: «أُتْبِعُ» أنت لا تقطع، فلا تقول: رأيت سعدًا كَرُزًا،  
بتقدير: هو كَرُزٌ، وليس كذلك، والقطع كما يجوز في النعت: يجوز في عطف الميان؛  
لأنه شبهة الصلة<sup>(٤)</sup>.

\* قال في "المفصل"<sup>(٥)</sup>: وإذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ أضيف  
اسمه إلى لقبه.

وكتب عليه الشُّلُوبِيُّ<sup>(٦)</sup>: صوابه: ما لم يكن اللقب مضافًا<sup>(٧)</sup>.

(١) وقيل: رجل من الأنصار غيره. وحسان هو ابن ثابت بن النذر بن حرام الخزرجي الأنصاري،  
أبو عبدالرحمن، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، عاش ١٢٠ سنة، وتوفي سنة ٤٠، وقيل  
غير ذلك. ينظر: الاستيعاب ٣٤١/١، والإصابة ٥٥/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عُتْقِرُو" أجازه النور وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ فمبنيًا له  
عن "عُتْقِر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٣) بيت من الطويل. سعد أبو عُثْرٍ هو ابن معاذ سيد الأوس رضي الله عنه. ينظر: ملحقات  
الدبوان ٤٨٠/١، وسيرة ابن هشام ٢٥٢/٢، ولكامل ١٤٧٢/٣، ولحار القلوب ٦٤، وللقاصد  
البحرية ٣٥٦/١.

(٤) الحاشية في: ١٣.

(٥) الحاشية في: ٤ أ.ب.

(٦) ١٩.

(٧) حواشي للمفصل ٧.

(٨) الحاشية في: ٤ أ.ب.



(خ٢)

\* [«فَأَضِيفَ»]: لتَحْرِيرِ عَلَى مَنَاجِ أَسْمَائِهِمْ؛ إِذْ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً أَوْ مُضَافَةً، فَلِلْمُفْرَدَةِ كَذَلِكَ، وَغَيْرُهَا، وَالْمُضَافَةُ كَذَلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ، وَلَيْسَ لَهَا اسْمَانِ يُسْتَعْمَلُ كُلُّهُمَا مُفْرَدًا؛ فَلِلَّذَلِكَ أَضِيفَتْ فِي الْمُرْدَيْنِ؛ لِيَكُونَ كَذَلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ، فَقُلْتُ: هَذَا زَيْدٌ<sup>(١)</sup>، وَاتَّبَعْتُ فِي غَيْرِهَا، نَحْوُ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بَطْنُ، فَيَكُونُ اللَّقْبُ بَدَلًا أَوْ عَطْفًا بَيَانًا، كَمَا نَقُولُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ زَيْدٌ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَلِصْلٍ وَاسْتَدَّ وَدُوَّ ارْتِجَالٍ كَسَعَادَ وَأَدَدَ

(خ١)

\* قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ<sup>(٣)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: "عُمَرُ" يَشْبُهُ الْمُرْتَجِلُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَيْرُ مَنْقُولٍ مِنْ نَكْرَةٍ، إِذْ لَيْسَ فِي غَيْرِ الْأَعْلَامِ مَا يُسَمَّى عُمَرًا، فَأَمَّا عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ لُصِّدَ بِهِ: عَامَرٌ، وَ"عَامَرٌ" مَنْقُولٌ، فَهُوَ إِذَا مَرْتَجَلٌ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ، مَنْقُولٌ مِنْ حَيْثُ نَشِئَةٍ، وَقَدْ يُطْلَقُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَيْهِ الْارْتِجَالُ، وَالتَّحْقِيقُ مَا عَرَّضْتُكَ.  
ع: إِنَّمَا وَجِبَتْ أَنْ لَا يَكُونَ مَنْقُولًا عَنْ نَكْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَا مُنِعَ صَرْفُهُ لِلْعَلَمَةِ وَالْعَدَلِ؛ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَدْلُهُ عَنْ غَلَبِ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: لَوْ سَمَّيْتُ بِهِ "زَيْدًا" مِنْ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

- 
- (١) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَسَقَطَ اللَّقْبُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ "زَيْدٌ" فِي شَرْحِ كِتَابِ مَبْهُوتِهِ لِلْسَّيْرَانِي ١٢/١٣٥، وَشَرْحُ بَقِصِلِ لَا يَنْ يَعْشَرُ ١/٣٣ - وَمَعْنَى الْحَاشِيَةِ فِيهِمَا -: زَيْدٌ بَطْنُ.  
(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٣. وَمَعْنَاهَا  
(٣) الْمُتَقَصِّدُ فِي شَرْحِ الْإِضْطِحَاحِ ٢/١٠١٧.  
(٤) هُوَ أَعَشَى بِأَهْلَةٍ.



النَّوْفَلُ (الزُّفْرُ)<sup>(١)</sup>

صرفته<sup>(٢)</sup>؟

(٢خ)

\* [«نُفُولٌ»]: إما من صفة، ك: حارب، وغالب، أو فعل ماضٍ، ك: ضارب؛ لغري، ونُفْرًا ماءً<sup>(٣)</sup>، أو جملة، ك: تأبَّط شراً.

لم يُذكر ابن الناطم<sup>(٤)</sup> إلا شبه<sup>(٥)</sup>، مصدر، واسم عين، وصفة، وفعل ماضٍ، وفعل مضارع، وجملة، فللنقول إذن ستة أقسام، وكذا لم يذكر في "شرح الكافية"<sup>(٦)</sup> غير الستة<sup>(٧)</sup>.

وجملة وما ينزج زكبا ذأ إن بغير وفيه تم أغرها

(٢خ)

\* قال من<sup>(٨)</sup>: وأما عُثْرُوهُ؛ فزعم -يعني: عن الحليل- أنه أعجمي، فحطو<sup>(٩)</sup>

(١) بعض بيت من البسيط، وهو تمامه:

أهو دغلت يُعليها ويُثَلِّمًا يأبى الظَّلمة منه النوفل الزُّفْرُ

الظُّلَماء: ما يُلَبَّس من الظَّلم، والنَّوْفَل: كثير العطاء، والزُّفْر: السُّد. ينظر: الديون ٢٦٧، والأصمعيات ٩٠، ومالي البيهقي ١٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٥٢/١، ٣٨٥/٤، والاشتقاق ٥٣، ٢١٤، وكتاب الشعر ٤٨٤/٢، والبهج ٥٥، ١٥١، ١٦١، وشرح للقصص لابن يعلى ٤٥/١، ٦٢، وحزاة الأدب ١٨٥/١.

(٢) الحاشية في: ٤/ب.

(٣) هي بئر حفرها هاشم بن عبد مناف على قم شعب أبي طالب. ينظر: معجم ما استعجم ٢٣٥/١، ومعالم مكة التاريخية والأثرية ٣٧.

(٤) شرح الألفية ٤٩.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب: ستة.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٧٤/١.

(٧) الحاشية في: ١٤.

(٨) الكتاب ٣٠١/٣.



درجة عن إسماعيل؛ لأنه اجتمع فيه أمران.

يعني: المحمة والريادة التي هي التركيب، ومراكبه بذلك: الفرق بينه وبين "مُعَدِي كَرِب" وبابه.

قال الضُّمَّار<sup>(١)</sup>: وهذا يقتضي نظير قول المُرَوِّد<sup>(٢)</sup> في: عَلَام: إنه بُي؛ لَمَّا أضاف إلى العتبن علَّة أخرى.

وقوله: «أمران»: يريد: خلافت التعريف، وهذا مشكل<sup>(٣)</sup>.

وشاع في الأعلام دُو الإضافه كعبد شمس وأبي قحافه

(خ١)

\* وليس منه: جزائين، وميكائيل، وإسرائيل، وميكايل، خلافاً لمن زعم ذلك قائلًا: إن "إيل" و "إل" اسمان له تعالى، فهو بمنزلة: عبدالله؛ لأننا نقول: لو كان كذلك خُفِضَ الثاني، وأُجْرِيَ الأولُ بوجه الإعراب، كما في: عبدالله، وأيضًا: فإن "إيلًا" و"إِلًا" لم يُسمعا مفردين اسمًا له تعالى، بخلاف: عبدالله، وعبدالرحمن. ذكره أبو علي في "المحجة"<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* [«وُشَاغ»]: ودليل ذلك: أن منه الكنى، وهي في غاية الانتشار<sup>(٥)</sup>.

(١) كنا في المخطوطة، والنسب ما في الكتاب: فخطوه.

(٢) لم أقف على كلامه، وثلاث مخطوطات شرحه لنعرفه ينتهي الكلام فيها قبل هذا الموضع. ينظر: مقدمة تحقيق د. معيض العوي ١٨٣/١-١٩٢.

(٣) المقتضب ٣/٣٧٢، ٣٧٤، وينظر: شرح كتاب سبويه لسرياني ١٤٥/١٢.

(٤) الحاشية في: ١٤.

(٥) ١٦٩/٢.

(٦) الحاشية في: ٤/أب.

(٧) الحاشية في: ١٤.



\* العَلَمُ: مفردة ومركب. ثم المركب ثلاثة: إسنادي، ومرجعي، وإضافي، وكلٌ منها نوعان: فالمرجعي: محتومٌ بـ"وَلَوْ"، وغير محتومٍ بهما، والإسنادي: مصرعٌ بجزئية، ومقدّرٌ أحدهما، والإضافي: كنيةٌ وغيرهما<sup>(١)</sup>.

وَوَضَعُوا لِحِصِّي الْإِجْنَابِي عِلْمَ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَم

(خ١)

\* قَوْلُهُ: «عَلِمَ»: وُلِّفَ عَلَى الْمُتَصَوِّبِ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى لُغَةِ رِجْعَةٍ<sup>(٢)</sup>، قَالَ شَاعِرُهُمْ<sup>(٣)</sup>:

خَفَنَ الْقَبْرُ عَلَى الدَّفْنِ إِتْرَ<sup>(٤)</sup>

(خ٢)

\* يُنْتَجِ الصَّرْفُ مَعَ التَّائِيثِ فِي: أَسَمَاءَ، وَالزِّيَادَةِ فِي: جَنَارَ قَبَائِنَ، وَوَزْنَ الْقَعْلِ فِي: ابْنِ أَوْى، فَهَذِهِ كَذ: حَسَنًا، وَأَحَدًا، وَطَلْحَةً<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٤، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٣/١ قولاً إلى قوله: «ثلاثة».

(٢) وهي الوقف على لثون المتصوب بالسكون. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ٧٦، ٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢. وحكمها غير منسوبة لأحفش وأبو عبيدة وقطرب. ينظر: شرح كتاب سيويه للسوي ٣٨/٥، والحجة ١٤١/١، والخصائص ٩٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢-٤٧٩، والإتصاف ٦٠٥/٢.

(٣) هو عدي بن زيد.

(٤) حجر بيت من الرمل، وصدره:

شَيَّرَ عَنِّي كَأَنِّي مُهْدًى ...

القون: المهدد، والدَّفْنُ: الحبس، كما في: القاموس المحيط (في ي ن) ١٦١١/٢، (د ف ف) ١٠٨٠/٢. ينظر: الديون ٥٩، وإصلاح للطلق ١١٩، وقذهب اللغة ٢٠٤/٦، والخصائص ٩٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢، ٦٧٦، وشرح جن الزجاجي ٤٣١/٢.

(٥) الحاشية في: ٤/أب.

(٦) الحاشية في: ١٤.



\* وقوله: «وَهُوَ عَمٌّ»: العموم ضربان: عموم<sup>(١)</sup> الشمول<sup>(٢)</sup>، نحو: «اَفْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»<sup>(٣)</sup>، وعموم بذل<sup>(٤)</sup>، نحو: أعني رقية.

والعلم الجنسي يستعمل بمعا، يقال: أسامة أحرأ من ثعالة، هذا بمنزلة: الأسد أحرأ من الثعلب، وتقول: هذا أسامة مقبلاً، فهذا بمنزلة: هذا الأسد مقبلاً، فهذا عام، بمعنى أنه يقال في كل أسد.

وقد يُنْعَمُ هذا، ويقال: يلزم منه أن تكون الضمائر عائدة، كـ"أنا" و"أنت" و"هو" بالاعتبار الذي لحظته، ويُشْهَدُ لهذا: أقم يقولون في نحو: هذا الرجل: إنه خاص، وإن "أل" لتعريف الحضور، وليست جنسية، بل عهديّة، بخلاف نحو: الرجل خيرٌ من المرأة.

وقال الله<sup>(٥)</sup>: «وَضِعْ هَذَا الْعِلْمَ لِلْجَنَسِ مِثَارًا بِهِ إِلَيْهِ إِشَارَةُ الْمَعْرِفِ»<sup>(٦)</sup>، ولذلك يصلح للشمول في نحو: أسامة أحرأ من ثعالة، والواحد للعموم، كنحو: هذا أسامة مقبلاً<sup>(٧)</sup>.

من ذاك أُمٌ عَزِيْظٌ لِلْعَلْبَرِ وَهَكَذَا ثَعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ (خ٢)

\* هذا البيت والذي بعده اشتعلا على مثل ضَرْبٍ عَلِمَ الجنس، أعني: الاسم، كـ: ثَعَالَةٌ، وَرَبَّةٌ، وَفَخَارٌ، وَلَكْنِيَّةٌ، كـ: أُمٌ عَزِيْظٌ.

وَهُمْ من اقتضاه على التمثيل بالكنية والاسم أن الجنس لم يوضع له لقب، وكذا

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: عموم.

(٢) هو شمول أمر لشعده، سواء كان الأمر لفظاً أم غيره. ينظر: البحر المحيط للركشي ٩/٤.

(٣) التوبة ٥.

(٤) هو أن يصدق لفظ العموم على كل واحد بدلاً عن الآخر، ولا يمنع تصوره من وقوع الشركة.

ينظر: نهاية السؤل ١٨٩، والبحر المحيط للركشي ٩/٤.

(٥) شرح الألفية ٥٠.

(٦) الحاشية ١: ١٤.



قال غيره من النحويين، أعني: [من] <sup>(١)</sup> قَسَمَ عَلَّمَ الجنس إلى كَتَبَ واسم، ومنهم: الزَّحْرِيّ في "مُفَصِّلِهِ" <sup>(٢)</sup>، قال: وقد صَنَعُوا في ذلك صَنِيعَهُم في الأناسي، فوضعوا للجنس اسماً وكتبة، فقالوا للأسد: أَسَامَةُ، وأبو الحارث <sup>(٣)</sup>.

ومثله بَرَّةٌ يَلْمِزُهُ كَذَا عَلَّمَ لِلْفَجْرَةِ

(خ)

\* كَتَبَ التَّلْزِيْلُ <sup>(٤)</sup> على عَلَّمَ الجنس: قال الفارسي <sup>(٥)</sup>: تعريفُ هذه الأشياء لفظي، وإلا فلا فرق بينها وبين التكرار من حيث المعنى <sup>(٦)</sup>.

\* قال الشاعر <sup>(٧)</sup>:

أَلَا أَتَسَنَّنَا حُصَيْنًا نَيْتَنَا فُحِصْنَا بَرَّةٌ وَاحْتَلْنَا قَحَارًا <sup>(٨)</sup>

أي: فُحِصْنَا هذا المعنى، وُحِلْنَا أنت ذاك.

قال عبد القاهر <sup>(٩)</sup>: لو قيل: إن "قَحَارًا" عَلَّمَ عُذِلَ عن "القشرة" عَلَّمًَا لخطأه،

(١) ما بين للعوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) ١٩.

(٣) الحاشية في: ١٤. ونقل منها ياسين في حاشية التصريح ٦٦/ب (مخطوطة جامعة الملك سعود بالرقم ٥٠٦٨) أنه لم يقع التلقيب في العلم الجنسي، وفي المطبوعة ٤٢٤/١: التغييب، وهو تصحيف.

(٤) حواشي لفصل ٩.

(٥) ينظر: خزنة الأدب ٢٨٦/٦.

(٦) الحاشية في: ٤/ب.

(٧) هو الشافعية الذي يائي.

(٨) بيت من الكامل. الثعلبي: الخلة والمصلحة. ينظر: الديوان ٥٥، والكتاب ٢٧٤/٣، ويحالي نُسب ٣٩٦، وإصلاح لفظ ٢٣٨، وخصائص ٢٠٠/٢، ٢٦٤/٣، وأمال ابن الشجري ٣٥٧/٢، وشرح جمل الرحاجي ٢٤٢/٦، وشرح السهيل ١٢١/٣، ولتقاصد السحوية ٣٦٧/١، وخزنة الأدب ٣٢٧/٦.

(٩) المقصد في شرح الإيضاح ١٠٢١/٢، ١٠٢٢.



بإزاء: بركة؛ كان حسناً.

ع: فلما بلغ صرّفت "فخار" على هذا: التانيث والعليّة والعدل، كما في "خَدَام" في لغة عنّ أعرب، وهو حسن، هذا إذا أعربناه، وهي لُغِيَّة، وإلا فلشهور بناؤه، كالبيت.

وقال أبو غلي في "الإيضاح"<sup>(١)</sup>: "فخار" و"جناد" عُيِّلتا عن الفخرة والجشود؛ فمخفّلهما من باب "مخز"، وإنما كان لا يُدُّ من ادعاء العدل؛ لأن البناء في هذا لا يُدُّ فيه من حصول ثلاثة أسباب، قاله الجرحاني<sup>(٢)</sup>.

ع: قوله: «لا يُدُّ من حصول ثلاثة أسباب»: يعني: حتى تُشبه بما "نزل"، قَبِيْ؛ لمشابهته له في الوزن والعدل والتانيث، وغدله؛ إما عن "أل"، كما قال أبو غلي، أو عن "فخرة" العلم، كما قال عبد القاهر، والعدل عن "أل" قَبِيْ، فينبغي أن يتلوى قول عبد القاهر<sup>(٣)</sup>.

## (خ ٢)

\* في "خصائص"<sup>(٤)</sup> المؤصلي<sup>(٥)</sup>: باب التفسير على المعنى دون اللفظ، وأورد من ذلك: قول س<sup>(٦)</sup> في قوله:

أَنَا أَقْسَمُ<sup>(٧)</sup>

البيت: "فخار" معدول عن "فخرة".

قال: وإنما غرشه أنها معدولة عن "فخرة" علمًا معرفة، على هذا يدل هذا للموضع

(١) ٢٣٦.

(٢) المقصد في شرح الإيضاح ١٠٢٢/٢، ١٠٢٣.

(٣) الحاشية في: ٤/أ.

(٤) ٢٦٤/٣.

(٥) هو ابن حن.

(٦) الكتاب ٢٧٤/٣.

(٧) بعض بيت من الكامل، للتابعة الدياني، تقدم قريبًا.



من "الكِتَاب"، ويُقَوِّيه: ورود "بُرْء" معه في البيت، وهي كما ترى عَلَمٌ، لكنه قُصِّرَ على المعنى دون اللفظ، وسَوَّغَ له ذلك أنه لَمَّا أراد تعريف الكلمة للعدل عنها، مثل ذلك فَمَما يعرف<sup>(١)</sup> باللام؛ لأنه لَفْظٌ معنَّاء، وأَثَرُك لَفْظٌ "فُخْرَة"؛ لأنه لا يُعْتَادُ ذلك عَلَمًا، وإنما يُعْتَادُ تَكْرَرًا وَجْهًا، نحو: فَخَرْتُ فَخْرَةً، كَقَوْلِكَ: بُخِّرْتُ تَحْرَةً، ولو عَلِمْتَ "بُرْء" هذه على هذا الحَدِّ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: بُرْءٌ<sup>(٢)</sup>.

\* في "الفصل" (٣): سَمَّوْا التَّسْبِيحَ: سُبْحَان.

ابن<sup>(٣)</sup> غُثْرُونَ<sup>(٤)</sup>: ذُ "سُبْحَان" عَلَمٌ على المصدر، وهو التَّسْبِيح؛ لا مصدر؛ لأنَّ الفعل لا يستعمل من ذلك: سَبَّح، ومصدره: التَّسْبِيح، لا: سُبْحَان، ومعنى سُبْحَان: البراءة.

وقد أَتَكَرَ بعضهم كَوْنُ "سُبْحَان" اسمًا للتَّسْبِيح، قال: لأنَّ معنى: سَبَّح: قال: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَمَدْلُول "سَبَّح" لَفْظٌ، ومَدْلُول "سُبْحَان" تَنْزِيهٌ، لا لَفْظٌ، ثم قال: وأَجِيبَ بأنه لو لم تَرُدْ معنى التَّزْيِينِ لَكَانَ كَذَلِكَ، فَمَا إِذَا وَرَدَ فَلَا إِشْكَالَ.

مَحْمُودُ<sup>(٥)</sup>: قَوْلُهُ: «مَدْلُول "سَبَّح" لَفْظٌ» لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّ "سَبَّح" فِعْلٌ، ومَدْلُول الفعل الِخْتِدَادُ والزَّمَانُ، وهما غَيْرُ لَفْظٍ قَطْعًا.

(١) كَذَا فِي الْمَحْظُوتَةِ مُوَافَقًا لِلسَّخْرِ أَشَارَ إِلَيْهَا حَقَّقَ الْخَصَائِصَ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا فِي السَّخْرِ الْآخَرَى: بِمَا تَعَرَّبَ.

(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٥٠، وَتَقْلَبُهَا بِاسْمَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْأُكْتِفَةِ ٥٥/١ بِأَلْفَاظٍ مُقَابِلَةٍ.

(٣) ٢٠.

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلَّيْجِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، مِنْ أَلَمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، قُرَأَ بِحَسْبِ، أَخَذَ عَنْ ابْنِ بَيْشَ، وَجَالَسَ ابْنَ مَالِكٍ، وَأَخَذَ عَنْهُ ابْنُ النُّحَاسِ، لَهُ: شَرْحُ انْفِصَالٍ، لَمْ يَنْتَهَ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٩.

يَنْظُرُ: (بَلَّغَةُ ٢٨٣، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢٣٩/١).

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامِهِ.

(٦) هُوَ ابْنُ غُثْرُونَ.



ع: هذا القائل الذي روى عنه ابن عثرون هو أبو<sup>(١)</sup> عثرون بن الحاجب<sup>(٢)</sup> رحمه الله، وابن عثرون مولى بالرد عليه.

ومعنى قول ابن الحاجب: «وأجيب بأنه لو لم يرد بمعنى التنزيه»: لا جائز أن يرد به لفظ "سُبْحَانَ" جاء<sup>(٣)</sup> بمعنى التنزيه؛ لأن ذلك هو الذي قدّمه في تفسير 'سُبْحَانَ' أنه بمعنى التنزيه، فليس هذا مقارناً لِمَا تقدّم له، فتعزّن أن يكون مرادّه أن "سُبْح" جاء بمعنى التنزيه؛ فإن أراد أنه جاء مرادفاً فباطل؛ لأن التنزيه اسم دال على الحدث دون الزمان، و"سُبْح" فعل دال على الحدث والزمان، فاستحال ترادفهما، وإن أراد أنه جاء دالاً على التنزيه، لا أنه مرادف له -وهو الذي يجب أن يحمل كلامه عليه، وبه يرتفع الإشكال الذي ذكره؛ لأن "سُبْحَت" إذا كان بمعنى: زأهت؛ فالتسميح بمعنى التنزيه، و"سُبْحَانَ" اسم للتنزيه فصحيح<sup>(٤)</sup>.

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، برع في الأصول والعربية، له: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والإيضاح في شرح للمفصل، وغيرها، توفي سنة ٦٤٦. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، وسر أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٤، والبلغة ١٩٦، ونبية الوعاة ٢/١٣٤.

(٢) الإيضاح في شرح للمفصل ٤٥/١.

(٣) كنّا في المخطوطة، ولعل الصواب: جاء.

(٤) الحاشية في: ٢٠٣ في أثناء أبواب الصرف، ولعن هاهنا موضعها.



أسماء الإشارة

بنا لمفرد مذكر أشرف بذي وذه تي تا على الأتني اقتصر  
(خ ١)

\* [«بذي»]: «وَلَا تَقْرَأْ هَٰذَا الشِّعْرَ»<sup>(١)</sup>.

\* [«وذه»]: قيل: إن سيويه حكى<sup>(٢)</sup> على ذلك: هذو هند.

ع: ولا دليل فيه؛ يجوز أن يكون سُكِّنَ للإدغام، هذا إن كان للسمع: هذه<sup>(٣)</sup>.

\* [«هي»]: «كيف تهكَّن؟»<sup>(٤)</sup>.

\* [«قا»]: أُنشد وشام<sup>(٥)</sup>:

خيلني لولا ساجن الدار لم أقم بنا الدار إلا غارًا لميل<sup>(٦)</sup>

(١) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩. وهي قراءة ابن هبمن. ينظر: المحاسب ٢٤٤/١، وشواذ القراءات للكرماي ٥٨.

(٢) الحاشية في: ٤ أب.

(٣) لم أقف على حكاية.

(٤) الحاشية في: ٤ أب.

(٥) بعض حديث نبوي في قصة الإفك، لم أجد إلا بلفظ: «كيف تيكم؟»، أخرجه البخاري ٢٦٦١، ٤١٤٦، ٤٧٥٠، ومسلم ٢٧٧٠ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) الحاشية في: ٤ أب.

(٧) هو ابن معاوية الضرير الكوفي، أبو عبد الله، أخذ عن الكسائي، له: المختصر، والقياس، وغيرهما، توفي سنة ٢٠٩. ينظر: تروية الألباء ١٢٩، ومعجم الأدباء ٢٧٨٢/٦، وإنباء الرواة ٣٦٤/٣، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢.

(٨) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، ولم أجد إلا بلفظ: «إلا غارًا ابن سيل». وشاهد: بجي «ن» في قوله: «بنا» اسم إشارة للمفرد المؤنث. ينظر: الزاهر ٢٧٥/١، والتفكير ولؤكث لابن الأثيري ١٠٧/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٢٣/١.



والعجب أن لم يذكر المصنف: "ذهي"<sup>(١)</sup>، وهي أكثر<sup>(٢)</sup>.

(٢خ)

\* «أشهر»: [المعروف في كتب اللغة وفي الاستعمال تعدي "أشار"؛ "إلى"، وكأنه استعار اللاحق في مكان "إلى"، مثل: ﴿يَأْتِيَنَّكَ أَوَّلَىٰ لَهَا﴾<sup>(٣)</sup>، ويؤيده: أن "أوحى" استعمل بمعنى "أشار"، فهذا محوون، قال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا﴾<sup>(٤)</sup>، قال مجاهد<sup>(٥)</sup>: أي: أشار، قال ز<sup>(٦)</sup> ويؤيده: ﴿لَا رَمْرَمَ﴾<sup>(٧)</sup>.

وإِنْ تَابَ لِلْمَشَى الْمَرْتَعِ وَفِي سِوَاهِ ذَيْنِ ثَبِنَ إِذْكَرَ تَطَعِ

(١خ)

\* قال الجوزي رحمه الله في "المستحاح"<sup>(٨)</sup>: وإن ثَبِنْتَ "ذا" قلت: ذاك؛ لأنه لا يصلح اجتماع الألفين؛ لسكونهما، فأسقط إحدى الألفين، فنزلَ قُدِّرَ أَمْثَلُ<sup>(٩)</sup> كَلَفُ "ذا" فَرَأَى: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَيَجْرَيْنِ﴾<sup>(١٠)</sup>، ومن قُدِّرَ أَمْثَلُ كَلَفُ النسيبة فَرَأَى: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَهَا﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) كذلك في المخطوطة بإشباع كسرة الهاء، وفي هامشها لخلاف أعرابها: السكون - وهي المذكورة في بيت الألفية -، والكسر لمحتسب. ينظر: شرح السهيل ١/٢٣٩.

(٢) الحاشية في: ٤/أب.

(٣) الزلزلة ٥.

(٤) مريم ١١.

(٥) تفسيره ٤٥٤. وينظر: جامع البيان للطبري ١٥/٤٧١.

(٦) الكشف ٧/٣.

(٧) آل عمران ٤١.

(٨) الحاشية في: ١٥.

(٩) (ذا) ٢٥٤٩/٦، ٢٥٥٠.

(١٠) أي: استقطعة.

(١١) طه ٦٣. وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء. ينظر: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/٣٢١.

(١٢) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/٣٢١.



لأن ألف "ذا" لا يدخلها إعراب، وقد قيل: إنما لغة بني الحارث بن كعب<sup>(١)</sup>.

## (٢خ)

\* «فَإِنَّ» ملحق بالمتكسر.

يسأل هنا عن قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِرُحْمَتِكَ﴾<sup>(٢)</sup>، قال الثعلبي<sup>(٣)</sup>: ﴿أَسْقَفَ يَدَكَ﴾: أَذْجَلَهَا، ﴿فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ يَصْفَاءُ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾، فخرجت بيضاء، كأنها المصباح، ﴿وَأَنْتُمْ﴾: بَدَكَ، ﴿مِنْ أَرْغَبٍ﴾: أي: الخوف والفرق.

أي: إذا هالك أمرٌ بذك وما ترى من شعاعها؛ فادخلها في جيبك تغدُ إلى حالتها الأولى. وقيل: أبرز أن يضمَّ يده إلى صدره، فيذهب الله تعالى ما ناله من الخوف عند معاناة الحيلة. وقيل: معناه: سَكُنْ بِأَشْكَ؛ لأن من شأن الخائف أن يضطرب قلبه، ويرتعد<sup>(٤)</sup>.

\* [«ثَانٍ»]: السُّرَائِي<sup>(٥)</sup>: إنه لا يصلح أن تكون تثنية لـ"ثا" و"تي" و"ته"، وانهم لم يثبوا "ذي" و"ذه"؛ فلا يلتبس المثنى بالمتكسر.

وقال السُّلَوِيُّ<sup>(٦)</sup>: لم يثنَّ إلا "ثا".

فإن أراد نفي تثنية "ذي" و"ذه" فهو موافق للسُّرَائِي، وإن أراد طاهر لفظه

(١) ينظر: معاني القرآن للقراء ١٨٤/٢، والوادع لأبي زيد ١٦٩، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٣/٢، وغريب الحديث لأبي عبيد ٣٤٦/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٣، وتذريب اللغة ٤٠٦/١٥، والجملة ٢٣١/٥، ورسر صناعة الإعراب ٤٧٦/٢، ٧٠٤.

(٢) الحاشية في: ٤/أب.

(٣) القصص ٣٢.

(٤) الكشف والبيان ٢٤٨/٧، ٢٤٩. والثعلبي -وقال: الثعالبي- هو أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو إسحاق، من العلماء بالقرآن والعربية، أخذ عن أبي بكر بن مهران، وأخذ عنه الواحدي، له: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، والعرائس، وغيرها، توفي سنة ٤٢٧. ينظر: معجم الأدباء ٥٠٧/٢، وطبقات القسرين للسيوطي ٢٨.

(٥) الحاشية في: ١٥.

(٦) شرح كتاب ميبوه ٨٢/١٣.

(٧) لم أقف على كلامه.



فحقيقته أن الأول أن يكون للمؤنث كالمذكر، و"تا" نظير "ذا"، فينبغي أن تكون التشبيه له، وأيضاً فلا يُدعى أنه تثنية "تي"، وأن الكسرة قلبت فتحةً بغير دليل، وهذا لا يُرس احتمال ما قال السرياني<sup>(١)</sup>.

وبأولاه<sup>(٢)</sup> أئير لجمع مُطلقاً والمذ أولى وكذى العبد انطلقاً

(خ ١)

\* [«والمذ أولى»]: ولُهمت اللغة الثانية - وهي القُصُر - من موضعين:

أحدهما: ما تقتضيه «القُصُر» من أصل ثبوت الفعل.

والثاني: أنه نطَقَ بها، فقال: «وبأولاه»<sup>(٣)</sup>.

بالكافِ حرفاً دون لام أو ميم واللام إن قدمت ~ هاً ممتنعة

(خ ١)

\* ...<sup>(٤)</sup> «فَعَانِشْتُمُ أَوْلَاهُ شُيُورَهُمْ»<sup>(٥)</sup> وفي «هأنذا» ونحوه: فقال الخليل<sup>(٦)</sup>: إن 'ها' مُقدَّمة من تأخير، وإن الأصل: أنا هذا، فطُغمت في أول الكلام.

وقيل: إن الضمير لما كان مبهماً لأنه يصلح لكل أحد، بخلاف الظاهر؛ أي فيه بالتحية.

تحفة الخليل: قولُ الشاعر<sup>(٧)</sup>:

(١) الحاشية في: ١٥.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوجه: أَوَّلَى. ينظر: كتاب الكتاب لابن درستويه ٤٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: أَوَّلَى، بزيادة الواو، وألفها على صورة 'ها'. ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٧، وعمدة الكتاب ١٦٤، وكتاب الكتاب لابن درستويه ٤٣.

(٤) الحاشية في: ١٥.

(٥) موضع القط مقدار ست كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٦) آل عمران ١١٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٣٥٤.

(٨) نسب لليد بن ربيعة.



أَنَّا<sup>(١)</sup> اقْتَضَيْنَا الْمَالَ بِصَلَفٍ بَيْنَنَا قُلْنَا لَهُ: قَدْ هَا، هَا وَذَا لِيَا<sup>(٢)</sup>

فليس بعد "ها" ضمير، بل الضمير...<sup>(٣)</sup>، والتنبيه قبل المنبه لا يغيره.

وخُذْ غَمْرَهُ: قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَا نَسْرُ هَذَلِكَ جَدَلْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فأبي "ها" مع الضمير، مع الإتيان بها مع الإشارة<sup>(٥)</sup>.

(٢خ)

\* [«بِالْكَافِ خُزْفًا»]: من «الخصائص»<sup>(٦)</sup>؛ ولكونها حرفًا؛ لم يُخاطَب الملوك والعظماء بذلك؛ لأنهم إنما لم يُخاطَبوا بأسمائهم؛ استعظاظًا لهم.

فإن اعترض "أنت"؛ فالجواب: أنه إنما قُيِّح أن يُخاطَبوا بها، والتاء حرف عطف؛ لمخالفتها لاسم المخاطب، وهو "أَنْ"<sup>(٧)</sup>.

\* [«وَاللَّامِ إِنَّ قُلْمَتَ»]: يجوز نصب: «اللام» مفعولًا؛ ل: «قُلْمَتَ» على ارتكاب أمرين:

(١) كذا في المخطوطة وجواهر القرآن للباقولي وإحدى نسخ سر صناعة الإعراب أشار إليها محققه، ولعله شبه بالبيت الآخر:

أَنَا اقْتَضَيْنَا خُزْفَيْنَا بَيْنَنَا فَجَمَلْتُ رِيَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

وفي مصادر البيت الأخرى: «ونحن»، وبها يستقيم الوزن.

(٢) بيت من الطويل. الشاهد في: «ها وذا»؛ حيث قُصِلَ بين "ها" شبهة واسم الإشارة بغير الضمير، والأصل: وهذا. ينظر: ملحقات الديوان ٣٦٠، والكتاب ٣٥٤/٢، وللتنقيب ٣٢٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٤٤/١، وجواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن للنسوب للزجاج) ٢١٠/١، وشرح السهيل ٢٤٥/١، والتلخيص والتكميل ١٩٩/٣، وخزانة الأدب ٤٦١/٥.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٤) النساء ١٠٩.

(٥) الحاشية في: ٤/أب.

(٦) ١٩١، ١٩٠/٢.

(٧) الحاشية في: ١٥.



تقدم معمول فعل الشرط على أذاته، وهو منسوب إلى الكمالي<sup>(١)</sup>.

والآخر: حذف الفاء من جواب الشرط، وهو جملة اسمية، وهو مخصوص بالضرورة<sup>(٢)</sup>.

\* و: «ها» تية للمعاطب؛ لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته، لا إلى ما غاب عن بصره؛ فلذلك لم يجتمعا.

ع: وهو معنى كلام ابن هشام<sup>(٣)</sup>.

وهنا أو هاهنا أثير إلى ذاتي المكان وبه الكاف صلا

(خ١)

\* قوله: «وهنا» للإشارة إلى المكان القريب لفظان: هنا، وهاهنا. وللبعيد ستة ألفاظ: هناك، وهاهناك، وهنالك، وهنا، وهنا، وعم<sup>(٤)</sup>.

\* [«أثير»]: عدى هنا «أشار» بـ «إلى»، وكنا في التنزيل: «فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>.

فأما قوله:

«فا» لمفرد مدغم أثير

فإنه أقام اللام مقام «إلى»، هذا الظاهر، وإن [كان]<sup>(٦)</sup> «أشار» لا يعدي بما في

(١) ينظر: مجلس ثعلب ٤١٩، والإصناف ٥١١/٢، والتذيل والتكميل ٢٩٩/٦.

(٢) الحاشية في: ١٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٧/١، ولم يعرها ابن هشام.

(٣) لعله ابن هشام الحضاروي، ولم أقف على كلامه، ولكلام بنه معرو في التذيل والتكميل ١٩٨/٣ إلى السهلي. والحضاروي هو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الأندلسي، أبو عبدالله، يعرف بابن الرزعي، أخذ عن ابن خروف، له: الإنصاح بفوائد الإيضاح، وفصل المقام في أبهة الأفعال، وغورهما، توفي سنة ٦٤٦. ينظر: بغية الوعاة ٢٦٧/١.

(٤) الحاشية في: ١٥.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٤/ب و ٥/أ.

(٦) مريم ٢٩.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضيه.



الأصل<sup>(١)</sup>.

\* قال مكي<sup>(٢)</sup> في: ﴿هَٰذَا لَكَ دُعَاؤُكَ﴾<sup>(٣)</sup>: إنه إشارة إلى الزمان، وهو ظاهر.  
وقال غيره في: ﴿هَٰذَا لَكَ ابْنُ الْمُتَمَتِّعِ﴾<sup>(٤)</sup>: إنه كذلك، وهو محتمل<sup>(٥)</sup>.

(خ)

\* [«وبه الكاف صلا»]: نحو: ﴿هَٰذَا أَوْلَٰدُكَ الَّذِينَ لَمْ يَلِدْ﴾<sup>(٦)</sup>، أو بدو<sup>(٧)</sup>، نحو:  
وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَالَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهَٰذَا يَحْتَرِقُونَ أَيْ الْخَفَرُ<sup>(٨)</sup>  
في البعد أو يتم فه أو هنا أو بهذا لك انطلق أو هنا

(خ)

\* قال الطبري<sup>(٩)</sup> في: ﴿لَمَّا وَفَّعَ مَا مَنَّمْ بِهِ﴾<sup>(١٠)</sup>: إن معناه: أفتألت؟ قال:

(١) الحاشية في: ٥/٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٣٧. ومكي هو أبي طالب حموش بن محمد القيسي، من علماء النحو والقراءات، له: النبصرة في القراءات السبع، والكشف عن وجوه القراءات السبع وغلبها وجمعها، ومشكل إعراب القرآن، وغيرها، توفي سنة ٤٣٧. ينظر: نزهة الألباء ٢٥٤، ومعجم الأدباء ٢٧١٢/٦، وإتيان الرواة ٣١٣/٣، وبقية الأوعية ٢/٢٩٨.

(٣) آل عمران ٣٨.

(٤) الأحزاب ١١.

(٥) الحاشية في: ٥/٤.

(٦) الكهف ٤٤.

(٧) أي: بدون اللام مع الكاف.

(٨) بيت من الكامل، للأفوه الأودي. الشاعر: مجيء «هناك» اسم إشارة للبعد مع الكاف بدون اللام. ينظر: الديوان ٩١، وشرح التسهيل ٢٥١/١، والتدوين والتكميل ٢١٢/٣، وتعبير الشعراء ١٢٨، ولفظا صدى النجوى ٣٨٤/١.

(٩) الحاشية في: ١٦.

(١٠) جامع البيان ١٢/١٩٠. والطبري هو محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر، إمام في التفسير ولفقه والحديث والتاريخ، له: تاريخ الأمم والملوك، وجامع البيان عن تفسير أي القرآن، وغيرها، توفي سنة ٣١٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٤، وطبقات لمفسرين للسيوطي ٩٥.

(١١) بونس ٥١.



وليس <sup>١٢٢</sup> "ثم" هذه التي تأتي للعطف. انتهى.

قيل <sup>(١)</sup>: وهذه دعوى.

ع: الظاهر أنه اشتبه عليه <sup>١٢٣</sup> "ثم" بـ <sup>١٢٤</sup> "ثم".

\* ع: لم يتصرف <sup>(١)</sup>... <sup>(٢)</sup> "ثم" إلا بجره بـ "من"، نحو: ومن ثم، وأعطاً من أعربها مفعولاً به <sup>(٣)</sup> في: ﴿وَلَمَّا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ <sup>(٤)</sup>.

فأما قوله: «أو بـ "ثم" فله» فإن هذه اسم لثلاث <sup>(٥)</sup>.

\* حاصله: أنه يُشار للمكان على سبيل المشاركة بما تقدم، وعلى سبيل الاختصاص بغير ذلك:

وذلك أنه إن كان قريباً أُشير إليه بـ "هنا" مخفلة النون مع الضم، ومشددةً مع الفتح، والعكس، هذا مع تحريك الاسم من حرف التنبيه، وإن شئت أحقته التنبيه في الثلاثة.

وإن كان بعيداً أُشير إليه بالثلاثة أيضاً مع الكاف دون الهمزة والتنبيه، أو مع الهمزة دون التنبيه، أو بالعكس، فهذه تسعة، و <sup>١٢٥</sup> "ثم".

فهذه عشرة في البعيد، وستة في القريب.

وتوجيهه: قوله: «وبـ "هنا"»: لغة الضم.

«أو "هناها"»: يعني: إلخالي "ها" التنبيه.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣/١٢٤، والقدية لمكي ٥/٣٢٧٩، والبحر المحيط ٦/٧٠.

(٢) الحاشية في: ٥/١.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٤) موضع الشك مقدار كلمة «انقطعت» في المخطوطة.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٦٦، ومشكل إعراب القرآن ٧٣٥.

(٦) الإنسان ٢٠.

(٧) الحاشية في: ٥/١.



«وبه الكاف»: أي: بما ذكرت، وهو "هنا" و"هاتنا".

«أو هُنا»: الفتح والتشديد، ويؤخذ...<sup>(١)</sup>.

«أو به هُنا بِلَ»: ...<sup>(٢)</sup> جواز دخول اللام، فيؤخذ في الجميع.

«أو هُنا»: يؤخذ على الجميع أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* [«أو به لَمْ هُنا»]: ﴿وَأَنذَرْنَا نَحْنُ الْآخِرِينَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَنَمَّ وَجْهُهُ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ومنه: ﴿وَأَنذَرْنَا زَكَّيْتُمْ زَكَّيْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: النعيم<sup>(٤)</sup>، أي: وإذا خصلت لك رؤية النعيم، فالحذف اختصار، وعلى الأول<sup>(٥)</sup> اختصار، وقول بعضهم: إن "نمَّ" مفعول الرؤية خطأ، لأنها لا تنصرف<sup>(٦)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار كلمتين انطسنا في الخطوط.

(٢) موضع النقط مقدار كلمتين انطسنا في الخطوط.

(٣) الحاشية ن: ٤ أ ب.

(٤) الشعراء ٦٤.

(٥) البقرة ١١٥.

(٦) الإنسان ٢٠، وقامها: ﴿وَأَنذَرْنَا زَكَّيْتُمْ زَكَّيْتُمْ﴾ وملككم ذروا ﴿.

(٧) هذا مفعول "رأيت" الأولى.

(٨) أي: على تأويله ه: وإذا رأيت ثم لم تعود به. ينظر: التذييل والتكميل ٢١١/٣.

(٩) الحاشية ن: ١٦.



## الموصل

موصل الاسماء الذي الأتني التي واليا إذا ما ثنيا لا ثقت  
(خ ١)

\* تثبت موصولات؛ لأنها وضعت مقننة لصلة، ولا يؤمهم أنها تثبت بذلك؛  
لأنها وضعت وصلة إلى وصف للعارف بالمثل؛ لأن حلها إذ تثبت بهذا للمعنى أن  
يقال فيها: موصولات، لا: موصولات؛ لأنها من وصل، لا من وصل<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «موصل الاسماء» احتراز من موصل الحروف، وهو ما أول مع ما  
بعده بالمصدر غير ملتزم لضمير.

قولنا: «مع ما بعده»: خرج: «ينفع» في: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ﴾<sup>(٢)</sup>، والضمير في: ﴿لَا  
أَعْبَهُ أَحَدًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وقولنا: «غير ملتزم»: خرج به: للموصل الاسمي الوصف به مصدر حذف؛  
لأنه يقال فيه: مؤول بالمصدر، نحو: ﴿كَأَلَيْكَ حَكَايَةُ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: حوفا كالذي  
حاضره، فحذف العائد المنصوب.

وهي خمسة: واحد لا يوصل إلا بالاسمية، وهو "أن"، وواحد يوصل بالفعل  
بمخاطبتها، وهو "أَنْ"، والثاني يوصلان بما عدا الأمر، وهما "ما"، و"لو"، وواحد لا يوصل  
إلا بالمضارع، وهو "كَيْ".<sup>(٥)</sup>

(خ ٢)

\* «[موصل الاسماء]: خرج: الحروف، وهو مبيعة، أربعة بالتفاني: "أن"،  
و"أَنْ"، و"ما"، و"كَيْ"، وثلاثة باختلاف: "لو"، و"الذي"، و"أل" في نحو: الضارب،

(١) الحاشية في: ١/٥.

(٢) المائدة ١١٩.

(٣) المائدة ١١٥.

(٤) التوبة ٦٩.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ٤/ب و ٥/أ.



والمضروب<sup>(١)</sup>.

\* [«الَّذِي»]: ع: أَظُرُّ قَوْلَهُ<sup>(٢)</sup>:

إِذَا الَّذِي<sup>(٣)</sup>

سَقَوْنَهُ<sup>(٤)</sup>:

تَعْرِضُ الشُّهُرَةَ فِي الْعُزُولِ<sup>(٥)</sup>

هَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا<sup>(٦)</sup>، وَقَدْ رَأَيْتُهُ لَا يَنْجِشُ<sup>(٧)</sup> - أَظُرُّ -:

وَلَيْسَ لِمَعَالٍ فَاعْتَمَةُ بِمَالٍ وَإِنْ أَوْضَاكَ [إِلَّا]<sup>(٨)</sup> الَّذِي<sup>(٩)</sup>

(١) الحاشية في: ١٦.

(٢) لَمْ أَظُرْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ.

(٣) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلِصَوَابِ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: [الَّذِي]، وَسَيَأْتِي بِتَمَامِهِ قَرِيبًا.

(٤) هُوَ مَنظُورٌ بِنِ مَرْتَدِ الْأَسَدِيِّ.

(٥) بَيْتٌ مِّنْ مَّشْهُورِ الرِّجْزِ: الْعُزُولُ: الْخَيْلُ الَّتِي يَطُورُ لِلدَّابَّةِ لِتَرْغَى فِيهِ. الشَّاهِدُ: تَشْدِيدُ

"الْعُزُولُ" ضَرُورَةً لِلتَّفَاقِيهِ. يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنَ لِأَخْفَشَ ٢٠٩/١، وَلِقَوَانِي لَهُ ١٠٠، وَإِصْلَاحُ

اسْتَقْلُ ١٢٩، وَبِمَالِي تَعْلَبَ ٥٣٤، وَمَعَانِي الْقُرْآنَ وَإِعْرَابَهُ ٤٠/٢، وَشَرَحَ الْقَصَائِدَ السَّيِّعَ ٥٠،

وَالْحُجَّةَ ٣٦٢/٢، وَخَتَسَبَ ١٣٧/١، وَسَرَّ صِنَاعَةَ الْإِعْرَابِ ١٦١/١، ٢٣١، وَالْبَابَ ١٠٥/٢،

وَشَرَحَ التَّفْصِيلَ لَا يَنْ يَعْشَى ٨٢/٩، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ شَرْحَ لَشَافِيَّةَ ٢٤٩.

(٦) لَعَنَهُ عَبْدِالْمُطِيفِ بْنِ عَبْدِالْعَزِيزِ بْنِ يُونُسَ ابْنَ الْمُرْخَلِّ، شَهَابُ الدِّينِ، كَانَ مَعَرِّفًا فِي الْعَرَبِيَّةِ،

وَأَبِيهِ وَآلِي أَبِي حَيَّانَ انْتَهَتْ رِثَاةُ النُّحُوِّ فِي مِصْرَ، وَقَدْ لَازَمَهُ ابْنُ هِشَامَ، وَكَانَ يَحُلُّ كَثِيرًا، وَيَقُولُ:

إِنْ الْأَسْمَ فِي زَمَانِهِ لَا يَحْيَا، وَالْإِنْفِاقَ بَابِنِ الْمُرْخَلِّ، كَوْنِي سَنَةَ ٧٤٤. يَنْظُرُ: الْوَاوِي بِالْوُفَاتِ

٨١/١٩، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لَا يَنْ قَاضِي شَهِيَّةَ ٢٠/٣، وَالدَّرَجَةُ الْكَامِنَةُ ٢٠٩/٣.

(٧) لَمْ يَشِرْ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ إِثْبَاتِهِ الْبَيْتِ لِتَقْدِيمِ فِي شَرْحِ لِمَقْصُولِ ٨٢/٩.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُتَعَوِّفِينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَهُوَ فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ، وَهُوَ بِسُقْمِ الْوَرْتِ.

(٩) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلِصَوَابِ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: [الَّذِي].



يَنَالُ فِي الْعَلَاءِ وَيَتَّهِنُهُ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِهِ وَيُلْقِي<sup>(١)</sup>

هذا شاهد التشديد والكسر.

وإنما ذكرت البيت الثاني؛ ليعلم أن القوافي مجرورة.

ومن شاهد التشديد والضم:

أَغْضِي مَا اسْطَلَطْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي تَأَلَّفَ أَخْلَمَ إِنْ خَفَا بَلِي<sup>(٢)</sup>

ومن الحذف وبقاء الكسر:

لَا تَغْدِلِ الَّذِي لَا يَنْقُذُكَ مَكْتَسِبًا خَلَا وَإِنْ كَانَ لَا يَبْقَى وَلَا يَسُو<sup>(٣)</sup>

ومن الحذف والإسكان:

فَلَمْ أَرِ نَيْثًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً مِنْ اللَّذِّ لَهُ مِنْ آلِ عُرَّةٍ غَيْرِ<sup>(٤)</sup>

وقال أبو عمرو بن العلقم<sup>(٥)</sup>: سمعت بعض العرب يقرأ: «سِرَاطُ<sup>(٦)</sup> لَيْثِينَ<sup>(٧)</sup>»

(١) يَنَالُ من الوافر، لم أقف لما على نسبة الشاهد: تشديد ياء "الذي" وكسرها، وذلك ضرورة للغة، على رأي ابن هشام هنا، لأنه جعله كـ"الطُولُ" في البيت المتقدم، ولشهور أن ذلك لغة فيها. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٩، وشرح القصائد السبع ٣٠١، وشرح كتاب سيويه للسرياني ٨٦/٤، ومالي ابن النحري ٥٤/٣، والإنصاف ٥٥٥/٢، وشرح جبل الزحاحي ١٢٠/١، وشرح التسهيل ١٩٠/١، والتذيل والتكميل ٢١/٣، وحرارة الأدب ٥٠٤/٥.

(٢) بيت من الحفيف الملقى، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١٩٠/١، والتذيل والتكميل ٢٢/٣.

(٣) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١٨٩/١، وشرح الكفاية الشافية ٢٥٥/١، والتذيل والتكميل ٢٤/٣.

(٤) بيت من الطويل، نسب لكتّو، ولم أقف عليه في ديوانه. ينظر: لغات القرآن لفرّاء ٩٦، وللنصف لابن وكيع ٥٩٠، والإنصاف ٥٥٢/٢، وشرح التسهيل ١٨٩/١، والتذيل والتكميل ٢٣/٣.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: العلاء. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩.

(٦) كذا في المخطوطة، ولم أقف عليها إلا بالصاد.

(٧) الفالحة ٧. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩، وشواذ القراءات للكرمان ٤٤، وينظر: شرح التسهيل



بتخفيف اللام.

ومن التخفيف بالحذف وبقاء الكسر<sup>(١)</sup> في "التي":

فَقُلْتُ<sup>(٢)</sup> إِبْلَتْ ثَلَوْتُكَ: إِنَّ قَوْمِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّدُ بِالشَّجَمِ<sup>(٣)</sup>  
وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

شَقِيعَتُ<sup>(٥)</sup> بِكَ اللَّيْلِ تَهْمَتُكَ فَيُثَلُّ مَا بِكَ مَا يَمَّا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ<sup>(٦)</sup>  
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَالَمَةُ وَالنُّوْلُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا غَلَامَهُ  
(خ ١)

\* [«أَوَّلُهُ الْعَالَمَةُ»]: أي: علامة التثنية، أو: علامة الرفع والنصب والجر، والأول  
أولاً؛ لأن المقام في التثنية وغيرها، وأيضاً؛ فكان القياس على الثاني: العلامتين<sup>(٧)</sup>.

- 
- ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٣٢/٣، ورتشاف الضرب ١٠٠٥/٢.
- (١) كذا في المخطوطة، والصواب أن ما أنشده شاهدٌ للحذف مع الإسكان، ولا يستقيم البيت على كسر التاء، أم شاهد الحذف وبقاء الكسر فهو البيت الذي به.
- (٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: فُثِّلْ، وبه يستقيم الوزن.
- (٣) بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة. التميم: جمع تيممة، وهي التعويد. ينظر: لغات القرآن للفرّاء ٩٦، والعمدة ٢٧٢/٢، وأما ابن الشجري ٥٩/٣، وشرح التسهيل ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٢٤/٣، وخرزانة الأدب ٦/٦.
- (٤) لم أقف له على نسبة.
- (٥) كذا في المخطوطة مصبوحاً، والصواب ما في مصادر البيت: شَقِيعَتْ.
- (٦) بيت من الكامل. ينظر: شرح التسهيل ١٩٠/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٥/١، والتذييل والتكميل ٢٥/٣.
- (٧) الحاشية في: ١٦.
- (٨) الحاشية في: ٥/١.



\* قال أبو عليّ في "التذكيرة"<sup>(١)</sup>: من قرأ: ﴿اللَّذَانِ﴾<sup>(٢)</sup>، و: ﴿هَٰذَايَ﴾<sup>(٣)</sup>، و: ﴿هَٰثِيَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup> فإنه شدّد عوضاً من الحذف اللاحق للكلمة؛ ألا تراهم يقولون: إن "ذا" حذفت لأعضها، وإن الياء في "اللذان" حذفت في النثية؟

فإن قلت: الحذف في "اللذان" لالتقاء الساكنين، وما حذف لالتقائهما فهو في تقدير الثبات، فلا يعوّض عنه، بدليل:

وَلَا فَآكِرَ اللَّهِ إِلَّا قِيَلًا<sup>(٥)</sup>

ألا تراه نصباً لنية المحووف؟

قيل: اللام في "اللذان" و"اللتان" - وإن كانت حذفت لالتقائهما - فإنه لما لم يظهر في أكثر المواضع؛ أشبه ما حذف حذفاً لغيرهما، فالتضيّعيّ العوّض، كما اقتضاه في للبهمة، نحو: هذان، واتفق "هذان" و"اللذان" في العوّض، كما اتفقا في التحقير، في فتح الأوائل منهما، مع ضمها مع غيرهما، وفي إلحاق الألف أو أعزهما، وذلك نحو: النثية، واللذيان، وهماذيان.

(١) لم ألق عليه في مخطوئته لابن جني، ونحوه في: المحجة ١٤١/٣-١٤٤، وعنه: التفسير البسيط ٣٨٣/٦-٣٨٥.

(٢) النساء ١٦، وهي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة ٢٢٩، والإقناع ٦٢٨/٢.

(٣) طه ٦٣، والحد ١٩. وهي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة ٢٢٩، والإقناع ٦٢٨/٢.

(٤) القصص ٢٧. وهي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة ٢٢٩، والإقناع ٦٢٨/٢.

(٥) حذر بيت من التشاوب، لأي الأسود لفظي، وصدره:

فأقبحته غرر مستعجب ...

الشاهد: عن اسم الفاعل "فاكر" نصب في لفظ الجلالة؛ لأن صوبه إذا حذف لالتقاء الساكنين فهو كالموجود. ينظر: الديوان ٥٤، والكتاب ١٦٩/١، ومعاني القرآن للقراء ٢٠٢/٢، وللأخفش ٩١/١، وجماز القرآن ٣٠٧/١، وللمقتضب ١٩/١، ٣١٣/٢، والأصول ٤٥٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٥/١، والمحجة ٤٥٤/٢، ١٤١/٣، وأملئ ابن السحري ١٦٤/٢، والإتصاف ٥٤٣/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٤٧/٢، ٥٧٧، ومغني القليب ٧٢٠، وحرارة الأدب ٣٧٥/١١.



فأما تخصيص أبي عمرو<sup>(١)</sup> العوض في الإشارة، وترثه ذلك في "اللذان"؛ فيشبه أن يكون لينا رآه من أن الحذف لها أثر، فيحسب ذلك ألزمتها العوض عوض في "الذين"<sup>(٢)</sup> أو لم يعوض<sup>(٣)</sup>؛ ألا ترى أنك تقول: اللذان، فظهر اللام المحذوفة في الثانية إذا حُذِرَتْ، بخلاف قولك: هاذن؟ فالحذف في الاسم قائم؛ لأنه كان ينبغي: هاذنًا؛ الياء الأولى عين الفعل، والثانية للتحقير، والدالة لام، فحذفت العين، ولم يجر أن تحذف اللام؛ لأن محذوفها تتحرك ياء التحقير؛ فهاورثها الألف، وهذه الياء لا تتحرك، ولهذا لم تُلقَ عليها حركة الميمزة في: أفئيس.

فإن قلت: فهل عوضوا في ثنية: يد، ودم؟

فإن ذلك ليس سؤالاً؛ لأنهم قد عوضوا في: أسطاع، وأهراق، دون: أجاد، وأقام، وأيضاً؛ فإن الحذف في هذه المتكئة لا يلزم، فكان كلا حذف؛ ألا تراهم قالوا: غداً<sup>(٤)</sup>، وغداً، وقالوا: يئنان، وقمتان، وقمتان، فشموه في الثنية، وقالوا في الجمع: أيل، ودعاء، وفي التحقير: يئنه، ودني، فشموه؟ انتهى ملخصاً.

ع: تقرير الاستدلال :-

وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>:

أن التوین لولا أنه كالثابت لم ينصب.

وتقرير الجواب: أنهم قالوا: اللذان، والثلاث كثير؟ في المفرد، فأشبه الحذف لذلك

(١) قرأه التشديد في: ﴿لَذَلِكَ﴾ من سورة القصص ٣٢ خاصة دون غيرها. ينظر: السبعة ٢٢٩، والإقناع ٦٢٨/٢.

(٢) كنا في المخطوطة، والنصواب: اللذين.

(٣) كنا في المخطوطة، وهي في الحجة: «فيحسب لزومها الحذف لزومها العوض، ولم يعوض في اللذين»؛ ألا ترى أن «الذين» إذا قلت: اللذان، فحُذِرَتْ؛ أظهرت اللام المحذوفة...».

(٤) كنا في المخطوطة مصبوحاً، والوجه الرفع.

(٥) بعض بيت من الشقارب، لأي الأسود الدؤلي، تقدم قريباً.



الحذف لغزوها...<sup>(١)</sup> أن ياء التحقير لا ينقل إليها...<sup>(٢)</sup>، يعني: وإنما يستغنى<sup>(٣)</sup> بالبدل؛ لأنها كالتكسير في تحريكها وإدغامها<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* عبارة ابنه<sup>(٥)</sup>: شدد بعضهم النون تعويضًا عن الحذف للذكور، نحو: اللذان، واللتان، ومنهم من شدد في: ذاء، وتاء، يجعل ذلك تعويضًا عن الألف من 'ذا' و'تا'.

ففي قوله: «بعضهم»، وقوله: «ومنهم» دليل على أن التشديد ليس لغة لجميعهم<sup>(٦)</sup>.

والنون من ذين وثين شُددَا أيضًا وتُعويضُ بذلك قصدا

(خ١)

\* وقد يُبدل من إحدى الضعفين<sup>(٧)</sup> ياءً للتحفيف.

قال ابن عُصْفُور<sup>(٨)</sup>: إنه قيل: ذائيتا إبدال لثاني النون<sup>(٩)</sup>، وإنه قرئ<sup>(١٠)</sup>: ﴿قَدْ آتَيْتَكَ بِرَبِّكَ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٥/١٤.

(٥) شرح الألفية: ٥٥.

(٦) الحاشية في: ١٦.

(٧) كلها في المخطوطة، والوجه: إحدى الضعفتين، أو: أحد الضعفين.

(٨) شرح جمل الزجاجي ٢٠٢/١.

(٩) كلها في المخطوطة، والصواب: النون.

(١٠) هي قراءة ابن كثير، من رواية شبل عنه. ينظر: السبعة ٤٩٣.

(١١) القصص ٣٢.

(١٢) الحاشية في: ٥/١٤.



\* [«وتعويضٌ بذلك فُصِّدا»]: ع: أو لِيُحَالِفُوا بين تشبیه للعرب والبيتي، كما عالجوا بتصغيرهما، فقالوا: لَلَّذِي، وَالتَّيَّةُ<sup>(١)</sup>.

\* قوله في الموصولات<sup>(٢)</sup>: «وتعويضٌ بذلك فُصِّدا»: أي: قَصَدُوا التعويضَ عن المحذوف، وهذا يدل على أنها تشبیه حقیقیة، وفيه نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنه لا يُلْقَى الاسمُ حتى يُكْتَر، ولهذا تدخله "أل"، وهذه لا تقبل التكرار. والثاني: أن التشبیه إما تُرَدُّ المحذوف، كـ: أخوان، وأهوان، أو لا تُرَدُّه، كـ: هَذَان، وَهَذَان، أمّا أنها تُحَذَفُ ما بُنِيَتْ فلا.

وقال الفارسي<sup>(٣)</sup>: إنها تشبیه، قال: حذف من "ذا" لائمه في الإفراد، وعينه في التشبیه؛ لالتقاء الساكنين.

وَرَدَّ: بأن المحذوف لالتقاء الساكنين كالتأنيث، بنيل الإعمال في:

وَلَا ذَاكَرَ اللهُ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(٤)</sup>

والثابت لا يعوّض منه، فَيُحْذَفُ كَوْنُ هَذَا تَنبِيْهُ؛ لِأَنَّكَ تَسَلِّمُ أَنَّ التَّشْدِيدَ عَوْضٌ، أَوْ التَّوْنُ عَوْضٌ، على اختلافٍ في ذلك.

وأجيب: بأن المحذوف قد يكون على شريطة التعويض.

ع: هذا من كلام الثبلي<sup>(٥)</sup>، وأقول: كلُّ من قال بالعوض فقد يلزمه القولُ

(١) الحاشية في: ٥/٧.

(٢) نصٌّ على اسم الباب؛ لأنه كتب الحاشية في ٣/أب، وأبيت للمعلِّق عليه في ٥/٧.

(٣) الحجة ١٤١/٣.

(٤) عجز بيت من لشقارب، لأبي الأسود الدؤلي، تقدم قريباً.

(٥) النسخة الشافعية ١٠٩/أ، والصفوة الصفية ٦٧٢/١. والثبلي هو إبراهيم بن الحسين بن عبد الله الطائي، تقي الدين، من علماء النحو في القرن السابع، له: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، والنسخة الشافعية في شرح الكافية. ينظر: بغية الوعاة ٤١٠/١، ومقدمة تحقيق الصفوة الصفية ٥/١.



بالثنية، فالأمر لازم له، وكون نون الثنية عوضاً<sup>(١)</sup> من العين قولٌ غريبٌ، والقياس على: أخوان، ويدان فاسدٌ، وإنما يصح لو قيس على مثلي فتى، أما مثلي معرب فلا، وذلك لأن أصول المعرب محقوضة<sup>(٢)</sup>.

## (خ٢)

\* ع: في التصغير تقول في "ذا": دَها، وفي "تا": تَها، وإذا شئتَها حذفْتَ الألف، فقلت: دَهاً، وتَهاً، فينبغي أن لا يجوز التشديد؛ لأن الثنية لم تُزل أحدَ الأصلين، إنما أزلت ألفاً زائدةً.

وقالوا أيضاً: تقول في: "الذي" و"التي": الدَّها، والتَّها، فإن جمعت فمذهب من<sup>(٣)</sup> أنك تقول: الدَّهَّون، ومذهب الأخفش<sup>(٤)</sup>: الدَّهَّون، كما تقول في: للمصطفى: للمصطوفون، وفي الثنية: الدَّهَّان<sup>(٥)</sup>، والتَّهَّان، بحذف ألف التصغير، وعلى هذا فلا يجوز التشديد<sup>(٦)</sup>.

جمع الذي الألفي الذين مطلقاً وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً

## (خ١)

\* قوله: «جمعُ "الذي": "الذين"»<sup>(٧)</sup> مطلقاً: إنما لم يُجرِ الجمهور "الذين"<sup>(٨)</sup> مجرى: الذين، كما أجرى الجميع "الَّذان" مجرى: الرجلان لأن "الَّذان" إما مفرغ مجرى: الذين،

(١) كنا في المخطوطة، ولوجه: عوضاً.

(٢) كنا في المخطوطة، ولصواب: محقوفة.

(٣) الحاشية في: ٣/ب.

(٤) الكتاب ٤٨٨/٣.

(٥) ينظر: القنطري ٢٩٠/٢، وشرح كتاب سيبويه لسراني ٢٠٨/١٣، والليث ١٧٥/٢.

وشرح الشافعية للرمي ٢٨٨/١.

(٦) في المخطوطة: الذين.

(٧) الحاشية في: ١٦.

(٨) كنا في المخطوطة، وهو مجرّ، والذي في متن الألفية: «جمع "الذي" "الأل" "الذين" مطلقاً».

(٩) في المخطوطة: الذين.



على "الذي"، كما قد يُؤمّه قوله: «لَا تُثَبِّتْ»، أو على "الَّذِي"<sup>(١)</sup>، كما يقول الشيخ في "شرح التسهيل"<sup>(٢)</sup> - وهو الظاهر في التحقيق من قوله: «لَا تُثَبِّتْ»، ولم يقل: أحذفها، فتأمل ذلك - أو كالتفريع على ذلك، فأجري مجرى: الذين، والرحلّين، يذكّر على أنه كذلك أو بمنزلة ما هو كذلك: أنهم شدّدوا فيه تعويضًا.

وأما "الذين" فإنه عندي من "الذي" كـ: زَكَيْتُ من: رَاكِبٍ، أي: اتفقا في المادة بظرفي غرضي، يذكّر على ذلك: عمومُ "الذي" في العاقل وغيره، وخصوصُ "الذين" بالعاقل، وأن العرب لم تشدّد النون تعويضًا فيه، كما شدّدوا في التثنية تعويضًا، لأنه ليس مفترقًا، ولا كالتفريع على "الذي"، فافهمه.

وقد أشار الشيخ إلى ما صرّحت به، قال<sup>(٣)</sup>: لم يجر "الذين" على سَنَنِ المجموع؛ لاختصاصه بأولي العلم، لم يجر مجراها في الإعراب، ثم قال: ومن قال<sup>(٤)</sup>: "الَّذُونَ"<sup>(٥)</sup> راعى أن "الذين" يشبه في اللفظ: الشَّجُون، والغَيُون، فأعطاه حكمه<sup>(٦)</sup>.

## (خ ٢)

\* «[الَّذِينَ "مطلقًا"]»: قد يقال: إن القياس كان يقتضي أن تكون لغة الجميع؛ لأن الجمع أصلًا كان مختلفًا بالأسماء كان مُبْعَدًا لمُشَابَهَةِ الحروف، واعتُضِدَ بأنه دَاجٍ إلى ما هو أصلُ الأسماء، وهو الإعراب، ودليل ذلك: أن التثنية اتفقوا على إعرابها؛ إمّا ذكرنا.

ويجاب: بالفرق؛ بأن هذا الجمع ليس مسلوّكًا به سبيلُ المجموع للعهدّة في الأسماء، بدليل: أن "الذي" عامٌّ في العاقل وغيره، و"الذين" خاصٌّ بالعقلاء، فلما كان مخالفًا للأسماء التي هي جوعٌ لم يكن شبيهًا بها، فلم تجزْ مُشَابَهَةُ الحرف ما يعارضها،

(١) كذا في المخطوطة مصبوغًا، والنصواب: الذي، والمراد: لتفرد الحروف الياء.

(٢) ١٩١/١.

(٣) شرح التسهيل ١٩١/١.

(٤) هي لغة هذيل، ينظر: لغات القرآن للفرّاء ١٢، وأما ابن الشجري ٥٦٣/٣، وشرح التسهيل

١٩١/١.

(٥) كذا في المخطوطة، والنصواب: الَّذِينَ.

(٦) المحاشية (١): وجه الورقة الأولى للملحقة بين ٤/ب و ٥/أ.



وأما الذين أعربوا راعوا<sup>(١)</sup> الصيغة، وأن قولك: الذي والذين؛ مشبهة بقولك: الشجى والشجين<sup>(٢)</sup>.

\* «[الآلئ \* اللبين]»: التحقيل أنها أسماء جمع، أما الأول فواضح؛ لأنه ليس من لفظ "الذي"، [وأما الثاني]<sup>(٣)</sup> فلو جهن:

أحدهما: أن دلالة الجمع دلالة تكرار الواحد بالعطف، وهذا ليس كذلك؛ لأن "الذي" و"الذي" و"الذي" يحتمل العقلاء وغير العقلاء، والبنوعين، بخلاف "الذين".

والثاني: أنه لا يثنى ولا يجمع إلا ما تتعرفت تكرره<sup>(٤)</sup>.

بِالْأَلَاءِ وَاللَّائِثِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّائِي كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا

(خ ١)

\* «[واللائث]»: يحصل أن يكون أراد: اللاتي، وعذف الهاء؛ لالتقاء الساكنين، ورجحه: أنه الذي ورد في التنزيل<sup>(٥)</sup>، فليكن هو للتصوّر عليه، ويحتمل أن يكون الحذف من الأصل، ورجحه: أنه رؤي<sup>(٦)</sup>؛ «بِالْأَلَاءِ وَاللَّائِثِ»<sup>(٧)</sup>.

\* «[وَاللَّائِي \* كَالَّذِينَ]»: والأكثر أن تكون جمعاً للئي، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

(١) كلما في المخطوطة، ولوجه: فراعوا.

(٢) الحاشية في: ١٧.

(٣) ما بين للعوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ١٧.

(٥) في سور: النساء ١٥، ٢٣، ٣٤، ١٢٧، ويوسف ٥٠، والشور ٦٠، والأحزاب ٥٠.

(٦) وعليه أكثر نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. بنظر: الألفية ٨٢، البيت ٩٢.

(٧) الحاشية في: ٥/١٥.

(٨) الطلاق ٤.

(٩) لم أقف على تسميته.



﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ كُنْ مُرَافِقًا وَمُصَافِقًا<sup>(٣٨)</sup>

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَافِرِي مَا ذِكْرٍ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّ شَهْرٍ

(خ)

\* [«وَمَنْ»]: قال<sup>(٣٩)</sup>:

لَسْنَا كَمَنْ خَفَلَتْ إِذَا<sup>(٤٠)</sup>

وقال تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَكْبِرُونَ﴾<sup>(٤١)</sup>، فأُطِيفَ على التلوث والجمع، وكذا: ﴿مَنْ يَفْضَحُكَ لَكُمْ﴾<sup>(٤٢)</sup>.

\* [«وَأَلْ»]: ع: عند المازني<sup>(٤٣)</sup> أن "أل" حرف تعريف، لا موصولة، وإن

(١) انطلمست في ملحوظة، ولعلها كما أثبت.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

بك والقصود من الشباب رطاب

...

المربع وللصاف: منازل القوم في الربيع والصيف، كما في: الصحاح (ر ب ع) ١٢١٢/٣. ينظر: لغات القرآن للقرطبي ١٤١، والتذيل والتكميل ٣٩/٣.

(٣) الحاشية في: ه/٤.

(٤) هو الأعشى.

(٥) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

لَسْنَا كَمَنْ خَفَلَتْ إِذَا دَاوَاهَا كَثُرَتْ تَنْظُرُ حَرْبُهَا أَنْ يَحْصِلَا

إياد: قبيلة، وهي بدل من "مَنْ"، وروي برفعها. ينظر: الديوان ٢٣١، ومعاني القرآن للقرطبي ١/٤٢٨، ولأخفش ٢/٤٤٩، والمجعة ٥/٢٢٦، وكتاب الشعر ١/٢٧٢، واخصاص ٢/٤٠٤، ٣/٢٥٩، وأمثال ابن الشعري ١/٣٠٠، وشرح جن الرحاوي ١/١٨٥، والتذيل والتكميل ٣/١٦٧، ومعاني التليد ١/٧٠٦.

(٦) يونس ٤٢.

(٧) الأنبياء ٨٢.

(٨) الحاشية في: ه/٤.

(٩) ينظر: الكامل ١/٥٢، ٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٧٠، ٢/٤٨، والعلامات ٥٧.



كانت تؤدّي مؤدّى "الذي قَعَن"؛ ويؤيده أمور:

١: أنه ليس كل ما كان بمعنى الشيء بمنزلة، بدليل وإو 'مع"، فهي حرف، و"مع" اسم، وهذا يقال: إنه احتجّ به.

٢: أنه كثيراً تعلّق حرف الجر قبلها بما بعدها في المعنى، فليكن في الإعراب كذلك، فننتفي للوصول.

الثالث: لخطي العامل في: جاءني الضارب، وليس لنا اسم هكذا.

الرابع: الفصل بما بين الجار والجرور في: بالضارب، وهما لا يتصلان. قاله أبو علي<sup>(١)</sup> عتجاً به له<sup>(٢)</sup>.

\* من للوصولات: «ذو»، ولا يستعملها إلا علي<sup>(٣)</sup>، ولم فيها استعمالان:

أحدهما: أن تكون باللفظ واحد للجمع، فتكون على هذا من باب للوصول المشترك.

والثاني: أن تُقرّر مع المقدر، وتثنّى مع المثنى، وتجمع مع الجمع، [و]<sup>(٤)</sup> تؤنث مع المؤنث، وتذكّر مع المذكر، فتقول: ذا، وذاتا، وذوأت، وذو، وذوًا، وذوؤ. وأما ما ذكره المصنّف<sup>(٥)</sup> من التأنيث وجهه فقط فلا وجه...<sup>(٦)</sup>

ومشكل إعراب القرآن ٢٥٨، وشرح جمل الرحاجي ١٧٨/١، وشرح التسهيل ٢٠٠/١، وشرح الكافية للزبي ١١/٣.

(١) البصريات ٧٤٠/٢.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمطبعة بين ٤/ب و ٥/أ.

(٣) ينظر: لغات القرآن للقرآن ٩٦، والوافر لأبي زيد ٢٦٥، وأبي مسحل ٤٦٢/٢.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) في البيت الآتي.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة. وهذا النوع الثاني من استعمالات 'ذو'

الطائفة كتبه ابن هشام، ثم ضرب عليه، وقد ذكره في أوضح المسالك ١٤٧/١.

(٧) الحاشية في: ٥/أ.



\* ع: من وصل «ذو» بالاسمية: قوله<sup>(١)</sup>:

لَيْسَ لَمْ يُعْزِرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لِأَتُنَجِّيَ لِبَعْضٍ ذُو أَنَا عَارِفٌ<sup>(٢)</sup>

والفعلية:

وَيُفْرِي ذُو خَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ<sup>(٣)</sup>

\* [«ذو»]: قال ابن عصفور<sup>(٤)</sup>: إنما لا تقع على المؤنث، خلافاً لبعض

النحويين، ولا دليل في قوله<sup>(٥)</sup>:

وَيُفْرِي ذُو خَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ<sup>(٦)</sup>

لأنه جاء على تذكر "الْبَرْ" على معنى الفليب، كقوله<sup>(٧)</sup>:

يَا يَفْرُ يَا يَفْرُ يَفْرُ يَفْرُ يَفْرُ يَفْرُ

(١) هو قيس بن حروة الطائي، لثقل بعارق، وقيل: هو عمرو بن ملثم.

(٢) بيت من العلويل. أتبعين: أقصدن، عارقه: منزع اللحم الذي عليه. ينظر: النواتر لأبي زيد ٣٦٦، والكمال ١١٤١/٣، وللتعجب لكرخ ٧٤٣/٢، وكتاب الشعر ٤١٥/٢، والمجيب ١٤٢/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٤٦/٢، وأما ابن الشجري ٥٢/٣، وسفر السعادة ٣٥٧/١، والتذيل والتكميل ٥٢/٣، وعزارة الأدب ٤٣٨/٧.

(٣) عجز بيت من الوافر، لسان بن الفحل الطائي، ومصدره:

فَإِنْ لَدَا مَا أَيْ وَجَدِي ...

ينظر: لغات القرآن للقرآء ٩٧، وقذهب اللغة ٣٤/١٥، وأما ابن الشجري ٥٥/٣، والإنصاف ٣١٨/١، وشرح جمل المزاحجي ١٧٧/١، وشرح التسهيل ١٩٩/١، والتذيل والتكميل ٥٢/٣، وتلخيص الشواهد ١٤٣، وللقاصد النحوية ٤٠٢/١، وعزارة الأدب ٣٤/٦.

(٤) لمحاشة في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ٤/ب و ٥/أ.

(٥) شرح جمل المزاحجي ١٧٧/١.

(٦) هو سنان بن الفحل الطائي.

(٧) عجز بيت من الوافر، تقدم قريباً.

(٨) لم لقف له على نسبة.



لَا تُرْعَى<sup>(١)</sup> فَعْرَكٌ بِالشَّرِّ  
حَتَّى تُعْودِي أَلْفَطَحَ الْوَلِي<sup>(٢)</sup>

ولم يقل: فطعاً.

قال<sup>(٣)</sup>: و"ذات" الطائفة تقع على ما يعقل وما لا يعقل من اللواتي، كقوله<sup>(٤)</sup>:  
«والكرامة ذات أكرمكم الله به»<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* ثم استدل به على كون "أل" موصولة: تغافلها هي والموصول الصريح في قوله  
نعال: ﴿وَمَا لَنَا بِطَاغُوتِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَمَا لَنَا بِطَاغُوتِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٧)</sup>؛ فإحداً حكايمة لما  
قاله<sup>(٨)</sup> عليه السلام في واقعة واحدة<sup>(٩)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة مضبوطة، وإشال نون التوكيد اختلفة ألفاً، مراعاة لحالة الوقف عليه، وفي  
مصادر البيت: لأزحزح.

(٢) أبيات من مشطير الرجز. الأزعز: استقى ماءها حتى يقن، والذلي: جمع دلو، وأقطع:  
مقطع، والولي: من يتولاها. ينظر: أخبار شحوبين البصريين ٩٣، وأمالى ابن الشعري ٢٤٢/١،  
والإصناف ٤١٥/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٧٥/٢، وسفر السعادة ١٠٤٩/٢، والتذليل  
والتكميل ٥٣/٣، وتقليص الشواهد ١٤٧، ولفايد النحوية ٤٠٤/١، وخزانة الأدب ٣٤/٦.

(٣) شرح جمل الزحاجي ١٧٧/١.

(٤) هو أحد أعراب طبرستان.

(٥) بعض قول رياء الفراء في لغات القرآن ٩٧ بتمامه، قال: «وسمعت أعراباً منهم (أي: من  
صين) يسأل، وهو يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به». وينظر:  
تقليد اللغة ٣٤/١٥، وأمالى ابن الشعري ٥٤/٣، وشرائر الشعر ١٢٥، وشرح الكافية الشافية  
٢٧٥/١، والتذليل والتكميل ١٢٤/٢، ١٦٣، ٤٠/٣، وتقليص الشواهد ١٤٣.

(٦) الحاشية في: ٥/أ.

(٧) الشعراء ١١٤.

(٨) هود ٢٩.

(٩) أي: نوح عليه الصلاة والسلام.

(١٠) الحاشية في: ١٧.



وكأني أيضًا لذئهم ذات وموضع اللحي أتي ذوات

(خ ١)

\* [«أيضًا»]: يعني في استعمال آخر عندهم، لا: «أيضًا» عطفاً على: «ذو»<sup>(١)</sup>.

ومثل ما ذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام

(خ ١)

\* [«أو من»]: قال<sup>(٢)</sup>:

من رأيت المتنون أخلدتم أم من ذا علي من أن يمتام خير<sup>(٣)</sup>

\* [«إذا لم تلغ»]: ألهم بهذا الشرط جواز إلغائها معها، وإنما هنا شرط في التي مع 'ما' خاصة<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* «الكويتون»<sup>(٥)</sup> يطلقون "ذا" من القيتين، بل يعمون ذلك أيضًا في جميع أسماء الإشارة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَلْكَ بِسَعِيدِكَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاشية في: هـ/١.

(٢) هو عني بن زيد العبادي.

(٣) بيت من المخطيف: عفير: بهر، كما في: القاموس المحيط (خ ف ر) ٥٤٧/١. الشاعر: هـ "لا" موصولة بعد "من" الاستفهامية. ينظر: الديوان ٨٧، ٢١٧، والألفاظ ٣٣٠، والاعتبارين ٧٠٩، والمذكر وللوثة لابن الأباري ٦٧٨/١، والزاهر ٢٢٦/٢، وكتاب الشعر ٢١٦/١، ٥٢٩/٢، والخصائص ٩٥/١، وأمثالي ابن الشجري ١٣٧/١، وشرح للفصل لابن يعيش ١٠/٤.

(٤) الحاشية في: هـ/١.

(٥) الحاشية في: هـ/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢، وأمثالي ابن الشجري ٤٤٣/٢، والإنصاف ٥٨٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣/٣، والتذيين والتكميل ٤٩/٣.

(٧) طه ١٧.

(٨) الحاشية في: ١٧.



\* [«ومثل "ما"»: عزّز مقدّم، وحاز تقدّمه؛ لدلالة المعنى على التحير به والتحير عنه؛ ولأنّ الخبر نكرة، والتحير عنه معرفة، بناء على أن "مثلاً" لا تعرف بالإضافة<sup>(١)</sup>.

\* [«ما" استفهام»: نكر "ما"، وأضافها، وهذا يُطل قولٌ من منع في قوله<sup>(٢)</sup>:

«اسم بمعنى "من" مبين»

أن يخفّض: «مبين» على الصلة لـ: «من»، مدّعياً أن هذه الأدوات التي يراد بها اللفاظ<sup>(٣)</sup>.

وكلّها (ج) يلزم بعده حيله على ضمير لا تلي مُشْتَبِلُهُ

(خ ١)

\* [«وكلّها»: أي: وكلُّ اللّوصلات، لا: وكلُّ ما تقدّم؛ لأنّه ذكر بعد هذا "أي"، فيتخلّل أنّها إذا كانت موصولة لا تلزمها الصلة، وليس كذلك<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «بعده» يُعلم منه أنّها لا تتقدم، والبُعدُ ظاهرةٌ في ما لم يُفصل، فيؤخّر من ظاهره أنّها لا تُفصل من الموصول.

ولو قال: ...<sup>(٥)</sup> لكان أحسن<sup>(٦)</sup>.

\* [«تلزم»: هذا باعتبار الغالب؛ وإلا فقد جاء:

(١) الحاشية في: ١٧.

(٢) في أول باب التمييز. بنظر: الألفية ١١٤، البيت ٣٥٦.

(٣) كلّها في المخطوطة، ويظهر أن للكلام صلة لم يكتبها الناسخ.

(٤) الحاشية في: ١٧، وقد كتبها الناسخ بإزاء قوله في بيت الألفية: «ما ذا»، وهو خطأ، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٠/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) الحاشية في: ٥/١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٥/١.



تَحْنُ الْأَى فَاَجْتَمَعَ جَوُ عَكَ نُمُ وَحْتَهُمُ بِئِنَّا<sup>(١)</sup>

أو أراد: تَومَ في اللفظ أو في التقديم<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «وَكَلَّهَا»: شَرَعَ في الكلام على الصلة، وكان ينبغي<sup>(٣)</sup> أن يُكْمَلَ ذكر لموصولات أوْلاً؛ فإنه قد بقي عليه «أَيُّ».

وحاصل الأمر: أن لموصولات تحتاج إلى الصلة<sup>(٤)</sup>، وللصلة أحكام:

أحدها: أنها واجبة للوث؛ لأنها اجتلبت لتعرف للموصول، فلا تحذف.

والثاني: أن محلها بعد للموصول.

والثالث: أنها لا يُفصل بينها وبينه.

والرابع: أنها لا تُفصل بين أجزائها بالأجنبي.

والخامس: أنها لا تكون إلا جملة أو شبهها.

والجملة قسمان: اسمية، نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرْكَبُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وفعلية، وهي قسمان:

ما قبلها ماضٍ، نحو: ﴿الَّذِي خَلَقَ هَبُونْ﴾ \* وَالَّذِي قَدَرَقَدْنِ \* وَالَّذِي لَفَّحَ لَفْزَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>، وما قبلها

مضارع، نحو: ﴿وَالَّذِي أَلْمَعَ أَنْ يَغُورَ﴾<sup>(٧)</sup>...<sup>(٨)</sup>، وقد اجتمع الجمل الثلاثة في قوله:

(١) بيت من مجزوء الكامل، لفيد بن الأبرص. ينظر: الديوان ١٣٧، وكتاب الشعر ٤٢٢/٢، وسمائي بن الشعري ٤٢/١، ٤٥٧/٢، ٥٨/٣، وشرح جل الزجاني ١٨٧/١، وشرح التسهيل ٢٣٦/١، والتفصيل والتكميل ١٧٢/٣، ومغني اللبيب ١١٩، ٨١٦، وللتقاصد النحوية ٤٥٨/١، وحرزاة الأدب ٢٨٩/٢، ٥٤٢/٦.

(٢) الحاشية في: ١/٥.

(٣) قوله: «وكان ينبغي» انقطع في المعطوطة، وأعله كما أثبت.

(٤) قوله: «تحتاج إلى الصلة» ملحق في الحاشية، وكان كتب بذلك: «لا بد لما من صلة»، فحذف على «لا بد لما» فقط.

(٥) اللامعون ٦.

(٦) الأعلى ٢-٤.

(٧) الشعراء ٨٢.

(٨) موضع النقط كلمتان لم تكتبهما في المعطوطة، ورسمهما: الله ولـ.



﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْوِيهِ﴾ الآية<sup>(١)</sup>.

وشبهها قسمان: الظرف، نحو: ﴿مَا عِنْدَكَ يَمُنُّ﴾<sup>(٢)</sup>، والجار والخرور، نحو: ﴿وَمَا يَكُنْ مِنْ يَمَنُوفِينَ قُلُوْهُ﴾<sup>(٣)</sup>. وقد اجتماعا في: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٤)</sup>.

والسادس: أن الجملة لا تكون إلا عبرة، وهي المحتملة للصدق والكذب، فحينئذ لم تقع الفعلية ذات أمر.

والسابع: أنها لا بُدَّ أن تشتمل على ضمير مناسب للموصول، في الأفراد والتذكير، وفروعهما<sup>(٥)</sup>.

### (٢خ)

\* قوله: «وكلُّها»: أي: كلُّ الموصولات، نفسها ومشاركتها، و: «يَعُدُّ»<sup>(٦)</sup> ظرف في موضع الحال من قوله: «صِلْهُ»، للظرف<sup>(٧)</sup>، ل: «يلزم»، لأنها لا تكون بعد نفسها، والظرف محلُّ تعامله وفاعلي عامله، فإن جعلت: «لِلزَّم» حائِثًا من الضمير، وقُدِّرَت<sup>(٨)</sup> رفعا ل: «صِلْهُ»، وأجرت - بل رجحت - كونه بالثناء، جاز في: «يَعُدُّ» «الوجهان»<sup>(٩)</sup>.

وجملة أو شبهها الذي وصل به كمن عبيد الذي ابنه كفل

(١) الشعراء، ٧٨، ٧٩، وقامها مع ما بعدها: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْوِيهِ وَيُجَيِّدُ﴾ الآية، فهُوَ يُجَيِّدُ.

(٢) النحل ٩٦.

(٣) النحل ٥٣.

(٤) الأنبياء ١٩، وقامها: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾.

(٥) الحاشية في: شهر الورقة الأولى للملحق بين ٤/ب و ٥/أ.

(٦) كنا في المخطوطة مصبوطا، وصوابه ما في متن الألفية: بعده.

(٧) كنا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: لا ظرف.

(٨) كنا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: وقُدِّرَت.

(٩) الحاشية في: ١٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٢/١، ولم يعرفها لابن هشام.



(١خ)

\* [«أو شِبْهَهَا»]: وهو الظرف، والجار والجرور؛ لقيامهما مقام الجملة، ولهذا يُقَدَّر متعلّقهما جملة هنا بالإجماع.

وينبغي أن يدخل في شبهها - وإن لم يرد الناظم -: قائم زيد؛ إذا جعلنا "زيد" فاعلاً سُدَّ مسدّد غير "قائم"، وأجزأنا هذا التركيب، وهو مذهب الأخفش<sup>(١)</sup>، فينبغي أن يجوز: جاءني الذي قائم أبواه، وينبغي أن يجوز على مذهب الجميع: جاءني الذي ما قائم أبواه؛ لأن اسم الفاعل - وإن كان مع عامله لا يُعَدُّ جملةً - إلا أنه هنا واقع موقع الجملة، ولهذا لم يُحْتَج إلى غير، وما يوجد في "للفعل" من أن خبره محذوف مُحَوَّرٌ، ولا فهذا كالفعل في أنه إنما يحتاج لفاعل، ولهذا اشترط الجمهور أن يتقدّمه أداة استفهام، أو نفي؛ ليقرب من الفعل<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «وجملة أو شِبْهَهَا»: لا يُقَدَّر الظرف والجرور هنا بمفرد، بل تتعّين الجملة، بخلاف باب المبتدأ والفرق: أن الخبر قد ورد مفرداً مصرّحاً به، نحو: زيد قائم، فلم يكن تقدير المفرد ممتنعاً، وأما الصلة فلما صُرح بما لم تكن في غير "أل" إلا جملة، فوجب أن يُزَيَّع بالاحتيل إلى ما تحقّق<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «الذي وُصِلَ به»: يُحْتَمِل مرفوع: «وُصِلَ» أن يكون ضميراً فيه، عائلاً على لموصل للتقدم ذكره، ويُحْتَمِل كونه الظرف، ومعنى قوله: «الذي وُصِلَ به»: غير الألف واللام، بدليل ما سيأتي من قوله<sup>(٤)</sup>: «وصفة صريحة»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح جبل الرحاحي ٣٤١/١، وإرشاد الضرب ١١٠٨/٣، ومغني اللبيب ٥٧٩، والتلافيف النصرة ٧٩.

(٢) ٣٨، وعبارته: «وما حذف فيه الخبر لسد غرض مسدّد: فوظف: قائم لزيدان؟».

(٣) الحاشية في: ٥/ب.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ٥/ب و ١/٦.

(٥) في البيت التالي.

(٦) الحاشية في: ١٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٢/١، ٦٣، ولم يعرجها لامين هشام.



\* [«وجملة»]: ليس عطفًا على: «صلة»؛ لوحدهن:

أحدهما: انحلال ارتباط قوله: «الذي وصل» حيث.

والثاني: أنه يلزم منه عطف الشيء على نفسه؛ لأن الصلة هي الجملة أو شبهها. بل الواو للاستئناف، والكلام خبرٌ مقدم، ومبتدأ مؤخر، وأصه: والصلة: جملة أو شبهها، فقال: والذي وصل به: جملة أو شبهها<sup>(١)</sup>.

وصفه صريحة صلة آل وكونها بغرب الأفعال قل

(خ)

\* [«وصفه صريحة»]: خرج نحو: صاحب، وراكب<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «صفة» أولى من قول ابن عسقلان في 'القرب'<sup>(٣)</sup> فإن عبارته لا بدخ فيها...<sup>(٤)</sup> للشبهة، واستدركه عليه ابن<sup>(٥)</sup> النحاس<sup>(٦)</sup>، وحكى<sup>(٧)</sup> علائقًا في موصولة الداخلة على الصلة المشبهة<sup>(٨)</sup>.

\* [«فإن»]: ع: فعلوا ذلك؛ تنبيهًا على الأصل؛ لأن الأصل كون الصلة جملة،

(١) الحاشية في: ١٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٢/١ من عطف ابن هشام إلى قوله: «والصلة: جملة أو شبهها».

(٢) الحاشية في: هـ/ب.

(٣) ٩١، وعبارته: «لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول».

(٤) موضع التقط مقدار كلمة انطلمت في لمختلطة.

(٥) هو محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحاس الحلي، أبو عبد الله، شيخ لحقة مصر في عصره، أخذ عن ابن يمين وابن عمرو، وأخذ عنه أبو حيان، له: إملأ على القرب لابن عسقلان يسمى بالعليقة، توفي سنة ٦٩٨. ينظر: الوافي بالوفيات ١٠/٢، وبغية الوعاة ١٣/١.

(٦) التعليقة ٦٠٦/١.

(٧) لم أقف على هذه الحكاية في مصبوعة التعليقة.

(٨) الحاشية في: هـ/ب.



بدليل الكثرة، وقد وصلوا بالاصمية في قوله<sup>(١)</sup>:

يَنْ الْقَوْمَ الرَّسُولُ اللَّهُ وَمُهُمْ<sup>(٢)</sup>

والظرف، كقوله<sup>(٣)</sup>:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الصِّفَةِ<sup>(٤)</sup>

وبذلك أيضاً على أن الأصل في الصلة أن تكون جملة: أن صلة "أل" لا تكون صفة خلعت عن الوصف؛ لأنها لا تُقَدَّرُ بالجملة<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* «فلن»: وقيل: ضرورة، على أنها "أل" للموصولة، وقيل: على أنها بنية "الذي"، وقيل: "أل" للموصولة، وإنما بنية "الذي"، وقال<sup>(٦)</sup> ابن عُصْلَوَيْرٍ في:

يَنْ الْقَوْمَ الرَّسُولُ اللَّهُ وَمُهُمْ<sup>(٧)</sup>

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وصححه:

لَمْ دَانَتْ رِقَابُهُ بَنِي مَعَدٍّ

...

بنظر: لغات القرآن للفراء ١٣١، واللامات ٥٤، والإنصاف ٤٢٥/٢، وشرح جمل الزحاحي ١١٣/١، ١٧٩، ٦٠٢/٢، وشرح التسهيل ٢٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٠١/١، والتطيل والتكميل ٦٨/٣، ومعنى الليب ٧٢، وللقاصد النحوية ٤٤٢/١، وعزارة الأدب ٣٣/١، ٤٨٣/٥.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من مشطوب الرجز. بنظر: شرح التسهيل ٢٠٣/١، والتطيل والتكميل ٦٩/٣، وإرشاد الضرب ١٠١٤/٢، ٢٤٥١/٢، ومعنى الليب ٧٢، وللقاصد النحوية ٤٤١/١، وعزارة الأدب ٣٢/١.

(٥) الخاشية في: ٥/ب.

(٦) كذلك في المحطوط، ولعل صوابه: «وإنما بنية "الذين"، قوله»، كما يفهم من ضرائر الشعر ٢٨٩.

(٧) صدر بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، تقدم قريباً.



وقال<sup>(١)</sup>: وهو الأظهر.

ع: نعم، يجوز: الطائر يفتضيه زيد الذباب، وجاء: ﴿إِنَّ الْمُتَضَيِّقِينَ وَالْمُضَيَّقِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وإن كان المعطوف على الصلة صلة؛ فقد غُيِّفَ المضارع تارة، ولماضي أخرى، فهذا من باب اغتزارهم في التواني ما لا يختلف في الأوائل، مثل: يا زيد، والحارث، وينبغي أن يجوز على نظير هذا على العكس: الضارب الرجل وزيد<sup>(٣)</sup>.

أي كما وأعرمت ما لم تُضَفْ وصدُرُ وصلبها ضمير انحدف

(خ١)

\* قوله: «ما لم تُضَفْ»: ظاهرُ العربية يقتضي بأن: «ما» مصدرية ظرفية، أي: مدة انتفاء إضافتها، ووجود حذف صدرِ صلتها، وعلى ذلك يفسد؛ لأنه يقتضي أنها تعرب في هذه الحالة فقط، وليس كذلك.

وعلى التبادر إلى ذهن من استعمال المُضَفِّين يصح؛ لأنهم يستعملون "ما لم" بمعنى: إن لم، وعلى ذلك لا إشكال، ولا يُحْفَظُ هذا الاستعمال من كلامهم، وإنما يستعملون "ما" شرطية إذا كانت واقعة على شيء غير عاقل، وهي في استعمال هؤلاء حرف، لا اسم، بل مرادفة لـ"إن"<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «ما لم تُضَفْ» الـيث: لم أزل أستكثف الناس العبد في بناء "أي" إذا أضيفت، وتُحذف صدرُ صلتها.

وقد رأيت أنا عليّ قال في "التذكيرة"<sup>(٥)</sup>: مسألة: قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لَهُمْ شُرَكَاءُ﴾<sup>(٦)</sup>، إنما يُحيى لأنه حذيف منه ما يُعرَف به، مع انتقار الكلام إليه، وهو الضمير، كما حذف

(١) ضرائر الشعر ٢٨٩.

(٢) الخليل ١٨.

(٣) الحاشية في: ١٨.

(٤) الحاشية في: ٥/ب.

(٥) لم أقب عليه في غنارها لابن حي. وينظر: الإغفال ٤٠٠/٢.

(٦) مريم ٦٩.



من "قبل" ومن "بعد" ما يتعرفان به، مع افتقار المضاف إلى المضاف إليه؛ ألا ترى أن الصلة إنما تُعرف للوصول إذا كان فيه ضميره؟ ثم حذف الضمير مع أن الكلام مفتقر إليه، فقد صار ذلك كحذف الصلة أجمع؛ لأنها حالية من الضمير الذي الكلام يصلح به<sup>(١)</sup>، وإنما وجب أن يُحتل "أي" في الخبر؛ لأن للخبر حقه أن يخرج بما يُعرف، وإلا لم يكن خبره معنى، ولم يُوصل في الاستفهام؛ لأن المستفهم إنما يستفهم عما يُذكر ولا يُعرف. انتهى.

وهذا مقتضى لأن ثبتي "أي" إذا حذف ما تضاف إليه، إذا قيل: أي هو أشد، وليس كذلك بالإجماع، وإنما قلت: إنه يقتضيه؛ لأنه إذا كان حذف الصلة مقتضياً للبناء؛ لأنه شبيه بحذف المضاف؛ فأن يكون حذف المضاف شبيهاً بحذف المضاف من باب الأولى، ولم يرد أيضاً على صريح عنه أن ثبتي إذا قيل: أي أشد؛ لأن الافتقار حيزه أشد.

قال ابن هشام غفر الله تعالى له: وقد رأيت فيما بعد في كلام أبي علي في "التذكيرة" ما يرفع هذا.

ع: الحاصل: أنه جعل الصلة والعائدَ بموضعهما كالمضاف إليه، بجماع أن كلا منهما - أعني: من الصلة والعائد، ومن المضاف إليه - يُعرف، ويُغلق زوال العائد كزوال الصلة؛ لأن التعريف بالجموع؛ فيُثبت لذلك؛ وإي / لأن ذلك إن تمكّن لا يتمكّن فتمكّن المفرد، بدليل امتناع: أيهم، وألهم<sup>(٢)</sup>، وسواز: أيون، وأيان. /

حكى عن الأخفش<sup>(٣)</sup> أنه قال: ولم تُثبِت في الأفراد كما بُيِت في حال الإضافة؛ لأن المفرد يُثبِت ويجمع، والمضاف ليس كذلك؛ ألا ترى أن من قال: أيان، وأيون لم يقل: أيهم، ولا: أيها؟ انتهى.

(١) بعده في المخطوطة - وقد ضرب عليه -: «ولكن في أنها لا تعرف، بمنزلة حذف الكلام من ... فمن ... أنه لا يعرف بها»، وموضعا انقط مقدار كلمة التمسست في المخطوطة.

(٢) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: أيها، لأن "أيان" قبل الإضافة مثلي، فلو قدر جواز إضافته لم يخرج عن ذلك، وهو كذلك في الحكاية الآتية عن الأخفش.

(٣) لم أقف على الحكاية.



فهذا غاية ما رأيت من الاعتذار عن إعراب "أي" إذا قُطعت عن الإضافة.

ع: وفقت بعد ذلك لأبي البقاء في "الوضوح" في شرح الإيضاح<sup>(١)</sup> على نكتة حسنة في ذلك، قال في علة البناء في المضاف إلى الياء -على رأي من يقول به-: إنه يخرج عن نظائره، بأن حق المضاف إليه أن لا يُتحدث شيئاً في المضاف من الحركات، وهذا أوجب كسر آخر للمضاف: تبعا لطبيعته، وخروج الشيء عن نظائره يُلحَقه بالحروف؛ ألا ترى أن "قبلاً"، و"بعداً"، و"ما زيداً"، و"أي" إذا وُصلت بحرف واحد وهي بمعنى "الذي" في نحو: ﴿لَيْسَ لَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ﴾<sup>(٢)</sup> بُيِّنْتَ؟ انتهى ملخصاً.

قلت: فحاصله: أنه أعرب من بين سائر الموصولات؛ لأنه ملازم للإضافة لفظاً ومعنى، وأنه يكون بمعنى "كل"، ومعنى "بعضي"، على ما قرره النحاة، لكن شرط إعرابه أن لا يُخالف نظائره في أن بعده حرفاً واحداً؛ لأن مخالفة النظائر توجب تحويل ما بُنِيَ للشيء، وقد ثبت له الإعراب، فليُؤَيَّر.

وقد يُعترض بأنه معرب إذا قُطع عن الإضافة، وحذف الجزء الثاني، وقد يُنزع جواز المسألة؛ لأن جواز حذف العائد في "أي" على ما قالوا من أنه لا يُشترط الطول؛ لأنها طالت بالإضافة، وذلك مُتَنَبِّهٌ هنا<sup>(٣)</sup>.

\* مثال: ﴿لَيْسَ لَهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٤)</sup>: قول الشاعر<sup>(٥)</sup>: أَشَدُّهُ سَلَمَةً<sup>(٦)</sup>:

(١) ١١٧-١١٩ (ت. الحميدي).

(٢) ميم ٦٩.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٥/ب و ٦/أ، ثم ٥/ب، ثم ظهر الورقة للملحق نفسها.

(٤) ميم ٦٩.

(٥) هو الفرزدق.

(٦) ينظر: الزاهر ٣٢٧/١. وسلمة هو ابن عاصم النحوي، أبو محمد، أحد أئمة الكوفيين، أخذ عن الفراء وحلف الأحرار، وأخذ عنه ثعلب، له: معاني القرآن، والسلوك في العربية، وغريب الحديث، وغيرها. ينظر: ترجمة الألباء ١١٧، ومعجم الأدباء ١٣٨٥/٣، وإنباء الرواة ٥٦/٢، وبغية الوعاة ٩٦/١.



أَبَا جَنْ لَوْ أَنَّ الرِّجَالَ تَنَابَهُوا عَلَى أُنْمَا شَرُّ قَبِيلَا وَلَا أَلَمٌ<sup>(١)</sup>  
 بضم "أُنْمَا" من "شرح التسهيل" لبعض الناس<sup>(٢)</sup>.  
 وهذا يدل على إلغاء شرط بعضهم عدم التجرار "أَيُّ"، فأثنا:  
 عَلَى أُنْمَا أَفْضَلُ<sup>(٣)</sup>  
 فَعَلَّمَهُ تَكَلَّمَ بِهِ مَرَّةً يَرْمُهَا<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* شَرَطَ لَبَانَهَا شَرْطَيْنِ:

أَحَدَهُمَا: الإِضَافَةُ.

وَالثَّانِي: حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَةِ.

فَلَوْ لَمْ تُضَفْ أُعْرِيتْ، وَنَقَلَ سَيِّدُكَ<sup>(٥)</sup> عَنِ الْخَلِيلِ وَالْإِمَامِ يُونُسَ<sup>(٦)</sup>، أُنْمَا فِي غَيْرِ  
 لِضَافٍ يَشْتَانِ، كَمَا تُضَمُّ فِي لِضَافٍ، وَخَالَفَهُمَا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ مَا نَصَّهُ: وَمِنْ  
 قَوْلِهِمَا: اضْرَبْتُ أَيُّ أَفْضَلٍ، وَأَمَّا غَيْرُهُمَا فَيَقُولُ: اضْرَبْتُ أَيُّ أَفْضَلٍ، وَتُسَمَّى ذَلِكَ فِي

(١) بيت من الطويل، ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٧٧٣/٢، والزاهر ٣٢٧/١.

(٢) هو في: التذيل والتكميل ١٣٣/١، ٥٥/٣، ٩٦.

(٣) بعض بيت من التقارب، لم تكف له على نسبة، وأنشده أبو عمرو عن غسان أحد روة  
 الشفاء، وهو بتمامه:

إِذَا مَا أَثَبْتُ بَنِي مَالِكٍ فَسَلَّمْتُ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ

روي: «أَهْلُهُمْ» بالرفع. ينظر: الجيم ٢٦٤/٢، والإيضاح ٥٨٧/٢، وشرح تلخيص الغيبة ١٨٠،  
 وشرح التسهيل ٢٠٨/١، والتذيل والتكميل ٥٥/٣، وتلخيص الشواهد ١٥٨، ولتقاصد النحوية  
 ٤٠٠/١، وخزانة الأدب ٦١/٦.

(٤) المحاشية ل: وجه الورقة للملحقة بين ٦/ب و ٧/أ.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) هو ابن حبيب الطي، أبو عبد الرحمن، أحد أئمة الطبقة الثالثة البصرية، أخذ عن أبي عمرو  
 ابن العلاء، أخذ عنه سيوطي والكسائي، توفي سنة ١٨٢. ينظر: أخبار الحواريين البصريين ٥١،  
 ونزهة الألباء ٤٧، ومعجم الأدباء ٢٨٥٠/٦، وإنباء الرواة ٧٤/٤، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢.



«لَهُمْ» ولو قالت العرب: اضرب أي أفضل؛ لقلته، ولم يكن ثد فيه من متابعتهم. انتهى.

وهما خليفان بإجازة ما أحازوا<sup>(١)</sup> من ذلك وشبهه؛ لأن الضمة عندهما ضمة إعراب، لا ضمة بناء؛ لأن «أنا» عند ثوئس استهامية معلقة، وعند الخليل استهامية عاملها وما بعدها من الجملة قولٌ تُقَدَّرُ هي محكية به، ولو مُنِعَ ما ذكرناه لصيغ قولهما في أصل المسألة، ولكنه لم يُسمع؛ بشهادة من، رحمهم الله أجمعين.

والذي حتمهما على ذلك؛ أن قالوا ذلك؛ أنهما لم يَرَيَا لبناء وجهًا ووجهه ظاهر، وهو أنه القياس، أي: كسائر الموصولات، فلما دخلها حذف العائد ضُمَّتْ، فَوُزِّدَتْ إلى أصلها، كما أن «ما» في لغة أهل الحجاز، إذا تقدم خبرها، أو اقترنت بـ «إلا»؛ رجعت إلى أصلها من الإعمال، كنا شبهه من<sup>(٢)</sup>.

وأما الكوفيون<sup>(٣)</sup> فيوجبون النصب في نحو: لأضربنَّ أنهم أفضل، وأنهم هو أفضل، وأنا أفضل، وخَرَجُوا الآية<sup>(٤)</sup> على ثلاثة أوجه:

أحدها: للكينائي والقرطبي: أن «نُزِعَ» اكتفى بالظرف، كما تقول: أكلت من كس الطعام، ثم اجتزئ: أنهم أشد.

الثاني: أن الشيعة الأعوان، والتقدير: من كل قوم تعاونوا؛ لينظروا أنهم أشد، والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، وأنت لو قلت: لأنظرنَّ أنهم أشد؛ كان النظر معلقًا.

ولم أر في نسخة الشيرازي<sup>(٥)</sup> الوجة الثالث، وقال بعد انهم<sup>(٦)</sup> ذكر عنهم الأوجه

(١) كنا في المخطوطة، وأصل الصواب: أحازوا.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للقراء ٤٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٧/٣، وأخبار فرجاني ١٠٧، وشرح كتاب سيويه للسرياني ١٢٨/٩، والإنصاف ٥٨٣/٢، والتذيل والتكميل ٨٩/٣.

(٤) وهي قوله تعالى في سورة مريم ٦٩: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَهُنَّ مِنْ كَيْفٍ يَشَاءُ لَّهُنَّ أَشَدُّ﴾.

(٥) ولم أره كذلك في المطبوعة. ينظر: شرح كتاب سيويه ١٢٨/٩.

(٦) كنا في المخطوطة، ولم أتيناها.



الذلائع.

وتلخص: أنهم لا يجوزون: لأضرب أئهم قائم، على وجه مآ، وأنه لا حجة في الآية عليهم على زعمهم، وأن الحليل ويؤنس بجزائها على التأويلين المذكورين، وأن س بجزئها على الموصولية والبناء، فهذه ثلاثة أقوال<sup>(١)</sup>.

وبعضهم أعرب مطلقاً وفي ذا الحذف أي غير أي يقتضي  
إن يُستعمل وصل وإن لم يستعمل فالحذف نزل وأبوا أن يُختزل  
(٢خ)

\* ع: فإن قلت: بما<sup>(٢)</sup> يحصل الطول؟

قلت: بما زاد على جزأي الإسناد، كالجار والمحرور في: «وَعَوَّ الْوَيْ فِي كَسَمَاوِ  
إِلَهُ<sup>(٣)</sup>»، وكالجار والمحرور والمفعول في: ما أنا بالذي فالتل لك سوا.

ع: وقوله: «إن يستعمل»: أي: يمكن طويلاً، لا: أن يُنسب إلى الطويل؛ لأنه قد  
يكون طويلاً في نفسه، ولا ينسب للطول؛ الاستثناء<sup>(٤)</sup> أو نحوه؛ ولأن الحكم معلق  
بنفس الطول، لا بشيء آخر زائد على الطول<sup>(٥)</sup>.

\* قال أبو عفيفي الشَّحْس<sup>(٦)</sup> في شرح قوله:

وَلَا سِيَّما يَوْم<sup>(٧)</sup>:

(١) الحاشية في: ١٨.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوجه: بما لأن "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها الجار حذفت ألفها.

(٣) الزعرور ٨٤.

(٤) كذا في المخطوطة، وأصواب: لاستثناء.

(٥) الحاشية في: ١٨.

(٦) شرح القصد السبع ١١٠/١.

(٧) هو امرؤ القيس.

(٨) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَلَا زَيْتٌ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سُبْحٌ يَوْمَ بَدَارَةِ خُلُجَلٍ



مَنْ رَفَعَ يَدَهُ "مَا" بِمَعْنَى "الَّذِي"، وَأَضْمَرَ مُبْتَدَأً، فَالْعَنَى: لَا يَسْبِقُهَا الَّذِي هُوَ يَوْمٌ، وَهَذَا قَبِيحٌ جَدًّا لِأَنَّهُ خَذَفَ اسْمًا مُفَصَّلًا مِنَ الصَّلَةِ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: الَّذِي أَكَلْتُ عَجِيًّا، لِأَنَّ الْمَاءَ مُتَّصِلَةً، فَحَرِّقْ حَلْفَهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: الَّذِي مَرَرْتُ زَيْدًا، تَرَدَّدَ الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدًا، لَمْ يَخْزَأْ؟<sup>(١)</sup>

إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لَوْصَلْتُ مُكْمِلًا<sup>(٢)</sup> وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي (٢خ)

\* ينبغي أن يذكر من شروط الحذف: أن لا يؤكد.

قال صف: رَدُّ فَا عَلَى زَج<sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ هَذَا لَنُكَذِّبَنَّ﴾<sup>(٤)</sup>، وَ:  
أَلَمْ يَكُنْ لَفُحُورٍ<sup>(٥)</sup>:

روى يوم: بِالْأَوَّلَةِ ثَلَاثَةَ دَرَجَاتٍ مُلْغَلٍ: مَوْضِعٌ يَنْظُرُ الدُّيُوتَانُ ١٠، وَتَلْتَعِبُ لِكِرَامِ ٧٥٩، وَالْأَصُولُ ٣٠٥/١، وَشَرَحَ الْقَصَائِدَ السَّبْعَ ٣٢، وَإِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلْحَلَسِ ١٥٩/٤، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ ٢٥٨/١، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ ٣١٨/٢، ٢٦/٣، وَمَغْنَى اللَّيْلِ ١٨٦، ٤١٢، ٥٥٠، وَلِلْقَصَائِدِ النُّحْوِيَّةِ ٢١١٦/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٤٤/٣.

(١) كَلَّمَا فِي الْمَحْذُوفَةِ، وَأَصَوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ: ٤٤٤.  
(٢) الْخَاشِيَةُ فِي: ١٨.

(٣) يَنْظُرُ: مَغْنَى اللَّيْلِ ٧٩٣، ٧٩٤.

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣٦٣/٣.

(٥) طَه ٦٣. وَهِيَ قِرَاءَةُ نَالِغٍ وَابْنُ عَمَرَ وَحِزَّةٌ وَالْكَسَائِيُّ. يَنْظُرُ: السَّبْعَةُ ٤١٩، وَالشَّرْحُ ٣٢١/٢.

(٦) بَعْضُ بَيْتٍ مِنْ مَشْهُورِ الرَّحْزِ، نَسَبَ لِرُفْقَةٍ مِنَ الْعَجَاجِ، وَقِيلَ: لَعَنَةُ بَنِ عَرُوسٍ، وَهُوَ بِنَمَاعِهِ:

أَلَمْ يَكُنْ لَفُحُورٍ لَعَنُورٍ شَهْرَةٍ

يَنْظُرُ: مَلْحَقَاتُ دِيْوَانِ رُفْقَةٍ ١٧٠، وَبَحَارُ الْقُرْآنِ ٢٢٣/١، ٢٢/٢، ١١٧، وَالْأَلْفَاظُ ٢٢٧، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٣٦٣/٣، وَالْأَصُولُ ٢٧٤/١، وَالْإِسْتِثْقَاءُ ٥٤٤، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٣٧٨/١، ٣٨١، وَشَرَحُ جَمَلِ الرَّجَاحِيِّ ٤٣٠/١، وَشَرَحُ التَّسْهِيلِ ٢٩٩/١، ٣٠/٢، وَمَغْنَى اللَّيْلِ ٣٠٤، ٣٠٧، وَلِلْقَصَائِدِ النُّحْوِيَّةِ ٥٠٧/١، ٧٣٧/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٣٢٢/١٠.



إنه على حذف لتبدأ، قال في "الإغفال"<sup>(١)</sup>: لأن التقصد باللام التأكيد، والحذف بتألفه.

وهذا دأب الفارسي، والذي نَهَجَ له هذا الطريق خ<sup>(٢)</sup>، زعم أنه يجوز [في]<sup>(٣)</sup>: الذي رأته زيد؛ رأيت، بالحذف، وأن الحذف لا يجوز في: رأته نفسه زيد؛ لأنه من حيث أُنْجِذْتُ أَرَدْتُ الطول، ومن حيث حُذِفْتُ أَرَدْتُ الاختصار، قيل فإ<sup>(٤)</sup> على هذا ما لا يحصى، وكذا صنع ابن جني<sup>(٥)</sup>.

ويبغى النظر في هذا، فإن عبر "إِنْ" بحذف، نحو: إِنْ مَالًا، وإِنْ وَلَدًا، وإِنْ لَيْلًا، وإِنْ شَاءَ<sup>(٦)</sup>، وذلك في الفصيح، وقول خ في الصلة صحيح؛ لأن المقتضي للحذف هو الطول، وإلا قِيلَ لا حُذِفَ في عبر المبتدأ لولا الطول؟ وإلا ففيه ما في الخبر من التهيئة، فإذا كنت قد قررت من الطول، فكيف تُؤَكِّدُ؟ ولا تنافي بين حذف الشيء لدليل وتأكيده؛ لأن ما لحذف لدليل بمنزلة الثابت، فتقول زج في غاية من الحسن<sup>(٧)</sup>.

فِي عَائِلَةٍ مُتَّصِلَةٍ إِنْ انْتَصَبَ بِمَعْلِيٍّ أَوْ وَصَفَ كَمَنْ لَرَجَوِ يَهَبُ  
(خ ١)

\* ع: بقي عليه أن يقول: في غير صلة "أل"، نحو: جاءني الضارته هند، فإنه لا يُحذف إلا نادراً، كذا نص<sup>(٨)</sup> هو<sup>(٩)</sup> عليه.

(١) ٤٠٩/٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/٢٨٢، ٣٨٠، ومغني اللبيب ٧٩٣، ٧٩٤.

(٣) ما بين الموقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) ينظر: الإغفال ٤٠٩/٢.

(٥) ينظر: الخصائص ١/١٢٨، ٢/٢٨٢، ٣٨٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/١٤١، والأصول ٢٤٧.

(٧) الحاشية في: ١٨، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ١/٤٩٢، ٤٩٣ وعدّ قوله: «قال صفه من كلام ابن هشام».

(٨) شرح التسهيل ١/٢٠٤.

(٩) الحاشية في: ٥/ب.



\* ع: والدليل على كثرته: أن ابن جني في "اللسان"، وابن الحاجب في "المقدمة"<sup>(١٢)</sup>، وغيرهما لم يذكروا غيره، فيقولون<sup>(١٣)</sup>: يُحذف العائد المنصوب، ويسكون عن الظهور والمرفوع؛ ليقته.

وفي كلام ابن تيمش<sup>(١٤)</sup> أن قراءة من قرأ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٍ﴾<sup>(١٥)</sup> شاذة؛ لأنه حذف العائد، وليس بفضلة، ولم يجوزها<sup>(١٦)</sup>؛ لشذوذها، وجاء<sup>(١٧)</sup> غير هذا.

فهذا كله يؤكد أن<sup>(١٨)</sup> ما ادّعاء: نفى الكثرة في...<sup>(١٩)</sup>، ولم يدعها في غيره، ولا شك أن<sup>(٢٠)</sup> الفضلة والعشدة في الحذف متفاوتا<sup>(٢١)</sup> المرتبة.

وأورد على كلامه: أن حذف المنصوب<sup>(٢٢)</sup> بالوصف قليل.

والجواب: أنه إما ادّعى أن<sup>(٢٣)</sup> حذف المنصوب كثير في العائد المنصوب بالفعل<sup>(٢٤)</sup> والوصف، فالكثرة محكوم بها على المجرع، لا على كل<sup>(٢٥)</sup> من المنصوب

(١) ٢٤٩.

(٢) الكافية ٣٥.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) شرح للنص ١٥٢/٣، ١٥٣، ١٥٤.

(٥) البقرة ٢٦. وهي قراءة رؤية، وقيل: العجاج. ينظر: احسب ٦٤/١، وشواذ القراءات للكرامى ٥٦.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) قوله: «يؤكد أن» انقطع في المخطوطة، ولمه كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٥) قوله: «على كل» انقطع في المخطوطة، ولمه كما أثبت.



بفعلٍ ووصفٍ، وإذا كان المحكوم ... <sup>(١)</sup> فقد يكون الحكمُ فيهما على السواء، وقد يكون أحدهما أكثر من الآخر <sup>(٢)(٣)</sup>.

\* ع: اشغروا أيضاً في جواز حذف المنصوب: أن لا يكون ثم ضمير يصلح لربط نحو: جاءني الذي ضربته في داره، وينبغي أن يستثنى منه: جاءني الذي ضربت لشوئ أدبه؛ إذ لا إلباس.

ولهم أن يقولوا - إن ثبت أن العرب لا تحذف -: إنهم ملزموها الباب <sup>(٤)</sup>.

\* ع: أحاز ابن جني <sup>(٥)</sup> أن يُحذف متصلاً، قاله في:

يا ذراكي الذي كنت طالبا <sup>(٦)</sup>

ورأيت لأبي قتباء <sup>(٧)</sup> في: ﴿وَيَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُحْيَوْنَ﴾ <sup>(٨)</sup>، فشره بالوجهين <sup>(٩)</sup>.

ع: والعلّة التي منع النحاة بما ذلك ضعيفة <sup>(١٠)</sup>.

(١) موضع التقط مقدار كلمة تقطعت في للمعلومة.

(٢) انقطعت في للمعلومة، وألغها كما أتت.

(٣) الحاشية في: ٥/ب.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للسحفة بين ٥/ب و ٦/أ.

(٥) التثنية على شرح مشكلات الحماسة ٤٤.

(٦) بعض بيت من الطويل، لسعد بن ناسب المازني، وهو بتمامه:

ويصغر في عيني إلهادي إذا انكثت يعني يذراكي الذي كنت طالبا

بنظر: الشعر والشعراء ٦٨٥/٢، وشرح الحماسة للزمخشري ٦٩/١، وشرح التسهيل ٢٠٥/١، والتنبيل والتكميل ٧٥/٣، وتحليص الشواهد ١٦٣، والمقاصد النحوية ٤٣٦/١، وعزارة الأدب ١٤١/٨.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١٨/١.

(٨) البقرة ٣، والأنفال ٣، والفتح ٣٥، والتقصص ٥٤، والسجدة ١٦، والشورى ٣٨.

(٩) متصلاً ومتصلاً، أي: رزقناهم، ورزقناهم إياه.

(١٠) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للملحقة بين ٥/ب و ٦/أ.



\* قوله<sup>(١)</sup>: «إلا بصلّة» أوّل من قول بعضهم: إلا بجملة؛ ليدخل فيه "أل".

قوله: «وعائلي»: ليخرج: "حيث"، و"إذ"، و"أسماء الشرط".

وترد على الحدّ: "فنّ" الموصوفة؛ فإنّها لا تُنمّ جزءاً إلا بصفتها، ولا بدّ في تلك الصفة من عائلي، والحروف المصدّرة؛ فإنّها لا تُنمّ إلا بصلّة وعائلي في سلتها في الجملة، إذا قلت: يعجبني أن تقوم.

ع: هذا إيراد الثبلي<sup>(٢)</sup>، ويُفسده: يعجبني أن يقوم نداء، وأن الكلام في الموصول من الأسماء، لا في مطلق الموصول.

قوله: «جملة خبريّة»: الصلّة لها ستة شروط:

الجملة، فنحو: جاءني الذي مثلك، لا يجوز؛ وذلك لأنّها وُضعت وصلّة إلى وصف المعارف بالجملي.

الخبريّة؛ لأنّ الإنشائية لا تقع صفّة، فلا تقع صلّة، إذ المراد من الصفة أن تكون صفّة لصاحب الموصول في المعنى، وإنّما لم تقع صفّة؛ لأنّ معناها غير محصّل.

معلومة عند المخاطب؛ لأنّ الحمل تكرّرت في المعنى، فلو كانت مجهولة بُلّغت عن التعريف بما، فلا نقول: الذي قام أبوه؛ إلا لأنّ يعلم أن شخصاً قام أبوه.

موضحة احتراز من التعجّيب، فإنّها عند س<sup>(٣)</sup> خبريّة، ولكنها مبهمّة.

غير محتاجة إلى كلام قبلها؛ احتراز من الاستدراكية.

فيها عائلي؛ احتراز من "نعم" و"بئس"، إذا قلنا: إخبار عن الماضي، واستمرّت، فإنّها جملة خبريّة، ولا عائد فيها، فلا تقع صلّة، وكذا: قام زيد، ونحوه.

(١) أي: ابن الخاحب في الكافية ٣٤، وعبارته: «الموصول: ما لا يتم جزءاً إلا بصلّة وعائلي، وصلّة جملة خبريّة».

(٢) النسخة الشافعية ١١٢/١.

(٣) الكتاب ٩٩/٤، ١٠٠.



وإنما انفقرت الصلة لعائده؛ ليربط الجملة بالموصول<sup>(١)</sup>.

### (خ ٢)

\* «في» متعلقة بـ: «مُنْجَلِي»، أي: يتضح<sup>(٢)</sup> فيه، أما كثيرٌ فذليلُه الثقل، وأما واضحٌ فذليلُه أنه فضلةٌ، ومفهومة: أنه في غير ذلك ليس كذلك؛ وذلك لأنه في الابتداء قليل غير واضح؛ لكونه مطلوبًا من وجهين: كونه عائداً، وكونه أحدَ جزأي الجملة.

ويجوز كونُ: «كثيرٌ مُنْجَلِي في عائِد» من المتنازعين، إن جعلتهما خبراً<sup>(٣)</sup>، وإن جعلت: «مُنْجَلِي» صفةً لـ: «كثير» امتنع التنازع، وتعيّن التعلق بـ: «مُنْجَلِي»؛ لأن الوصف لا يوصف قبل العمل<sup>(٤)</sup>.

\* «[يفعل] أو وصف»: احترازٌ من المنصوب بالحرف، كنا في "شرح الكافية"<sup>(٥)</sup>.

وحقّه أن يقول: وصف غير صلةٍ "أل"، كـ: جاء الضاربُ زيدٌ، فإن شُيْع لم ينقس.

ع: التحريز: أنه مع 'أل' إما ضرورة، نحو:

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحقة بين ٤/ب و ٥/أ.

(٢) كنا في المخطوطة، وهي عند ياسين: متضح.

(٣) كنا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: خبرين.

(٤) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٤، ٦٥ بزيادة، وعزاً لخط ابن هشام من قوله: «ويجوز» إلى آخرها.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/٢٨٩.



مَا الْمُشْتَبَهُ الْهَوَى تَحْمُودَ عَاقِبَةٍ<sup>(١)</sup>

أو مجتمع، نحو: جاء الضارب زيداً لأنه مُتْلِسٌ، إذ لا يُتْرَى هل المراد: الضاربة، أو: الضارب، أو: الضاربين، أو: الضاربين، أو: الضاربين؟

وإما قليل<sup>(٢)</sup>، نحو:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّفٌ فَضْلٌ فَاتَّخَذْتُهُ بَدَلًا<sup>(٣)</sup>

وتلخص: أنه لا كثير ولا منجلي<sup>(٤)</sup> مطلقاً، بل إما مجتمع مطلقاً، وإما مجتمع في الشر جائز في الشعر، وإما جائز في الشر بقلّة.

وغلط ابن النافط<sup>(٥)</sup> هنا<sup>(٦)</sup>، فمثل بمسألة<sup>(٧)</sup> الوصف بقوله<sup>(٨)</sup>:

(١) صدر بيت من البسيط، لم أقف له على نسخة، وعجزه:

... ولو فتح له صمق بلا كسر

الشاهد: حذف العائد للصبوب بوصف واقع صلة "أل" في "المتنفر" ضرورة، والتقدير: المتنفر، ينظر: شرح التسهيل ٢٠٧/١، والتلخيص والتكميل ٨٤/٣، وتلخيص الشواهد ١٦٦، وللقاصد النحوية ٤١٤/١، ١٩٨٢/٤.

(٢) يعني: في غير صلة "أل".

(٣) صدر بيت من البسيط، لم أقف له على نسخة، وعجزه:

... فما لدى غيره نفع ولا ضرر

الشاهد: حذف العائد للصبوب بوصف واقع صلة "أما"، وهو قليل، والتقدير: موليّه، ينظر: شرح التسهيل ٢٠٥/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٠/١، والتلخيص والتكميل ٧٣/٣، وتلخيص الشواهد ١٦٦، وللقاصد النحوية ٤١٣/١.

(٤) كنا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: منحي.

(٥) شرح الألفية ٦٧.

(٦) وذلك أنه مثل ما هو واقع في صلة "أل"، وهو معها مجتمع في الشر ضرورة في الشعر. ينظر: تلخيص الشواهد ١٦٦، وللقاصد النحوية ٤٣٦/١.

(٧) كنا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: مسألة.

(٨) لم أقف له على نسخة.



في الشَّعْبِ الْبَغِيِّ<sup>(١)</sup>

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُلُوصًا      كَأَنَّ قَاضِي بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

(خ١)

\* ومنهم<sup>(٢)</sup> مَنْ لَا يَشْطَرُطُ كَوْنَ الْمُضَافِ وَصْفًا، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

مَنْ تَابَ مَنْ يُعْلَقُ مِنْ خَارِجٍ<sup>(٤)</sup>

وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِهِ شَائِدٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ<sup>(٥)</sup>.

(خ٢)

\* يُوجِبُ: «كَذَاكَ» [أَنْ]<sup>(٦)</sup> الْحَذَفُ كَثْرُ مَنْحَلٍ<sup>(٧)</sup>، وَلَا أُدْرِي: هَلْ أَرَادَهُ أَوْ لَا؟

(١) بعض بيت من المروء البسيط، وهو بتمامه:

في اللعقب البغي أهل البغي ما      ينهى لمرأ حارثًا أن يسأما

الشاهد: حذف العائد للنصوب بوصفٍ واقع صلة لـ "أل" في "اللعقب" ضرورة، والنقلير: الشقير، ينظر: تحليل الشواهد ١٦٦، والمقاصد النحوية ٤٣٥/١.

(٢) الحاشية في: ١٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٦٥/١ من قوله: «حقه أن يقول» إلى آخرها، وهذا لابن هشام من قوله: «التحرير» إلى آخرها.

(٣) كالكسائي. ينظر: التذيل والتكميل ٧٦/٣.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) عجز بيت من السريع، وصدره:

أعوذُ بالله وآياته      ...

الشاهد: حذف العائد الثرور بغير الوصف في صلة "مَنْ" ضرورة، والتقدير: مَنْ يُخْلَقُ بِاللَّهِ مِنْ خَارِجٍ. ينظر: إعراب القرآن للحاسي ١٣٤/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٨٤/١، والتذيل والتكميل ٧٦/٣.

(٦) الحاشية في: ه/ب.

(٧) ما بين الموقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٨) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: منحي.



وكذا في البيت الذي بعده<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «ما بوصف»: إن قلت: قال الزَّحَرِيُّ<sup>(٢)</sup>: يعذب من يشاء تعذيبه، ويرحم من شاء رحمه، والمعنى على ما ذكر.

قلت: ينبغي أن يقال: ثم قُدِّرَتْ حذفُ المضاف، ثم الممتنع أن يحذف المضاف إليه وحده<sup>(٣)</sup>.

كذا الذي جُرَّ بما الموصول جر كثر بالذي مررت<sup>(٤)</sup> فهو جر

(خ)

\* ثمَّ يُشَكِّك: قوله<sup>(٥)</sup>:

أَلَيْفَا خَالِدُ بْنُ لَخْلَخَ وَالْمَرْءُ مُعْتَقِي<sup>(٦)</sup> بِمَوْجٍ مِّنْ يَبُورِ<sup>(٧)</sup>  
قال ش<sup>(٨)</sup>: فزعم الكسائي<sup>(٩)</sup> أنه من قولهم: أنت موثوق، وأنتا موثوقان، ولم يُسمع في  
الفعل إلا: وثقت بث، إلا أنه عُشِنَ في البيت؛ لظهور الباء في اليوم<sup>(١٠)</sup>، فكفَّت من الباء  
...<sup>(١١)</sup> الظاهر بمعنى المضمر، كقولك: امُرَّ بالذي تمرُّ، ولا تقول: اكفل الذي تمرُّ؟

(١) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٥/١.

(٢) الكشف ٤٤٩/٣ في تفسير قوله تعالى في سورة العنكبوت ٦١: ﴿يَعْلَمُونَ مِنْ بُرْهَانِهِ فَيُجْعَلُونَ مِنْهُنَّ عَذَابٌ مُّشْتَبِهًا﴾.

(٣) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٥/١، ٦٦ بزيادة.

(٤) أحادها ابن هشام في الحاشي، فكتب: «مررت سم»، لأن التاء في لسان بنقله واحدة.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) كذا في المخطوطة مصبوطاً، ولا يستقيم عليه الوزن، ولعل الصواب: مُعْتَقِي.

(٧) بيت من الخفيف. الشاهد: حذف العائد المجرور في صلة «ممن» مع اختلاف متعلق الصلة والعائد ضرورة. ينظر: شرح جمل الزحاحي ١٨٥/١، وشرح الشعر ١٢٦، وشرح التسهيل ٢٠٦/١، والتذيل والتكميل ٨٠/٣، وتحليص الشواهد ١٦٥.

(٨) حواشي التسهيل ١٨١، ١٨٢.

(٩) لم أقف على كلامه عند غير الشلوبين في هذا التوضيح المقول عنه.

(١٠) موضع الشك مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة. وفي حواشي التسهيل: «من الباء



لأن الكفالة والمروءة مختلفان<sup>(١)</sup>.

\* [«كُفِّرَ بالذي مروت»]: بشرط اتحاد معنى المتعلق، فأما:

وَالْمَرْءُ كَفَرٌ عَنْ عَمَلِهِ<sup>(٢)</sup> يَكُونُ مِنْ يَكْفٍ<sup>(٣)</sup>

فضرورة<sup>(٤)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «الذي جُرَّ»: قال أبو البقاء<sup>(٥)</sup> في: «لَمَّا بَلَغَ مَا أَمَرَهُ<sup>(٦)</sup>»: التقدير: ما أمره به، ولم يَرُ على ذلك.

وفيه نظراً فإنه إن قُدِّرَ إسقاطُ الخافض فقط لزم: ما أمره<sup>(٧)</sup>، فيتحذف الضميران متصلان، أو: ما أمره إياه، فيحذف للفصل<sup>(٨)</sup>.

\* زُفَّشَرِي<sup>(٩)</sup> في: «مَا كَانَ هُمُ الْخَيْرُ<sup>(١٠)</sup>»: «ما» نافية، قال: وقيل: موصولة، فعلى هذا يكون العائد محذوفاً، أي: ويختار الذي كان هم فيه الخير، كما

التي كان ينبغي لما أن تظهر مع "بقر"، وهو مع ذلك قبيح؛ لأن هذا إنما يحذف إذا كان الظاهر بمعنى للضم...

(١) الحاشية في: هـ/أب.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطة، ولا يستقيم عليه الوزن، ولعل الصواب: نُفَّشَرِي.

(٣) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، تقدم قريباً.

(٤) الحاشية في: هـ/أب.

(٥) البيان في إعراب القرآن ١٢٧٢/٢.

(٦) عسر ٦٣.

(٧) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ياسين: ما أمره.

(٨) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٦/١.

(٩) الكشف ٤٢٧/٣.

(١٠) انقص ٦٨.



حُذِفَ فِي: ﴿لَيْدَةً ذَلِكَ لَيْنٌ عَزَمَ الْأُمُورَ﴾<sup>(١)</sup>.

\* قَالُوا: إِنَّ مِنَ الضَّرُورَةِ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَذَرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ<sup>(٣)</sup>؛  
لأنه نظير: مررت بالذي فرحت.

كذلك قال ش ف<sup>(٤)</sup>، وهو خطأ، إنما أصله: قابضه، والباء زائدة، والعائدُ حُذِفَ منصوبًا، على رأي الأخفش<sup>(٥)</sup>، ومحفوظًا<sup>(٦)</sup> على رأي غيره، فهو ضرورةٌ من هذا الوجه لا غير<sup>(٧)</sup>.

(١) الشوري ٤٣.

(٢) الحاشية في: ١٩.

(٣) هو قيس بن حبرة قنشي.

(٤) بيت من الطويل. شاهد: حلف العائد المحرور بلوصف قَابِضٌ\* على رأي ابن هشام، وبالمعرف مع اختلاف جازٍ للموصول وجرَّ العائد ضرورةً على رأي غيره. ينظر: النواتر لأي زيد ٢٦٦، والجهة ١/٢٦٠، ٦/٢٥١، ويجمع الأمثال ٢/١٤٩، وللتقصي ٢/٢٠٨، وضرائر الشعر ١٧٥، والتذهيل والكميل ٣/٧٩، ٨٢، ١١/١٥٧، وإرتشاف الضرب ٢/١٠٢١، ٥/٢٤٢٤.

(٥) إرتشاف الضرب ٢/١٠٢١، ٥/٢٤٢٤.

(٦) معاني القرآن ١/٩٢-٩٤. وينظر: أمالي ابن السحري ٦/٦، ومغني اللبيب ٦٥٤.

(٧) كنا في المخطوطة، والصواب: ومحقوقًا.

(٨) الحاشية في: ١٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٦٦، دون قوله: «كذلك قال ش ف».



### المعروف بأداة التعريف

أَلْ حرفٌ تعريفٍ أو اللام فقط فمَطَّ عَرَفْتُ قُلْنَ فيه التَّمَطُّ

(١خ)

\* «نَمَطَّ» مبتدأ، و: «عَرَفْتُ» صفة، والتقدير: أردتُ تعريفه، و: «قُلْنَ فيه: التَّمَطُّ» خبر.

ع: وكان الأحسن: فَنَمَطًا؛ لولا أنه كان يلزم منه حذف شرط<sup>(١)</sup>.

(٢خ)

\* مَثَلٌ في "شرح الكافية"<sup>(٢)</sup> للمعهود بالحضور بقولك لشايج رحلي حاضر: لا تُشْهِمُ الرجل.

وهذا حق، وفيه ردٌّ على من يحصر "أَلْ" الحضورية في تلك المسائل الأربع<sup>(٣)</sup>، ثم قول أولئك في: عرحت فإذا الأسد: إن "أَلْ" للحضور ممنوع، بل هذه لغالب، لا لحاضر.

وقال أيضًا -أعني: الناطق<sup>(٤)</sup>-: إن "أَلْ" في: اشترى اللحم؛ يستعملها المتكلمون لتعريف الماهية، وإن ذلك ملتحق بالعهد؛ لأنك إذا تقوله لمن يعتاد قضاء حوائجك، فقد صار ما تبعته له مقصودًا بالعلم، فهو في حكم المذكور أو المشاهد، وإن "أَلْ" تقع لعموم الجنس، نحو: الرجل عير من المرأة، وإن من علامات هذا: صحة حلول "كل" محله.

قلت: أما "أَلْ" في: اشترى اللحم؛ فليست للماهية، بل لتعريف معهود عهدًا ذهنيًا، وأما "أَلْ" في: الرجل عير من المرأة؛ فتعريف الماهية والجنس المطلق، فلا يصح

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ه/ب.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١.

(٤) هي: بعد اسم الإشارة، وفي النداء، وبعد "إنَّ" التحقيقية، وفي اسم الزمان الحاضر، كالآل والساعة. ينظر: شرح جمل الرحاجي ١/١١١، والشذيل والتكميل ٣/٢٣٤، وأرششاف الضرب ٢/٩٨٦، ومعني اللبيب ٧٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١.



حلول "كن" عليها؛ لأن "كلًا" إنما تأتي هنا لاستغراق الأفراد.  
 وقوله: «وعلاؤها: حلول "كن"»: هذا من علامات "أل" الاستغرافية.  
 ومن علامات<sup>(١)</sup> أيضًا: صحة الاستثناء، وصحة الوصف بالجمع، والعلامة الأولى  
 تختص في التي لجنس للطلق، ولا تتخلّف الأخرى<sup>(٢)</sup>.  
 وقد قرأنا لا زما كالاتي والآن والدين ثم اللات  
 (خ ١)

\* كتب الشلّوبين<sup>(٣)</sup>: قال الأصفهاني<sup>(٤)</sup> في "اللات" و"الغزى": إن اللام زائدة  
 فيها، قال ابن جني<sup>(٥)</sup>: وقد يتوجه "الغزى" على أن يكون تأنيث "الغزى"، فتكون  
 "أل" فيها كـ"الصديق".  
 قال: والوجه: الأول؛ لأننا<sup>(٦)</sup> لم نسمع "الغزى" صفة، كما سمعنا: الصغرى،  
 والكبرى.

ع: لا تحتاج لسماع؛ لثبوت: الأغز<sup>(٧)</sup>، فهو كـ: الأقصى والقصى<sup>(٨)</sup>.  
 \* [«والآلة»]: ع: وتقرره: أن "الآن" إشارة إلى وقت معين، كما أن "هنا"  
 إشارة لزمان معين، ولا انقطاع إلى عدم عدّ فاس لها في أسماء الإشارة، فإذا ثبت هذا  
 فصرحها بالإشارة<sup>(٩)</sup>، فالألف واللام فيها زائدة، فهذا أقرب ما عهدًا من أن يقال<sup>(١٠)</sup>:

(١) كنا في المخطوطة، ولعل صوابه: علامتها.

(٢) الحاشية في: ١٩.

(٣) حواشي للفصل ١٤.

(٤) معاني القرآن ١/١١.

(٥) التهج ٩٣، ٩٤، وصر صناعة الإعراب ١/٣٥٩، ٣٦٠ بنحوه.

(٦) كنا في المخطوطة، ولما: الأغز، وهو كذلك عند ابن جني والشلّوبين.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٥/ب.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.



إنه معرف بلاغ مخلوطة منوبة، بُني الاسم؛ لتضئتها<sup>(١)</sup>، وأن هذه ألفٌ ولامٌ أخرى غير تثنية زيدت.

وسببُ بنيانه على الأول: إما تضئته معنى الحرف الذي حُفَّه أن يوضع، كما يقول الناظم<sup>(٢)</sup>، وإما افتقاره إلى مشارٍ إليه، كما يقول غيره.

وقيل<sup>(٣)</sup> قال: بُني؛ لأنه خالف نظائره؛ لأنه لا نكرة له؛ لُجِّل<sup>(٤)</sup>.

\* قال الشيخ أبو محمد عبد الله بن محمد بن الشهيد البطاني رحمه الله تعالى في كتابه "الأنساب"<sup>(٥)</sup>: النجاة في اشتقاق "الآن" قولان:

أحدهما: أنه من: آن، يَئِنُّ، أي: حان<sup>(٦)</sup>، فألفه عن واو، كالألف: ناب، ودار؛ لأن "حان" من ذوات الواو عندنا، وقيل: إنه من ذوات الياء.

والثاني: أن أصله: أَوْن، واحتلوا في علته، فقل: حُلِفَتِ الألف، وقلبت الواو ألفاً، كما في "قام"، وقيل: بل قُلِبَتِ الواو ألفاً حين تحركت وانفتح ما قبلها.

ع: لم يعتد هذا القائل الألف حاجزاً. انتهى.

فاجتمعت الألفان، فحُلِفَتِ الثانية؛ لأنها زائدة.

وأما العلة الموجبة لبنيانه؛ فاختلف النجاة أيضاً فيها:

فقال س<sup>(٧)</sup> وأصحابه: لأن سبيل "أل" أن تدخل لتعريف الجنس، أو العهد، أو لتعريف الأسماء الغالية، ك: الحُسن، والغِيَّاس، والدُّزْنِ<sup>(٨)</sup>، وهي في "الآن" على غير هذا

(١) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٢) شرح السهيل ٢/٢١٩.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: هـ/ب.

(٦) ٦٦/١، ٦٤.

(٧) ينظر: النقيفة ٧٥، وجهرة اللغة ١/٢٤٩.

(٨) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٩) هو من منازل القمر. ينظر: الصحاح (د ب ر) ٢/٦٥٣، والقاموس المحيط (د ب ر) ١/٥٥٢.



السبيل؛ لأن "الآن" إنما هو إشارة إلى الوقت الحاضر، فعالم نُظَرَانَه، فثني.  
وقيل: إنما بُني لأنه وقع في أول الأمر معرفة، وسبيل ما تدخل عليه "أل" أن  
يكون لكره قبلها.  
وكان الفارسي<sup>(١)</sup> يقول: إنه معرفة بلام أخرى غير هذه، وأنه إنما [بُني] لتضمنته  
معناها، كما في "أمس".  
وكان المؤيد<sup>(٢)</sup> يزعم أنه في الأصل فعلٌ ماضي من قولنا: آن، يكون، فأدخلت "أل"  
عليه، وجعل حكماً، كما جاء أنه عليه الصلاة والسلام غي عن قيل وقال<sup>(٣)</sup>.  
ووقفت على كلام منسوب إلى الفارسي<sup>(٤)</sup>، أنه قال: «الآن أحدُ الزماني»  
بالرفع؛ لأنك إنما بنيت وهو مشار به إلى الزمن الحاضر، / فلست تشير به إلى الزمان  
الآن، إنما تحير عنه، فوجب أن يعرب: لمفارقة الحال التي كان عليها.  
فهذا؛ وإن كان كما قال؛ فليس يمنع أن تتركه مفتوحاً على الحكاية، كما تقول:  
"بمن" حرف حقيقي، و"قام" فعلٌ ماضي، وإن كانا قد صارا اسمين، وكذا قال  
الأخفش<sup>(٥)</sup> في: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بِهِنَّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>؛ إنه فاعل، وإن تركه على حاله لشأ حري  
منصوباً في الكلام، وكذا: ﴿وَمَنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) الإقبال ٢٨٠/١، ونظر: سر صناعة الإعراب ٣٥٣/١.

(٢) ما بين المتعوقين ليس في المخطوطة، وهو في الاقتضاب، والسياق يقتضيه.

(٣) كذا في المخطوطة، وهي في الاقتضاب: الفراء، وهذا أحد توجيهين للقرء في: معاني القرآن  
٤٦٨/١، ولم أقف عليه للمبرد.

(٤) أخرجه البخاري ٦٤٧٣، ٧٢٩٢ ومسلم ٥٩٣، من حديث الثوري بن شعبة رضي الله عنه.

(٥) لم أقف عليه للفارسي، وهو لاين جني في: الحكيم ٥٣٢/١٠، وشرح أدب الكاتب  
للحواليقي ٣٠، وليضاح شوهده الإيضاح ١٣٣/١.

(٦) كذا في المخطوطة مصبوحاً، ولعل الصواب ما في الاقتضاب: حد.

(٧) معاني القرآن ٢٥٦/١.

(٨) الأنعام ٩٤.

(٩) الجن ١١.



ع: وقال ابنُ الجُبَّار في "شرح الدُّرَّة"<sup>(١)</sup>: "أل" في "الآن" زائدةٌ لازمةٌ، عند ص، ومعنى "الذي" و"أن" فعلٌ، عند ك<sup>(٢)</sup>، وهو غلطٌ؛ لأن "أل" لا تُوصَلُ بفعلٍ إلا شاذًّا<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* ع: الأحسن أن يُقرأ: «وقد يُزَادُ» بالياء آخر الحروف؛ ليناسب قوله: «لازمًا»<sup>(٤)</sup>، ولو قال: «فُزَادَ» بالياء من فوق يقول: لازمة، والقول بأن التقدير: زائدًا لازمًا؛ تكلفٌ<sup>(٥)</sup>.

ولا يضطرب كتاب الأوتير كذا وطبت النفس يا قيس السري

(خ ١)

\* 'بنات أوتير' علمٌ جنسي على ضربٍ من الكُثَاء؛ نعتٌ عليه من<sup>(٦)</sup>، فقال بعد ذكر علم<sup>(٧)</sup> جملة في علم الجنس: وإذا قالوا: بنات أوتير؛ فكأنهم قالوا: هذا الضرب الذي من أمره كذا وكذا من الكُثَاء. انتهى.  
...<sup>(٨)</sup> عن "أل"، فذلك حكم يهادنهما في قوله<sup>(٩)</sup>:

(١) الفرة الملحقة في شرح الدرة الألفية ٥٣/ب.

(٢) بنظر: الإنصاف ٤٢٤/٢.

(٣) المحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحقة بين ٥/ب و ٦/أ وظهرها.

(٤) عند ياسين: «ليناسب قوله: "حرف تعريف"، وقوله: "لازمًا».

(٥) المحاشية في: ١٩. ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٦٧/١، ٦٨، وزاد: «ولا تعده على حرف التعريف؛ لأنه لا يزد، وقد يقال: إنه عائد على "أل"، لا يقيد قوله: 'حرف تعريف'، مأل: له عندي درهم ونصفه، أي: ونصف آخر، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْشَرُ مِنْ عَشَرٍ وَلَا يَنْفُسُ مِنْ عَشْرٍ﴾.

(٦) الكتاب ٩٥/٢.

(٧) كآله مضروب عليها، ولم أثبت وجهها.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة "و كلمتين التلمسنا في المخطوطة.

(٩) لم أقب له على نسبة.



وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْتَرِ<sup>(١)</sup>

\* [«كذا»]: وكذا قوله<sup>(٢)</sup>:

أَنَا وَدِيَاءٌ لَا تَزَالُ مُرَفَّاةً عَلَى قَتْلِ الْعَرِيِّ<sup>(٣)</sup> وَيَلْتَمِسُ عُنْدَنَا<sup>(٤)</sup>

أُدْعِلُ<sup>(٥)</sup> أَلَّ عَلَى<sup>(٦)</sup> تَشْرُ...<sup>(٧)</sup> عِلْمُ صَنِيعِ<sup>(٨)</sup>

\* «السري» عطف بيان، لا بدل؛ لأنه لا يباشر «يا»، ولا مضاف إليه؛ وإلا

لتعصب: «فليس»، وليس هو قوي<sup>(٩)</sup> في المعنى<sup>(١٠)</sup>.

(٢خ)

\* [«ولا اضطراب»]: يتعلق بمحذوف مفعول على: «لا زافاً»، أي: ومُتَّفَكِّهاً

لا اضطراب، ودل على ذلك: أنه قسيمه، والأحسن أن يكون التقدير: وعز لا زافاً

(١) محذوف بيت من الكامل، وصدره:

وَلَقَدْ حَبِطَ حَيْثُكَ أَكْمَلًا وَصَالَةً ...

ينظر: الجيم ٢/٢٣٣، وللتعصب ٤/٤٨، وبهاليس ثعلب ٥٥٦، وإيضاح الوقف والابتناء ٣٤٦، والمحليات ٢٨٨، والخصائص ٣/٦٠، والإنصاف ١/٢٦٠، ٢/٥٩٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٣٩، وشرح التسهيل ١/٢٥٩، والتلخيص والتكميل ٢/١٢٦، ٣/٢٣٧، ومعنى التيب ٧٥، وللقاصد النحوية ١/٤٦٥.

(٢) الحاشية في: هـ/ب.

(٣) هو عمرو بن عبد الجن.

(٤) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) بيت من الطويل. قُتِلَ: أُمِلَى الشَّيْءِ، وَغُلِّمَ: شَحِرَ كُلُّونَ الدَّمِ يُصْبَغُ بِهِ. ينظر: الحجة ٣/٣٤٦، والمحليات ٢٨٧، ورسر صناعة الإعراب ١/٣٦٠، وأُمِلَى ابن الشجري ٣/١٢١، والإنصاف ١/٢٥٩، وشرح التسهيل ١/٢٥٩، والتلخيص والتكميل ٣/٢٣٧، وتلخيص الشواهد ١٦٧، وللقاصد النحوية ١/٤٦٧، وعجالة الأدب ٧/٢١٦.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: هـ/ب.

(٨) كُتِفَا في المخطوطة، ويخرج على أن اسم «كيس» ضمير الشأن.

(٩) الحاشية في: هـ/ب.



لاضطرار<sup>(١)</sup>.

\* أحاز ابن عَشْرُونَ<sup>(٢)</sup> في قوله<sup>(٣)</sup>:

عَنْ بَنَاتِ الْأَوْتَرِ<sup>(٤)</sup>

أن تكون "أل" للتعريف، على اعتقاد التنكير في "بنات أوتر"، كما يعتقد في سائر الأعلام التنكير، ويجوز أن تكون "أل" مثلها في: الفضل، والعباس؛ لأن "أوتر" صفة في الأصل.

ع: عندي في الأول نظر؛ لأن علم الجنس لا يصح ذلك فيه؛ لأنه موضوع للحقيقة من حيث هي، فلا يُجدّ معه مثله، فتصيح فيه نية التنكير.

ع: لم ظهر لي ردُّ هذا؛ لأنهم<sup>(٥)</sup> قطعاً قالوا: لقيته فيته، و: الفينة<sup>(٦)</sup>، فلو لا تنكيره لم تدخل "أل"، وقالوا: اعتقب عليه تعريفان<sup>(٧)</sup>.

وبعض الأعلام عليه دخلا بفتح ما قد كان عنه نقلا

(خ١)

\* ذكر أبو الفتح في "اختصّب"<sup>(٨)</sup> أن بعضهم قال: إن "أل" هذه لا تدخل إلا مفيدة للمدح، ك: الحسن، والمظفر، والحارث، والعباس، والنايفة، وأنه قولٌ فاسدٌ، تكون مع العلم الذي هو في الأصل صفةً ذمّاً أيضاً؛ لأنهم قالوا: الصَّعِيقُ<sup>(٩)</sup>، وهو<sup>(١٠)</sup> بأن يكون ذمّاً أولى من أن يكون مدحاً؛ لأن للذم مقام ذكر الأمراض، ومنه: قولهم:

(١) الحاشية في: ١٩، وأشار ياسين في حاشية الألفية ٦٨/١ إلى معناها، ولم يرد لابن هشام.

(٢) لم أقب على كلامه.

(٣) لم أقب له على نسبة.

(٤) بعض بيت من الكامل، تقدم قريباً.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: لأنهم.

(٦) ينظر: الصحاح (ف ي ن) ٢١٧٩/٦، والهمكم ٤٥٧/١٠، ٤٩٨.

(٧) الحاشية في: ١٩.

(٨) ١١٩/١.

(٩) هو الغشي عليه من سماع الصوت الشديد. ينظر: العين ١٢٩/١، وجمهرة اللغة ٨٨٥/٢.

(١٠) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وهو وجه.



عَمَرُو<sup>(١)</sup> بن الحقيق، فهذا واضح في الظم، وقالوا فيه: إن 'الحقيق' الصغورُ اللحية<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* يُعْتَمَلُ كَوْنُ الْأَلِفِ فِي: «دَعْلَالٍ» لِلتَّنْبِيَةِ، فَيَكُونُ أَعَادُ الضَّمِيرِ عَلَى مَعْنَى «أَلٍ»

فِي قَوْلِهِ:

«أَلٍ» حَرْفٌ تَعْرِيفٌ»

ومثله: «وَأَجَعَلْنَا [مُسَيِّمِينَ لَكَ وَمِنْ دُرِّيَّتَيْنَا] (١) أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ»<sup>(٢)</sup>، وبعده: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْ لَّنَا فِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ حلاً على معنى الأمة، لا على لفظها.

ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَلِفُ إِشْبَاعًا، فَيَكُونُ حَاءً عَلَى تَذَكُّرِ الْأَدَاةِ بِمَعْنَى اللَّفْظِ، وَهَذَا عِنْدِي أَحْسَنُ لِأَنَّهُ يَنْسَابُ حِينَئِذٍ قَوْلُهُ: «تَقْلَالٌ»<sup>(٤)</sup>.

\* ع: هذا النوع بعد استيفاء شرطيه -وهما: أَنْ يُثْقَلَ الْعِلْمُ مِمَّا يَوْصَفُ بِهِ حَقِيقَةُ أَوْ مَجَازًا، وَيَكُونُ حَالَةً الثَّقَلِ بِمَجْزَأٍ مِنْ «أَلٍ»- سَمَاعِيٌّ عِنْدِي، لَا قِيَاسِيٌّ، وَإِنْ أُوْهِمَ -أَوْ انْقَضَى- كِتَابُ النَّاسِمْ<sup>(٥)</sup> وَابِيهِ<sup>(٦)</sup> خِلَافَهُ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحَقُّ الَّذِي لَا يُعْذَلُ عَنْهُ.

وَهَذَا تَنْبِيَةٌ: قَالَ ابْنُ<sup>(٧)</sup> «تَلْكَوْنُ»<sup>(٨)</sup> فِي «تَجْمِيلٍ» اسْمُ رَجُلٍ: إِمَّا مَنْقُولٌ مِنَ الْجَمِيلِ،

(١) هو ابن الحقيق بن كاهل الخزاعي الكعبي، صحابي، أسلم بعد الحديبية، وسكن الشام، ثم الكوفة، ثم مصر، ومات سنة ٥٠، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب ١١٧٣/٣، والإصابة ٥١٤/٤.

(٢) ينظر: جوهرة اللغة ٥٦٠/١، وقلب اللغة ٥٣/٤.

(٣) الحاشية في: ١/٦.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

(٥) البقرة ١٢٨.

(٦) البقرة ١٢٩.

(٧) الحاشية في: ٢٠، وأشار ياسين في حاشية الألفية ٦٨/١ إلى معناه، ولم يعمد لابن هشام.

(٨) شرح التسهيل ١٨٠/١.

(٩) شرح الألفية ٧٢.

(١٠) هو إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، أحد ثقات الأندلس، أخذ عنه: الشلوبين وابن عروف، له: إيضاح المنهاج في الجمع بين التنبيه والنبه، وغرره، توفي سنة ٥٨٤. ينظر: إنباء الرواة ١٩٦/٤، والبلغة ٦٣، ونبغة الرواة ٤٣١/١.

(١١) إيضاح المنهاج ١/٤٨٠.



وهو اسم، أو من الصفة، والأول أظهر؛ لأنه لم يؤثر فيه دخول "أل"، وقلما يُقن الاسم من الصفة إلا ويدخله "أل".

قال السَّكُونِيُّ<sup>(١)</sup>: ليس هذا لازماً، بل فيه مذهبان وغرضان، وقد يجيء الغرضان في الاسم الواحد، وقد يقتصر فيه على أحدهما؛ ألا ترى أن مثل: عالم، وحاج، وثالث، وكثير من هذا النوع لا ينحصر؛ لا يدخل عليه "أل"، وهو منقول من الصفة ولا يُدْعَى ع: وهنا سهو وقع لهما؛ لأن "الجميل" للشَّخْم<sup>(٢)</sup> صفة، لا اسم؛ ألا تراه قال: جملت الشخم؟ فأرى أنه<sup>(٣)</sup> إنما قيل: جميل من ذلك، بمعنى: بمحول، وقد نص أنه يقال: جملت<sup>(٤)</sup>.

كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنَّعْمَانِ فَلِكُرِّ ذَا وَخَذْفِهِ سَبَّانِ

(خ)

\* أنشد ابن الخطَّاب<sup>(٥)</sup> لرؤبة<sup>(٦)</sup>:

إِنَّكَ يَا حَارِثُ يَنْقُمُ الْحَارِثُ<sup>(٧)</sup>

وقال خُفَّاءُ بن لُثَّةِ الشَّكْسِي:

(١) لم أقف على كلامه في هذا الموضع من حواشيه للطبوعة مع إيشاخ للنهج.

(٢) ينظر: الصحاح (ج م ل) ٤/١٦٦١، والقاموس المخرَّب (ج م ل) ٢/١٢٩٦.

(٣) مكررة في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٢٠.

(٥) لم أقف على إنشاده.

(٦) هو ابن عبد الله العنَّاج بن رؤبة بن حنيفة التميمي، أبو "الحنَّاف"، أحد الشعراء الرُّبَاعِيَّين الإسلاميين المشهورين، عُدَّ ابن سلام في الطبقة التاسعة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٧٣٨، ٧٦١، والأخاني ٢٠/٤٤٥، والمؤلف والمختلف للأُمْدِي ١٥٤.

(٧) بيت من مشطور الرجز. الشاهد: حذف "أل" التي للمح الصفة في "حارث" حوازي. ينظر: الديوان ٢٩، وجهرة اللغة ١/٢٦٠، والمزجل ١٩٧.



أَعْبَسُ إِنَّ الْوَيْ يَنْتَنَّا أَيْ أَنَّ مُجَاوِزُهُ أَزْبَعُ<sup>(١)</sup>

وقال<sup>(٢)</sup>:

وَنَابِغَةُ الْخُلْدِيِّ تُؤَلِّفُ<sup>(٣)</sup> نَيْبُهُ<sup>(٤)</sup>

(خ٢)

\* في "الخصائص"<sup>(٥)</sup>: قال أبو علي<sup>(٦)</sup>: "قام زيد" بمنزلة: عرجت من<sup>(٧)</sup> الأسد، ومعناه: أن قومه: عرجت فإذا الأسد؛ تعريقه تعريف الجنس، كقولك: الأسد شرٌّ من الذئب، وأنت لا تريد أنك عرجت وجميع الأسد الذي<sup>(٨)</sup> يتناولهم اليهم بالباب، هذا محالٌ، واعتقاده احتلالٌ، وإنما أردتُ واحدًا من هذا الجنس، فوضعت الجماعة على

(١) بيت من الثقافة. عباس: هو ابن مرداس السلمي. مجاوزة أربع: المراد: مجاوز هو أربعة، فهو من القلب. الشاهد: حذف "أل" التي للمع الصفة في "عباس" جوازًا. ينظر: الديوان ١٠٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٢٦/١.

(٢) هو مسكين الباسي.

(٣) اتعلمت في المخطوطة، ولعلها كما كتبت، وهي في مطبوعتي الديوان ومصادر البيت: بالزجل.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عليه صبيح من زحام مُرْسَعٍ

...

الشاهد: حذف "أل" التي للمع الصفة في "نابغة" جوازًا. ينظر: الديوان ٤٩ (ت). الجبوري وقطية، ٦٧ (ت. صادر)، والكتاب ٢٤٤/٣، والمقتضب ٣٧٣/٣، وكتاب الشعر ٥٣٢/٢، وأما ابن النحري ٣٦٠/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٢٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٢٣٩/٢، والتذليل والتكمين ٢٦٤/٧، ١٣٧/٨، وعزارة الأدب ١٠١/٤.

(٥) الحاشية في: ٦/١.

(٦) ٤٥١/٢، وينظر: المختص ٢٣٩/١.

(٧) لم أكتب على كلامه، ولعله عما شافه به.

(٨) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في الخصائص: فإذا.

(٩) كذا في المخطوطة، وهو موافق لسحبتين من الخصائص أشار إليهما محققه، وفي بعض نسخه: التي، وهو أقرب.



الواحد مجازاً؛ ما فيه من الاتساع، والتوكيد، والتشبيه؛ أما الاتساع؛ فإنك وضعت اللفظ للمعاد للجماعة على الواحد، وأما التوكيد؛ فلأنك عظمت قدر ذلك الواحد؛ بأن جئت بلفظه على اللفظ للمعاد للجماعة، وأما التشبيه؛ فلأنك شبهت الواحد بالجماعة، لأنك<sup>(١)</sup> كل واحد مثله في كونه أسد<sup>(٢)</sup>، ومثله: قعد جعفر، وانطلق محمد، وجاء علي، وانصرم النهار. انتهى.

وكان أبو الفتح قدّم<sup>(٣)</sup> قبل ذلك أن أكثر العربية مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال، نحو: قام زيد؛ ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية؟ فقولك: قام زيد معناه: كان منه القيام، أي: هذا الجنس من هذا الفعل، ومعوم أنه لم يكن منه جميع ذلك، وكيف يكون؟ والجنس يشمل الأزمنة الثلاثة؛ وذلك لا يجتمع لأحر في وقت، ولا في مائة ألف سنة مضاعفة، فليعلم أن "قام زيد" مجاز، لا حقيقة، وأنه من وضع الكثر موضع البعض؛ اتساعاً، ومبالغة، وتشبيهاً لقليل بالكثير<sup>(٤)</sup>.

وقد يصير علماً بالمبالغة مضاف أو مضافون أن كالعبد

(خ ١)

\* من أقسام "أل": أن تكون للقلبة، وهي عكس التي يُلحق الصفة، في أن تلك لا تدخل إلا على المعارف التي نُقلت من الوصفية، وهذه لا تدخل إلا على النكرات لتعريف، ثم تغلب بعد ذلك عليه، ك: النجم، للثريا، وفي أنها لازمة، وتلك زائلة إن شئت، لا تقول: نجم، وأنت تتردد: الثريا<sup>(٥)</sup>.

\* «مضاف»: ذكر المضاف استطراداً وتتميم للمسألة، والمقصود بالذات: ما غلب بالألف واللام، ك: النجم، والصديق، والثريا<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في الخصائص: لأ.

(٢) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في الخصائص: أسد.

(٣) الخصائص ٤٤٩/٢.

(٤) الحاشية ن: ٢٠.

(٥) الحاشية ن: ٦/أ.

(٦) الحاشية ن: ٦/أ.



وَعَدَفَ أَلْ ذِي إِنْ شَدَّاسَ أَوْ تُعَيِّفَ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَخَدِفَ



## الابتداء

(خ ٢)

\* الترجمة: «الابتداء»:

أقول: الابتداء: تحريك الاسم أو المؤول به من العوامل اللفظية غير المزيدة، محرراً عنه، أو وصفاً واقعاً لمكتفى به.

وللمبتدأ: هو المهرؤ المذكور، وقد أشار إليه في التمثيل.

قال ابنه<sup>(١)</sup> و"غير المزيدة" مخرج<sup>(٢)</sup> لنحو: بحسبك زيد، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>. وفي "شرح الكافية"<sup>(٤)</sup> مثل بقوله: بحسب الذكي فائدة، و: بحسب حديث، ثم قال: هذا إما كان المتأخر نكرة، فلو كان معرفة فالأحسن أن يكون مبتدأ، و"بحسبك" خبر مقدّم، فإن "حسباً" من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة<sup>(٥)</sup>.

مبتدأ زيد وعافى خبر إن قلت زيد عافى من عمل

(خ ١)

\* ع: للمبتدأ: اسم أو ما في تأويله، مهرؤ من العوامل اللفظية أو ما في تقديرها<sup>(٦)</sup>، مستند إلى خبر، أو مستند هو إلى معنى<sup>(٧)</sup> عن الخبر.

فقولنا أولاً: «أو ما في تأويله»<sup>(٨)</sup>، ليدخل: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿سَوَاءٌ

(١) شرح الألفية ٧٤.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ابن الناطم: «لندخل»، لأن "غيراً" هنا استثناء من "العوامل"، لا وصف لها.

(٣) آل عمران ٦٢، وص ٦٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٣٧/١، ٣٣٨.

(٥) الحاشية ي: ٢٠.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.

(٨) انقطعت هي والكلمة قبلها في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.

(٩) البقرة ١٨٤.



عَلَيْهِمْ أَتَدْرِيهِمْ»<sup>(١)</sup>، ودخل ثانياً «أو ما في تقديرها»<sup>(٢)</sup> نحو: ﴿هَذَا مِنْ خَلْقِي عَمِيرَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وخرجت: أسماء الأفعال، بأنها ليست مسندة لمعنى عن الخبر، بل لمنتم للحكم<sup>(٥)</sup>.

\* لنبداً ثلاثة أقسام: مبتدأ شاذة الحرف، ومبتدأ شاذة الفعل، ومبتدأ خارج عنهما، فالأولان لا يحتاجان لحرف، كما أن الحرف والفعل<sup>(٦)</sup> كذلك، وذلك: أقل رجلين يقولان كذلك، و: أقنم الزهدان؟ بخلاف الثالث<sup>(٧)</sup>.

\* قاعدة: لا يُستدلُّ بمكَلٍّ على قياس؛ لأنه مُصَدِّق...<sup>(٨)</sup> عن القياس.

قال «زُقَيْشَرِي»<sup>(٩)</sup>: ولم يضربوا مثلاً، ولا رأوه أملاً للفشير، ولا جديراً بالتداول والقبول؛ إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثمَّ حُوِّقِظَ عليه، وحُجِيَ من التغيير.

ع: ومن ذلك في هذا الباب: «تسمع بالشغبيدي عيرٌ من أن تراه»<sup>(١٠)</sup>، فلا يُستدلُّ به على جواز كون المبتدأ فعلاً<sup>(١١)</sup>.

(٢خ)

\* لا بُدَّ من أحد أمرين، وهما الاسم، أو ما في تأويله، ثم لا بُدَّ من أمر، وهو

(١) البقرة ٦.

(٢) انقطعت هي والكلمة قبلها في المخطوطة، وأملها كما أثبت.

(٣) فاطر ٣.

(٤) الأعراف ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، وهود ٥٠، ٦١، ٨٤، ولؤكس ٢٣، ٣٢.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأملها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة للحقبة بين ٦/أب و ٧/أ.

(٧) انطمست في المخطوطة، وأملها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ٦/أ.

(٩) موطع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٠) الكشف ٧٢/١.

(١١) مثلاً يضرب لمن عيرته عيرٌ من غزاه. وروي: «لا أن تراه»، وروي بغير ذلك. ينظر: جمهرة

الأمثال ٢٦٦/١، وجمع الأمثال ١٢٩/١، ولستقصي ٣٧٠/١.

(١٢) الحاشية في: ٦/أب.



التحرُّك من العوامل اللفظية غير المريدة، ثم لا بُدَّ من أحد أمرين، وهما كونه إما محمَّلاً عنه، أو وصلاً واقعاً لمكتلبي به.

فإن قلت: هَلَّا قيل في:

فَاعِلٌ غَنَى<sup>(١)</sup>

و:

مَا وَافٍ<sup>(٢)</sup>

و: أَشَارَ<sup>(٣)</sup>، وَغَوَّهَ<sup>(٤)</sup> بِأَيِّهَا أَعْبَارٌ مَقْدَمَةٌ؟

قلت: لعدم التطايع<sup>(٥)</sup>.

وَأَوَّلٌ مَبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ غَنَى فِي أَشَارَ<sup>(٦)</sup> ذَانِ

(١خ)

\* «[وَأَوَّلٌ مَبْتَدَأٌ]: لِلْمُسْرَعِ لِلْإِتْدَاءِ هُنَا بِالنِّكَرَةِ: إِرَادَةُ الْخُصُوصِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ «أَوَّلُ»: الْأَوَّلُ فِي الْمَثَلِ، لَا أَوَّلًا غَيْرَهُ<sup>(٧)</sup>».

\* «ذَانِ»: تَنْثِيهٌ "ذَا"، لَا اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ: دَنَا، يَدْنُو<sup>(٨)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِذِي فَهْمٍ

(١) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو يتماهم:

أَفَاعِلٌ قَوْمٌ سَلِمَى أَمْ تُؤْوَى فَعَلْنَا؟      إِنْ يَطْعَنُوا فَعَجِبْتَ عَيْشٌ مِنْ فَعَلْنَا

ينظر: شرح التسهيل ٢٦٩/١، والتلخيص والتكميل ٢٥٣/٣، وتخليص الشواهد ١٨١، وللقاصد النحوية ٤٨١/١.

(٢) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو يتماهم:

خَلِيلِي مَا وَفَى بِعَهْدِي أَنَّمَا      إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى عَنِّ أَتَأْلَعُ

ينظر: شرح التسهيل ٢٦٩/١، والتلخيص والتكميل ٢٥٥/٣، وتخليص الشواهد ١٨١، ومغني اللبيب ٧٢٣، وللقاصد النحوية ٤٨٥/١.

(٣) بعض مثالي للناظم سيأتي ضمن بيت الألفية التالي، وقامه: أَشَارَ ذَانِ؟

(٤) الحاشية في: ٢٠.

(٥) كذلك في المحفوظة معبوضاً، ولوجه: أَشَارَ، بالتثوين.

(٦) الحاشية في: ٦/أ.

(٧) كذلك في المحفوظة، ولا بُدَّ لكي يحتمل أن يكون هنا اسم فاعلي من "دَنَا، يَدْنُو" أن يكون



أن يمثل بمشترك، ونحو: أقاتم زيد؟ يجوز فيه إعرابان - إجماع، وإنما النزاع في مثل: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ؟﴾<sup>(١)</sup>، أعني: فيما مرفوعه ضمير - فلا يمثل به لأحدهما<sup>(٢)</sup>.

\* أقاتم زيد؟ لا خبر له، لا في اللفظ، ولا في التقدير، وكذا: أفل رجل يقول ذلك؟ لأن الجملة صفة لـ "أفل"، لإفرادهم الضمير وتنبيهه وجمعه؛ لكون المضاف إليه كذلك، ولو كان خبراً لم يلزمه ذلك، وكأنهم إنما جعلوه خبراً مخبراً عنه؛ لأنه في معنى الفعل، يدل على أنه لا تدخل عليه التواسيع، كما لا تدخل على: أقاتم زيد؟ كما لا تدخل على: قام زيد، وكان "أفل" بمعنى: فل، أو بمعنى الحرف، و"أفل" بمعنى "ما"<sup>(٣)</sup>.

## (خ)

\* لمبتدأ ثلاثة أنواع: اسم ليس في تأويل الفعل، ك: زيد قائم، واسم في تأويل الفعل الماضي، نحو: أفل رجل يقوله<sup>(٤)</sup> ذلك، واسم في تأويل المضارع، نحو: أقاتم زيدان؟

قيل: أو في تأويل الأمر، نحو: حسبك درهمان.

ولا ينبغي عن الخبر وصف مجرور بإضافة، خلافاً للكشاف<sup>(٥)</sup> وبيشاع<sup>(٦)</sup>، أحراز: كقول رجل قائم، مستدلّين بقراءة أبي<sup>(٧)</sup> جعفر: ﴿وَكُنْ أَفْلَ أَمْرٍ مُسْتَقْبِرٍ﴾<sup>(٨)</sup>.

غلباً؛ لأنه لا وجه لقولك: أسأله؟ لأنه بمنزلة: أذاعه قريب؟ فلا يكون مثل: أقاتم زيد؟

(١) مريم ٤٦.

(٢) الحاشية في: ٦/٦.

(٣) الحاشية في: ٦/٦.

(٤) كنّا في المحفوظة، ولصواب: يقول.

(٥) ينظر: ارتشاف الشرب ١٠٨٦/٣.

(٦) هو يزيد بن القعقاع المخزومي اللدني، أحد ثقراء العشرة، من التابعين، أخذ القرآن عن مولاة عبدالله بن عباس بن أبي ربيعة، وقرأ على ابن عباس وأبي هريرة وغيرهم، قرأ عليه نافع وابن جابر، وغيرهما، توفي سنة ١٢٧، وقبل غير ذلك. ينظر: معرفة الثقراء الكبار ٤٠، وغاية النهاية ٣٨٢/٢.

(٧) القمر ٣. ينظر: المختصّب ٢٩٧/٢، وشواذ القراءات للكرمان ٤٥٣، وشنش ٣٨٠/٢.



فلنا: عطفت على فاعل "اقترب"<sup>(١)</sup>، أو مبتدأ حذف خبره.

ع: يُنظر: هل يقال: حمرٌ خُلِصَ على الجوار؟<sup>(٢)</sup>

وفن وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائزٌ ألو<sup>(٣)</sup> الرشد

(خ١)

\* [«فائزٌ ألو الرشد»]: ذكر ابن عييش<sup>(٤)</sup> أن م<sup>(٥)</sup>، وابن<sup>(٦)</sup> السراج<sup>(٧)</sup> أحازاه، وأن الأكثر منعه<sup>(٨)</sup>.

(خ٢)

\* [«فائزٌ ألو الرشد»]: كقول<sup>(٩)</sup>:

غَيْرُ بَنُو يَسْبُ<sup>(١٠)</sup>

إذ لو عكس! كان إخباراً عن الجمع بالثرد<sup>(١١)</sup>.

(١) في قوله تعالى أول السورة: «الْقُرْبَى السَّاعَةَ وَالشَّيْءَ الْقَسْرَى».

(٢) الحاشية في: ٢١.

(٣) كلها في المخطوطة، ومشهور كتابتها يوم زائدة: أولو.

(٤) شرح للمصل ٩٦/١.

(٥) الكتاب ١٢٧/٢.

(٦) هو محمد بن السريج بن سهل البغدادي، أبو بكر، أحد أئمة النحو المشهورين، أحد عن اللود، وأحد عنه: شيواني والفارسي وطرمان، له: الأصول، وقوله، توفي سنة ٣١٦. ينظر: نزهة الألباء ١٨٦، ومعجم الأدباء ٢٥٣٤/٦، وإنباء الرواة ١٤٥/٣، وسفحة الوعاة ١٠٩/١.

(٧) الأصول ٦٠/١.

(٨) الحاشية في: ٦/١.

(٩) هو بعض العلانين.

(١٠) بعض بيت من الطويل، وهو تمامه:

عَبْرَ بَنُو يَسْبُ قَلَا نَكَّ مَلْبَأَ مَقَالَةَ يَسْبُ إِذَا الطُّرُ مَرَّبَ

ينظر: شرح السهيلي ٢٧٣/١، ١٧/٢، والتذيل والتكميل ٢٧٤/٣، وتخليص الشواهد ١٨٢، وللقاصد النحوية ٤٨٧/١.

(١١) الحاشية في: ٢١.



\* قوله: «فأثر أولو الرشد»: ينبغي أن يقال في ضابطه: أن لا يعتمد على نفي ولا استفهام، ولا يتقدم عليه ما يقر به من الأسماء وبعده من الأفعال ليتخرج: إن قائما الزيدان؛ فإن الناطق<sup>(١)</sup> لا يجيزه، وإن أحازره الأخفش<sup>(٢)</sup>، والفراء<sup>(٣)</sup>.

\* [«فأثر أولو الرشد»]: ينبغي أن يُقيد بما ذكر أماته، ليخرج نحو: ما من قائم أبواه في الدار، وقوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ خَلْقِي عَزَزْتُكُمْ بِرَزْقِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ف«خالق» مبتدأ، و«غير» صفة على الموضع، و«برزقكم» الخبر، وليس «غير» فاعلاً؛ لأن هذا الموضع لا يليق بالفعل؛ ولأن «برزقكم» حيث لا يليق لا موقع له<sup>(٥)</sup>.

والثاني مبتدأ وهذا الوصف خبر إن في سبوي الأفراد طيفاً استقر

(خ)

\* فإن لم يتطابقا فقد تقدم أن الأول مبتدأ، والثاني فاعل سد مسد الخبر، كقوله: أسارى هذان؟ وإن تطابقا بالافراد جاز فيهما الوجهان، وإن تحالفا، وكان الأول غير مفرد، والثاني مفرداً؛ لم يجز الكلام على وجوه ثلثة؛ لأن جمل الأول مبتدأ<sup>(٦)</sup> بحسبه؛ تحاشن الضمير، وجعله خبراً بحسبه: أن الخبر لا يُدَّ أن يتطابق للمبتدأ. وفي «الكشاف»<sup>(٧)</sup> في: ﴿إِنِّي أَنْتَ﴾<sup>(٨)</sup> أنه<sup>(٩)</sup> قدّم الخبر؛ فهذا يقتضي أنه لا

(١) شرح التسهيل ١١/٢، ١٧، ١٨، وشرح الكافية الشافية ٤٧٩/١.

(٢) ينظر: الحجة ٢٠٠/١.

(٣) ينظر: الأصول ٢٥٦/١.

(٤) الحاشية في: ٢٦.

(٥) فاطر ٣.

(٦) الحاشية في: ٢٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٨) ٢٠/٣.

(٩) مريم ٤٦.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.



يجوز كونه مبتدأ، وما بعده فاعلاً، وردّه<sup>(١)</sup> الشَّهْبَلِيُّ<sup>(٢)</sup> في "الروض"<sup>(٣)</sup>، وابنُ الحَاجِبِ في "النَّهْجِ"<sup>(٤)</sup>، قال الشَّهْبَلِيُّ: لأنَّ الفاعلَ إذا كان ضميراً لا يتفصل،  
ويُردُّ عليه قوله<sup>(٥)</sup>:

...<sup>(٦)</sup> أَتَمَّ

فهذا يتعيَّن فيه جعلُ "أَتَمَّ" فاعلاً، لعدم المطابقة.

وأما لم يجوز في نحو: أَتَمَّانَ الزَّيْدَانِ؟ و: أَتَمُّونَ الزَّيْدُونَ؟ أن يكون الوصف مبتدأً، لأنه قد رفع ضميراً مستترًا، فإن لم يُجْعَل خبراً لزم عودُه على متأخر لفظاً ورتبةً، وذلك لا يجوز، نحو: صاحبُها في الدار<sup>(٧)</sup>.

(خ٢)

\* نحو: أَتَمَّ أَمْوَالُكَ؟ إذ لا بُدَّ من تطابق الخبر والمتحرِّبِ عنهما، فأما قوله<sup>(٨)</sup>:

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي، أبو القاسم، من عمالة الأندلس، أمدَّ عن ابن الطراوة وابن العربي، له: "بروض الأنف"، ونتائج الفكر، وغيرها، توفي سنة ٥٨١هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: إنباء الرواة ١٦٢/٢، والبلغة ١٨١، وبلغة الوعاة ٨١/٢.

(٣) الروض الأنف ٢٦٨/٦.

(٤) ٤٩٥/٢.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. ولم أقف له على نسبة.

(٨) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٩) لعله بعض البيت الذي تقدم قرئاً، وهو بتمامه:

خليئ ما وخب بعهدئ أنما إذا لم تكونا لي على من أتاغل

(١٠) الحاشية في: ٦/.

(١١) لم أقف له على نسبة.



أقولُ لهُ كالمسز نثني وَبَيِّنَةُ: هَلْ أَنتَ بِنَا فِي الْحَجِّ مُرْتَجِلَانِ؟<sup>(١)</sup>  
فأجرى "بنا" مجرى: ونحن؛ للضرورة، وعياره شرف<sup>(٢)</sup>: أنه أجرى غيرَ المبتدأ مجرى المبتدأ،  
فأعبر عنهما، وأُنشدَ: أَيْتَانِ:  
لَعَلِّي إِنْ عَلَّثَ بَيْنَ الرِّبْعِ مِثْلَهُ<sup>(٣)</sup> عَلَى إِنْ<sup>(٤)</sup> أَيْ ذِيْن أَلْ يَنْتَلِثُ<sup>(٥)</sup>  
وَرَفَعُوا مِيعَاداً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ عِجْرٍ بِالْمِيعَادِ  
(خ ٢)

\* ابن السكيت في "إصلاح الخلل"<sup>(٦)</sup>: أحسن ما قيل: إن المعنى الراجع له: عنابة  
للتكلم واهتمامه به، وأن<sup>(٧)</sup> جاء به؛ لئسند إليه ما بعده، فهو بمثابة تليق تَوْه ياتسان  
وغي بأموره؛ لئسند إليه أموره ويقلّذه إياها، والفاعل بمثابة رجل رَفَعَهُ أفعاله التي فعل.  
ع: حقيقة: أن الرفع أشرف أنواع الإعراب، فيستحقّه الأشراف؛ لشرفه، وشرف  
المبتدأ والفاعل بما ذكر، وحيثُ فاقول: ارتفع الخبر؛ لأنه عن الذي ثبت شرفه<sup>(٨)</sup>.

(١) بيت من الطويل. الشاهد: الإخبار بالثني "مرتلان" عن لفرد "أنت" ضرورة؛ لأنه أجرى  
غير مبتدأ - وهو "بنا" - مجرى المبتدأ، فأعبر عنهما، وللتقدير: هل أنت وأنا؛ كَو: هل أنت ونحن  
مرتلان؟ ينظر: ضرائر الشعر ٣٨٢، والنذيل والتكميل ٣٢٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٥٠/٥.  
(٢) ارتشاف الضرب ٢٤٥٠/٥.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: غَيْثَةٌ.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: ابن.

(٥) بيت من الطويل، ثابت بن كعب الغنكي، المعروف بثابت قُصَّة، وأبو ذِيْن كَيْفَ غلبت على  
عبدالله بن مروان، ولتراد بانه: هشام. الشاهد: الإخبار بالغائب "يستم" عن لتكلم "لعلّي"  
ضرورة؛ لأنه أجرى غير اسم "لعل" - وهو ابن أبي ذِيْن - مجرى "سما"، وللتقدير: لعل ابن أبي ذِيْن  
أن يستم. ينظر: الديوان ٥٨، ومعاني القرآن لفراء ١٥٠/١، ومعاني القرآن وعربه ٣١٥/١،  
والبحرانيات ٧٣٢/١، والخصص ١٢٢/٤، وضرائر الشعر ٢٨٣.

(٦) الحاشية في: ٢١.

(٧) الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٧.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخلل: أنه.

(٩) الحاشية في: ٢١.



والخير الجزء الميم القائده كالتة بر والأيايدي شاهده

(١خ)

\* القائده: ما يحسن معها السكوت، على ما قال هو<sup>(١)</sup>، فلا يُتصور أن يقال في الخير: إنه ثم القائده؛ لأنها لم تحسن قبل مجيئه ناقصة فتشبهها؛ لأنها لا تُصور إلا تامة، ولكن سُلم ما قاله فحُدّه الذي حدّه به الخير ينطلق على القاعل، وأحسن ما ينطبق على المفعول؛ لأنه جاء متشما للقائده، لا بمعنى أنها ناقصة قبله، بل هي تامة، وهو زاعها لتمامها<sup>(٢)</sup>.

(٢خ)

\* في "باب إسقاط الدليل"<sup>(٣)</sup>: قال اليفداديون<sup>(٤)</sup>: رافع المبتدأ: ما عاد عليه من ضمير الخير، ويُستقضى: زيد هل قام؟ ومعلوم أن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله. وقال<sup>(٥)</sup>: لا تكون الصفة غير مفيدة، فلذلك صُرف: مررت برجلٍ أفتل<sup>(٦)</sup>، وردّه: فوهم [لن] قال<sup>(٧)</sup>: رأيت زينا: ألتي يا لقي؟ و"ألتي" صفة غير مفيدة<sup>(٨)</sup>. \* إذا نُسب بعض النحاة القائده للخبر من حيث جاء آخره، وتمّ به الكلام، ولم يُتَشَوَّفَ لِمَا بعده، كما يشوف<sup>(٩)</sup> لِمَا بعد المبتدأ.

فإن قلت: للمبتدأ لا بُدَّ له أن يكون معروفاً عند السامع، والخبر مجهولٌ ضروري، فإذا ذكرت المبتدأ، فكأنك لم تذكر شيئاً رافداً على ما عنده، فإذا ذكرت الخبر فقد

(١) شرح السهيل ٢٦٩/١.

(٢) الحاشية في: ٦/١.

(٣) الخصائص ٢٠٠/١.

(٤) بنظر: شرح كتاب صيويه للسوي ٢٩٦/٢، واليبين ٢٢٥، وتذييل وتكميل ٥٤/٤.

(٥) القائل في الخصائص هو المازني.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب ما في الخصائص: ألقي؛ لأن المراد الكتابة عما وزنه كذلك، ك: أحمق. وينظر: أمالي ابن الجاحظ ٣٧٠/١، وشرح الكافية للرضي ١٤٨/٣.

(٧) ما بين المعرفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسبق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ٢١.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: يُتَشَوَّف.



ذكرت ما هو مجهولٌ عنده، وذلك موضع الفائدة ضرورية.

قلت: هذا - على ظهوره - لا يُوجب أن يقال: إن الخبر هو الجزء المستفاد وحده دون المبتدأ، فنظيرُ عيبك بالمبتدأ عيبك بالخبر، أعني: مذكولهما، فإن مذكولهما<sup>(١)</sup> معلومان للسامع قبل الإخبار؛ وإلا لم يصح إنهاء، فكلُّ منهما معلومٌ من جهة، وإنما المجهول النسبة والإضافة، وهو الحكم بأن هذا هو صاحب هذا، وهذا المجهول لا يستقلُّ بواحدٍ منهما على انفراده، وفي هذا مجال.

وينقطع النزاع بأن تمثل ب: زيدٌ أهلك؛ فهذان معرفتان؛ إن قدرت أن السامع كان يعلم المبتدأ فدرت أنه كان يعلم الخبر، وإنما جهل أنما<sup>(٢)</sup> يعلمه من مذكول "زيد" هو ما يعلمه من مذكول "أهلك".

ونص أبو بكر في "الأصول"<sup>(٣)</sup> على أنه إذا كان الخبر معرفة، أن الفائدة في مجموعهما، وقد كان قدّم<sup>(٤)</sup> أن الخبر هو الذي يستفاده السامع في قولك: عبدالله جالس، فإذا قلنا: إن كلامه هو ما قال المصنّف<sup>(٥)</sup> فقد نَقَضَهُ ما قاله في المعرفتين، ولست محتاجاً إلى الاستغناء بكلام التحاة؛ لأن ما قلته يَقْبَلُهُ كلُّ ذي عَقْبٍ سليمٍ من كلِّ صنَفٍ<sup>(٦)</sup> وكلِّ أمةٍ<sup>(٧)</sup>.

ومفرداً يأتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيبحث له

(خ ١)

\* ج: «حاوية»: يعني: الجملة التي تحكم عليها بالرفع للحرية، فلو وجد ضمير من غيرها لم يُكْتَفَ به، ولذلك صنعوا: حُسْنُ الجارية الجارية أعجبني...<sup>(٨)</sup>، على إبدال

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: مذكولهما.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه الفصل؛ لأن "ما" هنا اسمٌ موصولٌ، لا زائدة كقوله.

(٣) ٦٦، ٦٥/١.

(٤) ٦٢/١.

(٥) أن الخبر هو الجزء للتم الفائدة.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ضعيف.

(٧) الخاشية في: ٦١.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة، وبقي منها حرف الألف، وبدا كلالته



الضمير من الضمير؛ لأن الجملة الواقعة خبراً قد خلّت من رابط، ولا يُكتفى بقوله: إياه؛ لأنه من جملة أخرى في الأصح<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «حاويةً معناه» يشمل: الضمير، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، والإشارة، نحو: ﴿وَلَمَّا شَاءَ الْقَوْمُ ذَلِكَ سَبَّحُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَمَّا صَبَرَ وَفَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: إن صبره.

وبقي عليه: تكرار المبتدأ، نحو: زيدٌ قام زيدٌ، وقوله<sup>(٤)</sup>:

لَيْتَ الْغُرَابَ غَدَاةً يَنْعَبُ ذَايَهُ<sup>(٥)</sup> كَانَ الْغُرَابُ مُقْطَعُ الْأَوْدَاجِ<sup>(٦)</sup>

وقد يُجاب: بأن الذي حوى نفس المبتدأ يُصدّق عليه أنه حوى معناه؛ لأنه حوى المعنى وأكثر.

وكون الجملة نفس المبتدأ، نحو: هجّري أبي بكرٍ: لا إله إلا الله، وقولك: هو زيدٌ قام، بتقدير: الأمر والشأن.

وزاد أبو الحسن<sup>(٧)</sup>: أن يكون في الجملة اسمٌ بمعنى المبتدأ، نحو: زيدٌ قام أبو

الأنبياء مع ما بقي من الكلمة على أنها "إياه"، لكن في التذييل والتكميل ٣٦/٤ ومعنى التليب ٦٤٩: «شئ الجارية الجارية لمحبتي هو»، وقال في معي التليب: «فهو» بدل اشتغالي من الضمير للسائر العائد على "الجارية"، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى.

(١) الحاشية في: ٦/٦.

(٢) الأعراف: ٢٦.

(٣) النوري: ٤٣.

(٤) هو حرير.

(٥) كنا في المحفوظة، ولصواب ما في مصادر البيت: دائماً.

(٦) بيت من الكامل. الأوداج: عروق في العنق. ينظر: الفيوان بشرح ابن حبيب ١٣٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٧/١، وأمثالي ابن الشجري ٣٧٠/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١، والتذيل والتكميل ٣٢/٤.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١، ٦٠٥، والتذيل والتكميل ٨٨/١٠، ١٢٩، وارتشاف الضرب ٩٩٩/٢.



عمرو؛ إذا كان أبو عمرو كنيةً لزيد، واستدل<sup>(١)</sup> بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءَ عَمِلِهِمْ قَرِينًا حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يَبْدِلُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: فإن الله بضله ويهديه.

وعندنا<sup>(٣)</sup>: الخبرُ مخوف؛ لدلالة قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ عَذَابُ شَدِيدٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ مَقَرُّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فكانَ التقدير: أقمَنَ لِمَنْ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَلَهُ عَذَابٌ شَدِيدٌ؛ أَتَمَنَ أَمِنْ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ مَقَرُّهُ؟

واحتج<sup>(٥)</sup> أيضًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾<sup>(٦)</sup>.

وعندنا<sup>(٧)</sup>: أن الخبر: ﴿أَوْفَوْا لَهُمْ جَزَاءَ﴾<sup>(٨)</sup>، وقوله: "إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا".  
فإن قلت: فقد جاء في التوسل:

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْلَعُ<sup>(٩)</sup>

قلت: هو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. من "شرح ابن عُثْمَانَ"<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: التذيل والتكميل ٣٣/٤.

(٢) فاطر ٨.

(٣) القائل هو ابن عصفور كما سيأتي.

(٤) فاطر ٧.

(٥) معاني القرآن ٤٣٠/٢، وينظر: كتاب الشعر ١٠٤/١، والتطبيقات والتكميل ٣٤/٤.

(٦) الكهف ٣٠.

(٧) القائل هو ابن عصفور كما سيأتي.

(٨) الكهف ٣١.

(٩) عجز بيت من الطويل، نسب شتون ليلي، ولم أتف عليه في ديوانه، وصلده:

فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِي ...

الشاهد: إغناء الاسم الظاهر -وهو لفظ الجلالة- عن الضمير العائد على "الموصل" الذي،  
والتقدير: وأنت الذي في رحمتي أصمغ. ينظر: شرح التسهيل ١٦٨/١، ٢١٢، والتذيل والتكميل

٦/٣، ١٠٦، ومغني اللبيب ٢٧٧، ٦٥٥، ٧٠٧، والمقاصد النحوية ٤٦٤/١.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١، ٣٤٦.

(١١) الحاشية في: ظهر الورقة للملحقة بين ٦/ب و ٧/أ.



(٢خ)

\* [حاوية معنى]: ملفوظاً به، أو مقدراً، نحو: ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ الآية<sup>(١)</sup>،  
«الشعر تنوين» المثال<sup>(٢)</sup>.

ويجوز في المنصوب إن كان مفعولاً، وليتأ «كل»، نحو: ﴿وَكُلُّهُ﴾ وعد الله  
المستق<sup>(٣)</sup>.

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

أو شبه بها في العموم والافتقار لشئ، نحو: امرؤ يدعو إلى الخير أجيث، وكذا المشبهة  
في الافتقار دون عموم، نحو:

فَلَوْثُ لَيْسَتْ وَتَوْتُ أَخْرُ<sup>(٤)</sup>

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا

(١) الشورى ٤٣، وقامها: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَظَكَرَ إِلَىٰ ذَٰلِكَ لَيْنَ عِزِّ الْأَمْرِ﴾.

(٢) بعض قول للعرب رواء المودة في المنصب ١٢٩/٤، وابن السراج في الأصول ٦٩/١،  
٣٠٢/٢، وقامه: «الشعر تنوين بدهج»، أي: متوان متد، فحذف رابط الخبر بليتناً، والتنوين:  
تنبيه غناء، وجمعه: أفتاء، وهو ما يوزن به. ينظر: الصحاح (م ١٥) ٢٤٩٧/٦.

(٣) الخليل ١٠، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: السبعة ٦٢٥، والنشر ٣٨٤/٢.

(٤) بعض بيت من مشهور الرجز، لأبي النعم العبطي، وهو بجمامه:

عَلَيْ ذُنْبَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

ينظر: الديوان ٢٥٦، والكتاب ٨٥/١، والخصائص ٦٣/٣، ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية  
٣٤٣/١، ومعني القليب ٢٦٥، وعزلة الأدب ٣٥٩/١.

(٥) عجز بيت من لتقارب، لامرئ القيس، وصدره:

فلما دنوت تستدبها ...

روي: «فتوتاً»، «وتوتاً»، ولا شاهد فيهما. ينظر: الديوان ١٥٩، والكتاب ٨٦/١، وإعراب  
القرآن للحاسي ٢٣٥/٤، وأملاني ابن السحري ١٤٠/١، ٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١،  
والنيل والتمثيل ٣٣٢/٣، ومعني القليب ٦١٤، ٨٢٩، والمقاصد النحوية ٥١٩/١، وعزلة  
الأدب ٣٧٣/١.



البيت<sup>(١)</sup>.

ع: فهذه ثلاثة أقسام، فإن خلا من ذلك؛ فأجاز ص<sup>(٢)</sup> رفع ذلك في الاعتبار،  
وشهد لهم: ﴿وَأَلْحِصْنُ الْفَيْتَةِ يَتَوَنَّى﴾<sup>(٣)</sup>.

\* ع: ليس مثل قوله<sup>(٤)</sup>:

فَلَمَّا الصَّبْرُ غَلَّتْهَا فَلَا صَبْرٌ<sup>(٥)</sup>

قوله<sup>(٦)</sup>:

(١) بعض بيت من للشطراب، للتَّوْبَرِ بن ثَوَلَب، وهو بتمامه:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٍ مُشَاةٌ وَيَوْمٍ نُسْتَرْ

ينظر: الديوان ٦٥، ولكتاب ٨٦/١، وأما ابن الحاجب ٧٤٩/٢، وشرح التسهيل ٢٩٣/١،  
٣١٢، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١، وتلخيص والتكميل ٣٢٧/٣، ٣٨/٤، وتقليص الشواهد  
١٩٣، وللقاصد النحوية ٥٤٣/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣١٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٧/١، وتلخيص والتكميل ٤٠/٤.

(٣) لثلاثة ٥٠، وهي قرعة يحيى بن وثَّاب وإبراهيم السلمي والحسن بن عمران. ينظر: المختص  
٢١٠/١، ومختصر ابن خالويه ٣٩، وشواهد القراءات للكرماي ١٥٥.

(٤) الخاشية في: ٢٢.

(٥) هو ابن فَيَّادَة.

(٦) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى لَمْ يَحْتَدَرْ سَبِيلٌ فَلَمَّا الصَّبْرُ غَلَّتْهَا فَلَا صَبْرٌ

الشاهد: إنشاء عموم الخبر في "فلا صبرا" عن القابل له بابتداء "الصبْر". ينظر: الديوان ١٣٤،  
ولكتاب ٣٨٦/١، وأما ابن السحري ٥/٢، ١٣٣/٣، وشرح التسهيل ٣٣٠/٢، وتلخيص  
والتكميل ٣٢/٤، ٥٣/٩، ١٢٨/١٠، ومغني القليب ٦٥٠، وللقاصد النحوية ٤٩٣/١.

(٧) هو عبد الرحمن بن حسان.



أَلَا يَأْتِيَنَّكَ وَتُحْكَمْ عَلَيْهَا فَمَا أَجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودًا<sup>(١)</sup>

لأن المعنى: فليس عندك -أو لبي- جود، فيُنظر في هذا الرابط<sup>(٢)</sup>.

\* أحاز فلا<sup>(٣)</sup> في: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ الآية<sup>(٤)</sup>:

١: مبتدأ محذوف الخبر، أي: فيما يجب عليكم شهر رمضان، أي: صومه، كقول

س<sup>(٥)</sup> [١]: ﴿وَالشَّارِقُ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>، ودل عليه: أنَّ قبله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَفْصِيحًا﴾<sup>(٧)</sup>.

٢: الخبر "فمن شهد"، و"الذي أنزل" صفة، ودخلت الفاء كما في: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا

الْقُرْآنَ يُعْزِرُكَ مِنْهُ﴾ الآية<sup>(٨)</sup>؛ لأن المعرفة هنا ليست معينة، بل شائعة في جميع هذا القبيل، كالموت الذي لا يُراد به موت بعينه.

٣: الخبر "الذي".

وكان الوجه الثاني أشبه؛ لأنه حضَّ على الأمر بصيام الشهر، فأما إعادته ذكر

الشهر فيمثل: ﴿الْحَالَةَ \* مَا الْحَالَةَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) بيت من الوطر. الشاهد: حذف رابط الخبر "فليس جود" بالمبتدأ "الجود"، ولعله ما في الخبر من العموم؛ لأن "ليس" تحمل على "لا" النافية للنسب، فيكتفى بهما، ويحذف خبرها. ينظر: الديوان ٢١، والكتاب ٣٨٦/١، وشرح التسهيل ٣٥٩/١، والتبديل والتكميل ٢٠٤/٤، ورتشاف الضرب ١١٨٣/٣.

(٢) الحاشية في: ٢١. وقد كتبها الناسخ بإزاء البيت المتقدم، والأقرب وضعها هنا.

(٣) الصفحة ٤٧/١-٤٩.

(٤) البقرة ١٨٥، وقامها: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

(٥) الكتاب ١٤٢/١، ١٤٣.

(٦) ما بين المعقولين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) المائدة ٣٨، وقامها: ﴿وَالشَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاصْكُمُوا إِلَيْهِمَا﴾.

(٨) البقرة ١٨٣.

(٩) الجمعة ٨، وقامها: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ يُعْزِرُكَ مِنْهُ وَلَدُّ مَنَاقِبِكُمْ﴾.

(١٠) الحاشية ١، ٢.



ع: عندي أنه لا يجوز؛ لأن صلة الموصول ماضية<sup>(١)</sup>.

وان تكن إناؤه نغني اكتفى بها كتطفي الله حسبي وكفى

(خ١)

\* وقد وجد من ذلك ثلاثة أمثلة في ...<sup>(٢)</sup>، وهي: ﴿دَعَوْتُهُمْ فِيهَا شَيْئَكَ أَلَهُمْ وَكَرِهْتُهُمْ فِيهَا سَكْتُمْ وَمَا يُرْ دَعَوْتُهُمْ أَنْ تَقْسُدَ بِقَوْلِنَا الْمَتْلُوبَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ إلا أن الثاني محتمل لأن يقدر: تحييتهم هذا اللفظ، لا: سلام عليكم، والأصل عدم الحذف<sup>(٤)</sup>.

\* [«ك: تطفي»]: هذا مصدر بمعنى للمفعول، وإلا لم يصح؛ لأن نفس النطق ليس هو هذا اللفظ، بل النطق بقتل الشخص، ومتعلته اللفظ<sup>(٥)</sup>.

\* أحاز ابن<sup>(٦)</sup> غيبة<sup>(٧)</sup> في: ﴿مَثَلُ الْوَيْتِ كَقَوْلِ بَرِيَّتِهِمْ أَعْمَلُهُمْ كَرَمًا﴾<sup>(٨)</sup> أن تكون أفعالهم كرماء جملة هي عبرة لمثل، واحتاروه، ومثمن أجازوه: «الحزبي»<sup>(٩)</sup>، وردده: حللوا الجملة من رابط.

(١) الحاشية في: ٢٢.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٣) يونس ١٠.

(٤) الحاشية في: ٦/٦.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٦/٦.

(٧) هو عبدالحق بن غالب الفرائطي، أبو عمدة أحد كمة التفسير واللغة والأدب، ولي قضاء لربة، أحد عن أبي علي الغساني، وأحد عنه: ابن مضاء، له: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وغروه، توفي سنة ٥٤٢هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ الإسلام ٧٨٧/١١، وطبقات لفسرين للسيوطي ٦٠.

(٨) المحرر الوجيز ٣٣١/٣.

(٩) إبراهيم ١٨.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٤٢٢/٦، ٤٢٣. وإخوئي هو علي بن إبراهيم بن سعيد المصري، أبو الحسن، من خوفاً بليس بمصر، أحد أئمة النحو والتفسير، أحد عن الألفوي لمفسر، وأحد عنه: إسماعيل بن خلف بنكري، له: الموضح في النحو، والبرهان في علوم القرآن، توفي سنة ٤٣٠هـ. ينظر: معجم الأدباء ٦٦٢/٢، ١٦٤٣/٤، وطبقات لفسرين للسيوطي ٨٣.



كذا رُدَّ عليهما، وفيه نظر<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* [نُطْقِي: الله حَسْبِي]: ومثله: ما جاء في الدعاء للأئمة: «أَحَقُّ ما قال العبدُ -وَكُنَّا لَكَ عَبْدًا- لا مانع» إلى آخره<sup>(٢)</sup>، فالأحقُّ مبتدأ، و"لا مانع" خبره، وما بينهما اعتراض<sup>(٣)</sup>.

والمفردُ الجامدُ فارغٌ وإن يَشْتَقِ فهو ذو ضمير مستكن

(خ١)

\* [مُسْتَكْنٍ]: لا يلزم أن يكون مستكنًا، بليل قولهم: زَيْدٌ ما قائمٌ إلا هو، واستثنى من ذلك مسألة جريانِ الصفة على غير مَنْ هي له<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «وإنْ يُشْتَقِ»: وكذا أنَّ يُؤَوَّلَ بالمشق، كقول الطائي<sup>(٥)</sup> الكبير -وقد أخترن ما شاء-:

فَلَا تُحْسِنَا جَنَفًا هَا الْعَذْرُ وَغَدَا  
سَوِيَّةٌ نَفْسِي كُلِّ غَايَةِ جَنَدٍ<sup>(٦)</sup>  
أي: كُلِّ غَايَةِ غَادِرَةٍ، وقال...<sup>(٧)</sup>:

(١) الحاشية في: ٦/١.

(٢) بعض حديث ثبوي أخرجه مسلم ٤٧٧ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وثامه: «ربنا لك الحمد، ملء السموات والأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبدُ -وَكُنَّا لَكَ عَبْدًا-: اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

(٣) الحاشية في: ٢٢.

(٤) الحاشية في: ٦/أب.

(٥) هو أبو تمام.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح النوري ٨١/٢، والخصائص ٢٧٤/٣، وإيضاح شوالهد الإيضاح ٣٦٢/١.

(٧) موضع النقط كلمة لم أكتبها في المخطوطة، ورسمها: العرل.



بُنْ الذَّبَابُ<sup>(١)</sup> قَدْ اخْضَرَّتْ بَرَاتُهَا وَالتَّاسُ كُلُّهُمْ بَكْرٌ إِذَا شَبَّوْا<sup>(٢)</sup>

أي: كلُّهم متعادون، لأن بَكْرًا هكله فكلُّهم، وقال<sup>(٣)</sup>:

مَا أَثْلَكَ اخْتِاخَبَ الثَّمَانَا كُلِّي طَوَائِدَ غَلِيكَ أُمُّ<sup>(٤)</sup>

أي: حزين أو كئيب، ومن هنا قالوا: نظرت إلى رجلٍ عَزَّ قَمِيصُهُ، أي: ناعم، و: مررت بقاعٍ عَرَفَجَ كَلَّهُ، أي: عَشَنَ وجافَ، فزنع الحُرَّ القَمِيصَ، والعَرَفَجُ الضَمِيرُ، بتدليل التأكيد، وقال<sup>(٥)</sup>:

أَنَا أَبُو بَرَزَةَ إِذْ بَحَثَ الْوَهْلُ<sup>(٦)</sup>

أي: أنا النافع والشَّخْبِي، و:

أَنَا أَبُو الْيُسْهَالِ يَغْضُضُ الْأَخْيَارُ<sup>(٧)</sup>

وفي "الخصائص"<sup>(٨)</sup>: تباغضًا في:

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في مصادر البيت: الذباب؛ فليس للذباب برثن.

(٢) بيت من البسيط، لبعض بني لبيد، خاطب به قومه شُعْبَرًا لَمَّا كَانَ فِي الْأَسْرِ، الورثن: لنعائب. ينظر: معاني الشعر للأشتاتاني ٦٦، وللأحسن ٦٧، وأمالي القاضي ٧/١، والخصائص ٢٧٥/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٢/١.

(٣) هو ذلك الجن الحمصي (ت ٢٣٦).

(٤) بيت من غنق البسيط. ينظر: الديوان ٢٢٤، والخصائص ٢٧٥/٣، وديوان للعدي ١٨١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٢/١، والتذيل والتكميل ٤٧/٨، وأزئشاف الضرب ١٤٤١/٣، وتغلبش الشواهد ١٦٦، وللقائيد النحوية ٤١٩/١، وعزارة الأدب ٢٦٧/٥.

(٥) هو الأعرج التتقي، وقيل: عمرو بن بَكْرِي.

(٦) بيت من مشهور الرجز. الوهل: الفزع. ينظر: الخصائص ٢٧٥/٣، وشرح الحماسة للبرزوقي ٢٩٠/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦١/١.

(٧) بيت من مشطور السريع للوقوف، لبعض بني أسد، وقيل: لأبي الهلال. ينظر: تغلبش اللغة ٤٧/١٢، وكتاب الشعر ٢٥٠/١، ولتنام ١٦٣، والخصائص ٢٧٣/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٠/١، وشرح جبل الرحاجي ٣٣٣/١، ولسان العرب ٤٢/١٣ (أ ي ن)، ومغني الحبيب ٥٦٨، وشرح نيرانه ٣١٨/٦.

(٨) ٢٧٣/٣.



## أَنَا أَنُوُ الْمُنْهَالُ

البيت، وتلخص لنا فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون التقدير: أنا مثله، فعُيِّلَ في الطرف معنى التشبيه، أي: أنا أشبهُ أبا المنهال في بعض الأحيان.

والثاني: أن يكون أبو المنهال قد اشتهر بالغناء والتحدث، فصار ذكره بمثابة أن يُذكر: أنا المُتَنَبِّئُ لَو الشَّخْصُ<sup>(٣٠)</sup>.

وأبرزته مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له مُختصلاً

(خ)

\* مرأته بذلك: نحو: غلامٌ هندی ضاربته، والعبارة لا تساعد عليه؛ لأنه إنما يلي...<sup>(٣١)</sup>، ومعناه له قطعاً، وعبارة النحاة جيدة: إذا جُزِبَ الصفةُ خبراً على مَنْ ليست له. ثم عليه اعتراضٌ ثانٍ، وهو أنه يُوهَمُ أن ذلك خاصٌّ بالوصف، وليس كذلك، بل: زِدْ عَمْرُو حُرَّتَهُ؛ كذلك<sup>(٣٢)</sup>.

\* أجاز الزُّجَّاجُ<sup>(٣٣)</sup>، والتُّبْرِيذِيُّ<sup>(٣٤)</sup> في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُهُ كِسَارٌ﴾

(١) هو الشعاع الماضي فيما يُعجز غوره، وفي جيمه الضم والكسر أيضاً. ينظر: القاموس المحيط ٤٦٤/١ (ن ج د).

(٢) الحاشية في: ٢٢، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٧٩/١ بيت الطائي الكبير وتوجيهه، ولم يعده لآين هشام.

(٣) موضع القط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٦/ب.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢.

(٦) لم أقف عليه في تفسيره التسمي: للخص في إعراب القرآن، وليس فيه تفسير سورة النساء، وينظر: البحر المحيط ٥٥١/٣. والتبريزي هو يحيى بن علي بن محمد الشيباني، أبو زكريا، عرف أبوه بالخطيب، من كبار علماء النحو واللغة والأدب، أخذ عن أبي العلاء شعري وابن الدهان، وأخذ عنه: الجواليقي، له: شرح القصائد العشر، وتلخيص إصلاح بطلق، وشرح الحماسة، وغيرها، توفي سنة ٥٠٢. ينظر: نزهة الألباء ٢٧٠، ومعجم الأدباء ٢٨٢٣/٦، وإنباء الرواة ٢٨/٤، وتلغة ٣١٥، وبغية الوعاة ٢٣٨/٢.



حَكِيلًا فِيهَا»<sup>(١١)</sup>، و: «يُدْجِلُهُ جَدَّتِي [تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَثَرُ]<sup>(١٢)</sup> خَلِيلَيْنِ فِيهَا»<sup>(١٣)</sup>، أو يكون «عَالِدًا» و«عَالِدًا»<sup>(١٤)</sup> حَالَيْنِ مِنْ «الجنات» و«النار»، ولم يَرَوِ الضميرُ أخذًا بقول «ك»<sup>(١٥)</sup>، وقنع ذلك الزُّغَلْبَرِيُّ<sup>(١٦)</sup>؛ أخذًا بقول ص<sup>(١٧)</sup>.

(خ ٢)

\* ع: إِرَارُ الضمير في نحو: زَيْدٌ هُنَا ضَارِبُهُ<sup>(١٨)</sup> هو؛ بمنزلة دخول الفصل في نحو: «كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِ»<sup>(١٩)</sup>، وإن لم يمكن توهم الوصفية هنا، حملوا ما لا إِبَارَ فيه على ما فيه إِبَارٌ، كما حملوا للضمير على الظاهر<sup>(٢٠)</sup>.

وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جر ناوين معني كائِنْ أو استقر

(خ ١)

\* قوله...<sup>(٢١)</sup> ولا يُدْ من غير<sup>(٢٢)</sup> محذوف في الأصح، و...<sup>(٢٣)</sup> مفرد في الأصح، وحذف وحده<sup>(٢٤)</sup>، وأبقي الضمير معمولًا للظرف في الأصح، ولم يُحذف

(١) النساء ١٤.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة في موضعها.

(٣) النساء ١٣، والطلاق ١١.

(٤) كذا في المخطوطة بالإفراد في الموضعين، وهو في إحدى الآيتين مفرد، وفي الأخرى مجموع.

(٥) ينظر: الإنصاف ٥٠/١، والبيان ٢٥٩، واتلاف النصرة ٣٢.

(٦) الكشف ٤٨٧/١.

(٧) ينظر: الإنصاف ٥٠/١، والبيان ٢٥٩، واتلاف النصرة ٣٢.

(٨) الحاشية في: وجه الورقة للملحق بين ٦/أ و ٧/أ.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ضارِبِهِ.

(١٠) ثلاثة ١١٧.

(١١) الحاشية في: ٢٢.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة، ولعلها عبارة الألفاظ: «وأخبروا بظرف أو بحرف جر».

(١٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



الشيطان معاً، وفقاً لأبي بكر، وابن جني، و...<sup>(١)</sup> وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

احتجوا بأمرين:

أحدهما: انتفاء جواز: قائماً زُمد في الدار، فلو<sup>(٣)</sup> كان العامل الفعل<sup>(٤)</sup> جاز.

والثاني: قوله<sup>(٥)</sup>:

فَإِنْ مُؤَدِّي عَيْدِكَ أَتَجْعَلُ<sup>(٦)</sup>

فلولا أن في الظرف ضميراً مرفوعاً ما رُفع "أتجّع" تأكيداً له. /

وعن...<sup>(٧)</sup> أن الظرف حال، وأن الضمير حذف مع<sup>(٨)</sup> عامله، وأن هذا لم<sup>(٩)</sup>

يُنْتَبَ في العمل، بل هو باقٍ على ما كان عليه<sup>(١٠)</sup>.

(خ٢)

\* قولكم في الخير الذي [يكون]<sup>(١١)</sup> طريقاً أو مخرجاً: شرطه: أن يكون تاماً؛ يجوز فيه أوجه:

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. بنظر: شرح الكافية للرضي ٢٤٥/١، ٢٤٦.

والمحصول في شرح الفصول ٤٥٣، والتبلييل والتكميل ٥٥/٤، ٥٦.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) هو جيل ثنية.

(٦) عجز بيت من الطويل، وسدده:

فَإِنْ يَكُ خُشْمَانِي بِأَرْضِي سَوَاكُمُ ...

بنظر: الشديان ١١٩، وأمثالي القالي ٢١٧/١، وأمثالي ابن الشعري ٥/١، ٧٨/٢، والتبلييل

والتكميل ٥٥/٤، ومعني التيب ٥٧٩، والتقايد النحوية ٤٩٥/١، وعزارة الأدب ٣٩٥/١.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ٦/ب مع ٧/أ.

(١١) ما بين المقولتين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضي نحوه.



أحدها: أن يكون احترازاً من نحو: زيدٌ فيك واغتراباً.  
 والثاني: أن يكون احترازاً عن الظروف المقطوعة عن الإضافة، كـ "قبل" و "بعد".  
 والثالث: أن يكون احترازاً عن ظروف الزمان بالنسبة إلى الجثة.  
 وينبغي أن يُحمل على الثلاثة: ألا ترى أن صاحب "المقرب"<sup>(١)</sup> ذكر هذا الشرط،  
 ولم يذكر أنه لا يُحترز<sup>(٢)</sup> بالزمان عن الجثة، ولم يكن ليدفع هذه المسألة المشتهرة<sup>(٣)</sup>  
 \* فرغ يتناسب هذا المقام: السرايا<sup>(٤)</sup>، اعلم أن "قبلاً" و "بعثاً" يكونان محوَّين  
 للجثة وغيرها إذا كانتا مضاعفين، فإن حذف ما أضيفاً إليه لم يجر ذلك، كما قال س<sup>(٥)</sup>،  
 ولا أعلم له مخالفاً، ولم أَر من علل ذلك من أصحابنا، فأما قول بعضهم: إن الفائدة في  
 التوقيت بما أضيفت إليه، فإذا حُذف زالت الفائدة؛ فيلزم أن يكون لا فائدة لهما في  
 غير الخبر، وإنما العلة أن الكلام حينئذٍ فيه إجحاف كبير بالظرف، بحذف عامله  
 ومعموله، وما قبله وما بعده.

ع: زال الإشكال، «فلا كسرى بعده»<sup>(٦)</sup>.

ولا يكون اسم زمانٍ خبراً عن جثة وإن يُقدَّر فأخيراً

(١٨)

\* «خبر»]: ع: نَعَمْ، ولا حالاً، ولا صفةً عنها، لا تقول: مررت برجلٍ اليوم،  
 ولا: «زيد اليوم» لأن ذلك لا يفيد تقييد الذات، كما لا يفيد خبراً عنها، وكأنَّ النحاة  
 استغنوا بالتنبيه على الخبر عن الحال والصفة.

(١) ١٢٣، ١٢٤.

(٢) كما في المخطوطة، واصله: لا يُحترز.

(٣) الحاشية في: ٢٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٢/١٢٤.

(٥) الكتاب ١/٤١٨.

(٦) بعض حديث أبي رزاه البخاري ٣١٢٠، ٣٦١٨، ٦٦٣٠، ومسلم ٢٩١٨ من حديث  
 أبي هريرة رضي الله عنه، وتلعه: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»، الشاهد: وقوع الظرف  
 بعد "بعد" خبراً عن الجثة "كسرى".

(٧) الحاشية في: ٢٢.



وقد أخطأ من قال في: ﴿وَجُودِيَّتَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>: إن الذي سُوِّغَ الإتياء الوصف<sup>(٢)</sup>.  
 \* [عن جُلَيْقٍ]: لو قالوا: لا يُخبر به عن الذات؛ لكان أولى؛ لِيَدْخُلَ أمْلأؤه  
 تعالى، فإن ذلك<sup>(٣)</sup> مُتَنَعَّ فيها بُعْثًا؛ فهذا كما قالوا: "من" لمن يعلم، واحقرزوا عن عبارة  
 من قال: لمن يعقل<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* قال الأشطَلُ<sup>(٥)</sup>:

كَانَتْ مَنَازِلُ أَلَا فِ عَهْدَتُهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَلِكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانًا<sup>(٦)</sup>  
 في 'الإيضاح الشعري'<sup>(٧)</sup>: لا تكون "إذ" خبر عن "نحن"، كما لا يجوز: زيد أمس، من  
 "إذ" الأول ظرف "عَهِدْتُهُمْ"، أي: عَهِدْتُهُمْ إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ، و"دون" ظرف مكان  
 متعلق بـ"عَهِدْتُهُمْ" أيضًا، وخبر "نحن" محذوف، أي: عَهِدْتُهُمْ إِخْوَانًا إِذْ نَحْنُ مَتَالِفُونَ إِذْ  
 ذَلِكَ، أي: إِذْ ذَلِكَ كَالنَّاسِ، ويحتمل أن يكون "الناس" متعلقًا بالخبر المضمر، ويحتمل أن  
 يكون: إِخْوَانًا دُونَ النَّاسِ، فإذا قُدِّمَ الصفة صار نصيبًا على الحال<sup>(٨)</sup>.

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تدر (ج) بعد كعند زيد نمره

(خ ١)

\* ع: ينبغي أن يُقرأ: «يُجْلِد» بالياء من تحت، أي: الإخبار بها، ونسبة الإفادة

(١) القیامة ٢٢، وعيس ٣٨، والغاشية ٢، ٨.

(٢) الحاشية في: ٦/ب.

(٣) انطلمست في بخطوطه، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٦/ب.

(٥) هو غياث بن غوث بن الصلت الثعلبي الصرقي، أبو مالك، من شعراء الطبقة الأولى  
 الإسلاميين، وبينه وبين جرير والفردق مهاجرة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والأخاني  
 ٨/٤١٧، والمؤلف والمختلف للأمدی ٢٤.(٦) بيت من البسيط. ينظر: الديوان برواية السكري ٥٨٤، وكتاب الشعر ١/٢٨٤، وأمثالي ابن  
 الشعري ١/٣٠٨، ومغني اللبيب ١١٧.

(٧) كتاب الشعر ١/٢٨٤.

(٨) الحاشية في: ٢٣.



إلى الشكوة غير قوية<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* [«ما لَمْ يُقَدْ»]: هذا هو المرجح، وما ذكر بعدُ تمثيلٌ لصورٍ حصلت فيها الإفادة<sup>(٢)</sup>.

وقد تعقب ابن<sup>(٣)</sup> الحاج<sup>(٤)</sup> قول "المقرب"<sup>(٥)</sup>: ولا يكون المبتدأ نكرةً إلا بشروط، وهو أن تكون موصوفةً إلى آخره؛ فقال: السبب الذي مَنَعَ الابتداء بالنكرة عند النحاة كلهم إنما هو عدم الفائدة في الإخبار بما، والمسوغ فيما حصلت فيه هذه الشروط إنما هو الفائدة، فالاشتغال بعدُ هذه الشروط - يعني: بسون الإشارة إلى المعنى المسوغ - بعدُ عن فهم الغرض المراد.

وبيّن لك ذلك: أن الصفة قد توجد، ولا تسوغ الابتداء بالنكرة، قال من<sup>(٦)</sup> في نحو: كان رجلٌ في قوم عاقلًا؛ لا يحسن؛ لأنه لا يستلزم أن يكون في الدنيا عاقلًا، ونحو على مثل هذا أبو العباس في "المقتضب"<sup>(٧)</sup> في بابي الابتداء و"كان"، وأبو الحسن في "الأوسط"<sup>(٨)</sup> في باب "كان"<sup>(٩)</sup>.

(١) الحاشية في: ٦/أب.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب: الإفادة.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد الإشيلي، أبو العباس، أخذ عن الشنوين، له: إملاء على كتاب سيوبه، وزيادات على المقرب، وغيرهما، توفي سنة ٦٤٧، وقبل غير ذلك. ينظر: البلغة ٨٣، وبلغة الوعاة ٣٥٩/١.

(٤) لم أقف على كلامه، ولعله في كتابه الذي تعقب فيه "المقرب" لابن عصفور، ولم أقف على ما يفيد بوجوده، وسيورد منه ابن هشام في الحواشي الأتية في هذا الباب عدّة نصوص.

(٥) ١٢٣.

(٦) الكتاب ٥٤/١.

(٧) ٤/١٦٧، ٨٨.

(٨) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(٩) الحاشية في: ٢٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٨٥/١ منها قوله: «هو المرجح، وما ذكر بعد تمثيل لصور حصلت فيها الإفادة»، ولم يعره لابن هشام.



\* قوله: «ك: عِنْدَ زَيْدٍ لَبِيبٌ»: قال ابنُ الحاجِّ<sup>(١)</sup>: وَكُنَّا تَقْسِمُ مَعْمُولِ اخِيرِ فِي نَحْوِ<sup>(٢)</sup> دِرَاهِمِكَ أَلْفٌ يَبِضُّ، عَلَى أَنَّ "يَبِضُّ" الْخَيْرُ، فَتَقْسِمُ س<sup>(٣)</sup> عَلَى الْجَوَازِ فِي "إِنَّ"، نَحْوُ: إِنَّ فِي دِرَاهِمَتِكَ أَلْفًا يَبِضُّ.

ع: مثَالُ الْمَسْأَلَةِ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَعِنْدِي فِي الْمَسْأَلَةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ "قَائِمٌ" مَوْهَمُ الصِّفَةِ، فَفِيهِ لِمَا تَعْبَأُ الَّذِي فِي قَوْلِكَ: رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلِمَا تَعْبَأُ الَّذِي مِثْلُ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا لَا يَظْهَرُ مَعْنَى لِقَوْلِ الْقَائِلِ: أَلْفٌ يَبِضُّ، وَإِنَّمَا الظَّاهِرُ أَنَّ "يَبِضُّ" صِفَةٌ، وَأَنَّ "فِي دِرَاهِمَتِكَ" الْخَيْرُ، ثُمَّ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ: إِنَّ "يَبِضُّ" عَامِلٌ فِي الْجَارِ وَالْمَغْرُورِ.

ابنُ الْحَاجِّ<sup>(٤)</sup>: نَعَى الزُّكَّاجُ<sup>(٥)</sup> وَالْفَرَّازُ<sup>(٦)</sup> فِي: ﴿سُورَةُ أَرْزَلَتْهَا﴾<sup>(٧)</sup> عَلَى قَبِيحٍ: رَجُلٌ قَامَ، وَحُشِنَ: قَامَ رَجُلٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عِنْدِي: التَّبَاضُّ الْخَيْرُ بِالصِّفَةِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي<sup>(٨)</sup>.

وَجَلَّ فِي فَيْكُمْ فَمَا عَلَّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا  
(خ ١)

\* [«و: رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ»]: ع: ضَابِطُهُ: أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفُهُ، وَسِوَاهُ كَانَ الْوَصْفُ مَذْكُورًا، كَمَا مِثْلُ، أَوْ مَحْذُوقًا، مِثْلُ: «السُّشُّ مَتَوَاتِي بِدَرَجِهِ»<sup>(٩)</sup>، وَمِنْ الصِّفَةِ

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: «نحو: في»، وسيأتي من كلام ابن هشام ما يثبت ذلك.

(٣) الكتاب ١٤٣/٢.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٤.

(٦) معاني القرآن ٢٤٣/٢.

(٧) النور ١.

(٨) الحاشية في: ٢٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٨٦/١ إلى قوله: «في الجار والمغرور».

(٩) قول للعرب، تقدم قريبًا.



المقربة: ﴿وَلَقَدْ أَهْمَتْهُمْ أَسْهُمٌ﴾<sup>(١)</sup>، أي: وطائفة من غيركم<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* [و: رجلٌ من الكرام]: لا بُدَّ من تقييد الصفة بالقائدة؛ ليخرج: كان رجلٌ في قومٍ عاقلًا، ودخل في كلامه مثل: مؤمنٌ بخير من مشرك<sup>(٣)</sup>، وهو المعبر عنه بخلفٍ للموصوف؛ فإنَّ البتة حقيقةً المقترن، ومثل: أفضلٌ من زيدٍ عندنا، وهو الذي عُرِّ عنه في "المقرب"<sup>(٤)</sup> بكونه [مقارنًا]<sup>(٥)</sup> لمعرفة، ولا يقال "أل"، وقد يقال: اختصاصه بـ"من" وعقوبتها<sup>(٦)</sup>، فهو داحل في: «رغبةٌ في الخير خيرة»، ويُعم حينئذٍ أن صورة تلك المسألة لا تقتصر بالمصدر، وبالحاصل: أنها ليست قسمًا برأسه، وأن عدم قبول "أل" لا مدخل له في التسويغ.

ومن الباب: «الشئُ فتوانٌ بدوهم»<sup>(٧)</sup>؛ لأن الصفة مقدرة.

ومنه -عند ابن الحاج<sup>(٨)</sup>-: الناس رجلان: رجلٌ الزمته<sup>(٩)</sup>، ورجلٌ أهنته، أي: رجلٌ منهم، ورجلٌ منهم، ورءٌ على ابن عُصفور<sup>(١٠)</sup> حَقْنُهُ الْمُسُوغُ التفضيل<sup>(١١)</sup>، وقال: يمكن أن يكون المسوغ غيرَه، قال: ومن هذا: قوله سبحانه: ﴿قَرِيبٌ فِي الْحَنَةِ وَقَرِيبٌ فِي

(١) آل عمران ١٥٤.

(٢) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٦/أب.

(٤) ليس مراده آية البقرة ٢٦١: ﴿وَلَقَدْ أَهْمَتْهُمْ أَسْهُمٌ حَزُونٌ مِّنْ عَشْرٍ﴾؛ لأن الصفة فيها ليست حلقًا للموصوف، فهو موجود.

(٥) ١٢٣.

(٦) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، وهو في المقرب، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: وعقوبتها.

(٨) قول للرب، تقدم قريبًا.

(٩) لم أقب على كلامه.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في المقرب: أكرمه؛ ولأنه قسم "أهنته" المذكور بعد.

(١١) المقرب ١٢٣.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في المقرب: انفصل.



التَّجِيرُ»<sup>(٢٨)</sup>.

وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ وَلَيْسَ مَا لَمْ يُقَلِّ

(خ١)

\* قوله: «ورغبة»: وليس منه:

حَسَنٌ فِي كُلِّ غَيْرٍ مِمَّنْ تَوَدُّ<sup>(٢٩)</sup>

علاقاً لمن<sup>(٣٠)</sup> غلب<sup>(٣١)</sup>.

\* [«ورغبة»]: في الحديث: «أمرٌ معروفٌ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكبرٍ صدقةٌ»<sup>(٣٢)</sup>.

\* [«ورغبة»]: ع: ضابطه: أن تكون عاملةً، كما قال في «التسهيل»<sup>(٣٣)</sup>، ومثله<sup>(٣٤)</sup> يقولهم: «أمرٌ معروفٌ صدقةٌ»<sup>(٣٥)</sup>.

فإن قيل: يلزمه إحارة: قائمٌ زيدٌ، وهو لا يجوز إلا بقلّةٍ، وظاهرُ إطلاقه هنا

(١) الشورى ٧.

(٢) الحاشية في: ٢٣.

(٣) حجر بيت من الرمل، لعمر بن أبي ربيعة، وصدره:

فَتَضَاعَفَتْ وَقَدْ قُلْتُ لَهَا: ...

الشاهد: يميء "حسنٌ" نكرةٌ ليس مسبوغةً الابتداء بما كونهَا عاملةً في "في كلِّ عينٍ"، بل كونهَا رافعةً لمكتفي به - وهو "منٌ" - على رأي من لا يشترط الاعتماد. ينظر: الديوان ٣٢١، والحيوان ٢٣٦/٣، والكامل ١١٨٧/٣، والأغاني ١٦٢/١، ١٣٥/٥، وديوان بلعاني ٢٢٨/١، والعمدة ١٢٠/٢.

(٤) انتقلت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٦/أب.

(٦) بعض حديث نوي أخرجه ابن حبان في صحيحه ٨٣٨ بهذا اللفظ، من حديث أبي ثر رضي الله عنه، وهو عند مسلم ٧٢٠، ١٠٠٦ بلقط مقارب.

(٧) الحاشية في: ٦/أب.

(٨) ٤٦.

(٩) شرح التسهيل ٢٩١/١.

(١٠) بعض الحديث النبوي للتقدم قريباً.



علافتُ ذلك.

قلت: قد أجازهُ أبو الحسن<sup>(١)</sup> بغير قلَّةٍ، فله أن يدَّعي جوازَهُ بغير قلَّةٍ، كمذهب أبي الحسن، وله أن يقول: هذه جائزةٌ من حيث الابتداء بالنكرة، محتمةٌ من حيث الاكتفاء بمرفوعها عن الخبر؛ فإن العرب لم تفعل ذلك إلا حيث اعتمد الوصف، ولا يزم من امتناع المسألة لأمرٍ آخر امتناعُها لغيره.

وبعضهم يقول: أن تكون عاملةً في ظرفٍ أو مفعولٍ، فيخرج هذا.

وقال ابنُ عصفور<sup>(٢)</sup>: زاد الألف<sup>(٣)</sup> في شروط الابتداء بالنكرة: أن تكون في معنى الفاعل، نحو: قائمٌ زيدٌ<sup>(٤)</sup>.

\* «وَعَمَلُ يَرْ»]: ضابطه: أن يضاف إلى نكرة، وإنما قلت: إلى نكرة؛ لأنها لو أضيفت إلى معرفة لم يكن فيها إشكالٌ، لأنها تكون معرفة، وحينئذٍ تخرج من باب ما البدئ فيه بالنكرة لمسوق<sup>(٥)</sup>.

\* قال ابنُ عصفور<sup>(٦)</sup>: وزاد كذا<sup>(٧)</sup> في المسوغات: أن تكون خلقاً من موصوف، أي: صفةٌ خُلف موصوفها، نحو: عبدٌ مؤمنٌ غير من مشرك، و...<sup>(٨)(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح جل الزحاجي ٣٤١/١، وشرح الكافية للرضي ٢٤٧/١، ٢٤٨، والتبليغ والتكميل ٣٧٢/٣، ٣٣٣، وإرشاف الضرب ١١٠٢/٣، ومغني اللبيب ٥٧٩.

(٢) شرح جل الزحاجي ٣٤١/١.

(٣) ينظر: شرح جل الزحاجي ٣٤١/١، والتبليغ والتكميل ٣٣٣/٣، وإرشاف الضرب ١١٠٢/٣، ومغني اللبيب ٥٧٩.

(٤) الحاشية في: ٦/أب.

(٥) الحاشية في: ٦/أب.

(٦) شرح جل الزحاجي ٣٤١/١.

(٧) لم أقف على نسبة زبادة إليهم عند غير ابن عصفور. وهو غير منسوب إليهم في: شرح كتاب سبويه للسراي ١٠٣/٥، والتبليغ والتكميل ٣٢٥/٣، ومغني اللبيب ٦٠٩.

(٨) كذا في المخطوطة، وصوابه ما عند ابن عصفور بخطها، وعليه يستقيم التمثيل، وعبرة ابن عصفور: «نحو: مؤمنٌ غيرٌ من مشرك، لأنه في معنى: عبدٌ مؤمنٌ غيرٌ من عبدٍ مشرك».

(٩) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث، سقطت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٦/أب.



(خ ٢)

\* ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كِبِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>، واعتُف في "صَدَّ"، فقليل: عطفٌ على الخبر، وهو "كبير"، وكذا "وكَفَرٌ"، ويردُّه: أنَّ القتال فيه ليس كفرًا. وقيل: مبتدأ، فيكون "فيه" كالشاهد الأول، وكذا "وكَفَرٌ به"، وبغيرهما محذوف، أي: كبيران، وردُّ: بأنه يلزم منه أن إخراج أهله أكبر من الكفر. وقيل: مبتدأ، و"كَفَرٌ" و"إخراج" معطوفان، و"أكبر" خبرُ الجميع. واعلم أنه يجوز في الظرف في الآية أن يكون صفةً، فيكون من قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكَ مُتَوَنِّئٌ عَنِ﴾<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «وَعَمَلٌ يُؤْمِرُ» مثلاً ثانٍ لتسوية العمل؛ لأن المضاف عاملٌ في المضاف إليه، وقد نصَّ على ذلك في 'شرحه للتسهيل'<sup>(٣)</sup>. والأصل في الأخبار أن تؤخَّرَ وجُوزُوا التقديم إذ لا ضرراً

(خ ١)

\* ع: قدَّم الكلام على تأخير الخبر قبل الكلام على حذفه، وفي "الكافية"<sup>(٤)</sup> عكس، والذي هنا أولى، لأن التقديم أقرب إلى الأصل من الحذف<sup>(٥)</sup>. \* [«وَجُوزُوا»]: ع: قيل: إن الحليل<sup>(٦)</sup> منعه، وأوله السَّهْلَانِي<sup>(٧)</sup> على أن منعه لذلك إذا كان لغیر غرضي.

(١) البقرة ٢١٧، وناسخ: ﴿يَتَنَفَّسُ فِيهِ الْغَازِ الْكَبِيرُ﴾ قال في "قِتَالٌ فِيهِ كِبِيرٌ" وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَصَفَّ بَرٍّ، وَالْمَسْجِدَ الْكَبِيرَ وَإِخْرَاجَ أَهْلِهِ، وَشَأْنٌ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ.

(٢) البقرة ٢٢١.

(٣) الحاشية في: ٢٣.

(٤) ٢٩١/١.

(٥) الحاشية في: ٢٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣٥٢/١.

(٧) الحاشية في: ٦/ب.

(٨) بنظر: الكتاب ١٢٧/٢.

(٩) نتائج الفكر ٣١٣، ٣١٤.



واحتج ص<sup>(١)</sup> بأمور محتملة، ويتبعني عندي أن يُحتج بقولهم: «الليلة الظلال»<sup>(٢)</sup>، ومنه: «وَمَا يَمُوتُ لَهُمْ أَتِلٌ سَلَخٌ»<sup>(٣)</sup>، و: «مسكين مسكين رجل لا زوج له، ومسكين مسكين امرأة لا زوج لها»<sup>(٤)</sup>، و: «عيمي أنا»<sup>(٥)</sup>، و: «نَشْتُوْهُ عَنْ يَشْتُوْكَ»<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

\* مرأته بالتجوز: عدم المنع، لا الإباحة للمستوية الطرفين.

ولمّا قسّم في "تقريب"<sup>(٧)</sup> الحوز إلى واجب التقديم، وواجب التأخير، ومستوف فيه الأمران؛ قال ابن الحاج<sup>(٨)</sup>: هذا القسم لا وجود له عندي، قال: وإنما الأقسام: واجب التقديم، وواجب التأخير، ومختار التأخير، وهو أوسع الأقسام، نحو: زيد قائم. ع: والذي في كلام ابن عُصفور: وقسم أنت فيه بالخير، وهو ما عدا ذلك، ولم يقل: إن الوجهين مستويان<sup>(٩)</sup>.

فَانْتَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عَزَافًا وَتَكْرًا عَادِيًّا بَيَان

(٢خ)

\* قوله: «فانتعه» مستحب عن مفهوم قوله فيما تقدّم:

«وَعُوْزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا حَزْرًا»

(١) ينظر: الإنصاف ٥٦/١، والبيان ٢٤٥، واتلاف النمرة ٣٣.

(٢) قول للرب، رواه سيويه في الكتاب ٢١٦/١، ٤١٨.

(٣) ص ٣٧.

(٤) حديث ثوري رواه سعيد بن منصور في سنه ٤٨٨، والحراني في الأوسط ٦٥٨٩، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٥١٧٧.

(٥) قول للرب، رواه سيويه في الكتاب ١٢٧/٢.

(٦) قول للرب، رواه سيويه في الكتاب ١٢٧/٢.

(٧) الحاشية في: ٦/ب.

(٨) ١٢٦، ١٢٧.

(٩) لم أقب على كلامه.

(١٠) الحاشية في: ٢٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٨٧/١ بتصريف، دون التعليق الأخير، ولم يعرفها لابن هشام.



فإن مفهومه: ومتعوه حيث بشر، ثم فُكِّرَ على هذا المفهوم<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «عُرِفَا» البيت: لم يشترط في «المقرب»<sup>(٢)</sup> عاداتي بياني، وتعليقه ابن الحاج<sup>(٣)</sup>، وقال: ذلك مشروطٌ عند من يسلم أن ذلك موجبٌ للمنع، وإلا فنصُّ (الْحَاجُّ) في: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> على حواز الوجهين، وقال: إنه لا خلاف بين النحويين في ذلك.

وفي «لمنع»<sup>(٥)</sup> ابن جني: إذا [كانا]<sup>(٦)</sup> معرفتين كنت بالحيارة ألهمما شئت جعلت المبتدأ، وجعلت الآخر الحيز.

وقال ابن<sup>(٧)</sup> تَهَان<sup>(٨)</sup>: ينبغي أن يُقرأ: «الآخر» بكسر الحاء، وحكى عن ابن كُثَيْم<sup>(٩)</sup> حواز تأخيره هنا، وقال: متى كانت القائدة في شيء فهو الحيز، مقدماً كان أو مؤخراً<sup>(١٠)</sup>.

\* «عُرِفَا وَتَكْرَرَا»: تمييزان حوَّلان عن الفاعل<sup>(١١)</sup>.

\* بُرِّدَ عليه: نحو: قائم غلام امرأة، وهذا معنى قول ابن الحاجب<sup>(١٢)</sup>: معرفتين، أو

(١) الحاشية في: ٢٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٨٧/١، ولم يعرفها دُين هشام.

(٢) ١٢٨.

(٣) لم ألق على كلامه.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣.

(٥) الألباء ١٥.

(٦) ٢٦.

(٧) ما بين المعطوفين ليس في المخطوطة، وهو في النسخ، والسباق يقتضيه.

(٨) هو عبدالواحد بن علي بن عمر المعكوي، أبو القاسم، من علماء اللغة والنحو والأدب، له: شرح النسخ، توفي سنة ٤٥٦. ينظر: نزعة الألباء ٢٥٩، وإنباء الرواة ٢١٣/٢، ونبذة الوعاة ١٢٠/٢.

(٩) لم ألق على كلامه في شرح هذا الموضع من «النسخ»، ولا في باقي أبواب المبتدأ والآخر و«كان» و«إذ» من المطبوعة ٣٣/١-٤٠، ٤٨-٩٦.

(١٠) لم ألق على كلامه.

(١١) الحاشية في: ٢٤.

(١٢) الحاشية في: ٢٤.

(١٣) الكافية ١٦.



متساويتين، أي: في التخصص والقرب من المعرفة، نحو: أفضّل منك أفضّل متى.  
قال الزّجّج<sup>(١)</sup>: إن أعرف المرفقين يجب تقديمه، وإن ابن الحاجب لم يعتبره.  
قلت: ومن الغريب أنهم اعتبروه في باب "كان"، أعني: جَعَلَ الأعرب الاسم،  
وما دونه الحيز، ولم يعتبره أكثرهم في هذا الباب<sup>(٢)</sup>.

\* [«عَادِيَمِي يَمَانِي»]: هذا تقييد، وقال الزّجّج<sup>(٣)</sup> معترضاً على ابن الحاجب:  
ينبغي أن يقول: إذا كانا معرفتين، ولم يكن أحدهما مشبّهاً بالآخر، لَمْ يَجْرُحْ لِحْوَ:  
تَنُونَا بَنُو أَبَانَا وَأَبَانَا

البيت<sup>(٤)</sup>، أي: بنو أباننا مشبّهون بنينا، لا يقال: عدل إلى الحمل على الظاهر؛ لأن مراده:  
أن الابن يشتمل ابن الصلب وابن الابن، دون ابن البنت، وليس المراد التشبيه، فلا  
حاجة لتقديم الثاني متداً، ولا إلى جَعَلَ للبند مشبّهاً بالخير؛ لأن هذا المعنى حاصل  
والبيت على الظاهر، وكذا قول أبي تمام:

لُعَابُ الْأَعْي

البيت<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الكافية الكبير ٣٩/ب، وعبارته: «وذكر ابن النّكّان في "الغرة" أن أحد المرفقين إن  
كانت أعرف جاز تقدم الحيز على ابتداء، وإن لم تكن كذلك لم يجر، ولم يرع هذا التقسيم غيره،  
ولا مصنف الكتاب».

(٢) الحاشية في: ٢٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٨٨/١.

(٣) شرح الكافية الكبير ٣٩/ب، ٤٠/أ.

(٤) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

بنونا بنو أباننا وبنانا بنوهن أبانا الرجال الأبعد

ينظر: الحيوان ٢٣٠/١، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢٣٠/١، وشرح الحماسة للعرزوقي ٣٦٩/١،  
والإنصاف ٥٦/١، والشّيبان ٢٤٦، وشرح التسهيل ٢٩٧/١، والنذيل والتكميل ٣٣٧/٣،  
وغلبس الشواهد ١٩٨، ومعني التّيب ٥٨٩، وللقاصد النحوية ٥٠٣/١، وعزلة الأدب  
٤٤٤/١.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لعاب الأفاعي القاتلات لعاباً وأزني الخنى المتأزلة ليل عواس



وهذا من كلام الجوزي<sup>(١)</sup>، ولقائل أن يقول: يُحمل الثاني على ظاهره؛ فكثيراً للمبالغة<sup>(٢)</sup>.

كذا إذا ما الفعل كان خبراً أو فصيحة استعماله مُنحصراً

(خ ١)

\* [«خبراً»]: رافعا لضمير مفعول مذكّر<sup>(٣)</sup>.

\* أجمع ص<sup>(٤)</sup> على منع التقدم في: زيد قام، واختلفوا فيه في باب "كان"، نحو: كان زيد قائماً، قال ابن عصفور<sup>(٥)</sup>: والصحيح الجواز؛ لأن المنع في باب الابتداء؛ لأن الفعل عاملٌ لفظيٌّ، وهو قويٌّ، وقد أمكن إعماله، فلا يُعدّل إلى العامل الضعيف، وأما في باب "كان" فلا يتأخّر ذلك؛ لأن هذه أفعالٌ، والعرب تأتي بعاملين لفظيّين، وتؤخّر عنهما للعمول في باب الإعمال<sup>(٦)</sup>.

\* [«مُنحصراً»]: نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(٧)</sup>، و: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ

معنى: لعاب قلم الوزير الممدوح -أي: جُزوه- يُشبه لعاب الأفاعي -أي: سمّها- في القتل. ينظر: الديوان ١٢٣/٣، والحيوان ٤٨/١، وحيون الأخبار ١٠٩/١، وديوان اللعاني ٧٨/٢، ومعاهد التخصيص ١٧٨/١، وشذرة الأدب ٤٤٥/١.

(١) للتقدمة الجزئية ٩٧. والجوزي هو عيسى بن عبدالعزيز بن ثعلبخت، أبو موسى، من علماء العربية بإفريقية، أحد عن ابن بري، له: للتقدمة، وتسمى: لقانون، وشرح الأصول، وقوامها، توفي سنة ٦٠٧. ينظر: إنباء الرواة ٣٧٨/٢، وبغية الوعاة ٢٣٦/٢.

(٢) الحاشية في: ٢٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٨٨/١، وعزا لابن هشام التعليق على بيت أبي تمام وما بعده.

(٣) الحاشية في: ٦/أب.

(٤) ينظر: شرح الكافية للراضي ٢٥٨/١، وارتشاف الضرب ١١٠٤/٣، ومغني الطبيب ٧٩٥.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٩١/١، ٣٩٢.

(٦) الحاشية في: ٦/أب.

(٧) آل عمران ١٤٤.



وَجِدْتُ ﴿٢١﴾.

(٢٤)

\* مسألة "نَهْدَ قَامَ" ضابطها أربعة أوجه: أن يكون الخبر فعلاً رافقاً لضمير مفعول راجع للمبتدأ، فخرج نحو: نَهْدَ قَالَمٌ، ونَهْدَ قَامَ أبوه، وأخواتك قاموا<sup>(٢١)</sup>، وإخوتك قاموا، وغلالمٌ هندٌ ضَرْبُهُ؛ فإن تقدم "ضَرْبُهُ" لا يضراً؛ إذ لا يَنْوِطُهُمُ أن الغلامَ لـ "ضَرْبُهُ".

فإن قلت: فما تصنع به غلامٌ نَهْدَ ضَرْبِهِ؛ إذا قَدَّرْتَ الفاعلَ الغلامَ؛ أو ليس الإلزامُ موجوداً لو قُدِّمَتْ، وقد صدَّقَ عليه ضابطك؟

قلت: هنا يجب إبراز الضمير؛ لجزئان الفعل على غير مَرٍّ هو له، فنقول: غلامٌ نَهْدَ ضَرْبِهِ هو، فإذا قلت: ضَرْبُهُ هو غلامٌ هند<sup>(٢٢)</sup>، فلا لبس.

فإن قلت: بلى، اللبسُ موجودٌ لاحتمال التأكيد.

قلت: لو اعتبروا ذلك لم يُجْزِئهم الإبرازُ في قولهم: غلامٌ هند<sup>(٢٣)</sup> ضَرْبُهُ هو؛ شيئاً لاحتمال التأكيد، فهذا لازم في الفعل والوصف، قُدِّمَتْ أم أُخِّرَتْ.

فإن قلت: فلمَ [لا]<sup>(٢٤)</sup> أبرزت أيضاً في: غلامٌ هندٌ ضَرْبُهُ؛ فقلت: هي؟

قلت: لعدم الإلزام.

فإن قلت: فلمَ أبرزت في: غلامٌ هندٌ ضَرْبُهُ هي؟ وقد زال الإلزام؟

قلت: فرقاً بين الفعل والوصف؛ لأن الاتصال بالفعل آكد؛ فلم يفصلوا معموله عنه إلا لموجب<sup>(٢٥)</sup>.

\* [«فَنَحْصِرُ»]: سواء كان الحصر بـ"نَحْصِرُ"، أو بـ"نَحْصِرُ"، وسواء كان حصر

(١) النساء ١٧١.

(٢) الحاشية في: ٦/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: قاما.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: نهد.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: نهد.

(٦) ما بين المتعوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٧) الحاشية في: ٢٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٨٩/١، ٩٠، وقد كتبها الشافعي راء.

اليت الأتي، والصواب وضعها هناك كما عند ياسين.



إفراؤ<sup>(١)</sup>، أو قلب<sup>(٢)</sup>.

وينبغي أن يرد المصور بـ"إلا" على قوله:

«وَجُوزُوا الْقَدِيمَ إِذَا لَا حَرَزًا»

فإنه إنما يمنع في هذا: الحمل على المصور بـ"إنما"، لا لأنه<sup>(٣)</sup> يضر؛ فإنه لو قيل: ما إلا قائم زيد؟ لم يتغير المعنى<sup>(٤)</sup>.

أو كان مستنداً لذی لازم ابتدا أو لازم الصدر كمن لي منجدا

(١خ)

\* في بعض النسخ<sup>(٥)</sup>: «لازم» بالفتح في الميم، يعني: أو كان الحيز لازم الصدر، وهذا عكس القصد؛ لأن ذلك لا يجب تأخيره، بل تقديمه، ويوجد: «لازم» بفتح الزاي والميم، عطفاً على: «كان»، أي: أو لازم هو الصدر، وهو كالأول في الخطأ، والحق: «لازم» بكسرهما.

ثم العطف على: «ذي»، لا على: «لام»؛ لأن المعنى يصير على الأول: أو كان مستنداً للزائم الصدر، أي: لمبتدأ لازم الصدر، وهو المراد، وعلى الثاني: لمبتدأ ذي لازم الصدر، فيتعرف إلى مثل: أنهد قائم، والحكم أن الحيز يتقدم على المبتدأ، لا على هزة الاستفهام، فهذا فساد، ولا يطابق...<sup>(٦)(٧)</sup>.

(٢خ)

(١) هو ما حوَّط به غل يعتقد الشركة، نحو قولك: إنما زيد كاتب لا شاعر، يُقرن يعتقد كاتباً شاعراً. ينظر: مفتاح العلوم ٢٨٨، وبغية الإيضاح ٥/٢.

(٢) هو ما حوَّط به غل يعتقد عكس الحكم المكت، نحو قولك: ما كاتب إلا زيد، يُقرن يعتقد في مكان ما كاتباً غير زيد. ينظر: مفتاح العلوم ٢٨٨، وبغية الإيضاح ٥/٢.

(٣) كنا في المحفوظة، ولعل الصواب: أنه لا.

(٤) الحاشية في: ٢٤.

(٥) لم ترد هذه الرواية ولا التي تليها في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ٨٨، البيت ١٣١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحفوظة.

(٧) الحاشية في: ٦/ب.



\* قوله: «لذي لام ابتداء»: فليُسأل عن اللام في: لَيْدَ قام، وقال<sup>(١)</sup>:

لَعْنِي لَيْنٌ أَنْزَلْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ لَيْسَ الثَّلَاثِي كُنْتُمْ آلَ الْخَزْجِ<sup>(٢)</sup>  
اللام في 'لَعْنِي' لام الابتداء، ولام 'لَيْسَ' موطن، ولام 'لَيْسَ' لام جواب القسم<sup>(٣)</sup>.  
ونحو عدي درهم ولي وطير ملنزم فيه تقدّم الخبر  
كذا إذا غادَ عليه مضموم مما به عنه فيينا يُخْبِرُ  
(خ ٢)

\* هذه المسألة أربع صور:

أحدها<sup>(٤)</sup>: أن يكون البتداء مضافاً إلى ضمير، والخبر مضافاً إلى ما يعود عليه  
ذلك الضمير، كقوله<sup>(٥)</sup>:

مِلَّةٌ غَرَبَ غَرَبٌ غِيْبُهَا<sup>(٦)</sup>

الناية: أن يكون بتدّل المضاف إليه بمروراً بالخراف، نحو: مُغْرَضٌ عن هندٍ يُغْلَى  
إليها.

الثالثة: أن تتركب صورة من النوعين، نحو: مُغْرَضٌ عن هندٍ يُغْلَى.

والرابعة: أن يكون مفسّر الضمير منصوباً، نحو: تُغْرَضُ زَيْدًا أُغْلَى.

(١) هو الأئمة الراعي البيهقي.

(٢) بيت من الطويل، أنزقته مكرّم. ينظر: مجاز القرآن ١٦٩/٢، ٢٤٩، ومعاني القرآن وأعرابه  
٣٠٤/٤، والوجه ٥٤/٦، والمنتخب ٣٠٨/٢، والاختصاص ١٦٠/٣، وشرح السهيل ١٧/٣،  
والنذيل والتكميل ١٣٨/١٠، وجزالة الأدب ٣٨٨/٩.

(٣) الخاشية في: ٢٤.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: أحدها.

(٥) هو مُنْصِب.

(٦) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَعْلَى إِحْلَالًا وَمَا بَلَى قَسْرَةً عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلَّةٌ عَرَبِيَّ حَبِيْبُهَا

ينظر: الديوان ٦٨، وديوان الثعاني ١٤٤/١، والأدبي في شرح أمالي القاضي ٤٠١/١، وشرح  
السهيل ٣٠٢/١، والنذيل والتكميل ٣٥١/٣، وتخليص الشواهد ٢٠١، وللقاصد النحوية  
٥٠٩/١.



واختلف في هذه، وفيما إذا كان للشر مجرورًا بالحرّف: هل يجوز تأخير الخبر، وتقديم للشر، فنقول: عن هند المحسن إليها مقررٌ، وزيد<sup>(١)</sup> أخرجه مقررٌ؟

فأجاز ذلك البصريون وهشام مطلقًا، ومنعه الكوفيون إلا هشامًا والكشائي مطلقًا، وقطّعت الكشائي<sup>(٢)</sup>، فأجازته إن كان العامل وصفًا، نحو: مقررٌ، ومثّقه إن كان فعلًا، نحو: أخرز.

فيقال في ضابط المسألة: إذا اتصل بالمتبنا ضميرٌ عائِدٌ على ما اتصل بالحرّ، فتارة يكون الاتصالان من جهة الإضافة، وتارة يكونان من جهة المفعول، وتارة مختلفان، ونحو ذلك صورتان<sup>(٣)</sup>.

كذا إذا استوجب التصدير كأي من علمته نصيرًا

(خ ١)

\* ع: ولا يؤزّد عليه: زيد أين هو؟ لأنّ كلامه في الخبر المستوجب للتصدير، وهنا جزء خبر المستوجب، لا المجموع، وتقديم ذلك الخبر على مثيلاته واجب<sup>(٤)</sup>.

\* إن قلت: كيف سأل قوله:

«كذا إذا استوجب التصدير»

فإنه راجع إلى قولك: يجب تقديم الخبر إذا كان واجب التقديم، وذلك فوّز؟

والجواب: أن واجب التصدير صار علمًا عند الإطلاق على نحو أسماء الاستفهام،

فكانه قال: يجب تقدّم الخبر إذا كان اسم استفهام، أو ما أشبهه، مثل: "كم" الخبرية<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه: زيد، لأنه معمول لـ"مقرر"، وتقديم في لكال قبله منصوبًا.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٢/١، والذنين والتكميل ٣٥٥/٣.

(٣) الحاشية في: ٢٤.

(٤) الحاشية في: ٧/١.

(٥) الحاشية في: ٧/١.



\* قال ابن جني في "الكتيبة"<sup>(١٧)</sup>: أحاز أبو الحسن<sup>(١٨)</sup>: زيد كيف؟ وضعن "كيف" ضميراً لزيد، كما تقول: زيد قام، لأن بين...<sup>(١٩)</sup> والظرف نسباً، بذلك على ذلك: وقوع المجازة...<sup>(٢٠)</sup> لله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْتَمِرِينَ لَكُلٌّ﴾<sup>(٢١)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٢٢)</sup>:  
 وَمَا بَلَكَ<sup>(٢٣)</sup> مِنْ غَيْرِ أَتَمُّهُ فَإِنَّهُ تَوَارَتْهُ أَبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ<sup>(٢٤)</sup>  
 \* ذكر ابن<sup>(٢٥)</sup> إجازة<sup>(٢٦)</sup> أن ابن جني<sup>(٢٧)</sup> أحاز: زيد كيف؟ بتقدير: كيف هو؟  
 وعلى قياس ذلك: زيد أين؟ بتقدير: أين هو؟<sup>(٢٨)</sup>

(٢٤)

(١) ٢٩ (ت. هندايي)، ٢٧ (ت. عبدالعال)، ونقل ياقوت في حاشية الألفية ٩٤/١ نحوه عن كتاب "اللغة" لابن جني عن أبي علي عن لملمن عن الأعمش.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٠٦/٣.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمتين انطلمستا في المخطوطة.

(٥) النحل ٥٣.

(٦) هو زهير بن أبي سلمى.

(٧) كلها في المخطوطة مضبوطة، موافقة لتظنر ابن جني الآية باليت في همه الطرف شرطاً، وفي مضبوطة انتبه: «فما بك» موافقة للديوان بشرح الأعمش، وهو خلاف مراد ابن جني.

(٨) بيت من الطويل، روي: «فما كان» و«وما بك» بدل «وما بك»، ولا شاهد فيهما، وشاهد على رواية ابن هشام: وقوع الجار والهرور "بك" بخاؤي به في موضع نصب بشرط. ينظر: الديوان بشرح نعلب، ٩٥، وبشرح الأعمش ٢٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٨/١، والعقد الفريد ٢٤٦/١، والأغانى ٤٤٤/١٠، والحقبة ١٦١/٢، ٣٣٥، والصناعتين ١٠٢، وعيار الشعر ٨٤، وشرح غرائب معني المليب ٢٩٩/٢.

(٩) الحاشية في: ٧/١.

(١٠) هو الحسن بن بدر بن إجاز، أبو محمد، من علماء النحو في بغداد، له: قواعد للطائفة، والحصول في شرح الفصول لابن معطي، توفي سنة ٦٨١. ينظر: بقية الوعاة ٥٣٢/١.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: الحصول في شرح الفصول ٤٦٠.

(١٢) التنبه ٢٩.

(١٣) الحاشية في: ٧/١.



\* [«ك: أين من غلبته نصير»]: و: كيف أنت؟ و: أإن اعتكألت؟ و: متى سفرتك؟ و: كم دراهمك؟<sup>(١)</sup>

وعجز المحضور قدّم أبدا كما لنا إلا تباغ<sup>(٢)</sup> أحمد

(خ١)

\* [«ك: ما لنا إلا التباغ أختدا»]: ع: في المثال خلل، والصواب التمثيل؛ ما قائم إلا زيد، وأما مثاله فالأرجح فيه أن يكون المرفوع قاعلا<sup>(٣)</sup>، لا مبتدأ<sup>(٤)</sup>.

وحذف ما يعلم جائز كما لقول زيد بعد من عندكما

(خ١)

\* ابن<sup>(٥)</sup> بإتشاف<sup>(٦)</sup>: التلويع يقع في الكلام الفصيح، فيكون أوقع في النفس من التصريح<sup>(٧)</sup>.

\* [«وحذف ما يُعلم جائز»]:

(١) الحاشية في: ٢٥.

(٢) كنا في المخطوطة مضبوطة، والصواب: التباغ.

(٣) ورفع متعلق الجار والفرير "لنا" المحذوف، أي: ما استقر لنا إلا تباغ أحمد. ينظر: مغني اللبيب ٥٧٩.

(٤) الحاشية في: ٧/١.

(٥) هو طاهر بن أحمد بن بإتشاف التصري، أبو الحسن، من علماء العربية، ولي تصحيح ديوان الإنشاء بمصر، له: المقدمة الشخصية، وشرحها، وشرح جمل الزحاجي، وغيرها، توفي سنة ٤٦٩. ينظر: ترعة الألباء ٢٦١، ومعجم الأدباء ١٤٥٥/٤، وإبائه الرواة ٩٥/٢، وبقية الوعاة ١٧/٢. ولم تُنَظِّط إباء الثانية من اسمه في مصادر ترجمته، وقُلِّبَتْها أُرْجِح من كسرها أو إسكانها. ينظر: مقدمة تحقيق شرح المقدمة الشخصية ٩-١١، وضبطها ابن هشام في موضع سيأتي ص ١٤٦٠ ضبط قلم بالفتح.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) الحاشية في: ٧/١.



مَنْ يَنْجَحِ الْعِزَّ طَائِمٌ<sup>(٢٨)</sup>

\* [«وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَالِزًا»]: وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية<sup>(٢٩)</sup>، فحذف الخبر.

ويحمل الوجهين: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾<sup>(٣٠)</sup>، و: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾<sup>(٣١)</sup>.

ومن ما<sup>(٣٢)</sup> يدل على أنهم يحذفون للبُتْداء من هذا: قوله<sup>(٣٣)</sup>:

قُلْتُ: عَلَى امْنَحِ اللَّهُ، ثُمَّ كَ طَاعَةٌ<sup>(٣٤)</sup>

فهذا قد يؤنس بأن المحذوف البُتْداء.

ويحمل التفسير<sup>(٣٥)</sup> وابن الحاجب<sup>(٣٦)</sup> من حذف الخبر: خرجت فإذا المسبح، وقال

(١) بعض بيت من الطويل، لرجل من أسد، وهو بتمامه:

بني ثعلبي لا تنكحوا العزَّ شُرُفًا      بني ثعلبي من ينكح العزَّ طائم

ينكح العز: يجهدها خلبًا. الشاهد: حذف البُتْداء مع لقاء الواقعة في جواب الشرط، والتقدير: فهو طائم. انظر: الكتاب ٦٥/٣، وقليب اللغة ٢٠٨/١، والمخسب ١٢٢/١، ١٩٣، وشرح السهيل ٣٨٣/١، والتذيل والتكميل ٢٩٩/٣، ولتقاسم النحوي ١٩٤٢/٤.

(٢) الحاشية في: ١/٧.

(٣) الجمع ٢٥، وقامها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْتَجِدُوا لَكُمْ أَعْدَاءَ جَمْعَهُ لِكُلِّ سَوَاءٍ أَلْعَنَكُمُ فِيهِ وَالْبَاوَدُ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ يَلْعَنُكُمْ وَيَقْلِبُ لُوقَهُ مِنْ فَكَاظٍ أَبِيرٍ﴾.

(٤) يوسف ١٨.

(٥) محمد ٢١.

(٦) كنا في المخطوطة، ووجهه: ومنا.

(٧) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٨) صدر بيت من الطويل، ومعه:

وإن كنت قد شئت ما لم أفرؤ

...

انظر: ملحقات الديوان ٤٩٠، والأغاني ١٦٧/١، والخصائص ٣٦٤/٢، وأسالي ابن الشجري ٦٠/٢، والتذيل والتكميل ٣١٥/٣، ومغني الطبيب ٨٢٦، وعزلة الأدب ١٨١/٤.

(٩) الفصل ٣٨.

(١٠) الأُمالي ٨٧٤/٢.



المروءة<sup>(١)</sup>: إن "إذا" للمقابلة ظرف مكان، وهي خبر، فالتقدير: فبحضرتي السبع، وقال الزجاجة<sup>(٢)</sup>: إنها زمان، والمرفوع بعدها على حذف مضاف، أي: فالزمان حضور السبع، أو مقابلة، حكى ذلك الشَّاذلِيُّ في "الحواشي"<sup>(٣)</sup>.

\* وقال الشيخ أبو علي في "الثَّابِتة"<sup>(٤)</sup> ما مضمونه: مما استدلَّ به أبو الحسن<sup>(٥)</sup> على س<sup>(٦)</sup> قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ أَفَأَنْتَ تُعِيدُهُمْ فِي الْكَافِرِ﴾<sup>(٧)</sup>، قال: المعنى: أفأنت تنقذه.

والجواب: أنه يجوز أن يكون الخبر محذوفاً، كقوله: ﴿أَفَمَنْ يَلْعَنُ يَرْجِعْهُمُ سَوْءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبِئْسَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، ألا ترى أن دخول العطف يمنع الخبرية؛ وإن كان "الظالمين" هم من يلْعَنُ بوجهه سوء العذاب؟ وأيضا فإفهام لا يقولون: أن هذا تضرعه؟ وهذا دليل على أن "أفأنت" ليس بخبر.

وكذا يقول في: ﴿أَفَمَنْ دُخِلَ لَهُ سَوْءُ عَمَلِهِ فَمَا هُوَ حَسْبًا﴾<sup>(٩)</sup>، وفي قوله: ﴿إِنَّهُمْ مَن يَسْتَقِي وَيَصْبِرُ﴾ الآية<sup>(١٠)</sup>، كل ذلك بمنزلة قوله<sup>(١١)</sup>:

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٥/٢، وشرح كتاب سيويه للسوائي ١٠٨/٥ (ط. العلمية)، وشرح التسهيل ٢١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، والتذيل والتكميل ٣٢٤/٧، ومغني اللبيب ١٢٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيويه للسوائي ١٠٨/٥ (ط. العلمية)، وشرح التسهيل ٢١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، والتذيل والتكميل ٣٢٤/٧، ومغني اللبيب ١٢٠.

(٣) حواشي بنفس ٦٩.

(٤) الحاشية في: ٧/١.

(٥) لم أقف عليه في عنارها لابن حني.

(٦) معاني القرآن ٤٩٤/٢، ٤٩٥.

(٧) لم يظهر لي وجه احتجاده بذلك عليه.

(٨) الزمر ١٩.

(٩) الزمر ٢٤.

(١٠) فاطر ٨.

(١١) يوسف ٩٠.

(١٢) هو ضايف بن الحارث البزرجي.



فَرَأَى وَقَبَّرَ يَنَا لَعِبَ<sup>(١)</sup>

(خ٢)

\* بخط عثمان<sup>(٢)</sup>: لا يجوز حذف جواب "لولا" لأنه جعل عوضاً من الخبر، بخلاف جواب "لو".

ع: ليس كما زعم، بل دليل قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي جواب كيف زيد قل ذنب فزيد استعني عنه إذ عرف

(خ٢)

\* من "مفتاح الإغراب"<sup>(٤)</sup> للأمين: إذا كانت "كيف" فضلاً فإن كانت مؤلاً عن هيئة الفاعل أو المفعول فهي في موضع نصب على الحال، أو عن هيئة الفعل فهي في موضع نصب على المصدر، نحو: كيف رأيت الهلال؟ وجوابه إذا كان عن هيئة الفاعل: حالاً، أو قائماً، وإذا كان عن هيئة المفعول: ظاهراً، أو خفياً، وإذا كان عن هيئة الفعل: رؤية صالحة، أو ضعيفة<sup>(٥)</sup>.

\* [«قل: ذنب»]: وتقولك: يشك، عند شئ طيب، و: قراءة، عند سماع

(١) عزت بيت من الطوبى، ومصدره:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ...

ينظر: الكتاب ٧٥/١، ومعاني القرآن للقراء ٣١١/١، وبخاز القرآن ١٧٢/١، ٢٥٧، ٢٢٢/٢، ومعاني القرآن لأخفش ٨٨٨/١، والأصمعيات ١٨٤، والأصول ٢٥٧/١، والإنصاف ٧٨/١، والتنزيل وتكميل ١٩٥/٥، وتلخيص الشواهد ٣٧٥، ولتقايد النحوية ٧٨٠/٢، وعزلة الأدب ٣١٢/١٠.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة للتحفة بين ٦/أ و ٧/أ.

(٣) هو ابن حنبل. ينظر نحوه في: تمام ١٤٨.

(٤) النور ١٠.

(٥) الحاشية في: ٢٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٩٥/١.

(٦) ٩١.

(٧) الحاشية في: ٢٥.



صوت، و: إنساناً، عند رؤية شيخ، فإن كان المذكور معرفةً جاز كونه عيراً، نحو قولك: المسك، و: القراءة، ونحو ذلك، كنا في "شرحه للشهيد"<sup>(١)</sup>، قال<sup>(٢)</sup>:  
إِذَا دُقْتُ فَأَنَا فُلْتُ: عَلِمْتُ مُنَافِقَةً<sup>(٣)</sup>

\* ومن حذف الحيز: قول "القرطبي"<sup>(٤)</sup>:

وَيَبْنَانِ: بَيْتُ اللَّهِ نَحْنُ وَلَآئُهُ وَبَيْتُ بَأَعْلَى إِبْنَاءَ مُشْرَفٍ<sup>(٥)</sup>

أي: لنا بيتان، فحذف الحيز، و"بيت الله" مبتدأ، والجملة بعده خبر، و"بيت بأعلى إبناء مشرف" مبتدأ، وما بعده صفة، والخبر محذوف؛ لدلالة ما تقدم، والجملة في هذه كالمفرد في [أ] المعنى: وبيت صفته كنا نحن ولأله أيضاً.

ولا يُجْعَل "بيت الله" بتقدير: أحدهما بيت الله؛ لأنه يُفخر بولايتهما البيت الأول والبيت الثاني، فإن لم يُجْعَل "نحن ولأله" عيراً لقوله: "وبيت<sup>(٦)</sup> الله" لم يستقم أن يُضمير،

(١) ٢٨٦/١.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مَعْتَقَةٌ لِمَا بَحِيَّةٌ بِهِ الثَّمَرُ

...

منامة: حر. ينظر: الديوان ١١٠، وشرح جن النرجاني ٤٦٣/٢، والتذيل والتكميل ٣١٣/٣، ١٣١/٦.

(٤) الحاشية في: ٢٥.

(٥) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، من شعراء الطبقة الأولى الإسلاميين، كانت له مهاجرة مع شعراء عصره، كحرير والأحطل والرقي، توفي سنة ١١٠. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/٢، والأخاني ١٩٣/٢١، ولطونلف والختلف للأمدى ٢١٦، ومعجم الشعراء ٤٨٦.

(٦) بيت من الصول. إلباء: بيت القلس. ينظر: الديوان بشرح الصواي ٥٦٦/٢، وشرح الفائق ٧٢٦/٢، والخلييات ٣٧٢، وكتاب الشعر ٢٧٦/١.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في كتاب الشعر للنقل من، والسياق يقتضيه.

(٨) كنا في المخطوطة، ولصواب ما في البيت: بيت.



فيحمله خبراً للمبتدأ الآخر الذي [هو] <sup>(١)</sup> "وبيت بأعلى إيلياء"، ألا ترى أنك تضم الخبر، ولا تضم غيره؟ <sup>(٢)</sup>

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وفي نصي يميني ذا استقر

(خ١)

\* ع: أورد عليه، فقيل: الوجوب والغلبة متناقضان.

وليس بجدياً لأن الخبر بعد "لو" <sup>(٣)</sup> أحوالاً، فتارة يكون كوناً مطلقاً، وهو الأكثر والغالب في الخبر بعد "لو"، فهذا يُحذف وجوباً، وتارة يكون كوناً مقيداً، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإلا حاز الحذف والإثبات.

فإذا تقرر هذا صبح قول المصنف: لأن الغالب أن يكون خبرها كوناً مطلقاً، فيجب الحذف في الغالب، فمتعلّق الغلبة والوجوب مختلف.

وقال الثعلبوني في "الخواشي" <sup>(٤)</sup>: ولو قيل: إن:

تُحِبُّكَ <sup>(٥)</sup>،

و: «حديثو عهد» <sup>(٦)</sup>، ونحوه أحوالاً، لقال ما لا يصح عند النحاة؛ إذ ليس في الكلام ما يعمل في الحال.

وقال بعض من أوجب حذف الخبر مطلقاً: إن "تُحِبُّكَ" تقدير: أن تُحِبُّكَ،

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في كتاب الشعر المنقول منه، والسياق يقتضيه.

(٢) الخاشية في: ٢٥، وهي في كتاب الشعر ٢٧٦/١.

(٣) كنّا في المخطوطة في هذا الموضع والذي يليه، والصواب: لولا.

(٤) خواشي للفصل ٧١.

(٥) بعض بيت من الوافر، لأبي العلاء للمعري، وهو بتمامه:

يُحِبُّكَ الرَّابُّ مِنْ كَرٍّ غَضِبَ فَنُولا الْبَيْتُ بِمَسْجِدِ لَسَالَا

ينظر: سقط الرند ٥٤، وشروحه ١٠٤/١، وشرح جن الرجاعي ٣٥٢/١، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، وتحليص تشيهد ٢٠٨، ومغني المليب ٣٦٠، ٧٠٢، وللقاصد النحوية ٥١٣/١.

(٦) بعض حديث ليوي أخرجه البخاري ١٢٦، ومسلم ١٣٣٣ من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظ مسلم: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأنفقت كثر الكعبة في سبيل الله...»، ولفظ البخاري: «لولا فيؤمك حديث عهد بجاهلية لأنفقت كثر الكعبة في سبيل الله...».



فحذف "أَنْ"، وزُرع، مثل:

أَلَا أَهَذَا الرَّاجِي أَخْضَرُ<sup>(١)</sup>

و"أَنْ" والفعل بدلُ اشتعاليٍّ من "الغيد"، وقيل: حالٌ، فقال النحّاس<sup>(٢)</sup>: حكمُ الحال حكمُ الخبر في وجوب الحذف بعد "لولا"، لأنّها خبر.

ع: فإن قلت: فما يصنع من ادّعى وجوب الحذف مطلقاً بمش: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ﴾<sup>(٣)</sup>؟

قلت: يُحتمل أن يكون 'عليكم' متعلقاً بـ'فضل'، أي: لولا تفضُّله عليكم، ويُحتمل أن يكون الجوابُ لثا حذف زال ما هو<sup>(٤)</sup> في موضع الخبر، فزُرع بالخبر، إلا أن هذا الثاني لا يقوى لقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنَّا مِن أَحَدٍ﴾<sup>(٥)</sup>، فأتى بالجاء والجرور مع وجود الجواب<sup>(٦)</sup>.

وبعدَ واو عَيْشَتْ مَفْهُومٌ قَع كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

(١خ)

\* «[وبعدَ واو]: ع: ينبغي أن لا يُقدَّر إلا قبل العاطف؛ لأنهم قالوا: لا يحذف الخبر وجوباً إلا إذا دل عليه دليل، وسدّ شيء مسدّه، فلو ادّعى حذفه بعد العاطف لم يكن في مكانه شيء».

(١) بعض بيت من الطويل، لطرفة بن العبد، وهو بجماعه:

أَلَا أَهَذَا الرَّاجِي أَخْضَرُ الْوُغَى وَأَنْ أَشْهَدُ النَّدَاتِ هَلْ أَنْتَ عُجْلِيوِي؟

ينظر: الديوان بشرح الأعلام ٤٥، والكتاب ٩٩/٣، وللقنطري ٨٥/٢، ١٣٦، ومعني اللب ٥٠٢، ٨٠٤، وشرح أبياته ١٨١/٦.

(٢) لم تُقف على كلام، وقد نسب ابن هشام هذا الكلام في معني اللب ٥٦٣، وتخلص الشواهد ٢٠٩ إلى الأخفش، وهو كذلك في التبيين على شرح مشكلات الحماسة ٢١١، والتبليغ والتكميل ٢٨٢/٣، ولزيتشاف الضرب ١٠٩٠/٣، ١٥٨٤، وعزارة الأدب ١٢٣/٧.

(٣) النور ١٠.

(٤) انظمت في بخطوطه، ولعلها كما أثبت.

(٥) النور ٢١.

(٦) الحاشية ن: ١/٧.







\* قال ابنه<sup>(١)</sup>: فإن لم تكن الواو للمصاحبة لم يجر<sup>(٢)</sup> الحذف.

وهذا فاسد، بل جاز الحذف والإلحاق، نصُّ عليه الناطم في "شرح التسهيل"<sup>(٣)</sup>.

وقيل حال لا تكون خيرا عن الذي خبره قد أضمر

(خ١)

\* ع: لا أعلم من اشترط هذا غير الناطم، ولا بُدُّ منه؛ لئلا يؤدي إلى تحية العامل للعمل وقطعه عنه<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* [«وقيل حال»]: عطفت على: «بعد "لولا"»، كما أن قوله: «وبعد واو» كذلك.

ع: لا بُدُّ أن يُشترط في تلك الحال أن لا يكون مُقدِّراً كونها معمولاً لمبتدأ، ولهذا صرح بالخبر في قول ذي الرِّثَّة طَيِّباً<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الألفية ٨٨.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعلها كانت هكذا في نسخة ابن هشام من شرح ابن الناطم، وهي في مطبوعته: «لم يجب الحذف»، وذلك موافق لعبارة شرح التسهيل التي سجل عليها، وعليه فلا وجه للاعتراض.

(٣) ٢٧٧/١.

(٤) الحاشية في: ٢٦.

(٥) الحاشية في: ٧/أ.

(٦) هو ابن عتبة بن نُهَيْش لمعدي، أبو الحارث، والرِّثَّة: قطعة من الخيل البالي، أحد شعراء الطبقة الثانية للإسلاميين، عاصر جريراً والفرزدق، ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، ٥٦٥، ولشعر والشعراء ٥١٥/١، والأخاني ٢٥٩/١٨.



مَنْزُجِي مَنزُوجًا عَلَى بَاهَا<sup>(١)</sup>

و"مَنْزُجِي" مبتدأ ومضافٌ إليه، والمَنْزُوجُ هنا مصدرٌ، لا ظرفٌ؛ لعمله في "مَنْزُوجًا"، وهو حالٌ من الياء التي هي فاعلٌ في المَعْنَى، و"عَلَى" خبر.

وقد يقال: استغنى النافذ بقوله: «وَقِيلَ حَالٍ لَا يَكُونُ<sup>(٢)</sup>»؛ لأنَّ الحال متى قُدِّرَتْ معمولَةٌ للمبتدأ لم يكن لك أن تفحص بينهما بالخبر؛ إذ لا يُخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله<sup>(٣)</sup>.

\* قال الله<sup>(٤)</sup>: فَإِنْ صَحَّ كَوْنُ الْحَالِ خَبَرًا فَإِلْضَامًا عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ، نحو: زَيْدٌ قَاتِلًا، «وَيَمْنَعُ غَضَبُهُ»<sup>(٥)</sup>.

وهذا حَسَنٌ، ويُلْزَمُ مثْلُ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْوَاوِ<sup>(٦)</sup>.

كَضَرْبِي الْغَيْدِ مَيْبُتًا وَأَنْتُمْ تَسْبِيحُ الْحَقِّ مَنُوعًا بِالْحَكَمِ

(خ ١)

\* [أَنْتُمْ تَسْبِيحُ الْحَقِّ مَنُوعًا بِالْحَكَمِ]: ع: في هذا المثال نظرٌ؛ لأنه لو رُفِعَ فيه 'مَنُوعٌ' على الحرية لصح<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في مصادر البيت: بَاهَا.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَنْزُجِي مَنزُوجًا عَلَى بَاهَا مِنْ عِنْدِ زَحْلِي وَفَادِيَا

ينظر: الديوان ١٣١١/٢، وأخبار الزحاجي ٢٤١، واغتصب ٢٦٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٢/٢، وشرح جبل طبرجاني ٤٨٧/٢، والتذيل والتكميل ٣١/١، ومعني الليب ٦٣.

(٣) كذا في المخطوطة، وهي بخط ابن هشام في الألفية بالناء.

(٤) الحاشية في: ٢٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٩٥/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٥) شرح الألفية ٨٨، ٨٩.

(٦) يوسف ٨، وهي قراءة تنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: مختصر ابن عبالويه

٦٧، وشواهد إقراءات للكرماني ٢٤١.

(٧) الحاشية في: ٢٦.

(٨) الحاشية في: ٧/١.



\* شَلَوَيْنَ<sup>(١)</sup>: ولا مسدّد الحال في غير ذلك مسدّد الخبر، ولهذا امتنع: زيدٌ وخُذته، عند من جعل "وُخِذَهُ" حالاً<sup>(٢)</sup>.

\* «مُيَبَّنًا»: حالٌ من: «الْعَيْد»، عاملها الخبرُ المذدوف، ومنعوا كونه المصدر؛ لأنها حيثو...<sup>(٣)</sup>، / فلا تكون إذا سادّة مسدّد خبره.

ع: حكى...<sup>(٤)</sup>: أخطب ما يكون الأمر يوم الجمعة، بالنصب، فلهاذا يجوز في "إذا" المقدرة في: أخطب ما يكون الأمر قائماً؛ أن تكون نصباً لا خبر، أي: أخطب أكوته واقع في ذلك الوقت، و: يوم<sup>(٥)</sup>، فعلى ذلك يجوز كون "إذا" رفقاء لكن بتقدير حذف مضاف، هو زمانُ تاب عنه المصدر، أي: أخطب أوقات أكوته ذلك اليوم<sup>(٦)</sup>.

### (خ)

\* في «إصلاح الخلل»<sup>(٧)</sup>: تارة تكون الحال من الفاعل، نحو: أكثر ركوبي الفرص دارعاً، وتارة تكون من المفعول، نحو: أكثر شربي السويق ملوئاً، وأكثر أكلي اللحم مشوئاً، وقول أبيه<sup>(٨)</sup>:

عُثِدِي بِمَا اخْتَرِي الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قُبُلُ الشُّفَرِيِّ مَنِيْبِرٌ وَزَنَامٌ<sup>(٩)</sup>

(١) حواشي للنفس ٧١.

(٢) الحاشية في: ٧/٦.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة».

(٤) موضع النقط مقدار كلمة «تطلمت في المخطوطة».

(٥) هذا وجه ثاني محكي في العبارة للتقدمة: أخطب ما يكون الأمر يوم الجمعة.

(٦) الحاشية في: ٧/٦ مع ٦/ب.

(٧) الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٠، ١٤١.

(٨) هو ابن ربيعة العامري، أبو عقيل، أحد شعراء العلاقات الجاهليين، أدرك الإسلام، فأسلم، وتوفي في عهد معاوية رضي الله عنه. ينظر: حركات فحول الشعراء ١٢٣/١، والشعر والشعراء ٢٦٦/١، والمؤلف والمختلف للأمدي ٢٢٩.

(٩) بيت من الكامل. يُدَام: جمع ندم أو ندمان. ينظر: الديوان ٢٨٨، والكتاب ١٩٠/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٩٤/٢، وشرح السهيل ١١١/٣، والذيل والتكميل ٣٠٦/٣، ١٧٥/٩، ٦٤/١١.



وأما الذي يجوز فيه الوجهان فقولك: أكثر ضربي زيدًا قائمًا، تقديمه: [إذا كان، أو:]<sup>(١)</sup> [إذا كان، أو: إذا كنت، أو: إذا كنت].

ع: وكوله حالًا من الثاني أول؛ لأنه أقرب، فاعتباره أظهر<sup>(٢)</sup>.

وأخبروا بالثمن أو بأكثرنا عن واحد كهم سراقًا شعرا

(خ ١)

\* أحاز ابن عصفور<sup>(٣)</sup> في:

وَعَدَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيئ<sup>(٤)</sup>

أن يكون "تحميلين" حرم.

قال: والخبر قد تعدد، كقولهم: حلل حامض، وقوله<sup>(٥)</sup>:

فَهُوَ يَقْطَعَانُ هَاجِع<sup>(٦)</sup>

وفي "المقرب"<sup>(٧)</sup> وغيره منعه، وأسند ذلك إلى علة نحوية، فمقتضى الحال فساد أحد قوليه<sup>(٨)</sup>.

(١) ما بين المعلومين ليس في المعطولة، وهو في إصلاح الخلل، والسياق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ٢٦.

(٣) شرح جمل الزحاجي ١/١٦٩.

(٤) بعض بيت من الطويل، ليريد بن مفرغ الحقيزي، وهو بتمامه:

عَدَسٌ مَا لَعَاؤَ عَلَيْكَ إِمَارَةً نَحْوَتٌ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيئ

عَدَسٌ: كلمة زجر اللفظة. ينظر: الديوان ١٧٠، والأصول ١/٢١٥، والإنصاف ٢/٥٨٩، والتلخيص والتكميل، ٣/٤٩، ومغني اللبيب ٦٠٢، ولتقايد النحوية ١/٤٠٨.

(٥) هو حميد بن ثور الهلالي.

(٦) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

بِذَا بِأَحَدِي ثَقَلْتَنِي وَبِثَقِي بِأَحَدِي الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْطَعَانُ هَاجِع

ينظر: الديوان ١٠٥، والشعر والشعراء ١/٣٧٩، والتذيل والتكميل ٣/٥٠، ٤/٨٨، وتلخيص الشواهد ٦١٤، ولتقايد النحوية ١/٥٤٠.

(٧) ١٢٨.

(٨) الحاشية في: ٧/١.



(خ ٢)

\* [«ك: هم سراقه شعرا»]: ومثله: «وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُدُّوا عَنْكُمْ»<sup>(١)</sup>.  
 وتعليق ابن الناطم<sup>(٢)</sup>، فخلص الآية مما تعدد مع عدم تعدد من هو له، والتحقيق  
 أن يقال: إنه تعدد لا لتعدد من هو له، ولا يقال: مع عدم تعدد من هو له<sup>(٣)</sup>.

(١) الأنعام ٣٩.

(٢) شرح الألفية ٩٦.

(٣) الحاشية في: ٢٦، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٩٧/١ تعليقه بالآية، وأشار للباقين.



## كان وأحوالها

ترفع كان مبتدأ اسماً والخبر تنصبه ككان سيذا عمر

(خ١)

\* لا يرفع: ترفعه في حالة كونه اسماً لا فعلاً؛ لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً، وإنما يرفع: اسماً لما.

فإن قلت: وقد يرفع، ويحترز به عن نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾<sup>(١)</sup>، و: «تسمع بالمعديني خير»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ينقض الأول نحو: ﴿فَمَا سَكَتَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٣)</sup>، والثاني قليل، ولو صغ لكان حسناً، ويقويه: أنه لم يقل: والخبر تنصبه عبراً لما<sup>(٤)</sup>.

\* ع: من طريق أمات باب "كان": قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

ثغاري لم ترغ الأمانة خلفها فكن حافطاً لله والدين شاكراً<sup>(٦)</sup>

"شاكراً" فاعل بـ"ترغ"، فقد شكى لي أنه اسم قوم<sup>(٧)</sup>، أي: لم ترغ شاكراً الأمانة، فارغها أنت، ويجوز كونه بدلاً من الضمير في "حافطاً"، من "التذكيرة الفارسية"<sup>(٨)</sup>.

(خ٢)

\* [«ترفع كان المبتدأ»]: فإن قلت: هذا تحصيل الحاصل لأنه كان مرفوعاً.

قلت: لا؛ لأن هذا رفعٌ بعمل لفظي، وذلك بعمل معنوي، فنزل المغيرة في

(١) البقرة ١٨٤.

(٢) بعض مثل تقدم في باب الابتداء، وهو بجماع: «تسمع بالمعديني خير» من أن تراه.

(٣) النمل ٥٦، والحكوت ٢٤، ٢٩.

(٤) الحاشية في: ٧/١.

(٥) لم أقف على تسميته.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: الخصائص ١/٣٣١، ٢/٣٩٦، واحكم ٦/٦٨٣.

(٧) في الحكم ٦/٦٨٣ أنه اسم قبيلة من همدان باليمن.

(٨) لم أقف عليه في غنارها لابن جني، ولا في غيرها من كتب.

(٩) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٧/أب و٨/أ.



الوصف منزلة الغاية في الذات<sup>(١)</sup>.

ككان ظل بات اضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا

(خ٢)

\* وجدت بخط ابن<sup>(٢)</sup> الجواليقي: أبو<sup>(٣)</sup> زكريا، عن أبي<sup>(٤)</sup> بختر بن سعيد الشووي، عن أبي<sup>(٥)</sup> القاسم القصباتي<sup>(٦)</sup>، قال: دخلت على الصبّولاني<sup>(٧)</sup> في مرضه الذي مات فيه، فقال لي: أين كنت؟ فقلت: عند الرُّغَزاني<sup>(٨)</sup>، فقال: فيم كنتم؟ فقلت: سألني عن وزن ”لِسَر“، فقلت له: ”فعل“، أو ”فعل“، فقال<sup>(٩)</sup>: أعطأت، وإن كان لم يعلم بخطبك، فقلت: فما وزنه؟ قال: ”فعل“، ولم أسأله عن علّة ذلك، ومات وفي قلبي من ذلك حزانة، فأرّجته في اليوم، فسأته عن ذلك، فقال لي: لا يكون ”فعل“ لأن ”فعل“ لا يتخفّف، ولا ”فعل“ لأن ذوات الباء لا يأتي على ”فعل“، فعزّيت أن يكون ”فعل“، ثم خُفّف بحذف الكسرة، كما تقول في غلِم: غلَمَ.

(١) الحاشية في: ٢٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٩٩/١.

(٢) هو موهوب بن أحمد بن الحسن البغدادي، أبو منصور، من أئمة اللغة والأدب، أخذ عن ابن الخطيب التبريزي وأبي الثين الكندي، وأخذ عنه أبو البركات الأنباري، له: المغرب، وشرح أدب الكاتب، وغيرها، توفي سنة ٥٣٩. ينظر: نزهة الألباء ٢٩٣، ومعجم الأديباء ٦/٢٧٣٥، وإنباء الرواة ٣/٣٣٥، ونبذة لوعاة ٢/٣٠٨.

(٣) هو يحيى بن عيسى ابن الخطيب التبريزي.

(٤) لم أعرف من هو.

(٥) هو الفضل بن محمد بن علي البصري، إمام في العربية، أخذ عنه الحريري وابن الخطيب التبريزي، له: حواشي على الإيضاح، ومقدمة في النحو، وغيرها، توفي سنة ٤٤٤. ينظر: نزهة الألباء ٢٥٧، ومعجم الأديباء ٥/٢١٨٠، ونبذة لوعاة ٢/٢٤٦.

(٦) كنا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين ومصادر ترجمته: القُصْبَاتِي.

(٧) لم أعرف من هو.

(٨) هو محمد بن يحيى البصري، أبو الحسن، عالم بالنحو، أخذ عن الفارسي والربيعي. ينظر: معجم الأديباء ٥/١٩٤٦، ونبذة لوعاة ١/٢٦٨.

(٩) أي: الصبّولاني.



ع: قلت: ولانتفاء ”فعل“ وحةً ثانیةً، وهو أن أفعال هذا الباب مشبهة بالمتعدي، و”فعل“ لا يكون إلا قاصرًا، وهذا لم نجئ ثلاثيات الباب إلا على ”فعل“ أو ”فعل“.  
فني وانفك وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي متعده

(خ١)

\* فأما قوله<sup>(١)</sup>:

وَلَا أَرْبَا تَرَأَى ظَلَمَةً تُحَدِّثُ فِي فَرْجَةٍ وَأَنْكُومًا<sup>(٢)</sup>

فالتقدير: ولا تزال ظلمة، و”أرباها“ اعتراض.

قال ابن عسكرو<sup>(٣)</sup>: وقد نُحِلُّوْا من النافي لفظًا وتقديرًا، وهو قليل، كقولهم: يَرُخُ الخفاء، أي: زال<sup>(٤)</sup>، وقوله<sup>(٥)</sup>:

وَأَبْرَحَ مَا أَكَامَ اللَّهُ قُلُوبِي بِخَشْيِ اللَّهِ مُسْتَلْقًا مُجِيدًا<sup>(٦)</sup>

أي: أزال<sup>(٧)</sup>.

(خ٢)

\* لماضي يُكَلِّى بثلاث: ”ما“ و”لا“ و”إن“، وللمضارع بكل نافي، حتى ’ليس‘، نحو:

(١) الحاشية في: ٢٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٠٠.

(٢) هو إبراهيم بن خزيمة.

(٣) قوله: «فَرْجَةٌ وَأَنْكُومًا» كذا في المخطوطة مضبوطًا، والرواية: فَرْجَةٌ -أو- نَكْبَةٌ -وأنكوما.

(٤) بيت من النسخ. ينظر: الديوان ٥٦، ومعاني القرآن لتفراه ٥٧/٢، واللمحة ٤/٣٢٠، وشرح

النسبيل ١/٣٣٥، والتذيل والتكميل ٤/١٢١، ومعني اللب ٥١٣، وعزارة الأدب ٩/٣٣٧.

(٥) شرح جن الزحاجي ١/٣٨٧.

(٦) ينظر: لتلصحب لكراع ١/٥٩١، والأخوندك لامين الأتباري ١٤١، وتذهب اللغة ٥/١٩.

(٧) هو جيتاني بن زهير.

(٨) بيت من الوافر. منتظًا: صاحب نطاق، إذا جانب فرسه ولم يركبه، وتجدد: صاحب حواد.

ينظر: مجاز القرآن ١/٣١٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٢٩٨، وجمهرة اللغة ١/٣٧٥، والتطيل

والتكميل ٤/١٢٠، وللقاصد السجوة ٢/٦١٨، وعزارة الأدب ٩/٢٤٣.

(٩) الحاشية في: ١/٧.



وَلَسْتُ - وَإِنْ أَقْبَيْتُ -

البيت<sup>(١)</sup>. قال<sup>(٢)</sup>: فَذَلِكَ أَطْلَقْتُ النَّفْيَ، وَلَمْ أَقْبَيْتُهُ بِنَافِيٍّ، قَالَ: وَشِبْهُ النَّهْيِ<sup>(٣)</sup> يَتَنَاوَلُ ثَلَاثَةً: النَّهْيَ، نَحْوُ:

صَاحٍ شَحْرٌ وَلَا تَزَلْ

البيت<sup>(٤)</sup>، و”غَيْرُ“، نَحْوُ:

إِنْ أَشْرَأَ<sup>(٥)</sup>

وَالْتَقْلِيلَ الْمَرَادَ بِهِ النَّفْيَ، نَحْوُ:

فَلَمَّا بَشَّرَ النَّبِيُّ

البيت<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ ابْنُهُ<sup>(٧)</sup>: النَّفْيُ، نَحْوُ:

(١) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

ولست وإن ألقيت أنفك ذا هوى به لعاذل القاسي بمهمل في عنرا

ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٨٢/١.

(٢) يزيد: ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٣٨٣/١.

(٣) كذلك في المصنوعة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية وعند ياسين: النفي.

(٤) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

صاح شحر ولا تزل ذاكر لزو من فسيائه ضلال مبيد

ينظر: شرح السهيل ٣٣٤/١، والشذيل والتكميل ١٢٢/٤، وتخليص الشواهد ٢٣٠، وللقاصد السجوة ٥٨٤/٢.

(٥) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

إِنْ أَمْرًا غَيْرَ مَنفَعٍ مُعَيَّنٍ جَحَا عَلَى هَوًى فَاتَّخَ لِلْمَحْدِ أَبَوَا

ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٨٣/١.

(٦) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

فَلَمَّا بَشَّرَ النَّبِيُّ إِلَى مَا يَوْرَثُ اخْتَدَ دَائِمًا أَوْ مَجِينَا

ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٨٤/١، ومعني اللبيب ٤٠٣، وشرح أبياته ٢٤٥/٥.

(٧) شرح الألفية ٩٣.



وَلَا زَالَ مُشْهُلاً بِمِزْعَالِكَ

البيت<sup>(١)</sup>، و:

لَيْسَ يَنْفَلِكُ

البيت<sup>(٢)</sup>، ثم قال ما نصّه: وأما شبهه فهو النهي، كقول:

صَاح

البيت<sup>(٣)</sup>.

\* [«لشبه نفى»]: «فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ»<sup>(٤)</sup>، ز<sup>(٥)</sup>: بمعنى العدم، ن<sup>(٦)</sup>: يستعمل في نفى أصل الشيء، وفي الحديث: «كَانَ يُقَالُ الْفَقْرُ»<sup>(٧)</sup>، أي: لا يُلغَوْ، وقول

(١) بعض بيت من الطويل، لذي الرمة، وهو تمامه:

أَلَا يَا اسْتَلَمِي يَا دَلَّزْنِي عَلَى الْبَأْسِ وَلَا زَالَ مُشْهُلاً بِمِزْعَالِكَ الْقَطْرُ

الجرعاء: الرمة مستوية. ينظر: الديوان، ٥٥٩/١، ومجاز القرآن ٩٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١١٥/٤، وثلاثيات ٣٧، والخصائص ٢٨٠/٢، والإتصاف ٨٣/١، وشرح التسهيل ٣٨٩/٣، والتذيل والتكميل ١٢٢/٤، وتغليص الشواهد ٢٣١، وللقاصد النحوية ٥٨٠/٢.

(٢) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وهو تمامه:

لَيْسَ يَنْفَلِكُ ذَا غَيٍّ وَاعْتِرَازٍ كَلِّ ذِي عِلَّةٍ مُثَلِّ قُتُوعٍ

ينظر: شرح التسهيل ٣٣٤/١، والتذيل والتكميل ١١٩/٤، وتغليص الشواهد ٢٣٠، وللقاصد النحوية ٦٢٣/٢.

(٣) بعض بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، تقدم قريباً.

(٤) الحاشية في: ٢٧، ونقل ياسين في حاشية الألفية ١٠١/١، ١٠٢ الإشارة إلى إنشاء ابن الناصم البيت الأول.

(٥) البقرة ٨٨.

(٦) الكشف ١٦٤/١، ٥١٨.

(٧) لم أجد إلى المراد بهذا الرمز، والكلام -دون الإشارة إلى بيت الحماسي- في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٤/٤، وأصله في المجموع للغيت ٧٤٧/٢.

(٨) بعض حديث في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، أخرجه النسائي ١٤١٤ والدارمي ٧٥، من



الخماسي<sup>(١)</sup>:

قِيلَ الشَّكِيُّ<sup>(٢)</sup>

ومثل كان دام مسبوفا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما

(١خ)

\* [«ومثل "كان": "دام" مسبوفا بـ"ما"»: ﴿وَأَوْصَىٰ وَأَلْفَ لَهُوَّ وَالزَّكَوَّةَ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(٣)</sup>].

(٢خ)

\* فأما قوله<sup>(٤)</sup>:

دُمْتُ الْحَبِيدَ فَمَا تَنْفُكُ مُتَتَبِعًا عَلَى الْعِذَا فِي سَهْلِ النَحْلِ وَالْكَرِيمِ<sup>(٥)</sup>  
فمشكلا؛ لأنه<sup>(٦)</sup> إن قُسرَ حالًا؛ فلحال نكرة، أو غيرها؛ فإنما يرفع "دام" الاسم وينصب  
الحيز بعد "ما" ظرفية، والجواب بالأول، و"أل" زائدة، مثلها في: ﴿يُطْرَجُّ الْأَفْرَمُ مِنْهَا

حديث عبيد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما، وأورده الألباني في صحيح الجامع ٥٠٠٥.

(١) هو تأييد شرا.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

قِيلَ الشَّكِيُّ لِلْفَهْمِ بِصِيٍّ كَثِيرِ الْفَوَى شَى الْبَرَى وَالْمَسَالِكِ

ينظر: الديوان ١٥١، والعقد الفريد ١٠٧/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٤/١.

(٣) الحاشية في: ٢٧.

(٤) ميم ٣١.

(٥) الحاشية في: ٧/١.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ٢٦٠/١، والتفيل والتكميل ٢٣٨/٣، وتغلبص

الشواهد ١٦٨.

(٨) أي: قوله: الحميد.



الآلِ (١٨٧).

\* [«أعطيت ما دمت مصيباً درهماً»]: قال ابنه (١٦): المعنى: أعطيت درهماً ما دمت مصيبه.

ع: ويجوز في "درهماً" غير ما قُدر (١٧).

وغير ماضٍ مثله قد عملاً إن كان غير الماضي منه استعمالاً

(١٨)

\* هذه الأفعال كلها تستعمل ماضيةً، ويُشترط ذلك في "ليس" و"دام"، ويجوز في غيرها أن يُستعمل مضارعاً واسم فاعل، وفي غير "زال" وأعوأها أن يُستعمل منه أمرٌ ومصدره (١٩).

\* إنما لم تنصرف "ليس" لأنها كـ"ما" النافية، حتى قيل: إنما حرف، وعلى وزنٍ ليس للأفعال، فهي شبهة لليت في الوزن.

وإنما لم تنصرف "دام" لأنها في معنى فعلٍ شرطٍ تحذف جوابه؛ لأن معنى: أصبحت ما دام زيدٌ عندك: أصبحتك إن دام زيدٌ عندك، وأنت إذا حذفت الجواب كان الشرط ماضياً، تقول: أنت ظالم إن فعلت، ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل (٢٠).

(٢١)

\* [«وعليه ماضي»]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخَذِّلُونَكَ﴾ (٢٢)، ﴿لَنْ نَمُوتَ عَلَيْكَ عَيْنُكَ﴾ (٢٣)،

(١) للشافعيون ٨، وهي قراءة غير متسوقة، وفيها روايتان: «يُخَذِّلُونَ» و«يُخَذِّلُونَ». ينظر: معاني القرآن للقراء ١٦٠/٣، ويختصر ابن خالويه ١٥٧، وشواذ القراءات للكرماني ٤٧٤، ٤٧٥، والبحر المحيط ١٨٣/١٠، ١٨٤.

(٢) الحاشية في: ٢٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٠٢/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) شرح الألفية ٩٤.

(٤) الحاشية في: ٢٧.

(٥) أخق ابن هشام قوله: «ودم» بين السطرين، فمن ثم لم يثنِ الضمير بعد في «غيرها».

(٦) الحاشية في: ٧/أب.

(٧) الحاشية في: ٧/أب.

(٨) هود ١١٨.

(٩) طه ٩١.



﴿لَرْتَكُونُوا<sup>(١٠٠)</sup> مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٠١)</sup>.

\* [«وغير ماضي»]: قال الله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِيَةً﴾<sup>(١٠٢)</sup>: في «الخصائص»<sup>(١٠٣)</sup>: «خاسين» عبر كان<sup>(١٠٤)</sup>، لا صفة؛ ولا لكان الأختلاف؛ خاسية، ولأن القردة لا يكون إلا خاسية، لذلك وصفه، فوصفه بذلك لا بقيد<sup>(١٠٥)</sup>، بخلاف أن يكون النقيض: كونوا قردة كونوا خاسين<sup>(١٠٦)</sup>.

وفي جميعها توسط الخبر أجز وكل سبقه دام حظر

(خ١)

\* من تلثم عبر ”كان“: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾<sup>(١٠٧)</sup>، ”أين“ الخبر، و”ما“ زائدة. وما يستدل به: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَتَكُونُوا مِنَ الْخَالِفِينَ﴾<sup>(١٠٨)</sup>، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾<sup>(١٠٩)</sup>.

ينبغي أن يستدل أولاً بالآية الوسطى، فيقال<sup>(١١٠)</sup>: لتلثم ظرف، فيستدل بالثانية، فيقال: للعمول قد يتلثم حيث لا يتلثم العامل، فيستدل بالاولى، فيقال: جاز؛ لأن الاستفهام له الصدور، فيجيب: بأنه لولا الجواز ما جاز كونه اسم استفهام؛ إنما في ذلك

(١) في المحطوطة: يكونوا، وهو خطأ.

(٢) الصفات ٢٩.

(٣) الحاشية في: ٢٧.

(٤) البقرة ٦٥، والأعراف ١٦٦.

(٥) ١٦٠/٢، ١٦١.

(٦) كذا في المحطوطة، والصواب ما عند ياسين؛ ثانياً، وفي الخصائص: عبر آخر.

(٧) كذا في المحطوطة، والصواب ما عند ياسين؛ لا بقيد، وفي الخصائص: فيكون إذ صفة غير مقيدة.

(٨) الحاشية في: ٢٧.

(٩) الخليل ٤.

(١٠) التوبة ٦٥.

(١١) الأعراف ١٧٧.

(١٢) أي: في رد الاستدلال بها.



من التدافع بين الوجوب والتمنع.

ج: ولكن يقال: إنه ظرف، فهو كالمحرور<sup>(١)</sup>.

(خ ٢)

\* قال<sup>(٢)</sup>:

مَا خَافَ خَالِيفَةُ بَرْيَ مِنْ وَثِقَتْ بِوَ  
وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> فِي "لَيْسَ" مَعَ مَلَازِمَتِهَا لِلْحُمُودِ "دَامَ" أَحَقُّ وَأَوَّلُ.

ومنع ابن<sup>(٤)</sup> "فَرَشْتَوِي"<sup>(٥)</sup> التَّوَسُّطَ فِي "لَيْسَ" تَشْبِيْهَا لَهَا "مَا"، وَهُوَ مَحْجُوزٌ  
بقوله<sup>(٦)</sup>:

لَيْسَ عَجِيْبًا بِأَنَّ الْفَقِيَّ لَصَابٌ يَنْغَضِي الْكُذْبَى فِي يَدَيْهِ<sup>(٧)</sup>  
وقوله<sup>(٨)</sup>:

أَلَيْسَ عَظِيْمًا أَنْ تُؤَلِّمَ مُلْكَةً وَلَيْسَ عَظِيْمًا فِي الْخَطُوبِ تَعْوَلُ<sup>(٩)</sup>

(١) الحاشية في: ٧/ب.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من البسيط، ينظر: التلخيص والتكميل ١٧١/٤، وتلخيص الشواهد ٢٤٠.

(٤) أي: توسط الخبر.

(٥) هو عبدالله بن جعفر الفارسي، أبو محمد، من كبار علماء اللغة والنحو، عُهد عن المبرد وابن قتيبة، وأُخذ عنه المزني، له: الإرشاد في النحو، وكتب المحاء، وشرح كتاب الجرمي، وغيرها، توفي سنة ٣٤٧. ينظر: نزهة الألباء ٢١٣، ومعجم الأدباء ١٥١١/٤، وإنباء الرواة ١١٣/٢، ونبذة الوعدة ٣٦/٢.

(٦) ينظر: التذيل والتكميل ١٧٠/٤، وتلخيص الشواهد ٢٣٦.

(٧) هو محمود الوراق، وينسب لغروه.

(٨) بيت من المقارب. ينظر: المعون ٢٣٩، والبيان والبيان ١٩٧/٣، والعقد الفريد ٣٦١/٢، وسماتي الغالي ١٠٩/١، والتذيل والتكميل ١٧١/٤، ومغني اللبيب ١٤٩.

(٩) هو عروة بن الورد.

(١٠) بيت من الطويل. ينظر: زبادات الديوان ٢٠٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٦٩/٢، وتلخيص الشواهد ٢٣٧.



وقوله<sup>(١)</sup>:

فَلَيْسَ سَوَاءٌ غَائِمٌ وَخَهُولٌ<sup>(٢)</sup>

وقراءة بعض السبعة: ﴿لَيْسَ الْيَرْبَانَ تَوَلَّوْا﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي البيت الأول دخول الباء على اسم "ليس" إذا حل محل محل الخبر، كان والفعل<sup>(٤)</sup>، وقرأ شاذاً: ﴿لَيْسَ<sup>(٥)</sup> الْيَرْبَانَ تَوَلَّوْا﴾<sup>(٦)</sup> ينصب "لير"، وزيادة الباء<sup>(٧)</sup>.  
\* يَنْطُ غُثْمَانٌ<sup>(٨)</sup>:

وَلَيْسَ غَرِيبًا مِّنْ ثَنَاءٍثٍ وَبَارَةٌ وَلَكِنَّ مِّنْ ثَنَائَيْنِ عَنْهُ غَرِيبٌ<sup>(٩-١٠)</sup>

(١) هو الشنؤال بن عدياء اليهودي، وقيل: المخلّج الحارثي.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سَبِي إِنَّ جَهْلِيَّ الشَّيْءَ عَنَّا ...

ينظر: ديوان السموأل ٥٠، والبيان والبيان ١٨٦/٣، وشرح الحماسة للعرزوقي ١٢٣/١، وشرح السهيل ٣٤٩/١، والتدليل والتكميل ١٧٠/٤، وتقليد الشاهد ٢٣٧، وللغاصد النحوي ٦٢٥/٢، ومعرفة الأدب ٣٣١/١٠.

(٣) البقرة ١٧٧، وهي قراءة حرة، ورواية حفص عن عاصم. ينظر: السبعة ١٧٦، والإقناع ٦٠٦/٢.

(٤) قوله: «كان والفعل» كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وكان "أن" والفعل، كما سيأتي في ص ٣٩٢.

(٥) في المخطوطة: وليس، وهو خطأ.

(٦) البقرة ١٧٧، وهي قراءة أبي وابن مسعود. ينظر: اختص ١١٧/١، وشذوذ القراءات للكرمان ٨٢.

(٧) الحاشية في: ٢٨.

(٨) هو ابن جني، ولم تكف على البيت في شيء من كتبه التي بين يدي.

(٩) بيت من الطويل، نُسب صدره لامرئ القيس في ديوانه ٨٣ (ت). المصطلحي، ولشاعر عباسي في الزهرة ٢٠٩/١، وهو بتمامه غير منسوب في بصرى ذوي التمييز للبربرياني ١٢٥/٤. الشاهد: جواز توسط عبر "ليس" -وهو "غريباً" - علائق لمن منع ذلك، كابن درسيه.

(١٠) الحاشية في: ٢٨.



\* ف(١): ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> يدل على تأنيث الضمير على شريطة التفسير.

ط(٢): لأن اسم ”كُنْ“ ضميرُ الصفة<sup>(٢)</sup>، من حيث إن ”رُسُلُكُمْ“ فاعل، ولا يكون اسمها؛ لأنَّ المبتدأ الذي عبره فعل لا يتقدم<sup>(٣)</sup>.

\* في ”المقرب“<sup>(٤)</sup>: أنه يلزم تقدُّم الخبر على الاسم في نحو: كانه زيدٌ؛ لئلا يلزم فصله<sup>(٥)</sup>، وليس بشيء؛ لأنَّ الفصل هنا جائز باتفاقي، بخلاف: حُزِنَ زيدٌ<sup>(٦)</sup>.

كذلك سبق خبر ما النافية فجى بها متلوقة لا تاليه

(خ)

\* إذا أعاد ما يفهم من الأول؛ لأن التكرار ينفي تولُّم إرادة الخصوص، وذلك لأنَّ ابن كُثَيْمًا<sup>(٧)</sup> والكوفي<sup>(٨)</sup> أحازوا التقدُّم في ”زال“ وأعوأها؛ لأنَّ معناها الإيجاب، وهو يجوز فيه التقدُّم.

فإن قلت: فليجِبْ لا وتفهمهم في ذلك؟

قلت: لأنَّ الأحكام اللفظية مانعةٌ للفظ، وقد جاء: ﴿إِنِّي أَنزِلُ فِيكَ وَفِيَّ﴾<sup>(٩)</sup>،

(١) الحجة ١٤٥/٤، ٣٦٩/٥ بنحوه.

(٢) خفر ٥٠.

(٣) لم أهد إلى المراد بهذا الرمز.

(٤) كذلك في السخوطلة، ولعل الصواب: النقص.

(٥) أي: لا يتقدم خبره عليه.

(٦) الحاشية في: ٢٨.

(٧) ١٤٨.

(٨) أي: الضمير، فيقال: كان زيدٌ إليه.

(٩) الحاشية في: ٢٨.

(١٠) التلوفي ١١٣.

(١١) بنظر: الإنصاف ١٣٦/١، واللباب ١٦٨/١، وشرح التسهيل ٣٤٨/١، وشرح الكافية

للرضي ٢٠٠/٤، والتذيل والتكميل ١٥٤/٤.

(١٢) القيامة ٤٠.



فهدت الباء في عبر "ليس" مراعاةً لصورة النفي، وإن كان ذلك إيجاباً<sup>(١)</sup>.  
 \* وعند "ك" وأين كُتِبَتْ<sup>(٢)</sup> أن "زال" وأحوالها يجوز ذلك فيها، حملاً على المعنى،  
 هذه حجة ابن كُتِبَتْ، وأما ك فيحيزون التقدّم في كل فعل نُحْي "ما" لأنها ليست لها  
 عندهم الصدور.

قال<sup>(٣)</sup>: وأيضاً قالابي يُزَلَّ من هذه منزلة الجزاء؛ لملازمته لها، فهو كما لو عُيِم.  
 قلنا: يلزمك أن تُقَدِّم في: ما ضربت إلا زَيْناً، وتُنظَرُ إلى أن الفعل في حق زيد  
 موجب، و: ما ضربت غير زيد، وأيضاً؛ فلزوم النفي ثَلَاثُ لِمَنْعِ التقدّم؛ لأن العلة إذا  
 لزمت اشتد الأمر<sup>(٤)</sup>.

ومنع سبق غير ليس اصطفي وذو تمام ما يرفع يكفي

(خ ١)

\* [«اصطفي»]: لأننا إن قلنا بحرفيتها فهي "ك" ما، أو بعليتها فهي غير  
 منصرفة، كفعل التعجب، فلا يُتَصَرَّفُ في معيولها<sup>(٥)</sup>.

\* [«ذو تمام»]: لا يقال: إنه بُدِّلَ بهذا أن معنى كون الفعل تاماً أنه اكتفى  
 بالرفع، كما توهم بعض<sup>(٦)</sup> الشُّرَاح؛ لأن اللفظ ليس فيه إلا أن الفعل التام هو الذي لا  
 يحتاج إلى منصوب، أما أنه سُمِّيَ تاماً لهذا فلا؛ إلا أنه يقال: إذا عَلِقَ الحكم على صفةٍ  
 فتلك الصفة هي الشَّيْءُ بالعِلَّةِ، وهو الذي تُشْكُو به<sup>(٧)</sup>.

(١) الحاشية في: ٧/أب.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/١٢٦، واللباب ١/١٦٨، وشرح التسهيل ١/٣٤٨، وشرح الكافية  
 للرضي ٤/٢٠٠، والتذيل والتكميل ٤/١٥٤.

(٣) اللوقي ١١٣.

(٤) أي: ابن كيسان.

(٥) الحاشية في: ٧/أب.

(٦) الحاشية في: ٧/أب.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن السكيت ٩٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٤٩٨، وشرح الألفية  
 لابن عقيل ١/٢٧٩.

(٨) الحاشية في: ٧/أب.



\* من تمام ”كان“: قوله<sup>(١)</sup>:

كُنَّا وَلَا نَعْبُدِي الْخَلِيقَةَ<sup>(٢)</sup> نَعْلَمُهَا فَالْيَوْمَ نَضْرِبُهَا إِذَا مَا حُوَّ عَصَى<sup>(٣)</sup>  
فقوله: ”كُنَّا“، أي: خَلَقْنَا وَوُجِدْنَا، وقوله: ”وَلَا نَعْبُدِي“ في موضع الحال، كقوله  
تعال: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ قَدْ أَهْمَتَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: إذ طامت. من التذكيرة<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* [ومنغ سبق خبر ”ليس“]: هو قول الكوفيين<sup>(٦)</sup>، والمروزي<sup>(٧)</sup>، وابن السراج<sup>(٨)</sup>،  
وأجاز ذلك س<sup>(٩)</sup>، والقارسي<sup>(١٠)</sup>، والسوري<sup>(١١)</sup>، وابن بزنان<sup>(١٢)</sup>.  
حجتهم: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾<sup>(١٣)</sup>، وحكاية س<sup>(١٤)</sup>: ”أَيْدَا لست مثله.  
ولذلك: أنا لم تر حامدا يتقدم معموله، بدليل: ما أحسن زيداً، وعسى زيداً أن

(١) هو الرقيم العبدى.

(٢) كذا في المخطوطة بالحاء المعجمة، وهي في مصادر البيت بالحاء المهملة.

(٣) بيت من الكامل، ينظر: عبود الأخبار ٧٩/٤، وشرائر الشعر ٧٢، والتفصيل والتكميل  
٢٠٩/٤، ومزانة الأدب ٤٧/١١.

(٤) آل عمران ١٥٤.

(٥) لم أقف عليه في غنارها لابن جني.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ٧/ب و ٨/أ.

(٧) ينظر: الإتصاف ١٣٠/١، والبيان ٣١٥، وشرح التسهيل ٣٥١/١، والتفصيل والتكميل  
١٢٨/٤.

(٨) ينظر: الخليات ٢٨٠، والخصائص ١٨٩/١.

(٩) الأصول ٩٠/١.

(١٠) الكتاب ١٠٢/١.

(١١) الخليات ٢٨٠، والإيضاح ١١٧.

(١٢) شرح كتاب سيبويه ١٦٥/٣.

(١٣) شرح اللمع ٥٨/١.

(١٤) هو ٨.

(١٥) الكتاب ١٠٢/١.



يقوم؛ لأن الجامد كالحرف، وهو لا يتقدّمه معموله<sup>(١)</sup>.

\* ”كان“ ينبغي أن يتكلم هنا على تقدم معمول الحرف جواراً وامتناعاً، ولا يتعرض بالكلام على التمام والنقصان<sup>(٢)</sup>.

وما سواه ناقص والنقص في فني ليس زال دالماً قفي

(خ ٢)

\* ابن الحاج<sup>(٣)</sup>: التمام والنقصان في هذه الأفعال ليسا بمعنيين متغايرين من كل وجه، بل أنه: أن ”كان“ ناقصة تفيد وجود الثاني للأول فيما دلّت عليه من الزمان، وتامة تفيد وجود الأول نفسه، وأحوالها مثلها في هذا بحسب معانيها الموضوعة لها، فهي في النقصان تفيد نسبة الثاني للأول، وفي التمام تفيد الأول نفسه.

وتبيّن بهذا أن ”ليس“ لا يمكن أن يكون<sup>(٤)</sup> تامة؛ لأنها حرف لا معنى لها في نفسها، فلا يصح أن يضاف لها شيء، ولا يمكن أن يستقل كلام منها ومن اسم مفرّد، وأما سائر أحوالها فنذلك فيه ممكن، لا يمنع منه مانع معنوي، وإنما يمنع منه استعمال إن كان، واستثنى ابن عسكرو<sup>(٥)</sup> مع ”ليس“: ما زال، وما قفي، وجاء، وقعد<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «والنقص» إلى آخره: قال صاحب<sup>(٧)</sup> ”البديع“<sup>(٨)</sup> بعد أن ذكر من

(١) الحاشية في: ٢٨.

(٢) الحاشية في: ٢٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٠٥، ١٠٦، ولم يعرفها لابن هشام.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كنّا في المحلّولة، والنصّاب: تكون.

(٥) اللّقب ١٣٩، ١٤٠.

(٦) الحاشية في: ٢٨.

(٧) هو محمد بن مسعود الغزّي، أبو عبد الله، يعرف بأبن الذّكي، له: البديع في النحو، أكثر أئمة حيان من النقل عنه، وقال ابن هشام: إنه خالف فيه أقوال النحويين، قال السيوطي بعد أن ذكر ما تقدم: ولم أعرف شيك من أحواله. ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٥٦، ومغني اللبيب ٧٠٨، وبقية الوعدة ١/٢٤٥.

(٨) لم أقف على ما يفيد بوجوده.



أحوال ”كان“: ”زال“، و”قضى“، وذكر أن ”كان“ يستعمل<sup>(١)</sup> تاماً: قال الشيخ عبد القادر<sup>(٢)</sup>: أما ”قضى“ و”زال“ فيعشُرُ فيهما أن يوحداً تائتين، وإنما يُتصَوَّرُ في ”زال“ أن يستغني عن الخبر في نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

شَبَابٌ كَانَ لَمْ يَكُنْ وَشَيْبٌ كَانَ لَمْ يَزَلْ<sup>(٤)</sup>

وذلك أن ”لم يزل“ وقع هنا في مقابلة ”لم يكن“، فكما أن ”لم يكن“ تاماً؛ إذ لمعنى: كان لم يوجد، ولا حيز له؛ كذلك ”لم يزل“ بمنزلة قولك: قد يوجد أبداً، أو: كأن يوجد في جميع ما مضى من العمر.

ع: وكلنا: «كأنك بالدنيا ولم تكن، وبالأخرة ولم تر»<sup>(٥)</sup>.

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر

(١خ)

\* [«إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر»]: فيجوز بالإجماع؛ لتوحيدهم فيهما<sup>(٦)</sup>.

\* ابن عسكرو<sup>(٧)</sup>: إذا قلعت معمول الخبر، وأوليته الفعل، كأنك ظرفاً أو مجروراً جازاً؛ للتساع فيهما، فإن كان غيرهما، وقدمته وخلفه لم يجز؛ لأن في ذلك إيلاء الفعل غير معموله، وقطعه عن معموله، والعرب تختب مثل هذا في المعاني، كما تختبه في

(١) كنا في المحلوطة، والصواب: تستعمل.

(٢) لم أقف على كلامه هذا. وفي لمقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٢/١ أثبت بجيء ”زال“ تاماً إذا كانت بمعنى تفريق الشيء، مثل: زال زيد الشيء يزيله.

(٣) هو محمود الوراق.

(٤) بيت من هزوه لشقارب. ينظر: القديوان ١٦٠، والبيان والبيان ١٩٨/٣، والشعر والشعراء ٨٥٥/٢، وعبود الأخبار ٣٥١/٢، والعقد الفريد ٣٥٧/٢.

(٥) قولٌ ينسب للحسن البصري ولعمر بن عبد العزيز رحمهما الله، أخرجه أحمد في الزهد ١٣٦٣، وابن أبي الدنيا في الزهد ٢٦٣ ودم الدنيا ٢١٣، وقصر الأمل ٢٢٦.

(٦) الحاشية في: ٢٨.

(٧) الحاشية في: ٧/ب.

(٨) شرح جبل الزجاني ٣٩٢/١.



الألفاظ، قال<sup>(١)</sup>:

كثُرَ صِغَةُ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَحِثْتُ نَبِيَّ تَطْبِئُهَا ذَاكَ الطَّلَالُ غَنِ الْقَصْدِ<sup>(٢)</sup>  
فكما سمَّيت هذا النحو ضلالاً كذلك تجتبه في الألفاظ، فأما:

بِمَا كَانَ إِذَا لَمْ عَظِيئَةً عَوْدًا<sup>(٣)</sup>

فضرورة.

فإن قيل: لعل في "كان" ضمير الشأن، و"عظيئة عوداً" جملة ابتدائية.

قلت: لا؛ لأنه يؤدي إلى ما لا يجوز؛ لأن الخبر هنا لا يتقدم، فلا يتقدم معموله.  
وإن قدمته مع الخبر جاز؛ لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فكأنك إنما  
أوليتها الخبر، وبعض النحويين منعه؛ لأنك أوليت الفعل غير معموله.

فإن قدمت معمول الخبر على الفعل مصاحباً للخبر جاز، نحو: في الدار قائماً  
كان زيداً، أو وحده لم يجر، كان ظرفاً أو مجروراً أو غيره؛ لكثرة الفصل بين العاص  
والمعمول.

ج: هذا باطلٌ بقوله تعالى: ﴿أَهْوَلَةٌ إِلََّاكَ تُكَلِّمُكَ أَصْوَادٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

(خ)

\* «[إلا إذا ظرفاً أي أو حرف جر]»: ثم هو في الجار والمجرور ليس بالأحسن

(١) هو التذيل من الترخ العجلي.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٧٣٦/١، والمستقصى ٧٧/١، وللقاصد  
النحوية ١٤٣٧/٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، للفرزدق، وصدره:

فَنَافَلْتُ هَذَانِ حَوْنَ يَوْمِمْ ...

ينظر: الديوان بشرح الخاوي ٣٠٧/١، وللقنطرب ١٠١/٤، واختليات ٢٥٦، ٢٦٢، وشرح  
النسبيل ٣٦٧/١، والتذيل والتكميل ٢٤١/٤، وتلخيص الشواهد ٢٤٥، وللقاصد النحوية  
٥٩٢/٢، وعزارة الأدب ٢٦٨/٩.

(٤) ص ٤٠.

(٥) الحاشية ن: وجه الورقة الثانية للتحفة بين ٧/ب و ٨/أ.



مطللاً، ولهذا سأل (الْعَنْشَرِيُّ)<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ﴾<sup>(٢)</sup> صَكُّوا أَحَدًا<sup>(٣)</sup>، فقال ما نصُّه: فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يجرَّ الظرف الذي هو أَجْرٌ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ، ولا يقدِّم، وقد نعُصِّس على ذلك في ”كتابه“<sup>(٤)</sup>، فما بالله مقدِّمًا في أنصح كلام وأُغْزِبه؟

قلت: هذا الكلام إذا سبق<sup>(٥)</sup> لنفي المكالمَة عن ذات البارئ سبحانه، وهذا المعنى نصُّه ومركِّزه هذا الظرف، فكان كذلك<sup>(٦)</sup> أهمُّ شيء وأغْناء، وأحقُّه بالتقديم وأُغْزِاه<sup>(٧)</sup>.

ومضمَّر الشأن اسما الو إن وقع موهَم ما استبان أنه امتنع

(خ ٢)

\* كما يؤوِّل على ذلك مثلاً: كان زيدٌ قائماً، وقوله<sup>(٨)</sup>:

كَانَ الشَّيْءُ صَيِّفَانِ<sup>(٩)</sup>

ونحو:

(١) الكشف ٨١٨/٤، ٨١٩.

(٢) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

(٣) الإخلاص ٤.

(٤) ٥٥/١، ٥٦.

(٥) كنّا في المخطوطة، وأصواب ما في الكشف: سبق.

(٦) كنّا في المخطوطة، وأصواب ما في الكشف: للث.

(٧) الخاشية في: ٢٨.

(٨) هو الفاعل الشلوي.

(٩) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إذا مَكَّ كان الناس صفان شامك وأُغْزِ ثُلثي بالذي كنت أصنع

ينظر: الديوان ٢٢٥، والكتاب ٧١/١، وأسرار العربية ١١٤، وشرح السهيلي ١/١٦٦، والتذيين والتكميل ٢/٢٨٢، ٤/٢٥٠، وتلخيص الشواهد ٢٤٦، ولفقاصد النحوية ٢/٦٣١، وعزارة الأدب ٩/٧٢.



إني رأيتُ بئلك الشَّيْعةَ الأدب<sup>(١)</sup>

ونحو: «إنَّ مِنْ أَشدَّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون»<sup>(٢)</sup>، ونحو:

إِنْ مِنْ يَدْخُلِ الْكَيْبِيتَةَ يَوْمَئِذٍ<sup>(٣)</sup>

وحكمُ الخبر في ذلك وجوبُ التأخير، وكذا حيث كان الاسمُ ضميراً للشأن والقصة.

وقد استترك ابنُ الحاج<sup>(٤)</sup> على ابنِ عُصفُور<sup>(٥)</sup>؛ لكونه لم يذكره فيما يجب تأخيرُه من الأعيان، بل ذكرَ خبر "دام" و"تغد"، و"جاء" في المثل<sup>(٦)</sup>، فقال: نَقِصَتْ أَعْيَانُ جَمِيعِ أَفْعَالِ هَذَا فَيَبَابُ إِذَا كَانَتْ أَسْمَاؤُهَا ضَمِيرَ شَأْنٍ؛ فَإِنَّ وَضْعَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ عَائِلاً

(١) عجزت من البسطة لبعض القارئین، وصدره:

كذلك أدبْتُ حتى صار من أدبي

...

روي: «بئلك» و«الأديان» بالنصب، ولا شاهد فيه. بئلك الأمر: ما يقوم به، والشَّيْعة: المثلُّق. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦/٢، وشرح جمل الزجاجي ٣١٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢، والتذيل والتكميل ٥٨/٦، وتحليل الشواهد ٤٤٩، والمقاصد النحوية ٨٦٦/٢، وعزارة الأدب ١٣٩/٩.

(٢) حليث تبيي أخرجه التتائي ٥٣٦٤ بهذا اللفظ من حليث ابن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه البخاري ٥٩٥٠ ومسلم ٢١٠٩ بلفظ: «إنَّ أَشدَّ النَّاسِ».

(٣) صدر بيت من الخفيف، نسب للأخطل، ولم نقف عليه في ديوانه، وعجزه:

بلى فيها حاذراً وظباء

...

ينظر: ملذکر ولونٹ لابن الأنباري ٩٢/١، ومالي ابن السحري ١٩/٢، ومالي ابن الحاجب ١٥٨/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٤٢/١، والتذيل والتكميل ٢٧١/٢، ٤٤/٥، ومغني التيب ٥٦، ٧٦٧، وعزارة الأدب ٤٥٧/١.

(٤) لم نقف على كلامه.

(٥) المقرب ١٤٩.

(٦) هو قول العرب: ما جاءت حاجتُهم، وقومهم: شجذ شفرته حتى فقدت كأفها حربة. ينظر: الكتاب ٥٠/١، وتجنّب اللغة ١٣/٥، والحكم ١٧٣/١.



على ما بعده؛ إنما نُقص به من الإيهام والتحريك لِمَا يُعْنَى به<sup>(١)</sup>.

وقد تزايد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدما

(خ١)

\* "كان" أم الباب، وأثارت من الأبواب خليفة بالتصرف والتوسع، فين تم احتضت بالزيادة -ولا يلتفت إلى: «ما أصبح أثرها، وما أمسى أثرها»<sup>(٢)</sup>، وبحذفها وحذف اسمها وإبقاء خبرها<sup>(٣)</sup>، وبحذفها وإبقاء خبرها واسمها،...<sup>(٤)</sup> عنها، وهذا ثلثت زائد بها، ومنه: حذف لا يها لغو على تصريفية<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «وقد تزايد "كان"»: ولا فاعل لها حيثل عند أبي علي<sup>(٦)</sup>؛ لأنها استعملت استعمال الحروف، وهي لا تحتاج لفاعلي، ونظيرها في ذلك: "فلما"، فلما لنا استعملت في معنى النفي لم تحتج لفاعلي، وعند السوي<sup>(٧)</sup> اسمها ضمير المصدر الدال عليه "كان"، والتقدير: كان هو، أي: كون الجملة التي زيدت فيها.

فإن قيل: قد نحن الخليل<sup>(٨)</sup> على الزيادة قوله<sup>(٩)</sup>:

(١) الحاشية في: ٢٩.

(٢) قول للعرب رواه الأحفش. ينظر: حاشية الكتاب ٧٣/١، والأصول ١٠٦/١، وشرح كتاب سبويه للسوي ٧٧/٣، وضرر الشعر ٧٩، وفي تلقاصد الشافية ٥٠٤/٤ أنه مما أجاز به بعض السويين من غير سماع عن العرب.

(٣) في المخطوطة: «إبقاء خبرها» وحذف اسمها، دلالة على أن الصواب بالتقدم ولتأخير.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انطمت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٧/ب.

(٦) البصريات ٨٧٥/٢.

(٧) شرح كتاب سبويه ٧٧/٣.

(٨) ينظر: الكتاب ١٥٣/٢.

(٩) هو المرزوق.



كَانُوا كِرَامًا<sup>(١)</sup>

وهذا يُطَّل للمذهبين.

فالجواب: أن الأصل: "لنا"<sup>(٢)</sup> هم كرام، فـ"لنا" صفة، مثل: "معه" في: مررت برجل معه صقر، و"هم" فاعل، "كان" الصقر؛ لأن اللفظ إذا أمكن أن يكون الموضع له لا ينوي به غيره، / فلما زيدت "كان" اتصل بها الضمير؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله، نحو:

أَلَا يُخَاوِرُنَا إِلَّا لِكِ قَتْلِهِ<sup>(٣)</sup>

فإن قست: فاعل "لنا" في موضعه، و"كان" تامة في موضع الصفة، فلم يُعْرَ شيئاً من موضعه.

قلت: التامة بمعنى: خذت وخلقي، نحو: كان الأمر، وكان زيد، فيكون التقدير: خلّقوا فيما مضى، وذلك معلوم، وإذا دار الأمر بين الإخلال باللفظ والإخلال بالمعنى كان الإخلال باللفظ أولى؛ لأن المعنى أعظم حرمة. هذا كلام ابن عثيمين<sup>(٤)</sup>.

(١) بعض بيت من الوافر، وهو يتلوه:

فكيف إذ رأيت دبار قومى وجراني لنا كانوا كرام

ينظر: الديوان بشرح العسوي ٨٣٥/٢، والكتاب ١٥٣/٢، وهما القرآن ٧/٢، ١٤٠، وثلاثه: ١١٦/٤، والنياب ١٧٢/١، وشرح جل الزحاجي ٤٠٩/١، وشرح الشهاب ٣٦١/١، والتبليغ والتكميل ٢١٨/٤، ومغني القليب ٣٧٧، وللقاصد النحوية ٦٠٤/٢، وعزارة الأدب ٢١٧/٩.

(٢) كتبها ابن هشام في حاشية الورقة، ووضع لها علامتين إلتاق: بعد "الأصل"، وبعد "هم"، ولتبت موافق لشرح جل الزحاجي ٤٠٩/١ لنقول منه.

(٣) عجز بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وصله:

وما ليّالي إذ ما كنت حارثاً ...

دثار: أحد. ينظر: الخصائص ٣٠٨/١، ١٩٧/٢، وأمثالي ابن الخاحب ٣٨٥/١، وشرح التنزيل ١٥٢/١، ٢٨٦/٢، والتبليغ والتكميل ٢٣٣/٢، ٢٢١/٤، وتلخيص الشواهد ٨١، ١٠٠، وللقاصد النحوية ٢٦٩/١، وعزارة الأدب ٢٧٨/٥.

(٤) شرح جل الزحاجي ٤٠٩/١-٤١١.



ع: فإن قلت: لم لا زُده مذهبه<sup>(١)</sup> في أن الصلة المفردة<sup>(٢)</sup> يجب أن تُقدّم؟  
قلت: لا يمكن؛ لأن ذلك لا يُلزم له على كل حال؛ لأنّ إن جعلناها زائدة فقد  
تقدّم النعت المهرور، أو غير زائدة فقد تقدّم النعت جملة<sup>(٣)</sup>.  
\* ذكر ابن الطرّونة في "ردّ الشارح"<sup>(٤)</sup> أنّها تزداد وسطاً، نحو: زيدٌ كان قائماً، قال:  
ترفع "قائماً" على أنه خبر، وتضمير الكون في "كان"، وفائدتها: الدلالة على الزمان.  
وأجراً، نحو: زيدٌ قائمٌ كان، قال: فأضمرت اسمها، أي: كان كذلك، وهو عائد  
على "زيد"، وحذفت الحيرة لدلالة الأول عليه، وهي مع ذلك زائدة. انتهى<sup>(٥)</sup>.  
\* إن قيل: لم لا سُلكت بغير هذه الأفعال منهاج أخبار ليتبدأ في الحذف كثيراً  
لذلك؟

قيل: إنّما نابت عن مصادر هذه الأفعال<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* كما أُحرِبت "كان" بجرى الأدوات في الدعول على الجملة الاسمية كذلك  
أُحرِبت مجراها في استعمالها زائدة، وإنّما ذلك سبيل الأدوات، وهي حينئذ دالة على  
الزمان فقط دون الحدث، بخلاف [غير<sup>(٧)</sup>] الزائدة، فإنّها دالة على الحدث والزمان معاً،  
وأما الناقصة فاحتلّت فيها على ما تقدّم<sup>(٨)</sup>.  
وقوله: «كان» فيه أمران<sup>(٩)</sup>:

(١) القرب ٣٠٣.

(٢) وهي هنا: "كثير".

(٣) الخاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٧/ب و ٨/أ وظهرها.

(٤) لم ألق على ما ينبغي بوجوده.

(٥) الخاشية في: ٧/ب.

(٦) الخاشية في: ٧/ب. وقد أثبت ابن هشام عد هذا البيت وليس في الألفية حديث عن  
حذف أخبار هذه الأفعال.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) لم يتقدم شيء من ذلك في مخطوطة هذه الخواشي.

(٩) لم يتذكر إلا واحد، فلعن الثاني مما طواه الناسخ.



أحدهما: تخصيص ذلك بهذا الفعل، ولم يخالف في ذلك في غير ”أسمى“ و”أصبح“ في قولهم: «ما أصبح أبزدها، وما أسمى أذناها»<sup>(١)</sup>، ولا يقاس عليه، علافاً للكوفيين<sup>(٢)</sup>.

\* [«ما كان أصح»]: وكذلك: ما كان أحسن زيداً، وهي عند السرياني<sup>(٣)</sup> تامة، وفاعلها مضمر، وهو مصدرها، وعند آخرين ناقصة، وهي متحيلةً لضمير ”ما“، ولعلَّ النعجب حوَّرها.

فإن قلت: ما أحسن ما كان زيداً، بتأخير ”كان“ عن ”أحسن“، واحتلاب ”ما“ للمصدرية صيغ أيشأ، وكانت ”كان“ تامة، و”زيد“ فاعلها، وأجاز السرياني<sup>(٤)</sup> النسب مع يُغديه في الثغرى، فتقول: ما أحسن الذي كان هو زيداً، كأنه كان اسمه زيداً، ثم انتقل عنه، فأوقع ’ما‘ على صفة الرجل.

ع: وقد زيدت بين المضاف والمضاف إليه:

تُرْيمِي بِكُفِّي كَانَ مِنْ تُرْيمِي الشَّرِّ<sup>(٥)</sup>

أي: بِكُفِّي مَنْ هُوَ أَرْمِي الشَّرِّ، كذا رواه أبو الفتح في ”عصاليه“<sup>(٦)</sup>، وقال في

(١) قولٌ للرب روه الأعلش، وقيل: إنه مما أجاز بعض النحويين دون سماع، تقدم قريباً.

(٢) ينظر: شرح جل الزجاجي ٤١٥/١، ٥٨٦، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، والتلخيص والتكميل ٢١٥/٤.

(٣) الحاشية في: ٢٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١٠٨/١ إلى قوله: «وإنما ذلك سيل الأدوات»، ولم يعزها لأبن هشام.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٧٧/٣.

(٥) المقطع ١٨٥/٤. وينظر: مفتاح الإعراب للأمين اهلي ٧٣.

(٦) بيت من مشطور الرجز، لم أتف له على نسبة. ينظر: المقطع ١٣٩/٢، والأصول ١٧٨/٢، واعتسب ٢٢٧/٢، وأما ابن الشجري ٤٠٦/٢، والإنصاف ٩٤/١، والبيان ٢٧٩، وشرح جل الزجاجي ٢٢٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١٦٥/٣، والمقاصد شحوبة ١٥٥٨/٤، وحرارة الأدب ٦٥/٥.

(٧) مكررة في المخطوطة.

(٨) ٣٦٩/٢.



تقديره كذلك، وقال: "كان" زائدة، وإنه يروى بكسر الميم، أي: بكلفي رجل كان.

ع: إن قلدر "من" نكرة موصوفة لم يحتاج إلى تقدير "هو"، والبيت نظير:

على كان المستوفى<sup>(٢٨)</sup>

\* ابن الحاج<sup>(٢٩)</sup>: صرح ابن عسكور<sup>(٣٠)</sup> بأن معنى الزائدة كمنى الناقصة، ولم يصرح بحكم الزائدة: هل لها اسم وغيره كالناقصة، أو فاعل كالنامة، أو لا معمول لها؟ وظاهر كلام من<sup>(٣١)</sup> أنها تامة.

وإنما يُعَدُّ زائدة بوقوعها بين ما لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالزيادة فيها نظير الإلغاء في "ظن"، إلا أن "ظن" وأحوالها لا تسمى زائدة، وسببه عندي: أن "كان" الزائدة لا تحتاج لأكثر من فاعل غائب يستقر فيها، وهو ضمير عائد على مضمون الجملة، فتجيء صورتها صورة ما لا يحكم لها ولا عمل، بخلاف "ظننت"، فإنه لا بُدَّ لـ "ظننت" من فاعل مصرح به، وإنما تلغى عن المفعولين.

ويبغى أن يُنظر في قولك: أنا كان قائم، وأنت كان قائم؛ هل شيع أو لا؟<sup>(٣٢)</sup> فلا تُشغِلُ زائدتها إلا على ذلك، والأقوى عندي أن ذلك كلام العرب؛ لأنهم يقولون: ما كان أحسن، وما كان أحسنك<sup>(٣٣)</sup>، والحكم في ذلك كله واحد.

(١) بعض بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

سُرَّطُ عني أي بكرٍ شاعى على كان السؤمة العراب

السؤمة: الخيل للكمة بعلامة. بنظر: الحجة ٤٣٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، وشرح جل الزجاجي ٤٠٨/١، والشليل والتكميل ٢٢١/٤، وتخليص الشواهد ٢٥٢، ولفاظ النحوية ٦٠٣/٢، وخزانة الأدب ٢٠٧/٩.

(٢) الحاشية في: ٢٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١١٠/١ إلى قوله: «فالواقع "ما" على صفة الرجل»، ولم يعرجا لابن هشام.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) المقرب ١٤٠.

(٥) الكتاب ٧٣/١، ١٥٣/٢.

(٦) لم أقف على شيء من ذلك مسموعاً.

(٧) لم أقف على شيء من ذلك مسموعاً.



وأكثر ما زيدت "كان" في التعجب.

وغير ابن عَشْقُور<sup>(١)</sup> بين معنى: حضر و: وُجد، ولا طائل بينهما، فمعنى حضر الشيء: وُجد، فإن قُيِّدَت "حضر" بالمفعول، فقلت: حضرا، أو: حضر فلان، قُيِّدَت "وجدت" بالمجرور، فقلت: وُجد بحضرتنا، أو: في موضع كذا<sup>(٢)</sup>.

ويحذفونها ويقولون الخبر وبعد أن ولو كثيرا إذا اشتهر

(خ ١)

\* مثال غم المشتهر:

يَا لَيْتَ أَمَّ السَّبَا زَوَاجِحًا<sup>(٣)</sup>

قالوا: أي: تكون رواجعًا، كذا فُشِّرَ الجَسَالِي<sup>(٤)</sup> وغيره، ولا قاطع لاحتمال تقديم: تعود رواجعًا<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* كما استعملت "كان" مستغنى عنها حيث تكون زائدة كذلك استعملت محذوفة حيث الحاجة إليها، ثم تارة يكون اسمها محذوفًا معها، وتارة يحذف معها الخبر، وتارة تحذف وحدها، والغالب الأول؛ لأن الفعل ومرفوعه كالشيء الواحد.

ع: وعكس هذا: يحذفون الخبر، ويقولونها والاسم؛ وقلت حيث تدل على المحذوف، نحو: ﴿مَا كَانَ لَآلِهَةٍ يَذْكُرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: ما كان مريدًا

(١) اللقب ١٤٠.

(٢) الحاشية في: ٢٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١/١٠٩، ١١٠ إلى قوله: «والحكم في ذلك كله واحد»، ولم يعرهما لابن هشام.

(٣) بيت من مشطير الرجز، نسب للعجاج. ينظر: ملحقات الديوان ٢/٣٠٦، والكتاب ٢/١٤٢، وطبقات نحول الشعراء ١/٧٨، والأصول ١/٢٤٨، والبصريات ١/٣٦٩، ٧٢١، وشرح جبل الزجاني ١/٤٢٥، والنذير والتكميل ٤/٢٦٧، ٥/٢٨، ومغني اللبيب ٣٧٦، وعزارة الأدب ١٠/٢٣٤.

(٤) ينظر: الأصول ١/٢٤٨، وشرح الكافية للرطبي ٤/٣٣٤، ومغني اللبيب ٣٧٦.

(٥) الحاشية في: ٧/ب.

(٦) آل عمران ١٧٩.



لذلك، هذا قول ص، وقال ك: الخير ”بئر“، واللام زائدة<sup>(١)</sup>.

واستبعد لأنه يقتضي الإخبار عن الذات بالمصدر، وليس بشيء، لأنهم لا يضمنون ”أن“، فابن المصدر<sup>(٢)</sup>

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل أما أنت برا فاقرب

(خ١)

\* ع: قوله: «وبعد أن» البيث يُعطي أنها قد تحذف، وهو قليل، استضعفه أبو علي<sup>(٣)</sup>، ولاجل شغفه ادّعى أن المحذوف في: ضربي زيدًا قائمًا: ”كان“ التامة، قاله عبد القاهر<sup>(٤)</sup>.

\* إنما زادوا ”ما“ في ”أنا“ تعويضًا عن المحذوف، ووفقًا لقبح دخول ”أن“ المصدرية على الاسم، كما زادوها في: كُنْ كما أنت؛ لقبح دخول الكاف على الضمير، والأصل: كُنْ كحالتيك المعهودة، هذا أحد القولين، فأما: إنْ حيزًا فحيزًا، فإن وجود النسب دليل على الحذف، فلم يفتح عدم الفصل<sup>(٥)</sup>.

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

(خ١)

\* ع: يدل على أن النون من: لم يكْ لم تحذف للحازم، بل لتشبيهها بحرف العلة: قول بعضهم<sup>(٦)</sup>:

(١) ينظر: البيان في إعرب القرآن ٣١٤/١، واللباب ١٧٢/١، ٤٦/٢، والبحر المحيط ٤٤٨/٣، ومعني اللب ٢٧٩.

(٢) الحاشية في: ٢٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ١١٠/١ إلى قوله: «واللام زائدة».

(٣) البغداديات ٣٠٥، وكتاب الشعر ٥٨/١.

(٤) المقصد في شرح الإيضاح ٦٨١/١.

(٥) الحاشية في: ٧/ب.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للسطحة بين ٧/ب و ٨/أ.

(٧) هو قيس بن عمرو بن مالك النحاشي الحارثي.



وَلَاكِ اسْتَقْبَى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ فَا قُضِلَ<sup>(١)</sup>

فإن قلت: الحذف هنا لالتقاء الساكنين.

قلت: التقاءهما مخشش تشبيه النون بحرف العلة، وإلا فأنت في هذا ومثله تكسر الأول، ولا تحذفه<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* [«ومن مضارع لـ"كان"»]: إذا اختص بذلك عن نظائره، فلم يُقل في: لم يَحْشُرْ<sup>(٣)</sup>، ولم يَحْنُ، ولم يَحْنُ: لم يَحْ، ولم يَحْ، ولم يَحْ؛ لأنه أكثر منهن استعمالاً، والكثرة مدعاة إلى التحليل<sup>(٤)</sup>.

\* [«مضارع لـ"كان"»]: وهي "كان" التي لها مضارع، وهي الناقصة والتامة، وقرأ بالوجهين: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾<sup>(٥)</sup>.

وقوله: «تُحذف»: تشبيهاً لها بحرف اللين؛ لأن عَثَّها كالد، ومن ثمَّ إذا تحركت للساكنين لم تحذف؛ لزوال الشبه، وصوروها كالحروف الصحيحة.

ونفع الحذف في مثل: ﴿لَوْ يَكُنِ الْيَمِينَ كَقَرُونَا﴾<sup>(٦)</sup> من باب قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) حذر بيت من الطويل، ومصدره:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ

...

ولأك: أصله؛ ولكن الشاهد: حذف نون "لكن" -وهي لا بدخلها الحزم- تشبيهاً بحرف العلة، فدل على أن حذف نون "يكن" لذلك لا للحزم. ينظر: الكتاب ٢٧/١، والأصول ٤٥٥/٣، وعلامات ١٥٩، ولحجة ١٢٥/٥، والخصائص ٣١١/١، والإنصاف ٥٦١/٢، والبيان ٣٥٥، والتبيل والتكمين ١١/٥، وتلخيص الشواهد ٢٦٩، وحزارة الأدب ٤١٨/١٠.

(٢) الحاشية في: شهر البوابة الثانية للحقبة بين ٧/ب و ٨/أ.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: يَحْشُرْ.

(٤) الحاشية في: ٣٠.

(٥) النساء ٤٠، قرأ برفع "حسنة": ابن كثير وناقع، وينصبها بقية السبعة. ينظر: السبعة ٢٢٣، والإقناع ٦٣٠/٢.

(٦) البنية ١.

(٧) هو محمود الوراق.



رَأَى الْأَمْرَ يُفْعَلُ إِلَى آخِرِهِ<sup>(١)</sup>

والذين حذفوا رأوا أن الحذف قبل هيء الساكن، فهو قبل التحريك<sup>(٢)</sup>.

\* «تُحذف نون»: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُفْ﴾ في النحل<sup>(٣)</sup> بالحذف، وفي النمل<sup>(٤)</sup> بالإتيان، فحجة ما في النمل أنه الأصل، وأنه مناسب لـ «تَحْزَنْ»، وحجة ما في النحل موافقة ما في أول العشر: ﴿وَلَوْ يَدْرِيكَ مِنَ الْمُنْكَرِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

\* «تُحذف نون»: إلا إن كان الخبر ضميراً متصلاً، نحو:

فَرَأَى لَا يَكُنْهَا أَوْ يَكُنْهَا<sup>(٦)</sup>

لأن الضمير بعد الشيء لأصله، ومن ثم منعوا أن تُحذف «إِنْ» و«أَنْ» و«كَانَ» إذا كانت أسماءهن ضمائر متصلة؛ لذلك.

(١) كلها في المحفوظة، وأصوب ما في مصادر البيت: آخِر.

(٢) صدر بيت من المتقارب، ومعه:

فَعَصَّرَ آخِرُهُ أَوَّلًا ...

ينظر: الديوان ٢٢٨، وعيون الأخبار ٦٢/٣، واعتصب ١٨٨/١، والخصائص ٢١٠/١، ٣٣/٢، ونتائج الفكر ٧٦.

(٣) الحاشية في: ٣٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١١٢/١، ١١٣ إلا قوله: «وقرئ بالوجهين: ﴿وَلَوْ أَنَّكَ كُنْتَ﴾»، ولم يعرها لابن هشام.

(٤) ١٢٧.

(٥) ٧٠.

(٦) النحل ١٢٠.

(٧) الحاشية في: ٣٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١١٣/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٨) كلها في المحفوظة، وأصوب ما في مصادر البيت: تَكُنْهَا.

(٩) بعض بيت من الطويل، لأي الأسود الدؤلي، وهو بتمامه:

فَرَأَى لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَرَأَى أَرْضَهُ تَكُنْ بَلَاءَهَا

ينظر: الديوان ١٦٢، ٣٠٦، والكتاب ٤٦/١، وإصلاح المثلث ٢١٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٣١٧، والحة ٣١٥/٢، والبرهان ٣٠١، والنقيل والتكمين ٢٤٤/٢، وتلخيص الشواهد ٩٢، ومقاصد النحوي ٣٠١/١، وعزارة الأدب ٣٢٧/٥.



فأما قوله<sup>(١)</sup>:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ<sup>(٢)</sup>

فضرورة، وقالوا: مَنْ قال: لَدَّ قال: لُدُّهُ، ومن الباب: أَنْ مَنْ قال: ضَرَبْتُكُمْ قال: أَعْطَيْتُكُمْ، وألَّت تقول: أَلَّ فلان، وألَّهُ، على الأحسن [لا]<sup>(٣)</sup> الواجب، وقال الفراء<sup>(٤)</sup>: مَنْ قال: شَرَفْتُ<sup>(٥)</sup> صدرُ القناة لم يقل: شَرَفْتُ صدرها، وهذا ظريف، ولعله مبيِّن عسى هذا<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «وهو حذف ما التزم»: فمن الإتيات: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ يَتَّبِعُكُمْ وَيَبَيِّنْهُ مَوَدَّةً﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَعَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) لم أقف له على نسخة.

(٢) كذا في المخطوطة، والذي في مصادر البيت: الرخاء.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلو أنَّك في يوم الرخاء سألني فراقك لم أُنْجِ وأنت صديق

ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٠/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأثير ٢٨٧/١، والمجدة ١٧٣/٢، والإحصاف ١٦٦/١، والبيان ٣٤٩، والتذيل والتكميل ١٦٠/٥، ومعنى اللبيب ٤٧، والفاصل النحوية ٧٧٥/٢، وعزارة الأدب ٣٨١/١٠.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) معاني القرآن ١٨٧/١، ٣٧/٢، ٣٢٨، وينظر: للمذكر والمؤنث لابن الأثير ١٨٩/٢، والتذيل والتكميل ١٩٣/٦.

(٦) كذا في المخطوطة في هذا التوضع والذي بعده، والاصواب: شَرَفْتُ، وهي كلمة وردت في قول الأعشى:

وتشترى بالفول الذي قد أذعته كما شَرَفْتُ صدرُ القناة من الدم

ينظر: الديوان ١٢٣.

(٧) الحاشية في: ٣٠.

(٨) النساء ٧٣.

(٩) النساء ١١٣.

(١٠) النساء ١٣٥.

(١١) الحاشية في: ٣٠.



مَا وَلَا وَلَاَتٌ وَإِنَّ الْمَشَبَّهَاتِ<sup>(١)</sup> بِقَيْسٍ

إِعْمَالٍ لَيْسَ أَعْمَلْتُ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ رُكْنٍ

(خ ١)

\* قوله: «مَعَ بَقَا النَّفْيِ»: كَتَبَ الشَّكُّورِيُّ<sup>(٢)</sup> عَلَى قَوْلِ «الْمَفْعَلِ»<sup>(٣)</sup>: «وَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ دُونَ "إِلَّا" مَا صَوَّرَهُ: أَمَّا انْتِقَاضُ النَّفْيِ فَمَتَّصُونَ عَلَى بَطْلَانِ الْعَمَلِ بِهِ، وَأَمَّا احْتِصَاصُهُ بِـ"إِلَّا" فَلَا أَعْرِفُهُ»<sup>(٤)</sup>.

\* [«وَتَرْتِيبِ رُكْنٍ»]: فِي الْمَثَلِ: «مَا مُسِيءٌ مَنِ اعْتَبَتْ»<sup>(٥)</sup>، فَأُلْغِيَتْ؛ لِنَقْدِهِمُ الْخَبَرَ. وَإِنَّمَا اِحْتَلَفَ فِي رَفْعِ: ﴿أَتَهْتَبُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> دُونَ: ﴿بَشَرًا﴾<sup>(٧)</sup>؛ لِأَنَّهُ فِي هَذَا أَلْفٌ<sup>(٨)</sup>

(١) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَدَلَّجَهُ الرَّفْعُ.

(٢) حَوَاشِي بِمَقْصِدِ ٢٩٤.

(٣) ١٠٢، ١٠٣.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ٧/أب.

(٥) يَضْرِبُ مَنْ يَحْتَدِرُ إِلَى صَاحِبِهِ، وَيَحْدَرُ إِلَيْهِ سَبْعُ عَشْرَةَ، أَيْ: يَرْجِعُ عَنْ إِسَاءَتِهِ. رَوَى: مَا أَسَاءَهُ وَ: غَيْرُ مُسِيءٍ، وَلَا شَاهِدَ فِيهِمَا. يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٥٩/١، وَعِيُونَ الْأَعْيَارِ ١٣٣/٤، وَالْمَقْتَضِبُ ١٩٠/٤، وَجَمْعُ: أَمْثَالُ ٢٨٨/٢، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (ع ت ب) ٥٧٨/١، وَتَحْلِيصُ الشُّوَلَعْدِ ٢٧٧.

(٦) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَادَّةِ ٢: ﴿كَا مُرْسِ أَتَهْتَبُهُمْ﴾، قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ بِالنَّصْبِ، وَالرَّفْعُ رَوَاةٌ لِمُقْتَضِلٍ عَنْ عَاصِمٍ. يَنْظُرُ: السَّبْعَةُ ٦٢٨.

(٧) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُوسُفَ ٣١: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾.

(٨) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالْوَجْهُ: أَلْفًا، بِالنَّصْبِ. وَالْمَقْصُودُ: أَلْفٌ تَتَوَبَّنُ النَّصْبَ فِي "بَشَرًا" لَكِنَّةً فِي مَرْسُومٍ بِمَصْحُفٍ.



تمنع رفعه. من "الْمَرْئِلُ" <sup>(١)</sup> لابن <sup>(٢)</sup> الحطاب <sup>(٣)</sup>.

\* [«رُكِّنَ»]: في 'الْفَتْخَاخ' <sup>(٤)</sup> ما مُلْحَقُهُ: رُكِّنَتْ - بالكسر - أَرْكَنَهُ رُكْنًا - بالتحريك -: عَلِمْتُهُ، قَالَ ابْنُ <sup>(٥)</sup> أُمِّ صَارِبٍ:

وَأَرَى يُرَاجِعُ قَلْبِي مِثْلَهُمْ أَبَدًا رُكِّنْتُ مِنْهُمْ عَلَى مِثْلِ الْوَيْ رُكْنًا <sup>(٦)</sup>  
وقوله: "على" مقحمة، وعن الأصمعي <sup>(٧)</sup> أنه يقال: رُكِّنَتْ صَالِحًا: ... <sup>(٨)</sup> ضَنْتَهُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا  
يَقَالُ: أَرْكَنَتْه ... <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup>.

(٢خ)

[«إِعْمَالُ "ليس"»]: ذكروا من لوجه الشبه: نفى الحال، وذلك إذا تجرَّد الكلام

(١) ١٧٥، ١٧٦.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن أحمد البغدادي، أبو محمد، من أعلم أهل زمانه بالنحو، أسند عن ابن  
الشجري والحوالي وغيرهما، له: للربيع في شرح الجمل، والرد على ابن يونس في شرح الجمل،  
وغيرهما، توفي سنة ٥٦٧. ينظر: معجم الأدباء ١٤٩٤/٤، وإنباء الرواة ٩٩/٢، ونبذة الوعاة  
٢٩/٢.

(٣) الحاشية في: ٧/أب.

(٤) (ز ك هـ) ٢١٣١/٥.

(٥) هو قُتَيْب بن خزيمة الفزازي، ينسب إلى أمه، من شعراء الدولة الأموية. ينظر: من نسب إلى  
أمه من الشعراء لابن حبيب ٩٢/١، ولقائلي في شرح أسامي الثقاتي ٣٦٢/١.

(٦) بيت من البسيط. ينظر: الجيم ٧٤/٢، وإصلاح لتلحق ١٨٤، والفتاوى ٤٠٥، وأدب  
الكاتب ٢٤، والفاخر ٥٨، واستحب لكرام ٦٨٨/١، والزهري ٤٠٧/١، وقليب اللغة ٥٩/١٠،  
ومختارات ابن الشجري ٢٩/١.

(٧) ينظر: أدب الكاتب ٢٣، والفاخر ٥٨، وقليب اللغة ٥٩/١٠.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار خمس كلمات انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٧/أب.



من قرينة علاقه، لا مطلقاً، بدليل<sup>(١)</sup> قوله<sup>(٢)</sup>:

وَأَنْتَ بِمُسْتَبْتِي أَخَا لَا تُلْكُهُ عَلَى شَعْبِ أَبِي الرَّجَالِ الْمَهْدَبِ؟<sup>(٣)</sup>  
وقوله<sup>(٤)</sup>:

وَأَنْتَ لِمَا لَمْ يَنْقُضِهِ اللَّهُ وَاجِدًا وَلَا غَايَةً مَا اللَّهُ عَمَّ وَقَدَّرَ؟<sup>(٥)</sup>  
وقوله<sup>(٦)</sup>:

بِنَا لِي أَلَيْ لَسْتُ مُشْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ<sup>(٧)</sup>  
وقوله<sup>(٨)</sup>:

(١) في الشواهد الآتية جاءت "ليس" تنفي للمستقبل؛ لأن حيزها اسم فاعل عام، وهو لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال.

(٢) هو الشاعرة اللُّبَّائِي.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٧٤، والألفاظ ٣٧٣، والشعر والشعراء ١٧٠/١، وقبائح ٥١٢، وجهرة اللغة ٣٠٧/١، وقلوب اللغة ٢٠٩/١، وأملّي ابن السجري ٤٠٨/١، وشرح السهيل ٣٨١/١، والتذيل والتكميل ٣٠٦/٤، وخزانة الأدب ٤٦٧/٩.

(٤) لم ألق له على نسبة.

(٥) بيت من الطويل. حمّ: قضى، كما في: القاموس المحيط (ح م م) ١٤٤٦/٢. ينظر: شرح السهيل ٣٨١/١، والتذيل والتكميل ٣٠٦/٤.

(٦) هو زهر بن أبي سلمى.

(٧) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

بِنَا لِي أَلَيْ لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ حَالِيَا

ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٢٠٨، وبشرح الأعلام ٨٧، والكتاب ١٦٥/١، والقوانين للأعنف ٤، والأصول ٢٥٢/١، والخصائص ٣٥٥/٢، والإنصاف ١٥٥/١، وضرائر الشعر ٢٨٠، وشرح السهيل ٣٨١/١، والتذيل والتكميل ٢٤٩/٣، ومعني اللبيب ١٣١، وامتقاص النحوي ٧٤٥/٢، وخزانة الأدب ١٠٢/٩.

(٨) هو الأعور الشُّلِّي، واسمه: بشر بن منقذ.



هُؤُنْ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأُمُوزُ

البيتين<sup>(١)(٢)</sup>.

\* [«مَعْ بِنَا الثَّقِي»]: قَالَ الشَّكْرِيُّ فِي «خَوَائِصِهِ»<sup>(٣)</sup>: قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>: «إِلَّا»: يَجْرِي بِجَرَى «إِلَّا»: «بَلْ» وَ«لَكِنْ».

ع: قَوْلُ الشَّيْخِ: «بِنَا الثَّقِي» عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ، لِأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثَةِ<sup>(٥)</sup>.

\* [«مَعْ بِنَا الثَّقِي»]: تَقُولُ فِي: مَا أَنْتَ قَائِمًا: مَا أَنْتَ إِلَّا قَائِمٌ.

فَأَمَّا قَوْلُ الْجَمْعِ: مَا أَنْتَ إِلَّا سِرٌّ؛ فَلَيْسَ أَصْلُهُ فِي الْإِيجَابِ: أَنْتَ سِرٌّ، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ: أَنْتَ تَسِيرُ سِرًّا، ثُمَّ: أَنْتَ سِرٌّ، ثُمَّ: مَا أَنْتَ إِلَّا سِرٌّ، فَالْتَّاصِبُ الثَّعْنُ لِلْقُدْرَةِ، لَا «مَا»، وَالْخَطَرُ مَحْذُوفٌ، لَا لِلتَّصَوُّبِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

وَمَا الدُّهْرُ إِلَّا مَنُخُونًا

(١) كُنَّا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَفِي الْحَرَمِ، وَهُوَ حَلْفٌ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنَ الْوَتْدِ الْجَمْعُوعِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، وَهُوَ زَحَافٌ جَانِبٌ، كَمَا فِي: الْوَائِي فِي الْعُرُوضِ وَالْقَوَائِي ٤١.

(٢) مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهِيَ جَمَاعَتُهُمَا «وَلَشَّهَدَ فِي ثَانِيهِمَا»:

هُؤُنْ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأُمُوزُ بِكَفِّ الْإِلَوِ مُقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِأَتْيَاكُ مَنَهِئُهَا وَلَا قَاصِرُ عَنكَ مَأْمُورُهَا

يَنْظُرُ: لِكِتَابِ ٦٤/١، وَالْأَمَثَالُ لِأَيِّ عَبِيدِ ١٩٣، وَالتَّقْنِطُ ١٩٦/٤، وَالْأَصُولُ ٦٩/٢، وَالتَّلَابِ ٤٣٤/١، وَأَمَّا ابْنُ الْحَاجِبِ ٦٧٩/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٨١/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١٥٥/١١، وَمَعْنَى التَّلَابِ ١٩٤، ٦٣٣، وَحِزَانَةُ الْأَدَبِ ١٤٨/١٠.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٠.

(٤) ٢٩٥.

(٥) أَيُّ: الرَّعْشَرِيِّ فِي الْمَفْصَلِ ١٠٤.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٠، وَتَقْلَاهَا بِاسْمَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْأَثْنَةِ ١١٤/١.

(٧) لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبة.



البيت<sup>(١)</sup>، فنصب ولا مصدر؛ فالعذب مصدر، و"المتخئون" نائب عن مضاف، وهو مصدر.

على أن يؤنس<sup>(٢)</sup> أجاز النصب مطلقاً؛ استدلالاً بظاهره، ووافقه الفراء<sup>(٣)</sup> في الوصف، نحو: ما زيد إلا قائم، وبقية<sup>(٤)</sup> في الخبر للنزل الاسم منزلة، نحو: ما زيد إلا زهير، وفي نحو: ما زيد إلا خيته، أي: ما فيه غيرها.

وقال ص<sup>(٥)</sup> في الجميع بالرفع، إلا في المصدر، وفيما دل دليل على تقدير الفعل، نحو: ما أنت إلا عماتك عسيماً، ورايك تزيئاً، والنصب فيهما خارج عن حكم "ما".

وعن الثعالب<sup>(٦)</sup> أنه نقل الإجماع على النصب<sup>(٧)</sup> فيما بعد "إلا"، وهو مردود<sup>(٨)</sup>.

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معبأ أجاز العلماء

(١٤)

\* ويؤيده من باب الأول: ﴿فَمَا يَكْرَهُنَّ لِمَدْعَةٍ حَاجِينَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) من الطويل، وهو ضام:

وما الشعر إلا متخئون بأهله وما صاحب المحامد إلا متعباً

روي: «أرى الدهر إلا متخئون»، ولا شاهد فيه. المتخئون: الدولاب الذي يُستقى عليه. ينظر: المختص ٣٢٨/١، واللباب ١٧٦/١، وشرائر الشعر ٧٥، وشرح السهيل ٣٧٤/١، ٣٧٨/٢، والتبيل والتكمين ٢٠١/٤، ٢٧٣، وللقاصد النحوي ٦٣٦/٢، وحرارة الأدب ١٣٢/٤.

(٢) ينظر: شرح السهيل ٣٧٣/١، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢، والتبيل والتكميل ٢٧٣/٤.

(٣) ينظر: التبيل والتكميل ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/١.

(٤) ينظر: التبيل والتكميل ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/١، وإرشاد الضرب ١١٩٩/٣.

(٥) ينظر: التبيل والتكميل ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/١، وإرشاد الضرب ١١٩٩/٣.

(٦) ينظر: التبيل والتكميل ٢٧٠/٤، والبحر المحيط ٤٧٢/١، وإرشاد الضرب ١١٩٩/٣.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر رأيه: الرفع.

(٨) الخاشية في: ٣٠.

(٩) الخالصة ٤٧.



وأجاز ابن عسقلان<sup>(١)</sup> أن يتقدم الخير ظرفاً أو مجروراً مع تقدير بقاء العمل، ومنعه الناطق<sup>(٢)</sup>، ويشكك عليه<sup>(٣)</sup>؛ أنه أجاز<sup>(٤)</sup> تقدم المفعول حيث لا يتقدم العامل.

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن العامل لذاته يتقدم.

الثاني: أن القاعدة غير مطردة، بدليل: زيداً لن أضرب.

ويجوز جواب عن الاعراض على ص في تأويلهم:

مَا كَانَ إِلَّا لَهُمْ غَيِّبَةٌ غَوْدَةٌ<sup>(٥)</sup>

بأن في "كان" ضمير شائب، فقيل: يترككم...<sup>(٦)</sup> على المبتدأ إذا كان رافعا لضمير مفرد، فقد فزح من شيء، فوقعتم في أشد منه؛ لأن...<sup>(٧)</sup> يتقدم معموله إلا حيث يتقدم.

والجواب: ما تقدم من فساد القاعدة، أو أنه لا يمتنع...<sup>(٨)</sup> "غود" لذاته، بل تقدمه على أنه خبر.

ومن الأصل هذا الإبراء فاسد؛ لأنهم<sup>(٩)</sup> إن كانوا يجوزون تقدم الخير في نحو: زيداً قام - على ما يحكي عنهم<sup>(١٠)</sup> - فلا ينبغي أن يعترضوا على ص بعد تأويل البيت، بل

(١) شرح جل الزحاجي ٥٩٥/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٣٢/١.

(٣) أي: على الناطق.

(٤) في البيت المذكور هنا وفي شرح التسهيل ٣٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣٢/١.

(٥) عذر بيت من الطوبى، للفرزدق، تقدم قريباً.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة "و كلمتين التلمسا في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة "و كلمتين التلمسا في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة التلمست في المخطوطة.

(٩) أي: الكوفيين.

(١٠) ينظر: شرح جل الزحاجي ١٥٩/١، والتذيل والتكميل ١٨٤/٦.



قبله؛ لأنه قد ظهر ما يُردّ عليهم<sup>(١)</sup>، سواء جعلوا في "كان" ضميراً أو لا.

فإن قيل: يمكن أن يكون ص موافق لـك في جواز التقدّم في باب "كان"، لأنه إذا قيل: كان قام زيد؛ لمع أن يُجعل "زيد" اسماً، و"قام" خبراً مقدّماً؛ ضرورة أنها محتاجة إلى حزامين.

فالجواب: أنه يجوز أن يكون في "كان" ضمير الشأن، أو ضمير "زيد"، على أن تكون المسألة من باب التنازع، فلا ينتهي التحويّز<sup>(٢)</sup>.

ورفع معطوف بلكن أو بل من بعد منصوب بما ألزم حيث حل وبعد ما وليس جر الباء الخبر وبعد لا ولفي كان قد جرح (خ ١)

\* ذكر ابن جني<sup>(٣)</sup> أنه قرئ: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَقُولُوا﴾<sup>(٤)</sup>، وخبره على زيادة الباء في اسم "ليس"، وهو غريب<sup>(٥)</sup>.

\* ع: قوله: «ويُعَدُّ ما»: كان حقه أن يُعزّز هذا البيت عن ذكر إعمال "لا"، لأن الغرض في هذا الباب ذكر إعمالها عمل "ليس"، فلْيُقَدِّم على ذكر الجر بالباء<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* ووزّعت جرحها اسم "ليس" إذا تأخر، وكان "أن" والفعل، كقراءة بعضهم: ﴿لَيْسَ<sup>(٧)</sup> الْبِرُّ بِأَنْ تَقُولُوا﴾<sup>(٨)</sup>، وقوله<sup>(٩)</sup>:

(١) أي: البصريين.

(٢) الحاشية ن: ٨/٨.

(٣) المختص ١١٧/١.

(٤) البقرة ١٧٧، وهي قراءة شاذة، نقلت قريباً.

(٥) الحاشية ن: ٨/٨.

(٦) الحاشية ن: ٨/٨.

(٧) في المخطوطة: وليس، وهو خطأ.

(٨) البقرة ١٧٧، وهي قراءة شاذة، نقلت قريباً.

(٩) هو محمود الوراق، وينسب لغروه.



أَلَيْسَ عَظِيمًا بِأَنَّ الْفَقِيَّ يُعَصَّبُ بِنَعَضِ الْإِذِي فِي يَدَيْهِ<sup>(١)</sup>  
\* [«وبعد "لا"»]: قال الناظم<sup>(٢)</sup>: كقوله<sup>(٣)</sup>:

وَكُنْ

البيت<sup>(٤)</sup>: وكقوله<sup>(٥)</sup>:

وَلَقَدْ عَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا أَكُنُّو عَلَى وَاقٍ وَخَافِمْ  
وَكُنْتُكَ<sup>(٦)</sup> لَا خَيْرَ وَلَا شَرَّ عَلَى أَخِي بِدَائِمٍ<sup>(٧)</sup>  
وقال ابن هشام<sup>(٨)</sup>: لم يُسمع في خبر "لا"، فلا يحتمل على خبر "ما"، لأن الزيادة  
بحرف.

(١) بيت من المقارب، تقدم قريباً.

(٢) الحاشية في: ٣٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١١٦/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح الكفاية الشافية ٤٤٠/١، وشرح عمدة الحفاظ ٢٠١/١، ولم  
نُف فيها إلا على إيراد البيت الأول شاعراً على إعمال "لا" عمل "ليس". وينظر: التلخيص  
والتكميل ٣٠٨/٤.

(٤) هو سود بن قارب رضي الله عنه.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَكُنْ لِي شَفِيقًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ  
مَعْنِي فَيَلًا عَنْ سَوْدِ بْنِ قَارِبٍ

ينظر: «جهرة أشعار العرب» ٥٥، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، ٢٥٨/٣، والتذيل والتكميل ٢٨٢/٤، ٣٠٨، ومعنى الليب ٥٤٨، ٧٥٩، والمقاصد الحوية ٦٥٠/٢.

(٦) هو المرقش، وقيل: خُزُر بن لؤنان.

(٧) كذا في المحفوظة، والصواب ما في مصادر البيت: وكذلك، وبه يستقيم الوزن.

(٨) بيتان من مجزوء الكامل. الوافي: المُتَرَدِّ، والحام: الغراب الأسود. ينظر: الأوزمة لقطرب  
٥٣٢، والحيوان ٢٠٧/٣، ٢١٤، و«غريب الحديث لابن قتيبة» ٥١٨/٢، والمُتَنَبِّحُ لكرام  
٧٧٧/١، و«جهرة اللغة» ٢٤٥/١، و«غريب اللغة» ٢٦٠/٤، ٢٧٩/٩، ولسان العرب (ح ت م)  
١١٣/١٢، (ي م ن) ٤٥٨/١٣، والتذيل والتكميل ٣٠٨/٤، وتضمن الشواهد ٤٢٧.

(٩) ينظر: التذيل والتكميل ٣٠٩/٤.



وقال ح<sup>(١)</sup>: لا حجة في البتين؛ لجواز كون "لا" مهملة وإن لم تُكزّر، فقد مُع ذلك قليلاً.

ع: وإنما عدم التكرار في الأول فقط<sup>(٢)</sup>.

في التكرات أعملت كليس لا وقد نلي لات وإن ذا العملا  
(خ ١)

\* قوله: «في التكرات أعملت كـ"ليس" "لا"»، وأجاز ابن<sup>(٣)</sup> الشَّحْرِبَ<sup>(٤)</sup> عملها<sup>(٥)</sup> في المعرفة...<sup>(٦)</sup> عليه قول أبي العليّ:  
إذا الجوّ لم يُزَيَّ غَلَامًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَنُكْشَوًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا<sup>(٧)</sup>  
\* [«في التكرات»]: بخطُ المثلّوثين<sup>(٨)</sup>: أجاز ابن جني في "الشَّعَام" "لا" دخولها

(١) التلخيص والتكميل ٢٨٣/٤، ٢٨٤، ٣٠٨.

(٢) الحاشية في: ٣٩.

(٣) هو حبة الله بن علي بن محمد العلوي، أبو السعادات، من أئمة النحو واللغة في بغداد، أخذ عن ابن فضال والخطيب البرقي، وأخذ عنه تاج الدين الكندي، له: الأمالي، والحامسة، وشرح الإيضاح، وقومها، توفي سنة ٥٤٢. ينظر: نزهة الألباء ٢٩٩، ومجمع الأدباء ٢٧٧٥/٦، وإنباء الرواة ٣٥٦/٣، ونبذة طوعة ٣٢٤/٢.

(٤) الأمالي ٤٣١/١، ٥٣٠/٢.

(٥) انطلمست في لمخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في لمخطوطة.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٤٣٩، والفسر ٧٧٧/٤، وشرح الواحدي ٦٢٤.

(٨) الحاشية في: ٨/١.

(٩) حواشي المفصل ٨٩، ولا يظهر في واحدٍ من السختين اللتين اعتمد عليهما محققه أمّا غلطه.

(١٠) لم تُقف على كلامه في لطوعة، وفي: ٥٤ منه حديث عن "لا" للشبهة "ليس"، وينظر: الفسر ٧٧٧/٤.



على المعرفة<sup>(١)</sup>.

\* «أُعْبِلْتُ كـ"ليس"»: وهي حينئذ ظاهرة في نفي الجنس، وأما إذا قيلت  
عمل "إن" فهي نص في<sup>(٢)</sup>.

\* «أُعْبِلْتُ كـ"ليس"»: ولا شاهد عليه في قوله<sup>(٣)</sup>:

فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَالِقِيَّةٌ<sup>(٤)</sup>

لاحتمال أن يكون "على الأرض" غيرًا، و"باقيا" حالًا، بل الشاهد في:

قَالَا تَرَى قَبْسِي لَا بَرَاخَ<sup>(٥)</sup>

لأن رفع "براخ" ينفي أن تكون "لا" المفعولة على "إن"، وعدم تكرار "لا" ينفي أن  
تكون مهملة، فتعين أن تكون عاملة، وذلك العمل عمل "ليس"؛ إذ ليس غيرًا  
بالإجماع.

وإنما تعمل عمل "ليس" عند البصريين، وهو مخصوص بالنكرات، خلافاً

(١) الحاشية في: ٨/٤٤.

(٢) الحاشية في: ٨/٤٤.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

تَرَى فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَالِقِيَّةٌ وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَلْقَى

ينظر: شرح التسهيل ١/٣٧٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٤٠، والتلخيص والتكميل ٤/٢٨٢،  
٥/٣١١، وتحليل الشواهد ٢٩٤، ومغني اللبيب ٣١٥، ولتقاصد النحوية ٢/٦٤٣.

(٥) عجز بيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسي، وصدره:

عَنْ صَدِّ عَنْ نَرَاخَا ...

ينظر: الكتاب ١/٥٨، ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٦٠، والأصول ١/٩٦، والرائع ١/١٣،  
وعلامات ١٠٥، وأملال ابن الشعري ١/٤٣١، واللباب ١/١٧٨، وشرح التسهيل ١/٣٧٦،  
ومغني اللبيب ٣١٥، ٨٢٥، ولتقاصد النحوية ٢/٦٧١، وعزلة الأدب ١/٤٦٧.



لشعري<sup>(١)</sup>، احتج بقوله<sup>(٢)</sup>:

لَا أَنَا بَانِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حَيْثُهَا مُتَرَاغِبِيَا<sup>(٣)</sup>

\* «"لا" قال النظم<sup>(٤)</sup>: لا تعمل في معرفة ظاهرة، يعني: بل في نكرة ظاهرة، نحو: ﴿وَلَا تَجِئْ مِنِّي﴾<sup>(٥)</sup>، أو معرفة مقدرة، نحو: ﴿وَلَا تَجِئْ﴾<sup>(٦)</sup> في قراءة السبعة، التقديم: لا تَجِئْ حين مناصي؛ لأنه ليس للمرأ نفى حين مطلق.

فأما قوله<sup>(٨)</sup>:

وَلَا تَ شَأْ خَلَبِي<sup>(٩)</sup>

فلاشكاً وأرد عليه من وجهين:

(١) الأمالي ٤٣١/١، ٥٣٠/٢.

(٢) هو النافعة الجعدي.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَحَلَّتْ سِوَا الْقَسْبِ لَا أَنَا بَانِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنِ حَيْثُهَا مُتَرَاغِبِيَا

ينظر: الديوان ١٨٦، وأما ابن الشعري ٤٣٣/١، وشرح التسهيل ٣٢٥/١، ٣٧٧، والتلخيص والتكميل ٨٧/٤، ٢٨٦، وتلخيص الشواهد ٢٩٤، وللقاصد النحوية ٦٦٥/٢، وعزارة الأدب ٣٣٧/٣.

(٤) الحاشية في: ٨/أ.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤٤٥/١.

(٦) ص ٣، وهي قراءة عيسى بن عمر وأبي السعال. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠، وشوهد القرابات للكرمي ٤٠٩.

(٧) ص ٣.

(٨) هو شبيب بن جعبل النعالي، وقيل: جعبل بن نضلة الباعلي.

(٩) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

حَلَّتْ لَوَاثِ شَأْ خَلَبِي وَبِذَا الَّذِي كَانَتْ لَوَاثِ تُخَلَبِي

ينظر: الشعر والشعراء ٩٧/١، والبصريات ٧٥٦/٢، وقذيب اللغة ٢٤٤/٥، وشرح التسهيل ٢٥١/١، ٣٧٨، والتلخيص والتكميل ٢١٣/٣، ٢٩١/٤، وتلخيص الشواهد ١٣١، وللقاصد النحوية ٣٨٢/١، وعزارة الأدب ١٩٥/٤.



الأول: إعمالها في معرفة ظاهرة.

والثاني: إعمالها في غير لفظ 'الحين'.

وأيضاً: ففيه إخراج "هنا" عن الظرفية.

وهذا كله إنما يرد على ابن عُصْقُور<sup>(١)</sup> الذي جعل "لات" عاملة في "هنا"، ولا إشكال على الفارسي<sup>(٢)</sup> لأنه جعل "لات" مهملة، و"هنا" بالي على ظرفيته، و"خلت" مبتدأ بتقدير: أَدْ خَشْتُ، كقوله: «تَشْفَعُ بِالْمُعْتَدِي حَوْزٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٣)</sup>، ولم يقدره: وقت خَشْتُ، كما قدره ابن عُصْقُور: ولَاتَ هُنَا وقت<sup>(٤)</sup> حين؛ لأن فيه -في الظاهر- بناء المعرفة على النكرة، وإن كان الخبر في الحقيقة إنما هو المتعلق، ولأن وقوع...<sup>(٥)</sup> مبتدأ...<sup>(٦)</sup> ولأن تقدير...<sup>(٧)</sup> في أنهما خلاف الأصل، لكن تقدير الوقت أضعف من حيث إن فيه مخالفة الأصل من جهة أخرى، وهي الإضافة إلى الجمل. وما يُعْرَضُ به أيضاً على تأويل ابن عَصْقُور: أنه جمع بين اسم "لات" وحيها، وذلك لم يُقْعَد<sup>(٨)</sup>.

(خ ٢)

\* [«في التكرات»]: في 'شرح التسهيل'<sup>(٩)</sup> قال: ورفعها معرفة نادر، كقوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) للقراب ١٦٢، وينظر: شرح التسهيل ٣٧٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٥/١، والتلخيص

والتكميل ٢١٢/٣، ٢٩١/٤، ٢٩٨، وتخلص الشواهد ١٣١، ومعنى التيب ٧٧١.

(٢) الشروانيات ٤٧٨/٢.

(٣) مثل يضرب لمن خَبَرَهُ حَوْزٌ مِنْ تَرَاهُ، تقدم في باب الابتداء.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست انقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ٧/ب.

(٩) ٣٧٧/١، ولم تُقَفْ فيه على البيت الأول.

(١٠) لم تُقَفْ له على نسبة.



أَكْرَهَتْهَا بَعْدَ أَغْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّرُ قَارًا وَلَا الْخَيْرُ الْجَوَانُ<sup>(١)</sup>  
وقال<sup>(٢)</sup>:

لَا أَنَا بَأَعْيَى

وَنَحْنُ عَلَى ذَلِكَ الْمَتْنِيِّ قَوْلُهُ:

فَلَا الْخَشْدُ مَكْشُونًا وَلَا السَّأَلُ بَائِسًا<sup>(٣)</sup>

\* قوله: «وَأَنْ»؛ قال في "المقرب"<sup>(٤)</sup>: وقد أحرروا "إن" النافية في الشعر بجزء  
"ما" في نصب الخبر؛ لشيبهها بما، قال<sup>(٥)</sup>:

إِنْ هُوَ مُشْتَوِيٌّ عَلَى أَخْبَرِ

البيت<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز ذلك في الكلام؛ لأنها غير مختصة. انتهى.

وقال ابن خزوف في "شرح الجمل"<sup>(٧)</sup>: إذا كانت "إن" نفيًا عملت عمل "ما" في

(١) بيت من البسيط. ينظر: التذيل والتكميل ٢٨٧/٤، والبحر المحيط ٣٨٢/٢، وارتشاف  
الضرب ١٢١٠/٣.

(٢) هو التابعة الجعدي.

(٣) بعض بيت من الطويل، تقدم قريبًا.

(٤) بحر بيت من الطويل، تقدم قريبًا.

(٥) الحاشية في: ٣٩.

(٦) ١٦٣.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) صدر بيت من التيسر، ومعه:

... إلا على أضعف الخاتين

ينظر: أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، وشرح جبل الزحاجي ٤٨١/٢، وشرح التسهيل ١٥٠/١،  
٣٧٥، والتذيل والتكميل ٢٢٥/٢، ٢٥٩/٤، ٢٧٩، وتخليص الشواهد ٣٠٦، ولتقاصد النحوية  
٦٤٩/٢، وعزارة الأدب ١٦٦/٤.

(٩) ٥٩٠/٢.



لغة أهل الحجاز، ولا تعمل إلا فيما يعمل فيه "ما"<sup>(١)</sup>.

\* ظاهر قوله أن عمل "لا" كثير، و"إن" قليل، وكذا في "الشهيل"<sup>(٢)</sup>، وزنه ح<sup>(٣)</sup> بأن "إن" أعملت في الشر، وأما إعمال "لا" فقليل، حتى زعم أبو الحسن<sup>(٤)</sup> أن الرفع بالابتداء، وأنت تقول: لا أحد أفضل منك، يرفع "أفضل" لا غير<sup>(٥)</sup>.

وما ثلاث في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل  
(خ ١)

\* قوله: «وما لا ثلاث» البيت: شيء...<sup>(٦)</sup> "لا" حين "لذئذ غدوة"، و"ليس" و"لا يكون" في الاستثناء، ووجه الأول: أن "لذئذ" لا تنصب إلا "غدوة"، كما...<sup>(٧)</sup> "لا" لا تنصب إلا "حين"، ووجه الثاني: أن اسمها لا<sup>(٨)</sup> يكون إلا مضمرًا، كما أن "ليس" و"لا يكون"<sup>(٩)</sup> في الاستثناء كذلك<sup>(١٠)</sup>.

\* ع: لا يُلْغَم من كلامه أنه لا يُجْمَع بين اسمها وخبرها، وكان ينبغي أن يُلْغَم عليه، وغاية ما في كلامه أن حذف اسمها كثير، وحذف خبرها قليل<sup>(١١)</sup>.

(١) الحاشية في: ٣٩، ونقلها بسنن في حاشية الألفية ١١٧/١ دون البيت، ولم يعرها لاین هشام.

(٢) ٥٧.

(٣) التّجويد والتّكميل ٢٨١/٤.

(٤) معاني القرآن ٤٨٨/٢، وينظر: لرتشاف الطرب ١٢٠٨/٣.

(٥) الحاشية في: ٣٩.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٨) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ٨/١.

(١١) الحاشية في: ٨/١.



\* قرأ عيسى<sup>(١)</sup> بن عُقْمَر: ﴿وَلَاتَ جِين﴾<sup>(٢)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

صَلَحْنَا صَلَحًا وَلَاتَ لَوَاتٍ<sup>(٤)</sup>

وعرَّجَهما بعض<sup>(٥)</sup> الناس على إضمار "بِئْسَ"، كما في قولهم: على كم حطَّ بِيئْسُ؟ في أصح القولين، وكما قالوا: أَلَا رجلٍ جزاء الله عيرٌ، ويكون موضع الجار والمجرور رفعًا على أنه اسم "لات" كما تقول: ليس من رجلٍ قائمًا، والخيرُ محذوف، وهذا على<sup>(٦)</sup> قول من<sup>(٧)</sup>، أو على أنه مبتدأ والخيرُ محذوف، على قول الأخفش<sup>(٨)</sup> أن "لات" لا تعمل شيئًا.

وقال بعضهم: ومن العرب من يحذف "لات"، وأنشد القزَّ<sup>(٩)</sup> على ذلك:

(١) هو الثَّقَفِي، أبو عمر، وقيل: أبو سليمان، صاحب قراءة، وهو من الطليقة الثانية البصرية، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأخذ عنه: سيويه والأصمعي، له: الإكمال، والجامع، توفي سنة ١٤٩. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٤٩، وتاريخ العلماء النحويين ١٣٥، ونزهة الألباء ٢٨، وإنباء الرواة ٣٧٤/٢، وبغية الوعاة ٢٣٧/٢.

(٢) ص ٣. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠، وشواذ القراءات للكرماي ٤٠٩، والبحر المحیط ١٣٦/٩.

(٣) هو أبو زيد اللطائي.

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فأحبنا إن ليس حين بقاء ...

ينظر: النيدان ٣٠، ومعاني القرآن للقراء ٣٩٨/٢، وللأخفش ٤٩٢/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٤، والأصول ١٤٣/٢، وأخبار الزجاجي ٢١٥، والخصائص ٣٧٩/٢، وشرح تشييل ٣٧٨/١، ومعني التليي ٣٣٦، ٨٩٢، وللفقايد النحوية ٦٧٥/٢، وخزانة الأدب ١٨٣/٤.

(٥) هو أبو حيان في البحر المحیط ١٣٧/٩.

(٦) في المحطوة: «وعلى؟ هذا»، دلالة على أن الصواب بالتقدم والتأخير.

(٧) الكتاب ٥٧/١.

(٨) ينظر: الأصول ٩٧/١، وشرح كتاب سيويه للسويحي ٢٢/٣، والتذيل والتكميل ٢٩٣/٤، وفي معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢ أنهم شبهوا "لات" بـ"ليس"، وأضمرها فيها اسم التفاعل.

(٩) معاني القرآن ٣٩٧/٢.



وَلَا تِ سَاعَةٍ مُتَدِمٌ<sup>(١)</sup>

ومخرج الألف<sup>(٢)</sup> "وَلَا تِ أَوَانٍ" على: وَلَا تِ حِينَ أَوَانٍ، حذف "حِينَ"، وأبقى للمضاف إليه على ما كان عليه.

وقال الزَّحَرِيُّ<sup>(٣)</sup> في: "وَلَا تِ أَوَانٍ": إنه شبه "أَوَانٍ" بـ"إِذْ" في قوله<sup>(٤)</sup>:

وَأَنْتِ إِذْ صَحِيحٌ<sup>(٥)</sup>

في أنه زمانٌ قُطِعَ منه المضافُ إليه، وعُذِّضَ التنوينُ؛ لأن الأصل: وَلَا تِ أَوَانٌ صُلِحَ.

ع: وفي تقديره: "حين أَوَانٍ" نظرٌ في الجمع بينهما.

وقال<sup>(٦)</sup> ما ملخصه: وقراءة عيسى: ﴿وَلَا تِ حِينَ﴾<sup>(٧)</sup> مشكلةٌ، وعربتها: أنه نَزَلَ قُطِعَ المضافُ إليه عن الإضافة إلى ما بعده منزلةً قُطِعَ للمضاف عنها؛ لأن المعنى: وَلَا تِ حِينَ مناصبهم، وذلك لاتحاد المتضامين، وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المهدوف، ثم بنى "حين" لإضافته لمبني. /

(١) بعض بيت من الكامل، لم أعف له على نسبة، وهو بتمامه:

فلتعرفنَّ حلالنا مشمولاً ولتدعنَّ وَلَا تِ سَاعَةٍ مُتَدِمٌ

ينظر: معاني القرآن للقراء ٣٩٧/٢، والأضداد لابن السكيت ١٧٣، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٩٠، والتذيل والتكميل ٢٩٥/٤، وإرشاد الضرب ١٢١٣/٣.

(٢) معاني القرآن ٤٩٢/٢.

(٣) الكشف ٧١/٤.

(٤) هو أبو ذؤيب الغنلي.

(٥) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

فجئتُك عن جلالك ثمَّ عمرو بعاقبةٍ وَأَنْتِ إِذْ صَحِيحٌ

ينظر: ديوان الغنليين ٦٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٥/١، والأصول ١٤٤/٢، وتهديب اللغة ٣٧/١٥، والخصائص ٣٧٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٤/٢، وشرح التسهيل ٢٠٧/٢، ٢٥١/٣، والتذيل والتكميل ٢٩٥/٧، ومعني اللبيب ١١٩، وعزارة الأدب ٥٣٩/٦.

(٦) الكشف ٧١/٤، ٧٢.

(٧) ص ٣. وتقدمت القراءة قريباً.



ع: إنما يكمل توجيهُ الرُّغْشَرِيِّ ي: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ بأن يقال فيه ما قاله ي:

وَلَاتَ أَوَّلِي<sup>(١)</sup>

من أمَّا شُبُهَت "إِنَّ" ي:

وَأَلَّتْ إِلَى صَحِيح<sup>(٢)</sup>

ع: إنما ادعى تنزيل "مناص" منزلة "حين"؛ ليكون ظرفاً، فيصيح بناؤه لقطعه عن الإضافة<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* شرط معمولي "لات" ثلاثة أمور:

أحدها: كونهما "الحين" أو "الساعة" أو "الآن"، بكثره في الأول، وقلة في الآخرين، كذا في "شرح الكافية"<sup>(٤)</sup>، وهو الواقع، فنحو:

لَاتَ هُنَا حَتَّى<sup>(٥)</sup>

مهملة.

الثاني: أن لا يجتمعا، بل يحدف أحدهما.

الثالث: أن يكون المذكور منهما نكرة لا معرفة<sup>(٦)</sup>.

\* [«والعكس قل»]: كقراءة بعضهم: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، وفيها شذوذان:

(١) بعض بيت من الخفيف، لأبي زيد الطائي، تقدم قريباً.

(٢) بعض بيت من الوافر، لأي ذؤيب الغليلي، تقدم قريباً.

(٣) الحاشية ي: ظهر الورقة الثالثة الملحقة بين ٧/ب و ٨/أ ووجهها.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٢، ٤٤٣.

(٥) بعض بيت من الكامل، لشبيب بن شعيل الثغلي، وقبل: لحال من لئلة الباعلي، تقدم قريباً.

(٦) الحاشية ي: ٤٠.

(٧) ص ٣، وهي قراءة عيسى بن عمر وآي السَّال. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣٠، وشوئذ



أحدهما: حذف للتنصوب وبقاء المرفوع، وهو خلاف المشهور.

والثاني: أنه يجوز إلى كثرة التقدير، وذلك لِمَا قُدِّمْنَا<sup>(١)</sup> في إعراب قراءة الجماعة<sup>(٢)</sup>، من أنه لا يَدُّ من تقدير "الحين" المحذوف معرفة؛ لأن المراد: نفي كون الخبر الخاص<sup>(٣)</sup> "حين مناصي"، لا نفي جنسي "حين مناصي".

وإذا كان كذلك فقال الناظم<sup>(٤)</sup>: تقديره: ليس حين مناصي موجودًا لهم عند ثنائيتهم، إذ كان لهم قبل ذلك حين مناصي، فلا يصح نفي جنسه مطلقًا. انتهى كلامه.

قلت: وظاهره أنه جعل "موجودًا" الخبر، وهذا لا يصح؛ لأن "لا" لا تعمل إلا في "الحين"، والصواب: أن تقدير<sup>(٥)</sup>: ليس حين مناصي حينًا موجودًا، إلّا آخره، فيكون "موجودًا" صفة لخبر، لا خبر<sup>(٦)</sup>.

القرينات للكرمان ٤٠٩.

(١) لم يقدم في هذه المخطوطة شيء من ذلك، ففعل ذلك مما طوله الناسخ.

(٢) ينصب "حين" في قوله تعالى في سورة ص: ﴿وَلَا تَجِدُ حِينَ مَنَاصِي﴾.

(٣) كنا في المخطوطة، ولعل صوابه ما عند ياسين: الحين الحاضر.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٤٤٢، ٤٤٣.

(٥) كنا في المخطوطة، ولعل صوابه: تقديره، "و ما عند ياسين: يفتقر.

(٦) الحاشية في: ٤٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١١٨، ولم يعرفها لابن هشام.



## أفعال المقاربة

(خ ١)

\* ع: هذا من تسمية الكل باسم الجزء، كالحماسة، والقائفة<sup>(١)</sup>.

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

(خ ١)

\* [«ككان»: «كاد»: «ع»: دليل على ذلك: ظهورُ النصب في خبرها مفردًا

في الضرورة<sup>(٢)</sup>.

\* فرغ: يكون اسم "كاد" ضمير شأن، نحو: «(مِنْ) بَعْدَ مَا حَكَاهُ تَرْبِيعُ

قُلُوبٍ»<sup>(٣)</sup> في أحد القولين<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز في "عسى".ووجه ذلك الرُّشْدَانِي<sup>(٥)</sup>: بأن خبر "عسى" مفرد، فلا يُخبر به عن الشأن.

قال ابن إِبْرَاهِيمَ: «فَهَلْ جازَ عَلَى قولٍ من زعم أن "أَنْ" زائدة لازمة، كـ"أَنْ" في

الآيَاتِ؟»

(١) الحاشية في: ١/٨.

(٢) الحاشية في: ١/٨.

(٣) التوبة ١١٧، وهي قراءة السبعة إلا حمزة وحققنا عن عاصم فيالياء "تربيع". ينظر: السبعة

٣١٩، والإقناع ٢/٦٥٩.

(٤) في اسم "كاد" في الآية ثلاثة أوجه، ذكرها الفارسي في الحجة ٢٣٥/٤-٢٣٧، هذا أحدها،

والثاني: أنه ضمير عائد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والثالث: أنه كلمة "قلوب" على التقديم والتأخير.

(٥) شرح كتاب سيبويه (المجلد الأول) ٢٦١، وينظر: المصنوع في شرح القصول ٣١٥، والأشباه

والنظائر للسيوطي ٥٤٢/٢. والزماني هو علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن، برع في النحو

والكلام، أخذ عن الزجاج وابن السراج، له: شرح كتاب سيبويه، والحدود، والتفسير، وغيرها، توفي

سنة ٣٨٤. ينظر: تاريخ العلماء لنحويين ٣١، ونزهة الألباء ٢٣٣، ومعجم الأدباء ٤/١٨٢٦،

وإنباء الرواة ٢/٢٩٤، وبغية الوعاة ٢/١٨٠.

(٦) المصنوع في شرح القصول ٣١٥.



وأجاب: بأنهم راعوا صورة اللفظ.

ع: وأقول: جوابه حسن، والقول بزيادة "أَنْ" ضعيف، لأن "أَنْ" الزائدة حُطِّها أن لا تعمل؛ لعدم اختصاصها، بخلاف "مِنْ" الزائدة مثلاً في: ما جاءني من أحد<sup>(١)</sup>.

\* من أبيات 'كاد': قول الأعرشي<sup>(٢)</sup>:

يَكَادُ يَصْرَعُهَا لَوْلَا تَشْدُّهَا إِذَا ثَقُومَ إِلَى جَارِئِهَا الْكَسَلِ<sup>(٣)</sup>

ع: حيث من باب التنازع، ولأولى إعمال الثاني، كما هو مذهب ص<sup>(٤)</sup>.

(٢خ)

\* شرح ع<sup>(٥)</sup>: 'كان' و'كاد' و'كرب' للمقاربة اليقينية، و'عسى' و'خرى' و'اخلوق' للمقاربة الظنية، تقول: خرى زيد أن يفلح، واخلوق زيد أن ينجح، أي: رجي منهما ذلك، والباقي لشروع.

ع: من هنا ينحل قول ب<sup>(٦)</sup>: لمقارنته<sup>(٧)</sup> في الإمكان<sup>(٨)</sup>.

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٧/ب و ٨/أ.

(٢) هو ميمون بن قيس، من بني قيس بن ثعلبة، أبو بصير، أحد شعراء للعائلات الجاهليين. ينظر: طبقات فحول اشعراء ٥٢/١، ومعجم الشعراء ٤٠١، ولؤلؤة والمختلص للأمدي ١٣.

(٣) بيت من البسيط. تشدُّها: تأسسها؛ فأسسها وتعاملها عسى نفسها. ينظر: الديوان ٥٥، ولألي في شرح أمالي القاضي ١٧٧/١، وشرح للملقات العشر للشيرازي ٣٣١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٧١/١، والشعر ٢٥٢.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية الملحقة بين ٧/ب و ٨/أ.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ١٩٤/٢، ١٩٥.

(٧) كلاً في المخطوطة، والذي في شرح العمدة مع 'كاد' و'كرب': 'مَلْهَلٌ' و'أَوْشَكٌ'.

(٨) لعله يريد: ابن الناطم، قال في شرح الألفية ١١٠: «أفعال لنقارية على ثلاثة أحزاب: لأن منها: ما يدل على رجاء الفعل، وهو عسى وخرى واخلوق، ومنها: ما يدل على مقارنته في الإمكان، وهو كاد وكرب وأوشك، ومنها: ما يدل على الشروع فيه، وهو أنشأ وصق وجعل وأعد وعلق».

(٩) كلاً في المخطوطة، والصواب ما عند ابن الناطم: مقارنته.

(١٠) الحاشية في: ٤٠.



وكونه بدون أن بعد عسى نرر وكاد الأمر فيه عكسا

(خ١)

\* [«هو» كاد الأمر فيه عكسا]: اختبرني في «الدرة»<sup>(١)</sup>: لأنها وضعت لمقاربة الفعل، ولهذا قالوا: كاد النعم يعطي<sup>(٢)</sup>، و«أن» وضعت لمدلالة على وقوع الفعل في المستقبل، فهي منافية لـ«كاد» الدالة على الاقترب، وأما «عسى» فلتوقع الذي وضع «أن» عليه، فمحيثها بعدها تأكيد لمعناها.

قال: وفي أمثاله<sup>(٣)</sup>: كاد العروس يكون ملبكا، و: كاد المشتعل يكون راكبا، و: كاد الخرص يكون عبدا، و: كاد الفقر يكون كفرا، و: كاد البيان يكون سحرا، و: كاد النعم يكون طيرا، و: البحريل كلبا، و: سبي الخلق سبيعا<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* [«وكونه بدون أن»]: أي: كون المضارع الواقع خيرا.

واختار هو<sup>(٥)</sup> وابنه<sup>(٦)</sup> إنما تكون تواسخ إذا كانت بدون أن، وإنما في غير ذلك فعل وقاعل ومفعول منسوخ أو مقيد، وتغلا عن س<sup>(٧)</sup>.

وحوّر ابنه<sup>(٨)</sup> كونها حيثلر ناسخة، وصح الإخبار على المبالغة.

وقال ابن خروف: لا يجوز أن يكون خيرا، إذ لا يقال: عسى زيد القيام، ولا

(١) درة الغوص ١٠٧، ١٠٨.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٦٧/٢، وللتعريب ٧٤/٣، والأمثال لأبي الخير طاشي ٢٠٢، وجمع الأمثال ١٦٢/٢.

(٣) ينظر: الأمثال لأبي الخير طاشي ٢٠٢، والمستقصى ٢٠٣/٢.

(٤) الحاشية في: ٨/١.

(٥) شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٦) شرح الألفية ١١٢.

(٧) الكتاب ١٥٧/٣، ١٥٨.

(٨) شرح الألفية ١١٢.



يكون الحدث غيرًا عن الذات إلا في مواضع المشاهدة والعلم والدوام على الفعل،  
فحيثما تأتي للبالغة نحو: إنما أنت سِرٌّ سِرٌّ، وضربًا ضربًا أي: إنه يجوز رفعه، قال<sup>(١)</sup>:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَالٌ<sup>(٢)</sup>

ونقول: زيد صومٌ وفطرٌ. انتهى ملخصًا من "شرح الجمل"<sup>(٣)</sup> له.

وإلى ما ذكر من هذا الشرط يشير كلام ابن عصفور في "مفردته"<sup>(٤)</sup>:

وكعسى حرى ولكن جعلاً خبرها حتماً بأن متصلاً  
وألزموا اخلوئى أن مثل حرى وبعد أو شك انتفاً أن نوزاً  
(خ ٢)

\* [«بعد» أو «شك»]: هذا وقوله<sup>(٥)</sup>:

«ومثل» «كاد» في الأصح «كرباً»

بخالف لقوله في "شرح الكافية"<sup>(٦)</sup>: والأمران في "أوشك" و"كرب" على السواء، أو  
مقاربان له.

(١) قوله الحسناء.

(٢) بحر بيت من البسيط، وصدره:

ترنغ ما رنعت حتى لنا الذكريث ...

ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٣٨٣، والكتاب ٣٣٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٣/١،  
وللغضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤، والخصائص ٢٠٥/٢، وأملئ ابن السحري ١٠٦/١، وشرح  
الكافية الشافية ٦٦٦/٢، وعزلة الأدب ٤٣١/١.

(٣) ٨٤٢/٢.

(٤) ١٥٤.

(٥) الحاشية في: ٤٠.

(٦) في البيت التالي.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤٠٤/١.



والحق ما ذكر هنا، وكيف يتساويان أو يتقاربان في "كرب" و"س" <sup>(١)</sup> لم يسمع  
لحاق "أز" <sup>(٢)</sup>

ومثل كاد في الأصح كبرها <sup>(٣)</sup> وترك أن مع ذي الشروع وجا  
(خ ١)

\* [«ومثل كاد في الأصح كبرها»]: لأن س <sup>(٤)</sup> لم يكثر إلا الحذف، فلذلك  
قال: «في الأصح» <sup>(٥)</sup>.

\* [«وترك أن مع ذي الشروع وجا»]: لأنها للإشياء، فحررها حالاً، ولا  
يجوز أن تصحبه "أز"؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلا مستقبلاً <sup>(٦)</sup>.

كانشاً السابق يحدو وطلق <sup>(٧)</sup> كذا أخذت وجعلت وعلق  
(خ ١)

\* ابن إياز <sup>(٨)</sup>: في "طلق" لغتان: طلق يطلق، كذا: عليم يعلم، و: طلق يطلق، كذا:  
خلص يخلص.

ع: فاقضى إثبات المضارع على اللغتين <sup>(٩)</sup>.

\* من معاني "جعل": شرع، قال ذلك جاز الله <sup>(١٠)</sup>، وابن عطية <sup>(١١)</sup> في: «مَا جَعَلَ

(١) الكتاب ١٥٩/٣.

(٢) الحاشية في: ٤٦.

(٣) الكتاب ١٥٩/٣.

(٤) الحاشية في: ٨/١.

(٥) الحاشية في: ٨/١.

(٦) انحصول في شرح القصول ٣١٨.

(٧) الحاشية في: ٨/١.

(٨) الكشاف ٦٨٥/١.

(٩) انحرر الوجيز ٢٤٧/٢.



أَلَّفَهُ مِنْ بَحِيرَةٍ<sup>(١)</sup>، قال ابن عُبَيْدَةَ: لا يصح أن تكون بمعنى: ما خلق، ولا بمعنى: ما صرَّ، لأن المفعول الثاني محذوف، بل بمعنى: ما صنَّ، وما شرع.

ح<sup>(٢)</sup>: لم يُثَبِّتْ هذا المعنى لـ"جعل" النحويون، بل قالوا: تكون بمعنى: ألقى، وخلق، وصرَّ، وأخذ في الشيء، وحذف المفعول أولى من إثبات قاعدة لم تثبت، أي: ما صرَّ الله هذه الأشياء مشروعة، بل شرعها غيره.

وقيل في: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنْسًا﴾<sup>(٣)</sup>: إنما بمعنى: سُمِّي، وهذا أولى من قول ش<sup>(٤)</sup>: إنما بمعنى: صرَّ، لأنهم لم يصيروهم إنسا<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* [و"جعلت"]:

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْكَاشِحِينَ تَتَبَعَانِ  
عَوَانًا وَأَتَدَوْنَ دُونَنَا نَظَرًا شَرًّا  
جَعَلْتُ وَمَا بِي مِنْ حُدُودٍ وَلَا قَلَى  
أُرْوَرُّكُمْ يَوْمًا وَأُفْجِرُّكُمْ عَشْرًا<sup>(٦)</sup>  
أتشد الثاني<sup>(٧)</sup> البيت الثاني:

(١) المائدة ١٠٣.

(٢) البحر الرقيق ٤/٣٨٤، ٤٢٨.

(٣) الزخرف ١٩.

(٤) برید: الرعشري في الكشف ٤/٢٤٤.

(٥) الحاشية في: ١/٨.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: تشعوا.

(٧) بيتان من الطويل، لم أقف لما على نسبة الكاشحون: جمع كاشح، وهو العدو الباطن العداوة، ونظر الشر: النظر بمؤخرة العين بغضا وعداوة، وقلى: عداوة. الشاهد: استعمال "جعل" للشروع. ينظر: شرح الحماسة للرزوقي ٢/١٢٤٤، وللنيزي ٢/٧٢، وللقاصد النحوية ٢/٦٨٤، وعزارة: الأدب ٣/٣٥٣.

(٨) الأمالي ١/٢١٨. والقائل هو إسماعيل بن المقاسم بن عيلون البغدادي، أبو علي، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن ابن دريد وابن الأثيري وابن السراج، ورحل إلى الأندلس، له: السراج، والأمالي، ولتقصير والممدود، وغيرها، توفي سنة ٣٥٦. ينظر: معجم الأدباء ٢/٧٢٩، وإنباء البروة



صَدَدْتُ وَنَا بِي

البيت، وردّه أبو<sup>(١)</sup> عبيد عبدالله بن عبدالعزيز (الكُرَيْي) في الكتاب المسمى به<sup>(٢)</sup> التثنية على أوهام أبي غنيم في أماليه<sup>(٣)</sup>، وأنشد البيتين وأيضاً أخر أنشدها أبو غنيم<sup>(٤)</sup>.

واستعملوا مضارعاً لأَوْشَكَا وكاد لا غير وزادوا موشكا

(خ ١)

\* ع: وجمع<sup>(٥)</sup>: ما أغساه بكذا، و: أغسى به، و: ما أشره بكذا، قال<sup>(٦)</sup>:

خَلِيلِي مَا أُخْرِى بِذِي الصَّبِّ<sup>(٧)</sup> أَنِّي لَأُرى صَبِي<sup>(٨)</sup> وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعَمْرِ<sup>(٩)</sup>  
وقد ردّ الناظم<sup>(١٠)</sup> على ابن الخاجب<sup>(١١)</sup> لما قال في "عسى": إنها غير متصرفية؛  
يقومهم: ما أغساه.

١/٢٣٩، وغبة الوعاة ١/٤٥٣.

(١) هو ابن أبي مصعب الأندلسي، إمام لغوي أعياري، له: معجم ما استعجم، وشرح أمثال أبي عبيد، وشرح أمالي القاضي، وغيرها، توفي سنة ٤٨٧. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥٣٤، وغبة الوعاة ٤٩/٢.

(٢) ٦٨. وينظر: اللآلي في شرح أمالي القاضي ١/٥٠٧.

(٣) الخاشية في: ٤١.

(٤) ينظر: الحجة ٢/٣٥٠.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وهي في مصادر البيت: اللَّب.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: صَبِي.

(٨) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ٣/٤١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٧، والذليل والتكميل ١٠/٢١٣، والمقاصد الحوية ٣/١٤٨٣.

(٩) النحلة (النكت على الخاشية) ٦/٢٠٦.

(١٠) الكافية ٤٨.



وذكر في "الكافية"<sup>(١)</sup> أنهم قالوا: كالد، وقال<sup>(٢)</sup>:

وَأَنِّي [بَيْتًا]<sup>(٣)</sup> لَرَهْمُ بِالَّذِي أَنَا كَعِي<sup>(٤)</sup>،

(خ ٢)

\* ش ع<sup>(٥)</sup>: لَر استعمل اسم فاعلي "لوشك"، وأندر منه استعمال اسم فاعلي "كاد"<sup>(٦)</sup>.

\* قال عبد<sup>(٧)</sup> اللطيف القنبري في كتابه "حلى الغلى"<sup>(٨)</sup>: إن "عسي" قد استعمل منه صفة، وقد قال السعوي:

عَسَاكَ تَعْلُرُ إِذْ فَصُرْتُ فِي بَذِيحِي فَإِنْ يَمْلِكُ بِمَحْزَنِ الْمَرْيَضِ عَسِي<sup>(٩)</sup>  
وما قاله غبطة لأن "عسي" في البيت معنى: خليق وخفيف؛ وكلاهما في "عسي"  
التي معناها الإطماع والإشفاق.

(١) شرح الكافية الشافية ٤٥٩/١.

(٢) هو كثير غلة.

(٣) ما بين المتطرفين ليس في المعطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لَمُوتِ أَسَى بَوَّعِ الرَّحَامِ وَأَنِّي بَقِيَتْ لَرَهْمُ بِالَّذِي أَنَا كَعِي

ينظر: الديوان ٣٢٠، والتبليغ والتكميل ٣٧٢/٤، وتلخيص الشواهد ٣٣٦، ولتقاصد النحوية ٧٠٠/٢.

(٥) الحاشية في: ٨/٤.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ٢٠٥/٢.

(٧) الحاشية في: ٤٢.

(٨) هو ابن مرزوق الأندلسي، أبو القاسم، لغوي نحوي أديب، رحل إلى الشرق، فأخذ عن سعري وغيره، كان حياً سنة ٤٦٧. ينظر: إنباء الرواة ١٥٨/٢، وبغية الوعاة ٧٥/٢.

(٩) لم أقف على ما يفيد بوجوده.

(١٠) بيت من البسيط. ينظر: سقط الزند ١٢٤، وشروحه ٧١٣/٢، وثقفة الخلد المصريح ٤٢.



وحكى اللحياني<sup>(١)</sup> في "نواده"<sup>(٢)</sup> عن الكسائي<sup>(٣)</sup>: سمعت العرب تقول: أغسى بأن يفعل، أي: أخشى، و: بالغسي أن يفعل، قال: ولا تفعل هذا، "غسى" التي معناها العرض<sup>(٤)</sup> والإشفاق، من "بغية الآمال"<sup>(٥)</sup> (٦٨٠).

\* من مثلي "غسى" للإشفاق: قول بعض<sup>(٦)</sup> الصحابة رضي الله عنهم أجمعين لئنني صلى الله عليه وسلم، حين قال له: «إِنَّكَ لَتَشْبَهُ الدَّخَالَ»: غسى أن يضربني شَبَّهُهُ يا رسول الله<sup>(٧)</sup>.

فهذا إشفاقٌ قطعاً، لا طمع<sup>(٨)</sup>.

بعد غسى اخلولى أوشك لُد يرد غسى بأن يفعل عن ثان فقد

(١خ)

\* [«أوشك» لُد]: لُدغم الكاف في الفاف، مثل: «لَك قُصُورًا»<sup>(٩)</sup>، ولا

(١) هو علي بن حازم، وقيل: ابن المبارك، أبو الحسن، من أكابر أهل اللغة، أخذ عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي، أخذ عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، له: النوادر. ينظر: نزعة الألباء ١٣٧، ومعجم الأدباء ١٨٤٣/٤، وإتباع الرواة ٢٥٥/٢، وبغية الوعدة ١٨٥/٢.

(٢) لم ألق على ما يلبد بوجوده.

(٣) ينظر: المحكم ٢٢٠/٢، والتذيل والتكميل ١١٣/٥.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في بغية الآمال: الطمع.

(٥) بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأبي جعفر الفهري اللبكي ٢٩، ٣٠. وينظر: تحفة المجد الصريح له ٤٤.

(٦) الحاشية في: ٤٦.

(٧) هو أكتثم بن الجؤن، لو: ابن أبي الجؤن رضي الله عنه.

(٨) بعض حديث نبوي عنه ابن سعد في الطبقات ٢٩٢/٤ بنحوه، وهو يتماشى: «فقال: لا، أنت مسلم، وهو كافر». وللفظة: «هل يضربني شبيهاً؟»، ولا شاهد فيه. وروي من وجه آخر فيه الشاهد أخرجه الطبري في تفسيره ١١٨/١١ وعلوه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لكن فيه تشبيه النبي صلى الله عليه وسلم أكتثم بعمر بن لُحَيّ المزاحي، وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب ١٤٢/١ أنه لصواب.

(٩) الحاشية في: ٤٣. وقد كتبها الناسخ بإزاء البيت الأخير في الباب، ولعل وضعها هنا أقرب.

(١٠) الفرقان ١٠، وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: جامع البيان للذبي ٤٤١/١.



لزم تسكين ...<sup>(١٠)</sup>.

\* من غريب ما رأيت: قولُ الثعلبي في "صناعة الكتاب"<sup>(١١)</sup>: قال ثعلب<sup>(١٢)</sup>: كلامُ العرب كله: عسي زيد قائمٌ، مبتدأ وخبر، و"عسي" حرفٌ جاءَ لمُعْيًا، ومن العرب من يجعلها في معنى "كان"، انتهى بنقله<sup>(١٣)</sup>.

\* [عني به "أَنْ يفعل"] : نحو: عسي أن تقوم.

ولا ينبغي أن يحل بدل عسي أن يقوم زيد؛ لأن هذا محتمل لأن تكون "عسي" فيه تامة أو ناقصة، خلافاً للشويعي<sup>(١٤)</sup>؛ فإنه يوجب أن تكون تامة، ولا بد زيد عسي أن يقوم؛ لأنه أيضاً محتمل<sup>(١٥)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَيْهِمْ﴾<sup>(١٦)</sup>، ح<sup>(١٧)</sup>: "كان" تامة، و"أن يكون" فاعل "عسي"، و"احلهم" فاعل "يكون" عند الخواري<sup>(١٨)</sup>، وفاعل "بالقرب"، واسم "كان" ضمير الشأن عند الزمخشري<sup>(١٩)</sup> وغيره، ومنع ابن عصفور<sup>(٢٠)</sup> نحو ما قال الخواري، فلم يجوز في: عسي أن يقوم زيد؛ أن يكون "زيد" فاعلاً، "عسي"، والحوار

(١) موضع النقط مقدار أربع كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٨/أ.

(٣) ٢٩٨ ت. ضيف، ٤١٢ ت. الجاني).

(٤) كلها في المخطوطة، ومثله في التلخيص والتكميل ٤/٣٤٤، وإرشاد الضرب ٣/١٢٢٨، ومعنى اللبيب ٢٠٤، وحرزاة الأدب ٩/٣٥٨، ولم أقف في مطبوعتي كتاب النحاس على ذكر ثعلب، وفي هامشه ٢٠٩، ٣٠٧ أن نحو "عسي زيد قائم؛ شأؤ لم يجر إلا في قولهم: عسي الغور أبوشا.

(٥) الحاشية في: ٨/أ.

(٦) شرح الخزولي الكبير ٣/٩٧٠، والتوطئة ٢٩٧.

(٧) الحاشية في: ٨/أ.

(٨) الأعراف ١٨٥.

(٩) البحر المحيط ٥/٢٣٥، ٢٣٦.

(١٠) كلامه عليها في: الزحان في علوم القرآن ساقط من ج ١٢ من نسخة دار الكتب المصرية (٥٩ تفسير).

(١١) الكشف ٢/١٨٢.

(١٢) شرح الجمل ٢/١٧٨.



احتياز ابن مالك<sup>(١)</sup>.

ع: احتياز ابن عُصْفُور المحكي عنه هو قوله في "للقرب"<sup>(٢)</sup>، وقد رجع عنه، فاحتار في "شرح الجمل"<sup>(٣)</sup> الجواز، قال: وإنما يحتج ذلك في باب المبتدأ، يعني: نحو: يقوم زيد، على الابتداء والخبر؛ لضعف الابتداء، وأما العامل في باب "كان" وغيره فقوي، والعرب إذا قدّمت عاملين لفظيين...<sup>(٤)</sup>.

ع: عندي أن هذا مما تنازع فيه ثلاثة عوامل معمولاً، وأنه أعمل الثالث على رأي ص<sup>(٥)</sup>، وفي "عسى" و"يكون" ضميران من "الأجل"، وإن يكون قد اقرب خبر "عسى"، وإنما حملته على إعمال الأخيرة؛ لأنه لغة التنزيل، ثبت ذلك في مواضع<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

(١) شرح السهيل ٣٩٦/١.

(٢) لم أقف فيه إلا على قوله ١٥٤: «وقد تقدّم أخبار هذه الأفعال على إعمالها، فنقول: عسى أن يقوم زيد، وبوشك أن يقوم عمرو، على أن يكون "زيد" اسم "عسى"، و"عمرو" اسم "بوشك"، وإن وافعل في موضع الخبر». وهذا يدل على موافقة الخواص وابن مالك، ولعل أبا حيان فهم منع ابن عصفور ذلك من قوله في شرح الجمل ١٧٨/٢: «ولستعمل بمعنى "قرب"، فكيفي بالرفع، فنقول: عسى أن يقوم زيد. فإن قيل: فهلاً لمعلت بمعنى "قارب"، وتكون على التقسيم؟ فالجواب: أنّ قد وجدناها استعملت استعمال "قرب"، بدليل قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا خَيْرًا﴾، فـ"ربك" هنا فاعل "يبعثك"، ولا يتصور أن يكون فاعلاً بـ"عسى"، لأن "مقاماً" حال من "يبعثك"، ولا يجوز أن يتصل بين العامل والمفعول بأجنبي».

(٣) ٣٩٦/١.

(٤) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة. وعبارة "شرح الجمل": «لأن العرب إذا قدّمت عاملين لفظيين قبل معمولاً ربما أعملت الأول، وربما أعملت الثاني، كما كان ذلك في باب الإعمال».

(٥) ينظر: الإنصاف ٧١/١، والبيان ٢٥٢.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٨/٢/٣، ٥٤-٥٧.

(٧) الحاشية في: ٨/ب.



\* [«عُني به أن يفعل»]: كما تسدُّ "أُن" و "أُن" مسدِّ مفعولي "ظنُّ" وأصواتها، وكما تسدُّ "أُن" مسدِّ الجملة بعد "لو"، وكما سدَّت "أُن" والفعل مسدِّ جزئي "لعل" في قوله<sup>(١)</sup>:

وَلَسْتُ بِمُؤَلِّمٍ عَلَى الْأَمْرِ نَعْمًا      يَلُوثُ وَلَكِنْ عَنْ أَنْ أَتَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup>  
وليس بضرورة؛ لتمكانه من أن يقول: عَلَيَّ اذْ، بتقل حركة المزة، وإعمال "عن" في ياء المتكلم.

ولك أن تقول: لا نسلم أن لغته النقل. سلطنا؛ إلا أن لغته إن كانت فتح ياء المتكلم؛ فلا يصح النقل لخروج، وإن كانت لغته الإسكان؛ فحرفُ اللد واللين لا يصح النقل إليه.

ورغم أن خروفي<sup>(٣)</sup> أن الاسم محذوف، والذي قدمته أولى.

وكما تسدُّ "أُن" مسدِّ مفعولي "ليت"، كقوله<sup>(٤)</sup>:

لَيْتَ لَيْتَ أَنْ الطَّاعِينَ لَفُتُوا      فَيُعَلِّمَ مَا فِي مِنْ حَوَى وَغَزَمَ<sup>(٥)</sup>  
وجردن عسى أو ارفع مضمرًا      بها إذا اسم قبلها قد ذكرا  
(خ ١)

\* [«وجزؤن»]: هذا هو الأفعح؛ ولهذا قدمه؛ وأكده بنون التوكيد، وبدل على

(١) هو نافع بن سعد الغنوي أو الطائي.

(٢) كذا في المحلوطة، وفي مصادر البيت: أتقدما.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: شرح الحماسة للبرزوقي ١١٦٣/٢، واللافي في شرح أمالي الثاني ٧٤٥/١، والإيضاح ١٧٨/١، ولسان العرب (ل ع ل) ٦٠٧/١١.

(٤) تنقيح الأبواب ٢٥٠.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من الطوس. الجوى: الحزن وشدة الوجد، كما في: القاموس المحيط (ج و ي) ١٦٦٩/٢. ينظر: شرح التسهيل ٣٩/٢، والتفصيل والتكميل ١٥٥/٥.

(٧) الحاشية ل: ٤٢.



أنه الانفصاح: نزول القرآن به، قال تعالى: ﴿لَا يَتَخَرَّ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا﴾<sup>(١١)</sup>، ولم يقل: عسوا<sup>(١٢)</sup>.

\* «[عسى\*]: لا احتصاص لـ"عسى" بذلك، بل أخفاها مثلها، ووجه ذلك: أنهن يجوز استعمالن قائمتين.

وأبو حيان أيضا فهم من كلامه في "الشرح"<sup>(١٣)</sup> أنه عاصم بـ"عسى"، وليس كذلك، وفي "الشهيد"<sup>(١٤)</sup> و"شرح ابن السكيت"<sup>(١٥)</sup> خلافاً، وهو الصحيح، وقوله<sup>(١٦)</sup>.

\* «[أو ارفع مضمرًا]: نقل ابن إمام<sup>(١٧)</sup> عن الرضائي<sup>(١٨)</sup> أنه لا يجوز الإضمار في "عسى"؛ لقوة شبهها بالخرف، وأنه قرئ بينها وبين "ليس" بوجهين<sup>(١٩)(٢٠)</sup>.

\* «[إذا اسمٌ قبلها قد ذكرها]: هذا أول من قول ابنه<sup>(٢١)</sup>؛ إذا بُيئت على اسم قبلها، وليس كذلك، بل لو قلت: اضرب اليزيداء<sup>(٢٢)</sup> عسى أن يقوموا؛ جاز لك أن

(١) المحركات ١١.

(٢) بعدها في المخطوطة إشارة إلى تسمية للكلام لم اثنين موضعها.

(٣) الحاشية في: ٨/ب.

(٤) منهج السالك ٧٦.

(٥) ٦٠، وشرحه ٣٩٦/١.

(٦) شرح الألفية ١١٤.

(٧) كذا في المخطوطة، وليس بعدها إشارة إلى تسمية للكلام.

(٨) الحاشية في: ٨/ب.

(٩) الحصول في شرح القصول ٣١٦.

(١٠) لم تُنف على كلامه.

(١١) هـ: أن "عسى" بمنزلة "لعل"، وأما شُعْتُ أَنْ يَجْرِي مفعولاً كما جرى في "تارب أن يفعل"، و"تارب الفعل"، فسم يجوز إلا: عسى أن يفعل، فعولت معاملة ما يُنقذ عن الفعل بوجهين، ولم تعامل معاملة ما يُنقذ عن الفعل بوجه واحد.

(١٢) الحاشية في: ٨/ب.

(١٣) شرح الألفية ١١٤.

(١٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: الذين.



تقول: عسى، وعسى.

وفي "المغرب"<sup>(١)</sup> مثل ما في كلام ابن الناطم، وليس بجيد، لكن لا بد من اشتراط كون "عسى" للاسم المتقدم، لا أفلا<sup>(٢)</sup> خير له مينة عليه، وإلا لوزة: الزيدان عسى أوجها أن يقوم، ونحوه<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* [«وَجَزْدُنْ عَسَى» أو ارفع مضمرًا]: ح<sup>(٤)</sup>: ثَقُلَ ابْنُ إِسْرَافِيلَ الْبَغْدَادِيُّ عَنِ الرَّثَائِيِّ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ فِي "عَسَى" ضَمِيرٌ غَيْبِيٌّ.

ع: فعلى هذا لا يُجِز في: زيد عسى أن يقوم؛ إلا الثمام، ولا يُجِز: الزيدان عَسَيَا، ولا: الزيدون عَسُوا، ولا: المحدثات عَسَيَ. انتهى.

وإِغْمِ الْخَطِّي<sup>(٦)</sup> في: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [أَنْ] <sup>(٧)</sup> "أَنْ تَكْرَهُوا" في موضع نصب.

ح<sup>(٨)</sup>: ولا يمكن إلا بتكليف. انتهى.

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: ١٥٥، ولم أقف فيه على نحو كلام ابن الناطم.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٨/أب.

(٥) الظاهر من استعماله هذا الرمز أنه يريد به أبا حيان، ولم أقف على كلامه.

(٦) المصنوع في شرح القصول ٣٦٦.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) الزيدان في علوم القرآن ٨/٤/أب، ونقله: «و"تكرهوا" نصب، "أَنْ"، وشيئا" نصب، "تكرهوا"، وفي الحاشية: «ع: و"أَنْ تَكْرَهُوا" في موضع رفع "عسى"، وهو خلاف ما نقل عنه.

(٩) البقرة ٢١٦.

(١٠) ما بين المتوقفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(١١) البحر المحيط ٣٨٠/٢.



سفا<sup>(١)</sup>: يمكن أن يقدَّر في "عسى" ضميرًا بناءً على أنه من التنازع، أي: عسى الشيء أن تكرهوه.

وبقي وجه آخر، وهو أن "عسى" ناقصة، وسدّت "أن" وصلتها مسدّد الاسم والخبر، كما سدّت مسدّد المفعولين في "ظن"، ذكره ابن عصفور في "شرح المقرب"<sup>(٢)</sup>.

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانفقا الفتح زكن (خ ١)

\* «[نحو: عسيت]: ضابطه: أن تُسند لحاضر أو غائبات، نحو: عسيت، وعسيت، وعسيت، وعسيت، وعسيت»<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* «[والفتح]: على الأصل.

«والكسر»: قال الله<sup>(٤)</sup>: إيتاعا، ولم يرد<sup>(٥)</sup> على ذلك شيء<sup>(٦)</sup>.

قلت: أي: إيتاعا<sup>(٧)</sup> للقاء<sup>(٨)</sup> الساكنة، ومن ثمّ اختص هذا الحكم بالسند للقاء والنون، وخرج عن ذلك نحو: عسيتا<sup>(٩)</sup>.

(١) يهيد: السفاقي، وكلامه في: الهيد في إعراب القرآن الهيد ١/٩٨/١.

(٢) لم ألق على ما يفيد بوجوه.

(٣) الحاشية في: ٤٢.

(٤) الحاشية في: ٨/أب.

(٥) شرح الألفية ١١٥.

(٦) في مطبوعة شرح الألفية لابن النظم: «إيتاعا للقاء».

(٧) كنا في المخطوطة، ولوجه: شيئا.

(٨) كنا في المخطوطة، ولصواب: إيتاعا.

(٩) كنا في المخطوطة، ولصواب ما عند ياسين: للقاء.

(١٠) الحاشية في: ٤٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٢٦، ولم يعرفها لابن هشام.



## إِنْ وَأَخْوَاهُهَا

لَإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعْلَ كَانَ عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ

(خ ١)

\* [«لَإِنْ»<sup>(١)</sup>، «أَنْ»<sup>(٢)</sup>]: ومعناها: تأكيد الحكم، ونفي الشك عنه، أو الإنكار له، إلا أن «إِنْ» تفارقه «أَنْ» في أنها تتأويل المصدر.

و: «لَيْتَ»: للتمني، وهو مطلب ما لا طمع فيه، نحو: ليت الشباب يعود<sup>(٣)</sup>.

\* قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

[بأ] لَيْتَ شِعْرِي وَالشَّيْءُ لَا تُلْفَعُ

هَلْ أَغْدُوْهُ يَوْمًا وَأَثَرِيْ جُمُعُ<sup>(٥)</sup>

فصرح بأن «ليت» معناها التمني<sup>(٦)</sup>.

\* [«لَكِنْ»<sup>(٧)</sup>]: للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما تلوّم ثبوته، نحو: ما زلت شجاعاً كثرتم؛ فإن نفي الشجاعة أؤتم نفى الكرم؛ لأنهما كالتضاديين، فرفع ذلك بتعقيب «لكن» بعد الكلام<sup>(٨)</sup>.

\* [«لَعْلَ»<sup>(٩)</sup>]: ومعناها: الترحي والطمع، وقد ترد إشغافاً، نحو: ﴿فَلَمَّا لَكَ بُنْجُ

(١) الحاشية في: ٨/أ.

(٢) لم ألق على تسميته.

(٣) ما بين مستوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٤) كلها في المخطوطة، والوجه: الشئ؛ لأنه ثلاثي يأتي اللام، كما في: القاموس المحيط (م ن ي) ١٧٥٠/٢.

(٥) بيتان من مشطور الرجز. مجمع: الإجماع: الأحكام والعزيمة على الشيء. ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١، ١٨٥/٢، والوافر لأبي زيد ٣٩٩، وأبي مسحل ٤٧٦، ٤٧٧، وإصلاح الشلق ١٩٠، والمختصص ١٣٨/٢، ومغني اللبيب ٥٠٨.

(٦) الحاشية في: ٨/أ.

(٧) الحاشية في: ٨/أ.



تَسْلَفُ ﴿٢٨٦﴾.

\* [«كَانَ»]: للتشبيه، وأصل: كَانَ زَيْدًا أَسَدٌ: إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ، قُدِّمَتْ الكافُ، فُتِّحَتْ "إِنْ"، فصار حرفًا واحدًا يفيد التوكيد والتشبيه<sup>(٢٨)</sup>.

(خ٢)

\* عندي أن تقدم الحرف للحصر، أي: ما لها إلا عكس [ما لا "كان"]<sup>(٢٩)</sup>، خلافاً لابن<sup>(٣٠)</sup> سَلَامٍ<sup>(٣١)</sup> في أنها تنصب الجزأين في لغزٍ نحو:

إِنْ حَرَمْنَا أَشَدَّ<sup>(٣٢)</sup>

إِنْ الْعَقُولُ غَيَّةٌ

(١) الكهف ٦.

(٢) الحاشية في: ٨/أ.ب.

(٣) الحاشية في: ٨/أ.ب.

(٤) ما بين المعلقين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٥) هو محمد بن سَلَامٍ بن عبيد الله الجهمي البصري، أبو عبيد الله، من كبار الأعرابيين والأدباء، أخذ عن حماد بن سلمة، وأخذ عنه ثعلب، له: طبقات الشعراء، توفي سنة ٢٣١، وقبل غير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٤٠، وإنباء الرواة ٣/١٤٣، وبغية الوعاة ١/١١٥.

(٦) طبقات فحول الشعراء ١/٧٨، ٧٩، وينظر: شرح جمل الزحاجي ١/٤٢٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/١٨٤.

(٧) بعض بيت من الطويل، أَسْبَ لَعَمْرُ بِنِ أَبِي رَيْعَةَ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي دِيُونِهِ، وَهُوَ بِمِثْلِهِ:

إِذَا اسْوَدَّ بَلْعُ اللَّيْلِ فَلَنَأْتِ وَلَنَكُونُ عَمَّاكَ عَقْلًا إِنْ حَرَمْنَا أَشَدَّ

ينظر: شرح جمل الزحاجي ١/٤٢٤، وشرح التسهيل ٢/٩، وشرح الكافية الشافية ١/٥١٨، والتلخيص والتكميل ٤/٢٧٨، ٥/٢٧، وتحليص الشوهد ٦/٣٠، ومغني اللبيب ٥٥، وعزارة الأدب ٤/١٦٧، ١٠/٢٤٢.



البَيْتُ<sup>(١)</sup>، وَلِلْفَرَّاءِ<sup>(٢)</sup> فِي تَخْصِيصِهِ بِـ"لَيْتَ"، نَحْوُ:

يَا لَيْتَ أَهْلُكُمْ الْعَبِيَّةُ زَوَاجِفَا<sup>(٣)</sup>

وَلَنَا: أَنْ الْحَمْرُ مَحْذُوفٌ، مِثْلُ:

وَلَكِنْ زَيْجِيَا<sup>(٤)</sup>

أَيُّ: لَا يَعْرِفُ مَرَأِي<sup>(٥)</sup>.

و"خَيْتٌ" عَلَى الذَّمِّ، وَ"تَاكُنْ" الْخَيْرُ.

وَأَبُو<sup>(٦)</sup> خَيْلَةُ بِالْجَزْمِ<sup>(٧)</sup> الْأَصْنَعِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو بِحَضْرَةِ الرَّثِيدِ<sup>(٨)</sup>، فِي:

(١) بعض بيت من مشهور الرجز، لم أكف له على نسبة، وهو يتطامع مع ما بعده:

إِنَّ الْمَحْجُورَ خَيْتٌ مَحْجُورًا

تَاكُنْ كُنْ بِلَا فُلُورًا

مُخَلَّةٌ: مُهَادِةٌ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمُحِيط (خ ب ب) ١/١٥٣. ينظر: لِلذَّكْرِ وَلِلْوَنَتِ لَا بِنِ الْأَكْبَارِي ٧٣/٢، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ ٢٦٥، وَشَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاحِي ١/٤٢٥، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٩، وَالتَّلْبِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٢٧/٥.

(٢) ينظر: شَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاحِي ١/٤٢٥، وَشَرْحُ الْكَفَايَةِ لِلرُّضِيِّ ٤/٣٣٤، وَالتَّلْبِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٢٦/٥، وَمَغْنِي الْبَيْتِ ٣٧٦.

(٣) بيت من مشطور الرجز، نسب للعجاج، تقدم في باب 'كَانَ' وَأَعْوَاهَا.

(٤) بعض بيت من الطويل، للفرزدق، تقدم في باب للعرقه والشكرة.

(٥) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: قَرَابِي.

(٦) هُوَ يَعْمَرُ بْنُ حَزَنٍ بْنُ زَائِدَةَ السَّعْدِيُّ، أَبُو الْخَلِيدِ، شَاعِرٌ رَاجِحٌ مَحْسَنٌ، مَعِيَ أَبَا خَلِيلَةَ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ وَلَدَتْهُ فِي أَصْلِ لُحْلَةٍ. يَنْظُرُ: الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٢/٥٨٧، وَالْأَغَانِي ٢٠/٤٧٤، وَلِتَوَالُفِّ وَالتَّخْتَلَفِ لِلْأَمْدِيِّ ٢٥٥.

(٧) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: لُحْلَةٍ.

(٨) هُوَ هَارُونُ بْنُ عَمَّتٍ بُلْهَدِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لِلنَّصُورِ، أَبُو جَعْفَرٍ، الْحَالِقَةُ الْعَبَّاسِي، تَوَلَّى مَسَّةَ ١٩٣. يَنْظُرُ: تَارِيخُ مَدِينَةِ السَّلَامِ ١٦/٩، وَسُورُ أَعْلَامِ الْبِلَاءِ ٩/٢٨٦.



كَأَنَّ أَذْنَيْهِ (٢٨)

فيستثنى من كلامه: البئر «لعل» المذكور في باب حروف الجر، على أن ابن عصفور<sup>(٢٧)</sup> يراه إنما ثبت في المكسورة اللام، وتلك لم يستقر فيها في<sup>(٢٨)</sup> نصب الاسم ورفع الجر، ومن ثم جعل:

لَعْلَ أَيِ الْمِقْوَرِ<sup>(٢٩)</sup>

على إضمار اللام، مثل: حبر<sup>(٣٠)</sup>، والقصة، مثل:

(١) كذا في المخطوطة، ومثله في معني اللبيب ٢٥٥، ونسب ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١ الرجز إلى أبي نغيلة الغساني، ورجح البغدادي في حزانة الأدب ٢٤١/١٠ وشرح أبيات معني اللبيب ١٨٠/٤ أنهما راجزان: أبو نغيلة والغساني، وأن الشعر وألفظة الغساني، واسم: محمد ابن ذؤيب القليبي.

(٢) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو يتضمنه مع ما بعده:

كَأَنَّ أَذْنَيْهِ إِنَّا تَشَوُّهَا

فَادِمَةً أَوْ قُلْنَا مَرَاتَا

روي: «لعل» بدل «كأن»، ولا شاهد فيه. ينظر: الكامل ١٠٤٦/٢، وأدب الكاتب للصولي ٨٦، وديوان الغساني ٣٦/١، ولوشح ٣٧٠، والخصائص ٤٣٢/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١، وشرح التسهيل ٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٥١٧/١، والتذليل والتكميل ٢٨/٥، وتلخيص الشواهد ١٧٣، ومعني اللبيب ٢٥٥، وحزانة الأدب ٢٣٧/١٠.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٢٧/١.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب حذفها.

(٥) بعض بيت من التوقيف، لكعب بن سعد الغوي، وهو يتضمنه:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعْلَ أَيِ الْغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبَ

روي: «لعل أبى»، و: «لعل لأى» بدل «لعل أى»، ولا شاهد فيهما. أبو لغوار: هرم بن سعد أخو الشاعر. ينظر: الأصمعيات ٩٦، والشواهد لأبي زيد ٢١٨، وطاقات فحول الشعراء ٢١٣/١، ولحمة ١٧٥/٢، واللامات ١٣٦، وأمثالي ابن الشجري ٣٦١/١، والتذليل والتكميل ١٨١/٥، ٣١٢/١١، ومعني اللبيب ٣٧٧، ٥٧٦، والمقاصد المحوية ١١٩٨/٣، وحزانة الأدب ٤٢٦/١٠.

(٦) قول لؤي بن العجاج لما شغل: كيف أصبحت؟ فقال: حبر عافاك الله، أي: بخبر، فحذف



بُئِ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِ<sup>(١)</sup> حَشَا<sup>(٢)</sup> ن<sup>(٣)</sup>

وللموصوف، أي: جوابٌ قريب<sup>(٤)</sup>، بخلاف:

لَعَلَّ<sup>(٥)</sup> اللَّهُ<sup>(٦)</sup>

والفارسي<sup>(٧)</sup> بؤْلُ الْأَوَّلِ عَلَى التَّخْفِيفِ وَفَتْحِ اللَّامِ<sup>(٨)</sup>، مثل:

المجاز. ينظر: الكامل ٦١٧/٢.

(١) كُتِبَ فِي الْمَعْطُولَةِ، وَلِصَوَابِ مَا فِي مَعَادِرِ الْبَيْتِ: بَيْتٌ.

(٢) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْخَفِيفِ، لِلْأَعْيَشَى، وَهُوَ يَتِمَامُهُ:

بُئِ مَنْ لَامَ فِي بَيْتِ حَشَا نَ اللَّهُ وَأَعْيَشَهُ فِي الْخَطُوبِ

روي: «مَنْ يَلْتَمِسُ عَلِيًّا» بدل «بُئِ مَنْ لَامَ فِي»، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ. حَسَانٌ: أَحَدُ مُلُوكِ الْيَمَنِ. ينظر: الديوان ٣٣٥، والكتاب ٧٢/٣، والجليات ٢٦١، وأُمَالِي أَمِينِ الشَّعْرِيِّ ١٨/٢، والإتصاف ١٤٧/١، والشيئين ٣٣٩، وشرح التسهيل ١٤/٢، والنذيل والتكميل ٤٢/٥، ومغني التليب ٧٨٩، وعزارة الأدب ٤٢٠/٥.

(٣) فَاتَّقَدَّرَ عِنْدَ ابْنِ عَصْقُورٍ: لَعْنَهُ -أَيِ: الْأَمْرُ وَالشَّأْنُ- لِأَيِّ الْمَغُولِ مِنْكَ جَوَابٌ قَرِيبٌ.

(٤) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نَسَبَةٍ، وَهُوَ يَتِمَامُهُ:

لَعَلَّ لَعْنُ فَنَشْكُمُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ أَنْ أَنْكُمُ شَرِّمُ

شرح: مَقْضَاةٌ، وَهِيَ الَّتِي اتَّخَذَ مَسَلِكُهَا. ينظر: لغات القرآن للقراء ١٠٣، والألفاظ ٢٦١، وشرح جمل الرجاحي ٤٢٧/١، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢، والنذيل والتكميل ١٨١/٥، وللقاصد الحوية ١١٩٧/٣، وعزارة الأدب ٤٢٣/١٠.

(٥) الْخُجَّةُ ١٧٦/٢، وَالْبَصْرِيَّاتُ ٥٥٢/١، وَكِتَابُ الشَّعْرِ ٧٥/١.

(٦) أَيْ: تَخْفِيفَ لَامِ "لَعْنٌ" ثَانِيَةً، وَإِعْمَالَهَا خَفْفَةً، وَتَقْدِيرَ اسْمِهَا ضَمُّ الشَّأْنِ، وَإِدْخَالَ لَامِ الْجَرِّ عَلَى "لَيْ" مُقْتَوِجَةً مَعَ الظَّاهِرِ، كَمَا تَقَعُ مَعَ الضَّمِيرِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَعْنَهُ -أَيِ: الْأَمْرُ وَالشَّأْنُ- لِأَيِّ اسْتِغْوَارِ مِنْكَ جَوَابٌ قَرِيبٌ، أَيْ: لَعْلُ نَعْرَهُ لَا يَبْعُدُ عَلَيْكَ.



لاشربها<sup>(٢٨)</sup>

\* ع: المخطوطة يقولون: أنه ما هو؟ وقد رأيت ما يتمسك به من يجوز قلت، وهو: ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢٩)</sup>، لأن "فعل" للتعجب، وهنا إنما ينتهض دليلاً على القول بأنه ليس بنمر<sup>(٣٠)</sup>.

كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بَأَنِي كَفَرًا<sup>(٣١)</sup> وَلَكِنْ ابْنُ ذُو ضَفَنٍ

(خ ١)

\* [«ضفن»]: جَفَد، ومنه: ﴿وَنُخْرِجَ أَشْعَثَكَوْ﴾<sup>(٣٢)</sup>.

(خ ٢)

\* فَإِنْ قُتِ: بقي عليه مما رفع الحُر وتصب الاسم: عسى، في قوله<sup>(٣٣)</sup>:

(١) كذا في المخطوطة، ولم يظهر لي وجه، ولعل صوابه: لَأَتَسَى، بفتح الهمزة، وهو بعض بيت من الطويل، لكثرة غلّة، وهو بتمامه:

لَرُبَّ لَأَتَسَى ذَكَرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَلَّأَتْ فِي لَيْلَى بِكَأَلِ سَيْلٍ

روي: «لَأَتَسَى» بكسر الهمزة، ولا شاعده فيه. الشاعده: فتح الهمزة الجارة الداخلة على المصدر انسبك من "لَأَ" للقدرة والفعل المضارع. بنظر: الديوان ١٠٨، وشرح كتاب سيويه للسرياني ١٦١/١.

(٢) الحاشية في: ٤٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٢٧/١ إلى قوله: «بمحصرة الرشيد».

(٣) التوبة ٩، والمائدة ١٥، والنماقون ٢.

(٤) أي: بل إنشاء.

(٥) الحاشية في: ٤٣.

(٦) كذا في المخطوطة، ولوجه: كُفِّدَ.

(٧) محمد ٣٧.

(٨) الحاشية في: ٨/أ.

(٩) هو زُؤَبَةُ بن العجاج.



أَوْ عَمَّاكَ<sup>(١)</sup>

و"إلا" في المنقطع، و"لا" الشافية للحنس.

قلت: المحتار عنده<sup>(٢)</sup> في "عمّاك" مذهب الأخفش<sup>(٣)</sup>، وفي "إلا" مذهب البصريين<sup>(٤)</sup>، وأما "لا" فقد أفردها بالتبويب<sup>(٥)</sup>؛ إِمَّا تختصُّ به من الأحكام<sup>(٦)</sup>.

وَوَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلِمَتِ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرِ الَّذِي

(خ١)

\* لَأَنَّ الْمُتَقَدِّمَ مَعْمُولُ الْخَيْرِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي ...<sup>(٧)</sup> مَعَ أَنَّهَا ضَعِيفَةٌ، فَهَذِهِ أَوَّلُ<sup>(٨)</sup>.

(خ٢)

\* إِذَا كَانَ الْخَيْرُ طَرَفًا فَقَدْ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، وَقَدْ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ،

(١) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه:

يَا لَيْتَا هُنَاكَ أَوْ عَمَّاكَ

ينظر: ملحقات الديوان ١٨١، والكتاب ٣٧٥/٢، وبلقضب ٧١/٣، والأصول ٣٨٧/٢، والجملة ٣٩١/٤، والمختص ٢١٣/٢، والإنصاف ١٨٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٢/١، ٤٦٦، والتذيل والتكميل ١٨٠/٥، ومعنى اللب ٢٠١، ٩١٧، ووزنة الأدب ٣٦٢/٥.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٧/١ (عمّاك)، ٢٦٤/٢ ("إلا" في المنقطع).

(٣) أَنَّ الضمير للضمير بـ"عسى" -وإن كان ينفذ للوضوح للنصب- عله رفع بـ"عسى"، نية عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب، في نحو: مرت بك أنت، وأكرمته هو. ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٧٨/١، وشرح التسهيل ٣٩٧/١، وشرح الكافية الشافية ٤٦٥/١، والتذيل والتكميل ٣٥٩/٤.

(٤) أَمَّا مُقَدَّرَةُ بـ"لكن"، وليس ما بعدها كلامًا مستأنفًا. ينظر: شرح الكافية للرضي ٨٢/٢، ولرشاد الضرب ١٥٠/٣.

(٥) فِي الْبَابِ الَّذِي بَلَى هَذَا الْبَابَ، وَهُوَ بَابُ: «لَا» الَّتِي لَفِيَ الْخِنْسَ.

(٦) الْخَانِشِيَّةُ فِي: ٤٣.

(٧) مَوْضِعُ النِّقْطِ مَقْدَارُ كَلِمَةٍ انْقَطَعَتْ فِي اللَّحْظِ.

(٨) الْخَانِشِيَّةُ فِي: ٨/ب. وَقَدْ كَتَبَهَا ابْنُ هِشَامٍ إِزَاءَ الْبَيْتِ مَعَ أَنَّ الْمُتَقَدِّمَ فِيهِ الْخَيْرُ لَا مَعْمُولُ الْخَيْرِ.



فالأول نحو: إن في الدار لزيدًا، وإن في الدار زيدًا أباه<sup>(١)</sup>، والثاني نحو: إن زيدًا لفي الدار، والثالث نحو: إن زيدًا في الدار. من "حواشي" الشَّالُوبِينَ<sup>(٢)</sup>.

\* [«هذا الترتيب»]: المراد: خصوصية الترتيب الممثل به، لا مطلقاً تقدُّم الاسم وتأخُّر الخبر، فإنه لا يجوز في الأصح: إن في الدار زيدًا حالس، فأما:

فَإِنْ يَحْتَبِئُ

البيت<sup>(٣)</sup>، فمتعلِّقٌ راعِيٌّ مقدَّرٌ، واجملة اعتراضية، مثل:

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى عَزْلٌ بَعِيدٌ<sup>(٤)</sup>

والا فتقدُّمُ للعمول مُؤَوِّدٌ بجواز تقدم العامل، والعامل هنا لا يتقدم.

ويلزم من مراعاة الترتيب أن لا يتقدم الخبرُ على العامل<sup>(٥)</sup>.

وَعَزَّزَ إِنْ افْطَحَ لَسَدَ مَصْدَرٍ مَسْدُهَا وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْثَرُ

(١خ)

(١) كذا في المعطوطة، والمصواب: إِنَّ فِي دَارِ زَيْدٍ أَبَاهُ، وعبد الشالوبين: إِنَّ قَدْ كَمَ زَيْدٌ أَبَاهُ.

(٢) حواشي للنقيل ٧٩.

(٣) الحاشية في: ٤٤.

(٤) بعض بيت من الطويل، ثم أوقف له على نسبة، وهو بنماه:

فَلَا تَلْخِي فِيهَا قَوْلٌ يَحْتَبِئُ أَعَاكَ مَصَاتِ الْقَلْبِ حَمٌّ بِلَابَةٍ

ينظر: الكتاب ١٣٣/٢، والأصول ٢٠٥/١، وكتاب الشعر ٢٤٠/١، ٢٧٠، وشرح جل

الرجاحي ٤٤٠/١، وشرح التسهيل ١٢/٢، ٣٤٨، والتذيل والتكميل ٣٧/٥، ١٢٨/٩، ومغني

الليث ٩٠٩، وللقاصد النجوبة ٧٧٣/٢، وعزارة الأدب ٤٥٢/٨.

(٥) بعض بيت من الوافر، لأي القول الطَّهَوِي، وهو بنماه:

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ حَدِيدٍ - أَتَلَقَّتْهَا حَامَاتٌ عَثُولٌ

ينظر: النواذر لأي زيد ٤٩٨، والتحليبات ١٤٨، والخصائص ٣٣٨/١، وشرح جل الرجاحي

٤٤٠/١، وشرح التسهيل ١٣/٢، ٣٧٧، والتذيل والتكميل ٣٧/٥، ١٩٧/٩، ومغني الليث

٥١٣.

(٦) الحاشية في: ٤٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٢٩/١، ولم يعرفها لابن هشام.



\* قوله: «افتح لبند مصدر» فيه نظر؛ لأن نحو: علمت أن زيداً قائم، لا يسد فيه المصدر مسد 'أَنَّ'، مع أنها واجبة الفتح<sup>(١)</sup>.

(خ ٢)

\* «لبند مصدر مسدّها»: أي: ومسد معموليها، قال ابن الأنطيم<sup>(٢)</sup>: تقول: يخفي أن زيداً فاضلاً، ففتح؛ لأنه يسد مسدّه: بلغني الفضل.  
وما أحسن قوله: الفضل<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «وفي سوى ذلك»: يعني: إذا لم يسد المصدر مسدّها، وذلك أن لا يسد مسدّها إلا الجملة.

وتلخص: أن الموضع إن صلح للمصدر فالفتح، أو للجملة فالكسر، وقد يصلح الموضع لهما فيجوز الأمران<sup>(٤)</sup>.

فاكسر في الابتداء وفي بدء صلة وحيث إن لم ين مكمله

(خ ١)

\* قوله: «في الابتداء»: أي: في ابتداء الجملة، لا في وقوعها أول الكلام، وإلا لوزّعة: زيد إنه فاضل، وإنّ زيداً وإنّ عمراً ذاهب.

ويلزمهم إحارة الفتح في الابتداء؛ لأن تقدير المصدر ممكن، تنقله مبتدأ محذوف الخبر.

فإن قيل: امتنع ذلك؛ لئلا يصير غرضة لدخول التواسخ، ومنها 'إِنْ'، فيثقل اللفظ، ولحقا أوجبوا تقدّم الخبر في: عندي أنّك فاضل.

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٨/ب و ٩/أ.

(٢) شرح الألفية ١١٧.

(٣) الحاشية في: ٤٤.

(٤) الحاشية في: ٤٤.



قلت: فهَلَّا مَنَعُوا الفتح في الواقعة بعد "إِذَا" لِلْمُحَاجَةِ [و] <sup>(١)</sup> فَأَيُّ الْمُحَاجَةِ؛ لِأَن دَعَوِلِ النَّاسِخِ مُمْكِنٌ، وَلَيْسَ شَرْطُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى مُبْتَدَأٍ وَخَيْرٌ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ <sup>(٢)</sup>

\* [وَفِي بَدْءِ حَيْلِهِ]: قَالَ أَبُو حَيَّانَ <sup>(٣)</sup>؛ صَوَابُهُ: صَلَواتُ اسْمِهِ، نَحْوُ: ﴿وَمَا لَكُمْ مِمَّا فَعَلْتُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>، بِخِلَافٍ: مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ لِحُجَّتَا.

وَقَالَ ابْنُ الشَّاطِبِ <sup>(٥)</sup>؛ إِنَّهُ بِتَقْدِيرٍ: مَا ثَبِتَ، وَإِنَّهُ خَرَجَ بِقَوْلِهِ: «بَدْءُ حَيْلِهِ»، كَمَا خَرَجَ: جَاءَنِي الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ قَائِمٌ.

ع: فِي الصَّخَّاحِ <sup>(٦)</sup>؛ لَا أَقُومُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَحْمُ، أَيُّ: مَا كَانَ فِي السَّمَاءِ نَحْمُ، وَأَنَّ لَعَةً فِي "عَنْ" <sup>(٧)</sup>، وَ: مَا أَنَّ فِي الْفَرَاتِ قَطْرَةً، أَيُّ: مَا كَانَتْ فِي الْفَرَاتِ قَطْرَةً، وَ: لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ السَّمَاءَ سَمَاءً.

ع: وَهِيَ هُنَا <sup>(٨)</sup> مُتَعَبِّئَةٌ لِلْحَرْفِيَّةِ، وَلَمَّا يَقُولُهُ النَّاسُ وَيَرْوُونَهُ.

وَمَثَلٌ: مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ لِحُجَّتَا؛ لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ جِزَاءً مِثْلَهُ، قَالَ الشَّاطِبِيُّ فِي "شرح التَّنْهِيهِ" <sup>(٩)</sup>: إِنْ الْأَوَّلُ عَنْ يَعْقُوبَ <sup>(١٠)</sup>، وَالثَّانِي عَنْ عَلِيٍّ <sup>(١١)</sup>، وَقَدْ رَوَاهُ <sup>(١٢)</sup> بِ: مَا

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: شَهْرِ الْوَقْعَةِ لِلْحَقِيقَةِ بَيْنَ ٨/ب وَ ٩/أ.

(٣) مَنِهَجُ السَّالِكِ ٧٤.

(٤) الْقِصَصُ ٧٦.

(٥) شرح الألفية ١١٨.

(٦) (أ) ٥/٢٧٣.

(٧) أَيُّ: عَرْضٌ. يَنْظُرُ: إِصْلَاحُ لِلنَّطْقِ ٢٧٦، وَتَحْدِيدُ الثَّقَةِ ٤٠٣/١٥، وَنَحْمُكُمُ ٤٧٥/١٠.

(٨) أَيُّ: فِي مِثَالِ الْأَخِيرِ: لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ السَّمَاءَ سَمَاءً.

(٩) ٢٢/٢.

(١٠) إِصْلَاحُ لِلنَّطْقِ ٢٧٦. وَيَعْقُوبُ هُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ الشَّكْبِي، أَبُو يَوْسُفَ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْكُوفِيِّينَ، أَحَدُ عَنِ الْفَرَاءِ وَابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَأَحَدُ عَنْهُ: السَّكْرِيُّ، لَهُ: الْأَلْفَاظُ، وَإِصْلَاحُ لِلنَّطْقِ، وَلِقَبُ الْإِبْدَالِ، وَغَيْرُهَا، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٢٤٤، وَقَبْلَ غَيْرِ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: تَرْجُمَةُ الْأَلْبَاءِ ١٢٨، وَمَعْنَاهُ الْأَدْبَاءُ ٢٨٤٠/٦، وَبِفِيهِ الْوَعْدَةُ ٣٤٩/٢.

(١١) يَنْظُرُ: نَحْمُكُمُ ٤٧٦/١٠، ٤٧٧.

(١٢) انْقَطَعَتْ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَأَعْلَاهَا كَمَا ثَبَتَتْ.



تَبْت (١).

\* [وفي بَدْءِ صِلَةٍ]: وذلك استدل أبو علي<sup>(٢)</sup> على أن الجملة الواقعة صلة لا عن لها، قال: وإلا لم يحى الكسر في: ﴿مَا إِنَّمَا مَقَاتِلُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وترد عليه: الجملة الحالية، والمحكية بالقول<sup>(٤)</sup>.

\* [وحيث إنَّ ليمين مُكْجَلَةٍ]: بشرط أن يكون بعدها اللام، على ما سباني<sup>(٥)</sup>، ومثله: ﴿لِي وَرَقَاتُهُ لَحَى﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَتَحْمِلُونَ أَثْقَالَهُمْ كَيْفَ كُنْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

(٢ خ)

\* [في الابتداء]: ليس المراد بالابتداء افتتاح النطق، بل ابتداء الكلام، سواء اُشبع بما النطق، نحو: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا﴾<sup>(٨)</sup>، أو وقعت في قوة ذلك، نحو: ﴿أَلَا يَأْتِيكُ أَوْسَاكُ أَهْلُ﴾<sup>(٩)</sup>، أو متبئية على ما قبلها، نحو: زيد إنه قائم، وقال<sup>(١٠)</sup>:

بِئْسَ الْأَلَمُ وَنَعُصُ الْقَوْمِ يَحْبِسُنَا إِنَّمَا بَطَاءٌ وَنِي إِطْلَانَا سَرَعُ<sup>(١١)</sup>

فإن قلت: فمعي كذا: في اعتقادي أنك منطلق.

(١) الحاشية في: ٨/أ.

(٢) الحجة ٢٤٥/٢.

(٣) القصص ٧٦.

(٤) الحاشية في: ٨/أ.

(٥) في قوله الأبي في البيت ١٨١: «أو قسم لا لام بعده».

(٦) يونس ٥٣.

(٧) التوبة ٥٦.

(٨) الحاشية في: ٨/أ.

(٩) القدر ١.

(١٠) يونس ٦٢.

(١١) هو وشاح بن إسماعيل الحميري المعروف بوشاح اليمن.

(١٢) بيت من البسيط. سَرَع: سرعة. ينظر: شرح الخماسة للبرزوقي ١/٦٤٧، وشرح التسهيل ٢/٢٠، والتذيل والتكمين ٥/٧٣، وتلخيص الشواهد ٣٤٣، والمقاصد النحوية ٢/٧١٣.



قلت: هذا ابتداء مفرد، لا كلام، بخلاف: زيد إنه فاضل.

فإن قلت: فهذا مفهوم من قوله: «وَهُنَّزُ "إِنْ" افْتَحَ» البيت.

قلت: والمواطن كلها كذلك، وإنما هذا تفصيل لها.

وذكر ابنه<sup>(١)</sup> هذه الأقسام الثلاثة تحت قوله: «في الابتداء»، ولما تكلم<sup>(٢)</sup> على ما يجوز فيه الوجهان ذكر ‘حتى’، و‘لا بحرزم’، و‘أما’، وفسره بأنها إن كانت ‘حتى’ ابتدائية كسبرت، نحو: حتى إنهم لا يرجونه، أو عاطفة أو جازئة فُتِحت، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، وإن كانت ‘أما’ بمعنى ‘ألا’ كسبرت، أو ‘حقاً’ فُتِحت، وإن كانت ‘لا بحرزم’ بمعنى ‘حقاً’ -وبذلك فسرها المفسرون- فُتِحت، أو بمنزلة اليمين، كقولك: لا بحرزم لقد أحسنت إليك، و: لا بحرزم لأتيتك، كسبرت.

فيقال: كان ينبغي أن يذكر<sup>(٣)</sup> ‘حتى’ الابتدائية مع ‘ألا’ الاستفتاحية في وجوب الكسر، كما ذكرها بعد المبتدأ، فإن الكلام قد ابتدأ<sup>(٤)</sup> بعدها، وكذا بعد ‘لا بحرزم’ إذا كانت بمنزلة اليمين، و‘ألا’ إذا كانت بمعنى ‘حقاً’، وأن لا يذكر<sup>(٥)</sup> ذلك فيما يجوز فيه الوجهان، لأن الذي يُفْتَح بعده غير الذي يُكْسَر، بخلاف المواطن التي ذكر المؤلف فيها جواز الوجهين.

ثم ينبغي أن يُذكر مواطن الكسر كلها تحت قوله: «في الابتداء»؛ إذ منه<sup>(٦)</sup> على ابتداء الجملة، والتحقين؛ أن لا يُذكر مسألة الخبر، وأن يذكر بدلاً مسألة الابتداء، أو يتركها، ويذكر افتتاح النطق، والواقع بعد حروف الاستفتاح.

ولقد أجاد الناطق؛ حيث لم يذكر هذه المواطن الثلاثة فيما يجوز فيه الوجهان،

(١) شرح الألفية ١١٨.

(٢) شرح الألفية ١٢١.

(٣) كنا في المخطوطة، ولصواب ما عند ياسين: تذكر.

(٤) كنا في المخطوطة، ولصواب: ابتدئ.

(٥) كنا في المخطوطة، وبماسب للسياق: تذكر.

(٦) كنا في المخطوطة، ولصواب ما عند ياسين: حمله.



كما ذكر ابنه، على أن ابنه إنما اتقى في ذلك أثره في “التشبهل”<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

أو حكيت بالقول أو حلت محل  
حال كزرتة وإني ذو أمل  
(خ ١)

\* [«أو حكيت بالقول»]: إلا إذا كان بمعنى الظن، نحو:

أَتَقُولُ أَنَّكَ بِالْحَقِّانِ<sup>(٣)</sup> مُتَّعٍ<sup>(٤)</sup>

فيجوز الوجهان<sup>(٥)</sup>.

\* [«أو حكيت بالقول»]: وليس من ذلك: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْوِزْرَةَ  
بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، بل “إِنَّ” هنا كُسرَتْ؛ لأنها ابتداء؛ ولا لَقَسَتْ للمعنى<sup>(٧)</sup>.

\* [«أو حكيت بالقول»]: قال ابنه<sup>(٨)</sup>: إِنَّ: «بالقول» الباء فيه للمصاحبة،  
يعني: حكيت الجملة مصاحبةً للقول، وليس بمتعين، بل يمكن أن تكون الباء فيه  
الداخلية على الآلة؛ لأنك لو قلت مبتدئاً: إِنَّ زَيْدًا قائمٌ، لم يهْمُ أنه حكاية، فإذا  
قلت: قال عمر<sup>(٩)</sup>: إِنَّ زَيْدًا قائمٌ، فالقول<sup>(١٠)</sup> مفيد لأية<sup>(١١)</sup> حكاية، فهو آلة الحكاية.

(١) ٦٣.

(٢) الحاشية في: ٤٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٣٣، ١٣٤.

(٣) كذا في المخطوطة، وفي مصادر البيت: بالحقيقة.

(٤) صدر بيت من الكامل، لُسب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وعمره:

... وقد استباحت دمٌ مريرٍ مستلمع

ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١/٢١٥، ولشفاصد النحوية ٢/٧٧٧.

(٥) الحاشية في: ٨/أب.

(٦) يونس ٦٤.

(٧) الحاشية في: ٨/أب.

(٨) شرح الألفية ١١٨.

(٩) كذا في المخطوطة، فإن كان مراده: عَثَرُوْهُ، فهو وجه في رصحه أحازه للورد وغيره، بشرط ضبطه  
بالشكل؛ فميرٌ له عن “عَثَرُ”. ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١١) كذا في المخطوطة بالياء، وأصل صوابه: لأنه. وقوله قيل: «مفيد» يمكن أن يقرأ: مفيد.



وقال ابن الحاجب<sup>(١)</sup>: أو وَقَعْتُ بعد القول، وردَّ عليه الناطق<sup>(٢)</sup>: يا أول قولِي أَيْ أحمد الله، وقال: لا بدَّ أن يقول: محكية بالقول.

وعلة الكسر بعد القول: أن المقصود حكاية اللفظ المسموع، فعلى هذا؛ لو أردنا حكايتها في: بلغني أن زيداً فاضل؛ فتحنا، فإطلاقاً النحاة فيه نظر.

وكنا لا نعتقد هذا الحكم بالقول، بل: سمعت إن زيداً قائم؛ كذلك<sup>(٣)</sup>.

\* مسألة: إذا قلت: أول ما أقول إني أحمد الله؛ فللعنى مختلف إذا كسرت، وإذا فتحت؛ لأنك في الكسر بيّنت لفظ القول؛ ألا تراك حكيته؟ وفي الفتح أحيوت بأنك مؤمِعا<sup>(٤)</sup> للحمد، ولم تبين لفظه، ألا ترى المعنى: أول قولِي حمدُ الله؟

وسواءً فتحت أو كسرت فهما عيران للمبتدأ، وحاز الأول؛ لأن الجملة غير<sup>(٥)</sup> المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط، والأمر في المفتوحة واضح؛ لأنها مفرد.

وأجاز أبو علي<sup>(٦)</sup> في حالة الكسر أن تكون الجملة معمولاً للقول، والخبر محذوف، أي: ثابت، وألزم بأحد أمرين: إما بأن يكون أُخْبِرَ أن أول قوله ثابت، وذلك معلوم لكل أحد، ولا فائدة فيه، ويكون قد نفى بفهمه كون آخره ثابتاً، وإما إلغاء قوله: أول، وإلغاء الأسماء لا يجوز، ولم يُجْزِ أبو علي ذلك إذا فتحت؛ لأنها لو كانت معمولاً للقول...<sup>(٧)</sup>

(١) الكافية ٥٢.

(٢) النحاة (الكت على الحاجية) ٢٢٨.

(٣) الحاشية في: ٨/ب.

(٤) كنا في المخطوطة، ولوجه: موقع.

(٥) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: عين.

(٦) الإيضاح ١٢٨، وكتاب الشعر ٣٣٢/١، والمسائل للثوري ٢٣٥، والشواذات ٥٣١/٢.

(٧) موضع القط ياض في المخطوطة مقداره سطر ونصف.



وعن عَصْبٍ<sup>(١)</sup> السُّؤْلُ<sup>(٢)</sup> أنه قال: إن المخلوف قولٌ، وإن التقدير: أول قولٍ قولٍ:  
إني أحمد الله، واستحسنه أبو علي<sup>(٣)</sup>، قال ابنُ تَابَشَادُ<sup>(٤)</sup>: لأن فيه حذف بعض الخبر،  
فهو أول من حذف جميعه.

ومَن نَصَّ على حذف الخبر: ابنُ تَابَشَادُ<sup>(٥)</sup>، ورأيت لغيره، وهو قول ضعيف، كما  
قدَّمنا.

ع: قال أبو الفتح في "المختصب"<sup>(٦)</sup>: إنه لو قرئ: ﴿وَمَا يَزِدُّهُمْ عُقُوبُهُمْ أَنَّ الْخِشْدَ  
يُؤْمَرُ﴾<sup>(٧)</sup>، على الحكاية لفظاً بعينه<sup>(٨)</sup>، كان جائزاً، فهذا يعضد ما قلناه<sup>(٩)</sup> في أنه لا وجه  
لتخصيص القول.

وقال الزَّجَّاجُ<sup>(١٠)</sup>: لو قرئ: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ﴾<sup>(١١)</sup> بالكسر؛ لكان  
صحيحاً.

(١) هو فَنَاصِرُو بن الحسن بن بويه الديلمي، أبو شعاع، أحد ملوك الدولة البويهية، ولي العراق  
وفارس، مدحه لثنتيه وحالفه أبو عبيد الفارسي، وله صنف الإيضاح والتكملة، توفي سنة ٣٧٢.  
ينظر: وثبات الأعيان ٥٠/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٤٩/١٦.

(٢) ينظر: التذيل والتكميل ٨٢/٥، ٨٣، وارتشاف الضرب ١٢٥٨/٣.

(٣) المسائل للشيرة ٢٣٥.

(٤) شرح الجمل ١٦٥.

(٥) شرح الجمل ١٦٤.

(٦) ٣٠٨/١.

(٧) يونس ١٠، وهي قراءة ابن محسن ويعقوب وبلال بن أبي بردة. ينظر: المختصب ٣٠٨/١،  
ومختصر ابن عاتوه ٦١، وشذوذ القراءات للكرمانلي ٢٢٤.

(٨) أي: بكسر همزة "أَلْ".

(٩) في آخر الحاشية التي قبل هذه ص ٤٣٢.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ١٧٩/٢.

(١١) الثالثة ٤٥.



الفاسي<sup>(١)</sup> قُرئ شافاً: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

ع: أعطى الدعاء حكم القول، وكذا: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾<sup>(٣)</sup>...<sup>(٤)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم مِّن قَوْلِهِ﴾ الآية<sup>(٥)</sup> في قراءة من كثر الحزمة<sup>(٦)</sup>: قال الزمخشري<sup>(٧)</sup>: بتقديم: قيل، أو على أنَّ "كتب" في معنى القول.

قال صاحب "التيخر"<sup>(٨)</sup>: على الأول يكون "عليه" في موضع المفعول الذي لم يُسم فاعله، و"إنَّه من قَوْلِهِ" في موضع مفعول "قيل"، وص<sup>(٩)</sup> لا يُجوزون كون القاص جملة، فكذا ما كان في موضعه.

وأما الثاني فلا يجوز أيضاً على قول ص<sup>(١٠)</sup> لأن "إنَّ" لا تُكثر بعد ما هو<sup>(١١)</sup> بمعنى القول، بل بعد القول صريحة، فاعرفه. انتهى.

(١) الداعي القرينة في شرح القصيدة ٢١٦/٢. والفاسي هو محمد بن حسن بن محمد، أبو عبدالله، عالم بالقررات، مصر بالعربية، قدم مصر، ونزل حلب، وأحد الشافعية عن أصحاب تلميذها، وأحد عنه ابن النجاشي، له: شرح الشافعية، توفي سنة ٦٥٦. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٣٥٩، ونهاية النهاية ١٢٢/٢.

(٢) القمر ١٠.

(٣) آل عمران ٣٩.

(٤) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة للتحقق بين ٨/ب و ٩/أ.

(٦) الخج ٤.

(٧) هي قراءة شاذة رويت عن أبي عمرو. ينظر: شواذ القراءات للكرماي ٣٢٥.

(٨) الكشف ٣/١٤٤.

(٩) البحر الفريد ٧/٤٨٤.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ١/٥٦، ١٧٣/٦، وإرشاف لضرب ٣/١٣٢٠، ومغني التيب ٥٢٤.

(١١) ينظر: الكتاب ٣/١٤٢، ١٤٣، والأصول ١/٢٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٨٧، واللمحة ٣/٣٩، والتذييل والتكميل ٦/١٤٦، ومغني التيب ٥٣٩.

(١٢) قوله: «ما هو» مكرر في المخطوطة.



واقضى ظاهر هذا أن الكوفيين يجزؤون ذلك، ولئنظر في ما كتبتاه في باب "بُني"<sup>(١)</sup>، وفي قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

زُجِّلَني من شُكَّةِ أخيرنا

إني لقيت زُجِّلًا عَزِيلاً<sup>(٣)</sup>

فكسر<sup>(٤)</sup>؛ لما كان معنى: أخيرنا؛ قالوا لنا<sup>(٥)</sup>.

\* وقوله: «أو خلَّتْ شَخْلَ حاله»: كان ينبغي أن يجزؤوا فيه الفتح أيضاً؛ لأن موضع الحال يكون فيه للصدر، كما تكون فيه الجسلة، ويجيء مصدرًا ومجملًا خارج عن الأصل، فكما جاز اعتبار أحدهما فليجز اعتبار الآخر، وإن كان مجيء جملة أقوى من مجيء مصدر<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* [«أو حُكِيَتْ بالقول»]: يعني: أو كانت حكاية لقول في حال مصاحبتها القول، ورأى<sup>(٧)</sup> أن الأصل: أو حُكِي بها بالقول، فحذف الجار الأول، فارتفع الضمير، واتصل بالفعل؛ لأن "بُني" عا<sup>(٨)</sup> بما [قول]<sup>(٩)</sup> مسموع، لا أنها هي حكيمة بكلام آخر.

(١) يريد: الحاشية السابقة والتي قبلها، ونعني على اسم الباب؛ لأنه كتب هذه الحاشية في ١/١، ولتتعلق عليه في ٨/٨.

(٢) لم أقف على نسبه.

(٣) بيان من مشطو الرجز. روي ثانيهما: «أنا» بالفتح، ولا شاهد فيه. ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٣٥٦/١، وقفاقر ٨٦، والأشهاد لأمين الألباري ٤١٤، والبارج ٦٢٢، واخصب ١٠٩/١، ٢٥٠، والمصائص ٣٤٠/٢، ومعني القليب ٥٣٩، وشرح أبياته ٢٥٨/٦.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فكسر.

(٥) الحاشية في: ١/١.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ٨/٨ و ٩/١.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين؛ وأرى.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يُحْكِي.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.



وحاول ابنه<sup>(١)</sup> تأويل كلامه، فقال: إذا حكى بها قول، يعني: مسموع، فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول.

كذا قال، وفيه نظر، أما إذا حكى بها قول مسموع كانت مصاحبة للقول فواضح؛ لأنها إن لم تصاحبه كانت إخباراً من عند المتكلم عن نفسه، لا إخباراً عن غيره<sup>(٢)</sup> قال، فنحن إنما ندعي أن الكلام حكاية مع مصاحبة القول، وإلا فالظاهر خلافه، وأما قوله: فقد حكيت هي نفسها؛ فاستقامته على أن يريد بالحكاية الإخبار، كما تقول: حكى لنا حكاية عن نفسه، أي: أخبر بخدم عن نفسه، على أن هذا يرجع أيضاً إلى معنى المائلة؛ لأن معناه أنه أخبرنا عن شيء مماثل لما اتفق له، لكن كأن هذا المعنى تثويبي من هذا الكلام، فعلى هذا يحمل قوله: فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول، أي: أخبر بها في حالة مصاحبة القول.

وعبارة ابنه عن هذه المسألة أن قال<sup>(٣)</sup>: (الرابع): أن أُنحَى بقول مجرد من معنى الظن، نحو: ﴿قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: «أو حكيت بالقول» معناه: حكيت ومعها القول، لأن الجملة إذا حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول، واحتراز بالمجرد من معنى الظن من: أتقول لك فاضل؟ قلت: عليه ثلثان:

أحدهما: أنه كان ينبغي أن يعبر عن المسألة بعبارة واضحة كاشفة عن معناها؛ لتكون عبارته تفسيراً لعبارة المناظم، وإيضاحاً<sup>(٥)</sup> لما فيها من الخفاء، أمّا أنه أتى بمثل العبارة الخفية، ثم شرع عبارة أبيه المساوية لعبارته هو في الخفاء؛ ليتلزم من ذلك شرع عبارته هو؛ فلا يتشعّب.

(١) شرح الألفية ١١٨.

(٢) كذا في المخطوطة مقصوداً، والوجه: عثرنا نكتب موصولة للإدغام. ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣١.

(٣) شرح الألفية ١١٨.

(٤) مرم ٣٠.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: وإيضاحاً.



وقد يُجاب: بأن ما يُذكره من التراجم عن المسائل المذكورة إنما يذكره على أنه فلتٌ  
للمنظوم، ثم يشرح ذلك، ولم يذكره ليكونَ شرحاً، فيقال: فكان ينبغي أن يقول: ومعنى  
هذا، ولا يقول: ومعنى قوله.

وقد يُجاب: بأن الأهم تفسير ما في النظم؛ لأن الكتاب موضوع له، ولعله لو  
قُسر معنى الباء في كلامه؛ لثُبِّه أن ذلك خاصٌّ بعبارة، أما إذا قُسر كلام الناظم،  
ووهب<sup>(١)</sup> اختصاص ذلك التفسير بعبارة الناظم دون عبارته هو؛ فقد سهّل؛ لأن غرضنا  
الأهم تفسير كلام الناظم.

والاعتراضُ بعد هذا كله قويٌّ عليه.

والاعتراضُ الثاني عليه: أن قوله: المجرّد من معنى الظن، لا فائدة له؛ لأن القول إذا  
كان بمعنى الظن فلا حكاية، وهو قد شُرِّط الحكاية<sup>(٢)</sup>.

وكسروا من بعد فعل علّقوا باللام كاعلم إنه لدو تقي

(خ)

\* «[باللام]: هذه اللام مُرْتَحَلَةٌ من أوّل الكلام؛ حرّاً من اجتماع مؤكّدين،  
فهي خارجة عن الصدريّة، بدليل عمل العامل فيما بعدها، وتقديح معمول ما بعدها  
عليها في نحو: إن زيداً عمرٌاً لَيُضْرَبُ، فالأوّل نسبة التعليل إلى "إن"، لأنّها التي لها  
الصدريّة.

فإن قيل: فأجّر: عمت إن زيداً قائم.

قلت: حكى ابنُ الحنّاطيّ في "شرح الكفاية"<sup>(٣)</sup> عن س<sup>(٤)</sup> تمويهه، ولو مُنِع فأنما

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: ولؤلؤهم.

(٢) الحاشية في: ٤٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/١٣٤، ١٣٥ إلى قوله: «في حالة  
مصاحبة القول».

(٣) النهاية في شرح الكفاية ٢٧٥ (ت. الجعيد).

(٤) الكتاب ١٥١/٣.



... (١)؛ لأنه لَمَّا وقعت اللام بعد "إِنْ" لَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً، فَتَمَكَّنُ (٢) سبَبُ التعليل، بخلاف ما إذا غُيِمَت اللام (٣).

بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نبي

(خ١)

\* قوله: «أو قسم لا لام بعده»: ع: لا بدّ عندي من اشتراط كون القسم بفعل محبّل للإشياء والخبر، نحو:

أَوْ تُخْلِفِي بِرَأْسِكَ الْعَلِيَّ  
أَيَّ (٤)

أما إذا كان بإنشاء محض، نحو: لَقَدْ أَتَى اللَّهَ بِإِثْمٍ كَبِيرٍ، وقولك: والله إني فاعل (٥)؛ لأنّ فعل القسم لا يُحذف (٦).

\* في "كتاب" (٧) من رحمه الله أن العرب تُجرى حكاية اليمين مجرى إنشاء اليمين،

(١) موضع النقط مقدار كلمة انطلمعت في المخطوطة.

(٢) انطلمعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) انطلمعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: أ.ب.

(٥) يثبت من مشطور الرجز، لم تكفّ لما على نسبة، وثالبها بضمها:

أَيَّ أَوْ ذَهَابَكَ الْعَبِيَّ

ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٠/٢، والتفكير والمؤانث لابن الأثير ٣٣٩/٢، وشرح التسهيل ٢٥٠/٢، والتبديل والتكميل ٩٣/٥، وتخليص الشواهد ٣٤٨، والمقاصد الحوية ٧٢٣/٢.

(٦) في الكلام حذف، تقديره: فلا يجوز الوجهان، بل يتعزّ الكسر.

(٧) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة للملحق بين ٢٣/أب و ٢٤/أ.

(٨) ١٠٦/٣.



نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِأَنَّهُمْ جَاهِلُونَ﴾ الآية<sup>(١)</sup>، و"تحفلي"<sup>(٢)</sup> يحتاج لل جواب، ولا يتوقف ذلك على كونه ليس خبراً عن الغير، إلا أنه لا يجب له الجواب كما وجب للنقسم الإنشائي، ألا ترى أنك تقول: حلفت على كذا، فليس الكلام، وقد يقال: إنه بتقدير: حلفت على كذا أنه واقع<sup>(٣)</sup>.

\* «بوجهين نبي»: [ووجب جماعة كثيرة الكسر، وعندني أنه الصواب، ولا دليل في:]

أَوْ تَحْفَلِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ  
أَيُّ أَبُو ذَهَابٍ الصَّبِيِّ<sup>(٤)</sup>

لأن هذا خبر لا قسم، و"أَيُّ" معمولة ل"تحفلي"، ولو جاء من كلامهم: والله أن هذا قائم - بالفتح - لكان لم...<sup>(٥)</sup>، والقسم إنشاء، و"تحفلي" خبر، وليس مثل: أليس بالله؛ لأن "تحفلي"...<sup>(٦)</sup> من هذا لتكلم، فيقال: إنه حزم به، ولهذا...<sup>(٧)</sup> في قولك: أليس يا زيد بالله لقد قام عمر<sup>(٨)</sup>، على كل تقدير، سواء قام زيد أو لم يقم، بخلاف قوله مُثَنِّبًا: أليس بالله...<sup>(٩)</sup> وأنه باطل<sup>(١٠)</sup>، فأما إذا قلت: حلفت بالله إنك لأفضل،

(١) كذا في المخطوطة، وهي في الأعمام ١٠٩، والنحن ٣٨، والبر ٥٣، وفطر ٤٢، وأيس في شيء منها "أَيُّ" مكتوبة بعد القسم، وأعل الأقرب للاستشهاد آية الثالثة ٥٣: ﴿وَيَقُولُ لَكَ يَنْبَغُ عَلَيَّ أَفَلَا تَعْلَمُ﴾ الآية.

(٢) في البيت المتقدم قريباً.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة للمحقة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٤) يبان من مشطو الرز، لم أظف فما على نسبة، تقدماً قريباً.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث تقطعت في المخطوطة.

(٨) كذا في المخطوطة، فإن كان مراده: عشرو، فهو وجه في رحمه أجازته للمرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل، فغير له عن "عشر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعدة الكتاب ١٦٤.

(٩) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



فإن وجود اللام موجب للاستئناف<sup>(١)</sup>، ومائع من للعمولية للتعامل<sup>(٢)</sup>.

(خ٢)

\* مما يجوز فيه الفتح والكسر: للوطن المحتل للعليل، نحو: أنا أحب فلاناً الله  
مُتَي، فإن فتحت فيقدير اللام، وإن كسرت فكانت قدرته جواباً لسؤال، أو تقول:  
قدرته استئنافاً مقررًا للتعامل السابق، وكان هذا الثاني أجود، وكان الكسر في كلامهم  
أكثر: ﴿أَتَقْنُوا رَبَّكُمْ إِنَّكُمْ رَزَلْتُمُ النَّكَاحَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِذْ صُلِّوَتْكَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿فَكَتَبَ  
عَلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿إِنَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>، وقرأ أبو<sup>(٧)</sup> نُوَافِلِ بْنِ أَبِي عَرْبٍ: ﴿أَنَّهُ﴾<sup>(٨)</sup>.

ويستطر أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٩)</sup>،  
قوله يقرأ بالوجهين في السبعة<sup>(١٠)(١١)</sup>.

مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو غير القول إني أحمد

(خ١)

\* وقوله: «في نحو: غير القول»: ضابطه -على ما قال الله<sup>(١٢)</sup>-: أن تكون

(١) انقلعت في المخطوطة، وألغيا كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ٨/أب.

(٣) الملح ١.

(٤) التوبة ١٠٣.

(٥) في المخطوطة: عليهم، وهو خطأ.

(٦) البقرة ٣٧.

(٧) هو معاوية بن عمرو الدؤبي، فقيه الحنفي، كان شعبة وأبو عمرو بن العلاء يسألانه عن الفقه  
والعربية، ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٧٠٤، وإليه الرواة ٤/١٨٥، ونية الوعاة ٢/٢٩٤.

(٨) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٥٩، والبحر المحيط ١/٢٦٩.

(٩) الطور ٢٨.

(١٠) الفتح قراءة نافع والكسائي، والكسر قراءة اليقين. ينظر: السبعة ١١٣، والإتقان ٢/٧٧٣.

(١١) الحاشية في: ٤٥.

(١٢) شرح الألفية ١٢١.



خبراً عن قول، وعبرها قولاً، وفاعل القولين واحداً.

وقال أبوهُ<sup>(١)</sup>: لا بد أن تكون خبراً عن قول، وعبرها قولاً، فلو قلت: أوَّلُ قولي إنك ذاهب؛ تعيَّن الكسر؛ لأن الخبر ليس بقول.

وقد بيَّنت في "الحاشية"<sup>(٢)</sup> أن القول يجوز بعده الفتح بمقتضى حكاية المفرد، وإنما تعيَّن الكسر في هذا المثال؛ لأنك لو قلت: أوَّلُ قولي ذهابك؛ لم يصح؛ لأن ذهابه ليس قولاً لك ولا لغيرك<sup>(٣)</sup>.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو إني لوزد  
(٢خ)

\* [«وبعد ذات الكسر»]: وعن المفرد<sup>(٤)</sup> إجازته بعد ذات الفتح، ونقش الناطم<sup>(٥)</sup> الإجماع مردوداً، وقرأ شاذلاً: ﴿وَلَا أَتَمُّ لِسَانَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال<sup>(٧)</sup>:

أَمْ تَكُنْ خَلَقْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ  
أَنْ مَطَّأَكَ لِمَنْ خَيْرَ الشَّيْطَانِ<sup>(٨)</sup>

وقال<sup>(٩)</sup>:

(١) شرح الكافية الشافية ٤٨٨/١.

(٢) في التعليق على قول الناطم للقدم: «أو حكيت بالقول» ص ٤٣٢.

(٣) الحاشية في: ظهر الوقفة للتحقق بين ٨/أ و ٩/أ.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٣، وقال بعد حكاية عنه: وأحسبه وهذا منه.

(٥) شرح التسهيل ٢٩/٢.

(٦) الفرقان ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبير. ينظر: جواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٢٠٧/١، والبيان في إعراب القرآن ٩٨٣/٢، والبحر المحيط ٣٤٥/١٠.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بيتان من مشطوب الرجز. ينظر: القوالي للأخفش ١١، والمختصات ٣١٦/١، وضرائر الشعر ٥٧، والتذيل والتكمين ١١٨/٥، ولتلخيص الشواهد ٣٥٠، وعزارة الأدب ٣٢٣/١٠.

(٩) لم أقف له على نسبة.



عَلَى أَنَّهُ فِيهَا لَعَبٌ مُتَأَنِّسٌ<sup>(١)</sup>

قال الشخص<sup>(٢)</sup>: وأجازه القراء<sup>(٣)</sup> بعد "لكن"، وأنشد:

وَلَكِنِّي مِنْ خُفْئِهَا لَعَبِيدُ<sup>(٤)</sup>

وبأن<sup>(٥)</sup> أصلها: ولكنَّ إِنْ، فحُذِفَتْ نونُ "لكن"، وتَرَكَّتْ همزةُ "إِنْ"، وسقطت نونُ "لكن"، حيث استقلت<sup>(٦)</sup> ساكنًا، كما قال<sup>(٧)</sup>:

وَذَلِكَ اسْتَفْنِي<sup>(٨)</sup>

قوله ح في باب "إِنْ"<sup>(٩)</sup>.

وقال في باب "ظن"<sup>(١٠)</sup> - كلاهما من "شرح الشَّهِيل" -: خُفِيَ أَبُو الْغَيْثِ عَنْ الْمَازِنِيِّ<sup>(١١)</sup> إِجَازَةً فَضَحَ 'إِنْ' مَعَ الْلامِ، وَأَنْ سَعِيدُ<sup>(١٢)</sup> بْنِ جَبْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ: ﴿إِنْ لَوْ﴾

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَتَأَمَّنْ أَبَا شُعْرَةَ فِيهَا ابْنُ زَارِعٍ ...

ينظر: سفر السعادة ٦٧١/٢، وشرر الشعر ٥٧، والتذيل والتكميل ١١٩/٥.

(٢) إعراب القرآن ١٤٩/٢، وينظر: التذيل والتكميل ١١٧/٥.

(٣) معاني القرآن ٤٦٥/١.

(٤) عجز بيت من الطويل، ثم أقف له على نسبة، ولا تنه. عميد: عن هذه العشق. ينظر: معاني القرآن للبراء ٤٦٥/١، واللامات ١٥٨، والإنصاف ١٦٩/١، واللباب ٢١٧/١، وشرح السهيل ٢٩/٢، والتذيل والتكميل ١١٦/٥، وتحليص الشواهد ٣٥٧، ومغني اللبيب ٣٠٧، ٣٨٥، والمقاصد الحسنة ٧٣٤/٢، وخزانة الأدب ٣٦١/١٠.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل في الكلام سقطًا، تقديره: وأجيب.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التذيل والتكميل: استقبلت.

(٧) هو قيس بن عمرو بن مالك النحاشي الحارثي.

(٨) بعض بيت من الطويل، تقدم في باب "كان" و"خواتمها".

(٩) التذيل والتكميل ١١٧/٥.

(١٠) قوله: «في» باب "ظن" مكرر في المخطوطة. ينظر: التذيل والتكميل ٨٥/٦.

(١١) ينظر: الأصول ٢٧٤/١.

(١٢) هو ابن جبر بن هشام الأسدي الكوفي، أبو محمد، حافظ مقرئ معسر، من كبار تلامذة



أَتَهُمْ»<sup>(١١)</sup>.

وأجاز القراءة<sup>(١٢)</sup> ذلك أيضاً إذا طال الكلام، وأنشد:

وَأَنْ لِّسَانِ الْمَرْءِ مَا لَمْ تُكُنْ لَهُ حَصَاةٌ عَلَى غُزَّاتِهِ لَذَلِيلٌ<sup>(١٣)</sup>

وزعم أنه قرئ: ﴿لَنْ نَعْلَمَ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَسِبٌ﴾<sup>(١٤)</sup>.

\* [«وبعد ذات الكسر»]: ولا يجوز في ذات الفتح إلا نادراً، كقراءة بعضهم:

﴿لَا أَتَهُمُ بِمَا تُكُونُ﴾<sup>(١٥)</sup>، و: ﴿لَنْ نَعْلَمَ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحَسِبٌ﴾<sup>(١٦)</sup>، ولا في «لكل» إلا نادراً،

كقول<sup>(١٧)</sup>:

وَلِكَيْفِي مِنْ خُفَّاءِ لُعْبِيدٍ<sup>(١٨)</sup>

ابن عباس رضي الله عنهما، أحذ عنه أبو عمرو بن العلاء وغيره، فقله المحاج سنة ٩٥. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٢١/٤.

(١) الفرقان ٢٠، وتقدمت القراءة قريباً.

(٢) ينظر: الصاحي ١٤٧، وفيه: وأنشد بعض أهل العربية.

(٣) بيت من الطويل، لصفة، روي: «وإن» بالكسر، ولا شاهد فيه، حصاة: عقل. ينظر: الديوان ٩٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٦/١، والأغاط ١٣٢، والشعر والشعراء ١٩٠/١، والصاحي ١٤٧، والأبي في شرح أمالي القاضي ٣٦٣/١، وشرح الحامسة للبيروني ١٨١/٢، والتبليغ والتكميل ١٠١/٥، ٨٥/٦، وتخليص الشواهد ٣٤٦.

(٤) العاديات ١١، وهي قراءة المحاج بن يوسف وأبي السَّال. وقبل: هي بالنفع بلا لام في «حبر». ينظر: مختصر ابن خالويه ١٧٨، وإعراب ثلاثين سورة ١٥٨، وشواذ القراءات للكرمازي ٥٢١.

(٥) الحاشية في: ٤٦.

(٦) الفرقان ٢٠، وهي قراءة سعيد بن جبيرة، تقدمت قريباً.

(٧) العاديات ١١، وهي قراءة المحاج وأبي السَّال، تقدمت قريباً.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) حجر بيت من الطويل، لم أقف على تنمته، تقدم قريباً.



ولا في البواقي اتفاقاً<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «تصحب الخير»: "أل" فيه للعهد، أي: خبرها، لا كلَّ حين، فلما قوله<sup>(٢)</sup>:

فإنك من عازنة لمخازب شقي ومن سائلة لمتعة<sup>(٣)</sup>  
فنادر، نعم، هو أحسن من قوله<sup>(٤)</sup>:

ألم الخليلي لعمور شهيرة<sup>(٥)</sup>

ومش:

فإنك من عازنة

قوله<sup>(٦)</sup>:

إن الخلافة تغدوهم لخمينة وعلايت طريف للما<sup>(٧)</sup> أخير<sup>(٨)</sup>

وذكر الناظم<sup>(٩)</sup> وابنه<sup>(١٠)</sup> أن هذا أحسن موطن زدت فيه اللام، وقوله:

(١) الحاشية في: ٤٦.

(٢) هو أبو عزة عمرو بن عبدالله بن عثمان.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: جهرة الأمثال ٣٨٧/٢، وشرح التسهيل ٢٨٨/٢، والتذيل والتكميل ١٠٩/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٨، ولبقايد النحوية ٧٣٢/٢.

(٤) هو رؤية بن المغازي، وقيل: عنزة بن عروس.

(٥) بيت من مشطور لرحز، تقدم في باب اللوصون. شهيرة: كبيرة. ينظر: لبقايد النحوية ٥٠٧/١، وخزانة الأدب ٣٢٢/١٠.

(٦) هو حميد بن ثور الهلالي.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: ليمّا.

(٨) بيت من الكامل. دميعة: حقيرة، وعلايت: جمع عليفة، وطريف: جمع طريف. ينظر: الديوان (ت. البطران) ١١٧، ومعاني القرآن للقرطبي ٤٥/٣، وإزاهر ٢٣١/٢، وشرح التسهيل ٣١/٢، والتذيل والتكميل ١٢٠/٥، وتخليص الشواهد ٣٥٨، ولبقايد النحوية ٧٣٧/٢.

(٩) شرح التسهيل ٣١/٢.

(١٠) شرح الألفية ١٢٤.



فَأَنذَرْتُ مَنْ خَارِئَةٌ

البيت: عندي أحسن<sup>(١)</sup>.

ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كرضيا

(ش ١)

\* «ما قد نفيا»: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

\* «ما قد نفيا»: وشد:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَشْلِيئًا وَتَرْكًا لَنَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ<sup>(٣)</sup>

\* «ما قد نفيا»: قالوا: لأن من أدوات النفي "لا"، فلو أدخلوا اللام معها

أدّى إلى الجمع بين مثلين، وطردها البات في غيرها.

ونظروا: متعهم: مروت بك وزيد؛ لأن حق المعطوف بالولو أن يكون حائز التقديم

وتأخر المتبوع، وحلوا الباقي في المنع عيها، وأيضًا: الضمير لا يُغْت؛ لأنه...<sup>(٤)</sup>

وحسوا صفات المدح والذم على صفات البيان<sup>(٥)</sup>.

\* «ما قد نفيا»: ولا ما تقدم معموله عليه<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاشية في: ٤٦.

(٢) النساء ٤٨، ١١٦.

(٣) الحاشية في: ٩/٩.

(٤) بيت من الوافر، لأي جرّم غالب بن الحارث الفُكَلِي. ينظر: المختص ٤٣/١، وسر صناعة

الإعراب ٣٧٧/١، وشرح التسهيل ٢٧/٢، والتذيل والتكميل ١١٥/٥، والقصد النحوية

٧٣١/٢، وعزارة الأدب ٣٣٠/١٠.

(٥) الحاشية في: ٩/٩.

(٦) موضع القط مقدار كلمة انقطعت في المحطوطة.

(٧) الحاشية في: ٩/٩.

(٨) الحاشية في: ٩/٩.



\* «ما ك: رَضِيًا»: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَشَدُّ قِيَامًا﴾<sup>(١)</sup>.

\* «ما ك: رَضِيًا»: أي: ماضيًا متصرفًا حالًا من "قد"، فمفهوم هنا: أن اللام  
في الجملة والمتصرف الذي مع "قد"، فلما قال بعد:

«وقد يليها مع "قد"»

عُلِمَ أنها لا تلي الجملة؛ وإلا لنصَّ عليه، كما نصَّ على أبيه، وهي مسألة<sup>(٢)</sup> خلاف،  
تخبر عن م<sup>(٣)</sup> المنع، وعن الأخفش<sup>(٤)</sup> الجواز.

فهذه أحكام الماضي، وإذا اشترط ذلك؛ لأن لام...<sup>(٥)</sup> للاستقبال أو ل الحال،  
ولماضي يتألفهما، فلذلك قرئوه من الحال باللام، وهذا يؤولي...<sup>(٦)</sup> يقول: إن اللام  
للحال، وأما الجملة فنشأ أجازة قال: لأنه كالأسماء، وأما الأمر فلا يقع خبرًا...<sup>(٧)</sup>،  
وأما المضارع فيقع بلا شرط، نحو: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ﴾<sup>(٨)</sup>.

والجواب عن ما أورده...<sup>(٩)</sup>: أنه لما مثل "رضي" أخذنا ما فيه من المعاني  
التي يمكن اعتبارها، وهو كونه ماضيًا متصرفًا، ولا يمكن أن يؤخذ كونه حالًا من "قد"؛  
لأن ذلك أمر خارج عنه، فلاجل...<sup>(١٠)</sup> نصَّ عليه، ولو عُلِمَ من مفهوم الأول أن

(١) البقرة ١٣٢، وآل عمران ٣٣.

(٢) الحاشية ٩: ٩.

(٣) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) ينظر: التذيل والتكميل ١١٢/٥، ١١٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/٢، والتذيل والتكميل ١١٢/٥، ١١٣، ومغني التليب  
٣٠١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) النحل ١٢٤.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



ذلك جائز مع "قد" لم يذكره، كما لم يذكر حكم الجامد بعد بالنص، ويؤكد هذا كله: أن كلامه في بقية كتيبه<sup>(١)</sup> نص على دعواها في الجامد<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* «ولا من الأفعال ما كـ: وَحْيًا»: فأما الجامد فيحوز؛ لأنه شبيه بالاسم؛ ألا ترى [أنه]<sup>(٣)</sup> بلي "أن" بلا فاصل إذا خُفِّت؟ نحو: «وَأَنْ عَصَى أَنْ يَكُونَ»<sup>(٤)</sup>، «وَأَنْ لَيْسَ لَيْلَتُكَ»<sup>(٥)</sup>، ولم يقدح في اختصاصها بالأسماء؛ لأنه منها ينسب<sup>(٦)</sup>، كما لم يقدح في امتناع تصرف "عند" انجرارها "من"، لذلك تقول: إن زيدًا لعسى [أن]<sup>(٧)</sup> يقوم، و: إن زيدًا ليغتم الرجل.

كذا مثلاً، وينبغي أن تُنزع للسألة من جهة أن الإنشاء عندي له أن<sup>(٨)</sup> يقع غيره، لا أحجز أن تقول: إن عبيد يثبته، قاصداً الإنشاء.

ولهم من هذا الشرط أنها تدخل في ظرف، نحو: «وَأَنَّكَ لَمَلِكٌ مُلْكِي عَظِيمٍ»<sup>(٩)</sup>، والمفرد، نحو: «وَأَنَّ رَبَّكَ لَذُوْ مَقْصَرٍ»<sup>(١٠)</sup>، والمضارع، نحو: «وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَبْحَثُ»<sup>(١١)</sup>، والجملة الاسمية، نحو:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٩٠/١، وشرح التسهيل ٢٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٢٠٨/١.

(٢) الحاشية في: ٧٩.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) الأعراف ١٨٥.

(٥) النجم ٣٩.

(٦) كذا في المخطوطة وعند ياسين، ولعل الصواب: بسبب.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٨) قوله: «له أن» كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: لا.

(٩) القلم ٤.

(١٠) الرعد ٦.

(١١) النحل ١٢٤.



بُئِ الْكَفِيمِ لَمْ يَزَلْهُ دُوْ جَدِّهْ وَلَوْ تَعَلَّرَ إِسْرَ وَتَنَوَّلَ<sup>(١)</sup>  
لأنه خُصَّصَ ما ذُكِرَ بالفتح، فَبَقِيَ ما عداه على الجواز<sup>(٢)</sup>.

وقد يليها مع قد كان ذا      لقد سما على العدى<sup>(٣)</sup> مستحوذا  
وتصحب الواسط معمول الخبر      والفصل واسما حل قبله الخبر  
(خ١)

\* يعني: تصحب للتوسط إذا كان معمولاً للخبر، أو فصلاً، أو اسماً متأخراً، فليعلم من هذا أن لا تدخل على ما توسط غير هذه الأشياء، فلا تدخل على معمول اسمها، نحو: إن عندنا زينا نصارتا<sup>(٤)</sup>، مع أنه وقع متوسطاً، وليس كذلك<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «واسما حل قبله الخبر»: بقي عليه أن يقول: أو ظرف ملقى، نحو: إن غداً ليذاً راحل، نص عليه في «شرح الكافية»<sup>(٦)</sup>.

وقوله قب: «معمول الخبر»: بشرط أن يصح دعوها على الخبر، وإلا لنحو: إني أبكت وثقت، لا يجوز، خلافاً للأحقاش<sup>(٧)</sup>، وزد عليه: بأن دعوها على الخبر<sup>(٨)</sup> للمعمول فرع دعوها على الخبر، فيلزم ترجيح الفرع على الأصل<sup>(٩)</sup>.

(١) بيت من البسيط، لم أنف له على نسبة، جدّة: غنى. بظر: شرح السهيل ٢٧/٢، والتلخيص والتكميل ١٠٨/٥، وتلخيص الشواهد ٣٥٥، والتقايد النحوية ٧٣٠/٢.

(٢) الحاشية في: ٤٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٤٣/١ إلى قوله: «قاصد الإنشاء».

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: العدا، لأنه لاوي اللام، كما في: القاموس المحيط (ع د و) ١٧١٧/٢.

(٤) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٩/٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤٩١/١.

(٧) بظر: شرح السهيل ٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٩١/١، والتلخيص والتكميل ١١٤/٥، ورتشاف المطرب ١٢٦٥/٣.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بخلافها.

(٩) الحاشية في: ٩/٩.



ووصل ما يذي الحروف مبطل أعمالها وقد يلقى العمل  
وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعد أن تستكملاً

(خ١)

\* أحاز (الرفثري<sup>(١)</sup>) في: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَمْحُوهُ وَيَمْحُوهُ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ (١) كَوْنٌ "عَلَّمَ"  
بالرفع محمولاً على موضع اسم "إِنْ"، وأحاز أن يكون تابعاً للضمير في "يَمْحُوهُ".

\* أعلم أنه لا يجوز أن يُحمَل قولُ بصرى<sup>(٢)</sup> على أن الاسم معطوفٌ على الاسم  
عطفَ مفردٍ على مفردٍ؛ وإلا لزم أن يكون الخبر عنهما واحداً، كما يجب إذا عطفْتَ  
على اللفظ، فيلزم أن يكون عاملُ الخبر الثاني الابتداءَ و"إِنْ"، وهو مُحَالٌ، وإنما يصح  
هذا على قاعدة الكوفيين<sup>(٣)</sup> الذين يرون أن عاملَ الخبر في الأول الابتداءُ، وأن الناسخ  
لم يغيّر الخبرَ، ولكنهم لَمَّا أتوا بمرفوعٍ بعد "إِنْ" واسمها وخبرها، واستغنوا عن خبره بخبر  
الأول؛ كان العاطفُ كأنه نائبٌ عن الخبر، فادّعوا أنه معطوفٌ على الموضع، هذا من  
حيث الصورة، وإلا فقد يَبْتَأ بطلان...<sup>(٤)</sup>.

ولم يَجَزْ ذلك في "ليت" و"لعمري" و"كأن"؛ لأن خبرهن غيرٌ موجب، فلم يَجَزْ له  
أن يدل على خبر موجب، فتدبره، فلهذا احتجّت "إِنْ" و"أَنْ" و"لَكَرْ" بهذا...<sup>(٥)</sup>.

(خ٢)

(١) الكشف ٥٩١/٣.

(٢) سبأ ٤٨.

(٣) الحاشية في: ١/٩.

(٤) أن رفع خبر "إِنْ" هو "إِنْ" نفسها. ينظر: الإنصاف ١/١٤٤، والبيان ٣٣٣، والتهافت ١٦٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/١٤٤، والبيان ٣٣٣، والتهافت ١٦٦.

(٦) موضع القطع مقدار كلمتين أو ثلاث قطع في المخطوطة.

(٧) موضع القطع مقدار سطر النص في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ١/٩.



\* ذكر ابن عسقلان (١) في «إِنْ أَلْبَيْتَ مَسْأَلًا» (٢) أَنَّ كَوْنَ عِبَرِ «إِنْ» مَحْذُوفًا، أَيْ: إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ أَجْرُهُمْ، وَ«الْعَابِدُونَ» مُتَدَلٍّ، وَالْجُسْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ عِبَرٌ، أَرْجَحُ مِنْ أَنَّ تَكُونَ الشَّرْطِيَّةُ عِبَرِ «إِنْ»، وَحِزُّ «الْعَابِدُونَ» مَحْذُوفٌ؛ لِأَنَّ يَأْتِي تَقْدِمُ لِلْمَحْذُوفِ عَلَى بَعْضٍ لِلْمَحْذُوفِ عَلَيْهِ، قَالَ: وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ كَمَا جَازَ:

جَمَعَتْ وَفُحِّشًا غَيَّةً وَنَمَسَةً<sup>(٣)</sup>

وغيره يعكس التوجيه لأن في الحذف من الأول دلالة الثاني ضمنيًا.

واعترض على من جعله من باب العطف على الموضع، مثل قولهم: إنك وزيد ذاهبان، بأنه كيف يقال: إن الذين آمنوا من آمن منهم؟

وأجاب: بأن التقدير : قرأ داوم منهم على الإيمان.

وقال غيره: إن الذين آمنوا بالسنتهم، وهم المتأفقون.

والوجهان في: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾<sup>(14)</sup>.

وفي هذه وجّه ثالث: أن نلحظ: يا أهل الكتاب آمينوا بمحمد، أي: يا من آمن بموسى وبميسى آمينوا بهذا النبي، ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾.

(١) شرح جبل الرحاحي، ١/٤٥٠، ٤٥١.

(٦) الثالثة ٦٩، وغامها: ﴿إِنَّ الْبُيُوتَ لَأَمْسُوا وَالْأَرْوَاحَ لَهَادُوا وَالْحَنِينُونَ وَالصَّادِقَاتِ نَارُصَ وَالْقَوَّامُونَ وَالْأَخْرَجَ وَنَعَلَ صُلْبًا لَأَخْرَجَ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يَحْشُرُونَ﴾.

(٣) صدر بيت من الطويل، ليزيد بن الحكم النخعي، وعجزه:

ثَلَاثٌ حَقَائِلُ لَسْتُ عَنْهَا بِمُتَّقِيٍّ

مرغوب: من الأربعة، وهو الكف عن الشيء. ينظر: عبون الأخبار ١٥/٢، والأصول ٣٢٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/٥، ونصريات ٢٩٢/١، وخصائص ٣٨٥/٢، وأمالي ابن السخري ٢٧١/١، ووزن الشعر ٢٦٠، وشرح السهيل ٢٥٣/٢، والفيث والتمثيل ١١٣/٨، والمقاصد النجدة ١٠٧٠/٣، وعزارة الأدب ١٣٠/٣.

(٤٤) النساء: ١٣٧.



وهذا الذي اعترض به وارء على سَعَلِ الشرطية عبراً لـ "بُ"، و"الصاعون" مبتدأ، والجوابان بعينهما.

ومما يرجح أن الحذف من الثاني: قوله<sup>(١)</sup>:

فَإِنِّي وَقِيَّازٌ بِنَا لَغَرِيبٌ<sup>(٢)</sup>

وغلط ابن عصفور<sup>(٣)</sup>، فقال: إنه حذف من الأول، وقدّر: فَإِنِّي لَغَرِيبٌ، وَقِيَّازٌ لَغَرِيبٌ.

ومما يرجح أن الحذف من الأول: قوله<sup>(٤)</sup>:

فَإِنِّي وَأَنْتُمَا دَعِيَا<sup>(٥)</sup>

ومثلهذا:

فَإِنِّي وَخَزَوَةٌ لَا تَرُودُ<sup>(٦)</sup>

(١) هو ضامع بن الحارث الثوري.

(٢) حذر بيت من الطويل، تقدم في باب الابتداء.

(٣) شرح جمل الزحاجي ٤٥٣/١.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بعض بيت من الطويل، حذف منه اختصاراً، وهو بتمامه:

عليك هل طلع؟ فإني وأنتما - وإن لم تبوحا بالقوى - ذئبان

دقائق: مريضان. ينظر: شرح التسهيل ٥٠/٢، والتذيل والتكميل ١٨٩/٥، وتلخيص الشواهد ٣٧٤، ومعاني اللبيب ٦١٧، ٨١٠، والقصائد النحوية ٧٥٠/٢.

(٦) بعض بيت من الوافر، للشّداد بن معاوية العبّسي أي خنزرة، وهو بتمامه:

فمن بك سائلاً عني فَإِنِّي وَخَزَوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَاذُ

حزوة: اسم فرس الشاعر، ولا تروء: لا تذهب ولا تفيء. ينظر: الكتاب ٣٠٢/١، وجمهرة أشعار العرب ١٣، وبجاء القرآن ٢٤٣/١، ٤٧/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٢٣٥/١، وشرح التسهيل ٢٥٤/٢، والتذيل والتكميل ٢٨٤/٣، ٥٤/٥.



فإن الرواية -فيما زعم ابنُ عُصْلُورٍ<sup>(١)</sup>- بالتاء، لا بالنون.

قال: **وخرُجَ الفارسيُّ<sup>(٢)</sup> هذا كله على أن الخير شماء، وأنه نُزِلَ نفسه مع خُرُوجِ قريشه منزلةً للشاذليين، وكذا<sup>(٣)</sup>: شَرِخُ الشَّيَابِ ملازِمٌ للشعر الأسود، فبَعَثَهُ من باب:**

**وَكَاثُ فِي الْعَيْنَيْنِ عَجَبٌ قُرُنُلِي**

البَيْتِ<sup>(٤)</sup>.

قال: وزعم الكوفيون أن هذه المواطن ونحوها إنما جازت على أن الواو بمعنى "مع"، وأجازوا قياساً: إن زيداً وعمراً قائم، على معنى: مع عمرو، فإنك حيثما ليس معك ما تُخبر عنه إلا واحد، واستدلوا بقوله<sup>(٥)</sup>:

**فَهَئِذَاكَ وَالْكِتَابُ**

(١) شرح جل الزحاجي ٤٥٣/١.

(٢) كتاب الشعر ٣١٦/١، وختار التلخفة ١٤٤، ١٤٥.

(٣) في قول حسان رضي الله عنه:

إِنْ شَرِخَ الشَّيَابُ وَالشَّعْرُ الْأَشَدُّ حَوْءٌ مَا لَمْ يُفَاصِّنْ كَانَ جَنُونًا

شرح الشَّيَاب: قُوَّتُهُ ونضارته، ما لَمْ يُفَاصِّنْ: ما لَمْ يُفَصِّرْ. ينظر: الديوان بشرح الوقوفي ٤١٣، ونحو القرآن ٢٥٨/١، والإبل للأصمعي ٨٣، والخبون ٥٥/٣، ٤٤٣/٦، وأمثالي ابن الشجري ٤٤/٢، وشرح التسهيل ١١٠/١.

(٤) صدر بيت من الكامل، لشُلَيْبِ بن ربيعة الغنوي، وقبل لغره، وعجزه:

أَوْ سَبَلًا تُجِئَلَتْ بِهِ قَاتِلُي ...

روي: «وَكَاثُ فِي الْعَيْنِ»، ولا شاعده فيه. ينظر: الأصمعيات ١٦١، والتوادر لأي زيد ٣٧٥، ونصاحي ٤٢٤، والآلي في شرح أمالي القائي ١٧٣/١، ٢٦٧، وشرح الحماسة للبرزوقي ٥٤٧/١، وأمثالي ابن الشجري ١٨٣/١، واللياب ٤١١/١، وشرح التسهيل ١٠٩/١، والتكميل ٢٥٦/١، ٨٠/٢، ١٠٤/٧، وعزارة الأدب ١٩٧/٥، ٣٦/٨.

(٥) هو الوليد بن عقبة بن أبي عُقَيْط.



البيت<sup>(١)</sup>، ولو أحرر عنهما لقال: كدابةٌ ودُئِبَها، فإنه نسبة<sup>(٢)</sup> الكاتب بالدابة،  
والكتاب بالدُئِبَ.

قلنا: التقدير كذلك، ولكنه خُذَفَ للمعلوف، مثل: رالت<sup>(٣)</sup> الناقة طليحان<sup>(٤)</sup>.

فلي توجه الآخر المفرد في هذه الأبيات ونحوها ثلاثة مذاهب، وفي اقتباسه وعدم  
ذلك مذهبان.

وزد عليهم ابنُ عُصْقُورٍ في اعتذارهم عمَّا الواو فيه معنى "مع" بأنها للتشريك،  
كالواو العاطفة، والتخير يكون عنهما، بذليل: زيدٌ وعمرٌ كالأخوين، فنصبوا "عمرًا"،  
وقالوا: كالأخوين، بالثنية<sup>(٥)</sup>.

والحق بيان لكن وان من دون ليت ولعل وكان

(خ)

\* [«وَأَلْجِئْتُ بِـ"إِنْ": "لَكِنْ" وَ"أَنْ":] لأن معنى الابتداء بالي معها، فحاز  
اعتبار حكمه<sup>(٦)</sup>.

\* [«من دون "لَيْتَ" و"لَعَلَّ" وَ"كَانَ":] لأنها تسعت حكمَ الابتداء في

(١) بعض بيت من الوافر، وهو يتلوه:

فإنك والكتاب إلى علي كدابةٍ وقد علم الأدم

عليه: فسد، والأدم: الجند. ينظر: إصلاح للنطق ١٤٩، ومجلس ثعلب ١٠٣، وجمهرة اللغة  
٥٦٥/١، والزاهر ٩٢/١، ١٣٠، والثاني في شرح أمالي القاضي ٤٣٤/١، وجمع الأمثال ١٥٠/٢،  
والذليل والتكميل ٣٢١/٣، ٢١٤/٥.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب ما في شرح جمل الزحاجي: يُثْبِتُهُ.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر القول: راكب.

(٤) قول للعرب، رواه ثعلب. ومعه: راكب الناقة والناقة طليحان، وأنطليح: الشقشقة. ينظر:  
شرح القصائد السبع ٥٤٠، واختص ٢٢٧/٢، والخصائص ٢٩٠/١، ٣٧٥/٢، والحكم  
٢٣٩/٣.

(٥) الحاشية في: ٤٧.

(٦) الحاشية في: ٩/٩.



اللفظ والمعنى<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* مقتضى كلام ابن عُصْفُور<sup>(٢)</sup> أن ما عدا "إِنْ" و"لَكِنْ" لا يُعْطَف على من اسمه قبل معضي الخبر باتفافي، وأن الكِتَابِيَّ والقُرْآنِيَّ أجازا ذلك في هذين فقط، قال: لأحسا لم يخرّوا الجملة عن معناها ولا عن لفظها إلى الإفراد، واشترط القُرْآنُ خفاء الإعراب.

وليس كما زعم، بل القُرْآنُ<sup>(٣)</sup> يُجِيز في سائر عوامل الباب<sup>(٤)</sup>.

وعففت إِنْ فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل  
وربما استغني عنها إن بدا ما ناطق أراد معصدا  
والفعل إن لم يك تابعا فلا تلقه غالبا إن ذي موصلا

(خ١)

\* [«هـ إِنْ» ذي]: يعني: المصنف من النقلة<sup>(٥)</sup>.

وإن تخلف أن فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن

(١) الحاشية في: ٩/٩.

(٢) شرح جن الزحاحي ٤٥١/١، ٤٥٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣١٠/١، ٣١١، والأصول ٢٥٧/١، وأسرار العربية ١٢٤، والإنصاف ١٥١/١، ومعني اللب ٦١٧.

(٤) حيث استدل في معني القرآن ٣١١/١ بقول الشاعر:

يا ليتني وأنت يا لميسر

يلو ليس به أنيسر

وينظر: شرح التسهيل ٥٢/٢، والتبيين والتكميل ٢٠٧/٥.

(٥) الحاشية في: ٤٧. وهي امر حاشية في المخطوطة قبل الانقطاع الذي ينتهي بأول باب التمييز.

(٦) الحاشية في: ٩/٩.



(خ ١)

\* [«وَالْخَيْرُ أَجْعَلُ جَمْلَةً مِنْ بَعْدِ "أَنْ"»]: إِنَّمَا لَزِمَ كَوْنُ خَيْرِهَا جَمْعًا، لِأَنَّ اسْمَهَا<sup>(١)</sup> إِنَّمَا يُخْتَصَرُ غَالِبًا ضَمِيرَ شَأْنٍ، فَلَا يَدُّ مِنْ تَفْسِيرِهِ بِالْجَمْلَةِ<sup>(٢)</sup>.

\* [«وَالْخَيْرُ أَجْعَلُ جَمْلَةً مِنْ بَعْدِ "أَنْ"»]: مَعْنَى هَذَا: أَجْعَلُ خَيْرَهَا بَعْدَ التَّخْفِيفِ جَمْلَةً، لَا: أَجْعَلُ لِلْوُجُودِ خَيْرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ، أَرَادَ أَنْ يَنْبَغِيَ عَلَى أَنْ خَيْرَهَا لَا...<sup>(٣)(٤)</sup>.

وَأَنْ يَكُنْ لِفَعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دَعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مَمْتَنًا

(خ ١)

\* [«وَلَمْ يَكُنْ دُعَا»]: حَكَى س<sup>(٥)</sup>: أَمَّا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، بِالْفَتْحِ، وَالْأَكْثَرُ الْكَسْرِ<sup>(٦)</sup>.

\* [«وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنًا»]: ع: الْخَامِدُ كَالْأَسْمِ، فَلَا يَحْتَاجُ لِلْفَاعِلِ<sup>(٧)</sup>.

فَالْأَحْسَنُ الْفَعْلُ بِقَدْ أَوْ نَفَى أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلَ ذِكْرٍ لَوْ

(خ ١)

\* قَوْلُهُ: «فَالْأَحْسَنُ» يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ<sup>(٨)</sup>:

(١) كَلَّمَا فِي الْمَعْلُومَةِ، وَالصَّوَابُ: اسْمُهَا.

(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ٩/٩.

(٣) مَوْضِعُ النِّقْطِ مَقْدَارُ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ انْقِطَعَتَا فِي الْمَخْطُومَةِ.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ٩/٩.

(٥) الْكِتَابُ ١٦٧/٣، ١٦٨.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ٩/٩.

(٧) الْحَاشِيَةُ فِي: ٩/٩.

(٨) لَمْ أَقْلَبْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ.



عَلِمُوا أَنْ يُؤْمِنُوا فَخَافُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ<sup>(١)</sup>  
 \* قال الراعي<sup>(٢)</sup>: ب: ﴿تَوَيْتُ لَكَ بُورِكَ﴾<sup>(٣)</sup>: فإن قلت: هل يجوز أن تكون  
 مخففة من الثقيلة؟

قلت: لا؛ لأنه لا بد من "قد".

فإن قلت: فعلى إضمارها؟

قلت: لا؛ لأنها علامة، ولا تحذف.

ع: وُرِدَ عليه: بأنه يجوز على أن يكون "بورك" دعاء، فلا يحتاج لفاصل<sup>(٤)</sup>.

\* [«تنفيس»]: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾<sup>(٥)</sup>.

لَمْ تَصْرِفْ وَكَانَ آجِرٌ عَهْدِنَا أَنْ سَوَّفَ يَجْعَلُنَا إِلَيْكَ الْمُؤَيَّمِ<sup>(٦)</sup>  
 وخففت كان أيضا فتوي منصوبها وثابتا أيضا روي

(١) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠٠/١، ١٥٢٥/٣،  
 والتنزيل والتكمين ١٦٥/٥، وتخليص الشومرد ٣٨٣، والقصائد النحوية ٧٦٢/٢.

(٢) الحاشية ج: ٩/٩.

(٣) الكشف ٣٤٩/٣.

(٤) النمل ٨.

(٥) الحاشية ج: ٩/٩.

(٦) المزمع ٢٠.

(٧) بيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: الديوان ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية ٥٠٢/١.

(٨) الحاشية ج: ٩/٩.



## لا التي تأتي الجنس

(خ١)

\* "لا" حالات: أن تُجَنَّبَ، وهو أَقْبَسُهَا؛ لأنها غير مُتَّصَة، ويجب حينئذٍ تكرارها.

وأن تعمل عمل "إن"، وذلك إذا قصد بها التخصيص على نفي الجنس.

وأن تعمل عمل "ليس"، وذلك إذا قصد بها مطلق النفي.

وقد يكون الواقع نفي الجنس على سبيل الاستغراق، أو نفي الوحدة، وفي كلام بعضهم أنها حينئذٍ مُتَّصَة بنفي الوحدة، وليس بشيء، ويُعْطَل: وروى الغنَّالين<sup>(١)</sup> في عن واحد، نحو: ﴿لَا يَنْبَغُ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَقَقَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، و: ﴿لَا لَعَزَ فِيهَا وَلَا ثَأْنِيْمٌ﴾<sup>(٣)</sup>، إلا أنه قد يقال: نفي الجنس ونفي الوحدة إنما يقال فيما يتعلَّق، وأما المصادر فهي شيء واحد، فالنفي فيهما على السواء، لا يختلف الحال بين أن تكون "لا" عاملة عمل "إن" أو عمل "ليس"<sup>(٤)</sup>.

عمل إن اجعل للأ في نكره مفردة جاءتك أو مكرره

(خ١)

\* ظاهره يقتضي التسوية، وليس كذلك؛ لأنها إذا كُثِّرَتْ يجوز إلغاؤها، كما لا حول ولا قوة؛ تشبيهاً لها بما مع المعرفة.

وقوله: «مفردة جاءتك أو مكرره» يصحَّ عَوْدُه لـ"لا"، وعَوْدُه لاسمها<sup>(٥)</sup>.

(١) باعتبار القراءتين بالإعمال والإجمال في الأثنين الأثنين.

(٢) البقرة ٢٥٤، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقراءة الباقين بالرفع والتثنية فيها كلها. ينظر: السبعة ١٨٧.

(٣) الطور ٢٣، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقراءة الباقين بالرفع والتثنية فيها. ينظر: السبعة ١٨٧، ٦١٢.

(٤) الحاشية في: ٩/أب.

(٥) الحاشية في: ٩/أب.



\* س<sup>(١)</sup>: واعلم أن كل شيء حسن أن تعمل<sup>(٢)</sup> فيه ”رب“ حسن أن تعمل فيه  
”لا“<sup>(٣)</sup>.

\* قال الشافعي<sup>(٤)</sup>: إن لإعمال ”لا“ عمل ”إن“ شرطين آخرين:

أحدهما: أن لا تكون الجملة التي دخلت عليها للدعاء، نحو: سلام عليك، إذا  
قلت: لا سلام على...<sup>(٥)</sup>.

والثاني: أن يكون ما دخلت عليه<sup>(٦)</sup> مبتدأ وخبر<sup>(٧)</sup>، فنحو: لا مرحباً، و: لا  
أهلاً<sup>(٨)</sup>، و: لا كرامة، لا تعمل فيه، ومنه<sup>(٩)</sup>: أخذته بلا ذنب، و: غضبت من لا  
شيء، و: ذهبت بلا زينة، و: مررت برجل لا فارسي ولا شعاني، ومنه عند اللزوم<sup>(١٠)</sup>:  
هذان لا سواء؛ لأن ”سواء“ خبر ”هذان“، فلم تدخل على المبتدأ والخبر، وأما عند  
س<sup>(١١)</sup> فلا دخلت على المعرفة، أي: لا هما سواء، غير أن المضمهر لا يظهر<sup>(١٢)</sup>.

فانصِبْ بها مُضَافًا أو مُضَارَعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ اذْكُرْ رَافِعَهُ

(خ)

(١) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٢) كنا في المخطوطة مضبوطاً في هذا الموضع وما بعده.

(٣) الحاشية في: ٩/ب.

(٤) حواشي للنص ٢٨١، ٢٨٢.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٧) كنا في المخطوطة، ولوجه: مبتدأ وخبر.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١٠) ينظر: الأصول ١/٣٩٥، والشذيل والتكميل ٣/٣١٧.

(١١) الكتاب ٢/٣٠٢.

(١٢) الحاشية في: ٩/ب.



\* [«أو مُضَارَعَةً»]: قالت العرب: لا آمُرُ بمعروفٍ، فتأوله ص<sup>(١)</sup> على أن المجرور ليس معلقاً بالثاني، وأجراه ك<sup>(٢)</sup> على ظاهره، فأجازوا وجهين في المضارع للمضاف.

ع: ويقوله: إلهيأفهم على أن يقولوا في الدعاء: «لا مانع لينا أعطيت، ولا معطين لينا منعت»<sup>(٣)</sup>، ونحوه كثير، ويمكن أن يكون منه: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وزكب المفرد فاتيحا كالا حول ولا قوة والثاني اجعلا  
مرفوعا او منصوبا او مركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا  
(خ ١)

\* [«مرفوعا»]:

لا أتم لي إن كان ذلك ولا أب<sup>(٥)</sup>

\* [«منصوبا»]:

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٨٧، وللقنطرب ٤/٣٦٥، والأصول ١/٢٨٧.

(٢) ينظر: التذيل والتكميل ٥/٢٧٦، ومعني اليب ٥١٥.

(٣) بعض حديث نبوي أخرجه مسلم، تقدم في باب الابتلاء.

(٤) هود ٤٣.

(٥) الحاشية في: ٩/أب.

(٦) عجز بيت من الكامل، لرجلي من مذبح، وقبل لغوه، وصدوه:

هنا لفتنكم الشعير بعث ...

ينظر: الكتاب ٢/٢٩٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢١، وللأخفش ١/٢٦، وللقنطرب ٤/٣٧١،

والأصول ١/٣٨٦، وازاهر ١/١٣، والحنة ١/١٩٠، والألالي في شرح أمالي القنالي ١/٢٨٨،

وشرح جن الزجاجي ٢/٢٧٥، والتذيل وتكميل ١/٦١، ٥/٢٩٥، ومعني اليب ٧٧٣،

وللقاصد النحوي ٢/٧٩٧، وعزارة الأدب ٢/٣٨.

(٧) الحاشية في: ٩/أب.



لَا تُسَبِّحُ إِلَهُكَ وَلَا تَحْلُلُ<sup>(١)</sup>

\* [«مُرْكَبًا»]: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ<sup>(٢)</sup>.

\* [«وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تُنْصِبَهَا»]: بَلِ ارْفَعْ، نَحْو: فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، أَوْ انْصَحْ،

نَحْو:

فَلَا لَعْنُ وَلَا تَأْيِمْ فِيهَا<sup>(٣)</sup>

\* حَتَّى الرَّغْشَرِيِّ<sup>(٤)</sup>:

لَا تُسَبِّحُ إِلَهُكَ وَلَا تَحْلُلُ<sup>(٥)</sup>

على حذف فعل، أي: وَلَا أَرَى لِي حُلَّةً.

(١) صدر بيت من السريع، لأنس بن عباس بن مرداس الشامي، وقيل لغوه، وعجزه:

... بِشَيْءٍ حَزَنٍ عَلَى الرَّاقِعِ

روي: «حَلَّةٌ» بالرفع، ولا شاهد فيه. ينظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ٣٠٩، والكمال ٢/٩٧٧،

والأصول ١/٤٠٣، ٣/٤٤٦، والذي في شرح أمالي القاضي ٢/٣٧، وأما ابن الحاجب ١/٤١٢،

وشرح جمل الزحاجي ١/٢٥٣، والتذيل والتكميل ٥/٢٩٣، ومفاتيح اللبيب ٢٩٨، ٧٨٣،

وللقاصد النحوية ٢/٨٠٤.

(٢) الحاشية في: ٩/أب.

(٣) الحاشية في: ٩/أب.

(٤) صدر بيت من الوافر، لأمية بن أبي الصلت، وعجزه:

... وَمَا فَاعُوا نَهْ أُنْكَ مَقْبُومٌ

ينظر: الديوان ١٢٢، ومعاني القرآن للزمخشري ١/١٢١، والرائر ١/١٣، والحجة ١/١٩٢، واللباب

١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٥، والتذيل والتكميل ٥/٢٣٦، وتلخيص الشواهد ٤٠٦،

وللقاصد النحوية ١/٨٠١، وعزارة الأدب ٤/٤٩٤.

(٥) الحاشية في: ٩/أب.

(٦) المقصود ٩٤، ٩٥.

(٧) صدر بيت من السريع، لأنس بن عباس الشامي، تقدم قريباً.



قال الشَّوْبَرِيُّ<sup>(١)</sup>: قال بعضهم<sup>(٢)</sup>: إن حكم الصفة<sup>(٣)</sup> حكم العتوف، إلا في البناء، وقد تقرر أن الصفة<sup>(٤)</sup> تعرب محمولةً على اللفظ وعلى الموضع، فقوله<sup>(٥)</sup>: «خَلَّةٌ عَطَفْتُ عَلَى الْفَلْظِ، وَلَا حَاجَةَ لِنَكْلِ أَدْعَاءِ حَذْفِ فَعْلٍ، وَلَمْ يُحْدِثْ مِنْ<sup>(٦)</sup> وَالْفَرْعِ<sup>(٧)</sup>» البت على ذلك<sup>(٨)</sup>، فوجب أن لا يُجَالَسَا.

وذكر من<sup>(٩)</sup>:

أَلَا زَيْلًا جَزَلًا اللَّهُ خَيْرٌ<sup>(١٠)</sup>

أنه سأل الخليل<sup>(١١)</sup> عنه<sup>(١٢)</sup>، فقال: هو بمنزلة: خَلَّةٌ خيرٌ من ذلك، كأنه قال: أَلَا تُرَوِّى،

(١) حواشي لنفس ٢٨٠، ٢٨١.

(٢) في حواشي لنفس: «قد قال (أي: الرعاشي) بعد».

(٣) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٧) معاني القرآن ١/١٢٠، ١٢١ في نحو قول الشاعر:

فَلَا أَتِ وَأَبَاً مِثْلَ مِرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْحَدِّ لَرْتَدَى وَتَأَزَّرَا

(٨) أي: إنه عطف على اللفظ، ليس ضرورياً، ولا على إضمار فعلٍ، وعبرة الشلوين: «وعلى ذلك أنى سبويه والفراء بالبيت».

(٩) الكتاب ٢/٣٠٨.

(١٠) صدر بيت من الوافر، لعمر بن قيس المرادي، وعجزه:

يَدُلُّ عَنِ الْمُحْمَلَةِ نَبِيْتُ ...

روي: «رحل» بالجر، ولا شاهد فيه. ينظر: الكتاب ٢/٣٠٨، والناظر لأبي زيد ٢٥٦، وإصلاح لستق ٣٠٦، والأصول ١/٣٩٨، وتلخيص اللغة ٤/١٤٢، وشرح جمل الرحاشي ٢/٢٨٠، وشرح التسهيل ٢/٧١، ٢/٢٢٤، والتذيل والتكميل ٤/٣٢٤، ٥/٣٠٦، ومعني اللب ٩٧، ٣٣٦، ٧٨٣، ولفاظ النجوة ٢/٨١٦، وعزلة الأدب ٣/٥١.

(١١) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٨، والأصول ١/٣٩٨، وأما ابن الحاجب ١/١٦٧، وشرح التسهيل

٢/٧١، والتذيل والتكمين ٥/٣٠٦، ومعني اللب ٩٧، ٩٨.

(١٢) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



قال: وأما يُؤنس<sup>(١)</sup> فزعم أنه نؤن مضطراً، وأن:

لَا نَسِبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً<sup>(٢)</sup>

على الاضطرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك.

قال الشَّكُّونِيُّ<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى: فكانَ الرَّعْشَرِيُّ تَوْحَمَ أُنْ: "ولا خُة" ...<sup>(٤)</sup> "ألا رجلًا"، وأن الخلاف فيهما واحد.

ع: أما أُنْ "ولا خُلَّة" ليس مثل "ألا رجلًا" فمُسْتَمٌّ لأن "ألا" لا تُخْلِفُ<sup>(٥)</sup> ما وجب في "لا"، وأما الخلاف فيهما فواحد، وقد حكاه الشَّكُّونِيُّ نفسه عن يُؤنس في هذه "الحاشية"<sup>(٦)</sup>، وهذا غريب<sup>(٧)</sup>.

ومفردًا نَعَا لَمَّيْنِي يَلِي فافتح أو انصبين أو ارفع تعدل  
(خ ١)

\* قال في "المفصل"<sup>(٨)</sup>: وفي صفة المفرد وجهان.

الشَّكُّونِيُّ<sup>(٩)</sup>: يعني: إن كانت مفردة.

قال<sup>(١٠)</sup>: فإن قصتَ بينهما أمرت.

(١) ينظر: الكتاب ٢/٣٠٨، والأصول ١/٣٩٨، وأما ابن الحاجب ١/١٦٧، وشرح التسهيل

٢/٧١، والتذيل والتكمين ٥/٣٠٦، ومغني اللبيب ٩٧، ٩٨.

(٢) صدر بيت من السريع، لأُس بن العباس الشُّلبي، تقدم قريبًا.

(٣) لم أقف على كلامه في مطبوعة حواشي لفصل.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في للخطوطة.

(٥) انطمست في للخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) حواشي لفصل ٢٨١.

(٧) الحاشية في: ٩ أب.

(٨) ٩٨.

(٩) حواشي لفصل ٢٨٨.

(١٠) أي: الرعشري في "المفصل".



ش: نحو: لا غلام فيها ظريفًا، و: شريفٌ.

قال<sup>(١)</sup>: وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب.

ش: لا غلام ظريف عاقلًا، و: عاقلٌ.

ع: لأن البناء مجتمع لأجل الفصل بالصفة الأولى...<sup>(٢)</sup> بالوجهين...<sup>(٣)</sup>.

وغير ما يلي وغير المفرد لا تبين وانصبه أو الرفع اقصد

(١خ)

\* [«أو الرفع اقصد»]: خ<sup>(٤)</sup>: «أو ارفع تقصد»<sup>(٥)</sup>.

والعطف إن لم تنكر<sup>(٦)</sup> لا احكما له بما للتعدي في الفصل انما<sup>(٧)</sup>

وأعط لا مع حمزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

(١خ)

\* [«ما تستحق دون الاستفهام»]: حقه أن يقول: في غير تم، ولكن هذا

الكلام جارٍ على قول المؤيد<sup>(٨)</sup>، وأما...<sup>(٩)</sup> قول من<sup>(١٠)</sup> فلا يستقيم؛ لأنه لا يجوز

(١) أي: الزعري في "الفتل".

(٢) موضع النقط مقدار كلمة "قطعت" في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار سطر التقطع في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٩/أب.

(٥) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: "الألفية ٩٦، البيت

٢٠٢.

(٦) الحاشية في: ٩/أب.

(٧) كنا في المخطوطة، والصواب: لنكر.

(٨) كنا في المخطوطة، والوجه: النسي.

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسوي ١٥٤/٨.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة "قطعت" في المخطوطة.

(١١) الكتاب ٣٠٧/٢.



الحمل...<sup>(١٧)</sup> الموضوع، كما لا يجوز في...<sup>(١٨)</sup>، والجامعُ أنهما حرفان بمعنى...<sup>(١٩)</sup> معنى الابتداء، وحيث...<sup>(٢٠)</sup> أن أجرى الكلام على ما...<sup>(٢١)</sup> يجوز فيه...<sup>(٢٢)</sup>.

\* «ما نستحقُّ دونَّ الاستفهام»: [إلا إذا كانت لتسمي، فلا يجوز أن تُسمى إذا كُثِّرت، ولا أن يُشبع اسمها على موضعه<sup>(٢٣)</sup>].

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المرادُ من سقوطه ظهر

(خ ١)

\* قوله: «في ذا الباب» إشارة إلى أنه غير شائع في الباب المعمول هذا عليه، وهو باب "إن"، والفرق: أن الخبر هنا...<sup>(٢٤)</sup> السؤال، بخلافه في "إن"، فهذا جواب عن...<sup>(٢٥)</sup> أنهم توسعوا في القرع...<sup>(٢٦)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة «انطلمت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار خمس كلمات «قطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٩/أ.ب.

(٨) الحاشية في: ٩/أ.ب.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمتين انطلمت إحداهما وانقطعت الأخرى في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة.

(١٢) الحاشية في: ٩/أ.ب.



## ظُنُّ وأحوالها

(خ١)

\* [«ظُنُّ»]: خ<sup>(١)</sup>: «ظَنَنْتُ»<sup>(٢)</sup>.

انصب بفعل القلب جرأتي<sup>(٣)</sup> ابتدا اعني رأى خال علمت وجدنا

(خ١)

\* [«وَعَدًا»]: «مَاتَيْتِي»<sup>(٤)</sup>: نطلب، أنشد ثَغْلَبُ<sup>(٥)</sup>:

أَنشد والْبَانِي...<sup>(٦)</sup>

مصدر: وجدت الضالة<sup>(٧)</sup>.

ظُنُّ حَبِطٌ وَزَعَمْتُ مَع عَدُ خَجَى<sup>(٨)</sup> ذَرَى وَجَعَلَ اللَّذْكَ عَاطِدَ

(خ١)

(١) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها، ينظر: الألفية ٩٧.

(٢) الحاشية في: ٩/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، ولوجه: جرأتي.

(٤) يوسف ٦٥.

(٥) القصير ٧٧.

(٦) موضع النقط مقدار ست كلمات أو سبع انقطعت في المخطوطة.

(٧) بعض بيت من مشهور السريع للوقوف، لم ألق له على نسبة، وهو بتمامه:

أَنشدُ والْبَانِي يُحِبُّ الْوَعْدَانُ

الشاهد في موضعين: بجيء ”الْبَانِي“ بمعنى الطالب بشدة، و”الْوَعْدَانُ“ مصدرًا ل: وَعَدَ الضالَّة،

فلا ينصب مفعولين. ينظر: شرح القصائد السبع ٢١٦، ٣٨٥، وشرح كتاب سيويه للسويدي

٩٨/٥، ونحصر ٣٣٧/٤، ٢٣٤/٥.

(٨) الحاشية في: ١/أ.

(٩) كذا في المخطوطة، ولوجه: حياء لأنه واري اللام.



\* لو لم يُحْزَرْ بـ: «التي»<sup>(١)</sup> كاعطف. لم يرد عليه شيء؛ لأن «جعل» لا يكون قلباً إلا بهذا المعنى، وما عدا القلب لا يرد عليه<sup>(٢)</sup>.

\* قال<sup>(٣)</sup> الزُّعْفرِيُّ<sup>(٤)</sup> في: ﴿يَأْتِ بِصِيرٍ﴾<sup>(٥)</sup>: «يصيرُ بصيراً، كقولك: جاء البناءُ محكِّماً، بمعنى: صار، ويشهد له: ﴿فَأَرْزَقَهُ بَصِيرًا﴾<sup>(٦)</sup>، أو: يأتِ إلى وهو بصيرٌ، وينصره: ﴿وَأَتَوْفٍ بِأَهْلِصَكُمُ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٧)</sup>».

\* ع: ومن أفعال التصير: «جعل»، ويؤنق في كلام الزُّعْفرِيِّ<sup>(٨)</sup> في: ﴿فَجَعَلْتُهُ مَكَّةً مُنْتَوَرًا﴾<sup>(٩)</sup>: «إن شئت جعلت 'منتوراً' مفعولاً ثلثاً، أي: جاعلاً بين صفة المبدأ في الحفاء، وكونه منتوراً؛ فقال لي بعض الناس: هنا قولٌ لم يُقْلَ به أحدٌ، وهو أن «جعل» يتعدى إلى ثلاثة.

فقلت: «جعل» إما تعدت لاثنتين؛ والثاني من مطلوبيتها متكررٌ، وأما قولهم: تعدى لثلاثة؛ فإنما يثبوتون؛ باختلاف للواقع؛ لأن قولك: أعلم الله زيداً عمراً قاضياً، لا اشتراك بين الثلاثة<sup>(١٠)</sup> في جهاتها؛ لأن 'زيداً' مفعولُ الفاعل، و'عمراً قاضياً'<sup>(١١)</sup> مفعولان ل'زيد'، وأصلهما الابتداء والخبر، فمواقع الثلاثة باعتبار الأصل مختلفة، فحاز أن يقال: تعدى إلى ثلاثة، أما إذا كانت الثلاثة فأكثر أحياناً فإنما<sup>(١٢)</sup> يقال: تعدى إلى

(١) كنا في المخطوطة، ولعله تجوز أو نسخة، وهي في من الألفية: الذي.

(٢) الحاشية في: ٩ أب.

(٣) كتب ابن هشام على أول هذه الحاشية: «حق هذا باب "كان" صم».

(٤) الكشف ٥٠٣/٢.

(٥) يوسف ٩٣.

(٦) يوسف ٩٦.

(٧) يوسف ٩٣.

(٨) الكشف ٢٧٤/٣.

(٩) الفرقان ٢٣.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



الخير، فتصنّبه، وهو قد يكون واحدًا فأكتر.

وكلامُ الرَّقْشَرِيِّ في ظاهره تجوُّزٌ، فإن هذا<sup>(١)</sup> ليس هو الذي يقول النحويُّ فيه عند الإطلاق: ...<sup>(٢)</sup> يتعدى إلى ثلاثة، ولا لَزَمَ في باب "ظُرٌّ" جميعًا وفي غير ذلك أن يقال به، وأجمع النحاة ...<sup>(٣)</sup> -أعني: التي تتعدى إلى ثلاثة- لا تزيد على ثمانية<sup>(٤)</sup>.

وهبْ تَعْلَمْ والذي كَصِيرًا أيضًا به انصب مبتدأ وخبراً

(خ ١)

\* [«والذي كَصِيرًا أيضًا به»]: خ: «والتي ~»، خ: «أيضًا بها»<sup>(٥)</sup>، هذا الأحسن؛ لأن الذي كَصِيرٌ<sup>(٦)</sup> ليس شيئًا واحدًا، ف«التي» تدل عليه، أي: والأشياء التي كَصِيرٌ<sup>(٧)(٨)</sup>.

وعصْرٌ بالعلقي والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما

(خ ١)

\* التعليقُ حكمٌ بين الإنعاء الذي هو إبطال إعمال<sup>(٩)</sup> بالكثرة، والإعمال<sup>(١٠)</sup>؛ فلهذا متي تعليقًا تشبيهًا بالعلقة التي ليست مُستَكَّةً ولا مطلقَّةً.

قال ابنُ السَّكَنِيبِ<sup>(١١)</sup>: ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللفظ على هذا<sup>(١٢)</sup>

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١٠/١.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.

(٧) ضرب ابن هشام على قوله: «فَالْتِي» إلى آخره.

(٨) الحاشية في: ١٠/١.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.

(١١) ينظر: المصنوع في شرح الفصول ٢٦٢، والأشياء والنظائر للسيوطي ٢/٢٢٦.

(١٢) قوله: «على هذا» انطمس في المخطوطة، وأعلمها كما أثبت.



المعنى، واستعارته... (١٠٧).

كذا تَعْلَمُ ولغير الماضي من سواهما اجعل كل ما له زَيْنٌ  
وجَوِّزَ الإلقاء لا في الابتداء واثو ضمير الشأن أو لام ابتداء  
(خ١)

\* [«واثو ضمير الشأن أو لام ابتداء»]: كما ثوبه في قولهم: إِنَّ بك زيدٌ  
مأخوذة، أي: إنه، وعلى تقدير اللام حُذِلَ من (١٠٨).

وإِخَالٌ إِنِّي لَأَجْعُ مُسْتَشْبَعٌ  
أي: لَأَحْقُ (١٠٩).

في مُوجِهٍ إلقاء ما تقدما والثرم~ التعليق قبل نهي ما  
وإن ولا لام ابتداء أو قسم كذا والاستفهام ذَا له انختم  
(خ١)

(١) موضع التقط مقدار كلمتين انطمتا في المعطوطة.

(٢) الحاشية في: ١/١.

(٣) في الكتاب ١٥١/٣: «ومثل ذلك في الضعف: عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا ذَاهِبٌ، كما أنه ضعيفٌ: قد عَلِمْتُ عمروٌ خيرٌ منك، ولكنه على زيادة اللام»، ولم أقف فيه على البيت، وفي شرح التسهيل ٨٦/٢، والتذيل والتكميل ٧٦/٦ - وأظن ابن هشام صادراً عنهما - «أن سيوبه أجاز: أَظُنُّ زَيْدٌ قائمٌ، على تقدير لام الابتداء، وعلى ذلك حمل ثبيت المذكور»، فلعنه فهم منه أن لسيوبه كلاماً على البيت، فالأقرب ضبط "حمل" في عبارة شرح التسهيل والتذيل والتكميل بابتداء للمفعول.

(٤) محذوثة من الكامل، لأبي ذؤيب اللؤلؤ، وصدره:

فَعَرَّثَ بَعْدَهُمْ بَعْثِي نَاصِبٌ ...

«إني» و«مستشبع» كذا في المعطوطة مضبوطة، ورواية الديوان: «أني» - ولا شاهد فيها - و«مستشبع». ينظر: الديوان ٤٩، ولفظليات ٤٢١، وجهرة أشعار العرب ٥٣٥، وشرح أشعار الخليلين ٨/١، والنصف ٣٢٢/١، وشرح التسهيل ٨٦/٢، والتذيل والتكميل ٦٧/٦، وتقليص الشواهد ٤٤٨، ومعني اللبيب ٣٠٥.

(٥) الحاشية في: ١/١.



\* لا تُلغى إذا أُكِّدت بصريح المصدر؛ لئلا يلزم التناقض؛ لأنها تكون مُثَغَّلَةً في المصدر، مُثَغَّلَةٌ في غيره، فإن أُكِّدت بضمير المصدر، أو بالإشارة إليه، فلا يجوز الإلغاء إلا قليلاً مع التوسط أو التأخير؛ لأن الإشارة والضمير لثباتا مبثوثين لم يظهر العامل<sup>(١)</sup> فيهما عمل، فحاز الإلغاء؛ إذ لا قبض في اللفظ، والإلغاء مع الضمير أقبض منه مع الإشارة؛ لأن له صيغةً تُثَبِّتُ عن الإعراب، فهو نظير للمعرب<sup>(٢)</sup>.

\* ليس من التعليق: ﴿يَتْلُوهُمُ أَكْبَرُ أَتَمَّنَ مَلَأَ﴾<sup>(٣)</sup>، إنما التعليق: أن يُوقَعَ بعد الفعل ما يحدُّ مسدِّدًا للمفعولين جميعًا، ولا فرق بين أن تحيء بعد مضي أحد المفعولين جملةً باستفهام أو بغيره.

هذا قول الزُّعْمَرِيِّ<sup>(٤)</sup>، وهو الحقُّ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ أَبُو حَبِيبٍ<sup>(٥)</sup>: أَصْحَابُنَا يَسْأَلُونَ مَا مَنَعَهُ الزُّعْمَرِيَّ تَعْلِيْقًا، فيقولون في الفعل إذا غُدِّيَ إِلَى الثَّانِي، وَتَصَبَّ الْأَوَّلُ، وَجَاءَتْ بَعْدَهُ جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، أَوْ يَلَامُ الْإِبْتِدَاءَ، أَوْ يَحْرُفُ نَفْيٍ: كَانَتْ الْجُمْلَةُ مُعَلِّقًا عَلَيْهَا الْقَعْلُ، وَكَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِينَ. انْتَهَى.

ع: وفيه نظرٌ، والحقُّ الأول؛ لئلا يصيرَ مُثَغَّلًا مُثَغَّلًا، ولأن الجملة لو وقعت بعد للمفعول الأول غيرَ مُثَبِّتَةٍ بِمَوْجِبِ التَّعْلِيْقِ، نحو: ظَنَنْتَ زَيْدًا أَبَوَهُ قَاتِلًا؟ لم تكن إلا مرفوعةً، وشأن التعليق أن يكون لموجبٍ يتخلَّفُ عند قَلْبِهِ، ودخولُ الاستفهام في الجملة الواقعة مفعولًا ثانيًا لم يؤثر شيئًا؛ لأنه ولو لم يوجد كان اللفظ سَوَاءً<sup>(٦)</sup>.

يَعْلَمُ عِرْفَانٍ وَظَنَ تَهْنَأُ تَعْدِيَةٌ لَوَاجِدٍ مَلَزَمَةٌ

(خ ١)

(١) كذا في المحفوظة، ولعل الصواب: للعامل.

(٢) الحاشية في: ١٠/١.

(٣) الملك ٢.

(٤) الكشف ٥٧٥/٤.

(٥) البحر المحيط ١٠/٢٢٠، ٢٢١.

(٦) الحاشية في: ١٠/١.



\* [«لَعَلِمَ عَرَفَانٌ»]: «وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ آمَنُوا»<sup>(١)</sup>، «وَأَلَّمَهُ بِعِلْمِ الْفُتُورِ»<sup>(٢)</sup>، «يَا كُفَّارُ تَعْلَمُونَ أَلَا نَكْتُبُ»<sup>(٣)</sup>.

\* ع: العِلمُ والظُّرُّ إذا متعلَّقهما التَّسبُّبُ، والمعرفة إذا متعلَّقهما مُدَاةُ، تقول: علمت زيدا قائماً، وعرفت زيدا، أي: عرفت شخصه بعد أن لم أكن أعرفه، فهذا فرق ما بينهما، وهذا كان "علِمَ" متعدياً إلى التَّوْبَنِ، و"عَرَفَ" إلى واحد، وهذا أيضاً إذا كان العِلْمُ بمعنى العِرْفَانِ لم يتعدَّ إلا إلى واحد<sup>(٤)</sup>.

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انما<sup>(٥)</sup>

(١خ)

\* «رَأَى» الرُّوْيَا: «رَأَى» اِخْتَلَمِيَّةً.

وطن الخريزي<sup>(٦)</sup> الناس في قولهم: سُرْتُ رُؤْيَاكَ، وصوابه: رُؤْيَاكَ، وأما الطَّبَّي في قوله لَيْسَ<sup>(٧)</sup> مِنْ عَشَامٍ - وقد سامره ليلة إلى قِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ -:

مضى اللَّيْلُ وَالْقَضَاءُ الَّذِي لَكَ لَا يَخْضِي رُؤْيَاكَ أَخْلَى فِي الْغُيُوبِ مِنَ الْغَضِي<sup>(٨)</sup>  
وكان صوابه: ورُؤْيَاكَ، لأن "الرُّوْيَا" للنَّسَامِ، قال تعالى: «هَذَا نَزْلُيْكُمْ مِنْ رَبِّي»<sup>(٩)</sup>.

(١) البقرة ٦٥.

(٢) البقرة ٢٢٠.

(٣) آل عمران ٧٩، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. ينظر: السبعة ٢١٣.

(٤) الحاشية في: ١٠/١.

(٥) الحاشية في: ١/١.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: النسي.

(٧) درة الغواص ١١٦، ١١٧.

(٨) هو ابن عمار بن إسماعيل الأسدي الطرساني، أبو الحسن، أحد ولاة طبرية. ينظر: ديوان النسي ١٢٣، وتكملة تاريخ الطوري لهملاني (قبول تاريخ الطوري ٣٢٢/١١).

(٩) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ١٤٤، والفسر ٣/٣١٣، وشرح الواحدي ٢٤١.

(١٠) يوسف ١٠٠.



وكتب عليه ابن<sup>(١)</sup> بزري<sup>(٢)</sup>: إن هذا الأصل، وأنهم عالفوه، قال الراعي<sup>(٣)</sup> يصف ضيقاً طرأه ليلاً:

رَفَعْتُ لَهْ تَشْوِيَةً عَفَفْتُ لَهَا صَبَا تَزْدَجِيهَا مَرَّةً وَلَقِيَهَا  
فَكَّرَ لِلزُّجَا... (١٠١)

قال: ... (١٠٢) هذا جاء... (١٠٣): ﴿وَمَا جَعَلَ أَرَضِيًّا<sup>(١)</sup> أَلَيْسَ أَرَضِيًّا<sup>(٢)</sup>﴾... (١٠٤)

(١) هو عبد الله بن بزري بن عبد الجبار المصري، أبو محمد، من مشاهير علماء العربية، له: التنبية والإيضاح عما وقع في الصحاح، وشرح شواهد الإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٥٨٢. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥١٠، وإنباء الرواة ١١٠/٢، وبغية الوعاة ٣٤/٢.

(٢) حواشي درة الغواص ١٢٦.

(٣) هو سعيد بن حصين بن معلوبة النخعي، أبو حنبل، أحد الشعراء الإسلاميين المرموقين، شُرف بلراعي لكثرة وصفه الإبل، كان يفضل الفرزدق، فهداه جرير. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٤٣٦/٢، ٥٠٢، والأغانى ٣٢٣/٢٤، ولؤلؤة والمخلف للأملدي ١٥٥.

(٤) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست، انقطعت في المخطوطة، وهي من نسخة البيت.

(٥) بيان من الطويل، وتام ثانيهما:

فَكَّرَ لِلزُّجَا وَعَلَى مَوَازٍ وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلَ بَلَوِهَا

ترددها: من الأزهراء، وهو التهانون والاستعفاف بالشبي، كما في: القاموس المحيط (ز ه و) ١٦٩٦/٢، والمعنى: قطعها، مشبوبة: نار مرتفعة، صبا: ربح. ينظر: الديوان ٢٥٩ (ت). فابرت، ٢٢٣ (ت). الصمد، وقديب اللغة ٢٠/٣، والانتصاب ١٤٩/٢.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وعبارة ابن بري في حواشي درة الغواص: «وعلى هذا نُشِرَ في التنزيل وعليه جلةُ تفسرين» قوله تعال: ﴿وَمَا جَعَلَ أَرَضِيًّا أَلَيْسَ أَرَضِيًّا﴾ إلا يَنْتَهَى لَهَا، يعني ما رآه لبنة للعراج، وكان نظرًا في البقعة دون النام.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة «انقطعت» في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة.

(٩) الإسماء ٦٠.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



المفسرين على ...<sup>(١)</sup> رآه ليلة المعراج<sup>(٢)</sup>، وكان نظراً ...<sup>(٣)</sup> اللفظة دون التمام.

...<sup>(٤)</sup> البخاري<sup>(٥)</sup> عن ...<sup>(٦)</sup> رضي الله عنه ...<sup>(٧)</sup> في هذه ...<sup>(٨)</sup> رؤيا عين.

ومَن حوَّز ...<sup>(٩)</sup> ابنُ السَّيِّدِ رحمه الله<sup>(١٠)</sup> تعالى، قال في ”الاقْتِصَابِ“<sup>(١١)</sup> بعد قول

ابن<sup>(١٢)</sup> قُتَيْبَةَ<sup>(١٣)</sup>: رَأَيْتُ فِي النَّامِ رُؤْيَا<sup>(١٤)</sup>، ورَأَيْتُ فِي الْفَقْهِ<sup>(١٥)</sup> رَأْيًا، ورَأَيْتُ الرَّجُلَ<sup>(١٦)</sup>

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) ٣٨٨٨، ٤٧١٦، ٦٦١٣، ونقطه: «عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا

جَعَلَ الْأَرْزَاقَ إِلَّا وَشَنَّةً يُقَاتِرُ﴾، قال: هي رؤيا عين أُرِيها رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليلة أُسْرِي به إلى بيت المقدس».

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعت في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. ينظر: الاقتصاب ١٤٩/٢.

(١٢) هو عبدالله بن مسلم التَّيَّازِي، أبو محمد، من كبار علماء اللغة والأدب، ولي قضاء

التَّيَّازِي، فُتِبَ إليها، أخذ عن أبي حاتم السَّجِسْتَانِي، وأخذ عنه: ابنه أحمد وابن درستويه، له:

عيون الأخبار، والشعر والشعر، وأدب الكاتب، وغيرها، توفي سنة ٢٧٦. ينظر: ترجمة الألباء

١٥٩، وإنباء الرواة ١٤٣/٢، ونبغة الوعاة ٦٣/٢.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. ينظر: أدب الكاتب ٣٣٩.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



رؤيته؛ ما ملخصه: ...<sup>(١)</sup> المشهور، وقيل في "الرؤية"<sup>(٢)</sup>: رأي، ورؤيا، قال تعالى: ﴿يَرَوْنَهُمْ وَيَكْفُرُونَ وَنَسُوا اللَّهَ فَنَسِوهُمْ أَفَكًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

ورأي عتيق الفتى<sup>(٥)</sup> أخا

يغوي الجبل فعليك فأي<sup>(٦)</sup>

وقال آخر - أخيه الزمعي -:

ومستنجح ثموي منقط رأيه على الرمل في ملجأ ملس لمؤمها

رفعت له مشوية

البيت<sup>(٧)</sup>، وأبيح أبو العليب المقتني الزمعي في ذلك<sup>(٨)</sup>:

نضى الليل

البيت<sup>(٩)</sup>. انتهى كلام أبي محمد رحمه الله تعالى ملخصاً<sup>(١٠)</sup>.

(١) موضع القط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٣) آل عمران ١٣.

(٤) هو رؤية بن المطاح.

(٥) كنا في المخطوطة، ولوجه: الفتى.

(٦) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: ملحقات الديوان ١٨١، والكتاب ١/١٩٩، وشرح الشهاب

١/٢٨٥، ٣/١١١، والتبيين والتكميل ٣/٣٠٦، ١١/٦٤، وتلخيص الشواهد ٢١٢، وللقاصد النوبة ١/٥٥٢.

(٧) من الطويل. تقدم ثانيهما قريباً. مستريح: هو الذي يبيع كالكلاب: لسمعه، فيستدل بذلك على منازل أهلها ليقربه. صحباء: ليلة مضلة، ملس لجومها: مخفية. ينظر: الديوان ٢٥٩ (ت. فابرت)، ٢٢٣ (ت. الصمد).

(٨) كنا في المخطوطة، وبدله في "الانقصاب": فقال.

(٩) بعض بيت من الطويل، تقدم قريباً.

(١٠) الحاشية في: ١٠٠.



\* ابنُ عَبَّيْثَةَ<sup>(١)</sup>: وقالت عائشة رضي الله عنها: الرؤيا رؤيا منام<sup>(٢)</sup>.

وهذه الآية<sup>(٣)</sup> تقضي بفساده؛ لأن رؤية المنام لا فتنة فيها، وما كان أحدٌ لينكرها. انتهى.

ليس كذلك، بل تكون فتنة إذا رأى...<sup>(٤)</sup>، فكذب...<sup>(٥)</sup> فيه، وقالوا...<sup>(٦)(٧)</sup>.  
\* ح<sup>(٨)</sup> في: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمْ اللَّهُ فِي مَنَازِلِكَ قَلِيلًا﴾ الآية<sup>(٩)</sup>: "قليلًا" و"كثيرًا" حالان. انتهى.

وهو حق؛ لأن 'أرى' منقولٌ من "أرى" البصرية، فتعدت إلى السمع.  
وقال بعضهم<sup>(١٠)</sup>: إن "أرى" الخَلْمِيَّةُ تنعدي لثلاث: "كثيرًا" و"قليلًا" عنده مفعولٌ ثالث.

وجواز حذف هذا المفعول اقتصارًا واحتصارًا يُردُّ عليه، نحو: رأيت زيدًا في النوم، وأرانيه الله في النوم<sup>(١١)</sup>.

(١) الخمر الوحر ٤٦٨/٣.

(٢) لم ألق عليه بهذا اللفظ، وأحرجه الطبري في جامع البيان ٤٤٥/١٤، بلفظ: ما قد حسد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن الله أسرى بروحه.

(٣) يرد: قوله تعالى في سورة الإسراء ٦٠: ﴿وَمَا مَعَكُمْ أَلْهِيَ إِلَهِكُمْ إِلَّا فَتَنَةٌ يُنَالِيكُمْ﴾.

(٤) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعنا في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعنا في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعنا في المخطوطة.

(٧) الخاشية في: ١٠/١.

(٨) البحر المحيد ٣٣٠/٥.

(٩) الأفعال ٤٣، ونماها: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمْ اللَّهُ فِي مَنَازِلِكَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا﴾. انتهى.  
وَقَدْ تَرْتَمَتْ فِي الْأَمْرِ.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ١٠٦/٢، والتذيل والتكميل ١٧٠/٦.

(١١) الخاشية في: ١٠/٦.



ولا تُجزّ هنا بلا دليل سقوطُ مفعولين أو مفعول

(١٥)

\* قوله: «ولا تُجزّ هنا»: ابنُ عُصْفُور<sup>(١)</sup>: لا خلافَ بين النحاة في امتناع الحذف في أحدهما لغير دليل، نحو: «كنتَ زَيْداً، وأما لدليل فيجوز». ع: بخلف<sup>(٢)</sup>.

نحو:

فَلَا تُفْلِكُ غَيْرَ لَا

وهو قليل، وحذفهما لدليل أيضاً جائز، نحو:

تَرَى عُلُوبَهُمْ غَارًا عَلَيَّ وَتُحْسِبُ<sup>(٣)</sup>

وأما لغير دليل: قَالَ عَصْفُورُ<sup>(٤)</sup> ومتابعوه متعوا، وأكثرُ النحويين أجازوا، والأغصم<sup>(٥)</sup> أجازوه

(١) شرح جبل الزجاني ٣١٠/١-٣١٢.

(٢) قوله: «ع: بخلف» ملحق في الحاشية مع استقامة السياق، وهو من تعليق ابن هشام على الكلام للفقول.

(٣) بعض بيت من الكامل، لعنزة بن شداد العبسي، وهو بتمامه:

وَلَقَدْ زُلِفْتُ فَلَا تُظَنِّي غَيْرَهُ مَنِي بِمَنْزِلَةِ الشَّخْتِ الْكَرِيمِ

ينظر: الديوان ١٨٧، وجهرة أشعار العرب ٣٥١، والألفاظ ٣٣٨، وجهرة اللغة ٥٩١/١، والزاهر ٣٣١/١، وليس في كلام العرب ١٢٢، والخصائص ٢١٨/٢، وشرح التسهيل ٧٣/٢، والتبليغ والتكميل ١٤/٦، وللقاصد النحوية ٨٧٠/٢، وعزلة الأدب ٢٢٧/٣، ١٣٦/٩.

(٤) عجز بيت من الطويل، للكنيت بن زيد الأسدي، وصدره:

بَأَيِّ كِتَابٍ أَنْتُمْ بِأَيِّ سَبِيلٍ ...

ينظر: الديوان ٥١٦، والخصائص ٧٣، وتجنسب ١٨٣/١، وشرح التسهيل ٧٣/٢، والتبليغ والتكميل ٩/٦، وللقاصد النحوية ٨٦٩/٢، وعزلة الأدب ١٣٧/٩.

(٥) معاني القرآن ٢٤١/١، وينظر: الخليات ٧٢.

(٦) ينظر: التبليغ والتكميل ١٢/٦. والأغصم هو يوسف بن سميان بن عيسى الشنقري الأندلسي، أبو الحجاج، عالم باللغة والنحو، حافظ ضابط للأشعار والغريب، كان مشقوق الشفة



في "ظننت" وما في معناها، وَمَنَعَهُ في "عَلِمْتُ" وما في معناها؛ لأنَّ الإنسان لا يَخْلُو عن علمه، كَعَلَيْهِ أَنْ الِاثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ، فليس في الإِخْيَارِ بِالْعِلْمِ فَائِدَةٌ، وَأَمَّا الضَّنُّ فَقَدْ يَخْلُو مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

\* الْحَضْرَاوِيُّ<sup>(٢)</sup>: فَإِذَا قِيلَ: مَنْ ظَنَنْتَهُ<sup>(٣)</sup> قَالَتَا؟ قُلْتَ: زَيْدًا، وَإِذَا قِيلَ: مَا ظَنَنْتَ زَيْدًا؟ قُلْتَ: قَاتِلًا، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتُ.

ع: وَإِذَا قِيلَ: أَظَنَنْتَ زَيْدًا قَالَتَا؟ قُلْتَ: ظَنَنْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتُ<sup>(٤)</sup>.

وَكَتَبْتُ أَجْعَلَ تَقُولُ إِنْ وَلِي  
بِعَمْرٍ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ  
وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَتَبْتُ مَظْلَقًا  
عِنْدَ سُلَيْمٍ لِحَوْ قُلٍّ ذَا مِثْلَقَا

العلب، فلقب بالأعلم، وأُشْرُفُ في آخر عمره، أخذ عن ابن الإقبلي، وأخذ عنه أبو علي القشيري، له: شرح الجمل، وشرح أبيات الجمل، وشرح الحماسة، وغيرها، توفي سنة ٤٧٦. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٤٨، وإنباء الرواة ٤/٦٥، ونبذة الوعاة ٢/٣٥٦.

(١) الحاشية في: ١٠/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/٦.

(٣) كُتِبَ في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التذييل والتكميل ١٧/٦ فَقَدْ عَنِ الْحَضْرَاوِيِّ: ضَلَّتْ.

(٤) الحاشية في: ١٠/١.



## اعلم وأرى

إلى ثلاثة زأى وغلما غدوا إذا صارأ أرى وأعلما  
(خ ١)

\* ع: إن قلت: كيف يؤب عى "اعلم" و"أرى"، وذكر "أخبز" و"خز" و"أحدث" و"أنبأ" و"نبأ"، ولم يمل كما قال: "كان" وأحوالها، و"ض" وأحوالها؟

قلت: إنما تعدى<sup>(١)</sup> "اعلم" و"أرى" إلى ثلاثة؛ لأنها ثقل ما يتعدى لاثنتين، فكسبهما<sup>(٢)</sup> حرف الثقل مفعولاً ثالثاً، وأما البواقي فإنما تعدت للثلاثة عنى تضئتها معنى "اعلم" و"أرى"، ذكره ابن عساقور<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى وغيره، فلهذا يؤب على الأصل، كما تقول: باب "كان"، وترك ذكر أحوالها<sup>(٤)</sup>.

وما لمفعولى علمت مطلقاً للثان والثالث أيضاً حلقاً  
(خ ١)

\* ومن التعليق: ﴿يَتَسَكَّمُ إِذَا مُرِقَّتْ﴾ الآية<sup>(٥)</sup>،...<sup>(٦)</sup> الشاعر<sup>(٧)</sup>:

(١) كنا في المحطوة مضبوطاً بالياء ساكنة.

(٢) "كسب" يأتي متعدداً لاثنتين، معنى "أكسب"، ينظر: القاموس المحيط (ك س ب) ٢٢١/١، وصحح عليه ابن هشام هنا؛ لأن لا يُقَلُّ أنه المتعدى لواحد.

(٣) شرح جمل الزحاجي ٣٠٤/١.

(٤) الحاشية في: ١٠٠/ب.

(٥) سبأ ٧، وقامها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَحْنُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّثْلُكُمْ لَا يُفْلِحُ مَنَ مَزْمَرُكُمْ﴾ الآية، مَزْمَرُكُمْ كلُّ مَزْمَرٍ لَكُمْ لَيْسَ خَلْقٍ كَسَوِيٍّ.

(٦) موضع لفظ القطاع في المحطوة لا أعلم مقداره، لإكمال الحاشية في مكان آخر من الورقة.

(٧) لم أقب على تسميته.



خَذَارٍ... (١) إِنَّكَ لَلَّذِي مَسَّحَرْتَنِي... (٢) فَتَشَعَّدُ... (٣) \*  
ع: قال تعالى: ﴿وَمَا أَكْذَرُكَ مَا يَوْمَ الْآزِينِ \* ثُمَّ مَا أَكْذَرُكَ مَا يَوْمَ الْآزِينِ﴾ (٤)، فعُلِقَ  
الفعل عن المفعولين، وأعملهما (٥) في الأول (٦).

\* ع: اعلم أنه جاز الإلغاء والتعليل في هذا الباب والذي قبله من وجهين:  
الأول: أن الفعل إذا ألغى أو عُلق انعقد من المفعولين مبتدأً وعبراً (٧).  
والثاني: أن مفعول هذه ليس حقيقةً، يدلُّك على ذلك: أن متعلق الظن في:  
ظننت زيداً قائماً: النسبة، لا: زيدٌ، ولا: قائماً؛ ولهذا جاز: ظننتني (٨)، ولم يُحَرَّ: ضرتني؛  
لأنه ليس بمفعول حقيقة، ومن ثم لم يُعَلَّقْ عن أول الثلاثة، ولم يُلْغَ (٩).  
\* ابن عسكور (١٠): حذف الثلاثة لمفعولين اختصاراً جائزاً، وكذا الحذف اختصاراً،  
فقول: أعلمت، في جواب: أعلمت زيداً عمرًا فاضلاً؟ وفي غير جواب.  
وأما حذف اثنين وإبقاء واحدٍ على سبيل الاختصار فحائز، وعلى سبيل

(١) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في للمخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في للمخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في للمخطوطة. وهذا بيت من الطويل، وهو بتمامه:

خَذَارٍ قَدْ بَيَّضْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي مَسَّحَرْتَنِي مَا تَسْعَى فَتَشَعَّدُ أَوْ تَشْقَى

الشاهد: تعليل الفعل “أرى” المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل عن العن، لدخول الهمزة في قوله: “لَلَّذِي”.

ينظر: شرح السهيل ١٠٣/٢، والنذيل والتكميل ١٦٠/٦، والقصائد المحوية ٩٠٧/٢.

(٤) الحاشية في: ١٠/ب.

(٥) الانقطاع ١٧، ١٨.

(٦) كذا في للمخطوطة، ولوجه: وأعمله.

(٧) الحاشية في: ١٠/ب.

(٨) كذا في للمخطوطة، ولوجه: وعبراً.

(٩) انقطعت في للمخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ١٠/ب.

(١١) شرح جمل الزجاجي ٣١٣/١، ٣١٤.



الانقصار ممنوع؛ لئلا تنبس ”أعلمت“ للمتعدية لثلاثة بالمتعدية إلى اثنين، ولم يجوز ذلك في أحوال ”أعلمت“ - وإن كانت لا يسر فيها - حملًا على ”أعلمت“؛ لأنها إذا تعدت إلى ثلاثة؛ لتضيقها معناها، ولتحمل عليها، هذا قول س<sup>(١)</sup>، وأما غيره ممن لم يوافقها فأجاز ذلك<sup>(٢)</sup>؛ ما لم يؤد إلى بقاء أحد الفعلين اللذين أصلهما الابتداء والخبر، وحذف الآخر، فأجازوا: أعلمت زيدًا؛ إن قدر ”زيدًا“ مفعولًا لؤل، لا ثانيًا ولا ثالثًا، و: أعلمت زيدًا أهلك؛ إذا قررتما ثانيًا وثالثًا<sup>(٣)</sup>.

\* والأول استغن به وعنه<sup>(٤)</sup>، مثل: كسا، وأرى غروب<sup>(٥)</sup>...<sup>(٦)</sup> أي: عن هذه لفظة.

ع: وغره في ذلك كلام لس<sup>(٧)</sup> تأوله الأكثرون، وزعم الشلوكي<sup>(٨)</sup> أن قول ابن خروب قول الخفقي<sup>(٩)</sup>.

وإن تعديا لواحد بلا  
والثان منهما كلاني اثني كسا  
همز فلاتين به توصلا  
فهو به في كل حكم ذو اليسا  
(خ ١)

(١) الكتاب ٤١/١.

(٢) قوله: «فأجاز ذلك» مكرر في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ١٠/ب.

(٤) أي: يجوز الانقصار عليه وحذف الثاني والثالث، ويجوز حذفه والانقصار على الثاني والثالث.

(٥) شرح الجمل ٣٦١/١، ٣٦٦، وينظر: شرح التسهيل ١٠٠/٢، والنبين والتكميل ١٥٥/٦، وكتشاف الضرب ٢١٣٥/٤.

(٦) موطع القط كلمة لم ألقها في المخطوطة، ورمها: حصر.

(٧) الكتاب ٤١/١، وهو قوله في ترجمة باب: «هنا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة».

(٨) شرح الجزولية الكبير ٧٠٦/٢.

(٩) الحاشية في: ظهر الورقة الملحقة بين ١٠/ب و ١١/أ.



\* و"رأى" في ذلك قسمان: تارة تكون من الرأي، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(١)</sup>، وتارة من الرؤية، نحو: ﴿أَرَأَيْتُمْ مَا تَحْبُثُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وكأرى السابق أنا أخيراً حدثت نأ كذلك خبراً

(خ١)

\* قال ابن الطراوة في "رسالته على الإيضاح"<sup>(٣)</sup>: قال - يعني: أبا علي<sup>(٤)</sup> -: وإذا تعدى إلى مفعولين غُدي [بالهمزة]<sup>(٥)</sup> إلى ثلاثة، وس<sup>(٦)</sup> قد قصر هذا على تسعة<sup>(٧)</sup> أفعال، وهي: أَعْلَمُ و"أرى" و"أحيز" و"حيز" و"ثبأ" و"ثبأ" و"حدث"، وهذا الرحمن أطلق القول في كل ما تعدى إلى مفعولين.

ع: المنقول عن س<sup>(٨)</sup> خلافت ما نقله عنه ابن الطراوة، وخلاف ما قال الفارسي<sup>(٩)</sup>.

\* أجاز أبو علي<sup>(١٠)</sup> أن يكون من غُدي "ثبأ" لثلاثة: ﴿قَدْ ثَبَّأْنَا اللَّهُ بَيْنَ أَقْبَالِكُمْ﴾<sup>(١١)</sup>، على أن تكون "مِر" زائدة على رأي الأخفش<sup>(١٢)</sup>، والمفعول

(١) النساء ١٠٥.

(٢) آل عمران ١٥٢.

(٣) الحاشية في: ١٠/ب.

(٤) الإيضاح ٣٦، ٣٧.

(٥) الإيضاح ١٠٥.

(٦) ما بين المتوفين ليس في المحطوة، وهو في الإيضاح والإيضاح للنقول منهما.

(٧) الكتاب ٤١/١.

(٨) كذا في المحطوة، ولصواب ما في الإيضاح: سبعة، وهو الموافق لما سيذكره.

(٩) هي في الكتاب ٤١/١ ثلاثة: أرى، وثبأ، وأعلم.

(١٠) الحاشية في: ١٠/ب.

(١١) المحلة ٩/٢، ١٠.

(١٢) التوبة ٩٤.

(١٣) معاني القرآن ١٠٥/١، ٢٧٦، ٢٩٨.



الثالث مخلوقاً، أي: أعيانكم مشروحة.

ع: وليس ذلك بصواب؛ لأنه يكون للمعنى: أنه تعالى أعلم المؤمنين أن أعيان المناقين مشروحة خاصة، وليس كذلك.

...<sup>(١)</sup> أي: ثبانا الله من أعيانكم ما كنتم تُبرؤونه بئنا<sup>(٢)</sup>.

وعليه من الاعتراض نظيره؛ لأن "بئنا" حال أيضاً، ولم يقع الثبوت عليها<sup>(٣)</sup>.

\* ابن عبيد<sup>(٤)</sup> في: ﴿وَسَتُفَوِّكُ﴾<sup>(٥)</sup> قبل: إنما معنى: يستعلمونك، فهي على هذا تحتاج إلى ثلاثة مفعولين، أحدها الكاف، والابتداء والخبر في محل للمفعولين.

ح<sup>(٦)</sup>: ليس كما ذكرنا؛ لأن "استعلم" لا يُحفظ كونها متعدية إلى مفاعيل ثلاثة، لا تقول: استعلمت زيدا عمراً قائماً<sup>(٧)</sup>.

\* "أعلم" و"أرى" مجتمع عليهما، وزاد من<sup>(٨)</sup>: "ثبنا"، وغيره الباقي، والأخطأ<sup>(٩)</sup> جميع باب "ظ" إذا دخلت المزة.

لنا: أن الأصل أن لا يجوز في "أعلم" و"أرى"؛ لعدم ما يتعدى لثلاثة بنفسه،

(١) موضع النقط التقطاع في المخطوطة، لا أعلم مقداره، لإكمال الحاشية في مكان آخر من الورقة.

(٢) هنا وجه ثانٍ في الآية أحازه الفارسي في هذا اللوضع من "الحجة"، وهو كون "بئنا" ظرفاً، وللمفعولين الثاني والثالث مخلوقين، وسعيد ابن هشام هذه لسأله في باب حروف الجر ص ٦٢٤.

(٣) الحاشية في: ١٠/ب.

(٤) المحرر الجوزي ١٢٥/٣.

(٥) يونس ٥٣.

(٦) البحر المحيط ٧١/٦.

(٧) الحاشية في: ١٠/ب.

(٨) الكتاب ٤١/١.

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسري ٣٢٧/٢ وشرح جلي الرحاجي ٣٠٤/١، وشرح التسهيل ١٠٠/٢، والتذيل والتكميل ١٦٨/٦.



فَنَقِصَ عَلَيْهِ، لَكِنْ سَجَعَ، فَقِيلَ: وَلَمْ نَقِصْ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّهُ<sup>(١)</sup> وَافَقْنَا عَلَى مَنَعِ: أَكْسَبْتَ زَيْدًا عَمْرًا ثَوْبًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَلَسَ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ<sup>(٣)</sup>: "أَرَى" الْحَقْلِيَّةُ؛ لِثَبُوتِ: ﴿إِذَا يُرِيكُهُمْ آيَةً فِي مَسَافِلِكَ قَلِيلًا﴾<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ تَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ عِنْدَهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) أَي: الْأَخْفَضُ.

(٢) فِي الْمَحْطُوطَةِ مَهْمَلَةٌ، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَثَبْتُ.

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٠٢/٢.

(٤) الْأَنْفَاءُ ٤٣.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ظَهَرَ الْوَرَقَةُ الْمَحْفُوقَةُ بَيْنَ ١٠/ب وَ ١١/أ.



الفاعل

الفاعل الذي كثر فوعى أتى زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى  
وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استر

(خ ١)

\* قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ يَدَيْهِمْ كَمَ أَهْلِكُنَا﴾<sup>(١)</sup>، فاعل "يَجْعَلُ" ضميره تعالى،  
بدليل قراءة بعضهم بالنون<sup>(٢)</sup>، ومعناه: لَيْبَسُوا، قاله الزجاج<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الفاعل مقدر، أي: الخدعي والأمر، أو النظر والاعتبار، قال ابن عطية<sup>(٤)</sup>:  
وهو أحسن ما يُقدَّر به عندي.

ورد عليه أبو خيثام<sup>(٥)</sup>، وقال: هذا قول المنبذ<sup>(٦)</sup>، وفيه حذف الفاعل، وهو لا  
يحوز.

ع: هذا إضمار لا حذف، كما قالوا: إذا كان غداً فأتني<sup>(٧)</sup>، وإضمار ما لم يتقدم  
ذكره<sup>(٨)</sup> لدليلي جائز بالإجماع.

وقال<sup>(٩)</sup> الزمخشري<sup>(١٠)</sup>: الفاعل الجملة بعد معناها<sup>(١١)</sup> ومضمونها، ونظيره: ﴿وَوَرَكْنَا

(١) طه ١٢٨.

(٢) هي قراءة الحسن وأبي عبد الرحمن السلمي ومجاهد وقادة. ينظر: التبسوط لابن مهران ٢١١،  
وشواذ القراءات للكرماني ٣١٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/٣.

(٤) المحرر الوجيز ٦٩/٤.

(٥) البحر المحيط ٣٩٦/٧.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/٣، ومشكل  
إعراب القرآن ٥٣٢.

(٧) رواه سيبويه في الكتاب ٢٢٤/١، وثقراء في معاني القرآن ٣٦٢/١.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الكشف ٩٦/٣.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ<sup>(١١)</sup> \* سَلَّمَ عَلَى نُوْحٍ<sup>(١٢)</sup>، أي: تركنا عليه هذا اللفظ، قال: ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول<sup>(١٣)</sup>.

قال أبو عبيد<sup>(١٤)</sup>: كَوْنُ الجملة فاعلاً مذهب كوني<sup>(١٥)</sup>، والنظير بآية "وَلَقَدْ كُنَّا" لأن "تَرَكْنَا" في معنى القول، فحكيث به الجملة، كأنه قيل: وقلنا عليه، وأطلقنا هذا اللفظ، والتعريض الأول أولى ما قيل، والمفعول عليه محذوف، أي: أُولِمَ يُبَيِّنُ الله العِزَّ<sup>(١٦)</sup> بإهلاك القرون السابقة؟

ع: ابن مالب<sup>(١٧)</sup> في: ﴿وَوَيْدَتْ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِدٍ<sup>(١٨)</sup>﴾: الفاعل مؤول، أي: كيفية فعلنا، وكذا: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِمْ كَمْ أَهْلَكْنَا<sup>(١٩)</sup>﴾، أي: كثروا<sup>(٢٠)</sup>...<sup>(٢١)</sup>.

ع: ولا يُنَكَّرُ أن الجملة تكون في معنى المصدر، وإن لم تقدم بالقطعة<sup>(٢٢)</sup>.

وجرد الفعل إذا ما أُشْبِداً لاثنين<sup>(٢٣)</sup> أو جمع كفاز الشهدا

(١) انقطعت في المخطوطة.

(٢) الصفات ٧٨، ٧٩.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٤) البحر الرقيق ٣٩٦/٧.

(٥) ينظر: التذيل والتكميل ٥٦/١، ١٧٣/٦، وارشاد الضرب ١٣٢٠/٣، ومغني اللبيب ٥٢٤.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٧) شرح السهيل ١٢٣/٢.

(٨) إبراهيم ٤٥.

(٩) السحلة ٢٦.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) الحاشية في: ١٠/ب.

(١٣) كذا في المخطوطة، والذي في نسخ الأتفة العالية التي اعتمدها محققها: «لاثنين أو». ينظر: الأتفة ٩٩.



وقد يُقالُ سَعِدًا وسَعِدُوا والفاعلُ للظاهر بعد مسند

(١خ)

\* قوله: «وقد يُقالُ» حيث: ادعى الرُّقَشَرِيُّ<sup>(١)</sup> في: «لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أَخَذَ»<sup>(٢)</sup> أنه يجوز كونُ "مَنْ" فاعلاً، والفاعلُ علامته جمعٌ، كما قالوا: أَكَلُونِي التَّرَاغِيثَ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو خيثام<sup>(٤)</sup>: نصَّ ابنُ عُصْلُورٍ<sup>(٥)</sup> على أنها لغةٌ ضعيفةٌ، وأيضاً فلم تُمنع إلا والفاعلُ صريحٌ في الجمع، لا محتملٌ، وعَوَّذُ الضميرِ على مفرد...<sup>(٦)</sup>.

ويرفعُ الفاعلُ فعلٌ أضمرنا كمثلِ زيدٌ في جوابٍ من قِرا  
وناءٌ تليها تلي التامضي إذا كان لأتني كَأَتَتْ هِنْدُ الْأَدَى

(١خ)

\* رُوِيَ عن أبي<sup>(٧)</sup> خَيْفَةَ رحمه الله تعالى أنه قال لثَّاءٌ قال لثَّادَةٌ<sup>(٨)</sup> بِنُ دِعَامَةَ الشَّوَيْبِيِّ بالكوفة: سَلَوْنِي مَا شِئْتُمْ: سَلَوَهُ عَنْ غِلَّةِ سَلِيمَانَ؛ أَكْثَرًا كَانَتْ أُمُّ أَلْنَى؟

(١) الكشف ٤٣/٣.

(٢) ميم ٨٧.

(٣) لغة بعض العرب رواها سيويه في الكتاب ١٩/١، ٧٨، ٤١/٢، ٢٠٩/٣، والأخفش في معاني القرآن ٢٨٦/١.

(٤) البحر الفيط ٢٩٩/٧.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١٦٧/١.

(٦) موضع القط مقدار سطر القطع في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١٠/ب.

(٨) هو النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، أحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة للشريعة، أخذ عن كبار التابعين، توفي سنة ١٥٠. ينظر: سر أعلام النبلاء ٣٩٠/٦.

(٩) هو أبو الخطاب، من أعلام التابعين البصريين، وكبار المحدثين والمفسرين، أخذ عن أبيه عن مالك وابن السبب والحسن وغيرهم، توفي سنة ١١٨. ينظر: سر أعلام النبلاء ٢٦٩/٥.



فَسَأَلُوهُ، فَلَمْ يُجِبْ، فَسَبَّلَ أَبُو غَيْبَةَ، فَقَالَ: أَتَيْتُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾<sup>(١)</sup>؛ وَلَا لِقَالَ: قَالَ سَمْعَةُ<sup>(٢)</sup>.

قَالُوا: وَلَا حِطَّةَ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو غَيْبَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْكَنُ التَّمْيِيزُ فِيهِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَلِلْفَتْحَةِ مَوْضِعٌ؛ تُجِبُ فِيهِ التَّاءُ، كَالنَّمْلَةِ وَالْقُمَّلَةِ، فَهَذَا كَالْمَوْتِ بِالتَّاءِ مِنَ الْحَيَوَانِ الْعَاقِلِ، كَالْمَرْأَةِ، أَوْ غَيْرِ الْعَاقِلِ، كَالدَّابَّةِ.

وَقَالَ الزُّعْمَرِيُّ<sup>(٣)</sup>: النَّمْلَةُ كَالْحِمَامَةِ وَالشَّاةِ فِي وَقُوعِهَا عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، تَقُولُ: حِمَامَةٌ ذَكْرٌ، وَحِمَامَةٌ أُنْثَى، وَ: هُوَ، وَهِيَ.

قَالَ أَبُو خَيْثَانَ<sup>(٤)</sup>: بَيْنَ...<sup>(٥)</sup> فَيُسَكَّنُ التَّمْيِيزُ<sup>(٦)</sup> بِالصِّفَةِ، فَنَقُولُ: حِمَامَةٌ ذَكْرٌ، وَحِمَامَةٌ أُنْثَى، وَأَمَّا التَّمْيِيزُ بِـ"هُوَ" وَ"هِيَ" فَلَا يُجُوزُ، لَا تَقُولُ: هُوَ الْحِمَامَةُ، وَلَا: هُوَ الشَّاةُ<sup>(٧)</sup>.

\* قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي "التَّكْمِيلَةِ"<sup>(٨)</sup>: قَالَ أَبُو عَمْرٍو، عَنْ يُونُسَ<sup>(٩)</sup>: فَإِذَا أَرَادُوا لِلذَّكَرِ قَالُوا: هَذَا شَاةٌ ذَكْرٌ، وَهَذَا حِمَامَةٌ ذَكْرٌ، وَهَذَا بَطَّةٌ ذَكْرٌ<sup>(١٠)</sup>.

\* فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِذَا حَصَرَ الْقَوْمَ﴾<sup>(١١)</sup>، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَنُتِهَ﴾<sup>(١٢)</sup> فِيهِ وَجْهَانِ:

(١) التسل ١٨.

(٢) أورد القصة الزعمري في الكشف ٣/٣٥٦.

(٣) الكشف ٣/٣٥٦.

(٤) البحر المحيط ٨/٢٢٠.

(٥) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٧) الحاشية في: ١٠/ب.

(٨) ٣٦٦.

(٩) ينظر: المحقق ٥/٦٨.

(١٠) الحاشية في: ظهر الورقة للملحقة بين ١٠/ب و ١١/أ.

(١١) النساء ٨، وقامها: ﴿وَلِذَا حَصَرَ الْقَوْمَ الْكَافِرَ وَالْكَافِرِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾.



أحدهما: أنه خَلَّ "القسمه" على المقسوم، فيكون تذكيراً على العنق.

والثاني: أن يعود على غير مذكور في اللفظ، أي: فازرقوهم من الإرث، كقوله: ﴿مَا تَرَكْتُ عَلَىٰ طَهْرٍهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾<sup>(١)</sup>، وهذا هو الجديد<sup>(٢)</sup>.

ع: لأن الأول خاص بالقسمه، وأبو عليٍّ حوَّزهما في "التكملة"<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله<sup>(٤)</sup>:

إِذْ هِيَ أَحْوَى

البيت<sup>(٥)</sup>؛ "حاجبه" مبتدأ، و"العنق" معطوف، و"مَكْحُولٌ" إن شئت أعطيته للثاني، وجعلت عبرَ الأول مخلوقاً، وهو الأرجح، كما تحمل على العامل الأقرب في نحو: ضربت وضربني زيدٌ، وعليه جاء:

(١) فاطر ٤٥.

(٢) كأنه ضرب على قوله: «وهنا هو الجديد».

(٣) ٣١٠.

(٤) هو ضئيل القوي.

(٥) بعض بيت من البسيطة، وهو بمثابة:

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّثَمِ، حاجبه ولعنٌ بالإنفلاق الحارِجِ مكحولٌ

أحوى: في لونه سواد، والرثم: نبات الربيع. ينظر: الديوان ٧٥، والكتاب ٤٦/٢، ومعاني القرآن للقرطبي ١٢٧/١، والمذكر ولؤلؤ لابن الأبياري ٣٦٦/١، والبصريات ٦٦١/١، وسر صناعة الإعراب ٦٦٩/٢، والإنصاف ٦٣٨/٢، وشرح جمل الزجاجي ٣٧٣/٢، ٦١٢/٢، وشرر الشعر ٢٧٧، والتذيل والتكميل ٢٤/٤.



تُحْمِي مِمَّا عَجَدْنَا وَأَنْتِ مِمَّا عِنْدَكَ رَاضِي<sup>(١)</sup>،

وإن شئت عكست.

ع: هذا عندي أرجح، خلافاً لعبد القاهر<sup>(٢)</sup>؛ لأنه اعتضد بمرجح، وهو عدم للمخالفة بين المذكر والمؤنث، وهذا قول الأصمعي، روى عنه أبو عثمان وعمره<sup>(٣)</sup>، والأول حكاها في "الكملة"<sup>(٤)</sup> عن من<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا يكون من باب الضرورة، كقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) بعض بيت من للتسرح، لعمر بن مزيه القيس الخزرجي، وقيل: لقيس بن العليم، وهو بضمه:

تَحْن مِمَّا عَجَدْنَا، وَأَنْتِ مِمَّا عِنْدَكَ رَاضِي وَرَاضِي عَجَلَتْ

بنظر: الكتاب ٧٥/١، ومعاني القرآن للقراء ٤٣٤/١، ٤٤٥، والأخفش ١/٨٨، ٣٥٧، ومجاز القرآن ٣٩/١، والبيان والبيان ١٠٠/٣، ولقتضب ١١٢/٣، ٧٣/٤، والمذكر والمؤنث لابن الأثيري ٢٧٩/٢، والبيان ٣٣٨، وسفر السعدة ٧٨١/٢، وشرح التسهيل ٦١/١، والتلخيص والتكميل ١/٢٣٠، ١٨٩/٥، ومعني الريب ٨١٠، ولتقايد النحوية ٥٣٤/١، وحرارة الأدب ٢٩٥/١٠، ٢٧٥/٤.

(٢) المقصد في شرح النكمة ٥٦٢/١.

(٣) بنظر: إعراب القرآن للحماس ١٣٢/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأثيري ٣٦٧/١، والنكمة ٣١٠، والمخصص ٥٦/٥.

(٤) ٣١٠.

(٥) الكتاب ٤٦/٢.

(٦) هو عامر بن جؤن الطائي.



وَلَا أَرْضٌ أَتْلُفُ (١)

والما تلزم فعل مضمَر متصل أو مفهم ذات جر

(خ ١)

\* قوله: «وَالْمَا تَلْزَمُ فَعْلٌ مُضْمَرٌ»: إما لم يَجِبْ في: «تَلَفَّتِ الشَّمْسُ»<sup>(٢)</sup>، وَوَحِيتْ في: الشَّمْسُ تَلَفَّتْ؛ لأنَّ مجيء الفعل بعد الفعل لا يُوقِعُ في لَيْسَ أَنَّ لُزَامَ غَيْرِهِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْتُ: الشَّمْسُ تَلَفَّتْ، فَإِنَّكَ لَوْ لَمْ تَأْتِ<sup>(٣)</sup> بِالتَّاءِ جَازَ أَنْ يُعْلَلُ أَنَّ الْفَاعِلَ شَيْءٌ مُنْتَظَرٌ غَيْرُهُ مَا تَقَدَّمَ، أَشَارَ إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup> أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup>، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا<sup>(٦)</sup>، وَبَعَثَ نَبِيضًا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ تَحْسِبَ شِدْقَ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ اسْتَحَقَّ تَأْنِيثَ<sup>(٧)</sup> الْفَعْلِ لَهُ.

(١) عجز بيت من لشقارب، وصميره:

فلا تَزْنَةً وَذَلَّتْ وَذَلَّهَا ...

أجلت الأرض: صرح بطلها، وهو التنايت. ينظر: الكتاب ٤٦/٢، ومعاني القرآن للقراء ١٢٧/١، وجماز القرآن ٦٧/٢، ١٢٤/٢، ومعاني القرآن للأصفهاني ٦٢/١، ٣٢٧، والأسول ٤١٣/٢، وللذكر ولسنت لابن الأثيري ٣٦٣/١، والمختص ١١٢/٢، وأمالى ابن السكيتي ٢٤٢/١، ولقباب ١٠٢/٢، وشرح السهيلي ١٢٣/١، والتذيل والتكميل ١٤١/٢، ١٩٦/٦، ومعنى التيب ٨٦٠، والمقاصد الحوية ٩٢٨/٢، وخزانة الأدب ٤٥/١.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة للتحقة بين ١٠/ب و ١١/أ.

(٣) في المخطوطة: «الشَّمْسُ تَلَفَّتْ»، دلالة على أن الصواب بالتقدم والتأخير.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: تأنيث، لأنه مجزوم بمحذوف حرف العلة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) التكملة ٣٠٧.

(٧) لتكلم هنا هو عبدالقاهر الجرجاني، كما سيأتي في آخر الحاشية، وشيخه هو محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث القارسي، أبو الحسين، أحد العلماء بالنحو والأدب، أخذ عن عماله أبي علي القارسي، وأخذ عنه عبدالقاهر الجرجاني، له: كتاب الشعر، وكتاب المعاني، توفي سنة ٤٣١. ينظر: نزهة الألباء ٢٥١، ومعجم الأدباء ٢٥٢٣/٦، وإنباء الرواة ١١٦/٣، وبغية الوعاة ٩٤/١.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.



ع: ألا ترى أن الفعل لا يؤنث لتأنيث المفعول، وأن الفاعل إذا فُصِّل من الفعل<sup>(١)</sup> استُبيح فيه عدم التأنيث<sup>(٢)</sup>؟

فإذا كان ضميراً كان أشدَّ اتصالاً من الظاهر.

ع: وأنه<sup>(٣)</sup> في الظاهر في نحو: طَلَعَت الشمسُ، يجوز الوجهان، وما بعد الجواز إلا الوجوب، وأما نحو: هند قامت، فأوضح؛ لأنه كان مع الظاهر واجباً. انتهى.  
ع: هذا كلام غريب القاهر<sup>(٤) (٥)</sup>.

\* قال ابنُ الحَيَّاز<sup>(٦)</sup>...<sup>(٧)</sup> وابنُ بَيْش<sup>(٨)</sup> وغيرهم<sup>(٩)</sup> -وهو مستفاد من كلام...<sup>(١٠)</sup>؛ إنَّما لَحِقَتْ علامةُ التأنيث في مجيء...<sup>(١١)</sup>، دون علامةِ التثنية والجمع في الأمرِ العلم، لأن...<sup>(١٢)</sup> والجمع غير لازِمَيْن؛ لأن كلَّ اثنين وكلَّ جماعةٍ يجوز أن...<sup>(١٣)</sup>، بخلاف المؤنث؛ فإنَّه لا يتقلب مذكراً<sup>(١٤)</sup>.

(١) انقطعت في المخطوطة، وأُعلِّها كما أثبت.

(٢) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأُعلِّها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأُعلِّها كما أثبت. ينظر: شرح التكملة ٥٥٨/١، ٥٥٩.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة للتحقق بين ١٠/ب و ١١/أ.

(٦) توجيه الجمع ١٢٤.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٨) شرح للفصل ٩٢/٥.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأُعلِّها كما أثبت. ينظر: الأصول ١٢٣/١، وشرح كتاب سيويه للسرياني ١١٧/٦، والتكملة ٣٠٧، ونسخة ٥٢/٢، ولتعليقه ٢٤٣/١، وأُمالي ابن الشجري ٢٠٠/١، وشرح جبل الزجاني ١٦٨/١.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٤) الحاشية في: ١١/أ.



وقد يُصحّح الفصل تركُّ التاء في نحو أنى الفاضل بنتُ الواقف

(خ١)

\* ع: جعلوا للمجاورة خطأ، ولم ينظروا إلى الحقيقة، كما قالوا: جُحِرُ ضُبٍّ غَرِب<sup>(١)</sup>، وإنما أُرِيت في نحو: هند قامت؛ لأن الفاعل لا يمكن انفصاله؛ ألا تراه<sup>(٢)</sup> حيث أمكن خلقت، نحو: هند ما قام إلا هي<sup>(٣)</sup>؟

\* ع: قرأ إبراهيم<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَوْ يَكُنُ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> بالياء، فيمكن أن يكون ذلك للفصل، ويمكن أن يكون اسم "كان" ضميره تعالى، والجملة بعده خبر، أو ضمير الشأن، والجملة مفسرة.

قال أبو الفتح<sup>(٦)</sup>: وأنا أرى أنَّ: كان في الدار هند، أسهل من: حضر الفاضل امرأة؛ لأن تانيث الفاعل إما لحق الفعل؛ لأنهما كالثي، الواحد من جهة افتقار كل منهما إلى الآخر<sup>(٧)</sup>، وأنت لو خلقت "كان" بقي اسمها مبتدأ، وما بعده خبره، فأنهم ذلك، فإنه خال<sup>(٨)</sup>.

والحذف مع فصلٍ بلا فصلًا كما زكى<sup>(٩)</sup> إلا فتاة ابن العلاء

والحذف قد يأتي بلا فصلٍ ومع ضمير ذي المجاز في شعرٍ وقع

(خ١)

(١) قول للرب روه الأحنس في معاني القرآن ٤٤٩/٢.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ١١/١.

(٤) هو ابن يزيد بن قيس التميمي الكوفي، أبو عمران، أحد أئمة أتباع التابعين، أخذ عن تلاميذ

ابن مسعود. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٢٠/٤.

(٥) الأعلام ١٠١. ينظر: مختصر ابن عثابه ٤٥، وشواذ القراءات للكرمان ١٧٥.

(٦) المختص ٢٢٤/١.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ١١/١.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: زكا؛ لأنه وازي اللام.



\* [في شعر وقع]:

لَمَّا تَرَيْتَنِي لِيَوْمَ<sup>(١)</sup> لِي إِثْمًا قَدْ أَخَوَيْتَ أَوْدَى بَدَا<sup>(٢)</sup>  
 إن قيل: لو قال: أَوْدَتْ، م ينكسر.

فالجواب: أنه كان يكون فيه...<sup>(٣)</sup> عدم الرفع<sup>(٤)</sup>؛ لأن القصيدة كلها مُرْفَعَةٌ<sup>(٥)</sup>.

\* [في شعر وقع]: ع: وأحازه ابن كُثَيْمٍ<sup>(٦)</sup> في النشر.

وقد يُستدل له بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ  
 وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾<sup>(٧)</sup>، قال أبو عبيد في "الثبوة"<sup>(٨)</sup>: وليس منه؛ لأن  
 "القِسْمَةَ" مراد بها المقسم، كالمطلو<sup>(٩)</sup>، والصيد، والصبيد، ألا ترى أنهم لا يُرْزَقُونَ من  
 تمييز الحصص، بل من الأعيان التي تُقسم وتُقَيَّرُ؟

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وعليه ينكسر البيت، وصوابه ما في المصادر:

لَمَّا تَرَيْتَنِي وَلِي إِثْمًا ...

وروي روايات أخرى، ليس منها ما في المخطوطة.

(٢) بيت من المنقارب، للأعشى. البيت: الشعر إذا أُمَّ بالشكين. ينظر: الديوان ١٧١، والكتاب  
 ٤٦/٢، ومجاز القرآن ٦٦٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٦٢/١، والأصول ٤١٣/٢، والبصريات  
 ٣٦٧/١، وأمثالي ابن السحري ١٥٩/١، والإنصاف ٦٢٩/٢، وشرح التسهيل ١٢٣/١، والتلخيص  
 والتكميل ١٩٦/٦، ولتقاصد النوبة ٩٣٠/٢، ١٨٠١/٤، وخزانة الأدب ٤٣٠/١١.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) الرفع هو كلف أو وث أو باء سواكن قبل حرف الزوي معه، والواو والياء تجتمعان في قصيدة  
 واحدة، والألف لا يكون معها غيرها. ينظر: الواو في العروض والقوافي ٢٠٤، ٢٠٥.

(٥) الحاشية في: ١١/.

(٦) ينظر: شرح الكافية لشافية ٥٩٧/٢، ومغني اللبيب ١٨٦٠، وخزانة الأدب ٤٦/١.

(٧) النساء ٨.

(٨) لم أقف عليه في مختارها لابن حي. وينظر: الشرائيات ٢٤٠/١، والخصة ٢٦٦/٣، ٢٧٨.

(٩) هو الشيء الخلال المطلق. ينظر: القاموس المحيط (ط ل ق) ١٢٠٠/٢.



ع: وقيل: الضمير لـ"النصيب" في قوله: ﴿فَرَجَّاهُ كَعِيبٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقيل: للرزق المفهوم من: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾، كقوله: ﴿تَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾<sup>(٢)</sup>.  
ومثل الآية: ﴿وَيَتَّبِعُهُمُ الْغَمُّ مَغْلِبٌ﴾<sup>(٣)</sup>، أي<sup>(٤)</sup>: مقسوم.  
ومن ذلك: ﴿كَأَنَّمَا أَغْرَبْتُمْ وَجُوهُهُمُ فَلَمَّا مَنَّ الْبَلُّ مَغْلِبًا﴾<sup>(٥)</sup>، في قراءة من فتح طاء "مغلبًا"<sup>(٦)</sup>، فإنه مستشكل؛ إذ الوجه أن يقول: مغلبة.  
والجواب عند علماء العربية: أن "مغلبًا" ليس صفة لـ"مغلبًا"، بل حال من "الليل"<sup>(٧)</sup>.

والنساء مع جمع سوى السالم من      مُذَكَّرٍ كَالنَّاءِ مَعَ إِحْدَى الْفَرِيقَيْنِ  
(خ ١)

\* قوله: «مَجْنَحُ بَيْوَى السَّالِمِ»: نحو: ﴿وَقَالَ يَسُوَّةٌ﴾<sup>(٨)</sup>.  
وقوله: «بَيْوَى السَّالِمِ»: لأن الواو عِلْمُ التذكير؛ ولأن المفرد لم يتغير.  
وقوله: «مَعَ إِحْدَى الْفَرِيقَيْنِ»: يعني: في التذكير والتأنيث لا فرق، ولا يريد في كيفية التأنيث؛ ألا تراك تقول: النسوة قائمات، ولا يجوز: قائمة، كما لا تقول: الفئدة اكسرت؟<sup>(٩)</sup>

- 
- (١) النساء ٧.  
(٢) المائدة ٨.  
(٣) القمر ٢٨.  
(٤) انقلعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.  
(٥) يونس ٢٢.  
(٦) هي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر وحمزة وقرأ ابن كثير والكسائي بإسكان الطاء.  
ينظر: السبعة ٣٢٥، والإقناع ٦٦١/٢.  
(٧) الحاشية في: ١/١١.  
(٨) يوسف ٣٠.  
(٩) كذا في المخطوطة، ولم يبين لي وجه منعه، وأصل الصواب: اكسرت.



وقد يقال: كلاته في الظاهر، ومسألة الضمير تقطعت، وليس كذلك<sup>(١)</sup> عندي<sup>(٢)</sup>.

\* قال الله تعالى: ﴿قَتَلْتُمُ الْمَكِّيَّةَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقرا حمزة والكسائي: ﴿قَتَلْتُمُ﴾ بالتذكير<sup>(٤)</sup>، قال أبو عبد الله<sup>(٥)</sup> اللخمي: واختاره بعضهم؛ لما في التانيث من موافقة دعوى الجاهلية، وليس شيء؛ لإجماعهم على: ﴿إِذْ قَاتَلْتُمُ الْمَكِّيَّةَ﴾<sup>(٦)</sup>.

\* [مع جمع سوى السليم من مذموم]: وحكمهم 'بنون' كجمع 'نجد'؛ لأنه - وإن أعرب إعراب جمع السالم - إلا أنه مكسر، قال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَلُّوا بَنِي أَسَدٍ<sup>(٨)</sup>

وقال<sup>(٩)</sup>:

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٠/ب و ١١/أ.

(٣) آل عمران ٣٩.

(٤) ينظر: السبعة ٢٠٥، والإقناع ٦١٩/٢.

(٥) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٦) اللآلئ القليلة في شرح القصيدة ٢١٤/٢.

(٧) آل عمران ٤٥.

(٨) الحاشية في: ١١/أ.

(٩) هو الشافعية الذين ياتي.

(١٠) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يا يؤمن الجاهل شريفا لأقول

...

علاوة: تحلوا واحمروا. ينظر: الديوان ٨٢، والشعر والشعراء ٩٦/١، ١٧١، والأصول ٣٧١/١، وعلامات ١٠٩، والخصائص ١٠٨/٣، والأدبي في شرح أمالي القاضي ٦٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٠٣/٢، والإنصاف ٢٦٩/١، وشرح التسهيل ١١٣/٢، والتلخيص والتكميل ٢٠١/٦، وخزانة الأدب ١٣١/٢.

(١١) هو الشافعية الذين ياتي.



وَلَا تُلَاحِي كَمَا لَاحَتْ بَنُو أُسْدٍ<sup>(١)</sup>

وقال<sup>(٢)</sup>:

وَقَدْ عَشَرْتُ مِنْ دُوَيْجِمٍ بِأُكُلِهِمْ      بَنُو غَايِمٍ عَشْرُ الْمُخَاضِي الْمَوَاتِعِ<sup>(٣)</sup>  
أَشْدَهُمْ<sup>(٤)</sup> فِي "الْإِقْطَاب"<sup>(٥)</sup>.

والحذف - في نعم الفاعل استحسنوا      لأن قصد الجنس فيه بين  
والأصل في الفاعل أن يتعبلا      والأصل في المفعول أن ينفصلا  
وقد يجاء بخلاف الأصل      وقد يجي المفعول قبل الفعل  
وأخر المفعول إن لئس خبر      أو أضمر الفاعل غير منحصر  
(خ ١)

\* [وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولُ إِنْ لَئْسَ خَلِيلٌ]: ع: نحو: ضربت زيداً.

وهذا يؤهم أنه لا يجوز تقديم المفعول هنا على الفعل، وليس كذلك.

والحاصل أنه لو قال: إذا لئس وجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، وإذا كان  
الفاعل مضمراً غير منحصر لم يجز الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول؛ لكان مستقيماً؛  
لأن تقدم المفعول<sup>(٦)</sup> على الفعل في: ضرب موسى عيسى لا يجوز؛ لأنه يؤهم أنه مبتدأ،

(١) صدر بيت من البسيط، ومجزه:

فقد أصابهم منها بشؤوب

...

ينظر: الديوان ٥٦، والكمال ٥٥٧/٢.

(٢) هو النابغة الذبياني.

(٣) بيت من الطويل. عسرت: رفعت أكفها بالسيف، للمخاض: الخواص من الإبل، والمواتع: التي  
حملت متوقع ذلها تنزع به من الفعل. ينظر: الديوان ٨٧، والمعاني الكبير ٨٦٠/٢.

(٤) كنا في المخطوطة، وقد أشد في "الاقطاب" الأبيات الثلاثة متوالية.

(٥) ٢٦٨/٣.

(٦) الخاضبة في: ١١٠/١.

(٧) انطعست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



وأن الفعل بعده مستند إلى ضميره، بخلاف: زَيْدًا ضَرَبْتُ.

والعذر له: أن المراد بقوله: «أَخْزَ» أنك لا تجعله ثالثاً للفعل، سواء تقدم أو تأخر، يدل على ذلك فحوى كلامه<sup>(١)</sup>.

وما بالآ أو بالما المخصر  
وأخز وقد يسبق إن قصد ظهر  
وشاغ نحو خاف زنه غمز  
وشد نحو زان نوزة الشجر

(١) الحاشية ن: ١١٦.



النائب عن الفاعل

يَنْبُتُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَيْفٌ خَيْرٌ نَاتِلٍ  
(خ ١)

\* قد يُحذف الفاعل للجهول به، أو لغرض، كالتعظيم، تقول: غلبت<sup>(١)</sup> الكفار، والأصل: غلب المؤمنون الكفار.

وقد ورد نظير ذلك في حذف المفعول: قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلِيَّ <sup>(٢)</sup> آتَا وَرُسُلِي﴾<sup>(٣)</sup>، فحذف ذكر أهل العناد؛ احتقاراً لهم، وتعظيماً لشأنه تعالى أن يُذكر اسمه واسم رسوله معهم<sup>(٤)</sup>.

\* [«ينوب مفعولٌ به عن فاعل»]: نحو: ﴿لَقَدْ بَيَّنَّ الْآيَاتُ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَيَقِصَّ <sup>(٦)</sup> الْقَوْمُ﴾<sup>(٧)</sup>.

\* [«ينوب مفعولٌ به عن فاعل»]: قال الزُّخَّشِيُّ<sup>(٨)</sup> في قراءة بعضهم<sup>(٩)</sup>: ﴿يُعَلِّمُ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾<sup>(١٠)</sup>: فاعل "يُعَلِّمُ" مضمون الجملة.

يعني: وليس "أي" فاعلاً؛ لأن الاستفهام يعلّق الفعل، وتسمية مفعول ما لم يُسم فاعله فاعلاً رأي لبعضهم، وخفّل الجملة نائبة عن الفاعل إنما يصح على رأي من يجزئ

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً.

(٢) المجادلة ٢٦.

(٣) الحاشية في: ١١١/.

(٤) الأنعام ٨٨، ٥٨.

(٥) هود ٤٤.

(٦) الحاشية في: ١١١/.

(٧) الكشف ٧٠٥/٢.

(٨) هي قراءة زيد بن علي. ينظر: مختصر ابن خلدون ٨٢، وشذوذ القراءات للكرمان ٢٨٥.

(٩) الكهف ١٢.



تَعَلَّ النَّاعِلُ جَمْلَةً، وَهِيَ ك<sup>(١)</sup>.

وقال (الزَّعْفَرَانِيُّ)<sup>(٢)</sup> أيضًا في: ﴿كُلُّ أَوْلِيَّكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾<sup>(٣)</sup>: "عنه" في موضع رفع على الفاعلية، أي: كان مسئولًا عنه، فهو مثل "عليهم" في: ﴿غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>. انتهى مشخصًا.

فأجاز تقدم النائب على العامل، وحلَّه أن لا يجوز، كالفعل.

وحكى أبو جعفر الشَّخْطُ في كتابه "المُفْتَح"<sup>(٥)</sup> الإجماع على أن المجرور النائب عن الفاعل لا يتقدم...<sup>(٦)</sup>.

**فأول الفعل اضممن والمتصل بالأخر اجعل في مُضَيِّ كَوْصِل**

(خ ١)

\* ع: لا بُدَّ من تغيير الفعل تغييرًا مُشِيرًا بأن المرفوع بعده مفعولاً<sup>(٧)</sup>، وأن القاص محذوف، وإلا فلو قالوا: ضَرَبْتُ نَيْدًا، وقصدوا أنه مضروب؛ لكان في ذلك تكليفٌ علم الغيب.

ولعلنا -عندي- كان قولُ ع: قال: إنه يجوز بناء المصدر من فعل المفعول باطلاً؛ لأنه لا شيء في لفظ المصدر يدلُّ على<sup>(٨)</sup> حقيقة الحال، كما في لفظ الفعل من التغيير، فلا يجوز: عجب من ضَرَبْتُ نَيْدًا، وأنت تريد: منْ أُنْ ضَرَبْتُ، نَعَمْ؛ إن دل الدليل حجاز،

(١) ينظر: التذيل والتكميل ٥٦/١، ١٧٣/٦، وارتشاف الضرب ١٣٢٠/٣، ومغني اللبيب ٥٢٤.

(٢) الكشف ٦٦٧/٢.

(٣) الإسراء ٣٦.

(٤) الفاتحة ٧.

(٥) لم أقف على ما يفيد بوجوهه، وينظر: البحر المحيط ٤٩/٧.

(٦) موضع القطع مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١١/١.

(٨) كنا في المخطوطة، ولوجه: مفعول.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



كقولك: عجبت من زهو...<sup>(١)</sup>، ويجوز لك: عجبت من زهو زيد، كما أنك تقول: من<sup>(٢)</sup> أن زهي زيد.

ومثله أيضًا: اعتناج: ما أضررت<sup>(٣)</sup> زيدًا، بمعنى: ما أشد ما أوقع الضرر عليه<sup>(٤)</sup>، فلا يجوز ذلك؛ للإلباس المذكور، وتقول<sup>(٥)</sup>: ما أزهاه؛ لأنهم أمينا الإلباس.

وأيضًا لا يجوز: زيد أضررت من عمرو، بمعنى: أشد مضروب<sup>(٦)</sup>، ويجوز: زيد أُرقي من عمرو، وقد قالوا: أُرقي من ذلك<sup>(٧)</sup>، وقال س<sup>(٨)</sup>: ما لم يباه أغرق<sup>(٩)</sup>.

واجعله من مضارع مفتحا	كيشجي المقول <sup>١٠</sup> فيه يُتحي
والثاني التالي تأ المطاوعة	كالأول اجعله بلا منازعه
وثالث الذي بهمز الوصل	كالأول اجعلته كاستخلى
واكسر أو اضمم فإثلاثي أعل	عينا وضم جا كبوع فاحتمل

(خ ١)

\* «أُجِلَ عينا»: أي: حصل لعبه إعلال، لا أن عينه حرف علة فقط، وإلا وُزِدَ غَوْرٌ، وصيغ<sup>(١١)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في الخطوطة.

(٢) انقطعت في الخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في الخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في الخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في الخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في الخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) ينظر: مجمع الأمثال ٣٢٧/١، والمستقصى ١٥١/١.

(٨) الكتاب ٣٤/١.

(٩) الحاشية في: ١١/ب.

(١٠) الحاشية في: ١١/ب.



\* قال عَبْدُ اللَّهِ<sup>(١)</sup> الطَّيِّبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي "الْمَعْنَى الْكَامِلَةِ"<sup>(٢)</sup>: وَأَمَّا الْمَعْنَى الْعَيْنُ، كَذَلِكَ، وَبِإِذَا فَاعِلُهُ: قَوْلُهُ، وَتَحْتَ، وَهُوَ لُغَةٌ بَعْضُهُمْ.

ع: فَهَذِهِ لُغَةٌ رَابِعَةٌ، وَهِيَ الْأَصْلُ<sup>(٣)</sup>.

وإن بشكل خفيف ليس يجتب وما لباع قد يرى نحو عتب  
وما لثا باع لما العين نلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي  
(خ ١)

\* كَانَ أَوْضَحَ مِنْ قَوْلِهِ: «لَمَّا الْعَيْنُ تَلِي» أَنْ يَقُولَ: لثَالِثُ، نَحْوُ: اخْتَارَ، وَانْقَادَ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ<sup>(٤)</sup> قَاءَ "انْفَعَلَ" وَمَا بَعْدَ فَاءِ "انْفَعَلَ"<sup>(٥)</sup>.

وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بناية حر  
(خ ١)

\* نَحْوُ: حَبِطَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ، وَصِيَمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

ومثال ما لا يقبل من الظرف: قام القوم سواة زجر، فلا يقال: قيم سواة زجر؛ لأن "سواة" لا تنصرف، ولأنه حال محال "إِلَّا"، وهي لا تنوب عن الفاعل.

وكذا: جلست عندك، لا يقال<sup>(٦)</sup>: جلس عندك؛ لأن "عند" لا تنصرف أيضاً.

ومثال ما لا يقبل من المصدر: سرت حديثاً، فلا تقول: سِرَ حديثاً؛ لئلا يلزم مجازان: حذف الموصوف، ورفع المستحق للنصب.

(١) هو ابن يوسف بن محمد، أبو محمد، يعرف بابن اللثاء، عالم باللغة والنحو والطب، أخذ عن أبي البركات الألباري، له: غريب الحديث، وذي القصة، وشرح مقدمة ابن باز، وغيره، توفي سنة ٦٢٩. ينظر: معجم الأدباء ١/٤، وإليه الرواة ٢/١٩٣، وبقية الوعاة ٢/١٠٦.

(٢) لم أقف على ما يفيد بوجوه.

(٣) الحاشية في: ١١/ب.

(٤) كذلك في المحفوظة، ولعل الصواب: أنه.

(٥) الحاشية في: ١١/ب.

(٦) انقطعت في المحفوظة، ولعلها كما أثبت.



وكذا: ضُرِبَ سوطٌ عتدي أنه لا يجوز، ولا أعلم فيه نصًّا ولا إجماعًا، وعلة ذلك كثرة الجواز.

ومثال حرف الجر الذي لا يقبل: قام القوم عدا زيد، و: حاشا زيد؛ لأن "عدا" و"حاشا" في محل "إلا" <sup>(١١)</sup>.

\* [«أو من مصدر»]: ﴿فَتَجِدُ فِي الضُّرِّ نَفْعًا﴾ <sup>(١٢)</sup>.

\* القائل من المصادر: ما كان متصرفًا مختلفًا، وقولنا: «مختلفًا» يشمل المحدود والمتنوع وغيرهما.

وقال ابن عطية <sup>(١٣)</sup> في: ﴿فَتَجِدُ فِي الضُّرِّ نَفْعًا وَبَدًّا﴾ <sup>(١٤)</sup>: لَمَّا لَفَّته صَحَّ رفعه. انتهى.

ولو لم يُنْعَثَ لصحَّ؛ لأن "نفعًا" مصدر محدود، ونعته ليس نعت تخصيص، إنما هو نعت توكيد <sup>(١٥)</sup>.

\* [«أو حرف جر»]: بُرِكَ قِبْتُ، و: مباركا فيه، و: ﴿سُقُطَتِ آيَاتُهُمْ﴾ <sup>(١٦)</sup>، و: ﴿غَيْرَ الْمُنْصَوِّبِ عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(١٧)</sup>.

\* [«أو حرف جر»]: نحو: ﴿غَيْرَ الْمُنْصَوِّبِ عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(١٨)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَيُفَيْقُ فِي

(١) الحاشية في: ١١/أب.

(٢) الحاشية ١٣.

(٣) الحاشية في: ١١/أب.

(٤) تحرير الوجيز ٣٥٩/٥.

(٥) الحاشية ١٣.

(٦) الحاشية في: ١١/أب.

(٧) الأعراف ١٤٩.

(٨) الفاشية ٧.

(٩) الحاشية في: ١١/أب.

(١٠) الفاشية ٧.



أشور<sup>(١)</sup>.

قال ابن إياز<sup>(٢)</sup>: وحيتل إذا غطقت عليه رفعت، نحو: سبرَ بزياد وعمرؤ.

ع: فيه نظر؛ لعدم شرط غطت المحل؛ لأن الحرف غير زائد<sup>(٣)</sup>.

ولا ينوب بعضّ هَلْيَ إن وُجد في اللفظ مفعول به وقد يرد

ويفتاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التيامه أمن

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ولا أرى مُنعا إذا القصدُ ظهر

(خ١)

\* حاصل الأمر: أن نيابة المفعول به الأول من كلّ باب جائزة، ونيابة الثالث

ممنوعة بالاتفاق في المسألين، وأما الثاني؛ فإن كان من باب "كسا" ولم يَلِيس فحائز

باتفاقٍ أيضًا، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، وإن أَلِيس امتنع، وفي الثاني من باب "ظنّ"

علاف؛ فهذه خمسة<sup>(٤)</sup> مسائل: ثلاثة بلا علاف، واثنان بخلاف.

ع: وذكر ابن عَصْفُور<sup>(٥)</sup> أن كلاً<sup>(٦)</sup> قالوا في باب "أعطى": إن الثاني إن كان نكرة

لم يُلْمَ، وإن كان معرفة لم يُلْمَ إلا بشرط القلب عند...<sup>(٧)</sup>، وأنه لا تفاوت بين رتبة

إقامة أيّ للمفعولين شئت<sup>(٨)</sup>.

وما سوى النائب مما غُلِّقا بالرافع النصب له محققا

(١) الكهف ٩٩، ويس ٥١، والزمر ٦٨، وق ٢٠.

(٢) المصنوع في شرح القصول ٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) الحاشية في: ١١/ب.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: خمس.

(٥) لم أقف على كلامه هذا، وينظر: شرح جلي الزجاني ١/٥٣٨، والمقرب ١٢١.

(٦) ينظر: التعليقة لابن النحاس ١/٢٨٧، ٢٨٨، والتذيل والتكميل ٢٥١/٦، وإرشاف

الغريب ١٣٦٩/٣.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة يُلْمَ هنا في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ١١/ب.



## اشتغال العامل عن المعمول ~

(خ ١)

\* [«اشتغال العامل عن المعمول ~»]: خ<sup>(١)</sup>: «الاشتغال»<sup>(٢)</sup>.

\* اشتغال العامل: أخذه معمله، كما أن تفرقه عدم أخيه<sup>(٣)</sup>.

\* مسائل هذا الباب خمسة: واجبة النصب، وذلك في مسألة، وواجبة<sup>(٤)</sup> الرفع، وذلك في مسألتين، ومختارة النصب، وذلك في ثلاثة، ومستوية فيها الأمران، وذلك في واحدة، وراجع فيها الرفع، وذلك فيما بقي<sup>(٥)</sup>.

إن مضمير اسم سابق فعلا شغل عنه ينصب لفظه أو المحل

(خ ١)

\* قوله: «سابق» احتراز من: ضربته نداء على البدل، و: ضربته نداء على الابتداء والخبر.

وعلم<sup>(٦)</sup> قوله: «اسم» قيدا، لأن الضمير لا يعود إلا على الاسم<sup>(٧)</sup>.

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا حتما موافقي لما قد أظهرنا

(١) كان عنوان الباب في متن المخطوطة: «الاشتغال»، ثم بيّن ابن هشام أنه نسخة، وكتب في الحاشية العنوان الآخر، وصحّح عليه، وهو الموافق لنسخ الألفية العالية الأخرى التي اعتدتها بحققها. ينظر: الألفية ١٠٢.

(٢) الحاشية في: ١١/ب.

(٣) الحاشية في: ١١/ب.

(٤) كنا في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ١١/ب.

(٦) كنا قرأنا في المخطوطة، ولعل الصواب: وليس.

(٧) الحاشية في: ١٢/أ.



والنصب حُم<sup>(١)</sup> إن تلا السابق ما يخص بالعمل كإن وحشما

(خ١)

\*كفوله<sup>(٢)</sup>:

لَا تُجْزِي إِنْ مُنِعْتَ أَلْفَكُلَّة<sup>(٣)</sup>

وكنلك قوله<sup>(٤)</sup>:

إِذَا أُنْ أَيْ مُوسَى بِأَلَا تَلْعِي<sup>(٥)</sup>

وإن تلا السابق ما بالابتدا يخص فالرفع الزمه أبدا

(١) كذا في المخطوطة، وفوقها بالملول: «وجه الرفع»، ولا أدري لأي متعلقة بما أم لا؟  
والصواب: عَنَّم.

(٢) هو الثور بن تزلب المَكَلِّي.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وَإِذَا فَلَكْتُ فِعْلَتْ ذَلِكَ فَطَرَعِي

...

روي برفع «ثلبس»، ولا شاهد فيه، للنفس: الشيء الذي يُشافس فيه، ينظر: الديوان ٨٤،  
والكتاب ١٣٤/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، وللقضب ٧٦/٢، وأعراب القرآن للنحاس  
١١٠/٢، والحدقة ٤٤/١، واللباب ٤٢٢/١، وشرح التسهيل ١٤١/٢، والفتيل والتكميل  
٣١٣/٦، ٣٥٩، وتخليص الشواهد ٤٩٩، ومعني اللب ٥٢٧، والمقاصد الحوية ٩٨٤/٢،  
وعزارة: الأدب ٣١٤/١.

(٤) هو ذو الرمة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَقَامَ بِقَامِي بَيْنَ وَصَيَلِي حَائِزٌ

...

روي برفع «ابن» و«بالل»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ١٠٤٢/٢، والكتاب ٨٢/١، ومعاني  
القرآن للفراء ٢٤١/١، وللأخفش ٨٥/١، وللقضب ٧٧/٢، وكتاب الشعر ٤٩١/٢،  
والخصائص ٣٨٢/٢، وأمالئ ابن السجري ٤٩/١، وأمالئ ابن الحاجب ٢٩٦/١، والتليل  
والتكميل ٣١٥/٧، وتخليص الشواهد ١٧٩، ومعني اللب ٣٥٥، وعزارة: الأدب ٣٢/٣.  
(٦) الحاشية ن: ١٢/.



(خ١)

\* «بالابتداء»<sup>(١)</sup>: خ<sup>(٢)</sup>: «بالمبتدا»<sup>(٣)</sup>.

كذا إذا الفعل تلا ما لن يرد ما قبله معمول - ما يُعَدُّ وُجِدَ

(خ١)

\* قوله: / «كذا إذا الفعل»...<sup>(٤)</sup> شَطَنَ أَبُو الْيَقَاءِ<sup>(٥)</sup> في إجازته...<sup>(٦)</sup> "الذين" من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُؤْتِيَنَّهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>...<sup>(٨)</sup> يكون منصوباً بفعلٍ يفتره "لنؤتيهم"<sup>(٩)</sup>، وقيل: يتعَوَّنُ أَنْ يَكُونَ "الذين" ليس على الاشتغال؛ لأن<sup>(١٠)</sup> ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، فلا يلشُرُ عاملاً<sup>(١١)</sup>.

\* التعبير هنا بـ«لن» فيه نظر؛ لأن المراد: ما لم يستعمله العرب هنا الاستعمال، فحُذِّه أَنْ يَأْتِيَ بِـ"لَمْ" دُونَ "لَنْ" هُنَا هِيَ لِلْاِسْتِقْبَالِ<sup>(١٢)</sup>.

واختصر نصّب قبل فعلٍ ذي طلب وبعد ما يثاؤه الفعل غلب

(خ١)

\* لأن كون جملة الطلب فعلياً كلياً، وقيل: لتلا يقع الإحياز عن لبناً بما لا

(١) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي استندنا عليها. ينظر: الألفية ١٠٢، البيت ٢٥٨.

(٢) الحاشية في: ١٢/.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) البيان في إعراب القرآن ١٠٣٤/٢.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) العنكبوت ٥٨.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ١٢/ مع ١١/ب.

(١١) الحاشية في: ١٢/.



يحمل الصدق والكذب، قال ابن عُصْفُور<sup>(١)</sup>: وهو عطاء؛ إنما يبتأه في باب الابتداء<sup>(٢)</sup> من أن ذلك جائز، وأن الخبر ليس شرطه...<sup>(٣)</sup> / ...<sup>(٤)</sup> وحلّه على: أنهدأ ضريته؟

وزدّ عليه ابن عُصْفُور بأن الاسم لم يتقدّمه أداة تشبيه أداة الجزاء؛ فتعلّب الفعل، فلا مسوّغ لاختيار إضمار الفعل، من "شرح الجمل"<sup>(٥)</sup>.

لكنّ يزدّ على الناظم مسألة؛ وهي إذا كانت حملة الاشتغال جواب سؤال؛ فإنّ من<sup>(٦)</sup> يختار فيها أن تكون مثله، إن منصوباً فمتصوب، أو مرفوعاً فمرفوع، أو مخفوضاً فمخفوض.

وقال الأخفش<sup>(٧)</sup>: إن حُطّط الصغرى<sup>(٨)</sup> فالاسم على حدها، أو الكرى فالاسم...<sup>(٩)</sup> حدها، وهذا ليس...<sup>(١٠)</sup> لأن السؤال إنما هو عن الحملة كلّها بأشهرها. من "شرح الجمل"<sup>(١١)</sup> أهدأ.

ع: وقول الأخفش عندي فيهما هو هو؛ لأن "أهم" مثلاً يقول النحاة كلّهم:

(١) شرح جمل الزحاجي ٣٦٥/١.

(٢) شرح جمل الزحاجي ٣٤٧/١.

(٣) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في للخطوة.

(٤) موضع النقط مقدار سطر انقطع في للخطوة.

(٥) ٣٦٩/١.

(٦) الكتاب ٩٣/١.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيويه للسرواني ١٣٨/٣، والذنبيل والتكميل ٣١٦/٦، وإرشاف الضرب ٢١٧٠/٤.

(٨) انقطعت في للخطوة، وأهلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في للخطوة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في للخطوة.

(١١) ٣٧١/١.



اسمٌ ضَعْنٌ معني الممزة، فهي على قولهم في قوة اسم بعض<sup>(١)</sup> دخلت عليه الممزة؛ ولأنه إذا قيل: أزيداً ضرته؟ قيل: زيداً ضرته، ورأيت الصغرى صغى، ولم يختلف المعنى؛ لأنه في المعنى...<sup>(٢)</sup> عائد إلى<sup>(٣)</sup> الكرى<sup>(٤)</sup>.

\* «واختيرَ نصبٌ قبل فعلٍ ذي طلب»: قد يُشكك عسى هذا: ﴿الزَّائِنَةُ﴾<sup>(٥)</sup> وَالزَّانِ قَاتِلُهُ<sup>(٦)</sup>، ﴿وَالْكَارِثُ وَالشَّارِقُ قَاتِلُهُمَا﴾<sup>(٧)</sup>، وجواب س<sup>(٨)</sup> عن ذلك: أنَّ فعلَ الطلب ليس هو الخبر، وإنما يقيح الرفع إذا كان الطلب خبراً، قال س: وقرأ نلن بالنصب<sup>(٩)</sup>، وأثبت العامة إلا الرفع.

وذهب أبو القاسم<sup>(١٠)</sup> إلى الفرق بين كون للشتغل عنه بفعل الطلب صفةً أو اسماً، فيختار الرفع في: المحسر فحازره، وبين: زيداً قاضيه، فيختار في الأول الرفع، وفي الثانية النصب. ش<sup>(١١)</sup>.

ع: وفزق القرأة<sup>(١٢)</sup> بين أن يُراد بالاسم العموم أو لا؛ لأن أريد به معنى ترجح النصب، ولا ترجح الرفع، قال: فلذلك رُفع في: ﴿وَالْكَارِثُ وَالشَّارِقُ﴾<sup>(١٣)</sup>،

(١) في المخطوطة مهبلت، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع القطع مقدار كلمة تعلست في المخطوطة.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ١٢/١ مع ١١/ب.

(٥) في المخطوطة: والزانية، وهو خطأ.

(٦) النور ٢.

(٧) المائة ٣٨.

(٨) الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٤.

(٩) هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: مختصر من عاويه ٣٨، وشواذ القراءات للكرمان ١٥٤.

(١٠) الكامل ٨٢٢/٢.

(١١) حواشي للفصل ١٧٦، ١٧٧.

(١٢) معاني القرآن ٣٠٦/١.

(١٣) المائة ٣٨.



﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِي﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك في قوة الشرط، فلا يعمل فيه جوابه<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «ذي طلب»: قد يعترض: زيد هل رأته؟ فإنه لا يجوز فيه النصب؛ فضلاً عن أن يجب.

والجواب: أنه علم من قوله: «إذا الفعل تلاً» البيت.

و،<sup>(٣)</sup>: ﴿الرَّائِي﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَالْكَافِي﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَالَّذَانِ﴾<sup>(٦)</sup>.

والجواب معروف<sup>(٧)</sup>.

\* «وبعد ما يلاؤه الفعل غلب»: ﴿أَشْرَافُنَا وَجِدًا نَقِيعُ﴾<sup>(٨)</sup>،

فَلَا ذَا عَدَلٍ هِبْنُهُ يَحْلُلُهُ<sup>(٩)(١٠)</sup>

\* «وبعد ما يلاؤه الفعل غلب»: ينبغي أن تُعمل البعدية على المتبادرة إلى الذهن، وهي للملاصقة حتى يخرج من هذا نحو: أأنت عبدالله تضربه؟ لأن الرفع هنا

(١) النساء ١٦.

(٢) الحاشية في: ١٢/١.

(٣) أي: وقد يعترض بنحو هذه الآيات.

(٤) النور ٦.

(٥) المائدة ٣٨.

(٦) النساء ١٦.

(٧) الحاشية في: ١١/ب.

(٨) القمر ٢٤.

(٩) صدر بيت من الطويل، فُتِلَ بن خُشْرَمٍ، وعجزه:

ولا ذَا حَبَابٍ هُوَ يَرْجُو لِلنَّعْمِ ...

ينظر: الديوان ١٠٣، والكتاب ١٤٥/١، والخمعة ٢٥٤/٦، والألالي في شرح أمالي الفاي ١/٥٥٦، ٦٣٩، وأما ابن السكيتي ٨٥/٢، وتحليص الشواهد ٣٢٥، ٤٦٢.

(١٠) الحاشية في: ١٢/١.



أجود عند س<sup>(١)</sup>، وقال أبو الحسن<sup>(٢)</sup>: النصب أجود؛ لأن "أنت" ينبغي أن يرتفع فعلي، إذ كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به "أنت" سابقاً على "عبد الله".

ولك أن تقول: خمله على عدم الملاصقة الأولى من وجهين:

أحدهما: أن الفصل بالظرف والجار والجرور أجمعوا على أنه كلا فصل، فإذا حملته على الملاصقة لم تثنِ قول أحيد، وإذا حملته على أعيم من ذلك صغ لك قول الخفش.

ومنها: أنك إذا حملته على ذلك حملته على خلاف موضع لفظة "بعد" لأنها لتأخر، سواء كان بحاجة أو لا<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «وبعد ما يلاؤه الفعل غلب»: قال ابن عصفور<sup>(٤)</sup>: وذلك أدوات الاستفهام و"ما" و"لا" النافيتين<sup>(٥)</sup>.

- قال الناطم<sup>(٦)</sup>: و"حيث" مجردة من "ما".

فإن قيل: ولأي شيء كانت بالفعل أولى؟

قلت: تشبيهاً بأدوات الجزاء؛ لأن الفعل بعدها غير موجب.

ع: لم أر تعليلاً أقرب من هذا، وكثير منهم يقول: لأن الذوات معلومة، والاستفهام إنما يكون عن الأفعال، وهذا الكلام ليس بشيء، بخلاف هذا التعليق، وهو شامئ لأدوات الاستفهام و"ما" و"لا"؛ إلا أنه أطلق الحكم في أدوات الاستفهام،

(١) الكتاب ١٠٤/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب صيوجه للسويدي ١٧٦/٣، والتذيل والتكميل ٣٣٦/٦.

(٣) الحاشية في: ١٢/.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٣٦٨/١.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب ما في شرح جمل الزجاجي: النافيتان.

(٦) شرح الكافية الشافية ٦٢٠/٢، وشرح التسهيل ١٤٢/٢.



وليس بجواب، إلا أنه قدّنه بعدد، فقال<sup>(١)</sup>: وليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل بلبه الفعل في الفصيح إلا المزمرة؛ لأنها أمّ الباب، فأُتبع فيها، بدليلي أنها تدخل على أحوالها، ولا تدخل أحوالها عليها، ولا يلي الاسم أداة استفهام غير المزمرة إلا ضرورة. /

قال<sup>(٢)</sup>: وأما "ما" و"لا" فليهما الاسم تارة، والفعل أخرى؛ لأنهما لم يقوّتا على طلب الفعل قوّة أدوات الاستفهام.

ع: وذلك؛ لأن الذي بعدهما - وإن كان غير موجب - فإنه غير محض. انتهى.

وأدوات الجزاء لا يليها إلا الفعل الظاهر، فأما قوله<sup>(٣)</sup>:

أَيْتَمَّا الرِّيحُ قُبِّلَتْهَا قَبِلَ<sup>(٤)</sup>

وقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) ٣٦٩/١.

(٢) ٣٧٠/١، ٣٧١.

(٣) هو كعب بن شقيل، وقيل: أشتم بن ضرار الكلبي.

(٤) حجر بيت من الرمل، وصدره.

صعدت نابتة في حائر ...

ينظر: الكتاب ١١٣/٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٧/١، وشقص ٧٥/٢، والأصول ٢٣٣/٢، وقليب اللغة ٩/٢، ومآل ابن الشجري ٨٢/٢، والإتصاف ٥٠٥/٢، وقلب ٥٧/٢، وشرح السهيل ١١٤/٣، والتذيل والتكميل ٣٠٨/٦، وللقاصد السحوية ١٩١٣/٤، وعزارة، الأدب ٤٧/٣.

(٥) هو عدي بن زيد.



فَمَعْنَى وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ<sup>(١)</sup>

قِيَمَةُ فَعْلَمِ الْأَسْمِ ضرورية.

ويجوز ذلك في 'إِنْ'؛ لأنها أَلَمَ الباب، قبلها الاسم في الفصح، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَحَسَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنَّهُمْ آتَيْنَاهُمْ يُجَاوِزُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، إلا إن كان فعل الشرط مضارعاً فإنه لا يلبسها إلا ضرورة.

وفي رفع الاسم الواقع بعد 'إذا' عِلَاقَةٌ بين م<sup>(٣)</sup> والأخفص<sup>(٤)</sup>.

وأما أدوات التثنية فيقع الاسم بعدها في الفصح؛ لأنها لم تُثَقِّ قُوَّةَ أدوات الجزاء؛ لأنه طَالِبُهُ من حيث المعنى، لا من حيث العمل<sup>(٥)</sup>.

\* «وَبَعْدَ مَا يَلَاؤُهُ الْقَعْلُ غَلَبَ»: قال في 'للمقتل'<sup>(٦)</sup>: أن يقع موثقاً هو بالفعل أولى، وذلك بعد حرف الاستفهام.

فكُتِبَ عليه الشُّلُوبُ<sup>(٧)</sup>: يعني: بعد الألف، وإلا فسائر حروف الاستفهام لا تجوز معها المسألة، لا رفقاء، ولا نصيباً، قال م<sup>(٨)</sup>: فإن قلت: هل زيداً رأيت؟ وهل زيدٌ

(١) بعض بيت من الشريف، وهو بتمامه:

فَمَعْنَى وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يُجَاوِزُونَ وَتَعْلَمُ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِي

الواحد: الذي يدخل على القوم بغزو إذن. ينظر: ذيل الديوان ١٥٦، والكتاب ١١٣/٣، وللقنط ٧٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١١٧/٢، ٤٣٢، والأصول ٢٣٢/٢، وأمثالي ابن الشجري ٨١/٢، والإنصاف ٥٠٥/٢، واللباب ٥٨/٢، وشرح السهيل ١٠٨/٢، وميزان الأدب ٤٦/٣، ٣٧/٩.

(٢) التوبة ٦.

(٣) الكتاب ١٠٦/١.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، والإنصاف ٥٠٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢.

(٥) لمخاشبة في: وجه الورقة الرابعة للملحقة بين ٧/ب و ٨/أ وظهورها.

(٦) ٦٧.

(٧) حواشي لنقص ١٧١، والكلام في المطبوعة مختصر.

(٨) الكتاب ٩٩/١.



ذهب؟ قُبِح، ولم يَجْزِ إلا في الشعر. انتهى.

ومثل أبو القاسم في أوائل "المفصل" <sup>(١)</sup>: هل زيدٌ خرج؟ وليس بجيد.

والحاصل أنه إذا وقع بعد أداة الاستفهام غير المزمرة اسمٌ وفعلٌ فلا يلي الأداة إلا الفعل ظاهراً منقوطاً به.

وجميع ما ذكرناه في أدوات الاستفهام جاز في أدوات الشروط، فحكم "إن" حكم المزمرة، وحكم ما عداها حكم "هل" وبقي أحوالها، وهمة التسوية كمزمرة الاستفهام، تقول: ما أدري أينما لقيته أم عمراً؟ ش <sup>(٢)</sup>.

ع: وقال الإمام عبد القاهر الجوزي رحمه الله له في أوائل "شرح الإيضاح" <sup>(٣)</sup> ما ملخصه: والفرق بين "هل" والمزمرة: أنه يجوز: أينما ضربته؟ على قُبِح، فتبتدي الاسم مع القدرة على الفعل، ولا يجوز ذلك في "هل"، وإنما جاز الابتداء في المزمرة لأنها ألم الباب، وأكثر حروفه تصرفاً، فيشغ فيها ما لا يشغ في غيرها، ولا يجوز: كيف زيدٌ ضربته؟ فتبتدي، مع القدرة على الفعل، فإن قلت: هل زيدٌ خرج؟ كان "زيد" بتقدير فعل.

ع: مقتضى كلامه: أن الذي اعتصمت به المزمرة: اعتقاد أن... <sup>(٤)</sup> بعدها مبتدأ، وأن <sup>(٥)</sup> هذا هو الممتنع في أحوالها، وهذا موافق للتحقيري <sup>(٦)</sup>، وليس بجيد.

وقوله: مع القدرة على الفعل، ليخرج نحو: ﴿فَهَلْ أُنَبِّئُكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup>، إذ لا

(١) ٣٤.

(٢) الخاضية في: ١٢/١.

(٣) المقصد في شرح الإيضاح ٨٨/١.

(٤) موضع الشق مقدار كلمة "قطعت في المخطوطة.

(٥) انطمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) المفصل ٦٧.

(٧) هود ١٤، والأنبياء ١٠٨.



يقول: (١٠).

وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولا  
وإن تلا المعطوف فعلا<sup>(١١)</sup> مخبرا به عن اسم فاعطين مخبرا

(١٠)

\* [«فَاعْطِفَنَّ مُخَيَّرًا»]: قال الشَّاذِلِيُّ<sup>(١٢)</sup>: استثنى من<sup>(١٣)</sup> من هنا فعل التعجب،  
نحو: ما أحسن زيدًا وعمرو أكرمته، فاختار الرفع لا غير<sup>(١٤)</sup>.

\* قوله: «فَاعْطِفَنَّ مُخَيَّرًا»: امرٌ غُضُوفٌ<sup>(١٥)</sup>: إلا أنك إذا عطفت على الصغرى؛  
فقال الشَّاذِلِيُّ<sup>(١٦)</sup>: لا بُدَّ من رابطٍ؛ لأنها في موضع الخبر، ويطلبه: أن الغراء أجمعوا على  
نصب السماء من: «وَالسَّمَاءَ وَقَعَهَا»<sup>(١٧)</sup> بعد قوله: «وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرُ  
يَسْجُدَانِ»<sup>(١٨)</sup>، مع أنه لا رابط.

ع: قيل: لا دليل فيها؛ لأنه يجوز أن يكون عطفا على قوله: «وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرُ  
يَسْجُدَانِ»<sup>(١٩)</sup>، فيكون من عطف الفعلية على الاسمية، نحو: زيدٌ قام وعمراً ضربه، ولا  
علاف في جواز مثل هذا.

ع: لو كان كذلك لكان النصب مرجوحاً، فلا ينبغي الحمل عليه.

(١) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ١٢/.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: فقل.

(٤) حواشي للنقش ١٧٠.

(٥) الكتاب ٩٦/١.

(٦) الحاشية في: ١٢/.

(٧) شرح جمل الزحاحي ٣٦٧/١، ٣٦٨.

(٨) شرح كتاب سبويه ١٣٠/٣.

(٩) الرحمن ٧.

(١٠) الرحمن ٦.

(١١) الرحمن ٦.



قيل: ويحتمل أن تكون معطوفة على الجملة الفعلية من قوله: ﴿عَلَّمَهُ الْكِتَابَ﴾<sup>(١)</sup>، وفصل بقوله: ﴿الْقَلَمُ وَالْقَلَمُ يُحْسِنُ وَالْقَلَمُ يُحْسِنُ﴾ \* وَالْقَلَمُ وَالْقَلَمُ يُحْسِنُ<sup>(٢)</sup> على الاعتراض؛ لئلا يفهم من التأكيد.

قال ابن عثيمين: ويحتاج على السراحي بأن س<sup>(٣)</sup> مثل به بغور رابط.

فإن قال: لم يتعرض لإصلاح اللفظ، كقول أبي القاسم<sup>(٤)</sup>: لو قلت: مررت به الكريم، على النعت لم يجز، أو على البدل حاز، وهو لا يجوز أن يكون بدلاً ولا نعتاً، فلم يتعرض لإصلاح اللفظ.

قيل: لو كان كذلك لبه عليه س وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال.

ومنه من قال: لا يشترط الرابط إن كان العطف بالواو؛ لأنها بمعنى "مع"، فكأنك قلت في: زيد ضربه وعمرأ أكرمه: زيد جمعت بين ضربه وإكرام عمرو، فكأن حكمهما حكم جملة واحدة، فاكتمى منهما بضمير.

وهذا باطل؛ لأن س<sup>(٥)</sup> وغيره حكوا أن الأمر في الواو كهو في غيرها.

وذهب القاسمي<sup>(٦)</sup> إلى أن النصب مختار وإن عطف على الكري؛ لأن العاطف تقدمه جملتان، فأيهما شئت شأنته، ولا يلزم من المشاكلة العطف، بدليل: أكلت السمكة حتى رأسها أكلته، فشاكلوا، وإن كانت لا عطف<sup>(٧)</sup>؛ لأن "حتى" لا تغطف في الجمل، وهذا أشد للذهب<sup>(٨)</sup>.

(١) الرحمن ٤.

(٢) الرحمن ٥، ٦.

(٣) الكتاب ٩١/١.

(٤) الجمل ٢٩.

(٥) الكتاب ٩٦/١.

(٦) البصائر ٢١١/١-٢١٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٨) الحاشية ن: ١٢/.



والرفع في غير الذي مرّ رجع فما أبيع الفعل ودع ما لم يُبَيَّح  
(١خ)

\* وبه قال الأخفش، والزجاج، والمبرّد<sup>(١٢٧)</sup>.

وفصل مشغول بحرف جرّ أو بإضافة كوصل يجري  
(١خ)

\* قوله: «وفصل مشغول» البيت: ويُقدَّر حيثلو ذلك الفعل الناصب من المعنى،  
لا من اللفظ<sup>(١٢٨)</sup>، وإلا لم ينصب، نحو: ﴿وَصَلَّاهُ مَعْرِبَةً أَلَا مَشْنُورٌ﴾<sup>(١٢٩)</sup>، أي: و...<sup>(١٣٠)</sup>  
كُلًّا، ﴿وَقَرَّبًا حَتَّىٰ عَلَيْهِمُ الْغُتَّةُ﴾<sup>(١٣١)</sup>، أي: وأشغى قريبًا، من...<sup>(١٣٢)</sup>.

وسو في ذا الباب وصفًا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل  
وعلمةً حاصلةً بتابع كعلمة بنفس الاسم الواقع  
(١خ)

\* [«بتابع»]: يعني: بتابع متبوع اسم عيّل فيه الفعل أو الوصف<sup>(١٣٣)</sup>.

(١) كذا قدّرت موضع هذه الحاشية، ولم أُنَبِّه: إذ كتبها ابن هشام بمقلوب الورقة، بعيداً عن  
النق، لكنها بإزاء هذا البيت، ولم تُنَف على رأي هؤلاء الأئمة المذكورين في هذه المسألة.

(٢) الحاشية في: ١٢/.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) الفرقان ٣٩.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٦) الأعراف ٣٠.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) الحاشية في: ١٢/ب.

(٩) الحاشية في: ١٢/.



## تعدّي الفعل ولزومه

علامة الفعل التعدّي أن تتصل بها غير مُضمر به نحو عمل

(خ ١)

\* ع: قوله: «تعدّي الفعل ولزومه»: لثا انقضى الكلام على المرفوعات التي هي: المبتدأ، والخبر، وما تفرّع عليهما، والفعل، ونائبه: شرع في المنصوبات، وابتدأها بالمفعولات، فاحتاج إلى بيان الفعل للتعدّي والفعل «القاصر» لأن بذلك يُذكر ما ينصب للمفعول مما لا ينصب.

وَيَعْلَمُ قبل ذلك أن للفاعيل خمسة: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه.

وهذه الخمسة قسمان: منها ما يقع مضمراً هو الهاء، ومنها ما ليس كذلك.

والثاني هو للمفعول معه: لأن الهاء ضمير متصل، والمفعول معه متصل عن العامل بالواو، فامتنع مجيء متصل، وإنما يجيء بلفظ الضمائر المنفصلة، قال<sup>(١)</sup>:

فَكَانَ وَإِلَيْهَا كَخَزَانٍ لَمْ يُفَقْ مِنْ الْهَاءِ إِذْ لَا فَاءَ عَلَى ثَقَلِهَا<sup>(٢)</sup>

والأول -وهو الذي يكون ضميراً هو الهاء- ينقسم قسمين:

أحدهما: ما يتصل بالفعل، وهو شيان: المفعول به، نحو: زيد ضربه، والمصدر، نحو: «فَيَهْدِيهِمْ أَفْئِدَتُهُ»<sup>(٣)</sup>، أي: اقتدِ الاقتداء.

وما يتصل منه بالجار، وهما المفعولان الباقيان: المفعول له، نحو: الإكرام جنتك له، والمفعول فيه، نحو: يوم الجمعة سرت فيه، وأما مك حنست فيه، وسبب ذلك: أن وصول العامل إلى ظاهرهما على نية الجار، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها كراهية

(١) هو كعب بن خنبل التميمي.

(٢) بيت من الطويل. حزن: عطشان، ثقّد: تشققت أعضاؤه لكثرة ما شرب. بنظر: الكتاب ٢٩٨/١، والأصول ٢١١/١، والحقبة ٢/٢٨، وإخلل في شرح أبيات الجمل ٢٦٩ (ت. الباصي)، وشرح التسهيل ٢/٢٥١، والتذيل والتكميل ٢/٢٢٦، ١٠/٨.

(٣) الأنعام ٩٠.



اجتماع مجازين.

إذا عرفت هذا فنقول: قوله:

«علامة الفعل المتعدّي أن تتصل بها غير مصدرٍ به»

خرج به جميع الأفعال الفاصرة؛ لأنها لا تتصل بها هاء غير المصدر، بل يكون بينهما واسطة، نحو: زيد مررت به، وزيد دخلت عليه، ويوم الجمعة سرت فيه، وأماك حلت فيه، أو يتصل بها هاء، لكنها هاء المصدر، نحو: زيد قامه وقعد<sup>(١)</sup>.

\* اختلف في تمييز المتعدّي من اللازم بالمعنى والتعلّق؛ فإن الفعلين قد يتحدان معنى، وأحدهما متعدّ والآخر لازم، ك: صدقته وآمنت به، ونسيت وذُهِلت عنه، ورغبت فيه وحببته، وأردته وهمت به، وخطبته وأشفقت منه، واستطعته وفدّرت عليه، ورحوته وطمعت فيه، ونجّيته وأعرضت عنه.

قال المصنف<sup>(٢)</sup> بعد أن ذكر أنه لا يُخَيَّرُ بذلك إلّا ذكرته: وإنما يُخَيَّرُ المتعدّي بأن يتصل به كاف الضمير أو هاء أو ياء باطراد، وبأن يُصاغ منه اسم مفعول تام باطراد، نحو: صدقته، وحببته، وأردته، ورحوته، فهو مُصَدِّقٌ ومُحِبِّبٌ ومرادٌ ومرحّبٌ، وبهذا علّم أن "قال" متعدّ لاطراد نحو: قتته، فهو مقول.

ع: فثبت أن قوله: «أن تتصل بها غير مصدرٍ به» مرادّه: هاء أو ياء أو كاف، وإنما ثبت على البعض على أن الجميع سواء، فلا يقال: ثبت البعض.

ع: فإن قلت: لم لا اعتُبر بوقوعه على اسم، ولم يخص ذلك بالهاء؟

قلت: لأنه قد يُخذف الجار، فيُصِلُ إليه بنفسه، قال تعالى: ﴿أَعْيَلْنَاهُ أَمْرًا رَيْبَكُمُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿لَا تَقْنَدُوا لَهُمْ يَرْحَلَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ١٢/ب و ١٣/أ.

(٢) شرح التسهيل ١٤٩/٢.

(٣) الأعراف ١٥٠.

(٤) الأعراف ١٦.

(٥) لم أقب على تسميته.



كَأَنِّي إِذْ أَسْتَعِي لِأَلْفَرِّ طَائِرًا مَعَ النَّحْمِ مِنْ<sup>(١)</sup> عَوْدِ السَّمَاءِ يَصُوبُ<sup>(٢)</sup>  
وأما مع الضمير فيجب أن تَرُدَّ الشيْءَ إلى أصله، وهذا معنى كلام المصنف في مثل  
هذا فإنه قال<sup>(٣)</sup>: إنه - وإن حاز: قعدت الصراط - لا يجوز: صراطٌ مَقْعُودٌ، حتى تقول:  
عليه.

قلت: قد جاء:

وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَا<sup>(٤)</sup> لَقَضَّيْ<sup>(٥)</sup>

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ مَثُودٌ﴾<sup>(٦)</sup>، ويقولون: المَشْرَك، والمَقْصُور.

وبالحقيقة؛ فإذا حُرِفَ بالهاء ولحقها كان أولاً؛ لأنه كثر حذفُ الجار والوصولُ  
بنفس العامل القاصر إلى الظاهر، وتَدَرَّ في الضمير.

لم إن مرادهم بقولهم: أن تُعِلَّ الهاء به: / [أن]<sup>(٧)</sup> يكون ذلك باطراد، فلا تَرِدُ  
الندرة؛ لأنه قال: «أن تُعِلَّ»، فَوُكِّلَهُ إلى نفسك، لا إلى وضوهم.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: في.

(٢) بيت من الطويل، يَصُوبُ: يهيء من هي، كما في القاموس المحيط (ص و ب) ١٩٠/١.  
الشاهد: تعدي "أففر" إلى "مشر" بنفسه. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٢١/١، وحيون  
الأخبار ٣٧٣/١، والمستحب لكرام ٦٠٤/١، وشرح التسهيل ١٤٨/٢، والتذيل والتكمين  
٢٤، ١٢/٧.

(٣) شرح التسهيل ١٤٩/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: الأسى؛ لأنه ثلاثي ولوي كلام.

(٥) بحر بيت من الطويل، لأعرابي من بني كلاب، وقيل: لعروة بن حزام، وصدره:

نَجْمٌ قَدْ بَدَى مَا بَهَا مِنْ مَنَابِذٍ ...

ينظر: الكامل ٤٧/١، والبصريات ٩١٦/٢، وطرائر الشعر ١٤٦، وشرح التسهيل ١٤٨/٢،  
والتذيل والتكمين ١٢/٧، ١٥٦/١١، وتغليب الشواهد ٥٠٤، ومغني اللبيب ١٩٠، ٧٥١،  
وللنقائض النحوية ٩٩٤/٢، وخزانة الأدب ١٣٠/٨، ١٢٠/٩.

(٦) هود ١٠٣.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.



ومن هنا استدل عبيّ تعديّ "قال"؛ لأنه قد جاء: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُ﴾<sup>(١)</sup>، ونقول: هذا الشيء مقولٌ.

ومن الحذف مع الظاهر: دخلت الدار والمسجد، وذهبت الشام، ومطيرنا السهن والجبل، وشرب فلان الظهر والبطن، فهذا حذفٌ كثير، فلذلك يُلَاقِ عليه نصٌّ عليه المصنف<sup>(٢)</sup>.

\* رحوته وطمعت فيه، ورغبت فيه وحببته، أردته وجمعت به، آمنت به وصدقته، أشفقت<sup>(٣)</sup> منه وخففته؛ الحاصل: راعان، وثلاث همزات، ونون، وتاء<sup>(٤)</sup>.

ع: وأقرب مما قال: العامن الواحد، نحو: قصدته وقصدت له، وخففته وخفقت منه، وشكرته وشكرت له<sup>(٥)</sup>.

فانصِبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يُنْبَ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوَ تَدْبِثِ الْكُتُبِ  
(١خ)

\* ع: مُمْ لَا قَالَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ وَالظَّارِفِينَ؟<sup>(٦)</sup>

وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُغْدَى وَحَجِمَ لَزُومُ أَعْمَالِ السَّجَايَا كُنْهِمُ  
(١خ)

\* [«وَحَجِمَ لَزُومُ أَعْمَالِ السَّجَايَا»]: ع: فَإِنْ قُلْتَ: قَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ<sup>(٧)</sup>:

(١) للمائدة ١١٦.

(٢) شرح السهيل ١٤٩/٢.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحقة بين ١٢/ب و ١٣/أ وظهرا.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) لعل مراده حصر هذه الأفعال بذكر أول حرف من أحد الفعلين المترافقين منها، فقرأه ان في: رحوته ورغبت فيه، والهمزات في: أردته وآمنت به وأشفقت منه، والنون في: نسبته، وتاء في: تمبته، وبقي عليه أحد الفعلين في: استطعته وقدرت عليه.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحقة بين ١٢/ب و ١٣/أ.

(٧) الحاشية في: ١٢/ب.

(٨) هو رياح بن سبيح الزنهي.



طالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الْأَوْعَالُ<sup>(١)</sup>

وقول أبي علي<sup>(٢)</sup>: أَعْمَلُ الْأَوَّلُ، وفي "ليس" ضميرُ القصة، وفي "تَنَالُ" ضميرُ الأوعال؟  
قلت: "طالَتْ": غَلَبَتْ في الطُول، لا بمعنى: حَصَلَ لها ضِدُّ الْقِصَرِ، ولو كان  
كذلك لَمْ تَعُدْ لَأَنهَا طَبِيعَةٌ كَالْقِصَرِ، ونحوه: ...<sup>(١)(٢)</sup>.

\* [«كَتَبُوهُمْ»]: ع: قال الشَّخْصُ في 'صِنَاعَةِ الْكُتَابِ'<sup>(٣)</sup> في باب 'فَعَلَ' بضم  
الفاء ما نَصَّه: ويقال: رَجُلٌ مَنُوهٌ، لِلزَّيْغِ الْبَطْلِ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَا: مَنُوهٌ في الْعِلْمِ، وَالْقِيَّاسِ:  
نَمٌ<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ. انتهى. وهو غريب<sup>(٦)</sup>.

كَذَا افْعَلٌ وَالْمُضَاهِي افْعَسَا      وَمَا اقْتَضَى لظَافَةً أَوْ ذَلَا  
أَوْ عَرَضًا أَوْ طَائِعَ الْمَعْدَى      لَوَاحِدٍ كَمَدَّةٍ فَامْتَدَا  
وَعُدَّ لِأَزْمَا بِحَرْفٍ جَرٍ      وَإِنْ حَذَفَ فَانْصَبَ لِلْمَنْجَرِ  
(خ ١)

\* [«بحرف جر»]: مثاله: ذهب زيدٌ، وذهبت به، وقال الله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ

(١) حذر بيت من الكامل، وسدده:

إِنَّ الْقِرَادِقِيَّ صَحْرَةً عَادِيَةً ...

ينظر: الكامل ٨٦٢/٢، والرائر ٩٧/٢، وعمدة الكتاب ١٠٨، وتلخيص ٢٤٢/١، وأملالي ابن  
الشجري ٣٠١/١، والحماسة البصرية ٥٥٧/٢.

(٢) لم ألق على كلامه.

(٣) موضع القط كلمة لم ألقها في المخطوطة، ورجعها: ولعمد.

(٤) الحاشية في: ١٢/ب.

(٥) عمدة الكتاب ٤٢٠.

(٦) ينظر: الجيم ٢٧٥/٣، وتهذيب اللغة ١٧٥/٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما آتت.

(٨) هو ثابت في الألفاظ ١٧٠، وجمهرة اللغة ٩٩٣/٢.

(٩) الحاشية في: ١٢/ب.



يُؤرِّهِمْ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَثَل: مرث...<sup>(٢)</sup>، وستقف على شرح ذلك في باب...<sup>(٣)</sup>

\* [«بحرف جر»]: أو بالتضعيف، نقول في «فرح»: فرحته، أو بالتضمين، كقوله<sup>(٤)</sup>:

إِنَّا نَعْلَمُ الْخِتَامَ نُوَزِّلُ غَيْثِي      وَلَوْ نَسَلْتُ غَلًّا لَمْ غَدِّرْ<sup>(٥)</sup>  
نَقْلًا وَفِي أَنَا وَأَنْ يَطْرُدَ      مَعَ أَمْرِ لَيْسَ كَعَجَبٍ أَنْ يَدُوا  
(خ ١)

\* قال<sup>(٦)</sup>:

حَزَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِحُكْمِ      زَيْفَتَيْنِ فَلَا غَيْثِي لَمْ غَدِّرْ<sup>(٧)</sup>  
فَأَوْسَلَ 'فَالَا' إِلَى 'غَيْثِي'، وهو لا يتعدى بنفسه، وليس 'غَيْثِي' ظرفًا؛ لأنه غير  
مبهم، وإنما هو على إسقاط الجار، ونظيره:

(١) البقرة ١٧.

(٢) موضع القطع مقدار ثمان كلمات أو تسع انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع القطع مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١٢/ب.

(٥) هو النابغة الذبياني.

(٦) بيت من البسيط، روي: «ذُكِّرَتِي» بدل «غَيْثِي»، ولا شاهد فيه. الشاهد: تضمين «غَيْثِي» معنى: ذُكِّرَتِي، فعُدِّي فقصب «أَمَّ عَمَارَ». ينظر: الديوان ٢٠٣، والكتاب ٢٨٦/١، وجهرة أشعار العرب ١٨٩، والرائع ١٠٦/١، والخصائص ٤٢٧/٢، وشرح التسهيل ١٥٦/٢، والتذيل والتكميل ٤٤٤/٧.

(٧) الحاشية في: ١٢/ب.

(٨) هو رجل من الجزن.

(٩) بيت من الطويل. ينظر: الفائق ٩٥/١، وشرح جمل الزجاجي ٣٣٠/١، والتذيل والتكميل ٤٤٠/٨، وشرح شذور الذهب ٣٠٥.



كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبِيُّ<sup>(١)</sup>

\* قال س<sup>(٢)</sup> في:

وَتَلَبَّثْتُ عِنْدَهُمْ بِإِحْوٍ أَصْنَعْتُ<sup>(٣)</sup>

وفي: ﴿مَنْ أَمَّاكَ هَذَا؟﴾<sup>(٤)</sup>: إنه على تقدير الجار<sup>(٥)</sup>.

\* هل الموضع بعد حذف الجار من "أَنْ" و"أَنْ" نصبٌ أو خفضٌ؟

قال ابن عيَّاش<sup>(٦)</sup> في سورة البقرة<sup>(٧)</sup> في: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُ اللَّائِقَةَ﴾<sup>(٨)</sup>: الموضع جرٌّ عند

(١) بعض بيت من الكامل، لمساعدة بن مَعْقِلَة المذلي، وهو يتماهم:

لَدُنِّي يَهْزُ الكَفُّ يَهْبِثُ مَتْنُهُ      فَبِهِ كَمَا عَمَلُ الطَّرِيقِ الثَّغْلَبِيِّ

بصل: يضطرب. ينظر: الكتاب ٣٦/١، ٢١٤، والكامل ٤٧٤/١، وديوان المثلثين ١٩٠/١، وشرح أشعار المثلثين ١١٢٠/٣، وكتاب الشعر ٤٤٦/٢، والخصائص ٣٢٢/٣، وأمل في ابن الشجري ٦٣/١، وشرح جمل الزحاحي ٣٣٠/١، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢، والتذليل والتكميل ٣٩/٨، ومغني اللبيب ١٥، ٦٨١، والمقاصد النحوية ٩٨٩/٢، وإعراب الأدب ٨٣/٣.

(٢) الحاشية في: ١٢/ب.

(٣) الكتاب ٣٩/١.

(٤) صدر بيت من الطويل، للفرزدق، ولم أعف عليه في ديوانه، وعجزه:

كَرَّاتًا مَوَالِيهَا لَيْسَا صَمِيحًا

...

عبدالله: قبيلة، وإحْوٍ: موضع. ينظر: الكتاب ٣٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٦/٣، وشرح التسهيل ١٠١/٢، والتذليل والتكميل ١٦٤/٦، ٣٥٤، والمقاصد النحوية ٩٧٤/٢.

(٥) الحرم ٣.

(٦) الحاشية في: ١٢/ب.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) فحز الجوز ٣٠٧/١.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) ٢٢٩.



س<sup>(١)</sup> والكِسائي<sup>(٢)</sup>، ونصب<sup>٣</sup> عند غيره<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لَمَّا حُذِفَ الجارُ وَصَلَ الفعلُ، كما<sup>(٥)</sup> تقول في: استغفرت الله ذنبًا.

ح<sup>(٦)</sup>: قال أبو عبي<sup>(٧)</sup> وغيره: إن مذهب س<sup>(٨)</sup> أن...<sup>(٩)</sup> نصب<sup>١٠</sup>، وبه قال القرطبي<sup>(١١)</sup>، وإن مذهب الحنبل<sup>(١٢)</sup> حرّء<sup>(١٣)</sup>، وبه قال الكِسائي<sup>(١٤)</sup>.

ح<sup>(١٥)</sup>: وإذا كانت<sup>(١٦)</sup> "أَنْ" و"أَنَّ" في محل للمفعول له فلا خلاف أن الموضع<sup>(١٧)</sup> نصب لا غير، نص<sup>١٨</sup> على ذلك النحويون.

ع: لأنه...<sup>(١٩)</sup> هنا اسمًا ظاهرًا لم يكن إلا منصوبًا؛ لأنه لو كان باللام كان<sup>(٢٠)</sup> مقدّرًا به النصب والتحرّد عنها، فكيف تُؤَى إذا حذفت؟

(١) الكتاب ١٢٨/٣، وقد قبل به سيويه تحويرًا لا اختيارًا. ينظر: شرح كتاب سيويه للسرياني ٢٦/١١، والتذيل والتكميل ١٨/٧، وإرشاف الضرب ٢٠٩٠/٤، ومعنى الثيب ٦٨٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيويه للسرياني ٢٦/١١.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) البحر المحيط ٤٧٢/٢.

(٦) لم ألق على كلامه، وينظر: الإغفال ٩٨/٢، واللمحة ١٣٧/٦.

(٧) الكتاب ١٢٧/٣.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) معاني القرآن ٥٨/١، ٢١١.

(١٠) ينظر: الكتاب ١٢٦/٣، ١٢٨، ونص<sup>١١</sup> سيويه في للوضع الثاني على أن الخليل يرى الموضع نصًا لا حرّء.

(١١) ينظر: شرح كتاب سيويه للسرياني ٢٦/١١.

(١٢) البحر المحيط ٤٧١/٢.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٥) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعت في المخطوطة.

(١٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



ونظيره: لو قلت: أستغفر الله هذا؛ فلا خلاف أن الموضع نصب؛ لأنك لو قلت  
تذله: الذنب؛ كان منصوباً، وإنما لمّا اطراد الحذف في "أَنْ" و"أَنَّ" كانت لهما  
خصوصية<sup>(١)</sup>.

\* [«وفي "أَنْ" و"أَنَّ" يطرأ»]: وكنا في المفعول له، وظهور النصب فيه دليل  
على تقديره هنا، بخلاف الحذف، ولم<sup>(٢)</sup> هو مخالف للقواعد، أعني: حذف الجار وإبقاء  
عمله<sup>(٣)</sup>.

\* ومثل "أَنَّ" و"أَنْ" في اطراد الحذف عندي: "كُنْ" في لغة من قال: كُنْما، ومن  
قال: كُنْ يَفْعَل، بعد اللام<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «مع أَمَّا لَيْسَ»: نظير المسألة: حوار حذف للضمير في التنارع في  
قوله<sup>(٥)</sup>:

يَرَوْنِي وَإِرْلُو مِنْ أَصَادِفُهُ فِي الثَّانِيَاتِ فَأَرْضِيهِ وَأَرْضِيَنِي<sup>(٦)</sup>  
لَقَهْمُ اللَّعْنَى، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ:

نَالَ عَنِّي تَيْهًا وَبِلْتُ إِلَيْهِ مُسْتَعِينًا بِهِ<sup>(٧)</sup> عَمَرُو فَكَانَ مُعِينًا<sup>(٨)</sup>  
وَلَا<sup>(٩)</sup> لَمْ يُعْلَمْ: بِلْتُ إِلَيْهِ، أَوْ: عَنْهُ<sup>(١٠)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٢/أب.

(٢) كنا في المحظوظة، ولعل الصواب بلا و،

(٣) الحاشية في: ١٢/أب.

(٤) الحاشية في: ١٢/أب.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من البسيط، يرلو: يدع النظر، كما في: القاموس المحيط (ر ن و) ١٦٩٣/٢. ينظر:  
شرح التسهيل ١٧٣/٢، والتذيل والتكميل ٩٤/٧.

(٧) كنا في المحظوظة، والصواب بخلفها، كما في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٨) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. تَيْهًا: كَثْرًا وَمَنَاقًا، كما في: القاموس المحيط (ت ي  
هـ) ١٦٣٤/٢. ينظر: شرح التسهيل ١٧٣/٢، والتذيل والتكميل ٩٧/٧.

(٩) كنا في المحظوظة، ولعل الصواب الذي به يستقيم السياق: وَلَا.

(١٠) الحاشية في: ١٢/أب.



والأصل سبق فاعل معنى كفّن      مِنْ أَلْبَسَ مِنْ زَاكِمٍ نَسَجَ الِیَمَنَ  
 ويلزّم الأصل للموجب غَرَا      وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلِي حَتْمًا قَدْ يُرَا<sup>(١)</sup>  
 وحذف فَضْلُهُ أَجَزُ إِنْ لَمْ يَخْطِر      كَحَذَفِ مَا يَبْقَى جَوَابًا أَوْ خَصَر

(خ ١)

\* [«وحذف فضله أجز»]: قالت عائشة رضي الله عنها: «ما رأى مني، ولا رأيت منه»<sup>(٢)</sup>، أي: العورة، فحذفت ذلك احتشامًا<sup>(٣)</sup>.

\* مما يَخْطُرُ فيه الحذف في الحال: ﴿لَا تَقْرَأُوا الْكُتُوبَ وَأَنْتُمْ مُكْفَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَكِينَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَتَعْبَثَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَا تَمْشِي فِي الْأَرْضِ مَرْمًا﴾<sup>(٦)</sup>، فالقاعدة شريطة في هذه المواضع يتكررها، فلا يجوز حذفها، كما في القند. من "شرح القنطرة"<sup>(٧)</sup> له.

ع: ومنه في الحال: قوله<sup>(٨)</sup>:

(١) كنا في المخطوطة، والوجه: يُرَى؛ لأنه زائد على ثلاثة أحرف.

(٢) لم أقف عليه مستندًا بحال اللفظ، وأخرجه ابن ماجه ٦٦٢، ١٩٢٢ وأحمد ٢٤٣٤٤ بلفظ: ما نظرت، أو: ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط، وأخرجه أبو يعلى في مسنده، كما في تخریج الأحاديث لكشاف الزبيلي ٤٥٨/١ بلفظ: ما رأيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا رآه مني، تعني: الفرج، ولا شاهد فيه باللفظين المذكورين، وشككته الألباني باللفظ الأول في إرواه الغليل ١٨١٢، وباللفظ الثاني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١١٣٥.

(٣) الحاشية في: ١٢/ب.

(٤) النساء ٤٣.

(٥) الدخان ٣٨.

(٦) الإسراء ٣٧.

(٧) ٤٣١/١.

(٨) هو عدي بن زحلة الغشائي.



إِنَّمَا الْخَبْرُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا كَاسِيًا بَالَهُ قَلِيلٌ (مُتَمَّعًا)<sup>(١)</sup>  
 هذه حالة لازمة لا تُحذف<sup>(٢)</sup>.

ويُحذفُ الناصبُ إنْ علما وقد يكون حذفه مقترنا  
 (خ١)

أَتَلَقْتُ مُعْتَذِرًا بِمُسْتَرَفٍّ بِنِ عَيْيِ النَّفْسِ جَذَلًا<sup>(٣)</sup>  
 البيت عربي<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «ويُحذفُ»: تقول لمن صَدَرَتْ عنه أفعالُ البخلاء: أَكَلْتُ هذا جُلًّا؟  
 وأنشد من<sup>(٥)</sup>:

خَكَّوْتُ فَنَلْتُ: كُلُّ هَذَا شَبْرًا<sup>(٦)</sup>

(١) بيت من الحفيف. ينظر: الأصمعيات ١٥٢، والألفاظ ٣٢٧، والمجدة ٣٩٨/٣، والذَّلِّي في شرح أمالي القاضي ٨/١، والتذيل والتكميل ١٤٩/٩، ومعنى اللب ٦٠١، ووزنة الأدب ٥٨٣/٩.

(٢) الحاشية في: ١٢/ب.

(٣) بعض بيت من البسيط، لم أَتَفَّ له على نسبة، وهو بتمامه:

لَا تَلْقُ حَيْلًا وَإِنْ أَتَلَقْتَ مَعْتَذِرًا بِمُسْتَرَفٍّ بِنِ عَيْيِ النَّفْسِ جَذَلًا

الشاهد: حذف ناصب "عني" دلالةً "نأى" للتقدم عليه، والتقدير: بل أَتَفَّ عَيْيِ النَّفْسِ. ينظر: شرح التسهيل ٣٦٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٥/٣.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة التالية للتحقق بين ١٢/ب و ١٣/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أَتَفَّ عليه في كتاب سيبويه، وأُعل صوابه: ش، أي: الشلوين، وهو في حواشي للفصل ١٠٨.

(٦) صدر بيت من الطولي، لأعرابي لم أَتَفَّ على تسميته، وعجزه:

... يَخِي أَرَأَيْتَ اللهُ قَلْبَكَ مِنْ خِي

ينظر: الشعر والشعراء ٨٣٠/٢، والكمال ٣٧٢/١، وديوان للعاني ٢٦٥/١، والخماسة البصرية ١١٥٧/٣.



أي: تفعل، وتقول لئن تحبّرت للسفر: مكة والله.

قال الشَّكُّونِيُّ<sup>(١)</sup> قال س<sup>(٢)</sup>: ولا يجوز: زيدٌ عمرًا، زيدٌ: ليضربَ زيدٌ عمرًا، فتضمر فعل الغائب، يعني: في الأمر، وإلا فقد أضمره هو<sup>(٣)</sup> في: مكة والله، بتقديره: يريد، وغير ذلك.

ع: كأنَّ ذلك؛ لأنه إجحافٌ بحذف أشياء كثيرة؛ لأن الأصل: يا زيدُ قُنْ لغنم<sup>(٤)</sup> يضربُ زيدًا، ثم حذفت "يا" والمنادى و"قُنْ"، واحتصر، فقبل: ليضربَ، فلا يُختصر مرةً أخرى.

وبهذا تفعلُ توجيةً بعضي الناس لئن أجاز في:

فَتَذَلَّ زُنَيْلٌ<sup>(٥)</sup>

أن يكون "زُنَيْلٌ" منادى...<sup>(٦)</sup> "لندل"؛ لأنه لا يحذف، فلا يقوم مصدر...<sup>(٧)</sup> فيه، وذلك دليل واضح على أنه منادى، ولا حاجة لتكلف غيره.

وقالوا: كالיום رجلًا، و: سبحان الله رجلًا، و: تأمّر رجلًا، كلها بتقدير: ما

(١) حواشي للمص ١٠٩.

(٢) الكتاب ٢٥٤/١.

(٣) الكتاب ٢٥٧/١.

(٤) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عقرو" أجازته للمود وقوه، بشرط ضبطه بالشكل؛ فمبنيًا له عن "عقرو". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعلمة الكتاب ١٦٤.

(٥) بعض بيت من الطويل، لأعشى همدان، وقيل لغزو، وهو بتمامه:

على حين ألقى الناسُ حُلَّ أمورهم فتذللَ زُنَيْلٌ فلألَ نذلُ الصعلابِ

الشُّل: سرعة نقل الشيء من موضع إلى موضع، زُنَيْلٌ: قبيلة. ينظر: ديوان أعشى همدان ٩٠، والكتاب ١١٦/١، والكامل ٢٣٩/١، والأصول ١٦٧/١، وجمهرة اللغة ٦٨٢/٢، والمجعة ١٤٦/١، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، والإنصاف ٢٣٨/١، وشرح التسهيل ١٢٥/٣، والتلخيص والنكسيس ١٠٨/١١، والمفاصد النحوية ١٠٤١/٣.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة "و كلمتين" قطعنا في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع القطعت في المخطوطة.



رأيت، وقالوا: اللهم ضَيِّعْهُ وَذَلِّلْهُ، قال س<sup>(١)</sup>: إذا كان يدعو على غنم، قال «شَبَّرُهُ»<sup>(٢)</sup>:  
معناه أنه دعاء لها، لا عليها؛ لأنهما إذا اجتمعا تقالبا، فاتفقت الغنم.

ع: لا يُدْعَى لأحدٍ بأن يأتيه عدوه، ويأتي لعدوه ضِدٌّ، بل يقال إذا أُهْبِدَ هذا  
ونحوه: الهم إن جاء الضَّيِّعُ للغنم فأب بالذنب، وأما أن يُدْعَى باجتماعهما للغنم  
فليس معقولاً، فالقول ما قاله س، وليس المرادُ تسعُّلُهما دُفْعَةً<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٢٥٥/١.

(٢) ينظر: سوائر الأمثال لعمدة الأصفهاني ٢٨٩، ومجمع الأمثال ٨٤/٢.

(٣) الحاشية ن: ١٢/ب.



## التنازع في العمل

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قيل فللواحد منهما العمل  
(خ ١)

\* قوله: «اقتضيا في اسم عمل قيل»: قال الحضراني<sup>(١)</sup> في قول ساعدة<sup>(٢)</sup> بن  
سُلَيْمَة:

مَهْمَا تُصِيبُ أَهْلًا مِنْ بَارِقٍ تَنْجِسُ<sup>(٣)</sup>:

إن أبا علي<sup>(٤)</sup> أحاز في البيت ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون على القلب، و"بارق" مفعول "تصيب"، و"مِنْ" مقترن دخولها  
على "أفق".

الثاني: أن يكون "أهلاً" ظرفاً، و"مِنْ" زائدة، لأنه في غير الواجب.

والثالث: أن يكون "أهلاً" أيضاً ظرفاً، و"مِنْ" زائدة، ويكونا معمولين لـ"تنجس"،  
ويكون مفعول "تصيب" ضميراً محذوفاً عائداً على "الأفق"، أو على "البارق"، أي:  
مهما تصيب.

قال ابن هشام الحضْراني غفر الله له: وهذا الوجه من إعمال الفعلين والمعمول

(١) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦٨/٤ (عن رسالة في شروط التنازع لابن هشام).

(٢) هو شاعر جاهلي قُتِلَ، يكثر في شعره الغريب. ينظر: المؤلف والمتخلف والمتخلف للأمدي ١٠٣.

(٣) حذر بيت من البسيط وصدره:

قد نُورِثَ كَنْ مَاءٍ فِيهِ طَلُوبَةٌ ...

أُورِثَ: بُعِثَ، وَتُصِيبُ أَهْلًا: تَجِدُ نَاحِيَةَ بَارِقٍ: سَحَابٍ فِيهِ بَرَقٌ، تَنْجِسُ: تَقْذِرُ لِمَنْ مَوْفَقُهُ، ثُمَّ  
تَحْضِي إِلَيْهِ. ينظر: ديوان الفزاريين ١٩٨/١، وشرح أشعار الفزاريين ١١٢٨/٣، وللعاني الكبير  
٧٢٧/٢، والوجه ٢٣٧/١، والتنزيل والتكميل ٦٩/٧، ومغني اللبيب ٤٣٥، وعزارة الأدب  
٢٦٣/٨، ٢٦٩/٩.

(٤) ينظر: التنزيل والتكميل ٦٩/٧، والأشباه والنظائر ٢٦٨/٤ للسيوطي (عن رسالة في شروط  
التنازع لابن هشام)، وعزارة الأدب ١٦٥/٨.



متوسطاً، وهو غريب، وقلماً يذكره النحويون، وقد ذكرنا في بابهِ تقدُّمهُ على الفعلين، نحو: أيُّ رجلٍ ضربتَ وشمتت؟

ونظروا ما ذكر أبو علي: قولك: إنَّ نَجْدَ يومٍ فراغَ نَجْدًا تَوَدَّبتَ، وللعنى: إنَّ نَجْدَ نَجْدًا في يومٍ فراغَ تَوَدَّبتَ، فخلد الضمير، وأعمل "تَوَدَّبتَ" في "نَجْد"، وفي "يوم"، وخلدت من "نَجْد" ضميرُ الذي أعملت فيه "تَوَدَّبتَ"، كأنك قلت: إنَّ نَجْدَ، أو: إنَّ نَجْدَ فيه، ويجب أن يكون الأولُ أوَّلُ بالعمل بلا خلافٍ، كما كان في قولك: أيُّ رجلٍ ضربتَ أو شمتت؟ لأنه في هذه المسألة أقرب، وفي مسألة أبي علي - وإنَّ اتَّخَذَ في القُرْبِ للعاملين - / إلا أن إعمال العامل الأولِ أوَّلُ، لتقدُّمِهِ من غير معارضي للتقدُّم، يَدُلُّك على أن إعمال المتقدم أوَّلُ: قولك: لَرَبُّهُ ضَرَبْتُ، وَزَيْناً ضَرَبْتُ، ولا يجوز هذا في التأخير. انتهى.

وفي كلام ابن هشام أن إعمال<sup>(١)</sup> في المتوسط ذكره النحاة، ولكنه قليل<sup>(٢)</sup>، وهذا لا نعرفه في غير هذا المحلِّ ولعلنا الرُّخْل، اللهم إلا أن يُحْتَمَلَ قوله: «قلماً» على النفي الخفض، لا على التقليل، كما قال<sup>(٣)</sup>: «وَقَلْماً سَلِمَ بِكَثْرٍ، أو أُنِيتَ لَهُ عِلَّارٌ»<sup>(٤)</sup>.

وَالثَّانِي أَوَّلِي عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرِهِ  
وَأَعْمَلِي الْمَهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَزَّاعًا وَالتَّزِيمِ مَا التَّزِيمَا

(خ١)

\* أحاز الزَّحَرِيُّ<sup>(١)</sup> في: «وَأَنَا لَأُفَرِّقَنَّكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى»<sup>(٢)</sup> أن تكون «لام متعلقة بـ"أخترتك"، ورُبُّ بـ"أن هذا من باب الإعمال، فيجب - لو يُختار - إعادة الضمير مع

(١) كذا في المخطوطة، ولوجه: إعماله.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوجه: ولكنه قليل، أو: ولكن قليلاً.

(٣) هو الخريزي.

(٤) المقامات ٥.

(٥) المحاسبة في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ١٢/ب و ١٣/أ وظهرها.

(٦) الكشف ٥٥/٣.

(٧) طه ١٣.



الثاني، فيقال: فاستمع له إنما يُوحى، وإذا لم يُقُلْ؛ فدلّ على أنه من إعمال الثاني<sup>(١)</sup>.

كَيْفَ حَسَنَانِ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ      وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عِيْدَاكَ  
وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلَا      بِمَضْمَرٍ لَعِبٍ رَفَعَ أَهْوَلَا  
بَلْ خَذَلَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ غَيْرِ      وَأَخْوَلَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْغَيْرِ

(خ١)

\* [«بَلْ خَذَلَهُ الزَّمُ»]: ولم يَجْزِ الحَذْفُ من<sup>(٢)</sup> الثاني إذا أَعْمَلْتَ الأول؛ ثلثا  
يُؤَدِّي إلى تحيئة العامل للعمل وقطعه عنه<sup>(٣)</sup>.

وَأُظْهِرَ إِنْ يَكُنْ حَاضِرًا خَيْرًا      لَعِبٍ مَا يُطَابِقُ الْمُسْتَرَا  
نَحْوَ أَظْلَى وَتَقْتَنَانِي أَمَّا      زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرُّحَا

(خ٢)

\* في مسألة: عَظَنِي وَضَعْتُ زَيْدًا عَالِيًا إِثْمًا؛ أَضْمَرْتَهُ مُتَأَخِّرًا؛ لَأَنْ إِضْمَارَ صَوْرَةِ  
الْفَضْلَةِ مُتَقَدِّمًا، وَحَذَفَ مَا أَسْلَمَهُ الْعَمْدَةُ؛ ضَعِيفًا، فَلَمْ يَثْبُثْ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ يُسْتَقْبَحْ  
إِضْمَارُ فَاعِلِي "عَظَنِي" عَالِيًا عِصَى "زَيْدًا" مُتَأَخِّرًا عَلَى التَّنَازُعِ؛ لِأَنَّهُ عَمْدَةٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ،  
فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَقَعَ فِيهَا تَنَازُعٌ بَيْنَ فَاعِلِي وَمَفْعُولِي ثَانٍ، فَتَأَثَّلَ<sup>(٤)</sup>.

\* ع: قال<sup>(٥)</sup>:

أَرْجُو وَأَحْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مُتَتَّبِعًا      عَقَبًا وَعَاقِبَةً فِي الرُّوحِ وَالتَّجَسُّدِ<sup>(٦)</sup>

(١) الحاشية في: ١٣/.

(٢) كُنَّا فِي المَحْطُوطَةِ، وَلِصَوَابٍ مِنْ.

(٣) الحاشية في: ١٣/.

(٤) الحاشية في: ظَهَرَ الْوَقْعَةُ الْأُولَى لِلْحَقِّ بَيْنَ ١٢/ب وَ ١٣/أ.

(٥) لَمْ أَقْبَلْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ.

(٦) بَيْتٌ مِنَ السَّبْطِ. يُنْظَرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٧٦/٢، وَلِتَقْدِيرِ وَلِتَكْمِيلِ ٦٥/٧، ١١٠، وَشَرْحُ  
شُجُورِ الذَّهَبِ ٥٤١.



فقد تنازع أكثر من عاملين<sup>(١)</sup>.

\* ح<sup>(٢)</sup>: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي هِيَ رُجُومٌ﴾، يجوز أن يكون الطرف متعلقًا بأحد العاملين المتنازعين على التنازع، وفي تقدم المعمول في باب التنازع نظرًا، يعني: إذا كان حائز التقدم، كالمفعول، قال: فالأكثر من المذكورين ممنعه، وأجاز بعض النحويين، فنقول: زيدًا ضربت وشمست<sup>(٣)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٣/.

(٢) البحر الرغيب ٥/٥٣٣، ٥٣٤.

(٣) التوبة ١٢٨.

(٤) الحاشية في: ١٣/.



## المفعول المطلق

المصدر اسم ما يوصي الزمان من مدلولي الفعل كائن من أين

(خ ١)

\* ابنُ عُصْقُور<sup>(١)</sup>: المصدر يحق الأصالة: اسم الفعل، فأما عدده، نحو: عشرين ضربةً، فإنما جعل مصدرًا وإن لم يكن اسمًا للفعل؛ لأنه يصدق عليه اسم الفعل الذي جعل عددًا له لأن "عشرين ضربةً" يصدق عليها اسم الفعل الذي هو الضرب.

وأما ما قام مقامه فإنه جعل مصدرًا لقيامه مقام اسم فعلي محذوف متصّب على المصدر، والعرب إذا أقامت شيئًا مقام شيء جعلت إعرابه كإعرابه، والقائم مقام المصدر إما صفته، ك: ميرث قليلاً، أو مضاف إليه قبل حذفه، ك: ضربته سوطاً، الأصل: ضربة سوطاً.

ولا يجوز إقامة الصفة مقام الموصوف في مثال الأول إلا إن كانت الصفة تباشر العاقل، ك: قليل، قال تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>، وفي الثاني لا يُحذف المضاف إلا إن كان المضاف إليه اسمًا للأداة، نحو: ضربته سوطاً، ورشفته سهماً، وطعته رمحاً<sup>(٣)</sup>، ولو قلت: ضربته حشيشةً، ورميته آخرةً؛ لم يكره لأن "حشيشة" ليس آلة للضرب، و"آخرة" ليس آلة للرمي، فإن جاء شيء من ذلك لم يُقَسَّ عليه، كقوله<sup>(٤)</sup>:

عجى إذا استطلقوا لنا جداراً<sup>(٥)</sup>

وقول الآخر...<sup>(٦)</sup>

(١) شرح جمل الزجاجة ٣٢٤/١ مختصراً.

(٢) المؤمنون ٤٠.

(٣) في المخطوطة: ورشفته رمحاً وطعته سهماً، دلالة على أن الصواب بالتقدم والتأخير.

(٤) هو المعطاح.

(٥) بيت من مشعل الرجز. ينظر: الديوان ١١٥/٢، واخصب ١٢١/٢، والخصائص ٣٢٥/٣.

وسفر السماعة ١٠٤٤/٢، والتذيل والتكميل ١٥٧/٧، ودرشاف الضرب ١٣٥٨/٣.

(٦) موضع القط يابض في المخطوطة مقداره ثلاث كلمات أو أربع.



الأصل: اصطفا<sup>(١)</sup> جدار، وليس الجدار آلة للاصطفا<sup>(٢)</sup>.

ومن للتصوب على المصدر وليس بمصدر: ما أضيف إلى المصدر، وشرطه: أن يكون إياه في الفعل<sup>(٣)</sup>، نحو: يبرث كل السير، أو بعضه، نحو: بعض السير، و: أشد السير، وإن لم يكن كذلك لم<sup>(٤)</sup> يكن مصدرا، نحو: ذهبت قبل ذهابك، فـ"قبل" ظرف لا مصدر، لا يصدق عليه اسم المصدر لأن قبل الشيء غيره.

وحكي عن الألف<sup>(٥)</sup>...<sup>(٦)</sup> زاد فيما ينتصب على المصدر: 'أَنْ' والفعل، نحو: ضربه أَنْ ضربت، وقال الزجاج<sup>(٧)</sup>: وإنما امتنع عندنا هذا؛ لأن 'أَنْ' للمستقبل<sup>(٨)</sup>، والتأكيد إذا يكون بالمصدر للبهيم، قال ابن عساقور<sup>(٩)</sup>: وقد رأيت في...<sup>(١٠)</sup>.

بمثله أو فعل أو وصف نصيب وكونه أصلا لهذين الشعب

(١خ)

\* «بمثله أو فعل أو وصف نصيب»: بَيَّنَّ عامله، وكان حقه أن يشترط فيه أن يكون من لفظه أو من معناه؛ ألا تراك تقول: كرهت قدوم بكر؟ فهذا يصدق عليه أنه مصدر نصيب بفعل، وليس بمفعول مطلق.

ومقصوده بقوله: «بمثله» أن يبيِّن عامله إذا كان مفعولا مطلقا، لا أن يبيِّن

(١) كنا في المخطوطة مضبوطا، ولوجه النص.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: التذييل والتكميل ١٤٩/٧، ورتشاف الضرب ١٣٥٥/٣، والأشياء والنظائر للسيوطي ٤٥٤/٣.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٩/٧، ورتشاف الضرب ١٣٥٥/٣.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) لم أتف على كلامه هذا، وهو في المطبوعة مختصر.

(٩) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت أولاها والطمس بانها في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ١٣/١.



عامله في الجملة، وأن يقول أيضاً: وأن يكون جارياً عليه، استحوذ<sup>(١)</sup> من: ﴿وَأَنْتُمْ كُنْتُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَنْتُمْ هُنَا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَأَنْتُمْ هُنَا فَكُنْتُمْ هُنَا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله<sup>(٤)</sup>:

وَأَنْتُمْ هُنَا فَكُنْتُمْ هُنَا

فإن في ناصبه خلافاً، قيل: بمضمي جارٍ عليه المصدر، وهو قول المبرور<sup>(٥)</sup>، وابن خروف<sup>(٦)</sup>، وزعم أنه مذهب س<sup>(٧)</sup>، وقيل: بتلك الأفعال الظاهرة، ومنهم من فصل، فقال: ما غاير معناه معنى المصدر لذلك الفعل فيفعل مضمي، نحو الآية؛ لأن الإنبات غير النبات، فكيف يؤكد وهو غيره؟ وإلا فيه نفيه، نحو:

وَأَنْتُمْ هُنَا فَكُنْتُمْ هُنَا

(١) كذا في المخطوطة، ولوجه النصب.

(٢) نوح ١٧.

(٣) آل عمران ٣٧.

(٤) هو اللطاعي.

(٥) حجر بيت من الوافر، وصدره:

وغير الأمر ما استقبلت منه ...

ينظر: الديوان ٣٥، والكتاب ٨٢/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٥/٢، ٥٥٢، ولقنط ٢٠٥/٣، والأصول ١٣٤/٣، وخصائص ٣١١/٢، وأما ابن الشجري ٣٩٥/٢، والتبليغ والتكميل ١٤٢/٧، وحزاة الأدب ٣٦٩/٢.

(٦) اللقنط ٢٠٤/٣.

(٧) ينظر: التبليغ والتكميل ١٤٢/٧.

(٨) الكتاب ٨١/٤.

(٩) بيت من مشطور الرجز، لزبابة بن العجاج. الخشب: الذكر الضخم من الحيات. ينظر: الديوان ١٦، والكتاب ٨٢/٤، ولقنط ٧٤/١، والأصول ١٣٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٤/١، والمجدة ٣٤٢/٥، وكتاب الشعر ٤٧٧/٢، وقديم اللغة ١٣٠/٤، وأما ابن الشجري ٣٩٥/٢، والتبليغ والتكميل ١٤٣/٧.



لأن الشطري والانتواء سواء، وقوله<sup>(١)</sup>:

زَنَابٌ يَخْفِرُ الشَّرْبَ احْتِظَارًا<sup>(٢)</sup>

وكذا بيت القطامي<sup>(٣)</sup> المتفهم<sup>(٤)</sup>، واختاره أبو عصفور<sup>(٥)</sup>.

ع: ينبغي أن يؤخذ<sup>(٦)</sup> قوله: «بمثله» أن يكون مصدر<sup>(٧)</sup> أو بمعنى، فحسب للمثالة عى أعم من كونه مصدرًا، وكذا قوله: «أو فعل»، أي: مثله، «أو وصف»، أي: مثله، وفيه من التعسف ما فيه<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «وَكُونَهُ أَصْلًا» البيت: ومخالف في ذلك ك<sup>(٩)</sup>، فقالوا: المصدر فرج، وأحسن ما احتجوا به: أنهم وجدوه يشع المصدر<sup>(١٠)</sup> في تصحيحه وإعاليه، نحو: لَأَدَّ لِيَأَدَّ، ولَأُوذَّ لِيُوذَّ، ألا ترى أن الواو في "لِيُوذَّ" صحت مع وقوعها بعد كسرة لصحتها

(١) ينسب لقطامي، ولم أرف عليه في ديوانه.

(٢) حذر بيت من الوافر، وصدره:

ولا ع زَنَابٌ الْجَيْلَانِ مَتَه ...

زَنَاب: سحاب أبيض، كما في: القاموس المحيط (ر ب ب) ١٦٦/١. ينظر: التفسير البسيط ١٧١/٥، والبحر المحيط ٩٤/٣، والتلخيص والتكميل ١٤٢/٧، وارتشاف الضرب ١٣٥٤/٣.

(٣) هو عمرو - وقيل: عمرو - بن شبيب بن عمرو النخعي، أبو سعيد، من شعراء الطبقة الثانية الفحول الإسلاميين. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢، ومعجم الشعراء ٦٢٨، ٦٤٤، ولؤلؤة والمختلف للأمدي ٢١٨.

(٤) هو قوله:

وعمرُ الأمرِ ما استقبلت منه وَشَيْءٌ يَلْزِمُ تَبَقَّةَ الْبَهْمِ

(٥) ينظر: التذيل والتكميل ١٤٣/٧.

(٦) مهملة في المخطوطة، ويمكن أن تكون: يُؤْخَذ.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب بالنصب.

(٨) الحاشية في: ١٣/.

(٩) ينظر: الإنصاف ١٩٠/١، والشبوح ١٤٣، والتلاف النصرية ١١١.

(١٠) كذا في المخطوطة، وكان الدال مقروء إلى لام، ولعله أراد: الفعل.



في الفعل؟ وأجيب: بأن ذلك لا يلزم منه أصالة ولا قرعة، بدليل قولك: يُخطيان<sup>(١)</sup>.

\* [«وكونه أصلاً»]: الزُّغْشَرِيُّ<sup>(٢)</sup>، وسَمِّي مصدرًا؛ لأنه صدر الفعل عنه.

قال الشَّوْكَانِيُّ<sup>(٣)</sup>: أو لأنه مصدر عن الفعل على رأي ك<sup>(٤)</sup>×<sup>(٥)</sup>.

نوكيذا أو نوعا يُهَيُّ أو غَدَد كبرت سَيَرَتَيْن سَيَرَ ذِي رَشَد

(خ ١)

\* قوله: «ك: كبرت سَيَرَتَيْن سَيَرَ ذِي رَشَد»: فإن قلت: هل يتنصب الثاني

وهو «سَيَرَ ذِي رَشَد» - «سَيَرَت» المذكورة، أو<sup>(٦)</sup> بأخرى مقدرة؟

قلت: ذهب أبو الحسن، وأبو العباس، وأبو بكر، وأكثر النحاة<sup>(٧)</sup> إلى أن الفعل إذا أخذ مصدرًا لم يعمد إلى آخر، وأن القضاة له كاقضائه للمفعول به ولظرف الزمان وظرف المكان، وفي «كتاب<sup>(٨)</sup>» من ما مضمومه ذلك، وذهب السَّيَرِيُّ<sup>(٩)</sup> وغيره إلى...<sup>(١٠)</sup> الفعل يتنصب مصدرين إذا كان أحدهما تأكيدًا والآخر تبيينًا؛ لأن أحدهما يُستفاد منه من المعنى ما لا يُستفاد من الآخر<sup>(١١)</sup>، وكذلك يجوز في الثلاثة إذا اختلف المعنى.

(١) الحاشية في: ١٣/.

(٢) الفصل ٤٥.

(٣) حواشي الفصل ٩٠.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٩٠، والبيان ١٤٣، والتلاف النمرة ١١١.

(٥) الحاشية في: ١٣/.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) ينظر: ارتشاف الشرب ٣/١٣٥٩.

(٨) لم أقف على ما يفيد ذلك في كتابه.

(٩) شرح كتاب سيبويه ٢/٣٣٢، ٤/٢١٥.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



وفي "كتاب"<sup>(١)</sup> من: يبرز عليه ألما سر، سيرا شديدا، ويبرز عليه سورتان ألما سر، و...<sup>(٢)</sup> جار مجري: ضرب زيد ألما ضرب، وضرب عقر<sup>(٣)</sup> ضربا شديدا، فظاهر مذهبه أن نصب الثاني بالعامل المذكور، كما في المثالين...<sup>(٤)</sup> بما.

والخلاف بين السوراني ومن تبعه وبين الأولين في مسألة "الكتاب"<sup>(٥)</sup>: أعلم الله زيدا هذا قائما أعلم اليقين إعلاما، هل ينتصب "العلم اليقين" بـ "أعلم" مع نصبه لإعلاما؟ فالسوراني<sup>(٦)</sup> يجيز، وهم يمنعون.

ع: هذا كلام الحضراني<sup>(٧)</sup>...<sup>(٨)</sup>، وعندني أنه لا ينبغي لأبي سعيد أن يقول بهذا، وإن قال يجوز إعمال العامل في المصدرين؛ وذلك لأن "أعلم" لا يجري عليه قولك: العلم<sup>(٩)</sup>.

ونظروا هذه المسألة: احتلالهم في الظرف: هل تعدد أم لا؟ فكان أبو سعيد<sup>(١٠)</sup>

(١) ٢٢٩/١.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عقرو" أحازره للورد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ مجيزا له عن "عقر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) ٤١/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٣٣٢/٢.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام للقول.

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٢٠٠/٤.



أيضاً يقول بتعمده في مثل ذلك، وتبعه ابن<sup>(١)</sup> طاهر، وأبو<sup>(٢)</sup> القاسم شيخنا<sup>(٣)</sup>، وقال أبو الحسن<sup>(٤)</sup> ومن تبعه: كلاً.

وحجة الأئمة: قول س<sup>(٥)</sup> في: يبرز عليه يوم الجمعة غدوة، ينصب "غدوة"، وقال...<sup>(٦)</sup> / يبرز عليه يوم الجمعة صباحاً، أي: يبرز عليه يوم الجمعة في هذه الساعة، فقال الكثير<sup>(٧)</sup> في الظرف هنا ما قال في المصدر، وهو عندي محتمل؛ لأنه قال: وإنما معناه: أنه في هذه الساعة وقع ذلك، فيمكن أن يكون تفسيراً أو تقدير عاملي، كما يزعم أبو الحسن.

ع: هذا بحث الحضراوي<sup>(٨)</sup>، والقياس عندي أن يمتنع في الظرف دون المصدر؛ لأن العامل يميل إلى الظرف على معنى 'في'، ولا يميل عامل إلى شئين بحرف متحدٍ، فكذلك على معنى حرف متحدٍ مرتين، فلا بد من العطف، أو يكون بدلاً، وكذلك أقول في للفعول له، وقد يؤخذ من نص المصنف<sup>(٩)</sup> على تعدد الحال والخبر أن تعدد المصدر والظرف مجتمع، ولما للفعول معه فسماعي، أو يقال: لا يكون إلا مع واسطةٍ مصرح بها، وما شأنه كذلك لا يتمد إجماعاً.

(١) هو محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي، أبو بكر، المعروف بالحدّث، أي: الطويل، نحوي مشهور، لهناية بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الرماك وابن الأثير، وأخذ عنه ابن حروف، له طرر على الكتاب، وتعليق على الإيضاح، توفي سنة ٥٨٠، وقيل غير ذلك. ينظر: إنباء الرواة ١٩٤/٤، والبلغة ٢٥٣، وبلغة شعاة ٢٨/١.

(٢) هو عبدالرحمن بن علي بن يحيى بن القاسم، الحضراوي، من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، عالم بالقرآن والعربية، أخذ عن ابن ملكون، توفي سنة ٦٠٨. ينظر: بلغة الوعاة ٨٤/٢.

(٣) القائل هو ابن هشام الحضراوي. ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٥٩/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٥٩/٣.

(٥) الكتاب ٢٢٣/١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) الألفية ٨٩ (البيت ١٤٢)، ١١٣ (البيت ٣٤٨).



ع: يُنْظَرُ فِي قَوْلِهِ مِثْلَهُ: ﴿يُطْلَقُونَ وَلَوْ عَزَّزَ الْحَقُّ ظَنَّ الْجَنَّةِ﴾<sup>(١٢٨١)</sup>.

وقد يُنْثَب عنه ما عَلَيْهِ ذَلْ كَجَدِّ كُلِّ الْجَدِّ<sup>(١٢٨٢)</sup> وافرح الجدَل  
(١خ)

\* مِنْ غَضَلِ الشَّيْءِ فِي مَصْدَرٍ غَيْرِهِ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ: قَوْلُهُمْ: غَلُمَ خَرٌّ، أَصْلُهُ: تَعَالَوْا خَرُّوا خَرًّا، وَأَصْلُهُ<sup>(١٢٨٣)</sup> مِنَ الْخَرِّ فِي السُّؤُقِ، وَهُوَ أَنْ تُتْرَكَ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ تَرعى فِي مَسِيرِهَا، وَ"غَلُمَ" تَدَلُّ عَلَى اخْتِيَاءٍ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْخَرِّ، وَقَدْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: غَلُمَ حَارِثِينَ خَرًّا، وَكَذَا قَرَّهَ أَهْلُ الْأَمْثَالِ<sup>(١٢٨٤)</sup>.

وما لَوَكِيدٍ فَوَحْدُ أَهْدَا وَلَيْ وَاجْتَمَعَ غَيْرُهُ وَأَفْرَدَا  
(١خ)

\* ع: لِيُخَفَّلَ تَعْلِيلُ مَنْعِ التَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ أَنَّهُ اسْمُ جَنْسٍ، كَلَاءُ وَالْعِسلُ، لَا أَنَّهُ حَالٌ عَلَى الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْمَوْكِدِ، وَالْحُكْمُ عَامٌّ<sup>(١٢٨٥)</sup>.

\* «فَوَحْدُ أَهْدَا»: هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْفِعُولِ الْمَطْقُوعِ، بَلْ كُلُّ مَصْدَرٍ لَا يُجْمَعُ، سِوَاهُ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا.

وَقَالَ الرَّغَزِي<sup>(١٢٨٦)</sup> فِي: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ فَانْهَوْا فَيُتْلَوْْنَ﴾<sup>(١٢٨٧)</sup>: إِنَّ الْفَرْكَ "تَارِقًا"<sup>(١٢٨٨)</sup> يَرَادُ

(١) آل عمران ١٥٤.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للملحقة بين ١٣/ب و ١٤/أ وظهرها.

(٣) كَذَا فِي الْمَعْطُوفَةِ مَضْبُوطًا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: الْجَدُّ، بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْاجْتِهَادُ فِي الْأَمْرِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ أَهْمًا (ج ٥ ص ٣٩٩)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مِثْلِهِ بِالْفَتْحِ لِمَا لَمْ يَلْقَ، وَلَمْ يَشْرَحْهُ الْأَلْفَبَةُ إِلَى مِثْلِهِ بِالْفَتْحِ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِهَا الْعَالِيَةِ. يَنْظُرُ: الْأَلْفَبَةُ ١٠٦، الْبَيْتُ ٢٨٩.

(٤) يَنْظُرُ: الرَّاهِرُ ٣٧١/١، وَتَهْذِيبُ النُّعَاةِ ٢٥٧/١٠.

(٥) يَنْظُرُ: الْفَاعِلُ ٣٢، وَجَمْعُ الْأَمْثَالِ ٤٠٢/٢.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٣/أ.

(٧) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٣/ب.

(٨) الْكَشَافُ ١٧٦/٣.

(٩) لِلْمَوْثِقِ ٤.

(١٠) انْقَطَعَتْ فِي الْمَعْطُوفَةِ، وَالْعَالِيَةُ كَمَا كُنَتْ.



بما العيون، فشحج، كقوله<sup>(١)</sup>:

الْمَطْعُونُ الطَّعَامُ فِي السَّنَةِ أَوْ الزَّمَانِ وَالْقَاعِلُونَ بِالْمَرْكُوبِ<sup>(٢)</sup>

ويراد بما التوكيد، فلا تجتمع، كالأية، والتقدير: هم لأداء الزكاة، والمصادر لا تجتمع.

قال أبو خيثاب<sup>(٣)</sup>: قد جاء منها مجموعاً، كالعلوم والحلوم والأشغال، وأما إذا اختلفت فلا كثرون عسى حوّل الجمع، وهنا اختلفت بحسب ما أخرجت عنه، فيحول هنا الجمع<sup>(٤)</sup>.

وحذف عامل التوكيد امتنع وفي سواه لدليل فُشِّع

(١خ)

\* قال الزنجشري<sup>(٥)</sup> في: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>: إنه مصدر مؤنث، وإن مؤنثه محذوف، وهو الناصب "يَوْمٌ يُفْعُ"، كأنه: يَوْمٌ يُفْعُ يُثْبِتُ الله المحسنين، ويعاقب المجرمين، ثم قال: صُنِعَ الله. انتهى.

والظاهر أنه مؤنث لقوله: ﴿قَصُوقٌ﴾<sup>(٧)</sup> مَن فِي السَّمَوَاتِ ﴿وَمَنْ تَمَرَّمُ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) هو أمية بن أبي الصلت.

(٢) انقلعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) بيت من للسرح. الشئنة الأرمية: الشليلة، كما في القاموس المحيط (١٢ م) ١٤١٩/٢. ينظر: الديوان ٣٠، والظهير البسيط ٥٢٣/١٥، والكشاف ١٧٦/٣، والبحر المحيط ٥٤٧/٧.

(٤) البحر المحيط ٥٤٨/٧.

(٥) الحاشية في: ١٣/أب.

(٦) الكشاف ٣٨٧/٣.

(٧) فصل ٨٨، وقامها: ﴿وَرَى لِحْيَاكَ تَحْسَبُ جَلِيدَةً وَمَنْ تَمَرَّمُ تَحْسَبُ صُنِعَ اللَّهُ الْوَرَى أَتَقْنَى عَلَى خَيْرِهِ إِذْهُ خَيْرٌ يَمَانَعُ لَوْنُكَ﴾، وقامها: ﴿وَيَوْمَ يُفْعُ فِي الْأُصُورِ قَفْرٌ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن مَّسَكَهُ اللَّهُ وَكُلُّ الْوَرَى دَيْرِي﴾.

(٨) كنا في المخطوطة، وكأنها معثلة من: ﴿قَفْرٌ﴾، وهو الذي في الآية للسشهد بما.

(٩) النمل ٨٧.



أَتَشْعَلِي<sup>(١)</sup>، وحذفت مؤكدة المصدر لا يجوز؛ لأن هذا المصدر ناصبه فعلٌ محذوفٌ مقدرٌ من لفظه، ولو حذف المؤكدة أيضًا لكان إجحافًا، وقيل: انتصب على الإغراء، أي: انظروا صنْع الله<sup>(٢)</sup>.

والحذف ختم مع آتٍ بدلا من فَعَلِهِ كَنَدَلَا اللُّذ كَانَدَلَا  
وما لِنَقْصِلِي كَمِثَا مَنَا عامله يُحذفُ حَيْثُ عَمَا  
كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَزَدَ نَالِبٌ فَعَلِي لَاسِمٍ عَيْنِ اسْتَدَ  
(خ ١)

\* «المفعول المطلق»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «لا اسم عَيْنِ اسْتَدَ»: يريد بالعَيْنِ: اسم الذات، بخلاف اسم المعنى، وهو ما ليس بذات؛ فإن الاسم ينقسم إلى اسم عَيْنٍ، واسم معنى.

كذا قسمه المصنف في أوَّل 'الشَّهِيلِ'<sup>(٤)</sup>، وتبع في ذلك أبا عليٍّ في 'الإيضاح'<sup>(٥)</sup>، وقد اعترضه ابنُ عُلَكوْن<sup>(٦)</sup> بأنَّ العينَ تُطلق على المعنى، قال سبحانه: ﴿عَمَّتْ أَلْيَمِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، وقال عليه السلام: «غَيَّرَ الرَّبَّاءُ»<sup>(٨)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٩)</sup>:

(١) النمل ٨٨.

(٢) الحاشية في: ١٣/أب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وصرح في أوَّل هذه الحاشية باسم الباب؛ لأنه كتبها في آخر المخطوطة، فأراد أن يربطها بابها.

(٤) ٤.

(٥) ٧١.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٦١/١.

(٧) التكاثر ٧.

(٨) بعض حديث ليوي أخرجه البخاري ٢٣١٢ ومسلم ١٥٩٤ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٩) مختلف في تسميته.



فَذَا لَعَنَتْكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ<sup>(١)</sup>

وهذا ليس بشيء؛ لأن العين مشترك، يقع على الشخص ويعني الخليفة، فيكون للشخص وغيره، وهو الواقع في التوكيد؛ نحو: عرفت زيداً عينه، والحق عينه، وهذا كوقوعه على ينبوع الماء، وعلى الدنبار، وعلى السحاب والمطر<sup>(٢)</sup>.

ومنه ما يدعونه مؤكداً لنفسه أو غيره فالمبتدا

نحو له علي ألف عُرُفاً والثاني كإني أنت حقاً صرفاً

(خ ١)

\* [نحو: له علي ألف عُرُفاً]: لأن "له علي ألف" اعتراف، ومنه: «صَنَعَ اللهُ»<sup>(٣)</sup>؛ لأن ما تقدم دل على أنه صنعه، وقول الأخصي<sup>(٤)</sup>:

فُسِّمًا<sup>(٥)</sup>

لأنه قد علم من قوله: «لأخين»، وكذا: «وَعَدَ اللهُ»<sup>(٦)</sup> بعد: «يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ» \*  
وَيَضْحَكُ الْفُقَرَاءُ»<sup>(٧)</sup>، و: «كَلَّمَ اللهُ»<sup>(٨)</sup> بعد: «سُئِلَ عَنْكُمْ»<sup>(٩)</sup>، وقد يجوز الرفع

(١) صدر بيت من الكامل، تقدّم في باب "لا" التي لنفي الجنس.

(٢) الحاشية في: ٤٣/ب.

(٣) التمل ٨٨.

(٤) هو عبدالله بن محمد بن عاصم الأنصاري، من شعراء الطبقة السادسة الإسلاميين، شاعر مجيد في الغزل. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٦٥٠، ٦٥٥، ولؤلؤة والحنظف للامدي ٥٧.

(٥) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

إني لأنتحك الضفوة وإني قسماً إليك مع الضفوة لأخيت

ينظر: الديوان ٢٠٩، والكتاب ١/٣٨٠، ومجاز القرآن ٢/١٢١، ١٦٢، والمراهر ١/٣٠، وللتعريب ٣/٢٣٣، والأصول ٢/٢٦٠، والثلاثي في شرح أمالي الثاني ١/٢٥٩، والتبليغ والتكميل ٧/٢١٢، وعزارة الأدب ٢/٤٨.

(٦) الروم ٦.

(٧) الروم ٤، ٥.

(٨) النساء ٢٤.

(٩) النساء ٢٣.



في ذلك بتقديم حذف مبتدأ، ومنه: ﴿لَا يَلْتَوُوا لِأَسَافَةٍ مِنْ تَهْكِيمٍ بَلْعٌ﴾<sup>(١٠٧)</sup>.

\* قال ابن عبيد<sup>(١٠٨)</sup> في: ﴿هُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾<sup>(١٠٩)</sup>: "حقاً" مصدر مؤنث، كنا نصر عليه س<sup>(١١٠)</sup>، وعامله: الحق ذلك حقاً.

ح<sup>(١١١)</sup> معنى ذلك أنه مؤنث لئلا تضمنته الجملة من الإسناد الخيري، وأنه لا مجاز في ذلك الإسناد<sup>(١١٢)</sup>.

كذلك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكاء بكاء ذات غرضه

(خ ١)

\* أحاز س<sup>(١١٣)</sup> الرفع في: له صوت صوت حمار، على الصفة، قال: ومن هذا النوع ما يختار رفعه، كقولك: له علم علم الفقهاء، ورأي رأي القضاة، وما أشبهه من الحاصل، ويجوز النصب، ومثله في جواز الوجهين: له صوت صوت حمار، وما أشبهه مما أردت به الوصف، وكذلك قالوا: هذا صوت صوت حمار، و: عليه نوح نوح الحمام، مما لم يذكر فيه فاعل يفعل الحدث، ويجوز النصب، ومن هذا النوع ما لا يجوز فيه إلا الرفع، وهو قولك: صوته صوت حمار، وما أشبهه مما ليس فيه إلا مبتدأ، فرفعته في الخبر. من "حواشي" الشنوبين<sup>(١١٤)</sup>.

(١) الأحقاف ٣٥.

(٢) الحاشية في: ١٣/ب.

(٣) الخمر الجبر ١/٢٠٥.

(٤) الألف ٤، ٧٤.

(٥) الكتاب ١/٣٧٨.

(٦) البحر المحيط ٥/٢٧١.

(٧) الحاشية في: ١٣/ب.

(٨) الكتاب ١/٣٦١، ٣٦٣.

(٩) حواشي ملخص ٩٦، ٩٧.

(١٠) الحاشية في: ١٣/ب.



## المفعول له

يُصَبِّ فَعُولًا~ له المَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجَدِ شُكْرًا وَدِنَ

(خ ١)

\* [«مفعولًا~»]: في بعض النسخ<sup>(١)</sup>: «مفعول» باللام بغير ألف، ولا وجه له ظاهر<sup>(٢)</sup>.

\* ابن الحشّاب<sup>(٣)</sup>: والغالب أن يكون من أفعال النفس، كالرجاء والطمع والرغبة، وإذا قلت: حشيتك لإعيايك؛ وجب أن تأتي باللام؛ لأن الأصل: لا يتغاء إعيايك<sup>(٤)</sup>.

\* لم يشترط س<sup>(٥)</sup> في هذا الباب إلا أن يكون مصدرًا، وشترط الشيرازي<sup>(٦)</sup> الشرطين الآخرين<sup>(٧)</sup>، وشترط ابن السراج<sup>(٨)</sup> أن يكون المصدر من غير لفظ الفعل، وشترط بعض المتأخرين<sup>(٩)</sup> أن يكون من أفعال النفس، كاشوف والطمع، وأنه لا يجوز: جاء زيد قراءة العلم، أو: قتلا للكافر. ش<sup>(١٠)</sup>.

(١) لم ترد هذه الرواية في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٠٧، البيت ٢٩٨.

(٢) الحاشية في: ١٣/ب.

(٣) المرجل ١٥٩.

(٤) الحاشية في: ١٣/ب.

(٥) الكتاب ٣٦٧/١.

(٦) شرح كتاب ميبوه ١٤٤/٥.

(٧) كذا في المخطوطة، وهي في 'حواشي المفصل' ١٩٩ لقول منه: «الشرطين الأولين»، يريد: اللذين ذكرهما الرعشدي في المفصل ٧٧، وما: كونه مصدرًا، وكونه فعلًا لفاعل الفعل للعلل.

(٨) الأصول ٢٠٦/١.

(٩) تقدم ذلك قريبًا لابن الحشّاب في المرجل ١٥٩، وينظر: نتائج الفكر ٣٠٤، والتطبيق والتكميل ٢٣٥/٧، وأوضح المسائل ١٣٤/٢.

(١٠) حواشي للمفصل ١٩٩.



ع: ما اشترطه أبو بكرٍ لا حاجة إليه مع اشتراط كونه<sup>(١)</sup> للتعليل؛ لأن الشيء لا يكون علةً لنفسه<sup>(٢)</sup>، ولو اشترط -إذ اشترط هذا-...<sup>(٣)</sup> يكون مرادًا لكان حيّدًا،...<sup>(٤)</sup> علة المنع فيهما واحدة، ولا...<sup>(٥)</sup>.

\* [«المصدر»]: لا يرد عليه: أن شرطه ألا يكون ضميرًا؛ لأن الضمير لا يُسمى عند الإطلاق مصدرًا، وإنما يقال له: ضميرُ المصدر، والكتابة عن الشيء غيره، وكذا لا يُؤزّد على قوله<sup>(٦)</sup>: «الطرف: وقتٌ أو مكان»<sup>(٧)</sup>.

\* [«المصدر»]: فإن لم يكن مصدرًا جرّ بالحرف، كقوله<sup>(٨)</sup>:

وَيَوْمَ غَزَرْتُ لِيْلَازِي عَيْلِي قَبَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الشَّعْمَلِ<sup>(٩)</sup>  
وهو بما يعمل فيه مُشَجِدٌ وَقَبَا وَلَعَالَا وَإِنْ شَرَطَ فَقَدْ  
(خ ١)

\* [«وهو بما يعمل فيه مُشَجِدٌ»]: جملةٌ حاليةٌ من: «المصدر»، ويجوز الاستئناف، لكن يبقى الأول كالمطلق<sup>(١٠)</sup>.

(١) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة «انقطعت» في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة «انقطعت» في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ١٣/ب.

(٧) في باب للفعول فيه الآتي. ينظر: الألفية ١٠٨، البيت ٣٠٣.

(٨) الحاشية في: ١٣/ب.

(٩) هو امرؤ القيس.

(١٠) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ١١، وجمهرة أشعار العرب ١١٨، وشرح القصائد السبع

٣٣، ومغني المليب ٢٧٥، والقصائد النحوية ٢١١٦/٤.

(١١) الحاشية في: ١٣/ب.

(١٢) الحاشية في: ١٣/ب.



\* ع: الدليل على اشتراط اتحاد الفاعل: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا يُثَبِّتُ لَهُ أَمْرَ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾<sup>(١)</sup>، فأدعى اللام على "ثَبِّتُ" لأنه ليس فعلاً لفاعل الفعل للمعلن، وأبقى قوله: "هُدًى وَرَحْمَةً" بلا لام؛ لأنهما فعلٌ له.

وإنما اطرُد حذف<sup>(٢)</sup> اللام في قاعل الفعل للمعلن؛ لأن العامل يدلُّ عليه دلالة قوية، فلذلك صيغ أن يطلبه في النقط بغير حرفية<sup>(٣)</sup>.

وقال الزَّعْزَعِيُّ<sup>(٤)</sup> في الآية: إن "هُدًى وَرَحْمَةً" مفعولان على عمل "ثَبِّتُ"، وردَّ عليه أبو خَيْثَان<sup>(٥)</sup>، قال: لأنه لو نُصب<sup>(٦)</sup> "ثَبِّتُ" لم يصح؛ لعدم استكمال الشروط<sup>(٧)</sup>.

ع: ما ذكرناه من أنهما مفعولان على غير العطف لا يتَّجه إن لم يقدر متَّحداً<sup>(٨)</sup>، فلا بدُّ من كون المفعول عليه معزَّلاً بإعرابه<sup>(٩)</sup>، وأبو خَيْثَان أعراه كما ذكرناه، وذلك لازم له إن لم...<sup>(١٠)</sup>.

وقوله: إن شرط العطف أن يصح ذلك في المفعول عليه؛ ليس كذلك؛ بل يكفي أن يكون ذلك للمحل، والشروط الذي<sup>(١١)</sup> ذكرناها أثرها صحة ظهور النصب في اللفظ<sup>(١٢)</sup>، وأما في التقدير فلا.

(١) النحل ٦٤.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) من قوله: «وإنما اطرُد» إلى هنا جاء في موضع آخر من الورقة بلا إلحاق، ولعل هاهنا موضعها.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. ينظر: الكشف ٦١٤/٢.

(٥) البحر الفيط ٥٥٢/٦.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) كذا في المخطوطة، ولعله سبق قلم، والصواب: التي.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



ونص<sup>(١)</sup> في موضع...<sup>(٢)</sup> في إعراب هذه الآية على أنَّ "هَدَى وبشَرى"<sup>(٣)</sup> معطوفان لا على على "كَلْبَيْنِ"، بل على المصدر للمسيك من "أَنَّ" والفعلي، وهذا عجيب؛ لأنه ما لم يقتر "كَلْبَيْنِ" في موضع المفعول له؛ لا يكون له موضع نصب، فقد رجع إلى قول الزُّعْفَرَانِيِّ<sup>(٤)</sup>.

فاختره بالحرف ~ وليس يمتنع مع الشروط كُلُّهَا ذَا فَع  
(١خ)

\* قال في "المفصل"<sup>(٥)</sup>: فَإِنْ قُدَّ شَرْطُ الْإِلَاقِ.

ورِدَ عَلَيْهِ ش<sup>(٦)</sup>، فقال: هذا ما لم يكن "أَنَّ" أو "أَنَّ" فإنه يُحذف الجارُ منهما قياساً مطرداً<sup>(٧)</sup>.

\* فائدة: قال أبو الفتح في "المختص"<sup>(٨)</sup>: إِنْ لَمْ يَلَمْ الْمَفْعُولُ لَهُ لَا تَعْلُقُ إِلَّا بِظَاهِرٍ، نحو: جئتُ لشكرتي، أو بقاليم مقام الظاهر، نحو: بلالٌ لزيدٍ ليتنفع به؛ ألا ترى أن لَمْ "زيدٍ" متعلقةً بمحذوف، فغيرها ضميرٌ منه، واللامُ الثانيةُ متعلقةٌ بنفس "زيدٍ"؛ لنيابته عن المحذوف<sup>(٩)</sup>.

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهُ ~ الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ آلِ وَأَنْشَدُوا

(١) البحر المحيد ٥٩٥/٦.

(٢) موضع انقط مقدار كلمة انقطعت في المعطوفة.

(٣) في قوله تعالى في سورة النحل ١٠٢: ﴿قُلْ سَأَزِيدُكُمْ رُوحَ الْفُؤَادِ مِنْ رُوحِكُمْ إِنَّكُمُ لَا تُؤْمِنُونَ﴾.

(٤) الحاشية في: ١٣/ب.

(٥) ٧٧.

(٦) حواشي المفصل ٢٠٠.

(٧) الحاشية في: ١٣/ب.

(٨) ٢٧٤/١.

(٩) الحاشية في: ١٣/ب.



لا أفقد الجبن عني الفهيجاء ولو توالث زمر الأعداء

(خ١)

\* ع: قيل: إنَّ منه: ﴿وَنَصَحَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾<sup>(١)</sup>، وقيل: "الْقِسْطُ" نعتٌ بالمصدر، قيل: و"موازنين" جمعٌ موازين، لا ميزان، وفيه نظر<sup>(٢)</sup>.

(١) الأنبياء ٤٧.

(٢) الحاشية ٦: ١٤/١.



## المفعول فيه، وهو المسمى طرفاً

(خ١)

\* قوله: «المسمى طرفاً»: أي: عند البصرين، وأما ك فرؤوا<sup>(١)</sup> عليهم بوجهين<sup>(٢)</sup>:

...<sup>(٣)</sup> أن العرب لم تسم اسم المكان والزمان طرفاً.

والثاني: أن الطرف لو ...<sup>(٤)</sup> اسماً للوعاء؛ فالأوعية متناهية الأقطار، محاطة بتواحيها<sup>(٥)</sup>، واسم المكان ليس كذلك إذا كان طرفاً ...<sup>(٦)</sup> إذا كان محاطاً بتواحيه لا يتصب طرفاً.

وهذا<sup>(٧)</sup> الذي قالوه لا يلزم؛ لأن من شبهوه بالطرف من<sup>(٨)</sup> جهة اشتماله على ما يكون فيه كاشتمال الطرف على ما يجعل فيه، ولا يلزم المصطلح أن يتجه<sup>(٩)</sup> ...<sup>(١٠)</sup> وضعته العرب.

(١) ينظر: التذيل والتكميل ٢٥٦/٧.

(٢) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انطلمت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



ومعناه المُرَّةُ<sup>(١)</sup> الخَلْ؛ لأن المكان<sup>(٢)</sup> في اللغة يسمى محلاً، قال المُرُّ القَبَسُ<sup>(٣)</sup>:

أَزَلْتُ زَخْلِي فِي<sup>(٤)</sup> بَيْتِي لَعَلَّ إِذْ الْكَرِيمَ الْكَرِيمَ عَقَلُ<sup>(٥)</sup>

أي: موضع خلولي، ورُدَّ عليه: بأنهم قد عائلوا أيضاً وضع العرب؛ لأن العرب تحمله عائلاً لكل مكان، وهم قَصَرُوهُ عَلَى الْمُتَصَوِّبِ بِتَقْدِيرِ "فِي"<sup>(٦)</sup>، وأيضاً فإنهم يسمُّون الحَارِجَ والمُجَرَّزَ فِي نَحْوِ: بَرِيدٌ مَحَلًّا<sup>(٧)</sup>، وليس من لغة العرب.

ومعناه الْكِسَالِيَّةُ<sup>(٨)</sup> صفةٌ لأن...<sup>(٩)</sup> زَيْدٌ خَلَقَكَ، بمعنى: متأخر عنك، ورُدَّ عليه: بأن الصفات هي التعوت التي في الموصوفين، وهذه ليست كذلك<sup>(١٠)</sup>.

الْظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمًّا فِي بَاطِرٍ كُنْهَا انْكَثَ أَرْمًا

(١خ)

\* أَرْمٌ مُصَنَّفٌ<sup>(١١)</sup>: كَثُرَ ظَرْفٌ فَهُوَ عَمَى تَقْدِيرِ "فِي"، بدليل ظهورها في اللفظ إذا

(١) معاني القرآن ١١٩/١، وينظر: الأصول ٢٠٤/١، والإيضاح ٤٤/١، والتذيل والتكميل ٢٥٦/٧.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٣) هو ابن خَطَر بن الحارث الكندي، أول شعراء الطبقة الأولى للمجاهلين، ومن أصحاب تعلقات السبع، مات في المجاهلية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والمؤلف والاختلاف للأمدى ٩.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٥) بيت من السريع، بني ثَقُلَ: بطن من صَيَّرَ. ينظر: الديوان ١٩٩، وجمهرة اللغة ٤٢٧/١.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٨) ينظر: الأصول ٢٠٤/١، والإيضاح ٤٤/١، والتذيل والتكميل ٢٥٦/٧.

(٩) موضع القط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ١٤/١.

(١١) شرح جمل الزجاجي ٣٤٨/١.



أضمرته، يعني: والضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها<sup>(١)</sup>.

\* ع: كان حقُّه أن يقول هنا أيضًا: «وقد يتوبُّ عنه ما عليه دلٌّ»<sup>(٢)</sup>، كـ: عشرين يومًا، ويميز عليه طويلاً، أي: زمناً طويلاً، وأنتك قدومُ الحاج، أي: وقت قدومه.

قال ابنُ عُصْطُور: وحاز في صفة الظرف أن تقوم غفاته وإن لم تكن خاصة ولا مستعملة استعمالَ الأسماء؛ تشبيهاً لها بالحال من حيث تقديرهما «في»، وحاز ذلك في الحال؛ لأن صاحبها مُقْنٍ عن موصوفٍ تجري عليه.

وشبهَ بالظرف "حقاً" في قولهم: حقاً ألك قائم، وقوله<sup>(٣)</sup>:

أَحَلُّ أَنْ أَضَلَّكُمْ مَخَانِي؟<sup>(٤)</sup>

فـ"أَنْ" وصلُّها مبتدأ، و"حقاً" في موضع رفع على الخبر، والدليل على أن "أَنْ" بعدها مبتدأ: أنهم إذا أتوا به اسماً صريحاً رفعوه، فيقولون: أحطاً وجودُ زيد؟ وعلى أن "حقاً" ظرفٌ: تصرُّفهم به "في" في بعض المواضع، فيقولون: أي حقُّ ألك ذاهبٌ؟ وهو جارٍ بحري ظرف الزمان لا ظرف المكان؛ لأنهم لا يخبرون به عن محلٍّ، واستعمالُ هذا النوع ظرفاً موقوف على السماع. من "شرح الثَّغْرِب"<sup>(٥)</sup>.

قال: ويُشترط في المضاف إلى اسم الزمان أن يكون إثاء أو بعضه، كـ: أقمت

(١) الحاشية في: ١٤/١.

(٢) أي: كما قاله في باب الفعول للطلق. ينظر: الألفية ١٠٦، البيت ٢٨٩.

(٣) هو التابعة الجعدي.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ألا أبلغ بني خلفٍ رسولاً:  
...

ينظر: الديوان ١٨١، والكتاب ١٣٧/٣، ولخصص ٣٩٩/٢، وشرح التسهيل ١٧٥/١، والتبليغ والتكميل ٢٥٧/٧، وتغليب الشهود ١٧٦، ولتقايد النحوية ٤٧٢/١، وخرانة الأدب ٢٧٣/١٠.

(٥) لم لقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: للتقرب ٢١٠.



عندك جميع الشهر، أو بعضه، نحو: بعض الشهر، بخلاف نحو: اغتنمت بركة الشهر.  
وكل ذلك يقال في ظرف المكان، تقول: تركته بمنالاجس بغير أولادها،  
و"منالاجس" جمع<sup>(١)</sup>، بتدليل إعماله، وصار ظرفاً لقيامه بفتاقه، وأما المشبه به فتحو:  
فوق ودون؛ فإثما ليسا اسمي مكان في قولك: زيد فوق عمرو في الشرف، ودون بكر  
في العلم، لكنهما أشيها "فوقاً" و"دوناً" للمكان.

وظرف المكان الحقيقي نحو: خلف وأمام، أو عدده، نحو: عشرين فرسخاً، أو  
قائم بفتاقه، نحو: بعض الفرسخ، و: كنه، لا قولك: استطلت سِرَ فرسخ<sup>(٢)</sup>.

فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان وإلا فأنوه فمقدرا  
وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان إلا فبهما  
(خ)

\* الشُّبُهَمُ في اللغة: الشُّغْلُ، قال<sup>(٣)</sup>:

الْفَارِخُو بَابُ الْأَمِيرِ الشُّبُهَمِ<sup>(٤)</sup>

واختلف في تفسير المراد باسم المكان المبهم هنا، على أقوال مشهورة، وأحسن ما  
فيه: قول الجوزي<sup>(٥)</sup>؛ ما لا يستحق ذلك الاسم إلا بالإضافة إلى غيره، ألا ترى أن نحو:  
فوق، وتحت، وأمام؛ لا يجهم المراد منها إلا بالإضافة؟

وعبارة الجوزي: ما له اسم بالإضافة إلى غيره، قال الشَّوْزِيُّ<sup>(٦)</sup>؛ وقد يريد بذلك  
أن نحو: "أمام" لا يدلُّ له من أمام آخر، وكذا "خلف"، لا يدلُّ له مما هو دونه هو له

(١) كلها في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التذييل والتكميل ٢٥٩/٧: مصدر.

(٢) الحاشية في: ١٤/١.

(٣) هو رجل من بني ضبة.

(٤) بيت من مشطور الرجز. الفارح: الفلاح. ينظر: الكتاب ١/١٨٥، وللقطب ٤/١٤٥،  
ولمالي ابن السحري ١/٣٧٨، وأساس البلاغة (ب هـ م) ٣٢، وشرح الكفاية الشافعية ٢/٩١٠.

(٥) اللقمة الجوزية ٨٧.

(٦) شرح المقدمة الجوزية الكبير ٢/٧٢٢.



حلفت<sup>(١)</sup>.

\* القاعدة في ظروف المكان أن تكون مبهمّة لا مختصّة، وقد خرّجوا عن القياس، فنصبوا على الطرف ما لم يكن مبهمًا، قالوا: ذهبت الشام، و: دخلت البيت، و:

عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّقَلَبُ<sup>(٢)</sup>

وقال تعالى: ﴿لَأَقْضِيَنَّكُمْ حِرْطَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وقالوا: هو مني بمنزلة<sup>(٤)</sup> الشغاف، ومنزلة الولد، ومزخز الكلب، ومقعد القابلة، ومناط الثريا، ومقعد الإزار، وذرع السيول، وزرع أدراجه، قال س<sup>(٥)</sup>: وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني فتكأ زبي، ومزيط الفرس، لم يجز.

ومنه: ما كان من الأمثلة مشتقًا من الفعل، نحو: ذهبت المذهب الكريم، وجلست المجلس الحسن، ومنه: قولهم: هو موضعه ومكانه.

وفعلوا عكس هذا، فنصبوا نصب ما كان مبهمًا، فقالوا: هو في خارج الدار، ولا يقولون: هو خارج الدار. ش<sup>(٦)</sup>.

ع: أحاز الأعشري<sup>(٧)</sup> في: ﴿كُنَّا طَرَائِقَ قِدَا﴾<sup>(٨)</sup>، أي: كنا ذوي مناهب مختلفة، أو: كنا في اختلاف أحوالنا كالطرائق المختلفة، أو: كنا في طرائق، من:

(١) المشابهة في: ١٤/٢.

(٢) بعض بيت من الكامل، لمساعدة من جولة المذلي، تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه.

(٣) الأعراف ١٦.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الكتاب ٤١٢/١ وحواشي لتفصيل ١٨٥ للقول منه: منزلة، بالنصب.

(٥) الكتاب ٤١٤/١.

(٦) حواشي لتفصيل ١٨٥، ١٨٦.

(٧) الكشف ٦٢٧/٤.

(٨) الجمن ١١.



كَمَا عَسَنَ الطَّرِيقَ الثَّقَلَبُ<sup>(١)</sup>

أو: كانت طرائقنا طرائق، على حذف المضاف<sup>(٢)</sup>.

نَحْوَ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا  
وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يُلْفَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

(خ١)

\* كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنَّ تَتَعَدِّيَهَا مَقْعِدًا لَلتَّمَجِّعِ<sup>(٣)</sup>﴾، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

لَتَتَعَدِّيَنَّ مَقْعَدَ الْفَقِيرِ<sup>(٥)</sup>

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْغُرَفِ

(خ١)

\* قَوْلُهُ: «ذُو تَصَرُّفٍ»: وَيَسْتَلْقَى مَتَمَكَّنًا، وَكَلِمَةُ الْمَصْدَرِ إِذَا اعْتَقِبَ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ، وَكَلِمَةُ الْاسْمِ لِلْعَرَبِ، كُلُّ ذَلِكَ يَسْمَى مَتَمَكَّنًا. انْهِيَ الْحِجَازُ<sup>(٦)</sup>.

وَعَبَّرَ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

(١) بعض بيت من الكامل، لمساعدة بن مخلو، تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه.

(٢) الحاشية في: ١٤/١.

(٣) كلما في المخطوطة، والوجه: رمى، لأنه ثلاثي يائي اللام.

(٤) الجن ٩.

(٥) قيل: هو لغوي، ولم تقف على نسبه، وقيل: هو رؤية بن العجاج، ولم تقف عليه في ديوانه.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٧٠/٢، ١٦٤، والمجموع ٢١٩، والحاشية

البصرة ١٥٨٢/٤، وشرح التسهيل ٢٥/٢، والتسهيل والتكميل ٩٣/٥، وتحصيل الشواهد ٣٤٨،

وللتقاصد النحوية ٧٢٣/٢.

(٧) الحاشية في: ١٤/١.

(٨) الغرة للمخضبة ٩/ب، والنهاية في شرح الكفاية ١٣٣/١.

(٩) الحاشية في: ١٤/١.



(خ١)

\* قوله: «أو شَيْهِيهَا»: هو الآخر أو...<sup>(١)</sup> أو الإضافة، هكذا خطر لي فيما...<sup>(٢)</sup> لأنه نص في "الكافية"<sup>(٣)</sup> على أن نحو "إذ" و"إنا" لا يتصرف، مع أنهم يقولون: يوم إذ قام زيد، و: حينئذ كان كذا<sup>(٤)</sup>.

وقد ينوب عن مكانٍ مُصَدَّرٌ وذلك في ظرف الزمان يكثر

(خ١)

\* وشرط ذلك أن يكون المصدر<sup>(٥)</sup> صريحاً، هكذا قالوا، وردوا على (المتصرفي)<sup>(٦)</sup> في قوله ي: ﴿الْقَتْلُونَ زَجَلًا أَن يَقُولَ﴾<sup>(٧)</sup>، وتقديره: وقت أن يقول، أي: اقتصدته ساعة قبله هذا، ولا تنكره<sup>(٨)</sup> في أمره؟ فقيل: لا يجوز: حدثت أن يصيح الديك، ويجوز: يهاج الديك.

وأجيب: بأن امر جي -من أئمتهم- جوز في "الشماع"<sup>(٩)</sup> في قول الشاعر<sup>(١٠)</sup>:

وَنَافِثٌ مَا إِن شَهْنَةَ أُمٍّ وَاجِبٍ بِأَوْخَذٍ مِنِّي أَنَّ يُهَانُ صَفِيرُهَا<sup>(١١)</sup>

أن يكون "أَنَّ يُهَانُ" عى ذلك التقديم.

(١) موضع الشق مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٢) موضع الشق مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٣) ينظر: شرح الكافية لشافية ٦/٦٨١.

(٤) الحاشية ي: ١٤/.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: للمصدر.

(٦) الكشاف ٤/١٦٢.

(٧) حفر ٢٨.

(٨) كذا في المخطوطة، ولوجه: تنفكرون.

(٩) لم أقب عليه في مطبوعته، وينظر: البحر المحيط ٦/٢٩٧.

(١٠) هو ساعدة بن حنيفة الطائي.

(١١) بيت من الطولي. شهنة: امرأة كبرية، وأوخذ: أشدّ وجعاً. ينظر: ديوان الغنائيين ٢/٢١٤.

وشرح أشعار الغنائيين ٣/١١٧٧، ومعني اللبيب ٤٠٦.



وأجاز «المختصري»<sup>(١)</sup> ذلك أيضاً في: «وَلَا أَبْذُوتُ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ»<sup>(٢)</sup>، أي: وقت أن يؤذن<sup>(٣)</sup>.

\* [«وذاك في ظرف الزمان يكثر»]: ومنه: تُجِبْ سَلَخَ كَذَا، أي: وقت سَلَخِهِ، حكى أبو زيد<sup>(٤)</sup>: سَلَخْنَا شَهْرَ كَذَا سَلَخًا، فقولك: سَلَخَ صَفَرٌ - مثلاً - مصدرٌ مضافٌ للمفعول، والأصل: زمنٌ سَلَخْنَا شَهْرَ كَذَا، أبو عبيد<sup>(٥)</sup> والجرجاني<sup>(٦)</sup>.

(١) الكشف ٥٥٤/٣.

(٢) الأحزاب ٥٣.

(٣) الحاشية في: ١٤/١.

(٤) ينظر: التخصيص ٣٨٠/٢، ٢١١/٥.

(٥) ينظر: التخصيص ٣٨٠/٢، ٢١١/٥.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) الحاشية في: ١٤/١.



المتعول معه

يُصَبُّ تَالِي الْوَاوِ مَقْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُشْرَعُهُ  
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النِّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ  
وَبَعْدَ مَا اسْتَطَهَامَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ بِالْفِعْلِ كَوْنِ مُضْمَرٍ بَعَثُنَ الْعَرَبُ  
(خ ١)

\* قُتِرَ مِنْ (١): مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟ بِالْمَاضِي، وَ: كَيْفَ أَنْتَ وَعُمَرُ؟ بِالْمُسْتَقْبَلِ، وَأَنْكَرَهُ  
الْمُبْتَدَأُ (٢)، وَقَالَ: لَمْ يَفْعَلْ "مَا" مَقْعُودًا بِالْمَاضِي، وَ"كَيْفَ" مَقْعُودًا بِالْمُسْتَقْبَلِ؟  
قَالَ السَّيْرَانِيُّ (٣): لَا اخْتِصَاصَ (٤)، وَإِنَّمَا أَرَادَ مِنَ التَّمَثِيلِ عَاصِدًا. ش (٥) (٦).

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنِّصْبُ مَخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ التَّنْقِصِ  
(خ ١)

\* [«وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ»]: ع: نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعُمَرُو، وَهَذَا  
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قِيَاسِي (٧).  
\* قَوْلُهُ: «بِلَا ضَعْفٍ»: خَرَجَ نَحْوُ:

(١) الكتاب ٣٠٣/١.

(٢) ينظر: الانتصار ١٠٠، وشرح كتاب سيبويه للسرياني ٧٥/٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٧٥/٥.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) حواشي التكميل ١٩٥.

(٦) الحاشية في: ١٤/أب.

(٧) الحاشية في: ١٤/أب.



تَكُونُ وَإِلَّا مَا مَثَلًا بَعْدِي<sup>(١)</sup>

\* [«أحقق»]: ع: لأن التوافق مطلوب، وقد أمكن بلا ضعف، فلا يُعدّل عنه.

ويردّ على هذا التعليل: ما إذا وقع الاسمُ التالي الواو بعد منصوب.

وقد يقال: طردوا الباب، أو بأن الحكم فيه ليس كذلك؛ لأن الكلام ظاهره في الذي يخالف نصبه على التفعول معه إتياعه، وعندى أن هذه القاعدة التي ذكروها لا تصحّ إن كان<sup>(٢)</sup> مراد المتكلم التخصيص على المعية، لا...<sup>(٣)</sup> لا يفيدنا الإتياع<sup>(٤)</sup>.

\* [«ضعف النسق»]: إما ضعف صناعي، نحو: قمت وزيد، أو معنوي، نحو:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ<sup>(٥)</sup>

والنصب إن لم يحز العطْفُ يجب أو اعتقِدَ إحصارَ غامِلٍ تُصب (١خ)

(١) حذر بيت من الطويل، لأي ذؤيب المذلي، وصنوه:

فأليث لا أنفك أحلو قصيدة ...

ينظر: الديوان ١١٨، وديوان المذليين ١٥٩/١، وشرح أشعار المذليين ٢١٩/١، والحمامة البصرية ١٤٤٣/٣، وشرح السهيل ١٥٠/١، ٢٥٠/٢، والتذليل والتكميل ٢٢٦/٢، ١٠١/٨، وللقاصد النحوية ٢٩٢/١، وعزارة الأدب ٥١٥/٨.

(٢) الحاشية في: ١٤/أب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) موضع القطع مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ١٤/أب.

(٦) صدر بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ ...

ينظر: الكتاب ٢٩٨/١، ومجالس شعب ١٠٣، والأصون ٢١٠/١، والبصريات ٧٠١/١، وللخضصر ٢٢٦/٤، وشرح السهيل ٢٦٠/٢، والتذليل والتكميل ١٠١/٨، وللقاصد النحوية ١٠٨٢/٣.

(٧) الحاشية في: ١٤/أب.



\* [«إِنْ لَمْ يَخْرُ الْعَطْفُ»]: إما لأمر صناعي، نحو: مررت بك وزيدًا، أو معنوي، ك: لا تُلْهُ عن القبيح وإتيانه<sup>(١)</sup>.

\* ع: كلما<sup>(٢)</sup> وقع بعد حرف العطف؛ ولم يصح من حيث المعنى أن يكون معطوفاً؛ فإن للتحاق فيه قولين:

أحدهما: أن يُضْمَنَ الفعل المتقدم معنى يصلح للشئين.

والثاني: أن يُضْمَرَ للثاني عامل.

والأول أحسن، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿لَنْ أَقْبِلُوا عَبَّكَ مِنَ الْآلَاءِ تَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: من الفواكه والأطعمة، وذلك لا يقال فيه: أفاض، وإنما أن يُضْمَنَ "أفيسوا" معنى: أَلْقُوا، أو يُضْمَرَ "أَلْقُوا" مع الثاني.

ع: وهذا - أعني: بحقيقته مع غير الواو - يُضْعِفُ للتفعول معه<sup>(٤)</sup>.

\* إن قلت: هل جعلت الواو في:

وَالْعَبُورُ<sup>(٥)</sup>

(١) الحاشية في: ١٤/ب.

(٢) كنا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كل ما، لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، والرحاحي ٦١، وعملة الكتاب ١٨٤.

(٣) الأعراف ٥٠.

(٤) الحاشية في: ١٤/ب.

(٥) بعض بيت من الواقفي للراعي النميري، وهو بتمامه:

إِذَا مَا الْغَائِبُكَ تَرَى بَوَّاءً وَزَجَّحْتَ الْخَوَاجِبَ وَالْعَبُورَا

ينظر: الديوان ٢٦٩ (ت. فابرت)، ٢٣٢ (ت. الصمد)، ومعاني القرآن لسفراء ١٢٣/٣، ١٩١، والزمهر ٥٢/١، وقذوب اللغة ٢٤٤/١٠، والخصائص ٤٣٤/٢، والإتصاف ٤٩٩/٢، وشرح السهيل ٢٦٢/٢، والتذيل والتكميل ١٣٣/٨، ومعني اللبيب ٤٦٦، وللقاصد السحابة ١٠٧٤/٤، ١٦٥٦/٤.



واو التفعول معه، كما قال<sup>(١)</sup>:

زَيْدٌ بِنْتُ غَيْثٍ عَلَيْهِ نَحْتٌ خَاجِيَةٌ وَأَسْنَانُهُ يَبِضُّ وَقَدْ طُرَّ شَاةُهُ<sup>(٢)</sup>؛  
فأعبر بما هو معلوم؟

قلت: لأن ذلك معدود عند علماء البيان في باب الرذالة<sup>(٣)</sup>، ومثله في رذالة معناه:  
قول أبي الغنابية:

نات الحليفة ألقها الظفاري فكاني<sup>(٤)</sup> لظفرت في رنتادي<sup>(٥)</sup>  
وقول الآخر<sup>(٦)</sup>:

إن جشيمي شفت من غير مرض وفؤادي جتوى الحشني عرض  
كجزاب كان فيه خيرة دخن الفأر عليه فقرض<sup>(٧)</sup>

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من الطويل: ينظر: عيون الأعيان ٥٣/٢، والبدیع لابن منقذ ١٦٤، وتحرير التحرير ٥٣٣.

(٣) كنا في المخطوطة مضبوطاً.

(٤) هو إسماعيل بن القاسم الحنزي مولاهم، أبو إسحاق، من شعراء العصر العباسي مشهورين، أكثر شعره في الزهد، توفي سنة ٢١١. ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/١٠.

(٥) كنا في المخطوطة بنون واحدة، والصواب ما في مصادر البيت: فكأنني، بنونين، وبه يستقيم الوزن.

(٦) بيت من الكامل: ينظر: النيهان ٦٥٦، والصناعتين ١٢٨، والوشح ٣٦٩، وربع الأبرار ٢٢٠/٥، والبدیع لابن منقذ ١٦٤.

(٧) لم أقف على تسميته.

(٨) بيتان من الرمل: شفت، رثت، والجتوى: لقوى، وجزب: وعاء، كما في القاموس المحيط (ج ٢ ف ف) ١١٠٠/٢، (ج و ي) ١٦٦٩/٢، (ج ر ب) ١٣٩/١. ينظر: الزهرة ٨٢٨/٢، والصناعتين ١١٣، والبدیع لابن منقذ ١٦٤.



قالوا: ومنه: قوله<sup>(١)</sup>:

إِذَا مَا الْخَبِيرُ تَأْدِيبُهُ يَحْمِي قَدْ كُنْتَ أَمَانَةً عَظِيمَ الْفَرْدِ<sup>(٢)</sup>  
وفيه نظر<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من الجفر. تأويله: تلخذه، كما في: القاموس المخطط (٥ د م) ١٤١٧/٢. ينظر: الكتاب

١٤١٧/٢، والأصول ٤٣٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٣٢/١، وشرح السهيلي ٢٠٠/٣،

والتنزيل والنكعين ٣٤٤/١١.

(٣) الحاشية في: ١٤/ب.



## الاستثناء

ما استثنى إلا مع تمام يتعصب وبعد نفي أو كفي انتخب  
(خ ١)

\* قال السيوطي<sup>(١)</sup>: ومما يجري مجرى الفعل الواجب نحو: لَيْشُمَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وفعل الشرط، نحو: إِنْ قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ، وكذا: لَوْ قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ، وقياس قول أبي العباس<sup>(٢)</sup> أَنْ يَجْرِيَ فَعْلُ الشرط مجرى النفي<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «وَنَعُدُّ نَفِيٍّ أَوْ كَفِيٍّ»: مثل النفي: التقليل، فتقول: أَقْرَبُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا؛ لأنه في معنى: مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا، يدلُّك على ذلك: قول الشاعر<sup>(٤)</sup> -فيما أشهد أبو عليّ في "القدِّيرة"<sup>(٥)</sup>-:

دَعَا دَعْوَةَ دُودَانٍ وَفُوَ يَسْلَدُوْهُ قَبِيْلٌ بِمَا لَمْعُوفُ بَلْ هُوَ مُنْكَرٌ<sup>(٦)</sup>  
\* [«أو كفي»]: إثنية النفي: الشهر والاستفهام "هل"، نحو: هل قام أحدٌ إلا زَيْدًا، لا الأمر، وفيه نظر؛ فإنهم جعلوا الأمر في باب ما يُعْتَبَرُ من الجواب كالنفي، وهنا لم يعملوه كذلك، ولا فرق، وخفي لي عن بعض الكوفيين<sup>(٧)</sup> أنه نزع النصب في جواب الأمر، قال: لأنه لم يَجْرَ عندنا في الاستثناء مجرى النفي، فكذا هنا<sup>(٨)</sup>.

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٠٢/٨، ٢٠٣.

(٢) اللغزيب ٤٠٨/٤، وينظر: الانتصار ١٦٦.

(٣) الحاشية في: ١٤/أب.

(٤) لم أقف على تسميته.

(٥) لم أقف عليه في غنارها لابن حنبل.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: حواشي للتفصيل ٢٤٧.

(٧) الحاشية في: ١٤/أب.

(٨) لم أقف على تسميته، ولا على رأيه.

(٩) الحاشية في: ١٤/أب.



(١٥)

\* مذهب كذا<sup>(١)</sup> الإتيان مع الإيجاب، وأنشدوا للأخطل:

وَبِالشَّعْبَةِ مِنْهُمْ نَزَلَ خَلْقٌ غَافٍ نَعِيزٌ إِلَّا شُلُوِيٌّ وَلَوَيْدٌ<sup>(٢)</sup>  
 قَالَ الشُّلُوِيٌّ<sup>(٣)</sup>: وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ "إِلَّا" هُنَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، كَمَا قِيلَ لِي: ﴿فَكَشَرُوا  
 عِصَاهُ﴾<sup>(٤)</sup> إِلَّا قَلِيلٌ وَتَهُمْ<sup>(٥)</sup>، وَمِنْ أَنَاشِيدِهِمْ فِي ذَلِكَ أَيْضًا:  
 عَلَى أَمْرٍكَ بَلَاءَاتُ الْحَيَاةِ إِلَّا الْكُفَامُ وَإِلَّا الْعِصِيَّ<sup>(٦)</sup>  
 وَفِيهِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ<sup>(٧)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «وَانصَبْ مَا انْقَطَعَ»: قَالَ ابْنُ بَاهِشَادٍ<sup>(٨)</sup>: لِأَنَّ انْقِطَاعَ مَعْنَاهُ يَنْقُضِي  
 انْقِطَاعَ إِعْرَافِهِ.

ع: هَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لِي: مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا وَبَيْدًا، أَوْ: إِلَّا حِمَارًا، لَكِنَّهُ

(١) ينظر: اللامات ٤٠.

(٢) بيت من السبسط. الشعبة: موضع، وأصله: الرملة المنصرفة من معظم الرمل، وشق: بالي، وعاف: حارس، والشوي: حفرة حول الخيمة تمنعها من ماء المطر. ينظر: الديوان ٢٩٧، وشرح السهيل ٢٨١/٢، والتذيل والتكميل ٢٠٦/٨، ٢٨٤، ومعنى السيب ٣٦٣، وللقاصد النحوية ١٠٨٣/٣.

(٣) حواشي للنقص ٢٣٧.

(٤) ما بين للعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

(٥) البقرة ٢٤٩. وهي قراءة أبي بن كعب وابن مسعود والأعمش. ينظر: مختصر ابن خالويه ٢٢، وشواذ القراءات للكرماي ٩٦.

(٦) بيت من الشقارب، لأبي ذؤيب اللؤلؤي. أصرفًا: موضع، والكم: شجر يعمل فوق الخيام. ينظر: الديوان ٧٢، وديوان اللؤلؤيين ٦٥/١، وشرح أشعار اللؤلؤيين ١٠٠/١، والفتاوى ٢٤٢، وقتهيب السفة ١٥/٩، وكمالي ابن الحاجب ٣٣٣/١، وشرح السهيل ١٧١/١، والتذيل والتكميل ٣٠٩/٢، وللقاصد النحوية ٣٦٠/١، وحرارة الأدب ٣٣٣/٧.

(٧) الخاشية ل: ١٤/ب.

(٨) شرح الجمل ٤٤٩.



ممكن في نحو: ما فيها أحدٌ إلا حملاً، ثم هو مَحْذُورٌ إلى نظير ما يقول الكوفيون<sup>(١)</sup> من أنَّ لنا نصيباً يسئى النصيب على الخلاف، ونصيباً يسئى النصيب على الصرف، أي: سَيِّبُهُمَا قَصْدُ الخلاف والصرف، وهو فاسد من قول الكوفيين مع استمراره، فكيف هذا مع تَحْلِيلِهِ؟<sup>(٢)</sup>

\* ش<sup>(٣)</sup>: ابنُ كَيْسَانَ<sup>(٤)</sup>: لا يكون الاستثناء المنقطع إلا في شيء ينضم فيه ما قبله وما بعده في المعنى، لو قلت: قام القومُ إلا داز زيداً لم يصح؛ لأن القيام لا تصح نسبته إلا<sup>(٥)</sup> الدار.

ع: لا بد من اعتبار هذا الذي قاله ابنُ كَيْسَانَ، والناظر غافلون عنه، ومعنى المنقطع: الذي ليس داخلًا في المستثنى منه، لا: الذي هو منقطع عن معنى الكلام<sup>(٦)</sup>.

\* أحاز الزَّعْزَعِيُّ<sup>(٧)</sup> والزَّيْجُجِيُّ<sup>(٨)</sup> في: ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِينِهِمْ يَنْتَرِبُونَ﴾ إِلَّا أَن يَقُولُوا<sup>(٩)</sup> "أَنْ يَكُونَ" بدلًا، قال الزَّعْزَعِيُّ: من "حق"، وقال الزَّيْجُجِيُّ: من "غير حق".

ع: فيما أظن، انتهى.

ويُحِيلُهُ: أن البدل في الإيجاب لا يصح، ويُحِيلُ قولُ الزَّعْزَعِيِّ: أن التقدير بصير: بغير إلا.

(١) ينظر: معاني القرآن للقرطبي ١/٣٣، ١١٥، ٢٢٦، ٣٩١، والإنصاف ١/١٩٧، واللباب

٢/٤٠، ولينين ٣٧٦، ٣٧٩.

(٢) الحاشية في: ١٤/ب.

(٣) حواشي للنص ٢٤٢.

(٤) لم أقب على كلامه عند غير المشوطين.

(٥) كنا في المخطوطة، والنصواب: إلى.

(٦) الحاشية في: ١٤/ب.

(٧) الكشف ٣/١٦٠.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٣٠.

(٩) الحج ٤٠.



ع: الذي أفهقه أن المعنى: لم يُنقِمُوا منهم إلا قولهم: ربنا الله، فهذا استثناء من محذوف هو وعامله، دلّ عليهما قوله: "أخرجوا بغير حق" إ فإن ذلك مما يُسأل عنه، أو قوله<sup>(١)</sup>: "أخرجوا" بمعنى النفي، أي: لم يُنقِرُوا في ديارهم بغير حق إلا قولهم: ربنا الله، والاستثناء غير متصل، أي: أخرجوهم بلا حق إلا قولهم: ربنا الله، بتقدير: لكن قولهم<sup>(٢)</sup>.

وغير نصب سابق في النفي قد	يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد
وإن يفرغ سابق إلا لما	قبل يكن كما لو إلا عدما
والغ إلا ذات تأكيد كلا	تمرر بهم إلا الفتي إلا العلا
وإن تكرر دون تأكيد فمع	تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما يالا استنفي	وليس عن نصب سواء معني
ودون تفريغ مع التقديم	نصب الجميع احكم به والترم

(خ ١)

\* ع: من غريب ما وقع لي: قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فألت سعاداً وغمرها من غييبها      برز القليل وسرّها تغيبها  
 ما إن أراك وأنت إلا شاجباً      بايدي الخناجع تايّر الشروشوف<sup>(٤)</sup>  
 قال أبو غني في الجزء الحادي والعشرين من "الذريعة"<sup>(٥)</sup>: هكذا روي محمد بن

(١) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ١٤/ب.

(٣) لم أقف على تسميته.

(٤) بيان من الكامل، لم أقف عليهما في مصدر. الخناجع: عظام الصدر، وناشر: مرتفع عن مكانه، والشروشوف: خضروف معلق بكل ضلع في طرفه المشرف على البطن، كما في القاموس المحيط (ج ٥ ص ٥)، ١٥٦١/٢، (ن ح ز)، ٧٢٥/١، (ط ر س ف)، ١٠٩٧/٢.

(٥) لم أقف عليه في عنارها لابن جني.



المُثَرَّى<sup>(١)</sup> بالنصب، وقال: أراد: إلا وأنت شاحب، قال - يعني: ابن المُثَرَّى -: هكذا يقول أهل العربية، والصواب رفع "شاحب"، لأن حكم إعراب ما بعد "إلا" إذا كانت "إلا" في غير موضعها على حكمه إذا كانت في موضعها.

ع: يظهر لي أنه قد يجوز النصب على التوهم؛ لأن "إلا" في التقديم خاصة على الحال، فموضع الجملة يكون بعدها نصباً، فلما توسّطت بين جزئي الجملة توهم أنها في موضعها في أول الحال، فجاءت الحال مفردة، فنصبها<sup>(٢)</sup>.

وانصب لتأخير وحى بواحد      منها كما لو كان دون زائد  
كلم يلو<sup>(٣)</sup> إلا امر<sup>(٤)</sup> إلا علي      وحكمها في القصد حكم الأول  
واستثن مجروراً بغير معربا      بما لمستى يالا لسا  
(خ ١)

\* أنشد في "الكامل"<sup>(٥)</sup>:

وَإِني لَأَعْبُدُ العُشْبَنِيَّ مَا دَامَ لَكَ إِلا      وَمَا مِنْ جِلْدِي غَيْرُهَا يَشْمَةُ العَبِيدِ<sup>(٦)</sup>  
وقال: "غيرها" استثناء مقدّم، يعني: فلهذا نُصِب، كما تقول: ما قام إلا زيداً القوم<sup>(٧)</sup>.  
\* فإن قلت: كيف أحاز من<sup>(٨)</sup> في:

(١) لم أقف على روايته.

(٢) الحاشية في: ١٤/أب.

(٣) كذا في المخطوطة، ولوجه: بقوا.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: امرؤ.

(٥) ٧٠٩/٢.

(٦) بيت من الطويل: لقيس بن عاصم اللقري، وقيل لغوي. ينظر: عبون الأخبار ٣٧٧/١، ٢٦٣/٣، وقواعد الشعر ٤٤، وأملّي القائل ٢٨١/١، والأخاني ٣٠٢/١٤، وشرح الحماسة للمزني ١١٨٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٢٠/٨.

(٧) الحاشية في: ١٥/.

(٨) لعله المراد بهذا الرمز هنا: السوي لا سيويه؛ فإنه لم يجوز فيه الرفع، ولعل ابن هشام نقله من



وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُبُوتَهُمْ<sup>(١)</sup>

أَنْ تُرْفَعَ "غَيْرًا"؟

قلت: قال: إنه على الوصف، كأنك جعلت ذلك عيبًا لهم؛ لأنه عيب لغوهم<sup>(٢)</sup>، ويكون إذا ذاك على لغة لغيرهم.

ولا يجوز أن تحمّل "غَيْرًا" على "إِلَّا" في ابتداء الاسم بعدها، لا تقول: ما أتى أحد غير زيد غير منه، بمعنى: إلا زيد غير منه.

ع: قوله: «يكون ذلك»، لعله: أو يكون ذلك؛ لأن البدل غير الصفة<sup>(٣)</sup>.

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعللا

واستثنى ناصبا بليس وبخلاف<sup>(٤)</sup> وبعدا ويكون بعد لا

(خ ١)

\* ابنُ بَاشَا<sup>(٥)</sup>: في 'ليس' و'لا يكون' منهيان:

فيل: لا موضع ضماء، بل هما جملتان دلّتا على الاستثناء، ولم يتعلّقا بتعلّق المعمول

حواشي الشلوين على اللغزل ٢٤٤. ينظر: شرح كتاب سيويه ٢٠٤/٨.

(١) صدر بيت من الطويل: لشابة الذبياني، وعجزه:

مَنْ لَوْلَى مِنْ قِرَاعِ الْكَتَابِ

...

ينظر: الديوان ٤٤، والكتاب ٣٢٦/٢، والحيون ٣٩٤/٤، والزاهر ٢٨٠/١، وشرح التسهيل ٣٢٢/٣، ومعني التليب ١٥٥، وخزانة الأدب ٣٢٢/٣.

(٢) قوله: «لأنه عيب لغوهم» كأنه مضروب عنه، وتعلل صوابه: لا أنه عيب لغوهم.

(٣) الحاشية في: ١٥/.

(٤) كنا في المخطوطة، ولم يشر محقق الألفية إلى ورود ذلك في شيء من نسخها العالية، ولا

بتسليم الوزن به، والصواب: «وعجلا». ينظر: الألفية ١١١، البيت ٣٢٨.

(٥) شرح الجمل ٤٤٦، ٤٤٧.



بالعامل، بل هما كقولہ تعالى: ﴿وَمِنْ الْأَشْرَابِ مَنْ يُؤْمِرُ بِأَعْوِهِ﴾<sup>(١)</sup> بعد قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

والحق: أنها في موضع الصفة بعد النكرة، والحال بعد المعرفة، كـ: جاءني رجلٌ ليس زيدا، و: القومُ ليس زيدا، والدليل عليه: أنه قد مُنِعَ من العرب<sup>(٣)</sup>: أنشئ امرأة لا تكون فلانة، فأثبت الفعل لثبوت خلفه صفة.

ع: في التمثيل: "رجلٌ ليس زيدا" نظر؛ لأنه لا يصح فيه الاستثناء بعد...<sup>(٤)</sup> يستثنى منه، ثم ولو سُئِمَ: فالتأنيث غير مستلزم للصفة، بل هو مراعاة لما تقدّم، ثم هو مخالف لتقدير الاسم، لفظُ النقص<sup>(٥)</sup>.

\* ع: الصواب عندي: أن يقال في مثال ابن بابشاذ: رجلٌ لا يكونون زيدا، وأنه يجب التأنيث في مثال المرأة، والجملة إذ ذاك فيها صفة لا غير، وأنه يقع "لا يكون" موقع "إلا"، فتحمل عليها في أنه لا يكون بعدها جزاء، وإنما هي صفة، كقولك: خلّو عن زيد، وأما: القومُ لا يكون زيدا فاستثناء، وبشوت الوصفية: "لا يكون" يصح إثبات الاتصال في مسألة "القوم"، وأنه مختص متصل مخالف للآية ولنحوها، فاستدلّاه جيد، وأمثلة فاسدة<sup>(٦)</sup>.

واجزر بسابقي يكون إن ترد وبعد ما نصب والجرار قد يرد

(١ خ)

\* مسألة: إذا استثنت بـ "علا" وـ "عدا" مع "ما" وجب نصب المستثنى، فقلت: قام القومُ ما علا زيدا، و: ما عدا عمروا، والنصب على المفعولية، والفاعل مستتر عائد

(١) التوبة ٩٩.

(٢) التوبة ٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٢، والمقتضب ٤٢٨/٤.

(٤) موضع القط مقدار سطر التقطع في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ١٥/.

(٦) الحاشية في: ١٥/.



على البعض المفهوم من القوم، يدلُّك على ذلك: قولك: قام النسوة ما حلا هنذا، فلو كان الضمير للنسوة لقلت: ما حَلَوْنَ، أو لحدِّ لقلت: ما حَلَّتْ، ولكن<sup>(١)</sup> لَمَّا كان لبعض -وهو مذكَّر- ذَكَرْتُ، ونظروهم: استشهدنا به: ما قام إلا هنذا على أن تَمَّ فاعلاً محذوفاً في ذلك، وفي: ما قام إلا...<sup>(٢)</sup>.

وأما حكم: ما حلا، و: ما عدا؛ فإنهما في موضع نصب على الظرفية، وذلك أن "ما" مصدرية، كالتي في قوله<sup>(٣)</sup>:

يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ النَّهْلُ<sup>(٤)</sup>

و"ما" المصدرية تصح نياؤها عن ظروف الزمان، كالصادر الصريحة، ألا ترى إلى قولك: أصبحك ما دام زيد عندك، فإنه بتقدير: مدَّة دَوام زيد عندك؟ كما أنَّ: أتيت طُلُوع الشمس، بتقدير: وقت طُلُوعها، فكذلك هنا المعنى: وقت حُلُوعهم عن زيد، و: وقت مجاوزتهم.

ويبغى أن تُلَخَّص هنا أسئلة، فيقال أولاً: اعلم أنه إذا استثنى بـ"حلا" و"عدا" لمسبوقتين بـ"ما" وجب نصب المستثنى، فتقول:

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) لم أنف له على لسان.

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وكان ذهابهم له ذهاباً

...

ينظر: لفصل ٣٧٥، والبدع لابن الأثير ٤٣٧/٢، وشرح السهيل ٢٢٥/١، والتفصيل والتكميل ٩٧٤/٦.



أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا سِوَا اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>

و: قام القوم ما عدا زيدًا، إذا تحلّق ذلك:

فنقول: لم وجب النصب؟

فنقول: لأنّ للسّلي مفعول، لأنّ "علا" و"عدا" فعلان.

فيقال: فأين الفاعل؟

فنقول: ضمير مستتر مفرد مذكّر أبدًا، عائد على البعض المفهوم من القول.

فيقال: وما الذي دلّ على أن "علا" و"عدا" فعلان؟

فنقول: وقوعهما صلة "ما" المصدّية، وهي لا توصّل إلا بالجرّ المسمى أو الفعّية، وليس هنا اسميّة، فعُيّنَت التعلّية.

فيقال: قرئ قال: إن "ما" مصدّية؟

فنقول: لأنّه لا يصحّ غيرها.

فيقال: فمَنْ قال: إن ذلك الضمير عائد على البعض؟

فنقول: لأنّه مفرد مذكّر مطلقًا، ولو كان للأول لوجب: قام القوم ما سِوَا زيدًا، أي: ما جانبًا زيدًا، و: قام نسوة ما خلّوَن زيدًا، أي: ما احتشَن زيدًا.

فيقال: فما موضع "ما"؟

فنقول: نصب على الظرفيّة، والمعنى: مدّة خلّوهم عن زيد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقَامَه، كما تقول: أتيتك طلوع الشمس، أي: وقت طلوعها.

(١) صدر بيت من الطويل، لبيد بن ربيعة رضي الله عنه، وعجزه:

وكلّ نعب لا محالة زائل ...

ينظر: الديوان ٢٥٦، والشعر وأشعراء ٢٧١/١، والفاضل ٩، وشرح القصائد طبع ٥١٠، واللباب ٣١١/١، وشرح التسهيل ٣١٠/٢، والتفصيل والتكميل ٢٤٦/٨، ومغني اللبيب ١٧٩، والمقاصد النحوية ١١١/١.



فيقال: من قال: إن هذا يجوز في المصادر غير الصريحة؟

نفقول: قالت العرب<sup>(١)</sup>: لا أصحك ما دام زيدٌ صدِّقك، قالت النحاة: والمعنى يُصدِّقهم-: إن المعنى: مدَّةٌ دوام زيدٍ صدِّقك، فثبت أن الأصل: خُلُقٌ يعنِيهم عن زيد، ثم: مدَّةٌ خُلُقُهم، ثم: ما خلا.

فيقال: "ما" المصدرية لا توصل إلا بالأفعال المتصرفة، ألا ترى أن النحاة يجعلون قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

بِمَا لَسْتُمَا أَفْعَلُ الْحَيَاتَةِ وَالْعَقْرِ<sup>(٣)</sup>

من الضرورات؟ وعلم ذلك: أنها لا بد أن تُقدَّر مع الفعل بالمصدر، فإذا كان الفعل جامداً لم يمكن ذلك.

نفقول: فرق بين الفعل الذي وُضع<sup>(٤)</sup> غير متصرف وغيره، فالذي وُضع غير متصرف لا يجوز فيه هذا، والذي وُضع متصرفاً، ثم وقع صلة، فلا مانع فيه، ثم إنه حين ذلك يلزم صيغة<sup>(٥)</sup> للماضي، بسبب وقوعه صلةً لـ"ما"، لا لسبب في نفسه، كما في: ما دام، وهذا الجمود العارض لا يمنع من التقدير بالمصدر، بخلاف ما لو كان الجمود مقارناً للوضع<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: شرح كتاب سيويه لسبواي ٣٥٨/٢، ٣٥٩، والصحاح (غ ب س) ٩٥٥/٣، والهمك ٢٩٧/٢، ٤٦٠/٦.

(٢) لم ألق له على نسبة.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أليس أُمُوري في الأمور بالثَمَا؟

...

ينظر: الشرائعات ٥٩٩/٢، وشرح جبل الزنجاني ١٥٧/٢، ولتنهيل وتنكميل ١٥١/٣، ومغني اللبيب ٤٠٣، والمقاصد النحوية ٣٨٧/١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٤٤/٥.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) الحاشية ن: ٤٤/ب.



\* يمكن أن يقال في: ما خلا زيدًا: أي: حُلِّوهم عن زيد، ثم: عاليين عن زيد، فهو مصدر في موضع الحال، مثل: جاء زيدٌ مُشْتِياً.

قال بَشْرُ النَّخَعِي<sup>(١)</sup>: "ما" للمصدرية إما في موضع الحال هي والصفة، أي: قاموا بماورًا بعشهم زيدًا، أو الظرف عسى حذف للمضاف، أي: مدّة مجاوزتهم زيدًا<sup>(٢)</sup>.

\* الدليل على تعدّي "خلا": قولهم<sup>(٣)</sup>: انقضّ هذا وغلاك دُمّ، أي: تجاوزك<sup>(٤)</sup>.

\* قال ابن<sup>(٥)</sup> الأثيري<sup>(٦)</sup> وابن<sup>(٧)</sup> سَعْدَانَ<sup>(٨)</sup>: إن استعمال "عنا" دون "ما" لم يُسمع من العرب، فلا يجوز. ش<sup>(٩)</sup>.

قال: ولم يُورد س الحفظ بـ"عنا"، وأما "خلا" فحكى فيها س<sup>(١٠)</sup> فيها<sup>(١١)</sup>.

(١) شرح الألفية ٢٢٥.

(٢) الحاشية في: ٤٤/أب.

(٣) ينظر: العين ١٧٩/٨، والامتنال لأبي عبيد ٢٢٩، وإصلاح المطلق ٢٠٧، وأدب الكاتب ٤١٥، والفيحي ١٣٨.

(٤) الحاشية في: ٤٤/أب.

(٥) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار البغدادي، أبو بكر، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن ثعلب، له: الزاهر، والأضداد، والمذكر والمؤنث، وغيرها، توفي سنة ٣٢٨. ينظر: نزهة الألباء ١٩٧، ومعجم الأدباء ٢٦١٤/٦، وإنباء الرواة ٢٠١/٣، وبنية الوعاة ٢١٢/١.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) هو محمد بن سعدان بن ليارك الضير الكوفي، أبو جعفر، له في النحو كتابان كبير وصغير، توفي سنة ٢٣١. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٥، ونزهة الألباء ١٢٣، ومعجم الأدباء ٢٥٣٧/٦، وبنية الوعاة ١١١/١.

(٨) لم أقف على كلامه.

(٩) حواشي شمس ٢٣٨.

(١٠) الكتاب ٣٤٨/٢، ٣٤٩، ٣٥٠.

(١١) كذا في المخطوطة، وهو تكرار.



الوجهين، وأما أبو الحسن<sup>(١)</sup> فخكّي الحفصن بهما معاً<sup>(٢)</sup>.

وحيث جرا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلا  
وكحالا حاشى ولا تصحب ما وقيل حاش وحشى فاحفظهما  
(خ ١)

\* قال<sup>(٣)</sup>:

حشى زفط الثبي فإنّ منهم يؤثروا لا تُكدرُها الدّلاء<sup>(٤)</sup> (٣)

(١) ينظر: شرح كتاب سبويه للسويدي، ٢٢/٩، ولترنيل، ١٨٩، والنذيل والتكميل ٣١٨/٨.

(٢) الحاشية ن: ١٥/١.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من الوافر. ينظر: لغات القرآن للقرطبي، ٨٣، ١٥٨، ولراهم، ٥١٣/١، وقدّيب اللغة

٩٢/٥، وشرح جمل الزجاجي، ٢٥٩/٢، والنذيل والتكميل ٣٢٦/٨.

(٥) الحاشية ن: ١٥/١.



## الحال

(خ ١)

\* ع: لِيُشَبَّهَ للفرق بين الحال والصفة، فَقُلْ مَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ، فَأَقُول:

الحال مقيدة للعامل، والصفة مقيدة للذات، فإذا قلت: جاءني كل رجل قائم، فعموم "كل" باقي بالنسبة إلى كل قائم، وإذا قلت: جاءني كل رجل قائما، فعموم "كل" رجل "باقي في جميع الأشخاص، والحال مقيدة لغيره الجميع، فللعنى - كما ترى - متغائر، والحال لا تثبت صاحبه وتريل عمومته، وإنما تثبت عاملها، وتريل إطلاقه بالنسبة إلى المبتدات.

وسُئِلَتْ مرة عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ \* قُرْآنًا عَرَبِيًّا<sup>(١)</sup> قيل: لم<sup>(٢)</sup> لا خفل النحاة "قرآن" حالا من قوله: "كل مثل" القرءه، دون "قرآن"<sup>(٣)</sup>

فقلت<sup>(٤)</sup>: يُقْسَدُ المعنى؛ لأنه يقتضي أن كل مثل قرآن عربي، وأنه ضرب، وذلك<sup>(٥)</sup> لا يستقيم.

فقبل لي: هو بمنزلة: كل شيء هو قرآن عربي.

ففرقت بين الحال والصفة بما ذكرت<sup>(٦)</sup>.

\* ع: الحال ضرب من الخبر، وكثير ما يستعملها س<sup>(٧)</sup> خبرا، قال ابن جني في "الاحتساب"<sup>(٨)</sup>: ولو شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضغاف ذلك؛ لجاز وعشرون، كما في

(١) الزمر ٢٧، ٢٨.

(٢) انطلعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انطلعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انطلعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ١٥٠/١.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٩/٢، ٥٠، ٨١، ٨٧ - ٩٢.

(٧) ٣٠٧، ٢.



عبر المبتدأ، وعلى ذلك امتنع أبو الحسن<sup>(١)</sup> من نحو: لولا هتدُ عالسةً لقمتم؛ لأن هذا موضع امتنع العرب فيه من الخبر، والحال ضربٌ من الخبر<sup>(٢)</sup>.

الحال وصف فضيلة مستصحب ففهم في حال كقردا أذهب

(١خ)

\* «فضيلة»: لأنه منتمٍ لعنى الجملة، وهذا حقيقة الفضيلة<sup>(٣)</sup>.

وكونه متغلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا

(١خ)

\* «متغلا»: من الناس من زعم أنه لا يشترط التقاء القولم<sup>(٤)</sup>: دعوت الله ميمًا.

قلنا: معناه: ميمًا، كقولهم: سمع الله لمن حمده، ومعنى "ميمًا": مقدّرًا لأن يستحب، كقولهم<sup>(٥)</sup>: معه صقرٌ صائغٌ به غنا.

قالوا: ومنه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾<sup>(٦)</sup>.

قلنا: الحق قد يكون غررٌ مصدقٌ ولا مكذب. من "شرح الحقل"<sup>(٧)</sup> لابن عُصْفُور<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: التذيل والتكميل ٢٨٢/٣، ٩٦/٩، وارتشاف الضرب ١٠٩٠/٣، ١٥٨٤، ومغني اللبيب ٥٦٣، وتخليص الشواهد ٢٠٩.

(٢) الحاشية في: ١٥/.

(٣) الحاشية في: ١٥/.

(٤) لم أقف عليه عند أحد من المتقدمين، وهو في: شرح جبل الرحاجي ٣٣٨/١، والبحر المحييط ٥١٣/٤، والتذيل والتكميل ١٣/٩.

(٥) رواه سيوطي في الكتاب ٤٩/٢، ٥٢.

(٦) البقرة ٩١.

(٧) ٣٣٨/١.

(٨) الحاشية في: ١٥/.



\* «مشتقاً»: لأن الدال على الهيئة الخاصة لا يكون إلا مشتقاً.

ع: فاما: فعدت قعدة حسنة؛ فإن الدال على الهيئة الخاصة الوصف<sup>(١)</sup>.

ويكثر الجمود في شعر وفي مدي تأول بلا تكلف  
كعبه مدا بكلا يدا يد وكر زيد أسدا أي كاسد  
والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيهه معنى كوحده اجتهد  
(خ ١)

\* قد يرد الحال معرفة "أل"، وقد يرد معرفة بالإضافة، فقولان بنكرة:

فالأول نحو: ادخلوا الأول فالأول، أي: مرتبين، و: جاؤوا الجثاء الغفير، أي:  
جيثاً، و: أرسنها العزاك، أي: مُعَزَّكَةً، ومنه: «لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَهَا الْأَذَلَّ»<sup>(٢)</sup>، أي:  
ذليلاً.

والثاني نحو: رجع غوفة على بئله، أي: عائداً، و: حسس وخشده، أي: منفرداً، و:  
فعل ذلك جهده، أي: بجهته.

ووقع معرّفًا بالعلمية أيضاً، مُع<sup>(٣)</sup>: جاءت الخيل بناد، أي: مُتَبَدِّدةً، و"بناد"  
علم جنسي، ك: فحار. من "شرح المصنف للتسهيل"<sup>(٤)</sup>.

وذكر<sup>(٥)</sup> أن بعض نساء قريش قالت - بعد قوله عليه السلام: «تَعَسَّدْنَ؟» فَوَاسَكْنَ

(١) الحاشية في: ١٥٠/١.

(٢) للشافعي ٨، وهي قراءة غير منسوبة، وضبطها ابن هشام بفتح الياء، وفيها رواية أخرى  
بضمها: «لِيُخْرِجَنَّ». ينظر: معاني القرآن للفراء ١٦٠/٣، ومختصر ابن عساكر ١٥٧، وشوهد  
الفرابات للكرمي ٤٧٤، ٤٧٥، والبحر المحيط ١٨٣/١٠، ١٨٤.

(٣) ينظر: العين ١٤/٨، والبارع ٦٨٨، وجمهرة اللغة ٦٥/١، ٩٩٩/٢.

(٤) ٣٢٧/٢.

(٥) شرح التسهيل ٣٢٧/٢.



أكثر أهل النار»-: وما لنا أكثر أهل النار<sup>(١)</sup>، قال: وقد نص<sup>(٢)</sup> على تعريف الفعل<sup>(٣)</sup> التفضيل بالإضافة للمعرفة في باب "ما لا يكون فيه الاسم إلا نكرة"<sup>(٤)</sup>.

\* ابن عُثْمُون<sup>(٥)</sup>: أصل الحال التنكير؛ لأنها مقسرة إنما أثبتهم من الميزات، والشبههم بجهنم، فوجب أن يكون نكرة.

ج: فيه نظر<sup>(٦)</sup>.

وزعم الأستاذ<sup>(٧)</sup> أن ذلك لأنها يحصل منها نكرة تبييض<sup>(٨)</sup> الجاهل، كما إذا كانت معرفة، فلم يكن لتكليف التعريف فائدة، وهذا يقتضي حواراً مجتهداً<sup>(٩)</sup> في القياس معرفة، إلا أنه عدل عنه؛ لعدم الاحتياج إليه، وهو...<sup>(١٠)</sup>؛ لأن التعريف يدل على عهد متقدم، وأنت ليس بينك وبين مخاطبك<sup>(١١)</sup> عهد قمت في هيئة.

وقولهم: ادخلوا الأول فالأول<sup>(١٢)</sup>، و: جاء القوم الجساء الغفير<sup>(١٣)</sup>؛ أل<sup>(١٤)</sup> فيهما زائدة، والغفير وصف لازم، كثروم وصف "مثنى" في: يثنى فغصب لك، ويوضح ما

(١) بعض حديث نبي أهرجه مسلم ٧٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو يتماهم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا معشر النساء، تصلن وأكرن الاستفارة فإن رأيتن أكثر أهل النار»، فقالت امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، وما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب لدي لبي منكن».

(٢) الكتاب ١١٠/٢.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة للتحقق بين ١٤/ب و ١٥/أ.

(٤) لم أقف على كلامه يتماهم، وبعضه في: لقرب ٢١٩.

(٥) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٦) يهذه: أيا علي الشلوبين. ينظر: شرح الجزولية الكبير ٧٢٨/٢، ٧٢٩ بنحو.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٨) موضع الشق مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(١٠) رواه مسبوته في الكتاب ٣٩٨/١.

(١١) رواه مسبوته في الكتاب ٣٧٥/١، ١٠٧/٢، والأخفش في معاني القرآن ١٧/١.



قلنا: قولهم: جاء القومُ جَاءَ غَفِيرٌ<sup>(١)</sup>.

وعن الكسائي<sup>(٢)</sup> وابن<sup>(٣)</sup> الأعرابي<sup>(٤)</sup> أن "الجَاءَ غَفِيرٌ" الـيَظُّ الحَدِيدُ<sup>(٥)</sup> تُضْمُ الرُّسْنُ<sup>(٦)</sup>، فالتقدير: مثلُ الجَاءِ، كقول<sup>(٧)</sup>...<sup>(٨)</sup>:

تَغْدُ فِيكُمْ بَحْرُ<sup>(٩)</sup> الْبَحْرُورِ رَمَاحًا<sup>(١٠)</sup>

فهي مثلها<sup>(١١)</sup>؛ إلا أن هذا البيت شاذٌّ قبيحٌ ضعيفٌ، لا يجوز<sup>(١٢)</sup>؛ إلا في الضرورة؛ لنسج اللفظ، و"الجَاءَ الغفيرُ"<sup>(١٣)</sup>...<sup>(١٤)</sup> "أَلْ" زائدة.

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: النقطة ٦٨، والبارع ٦٠٠.

(٢) ينظر: الغربيين ٤٠٠/١.

(٣) هو محمد بن زياد الكوفي، أبو عبدالله، من أكابر أئمة اللغة والنحو والعلماء بالشعر، أخذ عن الفضل الضبي والكسائي، وأخذ عنه ثعلب وابن السكيت، له: النواصر، ومعاني الشعر، وغير ذلك، توفي سنة ٢٣٠، وقبض نحو ذلك. ينظر: معجم الأدباء ٢٥٣٠/٦، وإنباء الرواة ١٢٨/٣، وبغية الوعاة ١٠٥/١.

(٤) ينظر: الغربيين ٤٠٠/١، والهمكم ٢٣٣/٧.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) ينظر: الفهم ١٧٥/١، والغريين ٤٠٠/١، والهمكم ٢٣٣/٧.

(٧) قاله: امرأة من بني عامر.

(٨) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٩) كنا في المخطوطة مضبوطاً، وبصواب ما في مصادر البيت: بحُرُور.

(١٠) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَيَتَبَكَّنُ بِالْأَكْبَابِ مَكْسِرَاتِ ...

روي: «ثَبَّتُهُ» من «أعاد لمعد» بدل «ثَبَّتُهُ» من «عاد يعود»، أي: صار، والبحر: انقطع. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٧٤٩/٢، والتذيل والتكميل ١٦١/٤، والبحر المحيط ٧٠٣/٢، ١١٢/٥، وأرتشف الضرب ١١٦٣/٣.

(١١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



ع: قبَّحَ اللفظ موجود فيهما، وظاهر<sup>(١)</sup> كلام ابن مالك<sup>(٢)</sup> أن المضاف إليه ينوب عن المضاف في...<sup>(٣)</sup> أنه لا ضعف فيه<sup>(٤)</sup>.

وقال أحمد بن يحيى<sup>(٥)</sup>: إن نصب<sup>(٦)</sup> "الحماء الغفير" على المدح، وأجاز حذفه على البدل<sup>(٧)</sup> نحو: بإحسانك الحماء الغفير، كما يقال: مررت بزيد...<sup>(٨)</sup>.

وهنا -أي: الحذف- غير مسموح، وإنما سُمح<sup>(٩)</sup> الرفع في التمام، والنصب في النقصان<sup>(١٠)</sup>، وإنما...<sup>(١١)</sup> أنها زائدة في: الأول فالأول؛ لأن الحال إذا لم...<sup>(١٢)</sup> ولا واقفاً موقعه لم يكن معرفة بـ"أَل"<sup>(١٣)</sup>.

\* قال أبو الفتح<sup>(١٤)</sup> ما ملخصه: 'وَحَدَّ' في الأصل مصدر: أوجدته إيماناً، لكنه

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أتت.

(٢) هو قوله في الألفية ١٢٠، ثبت ٤١٣:

وما يلي المضاف يأتي مطلقاً عنه في الإعراب إذا ما حُلِفَا

(٣) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٤) لعله انتهى هنا تصحيح ابن هشام على الكلام للشوق.

(٥) هو ثعلب. ينظر: التذيل والتكميل ٣٢/٩، ورتشاف الضرب ١٥٦٤/٣.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أتت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أتت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أتت.

(١٠) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب أن نصب 'الحماء الغفير' في التمام، ورفع في النقصان، لا العكس، ونسب هذا القول للكسائي، وطراد بالتمام تمام الكلام قبلها، والنقصان كونها عمدة. ينظر: التذيل والتكميل ٣٢/٩، ورتشاف الضرب ١٥٦٤/٣، وبقاموس المحيط (غ ف ر) ٦٣٠/١.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) الحاشية في: ١٥/١.

(١٤) اغتصب ١٠٠/١، والخصائص ٢٦٢/٢، والتمام ٧١، ١٥٣.



جاء به على حذف الزوائد، مثل: قَيْدُ الأَوْبَدِ، فلما تَعَرَّفَ عن صِبْغَتِهِ الأولى صَبْغَتَهُ اسْمًا، ولم يثن<sup>(١)</sup> ولم يُجْمَع؛ اعتبارًا بالمصدرية أو الجنسية، ومثَالُ إفراده وهو للجميع قوله<sup>(٢)</sup>:

أَعَاذِلْ عَلَيَّ نَائِي الْقَبَائِلِ مِثْلَنَا مِنْ الْمَوْتِ أَوْ أُحْيِي<sup>(٣)</sup> لَنَا الْمَوْتَ وَخَذْنَا<sup>(٤)</sup> وَأَجَازَ الْكَوْفُونَ ثَنِيَّتَهُ وَجَمَعَهُ، فَقَالُوا: وَخَذْنَاهُ<sup>(٥)</sup>، وَ: وَخُودْنَاهُ<sup>(٦)</sup>، قَالَ ابْنُ الْحَثَّابِ<sup>(٧)</sup>: لَيْسَ ذَلِكَ بِمَسْمُوعٍ وَلَا مَقْبُولٍ عَلَى كَلَامٍ فَصِيحٍ.

مسألة: مررت بِزَيْدٍ وَخَذَهُ: قَالَ الشَّيْزُ<sup>(٨)</sup>: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْقَاعِصِ وَلِلْقَعُولِ، وَأَيُّ الزُّجْجَالِ<sup>(٩)</sup> إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْقَاعِلِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُصَدَّرٌ أَوْ كَالْمَصْدَرِ، وَالْمَصَادِرُ تَجِيءُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ.

قَالَ ابْنُ الْحَثَّابِ<sup>(١٠)</sup>: وَمَا قَالَهُ الشَّيْزُ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ لِاحْتِمَالِهِ، وَثَبُتٌ مِنْ<sup>(١١)</sup>؛ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَخَذَهُ؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ؛ لِقُلَّةِ

(١) فِي الْمَحْذُومَةِ مَهْمَلَةٌ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: يَثْنُ.

(٢) هُوَ مَعْنَى بَنِ أَوْسٍ الْمَزْنِ.

(٣) كُنَّا فِي الْمَحْذُومَةِ مَضْبُوعًا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: أُحْيِي.

(٤) بَيْتٌ مِنَ الطُّوَيْلِ. أُحْيِي: فَرَّجَ، وَهُوَ مَعْنَى: خَلَا فِي لُغَةِ طَبِيعٍ. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانُ ٢٣، وَقَطْلَبُ السُّقَاةِ ٢٣٥/٧، وَافْهَمُ ٢٩٧/٥، وَلِلْخَصِصِ ٣٠٥/٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٤٠/٣.

(٥) حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ. يَنْظُرُ: الْحَكْمُ ٤٩٠/٣، وَلِلْخَصِصِ ١٩٤/٥.

(٦) لَمْ أَتَّفَقْ عَلَى مَنْ حَكَاهَا، سِوَى ابْنِ مَكِيِّ الصَّقَلِيِّ عَنَّمَا فِي تَقْبِيفِ اللِّسَانِ وَتَلْقِيحِ الْبَلْسَانِ ١٥٦ مِنْ لَحْنِ الْعَامَةِ.

(٧) لَمْ أَتَّفَقْ عَلَى كَلَامِهِ.

(٨) لِلْقَضْبِ ٢٣٩/٣، وَيَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوَيْهِ لِلِسَوَائِي ١٥٤/٥، وَالْفَنَائِلُ وَلِلتَّكْمِيلِ ٣٦/٩.

(٩) يَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوَيْهِ لِلِسَوَائِي ١٥٥/٥.

(١٠) لَمْ أَتَّفَقْ عَلَى كَلَامِهِ.

(١١) الْكِتَابُ ٣٧٣/١.



بجاء الحال من النكرة، ومن ذلك<sup>(١٠)</sup>.

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كيفة زيد طلع  
(خ١)

\* فاما المعرّف قليل، لأنه يحتاج إلى تأويلين: تأويلي لكونه مصدرا، وتأويلي لكونه معرفة، فيؤيد بمشتقي نكرة. من "شرح الثمّة"<sup>(١١)</sup>.

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين  
(خ١)

\* «غالبًا»: احتراز من: عليه مائة بضاء<sup>(١٢)</sup>، وقوله<sup>(١٣)</sup>:

وَمَا سَحْنُ سَعْدِيٍّ غَيْرُهَا يَتَلَذَّ فَهَنْسَبُ إِلَّا الْإِثْرَانُ لَهُ أَب<sup>(١٤)</sup>  
\* «أو يخصص»: في الحديث: «وصلّى رجال علفه قياتا»<sup>(١٥)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها للكلام على تمة.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٤/ب و ١٥/أ.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٤١٩/١.

(٤) الحاشية في: ١٥/أ.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الأقرب: بضاً بالجمع. ينظر: شرح كتاب سيويه للسويدي

٤٩١/٢ (ط. العلمية)، والتعليقة للقارسي ٢٧٥/١، وأرشاف الطرب ٤٧٧/٢.

(٦) هو التّوِين الجِنْدَرِي.

(٧) بيت من الطويل. الشاهد: بجاء صاحب الحال "سعدّي" نكرة دون مؤنّ، وذلك قليل.

ينظر: الكتاب ٣٢/٣، وضرائر الشعر ٢٩٧، ونكمة شرح التسهيل ٣٢/٤، وعزلة الأدب ٢٠٦/٣.

(٨) الحاشية في: ١٥/ب.

(٩) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه البخاري ٦٨٨، ١١١٣، ١٢٣٦ من حديث عائشة رضي

الله عنها باللفظ: «وصلّى وراءه يومٌ قياتا». ولشاهد: بجاء "قياتا" حالا من شكرة "قوم" لتخصيصها بالظرف "وراء".

(١٠) الحاشية في: ١٥/ب.



من بعد نفي أو مضاهيه كلا بيع امر على امر<sup>(١)</sup> مستهلا  
(خ١)

\* ذكر ابن عصفور<sup>(٢)</sup> من المسوغات: امتناع كوني الحال صفة نحو: مروت بئر  
فريقا يدرهم، و: ماء يقدح رجلي، و: وقع امر فحاة؛ ألا ترى أن هذه لا تكون صفات  
حتى تخرج بما عن وضعها الأصلي؟ فانصاب الحال بعد المعرفة<sup>(٣)</sup> لتعذر الوصف، وكذا  
هنا، وأجروا النكرة للمختصة بحري المعرفة، فإنه<sup>(٤)</sup> نحو: مائة بيتا فتشاد<sup>(٥)</sup>.

وسبق حال ما بحرف جر فد أبو<sup>(٦)</sup> ولا أمنعه فقد ورد  
(خ١)

\* سئل أبو البقاء<sup>(٧)</sup>: ﴿عَلَّ قِيمِي﴾<sup>(٨)</sup> حالا من قوله: "بدم".  
ولمعي عليه، وذلك في هذه المسألة سهلا لأن الحال ظرف، وقد أجاز ذلك  
بعضهم فيما كان كذلك خاصة.  
وقال الزحشري<sup>(٩)</sup>: لا يجوز؛ لأن حال المحرور لا تنقسم، بل هو حال من قاضي  
"جاؤوا".

وهذا فاسد؛ لأن القيمص ليس حال القوم أهم عليه، أي: فوقه، كذا قدره هو،

(١) كذا في المخطوطة في الموضعين، والوجه في الأول: حر، وفي الثاني: امر.

(٢) شرح جل الزحاجي ٣٣٩/١، وليس فيه أنه جعل ذلك مسوغا هي، الحال من النكرة.

(٣) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فلتا.

(٥) الخاشية في: ١٥/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: أبا.

(٧) الثيبان في إعراب القرآن ٧٢٦/٢.

(٨) يوسف ١٨، وقامها: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قِيَمِي وَيَدْرِكُونِي﴾.

(٩) الكشف ٤٥١/٢.



قال: أي: فوقه<sup>(١)</sup>.

ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

(خ١)

\* ابنُ عُصْفُورٍ: لا يكون العاملُ في الحال إلا العاملُ في صاحبها، فلو قلت: جاء غلامٌ هندٍ<sup>(٢)</sup> ضاحكٌ<sup>(٣)</sup>؛ جاز، فلو قلت: ضاحكٌ؛ لم تجز؛ لأن عامل "هندٍ"<sup>(٤)</sup>: "الغلام" بما فيه من معنى اللام؛ لأنه جعل نائباً عن عامل الحال 'جاء'، فإن أعملت "الغلام" في الحال على تأويله بمشتلٍ، حتى كأنك قلت: جاء الذي عدم هنداً؛ جاز ذلك. انتهى.

ولم يذكر غير<sup>(٥)</sup> ذلك في هذا المقام في "شرح البطل الكبير"<sup>(٦)(٧)</sup>.

أو كان جزء ما له أضيفاً أو مثل جزئه فلا تحيفاً

(خ١)

\* من "الثخلة"<sup>(٨)</sup>: مثال الجزء: شَرِبَ ظَهْرُ زَيْدٍ قاذِئاً ﴿وَنَزَعْنَا﴾ الآية<sup>(٩)</sup>، وشبهه الجزء: أعمجني كلامه مخاصمنا، و: ﴿وَمَلَأَ زُرْجِيمَ حَنِيئاً﴾<sup>(١٠)</sup>، قال: والثالث: أن

(١) الحاشية في: ١٥/ب.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) لم ألق على كلامه في المصبوعة.

(٧) الحاشية في: ١٥/ب.

(٨) (الكت على المخارج) ٨٩.

(٩) البحر ٤٧، ونغماها: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِن غَيٍّْ إِخْوَانًا عَلَىٰ شُرُرٍ مُّتَقَلِّبِينَ﴾.

(١٠) النحل ١٢٣.



يكون مصدرًا -هكذا قيده...<sup>(١)</sup>، ك: أعجبني ضربٌ...<sup>(٢)</sup> مكتوفًا، و: ﴿قَالَ<sup>(٣)</sup> أَتَأْتُرُونَهُمْ<sup>(٤)</sup> خَلِيلِينَ فِيهَا﴾<sup>(٥)</sup>، قال: فـ"مواكم" مبتدأ ثانٍ، "فيها" خبره<sup>(٦)</sup>.

\* قال (الزمخشري)<sup>(٧)</sup> في: ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾<sup>(٨)</sup>، إن "ميتًا" حال من الأخ.

ورّد عليه أبو خيثان<sup>(٩)</sup>، وقال: لا تجيء من المضاف إليه؛ إلا إذا كان له موضع من الإعراب، نحو: "أعجبني ركوبُ الفرسِ مُسْرَعًا، وقيامُ زيدٍ مُسْرَعًا، قال: وأجاز بعضُ أصحابنا ذلك إذا كان الأولُ جزءًا أو كجزء، وقد رَدُّنا عليه في كتبنا النحوية<sup>(١٠)</sup>، والصوابُ أنه حالٌ من "لحم".

ع: لا يُلْقَهُمْ ذُو ذُوقٍ صحيحٌ كونه حالًا من اللحم.

وقال (الزمخشري)<sup>(١١)</sup> في: ﴿ثُرَيْدُ زَيْنَةَ الْحَيَوَةِ الْمُدْنِيَّةِ﴾<sup>(١٢)</sup>، إن الجملة حالية.

ع: قست: يريد أنه حال من المضاف إليه<sup>(١٣)</sup>، وأجاز ذلك عندنا؛ لأن المضاف جزء من المضاف إليه.

(١) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة.

(٥) الأعلام ١٢٨.

(٦) الخاشية في: ١٥/ب.

(٧) الكشف ٤/٣٧٣.

(٨) المحررات ١٢.

(٩) البحر المحيط ٩/٥٢٠.

(١٠) ينظر: التذيل والتكميل ٩/٨٢.

(١١) الكشف ٢/٧١٨.

(١٢) الكهف ٢٨، وقامها: ﴿وَلَا تَقْدُ حَيْثَا لَدَّ عَنْهُمْ ثُرَيْدُ زَيْنَةَ الْحَيَوَةِ الْمُدْنِيَّةِ﴾.

(١٣) وهو الكاف في "عنهك".



وقال أبو سفيان<sup>(١)</sup>: إن أراد أن / صاحب الحال "العينان"، فكان حكمه أن يكون: ثريدان، أو الكاف، فالحال من المضاف إليه لا يجوز أن لا يتجزأ لئلا يختلف عامل الحال وعامل صاحبه، إلا إن قلنا بقول بعضهم: إنه يجوز إن كان المضاف جزءاً، وهو هنا حشر؛ لأن المراد بالتهي الشخص لا العينان.

قلت: لا يلزمه على ذلك أن يقال: ثريدان؛ لأنه يكون مثل قوله<sup>(٢)</sup>:

يَمَّا الْعَيْنَانِ تَهَلَّلَا<sup>(٣)</sup>

وقوله<sup>(٤)</sup>:

فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قُرْنُلِي أَوْ سِيلًا<sup>(٥)</sup> كُجِحَتْ بِهِ قَانُهُلَتِ<sup>(٦)</sup>

نعم، هو قليل.

وقال مكِّي<sup>(٧)</sup> في: ﴿مِلَّةٌ يُزْعِمُ حَنِيفًا﴾<sup>(٨)</sup>: لا يكون "حنيفاً" حال<sup>(٩)</sup> من "إبراهيم"؛ لأنه مضاف إليه.

قال ابن عطية<sup>(١٠)</sup>: وليس كما قال؛ لأن الحال قد يعمل فيها حرفُ الجر إذا

(١) البحر الفريد ١٦٧/٧.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) بيت من مشطور الفرج. ينظر: ملحقات الديوان ٤٧٣، وجهرة اللغة ٥٩/١، وتذيب اللغة ٣١٣/١٥، والمختص ١٨٠/٢، وأما ابن الشجري ١٨٣/١، والباب ٤١١/١، وشرح التنزيل ١٠٩/١، والتذيل والتكميل ٨٠/٢، ٢١٣/٥، وخراتة الأدب ١٩٧/٥، ٥٥٦/٧.

(٤) هو سلمى بن ربيعة الضبي، وقيل: غيره.

(٥) كنا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت: شُبَّلَا.

(٦) بيت من الكامل، تقدم في باب "إِ" وأحوالها.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٤٠٢.

(٨) البقرة ١٣٥، وآل عمران ٩٥، والنساء ١٢٥، والأنعام ١٦١، والنحل ١٢٣.

(٩) كنا في المخطوطة، ولوجه: حالاً، بالنصب.

(١٠) انحرر الوجيز ٤٣١/٣.



عَمِلْتُ فِي [ذِي] <sup>(١)</sup> الْحَالِ، كَمَا مَرَرْتُ بِهَيْدٍ قَائِمًا.

ع: لَمَّا إِطْلَاقِي مَنْكَبِي أَنَّ الْحَالَ لَا تَأْتِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ فَرَأَيْتُ لِسَاعَةً مِنَ الْمُنْقَسِمِينَ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ قَلِيلٌ لَا مَمْتَنَعٌ، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي "الْتَّنْبِيهِ" <sup>(٣)</sup>: وَإِنَّمَا ذَكَرَ مِنْهُ أَبُو الْحَسَنِ <sup>(٤)</sup> بَيِّنَةً <sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ فَيَقُولُ: إِذَا كَانَ لِلْمُضَافِ عَامِلًا جَازٍ، نَحْوُ: يَحْيِي قِيَامُ زَيْدٍ مَسْرَعًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ جُزْءًا أَوْ كَجُزْءٍ <sup>(٦)</sup> جَازَ أَيْضًا، وَمِنْهُمْ الْمَصْنُفُ.

وَقَوْلُ ابْنِ عَقِيلَةَ: إِنَّ الْبَاءَ عَامِلَةٌ فِي الْحَالِ فِي ذَلِكَ الْمَثَلِ بَعِيدٌ عَنْ قَوْلِ أَهْلِ الصُّلَّةِ، وَإِنَّمَا الْعَامِلُ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ عَامِلٌ <sup>(٧)</sup> فِي عَمَلِ صَاحِبِ الْحَالِ <sup>(٨)</sup>.

وَالْحَالُ إِنْ يَنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرُفًا  
فَجَازَتْ تَقْدِيمَهُ كَمَسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمَخْلَصًا زَيْدٌ دَعَا  
(خ ١)

\* إِذَا كَانَ عَامِلُ الظَّرْفِ مَعْنَى جَازٍ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ، نَحْوُ:

(١) مَا بَيْنَ الْمُتَوَفِّرِينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُومَةِ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ عَصْبَةَ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٢) يَنْظُرُ: التَّذِيلُ وَالْتَّكْمِيلُ ٨٢/٩.

(٣) انْقَطَعَتْ فِي الْمَخْطُومَةِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَتَتْ. يَنْظُرُ: التَّنْبِيهِ ٢٦ (ت. هِنْدَاوِي)، ٢١ (ت. عَبْدِالْعَالِي).

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامِهِ.

(٥) كُنَّا فِي الْمَخْطُومَةِ مَعْشَرًا، وَفِي مَطْبُوعَتِي 'التَّنْبِيهِ': بَيِّنَةً.

(٦) انْقَطَعَتْ فِي الْمَخْطُومَةِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَتَتْ.

(٧) انْقَطَعَتْ فِي الْمَخْطُومَةِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَتَتْ.

(٨) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٥/ب مَعَ ١٦/أ، وَقَوْلُهُ: «قُلْتُ: لَا يَلِزُهُ» إِلَى: «نَعَمْ هُوَ قَلِيلٌ» فِي: ظَهَرَ الْوَرَقَةُ الْمُلْحَقَةُ بَيْنَ ١٥/ب وَ ١٦/أ.



أَنَا ابْنُ مَرْيَمَ إِذْ خَلَدْتُ النَّفْسَ<sup>(١)</sup>

و:

أَنَا أَبُو الْيَمَانِ الَّذِي يَأْتِي النَّفْسَ<sup>(٢)</sup>

للعنى: أنا المشهور والمعروف، لو قلت: إِذْ خَلَدْتُ النَّفْسَ أَنَا ابْنُ مَرْيَمَ، و: بعض الأحيان أنا أبو اليمان؛ جاز، وأما الحال فلا يجوز ذلك فيها؛ لأن لها شبهة بالمفعول؛ ألا ترى أن الضاحك زهد في: ضربت زهداً ضاحكاً؟

وقال ابن عسكرو<sup>(٣)</sup>: لأنها مشبهة بالظرف؛ ألا ترها عسى تقدير: في حالة كذا؟ والمشبهة بالشيء لا يقرى قوته في الجميع، ولولا التشبيه بالظرف لم يُعْبِلُوا فيها للعاني...<sup>(٤)</sup> ﴿وَعَلَيْكَ بِعَمَلٍ شَيْئًا﴾<sup>(٥)</sup>، وإنما قلنا: إنها مشبهة بالمفعول؛ لأنها فضلة عن تمام الجملة.

ومن تقدمهم الظرف المعمول للعنى: أَكَلْتُ بَعْدَ لَكَ ثَوْبَ ثَلَاثِينَ؟ عاملاً "كأن" ما في "لك" من الاستقرار، لا "تليسه"؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الوصول<sup>(٦)</sup>، ولا يفعل بغيره "تليسه"؛ لأنه لا يفسر إلا ما<sup>(٧)</sup> يعمل.

(١) بيت من مشطوب الرجز، لبعض الشُعْثَيْنِ: النَّفْسُ: أمسه: النَّفْسُ، فلما وقف نقل حركة الزاء إلى الفاف الساكنة قبلها، ونقر: تصويت باللسان تَسْتَحْكُ به الدالية على السور. ينظر: الكتاب ١٧٣/٤، والقوانين للأحقش ١٤، ١٥، والكمال ٦٩٣/٢، واللمحة ٩٨/١، والإنصاف ٦٠٢/٢، وضرر الشعر ٦٩، والتذليل والتكميل ١٨٣/١، ومعنى اليب ٥٦٨، والمقاصد السحوية ٢٠٧٨/٤.

(٢) بيت من مشعير السريع للوقوف، لبعض بني أسد، وقيل: لأبي اليمان، تقدم في باب "كان" وأحواله.

(٣) شرح جبل الزجاني ٣٣٥/١.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٥) هود ٧٢.

(٦) كنا في المخطوطة، وأعمل الصواب: يوصوف.

(٧) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



والأخفش<sup>(١)</sup> يُسوي بين الحال والظرف، ويحتج بقوله تعالى: ﴿مَطْوِيَّاتٍ يَبْعَثُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فيمن نصب<sup>(٣)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

رَغَطُ ابْنِ كُوزٍ عَقَبِي أَفْرَاعُهُمْ      فِيهِمْ وَرَغَطُ رَيْعَةٍ ابْنِ حُدَارٍ<sup>(٥)</sup>  
 قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ<sup>(٦)</sup>: وَهَذَا...<sup>(٧)</sup> أَعْنِي: مَطْوِيَّاتٍ، وَأَعْنِي: حَقَبُهُمْ<sup>(٨)</sup>، والجملَةُ  
 فاصلة بين المبتدأ والخبر؛ لأن فيها تشديد وتوكيد<sup>(٩)</sup> للكلام<sup>(١٠)</sup>.

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرًا لن يعلا  
 (خ)

\* [«لا حروفه»]: عطف على: «معنى»، لا على: «الفعل»؛ لفساد المعنى<sup>(١١)</sup>.  
 \* [«مؤخرًا لن يعلا»]: مثل: زيدًا لن أضرب<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: البديع لابن الأثير ٢٠٠/١، وشرح السهيل ٣٤٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢، والتذيل والتكميل ١١٨/٩، والبحر المحيط ١٠٤/٧، ٢٦٣، ٢٦١/٩.

(٢) الزمر ٦٧، وتلاها على هذه القراءة: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبَتْ فَتَنَسَّتُ يَوْمَ الْفِتَنِ مَوَاسِكَرُ مَطْوِيَّاتٍ يَبْعَثُونَ﴾.

(٣) هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر: مختصر ابن عثوبه ١٣٢، وشواذ القراءات للكرمانى ٤١٦.  
 (٤) هو الشافعي الأديبي.

(٥) بيت من الكامل. عقي: من: أحقب زائد، إذا حمل على الراحلة خلقه حقيقًا، ولأدراع: جمع ذراع للحديد. ينظر: الديوان ٥٥، وجمهرة اللغة ٨٢٥/٢، وشرح السهيل ٣٤٦/٢، والتلخيص والتكميل ٨٣/٩، وللقاصد النحوي ١١٣٦/٣، وخراتة الأدب ٣٣٦/٦.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٣٦/١.

(٧) موضع القط مقدار سطر النص في المخطوطة.

(٨) كنا قرأنا في المخطوطة، ولصواب ما في شرح الجمل: عقي.

(٩) كنا في المخطوطة، ولوجه: تشديدًا وتوكيدًا.

(١٠) الحاشية في: ١٥/ب.

(١١) الحاشية في: ١٥/ب.

(١٢) الحاشية في: ١٥/ب. ومزاده أنه مثله في صياغة العبارة، لا أنه ممنوع.



\* إذا قلت: هذا زيد قائماً، فإعرابه: "هذا" مبتدأ، و"زيد" خبر، و"قائماً" حال، ولا يجوز نقضه، هذا كلام الخفّيقين.

وقال كذا<sup>(١)</sup>: "هذا" اسم التقريب، و"زيد" اسم، و"قائماً" خبره، وإلا ففي نحو: ﴿وَهَذَا يَعْلَى شَيْخًا﴾<sup>(٢)</sup> ليس المراد الإعلام بأن هذا بعلمها، وإذا قلت: هذا زيد قائماً؛ لم تُرد الإعلام بأن المشار إليه زيد.

قلنا: رُبَّ كلام يُحمل على معناه، والمراد<sup>(٣)</sup>: تَبَيَّنَ لزيد قائماً، وَ: تَبَيَّنُوا لِيَعْلَى شَيْخًا، كما أن: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ؛ محمولٌ على معناه، وكذا: أَثَقَى اللَّهُ امرئًا، وَ: ﴿فَلْيَمْدُدْهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(٤)</sup>.

كذلك لبت وكان وندر نحو سعيد مستقرا في حجر

(خ)

\* قال<sup>(٥)</sup>:

يا ثِيْنِي وَأَلْبِ يا لَبِيسُ<sup>(٦)</sup>

قال الشيخ<sup>(٧)</sup>: أي: وألبِ معي، والجمعة حالية، وليس ذلك على العطف عن الموضع، حالاً للقرآن<sup>(٨)</sup>، وكذا قالوا في:

(١) ينظر: معاني القرآن للقرآء ١/١٢٢، ومجالس ثعلب ٣٥٩، ٣٦٠.

(٢) هود ٧٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: والمراد.

(٤) مريم ٧٥.

(٥) الحاشية في: ١٥/ب.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من مشطور الرجز، تقدم في باب التكرار والمعرفة.

(٨) يريدة ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل ٥٢/٢.

(٩) معاني القرآن ١/٣١١.



بَا لَيْتَ أَلَيْتُمُ الصُّبَا رَوَّاجِعَا<sup>(١)</sup>:

إن "رواجعا" خبر "كان" محذوف، لا خبر "ليت"، خلافاً للفرقة<sup>(٢)</sup> في إجلاله نصب الخرائين بهما، ولا تكون حالاً، وإن كانت "ليت" تعمل في الحال لتفسد المعنى<sup>(٣)</sup>.

ونحو زيد مفرداً أتفع من عمرو معاناً مستجاز لن يهن  
والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد  
(خ ١)

\* قال الله تعالى: ﴿لِيُخَوِّتَنَا عَلَىٰ سُورٍ مُّتَقِيلِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، أمرهما (تَقَرَّرِي)<sup>(٥)</sup>  
حالين<sup>(٦)</sup>.

\* قال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

وَأَنَا سَوِّفَ تَذَرُّنَا الْمَنَانَا مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَ<sup>(٨)</sup>  
فأني بخالتي من شقين، الأول للأول<sup>(٩)</sup>.

(١) بيت من مشعل بن رزم، نسب للعجاج، تقدم في باب 'كان' وأموأها.

(٢) معاني القرآن ٤١٠/١، ٣٥٢/٢.

(٣) الحاشية في: ١٥/ب.

(٤) المحرر ٤٧.

(٥) الكشف ٥٨٠/٢.

(٦) الحاشية في: ١٥/ب.

(٧) هو عمرو بن كلثوم.

(٨) بيت من الواقفي. ينظر: الديوان ٣١٠، وشرح القصائد السبع ٣٤٧، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢، والتذيل والتكميل ١٣٧/٩، وعروة الأدب ١٧٧/٣.

(٩) كنا في المعطوطة، ولعل الصواب: الأول للثاني، والثاني للأول، فـ"مقدرة" حال من 'المناهي' و'مقدرينا' حال من الضمير منصوب في "تذركنا" إلا إن أراد الأولية في الرتبة؛ فربما "كناها" مقدمة لأنها فاعل "تذرك"، والضمير فيه مفعول. ينظر: شرح التسهيل ٣٥٠/٢، والتطيل والتكميل ١٣٧/٩.

(١٠) الحاشية في: ١٥/ب.







ع: ومنه:

إِذَا كَانَ يَوْمٌ فَوْ كَوَاكِبِ أَشْغَا<sup>(١)</sup>ذكره س<sup>(٢)</sup> وأبو علي<sup>(٣)</sup>، و"كان" تامة، لأن آخر لا يكون مؤكّداً.ع: صدره<sup>(٤)</sup>:بُنِيَ<sup>(٥)</sup> لِيَنِي دُهُلٌ مِّنْ شَيْبَانٍ نَّافِي<sup>(٦)</sup>\* ابن عصفور<sup>(٧)</sup>: بلوّدة يُشَرِّطُ فيها ما اشترط في المبيّنة إلا الاستقال.فإن قيل: فقد جاءت دون تمام الكلام في قوله<sup>(٨)</sup>:

صاعدًا، أو: فذهب صاعدًا، واقتصر على تقدير: فذهب الثمن: ابن الشجري في أماليه ١٩/٣،  
والرحمري في المنفصل ٨٣، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٥١/٢، وشرح الكافية الشافعية  
٧٦٥/٢، وابنه في شرح الألفية ٢٤٩.

(١) عجز بيت من الطويل، تقصرون بن شمس الأسدي، وصدرة في رواية:

بني أسير هل تعلمون بلاقنا ...

ينظر: الديوان ٣١، والكتاب ٤٧/١، ومعاني القرآن للفرّاء ١٨٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه  
٢٥٩/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٤٤٠/٢، والحقبة ١٤٨/١، والحقبة ٤٣٩/٢، وإعرابة الأدب ٥٢١/٨.  
(٢) الكتاب ٤٧/١.

(٣) الحقبة ١٤٨/١، ٤٣٩/٢، وكتابات الشعر ٢٣٢/١.

(٤) كذا في المخطوطة، ومثله في معاني القرآن وإعرابه ٢٥٩/٢، والحقبة ٤٣٩/٢، ٤٤١، ولعل  
الصواب أمّا بيتان: الأول لعمر بن شمس، وهو الذي تقدّم عجزه، والثاني لشمس العائلي، وهو  
الذكر صدره هنا، وعجزه:

إِذَا كَانَ يَوْمٌ فَوْ كَوَاكِبِ أَشْغَا

...

ينظر: الكتاب ٤٦/١، ٤٧، وإعرابة الأدب ٥٢١/٨.

(٥) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الخاشية في: ١٥/ب.

(٧) لم أقف على كلامه بتمامه، وبعضه في: للتقريب ٢٢٠، وشرح جل الرحاجي ٣٣٦/١.

(٨) هو جرير، ولم أقف عليه في ديوانه.



أَذَا الْعَرْشِ إِنِّي لَسْتُ مَا عِشْتُ تَارِكًا جِلَابَ سَلَامِي فَأَقْضِي مَا أَنْتَ قَاضِيَةٌ<sup>(١)</sup>  
فهذه حال مؤكدة لَمَّا انطوى عليه "أقضي"، ولم يتم الكلام.

قلت: حمله بعضهم على زيادة 'ما'، وأنت تأكيد لفاعل "أقضي"<sup>(٢)</sup>، فهو كقوله<sup>(٣)</sup>:

كُنْ قَائِمًا كُنْ قَائِمًا  
لَقِيتَ عَيْبًا لَقِيتَ عَيْبًا<sup>(٤)</sup>

والحسب فيها عندي: أن...<sup>(٥)</sup> "كان" مهنوفة، والأصل: ما كنت، والفعل الضمير<sup>(٦)</sup> بعد حذفها<sup>(٧)</sup>.

وإن تؤكد جملة فمضمرة عاملها ولفظها يؤخر  
وموضع الحال نجيء جملة كجاء زيد وهو ناو رحله  
(١خ)

\* قوله: «وموضع الحال نجيء جملة»، نحو: ﴿وَلَا تَسْأَلْ عَنْ شَيْءٍ﴾<sup>(٨)</sup>، وفي الاسمية: ﴿لَا تَسْأَلُوا الْمَسْأُومَةَ وَأَتَتْهُمُ شَكْرَى﴾<sup>(٩)</sup>، وتقع مجرور، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي

(١) بيت من الطويل، ينظر: شرح الناقض ٣٤٧/١.

(٢) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) قاله امرئة من العرب.

(٤) بيتان من منهوك الرجز، ينظر: الصاحي ٣٩٤، والخصائص ١٠٥/٣، وأما ابن الشجري ١٠٥/٢، وشرح التسهيل ٣٥٧/٢، والطويل والتكميل ١٥٩/٩، وللقاصد المحوبة ١١٤٧/٣، وجزالة الأدب ٣١٧/٩.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعت أولهما، وانطلمست الأخرى في المخطوطة.

(٦) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) الخافية في: ١٥/ب.

(٨) المكثر ٦.

(٩) النساء ٤٣.



يُزَيِّتُونَ ﴿٢٨١﴾.

\* «جملة»: حبرية لا تنافي الحالي، ولهذا أبطلنا قول جماعة من المفسرين<sup>(١)</sup> في: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الظَّالِمِ صَعَتِكَ تُنْشِرُهَا﴾<sup>(٢)</sup>: إن «كيف ننشزها» جملة حالية من «العظام»، أي: نجياة.

وفي بعض كتبه<sup>(٣)</sup> قال: غير مصدرة بـ«ن» أو حرف تنفيس وغيرها من دليل الاستقبال.

ع: وهذا قد يُعلم دون نص؛ لأنه...<sup>(٤)</sup> جاء زيد مستصحبا<sup>(٥)</sup>.

\* يقي عليه: الظرف والجار والخروج الثابتن، والدليل على آخره في محل النصب على الحال: عطفت الحال المنصوبة عليهن، كقوله تعالى: ﴿دَعَلْنَا لِبَشِيرَتِهِمْ أَوْ قَائِمًا أَوْ قَائِمًا﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله: ﴿وَيُعَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ وَكُنُوزًا﴾<sup>(٧)</sup>، وقال الثابت<sup>(٨)</sup>:

فَالْقَائِمَةُ تَوُثُّا يَوْمًا يَوْمًا غَدُوءًا وَيَنْتَزِعُ عَطَاءُ تَشْتَعِبُ الشَّعَائِرُ<sup>(٩)</sup>

(١) القصص ٧٩.

(٢) الحاشية في: ١٥/ب.

(٣) ينظر: البيان في إعراب القرآن ٢١٠/١، والبحر المحيط ٦٣٨/٢.

(٤) البقرة ٢٥٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٩/٢، وشرح عمدة المفسر ٤٢٠/١.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انطست في الخطوط.

(٧) الحاشية في: ١٦/.

(٨) يونس ١٢.

(٩) آل عمران ٤٦.

(١٠) هو زياد بن معاوية الدُّلَيْبِيُّ القُطَيْبِيُّ، أحد شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحاب المعلقات. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، ولؤلؤة والمخلف للأمدى ٢٥٢.

(١١) بيت من الطويل. يُروى: يهلك، ولغاري: السقن التي يعبر بها. ينظر: لندويان ٧٦، وشرح جمل الزحاحي ٢٤٩/١، والتذليل والتكميل ٢٤٨/٣، وتحف الشواهد ٤٣٩.



تَقَطَّلَ عَلَى الْجُمْلَةِ حَالًا مَنْصُوبًا<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ جاءت الحال مفردة على الأصل، ﴿وَمِنْ الْمُفْرِغِينَ﴾ جاءت جازء ومجرور، ﴿وَيُصَكِّمُ أَنْفُسَ فِي أَهْمِهِ﴾ جاءت جملة فعلية، ﴿وَسَكَّهَلًا﴾ مثل الأولى، ﴿وَمِنْ أَفَكِّدِيهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> مثل الثانية، وقلت ذلك؛ لأن المعطوف على الحال حال، وبقي: الجملة الاسمية والظرف، فيقعان حالين.

وفيه دليل على أن الصفات على هذا الحد، لا يجب أن تبدأ بالظرف ثم الظرف ثم المجرور ثم الجملة، وقد يُلْزَقُ بينهما بأن الصفة لها خصوصية واشتداد اتصال؛ فتقدم ما هو أقرب إلى الاتصال واجب؛ إلا أن السماع جاء بنقض ذلك في الصفات بعينها<sup>(٣)</sup>.

وذات بدء بمضارع لبت حوت ضميرًا ومن الواو علت

(١خ)

\* قال الزمخشري<sup>(٤)</sup> في: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي﴾<sup>(٥)</sup>: إنه يجوز أن تكون الواو في "وتخفي" للحال، كما تقول: قلت لزيد: أمسك عليك تخفيًا، وأن تكون للمعطف، كأنه قيل: وإذا تَمَتَّعَ بين قولك: أمسك وإعفاء أخلاقه وحشية الناس<sup>(٦)</sup>.

وذات واو بعدها اتو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا

(١خ)

\* قال عثرة<sup>(٧)</sup>:

(١) الحاشية في: ١٦/١.

(٢) أن عمران ٤٥، ٤٦.

(٣) الحاشية في: ١٦/١.

(٤) الكشف ٥٤٣/٣.

(٥) الأحزاب ٣٧.

(٦) الحاشية في: ١٦/١.

(٧) هو ابن شاذ بن معاوية العبسي، أحد شعراء العلاقات الجاهليين، فارس مشهور، كانت أمه أمًا، ففناه أبوه، ثم ألحق تسبه. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٥٢، والألحاني ٣٨٦/٨.



عَلَّقَتْهَا عَرَضًا وَأَقْتَلَّ قُوْنَهَا<sup>(١)</sup>

وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر أو بهما

(خ١)

\* [«بواو»]: نحو:

وَقَدْ نَحْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاهَا<sup>(٢)</sup>

\* [«أو بمضمر»]: «تَرَى الَّذِي كَذَّبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ۖ»<sup>(٣)</sup>، وقالوا:

كَلِمَتُهُ فُوهُ إِلَى فُو، وقال<sup>(٤)</sup>:

وللؤتلف والمتعطف للأمدى ١٩٧.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

رُغْمًا - لَعَنُتُ أَيْك - لَيْسَ بِرُغْمٍ

...

الشاهد: وقوع المتعطف تحت حالاً بعد الواو، فيلزم له مبتدأ والتقدير: وأنا أقتل. ينظر: الديوان

١٨٧، والعين ٣٦٥/١، وجهرة أشعار العرب ٣٥٠، وبهائس ثعلب ٢٠٠، وجهرة اللغة

٨١٦/٢، وشرح القصائد السبع ٣٢، ٣٠٠، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢، والتلخيص والتكميل

١٨٠/٩، واللقامد النحوية ١١٥٠/٣.

(٢) الحاشية في: ١٦/٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس، وعجزه:

تُخْرِجُ قَيْدَ الْأَوَابِي هَيْكَلٍ

...

الإنشاد: للنواضع التي تأتي إليها الطير. الشاهد: وقوع جملة "والطير في وكناها" حالاً مقترنة

بأول. ينظر: الديوان ١٩، وإصلاح اسنقل ٢٦٥، وجهرة اللغة ١٣٢٩/٣، وازاهر ١٩٢/٢،

وشرح القصائد السبع ٨٢، وشرح جن الرحاحي ٣٨٣/٢، وشرح التسهيل ٣٦٣/٢، ومغني

الليث ٦٠٧، وعزلة الأدب ١٥٦/٣.

(٤) الحاشية في: ١٦/٢.

(٥) الزمر ٦٠.

(٦) هو الأعطل.



إِذَا أَتَيْتُ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَخَدْنَةُ خَاصِرَةَ الْبُؤَدِ وَالْكَرْمِ<sup>(١)</sup>  
 \* [«أو بهما»]: ﴿سَلِّ سَعْيَهُمْ فِي تَقْوَى اللَّهِ<sup>(٢)</sup> وَهُمْ يَسْتَوُونَ<sup>(٣)</sup>﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿مَنْ جَدَّكَ يَسْتَوِ<sup>(٥)</sup> وَفَرَّ يَسْتَوِ<sup>(٦)</sup>﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿لَا تَقْرَبُوا أَمْشَاكُوهَ وَأَنْتُمْ سَكْرَانٌ حَتَّى<sup>(٨)</sup>﴾<sup>(٩)</sup>.  
 والحال قد يحذف ما فيها غيباً وبعض ما يحذف ذكره حظل

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. واليت من البسيط. الشاهد: وقوع جملة "خاصرة الجود والكرم" حالاً مقترنة بالضمير. ينظر: الديوان ٧١ - وقافته به: والحسب -، ودلائل الإعجاز ٣٠٤، والكشاف ٤٣٢/٤.

(٢) الخاشية في: ١٦/١.

(٣) في المخطوطة: الدين، وهو سهو.

(٤) الكهف ١٠٤.

(٥) عس ٨، ٩.

(٦) النساء ٤٣.

(٧) الخاشية في: ١٦/١.



## التصيير

إِسْمٌ<sup>(١)</sup> بمعنى من مُبين نكره يُنصَبُ تمييزًا بما قد فُسِّرَ

(خ ١)

\* التمييز: أخت<sup>(٢)</sup> عن تمام الكلام فلا نفكر فيه، وإما عن تمام الاسم، وثامه بأمور:  
أحدها: التووين.

والثاني: نون التثنية.

والثالث: نون الجمع.

والرابع: الإضافة.

وقد يكون التووين مقدّرًا، نحو: أخذ عشر رجلًا، ونبد أفضل منك أبا.

وبقي من ذلك: ما يقع بعد ضمير "يُعم" نحو: يُعم رجلًا<sup>(٣)</sup> زيد، وبعد ضمير "رُب" نحو: رُبّه رجلًا، أفلا تَرى أن هذين منصوبان<sup>(٤)</sup>، وتُصنَّبهما على التمييز بعد تمام للفرد، وهو خارج عن ما تقدّم...<sup>(٥)</sup> من يذكره عند استيقاء الكلام على ذلك.

ولتمييز...<sup>(٦)</sup> فيما كان مقدارًا أو مقياسًا، نحو: ملؤه، ومشيها<sup>(٧)</sup>، ويشير...<sup>(٨)</sup>، فأما قولهم: لي مثله رجلًا فمشبه به؛ لأن المثل مقدار، فذلك<sup>(٩)</sup> الأصل، ولكنهم

(١) كنا في المخطوطة بقطع الحزمة، ولعله تأكيد على قراءتها مقطوعة؛ لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٢) كنا في المخطوطة مضبوطًا.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) في المخطوطة مهمة، ولعل الصواب: ومشيها.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.



يُتَسَمَّونَ في كلامهم، فيقولون: لي مثله رجلاً<sup>(١)</sup>، وهم يريدون: في الشجاعة أو غيرها<sup>(٢)</sup>.

\* [«نكيرة»]: فإن قلت: كيف جاز: كم ناقةً وفصيلها لك؟ بالنصب؟

قلت: كما جاز: رُبَّ رجلٍ وأخيه.

فإن قلت: فما تصنع بقوله<sup>(٣)</sup>:

صَدَدْتُ وَطَيْتُ النَّفْسَ<sup>(٤)</sup>

قلت: قد تقدّم في أول الكتاب<sup>(٥)</sup> أن «أل» زائدة فيه<sup>(٦)</sup>.

\* من «شرح التسهيل»<sup>(٧)</sup>:

قوله: «بما قد فُسِّرَ»: أما في نحو: طاب زيد نفساً، هو<sup>(٨)</sup> مسرور قلباً، ومنشع

صدرًا، وطيب نفساً باشتغال رأسه شيئاً، و«سُرْعَانُ ذِي إِهَالَةٍ»<sup>(٩)</sup> فواضحٌ لأخا فعن

(١) انقلعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ١٦/١.

(٣) هو راشد بن شهاب البشكري.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجْهَهُ صَدَدْتُ وَطَيْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ غَمْرِهِ

ينظر: المفضليات ٣١٠، وشرح كتاب سيويه للسواني ١٤٢/٤، وتوجيه اللع ٤٤٤، وشرح

التسهيل ٢٦٠/١، ٣٨٦/٢، والتلخيص والتكميل ٢٣٨/٣، وتغلبش الشواهد ١٦٨، وللقاصد

الحوية ٤٧٠/١.

(٥) في باب للعرف بأداة التعريف ص ٢٩٩.

(٦) الحاشية في: ١٦/١.

(٧) لم أُنَفِّ عليه في مطبوعة شرح التسهيل ٣٨٣/٢-٣٨٥، وهو منقول عنه في التلخيص

والتكميل ٢٢٠/٩. وهذه إحدى أربع حواشي بمجموعة صدرها ابن هشام بقوله: «من شرح

التسهيل»، سنأتي مفرقة في مواضعها.

(٨) كذلك في المخطوطة بلا وأو.

(٩) مثل يضرب لمن يجر بكنبونة الشيء قبل وقته، وسُرْعَانُ: أي: سُرْع، وذئ: أي: هذه،

والإهالة: لؤلك المذهب، ومعناه: ما أسرع ما كان هذا الأمر، وأصله: أن رجلاً كانت له نعجة



أو مشبهه، وأما في نحو: رطل زينا؟ فلشبهه بمشبه الفعل.

ع: لفظاً ومعنى؛ لأنه طالب إينا يفتره، كما يطلب الفعل مفعوله<sup>(١)</sup>.

\* إذا<sup>(٢)</sup> كان التمييز تقسره جملةً مبهمه النسبة فالغالب كونه مستنداً إليه في الأصل، كالنفس وكالعيون؛ في الأصح، وقد لا يصلح لذلك، ك: امتلأ الكور ماءً، وكفى بالله شهيداً، وما أحسن الحكيم رجلاً.

فإن صغ الإخبار به عن الأول فهو له أو لملابيه، نحو: كرم زيد أبا، أي: ما أكرمه من أب، أو: إن أباه كريم، وإن كان مشتقاً حاز كونه حالاً من الأول، نحو: كرم زيد ضيقاً، والأجود إن فُعيد التمييز أن يُجَرَّ "مِنْ"؛ رفقاً للإتياس.

ويُفترق على الوجهين في: كرم زيد أبا؛ للمطابقة وعدمها في: كرم الزيدان والزيدون أبا، أو: أبوين، أو: آباء.

فأما: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾<sup>(٣)</sup>؛ فالرفيق ك: الحليط<sup>(٤)</sup> والعنديق والغلو، يطلق على الواحد وغيره، ويؤيده في باب التمييز حسناً: أعم يستغنون في التمييز بالمفرد عن الجمع، كقولهم: عشرون درهماً، والأصل: دراهم؛ ويجوز أن يكون الأصل: وخسن رفيقاً أولئك رفيقاً، فيحذف للمضاف.

وهذا كله إذا لم يجب إفراد التمييز لإفراد معناه، كقولك في أبناء رجل: كرموا أبا، أو: أصلاً، أو لكونه مصدرًا لم يُقصد به الأنواع، نحو: ركبوا سفينة، فإن قصد الاختلاف

هزيله، فترقب لما ذكره، فأما سبيل منحراها من لفرال، فظنه وذكنا. ينظر: جوهرة الأمثال ١/١٩١، وجمع الأمثال ١/٣٣٦.

(١) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٥/ب و١٦/أ.

(٢) هذه إحدى أربع حوالي مجتمعة صيرها ابن هشام بقوله: «من شرح التسهيل». ينظر: ٣٨٥، ٣٨٤/٢.

(٣) النساء ٦٩.

(٤) كنا في المخطوطة، وهي في شرح التسهيل: كالحليط.



طائفت، كقولك: احتصف الناس آراء، أو: تفلوتوا أذهاناً.

ثم التمييز الذي بعد الجمع إذا لم يُوقع<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* التمييز: كل اسم نكرة بمعنى "مِنْ"، لبيان ما قبله من اسم مبهم الحقيقية، أو إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله.

ف«نكرة» مخرج لـ «وجهه» و«الوجه» في: نَدُّ حَسَنٍ وَجْهَهُ أو: الوجه، ونحو ذلك. و«معنى مِنْ» مخرج نحو: رأيت رجلاً، وأعطيت ديناراً، واعتكفت ليلة، وضرته نادياً.

وقوله: «لبيان ما قبله» مخرج لنحو: لا رجل في الدار، وأستغفر الله ذنباً.

وقولنا: «ما قبله» فيه أن عامل التمييز مقدم.

وقولنا: «مبهم الحقيقية» كـ «العشرون» في قولك: عشرون درهماً.

وقولنا: «إلى فاعله» كـ «نفساً» في: طبت نفساً.

وقولنا: «أو مفعوله» كـ «عيوناً» في: ﴿وَنَحَرْنَا الْأَرْضَ عَيْنًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد اشتمل قول الناظم: «اسمٌ بمعنى "مِنْ" مبين نكرة» على معنى الحد الذي ذكرنا؛ إلا أنه لم يقسم المبين باعتبار المبين، ولا يلزمه ذلك، وقد بيّنا قسّمه، وهذا الحد

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف للكلام على تسميته، والذي في شرح السهيل ٣٨٥/٢: أن التمييز الذي لم يتحد مع الأول معنى قد يكون بعد جمع، فيحدّر إفراده إذا لم يُوقع في محذور، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَدْرَأَ عَنْ تِلْكَ الْأَرْضِ وَثِقَتَهُ فَاقْصَا﴾. فالأفراد في هذا النوع أولى من الجمع، لأنه أخف، والجمعية مفهومة مما قبل، فأشبهه بميز «عشرين» وأحواله، فإن أوقع الأفراد في محذور لزم المطابقة، كقولك: كُتِبَ لِلزُّبَدَانِ آبَاءٌ، بمعنى: ما أكرمهم من آباء، فلا بد من كون ميز هذا النوع جفداً، لأنه لو أفرّد لؤلؤهم أن لفراد كون أبيهم واحداً موصوفاً بالكرم.

(٢) المحاشية في: ظهر الورقة للتحقة بين ١٥/ب و ١٦/أ.

(٣) القمر ١٢.



من كلام ابنه<sup>(١)</sup>.

ثم اعلم أن التبيين -على ما فهم من الحد- إما مفرد أو نسبة، والمفرد إما مقدار أو غيره، والنسبة إما لقاعلي أو مقعول، فهذه أربعة أقسام، والبناءة بمفرد المفرد.

فالقدر: المقدار: أربعة: تشكيل وموزون ومحسوس ومعنود، وقد أهل الناظم ذكره إلى باب<sup>(٢)</sup> المعقود له.

وشبه المقدار خمسة<sup>(٣)</sup>: شبه التشكيل، نحو: راقدة<sup>(٤)</sup> خلل، وموطب<sup>(٥)</sup> لبتا، ونحي<sup>(٦)</sup> ممنا، وسقاء ماء، وشبه الموزون نحو: مثقال ذرة خير، ومثقال ذرة شر، وتغيير أصلي لقدره، وإن شئت قلت: جنسي لنوعه، والعبارة الأولى أسد، نحو: ثوب غز، وحاتم حديثا، وبات ساجا، وإنشأ كانت العبارة الثانية غير مستحسنة؛ لأن الجثة ليست نوعا للخر، ولا الحاتم للحدديد، فالجثة، أو تفسيرها للمثالة والمغايرة، نحو: إن لنا مثلا إبلًا، وغيرها شاء<sup>(٧)</sup>.

\* عرفت تقسيم المميز باعتبار المميز إلى الأقسام الأربعة في الحاشية أعلاه، واعلم الآن أن محيز المفرد أقسام:

مميز المقدار بالتفاني، وهو محيز للساحة، نحو: ما في السماء موضع راحة سبحان، وما لزيد موضع شيء أرضا، والكيل، نحو: صاع قمرا، قفيز إبرا، مكوك<sup>(٨)</sup> دقيقا، ووزن:

(١) شرح الألفية ٢٥٠.

(٢) وهو باب العدد.

(٣) كذا في المخطوطة، ولم يذكر سوى أربعة.

(٤) هو إنشاء حزبي مستعيل مقتر (مطلي بالقار). ينظر: لسان العرب (ر ق د) ١٨٣/٣.

(٥) هو سقاء اللبن خاصة. ينظر: القاموس المحيط (و ط ب) ٢٣٥/١.

(٦) هي حرة فخار يجعل فيها اللبن ليمختف. ينظر: القاموس المحيط (ن ح ي) ١٧٥٢/٢.

(٧) الحاشية في: ٤٨. وهي أول حاشية في المخطوطة بعد الانقطاع الذي ابتدأ من آخر باب "إن" وأحوالها.

(٨) هو طائن يشرب به، أو مكبال يسع صائغا ونصفا. ينظر: القاموس المحيط (م ك ك) ١٢٦٢/٢.



رطلًا صحنًا، ومثوانٍ عسلًا.

وعُمَيْرٌ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ: هل هو مقدار؟ وهو: العدد.

وعُمَيْرٌ لِنَبْئِهِ الْمَقْدَارِ فِي الْإِهَامِ وَالتَّقْدِيرِ، وهو: مثقالٌ ذرةٌ خروءٌ، ومثقالٌ ذرةٌ شرٌّ، فهما مشبهان العدد، ونحو: ذُلُوبٌ<sup>(١)</sup> ماءٌ فَإِنَّهُ يُشَبِّهُ الْكَيْلَ، وينبغي أن لا يجوز: كَأْسٌ حَرٌّ، ولا: كَأْسٌ ماءٌ، لأن في "الكشف"<sup>(٢)</sup> في سورة الأنعام: أن الكأس الرجاجة مملوءة من الحمر، فإنما في غير مطابق، والأوّل لا إهَامَ فِيهِ.

وعُمَيْرٌ لِنَبْئِهِ الْمَقْدَارِ فِي الْإِهَامِ دُونَ التَّقْدِيرِ، نحو: عَاتَمٌ حَدِيثًا، وَبَابٌ سَائِجًا، وَغَيْرُهَا إِبْلًا، وَمِثْلُهَا شَاءَ.

فهذه ثلاثة، صارت خمسة مضافة للمقادير، وهي ثلاثة أو أربعة، فذلك تسعة أو ثمانية.

وعُمَيْرٌ النِّسْبَةُ أَقْسَامُ:

واقَعَ بعد فعل الفاعل منقولًا عنه: طابَ زيدٌ نفسًا.

وبعد فعل والمفعول<sup>(٣)</sup> منقولًا عن المفعول، نحو: ﴿وَقَهْرًا الْأَرْضَ حُيُوكًا﴾<sup>(٤)</sup>.

وبعد اسمٍ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ، نحو: ﴿هَمْ أَحْسَنُ أَتْنًا﴾<sup>(٥)</sup>، و: «سَرَّعَانِ ذَا إِهَالَةٍ»<sup>(٦)</sup>.

وبعد ما فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، نحو: اللَّهُ ذَرُّهُ إِنْسَانًا، أَي: عَظِيمٌ<sup>(٧)</sup>، وَوَجَّعَهُ رَجُلًا، أَي: ضَعُفَ، وَخَشَّيْتُكَ بِهِ قَارِسًا، أَي: أَتَقَطَّبَ بِهِ، أَوْ: يَكْفِيكَ.

(١) هو التَّلَوُّ. ينظر: القاموس المحيط (ذ ن ب) ١/٦٦٣.

(٢) ٧٣/٢، ٧٤.

(٣) كُفَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: بعد فعل للمفعول، أَوْ: بعد فعل الفاعل والمفعول.

(٤) القمر ١٢.

(٥) مريم ٧٤.

(٦) ملنٌ يضرب لمن يخبر بالأمر قبل وقته، تقدم قريبًا. ذَا: أَي: هَذَا.

(٧) كُفَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ: عَظِيمٌ، وَسَيَأْتِي لَهُ نَظِيرٌ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى الصَّوَابِ ص ٦٠٩.



فهذه أربعة<sup>(١)</sup>.

كشِبَ اَرْضًا وَفَقِيْرًا وَمَنْوِيْنًا وَعَسَلًا وَتَمْرًا  
وَبَعْدَ ذِي وَلَحْوِهَا اَجْزَوْهَ إِذَا أَصْفَتْهَا كَمَدُ جَنْطَةِ غَدَا

(خ ١)

\* قوله<sup>(٢)</sup>: «اَجْزَوْهَ إِذَا أَصْفَتْهَا»: وإنما تصحُ الإضافة بشرط أن لا تلَوِي الإضافة  
إلى شيء آخر، نحو: هو ممتلئٌ بُرًّا؛ لأنَّ للمعنى: ممتلئُ الأقطار.

ع: كأنه لم يذكره هنا؛ لأنَّ المضاف إليه إذا كان مرادًا فمن للعلوم أن الشيء لا  
يضاف مرتين، وهذا يليق أن يذكر أَيْضًا في مسألة «إِنْ كَانَ مِثْلُ مِثْلٍ الْأَرْضُ ذَهَبًا».  
انتهى.

وما تمتع إضافته بعد: نحو: أخذَ عشر، [للزوم]<sup>(٣)</sup> تنوينه تقديرًا.

ع: وقد يقال: للزوم ما هو قائم مقام التنوين. انتهى.

و«أَقْلَنَ» للمعير بسببي، نحو: زيدٌ أكثر مَالًا، وعلامة السببي: صلاحته لفاعلية  
بعد تصيير «أَقْلَنَ» بفعلًا.

ومن ذلك: نحو: عشرون، فأما: عشرون درهم -فيما حكى الكِسَائِيُّ<sup>(٤)</sup>- فشاذ.

ومن ذلك: ممتلئ<sup>(٥)</sup> وممتلئان؛ لِمَا تقدَّم في: ممتلئ ماء.

ع: قوله: «اَجْزَوْهَ»: أي: حواريًّا؛ لأنه قدَّم أمَّا منصوبة<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاشية في: ٤٨.

(٢) هذه إحدى أربع حواشي مجتمعة صرَّها ابن هشام بقوله: «من شرح التسهيل»، ينظر:

٣٨١/٢ ٣٨٣.

(٣) ما بين المعنويين ليس في المخطوطة، وهو في شرح التسهيل، والسبب يقتضيه.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٨١/٢، ٢٢٤/٣، والتذييل والشكيب ٢٢٧/٩، ٢٨٤.

(٥) كثرة في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح التسهيل: ممتلئون.

(٦) لأنه انتهى هنا تعريق ابن هشام على الكلام للشكول.



ولنا مسألة يجب فيها، وذلك: ثلثهم للقدار مع أن يكون في الثاني معنى اللام، نحو: لي ظرفٌ عسل، وكيسٌ دراهمة؛ ولو أردت ما مملأ ذلك جاز لك وجهان.

ع: كنا في "الشرح"<sup>(١)</sup>، وعندني أنه ينبغي وجوبُ النصب؛ لعلّة الموجبة للخفض في الأولى. انتهى.

وكنا يجب مما لم يذكره في مسألة ما الأول فيه بعضُ الثاني، نحو: خبُّ رمانٍ، وعصى<sup>(٢)</sup> رمانٍ، وسَعَفٌ نخلة؛ هذا إن لم يحدث له اسمٌ بعد التبعيض، كما مثّلنا؛ وإلا فالتنصب؛ ك: عالمٌ حديثي...<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر قول س<sup>(٤)</sup>.

ع: قلت: وأيضاً: أنه لا يُحَرِّمُ به عن موصوفٍ "أَفْعَلٌ"، كالمثال، بخلاف: مالكٌ أكثرُ مالٍ<sup>(٥)</sup>.

## (خ ٢)

\* قوله: «وبعد ذي»: أي: الكيل، والوزن، ونساحة<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «ولحونها» يدخل فيه الوزنُ وأسماءُ الأوعية وغير ذلك مما شرحناه بأغاليه، ويخرج ما بعد<sup>(٧)</sup> الدالّ على المقابلة والمثالة من قوله بعد: «والنصبُ بعد ما أضيفَ وخيلاً»، وكذلك يخرج أيضاً: نحو: خُثَامٌ<sup>(٨)</sup> الشَّكُوكِ دقيقتاً، وأما مسألة العدد من أخذ عشر إلى تسعة وتسعين فمخرجٌ مما<sup>(٩)</sup> نذكره في باب العدد، فالخاصُّ أن هذا

(١) شرح التسهيل ٢/٢٨٣.

(٢) كنا في المخطوطة، والوجه: عصا؛ لأنه ولوي اللام، وفي شرح التسهيل: وقصن.

(٣) موضع النقط مقدار خمس كلمات، سقطت في المخطوطة.

(٤) الكتاب ١١٧/٢.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة للملحقة بين ١٥/ب و ١٦/أ.

(٦) الحاشية في: ٤٨.

(٧) كنا في المخطوطة.

(٨) هو الكيل إلى رأس الكيال، وحيثه مثلية. ينظر: القاموس المجمع (ج م م) ١٤٣٦/٢.

(٩) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: بئاً.



الكلام محتاج إلى تخصيص، فمتى ما ذكر هنا، ومنه ما ذكر في باب الأعداد<sup>(١)</sup>.

والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل مِلْءٍ الأرض ذهباً  
(خ ١)

\* ع: قوله<sup>(٢)</sup>: «والنصب بعد ما أضيف»: إن قلت: هل يصح إضافته بوجه؟  
قلت: حر<sup>(٣)</sup>: بشرط كونه مضافاً بجمع لا يمتنع جعل التمييز في موضعه، نحو: هو  
أشنع الناس رجلاً، فيصيح! بأن تحذف الجمع، وتقول: أشنع رجلي<sup>(٤)</sup>.  
\* «مثل: مِلْءُ الأرض ذهباً»: [وَكُنَّا: ﴿أَوْ عَلَّكَ ذَلِكَ حِسَابًا﴾]<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «ما أضيف»: قلت ثلثاً: ينبغي أن قوله: «بعد ما أضيف»  
[عمول]<sup>(٦)</sup> على ما هو أعم من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ ليدخل نحو: مِلْءُ ماء، ثم  
رأيت أنه ينتقض بمفهوم الشرط في قوله: «إن كان».  
فوله: «وجباً»: قيل: يزده: أنه سيذكر أنه يجوز حذفه «من».  
قلت: إما أراد بوجوب النصب أن الإضافة لا تجوز.  
فوله: «إن كان» احتراز من نحو: زيد أفضل الناس رجلاً.

(١) الحاشية في: ٤٨.

(٢) هذه إحدى أربع حواشي مجمعة صيغها ابن هشام بقوله: «من شرح السهيل»، ينظر:  
٣٨١/٢.

(٣) كنا في المخطوطة، وقد جرت عادة ابن هشام على الرمز بهذا إلى «حواشي للقصص»  
للشلوبين، لكني لم ألق على كلامه فيها، ولعله أراد به هنا: الشيخ، أو: اشرح، أي: ابن مالك  
في الموضوع للنقول عنه هذا من شرح السهيل، وينظر: شرح الكافية الشافية ٧٧١/٢.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٥/ب و ١٦/أ.

(٥) ثلاثة ٩٥.

(٦) الحاشية في: ١٦/أ.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.



واقضى كلالته أن المميز المضاف على قسمين: ما يجوز إضافته إلى المميز بعد حذف المضاف إليه، وما لا يجوز، وكذلك الحكم فيما تم بالتون، وما تم بالنون، فالأول: نحو: شرب أرضي، وتقيز أتر، والثاني: نحو: منوا عسلي، وعسني وجو، ويحشري رجلا<sup>(١)</sup>، ومثلي ما<sup>(٢)</sup>.

## والفاعل المعنى انصب بالفعلا مفضلا كانت أعلى منزلا (١خ)

\* قد يفهم منه: أن الذي يُعصب به "أفعل" الفاعل المعنى في التفضيل، وليس كذلك، بل إن كان يلي "أفعل" فلا يكون إلا كما ذكر، وعلامته: أن لا يصح الإخبار به عما قبل "أفعل"، لا تقول في: أنا أكثر مالا: أنا مأل، بخلاف: زيد أكثر كاتب، والله خير حافظ؛ وإن لم يُلح نصيبه مطلقا، نحو: أنا أكثر الناس أثا، وأفضلهم رجلا، على أن الناظم أدع هذا في "شرح الغنثة"<sup>(٣)</sup> تحت ضابط الفاعل في المعنى؛ لأنه يُختار به عما قبل "أفعل"<sup>(٤)</sup>.

\* [ك: أنت أعلى منزلا]: وقول خمر<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: رجلا.

(٢) الحاشية في: ٤٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٣٣١/١ لققرة الأولى والأخيرة إلى قوله: «وما لا يجوز»، ولم يهر الأخيرة لابن هشام.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٤٣٨/١، ٤٣٩.

(٤) الحاشية في: ١٦/.

(٥) هو ابن عطية بن الحطّاي التميمي، أبو حرة، من شعراء الطبقة الأولى الإسلاميين، يته وبين شعراء عصره كالفردق والأعطل مهاجاة مشهورة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٧/٢، ولشعر والشعراء ٤٥٦/١، والأخاني ٢٢٩/٨، ومؤلف والمختلف للأصدي ٨٨.



وَقُرْنِ أَضْعَفْ خَلْقِي اللَّهُ أَزْكَأَنَا (٢٧)

(٢٨)

\* «والفاعل المعنى»: سواء أكان فاعلاً حقيقة، كما مثل، أو مجازاً، نحو: «وَأَزْكَأَنَّكَ مُصْطَرًّا»<sup>(٢٩)</sup>، قال أبو الفتح<sup>(٣٠)</sup>: التقدير: أو دُخِرْنَا أَشَدَّ دُخْرًا، وأنه على حد قولهم: خَدَّ جَدُّهُ<sup>(٣١)</sup>.

\* قوله: «والفاعل»: البيث: شَرَعَ في تمييز النسبة، وهو واقع بعد فعلٍ باعتبار فاعله، ك: طاب، وتعب، واشتعل، وتقدأ، أو باعتبار مفعول، ك: «فَجَرْنَا»<sup>(٣٢)</sup>، وغرست، أو بعد اسم فعل، نحو: «سَرَعَانَ ذَا إِهْلَاءَ»<sup>(٣٣)</sup>، ونحو: خَشَبْتُ به ناصراً، أي: اكتف به، أو مصدرًا<sup>(٣٤)</sup>، ك: وَثِقَهُ رَجُلًا، أي: ضَعُفَ رَجُلًا، أو وصِفَ فاضراً، ك: هو خَسِنٌ وَهْمًا، و«هُمْ أَصْنَى لَنَا»<sup>(٣٥)</sup>، وهو كَرِيمٌ أَنَا، أو جملة اسمية مؤولة بالقضية، نحو: لله ذَرُّهُ فَارِسًا، أي: عَظُمَ فَارِسًا، فهذه الجملة بمنزلة اسم الفعلي والمصدر في التأويل بالفعل.

فهذه الستة مَقَالَةٌ، كما أن تلك للواضع التسعة السابقة هي مَقَالٌ تفسير

(١) حجاز بيت من البسيط، ومصدره:

يَهْرُفُنْ ذَا اللَّبِّ حَقِي لَا صِرَافَ بِهِ ...

ينظر: الديوان ١/١٦٣، والشعر والشعراء ١/٦٩، والصناعتين ٤، والأغاني ٨/٢٥٣، وأرشاف

الضرب ٥/٢٣٢٢.

(٢) الحاشية في: ١/١٦.

(٣) البقرة ٢٠٠.

(٤) النمام ٩٢.

(٥) الحاشية في: ٤٩.

(٦) القمر ١٢.

(٧) مثل يضرب لمن يخلو بالأمر قبل وقته، تقدم قريباً. ذا: أي: هذه.

(٨) كنا في المخطوطة، ولوجه: مصدر.

(٩) مرمر ٧٤.



المفرد<sup>(١)</sup>.

وبعد كل ما اقتضى تعجبا مُمَزَّ كَأَكْرَمَ بِلِي بِكَرْ أَمَا

(خ ١)

\* ع: قوله: «كَلِمًا<sup>(٢)</sup> اقتضى تعجبًا» يدخل فيه: أَكْرَمَ به أَمَا، وما أَكْرَمَهُ أَمَا، و﴿كَرَّمْتَ صَكِيمَةً﴾<sup>(٣)</sup>، ومنه دُرَّةُ فَارِسًا، وَيَغْمُ رَجُلًا...<sup>(٤)</sup>، وبس رجلاً عَمَرُو؛ لأنك لا تقول ذلك إلا لشيء تعجبت من أفعاله في ذلك المعنى، ولأجل هذا يُؤْلَفُ في هذا التركيب بما يُدْتَكَّرُ في بابه<sup>(٥)</sup>.

ع: وقد يكون من ذلك:

عَجِبْتُ لِنَلِكْ قَضِيَّةً<sup>(٦)</sup>

والإرادة دعويل هذه الأمور أتي بها<sup>(٧)</sup>، فقال: «كَلِمًا<sup>(٨)</sup> اقتضى»؛ وذلك لأن الذي غلب عليه اسم التعجب في...<sup>(٩)</sup> شيء خاص، وهو: «ما أفعله»، و«أفعل به». فإن قلت: هلا استغني بذلك -على زعمك- عن ذكر وقوعه بعد «أفعل» التفضيل؟

قلت: ... (١٠٨٩).

(١) الحاشية في: ٤٩.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كل ما لأن «ما» موصولة بمعنى «الذي». ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، ولزحاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٣) الكهف ٥.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٥) ص ٨٧٥.

(٦) بعض بيت من الكامل، لعمر بن القوت بن صبيح، وأقبل لغوده، وهو تمامه:

عَجِبْتُ لِنَلِكْ قَضِيَّةً وَإِقَامِي فَبِكُمُ عَمِي تِلْكَ الْقَضِيَّةُ أَشْبَهَ

ينظر: الكتاب ٣١٩/١، والعباب ٩١/١، وشرح السهيل ١٩٢/٢، وخراتة الأدب ٣٤/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، وتقدم قريباً أن الوجه فُضِّلَ «كل» عن «ما».

(٨) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار سطر التقطع في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ظهر الورقة للملحقة بين ١٥/ب و ١٦/أ.



وَأَجْزُرُ بَيْنَ إِنْ شَتَّ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْقَاعِلِ الْمَعْنَى كَطَبِ نَفْسًا تُفَدِّ

(خ١)

\* قوله: «غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ»: قَالَ الرَّقْشِيُّ<sup>(١١)</sup> فِي: ﴿تَفْيِشُ مِنْ أَلْتَمِيعِ حَكْرًا﴾<sup>(١٢)</sup>: كَقَوْلِكَ: تَفْيِشُ<sup>(١٣)</sup> دَمْعًا، وَهُوَ أَيْلُغُ مِنْ: يَفْيِشُ دَمْعُهَا؛ لِأَنَّ<sup>(١٤)</sup> الْعَيْنَ تُجَلِّتُ كَأَنَّ كُتْمَهَا دَمْعٌ قَاتِصٌ<sup>(١٥)</sup>، وَعِلُّ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ<sup>(١٦)</sup>.

خ<sup>(١٧)</sup>: لَا يَجُوزُ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ<sup>(١٨)</sup> الَّذِي أَصْلُهُ قَاعِلٌ لَا يَجْرُ بِـ"يُنْ"<sup>(١٩)</sup>، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مَعْرُوفٌ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا<sup>(٢٠)</sup> عَلَى رَأْيِ كَذَا<sup>(٢١)</sup> فِي أَنَّهُ يَكُونُ مَعْرُوفًا<sup>(٢٢)</sup>.

ع: الْإِثْنَانِ غُلْفًا؛ لِأَنَّ...<sup>(٢٣)</sup> فِي: عَشْرُونَ مِنَ الرِّجَالِ<sup>(٢٤)</sup>؛ إِنْ التَّمْيِيزَ جَرُّ بِـ"يُنْ"، وَهُوَ<sup>(٢٥)</sup> مَعْرُوفٌ جَمْعٌ، ثُمَّ يُجَوِّزُ فِي...<sup>(٢٦)</sup>، وَالْحَقُّ أَنَّ مَا...<sup>(٢٧)</sup> شَرْطٌ فِي...<sup>(٢٨)(٢٩)</sup>.

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. ينظر: الكشف ٣٠١/٢.

(٢) التوبة ٩٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) كذا في المخطوطة، والكلام بعده لأي حيوان في البحر المحيط ٤٨٤/٥، وقد حوت عادة ابن هشام على الرمز له بـ«ج» مهيئة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١١) ينظر: معاني القرآن لتفراه ٧٩/١، ٣٠٨/٢، والإيضاح ٢٥٥/١.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٩) الحاشية في: ١٦/١.



\* [ ك: جُلبَ لُفْسًا ثُلُفًا ]: ﴿فَإِنْ وَلَّيْنِ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ وَفِتْنَةً تَقَا﴾<sup>(١)</sup>.

وعامل التمييز قَدَمٌ مُطْلَقًا والفعلُ ذُو التصريف نزرا سُبْحًا  
(خ ١)

\* لِيُكْشَفَ من آخر هذه الأروحة الكلام على هذا البيت<sup>(٢)</sup>.

\* اعلم أن قوما استقرَّ عندهم حوازٌ تقدُّمُ الحال، فأجازوا على ذلك تقدُّمَ التمييز؛ قياسًا عليها، بجامع ما بينهما من التفسير للمعجم، والتفضيلية، والنسب، والتشكيك، وهو محكيٌّ عن الكينائي<sup>(٣)</sup>، والمزني<sup>(٤)</sup>، والكوفي<sup>(٥)</sup>، وقوما استقرَّ عندهم عدمُ حوازٍ تقدُّمِ التمييز، فمنعوا من تقدُّمِ الحال، بالجامع المذكور، وهذا محكيٌّ عن الخزيمي<sup>(٦)</sup>، وكلا القولين فاسدٌ، وقوما حققوا طريقَ السماع والقياس، فأجازوا تقدُّمَ الحاز دون تقدُّمِ التمييز، وهذا هو الحق.

فأما فساد قياس التمييز على الحال في التقدُّم حوازًا فنقول: التمييز إما تمييز للمفرد، وهو عمل وفائي بيننا وبينكم في أنه لا يتقدَّم، أو مُضمون جملة، وهو عمل النزاع،

(١) النساء ٤.

(٢) الحاشية في: ١٦/.

(٣) يرد: الحاشية التالية، وقد كتبها في آخر المخطوطة؛ لما لم يمكن كتابتها هنا؛ لضيق المكان.

(٤) الحاشية في: ١٦/أب.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وشرح الألفية لابن النافذ ٢٥٣، وشرح الكافية للرضي ٧١/٢، وأرشف الضرب ١٦٣٤/٤.

(٦) للقتيب ٣٦/٣، وينظر: الانتصار ٨٦، والأصول ٢٢٣/١، وإعراب القرآن للتحاشي ٢٩١/٢، والإصناف ٦٨٢/٢.

(٧) ينظر: الإصناف ٦٨٢/٢، والبيان ٣٩٤.

(٨) ينظر: التذيل والتكميل ٨٤/٩، وأرشف الضرب ١٥٨١/٣. والخزيمي هو صالح بن إسحاق، أبو عمر، أحد أئمة الطبقة السادسة البصرية، أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب، ويُحَدَّث عنه اللرد، له: المختصر، والفرخ، وغروها، توفي سنة ٢٢٥. ينظر: نزهة الألباء ١١٤، ومعجم الأدباء ١٤٤٢/٤، وإنباء الرواة ٨٠/٢، وبقية الوعاة ٨/٢.



وغالب ما يُؤيّر به مضمون الجملة أن يكون محوّلًا، وإنما حوّل؛ لقصد المبالغة، فذلك تحوّل فيه، فو قدّم لكثير الجواز، ونظيره: منهم: دخلت الأمرا لئلا يجمعوا بين حذف "ني" وبين استعمال "دخل" في غير حقيقته، ومنع أي غلّي<sup>(١)</sup>؛ ضربت زيدا يوم الجمعة ويوم الخميس غمرا؛ لئلا يجتمع محار حذف العامل مع تقدم للمفعول غير المصرح، ولذلك نظائر كثيرة.

وأينما فاعلهم إذا أتموا ثم يؤثروا كان ذلك أوقع في النفس، ولهذا ما فعلوا التحويل، والا فالأصل عدمه، فو قدّموه فانت حكمة التحويل، فقد ظهر أن تقدم التمييز بمنع جيء التمييز لأنه يطلع في حكمته، فافهم ذلك.

وبذلك على إرادتهم الإيهام أولا والبيان آخرًا، وأن ذلك مقصود لم: قولهم: هو زيد قائم، وئله رجلاً أكرمه، وينغم الرجل زيد، فقد بان فساد قياس التمييز على الحال في جواز التقديم؛ لأن الحال إنما أتي بها بعد انتهاء الجملة للبيان، من غير أن يريد للتكلم الإيهام أولا والتفسير ثانياً، فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر، هذا مع ورود السماع بالتقدم.

وأما فساد قياس الحال على التمييز في لئله فواضح بما ذكرنا.

واعلم أنه كثير استدلالهم على جواز تقدم التمييز بقوله<sup>(٢)</sup>:

أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِإِفْرَاقِ خَيْبَتِهَا؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِإِفْرَاقِ طَلِبِ<sup>(٣)</sup>

وهذا البيت ذكر فيه ثلاثة أوجه:

(١) لم أوقف على كلامه.

(٢) هو الحش الشقدي، وقبل غره.

(٣) بيت من الطويل، سبقه ابن هشام رواياته، ويزاد عليها: «نفس»، ولا شاهد فيها. ينظر: لسجل الشقدي حياته وما تبقى من شعره ١٢٤، والمقتضب ٣/٣٧، والأصول ١/٢٢٤، والانتصار ٨٦، والحجة ١/٢٣٠، والخصائص ٢/٣٨٦، وأمثالي ابن الشجري ١/٥٠، والإنصاف ٢/٦٨٢، واللبين ٣٩٦، وشرح السهيل ٢/٣٨٩، والذنين والتكميل ٩/٢٦٣، والمقاصد النحوية ٣/١١٨٧.



أحدها:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْلِبُ  
ولا حجة فيه؛ لأن "نفسي" اسم "كان"، و"تطلب" خبرها، وفيه ضمير النفس<sup>(١)</sup>.

والثاني:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْلِبُ

ينصب النفس، وبالتالي، ولا حجة فيه أيضًا؛ لأن "كان" فيها ضمير المحب، أي: وما كان المحب ذا نفس تطلب بالفراق، فحذف المضاف، وهذا هو معنى الرواية الأولى؛ لأن المحب هو المعتبر عنه بقوله: وما كان نفسي، ويجوز أن يكون "نفسًا" هو الخبز من غير حذف، ويجوز أيضًا في "كان" ضمير المحب، أي: وما كان المحب نفسًا تطلب بالفراق، كما تقول: ما كان شخصًا طيبًا بالفراق.

والثالث: نصب النفس، وتذكير الفعل، ولا حجة فيه أيضًا؛ لأنه يشترج على أن اسم "كان" ضمير المحب، و"نفسًا" الخبز، و"تطلب" صفة على تذكير النفس، كقوله سبحانه: ﴿يَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا نَاصِيًا كَمَا كَانَ الْإِنسَانُ الْأَوَّلُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

ثَلَاثَةُ أَفْئِدَةٍ وَثَلَاثُ ذُؤُبٍ لَقَدْ حَارَ فَرْثَانُ عَلَى عِيَالِي<sup>(٤)</sup>

(١) هاهنا في هامش المخطوطة بلا علامة إلحاق: «الشأن، أي: وما كان النفس تطلب»، ولم أتبن موضعها، ولعله أحد ما يجوز في البيت على هذه الرواية، وهو أن يكون اسم "كان" ضمير الشأن، والجمعة بعدها خبرها.

(٢) الزمر ٥٩، وقوله: ﴿لَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِمَا كُنْتَ عَلَى مَا كُنتَ فِي جَنبٍ أَلَمْ تَكُنْ لَیِّنًا أَلَمْ تَكُنْ لَیِّنًا \* أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَكِينِينَ﴾<sup>(٣)</sup> هو الخطيئة.

(٤) بيت من الوافر. الذؤب: ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل. ينظر: ملحق الديوان بشرح السكري ٣٣٤، والكتاب ٥٦٥/٣، وذاكر ولوث لابن الأثير ٤٠٦/١، وليس في كلام العرب ١٩٥، والخصائص ٤١٤/٢، والحكم ٥٢٥/٨، والإصناف ٦٣٥/٢، وشرح التسهيل ٣٩٩/٢، والمفاهيد النحوية ١٩٨٩/٤.



فهذا كله على قول الجمهور: إن التمييز لا يتقدم.

وأما إعراب البيت إذا قلنا يجوز التقديم فإنه يجوز - إذا قلت: "يُطِيب" بالتذكير، ونصبت النفس، فلم تقل: نفسي - أن يكون اسم "كان" ضمير المذهب، والجزء الجملة الفعلية، و"نفساً" ضمير مقدّم، ويجوز أن يكون اسم "كان" ضمير الشأن، وتكون الجملة الفعلية عريضة، و"نفساً" ضمير، والضمير في "يُطِيب" عائده على الحبيب<sup>(١)</sup>.

\* [«والفعل ذو التصريف»]: ع: احتراز من نحو: أكرم بأبي بكر أباً، وما أكرمه أباً، و﴿كَرَّمْتُ حَبْلَةَ﴾<sup>(٢)</sup>.

\* [«نُزِرًا سبقاً»]: أنشدوا:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ طَيِّبًا<sup>(٣)</sup>

وأولاه بعضهم على أن "نفساً" خبر "كان"، فيكون المعنى: وما كان ذا نفس، فحذف المضاف، أي: وما كان المذهب أو الحبيب ذا نفس طيب بالفراق، أو على غير حذف، والنفس بمعنى الشخص والإنسان، أي: وما كان الحبيب شخصاً طيب بالفراق، لكن هذا على من روى: «يطيب» بالياء من تحت، وكل ذلك تكلف<sup>(٤)</sup>.

(١) الحاشية في: ٤٣/١.

(٢) الكهف: ٥.

(٣) الحاشية في: ١٦/ب.

(٤) عجز بيت من الطويل، للمخيل السعدي، وقبل لغوه، تقدم قريباً.

(٥) الحاشية في: ١٦/ب.



## حُرُوفُ الْجَرَ

(خ١)

\* ...<sup>(١)</sup> وهو جهوز الحروف، وما لا يَجُزُّ إلا الظاهر، وهو<sup>(٢)</sup> سبعة: "مَنْدٌ"، و"مَدْ"، و"حَتَّى"، والكاف، والواو، و"رَبٌّ"، والتاء.

وهذه السبعة تنقسم قسمين: ما لا يَجُزُّ كلُّ ظاهر، وهو ثلاثة: "حَتَّى"، والكاف، والواو<sup>(٣)</sup>، وما لا يَجُزُّ إلا ظاهراً مخصوصاً، وهو أربعة: "مَنْدٌ" و"مَدْ"، و"رَبٌّ" للتركات، والتاء لشيعين: لله، و"رَبٌّ"<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* قُتِمَ الكلامُ بالجر بالحرف على الجر بالإضافة؛ لأن الجر بالحرف هو الظاهر؛ إذ عامله ظاهر، ولأن الحرف يُقَدَّرُ به بالإضافة، لا العكس، ودليل التقدير: إحقاقهم اللام، ولأن عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس، ولأن المضاف كثيراً ما يُجْعَلُ في أحكامه على الجار؛ ألا ترى أن أبا الفتح ذكر في باب "تذريج اللغة"<sup>(٥)</sup> أنه إنما حاز: غلامٌ من تضرَّب أضرباً حملاً على: مَنْ تَمَرَّزَ أَمَرَّ؟ وذلك لأن الأصل أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولَمَّا كَانُوا لم يجدوا حرف الجر سبيلاً أن يُعْلَقُوهُ استجازوا فيه ذلك، فلما ساغ لهم إعماله فيه تدرَّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم، ولَمَّا نَبَغَ في حرف الجر: أنهم لم يجدوا سبيلاً إلى تعليق الجار، فأما قولهم<sup>(٦)</sup>: أَلْتَذَكَّرُ إِذْ مَنْ يَأْتِيَا نَاهُ، فخاصٌّ بالضرورة، وإنما يجوز على تقدير مبتدأ، فلما باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المتضامنين؛ فلماذا أُجِزَ في الضرورة، وإنما امتنع إضافته إلى الشرط؛ لأن له الصدر، فلو أضفته إليه لعلَّفته بما قبله، وتلك حالان متدافعتان.

(١) موضع القط مقدار سطر القطع في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ١٦/ب.

(٥) الخصائص ٣٥٣/١.

(٦) رواه سيبويه في الكتاب ٧٥/٣.



ع: وهذا فيما أحزم به عطفاً صريحاً؛ لأن 'إِذَا' إنما تضاف إلى الجملة لا للمفرد، وذلك لا يخرج اسم الشرط عن الصادية، كما لا يخرجها عنها قولك: كان زيدٌ من يابته يكرهه، ولأن قولك: إن زيدا من يابته يكرهه<sup>(١)</sup>.

ثم أتبع من ذلك قوله: إنا فصلنا بين المتضامين حين قسّمنا المتباد، ثم يقول في الأول: كما أن الجار لا يعلق؛ المضاف لا يعلق، فما باله يعلقه محمولاً على الجار؟

ووجه ما ذكر: أنهم جعلوا ما يلحق المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه.

ونظير هذا: تعليل بعضهم -أئمة اللغويين<sup>(٢)</sup>- البناء في: ﴿يَوْمَ لَا تَنفَعُ النَّفْسُ﴾<sup>(٣)</sup> بأن "لا" حرف، والحروف مبنية، مع علمنا بأن أحد<sup>(٤)</sup> لا يتحمل الإضافة للحرف<sup>(٥)</sup>.

هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ أَلْفِ حَتَّى غَلَا حَاشَى عَدَا فِي عَنْ عَلَى  
مُذْ مُنْذُ رَبِّ الْأَلَامِ كَيِ وَآؤُ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَقَتِي  
بِالظَّاهِرِ الْخَصْصُ مِنْذُ مُذْ وَحَيِ وَالْكَافُ وَالْوَاوُ وَرَبِّ وَتَا  
(٢خ)

\* قوله: «والواو»: أي: واو القسم، لا هذه واو "رب" <sup>(٦)</sup>.

وَإِخْصَصَ بِمُذْ وَمِنْذُ وَقَتَا وَرَبِّ مُكَرَّرًا وَالتَّاءُ اللَّهُ وَرَبِّ  
(٢خ)

\* [«مُذْ» و«مِنْذُ»]: لا يدلان إلا على الزمان، أو ما يُسأل به عن الزمان،

(١) كنا في المخطوطة.

(٢) الكشاف ٧١٧/٤.

(٣) الانقطار ١٩.

(٤) كنا في المخطوطة، ووجه: أحد.

(٥) الحاشية في: ٤٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٣٥/١ إلى قوله: «أضاعوا إليه الاسم»، ولم يعزها لآخر هشام.

(٦) الحاشية في: ٥٠.



بشرط أن يكون مما يُستعمل ظرفاً، يقال: ما رأيته منذ ثلاثة أيام، فنقول: منذ كم؟ ونقول<sup>(١)</sup>: ويقال: ما رأيته منذ يوم الجمعة، فنقول: منذ متى؟ ومنذ أي وقت؟ ولا يجوز: منذ ما؛ لأن "ما" لا تكون ظرفاً، وأجاز بعضهم: منذ ما؛ لأنه قد نُشِئَ بالظرف؛ ألا تراها تكون مع الفعل بمنزلة المصدر، وذلك للمصدر يكون ظرفاً؟ نحو: «سبحان ما سخرَكُنَّ لنا»، و: «سبحان ما سُبِّحَ الرُّعدُ بحمده»<sup>(٢)</sup>. من "شرح الجمل"<sup>(٣)</sup> لابن عُصْفُور<sup>(٤)</sup>.

\* وقوله: «واخصص به مُنْذُ»: سيأتي<sup>(٥)</sup> أنها تكون رافعة، وهي حيث لا بُدَّ أيضاً خاصة بالزمان، فالحاصل: أنها لا تعمل إلا في الزمان، سواء زُعت أو خُفِضت. لا يجوز: منذ سخر، تريد به سخرًا بعينه؛ لأنه لا يتصرف، فلا يُجر ولا يُرفع. لا يجوز: منذ ومن<sup>(٦)</sup>؛ لأنها إنما تدخلان على الوقت الذي يُجاب به: متى؟ و: كم؟

فتلخص ظهورها ثلاثة شروط: الزمان، والتعيين، والتصرف، وكلها مرفوعهما، وشروط رابع، وذلك أنه إن كان الزمان حالاً فلا بد أن يكون يُشار إليه، ك: ليلتنا، ويومنا، وعامنا، واليوم، والساعة، وقال بعضهم: لا بد في الحال من الإشارة إليه موجودة، نحو: ما رأيته منذ يومنا هذا، نقله ابن عُصْفُور<sup>(٧)</sup>، وهو غريب. قالوا: ولو قلت: ما لقيته منذ يومنا أوله؛ لا نجر الأول بدلاً من اليوم؛ كما ذكرنا،

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بخلافها.

(٢) قولان للعرب رواهما طبرد في اللقنط ٢/٢٩٦، وابن السراج في الأصول ٢/١٣٥.

(٣) ٦٢/٢.

(٤) الحاشية في: ٥٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٣٨، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) في البيت ٣٧٩، وهو قوله:

و"مُنْذُ" و"مُنْذُ" اسمان حيث رُفعا أو أوليا الفعل ك: حلت مُنْذُ دعا

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: زمن.

(٧) شرح جمل الزحاجي ٦/٦٣.



حالاتاً لبعضهم، أما في الماضي فأجازوا: ما لقيته منذ يوم الجمعة أوّل، بالخفض بدلاً<sup>(١)</sup>؛ إذ لا مانع.

فإن قلت: فهل يجوز في هذا الذي نُثبِّله أن يُعصب؟

قلت: أما في مسألة الحال فلا؛ لأنه إذا قيل: ما رأيته منذ يومنا؛ كان قلداً له في جميع اليوم، فلا فائدة أن تقول بعد ذلك: إنك لم تره في [كُلِّ] اليوم، هذا عيب، وأما في الماضي فقال ابن عُثْمُون<sup>(٢)</sup>: يجوز إن كنت لم تره في صدره وآخره، ورأيت في وسطه. ع: ولا أدري هنا، وما الذي أفاد ذلك؟ وعلى هذا فيختص معناه مع الخفض؛ لأنك إذا قلت: ما رأيته منذ يوم الجمعة أوّل، بالخفض، فمعناه: ما رأيته منذ أول يوم الجمعة.

ذكروا أنه إذا أُضيف إلى زمن مضافٍ لفعلي لم يكن إلا ماضياً، نحو: منذ زمن كان عندي، أو مضارعاً على حكاية الحال، أي: منذ زمن يقوم، أي: كان يقوم، وعلى هذا لا يصح إعماله في ظرف مستقبل، نحو: منذ زمن يقوم غداً.

ومتى إذا أدخلتهما على الفعل أن يكون إلا ماضياً، فلا يجوز: منذ يقوم؛ لثلاث يتجمع عارضان: حذف للضاف، وهو الزمان، وإرادة الحال بالمضارع<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «وقتا»: شرطه: التصريف، وإن يكون معدوداً، أو معرّفاً، وإن يكون مما يُشار إليه إن كان حالاً، وقيل: شرطه أن يكون مشافراً إليه حقيقة.

ويجوز: ما رأيته منذ الليلة، ومنذ اليوم، ومنعوا: منذ الليلة والنهار، قال الأخفش<sup>(٤)</sup>: لأن الليل عندهم عبارة عن الظلام، والنهار عبارة عن الضياء، وذلك لا يحصل شيئاً

(١) في المخطوطة: «بدلاً» بالخفض، دلالة على أن الصواب بالتقديم والتأخر.

(٢) ما بين المتوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح جن الزحاجي ٦٣/٢ نقول منه، والسابق يقتضيه.

(٣) شرح جن الزحاجي ٦٦/٢.

(٤) الحاشية في: ٥٠.

(٥) ينظر: شرح جن الزحاجي ٥٩/٢.



[فثيبًا]<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: أَلَمْ يُجْزْ من<sup>(٢)</sup>: سرت الليل، تريد: ليل ليلتك، و: النهار، تريد: نهار نهارك، فأجزوا: مَدَّ الليل والنهار؟

قلنا: ذاك لا يتصرف، و"مَدَّ" و"مَدَّ" يوجبان التصرف؛ لأنهما يرفعان، أو يخرجان، ولم يدخلوهما على المساء والصباح إلا قليلاً؛ لأنهما في الأصل في موضع المصدر، وهو الإمساء والإصباح، قال<sup>(٣)</sup>:

أَمْسَى بِأَخِي وَأَخِي بِأَخِي  
تَخَالُفَ الْإِمْسَاءِ وَالْإِصْبَاحِ<sup>(٤)</sup>

ثم استعملوا في الزمان، فهذا يُلْقَى على ثَقُلٍ: أقبما مقام المصدر، ثم تقدم الزمان، فلذلك جهروهم لا يجرؤوهما بعدهما، ولا يرفعوهما.

ويجاب: بأنهما على حذف، أي: مَدَّ زمن.

ويؤيد أيضاً: مَدَّ زيدَ قائمٍ، ويجاب بذلك.

قال ابنُ عُصْفُو<sup>(٥)</sup>: وأسماءُ الزمانِ تُلْقَى عما تحفضه باتفاق، ولا يعلَقُ خافضٌ سواهما.

قال: وتقديرُ الزمانِ في: مَدَّ أنَّ اللهَ خلقه قولُ الفارسي<sup>(٦)</sup>، وقيل: لا حذف، وغُفِلَ "أنَّ" مصدرًا يراد به الزمانُ، بمنزلة: حقوق النجم، وتقدم الحاج، والقول الأول

(١) ما بين مستوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح جن الزحاجي ٥٩/٢ اسقول منه، والسياق يقتضيه.

(٢) الكتاب ٢١٨/١، ٢٢٦.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيان من مشطور أرجح. ينظر: تذيب اللغة ١٠٤/٤، والكشاف ٤٨/٢، ولسان العرب (ص ب ح) ٥٠٢/٢.

(٥) شرح جن الزحاجي ٦٠/٢.

(٦) ينظر: التعليقة ٢٢٢/٢، والمسائل المنورة ١٧٤، ومختار النذكرة ٤٤٣.



أحبُّ إليَّ لأَهم لا يقولون: مذ الصباح؛ إلا قليلاً، فالأحرى أن لا يجوزوا بما الذي  
تتقدَّر بالمصدر، لم يكن ذلك المصدرَ زماناً<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وقفاً»: إن قلت: سيئ<sup>(٢)</sup> على دخولهما على الأفعال.

قلت: الجواب من وجهين:

أحدهما: أنهما حيثُ ليسا حرفَ جرٍّ باتفاق، والكلامُ فيهما إذا كانا جازئين.

والثاني: أنهما حيثُ داخلان على زمان محذوف، وهذا عندي أولُ في الجواب؛  
لأنهما يختصان بالزمان إذا وقع<sup>(٣)</sup>، وليسا حيثُ حرفَ جرٍّ، فلا ينبغي أن يُحتل كلُّهُ  
على ما تُقِلُّ به القائِدُ.

لكن هنا شيء، وهو أنه يراها<sup>(٤)</sup> مع الفعلين مضافين للحملة، فكيف يُحتمل  
كلاهما؟<sup>(٥)</sup>

\* قوله: «وَرَبِّهِ مُتَكَيِّراً»: ولا يكون عاملها إلا مؤنراً، واختلف في وجوب  
مُتَكَيِّراً.

وعاملٌ "مُدَّ" و"مُنَدُّ" لا يكون إلا ماضياً، لا يجوز: أَرَاهُ مِنْدُ كَذَا، وَمُدَّ كَذَا، لا  
نعلم في ذلك خلافاً، وله شرطٌ آخرٌ: وهو أن يكون إما متغيئاً، نحو: ما رأيته مُدَّ يوم  
الجمعة، أو فعلاً متجاوزاً، نحو: سرت مُدَّ يوم الخميس، ولا يجوز: قتته مُدَّ يوم الجمعة.  
وعاملُ الواو والناء لا<sup>(٦)</sup> يكون إلا محذوفاً<sup>(٧)</sup>.

(١) الحاشية في: ٥٠.

(٢) في البيت ٣٧٩، وهو قوله:

و"مُدَّ" و"مُنَدُّ" اسمان حيث رفعاً أو أوليا لفعل ك: جئت مُدَّ دعا

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: رَفَعَا.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يَرَاهَا.

(٥) الحاشية في: ٥٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٣٧/١، ولم يعمد لابن هشام.

(٦) مكررة في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٥٠، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٣٣٨/١ ما يتصل بـ"مُدَّ" و"مُنَدُّ"، ولم



وما زَوَّوْا من نحو زَيْتُهُ فَتَى لَزَزَ كَذَا كَمَا وَنَحْوُهُ أُنَى

(خ ١)

\* قال ابن الخطَّاب<sup>(١)</sup> في: زَيْتُهُ رَجُلًا: هذا من التشوُّذ موضع؛ لأنهم أدخلوا "رُ" على الضمير، وهو أعرف المعارف، وسهَّله؛ أنه ضمير غائب مفرَّد في الإجماع، فلَجَّح بالنكرة، وانتصب "رجل" بعده على التمييز، والعامِل فيه الضمير؛ لأنه جرى مجرى "عشرين" في أنه مبهم نُشِر بالنكرة<sup>(٢)</sup>.

نَعَضَ وَتَيْنَ وَابْتَدَى لِمِ الْأَمِكَةِ بَيْنَ وَلَدِ تَائِي لِنَدِّ الْأَزْمَةِ

(خ ١)

\* قوله: «وَتَيْنَ»: ذكر حازُّ الله<sup>(٣)</sup> في: «مِنْ أَرْوَجِنَا وَدَرَكُونَا قَسْرَ أَعْوَسٍ»<sup>(٤)</sup> أن "مِنْ" مَبْنِيَّة، كأنه قيل: سَبَّ لَنَا قَرْطَ أَعْيَنَ، لَمْ يَبْنِ الْقَرْطَ.

وربَّ عليه أبو عِيَّان<sup>(٥)</sup> بأن شرط ذلك عند مَرَّ أَتَيْتَهُ: أن يتقدَّم المَبْنِيَّة.

ع: لا أعلمُ لا اشتراطه وجهاً؛ لأن الحال مَبْنِيَّة للهيئة وتتقدَّم، والتمييز قد يتقدَّم في القول الأصحَّ مع أنه مَبْنِيٌّ، وهذه شبهة ضعيفة؛ لأن الحال والتمييز منصوبان نصًّا صريحًا، والمجرور منصوب في المعنى، وقد بُنِيَ له من التحوُّز ما لم يثبت لغيره<sup>(٦)</sup>.

بعوه لابن هشام.

(١) الفرة المحضة ٤٧/١.

(٢) الحاشية في: ١٦/ب.

(٣) الكشاف ٢٩٦/٣.

(٤) الفرقان ٧٤.

(٥) البحر المحيط ١٣٣/٨.

(٦) الحاشية في: ١٦/ب.



\* [«وَمِنْ»]: ﴿مِنْ شَرِّ مَنْ يُغْمِرُ﴾<sup>(١)</sup>، الزُّغْمَرِيُّ<sup>(٢)</sup>: "مِنْ" الثانية لبيان الجنس<sup>(٣)</sup>.

\* [«لِتُدَّ الْأَرْضُ»]: على حذف مضاف، أي: لِتُدَّ غَايَةَ الْأَرْضِ؛ لِأَمْرٍ مِنْ أَحَدِهِمَا: أَنْ ذَلِكَ عِبَارَةٌ النِّحَاةِ.

الثاني: / أَنْ لِمَعْنَى لَا يَتَأْتِي إِلَّا عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فُجُزٌ نَكْرَةً كَمَا لِيَاغٌ مِنْ مَنَرٍ  
(١خ)

\* [«وَزَيْدٌ»]: ع: لِيُنْظَرَ فِي ضَائِعٍ لِزَائِدٍ فِي اصطلاح النِّحَاةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشَوِّغُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: الَّذِي دَخَلَهُ كَخُرُوجِهِ، وَلَا يَسْتَفَادُ مِنْهُ مَعْنَى زَائِدٌ، كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ؛ لِاتِّقَاضِ ذَلِكَ يَقُولُهُمْ فِي: جِئْتُ بِمَا شِئْتُ، وَعَجِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ، وَمَا كَانَ أَحْسَنَ نَيْلًا: إِنَّ «كَانَ» وَ«لَا» زَائِدَتَانِ، وَلَا: الَّذِي لَا يَعْمَلُ؛ خُرُوجَ «مِنْ» فِي لَحْوٍ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدِهِ، وَمَا ضَرَبْتُ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٥)</sup>.

\* [«وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ»]: قَالَ الزُّغْمَرِيُّ<sup>(٦)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي: ﴿وَمَا أَرْكَأَ عَنْ قَوْمِيهِمْ يَوْمَ يَعْبُودُونَ جُنُودَ﴾<sup>(٧)</sup>، أَي: مِنْ جُنُودٍ وَمِنْ الَّذِي كُنَّا نُنْزِلُونَ عَلَى الْأُمَمِ مِثْلَهُمْ.

وَزَيْدٌ: بِأَنَّهَا لَا تَزَادُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ، فَلَا يَجُوزُ لِنَظَرِ أَنَّ تَقُولُ: مَا ضَرَبْتُ مِنْ رَجُلٍ وَلَا

(١) الواقعة ٥٢.

(٢) الكشف ٤/٤٦٣.

(٣) الحاشية في: ١٦/ب.

(٤) الحاشية في: ١٦/ب مع ١٧/أ.

(٥) الحاشية في: ١٦/ب.

(٦) ثُمَّ أَقْبَى عَلَى كَلَامِهِ فِي الْكَشَافِ، وَلَعَلَّهُ لَأَمِنْ عَطْلَةٍ، فَقَدْ أُبْرِدَهُ فِي الْحَرِّ الْوَحْزُ ٤/٤٥٢؛ بَنَصَهُ أَحَدُ قَوْلَيْنِ "مَا" فِي الْآيَةِ، وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمُصِيطِ ٩/٥٩، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ هُنَا.

(٧) يَس ٢٨، وَتَمَامُهَا: ﴿وَمَا أَرْكَأَ عَنْ قَوْمِيهِمْ يَوْمَ يَعْبُودُونَ مِنْ جُنُودٍ بَرٍّ أَلْسَلَةٍ وَمَا كُنَّا مُعْرِضِينَ﴾.



زيد، فتختلف على النكرة المحروقة بما معرفة<sup>(١)</sup>.

\* ع: "مِنْ" الأولى في: ﴿وَمَا أَفْلَحَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> زيادة لاستغراق الجنس، و"مِنْ" الثانية للتحديد<sup>(٣)</sup>.

\* في "الحققة"<sup>(٤)</sup> ما معناه: وليس من زيادة "مِنْ" في الواجب على رأي أبي الحسن<sup>(٥)</sup>: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ آيَاتُنَا لِقَوْمٍ أَكْثَرُ مِنْ أَكْثَرِ مَا تُكْتُمُ﴾<sup>(٦)</sup> لإجماعهم على أنه إذا تعدى للذات تعدى للبيان، فإن قدرت تعديه إلى مفعولي لحذف أي: مشروحة، كما في: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا افْتَبَيْتُمُ الْأَرْضَ﴾<sup>(٧)</sup>، أي: شيئاً مما جاز ذلك.

وأجاز بخل "ما"<sup>(٨)</sup> ظرفاً، وللفعلولان محذوفان، أي: ما كنتم تسألونه شيئاً.

وقد زدنا عليه الوجهين في باب "أَعْلَمُ" و"أَرَى"<sup>(٩) (١٠)</sup>.

(٢خ)

\* [«وزيد»]: جعل الألف<sup>(١١)</sup> من زيادة "مِنْ": ﴿كَلِمَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّيْسَ فِيهَا مِنْ عِلَالَةٍ﴾<sup>(١٢)</sup>، ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ آبَائِهِمْ﴾<sup>(١٣)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٦/ب.

(٢) الأتعلم ٤، ويس ٤٦.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة للمحققة بين ١٦/ب و ١٧/أ.

(٤) ٩/٢، ١٠.

(٥) معاني القرآن ١٠٥/١، ٢٧٦، ٢٩٨.

(٦) التوبة ٩٤.

(٧) البقرة ٦١.

(٨) كننا في المحذولة، والنصواب ما في "الحققة": مِنْ.

(٩) ص ٤٨٠.

(١٠) الحاشية في: ظهر الورقة للمحققة بين ١٦/ب و ١٧/أ.

(١١) معاني القرآن ٢٧٦/١، وينظر: الكشف ٢٢٩/٣، وأمالى ابن السحري ٢٨/٢، والإحصاف ٣١٠/١.

(١٢) المائدة ٤.

(١٣) النور ٣٠.



وأجاز ابن السكيت<sup>(١)</sup> في قوله<sup>(٢)</sup>:

وَنَقَدَ غَدِي بَا لَقَّتْ نَفْسِي مِنْ غَدِي<sup>(٣)</sup>

زيادتها، فيكون "إذا" بدلاً من "غدي"، أي: بَا لَقَّتْ نَفْسِي غَدًا، وأن تكون غير زائدة، وعامل "إذا" اللفظ، ووجه ثالث: وهو أن يعمل في "إذا" معنى الكلام، وذلك أن قوله: بَا لَقَّتْ نَفْسِي؛ لفظه لفظ النداء، ومعناه التوجع، فإذا حملته على هذا فالتقدير: أَنَا سَقِ وَأَتَوَجَّعُ وقت رواح أصحابي وتحلّفي عنهم<sup>(٤)</sup>.

\* [«وزيد»]: زهير<sup>(٥)</sup> بن أبي سُلَيْم:

قَوْمٌ سِنَانٌ أَتَوْهُمْ حِينَ تَنْسِبُهُمْ طَائِفًا وَطَائِفًا مِنَ الْأَوْلَادِ مَا وَلَدُوا  
لَوْ كَانَ يَلْقَدُ فَوْقَ الشَّمْسِ مِنْ أَخِي نَوْمًا يَخْلِبُهُمْ أَوْ فَضْلُهُمْ قَعَدُوا  
إِنْسٌ إِذَا أَمِنُوا جَرٌّ إِذَا فَرَعُوا عُرٌّ يَهْلِكُ فِي أَغْنَائِهِمْ صَبَدُ

(١) أماليه ٢٨/٢.

(٢) هو أبو الطُّشْتَحَانِ الْقُتَيْبِي.

(٣) صدر بيت من الطويل. وعمره:

... إذا راح أصحابي وأست برائح

روى: «علی» بدل «من»، ولا شاهد فيها. ينظر: الأغاني ١٣/١٠، وشرح الحماسة للحرزوقي ١٢٦٦/٢، والتذليل والتكميل ٢٩٧/٣، وتخليص الشواهد ٤٦٤، ومفاتيح التليد ١٢٨.

(٤) الخاشية ٥١.

(٥) هو ابن أبي سُلَيْم بن ربيعة بن قرط لثري، أحد شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحاب اللعلقات. ينظر: طبقات محول الشعراء ٥١/١، والشعر والشعراء ١٣٧/١، والأغاني ٢٢٦/١٠.



تُحْسِنُونَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نِعَمٍ لَا يَشْرَعُ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا لَهُ حُسْبُونًا<sup>(١)</sup>  
وقوم يروون هذا الشعر بغيره<sup>(٢)</sup>، وقوم لبعض الغلبين<sup>(٣)</sup>.

\* [«وَيْهَذُ»]: وقد تُراد في معمول فعلٍ يَسْبُتُه لمعمولاته على سبيل الإيجاب في اللفظ، إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النفي، نحو: ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية<sup>(٤)</sup>؛ لأن المعنى بشهادة التأمل: يَوْذُونَ أَنْ لَا يَنْتَزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ عِزٍّ؛ فإن العرب قد تدخل النفي على شيء، ومرادها نفي غيره، إذا صَحَّ استلزامه له بوجه، ومن هذا: ما علمت أحداً يقول ذلك إلا زيدا؛ لأن معناه: ما يقول ذلك أحدٌ في علمي، ولهذا تأولوا:

وَمَا إِخَالُ لَسْنَا بِمِثْلِكَ ثَقِيلًا<sup>(٥)</sup>

(١) أبيات من البسيط. بهاليل: جمع هُلُول، وهو السُّود الجامع لكل عور، وصنَد: رُفَع (رُفِسَ كَبَرًا، كما في: القاموس المخطط (ب ه ل) ١٢٨٤/٢، (ص ي د) ٤٢٩/١. الشاهد: يحيى "مِر" زائدة في "من أحد". ينظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٠٤، وجمهرة أشعار العرب ٧٠، والحيوان ٤٠٩/٦، والوحشيات ٢٦٢، وقواعد الشعر ٤٣، والزهرة ٥٩٥/٢، والعقد المبريد ٢٤٥/١، ١٤٢/٦، والعمدة ١٣١/٢، وأسالي القائل ١٠٦/١.

(٢) لم ألق عليه في ديوانه.

(٣) ينظر: الزهرة ٥٩٥/٢، وفيه: العبدون، ولعله تحريف.

(٤) الخاشية في: ٥١.

(٥) البقرة ١٠٥، وقامها: ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَرْكَبَ عَلَيْهِمْ يَنْ خَيْرِينَ رَبِّكُمْ﴾.

(٦) عجز بيت من البسيط، لكعب بن زهير رضي الله عنه، وصدره:

أرجو وأكئن أن تدنو مودتنا ...

تحويل: إعطاء. ينظر: الديوان ٩، وجمهرة أشعار العرب ٦٣٨، وتوجيه اللمع ١٨١، وشرح السهيل ٥٧/١، والتذيل والتكميل ٢١٥/١، وتحليص الشواهد ٤٤٩، والمقاصد السحابة ٨٦٧/٢، وخراتة الأدب ١٤٣/٩.



على معنى: إِنْخَالَ أَنْ لَا تُنْزِلِنَا، وقد أشار إلى هذا أبو العباس نُعْلَبٌ في "أُفَالِهِ"<sup>(١)</sup>.

وقال أبو<sup>(٢)</sup> عُيَيْدَةُ مُعْتَرٍ<sup>(٣)</sup>: المعنى: أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْكُمْ خَيْرٌ مِنْ رِيكِمِ، يعني أَنَّ  
[مِنْ<sup>(٤)</sup>] زائدة، وقال أبو<sup>(٥)</sup> حُزَيْبٍ:

خَزَنَتُكَ ضِعْفُ احْتِبَ لَمَّا اسْتَنْتَبَيْتَهُ وَمَا إِنْ خَزَنَتِكَ الضُّعْفُ مِنْ أَخَذِ قَبْلِي<sup>(٦)</sup>  
أراد: أخذ.

وقال الأَخْفَشُ<sup>(٧)</sup> عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ<sup>(٨)</sup> بعد أَنْ حَكَى كَلَامَ أَبِي عُيَيْدَةَ هَذَا: "مِنْ"  
هنا لا ابتداء الغاية، وهي عندي كنا في كل مكان، ثم تنقسم، فتصلح للتعويض وغیره،  
ك: ذهب من البصرة، جعلت البصرة ابتداء غايته<sup>(٩)</sup>.

لَلانْبِهَا حَتَّى وَلَا تُمْ وَإِلَى وَمِنْ وَمَاءُ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

(١) مجلسه ١٠١، ١٠٢.

(٢) هو مُعْتَرٍ بن لُثْلُثِ التَّيْمِيِّ البصري، أخذ عن يونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء، له: مجاز القرآن، والأضواء، وغريب الحديث، وغيرها، توفي سنة ٢١٠، وقبل غير ذلك. ينظر: نزهة الألباء ٨٤، ومعجم الأدباء ٢٧٠/٤، وإنباء الرواة ٢٧٦/٣، وبلغية الرواة ٢٩٤/٢.

(٣) مجاز القرآن ٤٩/١.

(٤) ما بين المتعديتين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) هو حويد بن خالد بن مخرت الملقب، شاعر فحل، من شعراء الطبقة الثالثة الجاهليين، أورد الإسلام وأسلم. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، واللؤلؤة والمختلف للأصمدي ١٥١، والإصابة ١١٠/٧.

(٦) بيت من الطولبي. استنبطه: سكت ثوابه، كما في القاموس المبرور (ت و ب) ١٣٦/١. ينظر: ديوان الفضل بن ٣٥١/١، وشرح أشعار الهذليين ٨٨/١، ومجاز القرآن ٤٩/١، ٣٣٦، ٣١/٢، وللتعصب ١٣٧/٤، وأملاني للرزوقي ١١٧، والمحكم ٤١٢/١.

(٧) هو علي بن سميان بن الفضل، أبو الحسن، يلقب بالأخفش الصغير، أخذ عن المبرد وتعلب، توفي سنة ٣١٥. ينظر: نزهة الألباء ٢٤٨، ومعجم الأدباء ١٧٧٠/٤، وإنباء الرواة ٢٧٦/٢، وبلغية الرواة ١٦٧/٢.

(٨) لم ألق على كلامه.

(٩) الحاشية في: ٥١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٤٢/١ إلى قوله: «نُعْلَبُ في أُفَالِهِ»، ولم يعرفها لابن هشام.



(١٤)

\* جَعَلَ الرَّعْشَرِيَّ<sup>(١)</sup> مِنْ بَحِيٍّ "مِنْ" للبدل: «ولا ينفَعُ ذا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»<sup>(٢)</sup>،  
أي: لا ينفعه جدُّه وحطُّه من الدنيا بِذَلِكَ، أي: بِذَلِّ طاعته، وكذا: ...<sup>(٣)</sup> بِذَلِّ رَحْمَةِ  
اللهِ أَوْ طَاعَتِهِ، وكذا: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يَأْتِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾<sup>(٤)</sup>.

ع: وقيل: معلق بنفس "ينفع" على تضاعفه معنى: يمنع؛ لأنه لو منعته لَنَفَعَهُ<sup>(٥)</sup>،  
وليس بمعنى البدل، ولا يمكن أن تتعلق بِ"الجَدِّ"؛ لأن الحطَّ منه تعالى ينفَعُ لا محالة<sup>(٦)</sup>.

\* مِنْ دلالة "مِنْ" على التبدل: قوله<sup>(٧)</sup>:

أَخَذُوا الْمُخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ عُلْبَةً ظَلَمْنَا وَكُتِبَ لِلْأُمَيْرِ: أَيْلًا<sup>(٨)</sup>  
أي: يأخذون السُّرَّ الأعلى عن الأدنى، و"عُلْبَةً" مصدرٌ "عَلَبَ" شذوذاً<sup>(٩)</sup>، و"مِنْ  
الفصيل" أي: بِذَلِكَ، و"الأيل": فصيلة الناقة، ومُتَهَرِّجُ الفرس<sup>(١٠)</sup>، وهو منصوب على

(١) الكشاف ١/٣٣٩.

(٢) بعض حديث لبوي أخرجه مسلم، تقدم في باب الاندلاء و"لا" التي لنفي الجنس.

(٣) موضع النقط مقدار سبع كلمات أو ثمان صمها ابن هشام في المخطوطة، وأضناها الآية التي  
تأولها الرعشري بقوله هنا: بدل رحمة الله أو طاعته، وهي قوله تعالى في سورة آل عمران ١٠: ﴿إِنَّ  
الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ تَضْحَكَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَتْهُمْ مِنْ الْقَوْمِ شَيْئًا﴾.

(٤) يونس ٣٦.

(٥) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) المحاشية في: ظهر الورقة للوحة بين ١٦/ب و ١٧/أ.

(٧) هو الرامي التميمي.

(٨) بيت من الكامل: المخاض: البوق الخوايل، والفصيل: ولد ناقة الذي فصل عنها. ينظر:  
الديوان ٢٤٢ (ت. فائيرت)، ٢١٣ (ت. الصمد)، والحة ٢/٢٥، وأمال ابن الشجري  
٢/٢٧٢، وشرح التسهيل ٣/١٣٤، والنذيل والتكميل ١١/١٢٧، ومغني اللب ٤٢٢، وخرابة  
الأدب ٣/١٥٠.

(٩) ينظر: قنذب اللغة ٨/١٣٤، والصباح (غ ل ب) ١/١٩٥.

(١٠) ينظر: العين ٧/١٦٦، والمختصر ٢/١٣٥.



الحكاية، وذلك أنهم كانوا يكتبون: أدى فلانُ أَيْلًا. أبو البقاء في "شرح الإيضاح"<sup>(١)</sup>.

(خ ٢)

\* «ولامٌ و"إلى"»: قال الله تعالى في سورة فاطر: ﴿وَسَخَّرَ الْقَمَسَ وَالْقَمَرُ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجْلٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي سورة لقمان: ﴿إِنَّكَ لَبِئْسَ الْأَخْلَاقُ﴾<sup>(٣)</sup>.

واللامُ للملك وشبهه وفي تعدية أيضًا وتعليقٍ قمي

(خ ١)

\* قال الشيخ أبو علي<sup>(٤)</sup> في: ﴿وَلَا يَأْتَاكَ إِلَّا بَرِيءٌ﴾<sup>(٥)</sup>: إن اللام بمنزلة في: ﴿رَوْفٌ لَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>؛ لأنك تقول: يؤتت زيدًا المكان.

ع: وقال الله تعالى: ﴿لِيُؤْتِيَهُم مِّنَ الْغَنَةِ ظُرْفًا﴾<sup>(٧)</sup>.

قال: فاما "مكان" فيحتمل أن يكون ظرفًا، أو مفعولًا ثانيًا، وعلى الأول يكون للمفعول الثاني عذوقًا، ووجه كونه مفعولًا: أن جملة غير ظرف، كما قال<sup>(٨)</sup>:

(١) شرح النكمة ٢٦٦ (ت. حوية الجهي).

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ١٦/ب و ١٧/أ.

(٣) ١٣، ومثلها: طرعد ٢، والزمر ٥.

(٤) لقمان ٢٩.

(٥) الحاشية في: ٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٤٥/١، ٣٤٦ من عطف ابن هشام، وزد فيها عنه: «إلى» في السورة المتقدمة؛ لأنها أول بالحقيقة، واللام في نشأته؛ لأنها أول بالجاز.

(٦) الحجة ٤/٣٠٩-٣١١، ٤٣٨/٥.

(٧) الحج ٢٦، ونماها: ﴿وَلَا يَأْتَاكَ إِلَّا بَرِيءٌ مَّكَاتَ الْبَيْتِ لَنْ لَا تُشْرَفَ فِي شَيْئِكَ وَمَهْمَزٌ وَتِي لِّلْمَآئِيَةِ وَالْقَائِيَةِ وَالرُّشَيعِ وَالْكُفْرِ﴾.

(٨) النمل ٧٢.

(٩) العنكبوت ٥٨.

(١٠) هو الأخطل، وقيل: كعب بن عُقيل.



وَأَنْتَ مَكَائِلُ مِنْ وَالِي مَكَائِلُ الْفَرَادِ<sup>(١)</sup>

أو أنه كان ظرفاً، ثم استعملته ضمّاً، كما قال<sup>(٢)</sup>:

وَسَطَهَا قَدْ تَلَفَّطَ<sup>(٣)</sup>

وفي التنزيل: ﴿هُم دَرَجَاتٌ يَنْزِلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(خ)

\* [«وفي تغذية»]: الشَّلَوِيُّونَ<sup>(٥)</sup> الصَّغِيرُ<sup>(٦)</sup>: لا يمتنع أن يقولوا: ليزيد أعطيت درهماً. انتهى.

(١) بعض بيت من للتطارب، وهو يتماهى:

وَأَنْتَ مَكَائِلُ مِنْ وَالِي مَكَائِلُ الْفَرَادِ مِنْ اسْتِ الْبَحْتَلِ

الفراد: دويّة تعشّر الإبل، كما في: لسان العرب (ق ر ٥) ٣/٣٤٨. ينظر: ذيل ديوان الأعطل ٥٥٨، والكتبا ١/٤١٧، والحيون ٥/٢٣٥، وملتقط ٤/٣٥٠، والفرق ٣٤، والذلي في شرح أمالي القاضي ١/٨٥٤، وخرانة الأدب ١/٤٦٠، ٣/٥٠.

(٢) هو الفريادق.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو يتماهى:

أَنْتَ مَطْلُوعٌ كَأَنَّ جَيْتَهُ صَلَاةٌ وَزَيْمٌ وَسُطُهَا قَدْ تَلَفَّطَا

مطلوع: مقطوع، وصلادة: حجر أملس يسحق عليه الشيء، وتلفّط: تشقق. ينظر: ديوان بشرح الصاوي ٢/٥٩٦، وكتاب الشعر ١/٢٥٤، والخصائص ٢/٣٧١، والحكم ٧/٤٤٧، ٨/٥٩٤، وثنائي ابن الشجري ٢/٥٩٢، وضرائر الشعر ٢٩٠، والتلبيذ والتكميل ٨/٥٦، وخرانة الأدب ٣/٩٢.

(٤) آل عمران ١٦٣.

(٥) لمحاشة في: شهر الورقة للصحفة بين ١٦/ب و ١٧/أ.

(٦) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله، عالم بالعربية والقرايات، أخذ عن ابن عصفور، له: شرح نيات سيويه، وإكمال شرح الحروفية لابن عصفور، توفي في حدود سنة ٦٦٠. ينظر: بغية الوعاة ١/١٨٧.

(٧) ينظر: التذيل والتكميل ٧/٣٠.



وقد جاء ذلك: قال<sup>(١)</sup>:

أَحْجَاجٌ لَا تَعْطِي<sup>(٢)</sup> الْعَصَاةَ مَنَافِعَهُمْ وَلَا اللَّهُ يُعْطِي الْبُغْصَانَةَ مَنَافِعَهَا<sup>(٣)</sup>

ع: يعني: فإذا جاز ذلك مع قوة العامل، فتبع ضعفه أحق وأولى<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «وتعليق»: في نسخ<sup>(٥)</sup> البخاري<sup>(٦)</sup>: «ثم<sup>(٧)</sup> يضرب أحدكم امرأته ضربة الفحل، ثم لعله يعاقلها؟»<sup>(٨)</sup>.

وزيد الظرفية استين بها وفي وقد يُبينان السببا

(خ ١)

\* [«والظرفية»]: ع: ﴿وَلَا تَتَعَدُّوا يَحْكُمَ صِرَاطٌ﴾<sup>(٩)</sup>، أي: في كل طريق، وقال الشاعر<sup>(١٠)</sup>:

(١) قاتله: ليلي بنت عبد الله الأحملي.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب: تُعطي؛ لأنه مضارع محل الآخر مجزوم، «لا» الشاعية.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٩٠، والأغاني ١٦٥/١١، وأمالى القتالي ٨٦/١، والتلخيص والتكميل ٣٠/٧، ومغني اللبيب ٢٨٨.

(٤) الحاشية في: ٥١.

(٥) هي رواية أبي ذر عن الكشيتهني، وهي إحدى روايات صحيح البخاري. ينظر: صحيح البخاري ١٥/٨، وارشاد الساري ٣٦/٩.

(٦) ٦٠٤٢.

(٧) كنا في المخطوطة، والصواب ما في رواية أبي ذر للصحيح: لم، وهو الشاهد إذ جاءت اللام للتعليل.

(٨) الحاشية في: ٥١.

(٩) الأعراف ٨٦.

(١٠) هو الشاعية النبطي.



عَيْتْ حَوَاتَا وَمَا بِالزَّيْعِ مِنْ أَخَدٍ<sup>(١)</sup>

ومن ظرف الزمان: ﴿تَضَيِّعِينَ \* وَيَأْتِيَنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَلَا تَزَالُ تَطَايَعِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

[«وَزَيْدٌ»: ﴿سَتَمُوتُ لِفَكْذٍ سَكْمُوتٍ لِقَوْمٍ مَلَكِيَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

ذكر<sup>(٥)</sup> في باب التعجب أن الفعل إن كان متعدداً<sup>(٦)</sup> لاثنين في الأصل، نحو: ما أغفل، وما أظفر؟ فص وكذا<sup>(٧)</sup> على نصب ما كان فاعلاً، نحو<sup>(٨)</sup> قال ص: يُذكر أحدُ المفعولين باللام، ويترك الآخر، فإن شيع فُدِّر له عامل، وقال ك: في «كسا» يُعدى للثاني

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وقدث فيها أمتلاكاً أمتينها

...

الزَّيْع: منزل القوم. ينظر: الديون ١٤، والكتاب ٣٢١/٢، ومعاني القرآن للقراء ٢٨٨/١، وهماز القرآن ٣٢٨/١، وللتنقيب ٤١٤/٤، والأصول ٣٧٥/٣، وكتاب الشعر ٧٨/١، وتقليب اللغة ١٦٥/٣، والإنصاف ١٣٨/١، والتذيل والتكميل ٢٢٣/٨، وتخليص الشواهد ٣٦٤، وللقاصد النحوية ٢١٠٤/٤.

(٢) الصفات ١٣٧، ١٣٨.

(٣) الصفات ١٧٧. وهي في المخطوطة ملحقة بما تقدم، والظاهر أن الباء فيها للطريقة الكتابية.

(٤) الحاشية ي: ١٦/ب.

(٥) المائة ٤١.

(٦) لعل المراد: أبا حيان. ينظر: التذيل والتكميل ٢٢٣/١٠ - ٢٢٥، وارتشاف الضرب ٢٠٧٥/٤، ٢٠٧٦.

(٧) كذا في المخطوطة، ولوجه: متعلِّباً.

(٨) ينظر: شرح السهيل ٤٣/٣، والتذيل والتكميل ٢٢٣/١٠ - ٢٢٥، وارتشاف الضرب ٢٠٧٥/٤، ٢٠٧٦.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: لم.



باللام، والثالث<sup>(١)</sup> بنفسه، وفي "ظن": إن اليقين عُدِّي إليهما بنفسه<sup>(٢)</sup>، نحو: ما أظنَّ زيدًا لأحيك لأبيك، وإن لم يُلحظ فلأول باللام، وللتاني بلا واسطة.

ع: فعلى قولك: لا تمتنع التقوية باللامين في: زيدًا قائمًا ظننت<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «بِئْسَ وَفِيٌّ»<sup>(٤)</sup>: نفي<sup>(٥)</sup>: «وَمِنْ» واللام، ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَأَنْتُمْ أَهْلُهَا مِنْ غُلَامٍ لَمْ يَكُن لَكُمْ كِتَابٌ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٧)</sup>، وفي: هذه تبعيضية، وقيل: زائدة، وقيل: على قول الأخفش<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «وَقَدْ يُبَيِّنُ السَّبَبَ»: ويشاركهما في ذلك أيضًا: «مِنْ»، نحو:

يُغْنِي خِيَاءٌ وَتُغْنِي مِنْ هَهَاهُنَا<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التذييل والتكميل ٢٢٥/١٠: والتالي، وليس "كما" مما ينصب ثلاثة.

(٢) كذا في المخطوطة، وأصل الصواب ما في التذييل والتكميل ٢٢٥/١٠: باللام، وعليه يدل لئال الذي ساقه، وبه يستقيم ما سلكوه من الاستدلال بذلك على جواز التقوية باللامين في: زيدًا قائمًا ظننت.

(٣) الحاشية في: ٥٢.

(٤) كذا في المخطوطة، وأصل الصواب: بئس، أي: بئس ما لم يذكروا من حروف الجر التي تتل على الطريقة.

(٥) فاطر ٤٠، والأحقاف ٤.

(٦) البقرة ١٢٥.

(٧) زيادة "مِنْ" في الواجب. ينظر: معاني القرآن ١/١٠٥، ٢٧٦، ٢٩٨.

(٨) الحاشية في: ٥٢.

(٩) صدر بيت من البسيط، للتخزين الجفائي، وقيل: للفرزدق، وعمره:

فما يَكْلُمُ إلا حين يسم

ينظر: ديوان الفرزدق بشرح الحارثي ٢/٣٥٤، والبيان والبيان ١/٣٧٠، ٤٢/٣، والشعر والشعراء ١/٦٦، والكناس ٢/٥٧٤، والأعاني ١/٢١٦، والتذييل والتكميل ٦/٢٣٢، ١٢٦/١١، ومعني اللبيب ٤٢١، والمقاصد النحوية ٢/٩٦٧.



واللام، نحو: ﴿يَتَحَكَّمُ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ﴾<sup>(١)</sup>، وهي أصغر في ذلك<sup>(٢)</sup>.

بأبها استعيرَ وَغَدَّ غَوَّضَ أَلْبَقِ ومثل مع ومن وعن بها انطق

(خ ١)

\* بخط شيخنا<sup>(٣)</sup> على "الشهيد":

قوله: «أَلْبَقِ»: مثله بعضهم بنّ وُضِلَتْ هذا بهذا، وليس بحسن؛ لأن الإصاق لهم من مادة العامل، بل ينبغي أن يمثل له بما أنا حاكمه عن "سر الصناعة"<sup>(٤)</sup>، قال أبو الفتح: فأما الإصاق فنحو قولك: أمسكت بهذا، يمكن أن تكون بأشربه نفسه، ويمكن أن تكون منعه من التصرف من غير مباشرة له، فإذا قلت: أمسكت بهذا، فقد أعلمت أنك بأشربه، وأنتقلت عن قدرك، أو ما اتصل بمحل قدرك به، أو بما اتصل به، فقد اتضح إذا معنى الإصاق.

ع: وما ذكره أبو الفتح أيضاً محتمل؛ لأن "أنتسك" يدل على الإصاق، وكان شيخنا يمثل بقولك: بهذا داء، ولا دلالة فيه؛ لجواز الظرفية، ولا دلالة في: بسم الله؛ لجواز الاستعانة، بل هي أظهر من الإصاق، والجواب عن مثال أبي الفتح: أنه لو كان الدال على الإصاق الفعل لأفاده دون الباء، وهذا واضح<sup>(٥)</sup>.

\* [«و» من «»]: ﴿وَقَدْ سَأَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ سَرَّحُوا يَدَيْهِ﴾<sup>(٦)</sup>.

\* [«و» عن «»]: حصته ابن قتيبة<sup>(٧)</sup> بالسؤال، وأقره ابن السكيت<sup>(٨)</sup> عليه، لكن

(١) النساء ١٠٥.

(٢) الحاشية في: ٥٢.

(٣) لعله عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف ابن الرُّبَل، كما تقدم في باب للوصول، ولم تفت على كلامه.

(٤) ١٢٣/١.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة للمحقق بين ١٦/ب و ١٧/أ.

(٦) المائة ٦١.

(٧) الحاشية في: ١٦/ب.

(٨) أدب الكاتب ٥٠٨.

(٩) الاقتصاد ٢٧١/٢، ٢٧٢.



أحار في الآية التي قبل بها -وهي: ﴿فَتَنَزَّلُ بِرُؤْسِكِ﴾<sup>(١)</sup> - وجهين:

الأول: أن يكون معناه: أسأل عنه، فالمسؤول غيره تعالى، ومسؤولٌ دخول الباء هنا أن السؤال عن الشيء إذا يكون عن عناية، فتُعْذِي بالباء ك: اعتيت، قال: فلذلك حاز<sup>(٢)</sup> استعمالها بمعنى "عن" في السؤال.

والثاني: أن يكون المسؤول هو الله<sup>(٣)</sup>، كما تقول: لقيت برب الأسد، أي: لقيت الأسد، فالباء على بابه<sup>(٤)</sup>، قال: وهذا عندي أجود، والأول...<sup>(٥)</sup>.

ع: ونص ابن السكيت<sup>(٦)</sup> بعد على...<sup>(٧)</sup> بالسؤال...<sup>(٨)</sup> /

تأويل ابن السكيت الثاني في: ﴿فَتَنَزَّلُ بِرُؤْسِكِ﴾<sup>(٩)</sup> يحتاج أيضا إلى تكلف خفى فيه...<sup>(١٠)</sup> تقول: سألت عنه خيرا، لا يستقيم بغير ذلك، فهو...<sup>(١١)</sup> التأويل المذكور<sup>(١٢)</sup>.

\* نظيرُ تلغويهم الفعل بالحرف الذي يتعدى به الفعل الآخر؛ لأحدا بمعنى: تصحيحهم "عوز" و"حول"؛ إلهنا بأن معناهما: اعوز، واحول، و"اجتوزوا"؛ إلهنا بأنه

(١) الفرقان ٥٩.

(٢) انطلمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعا في المخطوطة.

(٦) لغة في الاقتصاب ٢/٢٩٦، وفي التصريح بجواز مجيء الباء بمعنى "عن" بعد السؤال، وهو يعارض ما اختاره هنا.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعا في المخطوطة.

(٩) الفرقان ٥٩.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انطمست في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(١٢) الحاشية في: ١٦/ب مع ١٧/أ.



معنى: تخاوروا، وقول الآخر<sup>(١)</sup>:

وَأَنْ يَشْتُمُوا ثَعَاوُذًا عَوَاذًا<sup>(٢)</sup>

وكان القياس: ثَعَاوُذًا، لكن لما كان 'ثَعَاوُذ' راجعاً إلى معنى: غَاوِذٌ أُعْرِي عليه مصدره، وقول القطامي:

وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبَعُهُ أَتْبَاعًا<sup>(٣)</sup>

ولم يقل: تَتَّبَعًا، لكن "تَتَّبَع" لما كان يؤول إلى معنى: اتَّبَعَ؛ جاز.

ومن ذلك: حَتَّمَهُ الشيء على الشيء لفعلية لفظية، ك: أَعَدَّ، تَعَدَّ<sup>(٤)</sup>، وَجَدَّ، وَجَدَّ في حذف الواو، وَ: أَكْرَمَ، وَنَكْرَمَ، وَتَكْرَمَ، وَبَكْرَمَ، في حذف الهمزة. من "الخصائص"<sup>(٥)</sup> ملخص، نقله عنها ابن السكيت<sup>(٦)</sup>.

\* قال أبو محمد بن السكيت رحمه الله تعالى في 'الاقتضاب'<sup>(٧)</sup> على قول ابن قُتَيْبَةَ<sup>(٨)</sup>: باب دخول بعض...<sup>(٩)</sup> والصفات مكان بعض: هذا أحازه قوم من النحويين، أكثرهم الكوفيون، ومنع منه...<sup>(١٠)</sup>، أكثرهم البصريون<sup>(١١)</sup>، وفي القولين

(١) هو شقيق بن بزة الباهلي.

(٢) عجز بيت من الوافر، ومصدره:

بما لم تشكروا للمعروف عندي ...

ينظر: أدب الكاتب ٦٣٠، واختص ١٨٢/١، وفرحة الأديب ٧، وعزلة الأدب ١٠/١٣٥.

(٣) عجز بيت من الوافر، تقدم في باب المفعول المطلق.

(٤) كذا في المخطوطة بلا واو.

(٥) ٢٢/٣.

(٦) الاقتضاب ٢/٢٦٥.

(٧) الحاشية في: ١٦/ب.

(٨) ٢٦٢/٢.

(٩) أدب الكاتب ٥٠٩.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) ينظر: الأصول ٤١٤/١، وتصحيح القصيح ١٧١، والخصائص ٣٠٨/٢، ومغني القليب



جميعاً نظراً؛ لأن من أجازته دون شرط لزمه أن يجيز<sup>(١)</sup>؛ سيئرت إلى زيد، وبعبارة: مع زيد؛ قياساً على<sup>(٢)</sup>... زيداً لفاضل، إلى ما فيه من كبر، وأن يجيز: زيداً<sup>(٣)</sup>... عمرو، أي: معه؛ قياساً على قول الجعدي<sup>(٤)</sup>:

وَلَوْحٌ فِزَاعَتِي فِي بَرْكَةٍ<sup>(٥)</sup>

و: مررت في...<sup>(٦)</sup> أي: به؛ قياساً على:

١٥٠، ٨٦١.

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) هو قيس بن عباد بن عيس، أبو ليلى، أحد بني عامر بن صعصعة، شاعر مثلي من شعراء الطبقة الثالثة الجاهليين، أدرك الإسلام، ووقد على النبي صلى الله عليه وسلم، فأسلم. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، ولؤلؤة وللمختلف للأمدي ٢٥٢، ومعجم الشعراء ٣٢١ والإصابة ٦/٣٠٨.

(٧) صدر بيت من للتقارب، وعجزه:

إِلَى حُلُوفِي زَوَلِي لِلنَّيْكِ

...

اللوح: العظم، والبركة: الصدر، والحُلُوف: مثنى رؤوس عظام الصدر، والزول: المسترخي، والنكيب: مثنى العشد والكشف. الشاهد: جيء "في" بمعنى "مع" في: "في بركة". ينظر: الديوان ٣٦، والزينة ٢/٣٢٨، وجهرة اللغة ١/٥٧١، والخجة ٤/٨٣، وقذيب اللغة ٤/٢٥٢، والألمني في شرح أمالي القاضي ١/١٧٠، والنذيل والتكميل ١١/٢٠٧.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



وَعَضُّخَضُّنَ فِينَا الْبَحْرُ<sup>(١)</sup>

وَأَنَّ<sup>(٢)</sup> يَجِيزُ: فِي زَيْلِ ثَوْبٍ، أَيْ: عَلَيْهِ، كَمَا حَازَ:

يَنْطَلِ<sup>(٣)</sup> كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سِتْرِيهِ<sup>(٤)</sup>

وهذه...<sup>(٥)</sup> لَا يَجِيزُهَا مَنْ يَجِيزُ إِدْأَالَ<sup>(٦)</sup> الحروف.

وَمَنْ مَنَعَ...<sup>(٧)</sup> عَلَى الْإِطْلَاقِ أَزْمَهُ أَنَّ<sup>(٨)</sup> يَتَعَشَّفُ فِي التَّأْوِيلِ، وَلَا يُمْكِنُهُ أَنَّ<sup>(٩)</sup>

يَقُولُ: هُوَ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ<sup>(١٠)</sup>...<sup>(١١)</sup> بِالشَّعْرِ...<sup>(١٢)</sup> فِي كُلِّ مَوْضِعٍ؛ ثَبَتَ أَنَّهُ

(١) بعض بيت من الطوقى، لم ألّف له على نسبة، وهو ينمايه:

وَعَضُّخَضُّنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعَتْهُ عَلَى كُلِّ حَاظٍ مِنْ غَمَارٍ وَمِنْ وَغَلٍ

عضضضض: حركن. ينظر: للتنبيه لكرام ٦٠٦/١، وجهرة اللغة ١٣١٥/٣، والخصائص ٣١٥/٢، والهمكم ٥٤٢/١٠، والاتضاض ٣٥٢/٣، وأمدني ابن السحري ٦٠٨/٢، وضائر الشعر ٢٣٤، وشرح السهيل ١٥٨/٣، والتذليل والتكميل ٢١٣/١١.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) صدر بيت من الكامل، لعنفة بن شداد العبي، وعجزه:

يُخَذِّي بُعَالِي السَّبَبِ لَيْسَ بِتَوَائِمٍ ...

سُرْجَةٌ: شجرة طويلة. ينظر: الديوان ٢١٢، وجهرة أشعر العرب ٣٦٧، وجهرة اللغة ٥١٢/١، والزاهر ١٣٧/٢، وتصحيح الفصيح ٢٢٢، والخصائص ٣١٤/٢، وشرح الكفاية الشاذلة ٨٠٥/٢، ومعنى التيب ٢٢٤، وعزلة الأدب ٤٨٥/٩.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.



موقوف<sup>(١)</sup> على السماع...<sup>(٢)</sup> أن يطلب له التأويل.

...<sup>(٣)</sup> قول ص...<sup>(٤)</sup>، وادعاء التأويل لا ينبغي؛ لأنه يحتاج إلى تكلف، فإنه...<sup>(٥)</sup>، قيسنا لو لم نقيس، ولا أعلم أن أحدا يعلق القول<sup>(٦)</sup> بمواز نهاية الحروف بعضها عن بعضي قياها،...<sup>(٧)</sup> أن ذلك قد يقع في كلام العرب، وغير ممنوع أن يستعمل<sup>(٨)</sup> في غير ذلك الكلام الذي مئع فيه، فيعدى "رجبي" - "على"<sup>(٩)</sup>، و"الفضلت" - "عن"، و"قتل" - "عن"، كما جاء:

فَدُ قَتَلَ اللهُ نَهْلًا<sup>(١٠)</sup> عَنِّي<sup>(١١)</sup>

و "زفت" - "عن" لأنه بمعنى: "نفضي"، كما قال تعالى: ﴿أَرْفَقَ إِنْ شَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>(١٢)</sup>، وهذا الذي نعنيه بالقياس إن صرحنا بمواز<sup>(١٣)</sup>، أما أن نقيس أفعالاً أعز فلا، فليست

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة، وأعل هذه الفقرة إلى آخر الحاشية من كلام ابن هشام تعليقاً على كلام ابن السيد.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١١) بيت من مشطير الرجز، للفرزدق. ينظر: شرح القفاض ٧٧٣/٣، واخصب ٥٢/١، والتمام ١٩٧، وشرح الحامسة للمرزوقي ٣١٥/١، ١٤٦٢/٢، واعكم ٣٣٢/٦، وشرح التسهيل ١٥٩/٣، والنذيل والتكميل ٢٢٠/١١، ومغني اللبيب ٨٩٩.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وهي في الآية كما أثبت.

(١٣) البقرة ١٨٧.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



بما أن كلام ابن...<sup>(١)</sup> مشكل أيضاً، كالكلّامين على زعمه.

وقول ابن قتيبة<sup>(٢)</sup>: باب دخول بعض الصفات؛ فأهل الكوفة<sup>(٣)</sup> يسئون حروف<sup>(٤)</sup> الجر صفات، وعمل ذلك ابن السكيت<sup>(٥)</sup> في غير هذا الموضع، فقال<sup>(٦)</sup>: لأنها تنوب مناب الصفات، فإذا قلت: مررت برحلي من أهل الكوفة، فالعنى: برحلي كائني<sup>(٧)</sup> منهم<sup>(٨)</sup>.

(خ ٢)

\* [«استعين»]: لم يذكر الاستعانة في «التشهيل»<sup>(٩)</sup>، وضابطها: صحة إسناده الفعل إلى ما بعدها على جهة الجواز<sup>(١٠)</sup>.

\* «غَدَّ»: ضابطها: أن يصح أن تخلّفها المردّة، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسُورِهِمْ﴾<sup>(١١) (١٢)</sup>.

على للاستيعاب ومعنى في وعن

بعن تجاوزاً عني من قد فطن

(خ ١)

(١) موضع القَطْ مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أتت. ينظر: أدب الكاتب ٥٠٣، ٥٠٦.

(٣) ينظر: أدب الكاتب ٥٠٤، والزاهر ٣٢/٢، والريجن ٢٥٣، والتذليل والتكمين ١١/١١٥.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أتت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أتت.

(٦) الاقتصاب ٢/٢٩٥.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أتت.

(٨) الحاشية في: ١٦/ب.

(٩) ١٤٥.

(١٠) الحاشية في: ٥٢.

(١١) البقرة ١٧.

(١٢) الحاشية في: ٥٢.



\* [«على» للاستعلاء]: ع: ويستعار<sup>(١)</sup> عنها اللام، نحو: ﴿وَلَيْدٌ أَسَانِمٌ قَتَبَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾<sup>(٣)</sup>، «غلبها» واشترطي لم الولاء<sup>(٤)</sup>، وكأنه عاص بالاستعلاء للمعوي؛ لشغفه<sup>(٥)</sup>.

\* [«عن» تجاوزاً]: «عن» للمجاوزة، فإن كان مجرورها مما يتقبل دلت على زواله، ك: رميت عن القوس، أي: جاوزت السهم عنه، وأزله، وإلا فلا تدل إلا على التعدي فقط، نحو: أخذت العلم عنه، أي: تعدي العلم منه إلي، ولم يزل عنه. عبد القاهر<sup>(٦)</sup>.

\* [«تجاوزاً»]: مثله: رميت عن القوس، وقال ابن قتيبة<sup>(٧)</sup>: إن «عن» هنا بدل من الباء.

قال ابن السكيت<sup>(٨)</sup>: وهذا ليس كذلك؛ لأن «عن» لتجاوز، ك: عرجت عن البلد، وهذا للمعنى هنا؛ لأن السهم يتجاوز القوس، وكذا: رميت بالقوس، ليست الباء فيه بدلاً من شيء؛ لأنها بمنزلة: رميت زيدا بالحجر، والمعنى: رميت السهم بالقوس، كما تقول: دفعته عن نفسي بالسيف.

وأنكر بعض اللغويين استعمال الباء هنا؛ إلا أن يكون: ألقيت القوس عن يدك،

(١) كنا في المخطوطة.

(٢) الإسراء ٧.

(٣) زفر ٥٢.

(٤) بعض حديث لبوي أخرج البحاري ٢١٦٨، ٢٧٢٩ ومسلم ١٥٠٤ من حديث عائشة رضي الله عنها في قصة مكانة برة، وهو بتمامه: «غلبها» واشترطي لم الولاء، فإذا الولاء لقرن أعلق.

(٥) الحاشية في: ١٧/.

(٦) المقصد في شرح الإيضاح ٨٤٧/٢، ٨٤٨.

(٧) الحاشية في: ١٧/.

(٨) أدب الكاتب ٥٠٩.

(٩) الاقتصاد ٢٧٢/٢.



وهذا القائل **تَحْتَ** أن: رَمِيت بالقوس ك: رَمِيت بالشيء، إذا طرحته. انتهى.

وَرَدَّ عليه أيضًا في قوله في موضع آخر<sup>(١)</sup>: إن "على" بمعنى "عن" في قولهم: رَمِيت على القوس، وقال هنا: إن "عن" بمعنى الباء، قال: فتكون "على" بدل بدلٍ س، وليس بصحيح.

ع: والذي أنكر: رَمِيت بالقوس - فيما أعلم -: الخريزاني في "الذرة"<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* «على للاستعلاء»: يؤاينها ذلك: "في"، نحو:

تَطَلَّى تَمَّازُ تَبَانَهُ فِي سَرْخَةٍ<sup>(٣)</sup>

﴿وَلَأَصْبَحَنَّكُمْ فِي شُدُوعِ التَّحْلِ﴾<sup>(٤)</sup>، من "شرح الكافية"<sup>(٥)</sup>.

\* «على للاستعلاء ومعنى "في" و"عن"»: ع: وتأتي للاستندرك، مثل:

لَوْثَهُ لَا أُنْسَى قَبِيلًا

ثم قال:

(١) أدب الكاتب ٥٠٧.

(٢) ذرة الغوص ٢٠٦.

(٣) الحاشية ن: ١٧/١.

(٤) صدر بيت من الكامل، لعنترة بن شداد العبسي، تقدم قريباً.

(٥) طه ٧٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ٨٠٥/٢.

(٧) الحاشية ن: ٥٢.



عَلَى أَنَّهَا تَعْلُو «الْكُلُوم»<sup>(١)</sup>

وكقوله -وهو النايعة البغددي-:

فَقِي ثُمَّ فِيهِ مَا يَسُرُّ صَدِيقَهُ عَلَى أَنَّ فِيهِ مَا يَسُوُّ الْأَعَادِيَا  
لَمَّا كَانَ النَّاسُ فِيهِمُ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ غَضِبِي أَنَّهُ إِنْ سَكَتَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى ظُنُّهُ أَنَّهُ لَا  
يُنْكَرِي أَعْدَاءَهُ، فَتُسَمُّ وَصْفُهُ بِأَن قَالَ:

عَلَى أَنَّ فِيهِ

البیت،

فَقِي كَمُلْتُ أَخْلَافَهُ

البیت<sup>(٢)</sup>.

و«على أن»: الحال<sup>(٣)</sup> التَّوْبِيزِيَّةُ<sup>(٤)</sup>؛ هو حالٌ، وإن كان جمعاً بين صفتين  
متضادتين، كأنه قال: فيه ما تمُّ؛ يسرُّ صديقه مركباً على ما يسوء الأعداء.

(١) بيتان من الطول، لأي بحر من الخليل، وهما بتماهما:

فَوَلَوْ لَا أُنْسِي قَبِيلاً زُرْتُ بِجَانِبِ قَوْسِي مَا مَشَيْتَ عَلَى الْأَرْضِ

عَلَى أَنَّمَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا تَوَكَّنُ بِالْأَدَى وَإِنَّمَا حَلَّ مَا يَعْصِي

روى: «بلى إنَّما» بدل «على أنَّها»، ولا شاهد فيه. تعفو الكيوم: تقرأ الجروح. بنظر: ديوان  
المطالين ١٥٨/٢، وشرح أشعار المطالين ١٢٣٠/٣، والشعر والشعراء ٦٥١/٢، والأغانى  
١٤٤/٢١، والخصائص ١٧٢/٢، وشرح التسهيل ١٦٤/١، والتلويل والتكميل ٢٧٦/٢، ومغني  
الليب ١٩٣، وعزلة الأدب ٤٥١/٥.

(٢) بيتان من الطول، وتقام تثنيهما:

فَقِي كَمُلْتُ أَخْلَافَهُ لِحَرْزِ آلِهِ خَوْفًا فَمَا يُقْبِي مِنَ الدَّلِّ بَاقِيَا

بنظر: الديوان ١٨٨، والشعر والشعراء ٢٨٤/١، وأماي القالي ٢/٢، وشرح الحماسة للعرزوقي  
٩٦٩/١، والعمدة ٤٨/٢، وعزلة الأدب ٣٣٥/٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والعمل الصواب: حالٌ، أو: قال، أو: الخطيب.

(٤) شرح الحماسة ١٦/٣.



ع: يشير لمعنى الاستعلاء فيها<sup>(١)</sup>.

و"باليا" مفعول، أو مصدرٌ أوقعه موقع الإبقاء<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «و» عن<sup>(٣)</sup>: ع: يمكن أن يُفعل منه:

يَ لَيْلَةً لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَلْكِي غَلَّتَا إِلَّا كَوَاكِبَهَا<sup>(٤)</sup>

أو يُضَمَّن "يَلْكِي" معنى: يَلْكِي، فلا دليل<sup>(٥)</sup>.

وقد تحمى موضع بُغْدٍ وَعَلَى كما على موضع عن قد جعلاً

(خ)

\* [موضع "بُغْدٍ"] قال الشيخ أبو علي في الجزء الحادي عشر من "التذكرة"<sup>(٦)</sup>: مسألة: سَأَلُوكَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، وَ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>(٧)</sup>، وَ: غَرَقَ عَنِ الْحَشَى، "عَنْ" فِي ذَلِكَ مَعْنَى: بُغْدٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنَّ بِأَنفُسِكُمْ كَاذِبِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، "عَنْ" فِي ذَلِكَ مَعْنَى: بُغْدٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنَّ بِأَنفُسِكُمْ كَاذِبِينَ﴾<sup>(٩)</sup>، "عَنْ" فِي ذَلِكَ مَعْنَى: بُغْدٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنَّ بِأَنفُسِكُمْ كَاذِبِينَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وفي "الحاشية"<sup>(١١)</sup> جعل من ذلك: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِيَةً﴾<sup>(١٢)</sup>، أي: بعد زمن

(١) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام للقول.

(٢) الحاشية في: ٥٢.

(٣) بيت من للسر، لأبيحة بن بخلان الأوسي، وقيل: لعدي بن زيد. ينظر: الكتاب ٣١٢/٢، ولفظ ٤٠٢/٤، والأصول ٢٩٥/١، والنسخة ١٧٤/١، وأما ابن السكيت ١٠٩/١، وشرح جمل الرصاصي ٢٥٥/٢، وشرح التسهيل ٢٨٩/٢، والتبيين والتكميل ٢٢٢/٨، ومعنى اللبيب ١٩١، ٧٣٢، ٨٨٨، وعروة الأدب ٣٤٨/٣.

(٤) الحاشية في: ٥٢.

(٥) لم أقف عليه في مختارها لابن جني.

(٦) الانشاق ١٩.

(٧) النساء ٤٥، ٤٦.

(٨) المائدة ٤١.

(٩) ٢٢٣/٢، ٣٩١/٦.

(١٠) اللؤلؤون ٤٠.



قليل، قال: ومثله: أضعته عن جوع<sup>(١)</sup>.

\* [«و» على<sup>(٢)</sup>]: كقوله<sup>(٣)</sup>:

لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ عَنِّي<sup>(٤)</sup>

كذا مثله الشيخ<sup>(٥)</sup>، وإبله<sup>(٦)</sup>، وينبغي أن يُثقل بغير ذلك؛ لأن ابن السكيت<sup>(٧)</sup> جوّز أن يكون "أفضلت" بمعنى: صيرت ذا فضلي، فكأنه قال: لم تغرد بفضل عني، و"عن" على ياءها، قال: وترى جعلها بمعنى "على" جعل "أفضلت" من قولهم: أفضلت على زيد، إذا أوليته فضلاً، والذي جوّز له -على ذلك- استعمال "عن" في موضع "على": أنه إذا أُفضّل عليه فقد جاز الإفضال عنه، واستيدد دونه<sup>(٨)</sup>.

\* ابن السكيت في "الاقطصاب"<sup>(٩)</sup>: الضَرْبُ<sup>(١٠)</sup>:

(١) الحاشية في: ١٧/٢.

(٢) هو ذو الإصبع العدواني.

(٣) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

لَا إِنْ عَنكَ لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتُخْزُونِي

ينظر: المفضليات ١٦٠، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٨/١، وإصلاح للنطق ٢٦٣، وجوهرة اللغة ١/٥٩٦، والبارع ١٠٨، والإنصاف ١/٣٢٥، وشرح الشهيل ٣/١٥٩، والتذيل والتكميل ١١/٢٢٠، ومغني الطبيب ١٩٦، والمقاصد النحوية ٣/١٢٢٩، وخزانة الأدب ١٠/١٢٤.

(٤) شرح الشهيل ٣/١٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٠٩.

(٥) شرح الألفية ٢٦٤.

(٦) الاقطاب ٢/٢٨٠.

(٧) الحاشية في: ١٧/٢.

(٨) ٣/٤٣٤.

(٩) هو عتبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى اللزني، شُبه بالمرأة، فضربه أخواها بالسيف ضربات، فسمي بالضرب. ينظر: الشعر والشعراء ١/١٤٢، والأغانى ١٠/٤٦٠، والمؤلفات والمختلف للأمدي ٢٤٠.



فَقُلْتُ هَآءُ فِئْتِي إِلَيْكَ فَأُنِيتِي خَرَامٌ وَإِنِّي نَعَدْتُ ذَآكَ لَئِبَدٌ<sup>(١)</sup>  
قال ابن السكيت: كلّمته هيوئته وهو ثلّب، فتوابع عنها، و"فئتي": ارجعي،  
و"إليك": أمرٌ ثانٍ، و"لئيل" هنا بمعنى: ثلّيل، وهو نادر، وقوله: بعد ذلك، أي: مع  
ذلك.

ع: وعلى كون "بعد" بمعنى "مع" عزّوها: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وعن  
مجاهد أنه كان يقرأها<sup>(٣)</sup>: ﴿وَالْأَرْضَ مَعَ ذَلِكَ﴾.

وأجابوا بحواب آخر، وهو أن فُلّحُو غُرُ الحلق، فلا يتعارض مع قوله: ﴿فَلَمَّا  
أَسْرَوْكَ إِلَى الْأَمَلَةِ وَجَّهَ ثَمَانًا﴾<sup>(٤)</sup>.

ع: قوله: «نادرٌ جلدٌ»: جاء منه<sup>(٥)</sup>: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup>، بمعنى: مؤلم، و: ﴿يَتَوَعَّجُ  
النَّاسُكَوتُ﴾<sup>(٧)</sup>، أي: مُبْدِعُهَا،

أَبْنُ زَيْنَةَ الدَّاعِي السَّبْعِ<sup>(٨)</sup>

(١) بيت من العلويل. ينظر: مجاز القرآن ١/١٤٥، ٢/٣٠٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٤٢،  
وجوه اللغة ١/٥٢١، وأملاني الثاني ٢/١٧١، وكتاب الشعر ١/٣، وأملاني ابن السكري  
١/٢٥١، وعزارة الأدب ٢/٩٦.

(٢) التازعات ٣٠.

(٣) ينظر: المختص ٢/٣٥١، وشواذ القراءات للكرمان ٥٠٢.

(٤) فصلت ١١.

(٥) هو من "لئيل" بمعنى: ثلّيل، لا بمعنى: ثلّيل.

(٦) جاءت في عدة مواضع، أوفى: البقرة ١٠.

(٧) البقرة ١١١، والأنعام ١٠١.

(٨) صدر بيت من الوافر، لعمر بن معدى كرب، وعجزة:

بُرْزُفِي وَأَصْحَابِي مُشْعَرُ

...

ينظر: الديوان ١٤٠، والأصمعيات ١٧٢، ومجاز القرآن ١/٢٨٢، وجوه اللغة ٣/١٢٤٩،  
وإزاهر ١/٨٠، وأملاني ابن السكري ١/٩٨، وشرح السهيل ٣/٨٢، والتذيل وتكميل  
١٠/٣١٩، وعزارة الأدب ٨/١٢٨.



أي: المُشتمع<sup>(١)</sup>.

ع: ذكرت "بَعْدَ" لأن بعض حروف الجر تكون بمعناها، فبيئت أنها...<sup>(٢)</sup> بمعنى "بَعْدَ"<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* [«موضع "بَعْدَ"»]: ومنه: قولُ الشَّاطِئِي رحمه الله:

أَوْ الْوَلُوْءُ عَنْ ضَمٍّ

أي: بعده، بدلل قوله:

نَعْدُ كَسْرَةً<sup>(٤)</sup>

شُبَّةٌ بِكَافٍ وَبِهِ التَّعْلِيلُ فَذُ يُعْنَى وَزَالَتْ لِنُوكِيهِ وَزُدْ

(خ ٢)

\* قوله: «وقد<sup>(٥)</sup> يُعْنَى»: قال في "شرح الكافية"<sup>(٦)</sup>: كَوْنُ الْكَافِ الْبِجَارَةِ حَرْفٌ تَشْبِيهُهُ هُوَ لِلْمَشْهُورِ، وَدَلَالَتُهَا عَلَى التَّعْلِيلِ كَثِيرَةٌ، انْتَهَى بِمَنْعِهِ.

فقد يقال: إنه محالٌ لقوله: «قد يُعْنَى»، مع أن هذا البيت برأيه في "الكافية"<sup>(٧)</sup> نفسها<sup>(٨)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٧/.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ١٧/.

(٤) بعض بيت من الطُّوَيْسِ، وهو بضمه:

إِذَا لَفْتُ أَوْ بِأُوهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ «وَو» عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الْقَمَرُ حُلَا

ينظر: معن الشاطئية ١٤، البيت ١٦٨.

(٥) الحاشية في: ٥٣.

(٦) كنا في المخطوطة بالواو، ولعله تحوّل.

(٧) شرح الكافية الشافية ٨١١/٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨١١/٢.

(٩) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٥٥/١، ولم يعرها لابن هشام.



\* [«وَرَأَى»]: بزهدهما قال الأخفش<sup>(١)</sup>، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ﴾<sup>(٢)</sup>، وجعل "الذي" عطفاً على "الذي حان"، وأجاز أبو علي<sup>(٣)</sup> كونه عطفاً على المعنى، أي: أرايت كالذي حان، أو كالذي مر؟ فلا زيادة<sup>(٤)</sup>.

وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

(١خ)

\* [«وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا»]: قال الزُّعْمَرِيُّ<sup>(٥)</sup> في: ﴿كَثِيرٌ مَعًا عِنْدَ اللَّهِ وَبَيْنَ الَّذِينَ آمَنُوا كَثِيرٌ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>: إنه يجوز أن يكون "يضع" مستأنفاً، والكاف فاعل "كثير".

وَوُذِّدَ بِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمَ الاسْتِثْنَاءِ، وَأَنَّ الْكَافَ لَا تَقَعُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ، إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ<sup>(٧)</sup>، وَلَمْ يَجِزْ فِي الشَّرْحِ: جَاءَنِي الَّذِي كَثُرَ.

ع: لا تنفك في الاستئناف، والكاف متعلقة بـ"يطبع"، ولما أنَّ الكاف لم تقع اسماً في التنزيل فقول لا يطبع عليه إلا الله تعالى، بل يجوز أن تكون في التنزيل حرفاً واسماً، غاية ما فيه: أنها لم يدخل عليها ما يُعزُّو الاسم<sup>(٨)</sup>.

(٢خ)

\* [«وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا»]: فاعلاً، نحو:

(١) معاني القرآن ١/١٩٧، ٣٢٩.

(٢) البقرة ٢٥٩.

(٣) البغداديات ٤٠٠، والجليات ١٥٢.

(٤) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٥٦، ولم يعرفها لابن هشام.

(٥) الكشاف ٤/١٦٧.

(٦) غافر ٣٥، وقامها: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا يُكْذِبُونَ فِي عِلِّيَّتِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ إِنَّهُمْ كَذِبٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذِبٌ لَفْظٌ﴾ الآية، عن كُتُبِ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ.

(٧) ينظر: شرح الحماسة للمزوني ١/١٠٨١، وشرح جل الزجاجي ١/٤٧٨، والتلليل والتكمين ١/٢٦٢.

(٨) الحاشية في: ١٧/.



كالصغرى<sup>(١)</sup>

ونحو:

مَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضِي كَعَالِيهَا وَلَا أَعَانِكَ فِي غَلِي<sup>(٢)</sup>  
وَإِنَّمَا لَكَ كَانُ<sup>(٣)</sup>:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامِي  
وَمَبْدَأُ كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

كَالْفَرْاءِ فَوْقَ دُرَاهِمِ<sup>(٥)</sup>

(١) بعض بيت من البسيط، للأعشى، وهو بتمامه:

لَا تَتَهَوَّنْ وَلَا يَتَهَيَّ ذَوِي شَطَطٍ  
كَالطَّلْعِ يَلْعَبُ فِي الرِّثِّ وَالْقُثُلِ

ينظر: الديوان ٦٣، والحويان ٢٢٣/٣، ولعماني الكبير ٩٢٠/٢، والفتنضب ١٤١/٤، والأصول ٤٣٩/١، وكتاب الشعر ٢٥٦/١، والخصائص ٣٧٠/٢، وأما ابن السجري ٥٣٨/٢، واللباب ٣٦١/١، وضرائر الشعر ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٨١٢/٢، والتذليل والتكميل ٢٦٤/١١، وللقاصد النحوية ١٦٣٢/٣، وعزلة الأدب ٤٥٣/٩.

(٢) بعض بيت من البسيط، لعمرو بن أرقعة الغساني، وهو بتمامه:

وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضِي كَعَالِيهَا وَلَا أَعَانِكَ فِي غَزِي كَفَرِي

ينظر: حلية المحاضرة ٢٤٨/١، وجمهرة الأمثال ١٢١/٢، وبيع الأبرار ٨٧/٣، وشرح التسهيل ١٧١/٣، والتذليل والتكميل ٢٦٤/١١، ومغني اللبيب ٨٧٢.

(٣) بيت من الكامل، لجميل بكتبة. ينظر: الديوان ١٨٠، ولشعر والشعراء ٥٠٠/١، وللتكر ولثلاث لابن الأثيري ٢٩١/١، والأغانى ٢٩٥/٨، والخصائص ٤١٨/٢، واضكم ٤٧٤/٨، وشرح التسهيل ١٧١/٣، والتذليل والتكميل ٢٦٤/١١، وعزلة الأدب ٢٢٢/٥.

(٤) لم أقف له على نسخة.

(٥) بعض بيت من الخفيف، وهو بتمامه:

أَبْهًا كَالْفَرْاءِ فَوْقَ دُرَاهِمِ  
حِينَ يَطْوِي لِلسَّامِعِ الصَّرِي

الفراء: الحشر الوحشية، ودُرَاهِمُ: أعالي الجبال، والصَّرِي: الطير الذي يصبح بالليل. ينظر: شرح الكافية الشافية ٨١٣/٢، وللقاصد النحوية ١٦٣٢/٣.



ومحرورة، كقوله<sup>(١)</sup>:

عَنْ كَاتِرٍ مِّنَ الْمُتَّهِمِ<sup>(٢)</sup>

وقوله<sup>(٣)</sup>:

لَيْتَ الْقَلْبُ حُبَّ كَاتِرٍ لَا بَلَّ قَاتِي عَمَلًا مِّنَ لَيْتَ الْقَلْبُ حُبَّ<sup>(٤)</sup>

ولمّا قيد اسمية "عن" و"على" بوجود "مِنْ" عُيِمَ أَنَّ اسمية الكاف لا تنفيده<sup>(٥)</sup>.

\* [«وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا»]:

أَتَتْلُوهُنَّ وَلَوْ [تَنْهَى]<sup>(٦)</sup> ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّلَحِ<sup>(٧)</sup>

فالكاف فاعل، لا يقال: التقدير: شيء كالطلع، كما قيل في: ﴿وَدَانِيَةً﴾<sup>(٨)</sup>: إن

التقدير: وجنة دانية؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة عنه قبيح، والوجه في "دانية":

عطله على امتكين<sup>(٩)</sup>، وأما:

(١) هو المعطاح.

(٢) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه:

يَسْخَرُونَ عَنِ كَاتِرٍ مِّنَ الْمُتَّهِمِ

الْمُتَّهِمُ: الذَّهَب. ينظر: ملحقات الديوان ٣٢٨/٢، وإصلاح لشرطي ١٨٥، وجهرة اللغة

١٧١/١، وشرح القصائد السبع ١٤٩، واللباب ٣٦٢/١، والتذيل والتكميل ٢٦٣/١، ومغني

الليث ٢٣٩، وللقاصد النحوية ١٢٣٥/٣، وعزارة الأدب ١٦٦/١٠.

(٣) لم ألق له على لسان.

(٤) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ١٧٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٦٣/١، وعزارة

الأدب ١٦٨/١٠.

(٥) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٥٦/١، ٣٥٧، إلا للمبتدئة وثاني مثال:

المحرورة، ولم يحرها لابن هشام.

(٦) ما بين المعطوفين ليس في المعطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٧) بعض بيت من البسيط، للأعشى، تقدم قريباً.

(٨) الإنسان ١٤، ونقلها: ﴿فَلْيَكُونِ بِهَا عَلَيَّ الْأُتْرُقُ لَا يَزُونُ بِهَا اسْتِسْأَرَةً وَمَهْرًا﴾.



كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالٍ<sup>(١)</sup>

فضرورة، وقال<sup>(٢)</sup>:

وَصَالِيَاتٍ كُنَّهَا يُؤْتَيْنِ<sup>(٣)</sup>

الكافُ الثانية اسمٌ لدخول الجار، فأما:

وَلَا لَنَا بِهِمْ<sup>(٤)</sup>

فالثانية زائدة، لا اسمٌ لأنه لم تليث اسميها، وجاء:

(١) بعض بيت من الوافر، لثنايفة الفرياني، وهو بتمامه:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالٍ بَنَى أَهْلِي يُقَعِّلُ خَلْفَ رَحْلِي بِشَرِّ

الشاهد: حذف للتوصوف وإقامة الصفة مقامه ضرورة، والتقدير: كأنك جلٌّ من جمال. ينظر: الديوان ١٢٦، والكتاب ٣٤٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٩/١، ومجاز القرآن ٤٧/١، ولتقريب ١٣٨/٢، والأصول ١٧٨/٢، وشرح جبل الرحاجي ٢٢٠/١، وللقاصد النحوية ١٥٥٩/٤، وحرزاة الأدب ٦٧/٥.

(٢) هو جملهم الماشعي.

(٣) بيت من مشطوب السبع الموقوف، صاليات: أي: شتات من النار، ويُؤْتَيْنِ: من أُنثيت القدر إذا جعلت لها أثاث. ينظر: الكتاب ٣٢/١، ولتقريب ٩٧/٢، والأصول ٤٣٨/١، وجمهرة اللغة ١٠٣٦/٢، وقليب اللغة ١٠٩/١٥، والخصائص ٣٧٠/٢، والمترجل ٢٣٤، وشرائر الشعر ٣٠٤، والنذيل والتكميل ٢٦١/١١، ومعني الريب ٢٣٩، وللقاصد النحوية ٢١٢٩/٤، وحرزاة الأدب ٣١٣/٢.

(٤) بعض بيت من الوافر، قسم بن معبد لولي، وهو بتمامه:

فَلَا وَشَ لَا يُلْقَى لَنَا يَ وَلَا لَنَا بِهِمْ لَنَا دَوْلَ

ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٦٨/١، واعتصم ٢٥٦/٢، والإيضاح ٤٦٥/٢، وشرح جبل الرحاجي ٢٦٣/١، وشرح التسهيل ٣٠٤/٣، والنذيل والتكمين ٩٦/٥، ومعني الريب ٢٤٠، وللقاصد النحوية ١٥٨٩/٤، وحرزاة الأدب ٣٠٨/٢.



وَزَعْتُ بِكَاهِرَةٍ أَعْوجِي إِذَا وَنْتُ الزَّمَاعِ غَرِي وَثَانِي<sup>(١)</sup>  
وقال<sup>(٢)</sup>:

أَيْتُ عَلَى نَمِي  
البيت<sup>(٣)</sup>، وقال<sup>(٤)</sup>:

عَلَى كَالْخَيْفِ الشَّخْطِ يَذْغُو بِهِ الصُّدَى<sup>(٥)</sup>

\* فرغ: ما زيد كعمرو ولا شبيهها به: إن نصبت "شبيهها" فإما عطف على

(١) بيت من الواقر، لابن غادية السلمي. وزعت: كلفت، وأعوجي: منسوب إلى أعوج، وهو  
فارس معروف، ووثنت: ضعفت، وثاب: جاء بخزي بعد غري. ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٨٥/٣،  
وأدب الكاتب ٥٠٥، وجهرة اللغة ١٣١٨/٣، والزاهر ٣٢٤/٢، والاقطصاب ٣٣٤/٣، وشرح  
جمل الرحابي ٤٧٨/١، والتذيل والتكميل ٢٦٢/١١.  
(٢) هو ذو الرمة.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَيْتُ عَلَى نَمِي كَتَبْتُ وَنَعْلُهَا عَلَى كَالثَمَلِ مِنْ عَالِجٍ يَطْلُعُ

روي: «على مثل الثَّمَلِ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ١٢١٠/٢، والخصائص ٣٧١/٢، وضرائر  
الشعر ٣٠٢، والتذيل والتكميل ٢٦٣/١١، وعزارة الأدب ١٦٧/١٠.

(٤) هو امرؤ القيس، وقيل: سلامة العجلي.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَه قُلْتُ عَلَى الْخَيْطِ أَشْجُونُ

...

الحيف: ثوب رديء من الكتان، والشخ: البالي، والصُدَى: ذكر اليوم، والثَلَب: جمع قلب،  
والنَمِي: جمع عاني، وهو الدارس، والأشون: التي تغر ملأها. ينظر: ديوان امرؤ القيس ٢٨٣،  
وغريب الحديث لأبي عبيد ١٧٦/١، وجهرة اللغة ١٣١٨/٣، وتذيل اللغة ١٨٦/٧، وسر  
صناعة الإعراب ٢٨٧/١، والاقطصاب ٣٣٧/٣، وضرائر الشعر ٣٠٢، والتذيل والتكميل  
٢٦٣/١١.

(٦) الحاشية (٦)، ٥٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٣٥٦/١ من قوله: «لا يقال: التقدير» إلى:  
«متكئين»، ولم يجرها لابن هشام.

(٧) الحاشية (٦)، ٥٣.



الكاف على ألفا اسم، أو على مثل الجار والمجرور إن جعلتها حرفاً، فإنَّ شَقَصْنَ  
للمعطوف قد نفى أن يكون كشبيه عمرو، فأثبت له شبيهاً، وأنَّ زيداً لا يشبهه، ولا  
يشبهه من يشبهه، كذا قال من<sup>(١)</sup>، والأخفش<sup>(٢)</sup>.

وأجاز الفارسي<sup>(٣)</sup> أن لا يكون أثبت له شبيهاً، وذلك على زيادة الكاف.

وقال الأخفش: إذا نصب لم تثبت شبيهاً، وهذا الذي قاله نص عليه من.

ع: لَيَنْظُرُ في فائدة النصب؛ فإن قولك: ما زيدٌ كعمرو، ينفي المشابهة، فكيف  
جاز: ولا شبيهاً، وهو بتقدير: ولا هو شبيهاً<sup>(٤)</sup>.

ومذٌ ومنذُ اسمانِ حيثُ رفعاً أو أوليا الفعل كحيثُ مذٌ دعا

(خ ٢)

\* قوله: «حيثُ ولفعا»: قال الكيساني<sup>(٥)</sup>: فاعلٌ بفعل مضمر.

زُيِّدَ بقولهم: مذٌ أنَّ الله خلقه، والجملة لا تكون فاعل<sup>(٦)</sup>، قاله ابن عُصَّو<sup>(٧)</sup>،  
وهذا أقصد ما يُسمع؛ إذ لا جملة هنا.

وقال الزَّحَّاجي<sup>(٨)</sup>: ما<sup>(٩)</sup> نحو: وما بعدها مبتدأ، أي: بيني وبين لقائه يومان.

الفارسي<sup>(١٠)</sup>، وأبو بَكْرٍ<sup>(١١)</sup>: "مذٌ مبتدأ، والتقدير: أُنذُ ذلك يومان.

(١) الكتاب ٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح كتاب صيوبة للسويدي ٥٧/٣، وسر صناعة الإعراب ٢٩٥/١.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٩٥/١.

(٤) الحاشية في: ٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٥٨، ٣٥٧/١.

(٥) ينظر: عمدة الكتاب ٢٦٤، وشرح جمل الزحاجي ٦٠/٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولوجه: فاعلاً.

(٧) شرح جمل الزحاجي ٦٠/٢.

(٨) الجمل ١٥١.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: مذٌ.

(١٠) الإيضاح ٢٠٨.

(١١) للوجز ٥٩، ورأيه في الأصول ١٣٧/٢ موفق لرأي الزحاجي، وينظر: الإيضاح ٢٦١ (ت).



ويُزَكُّ قول (الرحاجي): مَدَّ يوم الجمعة؛ إذ لا يصح تقديره؛ لأنَّ بينكما أكثر من يوم الجمعة، بخلاف أن يقدر: أَوَّل ذلك يوم الجمعة.

ع: فَيُقَدَّر في الحال: الأمد، وفي الماضي: الأول، ولم يتعرض الناظم لمعنى في الرفع<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «أَوَّلِيَا الفَعْل»: لا يكون الفعل إلا ماضيًا، لا يجوز: مَدَّ يقوم؛ لأنَّ عاملها لا يكون إلا ماضيًا، فلا يصحح الماضي والمستقبل.

فإن قلت: يجوز على معنى حكاية الحال.

فإنهم منعوا ذلك؛ لئلا يجتمع بهازان: هذا، وتقدير (الزمان) فإن<sup>(٢)</sup> المعنى: مَدَّ زمن يقوم، وإن كانوا إذا صرَّحوا بالزمان أجازوا المضارع على حكاية الحال.

هذا كلام ابن عثيمين<sup>(٣)</sup>، وقياس من قال: إنما مضافة للحملة، وإنه لا زمان مقدَّر؛ أن يجوز ذلك، كنَّا نَظَر لي، ولا أعلم فيها نعتًا، وقد يقال: إن لها ما يعارض، وهو أنه حيثلج بتأويل المصدر، وتأويل الماضي<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «أو أَوَّلِيَا الفَعْل»: لم يذكر إيلاءها الجملة الاسمية، وكنا في "المكتاب"<sup>(٥)</sup>؛ فإنه قال: وما يضاف إلى الفعل: قولك: ما رأيت مَدَّ كان عندي، ومنذ جاءني، فصرح بإضافة "مَدَّ" إلى "كان"، و"منذ" إلى "جاءني"، ولم يذكر إضافتهما للاسمية، والحق جواز ذلك، لكن يخلو، قال<sup>(٦)</sup>:

فروغ، ونوحه الجمع ٢٤٠، وشرح جل الرحاجي ٦٠/٢، والنبيل والتكميل ٣٣٩/٧.

(١) الحاشية في: ٥٤.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) شرح جل الرحاجي ٦١/٢.

(٤) الحاشية في: ٥٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٥٩/١، ٣٦٠.

(٥) ١١٧/٣.

(٦) هو الكنتيت بن معروف الأسدي.



وَمَا رَأَيْتُ عُثْمُولًا عَلَى ضَعِيفَةٍ وَمُسْطَلَعِ الْأَضْغَانِ مُدُّ أَنَا بِاتِّعَ (٢٨١)  
وإن يَجُرُّا فِي مُضَيٍّ فَكُنْ هُمَا وَفِي الْخُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ  
(خ ١)

\* فصلٌ في "مدّ" و"مدّ": يكونان اسمين وحرفين، والغالب على "مدّ" الاسمية،  
لأنهم تصرفوا فيها بال حذف، وعلى "مدّ" الحرفية.

ولا يخلو: إما أن يدخل على حاضر، أي: ما يُشار إليه،: الآن، والحين،  
والساعة، ك: ما رأيته مدّ هذا اليوم، ومدّ هذه الساعة، ومدّ عينا، ومدّ هذا العام، أو  
لا:

إن دخلا عليه فعنهما الغاية، فإذا قلت: ما رأيته مدّ اليوم، فقد بُيئت أن غاية  
انقطاع الرؤية اليوم، وإن دخلنا على الماضي جاز فيه الرفع والجر، والخفض في "مدّ"  
أقوى من الرفع، و"مدّ" بالعكس، إنما بُيئت من غلبة الحرفية على "مدّ"، وبالعكس.

ثم إن كان الزمان الماضي معدوداً، فإن رُفَعَهُ كانا بمنزلة: أمد، وغاية، نحو: ما  
رأيته مدّ يومان، أي: أمدُ انقطاع الرؤية يومان، وإن خُفِضَتْ كانا للظرفية، فإذا قلت: ما  
رأيته مدّ يومين، فقد بُيئت أن انقطاع الرؤية في اليومين، وإن كان مؤقتاً غير معدود،  
فإن رُفَعَهُ كانا بمعنى: أول، نحو: ما رأيته مدّ يوم الجمعة، وإن خُفِضَتْ كانا لابتداء  
الغاية (٢).

(خ ٢)

\* الزمانُ إن كان حالاً جُرَّه دائماً، ففي قوله: «وإن يَجُرُّا» إشكالٌ.

والجواب: أن ذلك لتقسيم المجرور، لا للشك، ولا للتقسيم في الحال.

(١) بيت من الطول. مسطلع الأضغان: حامل الأحقاد. ينظر: الديوان ٦٥، والكتاب ٤٥/٢،  
ولنحصر ٥٦/٥، والانتصاب ٢٨٣/٢، وشرح التسهيل ٢١٨/٢، والتذيل والتكميل ٣٣٥/٧،  
وللقاصد النجوة ١٢٥٧/٣.

(٢) الحاشية في: ٥٤.

(٣) الحاشية في: ١٧/ب.



وإن دخلت "مذ" على الماضي فتميمٌ وبعضُ المحاذرين يرفعون، وجمهورهم يجرّون، وإن دخلت "مذ" -ولا يتكلمُ بها إلا المحاذر- فكما تقدّم في "مذ": جمهورهم يجرّ، وبعضهم يرفع<sup>(١)</sup>.

والحال: أن شيئاً لا يجرّ الماضي، بل الحال، فأما الماضي فيرفعونه "مذ"، ولا يستعملون "مذ" أصلاً<sup>(٢)</sup>.

\* شرطُ الماضي: أن لا يُعطَف عليه ماضٍ، لا تقول: مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، ولا العكس؛ لأنّما في الماضي لا ابتداء العاية، كما ذكرنا نظم<sup>(٣)</sup>، وعلى كلامه انتشى<sup>(٤)</sup> فسأد هذا الفرع؛ لأن: مذ يوم الخميس يقتضي أنك لم تره يوم الجمعة، ويوم الجمعة إذا ذكر اقتضى أنك رأيته في أوله، فتناقض، وفي الآخر أيضاً تناقض، وأصل هذا: أن ما جعل مُبْتَدَأً فإن الرؤية حصلت في أوله، ثم استمرّ النفي.

وإذا نصبت الثاني بتقدير: ما رأيته؛ فإن كنت قد بدأت بمتأخر جازاً؛ لأنك أحررت بابتداء انقطاع الرؤية من يوم الخميس، ثم قلت: ويوم الأربعاء، أي: وما رأيته أيضاً يوم الأربعاء، وإن عكست لم يجرّ؛ لأنه عي.

وأما الحالان فيتعاطفان، نحو: مذ يومنا وليلتنا، و: عابنا وشهرنا، أو بالعكس، ويكون من وُكِرَ خاصاً بعد عام.

ولا يُعطَف ماضٍ على حالٍ، ولا عكسه؛ لاختلاف معنى "مذ" و"مذ" بالنسبة إليهما، فإن جعلت الثاني منصوباً بتقدير فعل جاز، فإن كان للتقدّم حالاً فهو من عطفت العام على الخاص، أو العكس فالعكس، وأما مُنْعَ مِنْ عَصْفُورٍ<sup>(٥)</sup> عطفت الحال

(١) ينظر: شرح جل الزحاجي ٥٦/٢، والتذيل والتكميل ٣٤٣/٧، ولزهر ٢٧٦/٢ (عن "أبوادر" ليونس بن حبيب).

(٢) الحاشية في: ٥٤، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٣٦٠/١ أولها، ولم يعزه لابن هشام.

(٣) في قوله للتقدّم:

وإن يجرّ في مضى فكثير

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: انتشى.

(٥) شرح جل الزحاجي ٥٨/٢، ٥٩.



على الماضي؛ لأنه حيٌّ؟ فمردوداً<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «فكمن<sup>(٢)</sup>»: للركل؛ التي لا بداء الغاية، وقال ابن حُشْبُو<sup>(٣)</sup>: إنها للغاية، كما في: أعدته من التابوت؛ ألا ترى أن ابتداء الأختار وانتهاء<sup>(٤)</sup> التابوت؟ قال: وكذا في المعدود نحو: مدّ ثلاثة أيام، هي أيضاً للغاية.

وتلخص أن الزمان بعدها<sup>(٥)</sup> ثلاثة: ماضٍ، ك: يوم الجمعة، وحاضرٌ، ومعدودٌ.

وإذا وقع بعدهما عددٌ فقول: لا يُعتدُّ إلا بالكامل، فلا بدّ أن يكون جميعُ الثلاثة لم تره فيها، وقيل: يعتدُّ بالتناقص الأول، فإذا رأيته ظهرَ الجمعة، ثم لم تره إلى ظهر الاثنين قست: مدّ ثلاثة أيام، وقيل: تَعَكَّرَ، فالمثلل واحدٌ، وقيل: يعتدُّ بالتناقصين، فنقول: مدّ أربعة أيام، والأقيس الأول؛ لأن تسمية التناقص يوماً مجازاً، ولا يعتدُّ بتناقصي إلا مع يوم كامل، فلا يجوز إن رأيته ظهرَ الجمعة، ثم لم تره إلى ظهر السبت أن نقول: مدّ يومين؛ لأن الكلام كنه مجازاً، فلم تخلط الحقيقة بالمجاز<sup>(٦)</sup>.

ويعد من وعن<sup>(٧)</sup> وباء زبذ ما فلم تُعق عن عَمِل<sup>(٨)</sup> قد علما  
وزبذ بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف

(خ٢)

\* [«والكاف»]:

(١) الحاشية في: ٥٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٦٠/١، ٣٦١، ولم يعرها لابن هشام.

(٢) شرح جن الزحاجي ٤٩٢/١، ٥٥/٢.

(٣) كذا في المخطوطة وعند ياسين، والوجه: والنهاة.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: بعدها.

(٥) الحاشية في: ٥٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٦١/١، ٣٦٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب: عن.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب: غن.



مِنْ الْحَمْرِ تُكْفَى الطَّلَاءُ كَمَا اللَّذْبُ يُكْفَى أَمَا خَفِذَةُ<sup>(٢٧)</sup>  
وَحَذَفْتُ رَبَّ فَجَرْتُ بَعْدَ بَلَى وَالْفَاءُ بَعْدَ الْوَاوِ شَاغَ ذَا الْعَمَلِ  
(١خ)

\* [«والفاء»]: أنشد أبو علي في «التذكيرة»<sup>(٢٨)</sup>:

فَإِنَّا لَنُغْرِضُ أَمْنِيَّ عَنِّي وَتَلْزَمُكَ الْوُشَاةُ أَوَّلُو النَّبَاتِ  
فَكُورٍ فَذُ لَحُوتٍ يَمِينٍ عَيْنٍ تَوَلَّيْتُمْ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الزَّيْتَانِ<sup>(٢٩)</sup>  
وقال: هذا يدل على قول من<sup>(٣٠)</sup> في:  
وتَلْزَمُ<sup>(٣١)</sup>

(١) بيت من المتقارب، ينسب لقعيد بن الأبرص، قال ابن دريد: «هكنا نُكَلِّمُ بهذا البيت» وهو غير مستقيم الوزن، وهو ناقص، وكلنا يروى، ومثله قال ابن السكيت، وقد روي مستقيم الوزن روايات. الشاهد: كُفَّ الكاف الجارة عن عملها «ما» الزائدة في: «كما الذب». ينظر: الديوان ٦٢، وغريب الحديث لأبي حنيد ٣٩٥/١، وأدب الكاتب ١٦٦، وجهرة اللغة ٤٤٨/١، والأغاني ٣٣٢/٢٢، وعلميل اللغة ٢٢٥/١، والهمكم ٢١٧/٩، والاقطيب ٨٨/٢، ١٤٩/٣، وخراتة الأدب ٣٣١/٥.

(٢) الحاشية في: ٥٥.

(٣) لم ألق عليه في مختارها لابن حني، ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.  
(٤) بيتان من الوافر، للمنتحل القليل. النبات: الأحقاد، والمروط: جمع برطء، وهو يزر له غلظ، والنبات: جمع نبات، وهي البلحفة. ينظر: ديوان الخليلين ١٩/٢، وشرح أشعار الملوك ٣/١٢٦٧، وأمل ابن الشجري ٢١٧/١، واللباب ٣٦٦/١، وضرائر الشعر ١٤٥، وشرح التسهيل ١٨٨/٣، والتذيل والتكميل ٣١٤/١١، وللقاصد النجوية ١٢٧٨/٣.  
(٥) الكتاب ١٠٦/١، ١٢٨/٣.

(٦) كلمة جاءت في عدة أبيات، منها قول أبي التّمم العجلي من مشطور الرجز:  
وتَلَوْتُ لِحْشَتَهُ مَكْسُوحًا

مكسوح: خالي. ينظر: الديوان ١٢٣، والرواية فيه: «وتَغَشَّرَ»، والكتاب ١٢٨/٣، وأساس البلاغة (ط و ح) ٢٨٦، والتذيل والتكميل ١٨/٧، وخراتة الأدب ٢٦/١٠.



ونحوه: إنه على أضما<sup>(١)</sup> "رَبِّ" لا على أن الواو صارت بدلًا من الجاز<sup>(٢)</sup>، كما صارت في القسم: ألا ترى أن الفاء لا يجوز ذلك فيها<sup>(٣)</sup>، ولا في "بل" في قوله<sup>(٤)</sup>:

بَلْ نُلَبِّ مِنْهُ الْأَرْجَاءَ<sup>(٥)</sup> قَتْلُهُ<sup>(٦)</sup>

ع: كان وجه القياس أنهم قالوا: والله<sup>(٧)</sup>، وأن الأصل: بالله، فأني بالواو عوضًا في اللفظ...<sup>(٨)</sup>، فكذلك في:

ونلبي

ولم يقع ذلك في "بل" والفاء، فلا يمكن ادّعاؤه<sup>(٩)</sup>، فثبت أنه ليس على ذلك، ووجوب أن يُحكم بحكم النظر...<sup>(١٠)</sup>.

وفُرق في موضع آخر<sup>(١١)</sup> بين التثنية، فقال: إن البدل في: والله<sup>(١٢)</sup> بدل تصريفي، لقرب المخزج، وفي:

(١) كذا في المخطوطة، والمصواب: إضمار.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) هو رؤية بن العجاج.

(٥) انقطع آخرها في المخطوطة، وأعلها كما أثبت، ولا يستقيم بها الوزن، ولم تحذف عليها في شيء من مصادر البيت، والرواية: القحاج.

(٦) بيت من مشطور الرجز. قُتِمَ: حُبِرَ. ينظر: الديوان ١٥٠، وأنحكم ٤/٤٧٠، والإيضاح ٤٣١/٢، والباب ٣٦٦/١، وشرح جن النجاشي ٤٦٩/١، وشرح السهيل ١٨٩/٣، والتلخيص والتكميل ٣١٥/١١، ومعنى القليب ١٥٢، ولسان التحويلة ١٢٦٦/٣.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة «انقطعت» في المخطوطة.

(١١) كتاب الشعر ٤٣/١.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



وَنَلَّيْ

-عند من يراه- ليس كذلك، بل هو كقولهم: اللَّهُ لَا تَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «وَبَعْدَ الْوَاوِ»: كقول مشكين<sup>(٢)</sup> الدَّارِمِي:

وَأَشْوَانِ

خ<sup>(٣)</sup>: «بِشَّانِ»،

صِدْقِي

أَي: يَتَشَدَّقُونَ فِي الْوَدَّ،

لَشْتُ شَطْلِيْعَ بَعْضِيْهِمْ عَلَى بَرٍّ بَغَضِي غَيْرَ أَنِّي جِنَاةُهَا  
لَكُنْ شَرِي شَغَبَ مِنَ الْقَلْبِ قَارِعٌ وَمَوْضِعٌ يَكْوَى لَا يُرَامُ أَطْلَاعُهَا  
يَنْظُلُونَ شَيْءٌ فِي الْبِلَادِ وَسِرُّهُمْ إِلَى صَخْرَةٍ  
أَي: مَضْمُونٌ إِلَيْهَا، فَخَذَفَ الْمُتَعَلِّقُ،

أَعْيَا الرِّجَالُ الثَّعْبَانُهَا<sup>(٤) (٥)</sup>

وَقَدْ يُجْرِمُ سِوَى رَبِّ لَذَى خَذَفَ وَتَغَطَّهَ يُرَى مَطْرَدَا

(١) الحاشية في: ١٧/١.

(٢) هو ربيعة بن عامر بن أثيف، لقب مسكيناً يبي قاله، شاعر إسلامي، بينه وبين الفرزدق مهاجرة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٣٠٩/٢، والشعر والشعر، ٥٣٦/١، والأخاني ٣٥٢/٢٠.  
(٣) هي رواية للصادر التي وقفت عليها ما عدا التذليل والتكميل، ورواية مطبوعتي الديوان: «أَوَّاجِي رَحَالًا».

(٤) أبيات من الطويل. جاع الشيء: ما جمعه، وشغب: شقَّ وحاثب. روي: «أَوَّاجِي رَحَالًا» بدل «وَأَعْوَانِ صَدَقَ»، ولا شاهد فيها. ينظر: الديوان ٥٢ (ت. الجبوري والعلوية)، ٧١ (ت. صادر)، والكامل ٨٨٠/٢، وأمثالي القاي ١٧٦/٢، وشرح الحماسة للبرزوقي ١١١٥/٢، والانتصاب ١١٥/٢، والحماسة البصرية ٨٦٢/٢، والتذليل والتكميل ١٥٩/٤.  
(٥) الحاشية في: ٥٥.



## الإضافة

(خ)

\* هي في اللغة<sup>(١)</sup>: إلصاقُ شيءٍ بغيره، قال<sup>(٢)</sup>:فَلَمَّا دَخَلْنَا أَصْلَنَا صُهِرْنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ<sup>(٣)</sup> بِخَيْبَرٍ مُشْطَبٍ<sup>(٤)</sup>أي: الصَّغْفَرِ<sup>(٥)</sup>.

نَوْنَا قُلِي الإعرابِ أَوْ تَوْنَا مِمَّا تَضِيفُ احذف كطور سينا

(خ)

\* [«نَوْنَا قُلِي الإعرابِ»]: نحو: ﴿تَاكُونُوا رُؤُوسَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿مُرِئُوا النَّاقَةَ﴾<sup>(٧)</sup>،و﴿غَيْرَ مُجِلِّ الْقَصِيدِ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿وَالْعَمِيصِي السَّكُونِ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿بَلَّ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَيْنِ﴾<sup>(١٠)</sup>،﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: المحكم ٢٣٠/٨.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطاً بلا تنوين، ولعل الصواب: حَارِيٍّ، بالتنوين، وبه يعلم البيت من زحاف الكُفِّ، وهو حذف السابغ الساكن. ينظر: الوالي في العروض والقوافي ٤١.

(٤) بيت من الطويل. حَارِيٍّ: زُحَلٌ منسوب إلى الحيرة، ومشطَبٌ: فيه خطوط. ينظر: الديوان ٥٣، وغريب الحديث لأبي عبيد ١٣٩/١، وجمهرة اللغة ٩٠٩/٢، والمحكم ٤٣٨/٣، واللباب ٣٨٧/١، وخزانة الأدب ٤١٨/٧.

(٥) الحاشية في: ١٧/١.

(٦) السجدة ١٢.

(٧) القمر ٢٧.

(٨) المائدة ١.

(٩) الحج ٣٥.

(١٠) المائدة ٦٤.

(١١) الحج ١٠.

(١٢) الحاشية في: ١٧/١.



(خ ٢)

\* قوله: «نونا»: يُحذف للإضافة أربعة أمور:

الثان بالزوم وتغيير:

الأول: «آل»<sup>(١)</sup> بشرط كون الإضافة محضة، أو غير محضة، والأول غير متنى ولا جمع على حده، والثاني مجرد من "أل".

الثاني: النون إن وليت الإعراب، و:

ضاربت القيد<sup>(٢)</sup>

و:

تختصرون<sup>(٣)</sup>

مؤول.

وواحد بالزوم وإسلاقي، وهو التثنية، نحو: غلامك، وسبويه البصرة، وعرفت مكة، وخوارزم.

وواحد بجوار وتغيير، وهو تاء التانيث إن لم يقع لبس بخلفها، نحو: ﴿عُدَّة﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿غِيَاث﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَاكَ﴾<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز في: شجرة زيد، وثمر

(١) ما بين العطفين ليس في المخطوطة، والساق يقتضيه، وهو عند ياسين في حاشية الألفية ١٧٩/ب (مخطوطتها المملوكة في جامعة الملك سعود بالرقم ٧٠٣١، وليست في المطبوع).

(٢) بعض بيت من الخفيف، لم ألق له على نسبة، نقلت بتمامه في باب النكرة والمعركة.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم ألق له على نسبة، وقيل: إنه مصنوع، وهو بتمامه:

ولم يزل في الناس تختصرون جيتا وأيدي الشقلين زلعة

ينظر: الكتاب ١٨٨/١، والحقبة ٣٦٣/٢، والجليات ٣٢١، وشرح جمل الزحاجي ٥٥٩/١، وشرح التسهيل ٨٤/٣، والتذليل والتكميل ٣٤١/١٠، وخزانة الأدب ٢٧١/٤.

(٤) التوبة ٤٦، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان. ينظر: احتساب ٢٩٢/١، وشواذ الفراءات للكرماني ٢١٥.

(٥) الروم ٢.

(٦) الأنبياء ٧٣، وبالجذر: التور ٣٧.



عمروء للإلباس، كما لا يجوز في "الشعر" أن يؤنث إذا صُغِّرَ لئلا يلبس، ولا في "خمس" أن يؤنث<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «تَلِي الإعراب»: ومن ثم قيل في 'ذلك': إن الكاف حرف عطف، بدليل قولهم: ذالكَ؛ فلو كانت مضافاً إليه لحذفت النون.

فإن قلت: فما تقول في ملازم الإضافة؟

قلت: لحذف منه نونٌ وتوحيُّ قارئاً وشعهُ قبل الإضافة، ومن ثم قال سر<sup>(٢)</sup>:  
وسأله عن رجل مَتَّى به أُلِي<sup>(٣)</sup> و"ذوي"، فقال: أقول: هذا ذُؤُونٌ، وأُؤُونٌ؛ لأن النون إنما سقطت في "أولي" و"ذوي" للإضافة، فإذا أفردتها عادت النون، وهو بمنزلة رجل مَتَّى "ضاربو" من: ضاربو نبي، قال الكُتْمُوثُ:

ذَلَا أُعْبِي بِذَلِكَ أَتُفْلِكُمْ وَلَكِنِّي أُهَيْدُ بِهِ الْمُؤَيَّةَ<sup>(٤)</sup>  
\* [نونا تلي الإعراب]: نحو: ﴿إِنَّا رَاكِدُونَ إِلَيْكَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿إِنَّا مُرِيدُونَ أَنفَاةً﴾<sup>(٦)</sup>،  
﴿إِنَّا مُنْجُونَكَ وَأَهْلَكَ﴾<sup>(٧)</sup>.

والثاني اجزء واتو من أو في إذا لم يصلح الا ذاك واللام حذا  
(١خ)

(١) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٦٦، ٣٦٧، ولم يعرها لابن هشام إلا ضمناً بعد ذلك.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٢، ولقول عبارة السوي في شرح كتاب سيبويه ٤/٤٩ (ط. العلمية).

(٣) كذا في المخطوطة بلا و، وشهور: أولي.

(٤) بيت من الوافر. اللوين: الأشراف. ينظر: الديوان ٤٦٦، والكتب ٣/٢٨٢، والمجليات

١٥٥، وسفر السعادة ١/١٣٢، والشنبل والشميل ١/١٦٠، وحركة الأدب ١/١٣٩.

(٥) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٦٨، ولم يعرها لابن هشام.

(٦) القصص ٧.

(٧) القمر ٢٧.

(٨) العنكبوت ٣٣.

(٩) الحاشية في: ٥٦.



\* «واللام خذ»]: ضابط هذا: أن يكون الثاني غير ظرف، بل كُنْ للأول،  
والأول جزءه، ولا يصح إطلاق أحدهما عن الآخر، نحو: يد زيد، أو يكونا  
متباينين<sup>(١)</sup>.

## (٢خ)

\* جماعة من النحويين أخرجوا الكلام على بيان الحرف الذي يُقَدَّر للإضافة عن  
الكلام على أحكامها، وهو أول: لأن الأهم يستحق التقدير، ولا شك أن معرفة كون  
الإضافة محضة أو غير محضة؛ وكون المضاف يقدر بـ"أل" أو لا؛ وكونه يكسب من  
المضاف إليه التذكير والتأنيث؛ وكونه لا يكون مساوياً للمضاف معنى، أهم<sup>(٢)</sup>.

\* «والثاني الجزؤ»]: قيل: بهاء مقدر، ويردّه: أن الجار لا يُحذف ويبقى عمله  
إلا في ضرورة أو نادر كلام، وقيل: بالمضاف؛ لثباته عن الجار: وهو الصحيح<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «والثو "من"»: تختص هذه الإضافة بمجواز إتياع عطفونها<sup>(٤)</sup> للمضاف،  
والتنصب على الحال والتميز، والإتياع أقل الأوجه الأربعة؛ لأن التابع لا يكون في معنى  
للتحقق إلا قليلاً، وإخالف يكثر فيها ذلك.

وتختص الإضافة التي بمعنى "في" بمجاز انتصاب للمضاف إليه على الظرفية<sup>(٥)</sup>.

\* «من" بشرطين:

أحدهما: أن يكون للمضاف بعض للمضاف إليه.

والثاني: أن يكون صالحاً للإخبار عنه به.

وذلك ك: عاتم فضة، وثوب خرّ، وباب ساج، وخمسة دراهم.

(١) الحاشية في: ١٧/٢.

(٢) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٧١/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٥٦.

(٤) كذا في المخطوطة، ولصواب: محفونها.

(٥) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٧٠/١، مفرقة في موضعين، ولم يعرها  
لابن هشام.



ويخرج بالأول: نحو: يوم الخميس، والثاني: نحو: يد زيد<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «أو هي»: وذلك بشرط كون الثاني زماناً للأول، كـ: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿قَبِيصَتُم تَنْتَنُ الْيَمِّ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿قَرِيصُ الرِّيمِ أَشْبَهُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، أو مكاناً له، نحو: ﴿يَصْنَعِي الرِّيحِي﴾<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «وأنو من» أو «هي»: قال الزَّعْتَرِيُّ<sup>(٦)</sup> في قوله سبحانه: ﴿وَأَن جَعَلْتُ شِقَاقَ بَيْتِيهَا﴾<sup>(٧)</sup>، أضيف الشَّقَاقُ إلى الظرف على طريق الانساع، مثل: ﴿وَلَمْ مَكْرُ أَيْلٍ﴾<sup>(٨)</sup>، وأصله: مكر اللين، أو على أنَّ جَعَلَ لَبِزٌ شِقَاقًا، واللين والنهار ما كثر، على حدِّ قولهم: نازك صائم<sup>(٩)</sup>، انتهى.

وفي "شرح"<sup>(١٠)</sup> ابن الشَّيْخِ: الإضافة في نحو: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ﴾<sup>(١١)</sup> إما على شغل الظرف مفعولاً به عى سعة الكلام، وإما بمعنى "في" على بقاء الظرفية، ثم قال: والأول متفق عليه، والثاني مختلف فيه، والأخذ بالمتفق عليه أولى من الأخذ بالمختلف فيه<sup>(١٢)</sup>.

لما سوى ذلك وأخصص أولاً أو أعطه التعريف بالذي تلا

(١) الحاشية في: ٥٦.

(٢) سبأ ٣٣.

(٣) البقرة ١٩٦، ولطائفة ٨٩.

(٤) البقرة ٢٢٦.

(٥) يوسف ٢٩، ٤١.

(٦) الحاشية في: ٥٦.

(٧) الكشف ٥٠٨/١.

(٨) النساء ٣٥.

(٩) سبأ ٣٣.

(١٠) قول للعرب رواه سيوطي في الكتاب ١/٣٣٧، ٤٠١، والقرآن في معاني القرآن ٢/٣٦٣.

(١١) شرح الألفية ٢٧٤.

(١٢) سبأ ٣٣.

(١٣) الحاشية في: ٥٧.



(١٥)

\* [لَمَّا سَوَى ذُنُوبَكَ]: قال أبو الفتح في "الخصب" (١) في قراءة الحسن (٢):  
 «فَعَزَّ مُطَايَرٌ وَصِيَّةٌ» (٣) بالإضافة: أي: من جهة الوصية، أو عندها، كقول طرفة (٤):

نَشْأَةُ الْمُتَحَرِّو (٥)

أي: نشأة عند تحررها، وتقول: فلان شجاع حرب، وكرم مسالة، وقالوا: يذروا حرب، أي: عند الحرب (٦).

\* قوله: «وَالْأَخْصَصُ» البيت: اعلم أن النضاف يكتسب من النضاف إليه أموراً:  
 ١: التعريف إن كان الثاني معرفة.

٢: التخصيص إن كان نكرة.

(١) ١٨٣/١.

(٢) هو ابن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، من كبار التابعين وسادتهم علماً وعسلاً، أخرج جماعة من الصحابة، وتوفي سنة ١١٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤.

(٣) النساء ١٢، ينظر: مختصر ابن خالويه ٣٢، وشواذ القراءات للكرمانى ١٣١.

(٤) هو ابن الغُبْد بن سفيان بن سعد بن مالك، شاعر فحل من شعراء الثعلقات، من الطبقة الرابعة للجاهليين، يلحق بالطبقة الأولى لولا قلة شعره. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١، ولؤلؤة ولخلف للأمدى ١٨٩.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو تمامه:

زَجِبْتُ قَطَمْتُ الْجَبِّ مِنْهَا زَفَقَةً      بَخِرْتُ الثَّلَاثِي نَشْأَةَ الْمُتَحَرِّو

نَشْأَةُ: بضماء ناعمة زفقة. ينظر: الديوان بشرح الأعلام ٤٣، وجمهرة أشعار العرب ٣٢٤/١، والألفاظ ٢٧١، ٣٢٢، واللمحة ٢٠/٢، وشرح التسهيل ٢٦٣/١، والتذيل والتكميل ٢٧/١، وعزارة: الأدب ٣٠٣/٤.

(٦) كلنا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الصواب: يذروا، كذا، وهو المدافع عن قومه في الحرب. ينظر: فقه اللغة ١١٦/٦، والقاموس المحيط (د ر ه) ١٦٣٥/٢.

(٧) الحاشية ن: ١٧/ب.



٣: التذكير إن كان الأول معرفة، والثاني نكرة...<sup>(١)</sup>.

ذكره عبد القاهر<sup>(٢)</sup> وغيره، وهو عندي فاسد، لأن "زيداً" المضاف حصل له التذكير قبل الإضافة، وأضيف، فيحتمل، فهو من باب: غلام امرأة؛ لأن المعرفة لا تُنكر، فتخصص.

٤: الاستفهام، نحو: علمت غلام من عندك؟ كما تقول: علمت أنهم في الدار؟  
٥: الجزاء: غلام من تضربت أضربت، بذلك على ذلك: أنهم<sup>(٣)</sup> لا يجوز: غلام، بالرفع بالابتداء، وأنه يجوز: غلام من تضربت بضربك، فهذا يدل على أن الجواب ليس عاملاً، بل فعل الشرط، وهو لا ينصب الاسم الذي قبله إلا إن شئت معنى المجازاة. من "شرح" عبد القاهر<sup>(٤)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «واللام خذاً لِمَا سَوَى ذَلِكْ»: وهي إما للملك، نحو: دار زيد، أو الاختصاص الحقيقي، نحو: منور الخطيب، وسرج الدابة، أو المجازي، نحو:  
إِذَا كَتَبْتُ الْخُرَّاءَ لَاخَ بِشَحْرَةٍ<sup>(٥)</sup>

(١) موضع النقط كلام لا أعلم مقداره، أشير إليه بعلامة الإلحاق، فاندملع في المخطوطة، وبهم  
كما باني أنه تميل لهذا النوع بنحو: زيد رجل.

(٢) المقصد في شرح الإيضاح ٨٧٣/٢، ومثل له بقولك: زيد رجل.

(٣) كذا في المخطوطة، وأعله سهو، والصواب: أنه.

(٤) لم أوقف في المقصد في شرح الإيضاح ٨٧٢/٢، ٨٧٣ إلا على الثلاثة الأولى، وينظر: المحبة ٣٤٩/٤.

(٥) الخاشية في: وجه الورقة للمحبة بين ١٧/ب و ١٨/أ.

(٦) صدر بيت من الطويل، لم أوقف له على نسبة، وعجزه:

شَهِينُ أَكَاثِ الْخُرَّاءِ فِي الْقَرَابِ ...

الخُرَّاء: التي لا تحسن عملاً، والشحرة: آخر الليل. ينظر: جوهرة اللغة ١١٠٨/٢، والمحكم ٥٠٧/٥، وشرح السهيل ٢٢٩/٢، والمقاصد النحوية ١٢٨٧/٣، وعروة الأدب ١١٢/٣.



تَشْعُنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَتَمَعًا<sup>(١)</sup>

ومثل الله<sup>(٢)</sup> هيء الإضافة بمعنى اللام بقوله: «لَمَّ الْفَرَسِ، وبعض القوم، ورأس الشاة، ويوم الخميس، ومثل أيضًا بـ: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وخالف أباء<sup>(٤)</sup> تحتًا مأمور:

أحدهما: أنه يلزمه كثرة الاشتراك في معناها، وأنه خلاف الأصل.

الثاني: أنَّ حَمَلٌ ما احتجَّ به على مجيئها بمعنى "في" على معنى لام الاختصاص اغمازية ممكن، فوجب التصير إليه من وجهين:

أحدهما: أن التصير إلى الغماز غير من المصير إلى الاشتراك.

والثاني: أن الإضافة بخارج ذلك والاختصاص ثابتة باتفاق، والإضافة بمعنى "في" تختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

والثالث: أن الإضافة في نحو: ﴿مَكْرُ أَيْلٍ﴾<sup>(٥)</sup> إما بمعنى اللام، على شغل الطرف مفعولاً على السعة، وإما بمعنى "في" على بقاء الظرفية، ولكن الأول حمل على المتفق عليه، كما في: صيئ عليه يومان، و: ولقد له ستون عامًا<sup>(٦)</sup>، والثاني حمل على المختلف فيه<sup>(٧)</sup>.

(١) حمز بيت من الطويل، جرث بن قُثَّاب الطائي، وصدره:

إذا قلت: فُشِّي قال: يا لله حلقاً ...

ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٦١/١، والحجة ٥٠/٢، وشرح الصهيل ٢٣٩/٣، والتبليغ والتكميل ٣٦٦/١١، ومغني الثيب ٢٧٨، ولتقاصد النحوية ٣٢٥/١، وعزلة الأدب ٤٣٤/١١.

(٢) شرح الألفية ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) سبأ ٣٣.

(٤) في هيء الإضافة بمعنى "في".

(٥) سبأ ٣٣.

(٦) قولان للغرب رواهما سيبويه في الكتاب ١٧٦/١، ٢٢٣.

(٧) الحاشية في: ٥٦، ونقل ياسين في حاشية شرح الفاكهي ١٩٧/٢، ١٩٨ من قوله: «وعالف أباء» إلى آخرها، ولم يعرفها لابن هشام.



\* «لَمَّا سَوَى ذُنُوبَكَ»: زاد ك<sup>(١)</sup>: بمعنى "عند"، نحو: شاةٌ رُئُودُ الخَلْبِ<sup>(٢)</sup>.

قلنا: يمكن جعل "رؤود" صفةً مشبهةً، كـ: حسن الوجه، ويوصف الخلب بأنه رؤود؛ لَمَّا كان الرؤود عنده، ففعل "رؤود" مبالغةً مثل: مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ<sup>(٣)</sup>، حيث يجعل الليل والنهار مأكثين؛ لكثرة وقوع المكر فيهما<sup>(٤)</sup>.

وإن يشابه المضاف بفعل وصفاً فمن تعريفه لا يعزل

(٢خ)

\* الشرط أمران: كَوْنُ المضاف صفةً، والمضاف إليه معمولٌ لتلك الصفة، فإن وُجدَا فهي غيرُ محضةٍ، وإن قُبِدَا فمحضةٌ، خلافاً للقياسي<sup>(٥)</sup>، نحو: دار الآخرة، وهي إضافة الموصوف للصفة، وكذا: إن قُبِدَا أحدهما، خلافاً لابن الطبري<sup>(٦)</sup>، وابن بزّمان<sup>(٧)</sup> في: ضَرْبُ نِيلٍ، والمُعْرَمِي<sup>(٨)</sup>، والمَازِنِي<sup>(٩)</sup>، والمُعَرِّو<sup>(١٠)</sup> في نحو:

(١) ينظر: شرح جمل الزجاني ٧٤/٢، وأرشاف الضرب ١٨٠٠/٤.

(٢) ينظر: لغاتى الكبير ٧٢/١، والدلائل في غرب الحديث ١٠٨٧/٣.

(٣) سبأ ٣٣.

(٤) الحاشية في: ٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٧١/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٥) الإيضاح ٢١٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩/١٢، والبحر المحيط ٥٦٦/٦.

(٧) لم أقف عليه في شرحه للسمع، وينظر: التذييل والتكميل ٢٩/١٢، والبحر المحيط ٥٦٦/٦.

(٨) ينظر: أسرار العربية ١٤٨، والتذييل والتكميل ٢٤٦/٧.

(٩) لم أقف على رأيه هنا، وعزاه في التذييل والتكميل ٢٤٦/٧ إلى الراشي.

(١٠) المقنض ٣٤٨/٢، والكامل ٣٨١/١، وينظر: التذييل والتكميل ٢٤٦/٧.



وَأَعْلَى غَوَّاءَ الْكَرِيمِ (الْمَعَارِفُ)<sup>(١)</sup>

وللنابلسي<sup>(٢)</sup>، والكوفيين<sup>(٣)</sup> في: أفضل القوم.

ثم الإضافة المحضة ضربان: ما يُعرَف، وما لا يُعرَف، والأول الغالب، والثاني محصور فيما حلَّ محلُّ لا تكون فيه معرفة، يجوز<sup>(٤)</sup>: كلُّ شَيْءٍ وَسَخِيئُهَا، وَ: رَبُّ رَجِي وَأَحِبِّهِ، وَ: لَا أَبَاكَ، وَ: فَعَنْ ذَلِكَ حَقَّقَهُ<sup>(٥)</sup>، وَ: «سَوِّفَ تَقَسُّهُ»<sup>(٦)</sup>، أو كان المضاف مبهماً إماماً شديداً، ك: مِثْلٍ، وَغَيْرِ.

وعلى هذه الأنواع أشار بمحلاً بقوله: «وَأَخْصَصُ أَوَّلًا» - بالتسكير -، أي: نوعاً من المضاف، وقد نبّه ابنه<sup>(٧)</sup> على شيء من هذا، وَكَثِيرٌ يَقُولُ أَنَّ الإضافة المحضة أبداً تُعرَفُ وتُخَصَّصُ، وكلام الشيخ في "التسهيل"<sup>(٨)</sup> مثل الذي شرحت في انقسام المحضة للقسامين<sup>(٩)</sup>.

\* قوله: «وَأَنَّ يُشَابِهَ الْمِضَافُ "يَفْعَلُ" لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ مُغَيَّبٌ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا اسْمُ الْفَاعِلِ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ الَّذِي يَشَبُهَ الْمِضَارِعَ.

(١) صدر بيت من الطويل، لحام الصافي، وعجزه:

وَأَعْرَضُ عَنْ شَمِّ الْكَلِيمِ نَكْرُثًا

...

ينظر: الديوان ٢٢٤، والكتاب ٣٦٨/١، ١٢٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٩/١، وللمقتضب ٣٤٨/٢، والأصول ٢٠٧/١، والبرق ١٥٩، وشرح التسهيل ١٩٨/٢، وتذليل وتكميل ٢٤٦/٧، وللفاقد النحوية ١٠٦٠/٣، وخزانة الأدب ١٢٢/٣.

(٢) الإيضاح ٢١٢.

(٣) ينظر: الأصول ٨/٢.

(٤) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: نحو.

(٥) روى أربعة الأقوال سيويه في الكتاب ٥٤/٢، ٢٧٦، ٣٧٧/١.

(٦) البقرة ١٣٠.

(٧) شرح الألفية ٢٧٤.

(٨) ١٥٥.

(٩) الحاشية في: ٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٧٤/١ إلى قوله: «أفضل القوم»، ولم يعرفها لابن هشام.



وقولنا<sup>(١)</sup>: «إلى معمولها» يخرج عنه: نحو: ضارب القاضي، وكاتبه، وقوله<sup>(٢)</sup>:

أَلْقَيْتُ كَاتِبَهُمْ

البيت<sup>(٣)</sup>، أي: الذي يَكْتِيبُهم.

وحمل ابن عُصْفُورٍ<sup>(٤)</sup> غير المحضة نحو: غيرك، وبنيتهك، وألفاظ كثيرة من هذا الباب، فاختلَفَ هو والناظم في الإضافة المحضة: هل هي وَقُفْتُ على التعريف والتخصيص، أو تنقسم؟ ولَمَّا ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ هذه الألفاظ قال<sup>(٥)</sup>: لا خلاف أن إضافة هذه الألفاظ غير محضة<sup>(٦)</sup>.

\* ابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٧)</sup>: استدلوا على أن إضافة «أفعل» غير محضة بمولم: مررت برحلي أفضي القوم.

أجيب: بأن «أفضل» يدلّ.

ويُذَكَّرُ بأن البدل في المشتق ضعيف قليل؛ لأنه في نية استئناف عاملي، فهو في التفسير تالي لذلك العاملي، والصفة لا تلي العوامن إلا بشروطه، وليس هذا مما فيه تلك الشروط، وتكون العرب تقول: مررت برحلي أفضل القوم؛ كثيرا؟ دليل على أنه نعت،

(١) لأن هذا كان جزءا من تعريف الإضافة غير المحضة، ذكره ابن هشام في هذه المواضع، فقلوه الناسخ.

(٢) هو الخطبة.

(٣) بعض بيت من البسيط، وهو تمامه:

أَلْقَيْتُ كَاتِبَهُمْ فِي قَعَرٍ مَظْلُمٍ      فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ

ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ١٩٢، والشعر والشعراء ٣١٦/١، والأغاني ٤٥١/٢، والغنيل والتكميل ٢٧/١٢، وبقاصد الحوية ٢٠٣٩/٤، وخزانة الأدب ٢٩٤/٣.

(٤) شرح جل الزحاجي ٧٠/٢.

(٥) شرح جل الزحاجي ٧١/٢.

(٦) الحاشية في: ٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٧٥/١ إلى قوله: «لتطارع»، وعزلها لأبي حيان، ولم تحذف عليها في منهج السالك ٢٦٨، ٢٦٩.

(٧) شرح جل الزحاجي ٧١/٢، ٧٢.



وليس ببدلي، إذ لو كان بدلاً لما كان كثيرًا، فثبت أن إضافتها محضة، وهو مذهب س<sup>(١)</sup>.

ع: فقولنا<sup>(٢)</sup>: «صفة» نخرج<sup>(٣)</sup> عنه: دار الآخرة، ونحو: ضرب الأمير، ونحو:

أَذْخَرْنَا<sup>(٤)</sup>

وقولنا<sup>(٥)</sup>: «إلى معسومة» يخرج عنه: مضارع<sup>(٦)</sup> مضمر، و: «مَنْ يَكُنْ بِمَنْ يَكُنْ»<sup>(٧)</sup>، وأفضل القوم<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «فَعَنْ تَكْبِيرِهِ لَا يُغْزَلُ»: ومن أدلة ذلك: قول الشاعر:

أَحْكُمُ كَحُكْمِ قَتَاةٍ لَحْمِي إِذْ تَطَرْتُ إِلَى حَتَمِ شِرَاعٍ وَارِدِ التَّمْدِ<sup>(٩)</sup>  
فَوَصَفَ «حَمَامًا» بـ «شِرَاعٍ»<sup>(١٠)</sup>، و «وَارِدِ التَّمْدِ» على حدِّ سواء<sup>(١١)</sup>.

(١) الكتاب ١/٢٠٤، ٢/١١٣، ١١٤.

(٢) لأن هذا كان جزءًا من تعريف للإضافة غير المحضة، ذكره ابن هشام في هذه الحواشي، فطوئه الناسخ.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: يخرج.

(٤) بعض بيت من الطويل، خاتم الصائي، تقدم قريبًا.

(٥) لأن هذا كان جزءًا من تعريف للإضافة غير المحضة، ذكره ابن هشام في هذه الحواشي، فطوئه الناسخ.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مُضَارِعٌ، كما في: شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٤٩، ٣/٤٥٧.

(٧) الفاتحة ٤.

(٨) الحاشية في: ٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٤، ٣٧٥ إلى قوله: «ملعب س»، ولم يعرضا لابن هشام.

(٩) بيت من البسيط، التمد: لئاء القليل. ينظر: الديوان ٢٣، والكتاب ١/١٦٨، وكتاب الشعر ٢/٤٦٣، وتذهيب اللغة ٤/٦٩، والاقتضاب ٣/٢١، وأمال ابن الشجري ٣/٢٩، وتقليص الشواهد ٣٦٥، ولتقايد النحوية ٢/٧٣٩.

(١٠) كذا في المخطوطة، وهما روايتان: بالسین وبالشين. ينظر: الاقتضاب ٣/٢٢.

(١١) الحاشية في: ٥٧.



كرب راجينا عظيم الأمل مروع القلب قليل الحيل

(خ ١)

\* اشتمل هذا البيت على التثنية، وإقامة الدليل على المراد، أما التمثيل فواضح، وأما إقامة<sup>(١)</sup> الدليل فدعوى "رُبَّ" على الأول، ووقوع الـ"باقى" صفةً لمخفوض "رُبَّ"<sup>(٢)</sup>.

وذي الإضافة اسمها لفظية وتلك محضة ومعنوية

(خ ٢)

\* قوله: «ذي» مبتدأ، و: «الإضافة» صفةٌ عند الجمهور، وعطف بيان عند ابن جني<sup>(٣)</sup>، وابن السكيت<sup>(٤)</sup>، وثالث<sup>(٥)</sup>، و: «اسمها لفظية» جملةٌ مخبرٌ بها، و: «تلك» مبتدأ، و: «محضة» خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: اسمها محضة، إذ ليس المراد الإعجاز عنها بأنها متمحضة وذات معنى، بل أن ذلك اسمها في الاصطلاح<sup>(٦)</sup>.

ووصل أن بدأ المضارب مغفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

(خ ١)

\* قوله: «إن وصلت في»<sup>(٧)</sup> الثاني إلى آخره: لا يُحذف إلا في هذه الثلاثة، وأما رواية الكشاف<sup>(٨)</sup>: الخمسة الأثواب؛ فروى أبو زيد<sup>(٩)</sup> أنه قول قوم غير فصحاء،

(١) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ١٧/أب.

(٣) ينظر: حواشي للمفصل ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) رسالة في الفرق بين التعت والبدل وعطف البيان (ضمن: رسائل في اللغة ٢٠٨).

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٢١.

(٦) الحاشية في: ٥٧، ونقها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٦، مفرقة في موضعين، ولم يعرها لابن هشام.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعله تجوز.

(٨) ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٢/٣٣، وإصلاح المنطق ٢١٦، والأصول ١/٣٢١.

(٩) رواه الزحاجي بسنده إليه، كما في: الأشباه والنظائر لمسيوطي ٣/١١٩ (عن "مسائل أبي بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي")، وينظر: التكملة ٢٧٦، والمفصل ٢٥٨، وتوجيه النعم



وكلامهم بخلافه، قال ذو الرثبة:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ

البيت<sup>(١)</sup>، وقال الفرزدق:

مَا زَالَ مَدَّ عَقْدَتَ

البيت<sup>(٢)</sup>، من "الإيضاح"<sup>(٣)</sup> لأبي علي<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* فإن قست: فكيف قالوا: الثلاثة الأثواب، وقال<sup>(٥)</sup>:

٤٤٥، والتذييل والتكميل ٣٤٤/٩.

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ لَوْ يَكْشِفُ الْعَنَى ثَلَاثَ الْأَثَابِ وَالرَّسُوعَ الْبَلَقَ

ينظر: الديوان ١٢٧٤/٢، وإصلاح لفظ ٢١٦، وللقضب ١٧٦/٢، وسفر السعادة ٣١/١،

وشرح التسهيل ١١٦/٢، ٤٠٨، والتذيل والتكميل ٢٠١/٦.

(٢) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

مَا زَالَ مَدَّ عَقْدَتَ يَدَاهُ إِزْرَهُ فَمَتْنَا فَمَدَّكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

ينظر: الديوان بشرح الحلو ٤٩٨/١، وإصلاح لفظ ٢١٦، وللقضب ١٧٦/٢، والأغاني

٢٢٦/٢١، وشرح التسهيل ٢١٧/٢، والتذيل والتكميل ٣٤٤/٩، وبقاصد النجوة ١٢٥٥/٣،

وعزارة، الأدب ٢١٢/١.

(٣) النكح ٢٧٦-٢٧٨.

(٤) المحاشية ١: وجه الورقة للمحققة بين ١٧/ب و ١٨/أ.

(٥) هو القطامي.



من الرّشاش المَشْتَقِي<sup>(١)</sup>

قلت: 'أَلْ' زائدة فيهما، ورأى الشّاظِمُ<sup>(٢)</sup> أن التقدير: كالأقحوان المَشْتَقِي من الرّشاش المَشْتَقِي، مثل: ﴿وَسَكَتُوا فِيهِ مِنَ الرّهُيْبِ﴾<sup>(٣)</sup>، وما رآه أبو علي<sup>(٤)</sup> أولى عندي؛ لأنه يلزم الشّاظِمُ حذفُ الموصول وصلته، وبقاء معمول الصلة، ولا يلزم مثل ذلك في الآية؛ لأن المقدّر: وكانوا زاعدين فيه<sup>(٥)</sup>.

أو بالذي له أضيف الثاني كتريد الضارب رأس الجاني

(خ٢)

\* ع: ينبغي لثن أحاز: مررت بالرجل الضارب غلامه؛ أن يجيز: القاضل يُعَم غلامه، وقد أحازره بعضهم مستنداً بقوله<sup>(٦)</sup>:

فَبِعَمِ أَخِي الْهَيْبَةِ وَنَعَمِ شَيْئَانِهَا<sup>(٧)</sup>

ع: في 'الكتاب'<sup>(٨)</sup> ما نفعه: ومن قال: هذا الضارب الرجل لم يقل: عجب من الضرب الرجل؛ لأن 'الضارب الرجل' مشبّه 'الحسن'؛ لأنه وصف للاسم، كما أن 'الحسن' وصف له، وليس هذا حدّ الكلام مع ذلك، وقد ينبغي في قياس من قال:

(١) بعض بيت من الكامل، وهو جملة:

عَلَيْهِ لِلدَّيِّ غُلَّهَا أَمْرًا مِّنْ الرّشاش المَشْتَقِي

الرّشاش: رثٌّ للطر. ينظر: الديوان ١١١، وشرح السهيل ١/٢٦٠، ٢/٣٨٦، والتبيل والتكميل ٢٧٣/٩، والمقاصد الحوية ٤/١٥٣٦.

(٢) شرح السهيل ١/٢٦١.

(٣) يوسف ٢٠.

(٤) الشوازيات ١/٢٣٥.

(٥) الحاشية في: ٥٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٧، ولم يعوها لابن هشام.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) شطر بيت من الطويل، لم أقف على ثمنه. ينظر: التبيين والتكميل ١٠/١٠٥، والمقاصد الحوية ٤/١٥١١، وجزالة الأدب ٩/٤١٦.

(٨) ١/١٩٣.



الضارب الرجل؛ أن يقول: الضارب أعني الرجل، كما يقول: الحسن الأخ، والحسن وجو الأخ، وكان الخليل رحمه الله يراه. انتهى.

وفيه فائدتان:

إحداهما: لأي شيء لم تختص "أل" والإضافة في مسألة المصدر؟

الثانية: أنه لم يُظَفَّرْ بمثل "الضارب أعني الرجل" مسموعاً<sup>(١)</sup>.

\* زاد في "التسهيل"<sup>(٢)</sup>، فقال: إنه يضاف ما فيه "أل" إلى [مضاف إلى]<sup>(٣)</sup> ضمير المفعول بهما<sup>(٤)</sup>، نحو: مررت بالرجل الضارب غلامه، ولا يُغني كونه المفعول به معرفاً بغير ذلك، خلافاً للقرءاء<sup>(٥)</sup>، ك: الضارب زيد، ولا كونه ضميراً، ك: الضاربك، خلافاً للثلاثي<sup>(٦)</sup>، والمُبرِّز<sup>(٧)</sup> في أحد قوليه.

وتبين من كلامه أن القرءاء لا يميز نحو: الضارب غلام.

ع: وعلى جواز المسألة الأولى جاء:

(١) الحاشية في: ٥٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٧٨/١.

(٢) ١٢٧.

(٣) ما بين المتعوفين ليس في المخطوطة، وهو في السهيل، والسياق يقتضيه.

(٤) أي: بالالف واللام.

(٥) ينظر: البصريات ٨٦٥/٢، وشرح كتاب ميبويه للسرواني ٨٢/٤، وشرح التسهيل ٨٦/٣.

(٦) حيث منع في شرح كتاب ميبويه (المجلد الأول ٣٦٣) عمل اسم الفاعل لشعراب "أل" نصب؛ لأنه عرج بذلك عن شبه الفعل، فلم يبق للضمير بعده إلا الجر بالإضافة، وحكى في "شرح الأصول" أنه لا ينصل باسم الفاعل ضميراً إلا مجروراً. ينظر: شرح للفصل لابن يعيش ١٢٤/٢، وشرح التسهيل ٨٦/٣.

(٧) صرح في المختضب ١٣٥/٤، ٣٥٢ أن موضعه نصب، ونقل عنه في الأصول ١٤/٢، ١٥ أنه حكم على الضمير في نحو: "الضاربة" و"الضاربك" بالجر، وأنه رجع عنه إلى القول بالنصب.



الواجب المائة المِئَانِ وَعَبْدَهَا<sup>(١)</sup>

لا على أنه يُعْتَزَّرُ في التولي ما لا يُعْتَزَّرُ في الأول<sup>(٢)</sup>.

وكونها في الوصف كافٍ أن وقع متى أو جمعاً سبيله اتبع

(خ١)

\* بَشَّرَ الذَّيْنِ<sup>(٣)</sup> يُعْرَبُ: «كُونُهَا» مبتدأ، و: «أَنْ وَقَعَ» مبتدأ ثانٍ، و: «كافٍ» خبرٌ لهما، أي: كونهما في الوصف وقوعه متى أو جمعاً كافٍ، أي: كونه "أَنْ" في الوصف وقوع الوصف متى أو جمعاً كافٍ فيه، أي: في جوازها<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* «كُونُهَا» مبتدأ، و: «في الوصف» متعلق به، و: «إِنْ» بالكسر شرطٌ خذِفَ جواباً؛ لدلالة الجملة السابقة، مثل: أنت ظالمٌ إِنْ فعلت.

ولا يكون: «أَنْ» بالفتح مبتدأ، و: «كافٍ» خبرٌ، والجملة خبرٌ: «كُونُهَا»، خلافاً لآلته<sup>(٥)</sup>؛ لعدم رابطٍ بين الجملة والخر عنه، ولا: «أَنْ» بالفتح، وهي فاعلٌ بـ: «كافٍ»، لأن الضمير في: «وَقَعَ» إنما يعود على الوصف؛ لأنه هو الذي يكون متى وجمعاً، فليس الخبر المشتق متحلاً هو ولا مرفوعه لضمير راجع إلى المبتدأ<sup>(٦)</sup>.

(١) صدر بيت من الكامل، للأعشى، وعجزه:

لُودًا تُزْعِي عَقْبَهَا أَمْعَالًا

...

روي: «وعبدتها» بالنصب، ولا شاهد فيه. المِئَان: الحِيار. ينظر: الديوان ٢٩، والكتاب ١/١٨٣، ولقنطسب ٤/١٦٣، والأصول ١/١٣٤، وجهرة اللغة ٢/٩٢٠، وللخصص ٥/٨٦، وشرح السهيل ٣/٨٧، وعرونة الأدب ٤/٢٥٦.

(٢) الحاشية في: ٥٨.

(٣) شرح الألفية ٢٧٦.

(٤) الحاشية في: ١٧/ب.

(٥) شرح الألفية ٢٧٦.

(٦) الحاشية في: ٥٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٧٩، ولم يعرفها لابن هشام.



\* اختلف في الضمير للتصل بالوصف؛ فقال الأخفش<sup>(١)</sup>: نصب، وقال الرمثي<sup>(٢)</sup>: موضعه جر، حجة الأخفش: ﴿إِنَّا مُتَجَوِّكُ وَأَهْلَكَ﴾<sup>(٣)</sup>، ألا ترى أن الكاف لو لم تكن منصوبة لم يجر نصب "أهلك"؟ حجة الرمثي: حذف النون والتنوين. وقال س<sup>(٤)</sup>: الضمير كالظاهر، فأما: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ فتقسم: وتنتهي أهلك<sup>(٥)</sup>.

وربما أكسب ثانٍ أولا      ثانيًا إن كان لحذف موهلا

(خ٢)

\*

إِذَا بَعْضُ السَّيِّئِ تَعَرَّقَتْ<sup>(٦)</sup>،

(١) معاني القرآن ٩٠/١، ٤٧٣/٢.

(٢) شرح كتاب سيويه (المجلد الأول ٣٦٣)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٢، وشرح السهيل ٨٦/٣.

(٣) العنكبوت ٣٣.

(٤) الكتاب ١٨٧/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٢.

(٥) الحاشية ن: ٥٨.

(٦) صدر بيت من الوافر، بلرير، ومعه:

كفى الأبنام قُلْدُ أي البئيم

...

لُعْرَقَتْ: لعرق العظم: أكل اللحم الذي فوقه، كما في: القاموس المحيط (ع ر ق) ١٢٠٤/٢. ينظر: الديوان ٢١٩/١، والكتاب ٥٢/١، وللتعصب ١٩٨/٤، والأصول ٧١/٢، والتذكر والتوثيق لابن الأثيري ١٨٨/٢، والمخصص ١٨٢/٥، واللباب ١٠٤/٢، وشرح السهيل ٢٣٧/٣، والتكميل والتكمين ١٩٠/٦، وحرارة الأدب ٢٢٠/٤.



تَسْلُفَتْ أَغْلِيهَا مَرُّ الرِّيحِ<sup>(١)</sup>،

تَوَاضَعَتْ سُورُ اللَّيْلِ<sup>(٢)</sup>،

سَتَدْعُوهُ ذَاغِي مَوَلَا<sup>(٣)</sup>

وبشرط الفرة<sup>(٤)</sup> أن لا يكون المضاف إليه ضميراً، وخالفه ابن جني<sup>(٥)</sup>، وجعل من ذلك: «لَا تَقْعُ نَفْسًا يَمِينًا»<sup>(٦)</sup>.

(١) بعض بيت من الطويل، لذي الرمة، وهو بتمامه:

نَشِئْتُ كَمَا انْعَزَتْ رِمَاحُ تَسْلُفَتْ أَغْلِيهَا مَرُّ الرِّيحِ التَّوَاسِعِ

تَسْلُفَتْ: حُرِّكَتْ. ينظر: الديوان ٧٥٤/٢، والكتاب ٥٢/١، وللقنطص ١٩٧/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦٢/١، والمذكر والمؤنث لابن الأثيري ١٨٩/٢، وتجليد اللغة ٨١/٦، والمختص ٢٣٧/١، وشرح التسهيل ١١/٢، والتذليل والتكميل ١٨٨/٦، وللقامد النحوية ١٢٩٣/٣.

(٢) بعض بيت من الكامل، لبربر، وهو بتمامه:

لَمَّا أَتَى حُرَّ الرِّيحِ تَوَاضَعَتْ سُورُ اللَّيْلِ وَالْبَالُ الْمَشْغُوعُ

ينظر: الديوان ٩١٣/٣، والكتاب ٥٢/١، ومجاز القرآن ١٩٧/١، وجمهرة اللغة ٧٢٣/٢، والحددة ٢١٦/٥، واللباب ١٠٤/٢، وشرح التسهيل ٢٣٧/٣، والتذليل والتكميل ١٩٠/٦، وعزارة الأدب ٢١٨/٤.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم توف له على نسبة، وهو بتمامه:

لَمَّا حُرِّقَ لَا تَبْعُدُ فَكُلُّ ابْنِ حُرِّقَ سَتَدْعُوهُ ذَاغِي مَوَلَا فَيَحِثُّ

روي: «سبدعووه»، ولا شاهد فيه. ينظر: معاني القرآن للقراء ١٨٧/١، والمذكر والمؤنث لابن الأثيري ١٨٦/٢، وأمثال ابن الشجري ١٩٥/١، والإصناف ٢٨٥/١، والبيان ٤٥٤، وشرح التسهيل ٢٣٧/٣، وللقامد النحوية ١٧٦٢/٤، وعزارة الأدب ٣٣٦/٢.

(٤) المذكر والمؤنث ١٠٣، وينظر: للخصص ١٨٢/٥.

(٥) المختص ٢٣٦/١.

(٦) الألعام ١٥٨، وهي قراءة ابن عمر وابن مسعود وأبي العالية. ينظر: المختص ٢٣٦/١، ومختصر ابن خالويه ٤٧، وشواذ القراءات للكرماي ١٨٢.

(٧) الخاشبة في: ٥٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٣٨٠، ٣٨١ من قوله: «وبشرط القراءة» إلى آخرها، ولم يعرها لابن هشام.



\* في "التسهيل"<sup>(١)</sup>: ويؤنث المضاف، ثم قال: وقد يرد مناج ذلك في التذكير، فدل على قلته، قال<sup>(٢)</sup>:

بِمَجْعَةِ الْحَسَنِ [فَاتِي] <sup>(٣)</sup> فَالْمُضْطَرِّ فَطَرُ فَتِ إِشْكُفِي صَيْدَ الْعَلْبَاءِ الْأَسْوَدِ<sup>(٤)</sup>  
وقال<sup>(٥)</sup>:

رُؤْيَا الْعَيْنِ مَا يُؤْوِلُ لَهُ الْأَمْرُ  
مُرُّ شِعْبٍ عَلَى اخْتِابِ الشَّوَابِ<sup>(٦)</sup>  
وقال<sup>(٧)</sup>:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْشُوفُ<sup>(٨)</sup>  
وقال<sup>(٩)</sup>:

إِسَاءَةُ مَنْ يَنْهَى

(١) ١٥٦.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٤) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٢٣٨/٣، والتذيل والتكميل ٦١/١٢.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٢٣٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٢١/٢، والتذيل والتكميل ٦١/١٢، ولبقاصد النجوة ١٢٩٥/٣.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْشُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي الْمَوَى يَزِدُّكَ تَوْبَا

ينظر: شرح التسهيل ٢٣٨/٣، والتذيل والتكميل ٦٠/١٢، ومعني اللبيب ٦٦٥، ولبقاصد النجوة ١٣١٨/٣، وخرزاة الأدب ١٠٦/٥.

(٩) لم أقف له على نسبة.



البيت (٢٧).

\* قوله: «مُوْهَلَا» اسمٌ للمفعول من: أَقْلَهُ لَكَذَا، إِذَا جَعَلْتَهُ أَهْلًا لَهُ<sup>(١)</sup>.

وإنما الشرط أن يكون أَهْلًا لذلك، لا أن يكون قد جعل أَهْلًا له، فإنَّ كون الشيء أَهْلًا للحذف ليس بفعلٍ الجاعل<sup>(٢)</sup>.

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد

(خ ٢)

\* قوله: «اتَّخَذَ مَعْنَى»: لا يريد بذلك ما هو الظاهر منه، وهو الترادف، وإنما يريد: أن يتساوى مبدأ على الذات الواحدة، فينبغي أن لا يضاف صفةً لموصوفٍ، ولا موصوفٌ إلى صفته، وإن لم يترادفا، ونظيره: فَوُهِمَ فِي الْخَيْرِ الْمَقْرَدُ: إنه لا بد أن يكون معنى المبتدأ، أو منزلاً منزله، نحو: زَيْدٌ أَعْوَكُ، ﴿وَأَرْزُقْنَهُ أَهْلَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «اتَّخَذَ مَعْنَى» احترازٌ من أن يتحدَّ لفظًا دون معنى، كقولك: مررت بعبدٍ عبيدٍ، وسَيِّدٍ سيِّدٍ<sup>(٤)</sup>.

\* استشكل من قال: الاسم هو المسمَّى إضافته إليه في: بِسْمِ اللَّهِ، فأجاب أبو

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إِسْمَاءُ مَنْ يَغِي عَلَى النَّاسِ مُوقِعٌ يَنْقُذُهُ مِنَ الْفُتْكَاءِ مَنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي

عَوْنُهُ: نفسه، والْفُتْكَاءُ: الهلاك، كما في: القاموس المخطط (ح و ب) ١/١٥٣، (هـ ل ك) ٢/١٢٦٨. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٣٨، وقنديل والتكميل ١٢/٦٦.

(٢) الحاشية في: ٥٩.

(٣) ينظر: المحكم ٤/٣٥٦، ونجاح العروس (أ هـ ل) ٢٨/٤٢. ويكون «مُوْهَلَا» على قلب القعدة ولا تحفيظاً، لسكونها إثر ضمة وأصله: مُوْهَلَا.

(٤) الحاشية في: ٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٨١، ولم يعرها لابن هشام.

(٥) الأحزاب ٦.

(٦) الحاشية في: ٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٣٨٤ إلى آخر الآية.



البقاء<sup>(١)</sup> بثلاثة أحوية:

أحدها: أن الاسم هنا بمعنى التسمية، والتسمية غير الاسم؛ لأن التسمية هي اللفظ بالاسم، والاسم هو اللازم للمسمى، فتقاربا.

الثاني: أن في الكلام حذف مضاف، تقديره: باسم مسمى الله.

الثالث: أن لفظة "اسم" زائدة، كقوله<sup>(٢)</sup>:

ثُمَّ اسْمُ الْمَلَأَمِ عَلَيْكُمَا<sup>(٣)</sup>

وليه ذهب أبو عبيدة<sup>(٤)</sup>، وأحفص<sup>(٥)</sup>، وقطرب<sup>(٦)</sup>.

وبعض الأسماء يضاف أبداً وبعض ذا قد يأتي لفظاً مفرداً

(خ ١)

\* اعلم أن الأسماء بالنظر إلى ثبوت الإضافة جواراً ووجوباً وامتناعاً ثلاثة أقسام:

(١) الثيبان في إعراب القرآن ٣/١، ٤.

(٢) هو ليند بن ربيعة العامري.

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إلى الحون ثم اسمُ السلام عليكما وترى بك حولا كتملاً فقد «تتلز

ينظر: الديوان ٢١٤، ومعاني القرآن للقراء ٤٤٨/١، ومجاز القرآن ١٦/١، وقواعد الشعر ٨٠،

وفراهر ٤٣٩/١، وتلخيص اللغة ١٨٤/٢، والخصائص ٣١/٣، وشرح السهيل ٢٣٣/٣، والمقصد

الحوية ١٣٠٠/٣، وحزارة الأدب ٣٣٧/٤.

(٤) مجاز القرآن ١٦/١.

(٥) لم أفت عليه في معاني القرآن له، وينظر: النكت والعيون للماوردي ٤٧/١.

(٦) معاني القرآن وتفسير مشكل لإعرابه ٧٧٢. وينظر: النكت والعيون للماوردي ٤٧/١. وقطرب

هو محمد بن المستبر بن أحمد البصري، أبو علي، أحد عمماء اللغة والنحو، أخذ عن سيبويه، له:

لمنلت، والأضداد، والأزمنة، وغير ذلك، توفي سنة ٢٠٦. ينظر: نزهة الألباء ٧٦، ومعجم الأدباء

٢٦٤٦/٦، وإنباء الرواة ٢١٩/٣، وبقية الوعاة ٢٤٢/١.

(٧) الخاشية ن: ٥٩.



ما لا يضاف أصلاً، مثل: أين، وكيف، وما لا يكون إلا مضافاً، مثل: سيوى، وألو<sup>(١)</sup>، وذو، وما تارة يضاف، وتارة لا يضاف، نحو: غلام، وكتاب.

وللإضافة تنقسم إلى قسمين: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، كما مثلت من: سيوى، وألو<sup>(٢)</sup>، وذو، وما يلزمها في المعنى دون اللفظ، مثل: كن، وبعض، وقبل، وبعد، ألا ترى أنها قد تُقطع عن الإضافة، ولكنها مع ذلك فيها معنى الإضافة باقي؟

وينقسم ملازم الإضافة أيضاً إلى قسمين: إلى ما يلزم الإضافة إلى المفرد، وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ما يلزم الإضافة إلى مفرد مضمّر، وما يلزم الإضافة إلى مفرد مظهر، وإلى ما يلزم الإضافة إلى مفرد أعظم من أن يكون ظاهراً أو مضمّراً، فالأول: مثل: وَخَذَكَ، وَابْنَيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، والثاني...<sup>(٣)</sup> مثل<sup>(٤)</sup>: سبحانه الله، وقبل، وبعد، وسيوى.

وينقسم أيضاً الثاني<sup>(٥)</sup> - وهو المضاف إلى الجملة - إلى قسمين: إلى ما يلزم إضافته إلى الجملة مطلقاً أعظم من أن تكون اسمية أو فعلية، وذلك: إذ، وحيث، وما يلزم إضافته إلى الفعلية فقط، وذلك: إذا.

وينقسم أيضاً إلى قسمين آخرين: إلى ما يجوز حذف مضافه لفظاً مع التعويض عنه، وهو: إذ، وإلى ما لا يجوز فيه ذلك، وهو: حيث، وإذا. وهذه الأحكام كلها مفهومة من النظم<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «قد يأت لفظاً»: فيه نقض للأدعية المذكورة أولاً.

(١) كنا في المخطوطة، ومشهور كتابها يوي زائدة: أولو.

(٢) كنا في المخطوطة، ومشهور كتابها يوي زائدة: أولو.

(٣) موضع انقطاع كلام لا أعلم مقداره، أشير إليه بعلامة الإخفاق، فانقطع في المخطوطة، ولعله تميل لهذا شوع ثلثي نحو: أولي، ولولات، وذو، وثات، كما في: أوضح المسالك ٣٠٥/٢.

(٤) الأمثلة الأربعة للنوع الثالث، وهو ما يضاف للظاهر والمضمّر.

(٥) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ١٧/ب.



وكنْتُ أحبُّ عنه بأنَّه كقولُه: «أما أبو الجهم فلا يَضَعُ العصا عن عاتقه»<sup>(١)</sup>، ثم ظهر لي فسادُ ذلك؛ لأنَّ الأتدية ثنائية، وإنما الجواب عنه بالإعراب، وهو أنَّ: «لفظًا» يقتدر: في اللفظ، و: «مفردًا» حال، أي: وبعضُ المضاف أبدًا قد يفرد في اللفظ، وهذا لا نزاع [في] صحته معي<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* [«وبعضُ الاسماءِ يُضافُ أبدًا»]: أي: وبعضها لا يضاف أبدًا، ونَحَت هذا المفهوم قسمان: ما لا يضاف أصلًا، وما يضاف وقتًا دون وقت، والقسمان موجودان، فالأقسام ثلاثة.

ثم قسم الذي يضاف أبدًا إلى قسمين: ما قد يُقطع في اللفظ، وما لا يُقطع، وهو الغالب<sup>(٣)</sup>.

\* وقولُه: «مفردًا» حال، وقولُه: «لفظًا» أي: في اللفظ، فحُرِّف الحافظ، وهذا النوع إذا حُرِّف منه الحافظ بُنِيتُ، ومثله: الأصولُ لَعْنًا، والفقهُ لَعْنًا، والكلمة<sup>(٤)</sup> اصطلاحًا.

والأحسنُ عندي في قولِه: «لفظًا» أن يكون تغييرًا عَوَلًا عن الفاعل، أي: قد يَأْتِ لفظُه مفردًا، أي: لفظُه لا معناه، فلا إشكال في تنكيره<sup>(٥)</sup>.

(١) بعضُ حديثِ ثوي رَوَه مسلم ١٤٨٠ من حديثِ فاصمة بنتِ قيس رضي الله عنها، وفيه: قالت: فلما خَلْتُ (أي: من عَمِّي) ذكرتُ له (أي: للرسول صلى الله عليه وسلم) أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما أبو جهم فلا يَضَعُ عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فضعوك لا مال له، الكحي أسامة بن زيد».

(٢) ما بين المتعوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) الحاشية في: ١٧/ب.

(٤) الحاشية في: ٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٨٥/١، ٣٨٦، ولم يعرها لابن هشام.

(٥) صلح عليها؛ لأنه كتبها أولًا: «والكلام».

(٦) الحاشية في: ٥٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٣٨٦/١ من قولِه: «والأحسن» إلى آخرها، ولم يعرها لابن هشام.



\* مثال ما يضاف أبداً لفظاً ومعنى: عند، ولذى، وكلاً، وكثاً، وسبحان، وبئة الشعر، ولعنك، ولعنرك، ولعنارى، ويخذ، وذو وذات بمعنى: صاحب وصاحبة، وألوا<sup>(١)</sup>، ولأث<sup>(٢)</sup>.

ومثال ما يضاف أبداً لفظاً وقد يقطع معنى: قبل، وبعد، وآل بمعنى: أهلي، وكن غير النعتية<sup>(٣)</sup>.

وبعض ما يضاف حتماً امتنع  
كوجد لي ودوالي سعدى وشد إلاء يدي للتي  
(خ ١)

\* [«ك: "وخذ"، "فلي"»: مثال للبعض الأول، لا باعتبار التقسيم إلى ما يقطع عن الإضافة<sup>(٤)</sup>.

\* [«وشد إلاء "يدي" لـ "فلي"»: كقوله<sup>(٥)</sup>]:

فَلْيَ فُلَيْ يَدِي مِسْوَرٍ<sup>(٦)</sup>

احتج بهذا من<sup>(٧)</sup> على ثونس<sup>(٨)</sup> في قوله: إن "ثبث" مفرد لا مثق، وإن ألقه قُبت

(١) كذا في المخطوطة، ومشهور كتابها يوم زائدة: أولو.

(٢) كذا في المخطوطة، ومشهور كتابها يوم زائدة: أولات.

(٣) الحاشية في: ٥٩.

(٤) الحاشية في: ١٧/ب.

(٥) هو أعرابي من بني أسد.

(٦) عثر بيت من الشقار، وصدره:

دعوت إلقا ناي مِسْوَرٍ ...

ينظر: الكتاب ٣٥٢/١، والمغريب ٧٨/١، والمخصص ١٥٦/٤، واللب ٤٦٥/١، وشرح السهيل ١٤٧/١، والتذيل والتكميل ٢١٢/٢، ومغني اللبيب ٧٥٣، وللقاصد الشحوة ١٣٠٦/٣، وعزلة الأدب ٩٢/٢.

(٧) الكتاب ٣٥٢/١.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٥١/١.



كما قُلبت الألف "على" و"لذى" و"إلى" مع الضمير، لا لأجل أنه منصوب، والألف مثلها في: رأيت الزيدَين.

قال ابن جني<sup>(١)</sup>: يمكن أن يجاب عن هذا البيت بأنه نوى الوقف على "لها"<sup>(٢)</sup>، وأنه ممن يقول: هذه أفتي، ثم أخرى الوصل بحرى الوقف.

حكى هذا عن أبي علي<sup>(٣)</sup>، ثم اعترضه بأن الوقف لا يحسن على المضاف دون المضاف إليه، وأجاب: بأن ذلك قد جاء، قال<sup>(٤)</sup>:

حَسَمَ بَحَارِي طَبَّ عَصْرِي<sup>(٥)</sup>

فتوى الوقف على "العصر"<sup>(٦)</sup>، ولهذا ضَعَفَ، قال: وإذا جاز مع أن المضاف إليه ضمير متصل، فَأَنْ يَجُوزَ مع الظاهر أَوَّلِي، ومثله:

يَا لَيْتَهَا قَدْ حَزَبَتْ مِنْ قَشَّة<sup>(٧)</sup>

ع: وقد يقال أيضًا في الجواب عن يونس: إن "لَيْتَكَ" لَمَّا كَانَتْ فِي الغالب هكذا: الإضافة فيها إلى الضمير؛ غلب عليها هذا الحكم، فقلبت الألف مع الإضافة إلى الظاهر، وللإعلام بأن ذلك ليس هو وجه إضافتها، بخلاف: "إلى"، و"لذى"،

(١) الخنصب ٧٩/١، وسر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢.

(٢) كذلك في المخطوطة مضبوطاً، ووجهه: لئى لأنه رباعى.

(٣) لم أقف على كلامه، وينظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٩/١، والتذيل والتكميل ١٧٩/٧.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز. شُخَارَ وَالْقَشْرُ: الأصل والنسب. ينظر: الخنصب ٧٩/١، ١٦٥، والخصائص ٢١٤/٣، والتمام ٢١٩، والفتاوى ٣٥٤/٣، وللمتع ١١٩/١، وحرزاة الأدب ٩٤/٢.

(٦) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) بيت من مشطور الرجز، نسب للمعاج، وبغيره، وللقناني الرجز. ينظر: ملحقات ديوان المعاج ٣٢٧/٢، وملحقات ديوان جرير ١٠٣٨/٣، وإصلاح الشطوط ٦٩، وتقديب اللغة ٤١٢/١٥، والخصائص ٢١٤/٣، والفيكم ٤٣٢/٤، وأمالى ابن السحري ٢٢٩/٢، وسفر السعادة ٦٠/١، ولسان العرب (ط م) ٣٦٣/١٢، والتذيل والتكميل ٧٠/١، وحرزاة الأدب ٤٩٣/٤.



و"على"؛ فزمن يكرر مع الظاهر والمضمر، فلا يَغْلِبُ عليهما حكم أحدهما، فتدبر ما قلته، فهو أَوَّلِي من قولهما<sup>(١)</sup>.

ع: وجه آخر من الجواب عن قوله:

فَلَيْتَ يَذِي مَسْنُونٍ<sup>(٢)</sup>

في كونه لم يرجع بالألف مع الظاهر، وهو أن الأصل: فَلَيْتَ يَذِي، بالهاء؛ لأن مَسْنُونًا قد مضى ذكره، فإذا أُعيد بقياسه أن يُعاد مضمرًا، فلما أتى بالظاهر في موضع للمضمر، عاقله مُعاملة المضمر<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* مثل بأربعة ألفاظ: مفرد، وقدمه؛ لأنه الأصل، وهو "وَحَدٌ"، ومختلف في إفراده، وهو "لَيْتٌ"، ومتعلق على تنبيهه، وهو الباقي، ويختتم بما؛ لأنها أَوَّلُ بالتأخير.

وأما "وَحَدٌ" فقال يُونُسُ<sup>(٤)</sup>: ظرفٌ، و: جاء وَحَدَهُ، معناه: على انفراده، والأصل: على وَحْدِهِ، ثم حُذِفَ الجار.

ولنا: لا زمان ولا مكان، فلا ينبغي أن يُجعل ظرفًا بقياسي، ثم إنك تقول: جاء القوم وَحْدَهُمْ، فتَوَحَّدَهُ مع الجماعة، مع أنه ليس بمصدرٍ عنده.

وقال غيره: مصدرٌ، ثم اخْتُصِفَ؛ قليل: كالأبوة والخلاوة، وقيل: مثل: أَلَيْتَ نَيْبًا، وقيل: مصدرٌ جارٍ على الصدر؛ لأنه حكي: وَحَدَ يَحْدُ وَحْدًا<sup>(٥)</sup>، فهذا فَعْلُهُ، وهو متعد، ومعنى: وَحَدَهُ: مرَّ به منفردًا، وهذا لم يَحْكِهِ ابْنُ عُصْفُورٍ<sup>(٦)</sup>، ولكنه قال في هذه

(١) الحاشية في: ١٧/ب.

(٢) بعض بيت من للشقارب، لأعرابي أسدي، تقدّم قريبًا.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الملحقه بين ١٧/ب و ١٨/أ.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٧٧/١، ٣٧٨.

(٥) كنا في المخطوطة، وفي مطبوعة كتاب "العين" للشقوب من: جَدَّة.

(٦) شرح جمل الزحاجي ١٦٠/٢.



الحكاية: إنما إنما تُعرف من كتاب "الغين"<sup>(١)</sup>، وتلخصت لنا ثلاثة أقوال على القول بالمصدرية، مشتجة على القول بجميع ما يمكن أن يقال في المصدر.

ورؤى على قول مُدَّعي المصدرية: بأن المصادر [التي]<sup>(٢)</sup> لا تستعمل لها أفعال لا تنصرف، ك: سبحانه، وهذه لها أفعال؛ اللهم إلا على من يجعلها كالأفعال.

وقين: وفي السانعة قول ثالث، وهو قيسم قول ثوبان وقول مُدَّعي المصدرية<sup>(٣)</sup>، وهو قول س<sup>(٤)</sup>، وهو أنه اسم موضوع موضع المصدر<sup>(٥)</sup> الموضوع موضع الحال، ومعنى: مررت به وخذته عند الخليل<sup>(٦)</sup>: أفرد به<sup>(٧)</sup> إفراداً، وعند الشيرازي<sup>(٨)</sup>: مررت به مُفَرِّداً، وهو أولي لأطراده، وفي<sup>(٩)</sup> نحو: لا إله إلا الله وخذته؛ لأنك لم تفرده، بل هو سبحانه الفرد بنفسه، وقوله<sup>(١٠)</sup>:

وَالَّذِيبِ أَخَذَهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخَذِي<sup>(١١)</sup>

(١) ٢٨١/٣.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) كذلك في المخطوطة، والصواب: المصدرية.

(٤) الكتاب ٣٧٧/١، ٣٧٨.

(٥) كذلك في المخطوطة، والصواب: المصدر.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٧٨/١.

(٧) كذلك في المخطوطة، والصواب: أفردته.

(٨) قشره في لفظه ٢٣٩/٣، مثل تفسير الخليل، ولحقني عنه إحادة التفسير للشويع إليه هنا.

ينظر: شرح كتاب مبيوه للسراي ١٥٤/٥، والتذيل والتكميل ٣٦/٩.

(٩) كذلك في المخطوطة، ولعل الصواب: في.

(١٠) هو الربع بن ضبع الفزاري.

(١١) بعض بيت من التشرح، وهو بتمامه:

وَالَّذِيبِ أَخَذَهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخَذِي وَأَخْشَى الرِّهَاقَ وَالْعُرَا

ينظر: الكتاب ٩٠/١، والنوادر لأبي زيد ٤٤٦، ومعاني القرآن للأخفش ٨٦/١، والمحجة

٤٠٤/٤، والمختصب ٩٩/٢، وأما في القائي ١٨٥/٢، والمحكم ٢١٥/٨، والتذيل والتكميل

٣٧/٩، وشفاصد النحوية ١٣١٩/٣.



أي: منفردًا.

وأما بقية الألفاظ فمشتقة لفظًا، مجموعة معني، وكذا أخوالها: هَذَا ذَيْكَ، وَهَذَا ذَيْكَ،  
لَمَرَأَ بِالْمَجْمَعِ الشَّكْوَرُ، وأنه يعود مرة بعد أخرى، و"كَيْتُ" من: أَلَبَ بِالْمَكَانِ، أي: أقام  
به<sup>(١)</sup>، و"سَعْدُكَ" من المساعدة الثانية<sup>(٢)</sup>، و"ذَوَالَيْكَ" من اللدولة، بمعنى: فعلنا ذلك  
ذَوَالَيْكَ متداولين، أي: متعاقبين<sup>(٣)</sup>، وهو في موضع الحال.

قال الأعظم<sup>(٤)</sup>: فإن قيل: كيف والإضافة للكاف مانعة من الحالية؟

قلنا: إنما هي حرف خطاب.

و"هَذَا ذَيْكَ" من<sup>(٥)</sup>: هَذَا هَذَا، ذَا<sup>(٦)</sup> أسرع، ومنه: الْهَذُّ في القراءة، وفي الضرب<sup>(٧)</sup>،  
وإنما يثنى للتكثير، "ذَوَالَيْكَ" بمعنى: خَوْلُكَ<sup>(٨)</sup>، وَلَيْكُ لأنه يريد الإحاطة من كل وجه<sup>(٩)</sup>.  
\* قوله: «وَضُدُّ إِعْلَالَةٍ»: كالتيت للشهور<sup>(١٠)</sup>، ومعناه: دعوتك [ثانية]<sup>(١١)</sup>  
أصابتني، وأحارني بالمراد، وبعضُ قَيْلَيْنِ؛ لأخما الدافعتان إليه ما سألته.

(١) ينظر: الصحاح (ل ب ب) ٢١٦/١، والهمك ٣٦٧/١٠.

(٢) ينظر: تذيب اللغة ٤٣/٢، والصحاح (س ع د) ٤٨٧/٢، والهمك ٤٦٨/١.

(٣) ينظر: جهرة اللغة ٤٣٧/١، ١٢٧٣/٣، والهمك ٤٢٩/٩.

(٤) تحصيل عين الذهب ٢٢٠، وينظر: شرح جمل الزحاجي ٤١٥/٢، والتبديل والتكميل  
١٨٤/٧، ٢٤٨/١.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) كلما في المخطوطة، والصواب: إنا.

(٧) ينظر: جهرة اللغة ١٢٧٣/٣، والهمك ٩٦/٤.

(٨) ينظر: جهرة اللغة ١٣٠٩/٣، وتذيب اللغة ٢٢٦/٥.

(٩) الحاشية في: ٦٠، ونقل بسين في حاشية الألفية ٣٨٦/١ من لَوْحًا إلى قوله: «أَوَّلُ  
بِلْتَاخِير»، ولم يرها لاسن هشام.

(١٠) للتقديم قريبًا، وهو قول أعرابي أسدي:

دَعَوْتُ إِيْمًا نَائِي مِسْوَرًا      فَنَبِيَّ فُلَيْيَ بَدَيْي مِسْوَرًا

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في تحصيل عين الذهب ٢٢٢، والسباق يقتضيه.



قال ابنُ عُصْلُومٍ<sup>(١)</sup>: وَبَرَكْتُ قَوْلَ الْأَعْلَمِ<sup>(٢)</sup>؛ بَأَن كَوْنَ الْكَافِ حَقًّا لَا يَنْقَاسُ، وَأَن تَوْنَ انْتِثَابًا لَا تُحْذَفُ لِعَبَرٍ إِضَافَةٍ.

قال: لِيُثَبِّتَ الْإِضَافَةَ.

فلنا: لم يثبت.

قال: إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَا ذَكَرْتُ قَسْطًا<sup>(٣)</sup>؛ لِأَن الْمَصْدَرِ الْمُضَافَ إِلَى غَيْرِ فَاعِيِ الْفِعْلِ الْفَاعِلُ لَهُ يَكُونُ تَشْبِيهًا، كَمَا: ضَرَبْتَ ضَرْبًا، يَكُونُ الْمَعْنَى: تَضَارَعْنَا مِثْلَ شِدَائِيَّتِكَ، وَأَجْتَنَبْتَ إِجَابَتَكَ لِعَبَرِكَ. وَالزَّمُّ طَاعَتٌ لِرُؤُوسِكَ طَاعَةٌ غَيْرُكَ، الْأَوَّلُ تَفْسِيرُ 'لَا تُسَعِّدُكَ'، وَالثَّانِي 'لَا تُبَيِّتُكَ'، وَكُنَّا الْقَوْلَ فِي الثَّانِي، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

فلنا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ: إِجَابَتَكَ لِعَبَرِكَ إِذَا أَحْبَبْتَهُ، وَكُنَّا فِي الْبَاقِي، كَمَا قَالُوا: دَفَّقْتَهُ ذَلِكُ الْبَلْعِ خَبَرُ الْفُتُلِ<sup>(٤)</sup>.

وَالزَّمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجَمْلِ حَيْثُ وَإِذَا يَتَوْنُ يَحْتَمِلُ

(خ ٢)

\* قَوْلُهُ: «و» إِذْ: فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

عَلَّ تَرْجَعُ لِيَالٍ لَدُنْ تَضَيَّرَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَقْنَانُ<sup>(٦)</sup>  
وقولهم: مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ؛ فَإِنَّمَا الْإِضَافَةُ إِلَى جَمْلَةٍ تُحْدَفُ أَحَدُ جُزْأَيْهَا، أَيْ: إِذْ ذَاكَ

(١) شرح جل الزجاجي ٤١٥/٢، ٤١٦.

(٢) تحصيل عين الذهب ٢٢٠.

(٣) كنز في الخطوط، والصواب: قَسْطًا.

(٤) قول للعرب رواه سيويه في الكتاب ٣٥٧/١، وأبو عبيد في الأمثال ٣١٦، والحرار: المبدق، وهو كل ما دقت به. ينظر: فصل للمقال ٤٣٤.

(٥) الحاشية في: ٦٠.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من البسيط. ينظر: النادر لأبي زيد ٤٩٤، والمحاسب ١٢٩/١، وأمثال ابن الشعري ٤٨٩/٢، وتوجيه النعم ٥٢٨، والتذيل والتكميل ٢٩٣/٧، ومغني اللبيب ١١٧.



كذلك<sup>(١)</sup>، وعُدَّت الحبر في ذلك كخُلْفِه في قوله<sup>(٢)</sup>:

أَنتُمْ جَمَلٌ خَلِيلًا لَوْ يَخْلُفُ نَحْنُ      هَجْرًا كَوَلِيطٍ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالْجَسَدِ<sup>(٣)</sup>  
أي: جَمَلٌ أَكْثَرُهُمْ بِهَا خَلِيلًا.

ومن ذلك في "إِذْ": قولُ الأَخْطَلِ:

كَانَتْ عَنَابِلُ إِلَافٍ<sup>(٤)</sup> عَهْدُهُمْ      إِذْ لَحْنٌ إِذْ ذَاكَ دُونَ الثَّامِي إِحْوَانًا<sup>(٥)</sup>  
حبر "لحن" و"ذاك" محذوفان، والمعنى: عَهْدُهُمْ إِحْوَانًا إِذْ لَحْنٌ مَتَأَلَفُونَ، أو: مَتَأَحُونَ، والدليل على الأول: ذكر الأَلَفِ، وعلى الثاني: ذكر الإِحْوَانِ، وأراد: إِذْ ذَاكَ كَانَتْ، وليست "إِذْ" حبرًا عن "لحن"، لأنه يَحْتَمِلُ، بل "إِذْ" الأولُ ظرفٌ لـ"عَهْدُهُمْ"، وأما الثانية فعمامُها الحبرُ المُقَدَّرُ بِ: مَتَأَلَفُونَ، أو: مَتَأَحُونَ، وعاملُ "دُونَ": إما "عَهْدُهُمْ"، أو الحبرُ المحذوف، أو محذوفٌ على أنه في الأصل صفةٌ لـ"إِحْوَانًا"، ثم صار حالًا لأن المكان يكون حبرًا وحالًا للأَعْيَانِ.

فإن قيل: لَأَمْ تَوَلَّيْتُمُ الْإِشَارَةَ بِ"ذَاكَ"؟

فالجواب: إلى التحاور<sup>(٦)</sup> الذي دلَّ عليه ذكرُ المثال<sup>(٧)</sup>.

\* مثالُ إضافة "إِذْ" إلى الجملة الاسمية: ﴿إِذْ الْأَعْتَلُ فِي أَصْنَعِهِمْ﴾<sup>(٨)</sup>، وفي صدرها ماضي: ﴿وَلِذَ بَوَلَّيْنَا﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿وَلِذَ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>، وفي فُصْهَا مضارع:

(١) بعدها عبد ياسين: «و: من حيث الجملة كذلك».

(٢) هو الأَخْطَلُ.

(٣) بيت من البسيط، ينظر: ملحقات الديوان ٥٢٤، والكتاب ٢٣٨/٢، والانتصار ١٥٤، وسر صناعة الإعراب ٥٠٨/٢، والتذيل والتكمين ٢٩٣/٧.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولصواب ما في مصادر البيت: أَلَفِ.

(٥) بيت من البسيط، تقدَّم في باب "كان" وأعرافها.

(٦) كذا في المخطوطة وعند ياسين، ولعلَّ الصواب: التحاور.

(٧) الحاشية في: ٦٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٨٨/١، ٣٨٩، ولم يعرفها لابن هشام.

(٨) غفر ٧١.

(٩) الخج ٢٦.

(١٠) الأعراف ١٦٤.



﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

\* "إِذْ" على أقسام:

أحدها: أن تكون ظرفاً لزمان ماضٍ، نحو: ﴿وَالَّذِكْرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَبِيلٌ﴾<sup>(٣)</sup>،  
﴿وَالَّذِكْرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَبِيلًا﴾<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن تكون ظرفاً لزمان مستقبل، وذلك على جهة المجاز، نحو: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ  
يُوحْيِي لِي مَرِيَمَ﴾<sup>(٥)</sup>، لأن "إِذْ" بدل من: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>، وهو مستقبل للمعنى،  
﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ \* ﴿إِذْ الْأَفْكَانُ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿يَوْمَهُمْ يُخْبَرُ أَخْبَارَهَا﴾<sup>(٨)</sup>، للمعنى، ولتقديم:  
﴿إِنَّا زَلَّلْنَاهُ﴾<sup>(٩)</sup>، وقال<sup>(١٠)</sup>:

عَفَى بِمَا لُفِيَ الْوَقْطَانُ خَابَتْهُ إِذِ الشَّقَاءُ بِأَرْضِ اللَّهِ وَالْعَزَلُ<sup>(١١)</sup>  
الثالث: أن تكون للتعليل، نحو: ﴿وَإِذْ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾<sup>(١٢)</sup>، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا

(١) الأعراف ٣٧.

(٢) الأأنال ٧.

(٣) الحاشية ٦: ٦٦.

(٤) الأأنال ٦٦.

(٥) الأعراف ٨٦.

(٦) المائدة ١١٠.

(٧) المائدة ١٠٩.

(٨) غفر ٧٠، ٧١.

(٩) الزلزلة ٤.

(١٠) الزلزلة ١.

(١١) هو عيسى بن خالد بن الوليد الخزرجي، أبو سعد، شاعر عباسي.

(١٢) بيت من البسيط، ينظر: أمالي لبقالي ٢٥٩/١، وشرح التسهيل ٢١٣/٢، والطنين

والكميل ٣١٤/٧.

(١٣) الكهف ١٦.



يوم. (١)، ﴿وَلَنْ يَكْفُرَكُمْ الْيَوْمَ لِأَعْلَمْتُمْ﴾ (٢)، وقوله (٣):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ

البيت (١)، وقوله (٢):

أَلَا زَجَلٌ أَخْلَوْهُ زَجَلِي وَنَقِي تَسْلَعُ عَنِّي السَّعَرُ إِذْ نَأَتْ قَابِلُهُ (٣)

والرابع: أن تكون للمفارقة، كقوله (٤):

فَهَيْتَا (٥) تَحْمُرُ بِالْأَرْكَ مَعَا إِذْ أَنَى زَايَجْتُ عَلَى جَمَلَةٍ (٦)

إِسْتَقْبَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

البيت (١)،

(١) الأحقاف ١١.

(٢) الزمر ٣٩.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) بعض بيت من البسيط، وهو تمامه:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيبٌ وَإِذْ مَا مَثَلُهُمْ بَشَرٌ

ينظر: الديوان بشرح الخازن ٣١٦/١، والكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩٩/٤، والمخصص ١٠٧/٥، وتوجيه اللع ١٤٦، وشرح التسهيل ٣٧٣/١، وتغليص الشواهد ٢٨١، والقصص النحوية ٦٣٩/٢، وعرائة الأدب ١٣٣/٤.

(٥) هو علقمة بن خثيلة.

(٦) بيت من الطويل. أحلوه: ألقه. ينظر: الديوان ٩٤، وإصلاح لشلق ١١٩، ٣٠٦، وجمهرة اللغة ٥٧٠/١، وقذوب اللغة ١٥١/٥، والمخصص ٢٠/٤، والتذيل والتكميل ٢٩٧/٧.

(٧) هو جميل بن منقر الغدري.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: يَتَمَّا، وبه يستقيم الوزن.

(٩) بيت من الخفيف. ينظر: الديوان ١٨٨، ومعاني القرآن للقرطبي ٤٥٩/١، والأغاني ٢٩١/٨، وشرح جبل الزجاني ٤٠٥/٢، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢، والتذيل والتكميل ٢٩٨/٧، ومغني اللبيب ٤١٠.

(١٠) بعض بيت من البسيط، بحرف الغدري، وهو تمامه:



بَيْنَمَا النَّاسُ عَسَىٰ عَلَيْهِمَ

الْبَيْتُ<sup>(٢٨)</sup>.

\* ع: يقولون: يُضَافُ إِلَى الْبَيْتِ: أَسْمَاءُ الزَّمَانِ، وَ"ذُو"، وَ"آبَةُ"، وَيَقِي عَلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ أُخْرَى: "حَيْثُ"، وَ"قَوْلُ"، وَ"قَاتِلُ"، قَالَ<sup>(٢٩)</sup>:

وَقَوْلُ<sup>(٣٠)</sup>: يَا لِلْكُھُولِ يُنْهَضُ مِنَّا مُشْرِعِينَ الْكُھُولِ وَالشُّبَّانَا<sup>(٣١)</sup>

قَالَ<sup>(٣٢)</sup>:

وَأَخْبَثُ قَاتِلًا: كَيْفَ أَنْتَ؟ بِصَالِحٍ خَلِي مَلَلْتُ وَنَلِي عُوَاذِي<sup>(٣٣)</sup>

إِفْرَادٍ إِذْ وَمَا كَاذَ مَعْنَى كَاذَ أَضَفَ جَوَازًا نَحْوَ حِينَ جَاءَ نِيذَ

استظهر الله عرواً وارضى به فينما العسرُ إذ دارث مياسرُ

ينظر: الكتاب ٥٢٨/٣، وعبود الأعيان ٣٢٨/٢، وهامس ثعلب ٢٢٠، والهمك ٣٠٢/٦، وتوجيه اللمع ٥٢٧، وشرح السهيل ٢٠٩/٢، والتذليل والتكميل ٣٠١/٧، ومغني اللبيب ١١٥. (١) صدر بيت من الرمل، للأخوه الأزدية، ومعه:

إِذْ قَتَرُوا فِي هَوًى مِنْهَا نَقَلُوا ...

ينظر: الديوان ٧٣، والحماسة البصرية ١٦٥/١، والتذليل والتكميل ٣٠١/٧، وحزنة الأدب ٦١/٧، ٣٦٢/١١.

(٢) الحاشية في: ٦١.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: قوب، بلا واو، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيت من الخفيف. ينظر: شرح السهيل ٩٧/٢، والتذليل والتكميل ١٤٧/٦، ومغني اللبيب ٥٥١.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من الكامل. ينظر: شرح السهيل ٩٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٢١/٤، والتذليل والتكميل ١٤٧/٦، ومغني اللبيب ٥٥١، ولقاصد النحوية ٢٠١٣/٤.

(٨) الحاشية في: ٦١.



واين أو اعرب ما كاذ قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنا

(٢٤)

\* قوله: «واختَرُ بنا» البيت: ومن ثم أُحيز في قول امرئ القيس:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ بِلْعَدَارِي عَطِيَّتِي<sup>(١)</sup>

أن تكون في موضع خفضٍ عطفاً على قوله:

وَلَا بَيْنَنَا نَوْمٌ بِنَارَةٍ جَلْجَلٍ<sup>(٢)</sup>

وأن تكون مفعولاً بتقدير: اذْكَرْ، وهو أرجح؛ لأنه لم يَرَوْ أحدٌ بخص "قوم"<sup>(٣)</sup>، كما رُوي:

عَلَى جِيٍّ غَائِبَتْ<sup>(٤)</sup>

بالخفض وبالفتح، وتحتمل أنه رفع عطفاً على "يوم"، أو نصب عطفاً على "يومنا".

"بِلْعَدَارِي" متعلقٌ بـ"عَقَرْتُ"، وأصله بكسر الراء، وَفُتِحَ تخفيفاً، وإنما لم يَجُزْ ذلك في القاضي؛ لأن الجمع أَثَقُلَ من المفرد، هذا الذي عندي، ونقل الشُّخْص<sup>(٥)</sup> أنه<sup>(٦)</sup> اعتلَّ بأن في الكلام "مَاعِلٌ" بالفتح، كـ: طابع، وعاطم، فحالفوا الإلياس، ولا كذلك:

(١) صدر بيت من الطويل، تقدّم بتمامه في باب للفعول له.

(٢) عجز بيت من الطويل، تقدّم في باب للتوصل.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب: يوم.

(٤) بعض بيت من الطويل، للشاعبة الديلمي، وهو بتمامه:

على حين عَائِثٌ للشيب على الدُّبَا      وقُلْتُ: أَلَا، أَمْشِجْ ولشيب وزعْ؟

ينظر: الديوان ٣٢، والكتاب ٣٣٠/٢، والأصول ٢٧٦/١، والوصف ٥٨/١، والاقتضاب ١٣٥/٣، والإيضاح ٢٣٦/١، وشرح جمل الزحاجي ١٠٦/١، وللقاصد النحوي ١٣٢٥/٣، وحرارة الأدب ٥٥٠/٦.

(٥) شرح القصائد السبع ١١٢/١.

(٦) أي: التحليل بن أحمد.



الْعَدَازَى؛ لانتفاء: فَعَالَى؛ فلا يُبَاسَنُ<sup>(١)</sup>.

\* ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾<sup>(٢)</sup> في هذا الموضع نصيبان: متواتر، وهو نصب "يوم"، وتخرجه على قول الكوفي<sup>(٣)</sup>. وشاذ في "يصدقهم"، قرئ: "يصدقهم"<sup>(٤)</sup>، وخرجه فاعلاً على ثلاثة: إما مصدر للصادقين، وإما مفعول له، أو على إسقاط اللام.  
ط<sup>(٥)</sup>: والفاعل فيهن ضمير تعالى، أو ضمير العمل<sup>(٦)</sup>.

وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ومن بنا فلن يفتدا

(خ ٢)

\* أقول: ينبغي أن يكون أصل خلاف الفريقين في علّة محل الوفاق، وهو المضاف لفعل الماضي: هل يبي حملاً على "إذ" و"إذا"، لشيء مما في النظرية الزمانية والشمسية والاستقبال والإجماع، أو يبي لإضافته إلى الشيء؟ كما يبي "بئس" في قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) الحاشية في: ٦٦.

(٢) للثالثة ١١٩، وهي قراءة رافع، وقدمها: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الْكَافِرِينَ يَصِدْقُهُمْ﴾. ينظر: السبعة ٢٥٠، والإقناع ٦٣٧/٢.

(٣) أنه يجوز بناء أسماء الزمان للضافة إلى جملة فعلية مصدرية بمضارع معرب. ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٣٢٦/١، ٣٢٧، ومشكل إعراب القرآن ٢٢٧، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، والتلخيص والتكميل ١٠٢/١٢.

(٤) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٦٧/١، والبحر المحي ٤٢٢/٤.

(٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٦٧/١، نقلاً عن "التذكرة"، ولم أقف عليه في محارها لابن جني، ولا في غيره من كتبه.

(٦) لم أهدأ إلى المراد بهذا الرمز، وقد تقدم له نظير في باب "كان" وأحوالها.

(٧) الحاشية في: ٦٦.

(٨) هو امرؤ القيس.



فَأَذْبَرَنَ كَالْمَرْجَعِ الْمُفْعَلُ بَيْنَهُ يَجِيءُ مُجْعَمٌ فِي التَّعْبِيرَةِ مَحْمُولٌ<sup>(١)</sup>  
 قَالَ الْفَرَّاءُ<sup>(٢)</sup>: "بَيَّنَّ" مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَأَقْرَبُ عَلَى نَصْبِهِ؛ لِيَذُلَّ عَلَى أَصْلِهِ.  
 وَقَالَ الثَّانِيهِ<sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِهِ:

وَمِنْ يَتَرَكُ الْبَلَّ الشَّخَالَفَ بَيْنَهَا أَخَا لِأَخٍ يُرْجَى وَمَأْتُورُهُ الْفَيْدُ<sup>(٤)</sup>;  
 "بَيْنَهَا" فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِإِسْنَادٍ "الشَّخَالَفَ" إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ يُجْبَى؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيِّ مَعِ  
 إِجْمَاعِهِ. انْتَهَى.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: يُجْبَى لِلضَّافِ إِلَى الْجُمْلَةِ، بخلاف الثاني<sup>(٥)</sup>.

وَالزَّمُوا إِذَا إِضَافَةٌ إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِ إِذَا اعْتَلَى  
 (خ ١)

"قَوْلُهُ: «وَالزَّمُوا» إِذَا" إِلَى آخِرِهِ: "إِذَا" ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَفِيهَا  
 مَعْنَى الشَّرْطِ، غَالِبًا.

وَقَوْلِي: «غَالِبًا» عَائِدٌ إِلَى الْجَمْعِ.

أَمَّا قَوْلِي: «ظَرْفٌ» فَإِنَّهَا قَدْ تَقَعَّ غَيْرَ ظَرْفٍ فِي مَوْجِبِينَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ زَمَانَ الْخُرُودِ مِنَ الْإِسْتِقْبَالِ وَالشَّرْطِ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

(١) بيت من الطول. المَرْجَعُ لِلْفَعْلِ: الْخُرُودُ الَّذِي قُعِلَ بَيْنَهُ بِاللَّوْكَو، وَجِدَ: عُثِيَ، وَقَعِمَ مَحْمُولٌ:  
 كَرِيمُ الْعَمِّ وَالْحَالِ. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانُ ٢٢، وَجَهْرَةُ أَشْعَارِ الْعَرَبِ ١٤٠، وَالْمَعَانِي الْكَبِيرُ ٦٩٧/٢،  
 وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّعِ ٩٤، وَكِتَابُ الشَّعْرِ ٤٣١/٢، وَالتَّحْقِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٥٤/٨.

(٢) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّعِ ٩٤.

(٣) شَرْحُ التَّحْقِيلِ ٢٣١/٢.

(٤) لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نَسَبَةٍ.

(٥) بيت من الطول. مَأْتُورَةُ الْهِنْدِ: سَيْفٌ مَوْشَاةٌ مَنَسُوبَةٌ إِلَى الْهِنْدِ، كَمَا فِي: تَاجِ الْعُرُوسِ (أ) ث

(ر) ٢٠/١٠. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّحْقِيلِ ٢٣١/٢، ٢٦٢/٣، ٢٦٥، وَالتَّحْقِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٥٣/٨،  
 ١٢٥/١٢.

(٦) الْخَاشِعَةُ فِي: ٦١.







وذلك يوم القيامة، ﴿وَلَوْ رَزَقْنَاهُ الْقُنُطُبَ مَوْفُوتٍ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَوْ رَزَقْنَاهُ الْقُرْصُ﴾<sup>(٢)</sup>،  
قال الطُّرْبُ<sup>(٣)</sup>؛ إذا يفرعون، وقال الشاعر:

وَلَقَدْ بَانَ بَيْنِي وَالْكَأْسِ طَبِيبًا      سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ الشُّطُومُ<sup>(٤)</sup>  
البيت لغنم<sup>(٥)</sup> بن شُلَيْب<sup>(٦)</sup>، وقال أبو<sup>(٧)</sup> الشَّجِيع:

ثُمَّ سَرَّاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ سَخَرَى  
بَحَابِ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِ الْعَالِ<sup>(٨)</sup>

وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>:

نَا ذَاقَ لُبْسَ نَعِيشَةٍ وَنَجِيعَهَا      فَيَسَا غُشَى أَخَذَ إِذَا لَمْ يَغْشَى<sup>(١٠)</sup>

(١) سبأ ٣١.

(٢) سبأ ٥١.

(٣) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ٥٣٨، وينظر: جامع البيان للطبري ١٣٤/٩، وقتهيب  
الفة ٣٧/١٥، والقول فيهما غير منسوب.

(٤) بيت من الوافر. روي: «وقد تغوَّرت»، ولا شاهد فيه. ينظر: مجاز القرآن ٢١/١، والألفاظ  
٢٧٢، والتهذيب ١٨٩/٢، واللمعة ٢٠٠/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٧٢/٢، والهمكم  
١٩٠/١، والتذيل والتكميل ٣١٢/٧، ومعنى القلب ١٣٠.

(٥) هو ابن شُلَيْب الأسدي، أبو عرار، كثير الشعر في الجاهلية والإسلام، أسلم وشهد القادسية.  
ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٩٠/١، ١٩٦، ومعجم الشعراء ٢١٢.

(٦) ينظر: منتهى العلب من أشعار العرب لابن ميمون البغدادي ٧٦/٨، وعنه: الديوان ٤٩،  
ونُسب إلى بُرَيْج بن مسهر الطائي في مجاز القرآن والحماسة والتهذيب وغيرها من مصادر البيت.

(٧) هو الفضل بن قدامة، رُحِمَاكَ كَانَ يقتصد فيجيد، عاصر هشام بن عبدالمطلب. ينظر: طبقات  
فحول الشعراء ٧٣٧/٢، ومعجم الشعراء ٣١٠.

(٨) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٤٦٣، والمثلثب لكرج ١٠٣، وقتهيب اللفظ  
٣٩/١٥، وأمالى ابن الشجري ٦٧/١، ١٥٣، والتذيل والتكميل ١٠٩/١، ٣١٢/٧.

(٩) هو الكُتَيْب بن زيد الأسدي.

(١٠) بيت من الكامل. ينظر: الديوان ٢٤٦، ومعاني القرآن لقراء ٢٤٤/١، وشرح القصائد  
السميع ٤٢٢، وشرح التسهيل ٢١٢/٣، والتذيل والتكميل ٣٣٤/٤.



أُشْدَهُ تَعَلَّبٌ<sup>(١)</sup>.

وأما: «فيها معنى الشرط» فلا كما قد نحو منه، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعْ إِذَا يَقْتَنُ<sup>(٢)</sup>﴾، أي: أقمم بالليل وقت غمها إليه.

واعلم أنه<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* و"إذا" على أقسام:

أحدها: أن تكون ظرفاً لنا يُستقبل من الزمان، نحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُسْتَوْفُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن تكون لنا مضى من الزمان، نحو: ﴿وَلَا عَلَى الْيَبِىْكَ إِذَا مَا أَوْلَى<sup>(٥)</sup>﴾،  
﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً<sup>(٦)</sup>﴾ الآية<sup>(٧)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

مَا ذَاقَ بُؤْسَ تَحِيْرَةٍ وَبُعِيْثَهَا      فِيمَا مَضَى أَحَدٌ إِذَا لَمْ يَغْشَوْ<sup>(٩)</sup>  
وقوله<sup>(١٠)</sup>:

وَنَدْمَانِ لَيْدُ الْكَلْسِ جِلْبَانِ      مَقْبُوثٌ إِذَا تَغَوَّرَتْ الشُّعُوْمُ<sup>(١١)</sup>

(١) بحاله ٤٦٢.

(٢) التيل ١.

(٣) كما في المخطوطة، ولم أنف للكلام فيها على شمة.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة للوحة بين ١٧/ب و ١٨/أ.

(٥) الماتقون ١.

(٦) النوبة ٩٢.

(٧) الجمعية ١١.

(٨) هو الحميت بن زيد الأسدي.

(٩) بيت من الكامل، تقدم قريباً.

(١٠) هو أريج بن مسهر الصافي، وقيل: عمرو بن شمس الأسدي.

(١١) بيت من الوافر، تقدم قريباً.



الثالث: أن تكون للمفاجأة، نحو: فإذا الأسد، وقوله<sup>(١)</sup>:

لَبِنَا نَسْرُ الشَّاسِ

البيت<sup>(٢)</sup>، وقوله<sup>(٣)</sup>:

وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَخْيَارِ

البيت<sup>(٤)</sup>، وقوله<sup>(٥)</sup>:

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي قُتُونِ الْأَمَانِي إِذَا زَكَّيْتُ الشُّنُونِ مُؤَابٍ<sup>(٦)</sup>

\* قوله: «وَالزَّكُّوا إِذَا»: قد يقال: هذا ما لم تكن ظرف مكان، فإنما لا تضاف إليه، لا إلى «صبي ولا فعلي»، نحو: حرحت فإذا الأسد، وإنما الذي ذكره إذا كانت زماناً.

والجواب: أن الظاهر<sup>(٧)</sup> يرى أن الأولى [كونها]<sup>(٨)</sup> حرفاً.

وقد يقال: «إذا» الزمانية ضربان: جازمة وغير جازمة، فحطه أن يقول: هذا ما لم

(١) قاله حُرَّة بنت النعمان بن المنذر.

(٢) بعض بيت من الطويل، تقدّم قريباً.

(٣) هو حُرث المُدَرِّي.

(٤) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

وَبَيْنَمَا لَرَّةٌ فِي الْأَحْيَاءِ تُلْتَبِطُ إِذَا هُوَ فِي الرُّثْسِ تُغْفَوُ الْأَعْيُورُ

روي: «إذا صار في الرمي»، ولا شاهد فيه. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢٢٢/٥، وحيون الأخبار ٣٢٨/٢، ومجالي ثعلب ٢٢٠، والمتنكر وبلوت لابن الأباري ٥٤٦/١، وأسالي القاضي ١٨٢/٢، وتغليب اللغة ١٢/٢، والحماسة البصرية ٩٢٥/٢، وتخليص الشواهد ٨٨.

(٥) لم أقب له على نسبة.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: مؤان. وهذا بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٢١٥/٢، والتذيل والكمين ٣٣١/٧، وإرشاد الضرب ١٤١٤/٣.

(٧) الحاشية في: ٦٦.

(٨) شرح التسهيل ٢١٤/٢.

(٩) ما بين المعطوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.



يكن<sup>(١)</sup> جازمة، نحو:

نَزَلَ فِي حَدَثٍ<sup>(٢)</sup> وَاللَّهُ نَزَلَ فِي كَذَا إِنَّا لَنَحَدِّثُ بِهِمْ نَقِيْدٌ<sup>(٣)</sup>  
فقد يُنْعَج هذا، ونحكي ابن الحاجب<sup>(٤)</sup> "اخلاف في "متى" و"إذا" في إضافتها<sup>(٥)</sup>، مع أن  
"متى" جازمة، وظاهر كلامه أن المخالفة فيهما واحد.  
فإن قلت: فلم لم تحرم "إذا" في الغالب؟

قلت: لأن وضعها مخالف لوضع الشروط؛ لأنها إما تحقق كونه، نحو: ﴿إِذَا أَسْمَاُ  
أُنْقِضَتْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾<sup>(٧)</sup>، ولا يقال: إن قامت القيامة عذب الله الكافرين،  
بل: إذا، كما لا يقال في أحسن الكلام: إذا دخلت الدار فأنت طالق، وإنما وضع  
أدوات الشروط على احتمال الوقوع وعنده، فلها لم نحر<sup>(٨)</sup> غائباً، قال ذو الرثمة:  
تُعْطِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّشْلِ بِخَائِفَةٍ عَنِّي إِذَا مَا اسْتَوَى فِي عَزِّزِي تَيْبٌ<sup>(٩)</sup>

(١) كنا في المخطوطة، والنصواب: تكن.

(٢) كنا في المخطوطة، والنصواب ما في مصادر البيت: يَنْقُضُ.

(٣) بيت من البسيط، للفرزدق. يَنْقُضُ: أم صائغة ومُذَكَّرَةٌ اسْمٌ إلَاسٍ مِن مَضَرٍّ، والمُزَادُ الشَّعْرُ بَقِيلَةٍ، وتَقْدُّ: تَشْتَعِلُ. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢١٦/١، والكتاب ٦٢/٣، وملتقط بقرينه، وشرح التسهيل ٢١١/٣، وعزلة الأدب ٢٢/٧.

(٤) أمية ١٨٥/١.

(٥) كنا في المخطوطة، ولوجه: إضافتهما.

(٦) الالتفات ١.

(٧) الالتفات ٣.

(٨) كنا في المخطوطة، والنصواب: لم نحر.

(٩) كنا في المخطوطة مصبوطاً، وطروي مضموم، وعليه الاستشهاد بأن "إذا" لا تعمل.

(١٠) بيت من البسيط. تُعْطِي: تَمِيلُ، وجائحة: لاصقة بالأرض، والعَزُّ: ركاب السقة. ينظر: الديوان ٤٨٨/١، والكتاب ٦٠/٣، وجمهرة أشعار العرب ٧٥٣، وبهز القرآن ٢٠٥/١، وجمهرة اللغة ٧٠٦/٢، واللاتي في شرح أمالي القتالي ٨٩٨/١.



فإن قلت: فما معنى قولهم: فيها معنى الشرط؟

قلت: معناه: أن تأنيها مستلزم لتأنيها، كما أن تأني أدوات الشروط كذلك<sup>(١)</sup>.

لمفهوم الثين معرف بلا تفرق أضيف كلنا وكلا  
ولا تضاف للمفرد معرف أيا وإن كررتها فأضيف  
(خ ١)

\* أعلم أن "أي" إذا أضيفت إلى النكرة كانت بمعنى "كل"، فيجب المطابقة في الضمير، تقول: أي رجل قام؟ وأي رجلين قاما؟ وأي رجال قاموا؟ وإذا أضيفت إلى معرفة فهي بمعنى "بعض"، فيجب الإفراد، فتقول: أي الرجل قام؟ والرجال قام؟ ولا تقول: أي الرجل؛ لأن "بعضاً" تستدعي متحرراً<sup>(٢)</sup>.

\* [«وإن كررتها فأضيف»]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَافَرُوا أَيُّهُمُ وَاللَّيْكُمُ أَعَزُّ وَأَتَمُّ<sup>(٣)</sup>  
(خ ٢)

\* "أي" اسم موضوع لجميع بعض الأجناس، أو بعض ما هو متشقق، ياحدى طرق التعريف.

فإن أريد بها المعنى الأول أضيفت للنكرة، مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة، وكانت بمنزلة "كن" في وجوب مطابقة ما بعدها إذا أضيفت للنكرة، وإنما لم تنافى المفردة مع أنها للعموم؛ لصلاحية النكرة للعموم.

وإن أريد بها المعنى الثاني أضيفت إما لثنائي أو مجموع مطلقاً، أو لمفرد مذكور معه "أي"، نحو: أي زيد وأي عمرو؟ ولا تضاف للمفرد للمعرف في غير ذلك إلا بتأويل،

(١) الحاشية في: ٦٦.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة للتحفة بين ١٧/ب و ١٨/أ.

(٣) بيت من الكامل، لحينئذ بن زهير. تنافروا: تباغروا. الشاهد: إضافة "أي" إلى مفرد معرف، لتكريرها. ينظر: الكتاب ٤٠٣/٢، وانحكهم ٢٣٥/٤.

(٤) الحاشية في: ١٨/أ.



كقولك: أي زيد أحسن؟ تريد: أي أجزائه، فهي في الحقيقة إنما أضيفت لمصوغ، وهو الأجزاء، ولهذا تُجاب بالأجزاء، فيقال: عيّه، أو: أنفّه، ولا يقال: زيد الطويل، ولا: زيد القصير<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وإن كُرِّرتها»: أي: "أثا" مضافة لمعروف آخر، وهذا يومهم جواز هذا التركيب مطلقاً، وإنما يجوز في الشعر، نصّ على ذلك الله<sup>(٢)</sup>، وهو حق.

وفي "شرح المفصل"<sup>(٣)</sup> لابن الحاجب: نُظِّرَ الرَّغْفَرِيُّ<sup>(٤)</sup> "أَيُّ وَأَيْلُكُ؟" بقولهم: أَشْرَى الْكَادِبِ مَيٍّ وَمَنْكَ<sup>(٥)</sup>، و: «هَذَا فِرْقٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ»<sup>(٦)</sup>، وإنما كُرِّرت "أي"، ليمكّن العطف على الضمير المخفوض.

فعلى هذا لا يجوز: أي زيد وأي عمرو؟ ولا يكون: "أَيُّ وَأَيْلُكُ؟" ضرورية<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «فأضيف» فاصِلٌ بين التابع الذي هو: «تَنُو» وبين المتبوع الذي هو: «كُرِّرتها»، ولعله استجاز هذا؛ لكون الفاصل جواباً للمتبوع، فهو غير أجنبي<sup>(٨)</sup>.

أو تو الأجزاء والخصص بالمعرفة موصولة أي بالعكس الصفة

(خ ٢)

\* «تَنُو»: عطفت على: «كُرِّرتها»، و: «كُرِّرتها» شرط، والمعطوف على الشرط شرط، لكن لا جواب لـ: «تَنُو» في اللفظ، ولا يُعذّب جواب الشرط إلا إذا كان ماضياً

(١) الحاشية في: ٦٢.

(٢) شرح الألفية ٢٨٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٦/١، ٣٧٧.

(٤) النقص ١٠٨.

(٥) قول للعرب روه ميبوه في الكتاب ٤٠٢/٢، ٢٢٥/٤.

(٦) الكهف ٧٨.

(٧) الحاشية في: ٦٢، ونقلها ياسين من خط ابن هشام في حاشية الألفية ٣٩٨/١، ٣٩٩ بنماها، وفي حاشية التصريح ١٥٦/٣ من قوله: «وفي شرح المفصل» إلى آخره.

(٨) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٨/١، ولم يعرها لابن هشام.



أو مجزؤنا<sup>(١)</sup>؟ اللهم إلا في الشعر، وهذا شعر، فهو كقوله<sup>(٢)</sup>:

فَلَمْ أَزَيِّجْ

البيت<sup>(٣)</sup>، وقوله<sup>(٤)</sup>:

لَيْسَ لَكَ قَدْ ضَافَتْ

البيت<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:

إِنْ تَسْتَفِيكُوا

البيت<sup>(٧)</sup>.

وخش هذا امرئ:

أحدهما: أن التابع يُختفر فيه ما لا يُختفر في الشبوع.

(١) هو زهير بن مسعود.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فَلَمْ أَزَيِّجْ، إِنْ يَنْبَغِ مِنْهَا، وَإِنْ يَنْبَغِ  
عَسْرٌ: حَمِيفٌ، وَقَعُشْرٌ: لَا تَعَارِبُ لَهُ. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ١٠٨، والأللاط ١٠٢، وجمهرة

اللسان ١٣٣/١، وتذريب اللغة ٩/٨، والخصائص ٣٩٠/٢، وللأخصص ٢٠٠/١، والإتصاف ٥١٣/٢، وشرح السهيل ٨٦/٤.

(٣) هو الكنتيت بن معروف الأسدي.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لَيْسَ لَكَ قَدْ ضَافَتْ عَلَيْكُمْ بَوْلُكُمْ  
لَيْسَ لَكَ قَدْ ضَافَتْ عَلَيْكُمْ بَوْلُكُمْ

ينظر: الديوان ٦٤، ومعاني القرآن للقرطبي ٦٦/١، ١٣١/٢، وشرح السهيل ٢٠٨/٣، والتلخيص والتكميل ٣٨١/١١، وللقاصد النحوي ١٨٠٢/٤، وحرارة الأدب ٦٨/١٠.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

إِنْ تَسْتَفِيكُوا بِنَا إِنْ تُدْعُوا لِحَدِّهَا  
مَنْ مَعَاظِلَ عَرٍّ زَاهَا كَرَمٌ

ينظر: شرح الكافية لشافعية ١٦١٤/٣، وارتشاف الطرب ١٨٨٥/٤، ومعني الريب ٨٠١، وحرارة الأدب ٣٥٩/١١.



وأن المتعاطفين لا بد من اتحاد زمانيهما، فكانه ماضي مثله.

ولا يصحّ خغل: «فأضيف» جواباً لـ: «قنوّ»؛ لأن جواب الشرط لا يتقدم عليه<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «قنوّ» فيه سؤالان:

أحدهما<sup>(٢)</sup>: كيف عطفت المضارع على الماضي؟

والجواب: أن الماضي في معنى المضارع؛ ألا ترى أنه شرط، والشرط مستقبل؟ فالتعني: إن تكرّرها.

الثاني: «قنوّ» عطفت على الشرط، وللعطف على الشرط [شرط]<sup>(٣)</sup>، فيلزم تقدّم الجواب على الشرط.

والجواب: أنه قد جاء في الترتيل العظيم: ﴿وَلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَ أَنْ يُرَامَا وَلَيْلٌ مُسَيِّئَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>، «فأجل» عطفت على «كلمة»، و«كلمة» من جملة الشرط، فإذا جاز للمفرد أن يعطف على المفرد بعد مضي الجواب؛ فأل يجوز ذلك في الجملة أحقّ وأولى؛ لأن مبناها على الاستقلال<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «وبالعكس الصفة»: لا أحد مانعاً من أن يقال: مردت بالرجل أيّ الرجب، وبالغلام أيّ الغلام، كما جاز في نظيره: أطعنا شاةً كنّ شاة، وهم القوم كنّ القوم، فأضيفت إلى المعرفة وإلى النكرة<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاشية في: ٦٣.

(٢) كنّا في المخطوطة، والوجه: أحدهما.

(٣) ما بين الشقوقين جاء في المخطوطة بعد قوله الآتي: «فيلزم تقدم الجواب على الشرط»، ولعله كان ملحقاً في أصل ابن هشام بين السطرين؛ فلم يُحكم الناسخ موضعه.

(٤) طه ١٢٩.

(٥) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٨/١ بمعناها، ولم يعرفها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٩/١ من عطف ابن هشام، وفي حاشية التصريح ١٥٢/٣.



وإن تكن شرطاً أو استفهاماً فمطلقاً كمل بها الكلام

(خ ١)

\* لم يذكر حكتها حالاً، نحو: زيد أي رجل<sup>(١)</sup>.

(خ ٢)

\* ع: قوله: «تَمَّ بِهَا الْكَلَامُ»: كان صوابه: تَمَّ بِهَا مَا شئت من الكلام، بمعنى: من نكرة ومعرفة، فانقلبت عليه العبارة، فقال: «تَمَّ بِهَا الْكَلَامُ».

قد يجاب عن هذا: بأن يُدعى أن الضمير في: «بِهَا» راجع إلى الإضافة، لا إلى «أي»، وذلك لأن «أيًا» مكثلة - بالفتح - لا مكثلة - بالكسر -، وأن «الكلام» إما مطلق على «أي» إطلاقاً لغوياً، فإن الكلمة تسمى كلاماً في اللغة، وإما على الكلام التركيبي، ووجهه: أن «أيًا» إذا كانت متباعدة للمضاف إليه كان تكميلها تكميلاً للكلام التركيبي<sup>(٢)</sup>.

وَالزَّمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَحَرٍ وَنَصَبَ غَدَوَةٍ بِهِ عَنْهُمْ نَدْرَ

(خ ١)

\* [«وَنَصَبَ غَدَوَةً»]: قال أبو<sup>(٣)</sup> سُلَيْمَانَ بْنُ خَرِزْمٍ:

وَمَا زَالَ مَهْرِي غَزَزَ الْكَلْبَ مِنْهُمْ لَدُنْ غَدَوَةٍ حَتَّى ذَنَّتْ لِيُزَوِّبَ<sup>(٤)</sup>

(١) الحاشية في: ١٨/٢.

(٢) كذا في المخطوطة على ما في بعض نسخ الألفية، والذي في نسخة ابن هشام: «كش». ينظر: الألفية ١١٩، البيت ٤٠٧.

(٣) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٩/١.

(٤) هو صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، سيد قريش، أسلم عام الفتح، توفي سنة ٣١. ينظر: الإضافة ٣/٢٣٢.

(٥) بيت من الطويل. الشاهد: نصب «غَدَوَةٍ» بعد «لَدُنْ» وذلك نادر. ينظر: الحيوان ٢٠٩/١، وشرح التسهيل ٢/٢٣٨، والتفصيل والتكميل ٨/٧٤، والمقاصد النحوية ٣/١٣٤٣.

(٦) الحاشية في: ١٨/٢.



(خ٢)

\* «وَنَصَبُ "عُدْوَةٍ"»: ع: قرئ شبهه بـ ضارب زيداً قال: مشبّه بالفعل به،  
وقرئ شبهه بـ رطل زيداً قال: مشبّه بالتمييز.

وان<sup>(١)</sup> التّأويل<sup>(٢)</sup> يحرم بأنه تمييز، لا مُشَبَّه بالتمييز، وقال: تلزم "لَدُنْ" الإضافة إلى  
ما يفسرهما إلا "عُدْوَةٌ"، فلها معها حالتان: الإضافة، والإفراد، ونصب "عُدْوَةٌ" على  
التمييز<sup>(٣)</sup>.

\* الألفاظ بالنسبة إلى الدلالة على ابتداء الغاية ثلاثة أقسام: ما يدل على ابتداء  
الغاية في الزمان، وهو "مُدَّ"، و"مُنْدُ"، وما يدل على ابتداء الغاية في المكان، وهو  
"بَيْنَ"، وما يدل على ابتداء الغاية مطلقاً في الزمان والمكان، وهو "لَدُنْ"<sup>(٤)</sup>.

ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل

(خ١)

\* قوله: «و"مع" "مع" فيها قليل»: ابن عطية<sup>(٥)</sup>: "مع" ظرف بُني على الفتح،  
وأما إذا سُكِّنَت العَرَبُ فلا خلاف أنه حرف جاء لمعنى.

أبو خيثان<sup>(٦)</sup>: الصحيح أنها ظرف فُتِحَتْ أو سُكِّنَتْ، وليس التّسكين ضرورة،  
عللاً لبعضهم، بل لغة لبعض العرب، والظرفية فيها مجاز، وإنما هي اسم دالٌّ على  
معنى الصُّحبة<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، والنصواب: وابن، وعند ياسين: والشارح، ومراذه به: ابن شاتم.

(٢) شرح الألفية ٢٨٤.

(٣) الحاشية في: ٦٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٠/١، إلى قوله: «لا مشبه بالتمييز»،  
ولم يعرها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٦٣.

(٥) المحرر الوجيز ٢٦٢/٤.

(٦) البحر المحيط ٢٤٥/٨.

(٧) الحاشية في: ١٨/١.



(خ ٢)

\* «و"مع" "مع" فيها قليل»: في هذا الكلام نظر؛ لأن المحكوم عليه هو "مع" يفتح [العين]<sup>(١)</sup>، والمحكوم هو تسكيت العين، وتسكيت العين المفتوحة -مع كونهما مفتوحة- ممتنع، فمثل هذا لا يحسن استعماله، وإنما يحسن أن يكون مفهوم المحكوم عليه موحداً مع الجملة<sup>(٢)</sup> ومع عدمه، كالتحكم على الاسم بأنه ترفع ويصوب ويجر؛ فإن مفهوم الاسم موجود مع الإعراب وعدمه<sup>(٣)</sup>.

واضمم بناء غير إن عدت ما له أضيف نائياً ما عدما  
قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضاً وعلى

(خ ١)

\* الإمام عبد القاهر<sup>(٤)</sup> رحمه الله تعالى: اعلم أن في 'قبل' و'بعد' و'أخشب' و'لؤلؤ' و'غل' و'لحمين' ثلاثة أسئلة: لم يثبت؟ ولم يثبت على حركة؟ ولم كانت الحركة ضمة؟

أما الأول فهو أنها وضعت مضافة، فإذا عرّض لها زوال الإضافة، فحذف المضاف إليه، وأريد معناه؛ لم يمكن تنوين الاسم، فيبقى الاسم الأثكن العاري من أسباب منع الصرف بغير تنوين، ولا ما يخلقه، وذلك مخالف لنظائره، فيبقى حتى يتخلص من هذا الخلاف.

وإنما لم ينون؛ لأن المضاف إليه متوحد؛ ألا ترى أن الشاعر لما حذف المضاف إليه للضرورة، لا استغناء عنه؛ لم ينون؟ في بيت "الكتاب"<sup>(٥)</sup>:

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسباق يقتضيه.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الحكم.

(٣) الحاشية في: ٦٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠١/١.

(٤) المقصد في شرح الإيضاح ١٤٥/١-١٤٧.

(٥) ١٦٦/٢، ١٦٩/١.



إِلَّا عَاطِلَةٌ أَوْ هَذَا هَذِهِ سَابِغٌ تَهْدُ الْجَزْءُ<sup>(١)</sup>

هذا وجه.

الوجه الثاني: أنك لما نويت معنى الإضافة، وضمتها اللفظ؛ كان بمنزلة تية "أَلْ" في "لمس"، وتضمنتها اللفظ؛ لأن الإضافة من معاني الحروف، فأما إذا ظهر المضاف إليه فمعنى الإضافة مفهوم من لفظه، ولم يتضمنه المضاف.

وأما سبب بناءه على الحركة فما عُلِمَ من أنهم يثبون بذلك على أنه ليس عربياً في البناء، بل غرض له عدم التمكن.

وأما سبب البناء على الضمة فإن انضم أقوى الحركات، واللوضغ موضع الدلالة على التمكن، فاختير له<sup>(٢)</sup> أقوى الألفاظ، وصارت الضمة غلظاً على هذا الخذف، فإذا قيل: مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ؛ عُلِمَ أن المراد: مِنْ قَبْلُ ذَلِكَ، وَمِنْ بَعْدِهِ، وكذا إذا قيل: مِنْ أَوَّلُ، وَمِنْ غَلٍّ، فالمراد: مِنْ أَعْلَى ذَلِكَ، وَأَوَّلُ كُلِّ<sup>(٣)</sup> شَيْءٍ.

والفرق بين "عَلٍّ" وأحواله: أن الإضافة لا تظهر مع لقطه، بل مع مراده، لا تقول: مِنْ غَلٍّ، كما تقول: مِنْ قَبْلِهِ، بل تقول: مِنْ أَعْلَاهُ.

ع: عَدَلَ الإمام عبد القاهر عن قولهم: يُبَيِّ "قَبْلُ" و"بَعْدُ" على الحركة؛ لدلا ينتقي ساكناً؛ لأن ذلك مفقود في "أَوَّلُ"، وهما باب واحد، وعن قولهم: اختير<sup>(٤)</sup> له الضم؛ لأنها حركة لا تكون له في الإعراب؛ لأنه مفقود في "حَسْبُ" و"أَوَّلُ"، وهما أيضاً باب واحد، وما ذكره رحمه الله يديح.

(١) بيت من بحره الكامل للأعشى. حلالة: بقية عذري القرس، وبثاعة: أول عذري القرس، وسابغ: من الشَّيْخ، وهو الجزري، وتهْدُ الجزرة: عظيم الأطراف. ينظر: الديوان ١٥٩، والبيان والبيان ١٥٣/٣، والمقتضب ٢٢٨/٤، وتذكر والتوث لابن الأثيري ١٩١/٢، والخصائص ٤١٠/٢، وحرر الشعر ١٩٤، والتذيل والتكميل ١٩٤/٦، ولفاسد النحوية ١٣٦٢/٣، وعزلة الأدب ١٧٢/١.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



قال<sup>(١)</sup>: وإذا أُرِلَّت للمضاف إليه من التقدير أعربتها، كقوله<sup>(٢)</sup>:

فَسَنَاعٌ لِي الشَّرَابِ وَكُنْتُ لَيْلًا أَجَادُ أَفْصَحُ بِالنَّاءِ الْفَرَابِ<sup>(٣)</sup>

لأنه لا يُرِيدُ قِيْلَ شَيْءٍ بَعِيْنَهُ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْءَ، وَمِثْلُهُ: قَوْلُكَ: مَا تَرَكْتُ لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا، لَا تَرِيدُ: أَوَّلُ شَيْءٍ وَلَا آخِرُهُ، بَلْ تَرِيدُ أَنْ تَجْرِبَهُ جَرِيًّا: قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا، وَكَذَا قَوْلُكَ: فَعَلْتُ ذَلِكَ قَبْلًا وَبَعْدًا<sup>(٤)</sup>.

## (٢خ)

\* ع: قوله: «قِيلَ» كـ «غَيْر» البيت: كلام ابن الحاجب<sup>(٥)</sup> يقتضي أن الحكم في الأصل لـ «قِيلَ» و «مَعْدُ» ونحوهما من الظروف، وأنهم تخلوا عليهنَّ «غَيْرًا» و «حَسْبًا»، وكلام الناظم قد يُدْهِمُ العكس، فإنه صَدَرَ احْكُمْ لـ «غَيْر»، ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الِاتِّفَاقَ تَجَرِي بِجَرَاهَا، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ أَحَقُّ بِالْبَنَاءِ، وَأَلْفَكُنَّ فِيهِ مِنْ «غَيْرٍ»؛ لِأَنَّهَا مُضْمَنَةٌ مَعْنَى الْحَرْفِ<sup>(٦)</sup>.

\* قال السَّيِّدِي<sup>(٧)</sup>: الظرفُ للقطوعِ عن الإضافة إنما يُبَيِّنُ إِذَا أُريدَ بِهِ التَّعْرِيفُ، وَكَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَرَاتًا وَمَنَوَاتًا، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَغْتَقَرًّا إِلَى مَا بِهِ يَتَعَرَّفُ، فَهِيَ هِ هِ الْحَرْفُ؛ لِاتِّفَاقِهِ إِلَى غَيْرِهِ، أَمَا إِذَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَلَمْ يُرِيدْ بِهِ الْمَعْرِفَةُ، فَهُوَ لَا يَنْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَعْرَبُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَلْلَوُا أَلَا تَمْسُرُونَ قَيْْلًا وَيَمْسُرُ قَيْْلًا﴾<sup>(٨)</sup> - عَلَى قِرَاءَةِ الضَّمِّ - فِي تَقْدِيرِ

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١٥١/١.

(٢) هو عبدالله بن محارب بن معاوية، وقيل: يزيد بن المصيصي.

(٣) بيت من الواقر. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، وطراهر ٣٥٠/٢، وتقليد اللغة ١١/٤، ونسائي ابن الجعفي ٢٠٣/٢، وشرح السهيل ٢٤٧/٣، وللتناصص الشحوبة ١٣٤٨/٣، وحزانة الأدب ٤٢٦/١.

(٤) الحاشية في: ١٨/٢.

(٥) الكافية ٣٦، والإيضاح في شرح للفصل ٤٨٧/١.

(٦) الحاشية في: ٦٦.

(٧) لم ألق على كلامه.

(٨) الروم ٤.



التعريف، أي: من قبل الأشياء كلها وبعدها، وقراءة الخفض<sup>(١)</sup> على تقدير التنكير، أي: متقدِّماً ومتأخِّراً، فعلى هذا "قبل" و"بعد" الـثبَّان ونحوهما معارفٌ بالإضافة للقدرة، فإذا لُفِّظ بالمضاف المقتر كانت معرفة، فهي إذا متمكِّنة إذا لُفِّظ بالمضاف، وإذا فُكِّرت غير متمكِّنة فهي نفسها متمكِّنة في موضعٍ وغير متمكِّنة في موضعٍ، كما زعم س<sup>(٢)</sup>، وأما "غل" فلانها أيضاً إذا بُيِّت معرفة كذلك، غير أنها لا يُلَفِّظ لها بمضاف إليه<sup>(٣)</sup>.

\* السُّرِّيُّ(٤): "قبل" و"بعد" أصلهما أن يكونا مضافين، فإذا حذف ما أُضيفا إليه، واكتفي بمعرفة للمخاطب صاراً بمنزلة بعض الاسم؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فلما بقي المضاف دون المضاف إليه، وتضمن معنى الإضافة وجب أن يُقَى؛ لأن بعض الاسم مبيِّن، فإذا نُكِّرَا حَقَّقَهما الإعراب، كقولك: حنَّكَ قبلاً يا هذا، ومن قبل، ومن بعده؛ لأنهما لَمَّا نُكِّرَا لم يتضمنا معناهما مضافين، فلم يصيرا كبعض الاسم، قال<sup>(٥)</sup>:

وَتَكُنْتُ قَبْلًا أَكْأَدُ أَغْصُ بِالنَّاءِ الْفَرْسِ<sup>(٦)</sup>

فإن قيل: وما وجه كونهما منكوبين في حال، ومعرَّوفين في حال، إذا كانا مفردين؟

قيل: أما كونهما معروفين فإن يكون المضاف المحذوف منهما معرفة، فيعرَّفان به، فإذا حُلِغَتْ لمعرفة للمخاطب فقد فهم بهما مفردين ما كان يلحُّهُ بهما مضافين، فهما على حدِّهما في التعريف، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُ أَكْثَرُ مِنْ قَيْلٍ وَمِنْ يَكْفُرٍ﴾<sup>(٧)</sup>، أراد: من قبل الأشياء ومن بعدها، فحذف "الأشياء"، وفُهم للمعنى.

(١) هي قراءة أبي السَّكَّال والبخاري وعون القليلي. ينظر: البحر المحيط ٣٧٥/٨.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٣.

(٣) الحاشية في: ٦٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٣٠/١-١٣٣.

(٥) هو عبد الله بن يعرب بن معاوية، وقيل: يزيد بن الصُّقوف.

(٦) بعض بيت من الوافر، تقدَّم قريباً.

(٧) الروم ٤.



وإذا كانا منكوبين فكأنهما أحدهما إلى منكوبٍ حذِفَ المضاف إليه، فَبَقِيَ على التكرار، وإِذَا بُدِيََا منكوبين) لأنهما لم يتضئنا معنى الإضافة، فإذا كان كذلك لم يكونا كِبعض الاسم، وصاروا بمنزلة قولك: مررت برجلٍ وعِلمٍ.

والعلة التي ذكرناها في "قبل" و"بعد" هي العلة في "أول"، وفي "وراء"، و"قدّم"، قال<sup>(١)</sup>:

وَمِنْ يَكُونُ لِغُلَاوِكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ<sup>(٢)</sup>

انتهى.

ثم قال<sup>(٣)</sup>: والنحويون يسمون "قبل" و"بعد" إذا حُذِفَ بعد حذف المضاف إليه غايةً؛ وذلك لأنه لَمَّا كَانَ حُدُّ الْكَلَامِ أَنْ يُطْلَقَ بِمَا مَضَاهُ، فحذِفَ المضاف إليه، واقتصر بهما، وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشيء الذي بعدهما؛ حُدًّا غايةً الكلام في النطق، وبُتِمَ الكلام بلفظهما دون المضاف إليه في النطق، فصار غايةً ينتهي عندها للكلام<sup>(٤)</sup>.

\* الشَّكِّي:

غَرِيزٌ أَسَى مِنْ ذَلِكَ الْخَذَقِ الْخُلُقِ      غَيَاءٌ بِهَ فَمَاتَ الْمَجْبُودُ مِنْ قَبْلِ  
فَتَمَّ شَاءٌ فَلْيَنْظُرْ إِلَيَّ فَمَنْظَرِي      تَبَيَّرَ إِلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْهَوَى سَيَلُ  
وَمَا هِيَ إِلَّا حُطَّةٌ بَعْدَ حُطَّةٍ      إِذَا نَزَلَتْ فِي قَلْبِهِ رَخِلَ الْعَقْلُ  
غَرِيزٌ: يَقْلُ وجوده.

(١) هو غُرِيٌّ بن مالك العقيلي.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

إِذَا أَنَا لَمْ أُوَثِّرْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكِرْ      لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٣٢٠/٢، والكمال ٨٥/١، والخصة ١٩٠/٥، وقد ذهب اللغة ١٤٥/٢،

وريشاف المصنوع ١٨٢٢/٤.

(٣) شرح كتاب ميبويه ١٣٣/١.

(٤) الخاضية في: ٦٤.



غَيَاء: دَاءٌ لَا عِلَاجَ لَهُ، أَعْيَا الْأَطِبَاءُ.

يُجَلُّ: جَمْعُ: أُلُجْلٍ: الْوَابِغُ [الْعَيْنُ] <sup>(١)</sup>.

مَنْظَرِي: موضع النظر، أو مصدر مضاف للمفعول، أي: منظر منظر من شئ  
أن الموى سهل.

و"هي" كسائات عن خطبات العاشق <sup>(٢)</sup>.

جَرَى حَبْهَا <sup>(٣)</sup> يَجْرَى دَمِي مِنْ مَقَابِلِي فَأَصْبَحَ لِي عَرْنٌ كُنَّ شُعْلِي بَهَا شُعْلٌ <sup>(٤)</sup>  
\* «حَسْبُ»: معناها: كافٍ، ثم تارة تكون محمولة في المعنى على غيرها، وتارة لا  
تكون:

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَهِيَ مَبْدَأٌ [أَوْ حَرْفٌ] <sup>(٥)</sup> أَوْ مَعْمُولٌ نَاسِخٌ، فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ: حَسْبُكَ  
دِرْهَمٌ، وَقَوْلُهُ <sup>(٦)</sup>:

وَحَسْبُكَ مِنْ غُلِي شَيْخٌ وَرِي <sup>(٧)</sup>

والثاني: نَحْوُ: حَسْبُكَ زَيْدٌ، وَمِنْهُ: «فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ» <sup>(٨)</sup>، وَتَحْتَمِلُ الْوَجْهَ الْآخَرَ،

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح الواحدي المنقول منه، والسباق يقتضيه.

(٢) ينظر هذا الشرح في: شرح ديوان المتنبي للواحدي ٦٦، ٦٧.

(٣) كلها في المخطوطة مضبوطة، وأصوات ما في الديوان: حَبْهَا؛ لأنه فاعل "جَرَى".

(٤) أبيات من الطويل. الشاهد: يهيء "قِنْ" مبنية على الضم؛ لقطعها عن الإضافة. ينظر:  
الديوان ٣٩، والفسر ٨٤/٤، وشرح الديوان للواحدي ٦٦.

(٥) الخاشية في: ٦٤.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسباق يقتضيه.

(٧) هو امرؤ القيس.

(٨) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فَتُوبِعَ أَهْلَهَا قَوْصًا وَحَمًا ...

ينظر: الديوان ١٣٧، والأمثال لأبي عبيد ١٦٧، والحيوان ٢٦٣/٥، وعبود الأخبار ٩٠/٢،  
وقواعد الشعر ٧٨، والراهر ٤/١، والحكم ٣٠٦/٢، والثاني في شرح أمالي القاضي ٨٥/١.  
(٩) البقرة ٢٠٦.



والثالث: ﴿فَوَلِّكَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وإن كانت محمولة على غيرها؛ فإن كان ذلك الغير نكرة فهي صفة، نحو: مررت برجلٍ خشبك من رجلٍ، ولا تنقي، ولا تجمع؛ وذلك لأنه مصدر في الأصل، وإن كانت معرفة فهي حال، نحو: رأيت زيدا خشباً يا فتى، قال الجوهري<sup>(٢)</sup>: تريد: خشبي، أو: خشبك، فأضمرت هذا، فلذلك لم تنوّن؛ لأنك أردت الإضافة، كما تقول: جاءني زيدٌ ليس غيرةً، تريد: ليس غيرةً عندي. انتهى.

فعلى هذا تقول: مررت بزيدٍ خشبك، أي: كافيتك، ولا يمتنع: مررت بزيدٍ خشباً، أي: كافياً.

ويصح حينئذٍ قوله: «وأغزوها نصيباً» البيت، غيز أن النصب هنا ليس على الظرفية كما في "قبل" و"بعد"، بل على الحالية.

ويبقى عليه - إذا صح هذا التأويل - اعتراضان:

أحدهما: أنه يؤهم ظاهر كلامه أن النصب فيهن على وجهٍ واحدٍ، وإنما هو مختلف، كما بينا.

والثاني: أن النصب بعد المعرفة خاصة، لا مطلقاً؛ لأنه بعد النكرة لا يكون حالاً، بل نعتاً، فلا يستقيم نصبه مطلقاً.

وهنا تنبيهان:

أحدهما: أن بناء "الْوَلِّ" على حركة مبطن لتعويل بناء "قبل" و"بعد" على الحركة؛ خشية<sup>(٣)</sup> التقاء الساكنين، على أنه باطل من وجهٍ آخر، وهو أن كل مثنى أصله الإعراب، فليس حقه السكون، بل الحركة.

الثاني: أن بناء "خشبك" على الضم دليل على بطلان قول من علل بناء "قبل"

(١) الألفان ٦٦.

(٢) الصحاح (ح م ب) ١/٩١١.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياقين: بخشية.



و"بعداً" على الحركة بأنهم أرادوا تكميل الحركات لهما؛ لثبوت الفتحة والكسرة لهما حالة الإعراب، أو بأنهم غيروا لهما حركة لا تؤهم إعراباً؛ لأنهما حالة الإعراب لا يكونان مضمومين، ويان المراد: أن "عشئاً" تكون مضمومة في حالة الإعراب، وإنما الظاهر -والله أعلم- أنهم أرادوا أن يخلصوا هذه الأسماء بأقوى الحركات حين طرأ البناء عليها بعد أن لم يكن، ومثل ذلك: "أَيُّ" الموصولة، فإنها حالة الإعراب صالحة للحركات الثلاث، ومثل ذلك: للمنادي، فإن بناءه عارضٌ أيضاً، وأما "خمسة عشر" فراقوا فيه الخفاء للفتون، وأما "لا رجل" فكـ"خمسة عشر" أيضاً<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «و"فُونُ"»: تقول: قبضت عشرةً فما دونها، فإن حذف قلت: فما دون<sup>(٢)</sup>.

\* [«و"غَلُ"»]: هذا الذي قاله يؤهم أن "غَلُ" تضاف وتُقطع، وليس كذلك، قال ابن العُصَّاتِيع<sup>(٣)</sup>: "غَلُ" لا يُلْفَظُ لها بمضاف إليه، فتكون...<sup>(٤)</sup> في الإضافة، فتكون المعربة هي الثانية بعينها بالنسبة إلى<sup>(٥)</sup> التعريف، كما في "قَبْلُ" و"بعدُ"، وإنما تعرب "غَلُ" إذا أريد بها النكرة فقط، فقبل: مِن غَلٍ، فللثانية معرفة، والمعربة نكرة، وليست للمعرفة هي النكرة<sup>(٦)</sup>.

وأعربوا نصبا إذا ما نكروا قبلا وما من بعده قد ذكرا

(٢خ)

(١) الحاشية في: ٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٥/١، ٤٠٧ من خط ابن هشام، مقرونة في اللوزعين، ونقل في حاشية التصريح ١٧٥/٣ الشبه الأول إلى قوله: «الساكنين».

(٢) الحاشية في: ٦٤.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) موضع الشق كلسان لم أتبيها في المخطوطة، ورسمها: مسعر به، ولعلها: مستغرقة، أو: متعرق.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٦٤.



\* يخط غُثْمَانٌ<sup>(١)</sup>: ﴿يَكُونُ الْأَمْسَرُ مِنْ قَبْلِي وَيَوْمَ يُعْزَى﴾<sup>(٢)</sup>، تكرر، والمراد: من قبل الغلبة ومن بعدها، وذلك معرفة، وهذا عندي من وضع العموم في موضع الخصوص، ومثله أن تقول لمتى تخاف أذاه: أنا من أذاني أذيتي، فتخرجه شرطاً عائداً، وإن كان غرضك فيه الحال مقابلة صاحبك خاصة، لا أن تعرفه رأيتك في كل من يؤذيك، وإخراج ذلك على العموم أكد، بضم الحز معناه، في كل من يؤذيك، وهذا قال<sup>(٣)</sup>:

تَبَيَّنَ كَمَا كَانَتْ أَوَّلَانَا تَبَيَّنَ وَتَلَعَلَّ [مثلاً]<sup>(٤)</sup> مَا فَعَلُوا<sup>(٥)</sup>

\* قوله: «نصباً»: قد يقال: وحفظاً<sup>(٦)</sup>، «من».

والجواب: أنه لم يرد بقوله: «وَأَعَزُّوا نَصْباً» [إلا]<sup>(٧)</sup> مطلق الإعراب، لا النصب للخصوص؛ لأنه ذكره في مقابلة البناء.

وقد اعتُبرَ بمثل هذا عن الجوزي<sup>(٨)</sup> وابن مغلط<sup>(٩)</sup>، فإنهما صرحا بوجود نصب اسم «لا» إذا كان مضاعفاً أو شبيهاً بالنصب، واعترض عليهما بأنه يجوز رفعه على إعمالها على<sup>(١٠)</sup> «ليس»، فأجيب: بأن مرادهما بقولهما: وجب النصب: وجب

(١) هو ابن جني، ولم تنف على كلامه.

(٢) الروم ٤، وهي قراءة أبي السَّكَّالِ والجَحْدَرِيِّ وعون الغُبَلِيِّ. ينظر: البحر المحيد ٣٧٥/٨.

(٣) هو عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، وقيل: لتوكل الليثي.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيت من الكامل. ينظر: الخيون ٩٥/٧، والكامل ٢١١/١، والخصائص ٤٠/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٩٠/٢.

(٦) الحاشية في: ٦٥.

(٧) كنا في المخطوطة، والصواب: وعقشاً.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٩) المقدمة الجزولية ٢١٨.

(١٠) الفصول الخمسون ٢٠٢.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: عن.



الإعراب؛ لأنه في مقابلة بناء المقرد<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وما [من] بعده» يخرج عنه: «غير»؛ فإنها ذكرت قبل: «فبلى»، وهم قد حُكِّمُوا فيها إعرافاً بالنصب<sup>(٢)</sup>.

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذف

(خ ١)

\* من «المحسب»<sup>(٣)</sup>: من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: ﴿أَجْمَلْتُمْ سَبْقَاتِ الْمَلَأَج﴾ الآية<sup>(٤)</sup>، التقدير: كَيْفَ تَمُنُّ أَمِنْ؛ ألا ترى أنه لا يقابل الحدث بالجوهر؟ ولهذا قرأ بعضهم، فقرأ: ﴿سَقَاةٌ﴾ و: ﴿عَمْرَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>، جمع: ساق، وعامر، ك: فاضي وفَضَاة، وكافر وكَفْرَةٌ.

وأجاز في قراءة الجماعة أن يكون «سَقَاة» جمع: ساق، و«عِمَارَةٌ» جمع: عامر، ك: قائم وقائم<sup>(٦)</sup>، وصاحب وصحاب، وراع ورعاً، إلا أنه أثبت «بِقَالاً»، كما أثبت في الجمع أشياء غريبة، نحو: جِطَارَةٌ وعِمَارَةٌ، وقَعْرَةٌ، وأعمم أن «سَقَاة» مبنياً على التانيث ك: عِطَاة؛ وإلا لزم: سِقَاة.

ع: وأدعى الزُّحْمَرِيُّ<sup>(٧)</sup> حذف مضافات كثيرة في: ﴿فَكُلَّكَ قَلْبَ قَوْمَيْنِ﴾<sup>(٨)</sup>، قال:

(١) الحاشية في: ٦٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٧/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٢) ما بين المعقولين ليس في المخطوطة، وهو في بيت الألفية.

(٣) الحاشية في: ٦٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٧/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٤) ٢٨٦/١.

(٥) التوبة ١٩، ونفسها: ﴿أَجْمَلْتُمْ سَبْقَاتِ الْمَلَأَج وَهَارَةَ الْمَسْجِدِ لِلرَّكَاكِ كَمَنْ أَمْسَى وَأَهْوَى الْآخِرِ وَجَنَّهُدِي سَبِيلِي أَمُّ﴾.

(٦) هي قراءة ابن الزبير وأبي وُجْرَةَ الشَّعْبِي ومحمد بن علي وبنو عبد بن القعقاع. ينظر: مختصر ابن خالويه ٥٧، وشواذ القراءات للكرمان ٢١١.

(٧) كلنا في المخطوطة، وأعله سهو، والصواب ما في المحسب: وقبّاع.

(٨) الكشف ٤٢٠/٤.

(٩) النجم ٩.



التقدير: فكان مقدار مسافة قربه مثل قارب قوسين، كما قال أبو علي<sup>(١)</sup> في:

وَلَقَدْ خَعَلْتَنِي مِنْ عَزِيمَةٍ<sup>(٢)</sup> إَصْبَغًا<sup>(٣)</sup>:

إن التقدير: ذا مقدار مسافة إصبع.

ع: في "شرح"<sup>(٤)</sup> البدر: أي: ذا مسافة إصبع.

ع: وهو حَشَنٌ<sup>(٥)</sup>.

(٢خ)

\* ع: ينبغي أن يستثنى من ذلك: أن لا يكون النكاح مشروطاً فيه الإفراء بحكم<sup>(٦)</sup>، والإضافة لحكم، ومن ثم قالوا: أنا الخليفة هبة، بالضم؛ وأصله: ما<sup>(٧)</sup> شبة الخليفة هبة؛ لأن هذا للوضع إنما يُصَبُّ به المضاف لا للفرد، فلما أقيمت "الخليفة" مقام الأول، ونصبته؛ لم يصح؛ لأن الأول لو كان وحده كان مضمومتاً، فكذلك الثاني<sup>(٨)</sup>.

وربما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما

(١) كتاب الشعر ٤٥٦/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: عزيمة.

(٣) حذر بيت من العلوي، للتكلمية اليربوعي، وصدره:

فأدرك إلقاء القزادة ظَلَمَها ...

إلقاء: ما تبقيه الفرس من القلْب لوقت الحاجة، والقزادة: اسم فرسه، وظَلَمَها: خرَّجها، وعزيمة: هو ابن طارق، فارس مشهور. ينظر: للتعليلات ٣٢، وجهرة اللغة ٥٢٩/١، والحكم ٣٣٠/٣، ٥١٢/٦، وشرح الكافية الشافية ٩٧٢/٢، ومعنى اللبيب ٨١٤، والمقاصد النحوية ١٣٥٣/٣، وحرارة الأدب ٤٠١/٤.

(٤) شرح الألفية ٢٨٧.

(٥) الحاشية في: ١٨/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: لحكم.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يا.

(٨) الحاشية في: ٦٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٧/١، ٤٠٨، ولم يعرفها لابن هشام.



(ع ١)

\* قال أبو الفتح (١): إنَّ ابنَ (٢) جَنَازٍ (٣) قرأ: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْأَخْزَرَ﴾ (٤)، وإنَّ ذلك عزيزٌ قليلٌ النظر، وجوِّزه: تقدُّمُ ذكرِ الغرضي، فهو كبيت "الكِتَاب" (٥):

وَنَارٍ تَوَلَّدَ (٦)

أي: وكُنَّ نَارٍ، واستغنى عن إعادتها؛ لتقدُّمها، وكُنَّ ذلكَ خَرْنًا من العطف على عاملين، وهما: "كُنَّ" و"تَحْتَبِينَ"، وعليه بيته (٧) أيضًا:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيْلَكَ تَحْتَبِينَ

إِنَّ لَمْ يَجِدْ نَوْمًا عَلَى مَنْ يَسْكُنُ (٨)

أراد: مَنْ يَسْكُنُ عليه، فحذف؛ استغناءً بزيادة أَوْلَا؛ لأنه إنما يريد: إنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَسْكُنُ عليه، وعليه قولُ الآخر (٩):

(١) المحاسب ٢٨٩/١، ٢٨٢.

(٢) هو سليمان بن مسلم اللدِّي، أبو الربيع، قرأه ضابط، أخذ عن نافع وشيبة وأبي جعفر، وأخذ عنه إسماعيل بن جعفر، توفي بعد سنة ١٧٠. ينظر: غايه النهاية ٣١٥/١.

(٣) ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٢٠٩.

(٤) الأنشأ ٦٧.

(٥) ٦٦/١.

(٦) بعض بيت من المتقارب، لأي دَوَادٍ (الإبادي، أو لعدي بن زيد العبادي، تقدَّم في باب للعرب ونسبي.

(٧) ٨١/٣.

(٨) بيتان من مشطور الرجز، لبعض الأعراب. ينظر: الانتصار ١٨٢، والحقبة ١٧١/٦، وأخبار الرجاجي ١٩١، والخصائص ٣٠٧/٢، والحكم ١٧٨/٢، وشرح السهيل ١٦١/٣، والتلخيص والتكميل ٢٢٧/١١، ومعني القليب ١٩٢، وخراتة الأدب ١٤٣/١٠.

(٩) هو زيد بن زهران بن الملوح.



أَتَذُقُ نَفْسَ إِذْ أَتَانَا جِثَاهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَذُقُ؟<sup>(١)</sup>  
 فزاد "عن" في قوله: "عن بين جنبَيْكَ"، وجعلها عوضاً عن "عن" المحذوفة<sup>(٢)</sup>، والمعنى:  
 فهَلَّا عن التي.

وعلى حذف المضاف قراءة العاشة: ﴿وَاللَّهُ يُبْدِ الْأَجْسَرَةَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأن المراد: غرض  
 الأجرة، فالقراءة المشذبة ضعيفة في الإعراب<sup>(٤)</sup>، وقوية في المعنى؛ لأنها لا تؤهم غير  
 المحذف<sup>(٥)</sup>.

لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلاً لما عليه قد عطف

(١خ)

\* كقولهم: ما كلُّ بيضاء شحمة، ولا سوداء ثمرة، وإلا لزم العطف على عاملين  
 لو لم تقتل محذوفاً، وإذا قلت: ما مثلُ عبد الله وأبيك يقولان ذلك؛ فهو أيضاً على  
 حذف "مثل"، لا على العطف، وإذا قلت: يقول، بالإفراد، فالمسألة على العطف.

ع: قال ابن السكيت في "الانقباض"<sup>(٦)</sup> في قول ذي الرثية:

فَلَمَّا لَيْسَ النَّيْنِ أَوْ حِينَ نَحَبْتُ لَهُ مِنْ خِذَا آذَانًا وَقَوَّ خَانِعٌ<sup>(٧)</sup>

ما ملخصه: إن الأصمعي<sup>(٨)</sup> يجعل "حين" مضافة إلى محذوف، أي: أو حين أفين

(١) بيت من الطويل. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، ولتمام ٢٤٦، وشرائر الشعر  
 ٢١٣، وشرح التسهيل ١٤٠/٢، والنذيل والتكميل ١٧٢/٣، ومعني القليب ١٩٨، وشرح أبيات  
 ٣٠٣/٣.

(٢) انقطعت في المحذوفة، ولعلها كما أتت.

(٣) الأنفال ٦٧.

(٤) انقطعت في المحذوفة، ولعلها كما أتت.

(٥) الحاشية في: ١٨/ب.

(٦) ١٨٢/٣.

(٧) بيت من الطويل. جاثج: داني. ينظر: الديوان ٨٩٧/٢، وأدب الكاتب ٢١٤، وجمهرة اللغة  
 ٥٨٢/١، والمصاحبي ٣٣٧، واخصاص ٣٦٧/٢.

(٨) ينظر: أدب الكاتب ٢١٤.



الليل، و"تَغَيَّبْتُ" جوابٌ "لَمَّا"، ومعنى لبايها الليل: دعوتها فيه، أي: فلما لَبَسْتُ الحميرَ الليل، أو حينَ أَقْبَلَ الليلُ قبل أن تلبسه؛ تَغَيَّبْتُ آذانها، وتشَوَّفت للنهوض إلى الماء؛ لأنها لا تنهضُ لوروده إلا ليلاً، والحناءُ: اسرعها الأذنين<sup>(١)</sup>.

وذهب غيرُ الأصمعيّ أن "تَغَيَّبْتُ" مضافٌ إليه "حينٌ"، وأن الجواب في البيت بعد<sup>(٢)</sup>.

ويحذف الثاني فيبقى الأول كحاله إذا به يصل

(خ١)

\* كان ينبغي أن يُذكر أولاً أن المضاف إليه يُحذف، فيرجع الاسم إلى ما يستحقه لو لم يُحذف أثبتة، ثم يُذكر هذه المسألة، كما فعل في مسألة المضاف، إلا أنه يُهم أن هذه الشروط إذا انتفت انتفى الحكم<sup>(٣)</sup>.

بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأول

(خ١)

\* قال المصنف في مثل:

بَيْنَ فِرَاقِي وَجَلْبَتِي الْأَسِيرِ<sup>(٤)</sup>؛

(١) ينظر: القصور والمنود للقبلي ٥٠، والمخصص ٩٠/١، ٤٦١/٤.

(٢) الحاشية في: ١٨/ب.

(٣) الحاشية في: ١٨/ب.

(٤) عجز بيت من للشرح، للقرظقي، وصدوره:

بَا مَن رَأَى عَارِضًا أَتَقَفَّيْهِ  
...

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢١٥/١، والكتاب ١٨٠/١، ومعاني القرآن للقراء ٣٢٢/٢، وللقضب ٢٢٩/٤، وإعراب القرآن للحلبي ١٧٩/٣، وقذهب اللغة ٤٨١/١٥، والخصائص ٤٠٩/٢، وازحكم ٣٣/٢، والمرغل ٢٨٢، وضرائر الشعر ١٩٤، وشرح السهيل ٢٤٩/٣، والتنبيل والتكميل ١٩٣/٦، وتخليص الشهود ٨٧، وللقاصد النحوية ١٣٦١/٣، وعزارة الأدب ٤٠٤/٤، ٣١٩/٢.



س<sup>(١)</sup> يجعل الأعرزَ مجروراً بما قبل العاطف، ويجعل المعطوف مفعولاً به بين المتضامين، والمترتبة<sup>(٢)</sup> بضيف الأول إلى محذوف، والمعطوف إلى الموجود، وقوله أوّل عندي؛ إذ لا يُخالَف الأصول بأكثر من حذف متقدّم لدلالة متأخّر، ومثله كثيرٌ في الكلام، وأما قول من فقه المعطوف على المضاف قبل ذكر المضاف إليه، مع أن نسبته من المضاف نسبة الصلة من الموصول، فالمعطوف عليه كالمعطوف قبل الصلة، وهو ممتنع بإجماع، فما أثبتّه كذلك.

ع: المعطوف قبل مضي الصلة ممتنع؛ وأما لو خُلِفَت الصلة، كما قيل:

نَحَرُ الْأُكْيَ فَاجْتَمَعَ جُحُوْ غَلَكٌ<sup>(٣)</sup>

وغُطِفَ على الموصول؛ من قال: إنه ممتنع؟ لأن المانع أن يُعطَفَ بين أجزاء الاسم؛ لأن الصلة والموصول كالشيء الواحد.

قال: وما ذهب إليه س خلاف مذهبه في تنازع العاملين؛ لأن المختار عنده وعند جميع البصريين<sup>(٤)</sup> إسماعيل الثاني، وإن أدّى إلى الإضمار قبل الذكر، نحو: ضربني وضربت نساءً، هذا مع كون العامل فعلاً، وهو أقوى العوامل، فاعتبار ذلك في تنازع العاملين الضعيفين أحقُّ وأوّل.

ولا يختص هذا الاستعمال بالشعر، بل قال الفراء<sup>(٥)</sup>: سمعت أبا<sup>(٦)</sup> ثعلب يقول: «فَطَعَّ اللهُ الغدَاةَ يَدَ وَرَجُلٍ مِنْ قَالِهِ»، قال الفراء: ولا يجوز هذا إلا في المصطلحين، كاليَدِ والرجلي، والنصف والربع، وقيلُ وبعْدُ، وأما نحو: دارٌ وغلامٌ فلا يجوز فيهما؛ اشترت دارٌ وغلامٌ زيدٌ.

(١) الكتاب ١/١٨٠.

(٢) المقنَّب ٤/٢٢٩.

(٣) بعض بيت من مجزوء الكامل، لقبيد بن الأبرص، تقدّم في باب الموصول.

(٤) ينظر: الإيضاح ١/٧١، والبيان ٢٥٢، والتهذيب ١١٣.

(٥) معاني القرآن ٢/٣٢٢.

(٦) هو أنباري عُكْلِي فصيح، له: معاني الشعر، وخلق القوس. ينظر: معجم الأدباء ٢/٧٧٥، وإنباء الرواة ٤/١٠٥.



ع: قلت: هذا كلام المصنف في "شرح العُدة"<sup>(١)</sup>، وثبوتُه عليه هنا أسئلة: /

١: أنه أطلق هنا ولم يفصل بين المصطلحين وغيرهما.

٢: أن ذلك إما قليل في الشر، أو لا يجوز، وظاهر عبارته الجواز مطلقاً.

٣: أنه خالف س، وواقفه هنا.

والجواب عن الثالث: أنه قال: «بشرط عطف» إلى آخره، فيحتمل أن يكون مراده: بشرط عطف شيء على المضاف المحذوف منه المضاف إليه، ويكون ذلك الشيء مضافاً إلى مثل المحذوف، فيكون كمنذهب الثبوت، ويحتمل أن يريد: بشرط عطف الذي حذف منه المضاف إليه عسى مضاف إلى مثل المحذوف، لكن هذا ضعيف؛ لأنه يُقوِّفه حين ذاك قيدُ الفصل بالمعلوف بين المتضامنين؛ لأنه لو قيل: بين ذراعَيْ الأسد وجهته؛ لم يَجْزُ لأهم حين أحازوا ذلك أرادوا الاكتفاء بصورة اللفظ، وهو أن "جهة" في اللفظ مضافة للأسد.

فإن قيل: نعم، يحتمله كلامه، ويكون خطأ.

قلت: أما إذ وصلنا إلى إيساده فحمله على الصحيح أولى<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* اشترائط العطف هنا ليكون الخلو كالتذكير نظير اشترائط العطف لجواز حذف الموصول وبقاء صلته، كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوا مَآءًا<sup>(٣)</sup>﴾ وَالَّذِي أَنزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ وَإِلَيْكُمْ<sup>(٤)</sup>﴾.

\* [«بشرط عطف»]: نحو:

(١) شرح عمدة الحفاظ ١/٤٦٨-٤٧٠.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الرابعة للمحققة بين ١٨/ب و ١٩/أ وظهرها.

(٣) في المخطوطة: «وَأَمَّا بِالَّذِي»، وهو خطأ.

(٤) العنكبوت ٤٦.

(٥) الحاشية في: ٦٦.



إِلَّا عَاقِلَةً

البيت<sup>(١)</sup>، ونحو: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ»، للمثال<sup>(٢)(٣)</sup>.

\* قوله: «بشرط»: إنما هذا شرطٌ في التقيس؛ وقد شُعِبَ بهونه، كقراءة ابن<sup>(٤)</sup> تحتصي<sup>(٥)</sup>: «فَلَا عَوْفَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٦)</sup>، حكى الكسائي<sup>(٧)</sup>: أفوق<sup>(٨)</sup> تائم أم أسفل؟ [بتقدير: أفوق<sup>(٩)</sup>] هذا تائم أم أسفل منه؟

ع: يجوز كونُ هذا للازدواج؛ لأنَّ "أسفل" لا ينوي<sup>(١٠)</sup>، ولا يكون قد فُتِرَ شيء، فهو من باب:

وَكُنْتُ قَبْلَهُ<sup>(١١)</sup>

ولم يتَّوَّنَ الثاني؛ لأنه لا ينصرف، ولا الأول؛ لأجل الازدواج، ويكون في إتياع الأول

(١) بعض بيت من مجزوء الكامل، لأعشى، تقدم قريباً.

(٢) بعض قول رواء الفراء عن أبي ثروان العُكْلِي، تقدم قريباً.

(٣) الحاشية في: ٦٦.

(٤) هو محمد بن عبدالرحمن السهمي المكي، قارئ أهل مكة، أخذ عن مجاهد وسعيد بن جبور، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، توفي سنة ١٢٢. ينظر: معرفة القراء الكبار ٥٦، وغاية النهاية ١٦٧/٢.

(٥) ينظر: الكامل لابن حبان ٤٨٣، ونحو فضل الشير ١٧٦.

(٦) البقرة ٣٨.

(٧) ينظر: الحماص ٣٦٧/٢، والحكم ٥٨٠/٦.

(٨) جاءت العبارة في المخطوطة هكذا: «حكى الكسائي: أفوق هذا تائم أم أسفل منه، وقوله: عاقل...»، وبعد "فوق" علامة إغاثي إلى الحاشية، وفيها: «تائم أم أسفل. ع: يجوز... مأجورات».

(٩) ما بين المتعوفين ليس في المخطوطة، وهو مفهوم مما عند ياسين، والسباق يقتضيه.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: يتَّوَّن.

(١١) بعض بيت من الوافر، لعبدالله بن يعرب بن معاوية، وقيل: لزيد بن العتيق، تقدم قريباً.



لثاني نظير: «مأزورات غير مأجورات»<sup>(١)</sup>.

وقوله<sup>(٢)</sup>:

خَالَطَ مِنْ سَمَى شَيْئِهِمْ وَقَا<sup>(٣)</sup>

وقوله<sup>(٤)</sup>:

وَمِنْ قَبْلِي نَأَى كُلُّ مَوْلٍ قُرَابِي<sup>(٥)</sup>

وزعم الأحمش<sup>(٦)</sup> أن من هذا: لا غير، فزعم أن الفضة إعراب، وليس ما ذهب إليه يبعد إذا كان ما قبله مرفوعاً. ملخص من "شرح الكافية"<sup>(٧)</sup>، وفي تشيله: "لا غير" نظير<sup>(٨)</sup>.

### فصل مضاف شبه فعل ما نصب مشعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

(١) بعض حديث توي أخرجه ابن ماجه ١٥٧٨ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا نسوة جلوس، فقال: «ما تحلبكن؟» قلن: نتنظر الجنابة، قال: «هل تفسلن؟» قلن: لا، قال: «هل تحملن؟» قلن: لا، قال: «هل تذلن فيمن يدي؟» قلن: لا، قال: «فارجعن تأزورات غير مأجورات».

(٢) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام للنقول.

(٣) هو العطاج.

(٤) بيت من مشطور الرجز، تنقلم في باب العرب والمبي.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) صدر بيت من الطويل. وعجزة:

فما غطقت موبل عليه العواطف

...

ينظر: الزاهر ٣٥٠/٢، وضرائر الشعر ١٢٧، وشرح السهيل ٢٤٨/٣، والتذيل ولتكميل ٨٥/١٢، ولتقاصد النجوة ١٣٤٧/٣.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسواني ١٠/٩، وكتاب الشعر ١١٠/١.

(٨) شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢، ٩٧٨.

(٩) الحاشية في: ٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٢/١، ٤١٣ بقر هذه السبابة، بدون حكاية الأحمش.



(ع ١)

\* ع: قوله: «فصل مضاف» إلى آخره: المتضايقان كالكلمة، فحُثِّمَها أن لا يَحْصُلَا، لكن العرب يُثَمَّانِ فصلت بينهما تَوْسُعًا، وذكر المصنّف للفصل ستَّ صور، ثلاثة لا تختصُّ بالشعر، وثلاثة خاصة به، وإنما لم تختصَّ الأولُ بالشعر؛ لأن الفاصل فيها معمولٌ للمضاف في مسألة المفعول والظرف، ومؤكِّدًا للكلام في مسألة القسم، وإنما اعتُصِمَتِ الأخرُ بالشعر؛ لعدم وجود ذلك فيها، وهو في مسألة النعت أضعف؛ لأنه فصلٌ بما حلَّه وجوب التأخير، فليه ضعفٌ من جهتين: تقدّم النعت على المنعوت، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي منه.

وعندي في نحو:

من ابنِ أبي شَيْخِ الأَبَاطِيحِ طَالِبٍ<sup>(١)</sup>  
أسهلُّ مما قاله<sup>(٢)</sup>، وهو خُفِّلَ "شيخ" مضافًا إليه، كما تقول: مررت بغلام شيخ  
الأباطيح، ويكون "طالب" بدلًا من "شيخ".

ع: هذا خطأ<sup>(٣)</sup>؛ لأن "طالبًا" ليس باسم فيبدل، إنما الاسم: أبو طالب<sup>(٤)</sup>.

\* [«فصل مضاف»]: ع: بشرط أن لا يكون المضاف إليه ضميرًا، نحو:  
بضاربك اليد، والضاربك، فهنا شرط، وثاني، وهو كون المضاف شية فعلية، وثالث،  
وهو كون الفاصل منصوب<sup>(٥)</sup> للمضاف.

قلت: فقد تكثرت لكن من الثلاثة شرط: فشرط المضاف: مشابهة الفعل،

(١) عجز بيت من الطويل، لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، تقدّم في مقدمة الألفية.

(٢) أي: الناظم في شرح التسهيل ٢٧٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٩٩٠/٢ أنه من باب الفصل بين مضاف "أبي" والمضاف إليه "طالب" بالنعت "شيخ الأباطيح".

(٣) هذا استدراك من ابن هشام على نفسه، كبه لاحقًا.

(٤) المحاشية في: شهر البقرة الثالثة للملحق بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولوجه: منصوبًا.



والضاف إليه: [عدم]<sup>(١)</sup> كونه ضميرًا، والفاصل: كونه / منصوبًا بالضاف، أو مؤكّدًا له بكونه قسمًا.

ورثما جاء الفصل بالقسم في الشر.

ومثال الفصل بالمفعول: ﴿قَتَلُوا وَلَدَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وفيها مجازان: الفصل، وخلل الشركاء فاعلاً لنفس، وإنما القاتل الآباء، لكنه مثل: ﴿يَدْرِيخُ أَبْنَاءَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> في أن الأمر بالشيء يتّصل منزلة فاعله.

ومثال الطرف: هذا ضارب اليوم زيد، ولا أحفظ الآن شاهده<sup>(٤)</sup>.

ومثال القسم لا أحفظه جاء إلا في الشر<sup>(٥)</sup>، وكلامه في "شرح القسمة"<sup>(٦)</sup> رثما بخالفه، وليس بشيء.

وأقول: الفصل بالقسم يقتل مطلقاً، وبغوه بالثلاثة الشروط، وعلى هذا بدل

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) الأتعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عامر، ونماها: ﴿وَصَكَرَ لَكَ رُبُّكَ لِكَيْتُهِمْ قَتَلُوا وَلَدَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾. ينظر: السبعة ٢٧٠، والإقناع ٦٤٤/٢.

(٣) القصص ٤.

(٤) أنشد عليه ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٣/٣.

فَرُشِي عَمَّ لَا أَكْبَرُ وَمَذْحِي كَنَاحَتِ يَوْمًا صَعْرَةً بِعَسِيلِ

العسل: للكسبة يكتس بها العطار العطر. ينظر: معاني القرآن للقراء ٨٠/٢، ولتسحب لكرّاع ٢٥٣/٢، والبراهير ٢٥٠/١، وتذهب لغة ٥٧/٢، وللقاصد شحوبة ١٣٨٢/٣.

(٥) فيما حكاه أبو عبيدة من قولهم: إن الشاة لتحترق، فسمع صوت -والله- رثما، وفي رواية: إن الشاة تسمع صوت -قد غلّمت الله- رثما، فقلّيل إليه وللغو. ينظر: الإنصاف ٣٥٢/٢، وضرر الشعر ١٩٩، وشرح التسهيل ١٩٤/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٤٦٣/١، والتذيل ولتكميل ٣٢٢/١١.

(٦) قال في عمدة الحفاظ: «ورثما فصل بقسم احتملا»، ومثل في شرحها بحكاية الكسائي: سمعت صوت -والله- زيد، وحكاية أبي عبيدة الأنفة. ينظر: شرح العمدة ٤٥٧/١، ٤٦٣.



النظم<sup>(١)</sup>.

\* قوله بعد هذا الوجه<sup>(٢)</sup>: «مَا نَصَبَ»: أي: لفظاً، نحو: «قَتَلَ أَوْلَدَهُمْ شَرّاً بِهِمْ»<sup>(٣)</sup>، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ، رَسُولُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وقول طائفة<sup>(٥)</sup>:  
 قَسَمْنَا لَهُمْ سُبُوحَ رَبِّكَ<sup>(٦)</sup> الْبَقَاءَ<sup>(٧)</sup> الْأَخَادِلَ<sup>(٨)</sup>  
 الْبَقَاءُ: طائرٌ ضعيفٌ، يُضَادُّ وَلَا يُصِيبُ<sup>(٩)</sup>، وَالْأَخَادِلُ: الصَّقُورُ، وَاحِدُهَا: أَخَدَلٌ<sup>(١٠)</sup>،  
 وَقَالَ آخَرُ<sup>(١١)</sup>:

- (١) الحاشية في: ١٨/ب مع ظهر الورقة الثانية للعلقة بين ١٨/ب و ١٩/أ.  
 (٢) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في: ١٨/أ، والبيت للمعلّق عليه في: ١٨/ب.  
 (٣) الأتعلم ١٣٧، وهي قراءة ابن عمر، تقدّمت قريباً.  
 (٤) في للمعلومة: ولا، وهو خطأ.  
 (٥) إبراهيم ٤٧، وهي قراءة شاذة، لم ألق عليها منسوبة لأحد. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٦٨/٣، وشواذ القراءات للكرماني ٢٦٣، وإعراب القراءات الشواذ ٧٣٩/١، والبحر المحيط ٤٥٦/٦، والنشر ٢٦٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٤.  
 (٦) لم ألق على تسميته.  
 (٧) كنا في المخطوطة مضبوطاً بفتح الهمزة، وهي مثقلة. ينظر: القاموس المحيط (ب غ ث) ٢٦٤/١.  
 (٨) عثر بيت من الطوبى، وصدره:  
 فَنَبَا إِذْ أَحْبَبَانَهُ إِلَى التَّلَامِ رَأَوْا  
 ...  
 ينظر: شرح التسهيل ٢٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٨٧/٢، والتذليل والتكميل ١٤٩/١٢، وللقاصد النجوى ١٣٧/٣.  
 (٩) ينظر: تذيب اللغة ١٠٥/٨.  
 (١٠) ينظر: جوهرة اللغة ٤٤٩/١، وتذيب اللغة ٣٤٤/١٠، والمحكم ٣٢٣/٧.  
 (١١) لم ألق على تسميته.



وسواك مانع فضلة الشخناج<sup>(١)</sup>

أو تقدراً، نحو: «هل أنتم تاركو لي صاحبي؟»<sup>(٢)</sup>، ومرج: ما زلغ، كقول الرازي<sup>(٣)</sup>:

ما إل وخدنا لئلهوى من طبه

ولا غدينا قهر وخد صبه<sup>(٤)</sup>

وهذا لكونه غير أجنبي من المضاف مستحق جواز الفصل به؛ إلا أن كونه فاعلاً يقتضي أن لا يهوى به الشاعر، فاستحق أن يختص بالشعر<sup>(٥)</sup>.

## (خ٢)

\* يجوز الفصل بين المتضامنين في الكلام في ثلاث مسائل، علافاً لكثير من النحويين:

إحداها: الفصل بفعول المصدر.

الثانية: الموصف المتعدّي لاثنتين، مضافاً إلى الأولى، متفصلٌ ثانيهما، نحو: ﴿فَلَا تَحْصِرَنَّ اللَّهُ لَكَ مَخْلَفَ وَدَّهِ، وَرُسُلِهِ﴾<sup>(٦)</sup>، ونحو:

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

ما زال يؤثر عن إيلك بالقي ...

ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٨٨/٢، والمقاصد النحوية ١٣٧٤/٣.

(٢) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٣٦٦١ من حديث أبي الفراء رضي الله عنه، وهو بنماه: «إن الله بعني إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، ورواسي بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟».

(٣) لم أقف على تسميته.

(٤) بيتان من مشطوب الرجز. وخد: شدة الشوق، وصب: عاشق. ينظر: شرح التسهيل ٢٧٤/٣.

وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢، ولتذيل والتكمين ١٤٥/١٢، والمقاصد النحوية ١٣٨٣/٣.

(٥) الحاشية في: ١٨/.

(٦) إبراهيم ٤٧، وهي قراءة شاذة، لم أقف عليها منسوبة لأحد، تقدّمت قريباً.



وَسِوَاكَ مَانِعٌ قُضِلَتْهُ الشُّخَّاجُ<sup>(١)</sup>

الثالث<sup>(٢)</sup>: الفصل بالقسم، نحو: صَوْتُ - وَاللَّهِ - رَمَاءٌ<sup>(٣)</sup>، ونحو: هذا غلام - وَاللَّهِ - زَيْدٌ<sup>(٤)</sup>، وإذا جاء: اشتريته بوالله درهم<sup>(٥)</sup>؟ فهذا أخرى<sup>(٦)</sup>.

\* الْمُتَقَرِّبُ:

خَلَّتْ إِلَيْهِ مِنْ ثِنَائِي عَدِيدَةٌ

سَقَاها الخبيث<sup>(٧)</sup> سَقَى الزَّيْبَانِ الشُّخَّابِ<sup>(٨)</sup>

\* قوله: «مضاف»: أي: من المضاف إليه، فحذف؛ للعلم به<sup>(٩)</sup>.

\* قوله: «شيء فعلي» يدخل تحته: المصدر، والوصف، نحو: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ

(١) عجز بيت من الكامل، لم تكف له على نسبة، تقدّم قريباً.

(٢) كنّا في المحفوظة، ولوجه: الثالثة.

(٣) بعض قول العرب حكاه أبو عبيدة، وهو يتصاه: إنّ الشاة لتعذر، فسمع صوت - والله رَمَاءٌ، وفي رواية: إنّ الشاة تسمع صوت - قد عَظِمَ الظُّ - رَمَاءٌ، فتُجِلُّ إليه وتتفر. ينظر: الإنصاف ٣٥٢/٢، وضرر الشعر ١٩٩، وشرح التسهيل ١٩٤/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٤٦٣/١، والتذيل والتكميل ٣٢٧/١١.

(٤) قول للعرب رواء الكسائي. ينظر: الإنصاف ٣٥٢/٢، وشرح التسهيل ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢، وإرشاف الضرب ١٨٤٥/٤.

(٥) قول للعرب رواء الكسائي. ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢، والتذيل والتكميل ٣٢٧/١١.

(٦) الحاشية في: ٦٧.

(٧) كنّا في المحفوظة، ولوجه: الخياء لآله ثلاثي ولوي اللام.

(٨) بيت من الطويل، الخبثا: بعض. الشاهد: الفصل بين المصدر لمضاف "سقى" وفاعله المضاف إليه "الشخاب" بمفعوله "الزيبان"، وهو جازر عند النظم. ينظر: الديوان ٢١٢، وشرح الديوان للواحي ٣٣٣، وضرر الشعر ١٩٨، وإرشاف الضرب ١٨٤٦/٤.

(٩) الحاشية في: ٦٧.

(١٠) الحاشية في: ٦٧.



شَرَّكَ بِهِمْ<sup>(١)</sup>، و: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ تَوَلَّىٰ وَصَدَّهُ رَسُولُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، إلا أنه في الثاني دونه في الأول، ففي كلامه بعض إجمالي وإيهامي<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «مفعولاً أو ظرفاً»: متاهلماً في المصدر: ﴿وَأَوَلَيْدَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، و: تَرَكُ يَوْمًا تَفْسِيكَ<sup>(٥)</sup>، والجارُ والمجرور كالظرف، ومتاهلماً بعد الوصف: ﴿وَعَدَهُ﴾<sup>(٦)</sup>، «هل أنتم تاركو لي صاحبي؟»<sup>(٧)</sup>، ومثلُ الجار والمجرور من الظرف<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «ما نصب مفعولاً أو ظرفاً» خرج لفاعل؛ فإنه: ما رُفِعَ، لا: ما نُصِبَ، فالقصر به ضرورة؛ لأنه لا يصح أن يُبَوَّى به [التأخير]<sup>(٩)</sup>، لأنه موضعه، فاستحكم الفصل به.

ونظيره: أن الفاعل المخصوص لا يُجْزِئ ابن الأثيري<sup>(١٠)</sup> تقديمه، وإن أجاز تقدمَ لمفعول المخصوص، وذلك [لأنه]<sup>(١١)</sup> لا يُبَوَّى به حينئذٍ التأخير<sup>(١٢)</sup>.

(١) الأتعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عمر، تقدّمت قريباً.

(٢) كذلك في المخطوطة الموزّعة، وهي في المصحف: فلا.

(٣) إبراهيم ٤٧، وهي قراءة شاذة، لم ألق عليها منسوبة لأحد، تقدّمت قريباً.

(٤) الحاشية في: ٦٧.

(٥) الأتعام ١٣٧، وهي قراءة ابن عمر، تقدّمت قريباً.

(٦) بعض قول للعرب عزاء ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٣/٣ إلى بعض من يوثق بعينه، وهو بنسائه: تَرَكُ يَوْمًا تَفْسِيكَ وهو لها سعي في رداها.

(٧) إبراهيم ٤٧، وهي قراءة شاذة، لم ألق عليها منسوبة لأحد، تقدّمت قريباً.

(٨) بعض حديث نبوي رواه البخاري ٣٦٦١ من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، تقدّم قريباً.

(٩) كذلك في المخطوطة، ولعلها زائدة، أو صوابها: ولن.

(١٠) الحاشية في: ٦٧.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخصوصة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، والتفصيل والتكميل ٢٨٧/٦.

(١٣) ما بين المعقوفين ليس في المخصوصة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(١٤) الحاشية في: ٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٥/١، ولم يعرها لابن هشام.



\* قوله: «أجز»: أي: في النشر، علائقاً لأكثر النحاة في أنه حاصراً بالشعر<sup>(١)</sup>.

فصل يمين واضطراراً وجداً باجتي أو بنعت أو نداً  
(خ ١)

\* قوله: «باجتي» يعمُ الفصل بما لا يتعلق بالمضاف، فاعلاً كان أو غيره:  
فالقاعل كقوله<sup>(٢)</sup>:

أُجِبَّ أَيْتَمٌ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ جُتِلَاهُ فَيُعَمُّ مَا جُتِلَاهُ<sup>(٣)</sup>  
أراد<sup>(٤)</sup>: أُجِبَّ والداه به أيتام إذ جُتِلَاهُ، ففعلت بفاعلي «أُجِبَّ» بين المتضامين مع كونه  
أجنبيّاً.

وغيرُ القاعل مما لا عمل للمضاف فيه قوله<sup>(٥)</sup>:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَهُودِيٍّ  
وَقَدْ يُعْمَلُ أَيْضًا فِي الضَّرُورَةِ بِالنَّادِي، كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

(١) الحاشية في: ٦٧.

(٢) هو الأعمش.

(٣) بيت من المنسرح. «روي: «أيتام وذئبة»، ولا شاهد فيه. نجل: وألّف. ينظر: الديوان ٢٣٥،  
وإصلاح للشطرنج ٤٥، وبهائم ثعلب ٧٧، والزاهر ٧٣/١، ولخصيات ٣٤٧/١، واغتصب  
١/١٥٢، واهكم ٧/٤٢٥، وشرح التسهيل ٣/٢٧٤، وللنقاد النحوية ٣/١٣٧٩.

(٤) انطلمست في المنطومة، ولعلها كما أثبت.

(٥) هو أبو حنيفة الشافعي.

(٦) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَهُودِيٍّ بِقَارِثٍ أَوْ يُجَالِثِ

ينظر: الديوان ١٦٣، والكتاب ١/١٧٩، وللتعقيب ٤/٣٧٧، والأصول ٢/٢٢٧، واللمحة  
٣/٤١٢، واهكم ١/٣٤٥، ومآلي ابن الشجري ٢/٥٧٧، والإنصاف ٢/٣٥٢، وشرح التسهيل  
١/٣٦٨، وللنقاد النحوية ٣/١٣٧٤.



إِذَا مَا أَنَا خَلَصِي أَتَيْتُكَ وَأَتَيْتُهَا عَلَى شَعْرَاءِ النَّاسِ يُغْلَوُ قُصْبُهَا<sup>(١)</sup>  
من "شرح الغنثة"<sup>(٢)</sup> له.

وفي "الغنثة"<sup>(٣)</sup>: وَرَمَّا فُعِيلُ يَنْسَمِ احْتِيَارًا، قَالَ<sup>(٤)</sup>: نَحْو: سَمِعْتُ وَاللَّهِ صَوْتَ<sup>(٥)</sup>  
رَبِّهِ، وَخَكِّي أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(٦)</sup>: إِنْ الشَّاةُ تَعْرِفُ رَمًّا حِينَ تَسْمَعُ صَوْتَ سَقْدٍ عَلِيمٍ اللَّهُ- رَمًّا.  
ع: أي: ما ليَ كَها<sup>(٧)</sup>.

\* ع: لِكثرة تشابهِ المتضامِين والحكم لهما بحكم شيء واحد؛ قال المصنّف<sup>(٨)</sup>  
في:

وَعَالِدٌ يَحْتَدُّ أَصْحَابُهُ<sup>(٩)</sup>؛

إِنَّمَا لَمْ يَنْصَبْ "حَالِدًا"؛ لِأَنَّ الْفَعْنَ قَدْ رَفَعَ مَضَافًا إِلَى ضَمِيرِهِ، فَكَانَتْ قَدْ رَفَعَهُ، وَإِذَا رَفَعَهُ  
لَمْ يَنْصَبْهُ، وَمَا أَشْبَهَ الْمَمْتَنِعَ حَقِيقًا بِالْمَنْعِ.

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح الحياوي ٢٨٥/١، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣.

(٢) شرح عمدة الحفاظ ٤٦٠/١-٤٦٢.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٤٥٧/١.

(٤) شرح عمدة الحفاظ ٤٦٣/١.

(٥) كلها في المحفوظة، وأصواب ما في شرح العمدة: صوت والله، وبه يستقيم الاستشهاد.

(٦) ينظر: ضرائر الشعر ١٩٩، وروى عنه بلفظ: «صوت والله رَمًّا» في: الإنصاف ٣٥٢/٢.

وشرح التسهيل ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢، ١٥٣٦/٣، والتذيل والتكميل ٣٢٧/١١.

(٧) الخاشية في: ١٨/١.

(٨) أورد البيت في شرح التسهيل ٣١٣/١، ١٦٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٤٨/١، ولم تفت  
فيهما على كلامه المذكور هنا.

(٩) صدر بيت من السريع، للأسود بن يَنْقَر، وعجزه:

... بالحق لا يُحْتَدُّ بالباحل

ينظر: ضرائر الشعر ١٧٦، وشرح التسهيل ٣١٣/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٨/١، والتذيل  
والتكميل ٤٠/٤، ومعني اللبيب ٧٩٦، وعرة الأدب ٣٦٠/١.



وأجاز<sup>(١)</sup>: غلامٌ أحبه ضَرَبَ زَيْدٌ، وأنشد عليه:

شَرُّ يَوْمَيْهَا وَلَوْ أَنَّ رَكِيثَ هِنْدَ يَجِدُجَ بِجَلَدٍ<sup>(٢)</sup>

وأجاز<sup>(٣)</sup>: زَيْدًا أَحْبَبَهُ ضَرَبَ، كقوله<sup>(٤)</sup>:

كَتَبْنَا أَخُوهُ لَهْيَ فَالْقَادَ مُتَلَهِّيًا وَلَوْ أَنِّي بَاءَ بِالشَّخِيلِ فِي سَفَرٍ<sup>(٥)</sup>

(خ ٢)

\* قوله: «فَصَلَّ يَمِينٍ»: مطلقاً، سواء أكان المضاف شئبة الفعل أم لا<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «بِأَجْنِي»: وهو معمولٌ غير المضاف، وهو إما ظرفٌ، كقوله<sup>(٧)</sup>:

كُنَّا شَطْطَ الْكِتَابِ يَكُفُّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ<sup>(٨)</sup>

أو مبرورٌ، كقوله<sup>(٩)</sup>:

(١) شرح السهيل ١٥٤/٢.

(٢) بيت من الرمل، لحسان بن ثعلج، جندج: مركب للنساء. بنظر: الأمثال، لأبي عبيد، ٨٨، ولكامل ٢٥٩/١، والصاحبي ٤٤٦، وتذهب اللغة ٨٣/٢، والفرح ٣١٢/٥، ويجمع الأمثال ٣٥٩/١، وسفر السعادة ٧٥٦/٢، وشرر الشعر ٢٤٩، وشرح السهيل ١٢٩/١، والنذيل والتكميل ١٥٣/٢.

(٣) شرح السهيل ١٥٣/٢.

(٤) هو رجل من طليح.

(٥) بيت من البسيط. بنظر: شرح السهيل ١٥٣/٢، والنذيل والتكميل ٤٠/٧.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحفة بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٧) الحاشية في: ٦٧، ونقلها ياسين في حاشية التصريح ٢٠٠/٣.

(٨) هو أبو حنيفة الشافعي.

(٩) بعض بيت من الوافر، تقدم قريباً.

(١٠) قاله عشرة المختصمة، وفي: دُرِّي بنت سيار الغفارية.



مَأْ أُغْوِيَ فِي السَّرْبِ مَنْ لَا أَمَّا لَهُ<sup>(١)</sup>

أو فاعل، وقد اجتمع الفاعل والمفعول في قوله<sup>(٢)</sup>:

أَلْجَبْتُ أَيْتَمَ وَالْيَتَامَ بِهِ إِذْ جَزَاةٌ فَيُعْطَى مَا جَزَاةً<sup>(٣)</sup>

أو مفعول، نحو:

لَشَقِي الْيَتَامَا نَدَى الْمِسْوَاكَ رِقَّتَهَا كَمَا لَضَعْنَ خَاءَ الْهَزْلَةِ الرِّصْفَ<sup>(٤)</sup>

وبقي عليه: الفصل بغير الأجنبي إذا كان فاعلاً، فإنه أيضاً خاص بالشعر، كقوله<sup>(٥)</sup>:

مَا إِذْ غَزَلْنَا لِلْهَوَى مِنْ جَبْ

وَلَا سَهْنًا فَهَرَّ وَجَدُ صَبْ<sup>(٦)</sup>

وفي هذا البيت جَبَانٌ<sup>(٧)</sup>، وقوله<sup>(٨)</sup>:

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

... إذا عاف يوماً نَبِيَّهَ فَلَقَا

ينظر: الكتاب ١/١٨٠، والخصائص ٤٠٧/٢، وأشعار النساء للزمزاني ١١٢، والإنصاف ٣٥٤/٢، وشرح جل الزحاجي ٦٠٥/١، وشرح الكافية الشافية ٨٩/١، ٤٠٦، والتلخيص والتكميل ٢٨٦/١، ولتقاصد السحابة ١٣٧٥/٣.

(٢) هو الأعمش.

(٣) بيت من المسرح، تقدم قريباً.

(٤) بيت من البسيط، لجرير. روي: «المسواك رقتها»، ولا شاهد فيه. امتناعاً: استعراج الرقيق بالمسواك، ولرصف: الحلاقة المرسوفة. ينظر: الديوان ١/١٧١، وشرح السهيل ٣/٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٩٨٩/٢، والتلخيص والتكميل ١٤٥/١٢، ولتقاصد السحابة ١٣٧٧/٣.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيتان من مشطور الرجز، تقدم قريباً.

(٧) بين قوله: «عرفنا» و«جهننا»، والمثنى: الجمع بين المعنى وضده في الكلام، أو: الجمع بين معينين أو لفظين متقابلين. ينظر: الطراز ١٩٧/٢، وبقية الإيضاح ٤/٤.

(٨) لم أقف له على نسبة.



نَرَى أَشْهُمَا لِمُؤْتِ مُنْصِي<sup>(١)</sup> وَلَا تُنْجِي وَلَا تُنْقِي عَنْ نَفْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزِيمِ<sup>(٢)</sup>  
 \* قوله: «أو يذا»: أَلْشَد<sup>(٣)</sup> عليه:

كَأَنَّ يَرْذُونَ

البيت<sup>(٤)</sup>، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ:

إِنْ أَبَاهَا<sup>(٥)</sup>

وَأَلْشَدُ أَيْضًا:

(١) كُتِبَ فِي الْمَخْطُوطَةِ مَضْبُوعًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: مُنْصِي.

(٢) بَيْتٌ مِنَ الْعُلُولِ. مُنْصِي: تَقْدُلُ الْعَبْدَ عَلَى مَرَى مِنْ صَاحِبِهِ، وَتُنْجِي: تَعْبِي الْعَبْدَ فَيَقِيبُ عَنْ صَاحِبِهِ ثُمَّ يَمُوتُ، وَلِزَادَ أَنَّهُ لَا يَلُوحَا غَالِبٌ وَلَا حَاضِرٌ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٣٧٤/٣، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ١٤٥/١٢، وَلِلْقَاصِدِ النُّحْوَةِ ١٣٨٨/٣.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ٦٧، وَتَلَقَّيْهَا بِاسْمَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْأَلْفَبَةِ ٤١٥/١ إِلَّا الْبَيْتَ الْأَخِيرَ، وَلَمْ يَعْزِمَا لِابْنِ هِشَامٍ.

(٤) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّاقِيَةِ ٩٩٣/٢.

(٥) بَعْضُ بَيْتٍ مِنْ مَشْهُورِ الرِّجَزِ، لَمْ أَكُفْ لَهُ عَلَى نَسَبَةٍ، وَهُوَ يَتِمُّهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ:

كَأَنَّ يَرْذُونَ أَبَا عَصَابٍ

زَيْدٍ حَمَازٍ دُثِّي بِاللَّحَامِ

يَنْظُرُ: الْقَصَائِدُ ٤٠٦/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٧٥/٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّاقِيَةِ ٩٩٣/٢، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ١٤٦/١٢، وَلِلْقَاصِدِ النُّحْوَةِ ١٣٨١/٣.

(٦) بَعْضُ بَيْتٍ مِنْ مَشْهُورِ الرِّجَزِ، لِأَبِي التَّحَمِّ الْعَجَلِي، وَهُوَ يَتِمُّهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَدِّ غَايَتَهُمَا

يَنْظُرُ: الْدِيْوَانُ ٤٥٠، وَسِرُّ صَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٧٠٥/٢، وَالْإِنْصَافُ ١٨/١، وَشَرْحُ جِلِّ الرِّجَاحِيِّ ١٠٥١/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤٥/١، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ١٦٥/١، وَتَحْلِيصُ الشُّوْهِدِ ٥٨، وَلِلْقَاصِدِ النُّحْوَةِ ١٩٠/١.



إِذَا مَا أَنَا خَطُصِي أَتَاكَ وَأَتَيْتَهَا عَلَى شَعْرَاءِ النَّاسِ يُغْلَوُ قُصْبَيْهَا<sup>(١)</sup>

وإنما يستلهم إذا ثبت أن "إذا" مضافة بشرطها، وكثيرٌ منهم بمنع<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «أو نداء»: حقه أن يقاوده بالخلوف منه حرفُ النداء؛ فإنه هكذا مُجْع فيما أعلم.

(١) بيت من الطويل، للفرزدق، تقدّم قريباً.

(٢) الحاشية في: ٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٦/١، ولم يعرضها لابن هشام.



## المضاف إلى ياء المتكلم

آخر ما اضيفَ لِيَاءِ الْكُبْرَى إِذَا لَمْ يَكْ مُغْتَلًا كَرَامٍ وَقَدْ<sup>(١)</sup>  
(خ ١)

\* ع: قوله: «ما لم يَكْ<sup>(٢)</sup>» إلى آخره: يعني: فإنك لا تكبره.

وكان الأول أن يشككت عن التثنية على أن آخر هذه الأشياء لا يُكْتَرَأُ لأنه إن كان ألفاً فتحن قاطعون بأنه لا يمكن تغييره عن سكوتها، وإن كان ياءً أو واواً فإنه نصرٌ بعدُ على أنه يدغم في الياء، فلا يحتاج إلى الإعلام بأنه غير مكسور؛ للعلم بأن المدغم لا يكون إلا ساكناً، وبأن...<sup>(٣)</sup>

\* قوله: «إن لم يكن<sup>(٤)</sup> معالاً»: يشمل للمقصور والمقصوم، وقد مضى في أول الكتاب:

### وَسَمِ مُغْتَلًا

البيت<sup>(٥)</sup>، أما في المقصور؛ فلأن الألف لا تحرك، وأما في المنقوص؛ فلأن آخره ياء، فيحب إسكانها وإدخالها، فلا تحرك<sup>(٦)</sup>.

\* ع: كان شيئاً<sup>(٧)</sup> يستبعد عن عبدالقاهر القول ببناء المضاف إلى الياء،

(١) كذا في المخطوطة، ولوحه: قَدْ؛ لأنه ثلاثي يائي اللام.

(٢) كذا في المخطوطة، وأعله بجوز.

(٣) موضع الشك مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

(٤) الخاشية في: ١٨/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، وأعله بجوز.

(٦) في باب العرب والشيء، وهو بنعامة:

وَسَمِ مُغْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَلِمَتِي وَلِرَبِّي مَكْرَمًا

ينظر: الألفية ٧٦، البيت ٤٦.

(٧) الخاشية في: ظهر الورقة الثالثة للملحق بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٨) لعلة عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف ابن المرحل، وقد ذكره ابن هشام قبلًا في باب



ويقول: لعلمهم فهموا ذلك من قوله في "المجمل الصغرى"<sup>(١)</sup>، / وذلك ليس بقوي؛ لأنه يجوز لأجل الإيضاح للمبتدئ، فلا يحمل كلامه على ظاهره.

ثم إنني رأيت أنه قال في "المقتصد في شرح الإيضاح"<sup>(٢)</sup>: اعلم أن الإضافة إلى باء المتكلم توجب بناء آخر الاسم؛ لأنه لو أعرب فيما أن تسكن الباء، فيجب انتقالها في الرفع، أو تحرك، فيظن اللفظ بما مضمومتا ما قبلها، ووجب قلبها ألفا في النصب، فأما قولهم: غلاماً؛ فذلك شيء يغلب في النداء، وليس بالشائع؛ ثم ولو أمرد لم يضرب؛ لأن مقصودنا أنهم تحبوا بقاء ما قبل الباء على الإعراب، والقلب هنا إنما جاء بعد استعماله على هذا الوجه الذي هو: غلامي. انتهى ملخصاً.

ولعله إنما يريد بقوله: إنه غير معرب: أنه لا إعراب فيه ظاهر، وتعليقه يدل على ذلك؛ فإنه لم يعلل بأنه حصل فيه شبهة الحرف أو غير ذلك، وتعدت الحركة لا توجب البناء<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* [«أجز ما أضيف»]: صحيحاً كان، ك: غلام، أو معتلاً جازياً مجزئاً الصحيح، نحو: طهي، وصبي، وغزو، وغدو، مفرداً كان ذلك كما مثلاً، أو جمع تكسیر، ك: غلمان، أو تصحيح للوث، ك: مسلماني<sup>(٤)</sup>.

أو نك كائنين وزينين قلبي جميعها اليأ تغد فصحتها احتلدي

(خ١)

لوصول.

(١) قال في الفصل الأول - وهو "الكتابات" - ١١: «والبناء في الأسماء يكون لازماً ... وعارضاً، وذلك في خمسة أشياء: للمضاف إلى باء المتكلم، نحو: غلامي»، وينظر: الفاخر ١/١٥٣.

(٢) المقتصد في شرح النكمة ١/٣٩٤، ٣٩٥.

(٣) الحاشية في: ١٨/ب مع ظهر الورقة الأولى للملحق بين ١٣/ب و ١٤/أ.

(٤) الحاشية في: ٦٧.



\* قوله: «أَوِ يَلُكْ كَابَتَيْنِ»: أي: كلثني؛ لأنه في الجر والنصب كلثنقوص، وفي الرفع كلثنقصور<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وَنَزِيدَيْنِ»: أي: الجمع؛ لأنه جرًا ونصبًا كلثنقوص، وكذلك في الرفع؛ لأنه تجتمع الواو والياء، وتسبق إحداهما بالسكون، فيحب قلب الواو ياءً، والإدغام.

والحاصل: أن للمضاف إلى الياء إن كان آخره صحيحًا كخير، أو حرف علة ألفًا ثبتت مطلقًا، وقُلبت في لغة هُذَيْل<sup>(٢)</sup> في النقصور، أو ياءً أُدغمت، مثلي كان أو مجموعًا أو منقوصًا، أو جمعًا<sup>(٣)</sup> قُلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء<sup>(٤)</sup>.

\* «فَنُفِثْهَا احْذِي»: لأنك لو أشكت كما تفعل في نحو: غلامي؛ جمعت بين ساكنين على غير وجههما، فأما من قرأ: «نَحْيَانِي»<sup>(٥)</sup> بالإسكان؛ فوجهه: أنه اعتمد على ما في الألف من المدِّ الثَّاقِمِ مقام الحركة، وأما نحو: قاضي؛ فلا يجوز فيه هذا بوجه؛ لأن الساكن الأول ياءٌ، وهي لا مدَّ لها كمدِّ الألف، كيف وهي مدغمة<sup>(٦)</sup>.\* قال أبو علي في "الحجة"<sup>(٧)</sup>: أصل ياء المتكلم الحركة؛ لأنها بإزاء كاف المحاطب، وهي مفتوحة.

فإن قلت: القرئ: أن الحركات في حروف اللين مكروهة.

قبل: الفتح من بينها لا تُكْرَهُ؛ ألا ترى أن "القاضي" ونحوه تُحْرَكُ بالؤه بالفتح؟ أولاً ترى أن ياء "غواشي" ونحوها تثبت في النصب، ولا تُحذف كما تحذف في الوجيهين الآخرين، فيجري مجرى "مساجد" ونحوه من الصحيح؛ لأنها في حالة الفتح كالحروف

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة للملحق بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٢) ينظر: لغات القرآن للفراء ٢٢، ومعاني القرآن له ٣٩/٢، ونحسب ٧٦/١.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ووا.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة للملحق بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٥) الأنعام ١٦٦، وهي قراءة نافع. ينظر: لسبعة ٢٤٧، والإقناع ٦٤٥/٢، والنشر ١٧٢/٢، ٢٦٧.

(٦) الحاشية في: ١٨/ب.

(٧) ٤١٤-٤١٧.



الصحيحة؟

وأجمعوا على تحريكها بالفتح إذا سَكَنَ ما قبلها، نحو: «**بُشْرِي**»<sup>(١)</sup>، و«**غَلَامِي**»، و«**قَاضِي**»، و«**غَلَامِي**».

ووجه التمسك: أن الفتحة مع الباء قد كُرِهَتْ في السبعة، وذلك في: **قَالِي** <sup>(٢)</sup>، **قَالِي** <sup>(٣)</sup>، و**بَادِي** <sup>(٤)</sup>، و**مَعْدِي** <sup>(٥)</sup>، و**جَرِي** <sup>(٦)</sup>، **قَالِي** <sup>(٧)</sup> في هذه المواطن في مكان الحرف الذي يستحق الفتح في نحو: **حَضَرَمَوْتُ**، و**بَعْلِي**، وأُكِّدَ ذلك: **شَبَّهَهَا** بالالف في قرب المعرج، وأُفْهِمَ بُدَلَ منها في: **طَالِي**، و**خَارِي** <sup>(٨)</sup>، و**خَاشِي**، و**غَاشِي** <sup>(٩)</sup>، و:

لَنُضَرِّيَنَّ بِسِتِّينَا قَفِيكَا<sup>(١٠)</sup>

وأنهم سَكَنُوا الياء نصًّا في الشعر، وكثر ذلك، حتى ادَّعى بعضهم جوازها في الكلام، وكلُّ ذلك: **لَشَبَّهَهَا** بالالف<sup>(١١)</sup>.

وَتَذَكَّرْهُمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَإِوِ ضَمٌّ فَأكْبَرُهُ يَهْنُ<sup>(١٢)</sup>

(١خ)

(١) يوسف ١٩، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. ينظر: السبعة ٣٤٧، والإقناع ٦٢٠/٢.

(٢) هي مدينة بأرمينية، نسب إلى بانيها، وهي امرأة تسمى: قَالِي، وأصلها: قَالِي قَالِه، أي: إحسان قَالِي. ينظر: معجم البلدان ٣٩٩/٤.

(٣) ظرف بمعنى: أبداً. ينظر: الكتاب ٣٠٧/٣، والأزمة لقطرب ٦٠، والمصباح (ح ي ر) ٦٤١/٢.

(٤) في النسب إلى: طَلِي، والحيرة.

(٥) أي: صُوِّتَ بالقسم وصحَّتْ بما. ينظر: جمهرة اللغة ٢٢٦/١، وتجليب اللغة ١٠٨/٢، والمصباح (حاء) ٢٥٤٩/٦.

(٦) بيت من مشطور الرجز، لرجل من جَمَز. ينظر: النوادر لأبي زيد ٣٤٧، والبرج ٥٠٤، والتمام ٣٨، والمختص ٢٢١/٥، ولتقاصد النحوية ١٣٧/٤، وخزانة الأدب ٤٢٨/٤.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٨) كذا في المخطوطة مصبوطاً، وسببها قرئاً على أن في ضبطه بضم الفاء أو كسرهما إشكالاً.



\* قوله: «وَلْيَدْخُلْهَا فِيهِ وَالْوَاوُ»: إما أن يقصد مطلق الياء والواو، أو يقصدُهما فيما ذكره، والأول متبع لأن نحو: ضَيَّيْ لا يجوز فيه الإدغام، وكنا: غَزَوُ، والمراءُ الثاني، فقوله بعد: «وَأِنْ هَا قَبْلَ وَاوٍ» أتى بالشرط: احترازاً من جمع المقصور، كذا: للمصطفون، والأعلون؛ لأنك تقول: مصطفَيَّ، وأعلَيَّ، فلا تكسر<sup>(١)</sup>.

\* وقوله: «يَهْنُ»: إن ضُمَّتْ الياء تَغَيَّرَتِ القَوَائِي<sup>(٢)</sup>، وإن كُسِرَتْ كَانَ معناها: يَضَعُفُ، وهو فاسد؛ لأنه واجب لا ضعيف<sup>(٣)</sup>.

وَأَلِفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَلْصُورِ عَنْ هَذَلَيْ انْقِلَابِهَا يَاءَ حَسَنَ

(١خ)

\* قال أبو علي<sup>(٤)</sup>: هذا موضع ينكسر فيه الصحيح، والألف لا يمكن فيها ذلك، فقلَّزَها هُذَلَيْ<sup>(٥)</sup> حرفاً ينكسر، كما قالوا: مررت بالهذَينِ، فقلَّبوا الألف ياءً؛ لَمَّا لم يتسكَّنوا من كسر الألف.

وَأَشَدُّ فِي «الْحَقَّة»<sup>(٦)</sup>:

فَأَتَلَوْنِ يَلَيَّكُمْ لَعَلِّي أَصَابَكُمْ وَأَسْتَفْرِجَ نَوِي<sup>(٧)</sup>

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة للملحق بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٢) وذلك بدخول عيب يتأكد التوجيه، وهو أن يكون قبل حرف الروي التقليد فتحة مع ضمة أو كسرة، هذا رأي الخليل، وأجازوه الأحفش، فإن كانت الضمة مع كسرة لم يكن سائداً عندها، وعليه فلا عيب في البيت على الضم هنا. ينظر: القوائِلُ للأحفش ٣٧، وتلويش ٧، ٨، والوافي في العروض والقوافي ٢٢١.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة للملحق بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٤) نقله عنه ابن حني في المحتسب ٧٦/١.

(٥) ينظر: لغات القرآن للفراء ٢٢، ومعاني القرآن له ٣٩/٢.

(٦) ٢/٤٠١، ٤/١١٠، ٤٤٨، ٦/٢٩٣.

(٧) بيت من الوافر، لأبي مُؤَدِّدَ الْإِبَادِي. استدرج: أعود أدراجي، وتَوَيَّيْ: تَبَيَّيْ. ينظر: الشديوان ٣٥٠، ومعاني القرآن للفراء ٨٨/١، ١٦٨/٣، وشرح الشقائق ٥٧٥/٢، والناظر ٢٨٨/١، ولخصائص ١٧٧/١، وأمالى ابن السكيتي ٤٢٨/١، ومعني التليد ٥٥٣، وشرح أبياته ٦/٢٩٢.



أي: نَوَافِي، وقرئ: ﴿يَبْشُرُكُ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿قَدَرِ أَسْبَحَ هَدْيُ﴾<sup>(١١)</sup>.

\* قال عبد القاهر<sup>(١٢)</sup>: وأما قلب الألف ياء، نحو: هَوَيْ، فصاح في الاستعمال، ووجهه: أعم لقما وضعوا الصحيح على الكسر، [و] لم يمكن كسر الألف؛ لأنها لا تتحرك؛ فحذوها إلى ما هو من جنس الكسرة، وهو الياء، وأما نحو: غلاماي؛ فلا يكون فيه ذلك؛ لأنه يلتبس فيه حال الرفع بحال النصب، نحو: رأيت غلامي، والوجه<sup>(١٣)</sup> أبدًا أن يترك<sup>(١٤)</sup> اللبس إذا<sup>(١٥)</sup> وُجد الاستغناء<sup>(١٦)</sup> عنه<sup>(١٧)</sup>.

(٢خ)

\* قال الثعلبي<sup>(١٨)</sup>: وعلة لغة هُدْيٍ عند من والحليل<sup>(١٩)</sup> رجمها الله تعالى: أن سبيل ياء الإضافة أن يُكسر ما قبلها، فَمَا لم يَكُزْ أن تتحرك الألف أبدلت ياء، وأدغمت.

(١) يوسف ١٩، وهي قراءة أبي الطليل وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وابن أبي عمير، ورويت عن الحسن. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٧، والمختص ٣٣٦/١، وشواذ القراءات للكرماني ٢٤٣.

(٢) طه ١٢٣، وهي قراءة أبي الطليل وابن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر، ورويت عن أبي علي عليه وسلم. ينظر: لغات القرآن للقراء ٢٢، والمختص ٧٦/١، وشواذ القراءات للكرماني ٣١٤.

(٣) الحاشية في: ١٨/ب.

(٤) للتقصيد في شرح النكمة ٣٩٧/١، ٣٩٨.

(٥) ما بين المتوقفين ليس في المخطوطة، وهو في للتقصيد، والسياق يقتضيه.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) الحاشية في: ١٨/ب.

(١١) إعراب القرآن ٤٨/١.

(١٢) الكتاب ٤١٤/٣.



ع: قلت: فهذا من نيابة الحرف عن الحركة في غير أبواب الإعراب، ومثله: لا رجلين، ولا قائمين، فافهم ذلك فإنه مثله، أو قريباً منه.

وتجوز هذه اللغة ولغة تميم وعُكْل<sup>(١)</sup> في قراءةهم: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٢)</sup> مناسبة، وهي العدول عن الألف إلى حرف يُحْتَسِلُ لهم القرض، إلا أن هؤلاء عدلوا إلى حرف يقارب الألف في مخرجها، ليشككوا من كسرها، ومُذَبَّلٌ عدلوا إلى حرف يشبهها في أبواب الإعراب؛ ليكون نائباً عنها، وشكلاً منها.

وتجوز الياء للنبالة عن ألف المقصور ونون الوقاية مناسبة ثا، وهي أنما جاءت غلظاً من غيرها؛ لتقوم بما كان متعذراً في ذلك الغير، وتكون ذلك الذي تعذر الكسرة<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الألفاظ ٤٩٩.

(٢) الفاشة ٧، وهي قراءة أبواب الشَّحَاتِي. ينظر: مختصر ابن عاتوه ٩، والمغسب ٤٦/١، وشواذ القراءات للكرماي ٤٥.

(٣) الحاشية ن: ٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٠/١.



## إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

(خ١)

\* «إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ»<sup>(١)</sup>.

اعلم أن الأصل في العمل للأفعال، يدلُّك على ذلك: أنَّ كلَّ فعلٍ يعمل،  
والحروف والأسماء ليست كذلك، وإنَّما يعمل منها ما ناسب الفعل، وقد مضى لنا  
الكلام على إعمال الفعل وبعض الحروف، ونشرع الآن في إعمال الأسماء فنقول:

الذي يعمل عمل الفعل من الأسماء ثلاثة أقسام: قسم غيَّنَ حُلُولَهُ محلَّ الفعل،  
وقسم لَشِبَّهَهُ بالفعل، وقسم لَشِبَّهَهُ بما أَشَبَّهَ الفعل.

فالأول: ثلاثة أشياء:

للمصدر، نحو: ضربتُ زيدًا، ويعجني ضربتُ زيدًا.

والثاني: اسم الفاعل الذي بـ"أل"، نحو: جاءني الضاربُ زيدًا.

والثالث: اسم الفعل، نحو: تَرَكْتُ زيدًا.

والثاني: قسمان:

اسم الفاعل غيرُ المَهْلِيّ بـ"أل"، نحو: هذا ضاربُ زيدًا.

واسم المفعول، نحو: هذا مضروبُ أبيه.

والثالث: قسم واحد، وهو الصفة المشبهة، نحو: هذا حَسْبٌ<sup>(٢)</sup> الوجه.

وقد ذكر المصنِّف في هذه الأبواب أحكام هذه الستة إلا أسماء الأفعال؛ فإنه  
أخرها، وكان يذكِّرها هنا أوَّلَ غَيْبِ المصدر.

وإنَّما بدأ بالمصدر؛ لأنه أصل الفعل، وأصلُ أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات  
للمشبهة، أو: أصلُ الفعل الذي هو أصلُ هذه الأشياء.

(١) صرح في أول هذه الحاشية باسم الباب؛ لأنه كتبها في آخر المخطوطة، فأرد أن يربطها بها.

(٢) كذا في المخطوطة مصبوطًا، ولوجه: حسن.



وقد عُرف من باب المفعول لطلق حُدّه، فلا قاسدٌ لذكره هنا<sup>(١)</sup>.

يَفْعَلُهُ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مضافاً أو مُجَرَّدًا أو مع ال  
(خ ١)

\* إضافة<sup>(٢)</sup> المصدر محضاً، خلافاً لابن عتيبة<sup>(٣)</sup>، وأبي القاسم بن بزقان<sup>(٤)</sup>، وأبي الحسن بن الطراوة<sup>(٥)</sup>، ومنعهم فاسداً لتعته وتوكيده بالمعرفة.

قال ابن عتيبة في سورة النحل<sup>(٦)</sup>: المصدرُ يعمنُ مضافاً باتفاق؛ لأنه في تقدير التوهم والانفصال، ولا يعمل إذا دخلته 'أل'؛ لتوَعُّله في الاسمية.

قوله: «اتفاق» باطل؛ لأن بعضهم منع، وتخلّ التصوب بعد المضاف على تقدير فعل، وقوله: «لأنه في تقدير الانفصال» قد يثبت<sup>(٧)</sup> فسادُه، وقوله: «ولا يعمنُ بـ'أل'» مخالفتٌ لسيبويه، قال س<sup>(٨)</sup>: ونقول: عجت من الضرب زيدا، كما تقول: عجت من الضارب زيدا، وأما ما قاله ابن عتيبة فتقول الكوفيون<sup>(٩)(١٠)</sup>.

\* ع: كان مقتضى الظاهر تأخيرَ قوله: «مُجَرَّدًا» عن قوله: «مع 'أل'»؛ لأنه يريد: مجرّداً منهما، إلا أنه أراد ترتيبها على درجتها في العمل.

وقال يَزِيدُ الْقَسْبِيُّ<sup>(١١)</sup>: إن عَمَلَ المضاف أكثر، والشُّونُ أَقْسَرُ.

(١) الحاشية في: ٤٣/ب.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت، وسيأتي كلام ابن عطية قريباً.

(٤) لم أقب عليه في شرحه للتع، وينظر: التذيل والتكميل ٢٩/١٢، والبحر المحيط ٥٦٦/٦.

(٥) ينظر: التذيل والتكميل ٢٩/١٢، والبحر المحيط ٥٦٦/٦.

(٦) شعر الجوز ٤٠٩/٣.

(٧) في أول هذه الحاشية في قوله: لعمته وتوكيده بالمعرفة.

(٨) الكتاب ١٩٢/١.

(٩) ينظر: الأصول ٨/٢.

(١٠) الحاشية في: ١٩/أ.

(١١) شرح الألفية ٢٩٧.



ع: وكأنَّ ذلك؛ لأنه شبيه بالفعل بتذكيره، وفيه نظر؛ لأن فيه التنوين<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «أو مع "أَنْ"» أجاز الزُّعْمَرِيُّ<sup>(٢)</sup> في: «لَنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَقْبَلْتُ<sup>(٣)</sup> أَنْ تَكُونَ "مَا" بَدَلًا مِنْ "الْإِصْلَاحِ" أَي: لِلْقَدَرِ الَّذِي اسْتَطَعْتَهُ، أَوْ: إِلَّا إِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ، فَهَذَانِ وَجْهَانِ فِي الْبَدَلِ، قَالَ: وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

ضَعِيفُ الثَّكْبَانِ أَغْدَاةٌ<sup>(٥)</sup>

ع: هذا الثالث ضعيف عند ص، ممتنع عند ك<sup>(٦)</sup>، وليس عندي في الآية غير أن "ما" ظرفية، أي: مدَّة استطاع<sup>(٧)</sup>.

(ع٢)

\* «[بِقِيْلِهِ الْمَصْدَرُ]»: ماضياً كان أو حالاً أو استقبالاً، فالأول: نحو:

أَمِنْ تَغْدِي زَيْمِي الْغَائِيَاتِ قُرُونُهُ بِأَسْنَمِهِمُ الْخَاطِطِ بِلَاغٍ عَلَى الْوُجْهِ<sup>(٨)</sup>  
وقال<sup>(٩)</sup>:

(١) الحاشية في: شهر الورقة الرابعة للملحق بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٢) الكشف ٤٢١/٢.

(٣) هود ٨٨.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) صدر بيت من التقارب، وعجزه:

يَخَالُ الْقَرَارُ يُرْجِي الْأَحْلَ ...

ينظر: الكتاب ١٩٢/١، والباب ٤٥٠/١، وشرح السهيل ١١٦/٣، وبقاصد التحوية ١٣٩٧/٣، وعزلة الأدب ١٢٧/٨.

(٦) ينظر: الباب ٤٥٠/١، ولتذيل والتكميل ٨٣/١١.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ١٣/ب و ١٤/أ.

(٨) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح السهيل ١١٠/٣، ولتذيل والتكميل ٦٧/١١.

(٩) لم أقف له على نسبة.



عَلَيْتُ بِسَطَاتٍ بِالْمَعْرُوفِ خَيْرٌ يَوْمَ فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمَلًا<sup>(١)</sup>  
والثاني: نحو: ﴿تَحَاوَوْهُمْ كَمَا يُنصِتُمْ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله<sup>(٣)</sup>:

وَدِدْتُ عَلَى خِيٍّ الْحَيَاءَ لَوْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلِ عَشْرًا مِنْ خِيَاتِيَا<sup>(٤)</sup>  
والثالث: كقوله<sup>(٥)</sup>:

فَرُمَ يَنْدِيْتُ هَلْ لَسُلْبِغٍ نَفْلًا جَنَلًا مِنْ جَنَافَةٍ وَابْتِابَ<sup>(٦)</sup>  
وقوله<sup>(٧)</sup>:

لَوْ غَلَبْنَا إِشْرَافَكُمْ عِدَّةَ الشُّدِّ بِمِ غَيْثُكُمْ عَلَى الشَّجَاعَةِ مُعِينًا<sup>(٨)</sup>  
\* «بِفَعْلِهِ المصدر»: فإذا قلت: قيام زيدٌ، فزيدٌ فاعلٌ، وإذا قلت: رُكَّامٌ زيدٌ، فزيدٌ نائبٌ عن الفاعل؛ لأن فعله: رُكِمَ، وتقول: ضربت زيدٌ عشرًا، وإعطاء زيدٌ عشرًا لئال، وإعلام زيدٌ عشرًا بكرا غاصلاً<sup>(٩)</sup>.  
\* «بِفَعْلِهِ المصدر»: لا ضميره، خلافاً لكا<sup>(١٠)</sup>، قالوا:

(١) بيت من البسيط. ينظر: شرح السهيل ١١٠/٣، والنذيل والتكميل ٦٦/١١.

(٢) الروم ٢٨.

(٣) هو عبدالله بن الألفية، وقيل: جميل بن معمر.

(٤) بيت من الطويل. روي: «على حبِّ الحيَّاتِ»، ولا شاهد فيه. ينظر: ديوان ابن القينة ٢٠٦، وديوان جميل ٢٢٣، ومنتهى الطلب ٣٦٨/٢، والحمامة البصرية ١١٧٨/٣، وشرح السهيل ١١١/٣، والنذيل والتكميل ٦٧/١١.

(٥) هو الفرزدق.

(٦) بيت من الوتر. ينظر: ديوان الفرزدق بشرح الصلوي ١٨٢/١، وشرح الثعالبي ٨٩٠/٣، وشرح السهيل ١١٠/٣، والنذيل والتكميل ٦٨/١١.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بيت من الحقيف. ينظر: شرح السهيل ١١٠/٣، والنذيل والتكميل ٦٦/١١.

(٩) الحاشية في: ٧١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٠/١، ٤٢١، ولم يعرها لابن هشام.

(١٠) الحاشية في: ٧١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٠/١، ولم يعرها لابن هشام.

(١١) ينظر: شرح القصائد السبع ٢٦٧، وشرح جمل الزحاجي ٢٧/٢، والنذيل والتكميل



وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَبِيبِ الْمُرْجَمِ<sup>(١)</sup>

واختلف أيضًا في المجموع، وقد جاء:

وَجَزَلِيَّةٌ فَمَا زِلْتُ تَجَارِبُهُمْ أَمَا فَنَانَةٌ إِلَّا لِحَرَمِ<sup>(٢)</sup> وَالْقَنَاعِ  
الْقَنَعُ: القُضْضُ الْكَثِيرُ وَالْعَطَاءُ<sup>(٣)</sup>، وَقَبْلَهُ:

فَدُ خَلْلَةٌ فَرِي السُّرِّ مَا حَمَلَتْ سَيَادَاهُمُ<sup>(٤)</sup> فَأَطَاقَ الْجَيْشُ وَالْمُشْطَلَعُ<sup>(٥)</sup>  
وَالشَّعْرُ لَأَعْنَى قَيْسٍ<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ<sup>(٧)</sup>:

عَاثَكَ لَمْ تُثْبِتْ وَلَمْ تَكْ شَاوَدَا بَلَّاحِي وَكَزَّرِي الصَّبِيْعِ يَنْبَطِرُ<sup>(٨)</sup>  
وَلَا يَعْمَلُ الْمُحْدُوْدُ، فَأَمَا قَوْلُهُ<sup>(٩)</sup>:

٥٦/١١.

(١) محزيت من الطويل، زكمر بن أبي شُعْطى، وصدره:

وما الحرب إلا ما علمتم وفقدتم ...

لنرجم: للفتون، ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٢٦، ومجاز القرآن ٣٩٨/١، وقليب اللغة ٤٩/١١،  
وشرح السهيل ١٠٦/٣، وحزيلة الأدب ١١٩/٨.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وفي مصادر البيت: الحَرَمِ.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة ٩٣٧/٢، وقليب اللغة ٦/٣، والحكم ١٨٨/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: سَادَاهُم، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيتان من البسيط، أبو قدامة: هو حَوْذَةُ بن علي الحنفي. ينظر: الديوان ١٠٩، والخصائص  
٢١٠/٢، واتمام ١٤٥، والحكم ١٨٨/٢، ٤٠٣/٧، وشرح السهيل ١٠٧/٣، والتذييل  
والتكميل ٥٨/١١.

(٦) هو ميمون بن قيس، أبو بصير.

(٧) هو عبدالله بن الزبير الأسدي، ولم أنف عليه في شعره المجموع.

(٨) بيت من الطويل، الصَّبِيْع: اسم فرسه، ويُنْبَطِرُ: موضع بالعراق، كما في: معجم البلدان  
٣١٨/٥، ٤٤٣/٢. ينظر: شرح السهيل ١٠٧/٣، والتذييل والتكميل ٥٨/١١، ٥٩.

(٩) هو ذو الرمة، ولم نقف عليه في ديوانه.



يُخَيِّ بِمَا الْبَلَدُ الَّذِي هُوَ خَارِجٌ بِضَرْبَةِ كُفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ زَاكِبٍ<sup>(١)</sup>  
وقال كُنْتُ<sup>(٢)</sup>:

وَأَجْتَعِ هُجْرَانًا لِإِسْمَاءَ إِنْ دَنَتْ بِمَا الدُّرُّ لَا مِنْ زُهْدٍ فِي وَصَافِهَا<sup>(٣)</sup>  
فَشَادَّانِ، وَلَيْسَ مِثْلَهُمَا:

فَلَوْلَا زُجَاءُ الشَّصْرِ مِنْكَ وَزُهْدُ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ<sup>(٤)</sup>  
قال الشَّافِعِيُّ<sup>(٥)</sup>: ولا يعملُ للشعرِ قبل تمامه.

ح<sup>(٦)</sup>: وصوابه: المُشْتَبِعُ، أعمُّ من أن يُجْتَمَعَ بالنعمة أو غيره.  
ولو أخر التابَعُ صَحَّ، قال<sup>(٧)</sup>:

(١) بيت من الطويل. يخَيِّ: أي: يملأه، والمَلَأَ: أفرأه. ينظر: الرسالة لموضحة  
١٣٧، وحلية المحاضرة ١٢٩/٢، وشرح التسهيل ١٠٨/٣، والتذيل والتكميل ٦٠/١١، وللقاصد  
الحوية ١٤١٥/٣.

(٢) هو ابن عبد الرحمن الحزامي، أبو صخر، يعرف بابن أبي جمعة، وهو صاحب غرّة، شاعر أهل  
الحجاز في الإسلام، توفي سنة ١٠٥. ينظر: الأغاني ٥/٩، ومعجم الشعراء ٣٥٠. ولتؤلف  
وتختلف للأمدى ٢٢٢.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٩٢، والشعر والشعراء ٥٠٤/١، وشرح التسهيل ١٠٨/٣،  
والتذيل والتكميل ٦٠/١١.

(٤) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. الشاهد: عمل "زُهْدٍ" نصب، وإن كان على وزن  
"فَعْلَةٍ" لأنه مصدر قياسي، وليس للمؤنة. ينظر: الكتاب ١٨٩/١، والإيضاح ١٤٢، والتمام  
١٩٦، وشرح التسهيل ١٠٨/٣، والتذيل والتكميل ٧١/١١.

(٥) التسهيل ١٤٢.

(٦) التذيل والتكميل ٦١/١١.

(٧) لم أقف له على نسبة.



إِنْ وَخَدِي بِكَ الشَّوْبَةَ<sup>(١)</sup> أَرَانِي عَافِزًا مِّنْ عَهْدِكَ فَبِكَ عُدُولًا<sup>(٢)</sup>  
وقال<sup>(٣)</sup>:

فَلَوْ كَانَ عُنِي

البيت<sup>(٤)</sup>؛ فأما قول الخطيب<sup>(٥)</sup>:

أَجْمَعْتُ يَا شَا

البيت<sup>(٦)</sup>؛ فليُقَرَّر له عامل، أي: يحسب من نوالكم، وقال<sup>(٧)</sup>:

فَإِنِّي زَعِيمٌ إِنْ زَعَعْتُ مُمْلِكًا يَسْتُرُ ثَرَى بَيْتِ الْفُرَاتِ أَزْوَارًا  
عَلَى لَا حِبِّ<sup>(٨)</sup>

(١) يُعْنَى فِي الْمَعْلُومَةِ خَرَقَ اللّام وَالشَّيْنُ مِنْهَا، وَلُغِيَتْ مِنْ مَّصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٢) بَيْتٌ مِنَ الْخُصُوفِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٠٩/٣، وَالتَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٦١/١١، وَلِلْمَقْصِدِ النُّحْوَةِ ١٢٩٢/٣.

(٣) هُوَ نَعِيمٌ بِنِ الْبَيْتِ مِنْ مَقْبَلٍ، وَقِيلَ: كَثُرَ عَرَفَ.

(٤) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الطُّوْلِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

فَلَوْ كَانَ عُنِي لَمْ ذِي الْوُضْعِ كُلُّهُ لَاخْلِيلِي مَالًا لَمْ تَسْقُ لِسَارِجِ

يَنْظُرُ: دِيْوَانُ بِنِ مَقْبَلٍ ٥٠، وَدِيْوَانُ كَثُرَ ١٨٤، وَابْصِرَاهُ ٧٤٩/٢، وَمُنْتَهَى الْعُلُقَابِ ٣٠٤/١، ١٧٥/٤، وَالْإِتِّعَابُ لِابْنِ عَدْلَانَ ٣٠، وَالتَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٦١/١١.

(٥) هُوَ خُرُؤُلُ بِنِ لُؤْسٍ بِنِ مَالِكِ الْعَبْسِيِّ، أَبُو عَمَلِيكَةَ، مِنْ شُعْرَاءِ الْعَبَقَةِ الثَّانِيَةِ الْخَضْرَمِيَّةِ، كَانَ مَتَصَرِّفًا فِي جَمِيعِ فُتُوحِ الشُّعْرِ. يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ فُتُوحِ الشُّعْرَاءِ ٩٧/١، وَالْأَخْطَانِي ٤٣١/٢.

(٦) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

أَجْمَعْتُ يَا شَا شَيْئًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى صَارِدًا لِلخُرِّ كَالْيَامِي

يَنْظُرُ: الدِّيْوَانُ بِشَرْحِ ابْنِ السَّكَيْتِ ٤٨، وَالكَامِلُ ٧٢٠/٢، وَالْأَخْطَانِي ٤٥٠/٢، وَابْتِغَاءُ ٣٠٧/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٠٩/٣، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ٧٦٦.

(٧) هُوَ لِمَرْقِ الْقَيْسِ.

(٨) بَيِّنَاتٌ مِنَ الطُّوْلِ، وَلَقَامَ تَاتِبَهُمَا:

عَلَى لَا حِبِّ لَا يَهْدِي سَنَارَهُ إِذَا سَفَهَ الْفُؤَادُ الشَّامِيَّ خُرُورًا



ومن ثم رَدَّ على مَنْ قال في قوله<sup>(١)</sup>:

أَنْزَلُحْ مُوَدَّعْ أَمْ يَكُوْرُ أَنْتَ؟

إِنَّ "أَنْتَ" فاعِلُ المصدر<sup>(٢)</sup>.

\* ع: من إعمال المخرَّد: ﴿يَنْسُو الْكَرَاكِبَ﴾<sup>(٣)</sup>، و<sup>(٤)</sup> قراءة أبي<sup>(٥)</sup> يَكْرُجُ عَنْ

المُزَارَقِ: شَيْعَ يَنْزُرُ النَّاسَ بِالْأَسَدِ، وَيَطْلُقُ عَلَى دَلِيلِ الْخَيْشِ، كَمَا فِي الصَّحَاحِ (ف ر ق) ١٥٤٣/٤، وَأَكْرَزُ: مَائِلٌ عَلَى جِهَةٍ مِنْ شِدَّةِ السَّيْرِ، وَلَا حَبَّ: طَرِيقٌ وَاضِعٌ، وَنَشَارٌ: الْعَلَامَةُ عَلَى الطَّرِيقِ، وَسَالَفَهُ: تَلَّهَ، وَالْقَوْدُ: الْخَيْشُ مِنَ الْإِبِلِ، وَالتَّيْلَاطِي: لِلنَّسُوبِ إِلَى التَّيْلَةِ، وَهُوَ الْبَعِيرُ الضَّخِيمُ، وَخَرَّزَرُ: صَوْتٌ. الشَّاعِدُ: تَعْلِيْقُ قَوْلِهِ: "عَلَى لَاحِبٍ" بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ، أَيْ: أَسِيرٌ عَلَى لَاحِبٍ؛ لِأَنَّ لِلْمَصْدَرِ "سَمِرٌ" لَا يُوَصَفُ قَبْلَ تَمَامِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. يَنْظُرُ: التَّيْبُونُ ٦٦، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِبْرَاهِيمَ ٣٥٧/١، وَالزَّهْرَ ٥١١/١، وَالْخِصَائِلَ ١٦٧/٣، ٣٢٤، وَلِمَالِي لَيْنَ الشَّحْرِ ٢٩٨/١، وَالتَّغْلِيلَ وَالتَّكْمِينَ ٦٢/١١، وَحِرَاةَ الْأَدَبِ ١٩٣/١٠، ٢٥٨.

(١) هُوَ عِنْدِي بِنَ زَيْدٍ الْعَبَادِي.

(٢) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْخُفَيْفِ، وَهُوَ بِسَمَاعِهِ:

أَنْزَلُحْ مُوَدَّعْ أَمْ يَكُوْرُ أَنْتَ؟ فاعِلُهُ لِأَيِّ حَالٍ تَصِيرُ؟

رَوَى: «لَيْكُ مَلْتَشْد» بِدَلِّ «أَنْتَ فاعِلُهُ»، وَلَا شَاعِدَ فِيهِ. الشَّاعِدُ: رَفَعُ "أَنْتَ" بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ، لَا بِالْمَصْدَرِ "رَوَّاحٌ"، لِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا قَبْلَ جَمْعِهِ مَعْمُولُهُ. يَنْظُرُ: الدِّيَّانُ ٨٤، وَالْكِتَابُ ١٤٠/١، وَالشَّعْرَ وَالشَّعْرَاءَ ٢١٩/١، وَالْأَغْنَى ٤٢٨/٢، وَكِتَابُ الشَّعْرِ ٣٢٥/١، وَالْخِصَائِلَ ١٣٣/١، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ ٣٣١/١، وَمَغْنَى السَّيْبِ ٢٢٠.

(٣) الْخَافِيَةُ فِي: ٧١، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَقْبِيَةِ ٤٣١/١ إِلَى قَوْلِهِ: «عَدُولًا»، وَلَمْ يَنْقُلْ ثَانِي بَيْتِ الْأَعْمَشِ وَلَا الْبَيْتَ الَّذِي بَالِهِ، وَلَمْ يَعْرِفَا لِأَيِّ هِشَامٍ.

(٤) الصَّافَاتُ ٦.

(٥) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلِصَوَابِ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: فِي.

(٦) هُوَ شُعْبَةُ بْنُ عَبَّاسٍ بْنِ سَالِمِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ، إِمَامٌ فِي السُّنَةِ، عَرَضَ عَلَى عَاصِمِ الْقُرْآنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، تَوَفَّى سَنَةَ ١٩٣. يَنْظُرُ: مَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ ٨٠، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ ٣٢٥/١.



غاصب<sup>(١)</sup>، «أَوْطَعْتُ [فِي يَوْمِي مَسْجِدًا]»<sup>(٢)</sup> \* نَيْسًا<sup>(٣)</sup> في قراءة غاصب ونافع<sup>(٤)</sup> وابن<sup>(٥)</sup> غابر<sup>(٦)</sup>، ومنه قول بعض العرب: عجت من قراءة في الحمام القرآن<sup>(٧)</sup>، وبالرفع<sup>(٨)</sup>، أي: مِنْ [أَنْ]<sup>(٩)</sup> قُرِئَ، وهذا غريب، أعني: الرفع بالنصر للثبوت، وللمستعمل كثيرًا النصيب به، والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده، و<sup>(١٠)</sup> مع النصب، وإذا انقصر على أحدهما فالرفع أحق، والأكثر الواقع ما ذكرت لك. من "شرح العمدة"<sup>(١١)</sup>.

\* ع: مِنْ مُشْكِلِ الْبَاب: قَوْلُ الْمُشْتَنَّى:

(١) ينظر: السبعة ٥٤٦، والإقناع ٧٤٥/٢. وعاصم هو ابن أبي الشعثه تهملته الأسدي الكوفي، أبو بكر، أحد القراء السبعة المشهورين، توفي سنة ١٢٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٥١، وغاية النهاية ٣٤٦/١.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة، وأعله حذف استعارة.

(٣) البلد ١٤، ١٥.

(٤) هو ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أبو زؤم، أحد القراء السبعة المشهورين، قرأ على جماعة من التابعين، توفي سنة ١٦٩. ينظر: معرفة القراء الكبار ٦٤، وغاية النهاية ٣٣٠/٢.

(٥) هو عبدالله بن عامر بن يزيد الزمعي، أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة، وأحد القراء السبعة للمشهورين، قرأ على جماعة من الصحابة والتابعين، توفي سنة ١١٨. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٦، وغاية النهاية ٤٢٣/١.

(٦) ينظر: السبعة ٦٨٦، والإقناع ٨١٢/٢.

(٧) رواه ثعلب في محالته ٢٠٧، ٢٠٨.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في "شرح العمدة" المنقول منه: بالرفع، بلا وواو، ولعل الناسخ ظل ضمة القرآن<sup>(٩)</sup> والواو.

(٩) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في "شرح العمدة" المنقول منه وعند ياسين (٢٠٨/ب) من مخطوطة محفوظه بجامعة الملك سعود بالرقم ٧٠٣١، وفي الطبع: أي: أَنْ قُرِئَ.

(١٠) كذا في المخطوطة وعند ياسين، والصواب ما في "شرح العمدة" المنقول منه: أَوْ، وعليه بدل السابق.

(١١) شرح عمدة الحفاظ ١١٨/٢، ١١٩.

(١٢) الحاشية في: ٧١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢١/١، ٤٢٢. لا آية البلد، ولم يجرها لابن هشام.



فَنَبِثْتُ مُشِيدَةً مُشِيدًا فِي نَبْهٍهَا إِسَاقَفًا فِي الْمَهْمَةِ الْإِنْشَاءِ<sup>(١)</sup>  
 الْإِسَاءُ: إِغْدَادُ السَّيْرِ<sup>(٢)</sup>، وَقِيلَ: يَخْصُرُ اللَّيْلَ، وَالنَّيْ: الشَّحْمُ<sup>(٣)</sup>، أَيْ: تَسْرِعُ هَذِهِ النَّاقَةُ،  
 وَتَسْرِعُ فِي سَيْرِهَا فِي حَالَةِ إِسْرَاعِ الْإِنْشَاءِ فِي نَبْهٍهَا كَقَوْلِكَ: هَذَا تُصَلِّيُ مُصَلِّيًا عَمْرُو فِي  
 دَارِهَا صَاحِتًا فِي الْمَسْجِدِ، فَ"مُشِيدًا" حَالٌ مِنَ النَّاقَةِ، وَهُوَ يُفْعَلُ لِلْإِنْشَاءِ، إِنَّمَا تَعْلُقُ بِهِ  
 مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي "نَبْهٍهَا"، كَمَا: مَرَرْتُ بِحَتْمٍ وَاقِفًا عِنْدَهَا عَمْرُو<sup>(٤)</sup>.

إِنْ كَانَ فَعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلَا نَسِمَ تَصَدَّرَ عَمَلٌ

(١خ)

\* [إِنْ كَانَ فَعْلٌ مَعَ "أَنْ":] خَرَجَ الْمُؤَكَّدُ، فَلَا يَعْمَلُ، وَلِذَلِكَ حُطِّبَ  
 الرُّغَشْرِيُّ<sup>(١)</sup> فِي ادِّعَائِهِ أَنْ: ﴿يَزَالُ﴾<sup>(٢)</sup> مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ مَنْصُوبٌ بِمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ يَنْتَفِيذِينَ  
 مَكَارِهِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْحِزَاءَ بِمَقَارِزٍ، وَأَنْ "عَقْلًا" مَنْصُوبٌ<sup>(٤)</sup> بِهِ، مَعَ أَنَّ الْمَصْدَرَ لِلْمُؤَكَّدِ  
 لَا يَنْحُلُّ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنْ مَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ.

وَأَحَازَ<sup>(٥)</sup> فِي: ﴿وَيَحْزِرُ لِلْجِبَالِ هَذَا﴾ \* أَنْ دَعَا<sup>(٦)</sup> كَوْنُ "أَنْ دَعَا" فَاعِلًا بِهَذَا،

(١) بيت من الكامل. للمهم: الأرض الواسعة، والإنشاء: مصدر إنشاء إذا أذابه. وتقدير البيت:  
 لبثت هذه الناقة مُشِيدَةً مُشِيدًا الْإِنْشَاءُ فِي نَبْهٍهَا إِسَاءَةً، مِثْلَ إِسَاءَتِهَا فِي الْمَهْمَةِ. ينظر: الديوان ١١٥،  
 ولفسر ٨٦/٢، وشرح الواحدي ١٩٤.

(٢) ينظر: الصحاح (س أ) ٤٨٢/٢.

(٣) ينظر: جوهرة اللغة ١٧٢/١، وقليب اللغة ٤٠١/١٥.

(٤) ينظر: الفسر ٨٥/٢ - ٨٧، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ١٩٤.

(٥) الحاشية في: ٧١.

(٦) الكشف ٦٩٠/٤.

(٧) النبا ٣٦، وقامها: ﴿يَزَالُ يَنْتَفِيذُ عَقْلَهُ بِسَائِلٍ﴾.

(٨) النبا ٣١.

(٩) انطمست في ملحوظة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) الكشف ٤٥/٣.

(١١) مريم ٩٠، ٩١، وقامهما: ﴿فَصَكَدُوا السَّكُونُوتَ يَنْفَعَلُونَ بَيْنَهُ وَيَنْشُقُّونَ الْأَرْضَ وَيَحْزِرُ لِلْجِبَالِ



أي: هُذِّها دعاءُ الولد، وأجاز كونه منصوبًا بتقدير حذف الجار؛ لتعليل، أي: هُذِّها لأنَّ دَعَوًا غَلَّ الحُرُورَ بالهذِّ، والهُذُّ بدعاء الولد للرحمن، وأجاز كونه مجرورًا بدلًا من المجرور في "منه"<sup>(١)</sup>، كقوله<sup>(٢)</sup>:

غَلَّى حُرُورَهُ لَعْنًا بِالدَّعَاءِ حَاجِجٌ<sup>(٣)</sup>

قال المعترض<sup>(٤)</sup>: الأولُ بعيدٌ؛ لأنَّ ظاهر "هذًّا" أن يكون مصدرًا توكيديًا، وهو لا يعمل، ولو فُرِضَ غيرُ توكيديٍّ لم يعمل بقياسي إلا إن كان أمرًا أو مستغفها عنه، نحو: ضَرَبًا زَيْدًا، وَ: أَضَرَّ زَيْدًا؟ على خلافٍ فيه، وأما إن كان خبرًا كما قدره: هُذِّها دعاءُ الولد؛ فلا ينقاس، بل ما جاء منه نادرٌ، كقول امرئ القيس:

وَقَوْمًا بِنَا ضَحِيحِي<sup>(٥)</sup>

أي: وَقَفَّ ضَحِيحِي.

ورِدَ الثالث بكثرة الفصل، والثاني بأن الظاهر أن "هذًّا" مفعول مطلق توكيديٍّ من

هَذَا \* أَنْ دَعَوًا لِلرَّحْمَنِ وَلَهَا ﴿﴾.

(١) في قوله تعالى: ﴿يَنْقُطُونَ مِنْهُ﴾.

(٢) هو المرزوق.

(٣) حجر بيت من الطويل، وصدره:

على ساعٍ لو كان في انقوم حاتم ...

روي: «حُشَّتْ به نفس حاتم»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان بشرح الخازي ٥٤٠/٢، وتذكر ولولت لابن الأثيري ٤٠٨/١، ٧/٢، وللخصص ١٤٠/٥، وسفر السعادة ٩١٠/٢، وشرح السهيل ٣٣٢/٣، وللقاصد النحوية ١٦٧٠/٤.

(٤) ينظر: الحر المحيط ٣٠٢/٧.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وتوقًا بما صحبي عليَّ عجيبهم يقولون: لا لَهْزَلُكُ أَسَى وَجَحْلِي

نسطي: الإبل. ينظر: الديوان ٩، والشعر والشعراء ١٢٩/١، والآتي في شرح لماني القلي ٩٤٣/١، والتذيل والتكميل ١١٢/١١، وحرارة الأدب ٢٢٤/٣.



معنى "وَجُرْ"، أو في موضع الحال<sup>(١)</sup>.

\* يُقَدَّرُ الماضي بـ "أَنْ" ... لأن "أَنْ" مع ...<sup>(٢)</sup> لماضي للمضني، ومع المستقبل للاستقبال، والمضارع بـ "مَا"؛ لأنها لا تنافيه، لا لأنها خاصة به<sup>(٣)</sup>.

\* مسألة: لا يتحمل المصدر ضمير، بل مودعه؛ إلا في مسألة، وهي أن أبا الحسن الزعفراني - وكان من أكابر أصحاب أبي علي الفارسي - نقل أن أبا الحسن الأفشاني<sup>(٤)</sup> يضرر في المصدر مرفوعاً إذا قام مقام الفعل، نحو: ضربنا زيداً، وذلك لقيامه مقام ما يتحمل الضمير، وهو الفعل، ولهذا لا يجمع بينهما.

وقال أبو علي<sup>(٥)</sup>: تصححت "الكتاب" فلم أجد فيه نصاً على ذلك؛ بل رأيت قبله ما فيه يوجب ذلك؛ وذلك لأنه قد أضر<sup>(٦)</sup> في الظرف في قوله: زيدٌ عندك؛ لقيامه مقام الفعل، فجاز على هذا أن يُضمر في المصدر كإضراره في ذلك؛ لسدّه سدّ الفعل، بل كان ذلك بالمصدر أوفى؛ لأنه من لفظ الفعل.

ثم قال: وقد مرّ بي في "الكتاب"<sup>(٧)</sup> نصٌّ على جواز ذلك، وهو قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدم، فـ "سواءٌ" مصدرٌ، وفيه ضميرٌ مرفوع، يجوز أن يؤكده بقوله: سواءٍ هو، وتعطف "العدم" عليه، ثم رجع عن هذا، فقال: لا دليل في ذلك؛ إذ كان الإضرار إما ساغاً لهجه صفةً.

(١) الحاشية في: ١٩/.

(٢) موضع القطع مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٣) موضع القطع مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١٩/.

(٥) هو محمد بن يحيى البصري، عالم بالحج، أخذ عن أبي علي الفارسي والزمخشي. ينظر: معجم الأدباء ١٩٤٦/٥، وبنية الوعاة ٢٦٨/١.

(٦) ينظر: الفصول في شرح القصول ٤٢٩، ٤٣٠، وقواعد المطارحة ١٢٨.

(٧) ينظر: الفصول في شرح القصول ٤٢٩، ٤٣٠، وقواعد المطارحة ١٢٨.

(٨) الكتاب ٣٩٦/١، ٥٢/٢، ٨٨، ١٢٤.

(٩) ٣١/٢.



مسألة: قال ابن إياز<sup>(١)</sup> في: سَلْبًا لك: لا يكون<sup>(٢)</sup> صفة؛ لأن الفعل لا يوصف، فكذا ما يحمل عليه.

فإن قيل: فما العامل فيه؟

قيل: نص الزعفراني<sup>(٣)</sup> على أنه معلق بـ"سَلْبًا" لنائبته عن الفعل، ونسب الأئمنسي<sup>(٤)</sup> عن أبي علي<sup>(٥)</sup> أن بعض النحويين يعلِّقه بمحذوف، / فلا حاجة إلى هذا التكلف. من ابن إياز<sup>(٦)</sup>.

(٢٤)

\* «إِنْ كَانَ فِعْلٌ»: ع: كأد إعمال للنون مع القصد بظرف أحسن منه مع الوصل، نحو: ﴿أَوْ أَمْعَثُ﴾<sup>(٧)</sup>، ونحو: فضرب<sup>(٨)</sup> بالسيف<sup>(٩)</sup>.

(١) الفصول في شرح الفصول ٤٢٩، ٤٣٠، ٥٧٣، وقواعد للطارحة ١٢٨.

(٢) أي: قوله: "لك".

(٣) ينظر: الفصول في شرح الفصول ٤٢٩، ٤٣٠، ٥٧٣، وقواعد للطارحة ١٢٨.

(٤) ينظر: الفصول في شرح الفصول ٤٢٩، ٤٣٠، وقواعد للطارحة ١٢٨. والأئمنسي هو عبدالله بن حُود الرُّنَيْدي، أبو همد، عالم بالنحو واللغة والشعر، أخذ عن أبي علي القالي، ثم رحل إلى للشرق، فلام السمرائي، ثم أبا علي الفارسي، توفي سنة ٣٧٢. ينظر: إنباه الرواة ١١٨/٢، وزيادة ١٦٩، وبغية الوعاة ٤١/٢.

(٥) ينظر: قواعد للطارحة ١٢٨.

(٦) قواعد للطارحة ١٢٨.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ١٨/ب و ١٩/أ وشهرها.

(٨) البلد ١٤.

(٩) كذا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت: بضرب.

(١٠) بعض بيت من الوار، للمرار بن منقلد التميمي، وهو تمامه:

بضرب بالسيف رؤوس قوم أكرنا ههههه عن تلقيل

ينظر: الكتاب ١١٦/١، ١٩٠، والمترقيل ٢٤٢، وشرح جن الزجاجي ٢٤/٢، وشرح التبيين



لشدّة طلب للتصلل للإضافة<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «إِنْ كَانَ فِعْلًا» البيت: قال في «المُعْتَدَّة»<sup>(٢)</sup> ما ملخصه: إن الصندر إما يعمل إن قرُن بالكاف، أو معناها، أو حُسِنَ موضعه «أَنَّ» لمصدره، أو «ما» أحسنها.

وقال في «الشرح»<sup>(٣)</sup> في مثال الكاف: «فَأَذْكَرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ بَابَكُمْ صَكْمٌ»<sup>(٤)</sup>، ومثال معناها: «فَتَشْرِبُونَ شَرِبَ الْبَيْرِ»<sup>(٥)</sup>، قال: ولا يعني ذكر «ما» و«أَنَّ» عن<sup>(٦)</sup> ذكر الاقتران بالكاف أو معناها؛ لأن تقدير «أَنَّ» أو «ما» في الموضع الذي يلتقط<sup>(٧)</sup> فيه بالكاف، أو ينوي فيه معناها لا يحسن.

قلت: لم أوقف على هنا لغوه، ولا له في غير هذا الكتاب، وفي «الكافية»<sup>(٨)</sup> قال: كَقَوْلِهِ لِلصَّنْدَرِ أَغْنَيْنِ حَيْثُمَا يَصْغُ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ ثُمَّ سَوَّاهُ أَغْنِيَهُ أَوْ مُضَيِّفًا كَمَا إِنْ نَالَ دُءَانٌ تَعْرِيفًا كَمَا إِذَا سَبَّحَ تَشْبِيهُ نُوي كَمَا اضْرَبَهُ ضَرْبَ الْحَكَمِ اللَّعْنُ الْقَوِي وليس ما ادّعى من انتفاء حُسْنِ تقدير «أَنَّ» أو «ما» فيما ذكره صحيحًا، أما مع التصريح بالكاف قباطل قطعًا ألا تَرَى أَنَّهُ يَصْغُ أَنْ تَقْدِرَ: كَمَا تَذْكُرُونَ أَبَاءَكُمْ؟ وَأَمَّا في مثل: «فَتَشْرِبُونَ شَرِبَ الْبَيْرِ»<sup>(٩)</sup> فيصح إذا ضُرِحت بالكاف، فتقدير<sup>(١٠)</sup>: كَمَا تَشْرَبُ الْمَيْمَ،

١٢٩/٣، والتذليل والتكميل ٧١/١١، ولتقايد النوبة ١٣٩٦/٣.

(١) الحاشية في: ٧١.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١١٥/٢.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ١٢٠/٢.

(٤) البقرة ٢٠٠.

(٥) الواقعة ٥٥.

(٦) مكررة في المخطوطة.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: يُلْقِظ.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢.

(٩) الواقعة ٥٥.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب: بتقدير، أو ما عند يمين: فتشرب.



ولا شك أن الكاف مختصرة من مثل هذا التركيب، وأن الأصل: شربنا كثرُربَ الجميع، وولغفاء<sup>(١)</sup> صحة التقدير مع التشبيه التقدير قال في "الكافية" ما قال، ولم يذكر التشبيه الصريح<sup>(٢)</sup>.

\* فهم من كلامه أن المصدر لا يعمل إن حلَّ عن فعلٍ فقط، وهو قول س<sup>(٣)</sup>، ووافقه أكثر المتأخرين، وقال الأخفش، والقراء<sup>(٤)</sup>: ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وقيل: في الأمر والدعاء والاستفهام والتوابع والحرر المقصود به الإنشاء أو الوعد، وهو اختيار الناظم<sup>(٥)</sup> في غير هذا، قال<sup>(٦)</sup>:

فَنَدَلَا

البيت<sup>(٧)</sup>، وقال<sup>(٨)</sup>:

قَطَرًا مَطْطَهَرُ الإِخَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ<sup>(٩)</sup> فِي النَّاتِيَاتِ جَدُّ مُعِينٍ<sup>(١٠)</sup>

وقال<sup>(١١)</sup>:

تَا وَأَمِلَ<sup>(١٢)</sup> التَّوْبِ

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: ولغفاء.

(٢) الحاشية في: ٧٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٢٣، ٤٢٤ إلا أنبات الكافية.

(٣) الكتاب ١/١١٥، ١١٦.

(٤) ينظر: شرح السهيل ٢/٨٥، ١٢٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٦، والتبذيل والتكميل

٦/٧٧، ١١/١٠٧، ورتشاف الضرب ٤/٢١١٣.

(٥) شرح السهيل ٢/١٢٧.

(٦) هو أعشى همدان، وقيل غيره.

(٧) بعض بيت من الطويل، تقدّم في باب تعدي الفعل ولزومه.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بلّ، وبه يستقيم الوزن.

(١٠) بيت من الخفيف. ينظر: شرح السهيل ٣/١٢٥، والتبذيل والتكميل ١١/١٠٨.

(١١) لم أقف له على نسبة.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: قابان.



البيت<sup>(١)</sup>، وقال<sup>(٢)</sup>:

إِنَّمَا الْعَبْدُ الْعَلِيْفُ عَلَى الَّذِي      أَمَرْتُ فَبَيَّضْتُ الْجَزَاءَ قَرِيبَ<sup>(٣)</sup>  
وقال<sup>(٤)</sup>:

أَعْلَافُهُ

البيت<sup>(٥)</sup>، وقال<sup>(٦)</sup>:

أَبْنَاهُ وَطَلْعُهُ مَنَ غُلِبْتُمْ مُسَالِمًا      وَذُلًّا وَخَوْفًا مَنَ يُجَاهِرُكُمْ عَزِيزَ<sup>(٧)</sup>  
وقال<sup>(٨)</sup>:

أَبْشَطُ بِأَضْرَارِ نَحْنًا وَمَقُولَا      وَتَدْعِيَا بَعْدًا تِلْدَا وَسُؤْفَقَا<sup>(٩)</sup>  
ومثال التوبيخ بغير استفهام:

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

يا قَاتِلَ التَّوْبِ غَفَرًا مَا مَنَ قَدْ      أَسْلَفْتُهَا أَنَا مَتَهَا مَشْفِقٌ وَجِلٌ

ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٥/٢، والتذيل والتكميل ١٠٨/١١،  
وإرشاف شعرب ٢٢٥٣/٥.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٣، والتذيل والتكميل ١٠٨/١١.

(٤) هو المزار الأسدي.

(٥) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

أَعْلَافُهُ لَمْ تَوَلِّدْ بَعْدَمَا      أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالْفَهَامِ الشُّخْلِيِّ

التمام: شجر له نَوْرٌ أبيض، وشُخْلِيٌّ: كثير الثَّيْب. ينظر: الكتاب ١١٦/١، وإصلاح للتعليل  
٤١، وللتعريب ٥٤/٢، والأصول ٢٣٤/١، وجمهرة اللغة ٥٩٨/١، وأمال ابن الشجري  
٥٦١/٢، وشرح جبل الرحاحي ١٨١/١، وشرح التسهيل ٢٢٧/١، وعزارة الأدب ٢٣٢/١.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٣، والتذيل والتكميل ١٠٨/١١.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) بيت من الطويل. ينظر: شرح التسهيل ١٢٦/٣، والتذيل والتكميل ١٠٨/١١.



وَقَالُوا نَبِيُّ الْأَثَمَاءِ وَالْفُحَى وَالْوَقَى  
ومثال أخيري المقصود به الإنشاء:

خَدَا اللَّهُ ذَا الْحَلَالِ وَشَكَّرَا وَبَدَرَا لِأَمْرِهِ وَالْحَيَاةِ<sup>(٦)</sup>  
والموعِد:

فَالْتَمَسْتُ لَعْنَهُمْ وَلَوْعَاهُ لَهْمَةً وَمُنَى  
وقد جاء خبراً صريحاً عازياً من كل ما ذكرنا، نحو:  
وَقُوفُوا بِهَا عَسَلِي<sup>(٧)</sup>

أي: وقف وقوفاً، ولا ينقاس هذا؛ لقولته<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «ولا سم مصدر عقل»: كقوله<sup>(٩)</sup>:

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْحَالِي الْمَرَّةَ ثُمَّ نَجَدَ  
غَيْبَرًا مِنَ الْأَقْمَالِ إِلَّا مُتَشَتِّرًا<sup>(١٠)</sup>  
وقوله<sup>(١١)</sup>:

(١) بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح السهيل ١٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٠٨/١١، وإرشاف الضرب ٢٢٥٤/٥.

(٢) بيت من الحقيف، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح السهيل ١٢٦/٣، والتذييل والتكميل ١٠٩/١١، وإرشاف الضرب ٢٢٥٤/٥.

(٣) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح السهيل ١٢٧/٣، والتذييل والتكميل ١٠٩/١١، وإرشاف الضرب ٢٢٥٤/٥.

(٤) بعض بيت من الطويل، لاسرى القيس، تقدم قريباً.

(٥) الحاشية في: ٧١، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٢٤/١ من قولها إلى آخر البيت الأول.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: شرح السهيل ١٢٣/٣، والتذييل والتكميل ١٠٠/١١، والمقصد المحوية ١٤١٤/٣.

(٨) لم أقف له على نسبة.



بِعَشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمْ الْوَفَاً<sup>(١)</sup>  
وقوله<sup>(٢)</sup>:

أَلَا هَلْ إِلَى مَيِّ سَبِيلُ  
البيتين<sup>(٣)</sup>، وقوله<sup>(٤)</sup>:

قَالُوا: كَلَامُكَ حَسَنٌ  
البيت<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:

أَكْثَرَ بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ  
البيت<sup>(٧)</sup>، وقول حسبان:

(١) بيت من الوافر. ينظر: شرح التسهيل ١٢٣/٣، والتذيل والتكميل ١١٠/١١، والمقاصد  
النحوية ١٤١٥/٣.

(٢) قيل: هو ذو الرمة، ولم ألق عليه في ديوانه.

(٣) من الطويل، وهما بتمامهما:

أَلَا هَلْ إِلَى شَرِّ سَبِيلٍ وَسَاعَةً تَكَلَّمَنِي فِيهَا مِنَ الدَّهْرِ مَالِيَا

فَأَشْفَى نَفْسِي مِنْ تِلْكَ مَا بَعَا قَوْلُ كَلَامِهَا شَفَاءُ إِنِّي يَا

الشاهد: إعمال اسم المصدر "كلام" في الضمور اتصال به، وهو "ها". ينظر: الحماسة البصرية  
١٢٢١/٣، وشرح للمفصل لابن يعيش ٢١/١، والتذيل والتكمين ٢٤٤/١، ١٠٣/١١.

(٤) لم ألق له على نسبة.

(٥) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

قَالُوا: كَلَامُكَ حَسَنٌ وَهِيَ مُصَفًى بِشَقِيكَ قَسَتْ صَحِيحٌ دَفْءٌ لَوْ كَانَا

ينظر: شرح التسهيل ١٢٣/٣، والتذيل والتكميل ١١٠/١١، ١٠٣، وارشاد الضرب  
٢٢٦٥/٥.

(٦) هو القطامي.

(٧) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أَكْثَرَ بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ ثَلَاثَةَ الْإِثْمَاعِ

الشاهد: إعمال اسم المصدر "عطاء" في "ثلاثة". ينظر: انديوان ٣٧، والأصول ١٤٠/١، والحقبة



لَأَنَّ نَوَابِ اللَّهِ كُلَّ مُؤَدِّهِ بِحَنَانٍ مِنَ الْفَرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ<sup>(١)</sup>  
وفي الحديث: «مَنْ قُبِلَ الرَّجُلُ لِمَرَاتِهِ الْوُضُوءُ»<sup>(٢)</sup>، وهذا النوع لا يُعْمَلُهُ ص، بل ك  
وع<sup>(٣)</sup>.

وأما المجهول، نحو:

أَمْ تَعْلَمِي<sup>(٤)</sup> مُسْتَرْجَعِي الْفَوَاقِي<sup>(٥)</sup>

و:

١٨٢/١، والأخاني ٢٤/٢٦٦، والمحكم ٢/٣١٠، وسفر السعادة ٢/٧٤١، وشرح التسهيل  
٣/١٢٣، والتذليل والتكميل ١١/٩٩، وللقاصد النحوية ٣/١٤٠١، وعزارة الأدب ٨/١٣٥.

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ١/٣٠٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٣١٥، وللذكر وللنث  
لأمن الأنباري ١/٤٩٩، وقذوب اللغة ١٣/١٠٤، وسفر السعادة ١/٤٠٨، وشرح التسهيل  
٣/١٢٣، والتذليل والتكميل ١١/٩٩، وعزارة الأدب ١/٢٢٥.

(٢) رواه مالك في الموطأ ص ٤٤ بلاحاً من كلام ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ينظر: الأصول ١/١٣٩، والتذليل والتكميل ١١/١٠٣، وإرشاد الضرب ٥/٢٢٦٥،  
وشرح شذور الذهب ٥٢٦.

(٤) كنا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت: نَعْلَمُ، وبه يستقيم الوزن.

(٥) صدر بيت من الوافر، لمبر، وعجزه:

... فلا عيًّا بمن ولا احتلاها

احتلاب: التحال. ينظر: الديوان ٣/٦٥١، والكتاب ١/٢٢٣، والمقنطص ١/٧٥، والمخصاصي  
١/٣٦٨، والمحكم ٣/٥٧، وأمال ابن الشجري ١/٦٢، والتذليل والتكميل ٧/٢٠٣، ١١/١٠١.



أَضَوْمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ زَيْلًا<sup>(١)</sup>

البيتين، وقوله<sup>(٢)</sup>:

مُسْتَعَاذُ الْعَبْدِ إِلَهَ يُرَى كُلُّ مُسْتَعَصِفٍ مِنَ الْأَمْرِ هَيْئًا<sup>(٣)</sup>  
فَيَعُولُهُ الْجَمِيعُ<sup>(٤)</sup>.

\* "شَرْحُ الْعُسْدَةِ"<sup>(٥)</sup>: الْعُسْدُ وَالْقُبْلَةُ وَالْعَوْدَةُ<sup>(٦)</sup> أَسْمَاءُ مُصَادَرٌ؛ لِأَنَّهَا جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ، وَهِيَ بَرَّةٌ مُصَادَرٌ ثَلَاثِيٍّ، كَالشُّكْرِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعُسْفُونِ، وَأَفْعَالٌ تِلْكَ: اغْتَسَلَ وَقَبِلَ وَأَعَانَ، وَمُصَادَرُهَا: الْإِعَانَةُ، فَوَضَعَ هَذِهِ سَابِقٌ عَلَى وَضْعِ تِلْكَ، فَلِهَذَا يَقُولُ: الْمَصْدَرُ دَالٌّ عَلَى الْخَبَرِ بِأَصَالَةِ.

ع: واسمُ المصدر دالٌّ عليه بالفرعية؛ لأنه إذا استعمل فكأنالائب عن تلك<sup>(٧)</sup>.

وَنَعْدُ جَزْءُهُ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَقُلِّ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفٍ عَمَلُهُ

(خ ١)

\* «كَقُلِّ بَرَفٍ أَوْ بِنَصْبٍ عَمَلُهُ»: ليس ذلك على سبيل الوجوب، بدليل:

(١) صدر بيت من الكامل، للحارث بن خالد الحزومي، وقيل: للفرجاني، وعجزه:

أَعْدَى السَّلامِ نَحْيَةً طَلَّمُ ...

ينظر: شعر الحارث للحزومي ٩١، وديوان العرجي ١٩٣، وبجلاس ثعلب ٢٢٤، والأصول ١٣٩/١، وعمدة الكتاب ٥٢، والأغاني ١٦٠/٩، وأمثالي ابن الشجري ١٦١/١، وشرح السهيل ١٢٤/٣، والتذيل والتكميل ١٠٢/١١، ومعنى المليب ٦٩٧، ولفقاصد الشحوبة ١٣٩٩/٣، وحزنة الأدب ٤٥٤/١.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من الحقيقت. ينظر: شرح السهيل ١٢٥/٣، والتذيل والتكميل ١٠٢/١١.

(٤) الحاشية في: ٧١.

(٥) شرح عمدة الحفاظ ١٠٩/٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: والقَوْن.

(٧) الحاشية في: ٧١.



﴿وَمَا تَكُنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي سَكَنٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿يَسْأَلُ بَنِيكَ﴾<sup>(٢)</sup>، فقد أضيف الأول إلى الفاعل، والثاني إلى المفعول، ولم يُذكر بعدها شيء آخر<sup>(٣)</sup>.

\* [«كُنْتُ بَرِّعٌ أَوْ بَصِيرٌ عَنْهُ»]: ولا دليل في:

مخافة الإقلاص والليان<sup>(٤)</sup>

بحواز كونه بتفسير: ومخافة اللّيان، أو مفعولاً معه، ولا في:

حلب الثغلب خطه المظلم<sup>(٥)</sup>

لأنه قيل: إن الثغلب: الماطن، وأنه يقال: غُلبني حقي، أي: غلبني<sup>(٦)</sup>، فـ"المظلم" حيثل فاعل، وعند أبي علي<sup>(٧)</sup> ويُعقوب<sup>(٨)</sup> وغيرهما أنه الطالب حقه مرة بعد مرة، أي:

(١) الرعد ١٤، وغافر ٥٠.

(٢) ص ٢٤.

(٣) الحاشية في: ١٩/٢.

(٤) بيت من مشطوب الرجز، لرباد العنبري، وقيل: لرؤبة بن العجاج، وقيل:

قد كنت دابث بها حسنا

الليان: مصدر أوتي، إذا مطنه. ينظر: ملحقات ديوان رؤية ١٨٧/٣، والكتاب ١٩١/١، وجمهرة اللغة ٩٨٩/٢، والخلة ١٦٠/٦، والرقب ٢٤٧، ومعاني ابن الشجري ٣٤٧/١، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، وللقاصد النحوية ١٤٠٩/٣، وعزارة الأدب ١٠٢/٥.

(٥) عجز بيت من الكاس، للبيد بن ربيعة، وصدره:

حتى تحبّر في الزواج وهاح

...

ينظر: الديوان ١٢٨، ومعاني القرآن للقراء ٦٦/٢، وجمهرة اللغة ٣٦٤/١، والبصريات ٧٤٧/٢، والمخسب ١٣/٢، والمحكم ٢٣٩/١، والإنصاف ١٨٧/١، والتذيل والتكميل ٩٤/١١، وللقاصد النحوية ١٤٠٥/٣، وعزارة الأدب ٢٤٠/٢.

(٦) ينظر: تذيب اللغة ١٨٠/١، وتذيب كتاب الأفعال لابن القطاع ٣٣٧/٢.

(٧) البصريات ٧٤٧/٢، وعنار التذكرة ٤٧.

(٨) ينظر: البصريات ٧٤٧/٢، ولقائس ٨٢/٤، وعزارة الأدب ٢٤٤/٢.



يتبع ذلك... الاستدلال، وقال أبو (١) خاتم (٢): "المطلوم" بدل من ضمير الفاعل (٣) الذي في "المعقب" وضَعَفَ باشتقاقه (٤)، وحكى أبو غليظ (٥) عن بعضهم أنه فاعل "عَقَّه" فعلاً ماضياً (٦).

## (٢خ)

\* مثال الإضافة للمرفوع: ﴿فَأَسْتَبِيضُوا يَتَبَيَّنُ﴾ (١)، ﴿وَمَا كَأَنَّ اسْتِغْفَارَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٢)، ﴿وَمَا دُعَاؤُ الْكَافِرِينَ﴾ (٣)، ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ مِنْ ظُلُمَتِهِ﴾ (٤) إِذْ أَخَذَهُ الْيَهُودَ (٥)، والمفعول: ﴿مِنْ دُعَاؤِ الْخَوَّارِ﴾ (٦)، ﴿سُؤَالِ تَهْنِئَةٍ﴾ (٧) (٨).

(١) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٢) هو سهل بن محمد بن عثمان الشجستاني، من كبار علماء اللغة والنحو والقراءات، أخذ عن أبي زيد والأصمعي والأعشى، وأخذ عنه ابن دريد، له: التذكرة والمؤنث، والأضداد، والشعر والنبات، وغيرها، توفي سنة ٣٥٥. ينظر: معجم الأديباء ١٤٠٦/٣، وانباء الرواة ٦٣/٢، وبقية الوعاة ٦٠٦/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٩٦/١١، ولتقايد النحوية ١٤٠٧/٣، وعزارة الأدب ٢٤٤/٢.

(٤) انتقلت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٥) في المخطوطة مهمله، وأصلها كما أثبت، ويكون المراد أن إِبْرَاهِيمَ "المطلوم" -وهو مشتق- من الضمير -وهو جامد- ضعيف، كما في: التذييل والتكميل ٧٩/٩، ومعنى اللبيب ٨٤٥.

(٦) ينظر: المختص ١٣/٢، والتذييل والتكميل ٩٦/١١.

(٧) الحاشية في: ١٩/.

(٨) التوبة ١١١.

(٩) التوبة ١١٤.

(١٠) الرعد ١٤، وقفاقر ٥٠.

(١١) ما بين المعلقين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة، وأصله حذف "استغفار".

(١٢) هود ١٠٢.

(١٣) فصلت ٤٩.

(١٤) ص ٢٤.

(١٥) الحاشية في: ٧١.



\* قوله: «كَمُلْ بِنَصْبٍ»: ﴿كَذَرْتُكَ مَكَا صَكْمٌ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَوْلَا دِقَاعُ اللَّهِ أَتَانَسَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَأَتَنَزَّهِهُمْ أَرْزَادًا [وَقَدْ تُهَوِّعُهُ]﴾<sup>(٣)</sup> وَأَكْبَهُمُ أَمْرًا ثَانِيًا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿عَنْ قَوْلِهِ لَا تَنْدَ وَأَكْبَهُمُ أَلْتَحَتَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ومتأّل الإضافة للمنصوب والتكميل والرفع:

فَرُغَ التَّوَجُّيزِ أَقْرَأَهُ الْأَبَابِيحُ<sup>(٦)</sup>

أَلَا إِنَّ ظَلَمَ تَغْيِيهِ الْمَرْءُ بَيْنَ<sup>(٧)</sup>

أَمْرٍ رَسَمَ ذَلِي<sup>(٨)</sup>

(١) البقرة ٢٠٠.

(٢) البقرة ٢٥١، والحج ٤٠، وهي قراءة نافع، ورواية عبد الوهاب عن أبيان عن عاصم. ينظر: السبعة ١٨٧.

(٣) ما بين المعطوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة، وأعله حذف اختصاراً.

(٤) النساء ١٦١.

(٥) المائدة ٦٣.

(٦) عجز بيت من البيضا، للأفندي الأسيدي، وصدره:

أَفْنَى يَلَادِي وَمَا جُمِعَتْ مِنْ ثَلَسٍ ...

ينظر: الديوان ٩٥، وإصلاح السطلي ٢٣٩، وللقنصبي ٢١/١، والفيكم ١٠٨/٦، والإنصاف ١٨٨/١، وتوجيه التمع ٥٢١، والتذليل والتكميل ٢٨٢/٦، ٨٩/١١، والمقاصد النحوية ١٤٠٣/٣.

(٧) صدر بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... إذا لم يَمُتْهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعُقْلَا

ينظر: شرح التسهيل ١١٨/٣، والتذليل والتكميل ٨٩/١١.

(٨) بعض بيت من الطويل، للخطبة، وهو بتمامه:

أَمْرٌ رَسَمَ دَارٍ مَرْتَجٍ وَتَصَرَّفَ لِعَبْرَتِكَ مِنْ مَاءِ الشُّوْنِ وَكَيْفَ؟

الشاهد: إضافة لمصدر "رسم" إلى مفعوله "دار" وتكميله برفع فاعله "مرتج". ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ١٦٦، والأعاني ١٤٥/١٧، والفيكم ٤٩٣/٨، وأما ابن شعري ١١١/٢، وشرح التسهيل ١٠٦/٢، ١١٨/٣، والتذليل والتكميل ٨٩/١١، ونزارة الأدب ١٢١/٨.



فَإِنْ نَكَاحَهَا مَضَرَّ

البيت<sup>(١)</sup>، والحديث<sup>(٢)</sup>، وقراءة شاذة عن ابن عامر<sup>(٣)</sup>.

وقد يُضاف للنظرف، نحو: ﴿تَرِيضُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿يَلَّ مَكْرُ الْبَيْلِ وَالنَّهَارِ﴾<sup>(٥)</sup>.

ويجوز أن يُكْمَلَ عَنْهُ بالرفع والنصب، كقوله<sup>(٦)</sup>:

وَيْتُ ابْنِي غَمٌّ لِبُلَيْمَى

(١) بعض بيت من الوقف، للأخوص، وهو بتمامه:

فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَى شَيْءٍ فَإِنْ نَكَاحَهَا مَضَرَّ حَرَمٌ

روى: «مضراً»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٢٣٨، وأخبار الزحاجي ٢٢٧، والبصريات ٥٩٠/١، وأمالى ابن السكيت ٩٦/٢، وشرح التسهيل ٩٣/٣، ومعنى البيت ٨٨١، والمقاصد النحوية ١٣٧١/٣، وعزلة الأدب ١٥١/٢.

(٢) هو حديث ابن عمر رضي الله عنهما المشهور في أركان الإسلام، وفيه: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»، أخرجه بهذا اللفظ ابن المقرئ في الأربعين ٧، وهو في «المعاري ٨» ومسلم ١٦ وغيرهما بنقطة: «والحج» أو: «وحج البيت».

(٣) هي ما روي عنه أنه قرأ قوله تعالى في سورة مريم ٢: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ سُبُلَ الْغَيْبِ﴾، أخرجه بهذا اللفظ ابن المقرئ في الأربعين ٧، وهو في «المعاري ٨» ومسلم ١٦ وغيرهما بنقطة: «والحج» أو: «وحج البيت».

(٤) ينظر: مقاييس الغيب ٥٠٦/٢١، وشرح التسهيل ١١٨/٣.

(٥) البقرة ٢٢٦.

(٦) سبأ ٣٣.

(٧) هو الششاع.



البيت (٢٧).

وَجُرَّ مَا يَنْتَبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاغَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ  
(٢٨)

\* «أَمَرْتُ بِقَتْلِ الْأَبْنَاءِ وَكُلِّ الطُّغَيَّانَيْنِ»<sup>(٢٩)</sup>، «وَالثَّاسِ أَجْمَعُونَ»<sup>(٣٠)</sup>،

وَالصَّامِتُونَ عَلَى بَيْعَانِ<sup>(٣١)</sup>

(١) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لُصَابِي مُشْتَبِلٍ

وَيَعْلَمُ فِيهِ الشَّاهِدُ:

طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَزَى زَادَ الْكِبِيلَ

ينظر: الديوان ٣٨٩، والكتاب ١٧٧/١، ومعاني القرآن للقرافي ١٨٠/٢، والألفاظ ٢٠٧، وجمهرة اللغة ١٢٢٠/٢، والمحجج ٢٦٣/١، وشرح التسهيل ٨٥/٣، والتجويد والتكميل ٨٧/٨، ٩١/١١، ومعرفة الأدب ٢٣٣/٤.

(٢) الحاشية في: ٧١.

(٣) حديث تروى أمرجه مسلم ٢٢٢٦ (١٢٧) من حديث عائشة رضي الله عنها: الْأَبْنَاءُ وَكُلُّ الطُّغَيَّانَيْنِ: نوعان من الحيات، الأول قصير اللب، والثاني على ظهره خطان أبيضان كالطليئين، وهما الملوحتان. ينظر: تاج العروس (ب ت ر) ٩٥/١٠، (ط ف و) ٤٩٩/٣٨.

(٤) البقرة ١٦١، وهي قراءة الحسن، يارفع في التوابع الثلاثة، وتامها على فراسته: «وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ». ينظر: المختص ١١٦/١، ومختصر ابن عساكر ١٨، وشواذ القراءات للكرمازي ٨٠.

(٥) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَلِصَّاحِبِهِ عَلَى صِفَتِكَ مِنْ حَارِ

روي: «وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّاحِبِينَ»، ولا شاهد فيه. الشاهد: رفع التوابع: الْأَقْوَامُ\* وَكُلِّهِمْ\* وَالصَّاحِبُونَ\* مرادةً من لفظ الجلالة، وهو الرفع على الفاعلية. ينظر: الكتاب ٢١٩/٢، والأصول ٣٥٤/١، وللاعلامات ٣٧، والإنصاف ٩٧/١، والبيان ٢٧٨، وشرح التسهيل ٢٥/٣، ١٢٠، ومغني اللبيب ٤٨٨، والمقاصد النحوية ١٧٣٧/٤.



لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الشَّعْرِ مِنْ عَجَبٍ أَتَى قُبُلْتُ  
البيت<sup>(١)</sup>

مَا خَفَنَ الرُّمَّ لِقُومٍ سَيِّئًا  
إِلَّا عَجَبًا<sup>(٢)</sup> وَالْخَلْقُ الْمَتَعَدُّ<sup>(٣)</sup>

هوَيْتُ ثَنَاةً مُشْتَقَّةً مُؤَكَّدًا فَلَمْ يَخْلُ [مِنْ] قُبُلْتُ تَهْجِيْدٌ بِجَدٍّ وَشَوْدَدًا<sup>(٤)</sup>  
(وَقِيلَ: يَكْرَبُ)<sup>(٥)</sup>: قُرِئَ بِالثَّلَاثَةِ<sup>(٦)</sup>: فَانْتَصَبَ: عَطَفَ عَلَى: ﴿تَسْمَعُ يَرْفَعُ

(١) بعض بيت من البسيط، للمتنبئ الغلبي، وهو تنميه مع ما بعده:

لقد عجبْتُ وما في الشعر من أَتَى قُبُلْتُ وَأَتَتْ الْحَارِمُ الْبَطَانُ؟  
السالكُ الثُّرَّةَ الْبَطَانُ سَالَكُهَا شَيْخٌ يَقُولُ عَلَيْهَا الْحَيْضُ الْفَعْلُ

الثُّرَّةُ: موضع للحانة، ويقولون: الفِجَّةُ الشَّكْرَةُ في مشبهاء، والْحَيْضُ: درعٌ يُحَاطُ أَحَدُ شِقَيْهِ وَكَرْدُ  
الآخر، والقُفْلُ: امرأةٌ التي ليس في درعها إزار. الشاهد: رفع "القفل" صفةً لـ"الفلوك" مراداً  
خله، وهو الرفع على التامية للمصدر "مشي". ينظر: ديوان الغلاليين ٣٤٢/٢، والشعر والشعراء  
٦٤٨/٢، والألفاظ ٢٤٩، ٤٩١، وجهرة اللغة ٦١٣/١، والأخاني ٢٤٠٦/٢٤، وكتب الشعر  
٤٣٤/٢، والخصائص ١٦٩/٢، وأمالٍ ابن الشجري ٢٢٠/٢، وشرح التسهيل ١٢٠/٣، والتلويح  
والتكميل ١٤٣/٧، ولبقاصد النجوبة ١٤٠٧/٣، وخراتة الأدب ١١/٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الخلل، بلا ولو، وبه يستقيم الوزن، ولعل  
الناسخ غلّ ضمة "اعتباد" وغلّ.

(٣) بيتان من مشطور الرجز، لم تُغف لهما على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١٢٠/٣، والتلويح  
والتكميل ٩٥/١١.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيت من الطويل، لم تُغف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ١٢٠/٣، والتلويح والتكميل  
٩٥/١١، ومعنى اللبيب ٦١٨.

(٦) الزحرف ٨٨، ونماها: ﴿وَقِيلَ: يَكْرَبُ إِنَّ هَذَلِكَ قَوْمٌ لَا يَرْوُونَ﴾.

(٧) أي: بحر لام "وقيله" ونصبها ورفعها، قرأها بالجر: عاصم وحمزة والأعمش، وبالنصب: بقية  
العشرة، والرفع: الأعرج وأبو قلابة ومجاهد. ينظر: المختص ٢٥٨/٢، والنشر ٣٧٠/٢، وإخفاف



وَيُخَوِّدُهُمْ<sup>(١)</sup>، قاله الأخفش<sup>(٢)</sup>، أو على محل: ﴿كَاشَفَ<sup>(٣)</sup>﴾، قاله الزجاج<sup>(٤)</sup>، أو على إضمار حروف القسم وإعمال الفعل ذاته، قاله الزمخشري<sup>(٥)</sup>.

والجزء: على لفظ "الساعة"، وقال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: على إعمال حرف القسم.

والرفع: على الابتداء، وما بعده الخبر، أو على تقدير: وَعِلْمٌ قَبْلَهُ، وخبرف المضارع، وقال الزمخشري<sup>(٧)</sup>: على فوهم: لَأَمْلَأَنَّ الْفُجَاءَ وَ: لَعَنُوكَ، أي: ﴿وَقِيلَ يَتْرَبْ﴾ فَمَسَحِي ﴿إِنَّ هَذِهِ قَوْمٌ لَا يَتُوبُونَ﴾.

وقال في الأوجه التي ذكروها: ليست قوية في المعنى، مع وقوع الفصل بين المتعاقبين بما لا يحسن اعتراضاً، ومع تناقض النظم<sup>(٨)</sup>.

\* وفي "شرح الكافية"<sup>(٩)</sup>: الفصل<sup>(١٠)</sup>: الالامسة ثوب الخلوقة، وهو نعت لهلوك،

فضلاء البشر ٤٩٨.

(١) الزعر ٨٠، وقامها: ﴿لَمْ يَحْشُرْ لَكَ لَأَسْمَعْ بِرُحْمٍ وَيُخَوِّدُهُمْ﴾.

(٢) بنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٢١.

(٣) الزعر ٨٥، وقامها: ﴿وَعِنْدَهُ يَلْمُ الْكَافِرَ وَآيَاتُهُ تُحْشَرُ﴾.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٢١. وهذا الشاهد هنا: إذ عطف "قِيلَ" بالنصب مراداً من المعطوف عليه "الساعة" لأنه مفعول به للمصدر "عِلْمٌ".

(٥) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٦) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٧) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٨) الخاشية ٧٢.

(٩) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٣، ١٠٤٩.

(١٠) في ثاني بيتي المتن الحسن المذلل للقدمين قريئاً، وهو قوله:

السالك أشعر البقاع سالكها عشي الهلوك عليها التعلل الفضل



وفي "الصّخّاح"<sup>(١)</sup> أيضًا كذلك.

وفي خطأ الأليخاندري<sup>(٢)</sup> الغمضي<sup>(٣)</sup>: أن في "الصّخّاح": أن الفضل: ثوبٌ تحايفُ  
لمرأة بين طرفيه، فتشدّها على عاتقها، وساعدتها مكشوفتان.

وهو كذب على "الصّخّاح"<sup>(٤)</sup>، ولو صغ لم يكن<sup>(٥)</sup> في البيت شاهدًا<sup>(٦)</sup>.

(١) (ف ض ل) ١٧٩١/٥.

(٢) لعله: جابر بن محمد بن محمد بن عبدالعزيز الحواري، أبو عبدالله، عالم بالعربية شاعر، قرأ  
ببلاده كلفس على الإسفندري، ودّس بالقاهرة ومكة والقدس، توفي سنة ٧٤١. ينظر: بغية  
الوحدة ٤٨٣/١.

(٣) لم ألق على كلامه.

(٤) بل جاء في بعض نسخ "الصّخّاح" (ف ض ل) ١٧٩٢/٥ - كما أشار إليه محققه في  
حاشيته - : «ومرأة متفضلة: عليها ثوب فضّل، وهو أن تحايف بين طرفيه على عاتقها، وتوشح  
به»، ومثله في العين ٤٤/٧، وتحذّب اللغة ٣٠/١٢.

(٥) قوله: «لم يكن» مكرر في المخطوطة.

(٦) لأنه لا يكون حينئذ لعلًا لا تحفل، وهو أحد قولين في البيت. ينظر: العين ٤٤/٧، والمذكر  
والمؤنث لآمين الأليخاندري ٢٨٧/٢، وتحذّب اللغة ٣٠/١٢، وانحكم ٢٠٧/٨، وللحصى ١١٠/٥،  
وللقاصد النحوي ١٤٠٨/٣، ١٤٠٩، وعزلة الأدب ١١/٥، ١٢، ١٠١-١٠٤.

(٧) الخاشية في: ٧٢.



## إِعْمَالُ اسمِ الْفَاعِلِ

\* «إِعْمَالُ اسمِ الْفَاعِلِ»<sup>(١)</sup>.

الضرب الثاني مما يعمل من الأسماء عمل الأفعال: أسماء الفاعلين، وحُد اسم الفاعل: كل اسم دلَّ على حَدَثٍ وفاعله، مقصودًا به قُصْدُ فاعله<sup>(٢)</sup> من الحدوث والدلالة على الماضي والحاضر والمستقبل.

ف«اسم»: جنس، و«دلَّ على حَدَثٍ»: شَمِلَ جميع الصفات، والمصدر، والقعل، و«فاعله»: عرَّج: الفعل، والمصدر، واسمُ للفعل، «مقصودًا به قُصْدُ فِعْلِهِ من الحدوث» إلى آخره: عرَّج للصفة لشيئية، و«أَقْبَلُ» التفضيل؛ فإِنَّمَا عَاشَرَانِ بالحاضر، كما ستقف عليه.

فإن كان بـ«أَلْ» عَيْن مطلقًا، وإن جُرِدَ منها اشترط فيه شرطان: أحدهما: الاعتماد، والثاني: كونه بمعنى الحال والاستقبال، ولا يُشترطان في الذي بـ«أَلْ»، وسُرُّ ذلك يُعرف بأن نوضح المسألة، فنقول:

اعلم أن اسم الفاعل قسمان: قسم يعمل حَلُولُهُ محلَّ الفعل، وقسم لشيئية بالفعل:

فالذي يعمل حَلُولُهُ محلَّ الفعل: اسمُ الفاعل الذي بالألف واللام للموصولة، نحو: جاءني الضارب زيدًا، وإنما قلنا: إنه حالُّ محلِّ الفعل؛ لأنَّ «أَلْ» موصولة، وقياسُ الصلة أن تكون جملة، فالصفة هنا وقعة في موضع الجملة، ولا تكون تلك الجملة اسمية؛ لأن الصفة لا...<sup>(٣)</sup>، وإنما هي فعلية، وبذلك على ذلك: رجوعهم في الشعر إليها، قال<sup>(٤)</sup>:

(١) صرَّح في قول هذه الحاشية باسم الباب؛ لأنه كتبها في آخر المخطوطة، فأرد أن يربطها بها.

(٢) قلنا في المخطوطة، والصواب: يقله، وسيأتي على الصواب قريب.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) هو ابن الكلبي.



فَلَوْ السَّالِ يُؤْنِي عِرْضَهُ دُونَ مَالِهِ<sup>(١)</sup> لِمَا نَابَهُ وَالطَّارِقُ<sup>(٢)</sup> الْيَتَعَمَّدُ<sup>(٣)</sup> ولا يصح الاستدلال<sup>(٤)</sup> على ذلك بنحو: ﴿إِنْ أَلْمَسْتَهُمْ وَأَلْمَسْتَهُمْ وَأَلْمَسْتَهُمْ وَأَلْمَسْتَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، لأنه قد جاء دون "أل"، نحو: ﴿صَفَقْتُ وَفَقِضْتُ﴾<sup>(٦)</sup>، وليس الوصف هنا مقدراً لحلوله عن الفعل، وإنما الدليل فيما قدّم، وقد غلبت أن المصدر يعمل مطلقاً في جميع الأرمئة، وبغير اعتناء، وليس ذلك إلا لحلوله عن الفعل نائلاً عنه، فيبغي أن يجري عليه ما كان له، فكذلك اسم الفاعل الذي "أل".

والذي يعمل لشبهه بالفعل: اسم الفاعل الذي ليس معه "أل"، نحو: ضاربٌ، ومُكْرَمٌ، وهو مشبّه بالفعل المضارع من بين سائر الأفعال؛ لأنهم أرادوا أن لا يتحملوا على الفعل إلا ما أشبهه من وجهين؛ ليَقْوَى الشَّيْءُ، فلو حملوه على الماضي لم يشاءه إلا من جهة واحدة فقط، وهي الزمان إذا أُريد به المُضَيُّعُ، فلذلك حملوه على المضارع؛ لأنه حينئذٍ شَبَّهَ به من وجهين: حَرَكَاتِهِ على حركاته وسكناته، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال<sup>(٧)</sup>.

### كَيْفِيَّةُ اسْمِ فَاعِلٍ فِي الْعَنْتِ إِنْ كَانَ عَنْ فِعْلِهِ بِمَعْرُوفٍ (خ ١)

\* إن قيل: إذا وُجدت شروط العمل فَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ أَحْسَنُ: الإِضَافَةُ الَّتِي هِيَ

(١) كذا في المخطوطة، وهو قلبٌ بِحَالٍ بالمعنى، والصواب ما في مصادر البيت: يُؤْنِي مَالَهُ دُونَ عِرْضِهِ.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً بالجر عطفاً على "ما".

(٣) بيت من الطويل، روي: «الْمَتَعَمَّدُ» بدل «الْيَتَعَمَّدُ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الجيم ٢٢٥/٣.

(٤) وضرائر الشعر ٢٨٨، والذليل والتكميل ٦٦/٣، وخزائن الأدب ٣٢/١.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) الخليل ١٨.

(٧) انقطعت في المخطوطة.

(٨) الملوك ١٩.

(٩) الحاشية ن: ٤٣/ب.



## الأصل، أو العمل؟

قال الزُّعْمَرِيُّ<sup>(١)</sup>: «قرأ الجمهور: ﴿يَنْجِي نَفْسَكَ﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب على الأصل. انتهى، فمقتضاه أن هذا صار أصلاً ثانياً.

وقال صاحب "البحر"<sup>(٣)</sup>: «إن كلام س<sup>(٤)</sup> يقتضي ذلك، وإن الكسائي<sup>(٥)</sup> قال: إن العمل والإضافة سواء، واختار صاحب "البحر" الإضافة<sup>(٦)</sup>.

\* ع: ربما تُؤخَّرُ بعضُ النَّشَأِ أن اسم الفاعل إذا كثرت له شروطُ العمل يجب إعماله، كما أن الفعل يجب إعماله، وليس كذلك، بل تجوز الإضافة مع استكمال الشروط، فقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ حَكِيمَاتٌ لِّأَنفُسِهِنَّ﴾<sup>(٧)</sup>، و: ﴿تُسَبِّحُكَ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٨)</sup>، قرئ ذلك بالإعمال وعديه<sup>(٩)</sup>، وقال زُجَيْجٌ:

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَعْنَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا<sup>(١٠)</sup>  
 \* ع: وما يدلُّك على أنه إذا كثرت الشروط لا يجب العمل: قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُونَكَ الْقَافَةَ﴾<sup>(١١)</sup>، فإن هذا مستقبليٌّ معنيٌّ، يدلُّك على استقباله: أنما لم يُرْسَلْ بعدُ،

(١) الكشف ٧٠٤/٢.

(٢) الكهف ٦.

(٣) البحر الفريظ ١٣٩/٧.

(٤) الكتاب ١٧٠/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣٣٩/١٠.

(٦) الحاشية في: ١٩/١.

(٧) الزمر ٣٨.

(٨) الزمر ٣٨.

(٩) قرأ أبو عمرو بالإعمال، وقرأ باقي السبعة بالإضافة. ينظر: السبعة ٥٦٢، والإقناع ٧٥٠/٢.

(١٠) بيت من الطويل، تقدم في باب "م" و"لا" و"لات" و"إ" للمشبّهات بـ"ليس".

(١١) الحاشية في: ١٩/١.

(١٢) القمر ٢٧.



وقوله: ﴿فَلْيَرْفَعْهُ﴾<sup>(١)</sup>.

\* ع: لا يصح أن يقال: لم لا اشترط النحاة في إعمال اسم الفاعل أن لا يكون مبنياً مع "لا" على الفتح، أو مع حرف النداء على الضم؟

لأننا نقول: قد عُرف ذلك من بابيهما، على أنه حكى عن البغداديين<sup>(٢)</sup> جواز إعمال المبني مع "لا"، وزَّده أبو علي<sup>(٣)</sup> بأنه يبناه مع "لا" قد فارق شبه الفعل، كما أن اسم الفاعل والمصدر إذا شُعرا أو وصيفاً فارقا ذلك، فكما لا يعملان مصغرتي لا يعمل اسم "لا" مبنياً معها على الفتح.

ثم اعترض بـ "هَلُمُّ"؛ فإنما رُكِبَ فيها الفعلُ مع الحرف، وعين.

ثم أجاب بقلته، وبأنه لما قيل لم يعمل عمل الفعل، بل عمل اسم الفعل، يدلُّك على ذلك: أنه للواحد للذكر وغيره بلفظ واحد، فهذا دليل على أنه عُرِج عنهم عن حدِّ عملي الفعل ببنائه مع الحرف.

وإذا كان أَمَلُ الحجاز<sup>(٤)</sup> قد فعلوا ذلك بـ "هَلُمُّ"؛ لمكان البناء الذي أحدثوه<sup>(٥)</sup> فيه، فكذا ينبغي على قياس ذلك أن لا يعمل اسم "لا" مُصَدِّراً أو اسم...<sup>(٦)</sup> عَمَّا عليه الفعل، وإنما قيل للمضارع مع بنائه...<sup>(٧)</sup> مع تون التوكيد؛ لشيئها بالتون الذي يحق آخر...<sup>(٨)</sup> للعرب<sup>(٩)</sup>.

(١) القمر ٢٧.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الثابتة للتحفة بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٣) ينظر: الحجة ١٩٦/١، والتفصيل والتكميل ٢٧٦/٥، ومعني اللبيب ٥١٥، ٧٠١.

(٤) الحجة ١٩٦/١-١٩٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٠، ٤/٤٧٣، والتكميل ٤٣٩/١، والأصول ٣٦٦/٢.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعت في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ١٩/أ.



\* ع: من موانع العمل: التحقير، بالإجماع -صوابه: عند الجمهور<sup>(١)</sup>، والتكسير، عند البغداديين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو غريب في "التثنية"<sup>(٣)</sup> ما نصّه: مسألة: هل ضواريب زيد، أحازره من<sup>(٤)</sup> على أن "ضواريب" تُعصب "زيداً"، والبغداديون<sup>(٥)</sup> يقولون: تُعصب "زيد" بمعنى مضمي يدلُّ عليه "ضواريب"، ووجه قول من: أن "ضواريب" وافقت "ضارية" في اللفظ والمعنى، وأشبهته من وجهين، فأعملت عمله...<sup>(٦)</sup> باب ما لا ينصرف، ووجه قول البغداديين: أن التكسير لا يكون في الأفعال، كما أن التحقير لا يكون فيها، فكما أن تحقير "ضارب" بمنع من الإعمال بلا خلاف؛ منعهُ أيضاً التكسير؛ إذ التكسير والتحقير من واحد، وأن ما ذكره من<sup>(٧)</sup> من اجتماع اللفظ والمعنى موجود في التحقير، كما أنه موجود<sup>(٨)</sup> في التكسير.

والفرق بين التكسير والتحقير: أن<sup>(٩)</sup> التكسير تفيد<sup>(١٠)</sup> في معنى التثنية، والتحقير...<sup>(١١)</sup> التخصص؛ لأنه بمنزلة الصفة بالصغر، والتثنية<sup>(١٢)</sup> يمنع من الإعمال، مثل:

(١) قوله: «صوابه: عند الجمهور» كتبه ابن هشام بخط جديد فوق قوله: «بالإجماع»، استدراكاً وتصحيحاً.

(٢) لم أقف على رأيهم.

(٣) لم أقف عليه في عنارها لابن جني، ولا في غيره من كتبه.

(٤) الكتاب ١/٩٠.

(٥) لم أقف على رأيهم.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انطلمست في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٨) قوله: «كما أنه موجود» انطلمست في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٩) قوله: «والتحقير أن» انطلمست في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١٠) كذا في المخطوطة، والوجه: يفيد.

(١١) موضع النقط مقدار كلمتين انطلمستا في المخطوطة.

(١٢) انطلمست في المخطوطة، وألغها كما أثبت.



بِمُعْتَلٍّ وَمُعْتَلٍّ...<sup>(١)</sup> ما فيها من التكرير؛ لأن التكرير قد يدعمل...<sup>(٢)</sup> قُطِّعَتْ، ولا يمتنع من الإعمال، والتخصيص مخالف...<sup>(٣)</sup> لأن وضع الفعل للتكرير والإشاعة...<sup>(٤)</sup> لا يمتنع من الإعمال؛ لأن معناه لا يصر...<sup>(٥)</sup>، ولم يمتنع التكرير...<sup>(٦)</sup> الفاعل العمل، فتقول: هذا ضوهرٌ زاهر...<sup>(٧)</sup> القبح: أن التصغير...<sup>(٨)</sup>، وكما أنك لو وصفت...<sup>(٩)</sup> ضارب ظريف...<sup>(١٠)</sup> القبح...<sup>(١١)</sup> كذلك إذا حَقَّرْتَهُ، بل التحقير أقيح؛ لأنه في بناء الاسم، والنسبة...<sup>(١٢)</sup> متصلة...<sup>(١٣)</sup> بالموصوف.

فإن قلت: فهل لم يُخرج بالتحقير من شبه الفعل؛ لحي التحقير في بعض أنواع الفعل؟

قيل: المَعْرُوف من الأفعال لا مناسبة بين الأسماء العاملة وبينه؛ ألا ترى أن ما كان من أسماء الفاعلين...<sup>(١٤)</sup> لا يعمل شيئاً؟ والأفعال المحقَّرة الماضية...<sup>(١٥)</sup>

(١) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٥) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انطمستا في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار سبع كلمات أو ثمان انطمست بين الوقتين بالمخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٤) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٥) موضع النقط مقدار كلمة انطمست في المخطوطة.

(١٦) كذا انتهت الحاشية في المخطوطة.

(١٧) الحاشية في: ١٩/ مع ١٨/ب.



(٢خ)

\* قوله:

«كَيْفَ عَلَيْهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضَيِّقِهِ بِتَقْوِيلٍ»:

ليس هذا الشرط لإعماله مطلقاً، بل لإعماله في المنصوب خاصة، قاله<sup>(١)</sup> الصفا<sup>(٢)</sup>،  
فأما المرفوع فطلبه له شديداً، فلم يتوقف على شرط، ولهذا أجمعنا على أنه يعمل في  
المضمر، وكثر ما عمل في المضمر غيل في المظهر، لا يتختم هذا إلا في: لولاي، على  
منحبه من<sup>(٣)</sup>، وأما "الْفَعْلُ مِنْ" فإنه يرفع الظاهر في مسألة الكحل<sup>(٤)</sup>.

والى ما قرئناه ذهب صاحبنا<sup>(٥)</sup> أبو الحسن بن عُصْقُور<sup>(٦)</sup>، ورام الأستاذ<sup>(٧)</sup> أن يرد  
عليه بأن من<sup>(٨)</sup> استشهد على إعماله في الحال بقوله<sup>(٩)</sup>:

تَشَاهِيهِمْ

البيت<sup>(١٠)</sup>، رفع "ناعب" قوله: "عُرَانِهَا"، وله أن يجب بأنه إذا أنشده على إعمال

(١) كذا في المخطوطة، والكلام الذي كُتِبَ للصفا، فعمل الصواب ما عند ياسين: «قال».

(٢) شرح كتاب سيبويه ٩٩-١٠٢ (ت)، للطارق، ٢٠١، أ، ب، ٢٠٢ أ (كويرالي).

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٦.

(٤) وهي: ما رأيت رجلاً أحسن في عبته الكحل منه في عين زبي. ينظر: الكتاب ٣١/٢.

(٥) القائل هو الصفا.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) لعله يريد: تشويين، ولم أقف على كلامه.

(٨) الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦، ٢٩/٣.

(٩) هو الأخصم النجاشي.

(١٠) بعض بيت من الطويل، وهو جماله:

تَشَاهِيهِمْ لَيْسُوا مُتَعَلِّحِينَ عَشْرَةً      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا يَنْتَرِي عُرَانِهَا

ينظر: الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦، ٢٩/٣، والبيان والبيان ٢٦١/٢، وإصلاح للطلق ١١٦،

والخصائص ٣٥٦/٢، ولحكم ٩٥/٨، والإنصاف ١٥٧/١، واللباب ٢١٤، وشرح التسهيل

٣٨٥/١، والتذيل والتكميل ٣١٥/٤، ومعني اللب ٦٢٢، وعزارة الأدب ١٥٨/٤.



مصلحين<sup>(١)</sup>.

\* [«إِنْ كَانَ عَنْ مُعْتَبِرٍ بَمَقُولٍ»]: خلافاً للكيساني<sup>(٢)</sup>، ومشاط<sup>(٣)</sup>، وابن<sup>(٤)</sup> مضاء<sup>(٥)</sup>، قيل: وتعرفين<sup>(٦)</sup>، وسندلوا به: ﴿كَسِبْتُ ذَرْقَتَيْهِ﴾<sup>(٧)</sup>،  
وتجرم كغلاظ الأتبعيم بالغ دينار العذو ذي رُغَاءٍ وَأَرْكَادٍ<sup>(٨)</sup>  
وقوله<sup>(٩)</sup>:

فَهَيَّانَ: مِنْهُمْ خَالِغٌ نَعْلٌ نَحْلَةٌ وَأَخْرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ يَنْدُ كَنْجَبٌ  
فَلَيْلٌ عَيْتًا مِنْ زَاىٍ مِنْ ثَرْقٍ أَشْتُ وَأُنْأَى مِنْ فِرَاقِ الْمُحْصَبِ<sup>(١٠)</sup>،  
لأن الآية إخبار عما مضى، وواو "رُبَّ" تخلص لمضيه.

فلما لم نجد عمل وهو ماضي إلا في موضع يسوغ فيه وقوع المضارع، نحو:

(١) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٩/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيويه للسرياني ٢٠٤/٣.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٣٢٤/١٠.

(٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد النخعي القرطبي، أبو جعفر وأبو العباس، عالم مقنن، أخذ عن ابن الزمك كتاب سيويه، وله: الشرق، والرد على النحاة، وشبه القرآن عما لا يبق به من البيان، ورد عليه ابن خروف، توفي سنة ٥٩٢. ينظر: البُلغة ٧٤، ٨٤، وبغية الوعاة ٣٢٣/١.

(٥) في كتابه "الشرق". ينظر: التذيل والتكميل ٣٢٤/١٠.

(٦) ينظر: التذيل والتكميل ٣٢٤/١٠.

(٧) الكهف ١٨.

(٨) بيت من الطويل، لامرئ القيس، يشرح ابن هشام ألفاظه قريباً. ينظر: الديوان ٩٣، ونظائير الكبير ٩١٢/٢، والتذيل والتكميل ٣٢٥/١٠.

(٩) هو امرؤ القيس.

(١٠) بيتان من الطويل. نحلة: موضع، ونجد: الطريق في الجبل، وكَنْجَب: جبل. وَأَشْتُ وَأُنْأَى: أشد بُعْداً وُفُوقاً، والمُحْصَب: موضع رمي الجمار بمحى. ويشرح ابن هشام قوله: «حازع» في آخر الحاشية. ينظر: الديوان ٤٣، والأغاني ٣٥٥/٨، والتذيل والتكميل ٣٢١/١٠.



كان زيد ضارباً عمراً؛ دلّ على قولنا، وأنهم أرادوا حكاية الحال، وكذلك جاء زيداً واضعاً يده على رأسه، أي: يضرب، و: يضع، وكذلك جاء حالاً منصوبة وإن كان ماضياً، ولم يُستغنى فقط: هذا ضاربٌ عمراً أمس، وأنه قال<sup>(١)</sup>:

لَقَدْ كُنْتُ قَدْ بُلِّغْتُ غَيِّ حَيَاةٍ لِبَلْعِكَ<sup>(٢)</sup> الْوَيْشِي أُنْشِ وَأَكْذِبِ<sup>(٣)</sup>  
فلولا أن إضافته أفادته التعريف ما وُصِفَ بالمعرفة.

غورض بقوله<sup>(٤)</sup>:

يَا رَبِّ هَاجِي بِثَقَرٍ يَنْتَفِي بِهِ لِيَكُزِمَ لَنَا أَعْوَزُهُ الْمَكَارِمُ<sup>(٥)</sup>  
فدخلت عليه "رب"، ودليل مُفِيدُهُ: "لَنَا"، ومُجْع<sup>(٦)</sup> قائِلٌ بعد انقضاء رمضان يقول: يا ربّ صائمه لن يصومته.

فلنا: يجوز تقدير الأول على الحال، وأن يقدّر في الثاني: يا ربّ مقتدٍ صومته، مثل: صائماً به غداً<sup>(٧)</sup>.

الشجر<sup>(٨)</sup>: الخيشُ الكثيرُ العظيم<sup>(٩)</sup>. والغُلان -بالعين المعجمة للمضمومة-

(١) هو الشافعية كالأباني.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت وما عند ياسين: لَنَبْلُغْكَ.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٧٢، وجهرة أشعار العرب ٧٢، ولزاهر ٢٩٧/٢، والأغانى ٦/١١، والتذليل والتكميل ١٠/٢٦٨، ٣٢٦، وحزارة الأدب ٩/٤٦٧.

(٤) لم ألق له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة والتذليل والتكميل، وفيه الحزم، وهو حذف أول متحرك من الوزن المجموع في أول البيت، وهو زحاف جائز، كما في: الوالي في العروض والقوافي ٤١، والبيت في معاني القرآن للقره: وبأ، بلا حرم.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: معاني القرآن للفراه ١٥/٢، والتذليل والتكميل ١٠/٣٢٧.

(٧) رواه الفراء في معاني القرآن ١٥/٢ عن الكسائي أنه سمع أعرابياً يقول.

(٨) قولٌ للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٤٩/٢، ٥٢، وهو يتنصه: مررت برجلي معه صغراً صائماً به غداً.

(٩) هذا شرح ألفاظ بيت امرئ القيس للقدم، وهو في: الديوان ٩٣.

(١٠) ينظر: تحذيب اللغة ٥٥/١١، والصحاح (م ج ر) ٨١١/٢، والهمك ٧/٤٢٢.



الأودية الكثيرة الشجرة<sup>(١)</sup>، شبه و<sup>(٢)</sup> الجبش في كثافته وكثرته. والأُنَيْعِم: موضع<sup>(٣)</sup>. وقوله: «بِالْبَيْتِ دِيَارُ الْعَدُوِّ»: أي: بصر في نحر العدو، ويدنو منه كلُّ الدُّنُوِّ لقوته. والزَّهَاءُ: «الكثير»<sup>(٤)</sup>، يقال: هم زُهَاءُ الْفَيْ، أي: غَزَزْنَاهُمْ وَمَقْدَاهُم، وإنما يستعمل في العدد الكثير، كانه لكثيره لا تعرف حقيقته، وإنما يُحَزِّزُ وَيَقْدَرُ. والأركان: حياته المحيطة به<sup>(٥)</sup>.

وبعده:

تَطَوُّتَ يَمُّ عَيْ [تَكِل] <sup>(٦)</sup> عَيْلَهُمْ وَعَيْ الجِنْدُ مَا يُقَدُّنَ بِأَرْسَانِ <sup>(٧)</sup>

ومنها:

كَتَبَسَ الظُّبَاءُ الْأَعْمَرَ اضْطَرَحَتْ لَهُ عَقَابٌ تَذَلَّتْ مِنْ عَمَارِجٍ تَهْلَانِ <sup>(٨)</sup>  
[اضْطَرَحَتْ] <sup>(٩)</sup>: انْقَضَتْ بَكْثَرُهُ، فَذَعَرَتْهُ <sup>(١٠)</sup>. [عَمَارِج]: أَعَالِي <sup>(١١)</sup>. [تَهْلَان]:

جِيل <sup>(١٢)</sup>.

أولها:

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الديوان: الشجر. ينظر: العين ٣٤٨/٤، والجيم ٩/٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الديوان: بها.

(٣) هو بين المدينة واليمامة، وفي تحديده غموض وحلاف. ينظر: معجم البلدان ٢٧٣/١، ولعالم الأئمة ٣٣.

(٤) ينظر: تذيب اللغة ١٩٨/٦.

(٥) ينظر: جهرة اللغة ٧٩٩/٢.

(٦) ما بين اللغويين ليس في المخطوطة، وهو في الديوان، وبه يستقيم الوزن.

(٧) الديوان ٩٣. معاً بالقوم: مدُّ بهم في السور، كما في: القاموس المحيط (م ط و) ١٧٤٩/٢.

(٨) الديوان ٩٢. والأعقر: ما يعلو بياضه حمرة، كما في: القاموس المحيط (ع ف ر) ٦١٨/١.

(٩) ما بين اللغويين ليس في المخطوطة؛ لأنه كُتِبَ شرحه بإزارته في البيت، وكذا ما بعده.

(١٠) ينظر: جهرة اللغة ٤٠٩/١، وتذيب اللغة ٢٩٣/١٠.

(١١) ينظر: المحكم ٣٢٨/٥.

(١٢) بالعالية في بلاد بني غور. ينظر: معجم ما استعجم ٣٤٧/١، ومعجم البلدان ٨٨/٢.



فَلَمَّا نَبَذْتُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبَ وَعِزَّتَانِي<sup>(١)</sup> وَرَسِمَ غَلَّتْ أَبَاهُ مِنْذُ أَرْمَانِ  
أَنْتَ جَبَّحْتَ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحْتَ كَخَطِّ زَيْلٍ فِي مَصَاحِفِ رُقَبَانِي<sup>(٢)</sup>  
منها:

إِذَا الْغَمُّ لَمْ يَخْرُجْ عَلَيْهِ لِسَانُهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ بِوَدَّ يَخْرُجُ<sup>(٣)</sup>  
خَرَجَتْ<sup>(٤)</sup> الْوَادِي: قَطَعَتْ غَرَضًا<sup>(٥)</sup>.

\* [«إِنْ كَانَ عَنْ مُطِيبِهِ بِمَقُولٍ»]: فأما: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِيطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾<sup>(٦)</sup> فعلى  
حكاية أحوال الماضي، كما حكيت أحوال الآتية في: ﴿وَإِلَّا رَجُلٌ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.  
من «الخطبة»<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «إِنْ كَانَ عَنْ مُطِيبِهِ» البيت: استدل بمن عمل الماضي بأمره:  
أحدها: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِيطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾<sup>(٩)</sup>.  
الثاني: يَا رُبَّ صَالِحٍ<sup>(١٠)</sup>.

(١) كنا في المخطوطة، والصواب بلا يا.

(٢) الديوان ٨٩.

(٣) الديوان ٩٠.

(٤) هذا شرح لقوله: «جازع» المتقدم في قول امرئ القيس:

فريقان منهم جازعٌ بطنٌ غليلٌ ...

(٥) ينظر: الصحاح (ج ز ع) ١١٩٥/٣.

(٦) الحاشية في: ٧٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٠/١ دون شرح الآيات، وفيها:  
«الكسائي ومن تبعه»، ولم يجرها لأن هشام.

(٧) الكهف ١٨.

(٨) النحل ١٢٤.

(٩) ٢٩٤/٣.

(١٠) الحاشية في: ٧٢.

(١١) الكهف ١٨.

(١٢) بعض قول الأعرابي رواه الفراء، تقدم قريباً.



الثالث:

يَا رَبِّ هَاجِي مُقَرَّ<sup>(١)</sup>

الرابع:

وَيَحْمِرُ كَمَلَانِ<sup>(٢)</sup>

الخامس:

فَرِيْقَانِ: بَيْنَهُمْ حَارِجٌ

السادس:

لَمُتِلِلُكَ الْوَاثِي<sup>(٣)</sup>

السابع:

إِنِّي بِمُتِلِلِكَ وَاصِلٌ خَطْبِي وَرِبَاشِي مُتِلِلْتُ زَائِسٌ تَلْبِي  
مَا لَمْ أَجِدْكَ عَلَى هَذِي أُنْمِرْ يَقْفُو مَقْعَتِي فَايْتَفَتِي<sup>(٤)</sup>  
قال العُتُقُورُ<sup>(٥)</sup>: إخراج هذا الشعر من يَدِ الْكِتَابَةِ<sup>(٦)</sup> غَيْرٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ أَعْمَلَ الْوَصْفَ فِي  
"مَا" لِلصَّنَدَةِ الْمَوْصُولَةِ بِ"لَمْ يَفْعَلْ"، وَهُوَ لِلْمَاضِي.

(١) بعض بيت من الطويل، لم أظف له على نسبة، تقدّم بتمامه قريباً.

(٢) بعض بيت من الطويل، لأمرئ القيس، تقدّم بتمامه قريباً.

(٣) من الطويل، لأمرئ القيس، تقدّم بتمامها قريباً.

(٤) بعض بيت من الطويل، للابغة، تقدّم بتمامه قريباً.

(٥) بيتان من الكامل، لأمرئ القيس. رائش: مُارِقٌ عَلَيْهِ الْيَش، كما في: الْقَامُوسُ الْمَحِيط (ري  
ش) ٨١٢/١، وقدي: هداية الطريق، ويقفو: يُلْعَبُ الْأَخْبَارُ، وَالْمَقْعَتُ: الْبَاعُ أَمْرُ الْإِنْسَانِ. بنظر:  
الدبونان ٢٣٩، والكتاب ١٦٤/١، والأغاني ٣١٢/٣، وتهديب لثقة ٥١/٥.

(٦) شرح كتاب مبيوه ١٠٥، ١٠٦ (ت. لطريق)، ٢٠٢/ب، ٢٠٣/أ (كوزللي).

(٧) لأنه يرى إعمال اسم الفاعل ماضياً، كما تقدّم قريباً.



وقال لي<sup>(١)</sup> طالبٌ مألَّفِي: كَوْنُ الوَصْفِ حَالًا أَيْلُغُ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَهَا<sup>(٢)</sup> بِمَا يَكُونُ مِنْهُ، وَإِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ فَقَدْ غَلِثَتْهُ.

فقلت: معنى إخباره ما<sup>(٣)</sup> مضى: أَنْ أَخْلَقِي عَلَى هَذَا الَّذِي غَلِثْتَهُ.

فقال: هَذَا لِمَعْنَى دُونَ ذَلِكَ.

قلت: لِقَضَاءِ أَهَمِّ لَا يُغْمِلُونَ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْمَاضِي، وَإِنَّمَا الْجَوَابُ: أَنْ تُقَدَّرَ 'مَا' شَرْطِيَّةً، وَمَا قَبْلَهَا دَائِلُ الْجَوَابِ.

ع: أَصْلُ الْإِسْكَالِ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ 'مَا' الْمَصْدَرِيَّةَ تَقْلِبُ لِلْمَاضِي مُسْتَقْبَلًا، تَقُولُ: أَزِيدُكَ<sup>(٤)</sup> مَا وَصَلْتَنِي، وَمَا لَمْ تُهْجِرْنِي، وَأَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ، وَمَا لَمْ تَفَارِقْ الْعَدْلَ<sup>(٥)</sup>.

\* اقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّ الَّذِي بِمَعْنَى الْمُضِيِّ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا.

وأقول: الْعَمَلُ إمَّا فِي الْمَفْعُولِ، فَفِيهِ مِنْهَا الْكِسَافِي<sup>(٦)</sup> وَفِي وَاقِعِهِ، وَفِي صَرِيحِ<sup>(٧)</sup>، وَإِمَّا فِي فَاعِي ظَاهِرٍ، فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْفَتْحِ<sup>(٨)</sup>، وَالْأَسَافِ<sup>(٩)</sup> أَبِي عَلِيٍّ<sup>(١٠)</sup>، وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُغَارِبَةِ، وَقِيلَ: يَرْفَعُهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ<sup>(١١)</sup>، وَإِمَّا فِي فَاعِي

(١) الْقَاتِلُ هُوَ الصَّغَارُ.

(٢) كَلِمًا فِي الْمَعْطُومَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: يُغْلِثُهَا، وَعِنْدَ الصَّغَارِ: يَنْقُرُهَا.

(٣) كَلِمًا فِي الْمَعْطُومَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: لَمْ.

(٤) يَبِضُّ فِي الْمَعْطُومَةِ لِلزَّيِّ وَالْوَبُو وَالرَّاءِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَثْبَتَ، وَعِنْدَ يَاسِينَ: أَتَيْتَ.

(٥) الْمَخَاضَةُ فِي: ٧٣، وَتَقْلِبُ يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَلْفَبَةِ ٤٣٠/١، ٤٣١ مِنْ قَوْلِهِ: «بِأَنِّي بِمَجْلِسِكَ» إِلَى آخِرِهَا.

(٦) تَقَدَّمَ قَرِيبًا أَنَّهُ يَجِيرُهُ.

(٧) وَمِنْهُمْ مَعَهُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سَيُوبَةَ لِلْسَّوَالِي ٢٠٤/٣.

(٨) مَرَّ صِنَاعَةُ الْإِمْرَابِ ٦٤٣/٢.

(٩) أَوْجَبَ فِي التَّوْطِئَةِ ٢٦١ إِضَافَتَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ مَرَاكِبًا بِهِ الْمَضِي، مَا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَمْنَعِ، وَهُوَ إِضَافَتُهُ إِلَى آخِرِ قَبْلِهِ، أَوْ الْأَلْفِ وَاللَّامِ. وَيَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَزْوَلِيَةِ الْكَبِيرِ ٨٧٧/٢، وَشَرْحُ كِتَابِ سَيُوبَةَ لِلصَّغَارِ ١٠١ (ت. الْمَطْرُقِي)، ٢٠١/ب (كُوْبَرِلِّي)، وَالتَّحْدِيدُ وَالتَّكْمِيلُ ٣٢٨/١٠.

(١٠) يَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سَيُوبَةَ لِلصَّغَارِ ١٠١ (ت. الْمَطْرُقِي)، ٢٠١/ب (كُوْبَرِلِّي).



مضمر؛ فنقل ابنُ عُصْفُو<sup>(١)</sup> الإجماع على أنه يرفع، وليس كذلك، بل منته ابنُ عَرُوف<sup>(٢)</sup>، وابنُ طَاجِر<sup>(٣)</sup> شيخه<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «مَغْرُول»: الباءُ ظرفيةٌ، والمَغْرُولُ: مُغْلَبٌ من: غَزَلَه عنه، إذا غَاها وأبعده<sup>(٥)</sup>، ونظيره: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَعَا تَوْحَّجَ آبَاكُمْ وَصَلَّاتُ فِي مَعْرِيٍّ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: في مكانٍ غَزَلَ فيه نفسه عن أبيه وعن مركب المؤمنين، وقيل: في مَغْرَلٍ عن دين أبيه<sup>(٧)</sup>.

وقوله: «عن مُضِيَّه» لا يكون حِرْزاً لنقصانه، ولا متعلفاً به: «مَغْرُول»؛ لأنه اسمٌ مكانٍ، لا مصدرٌ، وإنما للمصدر: مَغْرُولٌ، بفتح الزاي، ك: المضطرب، ولا معنى له هنا، وإنما هو حالٌ، وهو في الأصل صفةٌ لـ: «مَغْرُول».

وقوله: «في الغنبل» متعلقٌ بما في قوله: «كثيفه» من معنى التشبيه<sup>(٨)</sup>.

وَوَلِيَّ اسْتَيْفَاهَا او حَرْفَ بَدَأْ او نَفْيًا او جَاءَ صِفَةً او مُسْتَدًا

(٢خ)

\* وقوله: «وَوَلِيَّ»: إما عطفٌ على: «كان»، وإما حالٌ، بتقدير: وقد وُلِّيَ، مثل: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَا تَحْزَنْهُمْ وَقَعَدُوا﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) لم أتف على كلامه. ينظر: الذليل والتكميل ٣٢٨/١٠، وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥.

(٢) ضُفِّ في شرح الجمل ٣٢٢/١ رقمه للظاهر، ولم أتف على كلامه في الضمر، وينظر: الذليل والتكميل ٣٢٨/١٠، وارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥.

(٣) ينظر: الذليل والتكميل ٣٢٨/١٠، وارتشاف الضرب ٢٢٧١/٥.

(٤) الحاشية في: ٧٣، ونقلها بمعناها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٩/١، ٤٣٠، ولم يعرفها لابن هشام.

(٥) ينظر: تذيب اللغة ٨٠/٢، والصحاح (ع ز ل) ١٧٦٣/٥.

(٦) هود ٤٢.

(٧) ينظر: الكشف ٣٩٦/٢.

(٨) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣١/١، ولم يعرفها لابن هشام.

(٩) آل عمران ١٦٨.

(١٠) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣١/١، ولم يعرفها لابن هشام.



\* قوله: «استغفانا» إلى آخره: لا يُثَلَّ بنحو:

فَاطِلٌ<sup>(١)</sup> قَوْمٌ سَلَمَى<sup>(٢)</sup>

ولا بنحو:

مَا وَافَقَ بِغَدِيٍّ أَلَمًا<sup>(٣)</sup>

ولا بنحو: «فَالَكَةُ، عَلِيمٌ قَبِيلُهُ»<sup>(٤)</sup>، ولا بنحو: «وَهُمْ يَلْعَبُونَ \* لَا هَيْكَةَ قُلُوبُهُمْ»<sup>(٥)</sup>، ولا

بنحو: «عَشِيْعًا أَبْصَرَهُ»<sup>(٦)</sup>؛ لأن العمل للمرة في «باب: العمل» في<sup>(٧)</sup> المنصوب، من ثَلَّ بنحو:

أَبُو رِخَالِكَ قَتَلَ اثْرِيًّا<sup>(٨)</sup>

مَا رَأَى الْخِلَاءَ وَثَلَّ نَاجِبًا<sup>(٩)</sup>

«لَئِنْ أَتَاهُ بَلَغَ أَمْرُهُ»<sup>(١٠)</sup>،

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: فَاطِلٌ.

(٢) بعض بيت من البسيط، لم أتف له على نسبة، تقدّم في باب «الابتداء».

(٣) بعض بيت من الطويل، لم أتف له على نسبة، تقدّم في باب «الابتداء».

(٤) البقرة ٢٨٣.

(٥) الأنبياء ٢، ٣.

(٦) القمر ٧، وهي قراءة أبي عمرو وحزرة والكسائي. ينظر: السبعة ٦١٨، والإقناع ٧٧٧/٢.

(٧) مكررة في المخطوطة.

(٨) صدر بيت من اللقارب، لم أتف له على نسبة، وعجزه:

... مِنْ أَيْرٍ فِي حَبْثِ الْفَتَاهِ دَلًا

ينظر: شرح النسيب ٧٣/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٢/١٠، وللقاصد النحوية ١٤٣٩/٣.

(٩) صدر بيت من الكامل، لم أتف له على نسبة، وعجزه:

... بَلْ مِنْ زَيْ يَجِدُ الْخِلَالَ حَلِيلًا

ينظر: شرح النسيب ٧٣/٣، وشرح شذور الذهب ٤٩٩.

(١٠) الطلاق ٣، وهي قراءة السبعة إلا حفصًا عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٣٩، والإقناع

٧٨٨/٢.



سَأَغْسِبُ عَنِّي نَعَارَ بِالشَّيْفِ سَالِيًا      عَلَيَّ قَضَاءُ اللَّهِ مَا كَانَ سَالِيًا<sup>(١)</sup>  
وقد يكون نعت مخذوف عرف      فيستحق العمل الذي وُصف  
(خ٢)

\* كذلك في الاستطعام، نحو:

لَيْتَ شَغْرِي مُقِيمٌ الْغُذْرُ قَوْمِي      إِلَى<sup>(٢)</sup> أَمْ لَمْ يَنْ أَحَبَّ لِي غَائِلُونَا<sup>(٣)</sup>  
وفي الخبر، كأن يقال: كيف زيد؟ فيقال: آكل الخبز، أو: ضارب عمرًا، أو: فاعل الخبز.  
وزعم الشَّهْلِيُّ<sup>(٤)</sup> أنه لا يجوز: هنا غلام ضارب زيدًا، وفارق بينه وبين قوله<sup>(٥)</sup>:  
وَكُنْ مَالِي عَيْنِي

البيت<sup>(٦)</sup> بأن قال: إن لمعوت المخذوف بعد "كم" هو في المعنى نفس "كم"، ولا  
كذلك في المثال المذكور ونحوه؛ ألا تَرَى أن التقدير - وإن كان: هنا غلام رجلي، كما  
أن التقدير: وكم رجلي - إلا أن الغلام غير الرّجل في المعنى؟ فلم يجب مناهة، و"كم"  
نفس "الرجل".

قال: ويجوز على هذا القياس: كلُّ مكروب زيدًا فأكرمه؛ لأن "كُلًّا" بمنزلة "كم" في

(١) بيت من الطويل، لسعد بن ناشب اللادي، ينظر: الشعر والشعراء ٦٨٥/٢، والذَّيْلِي في شرح  
أُمّالي القالي ٧٩٤، والتلخيص والتكميل ٧٥/٣، وللقاصد النحوية ٤٣٦/١.

(٢) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣١/١.

(٣) كذلك في المحفوظة، وأصواب ما في مصدري البيت: لِي، وبه يستقيم الوزن.

(٤) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٧٤/٣، والذَّيْلِي والتكميل  
٣٢٢/١٠.

(٥) ينظر: التذليل والتكميل ٣٢١/١٠.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٧) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وكم مَالِي عَيْنِي من شيء غمره      إذا راح لحق الجمره البهش كالذَّمي

روى: «جوزي مَالِي»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٤٥٩، والكتاب ١٦٥/١، والكامل ٧٧٥/٢،  
والأغاني ٤٦/٩، وشرح التسهيل ٧٣/٣، وللقاصد النحوية ١٤١٨/٣.



النيابة عن المنعوت؛ إذ ليس غيره. انتهى.

ويرد عليه: نحو قوله<sup>(١)</sup>:

إِنْ تَبْلُغُوهُ تَكُونُوا مِثْلَ مُتَجِّعٍ غَيْثًا يَمْجُجُ أُرَاةَ الْمَاءِ وَالزُّفْرَا<sup>(٢)</sup>  
وإن يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِيهِ الْمَطْبِيُّ وَغيره إغْنَاهُ قَدْ ارْتَضَى  
(خ ١)

\* قوله: «صلة آل»: لا يريد الصلة اللغوية، بل الصناعية، وذلك بأن تكون  
"آل" موصولة، والصفة صلة، قال في "المغشدة"<sup>(٣)</sup>: إن قرأ "آل" للموصولة، وقال في  
"مترجمها"<sup>(٤)</sup>: وقيدت "آل" بالموصولة؛ احترازاً من التي يقصد بها مجرد التعريف، فإنها  
تُطل العمل؛ لأن العمل في الأصل إما هو للفعول، فإذا كانت "آل" مجرد التعريف  
تُنقّت تقدير الفعل في موضع ما دخلت عليه، بخلاف الموصولة، فإنها تُوجب تأويل ما  
دخلت عليه بالفعل؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة صريحة، أو جملة مؤولة<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* مثال إعماله ماضياً:

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْءٌ بِأَمَلٍ  
عَلَى أَيْزٍ مَالِكًا وَتَاهِلًا

(١) هو التريزدق.

(٢) بيت من البسيط. يرمي ويخرج من فمه، كما في: القاموس المحيط (م ج ج) ٣١٥/١.  
الشاهد: عمل "متجع" النصب في "غيثاً" مع كونه نعتاً مخلوفاً هو غير المضاف، والتقدير: مثل  
رجل متجع، فاللؤلؤ "غير الرجل"، وفيه ردٌ على من اشترط التامه. ينظر: الهديان بشرح  
الصاوي ٤٢٣/٢، والنذيل والكميل ٣٢١/١٠.

(٣) الحاشية في: ٧٣.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٩٤/٤.

(٥) شرح عمدة الحفاظ ٩٦/٢.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للملحق بين ١٨/ب و١٩/أ.



الْمُتَلَيِّلِينَ الْمَلَكُوتِ الْخَلَائِفَةَ  
خَيْرٌ مَعْدُومًا خَسْبًا وَنَائِبًا<sup>(١)</sup>

فَعَالَ أو فُعْعَالَ أو فُعُول في كثرة<sup>٢</sup> عن فاعلي بديل

(خ ١)

\* ع: «كثرة» بفتح الكاف، وفي لغة ضعيفة كسرهما. من «التخفيف»<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* ومن لم كان مردوداً قول قوم في: علامة ونشأة: إن التاء للمبالغة لأن المبالغة مستفادة من الوزن، بل الصواب أن تكون لتأكيد للمبالغة<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «في كثرة»: فلا يقال: زيدٌ قتالٌ عمرًا، ويقال: قتالٌ الناس، فلما قوله<sup>(٥)</sup>:

مُخْلَافَةٌ طَوِيٌّ لَمْ يَكُنْ عَنْ قَيْسَةٍ وَلَا ضَرْبٌ صَوَّغَ بِكُطْبٍ دِرْهَمًا<sup>(٦)</sup>

«درهما» نكرة في سياق النفي، فتعُمُّ، فالمراد: درهما [فما]<sup>(٧)</sup> فوله، كما تقول: ما رأيت

(١) أبيات من مشطوب الرجز، لامرئ القيس. أير: أهدك، والملاح: السيد الشريف، ونائل: عطاء. الشاهد: عمل «القاتلين» وهو صلة آل" ماضياً. ينظر: الديون ١٣٤، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٢/٢، والشعر والشعراء ١٠٩/١، والزهر ٢٧٥/٢، والأغاني ٦٢/٩، والطبيب والتكميل ٣٣٥/١٠، وحرزاة الأدب ٣٣٣/١، ٢١٣/٢.

(٢) الحاشية في: ٧٣.

(٣) تحرير نقاط التنبيه للنووي ٢٠٦.

(٤) الحاشية في: ١٩/١.

(٥) الحاشية في: ٧٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٣/١، ٤٣٤، ولم يعرفها لابن هشام.

(٦) هو محمد بن ثور الهلالي.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: الديون ٢٥، والكامل ١٠٢٨/٢، والانتصاب ٢١/٣، والطبيب والتكميل ٣١٨/١٠.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.



ناقض حرقه<sup>(٢٢)</sup>.

\* فإن قيل: ما فائدة قوله: «عن فاعلي»؟

قلت: أمور:

أحدها: التنبيه على سبب الإعمال.

والثاني: الاعتناء عن إعمالها مع أنها غير جارية على الفعل.

والثالث: الإعلام بأنها إنما تُحوَّل عن اسم فاعلي الثلاثي.

فإن قلت: هذا منقوض بقوله<sup>(٢٣)</sup>:

فَتَأْتِيْنَا أَنَا وَمُتَمَنَا فُشِبَ بِهِمْ<sup>(٢٤)</sup> جِلَالًا<sup>(٢٥)</sup>

وقولهم: سَأَرْ<sup>(٢٦)</sup>، وَذَرَلَكْ، وَمُقَطَّلًا، وَمُهَنَّا، وَمُفَوَّنًا، وَتَبِيرًا، وقال<sup>(٢٧)</sup>:

أَمِنْ زَيْفَانَةٍ لَدَائِي السَّمِيعِ<sup>(٢٨)</sup>

قلت: شاذة مسموعة، والأول الظاهر أنه على إسقاط الحاقض، أي: بملال؛

لأنك تقول: شيب به، والواو<sup>(٢٩)</sup>: ما زهد كعمرو ولا شيب به<sup>(٣٠)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: حترته، وهي الشققة أو الشبعة في طرفها نثر، كما في: الفاموس المحرط (خر ر م) ١٤٩٠/٢. وهذه العبارة مما لا يقال إلا في النفي. ينظر: إصلاح للنطق ٢٧٥، والألفاظ ١٨٥، والمثلحج لكرام ٣٥١/١، وجهرة اللغة ١٣٠٥/٣، والراهر ٢٦٥/١.

(٢) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٤/١ إلى قوله: «نعم»، ولم يعرفها لامين هشام.

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: فشيهاً.

(٥) بعض بيت من الطويل، تلتزم في باب للعرب والميتي.

(٦) من أشأَرْ: أي: أبلى. ينظر: الفاموس المحرط. (ص أ ر) ٥٦٩/١.

(٧) هو عمرو بن معدى كرب.

(٨) صدر بيت من الوافر، تقدم في باب حروف البحر.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: قالوا.

(١٠) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ٦٩/١.



والرابع: الإعلام بأن كلامه ليس في نحو: عيّر ويصير بالنسبة إلى 'فعليل'، ولا في: فرّج وأبهر ونحوهما بالنسبة إلى 'فعل'، وظابطهما<sup>(١)</sup>: ما أُضيف من أول الأمر على 'فعليل' أو 'فعل'، ولم يكن محوّلًا من شيء، وإنما هذا من باب الصفة للشبهة<sup>(٢)</sup>.

**فَقَدْ سَتَحَقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعْلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلَ**

(خ ٢)

\* [«فَسَتَحَقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ»]: وفاقًا لبيّنويه<sup>(٣)</sup>، وعائقه ك<sup>(٤)</sup>؛ لأنها زادت على معاني أفعالها، فخالفتها، فاستحقّت أن لا تُعمل عليها.

ومنع الساتري<sup>(٥)</sup>، والزهادي<sup>(٦)</sup>، والمبرّد<sup>(٧)</sup>، وأكثر ص<sup>(٨)</sup> إعمال 'فعليل' و'فعل'، ومنع الخزمي<sup>(٩)</sup> إعمال 'فعليل' دون 'فعل'، وتقدّمه أبو عمرو، واختصا في 'فعل'، فقال أبو عمرو<sup>(١٠)</sup>: إعمال 'فعل' ضعيف، وعائقه الخزمي أبو عُمر.

وزعم ابن طاهر<sup>(١١)</sup> وتلميذه ابن عَرُوف<sup>(١٢)</sup> أنها كلّها تُعْمَلُ ولو بمعنى الماضي

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: وظابطهما.

(٢) الحاشية في: ٧٣، ونظّلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٤/١، ٤٣٥، ولم يعرضا لابن هشام.

(٣) الكتاب ١١٠/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٦١/١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسوري ٢١٥/٣، والتذيل والتكميل ٣١٠/١٠.

(٦) ينظر: التذيل والتكميل ٣١٠/١٠. والزهادي هو إبراهيم بن سفيان، أبو إسحاق، من ولد زياد بن أبيه، نحوي لغوي راوية شعر، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يمه، أخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة، له: الشظ والشكل، والأمثال، وشميق الأخبار، وغيرها، توفي سنة ٢٤٩. ينظر: معجم الأدباء ٦٧/١، وإبادة الرواة ٢٠١/١، وبغية الوعاة ٤١٤/١.

(٧) المقنضب ١١٤/٢.

(٨) ينظر: الأصول ١٢٤/١، وشرح كتاب سيبويه للسوري ٢١٤/٣.

(٩) ينظر: الأصول ١٢٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسوري ٢١٦/٣.

(١٠) ينظر: الانحصار ٦٨، والتذيل والتكميل ٣١٠/١٠.

(١١) ينظر: التذيل والتكميل ٣١٨/١٠.

(١٢) شرح الحمل ٥٥١/١.



مجردة من "أل"؛ لقولها بالبلغة، ولأن السماع ورد بذلك، كقوله<sup>(١)</sup>:

نَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ يَلْعُدُ يَوْمُهُ

البيت<sup>(٢)</sup>؛ ألا نرى أنه يرثيه؟

وأجيب: بأنه على حكاية الحال، مثل: «وَكَلَّهْمُ بَيْسُطٌ ذَرَأَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «فَسْتَجِئُ» أي: كلها، خلافاً لِمَنْ<sup>(٤)</sup> ذكرناه<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «ما له من عقل» أي: بشروطه، خلافاً لِمَنْ<sup>(٦)</sup> لرجلَيْن<sup>(٧)</sup>.

وما يبؤى المفرد مثله فجعل في الحكم والشروط حيثما عمل

(خ ١)

\* «ما يبؤى المفرد»: للشيء، كقوله<sup>(٨)</sup>:

(١) هو كعب بن سعد القتيبي.

(٢) صدر بيت من الطويل، ومجزؤه:

كَرَّمْتُ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ مَبْرُوثُ

...

بنظر: الكتاب ١/١١١، والخماسة البصرية ٢/٦٨٦، وشرح جمل الزحاحي ١/٥٦١، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٢.

(٣) الكهف ١٨.

(٤) الحاشية في: ٧٤، وكانت متصلة بآخر الحاشية الألفية المبدوءة بـ«قوله»: ذو الأعمال، فنقلتها إلى هنا. ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٥ دون الآية، ولم يعرضا لابن هشام، وفيه: «لما زني وجماعة»، ولم يذكر ابن طاهر. ونقل في حاشية التصريح ٣/٢٣٣ من قوله: «وزعم ابن طاهر» إلى آخرها دون الآية.

(٥) هم إمامان وإلياهدي والورد وأكثر البصريين، كما تقدم قريباً.

(٦) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٥، ولم يعرضا لابن هشام.

(٧) هما: ابن طاهر، وابن خروف، كما تقدم قريباً.

(٨) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٣٥، ولم يعرضا لابن هشام.

(٩) هو عنزة بن شاذان العبسي.



وَالشَّافِئِينَ إِذَا لَمْ أَتْلُهُمَا ذَمِي<sup>(١)</sup>

والجمع الصحيح، كقوله<sup>(٢)</sup>:

أَلَسْنَا النَّاسِيِينَ عَلَى نَعْدٍ شُهُورَ الْجَلِّ لَجَعَلُهَا خِرَافًا<sup>(٣)</sup>  
والتكسر، نحو: «أَحْسَعًا أَهْضَرُهُ»<sup>(٤)</sup>، و:

فُتُوذُ<sup>(٥)</sup> / لَدِيهِ وَالصَّرِيحُ عَوَافِلُهُ<sup>(٦)</sup>

وسيقول<sup>(٧)</sup>:

«وَالصَّبْ بِذِي الإِعْمَالِ تَلَوًا وَاحْفَظْ»<sup>(٨)</sup>

\* قوله: «وما يَبْوَى المُتَرَدُّ بِطَلَّةِ غَيْلٍ»<sup>(٩)</sup>: سواء كان يَبْوَى المُتَرَدُّ جمعًا، أو

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

الشَّافِئِينَ عِزْضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا ...

ينظر: الديوان ٢٢٢، ومعاني القرآن للفراه ٣٨٧/١، ٢٤٠/٣، ولأخفش ٢٠٢/١، والشعر  
والشعراء ٢٤٦/١، ومفرد السعادة ٨٦٤/٢، والتذليل والتكميل ٣٣٦/١٠، والمقاصد النحوية  
١١٥٩/٣، ١٤٣٢.

(٢) هو قنبر بن قيس بن جذل النطعماني.

(٣) بيت من الوافر. الناسيين: للوثرين. ينظر: العين ٣٠٦/٧، والزاهر ٤٥٢/١، وأمثال الثاني  
٤/١، وقطب اللغة ٥٨٠/١٣.

(٤) القعر ٧.

(٥) انقلعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٦) عجز بيت من الطويل، ثمرة بن أبي شلمي، وصدره:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ شُدُوذٌ فُوحْدُهُ ...

الصريم: القنطرة من الرمل. ينظر: الديوان بشرح ثعلب ١١٢، والشعر والشعراء ١٤٩/١، والزاهر  
٣٢٥/١، ومفني التليد ٨٥٥.

(٧) أي: إذا إعمال ما سوى انفراد يشمل لرفع والنصب والجر.

(٨) لمخاضة في: ظهر الورقة الرابعة للملحقة بين ١٨/ب و ١٩/أ مع ١٩/أ.

(٩) كنا في المخطوطة، وأصله سهو، والصواب: جعل.



تنيةً لاسم الفاعل، أو لأمثلة للبالغة، ففي اسم الفاعل كثيرٌ، وفي أمثلة البالغة كقول طرفة:

ثُمَّ زَلُّوا أَلَهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُرَّرَ ذُلُّهُمْ غَيْرَ قُبَّرَ<sup>(١)</sup>  
وقول نعيم<sup>(٢)</sup> بن أبي الغضالان<sup>(٣)</sup>:

بَأْوِي إِلَى بَيْتِي بِإِدْكَ نَكَارَتُهُمْ لَا تُطْعِمِي طَامَ فِيهِمْ وَلَا طَلْمِي<sup>(٤)</sup>  
شَمَّ مَهْلَوَيْنِ أَثْنَانِ الْجَزِيرِ غَا مِيصِي الْغَشِيَاتِ لَا حُورٍ وَلَا قَزَمِ<sup>(٥)</sup>  
فأعمل "مهْلَوَيْنِ" إعمالاً "مِهْلَوَيْنِ"، أي: كثير الإغارة<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

\* [«وما سوى المفرد»]: ع: وهو في النشبة وجمع في التصحيح أليس؟ لسلامة نظم الواحد، فاجتزأ حاصلة بالفعل، لا بالقوة<sup>(٧)</sup>.

\*

(١) بيت من الرمل. ينظر: الديوان ٧٢، والكتاب ١١٣/١، ولحجة ٥١/٦، وشرح التسهيل ٨٠/٣، والمقاصد النحوية ١٤٣٠/٣، وحزارة الأدب ١٨٨٨/٨.

(٢) هو ابن أبي بن قنبل، شاعر إسلامي مجيد. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٤٣/١، ١٥٠.

(٣) لم ألق عليه في ديوانه، وقبل: قتله: الكتبت بن زيد الأسدي.

(٤) كنا في المختومة، وألوجه: طلم، بلا ياء؛ لأنه جمع طلوم على "فعل" كصبور ومثتر.

(٥) بيتان من البسيط. غامض الغشيات: جياح في الليل؛ لأنهم يؤخرون الغشاء لأجل الضيف، وخور: ضغاء، وقزم: أراذل الناس. ينظر: ديوان الكمي ٣٨٧، ٣٨٨، والكتاب ١١٤/١، والحكم ٤٢٨/٤، وشرح التسهيل ٨٠/٣، والمقاصد النحوية ١٤٤١/٣، وحزارة الأدب ١٥٠/٨.

(٦) ينظر: الحكم ٤٢٨/٤.

(٧) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ١٨/ب و ١٩/أ.

(٨) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٥/١، ولم يعرفها لابن هشام.



رَأَى الثَّامَنُ - إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ زَأْبِهِ -  
 خَوَارِجُ تَرَائِكُنْ قَعْدُ الشَّخَارِجِ<sup>(١)</sup>  
 وَأَنَا الشَّارِبُونَ الْمَاءَ صَلَفُوا  
 وَنَشَرْتُ غَيْرُنَا كَذَرًا وَطِينًا<sup>(٢)</sup>  
 وَالْقَائِلِينَ إِذَا لَمْ أَقْهَمَا ذِمِّي<sup>(٣)</sup>

الْقَائِلِينَ الْمَلِكُ الْخَلَّاجُ

غَيْرَ مَعْدُ حَسْبًا وَنَائِلًا<sup>(٤)</sup>

\* الشَّنَقِي:

بِأَيِّ الشَّمْسِ الْجَانِحَاتِ غَوَارِي الْأَلْبَسَاتِ مِنَ الْحَرَمِ خَلَّاجًا  
 الْمُنْهَنَاتِ غَيُونًا وَلُفُونًا وَخَنَاجِرُ النَّاهِيَاتِ النَّاهِيَّةِ<sup>(٥)</sup>

(١) بيت من الطويل، لسيرة بن الجعد، أحد الخوارج. الشاهد: إعمال صيغة المبالغة "تَرَائِكُنْ" بمجموعة جمع مذكر سالماً في "قعد". ينظر: المجلس الصاخ الكافي ٦٤٢، والتدليل والتكميل ٣٨/٦، ٣٩٢/١٠.

(٢) بيت من الوافر، لعمر بن كثوم. روي: «ونشرب إن وردنا» بدل «وَأَنَا الشَّارِبُونَ»، ولا شاهد فيه. الشاهد: إعمال اسم الفاعل "الشاربون" بمجموعة جمع مذكر سالماً في "أدله". ينظر: الديوان ٣٤٨، ٤٣٦، وشرح للعلاقات سبع ٤١٩، وشرح التسهيل ٧٧/٣، والتدليل والتكميل ٣٣٥/١٠.

(٣) بحر بيت من الكامل، لعنترة بن شداد العبسي، تقدم قريباً. الشاهد: إعمال اسم الفاعل "القائلين" مثنى في "ذمي".

(٤) بيتان من مشطور البحر، لأمرئ القيس، تقدم قريباً. الشاهد: إعمال اسم الفاعل "القائلين" بمجموعة جمع مذكر سالماً في "الملك".

(٥) الخاشية في: ٧٤.

(٦) بيتان من الكامل. الشمسوس: كتابة عن النساء، والمجانحات: الملالات، وغوارب: جمع غراب، وهي الغالبة، وحلاب: جمع حلاب، وهو الحمار، والشهباء: مزل: أهنه الشيء، إذا جعله قبحاً له، والناهب: الرجل الشجاع. الشاهد: إعمال أسماء الفاعلين "الجانحات" و"اللبسات" و"الشهباء" و"الناهبات" بمجموعات جمع مؤنث سالماً. ينظر: الديوان ٩٩، والقسر ٤٠٧/٢، وشرح الواحدي ١٧٢.



يقول: التَّوَاتِي أُمْنِيْنَ قُلُوْنَا وَعَقُولُنَا وَخَنَاجِنَ، فلما نظرنا إليهن تَهَيَّنَ قُلُوْبُنَا وَعَقُولُنَا<sup>(١٧)</sup>.

\* الثَّلَاثِي:

هَذَا الَّذِي أَتَصَرَّتْ مِنْهُ عَاصِيَرًا مِثْلَ الَّذِي أَتَصَرَّتْ مِنْهُ غَالِيَةً<sup>(١٨)</sup>

يجوز نصب "مِثْلُ" بـ"أَصْرَتْ"، و"الذي"<sup>(١٩)</sup> خبرٌ، والإشارة للملوح<sup>(٢٠)</sup>، ورفعُه: خبرٌ عن الإشارة واقعةٌ على الفعل، و"الذي"<sup>(٢١)</sup> صفةٌ، والعائد ضميرٌ محذوفٌ معمولٌ لأَصْرَتْ<sup>(٢٢)</sup>.

وَاتَّصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ<sup>(٢٣)</sup> بَلَّوْا وَخَفِضِي وَهُوَ لِنَصَبِ مَا يَبْهَاهُ مُقْتَضِي

(١خ)

\* [«وَاتَّصَبَ»]: على الأصل، بعد حصول التَّصَبُّ<sup>(٢٤)</sup>.

\* قوله: «وَخَفِضِي»: للتخفيف، فيرلُ ثُمَّ لَا تَقِيدُ تَعْرِيفًا.

وأما إن كان غَرَضُ ذِي إِعْمَالٍ فإِضافَتُهُ للتَّخَصُّصِ أَوْ التَّعْرِيفِ<sup>(٢٥)</sup>.

(٢خ)

(١) ينظر: الفسر ٤٠٧/٢، وشرح الواحدي ١٧٢.

(٢) الحاشية في: ٧٤.

(٣) بيت من الكامل من القصيدة المتقدمة نلها. ينظر: الديون ١٠٢. وإن لم تشع هاهُ 'منه' في الشطرين فعروضه وضره موقوصان، والموقوص: ما سقط ثانيه بعد سكونه، وأصله: مُتفاعِلُنْ، ثم: مُتفاعلُنْ، ثم: مُفاعِلُنْ. ينظر: الواقي في العروض والقوافي ٨٦.

(٤) أي: الأولى.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: للملوح.

(٦) أي: الأولى.

(٧) ينظر: الفسر ٤٣٧/٢، ٤٣٨.

(٨) الحاشية في: ٧٥.

(٩) كذا في المخطوطة، وهو سهو، والصواب: الإعمال.

(١٠) الحاشية في: ١٩.

(١١) الحاشية في: ١٩.



\* قوله: «النصب والخفض»: ع: إلا المضمَر للتصان إذا كان العامل معرباً بالحركات، فإنه إن كان مجرداً فالخفض لا غير، نحو: شكرتُك، وإن كان بدلياً والنصب<sup>(١)</sup> لا غير، نحو: الشكرتُك<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «ذو الإسماليه»: فأما غيرُ ذي الإعمال فيُخفض ما يليه لا غير، وما عدا ذلك<sup>(٣)</sup> أمره مشكوك؛ لأنه لا يضاف إليه؛ إذ لا يضاف مَرْتَبٌ، ولا ينصبه<sup>(٤)</sup>؛ إذ ليس أهليه<sup>(٥)</sup> ذلك، إلا على قول الكِنتالي، وهشام، وابن مضاء<sup>(٦)</sup>، واختلف غيرهم: فقال الشَّوَرِي<sup>(٧)</sup> ومن تبعه: يجوز أن ينصبه؛ للشبه بالفعل في الطلب للمعنوي، وامتناع الإضافة.

وعندي أن هذا متفقٌ بقولك: هذا ضاربتُ اليومَ زيداً أمس<sup>(٨)</sup>؛ فإصحاح لا يجوزونه. والثاني: أنه معمولٌ مخلوفاً.

وربَّما بأنه غيرُ مادي في: هذا ظانٌّ زيدٌ منطلقاً؛ لأنَّ إن لم نقدرُ المفعولَ الأولُ فلا يجوز الحذفُ التقصيراً، وإن قُصِّرناه فما ناصبه؟ وأجيبُ بأوجه:

أحدها: أنه إنما يمتنع حذفُ الاختصار إذا لم يكن المفعولان مذكورين، وبذلك

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: فالنصب.

(٢) الحاشية في: ٧٤.

(٣) أي: ما عدا ما يليه من المفعولات.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: ينصبه.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أهليته.

(٦) في إعماله مطلقاً دون اشتراط أن يكون حالاً أو استقبالاً، وقد تقدمت أقوالهم قريباً.

(٧) شرح كتاب سيبويه ٢٠٤/٣.

(٨) فإنه على تقدير "زيد" منصوباً بـ"ضارب" لا يصح: لفساد المعنى، ولما على تقديره منصوباً بفعل مضمَر بدل عليه "ضارب" - كما يقوله أصحاب الرأي الثاني - أي: ضربتُ زيداً أمس؛ فإنه يجوز.



على ذلك: طنته<sup>(١)</sup> أن زينا قائم، وقولك: أقائم الزيدان؟ وزينا طنته قائما، فلا يقدّر ثانياً لا "ظن" المحذوفة.

والثاني: أن "ظان" هذا من: ظن به، فلا يحتاج إلى مفعولين، وأصله: ظانٌ بزيد.

الثالث: أن "ظن" ذات الشُعْبِي لا مفعول لها، بل هي كالفعل القاصر.

الرابع: أنَّ تَنْغُ صَوْغ اسم الفاعل حيثُ لَمَّا فيه من المحذور.

وؤد بأنه مخالفٌ لَمَّا عهد في الصفات المشتقات من المصادر أنها لا يتعدّى صوغها لَمَّا قامت به حال.

والخامس: أنه يجب استعماله بـ"أل"؛ ليُصَيِّحَ إعماله.

وبرهه عندي: أن معنى المَعْرِفِ غَيْرُ معنى المُنْكَرِ، فلا يصح أن يُقام أحدهما مقام الآخر إذا كان المقام يقتضي ذلك<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «ما يوزاه» يشمل الثاني في باب "ظن" و"اعطى"، والثاني والثالث في باب "أعلم" و"أرى"<sup>(٣)</sup>.

واجترز أو انصب تابع الذي انخفض كمنهجي جاء وإنما من نفض  
(خ ١)

\* قوله: «واجترز»<sup>(٤)</sup>: فإن قلت: فكيف جاء: «جَاعِلُ الْبَيْتِ سَكَا وَالنَّشْمَسِ»<sup>(٥)</sup>؟

(١) كنا في المخطوطة، والنسواب ما عند ياسين: طنت.

(٢) الحاشية في: ٧٤، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٣٧/١ من قوله: «قال السواني» إلى آخرها.

(٣) الحاشية في: ٧٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذه الحاشية كتبها ابن هشام متصلاً بآخر الحاشية الآتية المكتوبة على قوله: «وهو كنعلي» البيت، ثم ألحق بوزانها في هامش الورقة: «قوله: وجر»، مشيراً إلى ذلك بعلامة الإخلاق.

(٥) الأتعام ٩٦، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. ينظر: السبعة ٢٦٣، والإقناع



قلت: نعم المصنّف<sup>(١)</sup> على أنه بتقديم فعل، أي: ويَحْفَلُ الشَّعْبُ<sup>(٢)</sup>.

\* ع: إن قيل: هلأ جاز الوجهان مع النصب؛ اعتبارًا بما يجوز في المفعول، كما جاز مع الحذف؟

قلت: لأنّ إذا حَفَفْنَا فالإعمالُ الأصلُ، فيجوز الرجوع إليه في التابع، وأما إذا نصبنا فليس الحذفُ الأصلُ، فحذره في التابع.

فإن قلت: هل يمكن أيضًا أن يُجاب بأن طالب الحذف عُدْتُ التَّوْبِين، وهو مع النصب ثابت؟

قلت: لا؛ لأن طالب النصب أيضًا في مسائلتك ثبوت التَّوْبِين، وقد زال، فعلى اعتبرت هذا فلا تنصب على المحل، وإنما يقول هذا من لا يجوز<sup>(٣)</sup> مراعاة المحل<sup>(٤)</sup>.

\* قال<sup>(٥)</sup>:

يَتَبَيَّنُ<sup>(٦)</sup> نَحْرُ زَوْجَتِهِ أَلَا تَعْلَمُ وَفُضِّتْ وَزَنَادُهَا<sup>(٧)</sup> رَاحِي<sup>(٨)</sup>

—

٦٤١/٢.

(١) شرح عمدة الحافظ ٩٨/٢.

(٢) الحاشية في: ١٩/ب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ١٩/ب.

(٥) هو رجل من قيس عيلان.

(٦) كذا في المخطوطة وبعض مصادر البيت، فتكون تعبه الأهل: فاعلين، ومُصلها: مفاعلين، دخلها زحاف القضم، وهو اجتماع الحرم مع العصب، والحرم: ذهاب الحرف الأول، والعصب: إسكان الخامس لتحرك. ينظر: التواني في العروض والقوافي ٧٢، ٧٣.

(٧) بيت من الوافر. روي: «يَتَبَيَّنُ». الشاهد: إتياع زناد بالوجهين: الجر على لفظ «وُضِّتْ»، ونصب على محلها. ينظر: الكتاب ١٧٠/١، ومعاني القرآن للقرطبي ٣٤٦/١، وكتاب الشعر ٢٥٩/١، وسر صناعة الإعراب ٢٣/١، ٧١٩/٢، وشرح التسهيل ٢٠٩/٢، والتذيل ولتكميل ٣٠٠/٧.



روي بالوجهين، والوقاض: جمعٌ وقَضَ الذي يُجعل فيها الرأى<sup>(١)</sup>.

ومن ثم رَدَّ ابنُ الحُثَّابِ<sup>(٢)</sup> على الحريري<sup>(٣)</sup> في قوله: «فَدَخَلْتُهَا حَاوِيِ الْوَقَاضِ، يَادِي الْإِنْقَاضِ»، فقال: استعمل الجمع في موضع الواحد في غير موضعه.

ورَدَّ عليه ابنُ بَرِّي<sup>(٤)</sup> بأنه يجوز أن يكون معه مَرَادُ مختلفَ الأنواع من المأكول، قال: وكأنه إنما حَكَمَ بأن الموضع موضع إفراد؛ لقوله بعد<sup>(٥)</sup>: «لا أجدُ في جزئي مُشَقَّةً»، ولا دليل فيه؛ لأنه يكون كقولهم: فلان ليس في إزاره فضلٌ، ولا في ثوبه خرقٌ، ولا في إنائه صدقٌ، لئن أَرادوا مدحه، وكما قال ابنُ<sup>(٦)</sup> غِيَاثِ الْفُكْلِيِّ:

وَكُنْ قَدِيمٌ أَطَاعُوا أَثَرُ سَيِّبِهِمْ      إِلَّا تَمَيَّرَ أَصَاعَتْ أَثَرُ غَاوِيَهَا<sup>(٧)</sup>  
لا يبرء سيِّدًا واحدًا، ولا غاويًا واحدًا، ويُروى: أَثَرُ مُرْشِدِهِمْ<sup>(٨)</sup>.

\* [«تابع الذي انخَفَضَ»]: مراده: الذي انخَفَضَ وهو عَفْوُ الذي يعامل، لا الذي انخَفَضَ مطلقًا، ودلَّ على ذلك: أنه تلي قوله: «وانصَبَ يَدِي الْإِعْمَالِ».

فإن قيل: بل هو أعمُّ من هذا، ويجوز النصب والجرُّ بعد الماضي الذي ليس معه «ال» فالجرُّ واضح، والنصبُ باضمار فعل، كما يقوله الجمهورُ في اسم الفاعل العامل؛ لأنهم لا يجوزون مع عدم تنوينه إعماله.

فإن قلت: لا يدلُّ غَوِيَ الْعَامِلِ عَلَى الْعَامِلِ، فهذه المسألة تُرَدُّ عليه - أعني:

(١) ينظر: جمهرة اللغة ١/٣٣٥، ٢/٨٢٩، ولصحاح (و ف ض) ٣/١١١٣.

(٢) الرد على الحريري في اللقائات ٤٣٧.

(٣) اللقائات ٨.

(٤) الانتصار للحريري ٤٣٨.

(٥) لقائات ٨.

(٦) هو مالك بن غِيَاثِ بن مالك بن قُتَيْبِش، شاعر جاهلي، وهو الذي عُقِدَ جُلُفُ الرِّبَابِ. ينظر: معجم الشعراء ٣٥٩.

(٧) بيت من البسيط. ينظر: الكتاب ٢/٦٤، وجماز القرآن ١/١٧٣، والإنصاف ٢/٣٨٤، وعزلة، الأدب ٥/٤٦.

(٨) الحاشية في: ١٩/ب.



مسألة: ضارب زيد وعمرو - على رأي الجمهور إذا أردت الحال أو الاستقبال، فهذا بحب، إلا أنه قد يقال: اسمُ الفاعل هنا صالحٌ للتعلم مع بقاء معناه، غاية: أنه يلوِّذ، واسمُ الفاعل ثم معناه يقتضي أن لا يعمل، وأن يكون كالأسماء التي هي ثابتة مستقرة معلومة، ك: رحلي وفري، لا تعمل، ولو سلَّمت صحته فكلاؤنا في أحكام التابع من حيث هو تابع، وهذا النصب ليس بالتبعية، بل بإضمار علمي<sup>(١)</sup>.

(٢٤)

\* «[والمجرز أو النصب]: ع: الجرُّ بالإضافة، والنصب إما على مراعاة الموضع، أو بإضمار اسم فاعلي، أو بإضمار فعلي، وتعرين الآخر إن كان الوصف غير صالح للعمل<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «تابع الذي انخفض»: أعلم من أن يكون الخافض صالحاً للعمل أو لا<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «تابع» يدل على أن النصب على الموضع، لا بتقدير فعلي، ولا بتقدير اسم فاعلي، وإلا لم يسته تابعاً، والمحققون على التقدير، وكذا يقولون في باب للنصب، وفي باب «إن»، إذا قلت: إن زيدا قائم وعمرو، فـ"عمرو" مبتدأ، وعمره مخفوف، أي: وعمرو كذلك، أو يعطفونه على ضمير الخبر إن ويجد.

فصل: وأما باب "ليس" و"ما" إذا جرَّ الخبر بالياء، واسم "لا" التي لنفي الجنس، في مراعاة هل الخبر في "ليس" و"ما"، وهما الاسم في "لا"، فجائز إجماعاً لأن الطلب موجود فيهما، وهو "ليس" و"ما" والابتداء لأن "لا" مع اسمها في موضع المبتدأ<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «تابع»: أطلقه، وقال في "شرح الكافية"<sup>(٥)</sup>: إنه يجوز النصب في

(١) الحاشية في: ١٩/ب.

(٢) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٨/١ بأقول، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٧٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٨/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٧٤.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٠٤٧/٢، ١٠٤٨.



المعطوف، نحو:

ال<sup>(١)</sup> أَنْتَ بَاعَتْ دِينَارٍ [لِحَاخِيَتَا]<sup>(٢)</sup> أَوْ عَبْدِي رَبِّ<sup>(٣)</sup>  
وفي التعت قال: وإن [لم]<sup>(٤)</sup> أَحَدٌ لَهُ شَاهِدٌ، ولكنه جائر / بالقياس على جواز ذلك  
في تابع معمول للمصدر، نحو:

طَلَبَ الْمُتَعَلِّبُ خُلَّةَ الْمُتَضَوِّمِ<sup>(٥)</sup>

ولنحو:

مَشَى لَطُوكَ عَلَيْهَا اخْتِغَنَ الْفُضْلُ<sup>(٦)</sup>  
واقضى كلامه أنه لا يجوز في بقية التوابع<sup>(٧)</sup>.

وَكُلَّمَا<sup>(٨)</sup> فُرِزَ لاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسمُ مفعول بلا تفاعل  
(خ ١)

(١) كذا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت: غن.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن، وأعله حذف  
اختصاراً.

(٣) بعض بيت من البسيط، قيل: بخار بن رلان الطائي، وقيل لغيرة، وهو شلمه:

هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ دِينَارٍ لِحَاخَتَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَمِ عَوْنِي بِنِ مِرْزَانِي؟

ينظر: الكتاب ١٧١/١، وللقنطرب ١٥١/٤، والأصول ١٢٧/١، وشرح جمل الزجاني  
٢٥٣/١، والقصائد النحوية ١٤٣٨/٣، وخرقة الأدب ٢١٥/٨.

(٤) ما بين للمقوفين ليس في المخطوطة، وهو في شرح للكافية الشافية، والسياق يقتضيه، وعند  
باسين: ولم أحد.

(٥) عجز بيت من الكامل، لثيد بن ربيعة، تقدم في باب إعمال المصدر.

(٦) عجز بيت من البسيط، للمنتحل الغنلي، تقدم في باب إعمال المصدر.

(٧) الحاشية في: ٧٤، ٧٥، ونقلها باسين في حاشية الألفية ٤٣٨/١ إلا البيتين، ولم يعرضا لابن  
هشام.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما لأن ما موصولة بمعنى "الذي". ينظر:  
كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، والزجاني ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.



\* إن رفع: «كُلَّ» فمبتدأ، خبره: «يُعْطَى»، أي: يُعْطَاهُ، «اسم» مرفوع، مثل:

وَعَالِدٌ يَنْتَدُ أَصْحَابُ<sup>(١)</sup>

وإن جعلت: «كُلَّ» مفعول: «يُعْطَى»، فتتصب، و: «اسم» أيضا مرفوع؛ لأنه مفعوله الأول نائب عن فاعله، فالخاصل: أنَّ: «اسم» لا بد من رفعه، وأنه يجوز وجهان في: «كُلَّ»؛ بناء على أنه: هل الأصل: يُعْطَاهُ، أم لا؟<sup>(٢)</sup>

(خ ٢)

\* إن نصبت: «كُلَّ» أو<sup>(٣)</sup> رفعت: «اسم مفعول» فهو وجه الكلام؛ لأنك أقمت للمفعول الأول مقام الفاعل، وتركزت الثاني، ونظيره: درهما أعطيت زيد، ليس فيه غير تقديم للمفعول الثاني على عامله، وهو كثير حسن.

وإن عكست، فرفعت: «كُلَّ»، ونصبت: «اسم مفعول»، ف: «كُلَّ» مبتدأ، والنائب عن فاعل: «يُعْطَى» ضمير راجع إليها، و: «اسم مفعول» مفعول ثانٍ، وفيه إقامة للمفعول الثاني، وتركز للمفعول الأول، ولكنه لا تقدم فيه ولا تأخر، وبعضهم يزعم أنه لا مقام الثاني ويترك الأول حتى يُقدَّر قلب المعنى، والحق: أنه لا يحتاج إلى ذلك، وأن كلام سيبويه<sup>(٤)</sup> مؤول<sup>(٥)</sup>.

\* إذا رفعت: «كُلَّ» بالابتداء و: «اسم مفعول» بالفعل فهو من باب: ﴿رَزَقَ وَعَدَ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ<sup>(٧)</sup>

(١) صدر بيت من السريع، للأسود بن يَظْفَر، تقدم في باب الإضافة.

(٢) الحاشية في: ١٩/أب.

(٣) كلنا في المخطوطة، والنصواب ما عند ياسين: و.

(٤) الكتاب ١٨١/١.

(٥) الحاشية في: ٧٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٩/١، ٤٤٠.

(٦) الخليل ١٠، وهي قراءة ابن عامر. بنظر: السبعة ٦٢٥، والنشر ٣٨٤/٢.

(٧) بعض بيت من مشطوب الرحز، لأبي النعم العجلي، تقدم في باب الابتداء.



وهو عمل اتفاقي عند الناظم<sup>(١)</sup>.

وإن رفعت: «كُلًّا»، ونصبت: «اسم مفعول» فحائز أيضًا؛ لأن ل: «يُعْطَى» مفعولان: أحدهما مرفوعٌ قائم مقام الفاعل، والثاني منصوبٌ، فإن أقمت الأول -وهو: «اسم مفعول»- فاللفعل الثاني محذوفٌ، والأصل: يُعْطَاهُ اسمُ المفعول، وإن أقمت الثاني فشرته ضميرًا مرفوعًا مستترًا في: «يُعْطَى» عائدًا على: «كُلٌّ»، والتقدير: والشيء الذي تقرر في الباب السابق لاسم الفاعل يُعْطَى ذلك الشيء لاسم المفعول بلا تفتايش بينهما، وهذا الوجه أحسن؛ لسلامته من الحذف، والأول أحسن؛ لإقامة للفعول الأول دون الثاني.

وإن نصبت: «كُلًّا» فهو للمفعول الثاني، و: «اسم مفعول» واجب الرفع، وهو للمفعول الأول<sup>(٢)</sup>.

و~ هو كقيل صيغ للمفعول في معناه كالنُعْطَى كفافًا يُكْنَى

(١ خ)

\* قوله: «في معناه»: وفي عمله أيضًا، وكأنه رأى أن ذلك يلزم عن قوله: «في معناه»، وفيه نظر.

والجواب: أن عمله عمل فعله مستفاد من قوله: «وكُلُّمَا<sup>(٣)</sup> فُرِزَ البيت»، والذي تقرر لاسم الفاعل أنه يعمل عمل فعله بالشروط المذكورة، وفي هذا بُهتة على الفعل الذي هو بمعناه حتى يعمل عمله، ففرضه هنا بيان المعنى فقط<sup>(٤)</sup>.

وقد يُضاف ذا إلى اسم مُرتفع معنًى كمحمود المقاصد الورع

(٢ خ)

(١) شرح التسهيل ٣١٢/١.

(٢) الحاشية في: «٧»، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٣٩/١.

(٣) كنا في المخطوطة، وتقديم قريبًا أن الوجه فُصل 'كن' عن 'ما'.

(٤) الحاشية في: ١٩/ب.



\* نثيئه ب: «محمود المقاصد الورع» ظاهر، ومثل ابنه<sup>(١)</sup> بقوله: زيد مضروب عيه، وقدره بأن الإسماء حول عن العبد إلى ضمير الموصوف<sup>(٢)</sup>.

وعندي أنه ينبغي التوقف في هذا؛ فإن ذلك يقول إلى الإخبار عن زيد بأنه مضروب، وذلك خلاف الواقع، أما من حيث مقتضى المقاصد فلا يمتنع أن يقال فيه: محمود المقاصد، وكذا من حيث وجه لا يمتنع أن يقال فيه: إنه خشن، ووجه رفع "المقاصد": أنه وجه الكلام وحقيقته، ووجه نصبه: قصد المبالغة بتعميم المدح، ووجه الحذف بعد ذلك: تخفيف اللفظ.

والذي دل على أن الإضافة فرع النصب لا فرع الرفع أمران:

أحدهما: أنه لا يجوز إضافة شيء إلى نفسه.

والثاني: تذكر الوصف، ولو كان "المقاصد" في موضع رفع، والفعل حالياً من الضمير؛ لبقى الوصف على تأنيده<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الألفية ٣٠٨.

(٢) فيقال: زيد مضروب العبد.

(٣) الحاشية ج: ٧٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٣/١.



## أبنية المصادر

(خ١)

\* لُفَّا فرغ من ذكر إعمال المصادر وأسماء الفاعلين والتفعولين أورد تكميل الكلام على ذلك بتعريف أبنيتها.

والخاص: أن الفعل<sup>(١)</sup> ثلاثي أو زائد عليه، فإزائده عليه سيأتي<sup>(٢)</sup>، والثلاثي<sup>(٣)</sup> إما "فعل"، أو "فعل" أو "فعل".

فأما "فعل"...<sup>(٤)</sup> مصدر<sup>(٥)</sup> قياسي، وهو "فعل" إن كان<sup>(٦)</sup> متعدياً، نحو: أكن أثلاً، وقتل قتلاً، وزك زكاً<sup>(٧)</sup>.

و"فعل" له مصدران: "فعلولة"، و"فعالة"، كـ: يئوسه<sup>(٨)</sup>، وضمهوه، وغمهوه وغلوه، و...<sup>(٩)</sup>، وفضاحة، وصراحة.

وأما...<sup>(١٠)</sup> فإن دلَّ على إناؤه فله "فعل"<sup>(١١)</sup>، كـ: الجيناح، والثَّمار، أو صوت

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) ص ٨٢٣.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) فوقها في المخطوطة: «قاصر»، ولم أتبين للرد بما.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



... (١) داء، فله «فَعْلَالٌ» ك: صُرَاعٌ، ومُشَاءٌ<sup>(٢)</sup>، ... (٣) تَقْلُبٌ، وفَعْلَالٌ<sup>(٤)</sup>، ك: غَلْبَانٌ.  
... (٥) أو كان قاصراً، فإن دُلَّ على سِتْرٍ أو صوتٍ فله «فَعِيلٌ»، نحو: المَجِيلُ<sup>(٦)</sup>،  
والبُثْبُثِيُّ، والْتَهَبِيُّ، أو صِنَاعَةٌ أو ولايةٌ<sup>(٧)</sup> ف«فَعْلَالٌ»، ك: التَّحْلَالَةُ، والتَّغْيَابَةُ، والحِلَافَةُ، أو  
التَّكْثِيرُ ف«فَعِيلِيٌّ»، ك: الحِلْيَةُ، أو التَّكْرَارُ ف«التَّقْلُعَالُ»، ك: التَّحْوَالُ، والتَّطَوُّافُ.  
وقد نصت هذه الثلاثة<sup>(٨)</sup>، وفصل بين الشيء ومثله<sup>(٩)</sup>.

## فَعْلُنْ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُغْدِي مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرْدُ رَدَا (خ ٢)

\* [«فَعْلُنْ»]: هذا الوزنُ، «المُغْدِي» أي: الفعلُ المُغْدِي، «من ذي ثلاثة»: من  
جنس ذي الثلاثة، أي: الذي هو من ذي الثلاثة، ف«مِرٌّ» لبيان الجنس، «قياسٌ»، ولا  
يجب أن يأتي عليه، بذلك: صدقته الحديث، وكذبه الخبر، وعلم للسائلة، وعيبت هذا  
قاصراً<sup>(١٠)</sup>.

\* ش ع<sup>(١١)</sup>: «فَعْلُنْ» قِيَاسُ مَصْدَرِ «فَعْلُنْ» للمُغْدِي، صحيحاً كان أو مُثَلَّأً،

- (١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحسوبة.
- (٢) انقطعت في المحسوبة، ولعلها كما أثبت. والمُشَاء: كثرة انطلاق البطن، كما في: إكمال  
الإعلام بتلخيص الكلام ٦٤٣/٢.
- (٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحسوبة.
- (٤) موضع النقط مقدار خمس كلمات انقطعت في المحسوبة.
- (٥) هو السر البُيِّن. ينظر: القاموس المحيط (ذ م ل) ١٣٢٥/٢.
- (٦) انقطعت في المحسوبة، ولعلها كما أثبت.
- (٧) هي: فَعْلَالٌ، وفَعِيلِيٌّ، وفَعْلَالٌ.
- (٨) الحاشية في: ١٩/ب.
- (٩) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٥/١، إلى قوله: «بأن عليه»، ولم يعرها  
لأبن هشام.
- (١٠) شرح عمدة الحفاظ ١٣٢/٢-١٣٥.



كَوْصَلَهُ وَصَلًا، وَوَعَاهُ وَعِيًا، وَغَطَاهُ غَطِيًا<sup>(١)</sup>.

ع: كَالَهُ مَثْلُ لِلصَّحِيحِ، "وصلة"، وليس بشيء، بل هو معتلٌّ مثالٌ<sup>(٢)</sup> لصحيح، والكلام في التصريف، والتصنيف يُسمَّى ذلك معتلًّا، بخلاف التحوي. انتهى.

و"فعل" لتعدّي مصادره معلومةٌ مختلفةٌ محظوظةٌ، كخَيْدَ حَدًّا، وَغَلِمَ عَلَمًا، وَغَبِلَ غَبْلًا، وَشَرَّ شَرًّا<sup>(٣)</sup>، وَرَجِمَ رَجْمًا، وَنَسِيَ نَسِيًا، وَلَبِنَ قَبُولًا، وَشَجِنَ شَجُولًا، وَوَلِيَنَ وَلَايَةً.

ع: هذا من باب الخيزف، وقياسها: "الِفْعَالَةُ"، ولو كان متعديًا، ك: بَخَّرَ، وَخَاطَ، وَسَيَّأَنِي ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ بَعْدُ<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وَتَجَّعَ سَمَاعًا، وَلَقِيَ لِقَاءً، وَلَقِيَانًا، وَأَمِنَهُ أَمَانًا، وَزَيَّنَهُ<sup>(٥)</sup> مِقْلًا، وَزَيَّنِيهِ رَضَى<sup>(٦)</sup>، وَأَلْفَهُ أَلْفَةً، وَكَرِهَتْ الشَّيْءَ كَرَاهَةً<sup>(٧)</sup>، وَجَفَّتْهُ جَفِيفَةً، وَغَشِيَهُ غَشِيَةً.

وَتَشَّرَ<sup>(٨)</sup> فِي "فَعْلٍ" مَضْمَعًا، ك: تَشَشَّتْ تَشًّا<sup>(٩)</sup>، وَتَشِمْتَ تَشْمًا، وَتَحَبَّصْتَ تَحَبُّصًا،

(١) القَطْلُ: التَّوَلَّى. ينظر: القاموس المحيط (ع ط و) ١٧٢٠/٢.

(٢) أي: مماثل.

(٣) كَذَا فِي الْمَحْظُوطَةِ، وَلِصَوَابِ مَا فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ: شَرِبَ شَرِبًا.

(٤) فِي التَّعْلِيقِ عَلَى قَوْلِهِ الْأَنِّي: «مَا لَمْ يَكُنْ مَسْتَوْحِبًا لِفَعَالَةٍ»، وَكَلَامِهِ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْمَحَافِظِ ١٣٢/٢. وَلِلْمَحِظِ أَنَّ كَلَامَ لَبِنَ مَالِكٌ هُنَا عَلَى "قَوْنٍ"، وَمَا اسْتَدْرَكَ ابْنَ هَشَامٍ حَمَّا قِيَّاسَ "فَعَالَةٍ" فِي الْخِيزْفِ وَالْوَلَايَاتِ هُوَ مِنْ بَابِ "فَعْلٍ".

(٥) أي: أَحَبَّهُ. ينظر: القاموس المحيط (و م ق) ١٢٣١/٢.

(٦) كَذَا فِي الْمَحْظُوطَةِ، وَلَوْحُهُ: رَضَا، لِأَنَّهُ ثَلَاثِي، وَلَقَدْ عَنِ وَاوٍ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ.

(٧) كَذَا فِي الْمَحْظُوطَةِ، وَهُوَ مَسْمُوعٌ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْهِجَاطِيِّ (ك ر هـ) ١٦٤٤/٢، وَفِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ: كَرَاهِيَةً.

(٨) أي: "فَعْلٌ".

(٩) كَذَا فِي الْمَحْظُوطَةِ، وَلَمْ أَفْهَمْ عَلَى نَصِّ بَعْضِ عَنِ مَا ضَبَّحَ أَوْ مَضَبَّحَ، وَالتَّشَرُّ: مَعْنَى أَطْرَافِ الْعِظَامِ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْهِجَاطِيِّ (م ش حـ) ٨٢٤/١، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ: تَبَسَّطَ تَبَسُّطًا.



وَعَضِضْتُ عَضًا، وَسَقَلْتُ سَقًا<sup>(١)</sup>.

وَكَثُرَ "فَعْلٌ" أَيضًا فِيمَا أَقْبَهُمْ أَحَدًا بِالْفِعْلِ، كَزَرَدَ زَرْدًا، وَسَرَطَ سَرَطًا<sup>(٢)</sup>، وَلَقِمَ لَقْمًا، وَهَمَّ هَمًّا<sup>(٣)</sup>، وَبَلَغَ بَلَاً، وَلَجِسَ حَسًا، وَقَضِمَ قَضْمًا، وَخَضِمَ خَضْمًا.

وأما "فَعَالَةٌ"<sup>(٤)</sup> في مصدر "فَعِلَ"<sup>(٥)</sup> تَلَعَّرَ عَنْ قَاعِلِهِ "فَعِيلٌ"، كَزَأَيْلُ<sup>(٦)</sup> الْمَالِ وَالشَّرَفِ أَتَالَةً، إِذَا كَثُرَ<sup>(٧)</sup>، وَأَزَابَ الرَّجُلُ أَزَابَةً، إِذَا غَضِبَ<sup>(٨)</sup>، وَخَسِبَ<sup>(٩)</sup> خَسَابَةً، إِذَا كَانَ غَيْبًا<sup>(١٠)</sup>، وَضَلَعَ<sup>(١١)</sup> ضَلَاعَةً، إِذَا قُوِيَ وَضَلَبَ<sup>(١٢)</sup>، وَحَصِيفَ<sup>(١٣)</sup> حَصِيفَةً، إِذَا زُرْنَ عَقْلَهُ<sup>(١٤)</sup>، وَخَشِنَ حَصَانَةً، وَتَطَانَتْ، أَي: عَظُمَ بَطْنُ<sup>(١٥)</sup>، وَتَنَانَتْ، وَتَنَاسَتْ، أَي: شَخَاعَةً<sup>(١٦)</sup>، وَضَالَّةً، وَفَهَانَةً، وَفَقَالَةً، وَفَنَانَةً، وَضَلَابَةً، وَكَلَابَةً، وَضَلَابَةً<sup>(١٧)(١٨)</sup>.

(١) الشُّبُّ: أَمِلَ الدَّوَاءَ غَيْرَ مَعْدُونٍ. ينظر: مختار الصحاح (س ف ف) ٣٠١.

(٢) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ: سَرَطًا.

(٣) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: لَقِمَ لَقْمًا.

(٤) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوعًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: فَعَالَةٌ.

(٥) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوعًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: فَعِلَ.

(٦) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوعًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: أَيْلٌ.

(٧) ينظر: الأفعال لابن القوطية ١٧٩.

(٨) ينظر: جوهرة اللغة ١٠٢٠/٢، وتقليد اللغة ١٨٥/١٥.

(٩) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوعًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: خَسِبَ.

(١٠) ينظر: الصحاح (ح س ب) ١١٠/١، والمحكم ٢٠٥/٣.

(١١) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوعًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: ضَلَعَ.

(١٢) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٨٩، وتقليد اللغة ٣٠٣/١.

(١٣) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوعًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: خَصِيفٌ.

(١٤) ينظر: العين ١٢١/٣، وجوهرة اللغة ٥٤٠/١.

(١٥) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: بَطْنُهُ. ينظر: جوهرة اللغة ٣٦١/١.

وَالصَّاحِبُ (ب ط ن) ٢٠٧٩/٥.

(١٦) ينظر: العين ٣١٦/٧، والمحكم ٥٦٢/٨.

(١٧) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَكْرُرةً، وَلَيْسَتْ فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ.

(١٨) الحاشية في: ٧٦.



\* ع: قوله: «فَعَلٌ» البيت: إنما يكثر في «فعل» المتعدي إذا كان مضعفاً، كـ: نَحِمْتُ، أو مُفْهِمًا عملاً، إما باللسان، كـ: لِحِيتِ الشَّيْءِ، وتحدث<sup>(١)</sup>، أو بالفم، كـ: لَقِمْتُ، وتَلَعْتُ، وفطِيتُ، وخَطِيتُ، والحَفِيتُ: الأكلُ بجميع القم<sup>(٢)</sup>، والقَطِيتُ: الأكلُ بأطراف الأسنان<sup>(٣)</sup>.

قال الأصمعي<sup>(٤)</sup>: قدِمَ أعرابيٌّ على ابنِ عَمٍّ له بمكة، فقال: إن هذه بلادٌ مُقْطِيتٌ، وليست ببلادٍ مُحَفِّيتٍ.

وقد يُجَنَّبُ كونه باللسان وكونه مضاعفاً، كـ: غَصِيتُ، ومَشِيتُ<sup>(٥)</sup>، وعَضِيتُ. وقد تَنَحَّلْتُ الأمورَ الثلاثةَ وبأني "فَعْلٌ"، كـ: فهِيتُ<sup>(٦)</sup>.

\* قال الكِنَانِيُّ في "المنهاني"<sup>(٧)</sup> بعد أن خكَّى في مضارع "صَدَّ" بمعنى: أَعْرَضَ لِعَيْنٍ: الضَّمُّ والكسْرُ: من قال: صَدَّدْتُهُ قال: صَدًّا، ومن قال: صَدَّدْتُ عنه قال: صُدُّودًا.

ع: فهذا مَرُورٌ لقوله:

«فَعْلٌ» قِيَّاسٌ مَصْدَرُ الشَّغْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ

وقوله:

(١) على القول بأن الحمد هو الشكر باللسان خاصة، ينظر: الفروق للعسكري ٥٨.

(٢) ينظر: العين ١٢٩/٤، وإصلاح للنطق ١٥٥/١.

(٣) ينظر: تذيب اللغة ١١٥/٢، والصحاح (ق ض م) ٢٠١٣/٥.

(٤) رَوَاهُ الْأَصْمَعِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي صَرْفَةَ. ينظر: إصلاح للنطق ١٥٥، والصحاح (ق ض م) ٢٠١٣/٥.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم تُقَفْ على نصرٍ يَضْبِطُ عَيْنَ مَا ضَبَّعَهُ، وَالْفَتْحُ: مَصْرُ أَطْرَافِ الْعِظَامِ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (م ض ش) ٨٢٤/١، ويُعِيدُ أَنْ يَكُونَ صَوَابَهُ: غِيسْتُ غِشًّا، أَنَّهُ لَا حِلَّ لِلْفَتْحِ بِاللِّسَانِ.

(٦) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٥/١.

(٧) لم تُقَفْ على ما يفيد بوجوده، ولا على كلامه هذا.



«وَفَعَلَ» اللازم مثل: فَعَدَا له «فَعُولٌ» باطراد<sup>(١)</sup>

واعلم أن الجمع بين قوله: «فَعَلَ» قياس<sup>(٢)</sup> البيت وقوله: «وَفَعَلَ» اللازم البيت وبين ما حكى اللغات عن أبي زكريا يَكْنَى مِن زَيْدٍ الْقَرْيَةُ<sup>(٣)</sup> أنه قال: إذا جاءك "فَعْنٌ" مما لم تسمع مصدره فاجعله: "فَعَلًا" للحجاز، و"فَعُولًا" لتخبر؛ يحتاج إلى نظير حيي<sup>(٤)</sup>.

وَفَعَلَ اللازم بانه فَعَلَ كَفَرَح وَكَجَوَى وَكَشَلَل

(خ ٢)

\* بدأ «فَعْنٌ»؛ فلول الكلام على «فَعَلَ» اللازم<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «بانه: فَعَلَ»: كالفَرَح، والنَزَح، والأشَر، والبَطَر.

في «شرح القشدة»<sup>(٦)</sup>: ويُشارك «فَعَلًا»: «فَعْنَةً»، أو يُعَي عنه فيما لوَصِفَ منه للمذكَّر «فَعْنٌ» والمؤنث «فَعْلَاءٌ».

١: نحو: كَهَبَ البَعْرُ كَهَبًا، وَكُتِبَتْ، إذا غَبَر<sup>(٧)</sup>، وسَلِعَ سَلْعًا، وسَلَعًا، إذا اسودَّ<sup>(٨)</sup>، وَخَلِمَ الرجلُ خَلْمًا، وَخَلْمَةً، إذا انقطعَت يَدُهُ<sup>(٩)</sup>.

٢: كَجَبَةِ اللؤلؤ كَجَبَةً، إذا كَبِرَ<sup>(١٠)</sup>، وَكَبِيتِ الدَّابَّةُ كَبِيتًا، إذا صَارَ لَوْنُهَا بَيْنَ

(١) ينظر: ديوان الأدب ١٣٩/٢، وحش العلوم ٩٧/١، وقشاية لابن الخاحب ٢٦.

(٢) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٤/١، ٤٤٥ ينقسم وتأخرو، ولم يعرضها لابن هشام.

(٣) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٥/١، ولم يعرضها لابن هشام.

(٤) شرح عمدة الحفاظ ١٣٣/٢، ١٣٤.

(٥) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٢٢٨، وتذهب اللغة ٢١/٦.

(٦) ينظر: تذهب اللغة ٦٦/٢، والحقكم ٥٠٠/١.

(٧) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٥٠، وتذهب اللغة ١٤/١١.

(٨) ينظر: تذهب كتاب الأفعال لابن القوطية ٨١/٣.



الشُّقْرَة وَالشُّقْلَة<sup>(١)</sup>، وَتَمَزَّ شُقْرَةً، وَأَدِمَّ أَذْمَةً، مَعْرُوفَانِ، وَأَدِمَّ الْبَعْرُ أَذْمَةً، ابْيَضَّ<sup>(٢)</sup>.

وَيَتَشَارَكُ أَحْيَا فِي "فَعِلَ": "فَعَلَّ" وَ"فَعَّلَا"، كَمَا قَدِمَ تَلَعًا، وَتَلَعًا، وَتَوَيَّمَ سَلَا، وَسَامَةً، وَسَلِمَ سَلَمًا، وَسَلَامَةً، وَسَلِسَ سَلَسًا، وَسَلَاسَةً، وَزَمَنَ زَمَنًا، وَزَمَانَةً<sup>(٣)</sup>، وَذَرَبَ ذَرَبًا، وَذَرَابَةً، إِذَا احْتَدَّ لِسَانُهُ<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ يُغْنِي "فَعَّلَا" عَنْ "فَعَلَّ" فِي الْمَعَانِي اللَّازِمَةِ<sup>(٥)</sup>، كَمَا زَهَدَ<sup>(٦)</sup> زَهَادَةً، إِذَا نَعِمَ<sup>(٧)</sup>، وَهَجَسَ هَجَاسَةً<sup>(٨)</sup>، وَشَرَقِيَ شَرْقَةً، إِذَا عَسَيْتَ حُرَّةً<sup>(٩)</sup>، وَشَرَسَ شَرَسَةً، إِذَا سَاءَ خُلُقُهُ<sup>(١٠)</sup>، وَشَقِيَ شَقَاوَةً، وَتَعَبَّدَ تَعَبَادَةً<sup>(١١)</sup>.

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ فَعَدَا لَهُ فَعُولٌ بِأَطْرَافٍ كَعَدَا

(خ ٢)

\* قَوْلُهُ: «وَفَعَلَ» اللَّازِمُ: سَرَجٌ لِلتَّعَدِي؛ فَإِنَّ لَهُ "فَعَّلَا"، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَهَذَا مِمَّنْ قَالَ: وَفَعَّلْتُ الدَّابَّةَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: وَفَعَّلًا، وَمِمَّنْ قَالَ: وَفَعَّلْتُ الدَّابَّةَ فَإِنَّهُ يَقُولُ:

(١) ينظر: العين ٣٤٣/٥، وللتعدي لكرام ٣٠٨/١.

(٢) ينظر: تحذيب اللغة ١٤٠/١٤.

(٣) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالزَّيْنُ وَالزَّيْنَةُ: الْعَامَّةُ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمَحِيط (ز م ص) ١٥٨٢/٢، وَفِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: وَزَيْتَ زَيْتًا، وَزَيْتَةً، إِذَا وَفَّرَ.

(٤) ينظر: العين ١٨٤/٨، وَجَهْرَةُ اللُّغَةِ ٣٠٤/١.

(٥) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: اللَّازِمَةُ.

(٦) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ: زَيْدٌ.

(٧) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ مَضْبُوتًا، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ: نَعِمْتُ، أَيْ: كَانَ نَاعِمًا طَرَفًا لَيْسًا، كَمَا فِي: الْأَفْعَالِ لَاِبْنِ الْقُوطِيَةِ ٢٥٦، وَأَعْهَكُم ٥٦/٥.

(٨) الشُّعَاسَةُ: سَهُولَةُ الْخُلُقِ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمَحِيط (د هـ س) ٧٥١/١، وَلَمْ تُفَّ عَلَى نَعْرِ بِضَيْطٍ عَيْنَ مَاضِيهِ أَوْ مُضَارِعِهِ، وَفِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ: وَزَيْهَنُ زَهَاشَةً، إِذَا خَفَّ وَرَبَّى.

(٩) ينظر: الْأَفْعَالُ لَاِبْنِ الْقُوطِيَةِ ٧٨.

(١٠) ينظر: التَّنْقِيَةُ ٤٧٤، وَجَهْرَةُ اللُّغَةِ ٧١٣/٢.

(١١) الْحَاشِيَةُ فِي: ٧٦.



وُلُوفًا، وَمِنْ ثَمَّ غُلُظٌ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

وُلُوفًا بِنَا صَحْبِي عَلَى مَعِيَّتِهِمْ<sup>(٢)</sup>؛

إِنْ "وُلُوفًا" مُصَدَّرٌ عَامٌّ فِي "مَعِيَّتِهِمْ".

وَهَذَا أَيْضًا أَخَذَ [أَبْنِي<sup>(٣)</sup>] أَبِي لُؤَاسٍ فِي قَوْلِهِ:

وَإِذَا تَزَعْتُ عَنِ الْغَوَاةِ فَلَمْ أَكُنْ هَلُمَّ ذَلِكَ التَّرْعُ لَا إِلْتَامِي<sup>(٤)</sup>

وَأَمَّا هُوَ: تَزَعُ تَزُوعًا، قِيَاسًا وَصَاعًا، قَالَ<sup>(٥)</sup>:

لَا أَشْتَطِيعُ تَزُوعًا عَنْ غَيْبِهَا

أَوْ تَصْنَعُ الْوُخْدُ فِي بَعْضِ الْأَذْيِ صَنْعًا<sup>(٦)</sup>

\* قَوْلُهُ: «"فَعُولٌ" بَاطِلٌ»: ع: مراده بالاطراد هنا وفي كثير من باب جمع التكسير: كثرة النظائر، لا أن لنا أن نقوله وإن لم يُستع.

فَمِنْ بَيْتِهِ: الْفُتُوتُ، وَالْزُكُوعُ، وَالشُّجُودُ، وَالْجُلُوسُ، وَالْقُعُودُ، وَالْحُشُوعُ، وَالْعُكُوفُ، وَالصُّعُودُ، وَالشُّرُوءُ، وَالْخُرُوعُ، وَالشُّرُوعُ عَنِ الشَّيْءِ، وَالْعُدُولُ عَنْهُ.

وَمِنْ بَيْتِهِ مَرْحُومًا: أَهَمَّ قَالُوهُ فِي مُصَدَّر: كَسَدَ، وَفَسَدَ، وَذَقَبَ، وَالْأَكْثَرُونَ: مَنْ الْكَسَادَ، وَالْفَسَادَ، وَالذَّهَابَ، وَالَّذِي عَنَى "الْفَعُولُ" فِيهِ: الْوَاحِدِيُّ<sup>(٧)</sup> فِي تَقْسِيمِهِ: /

(١) هُوَ لِمَرْؤِ الْقَيْسِ.

(٢) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الطُّوَيْلِ تَقَدَّمَ فِي بَابِ إِعْمَالِ لِلْمَصْرِ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِلِينَ لَيْسَ فِي الْمَحْطُوتَةِ، وَهُوَ عِنْدَ يَاسِينَ، وَاسْبَاقُ يَنْقُضِهِ.

(٤) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ هَانِيٍّ الْحَكَمِيُّ، أَبُو عَلِيٍّ، شَاعِرٌ عَبَّاسِيٌّ مَطْبُوعٌ، عَالِمٌ بِاللُّغَةِ حَافِظٌ لِلشَّعْرِ، أَخَذَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَخَلْفِ الْأَحْمَرِ، تَوَلَّى سَنَةَ ١٩٥. يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ لِأَبْنِ نِعْتَمٍ ١٩٣، وَتَارِيخُ مَشْجَةِ السَّلَامِ ٤٧٥/٨.

(٥) بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانُ ٣/١٨٧، ٤٦٦/٥.

(٦) هُوَ الْأَحْوَصُ.

(٧) بَيْتٌ مِنَ السَّيْطِ. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانُ ١٩٥، وَالْأَغَانِي ٤/٤٦١، وَزَهْرُ الْأَدَبِ ١/٣٥٠.

(٨) الْحَاشِيَةُ فِي: ٧٦، وَتَقَالُهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَثْنَةِ ١/٤٤٧، وَلَمْ يَعْزِهَا لِأَبْنِ هِشَامٍ.

(٩) التَّفْسِيرُ السَّيْطِ ٤/٧٩، وَيَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْقَرَاءِ ١/١٢٤، وَالتَّوَارِدُ لِأَبْنِ مَسْحَلٍ ٢٢٦.



﴿لَيْفِيْدَ فِيْهَا وَتَهْلِكُ الْوَرَكُ وَالْكَسَلُ﴾<sup>(١)</sup>.

ومن امتناعه الْقَبِيْةُ: رَشَدٌ رُشْدًا، وَخَكَمٌ حُكْمًا، وَرَقْدٌ رُقْدًا، وَصَنَتْ صُنْثًا، وَصُنْثًا<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «بَاطِرَانِ»: يَرُدُّ: نَحْوُ: غَزَا، وَذَعَا<sup>(٣)</sup>، وَسَعَى.

وفي "المُعْتَدَّة"<sup>(٤)</sup> و"شُرُجُهَا"<sup>(٥)</sup>: بشرط صحة عينه.

ع: فَخَرَجَ نَحْوُ: مَاتَ، وَعَاشَ، وَصَامَ، وَنَامَ.

وكان ينبغي أن يقول: أَوِ اللام<sup>(٦)</sup>.

ما لم يكن مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا      أَوْ فَعَلَانًا فَائِدَرٍ أَوْ فَعَلَانًا

(خ٢)

\* ش ع<sup>(٧)</sup>: كَذ: غَرَبَ الْقَرْنُ بِجَزَائِلِهِ<sup>(٨)</sup>، وَتَخَجَّجَتْهَا<sup>(٩)</sup>، وَقَمَصَ قِمَامَهَا<sup>(١٠)</sup>.

والواحدى هو علي بن أحمد بن محمد البسابوري، أبو الحسن، أحد أئمة التفسير واللفظ له: التفسير البسيط، والوسيط، والوجيز، وأسباب النزول، وغيرها، توفي سنة ٤٦٨. ينظر: معجم الأدباء ١٦٥٩/٤، وعلقت للتسعين للسيوطي ٧٨.

(١) البقرة ٢٠٥.

(٢) الحاشية في: ٧٦، ٧٧، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٤٧/١ من أولها إلى قوله: «وإن لم يسمع»، ولم يعرف لابن هشام.

(٣) "غَرَا" و"ذَعَا" متعديان، والكلام في اللزوم.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١٣٢/٢.

(٥) شرح عمدة الحفاظ ١٣٣/٢.

(٦) الحاشية في: ٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٨/١، وحاشية التصريح ٢٥٢/٣.

(٧) شرح عمدة الحفاظ ١٣٢/٢، ١٣٣.

(٨) أي: وقف. ينظر: القاموس المحيط (ح ر ن) ١٥٦٣/٢.

(٩) أي: غلب فارسته، وهزَّ عليه. ينظر: القاموس المحيط (ج م ح) ٣٢٩/١.

(١٠) هو أن يرفع القرن يدبه ويطحهما معًا. ينظر: القاموس المحيط (ق م ص) ٨٥٣/١.



وإن أَلْهَمَ الفعلَ وِلَاةٌ أو جِرْفَةٌ، كذ: أَمَرُ إِمَارَةٌ، وَعَرَفَ على القوم عِرْفَانَةً، وَتَلَبَّ عليهم بَقَاةً، وَوَزَرَ وَزْرَةً.

ع: وَخَلَفَ خِلَافَةً. انتهى.

وَكَتَبَ كِتَابَةً، وَخَرَجَ خِرَافَةً.

(١) وَخَرَجَ لَمَاءٌ جَرِيًّا<sup>(١)</sup>، وَغَلَّتِ النِّسْرُ غَلِيَانًا.

أو صوتًا: فعلى 'أفعال' أو 'فعليل'، كذ: بَعَثَتِ الطَّبِيبَ بُعَاثَةً، وَصَرَّخَ الصَّيْخُ صَرَّخَةً، وَزَغَى<sup>(٢)</sup> الصَّيْرُ زُغَانًا، وَحَارَ التَّوْرُ حُورًا<sup>(٣)</sup>، وَتَهَنَّى الحِمَارُ تَهْنَأًا، وَفَيْيَا، وَتَنَبَّخَ الكَلْبُ تَنَابَخًا، وَيُيَبِّخَا.

أو سَيْرًا: ف"فعليل"، كذ: وَزَفَ وَزِيْفًا<sup>(٤)</sup>، وَوَضَفَ وَوِضْفًا<sup>(٥)</sup>، وَقَدَمَلَ ذَمِيلًا، وَوَشَّجَ<sup>(٦)</sup> وَوَسَبَّخَا، وَوَهَشَ وَهِيَشًا<sup>(٧)(٨)</sup>.

\* استثنى أربع<sup>(٩)</sup> مصادر: اثنان عاصيان، وهما: "فَعَالٌ" للإباء، و"فَعْلَانٌ" للتحريك، واثنان مشتركان، وهما: "فَعَالٌ" للأصوات والأدواء، و"فَعِيلٌ" للأصوات

(١) لعل ما معنا سقطًا في المخطوطة، وفي شرح عمدة الخافض: «وقدما يُهْمُ تَلَبُّوا واضطربوا على وزن "فَعْلَانٌ"، كذ: حال غَوْلَانًا، وظاف ملوفاً، وجرى الماء غَرِيَانًا...»

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: جَرِيَانًا.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: رِغَا؛ لأنه ثلاثي، وأتفه عن وو.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: حُورًا.

(٥) وَزَفَ: أسرع. ينظر: القاموس المحيط (و ز ف) ١١٤٣/٢.

(٦) الوُجَيْف: ضربٌ من سر الحين والإبل. ينظر: القاموس المحيط (و ج ف) ١١٤٢/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: وَوُشَّجَ، وَالْوُيَبَّج: سرٌ للإبل. ينظر: القاموس المحيط (و س ج) ٣٢٠/١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: وَوُشَّجَ وَوَيْبَشَا، وَالْوَيْبَش: شدَّة السور. ينظر: القاموس المحيط (و ه س) ٧٩٣/١.

(٩) الخاشبة في: ٧٧.

(١٠) كذا في المخطوطة، والوجه: أربعة.



والسَّيْر<sup>(١١)</sup>.

\* ع: يُنْظَرُ فِي: نُشِرَتِ الْمَرَاةُ نُشُورًا<sup>(١٢)</sup>.

فَأَوَّلَ الَّذِي امْتِنَاعَ كَأَنِّي وَالْعَانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلِبًا

(خ١)

\* [لِذِي امْتِنَاعَ]: أَيْ إِنَاءً، وَأَيْنٌ إِنَائًا<sup>(١٣)</sup>، وَجَمَعَ جِنَاحًا، قَالَ<sup>(١٤)</sup>:

وَلَمَّا أُنِيَ إِلَّا جِنَاحًا مُؤَادَةً<sup>(١٥)</sup>

\* قَوْلُهُ: «امْتِنَاعَ»: كَانَ أَوَّلَى مِنْهُ: حِيَاجٌ لِيَدْعَلَ: يَكْنَعُ، وَحِزْبٌ وَبِفَاذٍ<sup>(١٦)</sup>.

\* قَالَ الرَّطْبِيُّ<sup>(١٧)</sup> فِي: ﴿وَيَبَاطِ الْفَحْلُ﴾<sup>(١٨)</sup>: جَمْعٌ: زَيْطٌ، ك: تَلَبٌ وَكَلَابٌ، أَوْ

مَصْرُؤٌ: زَيْطٌ، ك: صَاحَ حِيَنَاحًا؛ لِأَنَّ مَصَادِرَ التَّلَاقِ غَيْرَ الْمُرِيدِ لَا تَتَقَامَرُ.

ح<sup>(١٩)</sup>: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ لَهُ مَصَادِرُ مَقِيسَةٌ ذَكَرَهَا النُّحَوِيُّونَ.

(١) الحاشية في: ٧٧.

(٢) الحاشية في: ٧٧.

(٣) أي: استعفى العبد ثم ذهب. ينظر: القاموس المحيط (أ ب د) ١١٤٩/٢.

(٤) هو جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَزَّازِيُّ.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَلَمْ يَنْشُتْ عَنْ لُثَى بِمَا لِي وَلَا أَعَالِي

...

ينظر: الديوان ٤١٤، وأُمَالِي الثَّقَالِي ٢١٣/١، والنَّظِيرُ وَالْمُكْمِلُ ٢٨٨/٦، والمقاصد النحوية ٩٤٣/٢.

(٦) الحاشية في: ١٩/أب.

(٧) الحاشية في: ١٩/أب.

(٨) لم أقف عليه في الكشف، ولعله لابن عميلة، فقد أوردته في البحر الوحيز ٥٤٦/٢ بتعته، ونسبه إليه أبو حيان في البحر المحيط ٣٤٤/٥، وردَّ عليه بما ذكره ابن هشام عنه هنا.

(٩) الألفاظ ٦٠.

(١٠) البحر المحيط ٣٤٤/٥.



ع: يكون: زَنْطَ رَبَّاسًا مَثَل: كَتَبَ كِتَابًا<sup>(١)</sup>.

لِلذَّاءِ لُغَالٌ أَوْ لُصُوتٌ وَشَيْلٌ<sup>(٢)</sup> سِيرًا وَصُوتًا الْقَعِيلُ كَصَهْلٍ<sup>(٣)</sup>

(خ ١)

\* قالوا في: عَلَيَّكَ مِنْ فُلَانٍ قولون:

أحدهما: أنه مصدرٌ بمعنى العُلُر، وزد ذلك بعضهم بأن المصادر التي على<sup>(٤)</sup> "قيلي" إنما بأنها الأصوات، نحو: الصَّهْل.

والثاني: أنه بمعنى العافور.

وأفصح س<sup>(٥)</sup> بأنه بمعنى العُلُر في مواضع، وزد عليه بعضهم بما قدمناه. س<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* من "القَعِيل" للصوت: الرُّزْرُ، والشَّهْقُ، قاله ابن عسلي<sup>(٧)</sup> في: ﴿لَقَدْ نَبَّأَ كَثِيرٌ وَصَّيْقٌ﴾<sup>(٨)</sup>: الرُّزْرُ في الخلق، والشَّهْقُ في الصدر.

ثنية: قد يأتي "قَعِيلٌ" و"لُغَالٌ" للْفَهْل، ك: نَعَبَ الرُّزَابَ نَعِيًا، وَلُغَالًا، وَنَقَقَ الرَّاعِي نَعِيًا، وَلُغَالًا، وَأَزْرَبَ الْقِدْرُ أَزْرًا، وَأَزْرَزًا<sup>(٩)</sup>.

وقد ينفرد "قَعَالٌ"، ك: نَعَمَ الطَّيْرُ لُغَالًا، وَضَبَّخَ الشَّعْلُ شَبَاخًا.

وقد ينفرد "قَعِيلٌ"، ك: صَهَنَ الْفَرَسُ صَهِيلًا، وَضَخَذَ الصُّرَدُ صَحِيحًا<sup>(١٠)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٩/ب.

(٢) مكررة في المعلومة.

(٣) الكتاب ٢٨٢/٢.

(٤) حواشي الفصل ١٦٢.

(٥) الحاشية في: ١٩/ب.

(٦) ينظر: زاد المسر ٤٠١/٢، وشعر المحيط ٢٩١/٦.

(٧) هود ١٠٦.

(٨) نصر في القاموس المحيط (أ ز ز) ٦٩٣/١ على أنها بالفتح: أُرْزَا.

(٩) الحاشية في: ٧٧، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٤٩/١ انتبيه مختصراً.



\* قوله: «وشمل»: الفتح في الميم هنا أفصح؛ مناسبة: «ك: صهل»، ومثله: «ولا ألقم»<sup>(١)</sup>، ولو لدغى الألف<sup>(٢)</sup>، ومثلهما: «(لَهُمْ هَوْبَتُهُمْ وَمَعِيذُهُمْ)»<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «ك: صهل»: ذكر ابن الضائع<sup>(٤)</sup> في قوله<sup>(٥)</sup>:

وَصَهْلٌ فِي بَنِي خَوْفِ الطَّوِيِّ صَهْلًا يُؤْنِ لِلْمُغْرِبِ<sup>(٦)</sup>  
أنه يُروى: "صهين" بفتح الميم وكسرهما، والطَّوِيُّ: البئر المطوية بالحجارة<sup>(٧)</sup>، شبه خوف  
الفرس بها؛ لتفتته، ومفعول "يؤن" محذوف.

وزعم أبو القاسم<sup>(٨)</sup> أن المُغْرِبَ الذي له حيل عزاب، وال<sup>(٩)</sup>: أي: إذا سمع  
صوته من له حيل عزاب عزف أنه غيب.

وربما عليه ابن السيد<sup>(١٠)</sup> بأن من له حيل عزاب قد لا يعرف علامتها، فمن أين  
يكون الصهيل شبيهاً له أنه عتيق؟ لأن المعنى: يُؤْنِ ذلك الصهيل للمغرب أن صاحب  
ذلك الصهيل شبيهاً له أنه عتيق<sup>(١١)</sup>، قال: بل المراد بالمغرب: العارف بالخليل العزب،

(١) "نقم" من باب "نقمت" و"نقمت" كما في: القاموس المحيط (ن في م) ١٥٣٢/٢، فاستعمل  
هنا من باب "نقمت" مفتوح العين في المضارع؛ مناسبة قوله الآتي: "الأرقم".

(٢) اللغات للحريري ٢٦.

(٣) العروج ١٣.

(٤) الحاشية في: ٧٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٩/١.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) هو النابعة الجعدي.

(٧) بيت من انتقاربه، ينظر: الحيوان ٣٨، وشرح النفاذ ٩٨٩/٣، والهم ٢٤٧/٢، وجمهرة  
اللسان ٣١٩/١، والخصائص ٣٧/١، والآتي في شرح ثماني القالي ٤١٤/١.

(٨) ينظر: العين ٤٦٦/٧، والهم ٢٩٩/٢.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب: يُؤْنِ.

(١٠) المتن ٢٦٢.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب: قال.

(١٢) الخلل في إصلاح الخلل ٣٠٠.

(١٣) كذا في المخطوطة، ولعله انتقال نظر صوابه: أن صاحب ذلك الصهيل عتيق، وليست هذه  
العبارة في الخلل.



لا: مَنْ لَهُ الْخَيْلُ الْعَرَابُ<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وشمل» مستثنى من حيث للمعنى، وقد يكون الشيء مستثنى من حيث للمعنى وإن لم تدخل عليه أداة استثناء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٢)</sup> بعد قوله سبحانه: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٣)</sup> بعد قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا﴾<sup>(٤)</sup>.

فُعُولَةٌ فُعَالَةٌ لِفَعَلًا كَسَهَلُنَ الْأَمْرَ وَزَيْدٌ جَزَلًا

(خ ١)

\* مثل بالفعل في مقام التمثيل بالمصدر على ما تأتي له، وهو من باب التثنية والنشر الذي الأول فيه للأول، والثاني للثاني<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* قال ابنه<sup>(٦)</sup> في شرح قصيدة أبيه في "الأبنية" في قوله:

وَفِي "فُعَالَةٍ" أَوْ "فُعُولَةٍ" لَفَعْلٌ كَ "سَ": الشَّخَاعَةُ، وَالْحِمَارِيُّ<sup>(٧)</sup> عَلَى "سَهْلًا": "فُعَالَةٍ" مَقِيسٌ فِي مَصْدَرٍ "فَعْلٌ" الَّذِي الْوَصْفُ فِيهِ عَلَى "فَعِيلٍ"، نَحْوُ: شَجَعَ شَجَاعَةً، فَهُوَ شَجِيحٌ، وَمَلَّخَ مَلَّاحَةً، فَهُوَ غَلِيحٌ، وَطَلَّفَ طَلْفَةً، فَهُوَ ظَلِيْفٌ.

و"فُعُولَةٍ" مَقِيسٌ فِي مَصْدَرٍ "فَعْلٌ" الَّذِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى "فَعْلٍ"، نَحْوُ: سَهَّنَ سُهُولَةً، فَهُوَ سَهْنٌ، وَصَغَبَ صُغُوبَةً، فَهُوَ صَغَبٌ، وَخَزَنَ الْمَكَانَ خَزُونَةً، فَهُوَ خَزَنٌ.

(١) الحاشية في: ٧٧.

(٢) التوبة ٩٩.

(٣) كذا في المخطوطة مكرراً، والصواب بدوله كما عند ياسين.

(٤) التوبة ٩٧.

(٥) الحاشية في: ٧٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٩/١.

(٦) الحاشية في: ١٩/ب.

(٧) شرح لأمية الأفعال ٨٠، ٨١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: والحماري.



انتهى.

وهذا التفصيل لا إشعار لنظم "الألفية" بشيء منه<sup>(١)</sup>.

\* سَرَّوْ سَرَلَوْ، والسَرَلَوْ: السَّرْوَةُ والشَّرَفُ<sup>(٢)</sup>.

وفي "شرح العمدة"<sup>(٣)</sup>: وكَثُرَ "فَعُولَةٌ" في مصدر "فَعَلَ" للمَعْرُ عن فاعله بـ "فَعِلٍ"، ك: سَهُولَةٌ، وَصُفُولَةٌ، وَرُطُولَةٌ، وَغُدُولَةٌ، وَخُفُولَةٌ، وفَعُولَةٌ<sup>(٤)</sup>، وفي المَعْرُ عن فاعله بـ "فَعِيلٍ"، ك: التَّطَفُّلَةُ، والتَّحَلُّلَةُ، والفَحَّاحَةُ، والفَصَّاحَةُ، والزَّرَّازَةُ.

وقد يُستغنى بـ "فَعَالَةٍ" عن "فَعُولَةٍ" في المَعْرُ عن فاعله بـ "فَعِلٍ"، ك: التَّرَارَةُ، والذَّابَةُ<sup>(٥)</sup>، والظَّنَّانَةُ.

وقد يُشارك "فَعَالَةٌ" و"فَعُولَةٌ" في المَعْرُ عن فاعله بـ "فَعِلٍ"، ك: خَلَّيْمُ الوجْهَةِ، ووجف<sup>(٦)</sup>، وَرَحَصَ، وَلَشِنَ، وَقَدِمَ، ونعم<sup>(٧)</sup>.

وقد يُفخى عن "فَعَالَةٍ": "فَعِلٌ" و"فَعَلَ" في المَعْرُ عن فاعله بـ "فَعِيلٍ"، ك: التَّزْرِبُ، والبُغْدُ، والبَطْلُ، والتَّجْنِجُ، والسَّخْقُ، والتَّجْلُ، والتَّجْنُطُ، والكَبَرُ، والصَّغَرُ، والقَصْرُ.

(١) الحاشية في: ٧٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٩/١، ٤٥٠ دون البيت، ولم يعرجها لابن هشام.

(٢) ينظر: الصحاح (س ر و) ٢٣٧٥/٦، والفتح ٦٠٥/٨.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ١٣٥/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح العمدة: وَخُفُّ السَّانِ خُفُولَةٌ. ومعناه: صار حادًا. ينظر: القاموس المحيط (ع ض ب) ٢٠٢/١.

(٥) كذب: صار ظريفًا لجبًّا خفيًّا في الحاجة. ينظر: القاموس المحيط (ن د ب) ٢٢٩/١.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: وَيُخَفِّ. والْوَحَافَةُ: الغرارة في الشعر والنبات. ينظر: القاموس المحيط (و ح ف) ١١٤٣/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العمدة: وَقَعَمَ. والقَعَامَةُ: الامتلاء. ينظر: القاموس المحيط (ف ع م) ١٥٠٨/٢.



وقد يُعني عن "فَعَالَةٍ" غير "فَعَلَ" <sup>(١)</sup> و"فَعِلَ"، ك: خَلَّ خَلًّا، وشَرَفَ شَرَفًا <sup>(٢)</sup>.

وما أتى مخالفا لما مضى فبابه التَّغْلُّ كسَخَطَ ورَضَى <sup>(٣)</sup>  
(٢خ)

\* ممَّا أتى مخالفا ما مضى: فَرَّكَتَ المرأةُ زوجها فَرَكًا، والقياسُ: فَرَكًا، وفَرَكْتَهُ فُرُوكًا، والقياسُ: فَرَكًا <sup>(٤)</sup>.

وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقَدَسَ التقليدس  
(٢خ)

\* "فَعَّلَ" له مصادر:

أحدها: "التَّغْلِيلُ"، ك: التَّغْلِيمُ، والتَّكْلِيمُ.

والثاني: "التَّغْلِيلَةُ"، ك: التَّجْبِيرُ، والتَّكْرِمَةُ، والتَّحْبِيرَةُ.

والثالث: "الْفِعَالُ"، نحو: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ <sup>(٥)</sup>.

والرابع: "الْفِعَالُ"، قال <sup>(٦)</sup>:

فَصَدَّقْتُهُ وَتَحَدَّيْتُهُ وَفَرَّكْتُهُ يَفْرِكُهُ كِذَا <sup>(٧)</sup>

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولصواب ما في شرح العمدة: فَعَّلَ.

(٢) الحاشية في: ٧٨.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: رضا، لأنه ثلاثي، وكُفِّه عن واو.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولصواب: فَرَكًا، لأن "فَعَّلًا" قياس مصدر الثلاثي المتعدي.

(٥) الحاشية في: ٧٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٥٠.

(٦) ثبأ ٢٨.

(٧) هو الأعشى، ولم تُقف عليه في ديوانه للطبوع.

(٨) بيت من مجزوء النكامل. ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٨٣، والألفاظ ١٧٥، والنكامل ٢/٧٤٧.

والزاهر ٢/١٣٥، ونهجم ٦/١٨٩.



والخامس: "الثقل"، نحو: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مَرْقٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وزنه تركية وأجملًا إجمال من تجملاً تجملاً  
(خ ١)

\* «وَزَنَهُ تَرْكِيَةً»: قال صاحب "الصّاح" (٢): صَلَّى صَلَاةً، وَلَا يُقَالُ: تَضَلُّعٌ.

ع: منع الجوهري ذلك؛ لأنه لم يُسمع، مع أن اللفظة مما يكثر قوّها على السنة العرب، وذلك دليل على امتناعهم منه، لا لأن القياس يقتضي أن لا يقال؛ إنما في الأصل<sup>(٣)</sup> من أن "فعل" اللعلّ اللام يستحق "الثقل" (٤).

\* «وَزَنَهُ تَرْكِيَةً»: قال الله تعالى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾<sup>(٥)</sup>، «تَوْصِيَةً» مفسر: وَصَى.

قال أبو علي (٦) ما معناه: إنهم رفضوا "الثقل" في اللعل؛ إنما يلزم في "خِيَّت" من اجتماع ثلاث ياءات، كما رفضوا في: عطاء ونحوه إذا حُفِروا الإتمام؛ فإلا يلزم اجتماع ثلاث ياءات، ولا فرق بين الياءين، إلا أن الياء الأولى في "الثقل" مكسورة، وللكسوة في: عطاء لو قُمَّتْ الياء الثانية، ولا أثر لذلك<sup>(٧)</sup>.

واستعمل استعادة ثم أقم إقامة وغالبًا ذا الناء لزم  
(خ ١)

(١) مآ ١٩.

(٢) الحاشية في: ٧٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٥١/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٣) (ص ل و) ٢٤٠٢/٦.

(٤) يهتد: الألفية.

(٥) الحاشية في: ٢٠/٢.

(٦) يس ٥٠.

(٧) الحجة ٢٢٧/٢، ٢٢٨.

(٨) الحاشية في: ٢٠/٢.



\* إنما أُعِلَّ "استعاذ" <sup>(١٧)</sup> و"استقام" ولحُوهُما <sup>(١٨)</sup>؛ لعلُّهُ وُجِدَتْ الآن، والآخر <sup>(١٩)</sup> الأصل، وعكسه في... <sup>(٢٠)</sup> الأصل: تصحيح: غَوَّرَ وَخَوَّلَ، حملاً على الأصل، وإن وُجِدَتْ العلةُ كاملةً الآن <sup>(٢١)</sup>.

(٢خ)

\* «واستعذ استعاذةً»: هذا داخلٌ تحت قوله:

«وما يلي الآخر مُدٌّ والفتح»

البيت.

وكان ينبغي أن يؤخَّر الكلام على مصدر "استعَلَّ" معتل العين على الكلام على مصدر "استفعل" الصحيح العين؛ لأنه السابق ذُهِبًا وصناعةً، ثم يصير إلى نحو: استعاذُ وصناعة <sup>(٢٢)</sup>، وكذا فَعَلَ في "الشَّهِيل" <sup>(٢٣)</sup> و"الفَيْضِل" <sup>(٢٤)</sup> و"سَيْكُ الشُّطُوم" <sup>(٢٥)</sup>، وكذلك فَعَلَ في مصدر "أَفْعَل": فُدِّمَ الكلام على الصحيح العين، ثم ثُقِيَ بالكلام على المَعْلُها، وكذا فَعَلَ في مصدر "فَعَّل": فُدِّمَ [الكلام] <sup>(٢٦)</sup> على الصحيح اللام، على <sup>(٢٧)</sup> ثُقِيَ

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) كنا قرأنا في المخطوطة.

(٤) موضع القطع مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٢٠/١.

(٦) كنا في المخطوطة، وهي عند ياسين: استعاذة ذُهِبًا وصناعة.

(٧) ٢٠٦، ٢٠٧.

(٨) لم أُنَبِّ على ما يقيد بوجوده، وسماء الزركشي في التذكرة النحوية ٩١/ب: "الفصل في رَأب ثَأْيِ المَفْعَل".

(٩) ٢٠٢.

(١٠) ما بين المَقْطُوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: لم.



بالكلام على محلّها<sup>(١)</sup>.

وما يلي الآخر مُدّ والفتح مع كسر نلو الثان مما افتحها  
(خ ١)

\* كلُّ فُعْلٍ أوَّلُهُ هُوَ الوصلُ فإن بناء المصدر منه بأن تكسر ثالثه، وتفتح ما قبل آخره، وتُلقِى الفتح مدَّةً تناسبها، وهي الألف، ولم يفتِّها؛ لعلَّه بأن لا يتأخَّر بعد الفتح غيرها<sup>(٢)</sup>.

\* [مُدّ والفتح]: ع: كان الجهد: اكبر الثالث، وفتح، ومُدّ، ولكنه مشى إلى خلف، فذكر مدّ، ثم الفتح، ثم الكسر، وعيَّر عن الثالث -: «فُعْلُو الثَّانِي»، وهي دَوْرَةٌ وتُعْيِدُ<sup>(٣)</sup>.

بهمز وصل كاصطفيى - وضم ما يربع في أمثال قد تلملما  
(خ ١)

\* ينبغي أن يُقرأ: «ك: اصطفيى» كما ضبطت؛ لتتحقق ثلاث التغيرات، وإن كان: «ك: اصطفى» جائزاً أيضاً<sup>(٤)</sup>.

فِعْلَانٌ أو فُعْلَانٌ لِفَعْلَانٍ واجعل مقبلاً ثانياً لا أولاً  
لِقَاعِلٍ الْقِيعَالِ والمقاعله وغير ما مر السماع عادله  
(خ ١)

\* مسألة: تقول: ضاعبته ضجاء، فهو "فُعَالٌ" من: ضجوت، هزله عن وِو، وإذا قلت: هو الضجاء، وعُتيت حروف التهجى جاز للمد والقصر. ابن تائش<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاشية في: ٧٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٥١/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) الحاشية في: ٢٠/٢.

(٣) الحاشية في: ٢٠/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٠/٢.

(٥) شرح الجمل ٥٦٥.

(٦) الحاشية في: ٢٠/٢.



وفعلة لمرة كجلسه وفعلة لهيئة كجلسه

(١٥)

\* قوله: «وَفَعْلَةٌ» لَفَرْقٌ؛ البيت: المصدرُ أحناس تحمل القليل والكثير، وتحتمل جميع الأنواع باعتبار الهيئات والحالات، فيمن ثم لم تجمع، فإذا أردت الدلالة على كثرتها، أو على خصوصية نوعها؛ فإما أن يكون الفعل ثلاثياً، أو زائداً على ذلك:

إن كان ثلاثياً فإنك تبني المصدر الذي تريد الإخبار بوقوعه مرةً واحدةً على "فَعْلَةٌ"، وتثنيه إذا أردت التثنية، وتجمعه إذا أردت الجمع، فتقول: ضربت ضَرْبَةً، و: ضَرْبَيْنِ، فتدلُّ على الكمية بخصوصيتها، و: ضَرْبَاتٍ، فتدلُّ على أن المصدر لم يقع مرةً فقط، ولا مرتين فقط، بل أكثر من ذلك، وإن كنت لم تنس حقيقة كميته؛ لأن العدد إنما يدل على مقدارٍ مبهم، هذا ما لم يكن الفعل قد وُضع مصدره على "فَعْلَةٌ"، فإن "فَعْلَةٌ" فيه لا يدل على المؤنث، نحو: زحمت زَحْمَةً، فزحمت كقولك: ضربتاً، يدل على القليل والكثير، ولا يثنى ولا يجمع، فاللهم الفرق بين "زحمة" و"ضربة"، حيث تجمع أحدهما وتثني الآخر.

وإن أردت الإخبار بوقوعه على هيئة خاصة معلومة، فإنك تبني على "فَعْلَةٌ"، فتقول: جلست جلسة القاضي، أو: جلست حسنة، أو: الجلست التي تعرفها، ولا يستعمل إلا على أحد هذه الأوجه، و"فَعْلَةٌ" في ذلك دالة على الهيئة، والتعريف يدل على خصوصية الهيئة، ويحمل وقوع المصدر الفعلة والكثرة، هذا ما لم يُضَرَّ مصدرُ الفعل على "فَعْلَةٌ" من أول الأمر، نحو: أُنعم نعمة؛ فإن "فَعْلَةٌ" لا تدل فيه على هيئة، ولا يصح لك بناء "فَعْلَةٌ" غيرها للهيئة، وإنما تنوّل إلى الدلالة على الهيئة بالوصف، أو الإضافة، أو التعريف.

وإن كان الفعل غير ثلاثي فإنك تُعَيِّد إلى مصدره القياسي فتلحقه التاء إذا أردت الدلالة على المؤنث، فتقول: أغلغى إغلاءً، و: استخرج استخراجه، / فإن كانت التاء موجودةً فيه في الأصل لم يَدُلَّ على لمرة إلا بالنعت، كقولك: استخرج استخراجهً واحدةً، و: استعان استعانةً واحدةً.

وإذا أردت الدلالة على الهيئة فلا سبيل إلى ذلك في بَنِيته، بل بالوصف وبشيء،



فقول: انطلق انطلاقي الشُّعاع، أو: الانطلاقي، أو: انطلافاً سريعاً، وشدَّ قولهم: احتَمَر جُفْرَةً، و: اعتَمَّ عَمَّةً<sup>(١)</sup>.

## (خ)

\* «هو الطَّهْرُ، ماؤه، والحِلُّ مَيْتَتُهُ»<sup>(٢)</sup>: أبو<sup>(٣)</sup> سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٤)</sup>: عَوَالِمُ الرِّوَاةِ يَكْسِرُونَ الْمَيْتَ، وَإِنَّمَا هِيَ مَفْتُوحَةٌ، وَالْمُرَادُ: حَيَوَانُ الْبَحْرِ إِذَا مَاتَ فِيهِ، وَصَمِعَتْ أَبَاهُ<sup>(٥)</sup> عَمَزَ<sup>(٦)</sup> يَقُولُ: صَمِعْتُ الْمَيْتَةَ<sup>(٧)</sup> يَقُولُ: الْمَيْتَةُ: الْمَوْتُ، وَذَلِكَ لَا يُقَالُ فِيهِ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ، وَعَلَيْهِ الْحَدِيثُ: «مَنْ عَمَزَ عَنْ الطَّاعَةِ قَمَاتَ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً»<sup>(٨)</sup>، فَهَذَا بِالْكَسْرِ، يَرِيدُ: الْحَالُ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا، يُقَالُ: مَاتَ مَيْتَةً حَسَنَةً، وَمَاتَ مَيْتَةً سَيِّئَةً، كَمَا قَالُوا: فَلَانٌ حَسَنُ الْقُعْدَةِ، وَالْجُلُوسَةِ، وَالرُّكْبَةِ، وَالْمَشْيَةِ، وَالْبَرَّةِ، وَالنَّيْمَةِ، يَرَادُ بِهَا الْحَالُ وَالْمَيْتَةُ.

ومثله: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ»<sup>(٩)</sup>.

(١) الحاشية في: ٤٤٤/ب.

(٢) حديث نبوي أخرجه أبو داود ٨٣، والترمذي ٦٩، وابن ماجه ٣٨٦، والنسائي ٥٩، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو محمد بن محمد بن إبراهيم البُشَيْرِي، محدث فقيه أديب عالم باللغة، أخذ عن أبي علي الصَّفَّار وأبي عمر الزَّاهِد، والقَفَّال الشَّاشِي، له: غريب الحديث، وإصلاح غلط المحدثين، وأعلام السنن، وغيرها، توفي سنة ٣٨٨. ينظر: معجم الأدباء ١٢٠٥/٣، وسور أعلام قبلاء ٢٣/١٧.

(٤) إصلاح غلط المحدثين ٢٠، ٢١، وغريب الحديث ٢١٩/٣، ٢٢٠.

(٥) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، المعروف بـالْمُطَرِّز وبـغلام ثعلب، إمام حافظ للغة، أخذ عن ثعلب وإليود، له: شرح الفصح، وفائت الفصح، والباقيات، وغيرها، توفي سنة ٣٤٥. ينظر: نزهة الألباء ٢٠٨، ومعجم الأدباء ٢٥٥٦/٦، ونفحة الوعاة ١٦٤/١.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) حديث نبوي رواه مسلم ١٨٤٨، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٩) حديث نبوي رواه مسلم ١٩٥٥، من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.



وقوله عليه السلام لعائشة: «إِنَّ يَحْيَىٰ نَكَاحُكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ»<sup>(١)</sup>، هو بكسر الحاء، على إرادة الاسم أو الحال، أي: لست بنكاح الحبيص وأذاه في يدك، فأما الحَيْصَةُ - بالفتح - فلَمْزَعٌ الْوَاحِدَةُ<sup>(٢)</sup>.

في غير ذي الثلاث بالثاء المرة وشد فيه هينة كالحمرة

(١) حديث نبوي رواه مسلم ٢٩٨، من حديث عائشة، و٢٩٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما.

(٢) الحاشية في: ٨١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٥٥/١، ولم يعرضا لابن هشام.



أجناس أسماء الفاعلين والمفعولين<sup>(١)</sup> والصفات المشبهة بها

(خ٢)

\* الصفة: ما دلّ على حدث وصاحبه، ثم هي أربعة أقسام:

اسم فاعلي، وهو ما دلّ على حدوث وحدث وفاعله.

واسم مفعولي، وهو ما دلّ على حدوث وحدث ومفعوله.

وصفة مشبهة، وهو ما دلّ على ثبوت، ولم يقتضي المشاركة والزيادة.

واسم تفضيلي، وهو ما دلّ على ثبوت، واقتضى المشاركة والزيادة<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «أجناس أسماء الفاعلين»: قال ش ع<sup>(٣)</sup>: المراد باسم الفاعل هنا: ما دلّ على الشخص الذي له الفعل الذي لم يُذكر للمفعول، والأصل فيه إذا كان فعله ثلاثياً أن يكون على زنة "فاعلي"، ولذلك أجزّ صوغه على "فاعلي" مطلقاً إذا قصد به الاستقبال، قال الفرّ: «<sup>(٤)</sup> العرب تقول لئن لم يمت مائت عن قليل، ولا يقولون لئن قد مات: هذا مائت، إنما يقال في الاستقبال<sup>(٥)</sup>».

كفاعل صغ اسم فاعل إذا لم يك<sup>(٦)</sup> ثلاثة يكون كعلما

(خ١)

\* تقول: كتبت فهو كاتب، وقعدت فهو قاعد، وعلمت فهو عالم، وفرج فهو فارح،

(١) فوقها في المخطوطة خطأ كأنه ضرب عليها، ولم ترد في نسخ الألفية العالية التي استمدعنا عمقتها، لكن ذكر زكريا الأنصاري أنها جاءت في بعض النسخ. ينظر: الألفية ١٢٦، ولغوى السنة ٦٦٦/٢، وحاشية الألفية لياسين ٤٥٦/١.

(٢) الحاشية في: ٨١.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ١٢٤/٢.

(٤) معاني القرآن ٧٢/٢، ٢٣٢.

(٥) الحاشية في: ٨١.

(٦) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في من الألفية: «برئ ذي». ينظر: الألفية ١٢٦، البيت ٤٥٧.



وَحَمَضَ اللَّبَنُ فَهُوَ حَامِضٌ.

قال الله سبحانه: ﴿وَلَيْكَ لَهُ كُتُوبٌ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿لَيْكَ هَهُنَا مَقُودُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَكُنْتَ أَمْرًا نَافِرًا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿إِنَّ اللَّهَ عَمَلُهُ خَبِيرٌ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ قَلْبٌ وَآلُؤُنِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَمْ مَن يَأْتِي بِلُؤْلُؤًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقال: ﴿وَوَجَلَّ سَلِيمًا﴾<sup>(٦)</sup>، وقال الحنطاسي<sup>(٧)</sup>:

وَمَا أَنَا مِنْ رُؤُؤٍ وَإِنْ خَلَّ خَارِجٌ وَلَا يَسْرُورُ نَعْدُ مَوْلِكَ فَارِجٌ<sup>(٨)</sup>

فيه شاهد مرثني<sup>(٩) ١٠٨١</sup>.

\* قال ابن عطية<sup>(١٠)</sup> في: ﴿وَوَرَى الْمَلَأَيْكَ حَافِيَةً﴾<sup>(١١)</sup>: انهم احتلفوا في "حافين": هل له مفرد أو لا؟ وليس هذا الكلام بعيد؛ لأن كل فعل متصرف يجوز أن يستعمل له اسم فاعلي، ولا خلاف في جواز قولك: خَفَّ يَخْفُ فهُوَ حَافٍ، وإنما للمتنع قولاً واحداً أن يقال: خَفَّ زَيْدٌ بِالْبَيْتِ؛ لأن الشخص لا يمكنه الإحاطة بجميع أجزاء البيت ذُلَعَةً، فهذا مبتنع، كما مبتنع: اخْتَصَمَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ مَخْتَصِمٌ، وأما لو قلت: أَخَافُ الْقَوْمَ بِالْبَيْتِ؟ كما نقول: أَخَافُ زَيْدًا أَوْ: الْعَذَابُ حَافٌ بِالْقَوْمِ؛ جاز بالإجماع،

(١) الأنبياء ٩٤.

(٢) الثالثة ٢٤.

(٣) مريم ٨٥.

(٤) فاطر ٣٨.

(٥) فصلت ٤٠.

(٦) الزمر ٢٩، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة ٥٦٢، والإقناع ٧٥٠/٢.

(٧) هو الأشجعي الشلمي.

(٨) بيت من الطويل. ينظر: أمالي النحلي ١١٨/٢، وشرح الحماسة للمريوقي ٨٥٨/١، والتطيل

والتمثيل ٤٨/١١، وللقاصد النحوية ١٤٤٥/٣.

(٩) في قوله: «حازع» و: «فارح».

(١٠) الحاشية في: ٢٠.

(١١) انظر الوجيز ٥٤٣/٤، ٥٤٤.

(١٢) الزمر ٧٥.



كما قال الله تعالى: ﴿عَذَابٌ [يَوْمٍ]<sup>(١)</sup> مُجِيعٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فهل يقول أحدٌ بأنه لا يجوز "محيط" وعوّه؟<sup>(٣)</sup>

وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى بل قياسه فعل

(خ ٢)

\* المخوِّف<sup>(٤)</sup>: يُخَسُّ الشيء - بالكسر - يُخَسُّنُ يُخَسُّ، فهو يُخَسُّ، ويُخَسُّ أيضاً، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ خَجَسٌ﴾<sup>(٥)</sup>، فإن الفراء<sup>(٦)</sup>: إذا قالوه مع الرُّجَس أُلْبَعَوْه إليه، فقالوا: رَجَسَ رَجَسٌ.

ع: إنما كتبت هذا؛ لأنه لم يُدَكَّر في "التشهيل"<sup>(٧)</sup> حين دُكِّر ما قُلَّ من الأوصاف من "فعل": "فَعَلًا".

ع: وإن لأخشى أن يكون قولهم: فهو يُخَسُّ من باب الوصف بالمصدر، وبدل عليه: الإخبار به عن الجمع في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ خَجَسٌ﴾<sup>(٨)</sup>، ولنا رأى المخوِّف ذلك لوجه وصفاً حقيقياً، فعنّه قيسماً للمصدر<sup>(٩)</sup>.

\* قال بُذِرَ الدَّهْنُ في "شرح قصيدة الناطم في الألفية"<sup>(١٠)</sup>: بناء اسم الفاعل من "فعل" اللازم: فَعِنٌ، وفَعَلٌ، وفَعْلَانٌ.

(١) ما بين للعقوبين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة.

(٢) هود ٨٤.

(٣) الحاشية في: ٢٠/١.

(٤) الصحاح (٥ ج م) ٩٨١/٣.

(٥) التوبة ٢٨.

(٦) معاني القرآن ٤٣٠/١.

(٧) ١٩٦.

(٨) التوبة ٢٨.

(٩) الحاشية في: ٨٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٥٨/١.

(١٠) ٦٧.



و"فعل" للأدواء والأعراض: شَهِطَ فهو شَهِيطٌ<sup>(١)</sup>، وَوَجَعَ فهو وَجَعٌ، وَفَرَحَ فهو فَرَحٌ، وَأَشْرَعَ فهو أَشْرَعٌ.

وقد يُؤاَفَقُه "فعل" نحو: نَسِيَ<sup>(٢)</sup> فهو نَاسٍ [وَنَسٍ]<sup>(٣)</sup>، وَيَقَطُّ فهو يَقِطٌ وَيَنْقُطُ، وقد تُحْطَفُ عَيْنُه، فيحيى على "فعل" نحو: شَيَّرَ للمكائِلُ فهو شَارٌّ: عَشَرَ لَكثرة حِجَارَتِه<sup>(٤)</sup>.

و"فعل" للألوان والمخَلَق: نَحَو: خَفِيزَ الزَّرْعُ فهو أَخْضَرُ، وَغَوَرَ فهو أَغْوَرُ. و"فعل" للاحتلاء وحرارة البطن، نحو: شَبِعَ فهو شَبَعَانٌ، وَزَوِيَ فهو زَيْدٌ، وَغَطِشَ فهو غَطِشَانٌ، وَطَبِىَ فهو طَبَانٌ.

وقد يُحْمَلُ "فعل" اللازِمُ على غيره، فيحيى اسمُ الفاعلِ منه على "فعل" و"فعل"؛ قالوا: سَحِطَ فهو سَاحِطٌ، وَزَيَّيَ فهو رَاضٍ، حَمَلًا على: شَكَرَ فهو شَاكِرٌ، وَفَيَّيَ فهو فَايٍ، حَمَلًا على: ذَقَبَ فهو ذَابِعٌ، وقالوا: بَجَلَ فهو بَجِيلٌ، حَمَلًا على: لَوَّمَ فهو لَيْيَمٌ، وَتَرَضَّنَ فهو تَرَضُّضٌ، وَتَقَيَّمَ فهو تَقَيُّمٌ، حَمَلًا على: ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ.

وقد حَمَلُوا "فعل"<sup>(٥)</sup> على غيره، فحَمَلُوا باسمِ الفاعلِ منه على "فعل" و"فعل" في لُغَتِ العربِ؛ قالوا: خَفَّ فهو خَفِيفٌ، حَمَلوه على: ثَقُلَ فهو ثَقِيلٌ، وَشَخَّ فهو شَخِيجٌ، حَمَلوه على: لَوَّمَ، وقالوا: طَابَ فهو طَيِّبٌ، فحَمَلُوا بالاسمِ على "فعل" نيابةً

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وصوابه ما في شرح ابن الناجم: عَهِطَ فهو عَهِيطٌ، وَاجْتَبَدَ: آثار الجرح، وَوَجَعَ في بطن البعير. ينظر: القاموس المحيطة (ح ب ص) ٨٩٤/١.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وصوابه: نَسِيَ، كما في: القاموس المحيطة (ن د س) ٧٨٨/١.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه. والثَّانِي والثَّلَاثُ: الرجلُ الفهمي، كما في: القاموس المحيطة (ن د س) ٧٨٨/١. وفي مطبوعة شرح ابن الناجم: وَتَنَسَّى فهو تَنَسُّيٌّ وَتَنَسَّى، ولعله تصحيف، فلم أوقف على ذكر "تَنَسَّى" بالضم. ينظر مادة (ن د س) في: لسان العرب ٨٨/٦، والقاموس المحيطة ٧٥٠/١، ونجاشي العروس ٩٢/١٦.

(٤) ينظر: الأفعال لابن المقوطبة ٣٤٠، وجهرة اللغة ١٠٩٩/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في شرح ابن الناجم: "فعل".

(٦) أي: في تلصّف، كما في شرح ابن الناجم.



عن "فعليل"، حملاً على: غُبْتُ فهو غَيْبْتُ، وَلَاذٌ يَلِيُّهُ فهو لَيْيٌّ، حملاً على: صَلَبٌ فهو صَلِيبٌ.

وبما تخلوه<sup>(١)</sup> فيه "فعل" على غيره: قالوا: شَاخَ فهو شَيْخٌ<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «يَلَّ قِيَّاسُهُ» البيت: يُستغنى عن مجيء اسم فاعلي "فعل" القاصر على "فاعلي" بحية<sup>(٣)</sup> على "فعليل" في الأعراس، كذ: فَرِحَ، وَخَجِبَ، وعلى "الْفَعْل" في الخلق والألوان، كذ: أَشْتَبَ<sup>(٤)</sup>، وَأَشْوَدَ، وعلى "فُعْلَانٌ" في الامتلاء وضده، كذ: شَبِعَانٌ، وَغَرَّتَانِ<sup>(٥)</sup>، وعسى "فعليل" في قَلْوَةٍ أو ضَعْفٍ، كذ: قَوِيَ، وَغَنِيَ<sup>(٦)</sup>، وَجَبِيَ، وَتَرَبَّضَ. من "شَرَحَ الْمُشْتَدَّة"<sup>(٧)(٨)</sup>.

وَأَفْعَلٌ فُعْلَانٌ نَحْوَ أَشْرَ وَنَحْوَ صَدِيحَانٍ وَنَحْوَ الْأَجْهَرِ

(خ ١)

\* [«وَأَفْعَلٌ» "فُعْلَانٌ"] : أي: "وَفُعْلَانٌ"، فخذف العاطف للضرورة، وليس يريد كقولنا في باب ما لا ينصرف، وفي شروط جمع المذكر السالم: "أَفْعَلٌ فُعْلَانٌ" لأننا نريد هناك: "أَفْعَلٌ" الذي مؤنثه "فُعْلَانٌ"، كذ: أَحْمَرٌ، وَحُمْرَاءٌ، بخلاف هذا هنا<sup>(٩)</sup>.  
\* [«وَأَفْعَلٌ»] : في الألوان والعيوب، كذ: أَفْخَرٌ، وَأَفْرَجٌ<sup>(١٠)</sup>.

(١) كنا في المخطوطة، وصوابه ما في شرح ابن النافلم: حملوا.

(٢) الحاشية في: ٨٢.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب: بحية، وفي شرح العمدة: استغني فيه عن "فاعلي" بـ "فعليل".

(٤) الثَّنْبُ: وَفَّةٌ وَبَرْدٌ وعُلوْبَةٌ في الأسنان. ينظر: القاموس المحيد (ق ن ب) ١٨٥/١.

(٥) أي: جوعان. ينظر: القاموس المحيد (غ ر ث) ٢٧٤/١.

(٦) كنا في المخطوطة، ولعل صوابه: وَغَنِيَ، وفي شرح العمدة: وَغَنِيَ فهو غَيْرٌ.

(٧) شرح عمدة الحفاظ ١٢٦/٢.

(٨) الحاشية في: ٨٢.

(٩) الحاشية في: ٢٠/ب.

(١٠) الحاشية في: ٢٠/ب.



\* «فَعْلَانٌ»: في الامتلاء وضده<sup>(١)</sup>.

وفعل اولي وفعل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل

(١خ)

\* «وَفَعِيلٌ»: كالذي جُمِعَ وَفَعًا على «فَعْلٌ»، حتى قال أبو عاتق<sup>(٢)</sup>: إنه سأل الأصمعي عن دَفَلٍ: هل يجوز ضَمُّه؟ فقال: هو بالفتح لا غير؛ لأن الاسم منه: دَفَلٌ، ولو كان على «فَعْلٍ» لقالوا فيه: فَعِيلٌ<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

\* «بأي الوصف من «فَعْلٌ» على ثمانية: «فَاعِلٌ»، ك: غافِر، وقَار، وخامِض.

ع: في يَفْعِي: أن منهم من عدَّ من ذلك: عَثَرَ اللبنُ فهو عَثَرٌ، بمعنى ثَخُرَ، وهذا مردود؛ لأن ابن<sup>(٤)</sup> طريف حكى في «أفعاله<sup>(٥)</sup>»: عَثِرَ مثلثُ الثاء، فعلى هذا يكون «عَثَرٌ» مبيثًا على «عَثَرَ» بالفتح على القياس.

و«فَعْلٌ»، ك: أَغْطَبَ<sup>(٦)</sup>، وأَكْثَرَ<sup>(٧)</sup>، و«فَعْلَانٌ»، ك: جَبَانٌ، و«فَعَالٌ»، ك: شُخَاعٌ، و«فَعْلٌ»، ك: ضَخَمَ، وشَهَمَ، و«فَعِيلٌ»، ك: طَرِيفٌ، و«فَعْلٌ»، ك: بَطَلٌ، وعَسَنَ،

(١) الحاشية في: ٢٠/أب.

(٢) لعله في كتابه «لحن العامة»، ولم تُقف عليه فيما احتاره من باقوت الجموي، ولا فيما جمعه د. عامر باهر الحياي في بحثه: «نصوص من كتاب لحن العامة لأبي حاتم السجستاني جمع وتوثيق ودراسة، وينظر: تحفة المجد الصريح ٢٢.

(٣) الحاشية في: ٢٠/أب.

(٤) هو عبدللك القرطبي، أبو مروان، كان حسن التصرف في اللغة، أخذ عن ابن القوطية، وهذَّب كتابه في الأفعال، توفي في حدود سنة ٤٠٠. ينظر: إنباء الرواة ٢/٢٠٨، ونبذة الوعاة ١١١/٢.

(٥) لم تُقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: الأفعال لابن القوطية ٢٠٤.

(٦) الخطبة: لو كُثِرَ مشرب حمرة في صقرة. ينظر: القاموس المحيط (خ ط ب) ١/١٥٧.

(٧) الكثرة في اللون: تبيض الصفاء. ينظر: القاموس المحيط (ك د ر) ١/٦٥٢.



و"فُعِلَ"، ك: حُفِلَ، وسَيِّدٌ<sup>(١)</sup>.

وأفعل فيه قليل وفعل وبسوى الفاعل قد يغني فعل

(خ١)

\* [و«أَفْعَل» فيه قليل و«فَعَلَ»]: حَطَبَ فهو أُحْطَبَ، وَكُنْزَ فهو أُكُنْزَ، ونَصَبَ، وخَسَنَ<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «قد يغني فعل»: مِمَّا ظَهَرَ لِي أَنَّ قُلْتُ: لَمْ يَزَلْ طَبِيًّا، فَمَا صَارَ شَيْخًا أَشْهَبَ إِذَا هُوَ عَقِيفٌ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

صَبَا مَا صَبَا حَتَّى غَلَا الشَّيْبُ وَأَشْهَبَ فَلَمَّا غَلَا قَالَ لِبَنَاتِي: اتَّعِدِي<sup>(٤)</sup> والخاص: أَنَّهُ يُقَالُ: طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ، وَشَاخَ فَهُوَ شَيْخٌ، وَشَابَ فَهُوَ أَشْهَبٌ، وَغَفَّ فَهُوَ غَفِيفٌ.

ع: هَذَا عَكْسُ الْقَوْلِ فِيهِ:

مَا ذَا صَبَاةٍ عُهُدْتُ فِي الطَّبَا  
فَكَيْفَ تُبْمَتُ وَبِمَتَ أَشْبَابًا<sup>(٥)</sup>؟

(خ٢)

\* قوله: «وبسوى<sup>(٦)</sup> الفاعل» البيت: قَالَ فِي "شَرْحِ الْمُشْتَدِّ"<sup>(٧)</sup>: وَإِنْ جَاءَ فَاعِلٌ

(١) الحاشية في: ٨٢.

(٢) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٣) هُوَ دُرَيْدُ بْنُ الْعُشَّةِ.

(٤) بَيْتٌ مِنَ الطُّوَيْلِ. يُنْظَرُ: الدِّيَّانُ ٦٩، وَالْأَصْمَعِيَّاتُ ١٠٨، وَالشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ٧٣٩/٢، وَجَهْرَةُ اللُّغَةِ ٢٩٨/١، وَشَرْحُ الْحِمَاةِ لِلْمُرَاوِقِيِّ ٨٢١/١، وَتَوْجِيهِ الْمَنَعِ ٢٣٥.

(٥) بَيْتَانِ مِنَ مَشْهُورِ الرِّحْرِ، لَمْ تُكَلَّفْ عَمَّا عَلَى نَسِيَةٍ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤٠٠/١.

(٦) الحاشية في: شَهْرُ الْوَرَقَةِ الرَّابِعَةِ الْمُلْحَقَةُ بَيْنَ ٢٢/ب وَ ٢٣/أ.

(٧) كَذَا فِي الْمَحْصُولَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي مَتْنِ الْأَثْنَةِ: «وَبِسْوَى». يُنْظَرُ: الْأَثْنَةُ ١٢٦، الْبَيْتُ ٤٦١.

(٨) شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ١٢٥/٢، ١٢٦.



"فَعَلَّ" على غير "فَاعِلٍ" فهو محمولٌ على غيره؛ لثَبَتِهِ معنويًّا، كذ: خَلَّ فهو خَلِيلٌ، وطَاب فهو طَيِّبٌ، وشَاب فهو أَشْيَبٌ، حُمِلَتْ على: عَظُمَ، وَخَادَ، وَطَحَطَ<sup>(١٠٠)</sup>.

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل

(خ١)

\* «وزنة المضارع»: أي: وذو زنة، بدليل للمعنى<sup>(١٠١)</sup>.

\* ع: وزَّعًا جاء على وزن "فَاعِلٍ"، قالوا: أَثْقَلَ المَكَانُ<sup>(١٠٢)</sup> فهو باقِلٌ، وَأَوَزَّنَ الشَّجَرُ فهو وَارِسٌ، إذا أَوَزَّقَ<sup>(١٠٣)</sup>، لم يعرف الأصمعي<sup>(١٠٤)</sup> غيره<sup>(١٠٥)</sup>.

وحكى الثَّخَامُ<sup>(١٠٦)</sup> عن الميزْدَ<sup>(١٠٧)</sup> أنه قد قيل: أَثْقَلُ فهو مُثْقِلٌ، قال: ومن قال: باقِلٌ قال: بَقْلٌ؛ وإلا بَطَلَتْ أصولُ النحويين.

وحكى الأصمعي<sup>(١٠٨)</sup>: أَثْقَعَ العَلامُ فهو باقِعٌ.

قال الثَّخَامُ<sup>(١٠٩)</sup>: وَيَقْوِي قولَ الميزْدَ أن أبا عُبَيْدَةَ<sup>(١١٠)</sup> حكى: أَوَزَّقَ، وَوَزَّقَ، وَأَنَّ

(١) الشَّمَطُ: يُمَاشِ الرُّسُ نَقَالَهُ سَوَادَهُ. ينظر: القاموس المحيط (ش م ط) ٩/١٠٩.

(٢) الحاشية في: ٨٣.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) أي: أثبت واضعًا. ينظر: القاموس المحيط (ب ق ل) ٢/١٢٨٠.

(٥) ينظر: التنقيب للكرخ ١/٥٧٧، وقذيب اللغة ٩/١٤٢.

(٦) ينظر: الغرب المصنف ٢/٦٠٠، وقذيب اللغة ٩/١٤٢.

(٧) كذا في المخطوطة، وفي الغرب المصنف: غورهما.

(٨) ٢٩٧ ت. ضيف، ٤٠٦ ت. الجاني، ولم أقف في مطبوعته على الحكاية عن طرود.

(٩) لم أقف على كلامه.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه ما في الغرب المصنف ٢/٦٠٠، وقذيب اللغة ٣/١٤٨: الكسبي، ويذكره أن ابن هشام نقل قريبًا أن الأصمعي لم يعرف غير أَثْقَلُ وَأَوَزَّنَ فهو باقِنٌ ووَارِسٌ.

(١١) لم أقف على كلامه في مطبوعتي كتابه للتذكير ولا في غيره.

(١٢) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: عُبَيْدٌ، وحكاية الثَّقَيْنِ في الغرب المصنف ٢/٦٠٠ من



غيره<sup>(١)</sup> حكى: نَفَعَ الغلام.

ع: وقد اعترض ابن الخشاب<sup>(٢)</sup> على الحريري<sup>(٣)</sup> في قوله: «عاهدك الله ثُدْ نَفَعْتُ»، وقال: لمعروف: أُنْفَعْتُ، كذا حكاه أهل اللغة: ابن السكيت<sup>(٤)</sup> ومن قبله.

قلت: وجاء ابن بُزْري<sup>(٥)</sup> فردّ على ابن الخشاب بأنه قد جاء: نَفَعْتُ، وأدّ عن حكاهما: ابن القطّاع<sup>(٦)</sup>، وابن طريف<sup>(٧)</sup>، وابن القويّني<sup>(٨)</sup>، قالوا<sup>(٩)</sup>: وحكوا أيضا: نَفَلَ، ووَزَنَ، وإنما اختارها الحريري<sup>(١٠)</sup> لتوافق ما بعدها من «شجع»<sup>(١١)</sup>.

(٢٤)

كلام أبي عبيد نفيه.

(١) ينظر: الأفعال لابن القوطية ١٦١، والمخصص ٣٥٥/٤، وتجليد كتاب الأفعال لابن المقطاع ٣٧٤/٣، وفعلت وأفعلت للموالي ٧٧.

(٢) الرد على الحريري في اللغات ٤٦٧.

(٣) اللغات ٢٥٨.

(٤) إصلاح للنطق ١٩٨، ٢٥٦.

(٥) الانتصار للحريري ٤٦٧.

(٦) هو علي بن جعفر بن علي الشُعْدي الصَّقَلِي، أبو القاسم، كان إمام وقته بمصر في اللغة والأدب، له: كتاب الأسماء، وكتاب الأفعال، وحوادث على الصحاح، وغيرها، توفي سنة ٥١٥.

ينظر: معجم الأدباء ١٦٦٩/٤، وإنباء الرواة ٢٣٦/٢، وبغية الوعاة ١٥٣/٢.

(٧) تهذيب كتاب الأفعال ٣٧٤/٣.

(٨) لم ألق على حكايته.

(٩) هو محمد بن عمر بن عبدالعزيز القرطبي، أبو بكر، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن أبي علي الفاي، له: الأفعال، وشرح رسالة أدب الكتاب، وللقصور والممدود، وغيرها، توفي سنة ٣٦٧.

ينظر: معجم الأدباء ٢٥٩٢/٦، وإنباء الرواة ١٧٨/٣، وبغية الوعاة ١٩٨/١.

(١٠) الأفعال ١٦١.

(١١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: قال، أي: ابن بُزْري، وفي الانتصار: وكذلك حكوا.

(١٢) الحاشية في: ٢٠/ب.



\* وَرَبَّمَا حَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى وَزْنِ "فَاعِلٍ"، أَوْ 'مَفْعُولٍ' (١):

فَالأَوَّلُ: نَحْوُ قَوْلِهِ: أَوَزَسَ الرَّثْثُ فَهُوَ وَارِسٌ، وَأَيَقَعَ الْغَلَامُ فَهُوَ بَاقِعٌ، وَأَبْقَنَ لِمَكَائِلَ فَهُوَ بَاقِنٌ، وَجَاءَ: مُبْقِلٌ، قَالَ (٢):

أَعَاشِي بَعْدَكَ وَادِ مُبْقِلٌ

أَكُنْ مِنْ خَوْفَانِهِ وَأَنْسِلْ (٣)

وَأَوَزَى وَارِقٌ، قَالَ (٤):

كُنَّا نَحْبِبُكَ نَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ (٥)

وَقَدْ غَكَّسُوا ذَلِكَ، إِذْ قَالُوا: خَبَّهْ فَهُوَ حَجَبٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: خَابٌ، غَمَّ الرَّجُلُ بِمَعْرُوفِهِ فَهُوَ مُعَمٌّ، وَلَمْ يَتَأَنَّ الْقَوْمُ فَهُوَ مُلَمٌّ، وَسَمِعَ فِي هَذَيْنِ أَيْضًا: مَقْعَانٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: عَاقٌ، وَلَا: لَاقٌ.

وَالثَّانِي: فِي قَوْلِهِ: أَعَقَّتْ فُهِىَ عَقْوَى، إِذَا حَمَلَتْ (٦)، وَأَخْضَرَتْ النَّاقَةَ لُحَى عَصْوَى، إِذَا ضَاقَ جَمْرُ لَيْبِهَا (٧)، وَقَالُوا فِي الْفَعْلِ: فَعَلْتُ، وَأَفْعَلْتُ، فَيَكُونُ "عَقْوَى"

(١) كَمَا فِي الْمَعْرُوفَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: 'قَوْلٌ'، كَمَا سَيَأْتِي.

(٢) هُوَ شَوَّادُ بْنُ أَبِي شَوَّادٍ الْإِسْطَاقِي.

(٣) يَتَنَبَّأُ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجُلِ. الْحَوْذَانُ: نَبْتٌ، وَأَنْسِلَ: أَشْتَرُّ حَقٍّ يَسْقُطُ عَلَى الشَّعْرِ. يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ ٩٨/١، ٢٢٢/٢، وَتَسَامُ ١٨٦، وَتَحْكُمُ ٢١٣/٢، ٤٩٨/٣، ٤٩٩/٨، وَالْأَوَّلِي فِي شَرْحِ أَعَالِي الْقَالِي ٥٧٣/١.

(٤) هُوَ عَلِيٌّ بْنُ أَرْقَمِ الْبُشَيْرِي.

(٥) عَمَرُ بْنُ سَيْفٍ مِنَ الْقُطَيْبِ، وَصَدْرُهُ:

وَبَرَّمَا تَوَلَّيْنَا بَوَّاحًا مُنْقَشِعًا ...

تَعْلُو: تَتَلَوَّلُ لِرُغْمٍ. يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ١٣٤/٢، وَالْأَصْعِمَاتُ ١٥٧، وَالْأَصُولُ ٢٤٥/١، وَالْإِنصَافُ ١٦٤/١، وَشَرْحُ التَّهْسِيلِ ٤٣/٢، وَالتَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١٧٠/٥، وَالْمَقَاصِدُ السَّحْوِيَّةُ ٧٦٧/٢، وَتَرْغَاتُ الْأَدَبِ ٤١١/١٠.

(٦) يَنْظُرُ: إِصْلَاحٌ لِلطَّلَقِ ١٧٢، وَالتَّحْبُوبُ لِكِرَاعٍ ١٤٠/١.

(٧) يَنْظُرُ: الْأَفْعَالُ لِابْنِ الْقُوطَيْبَةِ ٣٨، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ ١٣٨/٤.



و'أخصّو' من باب ما استغنى فيه بما لشالتي عشا لغيره، لا من باب إقامة وزن مقام وزن مهجور<sup>(١)</sup>.

مع كسر مثلو الأخير مطلقا وحزم ميم زائد قد سبقا

(خ١)

قائدة: قال ابن قتيبة<sup>(٢)</sup>: قال غير واحد: كل 'أفعل' فالاسم منه: 'مفعِل' بالكسر، وجاء حرف نادراً لا يعرف غيره بالفتح، قالوا: أشهب الرجل فهو مشهب، بالفتح، ولا يكسر.

قال ابن السكيت<sup>(٣)</sup>، عن أبي عليّ البغدادي<sup>(٤)</sup>: إن أشهب فهو مشهب بالفتح بمعنى: غرّف وذهب عقله وتكلّم بما لا يفعل، فإذا تكلّم بالصواب فأكثر قيل: مشهب، بالكسر<sup>(٥)</sup>، وحكى أبو عمرو السطّار<sup>(٦)</sup>: 'أفْعَج' فهو مُفْعَج، إذا افتقر<sup>(٧)</sup>، وأخصّص فهو مُخصّص، إذا نكح<sup>(٨)</sup>. انتهى.

ع: فانظر إلى متع ابن قتيبة أن يقال: مشهب، وإلى إجازة القاريّ لذلك، وهو الصواب، ولعلّني الذي ذكره من التفريق مناسب؛ لأن 'أفْعَل' مع للفتح يكون بمعنى يقلل للمعول، لأن الفاعل في الحقيقة هو الله تعالى، والشخص مفعول، فبذلك صغ

(١) الحاشية في: ٨٣.

(٢) أدب الكاتب ٦١١.

(٣) الاقتصاد ٢/٣٤٠، ٣٤١.

(٤) هو القاري، ولم أقف على كلامه، وينظر: شمس العلوم ٥/٣٢٤٩، والتبعية والإيضاح ١/٩٧، وفتح الطيب ٧٧/٤.

(٥) ينظر: الفحكم ٤/٢٢٢، والمخصص ١/٢١٤، ٣٥٧/٤.

(٦) لم أقف على كلامه، وقد رواها غيره. ينظر: الأقطاف ١٦، وتذريب اللغة ٤/١٤٤، ١/٨٣، ٥٧، ١١.

(٧) ينظر: المنتخب للكراع ١/٥٦٠، والمخصص ٤/٣٥٩.

(٨) ينظر: تذريب كتاب الأفعال لابن القطّاع ١/٢٢١.



الفتح، ومع الكسر المُكَيَّرُ الشَّعْصُ، ولا يُسَالُ عَمَّا وَزَدَ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «مع عَشْرِ»: وَثَمًا مَنَعُوا إِنْبَاغًا إِنَّمَا يَنْعُدُ مِنْ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ، قَالُوا: هُوَ مُنْعَتَرٌ مِنَ الْجَبَلِ، أَوْ إِنَّمَا قِيلَ مِنْ مِمَّ الْفَاعِلِ، قَالُوا: أَتَلَّزَ فَهُوَ مُتَلَّزٌ، وَثَمًا فَتَحُوا شَدُودًا، قَالُوا: سَهَبٌ<sup>(٢)</sup> إِذَا أَكْثَرَ فِي الْكَلَامِ، وَإِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ لَذَعِ الْحَيَةِ، فَهُوَ مُشَهَبٌ<sup>(٣)</sup>، وَالْقَجْ، إِذَا انْقَرَّ، فَهُوَ مُنْقَجٌ، وَأَحْصَنَ فَهُوَ مُحْصَنٌ<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «وَعَضَمَ مِمَّ»: وَثَمًا كَسَرُوا إِنْبَاغًا، قَالُوا: مِثْلُ<sup>(٥)</sup>.

وإن فُتِحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ الْكُسْرُ صار اسم مفعول كمثّل المنتظر

(خ٢)

\* وَتَحْدَانِ لَفْظًا فِي نَحْوِ: مُتَقَارٍ، وَمُتَقَرٍّ، تَقُولُ: اللَّهُ مُتَقَارٌ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنَيْدٌ مُتَقَرٌّ ثَوْبَ عَمْرٍو، وَمُحَمَّدٌ مُتَقَارٌ اللَّهُ تَعَالَى، وَثَوْبٌ نَيْدٌ مُتَقَرٌّ<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «وَأَنَّ فَتَحَتْ» الْبَيْتَ: وَذَلِكَ التَّوَارِثُ يَقَعُ لِلْمَفْعُولِ، فَإِنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ فَتْحٍ مَا قِيلَ آخِرُهُ فِي الْمَضَارِعِ، كَمَا قَدَّمْنَا فِي بَابِ التَّيَابَةِ<sup>(٧)</sup>، فَا: مُكْرَمٌ يُشَبِّهُ: يُكْرَمُ، وَيُسْتَحْرَجُ يُشَبِّهُ: مُسْتَحْرَجٌ<sup>(٨)</sup>.

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرَد زنة مفعول كآت من قصد

(خ١)

(١) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٢) كُتِلَا فِي الْمَحْطُومَةِ، وَالصَّوَابُ: أَشْهَبَ.

(٣) ينظر: جوهرة اللغة ٣٤١/١، والصحاح (ص ه ب) ١٥٠/١.

(٤) الحاشية في: ٨٣.

(٥) الحاشية في: ٨٣.

(٦) الحاشية في: ٨٤.

(٧) هو باب التائب عن الفاعل، وتقدم ذلك في ص ٤٩٩.

(٨) الحاشية في: ٨٤.



\* قوله: «وفي اسم مفعول» البيت: بخط شيخنا<sup>(١)</sup> قال: وجدت بخط الوزير<sup>(٢)</sup> المتعري<sup>(٣)</sup>: رثاء مفسور، ولوزن<sup>(٤)</sup> مفسر، ويجوز: لوز مفسور، ولا يجوز: رثاء مفسر، لأن اللوز يُفسر مرة بعد أخرى، بخلاف الرثاء<sup>(٥)</sup>.

\* زعم الأهوازي<sup>(٦)</sup> النحوي في «شرح مؤخر الرثائي»<sup>(٧)</sup> أنه لا يُستعمل من «تفع» اسم مفعول، فلا يقال: هذا عتق<sup>(٨)</sup>.

\* ع: ثَمَّا قالوا «مفعول» في الرائد على الثلاثة، كقولهم: أحله الله من الحلى، قال النحاشي<sup>(٩)</sup>: ولم يُسمع إلا: تَحْمُومٌ، وكذا: أسَّله الله<sup>(١٠)</sup>، وأَهَمَّ، وقالوا: أَلْجَيْتَهُ، والأَكْثَرُ: تَحْرُوبٌ، وقالوا: تَحْبٌ، وأسغدته فهو مَسْغُودٌ، وأَبَرَّ الله حَجَلَك، ولا يكادون يقولون إلا:

(١) لعله عبد الغليف بن الرزق.

(٢) هو الحسين بن علي بن الحسين المصري، أبو القاسم، عرف بالمعري وليس بمعري الدار، أديب شاعر، أتى عليه المعري، له: الإنش، ومختصر إصلاح للتلقي، وغيرهما، توفي سنة ٤١٨. ينظر: معجم الأدباء ١٠٩٣/٣، وسر أعلام النبلاء ٣٩٤/١٧.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كنا في المخطوطة، وأعله سهو، صوابه: لوز.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الرابعة للتحفة بين ٢٢/ب و ٢٣/أ.

(٦) قال القسطلي: «أبو الحسن الأهوازي، نحوي من الأهواز، لا أعرف شيئا من حاله، وذكر أنه شرح «لوجز» لابن السراج، وقال أبو حيان: «ورأيت في «شرح لوجز» الذي للرمان في النحو، وهو تأليف رجل يقال له: الأهوازي، وليس بأبي علي الأهوازي للقرني»، وطبع له سنة ١٤٣٠: كتاب الجهار في اللغة. ينظر: إنباء الرواة ١١١/٤، والتذيل والتكميل ٣٦٠/١٠، والبحر المحيط ٥١١/١.

(٧) لم أقف على ما يقيد بوجوده. وعنه نقل في: البحر المحيط ٥١١/١، ٦٠١/٦، والتذيل والتكميل ٣٦٠/١٠.

(٨) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٩) صناعة الكتاب ٢٩٧ (ت. ضيف)، ٤٠٧ (ت. الجدي)، وسباق المطبوعين مختصر.

(١٠) أي: أصابه بداء الشن. ينظر: القاموس المحيط (س ل ل) ١٣٤٢/٢.



مُتَبَرِّزٌ، وأخذه الله، قال النخاس: ولا نعرف أنه<sup>(١)</sup> يقال إلا: يَحْتَرِزُ<sup>(٢)</sup>.

\* [«كَاتَبَ مِنْ قَصْدٍ»]: ع: فيه تَجَرَّزٌ، وحقيقته: إذا تَجَرَّزْنَا، وجمعه: مَأْعُودٌ من الفعل - أن يقول: «كَاتَبَ مِنْ قَصْدٍ»؛ لأن نحو: فَضْرُوبٌ مِنْ: ضَرَبَ، لا مِنْ: ضَرَبَ<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «الطَّلَاحِي»: ومن ثمَّ كان حُكْمًا أن يقال: تَغْلُوقٌ، وَغَطْلُوقٌ، وَغُتْلُوقٌ، وَغُلُصُوقٌ، وَسَطْرٌ مَلْحُوقٌ، وفي ذلك يقول أبو<sup>(٤)</sup> الأسود: فيما رَوَى ابنُ بُرَيْ<sup>(٥)</sup> وغيره:  
وَلَا أَقُولُ لِثَابِ الدَّارِ: تَغْلُوقٌ وَلَا أَقُولُ لِحِلِّ الحَلِيِّ<sup>(٦)</sup>: تَغْطُوقٌ  
وَلَا أَقُولُ لِمَتَوَى الحَرِّ: تَغْلُوقٌ وَلَا أَقُولُ لِدَفِّ الثَّيَابِ: غُلُصُوقٌ  
وَلَا أَقُولُ لِمَنْطَرٍ مَلْحِي أَبْدًا نَبْزَ الشُّطْرِ وَلَوْ غَدَّبْتُ: مَلْحُوقٌ<sup>(٧)</sup>

(١) غير واضحة في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) هو ظالم بن عمرو بن سفيان السُّوَلِي البصري، أحد سادات التابعين، وأول من تكلم في النحو، روى عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، توفي سنة ٩٩. ينظر: معجم الأديباء ١/٤٦٦، وإنشاء الرواة ١/٤٨، وبيعة الوعاة ٢/٢٢.

(٥) لم أقف على روايته.

(٦) كنا في المخطوطة، ولم أتيها، وعند ياسين: حلي الحلي.

(٧) أبيات من البسيط، لم أقف إلا على الأول منها مع تمة له:

وَلَا أَقُولُ لِقِدْرِ القَوْمِ: فَدَحَيْثٌ وَلَا أَقُولُ لِثَابِ الدَّارِ: تَغْلُوقٌ

لَكِنْ أَقُولُ لِثَابِ: مَغْلُوقٌ، وَمَغْلُوقٌ يَغْزِي وَقَالَهَا دُلٌّ وَابْرِي

وذكر الجاحظ أن البيت الأول ضمن قصيدته في لحن العامة. والذِّف من كل شيء: حاله، كما في: القاموس المغيص (د ف ف) ١٠٨٠/٢. ينظر: الديوان ٣٥٣، والبرصان والفرحان ٤٣٧، وإصلاح اللصق ١٤٢، والقصيح ٢٦٢ (ت. مذكور)، ولصحيح التصحيح ٥٣، ١٦١، والبراع ٣٩٦، والصحيح (غ ل ي) ٢٤٤٨/٦، ونج العروس (غ ل ي) ٢٥٩/٢٦.



ع: وكان الذي وَهَمَ مَنْ قال: مَغْلُوقٌ قَوْلُهُمْ: غَلَّقُ الباب، يقال: أَمَرْتَهُ بِغَلْقِ الباب، وإنما هذا مصدرٌ جارٍ على غير الصدر، وإنما التماس: إِغْلَاقُ الباب، وقال المختلري:

وَأَبْدَى الثَّلَاثِي قَبْلَ إِغْلَاقِي تَابِي<sup>(١)</sup>

فهذا هو الأصل<sup>(٢)</sup>.

\* جاء: أَلْغَلَّتْهُ فهو مَفْعُولٌ من: أَحْبَبْتَهُ، وَأَخْرَجْتَهُ، وَأَخَذْتَهُ الله، وَأَرْكَبْتَهُ، وَأَقْرَبْتَهُ<sup>(٣)</sup>، وَأَرْزَقْتَهُ<sup>(٤)</sup>، وَأَرْزَقْتَهُ، وَأَشْأَدْتَهُ<sup>(٥)</sup>، وَأَحْتَشَى، وَأَهَمَّتْهُ من: أَحْتَمَى، وَأَرْغَفْتَهُ، أَيْ: أَدْعَرْتَهُ<sup>(٦)</sup>، وَأَرْزَقْتَهُ، أَيْ: مَلَكْتَهُ<sup>(٧)</sup>، وَأَرْغَدْتَهُ، قال<sup>(٨)</sup>:

تَمَعِي رُغْنِي أَلْوَجِ أَدْوَدِي بِهِ عَنْ عَرْضِهِمْ وَلَمْ يَبْصِي غَيْرَ مَرْغُودِي<sup>(٩)</sup>  
ولم يقولوا في الفعل إلا: أَرْغَدْتَهُ، وَأَرْزَقْتَهُ الله زَيْدًا<sup>(١٠)</sup>.

(١) حذر بيت من العلويين، وصدره:

فَوَاقِلًا لَعَبِي سَاءَ سَوَاءَ فَعَلِي

...

ينظر: للقامات ١٤٦.

(٢) الحاشية في: ٨٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٦٢/١، ولم يجرها لابن هشام.

(٣) الكُرَار: داء من شدة البرد. ينظر: القاموس المحيط (ك ز ز) ٧١٩/١.

(٤) أَيْ: أَصَابَهُ الْفَرُّ، وَهُوَ الْبُرْدُ. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ر) ٦٤٢/١.

(٥) من الأرض والشلالة والشلودة، وكلها بمعنى الركام. ينظر: الغرب للمصنف ٥٩٨/٢.

(٦) ينظر: الجيم ٤٨٨/٢، وللحصى ٣٥٧/٣.

(٧) ينظر: الصحاح (ر ق ق) ١٤٨٣/٤.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) بيت من البسيط. الثلاثي: نوع من الرماح، كما في: تاح العروس (ر د د) ٨٦/٣٥،

والقريص: الخنمة بين الجنب والكنف، كما في: القاموس المحيط (ف ر ص) ٨٤٩/١. ينظر:

شرح السهيل ٧١/٣، والفنيل والنكميل ٣٠١/١٠.

(١٠) الحاشية في: ٨٤.



\* لَحَنَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُمْ: التَّخَشُّوسَاتِ، وَفِي "الْكُشَافِ"<sup>(١)</sup>: وَرُئِيَ: ﴿تَحَسُّسٌ﴾<sup>(٢)</sup> من: حَسَّه، إِذَا شَغَرَ بِهِ، وَمِنْهُ: الْحَوَاسُّ، وَالتَّخَشُّوسَاتِ<sup>(٣)</sup>.

وَنَابَ نَفْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوَ فَنَابَةٍ وَفِي كَحِيلٍ

(خ ١)

\* ع: «طو»: أَي: وَصَفَ ذُو زَيْلَةٍ "فَعِيلًا"، فَخُذَفَ الْمَوْصُوفُ وَالْمُضَافُ<sup>(٤)</sup>.

\* ع: وَنَابَ أَيْضًا عَنْ اسْمِ مَفْعُولٍ الزَّائِلِ عَلَى الثَّلَاثَةِ، نَحْوُ: أَغْلَقْتُ الْقَسْلَ فَهُوَ غَقِيذٌ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ جَعَلْتَ ضَمِيرَ: «عَنْهُ» لَاسْمِ الْمَفْعُولِ مَطْلَقًا دَخَلَتْ الْمَسَائِلُ<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* قَالَ فِي "الْتَّشْهِيلِ"<sup>(٧)</sup>: إِنَّهُ كَثِيرٌ، وَمَعَ كَثْرَتِهِ لَا يَنْقُصُ.

فَسُيِّلَتْ عَنْ هَذَا، فَأُجِيبَتْ بِأَنَّ الْقِيَاسَ يُسْتَدْعِي شَيْئَيْنِ: كَثْرَةُ التَّقْيِيسِ عَلَيْهِ، وَكَوْنُهُ جَارٍ<sup>(٨)</sup> عَلَى الْقِيَاسِ، وَهَذَا يُجِدُ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي، فَإِنَّهُ جَارٍ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّنَاتِيثِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، فَلَوْ جُعِلَ هَذَا النَّوعُ قِيَاسًا مِنْ حَيْثُ الصَّوْغُ عَلَى "فَعِيلٍ" لَكَانَ إِذَا أُنْ يُؤْنَتْ عَلَى الْقِيَاسِ، فَتُحَالَفَتْ لِمَقْيَاسٍ عَلَيْهِ، أَوْ لَا يُؤْنَتْ، فَتُجْعَلُ بَابٌ مَطْرُوءٌ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ<sup>(٩)</sup>.

(١) ٤٨/٣.

(٢) مريم ٩٨، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي حَبِيبٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَنِيِّ وَمُوسَى بْنُ عِيسَى الْجَمْعِيُّ. يَنْظُرُ: مُخْتَصَرُ ابْنِ حَالَوَيْهِ ٨٩، وَشَوَازُ الْقِرَاءَاتِ لِلْكَرْمَانِيِّ ٣٠٤.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ٨٤، وَتَقْلَهُهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَثْنَةِ ٤٦٢/١، وَلَمْ يَعْزِمْ لَابْنَ هِشَامٍ.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢٠/ب.

(٥) أَي: أَغْلَبَتْهُ حَتَّى غَلَبَتْ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمُغْنِي (ع ق د) ٤٣٧/١.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢٠/ب.

(٧) ١٣٨.

(٨) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: جَارِيًا.

(٩) الْحَاشِيَةُ فِي: ٨٤، وَتَقْلَهُهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَثْنَةِ ٤٦٣/١، ٤٦٤.



(١٥)

\* التَّيْلُكُ<sup>(١)</sup> المَوْثُلُ<sup>(٢)</sup> صَاحِبُ حَتَا<sup>(٣)</sup>: الآلة التي يُعَاجُ به<sup>(٤)</sup>، وهو مبنية من ثلاثي - يجيء على "يُفَعَّل"، وعلى "يُفَعَال" بكسر الميم، كذا...<sup>(٥)</sup>، واليَكْسَنَةُ، والمِصْفَدَةُ، أرادوا أن يفرقوا بالكسر بين اسم الآلة وبين المصدر والمكان...<sup>(٦)</sup> بالكسر: ما يُفَصُّ به، وبالفتح: المصدر والمكان.

ومنه: يَنْخُلُ الحَصَاد، ومِصْلَةٌ للإبرة...<sup>(٧)</sup>، ومِصْرَقَةٌ، ومِصْرَفٌ، ومِصْرَاضٌ، ومِصْرَاحٌ، ومِصْرَبَاحٌ.

وقيل: إن "يُفَعَّلًا" مقصور من "يُفَعَال"،...<sup>(٨)</sup> بذلك أن كلَّ ما جاز فيه "يُفَعَّل" جاز فيه "يُفَعَال"، نحو: يَمْزِرُضٌ ومِزْرَاضٌ، ومِصْرَاحٌ ومِصْرَاحٌ،...<sup>(٩)</sup> الألف للمبالغة، قال<sup>(١٠)</sup>:

إِذَا الْفَعْلُ لَمْ يَرْكَبِ الْأَهْوَالَ

(١) هو إسماعيل بن علي الأيوبي، عماد الدين، أبو الفداء، كان حميرًا على دمشق للملك الناصر محمد بن قلاوون، ثم عُيِّنَ على حماة سنة ٧١٧، وله معرفة بالأدب والنحو والفلك والطب، له: لمختصر في أخبار البشر، والكُنَائِشُ في النحو والصرف، وغيرهما، توفي سنة ٧٣٢، ينظر: أعيان العصر ٥٠٣/١، والوأي بالوفيات ١٠٤/٩.

(٢) الكُنَائِشُ ٢٩٧/١، ٢٩٨.

(٣) هي إحدى مدن الشام الكبيرة، يمر بها نهر العاصي. ينظر: معجم البلدان ٣٠٠/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والعبارة في الكناش: ذكر اسم الآلة، وهو ما يعالج به وينقل.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وهي في الكناش: العظيمة. ينظر: الصحاح

(٨) س ل ل ١٧٣١/٥، والمحكم ٢٩١/١٠.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) لم أنف له على نسبة.



فَأَبْغُ لَهُ الْجِرَاءُ وَالْمُكْحَلَا

... (١٩) لَهِ وَعُدُّهُ عِيَالًا (٢٠)

وليس كل ما جاز فيه 'يُفْعَال' جاز فيه 'يُفْعَل'.

وقد شد بالضم: ...<sup>(٢٧)</sup>، والفنخ، والدق، والدخن، والمخلة،  
البحرية<sup>(٢٨)</sup>، والمض<sup>(٢٩)</sup>، والمض<sup>(٣٠)</sup>، والمض<sup>(٣١)</sup>.

أيضاً وجاء...<sup>(٩)</sup> القنارة، والتمنقل، وهو اسم للخنثى، ذكره الألفري<sup>(١٠)</sup> وغيره، وفي الحديث<sup>(١١)</sup> أنه نعى النساء...<sup>(١٢)</sup> الخروج إلا عجوراً في تمنقليها، أي: خنثيها<sup>(١٣)</sup>.

واسم الألة...<sup>(١٤)</sup> ثالثة ألف...<sup>(١٥)</sup> أيضاً، كذا العمامة، والجرباب، والوسادة، وشد بالفتح: بالقباء<sup>(١٦)</sup>.

- (١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وهي في مصدري البيت: واسع.  
(٢) أبيات من مشطور الرجز. ينظر: الحكم ٤١/٣، والمخصص ٣٧٧/١.  
(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.  
(٤) هي وعاء الأثنان. ينظر: القاموس المحيظ (ح ر ح) ٨٦٦/١.  
(٥) هو السيف. ينظر: القاموس المحيظ (ن ص ل) ١٤٠٣/٢.  
(٦) هي الوجلة. ينظر: تاج العروس (م ل أ) ٤٣٨/١.  
(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.  
(٨) غلب اللغة ١٢٨/٩. والأزهري هو محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، عالم باللغة، أخذ عن المازني ونقطوه، وأخذ عنه الهروي، له: غلب اللغة، وتفسير ألفاظ العرب، وغيرهما. توفي سنة ٣٧٠. ينظر: نزهة الألباء ٢٣٧، ومعجم الأدباء ٦٣٢١/٥، وبلغى الوعاة ١٩/١.  
(٩) أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٥١١٧ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه.  
(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.  
(١١) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٨٢/٥، ونهاية في غريب الحديث ٣٦٥/٤.  
(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.  
(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.  
(١٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكناش: القباء، وهو نوع من الثياب. ينظر: القاموس المحيظ (ق ب و) ١٧٣٣/٢.  
(١٥) الحاشية في: ٤/١.



## الصفة المشبهة باسم الفاعل

(١خ)

\* قال في "شرح الغنمة"<sup>(١)</sup>: يتناول حدُّ الصفة نحو: عسبن، وشههم، ونجبل، من أمثلة الصفات التي لا تجري على حركات الفعل وسكتاته، ونحو: ظامر<sup>(٢)</sup>، ومحمّر، وثنيبط، مما دلّ على فاعلٍ حاضرٍ، وكان موازناً للفعل، لأنه اسمٌ فاعلي. لكن انكرت إضافته إلى الفاعل<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

\* كُتِبَ على حدِّ الصفة المشبهة كلاماً شاقاً في رأس الورقة بعد هذه<sup>(٤)</sup>، فتأثّر<sup>(٥)</sup>.

\* اعلم أن منهم من منبسط الصفة المشبهة بأنها الصفة الدالة على معنى ثابت مبالغة<sup>(٦)</sup> لوزن المضارع.

وزد المؤلف<sup>(٧)</sup> الوصف الأول بأنها تُبنى من نحو: غرض، وطراء، والثاني بأنهم يعشّون منها نحو: معتدل القامة، ومتطلق السان، ونحو ذلك من أسماء الفاعلين المؤدية من المعاني ما يؤده "قويلاً" وغيره مما لا يُوازن للمضارع.

وعُدل إلى منبسطها بأنها الصفة الصالحة للإضافة إلى الفاعل في المعنى باستحسان. قال: فخرج بذلك: الاسمُ الفاعل المتعدي مطلقاً، يعني: فإنه إما أن تتنع إضافته

(١) شرح عمدة الحفاظ ١٠٦/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: ضامر.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) يريد بذلك ما في الحاشية التالية، ولعله لم يأت له كتابها في أول باب الصفة المشبهة لعيب المكان، فالتعدي الناسخ.

(٥) الحاشية في: ٨٥.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: مبالغة.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٠٥٥/٢، ١٠٥٦.



للفاعل، ك: زيدٌ ضاربٌ أبوه، أو تكون غير مستحسنة، نحو: زيدٌ كاتبٌ أبوه.

قال: وخرج: اسمُ الفاعلِ القاصرُ الذي ليس فيه معنى "فعلٍ" وشبهه من أبنية الغرائز، ك: ملهى، ومجالس.

وذخل شيدان: ما ليس باسم فاعلي؛ لكونه غير مُوازٍٍ للمضارع، نحو: بحسن، وخجل، وما هو اسمُ فاعلي وفيه معنى "فعلٍ" وشبهه؛ فإنه يصلح أيضًا للإضافة لفاعل، يلتحق بالصفات المشبهة، ك: مُتَبَيِّطُ الوجوه، ومنطلقُ الفساق، فإخما بمعنى: طيبق، ولصحيح.

قال: وهذا ضابطٌ جامعٌ مانع.

قلت: وقد اعترض من جهات:

أحدها<sup>(١)</sup>: أنه غيرُ صادقٍ على بعض الحدود؛ وذلك لأن منه نحو: «فُرقق الدُّعَاءُ»<sup>(٢)</sup>، ونحو:

غَرَبَالُ الإِهَابِ<sup>(٣)</sup>،

ونحو: محمود للمقاصد، وليس في الأول ولا الثاني وصفٌ، ولا في الثالث فاعلٌ.

(١) كُتِلَا في المَحْمُولَةِ، ولَوْحُهُ: [إحدها، بالتأنيث، وكذا ما بعده.

(٢) بعض حديث أخرجه أبو داود ٢٧٤ والسائي ٢٠٨ من حديث ثم سلمة رضي الله عنها، أن امرأةً كانت تُفَرِّقُ الدُّعَاءَ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستغثت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «انتظر عِدَّةَ اللَّيَالِي والأيام التي كانت تحببهن من الشهر قبل أن يصبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا خلعت ذلك فلتغسل، ثم تستنظف بثوب، ثم لتصل فيه».

(٣) بعض بيت من الوافر، لفقرة بنت طُرَيْمَةَ الكلبيّة، وقيل: لشمر بن حسان، وهو بتمامه:

فلولا الله ولشهُرُ لَمَلْدَى لأُبْتُ وأنت غَرَبَالُ الإِهَابِ

لملْدَى: اسقول له؛ جعلت يَدَكَ، وغَرَبَالُ: ما يُخَلُّ به، والإِهَاب: الجِلْد، والمعنى: عَزَى الجِلْدَ بنظر: الوحشيات ٨، والأغاني ٢٤/٢٠٨، والمخاض ٢/٢٢٣، وديوان المعاني ١/٢، وأحكام ١/٩١، وشرح التسهيل ٣/١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/١١١٣.



الثاني: أنه غير صادق على شيء من<sup>(١)</sup> المحدود؛ لأن الصحيح في نحو: حسن الوجه أنها إضافة من نصب لا من رفع.

الثالث: أنه مؤد إلى المؤثر؛ لأن العلم باستحسان الإضافة موقوف على العلم بأنها صفة مشبهة، فإذا وقف العلم بأنها صفة مشبهة على العلم باستحسان الإضافة جاء المؤثر.

والجواب عن الأول: أن التشبيه في الفعل ممنوع، وأن الجامد مؤول بالوصف، فهو وصف بالقوة، وأن المراد بالفاعل: المرفوع بإستناد الوصف إليه، وثمما سقوا التائب عن الفاعل فاعلاً بالجاز، وهو مشهور في كلام الرافعي<sup>(٢)</sup> والأندلسيين.

وعن الثاني: أنه متدفع بقوله: «فاعل مفعلي»، ولولا أن الإضافة عنده من نصب لم يحتاج إلى أن يقول: «مفعلي» فإنه يكون مضافاً للفاعل لفظاً أيضاً.

وعن الثالث: يمنع توقف استحسان الإضافة على العلم بأنها صفة مشبهة. وخدأها أنه<sup>(٣)</sup> بأنها الصفة للصيغة غير تفضيل من فعل لازم؛ لنسبة الحدوث إلى موصوفها دون الحفوت.

قلت: وفيه نظر؛ لاقتضائه أن نحو: زيد حسن صفة مشبهة، والنحاة لا يسوونها مشبهة إلا إذا خلضت أو نصبت.

لم قلت: وهذا وارد على خذ الناظم أيضاً<sup>(٤)</sup>.

صفة استحسن جر فاعلي معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(خ)

(١) مكررة في المخطوطة.

(٢) قال في الكشاف ٢٢٤/١ في قوله تعالى في سورة البقرة ١٨٠: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾: و"الوصية" فاعل "كُتِبَ".

(٣) شرح الألفية ٣١٧.

(٤) الحاشية في: ٨٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٦٤/١-٤٦٦: "يادق، ونقل بعضها في حاشية التصريح ٢٧٤/٣ مفرقة في موضعين فيهما.



\* [«صِفَةُ»]: أعمُّ من صِفَتَيِ الفاعلي والمفعولي؛ أمَّا تنقسم إلى ما يوازُنُ الفعل: طاهر على وزن: يَطْهَرُ، وإلى غير موازنه، كـ: جميل، ليس على وزن: يَجْمَلُ، واسمُ الفاعل لا يكونُ إلا شوزنًا، وهذه أشار إليها بالتمثيل<sup>(١)</sup>.

\* [«جَزْءُ فاعِلٍ معنى بها»]: حمل الرُّغَشَرِيُّ في 'المفصل'<sup>(٢)</sup> الصفة المشبهة مضافةً إلى فاعلها.

وكتبت عليه الشُّكُونِيُّ<sup>(٣)</sup>: ليست هذه الصفاتُ مضافةً إلى فاعلها عند النحويين؛ لأنَّ الفاعل ضميرٌ يَتَضَمَّنُهُ كُفٌّ صفةٌ، وإنَّما هي مضافةٌ إلى المتصوب على التشبيه<sup>(٤)</sup>.

\* [«المُشَبَّهَةُ اسمُ الفاعلي»]: لأنَّما صيغةٌ لغير معنى الحدوث، فلا تكون للماضى المتقطع، ولا للمستقبل الذي لم يقع. يَنُذِرُ الدين<sup>(٥)</sup>.

\* [«اسمُ الفاعلي»]: يريد: المتعدي إلى واحدٍ؛ لأنَّما لم تُشَبَّهْ بالقاصر، ولا بالمتعدي لاثنتين أو ثلاثة<sup>(٦)</sup>.

(خ٢)

\* قد فهم من قوله: «استخمين» أمران:

أحدهما: إن ابتغ أو قُبِّح فليست مشبهةً، فالأول: نحو: ضارب الأب؛ للإيلاس، والثاني: نحو: قائم الأب.

(١) الحاشية في: ٢٠/ب، وقد قسمها ابن هشام قسمين، وربط بينهما بعلامة «٢» في آخر الأول وكَوَّلَ الثانية.

(٢) ٢٧٤.

(٣) لم أقف على كلامه في حواشي المفصل، وعحققه قد اعتمد نسخين، ليس فيهما باب الصفة المشبهة، والظاهر أن ابن هشام كانت لديه نسخة من حواشي المفصل بخط الشلوبين، كما تقدم في حواشي باب «ما» و«لا» و«لات» و«إن» للمشبهات، ليس ص ٣٩٤.

(٤) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٥) شرح الألفية ٣١٧.

(٦) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٧) الحاشية في: ٢٠/ب.



هذا مقتضى كلام ابنه<sup>(١)</sup>، وأما كلام الشيخ<sup>(٢)</sup> ففيه فإن الأول مثالين: أحدهما ما ذكر، وعنه: الإلبس، وقولك: قائم الأب؛ لأنه لا يؤدي معنى "فعل"، بخلاف نحو: مُتَبَسِّطُ اللسان، وقول ابنه أَوْفَى للقياس ولكلام الشيخ في النظم.

الثاني: أنها تستعمل مشبهة ولو لم تخر، وذلك من<sup>(٣)</sup> أن تثبت أو ترفع.

وفي ذلك في الرفع نظر، والصواب خلافه؛ لأن رفع الفاعل مستنده الاشتقاق من المصدر<sup>(٤)</sup>.

\* وقوله أولاً: «يخر فاعلي»: صوابه: يخر مرفوع<sup>(٥)</sup>.

\* [«المشبهة اسم الفاعلي»]: في «التشبيه»<sup>(٦)</sup>: وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل غير من معاملة الصفة المشبهة ولو كان من متعد إن أمن البس، وفقاً لقياسي<sup>(٧)</sup>، والأصح أن يجعل اسم مفعول متعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقاً، وقد يعمل ذلك بجماد؛ لتأوله بالتشقق. انتهى بنصه.

ع: فهذه ثلاث مسائل: أولاًها: عكس المسألة التي كتبت عليها في وسط هذه الصفحة<sup>(٨)</sup>، ومثالها: قول ابن<sup>(٩)</sup> روضة<sup>(١٠)</sup>:

(١) شرح الألفية ٣١٧، ٣١٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٥٥/٢، ١٠٥٦.

(٣) كنا في المعطولة، وأهل الصواب يملقها.

(٤) الحاشية في: ٨٥.

(٥) الحاشية في: ٨٥.

(٦) ١٤١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٠٤/٣، والتبيين والتكميل ٤٩/١١، وارشاد الضرب ٢٣٥٩/٥.

(٨) وهي أن اسم الفاعل من الفعل الثلاثي مطلقاً إذا قصد به التحدّد والحدوث جاز بناؤه على "فاعل"، وكلامه عليها في الحاشيتين التاليتين.

(٩) هو عبدالله بن روضة الخزرجي الأنصاري، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، شهد بدرًا وما بعدها، وكان حليل القدر في الجاهلية والإسلام، استشهد بمؤلة سنة ٨. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٢٣/١، والإصابة ٧٢/٤.

(١٠) لم تُف على ديوانه.



تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عِبَادِكَ عَالِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ تَائِبٌ النَّفْسِ تَائِعٌ<sup>(١)</sup>  
وقول طائي<sup>(٢)</sup>:

وَمَنْ نَيْتُ مُتَخَلِّئُ الْعَزَائِمِ تَائِعًا هَوَاءَ فَإِنِّي الرَّشِيدُ مِنْهُ تَعِيدُ<sup>(٣)</sup>  
ومن مجيئه في المصنوع من متعدّد: قوله<sup>(٤)</sup>:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ خُلِقَا وَلَا لِكْرَمٍ<sup>(٥)</sup> يَشَاعُ وَإِنْ حُرْمًا<sup>(٦)</sup>

\* [«المشبهة اسم الفاعل»]: قال بدر الدين في "شرح قصيدة أبيه في الأئمة"<sup>(٧)</sup>: إذا قصد باسم فاعل الفعل الثلاثي مطلقاً الحدوث والتعبد جاز بناؤه على "فاعلي"، فيقال: زيدٌ شاجعٌ أمس، وخائرٌ اليوم، وخافِلٌ غداً، قال<sup>(٨)</sup>:

وَلَا يَسُرُّونِي بَعْدَ مَوْنِكَ قَارِحٌ<sup>(٩)</sup>

وقال<sup>(١٠)</sup>:

(١) بيت من الطويل. جامع: حاشع، كما في: القاموس المحيط (ب خ ع) ٩٤٤/٢. ينظر: شرح السهيل ٩١/٣، ١٠٤، والنذيل والتكميل ٧/١١، ٥٠.

(٢) لم أقف على تسميته.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: شرح السهيل ١٠٤/٣، والنذيل والتكميل ٧/١١، ٥٠.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: ولا الكرم.

(٦) بيت من البسيط. ينظر: شرح السهيل ١٠٤/٣، والنذيل والتكميل ٧/١١، ٥٠، وللقاصد السجوة ١٤٦٣/٣.

(٧) الحاشية في: ٨٥.

(٨) شرح لامية الأفعال ٦٩، ٧٠، وليس بيت الثاني في المطبوعة.

(٩) هو الأشجع الشلمي.

(١٠) عجز بيت من الطويل، تقدّم في باب أبنية أسماء الفاعلين والصقات المشبهة به.

(١١) هو الشقري الغنلي.



يَمْتَرِلَةٌ أَمَّا الْيَهُيمُ فَسَامِرٌ يَمَّا وَكَرَّامُ النَّاسِ نَادٍ شَحَوْنًا<sup>(١)</sup>

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

خَبِثَتْ<sup>(٣)</sup> الثَّقَى وَالْمَخَذُ خَيْرٌ يَحْتَلِزُ زَنَاخًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَائِلًا<sup>(٤)</sup>

انتهى كلامه.

ع: ومن ذلك:

أَرَى النَّاسَ يَفْنُ السُّطْرُ وَالْمَوْتُ مَنَهَنٌ بِهِ كُلُّ نَوْمٍ وَارِدٌ يَنْغَدُ وَارِدًا<sup>(٥)</sup>

إِلَ [عَيْثُ]<sup>(٦)</sup> يُشْفِي اللَّهُ مَنْ كَانَ شَاقِيَا وَيُشْعِدُ مَنْ فِي عَلَيْهِ هُوَ سَاعِدًا<sup>(٧)</sup>

وقوله<sup>(٨)</sup>:

فَلَقُلْتُ كَيْفَ: شَاءَ زَغِيْبٌ وَخَامِلٌ فَكُلُّكُمْ مِنْ ذَلِكَ الْخَالِ شَاغٍ<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: شَحَوْنًا.

(٢) بيت من الطويل. الشُّعُوب: تَغَرُّ النُّون من أَهْزَال وغيره، كما في: القاموس المحيد (ش ح ب) ١٨١/١، وسامر: صحن. ينظر: الإحشيات ٢٢٢، والتمام ١٨١، والتذيل والتكميل ٤٩/١١.

(٣) هو لَيْد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وفي مصادر البيت بالضم: خَبِثَتْ.

(٥) بيت من الطويل. حَسِبْتُ: تَيَلَّصْتُ، وَتَلَلَلْتُ: مَيَّتُ. ينظر: الديوان ٢٤٦، والقصور والممدود للقلالي ٢٢٤، وقذِيب اللغة ٨٠/٩، وشرح التسهيل ٨١/٢، والتبيين والتكميل ٣٦/٦، ٤٩/١١، وتلخيص الشواهد ٤٣٥، وبقايد النحوية ٧٣٨/٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصدر البيت: كَيْفَ وَارِدٌ، وبه يسلم البيت من الإقواء، وهو اختلاف حركة الروي في القصيدة بالضم والكسر، كما في: الوبي في العروض والنحو ٢١٥.

(٧) ما بين لمعرفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٨) بيتان من الطويل، للحكم بن صحر. الشُّعْر: ذُوو شَعْر، كما في: القاموس المحيد (س ف ر) ٥٧٤/١. ينظر: شرح التسهيل ١٠٣/٣، والتذيل والتكميل ٤٨/١١.

(٩) هو قيس بن الغزيرة.

(١٠) بيت من الطويل. زَغِيْبٌ: كثير، وحامِلٌ: جَمَال. ينظر: ديوان الملليني ٧٧/٣، وشرح أشعار الملليني ٥٩٠/٢، والتمام ١٤، وشرح التسهيل ١٠٣/٣، والتذيل والتكميل ٤٩/١١.



وقوله:

لَقَدْ آتَى الْخَنَازُ بَنِي عَصَاةٍ تَسْأَلُ فِي الْأَشْحَانِ: مَاذَا دُلُّوْهَا؟  
الْخَنَازُ: الشَّجَانُ<sup>(١)</sup>، وَالْأَشْحَانُ: جَمْعُ يَسْحَنٍ، كَذَا: جَعَلَ وَأَحْمَلَ، وَبَعْدَهُ:  
بِمَثَرَةٍ أَمَّا الْيَقِيمُ فَتَسَامٍ وَمَا وَكَّرِمَ النَّاسِ نَادٍ شَحَوْنَهَا  
هَذَا الْبَيْتُ لِلْسَّمْعِ<sup>(٢)</sup> الْقَكْمِي أَحَدُ الْمَصُوصِ، أَحَدُ وَخِشٍ، فَقَالَ:  
إِذَا خَرَسِي فَقَعَقَ الْبَابَ أُرْعِدَتْ فَرَاغِي أَلْوَامَ وَطَارَتْ فُلُوبَهَا  
بِمَثَرَةٍ  
الْبَيْتُ،

فَوَيْلٌ لَكَ عَيْنٌ سَرِفًا مَا أَصَابَنِي فَقَدْ كُنْتُ مَعْتَبَرًا عَلَى مَا مُرِيتُهَا<sup>(٣)</sup>  
وَفَرَى: ﴿إِنَّكَ مَاهِيَةٌ وَلَيْتَهُمْ مَاهِيُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ<sup>(٥)</sup> فَمَعْنَاهَا: إِنَّكَ وَلِإِخْلَامِ  
-وَأِنْ كُنْتُمْ أَحْيَاءَ- فَأَنْتُمْ فِي عِيَادِ الْمَوْتَى، وَقَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:  
وَلَا تَمُوتُكَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا يَنْقُصِيهِ وَلَا لِأَيِّمِهِ مِنْ خَلْبٍ وَقَافٍ<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: جوهرة اللغة ٩٥/١، والمصباح (ج ٥) ٤٦٢/٢.

(٢) كذلك في المخطوطة، ويُضَمُّ النَّاسُخُ بِمَعْنَاهَا مَقْدَارُ كَلِمَةٍ، وَالْمَصُوبُ: لِلشَّهْرِيِّ. وَهُوَ ابْنُ بَشَرٍ  
بْنِ أَفْشَى بْنِ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ، أَوْ الدَّبَلِ، مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمَصُوصِ فِي زَمَنِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ. يَنْظُرُ:  
الْأَغَانِي ١٥٣/٢١.

(٣) أَيْبَاتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، تَقْشُرُ الثَّانِي مِنْهَا قَرِيبًا. خَرَسِي: وَاحِدُ الْخَرَسِ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمَجِيدِ  
(ج ٢ ر ١) ٧٣٩/١. يَنْظُرُ: أَشْعَارُ الْمَصُوصِ وَأَعْيَارُهُمْ ٤٨، وَالْوَحْشِيَّاتُ ٢٢٢، وَحَسَاةُ الْخَالِدِيِّينَ  
١٣٢/٢، وَالزَّاهِرُ ٢٨٩/١، وَالْأَغَانِي ١٥٧/٢١، وَالشَّامُ ١٨١، وَرَبِيعُ الْأَمِيرِ ٣٨٤/٣، وَالْتَقِيلُ  
وَالْتَكْمِيلُ ٤٩/١١.

(٤) الرُّمَرُ ٣٠، وَهِيَ قِرْدَةٌ ابْنُ الزَّيْبِ وَأَبْنُ عَيْصَنَ وَالْحَسَنُ وَعَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ.  
يَنْظُرُ: مَخْتَصَرُ ابْنِ عَدُوٍّ ١٣١، وَشَوَازُ الْقِرَدَاتِ لِلْكُرْمَانِيِّ ٤١٤، وَاتِّخَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٤٨١.

(٥) وَهِيَ: ﴿إِنَّكَ مَاهِيَةٌ وَلَيْتَهُمْ مَاهِيُونَ﴾.

(٦) لَمْ أَتَّفِ لَهَا عَلَى نِسْبَةٍ.

(٧) بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ عَمَلَةِ الْخَائِفِ ١٢٤/٢.



ع: كذا قال بعض الناس<sup>(١)</sup>.

وقال الناطق في "شرح المئدة"<sup>(٢)</sup>: الأصل في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على صيغة "فاعِلٍ"، ولذلك اُخْزِرَ صَوْنُهُ على "فاعِلٍ" مطلقاً إذا قصد به الاستقبال، قال الفراء<sup>(٣)</sup>: العرب تقول لئن لم تَحْتِ مائتٌ عن قلبي، ولا يقولون لئن قد مات: هذا مائتٌ، إنما يقال في الاستقبال، وكذلك يقال: فلانٌ سيُد قومه، فإذا أُخبرت بأنه سيسودُّهم قلت: هو سائدٌ قومه عن قلبي، وكذلك: الشريف، والطميع، إذا قصد بها الاستقبال صيغت على "فاعِلٍ".

قلت<sup>(٤)</sup>: وقد يُعْبَرُ عن معنى "فَعِيلٍ" وغيره بـ"فاعِلٍ" مع إرادة غير الاستقبال، كقوله<sup>(٥)</sup>:

وَلَا تَمْلِكُ الْإِنْسَانُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِأَجْبِهِ مِنْ خَيْبٍ وَقَادِمٍ<sup>(٦)</sup>  
وقوله<sup>(٧)</sup>:

بِمَنْزِلَةِ أَنَا الْيَتِيمِ فَسَاعِرٍ  
البيت<sup>(٨)</sup>، وقوله<sup>(٩)</sup>:

فَكُنْكُمْ مِنْ ذَلِكَ النَّالِ شَائِعٍ<sup>(١٠)</sup>

(١) لعله يريد: أبا حيان في التذييل والتكميل ٤٨/١٦، ٤٩.

(٢) شرح عمدة الحافظ ١٢٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٧٢/٢، ٢٣٢.

(٤) القائل ابن مالك.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من الطويل، نقم قريئاً.

(٧) هو الشنهوري الفكلبي.

(٨) بيت من الطويل، نقم قريئاً.

(٩) هو قيس بن العزيرة.

(١٠) عجز بيت من الطويل، نقم بتمامه قريئاً.



وقوله<sup>(١)</sup>:

وذي شقي [نا]<sup>(٢)</sup> يأتلي نصيحة غصيت وقلبي يُذلي قال فاهم<sup>(٣)</sup>  
انتهى<sup>(٤)</sup>.

وصوغها من لازم لحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر  
(خ ١)

\* [«من لازم»]: أي: من أصل فعل لازم، فحذف مضارعين؛ اعتمادًا على أنه قد علم مما مضى أن الاشتقاق إنما هو من المصدر.

فإن قلت: هلاً قدرت: من مصدر لازم، وهو أقل حذفاً؟

قلت: لأن الذي يوصف في العرف بالزوم وعنده الفعل؛ ويُؤلف قوله في "المقدمة"<sup>(٥)</sup>: من أصل فعلي لازم، يريد بالأصل: المصدر.

وما لم يُستغ من ذلك فليس بصفة مشبهة؛ نحو: يحمر<sup>(٦)</sup>، في صفة الرجال، وعُود<sup>(٧)</sup>، وهرقولة<sup>(٨)</sup>، في صفات النساء، عللاً لِمَنْ جعل ذلك من الصفات المشبهة؛ لأنه خارج عن الحد المذكور.

ع: فما صيغ من فعلي متعد، أو لم يُستغ من فعلي؛ خارجان عن كلامه، وفيهما

(١) لم أتف له على نسبة.

(٢) ما بين مستوفين ليس في الخطوطة، وهو في مصدر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٣) بيت من الطويل. يأتلي: يتركي ويُطلى، كما في: القاموس المحيط (أ ل و) ١٦٥٥/٢. ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١٢٥/٢.

(٤) الحاشية في: ٨٥.

(٥) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١٠٥/٢.

(٦) هو الحائض الماهر. ينظر: القاموس المحيط (ن ح ر) ٦٦٦/١.

(٧) هي الحسنة الخلق الشابة. ينظر: القاموس المحيط (غ و د) ٤١١/١.

(٨) هي الحسنة الجسم والخلق واليشية. ينظر: القاموس المحيط (هـ ر ك ل) ١٤١٣/٢.



علافت<sup>(١)</sup>.

\* قوله في الوجه الآخر من الورقة<sup>(٢)</sup>: «الصفة المشبهة»: إن قيل: لم تخلوا الفعل القاصر أيضاً على متعدي؟

قلت: أحاب للصنّف في شرح التّشهيل<sup>(٣)</sup> بأن الصفة اللازمة ساوَت متعدية في عمل الجر بالإضافة بعد رفعها ضميراً، والجر أخو النصب، وشرّحه في القطبية، فعاز أن تساويها في استبدال الجر بالنصب.

والثاني<sup>(٤)</sup>: أنهم لو فعلوا ذلك في الأفعال كما فعلوه في الصفات لم يُعرف القاصر من متعدي، فلما خضعوا ذلك بالصفات ظهر الفرق، على أنه قد جاء في الفعل شاذاً: في الحديث<sup>(٥)</sup>: «أن امرأة كانت تُزني الدماء»، أي: تُهزّئ دماؤها، فأُسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب الدعاء، وعيه حتى قوم: «لَا مَن سِوَةَ نَفْسِهِ»<sup>(٦)</sup>، وقولهم: عُيِّنَ رأيه، وأُمِّ رأسه، ووُجِعَ بطنه.

ع: حقيقة إجراء القاصر بحرى متعدي: أن يكون الفعل أو الصفة مستثنى إلى شيء له تعلّق بشيء إسناداً حقيقياً، فيُنقل الإسناد إلى الشيء الذي التعلّق به، مجازاً ومبالغة، ويُخرج الفاعل مفعولاً، فبمّا لم يأت الصفة المشبهة أن تعمل إلا في السبب، وإلا لم يمكن أن تُسند إلى الفاعل المجازي بعد الحقيقي لو قلت أولاً: زيدٌ حسنٌ، وأردت مفعولاً لم تُقبَلْ عليه، بخلاف ما إذا قلت: وجهه، أو: أباه، فحوّلته من: زيدٌ حسنٌ وجهه، أو: أبوه، ومثّل: «سِوَةَ نَفْسِهِ»: «بَطَرَتْ مَعِيَّتَهَا»<sup>(٧)</sup>.

(١) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٢) قال هذا: لأن كتب هذه الحاشية في ٢٠/أ، والموضع المُعلّق عليه في ٢٠/ب.

(٣) ٣٨٧/٢.

(٤) من حواش ابن مالك.

(٥) تقدّم قريباً.

(٦) البقرة ١٣٠.

(٧) القصص ٥٨.



وذكر للصنف<sup>(١)</sup> أنه يجوز<sup>(٢)</sup> في: تُهْرَقُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ: مُهْرَقٌ، فَلَقَبَ الْكِسْرَةَ  
فتحةً، كما قالوا في: ناصية: ناصاة<sup>(٣)</sup>، وقال<sup>(٤)</sup>:

وَلَهْءٌ عِلَادٌ لِقَوْشًا بُنْتُ عَلَى الْكُرْمِ<sup>(٥)</sup>

\* [«لِخَاضِرٍ»]: ع: المراد بالخاضر: الماضي الذي لم ينقطع، لا الذي  
خَدَتْ<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «لِخَاضِرٍ»: سائر الصفات خاصة بالخاضر، إلا أسماء الفاعلين  
وللتعولين خاصة، بخلاف: حَسَنٌ، وَأَفْضَلٌ، وَمِثْلٌ، وَشَبِيهٌ<sup>(٧)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «مِنْ لَا زَيْمٍ»: يُرَدُّ عَلَيْهِ: نحو: محمود للمقاصد<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «لِخَاضِرٍ»: أي: لماضي دائم موجود في الحال<sup>(٩)</sup>.

وَعَمَلٌ اسْمٌ فَاعِلٌ الْمُتَعَدَّى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ خُذَا

(خ ١)

(١) شرح السهيل ٣٨٨/٢.

(٢) كأنها في المحطومة: يجوز.

(٣) هي لغة لعين، حكاهما القراء في لغات القرآن ١٥٨.

(٤) هو بعض بني بؤلان من طيء.

(٥) بعض بيت من للشرح، وهو بتمامه:

نَسَوْتُ الْبَيْتَ بِالْخَضِيرِ وَنَشْ عِلَادَ نَقُوشًا بُنْتُ عَلَى الْكُرْمِ

ينظر: الصحاح (ب ق ي) ٢٢٨٤/٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٥/١، وشرح التسهيل  
٣٨٨/٢، ١٤٣/٣، ولندليل والتكميل ٢٥٧/٩، ١٧٠/١١.

(٦) الحاشية في: ٢٠/.

(٧) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٨) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٩) الحاشية في: ٨٥.

(١٠) الحاشية في: ٨٥.



\* اعلم أن الصفة المشبهة توافي اسمَ الفاعل ...<sup>(١)</sup> في نصب للمفعول بشرط الاعتماد، وتخالّف في مسائل، ذكر المصنّف منها خمسة<sup>(٢)</sup>.

\* وبما تنقص -أو تخالّف- هذه الصفة أيضًا فيه عن اسم الفاعل: أنه تتعاقب الحركات الثلاث على معمولها الواحد في مسألة واحدة<sup>(٣)</sup>.

ع: وبما تنقص الصفة عن اسم الفاعل: أن معمول الصفة لا يُعت، ومعمول اسم الفاعل يُعت، نصّ عليه ابن جرّي في "الحايطات"<sup>(٤)</sup>، وتبعه ابن عُصْفُور<sup>(٥)</sup>.

وعلّ ذلك بأنه لم يجرّ موصوفًا في كلامهم، وهو مع ذلك يُشبه ما لا يجوز وعُشِّفه، وهو ضمير الغيبة؛ لأنه راجع إلى الموصوف للتقّيم، ومفتقر إليه من حيث هو مفترق له، فلذلك امتنع إتيانها بالنعت دون بقية التوابع.

ع: يلزم صاحب هذا التعليل منع نعت المنادى، على أن المنادى أوّل، لأنه محقق الوقوع موقع الضمير، بخلاف هذا؛ إلا إن قال: العلّة مجموع شيئين: الخلوّ محلّ ما لا يُعت، مع أن السماع لم يردّ به.

للسؤال الثانية: أنه إذا كان معمولًا مخفوضًا لم يجرّ في تابعه إلا المحض، قال ابن عُصْفُور<sup>(٦)</sup>: ولم يجرّ نصبه بإضمار فعلي، وإن كان جائزًا في اسم الفاعل؛ وذلك لأن "حسن" وأمثاله لا يجوز نقض الضمير المتصل بمرفوعها إليه، وتُحَقَّل مرفوعًا لها نصبًا بها

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في للحطوطة.

(٢) وهي -كما في أوضح للسانك ٦٣/٣-: أمّا تصاغ من اللازم دون لتعدي، وهو يصاغ منهما، وأمّا للحاضر الدائم، وهو لأحد الأربعة الثلاثة، وأمّا تكون مجازية للمضارع وغير مجازية، وهو لا يكون إلا مجازيًا، وأن منصوبًا لا يتقدم عليها، بخلاف منصوب، وأن معمولًا يلزم كونه سببًا، بخلافه.

(٣) الحاشية في: ٢٠/ب.

(٤) سبعة ذكر هذا الوجه في المسألة الخامسة الآتية.

(٥) (الجزء الثاني) ١٢٤.

(٦) لم أقف على كلامه. وينظر: التذييل والتكميل ٣٤/١١-٣٦.

(٧) لم أقف على كلامه. وينظر: التذييل والتكميل ٣٤/١١-٣٦.



على التشبيه، وكذلك سائر الأفعال الفاصرة، فهذا امتنع في: برحلي حسن الوجه والرأس، نصب "الرأس" أو رفعه.

فإن قلت: انصبه أو رفعه بصيغة مخوف<sup>(١)</sup> مشبهة.

قلت: الصفة المشبهة لا تعمل مضمرًا لضعفها في العمل، بدليل منعهم تقدم معمولًا عليها. انتهى.

وقال الشَّهْبَلِيُّ في "الرَّوْضِ"<sup>(٢)</sup> في قوله<sup>(٣)</sup>:

مُؤَسَّمةً الْأَعْضَادِ أَوْ قَصِيرَاتِهَا<sup>(٤)</sup>

جمع قَصِيرَة<sup>(٥)</sup>: أصلُ المَعْنَى<sup>(٦)</sup>: هي مخفوضة بالعطف...<sup>(٧)</sup>، لا منصوبة على الموضع، كما تقول: ضاربُ الرجلِ وَزَيْدًا، لأن الصفة المشبهة لا تعمل بالعين، وإنما تعمل لأمر لفظي بينها وبين اسم الفاعل، فإذا زال اللفظ وزعج إلى الإضمحار لم تعمل، فإذا ثبت ما قلناه<sup>(٨)</sup> دلَّ على جواز: حسن وجهه، كما روى س<sup>(٩)</sup>، لأن المعنى: مُؤَسَّمةً قَصِيرَاتِهَا. /

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: مخفوفة.

(٢) الروض الألف ٢٤/٣، ٢٥.

(٣) هو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطاً بكسر الصاد، وأصل الصواب بالفتح، كما في: الصحاح (ق ص ر).

(٥) ٧٩٣/٢، والقاموس المحيط (ق ص ر) ٦٤٤/١.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عُيُنة بين الشَّيْبِي وبازِل ...

مُؤَسَّمة: مُعَلَّمة ببيتة، والأفضاد: جمع عُقْد. ينظر: الديوان ٧١، ١٩١، وسيرة ابن هشام ٢٧٣/١.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وفي الصحاح (ق ص ر) ٧٩٣/٢، والقاموس المحيط (ق ص ر) ٦٤٤/١ أن مرادها بالتحريك: قَصِيرَة.

(٧) ينظر: إصلاح الملتقى ٣٨، وجمهرة اللغة ٧٤٣/٢.

(٨) موضع الشك مقدار كلمة أو كلمتين أشير إليهما بعلامة الإخاق، فانقصت في المخطوطة.

(٩) القائل الشَّهْبَلِيُّ.

(١٠) الكتاب ١٩٩/١.



للسألة الثالثة: لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، ولا بالطرف، لا تقول: حَسَنٌ في الدار وجهه، وأنشد ابنُ عُثْمُورٍ في "شرح المُقَرَّب" (١):

غَارٍ مِنَ اللَّحْمِ صَبِيَّ الْخَيْزُرِ (٢)

وقال: لا يجوز التكلم مثل ذلك إلا في الضرورة.

للسألة الرابعة: يجوز إضافتها إلى مرفوعها.

للسألة الخامسة: يجوز تغليب الحركات الثلاث على معمولها.

وهاتان - وإن كانتا من باب الزيادة على اسم الفاعل، لا من باب النقصان - إلا أن مرادنا مطلق التخالف.

للسألة السادسة: أتت تقول: مررت بالرجل الحسن الوجه، فتعملها، وتريد للماضى لستمر إلى الحال، واسمُ الفاعل إنما يعمل ماضياً إذا كان "أَلٌ".

وهذه أيضاً من باب الزيادة.

وقد يُبَارَع في هذه المسألة من وجهين:

أحدهما: أنا لا نسلم أنها عَمِلَتْ بما فيها من معنى المضى، بل بما فيها من معنى الحال.

سَلَّمْنَا (٣)؛ لكن ذلك مبيحٌ على فساده؛ لأن الصفة المشبهة لا تكون إلا للحال، ومن قال: حَسَنٌ وجهه لا يريد إلا الحال، أما أنه كان قبل الإخبار كذلك فلا تُعْرَضُ له.

وهذا للمبغ يبغي أن يتقدم على التبع الأول، فلو رُتِبَ كذلك (٤).

(١) لم أقف على ما يفيد بوجوه.

(٢) بيت من مشطير السريع الموقوف، لأي صَدَقَة العُثْلِي يصف فرساً. صَبِيَّ الْخَيْزُرِ: يُقْبَضُهُمَا. ينظر: لعمان الكبير ١/١٧٧، والصحاح (ص ب ي) ٦/٢٣٩.

(٣) هذا الوجه الثاني.

(٤) الحاشية (١): وجه الورقة الرابعة للملحقة بين ٢٢/ب و ٢٣/أ وظهرها.



وَسَقَى مَا تَعْمَل فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجِبْ (١خ)

\* السببي ثلاثة أشياء: مترتبة في درجة السببية:

الأول: ما اتصل بضمير الموصوف، نحو: وجهه، أو: وجه أبيه.

والثاني: ما فيه "أل"، نحو: الوجه، و: وجه الأب؛ لأن "أل" لما عاقبت الإضافة نُزِلَتْ منزلتها.

والثالث: وجه، و: وجه أب؛ لأنه لما عُلِمَ أنك لا تهد وجهه غير الموصوف أو وجهه غير أبيه؛ لم يكن ذلك بمنزلة: حسن عمر في الامتناع<sup>(١)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «ذَا سَبَبِيَّةٌ» فيه نظر؛ فإن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً، والضمير يُذَكِّرُه النحاة في مقابلة السبي، قال الضيبي<sup>(٢)</sup>: الصفة للشبهة تعمل في شيئين: ضمير الموصوف، وما كان من سببه.

ويحتمل أن يقال: احتج بالسيبي عن الأختي فقط، فيدخل الضمير؛ لأنه ليس بأختي، وقد أشار إلى هذا من قال: يعمل في السبي دون الأختي.

ع: مثال عملها في الضمير غير المرفوع: قوله<sup>(٣)</sup>:

حَسَنٌ نَوَاحِي طَلْقُهُ أَنْتَ فِي الشَّدِّ سِجٌّ فِي الْحَرْبِ كَالِخِ مُكْثَرُهُ<sup>(٤)</sup>

(١) الحاشية في: ٢١/.

(٢) البصرة والتذكرة ٢٢٩/١. ولضيبي هو عبدالله بن علي بن إسحاق، من لحاة القرن الرابع في المغرب، قدم مصر، له: البصرة والتذكرة. ينظر: إنباه الرواة ١٢٣/٢، والوفيات ١٨١/١٧، وبقية الوعاة ٤٩/٢.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من الخفيف. ينظر: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذيل والتكميل ١٦/١١، وللقاصد السحوية ١٤٦٩/٣.



- ويكون معمولاً لها على وجه ثانٍ، وهو السبب الموصول، كقوله<sup>(١)</sup>:
- أَيْبِلَاتُ أَتْدَانٍ وَفَاقٍ<sup>(٢)</sup> حُصُورُهَا وَتُورَتْ مَا التَّقَتْ عَلَيْهِ التَّلَاجِفُ<sup>(٣)</sup>  
وثالث، وهو الموصوف المشبهة له، نحو<sup>(٤)</sup>:
- إِنْ رُمْتُ أَنَا وَرِزَّةً وَغِيًى فَاقْفِضْ يَهْدَ الْغَيْرِ مِنْ قَصْدَةٍ<sup>(٥)</sup>  
وقوله<sup>(٦)</sup>:
- عُدَّ بِأَهْرِي بَعَالٍ مِنْ كَادٍ مُغْتَصِمَا بِهِ وَلَوْ أَنَّهُ مِنْ أَصْغَبِ الْبَشَرِ<sup>(٧)</sup>  
ورابع، وهو المضاف إلى أحدهما<sup>(٨)</sup>:

- (١) هو عمر بن أبي ربيعة.
- (٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: دَفَاقٍ.
- (٣) بيت من الطول: أَيْبِلَاتُ: الأيبي: الأتلس المستوي، كما في: القاموس المحيط (أ س ل) ١٢٧٢/٢. ينظر: الديوان ٤٦٤، ومنتهى الطلب ١٥٦/١، وشرح السهيل ٩٤/٣، والتذيل والتكميل ١٧/١١.
- (٤) كذا في المخطوطة، ولينان الثانيان مما المعمول فيه موصول لا موصوف، لكنه في الأول مقرون بـ "أَلْ"، وفي الآخر غير مقرون، فالصواب كتابة هذه العبارة قبل البيت الآتي بعدهما، وهو قوله:
- أُرُورُ مَرَأً جَا نَوَالٍ أَفْدَهُ لِمَنْ لَمْ تَشْتَكِلِيَا أَرْمَاءَ الدُّهْرِ
- ينظر: شرح السهيل ٩١/٣، والتذيل والتكميل ١٧/١١.
- (٥) بيت من المبرح، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح السهيل ٩٤/٣، والتذيل والتكميل ١٧/١١، ٢١.
- (٦) لم أقف له على نسبة.
- (٧) بيت من البسيط. ينظر: شرح السهيل ٩٤/٣، والتذيل والتكميل ٢١/١١.
- (٨) كذا في المخطوطة، والبيت التالي مما المعمول فيه غير مضاف، فالصواب كتابة هذه العبارة قبل البيت الآتي بعده. ينظر: شرح السهيل ٩١/٣، والتذيل والتكميل ١٧/١١.



أُرُوْزُ مُرّاً حَتَّى نَوَالَ أَعْدَهُ لِمَنْ أَمَّهُ مَسْتَكْبِراً<sup>(١)</sup> أَلَمَّةٌ تُذْهِرُ<sup>(٢)</sup>  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

وَالطَّبِييُّ كُلُّ مَا تَأَثَّثَ بِهِ الْأَرُزُّ

وصدوره:

فمعناها<sup>(٤)</sup> قَبِنَ الْأَخْبَارَ مُتَرَلِّلاً<sup>(٥)</sup>

فأرفع بها وانصب وجر مع آل ودون آل مصحوب آل وما اتصل  
(خ ١)

\* تَنَازَعَ كُلٌّ مِنْ: «أرفع» و: «انصب» و: «جَزَّ» في الطرف الذي هو: «مَعَ»  
وما غُطِفَ عليه، وفي المفعول الذي هو: «مصحوب آل» وما غُطِفَ عليه، والشُعْنُ  
الأخيرة<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* في 'الكافية'<sup>(٧)</sup>: «وَوَلَّوْنَا» بدلَ قوله: «وَدُونُ آلٍ»، وهو أحسن<sup>(٨)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، والنصب ما في مصادر البيت: مُسْتَكْبِراً.

(٢) بيت من الطويل، لم أتف له على نسبة. جَمَّ: عظيم، وتَوَالَ: عَصَاوَهُ، وَلَمَّ: قَعَنَهُ، وَزَمَّةُ  
الدَّهْرِ: بِلْدَتُهُ. ينظر: شرح التسهيل ٩١/٣، والتذيل والتكميل ١٧/١١، ولتقايد النحوية  
١٤٦٨/٣.

(٣) هو الفريزدق.

(٤) كذا في المخطوطة، والنصب ما في مصادر البيت: تَفَحَّطَهَا.

(٥) بيت من البسيط. مُخْطِنَهَا: غَطَفْتُهَا، وَتَأَثَّثَ: احتلمت وتأثت. ينظر: الديون بشرح الحارثي  
٣١٣/١، وشرح التسهيل ٩١/٣، والتذيل والتكميل ١٧/١١، ولتقايد النحوية ١٤٦٦/٣،  
وعزارة الأدب ١٣٧/٤.

(٦) الحاشية في: ٨٦.

(٧) الحاشية في: ٢١/.

(٨) ينظر: شرح الكافية لشافعية ١٠٥٨/٢.

(٩) الحاشية في: ٨٦.



\* مثال "حَسْبُ وَجْهه": قوله في الحديث: «أَعُوْزُ عِيْتهِ الْيُثِي»<sup>(١)</sup>، و: «يُطِرُ وشاحه»<sup>(٢)</sup>، ومِلَّةُ رَدائِه»<sup>(٣)</sup>، أو: «مِلَّةُ كسائِه»<sup>(٤)</sup>، و: «شَلُّ»<sup>(٥)</sup> أصابعه»<sup>(٦)</sup>، ومنه: «شَلُّ الكَفَيْنِ والقَدَمَيْنِ، طَوِيلُ أَصَابِعِهْمَا»<sup>(٧)</sup>، ويحيى<sup>(٨)</sup> الشَّخاخ<sup>(٩)</sup>:  
لَيْسَ يَمْتَلِئُ<sup>(١٠)</sup>

(١) بعض حديث نبوي في صلة الدجال أخرجه البخاري ٣٤٤١ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أي: ضامرة البطن، فكأنَّ رداءه، عالي. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٦.

(٣) بعض حديث نبوي في قصة أم زرع أخرجه البخاري ٥١٨٩ ومسلم ٢٤٤٨ من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو عندهما باللفظين: «يُطِرُ رَدائِه»، و: «يَمِءُ كَسائِه».

(٤) أي: غليظ. ينظر: القاموس المحيط (ش ت ن) ١٥٨٨/٢.

(٥) بعض حديث في صفة النبي صلى الله عليه وسلم، لم ألق عليه بهذا اللفظ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٤١٨/١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣/٦٦٤، ٢٦٥ من أحاديث عمر وسعد وجابر رضي الله عنهم، بلفظ: «شَلُّ الأصابع».

(٦) بعض حديث في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه انقالي في أماليه ٦٩/٢ من حديث علي رضي الله عنه.

(٧) كنا في المحظومة، ولوجه: وينا، بالرفع.

(٨) هو ابن حنبل بن إسحاق بن أمانة الديلمي، شاعر مشهور من شعراء الطبقة الثالثة المخضرمين. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١، والأغانى ٩/١٠٩، وتؤلف والمختلف للأصمدي ١٧٧.

(٩) البيتان من الطويل، وهما بتماهما:

لَيْسَ يَمْتَلِئُ عَرْسُ الرُّبُوبِ فِيهَا      يَحْتَلُّ الرُّحَايى قَدْ أَقْبَلَا

أَقَمْتُ عَلَى رَجْعَيْهِمَا عَارِثًا صَفًا      كُنَيْتَا الْأَعَالى عَوْنًا مُعْطَلَا

الثَّغْنَةُ: ما بقي من آثار الديار، والحقل: القراع الطيب، والرَّخَامى: شجر، وحازنا: يريد: الأثنيين، والصفاء: الجبل، وكُنَيْتَا الْأَعَالى: أسود أعلاهما من أثر النار، وخَوْنًا: اجْتَوَى يَطُوقُ عَلَى الْأَبْضِ وَالْأَسْوَد، ولراد هنا الأسود، والشَّصْعَى: موضع النار. ينظر: اندبوان ٣٠٧، والكتاب ١/١٩٩، والأصول ٣/٤٧٥، والبصريات ٥٦٩، والبغداديات ١٣٣، والخصائص ٢/٤٢٢، والقباب ١/٤٤٤، وشرح جمل الرحاحي ١/٥٧٣، وشرح التسهيل ٣/٩٩، والتنزيل والتكميل ١١/٢٢٢،



وقول الأعمش:

فَقُلْتُ لَه: هَذِي هَاتِيَا إِلَيْنَا بِأَفْعَامٍ مَفْتَادَهَا<sup>(١)</sup>

وقول أبي<sup>(٢)</sup> خيثمة:

عَلَى الْيَمِي تَطْرُوفُ غَيْثِهِ كُلُّهَا لَمَسْدَى مِنَ الْبَيْضِ الْحِجَانِ قَبِيل<sup>(٣)</sup>  
وقوله<sup>(٤)</sup>:

لَمَّى لِقَايَ الْهَوَى مَغْرُور<sup>(٥)</sup> نَفْسِي فَلَمَّا زَايَ اِتِّخَاثُ كُنْتُ عَزْز<sup>(٦)</sup>

وللقاصد النحوية ١٤٥١/٣، وعزارة الأدب ٢٩٣/٤.

(١) كلها في المحطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: مُفْتَادَهَا.

(٢) بيت من الشقارب. روي الشطر الثاني:

بَادِمَاءَ فِي حَبْلٍ مُفْتَادَهَا ...

ولا شاهد فيه. هذه: يهد الحمر، وأدماء: ناقة بيضاء، ومفتادها: قاتلها. ينظر: الديوان ٦٩، ومعاني القرآن للقرطبي ٣٤٧/٢، وأدب الكاتب ٥١، والبصريات ٥٦٨، وتذريب اللغة ١٣٩/١٥، وضرر الشعر ٢٨٧، والتذيل والتكميل ٢٣/١١، وعزارة الأدب ٢٢٢/٨.

(٣) هو الحليم بن الربيع بن زبارة الثموري البصري، شاعر مجيد، من محضري الدولتين الأموية والعباسية. ينظر: الأغاني ٤٧٣/١٦، ولؤلؤة وللمختلف للأمدى ١٢٩.

(٤) لم أنف عليه في ديوانه.

(٥) بيت من الطويل. تصدَّى: تعرَّض، وقِيلَ: جماعة، كما في: القاموس المحيط (ص د ي) ١٧٠٨/٢، (ق ب ل) ١٣٨١/٢. ينظر: التلخيص والتكميل ٢٣/١١.

(٦) لم أنف له على لسانه.

(٧) كلها في المحطوطة مضبوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: الْحَوْنُ مَكْرُورٌ؛ لأن الأول فاعل، والثانية حال.

(٨) بيت من الطويل. الْحَوْنُ: الأبيض أو الأسود، وعزدة: هرب، كما في: القاموس المحيط (ج و ن) ١٥٦١/٢، (ع ر ه) ٤٣٤/١، ولعله أراد بِالْحَوْنِ اسم رجل. ينظر: شرح التسهيل ١٠٥/٣، والتلخيص والتكميل ٢٣/١١.



ومثال "حسن وجهه": قوله<sup>(١)</sup>:

أَنْعَمَهَا إِيَّيْ مِنْ نَعْمَاتِهَا  
مُذَارَّةُ الْأَخْطَابِ بِجَهْمَاتِهَا  
عُلِبَ الدُّغَارِي وَعُظِرَتْهَا<sup>(٢)</sup>  
لَمَّا نَذَتْ بِخُلُودِهَا وَخَنَاجِهَا<sup>(٣)</sup>

الغلزلي: الغبيط<sup>(٤)</sup>.

ومثال "حسن وجه": قوله<sup>(٥)</sup>:

(١) هو عمر بن حنّاء التميمي.

(٢) أبيات من مشطور الرجز. والشاهد في بيت تالي لها، وهو قوله:

كُومَ الدُّرَا وَاقَةً سُرْبَهَا

أنعمها: يمد: الثوب، ونعّات: جمع ناعيت، والمثارة: المذبذبة، والمثتر: الصلب القوي، وعلب: جمع غلباء، وهي الغليظة، والدغاري: جمع ذغري، وهو ما خلف الأذن، وعظرتات: جمع عظرتاة، وهي القوية، وكوم: جمع كؤماء، وهي عظيمة الشام، والدر: جمع ذروق، وهي أعلى الشنم، وواقعة: دابة من الأرض، وسربها: جمع سربة. ينظر: الديوان ١٥٣، والأسمعيات ٣٤، والبصريات ٣٥١، والهمكم ٥٢/٢، وشرار الشعر ٢٨٦، وشرح التسهيل ٩٦/٣، والتذيل والتكميل ٢٤/١١، والمقاصد التحوية ١٤٥٠/٣، وحرارة الأدب ٢٢١/٨.

(٣) كلها جاء هذا البيت في المخطوطة متصلاً بالآيات السابقة، مع أنه مبني لها، فهو غزل،

ومن البحر الكامل، وهو في المصادر محرّج بي صدره:

لَوْ مَشَيْتَ طَرَفَكَ لَمْ تَرَجْ بِعِيقَاتِهَا ...

ولعل ابن هشام تابع في ذلك نسخة من التذيل والتكميل، نقل منها كذلك أحمد بن الأمين الشنقيطي مبنيها على ما سبق، وهي غر التي اعتمد عليها محققه، فلابت فيها بتمامه مبرر لأبيات السابقة. ينظر: شرح التسهيل ١٠٥/٣، والتذيل والتكميل ٢٤/١١، والدر والتماع ٣٣٠/٢.

(٤) ينظر: جهرة اللغة ٧٦٦/٢، ١٢١٥، والمقصود والمعلود للقاتي ١٦٧، والمخصص ١٦٢/٢.

(٥) لم أقف له على نسبة.



يَنْوِبُ وَيَنْتَابِرُ وَشَاقَ وَدَرَجَمَ قَهْلٌ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا خَافَعْنَا زُلْمًا<sup>(١)</sup>  
وقوله<sup>(٢)</sup>:

يُهْنَمَةُ نُمَيْتٌ شَهْمٌ

البيت<sup>(٣)</sup> (١) (٢)

بها مضافا أو مجردا ولا تجرر بها مع آل سُقًا من آل علا

(خ ١)

\* «مضافاً»: بيان لحالة النصل، «آل»<sup>(٤)</sup>.

\* قوله...<sup>(٥)</sup> يعني: من الإضافة<sup>(٦)</sup>.

\* «أو مجرداً»: عطفت على: «مصحوب»<sup>(٧)</sup> «آل»، لا على: «مضافاً»<sup>(٨)</sup>.

\* «أو مجرداً»: فيه شيء من ذلك، لا مجرداً من كل شيء، فيشمل ذلك  
شيئين: اغترض بالكليّة، وللضاف إلى غير ما فيه «آل»، ك: وجهه، ووجه، ووجه أب،

(١) بيت من الطويل. ينظر: معاني القرآن للزواه ٥٢/١، ٢١٢/٢، وشرح التسهيل ٩٦/٣،

١٠٥، والتذيل والتكميل ٢٧٠/٢، ٢٤/١١.

(٢) لم ألق له على نسبه.

(٣) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه:

يُهْنَمَةُ نُمَيْتٌ شَهْمٌ قَلْبٌ

يُهْنَمَةُ: فارس لا يدرى من أين يؤتى لقوته، ونُمَيْتٌ: أثبت، وشَهْمٌ: جلد ذكرى الفؤاد. ينظر:  
شرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٠/٢، والتذيل والتكميل ٢٥/١١، وللقاصد  
البحر ١٤٤٧/٣.

(٤) الحاشية في: ٨٦.

(٥) الحاشية في: ٢١/.

(٦) موضع القط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٢١/، ولعلها تعليق على قوله في البيت: «مجرداً».

(٨) الحاشية في: ٢١/.



ووجه أبيه... (٢٢٢).

\* ع: هنا بشرط أن لا تكون مثلاً ولا مجموعة جمع للذكر السالم، لأن الإضافة حيثئذ لا تفيد شيئاً، وهي قبيحة في اللفظ إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: الحسن وجه، فأما نحو: الحسن وجه، والحسن وجه، فلا مانع منه.

فإن قيل: إنه فيح في اللفظ.

قلنا: لا يلزم من قبح: الحسن وجه قبح هذا؛ لأن ذلك على صورة: الغلام رجل، والإضافة إذا لم تكن للتخفيف فهي للتعريف، وأما ما خلقت منه النون فلا، سلطنا ذلك، لكن لا غلر ل: الحسن أوجههم، و: الحسنين أوجههم، فتدبر ما قلته، فهو بديع، وكلام المصنف ليس بجميل.

وقال الشنقيطي على "لفصل" (٢) ما منخصه: «الصفة للمشبّهة يجوز فيها الجمع بين الألف واللام والإضافة، بشرط أن يكون في المضاف إليه الألف واللام، إلا إن كانت الصفة مجموعة أو متشابهة فإنه يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة على كل حال» انتهى.

والحاصل: أنها في الحكم المذكور كاسم الفاعل، وقد نص عليه الناطق في بابه (٢٢) نصاً صحيحاً، ولا يختلف الحال بين البابين، إلا أن الإضافة هنا على سبيل الجواز الأصلي، وهناك بالتحمل على هذا الباب، فكيف يُتوسّع في المحمول بما لا يجوز في المحمول عليه؟

(١) موضع القط مقدار أربع كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٢١/أ، وقد جاءت متصلة بآخر الحاشية للقدمة التي أولها: «تأخر كل من: لرفع، وانصب، وجر»، ولم ألبس وجه صلها بها، وهي في تفسير قوله: «بمركبة».

(٣) لم أحف على كلامه في حواشي الفصل، وتقدم التنبيه قريباً على أن باب الصفة المشبهة ليس في الموجود منها.

(٤) أي: باب الإضافة، وسيدكر ابن هشام البيت المتعلق بذلك قريباً.



ولو ترك الشيخ هذه المسألة هنا لكان أولى؛ لأننا نأخذها من عموم قوله<sup>(١)</sup> ثم:

«وَوَضَّلَ أَلَّ» بهذا المضاف مُعْتَفَرٌ

البيتين، والإشارة بقوله: «بهذا المضاف» إلى ما تقدّم من قوله<sup>(٢)</sup>:

«وإنَّ يُشَابِهَ المضافُ "يَفْعَلُ"»

فإن قلت: الصفة المشبهة إنما تُشَبِّهُ اسمَ الفاعل، لا "يَفْعَلُ".

قلت: إنه يجوز هناك، والدليل على أنه أراد الصفة المشبهة في بعض ما أراد: أنه

مثل بما في قوله<sup>(٣)</sup>: «عَظِيمُ الأَمَلِ» و: «قَلِيلُ الحَيَلِ»، وإلا لَزمَ أن يكون أَمَلٌ حَكَمٌ

هذه الإضافة: هل هي لفظية أو معنوية؟<sup>(٤)</sup>

(خ ٢)

مسألة: قال صاحبُ 'المختل'<sup>(٥)</sup>: الوجهُ الحادي عشر: مررت برجلٍ خشنٍ

وجهه: أجزاه من<sup>(٦)</sup> وَخَذَهُ، وعالقه جميع الناس من البصريين والكوفيين؛ لأن فيه إضافة

الشيء إلى نفسه، والأمر كما قالوا.

قال ابنُ السَّيِّدِ<sup>(٧)</sup>: هذا كلامٌ قد جمع الكذب والخطأ؛ لأن سبويه لم يُجزِ المسألة،

بل قال<sup>(٨)</sup> ما نصّه<sup>(٩)</sup>: قد جاء في الشعر: خَشَنَتْ وجهها، شَبَّهَوهَ بِ: خَشَنَتْ الوجه، وهو

(١) الألفية ١١٨، البيت ٣٩١.

(٢) الألفية ١١٧، البيت ٣٨٨.

(٣) الألفية ١١٨، البيت ٣٨٩، وهو يتماشى:

ك: رُثِ راجت عظيم الأمل / مزُوع القلب قليل الحيل

(٤) الحاشية في: ٢٦/.

(٥) ١١١.

(٦) الكتاب ١/١٩٩.

(٧) الخلل في إصلاح الخلل ٢٢٣-٢٢٦.

(٨) قوله: «بل قال» مكرر في المخطوطة.

(٩) الكتاب ١/١٩٩.



وديء، وأشد للشقاق:

ألم يفتنني

البيتين<sup>(١)</sup>، فذكر أنه إنما جاء في الشعر؛ وأنه وديء، فكيف يقال: إنه أحازه؟

وقوله: إن الجميع خالفوه كذب أيضاً، بن أكثر أصحابه يوافق.

وحكى الكوفيين<sup>(٢)</sup>: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، وأنشدوا:

وأدلة ضارباً<sup>(٣)</sup>

وإذا كان هذا الوجه مستعملاً لم يزم من قولنا: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الوجه إذا جاز نصبه مع إضافته إلى ضمير الرجل صار بمنزلة: مررت برجلٍ ضاربٍ غلامه، فيكون في "حسن" ضميرٌ يرجع إلى "رجل"، كما في "ضارب"، فيقال حينئذٍ: مررت برجلٍ ضاربٍ غلامه، ويكون في "ضارب" ضميرٌ في حال الخفض، كما كان في حال النصب، على قياس: ضاربٍ غلامه، و: ضاربٍ غلامه، فلا تنبُع للسألة على هذا التأويل من جهة إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما ينبُع ويستحيل من جهة اجتماع الشيء ونقيضه؛ لأن إضافة الوجه إلى ضمير الرجل يوجب أن يكون "الحسن" الوجه، غير منقول عنه إلى الرجل، والإضمار في "حسن" يوجب أن يكون منقولاً إلى الرجل، فيصير "الحسن" منقولاً غير منقول في حال واحدة، وكذلك الضمير المنفي في:

جئتني<sup>(٤)</sup>

يوجب أن تكون "الجؤنة" منقولة عن "الشعثلى" إلى "الجارئين"، وإضافة "الشعثلى" إلى ضمير "الجارئين" يوجب أن تكون "الجؤنة" غير منقولة، وهذا تناقض.

(١) من الطويل، تقدماً قريباً.

(٢) بنظر: البصريات ٣٥١، والتذييل والتكميل ٢٣/١١.

(٣) كذا في المحفوظة مصبوغة، ولصواب ما في المحلل ومصادر البيت: سؤفا.

(٤) بعض بيت من مشهور الرجز، لعمر بن لُحَا النُّعَيم، ذكرته قريباً صلةً لأبيات قبله في المتن.

(٥) بعض بيت من بيتي لشقاق للتقدمين قريباً.



ولمّا قال س: إنه رديءٌ، ولم يستحلّ عنده من جهة إضافة الشيء إلى نفسه كما استحال عند غيره، ولمّا مثله ب: خستة وجهها، لا ب: خست وجهها ليتبين بتأنيث الصفة أن فيها ضميراً يرجع إلى الموصوف، وأما الذين زعموا أن فتحها<sup>(١)</sup> من تلك الجهة -يعني: حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه- فإنهم اعتقدوا أن الوجه لا يُنصب إذا كان مضافاً إلى ضمير للموصوف، بل يُرفع، فـ"الخست" على هذا: الوجه، فإذا أُضيف الوصف إلى مرفوعة لزم ذلك قطعاً، والذي رفع هذا الإشكال رواية الكوفيين بالنصب.

وكان المبرّز<sup>(٢)</sup> ومن وافقه يقولون في شعر الشّعاع: إن الضمير للثاني للأعالي، لا للجارّين؛ لأن الأعالي إنما تجمع الساعاء، وإنما هو في الحقيقة: الأعاليان؛ لأن الجوّين لا يكون لهما أعالي، وإنما هو بمنزلة: عظيم المتأكب.

قال ابن قُشَيْرٍ<sup>(٣)</sup>: وهذا التحريك أردى<sup>(٤)</sup> من الوجه الذي أنكره علي بن سينا؛ لأنه جعل ضمير اثنين عائداً على جماعة؛ ولأنه أضاف الجوّين إلى مضاف إلى ضمير الجارّين، وإنما الجوّان صفة للجارّين، فكان يجب أن يرجع الضمير للجارّين، فلا بدّ له من أن يزعم أنه حمله على المعنى؛ لأن الأعالي في المعنى من سبب الجارّين، إذا كانت "ألى" فيهما عوضاً عن ضمير الجارّين<sup>(٥)</sup>.

ومن إضافة لتاليها وما لم يخلّ فهو بالجواز وسمّا<sup>(٦)</sup>

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الأصل: قُبِحا.

(٢) ينظر: شرح جبل الرحاحي ٥٧٤/١، وشرح التسهيل ١٠٨/١، ٩٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢، ٤٣٧/٣، والتبديل والتكميل ٧٩/٢، ٢٣/١١، وخراتة الأدب ٢٩٦/٤-٣٠٣.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الأصل: أردأ، لأنه من "الريء" مهوز اللام، لا من "الريء" هياثي اللام.

(٥) الحاشية في: ٨٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٧٣/١-٤٧٥.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في نسخ الألفية: وإيّا. ينظر: الألفية ١٢٢، الهبت ٤٧٣.



## التعجب

بِأَفْعَلٍ انْطِقِي بَعْدَ مَا تَعْجَبِي أَوْ جِي بِأَفْعِلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِهَا  
(خ ١)

\* [«تَعْجَبِي»]: أي: إذا تعجبت تعجبتا، فعامله محذوف، أو: للتعجب، فعامله: «انْطِقِي»، مثل: فعن هذا تكرارنا، أو مصدر في موضع الحال، أي: متعجبتا، فعامله أيضا مذكور.

والأول ضعيف؛ لأنه<sup>(١)</sup> يرى أن حذف عامل المؤكد ممنوع منه، فلا يخرج كلالته على ما يرى بطلانه<sup>(٢)</sup>.

\* «انْعَمِ بِهِ» لفعله أمر، ومعناه الخير، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَبِّلْهُ وَلَهُ الرِّجْحُ﴾<sup>(٣)</sup>. يدلُّك على أن معناه الخير: أنك تقول: يا زيدُ أَكْثَرُ بِعَشْرٍ<sup>(٤)</sup>، وما زمان أَكْثَرُ بعشرو، وما زيدُ أَكْثَرُ بعشْرٍ؛ لأن المعنى: أَكْثَرُ عَشْرًا، أي: صار ذا عشر، ك...<sup>(٥)</sup> أَخْضَدَ الزرع، أي: صار ذا خضاد، فلما لم يكن في الفعل ضميرٌ للمخاطب وَجَدَ وَذُكِرَ<sup>(٦)</sup>.

## (خ ٢)

\* [«بِأَفْعَلٍ» انْطِقِي بَعْدَ «مَا»]:

(١) أي: ابن مالك، قال في الألفية ١٠٦، ٢٩١:

وحذف عامل المؤكد ممتنع ...

(٢) الحاشية في: ٢١/.

(٣) مريم ٧٥.

(٤) كذا في المحفوظة في هذا الموضع وما بعده، وهو وجه في «عشرو» أحازته اللزوم وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ فغير له عن «عشر». ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحفوظة.

(٦) الحاشية في: ٢١/.



مَا أَكْثَرَتِ الْأَشْيَاءُ جِئْنَ يُسْئِلُونَهَا قَدَرٌ وَأَبْعَدَهَا إِذَا لَمْ تُقْدِرْ<sup>(١)</sup>  
\* «بِالْفَعْلِ» انطلق بعد «ما»:

مَا أَكْثَرَ الْعِلْمَ وَمَا أَوْسَعَهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَقْدِرُ أَنْ يَجْتَنِعَ<sup>(٢)</sup>  
\* مِنْ تَرَكَبِ التَّعْجُبِ غَيْمَ الْمَلُوبِ هَذَا: «كَيْفَ تَحْكُمُونَ بِالْقَوِي وَكُنْتُمْ أَمْرًا  
فَأَتَيْتُمْكُمْ» الآية<sup>(٣)</sup>، «سبحان الله، إِنَّ لِلْمُؤْمِنِ لَا يَنْجُسُ»<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُ بَحْرٍ:  
غَيْطُشٍ مِنْ غَيْرِائِهِمْ وَقُلْتُ لِي: مَاذَا لَقِيتَ مِنْ أَشْوَى وَاقْرَأْ<sup>(٥)</sup>  
وَقَوْلُ الْآخِرِ<sup>(٦)</sup>:

(١) بيت من الكامل، قيل: لعبد الله بن يزيد الحارثي، وقيل لغوه. الشاعر: استعمال "ما أكثرت" و"أبعد" للتعجب على وزن "ما أفعل". ينظر: عيون الأخبار ١٣٨/٢، والحماسة للبصري ٣٢٥، والمجتبى ٦٨، وديوان البغلي ٢٤٨/٢، والحماسة المغربية ١٢٦٢/٢.  
(٢) الحاشية في: ٨٧.  
(٣) كلما في المخطوطة مضبوطة، والصواب: يَكْتَفَعُ، وبه يستقيم الوزن، لأنه بيت من السريع، وبعبارة:

إِنْ كُنْتُ لَا بَدْءَ لَهُ عِلَالًا مَحَلًّا فَالْتَمِسْ أَنْتَعَةً

وكتب لأحمد بن بشر بن الأحمس الشجعي النول سنة ٣٢٦، كما في: طبقات النحويين واللغويين ٢٨٢. الشاعر: استعمال "ما أكثَرَ" و"ما أَوْسَعَ" للتعجب على وزن "ما أفعل". ينظر: جامع بيان العلم ٤٣٧، وتاريخ دمشق ١٤٩/١٨.  
(٤) الحاشية في: ٨٧.  
(٥) البقرة ٢٨.

(٦) حديث نبوي أخرجه البخاري ٢٨٥ ومسلم ٣٧١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.  
(٧) بيت من الكامل. الحُطَيْن: شَيْلٌ دموعهن. ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ٣٨٦/٢، وغالب تلعب ٥٩٧، والزاهر ٢١٩/٢، وقهلب اللغة ١٤٦/٨، والحكم ٥/٦، وأمثالي ابن الشجري ٤٠٩/١.  
(٨) هو حاتم الطائي.



وَكَلِّفَ لِمَسْجِدِ الْمَرْءِ زَانًا وَمَخَارُجَ عَقِيبَتِ الْجَمْعِ بَادِي الْخِصَاصَةِ وَالْجَهْدِ<sup>(١)</sup>  
وَقَوْلُ الْأَعْمَى:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَفُطَيَّارٌ وَشُرُوءٌ      فَيْلَهُ هَذَا الشُّعْرُ كَيْفَ تَرَكُّدًا<sup>(٢)</sup>  
ع:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُثْبِتِي عَلَى شَيْخِي<sup>(٣)</sup>

قَالَ الشَّيْخُ<sup>(٤)</sup>: لَفْظُهُ تَعَجُّبٌ، وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ وَالطَّلِبُ<sup>(٥)</sup>.

\* ع: اسْتَدَلُّوا عَلَى اسْمِيَّةِ "أَقْدَرَ" بِأَنَّهُ يُصَغَّرُ، وَالتَّصْغِيرُ مَخْتَصٌّ بِالْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ  
وُصِفَ فِي الْمَعْنَى بِالتَّصَغُّرِ، وَلَا يُوَصَفُ إِلَّا الْأَسْمَاءُ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ إِجْبَازٌ عَنِ الْوُصُوفِ، وَلَا  
يُجَرَّرُ إِلَّا عَنِ الْأَسْمَاءِ.

وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ شَأْنٌ، فَفِي "الْمُتَخَاصِ"<sup>(٦)</sup> تَخْصِيصُهُ بِـ"أَخْسَنَ" وَ"أَمْلَحَ" فَقَطْ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَا لَشَبْهِهِ بِالْأَسْمَاءِ عَمُومًا وَخُصُوصًا:

(١) بيت من الطولي. ينظر: القيدان ٢٩٥، والبيان والتبيين ٣١٠/٣، وعبود الأعيان ٢٨٦/٣،  
وأُمالي ابن الشجري ٤٠٩/١.

(٢) بيت من الطولي. ينظر: القيدان ١٣٥، وأُمالي ابن الشجري ٤٠٩/١، وشرح التمهيد  
١٤٦/٣، والتذيل والتكميل ١٧٤/١١، ومعنى الشيب ٢٨٤، وللقاصد النحوية ١٠٥٠/٣.  
(٣) الحاشية في: ٨٧.

(٤) صدر بيت من البسيط، خُذِّجَ بِنِ خُذِّجَ الشُّرَيِّ، وعجزه:

عَنْ دَارِهِ الْخَزْلُ مَنْ دَارَهُ مَوْلُ ...

شخط: يُقْد، والخَزْلُ ومَوْل: موضعان. ينظر: أُمالي القالي ٩٩/١، وشرح الحماسة للرزوقي  
١٨٣١/٢، والإنصاف ١٠٥/١، والبيان ٢٩٠، والتذيل والتكميل ٢٣٠/١٠، وللقاصد النحوية  
٢٥٩/١.

(٥) شرح الحماسة ١٦١/٤.

(٦) الحاشية في: ٨٧.

(٧) (م ل ج) ٤٠٧/١.



أما عمومًا فيمن وجهين: أحدهما: أنه لا يتصرف، والثاني: أنه لا مصدر له.

وأما خصوصًا فإنه شبيهة بـ **أَفْعَلْ** \* التفضيل من وجهين: إشعاره بالتميزة، وأنه لا يُقَى إلا بما يُقَى منه، ووجه ثالث: أنه على وزن، ووجه رابع: أنه لا يُرفع الظاهر<sup>(١)</sup>.

\* ع: أنشد ابن عُثْمَانَ في أوائل 'شرح الجمل'<sup>(٢)</sup>:

يَا مَا أَتَمَلِّحُ غَزَلًا شَدَّ لَنَا مِنْ هُؤُلَاءِ مِ بَيْنَ الضَّالِّ- وَلَشَّرِ<sup>(٣)</sup>  
وَرَأَيْتُ مَنْ يَنْشُدُ: «يَا مَا أُخَيِّسُ»<sup>(٤)</sup>، وَيَنْشُدُ: «هُؤُلَاءِ كُنْ»<sup>(٥)</sup>، وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ، أَمَّا  
الْأَوَّلُ فَيَمْنُ بِهَيْةِ الرِّوَايَةِ فَقَطْ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِذَلِكَ، وَلأنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ إِذَا كَانَ جَمْعًا  
مُدَوَّدًا مُلْخَطًا كَافَتْ الْخَطَابَ لَا يَلْحَقُهَا<sup>(٦)</sup> "هَا" مِنْ أَقْوَالِهِ فَيَمَّا أَحْلَطُ<sup>(٧)</sup>.

وَتَلَوُ أَفْعَلْ انصَبَّهُ كَمَا أَوْفَى خَلِيلُنَا وَأَصْدَقُ بِهِمَا

(١) الحاشية في: ٨٧.

(٢) ١١٣/١، ٥٨٣.

(٣) بيت من البسيط، قيل: للفَرَزَجِيِّ، وقيل: لعَلِيٍّ بْنِ هَمْدَانَ الْعَرَبِيِّ المُنَوَّى بعد سنة ٣٢٠. شَدَّ: قَوَّنَ وَاكْتَمَلَ خَلَقَهُنَّ، وَالضَّالُّ: جَمْعُ ضَالَّةٍ، وَهُوَ الشَّرُّ الشَّرُّ الشَّرُّ. يَنْظُرُ: زِيَادَاتٍ دِيُونُ الْعَرَبِيِّ ١٨٣، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ٢٠١، وَشَرَحَ كِتَابَ سَيُوبَةَ لِلسُّوَّائِيِّ ١٢١/١، وَأَمَّا ابْنُ الشَّحْرِجِيِّ ٣٨٣/٢، وَالْإِنْصَافُ ١٠٤/١، وَتَوْجِيهَ الْمَع ٣٨٢، وَشَرَحَ التَّسْهِيبِ ٢٤٤/١، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (ش د ن) ٢٣٥/١٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ١٩٠/٣، وَلِلْقَاصِدِ النُّحْوِيِّ ٣٨٠/١، وَغَرَنَةُ الْأَدَبِ ٩٣/١.

(٤) يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ (ش د ن) ٢٣٥/١٣، وَنُظْرَةُ الْإِغْرِيقِ ٢٨٠.

(٥) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصُّوَابُ مَا فِي مَطْبُوعَةِ شَرَحِ جَمَلِ الزَّجْدِيِّ وَكَثِيرٍ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ: هُؤُلَاءِ يَكُونُ، وَهُوَ بِسُقْمِ الْوِزْدِ، وَنَقَلَ السُّيُوطِيُّ الْبَيْتَ فِي شَرَحِ شَوَاهِدِ الْغَنِيِّ ٩٦٢/٢ عَنْ خَطِّ ابْنِ هِشَامٍ فِي بَعْضِ تَعَالِيْقِهِ بِالْفَلْظِ الَّذِي أَنْكَرَهُ هُنَا: هُؤُلَاءِ يَكُونُ، وَهُوَ بِإِشْرَافِ الَّذِي صُوِّبَ ابْنُ هِشَامٍ: هُؤُلَاءِ فِي: ابْنِ زُهَيْرٍ ٣٥٩/١، وَغَيْبٌ وَغُيُوبٌ ١٥٣/٢، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ٢٠١، وَالْحَكَمُ ٤٤٥/١٠، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٤٩/١.

(٦) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصُّوَابُ: لَا يَلْحَقُ.

(٧) الحاشية في: ٨٧.



وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يتضح

(خ ١)

ع: قوله: «وحذف ما منه تعجب»: هذا في «الغن» مُستلَم على إطلاقه، وأما في «أقول» فله شرطان:

أحدهما: أن<sup>(١)</sup> يكون كلٌّ من الفعل والفاعل قد عطف عليه مثله.

والثاني: أن يكون المحذوف الثاني، ويُستغنى عنه بالأول لأنه لم يُسمع إلا كذلك، وهو: ﴿أَتَمِيعْ يَوْمَ تَأْتِيهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

إلا أن المصنّف عرّج ذلك على حذف الجار من الثاني، فاستقر، ذكره في «شرح الشَّهْسِي»<sup>(٣)</sup> في التنازع، وحوِّز: أخير وأجلّ بنه، على ذلك، وأن الأصل: أخير به، على التنازع.

وفيه عندي نظر؛ لأن الاستدلال بالثاني على الأول خلاف الكثير، فنقّ قال: إنه يجوز في هذا الباب الذي لم يُتصَرَّف فيه<sup>(٤)</sup>.

\* «يتضح» بالضاد المعجمة، أي: إن كان معناه عند الحذف واضحاً، لا بالهمزة؛ لأن قولك: إن كان معناه عند الحذف صحيحاً لا معنى له<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* في «الإيضاح الشَّغَرِي»<sup>(٦)</sup>، وقد أُورِدَ قول الله عز وجل: ﴿أَتَمِيعْ يَوْمَ تَأْتِيهِمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، وصوابه ما في متن الألفية: تعجبت.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) ميم ٣٨.

(٤) ١٧٧/٢.

(٥) الحاشية في: ٢١/.

(٦) الحاشية في: ٢١/.

(٧) كتاب الشعر ٢/٤٣٨-٤٤٠.

(٨) ميم ٣٨.



وأنشد قول لؤي<sup>(١)</sup>:

نُرَكِّدُ فِيهَا ضَوْؤَهَا وَشَعَائَهَا فَأَخْصِي وَأُزِيلُ لِأَثَرِي إِنْ تَسْتَبَلَا:  
لا يجوز في: أخصين يزيل حذف الحار والمحرور من حيث لم يَكُرْ حذف الفاعل.

فأما الجواب عن الآية والبيت فإن ناسا من أهل النظر أجازوا حذف الفاعل،  
وزهد أبو الحسن<sup>(٢)</sup> إلى ذلك في بعض الأشياء، ومن لم يُجِرْ حذف الفاعل - وهو قول  
س<sup>(٣)</sup> - خفل في "أخبِر" ضمير، كما كان في قول لؤي.

وإنما لم يُجْتَمَع كما يقول: القوم كَفُّوا، إذا لم يُسَجَلِ الجار، فيقول: القوم كَفَى بهم؛  
لأنه يقال: يجوز أن يكون أضمر على لفظ المفرد دون الجمع؛ لأن هذا الفعل بمنزلة  
"بَقِمَ" و"بَسَمَ"، فكما لم يُلْحَقُوا علامة الجمع هذين الفعلين كذلك لم يُلْحَقْ هذا،  
ويُجْعَلُ الفاعل على لفظ المفرد، وإن كان في المعنى جمعا.

وأيتا فإنه يجوز أن يكون أجري مجرى "أَلْعَلَّ" الذي في قولهم: ما أخشن زيداً،  
فكما لم يجمع الضمير في "أخشن" كذلك لم يجمع في "أخشن" و"أشنع" من حيث  
اتفقا في المعنى.

وأيتا فإن هذا الفعل قد جرى مجرى الاسم في تصحيحهم له، ألا نراهم قالوا:  
أقول به، و:

(١) هو ابن خنجر بن عتاب بن عبد الله النخعي، من شعراء الجاهلية المقسمين بالفحول، وكان زهير  
راوبته. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١، والشعر والشعراء ١٩٨/١، والأغانى ٤٧/١١.

(٢) بيت من الطويل. تستبيل: ليس، كما في: القاموس المحيط (س ر ب ل) ١٣٤١/٢. ينظر:  
الدبران ٨٤، وقذهب اللغة ٨١/٢، والنذيل والتكميل ١٩٨/١٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية للراضي ١٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٦٨/٤، وعروة الأدب ٢٦٠/٤.

(٤) الكتاب ٧٩/١.



أَطْبَيْتَ بِرَاحِ الشَّامِ صَبْرًا؟<sup>(١)</sup>

فكما لم يُظهروا علامة الداعِل<sup>(٢)</sup> في اسم الداعِل كذلك لم يُظهروا في هذا الفعل.  
وإن شئت قلت: إنَّ هذا المحذوف في حكم الثابت؛ لتقدُّم ما يدلُّ عليه، كما  
قال<sup>(٣)</sup>:

وَنَارٍ تَوَلَّدَ بِالنَّارِ نَارًا<sup>(٤)</sup>

ولم يكن هذا في الحكم عطفًا على عاملَيْن؛ لِمَا بُدِّت من التقدير.

ع: تَخَّصَّ من كلامه: أنَّ الإضمار هنا قولٌ س، وقوله كلاميه: أنه قال ذلك  
نفسًا، ولم يُؤخِّدْ منه بالقياس على ما استقرَّ من قاعدته، واقتضى كلامه الجواب عما  
يُؤرَّد من ثلاثة أوجه<sup>(٥)</sup>.

\* يقال: وَضَعَ الأمرُ -بالضاد المعجمة، لم بالحاء المهملة- وَضُوحًا، وَ: وَضَّحَ،  
ثَلَاثًا وَرِيعًا؛ طَهَّرَ، وَ: (الوجه: حَشَنَ<sup>(٦)</sup>)، قَالَ خَلَفُ<sup>(٧)</sup> بِنُ خَلِيقَةُ الْأَقْلَمِ:

(١) بعض بيت من الطولي، لأبي ذؤيب الفزلي، وهو بتمامه:

فَأَطْبَيْتَ بِرَاحِ الشَّامِ صَبْرًا وَهَذِهِ تَعَفَّفَتْ صَبْرًا وَهِيَ بَيْنَانَا

الراح: الحمر، وبَيْنَانَا: مزاحها. ينظر: الديوان ٦٠، وديوان الفزليين ٨٠/١، وشرح أشعار الفزليين  
٥٤/١، وأحكام ١٦٩/٨.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في كتاب شعر: الضمير. وعند ياسين: الفعل.

(٣) هو أبو ذؤيب الإثباتي.

(٤) عجز بيت من لشقارب، تقدَّم في باب العرب والمبني.

(٥) الحاشية في: ٨٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٠/١.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ١٠٣/٥، والصحاح (و من ح) ٤١٥/١.

(٧) شاعر أموي مطبوع طريف، كان أقطع البش، بينه وبين القرظوق مهاداة. ينظر: الشعر  
ولشعراء ٤٦٥/١، ٧٠٤/٢.



كفى المحتضر أنا ثم نضبح لك أترنا      وم ياأيتنا غشا لذبتك بقير<sup>(١)</sup>  
وفي كلي<sup>(٢)</sup> اللعين قدما لزما      منع تصرف بحكم حتما  
وضعهما من ذي ثلاث صرُفا      فهابل فقتل ثم غير ذي انبفا  
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا      وغير سالك سبل فعبلا

(١خ)

\* [«وغير ذي وصف»]: أي: غير فعل ذي وصف<sup>(٣)</sup>.

\* [«وغير ذي وصف يضاهي أشهلا»]: ع: يدلنا على أن المانع من أفعال التعجب<sup>(٤)</sup> والألوان الثلاثية تقدر زيادتها على الثلاثة، لا أن الحليقة كالهد والرشل لا يتعجب منها؛ أمران:

أحدهما: تصحيحهم 'سود' و'غوز'، وليس ذلك إلا لتقدير الزيادة، فكذا هذا.  
والثاني: أن الأول يلزم منه منع التعجب منه مطلقاً، وهو بالإجماع جائز، غاية:  
أنه بغير لفظه، ولو كان المانع معنوياً لم يكن لتحويل الصيغة أثر<sup>(٥)</sup>.

(٢خ)

\* [«وغير ذي وصف يضاهي أشهلا»]: هذه العبارة أخضر وأسهل من قولهم: أفعال الألوان والعيوب، وأسلم عن الاعتراض؛ لأن تلك لا بد أن تُقيد العيوب فيها بالظاهرة؛ وإلا دخل نحو: سَهْلان، ويعرف<sup>(٦)</sup>، ونعيم، وأخشن؛ لأنه يدخل فيها:

(١) بيت من الطويل. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٨٨٩/٢، والحماسة البصرية ٧٠٧/٢.  
(٢) الحاشية في: ٨٨، ونقلها بسين في حاشية الألفية ٤٧٩/١ دون طيب، ولم يعزها لأمين هشام.

(٣) كذا في المخطوطة، والتصواب: كَلا.

(٤) الحاشية في: ٢٦/.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل التصواب: العيوب.

(٦) الحاشية في: ٢٦/.

(٧) كذا في المخطوطة مصبوحاً، والتصواب: وعرف.



قَيْفٌ<sup>(١٠)</sup>.

\* ع: ينبغي أن يُفهم من قوله: «سَالِكٌ سَبِيلَ "فَعْلٍ"»، وكونه لم يقل: وغير فعلٍ للمفعول؛ أنه إن كان ماثراً للبناء للمفعول تُعْجَب منه، نحو: وقَصٌّ<sup>(١١)</sup>، وسُقُوطٌ في يده، وإِهْنِي زَيْدًا، وعُنِي الحاحك<sup>(١٢)</sup>؛ لأن السالك طريق "فَعْلٍ" على معنى: السالك حادثة "فَعْلٍ"، وحادثة "فَعْلٍ": أنه لا يكون لازماً، بل جائزاً، وذلك أنه إذا جاء الفاعل رجع البناء له، أعني: أنك متمكّن من الرجوع بصيغته إلى صيغة فعل الفاعل.

وفائدة أخرى في قوله: «سَالِكٌ» اليث، وكونه لم يقل: و"فَعْلٍ"؛ لأن ذلك يقتصر للتعجب على هذه الصيغة، فيخرج عنه نحو: قيل: ويبيع، باعتبار ظاهر أمرها، ويخرج عنه أيضاً نحو: استخرج المال.

فإن قيل: فإن هذا<sup>(١٣)</sup> لا يحتاج لإعراجه هنا؛ لأنه قد علم أنه لا يُتَعَجَّب منه من حيث هو غير<sup>(١٤)</sup> ثلاثي.

قلت: قد يُتَوَقَّعُ أن صيغة فعل المفعول إنما تقتضي التسع في الثلاثي، قَبْرُنَ أمّا مائة في الثلاثي وفي غيره، حتى لو فرض أن غير الثلاثي يجوز التعجب منه لم يَكُزِ التعجب منه إذا بُني للمفعول، ويُستفاد حينئذٍ في نحو: استخرج مائة<sup>(١٥)</sup>، لا مانعاً واحداً.

ويعلم حينئذٍ أن من قال في "أَفْعَلٍ": إنه يجوز التعجب منه؛ لكونه على صيغة فعل التعجب؛ أنه لا يُتَعَجَّب منه إذا كان مبنياً للمفعول<sup>(١٦)</sup>.

(١) الكيف: شُرَّ البطن ورثاً الحاصرة. ينظر: القاموس المحيط (هـ ي ف) ١١٤٨/٢.

(٢) الحاشية في: ٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨١/١.

(٣) أي: تجسرت عليه. ينظر: القاموس المحيط (و ق ص) ٨٦٠/١.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: بحادثك.

(٥) أي: نحو: استخرج.

(٦) كتبها النسخ: «غير» ملحقة فوق كلمة «ثلاثي»، ولعلبت ١٤ عند ياسين.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: «أَنْ في نحو: استخرج مائة<sup>(١٥)</sup>».

(٨) الحاشية في: ٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨١/١، ٤٨٢.



\* الضمير<sup>(١)</sup>: ولا يُنقل فعل التعجب إلا من فعل الفاعل، فأما قولهم: ما أبغضه إليّ، وما أئقته عندي، وأنت تريد [أنه]<sup>(٢)</sup> مقيت، وأنه مُبغض، فإنه مأخوذ من: يُبغض، ومقت، وهما فعلان فاعلي<sup>(٣)</sup>.

\* حن ابن<sup>(٤)</sup> بيده في كتاب "الإغراب عن مراتب قراءة الآداب"<sup>(٥)</sup> أها الطُوب في قوله:

إِعْدُ بِعِدَّتِ بَيَاضًا لَا يَبْغِضُ لَهُ لَأَنْتَ أَشْوَدُّ فِي عَيْنِي مِنْ ظُلْمٍ<sup>(٦)</sup>،  
لأن الألوان كالحلّ، فكما لا يقال: ما أئقاه، ولا: ما أزعجه<sup>(٧)</sup>، كذلك هذا، ولأن أفعال الألوان والعيوب في الأصل على "مُفْعَل" و"مُفْعَلٌ"، وما تجاوز الثلاثة لا يُتَعَجَّبُ منه.

قال: فأما استشهاد بعضهم بقوله<sup>(٨)</sup>:

جَارِيَةٌ فِي جِرْعَتِهَا الْقَضَائِ<sup>(٩)</sup>

(١) البصرة والذاكرة ٢٦٦/١.

(٢) ما بين للعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في البصرة والذاكرة وعند ياسين.

(٣) الحاشية في: ٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٢/١.

(٤) هو علي بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل الضرير القرشي الأندلسي، أبو الحسن، إمام حافظ للغة والشعر، أخذ عن أبيه وصاعده، له: الحكم، والمختصر، والأنيب في شرح الحماسة، وغيرها، توفي سنة ٤٥٨. ينظر: معجم الأدباء ١٦٤٨/٤، وإنباء الرواة ٢٢٥/٢، ونبذة الوعاة ١٤٣/٢.

(٥) لم أقف على ما يقيد بوجوده، وذكر نحوه مختصراً في: شرح للشكل من شعر المتنبي ٤٨، ٤٧ (ت. البداية)، ٤٨، ٤٧ (ت. السقا)، وينظر: الرسالة الموضحة ٨٥، ٨٦.

(٦) بيت من البسيط. أبعد يحدث: من بعد يقد إذا ذهب وتلك، وهذا دعاء على الشيب. ينظر: الديوان ٢٩، والقرس ٤٤٨/٤، وشرح ديوان المتنبي للتواحيدي ٥٢.

(٧) هذان تعجبان من اليد والرجل.

(٨) نسب لزوجة بن العجاج.

(٩) كذا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: "القَضَائِ".



أَبْيَضٌ مِنْ أُخْتِ نَيِّ إِبْرَاهِيمَ<sup>(١)</sup>

فَعُتِلَ بِمَهْوَلٍ غَيْرِ مُوسَوِيٍّ وَلَا مَعْلُومٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ طَرْفَةٍ:

إِذَا<sup>(٢)</sup> الرِّجَالُ شَتَا وَاسْتَد<sup>(٣)</sup> أَكْثَلُهُمْ قَالَتْ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالُ مَلْبَاحٍ<sup>(٤)</sup>

فإنه لا يعني بـ"أَبْيَضٌ" هنا صيغة المفاضلة، وإنما عني به: الأبيض، فكأنه قال: فأنت وأبيضهم -أو: نقيهم- سِرْبَالُ مَلْبَاحٍ.

ثم قال: وقد يُتَأَوَّلُ قَوْلُ الشُّعْرِيِّ عَلَى أَنَّ "مِنْ" للتبعيض، أي: لأنت أبيض في عيني، ولأنت ظلمة من الظلم، فيكون كقوله طَرْفَةٍ.

ع: حَقَّنَ "مِنَ الظُّلَمِ" حِرًّا ثَانِيًا<sup>(٥)</sup>.

\* ع: بقي عليه من الشروط: وغير مستغنى عنه بـ: ما أَمْلَأَهُ، وذلك نحو: أحباب، فقال<sup>(٦)</sup> -من القائلة-، وَقَعْدًا، وَحَلَنَ، وَشَكِرَ، وَنَامَ<sup>(٧)</sup>.

وَأَشْبَدُ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبِيهُهُمَا يَخْلَفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدَمًا

(١) بيان من مشطور الرجز. ينظر: ملحقات الديوان ١٧٦، والأصول ١٠٤/١، وشرح القصائد السبع ١٤٣، واللمحة ٣٩/٥، والنمام ٩٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٥، ٣٣٧، واحكم ٢٠٣/٨، والإنصاف ١٢١/١، والتذيل والتكميل ٢٨٩/٧، ٢٣٣/١٠، وملغى اللبيب ٩٠٦، وحزلة، الأدب ١٥٦/١، ٢٣٣/٨.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: إذا.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: واشتد.

(٤) بيت من البسيط. شتوا: دخلوا في الشتاء، واشتد: صار شديدًا، وسِرْبَالُ: قميص. ينظر: الديوان ١٥٠، والصحاح (ب ي ض) ١٠٦٧/٣، والإنصاف ١٢٠/١، والبيان ٢٩٣، وشرح جمل الزجاجي ٥٧٨/١، وحزلة الأدب ٢٣٠/٨.

(٥) الحاشية في: ٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠٣/١ في باب "أَقْعَلُ" التفضيل -وهي به أليق-، ولم يحررها لآين هشام.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: وقأل.

(٧) الحاشية في: ٨٨.



ومصدرُ العادم بعدُ يتصبب وبعدُ أَفْعَلْ جَرُّهُ بالياءِ يجب  
(خ٢)

\* ما فَعَلَهُ مِنْهُ فِيهِ، وما اسْمُ فاعِلِهِ عسى "الْعَن" يُؤْتى لهما بالمصدر الصريح.

وأما ما لا مصدر له وهو متصرفٌ تصرفاً ناقصاً، ك: يَذُرُّ، وَيَذْخُ؛ وَلَمْ يَمْشِ؛ وَلَمْ يَمْشِ  
للمفعول - إن قلنا: إنه لا يجوز: أعجبتني ضربٌ زائدٌ، وتريد أنه مضروبٌ، حيث لا  
قربة - والناقص - إن قلنا: لا مصدر له - فيؤتى بالمصدر المؤول.

وأما ما لا يَنْفَعُ أَصْلًا؛ وما لا يَصْرِفُ أَصْلًا؛ فلا يُتَعَبَّدُ منها أَصْلًا<sup>(١)</sup>.

والتدور احكم لغير ما ذكر ولا تقيس على الذي منه أثر  
(خ٢)

\* «لغير ما ذكر»: كقولهم: ما أَلَزَمَهَا أَي: أَحَبَّهَا فِي الْعَزْلِ، من قولهم: امرأةٌ  
ذَاتُ عَزٍّ<sup>(٢)</sup>، ولا يقال له: وَ: أَفْعَلْتُ بِهِ، اشْتَقُّوه من: هو قَوِيٌّ بِكَذَا، وَ: ما أَحْسَنَاهُ، وَ: أَعْسَى  
بِهِ، أَي: ما أَحْلَاهُ، وَ"عسى" جامدٌ.

قيل: وما أَفْعَاهُ، وما أَفْعَرَهُ، وما أَفْعَاهُ، وما أَفْعَاهُ، من: اشتبهى، واستحيا، قال  
الشيخ<sup>(٣)</sup>: وأصلُّ أَفْعَرٍ من: عُنِيَ، وفَعَّرَهُ وشبهى، وثَقَّتْ.

وقيل: وما أَثْلَقَهُ، بناءً على أنه من: ثَقَّتْ، وأنه لم يُجْزَ لِلْفَاعِلِ، وليس كذلك،  
بن قالوا: ثَقَّتْ.

وقالوا: ما أَفْعَرَهُ، من أَفْعَرٍ<sup>(٤)</sup>.

وفعل هذا الباب لن يُقْدَمَا  
ومعوله ووصله به الزما  
وفصله بظرفٍ أو بحرف جرٍّ  
مستعمل والخلف في ذلك استقر

(١) الخاشية في: ٨٩.

(٢) ينظر: تذيب اللغة ١٨٩/٢، والصاح (ذ ر ع) ١٢٠٩/٣.

(٣) شرح التسهيل ٤٦/٣.

(٤) الخاشية في: ٩٠.



(غ ١)

\* وَلَكُونُ هَذَا الْعَامِلُ لَا يُفَعِّلُنْ نَعْيَ بَعْضِهِمْ وَفَرَعَ التَّارِعَ بَيْنَ فَعْلَيْ تَعَجُّبٍ، وَأَحَازَهُ الْمُصَنَّفُ<sup>(١)</sup> بِشَرْطِ إِعْمَالِ الثَّانِي، فَقَوْلُ: مَا أَحْسَنَتْهُ وَأَجْمَلُ نَيْدًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ فَصَلْتَهُ مِنْ مَعْمُولِهِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ وَالْمُحَرَّرِ، وَهُوَ مُتَّحِدٌ بِإِجْمَاعٍ، وَكَذَا أَحَازَ: أَحْسِبْ بِهِ وَأَكْرِمْ زَيْدًا، دُونَ: أَحْسِبْ وَأَكْرِمْ بِهِ زَيْدًا.

وَيَجُوزُ عَلَى قَاعِدَةِ الْفَرْقِ<sup>(٢)</sup>: أَحْسِبْ وَأَكْرِمْ زَيْدًا؛ عَلَى أَنَّ "زَيْدًا" مَعْمُولٌ لِحَمَا مَعًا. قَالَ: وَيَجُوزُ عَلَى قَاعِدَةِ ص<sup>(٣)</sup>؛ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: أَحْسِبْ بِهِ وَأَكْرِمْ زَيْدًا، فَخَلَقَتْ الْبَاءُ، فَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ، كَمَا اسْتُرَ فِي الثَّانِي مِنْ: ﴿أَتَمَّعَ يَوْمَ وَأَبِيرَ﴾<sup>(٤)</sup>، إِلَّا أَنَّ الِاسْتِدْلَالَ بِالْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي أَكْثَرُ مِنَ الْعَكْسِ<sup>(٥)</sup>.

\* اسْتَدْلُ ابْنَ عُصْفُورٍ<sup>(٦)</sup> بِقَوْلِهِمْ: مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يُصَدِّقَ<sup>(٧)</sup>، وَرَدُّ عَلَيْهِ بِوَجْهَيْنِ:

الأول: أَنَّ التَّقْدِيمَ هُنَا وَاجِبٌ لَا جَائِزٌ؛ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنْ "يُصَدِّقُ" عَلَى "الرَّجُلِ".

وهذا ليس بشيء؛ لِأَنَّ ذَلِكَ<sup>(٨)</sup> أَكْثَرُ شَيْءٍ عَلَى الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ لَوْلَا جَوَازُهُ مَا وَجِبَ

(١) شرح التسهيل ١٧٧/٢.

(٢) فِي إِعْمَالِ الثَّانِي مَعًا فِي الْفَاعِلِ فِي نَحْوِ: قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ. يَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سَيُوبَةَ لِلِسَوَّائِي

٨٥/٣، وَشَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاحِيِّ ٦١٧/١.

(٣) وَهِيَ إِعْمَالُ الثَّانِي؛ تَقْرِيبُهُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٦٤/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٠٤/١.

(٤) مِيم ٣٨.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢١/ب.

(٦) شَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاحِيِّ ٥٨٧/١.

(٧) قَوْلُ اللَّغَبِ يَنْظُرُ فِي: شَرْحُ كِتَابِ سَيُوبَةَ لِلِسَوَّائِي ٧١/٣، ٧٤، وَعِلَالُ النَّحْوِ ٣٣٢، وَابْتَدِيعُ

لَاِبِنِ الْأَثَرِ ٤٩٩/١.

(٨) انْقَطَعَتْ فِي الْمَحْطُوعَةِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَتَتْ.



في صورة<sup>(١١)</sup>؛ أترى يجب ما لا يجوز؟

الثاني: أنه يتقبل أن تكون الباء زائدة، وأن "يصلني" يدلّ اشتعالي.

وهذا<sup>(١٢)</sup> ممكن؛ إلا أنه بعيد، لا يتجافز إلى الفهر، فلا ينبغي الالتفات إليه.

الإيراديّ لأبي...<sup>(١٣)</sup>؛ فيما رأيته بخطّ بعض أصحاب...<sup>(١٤)</sup>.

(خ٢)

\* «والخلف في ذلك استقرّ»: الصحيح الجواز، وليس لس فيه معرّ.

قال الشنّوب<sup>(١٥)</sup>: حكى الصيّري<sup>(١٦)</sup> أن مذهب س<sup>(١٧)</sup> منع الفصل بالظرف<sup>(١٨)</sup>،

والصواب الجواز، وهو المشهور والمنصير.

وقال الشنّوب<sup>(١٩)</sup> في قول س<sup>(٢٠)</sup>: ولا لربّ<sup>(٢١)</sup> شيئاً عن موضعه: إنما أراد: أنك

تقدّم "ما"، وتوليها الفعل، ويكون الاسم للتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل.

قال الناطم<sup>(٢٢)</sup>: ويؤيد الجواز:

(١) انقطعت في المحطوطة، وألها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المحطوطة، وألها كما أثبت.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوطة.

(٥) الحاشية في: ٢١/ب.

(٦) شرح الجزولية الكبير ٨٩٢/٢.

(٧) البصرة والفتحة ٢٦٨/١.

(٨) قال في الكتاب ٧٣/١: ولا يجوز أن تقدّم "عندك" وتؤخّر "ما"، ولا لربّ شيئاً عن موضعه.

(٩) زاد في شرح الجزولية الكبير: ولا يصح ذلك. أي: عن سيويه.

(١٠) شرح كتاب سيويه ٧٤/٣.

(١١) الكتاب ٧٣/١.

(١٢) كذا في المحطوطة، والصواب ما في الكتاب: ولا لربّ.

(١٣) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢، ١٠٩٧.



أُفِيْمَ يَذَارُ الْخَرْبَ مَا دَامَ خَرْبُهَا  
 البيت<sup>(١)</sup>، وقولُ غُثْرُو<sup>(٢)</sup> بنِ مَعْلُوِي كَرِبَ<sup>(٣)</sup>: «مَا أَحْسَنَ فِي الْمُنَاجَاةِ لِقَاعَهَا، وَأَكْثَرَ فِي  
 اللَّزِيَّاتِ عَطَاةَهَا»<sup>(٤)</sup>.  
 اللَّزِيَّةُ -يسكون الزاي-: شِدَّةٌ وَقَطْعَةٌ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٥)</sup>: اللَّزِيَّةُ: الشَّنَّةُ، وَجَمْعُهَا:  
 لَزِيَّاتٌ<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) صدر بيت من الطولبي، لأوس بن حكيم، وعجزه:  
 وَأَعْرَ إِذَا عَالَتْ بِأَنْ أَمُوتَ لَا ...  
 ينظر: الديوان ٨٣، وعيون الأخبار ٩٠/١، وحامسة الخالدين ١٩٤/١، ٤٥/٢، وشرح التسهيل  
 ٤١/٣، والتدليل والتكمين ٢١٤/١٠، ولتقايد النحوية ١٤٨٢/٣.  
 (٢) هو الزبيدي، أبو ثور، شاعر قارس مشهور، عظيم، أسلي، وشهد القادسية. ينظر: معجم  
 الشعراء ٢٠٨، وللتألف والمختلف للأمدي ٢٠٣، والإصابة ٥٦٨/٤.  
 (٣) كتبها السخ، ثم ضرب عيبها، والصواب إثباتها.  
 (٤) قاله في مدح بني شليم. ينظر: أمالي القاضي ١١٤/٢، والعقد القريد ٣١٩/١، وربيع الأبرار  
 ٢٢٦/٥، وشرح جمل الزحاحي ٥٨٧/١، وشرح التسهيل ٤١/٣.  
 (٥) الصحاح (ل ز ب) ٢١٩/١.  
 (٦) كنا في المخطوطة، والصواب ما في الصحاح: لَزِيَّات، بالتحريك.  
 (٧) الحاشية ن: ٩٠.



يَعْمُ وَيُسْنُ وما جرى مجراهما

يُغْلَانِ غيرُ متصرفين نعم وبسن رافعان اسمين

(خ ١)

\* قوله: «يَعْمُ» و«يُسْنُ» بهذا<sup>(١)</sup>...<sup>(٢)</sup>، فأما اللغات التي<sup>(٣)</sup> يذكرها النحاة<sup>(٤)</sup> فيها عندي نظراً لاستعمال هذا...<sup>(٥)</sup> كثيراً...<sup>(٦)</sup>، فلعن تجوزهم ذلك بالقياس على ما ثبت في<sup>(٧)</sup> ذلك مما يشبه<sup>(٨)</sup> هذين الفعلين.

قال الأتلسي<sup>(٩)</sup>: والظاهر أن هذه اللغات في "يَعْمُ" و"يُسْنُ" قبل أن يُقَالا إلى لدح والذم والبالغة فيهما، فأما: «تَوَسَّعَا هُنَّ»<sup>(١٠)</sup>؛ فالتحرُّك لا لثناء الساكنين: العين واليهب، فلا احتياج به<sup>(١١)</sup>.

(خ ٢)

\* [«يُغْلَانِ»]: بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بما في جميع اللغات، وضماي

(١) انقطعت في المحطوة، وأعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوة.

(٣) انقطعت في المحطوة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المحطوة، وأعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوة.

(٧) انقطعت في المحطوة، وأعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المحطوة، وأعلها كما أثبت.

(٩) الباحث الكاملة ١١١/٢، ١١٢. والأتلسي هو القاسم بن أحمد بن لؤف المورقي، أبو محمد، إمام في العربية، أخذ عن العكبري وتاج الدين الكندي، له: المحصل في شرح لفصل، والباحث الكاملة في شرح الجزولية، وغيرها، توفي سنة ٦٦١. ينظر: معجم الأدباء ٢١٨٨/٥، وإنباء الرواة ١٦٧/٤، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢.

(١٠) البقرة ٢٧١.

(١١) الحاشية في: ٢٢٤.



الرفع البارزة في لغة حكاها الكيساني<sup>(٢٧١)</sup>.

\* [«فُعْلَانٍ»]: خلافاً للقرآن<sup>(٢٧٢)</sup>، كذا في «الشَّهِيل»<sup>(٢٧٣)</sup>، وقال في «شرحه»<sup>(٢٧٤)</sup>:  
وأكثر الكوفيين<sup>(٢٧٥)</sup>.

\* [«عُيُورٌ مَتَصَرِّفِينَ»]: في «شرح العُشْدَةِ»<sup>(٢٧٦)</sup>: إِنَّمَا أُلْزِمَ لَفْظُ الْمَضِيِّ؛ لِأَنَّهُمَا  
لِإِنشَاءِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ.

ع: يعني: وَكُلُّ فِعْلٍ مَحْوِيٍّ نُقِلَ إِلَى الْإِنشَاءِ الثَّرَمَ فِيهِ الْمَضِيُّ<sup>(٢٧٧)</sup>.

\* «فِيهَا وَتَقْتُ»<sup>(٢٧٨)</sup>: قال الخطَّابِيُّ<sup>(٢٧٩)</sup>: هو بكسر النون وسكون العين والياء،  
أَي: يَقْتُ الْحَلَّةَ، وَالْعَوَامُّ يَرِيوْنَهُ بِفَتْحِ النون وكسر العين، وليس بالوجه، ورواه بعضهم:  
«وَتَقْتُ»، أَي: تَقْتُكُ اللَّهُ<sup>(٢٨٠)</sup>.

مَقَارِنِي أَلْ أَوْ مَضَافِينَ لِمَا قَارَنَهَا كَتَبْتُمْ عَطْفِي الْكُرْمَا

(١) وحى قولهم: يَشْمُو رَجُلَيْنِ، وَيَقْتُمُو رَجُلًا. ينظر: بهاس ثعلب ٢٧٣، وأسالي ابن الشجري  
٣٩٠/٢، ٤٢٢، والإتصاف ٨٦/١.

(٢) الحاشية في: ٩٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٧/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) معاني القرآن ١٤١/٢.

(٤) ١٢٦.

(٥) ٥/٣.

(٦) ينظر: الإتصاف ٨١/١، والسين ٢٧٤.

(٧) الحاشية في: ٩٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٧/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٨) شرح عمدة الحفاظ ١٧٥/٢.

(٩) الحاشية في: ٩٦.

(١٠) بعض حديث نبوي أخرجه أبو داود ٣٥٤ والترمذي ٤٩٧ والسنائي ١٣٨٠ من حديث  
سمرة بن جندب رضي الله عنه، وهو يتسامه: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَتَقَتَّ، وَمَنِ اغْتَسَلَ  
فَهُوَ مُفْتَلٌّ».

(١١) إصلاح غلط المحققين ٢٤، ٢٥.

(١٢) الحاشية في: ٩٠.



(خ ١)

\* ع: قوله: «مُقَارَنِي أَلَّ»: كان ينبغي أن يُقَيَّن: أَيُّ «أَلَّ» هي؟

وأقول: هي «أَلَّ» الجنسية، فيصير للمدح أو للمذموم...<sup>(١)</sup> مرتين: معشماً ومخصماً؛ والإيدان بأن ما تفرق في الجنس تجتمع فيه، وإذا قلت: نِعَمَ الرجلَ زَيْدًا؛ فتدحّت...<sup>(٢)</sup> وجنسه...<sup>(٣)</sup> فيه كان ذلك أمكن في المدح؛ ألا تَرى إلى قول الحُشِنِ<sup>(٤)</sup>: ما نَدَحَ من حِجَا قُوته<sup>(٥)</sup>؟ فكذلك هنا.

وبذلك على أنها للمحسن و...<sup>(٦)</sup> الوصف، لا تقول: نِعَمَ الرجلَ الظريف<sup>(٧)</sup>؛ من حيث إن الصفة مخصصة له.

وللقصود: أن الجنس بأسره مُؤَضَى في هذا الأمر، وإن جاء ما ظاهره ذلك محن على اليد.

وأجاز أبو الفتح<sup>(٨)</sup> في قول الحُشِنِ<sup>(٩)</sup>:

لَعَنِي وَمَا عَثَرِي عَلَيَّ بِمَنِّي لَيْعَمَ الْفَقَى لِنَدَعُو بِالنَّبِي خَاتِمَ<sup>(١٠)</sup>  
أن يكون وصفاً؛ لأن المدح إنما وقع على الفقى المدعو بالنبي، لا على مطلق الفتيان، إذ

(١) موضع النقط مقدار كلمة «تقطعت في المحطوطة.

(٢) موضع النقط كلمة لم أتيناها في المحطوطة، ورجعها: نعيم.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة «تقطعت في المحطوطة.

(٤) هو ابن أبي الحسن البصري.

(٥) ينظر: الأغاني ١٩٩/٢١، والمقدمة ٢٥١/٢.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة «تقطعت في المحطوطة.

(٧) انقطعت في المحطوطة، وألغها كما أثبت.

(٨) التبيه على شرح مشكلات الحماسة ٤٧٤، ٤٧٥.

(٩) هو يزيد بن قُثَالة العلوي.

(١٠) بيت من الطويل. «الرواية: «لبئس» و«بالبل». ينظر: شرح الحماسة للبرزوقي ١٤٦٤/٢،

وللنقاد النحوية ١٥١٠/٤، وعزارة الأدب ٤٠٥/٩.



لو أراد التلّك لم يحذف؛ إما في ذلك من المناقضة<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* [«مُفَارِقِي» أَلْ\*]: «فَتَعَمَّ الْبَوْلُ وَصَمَّ النَّصِيرُ»<sup>(٢)</sup>، «وَيَقْسَرُ أَيْمَهُمَا»<sup>(٣)</sup>.

\* ع: قوله: «أَلْ\*»: أي: الجنسية، بذليل قوله في باب الفاعل:

«لَأَنَّ فَضْلَ الْجَنَسِ فِيهِ بَيِّنٌ»<sup>(٤)</sup>

\* [«مُفَارِقِي» أَلْ\*]: الجنسية، مثلها في: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ» إِلَّا الْبَيْنَ

مَأْمُورًا<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:

يَهْمُ هَدَى اللَّهِ جَمِيعَ الْإِنْسَانِ

مِنَ الضَّلَالِ وَلَهُمُ الْغُفَّةُ<sup>(٧)</sup>

وقوله<sup>(٨)</sup>:

إِنْ تَبْخُلِي يَا هِنْدُ أَوْ تُنْفِلِي

(١) الحاشية في: ٢٢/.

(٢) الحج ٧٨.

(٣) آل عمران ١٦، ١٩٧، والرعد ١٨.

(٤) الحاشية في: ٩١.

(٥) ثمانية.

والحذف في: «يَعْمُ الْفَتَا» استحسنوا

ينظر: الألفية ١٠٠، البيت ٢٣٦.

(٦) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٨/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٧) العصر ٢، ٣.

(٨) لم أقف له على نسبة.

(٩) بيتان من مشطور السريع طوئوف. ينظر: اتفاق المباني واغترق المعاني ١١٣، والتظليل

والتكميل ٨٥/١٠.

(١٠) هو منظور بن فرّات الأسدي.



## أَوْ تُشَبِّحِي فِي الطَّاعِنِ الْمُؤَلِّي<sup>(١)</sup>

وقيل: إنما عهدة.

حاشية الأولين: لزوم "أل" في فاعلها أو فيما أضيف إليه، فلولا الجنسية كان فاعلها كل اسم، وقولهم: نغم المرأة هند، كما يقولون: قام النسوة، وقال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

قيل: فأجزوا في قولك: نغم الرجل أن يقال: نغمت الرجل، كما يقال: قامت الرجال، و: نغمت الرجال.

قلنا: مقتضى القياس أن لا يجوز: نغم المرأة زعيًا لحائب اللفظ، ولكنهم راعوا جانب المعنى المتعبد بالأصالة، وهي التذكير، فأما هذا فصحائف لذاك؛ لأنه لم يحتضن بالأصل، أعني في: نغمت الرجل، بل هو خلاف اللفظ والأصل جميعًا.

وحاشية الآخرين: أنه يثنى وتجمع، فلو كانت للحنس استغرقت جميع أفرادها، ولو كانت للعهد اللغوي كانت لمعقول الماهية، وذلك شيء مفرد لا يقبل تشبي ولا جمعًا.

رَدُّ بعدم صحة الملازمة، بدليل قوله<sup>(٣)</sup>:

فَإِنْ النَّازِ بِالْعَوْدَيْنِ لُذْنِي وَإِنْ الْحَرْبُ أَوْفَا الْكَلَامِ<sup>(٤)</sup>

ألا ترى أنه لا عهد في قوله: "العودين"، وقد ثناه؟

واختلف كل من الفريقين، فقيل: جنسية حقيقية، وقيل: جنسية مجازية، هذا خلاف الأولين، وقال الآخرون: للعهد ذهني لا خارجي، وقيل: شخصي<sup>(٥)</sup>.

(١) بيان من مشطور الرجز. ينظر: التواتر لأي زيد ٢٤٨، وكتاب الشعر ٤٨٤/٢، وأمالي ابن السحري ٧٥/١، وخزانة الأدب ١٣٥/٦.

(٢) يوسف ٣٠.

(٣) هو نصر بن سيار.

(٤) بيت من الوافر. ينظر: الأمثال لأي عبيد ١٥٣، والبيان والبيان ١٥٨/١، وعيون الأعيان ٢١٠/١، والتذيل والتكميل ٢٣٥/٣، ٨٨/١٠.

(٥) الحاشية في: ٩١، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٨٨/١، ٤٨٩، من قوله: «وقيل: إنما



\* أحاز الناطق في "أل" في هذا الباب وجهين:

قال: استعملوا "أل" الجنسية مجازاً في الدلالة على الكمال مدحاً ونقداً، نحو: يَغْمُ الرجل زيداً، ويَفْسَن الرجل عمرو، كأنه قال: يَغْمُ الجامع لحصول المدح زيداً، ويَفْسَن الجامع لحصول الذم عمرو.

أو يكون العموم قد قصد هنا على سبيل المبالغة المجازية، كما فعل من قال: أَطْعَمْنَا شاةً كَثْرَ شاةٍ، و: مررت برجلٍ كلِّ رجلٍ، أي: جامع لكل خصلة تُمدح بها الرجال. هذا نصُّه في 'شرح الكافية' (١).

فإن قلت: الوجه الأول هو الوجه الثاني قطعاً، وفي بعض النسخ (٢): «ويكون العموم»: بالواو لا بالواو، وهو مؤيد لما ذكرت، وأن الهمزة غلطٌ من بعض النسخ، والذي قوى الزيادة أنه أعاد قوله: المجازية بعد قوله أولاً: مجازاً، فأؤمهم أن هذا المجاز غير ذلك المجاز، وإلا لم يذكره.

قلت: إنما هما وجهان، فالأول حاصله: أنه استعمل "الرجل" في مكان قوله: الجامع لحصول الرجال المدحوة، والثاني حاصله: أنه جعل "الرجل" نفس الجنس كله (٣).

\* «مضافين لما قارنهما»: «وَلَنَعْمَ قَارُ الْمُنْعَمِينَ» (٤)، «فَبِئْسَ مَثْوًى الْمُنْكَرِينَ» (٥).

عهدية إلى آخرها، ولم يعرهما لامين هشام.

(١) شرح الكافية الشافية ١/٣٢٣، ٣٢٤.

(٢) لم يشر محقق شرح الكافية الشافية إلى أن بين النسخ هاتين اختلافًا.

(٣) الحاشية في: ٩٦.

(٤) النحل ٣٠.

(٥) الزمر ٧٢، وغافر ٧٦.



وقد يكون ذلك بتوسط مضاف بينهما، كقوله<sup>(١)</sup>:

لَمَّا نَدُّ فُقُصْنَ نَالُوا وَبُئَا نَبَعْمَ ذُووُ مُجَانِلَةِ الْحَبِيلِ<sup>(٢)</sup>  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

نَبَعْمَ الْبُئَى أَحَبُّ الْقَوْمِ  
البيت (٢٨١).

\* فاعل "نعم" و"بئس" أحد عشر شيئاً، وهي أربعة أنواع:

نوعٌ أجمعها على إطراده، وهو ٤: أن يكون بـ"أل"، أو مضافاً إليها فيه "أل"، أو لمضافٍ إليها فيه "أل"، أو مضمراً مستتراً.

ونوعٌ أجمعها على شذوذه، وهو ٤: أن يكون نكرة مفردة، وأن يكون نكرة مضافة، وأن يكون غلظاً أو مضافاً لغلظ، وأن يكون ضميراً بارزاً.

ونوعٌ احتلقوا: هل هو فاعلٌ أو لا؟ وهو ٢: "من" و"ما".

ونوعٌ احتلقوا في حوار التكميم به، وهو أن يكون "الذي" مراقاً به الجنس<sup>(٤)</sup>.

\* الأبيّن السخْلِيّ في "مفتاح الإعراب"<sup>(٥)</sup>: يكون فاعل "نعم" و"بئس" معرّفاً بـ"أل" الجنسية، أو مضافاً إلى المعرّف بهما، أو إلى ضميره معطوفاً، كقولك: نعم غلام

(١) لم أنف له على نسبة.

(٢) بيت من الواقر. ينظر: شرح التسهيل ٩/٣، والتذيل والتكميل ٨٤/١٠.

(٣) هو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

نعم ابن أحب القوم غير شكّ أب  
فهم حسام مفرد من حملي

ينظر: الديوان ٨٣، والروض الأنف ٣٨/٣، وشرح التسهيل ٩/٣، والتذيل والتكميل ٨٤/١٠، وللقاصد النحوية ١٥٠٥/٤، وخزانة الأدب ٧٢/٢.

(٥) الحاشية في: ٩٦.

(٦) الحاشية في: ٩٠.

(٧) ٨٦.



الرجل وعادته بشر<sup>(١)</sup>.

\* مسألة: أجاز بعضهم: الرجل يُقَمُّ غلامه، و: الفاضل يُقَمُّ كلالته، وقد جاء في ذلك قوله<sup>(٢)</sup>:

فَيُقَمُّ أَخُو الطَّيْحِ وَيُقَمُّ شَيْئَانِهَا<sup>(٣)</sup>

ع: ويتبغي أن يلتزم ذلك من أجاز: مررت بالرجل الضارب غلامه<sup>(٤)</sup>.

\* ش ع<sup>(٥)</sup>: حكى الكسائي<sup>(٦)</sup> عن يوتق بعريته أنه رفع به "يُقَمُّ" و"يُسِّنُّ" مضمرًا عائداً على ما تقدّم مطابقاً<sup>(٧)</sup>، وأجاز الفراء<sup>(٨)</sup> أن يكون من هنا: ﴿يُسِّنُّ لِلْعَلِيلِينَ يَدُلُّ﴾<sup>(٩)</sup>.

ع: يعني: يكون فاعل "يُسِّنُّ" عائداً على ما تقدّم، لا عائداً على "البدل". انتهى.

اتفق الأخفش<sup>(١٠)</sup> والفراء<sup>(١١)</sup> على جواز كون فاعليهما نكرةً محتملةً، كقوله<sup>(١٢)</sup>:

(١) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٩/١، ولم يعزها لابن هشام.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) شطر بيت من الطويل، لم أقف على ثمنه، تقدّم في باب الإضافة.

(٤) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٩/١.

(٥) شرح عمدة الحفاظ ١٨٠/٢.

(٦) ينظر: بحاس ثعلب ٢٧٣، وماني بن الشجري ٣٩٠/٢، ٤٢٢، والإصناف ٨٦/١.

(٧) في توفهم: يقما رجلين، ويقموا رجالاً.

(٨) معاني القرآن ١٤١/٢.

(٩) الكهف ٥٠.

(١٠) ينظر: إضاح شولعد الإيضاح ١٢١/١، وشرح السهيل ١٠/٣.

(١١) معاني القرآن ٥٧/١.

(١٢) لم أقف له على نسبة.



بئس قريئنا بئس قريئنا<sup>(١)</sup>

وأجاز الأحمش<sup>(٢)</sup> وحده كونه نكرة غير مختصة، كقوله<sup>(٣)</sup>:

يَنَافُ الْقُرَيْطُ غَزَاةً الثَّنَاءُ وَرَيْدٌ لِّلشَّاءِ وَنِعْمَ نِعْمٌ<sup>(٤)</sup>

وأجاز المبرز<sup>(٥)</sup> كونه موصولا جنسيا، وبقيده: قوله<sup>(٦)</sup>:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي بَيْرٍ وَغِلَاظٍ<sup>(٧)</sup>

ولا يكون الفاعل مضمرًا و"من" تمييزًا؛ لأنّها لا تقبل "أل"، ولأنّها لم تقع قط نكرة تامة<sup>(٨)</sup>.

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُخَيَّرٌ كَعَمِّ قَوْمًا مَفْشَرُهُ

(خ ١)

(١) صدر بيت من السريع، وعجزه:

لَمْ عَيْدِي وَأَبُو مَالِكٍ

...

الفرق: الشيخ الكبير، كما في: القاموس المحيط (ي ف ن) ١٦٢٩/٢، ينظر: أمالي القاضي ١٨٣/٢، وللخصص ٧١/٣، ١١٣/٤، ١٢١، وشرح جل الزحاجي ٦٠١/١، وشرح التسهيل ١٠/٣، والتلليل والتكميل ١٠/٣.

(٢) معاني القرآن ٢٦١/١.

(٣) هو تأييد شرا.

(٤) بيت من الوافر. الرائد: الشاة الحسنه، كما في: القاموس المحيط (ز ع د) ٤١٢/١، ويناف القرم: طوبى، والقيم: القطيفة أو المنجوع. ينظر: الديوان ٢٠٢، والأغانى ١٠٤/٢١، والحكم ٥٢٦/١٠، وشرح التسهيل ١٠/٣، والتلليل والتكميل ١٠/٣، وعزارة الأدب ٤١٦/٩.

(٥) المختضب ١٧٥/٤.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فَبِمَنْ مَرَّكَ عَنْ ضَائِقٍ مَذْبُوحٍ ...

ينظر: جهرة اللغة ١٠٩٨/٢، ١٣٠٨/٣، وكتاب الشعر ٣٨٠/٢، والحكم ٧٩/٧، ومغني التليد ٥٧١، والمقاصد الحوية ٤٥٤/١، وعزارة الأدب ٤١٠/٩.

(٨) الحاشية ٩١.



\* [«وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا مُشْتَرَفًا»]: قال<sup>(١)</sup>:

نَعَمْ اِثْرًا مُرْمً لَمْ تَعْرِ نَائِيَةً إِلَّا وَكَانَ لِجُرْثَاغٍ بِنَا وَزَرًا<sup>(٢)</sup>

\* [«ك: نَعَمْ قَوْمًا مُعْشَرَفًا»]: و: «يَتَسَّ بِطَلِيلَيْنِ بَدَلًا»<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «نَعَمْ قَوْمًا مُعْشَرَفًا» لَوْي من أن يُثَلَّ به: نَعَمْ رجلًا زِدًا؛ لأن فيه الإِعلام بأن للمضمر مُعْشَرَفًا مفعولًا على كل حال، فلا يكون بارزًا في اللفظ أَلْبَتَةً<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «يُقَسِّرُهُ مُعْشَرَفًا»: ولا يجوز حذفه.

وقال الزَّحَلَشَرِيُّ<sup>(٥)</sup> في: «يَتَسَّ مَثَلُ الْقَوْمِ»<sup>(٦)</sup>: أي: يَتَسَّ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ، فمَحْذُوفٌ على أن يكون التمييز محذوفًا، والفاعل مستتر، ونص من<sup>(٧)</sup> على أنه لا يُحذف.

ع: ولعل ذلك؛ لأنه صار بدلًا من الفاعل؛ أَلَا تَرَاهُ مُعْشَرَفًا عن التصريح به؟ وأما: «فِيهَا وَيُعْشَرُ»<sup>(٨)</sup> فينبغي أن لا يقاس عليه<sup>(٩)</sup>.

(خ ٢)

\* [«مُضْمَرًا»]: يجب أن يقول: مستتر؛ لَعَلَّا يُتَوَقَّعُ [أنه]<sup>(١٠)</sup> يَرُورُ كَسَائِرِ

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من البسيط. الشاهد: يحيى فاعل "يَقُمُّ" ضميرٌ مُشْتَرَفٌ بالتمييز "أمرًا". ينظر: شرح السهيل ١/١٦٣، ٢/١٦٩، ولتذيل والتكميل ٢/٢٦٦، ١٠/١٠٦.

(٣) الحاشية في: ٢٦/أب.

(٤) الكهف ٥٠.

(٥) الحاشية في: ٢٦/أب.

(٦) الحاشية في: ٢٢/.

(٧) الكشف ٤/٥٣٠.

(٨) الجمعة ٥.

(٩) الكتاب ٢/١٢٦.

(١٠) بعض حديث نبوي تقدَّم قريبا.

(١١) الحاشية في: ٢٦/أب.

(١٢) ما بين المتعولين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.



الضامه، قال<sup>(١)</sup>:

لَيْعَمَ مَوْلَاةً تَمُوتُ إِذَا خَلِيزَتْ بِأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَاةٍ ذِي الْإِخْنِ<sup>(٢)</sup>  
وقال<sup>(٣)</sup>:

يَعْمُ الرُّبَيْنِ خَائِمٌ وَتَكُفُّ  
بِجَلْمِهَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ غَضِبٌ<sup>(٤)</sup>

\* "يَعْمُ رَجُلًا نَيْدًا": قولٌ ص<sup>(٥)</sup> فيه ما في التَّظْمِ، وقال الكيساني والقرطبي<sup>(٦)</sup>:  
الفاعل "نَيْدًا" و"رَجُلًا" حالٌ عند الكيساني، فمبنيٌّ عند القرطبي.

لنا: قولهم: يَعْمُ رَجُلًا أَنْتَ، و: يَنْسُ رَجُلًا هُوَ؛ فلو كانا فاعلين اتصالاً، وقولهم:  
اعموك<sup>(٧)</sup> يَعْمُ رَجُلًا، والفاعل لا يتقدّم، و: يَعْمُ رَجُلًا كَانَ نَيْدًا، والفاعل لا يعمل فيه  
النواسخ.

ابن الطراوي<sup>(٨)</sup>: الفاعل محذوفٌ لا مضمّر، بدليل عدم بروزه، وسوّغ الحذف أنه  
موضع إجماع، كما قال<sup>(٩)</sup>:

(١) لم ألق له على نسبة.

(٢) بيت من البسيط. مَوْلَاةً: غُلَامًا، وَأَسَاءَ: شَدًّا، وَالْإِخْنُ: جمع إخنة، وهي الحقد. ينظر: شرح  
النسheel ٩/٣، والتبيل والتكميل ١٠/١٠٦، ولتقاصد النحوية ٤/١٥٠٧.

(٣) لم ألق له على نسبة.

(٤) بيان من مشطور الرجز. ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٢/١٧٦.

(٥) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٩/١ دون البيتين، ولم يعرها لابن  
هشام.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/١٧٧، ولتقاصد ٢/١٤١، والأصول ١/١١٤.

(٧) ينظر: التبيل والتكميل ١٠/١٠٦، ورتشاف الضرب ٤/٢٠٤٨.

(٨) كذلك في المحفوظة، ولصواب ما عند ياسين: إعموك.

(٩) ينظر: التبيل والتكميل ١٠/١٠٧.

(١٠) هو الثور بن ثؤلب.



فَسُوْفٌ تُصَادِفُهُ أَتَمًّا<sup>(١)</sup>

خُذَفَ؛ لِإِمَامِ الْحَلِّ، وَصَارَ التَّسْوِيرُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَجُمِعَ تَمِيزٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ فِيهِ جِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهر

(خ ٢)

\* [«وَجُمِعَ تَمِيزٌ وَفَاعِلٌ»]:

يَعْنِي الْفَتَاةُ فَتَاةٌ جُنْدٌ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ الشَّجَرَةِ تَعْلَقًا أَوْ يَلْمَا<sup>(٣)</sup>

فِي "شرح العُتْدَةِ"<sup>(٤)</sup>؛ أَحَازَهُ الْفَرِيدُ<sup>(٥)</sup>، وَمَنَعَهُ س<sup>(٦)</sup>، مَعْتَبِدًا عَلَى أَنَّهُ لَا إِهْمَامَ، فَلَا حَاجَةَ لِلتَّسْوِيرِ، وَيَلْزِمُهُ مَنَعُ التَّمِيزِ فِي نَحْوِ: لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وَرَدُّهُ:

﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿إِنَّ صِدْقَ الشُّهُورِ﴾<sup>(٨)</sup>،

(١) عجز بيت من للتقارب، وصدره:

فَوَيْلٌ لِلَّيْلَةِ حَرْنٌ يَحْتَشَا

...

ينظر: الديوان ١١٦، وللمعاني الكبير ١٣٦٤/٣، والاحتيارين ٢٧٩، والانتصاب ١٨٤/٣، وضرر الشعر ٢٦٩.

(٢) الحاشية في: ٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٩/١، ٤٩٠، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. الشاهد: الجمع بين فاعل "يَقُمُ" -وهو "الفتاة"- والتعريف "فتاة". ينظر: التذييل والتكميل ١١٦/١٠، ومغني اللبيب ٦٠٤، وللقاصد النحوية

١٥٢٨/٤، وعزلة الأدب ٣٩٨/٩.

(٤) شرح عمدة الحفاظ ١٢٨/٢.

(٥) للقطب ١٥٠/٢.

(٦) الكتاب ١٧٦/٢.

(٧) الأعراف ١٥٥.

(٨) التوبة ٣٦، وقامها: ﴿إِنَّ صِدْقَ الشُّهُورِ عِنْدَاقِ أَتَمَّا عَسَرَ شَهْرًا﴾.



مِنْ خَيْرِ أَذْيَانٍ تَرِيَهُ جَنَّاتٍ

ثم قد ورد ذلك في هذا البيت، كقوله<sup>(١)</sup>:

فَخَرُّهُ<sup>(٢)</sup>

\* كافيته<sup>(٣)</sup>:

وَأَيْتٌ يَرِيدُ الْخَشَعُ قَدْ أَخَارَا وَيَسْتَوِيهِ مَنَعُ الْخَوَارَا

وَأَيْتٌ يَرِيدُ<sup>(٤)</sup> قَوْلُهُ الصَّحِيحُ وَفِي مَنَاحِيْمٍ لَهُ تَوْضِيحُ<sup>(٥)</sup>

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ نَعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاعِلُ

(خ)

\* ...<sup>(٦)</sup>، إن 'ما' في الآية<sup>(٧)</sup> لميمز، وقال أبو إسحاق<sup>(٨)</sup>: إنها معرفة، وهي فاعل.

(١) عجز بيت من الكامل، لأن طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم، ومصدره:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ...

ينظر: الديوان ١٨٩، ومغريب اللغة ١١١/١٠، وشرح التسهيل ١٥/٣، والتلخيص والتكميل

١١٦/١٠، والمقاصد الحوية ١٥٠٩/٤، وهزلة الأدب ٧٦/٢.

(٢) هو خبر.

(٣) بعض بيت من البسيط، وهو بمثابة:

وَالْعُلَّيُّونَ يَسْنُ الْفَخْنُ فُخْلُهُمْ فَحَلًا وَائْتَمَ رُلَا مُنْطَلِقُ

ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١٩٢/١، وشرح التسهيل ١٤/٣، والمقاصد الحوية ١٥٠٨/٤.

(٤) الحاشية في: ٩٢.

(٥) لم أقف على هذه الأبيات في النسخة الشافية لابن مالك، ولا في الوافية نظم الكافية لابن

الحاسب، ولا في غيرها.

(٦) كذلك في المخطوطة، والصواب: يريد، وهو عماد بن يزيد الموزني.

(٧) الحاشية في: ٩٢.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين قطعنا في المخطوطة.

(٩) هي قوله تعالى في سورة البقرة ٢٧١: ﴿إِنْ تَسْلُوا لَتَجِدَنَّ أَيْدِيَهُمْ ذَاهِبَةً لِيَفْتَنَاهُمْ إِنَّ فِي تَلْوِينِهِمْ

وَفُتُونِهِمْ لَلْأَلْسِنَةَ أَلْسِنَةٌ كَذِبَةٌ﴾.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٣٥٤/١.



واحتج الفارسي<sup>(١)</sup> بأنها إذا كانت معرفة كانت ...<sup>(٢)</sup>، ولا صلة لها هنا.

فإن قلت: اجعل الصلة 'هي' مع مبتدأ حذف، فيكون نظير: ﴿مَكَالًا مَّا يَبْعُوثُ﴾<sup>(٣)</sup>، و: ﴿فَقَامَا عَلَى الدَّرَجِ أَحْسَنُ﴾<sup>(٤)</sup>.

فالجواب: أنه شاذ؛ فلا يُحمل عليه ما أجمع اللغوي عليه، وأيضًا فإن تقديره يكون مثلاً: فيبعث هو هي، أي: فيبعث الذي هو الصدقة، وذلك يؤدي إلى عدم وجود للمخصوص بالمدح.

فإن قلت: اجعله مثل: ﴿يَعْمُ الْعَبْدُ﴾<sup>(٥)</sup>.

فالجواب: أنه لم يتقدم هنا شيء يدل على خصوصي غير 'الصدقات' فتدبره، وأيضًا فالسياق<sup>(٦)</sup> إنما هو في تفضيل الإحفاء والإظهار، لا في مدح الصدقات، فكما أن قوله: ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّوهُمَا وَتُؤْتُوهُنَّ الْمَغْرَورَ﴾ ليس هو مدح الصدقة مطلقاً، بل مدح إحفاءها، كذا هنا إنما أراد به ...<sup>(٧)</sup> مدح إظهارها، وإن كان غير الأول منه؛ ألا تراه قال بعد: ﴿فَقَوَّيْتُ لِقَابَكُمْ﴾، فإني بما يدل على التفضيل؟ وإن كانت لفظة "خير" تأتي لعد الشر، لكنها هنا مع<sup>(٨)</sup> ما احتج بها مؤيداً بالتفضيل.

وإذا ثبت<sup>(٩)</sup> هنا فاعلم أن قوله: ﴿فَتَبَيَّنَا هِيَ﴾ على حذف مضاف من

(١) الإقبال ١٠٧/٢ - ١١٠.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) بقرة ٢٦، وهي قراءة رؤية، وقيل: لعلها. ينظر: احتساب ٦٤/١، وشواذ القراءات للكرمان ٥٦.

(٤) الأعلام ١٥٤، وهي قراءة يحيى بن يعمر. ينظر: احتساب ٢٣٤/١، وشواذ القراءات للكرمان ١٨١.

(٥) ص ٣٠.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعت في المخطوطة.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



للمخصوص، أي: فبئس شيئاً إذاؤها، يدلُّ على ذلك المحذوف: قوله: ﴿وَإِنْ تُخَفُّوهُ﴾ الآية، وإذا اتفنى أن<sup>(١)</sup> تلبت "ما" موصولة ثبت أنها نكرة تامة، مثلها في: ما أحسن نبياً، وينبغي أن يحمل عليه كلمة<sup>(٢)</sup> جاء منه، نحو<sup>(٣)</sup>، وإن لم يأت فيه هذا الكلام.

هذا محصول قول أبي عليٍّ في احتجاجة على مذهبه، مع زيادات لم يذكرها.

وقال الأستاذ أبو عليٍّ الشَّكُونِيُّ<sup>(٤)</sup>: هذا منه بناءً على أن "ما" لا تكون معرفة إلا إذا كانت موصولة، ونصَّ من<sup>(٥)</sup> على أنها تكون معرفة في غير ذلك، قال في: دققته<sup>(٦)</sup> دقاً بعبء، أي: بئس الدق<sup>(٧)</sup>.

قال الأستاذ<sup>(٨)</sup>: وقال ابنُ كَيْسَانَ<sup>(٩)</sup>: إن "ما" في الآية زائدة، وهي فاعل، وأجاز: بئس عبداً، قال: وهي بمنزلة "ذا" في "حيثاً"، يزعم أنهما صيغتان.

ع: وإن: بئساً صنعت خلافاً غير هذا<sup>(١٠)</sup>.

(٢خ)

\* [«و"ما" مُعَيَّرٌ»]: غري إلى الأخص<sup>(١١)</sup>، وتبعه (الإعْشَرِيُّ)<sup>(١٢)</sup> وابن

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) كلها في المخطوطة مضبوطة، وبلوحه: كل ما؛ لأن "ما" موصولة.

(٣) كلها في المخطوطة، وأعل الصواب: نحوه.

(٤) حواشي للنقص ٤٨٤.

(٥) قال في الكتاب ٧٣/١ في قوله: غسله غسلًا نعيماً، أي: نعم الغسل.

(٦) كلها في المخطوطة، والصواب: دققته.

(٧) هذا التأويل للمجرد في انقضية ١٧٥/٤.

(٨) حواشي للنقص ٤٨٣.

(٩) الموقفي ١٢١.

(١٠) الحاشية في: ٢١/ب.

(١١) معاني القرآن ٣٩/١.

(١٢) النقص ١٧٧، ٣٢٧، والكشاف ٣١٦/١.



الحاجب<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وقيل: فاعل»: غري لس<sup>(٢)</sup> والكنشاني<sup>(٣)</sup>.

وفي "شرح العُشدة"<sup>(٤)</sup> أنه منسوب من وابن خُزُوف<sup>(٥)</sup> والسُّوَّافِي<sup>(٦)</sup>، وأنه الحق،  
بدليل أن "ما" لا تقبل "أل"، وما عهدنا تغيير "يَعْمُ" و"يُسُ" إلا قابلاً لها، فيمن ثم لم  
يُحْمَزْ بـ: "يَلِي" و"عَمِر" و"أَقْعَلُ مِنْ"، وقولهم: ذَلَفْتُهُ ذَلْفًا يَعْثًا، وَ: غَسَلْتُهُ غَسَلًا يَعْثًا<sup>(٧)</sup>،  
والنكرة التالية "يَعْمُ" لا يقتصر عليها إلا في نادر بشرط العطف، كالحديث: «فيها  
ونعقت، ومن اغتسل» الحديث<sup>(٨)</sup>، وقوله<sup>(٩)</sup>:

تَقُولُ عَزِيزِي وَطَنِي لِي فِي غُؤْمَرَةٍ:

يُسُ امْرَأٌ وَإِلَيَّ يُسُ النَّمْرَةُ<sup>(١٠)</sup>

وأن التمييز إنما يجاء به لتعيين الجنس، و"ما" للذكرة لا تُعَيِّنُ جنسًا<sup>(١١)</sup>.

(١) الكافية ٥٠.

(٢) الكتاب ٧٣/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٥٧/١.

(٤) شرح عمدة الحفاظ ١٧٧/٢، ١٧٨.

(٥) لم أقف على رأيه هذا في باب "يَعْمُ" و"يُسُ" في شرح الجدل ٥٩٣/٢-٥٩٧، وينظر: شرح  
النسبيل ١٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١١١١/٢، ومغني اللبيب ٣٩١، ٣٩٢.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٨١/١١.

(٧) روله للمرد في المختضب ١٧٥/٤، والمختضب بن سلمة في القاهر ٥١، وهو في: العين  
١٦٢/٢.

(٨) تقم قريتا.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيتان من مشطوط الرجز. عَزِيزِي: زوجتي، والغُؤْمَرَةُ: اختلاط الأصوات. ينظر: جوهرة اللغة  
٧٧٣/٢، ١١٧٦، والبصريات ٢٨٢/١، والتذيل والتكميل ٩٤/١٠، وللقاصد النحوية  
١٥٢٦/٤.

(١١) الحاشية في: ٩٢.



\* قال الصَّبْرِيُّ في "التَّبصرة"<sup>(١)</sup>: وإذا دخلت "ما" على "يَعْم" و"يُسْن" بغلّ عملهما، وحاز أن يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخول "ما"، تقول: يَعْم ما أنت، ويُسْن ما صنعت، قال الله سبحانه: ﴿يُسْكِنُوا أَهْلَ الْبُيُوتِ أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ولم يَنْز قبل أن تدخل "ما" أن تقول: يَعْم أنت، ولا: يُسْن ما<sup>(٣)</sup> صنعت<sup>(٤)</sup>.

\* في "التَّشهيل"<sup>(٥)</sup>: "ما" معرفة تامة، وفاعلاً لسيبويه<sup>(٦)</sup> ولاكِتائي<sup>(٧)</sup>، لا معرفة ناقصة، خلافاً للقرء<sup>(٨)</sup>، ولا نكرة مميّزة، خلافاً لمُرْقَشَرِي<sup>(٩)</sup>، [وللغاري<sup>(١٠)</sup>] قولان، كقولِي: للقرء، والمرْقَشَرِي<sup>(١١)</sup>.

وفي "شرحه"<sup>(١٢)</sup>: جُفِلَ الشَّيْءُ<sup>(١٣)</sup> مثل "يَعْم ما" في تمام "ما" وتعريفها: إني ممّا أن أفعل، أي: من الأمر أن أفعل.

ويؤيده: أن انحرور الضمير به عن مبتدأ لا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة

(١) التبصرة والتذكرة ٢٧٩/١.

(٢) البقرة ٩٠.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في التبصرة وعند ياسين بملفها، وبه يستقيم التمثيل.

(٤) الحاشية في: ٩٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٢/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٥) ١٢٦.

(٦) الكتاب ٧٣/١.

(٧) ينظر: معاني القرآن للقرء ٥٧/١.

(٨) معاني القرآن ٥٧/١.

(٩) الفصل ١٧٧، ٣٢٧، والكشاف ٣١٦/١.

(١٠) البغداديات ٢٥١، والحة ٣٩٩/٢، والحليات ١٨٤، وكتاب الشعر ٣٨١/٢.

والشرويات ٤٨٩/٢.

(١١) ما بين المقوفين جاء في المخطوطة بعد قوله في آخر الحاشية نقلاً عن شرح الكافية الشافية: «قال س ونصه»، وموضعه هنا لأنه من تشبة كلامه في السهيل، وقد اضطرب الناسخ في نقل هذه الحاشية بالتقدم والتأخر في موضع آخر سيأتي.

(١٢) شرح التسهيل ١٢/٣، ١٣.

(١٣) شرح كتاب سيبويه ٨١/١١.



مختصة بالصفة، ولا صلة هنا.

ع: ولا صلة، لأنها مفردة<sup>(١)</sup>.

فتعريف التعريف والتتام.

ثم اختلف من والكيمائي، فقال الكيمائي<sup>(٢)</sup>: المخصوص "ما" أخرى مقدرة، والحققون من أصحاب من يقدرون: يقيم الشيء شيء صنعت، فيقدرون موصوفاً، لا موصوفاً.

ويقوي تعريف "ما" هذه: كثرة الاختصار عليها ك: غسلته غسلًا نعيمًا<sup>(٣)</sup>، ولا يقتصر على النكرة بعد "يقيم" إلا نادرًا، كقوله<sup>(٤)</sup>:

يقيم لثراً وإني يقيم الغرة<sup>(٥)</sup>

في "شرح الكافية"<sup>(٦)</sup> أن قول الزمخشري ذهب إليه كثير من اللغويين، وأن القول بأن "ما" فاعلة، وأنها معرفة تامة ظاهر قول من<sup>(٧)</sup>، وصرح به ابن خروف<sup>(٨)</sup>، وسبقه إلى ذلك السيوطي<sup>(٩)</sup>، وجعل منه: إني بما أن أفعل، أي: من الأمر أن أفعل، فأن أفعل مبتدأ، و"من الأمر" خبر، والخملة خبر "إني"، ومثل قول السيوطي قال من،

(١) انتهى ما تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٢) ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٥٧/١.

(٣) قول للعرب، نقله قريظا.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز، تقدم مع بيت قبله قريظا.

(٦) شرح الكافية الشافية ١١١١/٢.

(٧) الكتاب ٧٣/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١٢/٣، ومغني السيب ٣٩١، ٣٩٢.

(٩) شرح كتاب سيبويه ٨١/١١.



وعنه<sup>(١٨)</sup>.

وَيَذَكِّرُ الْمُخْصُوصَ بَعْدَ مَبْدَأٍ أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ لَيْسَ يَنْتَدُو أَبَدًا  
(خ ١)

\* قوله: «وَيَذَكِّرُ الْمُخْصُوصَ بَعْدَ»: ع: وقيل أيضًا: ويجب حينئذ كونه مبتدأ،  
قال الأخطي<sup>(١٩)</sup>:

أَوْ مُوسَى فَعَلْتُكَ يَنْعَمُ بَعْدًا وَشَيْخُ الْحَيِّ عَمَلْتُكَ يَنْعَمُ غَالًا<sup>(٢٠)</sup>  
ع: قلت: والضمير في "يَنْعَمُ" للتمييز، لا للمبتدأ، والرباط عمومته، لا كونه  
ضميرًا، فتأملهُ تَرْشِيدًا<sup>(٢١)</sup>.

\* «[مُبْتَدَأٌ]:» كَأَنَّ مَوْضِعَهُ التَّأَخُّرَ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُ التَّمْيِيزِ الْخَوَلِّ، وَتَحْمِيلِ "رَبِّهِ"<sup>(٢٢)</sup>.

\* «[أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ]:» ع: فَإِنْ قُلْتَ: لِمَا الرِّبَاطُ؟

قلت: لَمَّا كَانَ "الرَّجُلُ" فِي: زَيْدٌ يَنْعَمُ الرَّجُلُ يَسْتَعْرِفُ الْجَمِيعَ، وَكَانَ "زَيْدٌ"  
بَعْضُهُمْ؛ ارْتَبَطَا الرِّبَاطُ الْجُزْءُ بِالْكَلِّ، هَذَا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ<sup>(٢٣)</sup>، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ م<sup>(٢٤)</sup>.

(١) كَلَّمَا فِي الْمَعْطُومَةِ، وَالَّذِي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِعِيَّةِ: «وَكَلَّمَا السَّيْرَانِي مَوَاقِفَ لِكَلَامِ سَيَبَوَيْه؛  
فَإِنَّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: وَنَظَرُوا جَعَلَهُمْ "مَا" وَحَدَّثَهَا اسْمًا؛ قَوْلُ الْعَرَبِ: إِنِّي مِمَّا أَنْ أَسْنَعُ، أَيْ: مِنْ الْأَمْرِ  
أَنْ أَسْنَعُ، فَجَعَلَ "مَا" وَحَدَّثَهَا اسْمًا، وَمِثْلُ ذَلِكَ: غَسَلَهُ غَسَلًا نَعْمًا، أَيْ: نَعَمَ الْغَسْلُ، فَقُلْتُ "مَا"  
بِالْأَمْرِ "وَدُ الْغَسْلُ"، وَلَمْ يَقْدَرِهَا بِ"أَمْرٍ" وَلَا بِ"غَسْلٍ"، فَقُلْتُ أَمَّا عَنْهُ مَعْرِفَةٌ».

(٢) الْحَاشِيَةُ (٢): ٩٢، وَفَصَّلَ فِيهَا بِالنَّفْسِ عَنْ "شَرْحِ الْكَافِيَةِ" بَيْنَ النَّفْسِ عَنْ "التَّسْهِيلِ" وَ"شَرْحِهِ"،  
وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ أَوْ انْتِقَالٌ نَظَرٌ.

(٣) كَلَّمَا فِي الْمَعْطُومَةِ وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٤٧/٤، وَلَمْ تَلْفَ عَلَيْهِ فِي دِيَوَانِهِ، وَصَوَابُهُ مَا فِي  
مَصَادِرِ الْبَيْتِ: ذُو الرِّمَةِ.

(٤) بَيْتٌ مِنَ الْوَاغِرِ، لِذِي الرِّمَةِ. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانُ ١٥٣٨/٣، وَتَوْجِيهِ النَّمْعِ ٣٩٠، وَعِرَاةُ الْأَدَبِ  
٣٩٠/٩.

(٥) الْحَاشِيَةُ (٢): ٢٢/.

(٦) الْحَاشِيَةُ (٢): ٢١/ب.

(٧) الْإِبْصَاحُ ١١١، وَهَجَرُ التَّنْكِيرَةِ ١٢، ١٣.

(٨) الْكِتَابُ ١٧٦/٢، ١٧٧.



وقيل: إن الفاعل هنا سدّ مسدّد الضمير؛ لأنّ الفاعل إذا كان من هو له متقدّمًا  
كان مضمرًا، تقول: زيد قائم، فنضمّره، فكان القياس في: زيد يقيم الرجل أن تضمّره، إلا  
أنهم لم يريدوا أن يرفعوا: "يقيم" إلا الظاهر الذي فيه "أل" أو...<sup>(١)</sup> مضاف إلى ما فيه  
"<sup>(٢)</sup>أل"، فوضّعوا الظاهر موضع المضمّر، كذلك قاله أبو القاسم في "المختل"<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إن العائد مخوف، أي: زيد يقيم الرجل هو، ويقيم الرجل هو زيد، والدليل  
على صحة هذا القول: ...<sup>(٤)</sup>.

\* [«ليس يثبّدو أبداً»]: وإنما أحازوا أن تكون المسألة على حذف مع إمكان أن  
تكون على ظاهرهما؛ لأن...<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «المخصوص» يُفهم منه شرطان:

أحدهما: أنه لا يكون أعمّ من الفاعل، فلا يجوز: يقيم الصيام لحنة، ولا: يقيم  
الإنسان حيوان، ولا: يقيم الرجل إنسان.

والثاني: أنه لا يكون مساويًا له، فلا يجوز: يقيم البعير المختل، عند من قال: إن  
البعير خاصّ بالمذكر<sup>(٦)</sup>، ولا: يقيم العنبر الحمائر، ولا: يقيم الدُّسر المسامر، وأما من قال:  
إن البعير يتعلّق على الحمل والناقّة فذلّت بحال<sup>(٧)</sup>.

وإن يُقننم مُشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتنى

(١) موضع القط مقدار كلمة انطست في المخطوطة.

(٢) ١٢٢.

(٣) موضع القط مقدار سطر القطع في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٢١/ب.

(٥) موضع القط مقدار سطر القطع في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٢١/ب.

(٧) بنظر: قندب القلة ٢/٢٢٩، والزهر في غرب ألفاظ الشافعي ٢٧٣، وكفاية للحفظ ٨٦.

(٨) الحاشية في: ٩٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٤٩٥ من خط ابن هشام.



(خ ٢)

\* [«كفي»]: ع: ومن هنا رُدُّ على من قال: إنه مبتدأ، والجملة قبله خبر<sup>(١)</sup>؛ لأنه يقتضي حذف الجملة بأسرها، وذلك إحصاف.

ومن ثم رُدُّ على الشَّيْزِ<sup>(٢)</sup> في قوله في نحو: «رَبِّيتَ قَوْمِي»<sup>(٣)</sup>: إن الشَّيْزَ محذوف؛ لانقضاءه حذف جميع الجملة مع غير حرف الجواب والشرط في قوله<sup>(٤)</sup>:

قَالَتْ: وَإِنْ<sup>(٥)</sup>

\* من المحذف:

لَوْلَا خَيْرٌ خَلَّكَتْ نَجِيفَةً

يَعْمُ الْفَقْرُ وَيُسْتَبِ الثَّقِيلَةُ<sup>(٦)</sup>

ان<sup>(٧)</sup>: يَعْمُ الْفَقْرُ هو، وَيُسْتَبِ الثَّقِيلَةُ هي<sup>(٨)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: رُدُّ على من قال: إنه خبر لمبتدأ محذوف، كما يفهمه ما في التلخيص والتكميل ١٠/١٣٤.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/١٩٨.

(٣) بئس ٢٦.

(٤) نسب لزوية بن العجاج.

(٥) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو تمامه مع ما قبله:

قَالَتْ بَدَأْتُ الْعَمَلُ: يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقَرًا مَعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ

ينظر: ملحقات الديوان ١٨٦، وشرح كتب سيويه السوياني ١٠/٧٦، وخرائر شعر ١٨٥، والتلخيص والتكميل ٥/١٣١، والمقاصد الحوية ١/١٦٩، وخرارة الأدب ٩/١٤.

(٦) الحاشية في: ٩٢، وقد كتبها الناصح إزاء البيت المتقدم، وهي بهذا البيت أولى.

(٧) بيتان من مشهور الرجز، لقؤيف القوائ. ينظر: عيون الأخبار ١/٣٩١، والعقد الفريد ٣/٣٣٧، والأغاني ١٩/١٢٥، والمصنف ٢/٢٥١.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: أي.

(٩) الحاشية في: ٩٢.



\* في "شرح العُشْدَة"<sup>(١)</sup> ما ملخصه: قد يُحذف المخصوص إذا علم، فيُقَدَّر مكانه مبتدأً مؤخرًا، نحو: ﴿فَيَعْمَ الْغُلَامُونَ﴾<sup>(٢)</sup>،

فَيَعْمَ مُعْتَمَدُ الْوَسَائِلِ<sup>(٣)</sup>

وقد تكون له صفة، فتقوم مقامه، نحو: يَعْمَ الصَّديقُ حليمٌ كريمٌ، وَيَسَّرَ الصَّديقُ غُلُولَ غُلُولٍ، ويكثر ذلك إذا كان الوصف فعلاً والفاعل "ما"، نحو: ﴿يَكْسِبُ كُلُّ يَوْمٍ مَرَضًا﴾<sup>(٤)</sup> الآية<sup>(٥)</sup>، ويقال إذا كان غير "ما"، كقوله<sup>(٦)</sup>:

أَيَسَّرَ الْفَرْقُ قَدْ مَلِيَ الزَّيْغَا

البيت<sup>(٧)</sup>، وقد يُحذف الموصوف وصفته، ويقتضى ما يتعلّق بصفته، كقوله<sup>(٨)</sup>:

يَسَّرَ مَقَامُ الشَّيْخِ

البيت<sup>(٩)</sup>

(١) شرح عمدة الحافظ ١٨٣/٢-١٨٥.

(٢) اللاميات ٤٨.

(٣) بعض بيت من مازوء الكامل، للطرايح بن حكيم، وهو بتمامه:

إِنِّي اعْتَمَدْتُكَ يَا بَنِي بَنِي فَيَعْمَ مُعْتَمَدُ الْوَسَائِلِ

ينظر: الديوان ٢١٩، وشرح التسهيل ١٨/٣، والتذيل والتكميل ١٠/١٢٧، ولتقاصد النحوية ١٥١١/٤.

(٤) البقرة ٩٣.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَبَأَيُّ لَنْ يُرَاعِي مَا يُرَاعِي ...

ينظر: شرح التسهيل ١٩/٣، والتذيل والتكميل ٩٨/١٠.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بعض بيت من مشعور الرجز، تقدّم في باب المعرب والمبني، وهو بتمامه:

يَسَّرَ مَقَامُ الشَّيْخِ: أَلْسَنُ أَلْسِنِي

(٩) الحاشية في: ٩٢.



\* ع: قد يُحذف وتبقى صفة غير الالفة بمقامه، كقوله<sup>(١)</sup>:

إِلَى خَالِدٍ خَلَّى أَمَّاخَتْ بِخَالِدٍ      نَعِمَ الْفَى يُرْخَى وَنَعِمَ الْمُؤَلَّلُ<sup>(٢)</sup>  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

لَيْسَ الشَّرُّ قَدْ مَلَى اِشْتَاغَا      وَيَأْنِي أَنْ يُرَاعِي عَا يُرَاعِي<sup>(٤)</sup>  
أي: فلى يُرْخَى، وقرئة قد ملَى.

واعلم أن المشعر بهذا هو القاعل مع قوة معنى الكلام، فلا يُساعد على دعوته قوله: «وَأَنْ يَقْدُمَ».

قال الصنوبري<sup>(٥)</sup>: يجوز: زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ، ولا يجوز: زَيْدٌ قَامَ الرَّجُلُ؛ لأن 'نَعِمَ' لشا كانت تعمل في الجنس صار بمنزلة ما فيه عائد إلى المبتدأ؛ لأن معناه: زَيْدٌ مَحْبُوحٌ فِي الرَّجَالِ، وليس كذلك: زَيْدٌ قَالَ الرَّجُلُ؛ لأنه لا تقدير فيه أكثر من لفظه<sup>(٦)</sup>.

وَأَجْعَلْ كَيْسَ سَاءَ وَأَجْعَلْ فَعَلًا      مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَعَمِ مُسْجَلًا  
(١خ)

\* [«مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ»]: حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ بِجَوْرِ التَّعْجُبِ مِنْهَا<sup>(٧)</sup>.

(٢خ)

\* [«وَأَجْعَلْ كَيْسَ»: «سَاءَ»]: قَالَ فِي «شرح العُشْمَةِ»<sup>(٨)</sup>: وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ

(١) هو الأسفل.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٢٨، والعتق الفريد ٢٦٠/١، والأخاني ٢٨٧/٢٢، والتلخيص والتكميل ٩٧/١٠.

(٣) لم أقف له على نسخة.

(٤) بيت من الوافر، تقدم قريباً.

(٥) البصرة والندوة ٢٧٦/١.

(٦) الحاشية في: ٩٢.

(٧) الحاشية في: ٢١/ب.

(٨) شرح عمدة الحفاظ ١٨٦/٢.



تعال: ﴿يَبْسُ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَعًا﴾<sup>(١)</sup>.

ع: الظاهر أن "ساء" هنا ليست من هذا؛ بدليل أن "ليرتقى" مذكّر، والفعن مؤنث، وإنما الضمير عائذ على ما تقدّم<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «ساء»: ع: كان يعني عنه: «واجعل "فَعَلًا"» البيت؛ لأن "ساء" "فَعْلٌ".

ذكر في "شرح الغنّة"<sup>(٣)</sup> أن "فَعْلٌ" يخالف "يَعْمُ" و"يُسْنُ" بأمرور: أنه متضمن معنى التعجب.

الثاني: أنه يجوز جرُّ فاعله بالياء الزائدة، وهذا الوجه ناشئ عن الأول.

الثالث: أنه يجوز مجيء بغير "أل".

الرابع: أنه يجوز عودُه إذا كان مضمراً على ما قبله.

والرابع<sup>(٤)</sup>: مجيئه مطابقاً لمقتضاه.

ع: هذا معنى كلام شريحه، وإيضاح<sup>(٥)</sup> وتفسيره.

وفي نص "الغنّة"<sup>(٦)</sup>: «يُلْحَقُ بِ"يُسْنُ": ساء، وبما ودَّ يَعْمُ: "فَعْلٌ"، بوضع أو تحويلٍ عن "فَعْلٌ" و"فَعْلٌ"، ويكثر الجواز فاعله بالياء، ويُحَرِّكُهُ من "أل"، وإضافته على وفق ما قبله<sup>(٧)</sup>.

\* [«فَعَلًا»]: ع: ينبغي أن يُستثنى من هذا: ما عيَّله أو لائه ياءٌ، وهذا - وإن

(١) الكهف: ٢٩.

(٢) الحاشية في: ٩٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٦/١.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: والخامس.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وإيضاحه.

(٦) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١٨٤/٢.

(٧) الحاشية في: ٩٣.



كان قد شُكِيَ فيه خلافٌ - لا ينبغي أن يُرتكَب نحوهُ؛ لعدم<sup>(١)</sup> الاعتداد بما جاء من "فَعْلٌ" بضم العين مما عيَّه ياءٌ، نحو: فَعِلْ، وكذلك ينبغي أن يُستثنى من ذلك: المضاعف، أعني: ما عيَّه ولاؤه من واحد<sup>(٢)</sup> وأحيد؛ لقلة ما جاء من ذلك، نحو: بُيِّت<sup>(٣)</sup>.

\* قوله فيما تقدَّم<sup>(٤)</sup>: «واجعلنْ فَعْلًا» البيث: إذا وجدنا "فَعِن" أو "فَعْلَن" قد سُوِّلا إلى "فَعْلَن" عَلِمنا - ولا بد - إرادة معنى للبالغة فيهما، وأنهما أحبا مجرى "يُعْم" و"يُسْن"، فأَوْجَبنا لفاعلهما ما وجب لفاعلهما.

وإذا وجدنا "فَعْلَن" الوضعي وفاعله غير فاعلهما، كما شَرَفَ زيدٌ، وَكَرَّمَ عمروٌ، وعلمنا<sup>(٥)</sup> عنم إرادة إدراجهما في باب "يُعْم" و"يُسْن".

وإن وجدنا فاعلهما كفاعلهما احتمل أن يكون ذلك بطريق الاتفاق لو القصدي، فيحمل<sup>(٦)</sup> الدخول في باب "يُعْم" وعدم الدخول فيه، ومن ثم احتمل نحو: ﴿كَبَّرَ مَقًّا﴾<sup>(٧)</sup> أن يكون تعجبًا وألا يكون، وكذلك: ﴿صَمَفَكَ الطَّلَبُ وَالْتَطَلُّوبُ﴾<sup>(٨)</sup> حوِّروا فيه الوجهين، وإذا كان المقام مقام استغراب واستعظام ترجَّح الحمل على التعجب، فافهمه<sup>(٩)</sup>.

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن تُرد دُعا فَعْل لا حبذا

(١) مكررة في المخطوطة.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: وإو.

(٣) أي: أقمت بالمكان. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ٢٢٤/١.

(٤) الحاشية في: ٩٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٧/١.

(٥) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في أثناء حواشي الباب التالي، وهو باب "أَفْعَل" الفضيل.

(٦) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب بلا وأو.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: فيحتمل.

(٨) غفر ٣٥، والصف ٣.

(٩) الخج ٧٣.

(١٠) الحاشية في: ٩٨.



(خ ١)

\* قال<sup>(١)</sup>:

أَلَا عَجَبًا عَازِرِي فِي الْحَوَى وَلَا عَجَبًا الْبَاهِجِ الْعَاقِلِ<sup>(٢)</sup>

(خ ٢)

\* عَفَّزُ<sup>(٣)</sup> ابْنُ أَبِي طَالِبٍ ذُو الْبَحَاخُونِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

يَا عَجَبًا الْجَنَّةُ وَالْجَنَّةُ

حَلِيَّةٌ وَتَارِكَةٌ شَرَّائِهَا

وَالرُّومُ رُومٌ قَدْ دَنَا عَذَابُهَا

عَلَيَّ إِنَّ لَأَلَيْسَ خَيْرَائِهَا<sup>(٤)</sup>

\* قوله: «الفاصل» "فا" قولٌ سيبويه والخليل<sup>(٥)</sup>؛ فإن سيبويه رحمه الله قال: وزعم الخليل أن "عجبا" بمنزلة: عجب الشيء، ولم يخالفه في ذلك، وغلط ابن الحاج<sup>(٦)</sup> من نسب إلى سيبويه غير هذا المذهب.

قال: فبدل على بقاء "ذا" على معناها: مجيء التمييز بعدها؛ ليفسر إيمانها،

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) بيت من التقارب. الشاهد: استعمال "عجبا" بمعنى "يلم"، ولا "عجبا" بمعنى "يُشَن". ينظر: شرح التسهيل ٢٦٣/٣، والتذيل والتكميل ١٠/١٦٣، والمقاصد النحوية ٤/١٥١٦.

(٣) الحاشية في: ٢٦/أب.

(٤) هو ابن أبي طالب بن عبدالمطلب طاعني القرشي، أبو عبد الله، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، وأحد السابقين إلى الإسلام، استشهد في مؤنة سنة ٨. ينظر: الاستيعاب ١/٢٤٢، والإصابة ١/٥٩٢.

(٥) آيات من مشطور الرجز. الشاهد: استعمال "عجبا" بمعنى "يلم". ينظر: العمدة ١/٣٧، والروض الأنف ٧/١٧٣، والتذيل والتكميل ١٠/١٦٨.

(٦) الحاشية في: ظهر الورقة للصحفة بين ٩٢ و ٩٣.

(٧) الكتاب ٢/١٨٠.

(٨) لم أقف على كلامه.



ولولا ذلك لم يجر تمييزٌ، ووجب النصب على الحال، وامتنع دخول "من" (١).

\* ع: يقال: حَبِيتَ زيدًا، بالفتح، بمعنى: أحببته؛ وفيه شذوذاً من ثلاثة أوجه:

أحدها: الاستعمال؛ فإن الأكثر في الاستعمال: أُحِبِّيتَ.

الثاني: في مضارعه، وهو يُحِبُّ، بالكسر، مع أن "فعل" المضاعف المتعدي إنما قياسه: يَفْعُلُ، بالضم.

الثالث: استغناؤهم عن اسم فاعله، وهو "حائب"، باسم الفاعل للزيد فيه، وهو "مُحِبُّ"، وعكسوا في اسم المفعول، واستغنوا بـ"مُحِبُّوب" و"خبيب" عن "مُحِبِّ"، على أنهم ربُّما قالوه، كقوله (٢):

مَنْ يَمْتَرِلْهُ الشَّحْبُ الشُّكْرُ (٣)

وأذكرني هذا للموضع مسألة "رَسًا" و"أَرَسِي": قال ابنُ كُثيرٍ في كتاب "المُشْتَهَر" (٤) في باب: ما لم يُعرفه الأصنعِي وعُرفه أبو زيد وأبو عُبيدة: إن "أَرَسِي" مَقُولٌ بمعنى: رَسًا؛ إلا أن العرب لم تُقَلِّ: مُرْسِي، بل اجتزأت به: راسي.

ونقل هذا أبو عليُّ الهَمْدَانِي في كتابه "فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ" (٥)، إلا أنه أعطاه؛ إذ استدلَّ على "أَرَسِي" بقوله: ﴿وَلَمَّا لَأَ أَرَسَهَا﴾ (٦)، وإنما هذه همزةُ النقل، مثلها في: جلس وأجلسته، وأقام (٧) وأقامته (٨).

(١) الحاشية في: وجه الورقة للمحقق بين ٩٢ و ٩٣.

(٢) هو عنقوة بن شداد القيسي.

(٣) عحر بيت من الكامل، تقدَّم في باب "ظُلَّ" وأحواله.

(٤) ١٢٥٧/٣.

(٥) لم أكتب على ما يفيد بوجوده.

(٦) النازعات ٣٢.

(٧) كنا في المخطوطة، والصواب: وقام؛ غير معدى بالهمزة.

(٨) الحاشية في: ٩٣.



\* ابن الحاج<sup>(١)</sup>: قيل: 'حَبَّذَا' اسم منقول عن جملة، وبه قال أبو العباس في 'المُعْتَضِب'<sup>(٢)</sup>، وقال: إنه مبتدأ.

وقال الأحمش في 'الأوسط'<sup>(٣)</sup>: أصل 'حَبَّذَا' أن يُرْفَعَ 'ذَا' بـ'حَبْ'، ثم زُيِّدَ، وارتفع<sup>(٤)</sup> 'زَيْدٌ' بـ'حَبَّذَا'، كما يرتفع بـ'ضرب'.

وقال الجزمي في 'الفرع'<sup>(٥)</sup>: 'حَبْ' فعلٌ رَفَعَ 'ذَا'، ثم جعلاً بمنزلة فعلٍ، رَفَعَ 'زَيْدًا'.

وقال السَّوْدِيُّ في 'الإفناع'<sup>(٦)</sup>: 'حَبَّذَا' مبتدأ، و'زَيْدٌ' خبرٌ، كما قال الشَّيْخُ، وبه قال صاحب 'اللمع'<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن كَيْسَانَ<sup>(٨)</sup>: 'حَبْ' فعلٌ، و'ذَا' فاعلٌ، و'زَيْدٌ' كـمـمـعـصـوصـي 'يُعَمُّ'.

وكنا قال القاري في الجزء الأول والثاني من 'التذكير'<sup>(٩)</sup>.

قال ابن كَيْسَانَ: وأشرت بـ'ذَا' إلى أمرٍ قد جرى، فصَوَّرْته كالحاضر، وأردت: حَبَّذَا الأمرُ أمرُ زيدٍ، فحذفت المضاف.

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) ١٤٥/٢.

(٣) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: الأصول ١٢٠/١، والتلويل والتكميل ١٠/١٦٢.

(٤) انشغلت في المخلوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: البصريات ٨٤٥/٢، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٢.

(٦) لم أقف على ما يفيد بوجوده. وينظر: شرح كتاب سيويه ١٢/٣ (ط. العمية).

(٧) ٢٠٢.

(٨) ينظر: تذهيب اللغة ٤/٢٧١، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١٠، وشرح الكافية الشافية

١١١٨/٢، والتلويل والتكميل ١٠/١٥٥، ١٦٤.

(٩) لم أقف عليه في مختار التذكرة عند حديثه عن 'حَبَّذَا' في: ٢٩١، ٤٢٨، وينظر: طبقات

٢٠١، والبصريات ٨٤٤/٢-٨٤٨.



وعن بعض البصريين أن "حَبْلًا" عبر<sup>(١)</sup> مقدّم، نقله الفارسي<sup>(٢)</sup>، ولم يرصه.  
وقال الفارسي في "شرح الأئيات"<sup>(٣)</sup>: من زعم أن "حَبْ ذَا" كلمة واحدة ينبغي  
له أن يعلّب حكمه الاسم؛ لأنه الأقوى، فيعرب "نَبْذًا" عبرًا للمبتدأ، لا فاعلاً.  
وأجاز الصيّغ<sup>(٤)</sup> في رفع "نَبْ" بعد "حَبْلًا" ثلاثة أوجه: أن يكون مبتدأ وعبره  
"حَبْلًا"، والعكس، وأن يكون عبرًا والمبتدأ محذوف، كما كان في: يَغْم الرجلُ نَبْذًا.  
ومنه بـ ذُنُودُ<sup>(٥)</sup> أن "ذَا" زائدة، لا اسم إشارة، بذليل حفيها في قول [ابن]<sup>(٦)</sup>  
زواجة:

فَحَبْلًا زَيْدٌ وَحَبْ دِينًا<sup>(٧)</sup>

قلنا: استعمل "حَبْ" على الأصل، مثلها في قوله<sup>(٨)</sup>:

وَحَبْ بِنَا نَقُولُ<sup>(٩)</sup>

- (١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.
  - (٢) لم ألق على كلامه.
  - (٣) كتاب الشعر ٩٧/١.
  - (٤) البصرة والندوة ٢٨٠/١.
  - (٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٦٠/٤، وذرذوذ تصغير ذُرُود لقب عبدالله بن سليمان بن لثلم  
الفرجي الأندلسي، عالم بالنحو والأدب، وكان كفيًا، له: شرح كتاب الكسائي، توفي سنة ٣٢٤.  
ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٩٨، وبغية الوعاة ٤٥/٢.
  - (٦) ما بين اللغويين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.
  - (٧) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ١٤٢، وجهرة اللغة ١٠١٩/٢، وشرح التسهيل  
٢٤/٣، والتذليل والتكمين ١٠٥٧/١٠، ولتقايد النحوية ١٥٣٥/٤.
  - (٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وقائل البيت هو الأصل.
  - (٩) بعض بيت من الطويل في وصف الخمر، وهو يتسامه:
- فقلت: انقلوها عنكم يمزجها وحب بها مقولة حين نُقْلان
- روي: «وَأُطِيت» بدل «وَحَبْ»، ولا شاهد فيه. مقولة: مزجوجة. ينظر: الديوان ٢٣، وإصلاح  
اسطق ٢٣، والبصرات ٨٢٩/٢، ولما لي ابن الحاجب ٤٥٥/١، ولتقايد النحوية ١٥٢٢/٤.



لا أنها محذوفة من "حَبْدًا".

وَاسْتَدِلَّ ابْنُ عُصْفُورٍ<sup>(١)</sup> عَلَى اسْمِهَا بِدُخُولِ "يَا"، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ "يَا" تَكُونُ تَنْبِيْهَا، فَتَقَعُ بَعْدَهَا الْخُرُوفُ وَالْأَفْعَالُ، وَهَذَا مَشْهُورٌ مِنْ أَمْرِهَا، وَلَمَّا قَوْلُ الشُّرَيْدِ فِي "الْكَمِيلِ"<sup>(٢)</sup>: إِنَّ "يَا" قَدْ حُذِفَ بَعْدَهَا لِلنَّادِي فِي: «أَلَا يَسْجُدُوا»<sup>(٣)</sup>؛ فَحَالَهُ فِي ذَلِكَ النُّحُودِ: أَبُو عَلِيٍّ فِي "الْأَثِيَّاتِ الشُّكْلِيَّةِ"<sup>(٤)</sup>، وَابْنُ<sup>(٥)</sup> جَنِّي فِي "الْمُتَصَائِلِ"<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ مُنْعَبَسٌ<sup>(٧)</sup> أَيْضًا.

وَقَدْ كَلَّمْتُهُ<sup>(٨)</sup> فِي ذَلِكَ إِشْفَاقًا عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ يَرَى فِي:

يَا حَبْدًا حَبْلُ الرُّيَّانِ مِنْ حَبْلِي<sup>(٩)</sup>

أَنَّهُ مَمْتَزِلَةٌ: يَا مَحْبُوبٌ، وَ"حَبْلُ الرُّيَّانِ" خَيْرٌ لِمُبْتَدَأِ مَحْنُوفٍ<sup>(١٠)(١١)</sup>.

(١) للتقريب ١٠٦، وشرح جبل الرحاجي ٦١٠/١، ٦١١.

(٢) لم ألق عليه في مطبوعة. وينظر: الخصائص ١٩٨/٢.

(٣) الشمل ٢٥، وهي قراءة الكسائي، وفي الوقف: أَلَا يَا، ثم يبتدئ: اسجدوا. ينظر: السبعة ٤٨٠، والإقناع ٧١٩/٢.

(٤) كتاب الشعر ٦٦/١.

(٥) كلاً في المحفوظة، والنصواب: وابن.

(٦) ١٩٨/٢.

(٧) الكتاب ٢٦٠/٢، ٢٢٤/٤. وينظر: اللامات ٣٧، والإقناع ٧٢٠/٢، وشرح التسهيل ٢٥/٣.

(٨) القائل ابن الحاج يعني ابن عصفور.

(٩) صدر بيت من البسيط، خبره، وعجبه:

وَحَبْلًا سَاكِنُ الرُّيَّانِ مِنْ كَانَا

...

ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١٦٥/١، والألحان ١١٥/٣، وتوجيه الجمع ٣٩٢، والتذليل والتكميل ١٢٦/٣، ١٥٤/١٠، وعزارة الأدب ١٩٩/١١.

(١٠) لم ألق على تصريح له بذلك عند إنشاده البيت في التقريب ١٠٦، وشرح جبل الرحاجي ٦١١، ٦١٠/١.

(١١) الحاشية في: ظهر الورقة للملحقة بين ٩٢ و ٩٣.



\* ش ع<sup>(١)</sup>: الثَّيْرَةُ<sup>(٢)</sup> وابنُ السَّراج<sup>(٣)</sup>: "حَبْ ذَا" وَثَبَّأ، وَثَبَّأ اسْمًا.

والحقُّ أن "حَبْ" فِعْلٌ باي على فُعْلَيْته مقصودٌ به اخْبَةٌ ولَدَخ، وجعل فاعله "ذَا"؛ لِيُدُلَّ على المحذور القلبي، ولم يُعْرَفْ؛ لِحُزْنِهَا فَمَا يَجْرَى المَثَل.

وَيُرَدُّ كَوْنُهُمَا اسْمًا: أَنَّهُمَا لَمْ يَتَغَيَّرَا بعد التركيب معي ولا لفظًا، فَبَقِيَا على مَا كَانَا عليه، كما بقيت حرفية "لا" واسميتها اسمها في نحو: لا رَحْلًا؛ ولأنَّ المبتدأ تدخله النواصب؛ ولأنه كان يلزم تكرار 'لا'، فنقول: لا حَبُّنَا زَيْدٌ ولا عَمْرُو.

وقد يُحذف المخصوص إن عُلِمَ، وحذفه مع بقاء محمٍ أحوذ.

فالأوَّل: كقوله<sup>(٤)</sup>:

أَحْبَبْتُ عَيْصَلًا إِذْ دَعَانِي قَائِلًا: أَلَا حَبُّنَا مُسْتَنْصِرًا وَنَصِيرًا<sup>(٥)</sup>

والثاني: كقوله<sup>(٦)</sup>:

فُلْتُ إِذْ أَذْنَتْ سَعَادٌ بَوَصِّلٍ [حَبُّنَا] بَا سَعَادُ لَوْ تَصُدَّقِينَ<sup>(٧)</sup>

فتقدير الأول: حَبُّنَا أَنْتِ وَأَنَا، وتقدير الثاني: حَبُّنَا بَا سَعَادُ إِذْ ذَاكَ بالوصل.

وتتقدَّر "حَبُّنَا" عن "يَعْمُ" و"يُسِرُّ" ع<sup>(٨)</sup> بأمور:

(١) شرح عمدة الحفاظ ١٨٨/٢-١٩٣.

(٢) اللغز ١٤٥/٢.

(٣) الأصول ١١٥/١.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من الطويل، لم أقف عليه في غير شرح عمدة الحفاظ ١٩٠/٢ المنقول منه.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) ما بين المعطوفين ليس في المعطوفة، وهو في مصدر البيت، وبه يستقيم الوزن والاستشهاد.

(٨) بيت من الحقيق، لم أقف عليه في غير شرح عمدة الحفاظ ١٩٠/٢ المنقول منه.

(٩) كذا في المعطوفة، فإن كان المراد به الرمز 'ع' المستعمل كثيرًا في الحواشي للإشارة إلى ابن هشام فالسبب لا يساعد عليه، إلا إن كان المراد أن ابن مالك لم يقصِّل هذه الأمور هذا التفصيل، بل خصها ابن هشام من مجموع كلامه، فمحتمل، وإن كان المراد به الرقم ٤ فالأمور



١: عدم تطابق الفاعل والمخصوص.

٢: عدم جواز تقديم المخصوص.

٣: عدم جواز دخول النواسخ.

٤: جواز دخول "يا".

٥: جواز دخول "لا".

٦: كثرة وقوع لميز لو حال قبل المخصوص وبعده، فالتعمير كقوله<sup>(١)</sup>:

أَلَا خَيْدًا قَوْمًا سَلِيمٌ فَإِنَّهُمْ وَفَقًا إِذْ تَوَاصَلُوا بِالْإِغَاثَةِ وَتَنَصَّرُ<sup>(٢)</sup>  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

خَيْدًا الصَّبِيرُ شَيْئَةً لِأَقْرَبِي زَا مَ عُبَارَةً مُوَلَّعٌ بِالنَّعَالِ<sup>(٤)</sup>  
والحال كقوله<sup>(٥)</sup>:

يَا خَيْدًا مَرْحَلًا الْبُرُ الشَّجِينِ  
عَنْ يَرْحَلُهُ فَعَيْشَةُ الْعَيْشُ الرَّبِيعِ<sup>(٦)</sup>

وقوله<sup>(٧)</sup>:

- 
- للمذكورة بعد ستة لا أربعة.
- (١) لم أقف له على نسبة.
- (٢) بيت من الطويل. ينظر: شرح السهيل ٢٨/٣، والنذيل والتكميل ١٠/١٦٦.
- (٣) هو رجل من صبي.
- (٤) بيت من الخفيف. ينظر: شرح السهيل ٢٨/٣، والنذيل والتكميل ١٠/١٦٦.
- (٥) لم أقف له على نسبة.
- (٦) بيتان من مشطوب الرجز. ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١٩١/٢، والنذيل والتكميل ١٠/١٦٨.
- (٧) لم أقف له على نسبة.



يَا حَبِيبًا إِنَّمَا مَبْدُولًا بَلَا مَرْغِبَ فِي أَوْجَعِ الْبَرِّ إِسْرَارًا وَإِغْلَارًا<sup>(١)</sup>  
 قال: وتستعمل "حَبْ" مع غير "ذَا"، فيتحدد لها مور<sup>(٢)</sup>: جواز جرّ فاعلها  
 بالباء، وثقّة الاستفناء عن تمييز، لاسيما عند جرّ الفاعل، ولزوم الاكتفاء بالفاعل عن  
 المخصوص، وجواز ضمّ فاعله<sup>(٣)</sup>.  
 \* ابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٤)</sup>: المنصوب بعد "حَبِذَا" تمييزٌ، أجملاً كان أو مشتقاً؛ لصحة  
 دعول "مِنْ".

ابنُ الحَاجَةِ<sup>(٥)</sup>: الصوابُ أنه إذا لم تدخُل "مِنْ" يَحْتَمِلُ الْحَالُ وَالْتَمِيزُ، فهُمَا  
 مَعْنِيَانِ مَقْصُودَانِ، وَبِذَا<sup>(٦)</sup> عَلَى جَوَازِ الْحَالِ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: حَبِذَا زَيْدٌ فِي حَالَةٍ  
 كَوْنِهِ، فهُنَا تَصْرِيحٌ بِالْحَالِ، وَلَا مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْهُ، وَإِنْ كُنْتَ لَا أَحْفَظُهُ.

وإذا كان حالاً؛ فإن كان صاحبها للمخصوص لم تكن الحال رجلاً ونحوه من أسماء  
 الأنواع؛ لأنه لا فائدة في الحال، وليس موضع تأكيد، وصلح أن يكون ما فيه فائدة،  
 حاملاً كان أو مشتقاً، والأحسن في هذا عندي أن يكون بعد للمخصوص.

وإن كان صاحبها "ذَا" صلح على كل حال؛ لأن فيه فائدة من حيث إنك يئس  
 هذا ليهتم أهو رجل أو راكب؟

والفرق بين الحال فيهما: أنه إن كان فاعل "ذَا" صاحبها فهي مساوية لما تعطفه  
 "ذَا" من العموم؛ لأنه ليس مدلول "ذَا" مدلول مخصوص.

ويجوز عندي على هذا أن يكون المنصوب في: نَعَمْ رَجُلًا حَالًا، وقد جَوَّزَ ذَلِكَ

(١) بيت من البسيط. ينظر: شرح السهيل ٢٨/٣، ولتذيل والشكس ١٦٨/١٠، ومغني القليب ٦٠٣.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: أمور.

(٣) الحاشية في: ٩٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٩/١، ٥٠٠، ٥٠١ مفرقة، ولم يعرها  
 لابن هشام.

(٤) للمقرب ١٠٧.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الحاج. ولم تقف على كلامه.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: وبدل.



ذُرِّبَتْ فِي "كِتَابِهِ"<sup>(١)</sup>.

وينبغي عني أن يكون الحال إلى جانب "ذا" متصلة به، والمخصوص بعد؛  
لوجهين:

أحدهما: أن تأخيره يُلْهِس بأنه حال من المخصوص، وهما معنيان.

والآخر: ما فيه من الفصل.

وإذا كان تمهيداً فإن كان للميم "ذا" فالأحسن أن يفصل به؛ لئلا يكون فصلاً بين  
التفسير والمفسر بأجنبي، فأمّا:

فَيُعْمَ الرُّؤُ زَاوُ أَيْبَك زَاوُ<sup>(٢)</sup>

فقليل فيما يقتضيه القياس عندي.

ابن خروف<sup>(٣)</sup>: تقدم التمييز على [المخصوص]<sup>(٤)</sup> أحسن، وسوى بين التقدم  
والتأخير في الحال.

وقال الجرمي<sup>(٥)</sup>: إذا كان المنسوب تمهيداً فليح تقدّمه قبل "يد"، فإن كان<sup>(٦)</sup> حالاً؛  
فإن شئت قدّمت، وإن شئت أخرت، وهذا منه بناءً على أن "يد" فاعل، وهو مذهبه

(١) ينظر: أرشاد الضرب ٢٠٤٨/٤.

(٢) عجز بيت من الوافر، بجزء، وصدره:

زُرُؤُ مِثْلُ زَاوُ أَيْبَكُ فَيَا ...

ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١١٨/١، وللتعصب ١٥٠/٢، والخصريات ٨٤٦/٢، والخصائص  
٨٤/١، وشرح جبل طرجاجي ٦٠٦/١، وشرح السهيل ١٥/٣، وللقاصد النحوي ١٥٢٧/٤،  
وعزلة الأدب ٣٩٤/٩.

(٣) شرح الجمل ٦٠١/٢.

(٤) ما بين المقنوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه، وعند ابن خروف: المقصود بالمدح.

(٥) ينظر: البصريات ٨٤٥/٢، وأرشاد الضرب ٢٠٦٢/٤.

(٦) كذا في المخطوطة، ولصواب: كان.



-أعني: الجرمي<sup>(١)</sup>، وقال: التمييز إنما يكون بعد الفاعل، وهذا يقتضي أنه لا يقال: امتأء ماء الكور.

وقال الفارسي في "التذكيرة"<sup>(٢)</sup>: تقلع التمييز إلى جانب "ذا" هو ان حسن<sup>(٣)</sup>؛ بناءً على ما يذهب إليه من أن "ذا" فاعل، فهو مثل: يقيم رجلاً زيداً.

ثم قال: وعلى ما يذهب إليه النحويون من أن "حيّذاً" بمنزلة اسم مبتدأ فيه معنى فعلي، فيكون الفصل بين "حيّذاً" والمخصوص بالتمييز كالفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول، فلا يفتح في: حيّذاً رجلاً زيداً، على مذهب.

وقول أبي عَمَرَ<sup>(٤)</sup>: إنه فيصح مُشْكَلٌ.

وقد حكى أن الكوفيين لا يميزون: حيّذاً رجلاً زيداً، ولا وجه لقولهم عند<sup>(٥)</sup>.

قلت: نقل ابن الحاج عن "التذكيرة الفارسية"<sup>(٦)</sup>.

وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ لَا تَغْيِيلُ بَدَأُ فَهُوَ يُضَاهِي التَّمْلَا

(خ ٢)

\* قوله: «فَهُوَ يُضَاهِي التَّمْلَا»: قال ابنُ الحَاجِّ<sup>(٧)</sup>: كما أنك<sup>(٨)</sup>: «أَطْرِي<sup>(٩)</sup>»

(١) ينظر: البصريات ٨٤٥/٢، وإرشاف الضرب ٢٠٦٢/٤.

(٢) لم أقف عليه في مختار التذكيرة عند حديثه عن "حيّذاً" في: ٢٩١، ٤٢٨، وينظر: بغداديات ٣٠١، والبصريات ٨٤٤/٢-٨٤٨.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: الأحسن.

(٤) هو الجرمي.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في البصريات: عندي.

(٦) الحاشية في: ٩٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٩٩/١ أوفاً إلى قوله: «مقصودان»، ولم يعرفها لابن هشام.

(٧) لم أقف على كلامه.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أن.

(٩) كذا في المخطوطة، وهي رواية، وأصلها من الظور، وهو الغليف من الأرض. ينظر: جهرة الأمثال ٥٠/١، وفصل لتقال ١٧٠/١.



وانك<sup>(١)</sup> ناعلة<sup>(٢)</sup> إذا قلناه للذكر لا يُعتقد في مفرداته أنها تغيرت، بل هي كما كانت، والمعنى إذا خاطبت به المذكر: أنت عندنا بمنزلة من قبل فيه هذا.

ع: هذا المثل يُضرب للقوي على الأمر، وأصله: أن رجلاً كانت له أُنثى راعيتان، إحداها ناعلة، والأخرى حافية، فقال للناعلة: «أطيري؟» فإنت ناعلة، أي: تخذي طَيْرَ الوادي<sup>(٣)</sup>، فإنت ذات تعلين، ودعي وَسَطَ الوادي لصاحبتك؛ فإنها حافية.

اعلم أن [أين]<sup>(٤)</sup> الحاج لنا ذكر أن "حَيْدًا" بمنزلة: «أَصْرِي»<sup>(٥)</sup>؛ إك ناعلة قال<sup>(٦)</sup>: كتب هذا، ثم ظهر لي فرق بينهما، من جهة أن "حَيْدًا" ليس كلاتا محكما كالأمثال؛ لأنه يخلص فيه كل متكلم ممدوحه بالذكر، فالصواب أن يُعتقد أن "ذا" تزلت منزلة "الشيء"، وأريد بها لإيهامها ما يُراد به، فكأنها بمنزلة "ما" في: يغم ما، فهي إذن تقع على كل شيء، مذكراً كان أو مؤنثاً، مثق أو مجموعاً، ولا يمسد اعتقاد الخصوص بدلاً بلزم<sup>(٧)</sup> ولا يبه لها؛ لأننا نقول: صارت طريقة المدح ملتزمة بهذا الكلام كالمثل، ولهذا لا يقال: زيدٌ حَيْدًا، ولا بدُّ لمن يقول: إن "حَيْدًا" مبتدأ، و"نَدُّ" خبرٌ من هذا الجواب؛ لأنه لا يجوز التقديم والتأخير.

ع: قد يكون الجواب أن "حَيْدًا" في تأويل للمعرفة، وأن "نَدًّا" هو الخبر، وهو معرفة، إلا أن هذا الجواب لا يمشي في نحو:

(١) كنا في المخطوطة، ولرواية في المصادر: فإنت.

(٢) غلّ سباني شرحه قريباً. ينظر: الأمثال لأبي عبيد ١١٥، وجهرة الأمثال ٥٠/١، وفصل لسقال ١٦٩/١، وجمع الأمثال ٤٣٠/١. وينظر: إصلاح للنطق ٢٠٧، والألفاظ ٦٠، وجهرة اللغة ١٢٢/١، وقذهب اللغة ٢٠٠/١٣.

(٣) هي نواحيه وحواشي، كما في مصادر المثل.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب ما تقدّم: أَمِيرِي، أو: أَمِيرِي.

(٦) لم أقب على كلامه.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: بلزوم.



وَحَبْلُنَا نَفْخَاتُ مِنْ عَيْنَيْهِ<sup>(١)</sup>

وأما من قال بأن "حبلاً" فعلٌ فلا إشكال في وجوب تأخير الفاعل عن فعله<sup>(٢)</sup>.

وما سوى ذا ارفع بحب أو فخر  
بأبنا ودون ذا انضمام الحاشي<sup>(٣)</sup>

(خ ٢)

\* قوله: «انضمام الحاشي»: وكذا كلُّ فعلٍ على "فعل" إذا ضمَّ معنى التعجب يجوز فيه هنا النقل، قال<sup>(٤)</sup>:

حشَّ يغلاً لِقَاءَ ذِي الْكُرَّةِ الشَّدَّ بَلَقَ وَالْبِشْرَ وَالْفَطَاءَ الْخَزَلِ<sup>(٥)</sup>

فلو خلا من معنى التعجب جاز إسكان عينه، ولم يَجْزِ ضمُّ فائه، كقوله<sup>(٦)</sup>:

يَا فَطْلُ يَا خَيْرَ مَنْ تُرْجَى لَوَاقِيهِ قَدْ غَطَمَ لِي مِنْكَ فِي مَقْرُونَتِ الْأَمْرِ<sup>(٧)</sup>  
وحكى الكشاف<sup>(٨)</sup>: مررت بأبيات غاذ بها أبياتاً، وخلصت أبياتاً.

وفي نصر العُمدة<sup>(٩)</sup>: ويُسَرِّثُهَا في النقل وحرَّ الفاعل كلُّ فعلٍ على "فعل"

(١) صدر بيت من البسيط، جرير، وصححه:

تأيتك من قتل الزمان أحيانا

...

بماتية: الرياح الجنوبية. ينظر: الديوان بشرح ابن حبيب ١/١٦٥، والكامل ٢/٩٥٣، والصحاح (ح ب ب) ١/١٠٦، وإسفار الفصح ١/٣٦٨، والتذيل والتكميل ١٠/١٥٤، ومغني اللبيب ٧٢٥.

(٢) الخاتبة في: وجه الورقة للمحققة بين ٩٢ و ٩٣.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من الحقيف. للمحقق: للتفتقر، كما في: القاموس المحيط (م ل ق) ٢/١٢٢٥. ينظر: شرح السهيل ٣/٢٨، والتذيل والتكميل ١٠/١٧٤.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من البسيط. ينظر: شرح عمدة الخلفاء ٢/١٩٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن للقرطبي ١/٢٦٨، ومجالس ثعلب ٢٧٣.

(٨) ينظر: شرح عمدة الخلفاء ٢/١٨٨.



---

(١) الحاشية في: ٩٣، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٠١/١، ٥٠٢ أوفى إلى قوله: «عفا  
القل»، ولم يعرها لابن هشام.





المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

الجامعة الإسلامية بمدينة مدونة

(٠٣٢)

كلية اللغة العربية

قسم اللغويات

# حاشيتان من هواشي ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) على ألفية ابن مالك دراسة وتحقيقاً

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

حامد بن عبد الله بن سريع السريع

إشراف فضيلة الدكتور

إبراهيم بن صالح العوفي

الأستاذ المشارك بقسم اللغويات

الجزء الثاني

لعام الجامعي ١٤٣٩-١٤٤٠ هـ



## أَفْعَلُ التفضيل

صُعُ من مَصُوع منه للعجب      افعَل للتفضيل وأَب اللذَّ أي  
(خ ١)

\* قال الرغزسري<sup>(١)</sup> في: ﴿أَخْصَى لِمَا لَيْسُوا أَمْدًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ لا ينبغي أن يجعل 'أَخْصَى' 'أَفْعَلُ' تفضيليًا لأن بناءه من غير الثلاثي المجزؤ ليس بقياسي، نحو: أَعْدَى من الحَرْبِ<sup>(٣)</sup>، وَ: أَلَسَّ من ابن السَّدُّوقِ<sup>(٤)</sup>، والقياسُ على الشاذ في غير القرآن مُمنعٌ، فكيف بالقرآن؟

ح<sup>(٥)</sup>: هذا مذهب أبي علي<sup>(٦)</sup>، وظاهر قول سر<sup>(٧)</sup> حوالًا بِنائه من 'أَفْعَلُ'، وهو قول أبي إسحاق<sup>(٨)</sup>، وذهب ابن عُصْفُور<sup>(٩)</sup> إلى جوازهِ إن كانت الممرَّة لغير نقي، كـ: أَشْكَنُ الأمرُ، وَ: أَفَلَّحَ الليلُ، تقول: ما أَشْكَنُ للمسألة، وَ: ما أَفَلَّحَ الليلُ، والممرَّة في 'أَخْصَى' لغير النفل.

قال<sup>(١٠)</sup>، وَ: "أَمْدًا" إن نصبت على أَنَّ 'أَخْصَى' "أَفْعَلُ" فـ"أَفْعَلُ" لا تعمل، أو: 'لَيْسُوا' فلا يصح للمعنى، أو بفعلٍ مضمر، كما في:

(١) الكشف ٧٠٥/٢، ٧٠٦.

(٢) الكهف ١٢.

(٣) مثل يضرب للمبالغة في التعلُّوى. ينظر: جهرة الأمثال ٦٧/٢، وجمع الأمثال ٤٥/٢.

(٤) مثل يضرب للمبالغة في الفقر، وابن السَّدُّوقِ -ويروى بالدال-: رجل من عبدعسي كان يعرف هو وأبوه وحده بالإفلاس. ينظر: جهرة الأمثال ١٠٧/٢، وجمع الأمثال ٨٣/٢.

(٥) البحر الفريد ١٤٧/٧، ١٤٨.

(٦) الإيضاح ١١٥، ١١٦.

(٧) الكتاب ٧٣/١.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٧١/٣.

(٩) المقرب ١١٠.

(١٠) أي: الرغزسري.



وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَائِمَا<sup>(١)</sup>

فقد أهدت المتناول وهو قريب، حيث أثبت كون ”أخصى“ فعلاً، ثم رجعت إلى إضماره.

ح: ”أَفْعَلُ“ التفضيلي يعمل نعتاً في التمييز بلا نزاع، نحو: زيدٌ أَفْطَحُ الناسِ سيفاً، و: أَفْطَحُ للمُفَاعِ سيفاً، ذ”أَمَدًا“ كذلك.

وقوله: إنه لا ينتصب بـ”لَبِثُوا“ أحازه الطُّرَيْقِيُّ<sup>(٢)</sup>، وردّه ابنُ عُبَيْدَةَ<sup>(٣)</sup>، وقد يَنْجَحُ لأن ”ما لَبِثُوا“ مبهمة، و”الْأَمَدُ“ غائية، ويكون عبارةً عن لَدَّةٍ من حيث إنها لها غايةٌ هي أَمَدُهَا، فالنقدور: إِنَّا لَبِثُوا من أَمَدٍ، فانتصب على إسقاط الجار، ونظيره في المعنى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقوله: إن ”أَضْرَبَ مِنَّا“ مؤوَّل: الكوفيون<sup>(٦)</sup> لا يُكْوِلُونَ، بل يَكْبِرُونَ نصبه<sup>(٧)</sup> ”أَفْعَلُ“ لمفعول به، وكذلك قيل في: ﴿أَعْلَمُ مَنْ يَعْبُدُ﴾<sup>(٨)</sup>: إنَّ ”من“ مفعول، ولو كثرت أمثلة لقنائه؛ لأن ”أَفْعَلُ“ مضارعٌ معنى المصدر، فيعملُ بذلك المعنى.

ع: في تجويزه التمييز نظراً؛ لأنه لا يقال: أَمَدٌ تُخْصِي<sup>(٩)</sup>.

(١) حمز بيت من العلويين، للعباس بن مرداس، وصلته:

أَكْثَرُ وَلَمْ يَلْحَقِ الْحَقِيقَةُ مِنْهُمْ ...

الفوائس: جمع فؤوس، وهو ما بين أُذُنَيِ الفرس. ينظر: الأصمعيات ٢٠٥، والحداد ٢٧/١، والبيّن ٢٨٧، وشرح السهيل ٦٩/٣، ومعنى الليب ٨٠٤، وخرقة الأدب ٣١٩/٨.

(٢) جامع البيان ١٧٦/١٥.

(٣) المحرر الجدير ٥٠٠/٣.

(٤) فاطر ٢.

(٥) البقرة ١٠٦.

(٦) لم أقب عليه منسوباً إلا إلى محمد بن مسعود الغزني. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥.

(٧) كذلك في المحفوظة، ولعل الصواب: نصب.

(٨) الأنعام ١١٧.

(٩) الحاشية ن: ٢٢/٢.



\* ثمَّ شدُّ في التفضيل: قولُ ذي الرُّثَّة:

بِأَضْبَحٍ مِنْ غَيْثِيكَ لِنَاءٍ كُنَّا نَوَعَتْ زَيْعًا أَوْ تَدَكَّرْتُ مَثَلَهُ<sup>(١)</sup>  
وقولُ عُمرَ رضي الله عنه فيما كتب به إلى عُشالهِ: «إِنَّ أَعْمَ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ، مَنْ عَقَّطَهَا وَحَافَظَهَا عَقَّطَ دِينَهُ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لَنَا بِبَوَائِهَا أَضْيَعُ»<sup>(٢)</sup>.  
قال ابنُ السَّيِّدِ<sup>(٣)</sup>: هكذا رُوي هذا الحديثُ، وكان الوجهُ أن يقال: أضدُّ ضَيَّاعًا، أو: إضاعةً؛ لأنَّ الفعلَ الرَّائدَ على ثلاثة أحرفٍ لا يُبنى منه «أَفْعَلٌ»، وقد أحازه من<sup>(٤)</sup> فيما كان أولُهُ الحزرةَ خاصةً<sup>(٥)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «ضَعُ» اليث: أي: ضَعُ «أَفْعَلٌ» للفضيل من كل شيءٍ صيغٌ للتعجب، أي: صيغٌ منه «أَفْعَلٌ»، و«أَفْعَلٌ» للتعجب، فيقال: هو أَضْرَبُ، وَأَعْلَمُ، وَأَحْسَنُ، كما يقال: ما أَضْرَبُ، وَأَضْرَبُ به، و: ما أَحْسَنَهُ، وَأَحْسِنُ به، و: ما أَعْلَمَهُ، وَأَعْلَمُ به، والقائمُ مقامُ فاعِلٍ: «مَضُوعٌ» قوله: «منه»<sup>(٦)</sup>.  
\* قوله: «أَفْعَلٌ»: وشدُّ: عَزَّ وشَرُّ، بِأَطْرَافٍ، و: حَبَّ، بِمَنَاطِرٍ، في قوله<sup>(٧)</sup>:

- 
- (١) بيت من الطويل. ينظر: ملحق الديوان ١٨٩٨/٣، ومجلس ثعلب ٣٤٥، وأمالى القاي ٢٠٨/١، وشرح جمل لرحاجي ٥٨٠/١.  
(٢) أخرجه مالك في الموطأ ص ٦.  
(٣) مشكلات موصلاً مالك بن أنس ٣٩.  
(٤) الكتاب ٧٣/١.  
(٥) الخاشية في: ٢٢/١.  
(٦) الخاشية في: وجه الورقة للمحققة بين ٩٦ و ٩٧.  
(٧) هو الأخوص.



وَرَأَيْتُ كَلْبًا فِي لَحَبٍ أَنُ مَنَعَتْ وَحُبَّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا شِئْنَا<sup>(١)</sup>  
 \* قوله: «وَأَبُ الثَّغِي» أي: في نسخة<sup>(٢)</sup>: «وَأَبُ مَا أَبِي»، وهو أحسن<sup>(٣)</sup>.

\* قال ابنه<sup>(٤)</sup>: فلا يُقَى من وصفٍ لا فعلٍ له، ك: غير، ويؤى، ولا من فعلٍ زائده  
 على ثلاثة، نحو: استخرج، ولا معرٍ عن فاعله، ”أَفْعَلُ“، ك: غَوَّزَ، ولا مبرجٍ للمفعول،  
 ك: ضُربَ، ولا غير متصرفٍ، ك: عسى، ويُقَمَّ، ويُقَن، ولا غير متفاوتٍ للمعنى، ك:  
 مات، وُلِّي.

قلت: بقي عليه: ولا ناقصٍ، نحو: كان، وظلَّ.

وقال ابنه<sup>(٥)</sup> حين عدَّ ما شلُّوا فيه: وأما قولهم: أُرْهِى من دهلٍ<sup>(٦)</sup>، و: أَشْغَلُ من  
 ذاتِ الثَّخِينِ<sup>(٧)</sup>، و: أغنى بحاجتك<sup>(٨)</sup>، فلا يُعدُّ شاذًّا، وإن كانت من فعلٍ للمفعول،  
 لأنها لا تُبَيِّن فيها؛ إذ لم يُستعمل لها فعلٌ فاعلي.

ع: هذا خطأ في: أَشْغَلُ من ذاتِ الثَّخِينِ، وإنما الدالُّ القرينة، على أنهم أيضًا  
 قالوا:

(١) بيت من البسيط. ينظر: الديوان ١٩٥، والنوادر لأبي زيد ١٩٨، والحيوان ١١٠/١، والأغانى  
 ٤٦١/٤، وشرح التسهيل ٥٣/٣، والنذيل والتكميل ٢٥٣/١٠.

(٢) الحاشية في: ٩٤.

(٣) كنا في المخطوطة، وهي في متن الألفية: فُلَّدَ، وبه يستقيم الوزن.

(٤) ليست هذه الرواية في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية  
 ١٣٠، البيت ٤٩٦.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة للتحقة بين ٩٦ و ٩٧.

(٦) شرح الألفية ٣٤١.

(٧) شرح الألفية ٣٤٢.

(٨) مثل نقم في باب الثلب عن الفاعل.

(٩) مثل يضرب في البالغة في الشح. ينظر: جهرة الأمثال ٥٦٤/١، ومجمع الأمثال ٣٧٦/١.

(١٠) قولُ أُروده ابن مالك في إحدى مسائله التي نقلها عنه السيوطي في كتابه ”رؤوس للسائق“، ولم  
 أنف عنها في مخطوئته. ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٦٥/٣.



عَنِ بِأَوْلَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ<sup>(١)</sup>

وهذا دليل على: غَيْبَتْ، بمعنى: اعتبت.

وقال ابنه<sup>(٢)</sup> أيضًا: إِنْ شُعِبَ بِنَاؤُهُ مِنْ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ «المتعصب منه عُدُّ شَأْنًا» ومُحِطٌ ولم يُقَسَّرْ عليه، كما في «المتعصب»، تقول: هو أَقْنَرُ به، أي: أحمَلُ به، وإن لم يكن له فعلٌ، كما قلت: أَقْبَرُ به، وتقول من: احْتَضَرَ الشَّيْءُ: هو أَخْضَرُ من كَلَدٍ، كما يقال: ما أَخْضَرَهُ.

ع: اقتضى كلالته أنك تقول بالقياس: هو أَقْنَرُ بكذا، حملًا على قومهم: ما أَلْفَنَهُ، و: هو أَخْضَرُ من كَلَدٍ، كما تقول: ما أَخْضَرَهُ، وفيه نظرٌ لأن الذي شدَّ في باب لا ينبغي أن يقاس في باب آخر.

فإن قيل: البابان بابٌ واحدٌ.

فلنا: فَلْيَحْزَرْ في بابي التصغير والتكسير في كلٍّ منها نظير ما حاز في الآخر من الشنودة؛ لأن هذين البابين في النحو نظيرُ ذُنُوكِ البابين في التصريف في الناحية.

ثم قوله: احْتَضَرَ الشَّيْءُ<sup>(٣)</sup>: إنما هو: احْتَضَرَ زَيْدٌ أو نحوه كما<sup>(٤)</sup> يعقل، ولا أعلم وجهًا لذكر "الشيء" هنا؛ لأن الاحتضار مشاركة الموت، والدحلول في التَّزَعُّعِ، وإنما نعرفه يقال فيمن يعقل<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «وَأَلْبَبَ» البيت: ومن ثمَّ لُحْنُ الْمُتَنَبِّئِي في قوله:

(١) بيت من مشطوب الرجز، لم أكف له على نسبة. ينظر: شرح المفصلات لابن الأباري ٤٦٢، وصاحبي ٤٤٤، والانتخاب ٢١٩/٢.

(٢) شرح الألفية ٣٤٦.

(٣) مشى ابن هشام على أن ما في شرح ابن الناقم هو "احْضَرُ" من الاحتضار، وهو مشاركة لموت، والذي في مطبوعته: احْتَضَرَ، من الاحتضار، ضد الإطالة، وهو مناسب لقوله: الشيء، وعليه فلا وجه لاعتراض ابن هشام هذا.

(٤) كننا في المخطوطة، والصواب: ممَّا.

(٥) المحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٩٦ و٩٧.



إِغْدُ بَعْدَكَ بَيَاسًا لَا بَهَاءَ لَهُ لَأَنْتَ أَشْوَدُّ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ<sup>(١)</sup>  
 \* قوله: «وَأَبَ الْاَلْذِ<sup>(٢)</sup> أَيْ»: قالوا: وما شدُّ ثم شدُّ هنا، كقول الرازي<sup>(٣)</sup>:

بَا لَيْتَنِي بِثُلُوثٍ فِي الْبَيَاسِ  
 بِثُلُ الثُّغَالِ زَيْنَ بِالْخِضَاضِ<sup>(٤)</sup>  
 قُبَاءٌ ذَاتُ حَقْلٍ زَهْرَضِي  
 أَتَيْتُ مِنْ أَشَدِّ بَنِي إِدْنِ  
 بَحَارَةً فِي زَهْرَضَانِ الْخَامِصِ  
 تُفْطَعُ الْحَدِيثُ بِالْإِغْمَاضِ<sup>(٥)</sup>

\* سأل الزُّعَمَرِيُّ<sup>(٦)</sup> في قوله: ﴿وَالْبَيِّنَاتُ الصَّالِحَاتُ خَوَّرَ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾<sup>(٧)</sup>

سؤالين:

الأول: أن الكافرين لا ثواب لهم، وهذا الكلام يقتضي أن لهم ثوابًا.

(١) بيت من البسيط، تقدّم في باب التعجب.

(٢) الحاشية في: ٩٤.

(٣) كنا في المخطوطة، ولوجه: اللذ.

(٤) نسب لرؤبة بن المعجاج.

(٥) كنا في المخطوطة مضبوطًا بكسر الخاء، وهو ضبط نقله البغدادي عن ابن السيد في الأصل في شرح أبيات الجمل، ولم أفت عليه في مطبوعتي، والذي في القاموس المحيط (خ ض ض) ٨٦٨/١ أنه ك: شخاب.

(٦) أبيات من مشطور الرجز، تقدّم بعضها في باب التعجب. كقول: غَطَرْتُ، كما في: القاموس المحيط (ك ف ل) ١٣٩٠/٢، والخضاض: يسير من الخليل، وقُبَاء: ضامرة طبعن، وضرابي: كثير اللحم. ينظر: الأصل في شرح أبيات الجمل ٩٤ (ت. الناصري)، ٨٤ (ت. مراد)، والتذهيل والتكميل ٢٣٣/١٠، وعزالة الأدب ٢٣٣/٨.

(٧) الحاشية في: ٩٤.

(٨) الكشف ٣/٣٨.

(٩) ميم ٧٦.



وأجاب بأنه كأنه قيل: ثوابهم الناز، على طريقة قوله<sup>(١)</sup>:

فَأَغْنُوا بِالْمَعْلَمِ<sup>(٢)</sup>

وقوله<sup>(٣)</sup>:

لَحِيَّةٌ تَهْبِطُ صَرْبٌ وَجِيعٌ<sup>(٤)</sup>

وقوله<sup>(٥)</sup>:

شَخَعَاءُ بِحَرْثِهَا الدُّمَيْلُ تَلَوُّكُهُ أَمْلًا إِذَا رَزَحَ الْمُطَيُّ غِرَانًا<sup>(٦)</sup>

ع: الشَّخَعُ في الإبل: سرعة نَظْلِ القوائم<sup>(٧)</sup>، والغِرَانُ: الجِثَاعُ<sup>(٨)</sup>. انتهى.

قال: ثم بُي عليه: "حَيْرٌ ثَوَاتٌ"، وفيه صَرْبٌ من التَّهَكُّمِ.

(١) هو بشر بن أبي عازم.

(٢) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

عَصِبْتُ لَيْمٌ لَنْ نَقْتَلَنَ عَامِرٌ  
يَوْمَ الشَّارِ فَأَغْنُوا بِالْمَعْلَمِ

أَغْنُوا بِالْمَعْلَمِ: أَرَشُوا بِالْإِسْلَامِ، وهو الأمر الشَّقِي للاستأصل. ينظر: الديوان ١٨٠،  
والنقليات ٣٤٦، وحيون الأعيان ٣٦/٣، وقلب اللغة ١٦٥/٢، ١٣٩/١٢.

(٣) هو عمرو بن معدى كَرَب.

(٤) حيز بيت من الوافر، وصورة:

وَشَيْبٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحِيلٍ ...

وجيع: موجه. ينظر: الديوان ١٤٩، والكتاب ٣٢٣/٢، ٥٠/٣، ومعاني القرآن لأحفش  
١٣٤/١، ولتقتضب ٢٠/٢، وشرح جبل الرحاجي ٢٦٦/٢، وحزلة الأدب ٢٥٧/٩.

(٥) هو أبو ثام.

(٦) بيت من الكامل. شَخَعَاءُ: ناقة لشيطة، وجرثاها: ما تجرّه من حونها، والدُّمَيْلُ: السور السريع،  
وتلوكه: تحضه، وأَمْلًا: عشية. الشاهد: غفله السرعة في الشئ متأنلاً لها، مبالغة في قوّتها،  
وغفله الخوض مستعازاً للضعف والبطء في غيرها. ينظر: الديوان بشرح النوري ٣١٥/١، وبشرح  
الأعلم ١٦٥/٢.

(٧) ينظر: العين ٢١٠/١، والصحاح (ش ج ع) ١٢٣٥/٣.

(٨) ينظر: جهرة اللغة ٤٢٢/١، وقاموس اللغة ١٠١/٨.



- السؤال الثاني أُلْ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: فما وجه التفضيل؟ كَانَ لِمَقَامِهِمْ شِرْكًا؟  
قلت: هذا من غير<sup>(١)</sup> كلامهم، يقولون: الصيْفُ أَحْرُ من الشتاء، أي: أُنَلِّغُ في حره من الشتاء في بُرْدِهِ<sup>(٢)</sup>.
- \* تُشْكِلُ عَلَى اشْتِرَاطٍ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ قَابِلًا لِلكَثْرَةِ: «أَخْبُ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ أَذْوُثُهَا»، و: «أَخْبُ الْعَمَلُ إِلَى اللَّهِ أَذْوُثُهُ»<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الدَّوَامَ لَا يَقِلُّ مَعْنَاهُ الْكَثْرَةُ<sup>(٤)</sup>.
- \* فِي الْحَدِيثِ أَيْضًا فِي «الْبُخَارِيِّ»<sup>(٥)</sup>: «عُذْزِي مَسْرُوءٌ شَهْرٌ، مَاؤُهُ أَيْضُ من الدِّينِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ من الْمَسْكِ»، وَالَّذِي حَسَنَهُ: الْإِزْدَوَاجُ بَيْنَ «أَيْضُ من الدِّينِ» وَ «أَطْيَبُ من الْمَسْكِ»، بِخِلَافِ مَا لَوْ قِيلَ: أَشَدُّ بِيَاضًا من الدِّينِ؛ لِإِعْدَمِ الْمَوَازَنَةِ لَفْظًا بَيْنَ «أَشَدُّ» وَ «أَطْيَبُ»؛ وَلِإِزَادَةِ التَّمْيِيزِ لَوْ قِيلَ: أَشَدُّ أَوْ نَحْوَهُ، وَأَمَّا مَا وَجَّهَهُ بِهِ الْفَائِزُ<sup>(٦)</sup> فَلَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْنَى بِهِ<sup>(٧)</sup>.
- \* فِي «الْفَيْصِيحِ»<sup>(٨)</sup>: النَّصُوصِيَّةُ، وَالْحَصُوصِيَّةُ، وَحُرُّ بَيْتِ الْحُرُوفِيَّةِ، الْفَتْخُ فِي الثَّلَاثَةِ أَفْصَحُ، وَقَدْ يُفْتَضَّلُ<sup>(٩)</sup>.

(١) كَلِمًا فِي الْمَحْظُوطَةِ، وَهِيَ فِي الْكَشَافِ: وَحِيزٌ.

(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ٩٤.

(٣) حَدِيثٌ ثَوِيٌّ أَسْرَجَهُ بِالْفَتْخِ الْأَوَّلِ الْبُخَارِيُّ ٦٤٦٤ وَمُسْلِمٌ ٧٨٣، وَبِالْفَتْخِ الثَّانِي مُسْلِمٌ ٢٨١٨، كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ٩٤، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَثْنَةِ ٥٠٤/١.

(٥) صَحِيحٌ لِبُخَارِيِّ ٦٥٧٩.

(٦) حَكَّمُ فِي شَرْحِ الْكَلْفَةِ الشَّاقِيَةِ ١١٢٥/٢، ١١٢٦ عَلَى ظَاهِرِهِ بِالشَّلُوفِ، ثُمَّ حَوَّزَ فِيهِ أَمْرَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مِنْ: بَعْضِ الشَّيْءِ الشَّيْءَ يَبُوشُ، إِذَا فُفِّهُ فِي الْبَيْضِ، وَأَنْ لَيْكُونَ «مِنْ» مُتَعَلِّقَةً بِمَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ «أَيْضُ» لِلتَّكْوِينِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَاؤُهُ أَيْضُ أَصْفَى أَوْ أَحْلَى من الدِّينِ.

(٧) الْحَاشِيَةُ فِي: ٩٤، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَثْنَةِ ٥٠٤/١.

(٨) ٨١.

(٩) الْحَاشِيَةُ فِي: ٩٧. وَلَعَلَّ مُنَاسِبَتَهَا لِلبَابِ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَمَّا فَقَدْ بَعْضُ شُرُوطِ صَوغِ «أَفْعَلُ» التَّفْضِيلِ؛ لِأَنَّهَا لَا أَلْعَانَ لَهَا.



\* في "القصيح"<sup>(١)</sup>: أَشَدُّ سَوَادًا مِنْ خَلَّتِ الْغُرَابُ، وَ: خَلَّتِ الْغُرَابُ، وَاللَّامُ أَكْثَرُ.

قال أبو(٢) القاسم عبيد بن خزيمة البصري<sup>(٣)</sup>: أَلْكَزَ النُّونُ أَبُو حاتمٍ وَأَبُو قُتَيْبَةَ<sup>(٤)</sup> وَغُرَابًا، وَالْوَجْهَ: خَلَّتْ، وَمَنْ قَالَ: خَلَّتِ الْغُرَابُ: مِتْقَانُهُ فَمَرْدُودٌ مُنْكَرٌ، وَمَنْ قَالَ: خَلَّتْ: خَلَّتْ، وَأَبْدَلَتِ اللَّامُ نُونًا فَقَدْ أَصَابَ<sup>(٥)</sup>.

وما به إلى تعجب وصل لما تبع به إلى النفضيل صل  
(خ ٢)

\* قوله: «وما به إلى تعجب» البيت: هذه الخوالة غيرة واقية بشرح هذا الموضع. واعلم أن العبارة الشنوصل بما هنا تخالف العبارة الشنوصل بما تم من ثلاثة أوجه: أحدها: أن المنصوب هنا تمييز، والمنصوب تم مفعول، والأحسن أن تقول: إن المصدر الذي يأتي به هنا يكون تمييزاً، وهناك / يكون فاعلاً أو مفعولاً.

الثاني: أن<sup>(٦)</sup> هنا نكرة، وهناك تكون معرفة، وهذا ناشئ عن الوجه الأول؛ لأن الفاعل والمفعول في ذلك الباب لا يبدآن من اختصاصه، والتمييز في هذا الباب وغيره لا يبدآن من كونه نكرةً.

(١) ١٤٦.

(٢) من أميان أهل اللغة، نزل لثني في داره بغداد، وله ردود على جماعة من اللغويين، كالأصمعي وابن الأعرابي وشعيب وابن حديد، توفي سنة ٣٧٥. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٧٥٤، وبنية القوم ٢/١٦٥.

(٣) التبهات على أحاط الرواة ١٨٥، ١٨٦، وليس في المطبوعة: «ومن قال: خلت: خلت» إلى آخره.

(٤) جهرة اللغة ١/٥٦٣ عن أبي حاتم.

(٥) الحاشية في: ٩٧. ولعل حاشيتها للباب أنه يتوصل إلى "أَفْعَلَ" النفضيل مما دل على الألف بواسطة "أشد" ونحوه.

(٦) كفا في المخطوطة، ولعل الصواب: أنها، أي: الكلمة المنصوبة.



الثالث: أنك هناك تستعمل العبارة الناقية في باني المنفى والمبني للمفعول، ولا كذلك هنا، والسبب في هذا: أنك إنما تنوِّصُ إليهما ثم بالمصدر المؤوَّل، وهنا لا سبب إليه؛ لأنه معرفة، وهو هناك ماضٍ، كما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

وَأَفْعَلُ التَّضْيِيلَ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بَيْنَ إِنْ جَرَّدًا  
(خ ٢)

\* «تَقْدِيرًا»: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ حَيْرٍ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿ذَلِكُمْ أَفْسَلُ﴾ الآية إلى: ﴿تَرْبَايَا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَاللَّهُ أَفْزَرُ بِمَا وَصَّيْتُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَمَا تُخْفِي سُوءُكُمْ أَكْبَرُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَالَّذِينَ تَصْلِيحُ حَيْرٍ﴾ إلى: ﴿أَمَلًا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ حَيْرٍ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا﴾ الآية<sup>(٧)</sup>.

وأكثر ذلك في الخبر، سواء خبر مبتدأ كما مثلنا، أو خبر الناسخ، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ حَيْرٌ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْلَمُ﴾<sup>(٩)</sup>، وقال الشاعر<sup>(١٠)</sup>:

(١) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٩٦ و ٩٧ وشهرها، ونظما ياسين ملحقة في حاشية الألفية ١/٥٠٤، ٥٠٥.

(٢) البقرة ٦١.

(٣) البقرة ٢٨٢، وثامها: ﴿ذَلِكُمْ أَفْسَلُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْقَوْمُ لِشَيْئِهِمْ وَادَّعَى الْأَتْرَابِيُّ﴾.

(٤) آل عمران ٣٦.

(٥) آل عمران ١١٨.

(٦) الكهف ٤٦، وثامها: ﴿وَالَّذِينَ تَصْلِيحُ حَيْرٍ عِنْدَ رَبِّكَ قَوْلًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾.

(٧) مريم ٧٣، وثامها: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَزِيلًا﴾.

(٨) مريم ٧٥، وثامها: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُودًا﴾.

(٩) النحل ٩٥.

(١٠) لؤلؤ ٢٠.

(١١) هو زهر بن الحارث الكيلاني.



سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا

البيت<sup>(١)</sup>.

ويُقْرَأُ في حجر<sup>(٢)</sup> الخبر، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَ الْمِسِرَّ وَالْحَقِي﴾<sup>(٣)</sup>، وقال<sup>(٤)</sup>:

ذَلُوبٌ وَقَدْ جَلَّنَاكَ

البيت<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:

عَمَلًا زَاكِيًا تَوَخَّيْ لِحَيٍّ يُدْ رَى بَعْدَهُ أَرْجَى وَتُفْلِحُ حَبِيبًا<sup>(٧)</sup>

وقال<sup>(٨)</sup>:

تَرْجِي تَرْجِي أَحْمَدُ

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَيْنَا بِمِثْلَهَا وَلَكُّهُمْ كَانُوا حَلَى لَلْوَتِ أَمِيرَا

ينظر: أخبار الزجاحي، ٦٤، وشرح الحماسة للمرزوقي، ١٥٦/١، والتذيل والتكميل، ٢٦١/١٠، وتغليب الشواهد، ٤٣٦، وللقاصد النحوية، ٨٣٦/٢.

(٢) كنا في المحفوظة، وأصواب ما عند ياسين: غير.

(٣) طه ٧.

(٤) لم أقب له على نسبة.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

ذَلُوبٌ وَقَدْ جَلَّنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا فَظَلُّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلَا

ينظر: شرح السهيل، ٥٧/٣، والتذيل والتكميل، ٢٦١/١٠، وللقاصد النحوية، ١٥٤٤/٤.

(٦) لم أقب له على نسبة.

(٧) بيت من الحقيف. ينظر: شرح السهيل، ٥٧/٣، والتذيل والتكميل، ٢٦٢/١٠.

(٨) هو أخنوخة بن الجلاح الأوسي.



\* فلو قيل: زِدْ أَفْضَلَ، ولم يُؤْتَ بـ”مِنْ“ لَفْظًا، ولا هي مَقْدَرَةٌ، لم يَجْزُ.

ولهذا أيضًا قالوا: لو سُمِّيت بـ”أَفْضَلَ“ منه، ثم نَكَّرَتْ: فهل ينصرف أو لا؟ قولان  
مبينان على اعتبار الصفة الأصلية وعديها، فلو سُمِّي بـ”أَفْضَلَ“ بغير ”مِنْ“، ثم نَكَّرَ  
انصرف قولًا واحدًا<sup>(١)</sup>، وعَلَّلُوا ذلك بأنَّ قالوا: لأنه لا يُشَبِّهُ الحال التي كان عليها صفة.  
ع: وفيه نظر؛ لأنه قد يكون بمعنى ”فاعلي“<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «إِنْ جُرِّدَ»: يعني: من ”الْ“ والإضافة، وشَدَّ:

نَحْنُ بِعَرْمِي الْوَادِي<sup>(٣)</sup> أَفْضَلُنَا مِنَّا بَر<sup>(٤)</sup> يَرْكُضِي الْجِبَانِ فِي السَّيْفِ<sup>(٥)</sup>  
وقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بنسائه:

تَرْكُضِي أَحَدٌ أَنْ تَقِيلِي

تركي: أمر من: تَرَوَّحَ البيت إذا طَالَ، وتَقِيلِي: من القيلولة. ينشر: الديوان ٨١، والإيضاح  
١٦٤، والبصريات ٢/٩٠٤، والمحاسب ١/٢١٢، وأما ابن السكيتي ٢/١٠٠، وشرح التسهيل  
٣/٥٧، والتذليل والتكميل ١٠/٢٦٢، وللتقايد النحوية ٤/١٥٣٣.

(٢) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٥، ٥٠٦ مختصرة، ولم يعرفها لابن  
هشام.

(٣) كذا في المخطوطة، ولوجه ما عند ياسين: واحدًا.

(٤) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٦، ولم يعرفها لابن هشام.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الوَدِي.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب بخلافها، وبه يستقيم الوزن.

(٧) بيت من المنسرح، استند القُرَّة، وقيل: لقيس بن الحميم. الوَدِي: جمع وَدِيَّة، وهي السحلة  
الصفراء، والشَّدَف: الشَّحْب وإقباله. ينظر: ذيل ديوان قيس ٢٣٦، والأمثال لأبي عبيد ١٤١،  
وقليب اللغة ١٢/٣٠٠، وضرائر الشعر ٢٨٣، وشرح التسهيل ٣/٥٧، وللتقايد النحوية  
٤/١٥٤٨.

(٨) هو الأعشى.



وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى<sup>(١)</sup>

فحانفت الإضافة في الأول، و«أَل» في الثاني<sup>(٢)</sup>.

\* لَمْ<sup>(٣)</sup> قَالَ ابْنُهُ<sup>(٤)</sup> فِي بَيْتِ الْأَعْمَى<sup>(٥)</sup>: إِنْ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنْ وَجْهِهِ تَأْوِيلُهُ: أَنَّ  
"مِنْ" فِيهِ لَيْسَتْ لَا بُدَّ مِنَ الْغَايَةِ، بَلْ لِيَانِ الْخِنْسِ، كَمَا هِيَ فِي: أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ  
الشُّحَاخ<sup>(٦)</sup>، أَيْ: مِنْ بَيْنِهِمْ.

ع: فَالتَقْدِيرُ: وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْ بَيْنِهِمْ حَصَى، وَهَذَا يَتَكَلَّمُ بِهِ النَّاسُ، يُقَالُ:  
فَلَانٌ هُوَ الْأَفْضَلُ مِنْ إِخْوَتِهِ، وَهُوَ الْأَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، أَيْ: هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالْأَفْضَلِيَّةِ  
وَالْأَعْلَمِيَّةِ مِنْ بَيْنِهِمْ، وَيُلْزَمُ مِنْ هَذَا تَفْضِيلُهُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ مَا ذَكَّرُوا هَذَا.

وَتَسْمِيَةُ "مِنْ" هَذَا<sup>(٧)</sup> لِيَانِ الْخِنْسِ يَكُونُ عَلَى تَفْسِيرِهِمْ "مِنْ" الَّتِي لِيَانِ الْخِنْسِ،  
فَذَلِكَ فِي: أَنْتَ مِنْهُمْ الْفَارِسُ؛ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: التَّقْدِيرُ: أَنْتَ الَّذِي هُوَ هُمُ الْفَارِسُ،  
وَلَا: أَنْتَ الَّذِينَ هُمُ هُمُ، فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ "مِنْهُمْ" بَيَانٌ لـ "أَنْتَ"؟ لَمْ يَنْ "أَنْتَ" فِي غَايَةِ

(١) صدر بيت من السريع، وعصره:

... وَإِنَّ الْعَرَّةَ لِلْكَائِرِ

حصى: عدد كثير. ينظر: الديوان ١٤٣، والألفاظ ٢٧، وجمهرة اللغة ٤٢٢/١، والبصريات  
٥٩٦/١، وإختصاص ١٨٥/١، وشرح التسهيل ٥٨/٣، ولفظ النحوي ١٥٣٥/٤، وعزارة  
الأدب ٢٥٠/٨.

(٢) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠٦/١، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) هذا عطف على قوله للتقدم في ص ٩٣٠: «قَالَ ابْنُهُ: فَلَا بَيْنَ مِنْ وَصْفِهِ»، وسيأتي في  
توثيق هذه الحاشية مزيد بيان.

(٤) شرح الألفية ٣٤٣، ٣٤٤.

(٥) هو قوله للتقدم قريباً:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعَرَّةُ لِلْكَائِرِ

(٦) من الأمثلة التي تداولها النحويون. ينظر: لفصل ٢٨٢، والديع لابن الأثير ٢٨٥/١، وشرح  
الكافية الشافية ١١٣٥/٣.

(٧) كفا في المخطوطة، ولعل الصواب: هنا.



الوضوح، لا يحتاج إلى شيء يفسره، كما احتاج إليه "الرَّحْمَنُ" (١)، وإنما قيس "الرَّحْمَنُ" وهو مفردٌ بـ "الأوثان" لأنَّ الرَّحْمَنَ اسمٌ جنس، فهو للواحد وغيره صالح، والذي في عبارة أبيه في "شرح الكافية" (٢) أنها ثنتين (٣)، ولم يذكر الجنس كما ذكر الله، فليُظنَّ.

ثم قال: الثالث: أن الألف واللام زائدتان، فلم يُنمنا من "أَلْ" (٤)، كما لم يُنمنا من الإضافة في قوله (٥):

مِن الرُّشْدِ الشُّشْقِي (٦)

ع: فقد يقال: فتولُّ الناظم: «إِنْ جُرِّدَا» مدحولٌ؛ لأنه يحتاج أن يقاوم بالهرد من الإضافة و"أَلْ" التي للتعريف، / وعبارة أبيه في "الشرح" (٧) جيدة، فإنه قال: وإذا كان معرَّفاً، "أَلْ" لزَّمة مطابقة ما هو له في التذكير والإفراد وفروجهما، هذا معنى كلامه ملخصاً، فشرط كون "أَلْ" للتعريف، ولم يعلل الحكم بـ "أَلْ" مطلقاً (٨).

وإن المنكوب يُضَفُّ أو جرداً الزم تذكيراً وأن يُؤخداً

(١٤)

\* نحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَحَبَّ

(١) يعني: في قوله تعالى في سورة الحج ٣٠: ﴿فَلْيَحْذَرُوا الْيَوْمَ مِنْ الْآوْتَانِ﴾.

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٣٥/٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية: للثنتين.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح ابن الناظم: فلم يُنمنا من وجود "مِنْ".

(٥) هو القطامي.

(٦) بعض بيت من الكامل، تقدَّم في باب الإضافة.

(٧) شرح الألفية ٣٤٤.

(٨) الحاشية في: ظهر الورقة الملحق بين ٩٦ و ٩٧ مع ٩٧. وهن ثلاث حواشي متصلة في هذه الورقة الملحق في المخطوطة، هذه آخرهن، وأولهن قوله لتقدم: «قال أبيه: فلا يبي من وصف» إلى آخره، وثانيتها قوله: «قوله: وما به إلى تعجب البيت» إلى آخره، ففرقتهن في مواضعهن اللائقة بهن.



إِلَيْكُمْ مِنْ أَمْرِ ﴿٢٨٦﴾.

(خ٢)

\* قوله: «وَأَنْ لَّمْ تَكُونُوا تُصَفُّ» البيت: وَمَنْ تَمَّ قَالُوا [ي] ﴿٣٠﴾: أَفْعَلُ: إنه معدول،  
وَجُتُوا الْخَشَنَ<sup>(١)</sup> بِن هَائِي فِي قوله:  
كَأَنَّ صُغْرَى  
البيت<sup>(٢)</sup>.

أجاب ابن<sup>(٣)</sup> أبي الحديد<sup>(٤)</sup> بأننا وجدنا "أَفْعَلُ" يأتي على "فَعْلَى"، كقوله<sup>(٥)</sup>:  
فِي سَفَى دُنْيَا طَلْعًا قَدْ مُدَّتْ<sup>(٦)</sup>

(١) النوبة ٢٤، ونمسا: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ مَسَآلُكُمْ وَإِنَّمَا تَسْكُنُمْ فِى دُورٍ حَرَبٍ أَوْ تُعْمِرُونَ فَأَنْزَلْ  
أَفْعَلُكُمْهَا وَبِحَرَّةٍ تُحْشَرُونَ لَكُمْ دَهْرًا وَتَسْكُنُ تَرَضُوهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ  
وَيَهْدِي إِلَى سَبِيلِهِ. فَتَرَضُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾.  
(٢) الحاشية في: ٢٢/١.

(٣) ما بين المعطوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) هو أبو نؤاس.

(٥) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

كَأَنَّ صُغْرَى وَتُحْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا عَمِيَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضِي مِنَ الذَّهَبِ

فواقعها: الانتفاعات التي ترتفع فوق الماء. ينظر: الديوان ٣٦/٣، والمرتلل ٨٢، وشرح الشهاب  
٦٣/٣، والشفايد النوبة ١٥٤٧/٤، وحرارة الأدب ٣١٥/٨.

(٦) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد ثلثاني اللعنتي، أبو حامد، فقيه شاعر أدب، له: نظم  
فصيح تغلب، وشرح نوح البلاغة، والفلك الدائر على لُغْلُ السائر، وغيرها، توفي سنة ٦٥٦.  
ينظر: تاريخ الإسلام ٧٧٩/١٤، وفوات الوفيات ٢٥٩/٢.

(٧) الفلك الدائر على لُغْلُ السائر ٤٠.

(٨) هو المعجاج.

(٩) بيت من مشطور الرجز. مُدَّتْ: طالت. ينظر: الديوان ٤١٠/١، والنحبة ١٣٠/٢، والتمام  
١٧٣، وشرح الشهاب ٦٤/٣، والتذيل والتكميل ٢٨٤/١٠، وحرارة الأدب ٢٩٦/٨.



وقوله<sup>(١)</sup>:

لَا تُبَخِّلْ بِدُنْيَا وَهِيَ مُطْبَعَةٌ<sup>(٢)</sup>

وَأَنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلَى وَمُكْرَمَةٍ<sup>(٣)</sup>

وقيل: «مِنْ» زائدة على قول الأخطش<sup>(٤)</sup>.

وكان<sup>(٥)</sup> هذا القائل لوهم أن «مِنْ» إذا كانت زائدة كان الجر بالإضافة، وهذا قاسد<sup>(٦)</sup>.

\* «وَأَنْ لِنُكْوِرَ»: ولا بد من مطابقة تلك النكرة لِمَا «فَعَلٌ» تفضيل له، ما لم يكن مشتقاً، فيجوز إفراؤه مع ختمه ما قبل للمضاف، نحو: «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاثِمٍ يَوْمَ»<sup>(٧)</sup>، وقد تضمن<sup>(٨)</sup> الوجهين قوله<sup>(٩)</sup>:

(١) هو حلف بن حليقة الأقطع، وقيل: ابن خيرة، وقيل غير ذلك.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فليس ينقصها التلميز والسرف

...

ينظر: الشعر والشعراء ٧٠٥/٢، وهيون الأخبار ٤٤/٣، والفاضل ٣٤، والمقد القرند ١٩١/١.

(٣) صدر بيت من البسيط، للمرقش الأكبر، وقيل: لبشاعة بن عازن النخيلي، وعجزه:

يوماً سراً خيال الشبي فاذنينا

...

جلى: شأن عظيم. ينظر: التفضيلات ٤٣١، وشرح الحماسة للرموزي ١٠١/١، وشرح التسهيل ٦٤/٣، والمقاصد الحوية ١٢٩٦/٣، وحرارة الأدب ٣٠١/٨.

(٤) معاني القرآن ١٠٥/١، ٢٧٦، ٢٩٨.

(٥) لم ألق على هذا الاستدراك في مطبوعة تلك الدائر، فعلمه لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٩٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٠/١، من أول جواب ابن أبي الحديد، ولم يعجزها لابن هشام.

(٧) البقرة ٤١.

(٨) كنا في المخطوطة، وأصل الصواب: تضحك.

(٩) هو رجل جاهلي لم تكف على تسميته.



وَإِذَا هُمْ طَاعِمٌ فَأَلَّامٌ طَاعِمٌ وَإِذَا هُمْ خَاشِعُونَ فَشَرُّ جِنَاعٍ<sup>(١)</sup>  
قال قُرْطُبِيّ<sup>(٢)</sup>: الضمير في ”به“ قيل: له عليه السلام، وقيل: للقرآن، وهو  
”ما أُنزلت“، وقيل: التوراة، وهو ”لينا معكم“، والتقدير: أوّل فريق كافّر.

وقال الأحمق<sup>(٣)</sup> والفراء<sup>(٤)</sup>: محمول على معنى القعن، أي: أوّل من كفّر، وحكى  
س<sup>(٥)</sup>: هو أطرفّ الفتيان وأجملّه؛ لأن المعنى: هو أطرفّ فتى وأجملّه.

فإن قلت: قد كفّر به قوم من قريش قبل هؤلاء.

قيل: المعنى: أوّل من كفّر به من أهل الكتاب.

ع: قد رُجح بهذا أن الضمير ”إنا معكم“<sup>(٦)</sup>.

\* زعم الثوري<sup>(٧)</sup> أن النكرة المضاف إليها ”أَقْعَلُ“ يجوز إفرادها مطلقاً، وخالفه  
النحويون، هذا إن كانت جامدة، فإن كانت مشتقة فالجمهور أيضاً يوجبون المضافة،  
وأجاز بعضهم تركها، وقد اجتمعنا في قوله<sup>(٨)</sup>:

وَإِذَا هُمْ طَاعِمٌ فَأَلَّامٌ طَاعِمٌ وَإِذَا هُمْ خَاشِعُونَ فَشَرُّ جِنَاعٍ<sup>(٩)</sup>

(١) بيت من الكامل. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/١، ٢٦٨، والناظر لأبي زيد ٤٣٤،  
والاشتقاق ٤١٧، وشرح السهيل ٢/٦٢، والنذيل والتكميل ١٠/٢٧٩.

(٢) كذا في المخطوطة، ولم أتبن سبب تقطيعها. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٣٤٣، ٣٤٤.  
والقرطبي هو محمد بن أحمد بن أبي فرح الأنباري، أبو عبد الله، أحد أئمة التفسير وفقهه، له:  
الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة في أحوال الملوك وأمور الأسرة، وغيرها، توفي سنة ٦٧١. ينظر:  
طبقات للقسرين للسيوطي ٩٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٩.

(٤) معاني القرآن ١/٣٢.

(٥) الكتاب ١/٨٠.

(٦) الحاشية في: ٩٥.

(٧) لم أقف على كلامه. وقال به محمد بن مسعود القرني. ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٢٢.

(٨) هو رجل جاهلي لم أقف على تسميته.

(٩) بيت من الكامل، تقدّم قريباً.



ومنه عندهم: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاْفِرٍ بِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

أحباب الجمهور بأن التقدير: أوّل فريق كافر، و: الأّم فريق طاعم، ثم أُقيمت الصفة مقام موصوفها، وقيل: لأنه في معنى: أوّل من كفر، وقيل: أي: لا يكون كى منكم أوّل كافر، كقولك: كسانا حلّة...<sup>(٢)</sup>، ولا مفهوم لهذه الصفة، أي: لا يُراد: من كونوا آخر كافر.

ولمّا اعتقد بعضهم أن لها مفهوماً قال: زائدة، أعني: أوّل.

وقال آخر: حذف للمطوف، أي: ولا آخر كافر، ونصّ على الأوّل؛ لأنه أخصّ للإبتداء به، ونظيره: قوله<sup>(٣)</sup>:

مِنْ أَنَايَ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الْفُحْشِ وَلَا سُوءُ الْحَرْجِ<sup>(٤)</sup>  
ولا يريد أن فيهم فحشاً عاجلاً، بل لا فحش عندهم أبّة<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «لو جُرِّدَ»: ذكر في «الشّهيل»<sup>(٦)</sup> أنه إذا أوّل بما لا تفضيل فيه ويتردّ فالعائث أن يكون كذلك، وقد يطابق، فمثال عدم المطابقة: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿لَنْ نَحْنُ أَكْثَرُ بِمَا يَسْتَعْمُونَ بِهِ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿لَنْ نَحْنُ أَكْثَرُ بِمَا يَقُولُونَ﴾<sup>(٩)</sup>، ومثال المطابقة:

(١) البقرة ٤١.

(٢) موضع النقط كلمة لم أبيتها في المخطوطة، ورجعها: معه، وأبست عند ياسين، وفي الكشف

١٣١/١ والبحر المحيط ٢١٩/٩: كسانا حلّة، أي: كل واحد منا.

(٣) هو شؤيد بن أبي كامل البشكري.

(٤) كلها في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الجزع.

(٥) بيت من الرمل. ينظر: الديوان ٢٧، والتفضيلات ١٩٤، والصاحي ٣١٩.

(٦) الحاشية في: ٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠٨/١.

(٧) ١٣٤، وينظر: شرحه ٦٠/٣، ٦١.

(٨) الفرقان ٢٤.

(٩) الإسراء ٤٧.

(١٠) طه ١٠٤، وفي ٤٥.



إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرْشًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَلِيمُ<sup>(١)</sup>  
وَالْأَلِيمُ جمع: الأليم، بمعنى: ليصيح.

ع: وعلى هذا عشي قول [أبي] (١) نُوَيس:

كُنَّا صُرَى

البيت (٣).

وفي "شرح العمدة"<sup>(٢)</sup> له: وقد يؤنث العاري، كقول خنثب<sup>(٣)</sup>: «الزُّنْكَاءُ بُهْثًا،  
واخمرًا صُرَى، والخوارة غُرَى<sup>(٤)</sup>، والصفرأ<sup>(٥)</sup> شُرعى<sup>(٦)</sup>»، وقد تجمع، كقول الوليد<sup>(٧)</sup>  
بن عتبة:

(١) بيت من الطويل، نسب لفرزدق، ولم أنف عليه في ديوانه. أسود العين: جبل. ينظر: شعاني  
الكبير ٥٦١/١، وجمهرة اللغة ٦٥٠/٢، وأمثال الغالي ١٧١/١، ٤٧/٢، وإحكام ٦٠٣/٨، وشرح  
النسبيل ٦١/٣، ولسان العرب ١٥٥٠/٤، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) بعض بيت من البسيط، تقدّم قريبًا.

(٤) شرح عمدة الحافظ ١٦٣/٢.

(٥) هو رجل من بني خنثم بن عدي بن الخزارث بن تيم اللات بن ثعلبة، يهرب به المثل في رعاية  
الإبل وللعرفة بشووعها، فقال: أبُل من خنثب الخنثم. ينظر: الأمثال مؤنث السدوسي ٦٦، وجمهرة  
الأمثال ٢٠٠/١، وجميع الأمثال ٨٦/١.

(٦) كنا في المخطوطة مضبوطًا، والصواب ما في شرح العمدة ومصادر القول: خُرَى.

(٧) كنا في المخطوطة مضبوطًا، ولعل الصواب ما في شرح العمدة ومصادر القول: والمثباء.

(٨) الزُّنْكَاءُ: التي يدخل جوفها سواد، والخوارة: التي ألوانها بين الغيرة والخمرة، والمثباء: التي  
تغلب عليها الشقرة، يعني أفا أهي وأصبر وأغزر وأسرع. ينظر: المقصور والمدود للقاتي ٣٥٨،  
وقد لب اللغة ٧١/٦، ٢٤٢، ١٣٧/١٠، وإحكام ٤٣٨/٤، وكفاية المحقق ٩٦، ولسان العرب  
٤٣٥/١٠. ر م ك.

(٩) هو ابن أبي شبيب الأموي، أبو وهب، أخو عثمان بن عفان لأمه، له صحبة، توفي في خلافة  
معاوية رضي الله عنهم. ينظر: الاستيعاب ١٥٥٢/٤، والإصابة ٤٨١/٦.



لَعَنِي لَبَنٌ أَضَحَّتْ عَلَيَّ عِمَامَةٌ<sup>(٢)</sup> لَقَدْ رَزَى الْأَنْصَارُ<sup>(٣)</sup> قَوْمٌ أَكَارِمٌ<sup>(٤)</sup> \* أبو<sup>(٥)</sup> البركات بن الأتباري في كتاب "البُغَّة في معرفة أساليب اللغة"<sup>(٦)</sup>: قد يذكرون الشيء بأحد وصفه دون الآخر، ولا يكون له دليل خطاب، بل يكون الحكم عند ذكره وعدم ذكره سواء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾<sup>(٧)</sup>، والكفر لا يجوز في حال من الأحوال، وكقول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

بِئْسَ النَّاسُ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الشَّخْصِ وَلَا سُوءُ الْخِزَعِ<sup>(٩)</sup>  
ولو كان له مفهوم خطاب بذكر الوصف لجاز أن يستحيز: آجل الشخص؛ لذكره "عاجل الشخص".

وكان أبو عبيدة<sup>(١٠)</sup> وجماعة من الفقهاء يذهبون إلى أن لذكر الوصف دليل

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح العبدية: غشابة، أو ما في البحر: غشابة.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب ما في شرح العبدية والبحر: الأنصار.

(٣) بيت من الطويل، غشابة وغشابة: غزابة، ورزى: أصيب، كما في: القاموس المحيط (ع م ي) ١٧٢٤/٢، (ر ز هـ) ١٠٥/١. ينظر: البحر ٢٩٧.

(٤) المحاشية في: ٩٥، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٠٩/١ من لونها إلى بيت أبي نواس، ولم يعوها لابن هشام.

(٥) هو عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أحد أئمة النحو واللغة، أحد عن ابن السكيت والواليقي، وأكثر تصنيف، له: نزهة الأئمة في طبقات الأدباء، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، وغيرها، توفي سنة ٥٧٧. ينظر: إنباء الرواة ١٦٩/٢، وبغية الوعاة ٨٦/٢.

(٦) لم ألق على ما يفيد بوجوه.

(٧) البقرة ٤١.

(٨) هو سويد بن أبي كاهل البشكري.

(٩) بيت من الرمل، نقم قريماً.

(١٠) كذا في المخطوطة، وهو غشقر بن المثنى، ولعن الصواب: أبو عبيد، وهو القاسم بن سالم؛ لأنه الذي يذكّر غالباً مع الفقهاء، وله مصنفات فقهية، مثل كتابي الطهور والأموال، وقوله بديل الخطاب نقله عنه جماعة من أهل الأصول، وهو في غرب الحديث له ١٦٢/١، ٣٨٩. ينظر: العدة ٤٦٤/٢، والمستقصى ٢٦٦، والإحكام في أصول الأحكام ٧٣/٣.



عطاب، وأن الحكم مع ذكره يخالف الحكم مع عدم ذكره. انتهى<sup>(١)</sup>.

وتلُوْا أَلَّ جِئِي وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنِ ذِي مَعْرِفَةِ  
(١خ)

\* مِمَّا تَرَدُّ عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ<sup>(٢)</sup> فِي إِجْمَاعِهِ الْمُنَاطَقَةَ فِي الْمُضَافِ لِمَعْرِفَةِ الَّذِي لَمْ يُرَدِّ بِهِ  
مَعْنَى "فَاعِلٍ": قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَنزَلْنَاكَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَصْكَرَ مُجْرِمِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>،  
وقَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup> -أَنشَدَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-:

قَدْ طَلَّقَ النَّاسُ ثَعْلُوهُمْ أَضَافِيَهُمْ<sup>(٦)</sup>  
وَإِنَّمَا ...<sup>(٧)</sup>

(٢خ)

\* مَا أَضِيفَ لِلْمَعْرِفَةِ ثَلَاثَةُ أَضْيَافٍ:

أحدها: أَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا لَهُ النّفْضِيَّ، فَلَا تُؤْوَى بَعْدَهُ "مِنْ" الثَّبَاتِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرَدِّ أَنَّهُ  
فَقَلَّ شَيْئًا بَعِيْنَهُ، بَلْ أَنْ لَهُ زِيَادَةً فَضَّلِي فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: يَوْسُفُ  
أَحْسَنُ، تَرِيدُ أَنَّ حَسَنَتَهُ ذُو زِيَادَةٍ، وَعَلَى هَذَا تَصَحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى "إِخْوَتِهِ".

(١) الحاشية في: ٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١/٥٠٨، ٥٠٩ إلى قوله: «وعدم ذكرها  
سواء».

(٢) الأصول ٧/٢.

(٣) هود ٢٧.

(٤) الأنعام ١٢٣.

(٥) لم أقف على تسميته.

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وَقُلْتُ الْعِلْمُ تَحْمِلُهَا لِعَصَائِرُ ...

ينظر: الزهرة ٢/٨٠٣.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعنا في للمعلومة.

(٨) الحاشية في: ٢٢/١.



الثاني: أن يؤول بما لا تفضيل فيه البتة، فيكون معناه كمعنى اسم الفاعل، نحو:  
 ﴿هُوَ الَّذِي يَكْرِزُ إِذْ أَنْتَ أَكْرُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿هَئِنِ أَنْهَرْتُ لَكُمُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿لَا  
 يَسْتَنْهَإِلَا الْأَنْتَقَى﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَمْسَحَتْ الْجَنَّةُ يَوْمَئِذٍ خَيْرَ مُسْتَقَرٍّ﴾<sup>(٥)</sup>،  
 لَعَنُوكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأُؤَخِّرُ<sup>(٦)</sup>

إِذْ أَخْلَعُ الْقَوْمَ أَفْعَالُ<sup>(٧)</sup>  
 دَعَائِلُهُ أَغْرُ وَأَطُولُ<sup>(٨)</sup>  
 لَيْنٌ كُنْتُ فَدُ نَلَعْتُ غَيِّي جَنَائِدُ لَمُتْلِعُكَ الْوَايِسُ أَغْرُ وَأَكْذِبُ<sup>(٩)</sup>

(١) النجم ٣٢.

(٢) الروم ٢٧.

(٣) هود ٧٨.

(٤) التيل ١٥.

(٥) الفرقان ٢٤.

(٦) صدر بيت من الطويل، لمن بن أوس المرزبي وعصره:

على أيّ تعلمو ليك فؤل

...

ينظر: الديوان ٩٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، وأدب الكاتب ٥٦١، والمنقضب ٢٤٦/٣،  
 والمحكم ١٨٥/٢، وسفر السعادة ٥٠٠/١، والتذيل والتكميل ٢٦٧/١٠، وعزارة  
 الأدب ٢٨٩/٨.

(٧) بعض بيت من الطويل، للشنفرى الأزدي، وهو بتمامه:

وإن كُنْتُ أَلْدِي إِلَى الْوَادِ ثُمَّ أَكُنْ بِأَفْعَلِهِمْ إِذْ أَخْلَعُ الْقَوْمَ أَفْعَالُ

ينظر: الديوان ٥٩، وشرح شعره ٦٦، وحامسة الخالدين ١٥/٢، وشرح التسهيل ٣٨٢/١،  
 ٦٠/٣، والتذيل والتكميل ٢٦٨/١٠، وللقاصد النحوية ٦٥٢/٢.

(٨) بعض بيت من الكامل، للقرزوقي، وهو بتمامه:

إِن الَّذِي حَمَلَكِ السَّمَاءَ بَقِيَ لَنَا بِكَ دَعَائِلُهُ أَغْرُ وَأَطُولُ

دعائمه: العبدان التي تدعمه. ينظر: الديوان بشرح الخالوي ٣١٨/٢، وشرح الشافعي ٣٥٤/١،  
 والصاحبي ٤٣٤، والزاھر ٣٠/١، وقنذيل اللغة ٢١٥/١٠، وعزارة الأدب ٢٤٢/٨.

(٩) بيت من الطويل، للنايفة الدبياني، تقدّم في باب إعمال اسم الفاعل.



فَقَسِّرْ لَنَا ۖ فَجَوَّبْنَا<sup>(١)</sup> (الأنعام: ١٢٨)

فَبِخُتْمِ يَآ آلَ رَافِيهِمْ نَظَرًا  
أَلَامَ قَدَمِ أَصْغَرٍ وَأَكْبَرٍ<sup>(١٣)</sup>



والثالث: أن يكون للتفضيل على مَنْ أضيف إليه.

فالأولان يطابقان كاسم القاعل، والثالث يختلف فيه، فإن الرابع<sup>(١)</sup> يوجب ألا يطابق، عكس القسمين الأولين، والجمهور يجيزون الوجهين.

وهذا كله يُفهم من كلامه هنا؛ لأنه قال عن: «ذُو وَجْهَيْنِ»: «عن ذي مغرفة»، فأشعر قوله: «ذي مغرفة» بالخلاف، ثم قال: «وإن لم تنو» أي: معنى "من"، وذلك إما لأنك أردت تفضيلاً مطلقاً، أو لم تُرد تفضيلاً آلياً<sup>(٢)</sup>.

هذا إذا نويت معنى من وإن لم تنو فهو جليل ما به قرن

(خ ٢)

\* «أَفْرَحُ الْثَانِي»<sup>(٣)</sup>، أي: أحرص من سائر الناس غيرهم؛ كما أنَّ: أحسن الرجال بمنزلة: أحسن رجل.

فأ<sup>(٤)</sup>: ولولا ذلك لم يُعطف عليه: "ومن الذين أشركوا".

ع: إنما كتبت هنا لئَلَمْ أُنْ إضافة "أَفْعَلُ" على معنى "من" حيث يراد به التفضيل؛ ألم تر أنها صُرِّح بها في المعطوف؟ و"يؤد" في موضع الحال، أي: وآتين<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «هذا إذا نويت» ابتداء النصف الثاني من الكتاب<sup>(٦)</sup>.

وإن تكن ببلو من مستغفها فلها كن أبداً مقدما

(١) كذا في المعطوفة، ولصواب ما عند ياسين: فإن الشرح: ينظر: الأصول ٧/٢.

(٢) الحاشية في: ٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٠/١، ٥١١ مقتصر في القسم الثاني على آية واحدة وبيت الشافعي، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) البقرة ٩٦، وقامها: «وَلَنَجْذِبَنَّ أَفْرَحُ الْثَانِي عَلَى سَيِّئِهِ وَمَنْ أَلْبَسَ أَشْرَكَأُ يَوْمَ أَسْأَلُهُمْ لَوْ يَسِّرُ أَلَفَ سَكْرًا وَمَا هُوَ بِمُتَحَرِّجٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يَسَّرَ».

(٤) الظاهر من إطلاقه هذا الرمز أن يريد به القارسي، ولم أنف على كلامه، وهو في جواهر القرآن للباقر (إعراب القرآن للسبوح خطأ للرحاج) ٦٢٢/٢.

(٥) الحاشية في: ٩٥.

(٦) الحاشية في: ٩٥.



كَمَثَلٍ مِمَّنْ آتَى خَيْرٌ وَلَدًا<sup>(١)</sup> إِبْرَارٍ - التَّكْدِيمُ نَزَرًا وَزَدًا  
(خ ٢)

\* قوله: «وَلَدَى إِبْرَارٍ» البيت: قد استعمله هو في قوله<sup>(٢)</sup>:

«وَفَضَّرَهَا مِنْ نَفْسِهِنَّ أَشْفَرُ»

وفي كتاب بَيِّنَاتِهِ<sup>(٣)</sup> في باب الإضافة - أعني: باب «التَّسْب» - ما نقله: وقال بعضهم: خَرَزِيٌّ، إذا أضاف إلى الخريف، وعَذَفَ الياء، والخَرَزِيُّ في كلامهم من الخَرَفِيِّ أَكْثَرُ، إذا أضافه إلى الخَرَفِ، وإذا تَنَّى الخَرَفِ على «ثَقُلِي». انتهى، وقال عَمْرَأُ<sup>(٤)</sup> بَنُ حِطَّانَ<sup>(٥)</sup>:  
[يُحِبُّ] <sup>(٦)</sup> أَفَقَى حُلُولِ الْحَيَاةِ وَمُلُوكِهَا إِذَا مَلَكَتْ مِنَ الْمَوْتِ أَتْلَعُ<sup>(٧)</sup>  
وفي «الغُرَّة»<sup>(٨)</sup>: وإذا استقبحوا تقدمَ الجار والمفعول عليه فالأولى أن يستقبحوا  
تقدمَ الظرف؛ ألا ترى إلى امتناعهم من قولهم: زَيْدٌ مِنْ عَمْرِو أَفْضَلُ؟ وقال المازني<sup>(٩)</sup>:  
هو فيج حياءً، وقد وجدتُ أنا<sup>(١٠)</sup> منه في الشعر أبياتاً: أنشد الفَرَزْدَقُ:

(١) كنا في المخطوطة، والوجه: ولدى.

(٢) الألفية ٧٣، البيت ٣٠.

(٣) ١/٦٧ (نسخة ابن خروف)، وهو في مطبوعي الكتاب ٦٩/٢ (ط). بولاق ٣٣٦/٣ (ت).  
هايون: «وَالْخَرَزِيُّ في كلامهم أَكْثَرُ من الخَرَفِيِّ»، وعليه بقوت الاستشهاد.

(٤) هو ابن حِطَّانَ بن فُلَيْيَانَ الشَّدُوسِي البصري، من أعيان علماء الخولرج، حدث عن عائشة  
وابن عباس وأبي موسى وغيرهم، توفي سنة ٨٤. ينظر: سير أعلام النبلاء ٢/١٤٤.

(٥) لم أقف عليه منسوباً له.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الدر المنقبة، وبه يستقيم الوزن.

(٧) بيت من الطويل. ينظر: الدر المنقبة ٣٢٠/١١.

(٨) ١/٤١٤-٤١٦ (ت. السليم).

(٩) لم أقف على كلامه.

(١٠) القائل ابن الدُّهَلان.



لَأَعْتَبْتُ نَبِيَّ دُعِي غَدَاةً لَبِيتُهَا فَكَلِمَةُ فَبَيَا مَبْنًى فِي مَقَرِّ [أَرْعَبُ] (١٧)  
وقال الآخر (١٨):

وَقَالَتْ لَنَا: أَفْعَلًا

البيت (١٧)، وهذا لفظة يجعلونه شاذًا، ولو أجازوه مجرَّ في حرف الجر، ومنعه من الظرف، كان مناسبًا لقول الكوفي هشام (١٩): فَبَيَا لَا تُرْقِي، وامتناعهم من قولهم: خَلَقْتَ لَأَقُومُوا. انتهى.

وفي "الحِصْنَات" (٢٠) في قولهم: هذا يُشْرُ أَطِيبٌ مِنْهُ رَطْبًا: لا ينعو العامل في "يُشْرُ" من أن يكون "هذا" أو "أطيب" أو مضمرًا - وهو "إِذَا كَانَ"، أو "إِذَا كَانَ" -:

لا جازٍ أن يكون "أطيب" وقد تقدّم عليه؛ لأن "أَفْعَلٌ" هذا لا يُلَوِّى قُوَّةَ الفعل، فيعمل فيما قبله؛ ألا ترى أنك لا تجيز: مَنَ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ ولا: مَنَ أَفْضَلُ أَنْتَ؟ فتقدّم الجاز عليه؛ لضعفه؛ أن يعمل فيما تقدّمه؟ وإذا لم يعمل فيما كان متعلقًا بحرف جرٍ إذا تقدّم - مع أن ما يكون متعلقًا بحرف الجر قد يعمل فيه ما لا يعمل في غيره، نحو: هذا مَاءٌ بِزَيْدٍ أَمْسٍ، و: هذا معطي (٢١) زَيْدًا أَمْسٍ درهمًا - فإن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر ممّا يشابه للمفعول به أول، فأما قول القُرَظْدَقِ:

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٣٢/١، وشرح الشافعي ٧٦٥/٣، والتبليغ والتكميل ١١١/٩، وللقاصد النحوية ١٥٣٩/٤.

(٣) هو القُرَظْدَقِ.

(٤) بعض بيت من الطويل. وهو بتمامه:

وَقَالَتْ لَنَا: أَفْعَلًا وَسَهْلًا وَزُودَتْ عَنِّي النَّعْلُ أَوْ مَا زُودَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ

روي: «هو أَطِيبٌ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٣٢/١، وشرح الشافعي ٧٦٥/٣، وشرح التسهيل ٥٤/٣، والتبليغ والتكميل ١٠/٢٥٥، وللقاصد النحوية ١٥٣٩/٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسويدي ١٦٧/٥، وارتشاف الضرب ١٧٨٨/٤.

(٦) ١٧٦-١٧٨.

(٧) كذا في المخطوطة، ولوجه: مُغَطِّ.



أَوْ مَا زُوِّدَتْ بِهِ أَطِيبٌ<sup>(١)</sup>

فَلِلضَّرُورَةِ.

وإذا كان كذلك لم يعمل ”أطيب“ في ”بمتر“ لتقدم عليه، فإذا لم يجز أن يكون ”فَعَلٌ“ كان إما ”هنا“ وإما للمضمر، فإذا أعملت للمضمر لزم أن يكون العامل في ذلك للمضمر قولك: هذا، فإذا لم يكن بُدَّ من إعمال ”هذا“ في الظرف أعملت ”هنا“ في نفس الحال، واستغيت عن الإضمار<sup>(٢)</sup>.

\* ع: ابن دُثَيْلٍ:

فَانْتَقَلَ الرَّثَاءُ قِسْرًا وَفِي مِنْ عَقَابِ لُوحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُتَنَتِي<sup>(٣)</sup>  
[”مِنْ“<sup>(٤)</sup>] متعلق بـ”أعلى“، [”مُتَنَتِي“<sup>(٥)</sup>]، تمثيلًا، لا مضاف إليه؛ لفساد المعنى<sup>(٦)</sup>.

\* الْمُتَنَتِي:

يَا عَادِلَ الْعَاقِبِينَ دَعِ وَفَةَ أَصْلَهَا اللَّهُ كَيْفَ تُرِيدُهَا؟  
لَيْسَ شَيْءُكَ السَّلَامُ فِي هِمِّ أَفْرَئِهَا بِنَاكَ عَنْكَ أَنْعُمًا  
يُسْنُ الْفِتَائِي سَهْرَتْ فِي<sup>(٧)</sup> طَرْبِي شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِثُ بَرُوقًا

(١) بعض بيت من الطويل، تقدم قريبًا.

(٢) الحاشية في: ٩٦.

(٣) بيت من المرحز من أبيات القصيدة للشهيرة. الرثاء: إحدى ملكات العرب في الجملة، وقسرًا: قهْرًا، وعقَاب: صائر، ولُوحِ الجَوِّ: هواء ما بين السماء والأرض، والمتَنَتِي: المرتفع إليه. الشاعر: تقدم الجار والمفعول على ”فَعَلٌ“ التفضيل في قوله: ”من عقاب لوح الجو أعلَى“. ينظر: شرح للقصيدة لابن خالويه ٢٠٤، والذبيزي ٤١، وعروة الأدب ٢٦٨/٨.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة أكفًا؛ بكتابة الحاشية زجاءه في البيت.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة أكفًا؛ بكتابة الحاشية زجاءه في البيت.

(٦) الحاشية في: ٩٦.

(٧) كفا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت: من.



أَخْبَيْتُهَا وَالنُّعُوعُ تُنَجِّدُنِي شَلُّوْهُنَّ وَالظَّلَامُ يُنْجِدُنَا<sup>(١)</sup>

الواحدي<sup>(٢)</sup>: حاك<sup>(٣)</sup> فيه الشيء: أَلَزَّ، وقد يقال أيضاً: حاك.

ج: ابن القطّاع<sup>(٤)</sup>: ما يُحْك في اللام، وما يُحْك: إذ لم يؤثر<sup>(٥)</sup>.

[أَخْبَيْتُهَا]<sup>(٦)</sup>: ترك النوم فيها، فلان يُخْبِي الليل: يَشْهَرُهُ، ويُبْك الليل: يثاقه.

[شَلُّوْهُنَّ]<sup>(٧)</sup>: قبائل الراس، وهي بحاري النعوع، يقول: كان النعوع إمداداً،

والليالي من الظلام إمداداً<sup>(٨)</sup>، والمعنى: أن تلك الليالي طالت وطال البكاء فيها<sup>(٩)</sup>.

\* قال أبو الهيثم<sup>(١٠)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ الآية<sup>(١١)</sup>: ”بعثهم“ بدل،

أو مبتدأ، و”في كتاب“ متعلق ب”أُولَى“، أو حال عاملة معنى ”أُولَى“، ولا يكون حالاً من

”أُولَى الْأَرْحَامِ“؛ للفصل بينهما بالخبر؛ ولأنه لا عامل ل”أُولَى“، ومن المؤمنين إما متصّل

ب”أُولَى الْأَرْحَامِ“، فهو منصوب على التبيين، أي: أعني، أي: أولو الأرحام من المؤمنين

(١) أبيات من للشرح: لُجْجِدُنِي، تُعْمِي. الشاهد: قسم الجار والمجرور على ”أَفْعَلُ“ التفضيل في

قوله: ”عَنْكَ الْبَغْدُ“. ينظر: ديوان ٣، والفسر ٨٥٠/٢، وشرح الواحدي ٩.

(٢) شرح ديوان لفتحي ٩.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الواحدي: أحاك.

(٤) تهذيب كتاب الأفعال ٢٦٣/١.

(٥) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة أكفاء بكتابة الحاشية إزاده في البيت.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة أكفاء بكتابة الحاشية إزاده في البيت.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الواحدي: للنعوع من الشؤون إمداد، والليالي من الظلام إمداد.

(٩) الحاشية في: ٩٦.

(١٠) التبيان في إعراب القرآن ١٠٥٢/٢.

(١١) الأحزاب ٦، وقامها: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ يَتَّبِعُهُمْ آوَلَى يَتَّبِعُهُمْ آوَلَى﴾

الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ



أَوَّلُ مِنَ الْأَحْسَابِ، وَإِنَّمَا مُتَعَلِّقٌ بِـ"أَوَّلٍ"<sup>(١)</sup>.

\* ع: الْمُحْكَمَةُ:

يَسِيرِي أُنَامَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ حَصَى  
قَوْمٌ هُمُ الْأَنْثُ وَالْأَذْكَاءُ لَمْ يَتَرَكُوهُمْ  
ع: خَذَفَ لِلضَّافَةِ إِلَيْهِ "أُنَامَ"، وَقُصِّلَ بَيْنَ...<sup>(٢)</sup> تَمَيَّزَ وَعَامِلَهُ بِالظَّرْفِ<sup>(٣)</sup>.

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرُ وَمَنَى عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا لَمَّا  
كَلَنَ يُرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِي أَوَّلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

(١) الخاشية ٦: ٩٧.

(٢) بيتان من البسيط، حصى: عدد. ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ١٤، ١٥، والعقد الفريد

١٧٧/٦، والقصور والمنيعة للقي ٤٤، وخراتة الأدب ٢٨٦/٣.

(٣) موضع القطع كلمة لم ألبسها في المخطوطة، ورسمها: المهاد.

(٤) الخاشية ٦: ٩٤.



\* ﴿وَمَنْ أَلْهَمَ وَمَنْ أَفْتَدَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١)</sup>، أنشدوا

هنا:

إِذَا اسْتَبَكَّتْ دُمُوعُ فِي عُلُودٍ تَبَيَّنَ مِنْ نَكْيٍ مِمَّنْ ثَبَّاحِي<sup>(٢)</sup>

﴿وَهَذَا كِتَابُ أَرْكَانِهِ مُبَارَكٌ﴾<sup>(٣)</sup>﴾<sup>(١)</sup>، أنشدوا هنا:

وَكُنْتُ خِزْلِي لَا تُطَارِقُ مُضْجَعِي وَفِيهَا شِفَاءٌ لِلَّذِي لَا شِفَاءَ لَهُ<sup>(٤)</sup>

وَلَسْتُ وَرْدٌ أَخْبِثُ مَنْ يَسْكُنُ الْغُصَا بِأَوَّلِ رَاجٍ خَاجِدٌ لَا يَنَالُهُ<sup>(٥)</sup>

(١) الأعلام ٩٣.

(٢) بيت من الواقر، للمثنوي. ينظر: الديوان ٥٨٦، والفسر ٦٥٢/٣، وشرح الواحدي ٨٠٥.

(٣) كتبها النسخ بعد قوله السابق: «أنشدوا هنا»، وموضعها هامعا.

(٤) الأعلام ١٥٥.

(٥) بيت من الطويل، ثم أنف له على نسبة. ينظر: قشر القصر ٣٠٥/٢.

(٦) بيت من الطويل، لأي القشقام الفقهسي. ينظر: الزهرة ١٥٧/١، ٣٨٠، وشرح الحماسة

للمرزوقي ١٣٠٧/٢.

(٧) الحاشية في: ٩٨. ولم يبين لي علاقتها بهذا الباب ولا بغیره من أبواب الألفية، ومضبوحتها في

تفسير القشوري (ت ٤٦٥) للمسمى: لطائف الإشارات ١٦٤، ٤٨٩، وقد كتبها الناسخ في صفحة فاصلة بين باني "القول" التفضيل والاعت.



## النع

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل  
(خ ١)

\* قال الزَّحَّاجِي<sup>(١)</sup>: باب ما يتبع الاسم في إعرابه.

واعرضه ابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٢)</sup>، فقال: ظاهرُ الترجمة أن ذلك خاصٌّ بالاسم، وليس كذلك في النسق والبدل؛ فإنَّ الفعلَ يدخلُ فيهما، وأما النعت والتوكيد فهما كما قال. ع: قلت: التأكيدُ اللفظيُّ وإردُّ عليه وعلى ادِّعاء ابنِ عُصْفُورٍ الاختصاصَ بالأسماء فيه<sup>(٣)</sup>.

فالنعت تابع مضم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق  
(خ ١)

\* لا يمتضم ضمير الغائب؛ لأنه بمنزلة تكرار الظاهر؛ وأنت لو قلت: رأيت رجلاً فضربت الرجل، لم تمتع الثاني؛ فأما قولك: فضربت الرجل المذكورَ فقلنا يؤهم أنه غير الأول، وذلك مُتَّعٍ في الضمير.

وأما ضمير الحاضر فمعروفٌ غنيٌّ عن النعت، ولَمَّا امتنع نَعْتُهُ بما يرفع الإيهام امتنع بما للمدح والذم؛ لأنه إذا انتفى الأصل انتفى الفرع<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* [«فَيْتَمْ»]: يَنْدُرُ الدِّينُ<sup>(٥)</sup>: أي: مُكْتَلِفٌ لمصنوعه، ورافِعٌ عنه الشُّرْكَةَ واحتمالها، بيان صفةٍ من الصفات التي له، أو للمتعلِّق به، ولذلك لا يكون إلا مشتقًّا، أو مؤنَّثًا

(١) الجمل ٢٦.

(٢) شرح جمل الزحاجي ١٩٢/١.

(٣) الحاشية في: ٢٢/أب.

(٤) في المحطوطة: «الفرع» انتهى الأصل به، دلالة على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة للتحقة بين ٣٠/أب و ٣١/أ.

(٦) شرح الألفية ٣٥٠.



بمشق؛ لأن الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معنى منسوب إلى غيرها<sup>(١)</sup>.

\* «فَتَمِّمْ»]: فويل ثم لم يُعْتِ الضمير؛ لأنه بَيَّنَّ بنفسه، فلا يحتاج لتَمِّم؛ لأنك إذا ضمير بعد أن يُعرف.

بل أبلغ من هذا أن الْأَصْمَعِيَّ<sup>(٢)</sup> امتنع من وصف المتأدي المبني؛ لخلوله عن الضمير، ومشابهته له.

وأد بعضهم امتنع من نعت المرثم؛ لأنك لم ترثم إلا وقد علم من تعني، والوصف للبيان، فتجمع بين ما أصله للبيان وما يقتضي أن لا إبهام ولا حاجة للبيان، وهذا تناقض، قال: فإذا قيل: يا جَعْفَرُ بن عمرو، فهو عسى لنداء ثانٍ.

وهذا حُفْ؛ لأن المرثم إذا اعتمد على أن المعاطب عزم أن الاسم حارثاً أو مالكاً<sup>(٣)</sup> أو نحوه، لا أن مسأه من هو<sup>(٤)</sup>.

\* «أو وَسَمِ»: نحو: «الْقَرِيْبُ الظَّالِمُ أَهْلُهَا»<sup>(٥)</sup>، «فَأَخْرَجَنَا بِمِدِّ تَمَرَّتْهُ تَحْنِيْلاً أَنْزَلَهَا»<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «أو وَسَمِ» البيت: إن قيل: كيف صح أن تصف الشيء بصفة غيره؟ فإن من<sup>(٧)</sup> احتج لهذا بأنك تضع هذه الصفات في موضع اسم الأول، فنقول: مررت بالكرم أبوه، ورأيت موشقاً عليه الدنيا، وأتاني الحسنه أخلاقه، والذي أثبت وأتاك غور صاحب الصفة، وقد وقع موقع اسمه، وغوبل فيه ما كان عاملاً فيه، فكما

(١) الحاشية في: ٩٩.

(٢) ينظر: شرح الفهليل ٣/٣٩٣، وشرح «كافية للرضي ١/٣٦٠.

(٣) كنا في المحفوظة، ولوجه: حارث أو مالك.

(٤) الحاشية في: ٩٩.

(٥) النساء ٧٥.

(٦) قطار ٢٧.

(٧) الحاشية في: ٩٩.

(٨) الكتاب ٢/٢٢.



جرى بحرى اسمه فكذلك جرى بحرى صلبته.

قال أبو سبيد<sup>(١)</sup>: وليست هذه الصفات الأسماء المتقدمة في التحقيق<sup>(٢)</sup>؛ لأننا إذا قلنا: لعن الله كافرا أبوه؛ كان الأب غير داخلي في لعن، ففعل قائم<sup>(٣)</sup> هو الموصوف الذي قام مقامه<sup>(٤)</sup>.

وليعط في التعريف والتذكير ما  
لما تلا كاسر يقوم كوما  
وهو لدى التوحيد والتذكير أو  
سواهما كالفعل فاقف ما فقا

(خ١)

\* ع: قد تكون الصفة واقعةً لضمير الموصوف، ولا تطابقه في الأفراد وفرعه، والتذكير وفرعه، وذلك: "أفعل من" للتفضيل؛ فإنه على القياس الذي قدمه<sup>(٥)</sup> لك.

ولفظ "مثل"، نحو: مررت برجلين مثلك، إذا كان كل منهما مثله، وكذا: رجلين غيرك، فإن لم يُخِضْ 'مثلاً' لم يزم أن يكون على حالة واحدة، وحكى من<sup>(٦)</sup> مررت برجلين مثلاً، لكن لم يُسمع تأنيثه.

ومثـ "غير": 'يسوى' عند من صرلها، و'أي' مثـ "أفعل من"<sup>(٧)</sup>.

(خ٢)

\* اعلم أن الاسم باعتبار الإعراب على ثلاثة أنواع: مرفوع، ومنصوب، ومجرور،

(١) شرح كتاب سبويه ٩٩/٦.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند السيوطي: وهذه الصفات هي الأسماء المتقدمة في التحصيل.

(٣) المثال عند السيوطي: لعن الله قائما أبوه.

(٤) الحاشية في: ٩٩.

(٥) في باب "أفعل" التفضيل ص ٩٤٠، وذلك أنه إذا تجرد من "أل" والإضافة يجب فيه الإفراد والتذكير.

(٦) الكتاب ٤٣٠/١.

(٧) الحاشية في: ٢٢/ب.



وباعتبار الإفراد والتعدد على ثلاثة أيضاً: مفرد، ومثنى، ومجموع، وباعتبار التذكير والتأنيث على قسمين، وباعتبار التذكير والتعريف كذلك، وهذه عشرة لا بد أن يكون الاسم على أربعة منها: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من الأوجه الثلاثة الأخر، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتذكير.

وزعم أكثر النحويين أن النعث يتبع منعوته في الأربعة الحاصلة من العشرة، وهذا معلوم الانتفاض؛ لأنك تقول: برجلي قائمة أمه، وبامرأه قائم أبوها، وبرجلين قائم أبواهما، وبرجالٍ قائم أبأؤهم.

والصواب أن النعث يجب أن يتبع متبوعه في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتذكير، وإلى الأول أشار بقوله: «يُشْتَع في الإعراب» البيت، وإلى الثاني أشار بقوله: «وَيُلْغَط».

ومن النعث المحض: مررت برجلي كريم أبنا، وكريم الأب؛ لأن في الوصف ضميراً عائداً إلى الموصوف مبالغةً وتجاوزاً، ولولا هذا تعرّض الرفع في "الأب"، وامتنع نصبه ضميراً؛ لتقدم الفاعل حينئذٍ، وعطفه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

وأما في الأمور الباقية فهو فيها كالفعل الذي عمل عمله، فيجب أن يُعلم هنا حكم الفعل، فنقول: «الفعل يُدْكَرُ إن كان قاعله مذكراً، ويؤنث إن كان مؤنثاً، ويطابق ما قبله في إفراد وتنبيه وجمع إن لم يُذكر بعده اسمٌ ظاهرٌ، ولا يطابقه إن كان بعده اسمٌ ظاهرٌ إلا في الإفراد، إلا في لُغَوِيَّةٍ<sup>(١)</sup>، فيوافق في التنبيه والجمع أيضاً.

إذا عرفت هذا فنقول: قد عُلم من قوله: «يُؤَسِّمُهُ أَوْ يُؤَسِّمُ» البيت<sup>(٢)</sup> أن النعث ضربان: خالصٌ، وسيجيء.

والخالص يطابق النعث فيه اللعوث، نحو: برجلي قائم، وبامرأه قائمة، وبرجلين قائمين، وبامرأتين قائمتين، وبرجالٍ قائمين، وبنساء قائمات؛ لأن الفعل لو حلّ هنا

(١) هي لغة الذين يقولون: أكتوني البراقبت. ينظر: الكتاب ١٩/١، ٧٨، ٤١/٢، ٢٠٩/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١.

(٢) مكررة في المخطوطة.



طابق ما قبله، فامتحن ذلك في الأمثلة.

والسبي يطابق ما بعده في التذكير والتأنيث دون ما قبله، ولا يطابقه في التأنيث إلا في تلك «النبعة»<sup>(١)</sup>، ولما حكمه في الجمع فإنه يأتي معه على ثلاثة أوجه:

مفردًا، وهو القياس، نحو: ﴿حَسْبُكَ أَنْصَرُّهُ بِمَرْحُومٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فإن حكم الحال حكم النبع فيما ذكرنا، وقال<sup>(٣)</sup>:

فَرِحَالِ حَسَنِي أَوْجَلُهُمْ مِنْ إِيَادِ أَنْ يَزَارَ بِنِ مَعْدُ<sup>(٤)</sup>  
فهذا في النبع، وقال<sup>(٥)</sup>:

وَكُنَّا وَرِثَاءَ عَلَى غَهْدٍ نُسَّعِ طَوِيلًا سَوَايِهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ<sup>(٦)</sup>  
ومصححًا، وهو على تلك النبعة<sup>(٧)</sup>.

والتكسر، وهو أفصحها، كقراءة قوم: ﴿حَسْبُكَ أَنْصَرُّهُ﴾<sup>(٨)</sup>، وقوله<sup>(٩)</sup>:

نَكْرُثُ غَلِيْمَ سُحْرَةٍ فَوَجَدْنَاهُ مُعْوَدًا لَدَيْهِ بِالنَّصْرِغِ غَوَاذِلُهُ<sup>(١٠)</sup>

(١) فيقولون: مررت بامرئٍ حسنٍ أبوها. ينظر: الكتاب ٤١/٢، والأصول ١٣٦/١.

(٢) القمر ٧، وهي قراءة أبي عمرو وحزمة والكسائي. ينظر: السبعة ٦١٨، والإقناع ٧٧٧/٢.

(٣) هو أبو ذؤاد الإبادي.

(٤) بيت من الرمل. ينظر: الديوان ٣٠٥، ومعاني القرآن لفراه ١٠٥/٣، وكتاب الشعر ٣٦٢/٢، وتذنيب اللغة ١٠٧/١، والتذيل والتكميل ٣٩/١١.

(٥) هو الفريزدق.

(٦) بيت من الطويل. روي: «طَوِيلًا» و«شَلَاكًا»، ولا شاهد فيهما. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٧٦٥/٢، والكتاب ٤٤/٢، واللمعة ٣٢٥/٣، والمخصص ٥٦/٥، وشرح جبل الزجاجي ٣٨٢/١، والتذيل والتكميل ١٥٢/٤.

(٧) فيقولون: مررت بقوم قرشيّين أبائهم. ينظر: الكتاب ٤١/٢، والأصول ١٣٦/١.

(٨) القمر ٧، وهي قراءة ابن كثير وعاصم ونافع وابن عامر. ينظر السبعة ٦١٧، والإقناع ٧٧٧/٢.

(٩) هو زهير بن أبي سلمى.

(١٠) بيت من الطويل، تقدم في باب إعمال اسم الفاعل.



وإن كان له مانع من جمع التصحيح فوجهان: أوجههما التفسير، ودونه الإفراد،  
مثل: ﴿مَنْشَعًا أَبَعَثَرَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> و: ﴿مَنْشَعًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله<sup>(٣)</sup>:

حَسْبِي أَوْحُشُهُمْ<sup>(٤)</sup>

وقوله<sup>(٥)</sup>:

طَوِيلًا سَوَابِيهً<sup>(٦)</sup>

وإن كان مما لا يكسر تعيّن التصحيح والإفراد، نحو: رجال مَضْرُوبٍ أباهم، أو:  
مَضْرُوبِينَ، وإن كان ممنوعًا منهما أصلًا تعيّن الإفراد، نحو: ما رأيت رجلًا أحسن في  
عينهم الكحل منه في عين زيد.

فهذه ثلاثة أقسام في الجمع، وبما تبين نلخص كلام الناطم؛ فإنه يخرج عنه  
مساكينان.

تبيّه: تلخص أن الصفة إما محضة لفظًا وتقديرًا، نحو: مررت برجلٍ فاضلٍ، أو  
سببية لفظًا وتقديرًا، نحو: رجلٍ فاضلٍ أبوه، ومحضة في المعنى سببية في اللفظ، نحو:  
رجلٍ فاتحٍ الأب، وفاتحٍ أبا.

وثمّا أشرت العرب على هذا النوع الأخير حكم النوع الثاني، بشرط كون الاسم  
السببيّ "أَل" كقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) القمر ٧، وهي قراءة أبي عمرو وحركة والكسائي، تقدمت قريبًا.

(٢) القمر ٧، وهي قراءة ابن كثير وعاصم وناقع وابن عامر، تقدمت قريبًا.

(٣) هو أبو ذؤاد الإبادي.

(٤) بعض بيت من الرمل، تقدم بنصه قريبًا.

(٥) هو المرزوق.

(٦) بعض بيت من الطويل، تقدم بنصه قريبًا.

(٧) لم ألق له على نسبة.



١٦٦) لَيْلَةُ حُرُسِ الدَّحَاجِ

البيت<sup>(١٦٦)</sup>، وقوله<sup>(١٦٧)</sup>:

فماحت<sup>(١٦٨)</sup> به غُرُ الثَّنَائَا مُطْلَعًا وَيَسِيئًا خَلَا غَنَّهُ الظَّلَامُ مُؤَخَّرًا<sup>(١٦٩)</sup>

وقوله<sup>(١٧٠)</sup>:

(١) كُتِبَ فِي الْمَحْطُوطَةِ عَلَى رِوَايَةِ الْحَرَمِ، وَهُوَ حَذَفَ أَوَّلَ مَتَحَرِّكِ أَوَّلِ الْوَتْدِ الْجَمْعِ فِي كَوَلِ الْبَيْتِ، كَمَا فِي: الْوَلَّي فِي الْعُرُوضِ وَالْقَوَا فِي ٤١، وَالرِّوَايَةُ الْأُخْرَى: كُنَا.

(٢) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الطُّوِيلِ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ:

يَا لَيْلَةَ حُرُسِ الدَّحَاجِ صَوِيلَةً يَفْغَدَانُ مَا كَادَتْ عَنِ الصَّبَحِ تَحْلِي

يَفْغَدَانُ: لُغَةٌ فِي يَفْغَدُ. الشَّاهِدُ: مِصَابِقَةُ الصِّفَةِ السَّبِيَّةِ لِقَطْعًا لَا تَقْدِيرًا "حُرُسُ" السَّبِيَّةِ "الدَّحَاجِ" فِي الْجَمْعِ، أَيِ: حُرُسٌ دَحَاجُهَا إِجْرَاءً لَهَا تُجْرَى الصِّفَةُ السَّبِيَّةُ لِقَطْعًا وَتَقْدِيرًا، وَالْأَصْلُ: غُرْسَاءُ الدَّحَاجِ. يَنْظُرُ: الْمَذْكُورَ وَلِمَوْثُوثَ لَابِنِ الْأَنْبَارِيِّ ٤٦/٢، ٢٨٨، وَالْبَصْرِيَّاتُ ٥٦٣/١، وَالصَّحَاحُ (ب) غ د ذ ٥٦٦/٢، وَاصْحَكُم ١١٠/٥، وَجَمْعُ الْأَمْثَالِ ١٦٥/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٦٤/١، ١٠١/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٤٣/١١.

(٣) هُوَ حُثَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ الْحَلَالِي.

(٤) كُتِبَ فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: فَمَاحَتْ.

(٥) بَيْتٌ مِنَ الطُّوِيلِ. مَاحَتْ: مِنَ الْمُنْحَاحِ، وَهُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَمُقْلَعًا: مُتَعَادِلُ الْأَسَانِ، وَجَلَا عَنْهُ: أَنْهَبَ، وَمَوْثُوثًا: بِهِ وَشَقٌّ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمُخِيطِ (م ي ح) ٣٦٤/١، (ف ل ج) ٣١١/١، (ج ل أ) ١٦٦٨/٢، (و ط م) ١٥٣٥/٢. الشَّاهِدُ: مِطَابَقَةُ الصِّفَةِ السَّبِيَّةِ لِقَطْعًا لَا تَقْدِيرًا "غُرُ" السَّبِيَّةِ "النَّشَاءِ" فِي الْجَمْعِ، أَيِ: غُرٌّ نَشَاءُهَا إِجْرَاءً لَهَا تُجْرَى الصِّفَةُ السَّبِيَّةُ لِقَطْعًا وَتَقْدِيرًا، وَالْأَصْلُ: أَغْرُ النَّشَاءِ. يَنْظُرُ: الْدِّيَوَانُ ٢٦، وَغَالِسُ الْعُلَمَاءِ ٢١٣، وَمُنْتَهَى الْعَلَبِ ٣٦٩/٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٠١/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٤٣/١١.

(٦) هُوَ زُهَيْرُ بْنُ أَبِي شَلْمَى بِحُفِّ صَفَرًا.



بأوي إلى قنن غلفاء زابسة خشن المخالب لا يقدله الشيع<sup>(١)</sup>  
وأجاز ابن مالن<sup>(٢)</sup> على قياس ذلك: مررت برجلي حسنة العين، كما يقال:  
حسنة عينه<sup>(٣)</sup>.

\* فائدة غريبة تتعلق بالتحاد للتواصفين وتخالفاهما: قال الزخشرى في "حتم"  
السحرة<sup>(٤)</sup>: كانوا لتغيبهم يقولون: هلا أنزل القرآن بلسان أعجمي؟ قليل ما معناه: لو  
أنزلناه كما يقترحون لم يتركوا الاعتراض، وقالوا: لولا لبست آياته بلسان نفقه، وقالوا:  
أفزان عجمي ورسول عربي؟ أو: ومرسل إليه عربي؟

ثم استشكل الزخشرى هذا الوجه؛ لأن العرب أمّة، فكيف يكون "العربي" وصفاً  
لهم؟

وأجاب بما نقله: قلت: هو على حد قولك لو رأيت كتاباً عجمياً تحب لقوم  
عرب: أكتاب عجمي ومكتوب إليه عربي؟ وذلك لأن مني الإنكار على تناثر الكتاب  
وللمكتوب إليه، لا على أن المكتوب إليه واحد أو جماعة، فوجب أن يجرد لنا سبق له  
من الغرض، ولا يوصل به ما يحيل عرضاً آخر؛ ألا ترى أنك إذا رأيت لباساً طويلاً على  
امرأة قصيرة قلت: اللباس طويل وفلا بصر قصير؟ ولو قلت: واللباس قصير؛ جئت بما

(١) البيت من البسيط. قنن: صخرة في أعلى جبل، كما في: القموس المحيط (ق ن ن)  
١٦١٠/٢، وغلفاء: ملساء، وخشن: فيها انزعاج، وبغاله: يذهب بقوته. الشاهد: مطابقة  
الصفة السببية لفظاً لا تقديرًا "خشن" السبي "المخالب" في الجمع، أي: خشن مخالفه إجراء لها  
تجرى الصفة السببية لفظاً وتقديرًا والأصل: أخشن للمخالب. ينظر: الديوان بشرح نعلب ١٧٤،  
وغليب اللغة ٢٦٩/١، ١٦٩/٨، والصحاح (غ ي ل) ١٧٨٦/٥، وشرح التسهيل ١٠١/٣،  
والتبيل والتكمين ٤٣/١١.

(٢) شرح التسهيل ١٠١/٣.

(٣) الحاشية في: ٩٩.

(٤) الكشف ٢٠٢/٤، ٢٠٣ في تفسير قوله تعالى في سورة فصّلت ٤٤: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا  
عَرَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَءِغْوَيْنِمْ وَعَرَوْنِمْ﴾.



هو، لكنه لم يقع في دُكُورَة اللابس وأتوتيه، إنما وقع في غرضي وراءهما<sup>(١)</sup>.

\* إن قلت: كيف قال<sup>(٢)</sup>:

فيها أثنان وأربعون خلوة سودا

فوصف المقرء بالجمع؟

ففي "الحجة"<sup>(٣)</sup> أن المزمع حكى عن أبي عُبَيْدَةَ<sup>(٤)</sup> أن الخلوب لا يكون إلا جمعا، وأن الخلوة يكون واحدا ويكون جمعا<sup>(٥)</sup>، فيحوز أن يكون الشاعر جعل الخلوة جمعا<sup>(٦)</sup>.

\* ع: أحاز الزجاج<sup>(٧)</sup> في: «ثَلَاثٌ وَأَرْبَعُونَ»<sup>(٨)</sup> كون "بنين" محفوضا صفة لـ "ثلاثائة"<sup>(٩)</sup>.

\* في كتاب "العَيْن"<sup>(١٠)</sup>: رجل ثَلَاثَانٌ، معرفة لا يتصرف.

(١) الحاشية في: ١٠٠.

(٢) هو غُزْرَة بن شَداد القُبيسي.

(٣) بعض بيت من الكامل، وهو جماعه:

فيها اثنان وأربعون خلوة سودا كعافية الخراب الأشم

ينظر: الديوان ١٩٣، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠/١، والجم ٩١/١، والأصول ٣٢٥/١، والتبليغ والتكميل ٢٧٦/٩، ولفاصد النحوية ١٩٩٢/٤، وخزانة الأدب ٣٩٠/٧.

(٤) ١٣٨/٥.

(٥) ينظر: للذكر ولثلاث لآل الأبناري ٥٤/٢، وإعراب القرآن للحامس ٢٧٤/٣.

(٦) ينظر: للذكر ولثلاث لآل الأبناري ٥٤/٢، والخصص ١٤٤/٢.

(٧) الحاشية في: ١٠٠.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٨/٣.

(٩) الكهف ٢٥.

(١٠) الحاشية في: ١٠٠.

(١١) لم أقب عليه في مطبوعه ٣٤٥/٨ - ٣٤٨، ولا في مختصرتي الإسكاني ١٢٣٥-١٢٤٣، ولخوالي ٥٣٠/٢، ٥٣١، وهو في استدراك الغلط للزبيدي ٢٢٢، ولم يذكر في مختصره ٦٨٦/٢.



وفي كتاب "التقريب"<sup>(١)</sup>: هذا محال، ذكر أنه معرفة، ووصف به التكرار<sup>(٢)</sup>.

وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذوي والمنسوب

(خ١)

\* قال الزغندي<sup>(٣)</sup> في: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾<sup>(٤)</sup>: إن اسمه تعالى صفة أو عطف بيان.

ورب الأول بأن الأعلام لا يوصف بما، وعندي لا يُعد في ذلك على تأوله بمعنى المعبود، ولما عُلّق بعضهم الظرف به في قوله: ﴿وَقَوَّ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ بِعَلَمٍ﴾<sup>(٥)</sup> على هذا المعنى، لكننا لسنا محتاجين إليه، وإنما نذكر مثل ذلك إذا احتيج إليه<sup>(٦)</sup>.

(خ٢)

\* [«بمشتق»]: ومن ثم كان الأحسن في: مررت برجل فضة حبة سيفه، وسنرج غرّ صفته<sup>(٧)</sup>، وبصحيفة طين حاتمها<sup>(٨)</sup> الرفق، قال س<sup>(٩)</sup>: وهو قول العائدة من قبل أن هذا ليس بصفة، أعني: الاسم الذي رفعته لأنه حاتم، قال: لأنك لو قلت: هذا حاتم

ت. الرحيلي) إلا عبارة: "رجل فضة".

(١) استدرج الغلط الواقع في كتاب العين للزبدي ٢٢٢. ويسمى: التقريب في إصلاح حلل كتاب العين وتزجته التحليل من أحمد عنه. ينظر: فهرست ابن خبير ٣١٣، وقدر الدين في أسماء النصفين ٢٠٦.

(٢) الحاشية في: ١٠٠.

(٣) الكشف ٣/٦٠٥.

(٤) فاطر ١٣، والزمر ٦.

(٥) الأنعام ٣.

(٦) الحاشية في: ٢٢/أب.

(٧) حنيفة السراج: ما يعلّى به، والخر: الخمر. ينظر: جوهرة اللغة ١/١٤٢، والمخصص ١/٣٨٣.

(٨) الكتاب ٢/٢٣.



حديثه، وهذا عاتمٌ طويٌّ كان قبيحاً، إنما الكلام أن تضيف.

قال: وبذلك أيضاً على أنه ليس ك: خشنٍ وظريف: وأنت<sup>(١)</sup> تقول: مررت بخشنٍ أبوه، ولا تقول: مررت بخزٍ صُفْتُهُ، ولا: بطيئٍ خائمه، ومن العرب من يقول: بقاعٍ غزَجٍ كله.

قال أبو سعيد<sup>(٢)</sup>: إذا أردت بالخزٍ وأحواله حقائقها فلا يجوز غير الرفع، وإن أردت المماثلة والحمق على المعنى أجز ما<sup>(٣)</sup> حكى عن العرب.

ثم منهم من يقدّر في الجمع: مثلاً، ومنهم من يؤل: بقاعٍ ثابتٍ كله، أو: مُثَبِّتٍ<sup>(٤)</sup> كله؛ لأن الغزَجَ شؤك، و: يقوم متعزّين أو منسوبين أجمعين، وتقديرُ "بملي" قولُ الثوري<sup>(٥)</sup>، وتقديرُ اسم الجوهر بالوصف قولُ غيره، فيقولون في: مررت بدارٍ ساجٍ بالجماء: إنه جعل "الساج" في تقدير: وثيقٍ أو صُلْبٍ، ويتأولون في الخز: اللز، وفي كس شيء ما يليق بمعناه<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «و"ذي"»: ولا يضاف لضمير؛ لأن وضعها كالتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «والمُتَنَبِّس» : هو أَطْبَقُهَا في الباب، ومن ثم يؤن ويدكر، ويثنى ويجمع

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب: أنت.

(٢) شرح كتاب ميبوه ١٠٠/٦.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كما، وعند السوراني: أخر فيها ما.

(٤) لعله من: أشاكه يُثَبِّك، إذا أدخل فيه الشوك، كما في: القاموس المحيط (ش و ك) ١٢٥٢/٢، أو لعل صوابه: شُثِّتْ؛ لولاقتة تفسرهم العبارة ب: خشنٍ وصُلْبٍ وحافٍ، كما في: الإيضاح ٩١، والخصائص ٢٧٥/٣، والبيان ٢٩٩، والتذيل والتكميل ١٣/٤، وهي في مطبوعة شرح السوراني: مسد.

(٥) ينظر: الانصار ١٢١.

(٦) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٧) الحاشية في: ١٠٠.

(٨) الحاشية في: ١٠٠.



تصحيحاً، ويوصف به الحقيقي والسبي<sup>(١)</sup>.

ونعوا بجملة منكرنا فأعطيت ما أعطيه خبراً  
(خ١)

ثُمَّ تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ<sup>(٢)</sup>  
خَلَقُوا فِيهِ عَالَمَ الصَّفَا<sup>(٣)</sup>، كَمَا فِي الْخَبَرِ<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* «وَنَعُوا بِجُمْلَةٍ»: عسى سبيل الشبهة عن المقردة ولذلك رجع أبو الفتح<sup>(٥)</sup>  
قراءة من قرأ: «ثُمَّ تَكَرَّرَ النَّفْسُ»<sup>(٦)</sup> على قراءة الجماعة: «ثُمَّ تَكَرَّرَتْ»<sup>(٧)</sup>.  
ولم يرجح أن يرجح قراءة الجماعة بأن «ثُمَّ» في هذه القراءة جرى على «الشجرة»

(١) الحاشية في: ١٠٠.

(٢) بعض بيت من الحقيف، لأمية بن أبي الصلت، وقبل لغوه، وهو بتمامه:

ثُمَّ تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَمْ تَزَلْ كَحَبِّ الْبِقَالِ

ينظر: صلة الديوان ١٨٩، والكتاب ١٠٩/٢، وللقنطرب ٤٢/١، والأصول ٢٣٥/٢، وكتاب  
الشعر ٢٦٢/١، ولماي ابن الشجري ٥٥٤/٢، وشرح التسهيل ٢١٥/١، ومغني اللبيب ٣٩١،  
وللقاصد النحوي ٤٥٠/١، وعزارة الأدب ١٠٨/٦.

(٣) وهي جملة «تكره النفس» الواقعة صفة «لما» للقدر «شيء»، والتقدير: رُبَّ شيء تكرهه  
النفس.

(٤) الحاشية في: ٢٢/أب.

(٥) المختص ٣٦٢/١.

(٦) إبراهيم ٢٤، وهي قراءة أنس بن مالك. ينظر: مختصر ابن عاوية ٧٢، وشواذ القراءات  
للكرمان ٢٦١.

(٧) تمدها: «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ صَرَّ اللَّهُ مُنْكَ كَلِمَةً طَيِّبَةً كَتَبَ جَزْرَ طَيِّبَةٍ أَسْأَلُهَا ثَابِتٌ وَقَرَعَهَا فِي  
السَّعَةِ».



وليس لما، ولا كذلك في قراءة الجماعة<sup>(١)</sup>.

\* إعراب<sup>(٢)</sup> ﴿تَقْرَأُ﴾<sup>(٣)</sup>: ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوُّتٍ﴾<sup>(٤)</sup> صفة، والقيم "الحق" مقام الضمير<sup>(٥)</sup>.

\* عَيْشُ الْقَابِرِ<sup>(٦)</sup>: الْبَقِيَّةُ نكرات، فيوصف بها الأسماء النكرات، وهي أربع: جملة اسمية، جملة فعلية، جملة ظرفية، جملة شرطية<sup>(٧)</sup>.

\* فاعل<sup>(٨)</sup>: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾<sup>(٩)</sup> عطفت على 'والد' وقوى ذلك: إعادته 'لا'، و'هو' جازي صفة<sup>(١٠)</sup> "مولود"، أو "هو" تأكيد للضمير في "مولود"، و'جاني' صفة مفردة، أو "هو" تأكيد للضمير، و'جاني' خبر لـ "هو" مضمرة، والجملة صفة، وحذفت الضمير من الصفة كما حذفت من الصلة.

ع: هذا تارة قال ابن عُصْفُور<sup>(١١)</sup>: إنه لا يجوز، وتارة قال: يجوز بضعف وشذوذ، كقوله<sup>(١٢)</sup>:

(١) الخاشية في: ١٠٠.

(٢) كنا في المحطولة، وأصل الصواب: أعرب.

(٣) الكشف ٥٧٦/٤.

(٤) الملت ٣. وتمامها: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ مَسْكُونَاتٍ فِيهَا مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوُّتٍ﴾.

(٥) الخاشية في: ١٠٠.

(٦) المختصر في شرح الإيضاح ٩١١/٢.

(٧) الخاشية في: ١٠٠.

(٨) الظاهر من إطلاعه هذا لرمز أن يريد به انفرادي، ولم ألق على كلامه، وهو في: جواهر القرآن للبطلاني (وعرب القرآن للنسوب معاً لزجاج) ٥٤٦، ٥٤٥/٢.

(٩) لقمان ٣٣، وتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ. وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ رَبَّهُمْ عَنِ الْغَيْبِ سَاحِقُونَ. إِنَّهُمْ لَخَالِفَةٌ بِمَا كَانُوا يَعْلَمُونَ. فَلَا مَوْلُودَ لَهُ مِنْ دُونِهِ. إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.﴾

(١٠) مكررة في المحطولة.

(١١) شرح جمل الزجاني ٤٧٧/١، وشرائر الشعر ١٧٣، ولتقرب ٢٩٥.

(١٢) هو ثابت لعل.



وَرُبُّ قَتْلِي عَارٌ<sup>(١)</sup>

فكيف يجوز تخريج التنزيل العظيم عليه، مع عدم الاحتياج إليه؟ انتهى.

وليس 'مولود' مبتدأ<sup>(٢)</sup> و'حارٍ' خبر، و'هو' فاعل؛ لأنه لا يتد<sup>(٣)</sup> بالكرة، ولأن الفصل لا يقع بين الكرتين.

ع: الكرة يُتدأ بها بعد التلي<sup>(٤)</sup>.

\* أنشد ابن الشجري<sup>(٥)</sup>:

مِنَ الْيَوْمِ رُؤُوسًا خَلِيَّتِي إِنَّهَا سَبَّأِي عَلَيْهَا حِفْظٌ لَا تَرُورُهَا<sup>(٦)</sup>  
أى: فيها، فهذا مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٧)</sup>، أى: لا تجزى فيه، كما قال تعالى: ﴿وَأَلْقُوا يَوْمَ تَرْجَعُوكَ فِيهِ﴾<sup>(٨)</sup>، وفيها حذف "فيه" أربع مرات، إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يُصْرُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلِي عَارٌ

روى: «وبعض» بدل «ورب»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٤٩، ولتقتصب ٦٦/٣، والأغانى ١٧٦/١٤، وأمالى ابن الشجري ٤٦/٣، والساب ٣٦٤/١، وشرح التسهيل ١٧٥/٣، والتذيل والتكميل ٣٧/١٠، ومغنى اللبيب ٤١، ١٧٩، ٦٥٣، وعزارة الأدب ٥٧٦/٩.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب: مبتدأ.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب: يُتدأ.

(٤) الحاشية في: ١٠٠.

(٥) أماليه ٦/١.

(٦) بيت من الطويل، للكثير غزاة، ولم أقف عليه في ديوانه. ينظر: شرح التسهيل ٣١٣/٣.

(٧) في المخطوطة: يوم، وهو خطأ.

(٨) البقرة ٤٨، ١٢٣.

(٩) البقرة ٢٨١.

(١٠) البقرة ٤٨، ١٢٣، وتام الأول: ﴿وَأَلْقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ

وَلَا يُؤْعَدُّ مِنْهَا بَعْدٌ وَلَا هُمْ يُصْرُونَ﴾، وتام الثانية: ﴿وَأَلْقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ



قال ابن السجري: ثم قال الكسائي<sup>(١)</sup>: لا يكون المحذوف إلا الهاء، وذلك أنهم حذفوا الحاء أولاً، ثم الهاء ثانياً، فيكون جعل الظرف أولاً مفعولاً على الشقة، مثلاً:

وَيَوْمًا شَهَدْنَا سُلَيْمًا وَغَامِرًا<sup>(٢)</sup>

ومثله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: عيّن به الله، ثم: عيّنوه الله، ثم: عيّن الله<sup>(٤)</sup>.

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أنت فالتقول أضمر تصب

(٢خ)

\* «هنا»: مفهوم الظرف أن الجملة الظلية تقع حيزاً للمبتدأ من غير احتياج إلى تأويل<sup>(٥)</sup>.

\* من إضمار القول: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُوا﴾<sup>(٦)</sup>، أي: قالوا: ما نعبدهم إلا

وَيَوْمًا شَهَدْنَا سُلَيْمًا وَغَامِرًا وَغَامِرًا<sup>(٧)</sup>.

(١) بنظر: معاني القرآن وأعرابه ١/١٦٨، وأعراب القرآن للنحاس ١/٥٩، وشرح كتاب سيبويه للسراي ٥/١٦٩، وفهّيب اللغة ١١/٩٩.

(٢) صدر بيت من الطويل، لرجل من بني عامر، وهو بنماه:

وَيَوْمًا شَهَدْنَا سُلَيْمًا وَغَامِرًا قَبْلَهُ بَيْنَ الْعُلَيْنِ الشَّهَالِ كَوَائِلُهُ

شهدناه: شهدنا فيه. بنظر: الكتاب ١/١٧٨، وللتعصب ٣/١٠٥، ٤/٣٣١، والجمعة ١/٣٥، وشرح التسهيل ٢/٢٤٥، والتبيل والتكميل ٢/٢٦١، ومعنى اللبيب ٥٤٤.

(٣) الشورى ٢٢.

(٤) الحاشية ١: ١٠٠.

(٥) الحاشية ٢: ١٠١.

(٦) الزمر ٣، وتامها: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾.



ليقرئونا، وذكر ابن الأثيري أبو البركات في كتاب "المبلغ في معرفة أساليب اللغة"<sup>(١)</sup> أن  
 ابن مسعود وعيسى رضي الله عنهم قرأ<sup>(٢)</sup>، وجعل منه قراءة بعضهم:  
 ﴿بِئْسَ عَجِيبٌ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: قل: بئس عجب، ومثله: ﴿قُلْ إِنِّي أُنذِرُ أَنْ أَصْغُونَ أَوَّلَ مَنْ  
 أَسَدَ وَلَا تَكُونُوا﴾<sup>(٤)</sup>، أي: وقيل لي: لا تكون، ﴿يَعْمَلُونَ لَكُمْ مَتَكًا مِنْ تَحَنُّبٍ﴾<sup>(٥)</sup>  
 إلى: ﴿شُكْرًا﴾<sup>(٦)</sup>، أي: وقيل له: عملوا، فالحطاب له في اللفظ، وله وأهل بيته في  
 المعنى<sup>(٧)</sup>.

\* قد حذف بعض القول وبقي البعض: في "التذكرة"<sup>(٨)</sup> في: ﴿قُلْ أَنَاهُ مَكِيدٌ  
 أَكْثَرُ﴾ الآية<sup>(٩)</sup>: خفيف: أَيْرُّنَا وَلَا تُكَلِّمُنَا<sup>(١٠)</sup>.

ونعوا بمصدر كثيرا فالزموا الإفراد والتذكير

(خ ١)

\* استثناء من شيعين: فأوله استثناء من قوله: «وَأَنْتَ بِمُشَقِّقٍ»، وعجزه استثناء  
 من قوله: «وَهُوَ لَذَى التَّوْحِيدِ» حيث<sup>(١١)</sup>.

(١) لم ألق على ما يفيد وجوده.

(٢) أي: بإثبات "قالوا" في الآية. ينظر: الكشاف ٤/١١١، وشواذ القراءات للكرمان ٤١٣.

(٣) الصافات ١٢، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٥٤٧، والإقناع ٢/٧٤٥.

(٤) الأنعام ١٤.

(٥) سبأ ١٣، وثامها: ﴿يَعْمَلُونَ لَكُمْ مَتَكًا مِنْ تَحَنُّبٍ وَلِتُزِيلَ وَجْهَانِي كَالْجَوَابِ وَقُدُورَ رَأْسِي﴾  
 أَعْمَلُوا مَا لَكُمْ شُكْرًا.

(٦) الحاشية في: ١٠٦.

(٧) لم ألق عليه في محلهما لأن حني، وهو في جواهر القرآن لياقولي (إعراب القرآن للنسوب  
 خطأ للرجح) ١/٣٩.

(٨) آل عمران ٢٦.

(٩) الحاشية في: ١٠٦.

(١٠) الحاشية في: ٢٢/ب.



\* قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ السَّاعِثِينَ﴾<sup>(١)</sup>، السَّاعِثُ: مصدر؛ فمن تَمَّ لم يَلُثْ<sup>(٢)</sup>.

(خ٢)

\* ﴿يَدْرِكُكَ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: ذي كذب، أو وَصَفَ بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما تقول للكذاب: هو الكذب بعينه، والزُّور بلامه، ونحوه:

فَهُوَ بِوَ جُودٍ وَأَنْتُمْ بِوَ بَقُولٍ<sup>(٤)</sup>

قوله كَلَّمَهُ في "الكشاف"<sup>(٥)</sup>، وفيه تصريح بما يقول ابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٦)</sup> من أنه إذا كان على المبالغة لم يَحْتَجْ لتقدير.

وفي "شرح التشهيل"<sup>(٧)</sup> للناظم: أن الوصف بالمصدر يقارب الاطراد، وإن مَّا وُصِفَ به من المصادر: عَذَلٌ، وَرَشَى، وَزُورٌ، وَتَوَمَّ، وَفَطَرَ، وقال في الوصف بالعدد أَيْضًا: إنه قريب من الاطراد<sup>(٨)</sup>.

\* وَرَبَّمَا وَصَفُوا بِأَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ، كَقَوْلِهِمْ: فَرَسٌ قَيْدُ الْأَوَابِدِ، فَوْصَلُوا بِالْجَوْهَرِ إِنَّمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ: تَقْيِيدُ الْأَوَابِدِ، فَالْحَذَفُ زَائِدُهُ، فَيَكُونُ وَصْفًا بِالْمَصْدَرِ، وقال<sup>(٩)</sup>:

(١) طه ١٢٤.

(٢) الخاشية في: ٢٢/أب.

(٣) يوسف ١٨.

(٤) عجز بيت من الطويل، لم تقف له على نسبة، وصدره:

فَبِهِنَّ قَطْلٌ قَدْ عَرَفْنَا مَكَانَهُ

...

ينظر: أساس البلاغة (ج و د) ٦٨.

(٥) ٤٥١/٢.

(٦) شرح جمل الزحاحي ١٩٨/١.

(٧) ٣١٥/٣.

(٨) الخاشية في: ١٠١.

(٩) قاله غَفُورٌ بنت طرامة الكلية، وقيل: منفر بن حسان.



فَلَوْ [لَا] <sup>(١)</sup> اللهُ وَالْمُهْرُ السُّلْدَى لَا بُتْ وَأَنْتَ عِزَّالُ الْإِخَابِ <sup>(٢)</sup>  
وقال <sup>(٣)</sup>:

بِئْرُهُ الْعَرْوَبُ إِشْقَى الْبِرْفَقِ <sup>(٤)</sup>

أي: حقيقة البرفوق <sup>(٥)</sup>.

وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فِعَاعُفًا فَرَقَهُ لَا إِذَا انْتَلَفَ

(خ)

\* قال <sup>(٦)</sup>:

فَأَلْقَيْنَاهُم مِّنَّا بِجَنَحٍ كَأَسَدِ الْقَابِ مُرْقَانٍ وَشَيْبٍ <sup>(٧)</sup>  
\* «غير واحد»: ع: مرأته به: للثني، والمحمول، والمفردات للتعاطف، أو  
للمعمولة لعوامل متحدة معنى وعملاً، أو متخالفه.

وقوله: «فِعَاعُفًا» فيه نظر، بل قد يُفَرَّقُ بالعطف، وقد يُفَرَّقُ بإيلاء كلٍّ منها ما

(١) ما بين المعطوفين ليس في المعطوفة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٢) بيت من الوافر، تقدّم في باب الصفة للشبهة باسم الشاعر.

(٣) لم ألق له على نسبة.

(٤) بيت من مشطور الرجز، مثرة العرّوب: رقيقته، والعرّوب: العصب الغليظ فوق الخشب،  
والإشقي: الخشب، كما في: القاموس الغليظ (هـ ب ر) ٤٨٩/١، (ع ر ق ب) ١٩٩/١، (شر ف  
ي) ١٧٠٥/٢. ينظر: التبعيت والتودر ١٠١٧/٢، والحجة ٢٠٠/٤، والخصائص ٢٢٢/٢،  
والحكم ١٠٥/٨، والاقتضاب ٣٣٣/٢، وشرح جمل الزحاجي ١٩٧/١، وتذليل وتكميل  
٥٣/١١

(٥) الحاشية في: ١٠٦.

(٦) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه.

(٧) بيت من الوافر. روي: «من مُرْقَب» بدل «مردان»، ولا شاهد فيه. لشاهد: مجيء العت  
اختلاف «مردان وشيب» مفرقاً بالعطف، لأنّ للعت «جمع» غير مفرد. ينظر: الديوان ٨٢/١،  
وشرح التسهيل ٣١٦/٣، وللقاصد الحوية ٩٥٦٨/٤.

(٨) الحاشية في: ٢٢/ب.



هو له، وإنما يستقيم ما ذكر من شرط العطف إذا كان الشعوت متى أو جمعاً، وإنما وجب عندي...<sup>(١٨)</sup>.

\* قوله: «إذا اختلف»: ع: ينبغي أن يدخل في ذلك نحو: مررت بزيد العالم ورجلي عالم، فإنه يجب التفريق؛ لأن النعت قد اختلف بالتكثير والتعريف.

وعلى هذا يرد عليه: مررت بمحمد وزيد العاليتين؛ لأن نعت المؤنث بالهاء، ونعت المذكر خالي منها، فقد اختلفا.

وليس كذلك<sup>(١٩)</sup>، بل تجمع، ويُغلب المذكر.

والجواب: أن الأول...<sup>(٢٠)</sup> في الشعوت، ومن...<sup>(٢١)</sup> / ...<sup>(٢٢)</sup> في النعت، وليس هو اختلافاً في النعت لذاته، والثاني لا تحالف؛ لاتحاد المعنى<sup>(٢٣)</sup>.

\* قوله: «فعاطفًا قرأه» ليس بجيد؛ لأن ذلك ليس بواجب مطلقاً، بل الواجب التعلُّص من مخالفة الصفة للموصوف فيما إذا اختلفا تعريفاً وتكثيراً، وذلك إما بالتفريق، أو الجمع على القطع بالرفع أو النصب، وإذا أخذنا قوله: «اختلف» راجعاً إلى الاختلاف المعنوي، كما ينبغي وكريم، لم يرد هذا.

وإذا كان الاختلاف بالأفراد وغيره خاصة فلا يُعدل إلى العطف؛ لإمكان الجمع، وإنما يُضار إلى العطف عند التعذر، نحو: مررت بزيد والعشرين العاقيلين.

ع<sup>(٢٤)</sup>: وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يحشي في نحو: رأيت الزيدَين أجمعين، ولا في:

(١) موضع النقط مقدار تسع كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٣) هذا استدراك من ابن هشام على نفسه، كتبه بعد كلامه المتقدم.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٢٢/ب، ٢٣/أ.

(٨) هذه الفقرة إلى قوله: «مع اختراع الأول» ألحقها ابن هشام هنا منظرًا مسألة شعت بالتوكيد.



اشترت العبدان أجمعين، ولا يلزم من امتناع التوكيد في بعض الأشياء منه في الجميع، بدليل منع: جاء زيد كنه...<sup>(١)</sup> رأيت زيداً كنه، ثم ما ذكره من العلة وارء في الجمع إذا قلت: جاءني الزيدون أجمعون،...<sup>(٢)</sup> جمع، فإنه جائز مع امتناع الأول.

وينبغي أن يقال: المعنى: إذا اختلف اختلافاً يمنع كونه صفةً للمتبعات الآخر، لا من حيث الإفراد والتذكير وفروعهما<sup>(٣)</sup>.

والتحقيق: أن مراده: إذا اختلف اختلافاً يمنع أن يُجمع في لفظ واحد، فهذا لا يراد سواه<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «فعاظفاً فرقه»: إنما عُلِمَ من أن حقيقة المثنى<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «لا إذا اختلف»: يعني: فإنك لا تفرقه، بل تثنيه وتجمعه.

ولهم من كلامه أن النعوت يصح فيها أن تقع مؤنثاً؛ فتحتم، أو مختلفة؛ فتفرق.

ومن التفريق للاختلاف نحو:

على زَيْنٍ مُسْلُوبٍ وَيَالِي<sup>(٦)</sup>

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم تكف فيها على صلو للكلام.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة للمحققة بين ٣٠/ب و ٣١/أ.

(٧) محر بيت من الجافر، لابن ميادة، وصانوه:

بكيت وما يُكَا رجلي حليم ...

يُكَا: أصله: يُكَا، مُشَبَّهٌ، والسُّلُوبُ: مَقْقُوضٌ. ينظر: الديوان ٢١٤، والكتاب ٤٣١/١،

وللقنطرب ٢٩١/٤، وشرح أبيات سيويه لابن السرياني ١٨/٢، وشرح جمل الزحاجي ٢٠٩/١،

ومغني اللبيب ٤٦٥.



فإن اختلفت<sup>(١)</sup>

ويستثنى من هذا إذا كان المفعول اسم إشارة فإن نعوها لا يتفق فيها أن تكون مختلفة، فلا يجوز: مررت بمذنب الطويل والقصير، بل نقول إذا أردت ذلك: مررت بمذنب الطويل وهذا القصير، وأما في الاسم الواحد فلا؛ قال ابن عسقلان<sup>(٢)</sup>: لأن اسم الإشارة خالف الموصوفات بأنه لا يكون نعتاً مشتبهاً، فأما إذا جاء مثل: جاء هذا العالم، فعلى حذف، أي: هذا الرجل العالم، ولما اشتقَّ يتحتمل الضمير، فعوضوا هنا من الضمير كونه موافقاً لموصوفه إفراداً وتثنيةً وجمعاً، فلو قلت: بمذنب الطويل والقصير زالت لشاكلك، وهي الرابطة. /

قال<sup>(٣)</sup>: لو قلت: مررت بزيد وذهبنا إلى أميك العاقلين، على الإتيان؛ كان "العاقلين" -وهو اسم مفرد- مجرور<sup>(٤)</sup> على الإلصاق وعلى انتهاء الغاية، واسم واحد لا يتحرر على معنيين مختلفين.

وتوهم الخزمي<sup>(٥)</sup> أننا<sup>(٦)</sup> نمنع لأن العامل تعدد، وعنده أن العامل التبعي، كما عندنا، فأحاز ذلك، ونحن إنما منعناه لهذا المعنى.

ع: هذا ينقض عليهم إجازتهم: قام زيد وذهب بكر العاقلان، بالإتيان<sup>(٧)</sup>.

## (٢خ)

\* ع: هذا من موضوع قبيل التثنية والجمع، لا من موضوع باب النعت؛ لأن تفرق الاسمين إذا اختلفا وجمعهما إذا اتلفا لا يختص بالنعت، وكذا القول في الجمع، بل

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها على صلة له، وهو ملحق في هامش الورقة في هذا الموضوع ابتداء من قوله الألف: «وفهم من كلامه».

(٢) شرح جل الزحاجي ٢١٣/١.

(٣) شرح جل الزحاجي ٢١٢/١، ٢١٤.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: مجرور.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٣/١٢، ورتشاف المضرب ١٩٢٥/٤.

(٦) كذا في المخطوطة، ولصواب: إنما.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٣/ب و ٣١/أ وظهرها.



أقول: إن هذه المسألة لا تتعرض للنعوت بخصوصي ولا عمومي؛ لأن هذه أمور تُعرضُ للاسم قبل التركيب، وقبل التركيب لا يوصف الاسم بكونه نعتاً، إنما يثبت له ذلك عند التركيب<sup>(١)</sup>.

\* يكون النعوت<sup>(٢)</sup> متحداً فلا إشكال، ومتعدداً، وهو على ضربين: متعدداً لفظاً ومعنى، ومتعدداً معنى لا لفظاً، وأياً ما كان فإما أن تكون النعوت مؤتلفة أو مختلفة؛ فإن اتلفت وجب التثنية والجمع، نحو: يرحلن صالحين، و: يرحلن صلحاء، وكذا: يزايد وعشر<sup>(٣)</sup> الصالحين، وبالزيتون الصالحين. وإن اختلفت وجب أمران: التثنية، وكونه بالعطف، وأمر ثالث، وهو كونه بالواو، نحو:

عَلَى زَيْغَيْنِ مَسْلُوبٍ وَتَالِي<sup>(٤)</sup>

\* قوله: «غير واحد» يشمل الاثنين فصاعداً، ويشمل ما كان لفظاً واحداً، أو لفظين فأكثر بالعطف، نحو: جاء الزيدان القاضل والجاهلان<sup>(٥)</sup>، وجاء زيد وعمر<sup>(٦)</sup> القاضل والجاهل، وكذا في أكثر [من]<sup>(٧)</sup> الاثنين، فما كان يُغنيهِ هنا أن يقول: ونعت لثنى والجمع<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «إذا اختلف»: أي: اختلافاً يمنع من التثنية والجمع، وهو الاختلاف في

(١) الحاشية في: ١٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢٠/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: للنعوت.

(٣) كذا في المخطوطة، وهو وجه في «عشرو» أحاطه اللورد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ فمبني له عن «عشر». ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٤) عجز بيت من الوافر، لابن ميادة، تقدم قريباً.

(٥) الحاشية في: ١٠٢.

(٦) كذا في المخطوطة، وكان كتبها لولا على الصواب: والجاهل، ثم أضاف ها الألف والنون.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ١٠٢.



اللفظ باتفاق، وفي المعنى على رأي<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «فعاظيماً» إشارة إلى أنه لا يصح: جاء الزيدان القاضل والجاهل، ويجب أن يُعبد العطف بالواو، كما في: بُنُوكَ شاعرٌ وكاتبٌ وفقيةٌ؛ وذلك لأن الإعراب بمفرد عن متعدٍ باعتبار مفرداته كان ينبغي ألا يجوز؛ لعدم التصالح لفظاً، ولكن واق الجمع تُزَلُّ المتعاطفين منزلة كلمة واحدة؛ ألا ترى أن التثنية وجمع بثوبان عن العطف بالواو فقط؟ فإثله.

فإن قلت: قوله: «نعثٌ» مفردٌ، والضميرُ في: «اختَلَفَ» مفردٌ، وأنت تقول: القومُ اختلفوا، أو تقول: زيدٌ اختلف؟

قلت: هو - وإن كان مفرداً - إلا أنه واقعٌ على الاثنين فصاعداً<sup>(٢)</sup>.

ونعثٌ معبولى وحيدى معنى وعملٍ اتبع بغير استئنا  
(١خ)

\* الكلام في أنك هل تُثني وتجمع النعوت، أو تقرُّها؟ لا في إعراب مسألة العوامل؛ للفصل<sup>(٣)</sup> من ...<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «بغير استئنا»: قال السَّلَوِيُّ في «خَوَاشِيهِ»<sup>(٥)</sup>: فإن كان العاملان مُتَّفَقَيْنِ الجنس؛ فإنَّ س<sup>(٦)</sup> يميز من ذلك إنباع صفوة المرتفعين من جهة واحدة، كالمرتفعين بالفعل؛ كذا انطلق عبدالله وجاء أحوك الصالحان، ولم يَحْكُ في النصب شيئاً، ومنَّعه في

(١) الحاشية في: ١٠٢.

(٢) الحاشية في: ١٠٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٤) موضع الشك مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٦) حواشي للفصل ٣٨٥.

(٧) الكتاب ٦٠/٢.



الحفص<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* ع: إذا كان النعت كلمةً واحدةً والمتعوت أكثر من كلمة، وعامله كذلك؛ فلا يخلو هذا العامل للتعُدُّ من أن يختلف معنى وعملاً، أو معنى لا عملاً، أو العكس، فيحب القطع، أو يتحد فيهما، فيحوز القطع والإتياع<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «نَعْتُ» مفعولٌ مقدَّم، عامله: «أَتَيْتُ»، و: «أَتَيْتُ» أمرٌ للإباحة لا للإيجاب، و: «وَجِيهَتِي» صفةٌ لمخلوف، أي: عاملين وجيدين، وفيه نقص؛ لأنه لا يختص بالاثنتين، وضعت في الاستعمال، بل فساد؛ لأن «وَجِيهًا» لم يثبت بمعنى: متحيز، بل بمعنى: قريب<sup>(٣)</sup>.

ولهم أن ما فقد الاتحاد من الطرفين أو من أحدهما فلا يباح فيه الإتياع، فللفقهاء أوسع من المنطوق، وأعم فائدة<sup>(٤)</sup>.

\* ع: نظرو هذه: أنه<sup>(٥)</sup> قال في مثل: قام قام زيد، و:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون<sup>(٦)</sup>؛

إن شئت فسمت العمل لهما؛ لأنهما باستوائهما لفظاً ومعنى - ككلمة واحدة، وإن شئت فسمت العمل للأول، وقدَّرت الثاني بمرور التوكيد، منزلاً منزلة الحروف الزائدة، ذكر

(١) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٢) الحاشية في: ١٠٢.

(٣) ينظر: تذيب اللغة ١٢٥/٥، ١٢٦.

(٤) الحاشية في: ١٠٢.

(٥) أي: ابن مالك، كما سيأتي في آخر الحاشية.

(٦) بعض بيت من الطويل، ثم أقف له على نسبة، وهو تمامه:

فأين إلى أين الشقاء يغلبي؟ أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون الحسبي الحسبي

الشقاء: الإسراع. ينظر: الخصائص ١٠٥/٣، وأمالى ابن الشجري ٣٧٢/١، وتوجيه اللمع ٢٦٧، والتذليل والتكمين ٦٨/٧، والمقاصد الشجوة ١٠١٤/٣، وعزارة الأدب ١٥٨/٥.



الوجهين النافذ في "شرح التمهيد" (٢٨١).

وإن نعت كثر<sup>(١)</sup> وقد تلت مفتقرا للذكرين أتبع

(خ ١)

\* قال س<sup>(١)</sup>: وأعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، فمسا لا يجوز فيه ذلك: أن تذكر رجلاً ليس بشيء عند الناس، ولا معروف بالتعظيم، ثم تعظمه كما تعظم النبوة، وذلك قولك: مررت بعباد الله الصالحين، فإن قلت: مررت بقوم الكرام الصالحين، ثم قلت: الشططيين في السخيل<sup>(٢)</sup>؛ جازاً؛ لأنه إذا وصفتهم صار بمنزلة من قد عُرف منه ذلك، وجزأ له أن يجمعهم كأهم قد علموا.

وقد يجوز أن تقول: مررت بقوم الكرام، إذا جعلت المحاطب كأه قد عرفهم، كما قال: مررت برجل زيدا، فنزله منزلة من قال لك: من هو؟ وإن لم تذكر به، فكذلك هذا، نزله هذه المنزلة، وإن لم يعرفهم<sup>(٣)</sup>.

\* قال كاتبه ابن هشام غفر الله تعالى له: ظهر لي بعد -والحمد لله- وجه صحة كلام أبي الحسن الأشعري<sup>(٤)</sup>، على ما نقل عنه الحضراوي<sup>(٥)</sup> في الحاشية -نراه<sup>(٦)</sup>- رحمهم الله تعالى أجمعين، وذلك أن العرب أجازت الربط بالمعنى في الصفة دون الفعل، فقالوا: مررت برجل عاقلة أنه لبيبة، و: عاقلي أبوه قطين، وفي الفعل يقولون: عثن أبوه

(١) ١٦٥/٢.

(٢) الحاشية في: ١٠٢.

(٣) كنا في المخطوطة، والنصوب: كثر.

(٤) الكتاب ٦٩/٢، ٧٠.

(٥) هو الشدة والحذب والقطع للنظر. ينظر: القاموس المحيط (م ح ل) ١٣٩٥/٢.

(٦) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٧) سيأتي قريباً.

(٨) لم أتبع على كلامه.

(٩) رمز تحتها بدائرة فارغة «»، ومنها عند كلام ابن عصفور الآتي إشارة إلى الربط بينهما، وكانا تكتباً متصليين.



فَظَنَّ هو، ولم يقولوا: غَفَلْتُ أَنَّهُ فُظِنْتُ؛ إلا "هي"، ولا قالوا أَعْيَا: غَلَّنَ أبوه فُظِنَ؛ إلا يذكر "هو"، فالخاسل: أنه إذا أَضْحَجَ المعنى ربطوا بالمعنى في الصفة دون الفعل، وإن لم يَضْحَجْ ربطوا في الفعل والوصف بالضمير، ومساكن الأَخْفَشِ مَبْنِيَّةٌ على ذلك.

فهذا حكم الصفتين المكررتين، وهو خاص بالتكرار، والنحاة أغفلوا تحقيق هذا، وأنت تسمع من كلام العرب الربط بالمعنى في الصفة المكررة، ولا تحده في الفعل المَبْنِيَّة.

ع: رأيت بعداً لابن عَصْفُورٍ كلاناً يَقْوِي ما قلته: قال في "شرح الأُتِيَّاتِ" (١) بعد أن أجاز في:

تَطُولُ مُعْنَى غَرْمُهَا (٢)

أن ترفع (٣) الغرم بـ"مطول"، وفي "معنى" ضميره، وقال: وارتباطه به معنى (٤) لا لفظاً؛ لأن الضمير فيه لثما عاد على ما أضيف إلى ضمير للتكلم (٥) صار كأنه قال: مُعْنَى غَرْمُهَا، ولا يرتفع "غَرْمُهَا" بـ"مُعْنَى"، وفي "تطول" ضمير الغرم، ويكون زِنْتُ بالمعنى لا باللفظ، لأن ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى لا لفظاً غير قياس، وإنما سمع في الثاني.

قال أبو الحسن في "الكبر" (٦): لا يجوز عندي في القياس: مررت برجلٍ قاما وقعدا أبواه؛ لأنَّ إذا سمعت هذا في اللوغر، نحو: برجلٍ حسنٍ أبواه جميلين، فلا يقاس عليه. انتهى.

(١) لم أقف عليه في مطبوعة "الفتح" في شرح أبيات الإيضاح"، ولعله مما قدد منه.

(٢) بعض بيت من الطويل، لَكُنْزُ غَرْمَةٍ، وهو بتمامه:

فَتَنَى كَيْفَ ذِي دِينَ فَوَلَّ غَرْمَهُ وَغَرْمَةُ مَطُولُ مُعْنَى غَرْمِهَا

غَرْم: قرأ عليه دين، وتطول: شُتُوْتُ به، ومُعْنَى: مأسور. ينظر: الديوان ١٤٣، والشعر والشعراء ٥٠١/١، والبصريات ٥٢٤/١، والإيضاح ٧٦/١، وشرح السهين ١٦٦/٢، والتذيل والتكميل ٧١/٧، وشقايد النوبة ١٠١٠/٣.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) لم أقف على كلامه، وينظر: التذيل والتكميل ٣٥/٤، ٣٦، وإرشاد الضرب ١١١٢/٣.



وأيضاً من<sup>(١)</sup> أحاز: برحلي عاقلة أئمة لبيبة، ومنع: برحلي لبيبة عاقلة أئمة، بإضمار  
الأم في "لبيبة"<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* إذا كان للاسم نعتون فله ثلاث حالات:

أحدها<sup>(٣)</sup>: أن لا يُقهرم إلا بمجموعها، وهي الحالة التي بدأ بها الناظم، ومثالها: أن  
يكون عندنا ثلاث<sup>(٤)</sup> نود: شاعر وكاتب لا فقيه، وشاعر فقيه لا كاتب، وشاعر كاتب  
فقيه، فإذا أحرنا عن الثالث، وأردنا أن نُحرره من الزهدين الآخرين ذكرنا الصفات الثلاث  
تابعة، وذلك لأنه لَمَّا كان معنى لا يتضح إلا بمجموع النعوت ونعوتها نُزلت كلها منزلة  
كلمة واحدة، فاستحقت إعراباً واحداً، وأن لا يُدألف بينها.

الحالة الثانية: أن يكون مفهوماً بنوعها، وذلك إذا لم يكن مقراً إلا زهداً واحداً،  
فهذا يتضح فيه التشكيل، فإن شاء أُلِّغ الجميع، وإن شاء قطع الجميع، وإن شاء أُلِّغ  
بعضاً وقطع بعضاً، إلا أنه إذا جمع بين القطع والإتياع وجب تقديم الإتياع وتأخير  
القطع.

الحالة الثالثة: أن يكون النعت<sup>(٥)</sup> يتوقف معرفته على بعض تلك النعوت دون  
بعض، كما إذا كان مقراً زهدان: أحدهما شاعر كاتب، والآخر كذلك وفقيه، وأردنا  
الثاني، فيجب علينا تقديم النعت الذي به التمييز، وأن نُلبِّيه، ويجوز فيما عداه ثلاثة  
أوجه.

وهذه الأنواع الثلاثة تُقهرم من كلام الناظم، أما الأول فمن قوله: «وإن نعتون»  
البيت، وأما الثاني فمن قوله: «واقطع أو اتبع» البيت، وأما الثالث فمن مجموع

(١) الكتاب ٥١/٢.

(٢) الحاشية في: ٣١/١.

(٣) كنا في المخطوطة، والوجه: [أحدها].

(٤) كنا في المخطوطة، والوجه: ثلاثة.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب: للنعوت.



البتين؛ لأن الذي لا يتميز إلا به هو الذي نصّ على جواز إتباعه وقطّعه والجمع فيه بين القطع والإتباع<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «كَلَرْتُ» يجوز به عن: تعددت.

فإن قيل: وهذا حكمُ التعت الواحد؛ أيضًا؛ فما وجه ذكر الكثرة أو التعدد؟

قلت: الكلام في مسألة يُتصوّر فيها جواز قطع وجوب إتباع وجواز الجمع بينهما، وذلك لا يتأتى في التعت الواحد.

فإن قلت: فما باله لم ينصّ على جواز القطع في التعت الواحد؟

قلت: يؤخذ بالقياس على ما ذكرنا.

فإن قلت: فهلّا ذكر القطع في الواحد، وأبعد القطع فيما فوقه بالقياس على ما ذكر في الواحد؟

قلت: قد ذكرت أنه أراد أن يتذكر مسألة ثلاث أوجه، فلو ذكر مسألة التعت الواحد لم يُغَيِّه ذلك عن ذكر مسألة التعت، بخلاف العكس، وأيضًا فالقطع مع تعدد التعت أكثر منه مع انفرادها، فكان تخصيص ما يجوز القطع فيه بكثرة الذكر أولى؛ من حيث إنّ الحكم فيه أقوى، وأيضًا فلو فرض تساوي الطريقتين، وأن هذه التي سلكها لا ترجّح لها؛ فالسؤال فاسد؛ لأنه يدور؛ إذ لو عكس لقبل ذلك، فعلى المعتز أن يبين وجه ترجيح هذه الطريق التي ذكرها.

وقوله: «أَلْبَيْتُ»: أي: وجوبًا، وفهم ذلك من الاختصار عليه<sup>(٢)</sup>.

واقطع أو اتبع إن يكن معنا بدونها أو بعضها اقطع مغلبًا

(١خ)

\* ع: من قطع التعت دون تكرار: «وَأَمْرًا، حَكَاةً أَلْحَظِي»<sup>(٣)</sup> في قراءة

(١) الحاشية في: ١٠٣.

(٢) الحاشية في: ١٠٣.

(٣) المسد ٤.



مَنْ نَصَّبَ<sup>(١)</sup>، وأما مَنْ رَفَعَ<sup>(٢)</sup> فهي صفة مُتَّبِعَةٌ لَا عَرَضٌ؛ لأنَّ العَرَضَ لَا يَصْحَقُ؛ لأنَّه لَيْسَ الْمَقْصُودُ الْإِعْجَازُ عَنْ أَمْرَاتِهِ بَأْخَا حَمَالَةَ الْخُطْبِ، بَلْ بَانَ فِي جِدْعِهَا حَيْلًا، بِدَلِيلِ الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى<sup>(٣)</sup>.

## (خ ٢)

\* قَوْلُهُ: «وَالْقَطْعُ أَوْ الْبَيْعُ» كَلَامٌ مَفْهُومٌ [مِنْ] «فَيْتِ الْأَوَّلِ» فَإِنَّ مَفْهُومَهُ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَوَقِّفٌ الْبَيَانُ عَلَيْهَا لَا يَجِبُ الْقَطْعُ.

وَيَجِبُ هَذَا<sup>(١)</sup> ثَلَاثَةً أَمْوَرًا: أَنْ يَبْعَ الْجَمِيعَ، أَوْ يَقْطَعَ، أَوْ يَبْعَ بَعْضًا وَيَقْطَعَ بَعْضًا<sup>(٢)</sup>.

\* النَعَثُ كَالْخَبَرِ وَالْحَالِ، فَكَمَا يَكُونَانِ مُتَعَدِّتَيْنِ كَذَلِكَ يَكُونُ النَعَثُ مُتَعَدِّدًا، وَكَمَا يَكُونُ تَعَدُّهُمَا بِالْعَطْفِ وَبِغَيْرِهِ، كَذَلِكَ يَكُونُ تَعَدُّهُ بِمَا.

فَمِثَالُ تَعَدُّهِ بِالْعَطْفِ: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سُدَّ وَجْهُهُمْ فِي الظُّلُمَاتِ﴾<sup>(١)</sup>، وَمِثَالُ تَعَدُّهِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ: ﴿وَقَرَأَ الْقُرْآنَ يُرْوَاهُ \* وَالْعَرَبُ لَنَجِدُهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَمِثَالُ الْأَوَّلِ فِي الْحَالِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشِيرُكَ بِبَحْنٍ مُصَوِّفًا يَكْمَلُونَ أَلْفًا وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾<sup>(٣)</sup> الْآيَةُ<sup>(٤)</sup>، وَمِثَالُ الثَّانِي فِيهِ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْرَانًا عَلَى شُرُومِ

(١) هي قراءة عاصم. ينظر: السبعة ٧٠٠، والإقناع ٨١٥/٢.

(٢) هي قراءة السبعة إلا عاصمًا. ينظر: السبعة ٧٠٠، والإقناع ٨١٥/٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٥) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: هنا.

(٧) الحاشية في: ١٠٣.

(٨) الأنعام ٣٩.

(٩) العروج ١٤، ١٥.

(١٠) آل عمران ٣٩، ونماها: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَشِيرُكَ بِبَحْنٍ مُصَوِّفًا يَكْمَلُونَ أَلْفًا وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا



تُنْقِصِينَ ﴿١١﴾.

ومثال الأول في البعث: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى \* الَّذِي عَلَّمَ الْقُرْآنَ \* وَالَّذِي خَلَقَ هَبْطًا وَنُفْثًا﴾ الآية<sup>(١٢)</sup>، ومثال الثاني: ﴿وَلَا تُشْفِعُ كُلُّ خَلْقٍ شَيْهٍ﴾ الآية<sup>(١٣)</sup>.

فإذا تعددت البعث؛ فتارة لا يكون معلوماً إلا بمجموعها، وتارة يكون معلوماً بدونها<sup>(١٤)</sup>، وتارة يكون معلوماً ببعض دون البعض، فالأول يجب فيه إتياع الجميع، والثاني يجوز فيه إتياع الجميع وقطع الجميع وإتياع بعض وقطع بعض، والثاني<sup>(١٥)</sup> يجب فيه إتياع ما تنوَّفت معرفته عليه، ويجوز فيما عداه الأوجه الثلاثة.

قال الله<sup>(١٦)</sup> ما معناه: تقول: مررت بزيد الفاضل الشاعر الكاتب، فيجوز فيه الأوجه الثلاثة، ولك أن تجمع في القطع بين الرقع والنصب، وتقول: مررت برجل فاضل شاعر كاتب، فيجب إتياع الأول؛ لأن النكرة غير غيبة عن التحصيل، ويجوز فيما عداه الأوجه الثلاثة، قال<sup>(١٧)</sup>:

وَمِنَ الْمَكْتُوبِينَ ﴿١٨﴾

(١) المحرر ٤٧.

(٢) الأعلى ١-٤، وقام الأعمدة: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ الْكُرْآنَ﴾.

(٣) القلم ١٠، وبعدها: ﴿هَكَذَا نُفِثَ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِقُرْبَانِهِمْ فَلَمَّا ظَنُّوا أَنَّهُمْ مَنَّاعٌ لَّيْسَ لَهُمْ شَيْءٌ مِّنْهُ فَكَذَّبُوهُ فَذُوقُوا صَذْقَ الْيَوْمِ الْبَاسِ﴾.

(٤) قوله: «وتارة يكون معلوماً بدونها» مكرر في المحظوظة.

(٥) كلنا في المحظوظة، ولصواب: والثالث.

(٦) شرح الألفية ٣٥٥.

(٧) هو أمية بن أبي عائذ الحذلي.



وَنَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِي وَشَعْنًا<sup>(١)</sup>

فَاتَّبَعَ الْأَوَّلَ، وَقَطَعَ الثَّانِي.

وقال<sup>(٢)</sup> في قوله: «أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ»: أي: وَإِنْ يَكُنْ مَعْنَى<sup>(٣)</sup> يَعْضُهَا أَقْطَعُ مَا سِوَاهُ. هَذَا نَصُّهُ<sup>(٤)</sup>.

وَارْفَعَ أَوْ انْصَبَ إِنْ قَطَعْتَ مَضْمَرًا مَبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا  
(خ ١)

\* قالوا: الْحَمْدُ لَهُ أَهْلُ الْحَمْدِ، قَالَ س<sup>(٥)</sup>: وَمَعْنَاهُ بَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَسَأَلْنَا عَنْهَا يُوسُفَ، فَرَفَعَ أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ.

وَمِنَهُ فِي الذِّمِّ: قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

وَكُنْ قَدِيمَ أَطْلَعُوا أَنْزَ سَيِّدِهِمْ إِلَّا قَرِيشًا أَطَاعَتْ أَنْزَ عَاوِيَهَا  
أَطَاعَتُونَ وَلَكِنَّا يُحْطِئُونَ أَخَذُوا وَفَقَالُوا: لِمَنْ دَرَّ غُلْفُهَا<sup>(٧)</sup>

(١) بعض البيت من التشاوب، وهو ينماحه:

وَنَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِي وَشَعْنًا غَرَضِيغٍ مِثْلَ الشَّعْنَانِي

غَطَّلِي: حَوَالِي مِنَ الْخَلِيقِ، وَشَعْنًا: مَقْرُونَاتِ الرُّؤُوسِ. ينظر: الكتاب ٣٩٩/١، ٦٦/٢، وديوان الخليلين ١٨٤/٢، وللخصص ٨٩/٥، وشرح التسهيل ٣١٨/٣، والمقاصد النحوية ١٥٥٦/٤، وحرزاة، الأدب ٤٢٦/٢.

(٢) شرح الألفية ٣٥٥.

(٣) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي مَقِ الْأَثْفَةِ وَشَرَحَ ابْنُ النَّاطِمِ: شُعْبَتٌ.

(٤) الحاشية في: ١٠٣.

(٥) الكتاب ٦٣/٢.

(٦) هُوَ مَالِكُ بْنُ عَدِيَّاتٍ الْقُكْلِيُّ.

(٧) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: كَمُورًا.

(٨) يَبْدَأُ مِنَ الْبَسِيطِ، تَقَدَّمَ أَوْفَعًا فِي بَابِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ. وَلَكِنَّا يُضْعِفُونَ: إِذَا سَارُوا لَمْ يَنْبَغِهِمْ حَلِيفٌ. ينظر: بحار القرآن ١٧٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٤/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السكواي ٣٨/٢، والإيضاح ٣٨٤/٢، وحرزاة الأدب ٤٢/٥.



قال س<sup>(١)</sup>: وإن شئت قطعت قانتدات، وإن شئت أثبتت، قال الأشعري في الابتداء:

نَفْسِي فِئَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْذَى التَّوَّاجِدَ نَوْمٌ بِأَمِيرٍ ذَكَرَ  
الْحَائِضُ الْفَقْرَ وَالْمَيُّومُ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُشْتَقَى بِهِ الْمَطَرُ<sup>(٢)</sup>  
وقال<sup>(٣)</sup> أيضاً: وزعم يونس أن القطع والابتداء في التوغم خطأ.

ومن القطع: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَالْمُؤْمِنَاتُ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ يَهْتَدِيهِنَّ إِذَا عَاهَدُوا وَالضَّعِيفِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

س<sup>(٦)</sup>: وأما يونس فيقول: مررت به المسكين، على قوله: مررت به مسكيناً، وهذا لا يجوز، ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا، كأنك قلت: لقيت للمسكين، ودل عليه: مررت<sup>(٧)</sup>.

\* ش<sup>(٨)</sup>: زعم س والحليل<sup>(٩)</sup> أنك تقول: مررت به للمسكين، على البدل لا على الصفة؛ لأن المضمر لا يوصف.

(١) الكتاب ٦٢/٢.

(٢) بيتان من البيضا، التواجد: أقصى الأرض، وباسم: شديد، وذكر: ليس فيه إلا الجِدُّ والعمل، والفقر: لواء الكثير، والميمون طائره: يُقَالُ بِهِ. ينظر: الديوان ١٤٧، ١٤٨، والأغانى ٤٢٩/٨، ٤٤١/١١، وشرح أبيات سيويه لابن السرياني ٣٢٧/١، ولسان العرب (ج ٨ ر) ١٣٨/٤، والتذييل والتكميل ٣١٤/٣.

(٣) الكتاب ٧٧/٢.

(٤) النساء ١٦٢.

(٥) البقرة ١٧٧.

(٦) الكتاب ٧٦/٢.

(٧) الحاشية ٢٣/٢.

(٨) حواشي للتفصيل ١٤٩، ١٥٠.

(٩) الكتاب ٧٥/٢.



قال م: قال الخليل: وإن شئت رفعت "المسكين" و"البائس"<sup>(١)</sup> من وجهين:

أحدهما: أن يكون على تقدير السؤال، كأنه قيل: من هو؟

والثاني: أن يكون على تقدير: المسكين مررت به، ودل عليه قوله: مررت به.

فالخاصل: أن في "المسكين" ثلاثة أوجه.

فإن قلت: مررت بي للمسكين؟ فلا يجوز فيه الجواز لأن البدل هنا لا يجوز، نص عليه س<sup>(٢)</sup>.

(خ)

\* المغزى:

فُؤُونُكُمْ خُفَضَ الْحَيَاةِ فَرَأَيْنَا نَصَبْنَا النَّمْلَةَ بِالْفَلَاحِ عَلَى الْفُطْحِ  
فُلَيْتَ فَيَلَامًا بِأَعْرَاقِي خَلَقْتَنِي بِحَيْثُ -وَلَمْ يَفْعَلْ فَك- مِنْ الْخُلْعِ<sup>(١)</sup>  
أى: لست فلامًا خَلَقْتَنِي مِنَ الْعَرَاقِ عَمِلَنْ مِنَ الْخُلْعِ أى: مِنَ اللَّحْمِ الَّذِي يَتَّخِذُهُ  
الْمَسَاكِينُ فِي مَزَلِوَدِهِمْ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَفْعَلْ مَا فَعَلَنْ مِنْ خُلْعِي مِنَ الْعَرَاقِ<sup>(٣)</sup>.

وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

(١) في قول الشاعر:

فلا تُلْنَهُ إِنْ بَدَأَ الْبَاسُ

وهو بيت من مشطور الرجز، لم أنف له عى نسبة. ينظر: الكتاب ٧٥٠/٢، ومر صاعقة الإعراب ٦٨٩/٢، وشرح جبل طرجاجي ١٢/٢، والتذيل والتكميل ٦٦٨/٢، ومعنى اللبيب ٥٩٣.

(٢) الكتاب ٧٦/٢.

(٣) الحاشية في: ٢٣/١.

(٤) بيان من الطويل. خفض الحياة: لأنها، وأعراف: من العراق، وخَلَقْتَنِي: أخرجتني. الشاهد: ما في البيت من الإلفاظ بذكر خفض والنصب على القطع. ينظر: سقط الزند ٢٤٠، وشرحه ١٣٦٥/٣.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة ٦١٣/١، وتذوق اللغة ١١٤/١.

(٦) الحاشية في: ١٠٣.



(خ ١)

\* قوله: «وما من المنعوت غفيل يجوز حذفه»: ﴿أَيَّ أَعْمَلُ سَتَيْعَتِي﴾<sup>(١)</sup>،  
﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَتُ الْكَرْبِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَيَنْهَهُمْ ظَالِمٌ لِيَفْسِدُوا وَهُمْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَهُمْهُمْ سَائِقُ  
وَالْخَوْرَتِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأَعْمَلُوا صَدِيقًا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿فَلْيَسْكُرُوا أَفِيلاً وَلَيْسْكُرُوا كَيْفَا﴾<sup>(٥)</sup>.

وإن لم يعلم لم يحذف، نحو: رأيت متحرِّكًا، قال في "شرح الغنَّة"<sup>(٦)</sup>: إلا أن  
يقصد الإيهام.

وتردُّ على النظم: أن التعت إذا كان جملة لا يُقام مقام المنعوت وإن عليم؛ إلا أن  
يكون بعضًا لمذكور قبله مسبوق بنفي محروِّر، "من"، نحو: ﴿وَنَائِبًا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ﴾<sup>(٧)</sup>، وقول  
الشاعر<sup>(٨)</sup>:

وَمَا مِنْهُمْ إِلَّا شَوْلٌ وَتَقَعْلٌ<sup>(٩)</sup>

وقوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) صبا ١١.

(٢) الصلغات ٤٨، وص ٥٢.

(٣) فاطر ٣٢.

(٤) المؤمنون ٥٦، صبا ١١.

(٥) التوبة ٨٢.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ١٣/٢.

(٧) الصلغات ١٦٤.

(٨) لم ألق على سمعته.

(٩) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

...

لهم في سبيل الكرمات تناصر

ينظر: شرح عمدة الحفاظ ١٣/٢.

(١٠) هو نهم بن أبي من مقبل العجلاني.



وَمَا الشُّعْرُ إِلَّا تَارَاتِي قُبَيْتُهُمَا أَمُوتُ وَأُحْيَى أَتَنْفِي الْعَيْشَ أَخَذَحُ<sup>(١)</sup>  
أو "ي"، نحو:

لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا ثُمَّ يَتِمُّ

يُقَضِّلُهَا فِي حَسْبٍ وَمِيسَمٍ<sup>(٢)</sup>

أي: وما منهم أحد، فمنهما تارة أموت فيها وتارة أخرى أُنْفِي فيها، و: ما في قومها  
أحد يُقَضِّلُهَا.

وفي غير ذلك قبيل، نحو:

وَلَقَدْ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبَةٍ<sup>(٣)</sup>

أي: ليل لي نام فيه، وقوله<sup>(٤)</sup>:

جَاءَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أُنْثَى الْبَشَرِ<sup>(٥)</sup>

أي: وحلي كان، وقول بعضهم<sup>(٦)</sup>: وَلَقَدْ مَا هِيَ بِنَعْمِ الْوَلَدِ، وقول آخر<sup>(٧)</sup>:

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٣٨، والكتاب ٣٤٦/٢، والحيوان ٢١/٣، والبصريات ٨٣٩/٢، وإحكام ٥٣٠/٩، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣، والتذيل والكمال ٩٨/١٠، وخزانة الأدب ٥٥/٥.

(٢) بيتان من مشطور الرجز، لأي الأسود الحِثَّاني. يَتِمُّ: لغة في: تَأْتِمُّ، ومِيسَمٌ: جمال. ينظر: الكتاب ٣٤٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/١، والألفاظ ١٤٩، والخصائص ٣٧٢/٢، والاقطاب ٦٢/٣، وللمقاصد النحوية ١٥٦٢/٤، وخزانة الأدب ٦٦/٥.

(٣) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: البصريات ٩٠٨/٢، والخصائص ٣٦٨/٢، وإحكام ٥٢٤/١٠، وأمثالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، والإنصاف ٩٢/١، وشرح جن الرجاجي ٢٢٠/١، وللمقاصد النحوية ١٥٠٤/٤.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز، تقدّم في باب "كان" وأعيانها.

(٦) هو أعرابي قال: لَقَدْ بُشِّرَ بِنَسَبٍ، رواه الفراء. ينظر: أمثالي ابن الشجري ٤٠٥/٢.

(٧) هو الكنتيت بن زيد الأسدي.



لَكُمْ مَشْجَدًا اللَّهُ الْمَرْزُوقَانِ وَالْحَصْنَى  
لَكُمْ قِصَّةٌ مِنْ بَنِي آلِ نَرْيَ وَأَقْتَرُ<sup>(١)</sup>  
أي: من بين إنسان آل نَرْيَ وَأَقْتَرُ<sup>(٢)</sup>.

\* قال بعض النحاة: إن حذف العت<sup>(٣)</sup> على خمسة أقسام<sup>(٤)</sup>:

ممنوع: نحو: رأيت سريفاً، ولقيت خفيفاً؛ لعدم الاختصاص بنوع واحد.

وجازاً قوياً، نحو: ركبت صاهلاً، وأكلت طيباً؛ لاختصاص العامل بنوع من  
الأسماء، وهي: الصفة مختصة بذلك النوع، وغوؤه: أقيمت طويلاً، وسرت سريفاً؛ لأن  
الفعل يدل على المصدر والزمان، ومنها: ﴿وَمِنْ دُرِّيَّتِهِمَا مَحْشِيٌّ وَكُلَايِمٌ لَيْفِيذٌ﴾<sup>(٥)</sup>؛  
لدلالة "الدُرِّيَّة" على الموصوف بالصفة.

وقيح الذكر؛ لكونه حشواً، وذلك كقولك: أكرم العالم، لو: الشيخ، وارث<sup>(٦)</sup> /  
بالضعف؛ لتعلق الأحكام بالصفة، واعتقادها<sup>(٧)</sup> عيه، ومنه: مؤمن حرم من كافر، و:  
غري أخفى من قيم، و: المؤمن لا يفعل كذا، و: لعنة الله على الظالمين، و: «الكافر  
يأكل في سبعة أمعاء»<sup>(٨)</sup>، وقولهم في الشعر:

(١) بيت من الطويل، مسجد الله: البيت الحرام بمكة، ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
بمدينة، والحصى والقيص: العدد الكثير من الناس، وآثرى: كثر ماله، وأقتر: انقصر. ينظر: الديوان  
١٥٥، وإصلاح للطل ٢٧٩، والشعاني الكبير ٥٢٧/١، والحكم ٣٢٨/٦، والإنصاف ٥٩٢/٢،  
وشرائر الشعر ١٧٢، وشرح السهيل ١٩/٣، وللقاصد النحوية ١٥٧٣/٤.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحفة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: للعت.

(٤) مقصد منها هنا القسم الثاني، وهو في حواشي المشوئين للقول منها: نعتٌ يقع حذف  
منونه، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقيت ضاحكاً، ورأيت صاهلاً، وإنما جاز لاختصاص  
الصفة بنوع واحد.

(٥) الصانعات ١١٣.

(٦) مكررة في المخطوطة.

(٧) كذا في المخطوطة، وهي في حواشي التفصيل؛ واعتمادها.

(٨) بعض حديث أخرجه البخاري ٥٢٩٣ ومسلم ٢٠٦٠ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.



وَأَيْضَنْ كَالْمِخْرَاقِ<sup>(١)</sup>

وَأَمَزَ عِطِيَّ<sup>(٢)</sup>

ع: ...<sup>(٣)</sup> ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿وَلَمَّيْدُ مُؤْمِنٌ حَزِيءٌ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾<sup>(٦)</sup>

ونعت لا يجوز ذكر موصوله، ك: ذائغ، وأنطح، وأزرق، وأخرج، للمكان، وأشود، للحبة، وأفهم، للقيء، وأشهب، لطائر؛ ألا تراهم لا يصرفونها؛ لأنها صفات، ويقولون في مؤنتها: ففلا؟ ولكنهم لا يجرونها بحرى الصفات. من \* حواشي<sup>(٧)</sup> الشاؤون<sup>(٨)</sup>.  
\* قال سعيد بن جبنة: كان ابن عباس يقرأ<sup>(٩)</sup>: ﴿مَلِكٌ يَلْخُذُ كُلَّ سَيِّئَةٍ صَالِحَةٍ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو بتمامه:

وأيض كالمخراق بليت حده وفقته في الشاق والقصرات

المخراق: حبة قصيرة ذات من طويل، وليت: اختبرت، وحده: نفاذه، وهبة: سرعة مغيبه، والقصرات: أصول الأعناق. ينظر: الديوان ٨٢، وتقليب اللغة ١٥/٧.

(٢) ورد هذا في أبيات، منها: قول ربيعة بن مضرٍم الضبي من الطويل:

وامز عطي كائ مناله شهاب عطى شعثه فنلها

عطى: رمح منسوب إلى الحظ، وهو موضع، وشعثه: أغصنه. ينظر: للقطليات ٣٧٦، ولأسمعيات ٢٢٤، وللقاصد لشجوة ١١٨٣/٣.

(٣) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في المخطوطة.

(٤) غافر ٢٨.

(٥) البقرة ٢٢١.

(٦) المؤمنون ٢٨، والقصاص ٢١، ٢٥، والتحریم ١١.

(٧) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٨) حواشي لتفصيل ٣٩٦-٣٩٨. وينظر: نتائج الفكر ١٦٤-١٦٦.

(٩) الحاشية في: ٢٣/ مع ٢٢/ب.

(١٠) ينظر: النشر ١٤/١. والقراءة أعرجها البعاري ٣٤٠١، ٤٧٢٥، ٤٧٢٧، ٤٧٢٨. ومسلم ٢٣٨٠.

(١١) الكهف ٧٩.



ع: قراءته غيره فيها حذف العت.

ومن حذف للمنعوت:

أَنَا أَنَّى حَالًا<sup>(١)</sup>

حَالًا لَا بِنَ عُنْز<sup>(٢)</sup>، ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾<sup>(٣)</sup>، أي: قولًا حسنًا.

وقال تعالى: ﴿فَسَتَلْبِثُ بِهِمْ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: مسؤولًا عنهم، فـ"خَيْرٌ" صفة للمنعوت المخلوف، هذا الأحسن؛ لأنك إن جعلت "خَيْرٌ" حالًا من الفاعل؛ فالخَيْرُ يُسْتَأَلُّ لَا يُنْشَأُ، أو من المفعول؛ فاللستولُ عنه خَيْرٌ أيضًا، فليس للحال كِبَرٌ فالدَّوْءُ. فإن قلت: تكون حالًا مؤكِّدًا.

فإن غير ذلك أَوْلَى. من "الحكمة"<sup>(٥)</sup>.

ع: كأنَّ أَبَا عَلِيٍّ رَأَى الْحَمَلَ عَلَى غَيْرِ التَّكْيِيدِ أَوَّلَى، وَأَيْضًا...<sup>(٦)</sup> من تسلط الفعل<sup>(٧)</sup> على "الخبر" أنه محلُّ الفتوى، كقوله: ﴿فَسَتَلْبِثُ بِهِمْ خَيْرٌ﴾<sup>(٨)</sup>.

\* [«وفي العت يقل»]: ع: بخلاف حذف للمنعوت؛ لأن تابعته تدلُّ على

(١) بعض بيت من الوافر، لشعيب بن ذئيل الزُرْعَوِي، وهو يتعامله:

أَنَا لِمَنْ خَلَا وَمَالًا لِقَاتِيَا مَنِ أَضْعَ الْعِصَامَةِ تَعْرِفُونِي

ينظر: الكتاب ٢٠٧/٣، وجهرة اللغة ٤٩٥/١، وإخليات ٢١٧، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٧/٣، ومغني اللبيب ٢١٢، ٨١٧، والمقاصد النحوية ١٨٣١/٤، وعزلة الأدب ٢٥٥/١.

(٢) هو عيسى بن عمر، وأيه أن "حَالًا" في البيت فعل ماضٍ سُمِّيَ به فلم ينصرف. ينظر: شرح كتاب سيوبه للسرياني ٢٠٥/١١، وعمل النحو ٤٦٧، وشرح جمل الزحاحي ٢٠٦/٢.

(٣) البقرة ٨٣، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ١٦٣، والإقناع ٥٩٩/٢.

(٤) الفرقان ٥٩.

(٥) ٢١٤، ٢١٥.

(٦) موضع النقط مقدار كلمتين انطمتا في المخطوطة.

(٧) انطمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) النحل ٤٣، وأنباء ٧.

(٩) الحاشية في: ٢٣/.



مكانه، وأما العت فلا تدل عليه قرينة مقابلة، فلذلك قل<sup>(١)</sup>.

\* كَتَبَ الشُّلُوبَيْنِ<sup>(٢)</sup>: قال سر<sup>(٣)</sup> في قولهم: سِرَّ عليه ليل: يريدون: سِرَّ عليه ليل طويلاً<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* لا يُحذف المفعول إلا بثلاثة شروط<sup>(٥)</sup>:

أحدها: كونه مدلولاً عليه، وذلك يكون إما باحتصاص العت به نحو: رأيت كاتباً، وأكرمت حاسباً، وصمعت صاهلاً، وزكيت ناهلاً، لو تقدم ذكره، نحو: ألا ماء ولو بارداً، أو تقدم ما يُغني عنه، نحو: ﴿وَأَنَّا لَهُ الْخَبِيرُ﴾ \* أَلَيْسَ أَقَمَلُ سَيِّئَةٍ<sup>(٦)</sup>، أي: دروغاً صاهلاً، أو تأخره، نحو: ﴿قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾، أي: طعنوا محرمات، بدليل: ﴿عَلَى طَائِعِهِ يَطْعَمُهُ﴾<sup>(٧)</sup>، أو كليهما، نحو: ﴿فَبِهِمْ قَصِيرَةٌ﴾<sup>(٨)</sup>، أي: حوز قاصرات، ولو قلت: عندي قاصرات لم يَجُزْ، ولكن تقدم ضم الجنة وقد استقر في الأدهان أن فيها الحوز - وتأخر ذكر "الطرف" أفاداً بيان المراد.

ومن الأول: ﴿وَأَتَمَّمُوا صَدَقَاتِهِمْ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾<sup>(١٠)</sup>، إذا قيل بأن ذلك نعت مصدر محذوف.

(١) الحاشية في: ٢٣/.

(٢) حواشي النقص ٣٩٤، ٣٩٨.

(٣) الكتاب ١/٢٢٦، ٢٢٧.

(٤) الحاشية في: ٢٣/.

(٥) لم يذكر إلا شرطان، وسأني تنبيه على ما في هذه الحاشية في أمثالها.

(٦) سبأ ١٠، ١١.

(٧) الأنعام ١٤٥.

(٨) الرحمن ٥٦، وقامها: ﴿فَبِهِمْ قَصِيرَةٌ﴾، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾.

(٩) المؤمنون ٥١، وسبأ ١١.

(١٠) التوبة ٨٢، وقامها: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾.



ومنى قلبه واحداً مما ذكرنا لم يحز، فأما قوله<sup>(١)</sup>:

وَقَضَرَى شَيْخَ الْأُنْثَا

البيت<sup>(٢)</sup> فضروراً؛ لأن شَيْخَ الْأُنْثَا كما بُعِت به بقَرُ الوحش كذلك بُعِت به الفرس والغزال، ولراد هنا: وَقَضَرَى ثَوْبَ شَيْخِ الْأُنْثَاء.

وذلك من قِبَل أنه أراد: وَقَضَرَى ثَوْبَ شَيْخِ الْأُنْثَاء، و"شَيْخُ الْأُنْثَاء" لا يختصُ بقر الوحش، بل يكون للفرس والغزال أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وهذا عندى نظيرُ قوله<sup>(٤)</sup>:

تَغْلَمَا لُضَى نَحِيَّةً فِي مُنْطَى الْقَوْمِ عَوَّزٌ<sup>(٥)</sup>

في باب حذف المضاف.

(١) هو أبو ذؤاد الإبادي، وقيل: عقبة بن سابق الهزلي.

(٢) بعض بيت من الفرج، سيشرح ابن هشام لفظه في الحاشية التالية، وهو تمامه:

وَقَضَرَى شَيْخَ الْأُنْثَا      سَاحٍ مِنَ الْقُشْبِ

ينظر: ديوان أبي ذؤاد ٢٨٨، والأصمعيات ٤١، وأدب الكاتب ١١٧، وللمعاني الكبير ١٤٢/١، ٦٩٥/٢، والحيوان ٢٣٢/١، ١١٨/٥، وقطب اللغة ٧٦/٥، ٢٨٠/٨، ٢٨٧/١٠، والمصباح (ش ع ب) ١٥٦/١، (ن ب ح) ٤٠٩/١، والانتصاب ١١٤/٣، وشرائر الشعر ١٧٠، ورتشاف الضرب ١٩٣٨/٤.

(٣) من قوله: «وذلك من قِبَل» إلى ههنا ملحق في حاشية للمخطوطة، ولعله إعادة صياغة للعبارة لتتقنة.

(٤) هو ذو الرمة.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو تمامه:

عَشِيَّةً مَرَّ الْخَارِثُونَ بَعْدَمَا      قَضَى نَحِيَّةً فِي مُنْطَى الْقَوْمِ عَوَّزٌ

قضى نَحِيَّةً: مات، وعَوَّزٌ: يريد: يزيد بن عَوَّز. ينظر: الديوان ٦٤٧/٢، وبجواز القرآن ١٣٦/٢، والزاهر ٣٥٧/١، وكتب الشعر ٣٥٠/٢، والمحكم ٣٠٩/٤، وشرح جمل الزحاجي ٥٧٩/٢، ورتشاف الضرب ١٨٣٦/٤، وعرة الأدب ٣٧١/٤.



الثاني: أن يكون النعت إما اسمًا مفرّدًا أو غير مفرّد، والمسألة<sup>(١)</sup> واحدة من أربع -البحر المسألة من "شرح الجمل"<sup>(٢)</sup>:-

أصحها: أن يكون النعوت تمييز "يُثَمُّ" و"يُثَنُّ"، نحو: نعم الرجل يقوم زيد، أي: رجلًا يقوم<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: الثانية، وهي كون النعت غير مفرّد، وذلك الجملة والظرف والمجرور.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢١٩/١-٢٢١، ٥٨٨/٢-٥٩٠. وقوله: «لتحصر المسألة من "شرح الجمل" ملحق في حاشية للمعطوفة، قلعله لم يتأتّ لابن هشام حينئذٍ تحرُّر هذه المسألة.

وقد عرض لها ابن عصفور في الموضوعين لمشار إليهما من شرح الجمل:

ففي للموضع الأول سوغوه في لقرب ٣٠٤، ٣٠٥- قسمها إلى ما كانت الصفة فيه اسمًا أو ما في تقديره، فإن كانت اسمًا لم تقم مقام الموصوف إلا بشرط تعلُّم ذكره، أو كون الصفة خاصةً بجنس الموصوف، أو مستعملة استعمال الأسماء، وإن كانت في تقدير الاسم لم تقم مقامه إلا إن كانت مع "يُنَّ" أو صفةً لتمييز "يُثَمُّ"، وما عدا النوعين ضرورة.

وفي للموضع الثاني جعل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقدمه ضرورة في ثلاثة مواضع: الأول: صفة "أَيُّ" اللنادي، والثاني: الصفة غير الحقيقية، وهي الجملة والظرف والمجرور، وهو مع حذف الموصوف المرفوع مقيس، ومع غير المرفوع غير مقيس، واستثنى من الضرورة وقوع الصفة مع "يُنَّ"، أو صفةً لتمييز "يُثَمُّ". والثالث: أن تكون الصفة غير مختصة بجنس الموصوف، أو مستعملة استعمال الأسماء، أو لم يتقدم ذكر للموصوف.

وما تقدم يعلم أن الأقرب أن يقال في هذه الحاشية: إن حذف النعوت يكون على نوعين: حذفه وإقامة الصفة للقرعة مقام، وحذفه وإقامة الصفة غير للقرعة مقام، فالأول شرطه أن يكون متلوًّا عليه بوحدة من الصور التي ذكرها ابن هشام في أول الحاشية، والثاني شرطه أن يكون واحدًا من المسائل الأربع التي سبق ذكرها هنا، وإن كانت الأولى منها هي الرابعة، لكن ابن عصفور يقتصر المخذوف تمييزًا منصوبًا، وابن مالك يقتصره مخصصًا مرفوعًا.

(٣) كذا في لمعطوفة، ولعل الصواب ما عند ابن عصفور: نعم الرجل يقوم، يريد: رجلًا يقوم. وقد خالفه الفارسي وابن مالك؛ فقدّرا المخذوف مخصصًا مرفوعًا، أي: نعم الرجل رجلًا يقوم. ينظر: (المصريات) ٨٣٨/٢-٨٤٢، وشرح السهيل ١٩/٣.



- الثانية: أن يكون النعوت بعض ما تقدّم من مجرور بـ "مِنْ"، نحو: مَنَّا طَفَنٌ<sup>(١)</sup>.
- الثالثة: أن يكون بعض ما تقدّم من مجرور بـ "فِي"، نحو: ما فيهم يفعل الخير إلا زيداً، أي: ما فيهم أحد يفعل الخير، قاله ابن مالك<sup>(٢)</sup>، وأنشد عليه:
- لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا  
البيت<sup>(٣)</sup>، وهذا يخله [ابن]<sup>(٤)</sup> عُصْلُور<sup>(٥)</sup> ضرورة.
- الرابعة: أن يكون للنعوت مخصوصاً في باب "يَقُمُ" و"يُسَنُّ"، قاله ابن مالك<sup>(٦)</sup>، وجعل منه قوله<sup>(٧)</sup>:
- لَيْسَ الْمَرْءُ قَدْ مَلِئَ زَيْنَاً  
وَبَاقِي أَنْ يُرَاعِيَ مَا يُرَاعَى<sup>(٨)</sup>  
وقوله<sup>(٩)</sup>:

يُسَنُّ عَقَامُ الشَّيْخِ: أَتُرْسُ أَتُرْسُ<sup>(١٠)</sup>

إلا أنه لم يذكر هذه المسألة إلا في باب "يَقُمُ" و"يُسَنُّ"، ونعته فيها: وقد تحذف، يعني: للمخصوص، وتخلّفه صفته إما أو فعلاً. انتهى.

(١) بعض قول للعرب، وهو جناسه: مَنَّا طَفَنٌ وَمَنَّا قَامَ. والمرد: مَنَّا إنساناً أو رجلاً أو فريقاً طَفَنٌ، أو: بعضنا طَفَنٌ، أي: زَعَلٌ، وَمَنَّا إنساناً أو رجلاً أو فريقاً قَامَ. ينظر: شرح كتاب سيويه للسرياني ١٧٨/٢، وخرخر الشعر ١٧٢، ومعنى اليب ٥١٥، ٦٧٠.

(٢) شرح التسهيل ٣٢٣/٣.

(٣) بعض بيت من مشطور الرجز، لأبي الأسود الجدياني، تقدّم جنسه قريباً.

(٤) ما بين للعقوفين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضيه.

(٥) شرح جن الزحاجي ٢١٩/١، ٥٨٩/٢، وخرائر الشعر ١٧٠.

(٦) شرح التسهيل ١٩/٣.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بيت من الوافر، تقدّم في باب "نعم" و"يس".

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيت من الوافر، تقدّم في باب "نعم" و"يس".



فَقَبَّعَهَا بِالْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، فَيَحْرُجُ الظَّرْفَ وَالْمَحْرُورَ<sup>(١)</sup>.

\* قَوْلُهُ:

وَقُضِرَى

الْبَيْتُ<sup>(٢)</sup> لِأَيِّ<sup>(٣)</sup> ذُوَادٍ<sup>(٤)</sup>، وَالْقُضِرَى وَالْقُضِرَى: الْمَطْلَعُ الَّتِي لَيْلِي الشَّاكِلَةُ، وَهِيَ الْوَاحِدَةُ فِي أَسْفَلِ الْأَضْلَاعِ<sup>(٥)</sup>.

وَالشَّنَجُ: الْمَنْقُضُ الْجِلْدُ وَالْأَنْسَاءُ<sup>(٦)</sup>، وَفَرَسٌ شَنَجٌ الشَّاءُ: مَدَحٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ حَيْتَلُو لَا تَسْتَرْعِي رَجُلَاهُ<sup>(٧)</sup>.

وَتَبَّحَ الْكَلْبُ وَالظَّيْءُ، وَعَلَى هَذَا أَنْشَدَهُ الْجَوْهَرِيُّ<sup>(٨)</sup>، أَعْنِي: عَلَى تَبَّاحِ الظَّيْءِ.

وَالشُّعْبُ: بِضَمِّ الشَّيْنِ لِلْمُعْجَمَةِ، وَبِالْعَيْنِ لِلْمَهْمَةِ، وَبِالْيَاءِ ثَانِيَةِ الْحُرُوفِ.

وَمُرُوى: "تَبَّاحٌ" بِالْجَمْعِ، وَهُوَ الشَّدِيدُ الصَّوْتِ<sup>(٩)</sup>، قَالَ<sup>(١٠)</sup>:

بِأَسْنَاهُ تَبَّاجِينَ شُنَجِ الشُّوَاعِدِ<sup>(١١)</sup>

وَالْأَشْعَبُ: الَّذِي بَيْنَ قَرْنَيْهِ بَعِيدٌ جَدًّا، يُقَالُ: تَبَّحَ أَشْعَبُ بَيْنَ الشُّعْبِ، وَعَلَى

(١) الحاشية في: ١٠٤.

(٢) تَقْلَمُ فِي الْحَاشِيَةِ سَابِقَةً.

(٣) هُوَ جَارِيَةٌ مِنَ الْجَحَاحِ، وَقِيلَ: حَنْظَلَةٌ مِنَ الشَّرْقِيِّ، الْإِبَادِيُّ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، وَمُصَافٍ لِلْحَيْلِ. يَنْظُرُ: الشَّعْرَ وَالشَّعْرَاءَ ٢٣١/١، وَالْأَخَانِي ٥١٨/١٦.

(٤) وَقِيلَ: لَعْقِيَّةٌ مِنَ سَابِقِ الْفَرَزَانِ.

(٥) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ (ق ص ر) ٧٩٣/٢.

(٦) جَمْعُ الشَّاءِ، وَهُوَ عَرَقٌ مِنَ التَّوْبِكِ إِلَى الْكَعْبِ. يَنْظُرُ: الْقَدَمُوسُ الْخَفِيطُ (ن م ي) ١٧٥٣/٢.

(٧) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ (ق ن ج) ٣٢٥/١، ٣٢٦.

(٨) الصَّحَاحُ (ن ب ح) ٤٠٨/١، ٤٠٩.

(٩) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ (ن ب ح) ٣٤٢/١.

(١٠) لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نَسَبَةٍ.

(١١) شَطْرُ بَيْتٍ مِنَ الطُّوِيلِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى ثَمَنِهِ. يَنْظُرُ: دِيْوَانُ الْأَدَبِ ٣٢٦/١، وَالصَّحَاحُ (ن ب ج) ٣٤٢/١.



هذا أنشده البخاري<sup>(١)</sup> أيضاً، فهو تيسر لا نور<sup>(٢)</sup>.

\* من حذف الموصوف: ﴿جَمَلَهُ دَكَّاءُ﴾<sup>(٣)</sup>، في "الحجة"<sup>(٤)</sup>؛ مثل دَكَّاء، فحذف للمضاف، يقال: ناقه دَكَّاء، أي: لا سنام له<sup>(٥)</sup>، ولا يد من تقدير الحذف؛ لأن الجبل مذكر، و"دَكَّاء" مؤنث.

ع: فيه حذف مضاف وموصوف، وهذه الصفة خاصة بالشوق؛ والا لم يجز. انتهى.

ويمكن أن يكون حالاً.

ع: مثل: يَدَبُ الجارية فَمَرًا<sup>(٦)</sup>.

وأما من قرأ: ﴿تَصَدَّقْ﴾<sup>(٧)</sup> فيتقدير مضاف، أي: ذا ذك، أو "مغل" بمعنى: خلق وعبد، فكانه قيل: ذك دَكَّاء، فهذا حق على المعنى.

ع: فيه نظراً لأن الكلام لم يتم<sup>(٨)</sup>.

\* من حذف التع: «اللهم اغفر لي، وارحمي، وألحقني بالرفيق»<sup>(٩)</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم أيضاً: «لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا يراها المسلم، أو يرى

(١) الصحاح (ش ع ب) ١٥٦/١.

(٢) الحاشية في: ١٠٥.

(٣) في الخطوط: وجعله، وليست الواو في موضعين الآية الكريمة.

(٤) الأعراف ١٤٣، والكهف ٩٨، وهي قراءة حمزة والكسائي في الموضعين، وقراءة عاصم في الكهف فقط. ينظر: السبعة ٢٩٣، ٤٠٢، والإقناع ٢/٦٤٩، ٦٩٣.

(٥) ١٨٣، ١٨٢/٥.

(٦) ينظر: جهرة اللغة ١/١٩٣، وتلخيص اللغة ٩/٣٢٤، والصحاح (د ك هـ) ١٥٨٤/٤.

(٧) انتهى ها تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٨) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر في الموضعين، وقراءة عاصم في الأعراف فقط. ينظر: السبعة ٢٩٣، ٤٠٢، والإقناع ٢/٦٤٩، ٦٩٣.

(٩) الحاشية في: ١٠٤.

(١٠) حديث توي أخرجه البخاري ٤٤٤٠ ومسلم ٢٤٤٤ من حديث عائشة رضي الله عنها.



له<sup>(١)</sup>، أي: الرؤيا الصالحة، وقد ثبت من طريق أخرى<sup>(٢)</sup> إثبات هذه الصفة، فلولا إرادتها عند عدم ذكرها التناقض<sup>(٣)</sup> الحصران، وهذا حذف غريب، أعني: حذف شيء مقصود بالحصر؛ إذ الحصر مانع من حذف المحصور، ويحتمل كون اللام في "الرؤيا"<sup>(٤)</sup> لعمد ذكرتي أو ذهني، فلا يحتاج حذف الصفة.

ع:

فَبَيْتِكَ حُلِّيَ قَدْ طُرِفْتُ وَمُزِنِعِ

الْبَيْتِ<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:

إِذَا جَانِبَ أَغْنَاكَ فَالْحَقُّ بِجَانِبِ<sup>(٧)</sup>

أي: بجانب آخر، ومن مثل من<sup>(٨)</sup>: سبى عليه ليل، أي: حوّل<sup>(٩)</sup>.

(١) حديث نبوي أخرجه مسلم ٤٧٩ (٢٠٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم ٤٧٩ (٢٠٧) في بعض طرق الحديث للتقدم.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: التناقض.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الرؤيا.

(٥) صدر بيت من الطويل: لأمرئ القيس، ومعه:

فَلَحِيئَهَا مِنْ ذِي ثَمَامٍ تَحُولُ

...

صرقت: أثبت ليك. وسياق البيت في حذف العت، لكن لم يثبت لي وجه الاستشهاد به على ذلك، وفي قوله: "ومزني" شاهد على حذف للوصف: لنفك ذكره، والتقدير: ومثلك مريض. ينظر: الديوان ١٢، وشرح للفضليات لابن الأثيري ٢٧، والهمك ٤٠٦/١، وشرح التسهيل ١٨٨/٣، والتذيل والتكميل ٣١٤/١١، ولبقاصد النوبة ١٢٦٦/٣.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) شطر بيت من الطويل، لم أقف له على تسمية، وروي بلفظ: «إِنْ أَحْيَاكَ حَالِبٌ فَالْحَقُّ عَائِبٌ»، وهو غلط يضرب في الأمر بالارتحال عند ثبوت لمرئ. ينظر: المستقصى ٣٧٢/١.

(٨) الكتاب ٢٢٠/١، ٢٢٦.

(٩) الحاشية ١: ١٠٤، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٢٧/٢ حديث الرؤيا فقط.



\* في "الخصائص"<sup>(١)</sup>: من حذف الصفة: حكاية الكتاب<sup>(٢)</sup>: سهر<sup>(٣)</sup> عليه  
ليل، يريدون: ليل طويلاً، وكأن ذلك إنما جازاً لدلالة الحال عليها، وذلك أنك تجس  
من كلام القائل من التفسير والتطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويلاً،  
وأنت تجس ذلك من نفسك، وذلك أنك إذا كنت في مدح إنسان، فتقول: كان وألم  
رجلاً، وتزيد في قوة اللفظ بـ"الله"، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها<sup>(٤)</sup>.

(١) ٣٧٢/٢، ٣٧٣.

(٢) ٢٢٠/١، ٢٢٦.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب والخصائص: سهر.

(٤) الحاشية في: ١٠٤.



## التوكيد

(خ٢)

\* لَمَّا فَرِغَ مِنْ ذِكْرِ التَّعْتِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ التَّأَكِيدِ؛ لِأَنَّهُ تَتَّبَعُ أَوَّلًا فِي قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

«تَعْتُ، وَتَأَكَّدْتُ<sup>(٢)</sup>، وَعَظَفْتُ، وَتَذَلْتُ»

وَلَمَّا رَوَّيَهَا ثُمَّ عَلَى هَذَا لِلنَّهَاجِ؛ لِأَنَّهُ تَرْتَّبُ كَذَلِكَ فِي الذِّكْرِ إِذَا اجْتَمَعَتْ؛ أَلَيْسَ بِهِمْ إِلَّا عَظَفْتُ النَّسْقَ فَإِنَّهُ يُؤَخَّرُ عَنِ الْبَدَلِ<sup>(٣)</sup>.

\* مِنْ "الْخَصَائِصِ"<sup>(٤)</sup> لَا يَنْ جَوِّي: يُقَالُ: قَطَعَ الْأَمْرُ الْيَصْرَ؛ تَرَدُّدًا أَنْ الْقَطْعَ بِأَمْرِهِ أَوْ بِفَعْلِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: قَطَعَ الْأَمْرُ نَفْسَهُ الْيَصْرَ؛ ارْتَفَعَ الْجَوَّازُ مِنْ جِهَةِ الْفَعْلِ، وَتَبَلَّى بِجَوَّازٍ فِي الْمَقْعُولِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَ إِذَا هُوَ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ، فَإِنْ اخْتُطَّتْ لَهُ قُلْتَ: قَطَعَ [الْأَمْرُ]<sup>(٥)</sup> نَفْسَهُ يَدَ الْيَصْرِ أَوْ رِجْلَهُ<sup>(٦)</sup>.

\* ع: فَإِنْ قُلْتَ: هُنَّ التَّوَكِيدُ مَانِعٌ مِنْ إِزَادَةِ الْجَوَّازِ الْبَيْتَةَ، حَتَّى لَا يَنْتَرِظَ إِلَيْهِ الْوَهْمُ؟

قُلْتَ: لَا، أُنْشِدُ التَّوَكِيدَ<sup>(٧)</sup> فِي "خَصَائِصِهِ"<sup>(٨)</sup> لِلْمُرْتَدِّقِ:

غَبِيَّةٌ سَالَتْ الْجَبَرْتَائِي كِبَارُهَا سَخَابَةٌ تَتَّعِمُ بِالسُّيُوفِ الصَّوَارِمَ<sup>(٩)</sup>

(١) الألفية ١٣١، البيت ٥٠٦.

(٢) كَمَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلَعَلَّه جَوَّزٌ، وَفِي مِنَ الْأَلْفَةِ: وَتَوَكَّدْتُ.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٠٤.

(٤) ٤٥٢/٢.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُتَوَكِّفِينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ، وَالسِّبَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٠٤.

(٧) هُوَ ابْنُ حَنِي.

(٨) ٤٥٦، ٤٥٥/٢.

(٩) بَيْتٌ مِنَ الطُّوِيلِ. يُنْظَرُ: شَرْحُ الْقَائِضِ ٨٤٣/٣، وَتَحْكِيمُ ٢١٠/٣، وَسَفَرُ السَّعْدَةِ ٧٥٨/٢، وَضُرَّارُ الشَّعْرِ ٢٥٢.



قال: وإنما هو مَرْتَدٌ واحد<sup>(١)</sup>، فَنَاشَ بجاراً؛ لِمَا يتصل به من مجاورته، أو سَمَى كَلًّا من جانبَيْهِ مَرْتَدًا، ثم نَاشَ، وأَنشد:

إِذَا الْبَيْضَةُ الْعُشَاءُ غَفَّتْ صَفِيحَةً      بهرمانها<sup>(٢)</sup> صَاخَتْ حِينَانَهَا وَصَلَّتْ<sup>(٣)</sup>  
فَأَنشد "صَاخَتْ" بالمصدر، وهو مجازٌ.

وجعل من ذلك بعضهم: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكِينًا﴾<sup>(٤)</sup> على مذهبه الشَّوْءَ، وقال: ليس بحقيقة، وقال المؤجِّل<sup>(٥)</sup> - مع أنه من رؤوس المعترلة -: ليس بمجاز، بل هو حقيقة، ونقل عن أبي الحسن<sup>(٦)</sup> أن الله سبحانه خلَّلَ رأسًا في الشجرة كَلَّمَ به موسى، قال: وإذا أحده كان متكلِّمًا به، انتهى.

وما قالاه خطأ نقلًا وعقلًا، والعربة تأباه، وهو يؤول ولا يدُّ إلى المجاز، ولترجع إلى ما كتبنا فيه.

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاهُ الْكِتَابَ كُلَّهُ﴾<sup>(٧)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

(١) هو كل موضع حيث فيه الإبل، وبه سمى الموضع الذي كان فيه سوق الإبل بالبصرة، ثم صار غلَّةً عظيمة سكنها الناس، وكان فيها مقاصرات الشعراء، ثم ترك وصار خرابًا. ينظر: معجم البلدان ٩٨/٥.

(٢) كلنا في الخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: بهرمانها.

(٣) بيت من الطويل، للتخفيف الشُّبُوي. البيضة العُشَاءُ: النزع المصنعة، وصفيحة؛ سيف، والخيزاب: مسمار الدرع، وصلت: صوّت، كما في: لقموس الغبط (ص ف ح) ٣٤٥/١، (ح و ب) ١٤٧/١، (ص ل ل) ١٣٥١/٢، وثاج العروس (ب ي ض) ٢٥٧/١٨. ينظر: الديوان ٢١٦، والحيوان ٤٢٩/٢.

(٤) النساء ١٦٤.

(٥) الخصائص ٤٥٦/٢.

(٦) معاني القرآن ٢٦٩/١.

(٧) طه ٥٦.

(٨) هو جثون ليلى.



وَقَدْ جَمَعَ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَ مَا  
بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْثَرًا  
وَاجْمَعُهُمَا بِالْفِعْلِ إِنْ تَبَيَّنَا  
وَكَلَّا أَذْكَرَ فِي الشُّمُولِ وَكَلَّا  
يُظَاهِرُ كُنَّ الظَّنُّ أَنَّ لَا تَلَاوِي<sup>(١)</sup>  
مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقٍ الْمَوْكُنَا  
مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مَشْجَعًا  
كَلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا  
(خ ١)

\* قال عَبْدُ الْقَادِر<sup>(٢)</sup> رحمه الله: اعلم أن "كَلَا" إِنْ كَانَ تَأْكِيدًا كَانَتْ طَرِيقُهُ غَيْرَ  
الَّتِي تَكُونُ<sup>(٣)</sup> إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْكِيدًا، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَلَاهُمَا ضَرْبَهُ، كَانَ بِمَنْزِلَةِ: كَلَّ  
وَاحِدٌ مِنْهُمَا ضَرْبَهُ، وَلَا يَكُونُ كَقَوْلِكَ: هُمَا ضَرْبُهُمَا، وَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي الرَّجُلَانِ  
كَلَاهُمَا، كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ؛ فِي أَنَّكَ لَا تَقْدِرُ: كَلَّ وَاحِدٌ  
مِنْهُمَا<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* [«وَكَلَّا»]: مَثَالُ تَأْكِيدٍ هَذَا لِلْمُقَرَّةِ ذَا الْأَحْزَاءِ: قَوْلُ خَرِمٍ<sup>(٥)</sup>:

وَأَنْشَأَ بِرَأَوْ عَيْبَ ذِي الْوُدِّ كَلَّةً      وَلَا يَغُضُّ عَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيًا  
فَعَيَّرَ الرِّضَا  
الْبَيْتُ،

(١) بيت من الطويل، الشَّيْئَتِ: الشَّيْءُ الْمُنْفَرِقُ. ينظر: الديوان ٢٢٧، والوحشيات ١٩٩،  
والأغاني ٣٩٠/٢، والمقاصد الحوية ١٠٣٨/٣.

(٢) الحاشية في: ١٠٥.

(٣) المقصد في شرح النكمة ٣٧١/١.

(٤) قوله: «تَأْكِيدًا» كَانَتْ طَرِيقُهُ غَيْرَ الَّتِي تَكُونُ» انْقِطَعُ فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ كَمَا أَتَتْ.

(٥) الحاشية في: ٢٣/اب.

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي دِيَوَانِهِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ أَنَّهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ جَعْفَرٍ.



كَمَا أَلَّ عَيْنٌ<sup>(٢٧)</sup>

واستعملوا أيضا ككل فاعلته من عمّ في التوكيد مثل النافله

(خ ١)

\* [«مثل» النافله»]: ع: أي: على وزن: «النافله»، يعني: في الأصل، وإلا فهي تدغم، وكان يُغني عنه: «فاعلته»؛ إلا أنه ثمّ «يث»<sup>(٢٨)</sup>.

ويعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جمعا

(خ ١)

\* «إذا اجتمعت التواكيد أتيت بها كما رأيتها الناطم: الظن، فالعين، فـ«كُنْ»، فـ«أَجْعْ»، فإن شئت زدت: أَكْثَعْ، فأبْضَعْ، فأبْثَعْ»<sup>(٢٩)</sup>.

(خ ٢)

\* في كتاب «العَيْن»<sup>(٣٠)</sup>: تُبْثَعُ العَرَقُ من الجسد، إذا بُثِعَ من أصول الشعر.

وقال الزُّبَيْدِيُّ في كتاب التَّقْرِيط<sup>(٣١)</sup>: ذَكَرَ ابْنُ كَيْسَانَ<sup>(٣٢)</sup>: تُبْثَعُ العَرَقُ من الجسد، إذا سَالَ، بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ<sup>(٣٣)</sup>.

(١) بيتان من الطول، وقام ثانيهما:

فَعَيْنُ الرِّفِّ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَثِيلَةٌ كَمَا أَلَّ عَيْنُ الشَّعْطِ يُبْثَعُ الْمَاوَا

ينظر: عيون الأخبار ٨٧، ولكامل ٢٧٦/١، والخماسة البصرية ٩٠٦/٢.

(٢) الحاشية في: ٦٠٥.

(٣) الحاشية في: ٢٣/.

(٤) الحاشية في: ٢٣/.

(٥) ٣١٣، ٣١٢/١.

(٦) لم ألق عليه في مطبوعة كتابه: استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، وفيها نقص، وتقدم أنه هو يسمي به: التقريط.

(٧) لم ألق على كلامه.

(٨) الحاشية في: ٦٠٥.



ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعين<sup>(١)</sup> ثم جمع

(خ١)

\* في الحديث: «فصلوا جلوساً أجمعون»<sup>(٢)</sup>.

\* من التأكيد: «تجمع» - وهو من بدیع المراتي:-

أَيْتَهَا التَّغْيِيرُ الْخُلُوعُ حَزَافَا إِنَّ الَّذِي تَحْدِثَانِ قَدْ وَقَعَا  
إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاعَةَ وَالْمُحَدِّثَةَ وَالْحِلْمَ وَالتَّقَى حُفَا  
الْأَلْمَعِي الَّذِي يَنْشُرُ يَدَيْهِ لَطْفًا مَنْ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا<sup>(٣)</sup>

\* [«قد يجيء»]: إن قيل: كيف قلته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَيْدَ جَهَنَّمَ

لَتَوْبِعُهُمُ الْخَبِيرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

قلت: أجاز بعضهم أن تكون "أجمعين" حالاً، وفي ذهني أن أبا اليقظة<sup>(٥)</sup> ذكر ذلك؛ إلا أنني رأيت في "حواشي"<sup>(٦)</sup> الأستاذ أبي غريب رحمه الله تعالى ما نصه: ولا يجوز عند النحويين: جاءني القوم أجمعين، على الحال؛ لأنه معرفة، وأجازها ابن درستون<sup>(٧)</sup>، ويُعَيَّرُ الْفَرَزْدَقُ<sup>(٨)</sup> النَّصَبَ فِي الْفَرْدِ فِي "التَّجَمُّعِ" وَ"تَجْمَعَاءُ"، وَلَا يُجِزُ فِي تَنْتِيزِهِمَا وَلَا جَمْعِهِمَا،

(١) كنا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: أجمعون.

(٢) أخرجه البخاري ٧٢٢، ٧٣٤ ومسلم ٤١٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأوله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، وفيه: «فإن صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون».

(٣) الحاشية في: ٢٣/.

(٤) آيات من المنسرح، لأوس بن خنكر الصبيعي. ينظر: الفنون ٥٣، والشعر والشعراء ٦٦/١، ٢٠٢، والأغانى ٤٩/١١، وقذيب اللغة ١١/١، والحمامة البصرية ٧٣٠/٢.

(٥) الحاشية في: ٢٣/.

(٦) الخضر ٤٣.

(٧) الثبيان في إعراب القرآن ٧٨٢/٢.

(٨) حواشي التلخيص ٣٦٤.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٥/٣.

(١٠) ينظر: مجالس ثعلب ٩٨، والبصريات ٤٢٠/١.



ولا يُجيز القراءة<sup>(١)</sup> تقلص هذه الحالة، فلا تقول: جَمَعَاءٌ خَلِمَتْ الدَّارُ.

ع: إن قلت: يقوِّي ما ذكره أبو البقاء في هذه الآية أن نظيرها قد جاء، ولا يُنَزَّه في الجزم بالحالية، وهو قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا نَبَاتٍ أَوْ اتَّبِعُوا جَمِيعًا﴾<sup>(٢)</sup>، فللمقابلة تقضي بالحالية.

قلت: "جميع" صفة نكرة، وأما "الجميع" ...<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* ع: الذي أحفظه: مجيء في "الجمع" وجمعه، لا في "جمعاء" وجمعها، ويجوز أن يخص للمذكر بما لا يُجمل للمؤنث؛ لأنه الأصل، قال<sup>(٤)</sup>:

إِنَّمَا طَلْتُ الدُّفْرَ أَتَكِي أَجْمَعًا<sup>(٥)</sup>

وقال<sup>(٦)</sup>:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَفِي فَرْجِ أَجْمَعٍ<sup>(٧)</sup>

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) النساء ٧١.

(٣) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ٢٢/١.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من مشهور الرجز. ينظر: الاقضية ٣/٣٤٢، وشرح التسهيل ٣/٢٩٥، ولسان العرب

(ك ت ع) ٨/٣٠٥، وللقاصد النحوية ٤/١٥٨١.

(٧) لم أقف له على نسبة.

(٨) بيت من مشهور الرجز. أرمي عليها: برمت القوس، وعليها بمعنى: عنها، وفرج: مكتملة الصنع. ينظر: الكتاب ٤/٢٢٦، وإصلاح اللطخ ٢٢١، والمذكر وبلوث لابن الأثيري ١/٣٩٨، وقذيب اللغة ٣/١١٧، والتهذيب ١/٣٦٩، وشرح التسهيل ٣/١٦٠، وللقاصد النحوية ٤/٢٠١٥.



وقال الله تعالى: ﴿لَا تُخَوِّتُهُمْ الْجَبُورُ﴾<sup>(١)</sup>، وفي الحديث: «فصلوا صلواتنا أجمعين»<sup>(٢)</sup>.

\* ع: قول ابن جني<sup>(٣)</sup> في "الفتح" و"أبجع" و"أبجع" مقول الخليل<sup>(٤)</sup> في "منهما": إن أصلها: ماما، فاستقل اللفظ، فمُزِر.

ع: قرئت منهما: قوله<sup>(٥)</sup>:

فَوَالَهُ مَا بَلَغَ وَمَا يَنْ مِّنْكُمْ يَمْتَدِلِي وَفِي وَلَا يَمْتَدِلِي<sup>(٦)</sup>  
ينبغي أن يكون أصله: ما ما يَنْتَم، فكَرَّة تكرار اللفظ، فحذف "ما" للوصولة  
تحقيقاً<sup>(٧)</sup>.

\* ع: شد إسقاط سابقين في قوله<sup>(٨)</sup>:

حَوْلًا أَتَخَفَعُ<sup>(٩)</sup>

(١) ص ٨٢.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ٧١٤٤ وابن ماجه ٨٤٦، وتقدم قريباً باللفظ: «أجمعون».

(٣) الحاشية في: ١٠٦.

(٤) ذكر في المحاسب ٣٠٢/١ أنهم ألغا صاغوا اللفظ التوكيد: "أبجع" و"أبجع" و"أبجع" لم يعيدوها باللفظ، بل خالفوا بين الحروف، وأعادوا منها حرفاً واحداً، تبييناً على أنه موضع يستقلون فيه التكرار.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٩/٣.

(٦) هو عبدالله بن ربيعة رضي الله عنه، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: متقارب، وبه يستقيم الوزن.

(٨) بيت من الطويل. ينظر: شرح السهيل ٢١٢/٣، والتذيل والتكميل ١٧٠/٣، ومعني اللبيب ٨٣٦.

(٩) الحاشية في: ١٠٦.

(١٠) لم أقف له على نسبة.

(١١) بعض بيت من مشطور الرجز، وهو تمامه:

تَحْمَلِي اللَّفَاءَ حَوْلًا أَكْمَا

ينظر: الاقضياب ٣٤٢/٣، وشرح السهيل ٢٩٥/٣، ولسان العرب (ك ت ع) ٣٠٥/٨، ولتقاصد النحوية ١٥٨١/٤.



فإنه أسقط "كله أجمع"، ومتوسطين<sup>(١)</sup> في: «لمنع نفع»<sup>(٢)</sup>، ومتوسط<sup>(٣)</sup> في: «أجمع أنصع»<sup>(٤)</sup>.

واغن<sup>(٥)</sup> بكلنا في مضي وكلا عن وزن شعلاء ووزن أفعلا

(خ ١)

\* علافاً للكوفيين<sup>(٦)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٧)</sup>، وابن غزوف<sup>(٨)</sup>، والواحدي<sup>(٩)</sup>. من "شرح القسدة"<sup>(١٠)</sup>.

(١) ما: نفع، ونفع.

(٢) قول مسعود عن العرب. ينظر: لفصل ١٤٠، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، وشرح الألفية لابن الناطم ٣٦٠.

(٣) هو: أجمع.

(٤) قول مسعود عن العرب. ينظر: الجزء ٨٧/١، والإتياع لأبي الطيب اللغوي ١٦، والمفصل ١٤٠، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، وشرح الألفية لابن الناطم ٣٦٠، وشرح الكافية للرضي ٣٧٦/٢.

(٥) الحاشية في: ١٠٦.

(٦) تأخر هذا البيت في المخطوطة عن البيت الذي يليه، وفوق: «مقدم»، وفوق البيت قبله: «مؤخر»، ويؤيد أن هذا البيت عند ابن هشام مقدم: قوله في الحاشية الألفية على البيت الذي يليه: «وجه ذكر هذه المسألة (أي: توكيد النكرة) غلبت ذكر تلك المسألة (أي: تنبيه "أجمع" و"جمعاء")»: «مما فهمنا في أنهما محاليتان بين من وك. ووجه تقديم تلك: أنها كلام في تنبيه لفظين ذكرنا قبلها»، وجاء البيت في أغلب نسخ الألفية العالية متأخرًا عما بعده. ينظر: الألفية ١٣٤، البيت ٥٢٦.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٧١/٢، والتذيل والتكميل ٢٢٤/١، وارتشاف الضرب ١٩٥٢/٤.

(٨) لم أنف على كلامه.

(٩) شرح الحمل ٣٣٨/١.

(١٠) لم أنف على كلامه.

(١١) شرح عمدة الحفاظ ٢١/٢، ٢٢.

(١٢) الحاشية في: ٢٣.



\* «وَأَغْنَىٰ بِـ"كَلْتَا"»: ع: كما استغنوا بـ"ثانية" عن: أربعين، وبـ"عشرة" عن: خمسين<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وَأَغْنَىٰ بِـ"كَلْتَا"»: ثَبَّ على علّة عدم تسمية "الجمع" و"تجمعا"، وهو الاستغناء بـ"كَلَا" و"كَلْتَا".

وبقي ثَمَّ لا بثبوت: "كُنْ" و"بعض"؛ فإحصاء لا يحدد مَثْبُوتًا إلا ما يُحْدِثُهُ<sup>(٢)</sup> من البُعْضية والكُتبية، و"أَفْعُلْ مِنْ"؛ لأنه بمعنى الفعل وزيادته، فلا يقبل تسمية<sup>(٣)</sup>، والضمكية؛ لأن التسمية تزيل حكايتها، والمتوَعَّلَةُ في البناء؛ لأنها كالحروف، والمختصة<sup>(٤)</sup> بالنفي؛ لأنها للعموم، فليس لها مثل.

وبالحملة فالذي يُشَبِّهه مسائلنا...<sup>(٥)</sup>، فإحصاء لم يقولوا في: أربعة؛ أربعين؛ استغناء<sup>(٦)</sup> بـ"ثانية"، وكذا...<sup>(٧)(٨)</sup>.

\* ع: قوله: «وَأَغْنَىٰ بِـ"كَلْتَا"» البيت: إن قلت: لو استغنوا بمما لم يقولوا: ثَلَاثَتَهُمَا، ولا: أَلْفَتَهُمَا، ولا: ثَلَاثَتَهُمَا، وكذا في "العين".

قلت: التأكيد بـ"النفس" و"العين" لرفع الجواز عن الذات، وبـ"كَلَا" و"كَلْتَا" لرفع الجواز عن الشمول، فلم يمكن الاستغناء، بخلاف "الجمع" فإنما للشمول، فجاز إحصاؤها عنها<sup>(٩)</sup>.

(١) الحاشية في: ٢٣/.

(٢) انقطعت في الخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في الخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في الخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في الخطوطة.

(٦) انقطعت في الخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار ثمان كلمات انقطعت في الخطوطة.

(٨) الحاشية في: ٢٣/.

(٩) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٢٢/ب و٢٣/أ.



\* قال يَتَرُ الدِّينُ<sup>(١)</sup> - بعد أن حكى عن ابن شُرُوبٍ<sup>(٢)</sup> موافقةً للكوفيين<sup>(٣)</sup> في جواز تلبية "أَجْمَعُ" و"جَمَعُ"، وأنه قال: لا مانع منه - ما نصُّه: وعندي أن ثمَّ ما يمنع منه، وهو أن من شرط صحة التلبيح جواز تجريد من علامة التثنية، وعطف بـ"و" عليه، وعلى هذا لا يجوز: جاء زيدٌ وعمروُ أجمعان؛ لأنه لا يصح أن تقول: جاء أجمع وأجمع؛ لأن للتوكيد بـ"أَجْمَعُ" كالتوكيد بـ"كُلٌّ" في كونه لا بدَّ أن يكون ذا أجزاءٍ يصح وقوع بعضها موقَّعه<sup>(٤)</sup>.

وإنَّ يَدُ توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل

(١خ)

\* قوله: «وإنَّ يَدُ»: ابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٥)</sup>: أجاز كلاً تأكيد النكرة بشرطين: أن تكون متباعدة، ويكون التأكيد بـ"كُلٌّ" وما في معناها، نحو: أكلت رغيفاً كله، ولا يجوز: أكلت رغيفاً نفسه؛ لأنك في: ضربت زيداً نفسه أفدت رفع الجواز عن ذات "زيد"، وذلك متباعد في النكرة؛ إذ فائدة: رأيت رجلاً و: رأيت رجلاً نفسه؛ واحدة.

والشرطان مستفادان من قوله:

«وإنَّ يَدُ توكيد منكور قبل»

فإن قلت: ولما عُلِّ عن أن يقول: محدود؟

قلت: لا؛ لأن تأكيد المحدود لا يقيد إلا في ذلك أمثلاً، وهي المسألة بعينها،

(١) شرح الألفية ٣٦١.

(٢) شرح الجمل ١/٣٣٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٧١/٢، وتذييل وتكميل ٢٢٤/١، وأرشاد الضرب ١٩٥٢/٤.

(٤) الحاشية في: شهر البقرة الأولى للملحق بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(٥) تقدم هذا البيت في لمحة على البيت الذي قبله، وفوقه: «مؤخر»، وتقدم التنبيه على ذلك في التعليق على البيت السابق.

(٦) شرح جمل الزحاجي ١/٢٦٧، ٢٦٨.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢/٢٦٩، وشرح التسهيل ٣/٢٩٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٣.



لكنه كان يُوهم أن النكرة غير المحدودة قد تفيد ولا تؤكد<sup>(١)</sup>.

\* لا خلاف في جواز التوكيد اللفظي في النكرة، نحو: «صَغَا صَغَاً»<sup>(٢)</sup>؛ لإفادته، ولا في منعه في المعنوي في النكرة غير المحدودة، واختلف فيها<sup>(٣)</sup>.

\* في الحديث: قالت عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهراً كله إلا رمضان»<sup>(٤)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

لَنُبَشِّرَ عَزَلاً كَابِلاً كُفَّةً لَا نَلْقَى إِلَّا عَلَى شَهَجٍ<sup>(٦)</sup>  
وَأَمَّا بَشَرٌ:

أُولَئِكَ<sup>(٧)</sup> بَنُو عَثَمٍ وَشَرُّ كَيْلَيْهِمَا خَيْبَةً وَمَغْرُوبٌ أَمٌّ وَشَكْرٌ<sup>(٨)</sup>  
فلا بد من تأويله، فقال ابن جني<sup>(٩)</sup>: إن «كَيْلَيْهِمَا» بدل لا تأكيد، وكلتا قول الآخر<sup>(١٠)</sup>:

(١) المحامية في: شهر البقرة الأولى للملحقة بين ٢٢/ب و ٢٣/أ.

(٢) القصر ٢٢.

(٣) أي: في النكرة المحدودة.

(٤) المحامية في: ٢٣/أ.

(٥) أخرجه مسلم ١١٥٦.

(٦) هو الغزير.

(٧) بيت من السريع. منهج: طريق واضح، كما في: القاموس المحيط (ن ه ج) ٣١٩/١. ينظر: الديوان ٢٠، والتكميل ٨١٥/٢، وأما الزحاجي ٢٣١، والأغاني ٣١٣/١، وشرائر الشعر ٢٩٥، ومعنى الشيب ٢٥٧، وعزلة الأدب ٣٣٥/٥.

(٨) كنا في المخطوطة، ولوجه: أولئك؛ لأنها لغة في: أولئك.

(٩) بيت من الصويل، لشتاف بن حذيفة الغنسي. أولئك: لغة في: أولئك. ينظر: الحيوان ٢٩٩/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٩٠/١، وشرح السهيل ٢٩٧، وعزلة الأدب ١٧١/٥.

(١٠) التنبه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣٣.

(١١) هو أزلة بن شهبة الغزي.



غَذَانِي أَنْ تُرْوِكَ أَنَّ يُهْمِي عَخَاتِي كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلًا<sup>(١)</sup>  
 فقال الأَخْضَرُ الصَّغِيرُ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ "كُلُّهَا" تأكيد للضمير في "عَخَاتِي" ...<sup>(٣)</sup>.

وَمَا لَا يُوَوِّلُهُ ك:

تَحْمِلُنِي الدَّلَقَاءُ عَوَّلًا أُكْتَعَا<sup>(٤)</sup>

وأما قوله<sup>(٥)</sup>:

وَفِي فَرْعِ أَجْنَعٍ<sup>(٦)</sup>

وقال<sup>(٧)</sup> أبو عليٍّ الفارسي<sup>(٨)</sup>: إِنَّ "أَجْنَع" تأكيدٌ لـ"هي"<sup>(٩)</sup>، وقال السَّلَوِيُّ<sup>(١٠)</sup>: ويخص  
 أَنَّ "أَجْنَع" هنا بمعنى: مُتَّصِع، كما في الحديث: «كَمَا تَتَنَالِحُ إِلَهَاتُهُمْ مِنْ بَيْعَةٍ  
 جَمَاعَةٍ»<sup>(١١)</sup>، أي: مُتَّصِعة الخَلْقِ<sup>(١٢)</sup> (١٣).

(١) بيت من الوافر. غَذَانِي: شغلي، وتَهْمِي: صغار المعز، وعَخَاتِي: جمع عَجِي، وهو للهبول سائر  
 الغدقاء. ينظر: جهرة اللغة ١٠٤٣/٢، والحدوة ٢٠٧/٣، وتقلب اللغة ٧٥/٣، والحدك ٣٣٨/٤،  
 وللآلبي في شرح أمالي القاضي ٣٤٢/١، وضرائر الشعر ٢٩٥، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣.

(٢) ينظر: حواشي للفصل ٣٧٤.

(٣) موضع القمل مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة، تقدّم بعض قريشاً. الدَّلَقَاءُ: صغرة الأنثى،  
 وهو اسم امرأة. ينظر: لقايد النحوية ١٥٨١/٤.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بعض بيت من مشهور الرجز، تقدّم بتمامه قريشاً.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فقال.

(٨) ينظر: حواشي للفصل ٣٧٤.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) حواشي للفصل ٣٧٥.

(١١) أخرجه مالك في الموطأ ص ٢٤١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «كَمَا تَتَنَالِحُ  
 الْإِلَهِاتُ مِنْ بَيْعَةِ جَمَاعَةٍ»، وهو في البحاري ١٣٥٨، ٤٧٧٥، ومسلم ٢٦٥٨ بلفظ: «كَمَا تَتَنَالِحُ  
 إِلَهَاتُهُمْ مِنْ بَيْعَةِ جَمَاعَةٍ».

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٩٦/١.

(١٣) الحاشية في: ٢٣/٤.



(خ ٢)

\* قال الله<sup>(١)</sup>: مذهب الكوفيين<sup>(٢)</sup> أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة، مثل: يوم، وليلة، وشهر، وعزل، مما يدل على مُدَّة معلومة المقدار، ولا يجوزون توكيد النكرة غير المحدودة، ك: حين، ووقت، وزمان، مما يصلح للقليل والكثير؛ لأنه لا فائدة لتأكيد، قلت: في كلامه أمران:

أحدهما: أنه يدل دلالة ظاهرة على أن النكرة المفيدة توكيدها لا تكون إلا اسم زمان، وفيه نظر؛ لقوله<sup>(٣)</sup>:

أَرَمِي عَلَيْهَا وَهِيَ مُرَجَّ الْجَمْعُ<sup>(٤)</sup>

وغوي ذلك من كلامه أيضًا: أنه استدل بعد ذلك على صحة قول الكوفيين بأمرين: أحدهما: السماع، والثاني: غيبس الحاجة إلى استعمال نحو: صمت شهرًا كله، والسماع لم يرد به إلا في أسماء الزمان، وفي كلام أبيه في "شرح التسهيل"<sup>(٥)</sup> ما يخالف ذلك<sup>(٦)</sup>.

والثاني: أن ظاهر كلامه أن تأكيد النكرة المحدودة يغيد تأكيدها دائمًا، وليس كذلك، بل شرطه: أن يكون من ألفاظ الإحاطة<sup>(٧)</sup>.

\* ع: مثاله في "اليوم": قوله<sup>(٨)</sup>:

(١) شرح الألفية ٣٦٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣/٢٩٩، وشرح التسهيل ٣/٢٩٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٣.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيت من مشطور الرجز، تقدم قريبًا.

(٥) ٢٩٦/٣.

(٦) إذ أحاطه في توكيد غير أسماء الزمان إذا كان مفيدًا، مثل: هذا أسدٌ نفسه، وهذا درهمٌ عينه.

(٧) الحاشية في: ١٠٦.

(٨) لم أقف له على نسبة.



فَدُ صَرَبَتِ الشُّكْرُ<sup>(١)</sup> يَوْمًا أَجْتَعَا<sup>(٢)</sup>

ومثاله في "الشهر":

يَا لَيْتَ عَدُوَّهُ شَهْرٌ<sup>(٣)</sup> كُنْتُ رَجَبٌ<sup>(٤)</sup>

ومثاله في "الحول":

لَبِثْتُ حَوْلًا كَمَا بَلَا كُنْتُ<sup>(٥)</sup>

وقوله<sup>(٦)</sup>:

تَحْمِلُنِي الدُّلَاءُ حَوْلًا أَجْتَعَا<sup>(٧)</sup>

وقولُ مُتَافِعٍ<sup>(٨)</sup> بنِ حَذَفَةَ الْعَبْسِيِّ:

أَوَّلَكَ تَبُو خَمٌّ وَشَرٌّ كَلَيْتُهُمَا خَبِثًا وَفَقْرُوفٌ أَلَمٌ وَفُتُكْرٌ<sup>(٩)</sup>

(١) كلها في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: البكرة.

(٢) بيت من مشطور الرجز. صرّبت: صوّتت، والبكرة: ما يستقى عليها من البئر. ينظر: لعين ٦٥/١، والإنصاف ٣٧١/٢، والكتاب ٣٩٦/١، وشرائر الشعر ٢٩٤، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣، ولتقاصد النحوية ١٥٨٣/٤، وعزّة الأدب ١٨١/١، ١٦٩/٥.

(٣) كلها في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: حَوْلًا قال في أوضح المسالك ١٥٩/٣: ومن أشدّ "شهر" مكان "حول" فقد حرّكه.

(٤) عجز بيت من البسيط، لعبدالله بن مسلم بن حنطب المدني، وصدره:

لَكُنْهُ شَاقٌّ أَنْ قَبْلَ: ذَا رَجَبٍ ...

روي: «عَوْلٌ» و«عُفْرِي» و«عَوْلِي» بدل «شهر»، وبالأول يفوت الاستشهاد به على الشهر، وبالأخيرين لا شاهد فيه. شاقه: نازعته نفسه. ينظر: شرح أشعار الفنّانين ٩١٠/٢، ومجالي شعبي ٤٠٧، والتمام ١٦٨، والإنصاف ٣٦٩/٢، ولتقاصد النحوية ١٥٨٤/٤.

(٥) صدر بيت من السريع، للفزرجي، تقدّم بتمامه قريبًا.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) بيت من مشطور الرجز، تقدّم قريبًا.

(٨) شاعر فارسي جاهلي. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٩٩٠/١، وعزّة الأدب ١٧٣/٥.

(٩) بيت من الطويل، تقدّم قريبًا.



التَّوَكُّدُ<sup>(١)</sup>: ص: بَدَلٌ، ك: تَأْكِيدٌ<sup>(٢)</sup>.

\* وجهٌ يُكْمَرُ هذه المسألة غَقِيْبَ ذِكْرِ تِلْكَ<sup>(٣)</sup> المسألة: اجتماعُهما في أنَّهما خلافان بين ص وك، ووجهٌ تقدّم تلك: أنَّما كلامٌ في تثنية لفظين ذُكِرَتا قبلها تيهي<sup>(٤)</sup>.

وإن توكّد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل

(خ١)

\* ع: أخطأ أبو عبيد<sup>(٥)</sup> في تجويزه في قراءة نافع<sup>(٦)</sup> في الشواذ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، فجعل "أَنْتُمْ" تأكيداً للضمير في "عليكم"، وهذه القاعدة تُرَدُّ عليه، وأجاز أن يكون مبتدأً وخبراً، وهو صحيح، وعلى الأول: المفعول محذوف، وعلى الثاني: لا بد من حذف مضاف، أي: أُنْزِرْ أَنْفُسَكُمْ<sup>(٨)</sup>.

عَيْثُ ذَا الرُّفْعِ وَأَكْدُوا بِمَا سَوَاهِمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

(خ٢)

\* قوله: «وَأَكْدُوا» اليث: قال ابنه<sup>(٩)</sup>: وكذا لو كان المؤكّد غير الضمير المرفوع

(١) شرح الحماسة ٢٤/٣.

(٢) ينظر: التبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٩٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣٧٣/٢، وخرائج الأدب ١٧١/٥.

(٣) الحاشية في: ١٠٦.

(٤) هي مسألة الاستثناء في لثني "كلا" و"كلتا" عن تثنية "الجمع" و"جمعا".

(٥) كذا في المخطوطة معجمة، ولم أتيها.

(٦) الحاشية في: ١٠٦.

(٧) البحر المحيط ٣٨٨/٤.

(٨) ينظر: شواذ القراءات للكرمان ١٦٢.

(٩) الملائكة ١٠٥.

(١٠) الحاشية في: ٢٣/٧.

(١١) شرح الألفية ٣٦٢.



للتصل لا فرق بين توكيده بـ "النفس" أو بـ "العين" وبين توكيده بغيرهما في عدم وجوب الفصل بالضمير المتصل؛ تقول: رأيتك نفسك، ومررت بك عينك، كما تقول: رأيتهم كلهم، ومررت بهم كلهم، وإن شئت قلت: رأيتك إِيَّاكَ نفسك، ومررت بك أنت عينك، فتؤكد بالمعنوي بعد اللفظي.

قلت: أعطاً من وجهين:

الأول: أن الكلام في الفصل بالضمير المرفوع، فلا يصح ثنيه بالمنصوب.

والثاني: أن ما مثل به عند ص بدل لا تأكيد<sup>(١)</sup>.

وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً كقولك ادرجي ادرجي  
(خ ٢)

\* لئلا أحمي القول في التوكيد للمعنوي شرع في التوكيد اللفظي، وهو تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه، أو ذكر مرادفه، فالأول: نحو: «صَكَا صَكَا»<sup>(٢)</sup>، والثاني: نحو: أنت بالحر حقيق قين<sup>(٣)</sup>، و: قمتم أنتم.

وعلى هذا ينفي جن قوله: «مكرراً» ليشمل القسمين، وبذلك فسر ابنه<sup>(٤)</sup> كلامه، إلا أنه قال: أو تقويته بمرادفه، وفي ذكر التقوية أمران:

أحدهما: إيهام كون التكرار ليس تقوية.

والثاني: أن التقوية فائدة، والكلام في الحد لا في الفائدة، وسنذكر الفائدة بعد.

وفائدة التوكيد اللفظي: قصد التقرير؛ خوفاً من أمر من أمور ثلاثة، وهي:

(١) ينظر: الكتاب ٣٨٦/٢، وشرح السهيل ٣٠٥/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٦٥/٢، ٣٧٣.

(٢) الحاشية في: ١٠٧.

(٣) القصر ٢٢.

(٤) أي: حدير، كما في: القاموس المحيط (ق م ن) ١٦١٠/٢، وليس هذا شعراً يبي من الرمل، وإن جاء على وزن، بن هو من مثل ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٨٤/٣، حيث قال: «كقولك: أنت بالحر حقيق قين».

(٥) شرح الألفية ٣٦٢.



النسيان - أعني: في المستقبل -، وعدم إصغاء السامع، وعدم اعتناؤه.

وكذا التوكيد المعنوي فائدته أيضاً: التقرير، لكن ذلك خوف من أمرين، وهما: توهم تقدير إضافية إلى المتنوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

وهذا التأكيد يخالف المعنوي من وجهين:

أحدهما: أن ذلك بالفاظ مخصوصة.

والثاني: أن المتنوع هناك لا يكون جملة ولا مفرداً غير اسم.

واللفظي بخلافه فيهما؛ فإنه لا يتقيد بلفظ بعينه، ولا يتقيد بمتبوعه بالمراد ولا غيره، بل الأكثر كونه جملة تابعاً لجملة.

فأما توكيد الجملة - وهو الغالب كما ذكرنا - فالغالب أن تكون المؤكدة مقرونة بعاطف، نحو: ﴿وَلَوْ كُنَّا سَمْعُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَمَا أَذْرَبْكَ مَا يَوْمَ الْآزِفِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿ثُمَّ لَوْ أَنَّكَ فَاتِرٌ﴾<sup>(٣)</sup>، ومن عدم اقترانها به: ﴿وَلَوْ أَنَّ الْقُسْرَةَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله<sup>(٥)</sup>:

لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

وأما الاسم فإن كان ظاهراً، أو ضميراً متفصلاً، أو متصلاً وأكد بمرادفه؛ فلا إشكال، فالأول: نحو: ﴿صَغَا صَغَا﴾<sup>(٦)</sup>، و: ﴿ذَكَرَا ذَكَرَا﴾<sup>(٧)</sup>، والثاني: نحو: أنتم أنتم

(١) الباء ٥، وقبلها: ﴿وَلَوْ كُنَّا سَمْعُونَ﴾.

(٢) الانفطار ١٨، وقبلها: ﴿وَمَا أَذْرَبْكَ مَا يَوْمَ الْآزِفِ﴾، وفي النسخة: لم ما أدرك ما هبه، وهو خطأ.

(٣) القيامة ٣٥، وقبلها: ﴿ثُمَّ لَوْ أَنَّكَ فَاتِرٌ﴾.

(٤) الشرح ٦، وقبلها: ﴿وَلَوْ أَنَّ الْقُسْرَةَ﴾.

(٥) هو للأعموم الخليفة العباسي.

(٦) بيت من الفرج. ينظر: العقد الفريد ٧٥/٢، والصدقة والصدق ١١٧، وشرح التسهيل

٣/٣٠٢، والمقاصد النحوية ١٥٨٥/٤.

(٧) الفجر ٢٢.

(٨) الفجر ٢١.



ذاعبون، والثالث: نحو: ﴿لَقَدْ كُفِّرْنَا عَنْهُ وَأَبَاؤُكُمْ فِي سَكَنٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وإن كان ضميراً متصلاً وأُكِّد بإعادة لفظه؛ وجب عُدُّ المؤكِّد بما عُيِّد به المؤكِّد، نحو: قمت قمت، وأكرمك أكرمك زيد، ومررت بك بك.

وأما الفعل فلكونه مع الفاعل كالكلمة الواحدة؛ كان الغالب ألا يؤكِّد إلا مع فاعله، فإن كان الفاعل ضميراً حيٍّ به بعينه، كقوله:

«اذْجُجِي اذْجُجِي»

أو ظاهراً، فالأكثر أن يُجاء بضميره، نحو: قام أحوالك قاماً<sup>(٢)</sup>؛ دفعاً لفتح التكرار.

وعلى هذا فقولك: قام أحوالك قام أحوالك لا يُدرى فيه: هل لمراد تأكيد الجملة أم المؤكِّد «الفعل» فقط، وجاء الفاعل للقرض الذي ذكرناه؟ أم: قام أحوالك [قاماً]<sup>(٣)</sup>؛ فربما يُقَوَّى في النفس أنه ليس إلا تأكيداً للفعل خاصةً، بدليل المحيِّ بالفاعل على هذه الصورة، أعني: المحيِّ بالفاعل على وجه يؤذن بأن المقصود ليس إلا شغلُّ الفاعل بشاغليٍّ ما، لا على وجه أنه مقصود لذاته.

وقد يؤكِّد الفعل بدون فاعله، كقوله<sup>(٤)</sup>:

أَتَاكَ أَتَاكَ الْفَلَّاحُونَ الْخَيْسُ الْخَيْسُ<sup>(٥)</sup>

وأما الحرف فربما أن يكون جواباً أو لا: إن كان جواباً أُكِّد مع الفصل بالجملة المهاب بها والمحيِّ بها متصلةً بالمؤكِّد أيضاً، وبغديرهما<sup>(٦)</sup> أو أحدهما، فيقال: لَقَمَ قام زيد

(١) الأبيات ٥٤.

(٢) كذا في المخطوطة، ولصواب: قاما.

(٣) ما بين المتعقوبين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضيه.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) عجز بيت من الطويل، تقدَّم في باب السع.

(٦) أي: وبعدم المحيِّ بالجملة مرتين متصلةً بالمؤكِّد والمؤكِّد، فهي جملة واحدة مكررة، فعُدَّها جملتين متوالتين.



نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ<sup>(١)</sup>، وَنَعَمْ نَعَمْ، وَنَعَمْ قَامَ زَيْدٌ نَعَمْ، وَيُعَكِّسُ هَذَا<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابنه<sup>(٣)</sup> أن الأكثر في الحرف الجوابي أن يؤكد مرارته، كقوله: أَجَلٌ خَيْرٌ، وَلَا أُدْرِي مَا سَبَبُ هَذَا، وَلَا مِنْ أَيْنَ تَلَقَّيْتَهُ؟

وإن كان غير جوابي فلا بد - في الغالب - من الفصل بين المؤكد والتأكيد بفواصل، فإن كان معنا مضمرا وجب عند التأكيد به، نحو: «الْكَذِبُ يَأْتِيكُمْ وَكُنْتُمْ تَرَاهُ وَيَعْلَمُ الْكَذِبُ عَشْرِينَ مَرَّةً»<sup>(٤)</sup>، وإن كان ظاهرا عُبِدَ به أو بضميره، نحو: إِنَّ زَيْدًا، إِنَّهُ فَاضِلٌ، وَإِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا<sup>(٥)</sup> فاضل، وليس هذا أحسن ولا أكثر من العند بالضمير، كما يوجه قول ابن المولف<sup>(٦)</sup>، ويحوز أن يؤتى بالضمير، ولا ممتنعًا، كما يوجه قول ابن الناطم نفيه<sup>(٧)</sup>:

«إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَحِيلَ»

وإن كان الفاصل سكتة أو جملة اعتراض أو عاطف<sup>(٨)</sup> فلا شيء يُعاد مع المؤكد، فالأول: كقوله<sup>(٩)</sup>:

فَمَا

(١) قوله: «قَامَ زَيْدٌ» مكرر في المخطوطة.

(٢) فيقال: نَعَمْ نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ.

(٣) شرح الألفية ٣٦٣.

(٤) المؤمنون ٣٥.

(٥) كنا في المخطوطة، ولوجه: زَيْدًا.

(٦) شرح الألفية ٣٦٣، وعبارته: فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ، وَفِي الدَّارِ فِيهَا زَيْدٌ، فَتَعْنِي الْحَرْفُ الْمُؤَكِّدُ بضمير ما اتصل به الْمُؤَكِّدُ؛ لَأَنَّهُ مَعْنَاهُ.

(٧) كنا في المخطوطة، ولصواب بخلافها.

(٨) في البيت التالي.

(٩) كنا في المخطوطة، ولوجه: عاطفًا.

(١٠) لم أنف له على نسبة.



مَا مِنْ جَمَاعٍ أَخَذُوا مُعْتَصِمًا<sup>(١)</sup>

والثاني: كقولہ<sup>(٢)</sup>:

لَيْتَ -وَعَلَّ يُنْفَعُ شَيْئًا "لَيْتَ" ٣-

لَيْتَ شَيْئًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ<sup>(٣)</sup>

والثالث: نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَمْ هَلْ آتَيْتُهُمْ<sup>(٥)</sup>

\* مثل ذو<sup>(٦)</sup> "الخصائص"<sup>(٧)</sup> التوكيد للنفى<sup>(٨)</sup> بأمثلة: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر،

ع: الأول مسلم؛ لأنه خبر، وأما الثاني فإتشاء. انتهى.

(١) بيتان من مشطور الرجز، وقام لولهما:

لَا يُشِيكَ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا

الأسى: الحزن، والتأسي: الصبر، والحقام: تلوت. ينظر: شرح السهيل ٣٧١/١، ٣٠٤/٣، وتلليل والتكمين ٢٦١/٤، وتلخيص الشوهد ٢٧٨، والمقاصد النحوية ١٥٩٧/٤.

(٢) أشده ابن الأعرابي، ولم أقف له على نسبة.

(٣) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: أسرار العربية ٨٧، وشرح المقدمة الحمصية ٣٧٢/٢، وشرح السهيل ١٣١/٢، ومعني اللبيب ٥١٣، والمقاصد النحوية ٩٧٥/٢.

(٤) هو الكُتَيْب بن معروف الأسدي.

(٥) صدر بيت من الخفيف، ومعهزة:

لَمْ يَحُولْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ جَمْعِي ...

ينظر: الديوان ١٠٦، وشرح كتاب سبويه للسجاني ١٦٤/١١، ومر صناعة الإعراب ٦٨٤/٢، وشرح السهيل ٣٠٢/٣، ومعني اللبيب ٤٥٨، والمقاصد النحوية ١٥٩٦/٤.

(٦) الخاشية في: ١٠٧.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعله يريد: صاحب، أو صوابه ما في الخاشية الثانية: في.

(٨) ١٠٤/٣.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: التلطي.



وقوله<sup>(١)</sup>:

إِذَا التَّيَّارُ دُو الغَضَّالِبِ<sup>(٢)</sup>  
فِيهِكَ لَيْكَ الْبِرَّةِ<sup>(٣)</sup>  
إِنْ قُوْنَا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا<sup>(٤)</sup>  
أَحَاكَ أَحَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَحَا لَه<sup>(٥)</sup>

(١) هو الغضالي.

(٢) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

إِذَا التَّيَّارُ دُو الغَضَّالِبِ فَلَا: لَيْكَ لَيْكَ خَالِي يَ ذَرَاغَا

التَّيَّارُ: الرجل الكثير الغضب الغليظ. ينظر: الديوان ٤٠، ومعاني القرآن للقرطبي ٢٥٦/١، وجمهرة اللغة ١٠٣١/٢، والزمخشري ٤٥٣/١، وكتاب الشعر ٤٩١/٢، وشرح جبل الزجاني ٢٨٦/٢، وعرانة الأدب ٣٣/٣.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

فِيهِكَ لَيْكَ الْبِرَّةِ فَوْنَه إِلَى الشَّرِّ دَقَاةٌ وَلِلشَّرِّ حَالِبٌ

البراء: المجاملة. ينظر: الكتاب ٢٧٩/١، وللتعريب ٢١٣/٣، والأصول ٢٥١/٢، والامتناع ٧٠، واللباب ٤٦٣/١، وشرح التسهيل ١٦٠/٢، وللقاصد النحوية ١٦٠٠/٤، ١٧٨٤.

(٤) صدر بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة، وعجزه مع ما بعده:

... وَأَشْبَا فُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ الشُّعَاغُ

لَحْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَحُو النُّحْدَةِ: السِّلَاغُ السِّلَاغُ

ينظر: معاني القرآن للقرطبي ١٨٨/١، ٢٦٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٨١/٣، وللقاصد النحوية ١٧٨٢/٤.

(٥) صدر بيت من الطويل، لمسكين الناصبي، وعجزه:

... كَسَاغٌ إِلَى التَّجَا بَغَرٍ سِلَاغُ

ينظر: الديوان ٢٩ (ت. الجبوري والعلوية) ٣٣ (ت. صادر)، والكتاب ٢٥٦/١، وعيون الأعيان ٤/٣، والنحاة ٢٠٧/٦، والاقتضاب ١٣٤/١، وشرح جبل الزجاني ٢٦٢/١، وللقاصد النحوية ١٧٨١/٤.



أَبُوكَ أَبُوكَ أَبُوكَ<sup>(١)</sup>

قال: ويجوز كونُ الثاني خبراً، أي: المشهور بالثناء،

فَمَ فَايَسَا فَمَ فَايَسَا<sup>(٢)</sup>

فَأَيُّ إِلَى أَتَى الشَّاءُ

البيت<sup>(٣)</sup>،

نَطَعْنَهُمْ سُلْكَى وَخَلُوجُهُ خَرَّ خَلْجَتَيْنِ عَلَى نَابِلٍ<sup>(٤)</sup>

يرد: قولك له: ارجع ارجع، وفيه قول ثانٍ، وهو<sup>(٥)</sup>: / "كَرَّرْتُ لَأَمْرِي"، وهما السهمان، أي: كما ترُدُّ السهمين على باربهما إذا أخذتهما لتنتظر إليهما، ثم ربيتهما؛ فإخما يقعان

(١) بعض بيت من الوافر، لشماور بن مالك القتيبي، وقيل: بشميل كنية، وهو بتمامه:

أَبُوكَ أَبُوكَ أَبُوكَ غَرَّ شَكَّ أَهْلَكْتُ فِي الْحَارِزِي حَيْثُ حَلَّا

ينظر: الاقتضاب ٥٣/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٤/١، وأما ابن الشجري ٣٧٢/١، وحماسة الخليليين ٢٧٠/٢، وشرح جلي الزحاجي ٢٦٢/١.

(٢) بيت من منهوك الرجز، لامرأة من العرب ترُقِّص ابنتها. ينظر: احصى ٣٠٢/١، والعصاحبي ٣٩٤، وأما ابن الشجري ٢٥٢/١، وشرح التسهيل ٣٥٧/٢، وتغليص الشواهد ٣١٤، وللقاصد النحوية ٦٧٨/٢، ١١٤٧/٣.

(٣) بعض بيت من الطويل، لم أعف له على نسبة، تقدّم قريباً وفي باب النعت، وهو بتمامه:

فَأَيُّ إِلَى أَتَى الشَّاءُ يَغْلِي؟ أَتَاكَ أَتَاكَ الْإِلَاحِقُونَ الْخِيسَ الْخِيسَ

الشَّاءُ: الإسراع. ينظر: المقاصد النحوية ١٠١٤/٣.

(٤) كذلك في المحفوظة مضبوطاً، ولصواب ما في مصادر البيت: نابِل.

(٥) بيت من السريع، لامرئ القيس. سُلْكَى: مستقيمة حبال الوجه، وخَلُوجَة: مهة وبسرة، ونابِل: صاحب ليل، وهو السهم. ينظر: الديوان ١٢٠، والأصمعيات ١٢٩، والشعر والشعراء ١١٧/١، وغالب تلعب ١٤٣، وجهرة اللغة ٤٠٦/١، والزهر ٢٧٦/٢، والغنيمة ٣٨٨/١٠.

(٦) بعده في النصوص: «فلم له في رأس الصفيحة التي قبلها»، وقال هدا: لأن كتب ثلثة الكلام في الصفحة السابقة لطبق لمكان ههنا.



مختلفين<sup>(١)</sup>.

\* مثل في "المقتضايص"<sup>(٢)</sup> التأكيد اللفظي بقولهم: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر.

وأقول: إن التمثيل في الأول، فاما الثاني فمما يُتَعَبَّدُ به<sup>(٣)</sup>.

\* قال الناظم<sup>(٤)</sup>: لفصل الجملة من الجملة بالعاطف في مثل: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ \* ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ<sup>(٥)</sup>، إن لم يُلَاحَظْ، نحو: قام زيدٌ قام زيدٌ، وضربت زيدًا وضربت زيدًا.

ع: وعندني أن الآية الكريمة ختمها على خلاف التأكيد واجب؛ لأنهم يعلمون علمًا بعد علم، وأن هنا من مواضع الإلحاح لو كان ثم قد أريد التأكيد، فهذا كان يمنع العاطف.

وقد يقال: إن أولى من هذا التمثيل بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَوَّيْتُمُ الْحَيَّيْمَةَ﴾ \* ثُمَّ لَقَدْ رَوَّيْتُمُ الْحَيَّيْمَةَ<sup>(٦)</sup>.

فأ<sup>(٧)</sup> قلت: إذا عطف؛ فأين التأكيد؛ إنما يصير عطفًا؟

قلت: وكذا نقول، وهذا كما نقول: إذا تعددت الصفات جاز لك أن تأتي بها بعطف وبغير عطف، ولا نريد أنما تبقى<sup>(٨)</sup> صفة مع العطف، وكذلك أيضًا نقول في باب بدل الغلط إذا قيل: جاءني زيدٌ حملاً، ونظيره: قولنا في نحو: قاما وقعدا أحواك، وقام وقعدا أحواك: إنه من التنازع، وهذا -والحالة هذه- لا تنازع فيه، إنما كان التنازع

(١) الحاشية في: ١٠٧ مع ١٠٦.

(٢) ١٠٤/٣.

(٣) الحاشية في: ١٠٧، وهي مكررة عن أول الحاشية السابقة.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٠٥.

(٥) الباء ٤، ٥.

(٦) التكاثر ٦، ٧.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: فإن.

(٨) مكررة في المخطوطة.



قبل الإضمار، فأنهش<sup>(١)</sup>.

ولا تُعَدُّ لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل  
كذا الحروف غير ما تحذف به جواب كنعم وكبلا<sup>(٢)</sup>

(خ ١)

\* ع: قوله: «كذا الحروف»: أي: لا تُعَدُّ لفظها إلا مع ما اتصل بها، فنقول:  
مررت بزيد بزيد، إذا أردت تأكيد الباء.

وربما جاء في كلامهم إعادته ليس معه ما اتصل به المؤكد، وإذا فعلوا ذلك جعلوه  
ثالثاً للمؤكد دافعاً على ما اتصل به الأول؛ ليكون هو والأول كالكمة الواحدة دخلت  
على مطلوبها؛ لشدة اتصالها بما تدخل عليه، فإن أتيت بالمؤكد ثالثاً لما فصلتها عن  
دخلت عليه، أو بعدها وبعد مصحوبها أدخلت بالمؤكد من حيث إنه كالضمير للتصل  
الذي لا يُستباح الهجر به وخذه، إلا أن السماع في ذلك - وإن كان قليلاً - لم يرد إلا  
بالأول، كقوله<sup>(٣)</sup>:

عَلَى تَرْفَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

البيت<sup>(٤)</sup>، ويُضَعِّفه: كَوْنُ الأداة على حرف، كقوله<sup>(٥)</sup>:

وَلَا إِلَيْنَا يَهْمُ أَمَّا ذَوَا<sup>(٦)</sup>

(١) الحاشية في: ١٠٧.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوحه: وك: بلى.

(٣) هو عظام الهاشمي، وقيل: الأغلب العجلي.

(٤) من مشطو الرجز، ويعده:

أعناقها مشدات بقر

ينظر: النوار لأبي زيد ٣٤٤، وشرح التسهيل ٣/٣٠٣، ولسان العرب (ر ع ن) ١٣/١٨٢،  
والنيل والنكبين ٥/١٧٣، والمقاصد النحوية ٤/١٥٨٨، وخرانة الأدب ٧/٤٢٢.

(٥) هو مسلم بن عقيل الوالي.

(٦) عجز بيت من الوافر، تقدم بعضه في باب حروف الجر.



وَأَنَّ الْمُصَنَّفَ أُفْرَدَ الْمَسْأَلَةَ غَيْرُ جَدِيدٍ، وَهَكَذَا تُعْشَى عِنْدِي<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* هذا هو الغالب، وقد يُفقد الشرطان، أعني: المصريح به، والمأخوذ من كلامه باللازم، كقوله<sup>(٢)</sup>:

وَلَا لِيَلِينَا بِهِمْ أَهْدًا قَوَا<sup>(٣)</sup>

وهو في غاية الشفوذ.

وأسهل منه: قوله<sup>(٤)</sup>:

غَرَّ بِنَا بِهِ<sup>(٥)</sup>

لأمرين:

أحدهما: أَنَّ الأول<sup>(٦)</sup> على أَكْثَر من حرف، فهو أَفْزَدُ على الاستقلال النطقى من الحرف الأول.

والثاني: أَنَّ الثاني من غير لفظ الأول، فالاستهجان في اللفظ.

وأسهل منهما: قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) الخاشية في: ٢٣/ب.

(٢) هو مسلم بن قُتَيْبَةَ الوالبي.

(٣) عجز بيت من الواق، تَقَدَّمَ قَرِيبًا، وتَقَدَّمَ بعضه في باب حروف الجر.

(٤) هو الأسود بن قُفَيْر.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فَأَصْبَحْتُ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ بِنَا بِهِ أَتَشَكُّدُ فِي غُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَسْتَوْبِأُ؟

ينظر: الديوان ٢١، ومعاني القرآن للقرائ ٢٢١/٣، وإحكام ٤٢١/١، وضرائر الشعر ٧٠، وشرح السهيل ١٧٣/٣، ومعني اليب ٤٦٦، ولتقاصد النوبة ١٥٩١/٤، وخرابة الأدب ٥٢٧/٩.

(٦) هو "عن" التَّوَكَّدُ بالباء.

(٧) لم أقف له على نسبة.



إِنْ إِنَّ الْكَرِيمَ يَكْلُمُ مَا <sup>(١١)</sup>

لكون الحرف على أكثر من حرف، بل أكثر من حرفين، ولا ينقاس، علائقاً لابن هشام الخضراني<sup>(١٢)</sup>، ولزغزني<sup>(١٣)</sup>.

\* قوله: «غَيْرَ مَا تَحْصُلُ» البيت: استأثر الحرف الجواني عن الحرف غير الجواني بأمرين:

أحدهما: تأكيده والتأكيد به بغير شرط.

والثاني: أن الغالب تأكيده بمرادفه لا بلفظه، ذكر ذلك ابنه<sup>(١٤)</sup>.

وإنما جاز فيها للحنى الأول؛ لتشبهها بالأسماء في الاستقلال بأنفسها؛ ألا ترى أنه يقال: أقام زيد؟ فقول: نَعَمْ؛ فنقتصر عليها؛ فصارت كالسئلة بمعناها، فأشبهت قولك: زيداً، في جواب: مَنْ ضريت؟<sup>(١٥)</sup>

\* ع: «نَحْنِي» لإبطال نفي محض، نحو: «نَعَمْ أَكَلَيْتَ كَفَرُوا أَنْ يَبْعَثُوا قُلَّيْنِ»<sup>(١٦)</sup>، أو مقرون بمسرة التقرير، نحو: «أَنْتَ بَرِيكْتُمْ قَالُوا يَنْ»<sup>(١٧)</sup>، أو منقوض بـ «أَلَا»، نحو: «قَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هَؤُورًا أَوْ تَصَرَّكَ [يَبْلَغُ أَمَانِيَّتِهِمْ]»<sup>(١٨)</sup>، قُلْ هَسَاؤًا يُرَكَّبُكُمْ

(١) صدر بيت من الخفيف، ووجه:

يُرْزَلُ مِنْ أَحَارِهِ قَدْ ضِيمَا ...

ينظر: شرح السهيل ٣/٣٠٣، والمقاصد النحوية ٤/١٥٩٤.

(٢) ينظر: التذيل والتكميل ١٢/٢٢٥.

(٣) الفصل ١٣٨.

(٤) الحاشية في: ١٠٨.

(٥) شرح الألفية ٣٦٣.

(٦) الحاشية في: ١٠٨.

(٧) النعاني ٧.

(٨) الأعراف ١٧٢.

(٩) ما بين المعطوفين ليس في المعطوفة، وهو في الآية الكريمة.



إِنْ كُنْتُ صَدِيقِي \* بَلَّيْ<sup>(١)</sup>.

والإبطال في هذا النوع يكون باعتبار الانتفاء عن المستثنى منه؛ وذلك لأن النقيض: لن يدعس الجنة أحدٌ إلا من كان هوًّا أو نصاري<sup>(٢)</sup>.

ومضمر الرفع الذي قد انفصل أَكْثَرُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ أَتَّصِلُ

(خ ١)

\* «أَيْتِي<sup>(٣)</sup>»: الضمير المؤكَّد يجب فصله؛ لتعذر ما يتصل به مع كونه تأكيداً، تقول: زَيْدٌ ضَرَبَهُ إِيَّاهُ، وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبَهُ ضَرَبَهُ؛ الْقَبَسُ بِبَابِ الْهَدْلِ، وَكَذَا: زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ هُوَ، وَإِنْ قُلْتَ: بِهِ بِهِ؛ كَانَ بَدَلًا لَا تَأْكِيدُ<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* فقول: قَمْتُ أَنَا، وَقَمْتُ أَنْتَ، وَقَامَا هُمَا، وَرَأَيْتِي أَنَا، وَرَأَيْتُ أَنْتَ، وَرَأَيْتَهُ هُوَ، وَمَرَرْتُ بِي أَنَا، وَرَأَيْتُ أَنْتَ، وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «أَكْثَرُ بِهِ»: يريد أنك تؤكِّد به كلَّ ضمير اتصل، ولا تؤكِّد بغيره من الضمائر، أما للمضمر فتعذر، وأما للنقصر المتصوَّب فقالوا: إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُكَ إِيَّاهُ؛ كَانَ «إِيَّاهُ» بَدَلًا لَا تَأْكِيدُ، نَصُّ عَلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ<sup>(٦)</sup>، قَالَ: وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: إِيَّاهُ رَأَيْتُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْكَافَ، قَالَ: وَقُتِرْنَا مَتَقَلِّفًا؛ لِيُفْصَلَ.

لكن اعتبار الناقض<sup>(٧)</sup> أن هذا تأكيد لا بدل، وأن الضمير لا يُبدل لا من ضمير ولا من ظاهر، فإذا حملت كلاته هنا على مذهبه كان أَوْفَقَ لَكَ، وقد يُستدل عليه

(١) البقرة ١١١، ١١٢.

(٢) الحاشية في: ١٠٨.

(٣) التحفة الشافية ٩٤/ب، والصفوة الصفية ٧٧٥/١، بنحوه.

(٤) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٥) الحاشية في: ١٠٨.

(٦) شرح كتاب ميبوه ١٠٦/٩.

(٧) شرح التسهيل ٣٠٥/٣.



بقوله: «أَكْثَدُ بِهِ»، ولم يقل: به أَكْثَدُ؛ لئلا يفيد الحصر، مع أنه كان يمكنه أن يقول: به أَكْثَدُ كُلِّ ضَمِيرٍ متصل<sup>(١)</sup>.

\* قوله: [«الضَّلَّ»]<sup>(٢)</sup>: وقد يُطلق على الضمير المستمر متصلاً بـ«وَلَوْ».

ومما يحتمل أن يكون مثل هذه المسألة: «إِنْ سَرَرْنَا أَقَلَّ»<sup>(٣)</sup>، فهذا يحتمل التأكيد والتضمن، «يَجِدُوهُ بِعَدَائِهِمْ هُوَ خَيْرٌ»<sup>(٤)</sup>، فهذا أيضاً مثل الأول في جواز الوجهين، ولولا هذه المسألة لم يَنْزِلْ إلا وجه واحد، وهو الفعل، وكذلك: «وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ أَفْطَرِيوهُ»<sup>(٥)</sup>، إلا أن جواز هذين الوجهين لا إشكال في شيء منه، إلا أن التأكيد قد يطابق للتوكيد في إعرابه.

فإن قلت: لأي شيء جاز هذا كله، أعني: أن يؤكّد بالضمير المنفصل المرفوع كل ضمير متصل؟

قلت: أشار إلى ذلك سيئوني<sup>(٦)</sup>، وفسّره السرياني<sup>(٧)</sup> تفسيراً حسناً، وخلاصة ما ذكر أن قال: أصل الضمير أن يوضع على صيغة واحدة مشتركة بين الرفع والنصب والخفض، كما أن الأسماء للظهرة وأسماء الإشارة كذلك، ويكون الدال على إعرابها عواملاًها وقائلاً، ولكنهم فعلوا في الضمير في بعض الأحيان، وذلك زيادةً بيان أحسنوا فيها، فهذه قاعدة.

فائدة ثانية، وهي أن أصل الضمائر المنفصلة أن تكون مرفوعة هو<sup>(٨)</sup>، لأن الأصل في أحوال الاسم الابتدائي، فهو أولها وأتبعها، فإذا أضمير لتبدأ لم يكن بـ من

(١) الحاشية في: ١٠٨.

(٢) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) الكهف ٣٩.

(٤) الزمل ٢٠.

(٥) الزعر ٧٦.

(٦) الكتاب ٣٨٥/٢-٣٨٧.

(٧) شرح كتاب سيبويه ١٠٤/٩، ١٠٥.

(٨) كما في المخطوطة، ولصواب بخطها.



كونه منفصلاً، وأما المنصوب والجرور فلا بدّ لهما من لفظٍ يعمل فيهما، فإذا أضمرنا اتصالاً بذلك اللفظ، فصار المرفوع مختصاً بالاتصال، فإذا أئدنا المضمير احتجنا إلى ضمير متصل، ولا منفصل إلا ضمير المرفوع، فاستعملناه في الثلاثة: المنصوب والجرور والمرفوع، كما اشتركن جميعاً في "نا"، وكما ذكرنا من إيجاب القياس اشتراكها كلها في لفظ واحد.

رجعنا إلى مسألة ضمير القفل: ولو قلت: كان زيدٌ هو الفاضل؛ امتنع في الضمير أن يكون مبتدأً لاتعصب ما بعده، وتأكيدها لظهور ما قبله، وتعمت القضية.

فإن قلت: لأي شيء لم يُجيزوا تأكيد الظاهر بالمضمير؟

قلت: قال القاضي أبو سعيد<sup>(١)</sup> رحمه الله ما منعته: إن التأكيد في كونه يرفع عن المؤكّد الالتباسَ بِإِلْزَامِ عِنْدَهُمْ مِزْلَةَ الصِّفَاتِ، ولهذا يستسهل س<sup>(٢)</sup> رحمه الله: صفة، ومن شروط الصفة أن لا تكون أعرف من الموصوف، ولا شك أن الضمير أعرف من المظهر، فاستحال أن يكون تأكيداً له.

وإنما أحازوا إبدال الضمير من الظاهر؛ لأنه لا يجب في البذل والبدل منه أن يتوافقا في تعريف ولا تكريم، فلذلك لا يضمرُ فيهما كَوْنُ الثاني أعرف من الأول، فهذا وجه.

وجه ثانٍ، وهو أن الظواهر لا يليق بها لو أئدنت بالضمائر إلا ضمائر الغيبة، لا ضمائر التكلم والخطاب، وضمائر التكلم والخطاب هي الأصل والأكثر في الاستعمال، واستعمال ما يوجب إسقاط أصله وأكثره مطروح مترك.

قلت: بدليل أن الضمائر لا تنعت<sup>(٣)</sup> بتعوت للذم والترحّم، وقد غُفِي هذان الوجهان على من قال معترضاً على التحوين: لأي شيء استتبعوا تأكيد المظهر

(١) شرح كتاب سبويه ١٠٥/٩-١٠٧.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: لا تنعت.



بالضمير، ولم يستقيحوا العكس، بل أجازوا أن يقال: مررت بهم أجمعين؟<sup>(١)</sup>

---

(١) الحاشية ن: ١٠٨.



## العطفُ

العطفُ إما ذو بَيَانٍ أو نَسَقٍ والغرضُ الآنَ بَيَانُ ما سَبَقَ  
(خ ١)

\* «ذو بَيَانٍ»: لم يُفصح عن اسمه، إنما أُخبر عنه بوصفه، فلا يفهم من كلامه معرفة اسمه الاصطلاحي<sup>(١)</sup>.

\* «أو نَسَقٍ»: أي: أو ذو نَسَقٍ، وهذا كقولهِ<sup>(٢)</sup>:

«وذو كَسْرٍ وَضَمٍّ»<sup>(٣)</sup>

\* «بَيَانُ ما سَبَقَ»: أي: بَيَانُ ذِي البَيَانِ<sup>(٤)</sup>.

فَذُو البَيَانِ تَابِعُ شِبْهِ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُتَكَيِّفَةٌ  
(خ ١)

\* قوله: «تَابِعُ شِبْهِ الصِّفَةِ»: الحَدُّ نالِصٌّ، تَرَدُّ عليه: البَدَلُ، وَمِنْ ثَمَّ زَادَ ابْنُهُ<sup>(٥)</sup> فِي الحَدِّ: وَلَا مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ لِإِخْرَاجِهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ أَيضًا أَن قَالَ: هُوَ التَّابِعُ لِلْمَوْضُوعِ وَالْمَحْصَصُ مَتَّبَعُهُ، غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالنِّسْبَةِ، وَلَا مُشْتَقًّا وَلَا مُؤَوَّلًا بِمَشْتَقٍّ، وَهَذَا غَيْرُ حَدٍّ أَيْهِ.

وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: عَرِجَ بِالْمَوْضُوعِ وَالْمَحْصَصِ: التَّوَكُّدُ، وَالتَّنَقُّصُ، وَبِالفَصْلِ الثَّانِي: البَدَلُ، وَبِالثَّلَاثِ: النَعْتُ. انْتَهَى.

فَإِن قُلْتَ: كَيْفَ عَرِجْتَ الصِّفَةَ مِنْ حَدٍّ أَيْهِ؟

قُلْتَ: لِأَن شِبْهَ الشَّيْءِ غَيْرُهُ.

(١) الحاشية في: ٢٣/أب.

(٢) الألفية ٧٢، البيت ٢٢.

(٣) الحاشية في: ٢٣/أب.

(٤) الحاشية في: ٢٣/أب.

(٥) شرح الألفية ٣٦٦.



فإن قلت: كيف عرج التأكيد؟

قلت: لأن التأكيد ليس مبيّناً للأول؛ لأنه ليس مبهماً، بل رافع للمحاذر والسهو.

فإن قلت: ما موقع قوله: «حقيقة القصد» البيت؟

قلت: بياناً لقوله: «شبهة الصفة»، أي: أشبهها في أنه كاشف.

والتحقيق: أن البدل غير وارد؛ لأنه لم يُستثنى للبيان، بل للتقرير والتأكيد<sup>(١)</sup>.

\* المثلث حقيقة القصد أظهر في صدقه على التوكيد منه على البيان؛ لأن التوكيد رافع للمحاذر، ومبيّن للحقيقة المقصودة بالذات أو بكمية الاسم، لكن وقوع ذلك بعد قوله: «شبهة الصفة» يدفعه، فكانه قال: الموضح والمخصص؛ لأن محصله: الميزان حقيقة القصد على حدّ تبيين الصفة، ولا بدّ من اعتبار أن لا يكون صفة ضرورية.

وقوله: «حقيقة» إلى آخره: بيان بعد إجمال، ولو شككت لانتضى أن يكون للمدح والذم والترحّم<sup>(٢)</sup>.

فَأَوْتِنَتْ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ نَعْتُ وَلِي

(خ)

\* قال الزّحّاشي<sup>(٣)</sup> في: «(يُوكِدُوْهُ أَنْ تَقُوْمُوْا)»<sup>(٤)</sup>: «أَنْ تَقُوْمُوْا» عطف بيان لقوله: 'يواحدو'.

ورّد عليه بأنّ 'واحدة' مذكر، وأنّ 'تقوموا' مؤنث<sup>(٥)</sup>.

ج: وهذا ليس بشيء؛ لأنّ 'يواحدو' مؤنث غير حقيقي، بمعنى: حصول واحدة، ولا شك أنّ 'أَنْ تَقُوْمُوْا' هو نفس الواحدة، انتهى.

(١) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٢) الحاشية في: ظهر الورقة الخامسة للمحققة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٣) الكشف ٥٨٩/٣.

(٤) ص ٤٦.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: بأنّ 'واحدة' مؤنث، وأنّ 'تقوموا' مذكر.



وأيضاً فإن فيه تحالفاً بينهما تعريفًا وتشكيكًا، ولم يُجزَّه أحدٌ غيره، وأما من فيجب أن لا يقع عندهم إلا في المعارف، وأما كـ فيقع عندهم في التكرات أيضاً<sup>(١)</sup>، والفرقان اشتراطوا التوافق.

ع: قال يَشْرُ الدُّعَى<sup>(٢)</sup>: ومنع بعض النحويين كونَ عطفِ البيانِ نكرةً تايماً لنكرة، وأجازه أكثرهم، وهذا مخالفٌ لِمَا نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٣)</sup> عن ص<sup>(٤)</sup>.

فقد يكونان مُكرَّرين كما يكونان مُعرَّفين

(خ ١)

\* ع: كان الأحمَدُ: «وقد يكونان»؛ لأن هذه مسألةٌ غيرُ مسألةِ وجوب المطابقة، وهي: هل يقع عطفُ البيانِ في التكرات كما يقع في المعارف أو لا<sup>(٥)</sup>؟  
\* مسائل:

١: هل يقع عطفُ البيانِ<sup>(٦)</sup> بين التكرتين كما بين للمعرفتين؟  
فيه خلافٌ<sup>(٧)</sup>.

٢: هل شرطُ التوافقِ كانتعت<sup>(٨)</sup>؟  
فيه خلافٌ للزَّعْتَرِيِّ<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: حواشي للتفصيل ٤٠٩، وشرح السهيل ٣/٣٢٦، والنذيل والتكميل ١٢/٣٢٩.

(٢) شرح الألفية ٣٦٧.

(٣) البحر المحيط ٣/٢٧٢، ٨/٥٦١، والنذيل والتكميل ١٢/٣٢٠، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣.

(٤) الحاشية في: ٢٣/أ.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ٢٣/أ و ٢٤/أ.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) الكشف ١/٣٨٧.



٣: هل <sup>(١)</sup> مُشترط كونُ الثاني أعرفَ من <sup>(٢)</sup> الأول؟

فيه خلافٌ له <sup>(٣)</sup> ولغيد القاهر <sup>(٤)</sup>، ويجب عندي أن يُجمل قوله على أنه يُشترط <sup>(٥)</sup> كونه أوضح عند <sup>(٦)</sup> السامع، لا أنه <sup>(٧)</sup> أعنى منه درجةً في التعريف، وعلى هذا لا ينبغي لأحد أن يخالفهما في ذلك؛ لأن حقيقةً ليسَ ذلك <sup>(٨)</sup>.

\* قال الأستاذ <sup>(٩)</sup>: إن قول ص <sup>(١٠)</sup> أنه لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة، وشرطُ في "المفصل" <sup>(١١)</sup> أن تكون جامدةً.

ع: وهو -لعمري- شرطٌ لا بدُّ منه <sup>(١٢)</sup>.

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) حيث أحاز في الكشاف ٦١/٣ في قوله تعالى في سورة طه ٢٩، ٣٠: ﴿وَلَجَعَلْنِي وَزِيرًا مِّنْ أَعْمَلٍ﴾ "هَؤُلَاءِ أَكْبَرُ" كَوْنُ "أَكْبَرُ" عطف بيان "هَؤُلَاءِ"، قال أبو حيان في البحر المحیط ٣٢٨/٧: «ويقتد فيه عطف بيان؛ لأن الأكثر في عطف بيان أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس».

(٤) المقصد في شرح الإيضاح ٩٢٧/٢.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى للتحفة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٩) حواشي لنفسه ٤٠٩.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٦/٣، والتذليل والتكميل ٣٢٩/١٢.

(١١) لم أتف فيه ١٤٩ إلا على قوله: ويترى من لتبوع منزلة الكلمة للتبوع من العربية إذا ترجمت بها، وذلك نحو قوله:

أقسم بالله أنو حقيقي عُمر

(١٢) الحاشية في: ٢٣/ب.



\* ابن عُصفُور<sup>(١)</sup>: البيان لا يكون إلا بالحمد، ولا يكون إلا أعرف من الأول، والنعت ليس كذلك؛ لأنه لا يكون إلا بالمشق أو المؤول به، ولا يكون إلا مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً، وأيضاً فمحيي البيان في التكرات قليل، والفرق بينه وبين البدل في أنه لا يُؤتى به الطرخ؛ وإلا فالبديل مبيّن أيضاً.

ع: وشَرَطَ ابنُ الناطم<sup>(٢)</sup> أن لا يكون بلفظ الأول، وهو خشن، وذلك غير شرط عند من قبله، فقد نصَّ النحاة في قوله<sup>(٣)</sup>:

يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرٍ

أن "نَصْرُ" الثاني بيان، والثالث بيان ثانٍ على الموضع، أو بتقدير: عليك، أو: انصُر<sup>(٤)</sup>.

\* نعم، قول ابن عُصفُور<sup>(٥)</sup>: لا يكون إلا أعرف<sup>(٦)</sup> تردُّ.

\* قال الزَّحَّاقِيُّ<sup>(٧)</sup> في: ﴿مَكِّيٍّ﴾<sup>(٨)</sup>: إنه عطف بيان لما و.

(١) شرح جل الزحاحي ٢٩٤/١.

(٢) شرح الألفية ٣٦٧.

(٣) هو زُؤَيْبُ بن العجاج.

(٤) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه مع ما قبله:

يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرٍ

لَقَائِلَ: يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرٍ

ينظر: ملحقات الديوان ١٧٤، والكتاب ١٨٥/٢، ولغتضب ٢٠٩/٤، والأصول ٣٣٤/١، وقليوب اللغة ٢٢٩/١٢، وإحصاء ٣٤١/١، وسفر السعادة ٧٨٦/٢، وشرح التسهيل ٤٠٤/٣، والمقاصد النحوية ١٦٠٤/٤، وعروة الأدب ٢١٩/٢.

(٥) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٦) شرح جل الزحاحي ٢٩٤/١.

(٧) الحاشية في: ٢٣/ب، ولم أتبيّن موضعها؛ لأنه كتبها أعلى الحاشية لتقدمه غفلاً من الإلحاق؛ إلا أني قدّرت أن تكون استدراكاً على قوله قبل: إن النحاة قبل ابن الناطم لم يشترطوا كون الثاني من غير لفظ الأول.

(٨) الكشف ٥٤٦/٢.

(٩) إبراهيم ١٦، ولها: ﴿وَيُؤْتِيَنِي مِنْ مَّاءٍ مَكِّيٍّ﴾.



ح<sup>(١)</sup>: ص لا يجزونه في النكرات، وأجازته ك<sup>(٢)</sup>، وتبعهم ف<sup>(٣)</sup> في: ﴿رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup>، جعلها بياناً<sup>(٥)</sup> لـ "شجرة مباركة"<sup>(٦)</sup>.

\* جعل المجرى<sup>(٧)</sup> من يمي، عطف البيان في النكرات: ﴿قَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ كَذُكراً﴾ \* رسولاً<sup>(٨)</sup>.

ع: والشهور أن البصريين لا يجزونه إلا في المعارف، وأن ك أجازوه في النكرات أيضاً<sup>(٩)</sup>، وأوجبوا التوافق<sup>(١٠)</sup> كما في النعوت، وخالف الفريقان الزعم<sup>(١١)</sup> في إجازته كون أحدهما معرفة<sup>(١٢)</sup> والثاني نكرة<sup>(١٣)</sup>.

\* ابن عُشْقور<sup>(١٤)</sup>: أجاز النحاة في: قام هذا الرجل! أن يكون "الرجل" نعناً

(١) البحر المحيط ٤١٩/٦.

(٢) ينظر: حواشي للفصل ٤٠٩، وشرح السهيل ٣/٣٢٦، والنذيل والتكميل ٣٢٩/١٢.

(٣) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد ٢١٥، ٢٨٦، وشرح جبل الرحاجي ١/٢٩٤، والنذيل والتكميل ٣٢٩/١٢.

(٤) النور ٣٥، ونماها: ﴿الرَّحْمَٰنُ كَذُكراً﴾ ذِكْرٌ يُؤَدُّ مِنْ شَجَرٍ مُبَارَكٍ زَيْتُونٌ لَا مَشْرِيقَ وَلَا غَرْبَ. ﴿١﴾

(٥) وأعرها في الإنفال ٥١/٢ صفاً.

(٦) الحاشية في: ٢٣/أب.

(٧) لم أتف على كلامه، وقد جعلها في شرح ملحة الإعراب ٢٥١ من بدل النكرة من النكرة.

(٨) الطلاق ١٠، ١١.

(٩) ينظر: حواشي للفصل ٤٠٩، وشرح السهيل ٣/٣٢٦، والنذيل والتكميل ٣٢٩/١٢.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) الكشف ١/٣٨٧.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) الحاشية في: ٢٣/أب.

(١٤) شرح جبل الرحاجي ١/٢٩٧، ٢٩٨.



بتقدير المشتق، أي: الحاضر المشاهدة، و...<sup>(١)</sup>.

فإن منع الثاني بأن ما فيه "أل" دون المشار إليه في التعريف.

قول: "أل" كانت "أل" للحضور ساوياً للمشار<sup>(٢)</sup> إليه في مرتبته، وزاد بأنه يفيد الحضور، ومصحوفاً<sup>(٣)</sup> يفيد أن الحاضر من جنس الرجال، بخلاف اسم الإشارة<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: جفله أعرف من الأول ينفي كونه نعتاً.

قلت: "أل" فيه للعهد، لا للحضور، كأنه قيل: قام هذا وهو الذي يعني...<sup>(٥)</sup>.

ع: "أل" بعد أسماء الإشارة لا تكون إلا للعهد في شخصي أو جنسي، ففي كلامه نظراً<sup>(٦)</sup>.

## (خ ٢)

\* قال الزجاجي<sup>(٧)</sup> في: ﴿ثَلَاثٌ مِائَتٌ مِائَةٌ﴾<sup>(٨)</sup>: إن "بين" عطف بيان<sup>(٩)</sup>.

وصالحاً ليدلّ على يرى في غير نحو يا غلام يغترباً

## (خ ١)

\* كلمة<sup>(١٠)</sup> يُحكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موصفاً ومختصفاً لمثبوعه

(١) موضع النقط مقدار كلمة "قطعت" في المحطوة.

(٢) انقطعت في المحطوة، وألها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المحطوة، وألها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المحطوة، وألها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث، انقطعت في المحطوة.

(٦) الحاشية في: ٢٣/أب.

(٧) الكشف ٧١٦/٢.

(٨) الكهف ٢٥.

(٩) الحاشية في: ١١٠.

(١٠) كذا في المحطوة، والوجه كتابتها مقصورة: كذا ما لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر:

كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، والرحاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.



يجوز الحكم عليه بأنه بدل باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة على ثبة تكرار العامل؛ لإفادة تقرير معنى الكلام وتوكيده، إلا في السائتين<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «يا غلام يَغْمُرَا»: مثاله:

أَنَا أَخُوْنَا عَيْدُشِي وَتُوْؤَلَا<sup>(٢)</sup>

وتقرؤه: أن "عيدشِي" لو كان بدلاً من "أخوْنَا" -ووقع أن "تُوْؤَلَا" عطفت على "أخوْنَا"، لا على "عيدشِي"، لأنه هو و"عيد"<sup>(٣)</sup> تابعان لـ"أخوْنَا"، لا أن أحدهما تابع للآخر<sup>(٤)</sup> - لكن يجب: وتُوْؤَل، ولكن "عيدشِي" بيان، فأتبع "تُوْؤَلَا" على اللفظ في "أخوْنَا"<sup>(٥)</sup>.

\* «[يا غلام يَغْمُرَا]: ع: مثاله:

يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرُ<sup>(٦)</sup>

\* «[يا غلام يَغْمُرَا]: مثاله أيضاً:

لَقَائِن: يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرُ<sup>(٧)</sup>

(١) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٢) صدر بيت من العلوي، لأبي صائب عم النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: لعطف بن أبي صائب، وعمره:

أُمَيْدُكُمَا أَنْ تَعْتَا بَيْنَا عَرَبَا ...

ينظر: ديوان أبي صائب ١٨٣، والمقدّم ٢٧٤/٣، والروض الأنف ٢٤٧/٥، وشرح الكفاية الشافية ١١٩٧/٣، ولسان القاصد النحوية ١٦٠٦/٤.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أتت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أتت.

(٥) الحاشية في: ظهر الورقة الخامسة الملحقة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٦) بعض بيت من مشهور الرجز، لزؤبة بن العجاج، تقدّم قريباً.

(٧) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٨) بعض بيت من مشهور الرجز، لزؤبة بن العجاج، تقدّم قريباً.



فالأول بيانٌ على اللفظ<sup>(١)</sup>، والثاني على الموضع، ولا يكون<sup>(٢)</sup>...<sup>(٣)</sup>، ويجوز كونُ الثاني...<sup>(٤)</sup> دُعائياً<sup>(٥)</sup>.

\* قال ابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٦)</sup>: فإن قلت: كيف يُعْطَفُ الشيءُ بنفسه؟

قلت: البيانُ هنا يقع بـتكرارِ المنادي، وأنت مخاطبُه وتُفَعِّلُ عليه مرتين، ولو لا ذلك أسكن أن تُلبس إذا كان بحضرتك مستباناً بـ"نضر".

كلامُ ابنِ عُصْفُورٍ<sup>(٧)</sup> يقتضي أنه لا بدُّ أن يكونَ الثاني أعرفُ في بابِ عطفِ البيان، وقولُ الرَّغَزِيّ<sup>(٨)</sup> والجزْجَانيّ<sup>(٩)</sup> كذلك<sup>(١٠)</sup>.

ونحو بِشْرِ تابعِ التَّكْرِيكِ وليسَ أن يُبَدِّلَ بالمُرْضِي

(خ ١)

(١) انقطعت في المخطوطة، وأُعلِّها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأُعلِّها كما أثبت.

(٣) موضع الشقْط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع الشقْط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٦) شرح جمل الزحاحي ٢٩٦/١.

(٧) شرح جمل الزحاحي ٢٩٤/١.

(٨) حيث أحاز في الكشف ٦١/٣ في قوله تعالى في سورة طه ٢٩، ٣٠: ﴿وَلَمَّا عَلِلِّي وَزَرَ﴾

أَعْلَى \* حَزَرَ أَيُّهُ كَوْنُ "أحي" عطفتَ بياناً لـ"هاوون"، قال أبو حيان في البحر المحيط ٣٢٨/٧: «ويبدو فيه عطفتُ البيان؛ لأن الأكثر في عطفِ البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة، والأمر هنا بالعكس».

(٩) المقصد في شرح الإيضاح ٩٢٧/٢.

(١٠) كذا في المخطوطة، وتقدّم أنهما يجريان كون الأول أعرف.

(١١) الحاشية في: ٢٣/ب.



\* قوله: «ونحو: بشرى»: البيت<sup>(١)</sup> للفرار<sup>(٢)</sup>، وهذا إما بقوله من لا يُجيز: الضارب زيد، فأما من أحازه فإنه يُجيز هذا، ومن لم يُجزه له أيضًا أن يقول: ليس حكم التابع كحكم الأصل، فربّ تابع يجوز فيه ما لا يجوز في متبوعه؛ ألا ترى أنّا اتفقنا على جواز: كلّ شاة وسخّلناها بدرهم<sup>(٣)</sup>، ولو قلت: كلّ سخلّتها؛ لم يكر، ونقول: ربّ رحي وغلامه<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز: ربّ غلامه، فلا يلزم من امتناع: «البارك بشرى» تصريحًا امتناعه تقديرًا.

وجوابه: أن البدل ليس في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع؛ لأن البدل في حكم التكرير في جميع أمثله، والمعطوف - وإن كان في بعض المواضع في حكم التكرير - فليس في كلّها، فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم التكرير جواز تابع في حكم التكرير. من «شرح المقفّش»<sup>(٥)</sup> لابن الحاجب<sup>(٦)</sup>.

(١) هو:

أنا ابن التارك البكرى بشرى عليه السلام تَرْكُهُ وقوعا

وهو بيت من الوافر، تقدّم في مقدمة الألفية.

(٢) هو ابن سعيد بن حبيب القنعسي الأسدي، شاعر إسلامي مشهور، من عظمى النوازلين، كثير الشعر. ينظر: الأغاني ١٠/٤٦٢، ومعجم الشعراء ٤٠٨، وثوئلف والمختلف للأصمدي ٢٣٢.

(٣) قولٌ للرب روه سبويه في الكتاب ٥٥/٢.

(٤) قولٌ للرب روه سبويه في الكتاب ٥٤/٢.

(٥) الإيضاح في شرح للفصل ٤٣١/١.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.



## عطف النسق

تال بحرف متبع عطف النسق كاختصاص يؤد وثاء من صدق

(خ١)

\* قال ابن عُصْفُور<sup>(١)</sup>: حروفُ العطف المذكورة في<sup>(٢)</sup> أقسام:

قسمُ أجمع التحويلات على أنه ليس بحرف عطف، وهو "أثا"؛ لأنها تتكرر، وتلي العامل، وتقع بعد العاطف، وحروفُ العطف ليست كذلك.

وقسمُ احتُلف فيه، فمنه ما ذكره ك<sup>(٣)</sup>، وهو "ليس"، كقوله<sup>(٤)</sup>:

إِنَّمَا يَخْزِي الْفَقِي لَيْسَ الْخَنْزَلُ<sup>(٥)</sup>

قلنا: "الخنزل" اسمُها، / والخزيرُ مخنوف، أي: جبانًا، كما قال<sup>(٦)</sup>:

فَقِي غَلَبَتْكَ لِلْهَقَّةِ مِنْ خَائِفٍ يَتَغَيَّ جَوَارِكُ جَيْدٍ لَيْسَ مُجِيرٌ<sup>(٧)</sup>

و"كيف" و"أين" و"هلّا" لقولهم: ما أكلت لحماً فكيف شحمًا؟ و: ما يحبني

(١) شرح جمل الزحاجي ٢٢٣/١-٢٢٦.

(٢) قوله: «للمذكورة في» ملحق في الحاشية مصححاً عليه، ولم أجد في الكلام علامة إلحاق، ولعل هذا موضعه.

(٣) ينظر: مجلس أعلب ٤٤٧.

(٤) هو لبيد بن ربيعة.

(٥) عجز بيت من الرمل، وصغره:

فإنذا حوزيت فزيتاً فالخره ...

روي: «غوز» بدل «ليس»، ولا شاهد فيه. الفقي: السيد قليب. ينظر: الديوان ١٧٩، والكتاب ٣٣٣/٢، والمقتضب ٤١٠/٤، والأصول ٢٨٦/١، والخلييات ٢٦٤، وتذيب اللغة ٢٦٧/٨، وللقاصد النحوية ١٦٥٩/٤، وعزلة الأدب ٢٩٦/٩، ١٩٠/١١.

(٦) هو عبدالله بن أيوب الشامي، وقيل: الشمرزائل البلي.

(٧) بيت من الكامل. روي: «لات» بدل «ليس»، ولا شاهد فيه. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٩٥٠/١، وحماسة البصرة ٦٧٦/٢، وسفر السعادة ٨٠٥/٢، وضرائر الشعر ١٨٢، والتذهيل والتكمين ٢٠٦/٤، والمقاصد النحوية ٦٤٤/٢.



نَحْمُ فَكَيْفَ شَحْمٌ؟ وَ لَا لَقَيْتَ زَيْدًا وَأَيْنَ عَمْرُو؟ وَ هَذَا زَيْدٌ وَأَيْنَ عَمْرُو؟ وَ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَهَلَّا عَمْرُو؟ وَ قَامَ زَيْدٌ فَهَلَّا عَمْرُو؟

لنا: أمّا لَا تُعْطِفُ الْمُخْفُوضُ، وَ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِحُرُوفِ الْعُطْفِ، لَا يَقُولُونَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَكَيْفَ امْرَأَةٍ، وَلَا: فَكَيْفَ بامرأةٍ، وَلَا: فَهَلَّا امْرَأَةٌ، قَدْ أُدْخِلَ عَلَى أَنَّ الْمَرْفُوعَ وَالْمَنْصُوبَ بَعْدَهُمَا مَحْمُولَانِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، أَيْ: فَكَيْفَ أَكَلْتُ شَحْمًا؟ وَ: فَكَيْفَ يَحْبِبُنِي عَمْرُو؟ وَأَنَّ "قَائِنٌ" عَرَبِيٌّ، وَ "عَمْرُو" مُبْتَدَأٌ إِذَا قُلْتَ: قَائِنٌ عَمْرُو؟ وَأَنَّ امْتِنَاعَ وَقْعِ الْمُخْفُوضِ بَعْدَهُمَا لِأَنَّ إِضْمَارَ الْخَافِضِ لَا يَجُوزُ، وَكُلُّهُ يَدْعُو إِلَى الْعُطْفِ عَلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ عَوَاطِفَ.

وَمِنْ ذَلِكَ: "لَكُنْ"، فَهِيَ عِنْدَ سِرٍّ<sup>(١)</sup> عَاطِفَةٌ، وَخَالَفَهُ يُؤَلِّسُ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: لَأَعْلَمَ لَمْ تُسَمِعْ إِلَّا مَعَ الْعَاطِفِ، نَحْوُ: «وَلَكِنْ رَسُولٌ أَلَيْكَ»، وَزَيْدٌ بَأَنَّهُ مُنْعَ<sup>(٣)</sup>: مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ، وَلَيْسَ عَلَى إِضْمَارِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. /

ع: قَدْ جَاءَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٌ فَطَالِحٌ، فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى حَذْفِ الْجَارِ، وَالَّذِي حَكَى هَذَا يُؤَلِّسُ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ الْخَصْمُ فِي مَسْأَلَةِ "لَكِنْ"، فَهُوَ يَحْتَجُّ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ، وَلَا مَطْلَعٌ فِي ذَلِكَ؛ لِثِقَتِهِ وَإِمَانَتِهِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ. /

ع: وَمِمَّا قَبْلَ إِيَّاهُ مِنْ حُرُوفِ الْعُطْفِ أَيْضًا: "أَيُّ"، فَهَذِهِ سَبْعَةُ اخْتِلَافٍ فِيهَا: "لَيْسَ" وَ"هَلَّا" وَ"كَيْفَ" وَ"أَيْنَ" وَ"لَكِنْ" وَ"أَمَّا" وَ"أَيُّ"<sup>(٥)</sup>.

(١) الْكِتَابُ ٤٣٥/١.

(٢) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٢٦٢/١، ٤٣٥، وَالْأَصُولُ ٢/٢٤٨، وَالْإِنْصَارُ ٩٦-٩٨، وَالْحُجَّةُ ١٧٩/٢، ١٧١/٦.

(٣) الْأَحْزَابُ ٤٠.

(٤) حِكَايَةُ مِيبُوهٍ فِي الْكِتَابِ ٤٣٥/١.

(٥) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٢٦٢/١، ٤٣٥، وَالْأَصُولُ ٢/٢٤٨، وَالْإِنْصَارُ ٩٦-٩٨، وَالْحُجَّةُ ١٧٩/٢، ١٧١/٦.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢٤/أ مَعَ ظَهْرِ الْوَرَقَيْنِ لِلْمُحَقِّقَيْنِ بَيْنَ ٢٣/ب وَ ٢٤/أ الرَّابِعَةُ ثُمَّ الثَّانِيَةُ ثُمَّ الرَّابِعَةُ مَرَّةً أُخْرَى.



فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى أم او كليك صدق ووا  
وانتجت للظا فحسب بل ولا لكن كلم يد امرؤ لكن ظلا  
(خ٢)

\* قوله: «تَلْ» و«لَا» «لَكِنْ»: ولما رابع عند ك<sup>(١)</sup>، وهو «ليس»، ونقله ابن  
عُصْمُو<sup>(٢)</sup> عن البُخْدَادِيَيْنِ<sup>(٣)</sup>، فهذه في مقابلة الواو والفاء و«أَمْ» و«حَتَّى»، وهي أربعة  
يشرك<sup>(٤)</sup> في اللفظ وللعنى، صارت ثمانية، وبقي: «أَمْ» و«أَوْ»، وفي معناها عطف<sup>(٥)</sup>.  
\* عرَّج عليه<sup>(٦)</sup> بعضهم قولَ الشَّعْبِيِّ:

بقالي شاء - ليسَ لهم - وارتجالاً<sup>(٧)</sup>

قال: اللعنى: بقالي شاء لا هم، فأجرى «ليس» مجرى «لا»، قال ابن سيدة<sup>(٨)</sup>: إنما  
المعروف العكس، نحو:

(١) ينظر: مجلس ثعلب ٤٤٧.

(٢) شرح جمل الزحاجي ٢٢٣/١.

(٣) ينظر: الحليات ٢٦٤، والتذيل والتكميل ٦٧/١٣.

(٤) كنا في المخلوطة، ولعل الصواب: تُشْرِك.

(٥) الحاشية في: ١١١.

(٦) أي: العطف؛ ليس<sup>١</sup> للتذكير في الحاشية المنقولة.

(٧) كنا في المخلوطة بواو، والصواب ما في مصادر البيت: هم ارتجالاً، ولعل السامع ظن ضمّة  
ميم 'لهم' واؤ.

(٨) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وحشّن الصبر زُتُّوا لا الجفالا

...

ارتجالاً: معمول لـ"شاء". ينظر: القديان ١٢٨، والقصر ١٥٣/٤، وشرح الواحدي ٢١٦.

(٩) لم أتف على كلامه في مصبوحتي كتابه: شرح للشكل من شعر النسي، ولعله في كتابه:  
الإعراب عن مراتب قراءة الآداب، ولم أتف على ما يفيد بوجوده، وقد نقل منه ابن هشام  
تعليقات على أبيات لسمي في بابي التعجب والسداء.



قَأْنَا لَنْ قُتِي لَا بَرَّاعٌ<sup>(١)</sup>

فَاعْطَفَ بَوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا فِي الْحَكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

(خ ٢)

\* معناه: أنها تعطف متأخرًا عن المتبوع في حصول ما وقع الاشتراك فيه، وسابِقًا على المتبوع في حصول ما وقع الاشتراك فيه، ومصاحِبًا له موافِقًا في زمن حصول ما وقعت للمشاركة فيه، وتلخّص من مجموع هذا الكلام: أنها لمطلق الجمع، وهو المذهب الصحيح.

واعلم أنها قد تأتي بمعنى الباء، كقولهم<sup>(٢)</sup>: اشترت الشاة شاةً ودرهماً، فالواو هنا ليست للجمع، بل دالة على المعنى الذي تدل عليه الباء هنا.

الجزمي<sup>(٣)</sup>: ومثله: أنت أعلم ومالك<sup>(٤)</sup>.

ع: أصح ما قيل فيه<sup>(٥)</sup>.

\* ع: ولأن الواو للتشريك والجمع؛ عاد الضمير بين متعاضدتي عليهما لا على أحدهما فقط، بخلاف "أو".

ويستظهر في: ﴿وَمَا كَانَ لِمُتَّقِينَ إِيَّا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) عجز بيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسية، تقدّم في باب 'ما' و'لا' و'لات' و'إلا' المشبهات ب'ليس'.

(٢) الحاشية في: ١١١.

(٣) أورده سيويه في الكتاب ٣٩٦/١.

(٤) ينظر: الذبيل والتكميل ٣/٢٨٥، ٨/١١٦، ورتشاف الضرب ٣/١٠٩٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٣٧، ٣٩ (عن رسالة لابن هشام في هذه المسألة ولجوها).

(٥) رواه سيويه في الكتاب ٣٠٠/١ على أن الواو للمعة.

(٦) الحاشية في: ١١٢.

(٧) في المخطوطة: فَمَا، ولعله سهو من ابن هشام لا من الناسخ، بدليل قوله بعد: بالتسبية، والصواب ما في الآية الكريمة، وعليه فلا شاهد فيها.



بالنسية، ثم جاء: ﴿مِنْ أُمَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

ويظهر لي فرق بين: وَزَيْدٌ وبين: وَلَا زَيْدٌ، وكأنه استئناف<sup>(٢)</sup>.

\* فإن قيل: قوله: «في الحكم»: يُسأل هنا عن نحو: ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup> فإن قلت: الواو عاطفة، فلا توافُق في الحكم، أو "لكن" عاطفة، والعاطف<sup>(٤)</sup> لا يدع على العاطف؟

قلت: الجواب بالأول، وهو من عطف الجمل، ولا يشترط فيها توافُق في شيء؛ البتة، تقول: قام زيدٌ ولم يقم عمرو<sup>(٥)</sup>.

واعصص بها عطف الذي لا يعني متبوعه كاصطف هذا وابني

(خ ١)

\* فاما:

بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوَّلَ<sup>(٦)</sup>

فعلى حذف مضاف، أي: بين نواحي الدُّخُولِ، وهذا متبوعه مثني، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَقَرَّبَ بَيْنَ أَجْرٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) الأحزاب ٣٦.

(٢) الحاشية في: ١١٢.

(٣) يونس ٣٧، ويوسف ١١١، ونعام ثلثهما: ﴿مَا كَانَ حَوبُكَ إِذْ تَخَرَّجْتَ وَلَكَ صِدْقٌ﴾<sup>(٤)</sup> الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: فالعاطف.

(٥) الحاشية في: ١١٢، ونقل يامين في حاشية الألفية ٥٥/٢ نحوها عن ابن هشام.

(٦) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو بتمامه:

فقا لئلي من ذكرى حبيب ومنزل  
بيطط اللوى بين الدُّخُولِ فَخَوَّلَ

بيطط اللوى: شقّطع اللواء الرمل، والدُّخُولُ وخَوَّلَ: موضعان. ينظر: الديوان ٨، وجهرة أشعار العرب ٥١، ١١٣، وبجلاس ثعلب ١٠٤، والإنصاف ٥٤٠/٢، والقصائد النحوية ١٦١٧/٤.

(٧) البقرة ١٣٦، ٢٨٥، وآل عمران ٨٤.



واعتراف ابن عُصْفُور<sup>(١)</sup> في الجواب عنه: أن الفاء قد تكون مرتبة في الذكر، فتكون كالواو، قال: ويؤكِّده: أن الأصمعي<sup>(٢)</sup> رواه: "وعظمي" بالواو<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «عطف الذي لا يُغني» حيث: ومن ذلك: بيّان زهد وعمرؤ، وسواء عبادة وبشر، فاما قوله<sup>(٤)</sup>:

وَكَانَ بَيَّانٌ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَفْسًا      أَوْ يَسْرَحُوا بِهَا وَغَيْرِهَا الشَّوْخ<sup>(٥)</sup>  
فإن الواو فيه مستعار لها "أو"، ألا ترى أن "أو" لأحد الشيتين، و"بيّان" إذا تكون لشيتين؟

قال أبو غني<sup>(٦)</sup>: وإنما آتته بذلك أنك تقول: خاليس الحسن أو ابن<sup>(٧)</sup> ميمون، ولو جالستهما لم يغني، كما أنك لو أتيت بالواو كان كذلك، وإن كان بينهما مخالفة من جهة أخرى، وهي أن المأمور إن كان في أمره الواو لم يمثل إلا بمجالستهما، وإلا فهو ممثل، جالستهما أو أحدهما<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح جل الزجاني ٢٦٠/١.

(٢) ينظر: الكامل ٣٢٥/١، وشرح القصائد السبع ١٩، وإعراب القرآن للرحمن ٩٨/٣، والألماني ٥١/٩، والتعليق ٢٥٤/٣.

(٣) الحاشية في: ٢٤/١.

(٤) هو رجل من فُلمين، وروي لأي ذؤيب المذلي بيتان بنحوه.

(٥) بيت من البسيط، بما: فيها، والشَّوْخ: جمع: ساحة. ينظر: ديوان أبي ذؤيب ٧٩، وشرح أشعار المذليين ١٢٢/١، ولحجة ٢٦٦/١، والخصائص ٣٤٩/١، والفتح ٦٣٩/٨، وأمالى ابن السحري ٩٣/١، ومغني للبيب ٨٩، وحزاة الأدب ١٣٦/٥، ٧٠/١١.

(٦) الإيضاح ٢٢٢، ٢٢٣، ولحجة ٢٦٦/١، ٥٣/٤، والبصريات ٧٢٦/١، وكتاب الشعر ٣٢٣/١.

(٧) هو محمد بن سيرين البصري، أبو بكر، أحد أئمة التابعين، أخذ عن أنس بن مالك وأبي هريرة وغيرهما، وأخذ عنه قتادة وأيوب السخيتان وغيرهما، توفي سنة ١١٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤.

(٨) الحاشية في: ظهر الوقفة الأولى للتحفة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.



(خ ٢)

\* قوله: «لا يُغني مَبِوعُهُ»: فإن قلت: من مثل ذلك: استوى زيد وعمرو، إذا أردت به: تساؤبا، فهل ما جاز في: استوى للماء والخشبة للفعول معه<sup>(١)</sup>؟

وكيف ترك المعلوم أثبة في: «لَا يَسْتَوِي مِثْرُ مَرَأَتَيْكَ» الآية<sup>(٢)</sup>؟

قلت: إشكال الآية فإن المعلوم حذف؛ لوضوح المعنى، وفناظم قال: «لا يستغني<sup>(٣)</sup>»، وهذا للأعم من أن يكون لا يستغني لفظاً وتقديرًا أو لا يستغني لفظاً، وأنت إذا قلت: لا يستوي زيداً لم يكر الحذف؛ لأنه ليس في: «واخصص» لفظاً؛ ما يستغني<sup>(٤)</sup> بمقابلته<sup>(٥)</sup>.

\* ع: من خصائص الواو: الفصل بينها وبين المعلوم بالظرف والمجرور، ومنه: «وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ»<sup>(٦)</sup>، ثم قال تعالى: «وَمِنْ أَلْأَنْعَامِ حَمَلُوكَ وَفَرَسًا»<sup>(٧)</sup>، (الزغلشري<sup>(٨)</sup>): عطف على «جئات»، أي: وأنشأ من الأنعام ما يحمل الأثقال، وما يفرس للذبح.

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فهل ما جاز فيها غير المفعول معه؟ وما زالت، وهذه العبارة لا يجوز فيها العطف، كما في: شرح التسهيل ٢/٢٤٧، والنذيل والتكميل ٨/١٠٧، وحارزه الرضي في شرح الكافية ١/٥٢٠ إذا كان «استوى» بمعنى: تساوى، لا بمعنى: استفاد، أو: ارتفع، وهو ما ألح إليه ابن هشام في هذا السؤال، ولم أقف في المخطوطة على جوابه.

(٢) الخليل ١٠، ونحوها: «لَا يَسْتَوِي مِثْرُ مَرَأَتَيْكَ مِنْ قَبْلِ الْقَتْلِ وَقَتْلُ لَوْلِيكَ أَتَعْلَمُ دَرَجَةً بَيْنَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَيْنِهِمْ وَقَتْلُوا وَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ كَالْجُفَاةِ الْعَصَى».

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: أمّا.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعله تجوز، والصواب ما في من الآية: يُغني.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: يستغني.

(٦) الحاشية في: ١١٢.

(٧) الأنعام ١٤١.

(٨) الأنعام ١٤٢.

(٩) الكشف ٢/٧٣.



وتقدم المعلوم عليها غير المجهول لأجل الضرورة<sup>(١)</sup>.

\* ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخْفَاجِ \* وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي مكان آخر: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَلٍ نَشْتَوٍ \* وَنَحْنُ نَعْتَمِدُ خَلْقَهُ مِنْ عُنَى مِنَ النَّشْوَءِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وتم للترتيب بانفصال والقاء للترتيب باتصال

(١ خ)

\* [«القاء للترتيب»]: خلافاً للقاء<sup>(٤)</sup> في فعلين أحدهما ميب في الآخر<sup>(٥)</sup>، قال: تقول: أحسنت إلي فاعطيني، وبالعكس، وإن كان الإحسان وقع بعد الإعطاء، والإعطاء ميب.

وللعزمي<sup>(٦)</sup> في الأماكن، قال: يجوز: عَقْتُ دَارَ فُلَانَةٍ فِدَارَ فُلَانَةٍ، ونزل المطر مكاناً كذا فمكاناً كذا، وإن كان الأمر بالعكس، أو في وقت واحد.

ولغاوية من ك<sup>(٧)</sup> في إطلاق القول بأنها بمنزلة الواو.

نم: ﴿فَإِنَّا قَرَأْنَا الْقُرْآنَ فَلْيَسْمَعُوا﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ مِنْهَا فَعَالَةً﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) الحاشية في: ١١٢.

(٢) الرحمن ١٤، ١٥.

(٣) الحجر ٢٦، ٢٧.

(٤) الحاشية في: ١١٢.

(٥) ينظر: إيشاح الوقف والابتداء ٥١٤، وشرح كتاب سيبويه للسواني ٧٣/٦، ٧٤، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٨/١.

(٦) ومثله في معاني القرآن ٣٧١/١ في الفعلين اللذين يقعان في وقت واحد.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٢٩/١، والتفهيل والتكميل ٨٣/١٣، وارتشاف الضرب ١٩٨٥/٤.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٢٩/١.

(٩) النحل ٩٨.

(١٠) الأعراف ٤.



قلنا: المعنى: أردنا إهلاكها، فإذا أردت القراءة، كقولهم: قد قامت الصلاة، أي: قد قُرب قياضها، أو: أريد قياضها، وقوله<sup>(١)</sup>:

إِلَى مِثْلِكَ كَمَا الشُّطُومُ يُفْقِدُوهُ يَقْنُ<sup>(٢)</sup> وَزَالَ الزَّيْبَانُ مِنَ الصُّخْرِ<sup>(٣)</sup>  
أي: أريدت أن تزول<sup>(٤)</sup>.

## (خ ٢)

\* ع: اشتركت الواو والفاء و"لَمْ" في إفادة التشريك في الحكم كما قدمنا، وانفردت الفاء و"لَمْ" عن الواو وبأعما<sup>(٥)</sup> تقديران: الترتيب، وهي لا تفيد، وانفردت الفاء عن "لَمْ" بأن "لَمْ" ترتب بالانفصال والفاء ترتب باتصال، ولنعني بالاتصال والانفصال: التعقيب والتراخي؛ لأن الآتي على عقب الشيء متصل به، والتراخي عن الشيء محجوز بينهما بالمدّة المتخلّلة، وقد اجتمعا في قوله سبحانه: ﴿لَمَّا تَلَوْنَا آيَاتِهِ فَتَنَّا بِهِنَّ الْآيَاتِ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقد تحسّن كلٌّ منهما على الأخرى؛ لا اشتراكهما في إفادة الجمع والترتيب، فبرزت الفاء على "لَمْ": قوله تعالى: ﴿لَمَّا تَلَوْنَا آيَاتِهِ﴾<sup>(٧)</sup>، ومن غكسه: قول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

كَهْزُ الرُّذَيْنِيِّ تَحْتَ الْعِجَاجِ خَرَى فِي الْأَنْبَابِ لَمْ اضْطَرْبِ<sup>(٩)</sup>

(١) هو الفرزدق.

(٢) كذا في المخطوطة معجّزا، وهي في مصادر البيت: يَنْقُن.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الديوان بشرح الحارثي ١/٣٦٦، وشرح جمل الزحاجي ١/٢٢٩.

(٤) الحاشية في: ٢٤/١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: بأعما، بخذف الواو.

(٦) عس ٢١، ٢٢.

(٧) الأعلى ٤، ٥.

(٨) هو أبو ذؤاد الإبادي.

(٩) بيت من المقارب. الرذيني: الرمح، والعجاج: الغبار، والأنابيب: ما بين كل عقدين من القصب. ينظر: الديوان ٢٩٢، وسعاني الكبير ١/٥٨، وشرح التسهيل ٣/٣٥٥، ولقاصد النحوة ٤/١٦١٩.



وقد تُستعمل كلٌّ منهما في موطن الواو حملًا عليها؛ لاشتراكهن في إقادة الشريك في الحكم، كقوله<sup>(١)</sup>:

بَيْنَ الدُّعُولِ فَخُؤُنِي<sup>(٢)</sup>

وقوله<sup>(٣)</sup>:

إِنْ مِنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ [فَذِ] سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَهُ<sup>(٤)</sup>

وقولهم: إنهما للترتيب في الذكر في البيتين فيه نظرٌ، ولا نحسن دعوى ذلك إلا بين المختل، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ يُوعِظُ بِهِمُ النَّبِيُّ﴾ فَقَالَ ﴿الْآيَةُ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾<sup>(٦)</sup> بعد قوله سبحانه: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِوَيْهٍ﴾<sup>(٧)</sup>، أي: أحييتكم بذلك الخبر، ثم أحييتكم بهذا.

وفي الآية تأويلان آخران:

أحدهما: أنه عطفٌ على ما تقدّم قبل شطر المسورة من قوله تعالى: ﴿وَوَعَّيْتَهُمُ لِتَحِقَّ فِيهِمْ نَجْمٌ﴾<sup>(٨)</sup>، نفيه «الْمُتَشَرِّفِي»<sup>(٩)</sup> عن بعضهم، وما أُلْعَدّه عن الصواب.

وقال هو<sup>(١٠)</sup>: هذه التوصية لم تُزل تُوصّاها كلُّ أمة على لسان نبيّها، كما قال

(١) هو امرؤ القيس.

(٢) بعض بيت من الطويل، تقدّم قريباً.

(٣) هو أبو نؤاس.

(٤) ما بين لمعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٥) بيت من الخفيف. ينظر: الديوان ٣١٥/١، والأزمة والأمكنة للمزني ٣٦، ونسج الفكر

١٩٦، ومعني الليب ١٥٩، وخرانة الأدب ٣٧/١١.

(٦) هود ٤٥.

(٧) الأنعام ١٥٤.

(٨) الأنعام ١٥٣.

(٩) الأنعام ٧٢.

(١٠) الكشف ٨٠/٢.

(١١) هذا التأويل الثاني في الآية.



ابن عَبَّاسٍ: مُحْكَمَاتٌ لَمْ يَسْمَعْهُنَّ شَيْءٌ مِنْ جَمِيعِ الْكُتُبِ<sup>(١)</sup>، فَكَانَتْ قِيلَ: ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ يَا بَنِي آدَمَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، ثُمَّ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا أَنَّا آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ، وَأَنْزَلْنَا هَذَا الْكِتَابَ الْمُبَارَكَ. انْتَهَى.

وفيه عندي نظرٌ، والظاهر أن الضمير في "وصاكم" والخطاب في "ذلكم" لستكني عنهم بالواو في: ﴿فَقُلْ تَكَاَلَوْا﴾<sup>(٢)</sup>، والمخاطبين بقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

\* [«واللقاء للترتيب»]: وزعم بعضهم أنها تأتي بمنزلة "حتى"، وجعل منه: ﴿فَهَبْ فَيَوْمَ شُرَكَائِكَ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: حتى هم فيه<sup>(٥)</sup>.

\* ف<sup>(٦)</sup>: حوَّز أبو الحسن<sup>(٧)</sup> في: ﴿فَشَرَّكَابَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> يكون "ثم" زائدة، ويحق "تاب" جواباً لـ "إذا" في: "حتى إذا ضاقت"، ويجوز أن يكون محلولاً، أي: تَنَقَّلُوا، ثم تاب، ومعنى "إذا" بعد "حتى" الجزاء، بمعنى "مضى".

(١) أخرجه الطبري في جامع البيان ٦٦٧/٩، وابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم ١٤١٤/٥.

(٢) الأنعام ١٥١.

(٣) الأنعام ١٥١.

(٤) الخاشية في: ١١٢.

(٥) الأنعام ١٣٩.

(٦) الخاشية في: ١١٢.

(٧) الشواذيات ١٥١/١.

(٨) ينظر: جواهر القرآن للبالغولي (إعراب القرآن للتبويب للزجاج) ٨٩٣/٣، والطامع لأحكام القرآن ٢٤٨/٤، والبدیع لابن الأثير ٣٦٠/١، وشرح الكفاية للرضي ٣٩٤/٤، ومعنى التيب ١٥٨.

(٩) في المخطوطة: عليكم، وهو خطأ.

(١٠) سورة ١١٨، وقامها: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنْ لَدُنْهُ إِلَّا إِلَهُهُمْ فَأَنَابَ عَلَيْهِمْ يَسْتُوُوا﴾.



ط<sup>(١)</sup>: لأن "إذا" ظرف للزمان المتيقن، و"مضى" كذلك، و"حتى" لانتفاء الغاية في الزمان وفي المكان أيضاً، فكما جاز: حتى مضى يكون<sup>(٢)</sup> كذا وكذا جاز: حتى إذا كان كذا وكذا<sup>(٣)</sup>.

واخصص بقاء عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة  
(١خ)

\* ونخص أيضاً بعكس ذلك، نحو: جاءني الذي قام فذهب عمرو.

ويجوز نظير للمساكين في الخير، نحو: زيد يقوم فيذهب عمرو، وزيد يذهب عمرو يقوم، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وإنسان عتيبي يمشي النساء نازةً فيندو وثارات يلم فيفترق<sup>(٥)</sup>

وقال الله تعالى: ﴿الْقَرْصَرُ أَرَكُمُ اللَّهُ أَتَرَكَ مِنْكَ الْمَكَا مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقد أشرت إلى المسائل الأربعة يتيقن زدتهما بعد قوله: «واخصص بقاء البيت»، فقلت:

والعكس بقاء، ومثل ذلك في الخبر: ومثله: قول الثوري يمشي عتيبي:  
«إنسان عتيبي يمشي<sup>(٧)</sup> النساء نازة» دونكها أربعة مختارة<sup>(٨)</sup>

(١) لم أعتد إلى المراد بهذا الرمز.

(٢) مكرية في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ١١٢.

(٤) هو ذو الرثمة.

(٥) بيت من الطويل، يلم: يجمع. نظره: الديوان ٤٦٠/١، ومجالي ثعلب ٥٤٤، والراعي ٧٢/٢، والبصريات ٣٦٠/١، والمقاصد النحوية ٥٦٢/١.

(٦) الخج ٦٣.

(٧) كذا في المخطوطة بضم السين، وهو وجه فيه، كما في: القاموس المحيط (ح س ر) ٥٣٣/١.

(٨) كذا في المخطوطة بالتون في الشطرين.

(٩) الحاشية في: ٢٤/٢.



(خ ٢)

\* قال عَيْشَةُ الْقَاهِر<sup>(١)</sup>: «إِنَّمَا جاز: الطائر فيغضب زيد الذباب؛ لأن في الكلام معنى المجازة؛ ألا ترى أن المعنى: الذي إن طار غطِبَ زيد الذباب؟ وإنما جاز هذا؛ لاقتضاء الشرط اجزاء، كما يقتضي المبتدأ اجزاء، فالجملتان كالجملَة الواحدة، فلا يُطلب منهما إلا ذكر واحد».

ع: ف الذي يطوّر فيغضب زيد<sup>(٢)</sup> في [منزلة]<sup>(٣)</sup>: الذي إن يطرّ يغضب زيد، وهذا بمنزلة: الذي أبوه قائم، فهذا الحق لا يُعَدَّل عنه.

وأما قولهم: السبب والسبب كالشيء الواحد، وقول أبي علي<sup>(٤)</sup>: إن تم حرف شرط مقدراً، ليس<sup>(٥)</sup> محذوف ولا مستحسن، وإنما يُزَكُّ على أن<sup>(٦)</sup> عليّ: أنه لا يمكن تقدير الشرط في صلة<sup>(٧)</sup> آل.

والذي دل أن المعنى: الذي [إن]<sup>(٨)</sup> يطرّ يغضب، أمران: معنوي، وهو ثبوت سببية الأول ونسبية الثاني، واللفظي، وهو وجود الفاء التي هي عِلْمُ «المجازة»<sup>(٩)</sup>.

بعضا بحى اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا

(خ ١)

\* ع: ينبغي أن يُحمل قوله: «غاية» على أنه غاية إما في الضعف أو القوة، أو أنه آخر للعطوف عليه؛ لئلا يدل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، إذا نصب، وقد يقال: الأنبياء آخر غايات الناس في الشرف، والحقامون آخر غاياتهم في السقوط،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١١٥٤/٢.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: مقدراً فيس.

(٥) كذا في المخطوطة، ولصواب: أبي.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) الخاشية ن: ١١٢.



والسمكة أجبر حقيقة، فالخاص: أن الغاية إما حقيقة، كما في السمكة، أو مجازاً، كما في الشرف وعكبه<sup>(١)</sup>.

\* ع: قالوا: كل شيء يحب ولده حتى الحباري<sup>(٢)</sup>؛ لأن الحباري توصف بالحمق، فهي غايه في النقص، و: استنبت البصل حتى القرع<sup>(٣)</sup>، وهي التي أصابها القرع، وهو الخدرى<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* ع: "حتى" في العربية على ثلاثة أقسام:

ابتدائية، فتدخل على ثلاثة: الجمل الاسمية، نحو:

حتى ماء دجلة<sup>(٥)</sup> أشكل<sup>(٦)</sup>

والفعل الماضي، نحو: ﴿حَتَّى عَفَوْا﴾<sup>(٧)</sup>، وللضارع المرفوع، نحو: ﴿حَتَّى يَكُونَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٨)</sup>،

(١) الحاشية في: ٢٤/١.

(٢) نكث يضرب في الشوق، وهو الحمق مع الغباوة. ينظر: مجمع الأمثال ١٤٦/٢، والسنن في ٢٢٧/٢.

(٣) نكث يضرب لرجل يفعل ما ليس له بهي، والامتنان: الغلو، والغلو: جمع: فُعليل، وهو ولد الناقة، والمُرعى: جمع قريع، وهو من به المُرعى، وهو بر أبيض يخرج بالفصال. ينظر: جهرة الأمثال ١٠٨/١، ١٠٩، ومجمع الأمثال ٣٣٣/١.

(٤) الحاشية في: ٢٤/١.

(٥) كذا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت: دجلة.

(٦) بعض بيت من الطويل، جبر، وهو بتمامه:

فما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

أشكل: لمخالطة خمر. ينظر: الديوان ١٤٣/١، والزاهر ٤٥٦/١، وتذوق اللغة ١٥/١٠، والمترجم ٣٤٤، والتذيل والتكميل ٢٥٠/١١، ولتقاصد النوبة ١٨٦٧/٤.

(٧) الأعراف ٩٥.

(٨) البقرة ٢١٤، وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة ١٨١، والإقناع ٦٠٨/٢.



وليس الجملة بعدها في موضع خفض، علائقاً للحاج<sup>(١)</sup>، وابن درستوي<sup>(٢)</sup>.

وحادثاً، فتدخل على ثلاثة: اسم صريح، نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٣)</sup>، واسم مؤؤل من "أَنْ" المنصرفة والمضارع، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿حَتَّىٰ يَقَعَ إِلَىٰ أَمْرِ الْقَوْمِ﴾<sup>(٥)</sup>، واسم مؤؤل غير ذلك، نحو: عرفت أمورك حتى أنت فاضل.

وإنما أفردت القسم الثاني بالذكر، ولم أدرجه تحت هذا إنما يختص به من الأحكام.

وعاطفة، وإنما تعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون للمعطوف بما استأ مفرقاً، فلا تكون عاطفة في الجمل.

والثاني: أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها، أو كعصبي.

والثالث: أن تكون غاية له، إما في كثرة أو قلّة، إما في مقدار أو قسري.

تنبيه: عرفت أمورك حتى أنت فاضل: يحتمل العطف والجزء "أَنْ" مفتوحة، والابتدائية "إِنَّ" مكسورة<sup>(٦)</sup>.

\* ونعجب بعضهم إلى أنها ترتب، وهو فيها ظاهرٌ لدلائلها على الغاية؛ لأنك إذا قلت: قدوم الحاج حتى للشاة، أخرت بقدوم الحاج شيئاً فشيئاً، إلى أن قدوم للشاة، ولا يمكن أن يكون قدوم للشاة سابقاً على قدوم الحاج؛ لأن الغاية لا تتقدم على المعيا. من

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٠١/١، ٢٨٦.

(٢) ينظر: التذيل والتكميل ٢٠٤/٩، ٢٤٠/١١.

(٣) القدر ٥.

(٤) البقرة ٢١٤.

(٥) المحررات ٩.

(٦) بعده في المخطوطة: «واسم مؤؤل غير ذلك، نحو: عرفت أمورك حتى أنت فاضل. وإنما أفردت القسم الثاني بالذكر ولم أدرجه تحت هذا لما يختص به من الأحكام»، وهو مكرر عما قبله.

(٧) الحاشية في: ١١٣.



"شرح الغاية" (١).

ع: وللمختار أنه لا ترتيب فيها.

وتلخص لنا إلى هنا أربعة من حروف العطف: (الـ) لا يقتضيان ترتيباً على الأصح فيهما، وهما: الواو و"حتى"، بدأ فالواو (٢)، وحينم بـ"حتى"، و(الـ) لا يقتضيان الترتيب على الأصح فيهما، وهما: الفاء و"ثم"، وقد وسطهما بينهما.

وحطت عن قال: لا يقتضيان: ظاهر: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ﴾ (٣)، ﴿أَتَأْتِكُنَّ بِجَلاَءٍ بَاسِتٍ﴾ (٤)، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْتَكُمْ ثُمَّ صَوَّرْتَكُمْ ثُمَّ فَلَنَّا بِكُمْ آكْفَرًا﴾ (٥).

وأم بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغيبة

(خ ١)

\* قوله: «أو همزة عن لفظ "أي" مغيبة» يُفهم أن معنى الكلام معنى "أي"، فليُحذف عن السؤال بما بأحد الأمرين كما يجاب السؤال بـ"أي"، فاما قوله (٦):

تَقُولُ عَطُورٌ مَذْرُوعًا عَلَى تَائِبَةٍ مِنْ عَيْلِ أَهْلِي وَعَدَايَا:  
أَلَوْ زُجْجَ بِالْبَصْرِ أَمْ دُوْ خُصُوفَةٍ أَرَاكَ لَمَّا بِالْبَصْرِ الْغَامُ ثُلُوبًا؟  
فَقُلْتُ لَمَّا: لَا، إِذْ أَهْلِي جِوْرٌ لِأَخْتِي الدُّهْنُ جَرِيْعًا وَمَالِي (٧)

فأجاب "أَمْ" بـ"لا" وهي متصلة؛ لتقدم همزة الاستفهام، ووقع للرد بعدها.

والجواب عن ذلك: أن "لا" جوابٌ لاعتقادها؛ لأنها لم تسأل بـ"أَمْ" إلا وهي

(١) التكت الحسن في شرح غاية الإحسان ١٢٧.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب: بالواو.

(٣) النحل ٩٨.

(٤) الأعراف ٤.

(٥) الأعراف ١١.

(٦) الحاشية في: ١١٣.

(٧) هو ذو الرثنة.

(٨) أبيات من الطويل، تقدم أولها في باب الابتداء.



قاسمعة بحصول أحد الأمرين، وتره، التعيين.

كنا قال ابن عساقور<sup>(١)</sup>، وفيه نظر؛ لأن السؤال إذا كان خطأً إنما يقال لقائله: لم تسأل على الوجه، أو: بنيت سؤالك على غير صحيح، أما أن يجاب بما يجاب به السؤال فلا. انتهى.

فإن قلت: اجعل "أم" منفصلة، و"ذو عصومة" خبرٌ لخوف، أي: لم أنت ذو عصومة، فيكون جملة.

قلت: إنه أحاب "أذو زوجة" بقوله: "إن أهلكي بحيرة"، و"أم" المنقطعة مُضَرَّبٌ عما قبلها، فلا تحتاج لجواب<sup>(٢)</sup>.

\* قال ابن عساقور<sup>(٣)</sup>: ذهب كثيرٌ من النحاة إلى أن "أم" لا / تكون<sup>(٤)</sup> معادلةً للألف مع اختلاف / القاعين، بل إذا دخلتا / على<sup>(٥)</sup> فعل واحد، كقولك: أريدُ قام أم عمرو؟ و: أقام زيدُ أم عمرو؟ وإذا<sup>(٦)</sup> اختلفت الفعلان كهذه الآية، / -يعني: ﴿لَشَكَّكَرَتْ أَمْ كُنْتَ﴾<sup>(٧)</sup> - فلا معادلة، ومعنى الآية: أخذت لك هذا الاستكبارُ / الآن أم كنت قديماً من / لا<sup>(٨)</sup> يليق أن تُكَلِّفَ مثلَ هذا لعمرك مكانك؟ وهذا على وجه / التوبيخ. انتهى.

قال / ...<sup>(٩)</sup> يُرَدُّ عليه: هذا الذي ذكره عن كثير من / النحويين مذهبٌ غيرُ /

(١) شرح جل الزحاجي ١/٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة الرابعة للتحفة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ.

(٣) التحرير الجوزي ٥١٥/٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٧) ص ٧٥.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة. وأرد الآتي بنصه في البحر المحيط ٩/١٧٥.



صحيح<sup>(١)</sup>، قال س<sup>(٢)</sup>: وتقول: أضربت زيدًا أم / قتلته؟ فالْبَدْءُ هاهنا / بالفعل أحسن؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا / تدري أيُّهما كان، ولا / تسأل عن موضع أحدهما، كأنك قلت: أيُّ ذلك / كان؟ انتهى.

قال<sup>(٣)</sup>: / فعادل<sup>(٤)</sup> بـ "أم" الألف مع اختلاف الفعلين<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «هَقَمْتُ النَّسْوَءَ»: ليس المراد بما الواقعة بعد "نَسَوًا"، كما يتبادر إلى الذهن، بل الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها<sup>(٦)</sup>.

\* زعم أبو<sup>(٧)</sup> الفتح أحمد بن طلحة الأنوني في "تبيينه"<sup>(٨)</sup> أن "أم" هي التي تنقدر بـ "أي"، وقال صاحب<sup>(٩)</sup> "المفتاح"<sup>(١٠)</sup>: المعنى عن لفظ "أي": مجموع الممزة و"أم"<sup>(١١)</sup>.

\* إن قلت: هل الممزان شرط في كونها متصلة، أو في كونها عاطفة؟

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) الكتاب ١٧١/٣.

(٣) أي: صاحب الرد، وهو أبو حيان كما تقدم.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٢٤/أ مع ٢٣/ب، وكل سطر منها شطرون: الأول في ٢٤/أ والآخر في ٢٣/ب.

(٦) الحاشية في: ١١٣.

(٧) هو الإشبيلي البكري، أخو أبي بكر بن طلحة، وعنه أخذ، نحوي لغوي، غلب عليه الأدب، توفي سنة ٦٠٠. ينظر: بغية الوعاة ٣١٣/١.

(٨) لم أقف على من ذكره.

(٩) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد المولوي السكاكي، أبو يعقوب، من علماء البلاغة والأدب، له: مفتاح العلوم، جمع فيه اثني عشر علمًا في العربية، توفي سنة ٦٢٦. ينظر: معجم الأدياء ٢٨٤٦/٦، وبغية الوعاة ٣٦٤/٢.

(١٠) مفتاح العلوم ١١٩.

(١١) الحاشية في: ١١٣.



قلت: بل شرط الثاني، ويترى عن ذلك الأول؛ ألا تراه قال: «اعطف بها إثر همز التشبيه» إن آخره، فجعل ذلك شرطاً للعطف؟ فأذن بأن ذلك إذا فقد فقد العطف.

ومعناه: وأنهم اعطف بها إذا كانت متصلة، وإنما تكون متصلة إذا قرُن ما عطف عليه بـ «و» التوسية، أو همزة عن لفظ «أي» مغيية، ولا يعطف بها إذا كانت منقطعة، وإنما تكون منقطعة إذا خلا للعطوف عليه من الاقتران بإحدى الهمزتين، فحذف الناطق ذكر الاتصال من الأولى؛ اكتفاء بما فهم من تخصيص الانقطاع بالقسم الآتي، وحذف النسبية على أن المنقطعة غير عاطفة؛ اكتفاء بما فهم من التخصيص على كونها في القسم الأول عاطفة.

فإن قلت: لم تحث في الضرب الأول متصلة؟

قلت: لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر؛ لكونهما مفردان<sup>(١)</sup>، تحقيقاً، نحو: أنشد في الدار أم عمرو؟ أو تقديرًا، نحو: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ أَزْلًا ثُمَّ نَبَذْتَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: ولم تحث في الضرب الثاني منقطعة؟

قلت: لعكس ذلك، وهو أن ما قبلها وما بعدها يُستغنى أحدهما عن الآخر؛ لكونهما جملتان<sup>(٣)</sup>، تحقيقاً، نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾<sup>(٤)</sup>، أو تقديرًا، نحو: إنها لإبل أم شاءة<sup>(٥)</sup>؛ أي: بل أهي شاءة<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، ولوجه: مفردين.

(٢) البقرة ٦، ويس ١٠.

(٣) كذا في المخطوطة، ولوجه: جملتين.

(٤) يونس ٣٨، هود ١٣، ٣٥، والسجدة ٣، والأحقاف ٨.

(٥) قول للعرب ربه مبيوه في الكتاب ١٧٢/٣، ١٧٤.

(٦) الخاشية ١١٣.



وربما حذفت الهمزة إن كان خفي<sup>(١)</sup> المعنى بحذفها أمن

(١خ)

\* هذا البيت مجرّده يفيد فائدة أوسع من فائدته المذكورة في هذا المقام؛ لأن هذا لا يختص<sup>(٢)</sup>.

\* قال الشاعر، وهو الكُمَيْث:

طَرَبْتُ وَنَا شَوْكًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَبِنًا يَمِي وَيُو الشَّيْبَ يُنْقَبُ؟<sup>(٣)</sup>  
وقال عُثْرُ بْنُ أَبِي رَيْحَةَ - في أظهر القولين<sup>(٤)</sup> -:

أَبْرَأَوْهَا يَلْنُ الْخَهَاءُ شَهَادِي بَيْنَ حَسَنِ<sup>(٥)</sup> كَوَاعِبِ الْتَرَبِ  
ثُمَّ قَالُوا: لُجْبُهَا؟ قُلْتُ: بَهْرًا غَدَّ الرِّمْلُ وَالْحَصَى وَالْتَرَبِ<sup>(٦)</sup>  
وقال آخر<sup>(٧)</sup>:

(١) كذا في المحفوظة، والصواب: أخفا، لأنه مقصور من: غفاه.

(٢) الحاشية في: ٢٤/.

(٣) بيت من الطويل. روي: «أدو» بدل «وضو»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٥١٢، والأغاني ٢٢/١٧، واللمحة ١٦٣/٦، وأمالى ابن الشجري ٤٠٧/١، وشرائر الشعر ١٥٨، والتلخيص والتكميل ٢٤٦/٧، ووزن الأدب ٣١٣/٤.

(٤) أُلِّ قول: «لُجْبُهَا» استفهام، وقيل: خبر، أي: ألت لجبها، يعني: قد علمنا ذلك. ينظر: الكامل ٧٨٨/٢.

(٥) كذا في المحفوظة، وهي في مصادر البيت: خسي.

(٦) بيان من الخفيف. اللفظة: بقرة الوحش، وقهّاد: يهدي بعضها بعضًا في مشيتها، ويُقَرَّب: عجبًا. ينظر: الديوان ٤٣١، والكتاب ٣١١/١، والتكميل ٧٨٨/٢، وجهرة اللغة ٣٣١/١، واللامات ١٢٤، ونظركم ٣١٢/٤، وأمالى ابن الشجري ٤٠٧/١، وشرائر الشعر ١٥٩، وشرح السهيل ١٨٤/٢، ومعني الليب ٢٠.

(٧) هو عمران بن حصّان.



فَأَمْسَبْتُ فِيهِمْ أَمْنًا لَا كَمَغْشَرٍ أَتُونِي فَقَالُوا: مِنْ زَيْبَعَةٍ أَوْ مُعْشَرَةٍ<sup>(١)</sup> إلا أن الحذف مع غير "أَمْ" قال ابن السكيت في "الاقطصاب"<sup>(٢)</sup>: إنه قبيح، قال: وإنما يحسن مع "أَمْ".

ع: وقال أبو الفتح بن جني<sup>(٣)</sup> حين ذكر قراءة ابن محمدين<sup>(٤)</sup>: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>: استكره جمع الممترين، و...<sup>(٦)</sup> محيى "أَمْ" بعد دليلاً عليها، وقالوا في: ﴿وَنَزَّلْنَا نَارًا عَلَى سَكَبَ﴾<sup>(٧)</sup>: إنه بتقدير الممطرة، وقال أبو علي<sup>(٨)</sup>: قال أبو بكر<sup>(٩)</sup>: حذف الحرف غير قياسي؛ لأنه ثابت عن الفعل وفاعليه، فحذفه إجحاف.

فإن قيل: ما شكرك من أن يكون المحذوف همزة "أَفْعَلْ": أَتَذَرُ، لا همزة الاستفهام؟ قلت: قد جاء نظائر تدل على حذف الهمزة - وكان أشد قبل أبيات<sup>(١٠)</sup>، ثم قال:- وأما همزة "أَفْعَلْ" في الماضي فما أبعد<sup>(١١)</sup> حذفها.  
ع: ولا أعرفه إلا في التعجب...<sup>(١٢)(١٣)</sup>.

(١) بيت من الطويل. ينظر: شعر الخوارج ١٦٤، والكامل ١٠٨٨/٣، والأغاني ٣٣٣/١٨، وكتاب الشعر ٣٨٥/٢، والخصائص ٢٨٣/٢، والخصص ٢٢٢/٥، وأمالى ابن السكيت ٤٠٧/١، وارتشاف الضرب ٢٤٢٢/٥.

(٢) ١٨٠/٣.

(٣) المختص ٥٠/١، ٥١.

(٤) ينظر: مختصر ابن عمالويه ١٠، وشذوذه القراءات للكرماني ٤٩، وإتحاف فضلاء البشر ١٦٩.

(٥) البقرة ٦، ويس ١٠.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الشعراء ٢٢.

(٨) المحجة ١٦٣/٦ ينحوه.

(٩) لم ألق على كلامه.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١٢) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست انقطعت في المخطوطة.

(١٣) الحاشية في: ٢٤/١.



(خ٢)

\* قوله: «إِنْ كَانَ خُفَا الْمَعْنَى»: ع: ...<sup>(١)</sup>

التسوية نحو:

فَوَاللَّهِ مَا أَقْرَى وَإِنْ كُنْتُ قَارِبًا      يَسْتَبِعُ زَيْنَ الْحَمَرِ أَمْ يَسْنَانُ؟  
لَعَمْرُكَ مَا أَقْرَى وَإِنْ كُنْتُ قَارِبًا      يَسْتَبِعُ زَيْنَ الْحَمَرِ أَمْ يَسْنَانُ؟<sup>(٢)</sup>  
وقراءة ابن تميمين<sup>(٣)</sup>، أمّا يثن: أَنْدُ قَالَمُ<sup>(٤)</sup> أَمْ عَمْرُو؟ فلا يجوز: نَدُ قَالَمُ أَمْ؟<sup>(٥)</sup>  
عَمْرُو<sup>(٦)</sup>، فلا يجوز فيه حذف الهمزة؛ لأن هذا الموضع يؤهم المنقطعة، فألحقته<sup>(٧)</sup>.  
وبانقطاع وبمعنى بل وقت      إِنْ تَكْ مَا قُتِدَتْ بِهِ عِلَتْ

(خ١)

\* ع: الغالب أن تكون بمعنى 'بل' والهمزة، نحو: «أَلَمْ أُنْخَذْ وَمَا يُخْلِقُ  
بَنَاتِي»<sup>(٨)</sup>، أي: بل أُنْخَذَ؟ كقوله: «أَلَمْ أَصْغُرْكُمْ وَالَّتَيْنِ»<sup>(٩)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار خمس كلمات أو ست بعض ما في المخطوطة.

(٢) رواه ابن أبي الطول، لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: الديوان ٢٦٦، والكتاب ١٧٥/٣،  
وللقنطرب ٢٩٤/٣، وشرح أبيات سيويه لأبن السراي ١٤٨/٢، وأمال ابن السعري ٤٠٧/١،  
١٠٩/٣ وضرائر الشعر ١٥٨، وشرح التسهيل ٣٦١/٣، ومعني اللبيب ٢٠، والمقاصد النحوية  
١٦٢٨/٤، وهزارة الأدب ١١٢/١١.

(٣) بحرة واحدة في قوله تعالى في سورة البقرة ٦ ويس ١٠: «أَلَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»،  
تقوّمت قريباً.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمْرُو" أحاطه اللورد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ فمبني له  
عن "عَمْرُو". ينظر: كتاب الخط لأبن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٧) الحاشية في: ١١٤.

(٨) الزعرور ١٦.

(٩) الإسراء ٤٠.



وقد تكون بمعنى "نن" فقط، كقوله<sup>(١)</sup>:

لَمَّا نَسِيتُ فِي الثَّامِ حَاجَتِي      هَلَاكَ أَمُّ فِي خَلِّ أَمُّ خَهْلِي<sup>(٢)</sup>  
وهذا المسحُوحُ بفتحها مع "هَلْ" في: ﴿أَوَلَمْ نَسْتَوِ الْأُنثَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>، ويَحْتَمِلُ الوَاحِدُ: إِذَا  
لَا يَكُ أَمُّ شَاةٍ<sup>(٤)</sup>

(خ ٢)

\* قَالَ غِيثُونَ، وَهُوَ أَغْنَى بَكْرٍ بَنِ وَأَبِي:

مُرْتَبَةً وَدَعَهَا وَإِنْ لَمْ لَايَمْ      غَدَاةٌ غَدِ أَمُّ أُنْتُ إِلَهِي وَأَجْمُ<sup>(٥)</sup>  
\* خَطَرٌ لِي مِنْ فُرُوعِ "أَم" للتصلة: أنه لا يجوز أن يُصرَّحَ بالعامل بعدها، فإذا  
قِيلَ: أَضْرِبْ زَيْدًا أَمَ عَمْرٍو؟ لا يجوز: أَمَ ضَرِبْتَ عَمْرٍو؟ لئلا يُتَوَكَّمُ أَنَّهَا المنقطعة، فهذا  
كما قالوا في: جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٍو: إنه لا يجوز: لا جَاءَنِي عَمْرٍو؟ لا<sup>(٦)</sup> يُتَوَكَّمُ الدَّعَاءُ،  
ولا في: اخْتَصِمَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو؟ أن يقال: اخْتَصِمَ زَيْدٌ وَاخْتَصِمَ عَمْرٍو، هكذا أَطْلُقُ فِي هَذَا  
الْمَثَلِ الْأَعْيَرِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِيهِ ذَلِكَ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَكُونُوا قَدْ قَالُوهُ؛ فَمَا لِي لَا أَقُولَ بِهِ  
بَعْدَمَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ الْحَقُّ؟ كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلَ لِلْآخِرِ<sup>(٧)</sup>.

(١) نُسِبَ إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْمَةَ.

(٢) بَيْتٌ مِنَ الطُّوَيْلِ. رَوَى: «أَو» بِدَلِّ «أَم»، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ. يَنْظُرُ: مِلْحَقَاتُ الدِّيَوَانِ ٥٠١،  
وشرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣، والمقاصد النحوية ١٦٢٩/٤.

(٣) الرعد ١٦.

(٤) قَوْلٌ لِلْعَرَبِ، تَقَرَّبَ قَرِيبًا.

(٥) الحاشية في: ٢٤/.

(٦) بَيْتٌ مِنَ الطُّوَيْلِ. وَاجِم: حَرِين. الشاهد: جِيءَ "أَم" مَنْقُوعَةً. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانِ ٧٧، وَالْكَتَابِ  
٢٠٥/٤، وَالْأَلْفَاظِ ٤٦٠، وَالْكَامِلُ ٨٢١/٢، وَالْأَصُولُ ٣٨٥/٢، وَجَهْرَةُ اللَّغَةِ ٤٩٥/١، وَاعْتَمَدَ  
٥٠٥/٧.

(٧) الحاشية في: ١١٤.

(٨) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَتَمَلَّ الصَّوَابَ: لَيْلًا.

(٩) الحاشية في: ١١٤.



خَيْرَ أَيِّ قَسَمٍ بَاوْ وَأَبِيهِمْ وَأَشْكُوكَ وَإِضْرَابَ بِهِ أَيْضًا نَمِي

(١خ)

\* [«خَيْرَ أَيِّ قَسَمٍ»]: إِنْ عَطَفْتَ فِي الْمَطْلَبِ<sup>(١)</sup>.

(٢خ)

\* [«خَيْرَ»]: ع: قُدِّمَ<sup>(٢)</sup> التَّخْيِيرُ؛ لِأَنَّ «أَمْ» تَأْتِي<sup>(٣)</sup> الْجَمْعَ، بِخِلَافِ الْإِبْرَاهِيمَ فَلَا تَأْتِيهِ، وَ«أَوْ» مَوْضُوعَةٌ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، فَمَعْنَى التَّخْيِيرِ بِمَا أُنْشِئَ، وَأَمَّا شَيْءٌ كُنَّ مِمَّا أَوْ اشْرَبَ لَبَنًا، تَرْوِجُ هَذَا أَوْ أَحْتَمِلُهَا، شُدَّ مِنْ مَالِي دَرَاهِمًا أَوْ دِينَارًا.

فَأَمَّا: ﴿أَوْ كَسَوُوهُمْ أَوْ تَخَيَّرُوا رَقَبَةً﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُمْ: إِنْ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ، فَإِنَّهُ يَجْتَنِعُ الْجَمْعَ عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ كِتَابَةٍ<sup>(٥)</sup>.

\* [«أَيْضًا»]: حَالِي الْحَسَنَ أَوْ أَمِنْ سَبْعِينَ، أَقْرَأَ فَلَهَا أَوْ حَدِيثًا، ﴿وَلَا يُعْمَلُ لَهَا أَوْ مَا تَكُونُ﴾<sup>(٦)(٧)</sup>.

\* [«قَسَمٍ»]: ﴿فَإِنْ ذَاكَ أَوْ لَأَنِّي﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿أَوْ كَسَوُوهُمْ أَوْ تَخَيَّرُوا رَقَبَةً﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) الحاشية في: ٢٤/.

(٢) كُنَّا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوعًا.

(٣) كُنَّا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: تَأْتِي.

(٤) الثالثة ٨٩، وَهَامِشًا: ﴿فَكَفَّرْتُمُوهُمْ بِالْعِمَامِ عَشْرَةَ مَسْكِينِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَفَعَكُمُونَ لَعَلَّكُمْ أَوْ

كَسَوُوهُمْ أَوْ تَخَيَّرُوا رَقَبَةً﴾.

(٥) الحاشية في: ١١٤.

(٦) النور ٣١.

(٧) الحاشية في: ١١٤.

(٨) آل عمران ١٩٥، والنساء ١٢٤، والحل ٩٧، وخالف ٤٠.

(٩) في المحطوطة: قَبْرٍ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(١٠) النساء ١٣٥.

(١١) الحاشية في: ١١٤.



فَقَالُوا لَنَا: ثَنَانٌ

البيت<sup>(١)</sup>: «أَوْ هَذَا لِلتَّقْسِيمِ؛ لِأَن قَوْلَهُ: "لَنَا" ثَنَانٌ لَا بَدْ مِنْهُمَا" قَدْ اقْتَضَى هَذَيْنِ الثَّنَيْنِ، فَ"أَوْ" بَعْدَ ذَلِكَ لِلتَّقْسِيمِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا أَخْطَأْتُكَ ثَنَانٌ: سَرَفٌ أَوْ غِيْلَةٌ»<sup>(٢)</sup>، وَمِثْلُهُ:

هَذَا خَطُّكَ

البيت<sup>(٣)</sup>:

ع: إِنْ قَوْلٌ: فَكَيْفَ جَعَلْتُمْ مِنْ مَعَايِبَةِ الْوَاوِ:

(١) بعض بيت من الطويل، لمعلم بن عُثَيَّة الحارثي، وهو يتلوه:

فَقَالُوا لَنَا: ثَنَانٌ لَا بَدْ مِنْهُمَا صدور رماح أشرقت أو سلاسل

ينظر: الأغاني ٣٥/١٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٥/١، ونتاج الفكر ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٥/٣، ومعنى اللب ٩٢.

(٢) كذلك في المحفوظة، ولعل الصواب بخلفها: لأخا متعلقة بقالوا، لا خبر مقدم، وفي البيت التالي:

فَقَلْنَا لِمَ: تَبْكُكُمْ إِنْكَا بَعْدَ كَرَمٍ تغادر عزمي تؤوئها متخاذل

(٣) أخرجه البخاري ١٤٠/٧ مصفاً من قول ابن عباس رضي الله عنهما، وهو يتلوه: «مَنْ مَا شَفَتْ، وَالْبِرُّ مَا شَفَتْ، مَا أَخْطَأْتُكَ ثَنَانٌ: سَرَفٌ أَوْ غِيْلَةٌ».

(٤) بعض بيت من الطويل، ثأبها شرًا، وهو يتلوه:

هَذَا خَطُّكَ: إِمَّا إِسْرَ وَرَمَّةً وإما دم، واتفق بالخمر أحد

خطأ: أصله: خطنان، والخطلة: الأمر والقصة. الشاهد: تقدّم "خطأ" خطأً للتفصيل، فجاء ما بعده مقسماً، فهو نظير جمي "أو" للتقسيم. ينظر: الديوان ٨٩، والصحاح (خ ط ط) ١١٢٣/٣، والمحاضرات ٤٠٧/٢، وشرح جمل الزحاجي ١٨٥/٢، وشرح التسهيل ٦٢/١، وللقاصد النحوي ١٣٨٧/٣، وعزارة الأدب ٤٩٩/٧.



عَفَى عَفْوَتْ بِنَا نَعْدَرُ مِنْ ذِمِّي أَكْثَافَ سَرْجِي أَوْ عَنَانَ لِحَامِي<sup>(١)</sup>؟  
قلت: هذا لم يتقدمه جملٌ فيلزم، كما تقدم "لثان" ونحوه<sup>(٢)</sup>.

\* قيل في:

وَقَدْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَيْفَةٍ أَوْ مُعْتَرٍ<sup>(٣)</sup>؛

إنما للإيهام<sup>(٤)</sup>.

وربما عاقبت الواو إذا لم يُلْبِ ذُو الثُّطَيِّ لِلْبَيِّ<sup>(٥)</sup> منفذا  
(خ ١)

\* قال ابن عُصْفُور<sup>(٦)</sup>: زاد الكوفيين<sup>(٧)</sup> في معاني "أَوْ" معينين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة الواو، واستدلوا بقوله<sup>(٨)</sup>:

فَلَوْ كَانَ الْبُكَاءُ يَرْكُ شَيْئًا بَكَيْتُ عَلَى نُجْمٍ أَوْ عِفَاقٍ

(١) بيت من الكامل، للقطراني بن الشعامة لمازني. ينظر: شعر الخوارج ١١٢، وأمثالي الثاني ١٩٠/٢، وشرح الحماسة للرزوقي ١٣٧/١، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣، والقصائد النحوية ١١٢٠/٣، وعزارة الأدب ١٦٠/١٠.

(٢) الحاشية في: ١١٤.

(٣) محرر بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة، وصدره:

عَفَى ابْتِئَاءً أَنْ يَعِيشَ أَبُوهَا ...

ينظر: الديوان ٢١٣، والوحشيات ١٥٤، وشرح القصائد السبع ٥١٣، وأمثالي ابن الشجري ٧٥/٣، وشرح التسهيل ١١١/٢، والتذليل والتكميل ١٩٦/٦، وعزارة الأدب ٦٨/١١.

(٤) الحاشية في: ١١٤.

(٥) كذا في المخطوطة بكسرة واحدة على السين، على أنه معرف باللام، وفي نسخ الألفية العالية: «لثبي» منوكة، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٣٧، البيت ٥٥٢.

(٦) شرح جن الزحاجي ٢٣٤/١-٢٣٦.

(٧) الطمسي أولها في المخطوطة، ولعلها كما أثبت، والوجه: الكوفيون.

(٨) هو منتقم بن ثور.



عَلَى الْمَرْأَتَيْنِ إِذْ هَلَكَا جَمِيعًا<sup>(١)</sup>

قالوا: يريد: على الجَحْرِ وعِيقِي، بدليل قوله: على المرأتين؛ ألا ترى أن "المرأتين" بدل من "الجحْر" و"عِيقِي"، حتى كأنه قال: بكيت على المرأتين؟

قلت: يحتمل أن تكون "أُو" للتفصيل، كأنه قال: على الجحْر تارةً، وعلى عِيقِي أخرى، ثم قُضِلَ بكائه "أُو".

والثاني: أن تكون كـ"بَن" للإضراب، واستدلوا بقوله<sup>(٢)</sup>:

بَدَتْ بِمِثْلِ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رُؤُوسِ الشُّعْبِ<sup>(٣)</sup>

وَصُورَتَا، أُو أَنْتِ فِي الْعَرِيِّ أَلْمَلِجِ<sup>(٤)</sup>

قالوا: معناه: بل أنت، ولا مدخل للشك هنا.

قلت: الصحيح: أن "أُو" هنا للشك، ويكون للمعنى أيدع، حتى كأنه لإفراط شبهها بقرن الشمس قال: لا أدري هل هي مثلها أو أملج؟ وإذا عَرِجَ الشَّيْبَةُ غَرِجَ الشك كان أقوى، كقوله<sup>(٥)</sup>:

(١) بيتان من الوافر، وهجر تائيهما:

الشَّاهِدَا يَشْجُو وَاشْتِاقِي

...

ينظر: مالك ومنعم ابن نيرة البربوعي ١٢٤، والأخضاد لابن الأباري ٣٨٠، وأمدلي ابن الشجري ٧٦/٣، وتوجيه النعم ٢٨٦، وعزلة الأدب ١٣١/٢.

(٢) هو ذو الرثلة.

(٣) كذا في النسخة، وهو مذهب البصريين في كل ثلاثي واوي اللام، وملعب الكوفيين أن ما كان من ذلك مضموم الأول أو مكسوزة فانه يكتب بالياء. ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٤.

(٤) بيت من الطويل. ينظر: ملحق الديوان ١٨٥٧/٣، ومعاني القرآن لسفراء ٧٢/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٤٠، والمختص ٩٩/١، والإنصاف ٣٩١/٢، والليالي ٤٢٤/١، وعزلة الأدب ٦٥/١١.

(٥) هو ذو الرثلة.



فَيَا طَبِيبَةَ الْوَعْصَاءِ بَنَى خَلْجَلِي وَنَبَى الثَّقَا أَأَنْتِ أَمْ لَمْ سَالِمٌ<sup>(١)</sup> /  
وَكَلِّكَ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

والجواب: أن الشك مصروف إلى المحاطين، كأنه قيل: تشكُّون إذا رأيتموهم،  
فقولون: هم مائة ألف أو يزيدون، فيكون نظير قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلَا تَبَيَّنَ لَهُ﴾،  
يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى<sup>(٣)</sup>، والله تعالى قد عَلِمَ أنه لا يتذكر ولا يخشى، كأنه قال: لعله أن  
يتذكر أو يخشى على رجاكما وطئكما.  
ويُغْمَلُ أن تكون "أو" للإمهام<sup>(٤)</sup>.

## (٢خ)

\* أبو الفتح في باب "تذريج اللفظة"<sup>(٥)</sup>: وحقيقته: أن يُشَبَّه شيءٌ بشيءٍ، فيُعطى  
حكيمته، ثم يُتَرَكَّى منه إلى غيره، فيمن [ذلك]<sup>(٦)</sup>: قولهم: جالسي الحسن أو ابن سيرين،  
ولو جالستهما جميعاً كان مصيباً مطبقاً وذلك لقربة التضيُّت من المعنى إلى "أو" لأنه  
قد عُرِفَ أنه إنما يُزَيَّبُ في بحالة الحسن لئلا لشخاليه في ذلك من الخطأ، وهذه الحال  
موجودة في بحالة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: جالسين هذا الضرب من الناس، وعلى  
ذلك جرى النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَكُمْ أَوْ كُفُورًا﴾<sup>(٧)</sup>، أي: ولا تُطِيعُوا هذا  
الضرب من الناس.

(١) بيت من الطويل. الوَعْصَاء: رابية من الرمل، وخالجلى والثقا: موضعان. بنظر: الديوان  
٧٦٧/٢، والكتاب ٥٥١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣/١، ١٨١، وللقنطرب ١٦٣/١،  
وللتكر والمؤنس لابن الأثيري ٩/٢، وكتاب الشعر ٣٠٨/١، والخصائص ٤٦٠/٢، والانتصاب  
١٨٥/٣، والإيضاح ٣٩٤/٢، وتوجيه الجمع ٣٢١، وعروة الأدب ٦٧/١١.

(٢) الصفات ١٤٧، ودمها: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدَيْنَا أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

(٣) طه ٤٤.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الخامسة للتحفة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ وظهرها.

(٥) الخصائص ٣٤٩/١.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسباق يقتضيه.

(٧) الإنسان ٢٤.



ثم لَمَّا رَأَوْا "أَوْ" في هذا الموضع قد حُوت بحرى الواو وتدرجوا<sup>(١)</sup> منه إلى غيره، فأجروها مجراها في موضع عارٍ عن القرينة التي سُوِّغَتْ استعمال "أَوْ" بمعنى الواو، كقولهِ<sup>(٢)</sup>:

فَكُنَّ سَبَّابٌ أَنْ لَا يَسْتَرْخُوا نَعْمًا  
وَأَوْ يَسْتَرْخُوا يَمًا وَغَبَرَاتِ الشَّوْحِ<sup>(٣)</sup>  
و"سَوَاءٌ" و"بَيِّنَاتٍ" إلخا يستعملان بالواو.

ع: وأشد في "الحقيقة"<sup>(٤)</sup>:

بَيِّنَاتٍ كَثُرَ وَغِيَرِهِ  
أَوْ كَثُرَ عَظُمٌ مِنْ عِظَامِهِ<sup>(٥)</sup>  
وكل ذلك للقرينة، علافاً لأبي الفتح<sup>(٦)</sup>.

ومثل أَوْ في القصدِ إما الثاني  
في نحوِ إما ذِي وإما الثاني  
(خ٢)

ع: أرسل الكلام في المماثلة، قال أبو موسى<sup>(٧)</sup>: الفرق بينهما: لزوم التكرار في "إِثْنَا"، واستثناء في "أَوْ"، وأن الكلام مع "إِثْنَا" لا يكون إلا مبيّناً على ما لأجله جيء بهما، و"أَوْ" قد لا تكون كذلك.

قال الأثيري<sup>(٨)</sup>: الفرق بينهما في الشئ: أن الكلام مع "إِثْنَا" لا يكون إلا مبيّناً

(١) كنّا في المخطوطة، ولصواب ما في الخصائص: تدرجوا.

(٢) هو رجل من قُضَيْن، وروي لأي دُوَيْبِ القُدْلِي بيتان نحوه.

(٣) بيت من البسيط، تقدّم قريباً.

(٤) ٢٦٧/١.

(٥) بيت من مزموه الكامل، لأي محمد بن محمد بن المبارك البزدي. ينظر: عيون الأحبار ٤٤/٢.

(٦) ٢٦٩/٣، وكتاب الشعر ٣٢٤/١، وحرارة الأدب ٧١/١١.

(٧) الحاشية في: ١١٥.

(٨) المقدمة الجزولية ٧٢.

(٩) شرح الجزولية (السفر الأول ٦٣٢). والأثيري هو علي بن محمد بن محمد الحنفي الأندلسي، أبو الحسن، إمام نحوي حافظ، عرف بكتاب سيبويه، أخذ عنه: ابن الزبير القرنطلي وأبو حيان، توفي سنة ٦٨٠. ينظر: بغية الوعاة ١٩٩/٢.



على الشك، و"أو" ليست كذلك، بل قد يُبنى الكلام أوْلاً على الشك، فتكون "إِثْمًا"، وقد بُنى المتكلم كلاته على اليقين أوْلاً، ثم يدركه الشك، وهذا هو الذي عناه أبو موسى بقوله: إن الكلام مع "إِثْمًا" لا يكون إلا مبنياً على ما لأجله جيء بها، و"أو" قد لا تكون كذلك، بل الأظهر فيها أن يُبنى الكلام قبلها على اليقين، ويجوز أن يُبنى الكلام قبلها على الشك، إلا أن ذلك قليل، ولذلك أتى بـ"قد" لأنها تعطي التقليل.

وقال...<sup>(١)</sup>: "أو" هي الأصل، ولهذا لم يختلف في كونها حرف عطف، وأُشيعت أفسادها، وإنما اُثِرَ التكرار في "إِثْمًا" تقويةً لِمَا تلعبه من الشك وغيره، فلي "أو" محض صدر الكلام على الجزم، ثم يُعقِّبه الشك، وفي "إِثْمًا" يُستفتح الكلام بما مشكوكاً فيه، وهو معنى قوله: لا يكون إلا مبنياً على ما لأجله جيء بها، فلا يفتك كلاً من الشك مع "إِثْمًا" من أوله إلى آخره.

وقوله: على ما لأجله جيء بها: أي: المعاني التي تقدمت من الشك والإيهام.

وقوله: و"أو" قد لا تكون كذلك: أي: قد تأتي بعد أن محض صدر الكلام على الجزم، وقد تأتي مثلها، كما في قولك: أقام زيدٌ أو عمرو؟ وفيها هنا مضى صدر الكلام على الشك.

ع: الظاهر أنه إما يُعطف في نحو هذا المثال بـ"ثم"، وأنه يقال: أزيدُ قام ثم عمرو؟ بتوسيط للتحقق<sup>(٢)</sup>.

وزعم بعض أصحابنا أن المراد من قوله: على ما لأجله جيء بها: أنها تُعَلَّقُ بالحكم بأحد الأمرين، و"أو" قد لا تكون كذلك، كما إذا كانت بمعنى الواو، نحو:

أَوْ يَسْرَعُونَ<sup>(٣)</sup>

(١) موضع النقط كلمة لم أجدتها في المخطوطة، ورسمها: اللوق، وأصلها: اللوقي، وكلامه في الباحث الكاملة ٣٧٢/١ مختصر.

(٢) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) بعض بيت من البسيط، لرجل من هذيل، تقدم بتمامه قريباً.



والأول أظهر<sup>(١)</sup>.

وأول لكن نفيًا أو نهياً ولا فداء أو أمراً أو اثباتاً تلا

(خ١)

\* ابنُ عُصْفُورٍ<sup>(٢)</sup>: "بَنٌ" و"لَا بَنٌ" إن وقع بعدها جملةٌ فحرفاً ابتداءً، معناها الإضرابُ عن الأول، وإثباتُ القصة بعدها، أو مفرداً فعاطفان.

وكذا "لكن" قبل الجملة حرفُ ابتداءٍ، وقبل المفرد حرفُ عطفٍ.

وشرطُ "لاكن"<sup>(٣)</sup> أن يكون ما بعدها غيرَ موافقٍ، فلا يجوز: قام زيدٌ لكن قام عمرو، بل يكون مضافاً، نحو: قام زيدٌ لكن ما قام عمرو، وهل يكون محالفاً؟ فيه خلافٌ، نحو: قام زيدٌ لكن قعد بكرٌ، والحقُّ للنع؛ لأنه لم يُسمع.

ع: إن قيل: هذا التمثيل مقتضي لجواز العطف بما بعد الإيجاب.

فالجواب: أنه مغلٌ به لقصد المعنى، ولا يريد أنها في ذلك عاطفةٌ أو غيرُ عاطفةٍ، بل أنها هل تقع هنا في الجملة أو لا تقع؟

ع: كلامُ بَنَرِ الدِّينِ<sup>(٤)</sup> يقتضي أن الواقعة بعدها الجملة عاطفةٌ<sup>(٥)</sup>.

\* [«فداء»]: لم يُجرِ ابنُ سَعْدَانَ<sup>(٦)</sup> العطفَ بـ"أو" ولا بـ"لا" في باب النداء؛ لأنه ليس بجري. كتَبَ ذَلِكَ الشُّكْرِيُّ<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.

(خ٢)

(١) الحاشية في: ١١٥.

(٢) شرح جمل الزجاجة ٢٣٩/١-٢٤١.

(٣) كذلك في المحفوظة، ولصواب: لكن.

(٤) شرح الألفية ٣٨٢.

(٥) الحاشية في: ٢٤/أب.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٠/٣، والتذليل والتكميل ١٦١/١٣، ومعني القتيب ٣١٨.

(٧) حواشي للتفصيل ١٢٢.

(٨) الحاشية في: ٢٤/أب.



\* ابن جنيد<sup>(١)</sup>: وقوله<sup>(٢)</sup>: "لكن" للاستدراك بعد الجحد مذهب بصري<sup>(٣)</sup>، وإنما اشترط ذلك فيها؛ لأن معناها الاستدراك، فلا بد من مخالفة ما بعدها لئلا قبلها، ولهذا قُدرت "إلا" في الاستثناء للقطع بها، وأجاز الكوفي<sup>(٤)</sup> العطف بها في الإيجاب؛ قياساً على "بل".

لم قال: وما هنا تبهيان<sup>(٥)</sup>: الأول: أن الاستدراك هو المعنى اللازم لها، والعطف يفارقها؛ ألا تراها عند دخول الواو متمحضةً للاستدراك؟<sup>(٦)</sup>

\* ["لكن"]: قال ابن خزموف في "شرح الجمل"<sup>(٧)</sup>: ولا تستعمل إلا بعد نفي، وما بعدها موجب، قال من<sup>(٨)</sup>: وأما "لكن" فيوجب بها بعد نفي، فإن وقعت بعد إيجاب لم يكن ما بعدها إلا كلاماً تائماً مضاداً لئلا قبلها، نحو: قام زيد لكن عمرو قاعد، و: لكن عمرو قعد.

ونقل أبو القاسم<sup>(٩)</sup> عن قوله: مضاداً لئلا قبلها، وهو مراد، وتنبه يدُ عليه<sup>(١٠)</sup>.

\* ابن خزموف في "شرح كتاب الجمل"<sup>(١١)</sup>: وأما "لكن" فما أظنك يا نحوي

(١) المصنف في شرح الفصول ٦٨٠.

(٢) أي: ابن معطي في: الفصول الخمسون ٢٣٧.

(٣) ينظر: الإنصاف ٣٩٦/٢، والتذيل والتكميل ١٥٦/١٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٩٦/٢، والتذيل والتكميل ١٥٦/١٣.

(٥) كنا في المخطوطة، وهي في أصول ثلاثة، اكتفى ابن هشام هنا بالأول منها.

(٦) الحاشية في: ١١٥.

(٧) ٣٢٤/١.

(٨) الكتاب ٢٣٢/٤.

(٩) قال في الجمل ٣٢: فإن جئت بعدها بكلام قائم بنفسه جاز، كقولك: خرج محمد لكن عبدالله مقيم، وانطلق أخوك لكن زيد مقيم، وما أشبهه.

(١٠) الحاشية في: ١١٥.

(١١) ٣٢٤/١.



تُعْطَا بغير واو، فهي إِذَا للاستدراك، والواو هي العاطف، كـ"أَلَمْ" <sup>(١)</sup>.

\* ابن السكاسي أبو جعفر <sup>(٢)</sup>: وَإِذَا دَخَلْتَ الْوَاوَ عَلَى "لَكِنْ" تَشْبِيهَا... <sup>(٣)</sup>.

\* ع: شَرْطُ كَوْنِ «لَكِنْ» عاطفةً لثلاثة أمور:

الأول: أن يقع بعدها مفرد، وإلا فهي حرف ابتداء، نحو: ﴿وَلَكِنْ أَزْيِجُونَ﴾ <sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن لا تصحب عاطفًا؛ إذ العاطف لا يدخل على مثله، فنحو: ﴿وَلَكِنْ تَصْرِفُونَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ <sup>(٥)</sup>، ﴿وَلَكِنْ رَسُولٌ كَذِبٌ﴾ <sup>(٦)</sup> عسى إضمار "كان".

الثالث: أن يتقدمها نفْيٌ أو نهي، فلا يجوز: قام زيدٌ لكنْ عمرو، خلافاً للكوفيون <sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «و"لا"» إنما يُعطف بها بشروط:

أحدها: تقدُّم ما ذكر <sup>(٨)</sup>، فليس يجوز: ما جاءني زيدٌ لا عمرو.

(١) الحاشية في: ١١٥.

(٢) لم أقف على كلامه هذا، وقدل في إعراب القرآن ١٦٧/١ نقلاً عن الأخفش الصغير: ودخلت الواو على "لكن" -وهما حرف عطف على قول قوم- لضعف "لكن".

(٣) موضع التقط كلمتان لم تشبيها في المحذوفة، ورسمها: عمرط.

(٤) الحاشية في: ١١٥.

(٥) النساء ١٦٢.

(٦) يونس ٣٧، ويوسف ١١١.

(٧) الأحزاب ٤٠.

(٨) بنظر: الإنصاف ٣٩٦/٢، والتذيل والتكميل ١٥٦/١٣.

(٩) الحاشية في: ١١٦.

(١٠) في قوله:

«و"لا"» نداء أو أمر أو إثباتاً تلامه



والثاني: كون المعطوف مفردًا لا جملة، فليس: ﴿لَا تُضَارُّ﴾<sup>(١)</sup> عطفًا على: "لا تُكَلَّفُ"<sup>(٢)</sup> لاتقاء الشرطين، عطفًا للكسائي<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن لا تقرون بالولو، فليس منه: ﴿عَنِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، عطفًا لبعضهم؛ لاتقاء هذا والأول.

الرابع: أن لا يتصلق ما بعدها على ما قبلها، فلا يصح: جاءني زيد لا رجلاً، ولا العكس، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد.

قيل: وبخاص: أن لا يكون العامل فعلًا ماضيًا؛ لدلائلهم الدعاة، وحولف<sup>(٥)</sup>.

وبل كلكن بعد مصحوبها كلم أكن في مربع بل تنها  
(خ ٢)

\* ع: "لا" لنفي اللوجب، و"لكن" لإيجاب النفي، و"بل" لنقل<sup>(٦)</sup> الإيجاب، وإيجاب لنفي<sup>(٧)</sup>.

\* 'شرح الغاية'<sup>(٨)</sup>، زعم<sup>(٩)</sup> المروزي<sup>(١٠)</sup> في مثل: ما قام زيد بل عمرو إلى أنه يجوز أن

(١) البقرة ٢٣٣، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة ١٨٢، والإقناع ٦٠٨/٢. وقام الآية عن هذه القراءة: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَبَدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يَرْكَبُ﴾.

(٢) ينظر: المحجة ٣٣٣/٢، ومقاييس الغيب ٤٦٢/٦، والتذيل والتكميل ١٦١/١٣.

(٣) الفاتحة ٧.

(٤) الحاشية في: ١١٥.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: لنفي.

(٦) الحاشية في: ١١٦.

(٧) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٢٨.

(٨) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في النكت الحسان: ذهب؛ ليستقيم مع قوله الآتي: إن أنه يجوز...

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٣٩/١، وشرح التسهيل ٣٦٨/٣، والتذيل والتكميل ١٥٠/١٣، ومغني اللبيب ١٥٢.



يكون تقديمه: بل ما قام عمرو؛ لأن المنسوب لزيد إنما هو نفي القيام، فينبغي أن يكون هو المنسوب إلى عمرو.

ع: آخر الكلام يُوجب ذلك، وأوله يجوز<sup>(١)</sup>.

\* في "شرح الدرر<sup>(٢)</sup>" لابن<sup>(٣)</sup> هشام اللخمي: لما تكلم على قول [ابن]<sup>(٤)</sup> دُرَيْد:

شجيت لا بن أجزعتني غصّة

البيت<sup>(٥)</sup> ما نصّه: "لا بن" حروف<sup>(٦)</sup> عطف، ولا يحذف بها إلا بعد الإيجاب، و"بن" يُعطف بها بعد النفي والإيجاب.

ع: أنشد الناطم<sup>(٧)</sup>.

\* اختلف في: «المرتفع»، وأتفق فيه:

أما الاتفاق فعلى إطلاقه على منزل القوم في الريح، كالشقي والتعريف، قال<sup>(٨)</sup>:

(١) الحاشية في: ١١٦.

(٢) الفوائد المحصورة ١٣٦.

(٣) هو محمد بن أحمد بن هشام الشقي، أبو عبد الله، إمام لغوي نحوي، له: شرح أبيات الجمل، وشرح الفصح، وللدخل إلى قوم اللسان، وغيرها، توفي سنة ٥٥٧. ينظر: البغلة ٢٥٦، وبغية الوعاة ٤٨/١.

(٤) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضيه.

(٥) صدر بيت من الرجز من أبيات القصيدة للشهيرة، وعجزه:

... غلوثها أَكَلُ في من الشقي

شجيت: الشقي: الغصص بالعظم أو القود، وحُرِضَني: الحُرِضَ: الغصص بالريح عند الموت أو الغي والتفقد: الاعتراض. ينظر: شرح للقصيدة لابن خالويه ١٧٠، والفوائد المحصورة ١٣٥.

(٦) كنا في المخطوطة، وهي في الفوائد المحصورة: حرف.

(٧) كنا في المخطوطة، ولم أقف فيها للكلام على تمة.

(٨) الحاشية في: ١١٦.

(٩) هو الخطبة.



[١] <sup>(١)</sup> مِنْ رَسْمٍ ذَارٍ مَرْبَعٍ وَنَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّوْبِ وَكَيْفٌ؟<sup>(٢)</sup>  
وقال<sup>(٣)</sup>:

رَقُوا الْجِمَالَ بِذِي طَلُوحٍ بَعْدَنَا هَاجَ النِّصِيفُ وَقَدْ تَوَالَى<sup>(٤)</sup> الْمَرْبَعُ<sup>(٥)</sup>  
هذا الخبر، والأول بقرينة، أعني: الخطيئة.

وأما الاختلاف ففي إطلاقه على مكان الإقامة مطلقاً، سواء أكان في الربيع أو غيره، فنفي ذلك ابن الحشَّاب<sup>(٦)</sup>، وجعلاً الخبري في قوله<sup>(٧)</sup>: «فَطَعَلَ بِشَيْعٍ<sup>(٨)</sup> عَنْ يَتْبَعُهُ، لَكِي يُجْهَلَ مَرْبَعُهُ».

وأثبت ذلك ابن بُزْجِي<sup>(٩)</sup>، وردَّ على ابن الحشَّاب، واستدل بقول الخازن<sup>(١٠)</sup>:

(١) ما بين المعلقين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم المعنى، وسلم البيت من الحر، وهو حذف أول متحرك من الوند المجموع في أول البيت، كما في: التائي في العروض ولقوقي ٤١، ٤٢.

(٢) بيت من الطويل. الرسم: الأثر، والشوْب: بهاري النعم من الرأس إلى العين. ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ١٦٦، والحكم ٤٩٣/٨، وأمالى ابن الشجري ١١١/٢، وشرح التسهيل ١١٨/٣، وخرقة الأدب ١٢١/٨.

(٣) هو حرير.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: ثَوَى.

(٥) بيت من الكامل. ذو طُلُوح: موضع، وهاج نصيف: جاء النصيف. ينظر: شرح الشافعي ١٠٤٦/٣، وغريب الحديث للحريري ١٠٩٢/٣، ومنتهى الطلب ١١١/٥.

(٦) الرد على الحريري في اللقائات ٤٣٩.

(٧) اللقائات ١١.

(٨) كذا في المخطوطة، وهي في مطبوعة اللقائات: يُسْرَب.

(٩) الانتصار للحريري ٤٣٩، ٤٤٠.

(١٠) هو قطبة بن أوس اللاتني الغطاني، شاعر جاهلي عُقْبِي، والحادرة -ويقال: الحوبدرة- الضحيم. ينظر: الأغاني ١٨٨/٣.



بَكَرَتْ مُنْبِئُهُ غُدُوًّا فَتَمَنَّعَ وَغَذَتْ غُمُؤُ ثَلَاثِي لَمْ يَزَّجْ<sup>(١)</sup>  
 قال: يقال: زَجَّ بالمكان، إذا أقام به في الربيع، و: زَجَّ به، إذا أقام متى شاء<sup>(٢)</sup>، واسم  
 المكان منهما: المَزَّج، كد: المَطْنَع، والمَعْشَرُ<sup>(٣)</sup>.

وانقل بها للثان حكم الأول في الخير الميث والأمر الجلي

(خ ١)

\* [«وانقل بها للثان»]: ع: يؤخذ منه أنها لا تعطف إلا في المفردات؛ لأن نون  
 الحكم إنما يكون للمفرد، وأما المركب فلا يستقيم ذلك فيه؛ لأن معه حكمته<sup>(٤)</sup>.

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فالفصل بالضمير المنفصل

(خ ٢)

\* قوله: «متصل»: بقي عليه: لو مستتر، وإنبه<sup>(٥)</sup> ذكر النوعين، وهو الخلق؛ فإن  
 المستر لا يسمى متصلاً؛ لأن الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «فالفصل» أعظم من أن يكون الفصل بين المعطوف [عليه]<sup>(٧)</sup> والعاطف  
 -وهو الغالب- أو بين العاطف والمعطوف، وشرط هذا: أن يكون الفاصل "لا"<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «بضمير منفصل»<sup>(٩)</sup>: فإن قلت: أو متصل؛ بديل: «يَتَكَلَّمُونَ وَمَنْ

(١) بيت من الكامل، روي: «يرجع» بدل «يربع»، ولا شائد فيه. ينظر: الديوبن ٢٩٧،  
 ولقضاياات ٤٣، والأغانى ١٨٧/٣، والربيع ٣٢، وعزلة الأدب ١٢٣/٨.

(٢) ينظر: غريب اللغة ٢٢٤/٢، والحكم ١٣٧/٢.

(٣) الحاشية في: ١١٦.

(٤) الحاشية في: ٢٤/أب.

(٥) شرح الألفية ٣٨٥.

(٦) الحاشية في: ١١٦.

(٧) ما بين المعطوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ١١٦.

(٩) كذا في المخطوطة، وهي رواية في بعض نسخ الألفية العالية. ينظر: الألفية ١٣٨، البيت



صَحَّحَ<sup>(١)</sup>.قلت: هذا من قوله<sup>(٢)</sup>: «أو فاصلي ما»، لا من قوله: «بضمير».

فإن قلت: فما وجه هذا التطويل؛ وهلاً قال: فاقصين بفاصي ما؟

قلت: أراد بذلك التنبيه على<sup>(٣)</sup> أن الفعل بالضمير المنفصل هو الغالب<sup>(٤)</sup>.\* مثل س<sup>(٥)</sup> في باب الضمائر حين تعرض إلى أن الضمير يُعَصَّل إذا لم يُقَدَّر على اتصال؛ ينحو: أين أنت؟ و: كنّا وأنتم ذاهبون<sup>(٦)</sup>.قال الضَّحَّاك<sup>(٧)</sup>: فإما أن يريد: إذا استعمل ذلك، وهو في الشعر، أو أحازها بشرط تصحيحها، وهو أنك إن تكلمت بما أثبت بالصحيح، وإلا فهو قد نص<sup>(٨)</sup> قبل<sup>(٩)</sup> هذا على أن العطف على هذه الصفة مجتنب، أعني: إذا لم ينقص<sup>(١٠)</sup>.

\* من عطف الضمير المنفصل على الظاهر:

لَيْسَ الْكَلْبُ يَجْمَعُ أَلَمْ غَمْرُو

(١) الرمذ ٢٣.

(٢) في بيت الألفية التالي.

(٣) مكررة في المخطوطة.

(٤) الحاشية في: ١١٦.

(٥) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٦) كنّا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب: ذاهبين.

(٧) لم أقف على كلامه في شرح كتاب سيبويه، وثلاث مخطوطات شرحه للبروفة تنتهي الكلام فيها قبل هذا للوضع من كتاب سيبويه. ينظر: مقدمة تحقيق د. معيض العوي ١/١٤٨، ١٨٣-١٩٢.

(٨) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٩) كنّا في المخطوطة، والصواب: بعد.

(١٠) الحاشية في: ١١٦.



البيت<sup>(١٧)</sup>.

\* مثل النظم<sup>(١٨)</sup> بقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمِنْ صَلَاحٍ﴾<sup>(١٩)</sup>، ونص<sup>(٢٠)</sup> في "التذكرة"<sup>(٢١)</sup> على أن "من<sup>(٢٢)</sup> صلح" ليس معطوفاً على الولو، قال: لأن "جنات" تفسر "عُقبى الدار"، وهي معنى، والجنات عين، فلا بد أن يُقدَّر: دخول جنات.

ع: حُذِفَ للمضاف، و"من" عطفت على المحذوف.

ط<sup>(٢٣)</sup>: وهذا كله خرب من عطف على الضمير المرفوع، وقد وقع في أشد منه؛ لأن المحذوف الذي عُطف عليه كالجزة، من حيث هو مضاف.

وفتح أن يكون "من" مبتدأ، لأن "يدخلونها" صفة، فهو غير مستغن ولا تام، فلا يدل على الخبر، بخلاف: نهض ضربه وعمرو<sup>(٢٤)</sup>.

أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

(١٨)

(١) صدر بيت من الوافر، بالتقدير أحد النصوص، وعجزه:

... ولأننا فلذاك بنا لئذان

ينظر: أمالي الفاي، ٢٨٢/١، وشرح جمل الزحاجي ٤٨٥/٢، وإرتشاف الضرب ٢٣٦٩/٥، ومغني اللبيب ٤٥٣، وعزارة الأدب ٢٠١/١١.

(٢) الحاشية ن: ١١٦.

(٣) شرح التسهيل ٣٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٤/٣.

(٤) الرعد ٢٣، وثامها مع ما قبلها: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ عُقْبَى الدَّارِ﴾ \* حَتَّىٰ تَعْلَمَ يَدْخُلُونَهَا وَمِنْ صَلَاحٍ مِنْ بَابِ الْجَمْعِ وَتَرْجُمَتُهُمْ وَتَرْجُمَتُهُمْ.

(٥) لم تحف على كلامه. وينظر: حواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن للنسوب للزحاج) ٨٣/١، ٦٠٠/٢.

(٦) لم أهد إلى المراد بهذا الرمز.

(٧) الحاشية ن: ١١٦.



\* [«أو فاصلٍ ما»]: ﴿يُسَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكُهُ﴾<sup>(١)</sup>.

\* [«أو فاصلٍ ما»]: أجاز الزعفراني<sup>(٢)</sup> في: ﴿إِنَّمَا تَسْبِقُونَ \* لَوْ أَنَّا﴾<sup>(٣)</sup> أن يكون "إِنَّمَا" عطفاً على عمل اسم "إِنَّا"، أو على الضمير في "تَسْبِقُونَ"، وجاز؛ لفصل بالهمزة.

ورّد الأوّل بأنه ليس منعتاً لس<sup>(٤)</sup>، وهذا إن صيغ عن س فلا تضرنا مخالفتها، والثاني بأن همزة الاستفهام لا تدخل إلا على الجمل لا على المفردات؛ لأنه إذا عطف على مفرد كان العامل في المعطوف الفعلان المتقدمين بواسطة العاطف، وما قبل همزة الاستفهام لا يعمل فيما بعدها، فإذا قيل: أقام زيد؟ أو عَشَرَ<sup>(٥)</sup>؟ أو عَمْرُو؟ مبتدأ محذوف الخبر، وكنا في الآية<sup>(٦)</sup>.

\* [«وَضَعْفُهُ اعْتِقَادٌ»]: عدلنا لـكوفين<sup>(٧)</sup>.

احتج لهم بقوله تعالى: ﴿تَأْتِيَنِي \* وَهِيَ بِالْأُفْقِ﴾<sup>(٨)</sup>، قالوا: وليست الواو لحال؛ لأن "أتى" يطلب شيئاً.

ورّد أبو غني<sup>(٩)</sup> في "تذكرة"<sup>(١٠)</sup> بأنه قد جاء: ﴿لَمْ تَسْتَوِ إِلَى السَّمَاءِ﴾<sup>(١١)</sup>، فليس

(١) الأحزاب ٤٣.

(٢) الحاشية في: ٢٤/أب.

(٣) الكشف ٣٨/٤.

(٤) الصافات ١٦، ١٧، والواقعة ٤٧، ٤٨.

(٥) الكتاب ٦١/١.

(٦) كذا في المعطوفة، وهو وجه في "عمرو" أجازته للرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ فمبني له عن "لمر". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.

(٧) الحاشية في: ٢٤/أب.

(٨) ينظر: الإنصاف ٣٨٨/٢، واللباب ٤٣١/١.

(٩) النجم ٦، ٧.

(١٠) لم أنف على كلامه في مختارها لابن حيي، ولا في غيره.

(١١) البقرة ٢٩، وفصلت ١١.



هذا الاستعمال لازماً لهذه اللفظة<sup>(١)</sup>.

وَعَوُذُ خَائِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُعِلَا  
(خ ٢)

\* [«خائض»]: وَلَوْ كَانَ «مَاءً» نَحْوُ: ﴿تَبَسُّدُ إِلَهَيْكَ وَإِلَيْهِ تَبَايَكَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ع: فيها إطلاق الأباء على الأب - وهو إسحاق - والعلم - وهو إسماعيل - والجد - وهو الخليل - صلى الله وسلم على نبينا وعليهم.  
ومن هنا: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ إلا أن هذا بالاتفاق؛ لأن للعطف ضمير، والضمير المحذوف لا ينفصل.

وقال ابن الحريري<sup>(٤)</sup>: لا يجوز: بين زيد وبين عمرو، وفعله من أفتح الفتح.  
ورده عبد الله بن بزي<sup>(٥)</sup>، قال: هل هل<sup>(٦)</sup> جائز على إعادة "بن" على جهة التوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾<sup>(٧)</sup>، فأعاد "لا" تأكيداً.  
قال: وقد جاء مثل هذا في الشعر، كقول أغمشي<sup>(٨)</sup> بأجلة<sup>(٩)</sup>:

(١) الحاشية في: ٢٤/أب.

(٢) البقرة ١٣٢.

(٣) الكهف ٧٨.

(٤) درة الغواص ٧٢.

(٥) حواشي درة الغواص ٩٠-٩٢.

(٦) كنا في المخطوطة، ولصواب: هو.

(٧) فصلت ٣٤.

(٨) هو عامر بن الحارث بن رباح الباهلي، أبو قحطان، من شعراء المراتي الجاهليين. ينظر:

طبقات فحول الشعراء ٢٠٣/١، ولؤلؤة والمختص للأرمدي ١٥.

(٩) ويروى لأغمشي همدان.



بَيْنَ الْأَشْجِ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَادِخُ      بَنُحْ بَنُحْ لَوْلَاهُ وَلَمْ يُولَدْ<sup>(١)</sup>  
وقول عبادي<sup>(٢)</sup>:

وَجَاعَلَ الشَّمْسِ مِعْشَرًا لَا خِفَاءَ بِهِ      بَيْنَ الشَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَضَّلَا<sup>(٣)</sup>  
وقول ابن<sup>(٤)</sup> الرُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ:

جَمَعَ ابْنُ مَرْزُوقٍ الْأَفْطَرَ مُحَمَّدُ      بَيْنَ ابْنِ أَشْغَرِهِمْ وَبَيْنَ الشَّعْثِ<sup>(٥)</sup>  
وقول بعض<sup>(٦)</sup> الأندلسيين<sup>(٧)</sup>:

أَيُّ عَيْشِي عَيْشِي إِذَا كُنْتُ فِيهِ      بَيْنَ شَمٍّ وَبَيْنَ وَشَلٍّ زَيْجَلِي<sup>(٨)</sup>

ع: حرفٌ للسَّأَلَةِ: أَنْ 'بَيْنَ' الثَّانِيَةُ هِيَ الْأَوَّلَى لَا غَيْرُهَا، ذُكِرَتْ تَوْكِيدًا<sup>(٩)</sup>، فَلَيْسَ  
نَعْنًا إِلَّا بَيِّنَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ فِي اللفظ، وَهَذَا يَنْتَهِجُ حَوَازَ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ

(١) بيت من الكامل. بادخ: عال، كما في: القاموس المحيط (ب ذ خ) ٣٧١/١، ونُحْ: كلمة  
تقال عند القمر. ينظر: ديوان أعشى همدان ١١٣، والريصان والعرعان ٤٥٤، وجهرة اللغة  
١/٦٥، ٨٩، والأغاني ٣٢٢/٦، وشرح التصريف ٤٢٧، وأمثالي ابن الشجري ١٧٤/٢.  
(٢) هو ابن زيد بن حمار بن زيد النميمي، أبو عمرو، شاعر نصراني عبادي جاهلي لُقِّقَ، سكن  
الحيرة. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١، ١٤٠، والشعر والشعراء ٢١٩/١، ومجموع الشعراء  
٣٤٩.

(٣) بيت من البسيط. مِعْشَرًا: علامة وحدًا. ينظر: الديوان ١٥٩، والزاهر ٥٩/١، ١٠٥/٢،  
وتحليل اللغة ١٢٩/١٢، والحقم ٣٢٣/٨، وسفر السعادة ٩٦١/٢.

(٤) هو عبد الله بن الرُّبَيْرِ بن سليم الأسدي الحنوكي، أبو كثير، وقيل: أبو سعد، من ولد الأعشى  
الكبير، وفد على معاوية رضي الله عنه، توفي في حدود سنة ٩٠. ينظر: تاريخ الإسلام ٩٥٥/٢،  
والوفاي بالوفيات ٩٥/١٧.

(٥) بيت من الكامل. ينظر: الديوان ٥٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٩٢/٢.

(٦) هو مقصد بن عبد الرحمن الهلالي، ونسب لأبي الرئيس النعلبي.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في حواشي ابن بري ومصادر البيت: لطلالين.

(٨) بيت من الحقيق. ينظر: لوزنة ٩٣/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٩٨/٢، والحماسة  
البصرية ٩٦٠/٢.

(٩) كذا في المخطوطة، ولوجه: توكيدًا.



واحتصم عمرو، على الوجه الذي ذكرناه<sup>(١)</sup>، ولحاجة ممنوعه -أرى-<sup>(٢)</sup>.

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مُثَبِّتاً  
(خ ٢)

\* لا يختص عندئذ الزوم بالناظم، كما يُوجه ظاهر كلامه.

و: «إذ» تعلن<sup>(٣)</sup>.

\* ﴿وَالْمَسْجِدَ الْكَرَامَ﴾<sup>(٤)</sup>: قيل: عطفٌ على "الشهر"، وهم لم يسألوا عن  
المسجد.

وقيل: عطفٌ على "سبل"، وفيه الفصلُ بين المصدر وصلته بالأجنبي.

وقيل: على الهاء في "ه"، وجهور البصريين بشرطون إعادة الحاقض.

وقيل: الحاقض مقدر، أي: وبالمصدر<sup>(٥)</sup>، وحذف باقي عمله؛ لنقدّم ذكره.

وقيل: التقدير: وصدّ عن المسجد وفي أمران: حذف الجار وبقاء عمله من غير  
أن يكون المحرور وجاراً معطوفاً على مثلهما، وإعمال المصدر محذوفاً.

وقيل: قسم، كما قيل في: ﴿وَالْأَنْبِيَاءَ﴾<sup>(٦)</sup>، وكما قيل في:

(١) في ص ١٠٦٥ تعليقا على بيت الألفية لتقدم:

وبانقطاع، ومعنى "بل" وقت إن تلك مما قُيِّدَتْ به علت

(٢) الحاشية في: ١١٧.

(٣) الحاشية في: ١١٧.

(٤) البقرة ٢١٧، وقامها: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْكُرَامِ فَقَالَ فِيهِ قُلْ قَسَالٌ فِيهِ كِبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ  
سَبِيلِ الْغَوْ وَصَغْفَرٌ يَوْمَ وَالْمَسْجِدَ الْكَرَامِ وَالْعَرَاخَ أَهْلِيهِ وَمَنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: وبالمصدر.

(٦) النساء ١، وهي قراءة حمزة. ينظر: السبعة ٢٢٦، والإقناع ٢/٦٢٧، وقامها على هذه

القراءة: ﴿وَالْتَقُوا أَهْلَهُ الَّذِينَ فَتَنَوكُمْ فِي الدِّينِ وَالْأَنْبِيَاءِ﴾.



فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَتَاعَ مِنْ عَجِيبٍ<sup>(١٤)</sup>

فهذه ستة أوجه<sup>(١٥)</sup>.

والفاء قد تحذف مع ما عطفك والواو إذ لا تسن وهي انفردت

(١٥)

\* قال أبو علي في "الحجة"<sup>(١٦)</sup> في: ﴿وَيَكْدُمُ لَسْتُمْ﴾ الآية<sup>(١٧)</sup>: المعنى: البتة، فلتنا، ﴿فَارَاهُنَا﴾<sup>(١٨)</sup>، وكذا: ﴿فَلَنَلْقَى﴾<sup>(١٩)</sup>، أي: ففطرت، فانقلب، وكذا: ﴿وَلَنَكُنْ مِنْكُمْ مَرْبِطًا تَوْبَةً أَدْنَىٰ مِنْ تَوْبَةٍ قَبْلَتِهِ﴾<sup>(٢٠)</sup>، أي: فخلق، ففديته.

ع: فأما من قرأ في مثل هذا: فالواجب فدية، هنا، وفي آية الصوم في: ﴿فَوَيْلٌ﴾<sup>(٢١)</sup>؛ فإنه ضعيف؛ لاقترانه أنه لو خلق أو صام<sup>(٢٢)</sup> لا يسقط عنه؛ لأنه لم

(١٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: عطف.

(١٥) عجر بيت من البسيط، لم أتف له على نسبة، وصدره:

فالبوم قزئت قحونا وثشتنا ...

ينظر: الكتاب ٣٨٣/٢، والأصول ١١٩/٢، والإنصاف ٣٨٠/٢، ودرر الشعر ١٤٧، وشرح السهيل ٣٧٦/٣، ولفاخذ النحوية ١٦٤٧/٤، وعجالة الأدب ١٢٣/٥.

(١٦) الخاشية في: ١١٧.

(١٧) ١٥/٢.

(١٨) الأعراف ١٩، وليس في تمامها ما سيذكره بعد، بل في أبي البقرة ٣٥، ٣٦: ﴿وَلَكَّ يَكْدُمُ لَسْتُمْ لَنْتَ وَرَبُّكَ لَعْنَةً وَكَلَّا وَبِهَا رَعْدًا حَيْثُ شَقَمْنَا وَلَا تَقْرَأُ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ \* فَأَرَاهُنَا أَلَسْتُمْ عَنْهَا فَأَرْجِيئُهَا مِمَّا كَانَا فِيهِ.

(١٩) البقرة ٣٦، وهي قراءة حمزة. ينظر: السبعة ١٥٤، والإقناع ٥٩٧/٢.

(٢٠) الشعراء ٦٣، وقامها: ﴿فَلَوْ بَيَّنَّا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَشْرَبَ بِسَالِكِ الْبَحْرِ فَاتْلَقَ لَكُنْ كُلُّ فِرْعَوْنَ كَالظُّلُمِ الْأَعْلَىٰ﴾.

(٢١) البقرة ١٩٦.

(٢٢) البقرة ١٨٤، وقامها: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرْبِطًا أَوْ عَنْ سَفَرٍ فَوَيْلٌ مِنَ الْيَتَامَىٰ أَنْفَرُ﴾.

(٢٣) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والأغرب: فافطر، لأن تقدير الآية: فمن كان منكم مربيًا



بأن بالواجب المقدّر له.

ع: هذا الذي يُقدّر لا بدّ منه، ولا يضرب، وهو بعد تقدير العطف، فلا بدّ من تقدير شيئين<sup>(١)</sup>.

\* من حذف المعطوف بالواو: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلَكَ أَهْلِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: مهلكه ومهلك أهله، ودلّ عليه: ﴿لَتَنبَسِثَنَّ، وَأَعْلَمَنَّ﴾<sup>(٣)</sup>، وما روي من أنهم كانوا عزموا على قتله وقتل أهله، فهذا كقوله<sup>(٤)</sup>:

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْحَرِّ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَرٍّ<sup>(٥)</sup> إِلَّا لَيَالِي فَلَانٍ<sup>(٦)</sup>  
أي: بين الحر وبين، وكذا: ﴿سَرَّيْلٌ بَيْنَكُمْ وَالْحَرِّ﴾<sup>(٧)</sup>، أي: والبرزخ<sup>(٨)</sup>.  
\* روى قُطْرُبٌ<sup>(٩)</sup>:

أو على سفر، فأفهم، فندب: ينظر: جامع البيان للطبري ٢٠١/٣، والتفسير البسيط ٥٦٢/٣،  
والتبيان في إعراب القرآن ١٥٠/٦، والبحر المحيط ١٨٤/٢.

(١) الحاشية في: ٢٤/أب.

(٢) النمل ٤٩، وفتح ليم واللام في "مهلك" رواية أبي بكر عن عاصم، وضم ليم وفتح اللام قراءة بقية السبعة إلا حفصاً عن عاصم، فيفتح لليم وكسر اللام. ينظر: السبعة ٤٨٣، والإقناع ٦٩٠/٢.

(٣) النمل ٤٩.

(٤) هو التابعة للأبياني.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وهي في الديوان وعند العيني: حُرٍّ، ويؤيد أن ضم الجيم للوزن.

(٦) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ١٢٠، وشرح السهيل ٣٤١/٢، والتذيل والتكميل ٧٨/٩، ولتقاصد النجوى ١٦٥١/٤.

(٧) النحل ٨١.

(٨) الحاشية في: ٢٤/أب.

(٩) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ١٩٣، وينظر: الخصائص ٤٦٢/٢.



أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نَصْلُهُ قُلْدِي<sup>(١)</sup>  
 وخبره انْ غُصْلُو<sup>(٢)</sup> على حذف المعطوف بـ "أَوْ" والولي العاطفة لمعطوف مذكور،  
 وفُتْدَرِه: أو هذا الحمام وتصفه، وكأنه إنما فعل ذلك<sup>(٣)</sup> لأنه يَزُكُّ قَوْلِي مَنْ قَالَ: إِنَّ "أَوْ"  
 تكون بمعنى الواو، وقد زُتْ ما استدلوا به على ذلك.

وإنما كُتِبَ هذا هنا لغرابته؛ وإلا فالناظم لم يذكر مسألة حذف المعطوف دون  
 عاطفه، لا في...<sup>(٤)</sup> ولا غيرها. /

ومنه<sup>(٥)</sup>:

حَمَاتِنَا طَلْعُهَا فِي الْعُلَى شَيْخِنَا<sup>(٦)</sup>

وَالطَّلْعُ: الشَّيْخُ<sup>(٧)</sup>، وَالشَّيْخُ: دَوْنُهُ<sup>(٨)</sup>، وَالْعُلَى: جَمْعُ طَلْقٍ، لَعْلَعَةُ الْعُقَى<sup>(٩)</sup>.

(١) بعض بيت من البسيط، للذبياني، وهو تمامه:

قالت: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نَصْفُهُ قُلْدِي

روي: «و» بدل «أَوْ»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديان ٢٤، وبلغاني الكبير ٢٩٩/١، والأصول  
 ٢٣٣/١، والخصائص ٤٦٢/٢، والإيضاح ٣٩٢/٢، والمركب ١٧١، والمقاصد النحوية ٧٣٨/٢،  
 وعزارة، الأدب ٢٥١/١٠.

(٢) شرح جمل الزحاجي ٢٥١/١.

(٣) أي: ابن عصفور.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت، ويكون المراد: ومن غريب باب الحذف في الواو،  
 لا: من حذف المعطوف دون عاطفه.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وهو قَوْلِي: شَيْخِي، على وزن «قِيلَ». ينظر: اهكم  
 ٢١/٥.

(٧) بيت من مشطور لرحز، لم أقف له على نسبة. ينظر: التنبية والإيضاح ٤٨٧/٢ (ت)،  
 المغازي، وشرح جمل الزحاجي ٢٥٢/١، وضرائر الشعر ١٦١، وارتشاف الضرب ٢٤٢٢/٥.

(٨) ينظر: جهرة اللغة ١١٤٢/٢، ١١٦٥، وقذيب اللغة ٢٧٣/٧.

(٩) ينظر: قذيب اللغة ٣٨/٧، والصحاح (ش خ ت) ٢٥٥/١، واهكم ٢١/٥.

(١٠) ينظر: قذيب اللغة ١٦/١٤، والمقصود ولمشود للنفالي ٢٢٢.



وقال<sup>(١)</sup>:

كَيْفَ أَصِیْحَتْ؟ كَيْفَ أَسْمِیْتُ؟ یَا نَعْرُسَ الْوَدَّ فِی مُؤَدِّ الْكُرْبِ<sup>(٢)</sup>  
یرید: قَوْلُ: كَيْفَ أَصِیْحَتْ؟ وَ: كَيْفَ أَسْمِیْتُ؟<sup>(٣)</sup>

(خ ٢)

\* عَدَفَ مِنْ كَيْفَ مِنَ الثَّيْنِ<sup>(٤)</sup> مَا أَهَتْ فِي الْآخِرِ، وَالْأَهْلِ: وَالْفَاءُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَلَتْ إِذْ لَا لِسَ، وَالْوَاوُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَلَتْ إِذْ لَا لِسَ، لَا بَدْ مِنْ ذَلِكَ، لِأَن قَوْلَهُ: «وَالْوَاوُ» لَا بَدْ لَهُ مِنْ حَرٍّ، فَهُوَ مَثَلُ: «أَصْغَلَهَا دَاهِيَةٌ وَطَلَّهَا»<sup>(٥)</sup>، وَالظَّرْفُ لَا يَكُونُ مَعْمُولًا لِعَامِلَيْنِ، وَالْحَدَفُ فِي مَسْأَلَةِ الْفَاءِ لَيْسَ عَامًّا فِي النَّبَسِ وَغَيْرِهِ، فَوَجِبَ تَقْدِيرُ الظَّرْفِ<sup>(٦)</sup>.

\* ز<sup>(٧)</sup>: فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا قِيلَ<sup>(٨)</sup>: فَضَرَبْتَ، فَانْبَحَسْتَ؟

قلت: لعدم النّسب، ولتجعلن الانحاض مسبباً عن الإجماع بضرب الحجر؛ للدلالة على أن الموحى إليه لم يتولّف عن إيقاع الأمر، وأنه من انتفاء الشك عنه بحيث لا حاجة إلى الإقصاص به<sup>(٩)</sup>.

(١) أنشده أبو زيد، ولم تُقف له على نسبة.

(٢) بيت من الحقيف. ينظر: الخصائص ٢٩١/١، وديوان النّعاني ٢٢٥/٢، ونتائج الفكر ٢٠٧.

وضرائر الشعر ١٦١، وشرح التسهيل ٣/٣٨٠.

(٣) الحاشية في: ٢٤/ب مع وجه الورقة الملحقة بين ٢٤/ب و ٢٥/أ.

(٤) كتبا في المخطوطة، وتعل الصواب: الاثنين.

(٥) الرعد ٣٥.

(٦) الحاشية في: ١١٨.

(٧) یرید: الرّغشري في الكشف ١٦٩/٢.

(٨) أي: في قوله تعالى في سورة الأعراف ١٦٠: ﴿وَلَوْحِيَّتًا إِلَىٰ مَوْسَىٰ إِذْ اسْتَسْقَمَ قَوْمُهُ أَنِيبْ أَشْرِبْ بِمَصَالِكِ الْفَجَرَ فَأَنبَحَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَسًّا﴾.

(٩) الحاشية في: ١١٨.



\* **تَبَيَّنُوا**<sup>(١)</sup> يقولون: الفاء الفصيحة، وحقيقتها: التي تكون عاطفةً على مقدّر يدل عليه سياق الكلام، مع كون المقدّر شيئاً عطف عليه ما بعد الفاء، وشرطه: أن لا يقدر -أعني: المحذوف- شرطاً؛ لئلا تكون جزائية لا فصيحة.

والواو<sup>(٢)</sup>: وإنما ثبتت فصيحة؛ لأنها تُفصح عن محذوف، أو لأنها لا تُفصح عن معناها إلا بالبلغ المُفصّل.

ع: وهذا كأنه أول من ذلك، وأثبت لمقاصدهم<sup>(٣)</sup>.

\* لم يتكلّم على حذف العاطف دون معطوفه، وقد ذكره النحاة، ومن غريبه: قول الجوهري<sup>(٤)</sup> ما نصّه: وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْفِيكَ فَرَسٌ﴾ \* **لَا يَكْفِيهِمْ**<sup>(٥)</sup>؛ يقول: أهلك أصحاب القيل؛ لأولئك قريشاً مكة، ولأولئك قريش رحلة الشتاء والصيف، أي: تجمع بينهما، إذا فرغوا من هذه أحلوا في هذه، وهذا كما تقول: ضربته لكلاً لكلاً، بحذف الواو.

ع: فـ"إللاف" على رأيه مضافٌ للمفعول الأول، وحذف فاعله، وهو ضميره سبحانه، والمفعول الثاني، وهو "مكة"، وحذف العاطف، وهو الواو، وأضيف المصدر الثاني إلى فاعله، ونصب بعد ذلك بمفعوله<sup>(٦)</sup>.

بعطف عامل مزاٍ قد بقي معموله دفعا لوزن اتقي

(خ)

\* مسائل:

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٢٧٨، وشروح التلخيص ١٩٨/٣، ١٩٩.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: قالوا.

(٣) الحاشية في: ١١٨.

(٤) الصحاح (أ ل ف) ١٣٣٢/٤.

(٥) قريش ١، ٢.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: مفعوله.

(٧) الحاشية في: ١١٨.



الأولى: قد يُقدّم المعطوف بالواو إن لم يتصلّر، كما في: زيدٌ وعمروُ قامة، ولم ين غير متصرف، كما في: إن زيدا وعمرا قائمان، ولم يث مجرور، كما في: مررت بزيد وعمرو، ومثّل:

أَلَمْتُ بِرُحْبَى أَوْ حَيَاتُهَا الْكَلْبُوتُ<sup>(١)</sup>  
مُؤَوَّنٌ، لِأَنَّهُ "أَوْ".

الثانية: قد يُفصل بين العاطف والمعطوف بالتقسيم أو الكاف أو المجرور إن كان العاطف أُنْثَى من حرف، وقد تُفصل الفاء<sup>(٢)</sup> في الشعر بالنظر والجرور، كقوله<sup>(٣)</sup>:  
يَوْمًا تَرَاهَا كَتَبْتُهُ أُرْدِيَّةَ الْ غَضَبِ وَيَوْمًا أَدَبَهَا نَعْلًا<sup>(٤)</sup> /  
الثالثة: الضمير بعد المتعاطفين بالواو جُلبَهما، فأما: ﴿وَلَقَدْ وَرَّمْتُمَا أَسْحَقَ أَنْ يَرْتَدَّوْهُ﴾<sup>(٥)</sup> فعلى الخذف من الأول، اكتفاء بما في الثاني، وكذا:

(١) بعض بيت من الوافر، لم أوفق له على نسبة، وهو بتمامه:

فَلَسْتُ بِتَائِلٍ إِلَّا أَلَمْتُ بِرُحْلِي أَوْ حَيَاتُهَا الْكَلْبُوتُ

الشاهد: تقديم للمعطوف بـ"أو" على للمعطوف عليه، والتقدير: أَلَمْتُ الْكَلْبُوتُ أَوْ حَيَاتُهَا بِرُحْلِي. ينظر: الصحاح (ح ي ل) ١٦٩١/٤، وشرح الحاشية للرمزي ٣١٠/١، وبالحكم ٣٦١/٥، وشرح جل الزحاجي ٢٤٦/١، والتذيل والتكميل ١٩٩/١٣، وتقليص الشواهد ٣٢٦، وحرارة الأدب ١١٩/٥.

(٢) كذا في المخطوطة، والبيت الذي شاهد على فصل الواو لا الفاء، والأمر جائز عند بعضهم فيها، كما في: شرح جل الزحاجي ٢٤٧/١، والتذيل والتكميل ٢١١/١٣، ولم أوفق على شاعري لفصل الفاء.

(٣) هو الأعشى.

(٤) بيت من المشرح. أُرْدِيَّةُ الغضب: نوع من ثياب اليمن، وأدبها: وجهها، ومراءه: الأرض، وتلعل: تحشم من الجذب. ينظر: الديوان ٢٣٣، والشعر والشعراء ٧٠/١، واللمحة ٣٦٧/٤، وتقليد اللغة ٩٠/٧، ١٣١/٨، والمصانص ٣٩٧/٢، وبالحكم ٩١/٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٦٣/١، وحرر الشعر ٢٠٦، وشرح التسهيل ٣٨٤/٣.

(٥) التوبة ٦٢.



إِنْ شَرَحَ الشَّبَابَ وَالشَّعْرَ الْأَشَدَّ حَذَّ مَا لَمْ يُعَاصِنَنَّ كَانَ عَيْبًا<sup>(١)</sup>

و"حتى" كالواو، ولك في المعطوف بالفاء وجهان؛ لأنها -لينا لها من الترتيب- تقتضي إفرازة فعل الثاني بعد الأول، فنقول: زيدٌ فَعَتَرَ قَامًا، فلا إشكال، و: قام، على الحذف من الأول، وهما حسنان، و"ثم" الأحسن معها الإفرازة؛ لكثرة مُهَلِّئِهَا الموجبة للإفرازة، وفيما عداهما يُرَاعَى للتأخر حاصلاً، وقد يجيء مع "أو" هما، كقوله عز وجل: ﴿فَأَلْفَظَهُ أَوَّلَ بَيْتٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: عامل للمعطوف ليس الحرف؛ لأنه لا يختص، ولا مضمراً بعده؛ لفساده في: اختصم زيدٌ وعمرو، بل هو عامل للتبوع بوساطة الحرف<sup>(٣)</sup>.

\* مسألة من "شرح المقرب"<sup>(٤)</sup> لأبي الحسن بن عُصْفُورٍ: إذا كان الاسم له موضع يظهر في فصيح الكلام إلا أن لا يُحْزَرُ له؛ اختلف في العطف على موضعه -وإذا كان الموضع لا يظهر في الفصيح لم يجر العطف على الموضع، نحو: مررت بزيد؛ لأنه لا يجوز: مررت بزيداً؛ إلا في الشعر<sup>(٥)</sup>:

فمنهم من أباح ذلك، ومنهم من منع، نحو: هذا ضاربٌ زيدٌ غداً وعمراً؛ ألا ترى أن "زيداً" في موضع نصب، وأنه يجوز أن يظهر ذلك الموضع في الفصيح، فيقال: هذا ضاربٌ زيدٌ غداً؟ إلا أن ذلك للموضع ليس له مُحْزَرٌ؛ لأن طالبه إما هو "ضارب" في حال تنوينه، و"ضارب" الألف غير متوَّن.

(١) بيت من الحقيفة لحسان بن ثابت رضي الله عنه. شرح الشباب: فَوَّضَهُ وتضاربه، ما لم يُعَاصِنَنَّ: ما لم يُقَصِّرَنَّ. ينظر: العيون بشرح الوقوفي ٤١٣، وبجاز القرآن ٢٥٨/١، والآن للأصمعي ٨٣، واخبرنا ٥٥٣/٣، ٤٤٣/٦، وأما ابن السخري ٤٤/٢، وشرح التسهيل ١١٠/١.

(٢) النساء ١٣٥، وقامها: ﴿إِنْ يَكُنْ عَيْبًا أَوْ قُبُورًا فَأَلْفَظَهُ أَوَّلَ بَيْتٍ﴾.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٢٤/ب و ٢٥/أ وظهرها.

(٤) لم أتق على ما يفيد بوجوه.

(٥) من قوله: «وإن كان للموضع» إلى هنا مكتوب في هامش الورقة بلا علامة إلحاق، ولعل هذا موضعه.



فمن أجاز ذلك عى عطفت<sup>(١)</sup> على الموضع، ومن منعه اعتقد أن "عمرو" نصب بإضمار فعل يدل عليه "ضارب"، وكأنه قال: ويضرب عمرو.

وهذا الصحيح عندي؛ لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، فلو جعل "ضارب" عاملاً في المعطوف لزم عمله غير متوّن.

ومن هذا التبيل عند ابن<sup>(٢)</sup> أبي الغافية، وأبي الحسن بن الأخطر<sup>(٣)</sup> وغيرهما من النحويين الذين لا يميزون المعطف على للموضع إلا بشرط وجود الشرح: قولك: إن زيداً منطقاً وعمرو؛ لأن موضع "زيد" رفع، ودلت للموضع بظهور في فصيح الكلام؛ ألا ترى أنه يجوز: زيداً منطقاً، فيكون معناه ومعنى: إن زيداً منطقاً؛ واحداً؛ إلا أن ذلك للموضع ليس له قرينة؛ ألا ترى أن الرفع لـ"زيد" إما هو الابتداء، وقد زال من اللفظ بدعوى "إن"؛ فيجب عندهم لذلك أن يكون "عمرو" رفعا بالابتداء، وعبره محذوف؛ لدلالة ما تقدم عليه.

والصحيح عندي أنه لا يجوز أن يكون مرفوعاً بالمعطف على "زيد"، سواء كان "زيد" منصوباً أو مرفوعاً بالابتداء؛

يعني: لو قلت: زيد قائم وعمرو<sup>(٤)</sup>.

إذ لا يُتصور أن يكون "قائم" أو "منطق" خبراً عن "زيد" و"عمرو"، وإذا كان كذلك لزم أن يكون المعطوف مبتدأً خبره محذوف؛ لدلالة المتقدم، هذا هو الذي

(١) كذا في المخطوطة، ولم أكن وجهه.

(٢) هو محمد الإشبيلي، أبو عبد الله، إمام في النحو والأدب، أخذ عن الأعمش، توفي سنة ٥٠٩. ينظر: إنباء الرواة ٧٣/٣، ١٩٥/٤، وتاريخ الإسلام ١١/٢٦٦.

(٣) هو علي بن عبد الرحمن بن محمد التنوخي الإشبيلي، إمام في اللغة والنحو والأدب، أخذ عن الأعمش، له: شرح الحماسة، وشرح شعر أبي تمام، وغيرهما، توفي سنة ٥١٤. ينظر: إنباء الرواة ٢/٢٨٨، وبغية الوعاة ٢/١٧٤.

(٤) لم أقف على كلامهما.

(٥) قوله: «يعني: لو قلت: زيد قائم وعمرو» توضيح يظهر أنه لا ين هشام؛ إذ وضعه في المخطوطة بين دائرتين.



أذهب إليه.

فإن قيل: هذا يناهي ما قرئته في الأصل<sup>(١)</sup> من أن العطف على موضعها مع الاسم، وهذا الثاني يقتضي أنك عطفت جملة على جملة.

قلت: العطف في هذه المسألة وأمثالها من عطف الحمل، إلا أنهم لما حذفوا الخبر للدليل عليه أنابوا العاطف منابه، فلم يقدروا الحذف المحذوف، فأشبه ذلك عطفت المفردات من جهة أن العاطف ليس بعده في اللفظ إلا مفرد، فلما أشبه عطفت المفردات - وذلك يلزم فيه أن يكون الثاني إعرابه كإعراب الأول في اللفظ أو الموضع - فكذلك وجب أن يُعتقد أنه لم يُغز المسألة حتى قُدر أن قولك: إن زيدًا قائمٌ؛ بمثابة: زيدٌ قائمٌ؛ وإلا لم تقع موافقة أصلاً.

فإن قست: إنما جاز ذلك لاتحاد معنى الكلامين، فكيف تصنع ب: لكنٌ زيدًا قائمٌ وعمروٌ؛ لأن "زيدٌ قائمٌ" ليس بمعناه؟

قلت: لا أعمله بمنزلة هذا، ولكن بمنزلة: لكنٌ زيدٌ قائمٌ وعمروٌ؛ لأن "لاكن"<sup>(٢)</sup> تُحذف في الفصح، ويبقى معنى الاستدراك. /

فإن قلت: كيف يصلح العطف على موضع الاسم والحرف في ذلك وفيما قدُمت؟

قلت: كما ساء في قول عمرو<sup>(٣)</sup> بن شعيب بن العاص:

فَلَا يَبْتَئِزُّ الشُّخْرُ مِنْ فَيْكٍ مَسْطُولٍ      بَلَا نَظَرٍ قَدْ سَمَانٌ يَنْتَقِلُ وَالْقَالِ<sup>(٤)</sup>  
وقول عُتْر بن أبي زبيدة:

(١) أي: لتقريب. بنظر: ٣١٤.

(٢) كنا في المخطوطة، والنسواب: لكن.

(٣) هو الأموي القرشي، أبو عتبة، صحابي، له هجرتان: إلى الحبشة ثم المدينة، استشهد يوم أجنادين. بنظر: الاستيعاب ١١٧٧/٣، والإصابة ٥٢٦/٤.

(٤) بيت من الطول. إنقال: ترك، كما في: القاموس المحيط (غ ف ل) ١٣٧٢/٢. بنظر: أمالي الخليلي ٣٨/٢.



وَأَوْصِي بِهِ أَنْ لَا يُهَانَ وَيُكْرَمًا<sup>(١)</sup>

فإن قلت: ما الدليل على أن العرب نزلت: إِنَّ زَيْدًا قَاتِلٌ وَعَمْرُو مِنْزِلَةٌ عطف  
المفردات؟

قلت: قولهم: زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ لَا عَمْرُو، وَ: إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ لَا عَمْرُو؛ إذ لا يكون  
ذلك من قبيل عطف الجمل؛ لأن "لا" إما تُعطف بها المفردات أو ما هو في تقديرها.

فإن قلت: ليست "لا" عاطفة في المثالين، بل حرف نفى مستأنف.

قلت: لو كان كذلك لم يكن لها تأثير في عمي ثا، فيلزم أن يكون كدعوقها على  
المعركة.

ثبت بما ذكرته صحة جقيله من باب عطف المفردات، ويجوز أن يكون من  
عطف الجمل، كما أوجه قوّم، والحقّ عندي جواز وجهين.

فإن قيل: لم لا حاز جميع ذلك فعند<sup>(٢)</sup> "لعمري" و"كأن" و"ليت"؟

قلت: لأن قولك: لعمري زَيْدًا قَاتِلٌ لا يمكن أن يقال: إنه بمثابة: زَيْدٌ قَاتِلٌ، لا معنى  
ولا تقدير؛ فامتنع أن يُعطف باعتبار هذا المعنى.

فإن قلت: أجبر ذلك على الوجه الثاني، وهو أن يكون من عطف الجمل.

قلت: لا يجوز؛ لأن الاسم حينئذٍ هو وغيره معطوفان على الجملة بأسرها، فالخبر  
ثابت، وغير هذه الحروف فيه معنى زائد على غير معنى الابتداء؛ ألا تراه بعد "لعمري"  
و"ليت" غير ثابت، وبعد "كأن" فيه معنى التشبيه؟ ولهذا لم يُجزَّس<sup>(٣)</sup> أن تقول: ثَبَّاهُ  
وَوَيْحٌ؛ على تقدير: وويح له، ويكون قد حذف "له" الذي هو خبر "ويح"؛ لدلالة  
للتقدم عليه؛ لئلا يختلف محتهاها.

(١) عجزت من الطوبى، وصدره:

لذلك أُنِّي دون عيني رباطه ...

ينظر: الديوان ٤٦٢، وأمل الجاحي ١٥، والأخاني ٧٧/١، ١٨١.

(٢) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: بعد.

(٣) الكتاب ٣٣٤/١.



واعلم أنك في نحو: علمت أنك فاضل وعمرو يجوز لك في 'عمرو' الوجيهان، وفي: بلغني أنك فاضل وعمرو لا يجوز لك أن يكون إلا من قبل عطف المفردات، وإلا أزم كون الجملة فاعلة، فتذوثر.

هذا معنى كلام ابن عسقلان بإيضاح، والحمد لله الذي هدانا لهذا<sup>(١)</sup>.

(خ ٢)

\* ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾<sup>(٢)</sup>: أي: وأزقي من كفر، أو: 'من' مبتدأ حذف محره، أي: أرزق، فأمثله، أو: 'فأمثله' الخبر، والفاء زائدة على قول الأخفش<sup>(٣)</sup>، لا جوابية؛ لأن النسيغ لا يستحق بالكفر<sup>(٤)</sup>.

وعلى الأولين فالعطف في 'فأمثله' على المحذوف، فلي الآلة حذف متبوع، و'من' فيهما موصولة، أو موصوفة، ويجوز كونها شرطية، والفاء جواب، وقيل: الجواب محذوف، أي: من كفر أرزق.

ع: كيف أجاز<sup>(٥)</sup> الشرطية، ومنغ تضمن معنى الشرط؟ كأنه توهم أن المعنى الذي ذكره لا يجب في الشرط، وهذا خطأ؛ لأنه إنما وجب في الوصول بالحمل على ما ذلك لازم فيه، وهو الشرط. انتهى.

ولا تكون 'من' الشرطية نصباً؛ لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جواباً<sup>(٦)</sup>.

\* ع: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْآثَارَ وَالْإِيمَانَ﴾<sup>(٧)</sup>: لا جائز كونه من عطف المفردات؛

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقة بين ٢٣/ب و ٢٤/أ وظهرها.

(٢) البقرة ١٢٦، ونسها: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ ثَمَرِهِمْ وَأَنْتَ عَلِيمُ الْغُيُوبِ﴾<sup>(١)</sup>، والآخر قال ومن كفر فأمثله، لا ثم شرط، إلى عذاب النار وليس التبعيض.

(٣) معاني القرآن ١/١٣١، ١٣٢.

(٤) كلما في المعطوفات، والصواب: بالكفران، أو لعله إسقاط للألف من الخط، كما يسقطها بعض النساخ في مثل: إرميه، وإصمعه.

(٥) لعل مراده: المعكرو، إذ ذكر هذه الأوجه كلها في التبيان في إعراب القرآن ١/١١٤.

(٦) الحاشية في: ١١٨.

(٧) الحشر ٩.



لانتفاء الشُّركة في العامل، ولا مفعولاً معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الذين يحبون من هاجر إليهم بمصاحبة الإيمان، فسم يبق إلا أن يكون بتقدير: وألّفوا الإيمان.

وإنما قلنا: إنه لا فائدة في الإعلام بالمصاحبة؛ لأن كل المهاجرين صاغبوا الإيمان، ولكن منهم من ألّف قلبه الإيمان، ومنهم من لا؛ ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(١١)</sup> وذلك قد يتفق لمن كان منهم -رضوان الله عليهم أجمعين- ناشئاً في الإيمان لم يطل زمنه فيه، وهذه الصفات المذكورة -وهي محبة من هاجر، وأنهم لا يحبون في صدورهم حاجة لما آوتوا، وأنهم يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة- موقوفة على ألّف الإيمان، لا على مجرد الدخول فيه<sup>(١٢)</sup>.

\* قوله: «ذَفَعًا لَوْهِمٍ»: قال الله<sup>(١٣)</sup> بعد أن تكلم على الآية: وبما التقدير من الإضمار اندفع لوهم أن يكون 'الإيمان' مفعولاً معه، وإنما ذفع؛ لأنه لا فائدة في تقييد الذين يحبون من هاجر إليهم بمصاحبة الإيمان، بخلاف تقييدهم بآلف الإيمان. انتهى.

قلت: فـ: «ذَفَعًا» مصدر نائب مناب: ادفع، ولَوْهِمٌ للدفع إما أن يكون ذُفِع لأجل الصناعة، أو لأجل المعنى، فالتاني كهذه الآية، والأول نحو: ﴿لَتَكُنَّ لَأَن تَزُوجَكَ﴾<sup>(١٤)</sup>.

وحذف متبوع بدأ هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يضح<sup>(١٥)</sup>

(١٥)

(١) المحررات ١٤.

(٢) الحاشية في: ١١٨.

(٣) شرح الألفية ٣٩٠.

(٤) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩.

(٥) الحاشية في: ١١٨.

(٦) كنا في المحظوظة مكتوبة «بين السطرين» ولفظها كلمة «أقنى» من البيت السابق مهمة الباء، ويمكن أن تكون نقطة الضاد منها هي إحدى نقطتي ياء 'أقنى'، وتكون النقطة الثانية قد انطمست بالكتابة عليها، وهي في نسخ الألفية العالية: «تصيح». ينظر: الألفية ١٣٨، البيت ٥٦٣.



\* «[يُصَيِّحُ]:» اِنْ غَضَبُوا<sup>(١)</sup>: بشرط اتفاقهما في الزمان، والأحسن أن يتلفا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان، وقد تختلف الصيغ مع اتفاق الأزمنة، كقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصَيِّحُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ع: وقوله: ﴿إِنْ كُنَّا جَعَلْ لَكَ﴾، ثم قال: ﴿وَيَجْعَلْ لَكَ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة عن خزم<sup>(٤)</sup>.

وقال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى الْيَمِينِ

البيت<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَالِمِ الْيَوْمِ﴾<sup>(٧)</sup>: أي: غنائمها، واتخذوا، فأما من قرأ:

(١) شرح جل الزحاجي ٢٥٠/١.

(٢) الخ ٦٣.

(٣) الفرقان ١٠، ونماها: ﴿تِلْكَ الْآيَاتُ الَّتِي أَنْزَلْنَاكَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ فُصُوزًا﴾.

(٤) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وحرزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ بالرفع ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٤٦٢، والإقناع ٧١٤/٢.

(٥) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٦) هو رجل من بني سُلَول.

(٧) بعض بيت من الكامل، وهو يشمل:

وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى الْيَمِينِ بِسْمِي فَمَضَيْتُ لَكَ قَوْلِي لَا يَمْنِي

ينظر: الكتاب ٢٤/٣، ومعاني القرآن للأعشى ١٤٥/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٨/١، والخصائص ٣٣٣/٣، ومآل ابن السكيت ٤٨/٣، وإسفاذ النجوة ١٥٥٢/٤، وحزلة الأدب ٣٥٧/١.

(٨) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٩) البقرة ١٢٥، وهي قراءة نافع وابن عامر. ينظر: السبعة ١٧٠، والإقناع ٦٠٢/٢.



﴿وَاتَّقُوا﴾<sup>(١)</sup> فالقدير: وقفنا: اتَّقُوا<sup>(٢)</sup>.

\* ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٣)</sup>، فاختلَفوا، قال الرُّقَشَرِيُّ<sup>(٤)</sup>: «كان الناس أمةً واحدةً متفقين على دين الإسلام، فبعث الله النبيين، يريد: فاختلَفوا، فبعث الله، وإنما حذف؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿لِيُخَيِّطَ بَيْنَ الَّذِينَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي قراءة عبدالله<sup>(٦)</sup>: ﴿فَاخْتَلَفُوا فَبَعَثَ اللَّهُ﴾، وبدل عليه: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَنُفِخَ فِيهَا﴾<sup>(٧)</sup>.

ع: في "صحيح"<sup>(٨)</sup> البخاري: «مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ صَوْمُهُ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَشَفَاهُ»، فأعز الحديث يقتضي تقديره: أو شرب ناسيًا<sup>(٩)</sup>.

واعطف على اسم شبه فعلٍ فِعْلًا وعكسا استعمال تجذبه شهلا<sup>(١٠)</sup>

(١خ)

(١) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي وعاصم. ينظر: السبعة ١٧٠، والإقناع ٦٠٢/٢.

(٢) الحاشية في: ١١٨.

(٣) البقرة ٢١٣، وإمامها: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَاللِّسَانَ لِيُخَيِّطَ بَيْنَ الَّذِينَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ﴾.

(٤) الكشاف ٢٥٥/١.

(٥) البقرة ٢١٣.

(٦) ينظر: شواذ القراءات للكرمانى ٨٩.

(٧) يونس ١٩.

(٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٩) الحاشية في: ١١٨.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل أراد وضع القط تحت السين علامة على الإهمال، كما صنع في بعض المواضع، فسها بوضعها فوقها، وهي في نسخ الألفية العالية: «شها». ينظر: الألفية ١٣٨، البيت ٥٦٤.



\* قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْفَقْرُ أَمْ هَيْتَ لَيْلَةٌ      بِأَهْلِ الْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ بْنِ عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>  
ح<sup>(٣)</sup>: ومنه: ﴿عَلَّ أَمْرِي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا﴾<sup>(٤)</sup>، أي: بأن ألبسوا وأقيموا، وهذا  
أول من قول ش<sup>(٥)</sup>: إنه معمول لـ"قُلْ" مخدوفة، أي: وقُلْ: أقيموا.  
ع: نظيره: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا﴾<sup>(٦)</sup>، أي: بعد  
أن آمنوا وشهدوا<sup>(٧)</sup>.

(خ٢)

\* [«واعطف على اسم»]: عبدُتَعَوْتُ<sup>(٨)</sup>:

وَقَدْ كُنْتُ نَحَارَ الْخُزُرِ وَمُعَمِّلَ الْبَطْنِ وَأَمْطِي حَيْثُ لَا عَرِي مَاطِيَا<sup>(٩)</sup>  
"ماطياً" نعت لـ"عَرِي" على اللفظ أو الموضع، والمعنى أنه عبر<sup>(١٠)</sup>.  
\* [«واعطف على اسم»]: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ \* أَوْ كَلِمَاتٍ﴾<sup>(١١)</sup>، قرأ

(١) لم نقل على تسميته.

(٢) بيت من الطويل. ينظر: معاني القرآن للقره ٤٠٦/١، ولزيتاف الضرب ٢٠٠٦/٤،  
ولقاسم النحوي ١٦٦٣/٤.

(٣) البحر المحيد ٣٧/٥.

(٤) الأعراف ٢٩.

(٥) بره: الزعشمي في الكشف ٩٩/٢.

(٦) آل عمران ٨٦.

(٧) الحاشية في: ٢٤/أب.

(٨) هو ابن وثاب الخارثي، شاعر جاهلي، أسرته لهم، فشدوا لسانه خوفاً أن يهجوهم. ينظر:  
الحماسة البصرية ٢٨٧/١، وعروة الأدب ٤١١/١.

(٩) بيت من الطويل. الشاهد: عطف الفعل "أَمْطِي" على الاسم الشبيه بالفعل "نَحَارَ". ينظر:  
انطباعات ١٥٨، والأغاني ٤٩١/١٦، وعروة الأدب ٢٠١/٢.

(١٠) الحاشية في: ١١٩.

(١١) البقرة ٩٩، ١٠٠.



أبو<sup>(١)</sup> الشَّمال<sup>(٢)</sup>: «أَوْ كَلَّمَا»، قال الرَّغُزَّي<sup>(٣)</sup>: على أن المعنى: إلا الذين فليتقوا<sup>(٤)</sup>، أو كَلَّمَا، أي: أو نقضوا عهد الله مرارًا كثيرة.

ع: وليس من هذا: ﴿وَأَقْرَضُوا﴾<sup>(٥)</sup>؛ لأن الفصل يأى عطفه على "مُصَدِّقِينَ"، أعني: الفصل بـ "الشَّصَدَقَاتِ"، ولكن العطف على مجموع "مُصَدِّقِينَ" و "مُصَدِّقَاتِ"، كأنه قيل: إن الذين تصدقوا وأقرضوا، على أن يكون "الذين تصدقوا" شاملاً للمدكرين والمؤنثات، أو اعتراض بين اسم "إِنَّ" وبعدها، أو مستأنف<sup>(٦)</sup>.

\* ع: العطف في: ﴿وَأَقْرَضُوا﴾<sup>(٧)</sup> إما على مجموع الصلتين، وعُلب المدكر، أو الولو للرجال، أو حذف للوصل، وهذه صلته، قيل: أو عطف على "مُصَدِّقِينَ"، وبرده الفصل<sup>(٨)</sup>.

\* قبله: «وَعَكَّسْنَا اسْتَعْمِلَ»: خغل من هذا في "شرح الكافية"<sup>(٩)</sup>: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(١٠)</sup>، وفي "الكشاف"<sup>(١١)</sup>: "يُخْرِجُ" عطف على "فَالْي"، و يُخْرِجُ الْحَيَّ من المَيِّتِ "مبنيَّةٌ" فالي الحب والثوى<sup>(١٢)</sup>؛ لأن فُتِّحَها من جنس إخراج الحي

(١) هو قُتَب بن هلال بن أبي قُتَب العلوي البصري، له اعتبار شاذ في القراءة، روى عنه أبو زيد الأنصاري. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٦٦، ٣٠٧، وغاية النهاية ٢٧/٢.

(٢) ينظر: مختصر ابن خالويه ١٦، وشذوذ القراءات للكرمان ٧١.

(٣) الكشاف ١٧١/١.

(٤) كَلَّمَا في المعطوطة، والصواب ما في الكشاف: إلا الذين فسفوا.

(٥) الحليد ١٨، وقامها: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَسْتَعْمِلُ لَهُمْ﴾.

(٦) الحاشية في: ١١٩.

(٧) الحليد ١٨.

(٨) الحاشية في: ١١٩.

(٩) شرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣.

(١٠) الأنعام ٩٥، وقامها: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِي الْحَبِّ وَالنَّوْفِ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾.

(١١) ٤٨، ٤٧/٢.



من الميِّت؛ لأن النامي كالحَيوان.

ع: وعند هذا يترجَّح - بل يتعيَّن - بمقتضى علم المعاني عطفُ "مُخرج" على "فالق"، لا على "يخرج"؛ لعدم صلاحيته لبيان "فالق الحبُّ والثَّوى"<sup>(١)</sup>.

(١) الحاشية ١: ١١٩.



## البدل

التابع المقصود بالحكم~ بلا واسطة هو المسمى بهذا

(خ ١)

\* هذا الحدُّ الأوَّل من قول ابن الحاجب<sup>(١)</sup>: تابع مقصود بما تُسبب إلى المتبوع  
دونه لورود: قام زيد بن عمرو، وز: اضرب زيداً بن عمرو.

وبدلٌ على أن البدل هو المقصود بالحكم لا ما قبله: بدل البعض والاشتمال  
والغلط، فدل ذلك في بدل الكل على أنه كذلك، فهذا ما يجاب به عن عز<sup>(٢)</sup> عسى  
أن يقول: لا تُسلم أن البدل هو المقصود دون الأول.

وقد يقال<sup>(٣)</sup>: إن بدل الكل مع الثاني كشبيء واحد<sup>(٤)</sup>، فمخال أن يكون الشيء  
مراةً وغيرَ مراة.

فيجاب بأن أردنا الثاني بالنسبة، وإن<sup>(٥)</sup> كان الأول بمعناه، ولا مانع من ذلك<sup>(٦)</sup>.

\* قال الزَّعْزَعِيُّ<sup>(٧)</sup>: وقولهم: إنه - يعني: البدل - في حكم نتيجة الأول؛ إذاً  
منهم باستقلاله بنفسه.

فكتب عليه الأستاذ: هذا تفسيرٌ جيدٌ لقول عز يقول: إن الأول في تية الطرح،  
وهذا قول أبي عثمان<sup>(٨)</sup>، وقول عز ينقله عسى هذا، بل يجعلونه خلافاً، فقل ذلك أبو

(١) الكافية ٣١.

(٢) كنا في المخطوطة مقصوداً، والوجه: عز<sup>(١)</sup> تكتب موصولة للإدغام. ينظر: كتاب الخط لابن  
السراج ١٣١.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أتت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أتت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أتت.

(٦) الحاشية في: ٢٤/ب.

(٧) الفصل ١٤٨.

(٨) ينظر: الأصول ٤/٢، ٣٠، ٣٠٥، وشرح كتاب سيبويه للسويدي ٨١/٣ (ط. العلمية).



العباس<sup>(١)</sup>، وتُسبب ابنُ بابنَشاد<sup>(٢)</sup> القولُ بأنه لغوٌ إلى أبي العباس، وغَلِطَ فيه. مِنْ "خَوَاشِيهِ"<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

(خ)

\* اعلم أن ابن الناطم<sup>(٥)</sup> لم يُحسِنَ شرحَ هذا الحديث، بل الناطمُ نفسه لم يُحسِنَ شرحَ كلامِ غيبه؛ فإنه شرّحه في "شرح الكافية"<sup>(٦)</sup> شرحًا فاسدًا، وتفقّه الله منه، فقفَّ على كلامهما، واعلم أن الصواب ما أنا ذاكره.

وهو أن قوله: «التابع» حَسَنٌ يشملُ التواضعَ كُلَّهُما.

وقوله: «المقصود بالحكم» فصلٌ مُخرَجٌ لثبوتِ التأكيدِ والبيانِ؛ لأنَّها مُشْكِلَةٌ للمقصود بالحكم، وليست عَيْنُ المقصودِ بالحكم.

وللمعطوف "لا" و"لكن"؛ لأنَّ المقصودَ بالحكم في: جاء زيدٌ لا عمرو؛ المتبوعُ لا التابع؛ وكذا في: ما جاء زيدٌ لكن عمرو؛ و: لا تضرِبْ زيداَ لكنْ عمرواَ؛ لأنَّ المعنى بالمقصودِ بالحكم: المقصودُ بِعاملِ المُبدِّلِ منه تَقْيُّمًا كان أو إثباتًا، لا: المقصودُ بِإثباتِ الحكم؛ أَلَا تَرَى أن قولك: ما جاءني زيدٌ أخوك؟ من بابِ البدلِ قطعًا؟ لأنَّ "أخوك" هو للمقصودِ بالحكم السابق، وهو نفيُ القيامِ، فالقَهْرُ، وقع<sup>(٧)</sup> الغلطُ لهما ولتسُرَّ وافقهما، وكذلك المعطوف "لكن" في المعنى، كما تقدَّم مشروحًا في الباب<sup>(٨)</sup> قبل هذا.

و: «بلا واسطة» مُخرَجٌ ليقيةِ المعطوفات؛ فإن قولك: جاء زيدٌ وعمرو؛ يُصَدَّقُ فيه على "عمرو" أنه تابعٌ مقصودٌ بالحكم، لكن بواسطة، وكذا باقي، ومنه: للمعطوف

(١) المنتخب ٤/٢٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩.

(٢) شرح للقدمة المصنوعة ٢/٤٢٣.

(٣) حواشي النقص ٤٠٦.

(٤) الحاشية في: ٢٥/١.

(٥) شرح الألفية ٣٩٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٦.

(٧) كذا في المخطوطة.

(٨) باب عصف السق ص ١٠٧٣.



«بل» بعد أمر أو نهي مثبت.

وتلخص أن الحد مائع، وأن الشوق لا يخرج بفصل واحد، بل بفصلين<sup>(١)</sup>.

\* لِكُنْ البدل هو المقصود بالحكم كان الكثير أن يكون هو المعتمد بما يؤيد بعده من ضمير وغيره، نحو: إن هذا حشنها فاتر، وإن هذا نخبته شدة، وإن هذا طرؤها غيغ، وقري<sup>(٢)</sup>: «تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ»<sup>(٣)</sup>، على أن «مُسْوَدَّةٌ» حال، ولم يقل: مُسْوَدِّين، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فَمَا كَانَ فَيَسَّ هُلْكُهُ غُلَّتْ وَاجِدٌ

وَنَدَّرَ عَكْسَهُ، نحو:

إِنَّ الشُّيُوفَ عُدُوًّا وَزَوَاجَهَا تَرْتَحُّتُ هَوَازِنَ وَمِنْ قُرْنِ الْأَعْطَبِ<sup>(٥)</sup>

(١) الحاشية (١): ١١٩.

(٢) لم ألق عليها منصوبة لأحد. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٤٩٥/٢، وإعراب القراءات الشواف ٤١٢/٢، والبحر المحیط ٢١٦/٩.

(٣) الزمر ٦٠.

(٤) هو غلدة بن الطليب.

(٥) صدر بيت من الطويل. وعمره:

وَلَكِنَّ بِيَدِكَ قَوْمٌ قَدَّمَا

...

ينظر: الديوان ٨٨، والكتاب ١٥٦/٦، والبيان والبيان ٣٥٣/٢، ١٨٨/٣، والشعر والشعراء ٧١٨/٢، والأصول ٥١/٢، وشرح السهيل ٣٣٨/٣، والنذير والكمال ٤٣/١٣.

(٦) بيت من الكامل، للأعطل. الأعطوب: الكيش المكسور القُرْن. ينظر: الديوان ٧٤، ومجاز القرآن ٢٢/٢، وجهرة اللغة ٣٥٤/١، وكتاب الشعر ٥١٧/٢، وتوجيه اللمع ٢٨٠، وشرح السهيل ٣٣٩/٣، وعزارة الأدب ١٩٩/٥.

(٧) الحاشية (١): ١١٩.



مطابقاً أو بعضاً أو ما يُشتمل<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ يُقْلَى أو كمعطوفٍ بـ (خ١)

\* قوله: «أو ما يشتمل»: قال ابن عُصْقُور<sup>(٢)</sup>: إغم احتلفوا في تفسير بدل الاشتمال؛ فقال الزُّجَاجُ<sup>(٣)</sup>: هو الذي يكون صفةً للأول، كـ: أعجبتني زيدٌ عيشته، ويُعطله نحو: أعجبتني زيدٌ فرسه.

وقيل: هو للشمئل...<sup>(٤)</sup> الأول والحيط به، و...<sup>(٥)</sup> نحو: سرق عبد الله ثوبه؛ لأن "الثوب" يشتمل على "عبد الله" ويُحيط به، وزُيدٌ به؛ سرق زيدٌ فرسه.

والحق أنه ما اشتمل متبوعه عليه، وأعني بذلك: أنه يجوز الاكتفاء بالمتبوع عنه، نحو: سرق عبد الله ثوبه، أو: فرسه؛ لأنه قد يقال: سرق عبد الله، وأنت تعني الثوب، ومنه: ﴿قِيلَ اتَّخَذَ الْأَعْدُو \* الْقَارِ﴾<sup>(٦)</sup>؛ لأنه يجوز أن لا تذكر النار؛ لأنه قد علم أن قتلهم للنار التي أعدها في الأعدود حَرْقُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، لا للأعدود نفسه، ونقول: أعجبتني زيدٌ عيشته، ولا يجوز: أعجبتني زيدٌ غلاته؛ لأنه لا يجوز: أعجبتني زيدٌ، وأنت تريد: غلامه.

ولا يكفي في بدل الاشتمال كونُ الثاني يُكْمَلُ من الأول، بل لا بد أن يجوز

(١) كذا في المخطوطة، ولهم فيها غير مضبوطة، وما ظنك عقق الألفية كسرةً عليها هو فتحة الصاد من كلمة "صحب" مكتوبة بين السطرين في آخر البيت التالي، وفي نسخ الألفية العالية: يُشْتَمِلِينَ. ينظر: الألفية ١٣٩، البيت ٥٦٦.

(٢) شرح جمل الزجاجة ٢٨١/١، ٢٨٢.

(٣) لم أقف على كلامه، إلا أن يكون الصواب: الزجاجة، فإنه قال في الجمل ٣٥: «ويبدل لبعض من الاسم إذا كان للمعنى مشتملاً عليه»، ومثال له بنحو: أعجبتني الجارية عيشتها، ونفعني عبد الله عيشته، وعرفت أهلك غيره.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الوجود ٤، ٥.



استعمل<sup>(١)</sup> الأول وخذه، فلا تقول: أَسْرَجْتُ<sup>(٢)</sup> القومَ دَائِبَتَهُمْ، وإن كان قد عُلِمَ أنك إذا قلت: أَسْرَجْتُ القومَ؛ أنك إنما أسرجت دَائِبَتَهُمْ، لكنه لا يجوز: أَسْرَجْتُ القومَ، وتقول: سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ؛ لأنك قد تقول: سُرِقَ زَيْدٌ، وتعني: ثَوْبُهُ<sup>(٣)</sup>.

\* ع: من بدل الاشتغال: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: يستبشرون بأن لا خوف عليهم<sup>(٥)</sup>.

## (خ)

\* ع: اعلم أن البدل ينقسم باعتبار مفهومه ومفهوم متبوعه أربعة أقسام؛ لأنهما إما أن يتطابقا، وهو بدل كلٍّ من كلٍّ، كـ: حَارَ<sup>(٦)</sup> زَيْدٌ أحوك، ومنه: ﴿الْحَمِيدُ أَقْبَى﴾<sup>(٧)</sup>، أو لا يتطابقا، وهذا ضربان؛ لأنهما إما أن يكون بينهما نسبة، أو لا، والأول ضربان؛ لأنهما إما أن يتباينا، أو لا، فإن لم يتباينا، فإن كان تناسبهما بالجزئية فبدل البعض، أو غيرها فبدل اشتمالي، وإن تباينا، فإن كنت قد سَبَقْتَ المسألة إلى الأول فغلط، أو الختلاف فسيان، وإن لم يسبق فإضراب وبدل<sup>(٨)</sup>.

أو تقول في التباينين: فإما أن يكونا مقصودين فإضراب، أو المقصود الثاني، والأول لم يتمد قط فغلط، أو المقصود الثاني، والأول قصد سهو فسيان.

وصرح ابنه<sup>(٩)</sup> بأن الغلط هو النسيان، فقال: بدل الغلط والنسيان: ما لا يُريد

(١) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٢٥/.

(٤) آل عمران ١٧٠.

(٥) الحاشية في: ٢٥/.

(٦) كنا في المخطوطة، وألها الصواب: جاء.

(٧) إبراهيم ٢١، ٢.

(٨) كنا في المخطوطة، وألها الصواب: ونذا.

(٩) شرح الألفية ٣٩٥.



للتكلم ذكر متبوعه، بل يجري على لسانه من غير ما قصده<sup>(١)</sup>.

\* من البدل المطابق: بدل التفصيل، ومنه: قول ابن عباس: أقر النبي صلى الله عليه وسلم أن تسجد على سبعة أعظم: الكفون، والركبتين، والقدمين، والظهر<sup>(٢)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَكُنْتُ كَرِي<sup>(٤)</sup> رِجْلَيْ<sup>(٥)</sup>

ع: ومنه: ﴿وَلَمَّا كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾<sup>(٦)</sup>، "إخوة" خبر، وما بعده بدل منه بدل تفصيل، فـ<sup>(٧)</sup>؛ وجاز؛ لأن "الإخوة" يشمل الذكر والأنثى على التغليب، وإنما الأنثى إذا انفردت: "الأخوات"<sup>(٨)</sup>.

\* قوله فيما تقدم<sup>(٩)</sup>: «أو بَعْضًا»: نحو: ﴿وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّرَاثِ مِمَّا مَلَكَ مِنْهُمْ وَأَقِمْ وَتَقِمْ الْآخِرِ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) الحاشية في: ١١٩.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٤٥/٢ بهذا اللفظ، وهو في صحيح البخاري ٨١٢ ومسم ٤٩٠ بنقل مقارب.

(٣) هو كثر عزة.

(٤) كذا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت كزري.

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحٍ      وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا طَرْمًا فَشَلَّتِي

بنظر: الديوان ٩٩، والكتاب ٤٣٣/١، ومعاني القرآن للقرطبي ١٩٢/١، وللأعشى ٢١٠/١، وجزال القرآن ٨٧/١، والمقطب ٢٩٠/٤، ونتاج الفكر ٢٤٤، وشرح جمل الزحاجي ٢٨٦/١، ووزارة الأدب ٢١١/٥.

(٦) النساء ١٧٦.

(٧) الظاهر من إطلاقه هذا الرمز أن يريد به الفارسي، ولم تكف على كلامه.

(٨) الحاشية في: ١١٩.

(٩) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في ١٢١، والبيت المعلق عليه في ١١٩.

(١٠) البقرة ١٢٦.

(١١) الحاشية في: ١٢١.



\* قوله فيما تقدم<sup>(١)</sup>: «أو ما يشتمل عليه»: وذلك نحو: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْكِدَهُ الْقَوْمَ أَنْ يَذْكُرُوا فِيهَا اسْمَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، أو مفعول لأجله، أي: كراهة أن يُذكر، أو التقدير: ومن أن يُذكر، كما نقول: منعت زيدًا من كذا، ففي موضع «أَنْ» الخلاف<sup>(٣)</sup> للشهور<sup>(٤)</sup>.  
\* من مثل بدل الاشتغال: ﴿مَرِيَمُ إِذِ اتَّيَدَّتْ﴾<sup>(٥)</sup>، ...<sup>(٦)</sup> مريم، قال ز<sup>(٧)</sup>: لأن الأحيان مشتملة على ما فيها، وفيه أن المقصود بذكر مريم ذكر وثبها هذا لوقوع هذه القصة العجيبة فيه<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «أو كمعطوف بـ"بَلْ"»: قالوا: والأحسن أن يُستعمل معطوفًا بـ«بَلْ»، وفيه نظر عسى ما تقرّر من معنى للمعطوف بـ«بَلْ» في<sup>(٩)</sup>، فنحو: جاءني زيدٌ بل حملاً؛ ماثي هنا، بخلاف: أكلت سمكة بل قرًا بل زبيبا؛ فإنه يقتضي أن الذي أكلته ليس سمكة ثم<sup>(١٠)</sup> (١١).

وذا للأضراب أغر إن فصدًا صحب ودون فصد غلط به سلب

(١) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في ١٢١، والبيت للعلق عليه في ١١٩.

(٢) البقرة ١١٤.

(٣) تقدم في باب تعدى الفعل وأزومه ص ٥٢٢، وهو: هل للموضع بعد حذف الجار من «أَنْ» و«أَنْ» نصب أو حذف؟

(٤) الحاشية في: ١٢١.

(٥) مريم ١٦.

(٦) موضع القطف كلمة لم أثبتها في المخطوطة، ورحمها: ونامعه.

(٧) الكشف ٩/٣.

(٨) الحاشية في: ١٢٠.

(٩) كذا في المخطوطة، وقد تقدم في باب عطف النسق ص ١٠٧٦، ١٠٧٩ التعليق على قوله:

و«بَلْ» كـ«لَكِنْ» بعد مصحوبتها كذا: لم أكل في فرتج بل ثبها

وانقل بما للتاني حكم الأول في الحر الخشب والأمير، الجلي

(١٠) كذا في المخطوطة، ولم ألق فيها للكلام عسى تمة.

(١١) الحاشية في: ١١٩.



(١٥)

\* *أَبُو عُصْفُورٍ*<sup>(١)</sup>: بدل الغلط والسيان لم يَرِدْ بماء مباح، وإنما أحازها النحاة بالقياس.

والأحسن فيهما أن تأتي بـ"أَبُو"؛ لئلا تُتَوَعَّم الصفة إذا قلت: مررت برجلٍ حمراء، وأنتك لردت: برجلٍ جاهلي.

ومن النحاة من زعم أن ذلك قد وُزِدَ، واستندل بقول ذي الرُّثَّة:

لَتُنْجِيَهُ فِي شَفْطَيْهَا حُوَّةٌ لَفْسٌ      وَفِي الْبِلَابِ وَفِي أَتْنَانِهَا شَنْبٌ<sup>(٢)</sup>  
لأن حُوَّةَ السَّوَادِ الخالص<sup>(٣)</sup>، واللَفْسَ سَوَادٌ بضرب إلى الحمرة<sup>(٤)</sup>، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللَّفْسُ صفةً ("حُوَّة"، كأنه قيل: حُوَّةٌ لَفْسَاءُ، أي: حُوَّةٌ مشوبةٌ بخمرة).

واختلف في بدل البذاء، كما حكى أبو زيد<sup>(٥)</sup>: أكلت حُماً سمكاً ثمراً، في قول من أراد الإخبار بأكل اللحم، ثم بدا له الإخبار بأكل السمك، ثم بالتمر، وقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

مَا لِي لَا أَتُكِّي<sup>(٧)</sup> عَلَى عِيْلَانِي

(١) شرح جل الزحاجي ٢٨٢/١ - ٢٨٤.

(٢) بيت من البسيط. لَتُنْجِيَهُ: أَلْسَى: سمرة في باطن الشفة، والشنب: برد وعقوبة في الأسنان. ينظر: الديوان ٣٢/١، وجهرة أشعار العرب ٧٤٨، والكامل ٦٩١/٢، وشرح للقطليات لابن الأثير ٨٣٥، والخصائص ٢٩٤/٣، وشرح التسهيل ٣٢٨/٣، ولتقايد النحوية ١٦٨٤/٤.

(٣) ينظر: جهرة اللغة ١٠٢/١، والحقم ٤٠١/٣.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٥٩/٢، والحقم ٤٨٩/١.

(٥) ينظر: الخصائص ٢٩١/١، ٢٨٢/٢، والشام ١٢٢.

(٦) لم أقف على تسميته.

(٧) كذا في المخطوطة، وفي بعض مصادر البيت: أَشَقِي.



صَبَّالِحِي غُبَاتِي قَبْلَاتِي<sup>(١)</sup>

قيل: إنه من باب البدل، وقيل: من باب العطف، وحذف العاطف، والحق أن الوجهين ممكنان.

والذي يُستدل به على إجات بدل النداء: قوله عليه الصلاة والسلام: «وما تُكسب له نعلها ثلثها» إلى: «عشرها»<sup>(٢)</sup>؛ إذ ليس المراد: ما تُكسب له النصف مع الثلث، وكذا الباقي؛ لأن ذلك ليس لشخص واحد<sup>(٣)</sup>.

\* وفي الحديث: «إن الرجل ليصلي الصلاة وما تُكسب له ثلثها رُغْمًا لمحسبها سدسها ثلثها تسعها عشرها»<sup>(٤)</sup>، وتخلوا عليه قول غُزِرَ رضي الله عنه لخطبة: «لا تُكْرِثُ هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله<sup>(٥)</sup> صلى الله عليه وسلم إياها»<sup>(٦)</sup>، وقد قيل: إنه<sup>(٧)</sup> بدل من «هذه» بدل اشتمال<sup>(٨)</sup>.

كَرْزُهُ خَائِدًا وَقَبْلُهُ الْيَدَا وَاعْرِفْهُ خُفُّهُ وَخُذْ نَبْلًا مَعَهُ<sup>(٩)</sup>

(١) بيتان من مشطور الرجز، صباح: جمع: صبح، وهو اللبن للشرب صباحًا، وغبائل: جمع: غُبُوق، وهو اللبن للشرب عشية، وقبيلات: جمع: قبيلة، وهي الناقة التي يُشرب لبنها وقت القيلولة، أو جمع: قَبْل، وهو اللبن للشرب وقت القيلولة، ينظر: تهذيب اللغة ١٥٦/٤، ٣٨/٨، ٢٣٢/٩، والخصائص ٢٩١/١، ٢٨٢/٢، وإحكام ٣٨٨/٥.

(٢) بعض حديثي نبوي سيأتي تمامه في الحاشية التالية، أخرجه البراز في مسنده ٢٧٤/٦ بهذا اللفظ من حديث أبي القيسر رضي الله عنه، وأخرجه أحمد ١٨٨٩٤ بنحوه من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الأولى للملحق بين ٢٢/ب و ٢٣/أ.

(٤) أخرجه البراز في مسنده ٢٧٤/٦ بهذا اللفظ من حديث أبي القيسر رضي الله عنه، وأخرجه أحمد ١٨٨٩٤ بنحوه من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) أخرجه البخاري ٤٩١٣، ٥٢١٨ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ٢٥/.

(٩) كذا في المخطوطة، ولوجه: مُدَي؛ لأنه بالي اللام.



(خ ٢)

\* ﴿ذَٰلِكَ يَأْتِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup>: فاعلهم يجوز كون "ذلك" الثانية بدلاً من الأولى، ولا يجوز في "بما غصوا" إبداله من "بأنهم كانوا يكفرون"؛ لأن "بما غصوا" أعم.

فأما: يجوز في: ﴿أَمْسَكَ لِمَتَنَا﴾<sup>(٢)</sup> كون الثاني بدلاً أو مفعولاً به، والأمانة مفعول له، أي: أنزل الأمانة نعاماً، ويجوز العكس، أي: أنزل النعائم أمانة<sup>(٣)</sup>.

ومن ضمير الحائض<sup>(٤)</sup> الظاهر لا لبديله إلا ما إخطأه بجلا

(خ ١)

\* أحاز الكوفيون<sup>(٥)</sup> والأخفش<sup>(٦)</sup> ذلك دون شرط، قال<sup>(٧)</sup>:

يَكُنْ لِرَبِّهِ كَقِيَّتَا كُلِّ مُقْضَلَةٍ<sup>(٨)</sup> وَأَمَّ نَهْجَ الْهَدَىٰ مِنْ كَانَ ضَلِيلًا<sup>(٩)</sup>

(١) البقرة ٦١، ونماها: ﴿ذَٰلِكَ يَأْتِيهِمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ يَتَقَرَّبُونَ إِلَهُ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِزَمَرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

(٢) الظاهر من إعلانه هذا الرمز أن يريد به الفارسي، ولم أنف على كلام، وهو في: جواهر القرآن للباقر (عرب القرآن للنسب للزجاج) ٥٨٩/٢.

(٣) لم أنف على كلامه.

(٤) آل عمران ١٥٤.

(٥) الحاشية في: ١٢٠.

(٦) كذا في المحفوظة، ولعله سهو، والصواب ما في نسخ الألفية العالية: الحائض. ينظر: الألفية ١٢٩، البيت ٥٦٩.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٩٠/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/٣، والتذيل والتكميل ٢٢/١٣.

(٨) معاني القرآن ٢٩٣/١.

(٩) لم أنف له على نسبة.

(١٠) كذا في المحفوظة مضبوطاً.

(١١) بيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل ٣٣٥/٣، والتذيل والتكميل ٢٢/١٣.



وأعرب الزنجشري<sup>(١)</sup>: ﴿لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup> بدلًا من "لكم"، وهو موافق لقول الجماعة<sup>(٣)</sup>.

\* إذا لم يُبدل من ضمير الحاضر بدل شيء من شيء؛ لأن فائدة بدل الشيء من الشيء إزالة اللبس، وهذا لا...<sup>(٤)</sup> بخلاف ضمير الغائب.

والأخفش<sup>(٥)</sup> أجازَه مستدلًا بالنساج، كقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْبَيْعَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup> الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(٧)</sup>، وهو عندنا مستأنف، وقوله<sup>(٨)</sup>:

فَاعْرِفُونِي حَبِيبِي<sup>(٩)</sup>

...<sup>(١٠)</sup> عندنا على الاختصاص، أو بتقدير: أعني.

وبالقياس على ضمير الغائب؛ لأنه لا لَبْسَ فيه أيضًا، ولهذا لم يُعَبَثْ، قلنا: لم

(١) الكشاف ٥٣٦/٣.

(٢) الأحزاب ٢٦، والمنحة ٦، وللمام في النوح الأول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾.

(٣) الحاشية في: ٢٥/١.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٥) معاني القرآن ٢٩٣/١.

(٦) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الآية الكريمة، ولعله حذف اختصارًا.

(٧) الأنعام ١٢.

(٨) هو حميد بن حرث بن بختل الكلي.

(٩) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أنا شيخ العشيرة فأعرفوني حينًا قد نزلت الشماما

بنظر: لغات القرآن للقراء ١٦٤، وإيضاح الوقف والابتداء ٤١١، والحقبة ٣٦٥/٢، وتلخيص ١٠/١، والبرهان ٣٢٨، وشرائح الشعر ٥٠، والتذيل والتكميل ١٩٥/٢، وخزانة الأدب ٢٤٤/٥.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



نُتِنِعَ مِنْ نَعْتِهِ لِأَنَّهُ لَا...<sup>(١)</sup> قِيَهُ؛ بَلْ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ مَا لَا يُنْتَعُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمَكْرُورُ، وَأَمَّا الَّذِي مَنَعَنَا نَعْتَهُ لِأَنَّهُ لَا يُلَيَسُ: ضَمِيرُ الْخَاضِرِ، وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَالِبِ فَإِنَّهُ...<sup>(٢)</sup> عَلَى مَلِيْسٍ كَانَ مَثَلُهُ، أَوْ عَلَى غَيْرِ مَلِيْسٍ فَهُوَ غَيْرِ مَلِيْسٍ.

ع: وَإِنَّمَا أَحْرَزْنَا بَدَلَ الْإِحَاطَةِ مِنْ ضَمِيرِ الْخَاضِرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْيَبَانِ، بَلْ لِلتَّائِيدِ،...<sup>(٣)</sup> مِنْ نَصْرٍ عَلَيْهِ إِلَّا ابْنَ مَالِكٍ<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ عَمِلَ وَفَاقِي، وَهُوَ الْحَقُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ ابْنِ عُصْفُورٍ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ الْمَنَعَ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَهَذَا لَا يُقَالُ فِي...<sup>(٦)</sup> (٧).

\* اشْفِطْ أَهْلُ بَعْدَلَا<sup>(٨)</sup> فِي إِبْدَالِ النُّكْرَةِ مِنْ غَيْرِهَا أَنْ تَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْأَوَّلِ، قَالُوا: لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا كَذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْرُونَ نَبَأَ يَوْمِهِمْ﴾<sup>(٩)</sup>، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(١٠)</sup>:

وَتَشْتِ كُذَيِّ رِجْلَيْ رِجْلٍ<sup>(١١)</sup>

وَأَشْرَطُوا أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً، وَوَقَّفَهُمْ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ أَهْلُ الْكُوفَةِ<sup>(١٢)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار كلمة «نُتِنِعَ» في المحفوظة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة «نُتِنِعَ» في المحفوظة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة «نُتِنِعَ» في المحفوظة.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٣٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٠.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة «نُتِنِعَ» في المحفوظة.

(٧) الخاشية في: وجه الورقة الأولى للملحقة بين ٢٢/ب و ٢٣/أ.

(٨) ينظر: قتيبة على شرح مشكلات الحماسة ٢٦٥، والمخسب ١/٣٢٥، وشرح جمل الزجاجي

١/٢٨٦، وأرنشاف الضرب ٤/١٩٦٢.

(٩) العلق ١٥، ١٦.

(١٠) هو كُثَيْرٌ عَرَبِيٌّ.

(١١) بعض بيت من الطويل، تقدّم قريباً.

(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٨٦، وشرح التسهيل ٣/٣٣١، والتبديل والتكميل

١٤/١٣.



و...<sup>(١)</sup> أنه لا يُشترط أكثر من أن يكون مفيداً، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

فَلَا وَأَيْكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِلَيَّ<sup>(٣)</sup>

فـ"خير منك" بدلٌ لا صفة؛ لأنه نكرة، و"أيك" ...<sup>(٤)</sup>، وقال الآخر<sup>(٥)</sup>:

إِنَّا وَعَدْنَا نَبِيَّ جَلَّانَ كُلَّهُمْ كَسَاعِدِ الْعُصْبِ لَا طُولَ وَلَا قِصَرَ<sup>(٦)</sup>

فـ"لا طُولَ ولا قِصَرَ" نكرتان، وهما بدلان ...<sup>(٧)</sup> "ساعد العُصْبِ"، ولم ينعأ، ولا هما من

لفظ الأول، ولا يجوز أن يكونا نعين؛ لأن "ساعد العُصْبِ" معرفة، وأيضاً فإن قولك:

محمد رجلٌ مفيدٌ لأنه يمكن أن يكون "محمد" اسم امرأة؛ لأن الرجل قد يُسَمَّى

باسم المرأة، وكذا المرأة تُسَمَّى باسم الرجل، قال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

تَحَاوَزْتُ هَتَمًا زَعْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مِلْكِ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ<sup>(٩)</sup>

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في للخطوة.

(٢) هو طمر بن الحارث الضبي.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعمره:

أَبُوذَرٍّ الْكَلْبُحُومِ وَالصَّهْبِ

...

روي: «خيرٌ منك»، ولا شاهد فيه. التميمي: صوت الفرس إذا طلب العلف. ينظر: التواتر لأي

زيد ٣٨٢، واللمحة ١/١٥٠، واللمح ١٠/٩٦، وتوجيه النسخ ٢٧٧، وشرح السهيل ٣/٣٣١،

وخزانة الأدب ٥/١٧٩.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في للخطوة.

(٥) لم أنف على تسميته.

(٦) بيت من البسيط. روي: «لا طُولَ ولا قِصَرَ» بالرفع، ولا شاهد فيه. ينظر: معاني القرآن

للأخفش ١/٢١١، ٢١٢، ٣١١، والحيون ٦/٣٧٣، واللمحة ١/١٤٩، ٦/٣٧٢، والخصائص

٣١، والتبعية على شرح مشكلات الخامسة ٢٦٦، وشرح جبل الجراح ١/٢٨٧، وخزانة الأدب

٥/١٨٣.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في للخطوة.

(٨) هو عبدالله بن جُدُل الطَّافَان.

(٩) بيت من الطويل. أعشُو: استضيء بنور ضعيف في ظلمة. ينظر: العقد الفرید ٦/٣٨، وشرح

كتاب سبويه للسوي ٢/١٣، وتوجيه النسخ ١٢٤، ولفاقد النحوية ٤/٢٠٧٧.



وقال الآخر<sup>(١)</sup>:

يَا جَفَفْتُ يَا جَفَفْتُ يَا جَفَفْتُ  
إِنْ أَكَّ ذَخْنًا عَا فَاتَّبَ الْقَصْرُ<sup>(٢)</sup>

(خ ٢)

\* كيف تصنع بما جاء في الذكر المشهور<sup>(٣)</sup>: «خشع لك سمعي وبصري وقلبي وعظمي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين»<sup>(٤)</sup>  
\* بقي عليه: والأبدال<sup>(٥)</sup>: الغلط والنسيان والإضراب.

والحاصل أنه لا يمنع إلا في بدل كل من كل إذا لم يجد الإحاطة<sup>(٦)</sup>.

\* فائدة البدل في: ﴿يَرْكَدُ النَّيْرُ﴾<sup>(٧)</sup>؛ ولم يقل من أول الأمر بغير متبوع: التأكيذ؛ إنما فيه من الشبهة والتكبير والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره: صراط المسمين؛ ليكون ذلك شهادتهم<sup>(٨)</sup> لصرطهم بالاستقامة على أبلغ وجه وأكيد، كما تقول: هل أدلتك على أكرم الناس وأفضلهم فلا؟ فهذا أبلغ من قولك: هل أدلتك على فلان الأكرم الأفضلي؟ لأنك ذكرته بجملاً ومفعلاً، وأوقعت "فلاناً" تفسيراً له،

(١) هو آخر أبي تم أتم على تسميته.

(٢) بيتان من مشطور الرجز. الدخلاج: القصر، كما في: القاموس المحيط (د ح ح) ٣٣٠/١. ينظر: الكامل ١٢٥/١، وتصحيح الفصح ٤٢٨، وشرح كتاب سيوبه للسوي ١٣/٢، وتوجه النعم ١٢٥، وشرح جمل الزجاجي ٢٨٧/١.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٢٢/ب و ٢٣/أ.

(٤) أخرجه الشافعي في للسند ٢٢٧ بهذا اللفظ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ورواه أحمد في للسند ٩٦٠ بلفظ: «خشع سمعي...»، ولا شاهد فيه.

(٥) الحاشية في: ١٢٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٩٢/٢.

(٦) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: من الأبدال.

(٧) الحاشية في: ١٢٠.

(٨) الفالحة ٧.

(٩) كنا في المخطوطة، والصواب: شهادة.



وكانت قلت: من أراد الجامع لماتين المختصين فعليه بفلاّ، فهو المعين لاجتماعهما<sup>(١)</sup>.

\* أنشد القائل<sup>(٢)</sup>، عن ابن الأثيري، عن ثعلب، للفرزدق<sup>(٣)</sup>:

يُفْلَقْنَ هَا مِنْ لَمْ تَنْلَهُ سَيُوفُنَا بِأَسْيَانِنَا هَامَ الثُّلُوكِ الْقَسَافِمِ<sup>(٤)</sup>

قال ثعلب: "ها" تبيّة، والتقدير: يفلقن بأسياننا هام الثلوك القسافم، ثم قال: "ها" لتبيّة، ثم استفتحهم، فقال: من لم تنله سيوفنا؟

قال ابن دُرَيْمٍ<sup>(٥)</sup>: سمعت شيخاً منذ حينٍ يعيب هذا، ويقول: "هاتا" جمع هامة، و"هام الثلوك" مردود على "هاتا"، كما قال الله تعالى: ﴿إِنِّي صِرْطُ مُمْسِكِينَ﴾ \* صِرْطُ اللَّهِ<sup>(٦)</sup>.

قال أبو عليّ القائل: فاحتججت عليه بقوله: "تنله"، ولو أراد الهام لقال: تنهّا؛ لأن العرب لم تولد "الهام"، لا يقولون: الهام فلقتة، كما قالوا: النحل قطعته، و: قطعناها.

قال أبو غنيد البكري<sup>(٧)</sup>: لم يوفق في هذا الاحتجاج، كيف وهو يروي قول النابغة:

يَضْرِبُ بُرَيْدٌ أَهَامَ عَنْ سَكَنَاتِهِ

(١) الحاشية في: ١٢٥، وهي في الكشف ١/١٥٠، ١٦.

(٢) الأمالي ١/٢٧٠.

(٣) لم ألق عليه في ديوانه، وينسب لثيب بن البرصاء.

(٤) بيت من الطويل. ينظر: عمدة الكتاب ٤٩، ومجالس العلماء ٣٠، وقذهب اللغة ١/٢٥٤، والخصائص ١٧١/٣، والعمدة ١/٢٦٠.

(٥) كذا في ملحوظة، ولعل الصواب: ابن الأثيري؛ لأنه الذي روى عنه القائل الخبر، وسيذكر قريباً محاورته له، ولعل الوهم جاء أمّا في الأمالي: قال أبو بكر، وهي كنية ابن ديد وابن الأثيري كليهما.

(٦) الشورى ٥٢، ٥٣.

(٧) انشبه على أوهام أبي علي في أماليه ٨٥، ٨٦، وينظر: التلّ في شرح أمالي القائل ١/٥٩٨، ٥٩٩.



وقول عثرة<sup>(١)</sup>:

بضرب

منه؟

ونعم الأول:

وَصُعِنَ كَلْبُزُخُ النَخَاضِ الضَّوَارِبِ<sup>(٢)</sup>

ونعم الثاني:

وَنَلْفُغُ مِنْ غَامِ الرِّخَالِ بِمُشْرِبِ<sup>(٣)</sup>

والتذكير هو المعروف، وإنما المتكر فساد المعنى، كيف يقول: لم ينله سيوفنا؟ ثم

يقول: بأسيا فها؟

فإن قيل: أراد: لم تنله، ثم نالته.

فهذا معنى لا يشك أحد فيه؛ إذ من المعلوم أن ما نيل اليوم لم يكن أمس شيئاً،

وإن قُتل اليوم لم يكن أمس مقتولاً.

وهذا الشعر بقوله الفرزاق<sup>(٤)</sup> في قتل وكيع<sup>(٥)</sup> قتيبة<sup>(٦)</sup> بن مسلم، وقيل البيت:

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في النسخة والأبي ومصادر البيت: مُنْبِلُ الغُوي، ولعله وقع

انتقال نظر، فيت عثرة في النسخة مذکور بين هذين البيتين، وهو قوله:

والهام ينثر في الصعيد كأنما تلقى السيوف به رؤوس الخنضل

(٢) بيت من الطويل، لزج النخاض: تلغ الناقة ودفعها بالبول مقلطاً إذا أرادها التحل، شبه به

عروج الدم من الجراحات، والضروب: التي تضرب الفحل بأرجلها. ينظر: الشيلون ٤٦، ولسان

العرب (س ك ن) ٢١٤/١٣.

(٣) بيت من الطويل، وحذره كصدر بيت النابغة. ينقع: يذهب عطشه. ينظر: ديوان طهيل ٤٧،

والاختيارين ٤٠، ولسان العرب (س ك ن) ٢١٤/١٣.

(٤) هو ابن حسان بن قيس النخعي، ابن أبي شوء، سيد ثيم بخراسان، كان فارساً، عرج على

والها قتيبة بن مسلم، وقتله. ينظر: الأشقاق ٢٣٠، ولؤلؤة لمختلف للدارقطني ١٢٩٨/٣.

(٥) الباهلي، أبو حفص، أحد الأمراء الأبطال، ولي عراسان، واقتح بها مدناً كثيرة، اختلف عليه



فَدَى لِمُشَوَّبٍ مِنْ تَجِيمٍ وَفَى بِمَا رَدَّالِي وَخَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ...<sup>(١)</sup>  
شَفِئْتُ خَزَائِلَ الصُّبُورِ وَمُ تَفْعُ عَلَيْنَا مَقَالًا فِي وَفَاءِ الْإِلِيمِ  
يلقن<sup>(٢)</sup>

البيت<sup>(٣)</sup>، والأخاتم: أَلْ الْأَخْتَمِ<sup>(٤)</sup> بن خالد بن مَنَفَرٍ<sup>(٥)</sup>.

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَلَا كَمَا أَنَّ ابْجَهَا جَكَ اسْتِمْلَا  
(خ ٢)

\* قوله: «أَوْ اشْتَمَلَا» وقوله: «اسْتِمْلَا»: هنا من الجنس المسمى  
بِالْمُشْتَمَلِ<sup>(٦)</sup>، وسيجيء مثله في «التَّذِيَّة»<sup>(٧)</sup>.

وَيَذُلُّ الْمُضْمَنُ الِهْمَزَ يَلِي هَمْزًا كَمَنْ ذَا اسْتَعِذَّ أَمْ عَلِي

أمرأه جنده، فُقِصَ سنة ٩٦، ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٤١٠.

(١) موضع شقط مقدار أربع كلمات يبيح لها في اللامعطومة، وهي في مصادر البيت كلمة واحدة: الأخاتم.

(٢) كذا في اللامعطومة، والصواب ما في مصادر البيت: يُقَلِّقُن.

(٣) أبيات من الطويل، ينظر: القديوان ٢/٨٥٣، وشرح النقااض ٢/٥٣٧، ٥٤٢، وللعاني الكبير ٢/١٠٨٤، والمتنخب لكرام ٦٤٩، وأما ابن الشجري ٢/٢١٠، وللقاصد النحوي ٤/١٩٨٣، وعزارة، الأدب ٧/٣٧٢، وليس في شيء منها بيت الشاعر.

(٤) هو ابن مئان بن خالد بن مَنَفَرٍ، من سادات تميم في الجاهلية. ينظر: شرح النقااض ٢/٥٤٢، وعزارة، الأدب ٧/٣٧٢.

(٥) الحاشية في: ١٢٠.

(٦) هو أن تنفق الكلمتان خطأ لا لفظاً. ينظر: الطراز ٣/١٩٦.

(٧) لعله يريد قول ابن مئان في البيت ٦٠٦ من الباب:

ووبقنا زل هاء سكوت إن كُرِدْ وإن تشأ فأنك وإفا لا كُرِدْ

ولجناس بين "كرد" و"كرد". ينظر: الألفية ١٤٤.

(٨) الحاشية في: ١٢١.



(ع ١)

\* قال الرعشري<sup>(١)</sup> في: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي﴾ / إن "أروني" بدل من "أرايتهم"؛ لأنه بمعنى: / أخبروني عن هؤلاء الشركاء وعن ما استحقوا به الإلعية / والشركة؛ أروني أي جزء من / أجزاء<sup>(٢)</sup> الأرض استنبأوا بخلقه دون الله، أم لهم مع / الله شركة في خلق السموات، / أم<sup>(٣)</sup> معهم كتاب من عند الله ينطق بأحكام شركائهم، / فهم على حجة وبرهان من ذلك / الكتاب؟

وقال غير<sup>(٤)</sup> زده عليه: هذا البدل لا يصح؛ / لأنه إذا أبدل مما دحل عليه /...<sup>(٥)</sup> الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على / البدل.

ع: لا تسلم ذلك؛ إذا /...<sup>(٦)</sup> الاستفهام ليس على طريقته؛ لأن "أرايتهم" قد / قسرها س<sup>(٧)</sup> وغيره من العلماء /...<sup>(٨)</sup> أخبرني، فزال هذا اللعي.

قال: وإبدال / الجملة من الجملة لم يصح في كلامهم. /

...<sup>(٩)</sup> لا مانع منه إن سلمنا أنه لم يُعهد، ولا / ينبغي أن يتوَلَّف على السماع / إذا كان ظاهر الصناعة بأباه. /

(١) الكشف ٦١٧/٣.

(٢) فاطر ٤٠.

(٣) انقطعت في المحطوة، وألغها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المحطوة، وألغها كما أثبت.

(٥) هو أبو حيان في البحر المحيط ٣٨/٩.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوة.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوة.

(٨) الكتاب ٢٣٩/١.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المحطوة، لأنها: ع لأن ظاهر ما بعدها أنه لأن هشام تعليلًا على الذي يرد على الرعشري، وهو أبو حيان، وليس هذا التعليق في البحر المحيط.



قال: والذي أختار: أن "أزأتم" / ...<sup>(١)</sup> أخبروني، وهي تطلب مفعولين أحدهما / منصوب، والآخر مشبب على استفهام، / كقولهم<sup>(٢)</sup>: أربك زيدا ما صنع<sup>(٣)</sup> / فأقول: "شركاءكم"، والثاني: "ماذا خلقوا"، و"أروني" اعتراض / وتسدّد وتأكّد. / ويختل أن يكون من باب الإعمال؛ لأنه توارّد على "ماذا خلقوا": "أزأتم" ...<sup>(٤)</sup> لأن "أروني" قد تعلّق عن مفعولها الثاني، كما غلّقت بدون همزة ...<sup>(٥)</sup>، نحو: أما ترى أيّ بريّ هاهنا؟<sup>(٦)</sup> ويكون قد أعمل الثاني على المختار عند ص<sup>(٧)</sup>.

ع: هذا وجهٌ صحيح، وكذا الذي قبله، إلا أن إعراب التّخشّري أهدأ وأوقع في النفس<sup>(٨)</sup> وأذهب في طريق ...<sup>(٩)</sup> والبيان<sup>(١٠)</sup>.

(٢٤)

ألا تشالان المزة عا[ذا]<sup>(١)</sup> يُنْأول؟ أَلَحَبْ فَيُفْعَى أَمْ ضَلَّالٌ وَتَابِلٌ؟<sup>(٢)</sup>

- (١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
- (٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.
- (٣) قول للعرب حكاه ابن السراج في الأصول ١٣٠/٢.
- (٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
- (٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
- (٦) قول للعرب حكاه سيبويه في الكتاب ٢٣٦/١.
- (٧) ينظر: الإنصاف ٧١/١، والبيان ٢٥٢.
- (٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.
- (٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
- (١٠) الحاشية في: ٢٥/١ مع ٢٤/ب، وكل سطر منها شرطان: الأول في ٢٥/أ والآخر في ٢٤/ب.

- (١١) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.
- (١٢) بيت من الطويل، لليد بن ربيعة. تحب. نلر. الشاهد: اقتران "أَلَحَبْ" بالهمزة لأنه بدل من اسم الاستفهام "ماذا". ينظر: الديوان ٢٥٤. والكتاب ٤١٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/١، وغاز القرآن ١٤٨/٢، والأصول ٢٦٤/٢، واللامات ٦٤، والخصص ٢٦٣/٤، وأملئ ابن الشعري ٤٤٤/٢، وشرح التسهيل ١٩٧/١، والمقاصد النحوية ٤٠٦/١.



وقال<sup>(١)</sup>:

وَمَا أَذْرِي إِذَا تَمَثَّلَ أَرْضًا أُرِيدُ الْحَيَّرَ أَهْلُهَا بَلْبِي  
الْحَيَّرَ الَّذِي أَنَا أَتَّبِعُهُ أَلَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَّبِعُنِي<sup>(٢)</sup> (٣)

\* قال الزُّعْمَرِيُّ<sup>(٤)</sup> في: ﴿أَنَّهُمْ لَإِنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(٥)</sup>: إنه بدلٌ من "كم أهلكنا" على المعنى لا على اللفظ، تقديره: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم؟

وقال الزُّجَاجِيُّ<sup>(٦)</sup>: "أنهم" بدلٌ من معنى "ألم يروا كم أهلكنا"، والمعنى: ألم يروا القرون التي أهلكنا أنهم إليهم لا يرجعون؟

ع: وصوابُ القول عسى ما يريده و<sup>(٧)</sup>: "أنهم" بدلٌ من "كم أهلكنا"، يعني: من مجموع الجملة التي هي "كم أهلكنا"، لأن "ألم يروا" وما بعده...<sup>(٨)</sup>.

وفي "معاني القرآن"<sup>(٩)</sup> لقراء، وفي "إعراب"<sup>(١٠)</sup> عَنَّا: أن "أَنْ" وما بعدها بدلٌ من "كم"، وهي استفهاميةٌ عندهما، بخلاف ما تضمنته الكلام السابق، ولم تُقدِّم مع البدل المبرز.

(١) هو لُطَيْفُ القُتَيْبِيِّ.

(٢) بيان من الوافر. شاهد: القرون "الخير" بالمعزاة لأنه بدلٌ من اسم الاستفهام "أهلها". ينظر: الديوان ٢١٢، ٢١٣، وبتقطعات ٢٩٢، ومعاني القرآن للقراء ٢٣١/١، وليس في كلام العرب ٣٤٣، وقليب اللغة ٣٦٥/١٥، وشرح التسهيل ١٥٩/١، وتخليص الشواهد ١٤٥.

(٣) الخاشية في: ١٦١.

(٤) الكشف ١٣/٤، ١٤.

(٥) بس ٣١، وناسها: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٥/٤.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: ز، وهو رمز للزُّعْمَرِيِّ.

(٨) موضع القطع مقدار أربع كلمات يهض لها في المخطوطة.

(٩) ٣٧٦/٢.

(١٠) مشكل إعراب القرآن ٥٥٨، ٥٥٩.



ع: يُبَخَّرُ النُّقْلُ مِنَ الْكُتَّابِينَ قَبْلَ أَنْ يُنْقَلَ<sup>(١)</sup>.

\* ع: قد بُرِّدَ مِنَّا عَلَى الْكُوفِيِّينَ<sup>(٢)</sup> فِي قَوْلِهِمْ فِي بَابِ الْحِكَايَةِ: إِنْ حُرِّكَتِ فِي: مَنَ نَبَذَ؟ وَ: مَنَ نَبَذَ؟ وَ: مَنَ نَبَذَ؟ حُرَّكَتْ إِعْرَابُ، وَإِنَّ الْكَلَامَ جَمَلَانِ، فَوَإِذَا قُلْتَ: مَنَ نَبَذَ؟ فَ"مَنَ" عِنْدَهُمْ فَاعِلٌ بِ"قَامَ" مُضَمَّرًا، وَأَجَازُوا أَنْ يَقْتَرِ مَقْدَمًا وَمَوْخَرًا، فَيَقْتَرِ: قَامَ مَنَ؟ أَوْ: مَنَ قَامَ؟ وَ"نَبَذَ" عِنْدَهُمْ بَدَلٌ مِنْ "مَنَ"، وَكَذَا فِي النَّصْبِ وَالْخَرِ.

ع: فيقال: كيف أبدل من اسم مضارع الميم ما لم يلى همز؟

وهذا نظير تحشيتهم في: كَيْتَنَةً؟ وَرَغِيمَهُمْ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ جُمْلَةٌ مُقْتَطَعَةٌ مِنْ جُمْلَتَيْنِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ: حَتَّى كَيْ تَفْعَلْ مَاذَا؟ وَزُيِّدَ ذَلِكَ بِأَمْرِ، مِنْهَا: عَدَمُ حَذْفِ أَلِفٍ "مَا" الْاسْتِفْهَامِيَّةِ<sup>(٤)</sup>.

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

(٢خ)

\* حِزُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ الْكِتَابَ﴾<sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهُ تَعْلِيمُ السَّحَرِ كَفَرُوا فِي الْمَعْنَى<sup>(٦)</sup>.

(١) الخاشية في: ١٢٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٩٦، و٧٠٢/ب (تورعلماته).

(٣) ينظر: المنفصل ٣٨٧، والتذييل والتكميل ١١/١٨٨.

(٤) الخاشية في: ١٢٦.

(٥) البقرة ١٠٢.

(٦) الخاشية في: ١٢٦.



## النداء

(خ١)

\* مَنْ ضَمَّ نُونُ "النداء" جعله اسماً للصوت، كالضُرُخ والغَوَاء، فلا يكون مصدرًا، وإن كان الضُرُخ والغَوَاء وعَوَّها مصدرًا، ومن كسر جعله مصدرًا: نادى<sup>(١)</sup>.

وللمنادى الناء أو كالتاء يا وأي والأ<sup>(٢)</sup> كذا أيًا لَمْ هَيَّا

(خ٢)

\* ش ع<sup>(٣)</sup>: فيما سوى الهمز مدٌّ موحودٌ أو محكوكٌ؛ فطُعِلت للبعيد وثبُتَتْ؛ لافتقاره إلى مدِّ الصوت، والقريب مستغنى عن ذلك، فحُصِّلَ بالهمزة المفردة.

وقد يُنادى القريب بما يُنادى به البعيد؛ قصيدًا للتوكيد، والتشبيه على أن الباعث على ندائه أمرٌ مهمٌّ، وقد يُفعل ذلك؛ لكون النداء غافلًا، أو نائمًا، أو ضعيفًا السمع، وهذا هو المشار إليه بقولي<sup>(٤)</sup>: أو كبعيد.

و"أي" وإن لم يظهر فيها مدٌّ إلا أنها يمكن مئّتها؛ لأن مثلها لا يَجُوع من إدغام ما بعده، كما لا يَجُوع الألف، فيقال: قُوِيَتْ، كما يقال: دَائِبَةٌ، ولذلك سَوَّى وَزَنَ<sup>(٥)</sup> في الندِّ بين ياء "شيء" و"أي" مبيء<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: جهرة اللغة ١/٢٠٦١، وللخصص ١/٢١٩.

(٢) الحاشية في: ٢٥/١.

(٣) كذا في المحفوظة، والمراد: "ع".

(٤) شرح عمدة الحفاظ ١/٢٦٣، ٢٦٤.

(٥) أي: في معنى "عمدة الحفاظ".

(٦) هو عثمان بن سعيد بصري، أبو سعيد، قارئ أهل مصر في زمانه، أخذ عن نافع، وهو الذي لقبه بورش، توفي سنة ١٩٧. ينظر: معرفة القرء الكبار ٩١، وغاية النهاية ١/٢٠٢.

(٧) كذا في المحفوظة، والصواب: وياء، وفي شرح العمدة: بين يائي "شيء" و"بيئت".

(٨) ينظر: جامع البيان للذاني ٢/٤٩٧، والشعر ١/٣٤٦.



وزعم للمؤلف<sup>(١)</sup> أن "أي" لقريب، وتبعه الرُّغَشْرِيُّ<sup>(٢)</sup> ظانًّا أنه مذهب س، وقد صرح س<sup>(٣)</sup> بخلافه<sup>(٤)</sup>.

والهمزُ لِلدَّانِي وَوَأَ لِمَنْ لُدِبْتُ أَوْ يَا وَغَيْرُهَا وَأَلَذَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْتُ<sup>(٥)</sup>  
(خ ١)

\* قولُ س<sup>(٦)</sup> أن للقريب الحمزة، وزاد الخُزَوِيُّ<sup>(٧)</sup> وبعضهم: "أي"، من "شرح المختل"<sup>(٨)</sup>.

(خ ٢)

\* [«والهمزُ للداني»]:

أَقَامِيكُمْ مَهَلًا تَقْضَ هَذَا الشَّنْئُ<sup>(٩)</sup>

(١) لم تُلق على نهر له بذلك، وعدها في التلخيص ٢٣٣/٤ من حروف النداء التي تُتَّكَّمُ بها الصوت، وهذا يهمهم أنها لنداء البعيد. وينظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٣، والتذيل والتكميل ٢٢٥/١٣.

(٢) الفصل ٣٦٨.

(٣) الكتاب ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٤) الحاشية في: ١٢٢.

(٥) الكتاب ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٦) المقدمة الجزولية ١٨٧.

(٧) شرح جمل الزحاجي ٨٢/٢.

(٨) الحاشية في: ٢٥/١.

(٩) صدر بيت من الطويل: لا مَرِيءَ الْقَيْسِ، ومعه:

وإن كنت قد أُرْتَفِيتَ مَرِيءِي فَأَجْلِي

...

الشاهد: استعمال الحمزة في "أقاصم" لنداء القريب. ينظر: الديوان ١٢، والقوافي للأخفش ١٧، والشعر والشعراء ١٢٢/١، والزمخشري ٣٢٤/١، وأمالى ابن السكيت ٣٠٨/٢، ومغني اللبيب ١٧، وللقاصد النحوية ١٧٦٤/٤، وعزارة الأدب ٢٢٢/١١.  
(١٠) الحاشية في: ١٢٢.



\* قوله: «وَوَا لَمَنْ لُدِب»: في "شرح الكافية"<sup>(١)</sup>: أحاز المروءة<sup>(٢)</sup> استعمالها في نداء البعيد<sup>(٣)</sup>.

وغيرُ مندوبٍ ومُضمرٍ وما  
جا مستغاثا قد يُعزى فاعلُما  
(خ ١)

\* قال بشو<sup>(٤)</sup> بن أبي غازيم:

فَبَاتَ يَقُولُ: أَصْبَحَ لَيْلٌ عَنِّي بَحْلِي عَنْ صَبْحِي الظَّلَمِ<sup>(٥)</sup>  
\* [«وما جا مُسْتَغَاثًا»]: ش<sup>(٦)</sup>: قال س<sup>(٧)</sup>: وكذلك للشَّعْبِ منه<sup>(٨)</sup>.

\* ش<sup>(٩)</sup>: لا يُحذف حرفُ النداء إلا إن كان للنادي مقبلاً عليه<sup>(١٠)</sup> قريباً منك،  
قاله س والتجويد، قال س<sup>(١١)</sup> في:

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣.

(٢) للقطيب ٢٣٣/٤.

(٣) الحاشية في: ١٢٢.

(٤) هو ابن عمرو بن عوف الأسدي، شاعر جاهلي قديم، عدّه ابن سلام في الطبقة الثانية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١، والشعر والشعراء ٢٦٢/١، والمؤتلف والمختلف للندائقي ٦٥٨/٢.

(٥) بيت من الواقع. الشاهد: حذف حرف النداء في "ليل". المصترمة: النهار. ينظر: الديوان ٢٠٥، والمقتضيات ٣٣٥، وللمعاني الكبير ٧٧٥/٢، والأضداد لابن الأثيري ١٨٥، وتلخيص اللغة ١٣٠/١٢، والحكم ٣٢١/٨، ولأبلي في شرح أمالي القتالي ٢٢٠/١.

(٦) الحاشية في: ٢٥/.

(٧) حواشي تلخيص ١٤١.

(٨) الكتاب ٢٣١/٢.

(٩) الحاشية في: ٢٥/.

(١٠) حواشي لتفصيل ١٣٩.

(١١) كذا في المخطوطة، وهي في حواشي لتفصيل: عليك.

(١٢) الكتاب ٢٣٠/٢.



خَارِ بِنُ كَعْبٍ<sup>(١)</sup>:

إنه خفله بمنزلة مَنْ هو مقبلٌ عليه بخضرته يعاطبه.

قلت<sup>(٢)</sup>: وَكَذَا الْفَرْزُذِيُّ حِينَ قَالَ:

يَمِيمٌ بِنُ بَدْرٍ لَا لَكُومٌ خَاجِي  
يَضْهَرُ فَلَا يَغْنَى<sup>(٣)</sup> غَلِي عَوَائِهَا<sup>(٤)</sup>  
خَقْلُهُمْ كَالْخَاضِرِينَ لِأَمَلِهِ وَرَجَائِهِ وَطَلَبِهِ<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «قَدْ يُعْرَى»: أي: من \* يا، كَذَا قُبْدُهُ فِي «شرح الشَّهِيل»<sup>(٦)</sup>.

\* ﴿يُوشِفُ أَقْرَبُ﴾<sup>(٧)</sup>: ز<sup>(٨)</sup>: حُزِفُ حرف الداء؛ لأنه منادى قريبٌ مُفَاضِلٌ  
للحديث، وفيه تقريبٌ له، وتلطيفٌ لِحُلَّة<sup>(٩)</sup>.

(١) بعض بيت من البسيط، حسان من ثابت رضي الله عنه، وهو بتمامه:

حَارِ بِنُ كَعْبٍ أَلَا الْأَحْلَامُ تَزْجُرُكُمُ عَنِّي وَأَنْتُمْ مِنَ الْخَوَافِ الْجَنَابِ

حار: ترصيم: حارث. ينظر: الديوان ٢١٩/١، والكتاب ٧٣/٢، والأصول ٣٩٦/١، والهمكم ٥٦٢/٧، ولفقايد النحوية ٨١٢/٢.

(٢) القائل: الشلوين.

(٣) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلَوْجَهُ: بَعَا.

(٤) بيت من الطويل. يظن: لَمْ يَقْبَلْ عَلَيْهَا. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ١٤٥/١، والكمال ٦١١/٢، والأضداد لابن الأثيري ٢٥٦، والأغاني ٢٣٢/٢١، والحجة ١٣٢/٢، ولفقايس ٤٧٢/٣.

(٥) الخاشية في: ٢٥/.

(٦) ٣٨٥/٣.

(٧) الخاشية في: ١٢٢.

(٨) يوسف ٢٩.

(٩) الكشف ٤٦١/٢.

(١٠) الخاشية في: ١٢٢.



\* مِنْ حَذَفِ حَرْفِ النِّدَاءِ مَعَ الْمُوَصُولِ: مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنُ<sup>(١٧٨)</sup>.

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهٗ قُلٌّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَانْقُصُ عَادِلَةٌ  
(٢٤)

\* ع: لَا يُحْذَفُ حَرْفُ النِّدَاءِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مُنَادِي إِلَّا  
بِـ"يَا"، وَالنِّدَاءُ يَجْمَعُ حَرْفَ الْعَوَظِ<sup>(١٧٩)</sup> وَالْعَوَظُ، وَهُوَ الْمَيْمُ.

[و] لا مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ؛ قَالَ ابْنُ الْأَثَامِ<sup>(١٨٠)</sup>؛ لِأَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ مَعَ كَالْعَوَظِ  
مِنْ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ، فَحُكِّمَ أَنْ لَا يُحْذَفُ، كَمَا لَا يُحْذَفُ الْأَدَاةُ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي مَعْنَى  
اسْمِ الْجِنْسِ، فَحَرَى بَعْدَهُ<sup>(١٨١)</sup>.

\* «أَصْبَحَ لَيْلٌ»<sup>(١٨٢)</sup>، «لَقَدْ تَخَوَّفْتُ»<sup>(١٨٣)</sup>، «أَطْرَفُ خَيْرٌ»<sup>(١٨٤)</sup>، «ثَوْبِي خَيْرٌ»<sup>(١٨٥)</sup>، «أَزْمَةٌ

(١) مَثَلُ بِهِ سَبِيحُهُ فِي الْكِتَابِ ٢٣٠/٢.

(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٦.

(٣) كَلَّمَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَأَعْلَى الصَّوَابِ: وَإِنَّمَا يَجْمَعُ حَذْفُ لِلْعَوَظِ. وَفِي الْفَرَاغِ بِمَعْنَى ٨٤/ب:  
لَمَّا رَأَيْنَاهُمْ قَدْ عَوَّضُوا لَيْمٌ فِي آخِرِهِ، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ؟ ثُمَّ يَمْلِكُوا الْحَرْفَ؛ لِذُعَابِ الْعَوَظِ وَالْعَوَظِ  
عَنْهُ، وَفِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣٨٥/٣: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ عَوَظٌ مُحْضَرٌ زُجُّ عَلَيْهِ بِمَوَازِ حَنْفَةٍ،  
وَالْعَرَبُ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ حَذْفِ الْعَوَظِ وَالْحَصِ وَالْعَوَظِ مِنْهُ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْظَمِينَ لَيْسَ فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٥) شَرْحُ الْأَثَامِ ٤٠٣.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٣.

(٧) عَثَلٌ يُقَالُ فِي الثَّلَّةِ الشَّدِيدَةِ الَّتِي يَطُولُ فِيهَا الشَّرُّ. يَنْظُرُ: جَهْرَةُ الْأَمْتَالِ ١٩٢/١، وَبِمَجْمَعِ  
الْأَمْتَالِ ٤٠٣/١.

(٨) عَثَلٌ يَضْرِبُ فِي اللَّحْتِ عَلَى تَخْلِيصِ طَرَفٍ نَفْسِهِ مِنَ الشَّدَةِ. يَنْظُرُ: مَجْمَعُ الْأَمْتَالِ ٧٨/٢،  
وَالْمُسْتَقْصَى ٢٦٥/١.

(٩) مَثَلٌ يَضْرِبُ لِلرَّحْمِ الْخَفِيرِ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الْمَوْضِعِ الْخَلِيلِ الَّذِي لَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ أَمْتَالُهُ، وَهُوَ بِشَاوِهِ:  
أَطْرَفُ خَيْرًا إِنَّ الشَّعَامَ فِي الثَّرَى. أَطْرَفُ: أَفْضَى، مِنْ يَطْرُقُ الْعَيْنَ، وَهُوَ حَقْضُ لُحْظَةٍ، وَكَذَا: تَرْحِيمُ:  
كَرَّانَ، وَهُوَ طَائِرٌ. يَنْظُرُ: جَهْرَةُ الْأَمْتَالِ ١٩٤/١، وَبِمَجْمَعِ الْأَمْتَالِ ٤٣١/١.

(١٠) بَعْضُ حَدِيثِ نَبِيِّي أَعْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ ٣٤٠٤ وَمُسْلِمٌ ٣٣٩ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ



تفريحي»<sup>(١)</sup>

خاري لَا تُشْكِرِي غُذِيرِي<sup>(٢)</sup>

عَاذِلْ فَدْ أَوْلَعْتَ بِالْتَّرْقِيشِ<sup>(٣)</sup>

فَلُشْتُ لَهْ: عَطَاؤُ غَلَا أَلَيْتَنَا      يَنْزِرُ الْحُرَاتِي أَوْ بِحْصُورِ<sup>(٤)</sup> عَزْلَجِ<sup>(٥)</sup>  
\* قَوْلُهُ: «وَالْمُشَارِ لَهُ»: نَعْوَى:

عنه في قصة موسى عليه الصلاة والسلام حينما اختلس ووضع ثيابه على حجر، فندرج الحجر بهاء فتبعه وهو يقول ذلك.

(١) بعض حديث نبوي أخرجه القاضي في مسند الشهاب ٧٤٨ من حديث عبي بن أبي صائب رضي الله عنه، وهو بتمامه: «اشْتَكَيْتُ أَرْمَةً تَفْرِحِي»، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٢٣٩١.

(٢) بيت من مشطور الرجز، للعجاج. غُذِيرُ الرَّجُلِ: ما يحاول إفشله ثمَّ يُعَذِّرُ عَلَيْهِ إِذَا قَعْلَهُ. ينظر: الديوان ٣٣٦/١، والكتاب ٢٣١/٢، والمقتضب ٢٦٠/٤، والأصول ٣٦١/١، والعسكريات ٨٨، وقذيب اللغة ١٨٥/٢، والنحكم ٧٢/٢، وللقاصد النحوية ١٧٥٣/٤.

(٣) بيت من مشطور الرجز، لِرُؤْبَةِ بن العجاج. التَرْقِيشُ: الكَلْبُ وَالنَّمِيمة. ينظر: الديوان ٧٧/٣، والأمثال لأبي عبيد ٥٣، وجمهرة اللغة ٧٣٠/٢، وقذيب اللغة ٢٥٥/٨، واصحهم ١٦١/٦.

(٤) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلِصَوَابِ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: وَتَوَرَّعَ.

(٥) بيت من الطويل، تُسَبُّ مَالِكُ بن الرَّبِّ. رَوَى: «فِيهَا الْعَطَاؤُ»، وَلَا شَاعِدَ فِيهِ. انْشُرَ: انْثَرَقَ، وَالْخَوْصُ: الْوَرَقُ. كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمُحِيط (ن و ر) ٦٧٧/١، (خ و ص) ٨٤٠/١. ينظر: جمهرة اللغة ٦٠٦/١، وجماسة الخالدين ٣٤/٢، والمختضب ٧٠/٢، واللائع العزيزي ٦٤٣، وضرر الشعر ١٥٥، والتذيل والتكميل ٢٣٣/١٣.

(٦) الخَاشِيَةُ فِي: ١٢٣.



إِذَا هَمَلْتَ عَنِّي مَأْ قَالَ صَاحِبِي: يَبْتَئِلُ - هَذَا - لَوْعَةً وَغَرِيماً<sup>(١)</sup>  
 ذِي، ذَمِي اللَّوْمِ فِي الْعَطَاءِ فَمَأْ أَلِ لَوْمٌ يُغَرِّي الْكَرِيمَ بِالْإِحْرَافِ<sup>(٢)</sup>  
 إِنَّ الْأَلَّ وَصِيغُوا قَوْلِي<sup>(٣)</sup> هَلُمَّ فَرَبَّهُمْ هَذَا اِخْتَصِمَ ثَلَاثٌ مِنْ عَائِكَ عَزَّوَالَهُ<sup>(٤)</sup>  
 رَكْمٌ<sup>(٥)</sup> - أَلَاءٌ - مِنْ الْقَوِّ عِ جُنُوحٍ لِلْمَلِكِ فَهُوَ جِدَاعٌ<sup>(٦)</sup>  
 \* زَعَمُوا<sup>(٧)</sup> فِي: "هؤلاء" من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءَ وَقُتِلْتُمْ﴾<sup>(٨)</sup>

ج: وهو خبرٌ من أن يُجْع "هؤلاء" خبراً، و"تقتلون" حالٌ لينا فيه من لزوم  
 الحال التي بالها أن تكون غير لازمة، ومن أن يُجْعَل خبراً أيضاً، و"تقتلون" صلة؛ لأنَّ  
 للوصول إذا وقع خبراً عن ضمير حاضِر كانت صلته بلفظ الغيبة، فكان حله على هذا  
 التقدير أن يكون: يقتنون، بإياء بائتين من تحت، ولا يكون صلةً والحالُ هذه بلفظ  
 الحضور إلا في شذوذاً لا تلتفت إليه، قال المازني<sup>(٩)</sup> ما معناه: لولا أنا سمعناه لم

(١) بيت من الطويل، لذي الزمّة. ينظر: الديوان ١٥٩٢/٣، وشرح التسهيل ٣٨٦/٣، ومغني  
 اللبيب ٨٤٠، وللقاصد النحوية ١٧١٣/٤.

(٢) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٣، والنذيل والتكميل  
 ٢٣١/١٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: قومي.

(٤) بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٢٨/٢، ٣٨٦/٣، وشرح  
 الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، والنذيل والتكميل ٢٣١/١٣.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصدر البيت: لا يَغْرِيكَ، وبه يستقيم الوزن.

(٦) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، والنذيل والتكميل  
 ٢٣٠/١٣.

(٧) الخاشية في: ١٢٣.

(٨) أي: إنه من باب حذف حرف الداء مع اسم الإشارة.

(٩) البقرة ٨٥.

(١٠) ينظر: الإغفال ٢٥٠/٢، ٢٥١.



تُجره<sup>(١)</sup>.

\* "توضيح"<sup>(٢)</sup>: في الحديث: «قال الذئب: هذا، استنقذها، فنزل لها يوم الشئع<sup>(٣)</sup>، يوم لا راعي لها غوي؟»<sup>(٤)</sup>: إما منادى، أو ظرف، أو مصدر، أي: هذا اليوم، أو: هذا الاستنقاذ.

وأسكن الباء من "الشئع" على لغة تميم<sup>(٥)</sup>، يُسكون كل عين مضمومة أو مكسورة، سواء أكانا من اسم أو فعل.

ع: دليل على أن الرواية بإسكان الباء؛ فليُعتد<sup>(٦)</sup>.

\* ابن سيدة في كتاب "الإعراب"<sup>(٧)</sup>: لَيْتَ لِلشَّيْءِ قَالٌ<sup>(٨)</sup>.

لَا ذِي تَزُرْتُ لَنَا<sup>(٩)</sup>

وابن المعروف المشاذ<sup>(١٠)</sup> المُرْدَا على الذي في رفعه فذ عَهْدَا

(خ)

(١) الحاشية في: ١٢٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٠١/٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ٢٨٦-٢٨٨.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وبالصواب بإسكان الباء، كما سيأتي أنه الرواية.

(٤) أخرجه البخاري ٣٤٧١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) حكاه عنهم سيوه في الكتب ١١٣/٤.

(٦) الحاشية في: ١٢٣.

(٧) لم ألق على ما يزيد بوجوده، وقام عنوانه: الإعراب عن مراتب قراءة الأدباء، وقد نقل ابن هشام منه تلحيناً آخر للمتلّي في باب التعجب.

(٨) أي: بدلاً قوله من الكامل:

هَذَا تَزُرْتُ لَنَا فَهَيْبَتْ زَيْبَتَا ثُمَّ انصَرَفَتْ وَمَا شَفِيتْ لَيْبَتَا

لِئَنَّا فِيهِ مِنْ حَذَفِ حَرْفِ الدَّاءِ مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ قَلِيلٌ. ينظر: الديوان ٥٢، والفسر

٢٤٦/٣، وشرح الواحدي ٩٣.

(٩) الحاشية في: ١٢٣.

(١٠) كذا في المخطوطة، والوجه: للشاذي.



\* تقول: يا زيد، و: يا زيدا، و: يا زيدا، وفي 'منى': يا منى، بلا تنوين، وكذا: معى.

وكل مقصور في النداء فإنه يسقط تنوينه؛ لأنه علامة لحركة الإعراب؛ لأنه تابعها، فلا يجتمع معها.

والمقصود أيضا يسقط منه تنوينه، تقول في: قاضي: يا قاض، وهل ترجع بالياء؟ فيه قولان: قال الخليل<sup>(١)</sup>: نعم، ورجح ذلك بعضهم، وقال يونس<sup>(٢)</sup>: لا، ورجحه س<sup>(٣)</sup>، وذكر بعض المتأخرين وجها غير هذا، وهو أنه ينون، ويجتمع التنوين عوضا من الياء المحذوفة، وقال: فإذا ناديت رجلا سميت به "ي" و"لي"<sup>(٤)</sup> فإن الكل أجمعوا على إثبات الياء لئلا يجتمع على الكلمة إعرالان محذوفين، قالوا: وكذا إذا قلت: يا ثري، تريد اسم الفاعل من "أرى"، وقد ذكر سيبويه<sup>(٥)</sup> مذهبه في هذه المسألة في باب الوقف، من "عواشي"<sup>(٦)</sup> الشلوطين رحمه الله تعالى<sup>(٧)</sup>.

\* ع: واعلم أن في سقوط التنوين من المقصور في حالة النداء وثبوته فيه في غير ذلك دليل قاطع<sup>(٨)</sup> على تقدير حركة الإعراب؛ ألا ترى أن التنوين لساكن تابعا للحركة المحذوفة كان سائما، ولما كانت المقدرة حركة بناء لا إعراب ولم<sup>(٩)</sup> يسلم لذلك مجبها، بل يثبت الألف سائلة من الحذف؛ لملاقاته؟

(١) ينظر: الكتاب ١٨٤/٤، والأصول ٣٧٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٨٤/٤، والأصول ٣٧٥/٢.

(٣) الكتاب ١٨٤/٤.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه ما في حواشي لفصل: سميت به "ي" و"لي"، وفي التلخيص والتكميل ٢٧٥/١٣: إذا سميت به "ي".

(٥) الكتاب ١٨٤/٤.

(٦) حواشي لفصل ١١٥.

(٧) الحاشية في: ٢٥/١.

(٨) كذا في المخطوطة، ولوجه: دليلا قاطعا.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بلا و.



وَمَا يَجْعَلُكَ قَاطِعًا بِتَقْدِيرِهَا: أَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ لَمْ يَكُنْ لِقَلْبِ الْيَاءِ فِي 'هَدَى'  
وَالْأَنْفِ فِي 'عَصَا' وَجَهٌ<sup>(١)</sup>.

\* ...<sup>(٢)</sup> و"مَكْذَبَان" ما حكمه؟

فالجواب: أن هذا النوع عُهد في رفع مثله أن يُعَنَّم، وإن كان لم يُستعمل مرقوعاً  
ولا غيره؛ لمعارض<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* "ما زِلْتُ" مشبهة لكاف "أكرمك" في الإفراد والتعريف والخطاب، وكاف  
"أكرمك" تشبه كاف "ذلك" في الإفراد والخطاب، والشبهة للشبهة إثباتاً  
ذلك الشيء.

ونظروا أن أبا عمرو وهاشماً<sup>(٤)</sup> أدغما الدال<sup>(٥)</sup> في الجيم، مع تبادل ما بينهما  
بدليلين:

أحدهما: أن لام المعرفة تدغم في الدال، وتظهر في الجيم، فلم يتناسبا.

والثاني: أن مخرجه من الحنك.

وإنما جاز الإدغام بعدما تبين من تباينهما؛ لأن الجيم مخرجه من الشين، والشين  
مستطيل؛ لتفشيها، حتى يشارك الدال من مخرجها، أدغمت الدال في الجيم؛ للمناسبة  
التي بين الدال وبين الحرف المناسب للجيم، وهو الشين، وأيضاً فإن لام المعرفة تدغم في  
الشين كما تدغم في الدال.

(١) الحاشية في: ٢٥/.

(٢) موضع القط مقدار سطر القطع في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٢٥/.

(٤) ينظر: جامع البيان للذحبي ٦٢٥/٢، والإقناع ٩٨/١، والنشر ٣/٢، ٤. وهاشم هو ابن عشار  
بن نصير بن ميسرة السلمي النخعي، أبو الوليد، إمام أهل دمشق ومقرئهم، وأحد رواة قراءة ابن  
عمر، توفي سنة ٢٤٥. ينظر: معرفة القراء لكبار ١١٥، وغاية النهاية ٣٥٤/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: الدال.



ونظروا هذا: إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، وفي ذلك قولان:  
أحدهما: أن الواو تشبه الميم، من حيث كانا من مخرج واحد، فأدغمت النون  
فيها؛ لتشبهها بما يشبه الميم، وهو الواو.

والثاني: أن الواو والياء ضارعتا النون؛ لأن الذي فيهما، فإنه شبيهة بالفتحة<sup>(١)</sup>.

\* أنشد في "الكشاف"<sup>(٢)</sup> في لواعر "الكهف":

أَلْهَمَزَ خَلَّ عَنْ شَيْئٍ مِنْ مُشْرِفٍ

لحاشته:

أَمْ لَا خُلُودَ لِنَائِلٍ مُتَكَلِّفٍ؟<sup>(٣)</sup>

"ألهمز" بـ<sup>(٤)</sup>، ترصيم "ألهمزة" اسم امرأة، أي: أنها اللالمة، هل يقدر أحد أن يخال في  
تغير الشبهة؟ بل أترعين أن من بذل ماله في إنفاقه لا يبقى اسمه مخلداً على وجه  
الزمان؟<sup>(٥)</sup>

وانو انضمام ما بنوا قبل النداء وتُخَرَّجُ مَحْرَجِي ذِي بِنَاءٍ جَدِّدَا

(٢خ)

\* يا هؤلاء الكرماء، و: يا مبيتوؤ الفاضل، و: يا تأبط شر الخبيث، فهذا كما  
قالوا في الغن: يا موسى الكريم، و: يا فني الذهب<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٢٣.

(٢) ٧٢٨/٢.

(٣) بيت من الكامل، لأي كبير المليل. مشرف: متعيل. ينظر: ديوان المليلين ١٠٤/٢، وشرح  
أشعار المليلين ١٠٨٤/٣، وجماز القرآن ٤٠٧/١، والشعر والشعراء ٦٥٩/٢، والفتح ٣٦/٢،  
وعزارة، الأدب ٥٣٨/٩.

(٤) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند الصبي: بالتفتح.

(٥) الحاشية في: ١٢٣، وهي بنصها في حاشية الطيبي على الكشاف ٤٩٨/٩، المسماة ب: فوج  
الغيب في الكشف عن قناع الرب.

(٦) الحاشية في: ١٢٣.



والمفردة المنكوزة والنضافا وشبهه النص عاديما بخلافا  
(خ ٢)

\* «[والمفردة المنكوزة]: كقولها: يا رجلاً خذ بيدي، وقوله<sup>(١)</sup>:

فيا زاكيتا إذا عرشت قبلها<sup>(٢)</sup>

وقول فتيمة<sup>(٣)</sup> بنت النضر بن الحارث:

يا زاكيتا إن الأثيل عطيت من صبح خامسة وأنت مؤففة<sup>(٤)</sup>

ابن عمرو<sup>(٥)</sup>: ليس "إذا"<sup>(٦)</sup> وما بعدها صفة لـ "زاكيتا" لتضمينها الأمر.

و"راكب": من ركب القرس أو الثغن أو الحماز أو البعر أو البحر، والجمع: ركبائن، واسم الجمع: ركب، وجمع ركب البحر: ركب.

و"عرشت": تعرضت.

و"اشدامي": الأصحاب على الخمر، وقيل: للأصحاب مطلقاً.

(١) هو عبد بن وقاص الحارثي.

(٢) كذا في المخطوطة بإبدال نون التوكيد الحلقية ألفاً مراعاة لحالها في الوقف، وأصله: فبئرن.

(٣) صغر بيت من الطويل، سيأتي بتسميه مشروحة عن ابن عمرو، وجمعه:

تلقائي من نجران أن لا تلابي

...

ينظر: الكتاب ٢/٢٠٠، والفضليات ١٥٦، وللقنط ٤/٢٠٤، والأصول ١/٣٣١، والانتصاب ٣/٨٨، وشرح جن الرحاجي ٢/٨٤، وشرح السهيل ٣/٣٩١، وللقاصد الشوية ٤/١٦٨٨، وعزلة الأدب ٢/١٩٤.

(٤) هي صحابة شاعرة، من بني عبد مناف بن عبد الدار من قريش، أسلمت يوم الفتح، قتل شي صلى الله عليه وسلم أباه يوم بدر صبيحاً. ينظر: الاستيعاب ٤/١٩٠، والإصابة ٨/٢٨٥.

(٥) أول أبيات قصيدة من الكامل، ستأتي مشروحة عن ابن عمرو. تنظر في: البيان والبيان ٤/٤٤، والعقد النجد ٣/٢٢٢، والأخاني ١/٤٩، وشرح الحماسة للزمزوقي ١/٩٦٣، وحماسة الخالدين ٢/٣٣٨، وللقاصد الشوية ٤/١٩٧١.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) في بيت عبد بن وقاص الخثعمي.



و"من يُجرّأ": حالٌ من المفعول، أي: من أهل بجران.

والكِسائي<sup>(١)</sup> والقرطبي<sup>(٢)</sup> لا ينصبون في نحو: يا رجلاً، وينصبان في النعوت، كالبيت، وققولك: يا راكباً؛ لأنه بمعنى: يا رجلاً راكب<sup>(٣)</sup>، لنا؛ ما أشد من<sup>(٤)</sup>:

أَذْرًا يَحْزَوِي وَحُبًّا لِلْعَزِيْ غَيْرُهُ<sup>(٥)</sup>

لَعَلَّتْ يَا ثَيْمًا نَرَا فِي مِرْمَرَةٍ<sup>(٦)</sup>

الأُنْثَى<sup>(٧)</sup>: موضع قبر الثغور<sup>(٨)</sup>.

دعت راكباً ثا من الركبان، فكأن من أجاها فهو المدعو.

(١) ينظر: شرح الكافية للرخي ٣٥٧/١، والتلخيص والتكميل ١٣/٢٥٤.

(٢) معاني القرآن ٣/٣٧٥.

(٣) كذا في المخطوطة، ولوجه: راكباً.

(٤) الكتاب ٢/١٩٩، ٢٠٠.

(٥) صدر بيت من الطويل، لذي الرثّة، وعجزه:

قِصَاةُ الْمَوِي يَرْكُضُ كَو يَتَرَقُّ

...

ينظر: الديوان ١/٤٥٦، والمقتضب ٤/٢٠٣، والناظر ٢/٢٥١، واليسيرات ١/٥٥٨، ٥٦٧  
وقتمام ٧٦، وشرح جبل الرحا ٢/٨٣، وشرح التسهيل ٣/٣٩٧، وللقاصد النحوية  
٤/١٧١٤، وخزانة الأدب ٢/١٩٠.

(٦) صدر بيت من الطويل، لثوبة بن الحمير، وعجزه:

شَعَابِيْ لَبِيْ أُنْ ثَرَايْ قُرُوْرُهَا

...

مرمرة: جبل مفتول. ينظر: الديوان ٣٩، والناظر لأبي زيد ٢٨٦، والمقتضب ٤/٢٠٣، وشرح جبل  
الرحا ٢/٨٣.

(٧) من قوله: «ابن عمرو» إلى هاهنا مكتوب في المخطوطة بإزاء البيت، وجاء ما بعده إلى آخر  
الحاشية متصلاً بهما.

(٨) في بيت قبيلة بنت النضر ستقدم قريباً.

(٩) بين بدر وقوية الصفراء لسماعة اليوم: الواسطة. ينظر: معجم البلدان ١/٩٤، ومعجم العالم  
الجغرافية في السيرة النبوية ١٦.



و"المنطبعة": للوضع، فلان منطبعة الخبز: أي: يُطبخ به.

تقول: إنك تبلغ الأثنين صبيحة حامس، إن ولّفت لطيفك، ولم تجز عنه.

نلغ به مينا بأن لجوة ما إن نزال بنا الركب<sup>(١)</sup> لنفوق  
ع: أي: بلغ بالأثنين مينا تحية<sup>(٢)</sup>.

بري إليه وغيرة منطوعة خاذت إيمانها وأخرى لخنى  
أرادت بالمناح: أهاها؛ لأنها تبكي لأحبه، فكانه يستمطرها.

فليشعشع النضر إن كادته إن كان يشع ميث أو ينطق  
خلت شوف نبي أيم ثوشة عو أرحام هناك يشقو<sup>(٣)</sup>  
أفشد ولأنت جنة<sup>(٤)</sup>

البيت<sup>(٥)</sup>، نؤنه للضرورة، وس<sup>(٦)</sup> يختار رفعه.

و"جبله": ولد، وقال أبو عمرو<sup>(٧)</sup>: بكسر ويفتح: الولد، وقال الأمازيغي<sup>(٨)</sup>:

(١) كذا في المنطوعة، والصواب ما في مصادر البيت: الركاب، وبه يستقيم الوزن.

(٢) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٣) كذا في المنطوعة، والصواب ما في مصادر البيت: تشلق.

(٤) كذا في المنطوعة باعتبار حالة المعزة في الوصل، والوجه: جنة.

(٥) قامة.

أحمد ولأنت جنة لجية من قومها والفعل فتح ثغر

(٦) الكتاب ٢٠٢/٢.

(٧) هو إسحاق بن يزي الكوفي، عالم حافظ للغة وأشعار العرب، كتبه السماع، أخذ عن لافس الضبي، وأخذ عنه: ابن عمرو، له: النوادر، والجيم، توفي سنة ٢٠٦، وقيل غير ذلك. ينظر: طبقات النحويين والفقهاء ١٩٤، وتاريخ العلماء النحويين ٢٠٧، ومعجم الأدباء ٦٢٥/٢.

(٨) ينظر: الغرب المصنف ١٢١/١، وقذيب اللغة ٤٨/١٢، والصحاح (ض ن ع) ٦٠/١.

(٩) ينظر: الغرب المصنف ١٢١/١، وقذيب اللغة ٤٨/١٢، والصحاح (ض ن ع) ٦٠/١. والأمازيغي هو عبدالله بن سعيد بن أبان، أبو محمد، عالم باللغة والأخبار، دخل البادية، وأخذ عن فصاحتها، أخذ عنه أبو عبيد، له: كتاب النوادر. ينظر: الفهرست ١٣٣/١، وإليه الرواة



ضَرْءٌ: أَصْلٌ، وَضَرْءٌ: وَلَدٌ.

و"تُغْرِقُ": لَهُ عَرَقٌ فِي الْكُرْمِ، يُقَالُ: تَغْرِقُ، وَغَرِقَ، كَمَا: تَغْلِبُ، وَتَغْلِبُ، وَلَا يَكَادُونَ<sup>(١)</sup> يَسْتَعْمِلُونَ تَغْرِقًا إِلَّا فِي الْمَدْحِ. /

كَانَ ضَرْبًا

الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup>،

وَلَقَدْ أَقْرَبْتُ مِنْ أَصْنِثٍ وَبَيْلَةٍ وَأَخْطَهُمْ [إِنْ]<sup>(٣)</sup> كَانَ عِنْتُ يُغْتَنَى  
أَي: وَأَخْطَهُمْ [بِأَنْ]<sup>(٤)</sup> يُغْتَنَى، فَحُذِفَ الْبَاءُ وَ"أَنْ"، وَرَفَعَ الْفِعْلُ<sup>(٥)</sup>.

\* «شَيْئُهُ»: مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ قَامِهِ، وَهُوَ ٣: إِمَّا مَعْمُولٌ، أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّاءِ، أَوْ صَلَةٌ إِنْ كَانَ نَكْرَةً غَيْرَ مُتَّحِدٍ تَعْرِيفُهَا.

قَالَ الْقَرْنِيُّ<sup>(٦)</sup>: النُّكْرَةُ لِلْوَصُوفِ الْمَادَّةُ تُؤَيَّرُ الْعَرَبُ نَصَبُهَا، يَقُولُونَ: يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبَلْ، فَإِذَا أَفْرَدُوا رَفَعُوا أَكْثَرَ مِمَّا يَنْصَبُونَ.

قُلْتُ<sup>(٧)</sup>: وَيُؤَيَّدُ قَوْلُ الْقَرْنِيِّ: مَا زُوِيَ<sup>(٨)</sup> مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي

١٢٠/٢، وَبَغْيَةُ الرَّحْمَةِ ٤٣/٢.

(١) مَكْرَرٌ أَوْفًا "يَكَادُ" فِي الْمَخْطُوطَةِ.

(٢) قَامَهُ:

مَا كَانَ ضَرْبًا لَوْ غَنَّتْ وَرَثًا مِنْ الْقِي وَهُوَ الشَّيْطَانُ الشَّخْطُ

(٣) مَا بَيْنَ الْمُتَوَفِّينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَهُوَ فِي مَصَادِرِ الْقَصِيدَةِ، وَهُوَ بِسْتَقِيمِ الْوَزْنِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُتَوَفِّينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٢٤، ١٢٥.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣٧٥/٢.

(٧) مَكْرَرٌ آخِرُهَا "يَا" فِي الْمَخْطُوطَةِ.

(٨) لَعَلَّ الْقَائِلَ: ابْنُ مَالِكٍ، وَكَلَامُهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣٩٢/٣.

(٩) أَوْرَدَهُ ثَعْلَبٌ فِي مَجَالِسِهِ ٢٦٤، وَالدَّهْرِيُّ فِي مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ ٦٤٤/٣ بِإِعْطَ الشَّاهِدَ مَعْلَقًا مِنْ



سجوده: «سَخَدَ لَكَ عِيَالِي وَسَوَادِي، وَأَمِنَ بِكَ فَوَادِي، رَبَّتْ هَذِهِ يَدَيَّ مِمَّا خَنَيْتُ عَلَى نَفْسِي، يَا عَظِيمًا تُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ: اذْفَعْ عَنِّي كُلَّ عَظِيمٍ».

ع: كيف وُصِفَت لمعرفةً بالكرة؟

وقال محمد بن عثمان<sup>(١)</sup>: قال ابن الحايب<sup>(٢)</sup>: صَرَحَ الْكِسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> وَالْمَرْزُوقِيُّ<sup>(٤)</sup> بِتَجْوِيزِ: يَا رَجُلًا رَاكِبًا، لَمَعَيْنٍ؛ جَعَلُوهُ مِنَ الشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ، وَمِنْ ثَمَّ أَحَازَا: يَا رَاكِبًا، لَمَعَيْنٍ.

ع: يعني: لأنه صفة للمُعَيَّنِ. انتهى.

وفي كلام من<sup>(٥)</sup> ما يُشِيرُ بِجَوَازِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ جَوَازًا: لَا رَجُلًا رَاكِبًا. انتهى، يعني: كلام ابن الحايب<sup>(٦)</sup>.

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٌّ وَافْتَحٌ مِنْ      نَحْوِ أَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ  
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِثْنُ عِلْمًا      وَيَلِ الْإِثْنُ عِلْمٌ قَدْ حُصِمَا

(١خ)

\* شرط إسقاط التثنية وجواز الإتياع: أن يكون "ابن" صفةً مفردةً مكسبةً غير

---

حدث عائشة رضي الله عنها، وأخرجها أبو يعلى في مسنده - كما في المطالب العالية ١٥٧/٤ - والمتبلي في الضعفاء ٣٥٩/٥، والطبراني في الدعاء ٦٠٦، بلقط: «يا عظيم برجي...»، ولا شاعده فيه.

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) الإيضاح في شرح للنقص ٢٢٥/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للراضي ٣٥٧/١، والتنزيل والتكميل ٢٥٤/١٣.

(٤) معاني القرآن ٣٧٥/٢.

(٥) الكتاب ١٩٩/٢.

(٦) الخاشية ن: ١٢٤.



مفصول بينه وبين الموصوف بين غَلَمَيْنِ أو ما يجري مجراها. من "عواشي"<sup>(١)</sup> الشُّلُوبَيْنِ.  
و"الْبَيْتُ" كـ"الابن" في حذف التنوين، فتقول: هذه هُنْدُ بَيْتٍ زَيْبٍ، في لغة من  
صرف "هِنْدًا"<sup>(٢)</sup>.

\* ع: بحضرة عن وقوع "ابن" صفة بين غَلَمَيْنِ لَوْحَمَا المنادى حكمان: حوار  
إتباع الأول للثاني، ووجوب حذف الألف.

وكذا إن كان الأول غير منادى بحضرة حكمان:

أحدهما: حذف الألف، كما في الأول.

والثاني: حذف تنوين الأول.

ولا إتباع هنا، ولا حذف في الأول في النداء<sup>(٣)</sup>، وأما في غيره فالصفة كالموصوف،  
ولأن المنادى لا تنوين فيه، ولو اجتمع التنوين في النداء، وفي غيره التعالف، لكان  
الحكم واحداً.

وعلم هذه الأحكام: أن الموصوف والصفة كالشيء الواحد، وقد كثر استعمال  
هذه الصفة بعينها؛ فلذلك أحرى مجرى الاسم الواحد في حذف تنوين الأول وهمة  
الثاني؛ إشعاراً بأنه ليس كالذي يحتاج إلى الهمزة؛ لأنه كالوسط، فلا يُدْنا به، وأتبع  
الأول للثاني كما في: امرؤ، وأنتم<sup>(٤)</sup>.

\* في "الْبَحْر" (٥) في سورة "المائدة" في آخرها أن مذهب الفراء<sup>(٦)</sup> أن الصحيح  
وللعقل سواء، فتقول في: يا عيسى ابن مريم: إن "عيسى" يجوز أن يكون المقتر في

(١) حواشي النقص ١٢٣.

(٢) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٥) البحر المحيط ٤/٤٠٥.

(٦) معاني القرآن ١/٣٢٦.



ضمة أو فتحة، وأنَّ الرَّغْشَرِيَّ<sup>(١)</sup> ولفظه، وأنَّ قول الجمهور أنه لا تُقَدَّرُ الفتحة، من الضمة عاصمة.

ع: وكذا قال الثَّاقِبِيُّ: إنَّ الضمة لا تُقَدَّرُ غرماً في هذا النحو، ذكر ذلك في "التَّهْلِيلِ"<sup>(٢)</sup> و"الْمُعْتَدَةِ"<sup>(٣)</sup> و"شرحهما"<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* [«ونحو: "زيد"»: في العَلَمِيَّة، واستحقاق الضم، وكونه ظاهراً.

وقوله: «من نحو: أَرَيْدُ مِنْ سَعِيدٍ»: أي: في الأمور المذكورة...<sup>(٥)</sup> وفي الوصف بـ"ابن" متصل به مضاف إلى غَلَمٍ.

فهذه ستة أمور: ثلاثة في المنادى، وثلاثة خارجة عنه، وبعض هذه الأمور الستة مأخوذ من اللفظ للمذكور في البيت والذي بعده، وبعضها يؤخذ من التوقيف عليه، لا من صريح كلامه.

واعلم أنَّ العَلَمِيَّة لا تُشْطَرُطُ بعينها كما يقتضيها كلامه، بل الشرط: العَلَمِيَّةُ أو ثَوَائِلُ لَفْظِ الْمُنَادَى وما يضاف إليه "ابن"، وأنه لا يُشْطَرُطُ لَقَطُّ "ابن"، بل "ابنة" كذلك. وأما الثَّعْتُ بـ"بنت" فلا أُنْزِلُ له في النساء، ويُعْتَبَرُ في الوصف بما في غير الداء أو لا يعتبر؟ وجهان<sup>(٦)</sup>.

واضْمُمُ أو انْتِصِبُ ما اضْطَرَّاراً نونا مما له استحقاق ضم يُبَيِّنُ

(١) كذا في المخطوطة، ولم تقف على كلامه، وبذلك في البحر المحيط: أبو الققاء. ينظر: البيان في إعراب القرآن ٤٧١/١.

(٢) ١٨٠.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٢٦٣/١.

(٤) شرح التَّهْلِيلِ ٣٩٣/٣، ٣٩٤، وشرح عمدة الحفاظ ٢٦٥/١، ٢٦٦.

(٥) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٦) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع يضي لها في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ١٢٤.



(خ٢)

\* [«واضْطُمُ»]:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَعْلَرُ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>

خَيْتُكَ غَزَّةُ

البيتين<sup>(٢)</sup>.

ويضبطهما<sup>(٣)</sup>: السلام، والتحية، قال الناطم<sup>(٤)</sup>: الرواية للشهيرة<sup>(٥)</sup>: الضم<sup>(٦)</sup>.

\* [«أو انصِبُ»]:

(١) صدر بيت من الوافر، للأحوص، وعجوة:

وليس عليك يا معْلَرُ سلامٌ

...

ينظر: الديوان ٢٣٧، والكتاب ٢/٢٠٢، وللقضب ٤/٢١٤، ومجلس ثعلب ٧٤، والأصول ١/٣٤٤، وأما الزجاني ٨١، والإتصاف ١/٢٥٣، وضرر الشعر ٦٦، والتذيل والتكميل ٧/١٩٣، وللقاصد النحوية ١/١٧٢، وعزارة الأدب ٢/١٥٠.

(٢) من البسيط، لكثير غزّة، وهما بنماهما:

خَيْتُكَ غَزَّةُ بَعْدَ لَحْرِ وَانصَرَفْتُ      فحِي وَيَعْلَرُ عَرَى خَيْتُكَ يَا جَنْزُ

لَيْتَ لَحِيكَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا      مَكُونُ يَا جَنْزُ: خَيْتُكَ يَا رَحْنُ

روي: «يا جَنْزَل»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٤٥٣، والشعر والشعراء ١/٥٠٢، وأما القاضي ٢/٥٦، والأخاني ٩/٢٥، والخماسة البصرية ٢/١٠٥٤، وللقاصد النحوية ٤/١٦٠٤.

(٣) أي: كلنا الشاهد في البتين.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٦.

(٥) أي: في بيت مُكْتَر.

(٦) الخاشية ن: ١٢٥.



يَا غَدِيَّةُ الْفُلَيْتِ الشُّهَتَاجُ<sup>(١)</sup>

يَا غَدِيَّةُ لَقَدْ وَفَّقَكَ الْأَوْهَى<sup>(٢)</sup>

أَعْبَدَا عَنْ<sup>(٣)</sup>

وَيَضْطَرُّونَ: ثَلَاثُ غَنَائِمٍ<sup>(٤)</sup>: غَدِيَّةُ، غَدِيَّةُ، أَغْبَدَا<sup>(٥)</sup>.

وَبِاضْطِرَارٍ خَصَّ جَمْعُ<sup>(٦)</sup> يَا وَالْ إِنْ نَعِيَ اللَّهُ وَمَحْكِي الْجُمْلِ

(خ١)

\* قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ<sup>(٧)</sup>: وَأَهْلُ بَغْدَادَ يَقُولُونَ: يَا فَرْجُ، وَيَقُولُونَ: لَمْ تَزْ مَوْضِعًا

(١) صدر بيت من الوافر، لابي نؤاد الإيماني، وصدره:

... أَنِّ عَمَّا رَسُمُ مِثْلِ الْبُتَيْجِ

ينظر: الديوان ٢٩٨، والمقتضب ٢١٥/٤، والأغاني ٥١٧/١٦، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٥/٣، وموزنة الأدب ٥٠٨/٦.

(٢) صدر بيت من الخفيف، لشهلول بن ربيعة، وصدره:

ضربت صدرها إني وقالت:

...

ينظر: الديوان ٥٩، والمقتضب ٢١٤/٤، والجمعة ٣٠/٣، وأملاني القالي ١٢٩/٢، والأغاني ٣٩/٥، وشيخ ٢١٨/١، والفحكم ٥٩٨/٦، ولبقاصد النحوية ١٦٩٢/٤.

(٣) بعض بيت من الوافر، لجبر، وهو بتمامه:

أعبدًا حن في شقي غريبًا أَلُوْنَا - لَا بُأْ لَكَ - وَافْتَرَا

شقي: موضع. ينظر: الديوان ٦٥٠/٢، والكتاب ٣٣٩/١، ومعاني القرآن للقرام ٢٩٧/٢، وإصلاح المثل ١٦٣، وجمهرة اللغة ١١٨١/٢، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣، والتفيل والتكميل ٢٠١/٧، ولبقاصد النحوية ١٠٤٣/٣، وموزنة الأدب ١٨٣/٢.

(٤) أي: العين هو أول حرف من كل كلمة من كلمات الشواهد في الأبيات الثلاثة.

(٥) الخاضية في: ١٢٥.

(٦) الأصول ٣٧٢/١.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣، والتفيل والتكميل ٢٨٢/١٣.



يدخل فيه التنوين مجتمع من "أل"، وأجاز ابن سَعْدَان<sup>(١)</sup>: يا أَمْسُدْ شِدَّةً، و: يا الخليفة جَوْذًا، وكذا كنما<sup>(٢)</sup> فيه "أل" من الشَّكْوَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* [«وباضطرارٍ حُصِّ»]: ومثله:

مَنْ نَفَكَ بِي مِنْ مِلِّ مَقَوُّهُمَا<sup>(٤)</sup>

وَحَلَّ عَلَيْهِ ابْنُ جَنِّي<sup>(٥)</sup> قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>:

يَا أَهْمًا أَهْمَتْنِي زَاكِبٌ

البَيْت<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٨، وارتشاف الضرب ٤/٢١٩٣.

(٢) كنما في السطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلُّ ما؛ لأنَّ "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، والزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٣) حواشي للفصل ١٣١، ١٣٢.

(٤) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٥) صدر بيت من الطويل، لتقرزق، وعجزه:

على النابح العاوي أشدُّ ربحاً

...

الشاهد: الجمع بين اليم الواو في "مقوئهما" ضرورة، كما أن الجمع بين "يا" و"أل" كذلك. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٢/٧٧١، والكتاب ٣/٣٦٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٩، والفتنصب ٣/١٥٨، وجمهرة اللغة ٣/١٣٠٧، واللمحة ٣/٨٨، والفتنصب ٢/٢٣٨، والهمك ٤/٤٣٣، وإيضاح ١/٢٨٢، وشرح التسهيل ١/٤٨، والفتنيل والتكميل ٢/٧٤، وحرارة الأدب ٤/٤٦٠.

(٦) الفتنصب ٢/٢٣٩، ومر صناع الإعراب ١/٤١٩.

(٧) قاله جارية لأهها.

(٨) صدر بيت من السريع، وعجزه:

يسرُّ في شخيفٍ لاجِبٍ

...

الشاهد: في "يا أَمْك" حيث اجتماع العوض، وهو الناء، ولعوض عنه، وهو ياء "لَمي" للقلبة نقًا. ينظر: أخبار الزجاجي ٢٢، وجمع الأمثال ١/٢١٠، ومآلي ابن السجري ٢/٣٤٢، وسفر



وقد كان مقتضى هذا القياس أن لا يجوز: يا زهد والضحك؛ إلا أنهم يغتفرون في التواني ما لا يغتفرون في الأول، وينبغي أن يؤخذ جواز هذا من قولهم<sup>(١)</sup>: «جمع يا<sup>٢</sup> وأل<sup>٣</sup>»، ولم يقل: نداء ما فيه «أل»، فافهمه<sup>(٤)</sup>.

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّوْبَةِ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ  
(خ ١)

\* نظيره: قول الغساني<sup>(٥)</sup> بن عبدالمطلب، أنشده في «الكامل»<sup>(٦)</sup> على الجمع بين الألف والياءين:

يَكُلُّ يَمَانٍ إِذَا مَا<sup>(٧)</sup> هُرَّ صَنَمًا<sup>(٨)</sup>

(خ ٢)

\* من الجمع بين العوض والمعوّض منه: قوله<sup>(٩)</sup>:

المعادة ٩٩/١، والمقاصد النحوية ١٧٠٥/٤.

(١) كذا في المخطوطة، وأصواب: قوله، أي: ابن مالك.

(٢) الحاشية في: ١٢٥.

(٣) هو ابن عبدالمطلب بن هاشم الهاشمي القرشي، أبو الفضل، عم النبي صلى الله عليه وسلم، سيد قومه في الجاهلية والإسلام، شهد الفتح وما بعده، توفي سنة ٣٢. ينظر: الاستيعاب ٨١٠/٢، والإصابة ٥١١/٣.

(٤) ١٢٣٨/٣.

(٥) كذا في المخطوطة، وليست «ما» في مصادر البيت، واستقامة الوزن يحملها.

(٦) عجز بيت من العلوين، وصدره:

ضربناهم ضرب الأخابسي غدوة...

صم: مضى في العظم. ينظر: الوحشيات ٦٧، والاعتضاب ١٨٣/٢، والحامسة البصرة ١٧٥/١.

(٧) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٨) هو بلال بن حجر.







\* من "التَّذْكِيرَة"<sup>(١)</sup>: قال أبو عُقْمَر<sup>(٢)</sup>: يا زَيْدُ الطَّوِيلُ وَذَا الْجُمُعَةِ: لا يجوز فيه غيرُ النصب في "ذي الجُمُعَة" عطفاً على "زيد"، قال: ألا تراه لا يكون صفةً للطويل وقد دخله الواو؟ وإذا لم يكن صفةً للطويل؛ لأجل الواو؛ لم يكن إلا صفةً لـ"زيد".

ع: يعني: صفةً له معطوفةً على صفةٍ، فتعزُّن نصبها؛ لأن الصلة للإضافة تُنصب، وليس المعنى أن "ذَا الْجُمُعَة" رَجُلٌ آخَرُ، فَيُعْطَفُ على "الطَّوِيلِ" وفقاً<sup>(٣)</sup>.

\* قال في "المفصل"<sup>(٤)</sup>: وإذا أُضِيفَتْ -يعني: التوابع- فالنصب.

وكتَبَ عليه السُّلَويُّ<sup>(٥)</sup>: صوابه: ما لم تكن الإضافة غيرَ محضةٍ، كذا قال من<sup>(٦)</sup>، ويظهر من كلام أبي بَكْرٍ<sup>(٧)</sup> النسبة بين المحضة وغيرها، وأجاز الفَرَّاءُ<sup>(٨)</sup>: يا زَيْدُ ذُو الْجُمُعَةِ، وأقرَّ بأنه لم يُسمع<sup>(٩)</sup>.

(خ ٢)

\* نحو: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(١٠)</sup>، وقول الشاعر<sup>(١١)</sup>:

(١) لم أقف عليه في مختارها لابن حني، وفيه ١٨٢ إشارة للنازبي في هذه العبارة رفع "ذو"، وأن النحويين على خلافه.

(٢) ينظر: الأصول ٣٧٢/١، وشرح الكافية للرضي ٣٧٩/١، وارتشاف الضرب ٢٢٠٢/٤.

(٣) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٤) ٥٢.

(٥) حواشي للنقص ١٢٢، ١٢٣.

(٦) الكتاب ١٨٣/٢، ١٨٤.

(٧) الأصول ٣٣٣/١.

(٨) معاني القرآن ٣٥٥/٢.

(٩) الحاشية في: ٢٥/ب.

(١٠) الزمر ٤٦.

(١١) لم أقف على تسميته.



أَرَيْدُ أَيْضًا وَتَقَاءَ إِنْ كُنْتُتُ ثَائِرًا<sup>(١)</sup>

وأجاز ابن الأثير أبو بكر<sup>(٢)</sup> النصب في تابع النداء المضاف الخال<sup>(٣)</sup> من "ثي"، ونقل من<sup>(٤)</sup> أن إجماع العرب على وجوب النصب<sup>(٥)</sup>.

"في شرح الإيضاح"<sup>(٦)</sup> لاين أبي الزبيح: النداء منصوب لا خلافت في جواز نعتيه، وأما لبيد فتلاوة مذهب: الجوز مطلقاً، والمنع مطلقاً، لتزايده منزلة أسماء الخطاب، والتفرقة بين ما عُيِّر في النداء وجيء به على حالة لا تكون في غيره، نحو: يا فلاناً، و: يا فلاناً، و: يا فلان، و: اللهم، وهو مذهب من<sup>(٧)</sup>، قال في: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَكِينَ﴾<sup>(٨)</sup>: ليس "فاطر" نعتاً، وإنما هو منصوب بإضمار فعل، أو على حذف حرف النداء.

احتج من منع مطلقاً بما ذكرنا، وردّه الفارسي<sup>(٩)</sup> ب: يا لهم كلهم، فبالوجه الذي جاز حاز النعت، وإذا تبين الرّد على هذا تبين صحة مذهب من لأن الاسم الذي جيء به في النداء على غير حاله في غير النداء قد تمخض للوقوع موقع حرف الخطاب، من جهة ثباته على الضم، أو تغيير بنائه، كتغيير "ليهم" إلى: لئمان، و"فلان" إلى: قل،

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقد غرشت أختاً حلى فضاصيح

...

ينظر: الكتاب ١٨٣/٢، والحكم ١٨/٤، وتوجه النعم ٣٢١، وشرح التسهيل ٤٠٣/٣، والتذيل والتكميل ٣١٣/١٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٣/٣، والتذيل والتكميل ٣١٥/١٣.

(٣) كذا في المخطوطة، ولوجه: الحالي.

(٤) الكتاب ١٨٣/٢، ١٨٤.

(٥) الحاشية في: ١٢٦.

(٦) ليست أبواب النداء ضمن مطبوعة كتابه: الكافي في الإيضاح عن مسائل كتاب الإيضاح، وينظر: الملخص ٤٦١.

(٧) الكتاب ١٩٦/٢.

(٨) الزمر ٤٦.

(٩) الإيضاح ١٨٨، ١٨٩.



وهو الصحيح. انتهى.

وفيه نظر؛ لأن وقوع الاسم موقع أسماء الخطاب مانع من النعت؛ لأن أسماء الخطاب لا تُنعت، فكذا ما يقع موقعها، وليس مانع من التأكيد؛ لأنها تؤكّد، فكذا ما يقع موقعها، لكن زُوجي في إضافة التوكيد إلى ضمير الغيبة لفظاً للتوكيد، وهذا حتى يثبت بغير صحيح خارج عن حدّ القلّة، نحو: يا تميمُ كلّهم، والظنّ - من العلم - بأن ذلك لا يوجد<sup>(١)</sup>.

وما سواة أرفع أو انصب واجعلا كسُطلي نسفا وتدلا

(خ١)

\* وأجاز الكوفيون<sup>(٢)</sup> والمزني<sup>(٣)</sup> في البدل والتسقي ما جاز في غيرها من التوابع قياساً، والسماع بخلافه، كتبه الشلّوب<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* قال<sup>(٥)</sup>:

لغايين: يا نصر نصر نصر<sup>(٦)</sup>

وقال<sup>(٧)</sup>:

(١) الحاشية في: ١٢٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١١١/٢، ١١٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٢/٣، والفتاوى والتكميل ٣٠٩/١٣.

(٣) ينظر: الأصول ٣٧٢/١.

(٤) حواشي للنقص ١٢٢.

(٥) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٦) هو زُؤبة بن العجاج.

(٧) بيت من مشطوب الرجز، تقدّم في باب العصف.

(٨) هو زُؤبة بن العجاج.



يَا حَكْمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ<sup>(١)</sup>

وقال<sup>(٢)</sup>:

بِأَخُوذِ بَشْتِ يَا عُمَرُ الْخَوَاصِ<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup>:

أَيَا أَخُوذِنَا عَبْدَ غُثَيٍّ وَلَوْ لَمْ<sup>(٥)</sup>

الأول مثال التأكيد، والثاني النعت، والثالث البيان.

ونقل في "شرح التسهيل"<sup>(٦)</sup> أن أكثر النحويين يجعلون الثاني [ي] <sup>(٧)</sup>: يَا زَيْدُ زَيْدُ  
يَدُ<sup>(٨)</sup>.

وإن يكن مصحوباً<sup>(٩)</sup> آل ما تُبْقَا ففیه وجهان ورفع يُنْقَى  
(خ٢)

(١) بيت من مشهور الرجز. ينظر: الديوان ١١٨/٣، والجيم ٢٢٥/٢، والمعاني الكبير ٨٧٠/٢،  
وللتقطب ٢٠٨/٤، وكتاب الشعر ٤١١/٢، والخصائص ٣٩١/٢، والإنصاف ٥١٥/٢، وتوجيه  
اللمع ٣٢٣، ومغني اللبيب ٢٨.

(٢) هو جرير.

(٣) عمر بيت من الجافر، وصدره:

فما كنت بـ ثلاثة وأبـ شغدي ...

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ١٣٥، وللتقطب ٢٠٨/٤، والأصول ٣٦٩/١، والزاهر ١١/٢،  
والمأني ابن الشجري ٤٠/٢، وتوجيه اللمع ٣٢٤، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، وللقاصد النحوي  
١٧٣١/٤.

(٤) هو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم.

(٥) صدر بيت من الطويل، تقدم في باب العطف.

(٦) ٤٠٤/٣.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضيه.

(٨) الخاضية في: ١٢٦.



\* قوله: «ورفع يَنْتَقِي»: هو قول من، والخليل، والمازني<sup>(١)</sup>، يجمعها<sup>(٢)</sup>: "خمس"، واعتبار النصب مذهب أبي عمرو، وأبي عثمان، ويونس، وعيسى<sup>(٣)</sup>.

وَأَيْهَا مُصْحُوْبٌ أَنْ يَعْزُفَ بِالرَّفْعِ لَذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ

(خ١)

\* قوله: «مصحوبٌ آلٌ»: يعني: الجنسية، كذا صرح به في "التشهيل"<sup>(٤)</sup>، ولهذا رُفِعَ عَلَى الرَّغْشَرِيِّ<sup>(٥)</sup> فِي إِعْرَابِهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى صِفَةً لاسم الإشارة<sup>(٦)</sup>.

\* نَعَتْ لَهُمُ يَلْزَمُ رَفْعُهُ، وَالْمَازِنِيُّ<sup>(٧)</sup> يُجِزُّ نَصْبَهُ.

وَقَالَ الصَّبِيْرِيُّ<sup>(٨)</sup>: فِي "هَذَا" وَجْهَان: إِنْ جَعَلْتَهَا مُسْئَلَةً كَقَوْلِي "فَيْسَ إِلَّا الرِّفْعُ؟" وَلَا حَازَ النِّصْبُ، وَسَوَّى بَيْنَ "أَيٍّ" وَ"هَذَا".

وَزَعِمَ الْأَعْلَمُ فِي "الرَّسَالَةِ الرَّيْشِيْدِيَّةِ"<sup>(٩)</sup> أَنَّهُ لَا يُوَصَفُ "أَيٌّ" بِمَا فِيهِ "أَلٌ" مِمَّا هُوَ مَتْنٌ أَوْ مَجْمُوعٌ مِنَ الْأَعْلَامِ: يَا أَيُّهَا الرِّبْدَانُ، وَ: يَا أَيُّهَا الرِّبْدُونُ.

(١) ينظر: الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧، والمقتضب ٢١٢/٤، والأصول ٣٣٦/١.

(٢) أي: أول حرف من اسم كل واحد منهم.

(٣) ينظر: المقتضب ٢١٢/٤، والأصول ٣٣٦/١.

(٤) الحاشية في: ١٢٦.

(٥) كنا في المخطوطة، ولوجه: لدى.

(٦) ١٨١.

(٧) أحاز ذلك في الكشف ٦٠٥/٣ في قوله تعالى في سورة فاطر ١٣: ﴿وَلَا يُلَاحِظْكُمْ أَفْئِدَةُ رَأْيِكُمْ لَهُ الْأَشْأَلُ﴾.

(٨) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١، ٢٢٩، ٤٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥/١، ١٩٧، ٦٠/٣، ٧٤/٤، ومشكل إعراب القرآن ٥٢، ١٦٧، ٤٥٥، ٥٣٣، وإحكام ١٠/٥٩٣، وأما

ابن السحري ٤٤/٣، وإبراهيم ١٩٤، وأسرار العربية ١٧٤، واللب ٣٣٧/١.

(١٠) البصرة والتفكرة ٣٤٥/١.

(١١) لم أنف على ما يفيد بوجودها، وينظر: حواشي لمفصل ١٢٨.



ع: وأما إن كان للثقي والمجموع بغير "أل" فلا خلاف فيه، قال<sup>(١)</sup>:

أَيْهَذَايْ كُتِبَا رَادُّكُمَا وَدَعَايْ وَطَقَلَا فَيْسَا<sup>(٢)</sup> عَقَلَنْ<sup>(٣)</sup>

\* لا تُنعت "أي" بما فيه "أل" يُلشع الصفة أو للعلية، ك: الحارث، والصنوق، لا تقول: يا أيها الحارث، ولا: يا أيها الصنوق.

وإنما أَلَزَمُوا "أَيًا" الوصف في الداء كما أَلَزَمُوا "مَنْ" في: مررت بمن مُعْجِب لك، و"الخشاء" في قولهم<sup>(٤)</sup>: الخشَاء الغفير<sup>(٥)</sup>.

\* لم يُتَبَّه على لزوم الرفع لتابع تلك الصفة، لأنه يُعلم من باب الأول، قال<sup>(٦)</sup>:

بَا أَيُّهَا الْبَاهِلُ دُو الْتَنَزِي<sup>(٧)</sup>

وليس "دو" صلة لـ"أي"، لأنها لا تُوصف بتحو...<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup>.

(خ ٢)

\* يَبْهَو "ها" على أن ما يليها هو المقصود بالداء، ولم يَبْهَوْا بغيرها من حروف

(١) لم أقف له على نسبة.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) بيت من الرمل. ينظر: بهاس نعلب ٤٢، وشرح السهيل ٣/٣٩٩، والمقاصد النحوية ١٧١٧/٤.

(٤) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٥) رواه سيويه في الكتاب ١/٣٧٥، ٢/١٠٧، والأعشى في معاني القرآن ١/١٧.

(٦) الحاشية في: ٢٥/ب.

(٧) هو زُوَيْبَة بن الْحَاج.

(٨) بيت من مشطور الرجز. التنزي: النزوع إلى الشر. ينظر: الديوان ٣/٦٣، والكتاب ٢/١٩٢، وللقنطب ٤/٢١٨، والأصول ١/٣٣٧، وجمهرة اللغة ٢/٨٢٥، والبصريات ١/٦٨١، والحكم ٥/٥٤١، وأمثال ابن الشجري ٢/٣٦٩، والمقاصد النحوية ٤/١٧٠.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٢٥/ب.



التيه؛ لأنهم يقتضين الاستئناف وقطع ما بعدهن عما قبلهن، بخلاف "ها"، قال<sup>(١)</sup>:

تَعَلَّمْنَ هَا لَعَنَ اللَّهُ ذَا قَسَمَا<sup>(٢)</sup>

وقال<sup>(٣)</sup>:

فَقُلْتُ هَا: هَا ذَا هَا، هَا وَذَا لِيَا<sup>(٤)</sup>

فإن قلت: فما تقول في نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

أَلَا أَلْهَذَا الْمَقْتُولُ الشَّامِرُ الَّذِي<sup>(٦)</sup>

أَلَا أَلْهَذَا الْبَاغِيعُ الْوَهْدُ نَفْسُهُ<sup>(٧)</sup>؛

أهي "ها" التي تصحب "ذا" فأجز: يا أي ذ، أو "ها" التي تصحب "أيا"؛ فلم يلها اسم بـ"أل"، فتكون تبيها له؟

(١) هو زهير عن أبي سلمى.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فَأَقْبِرْ بِمَرْعِكَ وَانْظُرْ كَيْفَ تَنْشَلِكُ؟

...

تتلون: التلنن. ينظر: الديوان ١٣٧، والكتاب ٥٠٠/٣، والمقتضب ٣٢٣/٢، والأصول ٤٣٢/١، والخمسة ٤١١/٢، واللمع ٧٣/٤، وحرارة الأدب ٤٥١/٥.

(٣) نسب لليد بن ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٤) عجز بيت من الطويل، تقدم في باب أسماء الإشارة.

(٥) هو ذو الرثة.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كَأَنْتَ لَمْ يَهْدُ بِكَ لَحْيُ عَابِدٍ

...

وهو هكذا ملفق من بيتين. ينظر: الديوان ١٠٨٨/٢، ١١٦٧، وللقضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، والزاهر ٣٩٦/٢.

(٧) صدر بيت من الطويل، لذي الرثة أيضا، وعجزه:

لَشَيْءٍ لَحْنُهُ عَنْ بَدِيحٍ لَمَقَادُ

...

الباعع: المهملك، والوحد: الحزن وشدة الشوق. ينظر: الديوان ١٠٣٧/٢، وجز القرآن ٣٩٣/١، وللقضب ٢٥٩/٤، وأخبار الرجاء ٩٨، وقطب الغة ١١٧/١، والمقاصد النجوة ١٦٩/٤.



فالجواب بالثاني، ولا يلزم ما ذكرت؛ لأن "ذا" مع صفتها كالكلمة الواحدة؛ لإتمامها. من "خواشي" ابن الركني<sup>(١)</sup>.

\* في "أمالي"<sup>(٢)</sup> أبي بكر بن الأثيري: رأى قومٌ أعرابياً، فقالوا له: أترؤيت من الشعر شيئاً؟ قال: لا، قالوا: أفترضت منه شيئاً؟ قال: ما قلتُ منه إلا بيتين، قالوا: أنشدنا، فأنشدهم:

ألا أيتها الخوذة التي ليس أيتها      أرخني فقد أفتيت كحل خليل  
أراك تصير بالذين أجبتهم      كالك لئحو لحولهم بتليل<sup>(٣)</sup>  
ولهذا أيتها الذي ورد      ووصف أي بسوى هذا يزد  
وذو إشارة كأي في الصفة      إن كان تركها يقيت المعرفة

(خ ١)

\* واعلم أن الذي يحارق فيه الميهم غيره: النعت خاصة، فتنزيم رفعه، وأما في غيره فيحوز فيه ما يجوز في تابع غيره، ولهذا تقول في غير النعت: يا هذا زيد، و: زينا، و: يا هذان<sup>(٤)</sup> زيد وغثرو، و: زينا وغثرو، وتقول: يا هذا ذا الجثة، على (البدل)، وإن شئت على (البيان على الموضع، و: ذو الجثة، على أنه بيان على اللفظ.

(١) كلما قرأنا في المخطوطة، ولم أبيتها.

(٢) الحاشية في: ١٢٧.

(٣) لم ألق عليه في النسخة المطبوعة منها.

(٤) بيان من الطويل. ينشر: تاريخ مدينة السلام ٣٩٨/٧، والذائل والديار لابن منقذ ٤٦٩، ولدر الفريد ٧١/٥.

(٥) الحاشية في: ١٢٥، وقد كتبها الناصح على البيت المتقدم:

والأكثر: اللهم بالعيسى      وشد: يا اللهم في قاضي

ولعل الصواب وضعها هاهنا.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.



قال الشَّارِبِيُّ<sup>(١)</sup>: ونصُّ من<sup>(٢)</sup> على أنه لا يُعطَف على "أَيُّ"، ولا يُبدَل منها<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* ع: قد مضى في الباب السابق<sup>(٤)</sup> أنهم يَخْفَضُونَ بالضرورة جمع "يا" و"أَلْ" إلا فيما استثنى، والإشارة هنا إلى كيفية الوصول إلى نداء ما فيه "أَلْ" من غير تغيير له عن حالته التي هو عليها، وإلى حكم يختلف الحكم للنظم ذكره في توابع المنادى المفرد.

والخاص: أنك تتوصل بأحد أمرين: "أَيُّ" و"ذا"، ويجب حينئذ أن يُتَّبَعَ كلامها بالاسم الذي فيه "أَلْ"، إلا أن هذا الذي فيه "أَلْ" المتوصل إلى نداءه رَأَيْتُ و"هذا" لا تكون "أَلْ" منه إلا جنسية أو في موصول، ولك أن تجمع بين "أَيُّ" و"ذا"، فصارت العبارات ثلاثة.

واعلم أنهم قد ينادون بالإشارة<sup>(٥)</sup> ابتداءً من غير إرادة وصلية، ولا يتفق ذلك لـ"أَيُّ"، تقول: يا هذا، وتسكت، ولا تقول: يا أيُّها، وتسكت، نعم، إن جمعت بينهما جاز أن لا تأتي بالاسم الذي فيه "أَلْ"، فتقول:

أَيُّهَا ذَاكَ رَأَيْتُ

في نحو سَعْدٌ سَعْدٌ - الأوس ينتصب ثانٍ وضمٌ والفتح أولاً تُصب

(١) حواشي للفصل ١٣١.

(٢) الكتاب ١٩٣/٢.

(٣) الحاشية في: ٢٦.

(٤) يهتد: آخر باب النداء قبل هذا الفصل ص ١١٤٣.

(٥) كلما في المخطوطة، والصواب: الإشارة.

(٦) صدر بيت من الرمل، لم أقف له على نسبة، لتقديم قريباً.

(٧) الحاشية في: ١٢٧.



## النادي المضاف<sup>(١)</sup> إلى ياء المتكلم

واجعل منادى صبح إن يُصَفَّ ليَا كعبدٍ عبيدي عبدَ عَيْنَا عبدِيَا  
(خ ١)

\* ذكر س<sup>(٢)</sup> أن بعض العرب يقول: يا رَبُّ، بالضم، يريد: يا ربّي.

قال السُّبُّو<sup>(٣)</sup>: وإنما يكون ذلك في الأسماء التي الغالب عليها الإضافة.

ع: هو هذا ما أحسنه! فإن الدليل حيث<sup>(٤)</sup> قد يظهر على إرادة الإضافة.

وقال ابن سَعْدَانَ<sup>(٥)</sup> في جميع اللغات: إنما تكون فيما يكثر نداؤه، وليس في غيره إلا الإثبات، وإذا كان المتكلم مضافاً إليه اسم فاعلي، نحو: يا قاتلي، ويا ضاري، فالإثبات لا غير.

وقال ابن السُّرَّاج<sup>(٦)</sup>: إذا قلت: يا ضاري، فأردت به المعرفة كان فيه شك المغاث، فإن أردت به التكرار لم يَحْزُ إلا الإثبات، نحو: يا ضاري اليوم أو غداً.

ع: كأنه بقى على أنه حيث مفعول لا مضاف إليه، وكلام ابن السُّرَّاج أخص من كلام ابن سَعْدَانَ، وهو مراد ابن سَعْدَانَ، ولكن أبا بكر أخص عنه<sup>(٧)</sup>.

\* في الكافية<sup>(٨)</sup> بعد قوله: «عبيديا»:

(١) كذا في المخطوطة بتقطع الحزقة.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٦٦/ب (نسخة برلستون).

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) ينظر: حواشي للفصل ١٣٦.

(٦) الأصول ١/٣٧٦.

(٧) الحاشية في: ٢٦/.

(٨) ينظر: شرح الكافية لشافية ٣/١٣٢٣.



والضَّمُّ منع يثبة ياء النفس<sup>(١)</sup> فذُ زَوَاكَ: ﴿رَبِّ السَّجْنِ﴾ فأعْرِفْ مَا<sup>(٢)</sup> وَزِدْ  
و: نَا بُنِي، نَا بُنِي، نِي: بُنِي قُلْ، وَيَسْأَلُ خَدَمَيْنِ مَمْنُونَيْنِ لَدُنِي  
وفي "الشرح"<sup>(٣)</sup>: حذف الياء أكثر من إثباتها، وثبوتها<sup>(٤)</sup> ساكنة أكثر من  
تحريكها، وثبتها ألفاً أكثر<sup>(٥)</sup> من حذف الألف وإبقاء الفتحة، فهذه خمسة، وذكروا  
سادساً، وهو الاكتفاء بـيثة الإضافة، وضُمُّ الاسم كالمفرد، وقُرئ<sup>(٦)</sup>: ﴿رَبِّ  
السَّجْنِ﴾<sup>(٧)</sup>، وحكى ثوبن<sup>(٨)</sup>: يا أُمُّ<sup>(٩)</sup> لا تغلبي، وبعضهم يقول: يا رَبُّ اغفِرْ لي، و:  
يا قومُ لا<sup>(١٠)</sup> تفعلوا.

وإذا كان آخر المضاف إلى الياء ياءً مشددة<sup>(١١)</sup> ك: بُنِي، قيل: يا بُنِي، بالكسر،  
على التزام حذف الياء التي...<sup>(١٢)</sup> فراراً من توالي ياءتين، مع أن الثالثة كان يُختار  
حذفها قبل وجود الثنتين، وما بعد الاختيار إلا الوجوب، وبالفصح...<sup>(١٣)</sup> يُبدل ياء

(١) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣، ١٣٢٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٦) هي قراءة زويت عن رويس. ينظر: شذو القراءات للكرمان ٢٤٦.

(٧) يوسف ٣٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٦١٣/٢.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت. وظاهر الاستشهاد بما هنا أنها مضمومة الياء، لكن  
أروى عن يونس أنه حكاهما بالفتح، على أنها مشبهة بترجيم "طلحة" إذا قلت: يا طبع. ينظر:  
الكتاب ٦١٣/٢، والأصول ٣٤١/١، والتعليق ٣٥٣/١.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



للمتكلم ألفاً ثم حنغها، أو على حذف الثانية<sup>(١)</sup> وإدغام الأول في باء الإضافة.

ع: وكُنَّ بَاءَ إِضَافَةٍ أُدْغِمَ فِيهَا بَاءٌ فَهِيَ مُفْتُوحَةٌ، نَحْوُ: ﴿مَا أَتَتْهُ بِمُصْرِحَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون: يا بُنَيَّ<sup>(٣)</sup> على هذا الوجه الثاني، وتكون لغة بني تَرْأَوْع<sup>(٤)</sup> في: ﴿مَا أَتَتْهُ بِمُصْرِحَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

ع: ولم يشرح: «وَيَسْؤَى<sup>(٦)</sup> هَلْ دِينَ مَمْنُونٌ لَدَيْهِ» مع إقحامه علافاً، ولم يَنْ مَا حَكَمْتُ: يا غلامي؛ هل هو دون: يا غلاماً، أو غيره؟

ثم استدلاله بـ «يا رَبِّي» لا دليل...<sup>(٧)</sup> لجواز أن يكون مفرداً؛ لأنه / إنما جاز الاستدلال بـ: ﴿رَبِّ السَّجِينِ﴾<sup>(٨)</sup>؛ لحذف حرف النداء، فدلَّ على أنه غيرُ نكرة<sup>(٩)</sup> تعرَّضت بالإقبال، لأن نحو: «طَرَفُ<sup>(١٠)</sup> كَرٍّ»، و: «الْتَدَّ مَخْطُوقُ<sup>(١١)</sup>»، ضعيف<sup>(١٢)</sup> لا يقاس عليه<sup>(١٣)</sup>.

(٢خ)

(١) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٢) إبراهيم ٢٢.

(٣) كنا في المخطوطة، ولما: يا بُنَيَّ، بالكسر.

(٤) حكاهما القراء. ينظر: الحجة ٢٩/٥.

(٥) إبراهيم ٢٢، وهي قراءة حمزة. ينظر: السبعة ٣٦٢، والإقناع ٦٧٧/٢.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) يوسف ٢٣، وهي قراءة رويت عن رويس، تقدمت قريئاً.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١١) فتلان نقشاً قريئاً.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١٣) الحاشية في: ٢٦/أ مع ٢٥/ب.



\* ع: كنتُ أقول: إنَّ منْ قال: يا غلام؛ هو الذي يسكن الباء؛ فرأيت في "الخصائص"<sup>(١)</sup>: قال أبو العباس<sup>(٢)</sup> في إنشاء سيويو<sup>(٣)</sup>:

ذُرْ لِسُفْعَدَى إِذْوَ مِنْ هَوَاكِمَا<sup>(٤)</sup>:

إنه خرج من الخطأ إلى الإغالة.

ع: يعني: لأنه إذا وقف وابتدأ لزم أن تكون الهاء محرّكة للابتداء ساكنة للوقوف.

قال أبو الفتح: وهذا خطأ؛ لأن الذي حذف الباء هو الذي يقول: هي، بالإسكان، وهي لغة معروفة، فإذا احتاج هذا إلى الوقف ردّها، فقال: هي، فصار الحرف المبدوء به غيرًا للوقوف عليه.

وإنما قلنا: إن الحذف على لغة الإسكان؛ لأن الحذف<sup>(٥)</sup> ضَرَبٌ من الإعلال، وهو إلى السواكن؛ لضعفها تُقَرِّبُ منه إلى المتحرك؛ لقوّته، ولهذا قُيِّحَ الحذف في:

ثُمَّ يَنْكُ الْخُلُقُ<sup>(٦)</sup>؛

(١) ٩٠/١، ٩١.

(٢) لم نجف على كلامه هذا، وله في المختضب ٣٦/١ كلام عن استحالة النطق بحرف مفرد؛ لأنه إذا ابتدئ به كان متحرّكًا، وإذا وقف عليه كان ساكنًا.

(٣) الكتاب ٢٧/١.

(٤) كنّا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت: هَوَاكِمَا.

(٥) بيت من مشطوب الرجز، لم أقف له على نسبة. ينظر: كتاب ٢٧/١، والأصول ٤٦٩/٣، والحقبة ١٣٥/١، والصحاح (ها) ٢٥٥٨/٦، وأمثالي ابن الشجري ٥٠٦/٢، والإنصاف ٥٥٨/٢، واللباب ٤٨٩/١، وضرائر الشعر ١٢٦، والتجويد والتكميل ١٩٩/٢، وعزارة الأدب ٥/٢.

(٦) مكرر أولًا في المخطوطة.

(٧) بعض بيت من الرمل، جُتِبِلَ بن عُرْقُصَة الأسدي، وهو بشاره:

لَمْ يَنْكُ الْخُلُقُ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَمَّى بِالشَّرِّ

ينظر: النواذر لأي زيد ٢٩٦، وكتاب الشعر ١١٤/١، وشعركم ١٤٥/٧، وشرح التسهيل ٣٦٧/١، وتلخيص المشاهد ٢٦٨، وعزارة الأدب ٣٠٤/٩.



لأنه موضع تتحرك فيه النون، فتلوي بالحركة.

ع: الذي يحتاج إليه أبو الفتح هنا ما أجبنا به من أن الحذف راد للمحذوف وفقاً، وأما كون المحذوف ساكناً أو متحركاً فشيء آخر لا يتعلق به ولا بنا في هذا الموضوع، ولكنه قاله، فأتبعناه<sup>(١)</sup>.

«فتح أو كسر وحذف الياء استمر في ما بين أمّ ما بين عم لا غفر»  
(خ١)

\* «[فتح أو كسر وحذف]: «والفتح والكسر وحذف»: غ<sup>(٢)</sup>، ومي أحسن<sup>(٣)</sup>.

\* «في: ما بين أمّ، يا ابن عمّ»: ع: الصواب: في قول: يا ابن أمّ، يا ابن عمّ لأن لفظة «لعم»<sup>(٤)</sup> تعطي الجواز في لعم: يا غلام أخي.  
وما أحوذ قول ابن الخليل<sup>(٥)</sup>: «يا ابن أمّ»، «يا ابن عمّ» خاصة مثل باب: يا غلام<sup>(٦)</sup>.

\* «[وحذف الياء استمر]: قد يؤم: «استمر» الوجوب، وليس كذلك؛ لأنه يجوز: يا ابن أمّ، و: يا ابن أمّ.

(١) الحاشية في: ١٢٨.

(٢) جاءت هذه الرواية في بعض نسخ الألفية العالية التي اعتمدها عققها. ينظر: الألفية ١٤٢، البيت ٥٩٣.

(٣) الحاشية في: ٢٦/١.

(٤) كان بيت الألفية في نسخة ابن هشام: «في لعم: ما بين أمّ...»، فعلى على هذه اللفظة منه، ثم تبين له أنها خطأ، فأزاعها، وصحح مكانها، ولم يهدف التعليق عليها، ولم ترد هذه اللفظة في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها عققها، ولا يستقيم بها الوزن. ينظر: الألفية ١٤٢، البيت ٥٩٣.

(٥) الكافية ٢٠.

(٦) كنا في المخطوطة، ونعل الصواب ما في الكافية: يا غلامي.

(٧) الحاشية في: ٢٦/١.



وزعم الزحاج<sup>(١)</sup> أن إثبات الياء أفصح الغات، وليس كذلك؛ لأن لغة القرآن المحذوف، قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَيْنَ أُمُّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فُرِيَتْ فَتَحَا وَكَسِرَ<sup>(٣)</sup>.

وفي النداء أَيْبَ أَقْبَبَ عَرَضَ وَكَسِرَ أَوْ افْضَحَ وَمِنْ أَيْبَ أَيْبَ عَوْضَ (١خ)

\* [وَمِنْ أَيْبَ أَيْبَ عَوْضَ]: واحتفلوا: هل هي للتأنيث أو لا؟ فمنهجه من<sup>(٤)</sup> والأكثرين أنها للتأنيث، وإذا وقفوا أبدلوها، ومنهجه القرء<sup>(٥)</sup> لا، ولا يُبدلها إذا وقف. ع: لا أعرف كُتِبَ هذا من أين؟ وهو غير محرز<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

في "الغزير"<sup>(٧)</sup>، وأُمَّةٌ: وأُمَّةٌ، يقال: هذه أُمَّةٌ زيد، أي: أُمَّ زيدا. وفي "الغزير"<sup>(٨)</sup>: قوله تعالى: ﴿يَكُنَّ يَمَ تَعَبُدُ﴾<sup>(٩)</sup>: يقال في النداء: يا

(١) كذا في المخطوطة، ولم تحذف عن كلامه، ولعل الصواب: الزحاجي، فإنه ذكر في "اجتئل" ١٦٢ (ت). الحمد أن إثبات الياء فيه أجود من حذفها، وينظر: للمقاصد الشافية ٣٤٢/٥.

(٢) الأعراف: ١٥٠.

(٣) القتح قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص عن عاصم، والكسر قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٢٩٥، والإقناع ٦٤٩/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٦/٢.

(٥) الكتاب ٢١٠/٢، ٢١١.

(٦) معاني القرآن ٣٣/٢.

(٧) الحاشية في: ٢٦/٢.

(٨) غريب القرآن المسمى: نزهة القلوب لابن خزيمة السحستاني ٩١ (ت). جبران، ١١٣ (ت). مرعشي.

(٩) كذا في المخطوطة مصبوطاً، والصواب ما في مطبوعتي غريب القرآن: أُمَّ.

(١٠) ١١/١.

(١١) مريم ٤٢.



أبت<sup>(١)</sup>، و: يا أبتاه، و: يا أبت، و: يا أبتى.

قال القرطبي<sup>(٢)</sup>: المأء فيها هاءٌ وفقيةٌ، وكثرت في الكلام، حتى صارت كهاء التانيث، وأدخلوا عليها الإضافة.

قال ابن بري<sup>(٣)</sup>: هاءُ الشكَّت لا ترجع تاءً موصولةً في شيء من الكلام، والذي ذكره القرطبي دعوى لا دليل عليها<sup>(٤)</sup>.

(١) كنا في المخطوطة، والذي في مطبوعة الغريزتين: يا أبة.

(٢) لم أقف على كلامه في غير الغريتين، وعزاه الطبري في جامع البيان ٤٩/١٥ إلى بعض غويي الكوفة.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) الحاشية في: ١٢٩.



أَسْمَاءُ لَا زَمَتْ النَّدَاءَ

وَلَقَدْ نَفَعْتُ مَا يُخَصُّ بِالْإِذَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَطَرْدَا

(خ ١)

\* ابنُ عُثْمَانُ في "شرح الجمل"<sup>(١)</sup> ما ملخصه: الأسماءُ الخاصة بالنداء قسمان: مسموع، ومنقاس.

فالمسموع: يا أبة، ويا أمّة، واللهم، ولقن، وهو كتابة عن العَلَم، وهنّاه، وهو كتابة عن النكرة.

والمُنْقَس: كلّ ما كان من الصفات على وزن "مُنْقَلان"، نحو: مُنْجَذبان، أو "فُعَل"، نحو: فُتق، أو "فُعَال"، نحو: لُكّاع، أما "مُنْقَلان" و"فُعَل" فمبنيان على الضم مثل المفرد، وأما "فُعَال" فمبنيٌّ على الكسر؛ لمضارعة "عُدّام" في العدل والتأنيث والوزن<sup>(٢)</sup>.

\* ع: ليس "قُلن" و"قُلّة" ترخيصاً لـ"قُلان" و"قُلانة"، خلافاً للفرّاء<sup>(٣)</sup> إذ ليس "قُلن" علماً ولا نادياً، ولأن المرغم لا يبقى على حرفين، ولأن المرغم في "قُلّة" في الوسط، وحذف<sup>(٤)</sup> غير...<sup>(٥)</sup>

\* "قُلن" و"قُلّة" كتابتان في النداء خاصة، و"قُلان" و"قُلانة" كتابتان عن العَلَم مطلقاً في النداء وغيره، و"كذا وكذا" كتابتان عن العدد، و"القُلان" و"القُلانة" كتابتان عن عَلَم ما لا يعقل، و"كَيْث وكَيْث" كتابة عن الحديث، و"هنّاه" كتابة عن المنادى

(١) شرح جمل الزحاجي ١٠٥/٢-١٠٨.

(٢) الحاشية في: ٢٦/١.

(٣) بنظر: شرح جمل الزحاجي ١٠٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٣٠/١.

(٤) انطسخت في المخطوطة، ولعلّها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٢٦/١.



عاصمة. من "التذكيرة"<sup>(١٢)</sup> الفارسية<sup>(١٣)</sup>.

\* [تَوَعَّانٌ، تَوَعَّانٌ]: جَي عليه: "مَتَعَّلان"، وهو مطرد، كما كتبه عن ابن خُصْفُور<sup>(١٤)</sup>.

(خ٢)

\* قال عليه الصلاة والسلام لحَذِيفَةَ لَيْلَةَ الْحُلْدِ: «لَمْ يَأْتِ تَوَعَّانٌ»<sup>(١٥)</sup>.

\* ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ: قُنْ، وَقُلْ، لَوَعَّانٌ، تَوَعَّانٌ، حَبَابٌ، قُسْقُ، وَتَرَكَ سَنَةً: خَنَاءٌ، وَغَوْ: مَكْرَمَان، وَمُخَذَّبَان، وَغَيْثَان، وَتَأَلَّمَان، وَأَنْتَبَ، وَأَنْتَبَ، وَبَا تَأَلَّمْ، ذَكَرَهُ فِي "شرح الكافية"<sup>(١٦)</sup>، وَاللَّهُمَّ<sup>(١٧)</sup>.

فِي سَبِّ الْأَنْثَى وَزُنْ سَبِّ يَا حَبَابٍ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الْثَلَاثِ

(خ٣)

\* [وَزُنْ سَبِّ]: غ<sup>(١٨)</sup>: «نَحْوُ»<sup>(١٩)</sup>.

(١) لم ألق عليه في عتارها لابن جني.

(٢) الحاشية في: ٢٦/١.

(٣) شرح جمل الزحاجي ١٠٥/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٦/١.

(٥) بعض حديث لبوي أخرجه مسلم ١٧٨٨ مطوَّلًا من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٦) الحاشية في: ١٢٩.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٣٣٠/٣.

(٨) الحاشية في: ١٢٩.

(٩) كان في أصل نسخة ابن هشام: «نحو»، فأشار إلى أنها نسخة، وكتب فوقها: «وزن»، وصحح عليها.

(١٠) لم ترد هذه الرواية في شيء من نسخ الألفية العالمة التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية

١٤٢، البيت ٥٩٦.

(١١) الحاشية في: ٢٦/١.



(٢خ)

\* قوله: «والأمرُ هكذا» كان الأجود<sup>(١)</sup>:

وذا وألتر قم من اللّاحي<sup>(٢)</sup>

\* قوله: «والأمرُ» البيت: قال<sup>(٣)</sup>:

تراكها من إيل تراكها

ألا ترى الموت لدى أوزاكها<sup>(٤)</sup>

أبو الشحم:

خذر من لزناجنا خذر<sup>(٥)</sup>

روثة<sup>(٦)</sup>:

(١) أي: ليكون قوله: «من اللّاحي» ظاهرًا في اشتغاله على الأمرين: وزن «قَمالي» والأمر، أما على ما في الألفية فلا يظهر تعلّق قوله: «من اللّاحي» إلا بالأمر. ينظر: حاشية الألفية لياسين ١٢٦/٢.

(٢) الحاشية في: ١٢٩.

(٣) هو عثليل بن يزيد الخارثي.

(٤) بيان من مشطور الرجز. ينظر: الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، وللعاني الكبير ٨٦٧/٢، وللقنطب ٣٦٩/٣، وأما ابن الشجري ٣٥٣/٢، والإنصاف ٤٣٧/٢، وحرّاة الأدب ١٦٠/٥.

(٥) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٢٠٧، والكتاب ٢٧١/٣، وللقنطب ٣٧٠/٣، ومغالي ثعلب ٥٨٣، وجهرة اللغة ٣٣٠/١، وقنطب اللغة ٢٦٧/٤، ولخصص ١٧٤/٥، وأما ابن الشجري ٣٥٢/٢، والإنصاف ٤٣٨/٢.

(٦) كذا في المخطوطة وبعض مصادر البيت، وفي بعضها غير منسوب، ولم أقف عليه إلا في ديوان العجاج.



نَطَّارٌ عَمِي أَرْكَبُهَا نَطَّارٌ<sup>(١)</sup>

وقال آخر<sup>(٢)</sup>:

نَعَاهُ ابْنُ لَيْلَى لِسَمَاحَةٍ وَالتَّكْدَى وَأَيْدِي غَمَلٍ تَارِدَتِ الْإِنَابِلُ<sup>(٣)</sup>

وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

نَعَاهُ أَبَا لَيْلَى بِكُرٍّ طَبِيرَةٍ وَخَزَنَاءَ مِثْلِي الْقَوْسِي سَمَحَ خُحُولًا<sup>(٥)</sup>

الشَّيْخُ<sup>(٦)</sup>: فهذه كلها معنونة عن: لُقْلُق، وثبت على الكسرة لأنه مما يؤت به: فذلَّ، وأنت ذاهبة، وأنت تقومين.

ع: وهذا شبيه بياض "خُذَام" و"قَسَاق"، فأجري مجراه، فباض "خُذَام" محمول على هذا في أصل البناء، وهذا محمول عليه في صورته. انتهى.

سيرافي: ولم يجعلها من<sup>(٧)</sup> مبنية على أصل التقاء الساكنين؛ لأنه يرى أن أولهما إن

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: ديوان العجاج ١١٦/١، والكتاب ٢٧١/٣، وللقنطرب ٣٧٠/٣، والكمال ٥٨٩/٢، والمخصص ١٧٢/٥، وأمدني ابن الشجري ٣٥٢/٢، والإنصاف ٤٣٩/٢.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) بيت من الطويل. غمَل: الرياح الباردة التي تهب شتاءً، جعل ما يحسُّ الناس من برْدِها أَيْدِي غَمَلٍ. ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٦١١/٢، والكتاب ٢٧٢/٣، وشرح أبياته لابن السواري ٢١٢/٢، والمخصص ١٧٢/٥، والإنصاف ٤٣٨/٢، والحماسة البصرية ٧٦١/٢.

(٤) هو جرير.

(٥) بيت من الطويل. طَبِيرَةٍ: فرس بخَوْد، وخَزَنَاء: فرس قصيرة الشعر رقيقته، ولخُول: مواضع القبود، وهي البدن والرجلان، كما في: القاموس المحيط (ط م ر) ٦٠٤/١، (ج ر د) ٤٠٠/١، (ح ج ل) ١٣٠٠/٢. ينظر: ملحقات الديوان ١٠٣٣/٣، والكتاب ٢٧٢/٣، والمخصص ١٧٢/٥، والإنصاف ٤٣٧/٢.

(٦) شرح كتاب ميبويه ٣٩/٤ (ط. العلمية).

(٧) الكتاب ٢٧٢/٣.



كان ألفاً فثما حركته الفتح، بدليل قوله<sup>(١)</sup> في "إشخار" مثنى به رجل، ثم ثرحهم، فإنه يقول: يا إشخار ألب، يفتح الراء، لأن قبلها فتحة الحاء، والألف بينهما ساكنة، وهي تؤكد الفتح، وحتله على قولهم: غش يا هذا! لفتحة العين.

فإن قيل: فثم يقولون: رُد، وفِر.

قيل له: الخجة في ["غش" أقوى من]<sup>(٢)</sup> قول من يقول: رُد، وفِر، ويقول في: غش: غش، فيفصل بينهما، ويفتح من أجل فتحة العين، وما يقوي ذلك: الظل يا رُد، وقوله<sup>(٣)</sup>:

مَ يَسْأَلُ أَبَايَ<sup>(٤)</sup>

وشاع في سب الذكور فعل ولا نفس وجُر في الشجر فل

(خ١)

\* ["وشاع في سب الذكور "فعل"]<sup>(٥)</sup>: أي: ومما يختص بالنداء: "فعل"، وهو شاع في سب الذكور<sup>(٦)</sup>.

\* ["فعل"]<sup>(٧)</sup>: وليس منه قوله عليه السلام: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس لُكع ابن لُكع»<sup>(٨)</sup>؛ لأنه غير معدول، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا موجب شككف العدل؛ لأنه مصروف، فيكون ك: خطم، ولُب، وإنما حاز عدله في النداء؛ لأن قياس

(١) الكتاب ٢/٢٦٤ - ٢٦٦.

(٢) ما بين للمعوقين ليس في المخطوطة، وهو عند السوراني، والسياق يقتضيه.

(٣) هو رجل من أزد الشراة.

(٤) بعض بيت من الطويل، وهو يعلمه:

ألا رب مولود وأيس له أب وذو ولي لم يلد أباي

ينظر: الكتاب ٢/٢٦٦، ٤/١١٥، والأصول ١/٣٦٤، والحقبة ١/٤٠٩، والمختص ٤/٣٣٦، وشرح التسهيل ٣/١٧٨، والمقاصد الحوية ٣/١٢٨٣.

(٥) الحاشية في: ١٢٩.

(٦) الحاشية في: ٢٦٦.

(٧) أخرجه الترمذي ٢٢٠٩ بهذا اللفظ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.



العدل أن يكون في المعارف، والنداء يعرف، فأما باب "مثنى" و"ثلاث" فشاء في القياس. من "شرح الحتمل"<sup>(١)</sup>.

في "شرح الحتمل"<sup>(٢)</sup>: «حتى قلبي أمر الناس لكُفُّ ابنٍ لكُفِّ»<sup>(٣)</sup>.

\* [«ولا تقيس»]: هذا مخالف للقول ابن عُصْفُوْر<sup>(٤)</sup>: إنه مقيس<sup>(٥)</sup>.

\* [«فلن»]: «فلان» كتابة عن القلم.

نحو: ﴿فَلَانًا عَظِيمًا﴾<sup>(٦)</sup>.

وهو متصرف.

ع: لأصالة النون، وإلا فلا يُكسَّن أقلُّ الأصول<sup>(٧)</sup>.

و"قل" كتابة عن نكرة الإنسان، نحو: يا رجل، ويختص بالنداء، و"قلّة" بمعنى امرأة، كذلك، ولائم "لن" ياء أو واو.

ك: جَمْعٌ<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح جل الزحاجي ١٠٨/٢.

(٢) شرح جل الزحاجي ١٠٨/٢.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من كتب الرواية، وأخرجه أحمد في السنن ٢٣٦٥١ عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً بلفظ: «يوشك أن يطلب على الدنيا لكُفُّ ابنٍ لكُفِّ».

(٤) الحاشية في: ٢٦/.

(٥) شرح جل الزحاجي ١٠٧/٢.

(٦) الحاشية في: ٢٦/.

(٧) الفرقان ٢٨.

(٨) التمثيل بالأية من تعليق ابن هشام في هامش الحاشية على الكلام المنقول.

(٩) انتهى هنا تعليق ابن هشام في هامش الحاشية على الكلام المنقول.

(١٠) المثال من تعليق ابن هشام بين السطرين على الكلام المنقول.



وليس مرثناً من "فُلَانٍ"، علائقاً للقرء<sup>(١)</sup>، ويؤم ابن عصفور<sup>(٢)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup> وصاحب "البيضا"<sup>(٤)</sup> في قولهم: "فُلٌ" كتابةً عن العلم، كـ"فُلَانٍ"، وفي "كتاب"<sup>(٥)</sup> من ما قلناه، بالنقل عن العرب. من "البخر"<sup>(٦)</sup>.

فالخاص: أن لنا: "فُلٌ"، و"فُلَانٌ"، و"الفُلَانُ"،...<sup>(٧)</sup>، وكذا في مؤلفاته<sup>(٨)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «فَعَلٌ»: أي: هتفتاً بالنداء؛ وإلا لم يذكره هنا، وشذ قول عُثْرَ بن أبي زُبَيْعة:

لَسْتُ أَتَى فَوْقَ مَا فَذَعْتُ      ذَاتَ طَوِيٍّ فَوْقَ عُثْرٍ مِنْ عُثْرٍ  
جِئْتُ ضَعْتُ عَلَى مَا كَرِهْتُ:      فَكُنَّا نَقُولُ مَنْ كَانَ عُثْرٌ<sup>(٩)</sup>  
وقوله: ضَعْتُ على ما كَرِهْتُ: كتابةً عما رام من الفاحشة، وفيه مدح لما بالعفاف، ولا يفهم من كلامه أنها أجازت<sup>(١٠)</sup>.

\* قوله: «وَجَزَّ فِي الشَّعْرِ "فُلٌ"»: ومثله:

يَدْعُوهُ سِرًّا وَإِغْلَانًا لِيُرَافَهُ      شَهَادَةُ يَدَيَّ بِلِحَافَةٍ عُذْرٍ<sup>(١١)</sup>

(١) ينظر: شرح جل الزحاجي ١٠٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٣٠/١.

(٢) شرح جل الزحاجي ١٠٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٤١٩/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٢٣/٥.

(٥) ٢٤٨/٢.

(٦) البحر المحيط ١٠٢/٨.

(٧) موضع النقط كلمتان لم يجيئهما في المخطوطة، ورسمهما: وهى وُردان.

(٨) الحاشية في: ٢٦/.

(٩) بيتان من الرمل. هدهدت: صوّتت، وفات طوق: حامة. ينظر: الديوان ١٤٩.

(١٠) الحاشية في: ١٣٠.

(١١) بيت من البسيط، لأتم عمران بن الحارث الربيعي. ملحادة: "وبُعَالٌ" للمبالغة من الإلحاد.

ينظر: شعر الخواص ٧٣، والكامل ١٢٢٤/٣، والأغانى ٣٨٨/٦.



وقوله<sup>(١)</sup>:

أَصُوفُ نَا أَصُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ فَعِيدُهُ لَكَاع<sup>(٢)</sup>

(١) هو الخطيئة.

(٢) بيت من الوافر. ينظر: الديوان ٣٣٠، والألفاظ ٥٩، وللقنطرب ٢٣٨/٤، والتذكر والتوث لابن الأثيري ٢٠٩/٢، وتصحيح النصيب ٥٠١، والبصريات ٦٣٠/١، وأحكام ٢٧٨/١، وشرح التسهيل ٤٢٠/٣، والمقاصد الحوية ٤٣٨/١، وعزارة الأدب ٤٠٤/٢.

(٣) الخاشية ن: ١٢٩.



الاستغاثة

إِذَا اسْتَعِثَّ اسْمَ مَنَادَى حَفِظَا بِاللَّامِ مَفْتُوحَا كَمَا قَلْبُ رَتَضَى  
وَاتَّحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرِثَ يَا وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ابْتِ<sup>(١)</sup>  
(خ ١)

\* [«إِنْ كَرِثَ يَا»]:

يَا لَقُومِي وَيَا كَأَنَّكَ لَقُومِي<sup>(٢)</sup>

يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لِهَيَّاح<sup>(٣)</sup>

\* [«وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ»]:

يَا لَكُفُولٍ وَلِلْثِيَابِ لِقَعْبٍ<sup>(٤)</sup>

(١) كُتِبَ فِي الْمَعْلُومَةِ، بِإِدْخَالِ الْحَمزة يَاءً؛ لِسُكُونِهَا إِثْرَ كَسْرِ تَحْلِيلِهَا.

(٢) صدر بيت من الخفيف، لم تُقَفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ، وَصَدْرُهُ:

لِلْأَنْفِ عَتُومٌ فِي زِيَادٍ ...

الشاهد: فتح لام المستغاث للمعطوف "كأنك" لتكرار "يا". ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣، ولفقايد النجوة ١٧٣٣/٤.

(٣) صدر بيت من الخفيف، لم تُقَفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ، وَصَدْرُهُ:

وَأَيُّ الْحَرْجِ شَفَقَ الشَّجَاعِ ...

الشاهد: فتح لام للمستغاث للمعطوف "لهيَّاح" لتكرار "يا". ينظر: الكتاب ٢١٧/٢، ولفقايد النجوة ٢٥٧/٤، والامات ٨٩، وشرح التسهيل ٤١٠/٣، ولفقايد النجوة ١٧٤٣/٤، وعزارة الأدب ١٥٤/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٦/.

(٥) صدر بيت من البسيط، لم تُقَفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ، وَصَدْرُهُ:

يُنْكَبُكَ نَارٌ بَعْدَ الدَّارِ مَفْتَرْتٌ ...

ينظر: لفتايت ٢٥٦/٤، والأصول ٣٥٣/١، وقذوب الملة ٢٩٧/١٥، والإيضاح ١٩١، وشرح جمل الزجاني ١١٠/٢، ولفقايد النجوة ١٧٣٤/٤، وعزارة الأدب ١٥٤/٢.

(٦) الحاشية في: ٢٦/.



ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف  
(١خ)

\* تختص الاستغاثة بأنها لا تكون إلا بـ"ها"، وكذا في باب التعجب<sup>(١)</sup>.

\*

تا تَهَيَّأَ لِأَجْلِ<sup>(٢)</sup> تِلْكَ عِزُّ وَغِيْرُ نَعْدَ فَاقَةً وَقَوِيْن<sup>(٣)</sup>  
وقد يخلو منهما معاً، نحو:

أَلَا يَا قَوْمِ لِنَفْسٍ لِّقَعْبٍ الْعَجِيْبِ<sup>(٤)</sup>

\* هذه الحاشية إنما مكانها فصل<sup>(٥)</sup> "الاستغاثة":

اختلف المتأخرون: هل يخلو المستغاث والتعجب منه من الزائدتين أم لا؟  
فبعضهم أحازوه، وبعضهم منعه، وأجمعوا على أنه لا يجوز الجمع بين اللام في الأول

(١) الحاشية في: ٢٦/ب، ولعلها بأول بيت في الباب أتي.

(٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما آتت.

(٣) بيت من الحقيف، لم آتف له على نسبة، الشاهد: حذف لام للمستغاث "يندأ" نشأ عاقبتها  
الألف في آخره. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٣٧/٣، ومعني الميبب ٤٨٦، وللقاصد النحوية  
١٧٣٨/٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما آتت. وهذا صدر بيت من الوافر، لم آتف له على نسبة،  
وعجزه:

والمغفلات تفرجن للأرب ...

الشاهد: الجمع بين حذف اللام في أول المستغاث "قوم" والألف في آخره شذوفاً، ينظر: شرح  
الكافية الشافية ١٣٣٨/٣، وللقاصد النحوية ١٧٣٩/٤.

(٥) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٦) قال هذا؛ لأنه كتب هذه الحاشية تعليقاً على البيت الذي في باب الندبة:

ووبقنا زء هاء سكيت إن ترو  
وإن نشأ فالتك ولما لا ترو

لم رأى أن مكانها الألف في باب الاستغاث.



والألف في الآخر. من "عواشي"<sup>(١)</sup> الشَّلُوبِي.

ع: ولعل ملتح لا يمنع في الشدة إن كانت "وا" إذ لا إيلام، فلما في الشدة "ها"، فينبغي له أن يمنع؛ لاشتباه المشدود بالمنداد، وكذا يمنع في الاستغاثة؛ لشدته العلة؛ ألا تراهم لا يندبون "ها"؛ حيث لم يس.<sup>(٢)</sup>

(خ ٢)

\* قوله: «عاقبت ألف»: لشد الصوت، وكانت هي الزائدة دون أختها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه<sup>(٤)</sup> أحدث، وأطول مدًا، وأكثر زيادة في الكلام من أختها، بل من جميع الحروف التي تُرَادُ.<sup>(٥)</sup>

\* قوله: «ألف» وقوله: «ألف» جنس يسمى الجنس المحرف<sup>(٦)</sup>، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ \* فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَذَابَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٧)</sup>، وقولهم: حُبُّهُ الْبَرُّ كَحُبِّ الْبَرِّ، وهو من الجنس الثام<sup>(٨)</sup>.

(١) حواشي للنقص ١١٦.

(٢) الحاشية في: ٢٦/أب.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: أختها. والمراد بها: الواو والياء.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: لأنها، لطابق تأنيدها في سياق كلامه.

(٥) الحاشية في: ١٣٠.

(٦) هو أن يختلف اللفظان في هيئة الحروف حركة أو سكونًا. ينظر: بغية الإيضاح ٧١/٤.

(٧) الصفات ٧٢، ٧٣.

(٨) هو أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وتهيئاتها وترتيبها ويختلفان في المعنى. ينظر:

بغية الإيضاح ٦٩/٤.

(٩) الحاشية في: ١٣١.



## التدبة

(خ١)

\* «التدبة»: إعلان التفتُّع باسم من فقدته بموت أو غيبة، كأنه يناديه. من "شرح الكافية"<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* «ذكر ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> التدبة بعد التزجيم، وليس بحسن، والصواب فغن الناظم<sup>(٣)</sup>».

ما للمنادى اجعل لمندوب وقاً      نكز لم يذب ولا ما أنهما

(خ٣)

\* «ما للمنادى»: يعني: من أقسام وأحكام إلا ما يُستثنى، كذا فعل في "متك المنظوم"<sup>(٤)</sup>، وكان ينبغي له أن يقدم الأقسام على الأحكام في اللفظ، لكونها مقدمة عليها بالطبع<sup>(٥)</sup>.

\* ع: قوله: «ولا ما أنهما»: دلّ ذكره إياه مع التكرة على أنه بعض أنواع المعرفة، والا لم يذكر، وعلى أن الإجماع خلاف التعريف لا ضده، فلها صغ اجتماعهما في المل الواحد.

قالوا: والمبهم شيان: الإشارة، والموصول، ودليل الحصر: الاستقراء<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٤١/٣.

(٢) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٣) الكافية ٢١.

(٤) الحاشية في: ١٣١.

(٥) ١٨٤.

(٦) الحاشية في: ١٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٣٠/٢.

(٧) الحاشية في: ١٣١.



\* قوله: إن النكرة والمبهم لا يُتدبان: زاد في "المُؤَصَّل" <sup>(١)</sup>: التابع <sup>(٢)</sup>.

وتُتدب الموصول بالذي اشتهر كبير <sup>(٣)</sup> زمزم يلي وا من خفر  
(خ ٢)

\* [«وتُتدب الموصول»]: كالاتثناء من قوله: «ولا ما أبهما».

وأرسل القول في الموصول، وقَّده في "سُبُك المنظوم" <sup>(٤)</sup>، فقال: شرطُ المتدوب أن لا يكون مبهمًا غير "مثل" الموصولة بمعنى، كما: مثل خفر يز م <sup>(٥)</sup>.  
وفي مثل هذا الاستعمال خلاف <sup>(٦)</sup>، أعني: أن يُطلق العالم ويُقتصر إلى أن يبقى واحدًا: الجمهو على متبعه <sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «بالذي اشتهر»: خُذف العائد الضرور بالحرف، ولم يُكَبَّل شرطُ الخذف، لا يقال: إن التقدير: بالصلة التي اشتهرت، فلا يحتاج إلى ضرورة لأن شهرة الصلة وتُخَذَفُ في نفسها لا تكفي في تدبة الموصول، بل لا بد من شهرة الموصول بها <sup>(٨)</sup>.

ومنتهى المتدوب صلة بالألف مقلَّوها إن كان مثلها خُذِفَ  
كذلك توين الذي به كمل من صلة أو غيرها نُبْتُ الأمل

(١) لم أتف على ما يقيد بوجوده، ولما اسمه: "المُؤَصَّل" في نظم المنعش، وكتابه "سُبُك المنظوم" وفكُّ المحتوم شرح له، وهو مطبوع. ولم أتف في باب التدبة منه ١٨٤ على ما ذكر هنا، وقال اسود في النقطب ٢٦٨/٤: «واعلم أنك لا تُتدب نكرة ولا مبهمًا ولا نعت»، ومثل للعت ٤: وا زيد الظريف.

(٢) الحاشية في: ١٣١.

(٣) كنا في المخطوطة على تخفيف الممرة بقلها باء، لسكونها إثر كسر، والأصل: يثر.

(٤) ١٨٤.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب: زمزم.

(٦) ينظر: العدد ٥٤٤/٢، وقواطع الأدلة ١٨١/١.

(٧) الحاشية في: ١٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٣٢/٢ دون قوله: «كالاتثناء من قوله: ولا ما أبهما».

(٨) الحاشية في: ١٣١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٣٢/٢، ولم يعرفها لابن هشام.



(خ ١)

\* قال أبو عبيد<sup>(١)</sup> رحمه الله ما معناه: إنه لا مقتضى لحذف التثنية؛ لأنه كان يمكن ذكره، فنقول: يا غلام زيدناه، نُزِجْهُ بالقنطرة؛ لأجل الألف، إلا أنهم يجعلون الشيء الذي لا ينفصل بمنزلة الجزء، وقد اجتمع حرفان منفصلان في التحقيق، مُتَزَكِّلان بمنزلة الجزء، والأول منهما يمنع اتصال الآخر، فيحذف الأول؛ لأن حذفه أسهل.

ونظيره: وجوب الحذف في: الضاريك، و: الضاريك؛ لأن الضمير وُضع على أنه يجب اتصاله، والثبوت واجبة الاتصال.

وبدل عبي تأكد هذه القاعدة: الفُلب في: نَعُشْرِي، حيث قالوا: رَعَشَلِي<sup>(٢)</sup>؛ ألا تراهم أمخروا ما لا ينفصل بحرفي بعض حروف الكلمة؛ علما منه إنزوجه بها؟

وقالوا: فُلَيْفَعْل، وُلَيْفَعْل، بالإسكان في اللام؛ لئلا كان العاطف متصلا لا يُؤلف عليه لم يُنتج إلى التحريك، وجعل العاطف كفاء الكلمة، واللام كعينها التي لا تُبْنَدَأ.

ع: فإن قلت: فهل لم يُحذف أحدهما بمقتضى ما قررت؟

قلت: لأنه يُجْزَأ في المعنى، والحذف إذا يجوز فيما ذكرنا؛ لئلا كان الموجب للمعجمي بالخشوف أمر محسوس، / لا معنوي، / كالتثنية / والتثنية، / وبدل على صحة ما / قلناه: أن / من قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْسُضُوا﴾<sup>(٣)</sup> بالإسكان، / إنما فعل ذلك / لإمكان<sup>(٤)</sup> الوقف على التشبيه<sup>(٥)</sup>، وأن الأكثر على خلافه<sup>(٦)</sup>.

(١) بعضه في الحجة ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) بنظر: الألفاظ ٣١٤، وجهة الثقة ١٢٥٤/٣، والامات ١٤٦، والمخصص ٢١٤/٤.

(٣) الخج ٢٩، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي، ورواية عن نافع وابن كثير. بنظر: السبعة ٤٣٤، ٤٣٥، والإقاع ٧٠٥.

(٤) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: مع إمكان.

(٥) أي: تشبه ميم "ثم" بالواو والفاء، فثبته "فُلَيْفَعْل" من: "ثم ليقضوا" و"فُلَيْفَعْل" أو "فُلَيْفَعْل".

(٦) الحاشية في: ٢٦/ب، وكل سطر من قوله: «أمر محسوس» إلى آخرها شطران: الأول في



\* ع: الأحسن عندي أن يقال: التثوين وُضِعَ على أن يكون أجراً دالاً على التمام، فلا يُجمع بينه وبين ما هو كالجزء، وهو ألف الندبة والضمير المتصل.

فإن قلت: فهلاً حذفته في: أُنْذِرْهُ؟

قلت: ذكر أبو غلي<sup>(١)</sup> أنه محمول على: أُنْذِرْهُ؟

فالخاص: أن علامة الإنكار في تقدير الانفصال، فلم يتضاءل الجمع بينها وبين التثوين<sup>(٢)</sup>.

\* [«أَوْ غَيْرَهَا»]: ليس من غيرها: آخر الصفة، علائقاً للثبوت<sup>(٣)</sup>، احتج ب: «وَاحْتِجَّ بِهَا»<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* ع: نقل القُرطبي<sup>(٥)</sup> عن الكيمائي<sup>(٦)</sup> أنه قال في: «قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا بِكَ»<sup>(٧)</sup>: إن "سبحانك" نداء مضاف، وإن المعنى: يا سبحانك.

ع: وفيه نظر؛ لأنه لا يجوز: يا غلامك، وإنما يجوز في الندبة خاصة، نحو: وا

٢٦/ب والآخر في ٢٧/أ.

(١) المحلة ٣٠٣/٢.

(٢) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٢٦/٣.

(٤) قول للعرب رواه سيوطي في الكتاب ٢٢٦/٢. وإليك نسخة: الفذح من الحشب. ينظر:

القاموس المحيط (ج م ج م) ١٤٣٧/٢.

(٥) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٣٠١/١.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للحجاس ٤٤/١، والبحر المحيط ٢٣٨/١.

(٨) البقرة ٣٢.



غلامك<sup>(١)</sup>.

والشكل حتما أوله مُجانباً إن يكن القنخ يؤم لابساً

(خ ١)

\* ش<sup>(٢)</sup>: ومن العرب من يلحق آخر الدوب فتحة مطلقاً، كقول عُمر بن أبي زبعة يُجيب امرأة قالت له: وا عُمرَاه: وا لثيكاه، وكان قياسه: وا لثيكه، حكاه الفاي في "الشواجر"<sup>(٣)</sup>.

ع: والذي شملعه على ذلك: أمش اللبس، ويعلم المرأة أنه لا يعني غيرها. انتهى.

وقال ابن السراج<sup>(٤)</sup>: قال قوم: كل ما آخره ضم أو كسر لغير الفرق بين شيئين يجوز فتحه مثلوا بألف اللبنة، نحو: وا قطاماه، وكسره مثلوا بمخايب، نحو: وا قطاميه، وتقول في "زحلان": وا زحلانيه، و: وا زحلاناه، إذا كان "زحلان" علماً لرجل، وأما نحو: قمث، وقمب، علمين فالإتياع لا غير، نحو: وا قمثوه، في: قمث، و: وا قمثيه في: قمب، و: وا قمثاه، في: قمث<sup>(٥)</sup>.

\* «يؤم لابساً»: وأجاز قوم ذلك وإن لم يلبس، يقولون: وا زقائيه، و: وا قام الزخلو<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* «لايس»: اسم فاعل من: لبس الشيء بالشيء: غلظه<sup>(٧)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٣٢.

(٢) حواشي للنقص ١٣٨، ١٣٩.

(٣) الأمالي ٤٩/٢.

(٤) الأصول ٣٥٧/١.

(٥) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٦) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٧) ينظر: قنوب اللغة ٣٠٧/١٢، والصحاح (ل ب س) ٩٧٣/٣.

(٨) الحاشية في: ١٣٢، ونقلها ياسون في حاشية الألفية ١٣٦/٢.



ووافقا زء هاء سَكَبَ إِنْ تُرُدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمُدُّ وَالْهَاءُ لَا تُرُدْ

(خ٢)

\* [«ووافقا زء هاء سَكَبَ»]: وَمِنْ ثُمَّ كُنَّ لِتُنَبِّي فِي قَوْلِهِ:

يَا عَزَّ قُبَاءُ يَمُنُّ قُبُهُ شَيْبُ<sup>(١)</sup>

قالوا: وإِنَّمَا لِلْحَقِّ فِي الْوَقْفِ: حَقَاءُ الْأَلْفِ، قُبِيُّ بِهَا...<sup>(٢)</sup> لَا وَصَلَتْ حَنَفَتْ.

قال الجرجاني<sup>(٣)</sup> فِي "الْوَسْاطَةِ"<sup>(٤)</sup>: وَأَوْجِبُ<sup>(٥)</sup> بَأَنَّ الْقُرْآنَ<sup>(٦)</sup> وَغَيْرَهُ أَجَازُوا ذَلِكَ، وَأَتَشَدُّوا:

يَا رَبِّ يَا زَيْدُ إِنَّكَ أَسَلُ<sup>(٧)</sup>

يَا مَرْحَبًا يُحْمَدُ لِحَاجَةٍ<sup>(٨)</sup>

(١) صدر بيت من البسيط، ومحمزه:

... وَتُرَى بِحَسْمِي وَحَلِي عَنْدَهُ سَلْمُ

شَيْبُ: يَافَرُ: الدِّيَوَانُ ٣٢٢، وَالْفَرَسُ ٣٦٨/٤، وَشَرَحَ الْوَاحِدِيُّ ٤٨١.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة يضي لها في المخطوطة.

(٣) هو علي بن عبدالعزيز بن الحسن الفاضلي، أبو الحسن، أديب كاتب حسن الخط، أخذ عنه عبدالقاهر الجرجاني، له: تفسير القرآن المجيد، وتقليد التاريخ، والوساطة بين المتنبي وخصومه، وغيرها، توفي سنة ٣٩٢. ينظر: معجم الأدباء ١٧٩٦/٤، وسر أعلام النبلاء ١٧/١٩.

(٤) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٦٣.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وأوجب.

(٦) معاني القرآن ٤٢٢/٢.

(٧) بيت من مشطور الرجز، نسب لعروة بن جزم القُدْرِي. أسَل: أسأل. ينظر: الديوان ٣١، ومعاني القرآن للقراء ٤٢٢/٢، وإصلاح لمطلق ٧٤، وشرح السهين ٤٠٨/٣، وعزارة الأدب ٢٢٠/٧.

(٨) بيت من مشطور الرجز، لم أعف له على نسبة. ينظر: معاني القرآن للقراء ٤٢٢/٢، وتقليد الشعة ٥٣/١٣، والخصائص ٣٦٠/٢، وشرح جمل الجرجاني ١٠٥/٢، والتفصيل ولتكميل ٣٤٩/١٠، وعزارة الأدب ٣٨٧/٢، ٢٦٩/٧.



وقال المشكوك<sup>(١)</sup>:

قُلْتُ: يَا رَبِّ! أَوَّلُ سُؤْلِي لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أَنتَ حَبِيبُهَا<sup>(٢)</sup>

وقال أبو زكريا<sup>(٣)</sup> في قول امرئ القيس:

وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلًا

البَيْت<sup>(٤)</sup>: إِنَّ هَذِهِ الْحَاءُ هَاءُ الْوَقْفِ، وَخَالَفَهُ جُلُودُ النُّحَويين<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «إِنَّ تُرْذِ» وقوله: «لَا تُرْذِ» بضم زى، ومثله: «وَهُمْ يُحْسِنُونَ أَلْتَمِمْ يُحْسِنُونَ»<sup>(٦)</sup>، وقول غني عليه السلام: «فَصَرَّ ثِيَابَكَ فَإِنَّهُ أَتَى وَأَتَى وَأَتَى»<sup>(٧)</sup>، وقولهم:

(١) هو قيس بن مَلْطَج بن مزاحم العامري، صاحب لبلى، شاعر إسلامي عُزل. ينظر: الشعر  
ونشراء ٥٤٩/٢، والأقدي ٣٢٩/٢، ولؤلؤة والمختلف للامدي ٢٤٨.

(٢) بيت من الطويل. روي: «يا رهن» بدل «يا رباه»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٥٦،  
ونشعر والشعر ٥٥٥/٢، والزهر ١/٦، وأملاني الثاني ٦٦٢/٢، ومزانة الأدب ٤٥٨/١١.

(٣) ينظر: قلب اللغة ٢٣٠/٦، والصحاح (هـ ن و) ٢٥٣٧/٦، وسر صناعة الإعراب  
٥٦٢/٢، والنصف ١٤٢/٣.

(٤) بعض بيت من للتقارب، وهو بتمامه:

وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلًا: يَا خَنَّا      وَبَعْدَ الْخَلْقِ شَرُّ بَشَرٍ

ينظر: الديوان ١٦٠، والمذكر ولؤلؤة لابن الأثيري ٢٠٧/٢، ومعاني القرآن للنحلي ٨٠/١،  
وقلب اللغة ٢٣١/٦، وأملاني ابن الشجري ٣٣٨/٢، والليالي ٣٤٤/٢، ولقاصد النحوية  
١٧٤٠/٤.

(٥) الحاشية في: ١٣٣.

(٦) هو أن ينقذ اللغزان في صورة الوضع دون الصيغة والإعحام والإجمال. ينظر: جنان الجناس  
٣٠.

(٧) الكهف ١٠٤.

(٨) أخرجه البحاري ٣٧٠٠ من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولعله: أرفع ثوبك فإنه  
أبقى لثوبك، وأتى لربك، وفي بعض الروايات: أبقى لثوبك وهو من قول علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه غير مستوفى في: التمثيل والمخاضة ٢٨٤، ولطراز ١٩٠/٢.



عَرَّكَ عَرَّكَ، فَصَارَ فَصَارَ ذَلِكَ ذَلِكَ، فَاحْشَ فَاحْشَ فَاحْشَ فَاحْشَ، فَعَدَّتْ بِهَذَا تَهْدًا<sup>(١)</sup>، وَقَوْلُ  
الْخَطِيرِيِّ:

تَهَّدْتُ تَهَّدْتُ بِقَدْ تَهَّدْتُ<sup>(٢)</sup>

وَقَالُوا وَاعْبُدُوا عِبَادًا وَاعْبُدُوا عِبَادًا مِنْ فِي الْبَدَا أَيْ ذَا سُكُونٍ أَبَدًا<sup>(٣)</sup>  
(خ ١)

\* قَالَ فِي "الْمَقَصَلِ"<sup>(٤)</sup>: وَأَنْتَ فِي الْإِلْحَاقِ الْأَلْفَ أَحْزَمَ عَجْزًا.

ش<sup>(٥)</sup>: قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ<sup>(٦)</sup>: وَالْإِلْحَاقُ أَكْثَرُ. انْتَهَى.

وَالْمَاءُ الْلاحِقَةُ آخِرٌ لِلْوَقْفِ عَاصِدَةً.

وَقَالَ ابْنُ سَعْدَانَ<sup>(٧)</sup>: يَا زَيْدَا الْوَقْلُ، يَرْفَعُونَ الْمَاءَ وَيَنْصَبُونَهَا وَيَقْضَوْنَهَا، وَبَعْضُ  
الْعَرَبِ يَحْتَفِلُهَا، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَيَكْثُرُ لِيَمَّا أَضْفَتْهُ إِلَى نَفْسِكَ، نَحْوُ: ﴿يَحْتَضِرُنِي﴾<sup>(٨)</sup>، وَ:  
﴿يَحْتَوِلُنِي﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) كَذَا فِي الْمَعْطُوطَةِ بِالْأَلْفِ، وَلَعَلَّهُ هَامِزَةٌ مَا قَبْلَهُ، وَالْوَجْهُ: تَهْدَى. وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَنْسِبُ لِعَلِيٍّ  
بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَعَضَتْ الدُّوْلَةُ الْبُيْهِيَّةُ، وَلِعَلِيٍّ بِنِ رُثْمٍ. يَنْظُرُ: مُحَاضِرَاتُ الْأَدْبَاءِ  
١/٤٤٣، وَتَصْحِيحُ النَّصِيحِ ٢١، وَلَمَرَاتُ الْأَوْرَاقِ ٧٨.

(٢) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْخَفِيفِ، وَخَمَرَهُ:

وَتَلَاةٌ وَتَلَاةٌ تَهْدُ تَهْدُ ...

قَدْ قَامَتْ، وَتَهْدُ: يَقْطَعُ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ (ق ٥ د ١/٤٤٧). يَنْظُرُ: لِلْقَامَاتِ ٣٧١.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٢٢.

(٤) كَذَا فِي الْمَعْطُوطَةِ، وَالْوَجْهُ: أَيْدَى؛ لِأَنَّهُ رِبَاعِيٌّ.

(٥) ٥٩.

(٦) حَوَاشِي النَّفِصِ ١٣٧، ١٣٨.

(٧) الْأَصُولُ ١/٣٥٥.

(٨) لَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامِهِ فِي غَيْرِ حَوَاشِي النَّفِصِ.

(٩) الرُّمُزُ ٥٦.

(١٠) هُودُ ٧٢، وَالْفَرَقَانُ ٢٨.

(١١) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢٦/أب.



(خ٢)

\* غلام قلت: وا غلام غلامي! وجب تحريك الياء، وفي "الوساطة"<sup>(١)</sup> في:

وا عَرَّ غَلَامًا<sup>(٢)</sup>

ما نصه: وأضعفت من لحاق هذه الحاء إسقاط ياء "غَلَامًا"، والصواب إثباتها، وكذا: وا انقطاع طهرتها؛ لأن الياء إنما تسقط حيث ي حذف التنوين من المنادى، فما كنت تقول: وا زيد، فت حذف التنوين قلت: وا غلاما، بإسقاط الياء، ولو قلت: وا غلام غلامي؛ أثبت الياء؛ لأنك تقول في النداء: يا غلام زيد، فت تنوين<sup>(٣)</sup> المضاف إلى<sup>(٤)</sup> المنادى، ولك في المفرد إثبات الياء، تقول: وا غلامي، وإذا جاء موضع تثبت فيه النون فليس غير إثبات الياء، هذا الذي عليه جملة النحويين وخلفائهم، وقد أجاز بعضهم إسقاط الياء في هذا الموضع، وهو في الشعر أقوى منه في الكلام<sup>(٥)</sup>.

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤٦٤.

(٢) بعض بيت من البسيط، للمتنبي، تقدم قريباً.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب ما في الوساطة: فتون.

(٤) هذا أثر للفتن والشاف في العبارة، ولعل سببه التحريف السابق في "تكون". ينظر: معجم مصطلحات المخطوط العربي ٢٣٩، وتقاليد المخطوط العربي ٢٠٧.

(٥) الخاشية في: ١٣٣.



## الترخيم

(خ)

\* ع: هذا الباب يعكس البابين قبله؛ لأنه استحسن فيه الحذف، والذي قبله استحسن فيه الزيادة<sup>(١)</sup>.

ترخيما احلِفْ آجِزَ المنادى<sup>(٢)</sup> كيا سَعَا في من دعا سَعَادَا

(خ)

\* ع: تارة يُحذف حرف، وتارة حرفان، وتارة كلمة، وتارة كلمة وحرف، والجميع واضح نقيض إلا الأعز، فللظة واحدة، وهي: اثنا عشر، والأول الغالب<sup>(٣)</sup>.

\* المنادى إما مستغاث أو مندوب، أو لا؛ إن كانهما لم يَجْزِ الترخيم، وإلا؛ فلما مفرد أو مركب، إستانذاً أو مُزَيَّناً أو إضافةً:

فالإنسانُ...<sup>(٤)</sup> لا يرخِّم؛ لقوات الحكاية، ولزوم ترخيم غير المنادى، أو الترخيم في الوسط، ورُيِّمًا رُخِّمَ ذو الإسناد، وأجازه كـ<sup>(٥)</sup> في ذي الإضافة، وقالوا: يرخِّم الثاني، كقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوجه: المنادى.

(٣) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٤) موضع الشك في المخطوطة: «والترخيم»، وكأنه ضرب عليها، لأنه يجوز ترخيمه، وسبب ذكر حكمه لاحقاً.

(٥) ينظر: معاني القرآن للقرطبي ١/١٨٧.

(٦) لم أقف له على نسبة.



أَبَا عَزَّوْ لَا تُبْعَدُ<sup>(١)</sup>

وإن كان مفردًا أو مُرَبَّعًا: فإما بالهاء أو لا؛ إن كانه حاز مطلقًا، وإلا فبشرط  
العلمية والزيادة على الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

(خ٢)

\* ع: تحوير ابن النافلم<sup>(٣)</sup> في قوله: «مُرَحِّمًا» أن يكون ظرفًا، أي: وقت  
الترجيم؛ مخالفًا لما اشترطه في باب الظرف<sup>(٤)</sup>، إذ قال: بشرط إفهام تعيين وقت أو  
مقدار<sup>(٥)</sup>.

\* ع: مراده بـ: «المنادى»: الصريح، فخرج المستغاث والندوب، قالوا: الحذف  
منهما ينال المراد بكما من تطويل الصوت.

ولك أن تقول: إنهم أجازوا في المستغاث: يا ليلته، يكسر الهم، على حذف  
المستغاث أَلْبَنَتْ، فتحوير حذف آخره أسهل، فألغته<sup>(٦)</sup>.

وجوزته مطلقا في كل ما أَتَتْ بالها والذي قد رُحِّمًا

(خ١)

\* انفرد ما آخره الهاء عن بقية الأسماء في هذا الباب بأموه:

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَبَا عَزَّوْ لَا تُبْعَدُ فَكُلُّ ابْنِ عَزَّةٍ سِدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فُجِيبَتْ

تُبْعَدُ: من التبعد، وهو الملاك. ينظر: معاني القرآن للقرطبي ١/١٨٧، وأمثالي ابن السحري ١/١٩٥،  
والإصناف ١/٢٨٥، والباب ١/٣٤٧، وشرائر شعر ١٣٩، وشرح السهيل ٣/٤٣٢، وللقاصد  
البحرية ٤/١٧٦٢، وجزالة الأدب ٢/٣٣٦.

(٢) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٣) شرح الألفية ٤٢٣.

(٤) شرح الألفية ٢٠٣.

(٥) الحاشية في: ١٣٣.

(٦) الحاشية في: ١٣٣.



منها: أنه لا يشترط فيه غلمبة ولا زيادة على الثلاثة.

ومنها: أنه ترخيته أكثر من ترجيم غيره<sup>(١)</sup>.

ومنها: أنه لا يُحذف الـ «و» الذي قبل آخره، تقول في: مُرْجَانَةٌ: يا مُرْجَانُ، وفي: حارِثَةٌ<sup>(٢)</sup>: يا حارِثُ<sup>(٣)</sup>.

ومنها: أنه إذا كان صفة لا يجوز ترخيته على لغة من<sup>(٤)</sup> ينوي.

ومنها: أنه إذا وقف عليه التزم...<sup>(٥)</sup>، إلا إذا اضطرَّ شاعرٌ، فإنه يأتي بالـ «الف» و...<sup>(٦)</sup>.

فَقَبِي قَبِلَ التَّخْرِيقَ يَا شُبَّانُ<sup>(٧)</sup>

ومنه من لا...<sup>(٨)</sup> الغاء، وهو قليل، قال من<sup>(٩)</sup>: سمعنا النفر من العرب<sup>(١٠)</sup> يقولون: يا عَزْمَلُ، يعني: في الوقف<sup>(١١)</sup>.

(١) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: أكثر من غير الترجيم. ينظر: حواشي للعدد ١٥١.

(٢) مهمة في المخطوطة، ويمكن أن تقرأ: حارثا، ولم يظهر لي وجه التمثيل بها على الاحتمالين؛ لأنه ليس قبل آخرها أين.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٧) صدر بيت من الوفر، للقطامي، وعجزه:

... ولا يكُ موقفُ منك الوداعا

ينظر: الديوان ٣١، والكتاب ٢/٢٤٣، وللتعصب ٤/٩٤، والأصول ١/٨٣، وتجليب اللغة ٣/٨٩، وشرح النسيب ٣/٤٢٩، والقصائد النحوية ٤/١٧٦٩، وعزلة الأدب ٢/٣٦٦.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٩) الكتاب ٢/٢٤٤.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١١) الحاشية في: ٢٦/ب.



(خ ٢)

\* قوله: «والذي قد رُحِمَا» احترازٌ قبل أن يجيء «اخترزُ عنه» وذلك أنه يقول بعد:

«ومع الآخر احذِب الذي ثَلَا»،

فخشي أن يدخل تحته نحو: غُثْبَاة، كما قال ابنه<sup>(١)</sup>.

وفي «المتحاح»<sup>(٢)</sup>: غُثَابٌ غُثْبَاةٌ، وَغُثْبَقَاةٌ، وَغُثْبَقَاةٌ، على القلب، أي: ذات محالب جذوا<sup>(٣)</sup>.

بحذفها وَفَرَزَ بعدُ واخطأ ترجم ما من هذه الها قد خلا

(خ ١)

\* [«وَفَرَزَ»]: قال أبو علي في «الإيضاح»<sup>(٤)</sup> ما نصه: وتقول في رجب اسمه «طالفة» أو «مُرْجَانة»: يا طالفي أَفْهِي، و: يا مَرْجَانُ، فلا تحذف مع تاء التأنيث غيرها، كما لا تحذف من: حضرموت ونغدي كَرَب إلا الاسم الثاني للضموم إلى الصدر<sup>(٥)</sup>.

\* من «التذكيرة»<sup>(٦)</sup>: لا تحذف لِرَّحْم الثلاثي في قولهم: يَدٌ، وَدَمٌ، وَغَدٌ، وَأَخٌ؛ لأن لغتين<sup>(٧)</sup> حكمت ليس للصحيح؛ ألا تراه يُحْدَف حتى يصير حرفاً نحو: عَجَ كلاماً<sup>(٨)</sup>، ويختصر بناءً لا يكون لغوه، وتُحْطَى حركته الإعرابية في مواضع؟ فكما اختص

(١) شرح الألفية ٤٢٤.

(٢) (ع ق ب) ١٨٧/١، وفيه: الغُثَاب: طائر.

(٣) الحاشية في: ١٣٤.

(٤) ١٩٢، ١٩٣.

(٥) الحاشية في: ٢٦/ب.

(٦) ينظر: عinar التذكيرة ٥٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



بمذه الأشياء احتص بالحدف حيث<sup>(١)</sup> لا يُحدف الصحيح.

فإن قلت: فقد أحزمت: يا بُنْت<sup>(٢)</sup>، و: يا عِضَنَ، ونحوه.

قلت: هذا من الأول؛ لأن "عِضَنَ"<sup>(٣)</sup> و"بُنْتَ"<sup>(٤)</sup> من الملعل، وكذا بالجماء، وبناء ذلك على حرفين لا يمنع ما<sup>(٥)</sup> قلنا، وإنما لممتنع أن لا يكون معتلاً ولا مُشَبَّهًا<sup>(٦)</sup> للملعل.

فأما 'شقة' و"سنة" و"عِضَنَ" فإن لامها لَمْ<sup>(٧)</sup> كانت هاء، والهاء شبيهة الألف في الخفاء، وإنما...<sup>(٨)</sup> بما الحركات؛ جاز، فأما "دَدَنَ" و"دَدُو"<sup>(٩)</sup> فإن<sup>(١٠)</sup> النون كالثنية أيضًا.

ع: يُنْظَرُ في: جر<sup>(١١)</sup>.

(٢خ)

\* [«يُحْدَفُهَا وَفَرَّهْ نَعْدُ»]: اعترض بهذا بين ذكر أقسام ما يرجم وما لا يرجم، وكان ينبغي تأخيرهُ عند الكلام على ما يحدف للترجيم.

فإن قيل: فقد قال في أول الباب:

(١) انقطعت في للخطوة، ولعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في للخطوة، ولعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في للخطوة، ولعلها كما أثبت. والعِضَنُ: هي الفِرْقَةُ، والْقِطْعَةُ، والكذب. ينظر: القاموس المخط (ع ض و) ١٧٢١/٢.

(٤) هي وسط الخوض، والجماعة. ينظر: القاموس المخط (ث ب يو) ١٦٦٣/٢.

(٥) انقطعت هي وما قبلها في للخطوة، ولعلها كما أثبت.

(٦) انقطعت في للخطوة، ولعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في للخطوة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع القَطْ مقدار كلمة «قطعت» في للخطوة.

(٩) هو اللهو واللعب. ينظر: القاموس المخط (د د ن) ١٥٧١/٢.

(١٠) انقطعت في للخطوة، ولعلها كما أثبت.

(١١) الحاشية في: ٢٦/ب.



«احذف آخر المنادى»:

فهل اعترضت عليه هناك؟

قلت: لم يذكره هناك لبيان ما يُحذف، وإنما ذكره لتعريف الترعيم<sup>(١)</sup>.

إلا الرباعي فما فوق العلم دون إضافة وإسناد مُتم

(خ١)

\* لم يستثن الاستغالة والتدنية؛ لأنهما لا يتبادران عند إطلاق المناد<sup>(٢)</sup> تتأخر غيرها - كذا قيل، وهذا في الاستغالة ممنوع - وإنما اتكل على فهم العلة، وأنه قد عُلِمَ أن المراد فهما تطويل الصوت<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «دون إضافة»: قال ابنه<sup>(٤)</sup>؛ ولا شيء به.

ع: مثل أن تسمي رجلاً به: ضارب زيد<sup>(٥)</sup>.

ومع الآخر احذف الذي تلا إن زيد لنا ساكناً مكملًا

(خ١)

\* لا يُحذف إلا أحد نوعين:

إما زائدان في حكم زائري، وذلك شرطه: أن يكون بعد ثلاثة فصاعداً، فخرج نحو: يدان، وتون، ودحس الألف في<sup>(٦)</sup> النون في نحو: عثمان، والزيدان، والوؤ والنوؤ في: زيدون، والياء والنوؤ في: زيدبن، وكذا الياء والنوؤ في: زيدبن، وألفا التائيت، نحو:

(١) الحاشية في: ١٣٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ١٤١/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: للمنادى.

(٣) الحاشية في: ٢٧/.

(٤) شرح الألفية ٤٢٥.

(٥) الحاشية في: ١٣٤.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: و.



حرء، وبالي<sup>(١)</sup> التَّسْب، نحو: هاشمي، وما عدا ذلك خارج<sup>(٢)</sup> عن قولنا: زاداتان في حكم زائد، فلا يُحذف ذلك من نحو: خؤلايا، وتُرْقرايا<sup>(٣)</sup>.

والثاني: الحرف الصحيح الذي قبله مدَّة زائدة، فنحو: عماد، لا يُحذف<sup>(٤)</sup>، ونحو: ...<sup>(٥)</sup> يُحذف.

ع: قال ذلك كله الشُّكُوبُ<sup>(٦)</sup>، ولا يُرَدُّ على الناطم نحو: بُرْقرايا، وخؤلايا، لأنها غير لين، وتُرَدُّ على من يقول: زاداتان في حكم الواحدة نحو: يدان<sup>(٧)</sup>.

\* [«سأكتا»]: خرج: قَبِيح<sup>(٨)</sup>، وقَتُور<sup>(٩)</sup>.

أربعة فصاعدا والخلف في واو وباء بهما فتح فني  
(خ ١)

\* [«أربعة فصاعدا»]: خرج نحو: زاد، وعِشاد، وبيتان<sup>(١٠)</sup>.

والعجز احذف من مركب وفلان ترخيهم جملة وذا عمرو نقل

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: باباء بالرفع.

(٢) انتقلت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٣) هما موضعان قرب الشُّهْران من أعمال بغداد. ينظر: معجم البلدان ٣/٣٢٢، ١/٣٧٧.

(٤) لأنه يشترط في المد الزائد أن يكون بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، كذا في حواشي لفصل المنقول منه.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة بيض لها في المخطوطة، ويمكن أن يمثل مكانه بـ: عثمان ومنصور وقنديل، فيحذف الآخر مع المدَّة قبله، فيقال: يا عُثْم، وبأ منص، وبأ قنديل.

(٦) حواشي للنقص ١٥٥، ١٥٦.

(٧) الحاشية في: ٢٧/١.

(٨) هو الأحمق، ومن لا يحرف فيه. ينظر: القاموس المحيط (هـ ب خ) ١/٢٨٨.

(٩) هو الضخم الرأس، والشرس الصعب من كل شيء. ينظر: القاموس المحيط (ق د ر) ١/٦٤٨.

(١٠) الحاشية في: ٢٧/١.

(١١) الحاشية في: ٢٧/١.



(١خ)

\* [«وَالْعِشْرُ أَحْدَفُ مِنْ مَرْغَبٍ»]: اعترض على هذا، قليل؛ إنما يُحْدَفُ الْعِشْرُ على لغة من لا يضيفُ الأولُ إلى الثاني، وهو قد أطلق، والمضافُ يسمى مرغَبًا.

والجواب: أنه قد نصَّ أوَّلًا على أن المضاف لا مرغَب، فلو قال هنا: إلا على لغة من لا يبي على الفتح! كان أتبع شيء.

وإذا كان حقه أن يَنْبَهَ على أن "عَشْرًا" في: التي عَشْرًا لا تُكْتَفَى بحذقه، بل يُحْدَفُ معه آخرُ الجزء الأول؛ لأن "عَشْرًا" بمنزلة التوْن الواقعة بعد مدَّة ثَلَاثَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ<sup>(١)</sup>.

(٢خ)

\* [«عُثِرُوا»]: في "شرح المفصل"<sup>(٢)</sup> للشتتاني<sup>(٣)</sup>: سَيَبُزُّوْهُ كَانَ فِي أَحْصَاءِ بَعَادِ شَمِّ التَّفَاحِ، فَلَقَّبَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: لَقَّبَ بِذَلِكَ لِنَفَاحِهِ؛ لِأَنَّ التَّفَاحَ مِنْ تَطْيِيفِ الْفَوَاكِهِ. وَلِلْإِفْخَاشِ فِيهِ:

أَلَا صَلَّيْ الْإِلَهَ صَلَاةَ حَبْدِي عَلَى عُثِرُوا ثِنِ عُثْمَانَ ثِنِ قُتَيْبِرَ  
فَإِنَّ كِبَانَهُ لَمْ يُغْرِ غَنَهُ نَوُّ فَلَمِ وَلَا أَشَاءَ بِشِيرَ<sup>(٤)</sup>  
وَكَانَ الْكِنْدِيُّ<sup>(٥)</sup> يَقُولُ: كَأَنَّ النَّحْوَ أَوْحَى إِلَيْهِ، وَقِيلَ: لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَهُ مَنْ تَقَدَّمَ وَلَا

(١) الحاشية في: ٢٧/.

(٢) الموصَّل في شرح المفصل ٢٤، ٢٥.

(٣) هو الحسن بن عيسى بن الحاج الحنفي، حسام الدين، فقيه حنفي نحوي، له: شرح الهداية في الفقه، وشرح المفصل، توفي بعد سنة ٧١٠. ينظر: الجواهر للضبة ١١٤/٢، وبغية الوعاة ١/٥٣٧، وحبط نسبت في تاج العروس (س غ ن ق) ٢٥/٤٥٠، بضم السين.

(٤) بيتان من الوافر. ينظر: الديوان ٢٨٤، وبغية الوعاة ٢/٢٣٠، والبلغة ٢٢٤.

(٥) لم ألق على كلامه. والكندي هو زيد بن الحسن بن زيد، أبو اليشكر، عالم نحوي لغوي مشهور، أخذ عن ابن السكيت وابن الخشاب وبنو اليشكر، له: تعليقات على ديوان المتنبي، وعلى مطلب ابن نباتة، وغيرها، توفي بدمشق سنة ٦١٣. ينظر: معجم الأدباء ٣/١٣٣، وإنباء المرواة ١/٥٧٠، وبغية الوعاة ١/٥٧٠.



من تأخر عنه، وهو ابن بضع وعشرين سنة.

وقال الأزهري<sup>(١)</sup>: توي بالآهواز<sup>(٢)</sup>، وقد نيف على الأربعين<sup>(٣)</sup>.

وإن تويث بعد حذف ما حذف فالباقى استعمل بما فيه ألف

(خ ١)

\* من العرب ما<sup>(٤)</sup> لا يجعل الباقى بمّا برأسه، بل يُبقيه كما كان، وهذا لا يختلف الحال عنده إلا في موضعين:

أحدهما: ترجيم المصغف الذي قبله ساكن، نحو: يا شاذ، و: يا صواف، إذا كانتا غلمين، فلو أبقى الحرف المدغم ساكناً لاجتمع ساكنان، فيجب التحريك بالحركة الأصلية، فإن لم يكن ثم حركة أصلية، نحو: إشخاز غلثا، فيحرك بحركة تضارع الحرف الذي قبل المد، وهي الفتحة.

الثاني: أن يكون قبل المحلوف للترجيم ما سئل لوجوده، فيرد، نحو: قاضون غلثا، وكذا: مصطفون؛ لأن الألف والواو<sup>(٥)</sup> سقطتا ملاقة واو الجمع أو ياء، لثلاثا يتقي ساكنان في نحو: مصطفون؛ ولوجود الثقل في: قاضون، فإذا زالت الواو قلت: يا قاضي، و: يا مصطلي.

ومن العرب من يجعل الباقي بمّا برأسه، وهي لغة قليلة، وعليها تأتي المسائت للمشكاة.

فمنها: أنك تقول في "شينة": يا شي، على الأول، و: يا وشي، على الثاني؛ إذ ليس في الأسماء للمشكاة ما هو حرفان ثانيهما لئ.

(١) تهذيب اللغة ١/١٧١.

(٢) هي سبع كور بين البصرة وفارس: سوق الأهواز وحنديساير والسوس وسرق وغرين وغير توى ومنافر. ينظر: معجم ما استعجم ١/٢٠٦، ومعجم البلدان ١/٢٨٥.

(٣) الخاشية في: ١٣٥.

(٤) كنّا في المخطوطة، ولعل الصواب: من.

(٥) كنّا في المخطوطة، ولعل الصواب: والياء.



وتقول في "ملفاوة"<sup>(١)</sup> و"وِزْخاية"<sup>(٢)</sup> و"وِزْخاية"<sup>(٣)</sup>: يا ملْفاء، و: يا وِزْخاء، و: يا وِزْخاء، وعلى اللغة الأولى لا تُعَرِّ الياء إلى المزة: لأنها لم تتطوَّف في التقدير.

ومن مسائل أبي العباس<sup>(٤)</sup>: إذا قلت: يا طَلِيسان، بكسر الهمزة، رُفِّم على الأولى دون الثانية<sup>(٥)</sup>، إذ ليس لهم "فُتِيل" في الصحيح، وإنما ذلك من أهنية المعتل، نحو<sup>(٦)</sup>: سَيْد، ومَيْت.

قال السُّنْزَانِي<sup>(٧)</sup>: لم يذكر س<sup>(٨)</sup> شيئاً معتبر<sup>(٩)</sup>... عروض البنية، فغيره، وإنما يُعَرِّ ما عَرَض من...<sup>(١٠)</sup> لا ما عَرَض من الأبنية، بدليل: إبراهيم وإسماعيل، و...<sup>(١١)</sup> مما عَرَض في لسان العرب، وليس من أبينتهم، فلم<sup>(١٢)</sup> يغيروه.  
ع: الحاصل: أنهم يغيرون...<sup>(١٣)</sup>

(خ)

- (١) هو حي من فليس عيلان. ينظر: القاموس المحيد (ط ف و) ١٧١٤/٢.
- (٢) هو التعبير السمين البطون. ينظر: القاموس المحيط (د ر ح) ٣٣٠/١.
- (٣) هو كتير السحم طال أو قصّر، وبطلق على الأشي أيضاً. ينظر: القاموس المحيط (د ع ك) ١٢٤٤/٢.
- (٤) ينظر: الأصول ٣٧٣/١، وشرح كتاب سيبويه للسرياني ١٩٩/أ (نسخة برنستون).
- (٥) في المخطوطة: «الثانية» دون الأولى، دلالة على أن العواب بالنقصم والتأخير.
- (٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.
- (٧) شرح كتاب سيبويه ١٩٩/ب (نسخة برنستون).
- (٨) الكتاب ٢٥٥/٢، ٢٥٦.
- (٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.
- (١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
- (١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
- (١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.
- (١٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.
- (١٤) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.
- (١٥) الحاشية في: ٢٧، وأصلها في حواشي للنص ١٥٢-١٥٥.



\* في مسألة "منصور" إذا قلت: يا منصور، تختلف الضمة تقديرًا.

ومثل ذلك: الظَّلْك، كَسَرُوا "فُعَلًا" على "فُعَلِي" من حيث كان "فُعَلٌ" يعاقب "فُعَلًا"، ك: شُعْل، وَجُل، وَغُزِب، وَغُضِم، وَفُعَلٌ تَكْثُرُ عِى "فُعَلِي"، ك: أَسَد، وَوَرْن، ذكر س<sup>(١)</sup> أنه قرئ: ﴿لَا أَتَيْنَا﴾<sup>(٢)</sup>، فَفُلْتُ مَفْرَدًا ك: فُل، وحمًا ك: رُسُل. وكنا: دَلَص<sup>(٣)</sup>، وَهَخَان<sup>(٤)</sup>، في الجمع [ك:]<sup>(٥)</sup> كَرَم، وَقَام، وفي المفرد ك: ضَبَّكَ<sup>(٦)</sup>، وَكَبَّس<sup>(٧)</sup>.

وكنا ضمة "زَنَاب" غَيْرُ ضمة "زَيْ"؛ لَأَن "زَنَابًا" ك: غَرَأَى<sup>(٨)</sup>، وَطَوَّر<sup>(٩)</sup>، وَتَوَّام<sup>(١٠)</sup>، وَأَوَاتِلُ كُنَّ مِنْهُن مَخَالِف لِأَوَاتِي وَاحِدَهَا، وَهُوَ: عَرَه<sup>(١١)</sup>، وَطَوَّرَ، وَتَوَّامَ، وكنا في "زَنَاب"؛

وكنا: تَوَّام<sup>(١٢)</sup>، وتَوَّامان، وَخَوَط<sup>(١٣)</sup>، وَخَوَطَان، الضمة والسكون مختلفان، وكنا

(١) لم ألق عليه في مطبوعة الكتاب في ٥٩١/٣، وأشار الفارسي في التعليقة ٧٢/٤ إلى أن ذلك في بعض النسخ.

(٢) النساء ١١٧، وهي قراءة تنسب لعائشة رضي الله عنها، ولعطاء بن أبي رباح. ينظر: المحاسب ١٩٨/١، ومختصر ابن خالويه ٣٥، وشواذ المقرئات للكرمانى ١٤٣.

(٣) هي اندرع القينة لملساء الرقعة. ينظر: القاموس المحيط (د ل ص) ٨٤٢/١.

(٤) هي الإبل الحيار البيض. ينظر: القاموس المحيط (هـ ح ن) ١٦٢٧/٢.

(٥) ما بين المعرفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٦) هو للوئق الحُلِّي الشديد من ذكر وأُنثى. ينظر: القاموس المحيط (ض ن ك) ١٢٥٥/٢.

(٧) هو شَمْتَرٌ نُظِي في الشجر. ينظر: القاموس المحيط (ك ن م) ٧٨١/١.

(٨) جمع: زَيْ، وهي الشاة حديثة الناج. ينظر: القاموس المحيط (ر ب ب) ١٦٦/١.

(٩) جمع: غَرَق، وهو العظم إذا أَكِلَ لحمه. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ق) ١٢٠٤/٢.

(١٠) جمع: طَوَّرَ، وهي العاطلة على ولد غيرها، لمرئعة له في الناس. ينظر: القاموس المحيط (ط ه ر) ٦٠٦/١.

(١١) جمع: تَوَّامَ، وهو المولود مع غيره في بطن. ينظر: القاموس المحيط (ت ه م) ١٤٢٧/٢.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب: غَرَق.

(١٣) هو التوم، وسائر الحبوب التي تُخَبَّر. ينظر: القاموس المحيط (ف و م) ٩٥٠٩/٢.

(١٤) هو القمص الناعم. ينظر: القاموس المحيط (خ و ط) ٩٠٠/١.



سكون "ظهر" غير سكون "طهران"، وكسر لام "يغليز"<sup>(١)</sup> غيرهما في "نغليز"، لأن هذه كسرة ما يأتي بعد ألف الجمع، وإن لم يكن في الواحد مكسوراً، كـ: مفتاح ومقاييس.

وقالوا: حينو<sup>(٢)</sup>، وقنو<sup>(٣)</sup>، وصيئون، وقئون، وكذا<sup>(٤)</sup>، في: حنل<sup>(٥)</sup>، ويحشف<sup>(٦)</sup>؛ لوحين:

أحدهما: أن 'فعلًا' و'فعلًا' تعاقبا في: بذل، وشبه، ومثل، و'فعل' يجمع على 'فعلان'، كـ: شئت<sup>(٧)</sup>، وعرب<sup>(٨)</sup>، وتاج، وقام.

والثاني: أن 'فعلًا' و'فعلًا'<sup>(٩)</sup> تعاقبا في: غلو، وسفل، وزخرا<sup>(١٠)</sup>، و'فعل' يجمع على 'فعلان'، نحو<sup>(١١)</sup>: كوز، وخوت، فكما أن كسرة<sup>(١٢)</sup> جاء "يشتان"، و"يرقان"<sup>(١٣)</sup> غير فتحة "سبب"<sup>(١٤)</sup> و"يزق"<sup>(١٥)</sup>، كذا الكسرتان في: حينو وصيئون، وكما أن ضمة

(١) هو ما بين الباب والساو. ينظر: القاموس المحيط (د ه ل ز) ٧٠٥/١.

(٢) هو الأخ الشقيق، والابن، والعم، والجمع: حينوئون. ينظر: القاموس المحيط (ص ن و) ١٧٠٩/٢.

(٣) هو الجدُّ الكبير، والجمع: قنئون. ينظر: القاموس المحيط (ق ن و) ١٧٣٨/٢.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) هو ولد لعلب حين يخرج من بيته. ينظر: القاموس المحيط (ح س ل) ١٣٠٢/٢.

(٦) هو ولد لظلي "ؤل" ما يولد. ينظر: القاموس المحيط (خ ح ف) ١٠٧٣/٢.

(٧) هو الحكيوت، ودويئة كثيرة الأرحل. ينظر: القاموس المحيط (ش ب ث) ٢٧١/١.

(٨) هو ذكر الخبارى. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ب) ١٥٤/١.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. والآخر: القلر. ينظر: القاموس المحيط (ر ج ز) ٧٠٥/١.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٣) كذا في المخطوطة، والصواب: رقان.

(١٤) كذا في المخطوطة مضبوطة، والصواب: شئت.

(١٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. والآخر: الحنل. ينظر: القاموس المحيط (ب ر



"كُوز" غير كسرة "كيزان"، كذا الكسرتان أيضاً في: صينو وصينو. من "الخصائص" (١١)،  
ويُشكّل إلى باب "التكسير"، فهو أنشأ به (١٢).

\* ابن السكيت (١٣): "قُيِّل" و"قُيِّلُولَة" خاصتان بالعلل العين، ك: سُلْد، وميَّت،  
وهَرْن، ونَجَز، غُفِلَة، ونَجِب في "قُيِّلُولَة"؛ لعلوله، ك: قُيِّلُولَة، وصَيَّرُولَة، مصدراً: قاد،  
وصار (١٤)، فوزَّحهما: قُيِّلُولَة.

و"قُيِّل" حاصرٌ بالصحيح العين، ك: صَيَّرَف، للمتصرف في الأمور (١٥)، و:  
خَيَّرَ، للرجل القصير (١٦)، و: غَيَّلَم، بالعين المعجمة، للشَّلْحَفَة، والجانبة أيضاً (١٧)، و:  
غَيَّلَم، للبحر الكثيرة الماء، وللبحر أيضاً (١٨).

فأما قولهم للتليك الذي دون التليك الأعظم: قُيِّل؛ فقال فيه ابن السكيت (١٩):  
القَيِّل: التليك من ملوك جَمَر، وجمعه: أَلْيَال، على اللفظ، و: أَلْوَال، على الأصل،  
وأصله من ذوات الواو، وأصله: قُيِّل، فحُكِّف.

وأى قولهم من النحاة هذا القول، وجعلوا للقيل اشتقاقين بحسب اختلاف جمعيه،  
فذهبوا إلى أنه "فعل" من الياء، فتنى قال: أَلْيَال؛ فهو ك: قُيِّل وألياد، واشتقاقه من

(ق) ١١٥٢/٢.

(١) ١٠٥-١٠٢/٢.

(٢) الحاشية في: ١٣٦.

(٣) أمليه ١٦٩/٢-١٧١.

(٤) ينظر: الصحاح (ق و د) ٥٢٨/٢، (ص ي ر) ٧١٧/٢، والقاموس المحيط (ق و د)

٤٥٣/١، (ص ي ر) ٦٠٠/١.

(٥) ينظر: جهرة اللغة ٧٤١/٢، والصحاح (ص ر ف) ١٣٨٦/٤.

(٦) ينظر: جهرة اللغة ١١٦٩/٢، وقتهب اللغة ٣٣٥/١٠.

(٧) ينظر: قتهب اللغة ١٣٦/٨، وأحكام ٥٣٨/٥.

(٨) ينظر: جهرة اللغة ٩٤٨/٢، ١١٦٩، وقتهب اللغة ٢٥٥/٢.

(٩) إصلاح بلنطق ١٦.



قولهم: يقبل<sup>(١)</sup> فلائذ أباه، إذا رجع إليه في الشبهة<sup>(٢)</sup>، وقولهم في التثنية: قَبِلْ، معناه: أنه أشبه التثنية الذي كان قبله، كما أن "قَبِلْنَا" معناه: تبع في [الثنية]<sup>(٣)</sup> من كان قبله، كما قيل للظل: يُتَبَعُ؛ لأنه يتبع ضوء الشمس، قالوا: ولو كان "قَبِلْ" من الواو لم يأت في جمعه إلا: قول<sup>(٤)</sup>، كما لم يُجمع "ميت" إلا على: أموات.

وعندي أنه لا يقد قول ابن السكيت، كما قالوا من الشوب: مشوب، على الأصل، و: مشيب، على لفظ "شيب"، ومثله: المشطو، والمشطوي، وهو من: حَقَوْتُ، حملاً على: خَلَى، قال<sup>(٥)</sup>:

مَا أَنَا بِإِلْخَائِي وَلَا بِالشَّطْوِي<sup>(٦)</sup>

ولم يطر ذلك، [لم]<sup>(٧)</sup> يقولوا من "المشوغ": فصبيغ، ولا من "المزؤ": مغزي، وكذا قالوا: أقيال، وإن لم يقولوا: أثبات<sup>(٨)</sup>.

واجعله إن لم ينو محذوف كما لو كان بالآخر وضعاً تماماً

(خ ٢)

\* ع: «كما لو كان»: الاسم، «بالآخر»: أي: بما هو آخر الآن في اللفظ<sup>(٩)</sup>.

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ثَمُودَ وَيَا لَمِي عَلَى الثَّانِي يَا

(خ ١)

(١) كنا في المخطوطة، والصواب ما في أمالي ابن السكيت: تَقْبَلُ.

(٢) ينظر: جهرة اللغة ٩٧٧/٢، وتلخيص اللغة ٢٣٣/٩.

(٣) ما بين مستوفين ليس في المخطوطة، وهو في أمالي ابن السكيت، والسياق يقتضيه.

(٤) كنا في المخطوطة، والصواب: أقوال.

(٥) لم أقف له على نسبة.

(٦) بيت من مشطور الرجز. ينظر: إصلاح للنسق ١٣٩، وأدب الكاتب ٥٦٨، وتلخيص اللغة

١٤١/١١، والانتصاب ٤١٦/٣، والحكم ٤٥٦/٣.

(٧) ما بين مستوفين ليس في المخطوطة، وهو في أمالي ابن السكيت، والسياق يقتضيه.

(٨) الخاشية في: ١٣٦.

(٩) الخاشية في: ١٣٦.



\* لأن الاسم لا يكون آخره واو مضموم ما قبلها، إنما ذلك للفعل، كـ: يغزو، ويدعو.

فأما "ذو" الطائفة في قوله<sup>(١)</sup>:

لَأَنْتَجِبَ<sup>(٢)</sup> لِعَظَمِ ذُو أَنَا غَارِثُ<sup>(٣)</sup>

فهذا لما كانت موصولة أشبهت المحشوة، كواو "طومار"<sup>(٤)</sup>، على أن بعضهم يلقبها في النصب والجر.

وأما قراءة أبي الشَّثَالِ<sup>(٥)</sup>: ﴿يَقِيَنَّ مِنَ الرِّبَا﴾<sup>(٦)</sup>، فقال أبو الفتح<sup>(٧)</sup>: فيها شذوذتان: الخروج من كسر إلى ضمٍّ لازم، ووقوع الواو مضمومة ما قبلها آخر الاسم<sup>(٨)</sup>.

(خ)

\* ع: لاتقاء نحو: "ثَمُو" في الأسماء التامة اسرُذِلَ قولُ أُرْدِ الشَّعْزَةِ<sup>(٩)</sup>: هذا زَيْدٌ<sup>(١٠)</sup>، وإن كان الجهور يوافقونهم في النصب، وإنما خالفوهم في: مررت بزيدي<sup>(١١)</sup>

(١) هو قيس بن عزة القماني.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوحه: لَأَنْتَجِبَ.

(٣) عجز بيت من الطويل، تقدّم بتمامه في باب للتوصل.

(٤) هو الصحيحة. ينظر: القاموس المحيط (ط م ر) ٦٠٥/١.

(٥) ينظر: المختص ١٤٢/١، ومختصر ابن خالويه ٢٤، وهي في شواذ القراءات للكرماني ١٠٢ بضم الزاء.

(٦) كذا في المخطوطة مصبوغاً، والصواب ما في المختص بسكون الواو.

(٧) البقرة ٢٧٨.

(٨) المختص ١٤٢/١.

(٩) الحاشية في: ٢٧/٢.

(١٠) حكاه عنهم سيويه في الكتاب ١٦٧/٤، وينظر: الأصول ٣٧٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٢٢/٢.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر هذه اللغة: زَيْدُو، بالإشباع.



إلياسه<sup>(١)</sup>.

والتزم الأول في كُتْلِمَه وجُوز الوجهين في كُتْلِمَه

(خ١)

\* قوله: «ك: كُتْلِمَه»: لا يريد الصفة، بل كلما<sup>(٢)</sup> أدى إلى بُسِي، حتى الأعلام، فنحو: عشرة، وحفصة، وحارثة، تقول: يا عَشْرَ، و: يا حَفْصَ، و: يا حَارِثَ، على لغة من بنوي، كذا رأيت عن المصنف، فَيُنْتَظَرُ في أيّ كتاب قاله<sup>(٣)</sup>، وهو حقٌّ، وأيضًا لو أراد الصفة لَوَزَعَ عليه: يا هُزْرَ، و: يا لُزْرَ، فإنه لا إلياسَ؛ لأنه لا يكون إلا بالهاء، فيحوز فيه اللغتان<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* لا يجوز هذه اللفظة<sup>(٥)</sup> في: مُثْلِمَه، ولا في نحو: حمامات عَلَمًا، ولا في نحو: طَيْلسان عَلَمًا.

ع: ولا في نحو: عَقْدَرَة عَلَمًا<sup>(٦)</sup>.

ولا ضطرارٍ رَحْمُوا دُونَ نَدَا ما للبدأ يصلح نحو أحدا

(خ٣)

\* قال أبو علي في "المحكمة"<sup>(٧)</sup> في قوله<sup>(٨)</sup>:

(١) الحاشية في: ١٣٦.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مقصورة: كل ما لأن "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، والتزجاني ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.

(٣) قاله في شرح عمدة الحفاظ ٢٩٨/١، ٢٩٩.

(٤) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحقه بين ٢٢/ب و ٢٣/أ.

(٥) أي: الثانية، وهي لغة من لا بنوي الغلوف.

(٦) الحاشية في: ١٣٧.

(٧) ٣٧٢/٢، ٣٧٣.

(٨) هي امرأة من بني عقيل أو بني عامر.



بَأَكُنْ أَرْمَأَكُ الْمَرْوَلِ وَالشَّيْءُ<sup>(١)</sup>:

لا يفتقر فيه الترميم؛ لأن هذه الكلمة<sup>(٢)</sup> لا ترمم في النداء، فلا ترمم في غيره، بل تنج "قلة" على "فعل" ك: مائة<sup>(٣)</sup> ومئون<sup>(٤)</sup>، وكسر الفاء، كما في: عصي، وحطف لقافية<sup>(٥)</sup>.

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: شواذر ألي زيد ٣٢٢، والأصول ٣/٣٣٢، وعزرة الأدب ٣٧٥/٧.

(٢) أي: الشيء على أن لامها واو، وأصلها: شئ، ثم أعلت إعلال "عصي"، ومفردة: شئ، وأصله: شئوة.

(٣) كذا في المخطوطة بعلامة الشك فوقها، وما في الحجة: غانة وشئون، وثالثة: الشرة أو ما حوفا، كما في: القاموس المحيط (م ٥ ن) ١٦٩/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٧/.



## الاختصاص

(خ ١)

\* ع: إن قلت: ما الفرق بين قولهم: نصب على الاختصاص، وقولهم: نصب على المدح والذم؟

قلت: هما بابان مختلفان، ولما ذكر من<sup>(١)</sup> كلاً منهما في باب، لأن باب المدح والذم منصوب بفعل لفظه المدح والذم، وأما نصب الاختصاص فلا يقتضي عمله<sup>(٢)</sup> أن يكون تفسيراً يقتضي المدح والذم، وإن كان لا يكون إلا للمدح والذم، كقوله<sup>(٣)</sup>:

بنا - غيماً - يكتشف الضباب<sup>(٤)</sup>

وقوله<sup>(٥)</sup>:

ولا احتجاج غيبي بنت ماء<sup>(٦)</sup>

وأبشاً فباب الاختصاص علم في الغالب على مثل: نحن - بني فلان - نفعل، بخلاف

(١) الكتاب ٦٢/٢ (باب التعظيم والمدح)، ٢٣٣/٢ (باب الاختصاص).

(٢) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٣) هو زؤبة بن العجاج.

(٤) بيت من مشطوب الرجز. الضباب: ندى كثيف بار يكون في أطراف السماء. ينظر: ملحقات الديوان ١٦٩/٣، والكتاب ٢٣٤/٢، وشرح التسهيل ٤٣٤/٣، ولتقايد النحوية ١٧٧٧/٤، وعزلة الأدب ٤١٣/٢.

(٥) هو إمام بن أكرم الشنري.

(٦) قوله: «بنت ماء» كنا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب ما في مصادر البيت: بنت ماء.

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

تَلَقَّى طَرَفُهَا عَذْرَ الْمُتَّقِرِ

...

بنت ماء: طائر، ونظراء: صاحب عينين مثل عيني بنت ماء. ينظر: الكتاب ٧٣/٢، والبيان ٣٨٦/١، والكامل ٩٣٠/٢، واللمعة ٤٥٣/٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٢٦٦/٢، وتلخيص ١٤٠/٤، والتلخيص والتكميل ١٦٦/٩.



باب المدح والذم<sup>(١)</sup>.

الاختصاصُ كنداءٍ دونَ يا كائِها الخفى يأنر ارجونيا  
(خ ١)

\* [«دُونُ "يا"»]: قال س<sup>(٢)</sup>: ولا تُدْجِلْ هذا "يا"؛ لأنك لا تُثَبِّتُ غيرَكَ، يعني: في هذا المكان، وفيه: أَنَّ "كائِها" ليست متداة<sup>(٣)</sup>.

\* قال س<sup>(٤)</sup>: وأكثرُ الأسماءِ دَعْوَلًا في هذا الباب: بنو فلانٍ، ومُشْتَر، مضافًا، وأهل<sup>(٥)</sup> البيت، وآل فلانٍ.

وأما قول لبيد:

نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْيَتِيمِ<sup>(٦)</sup> الْأَرْبَعَةِ<sup>(٧)</sup>

فلا يُشَدُّونَهُ إِلَّا رَفْعًا؛ لأنه لم يُرَدَّ أَنْ يُعْلَمَهُمْ إِذَا انْتَحَرُوا أَنْ يُعْرِفُوا بِأَنْ عَدَّهُمْ أَرْبَعَةً، ولكنه سَمِعَ "الأربعة" وصفًا، ثم قال: الفاعلون كذا، بعدما سَمَّاهُمْ، لِيُعْرِفُوا.

وعائقه أبو العباس<sup>(٨)</sup> في هذا، فأجاز النصب فيه من وجهين<sup>(٩)</sup>:

(١) الحاشية في: ٢٧/.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢.

(٣) الحاشية في: ٢٧/.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٤-٢٣٦.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطًا.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: اليَتِيمُ، وبه يستقيم الوزن.

(٧) بيت من مشطوط الرجز. روي: «بني» بدل «بنو»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٣٤١، ومخالف ثعلب ٣٧٤، ٣٧٥، وجمهرة ١/١١٢، والزاهر ٢/١٨١، والآل في شرح أمالي القتالي ١/١٩١، وضرائر الشعر ٢٤٩، وخزنة الأدب ٩/٤٨٨.

(٨) ينظر: الانصار ١٥٣.

(٩) هما في الانصار وجه واحد، ثم قال: والوجه الآخر هو أنه لو لم يُرَدَّ معنى الفخر نصبه على "أعني" بلا مدح ولا ذم أكثر من التسمية، وأنه قد جاء بخير غيره.



أحدهما: أن <sup>(٦١)</sup> لَمْ الْبَيْتَيْنِ "امرأة شريفة.

والثاني: أن بينهم... <sup>(٦٢)</sup> كلهم سيّد، فنصب 'بني لَمْ الْبَيْتَيْنِ' على الفخر.

ثم قال سر <sup>(٦٣)</sup>: وأعلم أنه لا يحسن لك أن تُبهم في هذا الباب، لا تقول: إن -هذا- أفعَلٌ، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً، ويُحِبُّ عندهم إذا... <sup>(٦٤)</sup> الأمر توكيداً لبنا يعظمون! أن يذكروه... <sup>(٦٥)</sup>.

\* في "التذكيرة" <sup>(٦٦)</sup>: قال أبو العباس <sup>(٦٧)</sup> في: ﴿يَحْشَرُهُ عَلَى الْوَيْسَاءِ﴾ <sup>(٦٨)</sup>: إن اللفظ نداء، والمعنى على غيره، ونظيره: لا أدري أقدام أم قعد؟ ليس المراد الاستفهام، و: انشأ الله امرؤً ففنّ حبرٌ يثب عليه <sup>(٦٩)</sup>، و: أنكرم يزيد، و: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ <sup>(٧٠)</sup>، المعنى على الخير، واللفظ امرؤ، وكذا: ﴿فَلْيَسُدَّهُ﴾ <sup>(٧١)</sup>، وقال أبو عثمان <sup>(٧٢)</sup> في: ألا رجل ظريف: اللفظ حبرٌ، والمعنى على التمني، ومنه: اللهم اغفر لنا -أئمتنا... <sup>(٧٣)</sup> <sup>(٧٤)</sup>.

(٦١) كنا في المخطوطة، ولصواب فيه وفقاً بعده: البين، كما في مصادر البيت.

(٦٢) موضع النقط في المخطوطة كلمة رجعها: كاء، ولعلها زائدة سهواً.

(٦٣) الكتاب ٢/٢٣٦.

(٦٤) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٦٥) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٦٦) الحاشية في: ٢٧/١.

(٦٧) لم تحف عليه في مختار التذكيرة ولا في غيره من كتبه التي بين يدي، وينظر: جواهر القرآن

للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٢/٦٢٨، ٦٢٩.

(٦٨) ينظر: أمالي ابن الشعري ١/٤٢٠.

(٦٩) يس ٣٠.

(٧٠) قول العرب رواد سبويه في الكتاب ٣/١٠٠، ٥٠٤.

(٧١) جاءت الآية في عدة مواضع، أولها في البقرة ١١٧.

(٧٢) مريم ٧٥، وقامها: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الْعِلْمِ فَلْيَسُدَّهُ لَكَ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾.

(٧٣) ينظر: المختضب ٤/٣٨٢، وجواهر القرآن للباقولي (إعراب القرآن المنسوب للزجاج)

٢/٦٢٩.

(٧٤) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٧٥) الحاشية في: ٢٧/١.



(خ ٢)

\* من كتاب "اللغة في معرفة أساليب اللغة"<sup>(١)</sup> لأبي البركات الأنباري: يُرد الخبر بمعنى الأمر، نحو: ﴿تَوَسَّعَ يَتَوَسَّعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: اتَّسَعُوا، دليل: ﴿يَتَوَسَّعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، باحزم، وإن ابن مشهور<sup>(٤)</sup> قرأ كذلك، وبمعنى الدعاء، نحو: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَكَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ع: الذي يظهر لي أنه خبر على حقيقته، بخلاف قولك: عَفَرَ اللَّهُ لَكَ<sup>(٦)</sup>.  
وبمعنى الشرط، نحو: ﴿إِنَّا كَاتِبُونَ الْعَذَابَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، أي: إِنَّا إِذْ نَكْشِفُ نَعُودُوا.

ع: يجوز كون المجلتين على باهما، وما ذكره صحيح من حيث المعنى<sup>(٨)</sup>.  
ورُد الأمر بمعنى التكوين، نحو: ﴿كُونُوا فِرْدَةً﴾<sup>(٩)</sup>، والشَّيْءُ<sup>(١٠)</sup>، نحو: ﴿مُؤَلَّوْا بِعَتِّكُمْ﴾<sup>(١١)</sup>.

ع: ويستعملون النفي مرافقاً به الإيجاب النهي<sup>(١٢)</sup>، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(١٣)</sup>، و:

(١) لم ألق على ما يفيد بوجوده.

(٢) الصف ١١.

(٣) الصف ١٢.

(٤) ينظر: مختصر ابن محالويه ١٥٦، وشواذ القراءات لمكرمان ٤٧٢.

(٥) التوبة ٤٣.

(٦) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام للشقول.

(٧) الدعاء ١٥.

(٨) لعله انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام للشقول.

(٩) البقرة ٦٥، والأعراف ١٦٦.

(١٠) هو التحسُّر والتندُّم على ما فات. ينظر: الصاحي ٣٠١، ونجاح العروس (ل ه ف).

(١١) ٣٨٢/٢٤.

(١٢) آل عمران ١١٩.

(١٣) كذا في المخطوطة.

(١٤) جاءت الآية في عدة مواضع، أولها في البقرة ٢.



«لا غيبة لفاسق»<sup>(١)</sup>، و: «لَا يَمْسُهُ إِلَّا الشَّعْطَرُونَ»<sup>(٢)</sup>، كأنه تُصَوَّر وقوع ذلك، فأعبر عنه.

وفائدة هذا: التبيية على الرغبة في فعل الشيء وإيجاده، حتى إنه لَيَتَصَوَّر واقعاً كذلك، يَحْبِرُ عنه<sup>(٣)</sup>.

وذلك<sup>(٤)</sup> ذا دون أي تلو أن كمثل نحن الغرب أسخى من بذل (خ١)

\* [«نحن الغرب»]: «سَلَمَانُ مَأْ أَهْلُ الْبَيْتِ»<sup>(٥)(٦)</sup>.

\* [«الغرب»]: الغرب والغرب لغتان<sup>(٧)</sup>، وهو صفة، كما قالوا: الحشن والحشن، ودليل كونه صفة: قولهم: يقع غرب أجمعون<sup>(٨)</sup>، والأكثر مجيء «الغتان»<sup>(٩)</sup> في الاسم، ك: البخل والبخل، والثشد والثشد، والتكل والتكل. من «الحشة»<sup>(١٠)</sup>.

(١) أخرجه زَيْنُ الْعَيْتَرِي في «تكملة الأصول» كما في: جامع الأصول ٤٥٠/٨ بهذا اللفظ من حديث جابر بن عبد الله وأبي هريرة رضي الله عنهما، ورواه الطبراني في المعجم الكبير ١٠١١ والبيهقي في شعب الإيمان ٩٢١٨ من حديث معاوية بن عتبة الثوري رضي الله عنه بلفظ: «ليس لفاسق غيبة»، وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٥٨٤.

(٢) الواقعة ٧٩.

(٣) الحاشية في: ١٣٧.

(٤) كنا في المخطوطة مضبوطاً، وهو سهو صوابه ما في متن الألفية: «وقد بُرِيَ». ينظر: الألفية ١٤٦، البيت ٢٢١.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٢٩٩٦ من قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروى مرفوعاً، لكنه ضعيف جداً، كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٣٧٠٤.

(٦) الحاشية في: ٢٧/١.

(٧) ينظر: الصحاح (ع ر ب) ١٧٩/١، والمحكم ١٢٦/٢.

(٨) القول في: الكتاب ٣١/٢، والأصول ٢٨/٢.

(٩) كنا في المخطوطة، والوجه: اللغتين.

(١٠) ١٢٧/٢، ٨٠/٤.



...<sup>(١)</sup> قالوا: عَشِمَ وَعَشِمَ.

(خ٢)

\* [«نَحْنُ الْغُرَبَاءُ»]: «سَلَامٌ مِّنْ أَهْلِ الْبَيْتِ»<sup>(٢)</sup> نُعِيبُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ عِنْدَ مِ<sup>(٣)</sup>.

وقيل: يجوز الحذف على البدل من الضمير، وهو مذهب الأخفش<sup>(٤)</sup>، وهو مردود عند م<sup>(٥)</sup>؛ فإنه في غاية البيان، فلا يحتاج للبيان بالإبدال منه.

قال بعض القضاة<sup>(٦)</sup>: ولك أن تقول: قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنَّا» يحتمل أن يريد به نفسه فقط، وأن يريد الجماعة؛ ثم الجماعة تحتمل الصحابة وأهل البيت، فلما تعدد الاحتمال جاز الإبدال؛ للبيان<sup>(٧)</sup>.

\* مَنَّا يحتمل الاختصاص والنداء: «وَلَكِنَّا نُرِيدُ أَنْهُ لِيَذْهَبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٢٧/٢.

(٣) قول لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه تقدم قريباً.

(٤) الكتاب ٢٣٦/٢.

(٥) معاني القرآن ٢٩٣/١.

(٦) الكتاب ٧٦/٢، ٧٧.

(٧) لم أقف على الرد به، ومضمون كلامه نقله المناوي في فيض القدير ١٠٦/٤.

(٨) الحاشية في: ١٣٧.

(٩) الأحزاب ٢٣.

(١٠) الحاشية في: ١٣٧.



\* كُتِبَ<sup>(١)</sup> بِنُ مَالِكٍ: وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا - أَيْهَا الثَّلَاثَةُ - بَيْنَ بَيْنَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>، يَعْنِي: نَفْسَهُ، وَمِرَارَهُ<sup>(٣)</sup> بَيْنَ الرَّبِيعِ، وَهَلَالِ<sup>(٤)</sup> بَيْنَ أُمِّهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) هو ابن مالك بن أبي كعب الخزرجي الأنصاري، أبو عبد الله، أحد شعراء الصحابة، شهد العقبة الثانية وأحدًا وما بعدها إلا نبوك، توفي سنة ٥٠، وقبل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب ١٣٢٣/٣، والإصابة ٤٥٦/٥.

(٢) ما بين المغوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) بعض حديث طويل في قصة غزوة تبوك أعرجه البخاري ٤٤١٨ ومسلم ٢٧٦٩.

(٤) الأوسي الأنصاري، صحابي مشهور، شهد بدرًا. ينظر: الإصابة ٥٢/٦.

(٥) الواقفي الأنصاري، صحابي، شهد بدرًا وما بعدها. ينظر: الاستيعاب ١٥٤٢/٤، والإصابة ٤٢٨/٦.

(٦) الخاشية في: ١٣٧.



## التحذير والإغراء

إياك والشر ونحوه نصب محذّر بما استناره وجب

(١خ)

\* قال من<sup>(١)</sup>: إذا قلت: **إياك أن تفعل**؛ فالتعني: **إياك أعطُ عناية أن تفعل**، أو: من أن تفعل، وقال: لا يجوز: **إياك الأسد**، كما أنه لا يجوز: **رأست الجدار**، حتى تقول: من الجدار، أو: والجدار<sup>(٢)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «**ونحوه**»؛ يريد به: نحوه من الألفاظ المبدوءة بـ «**إيا**» للتحذير بعلامة للمخاطب: **إياك**، **إياكما**، **إياكم**، **إياكن**، وفي الحديث: «**إياك أن تكونيها يا خبيثة**»<sup>(٣)</sup>، «**إياكم وحضرة المؤمن**»<sup>(٤)</sup>، «**إياكم وتحدثات الأمور**؛ فإن كلَّ تحدث بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة»<sup>(٥)</sup>.

ويخرج عنه: **إياي**، **وإيانا**، **وإياه**، إلى: **إياهم**.

يدلُّ على أنه أراد ما ذكرته: جعله بعد «**إياي**» و«**إياه**» شاذّين، فهذا يفسّر أن مراده بالتحذير ما كان من ذلك للمخاطب<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٢٧٩/١.

(٢) الخاتبة في: ٢٧/ب.

(٣) أخرجه **نعيم بن حماد** في **الفتح** ١٨٩ عن **علاء بن رستم** بلفظ: «**لئلا تكون التي تبغها كلاب** ماؤكنا وكنا، **إياك يا خبيثة**»، ولم نقف عليه مسندًا في شيء من كتب الرواية.

(٤) أخرجه **القضاعي** في **مسند الشهاب** ٩٥٧ من حديث **أبي سعد الخدري** رضي الله عنه، وأورده **الألباني** في **سلسلة الأحاديث الضعيفة والمرووعة** ١٤.

(٥) أخرجه **أبو داود** ٤٦٠٧ و**الترمذي** ٢٦٧٦ و**ابن ماجه** ٤٦ من حديث **الزياد بن سارية** رضي الله عنه.

(٦) الخاتبة في: ١٣٨.



إلا مع (١) عطف ذا لإيا السب وما سواه ستر فعله لن يلزما  
(خ ٢)

\* قوله: «ودون عطف»: كقولك: نفسك الشر، يا ضمار: حنّ، وإن شئت  
أظهرت العاضل، قاله ابن الأنعم (٢)، وفيه مخالفة لِمَنْ جعل مِنْ وَلَمْ الخواص: إِيَّاكَ  
الأسد، بغير عطف (٣).

\* قوله: «ودون عطف»: تحته صورتان:

إحداهما: التكرار، كقولك: إِيَّاكَ إِيَّاكَ الأسد.

والثانية: أن لا يكون لَمْ تكرر، نحو: إِيَّاكَ من الأسد (٤).

\* في باب "تعدي القعي ولزومه" من "شرح الشَّهِيل" (٥) ما نصّه: ولا يُحذف  
العاضل بعد "إِيَّاكَ" إلا والحدوثُ مجرورٌ بـ"مِنْ"، نحو: إِيَّاكَ من الشرّ.  
وفيه (٦): ويجوز حذف "مِنْ" مع "أَنْ" والفعل، ونحو: أحري أحري، المصدر  
الصريح، نحو:

فِيْإِيَّاكَ إِيَّاكَ الجزاء فَمِإِيَّاكَ (٧)

ع: أصله: من أن مجاري، ثم: أن مجاري، ثم أوقع موقعه: الجزاء. انتهى.

(١) قوله: «إلا مع (١)» كذا في المخطوطة، وهو سهو صوابه ما في متن الألفية: «ودون». ينظر:  
الألفية ١٤٦، البيت ٦٢٣.

(٢) شرح الألفية ٤٣٣.

(٣) هو الحريري في ذرة العواص ٢٩.

(٤) الحاشية في: ١٣٨.

(٥) الحاشية في: ١٣٨.

(٦) ١٦٠/٢.

(٧) ١٦٠/٢، ١٦١.

(٨) صدر بيت من الطويل، لم تكف له على نسبة، تقدّم في باب التوكيد.



وقيل: إنه بتقدير فعلٍ آخر، وكيفما كان فهو ضرورة<sup>(١)</sup>.

إلا مع العطف أو التكرار كالضيقم الضيقم يا ذا الساري  
(٢خ)

\* [«مع العطف»]: نحو: مازًا رأسك والسيف<sup>(٢)</sup>، و: «ثاقفَ الله  
وشقيقتها»<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «ك: الضيقم الضيقم»: لم يخل بنحو: نفسك نفسك من كذا؛ ليعلم  
أنهم يستنون بذكر المذكر منه عن ذكر المذكر، فيكون حكمه كحكمه في وجوب  
الحذف في مثل: الأسد الأسد، و: الشيطان وكذبه، وفي جواره في نحو: نفسك من  
الأسد، فاشتمل قوله: «الضيقم الضيقم» على تمثيل المسألة التي ذكرها، وعلى إنشاء  
مسألة أخرى<sup>(٤)</sup>.

وشذ إياي وإياه أشذ وعن سبيل القصد من قاس انبذ  
(٢خ)

\* [«وشذ \* إياي»]: كقول غنر رضي الله عنه: إياي وأن يجذف أحدكم  
الأرنب<sup>(٥)</sup>، قال ابنه<sup>(٦)</sup>: أي: تحيي عن حذف الأرنب، ولحقوا أنفسهم عن حذفه،

(١) الحاشية في: ١٣٨.

(٢) ماز: ترحيم: مازن اسم رجل، ومعناه: يا مازن باعد رأسك، وأصله: أن رجلاً يقال له: مازن  
أش رجلاً، وكان رجلاً يطلب الأسير، فقال له: مازا رأسك والسيف، فحلى رأسه، فضرب  
الأسير، فصار يخرّب في الأمر بمدينة الشر. ينظر: الكتاب ١/٢٧٥، والهمك ٩/٦٧،  
ولسقطى ٢/٣٣٩.

(٣) الشمس ١٣.

(٤) الحاشية في: ١٣٩.

(٥) الحاشية في: ١٣٨.

(٦) أخرجه ابن عسّكر في تاريخ دمشق ٤٤/٢٠ من حديث عمر رضي الله عنه بلفظ: «إياي  
أن يجذف أحدكم الأرنب بالعصا أو بالحجر».

(٧) شرح الألفية ٤٣٣.



فأكتفى بذكر المحرر أولاً، وبذكر المحرر منه ثانياً، قاله ابنه<sup>(١)</sup>.

\* [«وإياه» أشدّ]: في مقدّمة "صحيح"<sup>(٢)</sup> مُشْلِح مرفوعاً: «سيكون في آخر أثني ناسٍ يحدّثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم، فإياكم وإياهم» انتهى، ويُعزى لعليّ رضي الله عنه:

فَلَا تَصْخَبْ أَحَا الْجَنَهِلِ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ<sup>(٣)</sup>

\* قال الصّغار<sup>(٤)</sup>: ذهب الحليل<sup>(٥)</sup> إلى أن "إياه" اسمٌ ظاهرٌ، وما بعده هو الضمير، مستنداً بقولهم: وإياه وإيا الشّواب<sup>(٦)</sup>، ولو كان مضمراً ما أضيف، وهذا عندنا غيرٌ قاطعٍ؛ لأنّ "إياه" هذه ليست تلك، وإثما هي بمعنى الحقيقة، وكأنّه قال: إياه وحقيقة الشّواب<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: وإيا الشّواب<sup>(٨)</sup>؛ استدلّ به على أن الضمير في "إياك" ...<sup>(٩)</sup> إلى الكاف ضميراً، بدليل ظهور الخفض في الظاهر.

(١) الحاشية في: ١٣٩.

(٢) ٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) بيت من المرح. ينظر: الديوان ٢٠٥، وعيون الأخبار ٩١/٣، والأخلاق لابن الأثيري ٢٠٧.

(٤) الحاشية في: ١٣٩.

(٥) لم نقف على كلامه في شرح كتاب سيده، وثلاث محطولات شرحه للمروعة تنتهي الكلام فيها قبل باب الاختصاص في الكتاب ٢٣٣/٢. ينظر: مقدّمة تحقيق د. معيش السوي ١٤٨/١، ١٨٣-١٩٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٧٩/١.

(٧) قول للعرب روه الخليل، وهو يتلوه: إذا تَلَعَ الرجلُ السِّينَ فإياه وإيا الشّواب. ينظر: الكتاب ٢٧٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٨/١، والأصول ٢٥١/٢.

(٨) الحاشية في: ١٣٩.

(٩) بعض قول للعرب تقدّم قريباً.

(١٠) موضع النقط في المحطولة كلمة أو كلمتان لم أتبيهنما، ورسمهما: مه انا فا.



أحبيب: بأن هذا شاذٌ.

قلنا: الشذوذُ إما يقدح في القياس على ذلك الشيء، ونحن لم ندعه، ولا يقدح في الاستدلال على الأصل، ولو اعتُبر ذلك لم يصح استدلالُ سيبويه<sup>(١)</sup> على بطلان قول ثونس<sup>(٢)</sup> بقوله<sup>(٣)</sup>:

فَنِيَّ نَدَى يَشُورُ<sup>(٤)</sup>

فيه شاذٌ قطعاً.

أحبيب: بأن الاستدلال بهذا لم يعارضه معارضٌ، بخلاف الاستدلال بذلك، فإنه عارضه أن الضمائر لا تضاف.

قلنا: عين النزاع.

قالوا: يدلُّ عليه: أن المَعْرُوفَ لا يُعْرَفُ؛ لأنه تحصيل الحاصل، وهو محالٌ.

قلنا: يُرد تعريفاً وتوضيحاً، كما بالنت<sup>(٥)</sup>.

وكمحمدر بلا إيا اجعلا مَعْرَى به في كل ما قد فُضِّلَا

(خ ١)

\* قرئت بالشيء عَرَاءٌ: أعيقت، فالعَرَاءُ -بفتح الفاء<sup>(٦)</sup> والمذ- مصدرٌ: عَرَى، ولأثمه واو، بدليل موافقته لمعنى "العَرَى" المكسور الذي يُلصق به، وهذا لأثمه وواو، بدليل: سَرَجٌ مَعْرُوءٌ<sup>(٧)</sup>.

ومنه: قولهم: لا عَرُوءَ، أي: لا عَجَبَ؛ لأن العَجَبَ من الشيء يُدعى العَرُوءَ له

(١) الكتاب ٣٥٢/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥١/١.

(٣) هو أعرابي أسدي.

(٤) بعض بيت من اللقارب، تقدّم في باب الإضافة.

(٥) الحاشية في: ١٣٩.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل المراد فاء الكلمة، وهي العين.

(٧) ينظر: المنصور والمنمود للثعالي ٤٢٩، والمصباح (غ و ا) ٢٤٤٥/٦، والمخصص ٣٦/٢.



واللزام<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «في كلِّ ما قد فُضِّلَ»: قال الله<sup>(٢)</sup>: ويدخل تحته - وإن كان لم يذكره: أن للكثرة قد يرفع على التحذير، كقوله<sup>(٣)</sup>:

السَّلاَحُ السَّلاَحُ<sup>(٤)</sup>

ع: هذا بأياه قوله: «قد فُضِّلَ»، ولو أنه قال: في سائر أحكامه؛ لكان قد يمكن تكلفه كثيرة.

وله أن يقول: مراده: في كلِّ ما قد فُضِّلَ التحويين من الأحكام، لا: في كلِّ ما قد فضله أنا، إشارة إلى أنهما لا يترقان في شيء<sup>(٥)</sup>.

\* الأبرئ المتخلى في "مفتاح الإعراب"<sup>(٦)</sup>: وقد يستعمل الفعل الماضي في الإغراء، كقولهم: كذَّبَ عبيكم الخنخ<sup>(٧)</sup>، أي: قصده والزئود؛ لأن المكذوب عليه مفرى بقصد الكاذب؛ ليجارته، وقولهم: أكتيك الصيد<sup>(٨)</sup>، أي: أزمه؛ لأن ذلك منه

(١) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٢) شرح الألفية ٤٣٤.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بعض بيت من الخفيف، وهو بتمامه:

يُحَوِّرون بالوفاء إذا قا ل أعو النعمة: السلاخ السلاخ

ينظر: معاني القرآن للقراء ١/١٨٨، ٣/٢٦٩، والخصائص ٣/١٠٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٨١، وللقاصد شحوبة ٤/١٧٨٢.

(٥) الحاشية في: ١٣٩.

(٦) ١٢٩.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/٨١، ٢/٢٨٦، والنداء لأبي مسحل ١٥، وأعرجه عبدالرزق في المصنف ٩٢٧٦ وأبو عبيد في غريب الحديث ٤/١٤٨ من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ١٠/١٠٦، والمحكم ٦/٧٩٨.



تُعرِّيه برؤيته.

ع: مأخوذ من 'الكَلْب'، وهو القُرْب<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: الصحاح (ك ت ب) ٢٠٩/١، والخصص ٣٦٨/٣.

(٢) الحاشية (١): ١٤٠.



## أسماء الأفعال

(خ٢)

\* ابن جرير<sup>(١)</sup>: لأسماء الأفعال ثلاث فوائد:

إحداها: الشَّعْءُ في اللغة؛ ألا ترى أنك لو احتجت إلى قافية بوزن:

فُلْدًا إِلَى الشَّامِ جِيَادَ الْمُصْطَرِّينَ<sup>(٢)</sup>

لأنَّكَ أنْ تَجْعَلَ إحدى قوافيها: دُفُئْتَنِي، ولو جعلت هناك مسأها - وهو: بَطَلَنَ -  
بَطَلَنَ؟

والآخر<sup>(٣)</sup>: البالغة؛ لأنك في البالغة لا بد أن تترك لفظاً إلى لفظ، أو حسناً إلى  
جسي، فاللفظ كقولك: غُرَضٌ، وحَسَانٌ، ووُضَاءٌ، وكُرَامٌ، مَكَانٌ: غَرَضٌ، وخَسَنٌ،  
وَوُضِيءٌ، وكَرِيمٌ، وكذا إذا أريد بالفعل البالغة في معناه أخرج عن قياسه من التصريف،  
ك: "يَعْمُ" و"يُسِّن"، ونعل التصحُّب.

والثالث<sup>(٤)</sup>: الإيجاز؛ لأنها تُجْمَعُ بلفظ واحد للجميع<sup>(٥)</sup>.

\* دليل اسميها أمور:

أحداها: التوین.

الثاني: التنبيه<sup>(٦)</sup>، وذلك في قولهم: دُفُئْتَنِي، ولتراد بها التذكير، لا شُعْء الواحد،  
كما أنك إذا قلت: بَطَلَنَ بَطَلَنَ؛ إنما تريد ذلك.

(١) الخصائص ٤٨/٣، ٤٩.

(٢) بيت من مشطوب السبع الموقوف، لأبي ميمون الضر بن سلمة العجلي. ينظر: المعاني الكبير  
١٧١/١، والصحاح (ج ف ف) ١٣٣٨/٤.

(٣) كذا في المخطوطة، ولوجه: والأخرى.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: وثالثة.

(٥) الخاشية في: ١٤٠.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: التنبيه.



والثالث: الجمع في: ك<sup>(١)</sup>: غَيِّهَات.

والرابع: التأنيث في: غَيِّهَات، فَيَسِّرْ وفِ وفِ بالهاء.

والخامس: الإضافة في: دَوْنَكَ، وَعِنْدَكَ، وَوَرَاءَكَ، وَمِثْلَكَ.

والسادس: دخول لام التعريف في: الشَّخَايِك، بمعنى: الشيخ.

والسابع: التحقير في: رُوَيْدَكَ.

وبعض هذا تثبت الاسمية. من "المقتضيات" <sup>(٢)</sup>.

ما تاب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا أَوْه ومنه

(خ ١)

\* [«ما تاب عن فعل»]: ولهذا قال الفارسي<sup>(٣)</sup>: أسماء الأفعال مبيئة لتضيقها معنى الحرف؛ لأن "كزّال" في معنى: يَنْزِلُ، قال: وأما نحو: "غَيِّهَات" و"وُشْكَن" فمحمول على نحو "كزّال" لأن الغالب أن تكون بمعنى الأمر<sup>(٤)</sup>.

\* فائدة تتعلق بـ: «شَتَان»: قال ابن قتيبة في باب "لحن العائنة"<sup>(٥)</sup>: شَتَان ما هما، بفتح التاء، ولا يقال: ما بينهما، وأنشد للأعشى:

شَتَان ما يَؤُمِّي عَلَى كُورِهَا وَيُؤْم خَيَان أُنْجِي خَابِر<sup>(٦)</sup>  
قال: وليس قول الآخر<sup>(٧)</sup>:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بملفها.

(٢) ٤٧، ٤٦/٣.

(٣) الحاشية في: ١٤٠.

(٤) المسائل للشوتو، ٦، ٢٥٢، والخليات ١٠٣.

(٥) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٦) أدب الكاتب ٤٠٣، ٤٠٤.

(٧) بيت من السريع. كُورُهَا: ظهرها. ينظر: الديوان ١٤٧، وإصلاح للمطلق ٢٠٢، وثرية

١/٢٢٨، وتجنيد قلعة ١١/١٨٤، وكتاب الشعر ٢/٤٧٤، وعزلة الأدب ٦/٣٠٣.

(٨) هو ربيعة بن ثابت الزرقلي.



لَشْتَانُ مَا بَيَّنَّ الْبَيِّنَاتُ فِي النَّدَى<sup>(١)</sup>

بحقبة.

قال أبو محنّد<sup>(٢)</sup> رحمهما الله تعالى: هذا قول الأضنعي<sup>(٣)</sup>، وإنما لم يكن في هذا البيت خطأً، لأنه لرابعة<sup>(٤)</sup> الرثي، وهو مُخَذِّذٌ، ولا وجه لإنكاره، لأنه صحيح في معناه ولفظه، وتكون "ما" فاعلةً بـ"شْتَانُ"، كأنه قال: بُعِدَ الذي بينهما، وهي في بيت الأغشي زائدة، وقد أكرر الأضنعي أشياء كثيرةً لما وجهٌ صحيح، فلا وجه لإدخالها في حنّ العائنة من أجل إنكار الأضنعي<sup>(٥)</sup>.

\* قال النحاة: «قَع» بمعنى: اكثف، وقال الشَّكُّوبِيُّ<sup>(٦)</sup>: بمعنى: اتكثف، لأنه لم يُستعمل إلا فاصراً.

وأقول: ما قاله خطأً، وكلام الناس صحيح، أما...<sup>(٧)</sup> خطأً فلا، لأنه ليس المراد الأمر بالانفعال للثقف، بل أنه هو يُكثَفُ، وأما كلام الناس فدأبهم ما أرادوا بـ"اكثف" إلا القاصر من قولك: كثفت عن الشيء، لا من: كثفت القميص<sup>(٨)(٩)</sup>.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بَيَّنَّ شَلْبَجَ وَالْأَفْرَ بْنَ حَاجٍ

...

ينظر: الديوان ٦٠، وإصلاح المنطق ٢٠٢، والعقد الفرید ٢٤١/١، وتصحيح الفصيح ٤٤٧، والعسكريات ٧٠، والمحصص ٢٥٢/٤، وحزاة الأدب ٢٧٥/٦.

(٢) الاقتضاب ٢٢٢/٢.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ٢٠٢، وقذهب اللغة ١٨٥/١١، والهمكم ٦٠٨/٧.

(٤) هو رابعة بن ثابت الأنصاري، أبو ثابت، شاعر عباسي ضربه من المُجذِبين، استقدمه المهدي. ينظر: طبقات الشعراء ١٥٧، والألحاي ٤٣٦/١٦، ومعجم الأدباء ١٣٠٣/٣.

(٥) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٦) شرح الجزولية الكبير ١٠١١/٣.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٨) أي: يجهت حاشيته. ينظر: الصحاح (ك ف هـ) ١٤٢٢/٤.

(٩) الحاشية في: ٢٧/ب.



(خ٢)

\* [«ما ناب عن فعل»]: معنى واستعمالاً، ونظير هذا التأويل:

«كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ»

قيل فيه: مثل ما جرّ للموصول معنى ومتعلقاً<sup>(١)</sup>.

وما بمعنى الفعل كآمين كثر ونحوه<sup>(٢)</sup> كواً وهيئات كُرر

(خ١)

\* [«ك: وا»]: ويجوز<sup>(٣)</sup>: ك: «وي».

مثال «وا»: قوله<sup>(٤)</sup>:

وا بائلي<sup>(٥)</sup> أنت ولوك الأشت<sup>(٦)</sup>

ومثال الثاني: ﴿وَيَكَاذِبُونَ لَا يَتْلُونَ﴾ الآية<sup>(٧)</sup>.

(خ٢)

(١) الحاشية في: ١٤٠.

(٢) كذا في المحفوظة، والصواب ما في مخطوطات «ألفية العالية»: «ونحوه». ينظر: الألفية ١٤٦، البيت ٦٢٨.

(٣) لا أدري أراد ابن هشام بتحويله هنا الإشارة إلى نسخة أم بيان جوازها في النظم لو قيل؟ ولم يشر محقق الألفية إلى اختلاف بين نسخها العالية في هذه اللفظة. ينظر: الألفية ١٤٦، البيت ٦٢٨.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) كذا في المحفوظة مضبوطاً، والصواب ما في مصادر البيت: وا بائي.

(٦) بيت من مشهور الرجز. لُتِب: رُقّة الثغر وصفافه. ينظر: جهرة اللغة ٣٤٥/١، وقتهب اللغة ١٩٦/١٣، وإلحة ٣٣١/٤، وشرح الكافية المشافية ١٠٧٦/٢، والمقاصد النحوية ١٧٨٦/٤.

(٧) القصص ٨٢.

(٨) الحاشية في: ٢٧/ب.



\* «بمعنى "افعل"»: مثل: "ها" و"هأ"، بمعنى: خُذْ، جِرْ فُتَيْنِ ومثلُتَيْنِ كَافَ الخطاب، ويجوز في الممدود الاستغناء بتصريف همزته تصاريف الكاف عن الكاف [و] <sup>(١)</sup> تصريفها، قال الناطم <sup>(٢)</sup>:

### «فألك حروف الجر»

وفي حديث الثريا: «إلا هأ وهأ» <sup>(٣)</sup>، أي: خُذْ وَخُذْ، أي: كلٌّ منهما يقول للآخر: خُذْ، وعسى اللغة العالية: «هَأَوْتُ لَقَرَمَوْا كَيْبَةً» <sup>(٤)</sup>، و«هَلَمْتُ» - «شَهَدَاةُكُمْ» <sup>(٥)</sup>، «هَلَمْتُ إِتْنَا» <sup>(٦)</sup> - ل: أخْبِرْهُ، أو: أحْضِرْ <sup>(٧)</sup>، في لغة الحجاز، ول: عَمِلْتُ، أو: قَبِلْتُ، أو: قَدَّمْتُ: «حَيْثَلْتُ» و«هَلَا» بمعنى: اسْكُنْ، أو: أَسْرِغْ، و«هَيْتُ» بمعنى: أَسْرِغْ، و«هَو»: خَذْتُ، و«وَيْهَهَا» اغْزَ، و«هَيْهَا»: انْكِهفْ، وكذا: «هَمَّة» <sup>(٨)</sup>.

\* ما أحسن قوله: «بمعنى "افعل" ك: آمين»؛ فإنها مصادقة حسنة للحديث أنه عليهم <sup>(٩)</sup> مثل عن معنى "آمين"، فقال: «افعل» <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup>.

(١) ما بين للمعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) الألفية ١١٥، البيت ٣٦٤.

(٣) أخرجه البخاري ٢١٣٤ ومسلم ١٥٨٦ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) الحاشية ١٩.

(٥) «العلم ١٥٠، وثامها: «قُلْ هَلُمَّ شَهَدَاةُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا».

(٦) الأحزاب ١٨. والأيتان ملحقتان في المخطوطة أسفل كلمة «هَلَمْتُ» استشهادهما.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: أَلْقَى. ينظر: التسهيل ٢١٢.

(٨) الحاشية في: ١٤٠، وقد مرَّها الناسخ في ثلاثة مواضع من الصفحة: في الأول من أولها إلى قوله: «تصريفها»، وفي الثاني من قوله: «قال الناطم» إلى قوله: «كتابه»، وفي الثالث: من قوله: «وهي» إلى آخرها.

(٩) كنا في المخطوطة، ولعله اختصار ل: عليه الصلاة والسلام.

(١٠) أخرجه العلبي في الكشف والبيان ١٢٥/١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال ابن حجر في الكافي الشاف ٣: إسناده واهٍ.

(١١) الحاشية في: ١٤٠.



\* قوله: «ك: "وا"»: ويغل منه في "توضيحه"<sup>(١)</sup>: «وا غلباً لك يا ابن عباسي»<sup>(٢)</sup>، قال: "وا" اسم فعل بمعنى: أغضب، و"غلباً" تأكيد، وغل لم يزل "وا" نداء، والأصل في: "غلباً": غلب، مثل: «يَحْتَرِقُونَ»<sup>(٣)</sup>، وفيه دليل للمرد<sup>(٤)</sup> على جواز استعمال "وا" في منادى غير مندوب، ورأيه في ذلك صحيح<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «ك: "وا"»: و"وي"، و"واها" ل: أغضب، و"فج"، و"أف"، و"أوه"، و"أهل"، و"قط"، و"قد" ل: أنكر، و: أنشغل، و: أنزعج، و: أكتفى، في الثلاثة الباقية.

ذكره في "تشبيهه"<sup>(٦)</sup>، وفي بعضه نظر<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «و: "ههات"»: وكذا: "ههات"، و"نظار"<sup>(٨)</sup>، و"سرعان" مثلي الفاء، ل: انزعج، وسرع، في الأخيرين<sup>(٩)</sup>.

والفعل من أسمائه عليك وهكذا دونك مع إلكا

(خ)

\* هذه الأسماء لما تعلل بهذا الباب من حيث تنتمي بها الفعل، وبإلياب قبله -وهو باب "الإغراء والتخدير"- من حيث إن معناها كذلك، وهي: عليك، وعندك، ودونك، الثلاثة في الأصل ظروف -بمخلاف في: عليك- لقلت، وتنتمي بها الفعل.

(١) شواهد توضيح والتصحيح ٢٨٩.

(٢) أخرجه البخاري ١٩١٠ ومسلم ١٤٧٩ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) الزمر ٥٦.

(٤) المقضب ٢٣٢/٤.

(٥) الحاشية في: ١٤٠.

(٦) ٢١٢.

(٧) الحاشية في: ١٤٠.

(٨) كنا في المخطوطة، وأصل الصواب: و"وشكان". ينظر: التسهيل ٢١٢.

(٩) الحاشية في: ١٤٠.



ابنُ قُتَيْبَةَ<sup>(١)</sup>: واختلف النحويون: هل يقاس على هذه الثلاثة...<sup>(٢)</sup>؟

مذهبُ الأكثر: لا، فلا يقال: تحنَّك زيدًا، و: أمانت بكيرًا، و: ورائك...<sup>(٣)</sup>، وأجازَه بعضهم، وجعله قياسًا مستمرًّا في سائر الظروف، ولو كان<sup>(٤)</sup> كما قال لجاز مع ظروف الزمان، نحو: يومك زيدًا، وساعتك عمرًا<sup>(٥)</sup>؛...<sup>(٦)</sup> علَّة الظرفية موجودة. فإن قُتَيْبَةَ<sup>(٧)</sup>: إنما لم يَجْزَ لأن ظروف الزمان لا تكون عمرًا عن الجثث، فلا يصح أن يُعْرَى بها.

قيل: هذا<sup>(٨)</sup> باطلٌ بـ"تزال" و"تراك" ونحوهما، فإنما...<sup>(٩)</sup> عمل الفعل، ومع ذلك فلا يَجْزَى بها، كما لا يَجْزَى بأفعال الأمر<sup>(١٠)</sup>.

\* ع: لا أبعدُ أن بعضَ المتخذِّلقين يقول: حروفُ الجرِّ كلها لا بدُّ لها من شيءٍ تتعلَّقُ به، إلا الزائد، و"لعل"، و"لولا"، وكاف التشبيه، وما وُضع موضعَ الفعل، ويريد بذلك نحو: عليك زيدًا، ويقول: الظروفُ كلها تتعلَّقُ إلا ما وُضع موضعَ الفعل، نحو: عندك، ودونك.

وهذا ليس بشيء؛ لأنَّها الآن لا تعرب ظرفًا ولا جازًا ومجرورًا، ولا يصدَّق عليها هذا الاسمُ إلا باعتبار الأصل، وأما الآن فإنَّها قد اكتسبت<sup>(١١)</sup> اسمًا جديدًا<sup>(١٢)</sup>.

(١) شرح الجمل ٤٦١، ٤٦٢.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ٢٧/ب.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١٢) الحاشية في: ٢٧/ب.



\* قال أبو الفتح<sup>(١)</sup>: لَقَا دَعَلَ أَبُو عَلِيٍّ الْمُؤَصِّلُ<sup>(٢)</sup> سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ قَالَ لَنَا: لَوْ عَرَفْتُ تَمَلَّ بِحَرْفِ الْكَلَامِ عَلَيَّ: دَوْنْتُ زَيْدًا لَعَلَّوْتُ إِلَى بَابِهِ، وَوَحِشْتُ.

وحاصل ما ذكر فيها أبو الفتح: أن الفتحة في قولهم: دَوْنْتُ زَيْدًا، غيرُها في: جَلَسْتُ دَوْنْتُ؛ لأنها في الأول غيرُ حركةٍ إعرابٍ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية، وفي الثانية إعرابٌ، مثلها في: جَلَسْتُ حَقْلُكَ، كما أن فتحة: لَا رَجُلًا غيرُ فتحة: لَا غِلَامَ سَفَرًا، وكذا الفتحة في: أَرَمُوا مَكَانَكُمْ؛ غيرُها في قوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

(خ)

\* في التسهيل<sup>(٤)</sup>: "عَنْكَ"، و"لَدَيْكَ"، و"دَوْنُكَ"

—تَلَوِي دُونُكَ<sup>(٥)</sup>—،

معنى: خُلِدَ، و: "وَرَاءُكَ" —"وَرَاءُكَ أَوْسَعُ لَكَ"<sup>(٦)</sup>—: تَأَخَّرَ<sup>(٧)</sup>، و"أَمَامُكَ": تَقَدَّمَ،

(١) الفتح ١/١٨٦.

(٢) بلدة عظيمة من بلدان الإسلام بالعراق. ينظر: معجم البلدان ٥/٢٢٣.

(٣) يونس ٢٨.

(٤) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٥) ٢١٢، ٢١٣.

(٦) بعض بيت من مشطوط الرجز، بشارية من بني مازن، ألحق في المخطوطة فوق كلمة "دَوْنُكَ" استشهادهَا لها، وهو ضام:

يَا أَهْلًا شَاعِعَ تَلَوِي دُونُكَ

روي «تَلَوِي» و«تَلَوِي»، فالتلوي: الذي يزن البئر إلا قُلَّ ماؤها، فيملأ الدلو، والتلوي: الذي يستقي الماء. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠، ٣٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦، وجمهرة اللغة ١/٥٧٤، والبيان ٣٧٤، والرجل ٢٥٧ وشرح التسهيل ٢/١٣٧، وللقاصد النحوي ٤/١٧٨٨، وعزلة الأدب ٦/٢٠٠.

(٧) تَخَلَّى أَخْبَى في المخطوطة فوق كلمة "وَرَاءُكَ" استشهادهَا لها، ومعناه: تَأَخَّرَ لِحُدُ مَكَانٍ أَوْسَعُ لَكَ. ينظر: الفاحر ٣٠١، وجمع الأمثال ٢/٣٧٠.



و"مكانك" - ﴿مَكَانَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>:- أثبت، و"إليك"، و"إلي": تنح، و: أتنحى، و"عليك"، و"علي": و"عليه" - «فعلية بالصوم»<sup>(٧)</sup>:- ألزم، و: أولي، و: ليزم<sup>(٨)</sup>.

\* حكى الأخفش<sup>(٩)</sup>: غلّي عبدالله زيدا، إبدال "عبدالله" من الياء، وهو دليل على أن هذه الضمائر في موضع خفض، وقال الفراء<sup>(١٠)</sup>: رفع على الفاعلية، والكشائي<sup>(١١)</sup>: نصب، ولا وجه للأول؛ لأن الكاف لا تكون رفعا، ولا للثاني؛ لأن الاسم قد استوفى مقعوله بعد الضمير.

تنبيه: يجوز: عليكم كلكم زيدا، و: عليكم كلكم<sup>(١٢)</sup>.

\* بعد قوله: «والفعل من أسمائه» البيهقي من<sup>(١٣)</sup> "الكافية"<sup>(١٤)</sup>:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في السهيل: تأخر، ولعل الناسخ من علامة السكون على إزاء هاء.

(٢) يونس ٢٨. وهي ملحقة في هامش الحاشية؛ استشهدا لكلمة "مكانك".

(٣) بعض حديث تبوي الحق أسفل كلمة "عليه"؛ استشهدا لها، أخرجه البخاري ١٩٠٥ ومسلم ١٤٠٠ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وهو بنصه: «يا معشر الشباب؛ من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»..

(٤) الحاشية في: ١٤٠.

(٥) ينظر: السهيل ٢١٣، وشرح الألفية لابن الناجم ٤٣٦.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٠/٣، وإرتشاف الضرب ٢٣١٠/٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٠/٣، وإرتشاف الضرب ٢٣١٠/٥.

(٨) الحاشية في: ١٤٠، وقد كتبها الناسخ في موضعين من الصفحة: في الأول من أولها إلى قوله: «ولا لتناق»، وفي الآخر من قوله: «لأن الاسم قد استوفى» إلى آخرها.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ن.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٢/٣.



وَكُنْ ذَا ثَلَاثٍ، وَقَائِسٌ عَلَى<sup>(١)</sup> لَنَا<sup>(٢)</sup> الْخِطَابِ، وَقِيَّاسُهُ<sup>(٣)</sup> عَلَى  
وَوَحْدَهُ أَجَزُّ أَنْ يُقَدِّمَنَا مَشْهُوْتُ ذَا التَّابِ، وَإِنْ ذَا أَوْهَنَا  
كَ«أَلْفَهَا» الْخَاتِمُ ذُلُوبِي دُونَهَا<sup>(٤)</sup> قَنَابِيهَا أَضْمِرُهُ لُؤْلُؤِي دُونَ ذَا  
وَيِ «لَشَرْحِ»<sup>(٥)</sup>؛ «ذُو» مَوْصُولٌ، وَ«ذَا» فَعْلٌ، فَاعْلُهُ مُسْتَقَرٌّ<sup>(٦)</sup>.

كَذَا رَوَيْدٌ بَلَّهَ نَاصِبِينَ وَبِعَمَلَانِ الْخَفَضِ مَصْدَرِينَ  
(خ ٢)

\* قَالَ: «وَبِعَمَلَانِ الْخَفَضِ فَصَلَّيْنِ»: يَقْتَضِي أَحْمَدُ لَا بِعَمَلَانِ النَّصَبِ  
مَصْدَرَيْنِ، وَقَالَ ابْنُهُ<sup>(٧)</sup>؛ إِنَّهُ إِذَا قِيلَ: رَوَيْدًا زَيْنًا، بِالتَّوْنِ؛ كَانَتْ مَصْدَرًا<sup>(٨)</sup>.  
\* لَمْ يَذْكُرْ مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ فِي «الْكَافِيَّةِ» وَلَا فِي «شَرْحِهَا»<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>.

وَمَا لَمَّا تَوَبَّ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخَّرَ مَا لَذِي فِيهِ الْعَمَلُ  
(خ ١)

\* [«أَلْفَهَا»]: إِلَّا أَنَّ مَا تَعْمَلُ فِيهِ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا وَلَا ضَمِيرًا بَارِزًا، لَا فِي تَنْبِيهِ وَلَا  
جَمْعٍ، وَأَنَّ مَفْعُولَ الظُّرُوفِ مِنْهَا لَا تَتَّصِلُ بِهِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا.

(١) هُوَ الْكَسَائِيُّ، يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِسْفَرَاءٍ ٣٢٣/١.

(٢) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلَوْجَهُ: لَدَى.

(٣) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ مُوَافَقًا لِأَحَدِ نَسَخِ الْكَافِيَةِ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا فِي نَسَخَةِ أُخْرَى  
مِنْهَا اخْتَصَمَ الْحَقُّ: وَجِلَّاهُ.

(٤) بَعْضُ بَيْتٍ مِنْ مَشْهُورِ الرَّحَزِ، جَلَابِيَّةٌ مِنْ بَنِي مَارِزٍ، تَقَدَّمَ قَرِيبًا.

(٥) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِعِيَّةِ ١٣٩٥/٣.

(٦) الْحَاشِيَّةُ فِي: ١٤١.

(٧) شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ ٤٣٦.

(٨) الْحَاشِيَّةُ فِي: ١٤١.

(٩) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِعِيَّةِ ١٣٨٢/٣، ١٣٨٣.

(١٠) الْحَاشِيَّةُ فِي: ١٤١.



قال ابنُ بَنِيَّاشَدَ<sup>(١)</sup>: عليكَ إيَّاي، ولا يحسن: عليكني<sup>(٢)</sup>، كما يحسن: أُرْمِي<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ<sup>(٤)</sup> هذه الأشياءُ لم تَمَكَّنْ تَمَكَّنَ الأفعال، فتوصل بها الضمائرُ كما توصلُ / بالأفعال.

ع: وفيه نظراً لقولهم: عليكني<sup>(٥)</sup>، ولا نعلم أحداً استضعفه من هذه الجهة<sup>(٦)</sup>.  
\* ويثَّ عالجَتْ فيه أفعالنا: أنه لا إعرابَ في سائر أَمَلَتْها وإن نابت عن معرَب، وأنَّ بعضها معرفة، وأنَّ التَّوْبَن يَلْحَقُها، لكن لا تضاف<sup>(٧)</sup>.  
\* قوله: «وأخْرَجَ»: لم يَسْتَن من أحكام الأفعال التي فاعلتها إلا جَوَّزَ التَّقْدِيمَ، وفي باب "إعراب الفعل"<sup>(٨)</sup> ذكر أن الاسم لا يُصَنَّب في جوابها.

وهي يجوز حذفها وإبقاء معمولها؟

فَقَرَّ الرَّغْشَرِيُّ<sup>(٩)</sup> في: ﴿فَطَرَتْ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾<sup>(١٠)</sup>: الرُّمُو، أو: عليكم، ويردُّ عليه أبو عِيَّانَ<sup>(١١)</sup> في الثاني؛ لأنَّ "عليكم" نابت عن فَعِيٍّ مَحْذُوفٍ، فلو حُذِفَ هو كان إجحافاً.

(١) انقلعت في المدحولة، وأعلها كما أئيت. ينظر: شرح الجمل ٤٦٢.

(٢) انقلعت في المدحولة، وأعلها كما أئيت.

(٣) انقلعت في المدحولة، وأعلها كما أئيت.

(٤) انقلعت في المدحولة، وأعلها كما أئيت.

(٥) رويها يونس عن بعض العرب. ينظر: الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) الحاشية في: ٢٧/ب مع ٢٨/أ.

(٧) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٨) في قوله: «محشني» في البيت ٦٨٧:

وبعد ف جواب نقي أو صلب محشني "ن" -وسبها حتم- نعت

ينظر: الألفية ١٥٢، وشرح ابن النظم ٤٨٣.

(٩) الكشف ٤٧٩/٣.

(١٠) الروم ٣٠.

(١١) البحر المحيط ٣٨٩/٨.



ع: ويتبغي إذا وُجد معمولٌ ألا يُقدَّر عامله إلا عاملاً أصلياً من جنس الفعل؛ إذ لا ضرورة إلى تقدير غيره.

وقال القرطبي<sup>(١١)</sup> أيضاً في: ﴿سُورَةُ الزُّمَرِ﴾<sup>(١٢)</sup>: إنه يجوز أن يكون بتقدير: دونت سورة، ورثه عنه.

وكذا أجاز<sup>(١٣)</sup> في: ﴿مَائَةُ أُخْرَى﴾ في سورة "طه"<sup>(١٤)</sup>.

\* [«وَأُخْرَى مَا لَدِي فِيهِ الْعَمَلُ»]: قرأ محمد<sup>(١٥)</sup> بن السَّمِيعِ<sup>(١٦)</sup>: ﴿صَكَّتْهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١٧)</sup>، قال أبو الفتح<sup>(١٨)</sup>: هذا دليل على أن "عليكم" من قراءة الجماعة<sup>(١٩)</sup> معلقة بنفس "كتاب" وأما ليست اسم فعل بمنزلة قولك: عليك زيداً، ولو قلت: عليكم كتاب الله، على اسم الفعل؛ لكان "عليكم" غير معلق بشيء<sup>(٢٠)</sup>.

(خ٢)

(١) الكشف ٢٠٨/٣.

(٢) البور ١، وهي قراءة أم الدرداء - رضي الله عنها - وعيسى بن عمر النخعي، ورويت عن عمر بن عبدالعزيز. ينظر: المختص ٩٩/٢، ومختصر ابن خالويه ١٠١، وشواذ القراءات للكرمانى ٣٣٩.

(٣) الكشف ٥٩/٣.

(٤) ٢٢.

(٥) الحاشية في: ٢٧/ب.

(٦) هو ابن عبدالرحمن الهماني، أبو عبدالله، من فصحاء العرب، ينسب إليه احتجاز في القراءة شد في، قيل: إنه قرأ على نافع وطولس وأي خثوة شريح بن يزيد. ينظر: ميزان الاعتدال ٥٧٥/٣، وغاية النهاية ١٦١/٢.

(٧) ينظر: المختص ١٨٥/١، ومختصر ابن خالويه ٣٢، وشواذ القراءات للكرمانى ١٣٣.

(٨) النساء ٢٤.

(٩) المختص ١٨٥/١.

(١٠) وهي: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾.

(١١) الحاشية في: ٢٧/ب.



\* رَعِمُوا - وَثِنَ رَعِمَ: أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ عُثْمَانَ<sup>(١)</sup> - أَنَّ أَسْمَاءَ الْفِعْلِ فِي الْحَرِّ لَا تَعْبُثُ شَيْءٌ مِنْهَا الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَوْضِعْ مَوْضِعَ أَعْمَالٍ مُتَعَدِّةٍ<sup>(٢)</sup>.

واحكم بشكر الذي ينون منها وتعريف سواه بين  
وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل  
(خ ٢)

\* كَقَوْلِهِمُ لِلْإِبِلِ إِذَا دَعَوْهَا<sup>(٣)</sup> لِلتُّرْبِ: خَأْ خَأْ، مَهْمُوزٌ، يَقُولُونَ: خَأْخَأْتُ لِإِبِلِي، وَيَقُولُونَ لِلنَّعْتَانِ إِذَا دَعَوْهُمَا: خَأْ خَأْ، وَلِلْمَتَرِ: خَأْ خَأْ، غَيْرُ مَهْمُوزٍ، وَالْفِعْلُ مِنْهُمَا: خَأَخَيْتُ، وَخَأَغَيْتُ، وَتَلَصَّدْتُ: الْخَيْخَاءُ، وَالْيَيْغَاءُ، عَنْ [ابن] <sup>(٤)</sup> الشَّكَيْتِ<sup>(٥)</sup>، قَالَ<sup>(٦)</sup>:

يَا عَمْرٍأ<sup>(٧)</sup> هَذَا شَحْرٌ وَنَاءٌ  
وَعَحْرَةٌ فِي حَوْفِهَا صِبَاءٌ  
عَاغَيْتَ لَوْ يَنْقَعُنِي الْيَيْغَاءُ  
وَيُزِيلُ ذَلِكَ ذَنْبَ الْخَيْخَاءِ<sup>(٨)</sup>

(١) للمقرب ٢٠٠.

(٢) الحاشية في: ١٤١.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب: دَعَوْهَا.

(٤) ما بين المتوقفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) ينظر: المقصور والمنمود للقباني ٤٦٩، وأما ابن الشجري ٤١٧/١.

(٦) هو أبو صفوان الأحمزي.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: عَمْرٍأ.

(٨) أبيات من مشطور الرجز. خخرة: ناحية، وصباء: وقود أو نار، كما في: القاموس المحيط (ج

ج ر) ٥٢٨/١، (ص ن ي) ١٧٠٩/٢. ينظر: المقصور والمنمود للقباني ٤٦٩، وأما ابن

الشجري ٤١٧/١، والقصائد النحوية ١٧٩٠/٤.

(٩) الحاشية في: ١٤٢.



كذا الذي أجدى حكاية قلب      والزم بنى<sup>(١)</sup> النوعين فهو قد وجب

---

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: بناء بالألف، لأنه مقصور من "بناء" المندود.



## نونا التوكيد

للفعل توكيدٌ بتونينٍ هما كوني اذعين واقصِدْنُهُمَا  
يؤكدان افعَلْ ويشعل آتيا ذا طَلَبٍ أو شرطًا اما تاليا  
(خ ١)

\* قوله: «آتيا» كقوله: «كأت من: قَصَدَ»، أي: كخاءٍ من: قَصَدَ، وكذا المعنى:  
جاءًا ذا طَلَبٍ<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «أو شرطًا» التا تاليا: قال في "البحر"<sup>(٢)</sup>: قال ابنُ خَرُوفٍ<sup>(٣)</sup>: أجاز  
س<sup>(٤)</sup> الإتيانَ بـ"ما" وأن لا يكونَ بماءٍ، والإتيانَ بالنونِ مع "ما" وأن لا يكونَ بماءٍ. انتهى.

ذكر صاحبُ "البحر" ذلك ردًّا على ابنِ عَطِيَّةٍ<sup>(٥)</sup> قوله: ولو كانت "إن" وحدها  
لم تدخل النونَ<sup>(٦)</sup>.

\* [«أو شرطًا»]: قال أبو عبيدٍ في "الإعقال"<sup>(٧)</sup>: ليس الشرطُ من عَوَاطِنِ النونِ،  
ولمَّا تَلَحَّقَ الأَمْرُ والنَهْيُ وشبههُما من غيرِ الواجب، ولمَّا تَلَحَّقَ الشرطُ ضرورةً،  
كقوله<sup>(٨)</sup>:

(١) الحاشية في: ٢٨/١.

(٢) البحر الفريد ٦/٦٦.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) الكتاب ٣/٥١٥.

(٥) انحرار الوجيز ٣/١٢٣.

(٦) الحاشية في: ٢٨/١.

(٧) ١٢٦/١ ١٣٨.

(٨) هو التَّكْنِيتُ بنِ معروفٍ، وقيل: التَّكْنِيتُ بنِ ثعلبةِ النُّفْعِيِّ.



ومنهما نشأ منه فَرَارَةٌ مُتَّعَةً<sup>(١)</sup>

وقوله<sup>(٢)</sup>:

فَرٌّ تَفْلُقًا مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ<sup>(٣)</sup>

وذلك كله شاذٌ ضروريٌّ، لا فرق بين الشرط والجزاء في البيتين.

وللمسوّغ لدخول النون مع "ما" في الجزاء أنّ الفعل أَشْبَهَ لِمَقْسَمٍ عليه يلحق "ما" لأنها للتوكيد، كما أن اللام للتوكيد.

قال المبرِّز<sup>(٤)</sup>: وإنما احتضت "إثا" بنحو<sup>(٥)</sup> النون بعدها، لأنهم قد أخذوا حرف الشرط؛ فأخرى أن يؤكدوا الفعل الذي له مزنة في التمكن، فأما سائر أدوات الشرط فأسماء، فلا يُنكر أن تؤكد "ما" الاسم، ويبقى الفعل بلا توكيد؛ لأن الاسم له من التقدم على الفعل مثل ما للفعل على الحرف.

فإن قيل: إن "ما" دخلت توكيدًا للفعل لا للحرف.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فمنهما نشأ منه فَرَارَةٌ تعيلكم

...

ينظر: ديوان الكميت بن معروف ٩٩، والكتاب ٥١٥/٣، ومعاني القرآن للقراء ١٦٢/١، والبصريات ٨٠٣/٢، وتوجيه النسخ ٥٣٤، وشرائر الشعر ٣٠، وشرح الكافية الشافية ١٤٠٥/٣، وللقاصد النحوية ١٨٠٧/٤، وخزانة الأدب ٣٨٨/١١.

(٢) هي بيت مرة بن علهان الحارثي.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أبْنَا وَفَتْنٌ بِي قَبِيَّةٌ شَالِي

...

لتلقب: لعدة، وأب: راجع. ينظر: الكتاب ٥١٦/٣، وبلقنطب ١٤/٣، وشرح جل الزحاجي ٤٩٠/٢، وأرتشاف الضرب ٦٥٥/٢، وللقاصد النحوية ١٨٠٦/٤، وخزانة الأدب ٣٩٩/١١.

(٤) ينظر: البغداديات ٣١١، وجواهر القرآن للباقولي (أعراب القرآن لنسوب للزجاج) ٦٠٨/٢، وشرح التفصيل لابن يعيش ٤١/٩، وشرح الكافية للرضي ٤٨٨/٤.

(٥) في المخطوطة مهملة، ولعل الصواب: بلزوم، أو: بثوت.



فالجواب: انهم لا يتفقون على "إن" دون "ما"، فدل على أن التأكيد...<sup>(١)</sup>  
للفعل، ولأنها قد لحقت الحرف لتوكيده في قوله<sup>(٢)</sup>:

قَالَتْ: أَلَا كُنْتُمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا<sup>(٣)</sup>

ولأن الكلمة لو نوي بها الانقصال لجاز الإعفاء، نحو: من مالك، وهذا كله مذهب  
المؤيد.

وأما س<sup>(٤)</sup> فإذا لحقت "ما" بعد سائر الحروف فيجوز عنده أن تأتي بالتون وأن لا  
تأتي، وأنشد أبو زيد<sup>(٥)</sup>:

رَغِمْتُ لَمَّا جُرْتُ إِيَّيْ إِمَّا أَنتَ تَشُدُّ أُتَيْتُهَا الْأَكْرِمُ خَلَّتِي<sup>(٦)</sup>

وقال أحمد بن يحيى<sup>(٧)</sup>: دخلت التون فرقا بين "ما" هذه و"ما" الموصولة، وهذا  
خطأ لأن "إن" تجزم الفعل، ولزوم الجواب لوقوع الفرق بينهما<sup>(٨)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «و"يَفْعَلُ" آتيا»: ومن ثم كان وجودهما أمانة على استقبال الفعل،  
وبشاركهما<sup>(٩)</sup> في ذلك من الحروف عشرة: وهي السين، و"سوف"، والنواصب، وهي  
أربعة، و"لعل"، و"لو" المصدرية، و"إن" و"إذا"، وحادي عشر من معناه، وهو اقتضائه

(١) موضع الشك مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٢) هو النبعة الدُّثَيَّي.

(٣) صدر بيت من البسيط، تقدّم في باب عطف النسب.

(٤) الكتاب ٥١٥/٣.

(٥) النودار ٣٧٤، ٣٧٥.

(٦) بيت من الكامل، لشُعْمان - أبو شُلَيْم - بن ربيعة الضبي، أبو لعباء بن أرقم. ينظر:  
الأصمعيات ١٦٢، وأماي القتالي ٨١/١، والنجدة ٨٦/٣، وأماي ابن الشحروري ٦٣/١، وعزارة  
الأدب ٣٠/٨.

(٧) مجلسه ٥٥١، ٥٥٢.

(٨) الحاشية في: ٢٨/.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وبشاركهما.



طلباً، وثاني عشر كذلك، وهو التضاؤه وَغَاءُ، وثالث عشر كذلك، وهو التضاؤه وَعِيَاءُ، ورابع عشر مفصل عنه، وهو إسائه إلى متوَلِّعٍ، وخامس عشر كذلك: إعماله في ظرف مستقبل، وسادس عشر كذلك، وهو إعمال ظرف مستقبل فيه، وثامن خمسة وعشرين، وهي أسماء الشرط، وسادس وعشرون، وهو تقدُّم أدوات الاستفهام عليه، نحو: هل تقوم؟ ومتى تقوم؟<sup>(١)</sup>

\* قوله: «ذَا طَلَبَ»: ش غ<sup>(٢)</sup>، نحو: أتقومن؟ و: أي رجل تضررن؟ و: كيف تتوضن؟ وقد منع بعضهم لحالها في الاستفهام عن الاسم، والصحيح جوازه، وقد منعه بعضهم<sup>(٣)</sup>.

\*

يَا أَيُّهَا الْقَلْبُ هَلْ تَنْهَكَ مَوْعِظَةٌ أَوْ يَحْدِثُ لَكَ طَوْلٌ لِلدُّعَا يَسْتَبَازُ<sup>(٤)</sup>  
وَكَانَ بِأَوَّلِ<sup>(٥)</sup> إِذَا أَلْفَعَتْ<sup>(٦)</sup> عَنْهُ يَرْجُرُ، رفع غيبرته، فيقول:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْبُتُ نَيْلَةً يَوَادُّ وَخَوِّلِي إِذْجِرُ وَغَلِيلِي؟

(١) الحاشية في: ١٤٣.

(٢) شككت الحسان في شرح غايه الإحسان ٢٠٣.

(٣) الحاشية في: ١٤٣.

(٤) بيت من البسيط، لسُوْر بن لُحْزَبِ الشَّعْدِي. الشاهد: توكيد الفعل "يحدث" بالنون الحفيفة وفقاً في طلب، وهو الاستفهام، وتكتب بالألف مراعاةً للوقف. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦١/٢.

(٥) هو ابن زُتَاج الحَنْبَلِي، أبو عبد الله، مؤلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، أحد السابقين في الإسلام، شهد بدرًا وما بعدها، توفي سنة ٢٠، وقيل غير ذلك. ينظر: الاستيعاب ١٧٩/١، وإصابة ٤٥٥/١.

(٦) أي: الحثي.



وَقَدْ أَرَدَا نُبْنَا مَبْنَا مَحْنَا وَقَدْ يَبْنُونُ بِي شَامْنَا وَطَلْبَانِ<sup>(١)</sup>  
من "البَحَارِيَّة"<sup>(٢)</sup>.

\* ش غ<sup>(٣)</sup>: قَوْلُهُ: «نُبْنَا تَالِيَا»: وَتَأْكِيدُهُ وَاجِبٌ عِنْدَ الْمُرَادِ<sup>(٤)</sup>، وَالزَّجَاجِ<sup>(٥)</sup>،  
وَحَالِفُهُمَا الْقَارِسِي<sup>(٦)</sup>.

أَوْ مَبْنَا فِي قِسْمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَدْ بَعْدَ مَا وَلِمَ وَبَعْدَ لَا  
(خ)

\* «قِسْمٍ مُسْتَقْبَلَا»: أَنْشَدَ أَبُو الْحَسَنِ<sup>(٧)</sup>، لِلنَّبْهَوْدِيِّ<sup>(٨)</sup>:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْفَرُ إِذَا مَا قَرْنِيَعَا تَمْلُؤَانِ وَذُعَيْتَ<sup>(٩)</sup>

(١) بيتان من الطويل، إذخر وخلييل: بيتان، وبمَنَّة وشامة وطييل: مواضع يمكنه. الشاهد: توكيد  
المعلنين "أَرَدَا" و"يَبْنُو" بالتون الخفيفة وتعين في طلب، وهو الاستطعم، وتُثَب أولهما بالالف  
مراءاة للوقف. ينظر: جهرة اللغة ١/١٠٢، والعقد الفريد ١/١٣٢، وأملاني الغالي ١/٢٤٦،  
والحكم ٤/٥٣٤، ٧/٢٠٧، وللآل في شرح أملاني الغالي ١/٥٥٧، وسفر السعادة ٢/٩٣٧،  
وشرح السهيل ٢/١٦.

(٢) صحيح البحاري ١٨٨٩، ٣٩٢٦، ٥٦٥٤، ٥٦٧٧، ٧٢٣١.

(٣) الحاشية في: ١٤٢.

(٤) فنكت الحسن في شرح غاية الإحسان ٢٠٣، ٢٠٤.

(٥) ينظر: البغداديات ٣١١، وحواهر القرآن للباقلاني (أعراب القرآن لنسوب الزجاج) ٢/٦٠٨،  
وشرح التفصيل لابن يعيش ٩/٤١، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٨٨.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/١١٧، ٣/١٥٠.

(٧) الإقتال ١/١٣٤.

(٨) الحاشية في: ١٤٣.

(٩) لم ألق على إنشاءه.

(١٠) هو الشَّكْرُ بْنُ غَرْبِ بْنِ عَزِيزٍ، مِنْ شُعْرَاءِ الْيَهُودِ الْجَاهِلِيِّينَ، يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلَ فِي الْوَفَاءِ.  
ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٢٧٩، والكوتف والمختلف للأمدى ١٨٣.

(١١) بيت من الخفيف. ينظر: الديوان ٢٦، والأصمعيات ٨٦، ونجاش القرآن ١/١٣٥، وإصلاح  
لنطق ١٩٩، والزاهر ١/٩٢، وضرائر الشعر ١٥٧، وشرح السهيل ٣/٢١١، والمقاصد الشحوبة  
١٨٠٨/٤.



قال الفارسي<sup>(١)</sup>: يُحتمل أنه نُونٌ كما قال الآخر<sup>(٢)</sup>:

نُونٌ نُونٌ نُونٌ

وَيُحتمل<sup>(٣)</sup> أن يكون لَراد اللام، فحذفها لدلالة النون عليها، كما قال الآخر<sup>(٤)</sup>:

نُونٌ نُونٌ نُونٌ

ع: جملة القسم لا تقع بعد "ليت شعري" لأنها تنافيها، لا تقول: ليت شعري والله لأفعلن؛ لأنه جزم<sup>(٥)</sup>.

\* [«وبعد لا»]: أي: النافية<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «وبعد لا»»: حذف<sup>(٧)</sup> منه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْسِمَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) لم ألق على كلامه.

(٢) هو حلقة الأثرش.

(٣) حجر بيت من اللبد، وصلبه:

نُونٌ نُونٌ نُونٌ نُونٌ نُونٌ

شكلات: جمع: شلال، وهي الرياح التي تهب من جهة الشمال. ينظر: الكتاب ٥١٨/٣، وللقنطرب ١٥٠/٣، والأصول ٤٥٣/٣، والهيئة ٩٩/١، والجمعة ٣٨/٥، والتهذيب ٢٤٤/٥، والبرهان ٢٣٢، والمقاصد النحوية ١٢٧٣/٣.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) هو عمر بن الخطاب.

(٦) بعض بيت من الكامل، وهو يتلوه:

نُونٌ نُونٌ نُونٌ نُونٌ نُونٌ

قيل نُونٌ: حنطة أخو الشاعر. ينظر: الديوان ٩٢، وللفضليات ٣٦٤، والأصمعيات ٢١٦، والجمعة ٣٤٤/٦، وأملاني ابن الشجري ١٤١/٢، وشرع الشعر ١٥٧، وشرح التسهيل ٢١٠/٣، وعزارة الأدب ٦٠/١٠.

(٧) الحاشية في: ٢٨/٢.

(٨) الحاشية في: ٢٨/٢.

(٩) أي: ابن مالك. ينظر: شرح عمدة المحقق ٣١٥/١.

(١٠) الأفعال ٢٥.



فادّعى أن "لا" نافية، وأنّ التأكيد وقع بعدها، ولقوله وجه؛ لأن العرب أكّدت مع "لا" مع الفصل في نحو قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

وَلَا فَا بَسَّ (١) يَنْزَغِي لِؤْيُوبِ فَيَنْفَعُهُ شَكْوَى إِوِي إِذَا اسْتَنْكَى (٢)

فلو كُتبت<sup>(٣)</sup> بما مع الاتصال أحلُّ وأول، وهو مخالف لقول الجمهور<sup>(٤)</sup>.

\* [«بعد ما» و«ثم» وبعد «لا»]: ح<sup>(٥)</sup>: عمرو<sup>(٦)</sup> بن شقيق: سمعت قاضي<sup>(٧)</sup> الريّ يقرأ: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا﴾<sup>(٨)</sup> تشديد النون، قال أبو حاتم<sup>(٩)</sup>: ولا يجوز ذلك؛ لأن النون لا تدخل مع «لن»، ولو كانت «هل» لدخلت، نحو: ﴿هَلْ يَذْهَبُ كَيْدُكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) لم ألق له على نسبة، وهو من إنشادات ثعلب.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الصواب ما في مصدري البيت: بيس، وبه يستقيم الوزن.

(٣) بيت من الطويل. بيس: حاجة، كما في: القاموس المحيط (ب ه م) ٧٣١/١. ينظر: التذيل والتكميل ٥٩٧/ب (نورعشايه)، والبحر المحيط ٣٠٤/٥.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فالتوكيد.

(٥) الحاشية في: ٢٨/١.

(٦) البحر المحيط ٤٣٢/٥.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه: شعمر، وهو ابن شقيق الجرمي المصري، كانت تجارته إلى الري، روى عن أعين قاضي الري. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ١٦٣/٦، والمرجح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٥/٦.

(٨) هو أعين بن عبد الله، روى عن أبي الطفيل، كما في: المرجح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢٥/٢، ووقع في المخطوط ٢٩٤/١: طلحة بن أعين، ولعله صوابه ما في البحر المحيط ٤٣٢/٥: أعين - غير منسوب - ونسبت هذه القراءة في مختصر ابن عثالة ٥٨ إلى طلحة بن مصرف، وإن شوبذ الفراءات للكرماني ٢١٥ إلى طلحة - غير منسوب -، ولعل صوابهما ما في إعراب القرآن للنحاس ١٢٢/٢، واكتشاف ٢٧٨/٢، والمحرر الوجيز ٤٢/٣ أن قراءة طلحة بالاستفهام: ﴿هَلْ يُصِيبُنَا﴾.

(٩) التوبة ٥١.

(١٠) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢/٣.

(١١) الحج ١٥.



انتهى.

ووجه القراءة: تشبيه "كن" بـ"ما" و"لا" و"لم"، فإن النون قد تأتي بعدهم<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* «فَلَسَمِ مَسْتَقْبَلًا»: كقوله تعالى: ﴿وَتَأْتُوا لَأَكْبِرَنَّ﴾<sup>(٢)</sup>.

ش غ<sup>(٣)</sup>: والنون واجبة عند ابن السراج<sup>(٤)</sup>، وقال غيره: حائرة، وأجاز ك<sup>(٥)</sup> تعاقب اللام والنون<sup>(٦)</sup>.

\* ز<sup>(٧)</sup>: ﴿وَأَلْقُوا فَيَسْتَفْهِنُوا لَأَكْبِرَنَّ﴾<sup>(٨)</sup>، ز: "لا تصيبن" إما جواب للأمر، أو لمحي بعد أمر، أو صفة:

فعلى الأول معناه: إن أصابتكم لا تصيبن الظالمين خاصة، بل تعصمكم، ودخلت النون في جواب الأمر؛ لأن فيه معنى النهي، تقول: انزل عن الدابة لا تطرحك، فلا<sup>(٩)</sup>: لا تطرحك، و: ﴿لَأَكْبِرَنَّ﴾، و: ﴿لَا يَصْلَحُكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وعلى النهي كأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تعرضوا للظلم، فيصيب وناله من ظلم منكم خاصة.

وكذا على الصفة، ويكون على إرادة القول.

(١) الحاشية في: ٢٨/١.

(٢) الأبيات ٥٧.

(٣) التكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠٣.

(٤) الأصول ١٩٩/٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٠١/١، ٣٨٤/١١، وإرشاد الضرب ٦٥٥/٢، ١٧٧٩/٤.

(٦) الحاشية في: ١٤٣.

(٧) الكشف ٢١١/٢، ٢١٢.

(٨) الألفان ٦٥.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: فكذلك، وفي الكشف: فلذلك حاز.

(١٠) النمل ١٨.



ويؤيد الأخير: أن ابن مسعود<sup>(١)</sup> قرأ: ﴿الْكَافِرِينَ﴾ على جواب القسم، وعن علي<sup>(٢)</sup> بن الحسين: نزلت في علي وعثمان وطلحة والزبير، وهو يوم الجمل<sup>(٣)</sup>.

و"من" تبعيض على الأول، وتبيين على الثاني، أي: لا تصيبكم خاصة على ظلمكم<sup>(٤)</sup>.

وغیر اما من طوالب الجزأ وآخر المؤكد افصح كاهذا  
(خ١)

\* قال الزمخشري<sup>(٥)</sup>: إنه يجوز في: ﴿لَا يَحْطِئَنَّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> أن يكون جواباً للأمر، وزد عليه بدحلول النون، وهو في جواب الشرط ضعيف، فكيف بجواب الأمر؟ نعم، قد يصلح ذلك على قراءة الأعشى<sup>(٧)</sup>: ﴿لَا يَحْطِئَنَّكُمْ﴾ بالخزم<sup>(٨)</sup>.

واشكله قبل مضمر<sup>(٩)</sup> لين بدأ جانسن من تحرك قد علما

(١) ينظر: مختصر ابن خالويه ٥٤.

(٢) هو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، أبو الحسين، الملقب بزين العابدين، أحد أئمة الشيعة، روى عن جماعة من الصحابة، توفي سنة ٩٤. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٨٦/٤.

(٣) لم أقف عليه من رواية علي بن الحسين، بل من رواية الحسن البصري. ينظر: جامع البيان للطبري ١١٣/١١، والكشف والبيان ٣٤٤/٤.

(٤) الحاشية في: ١٤٣.

(٥) الكشف ٣٥٦/٣.

(٦) التمل ١٨.

(٧) ينظر: شواهد القراءات للكرماي ٣٥٩. والأعشى هو سليمان بن مهران الكاظمي الكوفي، أبو محمد، من أئمة التابعين في القراءة والحديث والفقه، رأى أس بن مالك، وأخذ عن مجاهد وإبراهيم الحنفي وسعيد بن جبور وغيرهم، وقرأ على يحيى بن وثاب، وأخذ عنه جماعة من أتباع التابعين، توفي سنة ١٤٧. ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦.

(٨) الحاشية في: ٢٨/.

(٩) كذا في المخطوطة مصبوحاً، ولصواب: مضمر.



(خ٢)

\* لأن ولو الجماعة لا تقع إلا بعد ضمة، وباء المخاطب لا تقع إلا بعد كسرة، والألف مطلقاً لا تقع إلا بعد فتحة.

فإن كان آخر الفعل صحيحاً فلا إشكال، نحو: اضربن، وارزقن، وارزقن<sup>(١)</sup>.

وكذا إن كان معتلّ الآخر ثابتاً، نحو: ليغزون، ولترمين، ولتخشين، رجعت<sup>(٢)</sup> بالياء والواو<sup>(٣)</sup> وقتختنهما، وبالألف وهي لا تفتح، فرجعت بها إلى أصلها، وقتختنها.

وإن كان معتلّ الآخر محذوفه نزل إلى محذوفه، وتفتح، نحو: اغزون، ارمين، احشين، رددت الألف إلى أصلها، وقتختنها<sup>(٤)</sup>.

والمضمر أحذفه إلا الألف وإن يكن في آخر الفعل ألف

(خ٢)

\* [«أحذفته»]: أما الواو والياء فلا تنفاه الساكنين على غير حدّهما، لأن الأول - وإن كان مدّاً وليّاً - والثاني - وإن كان مشدّداً - إلا أن الحرفين من كلمتين، لا من كلمة واحدة؛ لأن نون التأكيد كلمة برأسها، فأشبهه نحو: ﴿وَلَا تَالُوا اللَّهَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿إِنِّي أَنُوءُ شَلَّتْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وأما الألف فقد كان قياسها أن تحذف كما في نحو: ﴿قَالَ<sup>(٧)</sup> أَفَلَا عَلَى مَا تَقُولُ

(١) كنا في المخطوطة بالألف، مرعاةً لخال الوقف على النون الخفيفة.

(٢) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: جئت.

(٣) في المخطوطة: «الواو والياء»، دلالة على أن الصواب بالنقصم والتأخير.

(٤) الحاشية في: ١٤٤. ومن قوله: «فإن كان آخر الفعل صحيحاً» إلى آخر الحاشية حاء متصلة في المخطوطة بما قبله، والصواب أنه متعلق بقوله في البيت السابق: «وآخر للؤم الفتح ك: ابرزا».

(٥) الأنعام: ٣٢.

(٦) إبراهيم: ١٠.

(٧) في المخطوطة: قالا، والصواب ما في الآية الكريمة، وبه يفوت الاستشهاد، ولعله أراد آية العمل

١٥: ﴿وَقَالَ الْغَاثِيُّ أَفَلَا تَعْمَلُونَ﴾.



وَكَيْلٌ<sup>(١)</sup>، ولكن عارضه أنه يُوقع في التماسي فعل الاثنين بفعل الواحد، فتركه<sup>(٢)</sup> كما ترك حذف همز الوصل في: أَلَحْسَنُ عندك؟ لئلا يلتبس الخبر بالاستحبار، وبخلاف نحو: ﴿أَصْلَحَى الْبَنَاتُ﴾<sup>(٣)</sup>.

\* «إلا الألف»: حُذِّتْها، ولا يقال: لئلا يُلْهَس بفعل الواحد؛ لأن الفرق حاصل بكسر النون في فعل الاثنين. قاله عبد القاهر<sup>(٤)</sup>.

ع: يقال له: الإلهاسُ حاصل في الوقف، ولهذا لم يكتبوا بالفرق بتعالف حركة النونين في التنبيه والجمع، بل أضافوا إلى ذلك كسر ما قبل الياء وقُتِحَتْها<sup>(٥)</sup>.

\* تنبيه: هل حُذِّتْ نون الرفع في قولك: هل تفعَلان؟ لاجتماع الأمثال، أو لبقاء؟

فيه خلافٌ مبنيٌّ على أن بناء المتضارع للنون؛ هل شرطه لمباشرة<sup>(٦)</sup> أو لا<sup>(٧)</sup>

فاجعله منه رافعا غير اليا	والواو ياء كاسعين سعا
واحذفه من رافع هاتين وفي	واو ويا شكل مجانس قفي
نحو احشين يا هند بالكسر ويا	قوم احشون واضمم وقس موسيا

(خ٢)

\* ع: الخاصص: أن الفعل إن كان رافعا للياء والواو فأحذف الألف؛ لسكونهما

(١) يوسف ٦٦.

(٢) كذا في المحطوطة، ولعل الصواب: فترك.

(٣) الصافات ١٥٣.

(٤) الحاشية في: ١٤٤.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١١٣٩/٢.

(٦) الحاشية في: ١٤٤.

(٧) كذا في المحطوطة، والصواب: لمباشرة. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٥/١، وشرح الكافية

للرضي ١٩/٤، والتذيل والتكميل ١٢٦/١.

(٨) الحاشية في: ١٤٤.



وسكون الياء والواو بعدها، ثم يُحذف بعد ذلك إلى الياء والواو، وبعدها<sup>(١)</sup> نون التوكيد:

قد اتفق سالكان آخيران، ولا سبيل لك إلى حذف الأول منهما - وإن كان معتلاً -؛ لأنه إما سهل مع أنه عمدة في نحو: اضربْ، واضربْ؛ لبقاء ما يدلُّ عليهما، وهو الضمة والكسرة قبلهما، فصاراً - لوجود الدليل - كأنهما موجودان، وأما هنا فأحير الفعل - وهو الألف - قد حذف، وبقيت الفتحة دليلاً عليه، فلم يوجد ما يدلُّ على الواو والياء؛ لاستغفال ما بقي آخراً بحركة تدلُّ على لام الكلمة المحذوفة.

ولا سبيل إلى حذف الثاني؛ لأنه بخلاف قاعدة حذف أحد الساكنين إذا اجتمعا، فإنهم إما يحذفون الأول المعتل لا الثاني الصحيح، ولأن ما وُضع للتأكيد لا يليق به الحذف.

فوجب العدول عن الحذف إلى التحريك، وكانت حركة الياء الكسر، والواو الضمة؛ لمجانسة<sup>(٢)</sup>.

**ولم تقع خطيئة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف**

(١خ)

\* شاهدت بخط الشيخ نهاء الدين بن النحاس<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى ما نصه:

حاشية: ابن<sup>(٤)</sup> البَيْهَقِي<sup>(٥)</sup> رحمه الله: أجاز يُؤنِسُ<sup>(٦)</sup> وكألف الكوفيين<sup>(٧)</sup> رحمهم الله

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وبعدها.

(٢) الحاشية في: ١٤٤.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) هو أحمد الدين - وثانيهما أقرب؛ لأنه أشهر في النحو -؛ أحمد أبو جعفر، أو أبوه؛ علي أبو الحسن بن أحمد بن خلف، الأنصاريان لغزنائيان، إمامان لغويان مقرآن في الأندلس، أعاد الأبن عن أبيه، واشتركا في بعض الشيوخ، وللأب: شرح كتاب سيويه، وشرح الإيضاح، وشرح الجمل، وللابن: الإقناع في القراءات السبع، توفي الأب سنة ٥٢٨، والابن سنة ٥٤٠. ينظر: غاية النهاية ١/٨٣، ٥٦٨، ولبية طواعة ١/٣٣٨، ١٤٢/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعله على الإمالة، وفي مصادر ترجمته: البَيْهَقِي، ولم أقف على كلامه.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٥٢٧، والمقتضب ٣/٢٤، والأصول ٢/٢٠٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٢، واللمحة ١/٩٠، والمختصر ١/٩٣، واللب ٢/٦٨.

(٧) ينظر: الأصول ٢/٢٠٣، واللباب ٢/٦٨.



اجتماع الساكنين من غير أن يكون الثاني مدغمًا، وغكوا من ذلك: «أَتَقْتُ حَلَقًا  
الْطَّائِلَ»<sup>(١)</sup>، فأجازوا على ذلك: اضربان نَهْأ، واضربون نَهْأ،  
ويخطئه أيضًا:

ابن الجُبَيْري<sup>(٢)</sup> رحمه الله: النونُ الخفيفة على حياها غيرُ مخففةٍ من الثقلِ عند  
البصريين<sup>(٣)</sup>، واستدلَّ بسينؤ<sup>(٤)</sup> رحمه الله على ذلك بأنها تُحذف وتُبدل، فلو كانت  
مخففةً منها ثبتتْ ثبوتهَا في الوقف، ولم تُحذف ولم تُبدل، والكوفيون<sup>(٥)</sup> يجعلونها مخففةً  
منها<sup>(٦)</sup>.

## (٢خ)

\* في "المقتضب" <sup>(٧)</sup> أن يُؤسَّس<sup>(٨)</sup> يلحق النونُ الخفيفة بعد الألف، فيجمع بين  
ساكنين في الوصل، فيقول: اضربان نَهْأ، واضربان بكراً، من قَبْلِ أن الألف إذا أشبع  
تحتها صار ذلك كالحركة؛ ألا ترى إلى اطراد: شائبة، و: دابة؟

فإن قست: إنما ذلك؛ لأن الحرف المدغم غفيري، فبنا للسان عنه وعن الألف نبوةً  
واحدة.

(١) عَنّ يَضْرِبُ الْأَكْمَرُ يَلْغُ الْعَايَةُ فِي الشَّدَةِ وَالصَّعُوبَةِ، وَالطَّائِلَانِ: الْحَرَامُ الَّذِي يُجْعَلُ تَحْتَ بَطْنِ  
الْبَعْرِ، وَلَوْ هُيَ حَلَقَانِ، فَإِنَّا نَقْنَأُ قَدَّ بَلَغَ الشَّدُّ غَايَتَهُ. ينظر: جهرة الأمثال ١٨٨/١، ومجمع  
الأمثال ١٨٦/٢، والمستقصى ٣٠٦/١.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٢٤/٣، والإنصاف ٥٣٨/٢، وشرح التسهيل ٢٥/١.

(٤) الكتاب ٥٢٤/٣، ٥٢٥.

(٥) ينظر: الإنصاف ٥٣٦/٢، واللباب ٦٧/٢.

(٦) الحاشية في: ٢٨/.

(٧) ٩٣/١، ٩٤، ٩٠.

(٨) ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، ولتقتضب ٢٤/٣، والأصول ٢٠٣/٢، وإعراب القرآن للرحشي  
٤٤٢/٢، واللمحة ٩٠/١، واللباب ٦٨/٢.



قلت: لو<sup>(١)</sup> النون أيضًا حرف غني عن إذا كانت ساكنة، فهذه تحري بحري الحرف المدغم.

وقرب من ذلك: قولهم: «أَتَقَتُّ حلقًا البطان»<sup>(٢)</sup>؛ لأن اللام تضارع النون؛ ألا ترى أن تقطع<sup>(٣)</sup> اللام غنة كالنون؟ وهي أيضًا تقرب من الياء، حتى إن بعضهم يجعلها ياء في اللفظ.

ونظير هذا: حَلَّمهم 'أَعْلَى' على "كأَيِّ" و"إِلَى"، وأُحْمهم قالوا: يَلُو سفر، ويَلِي سفر<sup>(٤)</sup>، فأقبلوا لضعف<sup>(٥)</sup> عجز اللام، كما قالوا: قَبِيء لضعف عجز اللام<sup>(٦)</sup>، وإنما هي عندنا من: قَبُوْتُ، ومثل "يَلِي": قولهم: هو من عِلْيَة الناس، ونافقة عِلْيَان<sup>(٧)</sup>، وهذا كله عندنا أجود من قولهم: عَيْدِي<sup>(٨)</sup>، ومِيبِيَان<sup>(٩)</sup>؛ لأنه لا غنة في الذال والياء.

فأما إبدال يُونس هذه النون في الوقف ألفًا وجمعته بين ألفين فهو الضعيف المستكره.

وقال أبو إسحاق<sup>(١٠)</sup> خفيف نازعه في جواز اجتماع ألفين، وقد قال الرجل: هذا -وأطال مدَّ الألف-: لو مددنا إلى العصر ما كانت إلا ألفًا واحدة.

وعلة ذلك عندي: أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فلو التقى<sup>(١١)</sup> ألفان

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ونون، وفي الخصائص: فالنون.

(٢) غُلَّ يضرب للأمر ببع الغاية في الشدة والصعوبة، تقدّم قريبًا.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: أن في مقطع.

(٤) أي: أبلاه السفر. ينظر: تاج العروس (ب ل ي) ٢٠٣/٣٧.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: ثون.

(٧) هي الضحمة الطويلة المشرقة. ينظر: القاموس المحيط (ع ل و) ١٧٢٣/٢.

(٨) هو التزج لا يسقيه إلا للطر. ينظر: القاموس المحيط (ع ذ ي) ١٧١٧/٢.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) ينظر: الغرة للحقبة ١٢/ب، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



مُدَّان انتقض ذلك؛ لأن الأولى ساكنة.

ع: وتلخص: أن قول يُؤنس مشككٌ وصلاً، لجنسه بين ساكنين على غير حدِّهما، ووفقاً؛ لزمُّه أنه جمع بين اليقين.

وتلخص أيضاً: أن قراءة ابن<sup>(١)</sup> ذُكوان<sup>(٢)</sup> ليست على قول يُؤنس، وأنه لا بد من تخرجها على وجه يقول به جميعهم<sup>(٣)</sup>.

والفا زهد<sup>(٤)</sup> قبلها مؤكداً فعلاً إلى نون الإناث مسنداً

(خ ٢)

\* وإنما عدلوا في تأكيد "تضربان" إلى الحذف، فقالوا: تضربان؛ لا: تضربانان؛ كراهيةً لطول المقطع، وإنما لم يحذفوا<sup>(٥)</sup> كما حذفوا في "تضربان" لأهم إن يُتقوا الساكن يقولون: تضربن، بالحذف؛ كراهيةً الثقل<sup>(٦)</sup>، فيقولوا: تضربن؛ التقى ساكنان على غير حدِّهما، وإن يحركوا الأول بالفتح التيسر بفعل الواحد، أو بالضم فلا مقتضى له، والتيسر بفعل الجماعة، أو بالكسر فلا مقتضى له<sup>(٧)</sup>.

واحذف خفيفةً لساكن ردفٍ وبعد غير فتحة إذا ثقف

(خ ١)

(١) هو عبدالله بن أحمد بن بشر بن ذكوان، أبو عمرو الدمشقي، إمام القراءة بلعشق في زمانه، قرأ على أحمد بن حنبل وغيره، توفي سنة ٢٤٢. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٠٢، وغاية النهاية ٤٠٤/١.

(٢) يهد قراءته لقوله تعالى في سورة يونس ٨٩: ﴿وَلَا تُثْبِتَانِ﴾. ينظر: النشر ٢٨٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٣١٧.

(٣) الحاشية في: ١٤٥.

(٤) كذا في المخطوطة، وهي في نسخ الأتنية العالية: «زهد». ينظر: الأتنية ١٤٨، البيت ٦٤٥.

(٥) في: تضربان أول التونات، وهي نون النسوة.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل قوله: «يقولون: تضربن» بالحذف؛ كراهيةً الثقل» مقحم، ولم يُجسَّ موضع.

(٧) الحاشية في: ١٤٦.



\* قال ابن جني في المختصب<sup>(١)</sup>: إن في "نواير"<sup>(٢)</sup> أبي زكري:

فمن<sup>(٣)</sup> أن يؤني من التوأت مؤز

أنوم ثم يُقدّر ألم يؤم قدير<sup>(٤)</sup>

قال: قيل: أراد: يُقدّرُ، بالنون الخفيفة، وحذفها، وهذا عندنا غير مرضي؛ لأن النون للتوكيد، والتوكيد أثبتة شيء به الإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار، لكنه فيه صنعة ذكرناها في "سر الصناعة"<sup>(٥)</sup>.

ع: فإن قلت: كيف أحذف في:

لا تُجبر الفقير<sup>(٦)</sup>

قلت: أوّل من هذا أن يعترض على قولنا: لا يُحذف الفاعل بقولنا: لتقوم، ولتقوم، ولجواب واحد، وهو أن هذا حذف إغلائي، لا اختياري، والحذف لإعلال عليه دليل، فكأنه مذكور<sup>(٧)</sup>.

(خ)

\* [«واحدف خفيفة»]: مثل:

(١) ٣٦٦/٢.

(٢) ١٦٤.

(٣) كنا في المحفوظة، والصواب ما في المختصب والنوادر ومصادر البيت: من، أو: في، وبه يستقيم الوزن.

(٤) ينان من مشطو الرجز، للحارث بن عازر الجرمي، وثقل بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فسبها إليه. ينظر: إضاح الوقف والابتداء ٩٦٩، والبارع ١٧١، والمختصص ٩٦/٣، واحكم ٣٠١/٦، وشرر الشعر ١١٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣، والمقاصد النحوية ١٩٤١/٤.

(٥) سر صناعة الإعراب ٧٥/١.

(٦) بعض بيت من للسر، للأصمطي بن قريع، نقم في باب المعرب والمرب.

(٧) الحاشية في: ٢٨/٢.



اشرب غنك المضموم طارقتها<sup>(١)</sup>

كما قبل<sup>(٢)</sup>: «عالت تعرف»<sup>(٣)</sup>.

واردد إذا حذفها في الوقف ما من أجلها في الموصل كان عدما  
وأبدلنها بعد فتح ألقا وقفا كما تقول في قفا قفا

(خ١)

\* قبل في قول لقرى القيس:

قفا لئلي من جثري عيب ومثل<sup>(٤)</sup>:

إنه أراد: قفا، وممثل بنئة الوقف على النون بالإبدال<sup>(٥)</sup>.

(خ٢)

\* قال الصنوبري في "النسبة"<sup>(٦)</sup>: إذا كان ما قبل النون مضمومًا أو مكسورًا  
فمذهب س<sup>(٧)</sup> أن تحذف النون في الوقف، ولا تعوض منها شيئًا، كما كان ذلك مع

(١) صدر بيت من للنسج، لمرقة بن العبد، وقيل: مصنوع، ومعه:

حزبك بالسيف فؤوس الفرس

...

ينظر: الديوان ١٦٤، وجمهرة اللغة ٨٥٢/٢، ولعقد الفريد ٢٠٣/٦، والبرج ٤٧٦، والمختص  
٣٦٧/٢، والحكم ٤٢١/٤، والإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح جمل الزحاجي ٥٦٨/٢، وللقاصد  
الحوية ١٨١٣/٤.

(٢) مكررة في المخطوطة.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطًا، وهو غلط، فمثل به ابن ناصر السلمي في تنبيه على الألفاظ في  
كتاب الغريرين ٢١١، وقال: إنه من أمثال لغوام.

(٤) الحاشية في: ١٤٦.

(٥) صدر بيت من الطويل، تقدم بعضه في باب عطف النسج.

(٦) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٧) البصرة والندوة ٤٣٤/١، ٤٣٥.

(٨) الكتاب ٥٢٢/٣.



التنوين في الأسماء المرفوعة والمجرورة، ويؤنس<sup>(١)</sup> يعوض في المضموم وإثاء، وفي المكسور ياء، فيقول: احشوا، واحشي، على مذهب من يقول<sup>(٢)</sup>: زيدو، و: زيدى، في الوقف على المرفوع والمجرور.

ع: هذا النقل يطلعه الناس عن يؤنس، وأنت ترى هذا بقائه بما إذا تكلمت على قياس تلك اللغة؛ وذلك لأن نون التوكيد الخفيفة قد ثبت لها حكم التنوين، والتنوين في تلك اللغة يقلب بعد الضمة والكسرة، فكنا نون التوكيد، ولا يقال: إنه يجوز ذلك على الإطلاق، وينبغي أن لا يخالف يؤنس في ذلك.

وفي ش غ<sup>(٣)</sup> أيضاً: أن يؤنس أحاز ذلك قياساً على من يقول: زيدو، و: زيدى<sup>(٤)</sup>.

\* تنبيه: إذا وقف على: اضربن أبداً ألفاً، فلما وقف على: اضربان - على قول يؤنس<sup>(٥)</sup> وكذا<sup>(٦)</sup> - أبدلت ألفاً نصاً على ذلك س<sup>(٧)</sup>.

ثم قيل: يجمع بين ألفين بمقدارهما، وقيل: ينبغي أن تحذف إحداهما، ويقدر بقاء لبنة وحذف الأولى، وفي "العروة"<sup>(٨)</sup>: تحذف الثانية.

ع: ينبغي أن يكون كالوقف على: رأيت ففى<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٥٢٣/٣، والأصول ٢٠٢/٢، والتعليق ٢٥/٤، ٢٦.

(٢) هم أزد الشرق، حكاه عنهم سيويه في الكتاب ١٦٧/٤، وينظر: الأصول ٣٧٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٢٢/٢.

(٣) الفتك الحسن في شرح غاية الإحسان ٢٠٤.

(٤) الحاشية في: ١٤٧.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، ولتنقيب ٢٤/٣، والأصول ٢٠٣/٢، وإعراب القرآن للتحاسي ٤٢/٢، والخجة ٩٠/١، والخصائص ٩٣/١، واللباب ٦٨/٢.

(٦) ينظر: الأصول ٢٠٣/٢، واللباب ٦٨/٢.

(٧) الكتاب ٥٢٧/٣.

(٨) ١٥٦، ١٥٧ (ت. خالد السلمي).

(٩) الحاشية في: ١٤٦.



\* ز(١): قُرئ: «وَلَيْكُمُ الْكُفْرَانُ»<sup>(١)</sup>، والتعطيف أول؛ لأنها كتبت ألفاً على حكم الوقف، وذلك لا يكون إلا للتعطيف<sup>(٢)</sup>.

(١) الكشاف ٤٦٧/٢.

(٢) يوسف ٣٢، وهي قراءة شاذة غير منسوبة، حكاهما الزجاج. ينظر: معاني القرآن وإعرابه

١٠٨/٣، وشواذ القراءات للكرمان ٢٤٦.

(٣) الحاشية ن: ١٤٢.



## ما لا ينصرف

الصرف تبين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكا  
(خ ١)

\* قيل: ما لا ينصرف هو الذي لا يُجْز ولا يُؤن، وهذا التعريف يؤدي إلى الشُّوْر؛  
لأنه تعريفٌ بالحكم، ومقتضى كلام المصنّف: ما ليس فيه تنوينٌ دالٌّ على الأنكبة،  
وهو كذلك، والحيثُ: ما فيه علّتان من تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما.

ثم احتلف في المنصرف؛ لم يمتي كذلك؟ وبه يتضح لم يمتي هذا غير منصرف،  
ف قيل: لأن في آخره صرْفًا، وهو الصوت، وهذا المختار، وقيل: لأنه انصرف عن شبه  
الفعل، ورُدَّ بأنه لم يكن مشبهاً له فانصرف عنه، وقيل: من الصرْف: الخالص من  
الذين<sup>(١)</sup>؛ لأنه تخلّص من شبه الفعل والحرف، قال ابن عُصفور<sup>(٢)</sup>: وبالزمهم أن يستُوا  
نحو: بأحرمك منصرفًا، وهم إنما يقولون فيه: منحرٌ. ص<sup>(٣)</sup>.

ع: فإن قيل: يُعول الأول أن نحو: الغلام، و: غلامك، منصرفٌ بالإجماع.

قلت: هما في قوة ما فيه صرْفٌ، وإنما زال منه لعرضي، بخلاف نحو: بالأحر، و:  
بأحرمك، فلا يلزم هذا القائل أن يستيه منصرفًا، فظهر أنه لا بدخل في حده ما ليس  
منه، ولا يخرج عنه ما هو منه<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* ع: باب منع الصرف.

اعلم أوّلًا أن الاسم ينقسم بالنظر إلى شبهه بالحرف وعزائه عن ذلك قسمين:  
مشبه له، قبيح، ويقال فيه: غير متمكّن، وغير مشبه له، فيعرب، ويقال: متمكّن.

(١) ينظر: تهذيب اللغة ١٢/١١٥.

(٢) شرح جن الزحاجي ٦/٢٠٥.

(٣) لعله يريد بهذا الرمز: ابن عصفور.

(٤) الحاشية ن: ٢٨/ب.



ثم للشمكّن ينقسم بحسب شبهه بالفعل وعزائه عن ذلك قسمين: غير مشبه له، ويقال له: أُنكِن، ومشبه له، ويقال له: غير أُنكِن، وقد مضى في صدر الكتاب<sup>(١)</sup> تفسيرُ للشمكّن وغيره، والكلام الآن في تفسير الأُنكِن وغيره.

ولتقدّم أوّلاً مقدّمة، وهي أن أنواع التنوين ستة:

نوعٌ يدل على معنى أرادته المتكلم راجع إلى صوته، وهو تنوين التّرْم، فإنه يدل على أنه لم يرد التّرْم.

ونوعٌ يدل على معنى أرادته المتكلم راجع إلى وصلها وفصلها، وهو تنوين العُلُو؛ لأنه يدل على أن المتكلم واقف، كذا قال عبد القاهر<sup>(٢)</sup>، وهو عندي بأن يدل على أنه واصلٌ أحق؛ لأن وضع التنوين عسى أن يكون للوصل لا للوقف.

ونوعٌ يدل على معنى في الكلمة ليس من عوارضها، ولكنه من وضعها الأصلي، وهو تنوين التذكير.

ونوعٌ يدل على أمرٍ أريد بالكلمة، وهو معادلها<sup>(٣)</sup> لكلمةٍ أخرى، أو تقول: معادلةٌ نوعيها لنوعٍ آخر، وهو تنوين المقابلة.

ونوع<sup>(٤)</sup> يدل على معنى<sup>(٥)</sup> كانت متصلةً بكلمة التنوين، أو حرفٌ كان من ثامنها، وهو تنوين التعويض.

فإن جمعت النوعين قلت: ونوعٌ دال على جزءٍ أو كالجزء لكلمة التنوين.

ونوعٌ دال على معنى تكون به الكلمة [أُنكِن، وهو]<sup>(٦)</sup> تنوين الصرف، نحو: زَيْد،

(١) لم يتقدم شيء من ذلك في هذه الحاشية من ١٥٩ عند بيت الألفية:

بالمرّ والتنوين ولذا "وَأَلَّ" ومستند للاسم فمبنيٌ حصل

(٢) المقصد في شرح الإيضاح ٧٦/١.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: معادلها.

(٤) مكررة في المخطوطة.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كلمة.

(٦) ما بين العنوين جاء في المخطوطة بعد قوله المتقدم: «نوع دال»، ولعله كان مُلحقاً في



وعبروا، فإنه يدل على معنى، وهو حجة الكلمة بكونها لم تشبه الفعل ولا الحرف، وهذا المعنى يدل على أنها مثبتة في باب الاسمية، راسخة القدم فيه، وهذا معنى كلام الناطم.

وتنص من هذا الحد حدان، هما المراد منه: حد المنصرف، وحد غير المنصرف، فنقول: المنصرف: الذي يلحقه تنوين دال على معنى به يكون الاسم أشكراً، وغير المنصرف بخلافه.

فتد على عكس الأول: الرجل، و: غلامك، و: جاء زيد، في الوقف.

ويجاب بأنه إنما زال منه التنوين لِمَا عَرَضَ له من "أل" والإضافة والوقف، وفي هذا العلم أَنَّ "زائلاً لغرض كتابات للوجود.

وكذلك قد يُؤرَد على طَرْد الثاني<sup>(١)</sup> نحو: صبي، و: يومئذ.

فيجاب بأنه قد استقرَّ ما تقدَّم في صدر الكتاب<sup>(٢)</sup> أن المنصرف وغير المنصرف من باب المعرب لا من باب المثني، فقيَّد الإعراب مأخوذ في الحد، وهنا - وإن لم يصرح به - يُكثَر - فهو موجود دُكْرًا لا يُكثَر.

وتعرض حينئذ بنحو: مسلماني غير غلم، وهذا لا يحصى عنه<sup>(٣)</sup>.

\* ع: الاسم ما أشبه الحرف يُثني، كما سبق شرحه في ابتداء هذه الأربعة<sup>(٤)</sup>، وما أشبه الفعل لا يُثني؛ لأن الاسم كان سبب إعراب الفعل، فلا يكون الفعل سبب بنائه، وهذا عندي شيء بقرههم: الأب كان سبب وجود الابن، فلا يكون الابن سبب

نسخة ابن هشام، فلم يُكَيِّم النسخ موضعه.

(١) مكرر أولاً "فأ" في المخطوطة.

(٢) وهو قوله ص ٢٠٠ في باب المعرب والمثني.

ويُكْرَ بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يُحْتَفَ أو يك بعد "أل"

(٣) الحاشية في: ١٤٧.

(٤) لم يتقدم شيء من ذلك في هذه الحاشية ص ١٦٥ عند بيت الألفية:

والاسم منه معرب ومنى لثنى من الحروف ثلثي



عدم الألب، فتأثله.

ولكنه ثقل، فمُنِع من علّة الحقّة؛ إذ كان وجودُ التنوين علامة خطّة ما يستحقون، وعدمه علامة ثقل ما يستقلون؛ إذ كان الحفيف يحتمل الزيادة، بخلاف الثقل.

وجعلوا زوال الكسرة تبعاً لزوال التنوين؛ لأن بقاها مع زواله يوهم البناء؛ إذ لا تكون كسرة علامة إعراب إلا مع تنوين أو ما يقوم مقامه، ولذلك إذا اضطرّ شاعرٌ إلى تنوين غير المنصرف بحرّه بالكسرة، وإن كان لم يُضطرّ إليها، ولذلك عادت في: بأحرّكم، و: بالأحرّ لأثن التنوين فيه لقطعاً وتقديراً.

ش ح<sup>(١)</sup>: فلو كانت الكسرة صرفاً أو بعض صرفٍ لامتنت هنا؛ لوجود العلتين. قال أبو الفتح في "الغايّة"<sup>(٢)</sup>: علامة الصرف التنوين وحده، لا التنوين والجرّ، بدليل اتفاقهم على تسمية بعض الأسماء المقصورة منصرباً، مع أنه لا يدخلها جرٌّ ولا غيره، إفا هو التنوين فقط؛ ألا ترى إلى قول س<sup>(٣)</sup>: فالتنوين علامة الأثكن عندهم، والأحفّ عليهم، وترجّه علامة إفا يستقلون؟

قال أبو القاسم<sup>(٤)</sup>: هذا تصريح بأن التنوين غلّم الصرف، لا الجرّ؛ وأن تركه غلّم ثقل الاسم، كما أن تحاقه غلّم عفتّه<sup>(٥)</sup>.

**فألف التانيث مطلقاً منع صرف الذي حواه كليهما وقع**

(خ ١)

\* [«فألف التانيث»]: وهذا يسمى: التانيث اللازم، قيل: لأنه إذا حذف لم تتم الكلمة، بخلاف البناء، كذا: قائمة، ورؤً بأن: طَواعية وتزاهية كذلك، وقيل: لأنها عندهم

(١) شرح عمدة الحفاظ ٢/٢١٨، ٢١٩.

(٢) لم ألق على ما يفيد وجوده، وهو مذكور في مصنفات ابن جني. ينظر: معجم الأدباء ١٦٠٠/٤.

(٣) الكتاب ١/٢٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح العمدة: أبو الفتح.

(٥) الحاشية في: ١٤٧.



بمنزلة أصول الكلمة، بدليل حذفها في: قرّري<sup>(١)</sup> إذا قلت: قرّري، بخلاف التاء، فإنها بمنزلة كلمة منفصلة، فلا يعتد بها.

قيل: فلا تعوّروا للمدونة<sup>(٢)</sup>، كذا حمراء؛ لقولهم: حمّروا.

قلنا: لأنّا تحركت أشبهت التاء. من<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

\* [«فَالْفُ التَّائِيثُ»]: فإن قلت: لا<sup>(٤)</sup> شيء استأثرت بالمتع، ولم تحتج لعلة أخرى، كما احتاجت إليه نظيرتها، وهي تاء التائيث من نحو: ملحة، و: فاطمة؟

قلت: نزلوا لزومها منزلة تاء التائيث، بخلاف باب: فاطمة؛ فإن أصل التاء في الصفات رجعي<sup>(٥)</sup>، فهي غير لازمة.

فإن قلت: فهل منعوا صرف: شقاوة، و: غزوة<sup>(٦)</sup>، و: شاة؛ لزومها؟

قلت: لأنّا لم نوضع التاء في أصلها على أن تكون لازمة إذا وجدت؛ لم يعتد بما يعرض من لزومها<sup>(٧)</sup>.

وزائدًا فعّالان في وصف سليم من أن يرى بناء تائيث تخم

ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع تائيث بنا كأشعلا

(٢خ)

(١) هو ماء لبني غنيس، أو: أرض بالجمجمة. ينظر: معجم ما استعجم ١٠٦٥/٣، ومعجم البلدان ٣٢٦/٤.

(٢) كنّا في المخطوطة، والصواب: للمدونة.

(٣) لعله يريد بهذا الرمز: ابن عصفور. ينظر: شرح جمل الرحاجي ٢١٥/٢، ٢١٦.

(٤) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٥) كنّا في المخطوطة، والصواب: لأني.

(٦) في المخطوطة مهملة، والصواب: وضعي.

(٧) هي كلّ أكمة مُلقاة في الأرض. ينظر: القاموس المحيط (ع و ق) ١٢٠٥/٢.

(٨) الحاشية في: ١٤٧.



\* وإنما أثر في منع صرف هذا النوع كونه صفة؛ لئنا علمت من أن الصفة فرع عن الاسم الحامد من وجهين:

أحدهما<sup>(١)</sup>: أنها مشتقة منه، ولشأن فرع المشتق منه.

والثاني: أنها محتاجة إليه لانتساب معناها.

وإنما أثر كونه على وزن "أفعل"؛ لأنه وزن الفعل به أولى؛ لأن في أوله زيادة لمعنى في الفعل دون الاسم، وما زائدته لمعنى أصل لئنا زائدته لغو معنى؛ لأن الأصل فيما يختلف أن يكون لمعنى.

وإنما اشترط أن لا تلحقه التاء؛ لتتحقق مشابهة للفعل؛ لأن الفعل لا تلحقه تاء التانيث<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «ممنوع تانيث» نظير قوله: «في وصف سليم» البيت.

وامتناع التانيث بالتاء؛ إما لأن مؤنثه "فُعلاء"، كـ: أَشْهَلُ<sup>(٣)</sup>، وأختر، أو "فُعَلَى"، كـ: أَفْضَلُ، وأختر، ولا مؤنث له معنى ولا استعمالاً، كـ: أقر<sup>(٤)</sup>، أو استعمالاً لا معنى، كـ: آتى<sup>(٥)</sup>، فهذه أربعة أنواع<sup>(٦)</sup>.

والعَيْنُ	عارضِ	الوصفي	كأربع	وعارضِ	الإسمية
فالأدقُّمُ	القيْدُ	لكونه	وضِعُ	في الأصل	وصفا انتصافه مُنْع
وأجدلُ	وأخيلُ	والفعي	مصرفة	وقد	يلن المنعاً

(١) مكررة في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ١٤٨.

(٣) وصف من: الشَّهْل، وهو قلة السواد في خدثة العين، كأنه يميل إلى الحُمْرة. ينظر: القاموس المحيط (ن ل) ١٣٥٠/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: أو.

(٥) هو غل يصبه فنُّ في إحدى خصيه. ينظر: القاموس المحيط (أ د ر) ٤٩٠/١.

(٦) هو عظيم الإلته، وهي العجيزة. ينظر: الصحاح (أ ل ي) ٢٢٧١/٦.

(٧) الحاشية في: ١٤٨.



ومنع عدل مع وصف معتبر في نحو مشى وثلاث وأخر

(خ ١)

\* [«عَدْل»]: ع: العَدْلُ: أن تلفظ بينا وتريد غيره مع اتفاق المعنى.

وقولنا: «مع اتفاق المعنى» حتى لا يرد نحو: «قَالَ» و«يَقُولُ» و«قَوْل» و«يَقُولُ»، فلا يقال: لم لا شئت انصرف؛ للوصف والعدل، كما في: ثَلَاثٌ وَثَلَاثٌ؟<sup>(١)</sup>

\* [«وَأُخْرَى»]: اعلم أن «أُخْرَى» مطابقة لِمَنْ قُصِدَتْ به، ومع المطابقة يتعبر بوجود «أَلْ» أو الإضافة، وقد ثبت العدل عن «أَلْ» في نحو: سَخِرَ، وَحَوَّزَ الْفَرَسَ<sup>(٢)</sup> في «ثَلَاثٌ» وبابه أن تكون معدولة عن الإضافة، ولا أقول: معدولة عن «مِنْ»؛ لأن مع المطابقة لا يستعمل «مِنْ»، فهذا إن نُظِرَ إليه من حيث هو مطابق.

وإن نُظِرَ إليه من حيث هو مجرد عن «أَلْ» والإضافة فيقال: قياسُ المفرد عنهما أن يستعمل مفرداً، ويكون «مِنْ»، فهنا معدول عن المفرد، ولا أقول: عن «مِنْ»، كما يقوله من لا يخطئ العبارة، بل عن المفرد، وذلك المفرد يستحق أن يستعمل «مِنْ» ولا مدخل لها في العدل.

فالخلاص: أن له جهتين: جهة مطابقة، وجهة مجردة، ويختلف الحكم بالنظر إلى كل منهما<sup>(٣)</sup>.

\* [«وَأُخْرَى»]: ع: المراد بـ«أُخْرَى»: جمع: أُخْرَى مؤنث «أُخْرَى»، لا جمع: أُخْرَى مؤنث «أُخْرَى» بالكسر<sup>(٤)</sup>؛ لأن المذكور ليس للتفضيل، فكذا مؤنثه، فلا عدل، ولما في «أُخْرَى»: الموزن والوصف، وفي «أُخْرَى» ما ذكر<sup>(٥)</sup>.

(١) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٤.

(٣) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٤) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب أن مؤنث «أُخْرَى»: أُخْرَى، لا: أُخْرَى.

(٥) الحاشية في: ٢٨/ب.



ووزن مشى وثلاث كُتُما من واحد لأربع فليُعلمَا  
وكن بجمع مُشيه مفاعلا أو المفاعيل يمنع كافلا  
وذا اعتلال منه كالجواري رفعاً وجراً أجره كساري

(خ ١)

\* إن قيل: كان حظه أن يقول: ك: جَوَّارٍ؛ لأنه لا يُعلِّ معرفة بـ"أل" أو بالإضافة.

قلت: قوله: «ك: ساري» يزيل هذا الوهم؛ لأن حكم "ساري" معروف، وإذا  
يُعرض بهذا عليه لو قال: وذا اعتلال منه كالجواري تُحذف ياءه ويعوض منها التنوين،  
على أنه لو قال ذلك لكان في ذكر أن التنوين يدخل ما يمنع من تولُّم جواز ذلك مع  
"أل" والإضافة<sup>(١)</sup>.

\* أبو علي في "الثبوتية"<sup>(٢)</sup>: الدليل على أن ياء "جَوَّارٍ" حذفت حذفاً ثم لحق  
التنوين؛ لزوال الكلمة عن مثال "مفاعيل" -يعني: للنصرف-؛ أنهم ثَمَّا فليُعلمَا أنَّها في:  
مفاعيل<sup>(٣)</sup>، ومضارع، فحذف الحرف؛ لانقلابه ألفاً، لم تحذف؛ لأن منْ يحذف:  
﴿تَبِعَ﴾<sup>(٤)</sup>، و: ﴿تَبِعَ﴾<sup>(٥)</sup>.

يُقر<sup>(٦)</sup>

لا يحذف: يخشى، فلما لم يحذف كان على زنة "مفاعيل"؛ فلما كان على زنة "مفاعيل"  
لم يلحق التنوين كما يلحق في: جَوَّارٍ ومَوَّالٍ، حيث لحق الحذف الياء.

(١) الحاشية في: ٢٨/أ.

(٢) لم ألق عليه في غنارها لابن حني، وهو ينص في البصريات ٨٧٦/٢، ٨٧٧.

(٣) يقال: لئن مفاعيل، أي: غريبة وكليلة. ينظر: المحكم ٢٠٦/٢.

(٤) الكهف ٦٤، ونسبها: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾.

(٥) بعض بيت من الكامل، يُقر من أبي سلمى، وهو بتمامه:

ولأنت تُقرى ما خلقت وبه عن القوم يخلق ثم لا يُقر

روي: «يقرى»، ولا شاهد فيه. يُقر: أصله: يُقرى، أي: يقطع. ينظر: الديوان بشرح ثعلب ٨٢،  
والكتاب ١٨٥/٤، والقوانين للأخفش ١٨، والأصول ٣٨٨/٢، والخجة ٤٠٥/١.



ع: يعني: ولو كان الحذف في: حَوَارٍ للساكين، لحذفوا الألف، كما في: غَصَا.  
ع: قال في موطن آخر<sup>(١)</sup>: لم نعلم الألف حذفت كما حذفت الواو والياء إلا في:

ابن السكيت<sup>(٢)</sup>،

«ولو تَرَّ ما أَقْن مكة»<sup>(٣)</sup>.

\* [أجره ك: صاري]: لأنه نُقِلَ بالبناء، وبُحِرفِ الِعة، وبالضمة أو الكسرة، فاستدعى ذلك تحفيقه، فحذفت الياء بحركتها، وعُوِضَ التنوين من الياء.

بدلْتُ على أنه عُوِضَ منها: أنه لا يجوز حذف الياء إلا حيث يمكن التنوين، فلذلك لا تحذف في: الجوّاري، ولا في: جواريك؛ لأنه لا يجوز دخول التنوين، فيعوض به عن الياء؛ لأجل الألف واللام والإضافة. من "شرح الجمل"<sup>(٤)</sup> لابن عُصْقُور<sup>(٥)</sup>.

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

(٢٤)

\* ع: وقد تبين أن النظم ذكر هنا أمرين، ونُحِزَمَ بماء، والناسُ يُجَوِّزُونَ معهما أمرًا

(١) لم أقف عليه في عنان الشكوة لابن جني، وينظر: الحجة ١٤١/١، والمسكرات ١٠٠.

(٢) بعض بيت من الرمل، للبيد بن زبيعة، وهو بتمامه:

وَبَيْتٌ مِنْ لُجَيْنٍ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ السَّكَيْتِ

لعل: أراد: للعلی. ينظر: الديوان (ملحقات القصيدة) ١٩٩، ولكتاب ١٨٨/٤، وبماز القرآن ١٦٠/٢، والبيان والتبيين ٢٦٦/١، وجمهرة اللغة ٤٦٦/١، والحجة ٧٩/١، والخصائص ٢٩٥/٢، والحكم ٤٢١/٧، وشرح جمل الزحاجي ٥٧٨/٢، وشرح الكافية الشامية ١٩٨٤/٤، وللقاصد النحوية ٢٠٦٦/٤.

(٣) بعض قول للعرب، أورده القارسي في الحجة ١٤١/١، ٤٣٠/٤، وهو بتمامه: أصاب الثمن خُفْتُه، ولو تَرَّ ما أَقْن مكة.

(٤) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٥) شرح جمل الزحاجي ١٠٩/١، ١١٠.

(٦) الحاشية في: ٢٨/ب.



آخر، والصواب معه:

أحدهما: أنه جزم بمنع الصرف، حيث قال: «عموم المنع»، ولم يُسمع غير ذلك على ما ذكر.

والثاني: قوله في تعليل منع الصرف: إن ذلك؛ لشيئه بالجمع.

وقال قوم: إنه جمع لـ «مِرْزَلة» تقديرًا، وأنشدوا:

عَلَيْهِ مِنَ الْمُلُومِ مِرْزَلةٌ<sup>(١)</sup>

قيل: والبيت مصنوع، فلا بُدَّتْ إليه، وأيضًا فالنقل في أسماء الأجناس نادر، فلا يقبل عليه، وأيضًا فـ «مِرْزَلة» إن ثبت بالبيت فهو مرادف لـ «مِرْزَلة»، أو يكون بمعنى القبيص، لا أنه جزء منه؛ لأنه إنما يريد أن المُلُوم قد غلبه، لا أنه أحد أقطاره؛ فهذه ثلاثة اعتراضات على هذا القول<sup>(٢)</sup>.

وإن به سمي أو بما لحق به فالانصراف منه يحق

(١خ)

\* قوله: «وإن به سمي» البيت: للمسمى بموازن «مُفاعِل» أو «مُفاعيل» ثلاثة أقسام:

فسم يستعمل في التكرات جميعًا بلا خلاف، نحو: مساجد، ومصالح.

وقسم لم يستعمل في التكرات ألبتة بلا خلاف، نحو: شراجيل؛ لأنه ملازم للعلمية، لكن فيه صيغة الجمع، فقدر أنه منقول عن الجمع.

(١) صدر بيت من الغناب، لم أقف له على نسبة، وعجزه:

... فليس ترقى المستقرب

ينظر: المقتضب ٣/٣٤٦، وشرح كتاب ميبويه للسوي ١٢/٣٨، والمصاحح (س ر ل) ٥/١٧٢٩، والغكم ٨/٤٧٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠، وللقاصد النحوي ٤/١٨٣، وعزارة الأدب ١/٢٣٣.

(٢) الحاشية في: ١٥١.



وقسم يستعمل في التكرات، وتُرَدَّد فيه: هل هو جمع أو<sup>(١)</sup> مفرد؟ وهو "سُرَابِيل" لا غير.

وإذا تمَّيَّي بجميع ذلك مُنَع النصرف، فقول: للصيغة وأصالة الجمجمة، وقول: للصيغة والعلمية، فهي قائمة مقام الجمع، وعلى هذا إذا نُكِّر النصرف، بخلافه على التعليل الأول.

وهذا التعليل عندي المستمر، وإلا لَلَزِم صرف "سُرَابِيل" في العلمية<sup>(٢)</sup>؛ إذ ليس أصله الجمع<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: فما في الصيغة قد يكون مانعاً.

قلت: ...<sup>(٤)</sup> مخالفة الكلام<sup>(٥)</sup> العربي، فأشبه بذلك ...<sup>(٦)</sup>، فالصيغة كالمُعْجَمَة، كما قال سر<sup>(٧)</sup> في: غاميم<sup>(٨)</sup>.

\* [«فَتَعْلَهُ يَجْعَلُ»]: قال ابنُ عُثْمَانُ<sup>(٩)</sup>: للعلمية وثبته المُعْجَمَة؛ لأنه دخل في الأحاد، كما دخل الأعجمي في كلام العرب، فإن نُكِّرته كان فيه الخلاف الذي في: آخر.

ع: مقتضاه: أن الألف<sup>(١٠)</sup> لا ينصرف، وكذا حكى عنه ابنُ السَّرَّاج<sup>(١١)</sup>، خلافاً

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الكتاب ٢٧٥/٣.

(٨) الحاشية في: ٢٨/ب.

(٩) شرح جن الزحاجي ٢١٨/٢.

(١٠) ينظر: لتقطيب ٣٤٥/٣، وبحار النكرة ١٦٠، ١٦٠.

(١١) الأصول ٨٨/٢.



إِنَّمَا حَكِيَ عَنْهُ ابْنُ مَالٍ<sup>(١٠٧)</sup>.

(خ٢)

\* قَوْلُهُ: «بِه»: الضميرُ للجمعِ للتقديسِ ذكره<sup>(١٠٨)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ»: هو "سَرَّاجِيلٌ".

وقال ابنُ الناجم<sup>(١٠٩)</sup> ما مَلَّصَهُ وَشَرَّحَهُ: يعني: أن ما سَمِيَ به من مثال "مُتَعَايِلٌ" أو "مُتَعَايِلٌ" فَحَلُّهُ منعُ الصرفِ، سواءَ أَكَّانَ مَنْقُولًا عَنْ جَمْعٍ مَحَلَّقٍ، كَ: مَسَاجِدِ اسْمِ رَجُلٍ، أَوْ مَقْدَرٍ، كَ: سَرَّاجِيلِ.

والعلة في منع الصرف أمران:

أحدهما: ما فيه من الصيغة، وهذا اعتوره الجميع.

والثاني: مختلف فيه، فقليل: أصالته في الجمعية، وقيل: قيام القنمية مقام الجمعية.

وابتني على هذا الخلاف: أنه هل إذا نُكِّرَ بعد التسمية ينصرف أو لا؟ فعلى مقتضى التعليل الأول لا ينصرف، بخلاف الثاني<sup>(١١٠)</sup>.

والعلم انمع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدي كرها

(خ١)

\* [«مُعَدِّي كَرِهًا»]: و: حَضَرَتْهُنَّ<sup>(١١١)</sup>.

(خ٢)

\* قَوْلُهُ: «مُزَّجٌ»: هو عبارة عن الاسمين يُعْلَن اسمًا واحدًا منزلاً ثانيهما من

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٣.

(٢) الحاشية في: ٢٩/١.

(٣) الحاشية في: ١٥١.

(٤) شرح الألفية ٤٦٦.

(٥) الحاشية في: ١٥١.

(٦) الحاشية في: ٢٩/١.



أولهما منزلة تاء التانيث مما قبلها، بدليل التزام فتح آخر الاسم الأول، كما التزموا فتح ما قبل تاء التانيث.

فإن قلت: فلم التزموا في آخر الأول إذا كان معتلاً الإسكان؟

قلت: للتخفيف.

فإن قلت: فإن الفتحة لا تستقل، بدليل نصب للقوص.

قلت: هذه حركة بناء، فهي لازمة، فاستثقلت، هذا مع أن هذا الاسم في نفسه ثقل بالتركيب، فهذان ثقلان في الاسم لو فتح.

فإن قلت: فهلا استثقلت في رامية، و: غانية؛ الذي ترغمت أن هذا ملحوظ [به] (١)، مع أنها حركة بنائه، والاسم ثقل بالتانيث؟

قلت: يثقل التركيب أشد من يثقل التانيث، فخصّ بمزيد التخفيف (٢).

كذلك حاوي زالدي فعلانا كفتقان وكإصهبانا

(خ ٢)

\* [«فعلانا»]: وكذا «أفعلانا»، مثل: أرونان علما، فأما من قال (٣): إنه من الرثة؛ لأنها تتبع المشددة، واليوم «أرونان» المشددة (٤)، فلا يشبه قول العلماء؛ لأنه حينئذ: أموعال، ولا نظير لذلك في العربية (٥).

\* وقالوا: لو سميت ب: أصبلاي رجلا منعت صرفه؛ للعلمية والزيادة؛ لأن اللام يدل من النون، ويؤيده: منع صرف: خراء، و: صحراء، مع أن ألف التانيث قد زلت

(١) ما بين للعقوفين جاء في الخطوطة بعد قوله الأبي: «والاسم ثقل بالتانيث»، وأعله كان ثلثا في نسخة ابن هشام، فلم يتركب الناسخ موضعه.

(٢) الحاشية في: ١٥١.

(٣) قاله ابن الأعرابي. ينظر: مجالس العلماء ٩٢، والخصائص ٢١٨/٣، ٢٨٧، واحكم ٣١٨، ٢٢٧/١٠.

(٤) ينظر: الغيم ٧/٢، وجمهرة اللغة ١٢٣٩/٣، والصحاح (ر و ن) ٢١٢٧/٥.

(٥) الحاشية في: ١٥٢.



بأن أبليت منها المبررة<sup>(١)</sup>.

\* ع: فرغ: لو سئيت ؛ بُرْهان، أو: يَهْقِان<sup>(٢)</sup> رجلًا صرفتهما، قال أبو الفتح في "التثنية"<sup>(٣)</sup>: هما عندنا "فُعْلان"، ك: فُرْطاس، و"فُعْلان"، ك: جُثْلان<sup>(٤)</sup>، بعليل: بُزِقَتْ له على كذا، أي: أقمت له الدليل عليه، وقولهم: قد تَنَحَّلْنَ، وليس في العربية: تَنَحَّلْنَ، وكان القياس زيادتهما حملًا على الأكثر، لكن السماع أبطل القياس<sup>(٥)</sup>.

كذا مؤنث بهاء مطلقاً وشرطُ منع العار كونه ارتقاء<sup>(٦)</sup>

(خ ١)

ع: قوله: «وشرطُ منع العار»: فيه حذفُ مضاف، أي: وشرطُ تحتمُّ منع العار؛ لأن ذلك شرطٌ لوجوب لا للمنع؛ لأن المنع يحصل بنفسه.

فإن قلت: للمضاف إذا لم يُدَلَّ عليه الدليل لا يُحذف، وقد جعلوا من الضرورة قوله<sup>(٧)</sup>:

تَعَدَّنا لَمُنَى نُكْبَةٍ فِي مُنْتَفَى الْقَوْمِ هُوَئِرٌ<sup>(٨)</sup>

لأنه أراد: ابن هُوَيْرٍ، فحذف لغير دليل.

قلت: قوله بعد: «وجهان في العادم» دليلٌ على الحذف من الأول؛ لأنه إن لم يُعمل الأول عسى أنه شرطٌ للتحتمُّ بطلان؛ لأنه ذكر بعده أن غير المرتقي يمتنع صرفه مع

(١) الحاشية في: ١٥٢.

(٢) هو القويُّ على التصرف مع حلق، والناجر، والزعيم. ينظر: القاموس المحيط (د ه ق ٢) ١٥٧٤/٢.

(٣) ١٩، ٢٠.

(٤) هو باطن جفن العين. ينظر: القاموس المحيط (ح م ل ق) ١١٦٥/٢.

(٥) الحاشية في: ١٥٢.

(٦) كذلك في المحفوظة، والوجه: ارتقى؛ لأنه زائد على الثلاثة.

(٧) هو ذو الرئة.

(٨) بعض بيت من الطويل، تقدَّم في باب التعت.



جواز وجه آخر<sup>(١)</sup>.

\* كَتَبَ الشُّلُوْبُ<sup>(٢)</sup> عَلَى 'النَّقْصِل'<sup>(٣)</sup>: نَقَصَهُ مِنَ الْعِلِّ: شَيْءُ أَلْفِ الْإِحْقَاقِ بِأَلْفِ التَّائِيَةِ، وَشَيْءُ الْحَرْفِ الرَّابِعِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثِ بِهَاءِ التَّائِيَةِ، فَإِذَا سُمِّيَتْ مَذَكَّرًا بِاسْمِ مُؤَنَّثٍ عَلَى أَرْبَعَةٍ فَصَاعِدًا مَنَعَتْ صَرْفَهُ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَشَيْءٍ رَابِعِهِ بَاءُ التَّائِيَةِ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ حِمَقًا مَكْشَرًا، نَحْو: عُثُوقٍ، وَ: بِنَاءٍ، وَ: بِنَاءٍ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لِلْمُؤَنَّثِ فِي الْأَصْلِ الْمَذَكَّرُ، كَ: زَنَابٍ، وَ: ذَلَالٍ.

وَمَحْمَدٌ رَجُلًا بِ: فِرَازٍ، فَصَرْفُهُ، قَالَ س<sup>(٤)</sup> عَنْ الْحَلِيلِ: لَشَأْ<sup>(٥)</sup> كَثُرَ تَسْمِيَتُهُمُ لِلْمَذَكَّرِ بِهِ، وَوَصِيفَ بِهِ الْمَذَكَّرُ فِي قَوْلِكَ: ثَوْبٌ فِرَازٌ، صَرْفُوا، قَالَ: فَأَمَّا "فِرَازٌ" فَالْوَجْهَ تَرَكَ صَرْفَهُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُهُ؛ لِشَبْهِهِ بِ"فِرَازٍ"، وَذَلِكَ أَخْبَثُ الْوَجْهَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* «كَذَا مُؤَنَّثٌ»: أَي: كَذَا عَلِمَ مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ، فَخَرَجَ نَحْوُ: قَائِمَةٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِأَيِّ شَيْءٍ، وَفِيهِ الصِّفَةُ وَالتَّائِيَةُ، وَهِيَ عَلَتَانُ؟

قُلْتَ: لِأَنَّ التَّاءَ فِي الصِّفَاتِ فِي تَقْدِيرِ الزَّوَالِ إِذَا أُرِيدَ لِلْمَذَكَّرِ، فَلَمْ تَعْتَبِرْ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلَيْسَ لَا مَنَعُوا صَرْفَ "زُبَّة"<sup>(٧)</sup>؛ فَإِنَّمَا فِيهِ مِلَازِمَةٌ؟

قُلْتَ: لِرُومِ التَّاءِ فِيهِ عَلَى عِلَاقِ الْقِيَاسِ الثَّابِتِ فِي أَسْمَاءِهَا<sup>(٨)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «كَذَا مُؤَنَّثٌ»: أَي: كَذَا اسْمٌ عَلِمَ مُؤَنَّثٌ بِالتَّاءِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

(١) الحاشية في: ٢٩/١.

(٢) حواشي للنقص ٢٤، ٢٥.

(٣) ٢٧.

(٤) الكتاب ٢٣٦/٣.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٢٩/١.

(٧) هو الرجل بين الطول والقصر. ينظر: القاموس المحيط (ر ب ج) ٩٦٤/٢.

(٨) الحاشية في: ١٥٢.



أما لفظاً فبأن تكون فيه علامة تأنيث، سواء كان مسماً مؤنثاً، ك: قاطمة، أم مذكراً<sup>(١)</sup>، ك: طلحة؛ لأن التاء حينئذ لازمة، فصارت كالكاف التأنيث، ك: خَيْلى، و: صخرَاء.

وأما تقديرًا فبأن يكون معلّماً على مؤنث، إما في الحال أو الأصل، فالأول ك: زينب، و: شفاء، والثاني ك: غنّاق، و: غُزْب غُلْبَيْن لرجلَيْن؛ لأن المؤنث بالمعنى في الحال أو الأصل تُقدّر فيه تاء التأنيث؛ ألا ترى أنك تقول: هذه زينب، و: هذه الغنّاق؟

والحرف الزائد عبي الثلاثة في ذلك يُزِيل منزلة التاء، فثابت التاء فيه موجوداً بأصل الوضع في اسم الجنس، ويوضع نحو: زينب في العلمية، وأما نحو: هند ففيه التاء مقدّرة، وليس فيه ما ينوب عنها في اللفظ، فهذا يُلْغى عن الأول درجة -أعني: عن نحو: زينب-، وأما نحو: غنّاق غُلْبًا ففيه ثابت التاء بأصل الوضع، فلم يتغيّر ذلك، وإن صار الآن معناه مذكراً، كما لا تُنافي تاءُ الثابت للمفوض بما يكون المسمى مذكراً<sup>(٢)</sup>.

\* ع: زينب ك: عائشة، في أنه مؤنث المعنى، لكن علامته تقديرية لا لفظية، و: غنّاق اسم رجل بمنزلة: حمزة وطلحة، في أنه مذكّر المعنى، وأن فيه تاء، لكنها ملفوظ بها فيهما، ولا لفظ في: غنّاق، بل الحرف الرابع خَلَفَ عنها<sup>(٣)</sup>.

فوق الثلاث أو كجور أو سفر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

(خ١)

\* «اسم امرأة لا اسم ذكر»: هذا قول من، والحليل، وأبي عمرو، ويونس، وابن<sup>(٤)</sup> أبي إسحاق؛ لأنهم جعلوا نقل المذكر إلى المؤنث يُقَالُ يُعَادِلُ الحُفَّة التي بها

(١) كذا في المخطوطة، ولوجه: مذكراً.

(٢) الحاشية في: ١٥٢.

(٣) الحاشية في: ١٥٢.

(٤) هو عبد الله بن أبي إسحاق زيد بن الحارث الحضرمي، أبو بحر، أخذ عن ثلاميذ أبي الأسود الدؤلي، وهو أول من قاس النحو، وله مناقشات لحوية مع الفرزدق وغيره، توفي سنة ١١٧. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ١٥٢، ونزهة الألباء ٢٦، وإنباء الرواة ١٠٤/٢، وبقية الوعاة ٤٢/٢.



صُرِفَ "هند"، وعند ابن عُمَرَ<sup>(١)</sup>، وأبي عُمَرَ الحَزْمِيُّ، وأبي زيد، وابن بُرَيْدٍ -وهو المُرْد- أنه ذو وجهين<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الحَشَّاب في "الغَوْنِي"<sup>(٣)</sup>: قالوا: وصرفه أحسن من صُرِفَ "هند"؛ لأنه في الأصل أحفٌ بالتذكير، فإذا صُرِفَ الأثقل فالأخفُ أَوْلى<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* أبو سَعِيدٍ<sup>(٥)</sup>: إذا سُمِّيَتْ "هو" أو "هي" ضَعُفَتُهُمَا، فقلت: هُوَ، وَهِيَ، فإن كَانَ السَّمِي "هَيْ" مَوْثِقًا فَالْصَّرْفُ وَعَدَمُهُ، كَ: هِنْد، وَإِنْ سُمِّيَتْ مَوْثِقًا "هُوَ" لَمْ تَصْرَفْ عَلَى قَوْل مَنْ لَمْ يَصْرَفْ امْرَأَةً سُمِّيَتْ بِهِ: زَيْد؛ لِأَنَّهُ مَذْكَرٌ سُمِّيَتْ بِهِ مَوْثِقًا<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «اسم امرأٍ لا اسم ذكراً»: خلافاً للحَزْمِيِّ، والمُرْد، ويعيسى<sup>(٧)</sup> في أنه ذو وجهين<sup>(٨)</sup>.

وجهان في العادم تذكيراً سبق وعجمة كهند والجمع<sup>(٩)</sup> أخق

(١) هو عيسى الثقفي.

(٢) ينظر أنوارالم في: الكتاب ٢٤٢/٣، وللقنطرب ٣٥١/٣، ٣٥٢، والأصول ٨٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٠/٢، ١١١/٤، وشرح جمل الزحاجي ٢٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣.

(٣) لم أعف على ما يفيد بوجوده. وهو شرح كبير لـ"القصيد" في النحو، تأليف الوزير عون الدين أبي الطاهر ابن حُتَيْب، المتوفى سنة ٥٦٠. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١١٦/٢، ١١٧.

(٤) الحاشية في: ٢٩/.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٣١/٤ (ط. العلمية).

(٦) الحاشية في: ١٥٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٤٢/٣، وللقنطرب ٣٥١/٣، ٣٥٢، والأصول ٨٥/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٠/٢، ١١١/٤، وشرح جمل الزحاجي ٢٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣.

(٨) الحاشية في: ١٥٢.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب ما سيأتي في نص الحواشي موافقاً لنسخ الألفية العالية الأخرى: «ولعل». ينظر: الألفية ١٥٠، البيت ٦٦٦.



(خ١)

\* [وجهان في العادم]: أي: في الثلاثي الساكن الوسط العادم، بدليل قوله: «ك: هُذِّدَ»، وأنه إن لم يُقَدَّر لزم منه كذلك أن نقول: ونَحْرُكَ الوسط، والزيادة على الثلاثة<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «والمنعُ أحقُّ»: لأن فيه عملاً يقتضي الوجوب دون اعتذار، فأما الصرف فيُعتذر له بأن حَقَّةَ اللفظ بقلَّةِ الحروف وسكونِ الوسط قاومت النقل الناشئ عن أحد المييين، فصار كأنه ذو سبب<sup>(٢)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «والمنعُ أحقُّ»: يتخل منه في "شرح الغنية"<sup>(٣)</sup>: «وَقَالَ كَذَخُلُوا وَمَصَرَ»<sup>(٤)</sup>، فيكون مثالُ الصرف: «أَقِيطُوا مَصَرَ»<sup>(٥)</sup>، وقول بعضهم: إن المراد: مصرًا من الأمصار بعيدًا وخلافًا الظاهر، وقول الثعلبي<sup>(٦)</sup>: إنه معنول عن "أل" أعني: "مصرًا" المنعوخ الصرف - مردودٌ بأن العدل خلافُ الأصل، ولا دليل عليه، وإنما قيل به في: سَخَرُو: أنسًا لعدم وجوده<sup>(٧)</sup> علةً غيره<sup>(٨)</sup>.

والعجمي الوضع والتعريف مُعْ زيد على الثلاث صرفه امتنع

(خ٣)

(١) الحاشية في: ٢٩/.

(٢) الحاشية في: ٢٩/.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٢٩.

(٤) يوسف ٩٩.

(٥) البقرة ٦١.

(٦) لم أقف على كلامه هذا، وقال في الصفوة الصفحة ١/٣٧٠، ٣٧١: إن "مصر" في الأصل مذكر، وهو اسم للحدِّ الفاصل بين الشيئين، ثم سمي به هذه البقعة، فقل من التذكير إلى التأنيث، فصار فيه التعريف والتأنيث ونقل من الألف إلى الأثل، ونحوه في الصفحة لشاقبة ١٣/ب.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وجود.

(٨) الحاشية في: ١٥٣.



\* «والعجمي»: أي: والعلم العجمي، ولا يعني عن ذلك قوله: «والتعريف»؛ لأنه قد يتكرر بعد التسمية، ويصدق ذلك عليه<sup>(١)</sup>.

\* قل: قولم الأعجمي على الملوث المعنوي، فقالوا: إذا تجاوز الثلاثة، أو تحرك وسطه تحتم منع صرفه، وإن سكن فهو ذو وجهين، وليس بشيء؛ لوحين: أحدهما: مخالفة السماع.

والثاني: مخالفة المقيس لمقيس عليه، فإن العظمة سبب ضعف؛ لأنه لا علامة لها أصلاً، وإنما هي أمر اعتياري، وتأتي له غالباً علامة<sup>(٢)</sup>.

\*

ألا اصرف: شعيتاً ثم هوداً وصانحاً ونوساً وألوساً والنبي لمحمد<sup>(٣)</sup>؛  
\* ع: "أدم" قن: "فاعل"، فمائه: العظمة والعلمية، وقيل: الفعل، فالعلمية والوزن<sup>(٤)</sup>.

\* "يوسف" قيل: عربي، وزده الترغزري<sup>(٥)</sup> باستلزام ذلك صرفه.  
فإن قيل: فهل يصح ذلك في قراءة من قرأ: ﴿يُوسُفُ﴾<sup>(٦)</sup>، ك: يُكْرِمُ، أو: ﴿يُوسُفُ﴾<sup>(٧)</sup>، ك: يُكْرِمُ، مانته حينئذ يكون العلمية والوزن؟

قال ز: لا؛ لأن القراءة المشهورة شهدت بالخشمة، فلا تكون عربية تارة عجمية أخرى.

(١) الحاشية في: ١٥٣.

(٢) الحاشية في: ١٥٣.

(٣) بيت من الطويل، لم أقف على ناصبه.

(٤) الحاشية في: ١٥٣.

(٥) الحاشية في: ١٥٣.

(٦) الكشف ٤٤١/٢.

(٧) يوسف ٤، وهي قراءة طلحة الخطرمي وطلحة بن مصرف ويحيى بن وثاب. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٦.

(٨) حكاهما الفراء عن بعض بني ثعلبة. ينظر: لغات القرآن ٥٩، ومختصر ابن خالويه ٦٦.



قال: ونحو "يُؤسَفُ" في اللغات الثلاث: "يُؤسَفُ"، ولا يقال: هو عربي؛ لكونه في لغتين منها بوزن المضارع من: أنس، و: أؤنس.

ع: ونظيرُ هذا: طوى، لا تقول قِمْتُ منعه الصرف: إنه ك: عَمَر؛ لأن لغة الصرف تأتي ذلك، كما نصَّ عليه الناطم<sup>(١)</sup>، مع أنه يمكن في هذا أن يقال: من صرفه فشره غير معدول، ومن منع صرفه فشره معدولاً؛ لكون عمله تقديرًا لا تحقيقًا، فما شكك باستماع ذلك هنا؟<sup>(٢)</sup>

\* [«يُؤسَفُ»]: قال ذو<sup>(٣)</sup> الإصْبَعِ القُدَوِيُّ:

وَأَلْتَمَّ مَقْشَرُ زَيْدٍ عَلَى بَائِثَةٍ فَأَجْبَعُوا أَمْرَكُمْ طَرَفٌ لَيْكِدُونِي<sup>(٤)</sup>  
قيل: "زَيْدٌ" مصدر، وقيل: جمع: زائد، [ك: صاحب]<sup>(٥)</sup> وصخب، وحكي القُرْأُ<sup>(٦)</sup>:  
زاد زيد زَيْدًا، وزَيْدًا، وزَيْدًا، وأنشد البيهقي كسر الزاي من "زَيْدٌ"<sup>(٧)</sup>.

كذلك ذو وزن يخصُّ المفعلا أو غالب كاحمد ويعلى

(١٥)

\* فلو سُمِّيَ "مُشَرَّبٌ" ونحوه منعت الصرف، وهل يعتبر كَوْنُ الوزن في الأصل أو

لا؟

قالوا: لا يعتبر إلا الحاصل الآن؛ لأن الاعتبار في هذا الباب بأمور لفظية، فعلى

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٧٣/٣، ١٤٧٤.

(٢) الحاشية في: ١٥٣.

(٣) هو حُرْثَن بن حارثة بن عُرْث، أحد شعراء الجاهلية الحكماء الثعالب، لقب بذي الإصبع لأنه قطع أصبعه بعد أن لدغته أفعى. ينظر: لشعر والشعراء ٦٩٧/٢، والأغاني ٦٣/٣، والمؤلف والمختلف للأُمدي ١٤٩.

(٤) بيت من البسيط. ينظر: الديوان ٩٥، وتفضيلات ١٦١، والجيم ٥٩/٢، وجمهرة اللغة ٦٤٣/٢، والخجة ٢٣٣/٥، والحقم ٣٦٠/١.

(٥) ما بين المتعوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٦) لم أقب على حكايته.

(٧) الحاشية في: ١٥٣، ونقلها ياسين في حاشية الأغنية ٢١٢/٢، ولم يعرفها لابن هشام.



هذا لو سميت بـ"رؤ" صرفت، وكذا بـ"قيل" و"بيع".

فإن سميت بـ"ضرب" وخففته؛ فقليل؛ يمنع؛ نظرًا إلى أصله، فاعترض بـ"قيل" و"بيع" و"رؤ".

وأجيب بأن أصله لم ينطق العرب به، فلا يجوز تقديره، بخلاف هذا، فإنه يمكن القوُّد إلى أصله، وكذا لو سميت بـ"عَصَر" من قوله<sup>(١)</sup>:

لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْهَبَاءُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ<sup>(٢)</sup>

على أن مذهب س<sup>(٣)</sup> الصرف مطلقًا، فلا حاجة إلى هذا الاعتبار<sup>(٤)</sup>.

\* وزن الفعل ثلاثة:

خاص، ولا يوجد في الاسم إلا منقولًا من الفعل أو أعجميًا.

وغائب، وهو ما يوجد فيهما، وهو في الفعل أكثر، كـ"أَفْعَلَ" و"يَفْعَلُ".

والمشترك للتساوي، كـ"فَعَلَ"، وفي اعتباره خلاف، قال ابن عُصْمُور<sup>(٥)</sup>: بشرط نقله من الفعل.

ع: لا به، منه، وإلا فتحو: أَسَدٌ وخَفَرٌ عَلَمَيْنِ لا خلاف في الصرف عند عيسى<sup>(٦)</sup> وغيره، والحق قول س<sup>(٧)</sup>؛ لأنه حكى صرفهم للمسي؛ كـ"خَسَبَ"، وهو فعل،

(١) هو أبو النخم الميملي.

(٢) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الفيوان ١٥٩، والكتاب ١١٤/٤، ولفات القرآن للقراء ٤٢، وإصلاح للنطق ٣٣، وازاهر ٤٧١/١، وتصحيح النصيب ٢٢١، واللامات ٣٦، وللقصور واللمود لثاقب ٢٨٠، والبصريات ١٢٦، ولحكم ٢٩٢/٨، والإتصاف ١٠٢/١، وشرح جن الزجاجي ٢٢٧/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ١٥.

(٣) الكتاب ٢٠٦/٣.

(٤) الحاشية في: ٢٩/.

(٥) شرح جن الزجاجي ٢٠٦/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٠٦/٣، واللفظ ٣٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٨/٣.

(٧) الكتاب ٢٠٦/٣.



والكُثْبَةُ: شدة الغدو مع تنادي الخطأ<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «أو غَالِبٍ»: رَدُّهُ ابنُ الحاجب<sup>(٢)</sup> بما هو معروف من كلامه<sup>(٣)</sup>.

وقوله: إن ذلك رَدٌّ إلى جهالة؛ إذ لا يعرف ذلك إلا بعد الإحاطة بما ورد منه في الأسماء والأفعال؛ يقال له: واردٌ عليك في الخاص بالفعل، فإنك تقول به<sup>(٤)</sup>.

\* ذكر ابنُ هشام اللخمي في "شرح التلخيص"<sup>(٥)</sup> في: سَهَفَ بنُ ذِي يَزَنَ قولين:

أحدهما: أن "يَزَنُ" أصله: يَوَزِنُ، ثم حذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم قُبِيت الكسرة فتحةً.

والثاني: أن الأصل: وَزَنَ، فعل ماضٍ، ثم أبدلت الواو همزةً، كما في: أَنَا، و: أَخَذَ، ثم أبدلت الهمزة ياءً.

قال: وهو مصروف على هذا، وغير مصروف على الأول<sup>(٦)</sup>.

وما يصير علماً من ذي ألف زهدت لإلحاق فليس ينصرف

(خ١)

\* كتب الشَّكْرِيُّونَ<sup>(٧)</sup>: فإن صَفَرْتَ، فقلت: غَلِيظِي<sup>(٨)</sup>، و: مُعْتَرٍ ذهبَ شَبْهُهُ بما فيه

(١) ينظر: جهرة اللغة ١١٢٥/٢، وللتعصب لكرام ٢٢٩/١.

(٢) الحاشية في: ٢٩/١.

(٣) الإيضاح في شرح المنفصل ٩٠/١، ٩١.

(٤) وصنف بأنه قول للناحسين، وقال: لأنَّ إذا أخذنا اللَّبَّةَ فلا يثبت لنا أن "أَفْعَلَ" في الأفعال أكثر منه في الأسماء، بن زُجْأ يثبت عكس ذلك، فإن "أَفْعَلَ" أصلاً يُبنى للتفضيل من كل فعل ثلاثي ليس يكون ولا عيب، ويبقى من الألفاظ والعيوب لغو التفضيل.

(٥) الحاشية في: ١٥٣.

(٦) القوائد المصورة ٢٠٥، ٢٠٦.

(٧) الحاشية في: ١٥٣.

(٨) حواشي للتقص ٢٥، ٢٦.

(٩) مصعُرٌ: غَلِيظٌ، وهو نبات. ينظر: القاموس المحيط (ع ل ق) ١٢٠٨/٢.



ألف التانيث؛ لأنك إنما تقول: حُبَيْلِي، ولا تقول: حُبَيْلِي، وإن سميت رجلاً ب: غُلْقِي مصعراً صرفاً؛ إذ ليس إلا علة، أو ب: بعزى مصعراً منعت الصرف نصّاً؛ للغلمية وشبهه الحرف الرابع بماء التانيث؛ لأنه من أسماء الملوثة، وصرفته جرّاً ورفعاً؛ لإعلال آخره<sup>(١)</sup>.

## (٢خ)

\* [«فليس يُنْصَرَفَ»]: وذلك لمشا<sup>(٢)</sup> الألف لألف التانيث في اللفظ والزيادة والتطرف والمواقفة لمثال ما هي فيه؛ فإن غُلْقِي نظير: سَكْرِي، وعِرْقِي<sup>(٣)</sup> نظير: ذَكْرِي، وشَبَّةُ الشيء بالشبه كثيرٌ ما يلحقه به، ك: حابيم اسم رجل؛ فإنه عند س<sup>(٤)</sup> لا ينصرف؛ لمشابهته ل: قابل<sup>(٥)</sup> في الوزن وامتناع دعول "أل"، وك: تخمّلون غُلْمًا لرجل؛ فإنه عند الفارسي<sup>(٦)</sup> لا ينصرف؛ بحيث يزياد لا تكون للأحاد العربية<sup>(٧)</sup>.

\* لو قال:

وَمَا يَحْبِرُ غُلْمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ مُلْحَقَةٍ مُقْصُورَةٍ لَمْ يَنْصَرَفْ  
كَانَ أَحْسَنَ<sup>(٨)</sup>.

والعلم امتنع صرفه إن عدلا كفعّل التوكيد أو كفعلا

## (١خ)

(١) الحاشية في: ٢٩/.

(٢) كذا في المخطوطة، والنصواب: لمشابهة.

(٣) هو العازف عن النهو، أو التميم. ينظر: القاموس المحيط (ع ز هـ) ٢/١٦٤٠.

(٤) الكتاب ٣/٣٥٧.

(٥) كذا في المخطوطة، والنصواب ما في الكتاب: قابل.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٨٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٦، وشرح الألفية لابن الناطم

٤٦٥، والتذيل والتكميل ١/٣٣٤.

(٧) الحاشية في: ١٥٤، ونقلها مختصرةً ياسين في حاشية الألفية ٢/٢١٥.

(٨) الحاشية في: ١٥٤.



\* اختلف في تعريف "الجمع" و"تجمع" ونحوهما من ألفاظ التأكيد، فقليل: بالعلمية، كأنها وضعت على معنى الإحاطة لبنا تليعه، وقيل: بنية الإضافة.

فإن قيل: فكيف امتنع الصرف بهذا التعريف، والمعتبر تعريف العلمية؟

قيل: إن هذا يشبه؛ لاشتراكهما في أنهما بغير أداة ظاهرة، كما أن "سخرًا" إذا أريد به يوم معين امتنع صرفه للعدل وشبه تعريف العلمية.

وأما "تجمعاء" و"كتعاء" ونحوهما فإنما امتنع صرفها؛ لألف التانيث. من "شرح"<sup>(١)</sup> ابن عصفور.

قال<sup>(٢)</sup>: واختلفوا فيما عُدلت عنه، فقليل: إن "تجمع" و"تجمع" ونحوهما معدولة عن "فعالي" كـ: "سخراري"، وكان قياس جمعها أن يكون على ما جمعت عليه "سخراري"؛ لاشتراكهما في الجسود، وألفاظ التوكيد تكون غير مشتقة؛ بدليل "الفس" و"العين".

وقيل: عن: جمع و: "تجمع بالسكون" لأن "تجمعاء" كـ: "خرء" لأنها تابعة مثلها، ومشتقة مثلها، ومفردها على "أفعل"، وإذا كانوا قد جمعوا: أخوص<sup>(٣)</sup> على: "خوص"، وأجروه مجراه في الصيغة فهذا أجدد.

وعندي أن هذا أول؛ لأنه قد شاع<sup>(٤)</sup> العدل من "فعل" إلى "فعل"، قالوا: ثلاثة ذرع<sup>(٥)</sup>، وهو جمع: ذراعاء<sup>(٦)</sup>، ولم يثبت العدل عن "فعالي" إلى "فعل"<sup>(٧)</sup>.

(٢خ)

(١) شرح جل الزحاجي ٢٧٢/١، ٢٧٣.

(٢) شرح جل الزحاجي ٢٧٣/١.

(٣) صفة من: الخوص، وهو خبيث في مؤخر العين، أو في إحداهما. ينظر: القاموس المحيط (ح و ص) ٨٣٧/١.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٥) كنّا في المخطوطة معبوطًا، ولصواب ما عند ابن عصفور: ثلاث ذرع.

(٦) هي الليلة التي يقطع قمرها عند الصبح. ينظر: القاموس المحيط (د ر ج) ٩٦٠/٢.

(٧) الحاشية ن: ٢٩/.



\* يتنوع صرف الاسم للتعريف والتعديل في ثلاثة أنواع:

أحدها: "فَعَلَ" عَلَمًا للمذكر معدولاً عن "فاعِل".

الثاني: "فُعِلَ" في التوكيد.

الثالث: "سُخِرَ" و: "أُفْسِ".

الأول فنحو<sup>(١)</sup>: سُخِرَ، وطريق معرفة عُثْلُه: يحيطه ممنوع الصرف ولا عُلَّةٌ مع العلمية ممكنة غير العُثْل، ك: عُثْر، وَفَر، وَرُحِل، بخلاف: أُنْدَدَ فإنه جمع مصروف، وبخلاف: طَوَّى، في لغة من لا صرفه<sup>(٢)</sup>؛ فإن فيه ما يمكن ادعاءه غير العدول، وهو التانيث.

والثاني: "فَعَلَ" في التوكيد، وذلك في أربعة ألفاظ همز للو<sup>(٣)</sup>...<sup>(٤)</sup> "جُمِعَ"، "كُنِعَ"، "بُغِضَ"، أما تعريفها فبنية الإضافة إلى ضمير المؤنث، وأما عُثْلُها فعن "فَعْلَوات"؛ لأن لها مذكراً يُجمع بالواو والتون، فقياسها هي أن تجمع بالالف والتاء. انتهى<sup>(٥)</sup>.

وأما "سُخِرَ" فإن لم يُرَدَّ به معين صرف، نحو: ﴿يَجِيئُهُمْ بِسَخَرٍ \* لَعْمَةً يَتَنَ جَنِيئًا﴾<sup>(٦)</sup>، وإن أريد به معين فإن استعمل غير ظرف وجب كونه بـ"أل" أو الإضافة، نحو: طَابَ السُّخْرُ سَخَرٌ لَيْلَتَانِ<sup>(٧)</sup>، وإن استعمل ظرفاً جاز كونه بـ"أل" أو بالإضافة، فلا يدخل فيما نحن فيه، وجاز استعماله بغيرهما، فيكون مفتوحاً بغير تنوين باتفاق.

(١) كذا في المخطوطة.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بصرفه.

(٣) كذا في المخطوطة، ولم أكتبها.

(٤) موضع القسط مقدار كلمة أو كلمتين يطر لها في المخصوصة.

(٥) الكلام السابق والأبي في شرح الكفاية الشافية ١٤٧٤/٣، ١٤٧٥، ولم يقدم ما يشعر بأنه مقبول.

(٦) القمر ٣٤، ٣٥.

(٧) انقلعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



ثم اختلف فقال صُنُرٌ<sup>(١)</sup> الأفاضل<sup>(٢)</sup>: مبيع؛ لتضمنه معنى حرف التعريف، وقال الجمهور: معرب غير منصرف، والفرق بين العدل والتضمن: أن التضمن استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر، والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه، فـ"شكر" عندنا معدول عن: الشكر من غير تغيير معناه، وعند<sup>(٣)</sup> وورد على صيغته الأصلية ومعناها مزيداً عليه معنى حرف التعريف.

وأما "أشس" فإن شُعْرٌ أو نُكْرٌ أعرب منصرفاً باتفاق، قال<sup>(٤)</sup>:

مررت<sup>(٥)</sup> بنا أول من أئوس<sup>(٦)</sup>

وإن استعمل مفعلاً مكثراً فإن أريد به منكر فكذاك، كقولك: اتفق لي كذا في أمس، تريد أمساً من الأئوس، وإن أردت به اليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه؛ فإن استعمل "أل" أو بالإضافة كان معرباً، نحو: ﴿كَانَ لَمْ تَقْرَأْ بِالْأَشْيِ﴾<sup>(٧)</sup>، كذا استدلو، وإن كان بغيرها قلبه ثلاث لغات: الحجازيون<sup>(٨)</sup> يبنونه على الكسر مطلقاً، وبعض تميم<sup>(٩)</sup> يعربه غير منصرف مطلقاً؛ للتعريف والعدل، وجمهور تميم يعربه غير منصرف رفعاً، ويبنونه على الكسر نصباً وحراً، وعلى اللغة الأولى جاء قوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد الحوازمي، أبو محمد، عالم بارع في الأدب والشعر والنحو، له على القفص ثلاثة شروح، وشرح على سقط الزند، وغيرها، توفي سنة ٦١٧. ينظر: معجم الأدباء ٣١٩١/٥، وبنية الوعة ٢٥٢/٢.

(٢) التخمير ١٨٢/١.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: وعنده.

(٤) لم أتف له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: مُرِرت، وبه يستقيم الوزن.

(٦) بيت من مشطوط الرجز. ينظر: الأرملة لقطرب ٣٣، واخترت ٢٢٤/٢، ودرة الغواص ٢٥٩، والتذيل والتكميل ٢٢/٨، وشرح شذور الذهب ١٢٩.

(٧) بولس ٢٤.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(٩) ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(١٠) هو أسقف نجران، وقيل: فس بن ساعدة، وقيل لثع بن الأقرع.



منَعَ الْبَاءُ تَقْلُبُ الشَّعْسِ وَصَوَّغَهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُجْمَعُ  
إِلَى أَنْ يَقُولَ:

وَمَضَى يَفْعَلُ فَعْنَاهِ أَشْسُ<sup>(١)</sup>

وعلى اللغة الثالثة جاء قوله<sup>(٢)</sup>:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مَذَّ أَشْسُ<sup>(٣)</sup>

وتلخص أن لمتنوع الصرف للعدل والتعريف ثلاثة أنواع: ما تعريفه بالعلمية، نحو: عَشْر، وَفَرْ، وَفَدَام، وقطام، وما تعريفه بالعدل عن "أَل"، وهو: سَخَر، وَ: أَشْس، وما تعريفه بتقدير الإضافة، وهو "تَجَمَّع" وأخواته<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «ك: "فَعَل" التوكيد»: الأصح أن تعريفه ببشبه العلمية، لا بالعلمية نفسها<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «أو ك: فَعَلًا»: الظاهر فساد التمثيل لأن "فَعَل" اسم لقبيلة، فيكون ك: مجهوس، ولهود<sup>(٦)</sup>.

\* من "مُتَنَاحِ الْأَعْرَابِ"<sup>(٧)</sup> لِلأَعرَبِ الشَّخْلِي: "شَخْلًا"<sup>(٨)</sup> معدول عن: حَاجٍ، من: خَخَوْتُ بِالْمَكَانِ، إِذَا أَقْبَسَ بِهِ<sup>(٩)</sup>، فُلُتَمْتُ عَلَيْهِ عَلَى فَاهِ، فَوَزَنَ: عَقْلٌ، وَحَكَى أَبُو

(١) بيتان من الكامل، تقدّم ثانيهما في باب العرب والبي.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من مسطور الرجز، تقدّم في باب العرب والبي.

(٤) الحاشية في: ١٥٤.

(٥) الحاشية في: ١٥٤.

(٦) الحاشية في: ١٥٤.

(٧) ١٨٥، ١٨٦.

(٨) لقب دُكَيْن بن ثابت (الجزوعي، أبي الفصن، صاحب الوارد). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧٢/٨.

(٩) ينظر: جهرة اللغة ٤٤٢/١، وقديم كتاب الأفعال لابن القطائع ١٩٣/١.



الحسن بن سبيدة<sup>(١)</sup>: سخا بالمكان، و: سخا، إذا أقام به، فعلى هذا: ساج: قاعل، و: سخا: فعل، من غير قلب<sup>(٢)</sup>.

والعدل والتعريف مانعا سخر إذا به التعيين قصدا يعبر

(خ ٢)

\* ابن عُصفور<sup>(٣)</sup>: "سخر" ممنوع الصرف في مثل: حدثت يوم الجمعة سخر؛ للعدل وشبه تعريف العلمية؛ من حيث كان تعريفاً من غير أداة في اللفظ، وتعريفه في رتبة تعريف ما فيه "أل"، وكذا القول في "الجمع" وأخواته، فإن تعريفها على الأصح بإضافة مقدّر، وحاز ذلك لشبهه تعريف العلمية، وقيل: التعريف بالعلمية، وكأنه غلّق على معنى الإحاطة بما يُشبهه<sup>(٤)</sup>.

\* "سخر": قال في باب الظرف من "التسهيل"<sup>(٥)</sup> و"شرحه"<sup>(٦)</sup> ما مدّحه: إنه يمتنع من الصرف والتصرف بشرطين:

أحدهما: أن يكون مرثداً به التعيين.

والثاني: أن يكون مجرداً من "أل" والإضافة.

وثالث<sup>(٧)</sup> لم يذكره، وهو أن يكون ظرفاً، استغنى عن ذكره بكونه يتكلم في باب الظروف.

وتبقى عليه أربع<sup>(٨)</sup>، وهو أن يكون مكبّرًا لا مصغّرًا؛ وذلك لأنه ذكر بعد هذا أن

(١) المحكم ٤٦١/٣.

(٢) الحاشية في: ١٥٤.

(٣) شرح جل الزحاجي ٢٧٢/١، ٢٧٣.

(٤) الحاشية في: ١٥٤.

(٥) ٩٥.

(٦) شرح التسهيل ٢٠٢/٢.

(٧) مكررة في المحطوطة.

(٨) كذا في المحطوطة، والصواب: رابع.



"شخبزاً" إذا أريد به معينٌ كان منصرفاً لا متصرفاً، وهذا أغناه عن اشتراط التكبير أولاً، فصارت الشروط أربعة: أن يكون معيناً مكثراً مجزئاً ظرفاً<sup>(١)</sup>.

وابن على الكسر فعال علماً مؤنثا وهو نظيرُ جُشما  
عند تميم واصرفن ما نُكرا من كل ما التعريف فيه أثر  
وما يكون منه منقوصا ففي إعرابه نهج جوارٍ يقضي  
ولا يضطرار وتناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف  
(خ ١)

\* [«ولا يضطرار»]: قال أبو<sup>(٢)</sup> تميم المذلي:

مُرُّ حَمَلٍ بِهِ وَلَمُّ عَوَاقِدٍ حَيْثُ الشَّطَايِ قَسَبٌ غَيْرُ مُهَيَّلٍ<sup>(٣)</sup>  
البيت من الكامل، من القُصْبِ الأول<sup>(٤)</sup>، "عَوَاقِدٌ": مُقَاعِلُنٌ، ولو خُذَفَ التَّنْوِينُ صار:  
مُقَاعِلُنٌ، فنقص الجزء<sup>(٥)</sup>.

\* [«قَسَبٌ»]: قرأ الأعشى والأشهب<sup>(٦)</sup> الغنيلي: «وَلَا يَمُوتَا

(١) الحاشية في: ١٥٤. وهي آخر حاشية في المخطوطة قبل الانقطاع الذي ينتهي بأول باب جمع النكسر.

(٢) هو عامر بن الحَكَّاس، شاعر جاهلي، قيل: إنه أدرك الإسلام. ينظر: الشعر والشعراء ٦٥٩/٢، وديوان المذليين ٨٨/٢، والإصابة ٢٨٤/٧.

(٣) حَيْثُ الشَّطَايِ: ما يَجُزُّ به الشيء، ومهَيَّلٌ: كأنه متورم من كثرة اللحم. والمُرَاد: ما تعتقده العرب أن غزل حلت به لك وهي قُرعة لا يطلق لقوتها. ينظر: الكتاب ١٠٩/١، وديوان المذليين ٩٢/٢، وشرح أشعار المذليين ١٠٧٢/٣، وقلب اللغة ١٦٤/٦، والإنصاف ٣٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، ولتقاصد النحوية ١٤٣٥/٣.

(٤) هو ما كانت عروضه وضربه على "مفاعِلُنٌ". ينظر: الوالي في العروض والقوافي ٧٨.

(٥) كنا في المخطوطة، وفيه أمران: أنَّ عروضه "مفاعِلُنٌ": لعوقد، لا "مفاعِلُنٌ": عواقِد، وأنَّ حذف التنوين لا يؤثر لأن مدَّ الصوت بالضمه حيثما يقوم مقام الساكن.

(٦) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٧) لعنه الأشهب بن كُثَيْب الغنيلي الذي ذكر له ابن سلام في طبقات فحول الشعراء ٧٩١/٢



وَيَقُولُ<sup>(١)</sup>، قال صاحب<sup>(٢)</sup> اللوامح<sup>(٣)</sup>: "تَعْلَمُ"، فَعُولًا، فصرفهما، فأما في قراءة العامة فصفتان من: الْعَوْتُ، والعَوِيُّ، "تَعْلُمُ" منهما، وهما معرفتان، فليُصاغ الصرفُ لتعريف والوزن. انتهى.

والأول فاسد؛ لأن: "يَعْتُ" و"يَعُ" مفعولان للمادة، وأيضًا فليسا صفة من: الْعَوْتُ، والعَوِيُّ؛ لأن "تَعْلُمُ" لم يجر اسمًا ولا صفة.

وجعل ابن عبيد<sup>(٤)</sup> هذه القراءة وهما، وليس كذلك؛ لأنه يمكن أن تكون على لغة من ينصرف جميع ما لا ينصرف، حكاه الكسائي<sup>(٥)</sup> وغيره، أو على الصرف للمناسبة فيما قبل وما بعد، كما في: ﴿سَلَامًا﴾<sup>(٦)</sup>، و: ﴿فَوَارِيضًا﴾<sup>(٧)</sup>.

وقال الزقششري<sup>(٨)</sup>: وهي قراءة مُشكِلة؛ لأنهما إن كانا أعجميين أو غريبين

فصة مع الشعر المصنف بن سليم الغلبلي، ولم ألق من حووه في كتب الترويح على أكثر من هذا، مع شهرته بالقراءات المشوذة، كما في المخطب ٢٠٢/١، ٢٠٧، ٢٨٠، ٣٤٤، ٣١٦/٢، ٣٧٤.

(١) نوح ٢٣. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٦٢، وشواذ القراءات للكرماني ٤٨٦.

(٢) هو عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن المعنّي الرززي، أبو الفضل، أحد أعلام للقرنين الحثينين الكبار، له: اللوامح في شواذ القراءات، وجامع الوقوف، وغيرها، توفي سنة ٤٥٤. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٣٢، وخلاصة النهاية ٣٦١/١.

(٣) لم ألق عليه، وينظر: البحر المحيط ٢٨٦/١٠.

(٤) الخيز الوجيز ٣٧٦/٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للحداد ٦٦/٥، وشرح كتاب سيوبه للسوري ١٠٢/٢، وضرر الشعر ٢٤.

(٦) الإنسان ٤، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٦٣، والإقناع ٧٩٩/٢.

(٧) الإنسان ١٥، ١٦، وهي قراءة نافع والكسائي وأبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٦٣، ٦٦٤، والإقناع ٧٩٩/٢.

(٨) الكشف ٦١٩/٤.



ففيهما ما يمنع الصرف، ولعلها للازدواج، كما قرئ: ﴿وَصَحَّهَا﴾<sup>(١)</sup> بالإمالة؛ لوقوعه مع تمالي؛ للازدواج<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «تَنَاسَبَ»: أعم من تناسب مجاور، نحو: ﴿سَلَّيْلًا﴾<sup>(٣)</sup> وَأَغْلَاكَ وَسَمِيرًا<sup>(٤)</sup>، أو تناسب نظائر، نحو: ﴿قَوَائِمًا \* قَوَائِمًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ فإن هذا صرف؛ لتناسب رؤوس الأبي<sup>(٦)</sup>.

(١) الشمس ١، وهي قراءة الكسائي. ينظر: السبعة ١٤٧، والإقناع ١٤٠/١.

(٢) الحاشية ن: ٢٩/أب.

(٣) في المخطوطة: سلاسل، وهو خلاف المصحف والقراءة.

(٤) الإنسان ٤، وهي قراءة نافع والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ٦٦٢، والإقناع ٧٩٩/٢.

(٥) الإنسان ١٥، ١٦، وهي قراءة نافع والكسائي ورواية أبي بكر عن عاصم، وقرأ ابن كثير بالتووين في الأول فقط. ينظر: السبعة ٦٦٣، ٦٦٤، والإقناع ٧٩٩/٢.

(٦) الحاشية ن: ٢٩/أب.



## إعراب الفعل

(خ)

\* قوله: «إعراب الفعل»: لَمَّا انقضى الكلام على إعراب الاسم شرع في إعراب الفعل.

والحاصل: أن أنواع إعرابه ثلاثة: رفع، ونصب، وحزم، وليس رفعه بدال على الغشدة، كما أن رفع الأسماء كذلك، ولا نصبه دال على الغشدة، كما أن نصب الأسماء كذلك، ولا حزمه القائم مقام الجر بدال على الإضافة، ولكن التشابه بين هذه الأشياء في الصورة.

وبدأ بالكلام على الرفع؛ لأنه نظير ما هو الأصل في إعراب الاسم، فقال: «ارفع» إلى آخره، ومراده بهذا: التنبيه على ضابط الرفع وعامله، كما في النصب والحزم.

- لا يُسلم أن في البيت التنبيه على عامله؛ لأنه قال: «ارفع إذا جُرِّد»، وقد يكون به، أو بغيره محتملاً<sup>(١)</sup>.

والحاصل: أنه إن دخل عليه ناصب نصبه، أو جازم جزمه، وإن خلا منهما كان مرفوعاً، وكان تحرُّده منهما رافعاً له، كما أن التحرُّد من العوامل رافع للمبتدأ في باب الأسماء، ولو قال عوض هذا البيت:

تحرُّد من جازم وناصب رافع ففعل؛

كان أشوة في مراده.

ثم شرع في النصب؛ لأنه يليه كما قدّمنا، فقال: «و»<sup>(٢)</sup> «ن»<sup>(٣)</sup> «النصب» إلى آخره، ثم شرع في الحزم؛ لأنه كالجر، فقال: «لا»<sup>(٤)</sup> «ولا»<sup>(٥)</sup>.

وحاصل الأمر: أن الجوازم قسمان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين، فالجزم

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذا الاستدراك كتبه ابن هشام في هامش الورقة ملحقاً بعد قوله الأتف: «ضابط الرفع وعامله»، وسأني نحوه في التعليق على البيت الأول.



لفعل أربعة: نحو<sup>(١)</sup>: اللام، و"لا" الطليتان، و"لم" و"لما"، والجزاء للعين ما عدا ذلك، وسيأتي.

وقولنا: «الطليتان» أول من قول بعضهم: لام الأمر، و"لا" في النهي؛ لأن الضرب يشمل الأمر والدعاء في اللام، والنهي والدعاء في "لا"، وتلك العبارة تخرج منها الدعاء فيهما، مع طوطا.

فمثال اللام للأمر: نحو: ﴿يُثَبِّتْ دُونَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي الدعاء: ﴿يَقْنِ عَيْنَا﴾<sup>(٣)</sup>، ومثال "لا" في النهي: ﴿لَا تُصْرِقْ يَا أَدَّ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي الدعاء: ﴿لَا تُؤَلِّجْنَا﴾<sup>(٥)</sup>.

تنبيه: الجزاء لفعل أربعة كما ذكرنا، فمنها اثنان يختص المضارع بعدهما بالاستقبال، وهما: اللام و"لا"، واثنان ينقلب المضارع معهما إلى الشفيعي، وهما: 'لم' و'لما'، نحو: لم نعلم، ولما نعلم.

واختلف: هل تنقلب زمانهما، أو أحدهما كانا ماضيين البقاء، فانقلب لفظهما دون زمانهما؟

الأول: مذهب المبرزين<sup>(٦)</sup>، وأبي علي<sup>(٧)</sup> الشلوبين<sup>(٨)</sup>، وأكثر المتأخرين<sup>(٩)</sup>، وقؤه المصنف<sup>(١٠)</sup> بأن له نظيره، وهو ما أجمعوا عليه في المضارع الواقع بعد "لو" في نحو:

لَوْ يَشْتَعُونَ

(١) كنا في المخطوطة.

(٢) الطلاق ٧.

(٣) الزحرف ٧٧.

(٤) لقمان ١٣.

(٥) البقرة ٢٨٦.

(٦) المقضب ٤٧/١.

(٧) شرح الجزولية الكبير ٤٦٠/٢.

(٨) بنظر: شرح الجزولية للأبدي ٢٦٤/١، والنفيل والتكميل ١٠٢/١.

(٩) شرح التسهيل ٢٧/١.



البيت<sup>(١)</sup>.

والثاني: مذهب أبي موسى<sup>(٢)</sup> وغيره، وتُلب هذا المذهب لبيّنزي<sup>(٣)</sup>؛ لأنه جعل "لم" نفى "فَعَلْ"، و"لَمْ" نفى "قَدْ فَعَلْ"، قالوا: والدليل على ذلك: أنك إذا ناقضت من [أوجب]<sup>(٤)</sup> قِيَامَ زيدٍ، فقال: قَامَ زيدٌ، قلت: لم يُقَمْ، وإن قال: قد قام، قلت: لَمْ يُقَمْ، والمناقضة إنما تكون بإدخال أداة النفي على ما أوجب الذي أردت مناقضته؛ ألا ترى أنه إذا قال: زيدٌ قائمٌ، فأردت مناقضته قلت: ما زيدٌ قائمٌ؟ وأيضاً فإن صرف التعبير إلى اللفظ أَوْلَى من صرفه إلى المعنى؛ لأن الاحتفاظة على المعنى أَوْلَى، وليست الاحتفاظة كذلك؛ لأنها خادمة للمعاني<sup>(٥)</sup>.

إرفع<sup>(٦)</sup> مضارعاً إذا يُجْرَدُ من جازم وناصب كَشَفَعُ

(١خ)

\* ليس في كلامه ما يدلُّ على أن التجرد هو العامل؛ إلا أنه مسكوت عنه<sup>(٧)</sup>.

ويُنْصَبُ النصبه وكذا بأن لا بعدَ عليهِ وألبي من بعد ظن

(١خ)

\* «[و"مخ"]»: في لغة من يقول: كَتَبْنَا، بالأنف، فلما من يقول: كَتَبْتُمْ؟ كما يقول: لَيْتَهُ؟ فإنما عنده حرف جرٍّ بمنزلة اللام، والنصب بعدهما بإضمار "أَنْ"، لا بما

(١) بعض بيت من الكامل، لَكُنْزٍ غَرَقَ، وهو بتمامه:

لو يسمعون كما سمعت كلامها عَرُّوا لَعَزَّةً زَلَّتْهَا وَسُجُوداً

ينظر: الديوان ٤٤٢، وأمثالي القتالي ٧٥/٢، والخصائص ٢٨/١، وشرح النسخ ٢٧/١، والتلخيص والتكميل ١٠٤/١، وبلغت النجوة ١٩٥٨/٤.

(٢) المقدمة الجزولية ٣٣، ٣٤.

(٣) الكتاب ١١٧/٣.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) الحاشية في: ٤٤/١.

(٦) كنا في المخطوطة بقطع الفمزة، ولعله تأكيدٌ على قراءتها مقطوعة، لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٧) الحاشية في: ٢٩/ب.



نفسها، وعلى هذه اللغة لا يجوز دخول اللام عليها، بخلاف اللغة الأولى.

ع: لأنها على الأولى حرف مصدرية بمنزلة "أَنْ"، هذا كلام ابن عُصْبُون<sup>(١)</sup>، وهو مخالف لكلام الشيخ؛ فإنه هنا جَزَمَ بأنَّ "كُنْ" ناصبة، وفي غير هذا من كلامه قال<sup>(٢)</sup>: إنَّ الداحلة عليها اللام ناصبة، وغيرها محسلة، والأرجح أن يكون النصب بما، فيكون بتقدير اللام قبلها<sup>(٣)</sup>؛ لأنه قد ثبت في التي [دخلت]<sup>(٤)</sup> عليها<sup>(٥)</sup> اللام أن النصب بما. قال: ويجوز كونها تعليلية، كقبي في: كُنْته؟ والنصب بـ"أَنْ" مضمر، ويرحمه: ظهورها في الضرورة في قوله<sup>(٦)</sup>:

كُنْما أَنْ نَعْرُ وَلَقَدْعا<sup>(٧)</sup>

قلت: تحويره الأمرين من غير تغيير بلغة مردود، وهنا البيت لا يدلُّ إلَّا ذكر، وإلا لدلَّ:

(١) جعل في شرح جمل الزحاجي ١٤٢/٢: النصب مع "كُنْ" على كل حال بـ"أَنْ" مضمر، وأجاز إظهارها.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٣١/٣-١٥٣٣.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) هو جيل من قنقر.

(٧) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فقلت: أكنَّ النَّاسِي أصبحت مائتًا لسانك كما أن نَعْرُ وَلَقَدْعا

ينظر: الديوان ١٢٦، وشرح كتاب سيبويه للسرياني ٨٣/١، وشرائر الشعر ٦٠، وشرح التنزيل ٢٢٤/١، ولفاظ النحوية ١١٩٥/٣، وعزارة الأدب ٤٨١/٨.



أَزِدْتُ لِحَيْثُمَا أَنْ تَطْلُبَ بِقُرْبَتِي<sup>(١)</sup>

على أن التي بعد اللام ليست ناصبة<sup>(٢)</sup>.

\* "حيثي" إن دخلت عليها اللام فمصدرية ناصبة؛ لأن حرف الجر لا يدهص على حرف غير مصدرية، ومثاله: ﴿لَيْسَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وإن لم تدخل عليها اللام؛ فإن دخلت على "ما" فجازئة، و"ما" مصدرية، فلا نصب، مثل:

كَيْفَمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ<sup>(٤)</sup>

لأن دخولها على "ما" ينفي كون "ما" غير مصدرية، ويكون "حيثي" نفسها مصدرية، وثبوت مصدرية "ما" ينفي تقدير "أن".  
ومما يشكل ظاهره:

أَزِدْتُ لِحَيْثُمَا أَنْ تَطْلُبَ بِقُرْبَتِي<sup>(٥)</sup>؛

لأن دعول اللام يثبت مصدرية "حيثي"، و"ما" تنفي عنها، وثبوتها، وثبوت "أن" ينفي عن "ما"، وثبوتها، لأن "ما" يمكن دعوى زائدة، و"أن" لا تزد هنا.

(١) صدر بيت من الطويل، لم تكف له على نسبة، وعجزه:

فَنَزَّهْتُهَا شَأْنًا بَيْنَاءَ يَنْفَعُ ...

ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٦٢، والإنصاف ٢/٤٧٣، وشرح التسهيل ١/٢٢٤، والمقاصد النحوية ٤/١٨٩٠، وعزلة الأدب ٨/٤٨٤.

(٢) الحاشية ٢: ٢٩/أب.

(٣) الأحزاب ٣٧.

(٤) بعض بيت من الطويل، لقيس بن الخصيم، وقيل: لعبد الله بن معاوية، وهو بتمامه:

إِذَا أَثْتُ لَمْ تَنْفَعْ فَضْرٌ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَيْ كَيْفَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

روي: «يضُرُّ وينفَعُ» بالنصب، ولا شاهد فيه. ينظر: ذيل ديوان قيس ٢٣٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٣١، والأمنال لأبي عبيد ١٣٠، والحيوان ٣/٣٦، والخماسة للبحراني ٤١٩، والراهر ١/١٨١، وشرح التسهيل ٣/١٤٩، والمقاصد النحوية ٣/١١٩٦، وعزلة الأدب ٨/٤٩٨.

(٥) صدر بيت من الطويل، لم تكف له على نسبة، تقدم قريباً.



وقال المصنف<sup>(١)</sup>: يُحمل على مصدرية "كَيْ"، وشدّ اجتماعهما و"أَنَّ"<sup>(٢)</sup> تأكيداً، أو على أنها جازئة، وشدّ اجتماعها واللام تأكيداً أيضاً، مثل:

وَلَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

ع: والثاني أقصر؛ لثبوت زيادة "ما" بين الجار والمجرور / دون الناصب والمفعول، فإن زيادة "ما" لازمة على التعرّيجين.

وتحتمل الأمرين -أعني: المصدرية والمجرّ- فيما عدا ذلك.

فإن قلت: هللاً ذكرت أن من مواطن تعيّن حرفيتها وجود "أَنَّ" بعدها، نحو: حَتَّى كَيْ أَنْ تَعْلَمَ؟

فإن ذلك لا يجوز إلا ضرورة؛ فلم التفت إليه.

وقد ألحذف ياء "كَيْتَا" مع بقاء النصب، مثل:

كُنَّا بِكَيْسُوا أَنَّ أَهْلِي خَيْتُ نَنْظُرُ<sup>(٣)</sup>

قاله أبو علي<sup>(٤)</sup>، وقد توجد "كَيْ" ولا تعمل؛ لأن أصلها: كَيْفَ، نحو:

كَيْي يَنْتَحُونَ

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٣٤/٣.

(٢) كذلك في المحفوظة، وقوله: «وَأَنَّ» ملحق في المعنى، ولعل الصواب: اجتماعها و"أَنَّ"، أو ما في شرح الكافية الشافية: وشدّ اجتماعهما.

(٣) عجز بيت من الوافر، سلم بن معبد الجاهلي، تقدّم في بابي الاستثناء والتوكيد.

(٤) عجز بيت من الطويل، بحليل بن قنقير، ومصدره:

وَمَرُّكَ إِذَا حَتْنَا فَاصْرَفَ ...

روي: «لكيما يروا» بدل «كما يحسبوا»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٩٢، ومجالس ثعلب

١٢٧، وشرح القصائد السبع ٣٤٠، والإيضاح ٤٧٩/٢، وخرائر الشعر ١٤١، وشرح التسهيل

١٧٣/٣، والمقاصد النحوية ١٨٩٢/٤، وخرارة الأدب ٢٢٤/١٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٢٠/٢، ومغني اللبيب ٢٣٥.



البيت<sup>(١)</sup>، فهذه 'كئي' كاملة لا تعمل، وتلك 'كئي' ناقصة عَمِلَتْ<sup>(٢)</sup>.

\* ع: ينبغي للبصريين<sup>(٣)</sup> أن يجزئوا يكون 'كئي' لا تنصب، بل التصب بـ'أَنْ' مضمر؛ لأنهم جعلوها مختصة بالأسماء؛ حيث ادَّعَوْا أنها تعمل الحفظ في 'ما' الاستفهامية، وفي تجويز ابن مالك<sup>(٤)</sup> نظر، وهي عندي كلام العلة سواء.

وفي "شرح الكافية" خَرَجَ في "باب حروف الجزم"<sup>(٥)</sup> بأنها جائزة، وفي "باب إعراب الفعل"<sup>(٦)</sup> أجاز الوجهين<sup>(٧)</sup>.

\* قد يُنصب بـ'أَنْ' بعد القسم، كقراءة بعضهم<sup>(٨)</sup>: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ إِلَهُهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>، وقول الشاعر<sup>(١٠)</sup>:

(١) بعض بيت من البسيط، لم أقف له على نسبة، وهو شامع:

كئي يَنْتَحُونَ إِلَى شَيْءٍ وَمَا تُحِزُّ قَتْلَكُمْ وَلَيْسَ الْمِحْمَاءُ تَعْدِلُكُمْ؟

ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٣٤/٣، وتكملة شرح التسهيل لابن النافس ١٩/٤، ومعنى التيب ٢٤١، وللقاصد الحوية ١٨٥٦/٤.

(٢) الحاشية في: وجه الورقة للمحققة بين ٢٩/ب و ٣٠/أ وظهرها.

(٣) ينظر: الإنصاف ٤٦٥/٢.

(٤) أي: كونها جائزة وكونها ناصبة، كما سيأتي قريباً.

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٨١/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٣٢/٣، ١٥٣٣.

(٧) الحاشية في: وجه الورقة للمحققة بين ٢٩/ب و ٣٠/أ.

(٨) هي قراءة أبي حيوة وأبي البركات. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩١، ٩٢، وشواذ ألفادات للكرباني ٣١١.

(٩) طه ٨٩.

(١٠) هو جرير.



قَدْ عَلِمُوا      أَنْ لَا يُدَانِنَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ<sup>(١)</sup>  
فالنصب بها والرفع صحيح واعتقد  
(خ١)

\* إشارتي عليك أن تفعل، و: أشرت عليك أن تفعل، و: أشرت عليك أن لا تفعل: الأول ذات وجه، والثانية ذات وجهين، والثالثة ذات ثلاثة.

أما الأول فلأنها لا تكون إلا مصدرية؛ لعدم تقدّم حصة.

وأما الثانية فتحتمل للمصدرية، أي: أشرت عليك بأن تفعل، فتتصب، وتفسرية، فترفع، كما تقول: أشرت عليك، أي: تفعل، فإذا جعلتها تفسيرية رفعت، قال المصنف في "شرح الكافية"<sup>(٢)</sup>: وإذا وقع بعد "أَنَّ" المفسرة مضارعٌ رُفِعَ، نحو قولك: أشرت إليه أن يفعل، بالرفع، عى معنى: أئى، ويجوز النصب على كون "أَنَّ" للمصدرية، انتهى.

والثالثة يجوز فيها ثلاثة؛ لأن "لا" إن جعلت نافية، ف"أي"<sup>(٣)</sup> تفسيرية، إذ لا بد من ناصب عى جازم، ويجب الجزم بـ"لا"، وإن جعلت نافية، فـ"أَنَّ" إما تفسيرية، فترفع، أو مصدرية، فتتصب<sup>(٤)</sup>.

ويعتبرهم أهمل أن خذلًا على      ما أخبها حيث استحققت غنًا  
(خ١)

\* أنشد الفارسي في "الشذكرة"<sup>(٥)</sup>:

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

نرضى عن الله، إن الناس قد علموا      أَنَّ لَا يَدَانِنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

نظر: الديوان ١/١٥٧، وشرح السهيل ٢/٤٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٦.

(٢) المحاشية في: ظهر الورقة للمحققة بين ٢٩/ب و ٣٠/أ.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٠.

(٤) كنّا في المحلوطة، ولعل صوابه: أن، كما سيأتي بعده.

(٥) المحاشية في: وجه الورقة للمحققة بين ٢٩/ب و ٣٠/أ.

(٦) لم أقب عليه في مختارها لابن حني، ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.



أَلَا يَا لِقَوْمِي قَدْ أَشْعَلْتُ غَوَافِلِي وَيَزْعُمُنْ أَنْ لَوْذَى يَخْفَى بِأَمْلِي<sup>(١)</sup>  
وقال: ينبغي أن يُعمل "أَنْ" الناصبة، لا المحذوفة؛ لعدم الفاصل.

ج: إنما ذكرت هذا؛ لأن الناطم<sup>(٢)</sup> قال في:

أَنْ تُهَيِّجِينَ بِلَادَ قَوْمِ ع<sup>(٣)</sup>؛

إنما المحذوفة لأنها بعد "زعيم"، وهو مقارب لـ: عليم، وكلام أبي عليٍّ مخالفه<sup>(٤)</sup>.

\* من مواضع زيادة "أَنْ": بعد "ما لنا" عند أبي الحسن<sup>(٥)</sup>، ورأى أن الزائدة تعمل، نحو: ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا لَنُصَكِّلَ﴾<sup>(٦)</sup>، وعندنا أن الزائدة كالمفسرة لا تعمل، وأن "ما لنا" بمعنى: ما متفقنا؟ و"أَنْ" موصولة ناصبة.

ومنها: بعد "إذا"، نحو:

فَأَنْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ سَجَّ<sup>(٧)</sup>

(١) بيت من الطويل، لأخوص، أشعلت: أبعدت. ينظر: الديوان ٢٢٤، وهماز القرآن ٣٩٤/١، ١٨٠/٢، والكمال ١٠٩/١، وغريب الحديث للحريري ١١٥٧/٣، والأضداد لابن الأثيري ٢٦٤. (٢) شرح التسهيل ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٠١/١.

(٣) بعض بيت من عجزه الكامل، لم تحذف له على نسبة، وهو بتمامه مع ما قبله:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا ثَوِي لَمْ يُدْ إِذْ لُيْتُ مِنْ فُرُوحِ  
أَنْ تُهَيِّجِينَ بِلَادَ قَوْمِ ع يَرْتَعُونَ مِنَ الصَّلَاحِ

ينظر: معاني القرآن للقراء ١٣٦/١، وتقليد اللغة ٢٦٢/٤، وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، والحكم ٣٢٨/٨، وأمالى ابن الشجري ١٥٧/٣، وشرر الشعر ١٦٣، والتذيل والتكميل ١٦٦/٥، وتلخيص شواهد ٣٨٣، وبقايد النحوية ٧٦٤/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٥) معاني القرآن ١٩٤/١.

(٦) إبراهيم ١٢.

(٧) صدر بيت من الطويل، لأوس بن حكيم، وعجزه:

تُغَاطِي بِأَنْ مِنْ جَنَّةِ الْمَاءِ غَارِفٌ ...

ينظر: الديوان ٧١، وشرح التسهيل ٢١٣/٢، والتذيل والتكميل ٣١٨/٧، ومغني التبيب ٥١.



وإظهار "أَنْ" بعد "كَيْ" ضرورة، كقوله<sup>(١)</sup>:

كَيْفَا أَنْ نَمُرَّ وَنَقْدَعَا<sup>(٢)</sup>

فما ظنك به مع "ما" واللام؟ فإن اللام تُثبت مصدرية "كَيْ"، و"ما" ظاهرها المصدرية.

وكما ذكر أن "أَنْ" قد تحل مع استيفاء الشروط؛ فهلاً ذكره في "إِذَنْ"، وهو في

"كتاب"<sup>(٣)</sup> م؟

ومن شروط التصب من يَنْدِي "إِذَنْ" يَقُلْ رُلْعٍ مِلْلَةٍ مِنْ يَنْدِي "أَنْ"<sup>(٤)</sup>

قال<sup>(٥)</sup>: وهو فيهما حل على "ما" لأخذه مصدرية<sup>(٦)</sup>.

ونصوا يَأْذَنْ المستقبل إن صُدِرَتْ والفعل بعد موصلاً

أو قبلة اليمين وانصب وارفعاً إذا إِذَنْ من بعد عطفٍ وقعا

ومن لا ولا مع جر التزم إظهار أن ناصبة وإن عليم

(خ ١)

\* لَأَنْ بعد اللام ثلاث حالات: وجوب إظهار، وجوب إضمار، وجواز

الوجهين<sup>(٧)</sup>.

\* [«التزم إظهار "أَنْ"»]: ثلثا يلتقي بثلاث، كما التزموا ألفاً في: اضربنَّ؟

(١) هو جميل بن منقر.

(٢) بعض بيت من الطويل: نَقْدَعُ قَرِيْبَا.

(٣) ١٦/٣.

(٤) بيت من الرجز من أبيات الكافية الشافية، فيه مسألة إجمال "إِذَنْ" مع استيفائها شروط

النصب، وهي للسألة التي استلزمها ابن هشام على الألفية. ينظر: شرح الكافية الشافية

١٥٣٧، ١٥١٦/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٥٣٨/٣.

(٦) المحاشية في: ظهر الورقة للتحقة بين ٢٩/ب و ٣٠/أ.

(٧) المحاشية في: ٢٩/ب.



لذلك، وكما قالوا: آتت فعلت؟ بالثب بين الممرتين<sup>(١)</sup>.

\* [«الزَّمْ إظهاراً» أن<sup>(٢)</sup>]: ثلثا يجمع البولان لو حذف<sup>(٣)</sup>.

لا فأنَّ اغْبِلَ<sup>(٤)</sup> مضبِّراً أو مظهرًا وبعد نفي كان حتماً أظهر<sup>(٥)</sup>  
كذلك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أن خفي  
(خ ١)

\* «أو» بمعنى: إلّا، فيما يتناول: لأزمنتك أو تقضيتي حقّي، ومعنى: إلّا أنّ، فيما لا يتناول، نحو: لأنتلثك بالسيف أو تُسليم.

ويقال في الأولى: إنما معنى "حقّي"، ومعنى "كُنّي"، ومن الأول:

لأستنهله الصُّغْبُ أو أدرك الثَّني<sup>(٦)</sup>

ومن الثاني:

كُنزْتُ كُفُونَهَا أو تُسْتَقِيمَا<sup>(٧)</sup>

(١) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٢) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب ما في من الألفية يسكون آخره، وبه يستقيم الوزن.  
ينظر: الألفية ١٥٢، البيت ٦٨٣.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعله سهو، والصواب ما في من الألفية: أُسْبِرًا. ينظر: الألفية ١٥٢، البيت ٦٨٣.

(٥) صدر بيت من الطويل، لم تحذف له على نسبة، وعجزه:

... فما اتقادت الأمال إلا الصام

ينظر: تكملة شرح السهيل لابن النازم ٢٥/٤، ومغني القيب ٩٤، وللقاصد النحوية ١٨٦٥/٤.

(٦) عجز بيت من الوافر، لزباد الأقسام، وصدره:

وكنت إذ عُمِرتُ قداة قوم ...

روي: «السقيفة». ينظر: الديوان ١٠١، والكتاب ٤٨/٣، وللقاصد ٢٩/٢، وانحكم ٤٩/١،  
ولمالي ابن الشجري ٧٨/٣، وللقاصد النحوية ١٨٦٦/٤.



قال<sup>(١)</sup>: ويحتملهما:

نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ<sup>(٢)</sup>      إِنَّمَا  
وبعد حتى هكذا إحصاء أن      حَتْمٌ كَجُلْدٍ حَتَّى نَسُوَ ذَا حَزَنٍ  
ونلُو حتى حالًا أو مُؤُولًا      به ارفعن والتصيب المُستقبلا  
(خ ١)

\* قوله: «حالًا»: على الوجوب:

حَتَّى مَا نَحْرُ كَلَامُهُمْ<sup>(٣)</sup>

\* قوله: «أو مؤُولًا به»: نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٤)</sup>، فهذا من: ﴿وَكَلَّهْمُ  
بَسِطٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٤١/٣.

(٢) بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس، وهو بتمامه:

فقلت له: لا تترك عيشك إنما      نحاولُ مُلْكًا لو لموت فمُعلِّرا

ينظر: الديوان ٦٦، وكتاب ٤٧/٣، ومعاني القرآن للفراء ٧١/٢، وللتعجب ٢٨/٢، والأصول  
١٥٦/٢، واللامعات ٦٨، والخصائص ٢٦٤/١، وشرح جبل الزحاني ١٥٦/٢، وعزارة الأدب  
٥٤٤/٨.

(٣) الحاشية في: شهر الورقة للتحفة بين ٢٩/ب و ٣٠/أ.

(٤) بعض بيت من الكامل، لحسن بن ثابت رضي الله عنه، وهو بتمامه:

يُحْسِنُونَ حَتَّى مَا نَحْرُ كَلَامِهِمْ      لَا يَسْتَلُونُ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

ينظر: الديوان ٧٤/١، والكتاب ١٩/٣، والشعر والشعراء ٢٩٧/١، وقواعد الشعر ٤٤، والراغب  
٢٤١/١، وشرح جبل الزحاني ١٦٨/٢، ومعني اللبيب ١٧٤.

(٥) الحاشية في: ٢٩/ب.

(٦) البقرة ٢١٤، وهي قراءة نافع. ينظر: السبعة ١٨١، والإقناع ٦٠٨/٢.

(٧) الكهف ١٨.

(٨) الحاشية في: ٢٩/ب.



\* قوله: «والنصب المستقبل»: نحو: ﴿سَيَرِجُ الْبَاثِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

ويبقى عليه: أو للوؤل به: حتى يدخل: ﴿سَيَقُولُ الرَّسُولُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وبعد فأ جواب نفى أو طلب مَخْطِئِينَ<sup>(٣)</sup> أَنْ وَسَفَرَهُ حَتْمَ نَصَبَ

(خ ١)

\* قوله: «بعد فأ» جواب نفى: البتة: ليس من النصب في جواب الاستفهام: ﴿أَعْبَرْتُ أَنْ أَكُونَ هَذَا الْغَرَابَ فَأُوتِرَى﴾<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يصح أن يقتر: أكون عجزاً مني فمؤاراة؛ لأنه إذا اتفق حصول العجز لم يحصل<sup>(٥)</sup> للمؤاراة، والاعتقاري<sup>(٦)</sup> غلب في ذلك، فنحن "أوتري" جواباً للاستفهام، وإنما هو عطفت على "أكون"<sup>(٧)</sup>.

\* كتبت الشؤبين<sup>(٨)</sup> على "المفعل"<sup>(٩)</sup>؛ قال ابن جني<sup>(١٠)</sup>؛ إذا كانت الميزة لتقرير امتنع النصب بالقاء في جوابه، والخبر بغير القاء؛ لأنه ضرب من الخبر، قال: ألا ترى أنك إذا قلت: أأنت صاحبنا فنكرتك؟ كان في معنى: أنت صاحبنا؟

(١) طه ٩١.

(٢) البقرة ٢١٤.

(٣) الحاشية في: ٢٩/أب.

(٤) كذا في المخطوطة بالحاء للعمدة، وهي في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها بالحاء لهمله. ينظر: الألفية ١٥٢، البيت ٦٨٧.

(٥) المائدة ٣١.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: تحصل.

(٧) الكشف ٦٢٦/١.

(٨) الحاشية في: ٢٩/أب.

(٩) حواشي التفصيل ٥٠٩.

(١٠) ٢٩٤.

(١١) الخصائص ٤٦٥/٢.



ع: يُطْلَه: ﴿أَلْقَتْ بِسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ مُمْ﴾<sup>(١١)</sup>، وقوله: ﴿أَلْقَتْ بِسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَنْظُرُوا﴾<sup>(١٢)</sup>، إن لم يُجْعَل معطوفاً، قال الشاعر<sup>(١٣)</sup>:

أَمْ نَسْأَلُ فَتُخْبِرَكَ (رُسُومُ)<sup>(١٤)</sup>

والواو كائناً إن تُقَدَّ مفهوم مع كلا تَكُنْ جُلْدًا وتُظْهِرُ الجزع وبعد غير النفي جزئياً اعتُبد إن تَنْقَطِ ألفاً والجزاء قد قُصِدَ (خ١)

\* قوله: «والجزاء قد قُصِدَ» احراراً من ثلاثة<sup>(١٥)</sup> مسائل:

الأولى: إن تستأنف: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾<sup>(١٦)</sup>، إن لم تُجْعَل الجملة حالاً ولا صفة، والأحسن في التمثيل: لا تأكل أموال الناس يودي ذلك فاعله عند الله. الثانية: أن تجعله صفة، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا \* يَرِيئِي﴾<sup>(١٧)</sup>، لأن الجمل بعد الشكوة صفات.

والثالثة: أن تكون الجملة<sup>(١٨)</sup> حالاً، أنشد من<sup>(١٩)</sup>:

(١) المخرج ٤٦.

(٢) يوسف ١٠٩، وفاجر ٨٢، ومحمد ١٠.

(٣) هو البزج بن مشهر الطائي.

(٤) صابر بيت من الوافر، وعجزة:

على فَرْجٍ، وَالسُّلَّانُ الْقَدِيمُ

...

ينظر: الكتاب ٣/٣٤، وشرح أبيك لابن السراي ١٤٩/٢، والحكم ٥٩٣/٧.

(٥) الحاشية في: ٣٠/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، ولوجه: ثلاث.

(٧) التوبة ١٠٣.

(٨) مريم ٥٠، ٦.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(١٠) الكتاب ٣/٩٩.



كُتُّوا إِلَى خَرَّتَيْكُم تَغْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُونُ إِلَى أَوْطَانِنَا الْبَقَرُ<sup>(١)</sup>  
 وشرطُ جزمٍ بعدَ نهيٍ أنْ تضعَ  
 (١خ)

\* قال القُرطبي<sup>(٢)</sup> في ...<sup>(٣)</sup> في: «أَوَلَا تَقْرَأُ هَذِهِ الْقِسْمَةَ فَتَكُونُ»<sup>(٤)</sup>: «تكونا» عطفتُ على «تقرا»، وزعم الجزمي<sup>(٥)</sup> أن الفاء هي الناصبة، وكلاهما جائز.

...<sup>(٦)</sup> المذكورة لا يجوز؛ لأنه لا يقال: إن لا تقرا تكونا من الظلمين، وهي شرط عند الجمهور، والخلاف محكي عن الكشاف<sup>(٧)</sup>، وقد ذكره هذا الرجل عن الجزمي كما رأيت، وهو غريب، ثم إنه قال: كلاهما جائز، فلعله سهو منه، أو اعتقد ذلك المذهب صواباً<sup>(٨)</sup>.

والأمرُ إن كان بغيرِ الفعلِ فلا تنصب جوابه وجزمه اقْبَلَا  
 (١خ)

\* قوله: «والأمرُ إن كان بغيرِ "الفعل"» يدخل فيه الماضي الذي معناه الأمرُ،

(١) بيت من السبط، للأخطل، كُتُّوا: ارجعوا وغرَّتَيْكُم: مثنى: خَرَّةٌ، وهي الأرض ذات الحجارة السوداء. ينظر: الديوان ١٥٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السكيت ٩٦/٢، والحقم ٢٣٩/٩، وتوجيه النسخ ٣٨٠، وشرح جبل الزجاني ١٩٤/٢.

(٢) الحاشية في: ٣٠/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣٢٣/١.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) البقرة ٣٥، والأعراف ١٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للحاسي ٤٦/١.

(٧) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث أبيات ما أو تحكَّت في المخطوطة، ولعل هذا ابتداء تطبيق ابن هشام على الكلام للنقول.

(٨) ينظر: البديع لابن الأثير ٦٤٧/١، وشرح الكفاية الشافعية ١٥٥٢/٣، وشرح الألفية لابن الناصم ٤٨٧.

(٩) الحاشية في: ٢٩/ب.



فَرَضَ سَخَرُوا بَعْدَهُ، وَلَمْ يَنْصَبُوا، قَالُوا<sup>(١)</sup>: أَتَقَى اللَّهَ أَمْزُجُ فَعَلٌ عَرِيٌّ يُنْثَبُ عَلَيْهِ، يُي: لِيَتَقَى اللَّهَ أَمْزُجُ يَفْعَلُنْ.

ع: وَمِنْ الْهَزَمِ بَعْدَ اسْمِ الْفِعْلِ:

وَقُلُّي كُنْتُ سَخَشْتُ وَخَشَشْتُ: مَكَانَكَ تُخْتَدِي أَوْ تُشَارِبِي<sup>(٢)</sup>  
"مَكَانَكَ" بِمَعْنَى: الزَّمِيِّ<sup>(٣)</sup>.

\* «فَلَا تَنْصَبْ جَوَانِبَهُ»: قَالَ ابْنُ بَرِّي<sup>(٤)</sup>: لِأَنَّكَ لَا تُقَدِّرُ عَلَى أَنْ تَنْصَبُوا  
لِلْمَصْدَرِ: لَوْجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَمَّا قَدْ صُرِفَتْ -بِعَيْنِ: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ- عَنْ لَفْظِ الْأَفْعَالِ، فَلَوْ تُخْطَرُ  
ذَلِكَ فِيهَا لَكَانَ تَقْدِيرًا لِذَلِكَ الْغَرَضِ، كإِدْغَامِ الْمُلْحَقِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: أَيْنَ يَنْتَكِلُ فَارُورُكَ؟  
لأنه لم يُعَدَّلْ عَنْ لَفْظِ الْفِعْلِ.

الثاني: أَنْ تَفْعَلَ مِنْهَا بَعِيدٌ، لِأَنَّهَا تَقَعُ عَلَى كُلِّ اسْمٍ بِالْفِعْلِ وَاحِدٍ، فَلَمْ يُكْرَرْ بَعْدَ أَنْ  
تُرَاجَعَ أَحْكَامُهُ بَعْدَ أَنْ حَرَسَتْ أَعْلَانَهُ.

فَأَمَّا الْهَزَمُ فِي جَوَانِبِهَا فَحَائِزٌ: لِأَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ<sup>(٥)</sup>.

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْقَاءِ فِي الرَّجَاءِ يُنْصَبُ كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّصْنِي يَنْصَبُ

(١) رَوَاهُ سَيِّبُوهُ فِي الْكِتَابِ ١٠٠/٣، ٥٠٤.

(٢) يَتُّ مِنَ الْوَاغْرِ، لَعَمْرُؤُا ابْنُ الْإِطْبَاقَةِ الْأَنْصَارِيِّ. خَشَشْتُ: نَهَضْتُ مِنْ حَزْنٍ أَوْ قَرَعٍ، وَخَشَشْتُ: خَلَّتْ وَتَفَرَّقَتْ. يَنْظُرُ: الْوَحْشِيَّاتِ ٧٧، وَبَيَّوْنَ الْأَخْبَارِ ٢٠٧/١، وَأَمَالِي الْقَائِي ٢٥٨/١، وَالْمَصَالِكِ ٣٧/٣، وَالْإِقْطَابِ ١٢٤/١، وَفَرَحِ الْجَاهِجِ ١٣٣/١، وَمَقْنِي الثَّيِّبِ ٢٦٨، وَلِلْقَائِدِ النُّجُومِ ١٩٠٢/٤.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٠/١.

(٤) الْخَصَالِكِ ٥٠/٣.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٠/١.



وإن على اسم خالص فعلاً<sup>(١)</sup> عطف نصبه أن ثابتاً أو من حذف<sup>(٢)</sup>  
(خ ١)

\* قوله: «اسم» خبر من قول الجزولي<sup>(٣)</sup> وغيره: مصدر؛ لأن المراد أن يكون الفعل مع "أن" بتقدير مفرغ؛ حتى يحطف على مفرغ من الأسماء قبله، وليس شرطه أن يكون مصدرًا، ويثبت الكتاب<sup>(٤)</sup> شاهدًا لذلك، وهو:

أَوْ أَسْوَكَ غَلَفْتَا<sup>(٥)</sup>

\* «[اسم محالٍ]»: ج: نائل هذا الحكم؛ فإنه قد غلّف عنه ابن<sup>(٦)</sup> الجراح<sup>(٧)</sup>،  
فإنكر ما رواه الحلو<sup>(٨)</sup>، عن قالون، عن شيبه<sup>(٩)</sup>: «لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ

(١) كذا في المخطوطة، وهو في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: فعل. ينظر: الألفية ١٥٣، البيت ٦٩٣.

(٢) تقدم هذا البيت في المخطوطة على الذي قبله، فكتب ابن هشام عليه: «مؤخر»، وعلى ما قبله: «مقدم».

(٣) المقدمة الجزولية ٣٧.

(٤) ٥٠/٣.

(٥) بعض ريت من الطويل، للطحين بن الحمام الشامي، وهو بتمامه:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِجَالِ أَعْرَفَ وَأَلْ سَبِيحِ أَوْ أَسْوَكَ غَلَفْتَا

ينظر: مقتضيات ٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٤، وكتاب الشعر ٣٢٣/١، واخترت ٣٢٦/١، وشرح جمل لرحاجي ١٣٦/١، والمقاصد النحوية ١٨٩٧/٤.

(٦) الخاتبة في: ٣٠/١.

(٧) هو أحمد بن موسى بن العباس البغدادي، أبو بكر، إمام أهل القراءة في زمانه، وتوفى من جمع قراءة السبعة، له: كتاب السبعة، توفي سنة ٣٢٤. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٥٣، وخاتمة النهاية ١٣٩/١.

(٨) ينظر: اختصت ٣٢٦/١.

(٩) هو أحمد بن يزيد الصفار، أبو الحسن، من كبار القراء المحدثين، أخذ عن قالون وهشام بن عمار، واختص بهما توفي سنة ٢٥٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٢٩، وخاتمة النهاية ١٤٩/١.

(١٠) هو ابن نضاح بن سرجس بن يعقوب اللدن، مولد أم سلمة رضي الله عنها، مقرئ المدينة



قائلاً<sup>(١)</sup> بالنصب، وهي محكية عن أبي خنيفة<sup>(٢)</sup> أيضاً، وقال: لا يجوز تحريك ثباء هنا.

وربّ عليه ابن جني<sup>(٣)</sup>، وقال: هذا الذي أنكره سائق، وهو أن تعطف 'أوي' على 'فلو'، حتى كأنه قال: أو أويها، كقول مهشون<sup>(٤)</sup>:

لَيْسَ غَيَاةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي<sup>(٥)</sup>

وكيت 'الكتاب'<sup>(٦)</sup>:

فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزْمِ أَعْرَءَ وَالْ سُبُحِ أَوْ أَسْوَدَ عُلْفَتَا<sup>(٧)</sup>

تقديره: أو سناغي<sup>(٨)</sup>.

في زمنه مع أبي جعفر وقاضيه، قرأ على عبد الله بن عمار بن أبي ربيعة رضي الله عنه، وقرأ عليه نافع وإسماعيل بن جعفر وغيرهم، توفي سنة ١٣٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٤، وغاية النهاية ٣٢٩/١.

(١) هود ٨٠. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٥، وشواذ القراءات للكرماني ٢٣٧.

(٢) هو يزيد بن القعقاع. ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٥، وشواذ القراءات للكرماني ٢٣٧.

(٣) المختص ٣٢٦/١.

(٤) هي بيت يخلد بن أليف الكلابية، لم يزيد بن معاوية بن أبي سفيان. ينظر: الاشتقاق ٥٥٧، وعزارة الأدب ٥٠٦/٨.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أَعْبَيْتُ إِلَى مَنْ لَيْسَ الشُّؤْبُ

...

ينظر: الكتاب ٤٥/٣، وبمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٧/٣، ومعني الليب ٣٥٢، ٤٧٢، وعزارة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٧٤.

(٦) ٥٠/٣.

(٧) بيت من الطويل، للخصين بن الحمام الشامي، تنقلم قريشاً. رزم: جد بطن من تميم، وأعره: جمع عزيز. ينظر: المقاصد الحوية ١٨٩٧/٤.

(٨) الحاشية ٢: ١/٢٠.



وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدول<sup>(١)</sup> روى<sup>(٢)</sup>

---

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في من الألفية: حُدِّلَ، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية

١٥٣، البيت ٦٩٤.

(٢) هذا البيت ملحق في الحاشية بغير خط ابن هشام.



## غوايل الجزم

بلا ولا م طالباً ضع جزماً في الفعل هكذا بلم ولما

(خ ١)

\* قوله: «هـ لا» و«لام» البيث: لم يذكر أي فعل يجزم؟

والخاص: أن اللام تجزم كثيراً في موضعين، وقليلاً في موضعين، فالأولان: فعل الغائب، نحو: لَيْتُمْ زَيْدٌ، وفعل المخاطب الذي لم يُسمَّ فاعله، نحو: لَتَقَنَّ بِحَاجَتِي لأنَّ أصله فعل الغائب، والآخران: فعل للمخاطب المسمَّى الفاعلي، نحو: «تَأْخِذُوا مَنَاقِبَكُمْ»<sup>(١)</sup>، «فَلْتَقَرَّحُوا»<sup>(٢)</sup>، وفعل ضمير المتكلم وحده، مثل: «قوموا، فلتأخضوا لكم»<sup>(٣)</sup>، لو ضميره ومن معه، نحو: «وَلْتَحْمِلْ خَطِيئَتَكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

و«لا» أيضاً تجزم في موضع<sup>(٥)</sup> كثيراً، وفي موضعين قليلاً، فالأول: فعل الغائب، نحو: لَا تَقُمُّ زَيْدٌ<sup>(٦)</sup>، والموضعان: فاعل فعل المتكلم ومن معه، نحو قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) حديث نبوي أورده الفراء في معاني القرآن ٤٧٠/١ مقطوعاً، ولم أقف عليه مستنداً بهذا اللفظ، وأسرجه مسلم ١٢٩٧ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تَأْخِذُوا مَنَاقِبَكُمْ».

(٢) يونس ٥٨، وهي قراءة منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان وأبي الحسن والأعمش وغيرهم. ينظر: الغنص ٣١٣/١، ويختصر ابن خالويه ٦٢، وشواذ القراءات للكرمازي ٢٢٧.

(٣) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٣٨٠ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) العنكبوت ١٢.

(٥) مكرر أوفاً "مو" في المخطوطة.

(٦) لم يذكر فعل المخاطب، نحو: لَا تَقُمُّ يَا زَيْد.

(٧) هو العزدي، ولم أقف عليه في ديوانه، وقيل: الوليد بن عقبة.



إِذَا مَا عَزَّيْخَنَا مِنْ دَمَشْقٍ قَلَّا نَعُدُّ<sup>(١)</sup>

وفعل المتكلم وحده، نحو:

لَا أَعْرِفُ زَيْزَنَا<sup>(٢)</sup>

والقليل مع "لا" أقل من القليل مع اللام<sup>(٣)</sup>.

\* «هكذا به"لم"»: فأما:

نَسَبُهُ الْخَاجِلُ مَا لَمْ يَنْغَلَمَا<sup>(٤)</sup>

وقوله<sup>(٥)</sup>:

نَسَائِيں بَاتِيں أَخْرَزَ مِنْ ثَرَاةٍ: أَعَارِثَ عَيْثُهُ أُمُّ لَمْ تَعْدَا<sup>(٦)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْخَرَامُ ...

ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٣٢/٢، وشرح التسهيل ١٥٦٧/٣، ومغني اللبيب ٣٢٦، وللقاصد النحوية ١٩٠٩/٤.

(٢) بعض بيت من البسيط، للنايفة الندياني، وهو بتمامه:

لَا أَعْرِفُ زَيْزَنَا خَوْرًا مَدَامُهَا كَأَنَّ أَيْكَلَهَا يَنْجَحُ نَزْوَر

زَيْزَب: قطع من البحر. ينظر: الديوان ٧٥، والكتاب ٥١١/٣، وجمهرة أشعار العرب ١٩٦، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٨/٣، ومغني اللبيب ٣٢٤، وللقاصد النحوية ١٩٣٤/٤.

(٣) الحاشية ٢: ٢٩/ب.

(٤) بيت من مشطور الرجز، قيل: لأبي حيان القفقيسي، وقيل: لعبد بني عيسى، وقيل: للعجاج، وقيل غير ذلك. ينظر: الكتاب ٥١٦/٣، والأصول ١٧٢/٢، ووضاح الوقف والابتداء ٣٦١، وقلوب اللغة ٤٧٨/١٥، والاقطاب ١٤٤/٣، والإصناف ٥٣٨/٢، وضرائر الشعر ٢٩، وللقاصد النحوية ١٨٠٤/٤.

(٥) هو عمرو بن أحر الباهلي.

(٦) بيت من الوافر. عازت: زالت. ينظر: الديوان ٧٦، وشرح النقااض ٨٨٩/٣، وجمهرة اللغة ٦٨/١، وللنصف ٢٦٠/١، ولستحب لكرام ٦١٥/١، والاقطاب ٣٤٥/٣، وأمالي ابن الشجري ٤٨/٣، وضرائر الشعر ٤٧، والتذليل والتكميل ١٩٦/١١.



فإنه شبه المجرى "لم" بالموقوف للأمر، فأُلحق التوقُّ الحفيفة، إلا أن في قوله: "تَعَارَازٌ" صتعة، وذلك أنه لثا حركتُ الراء بالفتحة لإرادة التوقُّ بالآلف المخلوطة لالتقاء الساكنين، وشبهه العارضَ باللازم، ومثله:

أَجْرُهُ الرَّمِيخُ وَلَا تُهَالَةُ<sup>(١)</sup>

وكما قال<sup>(٢)</sup>:

عَطَّانُ<sup>(٣)</sup>

وهو يريد: عَطَّانًا، مثل: رَمَّيَا.

وأجاز أبو علي<sup>(٤)</sup> في: "لم لم تَعَارَازٌ" كونَ الألف للثنية، كما قال<sup>(٥)</sup>:

(١) بيت من مشطوب الرجز، لم أَلَفْ له على نسبة. أَجْرُهُ الرَّمِيخُ: أطعته به، وتُهَالَةُ: تخافه، وأصله: تُهَالَةُ، فلما تحركت اللام لسكون الماء زُدت الألف المخلوطة لالتقاء الساكنين. ينظر: النواذر لأبي زيد ١٦٣، وللمقتضب ١٦٨/٣، والأصول ١٧٣/٢، وجهرة اللغة ٨٨/١، وشرح للمفصلات لابن الأثيري ٥٧، وقهظب اللغة ٢١٥/٧، وكتاب الشعر ٢٠٩/١، والتمام ١٤، ٦١، واهكم ٤٢١/٤، وشرحه الشعر ٤٧، وارتشاف الضرب ٢٣٨٩/٥.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) بعض بيت من للتقارب، وهو بضمه:

لَمَّا عَطَّانِي عَطَّانًا كَمَا أَكْبَى عَلَى سَاعِدَتِهِ الشَّيْرُ

الثنية والعاق واحد، وعَطَّانًا: عَطَّانًا. ينظر: الديوان ١٦٤، والغيون ١٨٠/١، والعيان الكبير ١٤٥/١، والمذكر والمؤنث لابن الأثيري ٢٤٢/١، وقهظب اللغة ٢١٤/٧، والخجة ١٢٤/١، والحكم ٢٨٩/٥، وشرح جل الزجاجي ١٨٥/٢، وشرح التسهيل ٦٢/١، ومغني السيب ٢٦٠.

(٤) كتاب الشعر ٢١١/١.

(٥) هو امرؤ القيس.



وَعَيْنٌ لَهَا خِدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُلْتُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ أُخْرٍ<sup>(١)</sup>  
 قَرَّةٌ إِلَيْهَا ضَمِيرُ الْإِنْسَانِ، وَإِنْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ مَعْرُوفًا؛ لِأَن دَكَرَ أَحَدَهُمَا<sup>(٢)</sup> كَذَكَرَ الْآخَرِ؛  
 لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهَا، وَعَلَى هَذَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ:  
 فَلَوْ رَضِيَتْ بِنَايَ بَمَا وَضَعْتُ لَكَانَ عَلَيَّ الْفَقْدُ الْمَهْلِكُ<sup>(٣)</sup>  
 فَقَالَ: بِنَايَ، ثُمَّ قَالَ: وَضَعْتُ، عَكْسَ قَوْلِهِ: شُلْتُ مَا بَيْنَهُمَا، وَقَالَ:<sup>(٤)</sup>  
 وَكَأَنَّ بِالْعَيْنَيْنِ عَيْبٌ قَوْلُفِي أَوْ سُبُلًا كَجَلَّتْ [يَه] فَانْهَلَتْ<sup>(٥)</sup>  
 فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ، وَالْعَوْرُ إِذَا يَكُونُ فِي إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ، أَمَّا إِذَا عَمَتِ  
 الْأَحْرَامُ<sup>(٦)</sup> فَذَلِكَ عَمِي؟  
 قُلْتُ: يَكُونُ عَلَى:

- (١) بيت من الشفارب. خِدْرَةٌ بَدْرَةٌ: مكتنزة صلبة ضخمة، وشُلْتُ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ أُخْرٍ: أَسْعَتَ عَيْنَاهَا عَلَى أَحْرَامِهَا. ينظر: الديوان ١٦٦، وجمهرة اللغة ٥٠٠/١، وشرح للتشبيات لابن الأثيري ٨٥٦، والإيتاع لأبي الطيب ٢٦، والنصف ٦٨/١، والمخصص ١٤٥/١، وأما ابن السحري ١٨٣/١، وشرح الكافية ششاقية ١٧٩٥/٤.  
 (٢) كذا في المخطوطة، والوجه: إحداهما.  
 (٣) بيت من الوافر. ينظر: الديوان بشرح الحوي ٤٨١/١، واغتصب ١٨١/٢، وشرح جن الرجاعي ٢٧٧/١، والتذيل والتكميل ٢١٤/٥.  
 (٤) هو شُلْمِي بن ربيعة الضُّبِّي، وقيل غيره.  
 (٥) ما بين المتعوقين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.  
 (٦) بيت من الكامل، تَقَدَّمَ فِي بَائِي إِذْ وَأَعْوَاهَا وَالْحَلْ.  
 (٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: غَمِيَتْ أَحْرَامُهَا، أَوْ: الْآخَرَى.



مُتَقَلِّدًا      سَبِيحًا      وَزُنْحًا<sup>(١)</sup>

وقوله<sup>(٢)</sup>:

تَشْنَعُ لِأَرْحَشَاءٍ فِيهَا لَغَطًا

وَفِي الْيَدَيْنِ حَشَاءٌ وَبَدَدًا<sup>(٣)</sup>

فعلطف الحشاة على ما هو مسموع، وعلى قولهم: الغشاحان، والغشران، وقد ذهب ناسٌ في قوله سبحانه: ﴿الْحَيُّونَ وَالْحَيَّاتُ﴾<sup>(٤)</sup> على أنه من هذا لأنه لم يُدْعَ للأُم الإلهية.

قال: ويجوز أن يكون 'بَغَارًا' من الغور الذي هو الفساد، لا الذي يحدث في إحدى العينين، كقوله<sup>(٥)</sup>:

وَعُورُ الرَّمْثِ مِنْ وَلَّى الْعُورِ<sup>(٦)</sup>

(١) محز بيت من هزوه الكامل، لم أقف له على نسبة، وصدره:

يا ليت زوجي قد خَدَا ...

ينظر: معاني القرآن للقرآء ١/١٢١، والأحفش ١/٣٧٧، ومجاز القرآن ٢/٦٨، وللمقتضب ٢/٥١، والحلييات ٣٠٦، والخصائص ٢/٤٣٣، والإيضاح ٢/٥٠٠، وشرح جل الزحاحي ١/١١٤، والتذيل والتكميل ٨/١٣٤.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) كلها في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: وَبَدَدًا.

(٤) بيتان من مشطور الرجز. حشاة: بُسْ وصلاية، وتَدَد: تبالَد، كما في: القموس المحيط (ج م أ) ١/٩٩، (ب د هـ) ١/٣٩٣. ينظر: معاني القرآن للقرآء ١/٤٠٥، ٣/١٢٣، والأحفش ٢/٤١٥، والزاهر ١/٥٢، والخصائص ٢/٤٣٤، والتذيل والتكميل ٨/١٣٥.

(٥) المائة ١١٦.

(٦) هو المعشاح.

(٧) بيت من مشطور الرجز. عُور: أفسد. ينظر: الديوان ١/٢، ومجاز القرآن ٢/٢٢٨، وإيضاح الكبير ٢/٨٦٥، وجمهرة اللغة ١/٢٦٥، والزاهر ١/٨١، والاختصاص ٣/٢٦٨، وعزارة الأدب ٤/٥٤.



قوله: غَارِثٌ، على حدٍّ: عاقت، وليس على حدٍّ: غَوَزَ، بدليل قولهم: غَرَّهَا، فهذا على حدٍّ: شَبَّرَتْ عَيْنَهُ، وَشَرَّهَا<sup>(١)</sup>، وغاض الماء، وغضته، وإنَّ لم تصب العين من: غَارِثٌ كما صحت من: غَوَزَتْ دَلِيحٌ على أنه ليس على حدٍّ، وأنه بناء آخر، وحكى س<sup>(٢)</sup>: أَغْوَزَ اللهُ عَيْنَهُ، ولم يكن القياس أن ينقل "غَوِرَ" بالهمزة؛ لأنه بمنزلة: الْغَوَّارُ، وهو لا يُنْقَل.

ع: يجاب عن السؤال الأول بأن قولك: لم تَغَارِزْ أي<sup>(٣)</sup>: عيناه لم تَغَارِزْ، معناه<sup>(٤)</sup>: لم يقع فيهما غَوَزٌ، لا أَغْوَزَا...<sup>(٥)(٦)</sup>.

واجزم **يَانِ** ومن وما ومهما **أَيَّ** متى **أَيَانِ** أين إذا  
(١خ)

\* «مَهْمَا» هي الاسم الذي قال فيه الحنفي<sup>(٧)</sup>: وأَيُّ اسم لا يُعرف معناه إلا بإضافة كلمتين، أو بالانقصار منه على حرفين<sup>(٨)</sup>.

وحشما **أَتَى** وحرف إذا **كَانَ** وبالي الأدوات **أَسْمَا**  
فلعين **يَقْتَضِينَ** شرط فلما **يَبْلُو** الجزاء **وَجَوَابَا** **رُسْمَا**  
(١خ)

(١) من: الشَّرَّ، وهو انقلاب جن العين من أعلى وأسفل وتثنية. ينظر: الفهم ٣١/٨.

(٢) الكتاب ٣٤٧/٤.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أثبت.

(٥) موضع القط مقدار كلمتين أو ثلاث انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٣٠/٢.

(٧) للقامات ١٧٢، ١٨٠.

(٨) الحاشية في: ٣٠/٢.



\* قوله: «يُتْلُو الْجَوَابُ<sup>(١)</sup>» لا بد منه، وأنشد عبد القاهر<sup>(٢)</sup> لشَّيْخِهِ<sup>(٣)</sup>:

وَتَرْيئةُ الشَّرْطِ شَرْطٌ مُتَعَابٍ      وَهَنْ لَمْ شَرْطٌ دُونَ دُخْرِ خَزَائِهِ<sup>(٤)</sup>  
وما ضيبن أو مضارعين      تُلْفِيهِمَا      أو متخالفين  
وبعد ماضٍ وفعلك الجزأ حسن      وورقعه      بعد مضارع      وهن

(خ ١)

\* [«وَفَعَلْتَ الْخِزَاءَ»]: هذا مذهب ك<sup>(٥)</sup>، والمثبو<sup>(٦)</sup>، والْمُثَبِّتُ<sup>(٧)</sup>، أعني: كَوْنُ المرفوع جزءاً، وعند س<sup>(٨)</sup> أن الجزء حذف، وأن المضارع النية به التقديم، والدليل على أنه حذف: أن الشرط لا يكون في هذه المسألة إلا ماضياً، وعند الأولين أنه على حذف الفاء، وقال آخرون: إنه جواب، لا على حذف الفاء، ولا على نية التقديم، بل لئلا لم يظهر للأداة تأثير في فعل الشرط ضعف عن العمل في الجواب، وذهب الجمهور إلى جواز هذا التركيب في الكلام، وقال بعض أصحابنا: إنه ضرورة. من «يَبْحَثُ الْمُجِيبُ»<sup>(٩)</sup>.

\* [«وَفَعَلْتَ الْخِزَاءَ حَسَنَ»]: قال<sup>(١٠)</sup>:

(١) كنا في المخطوطة، ولعله سهو صوابه ما في متن الألفية: الجزاء.

(٢) المقصد في شرح الإيضاح ٢٧٨/١.

(٣) هو محمد بن الحسين بن عبد الوارث القارسي، ابن أخت أبي علي القارسي.

(٤) بيت من الطويل، لم أقف عليه في غير المقصد.

(٥) الحاشية في: ٣٠/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٠٠/٤.

(٧) المقضب ٦٨/٢.

(٨) الفصل ٣٨٦.

(٩) الكتاب ٦٦/٣.

(١٠) ١٠٠، ٩٩/٣.

(١١) الحاشية في: ٣٠/ب.

(١٢) هو أبو سنجر القليل.



وَلَيْسَ الْمُعْتَقُ بِالَّذِي لَا يَهْبِطُهُ إِلَى الشُّوقِ إِلَّا الْهَاتِلَاتُ الشَّوَابِغُ  
وَلَا بِالَّذِي إِذْ بَانَ غَنَّةٌ خَبِيْثَةٌ يَقُولُ وَيُخْفِي الشُّوقُ: إِنِّي لَخَائِفٌ<sup>(٢٨)</sup>  
وَأَقْرَنُ بَلَاءً حَتْمًا جَوَابًا إِنْ<sup>(٢٩)</sup> جُعِلَ شَرْطًا لِأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجِعِلْ<sup>(٣٠)</sup>  
(خ ١)

\* وحيثما لا يكون في اللفظ جزم؛ لأن الفاء لا تعمل ما قبلها فيما بعدها، بن  
الجزم محكوم به على الموضع، بدليل عطف المنزوم عليه في نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ  
اللَّهُ فَمَا لَهُ دَرَجَتٌ لَّهُ وَمَا لَهُمْ<sup>(٣١)</sup>﴾.

وتختلف الفاء إذا المصاحف كان تخذ إذا لنا مكافأه  
(خ ١)

\* [«وَتُخْلَفُ»]: وقد حُذِفَ، كقوله<sup>(٣٢)</sup>:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهُ<sup>(٣٣)</sup>

(١) يتان من الطويل، الشاهد: رفع جواب الشرط "يقول"، ليكون فعل الشرط "بأن" ماضياً،  
الماتلات السواجع: المعجم، ينظر: شرح أشعار المتلئين ٩٣٥/٢، والجماسة البصرة ١٠٤٨/٣،  
وشرح الكافية الشافية ١٥٨٩/٣.

(٢) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، وهي في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: لو. ينظر: الألفية  
١٥٤، البيت ٧٠١.

(٤) الأعراف ١٨٦، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٢٩٩، والإقناع ٦٥٢/٢.

(٥) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٦) هو عبدالرحمن بن حسان، وقيل: كعب بن مالك رضي الله عنهما.

(٧) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله وثلاثين ...

ينظر: ديوان عبدالرحمن ٦١، وديوان كعب ٢٨٨، والكتاب ٦٥/٣، ومعاني القرآن لفراء  
٤٧٦/١، وللمقتضب ٧٦/٢، والأصول ٤٦٢/٢، والمختصر ٢٨٣/٢، واللباب ٥٩/٢، وشرح  
الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، وعزارة الأدب ٤٩/٩.



وقد اختلف هي وأحد جزأَي الجملة، وهو أضعف من الأول؛ لأن فيه إيقاع  
للفرد في موقع الجملة، كقوله<sup>(١)</sup>:

مَنْ يَنْكَحِ الْعَمْرَ ظَالِمٌ

أي: فهو ظالم، قال أبو الفتح<sup>(٢)</sup>: إنه جاز على تشبيه الصفة بالفعل، كما جاز:

أَقَابِرُ: أَخْضِرُوا الشُّهُودَا<sup>(٣)</sup>

على ذلك<sup>(٤)</sup>.

\* «وَتَقْلُبُ اللَّاءَ "إذا" المفاجأة»: لأنها مثلها في إفادة معنى التعقيب  
والإنابة، تقول: خرجت فإذا زيدٌ؛ فإدخالاً خروجي زيد، ولم يكن عقبه غير رؤيته<sup>(٥)</sup>.

والفعل من بعد الجزأ إن يفترون بالفاء أو الواو يتلصق قمن

(١خ)

\* روى خبره<sup>(٦)</sup>، عن حفص<sup>(٧)</sup>، عن عاصم<sup>(٨)</sup>: «فَقُلْتُ مَنِ نَشَأَ»<sup>(٩)</sup> بنونين

(١) هو رجل من أسد.

(٢) بعض بيت من الطويل، تقدّم في باب الابتداء.

(٣) المختص ١/١٩٣.

(٤) بيت من مشطور الرجز، لزوية بن العجاج. ينظر: ملحقات الديوان ١٧٣، والخصائص  
١/١٣٧، وشرح السهيل ١/١٤١، والتذيل والتكميل ١/٦٦، وللقاصد النحوية ١/١٧٩،  
٣/١٤٧٧، وعزلة الأدب ١١/٤٢٠.

(٥) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٦) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٧) هو ابن محمد النشار، أبو عمر، مقرئ بغداد مشهور بالعرفه، قرأ على حفص والكسائي.  
ينظر: معرفة القراء الكبار ١٢١، وغاية النهاية ٢/٣٥٣.

(٨) هو ابن سليمان بن المغيرة الأسدي، أبو عمر، قارئ الكوفة في زمانه، وصاحب عاصم، وابن  
زوجه، توفي سنة ١٨٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٨٤، وغاية النهاية ١/٢٥٤.

(٩) ينظر: السبعة ٣٥٢.

(١٠) يوسف ١١٠، وتامها: «فَحَقَّقْنَا أَسْرَقَتِ الرَّسُلَ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ صَكَّرُوا جَسَدَهُمْ فَصَرَّكَ



وفتح الباء، ابن غبطة<sup>(١)</sup>: وهي غبط من هبرة.

ح: ليس غبط، بل هو مثل: ﴿يُحَايِبُكُمْ بِأَمَلِهِ فَيُغْفِرُ﴾<sup>(٢)</sup> في من نصب.

ع: خرج على ذلك ابن الضائع<sup>(٣)</sup> نصب 'يكون' في: ﴿إِنَّا فَتَنَّا آلَآءَآكَ بِقَوْلٍ لَدَا عَلَى يَكُونُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِتْرَ فَأَوْ وَأَوْ إِنْ بِالْجَمْلَتَيْنِ اكْتَفَا  
وَالشَّرْطُ يَفْتَى عَنِ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى لَهُمْ  
(١خ)

\* قال ابن عُصْفُور<sup>(٥)</sup>: رَأَى الْكِتَابِيُّ<sup>(٦)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ اسْتَلْعَ إِلَيْهِ  
سَبِيلًا﴾<sup>(٧)</sup> أَنَّ الْجَوَابَ مَحذُوفٌ، أَيْ: فَلْيُخَيَّجْ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ ادِّعَاءِ أَنَّهُ بَدَلٌ مَحْذُوفٌ  
الضَّمِيرُ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ، قَالَ: وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ حَسَنٌ جَدًّا<sup>(٨)</sup>.

واحد حذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما آخرت فهو ملزم  
(١خ)

فَتَنَّى مَنْ نَشَأَ.

(١) التحرير الوجيز ٢٨٩/٣.

(٢) البحر الرصيد ٣٣٦/٦.

(٣) البقرة ٢٨٤، وهي قراءة ابن عباس والأعرج. ينظر: شواذ القراءات للكرماي ١٠٦.

(٤) شرح الجمل ١٥٩/٢.

(٥) آل عمران ٤٧، وهي قراءة ابن عامر. ينظر: السبعة ١٦٩، والإقناع ٦٠٢/٢.

(٦) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٧) شرح جمل الزحاحي ٢٨٥/١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٢/١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٨.

(٩) آل عمران ٩٧.

(١٠) الحاشية في: ٣٠/ب.



\* قال تعالى: ﴿لَنْ يَمَلَكَ مِنْهُمْ لَانْكَالٌ﴾<sup>(١)</sup>، قال السُّلَوِيُّ<sup>(٢)</sup>: وسئل الكِسَالِيُّ<sup>(٣)</sup> منه: ﴿وَلَمْ يَسْبِرْ وَفَقَّرَ لِذَلِكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وإن تَوَالِيًا وَقِيلَ ذُو خَيْرٍ فَالشرط رجع مطلقا بلا حذر  
(خ ١)

\* ع: الرَّغْشَرِيُّ<sup>(٥)</sup> في: ﴿فَلَقَدْ كَذَّبُوا﴾<sup>(٦)</sup> قال: التقديم: إن كانوا مُعْرِضِينَ عن هذه الآيات فقد كذبوا بما هو أعظم آية، وأكثر برهانا<sup>(٧)</sup>.

وربما رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلا ذِي خَيْرٍ مُقْلَمٍ  
(خ ١)

\* وحَوَّزَه الْقُرْآنُ<sup>(٨)</sup> دون شذوذه، وحالقه ص<sup>(٩)</sup>.

\* مسألة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَيْرٍ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) الأعراف ١٨.

(٢) حواشي لمقبل ٦٥.

(٣) بنظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٩.

(٤) الشورى ٤٣.

(٥) الحاشية في: ٣٠/ب.

(٦) الكشف ٥/٢.

(٧) الأعلام ٥، وقدمها مع ما قبلها: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَاتٍ يَتَوَكَّلُونَ عَلَيْهَا فَيَعْبُدُونَهَا﴾<sup>(٨)</sup> فقد كذبوا بالحق لما جاءهم فسوف يأتهم آياتهم ما كانوا يوعدهم.

(٩) الحاشية في: ٣٠/ب.

(١٠) معاني القرآن ١/٦٥-٦٩.

(١١) بنظر: التذيل والتكميل ١١/٣٩٨، ومقي القليب ٣١٢.

(١٢) الحاشية في: ٣٠/ب.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، وهي في الآية الكريمة.

(١٤) البقرة ١٠٢.



مذهب التحليل<sup>(١)</sup>...<sup>(٢)</sup> أن اللام لازم الابتداء، وأن "مَنْ" موصولة<sup>(٣)</sup> في موضع رفع بالابتداء، وأن الفعل غُلّق عن العمل باللام، وما له في الآية<sup>(٤)</sup> جملة في موضع رفع على أنها خبر، ولا موضع لقوله: "اشتره"، كما لو قلت: للذي اشتراه.

وذهب بعضهم إلى أن "مَنْ" شرطية، وأن اللام هي للعرضة بين القسم وجوابه، أعني: اللام للوطئة، ويكون "ما له في الآية" جواب القسم، لنقده، وجواب الشرط محذوف، واستضعفه ابن جني<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يصير للمعنى: غَلِمُوا، أحلف بالله من اشتراه ما له، وذلك ضعيف؛ لأنها<sup>(٦)</sup> لا تدخل إلا على جملة اسمية، ووجهه: أن تكون "غَلِمَ" مضنية معنى القسم، كما تقول: يعلم الله إن زيدًا لقائمٌ، ويعلم الله ما قام زيد.

فإن قلت: كيف جمع بين اللام و"غَلِمَ"، وكلٌّ منهما يدل على القسم، وقد منع س<sup>(٧)</sup> والخليل<sup>(٨)</sup> ثوابي قسمين، وأيضًا اللام إما يوتى بما قبل الشرط إذا حذف القسم؛ لتؤكد، وأنه مراد؟

قلت: لما كانت "غَلِمَ" ضعيفة في القسم نُزِلت منزلة المحذوف<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٣٧، ٣/١٠٧، ١٤٨، ٢٢٠.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في الخطوط.

(٣) انقطعت في الخطوط، ولعلها كما أثبت.

(٤) صر صناعة الإعراب ١/٣٩٩، ٤٠٠.

(٥) انطلمست في الخطوط، ولعلها كما أثبت.

(٦) الكتاب ١/١٠٥، ١٠٦.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/١٠٥، ١٠٦.

(٨) الحاشية في: ٣/أب.



فصل لو

لو حرفُ شرطٍ في مُضَيٍّ وَيَقِلُّ إِيلاؤها مستقبلًا لكن قبل  
وهي في الاختصاص بالفعل كأنْ لكنْ لو أن بها قد تفتن  
وإن مضارع تلاها صُرفًا إلى المضى نحو لو بقي كفى  
(خ ١)

\* قوله: «وإنْ مضارعُ تَلَاها»: تَلَاها: أي: تلا "لو" التي هي حرف شرط في  
مضَيٍّ، نحو: ﴿وَلَوْ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِّلنَّاسِ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْآيَاتِ﴾، وقول بعضهم: «لو لَتْ أغوي ما  
غويْتُ»<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

لَوْ يَسْتَعْمِدُونَ

البيت<sup>(٣)</sup>.

فأما "لو" التي بمنزلة "إن" -وهي المذكورة في قوله: «وَيَقِلُّ إِيلاؤها مستقبلًا»-  
فلا يؤل بعدها بماضي، نحو:

لَا يُلْفِئُكَ رَجُلٌ إِلَّا مُطَهَّرًا خُلِقَ الْكَرِيمُ وَلَوْ تَكُونُ غَدِيَّةً<sup>(٤)</sup>  
بل إن وقع بعدها الماضي أول بالمستقبل، نحو: ﴿فَلَن يُفْلِكَ مِن أَحْسَنِهِمْ يَوْمَ ذَٰلِكِ﴾<sup>(٥)</sup>  
وإن كان ذلك، فهذه عكس تلك، وفي كلامه إيهام<sup>(٦)</sup>.

(١) النحل ٦١.

(٢) تنقل للعرب، وأصله: أن الرجل كان إذا أمسى بالتفكر غوى تشجيع الكلات، فإن كان قربه  
أبسر أحابه الكلات، فاستدل بقولها، فقوى هذا الرجل، فحابه الذئب، فقال: لو لك أعوي ما  
غويْتُ. ينظر: جهرة اللغة ٩٥٧/٢، وأحكام ٣٨٢/٢.

(٣) هو تَكْنِيءٌ غَرِيَّةٌ.

(٤) بعض بيت من الكامل، تَلَمَّحَ في باب إعراب الفعل.

(٥) بيت من الكامل، لم أقف له على نسبة. ينظر: شرح التسهيل ٢٨/١، والتدليل والتكميل  
١٠٥/١، ومعني اللب ٣٤٤، والقصائد النحوية ١٩٦٩/٤.

(٦) آل عمران ٩١.

(٧) الحاشية في: ٣٠/أب.



## أما ولولا ولؤما

أما كمهما يك من شيء وفأ  
لنلو تلوها وجوبا ألقا  
وخذف ذي الفأ قل في نثر إذا  
لم يك شرط معها قد قصدا<sup>(١)</sup>

(خ ١)

\* في الجزء الحادي والعشرين من "التذكيرة"<sup>(٢)</sup> ما ملخصه: ردُّ بعضهم على النحاة<sup>(٣)</sup> في قولهم: إن التقدير بالفاء -أي<sup>(٤)</sup>: بعد "لَوْ" - أن ثلثي "لَوْ" نحو: أما زيد فمطلق، قال: فما تصنعون بقوله تعالى: ﴿لَمَّا تَرَ أَن كَرَفَئًا﴾<sup>(٥)</sup> "فَرَجَّحَ"<sup>(٦)</sup>، ونحو ذلك؛ فإن حذف الفاء من جواب الشرط...<sup>(٧)</sup> في الكلام والشعر، فلا يسوغ أن يُبَيَّن بها التقديم؟

والجواب عن هذا: أن النحاة إنما قالوا ذلك فيما كان مقدِّماً من الجملة الداخلة...<sup>(٨)</sup> الفاء التي هي جواب "أَمَّا"، فأما ما لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء<sup>(٩)</sup> فإن هذا التقدير فيه غير سائغ؛ ألا ترى أنهم قالوا: أمَّا يوم الجمعة فإني خارج، فأوقعوا

(١) كذلك في المخطوطة مضبوطاً، ولعله سهو، صوابه ما في من الألفية:

لم يك قولٌ معها قد نُقِلَ

وبه نستقيم النافية. ينظر: الألفية ١٥٥، البيت ٧١٣.

(٢) لم أقف عليه في عتارها لابن جني، وينظر منه: ٣١٦، ٣٢٦، ٤٣٨، والسائل للتفيرة ١٦١، ١٦٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) كذلك في المخطوطة في هذا الموضع والذي يليه، ولعل الصواب: "أَمَّا".

(٦) انقطعت في المخطوطة، وهي في الآية الكريمة.

(٧) الواقعة ١٨٨، ٨٩.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



بعد "أثما" ما لا يستقيم أن يلي الفاء؛ لأنه ليس من الجملة التي تدخل عليها الفاء؛ وإنما عمل فيه ما في "أثما" من معنى "فعل"، فكما فصلوا بهذا، ولم يخرج أن يلي الفاء؛ حيث لم تكن الجملة من التي تدخل عليها الفاء؛ كذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ﴾ لا يلزم أن يلي الفاء؛ لأنها ليست من الجملة التي هي جزء "أثما"، كما لم يكن ما انتصب بـ "أثما" على معناها من الجملة التي هي جزء<sup>(١)</sup>.

لولا ولوما يلزمان الابتداء إذا امتناعا بوجود عقدا

(خ ١)

\* فأما:

لَا دُرُّ دُرِّكَ إِنِّي قَدْ زَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حَدِيثُ وَلَا عُذْرِي لِمَحْذُودٍ<sup>(٢)</sup>  
فضرورة<sup>(٣)</sup>.

وبهما التحضيض مَرَّ وَهَلَا أَلَا أَلَا وأوليلها فعلا

(خ ١)

\* إن قيل: "لولا" في قوله عليه السلام: «لولا أن أشق» الحديث<sup>(٤)</sup> ليست التحضيض<sup>(٥)</sup>، فعيقت للامتناعية، ولكنه لا يصح؛ لأن المشقة غير خاصة.

(١) الحاشية في: ٣١/.

(٢) بيت من البسيط، للخنوح الشلمي، وقيل: لراشد بن عبدالله الشلمي. لا دُرُّ دُرِّكَ: لا كان فيك خير، وخذوت: شمت، وعُذْرِي: معلومة، ومحدود: ممنوع. ينظر: التمام ١٤٨، وأمثالي ابن السحري ٥١٠/٢، والإتصاف ٦٢/١، وأعيين ٢٤٢، وشرح التسهيل ٢٨٤/١، وعزارة الأدب ٤٦٢/١.

(٣) الحاشية في: ٣١/.

(٤) بعض حديث نبوي أخرجه البخاري ٨٨٧ ومسلم ٢٥٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو بتمامه: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة».

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: للتحضيض.



فالجواب: أنه<sup>(١)</sup> حاصلة على تقدير وجود الأمر، ولا يلزم...<sup>(٢)</sup> شرط "لَوْلَا"<sup>(٣)</sup> بالفعل.

والثاني: أن التقدير<sup>(٤)</sup>: لَوْلَا كراهية، مثل: ﴿يَسِّرْهُمُ اللَّهُ لَعَلَّكُمْ أَنْ تَقْبَلُوا﴾<sup>(٥)</sup>.

\* «الْأَلَا»: قال بعضهم: إن الأصل: غَلَاً، وإن الهمزة مُبدلة من الهاء<sup>(٦)</sup>.

\* «فِعْلًا»: ماضياً أو مضارعاً خاصة<sup>(٧)</sup>.

وقد يليها اسم بفعل مضمي علق أو بظاهري مؤخر

(خ)

\* «اسْمٌ»: إما منصوب:

فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا اخْتِيَانٍ وَفَعْسٍ<sup>(٨)</sup>

أو مرفوع، نحو:

(١) كذلك في المخطوطة، وأصواب: أنها.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٥) النساء ١٧٦.

(٦) الحاشية في: ٣١/.

(٧) الحاشية في: ٣١/.

(٨) الحاشية في: ٣١/.

(٩) عجز بيت من الطويل، لم تقف له على سبب، ومصدره:

أثبت بعد الله في القيد مؤثقا ...

ينظر: معاني القرآن للزمخشري ١٩٦/١، ومجالس ثعلب ٥٩، والرازي ٨/٢، والخصة ١٧٦/٥، وأما ابن الشعري ١١٤/٢، وسفر السعادة ٧٥٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٣/٣، وللقاصد النحوية ١٩٧٦/٤.



هَلَّا تَلْتَلِمُ وَالْقُلُوبُ صِبَاخٌ<sup>(١)</sup>

أي: هَلَّا كَانَ التَّلْتَلِمُ.

وَمِنْ مُثَلِّ الْمَنْصُوبِ:

أَلَا رَجُلًا حَرَاهُ اللَّهُ خَيْرٌ<sup>(٢)</sup>

عند س<sup>(٣)</sup> والخليل<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ يُوسُفُ<sup>(٥)</sup>: إِنْ الْمِزَّةُ لِلْإِسْتِفْهَامِ، وَ«لَا» لِلنَّفْيِ، وَإِنْ مَعْنَاهَا  
الْآنَ: اَلْصَّحْفُ، وَإِنْ «رَجُلًا» تَوْكُنُ ضَرُورَةً، وَعِدْمَاهَا أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا؟<sup>(٦)</sup>

\* قوله: «أَوْ بَظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ»: أَحْسَنُ مَا يُثْبِتُ لَهُ بَعْدًا هُوَ: «وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ  
قَتَلْتُمْ»<sup>(٧)</sup>، وَيَكُونُ التَّقْيِيلُ فِي السَّالِي فِي الِاسْتِعْمَالِ، فَإِنَّ...<sup>(٨)</sup> الظَّرْفَ فَقَطْ، وَهُوَ قَلِيلٌ  
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَسْمَاءِ، وَقَدْ أَحْرَوْا<sup>(٩)</sup> الْجَارِ وَالْمَجْرُورَ مُجْرَاهُ، كَقَوْلِ<sup>(١٠)</sup> بَعْضِهِمْ: «لَوْ لَكْ  
أُغْوِي مَا عَوَيْتُ»<sup>(١١)</sup>، إِلَّا أَنَّ هَذَا فِي «لَوْ» وَهِيَ كـ«لَوْلَا» فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالتَّعْلِيلِ، فَأَمَّا:  
لَوْلَا نَهْيًا ضَرِيئًا: فَتَاوَرَّ ضَعِيفٌ، وَكَذَا: لَوْلَا نَهْيًا ضَرِيئًا.

(١) حذر بيت من الكامل، لم تكف له على نسبة، وصدره:

الآن بعد بطايتي تلطوني ...

ينظر: معاني القرآن للقراء ١٩٨/١، ومجالس ثعلب ٦٠، وسفر السعادة ٧٥٩/٢، وشرح الكافية  
الشافية ١٦٥٣/٣، ولسان القاصد النحوية ١٩٧٦/٤.

(٢) صدر بيت من الوافر، لعمر بن قيس الرادي، تقدّم في باب «لا» التي لنفي الجنس.

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٠٨/٣، ٣٠٩.

(٦) الحاشية في: ٣١/٢.

(٧) النور ١٦.

(٨) موضع الشكّ مقدار كلمة «تقطع» في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) من أمثال العرب، تقدّم قريبًا.



\* قال الرُّعَشْرِي<sup>(١)</sup> في: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>: فإن قلت: كيف جاز الفصل بين ”لولا“ و”قلتم“؟

قلت: للظروف شأن، وهو تنزيلها منزلة الأشياء أنفسها؛ لوقوعها فيها، وإنما لا تنفك عنها؛ قللت يُتَسَّع فيها ما لا يُتَسَّع في غيرها.

ح<sup>(٣)</sup>: هنا يُوهَم أن ذلك مختص بالظرف، وليس كذلك، بل يجوز تقديم للفعول، وبلي أدوات التحضيض، نحو: لولا زيداً ضربت، وهماً غمراً قلت.

(١) الكشف ٢٢٠/٣.

(٢) النور ١٦.

(٣) البحر المحيط ٢٢/٨.



## الإخبار بالَّذِي وبالألف واللام

ما قيل أخيراً عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قيل استقر  
(١خ)

\* تكُنُّنا على الباب في الصفحة اليمنى في أعلاها<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «ما قيل: أخيراً عنه»: خبر ظاهر في أنه نفسه الخبر، وقد لا يتأتى أن يكون الخبر إلا بذلك، كماء "قمت"، فإنك تقول: الذي قام أنا، وكأف "ضربتك"، تقول: الذي ضربته إياك، وباء "غلامي"، في: قام غلامي، فتقول: الذي قام غلامه أنا، ولهذا قال ح<sup>(٢)</sup>: مؤخرًا هو أو غلَّقه<sup>(٣)</sup>.

\* ...<sup>(٤)</sup>: «مبتدأ قيل»: قال ح في "شرح<sup>(٥)</sup> الغاية"<sup>(٦)</sup>: إنما قلت: إلخائي الكلام "الذي"، ولم أقُل: "أقول الكلام" كما قال غري؛ لئلا يخرج اسم الاستفهام؛ لأنه قد يُخبر عنه، كأن يقال: أخيراً عن "ألهم" من: ألهم قائم؟ فتقول: ألهم الذي هو قائم؟ فتقدم الخبر عنه؛ لأن له صدر الكلام<sup>(٧)</sup>.

وما يواهما فوسطه جيلة عائدتها خلف معطى التكمله  
(١خ)

\* قوله: «عائدتها»: أي العائد منها، ولم يرد: هل يكون غائبًا أو غريبًا؟ والحكم أنه لا يكون إلا غائبًا على لفظ "الذي"، ولا يجوز مراعاة الخبر عنه إن كان متكلِّمًا أو

(١) يمد بذلك ثلاث الحواشي الأتية، وقد ذك؛ لأنه كتبها في ٣٠/أب، والمُلَّق عليه في ٣١/أ.

(٢) الحاشية في: ٣١/أ.

(٣) التكت الحسن في شرح غاية الإحسان ١٨٩.

(٤) الحاشية في: ٣٠/أب.

(٥) موضع الشق مقدار كلمة "قطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة ولعلها كما أثبت.

(٧) التكت الحسن في شرح غاية الإحسان ١٨٨.

(٨) الحاشية في: ٣٠/أب.



محاطبًا، ...<sup>(١)</sup> حاز في: أنا الذي فعلت، و: أنت الذي فعلت، خلافاً للكيساني<sup>(٢)</sup>،  
وأي<sup>(٣)</sup> ذر<sup>(٤)</sup>.

ع: وقولهما في ذلك باطل؛ لأنهما أجريا الموصول المحيّر عنه بضمير الحاضر  
بحرى الموصول المحيّر به عن ضمير الحاضر؛ لأن الخبر والمخير عنه كذايت واحديق،  
والجواب بالفرق، فإن التركيب على قولهما لا يفيد شيئاً، فتأمله<sup>(٥)</sup>.

\* [«خَلْفُ»]: أي: يتلّفه في الإعراب، وذلك إما لفظاً و<sup>(٦)</sup>تقديرًا، فلفظاً  
واضح، وتقديرًا في الظرف والمفعول له<sup>(٧)</sup>.

وباللدّين واللدّين واللي أخير مراعيًا وفاق المبيت<sup>(٨)</sup>

(خ ١)

\* ابن الخطّاب<sup>(٩)</sup>: إنما غصّوا الإعجاز، "الذي" و"أل"، لأنهما يكونان للعاقب  
وغیره.

(١) موضع التقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٥٤/٣.

(٣) هو مصعب بن محمد بن مسعود الحنّفي، يعرف بأن أي الرّكب، من كبار نخلة الأندلس،  
وعلماء العربية والأدب، أخذ عن أبيه وأبي بكر الجندب، له: الإملاء على سيرة ابن هشام، وشرح  
الجنس، وشرح الإيضاح، وغیره، توفي سنة ٦٠٤. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٧٧/٢١، وفيه  
الوجهة ٢٨٧/٢.

(٤) ينظر: التذيل والتكميل ٩٩/٣، والشكك الحسنان في شرح غابة الإحسان ١٨٩.

(٥) الخاشية في: ٣٠/ب.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: أو.

(٧) الخاشية في: ٣١/أ.

(٨) سقط من المخطوطة قبل هذا البيت، وهو:

لحو: "الذي حشرته زيداً"، فذا "ضربت زيداً" كان، فاطر الشأخذ

ينظر: الألفية ١٥٦، البيت ٧١٩.

(٩) الفرة للمخفية ٥٦/ب.



ع: مفهومة: أنه لا يكون "الذين"<sup>(١)</sup>.

قبول تأخير وتعريف لما أُخبر عنه هاهنا فليعلما  
كذا الغناء<sup>(٢)</sup> عنه بأجنبي أو بمضمّر شرط فراع ما رَعُوا  
وأخبروا هنا بألّ عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما  
(خ ١)

\* زاد البَئزُ<sup>(٣)</sup> ثلاثة شروط: أن لا يلزم غير الرفع، ك: عند، و: لَدُنْ، ولا النفي،  
ك: أخذ، و: غيب، ولا يكون في جملة لا يصح الوصل بها؛ لأنها طيبة، أو لأنها  
جملتان لا ضمير بينهما، ولا عطف بالقاء، ك: يطير الذباب فيغضب زيد، و: ضربي  
وضربت زيدا<sup>(٤)</sup>.

إن صُغ صوغ صلة منه لألّ كصوغ وافي من وقى الله البطل  
وإن يكن ما رفعت صلة ألّ ضمير غيرها أين وتفصل  
\* ...<sup>(٥)</sup> في "الشرح"<sup>(٦)</sup> في آخر الباب: ...<sup>(٧)</sup> في الإخبار بـ "ألّ" ...<sup>(٨)</sup> "ضربت  
جارته" من قولك<sup>(٩)</sup>: "ضربت جارته زيدا" الضارب<sup>(١٠)</sup> جارته هو، وعن "الجارية":

(١) الحاشية في: ٣١/٢.

(٢) كذا في المحفوظة، والأقرب: النفي، لأنه يأتي اللام، كما في: القاموس المحيط (ع ن ي) ١٧٢٨/٢.

(٣) شرح الألفية ٥١٥.

(٤) الحاشية في: ٣١/ب.

(٥) موضع النقط مقدار كلمتين أو ثلاث تقطعت في المخطوطة.

(٦) شرح الألفية لابن الناطم ٥١٦.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



الضارفة<sup>(٢)</sup>...<sup>(٣)</sup> جاريته<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انقطعت في الخطوطة، وأملها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في الخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٢٢/٢.



## العدد

ثلاثة بالناء فل للعشرة في عدد ما آحاده مذكوره

(خ ١)

\* فاما: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَتْنَالِهَا﴾<sup>(١)</sup> فعلى تأييد بيل، لأنه في معنى: الحسنة، وكذا قرأه بعضهم<sup>(٢)</sup>، وليس ذلك على حذف موصوف؛ لما قدمنا في باب الصلة<sup>(٣)</sup> عن ابن جني وشيخه<sup>(٤)</sup>.

\* قال أبو الفتح في "المختص" في: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَتْنَالِهَا﴾<sup>(٥)</sup>: آت البيل؛ لأنه في معنى: الحسنة.

فإن قلت: فهلا حملته على حذف الموصوف، أي: عشر حسنات أمثالها؟

قلت: حذف الموصوف ليس بمستحسن في القياس، وأكثر بابه الشعر، ولهذا ضعف حمل "داية" من قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ يُدْفَعُهَا﴾<sup>(٦)</sup> على أنه وصف "حنة" محذوفة معطوفة على "حنة" في قوله: ﴿حَنَّةٌ وَحَمْرٌ﴾<sup>(٧)</sup>، فلذلك قيل: إنها عطف على "متكئين"، أي: متكئين ودانية، فهي حال.

(١) الأنعام ١٦٠.

(٢) لم أقف إلا على قراءتها بتوین "عشر" ورفع مع رفع "أمثالها" ونصبه. ينظر: النشر ٢/٢٦٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٨.

(٣) لم تقدم شيء من ذلك في هذه المحطوطة، وأعله يريد الحاشية التالية.

(٤) الحاشية في: ٣١/ب.

(٥) ٢٣٧/١.

(٦) الأنعام ١٦٠.

(٧) الإسنان ١٤.

(٨) الإسنان ١٢، وقلمها مع ما بعدها: ﴿وَنَزَّهَهُمْ بِمَا صَبَرُوا حَنَّةً وَحَمْرٌ﴾ \* فليكن بينهما على الأثر لا يرون بينهما اشتراكاً ولا تميزاً.



ع: وقال أبو علي في "البغداديات" (٢١١).

\* باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾<sup>(٢١٢)</sup>، إن قيل: الأيام واحدتها: يوم، والمعدودات واحدتها: معدودة، واليوم لا يوصف بـ: معدودة؛ لأن الصفة هنا مؤنثة، والموصوف مذكر، وإنما الوجه أن يقال: أيام معدودة، فتصنف بالمؤنث الجمع.

فالجواب: أنه أجرى "معدودات" على لفظ "أيام"، وقابل الجمع بالجمع مجازاً؛ والأصل: معدودة، كما قال الله تعالى: ﴿فَلَنْ تَنصَحَ الْمَسَاكِينَ إِلَّا لَيْسَ لَكُم مَّقْصُودَةٌ﴾<sup>(٢١٣)</sup>.

ولو قيل: إن الأيام تشمل على الساعات، والساعة مؤنثة في الجمع عى معنى: ساعات الأيام، وفيه تنبيه على الأجر بالذكر في كل ساعات هذه الأيام أو في معظمها؛ لكان جواباً سديداً.

ونظير ذلك: الشهر، والصيف، والشتاء؛ فإنها تُجاب بها عن "كَمْ"، و"كَمْ"، وإنما يجاب عنها بالعدد، والفاظ هذه الأشياء ليست عدداً، وإنما هي أسماء للمعدودات، فكانت جواباً من هذا الوجه. قاله أبو البقاء<sup>(٢١٤)</sup>.

قال الشيخين<sup>(٢١٥)</sup>: في قوله: مفرد "معدودات": معدودة بالتأنيث: ممنوع، بل مفردها: معدود، بالتذكير، ولا يضرب / جمعه بالالف والتاء؛ إذ الجمع بالالف والتاء لا

(١) كذا في المخطوطة، ولم أقف فيها على ثمة الكلام، ولا على كلام أبي علي على الآية في البغداديات، وينظر: الشوازيات ٣١١، ٤٣٩، والحق ٣٥٤/٦، ٣٥٥.

(٢) المحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٣١/ب و ٣٢/أ.

(٣) البقرة ٢٠٣.

(٤) البقرة ٨٠.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/١٦٥.

(٦) الدرر للصون ٢/٣٤٣، ٣٤٤. والشيخين هو أحمد بن يوسف الحلبي، أبو العباس، نشأ بحلب، وعاش ومات في مصر، عالم بالقرائات والنحو، أخذ عن أبي حيان، له: الدرر للصون في علوم الكتاب المكنون، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، وشرح التسهيل، وغيرها، توفي سنة ٧٥٦. ينظر: غاية الشهادة ١/١٥٢، والدرر الكامنة ١/٤٠٢، وبغية الوعاة ١/٤٠٢.



يبتدعي تأنيث المفرد؛ ألا ترى إلى قولهم: حمامات، وسجلات، وسرايات؟ انتهى<sup>(١)</sup>.

في الضد جرد والمميز اجرد جمعا بلفظ قلة في الأكثر

(خ١)

\* لو قال: اسماء، لكان أول من: «جُمُعًا»؛ ليحتز بذلك عن الصفة<sup>(٢)</sup>.

\* [«بَلَفْظُ قِلَّةٍ»]: متى أمكنتك، فتقول: ثلاثة أَلْسِنِي، لا: قُلُوبِي، قال الله سبحانه: ﴿فَيَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾<sup>(٣)</sup>، يملأ على أن «أَشْهُرًا» للقلَّة...<sup>(٤)</sup> أن «الشُّهُور» للكثرة؛ قوله سبحانه: ﴿إِنَّ هَذِهِ أَشْهُورٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال: ﴿وَالْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾<sup>(٦)</sup>، فالأشهر عشر كثير، فاستعمل فيها الشهور، والثلاثة قليل، فاستعمل فيها الأشهر<sup>(٧)</sup>.

ومائة والفرد للألف<sup>(٨)</sup> أخيف ومائة بالجمع تروا قد رُدِف

(خ١)

\* ...<sup>(٩)</sup> قسمان باعتبار...<sup>(١٠)</sup> فإن لم يكن ظاهرًا فمقدَّر، نحو: ﴿إِنْ يَكُنْ

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحفة بين ٣١/ب و ٣٢/أ وشهرها.

(٢) الحاشية في: ٣١/ب.

(٣) التوبة ٢.

(٤) موضع النقط كلمة لم أبقها في المخطوطة، ورجعها: مهد.

(٥) التوبة ٣٦.

(٦) البقرة ١٩٧.

(٧) الحاشية في: ٣١/ب.

(٨) قوله: «الفرد للألف» كذا في المخطوطة، ولعله سهو، صوابه ما في من الألفية: والألف

للفرد. ينظر: الألفية ١٥٧، البيت ٧٢٨.

(٩) موضع النقط انقضاء لا أعلم مقداره في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار سطر انقطع في المخطوطة.



يُنَكِّمُ عَشْرُونَ مَكْتُوبُونَ ﴿١١﴾ ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ ﴿١٢﴾.

وتغيير العدد ثلاثة أقسام: مجموع مخفوض، ومفرد مخفوض، ومفرد منصوب، فالأول: تغيير ما بين الثلاثة والعشرة، والثاني: تغيير المائة والألف، والثالث: تغيير ما بين أحد عشر وتسعة وتسعين<sup>(١)</sup>.

واحد اذكر وحيلته بعشر مركبا قاصد معدود ذكر

(خ١)

\* الاسم المركب يجري مع ما رُكِبَ معه بحرى الاسم الواحد، يدلُّك على ذلك: امتناعهم من: الثلاثة الأتواب، وحوال: الأحد عشر، عندهم إجماع.

وإنما امتنع الأول، ووجب أن تدخل 'أل' على الثاني خاصة لأن الفرض أن التعريف قد أريد، وهذا العدد مضاف إلى مجرَّه، فإن أدخلتها على الأول كانت إضافته إلى التكرة شبيعة، أو عليهما لم يكن لها فائدة<sup>(٢)</sup>.

وقل لدى التانيث إحدى عشرة والشين فيها عن تميم كسره

(خ١)

\* إذا لم يُجرَّوا الجزأين على قياس باب العدد؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث فيما هو كالكنمة إذا قالوا: خمسة عشرة رجلاً، لا بيئما مع ما لا يستحق التأنيث في الظاهر.

فإن قلت: فقد قالوا: إحدى عشرة امرأة.

قلنا: حاز هذا كما حاز:

(١) الأنفال: ٦٥.

(٢) اللئير: ٣٠.

(٣) الحاشية ن: ٣٢/.

(٤) الحاشية ن: ٣١/ب.



لَيْلُكَ مِنْ غَيْبِيَّةٍ لَوْ بَيِّنَةٌ<sup>(١)</sup>

فَرَأَى قَلَّتْ: فَقَدْ قَالُوا: اثْنَا عَشَرَ امْرَأَةً.

فلنا: ليست الناء للثاني؛ لأنها حشو، وتَشْكُن ما قبلها في قولك: اثْنَا عشرة.

وإن شئت جعلت مجموع الأمرين التَّقْدِمِينَ عَمًّا، فلم تحتج إلى الاعتذار عمَّا يُؤَيِّد عليك من هذين<sup>(٢)</sup>.

\* [«عن نجيب»]: وهو من نادر لغتهم<sup>(٣)</sup>، وسيلهم<sup>(٤)</sup> السكود، كما في: كَتَبْتُ، ولغة المحاذين<sup>(٥)</sup> السكود، وهو<sup>(٦)</sup> من نادر لغتهم، وسيلهم الكسر<sup>(٧)</sup>، كما في: كَتَبْتُ.

(١) صدر بيت من الملوحي، لم ألق له على نسبة، وعجزه:

على فتوات كاذب من يقولها

...

لَيْلُكَ: لغة في: لَيْلُكَ. الشاهد: دخول حرف توكيد على الجملة مرتين، وه: دلام و"إل". ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، وتذريب اللغة ٢٢٣/٦، وأغصم ٦٢٩/٨، والإصناف ١٧٠/١، والبيان ٣٥٥، وشرح جل الزحاجي ٤٣٣/١، وخزانة الأدب ٣٤٥/١٠.

(٢) المحاذية في: ٣٦/ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، ولغات القرآن للفراء ٢٤، ومعاني القرآن لأخفش ١٠٤/١، والأصول ٤٢٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٦/١.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، ولغات القرآن للفراء ٢٤، ومعاني القرآن لأخفش ١٠٤/١، والأصول ٤٢٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٦/١.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.



وقرأ يحيى<sup>(١)</sup> وطلحة<sup>(٢)</sup>، وعيسى: ﴿أَنْتَ أَكْثَرُ﴾<sup>(٣)</sup>، على اللغة التميمية، و...<sup>(٤)</sup> بالسكون على احنائية، فإن القرآن غالباً جاء بها<sup>(٥)</sup>.

ومع غير واحد<sup>(٦)</sup> واحدى ما معهما فعلت فاعل قصدا

(خ١)

\* [«فَعَلْتُ»]: أي: في حالة التركيب من تأنيث 'عشر' مع المؤنث، وتذكيره مع المذكر<sup>(٧)</sup>.

وللالة وتسعة وما بينهما إن زُجبا ما فُدما

(خ١)

\* [«ما فُدَّما»]: أي: ما فُدَّم فيهما قبل التركيب، لا ما فُدَّم لظهورهما، وهو: أخذ، واحد<sup>(٨)</sup>.

وأول عشرة التي وعشرا التي إذا أنشأ أو ذكرها  
والأ لغير الرفع والرفع بالألف والفتح في جزأئ سواهما ألف

(خ١)

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ويحيى هو ابن زُباب الأسدي، أحد أعلام القراء الكوفيين، أخذ عن علقمة والأسود وأبي عبد الرحمن السلمي، وأخذ عنه الأعمش وطلحة بن مصرف، توفي سنة ١٠٣. ينظر: معرفة القراء الكبار ٣٣، وغاية النهاية ٣٨٠/٢.

(٢) هو ابن سليمان السمان، مروي، أخذ عن قياض بن خزيان عن طلحة بن مصرف، له شواذ في القراءة تروى عنه. ينظر: غاية النهاية ٣٤١/١.

(٣) البقرة ٦٠، والأعراف ١٦٠. ينظر: المحاسب ٣٦١/١، وشواذ القراءات للكرماني ٦٣.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) الحاشية في: ٣١/ب.

(٦) كنا في المخطوطة مضبوطاً، وهو سهو، صوابه ما في متن الألفية: أخو. ينظر: الألفية ١٥٧، البيت ٧٣١، وسيأتي على الصواب في الحاشية التالية.

(٧) الحاشية في: ٣١/ب.

(٨) الحاشية في: ٣١/ب.



\* [«والفتح في جزأي سواهما ألف»]: ومن ذلك: ثنائي عشر، تقول: جاءني ثنائي<sup>(١)</sup> عشر، ورأيت ثنائي عشر، ومررت<sup>(٢)</sup> بثنائي عشر، وبعضهم يسكن الياء في الأحوال كلها<sup>(٣)</sup>؛ ليزوم الفتحة، كما في: قُلَيْدِي كَرِيْب<sup>(٤)</sup>، وبعضهم يفتحها، ويقي الكسرة<sup>(٥)</sup>...<sup>(٦)</sup> عيها، وبعضهم يفتحها، ويفتح التوك بمقتضى التركيب، وهذه عندي لغة من قال:

فَنَعْرُفُهَا      قِيْرُنُ<sup>(٧)</sup> (٨)

وميز العشرين للتسعين      بواحدٍ      كأربعين      حيناً  
(خ ١)

\* [«للتسعين»]: ع: صوائله: لتسعة وتسعين، وإلا فلا يختصر ذلك بالتسعين، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْمُوا لِلَّهِ أَسْمَاءً حَسَنًا وَلَا تَدْعُوا بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْهِمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) كتبا في المخطوطة، والصواب: ومررت.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) موضع الشك: مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) بعض بيت من مشطور الرجز، لم أقف له على نسبة، وهو يشابه مع ما قبله:

فَا      ثَابَا      أَرْبَعُ      حَسَابُ

وَأَرْبَعُ.      فَنَعْرُفُهَا      ثَابَا

ينظر: الفرق ٦٧، وقذف اللغة ٧٨/١٥، وانحكم ٤٨٣/٥، وشرح جمل الزجاجي ٢١٩/٢، وشرح الكوفة الشافية ١٦٧٤/٣، والنذيل والتكميل ٣٢٨/٩، وخزانة الأدب ٣٦٥/٧.

(٨) الحاشية في: ٣١/ب.

(٩) ص ٢٣.

(١٠) الحاشية في: ٣٢/ب.



وميزوا مركبا بمثل ما مُيزَ عشرون<sup>(١)</sup> فسويتهما

(خ١)

\* [«عشرون»]: يوجد في نسخ كثيرة: «عشرون» بالياء<sup>(٢)</sup>، وهو غلط، وفي نسخة ابن السكيت<sup>(٣)</sup> بالواو<sup>(٤)</sup>.

وإن أصيغ عدد مركب يبقى البناء وعجز قد يُعرب

(خ١)

\* [«وعجز قد يُعرب»]: أخرجه مجرى: تغلبت، ومعدي كرت، إذا نُكِّرا بعد التسمية<sup>(٥)</sup>.

\* ...<sup>(٦)</sup> عند ص كما لو قلت ...<sup>(٧)</sup>، وروى س<sup>(٨)</sup>...<sup>(٩)</sup> بعضهم<sup>(١٠)</sup> أخرجه مجرى: معدي كرت، ففتح الأول، وجعل الثاني مُعْتَصَبَ الإعراب، ولم يقس عليه، وقاس الأخفش<sup>(١١)</sup>، وروى إضافة الأول للثاني، وأنشد:

(١) وردت كذلك في واحد من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها، ثم نُقِرت فيها بخط آخر إلى: عشرون. ينظر: الألفية ١٥٤، البيت ٧٣٦.

(٢) لم أقف عليها.

(٣) الحاشية في: ٣٢/.

(٤) الحاشية في: ٣٢/.

(٥) موضع النقط انقصاص لا أعلم مقداره في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة أو كلمتين انقطعتا في المخطوطة.

(٧) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في المخطوطة».

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(١٠) ينظر: المقتضب ٣٠/٤، وشرح كتاب سيويه للسويحي ١٩٠/١، والمخصص ٢٥٦/٤.

والتهليل والتكمين ٢٢٤/٩.



بِتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ<sup>(١)</sup>وقاس عليه<sup>(٢)</sup>.

وصُغ من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاعلي من فعلا

(خ)

\* قوله: «وصُغ من اثنين»: اعلم أنهم إذا غَدُوا فتارة / يأتون<sup>(٣)</sup> باسم للحملة باعتبار ما وَصَلَتْ إليه، وتارة يأتون باسم خاص بما وَصَلُوا إليه حيثُ.

فمثال الأول: قولهم: خمسة، مثلاً، فأنهم إذا أشاروا إلى شيء وهم يريدون غَدَهُ، وقالوا: خمسة، فليسوا يريدون أنه نفسه خمسة، بل أنه مع ما قبله خمسة، فالخمسَةُ اسم للجمع، لا لذلك الفرد.

ومثال الثاني: قولهم: خامس، فإن الخامس ليس اسماً للجمع، بل لثنا وقفوا عنده، وانتهوا إليه إذ ذاك.

ويذكر على ما ذكرت: أن ما دون الاثنين لم<sup>(٤)</sup> يضعوا له إلا اسمَ فاعلي؛ لأنه لا ...<sup>(٥)</sup> غيره إلا باعتبار ذاته، لا باعتبار ما دونه؛ إذ لا شيء دونه؛ ولا باعتبار العدد؛ إذ العدد لا يكون ذلك، وإنما يكون باعتبار الشيء وباعتباره مع ما قبله؛ لتحققهما

(١) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه مع ما قبله:

كُلَّفَ من غَدَايَ وَبُقُوتَيَا

بِتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ جَحِيَّةِ

ينظر: معاني القرآن لثراه ٣٤/٢، ٢٤٢، والحيوان ٥٥٦/٦، والذکر واللوثة لابن الأثيري ٢٢٧/٢، وقطب اللغة ١٦٨/٩، والجليات ٣١٧، والخصص ٢٥٦/٤، والبيان ٤٣٣، وشرح السهيل ٤٠٢/٢، والمقاصد الحوية ١٩٩٤/٤، وعزارة الأدب ٤٣٠/٦.

(٢) الحاشية في: ٣١/ب.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



ووقعيهما بخلاف ما بعد.

فحاصل الأمر: أن ألفاظ العدد قسمان: ما لا يمكن أن يُعدَّ إلا باعتبار ذاته، وذلك ما دون الاثنين، وما يمكن فيه الأمران، وذلك ما زاد عسى الاثنين، فإن أردت العدد باعتبار الجملة آتيت بالألفاظ البسيطة الموضوعية تَوَلًّا، وإن أردت العدد باعتبار الذات فقط آتيت باسم الفاعل<sup>(١)</sup>.

\* ع: اسم الفاعل المتيقن من العدد له ثلاث حالات:

تارة يُقصد به مَنْ له هذا الاسم، أي: مَنْ يضاف عليه ثابٍ مثلاً أو ثالثٌ إلى آخره، فيُفرد لا غير.

وتارة يُقصد به معنى: بعض اثنين، أو: بعض ثلاثة، فيضاف إليه لا غير.

وتارة يُقصد به: جاعٍ ما تحته معنوداً به، فيجب أن يُجمع مع ذلك الغير أيضاً، ويجوز الإضافة وعدتها، فهذا هو التحقيق، وقد أشار إلى الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «وصَّغ من اثنين» البيه: يجوز لك أن تصوغ من ألفاظ العدد من الاثنين فصاعداً إلى العشرة اسماً على وزن "فاعل" مسلوكةً به سبيل الصفات في التذكير مع للتكر والتأنيث مع المؤنث، فنقول: ثاني، في للتكر، و: ثابية، في المؤنث، وأما ما دون الاثنين فإنه<sup>(٣)</sup> كلها تُحِلُّ موضوعاً على زنة "فاعل"، فلها لم يذكره.

فإن قلت: كلامه يُؤيِّد بأنها مُشَبَّهةٌ لِثاني من الفعل، وإن شئت قلت: لاسم فاعلي الفعل، ومنها: ثانٍ، وهو من: ثَنَيْتُ؛ لأخيم قالوا<sup>(٤)</sup>، فنقولهم: ثانٍ هو نفس بناء "فاعلٍ" من "فَعَّلَ"، لا مثله.

قلت: لثا تجوز، فحمل البناء من لفظ العدد احتاج إلى هذا، أو يريد: كما ثبت

(١) الحاشية في: ٣٢/ مع ٣١/ب.

(٢) الحاشية في: ٣٢/.

(٣) مكررة في المخطوطة.

(٤) ينظر: العين ٢٤٢/أ، وأخبط ١٧٩/١٠، ونحو العنوم ٨٩٨/٢.



لث في بناء اسم فاعل "فَعَلْ"؛ لأنه قدّم فيما مضى<sup>(١)</sup>، ذُكِرَ أسماء الفاعلين وأوزانها، فليس مراده أن هذا شيءٌ ذاك وهو غيره، بل أن هذا من ذاك الباب، أو يكون غلب حكم الأكثر.

الحقُّ هذا الجواب<sup>(٢)</sup>؛ لأن الجميع لمن فعَلْ إذا كُنَّ بمعنى: سَعَلَ<sup>(٣)</sup>، وإنما الذي انفرد به "ثاني" استعمالهم فَعَلًا له بمعنى البعض، قالوا: ثَلَيْتَ الرجلين، إذا كنت الثاني منهما<sup>(٤) (٥)</sup>.

\* فائدة: اسمُ الفاعل من "السَّكَّة" قالوا فيه<sup>(٦)</sup>: سادسٌ، وسادسةٌ، وسادي، وساديةٌ، وسائي، وسائيةٌ، وقالوا في ذلك من "الخمسة": خامسٌ، وخامسةٌ، وخامي، وخاميةٌ<sup>(٧)</sup>.

واختصه في التأنيث بالناء ومتى  
 ذكرتْ فاذكر فاعلا بهير تا  
 وإن ترد بعض الذي منه بني  
 تصف إليه مثل بعض بين  
 \* إذا بنيت اسم الفاعل من العدد، وأتيت بعده بما هو من اللفظ أضلت، فتقول:  
 ثاني اثنين، وثالثٌ ثلاثٍ، أي: أحدُ اثنين، وأحدُ ثلاثٍ، ولا يجوز إعمال الوصف لثلاثة  
 أوجه:

أحدها: أن معنى ذلك: أحدُ ثلاثٍ، أو: واحدُ ثلاثٍ، وذلك غير عامِلٍ بالإجماع،

(١) ص ٨٣٠.

(٢) يريد الأخير، وهو أنه على الغلب.

(٣) غير واضحة في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. ينظر: إصلاح التعلّق ٣١٥، والألفاظ ٤٣٥، وجهرة اللغة ٣٣٧/١، وتصحيح القصص ٢٤٨، والخصص ٢١١/٥.

(٤) ينظر: العين ٢٤٢/٨، والمحيط ١٧٩/١٠، ومحس العلوم ٨٩٨/٢.

(٥) الحاشية في: ٣٢/.

(٦) ينظر: إصلاح التعلّق ٢١٥، والقلب والإبدال لابن السكيت ٥٩ (ت. هفر)، والتكرار ولؤكث لابن الأباري ٢٥٥/٢، والإبدال لأبي الطيب ٢١٧/٢-٢١٩.

(٧) الحاشية في: ٣٢/.



والله الإشارة بقوله: «يَكُنْ كِبَعِي»<sup>(١)</sup> بَيِّنِي.

والثاني: أَنَّهُ لو فُسرنا "ثالثاً"؛ مُضَيَّرٌ، على قول أبي العباس ثَغْلَبِي<sup>(٢)</sup> فإنه أجاز ذلك - أفضى إلى تحصيل الحاصل؛ لأنهم ثلاثة بغيره.

والثالث: أنه إذا ثَغِبَ به فقد جُعِلَ الفاعلُ مفعولاً؛ ألا تراه أخذ الثلاثة؟ فإذا قلت: ثالثٌ ثلاثة؛ فقد عُبِلَ في نفسه، والمفعولُ حُطُّه أن يكونَ غَرَضُ الفاعل، فلا يُحدِثُ إلا في باب "طُننت"، واستضعفه النحاة، كقولهم: طُنُنْتُ<sup>(٣)</sup>.

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما

(١خ)

\* قوله: «وإن تُردُّ» إلى آخره: صَوِّغَ موازن "فاعِل" من الاثنين إلى العشرة بمعنى:

أحدهما: أن يكون بمعنى: بعض أصله، أي: بمعنى: بعض ما صيغ منه، وهذا يستعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون مفرداً، كـ: ثالث، إلى: عاشر.

والثاني: أن يكون مضافاً إلى أصله، كـ: ثالث ثلاثة، إلى: عاشر عشرة، وأجاز الأخفش<sup>(٤)</sup> وثَغْلَبِي<sup>(٥)</sup> أن يُؤنَّ، وينصب ما بعده، كما يُفعل / باسم الفاعل، وقد

(١) كذا في المحلوطة، ولعله بُحُوْرٌ، ولتقط الألفية: «مثلن بعضي بَيِّنِي»، كما تقدم.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيوبه للسوادي ٢٩١/٤ (مد. العلمية)، ولتخصص ٢٠٠/٥، وشرح جن

الرجاحي ٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٤/٣، والنذيل والتكميل ٣٧٢/٩.

(٣) الحاشية في: ٣٢/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/٣، والنذيل والتكميل ٣٦٠/٩،

٣٧٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيوبه للسوادي ٢٩١/٤ (مد. العلمية)، ولتخصص ٢٠٠/٥، وشرح جن

الرجاحي ٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٤/٣، والنذيل والتكميل ٣٧٢/٩.



وردناه في الحاشية<sup>(١)</sup> من ثلاثة أوجه.

والاستعمال الثاني: أن يصاغ بمعنى: جاعلي ما تحت أصله معدوكا به، نحو: ثلاث اثنين، أي: جاعل اثنين بنفسه ثلاثة، فلك في هذا وجهان: أحدهما: الإضافة، والثاني: النسب؛ لأنه اسم فاعل فُعِلَ مستعمل، فإنه يقال: ثَلَّثَ الاثنين، إلى: عَشْرَتِ التسعة<sup>(٢)</sup>.

ولم يستعمل بهذا المعنى: ثَانٍ، فلم يقال<sup>(٣)</sup>: ثَانٍ واحدًا، بمعنى: جاعلي واحدًا بنفسه اثنين، بل لم يستعمل "ثَانٍ" إلا بمعنى: بعض اثنين، نصر على ذلك المصنف في "شرح الشَّهِيل"<sup>(٤)</sup>، وهو وارد عليه هنا.

وكنا قال ابن عُصْفُورٍ في "شرح الجَنَس"<sup>(٥)</sup>، قال ما نصُّه: فأما "واحد" فلا تجوز إضافته أصلاً، وما عدا ذلك جازت إضافته إلى العدد الذي أُجِدَّ منه، وإلى ما ليس مشتقاً منه؛ إلا "ثانِيًا" فإنه لا تجوز إضافته إلى "واحد"، فلا تقول: ثَانِي واحدٍ، وقد أحاز ذلك بعضهم قياساً، والصحيح أن هذا الباب موقوفٌ على السماع. انتهى.

قلت: فلعلَّ للمصنف هنا جَنَحٌ إلى قول القياس.

وقولُ ابن عُصْفُورٍ: «وإلى ما ليس مشتقاً منه»<sup>(٦)</sup> يعني: بما هو دونه، لا بما هو فوقه.

واعلم أن ابن عُصْفُورٍ إنما كَلَّمَهُ في إضافة "اثنين" إلى ما دونه، وليس كَلَّمَهُ في النسب، فقد يكون ذلك عنده جائزاً، فتأمله.

(١) برید: الحاشية السابقة.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ٢١٥، والألفاظ ٤٣٥، وجمهرة اللغة ٣٣٧/١، وتصحيح القصص ٢٤٨، وللخصص ٢١١/٥.

(٣) كنا في المخطوطة، ولوجه: يُقَالُ.

(٤) ٤١٢/٢.

(٥) ٤٠/٢.

(٦) لم أقف على هذه العبارة في مطبوعة شرح جمل الزجاجي.



ع: واعلم أن الحق عندي خلاف قول الفريقين<sup>(١)</sup>، وأنه يجوز<sup>(٢)</sup>: ثلث اثنين، بالتبوين والإضافة؛ لأنهم حكموا: ثلث الاثنين، إذا كتبت ثانيتهما<sup>(٣)</sup>، وقد يقوى بذلك قول ثعلب والأخفش<sup>(٤)</sup>؛ فإن تبوينه ثبت عدم استحالته، فليُنظر في القياس الذي قدّمناه في<sup>(٥)</sup>.

\* [«فحكم جماعلي» له أحكامنا]: قال ابن عصفور<sup>(٦)</sup>: إن كان بمعنى الضم لم يَكُز فيه إلا الإضافة، أو بمعنى الحال أو الاستقبال فيحوز فيه الوجهان. انتهى.  
وهذا معنى قول المصنف<sup>(٧)</sup>.

وإن أردت مثل ثاني اثنين مركبا فحجي بتركيبين  
(خ ١)

\* قوله: «وإن أردت» إلى آخره: قد علمت أن اسم الفاعل يجوز بناؤه من ألفاظ الأعداد من الاثنين إلى العشرة، ثم أعلم أن ذلك كما جاز في العدد مفردا كذلك يجوز فيه مركبا، فنقول في: اثني عشر، وثلاثة عشر، إلى: تسعة عشر: ثلثي عشر، ثلث عشر، إلى: تاسع عشر، فهنا نظير قولك: ثاب، ثالث، رابع، فإن أردت أن تضيقه إلى ما اشتق منه أتيت بتركيبين، فقلت: ثلثي عشر اثني عشر، ثالث عشر ثلاثة عشر، فهنا نظير قولك: ثلث اثنين، و: ثالث ثلاثة، فهذان وجهان في العدد المركب، كما في العدد المفرد.

ولا يجوز لك أن تبينه بمعنى: جماعلي لأنه لم يستعمل فُعْل بمعنى: خففت الثلاثة

(١) أي: من منع تبوينه وإضافته، ومن منع إضافته وأجاز تبوينه.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: يجوز.

(٣) ينظر: العين ٢٤٢/٨، واخيط ١٧٩/١٠، ونحس العلوم ٨٩٨/٢.

(٤) تقدّم قولهما قريبا.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أعثر فيها على نعمة الكلام.

(٦) الحاشية في: ٣٢/أ مع ظهر الورقة الأولى للتحفة بين ٣٦/ب و ٣٢/أ.

(٧) شرح جمل الزحاجي ٤٠/٢.

(٨) الحاشية في: ٣٢/أ.



عشر أربعة عشر.

ويؤد معك هنا تركيب ثالث، وهو حذف "عشر" الأول، والاستغناء بعشر الثاني.

فإن قلت: ورابع، وهو المذكور في قوله: «وشاع»<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا هو الوجه الأول، وهو الذي بمثل قولك: ثاني، بغير إضافة، وهو عندي واجب البناء، ك: أحد عشر، و: ثلاثة عشر؛ لأنه عندي ليس فيه إلا تغيير العدد من صيغة لصيغة.

قلت: يعني<sup>(٢)</sup>.

أو فاعلا بحالتيه أضف إلى مركب بما تنوي يفي \* يعني: أو تحذف "عشر" استغناءً بالثاني، وتغرب الصيغة لزوال التركيب، وتضيئه<sup>(٣)</sup>.

وشاع الاستغناء بحادي عشرا ونحوه وقبل عشرين اذكروا  
(خ ١)

\* ع: «حادي عشر» يقال على أحد وجهين:

أحدهما: أن يكون أصله: أحد عشر، فغير صدره، كما غير "ثاني" إلى "ثاني"، فيجب بناؤه لأن موجب البناء ياق.

والثاني: على أن الأصل: حادي عشر أحد عشر، وهذا يجب إعرابه؛ لئلا ذلك على المراد بالإعراب، وإلا لم تعلم هل الأصل: حادي عشر أحد عشر، أو الأصل:

(١) مهمل: قوله في البيت بعد التالي:

وشاع الاستغناء -: حادي عشرا ونحوه

(٢) كنا في المحلولة، ولم أعثر فيها على نسخة الكلام.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٣١/ب و ٣٢/أ.

(٤) الحاشية في: ٢٢/أ.



أحد عشر، فَعَزَّزَ إلى: حادي عشر<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «ب: حادي عشر»: أتى به ميتاً، وقال ابن عَصْفُور<sup>(٢)</sup>: إنه واجب الإعراب؛ لِهَذَا عَلَى الأصل، وردَّ على مَنْ قال ببنائه<sup>(٣)</sup>.

\* قوله في آخر الباب<sup>(٤)</sup>: «وقيل "عشرين"» إلى آخره: قد علمت أن اسم الفاعل يستعمل مفعولاً ومضارعاً وعاملاً ومرتباً.

ثم اعلم أنه يستعمل أيضاً مع العطف، وحاصل الأمر: أنك إذا أثبت به مع عَقْدٍ فذلك تأتي به أَوْلًا مذكراً مع للذكر، ومؤنثاً مع المؤنث، وتأتي بالعقد معطوفاً عليه بالواو، وأما العقد فلا يتغير، فنقول: خامس وعشرون، خامسة وعشرون، فقد فهمت من البهت أَمْوَرٌ:

منها: أن اسم الفاعل يستعمل مع العقود.

ومنها: أن كيفية استعماله التقديم.

ومنها: أن العقد يأتي به معطوفاً عليه<sup>(٥)</sup>.

ومنها: أن العطف لا يكون إلا بالواو، وهذا ينبغي أن يُعَدَّ في باب العطف ممَّا انفردت الواو بعطفه، وسبب ذلك: أن "خمس وعشرون" مثلاً بمنزلة قولك: عشرون وغيرها، في أنه اسمٌ بجملةٍ واحدةٍ، فالاسمان كاسمٍ واحدٍ، فحق العطف فيها أن لا يكون إلا بالواو؛ لأنها الجامعة.

وفهم من ما<sup>(٦)</sup> دَوَّرَ غَلَطُ ما يكتبه الكُتَّاب من قولهم: حُيِّبَ في حادي عشرين

(١) الحاشية في: ٣٢/١.

(٢) شرح جمل الزحاحي ٤١/٢.

(٣) الحاشية في: ٣٢/١.

(٤) قال ذلك؛ لأنه كتب الحاشية في ٣١/ب، وليست لتعلق عليه في ٣٢/أ.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب بحذفها.

(٦) كذا في المخطوطة، ولوجه: ومما.



كذا: فإِضْمَ يَأْتُونَ به بغير عطْفٍ، وهو لِحْنٌ<sup>(١)</sup>.

وكان ينبغي للمصنف أن يبيِّن حكمَ الأعداد الأصول مع العقود، وأنها تُعطف، كما ذكر ذلك في اسم الفاعل<sup>(٢)</sup>.

\*...<sup>(٣)</sup> التركيب.

وأجاز بعضهم تركبتهما، ورُكِّدَ بأنه يُنْبَس.

وروى الكِسَائِيُّ<sup>(٤)</sup> حواشٍ إعرابِ الأوَّلِ وبناءِ الثاني، وكان ذلك؛ لأنه نُويَّ تَبَيَّنَ الثاني، ولم يَنْوَ عند الأوَّلِ، ولا يقيسه البصريون.

ع: لا أدري كيف هذا؟ ولقياس ما قاله الكِسَائِيُّ مروءًا، والعلمُ في بناءِ الثاني إنما هي أنه مضمرٌ معنى العاطف<sup>(٥)</sup>.

\*...<sup>(٦)</sup> على معنى الإضافة فسد المعنى؛ لأنه يصير: ثالث عشر، بمنزلة أن العدد عشرةٌ هذا ثلثها<sup>(٧)</sup>.

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالته قبل واو يعتمد

(١خ)

\* أُلِّقَ في: «الفاعل» للعهد، فتقوله: «من لفظ العدد» حالٌ مؤكَّدة<sup>(٨)</sup>.

(١) لكن حكى عن الكسائي أنه سمع الأشد تقول: حادي عشرين. ينظر: للخصص ٢١٢/٥.

(٢) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٣) موضع النقط انقطاع لا أعلم مقداره في المخطوطة.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسرياني ٢٩٣/٤ (ص. العلمية)، وللخصص ٢٠١/٥، وشرح جن الزجاجي ٤١/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٣، والتبديل والتكمين ٣٦٥/٩.

(٥) الحاشية في: ٣٢/أ، ولعلها متعلقة بهذا البيت.

(٦) موضع النقط انقطاع لا أعلم مقداره في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٣٦/ب، ولعلها متعلقة بهذا البيت.

(٨) الحاشية في: ٣٢/أ.



## كم وكماي وكذا

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصاً سماً

(خ ١)

\* «كم» اسم يُكْنَى به عن عدد مجهول الجنس والمقدار.

أما أنها اسم فبالإجماع؛ لدخول حرف الجر عليها في قولك: بكم درهم اشتريت؟  
وأما أنها كناية إلى آخره؛ فلأنك إذا قلت: كم اشتريت؟ كانت محتملة للأعداد  
قليلها وكثيرها؛ ولهذا يجاب بكل عدد، ومحتملة لأي جنس شئت؛ ولهذا يجاب بما شئت  
من الأجناس.

وهي قسمان: حرة، بمعنى: كثير، كقوله سبحانه: ﴿صَكَّمْ مِنْ وَتَكَرَّ قِيلَ لَ﴾  
عَلَيْتَ ﴿الآية﴾<sup>(١)</sup>، واستفهامية، بمعنى: أي عدد من أي جنس، نحو: ﴿كَمْ لَيْسَتْ فِي﴾  
الْأَرْضِ عَدَدَ مِائَتَيْنِ ﴿٢﴾، وكان...<sup>(٣)</sup> من تمييز كسائر الأعداد؛ لأن الكتابات بمنزلة  
المكثي عنه، بل هذه أصل<sup>(٤)</sup> للتمييز؛ لأنها أشد إيهامًا.

كذا يقول النحاة، وفيه نظر؛ لأن التمييز...<sup>(٥)</sup> الجنس، والجنس مجهول فیهما  
على السواء.

ولما كانت "كم" الاستفهامية بمنزلة عدد مصحوب بمزة الاستفهام لجعل تمييزها  
في...<sup>(٦)</sup> مفرداً منصوباً، ولما كانت الخبرية بمنزلة "رُبَّ" في الدلالة على الكثرة في نحو:

(١) البقرة ٢٤٩.

(٢) المؤمنون ١١٢.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



فَرَأَى نَحْنُ مَجْهُورًا<sup>(١)</sup> الْفَتَاءُ فَرُئِمَا أَكَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُفُودًا<sup>(٢)</sup>

ولمّا كان التمييز للمخفوض تارة مفردة، وتارة جمعا؛ جمعوا تمييزها<sup>(٣)</sup>.

إذا عرفت هذا؛ فاعلم<sup>(٤)</sup> أنهم قد يخفضون تمييز الاستهامية إذا خُبرت "كم" نفسها بحرف جرٍّ، نحو: بكم درهم...<sup>(٥)</sup> فإن شئت قلت: درهماً، وإن شئت: درهم<sup>(٦)</sup>.

\* «يبتلي ما فُيِّرَ عشرون»<sup>(٧)</sup>: كان الأحد: خمسة عشر...<sup>(٨)</sup> في التّظلم، ولو قال: بمقدّر منصوب كان جائزاً، و...<sup>(٩)</sup> هذا فيه إشارة لتعليل، وهو الخلل، وبه<sup>(١٠)</sup> يُعلم غلط الكوفيين<sup>(١١)</sup> في إجازتهم جمع تمييزها<sup>(١٢)</sup>، فيقولون: كم دراهم؟ حملاً على...<sup>(١٣)</sup> إجازة الوجهين؛ لأن هذه...<sup>(١٤)</sup> على العدد للركب، وليس فيه ما يميزه<sup>(١٥)</sup>.

(١) كذا في المخطوطة، ولصواب ما في مصادر البيت: مَجْهُورًا.

(٢) بيت من الطول، لأبي عمّارة السدي. ينظر: الشعر والشعراء ٧٥٧/٢، والزاهر ١٦٣/١، ومآل الثاني ٢٧٢/١، وتوجيه الجمع ٢٣١، وشرح التسهيل ١٨٠/٣، ومزاة الأدب ٥٣٩/٩.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بينهما.

(٤) قوله: «إذا عرفت هذا فاعلم» مضروب عليه في المخطوطة، وبه يستقيم الكلام.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) ينظر: الأصول ٣١٧/١، وتوجيه الجمع ٣٩٩، وشرح الكافية الشافية ١٧١١/٤، والتبيين والتكميل ١٦/١٠.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



ولذلك محمولة على العدد المفرد وتغييره<sup>(١)</sup>...<sup>(٢)</sup>.

ويعلم غلطُ (الْحَاجِ) وابنُ بَابِشَا<sup>(٣)</sup> في: بكم درهم اشتريت؟ أنَّ الحذف ليس بـ"مِنْ" ...<sup>(٤)</sup> بل بالإضافة؛ لأنَّ التَّعْيِيزَاتِ المنصوبة لا ...<sup>(٥)</sup> إليها أَعْدَدُهَا الْبَيْتُ، وأيضًا فلو كان<sup>(٦)</sup> الحذف بالإضافة لم يَتَوَقَّفْ ذلك على ...<sup>(٧)</sup> حار داحل على "مِنْ"<sup>(٨)</sup>.

وَيُظْهِرُ في جواز<sup>(٩)</sup> جرّه بـ"مِنْ" ظاهراً دون دخول حارٍّ عليها، وفي قول المصنّف:

«وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ "مِنْ" مُضْمَرًا»:

هل يعني أنَّ<sup>(١٠)</sup> تجره حينئذٍ ...<sup>(١١)</sup> (١٣٧/٢).

وأجز أن تجره من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا

(خ ١)

\* لَيْسَ: لَمْ يَل: إن الجار حرف جرّ، وهَلَا كان بـ"كم"؟

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤١٩/٢، وشرح الألفية لابن الناطم ٢٧١.

(٤) شرح الجمل ٢٩٥.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: "كم".

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) الحاشية في: ٣٢/ب.



وجوابه: أنها بمنزلة ما لا يضاف، وأن المر لو كان بها لم ينفقد بدخول الجار عليها.

وهذا قيل: إنه بغير "بِرْ"؟

والجواب: أن "بِرْ" هي التي عُدَّت تخفض التمييز، والتمييزات مقدَّرة بها، فحفظه بما كحفظ الظرف بـ"ي" إذا قلت: ضربت زيداً في اليوم.

ولم اعتصم ذلك بوجود الجار دافعاً عليها؟

والجواب: ليكون كالعوض منها.

وينبغي أن يُقدِّم هذا السؤال الثالث؛ ليكون له موقع<sup>(١)</sup>.

واستعملتها مخبراً كعشره أو مائة ككم رجال أو غزه

(خ ١)

\* كان يجب أن يستل من ذلك أن يحصل التمييز بجمعة، فيجب التصب، وكذا الظرف والظهور؛ إلا في الشعر فقط<sup>(٢)</sup>.

ككم كاي وكذا ويتعيب تمييز ذين أو به صِلَ من تُصِب

(خ ١)

\* [«كاي»]:

أَمْزِدَ الْبَاسَ بِالرَّحَا فَكَأَيُّ أَفْلا حَمَّ يُسْرَةُ بَعْدَ عَشْرِ<sup>(٣)</sup>

\* [«و"كَذَا"»]:

(١) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٢) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٣) بيت من الخفيف، لم أقف له على نسبة. الشاهد: استعمال "كَائِل" في الكتابة، ومجيء لغيرها "أَمْلاً" منصوباً. ينظر: شرح السهيل ٤٢٣/٢، والتذيل والتكميل ٥٠/١٠، ومغني اللبيب ٣٤٧، وللقاصد الحوية ٢٠٠٢/٤.

(٤) الحاشية في: ٣٢/ب.



عَبْدُ النَّفْسِ تُعْنَى بَعْدَ إِسْرَافِكَ ذَاكَ؟ كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ تُبَيِّنُ الْجَهْلُ (١٨)  
 \* [«وَبِهِ حِيلٌ مِنْ» تُصِيبُ]: وَكَذَا يَصُحُّ فِي مِثَرٍ "كَمْ"، نَحْوُ: ﴿وَكُنْ أَيْنَ﴾ (١٩)  
 وَمِنْ مَالِكٍ فِي السَّكُونِ (٢٠)، ﴿وَكَمْ مِنْ مُلْكٍ فِي السَّكُونِ﴾ (٢١)، وَ: بِكُمْ مِنْ دَرَجٍ  
 اشْتَرَيْتَ؟ فَلَيْمَ خَصَصَ هَاتَيْنِ؟ لَعَنُ، قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي "كَمْ" الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ  
 فِي الْحَقِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الِاسْتِفْهَامِيَّةِ أَنَّهُ يُحَرِّفُهَا "مِنْ" ظَاهِرَةً (٢٢).

(١) بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ، لَمْ أَكُفْ لَهُ عَلَى لِسْبَةِ الشَّاهِدِ: اسْتِعْمَالُ "كُنَا" فِي الْكِنَايَةِ وَجْهٌ مُبَيَّنٌ  
 "لَطْفًا" مَنْصُوبًا. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٤٢٣/٢، وَالتَّزْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٥٠/١٠، وَمَغْنَى اللَّيْبِ  
 ٢٤٨، وَلِلْفَوَائِدِ النُّجُومُ ٢٠٠٦/٤.

(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٢/ب.

(٣) فِي الْمَحْطُوطَةِ: وَكَمْ، وَهُوَ مُعْطًى، وَمِثْلِيَّتٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَهِيَ يَلُوحُظُ الِاسْتِشْهَادُ، وَبِمَكْنَى أَن  
 يَسْتَشْهَدُ مَكَانَهُ يَقُولُهُ لَعَالٍ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ ٤: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِينٍ أَهْلَكَ عَنْهَا فَأَمْسَى أُولَئِكَ أُلُوفُهُمْ  
 قَالَهُمْ﴾.

(٤) يُوسُفُ ١٠٥.

(٥) النِّجْمُ ٢٦.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٢/ب.



## الحكاية

(خ١)

\* الحكاية إما لغیر مسموع ولا مسؤول عنه، كقراءة بعضهم<sup>(١)</sup>: ﴿تَبَيَّنَتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وكتابة معاوية: كتبه معاوية بن أبو سفيان<sup>(٣)</sup>، أو لمسموع في غير سؤا، كقول بعضهم: ليس بقرشيًا، ردًا على من قال: إن فيها قرشيًّا<sup>(٤)</sup>، وإما في السؤال لغیر مسموع، نحو: عُثُودُ أُنْثَى؟ والثلاثة شاذةٌ، أو لمسموع وفي السؤال، وهذا قليلٌ.

وهو قسمان: قسم تقع الحكاية فيه لمسموع برأته، وقسم تقع الحكاية فيه لخال لمسموع، فالثاني في لفظ "أَيُّ" وصلًا ووقفًا، وفي "مَنْ" وقفًا، إذا كان المسؤول عنه فيهما نكرةً، والأوّل بعد "مَنْ" خاصةً، إذا كان المسؤول عنه عامًّا<sup>(٥)</sup> غير معطوف ولا متبوع بتابع غير غلظ، إلا الموصوف بـ"أَيُّ" أو "أَيُّنَ"<sup>(٦)</sup>.

إحكِ<sup>(٧)</sup> بأي ما لمكوكِر سئِلَ عنه بها في الوقف أو حين نصب

(خ١)

\* قوله: «إِخْلِكْ بـ"أَيُّ"»: أي: فيها<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «مَا لَمْ تَكُوكِرْ»: أي: من إعراب: نحو: أَيُّا يَا هَذَا؟ و: أَيُّ يَا هَذَا؟ و: أَيُّ

(١) هي قراءة شاذة لم أنف على تسمية من قرأ بها. ينظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢، والكشاف ٨١٤/٤.

(٢) السد ١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للقراء ١١٤/٣، وتأويل مشكك القرآن ٢٥٧، وعلامة الكتاب ٧٣، وفتاوى ١٤/١. وينظر: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة لحمد حميد الله ص ١٢٠، ١٣٢.

(٤) حكاية ميبويه في الكتاب ٤١٣/٢، والمولد في المختضب ٣٠٩/٢.

(٥) كنا في المخطوطة، ولوجه: غلظًا.

(٦) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٧) كنا في المخطوطة بقطع الفمزة، ولعله تأكيدٌ على قراءتها مقطوعةً، لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٨) الحاشية في: ٣٢/ب.



يا هذا؟ وتنتبه جميع: نحو: أَيْنَ؟ و: أَيْنَ؟ و: أَيْنَ؟ و: أَيْنَ؟<sup>(١)</sup>

وَوَقَفًا اخْلِكْ مَا لَمْ تَكُورْ بِمَنْ والنون حرك مطلقا وأشبهن

(خ١)

\* قوله: «وَوَقَفًا اخْلِكْ مَا لَمْ تَكُورْ»: إنما اختص بالوقف؛ لأنه مبني، فتعيد بحالته للعرب، بخلاف "أَي"، فللفظها وقفا ووصلا كلفظ للعرب، وهي معرفة<sup>(٢)</sup>.

وقل منان وعنتي بعد لي إلقان يابنين وسكن تغدل

(خ١)

\* قوله: «وقل: منان» البيت: لم لا قال كذلك في "أَي"؟<sup>(٣)</sup>

وقل لمن قال أنت هند منه والنون قبل تا المشى مسكه  
والفتح نزر وحيل التا والألف بمن يائر ذا بنسوة كلف

(خ١)

\* قوله: «والفتح نَزَرُ»: وكذلك في الأفراد: وكلاهما يومه خلافه، والحكم أن النية مبينة على المقرد<sup>(٤)</sup>.

وقل منون ومنين مسكا إن قبل جا قوم بلوم فطنا  
وان تصل فلفظ<sup>(٥)</sup> من لا يختلف ونادر منون في شعر عرف

(خ١)

\* قوله: «ونادر منون»: لا أعلم بأي وجه يُسمى هذا حكاية؟ لأن الحكاية

(١) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٢) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٣) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٥) كذا في النسخة مطبوعة، والصواب ما في من الألفية: فلفظ، بلا تنوين. ينظر: الألفية

١٦٠، البيت ٧٥٦.



إما لما اشتهر، مثل: أبو طالب، أو لسموع، نحو: جاء زيد<sup>(١)</sup>.

\* [«شغري»]: غ<sup>(٢)</sup>: «نظم»<sup>(٣)</sup>.

والعلم احكيته من بعد من إن غريث من عاطف بها الثيرن

(خ ١)

\* قوله: «من بعد من» أي: «ولا يجوز بعد "أي"؛ لأنها معربة، فيظهر التعالف،

فيفتح، كما أجاز: إثم أجمعون، دون: إن الزهدين أجمعون<sup>(٤)</sup>.

\* [«من عاطف»]: لأن التعالف يرفع فائدة الحكاية؛ لأنه يُعلم بارتباط

الكلامين، فلا يعتقد أنك أنشأت<sup>(٥)</sup> سؤالاً عن شخص آخر اسمه ذلك.

ع: وعندي<sup>(٦)</sup> أن الضمة في: من زيد؟ ليست حكاية؛ لأن فائدة الحكاية رفع

اللبس، وهذه محتملة لأن يكون السائل أراد زيدا<sup>(٧)</sup> آخر، أو أنه أراد ولم يحل، فالجمن

على الأصل أولى، وهو عدم الحكاية<sup>(٨)</sup>، خلافاً للجمهور<sup>(٩)</sup>.

(١) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٢) جاء ذلك في أكثر نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٦٠، البيت

٧٥٦.

(٣) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٢/ب.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٣٢/ب.



## الثاني

علامة التانيث تاء أو ألف وفي أسام قدَّزُوا التاء كالتجف  
 ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالتَّزْد في التصغير  
 ولا تلي فارقةً فعولاً أصلاً ولا المفعَل والمفعِلا  
 (خ ١)

\* [«المفعَل» و«المفعِلا»]: غ<sup>(١)</sup>: «مفعَلًا» أو «مفعِلا»<sup>(٢)</sup>.

كذلك مفعَل وما تليه تا الفرق من ذي فشدوذ فيه  
 (خ ١)

\* قال ابن قُتيبة<sup>(٣)</sup>: وما كان على «مفعِل» مما لا يوصف به المذكر<sup>(٤)</sup> فهو بغير  
 هاء، نحو: امرأة مُزْطِيع، ومُزْطِيب، ومُزْطِيب<sup>(٥)</sup>، ومُزْطِيب<sup>(٦)</sup>، ومُزْطِيب<sup>(٧)</sup>؛ لأن هذا لا يكون في المذكر،  
 قلماً لم يخافوا التماساً حذفوا الماء، فإذا<sup>(٨)</sup> أرادوا الفعل قالوا: مُزْطِيعَة.  
 قال ابن السكيت<sup>(٩)</sup> رحمه الله تعالى: هذا منسوب كقول<sup>(١٠)</sup>، وأما البصريون<sup>(١١)</sup>

(١) جاءت هذه الرواية في نسخة من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية  
 ١٦٠، البيت ٧٦٠.

(٢) الحاشية ن: ٢٣/٢.

(٣) أدب الكاتب ٢٩٣، ٢٩٤.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أتت.

(٥) أي: قُرب ولائها. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ب) ٢١١/١.

(٦) أي: قوي ولئها. ينظر: القاموس المحيط (ش د ن) ١٥٨٨/٢.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أتت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أتت.

(٩) الاقتضاب ١٣١/٢، ١٣٢.

(١٠) ينظر: معاني القرآن لفراء ٢١٤/٢، وإصلاح المطلق ٢٤٤، والمذكر والمؤنث لابن الأثير  
 ٨٩/٢.

(١١) ينظر: الكتاب ٤٧/٢، ٣٨٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه



فيرون<sup>(١)</sup> أن هذه الصفات كلها جاءت على معنى النسب، لا على معنى الفعل، أي: ذات إرضاع، وذات إفراس، وذات إلبان، ويؤيدهم: أن ذلك جاء فيما لا يختص بالإناث، قالوا: امرأة عاشق، ورجل عاشق، وامرأة حابس، ورجل حابس، وامرأة ضامر، ومهتر ضامر، قال ذو الرثّة:

وَلَوْ أَنَّ لُفْئَانَ الْحَكِيمِ تَعَرَّضْتُ لِعَيْتِهِ مَرَّيْ خَابِرًا كَأَنِّي تَرْتَقِي<sup>(٢)</sup>

وقال الأعشى:

عَهْدِي بِمَا فِي آخِرٍ قَدْ سُرْتُ شَيْئًا مِثْلَ الشُّهُرَةِ الْعَامِرِ<sup>(٣)</sup>  
وقد خلط ابن فُتَيْبَةَ المذهبي؛ لأن اشتراطه أن لا يكون ذلك للموت قول ك، وقوله أحرى: «فإذا أرادوا الفعل قالوا: مُرْضِعَةٌ» قول ص<sup>(٤)</sup>، لأن إثباتهم الماء لإرادة الفعل دليل على أن حذفها بناءً للنسبة على غير الفعل. انتهى ملخصاً<sup>(٥)</sup>.

ومن فَعِيلٍ كَفَعِيلٍ إِنْ تَبَعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا أَلَا تَمْنَعُ

(خ)

\* قوله: «ومن فَعِيلٍ كَفَعِيلٍ»: أقول: "فَعِيلٌ" قسمان:

بمعنى: فاعيل، كذا: أثر، فهو أَمِيرٌ، حكاها أحمَدُ بْنُ يَحْيَى<sup>(٦)</sup>، و: ظُرفٌ، فهو

١/٣١٢، والأصول ٣/٨٤.

(١) اعلمت في بخطوطه، ولعلها كما أثبت.

(٢) بيت من الطويل. يترق: يبقى مفتوح لعين. ينظر: الديوان ١/٤٦١، والفتحة ٩٩/٥٩٩، وجمهرة اللغة ١/٣٢٢، والمخصص ٥/٨٥.

(٣) بيت من السريع. سُرْتُ: لبست السربال، وهو القميص، وقبَاءُ: رقيقة الخصر. ينظر: الديوان ١٣٩، والمخصص ٥/٦٦، وأما ابن الشعري ٢/٣٤٣، والإنصاف ٢/٦٤٠، وسفر السعادة ٢/١٠٠٦، والتذيل والتكميل ٣/٣٠٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٦٢٥.

(٥) الحاشية في: ٢٣/.

(٦) ينظر: الحجة ١/٢١٧، والفتح ١٠/٤٩٣.



ظرفاً.

وتارة بمعنى: تفعلول، ك: أَيْتَهُ، فهو أَيْمَنُ، أي: مأمون، قال<sup>(١)</sup>:

خَلَقْتُ عَيْنًا لَا أَعْمُونَ أَيْمِنِي<sup>(٢)</sup>

وقال الله حين وعد: ﴿وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَيْمَنُ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: للمأمون فيه.

قال أبو غني<sup>(٤)</sup>: فقول من هذا: امرأة أَيْمَنُ، ك: حريح، ومن الأول: أَيْمَنَةً، ك: ظرفاً، وقال خشاش:

وَأَيْمِنِ عَدُوَّهُ بَرٌّ نَفْسِي قُوَّةً جَفِظَ الْأَيْمِنِ الْأَيْمَنُ<sup>(٥)</sup>  
أي: جَفِظَ لِلْوَلِيِّ لِلْوَلِيِّ<sup>(٦)</sup>.

\* [«عَالِيَا أَلَا تَنْصَحُ»]: ع: فأما قولهم: التَّطْلِيحُ، والتَّذْيِجُ، بمعنى: التَّنْطُوحُ، والتَّنْطُوحُ، و: التَّرْكُوبُ، والخُوبَةُ، فإن هذه كلها أسماء لا صفات، لأنها مجز موصوفها في مثل قوله تعالى: ﴿وَالْطَّلِيحُ﴾<sup>(٧)</sup>، ولم تُجر صفةً على موصوف، فالتزم فيها الأصل<sup>(٨)</sup>.

\* في "الحجة"<sup>(٩)</sup>: امرأة خَيْرَةٌ، ألحقوا الماء - وإن كانت بمعنى: تفعلول - لئلا

(١) لم أتف له على نسبة.

(٢) حذر بيت من العلويين، وصدروه:

ألم تعليني يا أشم وبجك أنني ...

ينظر: معاني القرآن للقراء ٢٧٦/٣، ولغات القرآن له ١٣٠، والأخلاق لابن الأثيري ٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٩/٥، وتدريب اللغة ٣٦٨/١٥، والفيكم ٤٩٢/١٠.

(٣) التين ٣.

(٤) الحجة ٢١٧/١.

(٥) بيت من الحقيقت. ينظر: الديوان ٢٣٧/١، والحجة ٢١٧/١، والمقاييس ١٣٤/١.

(٦) الحاشية في: ٣٣/.

(٧) الثلاثة ٣.

(٨) الحاشية في: ٣٣/.

(٩) ١٤٤/٢.



كانت بمعنى: زهيدة<sup>(١)</sup>.

والفُ الثَّانِيثُ ذاتُ قصِرٍ وذاتُ مَدٍّ نحوُ أنثى العُرِّ

(خ)

\* اعلمُ أن أصلَ للمدودِ- المقصورِ؛ إلا أنهم زادوا قبلها المَلَّ للمدِّ، فاجتمع ساكنان، فلم يمكن حذفُ الأولى؛ لأن ذلك تقضُّ للغرض الذي أرادوه، ولا الثانية؛ لأن ذلك ألغى في تقضي الحكمة؛ لأنها جاءت لمعنى، فسقطها يُجوزُ به.

فإن قلت: فما الذي صُيِّعَ بعد ذلك؟

قلت: لئلا لم يمكن التقاء ساكنين، ولم يجوز الحذف؛ حُرِّكت الثانية، كما حُرِّك أحد الساكنين إذا التقيا، والألف إذا مشتها الحركة صارت همزة.

فإن قلت: فما الذي دُعِيَ إلى هذا التكلف؟ وهلاً جئنا على الظاهر، فقلت:

الهمزة غُلِّمَ الثَّانِيثُ، وليست عن الألف؟

قلت: إن ذلك لا يُطَوِّعُ الاعتيارَ عليه؛ لأنهم قالوا في جمع صحراء: صَخاري، فلما صار الألف ياءً؛ لا تكسار ما قبله؛ عادت الهمزة ألفاً، ثم قُبِيت الألف ياءً؛ لوقوع الياء الأولى قبلها، وأدغم، ولو كانت الياء الثانية في: صَخاري منقلبةً عن همزة...<sup>(٢)</sup> نقول: صَخاري...<sup>(٣)</sup> صَخاري، كما أن إثبات الهمزة في<sup>(٤)</sup>: خَطِيئَةُ شائعٌ كثيرٌ، فقد علمت أن الهمزة لا أصلَ لها في الثَّانِيثُ، وإنما هي منقلبة عن الألف. من كلام الشيخ عبد القادر<sup>(٥)</sup> رحمه الله<sup>(٦)</sup>.

(١) الحاشية في: ٢٣/.

(٢) كذا في المخطوطة، ولصواب: ألفاً.

(٣) موضع القَطْعِ مقدار ست كلمات أو سبع انقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع القَطْعِ مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٥) مكررة في المخطوطة.

(٦) المقصد في شرح الإيضاح ٩٨٧/٢، ٩٨٨.

(٧) الحاشية في: ٢٣/.



## والاشتياز في مبادئ الأولى يُنبهه وزنُ أَرَى والطُولَى

(١٥)

\* «وزنُ أَرَى»: قال أبو محمد بن السَّيد<sup>(١)</sup> -بعد أن ذكر أن ابن فُتَيْه<sup>(٢)</sup> قال: كلما<sup>(٣)</sup> جاء على قَعْلَةٍ فهو ممدودٌ، إلا الأَرَى، لندامية<sup>(٤)</sup>، و: شَغِي، لموضع<sup>(٥)</sup>، و: أَدْمَى، لموضع<sup>(٦)</sup> أيضًا - ما ملخصه: وجدنا ثلاثةَ غَرَزٍ هذه الثلاثة: الأَرَى، بالنون، خَبٌّ يُطرح في الدين لِثَخْتِهِ وَجَبْتِهِ<sup>(٧)</sup>، وحكى يَغُوبُ<sup>(٨)</sup>، حَنْقَى، لموضع<sup>(٩)</sup>، والمُشَرَّرُ<sup>(١٠)</sup>، حَنْقَى، لِعِظَامِ الثَّيْلِ<sup>(١١)</sup>، وهذه الألفاظ الثلاثة حكاها أبو علي البغدادي في كتاب «التعشُّور والتشديد»<sup>(١٢)</sup>.

\* «وَالطُّوْلَى»: «فُلَى» وزنُ عاصٍ بألف ثنائية.

(١) الاقتضاب ٣٣٠/٢، ٣٣١.

(٢) أدب الكاتب ٥٩٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصلة: كلٌّ ما؛ لأنَّ «ما» موصولة بمعنى «الذي». ينظر:

كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، والزجاجي ٦١، وعلمة الكتاب ١٨٤.

(٤) ينظر: جهرة اللغة ٨٤٦/٢، ١١٨١، وقليب اللغة ١٨٦/١٥.

(٥) هي هضبة أو جبال في رجم ضربة. ينظر: معجم ما استعجم ٧٩٩/٣، ومعجم البلدان ٣٤٦/٣.

(٦) في بلاد بني سعد، وقيل: قرية باليمامة، وقيل: جبل بالأنائف. ينظر: معجم ما استعجم

١٢٧/١، ومعجم البلدان ١٢٦/١.

(٧) ينظر: لتخصص ٤٢٦/٤.

(٨) إصلاح للنطق ١٦٣.

(٩) في بلاد فرارة، وقيل: بين الرَبَذَةِ وضربة، وقيل: بين غير وقتيد. ينظر: معجم ما استعجم

٣٩٨/٢، ومعجم البلدان ١٧٢/٢.

(١٠) لم أنف على حكايته إلا في الاقتضاب.

(١١) ينظر: العين ٢٣٦/١، وقليب اللغة ٢٤٨/١، والمحكم ٣٤٠/١.

(١٢) ٣٠٧، ٢٤٧.

(١٣) الحاشية في: ٣٣/١.



وَمَرَطَى وَوَزَّنَ فَعَلَى جُنْعَا      أَوْ مَصْدَرًا أَوْ حِفْظًا<sup>(١)</sup> كَشَبَعًا<sup>(٢)</sup>  
وَكُشَاوَى سُمِّيَ بِسَطْرًا<sup>(٣)</sup>      ذِكْرَى وَجِيئَى مَعَ الْكُفْرَى  
(خ ١)

\* «[«بِسَطْرَى»]: ع: وقالوا: يمشي الجَيْطُ<sup>(٤)</sup>، وربما قالوا: الجَيْطُضُ، فحذفوا  
ألفَ الثانيث، كما قالوا في الممدود: زَكْرِيَّاءَ، و: زَكْرِيَّ، على أنه يمكن أن يكون القائل:  
زَكْرِيَّ إِنَّمَا حَذَفَهُ مِنْ قَوْلِنَا: زَكْرِيَّاءَ، بالقصر؛ لأنَّها لغة...<sup>(٥)</sup> مَدَّ<sup>(٦)</sup>.

\* «[«ذِكْرَى»]: ولكون ألف "ذِكْرَى" بخصوصيتها للثانيث قال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

صَحِي<sup>(٨)</sup> قُلُوبُهُ مِنْ نَعْدٍ مَا كَانَ أَقْصَرُ<sup>(٩)</sup>      وَكَانَ بِذِكْرَى مِنْ<sup>(١٠)</sup> عَشْرٍ مُؤَقَّلًا<sup>(١١)</sup>  
فقال أبو علي<sup>(١٢)</sup>: مَنْ قُلِّرَ "ذِكْرَى" مُؤَقَّلًا -أي: غَيْرَ مُضَافٍ- نَصَبَ "مِنْ عَشْرٍ"،

(١) في المخطوطة: «أو حِفْظًا» أو مصدرًا<sup>٢</sup>، دلالة على أن الصواب بالتقدم والتأخير.

(٢) كذا في المخطوطة، والوجه: شُبْعَى.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: بِسَطْرَى.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: الجَيْطُشُ، وهي موشة فيها تبحر. ينظر: قلب اللغة ٢٤٩/١٠.

والصحاح (ج ي ط) ١٠٧٠/٣.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٦) الحاشية في: ٢٣/١.

(٧) هو أوس بن عكر.

(٨) كذا في المخطوطة، والوجه: صحاء لأنه ثلاثي واولي.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت:

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ شُكْرِهِ فَتَأَقَّلَا

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: أَمْ.

(١١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٨٢، وشرح المصطلحات لابن الأثيري ٧٥٤، والصناعي.

٧٣، وإسفار الفصح ٤٥٠/١، واللامع العزوي ١٠٤٠.

(١٢) الحجة ٤٢٩/٢.



ومن قشره غير متوّن غلظه<sup>(١)</sup>.

كذلك خلطلي مع الثّقار<sup>(٢)</sup> واعزّ لغير هذه استنداراً  
لمنّها فعلاء أفعلاء مثلث العين وفعللاء

(خ ١)

\* «فَعْلَاءٌ»: لا خلافت في أن "فَعْلَاءٌ" يكون للتأنيث.

واختلفوا في "فَعْلَاءٌ"، فالبيهقيون<sup>(٣)</sup> لا تكون عندهم إلا للإناث، وأما  
الكوفيون<sup>(٤)</sup> فإنها تكون عندهم للتأنيث، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿طُورِ سِينَاءَ﴾<sup>(٥)</sup>، في  
قراءة عن كثر السنين<sup>(٦)</sup>، وحُزِّبوا في قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

بِرَّاء<sup>(٨)</sup>

أن أُنثى صرفه، وتُصِفُه، "تَهْلِي"، والبصريون يوجبون الإضافة، وعندهم أنه إنما امتنع  
الصرف في "سِينَاءٌ" لأنه ذُكِرَ به إلى اليقعة، ففيه الغلظة والتأنيث.

(١) الحاشية في: ٢٣/١.

(٢) كلاً في المخطوطة، ولوجه: الثّقاري.

(٣) كلاً في المخطوطة مضبوطاً. ينظر: للكتّيب ٣/٣٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/١٠٠،  
ولنحصر ٤/٤١٩، ٥/١٦٦، وسفر السعادة ١/٢٨٨.

(٤) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٢٥، وسفر السعادة ١/٢٨٨، وإرشاد الضرب  
٢/٦٤٦، وعزّة الأدب ١٠/١٥٥.

(٥) المؤمنون ٢٠.

(٦) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. ينظر: السبعة ٤٤٤، والإقناع ٢/٧٠٨.

(٧) هو مُزاحم الثقلي.

(٨) بعض بيت من الطويل، وهو تمامه:

فَدَثَ مِنْ عَلَيْهِ مَعْدَا حَمَّ لَشَلُّهَا تَعَبُ عَنْ تَبْطِي بَرَّاءَ تَهْلِي

زكاة: أرض غليظة، وتَهْلِي: لا يهتدي بها. ينظر: الديوان ١٢٠، والأصول ٣/١٧٦، وهجرة اللغة  
٣/١٣١٤، وتَهْلِي اللغة ١٦/٧٩، والتهكم ٢/٢٤٤، واللباب ١/٣٥٩، وشرح جبل الرحاحي  
١/٤٨١، وشرح السهيل ٣/١٤٠، والمقاصد النحوية ٣/١٢٤.



وَكُنَّا الْفُقُلَاءُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْإِحْقَاقِ. من "الاقتضاب" (١٠).

\* [«الْفُقُلَاءُ»]: قال ابنُ قُتَيْبَةَ<sup>(١١)</sup>: وحكي عن س<sup>(١٢)</sup>: لا تعلم في الكلام «الْفُقُلَاءُ» إلا: أُرْعَاءُ، وعن أبي خاتم<sup>(١٣)</sup>: عن أبي زَايِد<sup>(١٤)</sup>: الأُرْمَاءُ، وهو الزماد العظيم، قال<sup>(١٥)</sup>:

لَمْ يَبْقِ هَذَا الشُّخْرُ مِنْ إِنْكَارِهِ<sup>(١٦)</sup>  
غَيْرَ أَتَايِهِ وَأُرْمَائِهِ<sup>(١٧)</sup>

قال أبو محمد<sup>(١٨)</sup> رحمهما الله تعالى: هذه الزيادة غير صحيحة؛ لأن أبا عليّ البغدادي<sup>(١٩)</sup> حكى أنه يقال: وَتَادَ، ويُجمع على: أُرْمَدَةٌ، ويُجمع «أُرْمَدَةٌ» على: أُرْمَاءُ، فإذا كان جمعاً لم يُعْتَدُ زيادةً؛ لأنَّ س كلاًه في الأحاد.

(١) ٣٣٣/٣.

(٢) الحاشية في: ٢٣/٢.

(٣) أدب الكاتب ٥٨٧.

(٤) الكتاب ٢٤٨/٤.

(٥) لم أقف على حكاية في غير أدب الكاتب.

(٦) ينظر: للقصير والممدود للقي ٤٠٨، ولسان العرب (ر م د) ١٨٥/٣، ونج العروس (ر ب

ع) ٣٣/٢١.

(٧) هو أبو الشَّيْخ المِصْلِي.

(٨) كذا في المخطوطة بمزتين مكسورتين، والتون مهملة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: أَيْهَ.

(٩) بيتان من مشطور الرجز. أَيْهَ: آياه، وتأنف: الأحجار التي توضع عليها القدر. ينظر: الديوان ٦٠، ٦١، وجمهرة اللغة ٦٣٩/٢، والقصير والممدود لابن ولاد ١٥، وليس في كلام العرب ٢٤٨، وللخصص ١٧٤/٣، ٥٢/٥.

(١٠) الاقتضاب ٣٢٦/٣.

(١١) حكاة ابن سيده في المحكم ٣٣٠/٩ عن كُرَاع، ولم أقف عليه في مطبوعة للقصير والممدود للقي ٤٠٨، وفيها: «الأنعام: اليوم للعرف ... والأرماء: الرماد ... وما جاء على هذا المثال قليل في الواحد حدثاً، لا أعلم أني منه غير هذين الحرفين، وهو كثير في الجمع».



وذكر أبو علي<sup>(١)</sup> أن ابن جرير<sup>(٢)</sup> كان يرويه:

قُرِئَ عَلَيْهِ

بكسر الميم، فعلى هذا يكون اسماً مفعلاً، ويكون على هذا زيادةً على ما قال س.

ثم قال: وفي "الأربعاء" ثلاث لغات: فتح الميم والياء، وكسرها، وفتح الميم وكسر الياء<sup>(٣)</sup>.

ثم فَعَالًا<sup>(٤)</sup> فَعْلَلًا فَاغُولًا وفَاعِلَاءَ فُعْلِيًا مَفْعُولًا  
ومطلق العين فَعَالًا وكَذَا مطلق فاء فَعْلَلًا أُنْجِدًا

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) لم أقف على روايته هذه، وضاهر ما في جهرة اللغة ٦٣٩/٢ أنه يفتح الميم، ويرويه الكسر في منتخب الكراع ٥٧١/١، والقصور والمقدود لابن ولاد ١٥، وتصحيح القصب ٤٩٣، وليس في كلام العرب ٢٤٨، والأهية لابن القطاع ١٥٠.

(٣) الحاشية في: ٢٣/١.

(٤) كَذَا في المحفوظة مضبوطة، والصواب ما في من الألفية: فَعَالًا، وهو محقق: فَعْلَلًا، أما: فَعَالًا مخفف: فَعْلَلًا فُسَائِيًا في البيت التالي. ينظر: الألفية ١٦١، البيت ٧٦٩.



# المقصور والممدود

(خ١)

\* لم يذكر حدّهما، بل ذكر ما يُعَيَّن الحُكْمَ لكلّ منهما<sup>(١)</sup>.

\* قد تقدّم في أوّل الكتاب<sup>(٢)</sup> إعرابُ التّقصير بالتّصوّ، والممدود بالعموم؛ لأنّ للممدود آخره صحيح، فهو مثل: زيد، والفرسُ هنا ذكرُ الطريق المؤدّي إلى معرفتهما؛ لئلا يُحدّ ما حدّه القصير، ويُقتصر ما حدّه الممدود.

ولعرفتهما طريقان: السماع، والقياس، فللمسموع قد أُلْتُف فيه الكتب، أُلْتُف فيه الأصنوعي<sup>(٣)</sup>، وابنُ السّكَيْتِ<sup>(٤)</sup>، وأبو عَبيّ<sup>(٥)</sup>، وإذا أردتُ كمالَ معرفته فعليك بباب الولو والياء من كتاب "الصّحاح"<sup>(٦)</sup>، وللقيس يُذكر في كتب النحو، وهو كلمة<sup>(٧)</sup> له نظيرٌ من الصحيح يُعتبر به.

(١) الحاشية في: ٢٢/ب.

(٢) في باب للعرب والشيء ص ٢٠٥.

(٣) لم أُلْتُف على ما يليق بوجوده، وهو المذكور له في القهرست ١٥٧/١، وفهرسة ابن خمر ٣٣٤، وإنباء الرواة ٢٠٦/٢، وبغية الوعاة ١١٣/٢، وعنه نقلٌ في الاقتضاب ٣٣٥/٢، ٤٢٧/٣، والشوارد ٧١، ولسان العرب (ج ن ي) ١٣٦/١٥.

(٤) ذُكِرَ له في تهذيب اللغة ٢٠/١، ٢٨، والخصائص ٢٥٦/١، ٥٠/٢، وإنباء الرواة ١٤٣/١، ٦١/٤، ونشر بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود، سني ١٤٠٤، ١٤٠٥، وتحقيق د. عماد محمد سعيد، سنة ١٤٠٥.

(٥) لأبويّ عليّ: القاتليّ والفارسيّ كتابان في التّقصير والممدود منشوران، الأوّل بتحقيق د. أحمد عبدالحفيظ هريدي، سنة ١٤١٩، والثاني -وعنوانه: مقاييس للتّقصير والممدود- بتحقيق د. عبدالحفيظ الحارثي، سنة ١٤٢١، وتحقيق د. حسن هندلوي، سنة ١٤٢٤. ولعلّ ابن هشام يريد بأبي عليّ هنا القاتليّ؛ لأنّه يمثّل لنا أُلْتُف في المسموع، وهو في كتاب القاتلي أكثر من القيس، بخلاف كتاب الفارسي؛ فإنّه في القيس خاصّة.

(٦) ٢٢٥٩/٦-٢٥٦٣.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه كتابتها مفصولة: كلٌّ ما؛ لأنّ "ما" موصولة بمعنى "الذي". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٣٠، ولزجاجي ٦١، وعمدة الكتاب ١٨٤.



وقد ذكر أبو علي<sup>(١)</sup> والرجاحي<sup>(٢)</sup> وغيرهما أشياء من السماعات، ولم يتعرض لها المصنف لأن موضوعها علم اللغة.

وبدا بالقصور؛ لأنه هو الأصل؛ لأن المدود مزيد فيه، وفننا جاز عند البصريين قصر المدود، ولم يجر العكس<sup>(٣)</sup>، كما سيأتي<sup>(٤)</sup>.

إذا سم استوجب من قبل الطرف فصحا وكان ذا نظير كالأسف  
فلنظيره المعال الأجر ثبوت قصر بقياس ظاهر  
كفعل وفعل في جمع ما كفعله وفعله نحو الهمي  
وما استحق قبل آخر ألف فالمد في نظيره حصا عرف  
كمصدر الفعل الذي قد بدأ بهمز وصل كارعوى وكارتأ<sup>(٥)</sup>  
والعادم النظر ذا قصر وذا عد بنقل كالججا وكالجدا  
(١ خ)

\* «الججا»: الغن، لأنه ياء جواز إمائه، ويجوز أن يكون من الواو لقولهم: جاجيته، فحقيقته، أي: غلبته، وقولهم: أحججة؛ لأنها إنما تستخرج بوزالة الغن<sup>(٦)</sup>، وقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) لعله يريد به هنا الفارسي. ينظر: فتكملة ٢٨٩-٣٠٦، وكتاب القالي أكثره في السمع، وإنما لقيس فيه من اللقصور في: ١٣-٢٧، ومن المدود في: ٣٠٥-٣١٢ قصص.

(٢) الجمل ٢٨٢-٢٨٥.

(٣) ينظر: اللقصور والمدود لابن ولاد ١٤٥، والإتصاف ٦١٤/٢، واللباب ٩٧/٢، وضرائر الشعر ١١٦.

(٤) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٥) كذا في المحفوظة، ولوجه: وكارتأ.

(٦) ينظر: قنوب اللغة ٨٥/٥، والصحاح (ج ١) ٢٣٠٩/٦.

(٧) هو أبو شبل الأعرابي، وقيل: غم بن أبي بن غليل، ولم تحف عليه في ديوانه.



فَدُ كُنْتُ أَشْخُو أَنَا عَشْرُو أَخَا يَفْرُو<sup>(١)</sup>

أي: اعتقده، فهذا مقاربٌ للـجاء العُلل<sup>(٢)</sup>.

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مَجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخَلْفٍ يَنْقَعُ

(ش ١)

\* قوله: «بِخَلْفٍ»: اسْتَدِلُّ بِمَبْنُوءٍ - وهم ك<sup>(٣)</sup> - بقوله<sup>(٤)</sup>:

وَلَا غِنَاءُ<sup>(٥)</sup>

وأجيب بأنه مصدّر؛ فأغل، وهو يستحق المد، كما قال بعضهم<sup>(٦)</sup> يعاتب أحاده:

(١) صدر بيت من البسيط، ومعه:

حَتَّى كُنْتُ بِنَا يَوْمًا مُلْبَثَاتٍ

...

ينظر: قلب اللفظ ٨٦/٥، ١٦٤/١١، والشكيلة للمصاحفي ٣٩٣/٦، وشرح السهيل ٧٧/٢،

والمقاصد النحوية ٨٢٨/٢.

(٢) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٣) ينظر: للقصور والممدود لابن ولاد ١٤٥، والإنصاف ٦١٤/٢، واللباب ٩٧/٢، وشرائر

الشعر ١١٦.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بعض بيت من الجافر، وهو يتلوه:

مُخْلِجِي الَّذِي أَمَّاكَ عَيِّي فَلَا فَعْرُ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

روي: «وَلَا غِنَاءُ»، ولا شاهد فيه. ينظر: شرح القصائد السبع لابن الأثيري ٢٢٤، والقصور

والممدود للقبالي ١٧٧، وشرح كتاب سيبويه للسواني ١٤٨/٢، والحكم ١٧/٦، والإنصاف

٦١٥/٢، واللباب ٩٩/٢، وشرح جمل الزحاجي ٥٥٨/٢، والمقاصد النحوية ٢٠٢٥/٤.

(٦) هو النحوي بن خثاء التميمي، وقيل: عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر.



وَنَحْنُ إِذَا بَيْنَنَا أَهْدُ تَغَايَا<sup>(١)</sup>

يقال: تَغَايْتُ تَغَايَا، وَتَغَايْتُ تَغَايَا، بمعنى: اسْتَعْيَيْتُ<sup>(٢)</sup>.

\* [«وَالْعَكْسُ يَخْلُفُ يَقَع»]: قال<sup>(٣)</sup>:

يَا لَكَ مِنْ قَرْمٍ وَمِنْ شَيْءٍ

يَنْشَبُ فِي الْغُلَّتِمِ وَاللَّهَاءِ

أَلَسِبَ مِنْ مَنَاشِيرِ<sup>(٤)</sup> جَدَاءِ<sup>(٥)</sup>

فمَدَّ "اللَّهَاءُ"، وقوله: مَنَاشِيرِ جَدَاءِ، يريد: مَنَاشِيرَ جَدَاءٍ، فأبدل الدال الثانية هزلاً.

وقيل في قولهم: رَجُلٌ جَدَاءٌ<sup>(٦)</sup>: إِنَّ أَسْلَهُ: جَدَاءٌ<sup>(٧)</sup>، من قولهم: خَدَّدْتَهُ، إِذَا نَقَعْتَهُ

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

كَلَامًا غَرِيًّا عَنْ أَمِيهِ حَيَاتٍ

...

ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٣٨٦/١، وعيون الأخبار ٨٧/٣، والكمال ٢٧٧/١، والزاهر ٥/٢، وشرح كتاب سيبويه للسمرائي ١٤٩/٢، وشرح جبل الزماني ٥٥٩/٢، ومغني القليب ٢٧٠.

(٢) ينظر: البارع ٤٢٠، وقهلب اللغة ١٧٤/٨.

(٣) الحاشية في: ٢٣/أب.

(٤) ينسب لأبي للقمام الأعرابي.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وهي في مصادر البيت: مَأْشَرٍ.

(٦) آيات من مشطور الرجز. الْقَعْتِمِ: ثُلثَى اللَّهِةِ والمريء، كما في: القاموس المحيط (غ ل ص م) ١٥٠٥/٢، وبشبه: الشعر الذي لم يشتد نَوَاهُ. ينظر: التوحد لأبي مسحل ٤٢٨، والقصور والملود لابن ولاد ٧١، ونقل في ٤٥٤، وقهلب اللغة ٢٢٧/٦، والخصائص ٢٣٣/٢، والحكم ٥٠٥/٢، والآل في شرح أمالي القالي ٨٧٤/١، والإنصاف ٦١٥/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٦٨/٤، والمقاصد الشجوة ٢٠١٨/٤.

(٧) هو البليد الضعيف. ينظر: القاموس المحيط (ه د ي) ١٧٦٦/٢.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والذي وقعت عليه: رَجُلٌ خَدَّدَ، ويؤيد: أي: ضعيف، و: قوم هَذَا: أي: جبناء. ينظر: تهذيب اللغة ٢٣٢/٥، والقاموس المحيط (ه د) ٤٧٢/١.



وطامته<sup>(١)</sup>، وقيل: هي بدل من باء: هَدَيْتُهُ، أي: أُرْسَدْتُهُ؛ لأن الرجل الهتاء محتاج إلى من يهديه، وقيل: همزة أصح، من: هَدَأَ النَّاسَ، إذا سَكَنُوا، وقيل: بدل من التَّوَنَ فِي: هَذَا<sup>(٢)</sup>، كما أبدلت فِي: مَنَعَانِي، وَتَهَارَانِي<sup>(٣)</sup>.

\* [وَالْعَكْسُ بِخَلْفِ يَنْقَعُ]: قال ابن بَشَّاز<sup>(٤)</sup>: حُكِيَ<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْفَرَسِيذَ سَأَلَ يَوْمًا الْكِسَائِيَّ وَأَبَا<sup>(٦)</sup> مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيَّ عَنِ "الشَّرِّ"<sup>(٧)</sup>، هَلْ هُوَ مَمْدُودٌ أَوْ مَقْصُورٌ؟ فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَقْصُورٌ لَا غَيْرُ، وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ: مُدَّدٌ وَمَقْصَرٌ، فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَا عَلِمْتُ أَنْ أَحَدًا يَحْكُمُ هَذَا، فَقَالَ لَهُ الْيَزِيدِيُّ: مَا عَلِمْتُ أَنْ أَحَدًا يَكْذِبُ بَيْنَ يَدَيِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: وَأَيْنَ تَجِدُ "الشَّرَّ" مَمْدُودًا؟<sup>(٨)</sup> قَالَ: فِي لُثْلِ السَّائِرِ: «لَا تُقَرَّرُ بِخَرَّةٍ عَمَّ جَنَابُهَا، وَلَا بِالْأَمَةِ عَمَّ شِرَابُهَا»<sup>(٩)</sup>، فَسَكَتَ.

ع: فسكت: في هذا الاستدلال نظرًا لأنه قد يكون مسوغ ذلك الازدواج<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: جوهرة اللغة ١/٥١٨، والصحيح (م د د) ٢/٥٥٥.

(٢) هو الأحق الضعيف، ينظر: القاموس المحيط (م د ن) ٢/١٦٢٨.

(٣) ينظر: جوهرة اللغة ٢/١٠٦٣، وللقصور والممدود لابن ولاد ١٣٣، وللقال ٤٢٢، وقريب اللغة ٦/٢٠٣، والصحيح (م د ي) ٦/٢٥٣٣.

(٤) الحاشية في: ٣٣/أب.

(٥) شرح الجمل ٥٦٤.

(٦) ينظر: مجلس العلماء ١٢٩، والخصائص ٣/٢٩٢.

(٧) هو يحيى بن مبارك بن اللغة العلوي، اتصل بالأمير يزيد بن منصور خال للهيدي للأدب أولاده، نسب إليه، عالم باللغة والنحو والأخبار، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والخليل وابن أبي إسحاق، وأخذ عنه أبو عبيد، له: النوادر، وللقصور والممدود، وغيرهما، توفي سنة ٢٠٢. ينظر: نزهة الألباء ٦٩، ومعجم الأدباء ٦/٢٨٢٧، وإنباء شروبة ٤/٣١، وبلغية الوعاة ٢/٣٤٠.

(٨) كذا في المخطوطة ما وفي الموطع الآتي، والوجه: الشرى؛ لأنه يأتي اللام، من: شربت.

(٩) من قوله: «فقال له اليزيدي» إلى ما انقطع في المخطوطة، ولعله كما أثبت.

(١٠) لأخما تَصْلُحَانِ في العام الأول، وهذا غلط يضرب في النهي عن منح الشيء قبل احتضاره.

ينظر: القاهر ٢٦٥، وللسنقيص ٢/٢٥٤، ولسان العرب (ط ر ي) ١٤/٤٢٨.

(١١) الحاشية في: ٣٣/أب.



## كيفية تلبية المقصود والممدود وجمعهما تصحيحاً

(خ ١)

\* كان حقه أن يقول: والمقصود، و...<sup>(١)</sup> حكمه في الباب؛ لأنه يحتاج إليه، فنقول: هو قسمان:

مقيس،...<sup>(٢)</sup> ما قلَّ إعراله في الحرف...<sup>(٣)</sup>، فهذا تلحق العلامة له...<sup>(٤)</sup> ترد الاختلاف، فنقول: ...<sup>(٥)</sup>.

وغير مقيس، كـ: ياء، وقع، فهذا لا يُردُّ محذوفه إلا في: أخ، أب، وخم، وقر، فنقول: أخوان<sup>(٦)</sup>، وأبناء، وبنات، وبنات، وبنات، وما عدا ذلك...<sup>(٧)</sup> إلا في ضرورة، كقوله<sup>(٨)</sup>:

خرى الدمان بالخرم اليقين<sup>(٩)</sup>

وقوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٤) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٨) هو للشبب القندي، وقيل: برزدي بن عمرو، وقيل: علي بن بدال الشلمي.

(٩) عجز بيت من الوافر، وصمد:

فلو ألك على خمر دجنا ...

ينظر: ملحق ديوان النقيب ٢٨٣، والوحشيات ٨٥، والمقنطبات ٢٣١/١، والأصول ٣٢٤/٣،

ولماني الزجاجي ٢٠، والتمام ٢٥١، ولماي ابن الشجري ٢٢٨/٢، وشرح جمل الزجاجي

١٤٠/١، والتذيل والتكميل ١٦٢/١، وعزارة الأدب ٤٨٢/٧.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. ولم ألق له على نسبة.



يَذَانِ يَتَعَاوَنَ عِنْدَ تَحْلُمٍ فَدُ تَحْنَانُكُ أَنْ تَضَامَ وَتُضَهَّدُ<sup>(٢٨)</sup>  
آخر مقصور تشي اجعله يا إن كان عن ثلاثة مرتلياً  
(خ ١)

\* قوله: «إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ»: هذا قول من<sup>(٢٩)</sup>، وأما ك<sup>(٣٠)</sup> فإِغْمَ يَوَاقُظُهُمْ فِيمَا  
عَدَا الرَّبَاعِيَّ مَا زَادَ عَلَيْهِ، فَيَقُولُونَ: إِنْ أَفْقَهُ تَحْنُفٌ، وَلَا تُقَلِّبْ، وَالسَّمَاعُ مَعَ الْيَسِيرِينَ،  
قَالَ<sup>(٣١)</sup>:

شَهْرِي رَبِيعٌ وَجَنَادِيَّةٌ<sup>(٣٢)</sup>

كَذَا الَّذِي آتَا أَصْلَهُ نَحْوَ الْفَتَى وَالْجَامِدِ الَّذِي أَمِلَ كَمَتِي  
(خ ١)

\* [«الْفَتَى»]: اِبْرُؤُ بَاهَشَادَ<sup>(٣٣)</sup>، هذا قول جمهور النحويين، دليلاً لهم: قوله تعالى:  
﴿وَمَكَرَ مَعَهُ الشَّيْطَانُ فَتَيَانٌ﴾<sup>(٣٤)</sup>، وقول العرب في الجمع: فَيَتَيَانٌ، والأول أَذَلُّ.

(١) بيت من الكامل، تقدّم صدره في باب للعرب واللبني. تضام: تظلم، وتضهد: تتهقر، كما في:  
القاموس المحيط (ض ي م) ١٤٩٠/٢، (ض هـ د) ٤٣٠/١.

(٢) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسوري ١٣٩/٤ (ط. العلمية)، والإيضاح ٦٢١/٢، وشرح جن  
الزجاجي ١٤٢/١، وشرح التسهيل ٩٦/١، والتذيل والتكميل ٣٢/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسوري ١٣٩/٤ (ط. العلمية)، وللخصص ٤٣٩/٤، والإيضاح  
٦٢١/٢، والممتع ٦٠٩/٢، وشرح التسهيل ٩٦/١، والتذيل والتكميل ٣٢/٢.

(٥) قتله امرأة من قُطْعَسَ.

(٦) انقطعت في المعطوطة، ولعلها كما أثبت. وهذا بيت من مشطور الرجز، تقدّم في باب  
لعرب واللبني.

(٧) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٨) شرح الجمل ٥٤٩، ٥٥٠.

(٩) يوسف ٣٦.



وذهب الأخفش<sup>(١)</sup> إلى أنها عن واو، استدلل بالفتوة، ولا دليل فيه؛ لأننا إذا بنينا مثال "فَعْلَة" أو "فَعْلَة" من: الرثي، قلنا: رُثُوهُ، و: رُثُوهُ، إذا بنينا الكلام على التأنيث، فلا دليل في "الفتوة".

وقد يكون "الفتى" ممدودًا، لكن إذا كان مصدرًا، تقول: هو فتى بنى القاء، قال<sup>(٢)</sup>:

فَقَدْ حَقَبَ الْفَتَى وَالْفَتَا<sup>(٣)</sup>

أبو نَهْشَاذ<sup>(٤)</sup>، ونظيره: الرُعي، قال جميع النحاة: إنه من الياء؛ لأنه لم يسمع إلا: رُعيًا، قال<sup>(٥)</sup>:

رُعيًا مُدِيرٌ

(١) لم تحف على رأيه هذا، وقد استدلل "الفتوة" على أن الممدود من "أبن" ثلوه، فعمله أحد من رأيه في "الفتى". ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣١/١، وقليب اللغة ٣٥٢/١٥، والمخصص ١٢٦/٤.

(٢) كذا في المخطوطة مصبوغًا، ولعل الصواب ما في شرح الجمل: رُثُوهُ.

(٣) هو الربيع بن ضبع المزاري.

(٤) حذر بيت من الوافر، وصدره:

إذا عاش الفتى يبتلى عانا ...

ينظر: الكتاب ١٦٢/٢، والمقتضب ١٦٩/٢، والأصون ٣١٢/١، وجهة اللغة ١٠٣٢/٢، والقصور والمدود لابن ولاد ٩٤، وللتالي ٣٥٥، والمخصص ٦١/١، والبيان ٤٢٩، وشرح التسهيل ٣٩٤/٢، وللقاصد الشحوة ١٩٨٥/٤.

(٥) شرح الجمل ٥٥٠.

(٦) هو للهليل بن ربيعة.

(٧) بعض بيت من الوافر، وهو بتمامه:

كانا غدوةً وبني أمينا بحسب شربة زعنا شوبير

ينظر: الديوان ٤٣، والأصمعيات ١٥٥، والكامل ٧٤٠/٢، ومالي (البيدي ١٢١، وجهة اللغة ٦٤٢/٢، وشرح القاصد السبع ٣٩١، وتصحيح النصيح ٢٦٦، والاقطاب ١٩٢/٣.



وقال اللؤلؤ<sup>(١)</sup>: إنه يكون من الواو أيضاً، وحكى: رَغَوْتُ<sup>(٢)</sup>.

\* [«والجامد الذي أميل»]: استدرك الخطراوي<sup>(٣)</sup> على «الإيضاح»<sup>(٤)</sup> ما لم يُسمع فيه إمالة ولا تفخيم ولا عُرف أصله، وقال: وحكمته: أنه يُقضى بالياء؛ لأن الياء أغلب على الطرف، قاله أبو الحسن<sup>(٥)</sup>، ولا أعلم له في ذلك مخالفاً<sup>(٦)</sup>.

في غير ذا ثقلب واوا الألف وأولها ما كان قبل قد أُلِف

(خ ١)

\* قوله:

«في غير ذا ثقلب واوا الألف»:

تقول في: عَصَا: عَصَوَيْ، وفي: مَنَّا- اسم للذي يوزن به-: مَنَوَانَا؛ لأن أصله: مَنَوُ<sup>(٧)</sup>، أنشد الأصمعي<sup>(٨)</sup>:

وَقَدْ أَغْدَدْتُ لِلْأَعْدَاءِ عِجْدِي عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا عَجْدِي<sup>(٩)</sup>

وقالوا في جمعه: أَمْنَاءُ، والأصل: أَمْنَاؤُ، وميم<sup>(١٠)</sup> تعمل لانه نوناً، فيقولون: عَرَّ، وَمَنَانِ،

(١) ينظر: لسان العرب (ر ح ١) ٣١٢/١٤.

(٢) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٢٢/٢.

(٤) الكلمة ٢٣٨.

(٥) ينظر: البديع لابن الأثير ٣٤٠/٢، والتذيل والتكميل ٢٢/٢.

(٦) الحاشية في: ٢٣/ب.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ووجهه: مَنَوُ، بالتونين.

(٨) انطلمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) بيت من الوافر، لم أقف له على نسبة. ينظر: لقصور والمدود للقال ١٤٤، والتلخيص

للسكري ٢٠٩، والتلخيص ٤٧٠/٤.

(١٠) ينظر: الدلائل في غرب الحديث ٦٥٨/٢، وللقصور والمدود للقال ١١٤، وتذيب اللغة

٣٨١/١٥، والتلخيص ٤٧٠/٤.



وأنتان، وتقول في "النتان" معنى: القدر: منتان: قال صخر<sup>(١)</sup> الغي - وتيسب للغى؛  
لكثرة شره-:

لَعْنُ أَيْ عَمُرُو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَعَى إِلَى حَدَثٍ يُؤْزَى لَهُ بِالْأَخَاضِيبِ<sup>(٢)</sup>  
ودليل كونه من الياء قوله<sup>(٣)</sup>:

وَلَا تَلُولُنْ لِشَيْءٍ: سَوَفَ أَفْعَلُهُ<sup>(٤)</sup> حَتَّى تَبَيَّنَ مَا يَحْتَجِي لَكَ الْتَانِ<sup>(٥)</sup>  
ولم يقل: يَتَو.

وقيل: إن "النتان" في البيت أريد به: لئنا، فحذف اضطراراً.

الجدت: القمر، ويقال له: جَدَفَ أَخْشًا<sup>(٦)</sup>.

ويؤزى له: مُصَبَّ له، وَيَهَيُّ<sup>(٧)</sup>.

وقيل: الهاء للقمر، أي: يُجْعَلُ لَهُ إِزَاءٌ كِزَاءَ الْخَوْضِ<sup>(٨)</sup>.

وما كصحراء براو ثيا ونحو علباء كماء وحيا

(١) هو ابن عبدالله القليل، شاعر جاعلي. ينظر: الشعر والشعراء ٦/٢٠٧، والأخاني ٢٢/٥٠٢.

(٢) انطلمت في ملحوظة، ولعلها كما أثبت. وهذا بيت من الطويل، أبو عمرو: أخو الشاعر، غشته سقاء، فمات، والأخاضيب: موضع. ينظر: ديوان القليلين ٢/٥١، وجمهرة اللغة ٢/١٠٨٥، والزاهر ٢/١٥٠، والأخاني ٢٢/٥٠٤، والحق ٦/٣٤٧، والحقم ٤/٢٠٢.

(٣) هو أبو قلابة القليل.

(٤) انطلمت في ملحوظة، ولعلها كما أثبت.

(٥) بيت من البسيط، محي لث لثاني: يقتر لث القدر. ينظر: ديوان القليلين ٣/٣٩، وشرح  
التصانيد السبع ٣٧٥، وطلب اللغة ١٥/٣٨٠، والحقم ١٠/٥١٠.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ١/٤١٤، وطلب اللغة ١٠/٣٣٤.

(٧) كنا في ملحوظة، والوجه: يُهَيُّ. ينظر: طلب اللغة ١٣/١٩١.

(٨) انطلمت في ملحوظة، ولعلها كما أثبت. وإزاء الخوض: هو مصب الماء فيه. ينظر: الصحاح  
٦/٢٢٦٧.

(٩) الحاشية في: وجه الورقة الملحقة بين ٢٣/ب و ٣٤/أ.



(خ ١)

\* «ونحو: عِلْبَاءُ»: نسخة<sup>(١)</sup>: «وما ك: عِلْبَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «عِلْبَاءُ»: العِلْبَاءُ: عَصَبٌ عُنَى البعير، واجدُها: عِلْبَاءَةٌ، والرُّنْحُ الشُّغْلُ: للشَّدود بالعِلْبَاءِ<sup>(٣)</sup>. من "شرح"<sup>(٤)</sup> الخطَّارَوِيَّ<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «كِسَاءُ»: لائه في الأصل واوٌ، بدليل: كُنُوت، فأما قولهم: الأَكْسِيَّة، فلا دليل فيه على أنه من الياء؛ لأنَّها في محلِّ الظرف، وبعد الكسر، وإنما هي متقلبة عن الواو، وليست كقولهم: الأَزْوِيَّة في: الرِّدَاء، بدليل قولهم في ذلك: هو خَشَن الرِّدْيَةِ<sup>(٦)</sup>.

بواو أو همز وغير ما ذكر	صح وما شُدَّ على ثقل قصر
واحذف من المقصور في جمع على	حدَّ المشي ما به تكثُّلاً
والفتح أبقي مشعراً بما حذف	وإن جمعته يَنَاءٌ وألف
فالألف القلب قلبها في التثنية	وتاء ذي الثَّأِ أَرَمَها تحيه

(خ ١)

\* قال<sup>(٧)</sup>:

(١) لم ترد هذه الروية في شيء من نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٦٣، البيت ٧٨١.

(٢) الحاشية في: ٣٤/.

(٣) ينظر: العين ١٤٧/٢، وتذهب اللغة ٢٤٧/٢.

(٤) هو الإصباح في شرح الإصباح، ولم تُقف على ما يفيد بوجوده.

(٥) الحاشية في: ٣٤/.

(٦) ينظر: الصحاح (رد ي) ٢٣٥٥/٦، والمقاييس ٥٠٧/٢، وصحكم ٣٩٥/٩.

(٧) الحاشية في: ٣٣/ب.

(٨) هو جرير.



إِنَّا احْتَمَرْنَا عَلَىٰ فُخْلٍ عَنْهُمْ وَعَرَىٰ بَنِي يَعْلَىٰ<sup>(١)</sup> حَيَارَى<sup>(٢)</sup>  
والسالم العن الثلاثي اسماً أيل إتياع عين فاءه بما شكل  
(خ ١)

\* [«والسالم الغني»]: احتراز من للعل، كقوله<sup>(٣)</sup>:

عَنْ صُرُوفِ الدُّغْرِ أَوْ ذَوْلِهَا<sup>(٤)</sup>

\* [«اسماً»]: ابن غصنور<sup>(٥)</sup>: الصفة تُسَكَّنُ، إلا لفطشان شدتاً: بكبة<sup>(٦)</sup>،  
وزنعة<sup>(٧)</sup>، قالوا فيهما: بجات، وزنغات، بالفتح فيهما.

ع: وهما عند الناطم<sup>(٨)</sup> ليسا شاذين، بل على لغة عن قال: بكبة، وزنعة<sup>(٩)</sup>.

\* [«إتياع عين فاءه بما شكل»]: قال تعال: ﴿وَهُمْ فِي الْفُرْقَتَيْنِ﴾<sup>(١٠)</sup>، «ولا

(١) انقلعت في المدحولة، وألها كما أثبت.

(٢) بيت من الوافر. الشاهد: قلب ألف «حَيَارَى» ياءً في الجمع ياءً وفاء، أسوة بالثنية. ينظر:  
الديوان ٨٢٧/٣، وشرح القفاض ٨٩٥/٣، وجهرة اللغة ١٤٣/١، والخصائص ٨/١.

(٣) الحاشية في: ٣٤/.

(٤) لم ألق له على نسبة.

(٥) بيت من مشطوب الرجز. ينظر: معاني القرآن للقراء ٩/٣، والزاهر ٢٩٣/٢، والعلامات ١٣٥،  
والخصائص ٣١٧/١، والإنصاف ١٢٨/١، وشرر الشعر ٨٦، وشرح التسهيل ٤٧/٢، وللقاصد  
الحوية ١٨٧٨/٤.

(٦) الحاشية في: ٣٤/.

(٧) شرح جل الزحاجي ١٥٢/١.

(٨) هي الشاة التي قلَّ لبها، والغزيرة، من الأحداد. ينظر: القاموس المحيط (ل ج ب) ٢٢٤/١.

(٩) هو الرجل بين الطول والقصير. ينظر: القاموس المحيط (ر ب ج) ٩٦٤/٢.

(١٠) شرح التسهيل ١٠٠/١، ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٥/٤.

(١١) الحاشية في: ٣٤/.

(١٢) سبأ ٣٧.



تَنْبِيْهُمُا خُطُوَاتِ الْقَيْطَانِ»<sup>(١١)</sup>، قرأ بالضم الكِسَائِيُّ وابنُ عَابِرٍ وخَطَّصُ<sup>(١٢)</sup>، وقال عَسَّالُ:

لَنَا الْخَفَنَاتُ الْمُرُّ يَلْمَعُنُ بِالنُّحَى<sup>(١٣)</sup>

إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنَ مَوْثَنَا بِذَا مَحْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مَجْرُودًا  
وَسَكِنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَلَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَّوَا

(خ١)

\* [«وَسَكِنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ»]: قُرئ: ﴿خُطُوَاتِ﴾<sup>(١٤)</sup>، وهي قراءة من بقي من السبعة<sup>(١٥)</sup>.

\* [«وَسَكِنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ»]: ع: كَثَّ رَأَيْتُ فِي "شرح الشَّاطِبِيَّة"<sup>(١٦)</sup> لَأبي عبيدالله الغَاسِي رحمه الله تعالى أَنْ مَنْ قَرَأ: ﴿خُطُوَاتِ﴾<sup>(١٧)</sup> وَلَمْ يَوْعِهُ أَتْبَعَ، ثُمَّ أَشْكَنَ، وَيَجْعَلُ هَذَا السَّكُونُ غَيْرَ الَّذِي فِي الْمَقْرَدِ، فَاسْتَغْرَبْتُ ذَلِكَ جَدًّا، وَقُلْتُ: أَفْتَرَاهُ وَيَحِبُّ

(١) التور ٢١.

(٢) ينظر: السبعة ١٧٤، والإقناع ٦٠٥.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَأَسِيلُنَا بِقَصْرٍ مِنْ بَحْلَقٍ ذَمَّا

...

المخفئات: جمع: خَفَنًا، وهي القطعة، وَلَقُرُّ: البيض. ينظر: الديوان ٣٥/١، والكتاب ٥٧٨/٣، وشرح النقاظ ٧٠٤/٢، وللقنظب ١٨٨/٢، والمجدة ٢٢/٦، وتصحيح الفصح ٢٧٨، والمخسب ١٨٧/١، والمخلص ٢٠٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٨١١/٤، وللقاصد السحوية ٢٠٤١/٤.

(٤) الحاشية في: ٣٤/.

(٥) البقرة ١٦٨، والأنعام ١٤٢، والتور ٢١.

(٦) وهم: نافع وأبو عمرو وحمزة وابن كثير وأبو بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ١٧٤، والإقناع ٦٠٥.

(٧) الحاشية في: ٣٤/.

(٨) اللآلئ: القريدة في شرح القصيدة ١٠٤/٢، ١٠٥.

(٩) البقرة ١٦٨، والأنعام ١٤٢، والتور ٢١، وهي قراءة تقدمت قريباً.



عنده الإتيان، حتى يكون الإسكان للتخفيف؟ وكذا يقول في: *بذراريت*، إلى أن رأيت ذلك لأبي عليٍّ في "الحجة"، قال: وخجة من أسكن، فقال: «(حُطَّوَاتٍ)»: أهم نُؤوا الضمة، وأسكنوا الكلمة عنها؛ ألا ترى أن القول في ذلك لا يخلو من أن يكون جمع "فعلية"، فتركها على ما كانت عليه في الإفراد، أو يكونوا أرادوا الضمة، فحذفوها، وهم يريدونها، كما أن من قال: لقصو الرجل، و: رضي، أراد الضمة والكسرة، وحذفها، وهو يقدِّرها ثابتة، بدليل تركهم زء الياء والواو؟

فلا يجوز الأول؛ لأن ذلك - يعني: عدم الإتيان - إنما يجيء في الشعر، كما قال ذو الرُّمَّة:

وَرُفُضَاتُ الْهَوَى فِي الْقَفَائِلِ<sup>(١)</sup>

فإذا لم يَجْزِ حمله على هذا الوجه علمت أنه على الوجه الآخر، أنهم أسكنوا تخفيفاً، وهم يريدون الضمة، كما في: لقصو.

ع: وللمعترض على أبي عليٍّ أن يقول: إنما اختص بالشعر عدم الإتيان في المفتوح، ولا يلزم أن يمنع تركه في غيره؛ للتقل الذي فيه.

واعلم أن أبا عليٍّ يحبُّ عليه أن يطلق القول باستحقاق الإتيان في الثلاثي المثقبة بما ذكر المصنف، أو الفتح للتخفيف، وأما الإسكان فإنه يَكِلُهُ إلى قاعدة أخرى، وهي أن نحو: غَضِبَ، وتَكَلَّفَ، يجوز تخفيف عينهما، والاسم بعد الجمع يبقى كذلك، وليس الإسكان الذي كان في المفرد، فيذكره، كما يفعل غيره<sup>(٢)</sup>.

(١) ٢٦٨/٢.

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أَبَتْ دَجْرٌ غَوْدُنٌ أَحْشَاءُ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرُفُضَاتُ الْهَوَى فِي الْفَاصِلِ

رُفُضَاتُ: تفرق ولتُفَح. ينظر: الديوان ١٣٣٧/٢، وبلغضب ١٩٢/٢، وابتدر والثلاث لابن الأثيري ١٤١٦/٢، والتماع ١٨٠، والمحصص ٤٧١/١، وشرائر الشعر ٨٥، والشليل والتكسين ٥٥/٢، وعزارة الأدب ٨٧/٨.

(٣) الحاشية في: ٣٤/أ.



\* قوله: «وَسَكُنْ»: هذا قاضي بما قاله أبو علي<sup>(١)</sup> فإنه لم يقل: أتجه على إسمائه، وكنا يجب أن نحمل قوله: «أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ» على معنى: أَوْ اجْعَلْ تَخْفِيفَهُ بِالْفَتْحِ؛ وَإِلَّا أَوْفَرْنَا أَنْ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِتَخْفِيفٍ<sup>(٢)</sup>.

\* [أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ]: قال<sup>(٣)</sup>:

قُلْنَا زَاوَنًا بَادِيًا وَتَبَاتْنَا عَلَى خَالَةٍ لَا تَحْلُطُ الْجِدُّ بِالْمَزَلِ<sup>(٤)</sup>  
فهذا شاعِدٌ "فَعَلَاتٍ" فِي "فَعْلَةٍ"<sup>(٥)</sup>.

وَمَعُوا إِبَاحٌ نَحْوُ ذُرْوَةٍ وَزَيْتٍ وَشَدَّ كَثْرَ حِرْوَةٍ  
(خ)

\* [«وَمَعُوا إِبَاحٌ نَحْوُ ذُرْوَةٍ»]: ع: لدلا يؤدّي إلى الانقلاب، كما في: دُعي، ولُضي<sup>(٦)</sup>.

\* [«و: زَيْتٍ»]: و: مُذَبَّات، و: كُتَبَات<sup>(٧)</sup>.

\* [«و: زَيْتٍ»]: قال أبو علي<sup>(٨)</sup>: لأنهم لو اتَّبَعُوا لَاتَّقَلَّبَتِ الْبَاءُ وَإِذَا لَانْتِظَامٌ مَا قَبْلُهَا، كَمَا فِي: لَقَشُوْا الرِّجْلَ.

ع: لأن التاء في تقدير الانفصال، فسكون الأجر متعطل، كما في: فُضُوْا، وليس بناء الاسم على التاء الأصل، فيعتمد.

(١) الحجة ٢/٢٦٨.

(٢) الحاشية في: ٢٤/١.

(٣) هو عمرو بن شمس الأسدي.

(٤) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٧٤، والكتاب ٣/٥٧٩، وللقنطرب ٢/١٨٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٤١، والمختص ١/٥٦، وتوجيه النعم ٤٧٠، والنذيل والتكميل ٢/٤٨.

(٥) الحاشية في: ٢٤/١.

(٦) الحاشية في: ٢٤/١.

(٧) الحاشية في: ٢٤/١.

(٨) الحجة ٢/٢٦٩.



ونظروهم: إسكان الجمهور في: عَوَزَات، وَبُضَات؛ لئلا يؤدي إلى الانقلاب، ومخالفة الأصل إذا حازت لغرض حملها أن لا تؤدي إلى محذور، والا فتشتت<sup>(١)</sup>.

ونادى أو ذو اضطرار غير ما قدمته أو لأناسي انصبي

(خ١)

\* «ذو اضطرار»: كقوله<sup>(٢)</sup>:

فتشتتخ من نفس من زُرَاجًا<sup>(٣)</sup>

\* «لأناسي انصبي»: هم هَذَانِ بِنُ مُشْرِكَةٍ<sup>(٤)</sup>، في المعنل يحركونه، وعن ابن عامر<sup>(٥)</sup> أنه قرأ: «لَا يَنْظُرُونَ عَلَى عَوَزَاتٍ»<sup>(٦)</sup>، ويقول ابن خالويه في «شَوَاحِدُ الْقُرَآنِ»<sup>(٧)</sup> أن بني قيس<sup>(٨)</sup> يقولون: زَوَضَات، وَعَوَزَات، وعَوَزَات، وأن سائر اللغات بالإسكان، من «الْبَحْرُ الشَّجِيطُ»<sup>(٩)</sup>.

(١) الحاشية في: ٢٤/١.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من مشطور الرجز. الشاهد: إسكان عين 'فَعَلَة' في الجمع بالالف والياء في 'زُرَاجًا' ضرورية، والأصل الفتح؛ إيماناً لقائلها. ينظر: معاني القرآن للفراء ٩/٣، وقزاهر ٢٩٣/٢، واللامات ١٣٥، والخصائص ٣١٧/١، والإنصاف ١٧٨/١، وشرائر الشعر ٨٦، وشرح الشهاب ٤٧/٢، وللقاصد النجوة ١٨٧٨/٤.

(٤) الحاشية في: ٢٤/١.

(٥) ينظر: لغات القرآن للفراء ١٠٧، وللقنطرب ١٩٣/٢.

(٦) ينظر: جامع البيان للذاني ١٤٠٢/٣، وإعرب الوجيز ١٧٩/٤.

(٧) النور ٣١.

(٨) مختصره ١٠٤.

(٩) ينظر: شرح الشافية للرضي ١١٠/٣، والتذيل والتكميل ٥٨/٢، ولتشاف الضرب ٥٩٢/٢.

(١٠) ٣٦/٨.

(١١) الحاشية في: ٣٤/١.



## جمع التكسير

(خ ٢)

\* حُرِّثَ عَادَتُهُمْ سر<sup>(١)</sup> فُتِّرَ بعده- أن يتكلموا على المفردات، فيقولون مثلاً: "فعل" يُجمع على كذا، و"فعل" على كذا، إن أعربها، وبعضهم يذكر الجمع، ثم يستوي مثله من المفردات.

وقد سلك الناظم هذه الطريقة في كتبهم<sup>(٢)</sup>، وهي عندي أحسن؛ لإطول تلك؛ لأن بعض المجموع تكون مفرداته كثيرة منتشرة، كـ: "فعل"، و"أفعال"، وهم يربطون المفردات على ترتيبها الطبيعي؛ الثلاثي أولاً، ثم الرباعي، ثم الخماسي، والمذكر ثم المؤنث، والاسم ثم الصفة، فيحتاجون إلى ذكر الجمع مع كل مفرد من تلك المفردات المنتشرة، وفي ذلك تطويل وثقل عن الضيق، أما إذا عُرف في محل واحد جميع ما يُجمع على "أفعال" أو "فعل" أو غير ذلك، فإنه أخضر وأوفر لسنن، وأيضاً فسادك طريقة الناظم متمكن [من]<sup>(٣)</sup> أوزان القلة قبل الكثرة، كما هو القياس، بخلاف سالك الطريقة الأخرى<sup>(٤)</sup>.

الفعلة الفعل ثم يفعله ثم أفعال فتأتي فله

(خ ١)

(١) الكتاب ٥٦٧/٣-٦١٨.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كتبه. ينظر: التسهيل ٢٦٧، وشرح عمدة الحفاظ ٢٧٣/٢، وشرح الكافية شافية ١٨٠٧/٤.

(٣) ما بين المتوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ١٥٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٣/٢، ولم يعرها لابن هشام. وهي أول حاشية في المخطوطة بعد الانقطاع الذي ابتداء من آخر باب ما لا يتصرف.



\* قال أبو الفتح<sup>(١)</sup>: «قرأ طلحة<sup>(٢)</sup>»: ﴿قَالَصَوَالِحُ قَوَائِمُ حَوَائِفُ﴾<sup>(٣)</sup>، وهو أشبه من قراءة التصحيح لأنه ليس المراد من الثلاثة إلى العشرة فقط، لأن الألف والناء للثلاثة كالألف والنون والياء والنون في التثنية، هذا الأصل، غير أنه قد جاء مع الكثرة، نحو: ﴿لَيْلَةُ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾<sup>(٤)</sup>، والآية<sup>(٥)</sup>، والغرض الكثرة.

وكان أبو علي<sup>(٦)</sup> يشكر الحكاية المروية<sup>(٧)</sup> أن حشاشاً عرضَ شِعْره على الشَّيْعة، فقال له عند قوله:

لَنَا الْخَفَاتُ الْغُرُّ يَنْقُرُنَ بِالضُّخَى وَأَسْبَاتُنَا يَنْطُرُنَ مِنْ بُحْدَةٍ قَدَا<sup>(٨)</sup>؛  
فَأَلَّتْ جِطَانُ وَسِيوفُكُ، ويقول: هذا خبرٌ مجهولٌ، لا أصل له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَّتِ يَكِيدُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

وعِلَّةُ ذلك عندي: أنه كثر هيء المفرد مراداً به الجمعُ جنساً، نحو: أَهْلَكَ النَّاسُ الدُّنْيَا وَلِدْرَهْمُ؛ وَ ذَهَبَ<sup>(١٠)</sup> النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ، فلما كثر ذلك جازوا في موضعه بالجمع الذي هو أَهْرَبَ الْجَمْعِ إِلَيْهِ، وهو القليل، فهذا قال: ﴿الْغُرَّتِ﴾<sup>(١١)</sup>، و: الْخَفَاتُ، وجاء في التكرير، فقال: وَأَسْبَاتُنَا، وقال تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْبَسْتُمْ

(١) المختص ١/١٨٧.

(٢) هو ابن شعربل بن عمرو اليامي القشتاني الكوفي، أبو محمد، تابعي إمام حافظ، له اختيار في القراءة، قرأ على إبراهيم النحوي ويحيى بن وثاب، وأخذ عنه الأصمعي والكسائي، توفي سنة ١١٢. ينظر: سير أعلام النبلاء ١/٩٩١، وغاية النهاية ١/٣٤٣.

(٣) النساء ٣٤. ينظر: مختصر ابن خالويه ٣٢، وشواذ القراءات للكرماي ١٣٤.

(٤) الأحزاب ٣٥.

(٥) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٠، والكت في القرآن ١/٣٧١، وأسرار العربية ٢٥٠، ولفاظ الحوية ٤/٢٠٤٦.

(٦) ينظر: الأغاني ٩/٢٣١، والمصون ٣، واللوشح ٦٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٩.

(٧) بيت من الطويل، تقدم في باب كيفية تنبيه للممدود والمقصود.

(٨) سبأ ٣٧.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



تَقِيضُ ﴿١١﴾.

ع: فهم من هذا الكلام: مناسبة خُلِّفهم جمع التصحيح لِقَلَّة، وهو كونه مُشَبَّهًا  
للتثنية في سلامة نظم الواحد، وزيادة حرفين في آخره، أوْلَمَّا حرفُ العلة<sup>(١)</sup>.

\* قال أبو<sup>(٢)</sup> عبد الله الرَّاغِبِيُّ<sup>(٣)</sup> في: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ  
وَالْأَفْئِدَةَ﴾<sup>(٤)</sup>: إنما جمع "فؤاد" جمع قِلَّة، لأنه إنما خُلِق للمعارف الِغِيثِيَّة، وأكثرُ  
الخلق مشغولون بالأفعال البهيمِيَّة، فكانُ فؤادهم ليس بفؤادٍ.

قال صاحبُ "الْبَحْرِ"<sup>(٥)</sup>: وهو قولُ هَذِمَانِي، والصوابُ قولُ الرَّغِزِيَّ<sup>(٦)</sup>: إنه من  
جموع القِلَّة التي عَزَتْ بحرى جموع الكثرة، كما قالوا: شُشوع في جمع: شُشع، وذلك  
يُجرى هذا المجرى، إلا أن كلام الرَّغِزِيَّ مستفيض في: شُشوع؛ لأنهم قالوا: أشْشاع<sup>(٧)</sup>.

وبعضُ ذي بكثرة وضعا يفي كأَرْجَلِي والعَكْسُ جاء كالصُّفِي

(١خ)

\* [«ك: الصُّفِيَّ»]: في "الْخَفَائِصِ"<sup>(٨)</sup>: الصُّفِيَّ: جمع: صَفَاء، جمعهم: صَفَاف، لا  
جمع: صَفَافَة لأن "فَعْلَة" لا يُكسَّر على "فُعُول"، إنما ذلك شأنُ "فَعْلَة"، ك: بَقَرَة

(١) التوبة ٩٢.

(٢) الحاشية في: ٣٤/.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسين النحوي، فخر الدين، يعرف بابن خطيب الرِّيِّ، يمام أديب  
مفسر متكلم؛ له: التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب، والفصول في أصول الفقه، وغيرها، توفي  
سنة ٦٠٦. ينظر: وفيات الأعيان ٢٤٨/٤، وطبقات المفسرين للسيوطي ١١٥.

(٤) مفاتيح الغيب ٢٠/٢٥١.

(٥) النحل ٧٨، والسجدة ٩، ولتلك ٢٣.

(٦) البحر المحيط ٦/٥٧٤، ٥٧٥.

(٧) الكشف ٢/٦٢٤.

(٨) الحاشية في: ٣٤/.

(٩) ١١٤/٢.



ويُشَوَّر، ومثناة ومُؤَوَّن<sup>(١)</sup>، أو 'فَعْل'، كـ: أَسَدٌ وَأَسُودَ.

ع: أو 'فَعْل'، كـ: فُلُوسٌ، ويُؤَوَّت<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* أشار بقوله: «وَضَعَا» إلى أن مجيئه كذلك يكون بطريق الوضع، فيكون مشتركا، لا بطريق المجاز؛ ونصُّ الله<sup>(٣)</sup> على جواز استعمال صيغ كلٍّ من النوعين في موضع الأخرى مجازا.

ويُثَلُّ لهذا بقول فَرَزْدَاد<sup>(٤)</sup> بن الصُّنَّة:

لَنَذَاوَا وَقَالُوا: أُرْدَبَ الْحَقُّ فَارِسَا      قُلْتُ: أَعْبَدَ اللهُ لِيَكُفُّمُ الرَّبِي؟  
كَيْبِشُ الْإِزَارِ خَارِجٌ يَصْفُ سَابِقُو      بَعِيدٌ مِنَ الْأَقَابِ طَلَاغُ الْخُدُ<sup>(٥)</sup>  
وَمَرَى: «صَوَّرَ عَلَى الْأَوَا»<sup>(٦)</sup> بَدَلُ: «بَعِيدٌ مِنَ الْأَقَابِ»، قال أبو الفتح<sup>(٧)</sup>: وهي

(١) المثناة: الشَّوْرَةُ أو ما حوَّطها. ينظر: القاموس المحيط (م ٥ ن) ١٦١٩/٢.

(٢) الحامسة في: ١/٣٤.

(٣) شرح الألفية: ٥٤٧.

(٤) هو ابن الصُّنَّة بن الحارث بن معاوية، من بكر بن هوازن، أبو فَرَزْدَادَ، من شعراء الطيقة الأولى للفرسان الجاهليين، عُثِرَ، وكان صاحب رأي وحكمة. ينظر: الشعر والشعراء ٧٣٧/٢، والأغانى ٢٤٣/١٠، ولؤلؤة وللمختلف للأمدى ١٤٤.

(٥) بيتان من الطُّوس. كَيْبِشُ: قصير، كتابة عن حَقَّة حركته. ينظر: الديوان ٦٣، ٦٦، والأصمعيات ١٠٨، ومجاز القرآن ١٧/٢، وجمهرة اللغة ١٠٥٧/٢، والعسكيات ١٠٣، وشرح جبل الزجاني ٥٩٨/٢، والمقاصد النحوية ٦٥٦/٢.

(٦) ينظر: تلخيص الشواهد ٢٩٠، ورواية الديوان: «صَوَّرَ عَنِ الْغَزَاءِ»، ويروى: «بَدَلَا» و: «الطَّرَاء». ينظر: شعر والشعراء ٧٣٩/٢، والزهري ١٥٢/٢، والعقد الفريد ٣٤/٦، والمختص ٢٨/٥.

(٧) التنبية على شرح مشكلات الحماسة ٢٦٩، ٢٧٠ (ت. هداوي)، ٢١٩، ٢١٩ (ت. عبدالعال)، ولم أوقف في مطبوعته -ولا في غيرها من كتب ابن جني- على قوله: وهي روايتنا.



روايتنا، قال: وهذا تكسيرٌ لبقلة<sup>(١)</sup>.

لِقْعَلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلٌ وَلِلزُّبَاعِيِّ اسْمًا اِيضًا يُجْعَلُ  
(خ ١)

\* [«لِقْعَلِيَّ» اسْمًا صَحَّ عَيْنًا]: سواءٌ صَحَّتْ لائمه، نحو: كُتِبَ، وَعُتِدَ، أَوْ كَانَتْ مُضْعَلَةً، نحو: صَدَقَ وَأَصْدَقَ، وَتَنَعَ<sup>(٢)</sup> وَأَيْتَ، وَضَتَّ وَأَضَبَ، أَوْ اِعْتَلَّتْ بِكَوْنِهَا حَرْفَ عِلَّةٍ، نحو: تَنَدَّى وَأَتَدَّى، وَطَلَبَ وَأَطْلَبَ، وَذَلُّوا وَأَذَلُّوا<sup>(٣)</sup>.

\* قال أبو البقاء<sup>(٤)</sup>: لَمَّا كَانَ "فَعْلٌ" أَحَفُّ الْأَوْزَانِ جُمِعَ عَلَى "أَفْعَلٍ"، لِأَنَّهُ نَقِيضٌ بَضْمٌ عَيْنِهِ، وَزِيَادَةُ الْحَمْرَةِ لِيَتَعَادَلَ لِلْفَرْدِ وَالْجَمْعِ.

لم قال: والجائز: أن الجموع لا يكاد يصح فيها تعليق، لأنها من باب الوضع الأول، فكانت أبنيتها كآنية الآحاد، وتلك لا تُعْلَلُ<sup>(٥)</sup>.

(خ ٢)

\* [«لِقْعَلِيَّ»]: وشذ ذلك في "يقول"، قالوا: ذُئِبَ وأَذُوبَ، وفي "يقول"، قالوا: يَنْبِغُ وَأَضْبَعُ، و"فعل"، قال<sup>(٦)</sup>:

وَزَحْمٌ زَحْمٌ شَدِيدٌ الْأَرَكُنُ<sup>(٧)</sup>

(١) الحاشية في: ١٥٥.

(٢) هو التَّكَلُّسُ من الحرير والجمود. ينظر: القاموس المحيط (ب ت ت) ٢٤١/١.

(٣) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٤) شرح الشكوة ٦ (ت. حورية الجهني).

(٥) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٦) هو تَوَلَّى بن العجاج.

(٧) بيت من مشطور الرجز. زَحْمٌ: مزاحمة، والأَرَكُنُ: جمع: رَكْنٌ، وهو القوة والشدة. ينظر: الديوان ١٦٤/٣، والكتاب ٥٧٨/٣، وشرح أبياته لابن السرياني ٣٣٤/٢، ونحوكم ٨٠٢/٦، وشرح جمل الرحاجي ٥١٧/٢.



وقالوا: قُلِّلْ وأَقْلِلْ، وفي "فعل"، ك: شَبِعَ، و"فَعَلَّ"، ك: أَكَمَّ، و"فَعَّلَ"، ك: نَعَمَ<sup>(١)</sup>.

\* [«صَحَّ عَيْنًا»]: ش ع<sup>(٢)</sup>؛ وَشَدَّ: أَلْوَبَ، وَأَسْتَيْفَ<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «صَحَّ لَامًا<sup>(٤)</sup>»: اشتدَّ في "المَقْرَبِ"<sup>(٥)</sup> أيضًا انتفاء التضعيف، فخرج نحو: زَيْ، وَلَدًا، وَلَدًا<sup>(٦)</sup>، وَمَنَّكَ، فعلى هذا يكون قولهم: كَفَّ وَأَكْفَتُ من الشاذ، وكذلك: صَنَّ وَأَصَنَّ.

لكنه بعد ذلك قال: إن "فَعَّلًا" للتضعف يُجمع في "قَلَّ" على "أَفْعَلَّ"، ك: أَصَنَّ، وفي التكسير عى "يَعَال" و"فُعُول"، ك: صَيَّكَ، وَصَكَّوكَ، فثبت أن ذلك ليس بشرط<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «أَفْعَلَّ»: ومن ذلك: أَهْلًا، وَأَطْبًا؛ لأن "هَـ" "فَعْلٌ": يَذِي، والمفقوص الذي لم يُكْتَلِ بآءٍ ثَرْدًا<sup>(٨)</sup> إليه محذوف، لم يُجْمَعْ عى قيس نظيره، ولأنه إذا أذَى قيس إلى اسمٍ معربٍ آخره واو لازمة مضمومة ما قبلها رُفِضَ ذلك.

وأما إذا كان المنقوص مكسرًا بآءٍ فبإيه أن يُجمع للقليل بالكسب والثناء، وللكثير بالواو والثن، فنقول: سَنَوَاتٍ، وَيَسُونٌ، وتكسره شاذٌ، والذي سُمِعَ منه: أَمَّةٌ وإماء وإخوان وآمٌ، وثَرَّةٌ<sup>(٩)</sup>، وَلُغَةٌ، وَثَرَى، وَلَغَى، وَشَقَّةٌ وشِقَاه. من "المَقْرَبِ"<sup>(١٠)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٥٥.

(٢) شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٧٤.

(٣) الحاشية في: ١٥٥.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل تصواب ما في متن الألفية: صَحَّ عَيْنًا. ينظر: الألفية ١٦٤، البيت ٧٩٣.

(٥) ٤٨٧، ٤٨٩.

(٦) هو القافية. ينظر: القاموس المحيد (ق ٥٥) ٤٤٧/١.

(٧) الحاشية في: ١٥٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٤/٢ من خط ابن هشام.

(٨) كذا في المخطوطة مصبوطًا، ولصواب: ثَرْدًا، أو: ثَرْدٌ.

(٩) هي الخُلُحَال، وحلقة في أنف البعير. ينظر: القاموس المحيط (ب ر و) ١٦٥٨/٢.

(١٠) ٤٨٧.



ع: ووجه كون الواو والنون للكثرة أن هذا في الحقيقة تكسرٌ لا تصحيح، وإن أشبه في اللفظ علامة التصحيح؛ ألا ترى أنه خيّر لنا فوات الكلمة من لا مهاء؟<sup>(١)</sup>

\* اقتصاره في عدّ مفرد "أَفْعَل" على "فَعَلَ" اسمًا صحيح العين، وعلى الرباعي للمقبي ظاهرٌ في أنه لا ينقاس في غيرها، ولهذا حكموا بأن "أُخِر" من قوله<sup>(٢)</sup>:

أُخِرَ وَأُخِرَسَ<sup>(٣)</sup>

على خلاف القياس.

فإن قيل: كيف ارتكبوها هذا ونسبوا عليه مع اعتراقهم بأنه شمع في "جزو" الفتح، فهلّا جعلوا<sup>(٤)</sup> جمعًا له؛ ليشملوا مما ارتكبهوه؟

فالجواب: أن الذي حكمهم على ذلك أن الكسر في "جزو" ألصق وأكثر من الفتح، وقد عكسوا فيه الضمُّ أيضًا<sup>(٥)</sup>.

إن كان كالتغاني والذراع في عدّ وتانيث وعدّ الأخراف

(٢خ)

(١) الحاشية في: ١٥٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٤/٢.

(٢) هو مالك بن عائد اللخاعي.

(٣) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ليثٌ وجززٌ مُدِلٌّ عند عيسيه بالزقمتين له أُخِرَ وأُخِرِسَ

أعراس: جمع: جزز، وفرد: إناث الأسد. ينظر: شرح أشعار الفلّاحين ٤٤٢/١، وأحكام ٤٧٧/١، وتوجيه اللمع ٧٩.

(٤) كنا في المخطوطة، والصواب: جعلوه.

(٥) ينظر: إصلاح المطلق ١٣٢، وأدب الكاتب ٥٣١، والفرق لابن أبي ثابت ٨٠، وشرح

الفصح لابن هشام النخعي ١٣٤، والتكملة للصالحاني ٣٨٩/٦، وإكمال الإعلام ١٠٦/١.

(٦) الحاشية في: ١٥٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٥/٢.



\* قوله: «وثاء»<sup>(١)</sup> تأنيث: «وشذ في: طخال، وجناد»<sup>(٢)</sup>، ومكان، وخيزن»<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «وعذ الأخرف»: «وشذ في: أنيوب».

وليس التأنيث مصطلحاً لاطراده في «فعل» ك: قدّم، خلافاً لثوئس»<sup>(٤)</sup>، ولا في «فعل» ك: قدر، وفعل، ك: قتب»<sup>(٥)</sup>، و«فعل» ك: قدّم، و«فعل» ك: غول، و«فعل» ك: غطر، و«فعل» ك: غلق، خلافاً للفرء»<sup>(٦)</sup>.

وغير ما أفعل فيه فطرذ من الثلاثي اسما بأفعال يرد

(١خ)

\* «وغير ما «أفعل» فيه فطرذ»: «فاما قولهم: فزع وأفزع، وزد وأزاد فإنه جاز: لإشابة النون والراء حرف العلة، وأما زد»<sup>(٧)</sup> وأزاد فاعمة أشبه بحروف العلة؛ لما يقع فيها من التغير، وقاليوا: نار وأنور، قال غمر بن أبي تربرة:

(١) كذا في المحفوظة، والصواب ما في متن الألفية: وتأنيث.

(٢) هو شعر البعاع الذي قُسمت به الدابة. ينظر: القاموس المحيط (ع ن د) ١٥٩٨/٢.

(٣) الحاشية في: ١٥٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٩١/٣.

(٥) كذا في المحفوظة مضبوطاً، وهو غير مضبوط في النذيل والتكميل ٧٤٤/ب (نورعثمانية)، ومقتضى السياق أنه بكسر ففتح، وهو مضبوط في: غريب الحديث لابن قتيبة ٢٨٣/١، والدلائل في غريب الحديث ٢٠٨/١، ٢٠٩، و«المعجم» ٤٠٧/٤، والتكملة للصاغاني ٤٩٣/١ بكسر فسكون، وفي: جبهة اللغة ٢٥٥/١، والصحاح (ق ت ب) ١٩٨/١، والخس ٧٤٤/١، والقائيس ٥٩/٥ بكسر القاف ففتح، وفي القاموس المحيط (ق ت ب) ٢١٠/١: القتب: الأعماء، وما استدار من البطن، والقتب: إطعام الأقباب، والقتب: الإكاف الصغير على قدر سنام البعير، والقتب: الضيق السريع الغضب.

(٦) ينظر: السهيل ٣٦٩، وأرشاف الضرب ٤١١/١.

(٧) الحاشية في: ١٥٥.

(٨) هو أصل النحي، وارتفاع الضحى، والخللاء، والشاة الحسة. ينظر: القاموس المحيط (ر أ د) ٤١٢/١.



فَلَمَّا قُدَّتِ السَّعُوتُ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ مَصَابِيحُ شُبَيْثٍ بِالْعَبَسِيِّ وَأُؤُورُ<sup>(١)</sup>  
فَحَمَعُوا 'فَعَلًا' عَلَى 'أَفْعَلٍ'، وَوَضَعَهُ:

أَنَّهُمْ رَاعُوا لِنَقْطَةِ "نَارٍ"، وَهِيَ الْآنَ سَاكِنَةُ الْعَيْنِ.

والثاني: أَنَّمَا مَوْلَتْ، وَلِلْوَلْتِ قَدْ يَسْكُنُ إِذَا خَفَتْهُ الشَّاءُ، كَمَا خَلَّقَتْهُ وَخَلَقَ...<sup>(٢)</sup>  
لِرُومِ السَّكُونِ؛ لِلرُّومِ تَأْنِيْشُهُ<sup>(٣)</sup>.

\* «[أَفْعَالِي "يَرُدُّ"]»: قَالَ<sup>(٤)</sup>:

إِنِّي لَا أَكْفِي بِأَعْبَالٍ عَنْ أَجِيلِهَا<sup>(٥)</sup> وَسَيَلِ أَوْدُنِي عَنْ سَيَلِ وَأَوْدِيهَا<sup>(٦)</sup>  
(خ ٢)

\* قوله: «وَعَبَّرَ مَا "أَفْعَلٌ"» الْبَيْتُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثَبُوتُ "أَفْعَالٍ" إِنَّمَا ذَكَرَ  
بِأَطْرَافِ الرُّومِ، أَوْ كَثْرَةِ أَوْ يَفْتَرُ أَوْ نَسِجٍ، فَالْقَبِيلُ فِي 'فَعْلٍ' مَعْنَى الْعَيْنِ، كَمَا حَالِي، وَمَالِي،  
وَالنَّادِي فِي "فَعْلٍ" كَمَا: رُطِبَ، وَاللَّازِمُ فِي "فَعْلٍ"، كَمَا: كَبِدَ، وَغَيْرُ، وَالْغَالِبُ فِي لَعْوِ:

(١) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٩٦، وللتقطيب ٢٠٥/٢، والأخاني ١٣٤/١، والذَّاتِي فِي  
شرح أمالي القاضي ٢٧٥/١، وعزارة الأدب ٣١٨/٥.

(٢) موضع التقطع كلمة لم يُبَيِّنْهَا فِي الْمَخْطُومَةِ، وَرَمَحَهَا: فَحَمَعُوا، وَلَعَلَّهَا: فَلَجَّعَهَا.

(٣) الحاشية فِي: ٣٤/ب.

(٤) لم أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ.

(٥) كَذَا فِي الْمَخْطُومَةِ مَضْبُوعًا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: عَنْ أَخِيْلَهَا، بِتَخْفِيفِ الْفَعْرِ،  
وَالْقَاءَ حَرَكَتِهَا عَمَى الدُّوْنِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا، وَهِيَ يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ.

(٦) بيت من البسيط. الشاهد: فِي أَخْبَالٍ، إِذَا جَمَعَ "فَعْلٌ" - وَهُوَ "خَبَلٌ" - عَلَى "أَفْعَالٍ"، لِأَنَّهُ  
اسْمٌ ثَلَاثِي لَمْ يَطْرُدْ جَمْعُهُ عَلَى "كَفَّلٍ". ينظر: التقطيب ٢٠٠/٢، والخصائص ٦١/٣، ٣١٩،  
والاقتضاب ٢٨٥/٣، وشرح جمل الزحاجي ٥١٥/٢.

(٧) الحاشية فِي: ٣٤/ب.



مُذَي<sup>(١)</sup>، وَطَي<sup>(٢)</sup>، وَأَبَي<sup>(٣)</sup>، وَكَبَدَ، وَغَضَدَ، وَعَتَبَ، وَطَنَبَ<sup>(٤)</sup>، [و<sup>(٥)</sup>] يحفظ في "فعل" صحيح العين، ك: فَرَحَ.

ح<sup>(٦)</sup>: ثَبِتَ منه ما لا يُحصى، فلو طُعل قياسًا لكان مذهبيًا حسنًا.

ع: قَهْلَانٌ مذهبَان<sup>(٧)</sup>.

وزعم الفَرَّاز<sup>(٨)</sup> أنه مقيس فيه إن كانت فاؤه همزةً، ك: أَلَفَ، أو واو، ك: وَفَمَ.

ويُحفظ 'أفعال' أيضًا في "فعليل" بمعنى "فاعل"، ك: شَرِبَ، و"فَعَال"، ك: سَبَّحَ، و"فَعْلَة"، ك: بَيْضَة، و"فَعْلَة"، ك: بَرَكَة، وهو طائرٌ من طير الماء<sup>(٩)</sup>، وفي: شَغْلَة<sup>(١٠)</sup>، وقضرة، وهي أصل الغُلُو<sup>(١١)</sup>، وَغِرَة<sup>(١٢)</sup>، وَجَلَفَ<sup>(١٣)</sup>، وَيَضُو<sup>(١٤)</sup>، وَخَزَ، وَخَلَقَ، وَخُتِبَ

(١) هو يَكْبِلُ شاميٌّ ومصريٌّ. ينظر: القاموس المحيط (ج د ي) ١٧٤٧/٢.

(٢) هو التَّنْخِرُ، وموضع القلادة، وما استرَّق من الرمن. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ٢٢٤/١.

(٣) هو الوتد، أو حبل طويل يُشدُّ به سرائق البيت. ينظر: القاموس المحيط (ط ذ ب) ١٩٤/١.

(٤) ما بين اللعوقين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) التذليل والتكميل ٧٤٥/١ (نورعشمانيه).

(٦) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٧) ينظر: السهيل ٢٦٩، وأرشاف الضرب ٤١٣/١.

(٨) ينظر: الجيم ٩٤/١، وجهرة اللغة ٣٢٥/١، والصحاح (ب ر ك) ١٥٧٥/٤.

(٩) هي رُؤس الجبل. ينظر: القاموس المحيط (ط ع ف) ١٠٩٩/٢.

(١٠) ينظر: العين ٥٩/٥، وجهرة اللغة ٧٤٣/٢.

(١١) هي القطعة الصفراء من السحاب، وتُحَلَّه فيها عَطُوطٌ سود وبطي. ينظر: القاموس المحيط (ن م ر) ٦٧٥/١.

(١٢) هو الرجل الجافي. ينظر: القاموس المحيط (ج ل ف) ١٠٦٤/٢.

(١٣) هو حديدة الإخام، والمهزول من الإبل وغيرها. ينظر: القاموس المحيط (ن ض و) ١٧٥٤/٢.



في لغة من جمعه، ونُظِّد<sup>(١)</sup>، ونُكِّد، ونُكَلِّد<sup>(٢)</sup>، ورقاط<sup>(٣)</sup>، وعَنَاء، وشَهِدَة، ومُنَيْت، ومُنَيْتَة، وحاجِل، وواد، وفُوطَة، لَضْرِب من العناكب نُسَع<sup>(٤)</sup>، وأَعْيَد<sup>(٥)</sup>، وفُحْطَانِي، وأَفاحط<sup>(٦)</sup>، ورفيقة<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «**أَفْعَالٌ**»: لزوماً أو غلبة، ومن ثم صيغ استثناء "فُعَل" في قوله: «وَعَالِيَا أَفْعَالُهُمُ» البيت.

ويتضح أن يقول هنا:

«**وَبِ"فُعُولٍ": "فُعَلٍ"، نَحْوُ: كَيْدٍ يُخَصُّ غَالِبًا**»:

فإنه أيضاً استثناء من القاعدة السابقة.

والخاصل أن كلاً من "فُعَل" و"فُعِل" اسمين يأتي على "أَفْعَالٍ" فليلاً، نحو: رُطِبَ وأُرْطِبَ، ووُذِلَ وأُذِعِل، وكُجِدَ وأُكْجِدَ، وبأن "فُعَل" على "فُعَلَان"، كـ: صَرِدَ وصِرِدَان، و"فُعِل" على "فُعُول"، كـ: كَيْدٌ وكَيْوُد، وَغَيْرُ وَغُور، ومجئهما على غير "أَفْعَالٍ" هو الغالب فيهما<sup>(٨)</sup>.

\* من يهيء "فُعِل" على "أَفْعَالٍ": جمل، وعِذْل، وجِب.

(١) هو ضد التام. ينظر: القاموس المحيط (ي ق ط) ٩٤٢/١.

(٢) هو صُغْب المرتقى. ينظر: جوهرة اللغة ٦٨٠/٢، وقذهب اللغة ١٧٨/١٠.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التسهيل ٢٧٠ - وهذه الفقرة منه - : فُتَاط، وهو الحبل والخزقة التي تُثَلَّف على الصبي، كما في: القاموس المحيط (ق م ط) ٩٢٢/١.

(٤) ينظر: البارع ٦٧٩، وقذهب اللغة ٦/١٤.

(٥) هو التاعم. ينظر: القاموس المحيط (غ ي د) ٤٤٢/١.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب: وأَفْحَاط.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في التسهيل ٢٦٩ - وهذه الفقرة منه - : و: فَيْقَة، وهي اسم اللبن يمتنع في الضرع بين الحيتين. ينظر: القاموس المحيط (ف و ق) ١٢١٩/٢.

(٨) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٧/٢ إلى قوله: «ك: ونهم».

(٩) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٧/٢، ٣٩٨ مفرقة في موضعين، ولم يعرفها لابن هشام.



ابن السخري<sup>(١)</sup>: وليس الاشتباه جمع: خبيب، ك: شريف وأشراف، ويقيم وأتيم؛  
لأمرين:

أحدهما: أن جمع "فعل" على "أفعال" أقسم من جمع "فعل" عليه، وأكثر منه.  
الثاني: أن: شرفاً ويقيمًا من باب "فعل" بمعنى "فاعل"، بخلاف: خبيب، فإنه  
"فعل" بمعنى "مفعول"، ك: قيل، أصله: مَقُول، فقد افترا<sup>(٢)</sup>.  
\* ومرو<sup>(٣)</sup> ثم شَطَطَ لَفْزاً<sup>(٤)</sup> في قوله في: أخ وأب: إنهما "فعل": أخو، وأخو؛ لأنه  
قد جاء جمعهما على: أخاء، وآباء.

ومرو ثم اعتذر ابن مالك<sup>(٥)</sup> عن: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾<sup>(٦)</sup> بأن "أقرأ" شاذ<sup>(٧)</sup>.

\* أربعة تُجمع في القُلة والكثرة على "أفعال": "فعل"، ك: غَشَدَ وأغشاد، وقد  
يجيء على "فعل"، ك: سِنَاع، و"فعل"، ك: ضلع، وشُدَّ: أضلَع، وضلوع، و"فعل"، ك:  
إيل، و"فعل"، ك: غُنُو<sup>(٨)</sup>.

\* أن<sup>(٩)</sup> ما "أفْعَس" فيه مطرد لا يأتي على "أفعال"، فأما قوله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ  
لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾<sup>(١٠)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَافُهَا﴾<sup>(١١)</sup>، فللفرد: نفل، وشَرَطَ،

(١) أمية ٣٥٢/١.

(٢) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٦/٢، ولم يرحأ لابن هشام.

(٣) كذلك في المحفوظة متصلاً بالحاشية السابقة، وقبله عند ياسين: «كلام القاطم يقتضي أن  
"فعل" لا يُجمع على "أفعال"».

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٨/١.

(٥) شرح التسهيل ٣٩٦/٢.

(٦) البقرة ٢٢٨.

(٧) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٣٩٦/٢.

(٨) الحاشية في: ١٥٦.

(٩) كذلك في المحفوظة، وقبله عند ياسين: «فهم من هذا».

(١٠) الأنفال ١.

(١١) محمد ١٨.



بفتح العين، لغةً في الساكنها<sup>(١)</sup>، قال<sup>(٢)</sup>:

إِنْ تَقْوَى زَيْنًا خَيْرٌ نَقَلٍ<sup>(٣)</sup>

نَعَمْ، شَدَّ: زَادَ وَأَزَادَ، وَهُوَ أَصْلُ الْجَنِينِ<sup>(٤)</sup>، وَزَيْدٌ وَأَزَادَ، وَفَرَسٌ وَأَفْرَسَ، وَأَنْفٌ وَأَنْفَسَ، وَخَلٌّ وَأَخْلَلَ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَزَلُّنَا الْأَعْيَالَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وعكس هذه: بحىء "فَعَسَ" على "أَفْعَسَ"، ك: زَمَنَ وَأَزَمَنَ، وَخَبَلَ وَأَخْبَلَ، قال<sup>(٦)</sup>:

إِنِّي لَا أَجِدِي بِأَجْبَالِي عَنْ أَحْيِيلِهَا<sup>(٧)(٨)</sup>

وَعَلَّيَا أَفْعَاهُمْ فَعْلَانٌ فِي فَعْلٍ كَقَوْلِهِمْ حَبْرَدَانٌ

(خ)

\* قال<sup>(٩)</sup>:

(١) ينظر: جوهرة اللغة ٢/٧٢٦، والمصباح (ن ر ط) ٣/١١٣٦.

(٢) هو لبيد بن ربيعة.

(٣) صدر بيت من الرمل، ومجمره:

وإذا ن الله زمني وقحل

...

ينظر: الديوان ١٧٤، ومخازن القرآن ١/٢٤٠، والكامل ٣/١٣٥١، وشرح القصائد لسبع ٥١٠،

وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٨، ودراسة الأدب ٣/٣٧٢.

(٤) في المخطوطة مهمة، ولعل الصواب ما عند ياسين: الْمَحْتَنُّ. وينظر: القاموس المحيط (ر أ د)

٤١٢/١.

(٥) الطلاق ٤.

(٦) لم أقف له على نسبة.

(٧) كذلك في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: عَنِ الْجَيْلِهَا. وهذا صدر

بيت من البسيط، تقدّم قريباً.

(٨) الحاشية في: ١٥٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٣٩٦ بإحداث بسوة.

(٩) هو حميد بن ثور الغدالي.



كَأَنَّ وَحَى الصُّرْدَانِ فِي حَوْنٍ<sup>(١)</sup> مَنَالَةٍ تَلْتَهُمْ حَبِيْبُهُ إِذَا مَا تَلْتَهُمْ<sup>(٢)</sup>  
الوَحْي: الصوت<sup>(٣)</sup>، والصُّرْد: طائر، والمَنَالَة: شجرة<sup>(٤)</sup>، والتَلْتَهُمْ: الاضطراب<sup>(٥)</sup>، شَبَّه  
رُغَاءَ جَمَلٍ بِصَوْتِ الصُّرْدَانِ<sup>(٦)</sup>.

## (خ ٢)

\* قوله: «وَعَالِيَا أَغْنَاهُمْ»: ع: كَانَ سَبَبَ ذَلِكَ أَنْ «فُعِلَ» إِمَّا مَقْصُورٌ مِنْ  
«فُعِلَ»، كَمَا سَيَأْتِي حِكَايَتُهُ فِيمَا بَعْدُ<sup>(٧)</sup>، أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَ«فُعِلَ» يُجْمَعُ عَلَى «فُعْلَانٍ»،  
كَ: غُلَامٍ وَغُلَمَانٍ، وَغُرَابٍ وَغُرَابَانٍ<sup>(٨)</sup>.

\* قَالَ ابْنُهُ<sup>(٩)</sup>: أَمَّا «فُعِلَ» فَهَاءُ بَعْضُهُ عَلَى «أَفْعَالٍ»، ك: أَرْطَابٍ، وَأَفْعَالُهُ بِحِيْثُ  
عَلَى «فُعْلَانٍ»، ك: حَبْرَدَانٍ<sup>(١٠)</sup>، وَغُرَابَانٍ<sup>(١١)</sup>، وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ أَبُوهُ فِي «شرح  
الكافية»<sup>(١٢)</sup>.

(١) كَذَا فِي الْمَعْلُومَةِ مَضْبُوعًا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: حَوْنٌ، وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ: «كُلٌّ»  
(٢) بَيْتٌ مِنَ الطُّوَلِ. الشَّاهِدُ: فِي «الْحَبْرَدَانِ»، إِذْ جُمِعَ «فُعِلَ» وَهُوَ «صُرْدٌ» عَلَى «فُعْلَانٍ»، وَهُوَ  
الْغَالِبُ فِيهِ. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانُ ١٤، وَلِلْقَصْرِ وَاسْمُهُودَ لِلْقَائِي ١٢٠، وَالصَّحَاحُ (د ه ج م)  
٢٠٣٧/٥، وَالْحَكَمُ ٢٨٦/٨، وَإِبْرَاهِيمُ شَوَاهِدُ الْإِبْرَاهِيمِ ٧٧٢/٢، ٧٧٣، وَتَوْحِيدُ الْمَلِكِ ٤٥٦.

(٣) يَنْظُرُ: لِمَنْخَبِ الْكِرَاعِ ٢٩٤/١، وَغَلَبَ الْفَتْحُ ١٩٣/٥.

(٤) يَنْظُرُ: الْعَيْنُ ١٤٤/١، وَغَلَبَ الْفَتْحُ ٤٧/١٢.

(٥) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ (ب ه ج م) ٢٠٣٧/٥، وَالْحَكَمُ ٤٧٢/٤.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٤/ب.

(٧) فِي الْحَاشِيَةِ الثَّالِثَةِ.

(٨) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٥٦، وَتَقْلَاهَا بِاسْمٍ فِي حَاشِيَةِ الْأَلْفَاةِ ٣٩٧/٢، وَلَمْ يَعْزِمْ لَابِنِ هِشَامٍ.

(٩) شَرْحُ الْأَلْفَاةِ ٥٤٨.

(١٠) جَمْعُ: صُرْدٌ، وَهُوَ طَائِرٌ ضَخْمُ الرَّئِيسِ يَمْسُكُ الْعَصَافِرَ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيْطُ (ص ر د)  
٤٢٧/١.

(١١) جَمْعُ: لُغْرٌ، وَهُوَ الطَّبَقُ، وَفِرَاقُ الْعَصَافِرِ، وَنَوْعٌ مِنَ الْحُمْرِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيْطُ (د غ ر)  
٦٧٣/١.

(١٢) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٨١٨/٤.



وفي "التبصرة"<sup>(١)</sup> للتبصري: "فُعِلَ" بآله في القِلَّة والكثرة "فُعِلَان"، وأكثر ما يقع في الحيوان، ك: خُعِل، وخُرِذ، وصُرِد، وشُدَّ منه: رُبِع<sup>(٢)</sup>، ورُطِب، فحاء على "أفعال"، فأما "رُبِع" فحاء ذلك فيه حملاً على: خَجَل وأَجْمَل؛ لأنه منه، وأما "رُطِب" فليس من هذا الباب؛ لأنه جمع: رُطْبَة، كقولك: قُرَّة وقَر، ولا يلزم جمعه؛ لأنه اسم جنس.

عبد<sup>(٣)</sup> اللطيف الخزازي<sup>(٤)</sup>: "فُعِلَ" في غير الحيوان مقاربت له في الحيوان، أو مُشْتَوٍ، فقول الصبغري: «أكثر ما يكون في الحيوان» يوهم خلافاً هذا، والأمر على ما قدَّمْتُ.

وقال صاحب<sup>(٥)</sup> "ميزان القزمية"<sup>(٦)</sup>: رُبُّمًا حَصَبُوا نوعًا بيناء، فلا يكادون يخرجون عنه: نحو: تُعَر ويُعْران، وصُرِد وصيرِدان، وإنما حَصَبُوهُ بهذا البناء؛ لأنهم جعلوه كالمُعْطَف من "فُعِل"، نحو: عُزَاب، وعُقَاب.

ابن هشام<sup>(٧)</sup>: كما قالوا في "يُفْعَل": إنه مُحْشَف من "يُفْعَال"، و: عُوز: إنه مُحْشَف من: عُوزُ.

ومن "فُعِلَ" و"فُعِلَان": خُرَز - لتذكر الأرناب<sup>(٨)</sup> - وعِزَّان<sup>(٩)</sup>.

\* في 'شرح الغاية'<sup>(١٠)</sup>: ولا يطرد جمع قِلَّة على "فُعِل"<sup>(١١)</sup>.

(١) التبصرة والتذكرة ٦٤٤/٢، ٦٤٥.

(٢) هو التصيل يُنْتَج في الربيع، وهو أول النَّتَاج. ينظر: القاموس المحيط (ر ب ع) ٩٦٦/٢.

(٣) لعله شيخ ابن هشام، مشهور بابن طرخل، تقدَّم ذكره.

(٤) لم أتف على كلامه.

(٥) هو أبو البركات الألباري.

(٦) ٢٦٠.

(٧) يريد به نفسه، خلافاً عادته في الرمز ب: ع، ولا يريد به: المتطروقي، كما تقدَّم له نحو مرة.

(٨) ينظر: جهرة اللغة ١٠٠٤/٢، والصحاح (ع ز ز) ٨٧٧/٣.

(٩) الحاشية في: ١٥٦.

(١٠) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٠٩.

(١١) الحاشية في: ١٥٦.



في اسم مُذَكَّرٍ زُماعِيٍّ بِمَذْ ثَالِثٍ أَفْعَلُهُ عَنْهُمْ أَطْرَدُ  
(خ ١)

\* قوله: «مُذَكَّرٍ»: ومن ثَمَّ استدل على أنَّ: القلب<sup>(١)</sup> مذكَّر؛ لقولهم: أَلْيَبَةُ،  
وعلى<sup>(٢)</sup> أن السماء للمطر مذكَّر؛ لقولهم<sup>(٣)</sup> فيها: أَشْيَبَةُ، كذا قال بعض الكوفيين<sup>(٤)</sup>.  
أبو الحسن<sup>(٥)</sup>: هو مؤنث؛ لقولهم: ما...<sup>(٦)</sup> قياسه: «أَفْعَلُ»، كذا: أَغْنَقُ، وَأَغْطِبُ،  
قال: وجاء عكسه: يَلْخَالُ وَأَطْخُلُ، وَيَخِينُ وَأُخْنِنُ، قال زُؤَيْبُ:  
إِنَّا زُنْتُ بِتَهْوُلِهِ بِالْأَخْنَنِ<sup>(٧)</sup>  
والقياس: أَشْيَبَةُ، من «التَّكْجِيلَةِ»<sup>(٨)(٩)</sup>.  
\* قوله -زُؤَيْبُ-:

بِتَهْوُلِهِ بِالْأَخْنَنِ

فيه شذوذاً من وجهين: جمع للمذَكَّرِ على «أَفْعَلُ»، وإظهار الجُثْلَيْنِ، كقوله<sup>(١٠)</sup>:

- 
- (١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.  
(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.  
(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.  
(٤) ينظر: الأمانة لقطرب ١٢، وإعراب القرآن للتحلي ٣٦/١، وإعراب ثلاثين سورة ٩٨،  
والحكم ٦٣١/٨.  
(٥) معاني القرآن ٦٢/١، وينظر: للذكر وثلاث لابن الأثيري ٤٩٤/١، والحكم ٦٢٦/٨.  
(٦) موضع النقط مقدار سطر القطع في المخطوطة.  
(٧) بيت من مشطور الرجز. يريد: أن القُرَّ يُسْقَطُ أَجْثَةُ الإبل. ينظر: الديوان ١٦٢/٣،  
ولخصصي ١٤٦/٥، وسفر السعادة ٣٤/١، وشرح شواهد شرح الشافية ١٣٤.  
(٨) ٣٩٦، ٣٩٧.  
(٩) الحاشية في: ٣٤/ب.  
(١٠) هو أبو النجم العجلي.



الأخلاق<sup>(١)</sup>

عبد القاهر<sup>(٢)</sup>.

\* في "شرح الغاية"<sup>(٣)</sup>: أن "فَعُولًا" في المذكر والثلاث يأتي على "الفعلة"، ك: أغفيدة في المذكر، وأُغفِمة<sup>(٤)</sup> في الثلاث، وأن "فَعُولًا" للمعتلّ اللام على "أفعال"، ك: فُعُول<sup>(٥)</sup> وأَفلاء، وغُدُو وأغداء، فهذان إطلاقان في كلام الناطم<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «لحي اسم»: إلا إن كانت المدة وإذا في صفة مذكر<sup>(٧)</sup>.

\* في "شرح الغاية"<sup>(٨)</sup>: أن مؤنث "فَعُول" كمدكَّره، فنحو: فُؤوم وأُفِمة بمنزلة: عُشود وأُعفيدة<sup>(٩)</sup>.

\* قوله: «بمَدَّ»: قَبْلَه في "شرح الغاية"<sup>(١٠)</sup> الوزن بواحد من خمسة: ١: فُذال<sup>(١١)</sup>.

(١) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه:

الحمد لله العليّ الأجلّ

ينظر: الديوان ٣٣٧، ومعاني القرآن للأعشى ١٣٩/١، والمقتضب ١٤٢/١، والأصول ٤٤٢/٣، والخصائص ٣٤٩/٢، واللباب ٩٩/٢، وشرح جمل لرحاجي ٥٦٣/٢، ولبقاصد النحوية ٢١٣٤/٤.

(٢) المقصد في شرح النكمة ٧٩٦/١.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحفة بين ٣٤/ب و ٣٥/أ.

(٤) التكت الحسنان في شرح غاية الإحسان ٢١٠.

(٥) جمع: فُؤوم، وهي آلة لِسُخَر، مؤنثة. ينظر: القاموس المحيط (ق د م) ١٥١٠/٢.

(٦) هو الشهر إذا فُطم، أو إذا بلغ سنّاً. ينظر: القاموس المحيط (ف ل و) ١٧٣٢/٢.

(٧) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٨) الحاشية في: ١٥٦.

(٩) التكت الحسنان في شرح غاية الإحسان ٢١٠.

(١٠) الحاشية في: ١٥٦.

(١١) التكت الحسنان في شرح غاية الإحسان ٢١٠.

(١٢) هو جنح مؤنث الرّأس. ينظر: القاموس المحيط (ق ذ ل) ١٣٨٢/٢.



٢: حمار. ٣: رُغيف. ٤: غراب. ٥: عثود.

ع: ذكر ابن جني<sup>(١)</sup> أن التهديء والكيسانيي اختلافًا في 'الشترى'؛ أمدُّ أم يُقصّر؟ فمدّه التهديء<sup>(٢)</sup>، وقصره الكيسانيي، وذلك بخضرة الزبيد، واحتكموا إلى العرب، فمدّوه، ويدل على اللد: أشربة، ك: بقاء وأشبية، وفي الجملة اللغتان صحيحتان<sup>(٣)</sup>.

والزمن في فعالٍ أو فَعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أو إِعْلَالٍ

(٢خ)

\* كما التروا "فَعَالًا" في نحو: طَوِيلٌ وطَوِيلَةٌ، و"أَفْعَالًا" في "فَعُولٌ" معنًى للام، ك: عَثُو، و"أَفْعَبَةٌ" فيما شُعِفَ من "فَعَالٍ" و"فَعَالٍ"، نحو: حَتَانٌ وأَحْسَنَةٌ<sup>(٤)</sup>، وَكَيَانٌ وَأَكْبَنَةٌ، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْثَرِ﴾<sup>(٥)</sup>، زَغَلَرِي<sup>(٦)</sup>: "أَكْبَنَةٌ" جمع: كَيَانٌ.

ع: ف: كَيَانٌ وَأَكْبَنَةٌ ك: غِيَاءٌ وَأَغْيِيَةٌ، وزًا ومعنى، و"أَفْعَلَةٌ" في: كَيَانٌ وَاحِبٌ لتضعيفه، وفي باب: غِيَاءٌ وَاحِبٌ لا اعتلال<sup>(٧)</sup>.

فَعَلٌ لِحَوٍ أَحْمَرٍ وَعَشْرًا وَفَعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِي يُنْزَرُ<sup>(٨)</sup>

(١خ)

\* «[فَعْلٌ لِحَوٍ أَحْمَرٍ]: يعني: و"أَفْعَلٌ" في الألوان، فأما قولهم في جمع: أَغْرَلٌ: غُرْلٌ فإنما جاز مع شذوذه أنه على ضده، وهو: رابع، وإلا فـ"أَفْعَلٌ" لا يجمع

(١) الخصائص ٢٩٢/٣، وتقدّمت الحكاية في باب للتقصير والممدود.

(٢) كذا في المخطوطة، ولم يرد في الحكاية متقدمة في باب لتقصير والممدود أنه يمدّه ويقصره.

(٣) الحاشية في: ١٥٦.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب: أجه، بالإدغام.

(٥) فصلت ٥.

(٦) الكشف ١٨٥/٤.

(٧) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠١/٢ باختصار، ولم يعرها لابن

مشار.

(٨) كذا في المخطوطة، ولوجه: يُنْزَرُ.



على "فعل" في هذا، ونظروا: قولهم: غَشَوُا<sup>(١)</sup> حملاً على: صابغة<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «"فَعَلٌ" لِحَمَرٍ<sup>(٣)</sup>: أَخْبَرٌ وَغُفْرًا»: فاما قوله<sup>(٤)</sup>:

وَرَجُلٌ مَكَّةَ شَيْثُونٌ عِجَافٌ<sup>(٥)</sup>

فمختص "الغش" عسى "يفعل"؛ فشاذاً؛ وإنما قياس ذلك: عُجِفَ، ولكنّه حمله على ضمه، وهو: سمين، قليل: عِجَافٌ، كذا: يَفَانٌ؛ لأن الأَعْجَفَ المَهْزُولَ<sup>(٦)</sup>؛ إلى<sup>(٧)</sup> ترى إلى قوله<sup>(٨)</sup>:

مِنْهَا سَمِينٌ وَأَعْجَفٌ<sup>(٩)</sup>

قال المازني<sup>(١٠)</sup>: وهو شاذٌ لا يقياس عليه<sup>(١١)</sup>.

\* [«و"فَعْلَةٌ" جمعاً بنقلٍ يُدْرَى»]: وكأنَّ غايته في "فَعَالٌ"، كذا: غِلْمَةٌ...<sup>(١٢)</sup> /

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٤) كنّا في المخطوطة، ولصواب ما في من الألفية: لنحو.

(٥) هو عبدالله بن الزبير السلمي، وقيل: مطرود بن كعب الخزاعي.

(٦) عجز بيت من الكامل، وصدره:

غَشَوُ الْفَلَا فَشَمَّ الثَّيَّةَ لِقَوْمِهِ ...

ثمثنتون: أصابهم فحش. ينظر: ديوان ابن الزبير ٥٣، والنوادر لأبي زيد ٤٦٤، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢٦٩/٣، وللقنطرب ٣١٦/٢، ولطاهر ١٢٣/٢، وتدريب اللغة ٦٠/٦، والإنصاف ٥٤٥/٢، وشرح السهيل ٣٦٠/٣، وللقاصد النحوية ١٦٢٦/٤.

(٧) ينظر: الصحاح (ع ج ف) ١٣٩٩/٤، والهمكم ٣٣٦/١.

(٨) كنّا في المخطوطة، ولصواب: ألا.

(٩) لم أنف له على نسبة.

(١٠) بعض بيت من الطويل، تقدّم في باب للشرب واسق.

(١١) لم أنف على كلامه.

(١٢) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة ملحقاً بين ٢٢/ب و٢٣/أ.

(١٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



ك: عَزَلَةٌ / ... / ك: مَبِيَّةٌ، ...<sup>(١)</sup>، و"فَعْلٌ"، ك: قَبِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>.

(٢خ)

\* [«فَعْلٌ»]: تَبَيُّةٌ: ومنه: بَيْضٌ، وَبَيْسٌ<sup>(٣)</sup>، وَهَيْمٌ<sup>(٤)</sup>؛ فَرَأَيْنَ "فَعْلٌ"، وَلَكِنْ قُبِلَتِ الْعِظْمَةُ كَسْرَةً؛ لِنَصَحِ الْهَاءِ، كَمَا سَيَأْتِي<sup>(٥)</sup> شرحه إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي عِلْمِ النَّصْرِفِ<sup>(٦)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «لِنَحْوِ: أَحْضَرٍ وَخَفَرٍ»: قَالَ فِي "تَشْهِيلِهِ"<sup>(٧)</sup>: وَهُوَ لَأَقْعَلٌ وَ"فَعْلَاءٌ" وَصَلَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، أَوْ مُتَفَرِّدَيْنِ لِيَمَانٍ فِي الْخُلُقَةِ.

ع: نَحْوُ: أَكْرَ<sup>(٨)</sup>، وَأَكْثَرُ<sup>(٩)</sup>، وَغَفْلَاءٌ<sup>(١٠)</sup>، وَرَفْلَاءٌ<sup>(١١)</sup>.

ثُمَّ قَالَ: فَإِنَّ كَانَ الْمَنَاعُ الْاسْتِعْمَالُ "فَعْلٌ" فِيهِ مَحْذُوظٌ.

ع: نَحْوُ: آلَى<sup>(١٢)</sup>، وَغَضْرَاءُ<sup>(١٣)</sup>، فِي أَشْهُرِ الْاسْتِعْمَالَيْنِ، وَقَالُوا: بَيْتَةٌ

(١) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣٤/ب مع وجه الورقة الثانية للتحفة بين ٣٤/ب و٣٥/أ، وهي مشطوبة بينهما.

(٤) هي الإبن الأبيض يخالف بياضها شقرة، واحدها: أُنْبَسَ. ينظر: القاموس المحيط (ع ي س) ٧٦٨/١.

(٥) هي الإبل العطاش. ينظر: القاموس المحيط (ه ي م) ١٥٤٢/٢.

(٦) في باب الإبدال ص ١٦١٤.

(٧) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٢/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٨) ٢٧٠، ٢٧١.

(٩) هو غزل يصبه فنق في إحدى شخصيه. ينظر: القاموس المحيط (أ د ر) ٤٩٠/١.

(١٠) من: الكفرة، وهي رُؤس الذُكُور. ينظر: القاموس المحيط (ك م ن) ٦٥٥/١.

(١١) الغفل: شيء يخرج من قُبُل النساء. ينظر: القاموس المحيط (ع ف ل) ١٣٦٥/٢.

(١٢) هي التي لا يستطيع جثاعها. ينظر: القاموس المحيط (ر ت ق) ١١٧٦/٢.

(١٣) هو عظيم الإلية، وهي العجيزة. ينظر: الصحاح (أ ل ي) ٢٢٧١/٦.

(١٤) هي العظيمة العطر. ينظر: القاموس المحيط (ع ج ز) ٧١١/١.



عُطِّلَا<sup>(١٠٠)</sup>.

\* ويُحْفَظُ فِي نَحْوِ: سَقْفٍ، وَوُزْدٍ، صِفَةً لِقَرْصٍ، وَخَوَّارٍ<sup>(١٠١)</sup>، قَالَ<sup>(١٠٢)</sup>:

وَمَا اُنْتَمَيْتَ إِلَى خَوَّارٍ وَلَا كُشْطٍ<sup>(١٠٣)</sup>

وخَوَّارَةٌ وَتَوَمٌ<sup>(١٠٤)</sup>، وَبَازِلٌ<sup>(١٠٥)</sup>، وَعَابِذٌ، وَهِيَ النَّاظَةُ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالنَّجَاحِ<sup>(١٠٦)</sup>، وَأَسَدٌ، وَأُطْلٌ، وَهُوَ بَاطِنُ الْقَدَمِ<sup>(١٠٧)</sup>؛ فَإِنَّهُ "أَفْعَلٌ" سَمَّا لَا صِفَةً، وَتَدَنَةٌ، وَنَاقَةٌ، وَكَثُرَ فِي نَحْوِ: دَلٌّ، وَقَارٌ<sup>(١٠٨)</sup>، وَنَثَرٌ فِي: زُعْبُوبٍ<sup>(١٠٩)</sup>، قَالُوا: زُعْبٌ، وَكَانَ قِيَاسُهُ: زُعَابِيبٌ، كَ: غَضَابِيرٍ، وَأَنْ لَا تُحَذَفُ الْبَاءُ الثَّانِيَةُ؛ لِأَنَّهَا لِلِإِلْحَاقِ؛: غُضْفُورٌ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي حَقُّ قَوْلِهِ<sup>(١١٠)</sup> فِي

(١) هِيَ السَّحَابَةُ ذَاتُ لَمَعَةٍ الضَّعِيفِ الدَّالِمِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (هـ ط ل) ١/٢: ١٤١٤.

(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٥٧، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَقْبِيَةِ ١/٢: ٤٠٦، بِنِيَادُو، وَلَمْ يَعْزِمَا لِابْنِ هِشَامٍ.

(٣) هُوَ الضَّعِيفُ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (خ و ز) ١/١: ٥٥٠.

(٤) هُوَ حَزْرَارُ بْنُ الْحَقَّابِ الْجَوْهَرِيِّ.

(٥) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ، وَمَعْرُوضَةٍ:

... وَلَا يَلِجُ غَدَاةَ الرُّوحِ قُوزِجٍ

اِنْتَمَيْتَ: اِنْتَسَبْتَ، وَكُشِفَ: جُمِعَ: اُكْتُشِفَ، وَهُوَ مِنْ لَا تَزِينُ لَهُ فِي الْحَرْبِ. يَنْظُرُ: الرُّوحُ الْأَنْفَ ٦/٩٣، وَشَرَحَ التَّنْهِيلُ ٣/٣٦٨، وَلِلْقَاصِدِ النُّحُوبَةِ ٤/١٦٤٣.

(٦) هُوَ "فَعُولٌ" مِنَ التَّمِيمَةِ، وَهِيَ رَفْعُ الْحَدِيثِ إِشَاعَةً وَإِفْسَادًا. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ن م م) ٢/١٥٣٢.

(٧) هُوَ الْبَحْرُ إِذَا طَلَعَ نَائِبُهُ، وَتِلْكَ فِي تَاسِعِ بَيْتِهِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ب ز ل) ٢/١٢٧٩.

(٨) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ (ع و ذ) ٢/٥٦٧، وَلِلْمَحْصَصِ ٥/٨٦.

(٩) يَنْظُرُ: الْعَيْنُ ٨/١٥٠، وَاجْزُؤُكُمْ ١٠/٧.

(١٠) كُنَّا فِي الْمَحْطُوفَةِ مَضْبُوعًا، وَلَمَلَّ الصَّوَابُ مَا فِي التَّنْهِيلِ ٢٧١ - وَهَذِهِ الْفَقْرَةُ مَهْ-: قَارَةٌ، وَهُوَ الْجَبَلُ الَّذِي يَنْقَطِعُ عَنِ الْجِبَالِ، أَوْ الصَّخْرَةُ الْعَظِيمَةُ، أَوْ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحَجَارَةِ السُّودِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ق و ز) ١/٦٥٠.

(١١) هُوَ التَّمِيمُ الْقَصِيرُ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ز ع ب) ١/١٧٤.

(١٢) أَيِ: ابْنِ مَالِكٍ فِي التَّنْهِيلِ ٢٩٨.



باب الإلحاق: إن للمحقق محكوم له بحكم للمحقق به غالباً، لا ما قال ح<sup>(١)</sup>.

\* من كتاب "القنر"<sup>(٢)</sup>: أُنْفِرْ وَغُرْ<sup>(٣)</sup>.

\* كان الالائي تقسمَ عَطَرُ هذا البيت على صدره؛ لوجهين<sup>(٤)</sup>:

أحدهما: أن يتصل جملة<sup>(٥)</sup> القِلَّة - وهو "قِلَّة" - بما قبله من جموع القِلَّة، وحينئذٍ يكمل الكلام على جموع القِلَّة غير مفصولٍ بينها بأجنبي، ثم يتكلم بعد ذلك على جموع الكثرة.

الثاني: أن القليل سابق الكثير طبعاً، فليشبهه وَضْعاً، ولهذه العلة يُدْرَى بـ "أَفْعُلْ" و"أَلْعَالُ" و"أَلْمِيلة".

والثالث: أن يتصل "فَعُلْ" بـ "فَعُلْ"<sup>(٦)</sup>، فإنهما متقاربان ومتأخيان من حيث إن كلياً منهما يجوز استعمال الآخر فيه، إلا أن استعمال "فَعُلْ" في "فَعُلْ" ضرورة، وعكسه على تفصيل يُذكر، ومن أجاز في نحو: فَعُلْ: فَعُلْ، فنبهني له هنا أن لا يلغى ذلك بالضرورة<sup>(٧)</sup>.

وَفَعُلْ لَانِسٍ زِنَاعِي بَعْدَ قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ

(١) التلخيص والتكميل ٨٢٢/١ (نورشامي)، قال: «إلا أن في قوله: "غالباً" ما يدل على أن للتحقق قد [لا] يحكم له بحكم مقابله، وإن كان الغالب عليه أن يحكم عليه بحكمه، ومثال ما خرج في بعض الأحكام عن مقابله: أن يقال لك: أن من: قرأ مثل: وزعم، فإلك تقول: قرأ، وأصله: قرأ، بمنزلة، فشئت الأخيرة بإبدالها أثناء، إذ لا يوجد في لسانهم ذلك، فهذا قد عالج مقابله في بعض أحكام» انتهى، وما بين المتوقفين ليس في عطلوطه، والسياق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٢/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٣) ٧٢٣/٢.

(٤) الحاشية في: ١٥٧.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: لوجه.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: جمع.

(٧) بريد "فَعُلْ" المذكور في البيت التالي.

(٨) الحاشية في: ١٥٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٣/٢، ولم يعرها لابن هشام.



(خ ١)

- \* [«لاسم رَمَاعِي بَعْدَ»]: فَذَال، وَكِتَاب، وَجَار، وَزَيْف، وَرَسُول وَرُسُل<sup>(١)</sup>.
- \* [«قِيلَ لَامِ اِعْلَالًا فَقَدْ»]: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي «الْحَقِيقَةِ»<sup>(٢)</sup>: رَفَضُوا جَمْعَ لَحُو: كِبَاء، وَغَطَاءَ عَلَى «فُعْلٍ»؛ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ «فُعْلٍ»؛ ك: سَلَفَ وَسَلَفَ.
- ع: يَعْنِي: لِيُؤَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ الْاِسْتِقَالِ أَوْ وَجُودِهِ، وَيَلْزِمُ حِينَئِذٍ اِعْلَالَ آخَرٍ.
- قَالَ: فَرَفَضُوا، وَاقْتَصَرُوا عَلَى أَدْنَى الْعَدَدِ؛ ك: اُغْطِطِ، وَأُكْتِيبِ، وَأُشْهِبِ<sup>(٣)</sup>.
- ع: وَاعْلَمْ أَنَّ «فُعْلًا» إِنَّمَا يَجُوزُ فِي «فُعْلٍ» فِي جَمْعٍ غَيْرِ «الْفَعْلِ»؛ كَتِيبِ<sup>(٤)</sup>، وَكِتَاب، وَرَسُول، فَأَمَّا فِي «الْفَعْلِ» فَلَا، بَلْ نَقُولُ: حُرٌّ، وَلَا يَجُوزُ: حُرٌّ، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا تَفْرِيقَ بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ.
- وَاسْتَدَلَّ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup> عَلَى أَنَّ مَا كَانَ عَلَى «فُعْلٍ» فَتَاهُ يَجُوزُ فِيهِ «فُعْلٍ»؛ كُفِّءَ، وَبُشِّرَ؛ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَحْصُلُ بِتَقْدِيرِ «فُعْلٍ» التَّثَنِّي رَفَضَ «فُعْلٍ» فِي الْجَمْعِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ بِدِيْعٍ<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ فِي مَوْطِنِ آخِرِ مِنْ «الْحَقِيقَةِ»<sup>(٧)</sup> أَيْضًا: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ نَحْوَ: رُسُلٌ مُصْلٍ: رُسُلٌ، وَأَنَّهُ شُكِّفَ: رَفَضَهُمْ هَذَا الْجَمْعُ فِيمَا كَانَ حَرْفَ عِلَّةٍ، لَحُو: كِبَاء، وَرِشَاءُ<sup>(٨)</sup>، وَرِقَاء، فَلَمْ يَجْمَعُوا شَيْئًا مِنْ هَذَا النَّوعِ عَلَى «فُعْلٍ»، كَمَا فِي: فَذَال، وَكِتَاب، وَجَار،

(١) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٢) ١٠٦/٢.

(٣) جمع: جَنَاء، وَهُوَ الْبَنَاءُ مِنَ الصَّوْفِ أَوْ الشَّعْرِ أَوْ الْوَبَرِ. يَنْظُرُ: الْقَعُوسُ الْهَيْطُ (خ ب ي) ١٦٧٨/٢.

(٤) انْقَطَعَتْ فِي الْمَحْطُومَةِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَتَتْ.

(٥) الخطة ١٠٦/٢، ١٠٧.

(٦) انْقَطَعَتْ فِي الْمَحْطُومَةِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا أَتَتْ.

(٧) ٤٦٠/٢، ٤٦١، ٤٣١/٤.

(٨) هُوَ الْخِثْلُ. يَنْظُرُ: الْقَعُوسُ الْهَيْطُ (ر ش و) ١٦٩٠/٢.



وزَجِيف، ولم يجمعوه أيضاً على التحليل؛ لأنه إذا حُطِف والأصل التنقيط كائناً الحركة في حكم النبات، ألا ترى أن من قال: لَقَطَّوْهُ الرجلُ، لَمَّا كانت الحركة في حكم النبات عنده لم يَزِدْ الواو؟ ولَمَّا كان "فُعِلَ" لا يجوز في جمع "أَفْعَل"، وكان السكون فيه أصلاً لا عارضاً، حاز أن يُجمع عليه ما لائه معتلة، نحو: ﴿وَمَا آتَى يَدَايَ الْعَمَى﴾<sup>(١)</sup>.

ع: هذا معنى كلامه زيادةً إيضاح، ولَقِلَّ أَوَّلًا في السؤال: لم امتنع "فُعِلَ" من للمعل اللام؟

فإنه يقال: لَمَّا يلزم الثقل.

فيقال: لو كان ذلك مانعاً لامتنع جمع: جرؤ على "أَفْعَل".

فإن قيل: إنه بعد ذلك أُعِيذ.

قيل: فكنا هنا. /

فيقال: لهم طريقان: تارةً يجمعوا<sup>(٢)</sup> الشيء على ما يوجب الثقل؛ لأنه قيل من نظائره من الصحيح، ثم يَنْقُضُوهُ، وتارةً لا يجمعوه على ذلك، فيصير<sup>(٣)</sup> نحو<sup>(٤)</sup> من أول الأمر.

فيقال: فهلاً يجمعوه على "فُعِلَ" بالإسكان؛ إذ كان حقيقاً؟

فيجاب ما ذكر أبو علي.

فيقال: فهلاً امتنع في نحو: القُشَي؟

فيجاب بالفرق<sup>(٥)</sup>.

(٢خ)

(١) التمل ٨١، والروم ٥٣.

(٢) كنا في المخطوطة، والوجه الرفع: يجمعون. وكنا ما بعده من قوله: «يَنْقُضُوهُ» و«يجمعوه».

(٣) انطمست الصاد في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٤) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: حَقَّقًا.

(٥) الحاشية في: ٢٤/ب مع وجه الورقة الثالثة الملحقه بين ٣٤/ب و٣٥/أ وظهرها.



\* «بَعْدُ»: قال ابنه<sup>(١)</sup>: فإن كانت لمدة ألفاً فلا فرق بين كونه ملكاً أو مؤناً، نحو: فذال، وجار، وأنان، وذراع.

ومفهوم هذا مع عدم ذكره منته في مسائلتي الولو والياء: أن المذكر والمؤنث يفرقان<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «فقد إعلالاً»<sup>(٣)</sup> مخرج لنحو: كشاء، وبقاء، وصبي، وبني.

فإن قلت: يجوز في "فعل": "فعل"؟

قلت: هو في ذلك على ثلاثة أقسام: ما يجوز فيه، وما يجب، وما يمتنع.

فالذي يجوز فيه هو الغالب، نحو: كُتب، وُسل، وسُئل، فهذه جاز فيها التخفيف، كما جاز في: السُخت<sup>(٤)</sup>، والغُثى، بل أول: لأن الجمع أنقل من المفرد.

والذي يجب فيه: ما كانت عينه واواً، نحو: سيّار وسوّر، وبيّوك وشوك، [و]<sup>(٥)</sup> قوله<sup>(٦)</sup>:

وفي الألف اللامعات سُور<sup>(٧)</sup>

(١) شرح الألفية ٥٤٩.

(٢) الحاشية في: ١٥٧.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعله تجوز، والصواب ما في من الألفية: إعلالاً فقد.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطاً بالوجهين، وما مسموعان فيه. ينظر: القاموس المحيط (م ح ت) ٢٤٩/١.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسباق يقتضيه.

(٦) هو غوي بن زيد البيادي، وقيل: العطّاج، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وبه بقوت الاستشهاد، والصواب ما في مصادر البيت: سُور.

(٨) عجز بيت من السريع، وهو يسمعه في الديوان وغيره:

عن مُتَمَنِّياتٍ بِالشَّيْثِ وَلَيْتُ دُو بِالْأَكْثِ اللّامَعَاتِ سُورُ

ينظر: ديوان عدي ١٢٧، والكتاب ٣٥٩/٤، وللتنقيب ١١٣/١، وللمصنف ٣٣٨/١، وشرح جمل الزحاحي ٥٢٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤، وشرح شواهد شرح الشافية ١٢١.



وقوله<sup>(١)</sup>:

سُوكَ<sup>(٢)</sup> الإِسْجَلِ<sup>(٣)</sup>

ضرورتان.

وكنكك عندي ما الإسكان فيه ثلثيس، نحو: جِئَارٌ وَجُئَارٌ، لا يقال فيه: جُئَارٌ لئلا يتبس بجمع: أُنْجَرٌ، وَجُئَرَاء.

وعكس هذا الفصل جَوَّارٌ "فُعْلٌ" في "فُعْلٌ"، إلا أن هذا خاص بالشعر، قال<sup>(٤)</sup>:

وَمَا أَتَشَفُّتُ إِلَى حُؤُورٍ وَلَا أَكْشِفُ وَلَا لِقَامَ غَنَاءَ الرُّوعِ أَوْزَاعِ<sup>(٥)</sup>  
"كُشِفَ" جمع: أَكْشَفَ، وهو الفارس الذي لا يَمُرُّ له<sup>(٦)</sup>، وقوله<sup>(٧)</sup>:

طَوَى الْبَحْرَ بِذَلِكَ مَا [فُعْلٌ]<sup>(٨)</sup> كُنْتُ أَتَشْرُفُ وَأَلْكَرْتُ فِي ذُوَاتِ الْأَعْيُنِ الشُّجْلِ<sup>(٩)</sup>  
وقوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) هو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنه.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وبه يثبت الاستشهاد، والأصواب ما في مصادر البيت: سُوكَ.

(٣) بعض بيت من للتقارب، وهو بتماعه:

أَمَرُ الثَّنَابِ أَعْلَمُ الْإِثَا مِنْ قَنَاعَةِ سُوكِ الإِسْجَلِ

الإِسْجَلِ: شعر يتخذ منه للساويك. ينظر: الديوان ٤٨، وللتعريب ١١٣/١، والخجة ١٠٥/٢.

وقليب اللغة ١٠١٧٤/١، وللتعريب ٣٣٨/١، والمخصص ٢٦٦/٣، والمقاصد النحوية ٢٠٤٤/٤.

(٤) هو خيزار بن الخطأب القهري.

(٥) بيت من البسيط، تقدم قريباً. أوزاع: جماعات متفرقة. ينظر: المقاصد النحوية ١٦٤٤/٤.

(٦) ينظر: جهرة اللغة ٨٧٤/٢، وقليب اللغة ١٨/١٠، ١٩.

(٧) هو أبو سعد الخزومي، أحد الشعراء العباسيين.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٩) بيت من البسيط. الشُّجْل: جمع: شُجْلَاء، وهي واسعة شق العين. ينظر: أمالي القائي ٢٥٩/١.

وشرح الكافية الشاذية ١٨٣٠/٤، والمقاصد النحوية ٢٠٤٤/٤.

(١٠) هو طرفة بن العبد.



أَيْهَا الْفَتَيَانُ فِي تَحْلِيلِنَا جَرَدُوا بِئَهَا وَرَدًا<sup>(١)</sup> وَشَقَرًا<sup>(٢)</sup>  
فَإِنْ اعْتَسَ لَامُهُ، نَحْوُ: أَعْمَى وَعُفَى، أَوْ عَيْتُهُ، كَذَلِكَ: أَتَيْتُ وَبَيْتُ، أَوْ كَانَ  
مُضَاعَفًا، كَذَلِكَ: أَغْرَا<sup>(٣)</sup>، وَأَجْمَ<sup>(٤)</sup>، لَمْ يَجْزْ فِيهِ الضَّمُّ فِي شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ<sup>(٥)</sup>.

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ وَلَفْعَلْ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ غَرَفَ  
(خ ١)

\* [«وَفُعْلٌ» جَمْعًا لِفُعْلَةٍ»]: قالوا: ثُرَّةٌ وَثَرَارٌ، وَحُرَّةٌ وَحَرَارٌ، قَالَ  
الشَّيْبَانِيُّ<sup>(٦)</sup>: «وَلَمْ يَجْمَعْ مُثَلَّةٌ عَلَى "فَعَالِيلٍ" إِلَّا فِي هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ: "فُعْلٌ"،  
كَذَلِكَ: دُرَّةٌ وَثُرَّةٌ، وَلَكِنَّ الْحُرَّةَ فِي مَعْنَى: الْكَثِيمَةِ وَالْقَبِيلَةِ، وَالْثُرَّةُ فِي مَعْنَى: غَرِيْبَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ  
مِنْ أَعْمَالِ الطَّبَائِعِ، فَمِثَالُ فُعْلَةٍ: "فُعْلٌ"، وَوُصِفَتْ: "فُعِيلٌ" فِي الْمَذَكَّرِ، وَ"فُعَيْلَةٌ" فِي  
لِلْمَوْنِ<sup>(٧)</sup>.

(خ ٢)

\* [«مَا لَمْ يُضَاعَفْ»]: ع: إِنْ كَانَ مُسْتَقْنَدُ ابْنِ مَالِكٍ<sup>(٨)</sup> فِي إثْبَاتِ «عُتْنٌ» مَا فِي  
كِتَابِ «الْعُتْنِ»<sup>(٩)</sup> مِنْ قَوْلِهِ: عَتَانُ الْبُخَامِ: مَعْرُوفٌ، وَجَمْعُهُ: عُتْنٌ، وَأُفْعَيْتُ؛ فَالْكِتَابُ غَيْرُ

(١) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي مَعَادِرِ الْبَيْتِ بِالنُّونِ: وَزَادَ.

(٢) بَيْتٌ مِنَ الرَّمْلِ، جَرَدُوا: أَلْقَوْا عَنْهَا جَلْدَهَا، وَزَادَ: جَمْعٌ: وَزَادَ، وَهُوَ مِنَ الْحِجْلِ مَا بَيْنَ الْكُنَيْتِ  
وَالْأَشَقْرِ. يَنْظُرُ: الشَّيْبَانِيُّ ٧٧، وَالتَّلَاوُحُ ٣٣٧/٢، وَالْمَعَادِرُ ٥٢٨/٥، وَزَادَ: الشَّعْرُ ١٩، وَشَرَحَ  
الْكَلَامِيَّةُ الشَّافِعِيَّةُ ١٨٣٠/٤، وَحِزَانَةُ الْأَدَبِ ٣٧٩/٩.

(٣) هُوَ الْأَبْيَضُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحْصِيُّ (غ ر) ٦٢٧/١.

(٤) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلَعِنَ الصَّوَابُ: أَعْمَى، وَهُوَ الْأَسْوَدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحْصِيُّ  
(ح م م) ١٤٤٧/٢.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٥٧، وَنَقَلَهَا يَاسِينُ فِي حَاشِيَةِ الْأَفْعِيَّةِ ٤٠٤/٢ دُونَ الْبَيْتَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ.

(٦) الرُّوُضُ الْأَنْبُ ١٥٩/١، ١٦٠، ٨٧/٤.

(٧) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٤/ب.

(٨) التَّسْهِيلُ ٢٧١، وَشَرَحَ الْكَلَامِيَّةُ الشَّافِعِيَّةُ ١٨٢٥/٤، ١٨٣٤.

(٩) ٩٠/١.



موتوني به، وقد ردّ الزبدي عليه، فقال: لا يُجمع ما كان من هذا لئلا المضاعف على "فعل" كراهية الضعيف، وكذلك ذكره سيبويه<sup>(١)</sup> وغيره. انتهى كلامه في كتاب "التفريق للخليل"<sup>(٢)</sup>، وكأنه لم يثبت عنده "عُثن" من غير هذا الكتاب، والقياس بإباه، فردّه<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «لَفُعْلَةٍ» جمعاً<sup>(٤)</sup>: زاد في "التشهيل"<sup>(٥)</sup>: «ولَفُعْلَةٍ»، نحو: جمعة، وقال: ابنن، فخرج الوصف، ك: سَلَوَة، ومرة<sup>(٦)</sup>.

وينبغي أن يقال: ولو متوصفاً ليدخل صريحاً نحو: بُرَة<sup>(٧)</sup> وبُرَى، وطَبْنة<sup>(٨)</sup> وطَبْية، وهذا بخلاف 'فُعْل'، فلا يكون للناقص.

ولو معتللاً، ك: مُدْبِة<sup>(٩)</sup> ومُدْى، ودِعة<sup>(١٠)</sup> وقُفَى، ورَبْبة<sup>(١١)</sup> ورَبْى، وبشاركة في هذا "فُعْلَة".

ع: شدّ "فُعْل" في "فُعْلَة"، نحو: قَرْبة، ونَوْبة، وفي "فُعْلَة" صفة، نحو: بُهْمَة، للشجاع<sup>(١٢)</sup>، وفي: نُفَساء، حكى ابن سيده<sup>(١٣)</sup> فيه: نُفَس، مخففاً، ومحدوداً<sup>(١٤)</sup>.

(١) الكتاب ٦٠١/٣.

(٢) لم ألق عليه في مطبوعة كتابه: استدراك الغلط «الوقع في كتاب العين» وفيها نقص، وتقدم أنه هو مسمى به التفريق.

(٣) الحاشية في: ١٥٨.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعله يجوز، والصواب ما في متن الألفية: جمعاً لَفُعْلَةٍ.

(٥) ٢٧٢.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مُرَة.

(٧) هي الخَلْخال، وحلقة في ألف البعير. ينظر: القاموس المحيط (ب و) ١٦٥٨/٢.

(٨) هي حدّ السيف والسنان وغيرها. ينظر: القاموس المحيط (ط ب و) ١٧١٥/٢.

(٩) هي الشُّفْرة. ينظر: القاموس المحيط (م د ي) ١٧٤٧/٢.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وثنية.

(١١) هي الزبابة لا يعلوها ماء، وحفرة للأسد. ينظر: القاموس المحيط (ز ب ي) ١٦٩٤/٢.

(١٢) ينظر: جمهرة اللغة ٣٨١/١، وتجليد اللغة ١٧٩/٦.

(١٣) المحكم ٥٢٧/٨.

(١٤) كذا في المخطوطة، والوجه: ومحدوداً.



وَلُحِظَ فِي: طَبَّةٌ وَطَيٌّ، وَغَضَابَةٌ<sup>(١)</sup> وَغَضَى، وَغَدَوٌ وَغَدَى، يُكْسِرُ أَوَّلَهُ<sup>(٢)</sup> وَيُضْمُ، وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ: جَمْعٌ: جَلِيَّةٌ، وَجِيَّةٌ، وَفُؤَةٌ، وَصُورَةٌ، وَفِي "فُعْلَةٌ"، كَذَلِكَ: تُحْمَةُ، وَلَيْسَ مِنْهُ: رُطْبَةٌ وَرُطِبٌ، وَفِي "فُعْلَى" غَيْرُ مَا ذَكَرَ، لَحْوٌ: رُؤْيَا.

وَشَدَّتْ: "فُعْلٌ" فِي "فُعْلَةٌ"، لَحْوٌ: قَصْعَةٌ، وَفِي "فُعْلَةٌ"، كَذَلِكَ: خَاحَةٌ وَجَوَّجٌ، وَ"فُعْلٌ"، كَذَلِكَ: هَيْدَمٌ<sup>(٣)</sup>، وَ"فُعْلَى"، كَذَلِكَ: ذِكْرَى<sup>(٤)</sup>.

وَنَحْوُ كِبَرَى وَلِفُعْلَةٍ فِعْلٌ وَلَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فِعْلٍ

(خ)

\* [«وَلَفُعْلَةٍ»: "فِعْلٌ" \*]: قُدَّةٌ وَقُدْدٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قَدَدَا﴾<sup>(٥)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «وَلَفُعْلَةٍ»: "فِعْلٌ" \*، وَجَاءَ "فُعْلٌ" نَادِرًا لَغَيْرِ ذَلِكَ، قَالَ خَالِدٌ<sup>(٦)</sup> بِنِ عِبْدِ الْعُزَّى:

أَصْحَا أُمُّ قُدْ نَهَى ذِكْرَهُ<sup>(٧)</sup>

وَقَالَ<sup>(٨)</sup>:

(١) هُوَ غَمَبٌ مُرَكَّبٌ فِيهِ فَعْوَصٌ مِنْ عِظَامٍ يَكُونُ عِنْدَ رُشْعِ الدَّابَّةِ، يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْغَنِيُّ (ج ي) ١٧١٦/٢.

(٢) مُكَرَّرَةٌ فِي الْمَحْمُولَةِ.

(٣) هُوَ الثَّوْبُ الْبَالِي. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْغَنِيُّ (هـ د م) ١٥٣٧/٢.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٥٨.

(٥) الْجَنِّ ١١.

(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٤/أب.

(٧) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ عَزَبَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ بْنِ عَوْفٍ، مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ النُّجَّارِ، الْحَزْرَجِيُّ، لَمْ تُحْفَ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، وَلَسَبَهُ هَذَا وَأَبَاهُ فِي سُورَةِ ابْنِ هِشَامٍ ٢٢/١.

(٨) صَعَرَ بَيْتٌ مِنَ الْقَلْبِ، وَغَمَزَهُ:

أَمْ قَضَى مِنْ لَدُنِّي وَطَرَةً ...

يَنْظُرُ: سُورَةُ ابْنِ هِشَامٍ ٢٢/١، وَالْأَخَايِ ٣٢/١٥، وَمَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ ٢٣٣.

(٩) هُوَ غَمَمٌ بِنِ أَيْ فِي مَقْبَلِ الْعُقُلَانِ.



مِنْ بَعْضِ مَا يُغَارِي قُلُوبِي مِنَ الذُّكْرِ<sup>(١)</sup>

للمستعمل في هذا في الأفراد إما هو: ذُكْرِي، لا: ذُكْرُو، و"فعل" إما هو قياس "فُعلة"، نحو: فُكْرُو وفُكِر، وكأنه شبه ألف التانيث بتاء التانيث؛ لأنهما نظيرتان. من "الزُّؤُوس الألف"<sup>(٢)</sup>، إلا البيت الثاني؛ فلم يذكره<sup>(٣)</sup>.

\* «جَمْعُهُ»: لو قال: جَمَعُهَا؛ كان أحسن<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* «ونحو: كُثِرِي»: في "التسهيل"<sup>(٥)</sup>؛ و"فُعْلَى" أنشأ "الأفعل".

ك: الضَّعْر، والكُتْر، ولو كانت مضعفة، ك: الجُعْلَى، تانيث: الأَجْلَى. ثم قال: ويحفظ في: الرُّؤْيَا، وتُؤْبَى، ولا يقاس عليهما، خلافاً للقرء<sup>(٦)</sup>.

ع: فإنه يقول في: رُئِئِي؛ و<sup>(٧)</sup> رُئِيع، وفي: حُؤْرَة: حُؤْر. انتهى.

ثم قال: ويحفظ أيضاً في "فُعلة" وصفاً.

نحو: بُهْمَة، وهو الرجل الشجاع<sup>(٨)</sup>.

ثم قال: وأُطِرِد عند بعض لُيَم وتُكَلَّب<sup>(٩)</sup> في المضاعف المصوغ على "فعل".

(١) حجر بيت من البيت، ومصدره:

بَا لَيْتَ لِي سَلْوَةٌ تُشْفِي الْقَوَاذِ بِهَا

...

روي: «الذُّكْر»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ٧٤، والخمسة ٤٢٧/٣، والخصائص ٣٥٢/١.

(٢) ٨٦/١، ٨٧، وفي المطبوعة تحريف.

(٣) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحفة بين ٣٤/ب و ٣٥/أ.

(٤) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٥) ٢٧٢.

(٦) ينظر: التذيل والتكميل ٧٤٨/ب (نورعثمانية)، وإرشاف الضرب ٤٢٧/١.

(٧) كذا في المخطوطة، ولصواب يحدفها.

(٨) ينظر: جمهرة اللغة ٣٨١/١، وتذيب اللغة ١٧٩/٦.

(٩) ينظر: لغات القرآن للقرء ٧٨.



نحو: جُدَد، وسُرُر، ودُلُل.

والخاص: أنه يطرّد في أربعة: "فُعْلَة" و"فُعْلَة" و"فُعْلَى" بشرطه، وفي المضعف عند قوم، واختلف في آخره، وهما: نُؤْيَة، وِزْزِيَّة<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وَلَا فُعْلَة»: "فُعْل"؛ قال في "الشَّهْبِيل"<sup>(٢)</sup>: اسمًا تانًا.

فخرج نحو: لُدَّة<sup>(٣)</sup>، وِجْشَة<sup>(٤)</sup>، وِرْقَة<sup>(٥)</sup>.

ويفهم من كلامه ثم شرطان آخران:

أحدهما: أن لا تكون "فُعْلَة" واحدة "فُعْل".

والثاني: أن لا يكون معوضًا من لامة الثاء.

وذكر فيه أن نحو: سِثْر<sup>(٦)</sup>، وعِزَّة<sup>(٧)</sup> وعِزَّى، وِلَّة وِلَّى محفوظٌ باتفاق، فعلى هذا لا يقال به في<sup>(٨)</sup>

ثم قال: ويحفظ في "فُعْلَى" اسمًا.

ع: كَوَيْثَرِي<sup>(٩)</sup>.

ونحو: طَيْعَة، ولا يقلس عليهما، خلافاً للفرق<sup>(١٠) (١١)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٥٨.

(٢) ٢٧٢.

(٣) هو من ولد مملوك. ينظر: القاموس المحيط (ل د ي) ١٧٤٣/٢.

(٤) هي الأرض الوحشة. ينظر: تذيب اللغة ٩٤/٥.

(٥) هي الفضة. ينظر: القاموس المحيط (و ر ق) ١٢٢٩/٢.

(٦) كنا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الصواب: سِثْرَة ويسתר.

(٧) هي القصة من الناس. ينظر: القاموس المحيط (ع ز و) ١٧١٨/٢.

(٨) كنا في المخطوطة، ولم أنف فيها للكلام على ثمة.

(٩) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٧٤٨/أب (نورعلمان)، وارتشاف الضرب ٤٢٧/١.

(١١) الحاشية في: ١٥٨.



\* مما شُدَّ في "فُعلة": امرأةٌ فُزِيَتْ، أي: خديعةُ اللسان<sup>(١)</sup>، ونساءٌ ذُزِب، فهذا -وإن كان "فُعلة"- إلا أنه صفة، وكذلك: رجلٌ صِيءَ، ونساءٌ صِيَمَ، والَصِيءُ: الرجل الشجاع<sup>(٢)</sup>.

وشُدَّ أيضًا مجموعًا على "فُعَل": جَنَأة<sup>(٣)</sup>، وغَدُوٌّ، وصُورَةٌ، ومُهْمٌ، وهو التوب الخلق<sup>(٤)</sup>، وقائمة، وحاجة، ولُصعة، وقُصبة، وقُشَع<sup>(٥)</sup>، ومُعْدَة<sup>(٦)</sup>.

\* أُلْحِقَ الْفُرَاةُ<sup>(٧)</sup>، "فُعلة" و "فُعلة": "فُعَلًا" و "فُعَلًا" مؤنثين، كذا: لُحْلٌ، ومُشَدَّ<sup>(٨)</sup>.

في نحو رَامَ ذُو أَطْرَادٍ فُعَلَةٌ وشاع نحو كَامِلٍ وَكَمَلَهُ  
(١خ)

\* «[في نحو: رَامَ]: نحو: كَمَلَهُ، وَغَزَاةً، وشَفَاةً<sup>(٩)</sup>.

\* «[في نحو: رَامَ]: ع: ولا يكون "فُعلة" لغيره، ولهذا ردَّ ابنُ الحُشَّابِ<sup>(١٠)</sup> على الحريري في قوله في التاسعة والعشرين<sup>(١١)</sup>: «قال: فإن أَطْرَدَ فيه الْفُرَاةُ، قال: لا تُنَكِّرُ عَلَيْهِمُ الْوَلَاةُ» لأن "الْفُرَاةَ" جمعٌ غاري، وليس هو المراد، بل المراد: الذين تأخذهم

(١) ينظر: تذيب اللغة ٣٠٦/١٤، والصحاح (ذ ر ب) ١٢٧/١.

(٢) كُنا في المخطوطة، ولعل الصواب: ورجال.

(٣) ينظر: تذيب اللغة ٩٠/١٢، والصحاح (ص م م) ١٩٦٨/٥.

(٤) هو طائر. ينظر: القاموس المحيط (ح د أ) ١٠٠/١.

(٥) ينظر: الفحكم ٢٧١/٤.

(٦) هو الجلد اليابس. ينظر: القاموس المحيط (ق ط ع) ١٠٠٦/٢.

(٧) الحاشية في: ١٥٨.

(٨) كُنا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في السهيلي: طَرَدَ. ينظر: المقطع ٢٢٣/٢.

(٩) الحاشية في: ١٥٨.

(١٠) الحاشية في: ٣٤/ب.

(١١) الرد على الحريري في اللقائات ٤٦٥.

(١٢) اللقائات ٢٤٤، وهي الثانية والثلاثون في المطبوعة.



الغزواء - وهي الشقي - مرعذة<sup>(١)</sup>، ويقال منه: عُرِيَ الرجل، فهو مرعوز، والجمع: مرعزؤون، لا: مرعزة<sup>(٢)</sup>.

\* [«في نحو: راع»]: الرعش<sup>(٣)</sup>، وأما "الرعاء" بالكسر فقياس، كذا: صينام، وقيام. انتهى.

أبو خيثان<sup>(٤)</sup>: ليس بقياس، لأنه جمع: راع، وقياس "فاعيل" الصفة التي للعاقل أن يكسر على "فعللة"، كذا: قاضي وقضاة، وما سوى جميعه هذا فليس بقياس<sup>(٥)</sup>.

(خ٢)

\* [«في نحو: راع»]: اشترط ابنه<sup>(٦)</sup>: الصفة، والوزن، والعقل، واعتلال اللام، وكذا: في "التشبه"<sup>(٧)</sup>، فكان ينبغي أن يمثل به: قاضي ونحوه مما يختص بالعاقل، فأما: راع فالرعي لا يختص بالعاقل، قال الله سبحانه: ﴿تَتَتَبَعُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

ونكر في نحو: عرى<sup>(٩)</sup>، وعريان، وعزق، وهادير، وهو الرجل الذي لا يحد به<sup>(١٠)</sup>، وزدي، وهو البعير المهزول<sup>(١١)</sup>، وباز<sup>(١٢)</sup>، في "شرح الكافية"<sup>(١٣)</sup>: لأنه لا يعن.

(١) ينظر: الميم ٢٦٠/٣، وتقليب اللغة ٩٨/٣.

(٢) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٣) الكشف ٤٠١/٣.

(٤) البحر المحيط ٢٩٧/٨.

(٥) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٦) شرح الألفية ٥٥٠.

(٧) ٢٧٤.

(٨) الرسائل ٣٢.

(٩) كنا في المخلوطة مصبوغة، والصواب ما في التسهيل ٢٧٥ - وهذه الفقرة منه -: عوي.

(١٠) ينظر: تقليب اللغة ١٠٧/٦، والحكم ٢٥٣/٤، ٢٥٤.

(١١) ينظر: العين ١٩٦/٨، والصحاح (ر ذ ي) ٢٣٥٦/٦.

(١٢) هو نوع من الصقور. ينظر: القاموس المحيط (ب ز ي) ١٦٥٨/٢.

(١٣) شرح الكافية الشافية ١٨٥٣/٤.



ع: ولأنه ليس صفة<sup>(١)</sup>.

\* أحاز الفارسي في "التذكرة"<sup>(٢)</sup> في: ﴿إِلَّا أَنْ كَسَفُوا وَنَهَرْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أن يكون "نَهَرًا" حالًا جمعًا ل: نَهَر، ك: كَسَفَ وَنَهَرًا، قال: وهذه الحال مثلها في قوله<sup>(٤)</sup>:

كَلَى بِالنَّاسِ مِنْ أَسْمَاءَ كَأَبِ<sup>(٥)</sup>

\* قوله: «وشاغ» بعد قوله في أبيه: «طو أطرا» يؤذن بعدم الإطراد، وفي عبارة أبيه<sup>(٦)</sup> أنه مطرد، وهو ظاهر قوله في "الشهيل"<sup>(٧)</sup> ومنها: "فَعَلَة" لـ "فَاعِل" وصفًا مذكّرًا صحيح اللام.

فَلْيَنْظُرْ في: ضارب، وعاقِل، وقَاتِل، وقَاتِم، وذَائِب، وعالم، ونحو ذلك مما لا يطرُد، لا نكاد نجد فيها في الاستعمال "فَعَلَة"<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «نحو: كَامِلٌ وَكَمَلَهُ»: كان الأصلح أن يمثل بنحو: كَاذِب، وكَاثِب، مما يختص بالعقل، لتؤخذ خصوصية المثال، لولا ما اعترضه من إصلاح القافية.

وفي "الشهيل"<sup>(٩)</sup>: وَيَقْدُ لِيَمَا لَا يَعْقِل.

نحو: نَائِقٌ وَتَغَقَّة، وهي الغُرْبَان<sup>(١٠)</sup>.

(١) الحاشية في: ١٥٨.

(٢) لم أقف عليه في غنار التذكرة، ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.

(٣) آل عمران ٢٨.

(٤) هو بشر بن أبي حازم.

(٥) صدر بيت من الوافر، نقلت في باب الحال.

(٦) الحاشية في: ١٥٨.

(٧) شرح الألفية: ٥٥٠.

(٨) ٢٧٤.

(٩) الحاشية في: ١٥٩، ونقل معناها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٦/٢.

(١٠) ٢٧٤.

(١١) ينظر: جهرة اللغة ٩٦٠/٢، وتجنّب اللغة ٣٧/٨.



ونَدَّر في نحو: غَيْبَتْ، وَسَيْدَ، وَبَرَّ، وَغَرَّ، وَأَخَوَقَ، وهو العظيم الشَّدَقُ<sup>(١٠٠)</sup>.

\* قوله: «نحو: كَابِلٍ وَكَمَلَةٍ»: نحو: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا بِكُرْهِهِمْ﴾<sup>(١٠١)</sup>، ﴿وَيُزِيلُ عَلَيْكُمْ حَقَقَةً﴾<sup>(١٠٢)</sup>، وعن أبي حاتم السَّجِسْتَانِي<sup>(١٠٣)</sup> أنه كان يكتب عن الأُسْنَعِيِّ كُلَّ شَيْءٍ يَنْفَعُ بِهِ مِنْ فَوَائِدِ الْعِلْمِ، حَتَّى قَالَ فِيهِ: أَنْتَ سَنَةُ<sup>(١٠٤)</sup> الْخَلْقَةِ، تَكْتُبُ لَلْفُظِ اللَّفْظَةَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يُكْتَبُ<sup>(١٠٥)</sup>.

\* من "الخصائص"<sup>(١٠٦)</sup>: قالوا في: حَائِكٌ، وَخَائِنٌ، وَبَائِعٌ، وَمَائِلٌ: "فَعْلَةٌ" بِالْفَتْحِ، وَكَذَا بِالْمَجْرُ، فَلَمْ يَلْتَفِتُوا لِاعْتِلَالِ الْعَيْنِ، بَلْ أَحْرَوْهُ مُجْرَى صَحِيحِهَا، كَذِيْبٌ، وَكَافِرٌ، بِخِلَافِ مَعْنَى اللَّامِ، كَذِيَابٍ، وَغَارٍ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ -لِقُرْبَاهَا بِالنَّقْلِ- التَّخَفُّتُ بِالصَّحِيحَةِ<sup>(١٠٧)</sup>.

فَعَلَى لَوْصَفٍ قَتِيلٍ وَزَيْمٍ وَهَالِكٍ وَمَيْتٍ<sup>(١٠٨)</sup> بِهِ قَمَنَ

(١٠٨)

\* قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ<sup>(١٠٩)</sup> فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿وَيَزَيَّزُ الْكَاثِرَ سَكْرَيْنَ﴾<sup>(١١٠)</sup>: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ

(١) ينظر: تفتيح اللغة ١٦٦/٩، وقيل: العظيم العنق، كما في: جهرة اللغة ١٠٤٣/٢، واحكم ٥١٤/٦.

(٢) الحاشية في: ١٥٨.

(٣) حبس ١٥، ١٦.

(٤) الأتعلم ٦١.

(٥) ينظر: الكشف ٣٢/٢.

(٦) كذلك في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: شَيْءٍ.

(٧) الحاشية في: ١٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٦/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٨) ٤٨٧، ٤٨٦/٢.

(٩) الحاشية في: ١٥٨.

(١٠) كذلك في المخطوطة مصححاً عليه في الموضعين، وسيضئف ابن هشام هذا الضبط في حواشي الخصومة التالية.

(١١) انقصب ١٨٩/١.

(١٢) الملح ٢، وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٤٣٤، والإقناع ٧٠٥/٢.







لَكُمْ<sup>(١)</sup>، أطلق الجمع، والمراد واحد.

ع: ومثل: الترحات العليا<sup>(٢)</sup>، و: ﴿لَيْسَ لَنَا الْكُفْرُ﴾<sup>(٣)</sup>، إن جعل "الكُفْرُ" صفةً للآيات<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «لا فعل \* اسما»<sup>(٥)</sup>: كان يحسن أن يذكر إلى جنب "فعل": "يفعل"<sup>(٦)</sup>، كما قال في "الشَّهْرُ" على غيبه: ومنها: "يفعل"، ك: جحلى<sup>(٧)</sup>، ويزى<sup>(٨)</sup>، فنزله له؛ إما لأنه لم يُسمع إلا في هاتين الكلمتين، أو موافقةً لابن السراج<sup>(٩)</sup> في أنه اسم جمع<sup>(١٠)</sup>.

\* قوله: «زمن»: لا يريد به "فعل" صفةً كلفما كان؛ لأنه نص<sup>(١١)</sup> على نشور:

(١) آل عمران ١٧٣.

(٢) نُقلت في المخطوطة، فاشتبهت ب: القلى، و: القلا، و: القليا، ولعلها كما أثبتت لئلا يفتور بما الاستشهاد، وإن كانت به موافقة الآية الكريمة في سورة طه ٧٥: ﴿قَوْلُكَ هُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

(٣) طه ٢٣.

(٤) الحاشية في: ٣٤/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعله انتقل نظر الليث التالي، والصواب أن الحاشية متعلقة بهذا الليث لا بالذي يليه.

(٦) قوله: «ثقل فعل» كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب: «ثقلى؛ يفعل».

(٧) ٢٧٥.

(٨) جمع: خجل، وهو طائر. ينظر: القاموس المحيظ (ح ج ل) ١٣٠٠/٢.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: طزى، والذي في مطبوعة التسهيل: «ومنها: "يفعل"، ك: خض، وطربان». والظبيان: ذئبة مثل المرأة غليظة. ينظر: القاموس المحيظ (ظ ر ب) ١٩٥/١.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٥/٤.

(١١) الحاشية في: ١٥٩.

(١٢) شرح الكافية الشافية ١٨٥٤/٤.



دَرَبٌ<sup>(١)</sup> وَدَرَبٌ فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

إِنِّي أَمْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ دَرَبِي الْأَيْلَةُ كُلُّ نَوْمٍ ثَلَاثِي<sup>(٣)</sup>

\* ع: الذي أراه أن قوله: «زَمَن» مبتدأ، وخبره قوله: «فَمِن»، وما بينهما في تية الناحية محذوف الخبر، وهو في الحذف والاعتراض وعدم صلاحية الخبر للجمع أو لغیر الأول كقوله<sup>(٤)</sup>:

فَأَنِّي وَفِيَّائِرٌ بِنَا لَغَرِبٌ<sup>(٥)</sup>

وفي الدلالة المنفرد على الجمع كقوله<sup>(٦)</sup>:

لَحْمٌ بِنَا عِنْدَ<sup>(٧)</sup> وَأَلَّتْ بِنَا عِنْدَكَ رَسْمِي<sup>(٨)</sup>

ومعنى «فَمِن» هنا ليس أنه أول به، بل هو راجع إلى حكمك، أي: فَمِنٌ بَأَن تَحْكُم بَأَن جمعه على «فَعَلَى»، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تريد أنه فيه كثير، فهو فَمِنٌ أي<sup>(٩)</sup> بُثِّثَ له كذلك، كما أثبت لنحو: [فَقِيلَ].

الثاني: [١١] ثبوت ذلك فيه بالسمع لا بالقياس، والحكم الثابت بالسمع أقوى من جهة موافقته لمراد الواضع بالقطع لا بالظن.

(١) هو الحاد. ينظر: لُقَامُوسُ الْفَرِيدِ (ذ ر ب) ١/١٦٢.

(٢) لم أقف له على نسبة.

(٣) بيت من الكامل. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٤.

(٤) الخاتبة في: ١٥٩.

(٥) هو ضائع بن الحارث التميمي.

(٦) حجر بيت من الطويل، تقدّم في باقي الأبناء و"إن" وأحوالها.

(٧) هو عمرو بن أمية القيس الخزرجي، وقيل: قيس بن الخطيم.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: عندنا، وبه يستقيم الوزن.

(٩) بعض بيت من المشرح، تقدّم في باب الفاعل.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: أن.

(١١) ما بين المعقولين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والساق يقتضيه.



وبقي عليه: وسُكِّرَان، وأُخْرِب، ومُفْرَض، قد ذكر ثلاثة، وترك ثلاثة<sup>(١)</sup>.

\* إنما قلت هذا؛ لأنه لا جائز أن يعود للجميع؛ لأن 'قَبِيلًا' بكسر النون<sup>(٢)</sup> لا يكون إلا للواحد، ومتى أردت به أكثر من ذلك ثبتت وجمعت، ولو ذهبت فتفتح النون<sup>(٣)</sup> عُبْتُ النظم<sup>(٤)</sup>.

ولا يحسن أن يُجعل للأخير، وخير ما قبله مخوف؛ لأنه استدلال بالثاني على الأول.

ولأن<sup>(٥)</sup> يُجعل قوله: «و: زُيْن» وما بعده من المعطوفين مخفوفين<sup>(٦)</sup> على العطف، وقوله: «و: عُبْتُ» مبتدأ؛ لأن جعله مسوقاً<sup>(٧)</sup> مع: «قَبِيلًا»، مقطوعاً عن: «عُبْتُ» ما يشهد ظاهراً باختصاصه دون: «عُبْتُ» بالقياس؛ لعطفه على المنقوس، وقطعه عن غيره، والواقع بخلاف ذلك، فالفهشة؛ فإنه موضع حسن إن شاء الله تعالى<sup>(٨)</sup>.

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَمَا فَعَلَهُ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قُلَّةٌ  
(خ ٢)

(١) الحاشية في: ١٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٦/٢، ٤٠٧ دون قوله: «وبقي عليه» إلى آخره، وزيادة كلام بين الوجهين.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب: الميب.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب: الميب، أي: ليكون بفتحها صائلاً للواحد والاثني والجمع. ينظر: إصلاح اللطخ ١٢٥، وجمهرة اللغة ٩٧٧/٢، وللتكر والتلوث لابن الأباري ٣٢٦/١.

(٤) وذلك بدخول عيب مبتدأ التوجيه، وهو أن يكون قبل حرف الروي التقيد فتحاً مع ضم أو كسرة، هذا رأي الخليل، وأجازه الأخفش. ينظر: التوقي للأخفش ٣٧، والوشح ٧، ٨، والواري في العروض والقوافي ٢٢١.

(٥) كنا في المخطوطة، والصواب: ولا أن.

(٦) كنا في المخطوطة، والصواب: مخفوفين.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: منسوقاً.

(٨) الحاشية في: ١٥٩.



\* في "المقرب"<sup>(١)</sup>: "فعل" المضعف يُجمع في القلة على "أفعال"، ك: أغشاش، وفي الكثير على "فَعَال"، ك: عَشَّاش، و"تُغُول"، ك: عُشَّوش، وقد يُجمع على "فَعلة"، ك: عِشَّة، و"فُعْلَان"، ك: عُشَّان<sup>(٢)</sup>.

\* ويُحدَّ بخطَّ النَّاظم<sup>(٣)</sup> أن "فَعلة" موقوف على السماع، والشائع منه: جمع "فَعْل".

ع: فيكون "فَعلة" في كونه لا يطرأ في شيء نظير "فَعلة"، إلا أن هذا يخالف ذلك بأنه يكثر في شيء بعينه<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «فَعلة»<sup>(٥)</sup>: تقدّم الكلام على "فَعلة"، ك: فُعْشاة، و"فَعلة"، ك: سَعرة، وكُدْبة، وهذا ثالثها: "فَعلة".

وكان ينبغي ذكر هذا البيت قبل البيت الذي قبله، وهو: «فَعْلَى لوصف»؛ ليجاور الشاسيان، كما جاور بين "فُعْل" و"فَعْل"؛ للتناوب والتأخي<sup>(٦)</sup>.

وفَعْلٌ لِفَاعِلٍ وفَاعِلُهُ وَصَفَيْنِ نَحْوَ غَاذِلٍ وَغَاذِلُهُ  
(٢خ)

\* قوله: «وَصَفَيْنِ»: خرج نحو: كاهِل،...<sup>(٧)</sup>، وفاطمة، غَلَمًا.

ومثال ذلك: ساجد وسجّد، وراكع وركّع، قال الله تعالى: ﴿وَأَكْرَعْهُ

(١) ٤٨٩.

(٢) الحاشية في: ١٥٩.

(٣) لم أقب على كلامه، وفي السهيل ٢٧٥: ومنها: "فَعلة" لاسم صحيح اللام على "فَعْل" كثير، وعلى "فَعْل" و"فَعْل" قليلًا.

(٤) الحاشية في: ١٥٩.

(٥) كذا في المخطوطة مصبوطًا، ولصواب ما في متن الألفية: "فَعلة".

(٦) الحاشية في: ١٥٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٠٨/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٧) موضع النقط كلمة لم ألبسها في المخطوطة، ورسمها: وكأغده.



الشُّجُور<sup>(١)</sup>، وقالوا: حابِخٌ ومُلبِخٌ، قال<sup>(٢)</sup>:

وَاللَّهُ لَوْلَا أَنَا تَجَسُّوهُ الطُّيُحُ

بِئِى الْجَحِيمِ حِينَ لَا تُسْتَعْرَضُ<sup>(٣)</sup>

يقال: عَشَشْتُ النَّازِ، أَحْطَهَا، إِذَا أَذْكَنْتَهَا<sup>(٤)</sup>، شَبَّهَ مَلَائِكَةَ [النَّارِ]<sup>(٥)</sup> بِالطُّيَاحِينَ<sup>(٦)</sup>.

ومثله الْقُعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَغْلَقِ لَا مَأْ نَدْرَا

(١خ)

\* [«الْقُعَالُ»]: ك: قَارِيٌّ وَقُرَّاءُ<sup>(٧)</sup>.

\* [«فِيمَا ذُكِّرَا»]: أَي: كَانَ مُذَكَّرًا<sup>(٨)</sup>.

(٢خ)

\* [«الْقُعَالُ»]: قَالَ النَّاطِلُ<sup>(٩)</sup>: مِنَ الشَّلُوفِ فِي "قُعَالٍ": عَكَمٌ وَحَكَمٌ،

وَحَفِيطٌ وَخُطَاطٌ، وَفِي "قُعَلٍ": أَغْرَا وَغَرَّاهُ<sup>(١٠)</sup>، وَغَرِبَدَهُ<sup>(١١)</sup> وَخَرَّدَ، وَخَرَّدَ سُرُوءَهُ، أَي:

(١) البقرة ١٢٥، ونلح ٢٦.

(٢) هو المعجَّاج.

(٣) كذا في المحفوظة، والصواب ما في مصادر البيت: تَحْشُرُ.

(٤) بيتان من مشطوب الرجز. ينظر: الديوان ١٧٣/٢، وهماز القرآن ١٠٠/٢، وإصلاح لسطق

٢٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٧٠/١، وجمهرة اللغة ٥٦١/١، وأماي ابن الشجري ٣٦٤/١،

٤٣١، والإنصاف ٣٠٤/١، وشرح التسهيل ٣٧٧/١.

(٥) ينظر: تذيب اللغة ٢٥٢/٣، والصحاح (ح غ ش) ١٠٠١/٣.

(٦) ما بين العقوفين ليس في المحفوظة، وهو في أماي ابن الشجري ٤٣٤/١ لنقول منه فُلَّاءُ،

والساق يقتضيه.

(٧) الحاشية في: ١٥٩.

(٨) الحاشية في: ٣٥/١.

(٩) الحاشية في: ٣٥/١.

(١٠) التسهيل ٢٧٥.

(١١) كذا في المحفوظة مضبوطاً، ولعل الصواب ما في التسهيل وعند ياسين: أَقْرَلُ وَقَرَّلُ.

(١٢) هي المرة الجُزْر. ينظر: القاموس المحيط (ح د) ٤٠٩/١.



تَبَوَّضَ<sup>(١)</sup>، وَخَرَّادَ سُرَّ<sup>(٢)</sup>، وَتَرَا مَعًا فِي: سَحَلٍ<sup>(٣)</sup>، وَتَلَسَّاءَ.

ع: وَلَكَ أَنْ تَقُولَ فِي: حُكَّامٍ، وَخُطَّاطٍ: إِذَا هُمَا جَمْعٌ: حَاكِمٍ، وَخَاتِطٍ، فَلَا شَدُودَ، وَيُظْهَرُ فِي جَوَابِ ذَلِكَ فِي: خُطَّاطٍ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا يُقَالُ لِمَنْ كَثُرَ حَقْفَتُهُ، فَيَنَاسِبُهُ مِنَ الْمَرْدِ: خَفِيفٌ، لَا: حَافِظٌ، وَيَكُونُ جَمْعٌ: حَافِظٌ: خَفِيفَةٌ، كَمَا: كَاتِبٌ وَكَتَبَةٌ<sup>(٤)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «فِيهَا لُكْرٌ»: أَي: مِنْ هَذَيْنِ الْوِزْنَيْنِ، وَهُوَ "فَاعِلٌ".

وَكَانَ أَنْ يَقُولَ: وَمِثْلُهُ: "الْفُعَالُ" فِي "فَاعِلٍ"؛ أَوْخَصَرْتُ، لَكِنْ لَمْ يَثَرُ لَهُ<sup>(٥)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «وَذَانِ» الْبَيْتِ: اسْتِغْنَاءٌ فِي "فَاعِلٍ" بِ"فُعَلَةٍ"، كَمَا: قَاضٍ، وَغَارٍ، وَفِي "فَاعِلَةٍ" بِ"فَوَاعِلٍ"، كَمَا: رَابِعَةٌ.

وَمِثَالٌ مَا نَدَّرَ مِنَ الْمَعْتَلِ فِي "فُعَلٍ": رَنَعَ عَافٍ، أَي: دَارِسٌ<sup>(٦)</sup>، وَزُبُوعٌ عَفَى، وَحَكِي ابْنُ سَيْدَةٍ<sup>(٧)</sup>، سَاقٍ وَسَقَاةً<sup>(٨)</sup>، وَفِي "فُعَالٍ": سَارٍ وَسُرَّاءَ، قَالَ<sup>(٩)</sup>:

لَقَرِي تَبَوَّضَهُمْ سُرَّاءَ لَيَّلَتِهِمْ وَلَا يَبِيْثُونَ دُونَ اللَّيْلِ أَطْيَافًا<sup>(١٠)</sup>

وَحَكِي س<sup>(١١)</sup> حَابٍ وَخُتَّاءَ، وَشَمِعَ فِي جَمْعٍ: غَارٍ: "فُعَلٌ" وَ"الْفُعَالُ"<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: العين ٢٩٢/٧، والمصباح (س ر أ) ٥٥/١.

(٢) كَذَا فِي الْمَخْصُوطَةِ، وَلَوْجُهُ: سُرَّى.

(٣) هُوَ وَلَدُ الشَّاعِ مَا كَانَ. ينظر: القاموس المحيط (س ع ل) ١٣٤٠/٢.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٠.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٠، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأُفْقَةِ ٤٠٨/٢.

(٦) ينظر: المصباح (ع ف أ) ٢٤٣٢/٦، والمخصص ٣٠١/٣.

(٧) الْمَحْكَم ٤٨٨/٦.

(٨) كَذَا فِي الْمَخْصُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا فِي الْمَحْكَمِ وَعِنْدَ يَاسِينَ: سَقَى.

(٩) لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ.

(١٠) بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ. لَقَرِي: تَقَعَّدَ لِلْقَرَى، وَهُوَ طَعَامُ الضَّيْفِ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْهِجَاطِيِّ (ق ر).

(١١) ي ١٧٣٤/٢. ينظر: الْخَبْرَانُ ٣١٤/٥، وَلَمَعَانِي الْكُوفِ ٥٥٩/١، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ

١٨٤٦/٤.

(١٢) الْكِتَابُ ٤٨/٤.

(١٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٠، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأُفْقَةِ ٤٠٩/٢.



\* ومن الجمع: "فَعَالٌ": زَيْلٌ وَزَيْتَابٌ، وَتَوَلَّمٌ وَتَوَلَّمٌ، وَظَلَّرٌ<sup>(١)</sup> وَظَلَّرٌ، وَنَجَّى وَنَجَّاءٌ، وَزَجَلٌ<sup>(٢)</sup> وَزَجَالٌ، وَنَقَسَاءٌ وَنَقَاسٌ، وَالزَّيْلُ: الشاة التي تحبس اللبن، وقيل: الحديقة العهد بالولادة<sup>(٣)</sup>، وَالتَّوَلَّمُ: الذي يولد مع أمه<sup>(٤)</sup>، وَالظَّلَرُ: الدَّائِمَةُ<sup>(٥)</sup>، وَالزَّجَلُ: ولد الشاة إذا دخل في السنة السادسة<sup>(٦)</sup>، وَالزَّجَلُ<sup>(٧)</sup>: الأثنى من أولاد الضأن<sup>(٨)</sup>، وَالتَّقَسَاءُ: لمرأة التي وضعت، وقيل في جمعها أيضاً: نَقَاسٌ، يكسر النون، وَالتَّقَاسُ أيضاً: الكثير ولاذع<sup>(٩) (١٠)</sup>.

فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فَعَالٌ لهما وَقَلَّ فيما عِنه اليَا بِنههما

(١خ)

\* «[فَعْلٌ]»: كَيَلَبٌ، وَكَيْتَاشٌ، وَيَقَالُ<sup>(١١)</sup>.

\* «[وَفَعْلَةٌ]»: قال صاحب 'البحر'<sup>(١٢)</sup>: جاءت: شهوة على: شهى، ولم

- (١) كذا في المحفوظة مضبوطاً، والمصواب: ظَلَّرَ، كما في: القاموس المصيد (ظ ه ر) ٦/١.
- (٢) كذا في المحفوظة مضبوطاً، وهو في الصحاح (ر خ ل) ١٧٠٨/٤: زَجَلٌ، ومثله في درة العوَّاس ١١٥، والقاموس المحيط (ر خ ل) ١٣٢٩/٢، وزيات: زَجَلٌ.
- (٣) ينظر: العين ٢٥٧/٨، والجيم ٢٩٩/١، وتقلب اللغة ٩٤/٣، ١٤٩/٧، ١٣١/١٥.
- (٤) ينظر: العين ١٣٩/٨، والصحاح (ت أ م) ١٨٧٦/٥.
- (٥) ينظر: المعجم ٤٥٥/٩، والتكملة لمصالحاتي ٩٤/٣، والمراد: للرخصة، كما في: القاموس المحيط (ظ ه ر) ٦/١.
- (٦) ينظر: الصحاح (ث ن ي) ٢٢٩٥/٦، وانحصر ١٦٤/١، وفيهما أنه ولد الشاة إذا دخل في السنة الثالثة، والبحر إذا دخل في السنة السادسة.
- (٧) كذا في المحفوظة مضبوطاً، وتقدم قريباً أن صوابه: زَجَلٌ، أو: زَجَلٌ.
- (٨) ينظر: العين ٢٥٠/٤، وجهرة اللغة ٥٩١/١، وتقلب اللغة ١٤٩/٧.
- (٩) ينظر: تحذيب اللغة ١٠/١٣، وللخصص ٥٤/٥.
- (١٠) الحاشية في: ١٦٠.
- (١١) الحاشية في: ١/٣٥.
- (١٢) البحر المحيط ٤٤/٣.



يذكر النحاة مجيء "فَعَلَة" المحللة اللام على "فَعَلَ"، قالت امرأة<sup>(١)</sup> من بني نَعْمَر بن مُعَاوِيَة:

قَوْلَا الشَّهَى وَاللَّهِ كُنْتُ بِعَدِيرَةٍ      بِأَنَّ أَتْرَكَ اللَّذَاتِ فِي كُنْ شَهْدٍ<sup>(٢)</sup>  
\* قوله: «وَقَالِ» البيت: فَكُتِرَ فيما عينه ولو؛ للتخفيف، ك: رِيَاضٍ، وَرِيَاطٌ، وَرِيَابٌ<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* "مَقَرَّب" (٤): "فَعَلَة" محتلل العين يأتي للكثير بغير ناء، ك: بُيُضٌ، وَغُزُزٌ، وَقَدْ بَجِيَءَ عَلَى "فَعَالٍ"، ك: بِيَتَامٍ، وَرِيَاضٍ، وَقِيَانٌ<sup>(٥)</sup>.

وقد يُجْمَعُ عَلَيْهِ "فَعْل" (٦)، ك: بَرٌّ وَبَارٌّ، وَ"فَعْل" (٧)، ك: سَبَّحَ وَرَبَّحَ<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «عَيْتُهُ»: بَقِيَ عَلَيْهِ: أَوْ فَاوَّهَ، لَحَوْ: يَغْرُ<sup>(٩)</sup> وَيَعَارُ، ذَكَرَهُ فِي "التَّشْهِيل" (١٠) (١١).

\* قوله: «سَهْمَا» عَدَّلْتُ إِنَّمَا فِي "التَّشْهِيل" (١٢) فَإِنَّهُ قَالَ: "يَعَا" (١٣)، وَهُوَ

(١) لَمْ تَلَفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهَا.

(٢) بَيْتٌ مِنَ الطُّوَيْلِ. يَنْظُرُ: تَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ ٦٦.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ١/٣٥.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ١/٣٥.

(٥) ٤٨٨، ٤٩٣.

(٦) جَمْعٌ: قَبْلَتُهُ، وَهِيَ الْأَمَةُ لِلْقَبْلَةِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ق ي ذ) ١٦١١/٢.

(٧) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَصْبُوحًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي الْقُرْبِ: "فَعْلٌ".

(٨) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٠.

(٩) هُوَ الْجَذْيُ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ي ع ر) ٦٩٢/١.

(١٠) ٢٧٣.

(١١) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٠.

(١٢) ٢٧٢.

(١٣) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ: يُعَالِ.



لَفْعَلٌ "غير الهائي العين، ولَفْعَلَةٌ" مطلقاً. انتهى.

يعني: يائِثًا كان، كـ: حَيْضَةٌ<sup>(١)</sup> وغيثاض، وضَيْعَةٌ<sup>(٢)</sup> وضِياع، أو غير يائِثِها، كـ: حَقْنَةٌ ووجفان، وضَعْبَةٌ وصبغاب<sup>(٣)</sup>.

وَفَعَلٌ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اِعْتِلَالٌ  
(٢خ)

\* في "شرح الكافية"<sup>(٤)</sup>: "يُقال" مقيس في "فَعَلٌ" و"فَعْلَةٌ" ما لم يُضاعفاً أو تعثر لائهما، كـ: جَمَلٌ، وَزْبَةٌ، والأكثر في: قَلَمٌ: أَقْلَامٌ، وحكى ابنُ سيده<sup>(٥)</sup> أنه قد يقال أَيْضًا: قِلَامٌ<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «ما لم يكن في لامه اعتلالٌ»: فإنه يُجمع على "فَعُولٌ"، كـ: عَصَا. فعلى هذا: دَمٌ وِدْءٌ شاذٌّ، ومعتلٌ العين كصحيحها، كـ: دار وِدْءَلٌ<sup>(٧)</sup>.

أو يَكُ مُضْطَعَفًا ومثلُ فَعَلٍ ذُو النَّاءِ وَفَعْلٌ نَعِ فَعْلٌ<sup>(٨)</sup> فاقتل  
(٢خ)

\* [«أو يَكُ مُضْطَعَفًا»]: عرج نحو: حَلَلٌ، فَيالِهُ: "أَفْعَالٌ"<sup>(٩)</sup>.

\* قوله: «ذو النَّاءِ»: نحو: أَكْمَةٌ، وَلَمْرَةٌ، وَزْبَةٌ، وَزَعْبَةٌ<sup>(١٠)</sup>، وذلك في اسم الجنس

(١) هي مجتمع الشعر. ينظر: القاموس المحيط (خ ي ح) ٨٧٩/١.

(٢) هي العقار والأرض المَقْلَةُ. ينظر: القاموس المحيط (ض ي ع) ٩٩٦/٢.

(٣) الحاشية في: ١٦٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤.

(٥) المحكم ١٧٦/٢، ٤٣٨/٦.

(٦) الحاشية في: ١٦٠.

(٧) الحاشية في: ١٦٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٠/٢، ولم يعدها لابن هشام.

(٨) كذلك في المحطوطة، وسيرجع ابن هشام في آخر حواشي البيت ضبطه بتقديم للكسور على انضمام.

(٩) الحاشية في: ١٦١.

(١٠) هي الساحة والشمس. ينظر: القاموس المحيط (ر ح ب) ١٦٧/١.



قليل، وقالوا: أَضَاءَ<sup>(١)</sup> وإضاء<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «طَوَّ القَاءَ»: أي: من هذا الوزن، وهو الثلاثي المفتوح الأولين، وسواء أكانت اسمًا أو صفةً، كذا مقتضى ما في "التسهيل"<sup>(٣)</sup>، ك: حَسَنَةٌ، وَزَقِيَّةٌ، وَزُجَيْجَةٌ<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «وَفُعِّلَ» مع "فُعِّلَ": شَرَطَ فيهما في "التسهيل"<sup>(٥)</sup> الاسمية، وكونَ "فُعِّلَ" غيرَ واوي العين، ك: حَوَّتْ، وَلَا يَأْتِي اللام، ك: هَدَى<sup>(٦)</sup>.

\* لَمْ يَشْطُ بِتَقْدَمِ: «فُعِّلَ»<sup>(٧)</sup>: لَأَنَّهُمْ يَهْتَوُونَ بِالْأَخْفِ ثُمَّ بِالْأَثْقَلِ.

و"فُعِّلَ": ذُنِبَ، وَقُدِّحَ، وَفِي "فُعِّلَ"، نَحْو: دُفِّرَ، وَزُتِحَ.

قال بعضهم: وهو في المضاعف كثير، نحو: قُفَّتَ<sup>(٨)</sup> وقُفِّافٌ، وَخُفَّتْ وَخُفِّافٌ، وَغَسَّ<sup>(٩)</sup> وَغَسَّاسٌ<sup>(١٠)</sup>.

وَفِي فُعِّلَ وَصَبِ فَاعِلٍ وَزُدَّ كَذَاكَ فِي أَنَاءِ أَيْضًا اطرْد

(٢خ)

\* «وَفِي فُعِّلَ»: [فُعِّلَ]: فُرِّفَ.

(١) هو المستقنع من سيل وفوه. ينظر: القاموس المحيط (أ ض ي) ١٦٥٤/٢.

(٢) الحاشية في: ١٦٦.

(٣) لأنه أطلقه، ولم يقيد. ينظر: ٢٧٣.

(٤) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٠/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٥) ٢٧٣.

(٦) كذا في المحفوظة، ولعل الصواب ما في التسهيل وعند ياسين: ك: مُدَّى.

(٧) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٠/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٨) كذا في المحفوظة مصبوطًا، ولصواب ما في متن الألفية: "فُعِّلَ".

(٩) هو ما ارتفع من الأرض. ينظر: القاموس المحيط (ق ف هـ) ١١٢٦/٢.

(١٠) هو القُدَحُ العظيم. ينظر: القاموس المحيط (ع س م) ٧٦٥/١.

(١١) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٠/٢ إلى قوله: «وورم».



فأما مجيئه في جمع: قصيل، وأقيل<sup>(١)</sup>؛ فشاد؛ لأتخما احسان، وأما مجيئه في: صجيج، وشديده؛ فقال ح<sup>(٢)</sup>: شاد.

ع: وهو خلاف إطلاق النظم أن ذلك قياس في وصف "فاعِل"، فشوبلها؛ إذ لا يُتخيّل لها مانع من الجواز إلا التضعيف، ولم يُشترط اتفاه<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «كذلك في أُنثاه»: أراد الخطيب<sup>(٤)</sup> سفرًا، فقال لزوجته:

عُدِّي السَّيْرَ إِذَا هَمَمْتُ بِرَبْعَةٍ وَذَيْبِ الشُّهُورِ فَإِنَّهُنَّ قِصَارُ  
فقلت:

أَذْكَرُ ثَمَنُنَا إِيَّاكَ وَشَوْقَنَا وَأَذْكَرُ نَنَاتِكَ إِيَّاهُنَّ صِبْغًا<sup>(٥)</sup>

فقال: لا زعلت لسفر أبنا<sup>(٦)</sup>.

وشاع في وصف على فعلان أو أُنثيه أو على فعلان

(خ ١)

\* [[«وشاع في وصف على فعلان»]: ومن ثم كان الصواب قول «الفارسي»<sup>(٧)</sup>:  
إن إيقاظ جمع: يَفْطَان، لا قول أبي غنم<sup>(٨)</sup> الشَّيْبَانِي<sup>(٩)</sup>: إنه جمع: يَفْطُ<sup>(١٠)</sup>.

(١) هو ابن العارض فما فوقه، والقصيل: ينظر: القاموس المحيط (أ ف ل) ١٢٧٣/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٤٣٣/١، ٤٣٤.

(٣) الحاشية في: ١٦٦.

(٤) لم ألق على البيتين الأتيين في ديوانه، ويُسبان لأعرابي غير مسلم.

(٥) بيتان من الكامل. الشاهد: في "صِبْغًا"، إذ جمع "فَعِيلَة" مؤنث "فَعِيل" وصفاً -وهو "صغيرة" - على "فَعَال". ينظر: عيون الأخبار ٢٢٦/١، وجمع الأمثال ٢٢٢/٢، وريح الأمل ١٥/٣.

(٦) الحاشية في: ١٦٦.

(٧) التكملة ٤٧٢.

(٨) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عُفِرُوا" أحازره للبرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل؛ فمبنيًا له عن "عُفِرَ". ينظر: كتاب الخط لابن السراج ١٢٥، وعمدة الكتاب ١٦٤.



(٢خ)

\* [«وشاع»]: حكى لي عن "نكت" ابن<sup>(١)</sup> عقيل أنه بمعنى: اطرد، وعن "شرح الكافية"<sup>(٢)</sup> أنه غير مطرد، وهذا هو الحق؛ إذ لا يقال في: سكران: يسكر، ولا في: غريان: عزاء.

وفي "شرح الغنية"<sup>(٣)</sup>، وفي "المقدمة"<sup>(٤)</sup> أيضًا أن "فعلان" وأنتبه، و"فعلان" وأثناء يقاس فيهم "فعلان"<sup>(٥)</sup>.

ومثله فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَّةُ فِي نحو طَوِيلٍ وطَوِيلَةٌ تَمِي

(٢خ)

\* [«والزَّمَّة»]: عبارة ابنه<sup>(٦)</sup>: ولم يُجَاوِزْ "يقال" إلى غيره فيما عِنه واوٍ ولائه صحيحة من "فويل" و"فويل" و"فويل"، نحو: جَوَالٌ في جمع: طَوِيلٍ، وطَوِيلَةٌ.

(١) ينظر: شرح كتاب سيويه للسري ٣٧٣/٤ (ط. العلمية)، وشرح جمل الزحاجي ٥٢٧/٢، وشرح الحاشية للرضي ١٢٢/٢.

(٢) الحاشية في: ٣٥/.

(٣) لعله يريد: شرح الألفية ٤٢٦/٢.

(٤) هو عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله الحلبي، بماء الدين، إمام في العربية والفقه، تولى القاهرة، ولازم أبا حيان، حتى شهد له بالبراعة، وتولى قضاء القضاة، له: شرح الألفية، وشرح السهيل، وغيرهما، توفي سنة ٧٦٩. ينظر: الدرر الكامنة ٤٢/٣، ونبغة الرواة ٤٧/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤.

(٦) شرح عمدة الحفاظ ٢٧٨/٢.

(٧) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٢٧٦/٢.

(٨) كذا في المخطوطة، ولصواب ما في شرح العمدة وعند ياسين: "يقال".

(٩) الحاشية في: ١٦١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١١/٢.

(١٠) شرح الألفية ٥٥٢.



ويُحفظ 'فَعَالٌ' في نحو: قائِمٌ، ورايٌ، وآمٌ<sup>(١)</sup>، وقائِمَةٌ، وراعيَةٌ، وأغشَفٌ<sup>(٢)</sup>، وخَوَادٌ، وغَرٌّ، وتَضَحَاءٌ، وفُلُوصٌ<sup>(٣)</sup>.

\* «نحو: طَوِيلٌ وطَوِيلَةٌ»: "فَعِيلٌ" و"قَمِيَةٌ" بمعنى "فَاعِلٌ" و"فَاعِلَةٌ" وصفاً صحيح اللام.

فإن قيل: فإنك تقول: طَوِيلُونَ، وطَوِيلَات.

فإنما كلاًهما في التكسر<sup>(٤)</sup>.

ويُفْعَلُ فَعْلٌ نحو جَبَذَ يُخَصُّ غالباً كذلك يَطْرُدُ

(خ ٢)

\* في "لِقَرَبٍ"<sup>(٥)</sup>: إن كان -بمعنى: الاسم الثلاثي- على "فَعْلٍ" جمع في القليل والكثير على "أفعال"، كذاتُ أثمار، وقد يُجمع في الكثير على "فُعُول"، كذاتُ ثُور، وقوله<sup>(٦)</sup>:

فِيهَا عِيَالٌ<sup>(٧)</sup> أَسودَّ وَفَرٌّ<sup>(٨)</sup>

مقصود من: ثُورٌ للضرورة<sup>(٩)</sup>.

(١) اسم فاعل من: أَمَّ.

(٢) من: الغشَف، وهو ذهاب الشئ. ينظر: القاموس المحيط (ع ج ف) ١١١٦/٢.

(٣) هي الناقة الشائِة، أو الطويلة القوائم. ينظر: القاموس المحيط (ق ل ص) ٨٥٣/١.

(٤) الحاشية في: ١٦٢.

(٥) الحاشية في: ١٦٢.

(٦) ٤٨٨.

(٧) هو حكيم بن عُقَيْة الرُّثَمي.

(٨) كنا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: عِيَالِي.

(٩) بيت من مشطور الرجز. عِيَالٌ: جمع: عِيَالٌ، وهو المنبحر. ينظر: الكتاب ٥٧٤/٣.

وللقنطبي ٢٠٣/٢، والأصول ٤٣١/٦، والحقبة ٣٧٢/٣، والحكم ٢٤٥/٢، وسفر السعادة

٣٨٩/١، وشرح جمل لرحاجي ٥٦٦/٢، وللقاصد النحوي ٢١١٤/٤.

(١٠) الحاشية في: ١٦٢.



\* قال ابنه<sup>(١)</sup>: ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمع "فعل" على "فُعُول" إلى جمعه على "فُعَال"، فإن جاء منه شيء عُذُّ نادرًا.

ع: قست: نحو: نَمِرٌ وَفَكْرٌ، مُنْعٌ ذَلِكَ.

وفي كلام الناطم أَمْرَان:

أحدهما: أنه ذكر أن "فُعُولًا" يختص بـ "فُعُول" من بين سائر المفردات، وهذا ينافيه قوله: «كذلك يَطْرُد» إلى آخره، وإنما قياسه: و"فُعُول" من بين سائر الجموع خاصٌ بـ "فعل"، أي: إنه لا يُجمع إلا عليه، أي: في الكثرة، لا بدُّ من ذلك، وإلا فالواقع بخلاف ذلك، وهو حينئذٍ مناقضٌ لقوله: «وغيرُ ما أَفْعَلُ» البيت.

والثاني: في الجمع بين الاختصاص والغلبة، وهو<sup>(٢)</sup> كالتضاد<sup>(٣)</sup>.

\* [«وهـ» فُعُولٌ]: "فعل": الذي تعطيه هذه العبارة أن "فُعُولًا" مقصور على "فعل"، وليس كذلك؛ لأن "فُعُولًا" يكون جمعًا لـ "فعل" و "فعل" و "فُعَل" وغير ذلك، بل يطرُد فيه، كما تراه من قوله: «كذلك يَطْرُد» البيت، وإنما "فعل" مقصور على "فُعُول" دون غيره من جمع التكسير.

وفي "التسهيل"<sup>(٤)</sup> بعد أن ذكر أن "فُعُولًا"<sup>(٥)</sup> يشارك "فُعَالًا" ما نَعَّه: وانفرد مقيسًا بنحو: كَيْدٌ، وفي "سَبْكُ للنظوم"<sup>(٦)</sup> بعد أن ذكر مثل ذلك: وانفرد "فُعُول" مقيسًا بنحو: نَمِرٌ.

وقوله: «غالبًا» زائدٌ على ما في "التسهيل" و"سَبْكُ للنظوم"، واحتترز به عن

(١) شرح الألفية ٥٥٣.

(٢) كفا في المخطوطة، ولوجه: وهما.

(٣) الحاشية في: ١٦٢.

(٤) ٢٧٤.

(٥) كفا في المخطوطة مصبوحًا، والمصواب ما في التسهيل: فُعُولًا.

(٦) ٢٥١.



نحو: كَتَبَ وَأُكْتُفِ، ويُستغنى عنه بقوله: «وغير ما أَفْعَلُ» البيت<sup>(١)</sup>.

\* وقوله: «وَفُعِلَ»<sup>(٢)</sup> أي: «سما» واكتفى بتمثيله ب: كَبِدَ<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «نحو: كَبِدَ» -وكذا: كَرَشَ، ووَعِلَ- إشارة إلى اشتراط الاسمية، فخرج نحو: خَبَسَ<sup>(٤)</sup>.

فِي فُعِلَ اسْمًا مُطْلَقًا الْفَاءُ وَفُعِلَ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانِ شَبِلَ

(خ ١)

\* [«فِي فُعِلَ» اسما]: يُعْلُونَ، وَهُهُور، وَهُهُور، وَفُرُوج<sup>(٥)</sup>.

\* [«شَبِلَ»]: خ<sup>(٦)</sup>: «خَصَل».

ينبغي أن يكون الإنشاد: «خَصَل»؛ لأن «شَبِلَ» بفتح<sup>(٧)</sup> العين؛ فلا يطابق الأول كلَّ المطابقة<sup>(٨)</sup>.

(خ ٢)

(١) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١١/٢ إلى قوله: «التكسير»، ونقل من خط ابن هشام من قوله: «أحقرز به عن نحو: كتب» إلى آخرها.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: «فُعِلَ»، بلا واو.

(٣) الحاشية في: ١٦٦.

(٤) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١١/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٥) الحاشية في: ٣٥/١.

(٦) هو كذلك في مخطوطات الألفية العالية التي اعتمدها محققها، ولم يشر إلى شيء منها يوافق نسخة ابن هشام، وأضنه وها، سبه، انتقال النظر إلى البيت بعد التالي، فأخروه: «فُعْلَانُ» من، ويؤيده أنه سقط عليه الشبان التاليان، فاستلركهما في الحاشية. ينظر: الألفية ١٦٦، الآيات ٨١٥ ٨١٧.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: بكسر. وعليه يكون مراده أن في البيت عيب بئد التوجيه، وهو أن يكون قبل حرف الروي للقيد فتحاً مع ضمة أو كسرة، كما في: الوائي في العروض والنحو ٢٢١.

(٨) الحاشية في: ٣٥/١.



\* قوله: «فِي "فُعَلٍ" اسْمًا»: مثال "فعل": فُلس، وثَبِت، وشَبَح، وشَبَّه، وغُثِن، زَادَ فِي "التَّسْهِيل"<sup>(١)</sup>: لَيْسَ عَلَيْهِ وَثَاءٌ، فَحَرَجَ نَحْو: سَوَّطَ، وَخَوَّضَ، فَنَحَو: قُوَّوسٌ، وَقُوَّوجٌ غَيْرُ مَطْرُودٍ.

ومثال "فعل": جَلَّ، وَجَّشَمَ، وَقَالَ<sup>(٢)</sup>:

أَخْبَأْ إِلَيَّ مِنْ لَيْسِ الشُّفُوفِ<sup>(٣)</sup>

جمع: شَفَتْ، الثَّوبَ الرِّقِيقَ<sup>(٤)</sup>.

ومثال "فعل": بُزِدَ، وَبُرِّجَ، وَشَرَطَ فِيهِ أَلَا يَكُونُ مَضَاعِفًا، فَحَرَجَ نَحْو: حُفَّتْ، وَلَا مَعْتَلَّ الْعَيْنُ بِالْوَاوِ، فَحَرَجَ نَحْو: حَوَّتْ، وَلَا اللَّامُ بِالْيَاءِ، فَحَرَجَ نَحْو: ثُلَّى<sup>(٥)</sup>، فَجَمَعَ: ثُلَّى، وَخَصَّنَ<sup>(٦)</sup> عَلَى: ثُلَّى<sup>(٧)</sup>، وَخَصَّوَصَ<sup>(٨)</sup> شَاءُ، كَمَا شَدَّ فِي نَحْو: كَثَّلَ، وَقَبِلَ<sup>(٩)</sup> لَأَنَّهُ وَصَفٌ، وَكَذَا: شَبَّهَ، وَفَرَحَ<sup>(١٠)(١١)</sup>.

\* قوله: «فِي "فُعَلٍ"»: وَشَدَّ نَحْو: سَاقٍ، وَبَشَّرَ<sup>(١٢)</sup>، وَشَقَبَ، وَثَلَّةَ<sup>(١٣)</sup>، وَتَمَاءَ،

(١) ٢٧٣.

(٢) قاتله: شُشُونٌ بَنَتْ بِمَثَلِ الْكِتَابَةِ.

(٣) حَجَرٌ يَتَمَنَّى مِنَ الْوَقْرِ، تَقَدَّمَ فِي بَابِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ.

(٤) ينظر: جَهْرَةُ اللَّغَةِ ١/١٣٨، وَالْحِكْمُ ٧/٦٢٢.

(٥) هُوَ الْخَفَرَةُ حَوْلَ الْحَيَاءِ أَوْ الْحِيْمَةِ تَمْنَعُ السَّبِيلَ. ينظر: الْقَامُوسُ الْمُحِيط (٥ هـ ي) ١/١٧٥١.

(٦) هُوَ الثُّوْبُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ. ينظر: الْقَامُوسُ الْمُحِيط (ح ص ص) ١/٨٣٦.

(٧) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوطًا، وَالصَّوَابُ: ثُلَّى.

(٨) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ بِحَذْفِهَا.

(٩) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي التَّسْهِيلِ: قَسَلٌ، وَهُوَ الزَّادُ الَّذِي لَا مَرُوءَةَ لَهُ. ينظر:

الْقَامُوسُ الْمُحِيط (ف ص ل) ٢/١٣٧٦.

(١٠) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي التَّسْهِيلِ: قُوَّجَ.

(١١) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٢.

(١٢) هِيَ جُلْدَةُ الشَّخْطَةِ. ينظر: الْقَامُوسُ الْمُحِيط (ب د ر) ١/٤٩٨.

(١٣) هُوَ الْحَبْلُ الصَّغِيرُ. ينظر: الْقَامُوسُ الْمُحِيط (ق ن ن) ٢/١٦١٠.



وعُتِقَاقٌ<sup>(١)</sup>، ومَلَّلٌ<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «اسْمًا»: وشُدَّ في: كُتِبَ، وقيل<sup>(٣)</sup>، وصَيِّفَ<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «مُطَلَّقُ الْقَاءِ»: أما في "فعل" فكَ: فَلَسَ، وَتَغَبَّ، وأما في "فعل" فكَ: جَلَّ، وَخَبَّرَسَ، وأما في "فعل" فكَ: خُنِدَ، وَبُزِدَ، وشرطُ "فعل" أن لا يكون معتلَّ العين أو اللام، ولا مضاعفًا، وشُدَّ: خَصَصَ وَخَصَّصَ، وَلُؤِي وَلُؤِي: وشُدَّ في "فعل"، كَ: أَسَدَ، وَشَحَى<sup>(٥)</sup>، وَنَذَبَ<sup>(٦)</sup>، وَذَكَرَ، وَسَاقَ، وفي "فاعل"، كَ: شَايِدَ، وَهَالَكَ، وَصَالَ<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «وَفَعْلٌ»: قال ابنه<sup>(٨)</sup>: يعني: له "فَعُولٌ"، ولم يقمده باطراد، فغلب أنه محفوظ فيه.

ع: فعلى تقديره: «له» حَرِّرٌ مبتدأٌ محذوف، والجملة خبرٌ: «فَعْلٌ»، وقد يقال: إنه يجوز كون: «فَعْلٌ» مبتدأ، و: «له» متعقِّبٌ ٤: «خَصَلٌ»، و: «لِلْفَعَالِ» عطף على: «له»، واستأنف الخاطف: لكونه للشبوع ضميرًا، و: «فَعْلَانٌ» خصلٌ جملة اسمية متعقِّبٌ بها عن: «فَعْلٌ»، ويكون مراده: أن "فعل" يُجمع على "فَعْلَانِ"، كَ: أَخٌ، وَخَرَّبَ<sup>(٩)</sup>، وَفَلَّى<sup>(١٠)</sup>.

(١) هي الأئني من أولاد العز. ينظر: القاموس المحيط (ع ن ق) ١٢١٠/٢.

(٢) الحاشية في: ١٦٦.

(٣) كذا في المخطوطة، وتقدم قريبًا أن صوابه: قُتِلَ.

(٤) الحاشية في: ١٦٦.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: شَحَنَ، وهو القَمَّ والحَرَن. ينظر: القاموس المحيط ١٥٨٨/٢.

(٦) هو أثر المرح الباقى على الجلد. ينظر: القاموس المحيط (ن د ب) ٢٢٨/١.

(٧) الحاشية في: ١٦٦.

(٨) شرح الألفية ٥٥٣.

(٩) هو ذكر الخبارى. ينظر: القاموس المحيط (خ ر ب) ١٥٤/١.

(١٠) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٣/٢.



\* قوله: «وَلِلْفُعَالِ»: الحاصل: أن «فُعَالان»<sup>(١)</sup> جمع لـ «فُعَال»، كـ: غُرَاب، وَغُلَام، وَشُدٌّ في «فُعَال»، كـ: غَزَال، و«فُعَال»، كـ: صِبْزَار<sup>(٢)</sup>، وللمقصود منه، وهو «فُعَلٌ»، كـ: صُرْد، وَفُعْر، وَفُحْزَز<sup>(٣)</sup>، وللمخفف من هذا، وهو «فُعَلٌ»، بشرط اعتلال عينه بالواو، كـ: كُوز، وَخُوت، وَثُون، و«فُعَلٌ» يفتحون معتلّ اللام<sup>(٤)</sup> بالواو، كـ: نَار، وَجَار، وَقَاع، وَتَاج، وَخَال، فإن كان صحيحتها فشدّاً، كـ: خَرَب، وَأَخ، وَشُدٌّ أيضاً في «فُعِيلٌ»، كـ: ظَلِيم<sup>(٥)</sup>، و«فُعُولٌ»، كـ: خُرُوف، و«فَاعِلٌ»، كـ: حَائِظٌ، و«فُعِلٌ»، كـ: قُنُو<sup>(٦)</sup>.

وَشَاغَ فِي خُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاخَمَا وَقَلَ فِي غَيْرِهِمَا

(خ ١)

\* [«و: قَاع»]: قالوا: قَاعٌ وقِيَعَان، قَلَبُوا الْوَاوَ يَاءً؛ لِلْكِسْرِ قَبْلَهَا، وَ: أَقْوَاعٌ، وَقَالَ التَّهْدِي<sup>(٨)</sup>، إِنَّهُ لَا يُقَالُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاء<sup>(٩)</sup>؛ وَذَكَرَهُ أَمِنْ اللَّغَةِ<sup>(١٠)</sup>، وَ: قِيَعَةٌ، كَقَوْلِهِ

(١) كُنَّا فِي الْمَحْطُومَةِ مَضْبُوعًا، وَالصَّوَابُ: «فُعَالَان».

(٢) هُوَ الْقَطِيعُ مِنَ الْبَقَرِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص و ز) ٥٩٩/١.

(٣) هُوَ ذَكَرُ الْأَرَاتِبِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (خ ز ز) ٧٠٤/١.

(٤) كُنَّا فِي الْمَحْطُومَةِ، وَالصَّوَابُ: الْعَيْنُ.

(٥) هُوَ ذَكَرُ النِّعَامِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ظ ل م) ١٤٩٤/٢.

(٦) هُوَ الْعَدْلُ الْكَبِيرُ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ق و ن) ١٧٣٨/٢.

(٧) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٦.

(٨) يَنْظُرُ: شَرَحَ التَّكْمِلَةُ لِلْمَكْرِيِّ ١١ (ت. حَوْرِيَةُ الْجَهَنِّي). وَالتَّهْدِي هُوَ أَحَدٌ مِنْ بَكْرِ بْنِ بَقِيَّةٍ، أَبُو طَالِبٍ، إِمَامٌ فِي النُّحُو، أَخَذَ عَنِ السَّوْرَانِيِّ وَالرَّمَانِيِّ وَالْفَارَسِيِّ، لَهُ: شَرَحُ الْإِسْبَاحِ، ثَوْنِي سَنَةِ ٤٠٦. يَنْظُرُ: نَزْمَةُ الْأَبْيَاءِ ٢٤٦، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ٢٠٤/١، وَإِبْنَاءُ الرِّوَاةِ ٣٨٦/٢، وَبَلَدِيَةُ الْوَعَاةِ ٢٩٨/١.

(٩) شَرَحَ التَّكْمِلَةُ ١١ (ت. حَوْرِيَةُ الْجَهَنِّي).

(١٠) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٥٩٠/٣، وَغَرِيبُ الْقُرْآنِ لِأَبْنِ قَتِيْبَةَ ٣٠٥، وَلِتَقْتَضِبَ ٢٠٤/٢، وَالْأَصُولُ ٤٣٦/٢، وَالْإِخْتِيَارَيْنِ ٢٢، وَشَرَحَ لِلْفَضْلِيَّاتِ لِأَبْنِ الْأَثَارِيِّ ٣١٠، وَتَقْدِيبُ اللَّغَةِ ٢٣/٣، وَالنِّعَامُ ١٩٣، ٤٤٨.



تعال: ﴿كُتِبَ بِقَبْرٍ﴾<sup>(١)</sup>، فقبل: مفرد، وقيل: جمع.

وقالوا: ساج وبساج، ونار ونيران<sup>(٢)</sup>.

\* [«وَقُلْ فِي غَيْرِهِمَا»]: خَرِبَ وَبِزَيَان، لَذَكَرَ الْحَبَّارِ<sup>(٣)</sup>، وَبَرَقَ<sup>(٤)</sup> وَبَرَقَان، وَوَزَل<sup>(٥)</sup> وَوَزَلَان<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* قال ابنه<sup>(٧)</sup>: وَيَطْرُدُ «فُعْلَان» فِي جَمْعِ مَا عَيْتُهُ وَآؤُ مِنْ «فُعْلٍ» أَوْ «فُعْلٍ»، كذ: عُود، وَكُوز، وَكُون، وَتَاج، وَحَال<sup>(٨)</sup>، وَقَاع<sup>(٩)</sup>.

\* [«خَوَّبَ»]: يَتَيَقَّرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنْ مَرَادَهُ «فُعْلٍ» الْوَائِي الْعَيْنَ، وَفِي «التَّسْهِيلِ»<sup>(١٠)</sup>: أَوْ «فُعْلٍ» مُطْلَقًا، أَوْ «فُعْلٍ» وَائِي الْعَيْنَ، فَظَاهِرُ هَذِهِ الْمَقَارَنَةِ -س- تَصِيصُ قَوْلِهِ: «مُطْلَقًا» - يَقْضِي بَأَن «فُعْلًا» لَا شَرْطَ لَهُ<sup>(١١)</sup>.

(١) التور ٣٩.

(٢) الحاشية في: ٢٥/٢.

(٣) ينظر: جهرة اللغة ٢٨٨/١، والحكم ١٧٨/٥.

(٤) هو الحقل. ينظر: القاموس المحيط (ب ر ق) ١١٥٢/٢.

(٥) هو دالة كالضبط. ينظر: القاموس المحيط (و ز ن) ١٤٠٩/٢.

(٦) الحاشية في: ٣٥/٢.

(٧) شرح الألفية ٥٥٣.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطًا بالخاء، والصواب ما في شرح ابن الناطم: حال.

(٩) الحاشية في: ١٦٣.

(١٠) ٢٧٦.

(١١) كذا في المخطوطة، والأوزان فيها مضبوطة إلا «الأخر»، وما في مطبوعة التسهيل يوافق ما ذكر أنه للتبادر إلى الذهن من تمثيل الألفية، ونصه: «أَوْ «فُعْلٍ» مُطْلَقًا، أَوْ «فُعْلٍ» وَائِي الْعَيْنَ»، وعليه شروح التسهيل: التذييل والشكس ٧٤٤/ب (تورعشانيه)، وشرح المرادي ٨١١/٢، وبالساعد ٤٤٧/٣، وشفاء التحليل ١٠٤٢/٣، ونهيد القواعد ٤٨٠٤/٩، وهو مضبوط كذلك في مخطوطة التسهيل ١٢٣/٢ التي عليها إحاطة بخط ابن هشام؛ فإن لم يكن نقله هنا عن نسخة أخرى من



ثم قال ما معناه: إنه يحفض<sup>(١)</sup> في نحو: عزب، وأخ، والعزب: ذكر الحُبَّارِ<sup>(٢)</sup>.  
وفي "شرح الكافية"<sup>(٣)</sup> قال: في "فعل" صحيح العين، وجع في "شرح العُتْدَة"<sup>(٤)</sup>  
نحو: أخ وإشوان مقيماً.

زحفنا إلى ما في "التشهيل": وغزال، وصيوار، وهو قطع بقر الوحش<sup>(٥)</sup>، وعزوف،  
وظليم، وحائط، وقضفة، وهي الأكمة<sup>(٦)</sup>، وقُتُو، ونسوة، وعبد، وضيف، وتؤر،  
وقُتُو<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «وقُلَّ في غيرهما» صوابه: في غيرها؛ لأنه ذكر ثلاثة أشياء.

ثم هذا الإطلاق مقيد بقوله: «وغالباً أغناهم» أي:

ومثال ما قلَّ فيه "قُتْلان": أخ، وقُتَّى، وغزال، وصيوار، وظليم، وعزوف، وحائط،  
وقُتُو<sup>(٨)</sup>.

\* قال<sup>(٩)</sup>:

التسهيل: فلا وجه لاعتراضه على الألفية.

(١) كُنا في المخطوطة، والصواب: يُحْفَظ.

(٢) كُنا في المخطوطة، وهو منسوخ مع ما مشى عليه ابن هشام في عبارة التسهيل الأتقاء، ولم أنف  
على شيء من ذلك في مطبوعة التسهيل وشرحه، بل في عبارته - كما تقدم قريباً - إطلاق القول  
بقيل "قُتْلان" في "فعل".

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤، وعبارته: وقد يجمع عليه "فعل" صحيح العين.

(٤) شرح عمدة الحفاظ ٢٨١/٢.

(٥) ينظر: العين ١٥٠/٧، وجمهرة اللغة ٤٧٠/١.

(٦) ينظر: الهمم ١١٧/٣، وتهذيب اللغة ٢٧١/٨.

(٧) هو المستدير من الرمس. ينظر: القاموس المحيط (ق و ز) ٧١٨/١.

(٨) الحاشية في: ١٦٣.

(٩) الحاشية في: ١٦٣.

(١٠) لم أنف له على نسبة.



وَالْعَيْسُ يَنْهَضُنْ بِكَيْرٍ إِنَّا كَأَنَّا نَنْهَضُهُنَّ الْكَلْبُ (١)  
الكيران: جمع: كُور، وهو الرُّخْل (٢)، والكَلْب: جمع: كِبَل (٣).

وَفَعْلًا اسما وفعلًا وفَعْل غَيْرُ مُعْلٍ الْعَيْنُ فَعْلَان شَمْل  
(خ ٢)

\* «وَفَعْلًا»: وَضُدُّ فِي "فَعْل": ذُئِبٌ وَذُؤْيَانٌ، كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

وفي 'التَّشْبِيل' (٤): "فَعْلَان" لاسم على 'فَعِيل'، أو "فَعْل" صحيح العين، أو "فَعْل"، أو "فَعْل"، ثم قال: وَيُحْفَظُ فِي 'فَاعِلٍ'، وَ"فَعْلٌ فَعْلَانٌ"، وَغَوْ: خَوَار (٥)، وَرُقَاقٍ، وَنَبِيٍّ، وَقَبِيذ (٦)، وَغَدَع (٧)، وَرَبْعِل (٨) (٩).

\* قوله: «وَفَعْلًا» اسما: وَلَمْ يَقَيِّدْ "فَعِيلًا" أَوْ "فَعْلًا" بِالْأَسْمَاءِ، فَأَوْهَمَ ذَلِكَ ظَاهِرًا أَنَّهُ شَرَطُ فِيهِ دَوْعًا، وَالتَّوَاتُعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، كَمَا لَا يُجْمَعُ لِحَوْ: شَهْمٌ، وَضَخْمٌ عَلَى "فَعْلَانٍ"، كَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ لِحَوْ: طَرِيفٌ، وَشَرِيفٌ، وَلِحَوْ: حَسَنٌ، وَيَبْطُلُ (١٠).

(١) بيت من السريع. الشاعري: في "كيران"، إذ جمع "فَعْل" الواوي العين - وهو "كُور" - على "فَعْلَان". ينظر: الاشتقاق ٢٠، والتكملة ٤١٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٤/٢، وشرح لفصل لاين بعش ١٧/٥.

(٢) ينظر: جوهرة اللغة ٨٠٠/٢، والصحاح (ك و ز) ٨١٠/٢.

(٣) ينظر: العين ٣٧٥/٥، وجوهرة اللغة ٣٧٦/١.

(٤) الحاشية في: ١٦٣.

(٥) ٢٧٦.

(٦) هو ولد الناقة إلى أن يفصل عن أمه. ينظر: القاموس المحيط (ح و ز) ٥٤٠/١.

(٧) هو الجراد الذي لم يستو جناحاه. ينظر: القاموس المحيط (ق ع ح) ٤٥٠/١.

(٨) هو ولد الشاة قبل أن يدخل في السنة الثالثة. ينظر: القاموس المحيط (ج ذ ع) ٩٥٢/٢.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وهو في الصحاح (ر خ ل) ١٧٠٨/٤ زحل، ومثله في درة الغواص ١١٥، والقاموس المحيط (ر ح ل) ١٣٢٩/٢، وزاد: رخل.

(١٠) الحاشية في: ١٦٣.

(١١) الحاشية في: ١٦٣.



\* [غَيْرُ مُعَلِّقِ الْعَيْنِ]: فخرج نحو: ساق، وقاع، بخلاف: خذع، وجمل، ونخل<sup>(١)</sup>.

ولكريم ونحيلي فعلا كذا لما ضايقنا قد جملا

(خ١)

\* قوله: «فعلا»: مراده: «فعلاء»، فلفظ ضرورة.

ومراده ب: «كريم، و: نحيل»: «قيل» للذكر الصحيح اللام والعين، فأما قولهم: خليفة وخلفاء، قال الله تعالى: ﴿لَا يَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فنه جوابان: أحدهما: أن 'خليفة' لا يقع إلا على الذكر، فلا لبس، بخلاف: طريفة، لو قالوا فيها: طرّفاء.

والثاني: أنهم قالوا: خليفة ويخلفي، فيكون جمعا له.

فأما قوله: ﴿خَلَيْفَتٌ﴾<sup>(٣)</sup> فعلى بابه، على حد<sup>(٤)</sup>: خليفة وغفائف، وطريفة وطرّائف.

ولم يأت 'فعلاء' في الموث الحقيقى إلا في كلمتين، قالوا: سفيهة وسفهاء وسفاهة، وامرأة<sup>(٥)</sup> قبيزة وفقراء، ولم يأت 'فعلاء' في المعتل إلا في: نقي وثقواء<sup>(٦)</sup>، عن

(١) هو الحروف، أو المذع من أولاد الضأن فما دونه. ينظر: القاموس المحيط (ح م ل) ١٣٠٧/٢.

(٢) الخاشية في: ١٦٣، وجاءت متصلة بالخاشية قبلها، والصواب فصلها.

(٣) الأعراف ٦٩، ٧٤.

(٤) الأتعام ١٦٥، وبولس ١٤، ٧٣، وفاطر ٣٩.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.



الغراء<sup>(١)</sup>، و: سري<sup>(٢)</sup> وسرواء. ابن بابشاذ<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

\* شابهت "قلاء": أن يكون مفردُه على "فعليل" صفةً لمذكر عاقل.

ع: وسواءً كان مدحاً أو ذمّاً أو غير ذلك.

غير مضاعف اللام، ولا معتلها، ك: ظريف، وكريم.

فقلولنا: على "فعليل" يخرج غيره، وشذّ في: حنان، وخليفة، وشمح، ووقود، وزشول.

وقولنا: صفةٌ يخرج نحو: فضيب، ونحيب.

وقولنا: غير مضاعف اللام يخرج نحو: شديد.

وقولنا: ولا معتلٌ يخرج نحو: عين<sup>(٤)</sup>، وقول.

وقوله: «كلذا لينا ضاهاهما»: يعني: مما دلّ على معنى كالغريزة، وإن لم يكن

على وزن "فعليل"، وذلك ك: عاقل، وصالح، وشاعر، فإخترت لكونها دلالةً على معنى

كالغريزة، ولكون الغريزة وشبهها خلقها ألا تؤدّي إلا بـ"فعليل"، لئلا ثبت من أكثر محي

الغرائز على "فعليل"، وقبّل بحيثها في غيره كالتأنيبات عن "فعليل"، فهذا الأخير مجراه<sup>(٥)</sup>.

\* قال ابنه<sup>(٦)</sup>: ومن جموع الكثرة: "قلاء"، وهو مقيس في "فعليل" صفةً لمذكر

عاقل بمعنى "فاعِل" غير مضاعف ولا معتل اللام، وذلك نحو: رجل ظريف، وكريم

وكرماء.

(١) لم ألق على حكايته، وشكّي 'لقراء' في جهرة اللغة ١٣٣٧/٣ عن أبي زيد، و"سرواء" في

شرح كتاب سيويه للسرواني ٣٧٧/٤ (ط. العلمية) عن البصريين والقراء.

(٢) هو الشريف ذو المروءة. ينظر: القاموس الخطيب (س ر و) ١٦٩٨/٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت. ينظر: شرح الجمل ٧٢٨، ٧٢٩.

(٤) الحاشية في: ٣٥/.

(٥) كلّا في المخطوطة، والصواب: حيّ.

(٦) الحاشية في: ١٦٣.

(٧) شرح الألفية ٥٥٤.



وكثُر فيما دُلَّ على مدح، كذ: عاقِلٌ وعُقلاء، وصالِحٌ وصَححاء، وشاعِرٌ وشُعراء،  
والى ذَا الإشارة بقوله: «لَمَّا ضَاهَاَهُمَا»: عاقِلٌ، وشاعِرٌ، وصالِحٌ مساويةٌ لنحو: غيِلَ،  
وكَرمٌ في الدلالة على معنًى هو كالغريزة، فهو كالكاتب عن "فعلٍ"؛ فلهذا أُجري  
مجره<sup>(١)</sup>.

\* "شرح القسدة"<sup>(٢)</sup>: "أَعْلَاءٌ" مقيس في كل صفةٍ مثلي: كَرم، ونَجِيلٌ في الوزن،  
وصحة اللام، وعدم التضعيف، والدلالة على فاعلية مدح أو ذم، نحو: كَرم، وحَكِيم،  
ونَجِيل، وسَلِيه.

ونَجِلٌ عليه ما وافقه في المعنى من "فاعلٍ" صحيح اللام غير مضعّف، كذ: عاقِلٌ،  
وصالِح.

و"أَعْلَاءٌ" مقيس في كل صفةٍ تُشبه: شديداً، أو: غيِّباً في الوزن، والتضعيف، أو  
الاعتلال في اللام، مع الدلالة على فاعلية مدح أو ذم، كذ: عَزيز، وخَبيس، وذَكِي،  
وعَني<sup>(٣)</sup>.

وناب عنه أفعلاء في المفعَل لآنا ومُضْعَفٌ ~ وغيرُ ذاك قلَّ  
(خ١)

\* «في المُفْعَلِ لآنا»: ع: لو قال: في مُفْعَلٍ لآنا؛ لكان أحسن<sup>(٤)</sup>.

\* «في المُفْعَلِ لآنا ومُضْعَفٌ»: ع: كان الأحسن: في مُفْعَلٍ لآنا ومُضْعَفٍ<sup>(٥)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «وغيرُ ذاك قلَّ»: أي: ومهيء "أفعلاء" في غير ما ذكرناه قليل، وذلك  
كذ: نصيب وأنصباء، وفَرِحَ وأفروناء، وصديق وأصدقاء.

(١) الحاشية في: ١٦٣.

(٢) شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٨٠.

(٣) الحاشية في: ١٦٤.

(٤) الحاشية في: ٣٥/.

(٥) الحاشية في: ٣٥/.



وَحَوِّزَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

عَلَى أَطْرَفِ بَيْتَاتِ الْحَيَاةِ

البَيْتُ<sup>(٢)</sup> أَلَّا يَكُونَ جَمْعُ: طَرِيقٍ، وَلَقَبْرَةٍ لِلضَّرُورَةِ، وَيُقَالُ: أَنَّهُ رُوي<sup>(٣)</sup>: عَلَى أَطْرَفِ  
بِالْيَاءِ، أَيْ: عَلَى<sup>(٤)</sup> السَّيْلِ أَطْرَفًا<sup>(٥)</sup>.

فَوَاعِلٌ لِّتَوَعُّلٍ وَفَاعِلٌ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

(خ ١)

\* "فَوَاعِلٌ" لَهُ خَمْسَةُ<sup>(٦)</sup> مَفْرَدَاتٍ، أَرْبَعَةٌ بِلَا شَرْطٍ: "فَوُعِلَ"، وَ"فَاعِلٌ"،  
وَ"فَاعِلَاءٌ"، وَ"فَاعِلَةٌ"، وَ"فَوُعِلَةٌ"، وَوَاحِدٌ بِشَرْطٍ: "فَاعِلٌ"، وَشَرْطُهُ: الْجُمُودُ، أَوْ كَوْنُهُ  
لِوَسْطٍ، أَوْ لِيَا لَا يَعْقِلُ، وَشُدُّ فِي الصِّفَةِ لِلْعَاقِلِ الْمَذْكُورِ<sup>(٧)</sup>.

\* ["لَهْ فَوُعِلٌ"]<sup>(٨)</sup>: خَوَابِرٌ، وَكَوَابِرٌ<sup>(٩)</sup>.

\* ["وَفَاعِلٌ"]<sup>(١٠)</sup>: قُزَابٍ، وَمَوَاصٍ<sup>(١١)</sup>.

\* ["وَفَاعِلَاءٌ"]<sup>(١٢)</sup>: رَوَاجِطٌ، وَقَوَاصٍ<sup>(١٣)</sup>.

(١) هُوَ أَبُو ذُؤَيْبِ الثَّقَلِيِّ.

(٢) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ التَّنْقَابِ، تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْاِسْتِثْنَاءِ.

(٣) يَنْظُرُ: الْحَكَمُ ٦/٦٧٧، وَالْحَصَصُ ٣/٣٠٦، وَشَرْحُ الْمَقْصَلِ لَامِنْ بَيْتِ ١/٣٢٦، وَحِزَانَةُ  
الْأَدَبِ ٧/٣٣٢.

(٤) كُنَّا فِي الْمَحْطُومَةِ، وَلَوْجُهُ: عَلَا، لِأَنَّهُ فَعَلَ ثَلَاثِي وَأَوَّيَ الْوَجْهَ.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٦٣.

(٦) كُنَّا فِي الْمَحْطُومَةِ، وَسَبَّكَرَ سَعْدٌ لَا خَمْسَةً.

(٧) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٥/١.

(٨) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٥/١.

(٩) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٥/١.

(١٠) جَمْعًا: رَابِطَاءَ، وَقَاصِمَاءَ، وَهِيَ مِنْ جَحْوَرِ الزُّبُوعِ الَّتِي يُخْرَجُ مِنْهَا الزُّبَابُ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ

الْمَحِيطُ (ر ه ط) ١/٩٠٢، (ق ح ج) ٢/١٠٠٧.

(١١) الْحَاشِيَةُ فِي: ٣٥/١.



\* قوله: «فَوَاعِلٌ» البيت: وَرَيْثًا قَالَتِ الْعَامَّةُ فِي: طَائِفٍ: طَوَائِفُ، وَهُوَ حُرٌّ.

وقد رد ابن الحشاش<sup>(١)</sup> على الخريزي<sup>(٢)</sup> في قوله: «فَالْقَيْثُ بِمَا أَلَا زَيْدُ الشُّرُوحِ»،  
يَتَقَلَّبُ فِي قَوَالِبِ الْإِتْسَابِ، وَيَقْطَعُ فِي أَسَالِبِ الْإِكْتِسَابِ»، فقال: «القَوَالِبُ خطأ؛  
لأن الواحد: قَالِبٌ، أو: قَالَبٌ، ذكره ابن خُزَيْمٍ<sup>(٣)</sup> بالوجهين، لا: قَالَابٌ، ولا: قَالُوبٌ،  
وكلاهما من «فَاعِلٍ» و«فَاعِلٌ» إنما يُكْثَرُ عَلَى «فَوَاعِلٍ» بِغَيْرِ بَاءٍ، نحو: تَابِلٌ<sup>(٤)</sup>،  
وَعَاتِمٌ، فَمَا قَوْلُهُمْ: فَوَاعِلٌ فَعَلَى لُغَةِ شَيْءٍ يَقُولُ: خَاتِمٌ، وَقَدْ يَحْمِلُونَ الْكُسْرَ، فَتَصِيرُ بَاءٌ،  
كَ: الصَّيَاهِبِ، وَالذَّرَائِمِ، إِلَّا أَنَّهُ عَاصٍ بِضُرُورَةِ الشَّعْرِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ:

أَيْدِي<sup>(٥)</sup> جِيَاءَ تَلَا<sup>(٦)</sup> مَا عَزَلْتُ بِنَا مَطْعُ الْكَلَامِ وَلَا صَبَغُ الْخَوَاصِبِ<sup>(٧)</sup>  
ولا يجوز ذلك في الكلام بالاتفاق، وعكسه: حذف اللام مما تستحقه، كقوله<sup>(٨)</sup>:

وَتَحَلَّلَ الْعَيْنُ بِالْعَوَالِرِ<sup>(٩)</sup>

أراد: «عَوَالِر».

وأجاب ابن بري<sup>(١٠)</sup> بأن المُشْعَجَ يجوز فيه ما يجوز في الضرورة، قال: أَلَا تَرَى أَنَّهُ

(١) الرد على الخريزي في اللقائات ٤٤٢.

(٢) لقائات ١٣، وفي المطبوعة: قوالب، ولعله خطأ.

(٣) ضبطه بالفتح في الاشتقاق ٢٠٦، وأعمل ضبطه في جهرة اللغة ٣٧٣/١، وابن الحشاش نقل عبارة الجمهرة، ونقل ضبطه بالوجهين عن العين ١٧٢/٥.

(٤) هو أَزْرَارُ الطَّعَامِ، ينظر: القاموس المحيط (ت ب ل) ١٢٨٤/٢.

(٥) كذا في المحفوظة، والنصواب ما في مصادر البيت: أَيْدِي.

(٦) كذا في المحفوظة مصبوغاً، والنصواب ما في مصادر البيت: قَلَّاقٌ.

(٧) بيت من البسيط، ينظر: الديوان ٤٤٧، والفسر ٥٤٣/٢، وشرح الواحدي ٦٣٥.

(٨) هو خَنْدَلُ بْنُ ثَلَاثٍ الطُّهَوِيُّ.

(٩) بيت من مشطور الرجز. العوالر: جمع: خَوَالِرٌ، وهو وَجَعُ العين. ينظر: الكتاب ٣٧٠/٤، والأصول ٣٩٧/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السكيت ٣٦٥/٢، ولخصائص ١٩٦/١، والإتصاف ٦٤٦/٢، وحرر الشعر ١٣٦، والقصائد النحوية ٢٠٩٥/٤.

(١٠) الانتصار للخريزي ٤٤٣.



قد جاء: ﴿الْمُتَوَكِّلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، و: ﴿الْمُتَوَكِّلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، و: ﴿الْمُتَوَكِّلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، زيادة الألف في التنزيل، كما ترد في الفوائد، وجاء: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، فحذفت الياء فيه، إثباتاً للوثر وما قبله، وحذفت الياء من: ﴿وَرَبُّكَ أَكْرَمُ﴾<sup>(٥)</sup>، كما حذفت في قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

فَهَلْ<sup>(٧)</sup> يَمْتَنِعُنِي الزَّيَّادِي الْهَلَا      ذَ مِنْ عَذْرِ الْمُؤْتِ أَلْ يَأْتِيْنَ<sup>(٨)</sup>  
\* قوله: «فَوَاعِلْ» لَفَوَاعِلْ\*، إن قلت: قال أبو حاتم<sup>(٩)</sup> في:

عليه قَضِيمٌ تَقَفُّهُ الصُّوَانِعُ<sup>(١٠)</sup>؛

إنه جمع: صَوَانِع، والمراد: اللاتي يعملن بأيديهن.

قلت: قال ابن عُصْفُورٍ في "شرح الأبيات"<sup>(١١)</sup>: لعله فُسِّرَ على المعنى، وإنما

(١) الأحراب ١٠.

(٢) الأحراب ٦٦.

(٣) الأحراب ٦٧.

(٤) الفجر ٤، وقبله: ﴿وَالْقَمَرِ\* وَالْيَدِ عَسِرِ\* وَالشَّجْعِ وَالْوَرْدِ﴾.

(٥) الفجر ١٥.

(٦) هو الأعشى.

(٧) انطلمست في ناعطولة، ولعلها كما أثبت.

(٨) بيت من اعتقارب. ينظر: الديوان ١٥، والكتاب ٥١٣/٣، ١٨٧/٤، ومعاني القرآن وإعرابه

٣٨٩/١، والمجدة ٢١٩/٣، واغتصب ٣٤٩/١، وشرائر الشعر ١٢٨، وشرح الكافية الشافية

١٤٠/٣، والنقايد النحوية ١٧٩٩/٤.

(٩) الحاشية في: ٣٥/١.

(١٠) لم أقف على كلامه.

(١١) عجز بيت من الطويل، للشافعية الدياني، وصدره:

كَأَنَّ بَحْرَ الزَّيْبَانِ دُكُّوْنَا ...

قَضِيمٌ: جُلْدٌ أَيْضٌ أَوْ حَصِيرٌ، وتَقَفُّهُ: زَيَّنَتْهُ. ينظر: الديوان ٣١، والعين ٥٤/٥، والجهم ١٣٣/٣،

وجهرة اللغة ٩٧٧/٢، والحليات ٦، وشرح التسهيل ١٢٤/٣، وشرح شواهد شرح الشافعية ١٠٦.

(١٢) لم أقف عليه في مطبوعة "مفتاح" في شرح أبيات الإيضاح<sup>(١٣)</sup>، ولعله مما قُفِّدَ منه.



القياس أن تكون الواحدة: صائغة، لا: صنّاع<sup>(١)</sup>.

\* قوله في الصفحة قبل<sup>(٢)</sup>: «فَوَاعِلٌ لَكُلْمًا»: أي: حاصل به، وربما جاء نادراً في غيره، قالوا في: اجزأ - وهو "فَعَالٌ" -: جَوَازِي، قال<sup>(٣)</sup>:

مَنْ يَفْعَلُ الْحَيْرَ لَا يَفْعَلُ جَوَازِيَهُ لَا يَلْعَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ<sup>(٤)</sup>  
وقالوا في: البُعَار<sup>(٥)</sup>: بَوَاعِر، قال<sup>(٦)</sup>:

هَذَا بَيْنَ خَرَسٍ الرَّعِيْنِي بَوَاعِرُ<sup>(٧)</sup>

وفي: الدُّخَانُ: دَوَاعِن.

وأجاز أبو علي في قوله<sup>(٨)</sup>:

إِذَا فُضِّتْ خَوَائِهَا وَفُكَّتْ يُقَالُ لَهَا: ذِمُّ الْوَدَجِ الدَّيْجِ<sup>(٩)</sup>  
أن يكون جمع: دِجَام، وليس المراد بـ"الدَّيْجِ" المذبوح الذي تفرق<sup>(١٠)</sup> أوداجه، بل:

(١) الحاشية في: شهر الورقة الثانية للمعجم بين ٣٤/ب و ٣٥/أ.

(٢) قال ذلك؛ لأنه كتب الحاشية في: ٣٥/ب، واليت للعقل عليه في: ٣٥/أ.

(٣) هو الحَطِيئة.

(٤) بيت من البسيط، العُرْف: لتعريف. ينظر: الديوان بشرح ابن السكيت ٥٦، والأمثال لأبي عبيد ١٦٥، والحيوان ٤٩٥/٦، وحيون الأخبار ٣/٢٠٠، وقواعد الشعر ٧٠، والهمكم ٤٤٩/٧.

(٥) هو صوت الغنم أو تلغزى. ينظر: القاموس المحفوظ (ي ع ر) ٦٩٢/١.

(٦) هو رجل جاهلي من بني شُعْب.

(٧) عثر بيت من الطويل، وصدره:

لَا ثَلَّةَ مَقْصُورَةٌ عَطِيَّةٌ ...

خرس: حركة وجس. ينظر: السواد لأبي زيد ٢١٢، والهمكم ١٣٩/٢.

(٨) هو أبو ذؤيب القدلي.

(٩) بيت من الوافر. ينظر: الديوان ٩٩، وحيون المذللين ٦٩/١، وشرح أشعار الفضل ١٧٢/١، والهمكم ٢٩٣/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٤٣/٢.

(١٠) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الحاشية: تَفَرَّقَ.



المذبح بمعنى: للشقوق، كقوله<sup>(١)</sup>:

نَامَ الْحَقِّي لَمْتُ الْبَلَّ مُشْنَجِرًا      كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّادُ مَذْبُوحٌ<sup>(٢)</sup>  
وقال آخر<sup>(٣)</sup>:

فَأَرَا بِسَلَكٍ دُبَحْتُ فِي سَلَكٍ<sup>(٤)</sup>

وقالوا: أخذته الذَّبَاح، وهو - فيما زعموا - تشقق في أظفار الأحداث أو أصابعهم<sup>(٥)</sup>،  
فوصف الدم بالذبح، بمعنى أنه مذبح له، مثل: ﴿يَذْهَبُ كَذِبٌ﴾<sup>(٦)</sup>، أي: مكذوب فيه،  
و: ليل نائم، من "الحقعة"<sup>(٧)</sup>.

\* ابن قتيبة<sup>(٨)</sup>: الشَّامِل: متكامل الحشر<sup>(٩)</sup>، واحدتها: شامل.

قال ابن السَّيِّد<sup>(١٠)</sup>: هذا قول أبي عمرو الشَّيْبَانِي<sup>(١١)</sup>، ولا يصح في العربية؛ لأن

(١) هو أبو ذؤيب القنلي.

(٢) بيت من البسيط: الحَقِّي: الذي لا همَّ له، ومشتعر: الذي يضع رأسه على يديه عند الحُمَّى،  
والصاب: شجرة شُرَّة. ينظر: الديوان ٧٩، وديوان القليلين ١٠٤/١، وشرح أشعار الملاليين  
١٢٠/١، ومجاز القرآن ٤٠٠/١، ومعاني القرآن وأعرابه ٢٨٢/٣، وشرح القصائد السبع ١٦٢،  
وتحليل اللغة ٢٧٢/٤، وتوجيه النعم ٥٥٦، وعرائة الأدب ١٣٨/٥.

(٣) هو منظور بن مَرْزُوق الأسدي.

(٤) بيت من مشطور الرجز. فَرَاة مسك: الجِلْد الذي يتحشع فيه، وهو شُرَّة يَبَّاء للسك، وشك:  
نوع من الطيب. ينظر: إصلاح المثلث ١٤، والتقية ٦١٣، وجهرة اللغة ١٣٥/١، والمحصى  
٢٦٧/٣، وشرح جمل الخرجاني ١٣٧/١، وشرح التسهيل ٦٨/١، وعرائة الأدب ٤٦٨/٧.

(٥) ينظر: الغرب للصف ٤٠/١، والمحصى ١٤٨/١.

(٦) يوسف ١٨.

(٧) ٢٩٨-٢٩٦/١.

(٨) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٩) أدب الكاتب ١٦٧.

(١٠) ينظر: العين ٤٢٧/٧، وجهرة اللغة ٢٢٦/٢.

(١١) الاقتصاد ٩٠/٢، ٩١.

(١٢) ينظر: الغرب للصف ٢٤١/١، ٢٤٢، وتحليل اللغة ٢٣٤/١٣.



"فاعلاً" إذا كان اسماً فبأنه أن يُجمع على "فَوَاعِل"، ولهما أن يقولوا: إنه من الجموع الخارجة عن القياس، لكنه لا ينبغي، فإنه إذا أمكن العدول عن التصريح على الشاذ لا يركب، وقد حكى أبو عُثَيْبٍ في "الغريب"<sup>(١)</sup>: نَاطِلٌ وَنَاطِلٌ، وحكى ابنُ الأَثير<sup>(٢)</sup>: نَيْطِلٌ، فعلى هذا جمع: نَاطِلٌ وَنَاطِلٌ: نَوَاطِلٌ، وَنَيْطِلٌ: نَيَاطِلٌ<sup>(٣)</sup>.

\* [«نحو: كاجل»]: ضابطه: "فاعل" اسماً، ك: عَوَاتِقٌ، وَكَوَائِلٌ، وَخَوَائِمٌ، وَخَوَائِبٌ، وَخَوَائِبٌ: في: قالب، وَطَوَائِعٌ: في: طابع، ولا فرق بين الغَلَمِ واسم الجنس<sup>(٤)</sup>.

## (٢خ)

\* في 'اختصاصي'<sup>(٥)</sup> أي الفتح، في باب 'اللفظ يرد محتملاً لأمرين': من ذلك:

عَنْ تَعْلِيلِ الْحَبَرِ لَا يُعَدُّمُ حَوَائِره<sup>(٦)</sup>

فظاهرُ هذا أن [يكون]<sup>(٧)</sup> جمع: حَوَايزٌ، أي: لا يُعَدُّمُ شاكراً عيه، ويجوز أن يكون جمعاً ل: حَوَايزٌ، وجمع: حَوَايزٌ على: حَوَايزٌ، لمُشابهة المصدر اسمَ الفاعل، فكما جمع: سَيِّلٌ على: سَوَائِلٌ في قوله<sup>(٨)</sup>:

(١) الغريب المصنف ١/٢٤٦.

(٢) ينظر: لسان العرب (ن ط ل) ١/٦٦٧.

(٣) الحاشية في: ٣٥/.

(٤) الحاشية في: ٣٥/.

(٥) ٢/٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٤.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: حَوَايزُهُ، وهذا صدر بيت من البسيط، للخطيب، تقدّم قريباً.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخاصص، والسباق يقتضيه.

(٨) هو الأعشى.



وَكُنْتُ لَقَى تُعْرَى عَلَيَّ السَّوَابِلُ<sup>(١)</sup>

أي: السُّبُول، فكذلك يجوز أن يكون جمع 'سَوَابِلَ' جمع: سَوَابِلُ.

ومنه:

وَتَشْرِكُ أَثْوَالًا عَلَيْهَا الْحَوَائِجُ<sup>(٢)</sup>

نحو<sup>(٣)</sup> أن يكون جمع: عِثَامٌ، أي: آثار الحَوَائِجِ، أو جمع: غُثْمٌ، على ما مضى.

وعلى ذلك قال س<sup>(٤)</sup> في: له عليه مائة بعشاً، و:

لَيْثَةٌ مُوجِشًا طَلَلٌ<sup>(٥)</sup>;

إن الحال من النكرة، مع أنه لا يخفى على أحد أنه يجوز كونه حالاً من الضمير في: "له"، و: "لَيْثَةٌ"، وإنما ذكر ذلك؛ لأنه في الجملة وجه صحيح<sup>(٦)</sup>.

وحائِضٍ وصاهِلٍ وفاعِلِه وشُدَّ في الفارس مع ما مثله

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَلَيْتَكَ حَانَ الْبَحْرُ دُونَكَ كَلَّةٌ ...

لَقَى: الشيء المُلْقَى لُوقاً. ينظر: الديوان ١٨٣، والنقلية ١٠٢/١، وجوهرة اللغة ١٠٨٣/٢، ولحجة ٢٧٦/٥، والمنتجب ٣٣٠/٢، والفيح ٥٧٨/٨.

(٢) عجز بيت من الطويل، للأعشى، وصدره:

وَقُلْنَ: حَرَامٌ مَا أَجِلٌ بَرِيءٌ ...

ينظر: الديوان ٧٩، والمنتجب ٢٥٧/٢، ولحجة ٢٩٩/١، والخصص ٦٨/٣.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: يجوز.

(٤) الكتاب ١١٢/٢، ١٢٣.

(٥) صدر بيت من مجزوء الوتر، نُكْتُرُ غَرَّةً، وعجزه:

... بَلُوغٌ كَأَنَّهُ جِلْدٌ

ينظر: الديوان ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، ومعاني القرآن لفراء ١٦٧/١، وكتاب الشعر ٢٨٥/١،

والرمل ١٦٦، والذهبي والتكميل ٧/٤، والمقاصد الحوية ١١٣٠/٣، وحرارة الأدب ٢٠٩/٣.

(٦) الحاشية في: ١٦٤.



(خ ١)

[«و: حائض»]: حَوَائِضُ، وَطَوَائِثُ<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «و: صاهيل»: ضابطة: صفة مذكر ما لا يعقل، نحو: نعم طالع ونجوم طوابع، قال<sup>(٢)</sup>:

لَنَا فَمَرَاةٌ وَالنُّجُومُ الْعُلُوقُ<sup>(٣)</sup>

وجبال شوايخ، فهذا مطرد أيضاً، نص عليه س<sup>(٤)</sup>، قال المصنف في "شرح الكافية"<sup>(٥)</sup>:  
وغلظ كثير من المتأخرين، فحَكَّم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ صفة العاقل  
للمذكر، ك: قَوَائِيسَ<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «و: فاعل»<sup>(٧)</sup>: نحو: الناصية والنواصي، وفاتمة وقوائيم، وطارية  
وصَوَائِرِبُ<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «وشذ في: الفارس»: بقی عليه: "قُوَاعِنُ"، ك: صَوَاعِدُ وَصَوَامِعُ،

(١) جمع: طائفت، وهي الحائض، ينظر: القاموس المحيط (ط م ث) ٢٧٣/١.

(٢) الحاشية في: ٢/٣٥.

(٣) هو الفرداق.

(٤) محر بيت من الطوبى، وصدره:

أَحَدُنَا بِأَقْفٍ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ ...

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٥١٩/٢، وشرح لسانكاش ٨٢٦/٣، ومعاني القرآن للقرطبي ٣٣٣/٣،

وشرح القصائد السبع ٢٣٤، وتلخيص اللغة ١٣٦/٣، وشبام ١٠٧، وسفر السعادة ٧٥٨/٢،

وشرح جل الرحاجي ١٣٦/١، والتذيل والتكميل ٢٢٧/١.

(٥) الكتاب ٦٣٣/٣.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٨٦٥/٤.

(٧) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة للملحق بين ٣٤/ب و ٣٥/أ.

(٨) كتفا في المخطوطة، والصواب ما في من الألفية: "فاجلة".

(٩) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة للملحق بين ٣٤/ب و ٣٥/أ.



وَرَوَيْعُهُ<sup>(١)</sup> وَرَوَائِعُ، وَشُدُّ: دُخَانٌ وَقَوَائِعُ، وَعُثَانٌ<sup>(٢)</sup> وَعَوَائِنُ، وَسَاحَةُ وَعَوَالِجُ، وَشَعْنٌ...<sup>(٣)</sup>

\* في "المخاري" (٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿مَعَ الْخَوَالِفِ﴾<sup>(٥)</sup>: فَإِنْ كَانَ جَمْعُ الذَّكُورِ فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ عَلَى تَقْدِيرِ جَمْعِهِ إِلَّا حَرْفَانِ: فَارِسٌ وَقَوَائِسُ، وَهَإِذَاكَ وَقَوَالِثُ<sup>(٦)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْفِكُوا بَعْضَ الْكُفَّارِ﴾<sup>(٧)</sup>: قَالَ الْكُرْعِيُّ<sup>(٨)</sup>: الْكُفَّارُ يَشْمَلُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ، فَقَالَ لَهُ الْقَاسِمِيُّ: النَّحْوِيُّونَ لَا يَرَوْنَ هَذَا إِلَّا فِي النِّسَاءِ، جَمْعُ كَافِرَةٍ، فَقَالَ: أَلَيْسَ يُقَالُ: فِرْقَةٌ كَافِرَةٌ، وَطَائِفَةٌ كَافِرَةٌ؟ قَالَ الْقَاسِمِيُّ: فَهَيْثُ، وَقُلْتُ: هَذَا تَأْيِيدٌ. انتهى.

وليس بشيء؛ لأنه لا يقال: كافرة في وصف الرجال إلا تابعاً لموصوفها، أو يكون محذوفاً، أما بغير ذلك فلا تجمع "فاعلة" على "قوابعل" إلا وتكون للمؤنث<sup>(٩)</sup>.

## (٢خ)

\* قوله: «و"فاعلة"»: نحو: القوابعل في قوله سبحانه: ﴿قَوَاعِلُ يَرْفَعُ الْبُيُوتَ

(١) هي الإحصار. ينظر: القاموس المحيط (ز ب ع) ٩٧٣/٢.

(٢) هو الدُّخَان. ينظر: القاموس المحيط (ح ث ن) ١٥٩٥/٢.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في للحطوطة.

(٤) الحاشية في: ٣٥/١.

(٥) صحيح لبحاري ٦٣/٦.

(٦) التوبة ٨٧، ٩٣.

(٧) الحاشية في: ٣٥/١.

(٨) المتنحة ١١.

(٩) ينظر: ثغر الجوز ٢٩٨/٥، والبحر المحيط ١٥٨/١٠، ١٥٩. والكرعي هو عبدالله بن

الحسن بن دلال، أبو الحسن، مفتي العراق، وشيخ الحنفية، وكان معتزلاً، أخذ عن إسماعيل بن

إسحاق القاضي، نشر تلاميذه في الآفاق، توفي سنة ٣٤٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٢٦/١٥.

(١٠) الحاشية في: ٣٥/١.



الْفَوَاعِدُ<sup>(١)</sup>، و "من البيت" حال منها، أو متعلق بـ "يرفع" على أنه مفعول به، أي: من أرض البيت، وأما: ﴿وَالْفَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾<sup>(٢)</sup> فمصحح: فاعيد<sup>(٣)</sup>.

وَيُعَاوِلُ أَجْمَعُ فُعَالَهُ وَشِبْهَهُ ذَا نَاءٍ أَوْ فُرَالَهُ

(خ ٢)

\* عَصَصَ ذَلِكَ فِي "شرح الغاية"<sup>(٤)</sup> بخمسة أوزان: ١: عِصَامَةٌ، وَرِسَالَةٌ. ٢: صَحِيفَةٌ. ٣: ذُوَابَةٌ. ٤: خُلُوبَةٌ. ٥: سَخَابَةٌ<sup>(٥)</sup>.

\* في "الكشاف"<sup>(٦)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَنِيتُ﴾<sup>(٧)</sup> ما نصّه: فإن قلت: كيف جمع "اليّيم" -وهو "فيعب"، ك: فربض- على: يتألمى؟

قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يُجمع على: يتألمى، ك: أشرى؛ لأن التّيم من وادي الآفات والأوجاع، ثم يُجمع "فعلى" على "تعالى"، ك: أشارى.

والثاني: أن يُجمع على "لغائيل"، بخزّي "اليّيم" بخزّي الاسم، نحو: صاحب،

(١) البقرة ١٢٧، ونحوها: ﴿ذَٰلِكَ يَرْفَعُ إِنْ شِئْتُمْ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْكُتُبِ وَاسْتَعِينُوا بِهَا وَلَدِكُمُ إِنَّا كُنَّا بِمَا تَعْمَلُونَ فَاعِلِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

(٢) النور ٦٠.

(٣) الحاشية في: ١٦٤.

(٤) التكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢١٠.

(٥) كذا في ملحوظة، يذكر ستة أمثلة لخمسة أوزان، وهي في مطبوعة شرح الغاية خمسة أمثلة: عِصَامَةٌ، وَرِسَالَةٌ، وَصَحِيفَةٌ، وَذُوَابَةٌ، وَخُلُوبَةٌ، وأطن "عِصَامَةٌ" تصحيحاً عن: عِصَامَةٌ؛ لأن قوله: "رسالة" يعني عهد، ولأنه لم يذكر من بين خمسة الأوزان مثلاً لـ "لغائلة"، لذا زاد ابن هشام هنا: سَخَابَةٌ، وقد ذكر في شرح الغاية قبل ذلك وزن "لغائ" مثلاً ومثلاً بلا ناء مع بقية الأوزان.

(٦) الحاشية في: ١٦٥.

(٧) ٤٦٣/١.

(٨) النساء ٢.



وفارس، فيقال: يَنَامُ، ثم: يَنَامِي، على القلب.

وقال<sup>(١)</sup> في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُلُوبُهُمْ كَفَتْ﴾<sup>(٢)</sup> هو جمع: يَنِيمة، على القلب، كما قيل: أَنَامِي<sup>(٣)</sup>، والأصل: أَنَائِمِي، ويَنَائِمِي.

ع: هذا مستقيم، وأما الجواب الثاني من جوابي الأول فناسد؛ لأن "فَعِيلًا" في الأسماء لا يُجمع على "فَعَائِلٍ" إلا إذا كان مؤنثًا، ولذلك نوزع في: ذَلِيلٌ وَذَلَائِلٌ<sup>(٤)</sup>.

وبالفتح على والفعالي جمعا صحراء والعذراء والقيس ابعا

(خ ٢)

\* الخُضْرِيُّ<sup>(٥)</sup>: الصَّخْرَاءُ: الشَّيْخَةُ، وهي غير مصروفة، وإن [لم] تكن صفة، وإنما لم تُعْرف: لثانيته، ولزوم حرف الثَّانِيَةِ له، وكذلك القول في: بُشْرَى، والجمع: الصَّخَارَى، والصَّخْرَاوَاتِ، وكذلك جمع كلِّ "فُعْلَاه" إذا لم يكن مؤنث "فُعْلٌ"، مثل: عَذْرَاءٌ، وَوُزْنَاءٌ، اسم رجلٍ.

وأصل "الصَّخَارَى": صَخَارِيٌّ، بالتشديد، وقد جاء في الشعر: أَتَيْتُكَ إِذَا جَمَعْتَ: صَخْرَاءٌ أَدْعَلْتَ، بين الحاء والراء أَلْفًا، وَكُسِرَتِ الرَّاءُ، كما تكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع، نحو: مُسَاجِدٌ، وَخَفَافِرٌ، فنقلب الأول التي بعد الراء ياءً لكسرة<sup>(٦)</sup> التي قبلها، ونقلب الألف الثانية التي لثانيته ياءً، وتدغم، ثم حذفوا الياء الأولى، وأبدلوا الثانية أَلْفًا لتسلم الألف من الحذف عند التنوين، وإنما فعلوا ذلك؛ ليعرفوا بين الياء

(١) الكشف ٤٦٧/١.

(٢) في المخطوطة: فَإِنَّ، وهو خطأ.

(٣) النساء ٣.

(٤) جمع: نَمِي، وهي امرأة التي لا زوج لها، بكسر أو تنوين. ينظر: القاموس المحيط (أ ي م) ١٤٢٢/٢.

(٥) الحاشية في: ١٦٥، ونقلها ياسين في حاشية الأنفة ٤١٧/٢ مختصرة، ولم يعزها لابن هشام.

(٦) الصحاح (ص ح ز) ٧٠٨/٢.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الصحاح، وسباق يقتضيه.

(٨) كذا في المخطوطة، ولصواب ما في الصحاح: لكسرة.



للمقلبة من الألف [للتأنيث، وبين الياء المنقلبة من الألف] <sup>(١)</sup> التي ليست للتأنيث، نحو ألف: مَرَمِي، إذا قالوا: مَرَمِي، ومَعَارِي، وبعض العرب لا يخلط الياء الأولى، ولكن الثانية، فيقول: الصَّخَارِي، بالكسر، وهذه صَخَارِي.

وقال <sup>(٢)</sup> في "عُدْرَاء": العُدْرَاء: البُكَر، والجمع: العُدَارِي، والعُدَارِي، والعُدْرَات <sup>(٣)</sup>، كما قلنا في: الصَّخَارِي <sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «صَخْرَاء»: يعني: "فَعْلَاء" اسمًا <sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «وَالْعُدْرَاء»: يعني: "فَعْلَاء" وصلًا لا "أَفْعَل" لما، وهي عبارة قاصرة؛ فإنه نصٌّ في "التسهيل" <sup>(٦)</sup> على أن "فَعْلَالِي" بكسر اللام يُغني عن "الْفَعْلَالِي" بفتحها حواريًا فيهما <sup>(٧)</sup>، وفي "فَعْلَاء" <sup>(٨)</sup>، و"فَعْلَاء" <sup>(٩)</sup>، و"فَعْلِي" أسماء، وفي "فَعْلَالِي" لا أنشئ "أَفْعَل"، وفي نحو: مَهْرِي <sup>(١٠)</sup>، ولزوم في الفاظ ضبطها هناك.

وفي "شرح الغاية" <sup>(١١)</sup>: "فَعْلَالِي" "أَفْعَلِي" فَعْلَانٌ وعكبيه، نحو: سَخْرِي وسَخْرَان وسَخَارِي، فيستوي فيه للذكر والمؤنث.

(١) ما بين للمقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الصحاح، والسياق يقتضيه.

(٢) الصحاح (ع د ر) ٧٣٨/٢.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الصحاح: والعُدْرَات.

(٤) الحاشية في: ١٦٥.

(٥) الحاشية في: ١٦٥.

(٦) ٢٧٧.

(٧) أي: في "فَعْلَاء" اسمًا، و"فَعْلَاء" وصلًا لا "أَفْعَل" ما.

(٨) كذا في المخطوطة، وبقي عنه قوله قبل: فيهما.

(٩) كذا في المخطوطة مصبوغًا، ولعل الصواب ما في التسهيل: وفَعْلِي.

(١٠) هو من الإبل المنسوبة إلى عَهْرَةَ بن خيدان، حيٍّ من العرب. ينظر: القاموس المحيط (م هـ).

(١١) ٦٦٤/١ ر.

(١٢) الشكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢١٢، ولم يُضبط فيه ماء "فَعْلَالِي"، فاحتمل أن تكون مضمومة، ولم يذكر جمعًا سواء لما يحتمله ضبط هذا الوزن.



وفي "شرح المختلصة"<sup>(١)</sup> لابن الناطم: "الفعالي" لـ "فعلاء"، ك: سَعْلَاء<sup>(٢)</sup>، ومؤمات<sup>(٣)</sup>، و"فعلوة"، ك: غَرْوَة<sup>(٤)</sup>، و"فعلية"، ك: جَبْرَة<sup>(٥)</sup>، ولنا حذف أول زائدته من نحو: حَيْطَة<sup>(٦)</sup>، ويشتركان<sup>(٧)</sup> في جمع "فعلاء" اسماء ك: صَحْرَاء، أو صَفَاء، ك: غَدْرَاء.  
ع: ما لم يكن من باب: خَرَاء<sup>(٨)</sup>.

ولنا فيه ألفُ التانيث مقصورة، أو ألفُ الإلحاق مقصورة، ك: خَيْلِي، ووذَرَى<sup>(٩، ١٠)</sup>.

واجعل فعالي لغير ذي نسب جلد كالكُرسى تشيع الغرب  
(٢خ)

\* [«الفعالي»]: «شجيرة وأصناعي، وُحْلِيَّة<sup>(١١)</sup>، وُغْلِيَّة<sup>(١٢)</sup>، وأُويَّة<sup>(١٣)</sup>، وأُوَيْي<sup>(١٤)</sup>، وعاريَّة وعَوَارِي<sup>(١٥)</sup>».

(١) ٥٥٦.

(٢) هي الغُول، أو ساحرة الجب. ينظر: القاموس المحيط (س ع ل) ١٣٤١/٢.

(٣) هي المَلَاة. ينظر: القاموس المحيط (م و) ١٧٥٠/٢.

(٤) هي كلُّ أكمة مُنْقَادَة في الأرض. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ق) ١٢٠٥/٢.

(٥) هي ما طار من رُكْب الطَّيْر، وما طار من الرِّيش. ينظر: القاموس المحيط (ه ب ر) ٦٨٤/٢.

(٦) كلها في الخطوطة، والوجه: حَيْطَلِي، وهو للمتلل غيبشاً، أو بطللاً. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ط) ٨٩٤/١.

(٧) أي: "فعالي" و"فعالي".

(٨) انتهى هنا تعليق ابن هشام على الكلام المنقول.

(٩) هي العظم الشائع علف الأذن. ينظر: القاموس المحيط (ذ ف ر) ٥٥٨/١.

(١٠) الحاشية في: ١٦٥.

(١١) هي الإبل الحراسائية. ينظر: القاموس المحيط (ب خ ت) ٢٤١/١.

(١٢) هي ما يزن سبعة مثاقيل. ينظر: القاموس المحيط (و ق ي) ١٧٦٠/٢.

(١٣) الحاشية في: ١٦٥.



\* العبارة المحيطة: قول ابنه<sup>(١)</sup>: لكل ثلاثي آخره ياء مشددة غير متحددة للنسب، نحو: كُزَيْبِي، وَزَيْدِي<sup>(٢)</sup>.

وكذا: بُلُغِي، والفقهاء<sup>(٣)</sup> يقولون: منسوبة إلى ثلث لُصْر<sup>(٤)</sup>.

وشَرَطَ في "التشهيل"<sup>(٥)</sup> سكون العين، فقال: ومنها: "قُعَالِي" لثلاثي ساكني العين زائداً آخره ياء مشددة لا لتحديد نسب، والنحو: عَلِيَّ<sup>(٦)</sup>، وَقُزَيْبِي<sup>(٧)</sup>، وَخُزَيْبِي<sup>(٨)</sup>، ويُحْفَظ في نحو: مَشْرَاه، وَغُشْرَاه، وَأُسْرَاه، وَظُهْرَان<sup>(٩) (١٠)</sup>.

وَيُعَالِلُ وشبهه انطفا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى  
من غير ما مضى ومن خماسي جُرُود الایجز الف بالقياس  
(١٤)

\* «من غير ما مضى»: ع: يُنْهَم كلاته أن ما مضى لا يُجمع على ذلك، وما مضى: "أَفْعَل"، ويكثر على "أَفَاعِل"، وهي شبيهة "أَفْعَالِي"، تقول: أَجْزَرُ وَأَكْزَرُ، قال الله تعالى: ﴿أَلَسْكَتَ مَجْزِيهَا﴾<sup>(١١)</sup>، وقال الشاعر<sup>(١٢)</sup>:

(١) شرح الألفية: ٥٥٦.

(٢) هو نبات. ينظر: القاموس المحيط (ب ر د) ٣٩٤/١.

(٣) ينظر: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٦٦/١، والعناية شرح البداية ١٧٨/٢.

(٤) هو الملك البابلي الذي عذب بيت المقدس، وحمل أهلها إلى بابل، قيل: إنه كان بعد رفع عيسى عليه الصلاة والسلام، وقيل: قبله بأكثر من ثلاثمائة سنة. ينظر: مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ١٥٦/٥.

(٥) ٢٧٧.

(٦) هي غصن علق العير. ينظر: القاموس المحيط (ع ل ب) ٢٠٤/١.

(٧) هي داء يظهر في الجسد، وتخرج عليه. ينظر: القاموس المحيط (ق و ب) ٢١٧/١.

(٨) هي قرية بتواحي الشَّوَرَان. ينظر: معجم البلدان ٣٢٢/٢.

(٩) هو دويبة كالفرّة مُشْتَنَة. ينظر: القاموس المحيط (ظ ر ب) ١٩٥/١.

(١٠) الحاشية في: ١٦٥.

(١١) الأنعام ١٢٣.

(١٢) هو الأعشى.



أَتَانِي وَعَيْدُ الْخَوَاصِ مِنْ آلِ سَعْدٍ قِيَا...<sup>(١)</sup> الْأَخْلَاصُ<sup>(٢)</sup>  
وفي التنزيل: ﴿لَا تَلْمِزْهُمْ أَمْراً لَكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقالوا: أُنْكَلُ<sup>(٤)</sup>، وَأَقَاكِلُ.

ع: وَلَيْتُنَّ أَيْضاً فِي "فُعْلَان" و"فُعْلَان"<sup>(٥)</sup>، نحو: عُثْمَان، وَسَلْمَان، قَانِمَا لَا تُجْمَعُ  
على "فُعْلَانِ"، وهو مشبهة بـ"فُعَالِي".

وقد حكى ك<sup>(٦)</sup> في: شُعْبَان: شُعَابِيْن، قَالَ الشَّخْصُ<sup>(٧)</sup>: وَهُوَ عَطَأٌ عِنْدَ س<sup>(٨)</sup>، لَا  
يَجُوزُ عِنْدَهُ فِي: عُثْمَان: عُثَابِيْن، وَلَوْ حَازَ هَذَا الْجَازَ فِي التَّصْفِيرِ: عُثْبِيْن، قَالَ: وَهَذَا إِنَّمَا  
يَكُونُ عِنْدَنَا فِي "فُعْلَان"، نَحْو: بَرْجَانٍ وَسَرَجِيْن.

ع: قَامَا: مُضْطَرَانِ وَمُضْطَابِيْن فَصَّ بِيْتُونُهُ<sup>(٩)</sup> عَلَى أَنَّهُ لَا يُثَلَّثُ (إِلَيْهِ، بِعَنِي:  
لَشَدُوذِهِ، وَقَالُوا شَادًا: مُشَابِهَ فِي: شَبَهَ، وَنَلَامِيحَ فِي: لَشَحَّةٌ<sup>(١٠)</sup>.

\* «[الْأَجْزُ أَنْفِي]»: وَإِنَّمَا احْتَصَصُ بِالْآخِرِ لِأَنَّهُ الَّذِي يُرْتَدَّعُ عِنْدَهُ، وَكَلَامُ  
س<sup>(١١)</sup> فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ، وَبِهَذَا اسْتَدَلَّنَا عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْحَقِيلِ<sup>(١٢)</sup>: إِنْ اْمُخْدُوفُ مِنْ

(١) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس يُقْسَمُ قِيَا فِي الْمُخْطَلُوطَةِ.

(٢) بيت من الطويل، وثمة عشرة:

قِيَا عَيْدَ عَمْرٍو لَوْ نَحِثَ الْأَخْلَاصَا ...

ينظر: الديوان ١٤٩، وإصلاح للنطق ٢٨٦، وجمهرة اللغة ٥٤٤/١، والخصائص ٣٨٥، واهكام  
٤٧٥/٣، وشرح جمل الزحاجي ٢١١/٢، وعزارة الأدب ١٨٣/١.  
(٣) هود ٢٧.

(٤) هو الزَّمْنَةُ، ينظر: القاموس المحيط (ف ك ل) ١٣٧٨/٢.

(٥) كَذَا فِي الْمُخْطَلُوطَةِ مَضْبُوطاً يَتَقَدَّمُ لِلْفَتْحِ انْقَاءً عَلَى اسْمِهَا، عَكْسُ الْمَالِئِ الْآتِيْنِ.

(٦) حِكَاةُ قَطْرِبٍ فِي الْأَمْنَةِ ٤٥، ٤٦ عَنْ عَمِيْسٍ بْنِ عَمْرِو وَبُونَسٍ، وَيَنْظُرُ: الْهَكْمُ ٣٨٤/١.

(٧) عمدة الكتاب ١٠٠، ١٠١.

(٨) الكتاب ٤٠٦/٣.

(٩) الكتاب ٤٠٦/٣.

(١٠) الحاشية في: ٣٥/ب.

(١١) الكتاب ٤٤٨/٣، ٤٤٩.

(١٢) ينظر: الكتاب ٥٤٩/٣.



المعزتين في نحو: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاهُمَا﴾<sup>(١)</sup> إذا سهلنا: الثانية لا الأولى؛ لأنها التي ارتدعنا عنها، وأما قول أبي عمرو<sup>(٢)</sup>: إن انحذف الأولى، فهـ وبخية، وهو أنها طرف، والأطراف محل التغيير<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

\* [«من غير ما مضى»]: يستثنى من ذلك: ألتجع، وألتنع، وألتنع، وألتنع؛ فإنه كان قياسه أن يُجمع على مُشبه «فعاليل»، وهو «أفاعيل»، كما أجمع: فلتكل، وألتنع<sup>(٤)</sup>، وألتنع، وألتنع، وألتنع<sup>(٥)</sup>.

والرابع الشيء بالمزيد قد يُحذف دون ما به ثم القدد

(١خ)

\* قوله: «الرابع»: ومن ثمَّ حُفِظَ الرَّغْشَرِيُّ<sup>(٦)</sup> في قوله في: يحشرش<sup>(٧)</sup>؛ خخارش<sup>(٨)</sup>.

\* قوله: «الشيء» يشمل ما كان بلفظ الزائد، ك: خذرتو<sup>(٩)</sup>؛ فإنه مشابه له في اللفظ، لكنه غير زائد، وفُزْزِدق؛ فإنه يشابه في المخرج، ويستثنى من الأول: أن يكون

(١) عمدة ١٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٤٩/٣.

(٣) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٤) هو شجر تصبغ به الثياب. ينظر: القاموس المحيط (ي د ج) ١٠٣٩/٢.

(٥) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤١٩/٢، ولم يعرفها لابن هشام.

(٦) لم ألّف على كلامه، وقد حكى في المتن ٢٤٣ في تصغير خخخرش: خخخوش، بحذف اسم؛ لأنها من حروف التبادئة، فلعلهم حملوا قوله في التصغير على التكرار؛ لأنها أحوال.

(٧) هي المحويرة الكبيرة. ينظر: القاموس المحيط (ج ح م ر ش) ٨٠٠/١.

(٨) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٩) هو ذكر العناكب. ينظر: القاموس المحيط (خ د ر ق) ١١٦٦/٢.



التالي - وهو الخامس - من لفظ حروف الزيادة، فلا يحذف غيره، ك: سُحْرَدَل<sup>(١١)</sup>.

## (٢خ)

\* في "الشَّهِيل"<sup>(١٢)</sup> أن ك والأخفش<sup>(١٣)</sup> يُعاملون بهذه المعاملة ما قبل الرابع، ويقولونه: ما نقله الرُّعَشْرِي<sup>(١٤)</sup> أن بعض العرب يقولون في تصغير: يَحْخَرِش: يَحْخَرِش، يحذف الميم.

وفي "المِفْتَاح"<sup>(١٥)</sup> أن: يَحْخَرِشًا يَكْثُر على: يَحْخَرِش؛ لكون الميم من حروف الزيادة<sup>(١٦)</sup>.

\* [«والرابع الشَّبه»]: لفظًا، نحو: خَرَّق، أو خَرَّجًا، نحو: فُرَزْدَق، وُفَرْدَل، وزعم المِرْدَا<sup>(١٧)</sup> أنه لا يُحذف دائمًا إلا الخامس، فهله ثلاثة مذاهب، مذهب<sup>(١٨)</sup> الرُّعَشْرِي<sup>(١٩)</sup>، و<sup>(٢٠)</sup> وك<sup>(٢١)</sup>.

(١) هو التيّ السّريع من الإبل، ولحسن المثق. ينظر: القاموس المحيط (ش م ر د ل) ١٣٤٩/٢.

(٢) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٣) ٢٧٩.

(٤) ينظر: التذيل والتكميل ٧٥٨/أ (نورعثمانية)، وارتشاف الضرب ٤٦٣/١.

(٥) للفصل ٢٤٣.

(٦) مفتاح الإعراب للأمين أهلي ١٥٩.

(٧) الحاشية في: ١٦٦.

(٨) المقطع ٢/٢٤٩.

(٩) كذا في النحوظة، وليست هذه العبرة عند ياسين، والمرد أنها ثلاثة مع مذهب الرُّعَشْرِي والكوفيين، ولذهبان الأولان: ما في الألفية ومذهب المرد.

(١٠) تقدم قريبًا أنه يجوز في الفصل ٢٤٣ حذف الرابع في التصغير إذا كان من حروف الزيادة أو شبهها بما، والكسور كالصغور.

(١١) منهم كمله الرُّعَشْرِي. ينظر: الشَّهِيل ٢٧٩، والتذيل والتكميل ٧٥٨/أ.

(نورعثمانية)، وارتشاف الضرب ٤٦٣/١.

(١٢) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٠/٢، ولم يعرضا لابن هشام.



\* فإن قلت: هل شرط ذلك أن لا يكون الأخير من لفظ الزائد؟

قلت: كذا كتبت أرى<sup>(١)</sup>، ثم رأيت في ش ع<sup>(٢)</sup> أنه يقال في: قُدَّعِيل<sup>(٣)</sup>، قُدَّاعِيم، وقُدَّاعِل، وفي التصغير: قُدَّعِيم، وقُدَّعِيل<sup>(٤)</sup>.

\* مسألة: إن كان المجموع أو المتصغر مجموعين بغيرهما، فتقول في: مَقَصَص، ومَذَق، ودَاثَة، مَقَاص، ومَذَاق، وذَوْب، ومُقْتَصص، ومُذَيَّق، ومُذَوِّبَة، وإن كانا مشكوكين، فإن كان الفاعل غير شاذ بقي، ك: قَرَّعَد<sup>(٥)</sup>، يقال فيه: قَرَّعَد، وقَرَّعِيد، وإن كان شاذاً أدغم، مثل: تَغَيَّب، وتَغَنَّد<sup>(٦)</sup>، فتقول: تَغَاب، وتَلَا، وتَحَيَّب، وتَلَيَّد، وتَحَنَّد لا التَّداد في التصغير مع الإدغام: منع الصرف<sup>(٧)</sup>.

وزائد العادي الرباعي احذفه ما لم يلك لينا إثره اللد ختما

(٢خ)

\* عبد اللطيف<sup>(٨)</sup>: يرد على هذا الإطلاق: ميم: مفتاح، ومُذَبِل، ومُشَفَّود، عَلَمًا، ونحوهن مما جاوز الأربعة، وفيه زائدان، أحدهما لوز قبل الآخر، وليس مدغمًا فيه إدغامًا أصليًا، فإنك لا تحذف -مع أنه زائد- فيما جاوز الأربعة، وليست لوز<sup>(٩)</sup> إثره اللد<sup>(١٠)</sup>.

(١) وهو ما مشى عليه في الحاشية الأولى.

(٢) شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٨٦.

(٣) هو الضخم من الإبل، ينظر: القاموس المحيط (ق د ع م ل) ٢/١٣٨٢.

(٤) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الأنفة ٢/٤٢٠.

(٥) هو ما ترتفع من الأرض، كما في: القاموس المحيط (ق ر د) ١/٤٤٩، أو: جبل، وقيل: شُيْب بصب في وادي لحلة اليمانية من شمال بين حليّ بسوم والشاحص، كما في: معجم البلدان ٤/٣٢١، ومعالم مكة التاريخية ٢٢٠، ٢٢١.

(٦) هو صويل الأذنع من الإبل، والمخضم الشحيح. ينظر: القاموس المحيط (ل د د) ١/٤٥٨.

(٧) الحاشية في: ١٦٦، ونقلها ياسين في حاشية الأنفة ٢/٤٢١، ٤٢٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٨) لعلة الحزاي شيخ ابن هشام، ولم تكف على كلامه، وتقدم له النقل عنه قريباً.

(٩) كذا في المخطوطة، ولوجه ما عند ياسين: لينا.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب: اللد، وعند ياسين: الذي.



عشم<sup>(١)</sup>.

والسين والنأ من كمستع أزل إذ بينا الجمع بقاهما مُجَرَّ

(خ ١)

\* «ك: مُسْتَفْعٍ»: وكنا: مُسْتَفْعِر، ومُسْتَجِيب، ومُسْتَفْرَج<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* نهاية ما يرتقي إليه بناء الجمع: "فَعَالٍ" و"فَعَالِيلٌ"، و"فَعَالٍ" يأتي في الرباعي، و"فَعَالِيلٌ" يأتي في خماسي قبل آخره مدَّة، فإذا تجاوزت الكلمة هذين الأمرين -وهما: الأربعة والخمسة للذكورة- وجب أن يحذف منها ما يمنع من ثلوث هذين الجمعين للذكورين.

فنحو: مُكْرِمٌ رباعيٌّ، فلا حاجة به إلى حذف شيء، فقول: مُكْرِمٌ، ولا تُكْرِمُ: كيف أقررت الزائد، وهو الميم، وحذفت الأصل، وهو لأم "سَطْرَحِل" (٣) لأننا نقول: ذاك الأصل يهشُر، وهذا الزائد لا يهشُر، والحذف دائر مع الضرر وعدمه.

ونحو: يفتاح لا يحذف منه شيء؛ لأنه خماسي الأعراف، إلا أن رابعة مدَّة قبل الآخر، فلا حذف.

ونحو: اخرجتُهم سباعيٌّ، فيحذف منه اثنان: الحمزة والنون، ويبقى الألف، أما إبقاء اللام<sup>(٤)</sup>؛ فلأنها مدَّة قبل الآخر، وأما حذف الحمزة؛ فلأن صيغة "مُفَاعِلٌ" و"مُفَاعِيلٌ" بتحريك الحرف الثاني، وتحريك ما بعد همز الوصل يقتضي إسقاطها؛ لزوال حكمتهما، وأما حذف النون؛ فلأنه لا يخل.

(١) الحاشية في: ١٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٠/٢ دون قوله: «عبدالمطيف»، ولم يعدها لابن هشام.

(٢) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٣) هو ثمر. ينظر: القاموس المحيط (س ف ر ج ل) ١٣٤٩/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الألف.



ونحو: مُسْتَفْرَجٌ تُحذفُ اثْنينَ ليصيرَ أربعةً، ولا تُحذفُ ثلاثةً<sup>(١)</sup> ليصيرَ خمسةً؛ لأنه ليس قبل آخره مدّة، وذلك إما يكون فيما هو كذلك.

وإذا كان بعض الزوائد أفضل من بعضٍ حذفت المفضول وبقيت الفاضل، وسبب الفضل أمور:

أحدها: تصدُر الزيادة، وتُحذفُها للدلالة على معنى، كميم: مُسْتَدْعٍ، ومُتَطَلِّقٍ، وقولنا: «وتُحذفُها» احترازٌ من السين والياء؛ فإنهما بدلان، لكنهما ليسا متعديين.

الثاني: كونهما في موضع بدلان فيه على معنى، كهمزة: أَلْتَدَدَ، وياء: يَلْتَدَد.

والثالث: كون حذفها لا يُتَّوَجَّعُ إلى حذف، بخلاف حذف الزيادة الأخرى، كياء: خَيْرُيُون<sup>(٢)</sup>، وياء: يَتَدَلَّان<sup>(٣)</sup>، تقول: خَرَّابِينَ، وَتَدَلَّيْن.

والرابع: مخالفتها لأحد الأصول ولا ميمٌ مصدرية، ك: غُلُتْجَح<sup>(٤)</sup>، تقول: غُلَّاجِح، لا: غَلَّاجِح، فأما نحو: مُتَغَنَّبِس<sup>(٥)</sup> فقال المبرِّك<sup>(٦)</sup>: قَغَائِس، والصواب عند من<sup>(٧)</sup>: مَغَائِس، وهو الحق.

والخامس: عدم إيهامها بخلاف الواقع، فنحو: مَرْتَرِيس<sup>(٨)</sup> يقال في جمعه: مَرْتَرِيس، لا: مَرْتَرِيسِي؛ لئلا يوهم أنه "قَغَائِل"، لا: "قَغَائِلِيل".

السادس: أن تكون محركة، ونظيرها ساكنة، نحو: حُطَّاطِيط<sup>(٩)</sup>، يُحذفُ الألف وبقاء

(١) كلما في المختومة وعند ياسين، ولعل الصواب: واحداً.

(٢) هي المعجوز. ينظر: تاج العروس (ح ز ب) ٢/٢٦٦.

(٣) هو الكابوس، أو شيء مثله. ينظر: القاموس الصيد (ن د ل) ١/١٤٠.

(٤) هو الضخم الأحق، والناقصة السبعة. ينظر: القاموس المحيط (ع ف ج) ١/٣٠٧.

(٥) هو الشديد. ينظر: القاموس المحيط (ق ع س) ١/٧٧٦.

(٦) المقتضب ٢/٢٣٥.

(٧) الكتاب ٣/٤٢٩.

(٨) هو الداعية، والأملس، والطويل من الأعناق، والصلب، والأرض لا تثبت شيئاً. ينظر:

القاموس المحيط (م ر س) ١/٧٨٥، ٧٨٦.

(٩) هو الصغير القصير. ينظر: القاموس المحيط (ح ط ط) ١/٨٩٤.



المهمزة؛ إنما ذكرنا.

السابع: أن لا يؤدي إلى بناء لا نظير له، بخلاف الزائد الآخر، وذلك كقولك في: استخرج: تخارج، ولا ثقل فيه: استخراج؛ لانقضاء "سفاهيل"، وثبوت نحو: قائل.

ع: قالوا في: كَوَالٍ<sup>(١)</sup>: إن الواو واللام متكافئتان؛ لتحركهما، وفي: غَلَسَج: إن الحيم أفضل من النون، لكونها مثالة للأصل، ولك أن تقول: إنما ذلك؛ لتحركها وسكون النون، وإلا فقولوا في: كَوَالٍ: إن اللام أفضل من الواو.

ولك أن تنازع أيضًا في: خَطَّاط، وتقول: لا أَسْلَمُ أن الخلوفا للام<sup>(٢)</sup>، من الخلوفا المهمزة<sup>(٣)</sup>، ثم أبدلت الألف همزة؛ لوقوعها ثالثة بعد ألف "مَقَائِل"، كما في: رسالة وزسائل<sup>(٤)</sup>.

\* من "غضائص"<sup>(٥)</sup> أي الفتح: قد تغلب الزائد الأصل، كقولك: هذا قاضي، ومضطفي، ويعد، ويرن، وهذا أحد ما يدل على اعتنائهم باللعاني، ويدل لأبي الحسن<sup>(٦)</sup> في قوله<sup>(٧)</sup>: إن الخلوفا من: مبيع، ومقول إنما هو العين؛ من حيث كانت الواو دالين اسم المفعول.

وقال الشاعر<sup>(٨)</sup>:

بني عقيل ناذرو الخناقق<sup>(٩)</sup>

(١) هو التصير. ينظر: القاموس المحيط (ك أ ن) ١٣٨٩/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: الألف.

(٣) في المخطوطة: «المهمزة بل الخلوفا للام»، دلالة على أن الصواب بالتقدم والتأخر.

(٤) الحاشية في: ١٦٧، ونقلها ياسين في حاشية الأخية ٤٢٠/٢، ٤٢١.

(٥) ٤٧٩/٢ ٤٨٢.

(٦) ينظر: المنتخب ١٠٠/١، والأصول ٢٨٣/٣، والنصف ٢٨٧/١.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: قوله.

(٨) لم أقف على نسبه.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الخناقق.



النَّالُ خَذِي وَالنَّشَاءُ طَالِي<sup>(١)</sup>

المخالفون: جمع: خذيق<sup>(٢)</sup>، النون زائدة، والقاف الأولى عند التحليل<sup>(٣)</sup> هي الزائدة، والثانية هي الأصلية، والنون والقاف جيمًا لمعنى، وهو الإلحاق، وإذا كانوا قد حذفوا الأصل للزائد، ومما في طبقة واحدة، أعني: في اجتماعهما للإلحاق، فكيف إذا كان الزائد لمعنى، والأصل المحذوف لا لمعنى؟ وفي قولهم: خذائق تصحيح لقول من<sup>(٤)</sup> في<sup>(٥)</sup>: مقعس<sup>(٦)</sup>: مقاعس، ومقعس<sup>(٧)</sup>، بل إذا حذفوا الملحق للملحق، فحذف الملحق لذي لمعنى أقوى، وكانهم إما حذفوا الأصل للزائد تنويعًا به، وإعلالا بأنه التحق بأصولهم. ومن ذلك: قولهم: فلستته، والباء بدل من ونو: فلستوة<sup>(٨)</sup> الزائدة، ومن قال: فلسية<sup>(٩)</sup> فقد أثبت النون، وهي أيضًا زائدة، وقالوا: تغفرت، إذا خبت، فاشتقوا من "العفريت"، والناء زائدة.

ونظروا تقويتهم أمر الزائد، وحذوهم الأصل له: قوله<sup>(١٠)</sup>:

أبيل مع الذمائم على أبي غني وأجبن للضبيق مع الشفيق

- (١) بيتان من مشطور الرجز. ينظر: معاني القرآن للقرطبي ١٠٣/٢، وكتاب الشعر ٥٣٠/٢.
- (٢) كذا في المخطوطة، والصواب: خذقيق، وهي الناقة السريعة، ومشتق في اضطراب. ينظر: القاموس المحيط (خ ف ق) ١١٦٩/٢.
- (٣) ينظر: الكتاب ٣٢٩/٤.
- (٤) الكتاب ٤٢٩/٣.
- (٥) مكررة في المخطوطة.
- (٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب والخصائص: مُقْعَس.
- (٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: مُقْعَس.
- (٨) هي لباس على الرأس. ينظر: القاموس المحيط (ق ل س) ٧٧٦/١.
- (٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: فلستة.
- (١٠) هو عبدالله بن طاهر الخراساني، وقيل: إبراهيم بن العباس الصولي.



وَأَنْ كَانِ الْفَقْ حُرّاً مُطَاعَا فَأَنْتَ وَاجِدِي عَيْنَ الصَّبِيحِ<sup>(١)</sup>  
وهذا كله يُضَيِّفُ قَوْلَ مَنْ حَقَّرَ تَحْقِيقَ الرَّحِيمِ، وَمَنْ كَثَّرَ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ، إِلَّا أَنْ  
وَجْهَ حَوَازِهِ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

وَأَلَفْتُ الْفَقْ مِنْ وَجْهِهِ وَهَوَى أَجْدَعِ<sup>(٣)</sup>  
وقوله<sup>(٤)</sup>:

كَثِمَا أَعِدُّهُمْ لِأَبْعَدِ مِنْهُمْ وَلَقَدْ نَجَاءَ إِلَى ذَوِي الْأَعْقَادِ<sup>(٥)</sup>  
وقوله<sup>(٦)</sup>:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَنَاعٍ إِلَى الْفَيْحَا بَغْمٍ جَلَّاحِ<sup>(٧)</sup>  
وَالْمَيْمِ أَوْلَى مِنْ سَوَاءٍ بِالْبَقَا وَالْهَمَزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا  
وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْذَفَ إِنْ جُمِعَتْ مَا كَحَيِّزُونٍ فَهُوَ حُكْمٌ خُصَا

(١) بيتان من الوافر. المُدَامُ: الحَقُّ، والْمُرْتَمَةِ، كما في: القاموس المحيط (ذ م م) ١٤٦٣/٢. ينظر:  
الشعر والشعراء ٨٨/١، وعبود الأخبار ٣٧٧/١، والعقد الفريد ١٦٤/٢، والأعاني ٢٧٤/١٠،  
ودبيان للعاني ٩٠/١.

(٢) هو أبو تمام.

(٣) كُتِلَا في المخطوطة، وأصواب ما في مصادر البيت: أَلْعَدُ.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَلَحْنٌ لَزِيكِهِ عَلَى لَزِيكِهِ وَالرِّبَا ...

أَجْدَعُ: مَقْطُوعُ الْأَلْفِ، كما في: القاموس المحيط (ج د ع) ٩٥٢/٢. ينظر: الديوان ٣٢٤/٢،  
والصناعتين ٤١٧، وجهزة الأمثال ٢٤٣/٢.

(٥) هو خَطْرَمِي بن عامر الأسدي.

(٦) بيت من الكامل. ينظر: الجيم ٧٠/١، وغريب الحديث للحرشي ٦٢٥/٢، والاعتبارين  
١٦٩، وشرح لفظيات لألباري ٦٥٣، والحكم ٢٦٠/٢.

(٧) هو مسكين الدارمي.

(٨) بيت من الطويل، نقش في باب التوكيد.

(٩) الخافضة في: ١٦٧.



(١خ)

\* قد يقال: كان يغني عنه: «ما لم يَكْ لَيْتاً» البيت؛ لأنه إذا لم تحذف الـ «و» فإن الـ «ه» تحذف قطعاً؛ لتأتى «هنية»<sup>(١)</sup>.

\* «والـ «ه» لا الواو» البيت: إذا اجتمع زائدان<sup>(٢)</sup> حُذِفَ إحداهما يؤدي إلى حذف الأخرى التي ليست كذلك حذفت هذه، ك: غَضَمُوز: الدابة المسنة<sup>(٣)</sup>، عن أبي سبيد<sup>(٤)</sup>، / و: غَضَمُوز، وهي الغليظة<sup>(٥)</sup>، فلو حذفت الـ «و» بقي: غَضَمُوز، وغَضَمُوز، فيحتاج إلى حذف الـ «ه» لتأتى «هنية التكسير»، وإن حذفت الـ «ه» بقي: غَضَمُوز، وغَضَمُوز، ك: قَرْبُوس<sup>(٦)</sup>، ولم تحتاج لحذف الواو لأنها رابعة، كقول: جُرْثُومُ<sup>(٧)</sup>، فتجمع، وتقول: غَضَمُوز، وغَضَمُوز، وقد ظهر أن الزائدتين على ثلاثة أقسام، فمأثله<sup>(٨)</sup>.

(٢خ)

\* «ما ك: حَيْزُون»]: وكذا: لَيْذَلان، تحذف الـ «ه» لا الألف، فيقول: لَيْذَلان، وكذا: غَضَمُوس<sup>(٩)</sup>، تقول: غَضَمُوس، تحذف الـ «ه» لا الواو<sup>(١٠)</sup>.

وغيروا في زائدتي سَرْدَا<sup>(١١)</sup> وكَلِمَا<sup>(١٢)</sup> ضَاعَا كَالْعَلْدَا<sup>(١٣)</sup>

(١) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: زيدتان.

(٣) ينظر: تذيب اللغة ١١/٣، والحكم ٤٤٠/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢١٤/٥ (ط. العلمية).

(٥) ينظر: تذيب اللغة ١٠/٣، والصحاح (ع م ج ٢) ٧٤٦/٢.

(٦) هو الشَّجَر. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ب م) ٧٧٤/١.

(٧) هو ما يلبس فوق الخُف. ينظر: القاموس المحيط (ح م ر ق) ١١٥٨/٢.

(٨) الحاشية في: ٣٦/أ مع ٣٥/ب.

(٩) هي التامة المأثقة من الإبل والنساء. ينظر: القاموس المحيط (ع ط م م) ٧٦٥/١.

(١٠) الحاشية في: ١٦٨.

(١١) كذا في المخطوطة، والوجه: سَرْدَى.

(١٢) كذا في المخطوطة، والوجه: وكَن ما، لأن «ما» موصولة، فتفصل.

(١٣) كذا في المخطوطة، والوجه: كَالْعَلْدَى.



(خ ١)

\* قوله: «وَحَرِّزُوا فِي زَالِدَيْ» ضابطه: كلمة لا مزنة لأحد زائدته على الآخر، كما مثل<sup>(١)</sup>، وذلك بخلاف: مُنْقَطِع، ومُنْكَبِر، فيحذف الثاني، فيقال: مُنْقَطِع، ومُنْكَابِر. /

ومثل أبو الفتح ذلك في "اللمع"<sup>(٢)</sup>؛ مُنْقَطِع، ومُنْكَسِل، واعترض ذلك ابن الحجاز<sup>(٣)</sup> بأخما إن كانا صيغتين لم يكسرا، بل يقال: مُنْقَطِعُونَ، ومُنْكَسِلُونَ، ومُنْقَطِعَات، ومُنْكَسِلَات، قال: وإن كانا غلّمين صغ كلاته، وكذا إن كانت الرواية بفتح الطاء والسين؛ لأخما يكونان محين لمكان الانقطاع والالتصال.

ع: كونهما غلّما يُعْطِل المسألة فإن لمهم لا دلالة لها على فاعل، فَيَقْلَبُ تصریح أَخَذَ بِأَخَا فُضِّلَتْ بالدلالة على الفاعل، وكان صوابه: فُضِّلْتُ بالتقدم، وبالتحرك في: مُنْقَطِع، وعسى ذلك يحس كونهما غلّمين، أو اسمي مكانين<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «وَحَرِّزُوا»: ينبغي أن يكون التعبير في الجواز خاصة، وأن يكون حذف الأخيرة أرجح؛ لتطريها؛ ألا تراهم أوجبوا الحذف في لام: فَمَزَّلْ، كما في: مَفَزَّلْ، وم فُجَزُوا حذف<sup>(٥)</sup> الدال، كما في: فَرَزَقْ<sup>(٦)</sup>، وَحَرِّزْ<sup>(٧)</sup>؛ لأن...<sup>(٨)</sup> أمرين: كونهما من<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في المخطوطة، ولوجه: وكل ما، كما تقدم قريباً.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) ٢٣٧.

(٤) توجیه اللمع ٤٦٧.

(٥) الحاشية في: ٣٥/ب مع ٣٦/أ.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٩) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.



... (١) الروائد، وكونها... (٢) (٣).

\* [«سُرْنَدِي»]: النور<sup>(١)</sup>، وكذلك: خَبَطِي، وهو المُتَعَطِّب<sup>(٢)</sup>، الألف والنون أيضاً بهذا للإحلاق بن سُرْنَدِي، إن شئت حذف الألف؛ لتعريفها، فيبقى: خَبَطُ، وسُرْنَدُ، وظاهر كلام أبي الفتح في «الخصائص»<sup>(٣)</sup> أنه يُنْقَلُ إلى: خَبَطُ، وسُرْنَدُ؛ ليعبر على وزن: خَطَرُ، ثم تقول: خَبَانِطُ، وسُرْنَادُ، وإن شئت حذف النون؛ لأنها ثالثة ساكنة مخفية إلى جانب الألف، فيعبر: خَبَطُ، وسُرْنَادُ<sup>(٤)</sup> في التقدير، وظاهر كلامه أنه يُنْقَلُ إلى: خَطُ، وسُرْنَادُ، ك: أَرَطُ<sup>(٥)</sup>، فتقول: خَبَانِطُ، وسُرْنَادُ، فنقلب الألف ياء؛ لانكسار ما قبلها. ابن الجِزَّاز<sup>(٦) (٧)</sup>.

\* وعن «شرح»<sup>(١)</sup> ابن خَرُوفٍ: الخَبَطِيُّ: العظيم البطن<sup>(٢)</sup>، و«سُرْنَدِي» الشديد<sup>(٣)</sup>، والسُّبْنَدِي: البصري من الرجال، ويقال للسُّور: سُبْنَدِي، وسُبْنَتِي<sup>(٤)</sup>.

(١) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة تقطعت في المخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣٥/أ.

(٤) ينظر: للقصور وللمنود لابن ولاد ٦٣، والمخصص ٨/٥.

(٥) ينظر: فحلب اللغة ٢١٤/٥، والحكم ٣/٢٤٦.

(٦) ١١٥/٣.

(٧) كذا في المخطوطة، ولوجه: خَبَطِي، وسُرْنَدِي.

(٨) كذا في المخطوطة، ولوجه: خَبَطِي، وسُرْنَدِي، ك: أَرَطِي.

(٩) توجه اللع ٤٦٦، ٤٦٧.

(١٠) الحاشية في: ٣٥/أ.

(١١) لم أقف في تحقيقه على شرح قول سيبويه في الكتاب ٢٦٠/٤: «فيكون الحرف على "فتلى" في الاسم والصفة، فالاسم نحو: القُرْطِيُّ، والفتلى، والوصف: الخَبَطِيُّ، والسُّبْنَدِي، وسُرْنَدِي».

(١٢) ينظر: العين ٣٣٤/٣، وجمهرة اللغة ١٢١٥/٢.

(١٣) ينظر: للمخصص ٨/٥.

(١٤) ينظر: التنفية ١١٢، وجمهرة اللغة ١٢١٥/٢، وفحلب اللغة ١٣/١٠٤.



فانظره، ونظر ما قَدَّمْتَهُ أَوَّلًا<sup>(١)</sup> عن ابن الخَبَّاز في تفسير هذه الألفاظ<sup>(٢)</sup>.

\* [«ك: الغَلْدَى»]: الغَلْدَى<sup>(٣)</sup>: شجر كثير الدُّخَان<sup>(٤)</sup>، قال أبو الغلاء (مَعْرِفِي):

وَفِي خَلْوِ الْأَرْضِ الرَّثُودُ غَنَائِثٌ قَوْمُهَا غَلْدَى سَابِغٌ وَكَيْبَا<sup>(٥)</sup>  
والكَيْبَا: القود الذي يُتَبَخَّرُ بِهِ<sup>(٦)</sup>.

\* عبد القاهر<sup>(٧)</sup> رحمه الله تعالى: تقول في: غَنَكَبُوت: غَنَكِب، كما قالوا: غَنَكِب، لأنه من: عنكب، والولو وثاء زائدتان، ويجوز: غَنَكِب، بالنوع من الهذوف، وقد جاء في التكسير: غَنَكِب، ولا يجوز أن تكون<sup>(٨)</sup> الثاء أصلاً، ويكون محاسبا، ك: غَضْرُوط<sup>(٩)</sup>، لأن الخامس لا يكسر إلا على استكره، و«غَنَكِب» كثير في كلامهم، فلما كان كذلك عَلِمْنَا أن الثاء زائدة<sup>(١٠)</sup>.

(خ ٢)

\* [«ك: الغَلْدَى»]: وكذا: كَوَال، تقول: كَوَال، وكَوَالِي، لأن كلاً من الولو

(١) في الحاشية السابقة.

(٢) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٣) كلاً في المخطوطة، ولوجه: الغَلْدَى.

(٤) ينظر: العين ٤١/٢، والحكم ١٧/٢.

(٥) بيت من الطويل، لم نجف عليه في سقط الزند ١٨٩ ولا في شروحه ٣٩٢/١ ضمن القصيدة التي على بحر ورزج، ومطلعها:

ورزجي أمان والأمان وراة إذا أنا لم تُكَيَّرِي النكوة

ولم نجف عليه في مصدر آخر: الرَّثُودُ للذئب، كما في: القاموس المحيط (ر ك د) ٤١٥/١.

(٦) ينظر: تذيب اللغة ٢١٦/١٠، والحكم ١٥٢/٧.

(٧) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٨) المقصد في شرح النكمة ١٠٣٦/٢، ١٠٣٧.

(٩) انطمت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) هو ذكر البغاء. ينظر: القاموس المحيط (ع ض ر ف ط) ٩١٤/١.

(١١) الحاشية في: ٣٥/ب.



واللام زيادة بحركة مفيدة للإلحاق، فلا وجبة لإيجاب تخصيص إحداها بالحذف دون الأخرى<sup>(١)</sup>.

\* لم يذكر في هذا الكتاب "مقابيل"، وذكر أحدها، وهو "تغاليل" وبشبهه، وذكر الجميع في "العشدة"<sup>(٢)</sup> و"شرحها"<sup>(٣)</sup>، فقال ما معناه: إنه لأمرين:

أحدهما: أما<sup>(٤)</sup> لحذف منه حرف غير هاء التانيث، ولقيد التعويض منه، سواء أكان ذلك الحرف أصلًا، كلام: سَقَرَيْل، أو زائدًا، كميم: مُدَخَّرَج، وأُخرج هاء التانيث: لَأَنَّا إِذَا [جمعنا]<sup>(٥)</sup> دَخَرَجَةً قلنا: دَخَرَجَ، ولم يَكُرَّ التعويض عن الهاء.

الثاني: ما اجتمعت فيه شروط:

أحدها: أن يكون محاسيًا أو أكثر، والأحسن: متجاوزًا للأربعة.

الثاني: أن يكون هذا لتجاوز أربعة من غير ما سبق ذكره.

الثالث: أن يكون الحرف الرابع منه لينًا، فخرج نحو: سَقَرَيْل، ودخل نحو: كَنْهَوْر<sup>(٦)</sup>، مما تحرك فيه اللين، وفَزْدَوْس، مما سكن فيه بعد حركة غير مجانسة، وعَصْلَوْر، مما هي بعد مجانسة ولا زيادة فيه غيرها، ونحو: أَسْلَوْب، ويزْجُوْع، ومُجْرَاب، وإغْصَار، وتَقْطَاف<sup>(٧)</sup>، ومُنْدِيل، وإِبْرَاق، ونَقْلَوَيْن، مما فيه زائدٌ غيرها.

الرابع: أن يكون زائدًا، فخرج نحو: مُخْتَار، ومُتَقَاد.

الخامس: أن يكون غير مدغم فيه، فخرج نحو: مُصَنَّر، فيقال فيه: مُصَاوِر، لا:

(١) الحاشية في: ١٦٨.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٨٤-٢٨٧.

(٤) كلًا في المخطوطة، والنصواب ما عند ياسين: ما.

(٥) ما بين القعوقين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسباق يقتضيه.

(٦) هو الرجل الضخم، وقطع من السحاب كالجبال. ينظر: القاموس المحيط (ك ن ه ر) ٦٥٦/١.

(٧) هو آلة حرب ليس لشيء إلا لسان والقرين. ينظر: القاموس المحيط (ج ف ب) ١٠٦٤/٢.



مُصَوَّر؛ لأن الواو الثانية كالحيم الثانية من: تُحْطَل<sup>(١)</sup>، وهو يقال فيه: تُحَاجِل، وشرط هذا الإدغام اللانح: أن يكون أصلياً، فخرج الإدغام العارض، نحو: قُوُول، مثال: سَفَرَجَل من "القول"، فجمعه: قَوَاوِل، كما يقال في: كُنْهَوْر: كُنْهَوْر؛ لأن الإدغام غير أصلي؛ لأن للدغم فيه مقابل إما لم يدغم فيه، وهو حينئذ: سَفَرَجَل.

ج: هذه المسألة ترد على ح في شيء كثير من مسائل 'شرح التشهيل'<sup>(٢)</sup> اقتضى قوله فيها أنا إذا تَنَنَّا كلمة على وزن أخرى كان ذلك إلحاقاً لها بما في أحكامها، فتعادل معاملتها، ولو كان كذلك لقبل هنا: قَوَاوِي، بحذف اللام، [ثم]<sup>(٣)</sup> أُعِلَّت الواو الثانية بالقلب.

وبعد، فعندي أن الشيخ خلط في البناء؛ فإننا إنما نزيد مثل اللام، لا مثل العين، فإنما نقول: قُوُول، وإنما مثال المسألة فيما يظهر: أن نبي من 'انقزو'، فنقول: عَزَوُو، ثم نجمله على: عَزَاوِي، ثم نقلب الواو الأخيرة ياءً، فنقول: عَزَاوِي.

ثم إنه يقال له: كيف قلت: لأن الإدغام هنا عارض، مع أنه نظير: مُصَوَّر، لا يفتقران؟ وكون الحرف في مقابلة حرف غير مدغم فيه لا ينفع شيئاً<sup>(٤)</sup>.

(١) من الشخص، وهو يباح في قوائم الفرس. ينظر: القاموس المحيط (ج ٢ ل) ١٣٠٠.

(٢) ينظر مثلاً: التذيل والنكيب ٨٢٢/١ (تورعشانيه).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية ن: ١٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٢/٢، ٤٢٣ من خط ابن هشام.



التصغير<sup>(١)</sup>

(خ٢)

\* عُرِيتِ العادةُ بِذِكْرِ بَائِيّ التَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ مَقُولَتَيْنِ، وَتَعْلَقُ التَّصْغِيرُ هُوَ الْمَوْخَرُ؛ لِجَمْعِهِ عَلَى التَّكْسِيرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْكَسُوا؛ لِأَنَّهُ فِي "الْحَقَائِصِ"<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ أَنَّ اللفظَ مَتَى تَغَيَّرَ دَلٌّ ذَلِكَ عَلَى تَغْيِيرِ الْعَلَى، وَأَنَّ أَكْثَرَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ يَكُونَ مَا حَدَثَ زِيَادَةً لَا قِصْصًا.

قال: ولهذا لم يُعْتَدَ بالتصغير ما نَقَا مِنَ الْعَرَفِ، ك: قُرْهُمُ، كَمَا اعْتَدَ بِالتَّكْسِيرِ، ك: قُرْهُمُ.

قال: وَمِنْ هُنَا قَالَ س<sup>(٣)</sup>: نَقُولُ: سُرْجِيْن، وَضَيْيْعِيْن، لِقَوْلِهِمْ: سُرْجِيْن، وَضَيْيْعِيْن، وَلَا نَقُلُ: سُرْجِيْن؟ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: سُرْجَانِيْن، سَأَلَتْ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ كَلَامِهِ، فَأَجَابَنِي بِهَذَا.

قال أبو الفتح: وَسَوَاءُ أَكَانَ التَّغْيِيرُ زِيَادَةً أَوْ تَحْرِيفًا، فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِ<sup>(٤)</sup> فِي: عَسَنَ، وَجِيلَ، وَمَلِيحَ، وَوَصِيَّ<sup>(٥)</sup>: 'فَعَالٌ'، وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِمْ فِي: طَلَبَ، وَغَرِيضَ، وَخَفِيفَ، وَسَرِيعَ، وَلَيْلَالٍ: 'فَعَالٌ' بِالتَّخْفِيفِ، فَهَذَا أَتْلَعُ، وَإِنْ [لَمْ] يَرِدْ<sup>(٦)</sup>.

\* فِي "النَّثْبَةِ عَلَى تَشْكِيلِ الْحَقَائِصِ"<sup>(٧)</sup>: سَأَلَتْ أَبَا عَلِيٍّ: مَا قَالَ<sup>(٨)</sup> سِيْن<sup>(٩)</sup> يَحْمِلُ التَّحْقِيرَ أَهَذَا عَلَى التَّكْسِيرِ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ التَّكْسِيرَ أَقْوَى التَّغْيِيرِ، فَجَمْعُ التَّحْقِيرِ

(١) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ بِقَطْعِ الْفَمَةِ، وَلَعَلَّ تَأَكُّدًا عَلَى قِرَائَتِهَا مَقْطُوعَةً، لَوُقُوعِهَا فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ.

(٢) ٢٧١-٢٦٨/٣.

(٣) الْكِتَابُ ٤٢١/٣، ٤٢٢.

(٤) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: كَقَوْلِهِمْ.

(٥) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ مَصْبُوطًا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا فِي الْخَصَائِصِ وَعِنْدَ يَاسِينَ: وَضِيءَ.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقِدِينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَهُوَ فِي الْخَصَائِصِ وَعِنْدَ يَاسِينَ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٧) الْخَاشِيَةُ فِي: ١٦٨، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَنْفِيَةِ ٤٢٣/٢، ٤٢٤، وَلَمْ يَعْزِمْ لَاحِنَ هِشَامٍ.

(٨) ١١.

(٩) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ وَعِنْدَ يَاسِينَ، وَالصَّوَابُ مَا فِي النَّثْبَةِ: بَالٍ.

(١٠) الْكِتَابُ ٤٢١/٣، ٤٢٢.



عليه.

وفي "الخصائص" <sup>(١)</sup> أنه قال له: ما قال <sup>(٢)</sup> من <sup>(٣)</sup> يَرْبُّ كَثِيرًا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير، ويعملها عليها، كقوله: نقول: سُرْبُون؛ لأنك تقول: سرائين <sup>(٤)</sup>، ولا تقول: سُرْبُون؛ لأنك لا تقول: غُثَامِين؟ فقال: إنما كان كذلك؛ لأن التكسير بعيد عن رتبة الآحاد، فاعتد بما يقرض فيه؛ لاعتداده بمعناه، والمخفّر هو للكثرة، والتحقير فيه جازي بمرى الصفة، فكانه لم يحدث بالتحقير أمرٌ يُعمل غيره عليه، كما حدث بالتكسير حكمٌ يُعمل الأفراد عليه، هنا نتفقُ معناه، وما أحسنه وأغلاه. انتهى <sup>(٥)</sup>.

فَلَيْلًا اجْعَلِي - اللَّاتِي إِذَا صَغُرَتْهُ نَحْوُ قَدِّي فِي قَلْبِي <sup>(٦)</sup>

(خ ١)

\* [«اللَّاتِي»]: أي: الاسم الثلاثي؛ لأن التصغير وصفٌ بالتصغير، ولا يوصف إلا الاسم <sup>(٧)</sup>.

(خ ٢)

\* «اللَّاتِي» <sup>(٨)</sup>: أي: لاسم ثلاثي؛ لأنه وصفٌ، ولا يُقبله إلا الاسم؛ لأنه حكم، ولا يُحكم إلا على الاسم.

وقد صُغِرَ «أَقْبَلُ» في التعجب، وهو مظهر عند س <sup>(٩)</sup>، وعالفه قومٌ في انطراده،

(١) ٣٥٥/١.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: بال، كما تقدّم قريبًا.

(٣) الكتاب ٤٢١/٣، ٤٢٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكتاب والخصائص: سرائين.

(٥) الحاشية في: ١٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٤/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٦) كذا في المخطوطة، ولوجه: قدِّي؛ لأنه باقي اللام.

(٧) الحاشية في: ٢٦/١.

(٨) كذا في المخطوطة، وهو موافق لبعض نسخ الألفية العالية. ينظر: الألفية ١٦٨، البيت ٨٣٣.

(٩) الكتاب ٤٧٨/٣.



وأجاز ابنُ كَيْسَانَ<sup>(١)</sup> وحده تصغير "أَفْعَل"، وإذا قلت: ما أُخْبِئِينَ زَيْدًا دُلَّ عَنِّي تعظيم حُسْنِه مع صِغَر سَنِهِ.

فَرَعَ: ما أُخْبِئَا زَيْدًا، نقول: ما أُخْبِئَا<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «فُعَيْلًا» اجعل: البيتين: خَصَرَ أَوْرَاقَ التصغير في ثلاثة، وزعموا أن هذا وضع أخْيِيل<sup>(٣)</sup>، وأنه مثلهما ب: فُلَيْس، ودُرَيْهَم، ودُنَيْيِر، فقليل له: لَمْ يَنْتِ التصغير على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدتُ معاملة الناس عليها.

وَرَدُّ بَأْمَا غير واقية بصيغ التصغير؛ أَلَا ترى أن: أُخْبِئِدُ 'أُخْبِئِلُ'، ومُكْثِرُ 'مُكْثِلُ'، ومُسَلِّطِينَ 'مُسَلِّطِينَ'، وسَفْجُوح 'فُعَيْلًا'<sup>(٤)</sup>، وأَجِيب بوجهين: أحدهما: أنهم قصدوا أن يكون لتصغير أمثلة راتبة تنفرد بما.

الثاني: أنهم لو قالوا في: سَفْجُوح: فُعَيْلًا لتَوَالَى مثلهما.

وأما ثَغْلَبُ<sup>(٥)</sup> فحجى على الظاهر، فقال: سَفْجُوح 'فُعَيْلُ'، ومُكْثِرُ 'مُكْثِلُ'، وهذا ظاهر؛ لسلامة الأصل.

وقال ابنُ بَابِ شَاذٍ<sup>(٦)</sup>: فإن قلت: هل لَأَدْعَت في الأسماء: 'أَفْعِيَالٌ'، ك: أَعْيَال، و'فُعَيْلَان'، ك: عَفْطَان، و'فُعَيْلَاء'، ك: حُرَّاء؟

قيل: أما 'أَفْعِيَالٌ' فشيءٌ يخصُّ الجمع، [وتصغيرُ الجمع]<sup>(٧)</sup> له أحكام تختلف تصغير المفرد، وأما 'فُعَيْلَاء' و'فُعَيْلَان' فإنما صَغُرَت صدره، وصار بوزن 'فُعَيْل'، ثم

(١) ينظر: شرح الفهليل ٤٠/٣، والنهيل والتكميل ٢٠٨/١٠.

(٢) الحاشية في: ١٦٨.

(٣) ينظر: اللقضب ٢٣٦/٢، وحسن العلوم ٣٧٥٦/٦.

(٤) كنا في المخطوطة، والنصواب: فُعَيْل.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) شرح الجمل ٤٦٤، وقد تقدَّم لابن هشام غير مرة كتابة اسمه متصل الجرايم: بابشاذ.

(٧) كنا في المخطوطة، والنص: هَلَا.

(٨) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ابن بابشاذ وياسين، والسباق يقتضيه.



أُخِثَتْ بعد ذلك الزيادة<sup>(١)</sup>.

\* [«قُلْدَى»]: ثَمَّا اسْتَحْسَنُوهُ مِنْ شَعْرِ الْأَعْشَى مُثْمُونٍ بِنِ قَيْسٍ: قَوْلُهُ فِي الْخَثَرِ:  
ثُرَيْكُ الْقُدَى مِنْ ثُوَيْمًا وَفِي ثُوَيْلَةٍ إِذَا ذَقَهَا مِنْ ذَقَهَا يَنْتَقِلُ<sup>(٢)</sup>  
أَرَادَ: أَنَّهَا مِنْ صِفَاتِهَا ثُرَيْكُ الْقَدَاةِ عَالِيَةً عَلَيْهَا، وَالْقَدَاةُ فِي أَصْلِهَا<sup>(٣)</sup>.

فُعْيِلَ مَعَ فُعْيِلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلَ دِرْهَمَ دُرْنَهْمَا  
وَمَا بِهِ لِمَتْنَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَفْنِيلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ  
(خ ٢)

\* ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ عُثْمَانَ<sup>(٤)</sup> - يَلِ نَعْلُهُ - أَنَّ الرَّابِعَ التَّشْبِيهَ<sup>(٥)</sup> بِالْمُرِيدِ لَا يُحْدَفُ  
دُونَ الْآخِرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْآخِرُ لَيْسَ كُنْثًا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ الْآخِرُ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ  
لَمْ يُحْدَفْ غَيْرُهُ.

ع: كذا: الْفَرْزَلُ<sup>(٦)</sup>.

وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَأْ قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ  
(خ ٢)

\* قَوْلُهُ: «بَعْضُ<sup>(٧)</sup> الْأَسْمِ»: أَصْلًا كَانَ، كَلَامًا: سَفَرُخَل، أَوْ زَالَتْ، كُنُود:

(١) الحاشية في: ١٦٨، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٢٤/٢.

(٢) بيت من الطويل. الْقُدَى: مَا عَلَا الشَّرَابُ مِنْ شَيْءٍ يَسْقَطُ فِيهِ، وَيَنْعَقُ: يَنْلُوقُ. يَنْتَقِلُ: يَنْتَقِلُ مِنَ الْبُيُوتِ إِلَى الْبُيُوتِ، وَلِلْعَانِي الْكَبِيرِ ٤٣٩/١، وَجَهْرَةُ اللَّفَّةِ ٩٢٤/٢، وَتَصَحَّحَ الْقَصْبُ ٢٢٢، وَلِلْقَصِيرِ وَلِلْمُدُودِ لِلْقَالِي ٥٦، وَتَغْنِيبُ اللَّفَّةِ ٣٦/٩.

(٣) ينظر: الشعر والشعراء ٢٥٧/١.

(٤) الحاشية في: ١٦٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٠٢/٢.

(٦) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلِصَوَابِ: الشَّيْءِ.

(٧) الحاشية في: ١٦٩.

(٨) فِي الْمَحْطُوطَةِ: تَعْوِضُ، ثُمَّ أَصْلَحَتْ إِلَى: بَعْضُ.



مُطْبِق، إلا إن كان الراء هاءً الثانية، كن: دَحْرَجَة، كذا استقى في "شرح العُقدَة"<sup>(١)</sup>، وكأَنَّ علَّةَ ذلك أن التاء في تقدير الانفصال، فإذا زالت لم تكن الكلمة كأنها زال منها شيء، فلا تستحق التعويضُ الياءُ<sup>(٢)</sup>.

وحالَّد عن القياس كلُّ ما خالَفَ في البابين حكما رسما

(خ٢)

\* ثَمَّا شُدَّ في الجمع: خديث وأخاديث، كأنه جمع: إخذاث، كن: إغصار وأغاصير، ولا يجوز أن يكون "أخاديث" جمع: أخْدُوثة، كن: أخلُوطة وأغْلِيطة؛ لقولهم: أخاديث الشيء، ولم يقولوا في مفردة: أخْدُوثة شيء.

قال سَعْدُ<sup>(٣)</sup> بن مالك:

يَا بُنَيَّ لِيُخَرِّبَ الْيَوْمَ أَرَاهُطَ وَأَضَعُثَ أَرَاهُطَ فَأَسْتَرْجُو<sup>(٤)</sup>

وذكر أبو غُليٍّ<sup>(٥)</sup> "أَرَاهُطَ" الذي هو العصابة دون "عشرة"<sup>(٦)</sup> لم يُجمع إلا على: أَرَاهُطَ<sup>(٧)</sup>، أما: أَرَاهُطَ فإِذَا هو جمع للِرُّطَطِ إمَّا للأَبيم ثَلَاثَةً الخاض، يكون قُدْرُهُ ما

(١) شرح عبدة الحافظ ٢/٢٩٦.

(٢) الحاشية في: ١٦٩.

(٣) هو ابن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، أحد سادات بكر بن وائل وفرسانه في الجاهلية، وله أشعار جيدة. ينظر: البيان والبيان ٣/١٩٩، ٣٩، وحزاة الأدب ١/٤٧٤.

(٤) بيت من مجزوء الكامل. ينظر: العين ٤/٢٠، واللامات ١٠٨، وتذيب اللغة ٦/١٠٢، والخصائص ٣/١٠٨، وأما ابن الشجري ١/٤٢١، واللباب ١/٢٤٢، وتخليص الشواهد ٢٩٦.

(٥) الحجة ٥/٣٥٣، ولتكملة ٥٩٩ بحوه، وينظر: للخصص ١/٣١٤، وأما ابن الشجري ١/٤٣٤، ٤٣٥.

(٦) ينظر: تذيب اللغة ٦/١٠١، والمجمل ١/٤٠٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والعبارة في أمالي ابن الشجري: ذكر "أَرَاهُطَ" أبو غُليٍّ في باب ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحده ... وأَرَاهُطَ كأنه جمع: أَرَاهُطَ، قال: "وَأَهْلُ" لم يستعمل عنده (أي: سيويه) في هذا، يعني: أنه لم يثبت عنده أنهم جمعوا الرُّطَط الذي هو العصابة دون العشرة على: أَرَاهُطَ.



بين المثرة إلى الركبة<sup>(١)</sup>.

وغير<sup>(٢)</sup> س<sup>(٣)</sup> حكى في اللفظ الذي هو العصاة أهم جثوه على: أُرِفِط، وجمعوا: أُرِفِط على: أُرِفِط، كما جمعوا: تَكَلَّب على: الأَكَلَّب، ثم جمعوا: الأَكَلَّب على: أَكَلَّاب<sup>(٤)</sup>.

\* ثم أخرج عن القياس في الجمع: سَوَابِيه، في جمع: سَوَاء، فهذا ك: بايئ وأناجيل، وعديث وأعاديت، وذكر وعناكير، فهذه كأُ مفردة: سَوَاء، وإبطال، ومذكر، وإحداث، ووزن سَوَابِيه: "فَعَالِلَة"، ومفردة المقتدر: "فَعَلَّلَة"، ك: سَوَاشَة<sup>(٥)</sup>، وسَوَاشَة<sup>(٦)</sup>، لا: "فَعَلَلَة".

و[٧]<sup>(٧)</sup> يكون سَوَابِيه "فَعَالِلَة"، لأن باب "سَبَس" قليل، ولا يكون سَوَابِيه "فَوَاعِلَة"، لأن باب "كَوَّكِب" و"فَذَن"<sup>(٨)</sup> أقل من باب "سَبَس"، ولا: "فَعَالِلَة"، وسَوَاشَة "فَعَلَّلَة"، لأن لفاء لم تكثر وحدها، وإنما تكثر مع العين، ك: غَرَفَرَس، وإذا بطل كونهما "فَعَالِلَة" و"فَوَاعِلَة" و"فَعَالِلَة" تعيَّن "فَعَالِلَة"، ويؤيد ذلك: أنهم قالوا فيها: سَوَابِيه أيضاً، فهذا يدل على أن سَوَاشَة "فَعَلَّلَة": سَوَاشَة، مثل: مَرْمَرَة<sup>(٩)</sup>.

\* في "الكشاف"<sup>(١٠)</sup>، وقرأ الحسن<sup>(١١)</sup>: ﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُنْ عَلِيًّا﴾<sup>(١٢)</sup> على تصغير

(١) ينظر: تذيب اللغة ١٠٢/٦، والصحاح (ر ه ط) ١١٢٨/٣.

(٢) الكتاب ٦١٦/٣.

(٣) الحاشية في: ١٧٠، ونقلها ياسين في حاشية الأنفة ٤٢٨/٢ إلى قوله: «أحدثه النبي».

(٤) هي الناقة حقيقه. ينظر: القاموس المحيط (ط و ط) ٨١٢/١.

(٥) هي الفلاة. ينظر: القاموس المحيط (م و و) ١٧٥٠/٢.

(٦) ما بين المعوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) هو النهر. ينظر: القاموس المحيط (د د ن) ١٥٧١/٢.

(٨) الحاشية في: ١٧٠.

(٩) ٤٥٠/٢.

(١٠) ينظر: مختصر ابن خالويه ٦٧، وشذوذ القراءات لنكرمان ٢٤٣.

(١١) يوسف ١٦.



"عُشِيَّ"، يقال: لقيته عُشِيًّا وَعُشِيًّا، وَأُصِيًّا وَأُصِيًّا، ورواه ابن جني<sup>(١)</sup>: عُشِيٌّ، بضم العين والقصر، وقال: عُشُوا مِنَ الْبُكَاءِ<sup>(٢)</sup>.

لنلوا يا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الفتح انجم

(خ١)

\* قوله: «أو مدته»: يحتمل أن يراد: للدة التي هي تأنيث، أو: للمسبوبة للتأنيث، وهي التي قبل المزة في: خراء...<sup>(٣)</sup> العبارة، لا يقال: مراده: ألف التأنيث بينهما، أي: ثلاثة على التأنيث؛ لأن 'خراء' لا يقال: فيه مدة دة على التأنيث في الأصح<sup>(٤)</sup>.

كذلك ما مدة أفعال سقى أو مد سكران وما به التحقق

(خ١)

\* [«ما مدة "أفعال" سقى»: كقول أبي الطيب:

لَا يَحْرُمُ الْبَعْدُ أَقْلَ الْبَعْدِ نَائِلَةً وَعَيْرُ غَاجِرَةٍ عَنْهُ الْأُطْلُقُ<sup>(٥)</sup>]

\* [«سكران» وما به التحقق]: هذا إذا لم يُقْلَلْ في تكسيره: "تغاليين"، ك: زعفران، وسفطان<sup>(٦)</sup>، وسكران، فإن قيل فلا بد من أن يجعله على "تغليل"، ك: سرحان، وسلطان، ووزشان<sup>(٧)</sup>، وكزبان<sup>(٨)</sup>، نقول: سرحان، وسكيلان، ووژشيان، وكزبان، والأصل: كزبانين، ثم أعلل بإعلال "سند"، ولا يجوز أن تأتي به على الأصل، كما قلت

(١) المحاسب: ١/٣٣٥.

(٢) الحاشية في: ١٧٠.

(٣) موضع النقط مقدار أربع كلمات أو خمس انقطعت في الخطوط.

(٤) الحاشية في: ٣٦/١.

(٥) بيت من البسيط. ينظر: الديوان ٥٠٤، والقصر ٢٤٤/٤، وشرح الوحداني ٧٠٨.

(٦) الحاشية في: ٣٦/١.

(٧) هو لبث له شوك. ينظر: القاموس المحيط (س ع د) ٤٢١/١.

(٨) هو طائر. ينظر: القاموس المحيط (و ر غ) ٨٢٩/١.

(٩) هو طائر، قيل: هو الخنثى. ينظر: القاموس المحيط (ك و) ١٧٤٠/٢.



في: أشود: أَسْوَدَ؛ لأجل أن هذه لائم، فالأمر على ما ذكره النحاة في: عَزْوَة، حيث تقول: عَزَيْتَ، ولا يجوز: عَزْوَة.

فإن قلت: فقد قالوا في: ظُرِيان، ظُرَيْمان، ولم يقولوا إلا: ظُرَيْي.

قلت: للقصود أنهم لم يقولوا: ظُرَيْين، بل كسروه تكسيرا "فُعْلَاء"، ك: مَسْحَاء ومَسْحَارِي، وإذا كان كذلك عرفت أن تقدير إجرائه مجرى ألفي التانيث ثابت فيه، لأن العلة في عدم القلب في التصغير حمله على ألفي التانيث، واعتُبر ذلك بتكسيده، فلأجل هذا لا تقول فيه: ظُرَيْين، كما لم تقل: سُكَّيرين.

وعلى هذا ينبغي أن يُهْذَب هذا الفصل، فيقال: تُقَدَّر الألف والنون زنتين إذا لم يُكسَّر ما هما فيه على "فُعْلَيْن"، وذلك أعلم من أن يكسَّر على "فُعْلَالٍ" أو "فُعْلَالِي" أو غير ذلك.

قال أبو علي في "الإيضاح"<sup>(١)</sup>: وإذا جاء شيء على مثال: مِرْجَان، ولم يُسمع تكسيده حَقَرْتَهُ تَحْقِيرَ: مَكْرَان. انتهى.

قلت<sup>(٢)</sup>: وذلك لأن "فُعْلَيْن" تابع لـ "فُعْلَالَيْن"، فإذا لم يثبت لك التكسير خربت على الظاهر<sup>(٣)</sup>، وهو أن يكون الألف والنون بمنزلة ألفي التانيث، ويخزل التصغير على التكسير في ذا حَسَنٍ؛ لِمَا ذَكَرُوا من أن التكسير أقوى في المعنى، وأشدَّ تغييرًا، والأقوى يكون متبوعًا أبدًا لا تابعًا.

وتقول في: عُمَّان، ومِرْجَان، وشُعْبَان: "فُعْلَالان"؛ لأنه لا يقال فيها: "فُعْلَالَيْن"، ومُرَّان يجب أن تقول فيه على قول صاحب "الكتاب"<sup>(٤)</sup> رحمه الله تعالى: مُرَّيمان؛ لأنه عنده "فُعْلَالان"، ولم يكسَّر على "فُعْلَالَيْن"؛ فهو ك: مِرْجَان، وعلى قول أبي الحسن<sup>(٥)</sup>

(١) الكلمة ٥٠٦.

(٢) القول لعدداقاهر في المقصد في شرح الكلمة ١٠٢١/٢، ١٠٢٢.

(٣) انقطعت في المخلوطة، ولعلها كما أتت.

(٤) ٢١٨/٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسوي ٤٨٣/٣ (ط. العلمية)، والصحاح (ر م ن) ٢١٢٧/٥.



رحمه الله تقلب الألف؛ لأن النون عنده أصل، كميم: قَلَامٌ<sup>(١)</sup>، والنون الأصلية لا تُشَبِّه مع الألف ألفي التانيث؛ ألا ترى أن: خَشَانًا لَنَا أُحَذَتْ من: الحَشَن؟ لم تمنع صرفه؟ وقد عرفت أن حجة الأول: غلبة الزيادة على هذا النحو، وحجة الثاني: غلبة 'فُعَال' على الثبات، ك: الحَمَاض<sup>(٢)</sup>، وقَلَام، وكُرَام، ومَتَاق<sup>(٣)</sup>.

ع: عند ص<sup>(٤)</sup> أن: ضرائي<sup>(٥)</sup> "فُعَالِي"، وأصله: ضرائين<sup>(٦)</sup>، فحواب عبدالقاهر<sup>(٧)</sup> وغيره غير مستقيم<sup>(٨)</sup>.

## (٢خ)

\* [«ما مَدَّة 'أفْعَالٍ' سَقِي»]: كقولك في: أجمال: أحيثال، وفي: أقوم: أقيام، وما أحسن قول ابن<sup>(٩)</sup> فارسي:

والحكم ٢٦٦/١٠، وأما ابن الشجري ٤٤٨/٢، والمترجل ٨٨.

(١) هو نبت من الخشخاش. ينظر: تاج العروس (ق ل م) ٢٩٢/٣٣.

(٢) هو نبت برقي. ينظر: القاموس المحيط (ح م ض) ٨٦٨/١.

(٣) هو شجر له ثم حامض. ينظر: تاج العروس (س م ق) ٤٦٦/٢٥.

(٤) ينظر: التعليق ٢٦٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤، وشرح الشافية للزبي ١٧٣/٢، ورتشاف شُزْب ٤٥٤/١.

(٥) كذا في المخطوطة، ولصواب: طُرَاقِي.

(٦) كذا في المخطوطة، ولصواب: طُرَاقِي.

(٧) المقصد في شرح النكمة ١٠٢١/٦.

(٨) الحاشية في: ٣٦/.

(٩) هو عمر بن علي بن مُرشد الحموي، شاعر وقته، أخذ عن ابن عساكر، وأخذ عنه المنذري، توفي سنة ٦٣٢. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٦٨/٢٢.



لَهَا بِأَعْيَاشَابِ الْخِيَارِ تَحْرُشُ بِمَا عَنْ أَصْحَابِي خُصِصَتْ بِشَكْرِي<sup>(١٧)</sup>

وَالْفُ الثَّانِي حَيْثُ مُدَا وَتَأْوُهُ مُنْقَطِعِينَ عَدَا

(خ ١)

\* قوله: «حَيْثُ مُدَا»: مثاله: عَوَّيْثِرَاءُ<sup>(١٨)</sup>، فهذا «فُعَيْيَلَالٌ»، بزيادة لام قبلها ألف، وهما في نية السقوط، ولا يُحْتَسَبُ بنحو: حُرَّاء؛ لأنه «فُعَيْيَلَالٌ»<sup>(١٩)</sup>.

\* قوله: «وَتَأْوُهُ»: مثاله: شَفْرُجَةٌ<sup>(٢٠)</sup>، خُذْتُ اللام دون التاء، مع أنه بما «فُعَيْيَلَالٌ»؛ لأنها في نية السقوط، ولا يُحْتَسَبُ بنحو: نُعَيْمَةٌ؛ لأنها «فُعَيْيَلَالٌ»، بل بهذا نُوْ بنحو: دُخْرُجَةٌ، وكذلك<sup>(٢١)</sup> الصنْعُ في الباقي، وهذا إما نَسْأَ<sup>(٢٢)</sup> من عدم تحريرهم...<sup>(٢٣)</sup> التصغير، فلها...<sup>(٢٤)</sup> إلى استيفاء هذه الأمور<sup>(٢٥)</sup>.

(١) بيت من الطويل، لها: يريد: للريح، وتحرش: احتكاك. بنظر: الديوان ٣٣، والعجز فيه:

به لا يلحق دون صحتي شَكْرِي

...

(٢) الحاشية في: ١٧٠.

(٣) تصغير: عاشوراء.

(٤) في المخطوطة مشبهة «فُعَيْيَلَالٌ»، وألها كما أثبت، والأمر على الوزنين مشكك، لنقص حروف «فُعَيْيَلَالٌ» عن حروف للوزن، ومقابلة باء «فُعَيْيَلَالٌ» الثانية بألف، وكان أولى منه: «فُعَيْيَلَالٌ» أو «فُعَيْيَلَالٌ»، كما قال في: عَوَّيْثِرَاءُ.

(٥) الحاشية في: ٣٦/١.

(٦) تصغير: شَفْرُجَةٌ.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وألها كما أثبت.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١١) الحاشية في: ٣٦/٢.



\* [«مُتَفَصِّلِينَ عُدًّا»]: أبو علي في «التذكيرة»<sup>(١)</sup>: يدل على أن التاء في تقدير الانفصال: أن ألف الإخاق لا تكون إلا أعجزاً، وقد جاءت قبل التاء، فأما إن استدل على عكس ذلك بـ: عَزْوَةٌ، فقد أجاب النحاة عن ذلك بأنه بُني على التاء.

ع: والقياس في التصغير: عَزْوِيَّة...<sup>(٢)</sup>.

كذا المزيّد أعجزاً للنسب وعجزُ المضاف والمركب  
وهكذا زبادتَا فعلان من بعد أربع كزعفران  
وقدّر انفصال ما دل على تنبيه أو جمع تصحيح بخلا  
والفُ التانيث ذو القصر متى زاد على أربعة لن يثبت  
(خ ١)

\* قوله: «والفُ التانيث»: إنما قُيِّدَ بالتانيث؛ لأن الإخاق والمقلبة عن أصل يُحذفان إذا جاوزا أربعة، نحو: خَبْرَةٌ<sup>(٣)</sup>، وشُرْحٌ في مُرْغُو<sup>(٤)</sup>، والأصل: مُرْغِي، ونقول في: مُرْما<sup>(٥)</sup>: مُرْمٍ، والأصل: مُرْمِي، لكسك حذفت ألف 'تقاعس'، وأعدت الألف الأخيرة للمقلبة عن الأصل ياء؛ لانكسار ما قبلها، ولم تحذفها؛ لأنها رابعة لا خامسة<sup>(٦)</sup>.  
\* [«لن يثبتا»]: فنقول في: قُرْئَرَى<sup>(٧)</sup>: قُرْئِر، وقولهم: قُرْئِرَةٌ تصغير: قُرْئَرَة، لا:

(١) غنار التذكيرة ٢٨٢ بنحوه.

(٢) موضع القط كلمة لم يثبتها في المخطوطة، ورمها: لمقتضيان.

(٣) الحاشية في: ٣٦/١.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: خَبْرَتِي، وهو القُرَاد. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ر ك) ١٢٤٠/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، ولوجه: مُرْغَوِي.

(٦) كذا في المخطوطة، ولوجه: قُرْأَي.

(٧) الحاشية في: ٣٦/١.

(٨) هو ماء لبي خَس، أو: أرض باليمامة. ينظر: معجم ما استعجم ٦٠٦٥/٣ ومعجم البلدان ٣٢٦/٤.



فَرَقْرَى؛ لأنَّ التاء إذا تُلحق في الثلاثي كما سيذكر<sup>(١)</sup>، وتقول في: خَبَرْتُكَ: خَبَرْتُكَ، فحذف؛ لأنَّ الألف للإخفاق بـ: سَفَرْتُخِلْ، والمُلحق بوزن الأصلي، وتقول في: عَوَّلَاةٌ<sup>(٢)</sup>؛ عَوَّلَ، فحذف ألف التانيث؛ لأنها سادسة، فهي أحقُّ بالحذف من ألف: فَرَقْرَى، ولِهاء تصير حرف الإعراب، وينكسر ما قبلها، ويلزمه السكون، ويدخل عليه التنوين، كـ: فاعلي، وغاري<sup>(٣)</sup>.

وعند تصغير خَبَارَى خَبَرٍ بين الخَبِيرَى فادرٍ والحِصْرِ

(خ)

\* موضع هذا آخرُ الصفحة<sup>(٤)</sup> تراها في "التصغير"<sup>(٥)</sup>:

وحدثت بخط بعض الفضلاء على حاشية "شرح..."<sup>(٦)</sup>: قال الشيخُ تَهَاءُ الدِّينِ بنُ الثُّغَلَانِ<sup>(٧)</sup>: قال الشيخُ جمالُ الدِّينِ<sup>(٨)</sup>: لَمَّا سافَرْتُ إلى...<sup>(٩)</sup> كان مِن جُملة عَمَلٍ اجتمعت<sup>(١٠)</sup>...<sup>(١١)</sup> من الفضلاء: الجَلِّي<sup>(١٢)</sup>، فقلتُ له: القاعدَةُ أنه إذا دار<sup>(١٣)</sup> الأمرُ

(١) في البيت ٨٥٦، وهو قوله:

واحتَمَّ بنا التانيث ما سَفَرْتُ مِنْ مَوْثٍ عَارٍ ثَلَاثِي كَ: مِنْ

(٢) هي قرية بتواحي الثَّهْرَوَان. ينظر: معجم البلدان ٣٢٢/٢.

(٣) الحاشية في: ٣٦/.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وقال هذا؛ لأنه كتب الحاشية في: ٣٥/ب، والبيت لعل عليه في: ٣٦/.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وأولها: الكـ.

(٧) لم أُنَف على كلامه.

(٨) هو ابن خثرون، كما سيأتي في آخر الحكاية، ولم أُنَف على كلامه.

(٩) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٢) لم أُنَف من بين للشهويين بالجَلِّي على عَمَلٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هو المقصودُ هنا.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



بين حذف أحد الزائدين حذفنا أو لمّا...<sup>(١)</sup> فكان مقتضاه في: حيار<sup>(٢)</sup> أن تحذف اللدة دون ألف الثانية<sup>(٣)</sup> قولاً واحداً، ولكنهم عجزوا في ذلك، فقال: أجاب عنه ابن بزهان في<sup>(٤)</sup> "شرح المنع"<sup>(٥)</sup>، فقال: إن الألف ينظر لها «ضعفت، فعادلت<sup>(٦)</sup> اللدة، فلذلك عجزوا.

قال الشيخ بقاء الدين: والسؤال قوي.

ع: وجه قوته: أن النحاة أطلقوا، ولم يقولوا: إلا أن يكون ثانيهما منطوقاً، فهو وارد عليهم.

والظاهر أن<sup>(٧)</sup> جمال الدين الحكيم عنه: ابن عمرون<sup>(٨)</sup>.

\* مثل «حُبَّارِي»: حَبَّطِي: أنت محبٌّ، بين حذف التون أو الألف، فنقول: حَبَّطِط، أو: حَبَّطِيلِيت<sup>(٩)</sup>.

(خ ٢)

\* سأل أبو الحسن<sup>(١٠)</sup> أعرابياً: كيف تُصغَرُ: حُبَّارِي؟ فقال: حُبُّورَا وذلك لأنه

(١) موضع النقط كلمة انقص آخرها في المخطوطة، ولم تُحيَّها، ورسم أولها: فاند.

(٢) كنا في المخطوطة، والوجه: حُبَّارِي.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٥) كلامه على: حُبَّارِي في: ٦٥٧/٢-٦٥٩، ولم ألق فيه على عبارته الآية.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما أتت.

(٨) الحاشية في: ٣٥/ب.

(٩) الحاشية في: ٣٦/أ.

(١٠) يضر: للبهج ١٥٨، والخصائص ٤٦٨/٢، والديع لابن الأثير ١٥٦/٢، وتوجيه الجمع



قَرَّحَ الْحَبَّارِيُّ<sup>(١)</sup>، وَسَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> أَعْرَابِيًّا: كَيْفَ [تَصْغُرُ]<sup>(٣)</sup> دَرْجَتُكَ؟<sup>(٤)</sup> فَقَالَ: شَخِيتُ<sup>(٥)</sup>.

وَارْدَدَ لِأَصْلِ ثَانِيَا لِنَا قُلُوبَ فَقِيْمَةً صَوَّرَ قُوْسَةً تَصِيبَ

(خ ١)

\* ع: فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ أَعْمَلُوا ذَلِكَ فِي: آدَمَ، فَقَالُوا: أَكُنْهُمْ، فَرَجَعُوا بِالْأَلْفِ إِلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَزِيدُ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا؟

قُلْتَ: لَوْ أَعْمَلُوا ذَلِكَ كَانَ نَقْصًا لِلْعَرَضِ الَّذِي أَوْجِبَ عَلَيْهِمْ قُلُوبَ الْهَمَزَةِ أَفْعًا، وَهُوَ احْتِمَاعُهَا مَعَ مِثْلِهَا، وَهِيَ قَدْ أَوْجِبُوا عَنِ أَنْفُسِهِمْ تَرْكَ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يَفْعَلُونَ مِنْهُ ثُمَّ يَصِيرُونَ إِلَيْهِ مَعَ زِيَادَةِ الثَّقَلِ، وَهُوَ التَّضَامُ الْأَوَّلُ، وَوُجُودُ يَاءٍ بَعْدَ ثَانِيَةٍ؟ فَلِذَلِكَ نَزَلَتْهَا مِنْزِلَةُ الرَّائِدَةِ أَيْ كَانَتْ عَنْدهُمْ لَا حَظًّا لَهَا فِي التَّحْرُكِ؛ لِأَنَّهَا مَبْدَلَةٌ مِنْ سَاكِنٍ، فَلِذَلِكَ قَالُوا فِي التَّصْغِيرِ: أَوَّلِيْمٌ، وَفِي التَّكْسِيرِ: أَوَّلِيْمٌ، كَمَا يَقُولُونَ: شَوَّيْرِبٌ، وَضَوَّارِبٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ عَقَّبُوهَا لِعَلَّهِمْ أَنَّهَا تَحْرُكُ؛ لِأَنَّهَا ثَانِي حَرْفٍ فِي التَّصْغُرِ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَهُمْ تَسْهِيلُهَا بَيْنَ يَيْنَ، فَلَا يَحْصُلُ نَقْصٌ<sup>(٦)</sup>، تَقُولُ فِي: سَأَلُ: سَأَلُ؟

قُلْتَ: لِلْحَقِيقَةِ بِالتَّسْهِيلِ عَنْدهُمْ بَزْوَةُ الْحَقِيقَةِ، فَلِذَلِكَ<sup>(٧)</sup> لَمْ يَخَفُوهَا بِالتَّسْهِيلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ حَرَّكُوهَا ثُمَّ قَلَبُوهَا وَآءًا، أَوْ قَلَبُوهَا وَآءًا عَرَّكُوهَا؟

قُلْتَ: الْجَوَابُ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ كَثِيرُ الْعَمَلِ لِعَرَبِ فَالِدَةٍ، وَالثَّانِي أَشْبَهُ بِالنَّظَارَةِ؛

(١) ينظر: لُحْدُوحٌ لِكُرَاعٍ ١/١٣٥، وَاصْكُمُ ٣/٣١٧.

(٢) الحِصَانُص ٢/٤٦٨.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْطَوَيْنِ لَيْسَ فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَهُوَ فِي الْحِصَانُصِ، وَالسِّبَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٤) هُوَ الشَّدِيدُ الْقَوِيُّ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (٥٥ ك) ٢/١٢٤٥.

(٥) تَصْغِيرٌ: شَخِيتُ، وَهُوَ الدَّقِيقُ الضَّامِرُ لَا هِزْلًا. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ط خ ت) ١/٢٥٠.

(٦) الْخَاسِيَةِ فِي: ١٧٢.

(٧) انْقَطَعَتْ فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا آتَتْ.

(٨) انْقَطَعَتْ فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلَعَلَّهَا كَمَا آتَتْ.



لأن الألفيات في الجملة تقع في هذا الباب، فتبدل واؤه بخلاف الحركات، وأيضاً فإنك لا تقدر على أن تقول ذلك في: أؤادهم، وأؤاجر.

وقد ظهر من ...<sup>(١)</sup> كله بطلاً قول من يحتج على أن ...<sup>(٢)</sup> "فاعِل" بقولهم: أؤتيم<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* قال في ش ع<sup>(٤)</sup>: تقول<sup>(٥)</sup> من<sup>(٦)</sup> في تصغير: مُتْعِد، وخُتْعِد، مُتَّعِد، ومُتَّاعِد، والمُتَّزِم<sup>(٧)</sup>: مُتَّعِد، ومُتَّاعِد<sup>(٨)</sup>.

وَشُدَّ فِي عَيْدٍ غَيْبٍ وَخِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٍ

(خ ١)

\* قالوا: يسمم الحديد، وتؤاسم الحديد، على الأصل، و: مَنَاسِم، جمعوه على اللفظ: فرأى بيته وبين: مؤاسم العرب، وهي أسواقها، ذكره ابنُ ثَنِيَّةٍ في "الشَّكْلِ"<sup>(٩)</sup>؛ فهذا جازوا فيه بالوجهين، وقبَّاسُ التصغير: مُنَيِّسِم، ومُؤَيِّسِم<sup>(١٠)</sup>.

(خ ٢)

(١) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في الخطوطة.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في الخطوطة.

(٣) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٤) شرح عمدة الحافظ ٢/٢٩٤، ولم نقف فيه على رأي الجرمي.

(٥) كنا في الخطوطة، والنصواب: يقول.

(٦) الكتاب ٤٦٥/٣.

(٧) لم نقف على كلامه، وهو منسوب إلى الرخاج في: شرح كتاب سيويه للسراي ٢٠٤/٤ (ط). العلمية، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٩، وشرح الشافية للرضي ١/٢١٦، وارتشاف الضرب ٣٧٣/١.

(٨) الحاشية في: ١٧٣.

(٩) تأويل مشكل القرآن ١٥٧.

(١٠) الحاشية في: ٣٦/ب.



\* يُؤَفَّقُ مَا حُكِيَ عَنِ الْبَرْجَانِ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَنْقُضُ أَصُولَهَا لِأَحْسِ الثَّبَسِ الَّذِي يَعْزُضُ: أَنْ تَقُولَ: عُودٌ، وَتَقْطَعُ قَوْلَهُ: بَانَ الْعَرَبُ صَعُرَتْ: أَغْلَانًا جَمْعَ: غَلَمَ عَلَى: أَغْلَامٍ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ تَصْغِيرُ<sup>(٢)</sup> بِإِغْلَامٍ مُصَدَّرٍ: أَغْلَمَ، وَفِي هَذَا التَّضْعِيفِ نَقَرٌ<sup>(٣)</sup>.

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُخَفِّلُ      وَأَوْ كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهِلُ  
وَكَثَلُ الْمَقْصُوفِ فِي التَّصْغِيرِ مَا      لَمْ يَخُفِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا  
(١ خ)

\* ع: إِذَا كَانَ الْأِسْمُ لَا يَخِي أَصُولُهُ بِأَلْفٍ أَبْنِيَةِ التَّصْغِيرِ الَّتِي هِيَ "تُخَفِّلُ" فَذَلِكَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حَرْفَيْنِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةً.

وَالْأَوَّلُ قِسْمَانِ؛ لِأَنَّ...<sup>(١)</sup> كَوْنَهُ عَلَى حَرْفَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ وَالْحَالِ، كَذَلِكَ، وَتَقُلُّ مَسْئَلَتُهُمَا أَوْ فِي الْحَالِ دُونَ الْأَصْلِ، كَذَلِكَ، وَفَع.

وَالثَّانِي ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا ثَلَاثَةً<sup>(٢)</sup> هَاءٌ، كَذَلِكَ، سَنَةٌ، أَوْ نَاءٌ، كَذَلِكَ، أُخْتُ، أَوْ أُوْلَةٌ هَزْزٌ وَصِلٌ، كَذَلِكَ، اسْمُ /

فَفِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَرُدُّ الْخُطُوفُ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ يُجْتَزَى لَهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ، أَوْ لَامٌ مِمَّا ثَلَاثَةً لِآخِرِهِ، فَيَقَالُ فِي: هَلْ، هَلْ، أَوْ: هَلْ، هَلْ.

وَالرَّاسِخُ عِنْدِي إِذَا احْتَطَبَ حَرْفُ عِلَّةٍ أَنْ يَقْدَرَ يَاءٌ لَا وَلِئَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ قَبْلُهَا يَاءٌ؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ قَبْلُهَا سَاكِنَةٌ، فَيُؤَدِّي إِلَى كَثْرَةِ الْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ،

(١) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ٤١١/١ \* عن المتنصدين، ولم ألقِ فيه في مظالم منه، وفي شرح الكلمة ٣٩٨/١: والوجه أبدًا أن يترك الثبَس إذا وجد الاستثناء عنه.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بتصغير.

(٣) الخاتمة في: ١٧٣.

(٤) موضع التقط مقدار كلمة يَخِي فَا فِي المخطوطة.

(٥) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.



هذا وإن كان الحمل على ما لاؤه واو أقوى؛ لكثرة؛ ولأنه أقبل في باب الحذف؛  
ليقله؛ ولأنه<sup>(١)</sup> مختلف الحال فيما ذكرنا في المحذوف منه، بل<sup>(٢)</sup> كون المحذوف فاءً أو  
عيناً أو لاماً؛ فـ "كُلُّ" (٣) اسماء، وعيدة، وسنة، ومثد، بمنزلة: يَد، وقم.

وإذا كانت الكلمة ذات حذف لا يُجِلُّ عدم رجوعه بنسبة التصغير لم يضر، نحو:  
تضع غلماً، وهار<sup>(٤)</sup>.

إذا عرفت هنا فنقول: قوله: «وَكُلُّ الْمَنْقُوصِ» إنما يتبادر الذهن منه إلى  
محذوف اللام؛ لأنه عُرِفَ التصريفيون في المنقوص، فكان<sup>(٥)</sup> الصواب: وكُلُّ الناقص،  
أي: الناقص أحد أصوله تحقيقاً أو...<sup>(٦)</sup> وذلك - أعني: التقدير - كـ: قل، ونال إذا<sup>(٧)</sup>  
تمنى به دخل في حيز باب الأسماء...<sup>(٨)</sup> عليه قياسها<sup>(٩)</sup>.

\* [«وَكُلُّ الْمَنْقُوصِ»]: نحو: يَد، وغداً؛ لئلا تقع باء التصغير متطرفة، فيلزم  
تحريكها، وهي جارية عندهم بحرى ما لا ينحرك، وهو ألف التكسير؛ ألا ترى أن من  
قال: الحَبُّ<sup>(١٠)</sup>، بالنقل، إذا قال: الحَبُّ لا ينقل، إنما يقلب الهمزة ياءً، ويدغم فيها ياء  
التصغير؛ لأن ذلك لا يخرجها عن مكوثها، بل يحقق لزومها السكون، فيقول: الحَبُّ،  
كما يفعل في: الحَقْلِيَّة، ونقروءة، ونحوها بما فيه حرف مد لا ينحرك، كما أدغموها

(١) تحمل في المحطوطة أن تكون أيضاً؛ ولأن، و: لا.

(٢) كذا في المحطوطة مهملة، ولعل الصواب: في.

(٣) كذا في المحطوطة مضبوطة، ولعله فعل الأمر "كُلُّ" مسئى به، وحُرِّك بالضم؛ إتياناً حركة ما  
قبله؛ لئلا يلتقي ساكنان.

(٤) هو الرجل الضعيف. ينظر: القاموس المحيط (هـ و ر) ٦٩٠/١.

(٥) انقطعت في المحطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) موضع القط مقدار كلمة انقطعت في المحطوطة.

(٧) انقطعت في المحطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) موضع القط مقدار كلمة انقطعت في المحطوطة.

(٩) الحاشية في: ٣٦/ب مع ٣٧/أ.

(١٠) في الخفيف: الحَبُّ.



في<sup>(١)</sup> لام الفعل، قالوا: يا بُنَيَّ<sup>(٢)</sup>.

\* [«وَكَمَّلَ الْمَقْصُودَ»]: الضابطُ الجُيُدُ: إذا نقص من الاسم أصلٌ تحفيظاً أو تقديرًا نقصاً يُجْنَى بأذن أبنية التصغير وجب زكاه، فهذا حسن، ولا يحتاج لقوله: «ما لم يُخَوِّ غيرُ التاء».

وإن شئت قلت: فإن<sup>(٣)</sup> حذف من الاسم أصلٌ فإن بقي بعد الحذف أصلان فقط لزعم الرد، أو أكثر؛ لم يلزم الرد، فقولنا: «أصلان فقط» أهمُّ من أن تكون الكلمة حيتلًا ثنائية، نحو: يَمُ، وقم، أو ثلاثيةً ثالثها هاءٌ أو تاءٌ، أو أولها همزة<sup>(٤)</sup>.

\* [«ما لم يُخَوِّ غيرُ التاء»]: كذا: مَيْت، وناس، وقار<sup>(٥)</sup>.

\* [«ما لم يُخَوِّ غيرُ التاء»]: يَرَد عليه: اسم، وبالله؛ فإنه يحوي غيرَ التاء ثالثًا، ويُردُّ محذوفه<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «ما لم يُخَوِّ غيرُ التاء»: يَرَد عليه: بابٌ؛ اسم، وابن؛ فإنه يحوي غيرَ التاء ثالثًا، ومع هذا يُردُّ محذوفه وجوبًا.

فإن قيل: الأول زائد<sup>(٧)</sup> لا اعتداه به.

قلنا: فكيف استثنى التاء؟

يَرَد عليه: بابٌ؛ سَنَةُ أَيضًا؛ لأنَّ الهاءَ غيرُ التاء<sup>(٨)</sup>.

(خ ٢)

(١) مكررة في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٣) نقلت في المخطوطة فاشتبهت، ولعلها كما أثبت.

(٤) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٥) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٦) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) الحاشية في: ٣٧/أ.



\* قوله: «ما لم يَخُور»: حالاً لِيُوَسِّن<sup>(١)</sup>، فكان يقول في: هار: هُوَيْر، وفي: نَضَح: يُوَضِّع، وفي: نَالَة: من قوله: نَالَيْتُ بِهِ نَالَةً<sup>(٢)</sup>: يُوَلِّيَة.

تسمية: لِذَايَ<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى يوافق يُوَسِّن في الرَّدِّ، ويوافق س<sup>(٤)</sup> في نحو: قاضي اسم امرأة، يَنُوز.

ولو سُمِّيَتْ بِهِ: يُزَي، قال يُوَسِّن<sup>(٥)</sup>: يُزَيِّي، بغير تنوين وبالحمز، وس<sup>(٦)</sup>: يُزَيِّي، بلا همز وبلا تنوين؛ لأنه صار كذا: أحي<sup>(٧)</sup> تصغير: أخوى، وقيل قول عيسى بن عُفَيْر<sup>(٨)</sup>: يري<sup>(٩)</sup>، بالصرف، كما قال في: أحي<sup>(١٠)</sup>، فكلُّ منهم على مذهبه.

ويترتب لأبي عُلمَان مذهبٌ ثالثٌ، وهو: يُزَيِّي<sup>(١١)</sup>، بالحمز والتنوين معاً، فلو حَقَّقْتُ الهَمْزة، قدلت: يُزَيِّي لم تحذف الأخرى، وإن انكسر ما قبلها وهي ثالثة؛ لأن الوسطى همزة في التقدير، ولو رُدَّ عيسى كما رُدَّ يُوَسِّن لَلِزْمَةِ مَنَعِ الصَّرْفَ في النصب؛ لتمام الفعل، وأن يصرف رفعا وجرًا على مذهب س؛ حملاً على: خَوَارِ. من "المختصائص"<sup>(١٢)(١٣)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٤٥٦/٣.

(٢) أصلها: نَالَة، وهي "قديلة" من لبالة. ينظر: الحجة ١١٨/٤، والمغيب ١٩١/١، وأما ابن السحري ٢٩٢/٢.

(٣) ينظر: الانتصار ٢٢٦، وشرح كتاب سيويه للسرياني ١٩٨/٤ (ص. العلمية).

(٤) الكتاب ٣١١/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٥٧/٣.

(٦) الكتاب ٤٥٦/٣، ٤٥٧.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: يُزَي.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٧٢/٣.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: يُزَي.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: أحي.

(١١) كذا في المخطوطة، والوجه: يُزَيو.

(١٢) ٧٤/٣، ٧٥.

(١٣) الحاشية في: ١٧٤.



\* ش ع<sup>(١)</sup>: شمع في: هار: هُوَيْر، وهو شاذ لا يقاس عليه، وأجاز أبو عَثم<sup>(٢)</sup> أن يقال في: شمر: شُرْمِي، قياساً على: هُوَيْر<sup>(٣)</sup>.

ومن يُصَغِّرُ المُزَحَّمِ اكْتَفَى بالأصل كاللَطِيفِ يَعْنِي السَّعِيفُ<sup>(٤)</sup>  
وَإِخْتِمَ بِنَا الثَّانِيَّ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّبٍ عَاوٍ ثَلَاثِي كَسِبَ  
(خ٢)

\* قوله: «ثَلَاثِي»: في ش ع<sup>(٥)</sup>: أو رباعي بمدة قبل آخره إن كان آخره معتلاً، ك: مماء وسَيْتَةٍ، والأَصْلُ: سَيْتِيَّة، ثلاث بياء: الأولى التي للتصغير، والثانية المبدلة من الألف، والثالثة لام الكلمة، فحذفت الثالثة؛ لأنها ثانياً ياءُ ثِنْيٍ وليست ياءَ التصغير، فبقي اللفظ على أربعة أحرف بقاء التصغير، كما يكون لفظ الثَلَاثِي المجرى، فجرى مجراه في إلحاق الماء، ويُشترط أيضاً أن لا يكون وصفاً، فحو: نَمَتَف<sup>(٦)</sup>، وخَوْد<sup>(٧)</sup> لا تلحقه البناء<sup>(٨)</sup>.

ما لم يكن بالثا يُرَى ذَا ثَسْبٍ كَشَجَرٍ وَشَرٍ وَخَسٍ  
وَشَذْ تَرَكْ دُونِ لِسٍ وَنَدِرٍ لَحَاقْ يَأْ<sup>(٩)</sup> فِيمَا ثَلَاثِي كَثُرَ  
(خ١)

(١) شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٩٤.

(٢) كذا في المخطوطة، وهو وجه في "عَمَرُو" أجازوه للثرد وغيره، بشرط ضبطه بالشكل، فميركا له عن "عَمَرُ"، كما تقدم، وفي شرح العمدة: عَمَرُو. ينظر: الكتاب ٣/٤٥٧.

(٣) الحاشية في: ١٧٤.

(٤) كذا في المخطوطة مطبوعاً، وفي نسخ الألفية العالية الأخرى: الِجْعُفُفَا. ينظر: الألفية ١٧٠، البيت ٨٥٠.

(٥) شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٩٨.

(٦) هي لمرأة بين الحذنة والسنّة. ينظر: القاموس المحيط (ن ص ف) ٢/١١٣٩.

(٧) هي الحسنة الخلق الشابة، أو الناعمة. ينظر: القاموس المحيط (خ و د) ١/٤١١.

(٨) الحاشية في: ١٧٤.

(٩) كذا في المخطوطة معحماً مطبوعاً، والصواب ما في عن الألفية: تا.



\* [«وَضُّ ثَرْكُ»]: مِنْ «إِضْاح»<sup>(١)</sup> أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ: الضُّحَى، وَالْغَرْبُ، وَالْقُؤُسُ، وَالْغُرْسُ، وَالْفُرْسُ، وَالذُّؤُدُ<sup>(٢)</sup>، وَالْغَرْبُ مُؤَنَّةٌ، وَلَا تَلْحَقُ الْمَاءُ تَحْقِيرُهُنَّ، دَلِيلُ نَائِبِيهِنَّ:

وَحَرْبٌ عَوَانٌ بِمَا نَائِبِيهِ<sup>(٣)</sup>  
وَقَالُوا: الْغَرْبُ الْعَرَبِيَّةُ، وَقَالَ<sup>(٤)</sup>:

شَرَحَ الْيَدَيْنِ إِذَا تَرَفَّعَ الضُّحَى<sup>(٥)</sup>  
وَمِنْ تَصْغِيرِ «الْغَرْبِ»:

وَمَكَرُ الْغُتَابِ طَعَامُ الْغَرْبِ وَلَا تُشْتَبِهُ لُقُوسُ الْغُتَمِ<sup>(٦)</sup>  
(خ ٢)

\* [«وَضُّ ثَرْكُ»]: لَحَو: نَابٌ، وَقُؤُسٌ، وَغُرْسٌ، وَغَرْبٌ، وَغَرْبٌ، وَذُّؤُدٌ، ذُرْعٌ، فُرْسٌ، ضَحَى.  
جُمِعَتْ فِي يَمِينٍ:

(١) التكملة ٣٨٥، ٣٨٦.

(٢) هو من الثلاثة إلى العشرة. ينظر: القاموس المحيط (ذ و د) ٤١٢/١.

(٣) صدر بيت من المقاربات، لسابعة الحفدي، وعجزه:

تَرَبَّتْ بِرُحْمِي فَكَانَ اعْتِسَابَا ...

نَحْسِي: نَابٌ لَا يُؤْرَأُ مِنْهُ. ينظر: الديوان ١٠١، والجيم ٣٠٣/٢، وللخصم ١٣٦/٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٨٤/٢.

(٤) هو تميم بن أبي بن مقبل القطلاني.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

هَدَجَ الثَّقَالِي يَجْنَلُهُ لَلثَقَلِ ...

شَرَحَ: سَرَعَ. ينظر: الديوان ١٦٧، ونقصور والمندود للقالبي ٢١٧، وللخصم ١٣٥/٥.

(٦) بيت من المقاربات، لأبي الفدي، من ولد حَبْثَ بن وَثَمٍ، نَكَنَ: يَنْقُرُ. ينظر: الجيود ٣٦٢/٦، وحيون الأخبار ٢٣٣/٣، والاقتضاب ١٦٩/٣، وللخصم ٥٧/٥.

(٧) الخاشية ن: ٣٦/أب.



ذَوْدُ وَقُوسٍ وَغَزَبٌ جِزْعُهَا فَرَسٌ ثَابِتٌ كَذَا نَعَسْتُ غُرْمٌ شَحَى عَرَبٌ<sup>(١)</sup>

وفي: القدر وجهان، والأحود: قنبر.

وصغروا شذوذاً الذي التي وذا مع الفروع منها نأ وتي

(١) بيت من البسيط، لم أقف على ناطقه.

(٢) الحاشية (١): ١٧٥.



## النسب

(خ١)

\* هذا الباب يُخرج الاسم من الجمود إلى الاشتقاق، وتُحْمَلُ الضمير، ورفع الظاهر<sup>(١)</sup>.

\* ع: هذا بابٌ يكثر فيه التحوُّز، وذلك أنهم إذا نسبوا إلى شيء غيروا لفظه ومعناه، أما لفظه فواضح، وأما معناه فلأنه يصير صفةً بعد الجمود في نحو: وَتَشَقَّى، فلما كان ذلك مَبْدَأُ أمره -أَنْ يَنْوَهَ على التحوُّز- توسَّعوا فيه توسُّعًا كثيرًا<sup>(٢)</sup>.

ياءُ كَيْأَ الكرسي زادوا للنسب وكلمة<sup>(٣)</sup> تليه كسره وجب

(خ١)

\* 'لَمَّان' للمعروف في الصرف؛ لأنَّ ألفه عوض من إحدى يائي النسب.

الجَوْهَرِيُّ<sup>(٤)</sup>: هو في الأصل منسوب إلى 'الثن'؛ لأنه الجزء الذي صُرِّ السبعة ثمانية، فهو كالمنسوب إليه<sup>(٥)</sup>.

(خ٢)

\* اعْمُ أَنْ كُلَّ [اسم]<sup>(٦)</sup> نسبت إليه فلا بدُّ فيه من ثلاث تغييرات لفظية، وتغييرين معنويَّين، واللفظية: زيادة الياء للشدة، وكسر الآخِر، وانتقال الإعراب إلى الياء، والمعنوية: أنه ينتقل إلى مسعى آخر، وأنه يصير صفةً بعد الجمود، ومن ثُمَّ يُرْفَع للمضمر وظاهره، ويُجمع جمع المذكر السالم، أو تلحقه انشاء إذا أُرِدَتْ به التؤنث<sup>(٧)</sup>.

(١) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٢) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٣) كنا في المخطوطة، ولوجه: وكلُّ ما، لأنَّ 'ما' موصولة.

(٤) الصحاح (ث م ن) ٢٠٨٨/٥.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٣٧/ب و ٣٨/أ.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضيه.

(٧) الحاشية في: ١٧٦.







إحداها -وهي الغالب-: الثبوت، نحو: كُتِبَ، وبصري.

الثانية: حذف إحداهما، وتعويض الآخر، نحو: تَمَنَّى، وشَأَمَ، وتَهَا.<sup>(١)</sup>

الثالثة: حذفهما معاً، وبقاء السكون<sup>(٢)</sup>، كقوله: رأيت التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ<sup>(٣)</sup>، فإن

البغداديين<sup>(٤)</sup> قالوا: المحفوظ<sup>(٥)</sup> بدل من الياءين، والياء اسم<sup>(٦)</sup>.

قلنا: فلم لا جُرْ؟<sup>(٧)</sup> بالإضافة؟ وكيف يُرفع<sup>(٨)</sup> المضاف إليه؟ ولم جاتمعا "أل"؟ ولم

لا جرى آخر الأول بمقتضى العوامل؟

قال الفارسي<sup>(٩)</sup>: وإنما هذا من باب حذف المضاف، كقوله<sup>(١٠)</sup>:

رَجِمَ اللَّهُ أَفْطَمًا دَقَلْتُمَا

البيت<sup>(١١)</sup>، أو حمل على المعنى؛ لأن "التَّيْمِيَّ" معناه: صاحب تَيْم، فأُبدل مراعيًا هذا

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: وتَهَا.

(٢) لم يظهر لي وجه بقاء السكون في الشاهد الآتي في قوله: «تيم»، ولم أرَ من نعتي على أن روايته بالسكون، ولعل الصواب: وبقاء الكسرة.

(٣) قول للعرب ينظر في: الإنصاف ٣٨٧/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٢٢/١، وشرح للخدمة الحسية ٢٧٤/١، والبدیع لابن الأثير ١٨٤/٢، وشرح التسهيل ٢٧١/٣، والتلذيل والتكميل ٢٩٥/٧، وارتشاف الضرب ١٨٤٠/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٨٧/٢، وارتشاف الضرب ١٨٤٠/٤، والأشباه والنظائر للسيوطي ١١١/٣ (عن "مسائل أبي بكر الشيباني أبا القاسم الرضاحي").

(٥) أي: تيم.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: اسم.

(٧) أي: الياءان.

(٨) كذا في المخطوطة، ومقتضى لثال: ينصب.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٧١/٣، والتلويح والتكميل ٢٨١/١، وارتشاف الضرب ١٨٤٠/٤.

(١٠) هو عبد الله بن قيس الرقيبات.

(١١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

بِجِشَانٍ طَلْحَةٍ طَلْحَاتٍ

...

الشاهد: حذف للمضاف إلى قوله: «طلحة»، أي: أُفْطِمَ طَلْحَةً. ينظر: الديوان ٢٠، والحيوان

٢٢٠/١، والمقتضب ١٨٨/٢، والتكملة ٢٤٨، والاقتضاب ٣٥١/٣، والإنصاف ٣٥١/١،



الفصد، كما جاء: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ﴾<sup>(١)</sup>؛ لَمَّا كَانَ: ﴿أَنْتُمْ تَرَى الْيَوْمَ﴾<sup>(٢)</sup> في قوّة: أَرَأَيْتَ كَالَّذِي.

الصُّغَارُ<sup>(٣)</sup>: الباب فيما عرج عليه من الأمرين الشعر<sup>(٤)</sup>، و"نَمَّ عَدِي" عندي قياس، والأوّل التعرّيج على أن ياء شمس حُلُفت، وبقيت الكسرة، وهو مطرد في الجميع، ك: الْأَشْقَرَيْنِ، وَالْأَعْوَجَيْنِ، وَالْمَهَالِقَةِ، وَالْأَذَاعِيَةِ<sup>(٥)</sup>.

ومثله مما حواه حذف وثأ تأنيت أو مَذَلَّة لا لُفَّتَا

(خ ١)

\* قوله: «وَتَأْنَيْتُ»: نحو: مَحَنِي، وبصري، وقالوا: نَهَشَلُ<sup>(٦)</sup> بن خزيم، منسوب للخزعة، وهو قول ابن دُرَيْدٍ<sup>(٧)</sup>، وهذا هو المقاتل:

يَنْبُتُ يَهْدُ سَارِعُ

وضرائر الشعر ١٦٥، وشرح السهيل ٢٧١/٣، والذيل والتكميل ٢٨١/١، وخزعة الأدب ١٠/٨.

(١) البقرة ٢٥٩.

(٢) في المخطوطة: الذين، وهو خطأ.

(٣) البقرة ٢٥٨.

(٤) لم أنف على كلامه.

(٥) كلّا في المخطوطة، ولم أكنّى معنى العبارة.

(٦) الحاشية في: ١٧٦.

(٧) هو ابن خزيم بن طمرة الدرهم التميمي، شاعر شريف مشهور، من شعراء الطبقة الرابعة لمحضرمين، أسلم، وبقي إلى أيام معاوية رضي الله عنه. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢، ولشعر والشعراء ٦٢٢/٢، والإصابة ٣٩٤/٦.

(٨) الاشتقاق ٢٤٤.



البَيْت<sup>(١)</sup>، وقال أبو عُبَيْدَةَ<sup>(٢)</sup>: كأنه منسوب إلى الحَرْز<sup>(٣)</sup>.

ع: وهو بعيد<sup>(٤)(٥)</sup>.

\* قال كاتبه رحمه الله: هذا فُتِلَ في الكلام على "كُتِلَ"<sup>(٦)</sup>؛ لأن الحاجة إليها في كيفية النسب إليها تحتاج إلى كشفٍ وإيضاح، فأقول:

قال أبو عُزَيْرٍ الحَرْزِيُّ<sup>(٧)</sup>: إن التاء للتأنيث، ووافق ابنُ قُتَيْبَةَ، فقال في "أَذَبَ الْكُتَّابُ"<sup>(٨)</sup>: إن علامات التأنيث كلها بعد كمال الاسم إلا في "كُتِلَتْ"، وعندهما أنها "يُفْتَلُ"، ورُذِّ ذلك بأوجه، منها: أنه ليس في الكلام "يُفْتَلُ"، ومنها: أن علامة التأنيث لا تكون حشوًّا، ومنها: أن ما قبل التاء لا يكون ساكنًا إلا إن كان ألفًا، نحو: أُرْمِلَةٌ، وبِغِلَّة.

وذهب الكوفيون<sup>(٩)</sup> إلى أن التاء للتأنيث، والألف للتثنية، نحو: أختان، وشتان،

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

تَبَيَّنَ عَرْدُ ضَرْحٍ خُصُومَةٍ وَتَحْتَبَطُ عَمَّا تُطِيحُ الطَوَائِفُ

ضارع: حاضِعٌ مثلل. ينظر: المكناب ٢٨٨/١، ومجاز القرآن ٣٤٩/١، والشعر والشعراء ١٠٠/١، ولغتضب ٢٨٢/٣، والأصول ٤٧٤/٣، وكتاب الشعر ٤٩٩/٢، والخصائص ٣٥٥/٢، وأُمالي ابن الجاحظ ٧٨٩/٢، وشرح التسهيل ١١٩/٢، وللقاصد الحوية ٩١٥/٢، وحرزاة الأدب ٣٠٣/١.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت. ينظر: للقاصد الحوية ٩١٥/٢.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت. ينظر: لهج ١٢٤، والقياس ٧/٢، ٨.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٥) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٦) كُتِلَا في المخطوطة، ولوجه: كُتِلَا.

(٧) ينظر: ليس في كلام العرب ١٤٢، وشرح كتاب صيوبة للسويدي ١١٧/٤، ١١٦/٥ (ط). العلمية، وصر صناعة الإعراب ١٥١/١، وأُمالي ابن الشجري ٢٨٧/٢، والبرهان ٦٧، والقباب ٣٣٨/٢.

(٨) أدب المكناب ٦٢٣.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، وليس في كلام العرب ١٤٢، ٣٣٧، والإنصاف



وزعموا أن واحدها: كُتبت، وأنشدوا:

فِي كُتْبِ رَحْلَيْهَا سَلَانِي وَاجِدُهُ<sup>(١)</sup>

واحْتَلُّوا بأعرابها...<sup>(٢)</sup> مع الضمير.

وأما البصريون<sup>(٣)</sup> فزعموا<sup>(٤)</sup> كلمة مفردة دالة على الثنية، كما أن "كُتِلًا" تدل على الجمع، واحتلُّوا بحجاء غيرها مفرداً، نحو: ﴿كُنَّا لِنُكْتِبَنَّ مَا نَتَى﴾<sup>(٥)</sup>، وكنا أعبروا عن "كُتِلًا" بالمفرد، قال خبيرٌ:

كَيْلًا نُوْنِي أَتَانِي نَوْمٌ سَدُّ وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَانَا<sup>(٦)</sup>

واحتلُّوا في التاء، فقبل: عوض من لام الفعل المحذوفة، على المعاقبة لا على البدل، كما عاقبت هزلاً: اسم، وابن اللام، والياء في: زُنَادِيْقُ التَّاءِ، وقبل: إنما بدل من الواو، كإبدالهم في: ثُرَاتٍ، وَجَنَاهُ، وأصلها: كُتُوِي.

و[على]<sup>(٧)</sup> هذا نقول في النسب: كُتُوِي، وَكُتَيْتِ، عسى لغتي: كُتَيْتِ، وَكُتُوِي،

٣٥٩/٢.

(١) بيت من مشطور الرجز، لأي الظَّهَاء يصف نعامه. الشَّلَامِي: واحدة الشَّلَامِيَّات، وهي العظام بين مفصلين من مفاصل أصابع اليد والرجل. ينظر: معاني القرآن للقره ١٤٢/٢، وبيهم ١٥٠/٣، وإعراب القرآن للحاس ٢٩٤/٢، وليس في كلام العرب ٣٣٨، والإصناف ٣٥٩/٢، والتلليل والتكمين ٢٥٧/١، والمقاصد النحوية ٢٠٨/١، وخرزاة الأدب ١٢٩/١.

(٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٦٣/٣، والأصول ١٧٧/٣، ٧٨، والإصناف ٣٥٩/٢، وشرح جمل الزحاحي ٢٧٥/١.

(٤) كنا في المخطوطة مصبوحاً بضم الباء.

(٥) الكهف ٣٣.

(٦) بيت من الوافر. ينظر: الديوان ٧٧٨/٣، وكتاب الشعر ١٢٦/١، والإصناف ٣٦٣/٢، وشرح التلعة المحسبة ٤١١/٢.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.



ومَنْ جعلها معاقبة لا بدلاً قال: كَلَوَيْ، كما يقول في: اسم: تَمَوَيْ، ومَنْ قال: ائِمَى قال: كَلَوَيْ، وكَلَوَيْ، هذا ملخص من "الانقباض"<sup>(١)</sup> لأبي محمد بن السَّيد رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

## (خ ٢)

\* قال قوم: إنا وجب حذف التاء لثنيها بالياء، فلا ينبغي أن يجتمعا، وثباتهما من وجوه:

الأول: اتحسا زهاتان.

الثاني: اتحسا خاصتان بالأسماء.

الثالث<sup>(٣)</sup>: وبالأجر.

الرابع: وينتقل إليهما الإعراب.

الخامس: ويغززان المعنى.

السادس: ويجب إنا قبلهما حركة عاصة.

السابع: وقد يفرقان الواحد من الجنس، ومثله في الياء: رُوم، ورُج، ونُحوس، ثم تُحق الياء.

وقال غيرهم: إن التسب يصير الكلمة صفة، فلحقها التاء، فإذا نسبت مؤنثاً لمؤنث، فيجتمع تأنيذان في كلمة.

ويقع في تعليل بعضهم: أن المانع أن التاء لا تقع حشواً، ولا تكون إلا محو إعراب، وقد بُردت في مُثليمتان، وإنما امتنع: مسلمة<sup>(٤)</sup> إنا ذكرنا من كراهته<sup>(٥)</sup>.

(١) ٣٤٤، ٣٤٣/٢.

(٢) الحاشية في: ٣٦/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: الثالث.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: مُثليمتان.

(٥) كذا في المخطوطة، والعبارة عند ياسين: إما ذكرنا من كراهية اجتماع تأنيذين، فكان هذا أشبه.

(٦) الحاشية في: ١٧٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٧/٢، ولم يعرفها لابن هشام.



وإن يكن يَزْنَعُ<sup>(١)</sup> ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَلَئِنَّهَا وَاوَا وَحَدَّثَهَا حَسَنَ  
(خ ٢)

\* «فَرْنَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ»: نحو<sup>(٢)</sup>: ذَرَى<sup>(٣)</sup>، وَغَلَى<sup>(٤)</sup>، وَحَنَزَى<sup>(٥)</sup>، مَبْنَأٌ بِمُزَبٍ  
لِلدَّيْنَةِ، وَحَنَزَى، [مَذَى يَحْنَزُ فِي سُرُوهِ]<sup>(٦)</sup>، كُنَا قَالَ السَّيْرَانِي<sup>(٧)</sup>، وَمَقْهُوْمُهُ: أَنَّ  
"الْحَنَزَى" الشَّخْصُ، لَا نَفْسَ الشَّيْءِ، وَنَشْكِي<sup>(٨)</sup>، وَوَقْدَى<sup>(٩)</sup>، وَمَزَطَى<sup>(١٠)</sup>،  
وَحَفَلَى<sup>(١١)</sup>».

لشبهها الملحق والأصلي ما لها وللأصلي قلب يُغْتَمَا<sup>(١٢)</sup>

- (١) كُنَا فِي الْمَحْطُوتَةِ مَعْجَمَةُ مَضْبُوتَةٍ، وَ«يَكُن» قِيلَ بِهَا مَهْمَلَةٌ، وَهِيَ فِي نَسْخِ الْأَكَلِيَّةِ الْعَالِيَةِ الَّتِي اعْتَمَدْنَا مُحَلِّقَهَا: تَكُنْ تَزْنَعُ. يَنْظُرُ: الْأَكَلِيَّةُ ١٧٠، الْبَيْتُ ٨٥٧.
- (٢) كُنَا فِي الْمَحْطُوتَةِ، وَالْمَثَلُ بِهِ غَيْرُ مُوَافِقٍ لِلْبَيْتِ، لِأَنَّهُ عِنْدَ تَحْرُكِ ثَانِيَةٍ، فَعَلَّ الصَّوَابُ: بِخِلَافِ نَحْوِ: يَنْظُرُ: جَهْرَةً الثَّلَاثَةُ ٦٣٥/٢، ١١٨٠، وَلِلْقَصُورِ وَالْمَمْدُودِ لِابْنِ وَلاَدٍ ٧٤، ١٢٤، ١٤٤، وَقَلْبُ الثَّلَاثَةِ ٤٣/٩، وَلِلْمَعْجَمِ ٤٨٨/٤، ٦٠/٥.
- (٣) كُنَا فِي الْمَحْطُوتَةِ مَضْبُوتَةً، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ: ذَرَى، وَهُوَ اسْمُ رَوْحَةٍ لَمْ تُقَفْ عَلَى تَحْدِيدِهَا. يَنْظُرُ: مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْمَعَ ٥٥٤/٢، وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ ٤٥٩/٢.
- (٤) هِيَ حِبَالُ كَثْرَةٍ وَسَطِ دِهَارِ بْنِ قَرِيظٍ، بِهَا مِيَاهُ كَثْرَةٍ وَرَعَى. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ ٣٠٥/٥.
- (٥) هُوَ وَدٌّ فِي بِلَادٍ مَرْتَنَةٍ قَرِيبَ الْمَدِينَةِ بِهَ مَاءٍ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ ٤٣٢/٣.
- (٦) يَنْظُرُ: الْعَيْنُ ٧٢/٦، وَقَلْبُ الثَّلَاثَةِ ٣٣٢/١٠.
- (٧) مَا بَيْنَ الْمُتَوَفِّينَ جَاءَ فِي الْمَحْطُوتَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ الْأَنِّي: «لَا نَفْسَ السَّيْرِ»، وَلَعَلَّهُ سَهْوًا صَوَّبَهُ عِنْدَ السَّيْرَانِي.
- (٨) شَرَحَ كِتَابَ مَبِيئِهِ ١٥١/٥ (ط. الْعِلْمِيَّة).
- (٩) هِيَ الْحَقِيقَةُ السَّرِيعَةُ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ (ب ش ك) ١٢٣٧/٢.
- (١٠) هِيَ «غَلَى» مِنَ التَّوَقُّدِ. يَنْظُرُ: الْقَصُورِ وَالْمَمْدُودِ لِلْقَالِي ١٤٨.
- (١١) هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْغَدُو. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ (م ر ط) ٩٢٦/١.
- (١٢) هِيَ الدَّعْوَةُ الْعَائِلَةُ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ (ج ف ل) ١٢٩٤/٢.
- (١٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٧٦.
- (١٤) كُنَا فِي الْمَحْطُوتَةِ، وَالْوَجْهَةُ: يُقْتَمَى.



(خ ١)

\* تلخيص الأمر: أن الألف الثالثة ليس لك فيها إلا إقرارها<sup>(١)</sup>، وقلتها واؤها، ولا يُصور أن تكون إلا أصلية، والخامسة<sup>(٢)</sup> ليس لك إلا حذفها، أصية كانت، كـ: مستدعا<sup>(٣)</sup>، أو زائدة<sup>(٤)</sup> للتأنيث، كـ: حيار<sup>(٥)</sup>، أو لغوية، كـ: قبحر<sup>(٦)</sup>، أو رابعة، فإن تحرك ثاني ما هي فيه فالحذف، نحو: جحزي، كـ: الخامسة، وإن سكن حاز الحذف والإثبات<sup>(٧)</sup>، سواء الأصلية، كـ: ملهى، أو الملحقة، كـ: أرضى، أو التي للتأنيث، كـ: خبلى، لكن<sup>(٨)</sup> الحذف في التي للتأنيث أرجح، وبهذا حذف المنقبة عن أصل<sup>(٩)</sup>.

(خ ٢)

\* ع: «ع» مبتدأ، و: «لها» صلة، و: «لشيئها» خبر، و: «المفجق والأصلي» صفة لذلك الشيء، أي: ما استقر هذه الألف -أعي: ألف التأنيث الرابعة الساكن ثاني ما هي فيه- مستقر لنا أشبهها فيما ذكرنا من الترتع وسكون ثاني الكلمة، فعلى ذلك تقول في: غلّقى، وملّهى، ومشعى: غلّقوى، وملّهى، ومشعوى، أو: غلّقى، وملّهى، ومشعى، فهذا مراده بالثبته، أعي: الأمنين المذكورين.

والضمير في: «لها» و: «شيئها» لأقرب مذكور، وهو ألف نحو: خبلى، لا لألف التأنيث مطلقاً<sup>(١٠)</sup>.

(١) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٢) فما فوق، كما سيأتي في بعض أمثله.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: شئى.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: حيارى.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: قبحرى، وهو العظيم الشديد. ينظر: القاموس المحيط (ق ب ع

ث ر) ١/٦٤٠.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٢٧/.

(١٠) الحاشية في: ١٧٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٤٨.



\* قوله: «وَالْأَصْلِيُّ قُلُبٌ يُغْتَمَى»: أي: وللمعقبة عن أصلي قلبٌ يُختار.

ويبقى عليه: وَلِلْمُحَقِّقَةِ حَذْفٌ يُغْنَى.

فإن قيل: يُقْتَضَى من قوله: «وَالْأَصْلِيُّ قُلُبٌ يُغْتَمَى»: أنه حصص الألف الأصلية باختيار القلب.

قلت: لا يدل على ذلك الجواز<sup>(١)</sup> أن يكون الأمر في ألف الإلحاق على السواء، وهذا الاحتمال أظهر مما ذكرت<sup>(٢)</sup>.

وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ<sup>(٣)</sup> أَرْبَعًا أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ يَأْتِي الْمَقْصُودُ بِحَابِسَاتِ غُزُلٍ

(خ ١)

\* [«حَابِسَاتِ»]: وإن كانت ثلاثة قُلُبٌ لا غير، أو رابعة، ك: قاضي، جاز فيه وجهان: القلبُ والحذف<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ<sup>(٥)</sup> أَرْبَعًا أَوْ لَمْ يَكُنْ»: يعني: والألف من هذين النوعين<sup>(٦)</sup>، وإلا فالقُبُ التائيت قد مضت من قوله: «وَلَا تَأْتِيثُ أَوْ عُدْلُهُ لَا تُلْجَأُ»، واستثنى منه مسألة: خُتِلِي، فذكر أن الحذف فيها لا يجب، بل يجوز، وهذا هو الذي قضى بختل قوله: «وَلِشَيْبِهَا» على ما ذكرت من الألف الرابعة، لا على ألف التائيت مطلقاً؛ وذلك لأن فيه حيثيةً فسادتين:

أحدهما: التكرار في قوله: «وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَوْ لَمْ يَكُنْ».

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: يجوز.

(٢) الحاشية في: ١٧٧.

(٣) كذا في المخطوطة، وليس على الحاء علامة إهمال، فاحتمل أن تكون حياءً؛ لأن ابن هشام لم يزم في نسخه الطبع التام، وهي بالجم في نسخ الألفية العالية الأخرى. ينظر: الألفية ١٧١، البت ٨٥٩.

(٤) الحاشية في: ٣٧/٢.

(٥) بالجم في المخطوطة مهمل، وهي معجمة في الموضع الآتي، وفي قوله: متحاورين.

(٦) هما: المعقبة عن أصل، والتي للإلحاق.



والثاني: أنه يقتضي حتمية أن الألف التي للإلحاق والتي انقلبت عن أصل  
بنسبمان إلى متجاوزتين للأربعة، فيحذفان، وإلى رابعة ساكنة ثاني ما هي فيه، فيحذف  
فيها وجهان: الحذف والقلب، وإلى رابعة متحركة ثاني ما هي فيه، فيحذف الحذف،  
ولكن هذا النوع الأخير ما يوجد، ولا يقتضي القلب ثبوته<sup>(١)</sup>.

[والحذف في اليا رابعة أخق من قلب، وختم قلب ثالث يعين]<sup>(٢)</sup>

(خ ٢)

\* قوله: «قلب ثالث» أعم من للتقصير والنقص، بدليل أن الحكم فيهما  
واحد، ولم يتعرض للتقصير فيما مضى، والحاجة داعية إلى معرفة الحكم فيهما، وقد  
صاغ تالول العبارة شاماً لأنه قال: «ثالث»، ولم يقل: التاء الثالثة، كما قال: «يا  
المنقوص خامساً»، «والحذف في اليا رابعة»<sup>(٣)</sup>.  
\* فائدة: لتتبي:

وكم إطلاع الكلبي عندك من يترى أن الماتوية تكذب<sup>(٤)</sup>

ولقد أحسن ابن<sup>(٥)</sup> دحية<sup>(٦)</sup> في حديث الجفراج لنا ذكر أن الله سبحانه أكرم نبياً  
محمد<sup>(٧)</sup> صلى الله عليه وسلم بأن أسرى به، وكان ذلك ليلاً؛ إبطالاً لقول التثوية: إن  
الظلمة من شأنها الإهانة والشر، والنور من شأنه الإكرام والخير، ثم أورد البيت، ثم قال:

(١) الحاشية في: ١٧٧، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٤٩/٢.

(٢) ما بين للعقوبين ليس في نسخة ابن هشام، ولعله سقط سهواً، والحاشية الألفية متعلقة به.  
ينظر: الألفية ١٧١، البيت ٨٦٠.

(٣) الحاشية في: ١٧٧، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٤٤٩/٢ قوله: «أعم من للتقصير  
وللتقصو».

(٤) بيت من الطويل. ينظر: الديوان ٤٦٤، والفسر ٥٦٥/٢، وشرح الواحدي ٦٦١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: ابن. وهو عمر بن الحسن بن علي الكلبي الأندلسي، أبو  
الخطاب، إمام حافظ متفنن رجال، بصير بخديث والفقهاء، مع حظ وفير من اللغة والعربية، له عدة  
تصانيف، توفي سنة ٦٣٣. ينظر: وفيات الأعيان ٤٤٨/٣، وسر أعلام النبلاء ٣٨٩/٢٢.

(٦) الابتهاج في أحاديث المعراج ١٢٣.

(٧) كذا في المخطوطة، ولوجه: محمدًا.



ولمأنوثة أصحاب مائة، أكبرُ الثنوية فرقة، وهم الذين يقولون: الخير من التور، والشر من الظلمة.

قال: ويؤيده أهل اللغة: مائة، بتخفيف النون، وألف بعدها، وأما: مائة، فهو للموسس، ذكره في "تقريب اللسان" (١) أبو (٢) خُصّي الحيمري، وهو فارسي، لا اشتقاق له، وأما قول أكثرهم: مائة، كذا: فاضي، ونسبتهم إليه: مأنوثة، كما في: فاضوي، يقولون الفتح كسرة، والياء ألفاً، ثم الألف واو، وأما إذا قيده: مائة، فلا إشكال (٣).

وأول ذا القلب الفتحا وفعل وفعل عينهما الفتح وفعل

(١خ)

\* قال الحيمري في "الذرة" (٤): ويقولون في الثياب المنسوبة إلى غلث الروم: ثوب مَلِكِي، وصوابه: غلثي، كما يقال في: عُمر: قمرِي؛ لأنهم لو أفروا الكسرة لغلبت الكسرات والياءات على الكلمة، ولم يسلم منه إلا الحرف الأول، وذلك في غاية القل، فحُفِفَ بالفتح، وليس (٥) ذلك موجوداً في الرباعي، نحو: مَلِكِي، وغامري.

ع: لو مثل ب: ثلثي، ومُعَرِّي... (٦) كان أحسن (٧).

(٢خ)

(١) ١٢٩، ١٣٠.

(٢) هو عمر بن حلف بن مكي العبقي، قتبه محدث لعوي عالم بالعربية، اسنوطن تونس، وثوب عطابها، له: تقريب اللسان وتلقيح الجنان، ولم تُقف على سنة وفاته. ينظر: إنباء الرواة ٢/٣٢٩، ونبغة ٢٣٠، ونبغة الوعاة ٢/٢١٨.

(٣) الحاشية في: ١٧٧.

(٤) درة الغواص ١١٢.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٢٧/.



\* ش غ<sup>(١)</sup>: ذكر طاهر<sup>(٢)</sup> القزويني في "مقدمة"<sup>(٣)</sup> له أن نحو: بُر، وإبل، ودُبل مثل: ثعلب في جواز الوجهين.

وفي "شرح الغاية"<sup>(٤)</sup> أيضًا من كلام ح، لا بما نقله عن غيره: أن نحو: يطر<sup>(٥)</sup> يجوز فيه الوجهان؛ لأن أصله عندنا: يطر بالتشديد، وقد شُج كذلك، فإذا نُسب إليه عطفًا جاز أن يُراعى أصله، فيبقى اللام مكسورة، وحاز أن يُراعى ما صار إليه، والأخفش<sup>(٦)</sup> ينسب إليه بالفتح فقط، فيجعلُه ك: إبل، فأما نحو: يطر، عطفًا من: يطر<sup>(٧)</sup>، يُسقى به، ثم يُنسب إليه، فقد حوِّز أصحابنا فيه الوجهين<sup>(٨)</sup>.

وقيل في المرمي مرموي واختير في استعمالهم مرمي

(خ١)

\* [«مَرْتَوِي»]: يحذف الأول، ثم قلب الكسرة فتحه، ثم الألف واو<sup>(١)</sup>، وهذا واجب في الياء للمسبوقة بحرفين: ك: قُصِي، وُعِي، وُعِي، وقد يقال: قُصِي، ولم يتعرض الشيخ لمسألة: قُصِي رأسًا هنا، وسُعلم من قوله: «وَالْحَقُّوا مُعَلِّ لَامَ غَيْرًا»<sup>(٢)</sup>.

\* [«مَرْتَوِي»]: استثناء من قوله: «وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَّاهُ اخِلْفُ»؛ فرقًا بين الزائد

(١) فشكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٩٨، ١٩٩.

(٢) هو ابن أحمد بن محمد، أبو محمد، يعرف بابن النجار، أديب فاضل متقن، يلقب عليه علم الكلام، له: لياب الألياب في مراسم الإعراب، وغاية التعريف في علم التصريف، وغيرها، توفي سنة ٥٨٠. ينظر: معجم الأدباء ١٤٥٦/٤، والدر الثمين في أسماء للصفين ٤٠١.

(٣) لم أنف على كلامه في مخطوطة كتابه "غاية التعريف في علم التصريف"، وأما كتابه الآخر في النحو فلم أنف على ما يقيد بوجوده، وينظر: لتذكرة النحاة ٣٢٠، وارتشاف الضرب ١١٦/٢.

(٤) فشكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٩٩.

(٥) هي المرأة الضحمة. ينظر: القاموس المحيط (ب ل ز) ٦٩٥/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٦/٢.

(٧) مصارع: زل، ك: حُرِب، والزبور: صوت الأسد. ينظر: القاموس المحيط (ز أ ر) ٥٦١/١.

(٨) الحاشية في: ١٧٨.

(٩) قوله: «ثم الألف واو» مكرر في المخطوطة.

(١٠) الحاشية في: ١٣٧.



والأصلي<sup>(١)</sup>.

ونحو حي فُخْ ثانيه يجب وارؤده واوا إن يكن عنه قلب  
(خ ١)

\* ذكر ابن عُصْفُور في "شرح الجمل"<sup>(٢)</sup> أن لغة العرب على النسبة إلى نحو: حيّ، وطني على لفظه بلا تغيير، وأن الذي يعزّه بما ذكره الشيخ بعض العرب، وليس ما قاله بظاهر، [وما]<sup>(٣)</sup> إخاله [لا غلط في النقل]<sup>(٤)</sup>.

\* وشئ: حيّ، بأربع ياءين، ولا يقاس عليه، خلافاً لابن عُصْفُور<sup>(٥)</sup>، بل يقتضي كلاله أن غيره قليل، وهو الأكثر<sup>(٦)</sup>.

وعلمَ النّية اُحْدَفَ للنسب ومثّل ذا في جمع تصحيح وجب  
(خ ١)

\* [«أُحْدَفَ للنسب»]: إلا إذا تمّ به على لغة من يُقْبِه على ما كان عليه لو بقي مثلي، ومنه قوله<sup>(٧)</sup>:

ألا يا ديار الحيّ بالثّغاني أنق غلّتها بالهليّ التّلوّاني<sup>(٨)</sup>

(١) الحاشية في: ٣٧/١.

(٢) شرح جل الزجاني ٣١٧/٢.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٤) الحاشية في: ٣٧/١.

(٥) شرح جل الزجاني ٣١٧/٢.

(٦) الحاشية في: ٣٧/١.

(٧) هو تميم بن أبي بن مقبل الصعالي.

(٨) بيت من الطويل. أمّ: طال، والثّلوان: الليل والنهار. بنظر: الديوان ٢٣٧، والكتاب ٢٥٩/٤، وغاز القرآن ١٠٩/١، وإصلاح الشّلق ٢٧٧، والأصول ١٩٨/٣، والخصائص ٢٠٥/٣، والاقتضاب ٤٢٥/٣، وسفر السعادة ٢٩٦/١، وللقاصد النجوة ٢٠٥٨/٤، وخزانة الأدب ٣٠٦/٧.



مَعْنَاً مَوْضِعًا ب: شُعَانٌ<sup>(١)</sup>، وَأَبْقَوْهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَشَمِعَ مِنْهُمْ: غِيلِيَانِي، فِي النِّسْبَةِ لِشَيْءٍ مَعْنَى: غِيلِيَان، فَنَسَبُوا عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِالْإِثْبَاتِ<sup>(٢)</sup>.

(خ ٢)

\* من "شرح"<sup>(٣)</sup> أَبِي حَيَّانَ عَلَى "الْمُشْتَهَلِ": إِذَا نَسَبْتَ إِلَى: مُشْلِمِينَ، أَوْ: مُشْلِمَاتٍ مَسْئَى بِمَا أَوْ غَيْرَ مَسْئَى بِمَا قُلْتَ: مُشْلِمِي، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ يَجْمَعُ إِعْرَابَانِ فِي: مُشْلِمِينَ، وَحِرْفَانِ يَدْلَانِ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ فِي: مُشْلِمَاتٍ، فَلَوْ أُعْرِبَ "مُشْلِمِينَ" غَلْطًا بِالْحُرُكَاتِ لَمْ تَغَيَّرْ، وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى نَحْوِ: غُرَفَاتٍ، أَوْ: ظُلُمَاتٍ، أَوْ: بَيْدَرَاتٍ؛ فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ أَعْلَامًا وَجِبَ الرَّجُوعُ لِلْمَقْدَرِ، فَتُسَكَّنُ التَّانِيَّةُ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامًا بَقِيََتِ الْحُرُكَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ الْآنَ، فَوَرَدَ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ فِي: بَيْدَرَاتٍ: بَيْدَرِيَّةٌ، يَفْتَحُ الثَّانِي، كَمَا تَقُولُ فِي: إِبِلٍ: إِبِلِيَّةٌ.

ع: فَعَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ قَوْلُهُ: «وَعَلَّمَ النَّشِيَةَ الْخُذْفَ» لَيْسَ بِتَأْمٍ، بَلْ إِنْ كَانَ مَا نَحْتُ فِيهِ يَلْقَا عَلَى جَمْعِهِ فَذَلِكَ رَجُوعٌ لِلْمَقْدَرِ لَا خُذْفٌ، كَمَا أَتَى<sup>(٤)</sup> إِذَا نَسَبْنَا إِلَى: كُتُبٍ، وَصُخُفٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ غَلْطًا، فَهَذَا مِنْ بَابِ الْخُذْفِ لَا مِنْ بَابِ الرَّجُوعِ لِلوَاحِدِ<sup>(٥)</sup>.

\* «[وَعَلَّمَ النَّشِيَةَ]:» يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ: مَا مَعْنَى بِهِ وَأُعْرِبَ بِالْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَيْثُ يُعَدُّ غَلْطًا لِلنَّشِيَةِ، أَمَّا مَا مَعْنَى بِهِ وَأُعْرِبَ كَمَا كَانَ قَالِيَانِي فِيهِ عَلَّمَ النَّشِيَةَ قَطْعًا، وَهَذَا نَقُولُ: أَتَقَبَّلُ عِلَامَةَ النَّشِيَةِ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَةِ. وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُنْتَبَهَ لَهُ: مَسْأَلَةٌ: التَّخْرِيضِ؛ فَإِنَّ بَيْتَوَيْ<sup>(٦)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ عَنِ الْخَبِيلِ:

(١) هُوَ حَبْلٌ قَبْلُ نَلْجٍ فِي دِيَارِ قَيْسٍ، وَقِيلَ: وَأَبُو خَالِيٍّ سَلَمٌ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١٨٥/٣.

(٢) الْخَاشِيبَةُ فِي: ٣٧/أ.

(٣) التَّذْوِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٧٣٠/ب، ٧٣١/أ (تَوْعَشَانِيَّة).

(٤) مِلْحَقَةٌ بَيْنَ السُّطُرَيْنِ، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ بِمُخْتَفِهَا.

(٥) الْخَاشِيبَةُ فِي: ١٧٨.

(٦) الْكِتَابُ ٣٣٦/٣.



وَنَحْوُ الْبَحْرِ عَلَى "قَعْلَان"، فَتَوْحُمُ ابْنِ سَيْدِهِ<sup>(١)</sup> أَنَّ النِّسْبَ إِلَى الْبَحْرِ: بَحْرَانِي، عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِ س، وَعِطَّاهُ الشُّلُوبَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: إِنَّمَا كَلَامُهُ فِي الْبَحْرَيْنِ اسْمُ مَوْضِعٍ لِأَنَّهُ جَارٍ يَجْرَى الثَّنِيَّةَ فِي الْإِعْرَابِ.

قَالَ ابْنُ الصَّائِعِ<sup>(٣)</sup>: وَكُنَّا زَعَمُ السُّورَانِيَّ<sup>(٤)</sup> وَالْفَارِسِيَّ<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْبَحْرَانِيَّ نِسْبَةٌ إِلَى: الْبَحْرَيْنِ، قَالَ السُّورَانِي: وَقَوْلُ<sup>(٦)</sup> بَيْنَ النِّسْبِ إِلَى الْمَوْضِعِ وَالنِّسْبِ إِلَى الْبَحْرِ، وَلَيْسَتْ الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي: بَحْرَانِي هِيَ الَّتِي فِي بَحْرَانِ اسْمِ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَ تَنْقَلِبُ فِي النِّسْبِ وَالْهَرَاءُ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ يَجْرَى الثَّنِيَّةَ، فَلِذَلِكَ زَعَمُ س أَنَّهُمْ زَادُوا الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِي الْبَحْرِ، كَمَا قَالُوا: بَحْرَانِي<sup>(٧)</sup>، وَزُوحَانِي، وَقَالُوا أَيْضًا: نَهْرَانِي، وَزُوحَانِي عَلَى الْقِيَاسِ، وَقَالُوا فِي: خَزْرَاءَ<sup>(٨)</sup>، وَخَلُولَاءَ<sup>(٩)</sup>: خَزْرَوِي، وَخَلُولِي بِالْخُذْفِ، فَهَذَا وَجْهٌ آخَرٌ فِي النِّسْبِ إِلَى مَا آخَرَهُ أَلْفٌ وَهَمْزَةٌ لِلنَّانِثِ<sup>(١٠)</sup>.

وَنَائِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ خَلِيفَ وَشَدَّ طَائِيٍّ نَقُولًا بِالْأَلِفِ  
(٢خ)

(١) المخصص ١٣/٣، ١٦١/٤.

(٢) لم أُنَفِّ على كلامه.

(٣) لم أُنَفِّ على كلامه.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٩٥/٤ (ط. العلمية).

(٥) التكملة ٢٦٦.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: وفرقوا.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: بَحْرَانِي. وهو منسوب إلى: بَهْرَاءَ قَبِيلَةٍ. ينظر: القاموس المحيط (ب ه ر) ٥٠٧/١.

(٨) هي قرية قرب الكوفة، نسب إليها فرقة الخُزَيْمِيَّةُ مِنَ الْخَوَارِجِ. ينظر: الأماكن للحازمي ٣٣٢/١، ومعجم البلدان ٢/٢٤٥، وحيطتها عند بقوت: خَزْرَاءَ.

(٩) هو موضع بسواد العراق على طريق خراسان، عُزِمَ فِيهِ الْقَرْسُ أَلْهَامَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَوْضِعَانِ آخَرَانِ بِالشَّامِ وَبِإِفْرِيقِيَّةٍ. ينظر: معجم ما استعجم ٣٩٠/٢، ومعجم البلدان ٢/١٥٦.

(١٠) الحاشية في: ١٧٩، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٥٣، ٤٥٤ مسألة: البحرين.



\* في "الخصائص"<sup>(١)</sup>: وإنما جمعوا بين خمس باءات في: مُهَيَّيْن<sup>(٢)</sup>، وقد كرهوا أربعا في: طَيَّيْن، وأَسَيَّيْن؛ لأن الثانية من هذين لثا كانت محرّكة وبعدها حرف محرك فبُعثَ لذلك وبُعِثَتْ، ولثا بُعِثَتْها في: مُهَيَّيْن ياءٌ لثا بُعِثَتْ ولانث، وذلك من شأن اللدات، ولذلك استعملت في الأثراف<sup>(٣)</sup> ولوصول<sup>(٤)</sup> والتأسيس<sup>(٥)</sup> والخروج<sup>(٦)</sup>، وفيه يجري الصوت للغاء ولقداء والترثم والتثويب<sup>(٧)</sup>.

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التَّوَمِّ - وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ خِيَمٍ

(خ)

\* [«فَعِيلَةٌ»]: خَيْبَةٌ<sup>(٨)</sup>.

\* [«فَعِيلَةٌ»]: قُنَيْيَّةٌ، وَجُهَيْيَّةٌ<sup>(٩)</sup>.

\* قوله: «وَفَعَلِيٌّ» إلى آخره: بخلاف المجرى من التاء، ك: لَيْيَمٍ، وَكَلَّيِبٍ،

(١) ٢٣٥/٢.

(٢) نسبة إلى: مُهَيَّيْمٍ تصغير: مُهَيْمٌ - وهو من يهَيءُ رأسه من النعاس - بعد حذف إحدى واوَيه، وقلب الأخرى ياءً، وإدغامها في ياء التصغير، وتعويض الياء عن المدحولة. ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٣/٢، والقاموس المحيظ (هـ و م) ١٥٤٢/٢.

(٣) جمع: رَدَفٌ، وهو كَلَفٌ أو وَاوٌ أو ياء سواكن قبل حرف الروي الذي تبنى عليه القصيدة. ينظر: الواوي في العروض والقوافي ٢٠٤.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص وعند ياسين: وَلَوْصُولٌ. وهو جمع: وَصَسَ، وهو كَلَفٌ أو وَلَوٌ أو ياء أو هاء سواكن يتبعن حرف الروي. ينظر: الواوي في العروض والقوافي ٢٠٢.

(٥) هو كَلَفٌ قبل حرف الروي بحرف. ينظر: الواوي في العروض والقوافي ٢٠٥.

(٦) هو أَلَفٌ أو وَلَوٌ أو ياء يتبعن هاء الوصل. ينظر: الواوي في العروض والقوافي ٢٠٤.

(٧) الحاشية في: ١٧٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٥٥/٢.

(٨) الحاشية في: ٣٧/.

(٩) الحاشية في: ٣٧/.

(١٠) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الأقرب: «وَفَعَلِيٌّ» لأن الحاشية متعلقة بالبيت كله لا بتخرجه فقط.



وسندوس، وشذ: ثقف، وثري، ومثلي<sup>(١)</sup>.

\* عدم ذكر المصنف "قوله"<sup>(٢)</sup> يؤم أنه قائم فيها بمذهب المزدك، وعلى قول الجماعة لا بد من استثناء المضعف والمعتل العين.

قال أبو الفتح في "الخصائص"<sup>(٣)</sup>: ومن قال في: شذوة: شذائي<sup>(٤)</sup> فإنه لا يقول في: قولة: قولي، ولا في: ضرورة: ضرري، كما أنه لا يقول في: شديدة: وطويلة: شديدي، وطولي، فأما "قولة"، نحو: غزاة، فليس فيها إلا الإتمام، ولو كانت تحذف ألها لم يزل في: خامة: خمتي، ولا في: غحاجة<sup>(٥)</sup>: غحجي، ولا في: خولة: خولي، إنما تقدم، وكذلك: سبابة<sup>(٦)</sup>، لا يقول فيها: سبي<sup>(٧)</sup>.

\* قال ابن جني في "الخصائص"<sup>(٨)</sup>: باب حواز القياس على ما يزل، ونقصه فيما هو أكثر منه، ثم قال: فالأول: قولهم في: شذوة: شكتي، تقول أنت في القياس عليه في: زكوبة: زكتي، وفي: خلوبة: خلتي، وفي: قوبة: قكتي.

قال أبو الحسن<sup>(٩)</sup>: فإن قلت: فإنما جاء هذا في حرف واحد.

فإنه جميع ما جاء، والقياس قابله، فلا غزو ولا غلام أن تقيس على جميع ما جاء مع صحته في القياس، وذلك أن "قولة" كـ"قبيلة"، لأن كلاً منهما ثلاثي ثالثه ياء، يجري مجرى صاحبه، بدليل اجتماعهما ودفن، بخلاف الألف، إلى غير ذلك، ولأن في

(١) الحاشية في: ٣٧/١.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والمصواب: "قوله".

(٣) أنه لا يحدف منها شيء، وأقولهم: شكتي شاذ. ينظر: الانتصار ٢٠٩، ٢١٠.

(٤) ١١٨، ١١٧/١.

(٥) كذا في المخطوطة، ولوجه: شكتي.

(٦) هي الإبل الكثيرة الضخمة. ينظر: القاموس المحيط (ع ج ج) ٣٠٦/١.

(٧) هي الحمر. ينظر: القاموس المحيط (س ي ب) ١٨٠/١.

(٨) الحاشية في: ٣٧/١.

(٩) ١١٧، ١١٦/١.

(١٠) ينظر: المحكم ٨٩/٨، والممتع ٣٤٦/١، وارتشاف الضرب ٦١٤/٢.



كُلٌّ منهما ثاءُ التأنيت؛ ولاصطحاب "قعين" و"قُعول" في الموضع الواحد، نحو: أقيم  
والقوم، وزجيم وزجوم، ونحي عن الشيء ونهؤ.

وأما ما هو أكثر من شيء ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس على قياسي فقولهم في:  
ثَقِيف: ثَقِيفِي، وفي: قُرْش: قُرْشِي، وفي: سَلَم: سَلَمِي، فهذا - وإن كان أكثر من:  
شئائي<sup>(١)</sup> - فإنه عند من<sup>(٢)</sup> ضعيف في القياس، فلا يميز على هذا في: سَعِيد: سَعِيدِي،  
ولا في: كَرِيم: كَرِيمِي<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

\* أَهْمِلُ الكلام في النسب إلى "قُعُولَة"، ك: شُؤْءَة، فظاهر ذلك أن يبقى على  
الأصل، وهو إثبات حرف العلة، ولعله يقول هنا بعدم الحذف، وإن كان قد قال  
بالحذف في غير هذا الكتاب<sup>(٤)</sup>، وفي هذه المسألة خلافٌ: منهم من حذف قياساً على  
"قُعِيلَة"، ومنهم من لم يحذف؛ لأنه لم يُسمع<sup>(٥)</sup>.

والحقوا معاً لام عربا من المثالين بما التا أولها

(١خ)

[«من المثالين»]: نحو: غَيِي، وَلُطَيِي، وكذا: غُلُوْءٌ عند من<sup>(٦)</sup>، فيقول: غُلُوْئِي،  
ومخالفه المروء<sup>(٧)</sup>، كما يخالفه في "قُعُولَة"، فَيُثِيْهَا<sup>(٨)</sup>.

وتسموا ما كان كالطويله وهكذا ما كان كالجليله  
وهمز ذي قد يُنَالُ في النسب ما كان في نسبة له انصبت

(١) كنا في المخطوطة، ولوجه: شئِي.

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩.

(٣) الحاشية في: ٣٧/١.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٢/٢٥٣، ٢٥٤.

(٥) الحاشية في: ١٧٩، ونقلها ياسون في حاشية الألفية ٢/٤٥٦، ولم يعرجا لآمن هشام.

(٦) الكتاب ٣/٣٤٥.

(٧) ينظر: الانصار ٢٠٩.

(٨) الحاشية في: ٣٧/١.



(خ ٢)

\* ش غ<sup>(١)</sup>: تقول في باب: خراء: خروني، إلا في نحو: لأواء: لأولوي<sup>(٢)</sup>، ولا تقلب الهمزة ولو؛ إنما مر في النسخة<sup>(٣)</sup>.

وانسب لصنر جملة وصنر ما ركب مزجا ولتان نسما

(خ ٢)

\* قوله: «وانسب لصنر جملة»: كان أحسن منه: لصنر محكي، قال س<sup>(٤)</sup> بعد أن ذكر الجنين: وكذلك: «خئما»، و«لولا»، و«إنما».

يعني: أنك تقول: خئني، ولؤني، وإني. انتهى.

ومع س<sup>(٥)</sup>: كؤني في: كئت، وقالوا أيضا: كئتني، واستدل به [أبو] جني<sup>(٦)</sup> على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد؛ إذ جعلوها كالكلمة، فلم يحدفوا الثاني على القياس في نظائره، ومع: كئتني، بزيادة التو؛ لتلقي الفاعل<sup>(٧)</sup> من الكسر؛ لئلا يصير كضمير المؤنث.

ع: ويتبعني أن يكون هذا دليل ثان<sup>(٨)</sup> لأن الفاعل كجزء الفعل<sup>(٩)</sup>.

\* قوله: «وصنر ما ركب مزجا»: لوجهين:

(١) التكت الحسان في شرح غابة الإحسان ٢٠١.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: لأواني.

(٣) وهو استقامت تقارب الوبين لو قالوا: لأواني، والمجاز بينهما غير حصين، وهو الألف.

ينظر: التكت الحسان في شرح غابة الإحسان ١٩٥.

(٤) الحاشية في: ١٨٠.

(٥) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٦) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٧) ما بين الموقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسباق يقتضيه.

(٨) سر صناعة الإعراب ١/٢٢٤، ٢٢٥.

(٩) مكررة في المخطوطة.

(١٠) كذا في المخطوطة وعند ياسين، والوجه: دليلا ثانيا.

(١١) الحاشية في: ١٨٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٥٧/٢.



الأول: أن العُمر منزّل منزلة تاء الثّانيث، فيمن ثمّ التزم فتح آخر الأول، وتوالت متحرّكات في: أخذَ عشرَ، كما توالت في: شخَرَ، وتحوّز الاسم العِدَّة الثابتة له في: أُنْأوي سَيَّ، كما تجاوزها إلى السّماية أَيْضًا بالتاء في: اشْهَيْبَاة، وتاء الثّانيث تُحذف للنسب، فكأنّ ما هو بمنزلتها.

الثاني: شَبَّهه بتركيب الإضافة، قاله س<sup>(١)</sup>، وهو جيّد؛ إذْ تُحوّز فيه الإضافة، ولولا انعقاد الشبه بينهما ما جاز؛ ولأنهم على وجه الإضافة شَبَّهوه في إسكان ياء الأول بالمزوج، وسألي<sup>(٢)</sup> أن التضاف يستحقّ منسوبًا إليه حذف الثاني.

إذا عَرَفْتَ هذا فنقول: يقال في: بَغْلَبَك: بَغْلِي، وفي: خَمْسَةُ عَشَرَ: خَمْسِي، بحذف: عَشْرَ، ثم حذف التاء، غير أن ذلك -أعني: النسب إلى: خَمْسَةَ عَشَرَ- لا يكون حالة كونه عددًا.

فريق: كيف نقول في: بَغْلَبَك؟

بَغْلِي.

ف: حَضَرْتُمُوت؟

خَضِرْتِي.

ف: خَمْسَةُ عَشَرَ؟

خَمْسَةُ<sup>(٣)</sup> خَمْسِي.

ف: إِخَذَى عَشْرَةُ؟

إِخْدِي، أو: إِخْدُوِي، أو: إِخْدَاوِي، ك: خَيْلى.

فكيف تنسب إلى هذا وهو مُفْلِسٌ بالنسبة إلى الأعداد المفردات؟

الجواب: إنّما أقول ذلك فيه عَمَلًا.

على أن السُّرْبِي<sup>(٤)</sup> خَكَّى عن السُّجْشْتَانِي<sup>(٥)</sup> النسبة إليهما كُلُّ منهما مذكورين

(١) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٢) في الحاشية التالية.

(٣) كذا في المخطوطة، ولصواب ما عند ياسين بحذفها.

(٤) شرح كتاب ميبويه ١٢٥/٤ (ط. العلمية).

(٥) انظر: المذكر وملوك لابن الأثيري ٢/٢٤٤، وللحصى ٥/٢٠٦، ودرّة الغواص ١٨٤.



ح<sup>(١)</sup>، فتقول: هذا الثوب إحدَيْ عَشْرِي، ترهد: ملوؤه إحدى عشرة، فاسه على:

رَئِيَّةٌ هُرْمُرِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>

بن أول؛ لأنه لو حذف الثاني لَبَسَ، أعني في العدد، بخلاف: رَامٌ هُرْمُرٌ.

والجسور استغنوا عن النسب [إليه]<sup>(٣)</sup> بما يعطي معناه، كما استغنوا عن إضافة:

لثني عشر اسم عدد.

وقد بنوا من نحو: خَضْرَوَاتُ اسْمَاءَ، فقالوا: خَضْرَمِي، ولم يَهْرُدوه، كما لم يَهْرُدوا

النسب إلى الاسمين، ولم يثبوا من: خمسة عشر، فكذلك لا ينسبون إلى الاسمين.

وحكى السَّوَادِيُّ<sup>(٤)</sup> عن الخَزَمِيِّ<sup>(٥)</sup> الإضافة إلى أيّ الاسمين شئت، فتقول: بَغْلَتِي،

أو: بَكْرِي، وكأنه فاسه إذا نُسِبَ إلى الثاني على المضاف؛ لأنه قد يُنسب إلى ثانيه،

والمزجي قد يضاف، وليس هذا بشيء؛ لأنه إذا أُضيف لا يجوز فيه إلا حذف الثاني،

كما سيأتي<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «وَلِلثَّانِي نَسَبٌ»: إنما لم ينسبوا إلى المضافين جمعة واحدة؛ لأنك لو قلت

في: غلام زيد: غلام زَيْدٍ؛ لزم إما أن تنقل إلى الياء إعراب الاسم الأول مع أنه

مضاف إلى الثاني، فلا يجتمع هذان، وإن أزلته عن الإضافة تعذر معناه والحالة التي كان

عليها، وإما أن تنقل إلى الياء إعراب الاسم الثاني، فيلَبَسَ بمضاف إلى منسوب، قال

(١) كذلك في المخطوطة، ولصواب ما عند ياسين: مقار.

(٢) بعض بيت من الطويل، لم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

تَرَوُّعُهَا رَامِيَّةٌ هُرْمُرِيَّةٌ بفضل الذي أعطى الأمر من التورق

ينظر: بلذکر ولتوث لابن الأثيري ٢/٢٤٤، والعسكريات ٨٤، وللحصص ٥/٢٠٦، وشرح

جمل الزحاجي ٢/٣١٢، والتذيل والتكميل ٩/١٧، وشرح شواهد شرح أشاكية ١١٥.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/١٢٤ (ط. العلمية).

(٥) ينظر: للحصص ٤/١٦٣، والبدیع لابن الأثير ٢/٢٠٦، وارشاد الضرب ٢/٦٠١.

(٦) في الحاشية التالية.

(٧) الحاشية في: ١٨١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٥٨، ٤٥٩.



س<sup>(١)</sup>: كما لا نقول في ثنية: أبي عمرو: أبي عثمان، فالأول هو الذي ينبغي أن نحري عليه الأحكام، ولا يجوز أن تلحق الأول بأب النسب، وتضيقه إلى الثاني، فيلتبس بمضافي إلى ما بعده، هذا مع أن النسب قد يحدف من الاسم الواحد إذا طال، فهذا أول بالحدف؛ لأنه أطول، مع أنه قد حكم له بحكم اسم منفصل، فهو أول بالحدف؛ غير أنه إذا كان المقصود الثاني، ولم يؤت بالأول إلا ليتعرف به، مع أن نسية الأول والثاني إلى المسمى واحدة؛ لأن مجموعهما هو الاسم، يمتنع حذف الثاني؛ لأنه المقصود، وبه الشهرة والعرفة، فلو حذف لم يحصل المقصود من التعريف، فيجب حذف الأول، وإبقاء الثاني، وذلك: ابن فلان، وأبو فلان، كذا: ابن كزاع، وابن الزبير، وابن عباس، وأبو بكر، وأبو مسلم.

فإن قيل: هذا واضح<sup>(٢)</sup>.

إضافة مُتَدَوِّةً بَابٍ أَوْ ابٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِب

(خ ١)

\* ع: اعلم أن النسب ينقل الاسم من الجود إلى الصفة، والصفة وجب أن تكون مبينة، فإن لم إذا أردت النسب إلى نحو: ابن الزبير، وأب كزاع، مما لضاف فيه غير المضاف إليه قلت: زبير، وكزاع؛ لأنك لو نسبت إلى الأول، وحذفت الثاني لم يحصل بذلك تمييز بين المنسوب إليه وغيره؛ لأن "الابن" شائع في كل ابن، وكذلك الأمر في الكني، نحو: أبو محمد، وأب كُتُوم.

وكان الحكم فيما للمتضامنين<sup>(٣)</sup> فيه ليس كل منهما لشخص من المتضامنين أن يُنسب للأول، نحو: امرئ القيس، وعبد الدار؛ لأنه لا يراد بالأول غير الثاني، كما أنك تريد ذلك في: ابن الزبير؛ إذ لا إلباس، وإن كان في ذلك إلباسٌ بخروجه، كذا عبد

(١) الكتاب ٣/٣٧٥.

(٢) كذا في المخطوطة، ولم أوقف فيها للكلام على تمة.

(٣) الحاشية في: ١٨٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٥٩/٢، ٤٦٠ دون قوله آخرها: «فإن قيل: هذا واضح».

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: امتزاجان.



مُتَافٍ، فَقَالُوا: مُتَافٍ؛ لَكثْرَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ "عَبْدٌ".

وقد حملتهم إرادة الاختصاص والتعريف على أن بنوا اسماً رباعياً من الحرفين، ونسبوا إليهما، فقالوا: عَبْشَمِي، وَعَبْشَرِي، وَعَبْشَقْسِي، وطريق هذا السماع؛ لأن طريق اشتقاق<sup>(١)</sup> شيء من شيئين إنما يجوز سلوكه لو اُضِيعَ اللغة؛ لأنه تصرفٌ زائد غيرُ مألوفٍ كثيراً.

فإن قيل: الإلباسُ حاصل في النسبة إلى: ابن الزُّبَيْرِ؛ لأنك إن قلت: ابْنِي؛ فقد تَطَلَّ بما قلت، أو: زُبَيْرِي؛ فإنه يُوجِبُ الإضافة إلى ابن<sup>(٢)</sup> الزُّبَيْرِ.

قلت: قد أحابوا عنه من وجهين:

الأول: أن ذلك شاع في التسب إلى الأب، فلا لبس.

الثاني: أن اللبس في التسب إلى الاسم الثاني أقلُّ من اللبس في التسب إلى الأول، وإذا كان اللبس محذوراً، ولم يمكن نُقْيُهُ بالكثرة؛ عُزِلَ إلى ما هو أقلُّ لُبْساً<sup>(٣)</sup>.

(٢خ)

\* في "الصَّحاح"<sup>(٤)</sup>: في النسبة إلى اسم مضافٍ لثلاثة مذاهب: إن شئت نسبت إلى الأول منهما، كقولك: عَبْدِي إذا نسبت إلى عَبْدِ الْقَيْسِ، قال<sup>(٥)</sup>:  
وَلَهُمْ صَنَائِكُوا الْعَبْدِيَّ فِي جُلُوعِ نَحْلَةٍ فَلَا غَطْلَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَحْدَعِ<sup>(٦)</sup>

(١) كذا في المخطوطة، والصواب: اشتق.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: بمخفها.

(٣) الحاشية في: ٣٧/أب.

(٤) (ط م س) ٣/٩٤٠، ٩٤١.

(٥) هو شوبد بن أبي كاهل، وقيل: هي امرأة من العرب.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: بِأَحْدَعَا.

(٧) بيت من الطويل. أجدع: مقطوع الأنف. ينظر: ديوان سويد ٤٥، ومجاز القرآن ٢/٢٤٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٨، وللقنطرب ٢/٣١٩، والمصالح ٢/٣١٥، والاقطصاب ٣/٣٣٨، ولعمالي ابن الشجري ٢/٦٠٦.



وإن شئت نسبت إلى الثاني إذا عُدَّت اللبس، فقلت: مُطَلَّبِي إذا نسبت إلى: عُبْد  
المُطَلَّب، وإن شئت أخذت من الأول حرفين ومن الثاني حرفين، فرددت الاسم إلى  
الراعي، ثم نسبت إليه، فقلت: عندي<sup>(١)</sup> إذا نسبت إلى: عُبْد الدار، وإلى عُبْد محسٍ:  
عَبْدِي، قال<sup>(٢)</sup>:

وَلَقَدْ خَلَّيْتُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْدِيَّةً

البيت<sup>(٣)</sup>.

فَمَا مِثْلُ هَذَا اتَّسَقَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَّفْ لَيْسَ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

(خ ١)

\* مثل هذا لا يتسقين أن يقال؛ لأنه قد تقدم شيء مما ينسب فيه للأول، وهذا  
يؤهم بجلاله<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «مَا لَمْ يُخَفَّفْ لَيْسَ»: يعني -بل يجب- أن لا يُجْتَنَب اللبس، بل  
يقول<sup>(٥)</sup>: عُنْدِي، وقد قال<sup>(٦)</sup>:

(١) كنا في المخطوطة، وأصواب ما عند ياسين: عُنْدِي.

(٢) هو عبد يهوت بن وقاص الحارثي.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كَأَنَّ لَمْ تَرِنِّي قَبْلِي أَسْرًا بِمَائِنَا

...

ينظر: لتفضيلات ١٥٨، والعين ٦١/١، وشرح الشفاقي ٣٢٤/١، وجمهرة اللغة ٦٠٣/١، والزاهر  
٣٠٥/٢، وتصحيح الفصح ٢١٤، والحجة ٩٣/١، والفيكم ٣٠١/٦، واللباب ١٠٩/٢،  
والنزيل والنكبين ٢٠٩/١.

(٤) الحاشية في: ١٨٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٦١/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٥) الحاشية في: ٣٧/ب.

(٦) كنا في المخطوطة، وأصواب ما عند ياسين: يقولوا.

(٧) هو شونيد بن أبي كاهل، وقيل: هي امرأة من العرب.



وَهُمْ صَلَبُوا الْعَنْدِيَّ<sup>(١)</sup>

وذلك أنهم لم يمتصوه في النسبة إلى: مُصْطَلَقِي ومُصْطَلَقِي، وإلى: ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ، وإلى: مُسْجِدٍ ومُسْجِدَةٍ، وإلى: زَيْدَتَيْنِ وزَيْدَيْنِ، وإلى: خَمْسَةَ عَشَرَ؛ فإن مقتضى إطلاقه أن يقال: خَمْسِي، وكان ينبغي أن يقولوا: خَمْسِي عَشْرِي، فإن النسبة إلى الأول وحده أو الثاني وحده غير كافية في دفع الإلباس.

وبالحملة فالقول بمراجعة الإلباس هادِئ لقواعد هذا الباب، أو مقتضى لترجيح أحد المتساوين، وفي "المقرب"<sup>(٢)</sup> مثل ما قال الناظم<sup>(٣)</sup>:

واجتر برذ اللام ما منه خذف جوازاً ان ثم يك زؤه ألف  
في جمعي التصحيح أو في التشبه وخق تجوهر بهذي توفيه  
وبأخ أختا وبهمي بنتا ألحق وبولس أبا<sup>(٤)</sup> خذف التا  
وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين كالأولاني  
(خ ١)

\* [«ذو لين، كذ: "لا"»: أي: كذ: "لا"؛ فإنك تقول فيه: لآني، وهذا ليس عاصماً بالنسب، بل كل ثنائي كان ثانيه ليناً ونحى به فإنه يضعف وجوباً، فإن سمي بشائي / ليس ثانيه ليناً فإنك لا تضعفه قبل النسب؛ لأن اللوجب لتضعيف ذي اللين عوف ذهب حرفه الثاني؛ لوجود التوين، فينتقي ساكنانه، وأما إذا نسبت إليه؛ فإن شئت لم تضعف، ولا إشكال فيه، وإن شئت ضعفت؛ لأن النسب تصريف، وحق التصريف أن لا يدخل في ثنائي، فإذا زيد عليه صار ثلاثياً.

وفي كتاب "العين"<sup>(٥)</sup>: أنك إذا مئيت رجلاً ب: "قد" شددت الدال، قال أبو

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب ما في مصادر البيت وعند ياسين: العَنْدِيَّ. وهذا بعض بيت من الطويل، تقدم قهناً.

(٢) ٤٥٢، ٤٥٣.

(٣) الحاشية في: ١٨٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٦١/٢، وساق لها صلة.

(٤) كذا في المخطوطة، ولوجه: أقي.

(٥) ٥٠/١.



يَعْقُرُ النَّحَّاسُ<sup>(١)</sup>: وهو غلطٌ، قال: وصححت أبا إسحاق<sup>(٢)</sup> يقول: ليس هذا من كلام الخليل؛ وإنما هو زيادة في الكتاب، وقول الخليل<sup>(٣)</sup> أن تقول: هذا قد جاء.

ع: إعراب ثنائي الأصل فيه نظرٌ، بخلاف: يَدُ، وَقَمٌ، وحُيٌّ هذا عندي الحكاية<sup>(٤)</sup>.

(خ٢)

\* هذا لا يختص بالنسب، بل متى سُمِّيَتْ بـ "لَوْ"، أو "فِي"، أو "مَا" زِدَتْ لَنَا كَالْأَمْرِ، وأدغمت في غير الألف، وفُكِّزَتْ في الألف؛ مثلاً يذهب الثاني بالتون، فيكون اسمٌ معرب على حرف.

فقول: فهَلَّا لَمْ تَضَعُوا لو سُمِّيَتْ مؤنثاً، ونُتِغ الصرف بأي دعول التونين؟ قلنا: لأنه يجوز التنكير بعد التسمية، فينصرف، قاله أبو سعيد<sup>(٥)</sup>، ثم قال: وبعض العرب يهمز في مثل "لَوْ"، فيجعل الزيادة المحتاج إلى اجتماعهما همزةً، فيقول: لَوْه<sup>(٦)</sup>.

وإن يكن كشيء ما ألفاً عليم فحيزه وفتح عنه التزم  
والواحد اذكر نائباً للجمع ما لم يُشابه واحداً بالوضع

(خ١)

\* [«والواحد اذكر نائباً للجمع»]: ع: ذلك إذا قلت: متناجدي فالغرض نسبة الشخص إلى: متشجدٍ، وذلك حاصل بقولك: متشجدي، أي: مُلازمٌ للمسجد ونحو ذلك، ولا يحتاج في هذا إلى الجمع، وهو أحقُّ.

وأيضاً فإنه يقع صفةٌ للمفرد، فيتخالف اللفظان، كذا قال بعضهم، وليس بشيء؛

(١) عمدة الكتاب ٨٦.

(٢) لم أقف على كلامه هذا. وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢٦٦.

(٤) الحاشية في: ٣٧/ب مع ٣٨/أ.

(٥) شرح كتاب صيبويه ٣١/٤ (ص: العلمية).

(٦) الحاشية في: ١٨٣.



لأن مساجدنا مفردة لا جمع، نَعَمْ، لفظ الجمع وَقَعَ في أثناء المفرد، فيمكن أن يقال: ترك؛ لئلا يفرق لفظ الموصوف.

فأما قول عَوَالِمِ الْفُقَهَاء<sup>(١)</sup>: قَرَأَيْتُ؛ فَلَمْ يَخُصَّ، بل تركه إلى: قُرَيْشِيَّة، وتعمل ما عَمِلَتْ في: خَيْفَةٍ، وكذا تقول: صَخِي - في النسبة إلى: الصَّخْف - بفتح الصاد، كما تقول إذا نسبت إلى: صَحِيفَةٍ، وخلق كثير يقولون: صَخِي، بالضم، وهو خطأ فاجش<sup>(٢)</sup>.

\* قال الزُّعْمَرِيُّ<sup>(٣)</sup> في: ﴿رَهْبَانِيَّة<sup>(٤)</sup>﴾<sup>(٥)</sup>: إنما كَانَتْ نسبةً إلى: الرهبان، وهو جمع: راهب، ك: راكب وركبان، انتهى.

الأول أن يكون منسوباً إلى: رُهْبَان، وعُزِّرَ<sup>(٦)</sup>؛ لأن النسب باث تغير، ولو كان منسوباً إلى: رُهْبَانِ الجمع لَرُدُّ إلى مفردة، فكان يقال: راهبِيَّة، إلا إن كان قد صار كالعلم؛ فإنه لا يُعْرَفُ، ك: الأَنْصَار<sup>(٧)</sup>.

## (٢خ)

\* خَطِيءُ الْفُقَهَاءِ<sup>(٨)</sup> في قولهم: أَخَانِي، وقيل: صَوَالِي: أَخَانِي، وَأَنْ يُرَدَّ إلى مفردة، وعُكِّي<sup>(٩)</sup> شافاً: أَخَانِي<sup>(١٠)</sup>.

(١) قيل ذلك في نسبة جماعة من العلماء، كما في: الْأَنْسابُ لِلِسَمْعَانِي ١٠/١٦٩، وينظر: الإِبَانَةُ ٣/٦٦١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢/٦٢٨.

(٢) الحاشية في: ٣٧/أب.

(٣) الْكَشَافُ ٤/٤٨١.

(٤) كلها في المخطوطة مضبوطة بفتح الراء هنا وفي قوله الآتي: الرهبان، ولا يوافق ذلك قوله الآتي: ك: راكب ورُهْبَان، ولعل الصواب ما في الْكَشَافِ وشواذ القراءات بالضم.

(٥) المجلد ٢٧، وهي بضم الراء قراءة تُبَيَّنُّ بن عبيد. ينظر: شواذ القراءات للكرماني ٤٦٥.

(٦) كلها في المخطوطة، وتقدم أن صوابه بالضم، فلا تغير.

(٧) الحاشية في: ٣٧/أب.

(٨) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٣/٩، وللصباح المثير (أ ف ق) ٧.

(٩) ينظر: إصلاح للمثل ١٠٢، ٢٥٩، وجهرة اللغة ٢/٩٦٨.

(١٠) الحاشية في: ١٨٢.



\* بحري كلام بين أشعث<sup>(١)</sup> من نصر الأسدئ وبين أبي<sup>(٢)</sup> منصور، فقال أشعث: أنت لا تحسب أن تلشب نفسك<sup>(٣)</sup>.

ع: يعني: أن "الجواليقي" نسبة إلى الجمع، والجمع لا يجوز النسبة إليه، وفيها أيضاً شلوذ ثاب، وهو إلحاق الماء مع أنها لم تكن في المفرد، إنما للمفرد: جواليقي<sup>(٤)</sup>، ومثله "جواليقي" في المفرد و"جواليقي" في الجمع: رجل جلاجل، أي: وقور<sup>(٥)</sup>، ورجل جلاجل، ورجل غزير، أي: سيّد<sup>(٦)</sup>، ورجل عرار<sup>(٧)</sup>، ورجل غلاجل، أي: شديد<sup>(٨)</sup>، ورجل غلاجل<sup>(٩)</sup>.

\* ابن عثرون<sup>(١٠)</sup>: الشّعوبية - بضم الشين -: قوم يصغرون من شأن العرب، ويسبون إلى: الشعوب، وهو جمع: شغب، وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم<sup>(١١)</sup>، ونظيره من النسب إلى الجمع: أتناوي، في أبناء فارس. وفيه: حاز النسب إلى لفظ الجمع؛ لأنه لم يرد معنى الجمع، وإنما أريد لفظ:

(١) هو ابن نصر بن أسعد القعزقي، أبو منصور، أحد الشعو من ابن الحشاش والأيلري، وله به معرفة حسنة، توفي سنة ٥٨٩. ينظر: إنباء الرواة ٢٧٠/١، وبغية الوعاة ٤٤١/١. وفي مصادر الحكاية أنها حرت لأبي سعلو آدم بن أحمد بن أسد الحروي، وهو أديب فاضل عالم باللغة، قدم بغداد، وفيها اجتمع بالمواليقي، توفي سنة ٥٣٦. ينظر: نزعة الألباء ٢٨٩، ومعجم الأدباء ٣٥/١، وإنباء الرواة ٢٧١/١.

(٢) هو موهوب بن أحمد الجواليقي.

(٣) ينظر: نزعة الألباء ٢٨٩، ومعجم الأدباء ٣٥/١، وإنباء الرواة ٢٧١/١.

(٤) هو نوع من الأوعية. ينظر: القاموس المحيط (ج ل ق) ١١٥٩/٢.

(٥) كنا في المخطوطة مضبوطاً، ولصواب: جواليقي.

(٦) ينظر: جهرة اللغة ١٨٨/١، وقليب اللغة ٢٨٣/٣.

(٧) ينظر: العين ٨٦/١، والجيم ٣٣٨/٢.

(٨) كنا في المخطوطة، ولصواب ما عند ياسين: غزير.

(٩) ينظر: جهرة اللغة ١٢٠٨/٢، والحكم ٤١٩/٢.

(١٠) الحاشية في: ١٨٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٦٨/٢.

(١١) لم أنقب على كلامه.

(١٢) ينظر: العين ٢٦٢/١، والصحيح (ش ع ب) ١٥٥/١، والحكم ٣٨٢/١.



شُعُوب، فلم يكن نسباً إلى الجمع؛ لتعلقهم بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾<sup>(١)</sup>، أو قيل: الشُّعُوبَةُ بلفظ الجمع غلبت على جيل من العجم، ثم قيل لاختلاف العرب: شُعُوبٌ، وإن لم يكن منهم؛ وأضيفوا إلى الجمع؛ لتعلقهم على الجيل الواحد، كقولهم: أنصارى<sup>(٢)</sup>.

ومع فاعِل وفَعَال فُعِل في نسب أُنْفَى عن الالف<sup>(٣)</sup> فُعِل

(خ ٢)

\* "كشف"<sup>(٤)</sup>: ﴿كُتِبَ فِي يَمِينِ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup>: أي: منسوبة إلى الرضاء والنسبة نسبتان: نسبة بالخراف، ونسبة بالصيغة، أو ختل اللعل لما مجازاً وهو لصاحبها. انتهى<sup>(٦)</sup>.

\* ومنه: لأل، نَبَاح اللؤلؤ، ثبت في كتاب "العن"<sup>(٧)</sup>: لأل، لصاحب اللؤلؤ، وكأنه يريد: بالغة، وفي "تقريب"<sup>(٨)</sup> للأندلسي: "لأل" غير جائز عند أبي حاتم<sup>(٩)</sup> وغيره من اللغويين، وقد أجازوه غير واحد، وليس هو من لفظ: اللؤلؤ.

ع: لأن "فَعَال" لا يكون إلا من ثلاثي؛ ضرورة أن أحد عينه زائد، وألفه زائدة، فلم يبق معنا من الأصول إلا ثلاثة، و"لؤلؤ" كله أصول، كما نقول في: يتقسم، فلو ادَّعى أن "لؤلؤ" منه لكان الأقول ميثاقاً من الأكبر، وذلك هدم لا بناء، وحكايات اللغويين في ذلك مشهورة، وإنما هذا مبني على "لأل" مقدر<sup>(١٠)</sup>.

(١) المحررات ١٣.

(٢) الحاشية في: ١٨٣.

(٣) كنا في المحلوطة معجماً، والصواب ما في متن الألفية: أيا.

(٤) ٦٠٣/٤.

(٥) الحاشية ٢١، والقراءة ٧.

(٦) الحاشية في: ١٨٤.

(٧) ٣٥٤/٨.

(٨) استدرك اللفظ الواقع في كتاب العين ٢٢١، وتقدم أنه المسمى ب: التقريب.

(٩) بنظر: الخصص ٣١٠/٢.

(١٠) الحاشية في: ١٨٤.



وغير ما أسلفته مقرأ على الذي يُنقل منه اقتصر



## الوقفُ

تَوَيْنَا اِثْرَ فَتْحٍ اَجْعَلْ اَلِفَا وَفَقَا وَتَلُوْا غَيْرَ فَتَحٍ اَحِدًا

(خ ١)

\* «تَوَيْنَا اِثْرَ فَتَحٍ»: لم يستثن من ذلك للمعلل بالألف، وهو جارٍ على قول من<sup>(١)</sup>.

والخاص: أن المقصور للثَوْنِ يُؤلف عليه بالألف إجماعاً في الأحوال كلها، واختلف فيها: فعند من<sup>(٢)</sup> أنها في النصب مبدلة من التوين، وفي غيره من حروف أصلي أو ملحقي أو غير مبدلة كما هي عليه، المازني<sup>(٣)</sup>: في الجميع بدل من التوين، الكسائي<sup>(٤)</sup>: في الجميع بدل من الأصلي أو زائدة، وكذا النقيذ في قول المازني.

احتج الكسائي بقراءة بعضهم<sup>(٥)</sup>: «سَمِعْنَا قَتْلَ» بالإمالة، امرئ ثابتاً<sup>(٦)</sup>: لا دليل فيه؛ لأن هذا ليس موضع وقف، فهي قراءة شاذة، والعرب تشبه الأصلي بالزائد، والزائد بالأصلي.

قال: وفائدة هذا الخلاف تظهر في القواني، وعليه تأتي الإلزامات<sup>(٧)</sup>.

(خ ٢)

\* «تَوَيْنَا اِثْرَ فَتَحٍ»: ولو بنائية، كقول<sup>(٨)</sup>:

(١) الكتاب ٣/٣٠٩.

(٢) الكتاب ٣/٣٠٩.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسوري ٢٥٦/٤ (ص. العنبر)، وأسرار العربية ٥٧، ٥٨، والبيان ١٨٧، وتوجيه اللمع ٨٦، والمنع ٤٠٦/١، والتسهيل ٣٢٨.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسوري ٢٥٦/٤ (ط. العلمية)، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٨٤/٢.

(٥) هي قراءة الكسائي نفسه. ينظر: جامع البيان للذبي ٧٥٦/٢، ٧٥٩، ونشر ٧٤/٢.

(٦) الأثيباء ٦٠.

(٧) شرح الجمل ٥٣٨.

(٨) الحاشية في: ٣٧/ب.

(٩) هو أبو النعمان العجلي.



وَأَمَّا لِسَلْمَى ثُمَّ وَأَمَّا وَفَاءٌ<sup>(١)</sup>

ش ع<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: إنما يشمل<sup>(٣)</sup> البناء خاصة دون الإعراب، فلا بد من نحو: رأيت زيداً.  
قلنا له: ليس كذلك؛ لأن الوقف من الأحكام التصريفية، والفتح عند التصرفين  
يشمل حركتي الإعراب والبناء<sup>(٤)</sup>.

واحدف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار

(٢خ)

\* لم يذكر الناطم قتيبة الضرورة هنا في "تسهيله"<sup>(٥)</sup>، ولا في "كافيه"<sup>(٦)</sup>، ولا في  
"شرحها"<sup>(٧)</sup>، ولا في "مبكت للنظوم"<sup>(٨)</sup>، ولا في "العشدة"<sup>(٩)</sup>، ولا في "شرحها"<sup>(١٠)</sup>.

وأشبهت<sup>(١١)</sup> إذا متونا نصب فالف في الوقف نونها قلب

(٢خ)

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الديوان ٤٤٩، والعين ١٠٦/٤، وإصلاح التصق ٢٠٩،  
ومعالم ثعلب ٢٢٨، والرايزر ٣٢١/٦، واللامات ١٢٥، وتصحيح التصحيح ٢٤٧، وشرح الكفاية  
الشافية ١٠٧٦/٢، وإسعاد النوبة ١٩٠/١.

(٢) شرح عمدة الحفاظ ٣٠٤/٢.

(٣) أي: مصطلح "الفتح" الوارد في الألفية.

(٤) الحاشية في: ١٨٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٧١/٢ دون البيت.

(٥) ٢٢٨.

(٦) ينظر: شرح الكفاية الشافية ١٩٧٩/٤.

(٧) شرح الكفاية الشافية ١٩٨٠/٤، ١٩٨١.

(٨) ٢٨٢.

(٩) ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٣٠٣/٢.

(١٠) ٣٠٣/٢.

(١١) الحاشية في: ١٨٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٧٣/٢، ولم يعرضا لابن هشام.

(١٢) كأنها في المخطوطة: وأشبهت، وهو سهو.



\* كان اللائي أن يُنصق هذا البيت بالبيت الأول<sup>(١)</sup>.

وحذف يا المتقوص ذي التنوين ما لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما

(خ)

\* قوله: «يا المتقوص» احتراز من ياء غيره؛ لأنها لا تحذف، فأما:

وَنَعِ حُسْنَ الْقَوْمِ بِحُلُقٍ نَمَّ لَا يَمُرُّ<sup>(٢)</sup>

فإن ذلك جاز؛ لأجل القوافي، وأما: «وَأَكْبَلِي إِيَّا يَمُرُّ»<sup>(٣)</sup>؛ فلأن الفاصلة كالفافية؛ ألا

تري أن قوله تعالى: «وَتَطْلُبُونَ وَأَنْتُمْ الْغُلُوبَاءُ»<sup>(٤)</sup>، و: «تَرْشِدُونَ»<sup>(٥)</sup>، و: «الْحَسْبُ لَكَ»<sup>(٦)</sup>

جاز من حيث جاز:

أَقُولِي النَّوْمَ غَاوِلٌ وَالْعَبَايَا<sup>(٧)</sup>

قال الجرجاني<sup>(٨)</sup>؛ وعلى ذلك جُعل قراءة مَنْ قرأ<sup>(٩)</sup>: «قَوَارِيرًا»<sup>(١٠)</sup>، كأنه يجعل التنوين

فيه بمنزلة في قولهم:

(١) الحاشية ١: ١٨٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٧٣/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٢) بعض بيت من الكامل، لُزق من أبي شلمى، تقلَّم في باب ما لا يتصرف.

(٣) الفجر ٤.

(٤) الأحزاب ١٠.

(٥) الأحزاب ٦٦.

(٦) الأحزاب ٦٧.

(٧) صدر بيت من الوافر، لطبر، ومعه:

وَقُولِي إِذْ أَصْبَحْتُ: لَقَدْ أَصَابَا

...

ينظر: الديوان ٨١٣/٣، والمكتوب ٢٠٥/٤، والمقتضب ٢٤٠/١، والأصول ٣٨٦/٢، والمحليات

٢١٩، والخصف ٢٢٤/١، والإنصاف ٥٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٢٤/٣، والمقصد

المحوية ١٦٢/١، وعزلة الأدب ٦٩/١.

(٨) المقصد في شرح النكمة ٢٧٦/١.

(٩) انقلعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت. وهي قراءة نافع والكسائي ورواية أبي بكر عن

عاصم. ينظر: السبعة ٦٦٣، ٦٦٤، والإقناع ٧٩٩/٢.

(١٠) الإنسان ١٥، ١٦.



و:

أعنان<sup>(٢)</sup>

انتهى.

قلت: فهنا يدعي أن هذا<sup>(٣)</sup> باقي على صرفة، وأن تنوينه لقرن<sup>(٤)</sup> لا للصرف، وعلى هذا يكون المقتضي له إرادة<sup>(٥)</sup> الرنم مع قصد التوافق.

وأما...<sup>(٦)</sup> إذا كانت ضمراً، نحو<sup>(٧)</sup>:

وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَبِّي وَعَجَلَ<sup>(٨)</sup>

وقول الأعشى:

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) بعض بيت جرير لتلقم قريباً، والشاهد: الوقف على ألف "العايا" و"أصاها" بالتثنية.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة "انقطعت" في المخطوطة.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. وهذا عجز بيت من الرمل، للبيد بن ربيعة، وصدره:

إِنْ تَقَوَّى رَبَّنَا عَزَّ ثَقُلُ ...

رَبِّي: بطائي. ينظر: الديوان ١٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٩٩/٢، وشرح القصائد السبع ٥١٠، والأغانى ٢٤٨/١٥، وشرح جبل الرحاجي ٥٧٨/٢، وإرشاد الضرب ٢٤٢٣/٥.



وَمِنْ شَاتِيحٍ كَأَسْفٍ وَخُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ<sup>(١)</sup> لَهُ أَتَكْرُنُ<sup>(٢)</sup>  
 وقراءة<sup>(٣)</sup> أبي عمرو<sup>(٤)</sup>: «أَصْفَرَمَنْ»<sup>(٥)</sup>، و: «أَهْزَلُ»<sup>(٦)</sup>؛ فإن<sup>(٧)</sup> ذلك كله حارٍ على  
 لغة من قال: غلام، بالحركة، فإذا وقف سَكَنَ، بلا شك<sup>(٨)</sup>.

\* قوله في المنقوص: «ذي الصون»: خرج: المعرف بالأداة، وخرج أيضاً: المنادى،  
 وهذا قول الخليل<sup>(٩)</sup> في المنادى، تقول: يا قاضي، بإزالة الضمة، استقلالاً، وسكوناً  
 الياء ثابتة، إذ لا موجب لحذف الياء، إذ لا تنوين في المنادى، وقال يونس<sup>(١٠)</sup> بالحذف:  
 يا قاضٍ، لأن النداء دخل على اسم معرب، فبقي على حذف حركته وبائه.

ع: وقياس الخلاف أن يجري في المقصور، نحو: يا فتى، هل ينون وصلًا أم لا؟  
 فإن الخلاف هناك في النطق بما وصلًا كما ذكرنا<sup>(١١)</sup>.

(٢خ)

\* [«وحذف "ها" المنقوص»]: نحو: «لَيْكَمَا أَنْتَ مُغَيَّرٌ»<sup>(١٢)</sup>، «وَيَنْتَ جَمِيْعٌ

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) بيت من المقارِب. شاتي: مبيض، وكأسف وجهه: عابس متغبر. ينظر: الديوان ١٩،  
 والكتاب ١٨٧/٤، ومجاز القرآن ١٥٩/٢، والزاهر ١٧١/١، والخجة ٢١٩/٣، وأملّي ابن  
 السحري ٢٩١/٢، وشرائر الشعر ١٢٨.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٤) ينظر: السبعة ٦٨٤، ٦٨٥، والإقناع ٨١١/٢.

(٥) القهر ١٥.

(٦) القهر ١٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٣٧/ب.

(١٠) ينظر: الكتاب ١٨٤/٤.

(١١) ينظر: الكتاب ١٨٤/٤.

(١٢) الحاشية في: ٣٧/ب.

(١٣) النحل ١٠١.



مَنْ ﴿١٦﴾، ومن الإثبات: قراءة ابن<sup>(١٦)</sup> كتبه<sup>(١٧)</sup>: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾<sup>(١٨)</sup>، ﴿وَمَا عِنْدَ آفِيهِ بَاقِي﴾<sup>(١٩)</sup>، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾<sup>(٢٠)</sup>، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ آفِيٍّ﴾<sup>(٢١)</sup>، قرأه في الإثبات ووقفًا.

وإن كان غير متون فالأكثر الإثبات، كذا أصل، والذي في عبارته في "شرح القسدة"<sup>(٢٢)</sup>، والأقرب إثبات آياه وصلًا ووقفًا، كما قرأ ابن كثير<sup>(٢٣)</sup>: ﴿الْمُتَعَالَى﴾<sup>(٢٤)</sup>، و: ﴿الْمُنَادَى﴾<sup>(٢٥)</sup>، و: ﴿الْمُنَادَى﴾<sup>(٢٦)</sup>، و: ﴿الْمُنَادَى فِي الْبَحْرِ﴾<sup>(٢٧)</sup>، و: ﴿يَسْأَلُ النَّاسَ﴾<sup>(٢٨)</sup>، و: ﴿يَسْأَلُونَ إِلَى النَّاسِ﴾<sup>(٢٩)</sup>، و: ﴿يَسْأَلُونَ إِلَى النَّاسِ﴾<sup>(٣٠)</sup>، وقد

(١) الرحمن ٤٤.

(٢) هو عبدالله بن كثير بن المغنط الحكي، أبو معبد، إمام للكين في القراءة، وأحد لقراء السبعة، قرأ على عبدالله بن السائب ومجاهد، وقرأ عليه أبو عمرو وشبل بن عباد، توفي سنة ١٢٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٩/١، وغاية النهاية ٤٤٣/١.

(٣) ينظر: السبعة ٣٦٠، والإقناع ٢٥٨/١.

(٤) الرعد ٧.

(٥) النمل ٩٦.

(٦) الرعد ١١.

(٧) الرعد ٣٤.

(٨) شرح عمدة الحفاظ ٣٠٦/٢، ٣٠٧.

(٩) السبعة ٣٥٨، ٦٠٧، ٥٦٨، ٥٨١، ٦١٧، ٦٨٣، وجامع البيان للنسائي ١٦١٧/٤، والإقناع ٦٧٦/٢، ٧٥٥، ٧٥٩، ٧٧١، ٧٧٧، ٨١١.

(١٠) الرعد ٩.

(١١) ق ٤١.

(١٢) غافر ٣٢.

(١٣) الشورى ٣٢.

(١٤) القمر ٦.

(١٥) القمر ٨.

(١٦) كذا في المخطوطة، والوجه إثبات آياه حكاية للقراءة، كما تقدم في نفاذها.

(١٧) القمر ٩.



تحذف.

فبارئته: الأتيس، لا: الأكثر، وكذا عبارته في الظلم هنا<sup>(١)</sup>.

وحذف<sup>(٢)</sup> ذي التوين بالعكس وفي نحو مُر لزوم ردّ اليا اقفني  
وغيرها التاتيت من محرك سكه أو قف راتم التحرك  
أو أشمم الضمة أو قف مضعفا ما ليس همزا أو عيلا إن قفى<sup>(٣)</sup>  
(خ١)

\* «ما ليس همزا»: قال عبد القاهر<sup>(٤)</sup>: لأنهم قد رفضوا ذلك في أصل  
التركيب.

يعني: فلا يستعمل في الوقف.

قال: ألا ترى أن باب "زُددت" - يعني: المضاعف المتصل حرقاه، الذي فيه  
أصلان من واو واحد - لم يأت فيها؟ وأما نحو: سأل، ورأس فتضعف جاء في العين،  
وليس حرفا تضعف عينًا ولا ثاء، فيكون التركيب على تضعيف الهمزة، كيف والأصل:  
سأل، و: رأس؟<sup>(٥)</sup>

(خ٢)

\* «أو قف مُطعفا»:

يقول: أصبح لئن لو يُقْعَد<sup>(٦)</sup>

(١) الحاشية في: ١٨٥.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعله انقل نظر إلى البيت السابق والصواب ما في معنى الأتية: وغير.

(٣) كذا في المخطوطة، والوجه: قدا، لأنه ثلاثي ولوي اللام.

(٤) المقصد في شرح النكمة ٢٧٩/١.

(٥) الحاشية في: ٣٨/١.

(٦) بيت من مشطوب الرجز، لجشيد بن قنافة الشفدي، ويرى للزبان لفظ:

يقول: تَزَّ صَبَّح لو يُقْعَد

ينظر: ديوان الزَّبان ١٥١ (ت. الأهرم)، ٢٥٦ (ت. الحاشية)، والصحاح (ر م ع ل)

١٧١٤/٤، والصاحل والشاحج ٤٦١، والنكمة للساخاني ٣٧٦/٥.



إلا أن هذا ضرورة؛ لأنه تضعيف في الوصل. من <sup>(١)</sup> شرح الغشدة <sup>(٢)</sup>.

محركاً أو حركاتٍ انثلاً لسكن تحريكه لن يُخطأ

(خ)

\* [«أو حركاتٍ انثلاً لسكن»]: قال أبو الفتح <sup>(٣)</sup> رحمه الله: إما نقلوا في مثل: هذا بُكْرٌ، لأمرين:

أحدهما: الشُّعْ على حركة الإعراب أن يستهلكها الوقفُ.

والثاني: الاستراحة من اجتماع ساكنين <sup>(٤)</sup>.

\* [«أو حركاتٍ انثلاً لسكن»]: إذا تجاوز ساكنٌ ومتحركٌ حاز إعرافاً حكم كلٍّ منهما على الآخر، فيُعطى للشرك ما يعطاه لو سَكَنَ، والساكنُ ما يعطاه لو تحَرَّكَ، وعلى ذلك خُرج أبو الفتح:

خُبٌّ الشُّوقِدَانِ إِلِيْ مُؤَسِّنِيْ <sup>(٥)</sup>

فقال: إنهم همزوه كما همزوا: ﴿وَوَقَّتْ﴾ <sup>(٦)</sup>؛ لأن الضمة كأنها على الواو، وكذا: التَّأَزُّ، في: التَّأَزُّ، على ما حكاه اللحياني <sup>(٧)</sup>؛ لأن فتحة الباء كأنها على الألف، والألف إذا

(١) شرح عمدة الحفاظ ٢/٣٠٩.

(٢) الحاشية في: ١٨٦.

(٣) المختص ٢/١٤٩.

(٤) الحاشية في: ٣٨/١.

(٥) صدر بيت من الوافر، طبريز، ومعه:

وخشدة لو أضالها الوقف ...

خُبٌّ: أصله: خُبٌّ، فسكن وأدغم، وموسى وجعدة: ابتداء. ينظر: الديوان ١/٢٨٨، والراعي ١/٤١، والحقبة ١/٢٣٩، والمصالح ٢/١٧٧، والمحكم ٦/٥٢٦، وضرائر الشعر ٢٢٦، وإشفاق الخرب ٥/٢٤٣٧.

(٦) للرسائل ١١، وهي قراءة ابن مسعود وأبي عمرو. ينظر: لغات القرآن للفراء ١٥٠، ومعاني القرآن له ٣/٢٢٢، والسبعة ٦٦٦، والإقناع ٢/٨٠١.

(٧) ينظر: المحكم ٢/١٧٧.



تحركت هزمت.

والذي يدل على أنهم يعملون حكمهم كلٌّ من المتجاورين للآخر: قولهم في الوقف:  
هذا بُكْر، ومررت ببكر، قاله في "المختص" (١) وغيره (٢).

\* [«يُحْطَلَا»]: "حطل" بالطاء أعت الطاء، ويوجد بخط بعض الناس -هو ابن  
النحاس (٣)- بصاد، وليس بجاء (٤).

(خ ٢)

\* [«أو حركات النُّقْلَا لسَّاكن»]: كقوله (٥):

عَجِبْتُ وَاللُّطْرُ كَبِيرٌ عَجَبَةٌ

مِلْ عَنِّي سَيِّئٌ لَمْ أَضِرَّهُ (٦)

ونقل فتح في سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نُقْلَا

والنقل إن يعدم نظير ممنوع وذلك في المهموز ليس بمنع

(خ ١)

\* نَزَج: قال عبد القاهر (٧): وإن كان ما قبل الماء متحركًا فلا وجه للنقل؛ لأن  
الذي قبل الماء أحق بحركة نفسه، وقد نُقِلَ تشبيهاً بما سكن قبل الماء، أشد

(١) ٤٨، ٤٧/١.

(٢) الحاشية في: ٣٨/.

(٣) لعله في نسخة من الألفية، ولم أقف عليها.

(٤) الحاشية في: ٣٨/.

(٥) هو زياد الأعجم.

(٦) بيتان من مشطوب الرجز. ينظر: الديوان ٤٥، والكتاب ١٨٠/٤، والكمال ٦٩٣/٢، والمجدة  
٤٣٨/٦، والمختص ١٩٦/١، والصحاح (ل م م) ٢٠٣٣/٥، وشرح جن الرجاعي ٤٣٦/٢،  
وشرح الكافية الشافية ١٩٨٨/٤، والتذيل والتكميل ١٤٠/٢.

(٧) الحاشية في: ١٨٧.

(٨) المقتصد في شرح النكمة ٣٢١/١.



شَيْئًا<sup>(١)</sup>:

مَنْ يَدْخُلِ الْكَلَاءَ يَنْقُرُ بِصُرَّةٍ

وَيَنْقُلُ بِالْكَأَلِ عَيْنًا يَنْقُرُهُ

إِذَا رَجَا مِنْهُ الْوَفَاءَ عَجِيزُهُ<sup>(٢)</sup>

الأصل: عَجِيزُهُ، ثم نقل، تشبيهاً بـ:

أَصْرُهُ<sup>(٣)</sup>

وقد غلب هنا على ألسنة العرب، وليس بالأعرف في كلام العرب.

ع: الْكَلَاءُ س ٢٠٠٤.

ص ٢٠٠

في الوقف [تا]<sup>(٤)</sup> تَأْنِيثُ الاسمِ هَا جَعِلَ    إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَخٍّ وَصِلَ  
وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٌ وَمَا    ضَاهَا<sup>(٥)</sup> وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي، أبو الحسين، شيخ بغداد. (٢) أبيات من مشطور الرجز، لم أقف عليها ولا على قائلها في مصدر غير للتصديق. الْكَلَاءُ: مرقاً السفن، وموضع بالبحر، ويُنْقَرُ به: ينحتر، وينقش: مطاوع: فَأَنْزَرَهُ فَنَقَرَهُ، من القِنَار، وهو الزَّهْدَان. ينظر: القاموس المحيط (ك ل ه) ١١٨/١، (ق م ر) ٦٤٧/١.

(٣) بعض بيت من مشطور الرجز، لزباد الأتخيم، نقلهم قريباً.

(٤) كذا في المخطوطة مضطرباً عليه، ولم أقف فيها للكلام على ثمة. والتضيب: رأس صاد صغيرة فوق الكلمة، للدلالة على الشك فيها، وأما في الأصل المنقول منه جاءت هكذا. ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ١٩٧.

(٥) الخاشية في: ٣٨/١.

(٦) ترك ابن هشام هاءاً في المخطوطة يائساً بين الهمزة أكثر من سبعة، فصحح مكانه، لئلا يتوهم أنه أسقط يائساً.

(٧) ما بين العتوقين ليس في المخطوطة، وهو في متن الألفية، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٧٤، البيت ٨٩١.

(٨) كذا في المخطوطة، ولوجه: ضاهي.



(١٤)

\* من "الحقبة" (١): حكى م (٢): طَلَحَتْ، وأنشد أبو الحسن (٣):

مَا بَالُ غُرْفٍ عَنْ كُرْبَلَا قَدْ بَحَثَ  
مُسَيْلَةَ تَسِيلَ (٤) لَمَّا عَرَفَتْ  
ذَا يُسْلَمَى بَعْدَ خَوْلٍ قَدْ عَفَتْ  
بَلَّ خَوْزَ (٥) لَيْثَاءَ كُظْهَرِ الْحَقِيقِ (٦)

ويمكن أن يكون منه وقفٌ خَمَزَةٌ (٧) على: «مَرْصَلَاتٍ» (٨) بِلَاءٍ، ويجوز أن يكون لَمَّا كَانَ المضاف إليه مقدراً أثبت الاء، كما يثبت في الوصل؛ لِيَعْلَمَ أن المضاف إليه مُرَادٌ، كما أَشَمَّ مَنْ أَشَمَّ الحرف المضبوط؛ لِيَعْلَمَ أنه في الوصل مضموم، وكما شُدَّ مَنْ شُدَّ؛ فَرَجَّ؛ لِيَعْلَمَ أنه في الوصل عرك، وكما حَرَكَ (٩) مَنْ قَالَ (١٠):

(١) ٣٠٢-٣٠٠/٢.

(٢) الكتاب ١٦٧/٤، والمكايمة فيه عن أبي الخصب.

(٣) معاني القرآن ٢٩٥/١.

(٤) كذا في المخطوطة معحماً مضبوطاً وبعلامة الشك، والصواب ما في مصادر البيت: مُسَيْلَةُ شُدَّ.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطاً على خغل "بل" عاطفة، وقيل: إن "بل" هنا بمعنى "رب"، قالوه عليه: خَوْز.

(٦) أبيات من مشطوب الرجز، لشاعر الذاب أحد بني مالك بن سعد، وقيل: لبعض الطالبيين. كُرْبَلَا: نومها، وبَحَثَ: انقصت، وشَيْلَةَ: نصبٌ دمعها، وَلَسَّ: تجري بدمعها، وَفَتَتْ: ذهبت التارما، وعُوزَ: وسط، وَلَيْثَاءَ: مفارقة، وَالحَقِيقُ: أصله: الحققة، وهي الثَّزَم، شبهها به في الغلظة. ينظر: جهرة اللغة ١١٣٥/٢، وللذكر ونوثة لابن الأنباري ٢٠٠/١، والصحاح (ج ح ف) ١٣٤١/٤، والمختص ٩٢/٢، والمختصص ٣٦٤/٢، والإنصاف ٣١٣/١، والتبليغ والتكميل ٣١٥/١١، وشرح شواهد شرح الشافية ١٩٨.

(٧) ينظر: السبعة ١٨٠، والإفتاح ٥١٨/١.

(٨) البقرة ٢٠٧، النساء ١١٤، والتحريم ١.

(٩) انطمست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٠) هو بعض الشعدين.



الشُّكْرُ<sup>(١)</sup>

لِيَعْلَمَ أَنَّهُ فِي الْوَصْلِ مَضْمُونٌ، وَكَتَبَ عَنْ قَالَ<sup>(٢)</sup>:

اصْطَفَيْنَا بِالرَّجُلِ<sup>(٣)</sup>

لِيَعْلَمَ أَنَّهُ فِي الْوَصْلِ مَكْسُورٌ، وَكَمَا أَنَّ عَنْ قَالَ<sup>(٤)</sup>:

إِذْ هُنَّ نَبِيكَ عَنْهُمْ وَارْهَنَ<sup>(٥)</sup> نَبِيَّ<sup>(٦)</sup>

عَقْفٌ؛ لِلْوَقْفِ، كَمَا قِيلَ<sup>(٧)</sup>:

مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ<sup>(٨)</sup>

(١) بعض بيت من مشهور الرجز، تقدّم بتمامه في باب الحال.

(٢) لم ألق له على نسبة.

(٣) بعض بيت من مشهور الرجز، وهو بتمامه مع ما قبله:

غَلَقْنَا أَهْوَلْنَا نَوَ عِجْنَ

الشُّكْرِيَّ وَاصْطَفَيْنَا بِالرَّجُلِ

الشُّكْرِيُّ: نوع من المصارعة. ينظر: التوارد لأبي زيد ٢٠٥، والقوالي للأعشى ١٤، وإعراب ثلاثين

سورة ١٢٩، والصحاح (ج ل د) ٤٥٨/٢، والخصائص ٣٣٧/٢، والحكم ٧٦/٦، والإنصاف

٦٠٤/٢، ولفظ الصبغة النحوية ٢٠٨٩/٤٠.

(٤) لم ألق له على نسبة.

(٥) كذا في المخطوطة بالواو، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: لَزَقْنِ، بلا واو وبالجزم جواباً

للطلب.

(٦) بيت من مشهور الرجز. ينظر: القوالي للأعشى ١٢، والخصب ١٠٨/١، والخصائص

٣٣٠/٣، والحكم ٣٠٠/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٧/٢.

(٧) قاله: طرفة بن العبد.

(٨) بعض بيت من الرجز، وهو بتمامه:

فَيْدَاؤُ لَيْلِي قَبِي عَلَى مَا أَصَابَ لَيْلِي مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ

ينظر: الديوان ٧٩، وكتاب الشعر ١٤٦/١، والخصب ٣٤٢/١، ٣٥٧، والخصص ٣٦٢/٢،

ولمّا ابن الشجري ٢٦٤/٢، والتنبيل والتكميل ٧٩/١٠.



ولولا ثبوت المضاعف إليه لأتى بالنون<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* قال<sup>(٢)</sup>:

بَلْ جَوِّزَ تَهْنَاءُ كَطَهْرٍ اِتَّخَذَتْ<sup>(٣)</sup>

وبماه اللغة قرأ نافع وابن عامر وعاصم وخزعة<sup>(٤)</sup> فيما كتب بالناء، نحو: ﴿اَتَمَرَّتْ تَوَجَّجٌ  
وَأَمَرَّتْ لَوْمَةً<sup>(٥)</sup>﴾، وهي لغة حمير<sup>(٦)</sup>، ومنه: قول بعض ملوكهم للذي قال: يَبْ، يريد  
بذلك: اجلس، فطش القول له أنه يريد بذلك الطفور<sup>(٧)</sup>، فألقى نفسه من ذروة الجبل  
إلى خضيضه - قال الجوهري<sup>(٨)</sup> عن الأصمعي<sup>(٩)</sup>: فتكسّر، وقال ابن طه<sup>(١٠)</sup>:  
فمات - ليس عنده عزيت، يريد: عريته<sup>(١١)</sup>.

وقد حكيت الحكاية بالنصين في باب النائب عن الفاعل<sup>(١٢)(١٣)</sup>.

(١) الحاشية في: ٣٨/١.

(٢) هو مؤلف النائب، وقيل: بعض الطائيين.

(٣) بيت من مشطور الرجز، تنقلم قريباً.

(٤) ينظر: جامع البيان للذبي ٧٩٨/٢، والإقناع ٥١٣/١، ٥١٤.

(٥) التحريم ١٠.

(٦) ينظر: الجمل المنسوب للتحليل ٢٧٢، ومصادر الحكاية الأخيرة.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في بعض مصادر الحكاية: الوثوب.

(٨) الصحاح (و ث ب) ٢٣١/١.

(٩) ينظر: إصلاح اللطق ١٢٣، والخصائص ٣٠/٢، والحكم ٣٣٦/٣، والخصص ٣٣٢/٣.

(١٠) لم أقف على حكايته.

(١١) ينظر: إصلاح اللطق ١٢٣، والخصائص ٣٠/٢، والمصاحي ٣١، ١٣٨، والحكم

٣٣٦/٣، ٢١٩/١٠، والخصص ٣٣٢/٣، ٥٨/٥.

(١٢) لم بتقديم من ذلك شيء في هذه النسخة، فلعله مما طوره الناسخ.

(١٣) الحاشية في: ١٨٨.



وقف بها السكت على الفعل المفعول<sup>(١)</sup> بحذف آخر كاعط من سأل

(خ٢)

\* قوله: «بحذف آخر»: لجزم، نحو: لم يبع، ولم يبيعه، أو وقف، نحو: ﴿يَهْدِيهِمْ أَفْئِدَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

وليس حتماً في سوى ما كع أو كبع مجزوماً فراح ما زعوا

(خ٢)

\* قوله: «ك: ع، لو ك: يع» مقتضاه أن يوقف بالهاء في مثل: ﴿وَلَا تَكُفْ فِي صَبِيٍّ﴾<sup>(٣)</sup>، وفيه نظر؛ من أجل أن<sup>(٤)</sup> حذف آخر هذا الفعل ليس واجباً. ويُستظر في: ﴿وَمَنْ تَوَلَّى الْكِفَّانِ﴾<sup>(٥)</sup> كيف يوقف على: «تَوَلَّى»<sup>(٦)</sup>.

وما في الاستفهام إن جرت حذف ألقها وأولها لها إن تقف

(خ١)

\* قوله: «و"ما" في الاستفهام» البيت: وَمَنْ تَوَلَّى الْكِفَّانِ عَلَى مَنْ قَالَ فِي: ﴿فِيمَا رَحِمَ مِنْ أَمْرِ﴾<sup>(٧)</sup>، إن "ما" اسم للاستفهام، أي: بأيّ رحمة كنت لهم؟ وقال ابن

(١) كلها في المخطوطة مضبوطة، والصواب ما في متن الألفية: الشغل. ينظر: الألفية ١٧٤، البيت ٨٩٣.

(٢) الأنعام ٩٠.

(٣) الحاشية في: ١٨٨.

(٤) النحل ١٢٧.

(٥) ما بين المعقولين جاء في المخطوطة بعد قوله: «أو ك: يع»، ولعله انتقال نظر، وهو على الصواب عند ياسين.

(٦) غافر ٩.

(٧) الحاشية في: ١٨٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٨٢/٢ من خط ابن هشام.

(٨) آل عمران ١٥٩، وقامها: ﴿فِيمَا رَحِمَ مِنْ أَمْرِ كَيْفَ لَيْسَ لَهُمْ﴾.



دَرْشَتُوهُ<sup>(١)</sup>: إنما نكرة، أي: بشيء رحمة، و"رحمة" بدل، وقال س<sup>(٢)</sup> والجمهور: زائدة، مثلها في: ﴿لَئِنَّمَا آتَى تِلْكَ﴾<sup>(٣)</sup>، لكنها غير كافية<sup>(٤)</sup>.

\* «وَأَوَّلُهَا أَلِفٌ إِنَّ يَقِفَ»: فلا تجمع عليها حذف الحرف والحركة<sup>(٥)</sup>.

\* قال بعضهم: كان ينبغي وجوب الهاء في نحو: يَمَّةٌ؟ و: لَمَّةٌ؟ كما في: عَمَّةٌ و: فَمَّةٌ.

وأجيب بأن حرف الجر الدافع عليه أجري مجرى بعض "ما"، لتأكيده الاتصال.

فاعترض بأنه لا يبلغ درجة حرف المضارعة، ك: نَمَ، وأنت توجب فيه ذلك.

وأجيب بأنه أشد منها اتصالاً؛ لأن حرف المضارعة يحذف للأمر.

قبل: وحرف الجر لا يلزم "ما".

قبل: تَلَى، يلازمها إذا حذفت ألفها.

قبل: لا يلازمها أيضاً إذا حذفت ألفها، بدليل: يَمَّةٌ؟ ثم جئت؟ وغيره.

قبل: لا سؤال على ذلك؛ لأنه حينئذٍ مثل: عَمَّةٌ و: فَمَّةٌ وإنما السؤال بين<sup>(٦)</sup> لَمَّةٌ؟ و: لم يَمَّةٌ، هذا هو المشكل<sup>(٧)</sup>.

\* «وَأَوَّلُهَا أَلِفٌ إِنَّ يَقِفَ»: ومن التحوين من يقف بالألف، ويردّه إلى أصله، ومنهم من يقف بالسكون، فيقول: مِمٌّ؟ وقد جاء في شعر شاذ.

(١) لم أقف على كلامه، ونسبه في كتاب الكتاب ٥٠ ألفاً في الآية زائدة، وأقول للنسب إليه نقله مكث في مشكل إعراب القرآن ١٥٨ عن ابن كيسان، وحكى العكوي في البيان في إعراب القرآن ٣٠٥/١ عن الأعمش أنه أحازه.

(٢) الكتاب ٧٦/٣، ٢٢١/٤.

(٣) هود ١٦.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ٣٧/ب و ٣٨/أ.

(٥) الحاشية في: ٣٨/أ.

(٦) كنا في المخطوطة، وأصل الصواب: عن.

(٧) الحاشية في: ٣٨/أ.



ومن (الغريب: أن الجسائي<sup>(١)</sup> حكى حذف ألفها عن ناسي من بني كنانة<sup>(٢)</sup>)، وإن لم تنصل بحرف، فيقولون: تَصَنَعْتَ؟

وأما "ما" في الخبر فلا تحذف ألفها إلا لالتقاء الساكنين خاصة، فتحذف لفظاً لا خطأ<sup>(٣)</sup>، سواء حُرِّثَ أو لم يُحَرِّثْ.

و...<sup>(٤)</sup> يميز الوجهين مع حرف الجر: إلا مع "شئت"، فلا يميز إلا الحذف؛ لأنه صيغته مسموعة، وحكى عُمْدُ بْنُ سَعْدَانَ<sup>(٥)</sup> -وهو ممن لا يندفع صيغته وأماؤه-: حُدِّثَهُ بما شِيبَ<sup>(٦)</sup>، قال: إذا كانت "ما" في طريق "الذي" فالتام لا غير، وعالقه الفراء<sup>(٧)</sup>، فقال: ادعِ مَ شئت، و: حُدِّثَهُ مَ شئت. من "حَوَّاشِي"<sup>(٨)</sup> الشَّالُوَيْنِ رحمه الله تعالى<sup>(٩)</sup>.

\* في "الأوسط"<sup>(١٠)</sup> عن قوم من العرب: سَلَّ غَمَّ شئت، وأن أبا زَيْد<sup>(١١)</sup> قال: كلُّ من العرب يقولون: سَلَّ غَمَّ شئت؛ لكثرة استعمالهم إياه. من المختلوي<sup>(١٢)</sup> (١٣٨).

## (خ)

(١) لم أنف على حكايته.

(٢) نقلها في ارتشاف الطرب ١٠٣٠/٢ عن الرشيد الخطَّاب غير منسوبة.

(٣) انقطعت في المخطوطة، وألغها كما آتت.

(٤) موضع القط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(٥) لم أنف على كلام، وحكاة ابن السراج في كتاب الخط ١٣١ عن بعض النحويين غير مستي.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في حواشي الشَّالُوَيْنِ: شِئْتُ.

(٧) لم أنف على كلام، وحكاة ابن السراج في كتاب الخط ١٣١ عن ثعلبه. وينظر: أدب الكاتب ٢٣٤، وعمدة الكتاب ١٨٧.

(٨) حواشي النقص ٤٩٣.

(٩) الحاشية في: ٣٨/١.

(١٠) لم أنف على ما يفيد بوجوده. وينظر: التذيل والتكميل ٨٦٥/ب (نورعثمانية).

(١١) ينظر: ارتشاف الطرب ٢٥١/١، ١٠٣٠/٢.

(١٢) ينظر: التذيل والتكميل ٨٦٥/أ، ب (نورعثمانية).

(١٣) الحاشية في: ٣٨/١.



\* قوله: «إِنْ جُرْتُ خِلْفَ الْفُتَاهِ»: وَمِنْ ثَمَّ بَطَلَ قَوْلُ الْفُتَاهِ الرَّزَّازِيِّ<sup>(١)</sup> فِي: ﴿يَمَّا رَحِمَتْهُ<sup>(٢)</sup>﴾: إِنْ "مَا" اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَقَوْلُ الْكِنَانِيِّ<sup>(٣)</sup> فِي: ﴿يَمَّا غَفَرْتُ لِي رَبِّي<sup>(٤)</sup>﴾، وَعَظَمُهُمْ فِي: ﴿يَمَّا أَقْوَيْتَنِي<sup>(٥)</sup>﴾: إِنْ "مَا" اسْتِفْهَامِيَّةٌ غَرِيبَةٌ.<sup>(٦)</sup>

\* قوله: «وَأَوَّلُهَا الْهَاءُ»: وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبُزْجِيُّ<sup>(٧)</sup> فِي جَمِيعِ مَا وَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٨)</sup>.

وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

(خ ٢)

\* تلخص أنما تجب في مسألتين: هذه، ومسألة: لم تبعه، و: عه<sup>(٩)</sup>.

ووصلها بغير تحريك بنا أديم شد في المدام استخبتا

(خ ١)

\* [«تحريك بنا أديم»]: وتلحق أيضا نحو: هالفتاه، و: هؤلاء؛ خلفاء الألف،

(١) مفتاح الغيب ٤٠٦/٩.

(٢) آل عمران ١٥٩.

(٣) لم تحف على رأيه هذا، وعكس عنه رؤاه بأنها لو كانت استفهامية لحلفت ألفتها. ينظر: التفسير البسيط ٤٧٠/١٨، وأما ابن السحري ٥٥٧/٢، والبحر المحيط ٥٨/٩، ومعنى التيب ٣٩٤. وأجزاء القراءة في معاني القرآن ٣٧٤/٢، وأبو علي الشَّيْبَوِيُّ - كما في التذيل ولتكميل ٨٦٥/١ (تورعشاه) -، وتروعشري في الكشف ١١/٤، ١٢.

(٤) بس ٢٧.

(٥) الأعراف ١٦.

(٦) الحاشية في: ١٨٩.

(٧) ينظر: جامع البيان للذبي ٨٢٤/٢، والإقناع ٥٢٤/١. والبزجي هو أحمد بن محمد بن عبد الله ابن أبي بزة المكي، أبو الحسن، مقرر مكة، ومؤذن للمسجد الحرام، محقق طباطبائي، قرأ على عكرمة بن سليمان ووهب بن واضح، توفي سنة ٢٥٠. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٠٢، وغاية النهاية ١١٩/١.

(٨) الحاشية في: ١٨٩.

(٩) الحاشية في: ١٨٩.



وهي ترداد بالوقف حقا، فأرادوا توفير لذت - كما يأتي<sup>(١)</sup> - لتوفير الحركة، ومن ثمّ التزم في التذبة.

وقد يفهم من كلام المصنف أنّها لا تلحق الساكن، وكلّ ذلك يردّه<sup>(٢)</sup>.

\* [«في المذام استحيينا»]:

إِذَا مَا تُرْغَرُغُ فِينَا الْمَلَامُ لَمَّا إِنَّ يُقَالُ لَهُ: مَرَى لَهْوَةً<sup>(٣)</sup>  
 \* قوله: «في المذام استحيينا»: وعلة ذلك: أن الذي بناؤه دائم لا يضاف، فلا يُوجّه له السكت فيه الإضافة، بخلاف المعرب والمبني الذي عرّض له البناء، وهو خمسة: النان عرّض لهما البناء على الفتح، وهما نحو: خمسة عشر، و: لا رحن، واثان عرّض لهما البناء على الضم، نحو: يا زهد، و: «إِذَا قِيلَ وَيَرْبَعُهُ»<sup>(٤)</sup>، وواحد عرّض له البناء على الكسر، وهو للمضاف للياء، وليس مقصوداً هنا بالاحراز؛ لأن الوقف على الياء لفظاً أو تقديرًا.

ويدلّك على العلة المذكورة: أنهم وقفوا على نحو: هؤلاء، و: هاتئنا بالياء؛ لتبيين الألف، ولا يفعلون ذلك في نحو: حُبْلَى، وأغْلَى؛ لئلا يلتبس بالمضاف إليه، وزاد من<sup>(٥)</sup> أن ألف التمكن مقدّر فيها الإعراب، وهم لا يُدخلون هاء السكت على ما فيه حركة إعراب.

واعلم أن مفهوم كلام المصنف أنّها لا توصّل بساكن مبني، وهذا صحيح إن كان

(١) في الحاشية بعد النالية.

(٢) الحاشية في: ٢٨/١.

(٣) بيت من المقارب، حشاش بن ثابت رضي الله عنه. الشاهد: لحاق هاء السكت الضمير بليث "هو" استحساناً؛ لأن بناء مستدام لا عارض. ينظر: الديوان ١/٥٢٠، والحيون ٦/٤٣٧، وجهرة النفا ١/٢٣٥، وللقصور والمنهول للقال ١٩٥، والمخصص ٤/٢٥١، وشرح جن الزجاجي ٢/٤٣٦، وإتذليل والتكميل ٩/٢٩، وللقاصد النحوية ٤/٢٠٧٩.

(٤) الحاشية في: ٢٨/١.

(٥) الروم ٤.

(٦) الكتاب ٤/١٦٥.



غير ألف<sup>(١)</sup>.

\* مسألة: قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

يَا رَبِّ نَعْمَ لِي لَا اضِلُّهُ<sup>(٣)</sup>

أُرْتَضُ مِنْ نَعْتٍ وَأُضْحَى مِنْ غَلَّةٍ<sup>(٤)</sup>

تشكيل: لأن الماء في: "من غَلَّةٍ" إما اسم ضمير، فيجب إعراب "غل"؛ لذكر المضاف إليه، وإنما يُقَى إذا قُطِع عن الإضافة أو حرفٌ للسكت، فحركة الغايات مشبهة بحركة الإعراب، فلا تلحقها الماء.

والجواب: بأنها قسم ثالث غيرهما، وذلك أنها بدل من الواو التي في: غَلَو، وهي إحدى لغاتهما، كما أن الماء في: يا خَنَاء، من قوله<sup>(٥)</sup>:

وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلًا: يَا خَنَا ۖ وَتَحْتَ أَخْفَتِ شَرًّا يَهْرُ<sup>(٦)</sup>

بدل من واو: خَلَو، هذا جوابُ أَيْ عَمْتُ بِنِ الْحَثَابِ<sup>(٧)</sup>، حكاه عنه ابن إِبَّاز<sup>(٨)</sup> رحمهما الله تعالى<sup>(٩)</sup>.

وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرًا وفشا منتظمًا

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للملحقة بين ٣٧/ب و ٣٨/أ.

(٢) هو أبو نؤوان.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب: أَطْلَلُ.

(٤) بيان من مشطوب الرجز. أَطْلَلُ: أَشْلُ فيه. ينظر: جهرة اللغة ١٣١٨/٣، وشرح الشهاب

٢/٢٤٥، ومغني اللبيب ٢٠٥، ولتقايد النحوية ٢٠٦٢/٤.

(٥) هو امرؤ القيس.

(٦) بيت من النugar. ينظر: الديوان ١٦٠، وغريب الحديث البحرى ٣٢٥/١، ولذاكر ولؤلؤ

لاين الأبياري ٢/٢٠٧، وتهديب اللغة ٦/٢٣١، والمحكم ٤/١٠٦، وأمانى ابن الشعرى ٢/٣٣٨،

ولباب ٢/١٠٦، ولتقايد النحوية ٤/١٧٤.

(٧) قاله في شرح الغوى، كما عند ابن إِبَّاز، ولم تقف على ما يقيد بوجوده.

(٨) شرح التعريف بشروري التصريف ٨٦، ٨٧.

(٩) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للملحقة بين ٣٧/ب و ٣٨/أ.



(١٤)

\* خرّج ابن جني<sup>(١)</sup> قراءة الشَّعْبِيَّ<sup>(٢)</sup>: «وَيُزِيلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَلَةِ مَا يُطَهِّرُكُمْ بِهِ»<sup>(٣)</sup> على أن "ما" موصولة، والجار والمجرور صلة.

وكذا قال صاحب<sup>(٤)</sup> [اللوامع<sup>(٥)</sup>]، إلا أنه زاد فيه شيئاً أشدّ فساداً<sup>(٦)</sup> من خغل لام "كي" صلة، وهو أن العائد محذوف، وتقدير<sup>(٧)</sup>: الذي هو يُطَهِّرُكُمْ به.

وخرّجه ح<sup>(٨)</sup> على لغة من قال: شرت ما يا فتى<sup>(٩)</sup>، بحذف الهمزة، وتوهم الميم، قال: فيمكن أن يُخرّج على هذا، إلا أنهم أبحروا الوصل بحرى الوقف، فحذفوا التنوين؛ لأنك إذا وقفت على: شرت ما؛ قلت: شرت ما، بحذف التنوين، وإبقاء [الألف، إثناً]<sup>(١٠)</sup> ألف الأصل التي هي بدل من الواو التي هي عين الكلمة، وإثا الألف التي هي بدل من التنوين حالة النصب<sup>(١١)</sup>.

(٢٤)

(١) المختص ٢٧٤/١.

(٢) ينظر: المختص ٢٧٤/١، وشواذ القراءات للكرماي ٢٠٣، وإعراب القراءات الشواذ ٥٨٨/١. والشَّعْبِيُّ هو عمر بن سراحيل بن عبد، أبو عمرو الخثعمي، إمام من كبار التابعين، أخذ عن جماعة من الصحابة، وقرأ على أبي عبد الرحمن السلمي وعلقمة بن قيس، توفي سنة ١٠٥. ينظر: سمر أعلام النبلاء ٢٩٤/٤، وغاية النهاية ٣٥٠/١.

(٣) الألف ١١.

(٤) هو عبد الرحمن بن أحمد الرّازي، أبو الفضل.

(٥) لم ألق عليه، وينظر: البحر المحيط ٢٨٢/٥.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في البحر المحيط، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: فسأداً.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب: وتقديره.

(٩) البحر المحيط ٢٨٢/٥، ٢٨٣.

(١٠) ينظر: إضاح الوقف والابتداء ٣٨٠.

(١١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في البحر المحيط، والسياق يقتضيه.

(١٢) الحاشية في: ٣٨/ب.



\* أظهر حمزة<sup>(١)</sup> النون من: ﴿طَسَرَ﴾<sup>(٢)</sup>، وأظهر غيره<sup>(٣)</sup> النون من: ﴿يَسَى﴾ \*  
وَالْقَرْمَانِ﴾<sup>(٤)</sup>، و: ﴿سَتَ﴾<sup>(٥)</sup> وَالْقَلْبَرِ﴾<sup>(٦)</sup>، والنون الساكنة لا تظهر عند الميم والواو.  
والجواب: أن حروف التهجي مبنية على الوقف، فالسكوت مقدّر على كل منها،  
ولذلك وصلوها غير معربة.

ونظير<sup>(٧)</sup>: بناؤهم أسماء الأعداد على الوقف؛ لتقديرهم السكوت على كل اسم  
منها، فقالوا: واحد، إثنان<sup>(٨)</sup>، ثلاثة، أربعة، ثم قالوا: واحدان، إثنان، حركة المزة على  
الدال، وقرأ الأعشى<sup>(٩)</sup> عن أبي بكر: ﴿الْقَرْمَانِ \* أَفَلَهُ﴾<sup>(١٠)</sup> بقطع المزة<sup>(١١)</sup>، وقالوا:  
ثلاثون، بالفتح، وإبقاء الهاء غير مبدلة من تاء، فهذا يجب الإدغام فيما قلّعنا.  
ونظير ذلك: هاء السكت في مثل: ﴿مَلِيَّةٌ \* هَلْكَ﴾<sup>(١٢)</sup>، منهم من أدغم؛ نظراً  
إلى اجتماع التلين في الجملة، ومنهم من أظهر؛ لأن الهاء في نية الموقوف عليه، وعلى

(١) ينظر: السبعة ٤٧٠، والإقناع ٧١٦/٢.

(٢) الشعراء ١، والقصص ١.

(٣) ينظر: السبعة ٦٤٦، والإقناع ٢٤٥/١.

(٤) يس ٤١، ٢.

(٥) في المخطوطة: نون، وهو خلاف رسم للصحف.

(٦) القلم ١.

(٧) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب: ونظيره.

(٨) كنا في المخطوطة بقطع المزة، ولعله تأكيد على قراءتها مقطوعة؛ لوقوعها في ابتداء الكلام.

(٩) هو يعقوب بن محمد بن حليفة التميمي الكوفي، أبو يوسف، يعرف بالأعشى الكبير،  
صاحب قرآن وفرائض، أخذ عن أبي بكر بن عياش القراءة، واحتص به، توفي في حدود سنة  
٢٠٠. ينظر: معرفة القراءة الكبار ٩٥، وغاية النهاية ٣٩٠/٢.

(١٠) آل عمران ٤١، ٢.

(١١) ينظر: السبعة ٢٠٠، وجامع البيان للذاني ٩٥٣/٣.

(١٢) الحاقة ٢٨، ٢٩.



هذا لا يجب النقل لورثي<sup>(١)</sup> في: ﴿كِتَابَةُ \* بِإِذْنِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الإقناع ١/١٦٩، ٣٨٩، والنشر ١/٤٠٩.

(٢) الخالقة ١٩، ٢٠.

(٣) الخاشية ١: ١٩٠.



## الإمالة

(١خ)

\* هي مصدر: أَمَلْتُ الشيءَ للشيء، إذا قَرَّبْتَهُ منه<sup>(١)</sup>، وهو بهذا المعنى هنا؛ لأن المراد بالإمالة تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء<sup>(٢)</sup>.

\* وفائدتها: طلب المخانة بين الصوت...<sup>(٣)</sup> بالألف والياء أو الحرف المكسور، كما أنهم لأجل توافق الصوتين قالوا: شَبَّاء<sup>(٤)</sup>، وَ: مَرٌّ بَشٌّ، فلم يُدَوِّوا النون التي هي الأصل في: الشَّبَّ، وَ: مَرٌّ؛ لَمَّا أرادوا أن يوفقوا بين الصوتين، ولم يستحيزوا إدغام النون في الياء من حيث كان مشابهًا لِمَا لم يدغم في الياء، وهو الميم، وكذلك مَرٌّ قال: حِزْطًا، وَ: صُفَّتْ، وَ: صَوَّبَ، تَرَكَ الأصل؛ للمخانة<sup>(٥)</sup>.

(٢خ)

\* لقد أتخذ أبو الفتح في 'الخصائص'<sup>(٦)</sup> حيث سُمِّي الإمالة إدغامًا صغيرًا، ووجه ذلك بأن الإدغام المألوف إنما هو تقريب صوت من صوت، والإمالة إنما وقعت في الكلام لتقريب صوت من صوت؛ ألا ترى أنك قرَّبت فتحة العين من: غَالِمٌ إلى كسرة اللام، بَأَن تَحَوَّتْ بالفتحة نحو الكسرة، فَأَتَلَّتْ الألف نحو الياء، وكذلك: سَمَى، وقضى، تَحَوَّتْ بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها.

قال: وإنما اختُطَّتْ لهذا الباب هذه<sup>(٧)</sup> التسمية التي هي الإدغام الصغير؛ لأن فيها إبداءً بأن التقريب شامل للموضوعين، وأنه هو المراد بالمعنى في كلتا الجهتين<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الصحاح (م ي ن) ١٨٢٢/٥، وإحكام ٤٢٦/١٠.

(٢) المخانة في: ٣٨/ب.

(٣) موضع النقط كلمة لم ألبسها في المخطوطة، ورجعها: الناطق، وينظر: المحجة ٥٢/١، ٥٣.

(٤) هي 'كَفَلَاءٌ' من الشَّبَّ، وهو ماء، ورفَّاء، ويزد، وعلوبة في الأسنان. ينظر: القاموس المحيط (ن ن ب) ١٨٥/١.

(٥) المخانة في: ٣٨/ب.

(٦) ١٤٣/٢، ١٤٧.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص وعند ياسين: بهذه.

(٨) الحاشية في: ١٩١، ونقلها ياسين في حاشية الأخيرة ٤٨٦/٢.



الألف المبدل من يا في طرف أمل كذا الواقع<sup>١</sup> منه الياء خلف

(خ١)

\* [«الألف المبدل»]: دخلت ألف الإخفاق، والأصلية للبدلة من ياء، نحو: أرطى، ويغرى، وترضى<sup>(١)</sup>.

\* [«أمل»]: ع: يعني: إن شئت؛ لأن أسباب الإمالة مجزأة، لا موجبة؛ للإجماع على أن التضميم ليس لحاء، وإنما ذكرت هذا لأن أبا علي قال في «الكتيبة»<sup>(٢)</sup>: وللإمالة أسباب توجبها، وليس مرادها إلا: تقتضيها<sup>(٣)</sup>.

\* [«الواقع منه الياء خلف»]: يدخل فيه ألف النشبة، وفي إيمانها نظراً.

بل أقول: لا يدخل غيرها؛ لقوله: «دون مزيد»<sup>(٤)</sup>.

\* أبو الهيثم<sup>(٥)</sup>: احشأ أي السبين أقوى؟ فقيل: الياء؛ لأنها بركة كسرتين، وقيل: الكسرة؛ لأن حركتها ملفوظ بها، وهي في أسفل الفم، وقيل: هما سواء.

واعلم أنهما قبل الألف أشد اقتضاء للإمالة منهما إذا تأخرا عنها؛ لأنك إذا أنشئت قبل وجود المقتضي كان متأخراً في الظاهر؛ لأن شأن السبب والعلة والمقتضي أن يتقدم، و<sup>(٦٢٦)</sup>.

(خ٢)

\* بدأ بالنسب<sup>(٦)</sup> الخرق؛ لأنه أقوى من الحزكي، وهما أقوى من للناسبة، فلهذا أخرها عنهما، وبدأ بالقدرة؛ لأنه أقوى في هذا الباب من الظاهر، عكس ما يقتضيه

(١) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٢) ٥٣٧.

(٣) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٥) شرح الشكوة ٣٠٥ (ت. حوية الجهن).

(٦) كذا في المخطوطة، ولم أوقف فيها للكلام على كلمة.

(٧) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: بالسبب.



القياس.

و: «الألف» مفعول، و: «المُبدَل» صفة، على تذكير الحرف، و: «في طرف» وحال<sup>(١)</sup> من: «الألف»، و: «اليا» فاعل باسم الفاعل، و: «خَلَفَ» حال، وُقِفَ عليه على لغة ربعة<sup>(٢)</sup>، أو خبرٌ لموصفٍ للموصول به، على تأويله ب: الصائر، وهو عندي حسن، ولا أراهم يقولون به.

و: «دُونُ»<sup>(٣)</sup> ظرف في موضع الحال من الضمير العرور «مِنْ»، و: «مَزِيدُ» على حذف موصوفٍ ومضاف، أي: دون تَمَازُجٍ حرفٍ مزيد، و: «لَمَّا» البيت: أصله: وحكمكم ما عديم الهاء مما فيه سبب الإمالة ثابت لَمَّا تليه الهاءُ مما فيه ذلك، فقدم الحيز على مبتدئه، ومعمولُ الصلة على عامله<sup>(٤)</sup>.

دُونُ مزيدٍ أو شَدُوذٌ ولَمَّا يَزِيدُها التانيث ما اليها عديمٌ  
وهكذا بَدَلُ عَيْنِ الفعلِ إن يَزُولُ إلى قِلْتِ كَمَاضِي عَفٍ وِدُنْ

(خ ١)

\* [«كماضي: خَفَ، و: دُنْ»]: سواء كانت عينُه وَلِزًا أو يَاءً، كما مثل، وهذا من باب معاملة المُقْتَرِ معاملةً للمنطوق<sup>(٥)</sup>.

\* قَلْبُوا العينَ إلى الألف، وإن كان تحريكُ ما قبلها إنما يُجَدُّ في الأصل، لكنْ

(١) كنا في المخطوطة، ولصواب: حال.

(٢) هي الوقف على الثوب للصبوب بالسكون. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٠، وشواهد التوضيح والتصحيح ٧٦، ٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٧٥. وحكمها غير منسوبة لأخفش وأبو عبيدة وقطرب. ينظر: شرح كتاب سيويه للسوي ٥/٣٨، والحدقة ١/١٤١١، والخصائص ٢/٩٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧-٤٧٩، والإتصاف ٢/٦٠٥.

(٣) في البيت التالي.

(٤) الحاشية في: ١٩١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٤٨٧ دون الإعراب إلا إعراب «خلف».

(٥) الحاشية في: ٣٨/ب.



سكوته عارضاً؛ لأجل حرف المضارعة<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* كما لُجَّ الألفُ للمتطرفة لسببٍ مقتَرٍ في مسألتيْن؛ كذلك لُجَّ الألفُ للمتوسطة لسببٍ مقتَرٍ في مسألتيْن؛ وذلك كونها منقلبةً عن حرف مكسور، وإذا كان، كـ: خاف، أو ياء، كـ: هاب، أو عن ياء، كـ: طاب، ودان، ويجمع للمسألتيْن ما ذكر الناظم من الضابط.

فإن قلت: فلمَ أمين: خاف؟

قلت: للكسرة المقدرة.

فإن قلت: فـ: طاب؟

قلت: للياء المقدرة.

فإن قلت: فـ: هاب؟

قلت: لهما.

فإن قلت: فهلاً ذكر الممالُ لكسرة متطرفة؟

قلت: لا يمكن وجود ذلك؛ لأن الأخير لا يستحق حركةً إلا في المبنى الساكن ما قبل آخره، وذلك لا يوجد فيما آخره ألف<sup>(٢)</sup>.

كذلك تالي الياء والفصل المختار بحرف أو مع ها كجيبها أدر

كذلك ما يليه كسر أو يلي تالي كسر أو سُكُونٌ قد ولي

(خ١)

\* «ما يليه كسر»: ع: تؤثر الكسرة ظاهرة ومضمرّة، فالظاهرة ظاهرة، والمضمرّة إمّا بالإدغام، كـ: قوّات، أو بالوقف، كـ: القاصي، بحر<sup>(٣)</sup>.

\* «ما يليه كسر»: تردّد زحلان، وقد قيل: إن عدم إمالة إجماعية<sup>(٤)</sup>.

(١) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٢) الحاشية في: ١٩١.

(٣) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.



(خ ٢)

\* في "الخصائص"<sup>(١)</sup>: باب إقلاب الخلل مما يُلطّف من الحُكم:  
قالوا: مررت ببحرٍ قايِسٍ، و: نزلت سَقَارٌ<sup>(٢)</sup> قبل، فكسرةُ الرّاءين في الحكم  
واحدة، وإن كانت الثانية لازمة.

واستقيحوا: قام [و] "زَيْدٌ، و: نُتِثُما وزَيْدٌ، وإن كان الفاعل ملفوظاً به في الثاني،  
وجمعوا في الرّؤف<sup>(٣)</sup> بين: عَمُود، و: يَغُود، وإن كانت ولو "يَغُود" تتحرك في كثير  
من المواضع، نحو: هذا أَعُوذُ منك، و: عاودته، وأيضاً: فأصلها في: يَغُود، يَغُود، وكذا  
جمعوا بين: باب، و: كتاب، والأوّل أصلها الحركة<sup>(٤)</sup>.

كسراً وفصلً الهاء كلا فصلٍ يُعَدُّ فُطِرَهاك مَنْ يُمِلُّه لم يُصَدِّ

(خ ١)

\* [«ف: جَوْهَرُكَ»]: الإمالة هنا ضعيفة؛ لأن ألف التثنية لا أصل لها، بالقطع.  
ولمّا مثل أبو عليّ في "التكملة"<sup>(٥)</sup>، جَوْهَرَانِ، لِيَسَالَ، قال أبو البقاء<sup>(٦)</sup>: إمالة  
ضعيفة من وجهين: يُعَدُّ الكسرة من الألف، وتكون الألف حرف إعراب.

قال: وإنما ساغت الإمالة؛ لأن هذه الألف تنقلب ياء جرّاً ونصباً، وقال  
الغني<sup>(٧)</sup>: لكسرة الثون، ورُدُّه بأنك لا تُحِيلُ في نحو: زَحْلَانِ، بالإجماع<sup>(٨)</sup>، وأيضاً:

(١) ٢٢٦/٣-٢٤٤.

(٢) هو منهل ماء قبل ذي قار بين المدينة والبصرة، لبني مازن. ينظر: معجم ما استعجم  
٧٣٩/٣، ومعجم البلدان ٢٢٢/٣.

(٣) ما بين للمتوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسباق يقتضيه.

(٤) هو أَلِفٌ أو وَاوٌ أو ياء ساكن قبل حرف الروي الذي تنبى عليه القسيمة. ينظر: الوالي في  
العروض وأغوي ٢٠٤.

(٥) الحاشية في: ١٩٦.

(٦) ٥٣٧.

(٧) شرح الشكوة ٣٠٨، ٣٠٩ (ت. حورية طهني).

(٨) لم ألق على كلامه.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: بالإجماع.



فكسرة التون عارضة في الوصل، وليس من أسباب الإمالة ما هو كذلك.

ع: وما ذكره أبو النقاء من انقلاب الألف ياءً مُقَوِّ لِسَببِ الإمالة، لا سبب مؤثر؛ بدليل عدم التأثير إذا قُفِدَ، وهو نظير الضميمة في الثلاثي الموث: قَوِثَ حكيمه، فأوجبت منع الصرف، وإن كان ثابته ساكناً، ولم يلزم من ذلك اعتبارها علّة قائمة في مثل: نوح، ولوط، بإجماع من المحققين<sup>(١)</sup>.

(خ ٢)

\* [«وَفُضِّلَ إِلَيْهَا كَلَامُ فَضْلٍ»]: لِحَدَّثِهَا.

قال ابن بري<sup>(٢)</sup> في قوله<sup>(٣)</sup>:

رُوِيَكَ أَنَّهَا التَّلْكَ الْجَلِيلُ ثَائِي وَعُدُّهُ يَمَّا ثَبِيلُ<sup>(٤)</sup>:

البصريون<sup>(٥)</sup> يقولون: وعُدُّهُ، بضم الدال لا غُرْ، وكذا: شُدُّهُ، و: شُدُّهُ، و: رُوِيَهُ، لأن الماء عندهم غَيِّبَةٌ لا اعتداد بها، فكانه قال: غُدُّو<sup>(٦)</sup>، و: شُدُّو، وأهل الكوفة<sup>(٧)</sup> يجيزون: عُدُّهُ، و: عُدُّهُ، و: غُدُّهُ، وهذا لا يجيزه ص إلا مع عدم الماء، فتقول: عُدُّ، و: عُدُّ، و: عُدُّ، وقد ذكر نُعْلَبُ في "الفصيح"<sup>(٨)</sup> أنه يقال: رُوِيَ، و: رُوِيَ، و: رُوِيَ، وقد أَغْلَسْتُكَ أن هذا مذهب الكوفيين لا غُرْ، انتهى بنصه<sup>(٩)</sup>.

وحرف الاستعلاء يَكْفُ مظهرًا من كسر او ياء وكذا تكف رأ

(١) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٢) التنبية والإيضاح ١٢٨/٢ بنحوه، وينظر: لسان العرب (ز ر ر) ٣٢١/٤، ٣٢٢.

(٣) هو للتثنية.

(٤) بيت من الوافر. ثَائِي: نحس وثال. ينظر: الديوان ٢٥١، والفسر ٦٦١/٣، وشرح الواحدي ٣٨٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٣٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للسوي ٢٦٦/٤، ٢٦٧ (ط. العلمية)، والتذيل والتكميل ٧٢٨/أ، ب (تورعشمانية).

(٦) كنا في المخطوطة، ولمراد أنه بواو إشباع لا وأو ضم.

(٧) ينظر: الفصيح ٥٣، والتذيل والتكميل ٧٢٨/أ (تورعشمانية).

(٨) ٥٣.

(٩) الحاشية في: ١٩٢.



(خ ١)

\* للإمالة مانع، كما أن لها مُقتَضِيًا، فمُقْتَضِيهَا تَقْدُمُ، ومانعاً<sup>(١)</sup> قد ذكره الآخ،  
والمانع راجع على السبب في كل العلوم<sup>(٢)</sup>.

\* [يُكْفُ مَطْفَرًا]: ذكر في "التشهيل"<sup>(٣)</sup> أن بعضهم لا يشترط الإظهار،  
وعالقه<sup>(٤)</sup>.

إن كان ما يُكْف بعد مُصِل أو بعد حرف أو بحرفين فصِلْ

(خ ١)

\* قوله: «يُعْدُ» ظرفٌ لقوله: «يُكْفُ»، لا حرٌّ، بل الخِرُّ قوله: «مُصِل»، لكُتْهُ  
وَقَف عليه على لغة ربيعة<sup>(٥)</sup>.

\* [«يُكْفُ بعدُ»]: ع: فلو كان قبلُ لم يُكْفُ، وما الفرق؟

الجواب: أهم يكرهون التصعّد بعد التسفل، لا العكس؛ ألا ترى أن من قال:  
مِزَاط، و: مِزَاق، و: مِزَقَت، لا يقول ذلك في: قِنُوت، و: قِبت؛ لأنه الآن ينحدِرُ  
بعد الإسماعيل، وهذا يُستعَفُّ ولا يُستقل كما يُستقل عكسه، فلذلك أَيْسَأ أَمَالُوا نحو:  
قَارب، وقَادِم، ولم يُجِيلُوا نحو: نَاقِق، ونَاجِق، ونَاجِق<sup>(٦)</sup>.

(١) كنّا في المخطوطة، والصواب: ومانعها.

(٢) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٣) ٣٢٥.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٥) هي الوقف على اللون للنصوب بالسكون. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤، وشواهد  
التوضيح والتصحيح ٧٦، ٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢. وحكمها غير منسوبة لأحفش  
وأبو عبيدة وقطرب. ينظر: شرح كتاب سيويه للسوائي ٣٨/٥، والحجة ١٤١/١، والخصائص  
٩٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢-٤٧٩، والإنصاف ٦٠٥/٢.

(٦) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٧) الحاشية في: ٣٨/ب.



\* [«أو بعد حرف»]: تائيط<sup>(١)</sup>.

\* [«أو بحرفين مُضِلَّ»]: أَلَا جِيس<sup>(٢)</sup>، وَنَاثِيِط<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* ع: الرَاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ لَا تُكْفُّ مَا ظَهَرَ مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً بِالْأَلْفِ، فَلَوْ انْفَصَلَتْ لَمْ تُكْفَّ، تَعَثُّوا عَلَى ذَلِكَ.

وقال المصنّف في "التشهيل"<sup>(٤)</sup> بعد أن ذكر حرف الاستعلاء في الكفّ وشروطه: وَإِنْ فَتَحْتَ الرِّاءَ لِلتَّصْلَةِ بِالْأَلْفِ أَوْ ضَمَّتْ فَحَكَمَهَا حَكْمُ الْمُسْتَعْلِيِّ غَالِبًا.

وكذا في "الشبث"<sup>(٥)</sup>، وفي "المفصل"<sup>(٦)</sup>: انتهى.

وفي "المفتاح"<sup>(٧)</sup>: وتَمْنَعُ إمالة الألف في الأسماء مع وجود مُقْتَضِيهَا أَحَدُ ثَمَانِيَةِ أَحْرَفٍ، وَهِيَ الرِّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلِيَتْ الْأَلْفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعَثَهَا، نَحْوُ: زَائِدٌ، وَهَذَا إِزْرَافٌ، وَرَأَيْتُ إِزْرَافًا.

وفي "المفصل"<sup>(٨)</sup>: الرِّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلِيَتْ الْأَلْفَ مَنَعَتْ مَنَعَ الْمُسْتَعْلِيِّ،

(١) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٢) جمع: مُطْجِوسٌ، وهو موضع يُزَاعُ الطُّورُ إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ. ينظر: إصلاح للتعلق ٢٩٤.

(٣) جمع: مُتَّعَطٌ، من التَّعَاطَى، أو جمع: مُتَّعَطٌ، من: تَعَطَّى التَّعَدَّى، يَتَّعَطُّهَا رَبُّهُ بِسَهْلٍ اخْتِلَافًا، أو جمع: مُتَّعَطٌ، وهو الرجل يكثر نشاطه. ينظر: البدع لابن الأثير ٧٥٨/٢، وشرح لفصل لابن يعيش ٦٠/٩، والقاموس المحيّد (ن ط ط) ٩٢٩/١.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٥) ٣٦٦.

(٦) سبك للنظم ٢٨٠.

(٧) لم أقب على ما يقيد بوجوده.

(٨) مفتاح الإعراب للأمين الغنوي ١٧٣.

(٩) ٤٠٢.



بقوله<sup>(١)</sup>: هذا زائده، وهذا جوازك، ورأيت جوازك<sup>(٢)</sup>.

كذا إذا قُدِّم ما لم ينكسر أو يسكن اثر الكسر كالمبطوع يز  
وكف مستغل وزأ ينكفأ بكسر زأ كفاً لا أجفو

(خ ١)

\* وتقول: ضارب، ضارب، وضاع من<sup>(٣)</sup>:

عسى الله يُعْزِي عَنْ بِلَادِهِ ابْنُ قَابِرٍ<sup>(٤)</sup>

بالإمالة<sup>(٥)</sup>.

\* ابن الخطّار<sup>(٦)</sup>: وقرأ أبو عمرو<sup>(٧)</sup>: ﴿فِي الْفَكَارِ﴾<sup>(٨)</sup>، و: ﴿مِنْ أَصْكَارِ﴾<sup>(٩)</sup>،  
و: ﴿لَا تُؤْتِي الْأَيْسَرِ﴾<sup>(١٠)</sup>، و: ﴿لَكُنِّي صَكَّارِ﴾<sup>(١١)</sup>...<sup>(١٢)</sup>، وقال هُذَيْل<sup>(١٣)</sup> بن

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في لفصل والحاشية الآتية في التكررة عن هذه في ص  
١٥٤٣: تقول.

(٢) الحاشية في: ١٩٣، وقد كثرت في التعليق على البيت بعد الثاني عند قوله: «بكسر زأ»،  
ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٠/٢، ٤٩١ إلى قوله: «في السبك».

(٣) الكتاب ١٣٩/٤.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وهذا صفر بيت من الطويل، هُذَيْل بن غنم، وعجزه:  
...  
تلتهم حوّل الزباب شكوب

ينظر: الديوان ٨١، والمقتضب ٤٨/٣، والأصول ٦٨/٣، والحنة ٤٠٤/١، والصحاح (ع ص ١)  
٢٤٢٦/٦، وتوجه الجمع ٣٩٦، والنذيل والتكميل ٣٤٠/٤.

(٥) الحاشية في: ٣٨.

(٦) توجه الجمع ٦٠٧، ٦٠٨.

(٧) ينظر: السبعة ١٥٠، والإقناع ٢٧٢/١.

(٨) النوبة ٤٠.

(٩) البقرة ٢٧٠، وآل عمران ١٩٢، والمائدة ٧٢.

(١٠) آل عمران ١٣، والنور ٤٤.

(١١) إبراهيم ٥، ولقمان ٣١، وسياً ١٩، والشورى ٣٣.

(١٢) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٣) هو ابن غنم بن غنم القلبي، أبو عمرو، شاعر فصح متقدم، من بادية الحجاز، وكان



عشر<sup>(١)</sup>:

إِلَهُ<sup>(٢)</sup> وَخَدْنَا الْعُضْرِيَّ مِنْ غَابِرٍ نَيْبِ الْعُضْرِيَّ شَرْ نَيْبِ  
 عَسَى اللَّهُ يُغْنِي  
 البيت<sup>(٣)</sup>؛ وذلك لأن الراء -لتكررها- كسرُها بمنزلة كسرتين، فقلَّبت -لذلك-  
 لستعني<sup>(٤)</sup>.

\* مسألة: من كَفَّ الراء لتأثير حرف الاستعلاء في منع الإمالة: قوله<sup>(٥)</sup>:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ يَلَاذِ ابْنِ قَادِرٍ يَنْتَهِمُ خَوْنَ الزَّيْزَابِ سَكُوبِ<sup>(٦)</sup>  
 منع إمالة: قَادِرٍ<sup>(٧)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «يَنْتَهِمُ زَا»: حقه أن يقول: رَأَى متصلة بالآلف، فلو انفصلت لم  
 نَكُفَّ، نَحْنُوا على ذلك.

وفي "الشَّهْل" <sup>(٨)</sup>: وإن قُصِحت الراء المتصلة بالآلف أو حُشِيت فحكمتها حكم

راوية الحليّة. ينظر: الشعر والشعراء ٦٨٠/٢، والأغانى ١٦٦/٢١.

(١) وقيل: إن البيت الأول لسماعة بن أشول النخعي.

(٢) كذا في ملحوظة ومصدر البيت، وفيه الحزم، وهو حذف أول متحرك من الوند المجموع في أول البيت، وهو علة جارئة بمرى الزحاف، كما في: الوالي في العروض والقوافي ٤١.

(٣) بيتان من الطويل، تقدّم ثابتهما، وينظر أوقعهما في: شرح أبيات سيويه لابن السويدي ١٣٧/٢.

(٤) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٥) هو مُدْبِة بن عَشْرَم.

(٦) بيت من الطويل، تقدّم قريباً. ينتهَم: سائل كثير، وعَوْن: أسود، والزَّيْزَاب: سحاب دون سحاب، وسَكُوب: كثير الصَّب. ينظر: شرح أبيات سيويه لابن السويدي ١٣٨/٢، وليضاح شولعد الإيضاح ٨٨٩/٢.

(٧) الحاشية في: ٢٩/أ.

(٨) ٣٢٦.



للمستعلى غالباً، وكذا في "سَبَّكَ المنظوم"<sup>(١)</sup>، وفي "المؤصَّل"<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وفي "البفتاح"<sup>(٣)</sup>: "وتنوع من الإمالة في الأسماء مع وجود مُقتضيتها أحد ثمانية أحرف، وهي الراء غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها أو بعدها، نحو: زائيد، وهذا يُزَكُّ." ﴿٢٢﴾

وفي "المفصل"<sup>(٤)</sup>: "الراء غير المكسورة إذا وليت الألف شَقَّتْ منع للمستعلية، تقول: هذا زائيد، وهذا جَزَّكَ، ورأيت جَزَّكَ"<sup>(٥)</sup>.

**ولا تمل لسب لم يتصل والكف قد يوجه ما يتصل**

(خ١)

\* ع: لم يعتدوا بالعارض في هذا الباب في مسائل، منها: إمالتهم نحو: قَوَّات، وإمالتهم "النَّاس" في قولك: للنَّاس مائ، مع أن حركة الإعراب عارضة، وإمالتهم نحو: سَنَاب<sup>(٦)</sup>، وفقاً، مع [أن]<sup>(٧)</sup> المكسرة زالت.

وأشجبت من ذا: إمالتهم "للنَّاس" وفقاً، مع عروض الحركة لو كانت موجودة، فما بالكم وقد حذفت: كيف يُعتبر وجودها؟<sup>(٨)</sup>

**وقد أمالوا لتاسب بلا داع سواء كعماداً وتلاص**

(خ١)

\* مِنْ اعتبارهم التاسب: قولهم<sup>(٩)</sup> في صفة الفتر: ثلاث دُرَج<sup>(١٠)</sup>، والقياس:

(١) ٢٨٠.

(٢) لم أقف على ما يفيد وجوده.

(٣) ملتحاق الإعراب للأمين الغلي ١٧٣.

(٤) ٤٠٢.

(٥) الحاشية في: ١٩٤.

(٦) هو اسم فرس. ينظر: لُقَامُوسُ المِخْطُوطِ (س ك ب) ١٧٩/١.

(٧) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) الحاشية في: ٣٨/ب.

(٩) ينظر: الأمانة للقطرب ٢١، والألفاظ ٢٩٣، والأضداد لامين الأتباري ٢٦٦، والمقصود للملوكي ٤١٠، والمصاحح (غ ر) ٧٦٨/٢.

(١٠) جمع: دُرَجَاء، وهي البيلة التي يطلع قمرها عند الصبح. ينظر: اللُقَامُوسُ المِخْطُوطُ (د ر ع).



دُرُج، «إسكان الراء، لكنهم أتبعوه لقولهم: ثلاثٌ غُرٌّ»<sup>(١)</sup>، وثلاثٌ ظَلَم، وقالوا<sup>(٢)</sup>: شهرٌ ثُرِي، وشهرٌ ثُرِي، وشهرٌ مُزَغِي، فحذفوا التنوين من: ثُرِي، و: مُزَغِي، إتياعًا لقولهم: ثُرِي، لأنه فعل، وفي الحديث للنسائي<sup>(٣)</sup>: «يُجْعَلُ مَأْزُورَاتٌ غَيْرُ مَأْجُورَاتٍ»<sup>(٤)</sup>، أبدل الواو من: مَزُورَاتٍ، إتياعًا ل: مَأْجُورَاتٍ<sup>(٥)</sup>.

ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع غير ها وغير نا

(١خ)

\* [«غيرَ "ها" وغيرَ "نا"]: ع: إنما أمليت هذه بالسماع، فهي مثل "يا" في قراءة بعضهم<sup>(٦)</sup>: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾<sup>(٧)</sup>، بالإمالة وقفا<sup>(٨)</sup>، وكذا ما أشبهه<sup>(٩)</sup>.

\* ع: حكى من<sup>(١٠)</sup> إمالة "ذا" في أسماء الإشارة، واستبدل به الأَخْفَشُ<sup>(١١)</sup> على

٩٦٠/٢.

(١) هي ثلاث ليالٍ من أول الشهر. ينظر: الصحاح (ع ر ر) ٧٦٨/٢.

(٢) ينظر: التنجب لكرار ٤٦٩/١، والقصور والمنبذ للقيالي ١٠٩، والصحاح (ث ر ي) ٢٢٩٢/٦، والمجتم ١٠٨٨/١٠.

(٣) كذا في المخطوطة، والمصواب: للنسائي.

(٤) بعض حديث نبوي أخرجه ابن ماجه من حديث علي رضي الله عنه، تقدّم في باب الإضافة. (٥) الحاشية في: ٣٩/١.

(٦) هو الكسائي، وقرأها في الوقف: ألا يا، ثم يندى: اسجدوا. ينظر: السبعة ٤٨٠، والإتقان ٧١٩/٢.

(٧) في المخطوطة: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾، وأصلها مكتوبة على حكاية لفظاً قراءاً، والمصواب: نصبت، موافقة لرسم المصحف.

(٨) التمل ٢٥.

(٩) لم تكف على أن تقرأها بالإمالة، وقد حكى سيبويه في الكتاب ١٣٥/٤ إمالة "يا" في قولهم: يا زيدا لمكان الياء.

(١٠) الحاشية في: ٣٩/١.

(١١) الكتاب ١٣٥/٤.

(١٢) ينظر: الإنصاف ٥٥١/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٧٣/٢.



أن ألف "ها" عن ياء، والزم...<sup>(١)</sup> ذلك أن تكون اللام ياء؛ إذ ليس لنا مثل<sup>(٢)</sup>: خَيَّوت، قال: فالأصل: دَي، حذفت اللام، ثم قلبت العين ألفاً؛ لكأن يشبه لفظ<sup>(٣)</sup> الحرف، مثل: "حَي".

وقيل: إنما الأصل: دَوِي، مثل: طَوِي؛ لأنه أكثر مما<sup>(٤)</sup> عينه ولامه ياءان، و...<sup>(٥)</sup> شاذة.

وقد ظهر أن المختصر الذي قاله للمصنف باطل<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «غَيْرُ "ها"»: لمراد: "ها" المستعملة ضميراً، لا: "ها" التنبية، ولا أغم<sup>(٧)</sup>.  
والفتح قبل كسر راء في طرف أبل كيداً لئيسر مل ثُخِفَ الثُكْلَفُ

(١خ)

\* قوله: «مل»: أي: يلجأ لئلايسر، ويمن إليه ثُخِفَ ثُكْلُكَ، كقوله<sup>(٨)</sup>:

إِلَى أَمْنٍ مِنَ الزَّيْتَانِ وَمَنْزِلِهِ لَمَّا غَلِقْتُ مِنَ الْأَمْرِ جَنَاباً<sup>(٩)</sup>  
وقوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت في الخطوط».

(٢) انقطعت في الخطوط، وألها كما أثبت.

(٣) انقطعت في الخطوط، وألها كما أثبت.

(٤) انقطعت في الخطوط، وألها كما أثبت.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في الخطوط.

(٦) الحاشية في: ٣٩/١.

(٧) الحاشية في: ١٩٥.

(٨) هو أبو العتية.

(٩) بيت من الكامل. ينظر: تكملة الديوان ٦٠٥، وأمال القالي ٢٤٣/١، والأخاني ٢٨٥/٤.

والحماسة البصرية ٤٦٠/٢.

(١٠) هو ابن شرف القيرواني.



خَاوِرٌ عَيْثًا وَلَا تُحْفَلُ ...<sup>(١)</sup> لَا تَسْأَلُ عَنِ الْأَسْلِ<sup>(٢)</sup>  
 كَذَا الَّذِي يَلِيهِ هَا الثَّانِيثُ فِي وَفَقٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ  
 (خ١)

\* «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ»: لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا يَلِيهِ الْأَجْزُ أَلْفًا لَمْ تُشَبَّهْ ثَنَاءً الْأَلْفُ، فَسَمَّيْنَاهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تُسَبِّقُ بِالْأَلْفِ<sup>(٣)</sup>.

(خ٢)  
 \* «كَذَا الَّذِي يَلِيهِ "هـ" الثَّانِيثُ»: لِمُشَابَهَةِ الْمَاءِ لِأَلْفِ الثَّانِيثِ مَعْنًى، وَخُرُوجًا، وَسُكُونًا، وَخَفَاءً، وَزِيَادَةً، وَاسْتِزَاجًا لِلْفَتْحَةِ، فَهَذِهِ سِتَّةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ تُحْمَلْ فِي الْوَصْلِ؛ لِأَنَّهَا فِي ثَنَاءً، وَثَنَاءً لَا تُشَبَّهُ الْأَلْفُ<sup>(٤)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ»: لِأَنَّ سُكُونَهَا قَبْلَ الْمَاءِ أَزَالَ بَعْضَ شَبَهِهَا بِهَا الثَّانِيثِ، وَلِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَمْلُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ قَبْلَهُ؛ لِقُرْبِ فَتْحِ ذَلِكَ الْحَرْفِ مِنَ الْكُسْرَةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّقَرُّبُ شُبُهًا إِلَى إِيمَالَتِهِ، وَالْأَلْفُ سَاكِتَةٌ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِيهَا، وَلِأَنَّ الْأَلْفَ لَوْ أُمِيلَتْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا بِإِمَالَةٍ مَا قَبْلَهَا، وَلَوْ فُعِلَ ذَلِكَ لَظُنُّ أَنْ الْإِمَالََةَ لِلْأَلْفِ دُونَ الْمَاءِ<sup>(٥)</sup>.

(١) موضع التقط مقدار كلمة حيث انقطع في المخصوصة.

(٢) قوله: «لَا تَسْأَلُ عَنِ الْأَسْلِ» انقطع في المخطوطة، ولعله كما أثبت. وهذا بيت من «السيط»، وهو بتمامه:

خَاوِرٌ عَيْثًا وَلَا تُحْفَلُ بِمَادَرٍ إِذَا أَثَرَتْ فَلَا تَسْأَلُ عَنِ الْأَسْلِ

الأسلي: التراجيح، كما في: القاموس المحيط (أ س ل) ١٢٧٢/٢. ينظر: إنبات الكتاب ٢١٤، وحرارة الأدب لابن حجة ٣٨٨/٢، ومعاهد النصب ٢٧٤/٢.

(٣) الحاشية في: ٣٩/١.

(٤) الحاشية في: ٣٩/١.

(٥) الحاشية في: ١٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٥/٢، وزاد: «وَنُظِرْنَا وَاعْتَصَمْنَا بِالْأَسْمَاءِ»، ولم يعرها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ١٩٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٥/٢، ولم يعرها لابن هشام.



## التصريف

(خ ١)

\* التصريف: مصدر؛ صرفت الشيء، إذا قلبته في الجهات، وبُذلت فيه شيئاً بشيء آخر<sup>(١)</sup>، ومنه: التصريف في الأعمال، وهو بهذا المعنى في الألفاظ؛ لأنه تغيير يلحق الكلمة؛ إما يُراد فيها من المعاني المختلفة.

قال بعض العلماء: التصريف في علم اللغة أهم من علم النحو؛ لأنه حكم يتعلق بنفس الكلمة، والإعراب حكم يتعلق بغوازلها، إلا أن علم النحو في الكلام أبلغ؛ لأن الحكم المتعلق بالتصريف يمكن أن يؤخذ سمائاً والنحو لا يُعَمَّق تفاصيله سمائاً.

وكما أعم سمواً هذا العلم بالمصدر المذكور كذلك علم الأحكام التركيبية سموه بمصدر: نحاً يُنْحَو، إذا قُصِدَ<sup>(٢)</sup>، فهما في الأصل مصدران، ثم مَنِيَّ بهما، كـ: قُضِلَ، وقُشِرَ، ويجوز تشبيهُهما وجمعهما؛ لزوال المصدرية، تقول: أُنْحِمْ، ونُحِّمْ، وتصانيف، والألف واللام فهما للعلبة، مثلها في: العلبة.

ولا يُنَحِّث على الحرف في التصريف، ولا على الاسم الشبيه، بل الأهم الفعل؛ لكثرة قلبه في جهات المعاني، ولحوق التبادلات له، ولبه الاسم الشبيه<sup>(٣)</sup>.

\* التصريف مقابل للإعراب في شيء، ومماثلة في شيء، أما مشابهته له فلا أنه تغيير، كما أن الإعراب تغيير، وأما مقابلته فلا أنه في الأفعال أصل، وفي الأسماء فرع، والإعراب بالعكس، وبغلافه في أنه في الكلمة كلها، أي: حيث اتفق منها، والإعراب إذا يكون في الأخير، فهذه مقابلة وموافقة ومخالفة، فأقْبَهُهَا<sup>(٤)</sup>.

\* التصريف قسمان: تصريف في حروف، وتصريف في أصوات حروف، فالأول

(١) ينظر: المقاييس ٣/٣٤٢، والمحكم ٨/٣٠١.

(٢) ينظر: تذيب اللغة ٥/١٦٣، والمحكم ٤/٢٠.

(٣) الحاشية في: ٣٩/.

(٤) الحاشية في: ٣٩/.



علم التصريف، ولا يكون في غير التمكن...<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* التصريف في اللغة: التحويل مطلقاً<sup>(٢)</sup>، وفي الاصطلاح: تحويل خاص، وهو تحويل الكلمة لأمر معنوي أو لفظي<sup>(٣)</sup>، فالأول: تحويل المصادر إلى أفعالها؛ لقصد الدلالة على تعيين زمن الحدث، والثاني: تحويل "القول" إلى "قالي"؛ لقصد التحفيف. ومتعلّقه من الكلم نوعان: الأسماء التي لم تتوَعَّل في مشابهة الحروف، والأفعال التي ليست جامدة، ولها الإضافة في ذلك، ويتنوع من ثلاثة: الحروف، والأسماء المتوَعَّلة في مشابهتها، والأفعال الجامدة<sup>(٤)</sup>.

حرفٌ وشبهه من الصرف يري وما سواهما بتصريف حر

(خ٢)

\* قوله: «وشبهه» يدخل جميع أنواع الشبهة المذكورة في أول الكتاب<sup>(٥)</sup>، وليس شرط ذلك التوَعُّل، بخلاف الشبهة المانعة من الصرف، وينبغي أن يدخل في ذلك أيضاً الأفعال الجامدة؛ فإنما تشبه الحروف أيضاً؛ لبُزومها طريقة واحدة<sup>(٦)</sup>.

وليس أدنى من ثلاثي يُروى<sup>(٧)</sup> قابل تصريف سوى ما غيرا

(خ٢)

\* قوله: «وليس»: كأنَّ الصواب عندي: فليس، أي: فالانفراج<sup>(٨)</sup> على أنه لا

(١) موضع القط مقدار أربع كلمات انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٣٩/١.

(٣) ينظر: انقياس ٣/٣٤٢، والفهم ٨/٣٠١.

(٤) ينظر: إيجاز التعريف ٥٨، وشرح الشافية للرضي ٧/١.

(٥) الحاشية في: ١٩٦.

(٦) في أول باب العرب والمبي.

(٧) الحاشية في: ١٩٦.

(٨) كذا في المخطوطة، ولوجه: يُرى لأنه ثلاثي باقي اللام.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعلَّ الصواب: بالانفراج، وعند ياسين: والفرج.



يُدخل التصريف في حرفٍ وشبهه.

ويجاب عن ذلك: بأنه ما أراد أن يسوقه هذا للساق، ولكنه ساقه مساق علامة مشتاقية.

فإن قلت: فمفهومي: أن الثلاثي مطلقاً يُرى قابلٌ لتصريف، وليس كذلك.

قلت: العلامات لا مفهوم لها لأنه لا يُشترط انعكاسها، وأيضاً فالمفهوم لا عموم له على الصحيح<sup>(١)</sup>.

وإذا قد عرفت بما<sup>(٢)</sup> يدخله التصريف وما لا يدخله؛ فاعلم -أو: وإذا قد عرفت أن التصريف إنما يدخل في الفعل للتصريف، والاسم الذي لم يتوَعَّل في مشابحة الحروف؛ فاعلم- أن كلاً منهما قسمان: مجرد، ومزبد فيه، ولكلٌ منهما بداية، ونهاية، وأوزان.

فأما الاسم المجرد فبدايته ثلاثة أحرف، لا ينقص عنها، ك: زَجَل، وفَرَس، ونَهْجَة خمسة، لا يزيد عليها، ك: سَفَرَجَل، وخَجَرَجَش، وبينهما واسطة، وهي ذوات الأربعة، ك: خَعْفَر، فهذه بداية الاسم، ونهايته، وواسطته.

وأما أوزانه فأحد وعشرون: أخذ عشر للثلاثي، وستة للرابعي، وأربعة للخماسي، والقياس أن يكون للثلاثي اثنا عشر، ولكن سقط منها واحد، وهو مكسور الفاء مضوم العين، وبقي ما عداه، ثم نذكر أمثلتها.

وأما الفعل المجرد فبدايته ثلاثة، ونهايته أربعة، ولا واسطة بينهما.

وأما الأوزان فستة أوزان: أربعة في الثلاثي: "فَعْل"، و"فَعِل"، و"فَعُل"، و"فُعِل"، واثان في الرابعي: "فَعْلَل"، و"فُعْلَل"، وهذان الوزنان أهلها التأطيم، ولا عذر له في ذلك، وأهل أيضاً أوزان المزيد فيه؛ لانتشاره، ووضع هذه للقدمة على الإيجاز<sup>(٣)</sup>.

ومنتهى اسم خمس أن تجزأ وإن يُزَدَّ فيه فما سبها عدا  
وغير آخر الثلاثي المفتح وضمّ وأكبر وزدّ تسكين ثانياً تعم

(١) ينظر: المستصفى ٢٣٩، والحصول ٤٠١/٢، والبحر المحيط للركشي ١٩/٤.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: ما.

(٣) الحاشية في: ١٩٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٤٩٨/٢ إلى قوله: «على الصحيح».



(غ ١)

\* ذكر ابن قُتيبة<sup>(١)</sup> أن س<sup>(٢)</sup> قال: ليس في الأسماء "يُعل" إلا حرفان: إيل، والخيرة، وهي القلح في الأُشنان<sup>(٣)</sup>، وحرفٌ في الصفة: قالوا: امرأة يلز، وهي الضخمة<sup>(٤)</sup>، قال ابن قُتيبة: وقد جاء حرف آخر، وهو إيل<sup>(٥)</sup>.  
قال ابن السَّيِّد<sup>(٦)</sup>: هذا غلطٌ، لم يخلُ س<sup>(٧)</sup> غير: إيل، وقال: لا تعلم في الأسماء والصفات غيره، وأما الخيرة، واليلز فمن زادات أبي الحسن<sup>(٨)</sup>، لا من كلام س.  
والذي حكاه أبو الحسن من قولهم: الخيرة غير معروف، وإنما المعروف: خيرة، يفتح الحاء، واسكان الباء<sup>(٩)</sup>، وأما: إيل؛ فللمعروف: إيل<sup>(١٠)</sup>، ولم يُحرَّك إلا في الشعر، قال المُرُؤِيُّ القُشَيْبِي:

(١) أدب الكاتب ٥٨٦، ولم أُنَفِّ في مطبوعة إلا على "يُعل"، وما هنا موافق للاقتضاب.

(٢) الكتاب ٢٤٤/٤، وليس فيه إلا: إيل، وسيأتي التنبه عليه.

(٣) ينظر: الجيم ٨٦/٣، وتذهب اللغة ٣٣/٤.

(٤) ينظر: الصحاح (ب ل ز) ٨٦٥/٣، والمحكم ٥٣/٩.

(٥) هي الحاصرة. ينظر: القاموس المحيط (أ ط ل) ١٢٧٣/٢.

(٦) الاقتضاب ٣٢٤/٢، ٣٢٥.

(٧) الكتاب ٢٤٤/٤.

(٨) ينظر: الكامل ٦٠٤/٢.

(٩) نصر الجوهري في الصحاح (ح ب ر) ٦٢١/٢ على أنه يكسر الحاء والباء، وذكر فيه ابن سيده في المحكم ٣١٦/٣ والمخصص ١٣١/١: اختُر، والخير، والخيرة، والخيرة، والخيرة، ونص في المخصص على ثبوت: الخير، والخيرة.

(١٠) في الغريب للسنن ٤٢/١، وخلق الإنسان للأصمعي (الكنز اللغوي ٢١٣)، وللشعب لكراع ٥٦٤/١ أن "يُعلًا" و"يُعلًا" مسموعان بمعنى، وفي معاني القرآن وإعرابه ٤٤٤/٢ أن "يُعلًا" أصله: "يُعل"، ثم حُفِّف.



لَمَّا إِذْ لَلا طَيِّبٍ وَسَاقًا نَعَانِي<sup>(١)</sup>

فهذا يمكن أن يكون للضرورة، كما حرك الأعرس المذلي<sup>(٢)</sup> لام "الجند" في قوله:

ضَرَبْنَا أَلَيْشًا يَبِيبُ نَفْعُ الْجِلْدِ<sup>(٣)</sup>

وخطي: أَتَانُ إِيد، وهي للتوحشة<sup>(٤)</sup>، وقالوا: لا أخين اللوب إلا جيلج جيلب، وهي لغة غم<sup>(٥)</sup>.

وَفَعْلٌ أَفْعِلٌ والعكس يقلل لقصدهم تخصيص فعل بفعل

(خ ١)

\* قوله: «ففعلي»: بالتشكيك للتوبيخ، أي: نوعًا من الفعل، وهو فعل للمفعول<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «ففعلي»: بالتشكيك لإرادة معنى التوبيخ، أي: نوع ما من الفعل، وهو

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإِذَا بَرَّحَانِي وَتَرَبَّثْتُ تَنْقُلُ

...

روي: «له أَفْعِلًا» و«له إِفْعِلًا»، ذكرها الأصمعي في شرحه الديوان ٢١، وعلق الإنسان (أكثر اللغوي ٢١٤)، والسكري في شرحه الديوان ١/٢٦٠، وابن الأثير في شرح القصائد السبع ٨٩، ورواية: «لَمَّا إِفْعِلًا» في تاج العروس (أ ط ل) ٤٥٥/٢٧.

(٢) هو عبد مناف بن ربيعة الجذري.

(٣) عجز بيت من البسيط، وعجزه:

إِذَا تَجَرَّدُ نَوْحٌ قَامَتْ مَعَهُ ...

بيئت: نعل، وتنفج: يرق. ينظر: ديوان الفلّين ٢/٣٩، والكامل ٢/٦٩٢، والأصول ٣/٤٤٩، وجهرة اللغة ١/٤٨٣، والحق ٤/٢١٠، وتذريب اللغة ١/٢٤١، والحكم ١/٣٢٩، وضرار الشعر ١٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٧.

(٤) ينظر: النمل ١/٨٣، والحكم ٩/٣٨٦.

(٥) ينظر: الجيم ١/١٢٩، والكلمة للصاغاني ٢/١٣٨.

(٦) الحاشية في: ٢٩/.

(٧) الحاشية في: ٢٩/.



صيغة ما لم يسم فاعله.

ع: إن قيل: كيف أمهلوا "فَعَلُوا" لِيُفْلَهُ، مع أن "فَعَلُوا" أثقل منه؟ لأن الضمة أثقل من الكسرة؟

قلنا: لا نسلم أن الكسرة مطلقاً أخف، بل الانتقال من ضم إلى كسر أثقل من الانتقال من ضم إلى ضم، فلهاذا جاء: عَلِقَ، ولم يجي: 'مَعِل' <sup>(١)</sup>، إلا فيما شذَّ، ونظير هذا: أنعم استقلوا: نُؤْعِدُّ، فقالوا: نُؤْعِدُّ، ولم يستقلوا: نُؤْشُرُ، مع أن الضمة أثقل من الكسرة؛ لأن الخروج من ضم إلى ضم، ومن كسر إلى كسر: أخف عليهم من الخروج من ضم إلى كسر، ومن كسر إلى ضم <sup>(٢)</sup>.

**وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن**

(خ ٢)

\* ع: لا يختلف وزن الفعل الثلاثي المجرد باعتبار أوله وآخره، أما آخره: فلأمرين: أحدهما: القاعدة المستمرة فيه وفي غيره: أن الوزن لا يكون باعتبار الآخر. والثاني: أن لآخره حالة واحدة دائماً، وهي البناء على الفتح، فهي موجودة في جميع أوزانه، فأثباتي يختلف اعتباراً بحسبها؟ وأما أوله: فالأنهم أوجهاوا الفتح تخفيفاً؛ لأن الفعل ثقل، والضمة والكسرة ثقلان، والساكن لا سبيل إليه؛ لأنه يستدعي اجتناب همزة الوصل، وكلاهما في المجرد. فنلخص أن الأول كالآخر، فلم يثن [إلا] <sup>(٣)</sup> اعتباراً وسطيته، وهو لا يكون ساكناً لأمرين:

أحدهما: أن آخره معرض للسكون إذا اتصل بضمير الرفع لتحريك، فلو سكن ما قبله لثقي ساكنان. والثاني: أنهم ذلوا بحركة وسطه على المعاني؛ ألا ترى أنهم جعلوا "فعل" للشيء ما ونحوها، و"فعل" للأعرض ونحوها، و"فعل" لمعان كثيرة؟

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً بموافقة قوله الأنف: «من ضم إلى كسر»، ولعل الأقرب فيهما: من كسر إلى ضم، و: "فعل".

(٢) الحاشية في: ١٩٧.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.



فهذان أمران: لفظي ومعنوي، يوجيان حركة الوسط، وثبتت بذلك أن للفعل ثلاث حالات باعتبار وسطه، فكانت أبيته ثلاثة<sup>(١)</sup>.

ومنهاه أربع إن مجردا وإن يزد فيه فما سنا عدا  
لاسم مجرد رباع ففعل وفعل وفعل وفعل  
(خ ١)

\* ضابطها: مفتوح الثالث مع ثلاثة في الأول، ك: يعفقر<sup>(٢)</sup>، ويؤرقم، ويخذب<sup>(٣)</sup>، ومكسور الأول والثالث، ومضمومتها، ك: زبرج<sup>(٤)</sup>، ويؤزبن<sup>(٥)</sup>، وكسر الأول مع فتح الثاني<sup>(٦)(٧)</sup>.

\* قال ابن السكيت في "الانقباض"<sup>(٨)</sup>: قال: لم يأت في الكلام "فعل" إلا حرفان: دزغم، ويخزع، للتأويل الشقوط في الطول<sup>(٩)</sup>، قال -يعني: ابن قتيبة<sup>(١٠)</sup>-: قال س<sup>(١١)</sup>: وقلفم<sup>(١٢)</sup>، وهو اسم، ويؤلف<sup>(١٣)</sup>، وهو صفة.

قال ابن السكيت: هذا يؤهم أنه ليس في الكلام اسم على "فعل" إلا هذه الأربعة، ولم يقطع من ذلك، بل قال: ويكون على "فعل" فيهما، يعني: في الاسم والصفة،

(١) الحاشية في: ١٩٧.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) هو الضخم الغليظ. ينظر: القاموس المحيط (ج خ د ب) ١/١٣٨.

(٤) هي الزينة. ينظر: القاموس المحيط (ز ب ر ج) ١/٢٩٧.

(٥) هو الكف من الأصابع، وغلب الأسد. ينظر: القاموس المحيط (ب ر ث د) ١/١٥٥١.

(٦) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٧) الحاشية في: ٣٩/.

(٨) ٣٣١/٢.

(٩) ينظر: العين ٢/٢٧٥، ولشعب لكراع ١/٥٦٥.

(١٠) أدب الكاتب ٥٩٤.

(١١) الكتاب ٤/٢٨٩.

(١٢) هو اسم رجل. ينظر: القاموس المحيط (ق ل ع م) ٢/١٥١٥.

(١٣) هو الأكل. ينظر: القاموس المحيط (هـ ب ل ع) ٢/١٠٣٥.



فالأسماء نحو: قُلْعِم، وجرْعِم، والصفة: جرْع، ومُتْلَع، وقد حكى ابن الأعرابي<sup>(١)</sup>:  
جرْجَع، بمعنى: جرْع، وحكي: مُتْلَع، ومُتْلَد، اسم موضع<sup>(٢)</sup>، والمشهور<sup>(٣)</sup>: مُتْلَد،  
بكسر<sup>(٤)</sup> الدال<sup>(٥)</sup>.

ع: وكلنا: مُتْلَع<sup>(٦)</sup>.

## (٢خ)

\* يفتح أوله وثانيه، وضئهما، وكسرهما، مع سكون الثاني فيه، وبكسر الأول  
وفتح الثالث وسكون الثاني، وعكسي هذا في غير الأول، وهذه متفق عليها، وضئ  
الأول وفتح الثالث، ولا خلاف في ثبوته، لم قال س<sup>(٧)</sup>: فُجْرَع عن مضموم الأول  
والثالث، وقال الأشعثي والكوفيون<sup>(٨)</sup>: بن صيغة أصلية، والثاقم أتبعهم في  
"التشهيل"<sup>(٩)</sup>، وأتبع س هنا<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: فلهب اللغة ١٦٩/٣-تتعرض على أنه يفتح لهاء-، وانحكم ٣٨٧/٢، وشكيلة  
المصاعلي ٣٨٦/٤.

(٢) هو جبل بالحجاز وراء جبع بن جبل رضوى ووادي يعربى. ينظر: معجم ما استعجم  
٨٤٢/٣، والأمكنة والبلدان والحيال ١٤٣، ومعجم البلدان ٤٢٥/٣.

(٣) كنا في المخطوطة، والمصواب: ولشهور.

(٤) مكسرة في المخطوطة.

(٥) وكلنا ضبط في كتب البلدان الآفة، وينظر: جهرة اللغة ١١٦٣/٢، وقليب اللغة ٢٠٢/٣،  
وديان المعاني ٥٥/٢.

(٦) الحاشية في: ٢٩/٢.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيويه للسري ٣٤٩/٤، ١٣٥/٥ (ط. العلمية)، والبحريات ٣٠٣،  
والتصنيف ٢٧/١، وأمالى ابن الشجري ٣٣٣/٢، واللباب ٢١٣/٢.

(٨) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣، وشرح كتاب سيويه للسري ٣٤٩/٤، ١٣٥/٥ (ط. العلمية)،  
والتصنيف ٢٧/١، وأمالى ابن الشجري ٣٣٣/٢، واللباب ٢١٣/٢، وإرتشاف الضرب ١٢٣/١.

(٩) شعر عبارته في التشهيل ٢٩١ موافقة سيويه، قال: «وتفريق "مُتْل" على "مُتْل" أظهر من  
أصله»، واختار في إيجاز التعريف ٦٣، ٦٤ مذهب الأخفش.

(١٠) الحاشية في: ١٩٨.



ومع فَعَلَ فُعِّلَ وإن علا فمع فَعَّلِيَ حوى فَعْلِلًا

(١خ)

\* [«فَعَّلَ»]: دَنَفَسَ، لِلْفَرِّ الْأَبْيَضِ<sup>(١)</sup>، وجاء في الصفات: حَتَل دَرَفَسَ، أي: عظيم<sup>(٢)</sup>.

\* [«فَعْلِلًا»]:

قَدْ زُوْجُوْنِي بِفَحْوَزٍ خَشْتَرَشْ  
تَابِسَةُ النَّخْمِ كُزُومٍ قُفْرَشْ  
كَأَمَّا<sup>(٣)</sup> دَلَامًا عَنَى الْقُرْمَشْ  
فِي آجِرِ اللَّيْلِ كَالْبَثِ تَهْمَشْ<sup>(٤)</sup>

(٢خ)

\* قوله: «فُعِّلَ»: ع: ولعدم ثبوته عند من قال<sup>(٥)</sup> في: شُوْدَد: إنه ملحق بما لم يجر، وقال ج ص<sup>(٦)</sup> لَمَّا رَأَى إِظْهَارَهُ مُوجِبًا لَدَلَالَتِهِ قَالَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ مَا يُلْحَقُ بِهِ: لِأَنَّ مَا اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا ثَبَتَ<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: غلب اللغة ٢٩٢/٩، ولغريب ١٥١.

(٢) ينظر: الجيم ٢٥٨/١، ولتتبع لكرج ٥٦٩/١.

(٣) الحاشية في: ٣٩/أب.

(٤) كذا في المخطوطة، وهي في مصادر البيت: كأَمَّا.

(٥) آيات من مشطير الرجز، لم أقف لها على نسبة. الشاهد: يحيى «خَشْتَرَشْ» على وزن «فَعْلِلَ». خَشْتَرَشْ: كبيرة، وكُزُوم: متقطعة، وقُفْرَشْ: متشعبة الخلق. ينظر: الحيوان ٩٧/٧، وجهرة اللغة ١١٣٤/٢، ١٢٢٨/٣، واليارع ١٩٧، وشرح كتاب سيبويه للسراي ١٩٤/٥ (ط). العلمية، وسفر السعادة ١٩٨/١.

(٦) الحاشية في: ٣٩/أب.

(٧) الكتاب ٣٢٦/٤، وينظر: الحصائص ٣٤٥/٢، وشرح الشافية للرضي ١٦/١.

(٨) الرمزاني في المخطوطة مهملان، وأعلمهما كما أثبت، والثراد: ابن جني في الحصائص ٣٤٥/٢.

(٩) الحاشية في: ١٩٨.



\* جُذِبَ<sup>(١)</sup>: «فُعِلَ»<sup>(٢)</sup>؛ إما فرْعٌ عن «فُعِلَ»، أو أصْلٌ، وهو قليل بالنسبة إلى «فُعِلَ»، فَمِنْ نَمَّ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ تَوْنَ: جُذِبَ زَائِدَةٌ، وَهُوَ «فُعِلَ»، لَا: «فُعِلَ»؛ لانتفاء «فُعِلَ»، أو قَلْبُهُ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

\* أَثَبْتُ فِي «شرح الغاية»<sup>(٤)</sup> «فُعِلَ»، وَقَالَ: أَثَبْتُهُ -وإن كَانَ بَعْضُهُمْ نَقَاهُ؛ لَشِدْوَهِ- لِأَنَّهُمْ إِذَا أَثَبُوا «فُعِلَ»، وَلَمْ يَجِئْ مِنْهُ إِلَّا لَفْظَةً أَوْ لَفْظَتَانِ، فَهَذَا أَوَّلِي، نَحْوُ: زَيْتُونٌ<sup>(٥)</sup>، وَفَيْتُونٌ<sup>(٦)</sup>، وَبِرَزْمٍ<sup>(٧)</sup>، حَكَاهُ ابْنُ سِينَةَ<sup>(٨)</sup>، وَزَعْفُورٌ<sup>(٩)</sup>، حَكَاهُ ابْنُ عَدُوٍّ<sup>(١٠)</sup>، وَبَشَلٌ<sup>(١١)</sup>، حَكَاهُ أَبُو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيُّ<sup>(١٢)</sup>.

ثم قال -أعني: أ ح في «شرح الغاية»<sup>(١٣)</sup>-: وَقَدْ أَثَبْتُ بَعْضُهُمْ «فُعِلَ»، حَكَى أَبُو

(١) هو الضم المقلوب، وتوَعَّ من المتعاقب ومن المراد ومن المتعاقب ضمهم. ينظر: القاموس المحيط (ج ٥ ب) ١٢٨/١.

(٢) كَلَّمَا فِي الْمَعْلُومَةِ مَضْبُوعًا، وَلِصَوَابِ: فُعِلَ.

(٣) الحاشية في: ١٩٨.

(٤) التكت الحسن في شرح غاية الإحسان ٢٢٦.

(٥) هو ما يعلو التوب الجديد. ينظر: الصحاح (ز ب ر) ٦٦٨/٢.

(٦) هو النامية. ينظر: القاموس المحيط (ض ء ب ل) ١٣٥٣/٢.

(٧) هو الثقل القاسد. ينظر: القاموس المحيط (خ ر ف ع) ٩٥٨/٢.

(٨) الفحكم ٣٩٥/٢، والمخصص ٣٨٤/١.

(٩) هو بمعنى الزئور. ينظر: القاموس المحيط (ز ع ب ر) ٥٦٤/١.

(١٠) ثم أَثَبْتُ عَلَى حَكَائِهِ.

(١١) هو النامية. ينظر: حاشية أبي حيان على المتن لابن عصفور ٥٦ (ط. مكتبة لبنان).

وناج العروس (ن ء د ل) ٤٤٠/٣٠.

(١٢) هو عبدالواحد بن علي الخليلي، إمام لغوي، أخذ عن أبي عمر الزاهد والصولي، وكانت بيته وبين ابن خالويه منسقة له: مراتب النحويين، والأضداد، وشجر الدر، وغيرها، توفي سنة ٣٥١.

ينظر: البلغة ١٩٠، وبغية الوعاة ١٢٠/٢.

(١٣) ينظر: حاشية أبي حيان على المتن لابن عصفور ٥٦ (ط. مكتبة لبنان).

(١٤) التكت الحسن في شرح غاية الإحسان ٢٢٦.



عَيْبَةً<sup>(١)</sup>: مَلْحَرَةً<sup>(٢)</sup>، بفتح الطاء، وكسر الراء.

وقد أثبت ك والأعشى<sup>(٣)</sup> "فَعْلَلًا"؛ كذا: جُحْدَب، ويزُفَع، واحتاره ابن مالك<sup>(٤)</sup>، مستدلاً بقولهم: عُنْدَد<sup>(٥)</sup>.

كَذَا فَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ التَّلْصِي انصا<sup>(٦)</sup>

(خ ١)

\* [«كذا فَعْلَلٌ» و«فَعْلَلٌ»]: «أبو البقاء»<sup>(٧)</sup>: زاد ابن السراج<sup>(٨)</sup>: «فعلل»<sup>(٩)</sup>، نحو: حُنْدَلَع، يُفْلَلَةُ<sup>(١٠)</sup>.

(خ ٢)

\* [«لِلزَّيْدِ»]: نحو: مُشْحَكِك<sup>(١١)</sup>، وَخُرْجِم، ومنه: حُنْدَل<sup>(١٢)</sup>، وأصله عندنا:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أبو عتيبة. ينظر: الأمثال لأبي عبيد، ٣٩١، والمخصص

١٦٧/٤، وجميع الأمثال ٢/٢٨١، ومجموع العوم ٧/٧٣، ٤.

(٢) هي القطعة من القيم، ومن الثوب. ينظر: القاموس المحيط (ط ح ر ب) ١/١٩٣.

(٣) ينظر: الأصول ٣/٣٣٦، وشرح كتاب سيويه للسري ٤/٣٤٩، ٥/١٣٥ (ط. العلمية)، والنصف ١/٢٧، وأما ابن السحري ٢/٣٣٣، والباب ٢/٢١٣، وارتشاف الضرب ١/١٢٣.

(٤) إيجاز التعريف ٦٣، ٦٤.

(٥) يقال: ما لي عنه عُنْدَد، أي: بُدٌ وسيل. ينظر: القاموس المحيط (ع ن د) ١/٤٣٩.

(٦) الحاشية في: ١٩٨.

(٧) كذا في المخطوطة، والوجه: انتمى لأنه زائد على ثلاثة.

(٨) شرح الكلمة ٣٣٧ (ت. حورية الجهني).

(٩) الأصول ٣/١٨٦.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكلمة: «فُعْلِل».

(١١) ينظر: الحكم ٢/٤٦٩، والكلمة للتصالحاني ٤/٣٨٥.

(١٢) الحاشية في: ٣٩/ب.

(١٣) هو شديد السود. ينظر: القاموس المحيط (ص ح ك ك) ٢/١٢٤٨.

(١٤) هو للكان الذي تجتمع فيه الحجاره. ينظر: القاموس المحيط (ج ن د ل) ٧/١٢٩٧.



مُتَّابِل، وَفَاقًا لِقُرْءٍ<sup>(١)</sup>، وَالْقَارِئِ<sup>(٢)</sup>، لَا: مَنَابِل، عَدْلًا لِلْبَصِيرِينَ<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ<sup>(٤)</sup>:  
عَرْتَن<sup>(٥)</sup>، وَعَلَيْط<sup>(٦)</sup>، أَصْلُهُمَا: عَرَاتَن<sup>(٧)</sup>، وَعَلَايَط<sup>(٨)</sup>.

\* [«أَوِ النَّصِي»]: نَحْو: يَدٌ، وَدَمٌ، وَكَلٌّ، وَبَيْعٌ، وَخَفٌّ<sup>(٩)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «لِلزَّائِدِ أَوْ التَّنْصِي»: بَقِيَ عَلَيْهِ: أَوْ لَشَدُوذٍ، نَحْو: زَلَّزْتُ، وَبِزْزَعٍ، لِلْقُطْنِ  
الْفَاسِدِ<sup>(١٠)</sup>، أَوْ شِبْهِ الْخَرْفِ، نَحْو: كَثَمٌ، وَمَنْزِلٌ، أَوْ التَّرْكِيبِ، نَحْو: مُتَّبَعِي كَرْبٍ، أَوْ  
الْعُضْمَةِ، كَمَا يَلْحَسُ<sup>(١١)</sup>، وَسُزْجِسُ<sup>(١٢)</sup>، ذَكَرَهُ<sup>(١٣)</sup> فِي «التَّسْهِيلِ»<sup>(١٤)</sup>.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الشَّاذَّ لَا مَعْمُولٌ عَلَيْهِ، وَشِبْهُ الْخَرْفِ لَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ، فَهُوَ  
مَعْمُولٌ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَالنَّظَرُ فِي أَوْرَاقِ التَّنَائِلِطِ، فَأَمَّا الْمُرَكَّبُ فَمِنْ حَيْثُ هُوَ مُرَكَّبٌ فَلَا  
وِزْنَ لَهُ، وَالتَّكْلَامُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ<sup>(١٥)</sup>.

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاقْصِلْ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ نَحْوُ تَا احْتَذِي

(١) ينظر: مُلْتَبِ الثَّلَاةُ ٣٢١/١١.

(٢) ينظر: الْمَقَاصِدُ الشَّاقِيَّةُ ٢٩٦/٨.

(٣) ينظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٢٥/١، وَالتَّلْوِينُ وَالتَّكْمِيلُ ١٤٥/٢.

(٤) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: وَمَنْه.

(٥) هُوَ شَحْرٌ يُتَّبَعُ بِهِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْخِطُّ (ع ر ت ن) ٦٥٩٧/٢.

(٦) هُوَ الضَّحَمُ، وَالتَّقْلِيْعُ مِنَ الْغَنَمِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْخِطُّ (ع ل ب ط) ٩١٥/١.

(٧) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: عَرْتَن. يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٢٨٩/٤، وَالْأَصُولُ ١٨٤/٣،  
وَلِتَنْصِفَ ٢٧/١.

(٨) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٩٩، وَنَقَلَهَا يَاسِينُ فِي حَاشِيَةِ الْأَفْعِيَّةِ ٥٠١/٢.

(٩) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٩٩، وَنَقَلَهَا يَاسِينُ فِي حَاشِيَةِ الْأَفْعِيَّةِ ٥٠١/٢.

(١٠) يَنْظُرُ: الْعَيْنُ ٢٨٥/٢، وَلِتَنْصِبَ لِكِرَاعٍ ٣٧٥/١.

(١١) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوطًا، وَلَمْ تَخَفْ عَلَيْهِ فِي مَصْدَرٍ.

(١٢) هُوَ رَاحِبٌ لِحَرْائِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ ذَكَرٌ بَيْنَ الْكُوْفَةِ وَالْقَادِسِيَّةِ. يَنْظُرُ: الدِّيَارَاتُ ٢٣٣، وَالحَرْزُ  
وَلِذَّالِ ٧٤/٢.

(١٣) أَيُّ: الْأَنْوَعُ لَا الْأَمْثَلُ.

(١٤) ٢٩١.

(١٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٩٩، وَنَقَلَهَا يَاسِينُ فِي حَاشِيَةِ الْأَفْعِيَّةِ ٥٠١/٢.



(خ ١)

\* أبو البقاء<sup>(١)</sup>: الأصلي: هو ما يلزم ذكره في جميع تصاريف الكلمة، إلا أن يُحذف للملء، وقال الزَّيْنَانِي<sup>(٢)</sup>: التصريف: اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصلي.

وبهذا يتبين الأصل من الزائد؛ لأن نحو: ضربت كلَّ حروفه أصول؛ لأنها توجد في نحو: ضارب، ومضروب، واستضرب، وانضرب، وضرب.

ع: وعرف أبو علي في "التكملة"<sup>(٣)</sup> الزائد والأصلي بمثل ما ذكر الشافعي، ورؤ عليه بأن من الزائد ما لا يسقط بحال، نحو: خُشِب<sup>(٤)</sup>، وَكُزِب<sup>(٥)</sup>، وَلَوِن<sup>(٦)</sup>، كُنْهَل<sup>(٧)</sup>، وثاء: تُنْشَب، فهذه لا تسقط بحال، والكنهَل والتُنْشَب شِعْر<sup>(٨)</sup>، ولا يستعمل منهما فعن بهذا المعنى.

وقد يسقط بعض الأصول ولا يدل ذلك على الزيادة، قال أبو البقاء<sup>(٩)</sup>: وإنما هذا بعض<sup>(١٠)</sup> أدلة الزيادة والنقصان، ولا يدلُّ البعض على الكل، وإنما أحلَّ أبو علي<sup>(١١)</sup> للاستدلال بالاشتقاق؛ لأنه حاكمٌ عدلٌ، وما سواه يرجع إليه.

فَعَلٌ: والذي يُعرف به الزيادة من الأصول ثلاثة:

الاشتقاق، على ما قدَّمنا.

(١) شرح النكمة ٣٥١ (ت. حورية الجهني).

(٢) الخلود ٣٨.

(٣) ٥٥١.

(٤) يطلق على أشياء، منها: الأرب. ينظر: القاموس المحيط (ح ش ب) ١٤٩/١.

(٥) ينظر في الكنهَل: العين ١١٤/٤، والجيم ١٤٧/٣، وفي التُنْشَب: جمهرة اللغة ١٢٤٦/٣، وقذيب اللغة ١٧٤/٣.

(٦) شرح النكمة ٣٥١-٣٥٣ (ت. حورية الجهني).

(٧) اقتطعت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٨) النكمة ٥٥١، ٥٥٢.



وعدم النظر، كنون: نَرْجِسُ<sup>(١)</sup>، وَكُنْهَيْلٌ؛ فَرَاهِمَا زَالِدَانِ؛ وَإِلَّا لَزِمَ إِحْدَاثُ وَزْنٍ.  
والخمي على الأكثر، كهزمة: أُلْكَلْ<sup>(٢)</sup>؛ فَرَاهِمَا زَالِدَةٌ، لَا يَطْرُقُ الْإِسْتِقْلَالُ؛ إِذْ لَا  
يُشْتَقُّ مِنْ هَذَا مَا تَسْقُطُ هَمْزُهُ، وَلَا يَعْدَمُ النَّظَرُ؛ فَإِنَّ 'فَعْلًا'<sup>(٣)</sup> موجود، بل لأن الأكثر  
في الثلاثي<sup>(٤)</sup> المتفتح بالهمزة أن تكون همزته زائدة<sup>(٥)</sup>.

\* جُمِعَتْ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ فِي كَلِمَةٍ، فِي: سَأَلْتُوْنِيهَا، وَفِي: اسْتَنْوَيْتُهَا، وَفِي  
كَلِمَتَيْنِ، فِي: أَنَاهُ<sup>(٦)</sup> سَلِيمَانٌ<sup>(٧)</sup>، وَفِي: الْيَوْمَ تَنْسَاءُ، وَفِي: أَسَلَكْنِي وَتَاءَ، وَفِي: هَوَيْتَ  
السَّخَانَ، وَ: الْفَنَاءِي مَوْتُ، وَ: أَهْوَيْ تِلْكَسَانُ؟ وَفِي أَرْبَعٍ، وَهِيَ: يَا أَوَّلُ هَلْ نَحْتُ؟<sup>(٨)</sup>  
\* فَإِنْ قَسْتَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ<sup>(٩)</sup>:

مَنْ تَعْرِفُ الدَّارَ يَأْتِ الْخَرْجُ  
بِئْسَهَا فَطَلَّتِ الْيَوْمَ كَالْخَرْجِ<sup>(١٠)</sup>

فقد سقطت النون من التصريف، وقد قالوا في النون في: زَرْجُونٌ<sup>(١١)</sup>؛ إنها أصلية، وإِنَّمَا

(١) هو نبات من الرياحين. ينظر: تاج العروس (ر ج س) ٥٤٧/١٦.

(٢) هي الزُّقْدَةُ. ينظر: القاموس المحيط (ف ك ل) ١٣٧٩/٢.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطة، ولعلها ما في شرح الكلمة: 'فَعْلًا'.

(٤) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أتت.

(٥) الحاشية في: ٣٩/أب.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعلها الصواب: أَنَاهُ، أو: أَنَاهُ وَسَلِيمَانُ، أو: وَسَلِيمَانُ أَنَاهُ. ينظر: شرح

الكلمة للعسكري ٣٥٣ (ت. حورية الجهني)، وشرح للفصل لابن يحيى ١٤١/٩، وشرح التعريف

بشروري التصريف لابن إياز ٤٧، وتاج العروس (ز ي ذ) ١٦١/٨.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أتت.

(٨) الحاشية في: ٣٩/أب.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيتان من مشطور الرجز. مَرْجُوح: ثوبان. ينظر: الغريب ٨٠/١، والغريب ٥٨٦/٧، والمتع

٢٥٤/١.

(١١) هي الخمر. ينظر: القاموس المحيط (ز ر ج ذ) ١٥٨١/٢.



كسرين: قُرْبُوس<sup>(١)</sup>؟

قلت: قال أبو علي<sup>(٢)</sup>: إن العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* لَمَّا أَهْمَى الْقَوْلُ فِي عِدَّةِ حُرُوفِ الْخُرْدِ وَأَبْنَيْتَهُ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا يُعْلَمُ بِهِ زِيَادَةُ الْمَزِيدِ وَأَصَالَةُ الْمُنَاسِلِ.

والمزيد ضربان: تكرر لأصلي، فلا يتوقف على حروف بعينها، وغير تكرر لأصلي، فيتوقف على حروف بعينها، وهي عشرة، يجمعها قولك: سَأَلْتُكَوَيْهَا. ومعنى كون التكرار وهذه الحروف زائدة: أنه لا زائد إلا منهما، لا أحدهما حيث يوجد كائنا زائدتين.

وإذا كان كذلك وجب أن يذكر قاتون يعرف به الزائد من غيره، والدليل ضربان: إجمال، وتفصيل، فالإجمال هو كون الحرف يسقط في بعض التصاريف، مثل سقوط الدال والواو والهمزة من: اغْتَوَّذَ<sup>(٤)</sup>، في قولك: غَذَّ<sup>(٥)</sup>، وسقوط همزة: احتَنِي وبابه في قولك: خَذَوْتَهُ، والتفصيل سيأتي الكلام عليه<sup>(٦)</sup>، وكان ينبغي أن يذكره قبل أن يذكر كيفية الوزن، ليجمع بين الدليلين<sup>(٧)</sup>.

\* قد بُرِّدَ عَلَى هَذَا الضَّابِطِ خُو: خُدَّ، وَكُنَّ، وَمُرَّ، وَخُو: عُدَّ، وَبَعِدَ، وَعِدَّةُ<sup>(٨)</sup>.

(١) هو الشَّجَر. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ب س) ٧٧٤/١.

(٢) ينظر: المختص به ٨٠/١، والخصائص ٣٦٠/١.

(٣) الحاشية في: ٣٩/أب.

(٤) أي: صار ناعماً. ينظر: القاموس المحيط (غ د ن) ١٦٠٢/٢.

(٥) هو التعمه واللين. ينظر: القاموس المحيط (غ د ن) ١٦٠٢/٢.

(٦) عند التعليق على قوله الآتي:

فَأَكْبَرُ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَعْدَ غَيْرِهِ

وما بعده.

(٧) الحاشية في: ١٩٩، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠٢/٢، ٥٠٣ إلا من قوله: «مثل

سقوط الدال» إلى قوله: «حلتوته»، ولم يعرضا لأين هشام.

(٨) الحاشية في: ١٩٩.



\* مِنْ "مَبْرُ الصَّنَاعَةِ"<sup>(١)</sup>: سَخَى ابْنُ<sup>(٢)</sup> حَبِيبٍ<sup>(٣)</sup>: رَجُلٌ هُنْدِيٌّ، وَهِنْدِيكِيٌّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ، وَلَوْ قِيلَ: إِذَا أَصْلٌ، وَإِذَا كَتْ: سَبَطَ<sup>(٤)</sup>، وَسَبَطَرُ<sup>(٥)</sup> لَكَانَ قَوْلًا قَوِيًّا، وَهُوَ الصَّوَابُ<sup>(٦)</sup>.

بِضْمَنِ فِعْلِ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلِقْظِهِ أَكْثَفِي<sup>(٧)</sup>

(خ ٢)

\* [«بِضْمَنِ فِعْلٍ»]: الْقُلُوبُ<sup>(٨)</sup> وَأَفْعَالُ الْجَوَارِحِ، وَيُسَمَّوْنَهَا: أَفْعَالُ الْعِلَاجِ، وَفِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ مَا يَقْتَضِي أَنَّ لِلتَّعْلُقِ بِالْقَلْبِ يَسْمَى عَمَلًا لَا فِعْلًا، فَهَذَانِ عُمُومَانِ: عُمُومُ الْعَمَلِ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ: بِخِلَافِ الْعَمَلِ، بِذَنْبِلِ قَوْلِكَ: قَدْ فَعَلْتُ، دُونَ: قَدْ عَمَلْتُ، بَعْدَ قَوْلِ الْقَائِلِ: صَحِيقٌ، وَ: كَلَّمْتُ. وَالثَّانِي: عُمُومُهُ فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ وَأَفْعَالِ الْقُلُوبِ، بِخِلَافِ الْعَمَلِ، فَلَا يَكُونُ لِلْقُلُوبِ عَلَى مَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

(١) سر صناعة الإعراب ٢٨١/١.

(٢) هو محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو، مولى بني هاشم، أبو جعفر، وقيل: إن حبيب اسم أخته، عالم باللغة والشعر والأخبار والأنساب، أخذ عن ابن الأعرابي وقطرب وأبي عبيدة، وأخذ عنه السكري، له: الخمر، وبلوشى، ولسنق، وغيرها، توفي سنة ٢٤٥. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٤٨٠، وإنباء الرواة ٣/١١٩، وبغية الوعاة ١/٧٣.

(٣) ينظر المحكم ٤/٦٦٣، وإرشاف الغرب ١/٢٢٣.

(٤) هو ضد الجفد، والتعليل. ينظر: القاموس المحيط (س ب ط) ١/٩٠٣.

(٥) هو لئاضى الشهم، والتعليل. ينظر: القاموس المحيط (س ب ط ر) ١/٥٦٩.

(٦) الحاشية في: ٢٠١، وقد كتبها الناسخ عند البيت الآتي: «فألف أكثر من مصلون»، ولعل صواب مكانها هنا.

(٧) كذا في المخطوطة مضبوطاً وبالياء، والوجه: أكتفب، ويصح بالياء على رواية: أكتفي. ينظر: الألفية ١٧٨، البيت ٩٢٦.

(٨) كذا في المخطوطة، ولول التعلوق على «بيت عند ياسين: إذا جعلوا الميزان فعل» لا «عمل» لأن الأول أعم... ولأن ما يتعلق بالقلب يسمى عملاً لا فعلاً عند بعضهم، فهذه عمومات...



قال ابن<sup>(١)</sup> دَقِيقُ الْعِيَادِ<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَارِحِ وَالْقُلُوبِ قَدْ يُتَعَلَّقُ عَلَيْهِ: عَمَلٌ، وَلَكِنْ الْأَسْبَقُ إِلَى الْفَهْمِ تَخْصِصُ الْعَمَلِ بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَإِنْ كَانَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُلُوبِ يُفَعَّلُ لِلْقُلُوبِ أَيْضًا.

قال: وَلَوْ تَخْصِصُ الْفَعْلُ مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ بِمَا عَدَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّانِ لَكَانَ قَرِيبًا؛ لِأَنَّهُمْ يَقَابِلُونَ بَيْنَهُمَا، يَقُولُونَ: الْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالُ، فَهَذَا اخْتِصَاصٌ ثَالِثٌ إِنْ صَحَّ. فَنَقُولُ عَلَى هَذَا: الْفَعْلُ أَعْمُ مِنَ الْعَمَلِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:  
الأول: أَنَّ الْفَعْلَ يَعْمُ جَمِيعُ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، كَلَامًا كَانَ، أَوْ مَعْنًى، أَوْ غَيْرَهُمَا.  
الثاني: أَنَّهُ كَمَا يَكُونُ لِلْجَوَارِحِ كَذَلِكَ يَكُونُ لِلْقُلُوبِ.  
الثالث: أَنَّهُ يَكُونُ لِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، قَوْلًا وَغَيْرَهُ<sup>(٣)</sup>.

\* ع: كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَلَوَّ قَوْلُهُ: «وُزِّنَ» بِقَوْلِهِ: «وَضَاعِفُ اللَّامِ» الْبَيْتَ، وَيُخَرَّجُ قَوْلُهُ: «وَزَانِدٌ يَلْقَظُهُ أَكْثَفِي»، وَيُوقَعُ مَا يَعْطِي مَعْنَاهُ قَبْلَ: «وَإِنَّ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفٌ أَصْلُ» الْبَيْتِ<sup>(٤)</sup>.

وَضَاعِفُ اللَّامِ إِذَا أَصْلَ بَقِيَ      كَرَامَ جَعْفَرٍ وَقَفَّ فُسْتُقٌ ~  
وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفٌ أَصْلِي      فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِيِّ  
(١ خ)

\* إِذَا قَالَ النُّحَاةُ: حُرُوفُ الزِّيَادَةِ عَشْرَةٌ فَلَمَرَأُ: مَا يُرَادُ غَيْرُ تَكَرُّرِ أَصْلِي لِلِإِلْحَاقِ،

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ الْقُشَيْرِيُّ، تَقَى الدِّينَ، أَبُو الْفَتْحِ، عَدَّثَ قَبْلَهُ أَصُوبِي، لَهُ: الْإِتْمَامُ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، وَشَرْحُهُ، وَالْإِقْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ، وَغَيْرُهَا، تَوَفَّى سَنَةَ ٧٠٢. يَنْظُرُ: الْوَالِي بِلُؤْلِيَّاتٍ ١٣٧/٤، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسَّبْكِ ٢٠٧/٩، وَالدَّرَرُ الْكَلِمَةُ ٣٤٨/٥.  
(٢) إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ ٦١/١.

(٣) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٩٩، وَنَقَلَ يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَلْفِيَّةِ ٥٠٤/٢، ٥٠٥ مِنْ قَوْلِهِ: «فَهَذَانِ عُمُومَانِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَلَا يَكُونُ لِلْقُلُوبِ»، وَلَمْ يَعْزِمَا لِابْنِ هِشَامٍ.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ١٩٩، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأَلْفِيَّةِ ٥٠٥/٢، وَلَمْ يَعْزِمَا لِابْنِ هِشَامٍ.



ك: حُتِبَ<sup>(١)</sup>، وقُرِئَ<sup>(٢)</sup>.

\* [«أَصْلِي، لِلأَصْلِي»]: إِنَّمَا كَيْفَهُ بِأَيْدٍ عَلَى أَنَّهُ خُفِّفَ مِنْ: أَصْلِي، لَا أَنَّهُ لَفْظَةُ «أَصْلِي» أُلْحِقَتْ فِي الْفِظَةِ بِأَيِّ الْإِطْلَاقِ<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* قَالَ ابْنُ سَكُونٍ<sup>(٤)</sup> فِي: الْفَرْخِ<sup>(٥)</sup>: إِنَّهُ مِنْ لَفْظِ: الْفَرْخِ، وَالْمَا مُمِيتٌ بِذَلِكَ إِلَيْهَا.

قَالَ السَّلْوِيُّ<sup>(٦)</sup>: هَذَا يَقْتَضِي كَوْنُ الْفَاءِ الثَّانِيَةِ زَائِدَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ أَصْلِيَّةٌ، نَصَرُ عَلَى ذَلِكَ فِي «الْحَقَائِقِ»<sup>(٧)</sup>.  
وَقَالَ السَّلْوِيُّ<sup>(٨)</sup> أَيْضًا: اسْتَدَلَّ الْفَارِسِيُّ<sup>(٩)</sup> عَلَى أَنَّ: شَرْوِيَّ<sup>(١٠)</sup> «فَعَوَّغَلَّ» لَا

(١) أَي: أَلْبَسَهُ الْجُبَابَ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمُهَيْطُ (ج ل ب) ١٤٢/١.

(٢) هُوَ مَا تَرْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ، كَمَا فِي: الْقَامُوسِ الْمُهَيْطُ (ق ر د) ٤٤٩/١، قُوبِلَ: حَبْلٌ، وَقِيلَ: يَتَغَبَّ بِصَبٍّ فِي وَادِي غُلَّةٍ الْبَحَايَةِ مِنَ الشِّمَالِ بَيْنَ «بَلْعَنَ» يَوْمَ وَالشَّامِصِ، كَمَا فِي: مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ ٣٢١/٤، وَمَعَالِمُ مَكَّةَ التَّارِيخِيَّةِ وَالْأَثَرِيَّةِ ٢٢٠، ٢٢١.

(٣) الْحَاشِيَّةُ فِي: ٣٩/ب.

(٤) الْحَاشِيَّةُ فِي: ٣٩/ب.

(٥) يُضَاهِجُ لِلنَّهْجِ ٦٣٦/١.

(٦) هِيَ نَوْعٌ مِنَ الْبَقْلِ، تَسْمَى: الْبَقْلَةُ الْحُشْقَاءُ، وَالزَّرْغَلَةُ. يَنْظُرُ: ثَاجُ الْعُرُوسِ (ف ر ف ح) ٣١٨/٧.

(٧) حَوَاشِي إِيضَاحُ لِلنَّهْجِ ٦٣٩/١.

(٨) ٥٩/٢.

(٩) حَوَاشِي إِيضَاحُ لِلنَّهْجِ ٦٣٧/١-٦٣٩.

(١٠) يَنْظُرُ: الْخَاطِرَاتُ (الْجُزْءُ الثَّانِي) ٨٢.

(١١) كَذَا فِي الْمَحْطُوطَةِ مَضْبُوحًا، وَالصَّوَابُ مَا فِي الْخَاصَرَاتِ وَحَوَاشِي إِيضَاحُ لِلنَّهْجِ: شَرْوِيَّ، وَهُوَ حَبْلٌ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ إِلَى الْكَوْفَةِ بَيْنَ الْعَمَقِ وَالْمَعْدَنَةِ، وَقِيلَ: حَبْلٌ مَصْلٌ عَلَى تَبُوكَ فِي شَرْقِهَا. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ مَا اسْتَعْمَحَ ٧٩٤/٢، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣٣٩/٣.



"فَعُتِّلَ" بأنه لم يأت في الكلام: ش ر و، قال: وإذا ثبت هذا فهو كون: قُطِّلَ (١)، وشخَّجَ (٢) "فَعُتِّلَ".

قال أبو الفتح (٣) بعد أن حكى ذلك: وقد ذكرْتُ لأبي عليٍّ أن صاحب كتاب "الجمهرة" (٤) ذكر أن بناء "الشُّرَى" (٥) من: الشرو، فعجبنا، ورأيت المخيَّاتُ ذكر في "تأويله" (٦) ما حكَّاه عن محمد (٧) بن الحسن أنفاً، وأظنني ذكرْتُ فيه أبا عليٍّ، وكان نَعَطُنا منهما سواءً، وذلك أن بناء "الشُّرَى" عندنا من: شرت، فلبت لائها وإِذا! لكنهما إنما لا صلةً، بمنزلة: القُتَّى، والقُتَّى.

قال الشَّوْزِيُّ: وبهذا استدل على أن لام: الشُّرَى (٨) ياءٌ لا لتقاء: ش ر و (٩).

واحكم بتأصيل حروف بنميم ونحوه والخلف في كمليم

(خ ٢)

\* اعلم أن مفهومه يقتضي أن ما عدا ذلك من مسائل التكرير فهو على الزيادة، وذلك فيما تكررت فيه الفاء والعين، ك: مرميس (١٠)، أو العين واللام، ك:

(١) هو عن يقارب الخطوط. ينظر: القاموس المحيط (ق ط ط) ٩٢١/١.

(٢) هو المنقول في الطول. ينظر: القاموس المحيط (ش ح ج) ٣٠٢/١.

(٣) لم أتف على كلامه.

(٤) ٧٣٥/٢.

(٥) هو الجئل. ينظر: القاموس المحيط (ش ر ي) ١٧٠٤/٢.

(٦) لم أتف على ما يفيد بوجوده.

(٧) هو ابن دريد صاحب "الجمهرة".

(٨) هو زكَّال طلال، وحياره = خد، والجبل، والناحية. ينظر: القاموس المحيط (ش ر ي) ١٧٠٤/٢.

(٩) ١٧٠٤/٢، وجبل بنجد في ديار طبرستان، وأعر بهامة كلز السباع، وموضع عند مكة. ينظر: معجم البلدان ٣/٣٣٠.

(١٠) الحاشية في: ٢٠٠.

(١١) كفا في المخطوطة، والصواب: ك: عزتريس، ومعناه: الناحية، والألمس، والطويل، والصلب، والأرض لا تثبت. ينظر: القاموس المحيط (م ر س) ٧٨٦، ٧٨٥/١.



صَمَحُفَّح<sup>(١)</sup>، أو اللام فقط، ك: جَلْبَاب، أو العين فقط ولا فاصِل، نحو: سَلَّمَ، أو ثَمَ فاصِل زائِد، ك: غَفْلُفْل<sup>(٢)</sup>، وَكُلُّ هذا صحيح، وما تكررت فيه الفاء فقط، ك: سَلَّس، وفَرَفَرَف<sup>(٣)</sup>، أو العين مفصولة بأصل، ك: خَلَزَزْ<sup>(٤)</sup>، أو ثَلَاثًا، نحو: شَدَّ، وَغَدَّ، وهذا غير صحيح، فكلأته شامل لثمانٍ مسائل: خمسة صحيحة، وثلاثة غير صحيحة، ويحجب عن الأخير بأنه لم يَنْبَهِ عليه؛ لِمَا اسْتَفْرَّ من أن أَلِفَ الأصول ثلاثة<sup>(٥)</sup>.

فَالْفُ أَكْثَرُ من أَصْلين صَاغِبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مِيقَانٍ

(١خ)

\* مِنْ "تَذْكِرَةِ"<sup>(٦)</sup> أَبِي عَلِيٍّ: الْأَلْفُ فِي الْحُرُوفِ لَا تَكُونُ إِلَّا أَصْبَةً؛ لِأَن طَرِيقَ الزِّيَادَةِ مَعْرِفَةُ الْإِشْطَاقِ، وَهِيَ لَا يَدْخُلُهَا إِشْطَاقٌ، وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ الْإِنْقِلَابِ عَنْ أَصْلٍ لَا تُكْبِرُ هُنَا، بَلْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى انْتِفَالِهَا؛ لِأَن حَكْمَ مَا كَانَ شَائِلًا أَنْ يُحْرَكَ أَوَّلُهُمَا؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا سَاكِنَانِ، وَسَكَنُ ثَانِيهِمَا، كـ "هَلْ"، وَ"بَلْ"، وَ"قَدْ"، فَأَنْتَ تَجِدُ الْفَ / "مَ"، وَ"لَا" وَ"تَا"<sup>(٧)</sup> مَوْجُودَةً فِي مَكَانٍ لَا تَكُونُ لَهُ الْحَرَكَةُ، وَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَنْقَلِبَ فِي الْحَرْفِ، بِدَلِيلِ "لَوْ"، وَالْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُشْكِكَةِ كَالْحُرُوفِ سِوَا<sup>(٨)</sup>.

\* حَاشِيَةٌ: لَمْ يَخْتِجْ أَنْ يَنْبَهِ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ لَا تَرَادُ أَوَّلًا كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْدَأُ بِسَاكِنٍ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يَنْبَهِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

(١) هو التشديد المتصنع، والتقصير، والأصلح. ينظر: القاموس المحيط (ص م ح) ٣٤٧/١.

(٢) هو الواوي العظيم للشع. ينظر: القاموس المحيط (ع ق ل) ١٣٦٧/٢.

(٣) هي الحمر. ينظر: القاموس المحيط (ق ر ف) ١١٢٤/٢.

(٤) هو التقصير. ينظر: القاموس المحيط (ح د ر) ٤٠٦/١.

(٥) الحاشية في: ٢٠٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٠٨/٢.

(٦) لم أقب عليه في مختارها لابن جني، وينظر: الخليات ٣٥٤.

(٧) كذا في المخطوطة، وتعل الصواب ما في الخليات: يا.

(٨) الحاشية في: ٣٩/ب مع ٤٠/أ.



واعلم<sup>(١)</sup> أنهم احتلفوا في: وَزَنَتْ<sup>(٢)</sup>؛ فقال ابنُ يحيى<sup>(٣)</sup>: فيه طرفان:  
أحدهما: أن تُدعى ألف<sup>(٤)</sup> أصل في ذوات الأربعة غير مكررة، وذلك معدوم.  
والآخر: أن تجعلها زائدة أوَّلًا، وذلك معدوم.

فيحب ختمها على أقل الوجهين فُحْشًا، وهو أصلُها مع عدم التكرار؛ لأنها قد  
توجد أصلًا في ذوات الأربعة على وجه ما، نحو: الوضوءة<sup>(٥)</sup>، ولما زيادتها أوَّلًا فغير  
موجود الَّهْنة، فحُملت على أحسن الأقبَحَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

(٢٥)

\* وحيث ثبت أن الألف غير زائدة فهي منقلبة عن ياء، كذ: باع، وناب، أو وِو،  
كذ: قال، وباب<sup>(٧)</sup>.

\* مسألة: لزيادة الألف شرط واحد، وهو مصاحبتها أكثر من أصلين.  
ولزيادة الياء ثلاثة شروط:

أحدها: مصاحبتها أكثر من أصلين، فخرج: بُد، ويوم.  
والثاني: أن لا تكون الكلمة مبنية من حرفين بالتضعيف، كذ: يُؤمُّ<sup>(٨)</sup>.  
والثالث: أن لا تنعشُر على أكثر من ثلاثة أصول في غير مضارع.  
ولزيادة الواو شروط:

(١) كذا في المخطوطة متصلاً بالكلام السابق، وحُقه أن يكون عند الياء الآتي، كما سيأتي  
مضمون في حاشية للمخطوطة الثانية.

(٢) هي الداعية، والأمر العظيم. ينظر: القاموس المحيط (و ر ن ت ل) ١٤٠٩/٢.

(٣) الحصائص ٢١٣/١، ٢١٤.

(٤) أي: الواو.

(٥) كذا في المخطوطة معشًا، ولم تُقف عليه، ولعل تصواب ما في الحصائص: الوضوءة، وهي  
النظر من حَزَلٍ أستر بمقدار العين. ينظر: القاموس المحيط (و ص ص) ٨٦٠/١.

(٦) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٧) الحاشية في: ٢٠١.

(٨) هو طائر. ينظر: القاموس المحيط (ي أ ي أ) ١٢٧/١.



أحدها: أن لا تصبّر مطلقاً، فخرج: وَزَيْتُنْ، عدلاً لِمَنْ غَلِطَ.

والثاني: أن تصحب أكثر من أصلين، فخرج نحو: يوم، وغزرو.

والثالث: أن لا يُبَيَّن من حرفين بالتضعيف، فخرج: وَغُلُوعٌ<sup>(١)</sup>.

ولزيادة الحمزة شروط:

أحدها: التطرف.

الثاني: أن يسبقها ألف.

الثالث: أن تكون الألف مسبوقاً بأكثر من حرفين.

وأما المنصّرة فلزيادة شروط<sup>(٢)</sup>، وهو أن يتأخر عنها ثلاثة فقط.

وأما النون فتزاد وسطاً وطرفاً، فأما الطرف فبالشروط التي تُزاد بها الحمزة طرفاً،

وأما الوسط فبشرطين:

أن تتوسط بين حرفين قبلها وحرفين بعدها.

والثاني: أن تكون مفكوكَةً، ليمحج: عنحص<sup>(٣)(٤)</sup>.

والألف كذا والواو إن لم يقعا كما هما في يُؤْتِي وَوَعُوْعَا

(خ)

\* قوله: «وَالْألف كذا والواو»<sup>(٥)</sup>: في «الخصائص»<sup>(٦)</sup> من<sup>(٧)</sup> باب الخشن على أحسن الأقبحون: من ذلك: وباب زَيْتُنْ<sup>(٨)</sup> أنت فيها بين ضرورين:

(١) هو ابن آوى، ويكون فعلاً بمعنى: سؤت، فيقال للنسب والكلب وبنات آوى. ينظر: «القاموس

المحيط (و ع ع) ١٠٣٣/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: شرط.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: خَشِنْس، وهو الجمل الضخم الشديد. ينظر: «القاموس المحيط

(ع ج ن س) ٧٦٣/١.

(٤) الحاشية في: ٢٠١.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الإثنية: والواو.

(٦) ٢١٣/١، ٢١٤.

(٧) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: في.

(٨) كذا في المخطوطة مصبوغةً، والصواب ما في الخصائص وعند ياسين: باب: وزَيْتُنْ.



إحداهما: أن تدعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير، نحو: وغُوع.

والآخر: أن تجعلها زائدةً أوّلاً، والواو لا تزداد أوّلاً.

فإذا كان كذلك كان ألا تجعلها أصلاً أوّل من أن تجعلها زائدةً؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في بذات الأربعة على وجهٍ من الوجوه، وهو التضعيف، فأما أن تزداد أوّلاً فإن هذا أمرٌ لا يوجد على حالٍ.

ومن ذلك: فيها قائماً رجلاً؛ فإن الرفع يقتضي تقدّم الصفة على الموصوف، والنصب يقتضي بجمّة الحال من النكرة، وهذا على قلته جائز، فاحتمل.

وكنا: ما قام إلا زيدا أحد؛ عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تُبدّله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقدم المستثنى على المستثنى منه، وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه، فقد جاز على كل حال<sup>(١)</sup>.

وهكذا همزٌ وميمٌ سبقا ثلاثةً تأصيلها تحقّقاً

(خ)

\* ع: فإن قلت: قد قال ابن قتيبة<sup>(٢)</sup>: إن س<sup>(٣)</sup> قال: وكلُّ هزرت<sup>(٤)</sup> جاءت أوّلاً فهي زائدة إلا: أوّل<sup>(٥)</sup>؛ لأنك تقول: ألقى، فهو مألوف، و: أرطى؛ لأنك تقول: أجم مأرطوط، لا: مرططي؛ فهذا<sup>(٦)</sup> لم ينص على اشتراط عدم.

قلت: زدّ عليه ابن السّيد، وقال: لم يقل س هكنا، إنما قال<sup>(٧)</sup>: فاعلمة إذا لحقت أوّلاً رابعةً فصاعداً فهي زائدة أبداً عندهم.

(١) الحاشية في: ٢٠١، ونقل منها ياسين في حاشية الألفية ٥٠٩/٢، ٥١٠ مسألة "ورثش"، ولم يعرفها لابن هشام.

(٢) أدب الكاتب ٦٠٩، ٦١٠.

(٣) الكتاب ١٩٥/٣، ٣٠٨/٤، ٢٣٥، وسبأني ما في هذا النقل عنه.

(٤) كنا في المخطوطة، والصواب: هزرة.

(٥) هو الجثون. ينظر: القاموس المحيط (أ ل ق) ١١٥٠/٢.

(٦) أي: ابن قتيبة.

(٧) الكتاب ٣٠٧/٤.



قال: وكلام ابن قُتَيْبَةَ يقتضي أن كل همزة جاءت أوَّلًا زائدة، وإنما ذلك بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول، فإن وقع بعدها أربعة أصول أو خمسة فهي زائدة<sup>(١)</sup>، كما: إصْعَاقُ، وكلام من يؤمهم خلاف ذلك، ككلام ابن قُتَيْبَةَ.

وقد فسر الفارسي<sup>(٢)</sup> قول من: «فصاعداً» بأنه يريد: مع الزوائد، مثل: أَرْوَان<sup>(٣)</sup>، وإصْبِيَتْ<sup>(٤)</sup>، ومحال أن تلحق رابعاً أو خامساً لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة والخمسة في أولها.

وكلام من طرّفه؛ لأنه قال: أوَّلًا رابعة، ومعنى كونها رابعة: إذا غنّدت من الأجر. وعند الفارسي<sup>(٥)</sup> أن «أولاً» همزة زائدة؛ تحلّ على الأكثر، ويجوز أن يكون من: وَلَّى يَلِي، إذا أسرع<sup>(٦)</sup>، قال<sup>(٧)</sup>:

جاءت به غش من الشاع تلي<sup>(٨)</sup>

ويكون أصل: ألي، ولي، فأبدلت كما في: أعيد، وأجود.

ويلزم أبي<sup>(٩)</sup> علي أن لا يقال إلا: رحى مؤلوق؛ لزوال موجب القلب؛ ألا ترى أن من قال: أعيد قال: مؤعود، لا: مأعود؟ والمسموع منهم: مألوق، وقد ردّ أبو علي<sup>(١٠)</sup>

(١) كنا في المخطوطة، والصواب ما في الاقصاب: أصلية.

(٢) التعليقة ٢٧٨/٤.

(٣) هو الصوت، والصعب من الأهم. ينظر: القاموس المحيط (ر و ن) ١٥٧٩/٢.

(٤) هو السيف المقبل لماضي. ينظر: القاموس المحيط (ص ل ت) ٢٥١/١.

(٥) الإيضاح ٥٥٤، ٥٥٥، والبصريات ٢٧٣، والتعليقة ١٤/٣، ٣٢٣.

(٦) ينظر: العين ٦١٤/٥، واخصل ٩٣٨/٢.

(٧) هو الفلاح بن عزّ بن المُنْقَرِي.

(٨) بيت من مشطوب الرجز. ينظر: معاني القرآن للقرطبي ٢٤٨/٢، والألفاظ ٢٠١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٨/٤، واخصب ١٠٤/٢، وسفر السعادة ٩٥/١، ولسان العرب (ز ل ق) ١٤٥/١٠.

(٩) كنا في المخطوطة، ولوجه: أبأ.

(١٠) ينظر: حركات الأدب ٣٥٩/١٠ (عن "نقض المأثور")، وينظر: الإغفال ٣٩/١ وما بعدها.



على من<sup>(١)</sup> قال في: إله إن هزته من واو بأنهم<sup>(٢)</sup> لم يقولوا في الجمع إلا: آله، وكان على هذا القياس يجب أن يقال: أولفة، كما تقول: إشاح، وتؤشحة.

ولا يصح قول أبي علي إلا أن تقول: إنهم الترموا القلب مع ذهاب العلة، كقولهم في: عيد: أغياذ، وفي: ربح: أنراح، في لغة بني أسد<sup>(٣)</sup>.

وخكى المزمي<sup>(٤)</sup>: مزيطي، ومزطو، وأبو<sup>(٥)</sup> خيفة<sup>(٦)</sup>: مزيبي<sup>(٧)</sup>، مازبوط<sup>(٨)</sup>، ومزوطي، والأخفش<sup>(٩)</sup>: مزيبي، وهذا يوجب أن تكون همزة في: مزطي زائدة. من "الانحساب"<sup>(١٠)</sup> لابن السيد<sup>(١١)</sup>.

## (٢٤)

\* قوله: «همز»: فإن قلت: فكيف حكموا بزيادة همزة: الحِنْطَاء<sup>(١٢)</sup>، وشمال،

(١) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٣) حكاه أبو حاتم السجستاني عن عبارة بن عقيل بن بلال بن حرير. ينظر: شرح كتاب سيويه للسوي ١٩٩/٤ (ط. العلمية)، ومجالس العلماء ١٤٨، والخصائص ٣٥٧/١، وأحكام ٥٠٧/٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيويه للسوي ١٩٩/٥ (ط. العلمية)، والممتع ٢٣٥/١.

(٥) هو أحمد بن داود الدُبُورِي، عالم باللغة والنحو، ثقة في روايته، أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر عن ابن السكيت، له كتاب النبات، والقضاعة، والبلدان، وغيرها، توفي سنة ٢٨٢. ينظر: معجم الأدباء ٢٥٨/١، وإنباء شرواة ٧٦/١، وبغية الوعاة ٣٠٦/١.

(٦) النبات ١٥، ١٠٦.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) كذا في المخطوطة بغير واو.

(٩) ينظر: للنصف ٣٧/١، ١١٨، وسر صناعة الإعراب ٤٢٨/١، ٦٩١/٢، وتوجيه النعم ٤٦٣.

(١٠) ٣٣٧-٣٣٩.

(١١) الحاشية في: ٣٩/ب.

(١٢) مصدر: الحِنْطِي، أي: انتفخ بطنه. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ط) ٨٩٤/١.



## وشأئل<sup>(١)</sup>

ل سقوطها في: الحِطْب، والشمول<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «وميم»: قال صاحب «الغني»<sup>(٣)</sup> في باب: مفر: الجذَوان: فَرَمَا الإِثْنَيْنِ، قال أبو بَكْرٍ في «التفريط»<sup>(٤)</sup>: الجذَوان من باب المَعْل، ولميم فيه زائدة. وذكر في الرباعي أيضًا: أعني: صاحب «الغني»<sup>(٥)</sup> - المتأيد: الثياب الحَقِيقَات، الواحد: مِثْل، قال أبو بَكْرٍ<sup>(٦)</sup>: إنما لميم في ذلك زائدة، فهو في<sup>(٧)</sup> ثلاثي لا رباعي<sup>(٨)</sup>. \* مسألة من مسائل لميم: مَنخِيق: «مَنخِيل»، ك: عَنَابِس<sup>(٩)</sup>، لا «مَنخِيل» بزيادة الحرفين؛ لفقْدانه من الكلام، ولأنه لا يُجمع في أول اسم زائدتان إلا في اسم جارٍ على الفعل.

وأما مَنْ ذهب إلى ذلك محتجًا بقولهم: حَقِيقًا<sup>(١٠)</sup> بالمَنخِيق<sup>(١١)</sup> فالجواب عنه: أن العرب قد تشبَّه من بعض الكلمة، كقولهم لِبَاعِ اللُّؤْلُؤِ: لَأَلْ، وهو ثلاثي، واللُّؤْلُؤُ رباعي، وقولهم: مُزْجَجٌ، للشيء شرب الزُّجْجُون، وهو الحَقِير<sup>(١٢)</sup>، ونون: زُجْجُون أصل، وعن

(١) لغتان في: الريح التي تهب من الشمال. ينظر: القاموس المحيط (ش م ل) ١٣٤٨/٢.

(٢) الحاشية في: ٢٠١.

(٣) ١٨٦/٨.

(٤) استدرك الغلط الواقع في كتاب العين ٢٠٧، ونقدم أنه يسمى ب: التفريط.

(٥) لم أُنَفِّ عليه في مطبوعته في مادة (ب ذ ل) ١٨٧/٨، وهو في مختصر فريدي (ت).

(٦) الرجلي ٦٠٥/٢.

(٧) استدرك الغلط الواقع في كتاب العين ٢٠٩، وليس فيه: فهو ثلاثي لا رباعي.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب بخلافها.

(٩) الحاشية في: ٢٠١.

(١٠) هي الداهية. ينظر: القاموس المحيط (ع ت ر م) ٧٦٢/١.

(١١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر القول: جَنَقُونَا.

(١٢) ينظر: المحكم ١٥٠/٦، والمختصر ٦٣/٣، ١٣٤/٥.

(١٣) ينظر: لنتخب لُكْرَاج ٥٨٠/١، وقهنيب اللغة ٣٢٠/١.



أبي عبيدة<sup>(١)</sup>: سألت أعرابياً عن حرب كان<sup>(٢)</sup> بينهم، فقال: كانت بيننا حروبٌ عود،  
تلقا فيها العيون، فمروا بفتح، وأخرى تُرشق.

ولا "مُغَلِّلِل" بأصالة الحرفين؛ كقولهم<sup>(٣)</sup>: بَحَالِيْق، فأسقطوا النون، والحماسي لا  
يسقط ثانيه في التكرار.

ولا "مُغَلِّلِل" بزيادة الميم فقط؛ لأنه حيثلو رباعي، فلا تلحقه زيادة من أوله،  
لبُعْدِهِ وتزاحيه عن محل الزيادة، ولقَلَّةُ الزوائد في بنات الأربعة؛ إذ ليس لها قُوَّةُ التلاشي.

وحيثلو فيتعين عكس هذا الوجه، وهو أصالة الميم، وزيادة النون، ويُؤيده: قولهم  
في الجمع: بَحَالِيْق، فأسقطوا النون<sup>(٤)</sup>.

كذلك همز آخر بعد ألف أكثر من حرفين لفظها زوف

(خ١)

\* «أكثر من حرفين»: ع: الأخص: من أصْلَيْن؛ ليخرج مثلاً: أسماء، جمع:  
اسم، أو عَلْتَا -وقلنا: منقول من الجمع-<sup>(٥)</sup>.

والنون في الآخر كالمهمز وفي نحو غَضَنَر أصالة عهي

(خ٢)

\* قد يُورد: يَهْوَن<sup>(٦)</sup>؛ فإن أُلِفه أكثر من حرفين لفظها زوف، ومع هذا هي غير  
زائدة، أعني النون؛ وذلك لزيادة الميم؛ لأنه من: القَوَان، فلو أنه قال أوَّلًا: أكثر من  
أصْلَيْن لفظها زوف؛ خرج هذا، مع أنه متردٍ وأوضح<sup>(٧)</sup>.

\* النون في الأخير تشارك المهمز في علم التصريف فيما ذكر، وفي تحالف المذكور

(١) ينظر: جهرة اللغة ٤٩٠/١، والتصريف ١٤٧/١، والتمتع ٢٥٤/١.

(٢) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في المصادر: كانت.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: لقولهم.

(٤) الحاشية في: ٢٠١.

(٥) الحاشية في: ٣٩/ب.

(٦) هو "مُغَلِّل" من: القَوَان. ينظر: المحكم ٤٢٨/٤.

(٧) الحاشية في: ٢٠٢، وتلقاها ياسون في حاشية الألفية ٥١٢/٢.



ولؤثب، أعني: أنه لا تلحقهما التاء، وفي إبدال النون من الهمزة في نسب، كـ: صنعاني، ونهراني، وذنقواني<sup>(١)</sup>، وفي غيره، أنشد القراء:

فلئن تكلمت على زمانٍ فإني  
فلقد أروع بيعةً فتياناً  
والتأمر في أزمانٍ ذي أزمانٍ  
سؤدة لم تحضت من الجبان<sup>(٢)</sup>

يريد: الجبان<sup>(٣)</sup>.

\* فإن قلت: فلم حكم بزيادة نون: نرجس، وعزند<sup>(٤)</sup>، وكنهيل، وإصفغند<sup>(٥)</sup>، وحيتقند<sup>(٦)</sup>، وفندليج، وليست آجيز، ولا متوسطة على الحدّ للشروح؟

قلت: لئلا يلزم عدم الظهور فيها.

فإن قلت: فلم حكم بزيادة مو<sup>(٧)</sup>: زعشن<sup>(٨)</sup>، وبلغن<sup>(٩)</sup>؟

قلنا: لسقوطها في: الرعشة، والبلوغ، وقد تقدّم قوله: «والذي لا يلزم الوالد»<sup>(١٠)</sup>.

(١) نسبة على غير قياس إلى: دشتوام: قرية بالعراق، وقبل: بدارس. ينظر: معجم ما استعجم ٥٥١/٢، ومعجم البلدان ٤٥٥/٢، والمخصص ٥٠/٥.

(٢) يتأن من الكامل، لعرو بن الراء. لئنا: الشعر الجاوز شحمة الأذن، وقينانة: كثيرة، كما في: القاموس المحيط (ل م م) ١٥٢٥/٢، (ف ن ن) ١٦٠٥/٢. ينظر: النبات ١٧٨، وأحكام ٤٠٩/٣، والمخصص ٢٧٥/٣، والروض الأثف ٢١٧/٧، وناج العروس (ح ن) ٢٠٣/١، (ح ن) ٤٦٠/٣٤.

(٣) الحاشية في: ٢٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٢/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٤) هو الصلب. ينظر: ناج العروس (ع ر ع) ٣٧١/٨.

(٥) هي الحمر. ينظر: ناج العروس (ص ف ع) ٣٩٠/٧.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الصواب: خنقينة، وهو الرجل الضخم الشديد، والأسد. ينظر: القاموس المحيط (ح ب ع ن) ١٥٦٨/٢.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: نون.

(٨) هو الجبان. ينظر: القاموس المحيط (ر ع ش ن) ١٥٧٨/٢.

(٩) هي البلاغة، والتألم. ينظر: ناج العروس (ب ل غ) ٤٥١/٢٢.

(١٠) الحاشية في: ٢٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٣/٢ إلا: خنقينة.



\* ابنُ السُّخْرِيِّ<sup>(١)</sup>: حَزَنَ نَفْسٌ<sup>(٢)</sup>: عَظِمَ الحُتْبِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَشَرِبَتْ<sup>(٤)</sup>: غَلِظَ الكَلْبِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَشَبَّادَةٌ: سَعَى الحَقُّ<sup>(٦)</sup>، وَعَوَّضُوا مِنْهُنَّ الأَلْفَ، فَقَالُوا: حَزَنَ نَفْسٌ، وَشَرِبَتْ، وَهَمْزَةٌ، فَقَالُوا: شَبَّادَةٌ، وَمَثَلٌ: حَزَنَ نَفْسٌ وَحَزَنَ نَفْسٌ قَوْلُهُمْ: يُنْقَضُ، وَهُوَ الضَّحَمُ مِنَ الرِّجَالِ<sup>(٧)</sup>، وَتَقَايَرَى<sup>(٨)</sup>، إِلَّا أَنْهُمْ عَوَّضُوا الأَلْفَ فِي هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِ التَّوَلَّى<sup>(٩)</sup>.

وَالنَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمَضَارِعِ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعِ

(خ ٢)

\* قَوْلُهُ: «وَنَحْوِ: الاسْتِفْعَالِ»: قَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا تُبَيِّنُ لَنَا الْوَزْنَ فِي "الاسْتِفْعَالِ" بَعْدَ ثَبُوتِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: "اسْتِفْعَالٌ" فَرَعٌ عَنِ النَّاءِ يَبَيِّنُ الزَّائِدَ حَتَّى يُفَادَكَ الزَّائِدَ بِلَفْظِهِ، فِهَذَا ذَوُّهُ.

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَرَادَهُ: مَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ ثَمَّ هُوَ مُعْصَرٌ، وَفِيهِ سَيْنٌ وَتَاءٌ، فَتَأْتِي الزَّائِدَةُ، وَكُنَّا مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَرَعٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «نَحْوِ».

وَتَضُمُّنُ كِلَاهُمَا زِيَادَةَ السَّيْنِ أَيْضًا، فَاسْتَغْنَى بِهِ عَنِ التَّصْرِيحِ فَإِنَّ<sup>(١٠)</sup> السَّيْنَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَأَنَّ زِيَادَتَهَا فِي ذَلِكَ.

(١) أماليه ١٦٧/٢.

(٢) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ بِالسَّيْنِ مَعْصُومًا، وَفِي الْأَمَالِي: حَزَنَ نَفْسٌ، وَهِيَ لَعْلَةٌ فِيهِ.

(٣) يَنْظُرُ: الْعَيْنُ ٢٠٩/٦، وَالحكم ٥٨٣/٧.

(٤) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ مَعْصُومًا، وَلِصَوَابِ: شَرِبَتْ.

(٥) يَنْظُرُ: الْعَيْنُ ٣٠٤/٦، وَجَهْرَةُ اللَّفَّةِ ٧٥٩/٢.

(٦) يَنْظُرُ: الْمَتَعَبُ لِكُرَاعِ ١٨٩/١، وَلِتَقَايَسِ ٢٧٣/٣.

(٧) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ (ق ف ح ر) ٧٩٨/٢، وَلِلْمَخْصَصِ ١٤٩/٢.

(٨) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ مَعْصُومًا، وَلِصَوَابِ: تَقَايَرَى.

(٩) الْخَاشِيبَةُ فِي: ٢٠٢.

(١٠) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: بَأَنَّ.



ومن هنا قال ابن جني<sup>(١)</sup>: زعم أبو العباس أحمد بن يحيى<sup>(٢)</sup> في: «أشكَّله»<sup>(٣)</sup> أنها من قومهم: استكَّف<sup>(٤)</sup>، وهذا ظاهر...<sup>(٥)</sup> وأن: أشكَّله: «أفعله»، والسین فيها فاء، وتركيبها من: ك ف؛ فأين هذان الأصلان حتى ينجيعا، ولم تخر بالفتحة، ولا وقع في الوهم أن «استفعلة» في الأوزان؟ وقد وقع الإجماع عن أن السین إنما تزداد في «الاستفعال» وما تصرف منه، و«أشكَّله» ليس من الفعل في قبلي ولا تميمي<sup>(٦)</sup>.

\* فإن قلت: فلم يحكم على: تَنَضَّب<sup>(٧)</sup>، وتَقَنَّد<sup>(٨)</sup>، وتَنَقَّل<sup>(٩)</sup>، وأُجِيب<sup>(١٠)</sup>، وعُزِّيت<sup>(١١)</sup> بإضافة التاء؟

قلت: لتلا يلزم عدم النظر.

فإن قلت: فلم يحكموا على: تَنَقَّل<sup>(١٢)</sup> بإضافة مع وجود «فعل»، كما: بُزُنْ؟

قلت: توفيقاً بين التعتين.

فإن قلت: فهلاً عكسوا النظر، فخطروا أولاً في: تَنَقَّل، فقالوا: «فعل»، ثم في:

تَنَقَّل، فقالوا: «فعل»؟ توفيقاً بين الأدلة؟

(١) الخصائص ٢٨٧/٣، وينظر: ٥١/٢، ٢١٨/٣، ٣٤٢.

(٢) ينظر: المحكم ٧٢٥/٦، واللمع ٥١٠/١، واللمع ٣٠/١، وتقليص الشواهد ١٧٨، ٦٦.

(٣) هي عتبة الباب التي يوطأ عليها. ينظر: القاموس المحيط (س ك ف) ١٠٩٣/٢.

(٤) أي: اجتمع. ينظر: القاموس المحيط (ك ف ف) ١١٣١/٢.

(٥) موضع النقط مقدار كلمة يعني لها في المخطوطة، وفي الخصائص: ظاهر الشاعرة، وذلك نُقْط...

(٦) الخاشية في: ٢٠٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥١٥/٢ من لوطا إلى قوله: «سین وتاء».

(٧) هو شجر، كما في: القاموس المحيط (ن ض ب) ٢٣١/١، أو: موضع بالبصرة، كما في: معجم ما استعجم ٣٢١/١.

(٨) هي ركبة بالحجاز من مياه سعد بن بكر بن هوازن. ينظر: معجم البلدان ٣٧/٢.

(٩) هو العلب. ينظر: القاموس المحيط (ت ف ل) ١٢٨٤/٢.

(١٠) هو بطن من كتلة. ينظر: القاموس المحيط (ج و ب) ١٤٤/١.

(١١) هو موضع لم أقف على تحديده. ينظر: معجم ما استعجم ٩٤٣/٣، ومعجم البلدان ١١٩/٤.

(١٢) هو لغة في: تَنَقَّل. ينظر: القاموس المحيط (ت ف ل) ١٢٨٤/٢.



قلنا: ما فعلوه أولًا؛ لئلا يلزم ثبوت وزن أصلي غير مألوف.  
 فإن قلت: فلم حُكِّموا على: كَتَهَيْل<sup>(١)</sup> بالزيادة مع انتفاء "تَعَلَّ" و"تَعَلَّل"؟  
 قلنا: لئلا التقيًا كان الحمل على الزيادة أولًا؛ لأنه أوسع اليقين<sup>(٢)</sup>.  
 والهاء وفقًا كَيْتِه ولم تَرِه واللام في الإشارة المشتهرة  
 (خ ٢)

\* قوله: «والهاء وفقًا»: فإن قلت: فبِم حُكِّموا بزيادة هاء: أَهْهَات، وَهَيْلَع،  
 وَأَهْرَاق؟  
 قلنا: لسقوطها في: الأَمْ، وَالتَّلْع، وَأَزَاق، وقد تقدّم قوله: «والذي لا يلزم  
 الزائد»<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «واللام»: عندي أن: «اللام» مبتدأ، و: «المُشْتَهَر» صفة لمبتدأ  
 محذوف، أي: زيادتها المشتهرة، و: «في الإشارة» خبر، والحملة خبر: «اللام»، وفيه  
 إشارة إلى أن زيادتها في غير ذلك ثابتة، ولكنها غير مشتهرة، وذلك نحو: عَفْرَجَل<sup>(٤)</sup>؟  
 لانتفاء "يَعْلَل".

فإن قلت: فلم حُكِّموا بزيادة: فَخَل<sup>(٥)</sup>، وَهَيْل<sup>(٦)</sup>؟  
 قلنا: لسقوطها في: الفَخَج، والمُتَم<sup>(٧)</sup>.  
 وامنح زيادةً بلا قيد ثبت إن لم تَبَيِّن حجةً كَحِظَلت  
 (خ ٢)

(١) ضبط في المخطوطة بضم الباء فقط، وهي لغة فيه، والأشهر الفتح. ينظر: القاموس المحيط (ك  
 ن ه ب ل) ١٣٩٢/٢.

(٢) كذا في المخطوطة مصبوحًا، والمصواب: تَعَلَّل.

(٣) الحاشية في: ٢٠٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٤/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٠٣.

(٥) هي أنثى القَيْلَة. ينظر: القاموس المحيط (ع ق ر ط ل) ١٣٦٧/٢.

(٦) هو الأَفْجَح الذي يُبَاعَد ما بين ساقيه. ينظر: تاج العروس (ف ح ج ل) ١٥٤/٣٠.

(٧) هو التوب الخَلَق. ينظر: القاموس المحيط (ه د م ل) ١٤١٢/٢.

(٨) الحاشية في: ٢٠٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥١٥/٢، ٥١٦.



\* "الفَيْد" إشارة إلى ما ذكره في حروف: سَأَلْتُوْنِيهَا، وإلى ما أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ:

«وَأَحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ "بِسْمِيسِم"»

من وجوب دعوى الزيادة والحكم بما في غير ذلك من ذي التكرار، إلا في باب: شَدُّ،  
وَعُدُّ؛ لِمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ:

«وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلًا تَصْرِيفٍ»

من أن الاسم والفعل لا يتقصان عن الثلاثة، فلا يكون أحدُ المقتضين زائداً في: شَدُّ،  
وَعُدُّ، وَزَبُّ، وَتَرُّ، وَنَدُّ.

و"الحِطَّةُ" في قوله: «إِنْ لَمْ تَكُنْ حِجَّةً» منحصرة في [أمور]<sup>(١)</sup>:

أحدها: سقوط الحرف، كسقوط النون من: حَنَظَلْ، في قولهم: حَظَلْتُ.

الثاني: لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة، ك: تَرَجَسَ، وَتَنَقَّلَ.

والثالث: ثبوت الزيادة في الكلمة على إحدى لغتيها، ك: تُنْقَلُ<sup>(٢)</sup>.

(١) ما بين المقتضين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسابق يقتضيه.

(٢) الحاشية في: ٢٠٣.



## همزُ الوصل

(خ١)

\* أبو البقاء في "شرح الإيضاح"<sup>(١)</sup>: معنى قولهم: همزةُ الوصل: الهمزةُ التي تسقط في الوصل، والغرضُ بما: التوصلُ إلى النطق بالساكن؛ ولذلك إذا اتصل الساكن بحركة غير الهمزة سقطت هي؛ لزوال موجبها؛ فلهاذا حذفت وصلًا، ولا يُصوّر أن تكون ساكنة؛ لاستحالة الابتداء بالساكن.

ع: ولأنه لا يُجُتَلَب للساكن ساكن<sup>(٢)</sup>.

وخرّجها الكسري، فقيل: لا علّةُ لذلك، كما أنه لا علّةُ لفتح في: ضربت، والكسري في: غلبت، وقيل: له علّة، وهو أنها زائدة، والزائد حقه السكون، فلما اجتمع ساكتان حُسرت، وقيل: زيدت مكسورة؛ لئلا تُثَنِّي بهمزة غيرها، نحو: أضربت، إذا وقعت<sup>(٣)</sup>.

للوصل همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدئ به كاستبشوا

(خ١)

\* مسألة: حذفتُ همزُ القطع، كقوله<sup>(٤)</sup>:

إِنْ لَمْ أَكُنْ فَالْيُسُوفِي يُزْعَمُ<sup>(٥)</sup>

أولى من قطع همز الوصل لأن في الأول عطف، وفي الثاني ثقل<sup>(٦)</sup> بعد ثقل<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح الشكوة ٢١٠ ت. فوزية الطعني.

(٢) في المخطوطة هنا دائرة في وسطها نقطة إشارة إلى انتهاء تعليق ابن هشام على الكلام لسقوط.

(٣) الحاشية في: ٤٠/١.

(٤) لم أقف له على نسبة.

(٥) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الخحة ٢١١/٣، وكتاب الشعر ٣٠٣/١، والمختص ١٢٠/١، والمختص ١٥٣/٣، وشرائر الشعر ١٠٠.

(٦) في المخطوطة: «ثقل» وفي الثاني عطف «»، دلالة على أن الصواب بالتقديم والتأخير.

(٧) الحاشية في: ٤٠/١.



(خ ٢)

\* قوله: «لَا تَقِثْ إِلَّا إِذَا ابْتَدَيْ بِهِ»: فَمَا قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

إِذَا جَانِزَ الْإِنْسَانِ سِرَّهُ فَإِنَّهُ بَتٌّ وَلَكَثِيرُ الْوِشَاةِ قَبِيرٌ<sup>(٢)</sup>  
فضرورة<sup>(٣)</sup>.

وهو لفعل ماضٍ اختوى على أَكْثَرُ من أربعةٍ نحو انجلا<sup>(٤)</sup>  
والأمرُ والمصدرُ منه وكذا أمرُ الثلاثي كَامَضٍ وَاحْشَ وَالْقَدْ  
وفي اسمِ اسْبِ ابنِ ابيجِ مُمِعٍ والثينِ ولمِ<sup>(٥)</sup> وثانِيَتْ قِمِ

(خ ١)

\* قوله: «وفي: "اسم" "اسب"»: وخُصِرَ هزاتِ الأسماءِ في هذه قالوا: إذا سُمِّيتَ  
بنحو: إضرِبْ، واسْمُ؛ فطُعِ هزتهُ على قياسِ هزاتِ الأسماءِ الحارةِ على القياسِ،  
وقالوا: إذا سُمِّيتَ بمثل: اسْبِخْرَاجٍ؛ لم تقطعْ هزتهُ؛ لأنه منقولٌ من اسمٍ، فلم يَنْطَرُقْ إليه  
تغيُّرٌ بِأَكْثَرِ من التعيينِ بعد الشُّبَاحِ، بخلافِ المنقولِ من فعلٍ؛ فإن التسميةَ أحدثتْ فيه  
مع التعيينِ ما لم يكن فيه من دخولِ عواملِ الأسماءِ عليه وغيرِ ذلك، فطُيِّتْ بحمزه  
مُسْتَلَكُ الهزاتِ الحارةِ على القياسِ<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* [«وفي: "اسم"»]: وقطعت ضرورةً في قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) هو قيس بن الخطيم.

(٢) بيت من الطويل. نث: إضَاء، وقمين: غليل. ينظر: القديس ١٦٢، ومعاني القرآن للأخفش  
١٢/١، وغريب الحديث لأبي عبيد ٤٢٣/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٢١٦، وتصحيح التصحيح  
٢٥٦، وقديب اللغة ١٦٣/٩، وشرح جمل شرحناحي ٥٥٥/٢، وشرح التسهيل ٤٦٦/٣،  
وللنقائض النحوية ٢٠٨٧/٤.

(٣) الحاشية في: ٢٠٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٢١/٢، ولم يعرها لابن هشام.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: الجلي ١ لأنه على أكثر من ثلاثة.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه ما في من الألفية؛ وشرى.

(٦) الحاشية في: ٤٠/.

(٧) هو الأخوص الأنصاري.



وَمَا أَنَا بِالْمُخْشَوْسِ فِي جَدِّهِ مَالِكٍ

-أي: أمثل<sup>(١١)</sup> -

وَلَا مَنْ تَسْتَعِي ثُمَّ يَلْتَرِمُ الْإِسْمَ<sup>(١٢)</sup>

وَأَيْمَنْ وَهَمَزُ أَلْ وَيُبْدَلُ عَذَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(خ ١)

\* صوابه:

«وَأَيْمَنْ هَمَزُ أَلْ» كَذَا وَيُبْدَلُ<sup>(١٣)</sup>

\* [«هَمَزُ أَلْ»]: أَوَّلُ مَنْ قَوْلُ غَيْرِهِ: وَالْهَمَزُ لِلْمَصَاحِبَةِ لِلَّامِ التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَدْعُلُ فِيهِ هَمَزُ أَلْ<sup>(١٤)</sup> الْمَوْصُولِ<sup>(١٥)</sup>.

(خ ٢)

\* قُرِئَ: «أَسْتَغْفِرُكَ لَهْرًا»<sup>(١٦)</sup>، وَهِيَ مُشْكِلَةٌ، وَحَكَاهَا فِي «الْكُشَافِ»<sup>(١٧)</sup> عَنْ أَبِي خَفَافٍ<sup>(١٨)</sup>، وَقَالَ: هِيَ إِشْبَاعُ هَمِزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّ<sup>(١٩)</sup> لِلْإِظْهَارِ وَالْبَيَانِ، لَا قَسْبَ تَأْلُفِ الْوَصْلِ، كَمَا فِي: «الْبَيْهَقَرِ»<sup>(٢٠)</sup>.

(١) ينظر: العين ٩٧/٦، وجهرة اللغة ٣١٠/١.

(٢) بيت من الطويل. للمحسوس: المرفول. ينظر: الديوان ٢٤٣، والأغان ٤٣٦/٤، ٧٣/٢٦، والصحاح (س م أ) ٢٣٨٣/٦.

(٣) الحاشية في: ٢٠٤.

(٤) هو كذلك في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققنا. ينظر: الألفية ١٨٠، البيت ٩٤٢.

(٥) الحاشية في: ٤٠/٤.

(٦) الحاشية في: ٤٠/٤.

(٧) اللائقون ٦.

(٨) ٥٤٣/٤.

(٩) ينظر: مختصر ابن عمالويه ١٥٧، وشواذ القراءات لمكرماني ٤٧٤.

(١٠) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الكشاف بحذفها.

(١١) بونس ٨١، وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: السبعة ٣٢٨، والإقناع ٦٦١/٢.

(١٢) الحاشية في: ٢٠٥.



## الإبدال

(خ١)

\* قال الخازني<sup>(١)</sup>: أزل<sup>(٢)</sup>، جَزَل<sup>(٣)</sup>، و: وَزَل<sup>(٤)</sup>، و: غَزَل<sup>(٥)</sup>، و: أَوْضى غَزَل<sup>(٦)</sup>؛ فيها حجارة وغلظ<sup>(٧)</sup>؛ أربعة لا غرُ اجتماع فيها الراء واللام.  
ع: وَزَلْ؛ لِيُنْظَرُ فيه<sup>(٨)</sup>.

(خ٢)

\* مِنْ "بِرِّ الصَّنَاعَةِ"<sup>(١)</sup>؛ عَرَبِيٌّ لُحِقَ، و: كُحِقَ: عَدَالَتٌ، وعربية لُحِقَ، و: كُحِقَ، وحكى أبو زيد<sup>(٢)</sup> في الجمع: أَفْخَاحٌ، ولم يسمع: أَكْخَاحٌ، فهذا دليل إبدال الكاف من القاف، كما قلنا<sup>(٣)</sup> في: بَخَذَتْ، وبَخَذَفَ<sup>(٤)</sup>.

- (١) الأماكن ٧١/١. والخازني هو محمد بن موسى بن عثمان بن حازم القشيري، أبو بكر، إمام محدث نشأ في له: الناصح والنسوخ، وعصاة للتدوين في النسب، والمؤلف والمختص في أسماء الأماكن، وغيرها، توفي سنة ٥٨٤. ينظر: وفیات الأعيان ٢٩٤/٤، وسير أعلام النبلاء ١٦٧/٢١.
- (٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الصواب ما في كتاب الأماكن: أَزَل.
- (٣) بأرض عُفْطَان. ينظر: معجم البلدان ١٥٤/١.
- (٤) هو حيوان كالضب. ينظر: القاموس المحيط (و ر ل) ١٤٠٩/٢.
- (٥) هي الثَّلَفة. ينظر: القاموس المحيط (غ ر ن) ١٣٧٠/٢.
- (٦) كذا في المخطوطة معجمًا مضبوطاً، والصواب ما في كتاب الأماكن: عَزَل.
- (٧) ينظر: النواتر لأبي مسحل ٢٨٢، وغريب الحديث للحرشي ٤٢٦/٢، والشعب لكراع ٤٣٤/١، وجهرة اللغة ٤٦٤/١، ٩٧٦/٢.
- (٨) لم يبين لي وجه النظر فيه إلا إن كان يريد تفسير معناه.
- (٩) الحاشية في: ٤٤/أب، وقد كتبها في آخر المخطوطة مفردة، ولعل أول هذا الباب أبقى ما.
- (١٠) سر صناعة الإعراب ٢٧٩/١.
- (١١) ينظر: القسب والإبدال لآل السكيت ١١٣، وأمثال القالي ١٣٩/٢، وللخصص ١٨٦/٤.
- (١٢) سر صناعة الإعراب ٢٤٨/١.
- (١٣) الحاشية في: ٢٠٥.



\* في "العين"<sup>(١)</sup>: في باب: معر: رجل أشعر الشعر، وهو لون يضرب إلى الحمرة<sup>(٢)</sup>، قال أبو بكر التميمي<sup>(٣)</sup>: الصواب: معر، مشتق من: المنعرة<sup>(٤)</sup>.

\* وعلاوة التبليغ: الرجوع إلى المبدل منه في بعض التصاريح لزومًا أو غيبة، فالأول ك: حدث، وحذف، وأحدث، والثاني ك: لعل، ولعلت، وقالوا<sup>(٥)</sup>: لعلوص، كثير، و: لعلوت، نادراً<sup>(٦)</sup>.

أخرف الإبدال هذأت موطيتا      فأنبدل الهمزة من واو ويا  
آخراً أتر ألف زيد وفي      فاعلي ما أعلل عينا ذا المفتحي  
(خ ١)

\* اسم الفاعل في هذا الباب على ثلاثة أضرب:

تارة يُبدل عينه همزة، كما ذكره المصنف، وكتبنا عليه<sup>(٧)</sup>.

وتارة تُقلب لامه إلى موضع عينه، نحو: شاكى السلاح، وهار، والأصل: شاكك، وهائر<sup>(٨)</sup>.

وتارة تُقلب عينه ألفًا، ثم تحذف، ولا تُقلب همزة، قالوا: هو شاك، وهار، ويوم

(١) ١٣٨/٢.

(٢) ينظر: لسان ٣٣٦/٥، وأخط ٤٤/٢.

(٣) استدرج المصنف الوقع في كتاب العين ٥٦.

(٤) هو صين أحمر. ينظر: القاموس المحيط (م غ ر) ٦٦٢/١.

(٥) الحاشية في: ٢٠٥.

(٦) ينظر: جهرة اللغة ١٤٤/١، والإبدال في الطب ١٢٣/١.

(٧) الحاشية في: ٢٠٥.

(٨) بيوت: الحاشية التالية.

(٩) هو الضعيف. ينظر: القاموس المحيط (ه و ز) ٦٩٠/١.



رائح، وطائ، وكبش صاف، أي: ذو طين<sup>(١)</sup>، وريح<sup>(٢)</sup>، وضعيف<sup>(٣)</sup>، [و]<sup>(٤)</sup> كثير الصوف<sup>(٥)</sup>.

\* قال أبو اليقّاء العُكُزِيُّ في "المصباح في شرح الإيضاح"<sup>(٦)</sup>: اسمُ الفاعل الذي اعتلّت عينه في الفعل يُعَلُّ؛ لأنه فَرْعُهُ، ومُشَابِهٌ لَهُ، فأجرى عليه حكمه، وسواء كانت العين ولوا أو ياء، نحو: قائل، وبائع، فإن العين قد صُيِّرَتْ همزةً. ولهم في ذلك مذهبان:

أحدهما: أن العين أبدلت همزةً ابتداءً؛ مجاورتها الطرف، ووقوعها بعد ألف زائدة، فأعطيت حكم الطرف، كباب: كِبَاء، ورفاء: لأن ما جاور الشيء قد يُعطى حكمه.

وللمذهب الثاني: أنها أبدلت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنها تحركت وقبلها ألف، وهي من جنس الفتحة، أو الألف غير حاجرٍ حصين، فكأنها واقعة بعد الفتحة، فأبدلت ألفاً، واجتمع ألفان، فأبدلت الثانية همزةً؛ لثلاثتهم ساكنان، ولم يحدف أحدهما؛ لثلاثهم ينس "فعل" بـ "فاعل"، ولأنّث إن حدفت الثانية بطل المثال الأصلي، وبقيت الكلمة "فاع"، وإن حدفت الزائدة بطل حكم البناء الأول الذي نظره من الصحيح غير مُعَلَّر، نحو: ضارب، ولم تُحْمَزِ الأول؛ لأنه يؤدي إلى إبدال اللد في الألف الزائدة، وإلى أن يُبدل همزةً ساكنةً، فتحذف المتقلبة عن العين أيضاً، فيحذف البناء.

فإن قيل: زعمت أن المجاور يُعطى حكم ما جاوره؛ فكيف صححت في: سقاية، وشقاوة، وغاية، مع مجاورتها الضرف؟

قيل: الواو والياء هنا لم تُعَلَّ هذا الاعتلال، بخلاف: قائل، وبائع، فإنهما عينان،

(١) ينظر: إصلاح للنسفي ٢٦٧، وجمهرة اللغة ١٢٨٣/٣.

(٢) ينظر: الألفاظ ٣٦٢، والنفية ٢٦٧.

(٣) ينظر: تذيب للغة ٢١٧/٦، وأحكام ٤١٦/٤.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٥) ينظر: العين ٢٩٢/٣، وإصلاح للنسفي ٢٦٧.

(٦) الحاشية في: ٤٠/.

(٧) شرح الشكامة ٥١٤-٥١٧ (ت. حورية الجهني).



وقد اعتلنا في الفعل هذا الاعتلال، وكذا صحت في: عايد، وعاور؛ لصحتها في الفعل في قولت: عاودة، وعاور<sup>(١)</sup>.

(خ)

\* [«أجر»]: في التثنية: «شقي زفاني؛ فأنما سقابة»، أي: أحمس إليها؛ إنما تحبب<sup>(٢)</sup>، ومثل<sup>(٣)</sup>:

وأبدي الشدى في الصالحين فروض<sup>(٤)</sup>  
 \* قوله: «فاعل ما أعل»: أي: فاعل فعل أعل، ومعهم بالنظر أن «فاعلة» كذلك؛ لأن التانيث يطرأ على صيغة المذكر<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «وفي فاعل» حيث: وكذا في «فاعل» و«فاعلة» صحين لا يثن لهما، ذكره في «التشهيل»<sup>(٦)</sup>، نحو: عاير، وعائرة<sup>(٧)</sup>، وعائش، وعائط<sup>(٨)</sup>.  
 \* الحائر: بمنع الماء<sup>(٩)</sup>، وجمعه: جيران، وحوران.

(١) الحاشية في: ٤٠/١.

(٢) ينظر: جمهرة الأمثال ٥٦/١، وجمع الأمثال ٣٣٣/١، والمستقصى ١٧٠/١. والشاهد: تصحيح الياء في «سقابة» مع كونها آخرًا بعد ألف زائدة، ولم يثن الكلمة على تاء التانيث؛ لأنه لما كان مثلاً -والأمثال لا تُغزى- أشبه ما يثن على تاء التانيث. ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ٥٩٦.

(٣) أي: من جهة المعنى.

(٤) عجز بيت من الطوبى لبشر بن أبي عازم، وصدره:

تكن لك في قومي يدٌ بشكروها ...

ينظر: الديوان ١٠٧، والخيران ٤٩٥/٦، والفروق العسكرية ٢٩١.

(٥) الحاشية في: ٢٠٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٢٤/٢، ٥٢٥، ولم يحرها لابن هشام.

(٦) الحاشية في: ٢٠٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٢٧/٢.

(٧) ٣٠٠.

(٨) هي العطلة، والحاشية للمعرضة بين الحائطين. ينظر: القاموس المحيط (ج و ز) ٦٩٩/١.

(٩) الحاشية في: ٢٠٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٢٧/٢.

(١٠) ينظر: تهذيب اللغة ١٤٩/٥، وللتعجب لكرام ٤٤٧/١.



والخائش في الأصل: الختيع من الشجر، تحلاً كان أو غيره، ثم غلب على الختيع من الخيل<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «ولهي فاعل»: وكذا لو صغر، واستدل في «التذكيرة»<sup>(٢)</sup> على ذلك بما حكاه الأحمش<sup>(٣)</sup> من قولهم في: أذُر: أذر، وهذا مقلوب من: أذُر، وأصله: أذُر، فهَمَزَ الواو، ثم قُدِّمَهَا، وتركها همزةً، فانقلب<sup>(٤)</sup> ألفاً لسكونها بعد فتحة، فكما جرت في موضع الفاء بحري: آدم؛ كذلك بحري في: قُوَيْس بحري: ثائر<sup>(٥)</sup>، فالقلب هاهنا قد استحکم؛ فلذلك لم ترجع الواو التي هي عين في: أذر، فكما لم ترجع الواو التي هي عين في: أذر كذلك لم ترجع: أذُر، وقُوَيْس<sup>(٦)</sup>.

والمعنى نهد ثالثاً في الواحد هَمَزاً يُرى في بطل كالفلاجد

(٢خ)

\* قوله: «والمعنى نهد»: من أمثلة ذلك: ذَوَابَّة<sup>(٧)</sup>، فمقتضى القياس أن يقال في جمعه: ذَوَابِب، بجمزتين بينهما ألفٌ "فَقَاعِي"، ولكن المسموع إبدال الواو من الهجزة الأولى، فقيل: ذَوَابِب.

وفي "التشهيل"<sup>(٨)</sup> للناظم أنه يقاس عليه في ذلك ما كان مثله إفراداً وجمعاً، لا ما لم يكن مثله في ذلك، خلافاً للأحمش<sup>(٩)</sup>، فعلى هذا نقول في جمع: سائمة: سَائِم،

(١) ينظر: جوهرة اللغة ٩٨/١، والصحاح (ح و ش) ١٠٠٣/٣.

(٢) الحاشية في: ٢٠٥.

(٣) لم ألق عليه في عنارها لابن جني، وينظر: الإقناع ٢٤٥/٢، والحكم ٤١٨/٩.

(٤) ينظر: للخصص ٥٠٠/١.

(٥) كنا في المحظومة، والصواب ما عند ياسين؛ فانقلبت.

(٦) كنا في المحظومة، وهي عند ياسين: ثائر.

(٧) الحاشية في: ٢٠٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٢٧/٢، ٥٢٨، ولم يعوها لابن هشام.

(٨) هي الناصية، أو منبتها من الرأس، وشعر أعلى ناصية الفرس. ينظر: القاموس المحيط (ذ و

ب) ١٦٦/١.

(٩) ٣٠٢.

(١٠) ينظر: التذيل والتكميل ٨٣٥/ب (نور عثمانية).



بمزمزتين؛ لأنه من باب: سَخَابَة وَسَخَابٍ، لا من باب: كُنْأَسَة<sup>(١)</sup> وَكُنْأَسٍ، وفي مثال: غَلَاظَة<sup>(٢)</sup> من: سَأَل: سَوَّالٍ، بمزمزتين؛ لأنه غير جمع، نَعَمْ؛ إن قلت: سَوَّالٍ، بالواو على حد قولك في: جَلَّان<sup>(٣)</sup>؛ جَلَّون؛ فذلك جائز اتفاقاً، وأبو الحسن يقول: سَوَّالٍ، وسَوَّالٍ، على حد: ذَوَّابٍ.

وعبارة "التسهيل"<sup>(٤)</sup>: ولا تأخر لاجتماع المزمزتين بقصبي، ولا يقاس على نحو: ذَوَّابٍ إلا مثله جمعا وفردا، خلافاً للأخفش.

قلت: في: ذَوَّابٍ شذوذاً: التسهيل مع انفصال المزمزتين، وتكون المسهل الأولى، وعذر الأولى: أن الجمع يستقل فيه ما لا يستقل في غيره، وعذر الثاني: أن حرف العلة لا يستقر بعد ألف "تفاعيل" في هذا النحو<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «والمعدّ يهذه»: فأما قراءة ابن كثير<sup>(٦)</sup> فيما روي عنه: «مِنْ شَعَابِرِ أَوَّ»<sup>(٧)</sup>؛ بالياء؛ فشذوذاً، خلافاً لِمُرْتَجَّاح<sup>(٨)</sup>، فإنه أجاز ذلك قياساً، فنقول: غَحَايز، وزَسَائِل، نقله عنه صاحب<sup>(٩)</sup> الترتيب<sup>(١٠)</sup>.

(١) هي التمامة. ينظر: القاموس المحيط (ك ن س) ٧٨١/١.

(٢) هو الضخم، والتقطع من الغم. ينظر: القاموس المحيط (ع ل ب ط) ٩١٥/١.

(٣) جمع: جَلَّون، وهي ظرف جيب العطار. ينظر: القاموس المحيط (ح ه ن) ١٥٥٨/٢.

(٤) ٣٠٢.

(٥) الحاشية في: ٢٠٦.

(٦) ينظر: جامع البيان للذبي ٦٠٨/٢.

(٧) البقرة ١٥٨، والفتح ٣٦.

(٨) لم تحذف على كلامه هذا، وكلامه عن هر مدة للقرء في الجمع في معاني القرآن وإبراهيم ٣٢١، ٣٢٠/٢.

(٩) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي المازدي، أبو بكر، من متقدمي النحاة والعرفون باللغة، أخذ عن أبي عبد الله بن الفخار، له: اختصار الزاهر لابن الأبياري، توفي بعد سنة ٤٥٠. ينظر: بقية الوعاة ٥٥٣/١.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦٠/١.

(١١) الحاشية في: ٢٠٦.



\* فإن قلت: فكيف قال<sup>(١)</sup>:

حوالي<sup>(٢)</sup> الكُرَاع المُؤَيَّدَاتُ العَشَاوِرُ<sup>(٣)</sup>

والعَشَاوِرُ جمعُ: عَشْوَرٍ<sup>(٤)</sup>، فهل قال: العَشَاوِرُ؟

قلت: استدلل بهذا أبو الفتح<sup>(٥)</sup> على أنهم إن حذفوا من الكلمة حرفاً ثاماً ضرورةً أو إثباتاً فإنهم يجعلون الوزن وزنًا صحيحًا مناسبًا لما ثبت في كلامهم.

قال: "فمُطَلِّقٌ" بعد حذف اللام<sup>(٦)</sup> يُقَدَّرُ: مُطَلِّقٌ، كذا: مُكْرَمٌ لانتفاء: "مفعول"، ثم قيل: مُطَلِّقٌ، ومُطَلِّقٌ<sup>(٧)</sup>، كذا: مُكَارِمٌ، ومُكَارِمٌ<sup>(٨)</sup>.

وكذلك تقدَّر: يَخْتَلِفُلُ<sup>(٩)</sup> بعد حذف التون: يَخْتَلِفُلُ، وإن شئت بلمبته عرجًا؛ محضًا بشبوت: عَرَجٌ في: عَرَجٌ<sup>(١٠)</sup>، وفي: سَفَرُخِل: سَفَرُج، و: حِينَطُ<sup>(١١)</sup>: حِنَطُ<sup>(١٢)</sup>.

(١) هو الشُّعاع.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: حَوَالِي.

(٣) حذر بيت من الطوبى، وصدره:

عَدَاها من العَيْدَاءِ ثَقَلًا مِرَاقِها

...

حوالي الكُرَاع: الجزء للمنتد من الجبل الذي يُقَمَّى، وللمؤيدات: القوالب والعشاوِر: جمع: عَشْوَرٍ، وهو ما مُتَّكَب من المواضع وعُشْن. ينظر: الديوان ١٩٨، ولعين ٢٤٣/١، وجهرة أشعار العرب ٦٧١، والانتصار ٢٥٩، وقذهب اللغة ١٢/١٥٥، والخصائص ٣/١١٨.

(٤) هو الغليظ الصلب. ينظر: القاموس الصمد (ع ش ز) ٧١٣/١.

(٥) الخصائص ٣/١١٤-١١٩.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: لتون.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: مُصَلِّقٌ.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: مُكْرَمٌ.

(٩) هو الغليظ الشفة. ينظر: القاموس الصمد (ج ح ف ل) ١٢٩١/٢.

(١٠) هو شجر يُدْبَغ به. ينظر: القاموس الصمد (ع ر ت ذ) ١٥٩٧/٢.

(١١) كذا في المخطوطة، والوجه ما في الخصائص: خَبَطُى، وهو المثلث غبيطًا، أو بطنًا. ينظر:

القاموس الصمد (ح ب ط) ٨٩٤/١.

(١٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: خَبَطُى.



ك: أُرْطِي؛ لانتفاء مثال: خَبَطَاءُ وَاللَّهُ لَغَوْرٌ تَائِبٌ، فَإِنْ قُدِّرَتْ الْخُفُوفُ الْآلِفُ قُدِّرَتْ: خَبَطَاءُ لانتفاء "نَعْلٌ".

فَإِنْ قِيلَ: وَكَذَا يَنْفَعِي "فَعْلٌ".

قلنا: هو وإن انفى في الأسماء لكنه جاء في الأفعال "فَعْلٌ"، نحو: قُلْتُس<sup>(١)</sup>.

وَقُدِّرَ: عَشْرَيْس<sup>(٢)</sup> بعد حذف النون: عَشْرَيْس، بخلاف نحو: جَزْءُخَل<sup>(٣)</sup>، فإنه يصير: جَزْءُخ، ك: جَزْءُخ.

وَحَارِثٌ إِذَا صَغُرَتْ تَرْعِيماً صَارَ: خَرِث، ك: خَيْرٌ، فهذه لا تُعْرَفُ.

ووجه الدليل من البيت: أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ نُونُ: عَشْرُوْنَ؛ تَشَبَّهَتْ هَا بِالنَّوَالِدِ، كَمَا حَذَفَتْ الْهَمْزَةُ مِنْ تَحْقِيرِ: إِتْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَنَا أَسْأَلًا صَارَ: عَشْرُوْزُ، وَ"فَعْلٌ" مَفْقُودٌ، فَخُذِلَ إِلَى مِثَالِ: خَذُولٍ، فَتَحَرَّكَ الْوَاوُ، فَلَمْ تُحْمَرْ، كَمَا حُمَزَتْ وَاوُ: عَجُوزٌ، فَأَمَّا الْفَتْحُ مَا قَبْلَهَا فَلَا يَمْتَنِعُ الْإِعْلَالُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْحَمَزِ إِذَا هُوَ سَكُونُهَا فِي الْوَاحِدِ.

وَاسْتَدَلَّ أَيْضًا بِقَوْلِهِمْ فِي: أَلَلَدُ<sup>(٤)</sup> فِي التَّحْقِيرِ: أَلَلَدُ<sup>(٥)</sup> بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ النُّونَ صَارَ: أَلَلَدُ، وَهَذَا مِثَالُ مَنْكُورٍ، فَلَمَّا أَقْبَضَى إِلَى ذَلِكَ أَدْلَمَهُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْأَوْزَانِ إِلَيْهِ [أَفْعُلُ]<sup>(٦)</sup>، فَصَارَ: أَلَدُ، فَحَرَى يَحْرَى: أَلَدُ<sup>(٧)</sup>، مَذَكَّرُ: لَدَاءُ، ك: أَمَسَمَ وَمَسْمَاءُ، قَالَ<sup>(٨)</sup>:

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والمصواب ما في الخصائص: قُلْتُس، أي: أَلْبَسَ غِيَرَهُ فَلَبَّسَتْهُ، فَلَبَّسَهَا. ينظر: القاموس المحيط (ق ل م) ٧٧٧/١.

(٢) هي الداعية. ينظر: القاموس المحيط (ع ت ر م) ٧٦٢/١.

(٣) هو الوادي، والضخم من الإبل. ينظر: القاموس المحيط (ج د ح ل) ١٢٩٢/٢.

(٤) هو طويل الأعدع من الإبل، والخضم الشحيح. ينظر: القاموس المحيط (ل د د ه) ٤٥٨/١.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والمصواب ما في الخصائص: أَلَلَدُ.

(٦) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسباق يقتضيه.

(٧) هو الخضم الشحيح. ينظر: القاموس المحيط (ل د د ه) ٤٥٨/١.

(٨) هو يزيد بن العنزة، وقيل: كُنْتُزُ عَزَّةَ، وقيل: ابن التُّعَيْنَةِ.



وَكُونِي عَلَى الْوَائِسِينَ لَدَاءَ شُعْبَةٍ كَمَا أَنَا لِلْوَائِسِي أَلَدُ شُعُوبٍ<sup>(١)</sup>  
فلذلك صُغِرَ على: أَلَدْتُ، وُضِعَ الصرف.

قال: ومن ذلك: كَيَّرَوان، حُدِثت زيادتا: كَيَّرَوان، فصار: كَيَّرَ، بالقلب، ثم جمع:  
"فَعَلَ" على "يَفْعَلان"، كما: خَرَبَ<sup>(٢)</sup> وبَحَرَبان، فرجعت الألف والواو، فهذه الواو بدل من  
ألف مبدلة من ولو: كَيَّرَوان<sup>(٣)</sup>.

كَذَاكَ ثَانِي لَيْتَيْنِ اكْتِشَفَا عَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ لَيْفَا

(٢خ)

\* «[ثاني لَيْتَيْنِ]: يَرُدُّ عليه نحو: خَوَّايَا، وَزَوَّيَا، فالصواب: ثاني لَيْتَيْنِ ليس  
مبدلاً من هرة<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «اكْتِشَفَا»: ينبغي أن يقول: لَفْظاً وتقديرًا: ليُخْرِجَ نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

وَتَحْتَلِّلُ الْغَيْثَيْنِ بِالْعَوَائِرِ<sup>(٦)</sup>

\* قوله: «عَدَّ»<sup>(٧)</sup> يشمل الواوين والمختلفتين، وقوله: «مَفَاعِلَ»<sup>(٨)</sup> يُخْرِجُ المقردة،  
والجمع بين هذين الأمرين إحدائهُ لقول ثالث: لأن الألف<sup>(٩)</sup> يرى احتصاص ذلك  
بالواوين<sup>(١٠)</sup>.

(١) بيت من الطويل: شُعُوبٌ وشُعْبَةٌ: غناسم وغناسمة. ينظر: شعر ابن الطيرة ٦٢، وشعر كثير  
٥٢٣، وشعر ابن الدُّكَيْبَةِ ١١٦، وطبقات فحول الشعراء ٧٨٢/٢، والزمخشر ٣٨٠/٢، وليس في  
كلام العرب ١٦٩، والأغاني ٣٤٧/٨، وتوقيف اللسان وتلقيح الجنان ٨٧.

(٢) هو ذكر الحبارى. ينظر: القاموس المحيط (ح ر ب) ١٥٤/١.

(٣) الحاشية في: ٢٠٦.

(٤) الحاشية في: ٢٠٦.

(٥) هو حُدِّلَ بن لُثَيٍّ طَهَوِي.

(٦) بيت من مشطور الرجز، تقدّم في باب جمع التكرير.

(٧) الحاشية في: ٢٠٦.

(٨) كذا في المحفوظة، ولعل الصواب: «لَيْتَيْنِ».

(٩) ينظر: للمع ٣٣٨/١.

(١٠) الحاشية في: ٢٠٦.



واقفخ ورؤد الهمز يا فيما أعلّ لا ما وفي مثل جراوة: (١) جعل

(١خ)

\* [«جراوة»]: «جراوة»<sup>(١٧٨)</sup>.

\* [«واقفخ ورؤد الهمز يا فيما أعلّ لا ما»]: عويّة وطمّاء<sup>(١٧٩)</sup>.

\* «جراوة» و«جراوة» على وزن: رسالة، ولو جمعت: رسالة قلت: رسائل، فأبدلت من الألف الزائدة همزة، فـ: جراوة كذلك في القياس، إلا أن التغيير عرض لها، فالأصل: جراوة، بمهملة قبل واو، فالهمزة مبدلة من الألف الزائدة، والألف قبل همزة ألف التكسير، والواو لام الكلمة، فما عرضت الهمزة في الجمع وبعتها حرف علة عُرِّت إلى الواو، ليظهر مثل الحرف الذي كان في الواحد، وأبدلت الواو التي هي لام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالأصل: جراوة، ثم: جراة، ثم: جراوا.

ع: هلاً قيل: استقلت الكسرة على الهمزة في الجمع الذي لا نظير له، مع أن<sup>(١٨٠)</sup> الواو في الأجر، والهمزة مكسورة، فأبدلت الكسرة فتحة، فانقلبت الواو ألفاً، ثم أبدلت الهمزة واواً، كما في: سطاء<sup>(١٨١)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «واقفخ ورؤد» البيت: إذا فتحوا! لنقل الكلمة من جهات: كونها جمعا،

(١) كذا في المخطوطة، ولم يشر عمق الألفية إلى ورودها في شيء من نسخها العالية التي اعتمدها. ينظر: الألفية ١٨١، البيت ٩٤٧. ولم أتف على هذه النقطة في شيء من معجمات العربية المتقدمة، وفي صبح الأحرى ١٥٤/٢ ألفاً آلة من جلد يُعمل فيها الطير الذي يرمى به عن قوس الثقل، وفي معجم البلدان ١٧٧/٢ ألفاً -بضم الجيم- موضع بالأندلس.

(٢) ما صُحِّح عليه هو ما في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها. ينظر: الألفية ١٨١، البيت ٩٤٧.

(٣) الحاشية في: ٤٠/أب.

(٤) الحاشية في: ٤٠/أب.

(٥) انطعست في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٦) الحاشية في: ٤٠/أب.



وكون الجمع هذا الجمع الخاص، وكون اللام معتلة بعد كسرة على همزة، وإذا استقلوا كسرة: مَذَارِي، حتى قالوا: مَذَارِي<sup>(١)</sup> فهذا أختار.

وفي "شرح الكافية"<sup>(٢)</sup> أنهم لما استقلوا في هذا الباب قبلوا الهمزة المبدلة من اللدة ياء مفتوحة؛ لتقلب اللام ألفاً، وألّ نحو: قَضَايَا أصله: قَضَائِي، ثم: قَضَائِي، ثم: قَضَايَا.

قال: لعل لتعليل، فنقول: قَضَائِي، ثم: قَضَائِي، ثم: قَضَائِي، كذا مَذَارِي، فاستقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين، وهي من مجرى الألف، فكان ذلك كقولنا ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياء<sup>(٣)</sup>.

وَأَوَّاهُمْ وَأَوَّلُ الْوَاوِينَ زُودَ فِي يَدَيْهِ غَيْرُ شَيْءٍ وَوُفِّي الْأَشْهُدُ

(خ)

\* [«في يَدَيْهِ غَيْرُ شَيْءٍ: وَوُفِّي الْأَشْهُدُ»]: أي: إلا إذا كانت الثانية مبدلة من ألف "فَالْعَلَّ"<sup>(٤)</sup>.

\* أعلم أنه إذا التقت واوَانِ أَوَّلُ كَلِمَةٍ، والثانية غير مبدلة من حرف المد، فإنه يلزم إبدال الأولى ياء<sup>(٥)</sup>، كقولك في جمع: وَاوِيل: أَوَايِل، وَالْأَصْل: وَوَاوِيل، وفي تصغيره: أَوَايِيل، وذلك لنقل الواوِين، وإذا حاز الإبدال في واحدة كان واجباً عند الاجتماع.

فأما نحو: ﴿مَّا وَدَّيْ عَيْنَهُمَا﴾<sup>(٦)</sup>، وقولك: وَوَعِدَ: فيحوز في الأولى من الواوِين وجهان؛ لأن الواو الثانية مبدلة من ألف، وفيها لمد الذي كان في الألف، والألف لو كانت بعد الواو لم تقلب.

وأما: أَوَّلُ تَأْنِيْثُ: أَوَّلُ؛ فأصلها: وُؤُل، فأوَّها وعينها واوَان، وهما الأولى واجب،

(١) جمع: يَدْرِي، وهو للشط، والقرآن. ينظر: القاموس المحيط (د ر ي) ١٦٨٣/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٠٨٦/٤.

(٣) الحاشية في: ٢٠٦، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٠٢/ب من أوفاً إلى قوله: «على همزة».

(٤) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب: همزة.

(٦) الأعراف ٢٠.



كما في: أواميل، بل هو هنا أقوى؛ لأجل الضمة فيها، والواو الثانية لم يقصد بها المد.  
فإن كانت الواوان حشواً، نحو: عُورٍ<sup>(١)</sup>؛ جاز الممز؛ لاجتماع الواوين، ولم يلزم؛  
لأن الثانية للمد؛ لأنه على 'فُعول'، فأما نحو: الثَقُول، والثَمُول؛ فلا يُهمز؛ لحقته  
بالإدغام<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «بَدءَ غير: وُوفي الأَشَدَّ»<sup>(٣)</sup>: مسألة: قال س<sup>(٤)</sup>: سألت الخليل عن  
"فعل" من: وأيت.

فقال: وُوفي.

فقلت: فتنل عَقْف؟

فقال: أوي، فقلب الممزة، وقال: لا يلتقي واوان في أول الحرف.

قال المازني<sup>(٥)</sup>: هذا خطأ؛ لأن كن واو مضمومة في أول الكلمة فأتت بالخيار؛ إن  
شئت تركتها على حالها، وإن شئت قلبتها همزة...<sup>(٦)</sup> وُعِدَ وأُعِدَ، ووُجِدَ وأُجِدَ،  
وَوُورِي وأُورِي، لا لاجتماع الواوين، بل لضمة الأول.  
ع: والحق قول المازني، وهو القياس<sup>(٧)</sup>.

\* قال أبو الفتح في "المحشَب"<sup>(٨)</sup>: وقال بعض العرب: عَصَصَكَ اللهُ<sup>(٩)</sup>، فأجرى غير

(١) مصدر: غار، إذا غاب. ينظر: القاموس المحيط (ج و ر) ٦٣١/١، ٦٣٢.

(٢) المحاشية في: ٤٠/ب.

(٣) كذا في المخطوطة، وأعله بُجُوز، وفي متن الألفية: في بَدء غير شَيْءٍ: وُوفي الأَشَدَّ.

(٤) الكتاب ٣٣٣/٤.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسويدي ٢٢٣/٥ (ط. العلمية)، والعليقة ١١/٥.

(٦) موضع النقط مقدار كلمة «قطعت» في المخطوطة.

(٧) المحاشية في: ظهر الورقة الأولى للملحق بين ٤٠/ب و ٤١/أ.

(٨) ٥٥/١.

(٩) رواها قسرب في معاني القرآن وتفسير مشكل بإعرابه ٢٤١.



اللام مجرى اللام، فشبهه حركة التقاء الساكنين بحركة: ﴿أَلَمْتَ﴾<sup>(١)</sup>، وأذُور<sup>(٢)</sup>.

\* ع: فصلٌ: ع: إذا كانت الواو غير أول وهي مضبومة حاز قلبها همزة إن كانت غير مضاعفة؛ احترازٌ من: الثَقُولُ، والثَقُولُ، والثَقُولُ، وغير ملحقه، كـ: الثَرْمُولُ<sup>(٣)</sup>، وفي هذا الشرط خلاف، وغير عارضة الضمة، نحو: هذا ذَلُولُك، وغير ممكنة التحفيف بالإسكان، نحو: هذا<sup>(٤)</sup> سُور، وتُور، جمع: سَوْر، وتَوَار<sup>(٥)</sup>، فإنه يجوز لك فيهما: سُور، وتُور، بخلاف نحو: قُورج، وقُورول، وقُورور؛ فإنه لا يمكن التحفيف بالإسكان، لدلا ينقي ساكنان<sup>(٦)</sup>.

\* فصلٌ: الواو المضبومة التي لا واو بعدها يجوز قلبها همزة، نحو: ﴿وَقِشَّتْ﴾<sup>(٧)</sup>، ووُجوه، ووُعِدَ؛ لأن الواو ثقيلة، وقد ازدادت ثقلًا بالضم، فهدروا إلى الهمزة؛ لأنها أحسن، ولم يلبسوها إلى الياء؛ لدلا تشبه في الفعل بحرف المضارعة، ولأنها ثقيلة على الياء، ولهذا استوى: تَدْعُو، وتَرْبِي في إحقاق الضمة فيهما رفعا، ولا إلى الألف؛ لأنها لا يبدأ بها.

والمكسورة أيضا تبدل همزة كذلك، نحو: إشاح، وإغاء؛ لأن الكسرة تشبه الضمة، كما أن الياء تشبه الواو، ولذلك سَوَّيا بينهما في عدم الظهور في: بالقاضي، و: قام القاضي، وهل جواز ذلك في المكسورة قياس؟ فيه خلاف.

وأما الواو المفتوحة فتحلها أن لا تبدل؛ لحققتها، ولعدم مناسبتها للواو، ولهذا لا يجتمعان رثقين، بخلاف الياء، وتظهر الفتحة حيث تحقى الكسرة والضمة، وقد شُئوا،

(١) الرسائل ١١.

(٢) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٣) هو الاضطراب. ينظر: القاموس المحيط (ر ه ك) ١٢٤٧/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، والوجه: هذه؛ لأن للشار إليه جمع.

(٥) هي المرأة القور من الرية. ينظر: القاموس المحيط (ن و ر) ٦٧٧/١.

(٦) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٧) للرسائل ١١، وهي قراءة ابن مسعود وفي عمرو. ينظر: لغات القرآن للقراء ١٥٠، ومعاني

القرآن له ٢٢٢/٣، والسبعة ٦٦٦، والإقناع ٨٠١/٢.



فقالوا: امرأة أناة، للكشلى الفائزة المشي<sup>(١)</sup>، وهو من: التؤى: التؤى، وقالوا للمرأة: أسماء، والأصل: وسما، من أحسن، و: أخذ، والأصل: وخذ، هذا في نحو: «فَقُلْ هُوَ أَتَمُّ أَحْكَمُ»<sup>(٢)</sup>، لا في: ما جاء في من أحل، ويدل عليه: قولهم في الجمع: وخذان، وأخذان.

وإن توسّطت الواو وليس بعدها واو فقد ذكرنا حكتها في فصل<sup>(٣)</sup>، ووجه أمرها: ضمها بتوسّطها، نحو: أذؤر، وأثؤب.

وإن كانت أحيرا لم تبدل، لأن ضمها غير لازمة<sup>(٤)</sup>.

## (خ)

\* مسألة: «فَقُلْ» من: الأوّل<sup>(٥)</sup> «فَقُلْ»، ثم تخفّفه، فتقول: فؤؤل، ثم يجوز إبدال الأولى لانضمامها، ولا يجب.

ومثله: أن تبني من: الأوّاي<sup>(٦)</sup> كلمة عسى وزن: فُؤُل، تقول: فؤوي، ثم إن تحبب<sup>(٧)</sup> قلت: فؤوي، ولا يجب الإبدال، هذا رأي النّاطم<sup>(٨)</sup> في هذا النوع، وهو قول المازني<sup>(٩)</sup>، وقال الخليل وس<sup>(١٠)</sup>: يجب الإبدال<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: غلب اللغة ٣٩٨/١٥، وأحكام ٥٣٨/١٠.

(٢) الإعراب ١.

(٣) في الحاشية السابقة.

(٤) الحاشية في: ٤٠/أب.

(٥) هو للجنّ، ينظر: القاموس المحيط (و أ ل) ١٤٠٧/٢.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضي مثله.

(٧) هو العدد من الناس، والظنّ. ينظر: القاموس المحيط (و أ ي) ١٧٥٧/٢.

(٨) كنا في المخطوطة، والصواب: شئت.

(٩) شرح الكافية الشافية ٢٠٨٩/٤.

(١٠) ينظر: شرح كتاب سيويه للسرياني ٢٢٣/٥ (ط. العلمية)، والتعليق ١١/٥.

(١١) الكتاب ٣٣٣/٤.

(١٢) الحاشية في: ٢٠٧.



\* مسألة: لو بنيت من: الوُعْد مثال: طُومَار<sup>(١)</sup> قلت: ووُعَاد، ثم يجوز إبدال الأول<sup>(٢)</sup> همزةً لانضمامها، قاله ابنُ هشام<sup>(٣)</sup>، وابنُ مالك<sup>(٤)</sup>، وقال ابنُ عُصْفُور<sup>(٥)</sup>: يجب؛ لأصالة الضم، بخلاف: ووُوي<sup>(٦)</sup>.

\* فُرْعٌ: إذا بنيت مثال "أَعْوَجَل" من: وأَيت؛ قلت: إِيْوَأَي<sup>(٧)</sup>، ثم تقلب اللام أَلْأَ، والفاء ياءً، فإن نقلت حركة العين الأولى إلى الفاء - وهي ياءُ المتقلبة عن الواو - زالت حاجتُك إلى همز الوصل، وزال مُوجب قلب الواو ياءً، وهو سكونها وانكسار ما قبلها، فتصير: ووَأَي<sup>(٨)</sup>، فإن نقلت حركة همزة [إِ] <sup>(٩)</sup> الثانية من الواوين قلت: ووَي، فغير القارسي يُوجب إبدال الواو الأولى همزةً، والقارسي<sup>(١٠)</sup> يجوز<sup>(١١)</sup>.

\* مسألة: مثال: اَعْدُوْدُنْ<sup>(١٢)</sup> من: وأَيت: أَوَأَوَي<sup>(١٣)</sup>، بثلاث همزات: أَوَاهِرُ زائدة، وهي همزة: اَعْدُوْدُنْ، والأعریان عينان، بإزاء دالٍّ: اَعْدُوْدُنْ، وبواوين فاصلتين بين المميزين الأوليين والمميزين الآخرين، ثم تقلب الواو الأولى ياءً؛ لسكونها وانكسار ما

(١) هو الصحيحة، ينظر: القاموس المحيط (ط م ر) ٦٠٥/١.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوجه: الأولى.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٨٢٩/أ (تورعثمانية)، وارشاف الضرب ٢٥٧/١.

(٤) إيجاز التعريف ١٠٩.

(٥) المتع ٧٥١/٢.

(٦) كذا في المخطوطة مصبوحاً، والصواب: ووُوي.

(٧) الحاشية في: ٢٠٧.

(٨) كذا في المخطوطة مضبوطاً بقطع همزة الأولى، والوجه كونها همزة وصل؛ لتوافق همزة: اَعْوَجَل.

(٩) كذا في المخطوطة بياء مفتوحة، والوجه قلبها أَلْأَ، كما تقدم، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١٠) ما بين المعقوفين ليس في المحفوظة، والسياق يقتضيه.

(١١) ينظر: للصف ٢٤٨/٢، والمتع ٧٦٧/٢، وارشاف الضرب ٢٥٧/١.

(١٢) الحاشية في: ٢٠٧.

(١٣) أي: صار ناعماً. ينظر: القاموس المحيط (ع د ز) ١٦٠٢/٢.

(١٤) كذا في المخطوطة مضبوطاً بقطع همزة الأولى وفتحها، والوجه كونها همزة وصل مكسورة لتوافق همزة: اَعْدُوْدُنْ.



قبلها، والياء الأخيرة ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها:  $\text{إِنَّاوَأَ}$ <sup>(١)</sup>، ولا تغرُّ بأكثر من ذلك، إلا إن أردت التحفيف:

فإن حَقَّقْتَ المِزَّةَ الثَّانِيَةَ فَقَطْ قُلْتَ:  $\text{إِنَّاوَأَ}$ <sup>(٢)</sup>، ومَحَلَّتِ الواوُ لموحين:

أحدهما: عُزُوضُ حَرَكَتِهَا، كما في: نَوْمٌ، مَحَلَّبٌ: نَوْمٌ.

والثاني: أَنْ لَا يَتَوَلَّى إِعْلَالَانِ، كما صَحَّتْ في: الْحَوَى، وَالنَّوَى، وبِإِجْمَاعٍ.

وإن حَقَّقْتَ المِزَّةَ الْأُولَى فَقَطْ قُلْتَ:  $\text{إِنَّاوَأَ}$ ، ثُمَّ تَسْتَعْنِي عَنْ هِزَّةِ الْوَصْلِ بِتَحْرِيكِ مَا بَعْدَهَا، فَتَقُولُ:  $\text{إِنَّاوَأَ}$ ، فَيَزُولُ لِلْوَجْبِ الْقَبْلُ الْوَائِي، وَهُوَ مَسْكُونٌ وَانْكَسَارٌ مَا قَبْلَهَا، فَتَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهَا، فَتَقْصِرُ:  $\text{وَأَوَأَ}$ ، فَيَجْتَمِعُ حَيْثُزِلُ الْوَائِي، فَتَبْدُلُ الْأُولَى هِزَّةً، كما في: أَوَاصِلٌ، فَتَقُولُ:  $\text{أَوَأَ}$ .

فإن حَقَّقْتَهُمَا جَمِيعًا قُلْتَ:  $\text{وَوَوَى}$ ، ثُمَّ:  $\text{لَوَوَى}$ ، لِأَنَّهُ لَمَّا صَارَ بِتَحْفِيفِ المِزَّةِ الْأُولَى:  $\text{أَوَأَ}$  نَقَلْتَ حَرَكَهَ المِزَّةَ الثَّانِيَةَ لِلَوَوَى، وَأَسْقَطْتَهَا.

قَالَ ابْنُ عُصْلَمٍ<sup>(٣)</sup>: وَقَدْ أَحَازَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٤)</sup> إِذَا سَهَّلْتَ المِزَّةَ الْأُولَى وَأَبْقَيْتِ الثَّانِيَةَ أَنْ تَقُولَ:  $\text{وَوَوَى}$ ، وَإِذَا سَهَّلْتَهُمَا مَعًا أَنْ تَقُولَ:  $\text{وَوَوَى}$ ، وَلَا تَقْلِبِ الْوَائِي هِزَّةً، لِأَنَّ يَتَّهِمُ الْهَمْزَيْنِ الْوَائِي، فَطُعِنَ تَرْكُ المِزَّةِ هُنَا نَظِيرَ تَصْحِيحِ الْوَائِي فِي:  $\text{وَوَوَى}$  وَأَمَثَالِهَا، فَلَمْ تَقْلِبْ وَتَدْخِمْ، وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً وَبَعْدَهَا الْيَاءُ<sup>(٥)</sup>.

وَمَنْ أَيْدَلُّ ثَانِيِ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يَشْكُنْ كَأَنَّ وَابْتِغَى

(١خ)

\* [«أبدل ثاني الهمزين»]: آدم، أو ثمين، ليت<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

(١) كذا في المخطوطة - في هذا الموضع وبعض ما بعده - بالغ مشالة في الآخر، والوجه:  $\text{إِنَّاوَأَ}$ .

(٢) كذا في المخطوطة - في هذا الموضع وما بعده - بقطع المِزَّةِ الْأُولَى، والوجه كونها هِزَّةً وَصَلِ.

(٣) المتع ٧٦٧/٢.

(٤) ينظر: للمصنف ٢٤٨/٢، وارتشاق الضرب ٢٥٧/١.

(٥) الخاشية في: ٢٠٩.

(٦) الخاشية في: ٤٠/ب.



\* لِيَكُنْ صدرَ قصص تسهيل الهمز قوله<sup>(١)</sup>: الهمزة حرف مستقل؛ لأنه يخرج من أقصى الحلق، كأنه سفل، فلذلك استصعب تحقيقه، وكثر تخفيفه مفردًا وبِدَالٍ، نحو: يُؤمن، ويسهلي، نحو: سأل، وينقل، نحو: الآخرة، فإذا التفت هزنان لتخفيف الاستئصال، وتأندت دواعي التخفيف، فإن كانتا في كلمة ازداد دواعي التخفيف قوة، وصار الجواز وجوبًا.

وبعد<sup>(٢)</sup> في التسهيل أن يكون بالبدل من بين سائر أنواعه؛ لأنه إضمارٌ لأثرها بالكلية، ثم تُدثر تارة بحركة نفسها، وهو الأصل، وتارة بحركة ما قبلها، لمعارضه منع من اعتبار الأصل<sup>(٣)</sup>.

\* تنبيه الذي قرأ: ﴿إِنَّمَا لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> هو الأغشى عن أبي بكرٍ عن عاصم<sup>(٥)</sup>، قاله في شرح ك<sup>(٦)</sup> ٧٨٦.

إِنْ يُفْتَحِ الزَّحَمُ أَوْ فَتَحِ قَلْبُ وَأَوْ وَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ  
(١ خ)

\* [إِنْ يُفْتَحِ الزَّحَمُ أَوْ فَتَحِ قَلْبُ وَأَوْ]: أَوْتِمَ فِي: أَوْتِمَ، وَ: أَوْدِمَ فِي: أَوْدِمَ<sup>(٧)</sup>.

\* [«وَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ»]: مثَالُ "إِصْنَعُ" مِنْ: أَمَ: يَمْ<sup>(٨)</sup>.

(١) كُتِبَ فِي الْمَخْطُوطَةِ.

(٢) كُتِبَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: وَيَعْنِي، أَوْ: وَيَكْتَرِ.

(٣) الْحَاشِيَةِ فِي: ٢٠٨.

(٤) قَبِيلُ ٢.

(٥) يَنْظُرُ: السَّبْعَةُ ٦٩٨، وَالْإِتْقَانُ ٤٠٧/١.

(٦) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢٠٩٢/٤.

(٧) الْحَاشِيَةِ فِي: ٢٠٨.

(٨) الْحَاشِيَةِ فِي: ٤٠ أ ب.

(٩) الْحَاشِيَةِ فِي: ٤٠ أ ب.



\* قال عبد القاهر<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى: وقد يذكر أصحابنا: أُوَيْدِم، ويَحْتَكُون به على أن: آدم "فاعِلٌ" لا "مَفْعُلٌ"<sup>(٢)</sup>، ولا دليل فيه؛ لأن المزة المفتوحة المضموم ما قبلها تقلب وإذا نحو: حَوْن، فيحوز أن يقال في: أُوَيْدِم: إن الواو منقلبة عن همزة؛ لتخفيف، وإن الأصل: أُوَيْدِم، عسى وزن: أُوَيْدِم، دون أن تكون الواو منقلبة عن الالف؛ آدم؛ لأن ألف: آدم انقلبت عن همزة؛ لسكونها، فلما تحركت زالت الألف، فصار: أُوَيْدِم، ثم حُفِّف بقلب همزة إلى الواو<sup>(٣)</sup>.

ولا يتأني هذا في: أُوَايِر؛ لأجل أنَّ شئ قال: إن الواو منقلبة عن همزة دون الألف، كواو: ضَوَّيِر؛ لزمه أن يجعل همزة للمفتوحة المفتوح ما قبلها تُحَفَّف بالإبدال وإذا، وذلك لا يُقَدَّر على إثباته.

غير أن أصحابنا يذكرون: أُوَيْدِم مع: أُوَايِر؛ جمعا بين التصغير والتكسير؛ ليعلم أن الواو في: أُوَيْدِم بدل من الألف، كما أنها في: أُوَايِر كذلك، دون أن يجعلوا: أُوَيْدِم على انفراد حجة لكون الواو بدلا من الألف دون همزة.

قال ابن هشام: كأنه يقول: إنهم إنما يحتكُون به: أُوَايِم، لا به: أُوَيْدِم، وإذا ثبت ذلك في: أُوَايِم ثبت في: أُوَيْدِم؛ لأنها كلمة واحدة، والحق ما ذكرته في "الحاشية"<sup>(٤)</sup>؛ فإنه أقلُّ كلفةً، ولا يلزم منه حمل شيء على شيء؛ لأن هذا الذي قاله الجرجاني يلزمه فيه حمل التكسير على التصغير؛ لأنها من باب واحد<sup>(٥)</sup>.

## (خ ٢)

\* «افْعِلْ»<sup>(٦)</sup>: خلافاً للمازني<sup>(٧)</sup> في الهمزتين؛ إذا كانت الثانية منهما فاءً لا "أَفْعَلْ"؛

(١) المقصد في شرح النكمة ٣٤٨/١.

(٢) في المخطوطة: «أَفْعِلْ؟ لا فاعِلٌ»، دلالة على أن الصواب بالتقدم والتأخر.

(٣) في المخطوطة: «الواو المزة إلى»، دلالة على أن الصواب بالتقدم والتأخر.

(٤) لعله يريد ما مثل به ألفاً من: أُوَيْدِم، و: أُوَايِم.

(٥) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحقق بين ٤٠ ب/ و ٤١ ب/.

(٦) كنا في المخطوطة، والصواب ما في من الوثيقة: أو فَعَلَ.

(٧) ينظر: المصنف ٣١٨/٢.



فإنه يبدلها ياءً، فيقول في بناء "أَفْعَل" من: أَمَّ: أَلَمَّ، والجماعة<sup>(١)</sup> يقولون: أَوْفَمَّ. وفي استصحاب إبدال الثانية ياءً لا تكسرها، إذا زال ذلك الانكسار في تصغير أو تكبير، مثله: أن يبي من: أَمَّ على وزن "فَصَحَّ"، فيقول: أَيْمَّ، ثم يصغره، فيقول: لَأَيْمَ: أَيْمِم، أو يكسره، فيقول: أَيْامِم، ونحن نقول: أَوْفَمِم، وأَوْفَمِم. قوله<sup>(٢)</sup> (٣٧٢).

\* [«وَبَاءٌ أَلَزَّ كَسْرٍ بِتَقْلُبٍ»]: تنبيه: مثل: أَيْمَم<sup>(٤)</sup> يُدْعَى أن حركة الميم الأول تُقْلَبُ للميم الثانية، ثم أبدلت الثانية ياءً.

قال القاسم<sup>(٥)</sup>: ولا ينبغي أن يُدْعَى أَنَا أَبْدَلْنَاهَا سَاكِنَةً، ثم لَمَّا أَرَدْنَا الإِدْغَامَ نَقَلْنَاهُ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْعِنَاةُ بِالإِغْلَالِ مُقَدِّمَةً عَلَى الْعِنَاةِ بِالإِدْغَامِ لَقَبِلَ فِي جَمْعٍ: إِمَامٌ: أَمَّةٌ لَأَنَّ أَصْلَهُ: أَلَيْمَةٌ، وَلَكِنَّهُمْ إِنَّمَا سَهَّلُوهُ بِإِلْيَاءٍ مَكْسُورَةٍ، وَكَذَلِكَ هُوَ قَبْلَ التَّسْهِيلِ، بِدَلِيلٍ أَنَّ مِنَ السَّبْعَةِ<sup>(٦)</sup> تَمَلُّ بِحَقَّقَهُمَا، وَيَكْسِرُ الثَّانِيَةَ<sup>(٧)</sup>.

ذو الكسر مطلقاً كذا وما يضم وأَوْأَ أَصِيرُ ما لم يكن لفظاً أَلَمَّ<sup>(٨)</sup>

(١خ)

\* [«ذو الكسر مطلقاً كذا»]: مثال "أَصْبَحُ" أو "أَضَعُ" أو "أَضَعُ" من: أَلَمَّ<sup>(٩)</sup>.

\* [«وما يضم وأَوْأَ أَصِيرُ»]: مثال "أَلَمَّ" من: أَلَمَّ<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣٥/٢، والأصول ٣١٥/٣، ٣٧٨، والخصائص ٤٤٢/٢.

(٢) كذا في المخطوطة مصححاً عليه.

(٣) الحاشية في: ٢٠٧.

(٤) هو مثال: أَضَعُ من: أَلَمَّ.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٩٦/٤.

(٦) هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. ينظر: السبعة ٣١٢، وجامع البيان للثانبي ٥١٤/٢.

(٧) الحاشية في: ٢٠٨.

(٨) كذا في المخطوطة بفتح الميم، والقاهرة ساكنة، وأعله بيان حركتها عند الوصل.

(٩) الحاشية في: ٤٠/ب.

(١٠) هو غير للكُثْبَل. ينظر: القاموس المحيط (ث م د) ٣٩٨/١.



(خ ٢)

\* قوله: «ذو الكُسر مطلقاً كلها»: خلافاً للأخفش<sup>(١)</sup> في المكسورة إثر ضمة، فإنه يبدلها واواً<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «وما يُضَمّ واواً أجز»: خلافاً له<sup>(٣)</sup> في المضمومة بعد كسرة؛ فإنه يُبدلها ياءً.

فالمخلص: أنه يقول في المعززين المخرّجين بحركتين ثقيلتين مختلفتين: إن كلاً منهما تُدبّر بحركة ما قبلها، لا بحركتها.

احتج بأن السهلة قُرئت من الساكن، وشبيهة بما قُرئت منه، والواو لا تُسكن بعد كسرة، والياء لا تُسكن بعد ضمة، ومن ثم لم يسهل أحدٌ في نحو: مجون، ومائة بين بين.

قلنا: هنا شبه بالمتنع، وهو ألفٌ بعد غير الفتحة، وذلك شبه بالمستقل، فافترقا، ثم إنه ليس في العربية ياءٌ مكسورة ما قبلها وهي مضمومة، ولا واو مضمومة ما قبلها وهي مكسورة<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «ذو الكُسر مطلقاً»: فأما قراءة قوم<sup>(٥)</sup> من القراء: «الْبَهَّةُ الْكُسْرُ»<sup>(٦)</sup> بمزتين؛ فلي «إيجاز التعريف»<sup>(٧)</sup> أن ذلك شاذ، وفي «الشَّهْل»<sup>(٨)</sup>:

(١) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٢) معاني القرآن ٤٥/١، ٤٦.

(٣) الحاشية في: ٢٠٧.

(٤) أي: للأخفش. ينظر: معاني القرآن ٤٥/١، ٤٦.

(٥) الحاشية في: ٢٠٧.

(٦) هي قراءة ابن عمر وعاصم وحمة والكسائي. ينظر: السبعة ٣١٢، وجامع البيان للنادي ٥١٤/٢.

(٧) التوبة ١٢.

(٨) ١١٨.

(٩) ٣٠٢.



وتحقيق غير الساكنة مع الإحصال لغة<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «ما لم يكن لفظاً» البيت: لو بت<sup>(٢)</sup> من: قرأ مثل: ذخرت؛ لثقت: قرأئت، فإبدال؛ لثلا تجتمع همزتان في كلمة واحدة، وكان لبديل الثانية؛ لأن النقص حصل بها، ولأنها طرف، وكان الإبدال إلى الياء؛ لأنها أضعف.

وتقول في مثال «ينظر»<sup>(٣)</sup> من: قرأت: قرأي، وإنما لم تدغم كما أدغمت في: سأل؛ لأن الموجب في: سأل أن تبقى الهمزتان من غير إبدال؛ أن عطف الكلمة لا تحذفان أبداً، نحو: قتل، وضرب، واللامان قد تكونان مختلفتين، نحو: جملة<sup>(٤)</sup>، ويظهر<sup>(٥)</sup>.

فذاك ياء مطلقاً جا وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه لم<sup>(٦)</sup>

(١خ)

\* [«فذلك ياء مطلقاً جا»]: من: قرأ على وزن: بُرئ<sup>(٧)</sup>، وزوج<sup>(٨)</sup>، ودُهم<sup>(٩)</sup>.

\* [«و»أؤم» ونحوه وجهين في ثانيه]: ضابطه: ما يؤل همزة للتحركين حرف مضارعة<sup>(١٠)</sup>.

(٢خ)

(١) الحاشية في: ٢٠٧.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: بيت.

(٣) هو الجمل القوي الضخم، والرحم القصير. ينظر: القاموس المحيط (ق م ط ر) ٦٤٨/١.

(٤) هي الرملة الكثيرة الشجر، والنهر القنم. ينظر: القاموس المحيط (ه د م ل) ١٤١٢/٢.

(٥) هو لماضي الشبه، والمطول. ينظر: القاموس المحيط (س ب ط ر) ٥٦٩/١.

(٦) الحاشية في: ٢٠٨.

(٧) كذا في المخطوطة بفتح الهمزة والقافية ساكنة، وأعله بيان حركتها عند الوصل.

(٨) هو الكف من الأصابع، وغلب الأسد. ينظر: القاموس المحيط (ب ر ث ذ) ١٥٥١/٢.

(٩) هي الزينة. ينظر: القاموس المحيط (ز ب ر ج) ٢٩٧/١.

(١٠) الحاشية في: ٤٠/ب.

(١١) الحاشية في: ٤٠/ب.



\* لو بنيت من: أم مثل: قُلْتُ؛ لقلت على الأصل: أَوَّلًا<sup>(١)</sup>، ثم: أَوَّي، ثم تدش  
في باب: أَدَل، فتصير: أَوَّاء وفي التعريف: الأَوَّي، فإن سَهَّلته بعد ذلك بالقل قلت:  
أَو، وفي التعريف: الأَوَّي، ولا تركُّ المِزَّة الأخيرة وإن زالت المِزَّة التي قبلها<sup>(٢)</sup>.  
\* فَرَعٌ: مثال "يَنْطَرُ"<sup>(٣)</sup> من: قَرَأَ، يَرَأِي، يابْدُل الياء من المِزَّة الثانية؛ لأنها في  
موطن اللام، وتصحيح الأولى والثالثة؛ لأن كلاً منهما ليس ثانياً لميزتين.  
ولو بنيت من المِزَّة مثال: أَلْبِطَةُ؛ سَهَّلْتَ الثانية والرابعة، وحَقَّقْتَ البواقي،  
فنفول: أَوَّوَّاء، فإن نقلت حركة المِزَّة الثانية قلت: أَوَّوَّاء، أو حركة الثالثة قلت: أَوَّوَّاء،  
أو كليهما قلت: أَوَّوَّاء<sup>(٤)</sup>.

وباء اقلب أَلْبًا كَسَرًا ثَلَى<sup>(٥)</sup> أو ياء تصغيرٍ يَوَّاءِ ذا افعللا

(خ ١)

\* [«وباء اقلب أَلْبًا كَسَرًا تَلَا»]: مِصْبَاح وَمِصْبَاح<sup>(٦)</sup>.

\* [«أو ياء تصغيرٍ»]: غَزَلٌ وَغَزَلٌ<sup>(٧)</sup>.

(خ ٢)

\* [«وباء اقلب أَلْبًا كَسَرًا تَلَا»]: خ: مِصْبَاح، و: دُعِي وَغُرِي.

فأما: رَضِي فإنه من باب قوله: «يَوَّاءِ ذا افعللا في آخِرٍ»؛ لأن أصله: رَضِيو،  
لا: رَضًا، نَعَمْ؛ من قال: إن "فَعِل" صيغة أصلية، ف: دُعِي وَغُرِي عنده على غير ذلك،

(١) كذا في المخطوطة بفتح المِزَّة الأخيرة، والوجه: أَوَّلًا.

(٢) الحاشية في: ٢٠٨.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب أن يكون التثنية الخماسي، ك: قَرَيْتُ، وجرَّحَلْ؛  
لأنه ذكر بعد أن في البناء ثلاث همزات. ينظر: شرح التصريف ٥٥١، والباب ٤٣٦/٢، وشرح  
الآلفية لابن العاظم ٦٠٠، وشرح الشافية للرضي ٦٣/٣.

(٤) الحاشية في: ٢٠٨.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: تَلَا؛ لأنه ثلاثي ولوي اللام.

(٦) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٧) الحاشية في: ٤٠/ب.



وأصلهما ك: زمني، فاما: زمن وقضي فعلی أصلهما، لا قلب فيهما<sup>(١)</sup>.  
في آجر أو قبل تا التانيث أو زهادتي فعلاَن ذا أنصا رأوا  
(خ ١)

\* [«في آجر»]: دُعي<sup>(٢)</sup>، زمني<sup>(٣)</sup>.

\* [«أو قبل تا التانيث»]: سجيئة<sup>(٤)</sup>.

\* [«أو زهادتي "فَعْلَان"»]: مثال: طَهران<sup>(٥)</sup> من: «غزو»<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «في آجر»: قالوا: لأنها في مَنطَة السكون.

وكأنَّ النَّاطِم اكتفى بما يفهم من هذا التعليل عن التبيه على قلبها في نحو: إبعاد،  
وميزان، وشروط: أن لا تكون مدغمة، فبرئ ثم [صحت]<sup>(٧)</sup> في: الجِلْوَاذ<sup>(٨)</sup>.

فمن: الخووي الخووي<sup>(٩)</sup>، ومن قال في: التَّيَال: يقال: فإنه إذا أدغم هنا يقول:  
جِئَاء، والفرق بينه وبين: الجِلْوَاذ أن هذا لم يوضع على الإدغام، فلم يستحكم  
التحشُّن، وأبو الحسن<sup>(١٠)</sup> نظر إلى الظاهر، فقال: جِوَاء.

(١) الحاشية في: ٢٠٨.

(٢) تقدّم له التمثيل به في حواشي المخطوطة الثانية على قوله: وباء القلب ثلثا كسرًا ثلاثا، وأنه  
يمكن التمثيل به هنا على رأي من حمل صيغة "قبل" أصلية.

(٣) الحاشية في: ٤٠/أب.

(٤) الحاشية في: ٤٠/أب.

(٥) هو دويته ككثرة مُثَنَّة. ينظر: القاموس المحيط (ظ ر ب) ١٩٥/١.

(٦) الحاشية في: ٤٠/أب.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضي مثله.

(٨) هو القضاء، والسرعة في السير، وذهاب لظفر. ينظر: القاموس المحيط (ج ل ذ) ٤٧٧/١.

(٩) من: الحقوة، وهي سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد. ينظر: القاموس المحيط (ح و و)  
١٦٧٦/٢.

(١٠) ينظر: للمتح ٥٨٩/٢، وإرشاف الضرب ٢٧٩/١، وهو رأي سيبويه في الكتاب ٤٠٤/٤.



فإن قلت: فلم قالوا في: «وإن: ديوان، وقال بعضهم في: الخيلواذ: الخيلواذ؟  
قلنا: ذلك شاذ<sup>(١)</sup>.

\* [«في آخر»]: وقال<sup>(٢)</sup>:

قالت: أزلت فألقا فذُّ دُرِّي لهُ<sup>(٣)</sup>

فسكن، ولم يرجع إلى الواو لغرض زول الكسر<sup>(٤)</sup>.

\* [«أو قبل تا التانيب»]: شدُّ: مقايوة<sup>(٥)</sup>، وتوايوة<sup>(٦)</sup>، وألوة، جمع: قزو،  
وهي مبلغة الكلب<sup>(٧)</sup>.

في مصدر المعتل عينا والبلل منه صحيح غالب نحو الجول

(١خ)

\* اعلم أن الأصل في: عياد، وقيام، وصيام ونحو ذلك الواو، بدليل: أعود، وأقوم،  
وأصوم، والقومة، والقعدة<sup>(٨)</sup>، ونحو ذلك، إلا أن الواو أعلت في الفعل، فأعلت في  
المصدر؛ لأن المصادر تُبنى على أفعالها في الاعتلال؛ إذ كانت الأفعال وضعت على أن  
تختلف أبنيتها للمعاني، إلا أن مجرد اعتلالها في الفعل لا يكفي في اعتلالها في المصدر؛  
ألا تراهم قالوا: قام، وناح، وقال، فأعلوا، ولم يعلوا في: القومة، والنبع، والفول؛ لسكون  
الواو والياء فيها، وأنه ليس قبلها ما يقتضي الإعلال، وهو الكسرة؟ بخلاف: عياد؛ فإن

(١) الحاشية في: ٢٠٨.

(٢) هو حنكر بن عمرو.

(٣) بيت من مشطور الرجز. ينظر: الأصمعيات ٢٣٥، وأمثال القائي ٢٨٤/٢، وشام ١٠٤،  
٢٢٣، وأحكام ٤٣٣/٩، والشكيلة لتسافاني ٥٤١/٥، وتلمع ٢٥/٢.

(٤) الحاشية في: ٢٠٩.

(٥) هم الحذام. ينظر: القاموس المحيط (ق ت و) ١٧٣٣/٢.

(٦) جمع: سواد، وهو الغدق، والوسط، والقُر. ينظر: القاموس المحيط (س و) ١٧٠١/٢.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة ٢٠٦/٩، والصاح (ق ر ا) ٢٤٦٠/٦.

(٨) الحاشية في: ٢٠٩.

(٩) كذا في المخطوطة، ولم أتبنئ مناسبتها للسباق، ولعن الصواب: كالتعانة.



انكسار<sup>(١)</sup> الأول، ووقوع الألف بعد الياء مع الإعلال في الفعل علّة ذات أوصاف، كنّ وصِف منها له أثر، وهي اعتلالها في الفعل، وانكسار ما قبلها، ووقوع الألف بعدها، فلو احتلّ واحد منها صحت، فقي: يؤذ<sup>(٢)</sup> لم يعتلّ الفعل، وكنا<sup>(٣)</sup> / في: الجؤار؛ لقولهم: لأؤذت، وبخاورت، وفي: عؤدة، وبزوجة لم توجد الألف، وفي: سؤام<sup>(٤)</sup> لم يكن قبل الواو كسرة.

وأما نحو: خؤض، وسؤط فقي جمعه حصلت خمسة شروط استدعت قلب الواو ياء: سكون الواو في الواحد؛ لأن السكون ضغف يشبه الإعلال في الفعل، وكسر ما قبلها، والكسرة تستدعي الياء، والألف بعدها؛ لأن حركة الواو الآن ليست بأصلي، بل تابعة للألف، وذلك ضغف فيها، وصحة اللام؛ لأنها لو اعتست منعت الإعلال؛ لئلا يتولى إعلالان، وتكون الكلمة جمعا، والجمع أثقل من الواحد، وهو تغيير عن بناء الواحد.

وإذا قيّد واحد من هذه الشروط صحت الواو، كقولك: سؤاد وأشودة، وعؤد<sup>(٥)</sup> وعؤدة، وجؤاء<sup>(٦)</sup> وأخوة، وفي الجمع: ناء وأنواء<sup>(٧)</sup>، في النوق الشّمان<sup>(٨)</sup>، وسؤاد<sup>(٩)</sup> ليس بجمع.

وأما قولهم: جّار قالوا لئّا أبدلت في الواحد ضغفت، فصارت كواو: خؤض، وأما: اختار، وأنقاد: فـ: الاختيار، والالتقياد أبدلت الواو في المصدر؛ لاعتلالها في

(١) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٢) هو الاستار بالشيء، والاحتصان به. ينظر: القاموس المحيط (ل و ذ) ٤٨٥/١.

(٣) مكررة في المخطوطة أول الورقة لملحقة.

(٤) جمع: سائمة، وهي الإبل المرامية. ينظر: القاموس المحيط (س و م) ١٤٨١/٢.

(٥) هو للسّر من الإبل والشاء. ينظر: القاموس المحيط (ع و د) ٤٣٩/١.

(٦) هي البيوت المتعددية. ينظر: القاموس المحيط (ح و ي) ١٦٧٧/٢.

(٧) كنا في المخطوطة، ولم أتف عليه، وهو غير واضح في مخطوطة شرح الكلمة المنقول منه -كما أفادته عقفته-، ولعل الصواب: ناء وبؤاء، وهي المفردة بعد بالنوق الشّمان.

(٨) ينظر: جهرة اللغة ٢٥٠/١، وقاموس اللغة ٤٠١/١٥.



الفعل، وانكسار ما قبلها في المصدر، وقوّاه: وقوع الألف بعدها، ولا حذف هاء، كما في: إغانة، واستيفانة؛ إذ لا اجتماع ألفين، قاله أبو البقاء في "شرح الإيضاح"<sup>(١)</sup>، ونقله **مُخِصَّصًا**<sup>(٢)</sup>.

\* **إِعْلَامُهُمْ: أَعِدُّ، وَتَعِدُّ، وَتَعِدُّ حَمَلًا عَلَى: يَعِدُّ، وَ: نَأْكُلُ، وَتَأْكُلُ، وَهَأْكُلُ حَمَلًا عَلَى: يَكْرُمُ**<sup>(٣)</sup> دليل على بطلان قول مَنْ قال: إن حملهم المصدر على الفعل في إعلاله وتصحيحه دليل على أنه أصْل له، وأن المصدر مُقَرَّرٌ عنه<sup>(٤)</sup>.

## (خ)

\* **«في مصدر المَعْلَلِ عَيْنًا»:** أي: يقبلون الواو ياءً عَيْنًا لمصدر، بشرط كسرة قبلها، وأَلِفٌ بعدها، واعتلاها في الفعل، وبعد<sup>(٥)</sup> جمع كذلك، بشرط صحة اعتلاها في المفرد، أو سكونها.

فخرج باشتراط المصدر أو الجمع نحو: يَزَاكُ، وباشتراط الكسر نحو: عَايَ وعَوَّاه، وسَوَدَ وسَوَّاه، وباشتراط الألف نحو: عَوَّاه، وِجَوَّاه، وعَوَّدَ وعَوَّدَه، وَكَوَّرَ وَكَوَّرَه.

وباشتراط في الجمع صحة اللام، فنحو: رَمَّانَ ورَمَّاه [لا يُعْلَلُ]<sup>(٦)</sup>، ومثَّلَ أبو حَتَّانَ<sup>(٧)</sup> أيضًا: جَوَّاه وجَوَّاه، وهو خطأ<sup>(٨)</sup>؛ لأن: جَوَّاه لم تُشْكَنْ عَيْنُهُ،

(١) شرح الشكوة ٥٥٠، ٥٥١ (ت. حورية الجهنني).

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً.

(٣) الحاشية في: ٤٠/ب مع وجه الورقة الأولى للتحقة بين ٤٠/ب و ٤١/أ.

(٤) كذا في المخطوطة، وكأَنَّ قوله: نَأْكُلُ وَتَأْكُلُ وَهَأْكُلُ مَقَرَّرٌ عَنْ: نَكْرُمُ وَتَكْرُمُ وَهَأْكُرُمُ، ولعل الصواب: وَتَكْرُمُ، وَتَكْرُمُ، وَتَكْرُمُ حَمَلًا عَلَى: أَكْرُمُ.

(٥) الحاشية في: ٤٤/أ.

(٦) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وَغَرَّزَ.

(٧) ما بين المقوفين ليس في المخطوطة، والسباق يقتضي مثله.

(٨) التذييل والتكميل ٨٣٩/أ (نور عثمانية).

(٩) لعل ابن هشام ظنَّ يريد: جَوَّاه، "فَعِلٌ" وَاوِي العين يائي اللام من: الْجَوَّاهُ، وهو داء في المصدر، وشدَّةُ الحَرْنِ، ولعل الصواب أنه يريد: جَوَّاه، "فَعْلٌ" وَاوِي العين ولام، وهو اقواء، وما انخفض من الأرض، وهو السَّمُوعُ في جمعه: جَوَّاه، وقد نَصَّ أبو حيان على أنه وَاوِي اللام، قال:



ولا اعتلت.

وعرج باسقاط مسكونها في الجمع أو إعلاؤها نحو: طویل وطیول.

فأما قوله<sup>(١)</sup>:

فَإِنْ أَبْدَأَ الرِّجَالُ طِيَالَهُمْ<sup>(٢)</sup>

فنادر.

فأما: نحواد وحياد فقال الشُّيخ<sup>(٣)</sup>: يجوز أن يكونوا استغنوا عن جمع: نحواد بجمع:

جَدَّ، كما استغنوا بـ: غَزَاة جمع: غَارِي<sup>(٤)</sup> عن جمع: غُرْبَان، وبـ: غُدَاة جمع: غَابُو عن جمع: غَدَو.

قال<sup>(٥)</sup>: ويجوز أيضا في: طِيَال أن يكون جمع: طَائِل اسم فاعِلٍ من: طَاله، إذا

فَعِه في الطَّوْل<sup>(٦)</sup>.

«واحد بنقله: "وصفت اللام" من أن اللام فيه معثلة نواو، نحو قولك في غُو: جَنَاه». ينظر: العين ١٩٦/٦، وجهرة اللغة ١٠٤٦/٢، وقلب اللغة ١٥٥/١١، والتهكم ٤٧٥/٧، ٤٧٦، وهو في أوضح المسالك ٣٧٣/٤ على الصواب.

(١) هو أنيف بن زيان الطائي، وقيل: أنال بن عبدة بن العليب.

(٢) محرر بيت من الطويل، صدره:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ قَسَمَاتِي دَلَّةٌ

...

روي: «طِيَالُهُ»، ولا شذوذ فيه. ينظر: الكامل ١٢١/١، ١٠٤٤/٢، ومجلس ثعلب ٣٤٤، وتصحيح الفصح ٢٥٠، وشرح كتاب سبويه للسراي ٢٦٥/٥ (ط. العلمية)، ومنتصف ٣٤٢/١، والتهكم ٢٣٥/٩، وأمالى ابن السخري ٨٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٣٣/٢، وللقاصد النحوية ٢١١٨/٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٨٥، وعزارة الأدب ٤٨٨/٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١١٥/٤.

(٤) كذلك في المخطوطة، ولوجه: غَارِي.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤.

(٦) ينظر: العين ٤٤٩/٧، وقلب اللغة ١٤/١٤.



وباشترط اعتلال المصدر نحو: اعتنوا اعتناءً، واحتنوا احتناءً، ولأودَّ لؤاداً<sup>(١)</sup>.  
 \* قوله: «في مصدر»: وشدَّ نازث يواز، بمعنى: نثرت<sup>(٢)</sup>، قال الشَّيخ<sup>(٣)</sup>: ولا نظير له في العربية<sup>(٤)</sup>.

\* في «شرح الكافية»<sup>(٥)</sup>: وبَّه بتصحيح ما وزَّه "يفعل"، ك: الحِيل، والعيوض<sup>(٦)</sup>، واليُوز مصدر: خال، وعادَ للمريض، وعاج، على أن إعلال المصدر للتذكير مشروط بوجود الألف حتى يكون "يفعل". انتهى.

وعلى قياس ذلك قوله في الجمع: «وصَحَّحُوا "فَعَّلَةً"»، فعلى هذا: «وصَحَّحُوا "فَعَّلَةً"» استثناء من مسألة الجمع، وشدَّ: ثَوَّرَ وَثيرةً، وعَوَّدَ وعيَّدةً<sup>(٧)</sup>.

وجمع ذي عَيْنٍ أَعْلَى أَوْ سَكَنٍ فاحكم هذا الإعلال فيه حيث عَنَ (خ ١)

\* «[ذي عَيْنٍ أَعْلَى]»: دار وديار.

\* «[أو سَكَنٍ]»: سَوَّطَ ومبَّط.

(خ ٢)

\* في "الخصائص"<sup>(٨)</sup>: ممَّا يدلُّ على قوة اعتنائهم بهذا الشأن: مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق منه، فلما أعلوا الواو في الواحد أعلوها في الجمع، ك: قيمة وقيم، وقيمة وقيم، ولَمَّا صَحَّحُوا في الواحد صَحَّحُوا في الجمع، ك: زَوْج وزوجة،

(١) الحاشية في: ٢٠٩.

(٢) ينظر: جهرة اللغة ٨٠٦/٢، والحكم ٣٢١/١٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤.

(٤) الحاشية في: ٢٠٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية: واليُوزو ليوافق قوله الآتي: وعد لريض.

(٧) الحاشية في: ٢١٠.

(٨) ١١٣/١.



وثور وثورة.

فأما: ثيرة ففي إعلاله ثلاثة أقوال: فصاحبُ 'الكتاب' (١) حمه على الشذوذ، وأبو الغنيس (٢) قال: أعلموه؛ ليقتلوا بذلك بين ثور الحيوان وبين الثور؛ للقطعة من الأقط (٣)؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا: ثيرة بالتصحيح لا غير، وقال أبو بكر (٤)؛ مقصور من: ثيرة، فتركوا إعلال العين؛ إشارة على ذلك، كما تركوا تصحيح: اجتورا؛ دلالة على أنه في معنى ما لا يد من صحته.

ع: لو نظرته به بخط (٥) كان أولى؛ لأنه مثله سواء (٦).

وصححوا ففعلًا وفي فعل وجهان والإعلال أولى كالجبل

(خ ١)

\* «وصححوا ففعلًا»: يجوز (٧).

\* «وفي فعل»: دقة وجزم (٨).

\* «وجهان»: بناء على الاعتداد بالمعارض وعدمه، وهو تحريك حرف العلة (٩).

\* قوله في الصفحة قبل هذه (١٠): «وصححوا» (١١) ففعلًا البيت: حملة

(١) ٤٥٨/٣، ٣٦١/٤.

(٢) ينظر: الأصول ٢٦٤/٣، وقميلة ٤٧/٥، والنصف ٣٤٦/١، والممتع ٤٧٢/٢، وازشاف الضرب ٢٧٨/١.

(٣) ينظر: الحيم ١٠٩/١، وجمهرة اللغة ٤٢٤/١.

(٤) الأصول ٣١٠/٣، ٣١١، وينظر: النصف ٣٤٧/١، والممتع ٤٧١/٢.

(٥) في كونه مقصورًا من: ثيرة، على رأي الحليل. ينظر: الكتاب ٣٥٩/٤، والنصف ٣٢٣/١، ونحكم ٤١/١، وشرح الشافية للرحي ١٠٤/٣.

(٦) الحاشية في: ٢٠٩.

(٧) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٨) الحاشية في: ٤٠/ب.

(٩) الحاشية في: ٤٠/ب.

(١٠) قال ذلك؛ لأنه كتب هذه الحاشية في: ٤١/أ، والبيت المعلق عليه في: ٤٠/ب.

(١١) انقطعت في المخطوطة، وألحها كما أثبتت.



تصحیح "فعل" أن الياء<sup>(١)</sup> لم تشكن، وحنة الإعلال: الحمل على المفرد، ألا تراك<sup>(٢)</sup> تقول: قيمة، وجمعة، فسكن العين، فثعلب؟ فذلك حملت: قيساً، وجمعة<sup>(٣)</sup> عليه، وإذا طردت الياء في: نكرم، ونكرم، ونكرم، وفي: أبعث، وأبعث<sup>(٤)</sup>، وأبوء، فهذا أولى؛ لأن معنا هنا قريباً وأصلاً.

وإنما صححوا "فعله" لأن مفرداً غير ثعلب، تقول: زوج وزوجة، وتؤر وتؤرة، فأما: يرة<sup>(٥)</sup> فشاذ عند س<sup>(٦)</sup>، من "الحقائيس"<sup>(٧)</sup> ملخصاً<sup>(٨)</sup>.

## (٢خ)

\* قوله: «وفي "فعل" وجهان» استثناء من مسألة المصدر المقطوع فيها بالإعلال.

وفي "التشهيل"<sup>(٩)</sup> ما نعت: تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر اليقظ معن العين، أو عين جمع لواحد معن العين مطلقاً، أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام.

وقد تصحح ما حقه الإعلال من "فعل" مصدرًا أو جمعاً و"فعل" مصدرًا، وقد ثعلب ما حقه التصحيح من "فعل" جمعاً أو مفردًا غير مصدر، ومن "فعله" جمعاً، وليس مقصوراً من "فعالة"، خلافاً للثوري<sup>(١٠)</sup>.

(١) انقطعت في الخطوة، وأعلها كما أثبت.

(٢) انقطعت في الخطوة، وأعلها كما أثبت.

(٣) انقطعت في الخطوة، وأعلها كما أثبت.

(٤) انقطعت في الخطوة، وأعلها كما أثبت.

(٥) انقطعت في الخطوة، وأعلها كما أثبت.

(٦) الكتاب ٤٥٨/٣، ٣٦١/٤.

(٧) ١١٣، ١١٢/١.

(٨) انقطعت في الخطوة، وأعلها كما أثبت.

(٩) الحاشية في: ٤٦/١.

(١٠) ٣٠٤.

(١١) لم اتفق على رآه هذا، وهو منقول عن ابن السراج، ونقل عن اللود فيه رأيان آخران، تقدم



قوله<sup>(١)</sup>: من "فعل" مصدرًا: ك: حَوَّلَ، أو جمعًا: ك: خَاصَّةٌ وَجُوحٌ، و"فعل" مصدرًا: ك: تَارَتْ نَوَارًا، [و] <sup>(٢)</sup> من "فعل" جمعًا: ك: جَبَّالٌ<sup>(٣)</sup>.

والواو لا تأتي بعد فتح يا انقلب كالشغطيان يُرَضَّيان ووجب

(خ١)

\* «[والواو لا تأتي بعد فتح يا انقلب]: ع: لا بد أن يقول: إن كانت رابعة فصاعدًا، وإلا فنقلب ألفًا<sup>(٤)</sup>.

\* ع: نقلب الواو ياء إذا كانت رابعة فصاعدًا في "فعل، نحو: أَعَزَّيْتُ، وَغَزَّيْتُ، وَاشْرَبْتُ، وَلَا عَلَّةَ لِقَائِهَا فِي الْمَاضِي، وَإِنَّمَا حُلَّتْ عَلَى الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ طَرَفًا بَعْدَ كَسْرَةٍ، ثُمَّ حُلَّ لِلْمَاضِي، كَمَا فِي: يَضْرِبُونَ حِينَ حُلَّ عَلَى: ضَرَبْتِ، وَكَمَا حُلَّ: أَعِيدَ، وَبُعِدَ، وَتُعِيدُ، وَبُعِدَ عَلَى: أَعِيدَ<sup>(٥)</sup>، وَإِذَا حُلَّ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ، فَأَعْرَبَ، مَعَ تَبَاعُدِهِمَا؛ فَحُلَّ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ لَيْسَ بِمَنْكُحٍ، وَالصِّفَاتُ الْمَشْتَقَّةُ تَابِعَةٌ لِأَفْعَالِهَا.

ونقلب الواو مع عدم هذه العلة في: تَحَايَيْتَا، وَتَرَجَّيْنَا، وَتَغَالَيْتَا، مَعَ أَنَّ الْمَضَارِعَ لَا يَكْسُرُ فِيهَا مَا قَبْلَ الطَّرْفِ هُنَا، بَلْ يَفْتَحُ، فَيَصِيرُ أَلْفًا، نَحْوُ: تَغَالَى، وَتَرَجَّى، وَعُتِيَ: أَنْ الْوَاوُ انْقَلَبَتْ يَاءً فِي الْمَضَارِعِ قَبْلَ دَحْوِلِ التَّاءِ، تَقُولُ: أَعَزَّى، وَأَغَطَّى، فَلَمَّا دَخَلَتْ تَاءٌ لَمَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ لَمْ يُعْتَدَ بِهَا؛ لَعُرُوضُهَا، فَلَمْ تُغَيَّرْ حِكْمُ الْأَصْلِ<sup>(٦)</sup>.

أحدهما قريبًا، وهو أنه للتفريق بين مقدراته، والآخر: أنه مبنى على "فُعْلَةٍ"، ثم قلبت الواو ياءًا لسكونها إثر كسرة، ثم حُرِّكَتْ. ينظر: الأصول ٣١٠/٣، والمصنف ٣٤٦/١.

(١) أي: في التسهيل.

(٢) ما بين المتعفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٣) الحاشية في: ٢١٠.

(٤) الحاشية في: ٤٠/أب.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: كما حُلَّ: أَعِيدَ، وَبُعِدَ، وَتُعِيدُ، عَلَى: بُعِدَ، أَوْ: كَمَا حُلَّ: يُكْرَمُ، وَلِكُرْمِ، وَلِكُرْمِ عَلَى: أُكْرِمَ.

(٦) الحاشية في: ٤٠/أب.



إبدال واو بعد ضم من ألف أو يا كشوفي<sup>(١)</sup> لها اعترف

(١خ)

\* ع: هذا إذا لم يكن الإبدال لأجل تحريك الحرف، وأصل ألف ياء، فإنك ترجع بما إليها، نحو: ثاب، تقول فيه في التصغير: ثَيْب، كما ترجع في: باب إلى الواو، فنقول: بويت<sup>(٢)</sup>، وأما قولك في: ضارب: ضَوْرِب؛ فالن المجهول يُرَدُّ إلى الواو؛ لكنهما<sup>(٣)</sup>.

\* [«إبدال واو بعد ضم من ألف»: ضَوْرِب، وَبُويع، وَفَوَيْل<sup>(٤)</sup>].

(٢خ)

\* هذا تقسيم<sup>(٥)</sup> قوله: «وياء اقلب ألفا كسراً على<sup>(٦)</sup>».

وذلك نحو: ضارب وضَوْرِب<sup>(٧)</sup>.

\* قوله: «كذا مُوقِن»: أي: كياء: مُوقِن الأصلية في كونها ساكنة مفردة، فخرج نحو: هَيَام<sup>(٨)</sup>، وَغَيْل<sup>(٩)</sup>.

وبقي شرط ثالث، وهو أن لا تكون في جمع، فإن الذي يحمل حيثلة الحركة، نحو: يبيض.

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الصواب ما في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققنا: بدأ، ينظر: الألفية ١٨٢، البيت ٩٥٩.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: بُوَيْب.

(٣) الحاشية في: ٤١/٢.

(٤) الحاشية في: ٤١/٢.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: قيسم.

(٦) كذا في المخطوطة، والوجه: ثلاثة لأنه ثلاثي ولوي اللام.

(٧) الحاشية في: ٢١٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٤٦/٢ إلا التثنية، ولم يعرها لابن هشام.

(٨) هو من العشق كالجنون. ينظر: القاموس المحيط (هـ ي م) ١٥٤٢/٢.

(٩) جمع: عالل، وهو الفقير. ينظر: القاموس المحيط (ع ي ل) ١٣٧٠/٢.



ورابع، وهو أن لا تكون عيناً الفعل<sup>(١)</sup> صفة، فإن هذه لا يجب فيها إعلال الحرف، بل يجوز، تقول: رجل أُنْخِرَ، وامرأة يَجْرِي وَخُورِي، وكذا: ضَبَقِي وَضَوِّي<sup>(٢)</sup>، وكَيْسِي وَكُوسِي.

وقد أُشار إلى مسألة الجمع بقوله: «ويكسر المضموم»، وإلى مسألة الصفة بآخر الفصل، وكان حقّه أن يذكره إلى جانب مسألة الجمع<sup>(٣)</sup>.

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هم عند جمع أُنْخِمَا

(خ ٢)

\* «[ويكسر المضموم في جمع]:» فأما قولهم: غَائِطٌ وَغُوطٌ قَشَادٌ، والقياس: غَيْطٌ، وقد تكلّموا بمهما<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «أُنْخِمَا»: وكذا في جمع: غُيْمَاءٌ، وهي الإبل التي بها والمياه<sup>(٥)</sup>، وهو داء تشرب منه فلا تُرْوَى<sup>(٦)</sup>، جمع: أُنْخِمٌ، وغُيْمَاءٌ، قال ذو الرُّثَّة:

فَأَصْبَحْتُ كَالْغُيْمَاءِ لَا الْمَاءَ مُرْدٌ صَدَّاهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا حَيَاتُهَا<sup>(٧)</sup>  
وفيل في الآية<sup>(٨)</sup>: إِنْ لَمْ يَمِمْ الرِّمَالُ، قال الزُّعَلِّي<sup>(٩)</sup>: ووجهه: أنه جمع: الغَيْمَاءُ، يفتح الماء، وهو الرُّمْلُ الذي لا يَمَامَسُكُ<sup>(١٠)</sup>، جمع على "فعل"، كذا: سَخَابٌ وَسُخْبٌ، ثم

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: "لَا تُفْعَلُ".

(٢) تأنيث: الْأَمْثَلُ. ينظر: القاموس المحيط (ض ي ق) ١١٩٧/٢.

(٣) الحاشية في: ٢١٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٤٦/٢، ٥٤٧، ولم يرها لابن هشام.

(٤) الحاشية في: ٢١١.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الكشف لقول منه: الغيماء، بلا و.و.

(٦) ينظر: جهرة اللغة ٩٩٥/٢، وتذيب اللغة ٢٤٧/٦.

(٧) بيت من الطويل. صَدَّاهَا: عطشها. ينظر: الديوان ١٠٠٠/٢، وشرح المغفليات لابن الأثير ٦١.

(٨) هي قوله تعالى في سورة الواقعة ٥٥: ﴿فَتَكُنْ مِنَ السَّرِيعِينَ﴾.

(٩) الكشف ٤٦٣/٤، ٤٦٤.

(١٠) ينظر: العين ١٠١/٤، والصحيح (هـ ي م) ٢٠٦٣/٥.



شُغِفَ، ويُغِلُّ به ما يُغِلُّ بمح: أُنِغِسُ<sup>(١)</sup>.

وَوَاوَا اثر الضم رد اليا متى      أَلْقَى لَامَ فَعَلَ او من قبل ياء<sup>(٢)</sup>  
كُتِبَ بَانَ من رمى كَسَفَذَرَهُ      كَذَا إِذَا كَسَبَعَانُ صَيَّرَهُ

(خ٢)

\* «كُتِبَ كَذَا<sup>(٣)</sup>»: أي: لازمة، وإنما كانت لازمة؛ لانقضاء "مُغِلُّ" في كلامهم، وكذا لو بنيت مثل: عَزَّوَجَلَّ<sup>(٤)</sup>، تقول: زَمُوْوة؛ لانقضاء "فَعْلُوْ" أما لو بنيت من: الرَّمِي مثل: سَمَرَةٍ فإنك تقول: زَمُوْة، إنْ قُدِّرَتْ طَرَأَنُهَا، و: زَمِيَّة، إنْ لَمْ تَقْدَرِ الطَّرَأَنُ<sup>(٥)</sup>.  
وإن تكن عيناً لَفَعْلَى وصفاً      فذلك بالوجهين عنهم يُغْلَى

(خ١)

\* «بالوجهين عنهم يُغْلَى»: قالوا في أنشئ: الأَكْثَنُ: كَيْسَى، و: عُوسَى<sup>(٦)</sup>.

\* «بالوجهين عنهم يُغْلَى»: ع: وجهُ التصحيح: الثقل من وجوه: كون الكلمة صفةً، وكونها ملوثة، وكون فاعلها مضمومةً، وكون عينها واوًا<sup>(٧)</sup>، فإذا أُعْلِيت بقلب الضمة كسرةً، والواو ياءً زال بعض الثقل، ووجه ترك التصحيح: أنه الأصل في باب الإعلال، وقد أمكن، فلا يُجَنَّبُ<sup>(٨)</sup>.

(خ٢)

(١) الحاشية في: ٢١١.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب ما في نسخ الألفية العالية التي اعتمدها محققها: ثا، وبدل عليه القاقية والبيت التالي. ينظر: الألفية ١٨٢، البيت ٩٦١.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعله كتابة عن بقية البيت.

(٤) هي كل أكنة مُتَفَادَةٌ في الأرض. ينظر: القاموس المحيط (ع ر ق) ١٢٠٥/٢.

(٥) الحاشية في: ٢١١.

(٦) الحاشية في: ٤١/.

(٧) كذا في المخطوطة، وإنما الحديث في كون عينها ياءً لا واوًا. ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ٦٠٥.

(٨) الحاشية في: ٤١/.



\* في "شرح الغاية"<sup>(١)</sup> أنَّ قلب الضمة كسرةً واجب في الجمع، كما تقدّم<sup>(٢)</sup>، وفي الصفة عسي "فُعَلَى"، ك: حَبِيرَى<sup>(٣)</sup>، وَجَرَى، وَكَيْسَى، تَأْنَيْت: أَخْزَى، وَأُكْنِسَ، وَأَهْمَ رُثْمًا قَلْبُوا الْيَاءَ وَأَوَّ، سَمِعَ مِنْهُمْ: الْخَوْرَى، وَالْكُوسَى، وَالضَّوْقَى<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ كَانَتْ "فُعَلَى" اسْمًا فَقَلْبُ الْيَاءِ وَأَوَّ وَاجِب، ك: طَوَى<sup>(٥)</sup>.

\* وفيه<sup>(٦)</sup> أيضًا أَنَّ قلب الياء الساكنة ولوًا للضمة شرطه: أَنْ لَا تَقْرُبَ مِنَ الْفَرْفِ، فَإِنْ قَرِبَتْ مِنْهُ قَلِبَتْ الضمة كسرةً، سواءً أَكَانَتْ فِي جَمْعٍ، ك: يَهْضُ، وَيَعِيسُ، أَوْ مَفْرَدٍ، كَقَوْلِهِمْ: أَعْيَسَ بَنُو الْعَيْسَةِ<sup>(٧)</sup>، وَالْعَيْسَةُ "فُعَلَة"، ك: الْحَشْرَةُ. وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى الْأَخْفَشِ<sup>(٨)</sup> فِي قَوْلِهِ: إِنْ قَلِبَ الْحَرَكَةُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْجَمْعِ؛ لِإِظْلَاهِ، وَأَنْتَ تَقُولُ [ي] <sup>(٩)</sup> مِثَال "فُعَل" مِنْ: الْبَيْهَانِ: مُؤْض.

وَعَمَلُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِنَّهُ ثَقُلَ [ي] <sup>(١٠)</sup> تَاءِ التَّأْنَيْتِ، فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ الْجَمْعِ. وَمِنْ الْعَرَبِ<sup>(١١)</sup> مَنْ يَقُولُ: مَغْشُوشَةٌ، وَيَقُولُ قَوْلَ الْأَخْفَشِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: الْغَيْشِ، وَهُوَ مَفْرَدٌ، وَقَدْ قَلِبَ الْيَاءَ وَأَوَّ<sup>(١٢)</sup>.

(١) فَتَكَتُ الْحَسَانُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ ٢٦٨.

(٢) عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَيَكْسَرُ لِلْمُضْمومِ فِي جَمْعِ الْبَيْتِ».

(٣) هِيَ النَّاقِصَةُ، يَنْظُرُ: الْقَدَمُوسُ الْمَحِيطُ (ض أ ز) ٧٠٩/١.

(٤) كُنَّا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ: الضَّوْقَى، وَهِيَ تَأْنَيْتُ: الْأَشْيَقِ.

(٥) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢١٢.

(٦) فَتَكَتُ الْحَسَانُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٧) إِذَا خَالَطَ يَحْضَهُ شَيْءٌ مِنْ شَقَرَةٍ، يَنْظُرُ: الْإِبِلُ لِلْأَصْمَعِيِّ ١٤٧، وَالتَّلْخِيعُ لِلْعَسْكَرِيِّ ٣٦٢.

(٨) يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ ١٠١/١، وَشَرَحَ كِتَابَ سَبِيحَةِ السُّورِيِّ ٢٦٤/٥ (ط. العلمية)، وَهَامِلِي أَيْنِ الشَّحْرِ ٣٢٠/١، وَالْبَابُ ٣٩٧/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢٨٠/١.

(٩) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(١٠) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ، وَفِي فَتَكَتِ الْحَسَانِ: إِنْ فِيهِ ثَقَلَا لِلزُّومِ تَأْنَيْتَهُ.

(١١) هِيَ لُغَةُ الْأَرْدِ. يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٣٩/٣.

(١٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢١٢.



## فصل

من لام فَعَلِي اسْمًا اتَى الواو بدل ياء كـ(ب) يقوى: <sup>(١)</sup> غالبًا جا ذا البدل  
(خ ١)

\* «اسمًا»]: احتراز من: غزبا، وصنّيا<sup>(١)</sup>، ونحوهما من الصفات، ومنكرهما: غزبان، وصنّيان، وهذا دليل على أصالة الياء؛ ولألا لظهرت الواو<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «كـ: يقوى»: إن قرئ بالثاء من فوق فهو من: أثقت، أو بثانية الحروف فهو من: يحيى، ضدّ: فيّ، أو من: بثقت الشيء، بفتح القاف، إذا انتظرته<sup>(٣)</sup>، وكلامها<sup>(٤)</sup> بالياء<sup>(٥)</sup>.

\* «أتى الواو بدل ياء»]: وفي علّة ذلك أوجه:

أحدها: أن الياء غالبية على الواو، بدليل قلبها عوضًا عنها في: طوّيت صليًا، وفي باب: شقي، وباب: أغرّيت، وغير ذلك، فأرادوا أن يعوّضوا الواو، فعوّضوها هذا الباب.

وثانيها: أن الصفة فرع الاسم؛ لأنما فرع الفعل للتفرّع عليه، فهي فرع الفرع، ففرقوا بين الاسم والصفة.

فإن قيل: فهذا عكسوا، فقبوها في الاسم ياء، وفي الصفة واو؟

قيل: الأصل أختلّ للتغيير، وأيضًا فالصفة أثقل من الاسم، فجعل الأثقل لها، ولهذا قالوا: جففت، بالفتح، و: صغبت، بالكسر<sup>(٦)</sup>، لم يزيدوا الصفة شيئًا ثقلها.

(١) هي القطشى. ينظر: القاموس المحيد (ص د ي) ١٧٠٨/٢.

(٢) الحاشية في: ٤١/١.

(٣) ينظر: الأفعال لابن القوطية ١٣٣، والمقاييس ٢٧٧/١، والمحكم ٥٨٦/٦.

(٤) كذا في المخطوطة، ولصواب: وكلامها.

(٥) الحاشية في: ٤١/١.

(٦) كذا في المخطوطة، ولصواب: بالسكون.



وقال أبو عثمان<sup>(١)</sup>: قُلْتُ الواو هنا شاذٌ لا وجه له، وإنما هو مسموع على غير القياس، وما ذكرناه أوّل<sup>(٢)</sup>.

\* قال أبو الفتح<sup>(٣)</sup>: تَكَلَّمَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٤)</sup> بِحَلَبَ<sup>(٥)</sup> عَلَى: طَلْحِيَّانَ، وَابْتَدَأَ أَنْ لَامَهُ بَاءً، وَكَانَ هُنَاكَ شَابٌّ، فَقَالَ لَهُ: فَقَدْ قَالُوا: الطَّلْحِيُّ؟ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: خُذْ الْآنَ إِلَيْكَ، هَذَا تَصْرِيفِي<sup>(٦)</sup>! يُكْرِعُ عَلَيْهِ احتجاجة بذلك، أَيْ: أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ: طَلْحَى اسْمٌ، وَأَنْ "فَعْلَى" إِذَا كَانَتْ اسْمًا، وَلَا تُهْمَا بَاءً، فَإِنَّمَا تَقْلِبُ إِلَى الْوَوِ، لِحَوِ: التَّلْحَى، وَالتَّلْحَى<sup>(٧)</sup>، وَالتَّلْحَى، وَالتَّلْحَى<sup>(٨)</sup>.

\* زَيْدٌ<sup>(٩)</sup> تَقَعَ اسْمًا لَامَرًا، وَمَصْدَرًا بِمَعْنَى: الرِّيحِ الطَّيِّبَةِ<sup>(١٠)</sup>، وَصِفَةً، غَوِي: امْرَأَةٌ زَيْدٌ، فَالْفِي هِيَ اسْمٌ كَانَ قِيَاسُهَا بِالْوَوِ، إِلَّا أَنَّمَا أَخْلَقْتَ بِهَا: مَكْشُورَةً<sup>(١١)</sup>، وَقِيلَ: لَمْ يَحْوَ فِيهَا الصَّفَةُ، كَمَا فِي: الْقَبَاسِ<sup>(١٢)</sup>.

## (خ)

\* فَأَمَّا قَوْلُهُم: الْعَلْبَاءُ، بِالنُّونِ وَالْفَتْحِ، وَقَوْلُهُ<sup>(١٣)</sup>:

(١) ينظر: للنصف ١٥٧/٢-١٦٣.

(٢) الحاشية في: ٤١/.

(٣) المختص: ١٣٣/١.

(٤) ينظر: المحجة ٣٦٧/١.

(٥) إحدى مدن الشام الواسعة العظيمة. ينظر: معجم البلدان ٢/٢٨٢.

(٦) هي اسم من: بَقِي، خَذ: قَبِي. ينظر: القاموس المحيط (ب ق ي) ١/١٦٥٩.

(٧) هي اسم من: رَحَى الأمر ورأعه، إذا حفظه. ينظر: القاموس المحيط (ر ع ي) ٢/١٦٩٩.

(٨) هي كل ما استلته. ينظر: القاموس المحيط (ث ذ ي) ٢/١٦٦٥.

(٩) الحاشية في: ٤١/.

(١٠) ينظر: العين ٣١٢/٨، والألفاظ ٣٦٠.

(١١) هو اسم غَلَم. ينظر: القاموس المحيط (ك و ز) ١/٧٢١.

(١٢) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة ملحقته بين ٤٠/ب و ٤١/.

(١٣) تُسَبُّ لَزُؤِيَّةُ بَنِ الْعَجَّاجِ.



لَمْ يُغْنِ بِالْعُلَيَّا إِلَّا سُبْدًا<sup>(١)</sup>

فمن شواذ الإبدال.

ومثله: الشكاية، والرغاية، في رغبة اللين<sup>(٢)</sup>، بضم الفاء والإبدال في اللام، فإذا فتحوا الفاء أو كسروها فالواو، قاله القرطبي<sup>(٣)</sup>.

وقولهم: ذُئِبَت السماء، إذا أمطرت الدُّرَّة، وهي ناطر الدائم<sup>(٤)</sup>.

وقولهم: هذا أُخْتِلَ من هذا، و: أُخْوِلُ، أي: أكثر جيلةً، و: لا خَيْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله<sup>(٥)</sup>، وإذا لم يُجْعَلَا لغتين؛ لقولهم: هما يُشْحَقَانِ، إذا قَاتَلَ كُلُّهُمَا أَحِبَّاهُ بِاحْتِمَالٍ صَاحِبِهِ<sup>(٦)</sup>.

وصيَّا الرجلُ صَبِيئًا، إذا قَتَلَ [فَغَنَ]<sup>(٧)</sup> الصبيان<sup>(٨)</sup>.

وهذا كله نظائر ما يُفْعَلُ من الحذف لغز موجب، ك: يَدُ، وقَدُ<sup>(٩)</sup>.

بالعكس جاء لام فُعْلَى وَصَفًا وَكُونُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

(خ ١)

\* «[بالعكس جاء لام "فُعْلَى" وصفًا]: وهذا معقول لا يحتاج إلى تعليل؛ لأنه نقل التثنية إلى الخفيف؛ لأجل التسهيل على اللسان؛ لتقل الكلمة بكونها صفةً، وبانضمام أولها.

(١) بيت من مشطور الرجز. ينظر: ملحقات الديوان ١٧٣/٣، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، والتذيل والتكميل ٢٤٤/٦، وتعليق الشواهد ٤٩٧، ولتقاصد النجوة ٩٧٢/٢.

(٢) ينظر: البارع ٤١٤، وقتهيب اللغة ١٦٦/٨.

(٣) ينظر: إصلاح لئشقي ٨٨، ولتقصير وللمشود للقي ٢٢٢، والبارع ٤١٤.

(٤) ينظر: قتهيب اللغة ١٤٨/١٤، وأحكام ٤٤٤/٩.

(٥) ينظر: قتهيب اللغة ١٥٨/٥، والصحاح (ح ي ل) ١٦٨٢/٤.

(٦) ينظر: اختسب ٣٥٨/٢.

(٧) ما بين المتعوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٨) ينظر: قتهيب اللغة ١٧٩/١٢، والصحاح (ص ب ج) ٢٣٩٨/٦.

(٩) الخاشية ن: ٢١٢.



فإن كانت أصلها الياء ألقبت، نحو: السُّلْطَانُ، والبُلْغَا<sup>(١)</sup>.

\* مسألة<sup>(٢)</sup>: "طُوبَى" مصدرٌ ولهذا صُحِّحَ، ولو كان صفةً لم يَجُزْ فيه ذلك، وإنما هو بمنزلة: الرُّغْمَى، وبمنزلة 'حُشْنَى' في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾<sup>(٣)</sup>، لأن "حُشْنَى" لو كانت صفةً لم تكن إلا بهـ<sup>(٤)</sup> أو بإضافة<sup>(٥)</sup>.

\* [«فُضْوَى»]: قال الله تعالى: ﴿وَعَمَّ بِالْعِدْوَةِ الْفُضْوَى﴾<sup>(٦)</sup>، فهي صفة، كان قياسها الياء، لكنهم شبهوا بها على الأصل، كما في: القُدُ<sup>(٧)</sup>، والحَوَكَة<sup>(٨)</sup>.

## (٢٤)

\* [«فُعْلَى» وصفاء]: قال النَّاظِمُ<sup>(٩)</sup>: إن كان "فُعْلَى" اسمًا محضًا فلا قلب، كـ: حُرُوزَى<sup>(١٠)</sup>، وإن كان صفةً محضةً أو حاليةً بخرى الأسماء، كـ: الفُعْلَى، والدُّنْيَا فُلبت الـوَلُو

(١) هي اسم من: بَقِي، ضد: قَبِيَ، ينظر: القاموس المحيط (ب ق ي) ١٦٥٩/٢.

(٢) الحاشية في: ٤١/١.

(٣) كتب ابن هشام هذه للسؤال على هذا البيت، وذلك مشكل من وجهين: الأول: أن "طُوبَى" مما أعلت عينه، وألبيت فيما أعلت لامه، والثاني: قوله: ولهذا صُحِّحَ، مع أن عينها مبدلة من ياء، لأنها من: الفُعْلَبِ، وقلبا واو واجب، لأنها عين "لَفُعْلَى" مثلاً، ينظر: الكتاب ٣٦٤/٤، وللقنطرب ١٦٨/١، والمتن ٤٩٣/٢، وشرح الشافعي للرخي ١٣٥/٣.

(٤) البقرة ٨٣، وهي قراءة شاذة حكاهما الأخفش في معاني القرآن ١٣٤/١ غير منسوبة، وينظر: المختص ٣٦٣/٢، وعناصر ابن خالويه ١٥، وشواذ القراءات للكرمانى ٦٨.

(٥) الحاشية في: ٤١/١.

(٦) الأنفال ٤٢، والعين مكسورة في المخطوطة على قراءة ابن كثير وأبي عمرو، ينظر: تسعة ٣٠٦، والإقناع ٢/٦٥٤.

(٧) هو التقيص، وطول الظهر والعقب، ينظر: القاموس المحيط (ق و د) ٤٥٣/١.

(٨) جمع: حواك، وهو الذي ينسج الثياب، ينظر: القاموس المحيط (ح و ك) ١٢٤٢/٢.

(٩) الحاشية في: ٤١/١.

(١٠) إيجار التعريف ١٥٦-١٥٨.

(١١) هو موضع يدبار بني تميم، وقيل: جبل في رمال الدهناء، وقيل: لحن بالدمامة، ينظر: معجم ما استعجم ٤٤٣/٢، ومعجم البلدان ٢/٢٥٥.



قال: والنحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم، ثم لا يملكون إلا بصفة محضة، أو بـ: الدُّلْيَا، والاسمية فيها عارضة، وزعمون أن تصحيح: حُزْوَى شاذ، كتصحيح: عَثْوَى، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لقول أئمة اللغة، حكى الأزهري<sup>(١)</sup> عن الفراء<sup>(٢)</sup> وعن ابن السكيت<sup>(٣)</sup> أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل: الدُّلْيَا، والعُثْيَا فإنه بالياء؛ لأنهم يستقلون الواو مع ضم الأول، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: القُصْوَى، فأظهروا الواو، وهو نادر، وينو نعيم يقولون: القُصْيَا<sup>(٤)</sup>، انتهى كلامه.

وفي "شرح الغاية"<sup>(٥)</sup> ذكر أن القلب في الأسماء، ثم مثل بـ: الدُّلْيَا، والعُثْيَا، وذكر كلام الناطم إلى آخره، ثم قال: وقد شد من الصفة في "فُعْلَى": ائْخَلْوَى، فلم يلبوا ولوها ياء، كما فعلوا بـ: العُلْيَا.

والما قال: في "فُعْلَى"؛ لأنه إن كان "فُعْلَى" بالفتح فلا قلب، ك: دُعْوَى، وزُشْوَى.

قال ابن السكيت في كتاب "المقصود والممدود"<sup>(٦)</sup>: الدُّلْيَا: مؤنثة مقصورة، تكتب بالألف، هذه لغة أهل نجد ونجيج خاصة، إلا أن أهل الحجاز وبني أسد يلقونها ونظائرهما بالمصادر ذوات الواو، فيقولون: دُئْوَى، مثل: شُزْوَى<sup>(٧)</sup>، وكذلك يفعلون بكس

(١) تذيب اللغة ١٧٥/٩.

(٢) ينظر: لمقصود والممدود للقال ١٣٧، ١٣٨، ولعل النقل هنا عن ابن مالك بواسطة السكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٦٥، ٢٦٦، ولم أقف على الحكاية عن الفراء عن تذيب اللغة، وعبارة إيجاز تعريف: «هذه قول ابن السكيت وقول الفراء».

(٣) لم أقف على كلامه في غير تذيب اللغة.

(٤) ينظر: لغات القرآن للفراء ٧١، وإصلاح المسئوق ١٠٧.

(٥) التكت الحسان في شرح غاية الإحسان ٢٦٥، ٢٦٦.

(٦) لم أقف على ما يفيد بوجوهه، وينظر: التذييل والتكميل ٨٥٠/١ (نور عثمانية)، وورشاف الطرب ٢٩٢/١، ٢٩٣.

(٧) هو الجئل. ينظر: القاموس المحيط (ش ر ي) ١٧٠٤/٢.







\* قوله: «ومن غُرُوضي غريباً»: قد يُؤزَد عليه نحو: غُرُوة إذا صَغُرَتْها، قال أبو البقاء في "شرح الإيضاح"<sup>(١)</sup>: وقد جاءت الواو مصححة بشرطين: غُرُوض الياء، وتكون الواو عيناً، نحو: أَسْتَوِد في: أَسْتَوِد، وسهله: غُرُوض الياء، وقوة العين، ولا يبيء مثل ذلك في اللام، فلا تقول في تصغير: غُرُوة، وغُرُوة إلا بالإبدال والإدغام الياء؛ لضعف الطرف، وكونه محلاً للتغيير، فأما: خبوة فشاء. انتهى بمعناه.

وقال<sup>(٢)</sup> أيضاً: إن قيل: مخرج الواو والياء متباين، فكيف أدغم أحدهما في الآخر؟ فالجواب: أن الظارب تارة في المخرج، وتارة في الاشتراك في الصفات، وهذا على هذا الثاني؛ لأنهما للمد، ويقعان رَفَقَيْن في قصيدته، مثل:

شُرُطوب

ونُكْرِب<sup>(٣)</sup>

وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «ومن غُرُوض»: حقه أن يقول: غير لازم.  
قال فَا في "تذكرة"<sup>(٥)</sup>: "إِلَّا" يشمل ثلاثة أوجه:

(١) شرح التكملة ٥٤٤، ٥٤٥ (ت. حورية الجهن).

(٢) شرح التكملة ٥٤٥ (ت. حورية الجهن).

(٣) بعض يبين شَرْطَيْن من قصيدة واحدة من البسيط، لأمراء القيس، وهما يتماهما:

قد أشهد العارة الشَّواءَ تحملي خرداءَ معروفةً الخَينِ شُرُطوب

كأنَّه بُشَّتْ غراها وهي مُثَقَّلَةٌ وعانها وَنَمَ منها ونُكْرِب

شُرُطوب: طويلة، ونُكْرِب: شدٌ حيط مع الدلو إلى ليل، التمسكها لو انقطع. بنظر: الديوان ٢٢٥، ٢٢٧، والعين ١٥٤/١، والنقبة ٦٨، وتصحيح التصحيح ١٤٦، وتذويب اللغة ١٥١/١، والتصنيف ٢٢٣/١.

(٤) الحاشية في: ظهر الورقة الثالثة للملحق بين ٤٠/ب و ٤١/أ.

(٥) لم أقب عليه في عتارها لابن جني، وينظر: بغداديات ٤٠٨، ٤٠٩.

(٦) هو الوعن. بنظر: الفاموس المحيط (أ و ل) ١٢٧٥/٢.



أحدها: أن يكون "فَعَّلَ" من: أُمَّة<sup>(١)</sup> اسم البلد.  
 الثاني: أن يكون "فَعَّلَ"، ك: عَلَّمَ<sup>(٢)</sup>، من: آلَ يُؤُولُ، إذا رجع<sup>(٣)</sup>، فأصله: يُؤَيِّلُ،  
 فأقربت الواو ياء، إما لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وإما لوقوعها ساكنة قبل ياء.  
 والثالث: أن يكون "فَعَّلَ" من: وَأَلَّ يَلُّ<sup>(٤)</sup>، فأصله: وَهَّلَ، ثم أبدلت الواو همزة،  
 كما في: إسنادة، فصار: إِهَّلَ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لزومًا، وَلَمَّا لَزِمَهَا التَّخْفِيفُ  
 أَدْعَمَتْ فِي الرَّائِدَةِ<sup>(٥)</sup>.

\* ع: لا يصح أن تعلل إحارة التصحيح في تصغير: خَذُول، وقَشُور<sup>(٦)</sup>، وأَسْتَوْد  
 بصحتها في الشكسرة، ويُقتصر على ذلك؛ لئلا يَرُدَّ عليك تصغير: مَقَام، فإن الإعلال  
 فيه واجب، مع قولهم: مَقَامٌ، وكذا: يَلُومُ غَلَمًا، مع أنك تقول: تَقَامُومٌ في تكسره، بن  
 بذلك مع ظهورها محركة في المفرد.

وقولنا: «في المفرد» خرج لنحو: عَطُوز، ونقول: عَطُوزٌ أَوَّلُ بالإعلال؛ لأن الواو  
 لا تظهر في الجمع، بل تُهمز.

ابن جني<sup>(٧)</sup>: قال أبو عبي<sup>(٨)</sup>: مما أعان على جواز: جُدُنُول، ولو<sup>(٩)</sup> أَسْتَوْد: أن  
 معناهما: جُدُنُول صغير، وأَسْتَوْد صغير، والواو في هذين تصحان<sup>(١٠)</sup>.

(١) هي مدينة العقبة على رأس البحر الأحمر، وشعة من جبل رضوى ينبع. ينظر: معجم ما

استعجم ٢١٦/١، ومعجم للعالم الجغرافية في السيرة النبوية ٣٥.

(٢) هو التراب، والقماح. ينظر: القاموس المحيط (ع ث ر) ٦١١/١.

(٣) ينظر: تذيب اللغة ٣١٤/١٥، والصحاح (و ل) ١٦٢٨/٤.

(٤) إذا بدأ وخلص. ينظر: القاموس المحيط (و آل) ١٤٠٧/٢.

(٥) الحاشية في: ٢١٣.

(٦) هو الأسد. ينظر: القاموس المحيط (ث م ر) ٦٤٣/١.

(٧) الاختصاص ٣٥٥/١.

(٨) لم أقف على كلامه.

(٩) كنا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: و.

(١٠) الحاشية في: ٢١٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٥٨/٢.



\* ع: لا يصح الاستدلال بحواز الإعلال في: أشود صفة إذا صغر بقوله<sup>(١)</sup>:  
أُسَيِّدُ<sup>(٢)</sup>

\* في كتاب "الغين"<sup>(٣)</sup>: لَوِي يَلْوِي لَيًّا وَلَوِيًّا، قال أبو بكر الرُّبَيْدِيُّ في  
"التفريط"<sup>(٤)</sup>: فَلَوِيٌّ نَحَالٌ، وَلَا يَدْ مِنْ الإِغْلَامِ<sup>(٥)</sup>.  
فِيَاءُ الْوَاوِ الْفَيْلِيُّ مُذْغِمًا وَشَدُّ مُغْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا  
(خ ١)

\* قوله: «فِيَاءُ الْوَاوِ» البيت: إن قيل: بُدِ عليه: ديوان.

فالجواب: أن الياء عارضة عن الواو؛ لأن الأصل: وَوَانٌ، ووزنه في الأصل:  
"فَعَالٌ"، لا: "فِيْعَالٌ"، بدليل ظهور ذلك في قولهم: ذَوَابِينٌ، ثم حَقِّفَ المضعِفُ بإبدال  
أحد جزأيه ياءً، فلو قلبوها إلى الياء لَبَقِيَ التضعيف المكرره، ولكان رجوعًا إلى ما رجعوا  
عنه، وكان إحصاءً لمعارضه يُجرى غيره، وإنما رجعوا إلى الواو في الجمع؛ لزوال علّة التغيير،  
ونظيرُ هذا: قِرَاطٌ، وديِنَارٌ، وديِنَاجٌ.

(١) هو الفريزدك.

(٢) بعض بيت من الوافر، وهو يتلوه:

أُسَيِّدُ ذُو حُرْمَةٍ غَارٍ مِنْ التَّنْقَطِي قَرَدِ الثَّمَامِ

ينظر: الديوان بشرح الصاوي ٨٣٥/٢، والكتاب ١٨٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢، والشعر  
والشعره ٧١١/٢، والخصائص ١٥٧/١، وحكم ٣٠٥/٦، وتخليص الشواهد ٢٥٥.

(٣) الحاشية في: ٢٦١، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٥٨/٢، وساق لها ثمة، أولها: «لأن  
"أُسَيِّدُ" هنا عَلِمَ لَا صَفَةَ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي "الخصائص"، قَالَ: وَنَقَلَ مِنْ شَفَةِ مَصْعَرًا، فَصَارَ فِيهِ  
ذَلِكَ لَارْتِثًا».

(٤) لم أقف في مطبوعته ٣٦٣/٨ إلا على قوله: «لَوِيْتُ الْخَبْلَ الْوِيَّ لَيًّا، وَلَوِيْتُ التَّنِينَ الْوِيَّ لَيًّا  
وَلَيًّا»، وكذا في مختصره لربيعي ٦٩٥/٢ (ت. الرحيلي)، وللحواشي ٥٣٤/٢، ولم أقف على  
لمادة في مختصر الإسكافي.

(٥) استفردك المصطلح الواقع في كتاب العين ٢٢٤، ونقدم أنه يسمى ب: التفريط.

(٦) الحاشية في: ٢١٣.



فإن قلت: فما تقول في من قال: فتأوين؟

قلت: أجرى العارض مجرى الأصلي، لا أن ذلك أصل<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وشدَّ مُعْطَى»: الوزن (المعري)<sup>(٢)</sup>: شدَّ ثلاثة<sup>(٣)</sup> ألفاظ: عوى الكلب عَوًى، حكاه القراء<sup>(٤)</sup>، وشتون، ليشنور التبركة<sup>(٥)</sup>، وجمعه: شتياون، قال<sup>(٦)</sup>:  
شُدَّ كَأَنَّ الشَّنَّ<sup>(٧)</sup>...<sup>(٨)</sup> حكراته<sup>(٩)</sup> يُحَوِّمُ (الترجاء) أو عُيُونُ الشَّيْثَانِ<sup>(١٠)</sup>  
وَرَجَاءُ<sup>(١١)</sup> بئ خيوة، وقالوا لحى<sup>(١٢)</sup> من اليمن: خيوان. من "إيضاح"<sup>(١٣)</sup>...<sup>(١٤)</sup><sup>(١٥)</sup>.

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة للمنطقة بين ٤٠/ب و ٤١/أ.

(٢) لم ألق على كلامه.

(٣) المذكور هنا أربعة ألفاظ.

(٤) الأيام والليالي ٣١، ٣٢، وفيه عن أبي ثروان: عوى الكلب عَوًى، والأصل: عَوًى، وينظر: مهالك تلعب ١٠١، ودرة العؤاس ١٣٣.

(٥) ينظر: تخریب اللغة ٢٧٥/١٢، والصباح (ض و ن) ٢١٥٦/٦.

(٦) هو حسن بن ثابت رضي الله عنه.

(٧) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(٨) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة، وهي في مصادر البيت: في.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطاً، ولعل الصواب ما في مصادر البيت: حكراته.

(١٠) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت. وهذا بيت من الطوبى حكراته: نواحيه وجوانبه، كما في: القاموس المحيط (ح ج ر) ٥٢٨/١. ينظر: زيادات الديوان ٥١٩/١، والحيوان ١٧٦/٥، ونقلب والإبدال لابن السكيت ١٤٩، ونلذكر والنوثر لابن الأثير ٧٦/١، ولسان العرب (ض و ن) ٢٦٢/١٣.

(١١) هو ابن حيوة بن عزول الكندي، أبو نصر، سيد أهل الشام، إمام فقيه، ووزير عادل، من حلة التابعين، توفي سنة ١١٢. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٥٧/٤.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٣) انقطعت في المخطوطة، وأعلها كما أثبت.

(١٤) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.

(١٥) الحاشية في: ٤١/أ.



\* عَوَّضَ عَنْ: اسم كَوَّضَ فيها التَّوَّاءُ<sup>(١)</sup>، من قَوَّضَ: عَوَّضْتُ يَدَهُ، أَي: لَوَّيْتُهَا<sup>(٢)</sup>، وفيها اللُّدُّ والتَّقصُّرُ، قال<sup>(٣)</sup>:

سَفَى الْإِلَهَ ذَاتَنَا فَرَوَى

لَحْمَ الْفَرْجِ قَبْلَ لَحْمِ الْعَوَّ<sup>(٤)</sup>

وعَيْثُهَا وَأَوْ، ولَاثُهَا يَاءٌ، اجتمعنا، فكان القياس قلب الواو ياءً والإدغام، كما في: «لَحْمِ» والظُّمُّ، إلا أن ياءها قلبت واوًا لثما كانت اسمًا، ثم أدغمت الواو في الواو، على ما هو حكم الأسماء، وقيل: عَيْثُهَا ولَاثُهَا<sup>(٥)</sup> وأَوَّان، من: العَوَّةُ<sup>(٦)</sup>.

(خ ٢)

\* قوله: «مُذْخِجًا»: وقد يَخْتَلَفُ بغير الإدغام، بحذف الحرف للدغم فيه، ك: سَبَدٌ، وَهَيْئٌ، وَلَيْثٌ، وَمَيْتٌ، وهنا كُتِبَ باتفاق.

قيل: ومنه: شيء، وقيل: وَ: زَيْجَانٌ، وقيل: وَ: قَيْلٌ.

وفي كتاب "العَيْن"<sup>(٧)</sup> أَهَمُّ احْتَلَفُوا فِي: قُلَانٌ؟ قَبِيلٌ: "قُغَالٌ" من: قُلَانٌ، وقيل: "قُلَانٌ" محذوف، وتقديره: قُلَانٌ<sup>(٨)</sup>، قال أبو يَكْرِ في "التَّحْقِيقِ"<sup>(٩)</sup>: هنا غلطٌ، لو

(١) ينظر: للخصص ٣٦٦/٢، والأرمدة والأمكنة للمرزوقي ٢٣٠.

(٢) ينظر: العين ٢٧٠/٢، وجهرة اللغة ٢٤٣/١.

(٣) لم أقف له على نسبة.

(٤) بيتان من مشطوط الرجز. ينظر: المذكر والنوثر لابن الأبياري ٥٧٤/١، ومجالس العلماء

١٤٩، وسر صناعة الإعراب ٨٧/١.

(٥) انتقلت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.

(٦) هي بفتح العين مصدرة: عوى يعوي، إذا صَوَّت، وفتحها أو ضمها: الكلب، والامت.

ينظر: القاموس المحيط (ع و) ١٧٢٥/٢.

(٧) الحاشية في: ٤١/.

(٨) ٣٦٦/٨.

(٩) كذا في المخطوطة مضبوطاً واستدراك الغلط، والذي في مطبوعة العين أنه على هذا القول حذف منه وو أو ياء، وأن تصغيره على ذلك: قُلَانٌ.

(١٠) استدراك الغلط الواقع في كتاب العين ٢٢٠، وتقديم أنه المسمى ب: التقرُّظ.



كان كذلك لمنع الصرف؛ لأنه معرفة.

ع: لو سَمِينَا ب: وَجَعَانِ لَمَعْنَاءَ مِنَ الصَّرْفِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «وَشَدَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا»: نحو: غَوَى غَوًى، وَهُوَ أَهْوَى عَنْ لِلنَّكَرِ،

وقال<sup>(٢)</sup>:

وَقُتِّرَ عَمِيرًا ثُمَّ أَسْرَزَا لِيْلَهُمْ حَتَّى إِذَا انْجَارَتْ عَلْوًا

حلع<sup>(٣)</sup>: فَكَّى عَلَى «قُتِّرَ» ك: غَعَضَى وَعَمِيصَى، ثُمَّ لَبَّ اللَّامَ وَالْوَاوَ، ثُمَّ أَدْعَمَ<sup>(٤)</sup>.

من ياء او واو بتحريك أصل - أَلِفًا ابدل بعد فتح مُشْبِل

(خ ١)

\* [«أصل»]: ع: لَا يُعْتَدُ بِحَرَكَةِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِعُرْوُسْهَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَوْ

أَمْسَقْتُمَا»<sup>(٥)</sup>، وقال: «فَرَأَيْتَ»<sup>(٦)</sup>، فَمِ يَعْنِي فِي الْأَوَّلِ، وَلَمْ [يُعْتَدْ]<sup>(٧)</sup> الَّذِي حَذَفَ

لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ<sup>(٨)</sup>.

\* [«أصل»]: قال أبو الفتح<sup>(٩)</sup>: مَرَّ قَالَ فِي: سَوَاءٌ، وَآءٌ، وَوَاءٌ بِالتَّخْفِيفِ

بِالْإِبْدَالِ صَحَّحَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ، وَإِنْ اجْتَمَعَتِ شُرُوطُ الْقَلْبِ اعْتِبَارًا بِالأَصْلِ، وَكَذَلِكَ فِي:

(١) الحاشية في: ٢١٣.

(٢) هُوَ الشَّنْقَرِيُّ، وَقِيلَ: تَأَلَّطَ شَرًّا، وَقِيلَ: خَلَفَ الْآخَرَ.

(٣) بَيْتٌ مِنْ لُحْدِيدٍ. هَمَزُوا: سَارُوا فِي الْمَاجِرَةِ، وَالْجَابِ: انْكَشَفَ. يَنْظُرُ: مَلَحَقَ دِيْوَانَ الشَّنْفَرِيِّ

٨٧، وَشَرَحَ شِعْرَهُ ١٢٨، وَلَقَعْدَ الْفَرِيدِ ٢٥٢/٣، وَحَمَاسَةُ الْخَالِدِيِّينَ ١١٤/٢، وَشَرَحَ الْحَمَاسَةَ

لِلْمَرْزُوقِيِّ ٨٣٣/٣، وَاجْتَمَعَ ٥٢٣/٩.

(٤) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: جَمْعٌ.

(٥) الحاشية في: ٢١٣.

(٦) التَّوْبَةُ ٤٢.

(٧) الْمَرْبِلُ ٢.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفِينَ لَيْسَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَالسِّيَاقُ يَنْتَضِيهِ.

(٩) الحاشية في: ٤١/٢.

(١٠) الْمُخْتَصَبُ ٦٧/١، ٦٨.



تخيّل<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك قرأ الحسن<sup>(٢)</sup>: ﴿أَتَنِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ولم يحدف الياء للوقف؛ لأنها عارضة، فليس ذلك كقوله<sup>(٤)</sup>:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَيَّامُ تُثْمِي<sup>(٥)</sup>

وسألت أبا عوف<sup>(٦)</sup>، فقلت: من أجرى غير الملازم بجرى اللازم، فقال في: الآخر: حُتِرَ؛ أيجوز له أن يقول في: تخيّل: حَتَل، ويخال؟

فقال: لا، وألوماً إلى أن القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة في: حُتِرَ، أي: فلا يبلغ في الجواز ذلك؛ لبشاعته<sup>(٧)</sup>.

\* ع: قوله: «تَحْرِيمُكَ أَصْل»: قد يُعرض عليه بقول من<sup>(٨)</sup>: وشوي في: شية، والأصل: وشي، إلا أنه حرك الشين، فقلب الياء ألفاً، ثم قلب الألف واو<sup>(٩)</sup>.

\* ع: قوله: «مَنْ يَأْوَ اوِ وَاوِ» البيت: يجب أن يزيد في الشروط ما يُفْرَج نحو: خبي، وغبي، ولقي.

(١) هو الضبع. ينظر: القاموس المحيط (ج ١) ١٢٨٩/٢.

(٢) ينظر: شواذ القراءات للكرمان ٥٨.

(٣) البقرة ٣٣.

(٤) هو قيس بن زهير الغنسي.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بما لاقى كَبُودُ ابني زباد؟

...

ثُمي: تَبْلَغ، وليود: ناقة ذات لبن. ينظر: الكتاب ٣١٦/٣، ومعاني القرآن للقراء ١٦١/١، والألفاظ ٣٠٤، والأصول ٤٤٣/٣، والجليات ١٨٥، والخصائص ٣٣٤/١، والإنصاف ٢٦١/١، وشرح جبل الزجاجي ٤٨٢/١، وشرح السهيل ٥٦/١، ولتقاصد النحوية ٢٥٤/١.

(٦) الشرائيات ٢٩/١، ٣٠ بنحو.

(٧) الحاشية في: ٤١/.

(٨) الكتاب ٣٦٩/٣.

(٩) الحاشية في: وجه الورقة الثالثة الملحق بين ٤٠/ب و ٤١/أ.



وفي "التذكيرة"<sup>(١)</sup> أنه صحح: غيبي، وقوي؛ لاعتلال اللام.

وأقول: الأصل: خؤؤ، وقويت، ففي الأول عندنا أعلى العين واللام، فلم تُعزَّ العين إعلالاً آخر، وتُنظَرُ في: غيبي؛ ما لأمه وعينه؟<sup>(٢)(٣)</sup>

(٢خ)

\* ع: قلب الواو والياء ألفين بشروط: منها ما هو في الحرف، وما هو في صفته، وما هو فيما قبله، وما هو فيما بعده، وما هو في الكلمة:

أما الذي في الحرف فتلاثة أمور:

أحدها: أن يكون متأصلاً، فخرج نحو: شؤرة<sup>(٤)</sup> في: شؤرة.

والثاني: أن لا يلقه ما يستحق الإعلال، فخرج الأول من معتلن: غوي، ونوى، وشوى، وطوى.

الثالث: أن لا يكون عيناً لينا زيد في آخره ما تخلص الاسم، نحو: خئد<sup>(٥)</sup>، وصؤري<sup>(٦)</sup>.

وأما الذي في وصفه فأمران:

أحدهما: الحركة، فخرج: القول، والبيع.

والثاني: تأصلهما<sup>(٧)</sup>، فخرجت العارضة، وهي نوعان: حركة التقاء الساكنين،

(١) لم تُقف عليه في غنارها لابن جني، وينظر: المحجة ٩٤/١، والبصريات ٢٥١/١، والتعليق ١٠٦/٥، ١٢١.

(٢) في الكتاب ٣٩٥/٤ والخليات ٩ والمتع ٥٧٩/٢ أنه يلقى العين واللام.

(٣) الحاشية في: ظهر الورقة الثانية للمحققة بين ٤١/أب و٤٢/ل.

(٤) كذا في المخطوطة مصبوحاً، والصواب: شؤرة.

(٥) كذا في المخطوطة، والوجه: خئذى، وهي مشتبة لمخثال. ينظر: القاموس المحيط (ح ي د) ٤٠٩/١.

(٦) هو واد في بلاد مينة قرب المدينة به ماء. ينظر: معجم البلدان ٤٣٢/٣.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين: تأصلها.







الواو الزائدة-، وهو أن تسمي رجلاً ب: حُبْنَوِيٍّ، وترجمه في قول من قال: يا حُلَّاءُ، بالضم؛ فتقول: يا حُبْلَاءُ، فتقلب الواو ألفاً، وبعضهم لا يميز هذا. انتهى.

ولا أعلم وجة امتناعه؛ لأن الذي يُكْفَى قد زال، ولم يُشَوَّ، إلا إن كان...<sup>(٣٥)</sup>.

\* [يسكني غير ألف] : نحو: غَزَوَا، وَرَمَيْتَا، لأن الإعلال يُغَيِّبِي إلى حذف إحدى الألفين، فيلبس بفعل الواحد<sup>(٣٦)</sup>.

(٢خ)

\* يجب قلب اللام المتصلة بالحركة المفتوح ما قبلها ألفاً إن تحرك ما بعدها، أو سكن ولم يكن ألفاً، ولا ياءً مشددةً، ولا نونَ توكيدٍ، نحو: لا تُسْعِنِي، ولا تُحَسِّنِي، ولم يذكر هذه المسألة هنا؛ لأنها قد عُلمت من باب نوني التوكيد<sup>(٣٧)</sup>.

وصح عين فعل وفِعْلاً ذا أَفْعَلٍ كَأَعْبَدٍ وَأَخْوَلَا

(١خ)

\* [«وصح عين فعل»] : عَوَّلُ<sup>(٣٨)</sup>.

\* [«وَفِعْلاً»] : عَوَّلُ<sup>(٣٩)</sup>.

(٢خ)

\* [«وصح عين فعل»] : حَقُّهُ أن يقول: ذا «أَفْعَلٍ» لئلا يوهم إرادة ما يعلم

(١) موضع النقط مقدار سبع كلمات أو ثمان انقطعت في المخطوطة.

(٢) الحاشية في: ٤١/أ.ب.

(٣) الحاشية في: ٤١/أ.ب.

(٤) في قوله:

واشكلك قبل مضمر لبي بما جائن من تحريك قد علمنا

وما بعده. ينظر: الألفية ١٤٧، البيت ٦٣٩.

(٥) الحاشية في: ٢١٤، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٦٢/٢ آخرها، ولم يره لأم هشام.

(٦) الحاشية في: ٤١/أ.ب.

(٧) الحاشية في: ٤١/أ.ب.



نحو: باب، وناب، ودار، وليس كذلك.

ومل ثم حكموا بشذوذ: القود، والزوح جمع: رايح، وحملوها نظراً: عطفة جمع: عفو، وهو الخشخاش<sup>(١)</sup>، وأو جمع أوة، وهو<sup>(٢)</sup> الداهية<sup>(٣)</sup>، ومش: القود، والزوح: الغيب جمع: غائب<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «وصح عي» البيت: أحسن من هذا وأتم قوله في «الكافية»<sup>(٥)</sup>:  
 وَصَحَّحُوا الْعَيْنَ الَّتِي مِنْ "فَعَلًا" إِنْ يَنْتَرُونَ فَعِلَةً "أَفْعَلًا"  
 وَفَعَلًا مُصَدَّرَةً وَمَا بِي مِنْهُ كَيْفِيٌّ: عَيْنٌ وَأَعْيَنٌ<sup>(٦)</sup>  
 \* قال نُصَيْبٌ<sup>(٧)</sup>:

سَمِدْتُ قَسَمَ أَثْلِكَ سَوَادِي وَتَحَنُّنٌ قَبِيضٌ مِنَ الشَّوْهِىِ بَيْضٌ بَنَائِلَةٌ<sup>(٨)</sup>  
 وروى س<sup>(٩)</sup> أن بعض العرب يروي هذا البيت: سُدْتُ - يُنْظَرُ من شرح الأبيات<sup>(١٠)</sup> -

(١) ينظر: تذيب اللغة ١٤٢/٣، وأصكم ٣٧٤/٩.

(٢) كنا في المخلوطة، ولوجه: وهي.

(٣) ينظر: تذيب اللغة ٤٢٥/٥، والتكملة للمصاغبي ٣٧١/٦.

(٤) ينظر: جهرة اللغة ١٣٣٢/٣، والصاح (غ ي ب) ١٩٦/١.

(٥) الحاشية في: ٢١٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٦٣/٢ إلى قوله: «وليس كذلك».

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٢٧/٤.

(٧) الحاشية في: ٢١٤، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٦٣/٢.

(٨) هو ابن زجاج، مولى عبد العزيز بن مروان، من فحول الشعراء الإسلاميين، مقدّم في النسب والذبح. ينظر: الشعر والشعراء ٣٩٨/١، والألحاني ٢٥٨/١.

(٩) بيت من الطويل: الشَّوْهِى: منسوب إلى قَوْهَشَنَد، وفيها تصنع ثياب بيض، وشائقة: جمع: نيقه، وهي رقة الثوب. ينظر: الديوان ١١٠، والعين ١٨٠/٥، والأصول ١٢٥/٣، وأماي القاي ٨٨/٢، وتذيب اللغة ٢٥/١٣، والحاصل ٢١٧/١، والخصص ٢٠٢/١، وسفر السعادة ٥٢٨/٢.

(١٠) الكتاب ٥٧/٤.

(١١) لم تحف عليه في شرح أبيات الكتاب لأبي النخاس والسوي - مطبوعتهما - وأعلم، وفي شرح كتاب سيبويه للسوي ٤٣٧/٤ (ط. العلمية): «تحصيل هذا أنه يقال: اسوددت،



فهذا إعلال، وقد يقال: نَظَرَ إِلَى لَفْظِهِ لَا إِلَى أَصْهِ عَلَى وَجْهِ الشُّبُوحِ<sup>(١)</sup>.

\* يُنْظَرُ<sup>(٢)</sup> فِي عِلَّةٍ تَصَحِّحُ: هَوِي، وَغَوِي، وَخَبِي<sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِنْ اِفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَآؤُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُغَلَّ

(خ ٢)

\* قوله: «وَالْعَيْنُ وَآؤُ»: ذَكَرَ فِي «الْمُحَصَّنِصِ»<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ فِي أَشْعَارِ الْمُتَدَلِّينَ<sup>(٥)</sup> فِي لَفْظَةٍ: إِنَّهُ لَمْ تُغَلَّ الْعَيْنُ فِيهَا مَعَ آئِهَا عَلَى وَزْنِ «اِفْتَعَلَ» لَكُونَ عَيْنُهَا يَاءٌ، وَبَيْنَ الْيَاءِ وَالْأَلِفِ شِبْهُ تَقَارُبٍ، وَتِلْكَ اللَّفْظُ<sup>(٦)</sup> هِيَ: اسْتَأْثَفَ.

قَالَ: وَأَمَّا الْأَلِفُ فَزَانِي الْقَوْلِ: الْعِلَّةُ مُسْتَمَرَّةٌ، يَعْنِي: فِي ذَوَاتِ الْوَلَوِ وَذَوَاتِ الْيَاءِ، وَإِنْ: اسْتَأْثَفُوا لَيْسَ مَعْنَاهُ: تَسَاءَلُوا، بَلْ: تَنَاقَلُوا السِّيُوفَ<sup>(٧)</sup>، كَقَوْلِكَ: امْتَشَتُوا سِيُوفَهُمْ، وَامْتَحَطُوا، أَيْ: تَنَاقَلُوا، وَخَرَدُوا<sup>(٨)</sup>، ثُمَّ يُعَلِّمُ أَهْمُ تَضَارُّوا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: اسْتَأْثَفُوا، فَكَأَنَّهُ مِنْ بَابِ ذِكْرِ السَّبَبِ، وَأَمَّا تَفْسِيرُ أَهْلِ اللُّغَةِ: اسْتَأْثَفَ الْقَوْمُ بِمَعْنَى:

وَسَوَّدَتْ، وَسَوَّدَتْ، وَشَدَّتْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَذَلِكَ كُلُّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، يُقَالُ مِنْ شُدَّتْ: سَادَ يَسْتَوْدُ، فِي مَعْنَى: اسْوَدَّ يَسْوُدُ، فَإِذَا أَرَدْتَ التَّعْدِي حَازَ أَنْ تَقُولَ: شَدَّتْهُ وَسَوَّدَتْهُ، فَأَمَّا شُدَّتْهُ فَجَعَلَتْ فِيهِ سَوَادًا، وَأَمَّا سَوَّدَتْهُ فَجَعَلَتْهُ أَسْوَدًا.

(١) الحاشية في: ٢١٤.

(٢) تقدم في التعليق على قوله: «مَنْ وَآؤُ لَوْ يَاءٌ» أَنَّ ذَلِكَ لَاعْتِلَالِ الْاِثْمِ، وَسَيَأْتِي مِثُّهُ فِي التَّعْلِيلِ عَلَى الْبَيْتِ الثَّالِثِ.

(٣) الحاشية في: ٢١٤.

(٤) ١٥٣، ١٥٢/١.

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مَطْبُوعَةِ الثَّمَامِ فِي تَفْسِيرِ أَشْعَارِ هَذِيلَ.

(٦) كُنَّا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: يُثْمَا.

(٧) كُنَّا فِي الْمَحْطُوطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: اللَّفْظَةُ.

(٨) يُنْظَرُ: تَحْذِيبُ اللَّغَةِ ١٣/٦٦، وَالْكَمَلَةُ لِلصَّاحِبَانِ ٤/٤٩٩.

(٩) يُنْظَرُ: الْأَلْفَاظُ ٣٧٨، وَجَهْرَةُ اللَّغَةِ ١/٥٥١، وَالصَّحَاحُ (م ط ي) ٦/٢٢٠٤، وَاصْحَكُم ٢٥٠/٣.



تَسَائِلُوا، فَتَسِيرُ عَلَى الْمَعْنَى عَلَى عَادَتِهِمْ<sup>(١)</sup>.

وإن لحرفين ذا الإعلال استحق صُحُوح أول وعكس قد يحق

(خ ١)

\* ع: "حَيَّيْن" و"عَيَّيْن" اجتمع فيهما حرفا علَّة، وكان القياسُ قلبُ الأولِ ألفًا، فبصر: خَائِي، وَعَائِي، ولكن عاقبوا تَوَالِيَّ إعلالين، وببائه: أَنْ الياءُ الثانيةُ ثعلُ في المضارع، نحو: يَحْيِي، وَيَعْيِي<sup>(٢)</sup>، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا أُعلتِ الأولُ في الماضي والثانية في المضارع<sup>(٣)</sup> تَوَالِيَّ إعلالان.

ومَّا رُفِضَ فيه تَوَالِيَّ إعلالين: نَوَاةٌ، وَشَوَاةٌ<sup>(٤)</sup>، وأما ما شُدَّ فيه اجتماعُ إعلالين من: شَاءَ، وَقَاءَ، فَشَاءَ<sup>(٥)</sup>.

\* فَرُجُ: فيما اجتمع فيه حرفان يستحق لَوُحُّهُمَا الإعلالُ الآنَ والأخَرُ الإعلالُ بعدُ، فيحب تصحيح الأولِ الآنَ لَمَّا يتوَالَى في الكلمة إعلالان، فإذا جئنا إلى ...<sup>(٦)(٧)</sup>

\* بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(٨)</sup>.

اعلم أن القياس كان أن تقول في: حَيَّيْن، وَعَيَّيْن: خَائِي، وَعَائِي؛ إلا نهم<sup>(٩)</sup> رأوا أن

(١) الحاشية في: ٢١٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٦٤/٢.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوجه: يَمِيَا، وَيَمِيَا.

(٣) في المخطوطة: «الأول في المضارع» والثانية في الماضي»، دالة على أن الصواب بالتقدم والتأخر.

(٤) تأنيث: حَوَّيْ، وهو تحف الرأس. ينظر: القاموس المحيط (ش و ي) ١٧٠٦/٢.

(٥) الحاشية في: ٤٦/أب.

(٦) موضع القط مقدار خمس كلمات أو ست انقطعت في المخطوطة.

(٧) الحاشية في: ٤٦/أب.

(٨) ابتداء هذه الحاشية بالسمة؛ لأنه كتبها في آخر المخطوطة مكررة في غير أماكنها.

(٩) كذا في المخطوطة، والصواب: أنهم.



اللام في المضارع تستحق الإعلال، فنقول: بحى<sup>(١)</sup>، بتصحيح العين؛ لسكون ما قبلها؛  
لئلا تتوالى متحركات، فلو أعلوا في الماضي لزم أن تُغَيَّرَ لامُ الكلمة تارةً وعينُها أخرى،  
فكرهوا ذلك، وأردوا: **أَنْ يُعْلُوا أَحَدَهُمَا؛ لئلا يُغَيَّرَ بالكسبة، فصَحَّحُوا في الماضي، وأَعْلُوا**  
**في المستقبل؛ لأن المستقبل يقتضي إعلال اللام، وهو أَوَّلُ مَنْ يقتضيه الماضي من إعلال**  
**العين؛ لأن اللام محل تغيير<sup>(٢)</sup>.**

(خ ٢)

\* «**لِخَرْفَيْنِ**»:] أَعْمُ من أَنْ يَكُونَ الحرفان واوَيْن، نحو: أَخَوَى، أصله: أَخَوَا؛  
لأنه من: اخْوَا<sup>(٣)</sup>، أو ياءَيْن، نحو: اخْتَا، أصله: اخْتَي، بدليل: آحيان<sup>(٤)</sup>، والختيا:  
الغيت<sup>(٥)</sup>، أو وَلَا وِاءً، ك: قَوَى.

وفي "شرح الكافية"<sup>(٦)</sup> بعد أن ذُكِرَ: أَخَوَى قال ما معناه: إنه إنما لم تقلبا؛ لئلا  
يبقى ألفان، فتحذف إحداهما، ثم تحذف الأخرى؛ لالتقاء الساكنين: الألف والتتوين،  
فيبقى اسمٌ متممٌ على حرفٍ، وذلك ممْتَنِعٌ، وما اقتضى<sup>(٧)</sup> إلى ممْتَنِعٍ ممْتَنِعٌ.  
قلت: "أَخَوَى" مِمَّا لَا ينصرف، فلا تتوَن فيهِ، ثم الفعل أصلٌ في التصريف، ولا  
تتوَن فيهِ، فلمْ استنع ذلك فيه؟ لا يقال<sup>(٨،٩)</sup>.

وعَيْنٌ ما آخرُهُ قد زيد ما يَخَصُّ الاسمَ واجبٌ أن يَسْلَمَا

(خ ١)

(١) كذا في المخطوطة، والوجه: يَحْيَا.

(٢) الحاشية في: ٤٣/ب.

(٣) هي سواد إلى خضرة، أو حرة إلى السواد. ينظر: القاموس المحيط (ح و) ١٦٧٦/٢.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: خَيَّان، وهو تنية: خَبَا. ينظر: الصحاح (ح ي) ١.

(٥) ٢٣٢٤/٦، والمحيط ٢٣٩/٣، وشرح الشافية للرضي ١١٦/٣.

(٦) ينظر: الألفاظ ١٢، وقهريب اللغة ١٨٩/٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢١٣٠/٤.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية وعند ياسين: أفضى.

(٩) كذا في المخطوطة، وليس قوله: «لا يقال» عند ياسين.

(١٠) الحاشية في: ٢١٥، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٦٤/٢، ٥٦٥.



\* [«ما يخص الاسم»]: كزوان، ونزوان<sup>(١)</sup>، وخندي.

والتمثيل: بندي أولي، وأما الأولان فلك أن تقول: إن الساكن قد كُفَّ سببه الإعلال، ومثل: بندي: خوزات، وبنيتات، في لغة هذلي<sup>(٢)</sup>.

\* ع: بقي عليه أن يقول: وأن لا يؤدي إعلاله إلى إعلالين، ك: حبي، وخب، على ما شرحناه<sup>(٣)</sup>.

## (خ)

\* وذلك منطبق عليه في الألف والتاء، ك: خوزات، وبنيتات، في لغة هذلي، وفي الألف والنون، في: الطوفان، والميمان<sup>(٤)</sup>، وشذ: ناهان<sup>(٥)</sup>، وداران<sup>(٦)</sup>.

وليس منه: التاء، فنحو: الخوكة وشبهه قال الأتيليم<sup>(٧)</sup>: تصحيحه شاذ باتفاق؛ لأن تاء التانيث تلحق الفعل لماضي لفظاً، كما تلحق الاسم؛ ولا يثبت بخلالها ثباتاً.

وختلف فيه: في ألف التانيث، نحو: صوري اسم ماء<sup>(٨)</sup>، فقال المازني<sup>(٩)</sup>: تصحيحه قياس؛ لاختصاصها بالاسم، وقال الأخفش<sup>(١٠)</sup>: لأنها تشبه ألف

(١) هو النقلب والشويرة. ينظر: القاموس المحيط (ن ز و) ١٧٥٣/٢. ولاحظ أن الواو ليست عيناً في: كزوان ونزوان.

(٢) ينظر: لغات القرآن للفراه ١٠٧، والمقتضب ١٩٣/٢.

(٣) الحاشية في: ٤١/أب.

(٤) الحاشية في: ٤١/أب.

(٥) مصدر: قام، إذا أحبط. ينظر: القاموس المحيط (ه ي ج) ١٥٤٢/٢.

(٦) هو اسم. ينظر: القاموس المحيط (م و ه) ١٦٤٦/٢.

(٧) هي قرية من أعمال إربل. ينظر: الحزّل والقال ١٢٨/١.

(٨) شرح الكافية الشافية ٢١٣٣/٤.

(٩) هو ود في بلاد مينة قرب المدينة به ماء. ينظر: معجم البلدان ٤٣٢/٣.

(١٠) ينظر: للصف ٦/٢.

(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤، وشرح الشافية للرضي ١٠٧/٢، وارتشاف الضرب



الثانيث<sup>(١)</sup>؛ لأنها كَأَيْفَ "فَعَلًا" إذا جعل علامة تنبيه، فلو بُني مثلها من: القول - على رأيه - لقليل: فَعَلًا، خَرَجًا على القياس، كما أن "فَعَلًا" لو خُذِيَ به في الجمع خُذُوا: خَوْفًا، لقليل: فَعَلًا، باتفاق؛ لأن ما شُدَّ لا يُجِيع في شذوذه.

وكلام المؤلف جارٍ على مذنب المازين، وإلا فكان ينبغي له أن يفصل.

وبالحملة فيجب عندي استثناء تاء الثانيث؛ لأن التي تلحق الفعل إنما هي الساكنة، وهذه متحركة، فهي خاصة، ولم تعتبر، وينبغي أن يقال: لأن شِبْهَهَا تلحق الفعل، ولا يقال: إنما هي تلحق الاسم والفعل<sup>(٢)</sup>.

وقبل يا اقلب ميمًا النون إذا كان مُسَكَّنًا كمن بث ابتداءً

(خ ٢)

\* في "الحفصائيس"<sup>(٣)</sup>: يابث القول عن التقليل إلى أثقل منه؛ للتخفيف: من ذلك: غَثَر، أبدلوا النون - وهو أخف - ميمًا، وهي أثقل، فحُثَّت الكلمة، ولو بَقُوا النون كان أثقل.

وكذلك في: حَيَوَان، أصله: حَيَيَان؛ لأن اتفاق الحقيقتين وتواليهما أثقل.

وكذا: دِنَار، أصله: دِنَار، بدليل: دَنَانِير، فعدلوا عن النون إلى الياء، وكذلك: دِيَوَان، أصله: دِيَوَان.

فإن قيل: هَلَّا لَمَّا صار: دِيَوَانًا أُعْلِيَ إِعْلَال: مَنِيْد؟

قيل: لأنه نقصٌ للغرض؛ لأنهم إنما هربوا من الثلثين.

وقال بعضهم في: آيَةٍ، ورأيي المنسوبين إلى: آية، ورأية: آيَةٍ، وزائِيَةٍ، بإبدال

الهمزة من الياء؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات، وكذلك قال بعضهم: زَائِيَةٍ، وآوِيَةٍ، فأبدلها وِوَاءً، ومعصوم أن الياء أثقل.

٢٩٩/١.

(١) كذلك في المحفوظة، ولعل الصواب: الثانية، كما سبق.

(٢) الحاشية في: ٢١٥.

(٣) ٢١، ٢٠/٣.



وعلى هذا أجازوا في "فَعَالِيل" من: زَمَيْت: زَمَوْتِ، وَزَمَيْتِي، فَأَبَدَلُوا الْبَاءَ مِنْ: زَمَيْتِي تَارَةً وَثَانِيَةً، وَأَعْرَضَ هَمْزُهُ، وَكَلَّهَا مَا أَثَقَلَ [مَنْ] (١) الْبَاءَ، لِتَحْتَلِفَ الْحُرُوفُ (٢).

\* أَبُو (٣) عَمِيْرٍ بْنُ أَبِي الْأَحْوَصِ فِي كِتَابِ "الْفَرَسِيَّةِ" (٤): [الْفَرَسِيَّةُ] (٥): تُحْقَى عِنْد الْبَاءِ، فَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الظَّاهِرِ، وَقَالَ: مَذْهَبُ الْقُرَّاءِ إِخْفَاءُ لِهَيْمٍ (٦) عِنْدَ الْبَاءِ، لَا إِدْخَالًا مِثْلًا، وَلَمْ يَحْمَلْهُ بَعْضُهُمْ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَقَالَ: إِنَّهُ سُمِّيَ الْبِدَلُ إِخْفَاءً بِحَازٍ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ النُّونَ لَمْ تَدْخَمْ، وَلَمْ يَبْقُ لَفْظُهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ بِغَوَرِهِ، فَإِنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَتَّقِلْ عَنِ الْعَرَبِ إِخْفَاءَ النُّونِ مَعَ الْبَاءِ، إِنَّمَا يَقُولُونَ: تَقَلَّبَ النُّونُ مَعَ الْبَاءِ مِثْلًا مِنْ غَيْرِ عِلَافٍ، وَنَحْنُ أَلَّا أَنْ يَخَالِفَ الْقُرَّاءُ السَّمَاعَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بْنُ الْهَافِشِ (٧): قَالَ لِي [أَبِي] (٨): زَعَمَ الْقُرَّاءُ أَنَّ الْبَاءَ عِنْدَ النُّونِ مُسْتَحْفَظَةٌ، كَمَا تُحْقَى عِنْدَ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْفَتْحِ، وَأَوَّلُهُ: أَنَّهُ سُمِّيَ الْبِدَلُ إِخْفَاءً، وَقَدْ أَخَذَ بِظَاهِرِ عِبَارَتِهِ قَوْمٌ مِنَ الْقُرَّاءِ، وَبَعْضُهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، خَلَطُوا مَذْهَبَ س (٩) وَعِبَارَةَ الْقُرَّاءِ مِنَ الْقَبْلِ وَالْإِخْفَاءِ، فَقَلَّبُوا. مِنْ "شرح الغاية" (١٠) (١١).

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفِينَ لَيْسَ فِي الْمَحْطُومَةِ، وَهُوَ فِي الْخَصَصِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢١٦.

(٣) هُوَ الْحَسَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَبَلِّيِّ الْقَهْرَبِيِّ، يَعْرِفُ بِابْنِ الْمُنَاقِرِ، إِمَامٌ حَافِظٌ، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَالتَّحْدِيثِ وَالتَّارِيخِ وَالْأَدَبِ، أَخَذَ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ، لَهُ: التَّرْسِيدُ فِي التَّحْوِيدِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٩٩. يَنْظُرُ: الإِحَاطَةُ ٤٦٣/١، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ ٢٤٢/١.

(٤) لَمْ أَثَقُلْ عَلَى مَا يَتَّبِعُ بِوُجُودِهِ.

(٥) يَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوَيْهِ لِلِسَّرَّاجِيِّ ٤٦٥/٥ (ط. الْعُصْبَةِ)، وَالْإِقْتِاعُ ١٧٩/١-١٨٢.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفِينَ لَيْسَ فِي الْمَحْطُومَةِ، وَهُوَ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٧) كُنَّا فِي الْمَحْطُومَةِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي شَرْحِ الْغَايَةِ: النُّونُ.

(٨) الْإِقْتِاعُ ٢٥٨/١.

(٩) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفِينَ لَيْسَ فِي الْمَحْطُومَةِ، وَهُوَ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ وَالْإِقْتِاعِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(١٠) الْكِتَابُ ٤٥٥/٤، ٤٥٦.

(١١) التَّكْتُ الْحَسَنُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ ٢٥٩.

(١٢) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢١٦.



## فصل

لساكن صح انقل التحريك من ذي لين ابت عين فعل كأبُن

(خ ١)

\* أصل هذا الباب أن عين الثلاثي تقلب ألفاً إذا كانت ياءً أو واواً، نحو: قام، وباع، فإذا أُلحقت أوّل الفعل زائدًا، كالمضرة وغيرها، فإنّ ثبتي الإعلال على ما كان عليه، تقول: أقام، وأخاد، وأبان، وأسأل، في: سأل، ولم فيه طريقان:

منهم من يقول: الأصل: أقوم، وأخوّد، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل ثبّت ألفاً، ولم يُعتدّ بسكون الفاء؛ لأنه عارضٌ لدخول المضرة؛ فلا يتوالى أربع متحركات.

ومنهم من يقول: أدخلت المضرة على الفعل بعد الاعتلال، فيبقى على حاله. والفرق بين المذهبين: أن حركة الفاء على المذهب الأول منقولة من العين، وعلى الثاني هي التي كانت قبل الزيادة.

وقد صحّحوا من ذلك شيئاً، وهو: استخوّد، وأفحّلت المرأة<sup>(١)</sup>، وكلّ ذلك؛ تنبيهاً على الأصل.

ع: وهو أقوى عندي من تصحيح: القوّد، والخوكة، والأوّد<sup>(٢)</sup>. انتهى.

فإن وقعت هذه العين بعد ألف، نحو: فأول، وبأبع صحت، والعلة في ذلك: أنّها...<sup>(٣)</sup> أعلّت ثلث ألفاً، وقد تشكّن اللام، فيجتمع ثلاث سواكن، فيلزم حذف اثنين منهما، وفي ذلك إبطال مثال "فأول".

فإن قيل: هلأ أبدلت همزة، كما في: كبشاء، ورداء؟ ويقولون ذلك: بماورثها الطرف، كما أبدلت في نحو: فأبم، وبأبع.

(١) إذا سقط ولدها الملبس وهي ثوبى. ينظر: القاموس المحيط (ع ي ل) ١٣٧٤/٢.

(٢) هو الاعوجاج. ينظر: القاموس المحيط (أ و د) ٣٩٢/١.

(٣) موضع النقط مقدار كلمة انقطعت في المخطوطة.



قبل: يمتنع ذلك من جهة بطلان "فاعل"، وليس كذلك: كبتاء؛ لأن الواو هناك لأم الكلمة، واللام تغزير عليها حركات الإعراب، ويتلاعب بها، وحركة العين واحدة، فلم يلزم فيها ما لزم في اللام.

وأما اسم الفاعل في: قائم فمحاليف لاسم الفاعل هناك؛ لأنه هناك "فاعل"، وهنا "متفاعل"، ولما اعتلّ في "فعل" اعتلّ في "فاعل"، وهنا لم يعتلّ: فأول، فلم يعتلّ: مثأول.

وأما مثل: استرّبت، واستفاد فاعلته فيه مثل العلة في: أقام؛ لأن الأصل: استرّبت<sup>(١)</sup>، وقبل الزيادة: رّبت، ثم عمل فيه ما عمل في: أرّبت، على الطريقتين.

وأما: اختار، وإثقاد، وإثقاد فإن أمرهما<sup>(٢)</sup> كأمرا: استفاد، قالوا: ولأن "تار" من: اختار مثل "قال" في أن أوسطه معتلّ متحرك مفتوح ما قبله، وغير معتلّ أن يجعل بعض الكلمة في بعض<sup>(٣)</sup> / الأحكام كالكلمة النامة؛ ألا ترى أن سر<sup>(٤)</sup> قال: ثمال: الاشوداد؛ لأن "وقاد" بمنزلة: عباد؟ وقال<sup>(٥)</sup> في:

فبات مُتَعَبِّتًا<sup>(٦)</sup>

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: استرّبت.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: أمرها.

(٣) قوله: «في بعض» مكرر في المخطوطة أول الورقة للاحقة.

(٤) الكتاب ١١٨/٤.

(٥) ظاهر السياق أنه مبيوه، ولم أتف له على قول في البيت، ويظهر أن ابن هشام نقل هذه الحاشية من شرح التكملة للمكوري ٥٠٩-٥١٢ (ت. حورية الجهنمي)، وقد وقعت فيها هذه العبارة مراراً بما القارسي، ينظر: الحجة ٤٠٨/١، ٧٩/٢، ٢٧٧، ٢٧٠/٥، ٣٢٩، والحليات ١٢٦.

(٦) بعض بيت من مشهور الرجز، للعجاج، وهو بتمامه:

فبات مُتَعَبِّتًا وما تُكْرِدُنا

روي: «متعبت»، ولا شاهد فيه. ينظر: الصيوان ١٩٧/١، وقهظب اللغة ٢٢٩/١٠، ٨٣/١٢، ونحجة ٤٠٨/١، والخصائص ٣٤٠/٢، والحكم ٣٤٣/٨، وشرح شواهد شرح الشافية ٢١.



"نصب" بمنزلة: فُخذ.

فإن قيل: إذا رددت هذا الفعل<sup>(١)</sup> إلى نفسك سكنت الراء، وحذفت الالف، فهلاً غُوت لقال "قال" إلى: قُلت؟

قيل: لا يصح؛ لأنك<sup>(٢)</sup> "قُلت" إذا نُقل كان له نظير، وهو "فُعل"، ثم<sup>(٣)</sup> ظُفرت، وكذا: "بُعث" نظيره: غُلِثت، ولو أنك غُوت في: اخترت لم يكن له نظير ألبتة؛ إذ ليس في كلامهم مثل "اقتُوت" بضم العين وكسرها، وأما حذف العين فيه نظير في: قُنت، وبُعت، ومثال: اخترت: ائنت<sup>(٤)</sup>.

\* [«انقل»]: ع: وإذا كان المنقول حركته همزة وجب حذفها بعد النقل.

وقد غلط ابن عبيدة<sup>(٥)</sup> في قراءة الحسن<sup>(٦)</sup>: «وَلَا يَلُونُ<sup>(٧)</sup> عَلَى أَكْبَرٍ<sup>(٨)</sup>»، فقال: إن أصلها: يَلُونُ، ثم نقلت الحركة إلى اللام، فاجتمع واوان ساكان، فحذفت إحداهما، ولم يعلم أنك إذا نقلت حركة الهمزة إلى اللام فإن الهمزة إذ ذاك تحذف، ولا يبقى واوان ساكان.

ولو قال: استقلقت الضمة على الواو؛ لأن الضمة كأنها واو، فصار كالجمع بين ثلاث واوات، فنقلت إلى اللام، ثم حذفت أولي الواوين؛ لالتقاء الساكنين؛ كان صحيحاً، إلا أنه جعل أصلها الهمزة.

ويمكن أن تكون قراءة الحسن مضارع: ولي يلي، وعُدَي "على"؛ لأنه ضمّن

(١) يريد: اختار.

(٢) كذا في المخطوطة، والصواب: لأن.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مثل، "و: نحو.

(٤) الحاشية في: ٤١/ب مع وجه الورقة الأولى للتحفة بين ٤١/ب و ٤٢/أ.

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٦٦.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للتحلي ١/٦٨٤، ويختصر ابن عقاله ٢٩، وشوالات القراءات للكرمان

١٢٣، وإعجاب فضلاء البشر ٢٣٠.

(٧) كذا في المخطوطة بالياء في هذا الموضع وما بعده، وهي في بعض مصادر القراءة بالياء.

(٨) آل عمران ١٥٣.



معنى: يخطئون<sup>(١)</sup>.

(خ٢)

\* قوله: «صخ»: خرج نحو: قاتل، وتفتح، ويثقل، وعوفي؛ لأن الألف والتدغم لا يتحركان، ولا ثقل: لا يتحركان بالفتحة؛ لأن ذلك يوم تحركهما بغيرها.  
قال أبو الفتح<sup>(٢)</sup>: لا يقال: لا يثقل في: صلاة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الألف لا تفتح، ولا: لأن الألف لا تتحرك بحركة الحزوة للإيهام<sup>(٤)</sup>.

ما لم يكن فعل تعجب ولا كائنه أو أقوى بلام غللا

(خ١)

\* فعل التعجب من نحو: ما أقوله، و: أتيته كان القياس أن يُثقل لأنه فعل، فـ: أقول بمنزلة: أقام، إلا أن فعل التعجب يُغذ من الأفعال، وفُزيت من الأسماء، بدليل أنه لا يظهر له فاعل، ولا يكون منه اسم مفعول، ولا اسم فاعل، ولا مضارع، ولا أمر، فـ: أحسب يزيد ففقط أمر، ومعناه التعجب، وقد عُلِمَت أن العين تصح في: أتيته، واشؤد ولحويها، فكذلك هنا.

ويؤكّد عندك ما قلناه: أن قولك: هو أُلغِلَ منك في معنى فعل التعجب؛ للدلالة على الزيادة للبهمة التقدير، كما يدل على ذلك، وهذا وجه قوي في شبه الفعل في التعجب للاسم.

ولشبهه به صغر، وإن كان التصغير حقه أن يكون في الاسم، وقيل: صغر عوضاً من تصغر "ما"، وقيل: عوضاً من تصغر الضمير الذي هو فاعل، وقيل: صغر؛ لدلالته على المصدر الذي لا يستعمل هنا؛ وذلك لشدة اتصال الفعل بهذه الأشياء، وبماورته

(١) الحاشية في: ٤١/ب.

(٢) الخصائص ٧٢/٣.

(٣) هي المبهة، وثُثِي الطيب، واسم. ينظر: القاموس المحيط (ص ل ي) ١٧٠٩/٢.

(٤) الحاشية في: ٢١٦.



(١٧).

(خ٢)

\* قوله: «ما لم يكن» البيت: استثنى في 'الشهيل' (١٧) أيضاً أن يكون موافقاً  
لـ'فعل' الذي بمعنى 'افعل'، نحو: غور، فإن مضارعه: يُغور (١٨) غيرُ معال (١٩).

\* قوله: «كذا: انبتض» قال في "شرح الكافية" (٢٠): لئلا يقال: يابض، فيُظن أنه  
"فاعل" من: البضاضة، وهي نعومة البشرة (٢١)، وذلك خلاف المراد، فوجب معون اللفظ  
بـ'ما' (٢٢) يؤدي إليه (٢٣).

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم مضارعاً وفيه وسم  
ومفعلاً صُحَّح كاليفعال وألف الإفعال واستيفعال

(خ٢)

\* [«و"مفعلاً" صُحَّح»]: كما قال بعض الجُهَّال -بعضي (٢٤) ٤: ابن  
خالوتة (٢٥) - في: «(وَهُوَ شَدِيدُ اللَّحَالِ)» (٢٦): إنه من: الحَوْل، ولو كان كذلك لم تكن

(١) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحفة بين ٣٤/ب و ٣٥/أ.

(٢) ٣١١.

(٣) كذا في المخطوطة مضبوطاً.

(٤) الحاشية في: ٢١٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢١٣٩/٤، ٢١٤٠.

(٦) ينظر: الصحاح (ب ض ح) ١٠٦٦/٣، وفتحكم ١٦٦/٨.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية: مُنَّأ.

(٨) الحاشية في: ٢١٦.

(٩) كذا في المخطوطة، والوجه: ضاعي، لأنه على أكثر من ثلاثة أحرف.

(١٠) أي: الفارسي في البصريات ١/٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٦.

(١١) كذا في المخطوطة، ولم أتف على كلامه، ولعل الصواب ما في همام إحدى نسخ

البصريات: ابن قتيبة، وكلامه في: غرب القرآن ٢٢٦.

(١٢) الرعد ١٣.



العين<sup>(١)</sup> من: يَحْبِطُ، وَيَقُولُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْزْ هَذَا كَمَا لَمْ يَعْزْ: يَحْبِطُ، وَيَقُولُ؛ لَأَنَّهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ<sup>(٢)</sup> مَقْصُورٌ مِنْهُ، وَلَأنَّ الْمَصْدَرُ لَا يَأْتِي عَلَى "يَفْعُلُ"، وَلَكِنْ "يَحَالُ" مِنَ التَّحَلُّ، وَهُوَ الْقَوَّةُ<sup>(٣)</sup>.

أَزَلْ لَذَى الْإِغْلَالِ وَالنَّارُ الزَّمَّ عَوْضُ وَحَذَفُهَا بِالتَّحْلِ زَيْمًا غَرَضُ  
(١خ)

\* [«عَوْضُ»]: حَالٌ، وَقَفَ عَلَيْهِ عَلَى لُغَةِ زَيْبَعَةَ<sup>(٤)</sup>.

وَمَا لِلْفِعَالِ مِنَ الْحَذَفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَقْعُولٍ بِهِ أَيْضًا فِيمِنْ  
(١خ)

\* قَوْلُهُ: «فَمَقْعُولٌ» بِهِ: أَقُولُ: إِذَا اعْتَلَتْ عَيْنُ الثَّلَاثِي الْمَاضِي، ثُمَّ بُنِيَ لَهَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ، بَقِيَ الْاعْتِلَالُ، نَحْوُ: قَالَ يَقُولُ، وَيُقَالُ، أَمَا اعْتِلَاظًا فِي: قَالَ، فَلْتَحَرِّكْهَا وَانْقِطَاعَ مَا قَبْلَهَا، وَأَمَّا فِي الْمَضَارِعِ فَكَانَ حَقُّهَا الضَّمُّ، فَنَقَلْتُ ضَمَّتْهَا إِلَى الْقَافِ، وَسَكَتَتْ، فَإِذَا قِيلَ: يُقَالُ، قَبِيَ الْفِعْلُ لَهَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ كَانَ أَصْلُ الْوَاوِ الْفَتْحَ، كَمَا: يُضْرَبُ، فَنَقَلْتُ حَرَكَتَهَا، وَأَبَدَلْتُ الْوَاوَ السَّكَنَةَ أَفْقًا لْتَحَرِّكَهَا / فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ لِلْمَاضِي.

(١) كَذَا فِي مَحْطُوطَةٍ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: لَأَعْلَتْ، فِي الْبَصَرَاتِ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَعَلَّ الْعَيْنُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَعَلُّ نَحْوُ: يَحْبِطُ، وَالْجَنُودُ، وَيَقُولُ؟

(٢) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣٥٦/٤، وَلِلنَّصَفِ ٣٢٣/١، وَالْمَكْمُومِ ٤١/١، وَشَرَحَ الشَّافِعِيُّ لِلرُّضِيِّ ١٠٤/٣.

(٣) يَنْظُرُ: تَحْدِثُ لُغَةً ٦٢/٥، وَالصَّحَاحُ (م ح ل) ١٨١٧/٥.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢١٧.

(٥) هِيَ الْوَقْفُ عَلَى السُّوْنِ لِلصَّوْبِ بِالسُّكُونِ. يَنْظُرُ: شَرَحَ الْكَاتِبَةُ الشَّافِعِيَّةُ ١٩٨٠/٤، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ ٧٦، ٧٨، وَشَرَحَ الشَّافِعِيُّ لِلرُّضِيِّ ٢٧٥/٢. وَحَكَاهَا غَيْرُ مَنْسُوبَةٍ الْأَخْفَشِ وَأَبُو عَبْدِ وَقْطَرِب. يَنْظُرُ: شَرَحَ كِتَابُ سَيَوِيهِ لِلسُّوْنِيِّ ٣٨/٥، وَالْحَجَّةُ ١٤١/١، وَالْخَصَائِصُ ٩٩/٢، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٤٧٧/٢-٤٧٩، وَالْإِنْصَافُ ٦٠٥/٢.  
(٦) الْحَاشِيَةُ فِي: ٤١/ب.



فإذا بنيت من ذلك اسم مفعول قست: مَقُول، وبواو واحدة ساكنة بالإجماع،  
واتفقوا على أن تَمْ وإِوا محذوفَةٌ، وأن الأصل: مَقُولٌ<sup>(١)</sup>، كـ: مَضْرُوب، فنقلت حركة  
الأول إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان، فحذف أحدهما، وهو الزائد عند سيبويه<sup>(٢)</sup>، لأن  
لزموا التخفيف، والدلالة على اليقظة حاصلة بأيهما حذفت، وحذفت الزائدة الأولى من  
حذف الأصلي، ولأن ما عيَّنه ياء تبقى ياءؤه، نحو: تبيع، وتسير، ولو كان المحذوف  
الناحية لقيل: مَبُوعًا، ومُسَوَّرًا.

فإن قيل: الياء هنا مبدلة من الواو الزائدة؛ لأن العين نقلت حركتها إلى ما قبلها،  
فسكنت، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وأبدلت الواو ياءً تنبيهًا على الأصل، كما  
فعل ذلك في: يعض.

فالجواب: أن بقاء الأصلي أولى من بقاء الزائد منبِّهاً على الأصل؛ إذ الأصل  
أقوى من دليله.

وأما: يعض فقد قيل: إن ذلك لازم في الجمع؛ لنقل الواو والجمع، وقيل: إنما كان  
ذلك لازمة اليس؛ لأنك لو قلت: يُعْض، ثم سكنت الياء، لأبدلت وإِوا لسكونها  
وانضمام ما قبلها، وكان يلبس بقولك: دجاج يُعْض<sup>(٣)</sup>، إذا سكنت الياء، وليس  
كذلك: تبيع.

وقال الأخفش<sup>(٤)</sup>: المحذوفُ الأصليَّة، واحتجَّ بأن الواو والميم في "مَقُول" زائدتان  
زيدتا ميمًا للدلالة على "مَقُول"، وشأن ما كان كذلك إذا حذفت أحدهما أن يُحذف  
الأخر، والآخر لم يحذف، فدل على أن أحده لم يحذف، وبأن الساكنين / إذا اجتمعا  
حذفت أولهما إذا كان الثاني لمعي، نحو: قاضي، وعقبا، حذفت الأصلي، وأبقيت الزائدة،  
وأنهم حذفوا الأول في المنفصل، نحو: نَعَزُوا القوم، فحذفه في كلمة واحدة أولى.

ع: هذا قياس فاسد؛ لأنهم استجازوا ذلك؛ لإمكان زوال المنفصل، وأما إذا كان

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: مَقُول.

(٢) الكتاب ٣٤٨/٤.

(٣) جمع: يُعْض، بمعنى: بالعض. ينظر: القاموس المحيط (ب ي ض) ٨٦٥/١.

(٤) ينظر: المنقضب ٢٣٨/١، والأصول ٢٨٣/٣، والتكملة ٥٩٠، والمنصف ٢٨٧/١.



الساكنان في كلمة فلا يمكن الاندكاك، فلا ينبغي التحوُّز في ذلك. انتهى.

وبأن الواوين إذا اجتمعا في المصدر حُذِرَ الأول منهما، وأُبقي غيرُ الأصلي، نحو: غَارَتَ عَيْنُهُ غُرُورًا، إلا أن التغير هنا بالإبدال، فيكون في مسألتنا بالحذف.

وأجابوا عن الأول بأن الحاجة دعت إلى إبقاء أحد الزائدين.

وعن الثاني بأن شرطه أن يكون على الأصلي المحذوف دليل، ككسرة: قَاضِي، وفتحة: غَضًا، وفي مسألتنا لا دليل على حذف الأصلي.

وأما: يُتْرَكُ القومُ؛ قالوا حرفٌ مَدٌّ قبلها ضمةٌ، ولَمْ: القومُ للتعريف، والأول ضعيف عليه دليل، فكان بالحذف أولى.

وأما المصدر قالوا الأول مضمومة قبلها ضمةٌ، فإِيقَاعُها ينشَلُ حَذًا، وحذْفُها يُحْزُ بالوزن، فذلك قلبت همزةً، وحاز ذلك؛ لأنها انضمت ضمًّا لازماً، بخلاف مسألتنا، فإن التغير فيها بالحذف، ولا فرق بين حذف الزائد والأصلي في إثبات الفرق.

وأما ما عَيْنه بَاءٌ، ك: تَبَيَّعَ؛ فإن الياء نقلت حركتها إلى ما قبلها، فسكنت، ثم حذف الزائد، وأبدلت الضمة قبلها كسرةً، فقليل: تَبَيَّعَ، ووزنه: "مَفْعِلٌ"، وعند أبي الحسن: "مَفْعِلٌ"<sup>(١)</sup>.

\* قوله: ...<sup>(٢)</sup> قول: قال أبو غنيم: "وقد صحَّحوا عين "مَفْعُولٍ" فيما كان من الياء.

ع: وتصحيحها أن تُخرج بفظها من غير حذف ولا إبدال، وذلك في الياء أكثر، وفي الواو أقل، وإنما جاء التصحيح في "مَفْعُولٍ" دون "فَاعِلٍ"، لأن "فَاعِلًا" على زنة "مَفْعِلٍ"، فلما لزم التغير في الفعل لزم فيما كان / على زنته، وأما "مَفْعُولٍ" فيس على زنة الفعل؛ لأن القعن من: بَاعَ: بُتَّاعٌ، وليس: تَبَيَّعَ مولفًا له، فَعُدَّ من الأصل الذي هو

(١) الحاشية في: وجه الورقة الأولى الملحقه بين ٤١/ب و ٤٢/أ وظهرا مع وجه الورقة الثانية ملحقه بينهما.

(٢) موضع النقط مقدار نصف سطر يرض له في المختصرة.

(٣) التكملة ٩٠٠.



عمل التغيير، وموجبُه موجود، وهو الفعل، وقالوا: طعام مزبوت، أي: غَلَطَهُ الزبوت<sup>(١)</sup>،  
وثنَّاحَة مَطْبُوءَة<sup>(٢)</sup>، ودَحَن مَغْيُوم<sup>(٣)</sup>، وفلان مَغْيُود، أي: أصابه غَيْرُ<sup>(٤)</sup>.

وأما ما عينه ولو فقد جاء منه مصححاً أقلُّ مما جاء من الهاء، قالوا: ثوب  
مَتَّوون، وفَرَس مَطَّوود، ومريض مَغَّوود، وإنما قرئ ذلك في الهاء<sup>(٥)</sup>؛ لئلا فيه من ثقل  
اجمع بين واوين مع الضمة، ولكنه مع ذلك جاء في المصادر، قالوا: غَارَتْ عَيْنُهُ غَوَّوْرًا،  
بتصحیح الأول، والأحدُ إبدالها همزةً فرارًا من هذا الثقل، ولم يهمزوا في المفعول، نحو:  
مَتَّوود؛ لأن ثقل حركة اللام فيه إلى الساكن قبلها وحذفها أسهلُّ من إبدال الواو  
همزةً لأن بدل الشيء قائم مقامه، لا يبيها مع الضمة في الهمزة، ولم يمكن ذلك في:  
غَوَّوْرًا؛ إذ ليس قبل الواو ساكنٌ، فينقل إليه<sup>(٦)</sup>.

## (خ ٢)

\* قوله: «لَمْ تَفْعُولٌ»<sup>(٧)</sup>: أي: لَمْ تَعْمَلِ اللام<sup>(٨)</sup>، وإليه الإشارة بقوله<sup>(٩)</sup>:

إِنْ كَانَ مِنْ مَثَلِ غَيْرٍ وَضِعًا نَحْوُ: سَبَّحَ وَصَوَّبَ، فَاسْمَعَا  
لَمْ قَالَ<sup>(١٠)</sup>؛

وَشَدَّ فِي: نَشَوَّبَ: التَّشَبُّبُ كَذَا: مَهْوًى جَعَلَ: التَّهْيِيبُ<sup>(١١)</sup>

(١) ينظر: تذيب اللغة ١٣/١٦٣، والصحاح (ز ي ت) ١/٢٥٠.

(٢) أي: مطبوعة. ينظر: المحكم ٩/٢٢٦، وتذيب كتاب الأفعال لابن القطائع ٣٤٧.

(٣) الدَّحَن: لَطَر. ينظر: جهرة اللغة ٢/٩٦٣، والمخصص ٢/٤١٨.

(٤) ينظر: العين ٦/٢٥٤، وإصلاح للنطق ١٧١.

(٥) كنّا في المخطوطة، والنصواب: الواو.

(٦) الحاشية في: وجه الورقة الثانية للتحفة بين ٤١/ب و ٤٢/أ وظهرها.

(٧) كنّا في المخطوطة، والنصواب: العين.

(٨) الظاهر أن المراد: ابن مالك في الكافية الشافية، ولم أقف على البيت الآتي في موضعه من  
مطبوعة شرحها ٤/٢١٤٢، بل فيه مثل بيتي الألفية.

(٩) ينظر: شرح الكافية المشافية ٤/٢١٤٢.

(١٠) الحاشية في: ٢١٨.



\* بقي عليه من أفعال 'مفعول' للمضي العين: قلب الضمة كسرة في ذوات الباء؛ لتصح الباء؛ ثلثا يلزم -على قاعدة ما تقدم- قلب الباء واوا، فيقال: مَبُوعٌ، ومَحْبُوطٌ، على أن من العرب من يبيقي الضمة، ولا يغيرها كما حُذِرَت الضمة في: يَبُصُّ، فيقول في: مَهَب: مَهُوبٌ، ومنهم من يقلبها كسرة في ذوات الواو، فتصير ذوات 'واو وذوات الباء واحدة، فيقول في: مَشُوبٌ، بمعنى: مَحْلُوطٌ<sup>(١)</sup>؛ مَشِيبٌ، حمله على ما لم يسم فاعله<sup>(٢)</sup>.

نحو مبيع ومضون ولدز نصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر (١خ)

\* قال ابن فُتَيْيَّة<sup>(٣)</sup>: ليس يأتي 'مفعول' من ذوات الواو بالتمام، إنما يأتي بالنقص، نحو: مَقُولٌ، ومَحْبُوفٌ، إلا حرفين: يمشك مَحْبُوفٌ<sup>(٤)</sup>، وثوب مضون، وأما ذوات الياء فتأتي بالنقص والتمام.

قال أبو محمد بن السيد<sup>(٥)</sup> رحمهما الله تعالى: حكى الفراء عن الكسائي عن يني نزوع وبني غُفَل<sup>(٦)</sup>: خَلِي مضنون، وعبر<sup>(٧)</sup> مَحْبُوفٌ، وثوب مضنون، وفُزَس مَحْبُودٌ، وقول مَحْبُودٌ، وأما البصريون فلم يعرفوا شيئاً من هذا<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الصحاح (ط و ب) ١٥٨/١، والمخصص ٢٠١/٣.

(٢) الحاشية في: ٢١٨.

(٣) أدب الكاتب ٥٨٩.

(٤) أي: مبلول، أو: مسحوق. ينظر: القاموس المحيط (د و ف) ١٠٨٦/٢.

(٥) الاقتضاب ٣٢٨/٢.

(٦) ينظر: إصلاح اللسان ١٦٤، وشرح كتاب سيبويه للسراي ٢٤٩/٥ (ط. العلمية)، والمصنف ٢٨٣/١-٢٨٦، وأمالى الرزوقي ٤٩، وأمالى ابن السحري ٣٢١/١، وشرح الشافية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠، وارتشاف الضرب ٣٠٧/١.

(٧) كنا في المخطوطة معشما، وهي في الاقتضاب: ودواء.

(٨) الحاشية في: ٤١/ب.



\* غَدَّ ابْنُ قُتَيْبَةَ<sup>(١)</sup>: "ماءٌ مُعِينٌ" من شَوادِّ التصريف، قال: قال - الفراء<sup>(٢)</sup>:  
 مُعِينٌ: "مَفْعُولٌ" من: العين، فُلِّصَ، كما قيل: نَحِيطُ، وَتَكِيلُ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ السَّيِّدِ<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: لَا وَجْهَ لَعَدِّهِ فِي شَوادِّ التصريف؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَا  
 يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ عَلَى مَا قَالَ الْفَرَّاءُ.

قال: ويجوز أن يكون "مُعِينًا"، وَلِمِمْ أَصْلًا، لِأَنَّ الْحَلِيلَ<sup>(٤)</sup> قال: التَّمْعُنُ: لِمَاءِ  
 الْكَثِيرِ، وَكَذَا قَالَ فَقَالَ<sup>(٥)</sup>: مَعْنُ الْوَادِي: كَثُرَ فِيهِ الْمَاءُ، وَحَكَى ابْنُ دُرَيْمٍ<sup>(٦)</sup>: مَعْنُ،  
 وَمُعِينٌ، وَقَدْ مَعْنُ.

وقال الحليل<sup>(٧)</sup> في باب الثلاثي المعتل: ماءٌ مُعِينٌ: ظَاهِرٌ تَرَاهُ الْعُيُونُ، فَاقْتَضَى هَذَا  
 أَنَّ الْمِيمَ زَائِدَةٌ عِنْدَهُ، كَقَوْلِ الْفَرَّاءِ، وَقَالَ فِي بَابِ الصَّحِيحِ: التَّمْعُنُ: لِمَاءِ الْكَثِيرِ، فَالْمِيمُ  
 عَلَى هَذَا عِنْدَهُ أَصْلِيَّةٌ<sup>(٨)</sup>.

## (خ ٢)

\* مِنْ "الْحَقَائِصِ"<sup>(٩)</sup>: الْأَحْرَاءُ وَالشُّلُودُ أَرْبَعَةٌ:  
 مُطَرَّدٌ فِي الْقِيَاسِ وَالْإِسْتِعْمَالِ، وَهُوَ الْغَايَةُ الْمَطْلُوبَةُ.  
 وَمُطَرَّدٌ فِي الْقِيَاسِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمَاضِي مِنْ: تَلَرَّ، وَتَدَرَّ، وَقَوْلُهُمْ: مَكَانٌ مُتَقَبِّلٌ<sup>(١٠)</sup>،

(١) أدب الكاتب ٦١٤.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٧.

(٣) الاقتضاب ٢/٣٤٢.

(٤) لم أقف عليه في مادة (م ع ن) من مطبوعة العين ١٦٣/٢، وهو في مختصر الزبيدي ٢١٢  
 (ت. الحميد) بلفظ: وَالتَّمْعُنُ: مَاءُ الْجَارِي.

(٥) لم أقف عليه في مطبوعة البارز، وهي ناقصة، وينظر: جهرة اللغة ٢/٩٥٣.

(٦) جهرة اللغة ٢/٩٥٣.

(٧) العين ٢/٢٥٥.

(٨) الحاشية في: ٤١/ب.

(٩) ٩٨/١-١٠٠.

(١٠) أي: كثير القبل. ينظر: العين ١٧٠/٥، وعمدة الكتاب ٤٠٦، والبراج ٢٣١، وقهيب



والما الأكثر: باقي، والأول مسموع أبشأ، قال أبو ذؤؤد لابنه: يا بُني، ما أغاشك بعدي؟ فقال داود<sup>(١)</sup>:

أغاشني بَعْدَكَ وَابِئْ مَبْقِي

أَكُنْ مِنْ عُوْذَائِي وَالْبَيْتِ<sup>(٢)</sup>

وعكسه<sup>(٣)</sup> أبشأ: عسى العُوْذُ أَنْ يُشَاءَ<sup>(٤)</sup>.

وعكسه: استَعْوَيْت الأمر، واستَعْوَد، وأَغَشَيْت المرأة، ولا تُعَلِّ هذه.

والرابع عكس الأول، كتثميم "مَفْعُول" مَأْ عَيْهَ وَاو: نحو: ثوب مَعْمُود، وميثك مَنُوف<sup>(٥)</sup>، وحكي البهساديون<sup>(٦)</sup>: فَرَس مَعْمُود، ورجل مَعْمُود من عَرَضه، ولا يسوغ القياس على شيء من ذلك، ولا رَدُّ شيء إليه<sup>(٧)</sup>.

وصحح المفعول من نحو عدا وأعمل ان لم تنحر الأجودا

(خ ٢)

\* إنَّ أَيْضَ قَوْلِهِ: «عَدَا» بمعنى "فعل" الواوئ اللام، فيكون سَكَنَتْ عن المفعول من نحو: زَيْتِي، وهو "فعل" الواوئ، فظاهر سكونته على أنه لا يُعَلِّ، والواقع بخلافه، بل إعلاله واجب، إلا فيما شَذَّ، فلا يقاس عليه.

وإنَّ أَيْضَ قَوْلِهِ عسى معنى "فعل" أو "فعل" الواوئ اللام -أعني: أن تُؤْخَذَ

الط ١٤٢/٩، ٢٨٣/١٠، وقرأ ابن السكيت في إصلاح للطلق ١٩٨، ٢٥٦.

(١) كذا في المخطوطة، والنصواب: ذؤؤد.

(٢) بيتان من مشطور الرجز، تقدما في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات للشبهة بها.

(٣) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الخصائص: ومنه.

(٤) قول للعرب رَوَاهُ سَيُوبَةُ فِي الْكِتَابِ ٥١/١، ١٥٩، ١٥٨/٣، وقرأ في معاني القرآن ٤١٥/١.

(٥) كذا في المخطوطة، والنصواب: مَعْمُود.

(٦) ينظر: إصلاح للطلق ١٦٤، وأدب الكاتب ٥٨٩.

(٧) الخاشية في: ٢١٨.



عصومية اللام دون المثال - فسند في "فعل" الواو إليها: بناءً على التصحيح، وقوله في الإعلال: «إِنَّ لَمْ تَنْخَرْ الْأَجُودَا»، فلا بد من زيادة قوله به<sup>(١)</sup> في "الكافية"<sup>(٢)</sup>:

كَيْمَلُ: عَقْلِيٌّ، وَمَا مِنْ "فَعَلَا"

كَذَا<sup>(٣)</sup>

كَ: زَيْمِي، الْإِعْلَالُ فِيهِ مُضَلَّلٌ<sup>(٤)</sup>

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَاءَ الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامٌ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَمُنُّ

(خ١)

\* [«ذَا وَجْهَيْنِ»]: أَحَازَ أَبُو عَلِيٍّ فِي "التَّذْكِرَةِ"<sup>(٥)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْمُتَدَوِّ وَالتَّاسِي»<sup>(٦)</sup> أَنْ يَكُونَ "الْمُتَدَوِّ" جَمْعًا: غُثُو، فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٧)</sup>:

وَعَذَّوْا بِالْجَمْعِ<sup>(٨)</sup>

وَيَكُونُ عَمَى هَذَا بِمِثْلِهِ: تَعَوَّ وَتَعَوَّ، وَقَوْلُهُ بَأَنَّهُ قَوْلٌ بِالْجَمْعِ، وَهُوَ: الْأَصَالُ.

(١) كَذَا فِي الْمَعْدُومَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا عِنْدَ يَاسِينَ: يُعَذُّ.

(٢) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِشَافِيَةِ ٢١٤٣/٤.

(٣) كَذَا فِي الْمَعْدُومَةِ، وَلَيْسَتْ فِي بَيْتِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ وَلَا عِنْدَ يَاسِينَ، وَلَعَلَّهَا سَهْوٌ، أَوْ سَبَقَ نَظَرٌ إِلَى الْبَيْتِ الْأُخْرَى.

(٤) الْحَاشِيَةُ فِي: ٢١٨، وَنَقَلَهَا يَاسِينَ فِي حَاشِيَةِ الْأُفْقَةِ ٥٧١/٢.

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مَخَارِجِهَا لِأَنِّي حَتَّى، وَلَا فِي غَيْرِهَا مِنْ كِتَابِي.

(٦) الْأَعْرَافُ ٢٠٥، وَالرَّعْدُ ١٥، وَالدُّورُ ٣٦.

(٧) هُوَ لَيْثُ بْنُ رَبِيعَةَ.

(٨) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الطُّوَيْلِ، وَهُوَ بِشِعَامِهِ:

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالنِّجَارِ وَمَعْلَمُهَا بِمَا يَوْمٌ عَلَمُهَا وَلَقَدْ بَلَغَتْ

غُثُوًّا: حَذَاءٌ، وَيَلَاحُظُ: حَذَلِي. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانُ ١٦٩، وَالْكِتَابُ ٣٥٨/٣، وَالْأَرْسَةُ لِقَضْرَبِ ٣٣،

وَالنَّقِيَّةُ ٦٧٨، وَالْمُقْتَضَبُ ٢٣٩/٢، وَالْأَصُولُ ٣٢٧/٣، وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ ٢٩٠، وَيُلَاحِظُ

٦٤/١، وَأُمَامِلُ ابْنِ الشَّحْرِ ٢٢٩/٢، وَشَرْحُ جَمْلِ الرَّجَاحِيِّ ٣١٤/٢.



وأجاز أن يكون مصدرًا، وقَّاه بقوله تعالى: ﴿وَالْمَشْيُ وَالْإِنْعَافُ﴾<sup>(١)</sup>.

ع: الثاني هو القوي، وإذا نظرت الآيتين علمت أن الثاني من اللفظين<sup>(٢)</sup> فيهما إذا جاء جمعًا؛ لِمَا فيه من الألف التي للمد، وذلك مناسب لرؤوس الآي؛ لأنه موضع وفلّج واستراحة للقلبي<sup>(٣)</sup>.

(خ ٢)

\* هذا البيت في "الكافية"<sup>(٤)</sup>، إلا أنه:

لَا تَأْتِي جَمْعًا أَوْ فَرْدًا<sup>(٥)</sup>

فـ"لَا تَأْتِي" حال من: "الواو"، و"جَمْعًا" حال من "ذي"، الأول [حال]<sup>(٦)</sup> من المضاف، والثاني حال من المضاف إليه.

وبعد:

وَرُفِعَ الْإِنْعَادُ فِي جَمْعٍ وَفِي مُفْرَدٍ التَّضَجُّعِ أَوَّلُ مَا التَّقِي

وبعد:

"الْمَقُولَةُ" كَذَا وَ"الْفَعُولُ" وَمَا عَلَى 'فَعُولٍ' ك: غَلُو سَبَا

وفي "شرحها"<sup>(٧)</sup> يقال لِمَا يُتَخَن به غَزْرٌ الذَّكِي: أَخْطُوَّةٌ وَأُحْجِيَّةٌ، وهما من: غَطَوْتُ، بمعنى: ضَنْتُ<sup>(٨)</sup>، وَلِمَا يُنْهَى: أَلْهَى، وَالْقَوَا<sup>(٩)</sup>، ولم يُسمع في 'فَعُولٍ' ك: غَلُو

(١) آل عمران ٤١، وفاتر ٥٥.

(٢) انقطعت في المخطوطة، وأصلها كما أثبت.

(٣) الحاشية في: ٤٢/.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٤٥/٤.

(٥) لقائه.

وهكذا الوجهان في 'القول' من ذي الواو لَأَمَّا جَمْعًا أَوْ فَرْدًا يَعْزُ

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو عند ياسين، والسباق يقتضيه.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢١٤٦/٤.

(٨) ينظر: العين ٢٥٨/٣، وقتهيب اللغة ٨٦/٥، ١٦٤/١١.

(٩) ينظر: جهرة اللغة ١١٩٥/٢، والحرکم ٤٢٣/٤.



إلا التصحيح؛ لأنه لو أص التثنية.

ثم قال:

وَكُلُّ ذِي الْأَوْرَيْنِ بِذٍ ضَامَّةٍ "قَوِيٌّ" لَمْ يُشْفَرْ تُصْجِحُهُ وَلَا نُوي  
وقال في شرحه<sup>(١)</sup>: يقال: قويت عليه، فهو قَوِيٌّ عليه، والأصل: تَقَوَّوْ،  
فأبدلت الثالثة؛ فإِذَا من اجتماع ثلاث واوَات لَوَلَّمَا مضموم، ثم قلبت الثانية -لسبقها  
ساكنة- ياءً، ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية، وكسر ما قبلهما.

وإذا كان هذا العمل مختاراً في "تَقَوَّوْ": زحني، مع أن عينه غير واو؛ فليكن هنا  
واجباً لزيادة النفل بكون العين واوًا، ولو بُني من: القُوَّة: "تَقَوَّوْ"، أو "تَقَوَّوْ"، أو  
"القول"<sup>(٢)</sup> ثم أن يفعل به ما يفعل به: تَقَوَّيْ؛ لأن الغنور في: تَقَوَّيْ غنور في هذه  
الأمثلة<sup>(٣)</sup>.

\* في "الخصائص"<sup>(٤)</sup> الفتحة: باب ملاحقة الصنعة لا تقول في: آخر قلبت الواو  
ياءً؛ لأن هذا استكراه للحرف على نفسه؛ تَقَوَّوْ؛ وهالك<sup>(٥)</sup>، بل استعمل اللطف في  
ذلك، فقل: أبدلت الضمة كسرةً، فانكسر ما قبل الواو وهي لام، فقلبت ياءً.

وكذا تقول في جمع: ذَلَوْ، وخَقَوْ<sup>(٦)</sup>، أصلهما: ذُلُوْ، وخَقُوْ، ولنا فيه طريقتان: إن  
شتتا شَبَّهنا واو "فَعُول" للدغمة بضم عين "أَفْعُل" في: أَذَلْ، وَأَخِي، فأبدلناها ياءً،  
كما أبدلنا تلك الضمة كسرةً، ثم أعلَّ إعلال: سَيِّد، ثم أتبعنا حركة الأول، وإن شتتا  
قلنا: بدلتا به ذُلُوْ، فأبدلنا واؤه -لضعفها بالتطرف، وثقلها- ياءً، فصارت: ذُلُوي،  
وخَقُوي، ثم أعللنا إعلال: سَيِّد، ثم أتبعنا التصحح الياء.

(١) كنا في المخطوطة، والوجه: ضاع؛ لأنه على أكثر من ثلاثة.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٤٦/٤، ٢١٤٧.

(٣) كنا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الكافية الشافية وعند ياسين: "تَقَوَّوْ".

(٤) الحاشية في: ٢١٩، ونقها ياسين في حاشية الألفية ٥٧٢/٢، ٥٧٣، ٥٧٤ مفرقة في  
موضعين، ولم يعرضا لابن هشام.

(٥) ٤٧٢/٢-٤٧٥.

(٦) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في الخصائص وعند ياسين: وكهالكا.

(٧) هو الكشح، والإزار، أو معقده. ينظر: القاموس المحيط (ج في و) ١٦٧٤/٢.



ومن ذلك: قَامَ، وَبَاعَ، يَقُولُونَ: أبدلت الواو والياء ألفين؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وهو نُعْشِرِي كذلك، إلا أنا لم نقلب واحدًا منهما حتى سَكَنَاهُ استثناءً؛ لحرركه، ثم قلنا: لتحركهما في الأصل والانفتاح ما قبلهما الآن، وإلا فلو رُثِتَ قلبهما متحركتين اجتمعنا عليهما بحركتهما، فغزنا عليك، وعلى هذا قول أبي الحسن<sup>(١)</sup> في مثل: ﴿يَوْمًا لَا يَجْرِي تَكُنُّ﴾<sup>(٢)</sup>، في أنه حذَفَ على التدرج<sup>(٣)</sup>.

وشاع نحو نُئِمَ في نوم ونحو نيام شلوذ<sup>(٤)</sup> نُمي

(١خ)

\* قد كتبنا في باب المؤنّف<sup>(٥)</sup> أن المتحاورين قد يُعطى كلٌّ منهما حكم الآخر، وكذا هنا، قال أبو الفتح<sup>(٦)</sup>: غُلّ قال في: صُوْم: صِيْم، وفي: نُوم: نُئِم؛ فإن العين لُثّا جاورت اللام أجراها بحركتها، فأعللها بإعلال اللام في: غَابَ وعِيَّ، وبخَابَ وعِيَّ<sup>(٧)</sup>.

(٢خ)

\* قوله: «صُوْم»<sup>(٨)</sup> ليس على إطلاقه، بل شرطه: أن لا تكون لامه معتلة؛ لئلا يتناول إعلالان، فصح: الشاوي والشؤي<sup>(٩)</sup> واجب التصحيح، ونظيره: وجوب التصحيح

(١) معاني القرآن ١/٩٢-٩٤، ٤٤٤/٢.

(٢) البقرة ٤٨، ١٢٣.

(٣) الحاشية في: ٢١٩، وقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٧٢، ٥٧٣ إلى قوله: «فغرنا عليك»، ولم يعزها لابن هشام.

(٤) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: شلوذ، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٨٦، البيت ٩٨٥.

(٥) في التعليق ص ١٥٦٨ على قوله:

عَرَّجًا أَوْ عَرَكَاتٍ انْثَلَا لساكني تحريكه لن يُنْظَلَا

(٦) الخصائص ٣/٢٢٢.

(٧) الحاشية في: ٤٢/.

(٨) كذا في المخطوطة، والذي في متن الألفية: نُوم.

(٩) كذا في المخطوطة في هذا الموضع والذي يلزم، ولعل الصواب: الشؤي، ويكون جمعًا للشاوي



في: زَيْتَانٌ وَزَيْتَاءٌ، وَإِنْ وَجِبَ<sup>(١)</sup> في: دَارٌ وَدَيَارٌ، وَإِذَا وَجِبَ التصحيح في: رَوَاءٌ مع وجوب إعلال نظيره من: دِيَارٌ، فَأُلْزِمَ بِجَبِّ تصحيح: شَوْأٌ مع حواز إعلال نظيره من: شَوْمٌ أَحَقُّ وَأَوْلَى.

فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ وَالْأَوَّلُ بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ فِي نَحْوِ: لَمَاءٌ، وَالشَّاءُ، وَبَرَى، أَصْلُهَا: نَمَوْهَ، وَشَمَوْهَ، وَبَرَّأَى؟

فِي فُجْهِي أَهْمَ شَذَّذُوا ذَلِكَ.

وَفِي "شرح الكافية"<sup>(٢)</sup>: تَوَالِي إِعْلَالَيْنِ إِحْصَافٌ، فَيَتَبَعِي أَنْ يُجْتَنَبَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَاسْتَقَرَّ اجْتِنَابُهُ إِذَا كَانَ الْإِعْلَالُ مُتَّفَقًا، كَمَا كَانَ يَكُونُ فِي: الْهَوَى، وَاعْتَقِرَ تَوَالِيَهُمَا إِذَا ائْتَفَقَا، ك: نَاءٌ، أَصْلُهُ: نَمَوْهَ.

ح: وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي عِلَاقٍ مَا قَالَهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ، وَأَنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ شَاذَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ.

وَقَدْ قَالُوا فِي: يَنْخَارِثُ، [و]<sup>(٣)</sup> بِالْفَعْرِ<sup>(٤)</sup>، وَتَلْهَيْتُهُمْ: إِنَّهُ عَاصٍ بِمَا لَيْسَتْ لَامٌ تَعْرِيفُهُ مَدْعُومَةً، احْتِرَازٌ عَنِ نَحْوِ: بَنِي الشَّعْبِيرِ، وَبَنِي الشَّخَارِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِكَرَاهِيَةِ الْإِعْلَالَيْنِ، هَذَا مَعَ أَهْمَا مُخْتَلِفَانِ.

وَكُنَّا قَالُوا فِي حَذْفِ نَوْدٍ مِنْ<sup>(٥)</sup>، نَحْيَ<sup>(٦)</sup> نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(٧)</sup>:

عَسَى قُتِّلَ، وَلَمْ أَحَدٌ مِنْ ذِكْرِهِ.

(١) أَي: الْإِعْلَالِ.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٣١/٤.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْطَفَيْنِ لَيْسَ فِي الْمَحْطُومَةِ، وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيهِ.

(٤) كُنَّا فِي الْمَحْطُومَةِ، وَلَوْجْه: يُلْفَظُ.

(٥) كُنَّا فِي الْمَحْطُومَةِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ بِحَذْفِهَا.

(٦) لَمْ أَقْبَلْ لَهُ عَلَى نِسْبَةٍ.



أُبلغ أبا دعسوس<sup>(١)</sup> مَالَكَةَ غَيْرَ الَّذِي [فَدُ]<sup>(٢)</sup> يُغَالِي بِمَلَكَابِ<sup>(٣)</sup>  
وقوله<sup>(٤)</sup>:

وَكَاثُ الْحَمَرِ الْمَدَامُ<sup>(٥)</sup> بِأَلَسَ جَنُطَ مَمْرُوعَةٍ بِمَاؤَ زَلَالِي<sup>(٦)</sup>  
وقوله<sup>(٧)</sup>:

كَأَنَّهُمَا بِلَانٍ لَمْ يَنْتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّانَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ<sup>(٨)</sup>  
وقول آخر<sup>(٩)</sup>:

لَيْسَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ نَسَبٌ إِنَّمَا لِلْحَيِّ يَلْمُوتُ الثَّعْثُ<sup>(١٠)</sup>  
قالوا: ووقع في الشعر الحذف عند لام التعريف للدخمة، فأظهرها، قال<sup>(١١)</sup>:

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: ذَخْتُوسَ.

(٢) ما بين لمطوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٣) بيت من الشرح: أبا ذَخْتُوسَ: هو لَيْطُ بن زُرَّاءَ، ومَالَكَةُ: رسالة، ومَلَكَابِ: أصله: من الكلاب. ينظر: الحجة ٢٩٨/٤، ٤٥٦/٦، والخصائص ٣١٢/١، وأحكام ٣٤١/٧، ومآلي ابن الشجري ١٤٥/١، ١٦٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٠/١.

(٤) هو الأعشى.

(٥) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: الشَّدَامُ، وبه يستقيم الوزن على هذه الرواية.

(٦) بيت من الخفيف. روي: «الشَّدَامُ مِنَ الْإِسْطَنْطِ»، ولا شاهد فيه. الْإِسْطَنْطُ: من أسماء الحمر. ينظر: الديوان ٥، والمذكر والثلاث لابن الأثيري ٤٥٤/١، والخصائص ١٤٣/٥، وشرح كتاب سيويه للسرواني ١٥١/١، وشرح جمل الزحاجي ٣٩١/٢.

(٧) هو أبو صخر الغنلي.

(٨) بيت من الطويل. ينظر: شرح أشعار الغنليين ٩٥٦/٢، والمذكر والثلاث لابن الأثيري ٤٥٤/١، وقذيب اللغة ٣٩٤/١٥، والخصائص ٣١١/١، ومآلي ابن الشجري ١٦٨/٢، وشرح جمل الزحاجي ٥٧٦/٢، وشرح التسهيل ٢٢٠/٢، والتبيين والتكميل ٨/٨.

(٩) لم أقف له على نسبة.

(١٠) بيت من الرمل. ينظر: شرح التسهيل ٢٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٩/٤، والتبيين والتكميل ٩/٨.

(١١) هو الشُّؤُجُ بن زُرَّارِ الثغلي.



الشطليعين لذي شطنا ء سنايلما بلّ سب غُر<sup>(١)</sup>

\* عبارته في "شرح الكافية"<sup>(٢)</sup>: فإن كان "فُعَلًا" وجب تصحيحه؛ ليُعَدّ العين من الطرف بالألف، وقد جاء في<sup>(٣)</sup> إعلاؤه في الشعر، وإليه الإشارة بقوله: «ونحو: نُيَّام شدوذه نُيَّي»، أي: روي. انتهى بنصه<sup>(٤)</sup>.

### فصل

ذو اللين فأ تا في افعال أبدلا وشذ في ذي الهمزة<sup>(٥)</sup> نحو اتكالا

(١خ)

\* ع: قوله: «في ذي الهمز»: حكى عن غاصم<sup>(٦)</sup> في قراءة شاذة: "الَّذِينَ" في: «الَّذِي أَقْوَمَ»<sup>(٧)</sup>، بإدغام التاء للبدلية من الياء للبدلية من الهمزة، قياسًا على: أشر، في "الألفال" من: أشر.

(١) بيت من همزوه الكامل. سدالف: جمع: شبيب، وهو شحم السنام، واليب: جمع: تاب، وهي الناقة للسنة، وفُر: جمع: غُرّه، وهي البيضاء، كما في: القاموس المحيط (ن ي ب) ٢٢٣/١، (غ د ر) ٦٢٧/١، وتاج العروس (س د ف) ٤٦٦/٢٣. ينظر: ارتشاف الغرب ٧٢٢/٢، ٢٣٠٧/٥، ولسان السفرية ٣٤-٣٨.

(٢) الحاشية في: ٢١٩، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٧٤/٢، ٥٦٥ من أولها إلى قوله: «واجب التصحيح»، ومن قوله: «فإن قلت» إلى قوله: «عن القياس» مفرقًا في موضعين، ولم يعرها في الأول لأن همام.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١٤٨/٤.

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح الكافية الشافية بمذها.

(٥) الحاشية في: ٢١٩.

(٦) كذا في المخطوطة، والصواب ما في متن الألفية: الهمز، وبه يستقيم الوزن. ينظر: الألفية ١٨٦، البيت ٩٨٦.

(٧) ينظر: الكشف ٣٢٩/١، ورويت عن ابن محسن، ينظر: مختصر ابن خالويه ٢٥، وشواذ القراءات للكرماي ١٥٠.

(٨) في المخطوطة: ائمن، وللتب ما في مرسوم للصحف.

(٩) البقرة ٢٨٣.



قال الرُّمَيْشِيُّ<sup>(١)</sup>: إنه ليس بصحيح، وإن قولهم: أَثَرُ عَامِيٍّ، وإنه فاسد، كقولهم: رُبَّا نِي: رُبِّيَا.

ح<sup>(٢)</sup>: أما: رُبَّا فحكاهما الكسائي<sup>(٣)</sup>، وأما: أَثَرُ فذكرها أنما لغة زويجة<sup>(٤)</sup>، فلا يُعمل من إحداهما العائنة<sup>(٥)</sup>.

طًا تَا اِفْعَال رُبُّ اِفْر مَطْفِي فِي اِذَا نِ وَاَزْدَد وَاذْكُر دَالَا بَقِي

(خ ٢)

\* واعلم أن الإدغام في المتقاربين إنما يجوز إذا كانا من كلمتين؛ لأنه لا يلبس إذ ذلك إدغام للمتلين؛ لأن الإدغام فيما هو من كلمتين لا يلزم، بل يجوز معه الإظهار، فيكون في ذلك بياض الأصل.

فإن اجتمع المتقاربان في كلمة لم يَكُزْ الإدغام؛ إنما في ذلك من اللبس إدغام للمتلين؛ لأن الإدغام في الكلمة الواحدة لازم، فلو ادغمتهما لم يَبْقَ ما تستدل به على الأصل؛ ألا ترى أنك لو ادغمت النون من: أَثَمَّة<sup>(٦)</sup> في الليم، فقل: أَثَمَّة؛ لم يَكُزْ هن الأصل: أَثَمَّة، أو: أَثَمَّة؟

ولأجل اللبس الذي في المتقاربين من كلمة واحدة يَبْتِ العرب النون إذا وقعت قبل الليم أو الواو أو الياء في كلمة، نحو: رَمَاء<sup>(٧)</sup>، وَأَثَمَّة، وَثَو<sup>(٨)</sup>، وَذَلِيَا، ولم تُحْفَها كما تفعل بما مع سائر حروف الفهم؛ لأن الإخفاء يَفْزُها من الإدغام، فحاقوا أن يلبس

(١) الكشاف ٣٢٩/١.

(٢) البحر المحيط ٧٤٥/٢.

(٣) بنظر: قنبل ثلثة ٣٢٨/١٥.

(٤) بنظر: قنبل ثلثة ١٦٩/١٣، والكلمة للصاغاني ٤٠٢/٢.

(٥) الحاشية في: ٤٢/.

(٦) هي التي فيها القنبر. بنظر: القاموس المحيط (ن م ل) ١٤٠٦/٢.

(٧) تأنيث: أَثَمَّة، وهو مقطوع طرف الأذن من الإبل والشاة. بنظر: القاموس المحيط (ر ل م)

١٤٧٣/٢، (ز ح م) ١٤٧٤/٢.

(٨) هو الجدلي الكبير. بنظر القاموس المحيط (ق ن و) ١٧٣٨/٢.



الإعطاء بالإدغام، قَبِيْشًا.

وكذلك أيضًا لم يوجد في كلامهم نون ساكنة قبل راء ولام، نحو: عُلٌّ، وقُرٌّ؛ لأنك إن بَيَّت ثَقُلْ؛ لقرب النون من الراء واللام، وإن أدغمت أَلَيْسَ بِإِدْغَامِ الْمُثْنَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَجْتَمَعَ الْمُتَقَارِبَانِ فِي "الْمُتَعَلِّ" أَوْ "تَقَاعِضٍ" أَوْ "تَفْعُلٍ"، نحو: اِخْتَفَضَ، وَتَطَلَّزَ، وَتَطَلَّزَ؛ فإنه يجوز الإدغام فيها، والسبب في ذلك: أن شاء من هذه الأبيات الثلاثة تَرْتَلَّتْ مَا بعدها منزلة للفصل؛ لأنه لا يلزم أن يكون بعدها مثلها، وكذلك أيضًا لا يلزم أن يكون ما بعدها مقارنًا لها، كما لا يلزم ذلك في الكلمتين، فلما اشتد<sup>(١)</sup> اجتماع المتقارنين فيها اجتماعهما في الكلمتين لم يلزم الإدغام كما يلزم ذلك في الكلمتين، فأُجِنِ التماس المتقارنين فيها إدغام للمثلين؛ لأن الإظهار يَجُوزُ الأصل، كما كان ذلك في الكلمتين.

فإذا أردت الإدغام فَلَيْتَ إحدى<sup>(٢)</sup> المتقارنين إلى جنس الآخر على حسب ما تقدّم، ثم أدغمت، فتقول في: تَطَلَّزَ، وَتَطَلَّزَ، وَتَنَازَى إذا أردت الإدغام: اطَّازَى<sup>(٣)</sup>، وَاذَّازَى، فتقلب شاء حرفًا من جنس ما بعدها، وتسكنه بسبب الإدغام، ثم تدغم، وتجتنب هزة الوصل؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن.

وفي: اِشْتَفَصَ إذا أردت الإدغام: اِشْتَفَصَ، فتقلب شاء صافًا، وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها، ثم تدغم، هنا في لغة من قال: ثَقُلْ، بالفتح في القاف والياء، [وَمِنْ قَالَ: ثَقُلْ]<sup>(٤)</sup> فإنه يقول: جِصَصَ، بكسر الخاء وفتح الصاد، ومن كسرهما<sup>(٥)</sup> قال: جِصَصَ، واسم الفاعل والمفعول والمصدر والمضارع كالحكم في الفعل<sup>(٦)</sup>.

\* قوله: «هِيَ إِذَا» أي: حيث: فأما قول ابن<sup>(٧)</sup> ثَقُلْ:

(١) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: أَشْبَه.

(٢) كذا في المخطوطة، ولوجه: أحد.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب: اطَّازَى.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، وهو في المتن ٦٤٠/٢، والبيان يقتضيه.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في المتن ٦٤٠/٢: كسرهما.

(٦) الخاشبة في: ٢٢٠.

(٧) هو غم بن أبي بن مقبل الغفلي.



يَا لَيْتَ [يَا] <sup>(١)</sup> سَلَوَةٌ تُشَلِّي الثُّغُورُ يَمَا مِنْ بَعْضِ مَا يَنْتَازِي قُلُوبِي مِنَ الذُّكْرِ <sup>(٢)</sup>  
بالدال المهملة؛ فهذا من باب التدرج؛ وذلك لأنهم لما قبلوا الدال دالاً في: أذكر وما  
تصرف منه قدرجوا <sup>(٣)</sup> منه إلى هذا.

وله نظائر: منها: حذفهم الفاء من: طيبة <sup>(٤)</sup>، وخبعة <sup>(٥)</sup>، كما في: عبدة، وزلة، ثم  
لما عدلوا إلى فتح الأول بقوا الحذف، وإنما فتحوا؛ لحرف الخلق.  
ومنها: فوهم: جمة وجيم، ثم تدرجوا إلى [أَن] <sup>(٦)</sup> قالوا: دَوَّمت السماء، ودُمِمت،  
بالياء، وقد روي بمما:

هُوَ الْجَوَادُ الْيُ الْجَوَادُ الْيُنْ نَمَلٌ <sup>(٧)</sup>

إِلْ دَوَّوُوا حَادُوا <sup>(٨)</sup> وَإِنْ حَادُوا وَبَلْ <sup>(٩)</sup>

ثم قالوا: دامت السماء تبيمت، فظاهر هذا أنهم أحروه مجرى: ناغ يبيع.  
فإن قيل: فهو 'أعين نفعل' من الواو، كقول الخليل <sup>(١٠)</sup> في: طاع يطليح، وثاء  
بيبه؟

(١) ما بين المعطوفين ليس في المخطوطة، وهو في مصادر البيت، وبه يستقيم الوزن.

(٢) بيت من البسيط، تقدّم في باب جمع التكسير.

(٣) كذا في المخطوطة، والصواب ما في الخصائص: تدرجوا.

(٤) مصدر: وَسَّع نفسه، إذا أَدْنَى. ينظر: القاموس المحيط (و ض ع) ١٠٣٢/٢.

(٥) مصدر: وَقَعَ الحافر، إذا سَلَب، وَقَعَ الرجل، إذا قَلَّ حياؤه. ينظر: القاموس المحيط (و ق ح) ٣٦٩/١.

(٦) ما بين المعطوفين ليس في المخطوطة، وهو في الخصائص، والسباق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة مصبوغة، والصواب ما في مصادر البيت: سَمَلٌ.

(٨) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: حَادَ.

(٩) بيان من مشطور الرجز، قيل: بلّهم بن سَمَلٍ وقيل: لراحي يصف فرساً من نسل القرس  
اشتهورة "سَمَل". ينظر: أدب الكاتب ٩٧، وجهرة اللغة ٣٤٠/١، ٣٨٠، وشرح القصائد السبع  
٥٥٨، واغتصب ٣٥٨/٢، وشرح التصريف ٣١٥، والحقم ٤٤٥/٩، ولاقتضاب ٨٤/٣،  
وتوجيه اللمع ٥٥٤، ولسان العرب (س ب ل) ٣٢٣/١١.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣٤٤/٤، والأصول ٢٨١/٣، والنصف ٢٦١/١.



قلنا: حتمُّه على الإبدال أقوى؛ لأنه قد جاء في مصدره: حَتَمًا.

فإن قيل: ففعلُ الياء لغة، وهي أصل.

قيل: يُعْجبه: إجماعهم على: التَّوَلَّى، ولا يقول أحد: التَّيَلَّى.

ومنها: أن عُتَارَةً<sup>(١)</sup> بن عَقِيل قال في جمع: رَجَح: رَجَحَ، فَنَجَحَ، فَرَجَأَ إلى: أَرْجَحَ<sup>(٢)</sup>.

ع: ذكر هذه كلها أبو الفتح<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك عندي: صَبَقْتُ<sup>(٤)</sup>، بكسر الصاد مع

فتح العين، وشبهه، وفشذ، بكسر أول الكلمة مع سكون ثانيها، إذا قنا: إن الكسرة إتيانٌ لا منقولة.

ومن ذلك: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُؤُنَا﴾<sup>(٥)</sup>، صار كأنَّ المشروط في هذا المحل إنما

هو فاصل في الجملة، وتَنَوَّسَى ما شرع الحكم له<sup>(٦)</sup>.

### فصل

فأمر أو مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرُد

(خ)

\* إذا وقعت الواو فاءً لفعل أو ما تصرف منه بعد ياء مفتوحة، وقبل كسرة؛ حذفت، وحُلَّ على ذي الياء أحواله.

فقولنا: «فاءُ الفعل» إلى آخره: احترازٌ من أن تأتي من: الوُجْد مثلاً: يَقُولِينَ،

قلت: يُؤْجِبُهُ.

(١) هو ابن عَقِيل بن بلال بن جرير بن الحنفى اليربوعي، أبو عَين، شاعر كُأْبِيه وجده، قدم العراق من البادية، ومنح للأمان وغيره، وأخذ عنه العلماء اللغة. ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ٣١٦، والأغانى ٣٤٩/٢٤، ومعجم الشعراء ٢٤٧.

(٢) ينظر: مجالس العلماء ١٤٨، وشرح كتاب سيبويه للسري ١٩٩/٤ (ط. العلمية)، واصكم ٥٠٧/٣.

(٣) الخصائص ١/٣٥٢، ٣٥٦، ٣٥٧.

(٤) منسوب إلى: الصَّيْق، لقب خُوَيْلِد بن ثَعْلَب. ينظر: القاموس المحيط (ص ع ق) ١١٩٥/٢.

(٥) الأنعام ١٤٨.

(٦) الحاشية أ: ٢٢٠.



وقولنا: «باء مفتوحة»، فنحو: ﴿يُؤَيِّسُكَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> لا تحذف الواو.

وقولنا: «وقبل كسرة»، فنحو: ﴿لَا تَوَهَّلْ﴾<sup>(٢)</sup> لا تحذف.

وأما نحو: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾<sup>(٣)</sup>، و: ﴿قَبِيحٌ يَأْتِرِي﴾<sup>(٤)</sup>؛ فلا تنفاء الفتح والكسر.

ومثاق التقييد على نحو: ﴿يَعْبُدُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، و: ﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾<sup>(٦)</sup>.

\* [«احذف»]: وشذ:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَقِنُ<sup>(٧)</sup>

على من قال: إنه من: أَلْقَيْتِ الْقُدْرَ، لا من قولهم: لَقَيْتَهَا<sup>(٨)</sup>، قال أبو غني<sup>(٩)</sup>: وأن يكون: يُؤْتَقِنُ "يُغْلَقُنْ"، كما: يُسْتَقِنُ أَوَّلُ من "يُؤْلَقُنْ"؛ لأنه لا ضرورة فيه على من جعل المذمة أصلاً<sup>(١٠)</sup>.

(١) النساء ١١.

(٢) كلما في المخطوطة بالناء، ولم تقع الفاء فيه بعد ياء مفتوحة، والأقرب: تَوَهَّل.

(٣) الحجر ٥٣.

(٤) الإخلاص ٣.

(٥) الرحمن ٤١، وهي قراءة أبي عمرو. ينظر: السبعة ١٣٣، والإقناع ١/٤٠٨، وللمحظ أن الفاء فيها حمزة مبتلة لا واو.

(٦) النساء ١٢٠، والإسراء ٦٤.

(٧) الإخلاص ٣.

(٨) الحاشية في: ٤٢/.

(٩) بيت من مشطور السريع للوقوف، لخطام الشكاشعي، تقدّم في باب حروف الجر.

(١٠) أي: وضعها على الأثني، وهي الأحجار التي تنصب عليها القدر. ينظر: تفتيب اللغة ١٠٨/١٥، والمصباح (ت ف ا) ٦/٢٢٩٣.

(١١) الإقناع ١/١٠٩، ١١٠، والكلمة ٥٢٤، ٥٢٥.

(١٢) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(١٣) الحاشية في: ٤٢/.



\* قوله: «وفي ك: عِدَّة»، ولم يُقل: المصدر، كما يقوله كثرة؛ لأنه يُردُّ: الوَعْد، والوَصْل، ونحو ذلك، ولذلك قال في غيره من كتبه<sup>(١)</sup>: ومن مصدرٍ على "قِلعة"<sup>(٢)</sup>.

\* قال أبو علي<sup>(٣)</sup>: "الْبَلَّةُ" ليس بمصدر، فيكون ك: العِدَّة، وعِدْفُ العين قبل، فلا يُعمل على ذلك، فينبغي أن يكون المحذوف اللام، وحكى بعضهم<sup>(٤)</sup> في جمعه: لِبَالٌ<sup>(٥)</sup>، فهذا قد بُيِّن أن المحذوف اللام، وقد قالوا: النَّالُ<sup>(٦)</sup>، لضَرْبٍ من الصَّنْعِ نَالٌ<sup>(٧)</sup>، فهذا يشبه أن يكون من ذلك.

وقال<sup>(٨)</sup> أيضًا: "وِجْهَةٌ" اسمٌ للمكان المتوجّه إليه<sup>(٩)</sup>، وليس بمصدر، إنما المصدر: الجِهَةُ، وإلا لاعتُزَّ، وقد يجوز وقوعها على ما يُتَوَكَّلُ إليه؛ لأن الأعيان قد توصف بالمصادر، ك: غَدَلٌ، وَزُيْرٌ.

وقال أبو غُثَمَارٍ<sup>(١٠)</sup>: إنه مصدر، ولم يستدل عليه بشيء فيه دلالة، وكما أن قولهم: ولَدَتْهُ اسمٌ جمع، ك: أخ وإخوة، وَثَقَى<sup>(١١)</sup> وَثِيَّةٌ، وليس بمصدر؛ كذلك "وِجْهَةٌ"، فأما: لِدَةٌ قصدير، كما أن: الجِهَةُ كذلك، وليس الوِجْهَةُ بالجِهَةِ، كما أنه ليس الولدَةُ

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٦٣/٤، وسبك المظوم ٢٧٠، وإيجاز التعريف ١٩٣.

(٢) الحاشية في: ٤٢/.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) بنظر: عقديب اللغة ٩٦/١٥.

(٥) كنا في المخطوطة، ولوجه: لبلى.

(٦) كنا في المخطوطة، ولوجه: النلى.

(٧) بنظر: جهرة اللغة ٨٤/١، ٨٤/١، ١٠٣٦/٢، ولتقصير ولتثود للقال ٧٦.

(٨) نحوه في: الحجة ٢٤٢/٢-٢٤٤، والتكملة ٥٧٥، والشرقيات ١٤٢/١.

(٩) بنظر: العين ٦٦/٤، وعقديب اللغة ١٨٦/٦.

(١٠) بنظر: للتصنيف ٢٠٠/١، والحجة ٢٤٢/٢، وشرح التعريف بضرورة التصريف لابن إياز

٢٣٥، ولزناشاف الضرب ٢٤٠/١.

(١١) هو الثاني في السيادة. بنظر: القاموس المحيط (ث ن ي) ١٦٦٤/٢.



باللذة، ولكن اللذة مصدر، وقد يوصف به كقوله<sup>(١)</sup>:

وَأَرْغَوْتُ لِذَائِي<sup>(٢)</sup>

وفي "الكتاب"<sup>(٣)</sup>: لِيُون، فصحيح؛ لَمَّا كَانَ نَاقِصًا، ك: ثَبَّة<sup>(٤)</sup>، وَلَا يَدُلُّ قَوْلُ مَنْ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ أَتَمُّوا، فَقَالُوا: وَلَذَّةٌ أَنَّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَرِدَ: أَتَمُّوا هَذَا الْبِنَاءَ؛ لِتَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا لَزِمَ فِيهِ الْخَلْفُ، فَهَذَا...<sup>(٦)</sup> انتهى ملخصًا.

ع: لَا أَتَبَعُ صَحَّةَ قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ، لِأَنَّهُمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْلَالِ يَتَّبِعُونَ بِتَصْحِيحِ بَعْضِ الْأَفْكَافِ عَلَى الْأَصْلِ، ك: الْقَوْدُ، وَالْحَوْدُ، وَحَيْثُونَ، وَبَنَاتِ أَلْيَيْهِ<sup>(٧)</sup>، وَخَيْوة.

وقال أبو علي<sup>(٨)</sup> في الجزء السابع<sup>(٩)</sup>: لَا تَرُدُّ أَلْيَيْهِ، وَحَيْثُونَ، وَخَيْوةَ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ حَارِيٍّ عَلَى فِعْلِيٍّ، وَلَحْنُ نَقُولَ: إِنَّ بَعْضَ اللَّعَنَاتِ الْجَارِيٍّ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا صَحَّ تَبَعُهُ غَيْرُهُ، وَفِي أَنَّ لَمْ يَقُولُوا فِي الْفِعْلِ إِلَّا بِالْخَلْفِ دَلِيلٌ عَلَى عِلَافِ قَوْلِهِ<sup>(١٠)</sup>.

ع: يُبْطِلُ قَوْلَهُ: الْقَوْدُ، وَالْحَوْدُ؛ فَإِنَّهُمْ صَحَّحُوهُ دُونَ فَعْلِهِ.

(١) هو ذو الرُّثَّة.

(٢) بعض بيت من المولود، وهو بتمامه:

على حين راقفت الثلاثين وأَرْغَوْتُ لِذَائِي وَكَادَ الْحُلُمُ بِالْجَهْلِ يَرْغَبُ

راهقت: دأبت، وأرغوت: تَرَكْتُ، وَلِذَائِي: مَنْ يَتَارَبِي فِي السِّنِّ. ينظر: الديوان ١١٩٢/٢، وحامسة الخالدين ١٢٠/٢، والجليس الصالح الكافي ٢٨١.

(٣) ٤٠١/٣.

(٤) هي الجماعه. ينظر: القاموس المحيط (ث ب يو) ١٦٦٣/٢.

(٥) ٣٣٧/٤.

(٦) موضع النقط مقدار ثلاث كلمات أو أربع انقطعت في العطلوة.

(٧) هي عروق في القلب تكون منها الرُّثَّة. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ٢٢٤/١.

(٨) أي: من التدكوة، ولم تكتب عليه في مختارها لابن جني، وينظر نحوه في: الحجة ٢٤٢/٢ -

٣٤٤.

(٩) يرمز: فلان.



فإن قال<sup>(١)</sup>: ليس ما ادّعيته بمطرد.

قلنا: فلا ينتج لك من الردّ ما أردت<sup>(٢)</sup>.

\* قالوا: ولئذا، قال أبو عليّ في "الشكوة"<sup>(٣)</sup>: والقول فيه عندي أنه جمع؛ ولئذا لأن الولد - وإن حاز أن يستعمل للكثرة - فلا يُكرّ أن يقع على الواحد، فجمع على "بَعْلَة"، كما جمع: أخ على: إخوة في القليل، و: إخوان في الكثير، نحو: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ مَسَرِّهِمْ تَشْتَكِي﴾<sup>(٤)</sup>، فهذا نظير: ﴿يَوْمًا يَعْمَلُ الْوَلَدُ شَيْئًا﴾<sup>(٥)</sup>.

فأما: لئذا فمصدر، وقيل: لئذو؛ لأنه من المصادر التي كثر استعمالها، فحُذِلَت الشيء بعينه، كما أنهم قالوا: غُذِلَ على ذلك الوجه<sup>(٦)</sup>.

(٢خ)

\* [«احذِفْ»]: فإن قلت: فما بال: يُحْذَلُ؟

قلت: الفتح.

فإن قلت: فما بال: يذهب<sup>(٧)</sup>؟

قلت: نائية عن الكسرة، بدليل أن الماضي لُغِلَ.

فإن قلت: فقولهم: وَبِغٍ يَنْتِغٍ، وَطِئٌ يَطَأُ، الفتحه فيه متأصلة، بدليل أن الماضي على "فَعِلَ"، فما بالهم حذفوا، مع أن فتحه غير نائية عن كسرة؟  
قلنا: إنه قُذِرَ من باب: حَسِبَ يَحْسِبُ، فحذفت الفتحه نائية عن الكسرة.

(١) يريد: للآتي.

(٢) الحاشية في: ٤٢/.

(٣) لم ألق عليه في مختارها لابن حي، وينظر نحوه في: الحجة ٢/٢٤٢-٢٤٤.

(٤) الحجر ٤٧.

(٥) المزمل ١٧.

(٦) الحاشية في: ٤٢/.

(٧) كذا في المخطوطة، وهو في مطبوعة حاشية الألفية لياسين: بحسب، ولعل الصواب ما في مخطوطة ٥١٥: يَنْقَب.



فإن قلت: فقوله في باب تعدّي الفعل ولزومه<sup>(١)</sup>: «ك: غَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»، حذف فيه؛ ولا كسرة.

قلت: الأصل: يَدُوا، فلما حذف الياء، وضمت النال؛ لوقوعها قبل واو الجمع؛ بقا الحذف؛ لثبوته قبل هيء واو الجماعة، وغرّوض زوال الكسرة؛ لأنها إنما زالت للإسناد للواو، وذلك عارض.

فإن قلت: فقوله<sup>(٢)</sup>:

تَدْعُ الْحَوَائِمُ لَا يَحُدُّ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup>

الضمة فيه غير<sup>(٤)</sup> عارضة، وقد حالوا.

فلما: لا تأتي<sup>(٥)</sup> لهذه الكسمة، فهذا موطنٌ أُنِفْتُ فيه الكسرة<sup>(٦)</sup>.

\* ابنُ السَّخَرِيِّ<sup>(٧)</sup>: واحتسب النحويون في: الوجهة من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ مَّا يَدْعُو﴾<sup>(٨)</sup>، قليل: مصدر شَدَّ عن القياس؛ تنبيهٌ على الأصل، ك: الحَوْنَةُ، والحَوْنَةُ، واستخوذ، ومنهم من قال: إنما اسمٌ غير مصدر، وجاء على الصحة؛ من [حيث]<sup>(٩)</sup>

(١) الألفية ١٠٤، البيت ٢٧٣.

(٢) هو حرير.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

لَمْ يَنْتَبِ قَدْ نَلَعَ الْفَوَائِدَ بِشَرْبِهَا ...

الحواشم: جمع: حاشم، وهو من يدور يطلب الماء، وغليلا: عطشا، بنظر: الديوان بشرح الصاوي ٤٥٣، والعين ١٧٢/١، ولغات القرآن لقرآن ٣٨، والحيوان ٨١/٥، وشرح للمفصلات لابن الأثير ٨٦٥، والحليات ١٢٧، والتلخيص ١٨٧/١، واختركم ٢٣٠/١، والممتع ١٧٧/١، ومعني التلي ٣٥٨، وللقاصد الشحوة ٢١٢٧/٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٥٣.

(٤) كنا في المخطوطة، والصواب ما عند ياسين بحذفها.

(٥) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب ما عند ياسين: لا تأتي.

(٦) الحاشية في: ٢٢٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٧٧/٢.

(٧) أماليه ١٥٥/٢.

(٨) البقرة ١٤٨.

(٩) ما بين المتعوفين ليس في المخطوطة، وهو في الأماني، والسباقي يقتضيه.



كان اسمًا للمتوجه إليه، فالمراد إذا بالوجهة: القُبلة<sup>(١)</sup>.

\* ولم يحذفوا في: وَشَوْ يَوْشَوْ<sup>(٢)</sup>، كما لم يستقلوا نحو: عَثَى، وإن استقلوا نحو: دُبِلَ؛ وذلك أنهم لا يستقلون الخروج من ولو إلى ضمها لتاسبهما، ويستقلون الخروج في: يُؤْعِد من ولو إلى كسر.

فإن قيل: فهل استقلوا نحو: يُؤْعِد؟

قلنا: كان ينبغي أن تحذف منه الواو، ولكنه لما كان أصله: "يُؤْعِل"، فحذفت منه الميم؛ استقلًا لاجتماعها مع همزة للتكلم إذا قالوا: أَلْؤْعِد، ثم حلوا الباقي، فكروهوا أن يُؤالوا بين إعلالين<sup>(٣)</sup>.

وحذف همز الفعل استمر في مضارع وبنجي متصيف  
ظلت وظلت في ظلت استعمالا وقرن في اقرن وقرن نقلًا

(خ ٢)

\* [«و: ظَلَّت»]: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾<sup>(٤)</sup>: ابن السكيت<sup>(٥)</sup>؛ وقرئ في بعض الشواذ<sup>(٦)</sup>: ﴿ظَلَّتْ﴾.  
ع: في "اختصاص"<sup>(٧)</sup>: أنشد أبو نؤاس<sup>(٨)</sup> لرجل<sup>(٩)</sup> من عَفْلِي:

(١) الحاشية في: ٢٢٠.

(٢) كذا في المحفوظة مضبوطًا، والصواب: يَوْشَوْ، بابه: كَرَم. ينظر: القاموس، المحيط (و ض ')  
١٢٤/١.

(٣) الحاشية في: ٢٢٠، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٧٦/٢، ٥٧٧.

(٤) طه ٩٧.

(٥) أماليه ١٧٢/٢.

(٦) هي قراءة ابن مسعود وقناة والأعمش وابن أبي عمير. ينظر: مختصر ابن خالويه ٩٢، وشوذة القرطبيات للكرماي ٣١٢.

(٧) ٣٨٢/١.

(٨) ينظر: الفحكم ٤/١٠.

(٩) لم أقف على تسميته.



أَمْ تَعْلَمِي مَا ظَلَّتْ بِالْقَوْمِ وَاقِلًا عَلَى طَلِّي أَشَحَّتْ مَعَارِفُهُ قَلْبًا<sup>(١)</sup>

فكسر الظاء<sup>(٢)</sup>.

\* مسألة<sup>(٣)</sup>: إذا بنيت مثال "فُعْلُول" من: طُوِيَتْ قَتَتْ: طُوِيُوِي، لم تبدل الواو الأولى ياء؛ لوقوع الياء بعدها، فصار: طُوِيُوِي، ثم قلب الضمة كسرة، ثم تبدل الواو الثانية ياء، فصار: طُوِيُوِي، فلما اجتمعت أربع ياءات ثقلت، فأريد التغيير؛ لاختلاف الحروف، فحُرِكت الياء الأولى بالفتح، لتقلب الثانية أَلْفًا، فتقلب الألف وَاوًا، ففعل<sup>(٤)</sup> ذلك، ورجعت الياء الأولى حين تحركت إلى أصلها من الواو، فصار: طُوِيُوِي<sup>(٥)</sup>، فانقلبت الياء الأولى التي هي لام "فُعْلُول" أَلْفًا؛ لتحركها وافتتاح ما قبلها، فصار: طُوِيُوِي، ثم قلبت أَلْفًا<sup>(٦)</sup> لحاجتنا إلى حركتها، كما أنَّنا لَمَّا احتجنا إلى حركة اللام في الإضافة إلى: رَحِمَى قَلْبَتْ وَاوًا، فصار: طُوِيُوِي، كما نقول في الإضافة إلى: هَوَى عَلَمًا: هَوِيُوِي.

وإن قُدرت أنك بدأت بالتغيير من آخر المثال فإنك لَمَّا بدأت: طُوِيُوِي أبدلت واو "فُعْلُول" ياء، فصار: طُوِيُوِي، ثم أدغم، فصار: طُوِيُوِي، بعد أن<sup>(٧)</sup> أبدلت من ضمة العين<sup>(٨)</sup> كسرة، فصار: طُوِيُوِي، ثم أبدلت الواو ياء، فصار: طُوِيُوِي، ثم أدغمت ياء الأولى في الثانية، فصار: طُوِيُوِي، ثم حركت الأولى بالفتح، فانقلبت وَاوًا والثانية أَلْفًا، ثم وَاوًا.

(١) بيت من الطويل، ينظر: المحكم ٤/١٠.

(٢) الحاشية في: ٢٢٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٠٨، والأصول ٣/٣٨٤، وشرح كتاب سيويه للسويحي ٥/٣٣٤، ٣٣٥.

(ط. العلمية)، والتعليق ٥/١٢٠، والنصف ٢/٢٧٧، ٢٧٨، والخصائص ٣/٩٣، ١٠، وسفر السعادة ٣/٨٢٠، والممتع ٢/٧٦١، ٧٦٢.

(٤) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولصواب: طُوِيُوِي.

(٥) كذا في المخطوطة، ولم أجد لها.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطًا، ولصواب: طُوِيُوِي.

(٧) كذا في المخطوطة، ولصواب: وَاوًا.

(٨) قوله: «بعد أن» كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: و.

(٩) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: اللام الأولى.



ومن قال: قَرَنُ أَلْوَى<sup>(١)</sup>، وقُرُونُ يٍّ بالكسر قال: طَلِيحٌ، ومن ضَمَّ ضَمًّا<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: مُتَّوَجِّعٌ. ينظر: القاموس المحيط (ل و ي) ١٧٤٥/٢.

(٢) الحاشية في: ٢٢٥، وقد كتبها الناصخ في آخر باب الإدغام، ولعلها باب الإبدال كقول.



## الإدغام

(خ ١)

\* أبو البقاء<sup>(١)</sup>: الإدغام والإدغام لغتان، والتخفيف أجود؛ إذ لا زائد فيه على الأصل، والتشديد بسبب تاء "الأفعال"، و"أفعلن" و"افتعلن" يلتزمان في الغالب، نحو: يصلح<sup>(٢)</sup>، واضطلع<sup>(٣)</sup>.

ع: وهو: النطق بحرفين من غير فصل بينهما بحركة ولا وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة.

وفائدته: التخفيف، ورفع كلفة الرجوع إلى الموضع بعد الفراغ منه<sup>(٤)</sup>.

\* ع: إن كان مراده الإدغام الواجب؛ فبقي عليه: أوّل مثلين مسكّنين أوّلهما، أو الجائز؛ فقد ذكر الواجب بعضه، وأغفل جميع الجائز إلا قليلاً<sup>(٥)</sup>.

أول مثلين محركين في كلمة ادغم لا كمثّل صُفّف

(خ ٢)

\* قوله: «مُحَرِّكَيْن»؛ لأن الأول إن كان ساكناً فالإدغام واجب في كلمة وفي كلمتين، نحو: اضرب بكرة.

وإن كان الثاني ساكناً، وأريد التخفيف؛ حذف الأول، نحو: غلّما<sup>(٦)</sup>، ومن ذلك: ضلّت، وأخسّت.

وكذلك إذا سكن ما قبل الأول صحيحاً، ولم يقبل التحريك، نحو: اشتطاعوا، فإنك تحذف التاء، فنقول: اشتطاعوا؛ لأن هذه السين لم تتحرك في وقت، وقالوا أيضاً: يُلَغَّنَر.

(١) شرح النكمة ٦٠١ (ت. حوزة الجهاد).

(٢) كنا في المخطوطة، ولعل الصواب ما في شرح النكمة: أضلح.

(٣) الحاشية في: ٤٢/.

(٤) الحاشية في: ٤٢/.

(٥) أصلها: على الماء.



وبعضهم قال: اشتاع، فهذا إما حذف الطاء، أو أبدلها تاء بعد حذف التاء؛ لتوافق السين في الجنس، كما أبدلت الدال من التاء في: (إِذَان) لتوافق ما قبلها في الجهر، وهذا واضح، وأما الحذف فيكون الحذف قد حذف الحرف الأصلي؛ لتخفيف، كما قالوا: تَفْهَيْتَ، والأصن: أَتَفَهَيْتَ، حذفوا الفاء، فسقطت القمزة، ولا يكون الأصن: وَفَيْتَ، فأبدل الفاء تاء، ك: تَيْفُور<sup>(١)</sup>، وَوُجْ<sup>(٢)</sup>، لقولهم في المضارع: يَنْفَي، قال<sup>(٣)</sup>:

يَنْفَي بِه نَفَيَانْ كُلُّ غَشِيَةٍ

وَلَمْ يَنْفَلْ يَنْفَي، بالإسكان.

ونظير: اشتاع: استخذ فلان مالا يجوز أن يكون أصله: اخذ، فحذف الفاء<sup>(٤)</sup>، أو أبدل التاء الأولى سيناً لاجتماعهما في الجنس ومقاربة المخرج، كما قالوا في: طسّ: طسّت<sup>(٥)</sup>، قال (العجاج)<sup>(٦)</sup>:

أِنْ رَأَيْتَ خَلْقِي كَالطُّشِّ<sup>(٧)</sup>

(١) هو "تَيْفُور" من الوُفُور. ينظر: القاموس المحيط (و في ر) ٦٨٣/١.

(٢) هو ما يستمر به الوحش. ينظر: القاموس المحيط (و ل ج) ٣٢١/١.

(٣) هو ساجدة بن خُوَلة الهذلي.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فَلَمَّا فَوْقَ ثُلُوتِهِ يَنْصُبُ

...

يَنْفَي: لغة في: يَنْفَي، وتُفَيَان: ما يتطاول من الشيء. ينظر: ديوان الحمداني ١٦٩/١، وشرح أشعار الحمداني ٣/١١٠، وشرح كتاب سيبويه للسرياني ٤/٤٩٠ (ط. العلمية) واللمعة ٢/٢٩، ١٨١/٥.

(٥) كذا في المخطوطة، ولعل صوابه على حذف الفاء أن يكون أصله: "استفعل": استخذ.

(٦) هو من أية الصُّر. ينظر: تاج العروس (ط س س) ٥/٥.

(٧) لم ألق عليه في ديوانه، بل في ديوان ابنه زُيَبة. والعجاج هو عبدالله بن زُيَبة بن كيد بن صحر التميمي، أبو الشعلاء، رَجَاز مشهور في الدولة الأموية، لقي أنها هزيمة، وروى عنه. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٣٨، والشعر وشعراء ٢/٥٧٥.

(٨) بيت من مشطور الرجز. ينظر: ديوان زُيَبة ٣/٢٣، والعين ٤/٣٦، وغريب الحديث للحري ٢/٦٧٤، واللمعة ٣/١٢٠، ١٨١/٥، وتغليب اللغة ٦/١٣٢.



والدليل على أن السين [الأصل] <sup>(١)</sup> قوله <sup>(٢)</sup>:

لَوْ عَرَضْتُ لِأَتَلِّيَ قُرْ  
أَشَعْتُ فِي هَيْكَلِهِ مَثْنُ  
عُرٍّ إِلَيْهَا كَخَبِيرِ الطَّنْ <sup>(٣)</sup>

\* ع: لوجوب الإدغام شروطاً، منها: للمُتَدَعِم ثلاثة:

عدم التصغير، فنحو: ذَنْنٌ <sup>(٤)</sup> لا يدغم، وأما: التَّكَلُّمُ فمن باب الجائز.

وعدم وجوب تحريكه، فنحو: جُنُسٌ <sup>(٥)</sup> لا يدغم.

وعدم سكون ما قبله، فنحو: اقْتُلْ، واشتَرِ إنما يدغم جوازاً.

ومنها: للمُتَدَعِم فيه ثلاثة:

التحريك، فخرج: اشدُّدْ، ولم يُشَدِّدْ؛ فمن باب الجائز، و: غَلَى الماء؛ فممتنع.

واللزوم، فخرج نحو: خَبِيرٌ، وَغَيْرُهُ.

وعدم غزوض الحركة؛ احترازاً من: ائْتَصِفْ إِيَّيْ.

ولهما: أن يكونا مثليين في كلمة.

وللكلمة: أن لا تكون ذات إلحائي، ولا ذات وزني من أوزان ثلاثة <sup>(٦)</sup>، ولا اسمًا

(١) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٢) هو أعرابي فصيح لم تُقف على تسميته.

(٣) أَيْلِيٌّ: راجع، أو رئيس التصاري، كما في: القاموس المحيط (أ ب ل) ١٢٧١/٢. ينظر:

الفاضل ١٩، والوجه ١٢٠/٣، وتقليد اللغة ١٩٤/١٢، وإسفار الفصح ٨٦٢/٢، والحكم

١٠٥/٦، وسفر السعادة ٣٤٥/١.

(٤) الحاشية في: ٢٢١، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٧٩/٢ من قولها إن قوله: «التخفيف»،

وَمَ يَعْزَا لَابْنِ هِشَامٍ.

(٥) هو اللهو، واللعب. ينظر: القاموس المحيط (د ذ ن) ١٥٧١/٢.

(٦) جمع: جاش، وهو اسم فاعل من: جَشَّ، إذا مَشَّ يده. ينظر: القاموس المحيط (ج ح م) من

٧٣٦/١.

(٧) هي "تُفَل" و"تُفَل" و"يُفَل"، وهي المرادة في بيتي الألفية:

... لا كمال: ضَغْب ...



على "فعل"<sup>(١)</sup>.

\* استمع الإدغام في: أنا تليها، لعلّ امتناعه في: جئس، وهو أن النون من "أنا" واجبة الحركة؛ من حيث إنهم ألزموها ذلك؛ ألا تراهم زادوا الألف وقفًا؛ خشيةً عليها من الذهاب بالتوقف؟ فلو أذغموها لسكونها<sup>(٢)</sup>، وذلك شذاب لغرضهم، كما أن السين الثانية في: جئس واجبة الحركة؛ من حيث هي منطمة فيها، فلم يمكن أن تدغم في الثالثة؛ لأن ذلك يقتضي إسكانها<sup>(٣)</sup>.

وذلك وكلل وللب ولا كجسي ولا كاحصن اي

(١خ)

\* ع: ضابط: «لَب»<sup>(٤)</sup> أن يكون وُجِعَ على الحركة؛ لقصد وزن يَخْصُهُ، نحو: شَرَر، وطَلَل<sup>(٥)</sup>، فلو أذغمت لم يُعلم هل ذلك: "فعل" أو "فعل"؟ فأما نحو: شَدَّ، وغَدَّ؛ فإن فيه دليلًا، وهو أن الفعل للماضِي لا يكون ثانيه ساكنًا. فإن قلت: قد سبق<sup>(٦)</sup> أن حركة العين تدل خصوصيتها<sup>(٧)</sup> على معي، وبالإدغام يُقَوِّت جئس الحركة.

وذلكي وكللي ...

(١) الحاشية في: ٢٢٦، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٨٠/٢.

(٢) كنا في المخطوطة، والصواب: لشكوتها.

(٣) الحاشية في: ٢٢٦.

(٤) هو الشخر، وموضع القلادة، وما استرئ من الرمن. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ٢٢٤/١.

(٥) هو الشاحص من آثار الدار. ينظر: القاموس المحيط (ط ل ل) ١٣٥٦/٢.

(٦) لم ينقّم شيء من ذلك في حواشي هذه المخطوطة.

(٧) انقضت في المخطوطة، وألغها كما أثبت.



قيل: ما في المضارع قد يدل<sup>(١)</sup> عليها<sup>(٢)</sup>.

\* ع: ينبغي أن يستلني أينما: مثال "خفّر" من: قرأ، تقول: قرأاً، ولا تدغم؛ لأن الهمزة لا تدغم أبداً، وهذا تقول في مثال "يقنطر" من: قرأ: قرأاً، بإبدال الثانية باء، ولا تدغم، بخلاف للتوسطة، ك: سأل، ورأس<sup>(٣)</sup>.

ولا كَهَيْلِ<sup>(٤)</sup> وَخَدٌ فِي أَلِنٍ وَنَحْوَهُ فَكُ يَنْقُلُ فُقُلُ

(خ ١)

\* [«وَخَدٌ فِي: أَلِنٍ»]: قالوا: أَلِنُ السَّقَاءُ، إِذَا تَعَثَّرَتْ راحته<sup>(٥)</sup>، وقُطِيطُ الشَّعْرِ<sup>(٦)</sup>، وَمَشَيْتُ الدَّائِيَّةَ<sup>(٧)</sup>، وَلَجِجْتُ عَيْنَهُ: التَّصَبَّغْتُ<sup>(٨)</sup>، وَصَكَّكَتِ الدَّائِيَّةُ: مِنَ الصَّكَّكَتِ فِي الْقَوَائِمِ<sup>(٩)</sup>، وَقَالَ الرَّاجِزُ<sup>(١٠)</sup> فِي الْأَسْمِ:

إِنْ بَنَيْتَ لِيَنَامَ زُفْدَةً

(١) انتقلت في المخلوطة، وألغها كما آتت.

(٢) الحاشية في: ٤٢/.

(٣) الحاشية في: ٤٢/.

(٤) كذا في المخلوطة مؤنثا، والصواب ما في أكثر نسخ الألفية العالية التي اعتمدها عققها: خَلَّلَ. ينظر: الألفية ١٨٧، البيت ٩٩٣، وهو فعل ماضٍ بمعنى: أكثر من قول: لا إله إلا الله. ينظر: الصحاح (هـ ل ل) ١٨٥٢/٥.

(٥) ينظر: إصلاح للشطي ١٦٠، وتقلب اللغة ٢٨٥/٣.

(٦) من: القَطَطُ، وهو الشعر القصير للجدد. ينظر: القاموس المحيط (ق ط ط) ٩٢١/١.

(٧) من: الشَّشَى، وهو شيء يشخص في وتلف الدابة ويشتهد دون اشتداد العظم، ويأبى بعثري الإبل في عبوها. ينظر: القاموس المحيط (م ش ش) ٨٢٤/١.

(٨) ينظر: تقلب اللغة ٢٨٥/٣، ولتحصص ٣٩٥/٤.

(٩) هو اضطراب الركنين والعنوين. ينظر: القاموس المحيط (ص ك ك) ١٢٥٣/٢.

(١٠) قيل: هو العجاج، ولم تحف عليه في ديوانه.



مَا لِي فِي صَلَواتِهِمْ مِنْ مُؤَدَّةٍ<sup>(١)</sup>

ومنه في الأفعال؛ للضرورة: قَوْلُ قَعْنَبَ بْنِ أُمِّ صَاحِبٍ:

تَهْلًا أَغَاذِلُ قَدْ خَرَّتَ<sup>(٢)</sup> مِنْ خُلُقِي أَيُّ أَحْوَدٍ يَلْقِيهِ وَإِنْ ضَيُّوْا<sup>(٣)</sup>  
أَيُّ: يَجْلُو<sup>(٤)</sup>.

\* في "الدُّرَّة"<sup>(٥)</sup>: يقولون: سَارَزَ قُلَانٌ فَلَانًا، وقاصصته، وحاججته، وشافقه،  
فَتَمَزَّوْنَ التضعيف، كما يظهر منه في مصادر هذه الأفعال، فيقولون: السَّتَارَةُ،  
والشَّافِقَةُ، ونحوه، فيَقْلُطُونَ في جميع ذلك؛ لأن العرب لم تستعمل جميع ذلك إلا  
بالإدغام، ولا يفرقون بين الماضي وغيره، فيقولون: هو يُسَدُّ سُدًّا، ويَخْرُجُ خُرْجًا، كنَّ  
ذلك للتخفيف؛ ولأن<sup>(٦)</sup> فُلَّكَ الإدغام فيه بمنزلة اللفظ المكرر، والحديث الشَّعَادُ، وقال  
الله تعالى: ﴿يُرَادُّونَ مَنْ حَكَاهُ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup>، فلم يفرق في الآية بين الماضي والمضارع،  
ويقولون: نَصَامٌ عَنِ الْأَمْرِ، أَي: أَرَى أَنَّهُ أَصْنَمٌ<sup>(٨)</sup>، وَنَصَافٌ الْمَصْلُونُ، وَتَرَاوُوا، أَي:  
تَلَاوُوا.

لم قال: إلا أن يتصل بالفعل ضمير مرفوع.

(١) بيان من مشطور الرجز. ينظر: الزاهر ٨٩/١، وشرح القصائد السبع ١٧٠، وتقلب اللغة  
١٦٥/١٤، والحكم ٣٦٩/٩، وضرائر الشعر ٦٩، وارتشاف الضرب ٢٣٧٩/٥.

(٢) كنا في المخطوطة مصوبًا، والصواب ما في مصادر البيت: خَرَّتَ.

(٣) بيت من البسيط. ينظر: الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، والمقتضب ١٤٢/١، والأصول  
٤٤١/٣، والعسكريات ١٢٤، والخصائص ١٦٦/١، والحكم ٥٥٥/٢، واللباب ٢٠٠/٢، وشرح  
جل الزحاجي ٥٦٣/٢.

(٤) ينظر: جبهة اللغة ١٤٨/١، ولقائيس ٣٥٧/٣.

(٥) الحاشية في: ٤٢/أب.

(٦) دُرَّةُ الْغَوْصِ ١٠١، ١٠٢.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) المتبادلة ٢٢.

(٩) ينظر: الحكم ٢٧٨/٨.



ع: غَيْرُ وَلَوْ<sup>(١)</sup>.

فَيُفَكُّ الإدغام؛ لسكون آخر المتماثلين.

ع: والإدغام لا يكون في ساكن. انتهى.

فقول: زِدْهُمْ، وَزِدْهُمْ، وَزِدْهُمْ، وقد يجوز الأمران في المفرد: نحو: زِدْ، وَزِدْ، وفَصْ، وفَاصِصْ، وَفَاصِصْ، وَفَاصِصْ، وكذا في الجزوم: نحو: ﴿وَمَنْ يَرْزُقْكُمْ عَنْ يَدَيْهِ﴾، ﴿وَمَنْ يَرْزُقْكُمْ عَنْ يَدَيْهِ﴾، ﴿وَمَنْ يَرْزُقْكُمْ عَنْ يَدَيْهِ﴾، وجاء: ﴿وَمَنْ يَرْزُقْكُمْ عَنْ يَدَيْهِ﴾، وفي موضع آخر: ﴿وَمَنْ يَرْزُقْكُمْ عَنْ يَدَيْهِ﴾، ولا يجوز الفلك فيما عدا هذين للموطنين.

ع: وما يستثنى مع الواو: ضمير الاثنين، نحو: زِدْهُمَا؛ لأن آخر الفعل يجب تحريك قبله؛ لئلا يلتقي ساكنان، ومتى تحرك وجب الإدغام.

وقد نص على هذه التكرير<sup>(٢)</sup> بقُدْ، فقال: وَمَنْ أَوْهَامَهُمْ<sup>(٣)</sup>: قَوْلُهُمُ لِثَنَيْنِ: زِدْهُمْ، والصواب: زِدْهُمَا<sup>(٤)</sup>، كما يقال للجمع: زِدْوَاهُ؛ لتحرك آخر الفعل تحركاً صحيحاً، وذلك يوجب الإدغام.

وكأنه تحرز بالتحرك الصحيح من حركة النقص<sup>(٥)</sup>.

(١) في المخطوطة هنا دائرة في وسطها نقطة؛ إشارة إلى انتهاء تعليق ابن هشام على الكلام لسقوله.

(٢) المائة ٥٤.

(٣) البقرة ٢١٧.

(٤) الخشر ٤.

(٥) الأنفال ١٣.

(٦) دُرَّةُ الْغَوْصِ ١٠٣.

(٧) انقطعت في المخطوطة، ولعلها كما أثبت.

(٨) في المخطوطة: «زِدْهُمَا» والصواب «زِدْهُمَا»؛ دلالة على أن الصواب بالنقل والسمع.

(٩) الحاشية (ج): ٤٢/ب.



وحى افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تجلّى واستر

(خ١)

\* «افكك وادغم»: من الإدغام:

غَيَّرُوا بِأَرْهَمَ كَمَا عِثَّ يَتَعَبَّهَا الْخَنَازِقُ<sup>(١)</sup>  
وقال<sup>(٢)</sup> عن أظهر:

وَكُنَّا عَجَبًا لَهُمْ فَوَارِسَ كَهْمِي خِيُوا بَغْدًا مَاثُوا مِنَ الدُّهْرِ أَغْصُرُ<sup>(٣)</sup>  
الأصل: غَيَّرُوا، كما: علموا، فاستقلقت الضمة.

قال أبو النُّبَّاهِ<sup>(٤)</sup>: ثم بعد ذلك احتلفوا، فقل: نقلت الضمة إلى الياء الأولى، ثم حذفت الثانية؛ لالتقاء الساكنين، وقل: حذفت حركة الثانية، ثم حذفت الياء، ثم ضمت الياء الأولى.

ع: والأول أول<sup>(٥)</sup>.

\* «افكك وادغم»: ع: شرط جواز الوجهين: أن تكون الياء الأولى مكسورة، والثانية لازمة الحركة، فاما نحو: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ لِلْوَلَدِ﴾<sup>(٦)</sup> فليس فيه إلا الإظهار؛ لأن الحركة

(١) بيت من مجزوء الكامل، لعبيد بن الأبرص. ينظر: الديوان ١٢٦، والكتاب ٣٩٦/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥١/١، والحيوان ٩٤/٣، والقتضب ١٨٢/١، والأصول ٢٤٨/٣، وتصحيح الفصيح ١٢٦، واللمعة ١٤١/٤، والاقطاب ٦٧/٣، وللمتع ٥٧٨/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٥٦.

(٢) هو أبو حنيفة الوليد بن حنيفة السلمي، وقل: مؤدود العنزي.

(٣) بيت من الطويل. ينظر: الكتاب ٣٩٦/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥١/١، والقتضب ١٨٢/١، والأصول ٢٤٨/٣، وعمدة الكتاب ٢٦٣، والأغانى ٤٥١/٢٢، وقليب اللغة ١٦٥/٣، وشرح التصريف ٥١٤، وشرح جل الزجاجي ٣٨١/١، والتفصيل والتكميل ١٥٢/٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٦٣.

(٤) شرح الشكوة ٥٩٣ (ت. حورية الجهني).

(٥) الحاشية ٢: ٤٢/أب.

(٦) القبامة ٤٠.



- وإن كانت فيه - فإنها غير لازمة، وإنما هي طارئة بالإعراب، ولذلك تسكن في الرفع، والعارض لا يعتد به، وقد حكى الفراء<sup>(١)</sup>: يُجِيء بالإدغام، وأنشد فيه بيتاً مصنوعاً<sup>(٢)</sup>، وهو مع ذلك شاذ في القياس والاستعمال.

وإنما اشتراطنا انكسار الأولى؛ لأنها إن انفتحت انقلبت ألفاً، نحو: أخيا، واستخيا، وخايا، الأصل: "أَفْعَلْ"، و"اشْتَفَعْلَ"، و"لَعَنَ".

ولا يختص ذلك بالفعل، بل نقول: خيأ<sup>(٣)</sup> وأخيبه، وعي<sup>(٤)</sup> وأخيبه، بالوجهين؛ لأن الحركة لازمة؛ لأنها حركة بناء، وقد قيل: إن البيان في هذا النوع حسن؛ لأن الجمع فرع الواحد، والواحد عاين من الإدغام؛ لأن لام: خيأ انقلبت همزة.

قال عبد القاهر<sup>(٥)</sup>: وقالوا: مُعْيِبَةٌ<sup>(٦)</sup>، فلم يدغموا، وإن كانت الحركة حركة بناء؛ لأن التاء عارضة، فكذلك حركة ما قبلها؛ لأنها احتلت لأجلها.

فإن قلت: فكنا: أخبية.

قلت: تاء "أَقْبَطَ" لازمة، لم تكن مسبوقة بالعدم، لا يقال: أخرب، ثم: أخربة<sup>(٧)</sup>، ولا: أخبي، ثم: أخبية، وتاء "مُعْيِبَةٌ" ليست مما يُبْنَى عليها الاسم وتتصاغ معه، إنما هي

(١) معاني القرآن ٤١٢/١، ٢١٣/٣.

(٢) هو قول الشاعر -ولم ألف عن تسميته-:

وكانها بين النساء سبيكة قنسى بشدو يشها فخير

ميد: فُشِي.

(٣) هو التزج من ذوات الحث والظلف والشتيع. ينظر: القاموس المحيط (ح ي ي) ١٦٧٧/٢.

(٤) كذلك في للحلوطة مضبوطة، ولعل الصواب: عَيَّ بالفتح؛ لأنه وصف على وزن "فَعْلٌ"، ك: ضُجِبَ، ومعناه: غر فلتهدي لصواب العاجر عنه، ويجوز فيه أيضاً: عَيَّيَ، على وزن "فَعِيلٌ"، كما: عَيَّيَ بالكسر فمصدراً: عَيَّيَ و: عَيَّيَ بالأمر، إذا لم يهتد لوجه مراده، ولتصادف لا تجمع. ينظر: القاموس المحيط (ع ي ي) ١٧٢٥/٢.

(٥) المتقصد في شرح الكلمة ١٥٨١/٢-١٥٨٤.

(٦) هي التي كُتبت من السر. ينظر: تاج العروس (ع ي ي) ١٣٦/٣٩.

(٧) جمع: عَيَّيَ، وهو مكبال. ينظر: القاموس المحيط (ج ر ب) ١٣٩/١.



زيادة دخلت لمعنى، وهي تزول بزوال ذلك المعنى، فإذا أردت وصف / الموت قلت: مُعْيَةً، وإذا لم تُرد قلت: مُعْيِي.

وقالوا: نُجِيَّةٌ، فادغموا، ولم يَكُنْ يوجد فيها الإظهار، وظاهر الحال أنها بمنزلة: أخبية؛ لأنها مصدر: خَبَّيت، و"فَعَلْتُ" يجيء في مصدره: "التفعليل" و"التفعيلة" في الصحيح، نحو: التَّكْرِيم والتَّكْرِمة، والشَّخِيب والتَّخْيرة، ويغلب عليه "التفعليل"، وكذلك المعتلّ الفاء والعين، نحو: وَفَّتْ تَوَفِّيَّتًا، وَفَوِّم تَفْوِيْمًا، فإذا حلت إلى المعتلّ اللام اختص به "التفعيلة"، نحو: زَيْلٌ تَزْيِيَّةٌ، وكذا المهموز اللام، نحو: خَنَاتٌ تَخْنِيَّةٌ، ولا يكاد يجيء "التفعليل" إلا نادرًا في شعر، كقوله<sup>(١)</sup>:

تَنْزِيًّا<sup>(٢)</sup>

ف: نُجِيَّةٌ "تفعيلة"، وأصلها: نُجِيَّةٌ، ك: تَكْرِمة، وسرعة لايمها كحركة لام: أخبية في أنها من جهة التاء.

فالظاهر يوجب إحالة الأمرين فيها: البيان والإدغام، وقد أجاز ذلك أبو عُثْمَان<sup>(٣)</sup>، لكنه لا يوجد في السماع كما يوجد: أخبية، والصحيح وجوب الإدغام؛ لأن تاء: نُجِيَّةٌ عوض من ياء "التفعليل"، كتاء: إِثَامَةٌ، واستقامة، وتاء: أخبية ليست عوضًا من شيء.

فتاء: نُجِيَّةٌ تُلغش تاء: أخبية في الاتصال بالكلمة، وفُرِطَ التمكن منها، وكلّما كانت التاء الّزِمَ كانت الحركة الّزِمَ، فكان الإدغام أقوى؛ لأن الحركة هي الموجبة للإدغام كما عَلِمْتَ، وأيضًا ف: نُجِيَّةٌ ليس فرعًا على شيء، بخلاف: أخبية؛ فإنه فرع على

(١) لم ألق له على نسبة.

(٢) بعض يثبت من مشهور الرجز، وهو بتمامه:

بالتَّ لَنْزِي دُلُومًا تَنْزِيًّا

لَنْزِي دُلُومًا: ترفعه إلى فوق. ينظر: العين ٤٠١/٣، والألفاظ ٢٢٨، وتقليب اللغة ٥٣/٦، والخصائص ٣٠٤/٢، واختركم ١٠٨/٩، وشرح التسهيل ٤٧٢/٣، والمقاصد النحوية ١٤٤٣/٣، وشرح شواهد شرح الشافية ٦٧.

(٣) ينظر: المنصف ١٩٥/٢، واللمع ٥٨١/٢، وإرشاف الضرب ٣٤٧/١.



مفردة، ومفردة يصحح، فحُجِلَ عليه، وأيضاً ذ: نَجِيَّةُ فرع على "التَّجِيل"، بدليل أنه الأصل للمستمر، وأنت لو قلت: نَجِيَّ وجب الإدغام، فحمل: نَجِيَّةُ على أصله، فوجب إدغامه<sup>(١)</sup>.

(خ ٢)

\* [«الْكَلْبُ وَالْجَمْعُ»]: فإن قلت: فهلاً ذكر: «أَتَحْتَجِرُونِي»<sup>(٢)</sup>، و: «تَأْمُرُونِي»<sup>(٣)</sup>، ولعمري؟

قلت: لئلا في ذلك من كلمتين، لا من كلمة واحدة، والكلام في الثاني.

فإن قلت: فما العلّة في: خيبي؟

قلت: إنه كالتثنية<sup>(٤)</sup> من كلمتين في عدم لزوم اجتماعهما، ومن ثمّ صحّحوا في: سَأَوَيْتَ إِذَا بَيَّنَّتَ لِلْمَفْعُولِ: سُوءِي، قال<sup>(٥)</sup>:

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَوْ سَأَوَيْتَ مَا بَانَ<sup>(٦)</sup>

وقال المصنّف:

(١) الحاشية في: ٤٢/ب مع ظهر الورقة الثانية للتحقق بين ٣٤/ب و ٣٥/أ.

(٢) الأتعام ٨٠، وهي رواية شاذة عن أبي بكر عن عاصم. ينظر: جامع البيان للناي ١٠٥٤/٣.

(٣) الزمر ٦٧، وهي رواية هشام عن ابن عامر. ينظر: السبعة ٥٦٣، والإقناع ٧٥١/٢.

(٤) كنّا في المخطوطة، والوجه: كالتثنية.

(٥) هو جرير.

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقطعوا من حبال الوصل أقرنا

...

الخليط: الصاحب والجر. ينظر: الديوان ١٦٠/١، والأحذاد لابن الأباري ٧٥، وتغذيب اللغة ١٠٨/٧، والخصائص ٩٦/١، والمصنف ٢٦٣/١.



وفاجيم دُؤوي<sup>(١)</sup> سَحَى اعنكسنا<sup>(٢)</sup>

أو: اعنكسنا لِيَكْشَف<sup>(٣)</sup> .

فإن قلت: لم يصح المثل الأول في ذلك لئنا ذكرت من عروض احتضاع الحرفين،  
بي لأن الأول مفردة لِيَنْ .

قلت: هذا إنما يمنع من الإدغام في كلمتين، نحو: في يديه، و: دُو وَفْرَة<sup>(٤)</sup>، وأما في  
الكلمة الواحدة فيجب الإدغام، نحو: مَرْيُيَّة، وَمَنْعَو .

فإن كان الذي قبل حرف العلة فتحةً وجب الإدغام في كلمة وفي كلمتين، نحو:  
فُو، وخُو، وخِي<sup>(٥)</sup>، وَمُصْطَلَفُو، وَاغْلَامِي<sup>(٦)</sup> بِاسِر<sup>(٧)</sup> .

\* «افككك واذهبهم»: في "شرح الغاية"<sup>(٨)</sup> ما معناه: ولا فرق أن يكونا متطرفين،  
نحو: عيين، أو قبل ألف ممدودة، نحو: أخيناء، وأغيناء، أو ألف ونون زائدتين، نحو: أن  
ثبني من: خيبت مثل "مفعلان"، نحو: عييان، أو قبل تاء التانيث لحقت بناء جمع،

(١) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب ما في مصادر البيت: دُؤوي.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب ما في مصادر البيت: افنككنا. وهذا بيت من مشطوب  
الرحز، روي: «دُؤوي»، ولا شاهد فيه. فاجيم: شعر أسود، ودُؤوي: غولج، وافنككس: تراكم وكثر  
أصله. ينظر: الديوان ١٨٩/١، والقلب والإبدال لابن السكيت ١١٦، وأما في الثاني ١٤٦/٢،  
وقلب اللغة ١٩٤/٣، ولخصائص ٩٦/١، وللنصف ٢٦٣/١، والثاني في شرح أمالي القاضي  
٧٧٠/١.

(٣) لم أقف على: اعنكس، أو: اعنكش في شيء من المصادر التي بين يدي، والذي في  
مصادر البيت: افنككس.

(٤) هي الشعر المجمع على الفرس. ينظر: القاموس المحيط (و ف ر) ٦٨٣/١.

(٥) كذا في المخطوطة مضبوطاً في الكلمات الثلاث، والصواب: فُو -وهو واو بعقيق بني عقيل-  
وخُو -وهو الهواء وما الخفض من الأرض- وخِي. ينظر: معجم ما استعجم ١١٠٣/٣، والقاموس  
المحيط (ج و ز) ١٦٦٩/٢، ونج العروس (ق و ز) ٣٧٠/٣٩.

(٦) كذا في المخطوطة مضبوطاً، والصواب: وغلاني.

(٧) الخاشية في: ٢٢٢.

(٨) اشكت الحسن في شرح غاية الإحسان ٢٤١، ٢٤٢.



نحو: أُنْجِبَتْ، وَأُنْجِبَتْ، فيحوز الإدغام.

ويجب إن حُبِثَ مفرداً عوضاً عن محذوف، مثال ذلك: نَجِيَّةٌ، أصله: نَجِيَّةٌ، على "ثِقيلة"، فإثاء حُبِثَ الاسم المفرد عوضاً عن ياء "تفعل"<sup>(١)</sup>، كـ: تُكْرِمُ وتُكْرِمُهُ، وزعم اللانزي<sup>(٢)</sup> أن الإظهار في نحو: نَجِيَّةٌ جائز؛ قياساً على: أُنْجِبَتْ<sup>(٣)</sup>.

\* بعد قوله: «استقر»: برئ مسائل الثَّلاثين: تقول في مثال "الْمُدَوَّدَن" من: زَدَدْتَ: اِزْدَوَّدَ، ثم تنقل حركة الدال التي تلي الواو إليها؛ لتضمَّن من الإدغام، ثم تدغم، فتقول: اِزْدَوَّدَ.

وتقول في مثله من: وَجَدْتَ: اِوْجَدَ، ثم قلب الواو الأولى ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم تنقل حركة الدال التي تلي الواو إليها، وتدغم، فتقول: اِوْجَدَ.

وتقول في مضارع هذا: يُوْذَوِّدُ، تُرْذِئُ الواو؛ لزوال الكسرة قبلها.

وتقول في المصدر: اِئْبِيدَاد، قلب الواو الأولى ياء؛ لانكسار المقربة فيها، وقلب<sup>(٤)</sup> ولو "اِفْعُوْغَل" ياء؛ لانكسار الدال التي قبلها، وينقل إدغام الدالين؛ للفصل ألف "الافيععال" بينهما، فتقول: اِئْبِيدَادًا.

فإن بنيت مثلاً "اِفْعَشَس" <sup>(٥)</sup> [من]<sup>(٦)</sup> زَدَدْتَ قَسَتْ: اِزْدَلَلَتْ، ولم يجر لك من النقل والإدغام ما حاز في المثالين قبلهما<sup>(٧)</sup>، كما لم يجر ذلك في: اِفْعَشَس؛ لأنه وزن ملحق بـ: اخْرَجْتُمْ<sup>(٨)</sup>، وللملحق لا بدغم كما قدّمنا<sup>(٩)</sup> في: هَيْلَلٌ، وهذا بخلاف: اِعْزَوَّذَن؛

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في شرح الغاية: "تفعل".

(٢) ينظر: للنصف ١٩٥/٢، والتمتع ٥٨١/٢، وإرشاف الضرب ٣٤٧/١.

(٣) الحاشية في: ٢٢٢، ونقل ياسين في حاشية الألفية ٥٨١/٢ من أولها إلى قوله: «عيان».

(٤) كذا في المخطوطة، ولعل الصواب: وقلب.

(٥) أي: تأخر ويرجع إلى حلف. ينظر: القاموس المحيط (ق ع م) ٧٧٦/١.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطة، والسياق يقتضيه.

(٧) كذا في المخطوطة، والصواب: قبلها.

(٨) أي: أراد الأمر ثم رجع عنه. ينظر: القاموس المحيط (ح ر ج م) ١٤٤١/٢.

(٩) في شروط الإدغام للذكورة عند البيت الأول في هذا الباب ص ١٦٧٣.



لأنه ليس ملحقاً؛ إذ ليس في كلامهم مثال: اخرجهم، فيكون هذا ملحقاً به<sup>(١)</sup>.

وما يتأين قد ابتدئ قد يقتصر فيه على تأ كتبت العبر

(خ١)

\* ومنه ص<sup>(٢)</sup> أن المذوق الثاني؛ لأننا التي حصل بها الثقل، ومنه ص هشام من معاوية الضمير<sup>(٣)</sup> أن المذوق الأول. من "البحر"<sup>(٤)</sup>.

وفك حيث مذغم فيه سكن لكونه بمضمرة الرفع اقترن

نحو خللت ما خللته وفي جزم وشبه الجزم تخير فقي

(خ١)

\* الفعل المضارع غير الموزوم نحو: هو يَزِدُّ أجمعت العرب على وجوب إدغامه، وكذا: لن يَزِدُّ لأن الحرفين في النصب والجر<sup>(٥)</sup> متحركان، فأشبه المضارع الماضي من نحو: زَدَّ، ولَزَّ، وعَضَّ، وأما الموزوم، نحو: لم يَزِدْ فإن بني تميم يدغمونه؛ للثقل ~ اجتماع الساكنين، وأهل الحجاز لا يدغمون<sup>(٦)</sup>، وكذا في الأمر، لا يقول الحجازيون إلا: (زُدُّ، والتسميئون يقولون: زِدْ، ويرون أن في الإدغام ثلاثة أعمال: تسكين الأول، وإدغامه في الثاني، وتحريك الثاني<sup>(٧)</sup>.

وفك أفعال في التعجب التزم والتزم الإدغام أيضا في خلم

(خ١)

(١) الحاشية في: ٢٢٢.

(٢) بنظر: الكتاب ٤٧٦/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، وشرح الشافية للمرزي ٢٩٠/٣.

(٣) بنظر: شرح القصائد السبع ١٤٣.

(٤) البحر المحيط ٤٩٧/٣.

(٥) الحاشية في: ٤٢/ب.

(٦) كذا في المحفوظة، ولصواب: والرفع.

(٧) بنظر: الكتاب ٥٣٠/٣، ٤٧٣/٤، والكامل ٤٣٩/١، والأصول ٣٦٢/٢.

(٨) الحاشية في: وجه الورقة الأولى للملحق بين ٣٤/ب و ٢٥/أ.



\* إذا أجمعوا على الإظهار في: أَفْعِلْ به؛ لأنه موضع قد صح فيه المعتل، نحو: أَوَّلُ يزيد، فإذا كانوا قد صححوا في المضاعف حيث أعلوا الواو والياء، نحو: طَلَّلَ، وشَرَّرَ، وبَاب، وُدَّار، فإن يَصَحِّحُوا المضعف في نحو: أَشَدُّ به، حيث صححوا المعتل؛ أَوَّلَ، هذا مع أن الأصل في هذا الضرب الإظهار، وهي لغة الحجاز<sup>(١)</sup>، يسكنون الحرف للمدغم فيه، وحكم المدغم فيه أن يكون مخرجاً؛ إما يلزم من إسكان المدغم فيه.

وأما إعلالهم: ما أشدَّهم مع تصحيحهم: ما أقولُه؛ فلائذ كان يلزم أن يتوال فيه التثان بالحركة، ولأن هذا المثال لو كان «مما لأدغم» ألا ترى أن باب: أَحَسَمَ ونحوه كله يُدغم إلا: أَلَبَّ<sup>(٢)</sup>؟ ومن ثمَّ قالوا: زَيْدٌ أَشَدُّ منك، وعَمَرُو أَوَّلُ منه، فصَحَّحوا هذا، وأدغموا ذلك، من «تذكيرة»<sup>(٣)</sup> الفارسي<sup>(٤)</sup>.

(خ ٢)

\* «وَلَكَّ أَفْعِلْ»]: كقولُه<sup>(٥)</sup>:وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُطْعَمًا<sup>(٦)</sup>وقولُه<sup>(٧)</sup>:

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٠، ٤/٤٧٣، والكامل ١/٤٣٩، والأصول ٢/٣٦٢.

(٢) كذا في المخطوطة مضبوطاً، وفتح الياء لغة، وهي عروق في القلب تكون منها الزُّفَّة. ينظر: القاموس المحيط (ل ب ب) ١/٢٢٤.

(٣) لم أقف عليه في عنابرنا لابن حني، ولا في غيره من كتبه التي بين يدي.

(٤) الحاشية في: ٤٢/أب.

(٥) هو علي بن مرداس رضي الله عنه.

(٦) عجز بيت من العلوين، وصدره:

وقال ليُّ المسلمون: تفدُّموا ...

روي: «وخبث»، ولا شاهد فيه. ينظر: الديوان ١٤٢، والعين ٣/٣١، وقليب اللغة ٤/٨، والروض الألف ٧/٣٢١، وشرح السهيل ٣/٣٥، والتذيل والشكيل ١٠/١٨٧، وللقاصد الحوية ٣/١٤٨٠.

(٧) هو مجنون ليلى.



أَعْرِزْ عَلَيَّ بِأَنْ أَرْوَعَ نَبَهُهَا<sup>(١)</sup> أَوْ أَنْ يَنْقُضَنَّ عَلَى يَدَيَّ جَمَلَهَا<sup>(٢)</sup>  
وأحاز الكيساني<sup>(٣)</sup> فيه الإدغام، فيقول: أجب بريد، وأعز بعتد، وهذا غير  
مسموع<sup>(٤)</sup>.

\* يُنْظَرُ في هذه المسألة: وهي أن فعلني التعجب اشترك في وجوب التصحيح إن  
كانا معتلني العين، نحو: ما أقوله، وأقول به، واختلفا في مسألة الإدغام إن كانت العين  
واللام من واحد، فالقن يدغم ولا بد، نحو: ما أعزاه، و"أفعل" يُفكك، نحو: أعزى  
به، ولهذا قال القاسم<sup>(٥)</sup> في تلك المسألة: «ما لم يكن فِعْلٌ تَعَجُّبٌ»، وقال في هذه:  
«وَقُلْتُ أَفْعِلْ»<sup>(٦)</sup>.

\* [«أَفْعِلْ»]: مِنْ «خَصَائِصِ»<sup>(٧)</sup> أَبِي الْفَتْح: هِيَ مَرْكَبَةٌ عِنْدَ الْكَلْبِيِّ<sup>(٨)</sup> مِنْ «هَا  
لَمْ، أَيْ: لَمْ يَنْ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ تَخْفِيفًا، وَلِأَنَّ اللَّامَ بَعْدَهَا فِي حَكْمِ  
السُّكُونِ؛ لِأَنَّ أَلْفَ اللَّغَتَيْنِ الْحَاجِزَةِ<sup>(٩)</sup>، وَهِيَ: أَلْسَمُ.  
وقال القرطبي<sup>(١٠)</sup>: أَصْلُهَا: «هَلَنْ» زَجَرَ وَحَتْ، وَ«لَمْ»، فَانْزَمَتِ الْمَرْكَبَةُ مِنْ: أَلَمْ  
التخفيف.

(١) كذا في المخطوطة، والصواب ما في مصادر البيت: نَبَهُهَا.

(٢) بيت من الكامل. جَمَام: موت، كما في: القاموس المحيط (ح م م) ١٤٤٦/٢. ينظر: الديوان  
٢٠٠، والزاهر ٢٢٥/٢، والعقد الفريد ١٠٠/٨، وأماي القائي ١٣٧/١، والتذيل وتكميل  
٢٠٧/١٠.

(٣) ينظر: ارتداد الضرب ٣٤٣/١.

(٤) الحاشية في: ٢٢٣.

(٥) في باب الإبدال. ينظر: الألفية ١٨٥، البيت ٩٧٧.

(٦) الحاشية في: ٢٢٣، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٥٨٢/٢، ٥٨٣، ولم يحوا لآلن هشام.

(٧) ٣٨، ٣٧/٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٣٢/٣.

(٩) ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣، ٤٧٣/٤، والكامل ٤٣٩/١، والأصول ٣٦٢/٢.

(١٠) معاني القرآن ٢٠٣/١.



ورده أبو عبيد<sup>(١)</sup> بأنه لا معنى هنا للاستفهام، والجواب: أنه إنما زعمها زخراً<sup>(٢)</sup>.  
 \* إنما اُثِرَ الإدغام في "قَسَمٌ" لأنها عند الحجازيين اسم فعل، وهم يدغمون في المضارع الهزيم والأمر، ففي الاسم أَجْدَرُ، وأما التميميون<sup>(٣)</sup> فإنه -وإن كان عندهم فعلاً- ولكنهم يظهرون في الفعل، فهذا على قاعدتهم، وهذا أولى من تعليلهم بالتركيب، فافهمه<sup>(٤)</sup>.

وما بجمعه غيبٌ قد كُنَلْ      نظماً على جُلِّ التَّهْنِئَاتِ اشتمل  
 أحصى من الكافية الخلاصة      كما اقتضى غنى بلا خصاصة  
 فأخذ الله مصلاً على      محمدٍ خير نبي أُرْسِلَا  
 وآله الغُرِّ الكرام البررة      وصحبه المستجيبين الخير

(خ ٢)

\* ثوئي الشيخ جمال الدين القائل لهذه "الخلاصة" رضي الله عنه قيل الصبح، من يوم الأربعاء، ثاني عشر شعبان، سنة اثنتين وسبعين وستمائة، بدمشق المحروسة، بالعدائبة<sup>(٥)</sup>، وصُلِّيَ عليه وقت الظهر، بالجامع الأموي، ودُفِنَ في جبل قايييون<sup>(٦)</sup>، في ثُرة القاضي عز الدين<sup>(٧)</sup>.

(١) كتاب الشعر ١/٧٥، ٧٦.

(٢) الحاشية في: ٢٢٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٠، ٤/٤٧٣، والكمال ١/٤٣٩، والأمول ٢/٣٦٢.

(٤) الحاشية في: ٢٢٢، ونقلها ياسين في حاشية الألفية ٢/٥٨٣، ولم يعرفها لابن هشام.

(٥) هي مدرسة بدمشق، بناها لذلك العادل سيف الدين محمد بن نجم الدين أيوب. ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ١/٢٧١.

(٦) هو الجبل المشرف على مدينة دمشق. ينظر: معجم البلدان ٤/٢٩٥.

(٧) هو محمد بن عبد القادر بن عبد الحلق بن مقلد الأنصاري الشافعي، أبو الفاجر، عرف بابن الصانع، رأس القضاة بدمشق، وشهد له بالعدل والأمانة والديانة، توفي سنة ٦٨٢. ينظر: تاريخ الإسلام ١٥/٥٠٦.

(٨) الحاشية في: ٢٢٥.



نَجَزَتْ - الخُلَاصَةُ

بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ

على يد عبد الله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنهم

في شهر ربيع الأول من سنة اثنين وثلاثين وسبع مائة



## الفهارس العلمية



فهرس الآيات القرآنية<sup>(١)</sup>

١٣٢٠	٨٠	القائمة	
١١٣٠	٨٥	٦٧٢	٤
٣٦٢	٨٨	٤٤٩٨ ، ٤٥٠١	٧
٩٠٥	٩٠	١١١٦ ، ١٠٧٦	
٥٧٦	٩١		
٩١٠	٩٣	البقرة	
٩٥٠	٩٦	١٧٤	١
١١٠٠	٩٩	١٢٠٣	٢
١١٠٠	١٠٠	٢٨٧	٣
١٣٠٧ ، ١١٢٣	١٠٢	١٠٦١ ، ٣٠٨	٦
٦٢٦	١٠٥	٦٤٦	١٠
٩٢٨	١٠٦	٦٤٠ ، ٥٢٠	١٧
١٠٢٨ ، ٦٤٦	١١١	٨٧٥	٢٨
١٠٢٨	١١٢	١٠٨٢	٢٩
١١٠٩	١١٤	١١٧٧	٣٢
٢٥٥	١١٥	١٠٩٧ ، ١٠٨٦	٣٥
١٢٠٢	١١٧	١٢٩٢	
١٦٥٥ ، ٩٧٠	١٢٣	١٠٨٦	٣٦
١٠٩٨ ، ٦٢٣	١٢٥	٤٤٠	٣٧
١٤٠٨ ، ١٠٩٩		٩٤٢ ، ٩٤٣	٤١
١١٠٨ ، ١٠٩٦	١٢٦	٩٤٦ ، ٩٤٤	
١٤٣٧	١٢٧	١٦٥٥ ، ٩٧٠	٤٨
٣٠٢	١٢٨	٩٣٦ ، ٦٢٤	٦١
٣٠٢	١٢٩	١٢٦٤ ، ١١١٢	
٨٥٨ ، ٦٧٠	١٣٠	٣٦٥ ، ١٩٠	٦٥
٤٤٦	١٣٢	١٢٠٣ ، ٤٧٠	٦٥
١٠٨٣	١٣٣		

(١) الرقم الأيمن للآية، والأيسر للصفحة.



١٣٣٦	٢٤٩	٥٨٦	١٣٥
١٤٨٣	٢٥٨	١٠٤٧	١٣٦
١٦٤٨ ، ١٥٩٥	٢٥٩	٢٢١	١٣٧
١٤٨٣		١٦٦٧	١٤٨
١٥٤١	٢٧٠	١٩٠	١٥٩
٩٠٣ ، ٩٠٢ ، ٨٨٩	٢٧١	٩٨٨	١٧٧
٩٧٠	٢٨١	٣٢١	١٨٣
٩٣٦	٢٨٢	٣٥٨ ، ٣٠٧	١٨٤
١٦٥٨ ، ١٧٨٨	٢٨٣	١٠٨٦	
١٠٤٧	٢٨٥	٣٢١	١٨٥
١٦٧٩	٢٨٦	٦٣٩	١٨٧
		١٠٨٦ ، ٦٦٥	١٩٦
آل عمران		١٣٢١ ، ١٩٨	١٩٧
٨٩٢	١٢	١٩٩	١٩٨
١٥٤١ ، ٤٧٣	١٣	٧٦٨ ، ٧٥٩ ، ٦٠٩	٢٠٠
٩٧٢	٢٦	١٣٢٠	٢٠٣
١٤٠٢	٢٨	٨١٦	٢٠٥
٤٤٦	٣٣	٧١٤	٢٠٦
٩٣٦	٣٦	١٠٩٩	٢١٣
٥٣٥	٣٧	١٢٩٠ ، ١٠٥٧	٢١٤
٢٥٣	٣٨	٤١٧	٢١٦
٩٨٥ ، ٤٩٤ ، ٤٣٤	٣٩	٤١٠٨٥ ، ٣٣٥	٢١٧
١٦٥٣ ، ٢٤٨	٤١	١٦٧٧	
٥٩٦ ، ٤٩٤	٤٥	٤٧٠	٢٢٠
٥٩٦ ، ٥٩٥	٤٦	٩٩٣ ، ٣٣٥	٢٢١
٣٠٧	٦٢	٧٦٩ ، ٦٦٥	٢٢٦
١٠٤٧	٨٤	١٣٨٠ ، ١١٧٢	٢٢٨
١١٠٠	٨٦	٥٢٢	٢٢٩



٣٢٦	١٤	١٣٠٩	٩١
٥٠٨	١٦	٥٨٦	٩٥
٥٤٣	٢٣	١٣٠٦	٩٧
٥٤٣	٢٤	٩٣٦	١١٨
٦٦٥	٣٥	١٢٠٣ ١٢٥٠	١١٩
١٥٢٥ ١٢١٦	٤٣	٣٣٩	١٤٤
٥٩٨ ١٥٩٤		٦٩٨ ٤٤٨٠	١٥٢
٦٤٤	٤٥	١٣٧٠ ١٣٣٢	١٥٤
١٦٢٢ ١٦٤٤	٤٦	١١١٤ ١٥٤٠	
٤٤٥	٤٨	٦٩٨	١٥٦
٦٠١	٦٩	١٥٢٧ ١٥٢٤	١٥٩
١٠٠٨	٧٦	٦٣٠	١٦٣
٣٨٥	٧٣	٧٨٧	١٦٨
٩٥٨	٧٥	١١٠٧	١٧٠
٦٣٤ ٤٤٨٠	١٠٥	١٤٠٤	١٧٣
٩٥١	١٠٩	٣٨١ ١٢٠٣	١٧٩
٣٨٥	١١٣	١٥٤١	١٩٢
٤٤٥	١١٦	١٠٦٦	١٩٥
١٦٦٣	١٢٠	٨٩٢	١٩٧
١٠٦٦	١٢٤		
٥٨٦	١٢٥	النساء	
١٠٦٦ ١٣٨٥	١٣٥	١٤٣٨	٢
١٠٩٢		١٤٣٩	٣
٤٥٠	١٣٦	٦١٢	٤
٧٦٨	١٦٦	٤٩٣	٧
١٠٧٥ ١٩٨٨	١٦٢	٤٩٢ ٤٤٨٦	٨
١٠٠٤	١٦٤	١٦٦٣	١١
٣٣٩	١٧٦	٣٢٦	١٣



١٦٩٨	٥١٩	١١٦	١٣١٢ ، ١١٠٨	١٧٦
	١٣٠١			
	٣٢٦	١١٧	لثالثة	
	٢٥٦ ، ١٧٧	١١٩	٦٦١	١
			١٣٤٦	٣
	الأنعام		٦٢٤	٤
	٩٦٦	٣	٢١٦	٦
	٦٢٤	٤	٤٩٣	٨
	١٣٠٧	٥	٨٣١	٢٤
	٤٩٧	٨	١٢٩٠	٣١
	١١١٣	١٢	٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٣٢١	٣٨
	٩٧٢	١٤	٦٤٤ ، ٦٣٢	٤١
	١٥٦	٣٣	٤٣٣	٤٥
	٩٨٥ ، ٣٥٧	٣٩	٤٣٩	٥٣
	٤٩٧	٥٨	١٦٧٧	٥٤
	١٤٠٣	٦١	٦٣٤	٦١
	٢٠٤	٧١	٧٦٨	٦٣
	١٠٥٢	٧٢	٦٦١	٦٤
	١٥٢٤ ، ٥١٦	٩٠	٤٥٠	٦٩
	٩٥٦	٩٣	١٧٠	٧١
	٢٩٨	٩٤	١٥٤١	٧٢
	١١٠١	٩٥	٢١٦	٧٥
	٦٤٦	١٠١	١٠٦٦ ، ٦٦٥	٨٩
	٤٣٩	١٠٩	٦٠٧	٩٥
	٩٢٨	١١٧	٤٠٨	١٠٣
	١٤٤٢ ، ٩٤٧	١٢٣	٦٩٢	١٠٩
	٥٨٥	١٢٨	٦٩٢	١١٠
	١٠٥٢	١٣٩	٢٥٦	١١٥



١٤٢٦	٦٩	١٠٤٩	١٤١
٣٠٨	٧٣	١٠٤٩	١٤٢
١٤٢٦	٧٤	٩٩٥	١٤٥
٣٠٨	٨٥	١٦٦٢	١٤٨
٦٩٢، ٦٣١	٨٦	١٢٦٨	١٥٠
١٠٥٦	٩٥	١٠٥٣	١٥١
١٨٣	١١١	١٠٥٢	١٥٣
١٠٠٠	١٤٣	١٠٥٢	١٥٤
٥٠١	١٤٩	٩٥٦	١٥٥
٥١٧	١٥٠	١٣٦٩	١٦٠
٩٠٠	١٥٥	٥٨٦	١٦١
٦٩١	١٦٤	١٤٢٦	١٦٥
٣٦٥، ١٩٠	١٦٦		
١٢٠٣		الأعراف	
١٨٧	١٦٩	١٠٥٨، ١٠٥٠	٤
٣٦٥	١٧٧	١٠٥٨	١١
٤٤٧، ٤١٣	١٨٥	٤٥٥٤، ٤٥١٧	١٦
١٦٥٢	٢٠٥	١٥٢٧	
		١٣٠٧	١٨
الأعمال		١٠٩٧، ١٠٨٦	١٩
١٣٨٠	١	١٢٩٢	
٢٨٧	٣	١٥٩٢	٢٠
٥٤٤	٤	٣١٧	٢٦
٦٩٢	٧	١١٠٠	٢٩
١٦٧٧	١٣	٥١٥	٣٠
١٢٣٣	٢٥	٥٦٠	٥٠
٦٩٢	٢٦	٣٠٨	٥٩
١٢٣٧	٣٢	٣٠٨	٦٥



١٤٣٧	٩٣	٤٨٤، ٤١٧٤	٤٣
٦٢٤، ٤٤٨٠	٩٤	٨١٨	٦٠
٨٢١، ٥٠٦٩	٩٧	٧١٥، ١٦٦٦	٦٢
٨٢١، ٥٠٦٩	٩٩	١٣٢٢	٦٥
١٢٩١، ٤٤٤٠	١٠٣	٧٢١	٦٧
٧٦٧	١١١	٥٤٤	٧٤
٧٦٧	١١٤		
١٠٥٣	١١٨	النسبة	
٥٣٢	١٢٨	١٣٢١	٢
		٢٤٢	٥
بونس		٥١١	٦
٣٢٢	٦٠	٤٢٤	٩
٥٩٥	١٢	١٦٠١	١٢
١٤٢٦	١٤	٧١٨	١٩
١٠٩٩	١٩	٩٤١، ٩٤٠	٢٤
١٢٧٢	٢٤	٨٣٢	٢٨
١٢٢٢، ١٢٢١	٢٨	٢٠٤	٣٢
٦٢٨	٣٦	١٣٢١، ٩٠٠	٣٦
١٠٧٥، ١٠٤٧	٣٧	١٥٤١	٤٠
١٠٦١	٣٨	١٦٣١، ١٦٢٨	٤٢
٢٦٧	٤٢	١٢٠٣	٤٣
٢٥٣	٥٦	٤٢٩	٥٦
٤٨١، ٤٤٢٩	٥٣	٣٦٥	٦٥
٤٢٩	٦٢	٢٥٦	٦٩
٤٣١	٦٤	٩٩٥، ٩٩٠	٨٢
١٤٢٦	٧٣	١٤٣٧	٨٧
		٤٦٩٨، ٤٦١١	٩٢
		١٣٧٠، ١٧٠٠	



فهرس الآيات القرآنية

يوسف			هود		
	١٨٣	٨		٣٧٠	٨
١٥٨٣	١٣٤٦	١٨		١٥٢٥	١٢
	١٤٣٣، ٩٧٣			١٠٦١	١٣
	٦٧٥	٢٠		٥١٢	١٤
	٢١٧	٢٦		٢٠١	٢٤
	١١٢٧	٢٩		١٤٤٣، ٩٤٧	٢٧
	٨٩٣، ٤٩٣	٣٠		٢٢٤، ٢٢١	٢٨
	٣٨٦	٣٦		٢٧٠	٢٩
	١٣٥٩	٣٦		١٠٦١	٣٥
	٦٦٥	٣٩		٧٨٧	٤٢
	٦٦٥	٤٦		٤٥٩	٤٣
	٤٦٥	٦٥		٤٩٧	٤٤
	١٢٣٧	٦٦		١٠٥٢	٤٥
	١٨٣	٨٠		٣٠٨	٥٠
	٣٤٧	٩٠		٣٠٨	٦١
	٤٦٦	٩٣	١٥٩٠	١٥٨٨	٧٢
	٤٦٦	٩٦		١٦٨١	
	١٢٦٤	٩٩		٩٤٨	٧٨
	٤٧٠	١٠٠		٨٣٢، ٣٠٨	٨٤
	١٣٤٠	١٠٥		٧٤٨	٨٨
	١٢٩١	١٠٩		٧٦٧	١٠٢
	١٠٧٥، ١٠٤٧	١١٦		٥١٨	١٠٣
				١٦٤	١٠٥
	الرعد			٨١٩	١٠٦
	٦٢٩	٢		٣٦٤	١١٨
	٤٤٧، ١٨٣	٦			
	١٦٤٤	١٣			



٨٩٤	٣٠	٧٦٧، ٧٦٦، ١٨٣	١٤
٤٣٩	٣٨	١٦٥٢	١٥
٩٩٤	٤٣	١٠٦٥	١٦
٣٤٤، ٢٧٤	٥٣	٨٩٢	١٨
١٣٠٩	٦١	١٠٨١، ١٠٧٩	٢٣
٥٤٧	٦٤	١٠٨٩	٣٥
١٣٧١	٧٨		
١٠٨٧	٨١	إبراهيم	
٩٣٦	٩٥	١١٠٧، ١٤٣	٣٤١
٢٧٤	٩٦	١٥٤١	٥
١٠٦٦	٩٧	١٢٣٧	١٠
١٠٥٨، ١٠٥٠	٩٨	١٢٨٦	١٢
١٥١٥	١٠٦	١٠٣٧	١٦
٥٤٨	١٠٢	٣٢٢	١٨
٣٨٤	١٢٠	١١٥٨	٢٢
٥٨٦، ٥٨٤	١٢٣	٩٦٨	٢٤
٧٨٤، ٤٤٧، ٤٤٦	١٢٤	٤٨٤	٤٥
١٥٢٤، ٣٨٤	١٢٧		
		مخبر	
الإسراء		١٠٥٠	٢٦
٦٤١	٧	١٠٥٠	٢٧
١٥٧	٢١، ٢٠	١٠٠٧	٤٣
٢٠٢	٢٣	١٥٨٤، ١٥٩١	٤٧
٤٩٨	٣٦	١٦٦٦، ٩٨٥	
٥٢٥	٣٧	١٦٦٣	٥٣
١٠٦٤	٤٠		
٩٤٤	٤٧		
٤٧١	٦٠	شعير	



٨٣١	٨	١٦٦٣	٦٤
٩٤٨	١١		
١١٠٩	١٦	الكهف	
٢٠٢، ١١٧٢	٢٦	٦١٥، ٦١٠	٥
٩٥٢	٢٩	٧٧٦، ٤١٦٩	٦
٤٣٦	٣٠	٩٢٧	١٢
٣٦٣	٣٦	٧٩٤، ٧٨٤	١٨
٨٨٦، ٨٧٨	٣٨	١٢٨٩	
١١٦١	٤٢	١٠٣٩، ٩٦٥	٢٥
٣١٢، ٣١٠	٤٦	٥٨٥	٢٨
١٨٧	٥٩	٩١٢	٢٩
٢٨٠، ٢٧٨	٦٩	٣١٨	٣٠
٩٣٦	٧٣	٣١٨	٣١
٦٠٩، ٦٠٤	٧٤	١٤٨٥	٣٣
٨٧٤، ٤٥٩٠	٧٥	١٠٣٠	٣٩
١٢٠٢، ٩٣٦		٢٥٣	٤٤
٩٣٢	٧٦	٩٣٦	٤٦
٤٨٥	٨٧	٨٩٨، ٨٩٦	٥٠
٧٥٥	٩١، ٩٠	١٢٥٤	٦٤
		١٠٨٣، ٧٠٤	٧٨
طه		١٨٣	٨٢
٩٣٧	٧	١٠٠٠	٩٨
٥٣٠	١٣	٥٠١	٩٩
٩٧١	١٧	١١٨٠، ١٥٩٨	١٠٤
١٢٢٥	٢٢		
١٤٠٥	٢٣	مريم	
١٨٣	٤٢	٨٣١	٥
١٠٧٠	٤٤	١٢٩١	٦١٥



١٤٠٨		١٠٠٤	٥٦
١١٧٦	٢٥	٦٤٢	٧١
٦٦١ ، ٢٨٧	٣٥	٢١٣	٨٠
٥٦٥	٤٠	١٢٩٠ ، ٣٦٤	٩١
١٢٩١	٤٦	١٦٦٨	٩٧
١٠٩٨ ، ١٠٥٤	٦٣	٩٤٤	١٠٤
٩١٣	٧٣	٩٧٣	١٢٤
٨٩٢	٧٨	٤٨٣	١٢٨
		٧٠٦	١٢٩
لموسون			
٥٤٠	٤	الأنباء	
٣٠٨	٢٣	٧٨٨	٣٠٢
٩٩٣	٢٨	٩٩٤	٧
٣٠٨	٣٢	٣٣٧	١٥
١٠٢١	٣٥	٥٤٩	٤٧
٦٤٤ ، ٥٣٣	٤٠	١٠٢٠	٥٤
٩٩٥ ، ٩٩٠	٥٦	٦٦٢	٧٣
١٣٣٦	١١٢	٢٦٧	٨٢
		٨٣١	٩٤
النور		٥١٢	١٠٨
٣٣١	٦		
٥٠٨ ، ٥٠٧	٣	لنح	
٣٥١ ، ٣٤٨	١٠	٤٤٠	١
١٣١٤ ، ١٣١٣	١٦	١٤٠٤	٢
١٣٦٥ ، ٣٥١	٢٦	٦٦١	١٠
٦٢٤	٣٠	١٢٣٤	١٥
١٠٦٦	٣٦	٣٤٦	٢٥
١٠٣٨	٣٥	٦٩١ ، ٦٢٩	٢٦



٤٥٦	٨	١٦٥٢	٣٦
١٢٣٥، ٤٤٨٦	١٨	٦٦٢	٣٧
١٦٣٦		١٤٢٣	٣٩
١٠٨٧	٤٩	١٥٤١	٤٤
٣٥٨	٥٦	٤٣٩	٥٣
٣٨٤	٧٠	١٤٣٨	٦٠
٦٢٩	٧٢		
١٣٩٢	٨١	الفرقان	
٥٤١	٨٧	١٠٩٨	١٠
٥٤٣، ٥٤٢، ٥٤١	٨٨	٤٦٦	٢٣
		٩٤٨، ٩٤٤	٢٤
التقصي		١١٨١، ١١٦٨	٢٨
١٥٣١	١	٥١٥	٣٩
٧٢٨	٤	٩٩٤، ٦٣٥	٥٩
٦٦٣	٧	٦٢٢	٧٤
٩٩٣	٢١		
٩٩٣	٢٥	الشعراء	
٢١٧	٢٦	١٥٣١	١
٢٤٩	٣٢	٢٧٤	١٩
٢٨٧	٥٤	١٠٦٣	٢٢
٨٥٨	٥٨	١٨٣	٣٦
٢٩٣	٦٨	١٠٨٦	٦٣
٤٢٩، ٤٢٨	٧٦	٢٥٥	٦٤
٥٩٤	٧٩	٢٧٤	٧٩، ٧٨
١٢١٧، ١١٧٦	٨٢	٢٧٣	٨٢
٢٠٢، ١١٧٢	٨٧	٢٧٠	١١٤
العنكبوت		النمل	







فهرس الآيات القرآنية

٦٢٣	٢٨	١٥٤٦ ، ٨٢٤	١٩
١٢٠٢	٣٠	٦٩٩	٣١
١١٢٢	٣٦	٦٦٨ ، ٦٦٥	٣٣
٣٣٦	٣٧	٧٦٩ ، ٦٦٩	
٦٢٤	٤٦	١٣٧٠ ، ١٣٦٤	٣٧
٨٢٤	٥٠	٣٧٣	٤٠
٥٠١	٥٦	١٠٣٤	٤٦
		٦٩٩	٥١
الصفات			
١٠٨٢	١٧ ، ١٦	فاطر	
٩٩٠	٤٨	٩٢٨	٢
١١٧٣	٧٢ ، ٧٢	٣١٢ ، ٣٠٨	٣
٤٨٤	٧٩ ، ٧٨	٣١٨	٧
١٠٧٠	١٤٧	٣٤٧ ، ٣٦٨	٨
١٢٣٨	١٥٣	٩٦٦ ، ٦٢٩	١٣
٩٩٠	١٦٤	٩٥٨	٢٧
٦٣٢	١٧٧	٩٩٠	٣٢
		٨٣١	٣٨
		١٤٢٦	٣٩
٣٩٦	٣	١١٢٠ ، ٦٣٣	٤٠
١٣٢٥	٢٣	٤٣٩	٤٢
٧٦٧ ، ٧٦٦	٢٤	٤٨٧	٤٥
٩٠٢	٣٠		
٩٩٠	٥٢	نس	
٣٠٧	٦٥	١٥٣١	٢ ، ١
١٠٥٩	٧٥	١٠٦١	١٠
١٠٠٩	٨٢	٩٠٩	٢٦
الزمر		١٥٢٧	٢٧



١٢٩١	٨٢	٩٧١	٣
		٦٢٩	٥
فصلت		٩٦٦	٦
١٣٨٦	٥	٢٠٤	١٢
١٠٨٢، ٦٤٦	١١	٣٤٧	١٩
١٠٨٣	٣٤	٣٤٧	٢٤
٨٣١	٤٠	٥٧٥	٢٨، ٢٧
٧٦٧	٤٩	٧٧٦	٣٨
		١١٤٨، ١١٤٧	٤٦
الشورى		١٢١٩، ١١٨١	٥٦
٣٣٢، ١٦٥	٧	٦١٤	٥٩
٢٠٤	٦٥	٥٩٧	٦٠
٩٧١	٢٣	٢٠٢	٦٤
١٥٤١	٣٣	٥٠١	٦٨
٢٨٧	٣٨	٨٩٤	٧٢
٣١٧، ٢٩٤	٤٣	٨٣١	٧٥
١٣٠٧، ٣١٩			
١١١٧	٥٢، ٥٣	خاطر	
		١٥٢٤	٩
الزمر		٩٩٣، ١٥٥٦	٢٨
١٠٦٤	١٦	٩١٣، ٦٤٨	٣٥
٦٩٣	٣٩	١٠٦٦	٤٠
١٠٣٠	٧٦	٧٦٧، ٧٦٦، ٣٦٨	٥٠
١٢٧٩	٧٧	٦٤١	٥٢
٧٧٢	٨٠	١٦٥٣	٥٥
٢٨٣	٨٤	٦٩٢	٧١، ٧٠
٧٧٢	٨٥	٦٩١	٧١
٧٧١	٨٨	٨٩٤	٧٦



الفصليات		المدحان	
١٦١	٢٢-٢٠	١٢٠٣	١٥
٩١٠	٤٨	٥٢٥	٣٨
الحجم		الأحزاب	
١٠٨٢	٧٤٦	٦٣٣	٤
٧١٨	٩	١٠٦١	٨
١٣٤٠	٢٦	٦٩٢	١١
٩٤٨	٣٢	٥٤٤	٣٥
٤٤٧	٣٩		
القمر		محمد	
٧٩٥	٧	١٢٩١	١٠
٦٠٩، ٦٠٤، ٦٠٢	١٢	١٤٤٤، ١٣٨٠	١٨
٥٠٨	٢٤	٣٤٦	٢١
٦٦٣، ٦٦١	٢٧	٤٢٤	٣٧
٧٧٧، ٧٧٦			
٤٩٣	٢٨	١٠٥٧	٩
١٢٧١	٣٥، ٣٤	٤١٦	١١
١٥١	٥٤	٥٨٥، ١٨٣	١٢
		١٥٠٩	١٣
		١٠٩٧	١٤
الرحمن		الحجرات	
٥١٤	٤		
٥١٤	٦، ١٥	في	
٥١٣	٦	٥٠١	٢٠
٥١٣	٧	٥٩٢	٣١
١٠٥٠	١٥، ١٤	٩٤٤	٤٥



فهرس الآيات القرآنية

١٤٣٧	١١	٢١٤	٤٣
		١٥١٥	٤٤
الصف		١٨٠	٤٨
٩١٣	٣		
٢٠٤	٨	الوقعة	
١٢٠٣	١٢، ١١	١٠٨٢	٤٨، ٤٧
		٦٢٣	٥٢
الجمعة		٧٥٩	٥٥
٨٩٨	٥	١٢٠٤	٧٩
٣٢١	٨	١٣١١، ١٣١٠	٨٩، ٨٨
٧٠٠، ٦٩٨	١١		
		الحديد	
الناققون		٣٦٥	٤
٧٠٠	٦	١٠٤٩	١٠
٤٢٤	٢	٣٥٢، ٢٧٨	١٨
		١١٠١، ٧٧٥	
النحاس			
١٠٢٨	٧	المائدة	
		٤٢٤	١٥
الطلاقي		٤٩٧	٢١
١٣٨١، ٢٦٦	٤	١٦٧٦	٢٢
١٢٧٩	٧		
١٠٣٨	١١، ١٠	النحر	
٣٢٦	١١	١٦٧٧	٤
		١٠٩٦	٩
اتحريم		المنحة	
٥٢٢	٣	١١١٣	٦



			١٥٢٣	١٠
النس			٩٩٣	١١
٥٥٥	٩			
١٥٥٤	١١	٢٩٨	للك	
١٣٩٧			٤٦٩	٢
			٩٦٩	٣
للمل			٧٧٥	١٩
١٦٢٨	٢		١٣٧١	٢٣
١٦٦٦	١٧			
١٩٣٦	٢٠	٤٥٦	القلم	
١٠٣٠			١٥٣١	١
			٤٤٧	٤
للمل			٩٨٦	١٠
٥٩٤	٦		١٨٣	١٤
١٣٢٢	٣٠			
			الحاقة	
القيامة			٣٢١	٢، ١
٣٢٩	٢٢		٢٢٣	٩
١٠١٩	٣٥		٥٠١	١٣
١٦٧٨، ٣٦٨	٤٠		١٢١٨	١٩
			١٥٣٢	٢٠، ١٩
الإنسان			١٥٠٩	٢١
١٣١٩	١٢		١٥٣١	٢٩، ٢٨
١٣١٩، ٦٥٠	١٤		٣٩٠	٤٧
٢٥٥، ٢٥٤	٢٠			
١٠٧٠	٢٤			
المزلات			نوح	
١٥٩٤	١١		٥٣٥	١٧



		١٨٣	٣٠
الاستسقاء		١٤٠١	٣٢
٧٠٢	١		
٧٠٢، ١٦٣	٣	الجب	
٦٤٤	١٩	١٠٢٥	٥، ٤
		١٠١٩	٥
الغروج		٨٢٣	٢٨
١١٠٦	٥، ٤	٧٥٥	٣١
٨٢٠	١٣	٧٥٥، ٢٣٤	٣٦
٩٨٥	١٥، ١٤		
		الشراعات	
الأعلى		٦٤٦	٣٠
٩٨٦	٤-١	٩١٥	٣٢
٢٧٣	٤-٢		
١٠٥١	٥، ٤	عيس	
		٥٩٨	٩، ٨
الغاشية		١٤٠٣	١٦، ١٥
٣٢٩	٢	١٠٥١	٢٢، ٢١
٣٢٩	٨	٢٩٣	٢٣
		٣٢٩	٣٨
الفجر			
١٥١٣، ١٤٣١	٤	التكوير	
١٤٣١	١٥	١٥١	١٤
١٠١٩	٢١		
١٠١٨، ١٠١٣	٢٢	الانقضاء	
١٠١٩		١٥١	٥
البلد		٤٧٨	١٨، ١٧
٧٥٨	١٤	١٠١٩	١٨



٦٩٢	٤	٧٥٤	١٥، ١٤
٢٤٨	٥		
		الشمس	
القارعة		١٢٠٩	١٣
١٥٠٩	٧		
		الليل	
المكاشر		٧٠٠	١
١٠٢٥	٧، ٦	٩٤٨	١٥
٥٤٢	٧		
		الشرح	
العصر		١٠١٩	٦
٨٩٢	٣، ٢		
		الذين	
قريش		١٣٤٦	٣
١٠٩٠	٢، ١		
		العلق	
الغاشق		١١١٤	١٦، ١٥
٢٧٣	٦		
		القدر	
المسد		٤٢٩	١
٩٨٤	٤	١٠٥٧	٥
الإخلاص			
١٥٩٥	١	البينة	
١٦٦٢	٣	٢٨٣	١
١٦١	٤، ٣		
٣٧٤	٤		
		الزلزلة	
		٦٩٢	١



فهرس القراءات القرآنية<sup>(١)</sup>

(١٠٥٦)	٢١٤		
(١٢٨٩)		النتيجة	
(١٠٧٦)	٢٣٣	٧٤٥ ، ٢٥٨ ، ٢٠٥	٧
٢١٠	٢٣٧		
(٥٦٤)	٢٤٩	البقرة	
(٧٦٨)	٢٥١	١٠٦٣	٦
٤٥٧	٢٥٤	٩٠٢ ، ٢٨٦	٢٦
١١٩٧	٢٧٨	١٦٢٩	٣٣
١٦٥٨	٢٨٣	٢٤٧	٣٥
١٣٠٦	٢٨٤	(١٠٨٦)	٣٦
		٤٤٠	٣٧
آل عمران		٧٢٥	٣٨
١٥٣١	٢٠١	٢٠٨	٥٤
٤٩٤	٣٩	١٣٢٤	٦٠
(١٣٠٦)	٤٧	١١٤٦	٦١
(٤٧٠)	٧٩	(٩٩٤) ، (١٦٢٠)	٨٣
١٦٤٢	١٥٣	١١٠١	١٠٠
١٦٢	١٧٩	١٠٩٩ ، (١٠٩٨)	١٢٥
		١٥٨٧	١٥٨
نساء		٧٧٠	١٦١
(١٠٨٥)	١	١٣٦٥	١٦٨
٦٦٦	١٢	٣٩٢ ، ٣٦٧	١٧٧
٢٦٠	١٦	١٣٦٥	٢٠٨
١٢٢٥	٢٤	١٠٩٩	٢١٣
١٣٧٠	٣٤		
٣٨٣	٤٠	(١) الرقم الأيمن للأية، والأيسر للصفحة،	
١١٩٣	١١٧	وما بين قوسين لم يشر ابن هشام إلى أنه	
		قراءة.	



فهرس القراءات القرآنية

٧٣٠	٦٧	لُحْدَة	
		٥٠٧	٣٨
التوبة		٣٢٠	٥٠
٧١٨	٦٩	١٠٦٧	١٠٥
(٦٦٢)	٤٦	(٦٩٦)	١١٩
١٢٣٤	٥٦		
(٤٠٤)	١١٧	الأنعام	
		(١٦٨١)	٨٠
يونس		٨٠٠	٩٦
٤٣٣	١٠	٤٩١	١٠١
٤٩٣	٢٧	١(٧٢٨)، ١(٧٢٩)	١٣٧
١٢٩٧	٥٨	(٧٣١)	
١٥٨١	٨٦	١٣٦٥	١٤٢
		٩٠٢	١٥٤
هود		(٦٧٩)	١٥٨
١٢٩٤	٨٠	٧٤١	١٦٢
		الأعراف	
١٢٦٥	٤	٢٤٧	١٩
٣٥٤	٨	(١٠٠٠)	١٤٣
١٤٦٣	١١	١١٦١	١٥٠
٧٤٤، ٧٤٢	١٩	١٣٢٤	١٦٠
١٢٤٦	٣٢	(١٣٠٤)	١٨٦
١١٥٨، ١١٥٧	٣٣		
١٣٠٥	١١٠	الأنفال	
		١٥٣٠	١١
الرعد		١٦٢	٣٧
١٥١٦	٧	(١٦٢٠)	٤٢



١٢٨٤	٨٩	١٥١٦	٩
١٦٦٨	٩٧	١٥١٦	١١
٧٤٤	١٢٣	١٥١٦	٣٤
٤٨٣	١٢٨		
		إبراهيم	
الأنبياء		١١٥٨	٢٢
١٥١١	٦٠	٩٦٨	٢٤
		(٧٣٠) ، (٧٢٩)	٤٧
الطح		(٧٣٢)	
١٤٠٤ ، ١٤٠٣	٢		
٤٣٤	٤	لتحل	
٢٦٠	١٩	١٥١٦	٩٦
١١٧٦	٢٩		
١٥٨٧	٣٦	الإسراء	
(٧٦٨)	٤٠	(٢٠٥)	٢٣
		الكهف	
١٣٥٠	٢٠	٤٩٧	١٢
		٩٩٣	٧٩
النور		(١٠٠٠)	٩٨
(١٢٢٥)	١		
٥٠٧	٢	مريم	
١٣٦٥	٢١	٧٦٩	٢
١٣٦٨	٣١	٨٤٥	٩٨
		صه	
انفرقان			
١٠٩٨ ، (٤١٢)	١٠	٢٨٤ ، ٢٦٠ ، ٢٤٨	٦٣



٢٠	٤٤٣، ٤٤١	الزمر
		٢٩ (٨٣١)
	النبيل	٣٠ ٨٥٥
١٨	١٢٣٦	٣٨ ٧٧٦
٢٥	١٥٤٤، ٩١٨	٦٠ ١١٠٥
٤٩	(١٠٨٧)	٦٤ ٢٠٢
		٦٧ ٥٨٩، (١٦٨١)
	القصص	
٢٧	٢٦٠	قطر
٣٢	٢٦٢	٣٢ ١٥١٦
	الزوم	
٤	٧١٧، ٧١٢	٣٢ ١٥١٦
	فاطر	
٤٣	٢٠٨	٨٨ ٧٧١
	يس	
١٠	١٠٦٣	٤١ ١٥١٦
	الصافات	
٦	٧٥٣	٢٣ ٤٥٧
١٢	٩٧٢	٢٨ ٤٤٠
	ص	
٣	٣٩٦، ٤٠٠	القصص
	٤٠٢، ٤٠١	٣ ٣١٠
		٦ ١٥١٦



٧	١٧٨٨، ٩٦١، ٩٦٢	١٦، ١٥	١٢٧٦،
٨	١٥١٦		١٢٧٧، ١٥١٣
١٠	٤٣٤		
	لقرآن		للرسالات
٣٩	٢٠٥	١١	١٥١٨، ١٥٩٤
٤١	(١٦٦٣)		للأزاعات
	الحديد	٣٠	٦٤٦
١٠	٨٠٥، ٣٦٩		الفجر
٢٧	١٥٠٧	٩	١٥١٦
		١٦، ١٥	١٥١٥
	الحدادة		الشمس
٢	٣٨٦	١	١٢٧٧
	للتأفقون		العاديات
٦	١٥٨١		
٨	(٥٧٧)، ٣٦٣	١١	٤٤٣
	الصالح		قريش
٣	٧٨٨	٢	١٥٩٨
	نوح		لنساء
٢٣	١٢٧٦، ١٢٧٥	١	١٣٤١
	الإسراء	٤	٩٨٥
٤	(١٢٧٦)، (١٢٧٧)		



فهرس الأحاديث النبوية والآثار

٩٣٤	أحب الأعمال إلى الله أدومها (و: أدومه)
٦٣٨، ٤٥٩، ٣٢٣	أحق ما قال العبد
٨٢٨	إذا قلتهم فأحسروا القنلة، وإذا ذبحتم فأحسروا الذبحة
١٥٤٤، ٧٢٦	ارجعن مازوريات غير ما حوريات
١١٢٨	زماً تنفرحي
٨٦٦	أعور عنه اليمنى
١٢١٨	إلا هاء وهاء
٦٨٤	أما أبو جهنم فلا يصع العص عن عاتقه
١١٠٨	أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تسجد على سبعة أعظم: الكعبين والركبتين والتقدمين والجنبه
٧٧٠	أمر بقتل الأبر وذو الطفتين
٣٣٣	أمر بمعروف صدقة، وأمر عن منكر صدقة
١١١١	إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له ثلثها ربعها خمسها سدسها ثلثها تسعها عشراها (و: وما كتب له نصفها ثلثها، إلى: عشراها)
٩٢٩	إن أهدم أركم عندي الصلاة، من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع
٨٢٩	إن حوضك ليست في يدك
٣٧٥	إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصرون
٤١٢	إنك تشبه الدجال، قال: عسى أن يضربني شبهه يا رسول الله
٦٩٨	إن أعلم إذا كنت عليّ راضية وإذا كنت عليّ غاضبي
١٢٠٧	إياك أن تكونيها يا حمراء
١٢٠٧	إياكم وعصراء المغن
١٢٠٧	إياكم ومهشحات الأمز، فإن كل مهدت بدعة، وكل بدعة ضلالة
١٢٠٩	إياي وأن يهدف أحدكم الأرتب
٥٧٨، ٥٧٧	تصلن فلا تكثرن أكثر أهل النار، قالت: وما لنا أكثر نهل النار؟
٨٥٨، ٨٤٩	تراقق الدماء



١١٢٨	ثوبى حجر
٣٥٠	حديث عهد
٩٣٤	حوضي مسيرة شهر، ملؤه أبيض من اللبن، وريبه أطيب من المسك
٦٤١	عليها واشترطني لهم الولاء
١١١٦	مشع لك سمعي وعصري وعلمي وعظمي وشعري وبشري وما استقلت به قلعي لله رب العالمين
١٢١٨	سئل عن معنى آمين، فقال: افعل
٨٧٥	سبحان الله، إن المؤمن لا يتحس
١١٣٩	سجد لك عيالي وسواي، وآمن بك فؤادي، رب هذه يدي بما جنيت على نفسي، يا عظيمًا يرجى لكل عظيم، اتفع عني كل عظيم
١٢٠٥، ١٢٠٤	سلمان منا أهل البيت
١٢١٠	سيكون في آخر أمتي ناس يمدحونكم بما لم تسمعوا أنكم ولا آباؤكم قرأكم وزيارهم
٨٦٦	شن أصابعه
٨٦٦	شن الكفين والقدمين طوبل أصابعهما
٨٦٦	صقر وشاحه، وملء رثائها
٥٤٢	عين الربا
٩٠٤، ٨٩٨، ٨٩٠	فيها ونعمت
١٠٠٩، ١٠٠٧	فصلوا حلوسًا أجمعون (لو: أجمعين)
١٢٢٢	فعلبه بالصوم
١١٣١	فقال الذئب: هذا، استنقذها، فمن غا يوم السبع يوم لا راعي لها غوري؟
٣٢٨	فلا كسرى بعده
١١٨٠	فصّر ثيابك، فإنه أبقى وأبقى وأبقى
١١٦٤	قم يا نومان
١٢٩٧	قوموا فالأصل لكم
٩٩٢	الكارم يأكل في سبعة أمعاء
٣٦٢	كان يقل المفقو
٣٧٢	كأنك بالدنيا ولم تكن، وكأنك بالآخرة ولم تر



١٠١٤	كما تنتاح الهائم من بهمة جمعاء
٦٩٨	كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك
٢٤٧	كيف تركوا؟
٢٠٣، ٢٠٢	لا تدعوا الجنة حتى تؤمنوا
١١٦٨، ١١٦٧	لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس لكع ابن لكع (أو: حتى يبي أمر الناس لكع ابن لكع)
١٢٠٤	لا غيبة لفاسق
	لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت - أحق ما قال العبد
١١١١	لا يفرئك هذه التي أحبتها حسننها حب رسول الله إليها
١٢٩٧	لتأخذوا مصالكم
١٠٠٠	لم يبق من مشرت النبوة إلا الرؤيا يراها المسلم أو ترى له
٦٣١	لم يضرب أحدكم امرأته ضرب الفحل ثم لعله يعانقها؟
١٠٠٠	اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق
١٣١١	لولا أن أشق
١٠٦٧	ما أحصأتك ثنان سرف أو نجبة
٥٢٥	ما رأى مني ولا رأيت منه
١٠١٣	ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرًا كله إلا رمضان
٣٣٦	مسكين مسكين رجل لا زوج له، ومسكين مسكين امرأة لا زوج لها
٨٦٦	من كساها
١٠٩٩	من أكل ناسيًا وهو صائم فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه
٨٦٨	من خرج من الساعة فمات مات ميتة جاهلية
٧٦٤	من قبله الرجل امرأته الوضوء
٨٤٧	نهي النساء عن الخروج إلا عحوزًا في منقلبيها
٢٩٨	نهي عن قبل وقال
٧٣٢، ٧٣٠	هل كنتم تاركوا في صاحبي؟
٨٦٨	هو المظهر ماؤه، والغل مبيته
١٢١٩	وا عجبًا لك يا ابن عباس
٧٦٩	وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً



٥٨٢	وحسب رجال علفه قرائنا ولا ينفع ذا البلد منك البلد = أحق ما قبل العبد وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عن كلاتنا أئها الثلاثة
١٢٠٦	



٥٦٩	أنتي امرأة لا تكون قلائد
٦١٦	أنتكر إذ من بأننا نأته؟
١٢٩٣، ٥٩٠	انقئ الله امرؤ فعل خيرًا يلب عبه
١٠١٠	أجمع أبيض
٥٩٢	أحلته بدرهم قضاعدا
٤٥٨	أحلته بلا ذنب
٧٠٤	أحرى الله الكاذب مني ومنك
٣٥٥	أخطب ما يكون الأمر يوم الجمعة
٨٩٩	إخوتك نعم رجال
٥٧٨، ٥٧٧	ادخلوا الأول فالأول
١٥٢٦	ادع عم شئت
٤٨٣	إذا كان غدا فأنني
٥٧٧	أرسلها العرك
٩٣٠، ٤٩٩	أرهم من ذبك
٥٢٣	استعفر الله دينًا
١٠٥٦	استنت القبتان حتى انقزعى
١٥٨٥	اسق رفاثي؛ فإنها سقاية
١٠٤٦	اشترت الشاء شاة ودرهم
٧٣١	اشترته بولته درهم
٩٣٥	أشد سياتا من حنك (أو: حنك) العرب
٩٣٠	أشغن من ذات التحيين
١١٢٨	أصبح ليل
١١٥٨، ١١٢٨	أطرق كرا
٨٩٤	أطعنا شاة كل شاة
٩٢٤، ٩٢٣	أطري (أو: أطري) فإنك ناعلة
٩٢٧	أعدى من الحرب



٨٨٥، ٤٤١٢، ٤٤١٠	أعس به
٩٣٠	أعنى بمأخذك
١٣٠٢	أعور الله عينه
١١٥٨، ١١٢٨	أفتره هتوق
٥٧٣	أفعل هذا وعلاذك ذم
٩٢٧	أفلس من ابن لئالو
٧٢٥	أفوق تام أم أسفل؟
٨٨٥	أفمن به
١٢١٢	أكثبت الصيد
١١١٠	أكلت لحماً سمكاً ذم
٤٨٥	أكلوني الواقيت
٤٠٠	ألا رحل جزاه الله عيوا
١٢٤٩، ١٢٤٠	ألتقت حلقنا البطان
٦٦٠	ألم لأفعل
٨٥٨	ألم بعته
٤٥٥	أنا أن جزاك الله عيوا
٢٨٥	إن إهلاً
٧٣٤	إن الشاة تعرف رها حين تسمع صوت قد علم الله رها
٢٨٥	إن شاء
٢٨٥	إن مالا
٢٨٥	إن ولدا
١٠٤٦	أنت أعلم ومالك
٦٧٧	أنت قد لم إن فعلت
٣٥٢	إنتك ما وعيوا
١٠٦٥، ١٠٦١	إنفا لإبن أم شاء؟
٩٠٦، ٩٠٥	إني مما أن كعس
٧١٩	أبا الخليفة هيبة
٣٦٠	برج الخفاء



٨٩٩	نفس رجلاً هو
٥٢٧	نفسه رجلاً
٧٣٢	نزلك يوماً نفسك
٣٩٧، ٣٥٨، ٣٠٨	نسمع بالمعدي، خير من أن نراه
٣٣٦	نحيي أنا
١٥٤٣	ثلاث ذرع
١٥٤٤	ثلاث خمر، وثلاث ظلم
٦٧٤	الثلاثة الأثواب
٥٧٧	جاءت الخيل بدم
١٣٢٦	جأحاب يابلي
١٥٧٧، ٥٧٨	جاءوا الجماء الغفير (أو: جاء غفراً)
١١٥٢، ٥٧٩	
٤٩١	جحر صب حرب
٥٧٧	جلس وحده
١٠١٠	جُمع بئع
١٥٧٢	جثونا بالثحنق
٩٨٧	الحمد لله هـ الحمد
٩٨٧	الحمد لله رب العالمين
١٢٤٤	خالص تعرف
١٥٢٦	خذه بم شط
١٥٢٦	خذه بما شئت
٦٧٣	المعصاة الأثواب
٤٢٢	خمي
٥٧٦	دعوت الله صميًا
٩٠٤، ٩٠٣	دققت دقًا نعثا
٦٩٠	دققت دقًا بالثحنق حب الغفل
٤٥٨	ذهبت بلا زاد
٤٥٣	راكب الناقة طليحان



٦٧٠، ١٠٤٢	رُبَّ رجل وأُعبه (أو: وغلامه)
٦٢٢	رُبَّ رجلًا
٣٥٢	الرجال وأعضادهاء والنساء وأعضائها
٥٥٤	رجع أدراجَه
٥٧٧	رجع عودَه على يده
١١٧٦	رعملي
٩٤٥	الرمكاه، إلهاء، والخمره شُرَى، والخوارة شُرَى، والصفراء شُرَى
٦٤٤	سدوك كاذبًا عن كاذب
٥٢٧	سبحان الله رجلًا
٦١٨	سبحان ما سبَح الرعد بحمده
٦١٨	سبحان ما سخركن لنا
٦٠٠، ٦٠٤، ٦٠٩	سرعان ذي (أو: ذ) إلهالً
٧٥٨	سقيا لك
١٥٢٦	سئل عَم شئت
٧٣٤	سمعت صوت والله نهد
٣٣٢، ٣٣١، ٣١٩	السمن متوان بدرهم
٩٩٥، ١٠٠١	سر عليه ليل
١٠٠٢	
٦٦٩	شاة وقود الخلب
١٥٣٠	شريت ثَمًا يا فقي
١٥٤٤	شهر ثرى، وشهر ثرى، وشهر مرغى
٧٣١	صوت والله رها
٦٦٨	حببذ عليه يومان
٩٣٤	الصيف أحرُّ من الشتاء
٦١٠	غوجب ليلك قصَّة
٧٥٤	عصبت من قراءٍ في الخمام، القراء
٨١٩	عذيرك من هلال
٦٤٤	عرق عن الخفى



١٦٥١	عسى المغور ليربنا
٦٠٥	عشرو درهم
١٥٩٣	عصوا الله
٤٠٠	عسى لكم حليج يبتك؟
١٢٢٢	عزى عبد الله زينا
١٢٢٤	عبيكني
٨٥٨	عُين رُكبة
٩٠٦، ٩٠٤	عقله غللاً نعلنا
٤٥٨	عقست من لا شيء
١٢١٠	فأياه وإيا الشواب
٩٧٣	فرس قيد الأولاد
٦٧٠، ٥٧٧	فعل ذلك جهده
٧٢٥، ٧٢٣	قطع الله الغدة يد ورجل من قاله
٤٠٦	كاد البخل يكون كذا
٤٠٦	كاد البيان يكون سحرًا
٤٠٦	كاد المريض يكون عبداً
٤٠٦	كاد العروس يكون ملكاً
٤٠٦	كاد الفقر يكون كفرةً
٤٠٦	كاد المشتعل يكون راكناً
٤٠٦	كاد النعام يصير
٤٠٦	كاد النعام يكون طيراً
٤٠٦	كاد سبي الخلق يكون سبقاً
٥٢٧	كاليوم رجلاً
١٥٧٣	كانت بيننا حروب عون، تفقاً فيها العيون، فمرة يُتفق، وأخرى تُرشق
١٢١٢	كذب عليكم الحج
١٠٤٢، ٦٧٠	كل شاة وسخلتها بدرهم
١٠٥٦	كل شيء يحب ولده حتى الخبيري
٥٩٧	كلتمته فوه إلى



٣٨٢	كن كما أنت
٤٥٩	لا آبر معروف
٦٧٠، ١٨٥	لا آيا لك
١٨٤	لا آيا له
١٨٤	لا آيا له
٥٧٢	لا أصبحك ما دام زيد صديقك
٤٢٨	لا أفعله ما أن السماء سما
٤٢٨	لا أفعله ما أن جراء مكاته
٤٢٨	لا أقوم ما أن في السماء نجم
٤٢٨	لا أقوم ما أن في الفرات قطرة
٢٠٧، ٢٠٦	لا أكلملك جوي دهر
١٣٥٧	لا تغتر بالثرة عام هذاتها، ولا بالامة عام شرائها
١٥٨٣، ١٥٨٢	له عليه مائة بيتا
١٤٣٥	
٥٢٨	اللهم حبنا وذنا
١٣٠٩، ١٣١٣	لو لك أعوي ما عويت
١٣٤١	ليس بقرشيا
٣٣٦	الليلة الفلال
٤١٠	ما أحراه
٨٨٦	ما أحسن بالرجل أن يصدق
٨٨٨	ما أحسن في المبحاء لقاءها، وأكثر في الزيات عطاءها
٩٣١	ما أحضره
٨٨٥	ما أحياه
٨٨٥	ما أحصره
٨٨٥	ما أذرعها
٨٨٥	ما أشباه
٣٧٩، ٣٧٦	ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها
٨٨٥، ٤١٠	ما أعساه



٨٨٥	ما أعناه
٨٨٥	ما أقره
٩٣١	ما أقمته
٨٨٥	ما أقمته
٧٩٢	ما رأيت تطبخ ضرمة
٧٩٢، ٦٥٢	ما زيد كعمرو ولا شيبها به
٧٢١	ما كل بيضاء شحما، ولا سوداء قرة
٨٩١	ما مدح من هذا قومه
١٠٤٤	ما مررت برجل صالح لكن طالع
٣٨٦	ما مسي من أعتب
١٢٠٩	ماز، رأيتك والسيف
١٥٢٥	مجيء م جنت؟
٦٦٦	منه حرب
٦٥٣	مذ أن الله خلقه
٩٢٥	مررت بأبيات حاد بمن أبياتا، ويحذن أبياتا
٥٨٣	مررت ببر قعبرا ندرهم
١٠٤٤	مررت برجل صالح إلا صالح فصالح
٩٨١	مررت برجل عاقب أبو فطن
٩٨١	مررت برجل عاقبة الله لبيبة
٨٩٤	مررت برجل كل رجل
٤٥٨	مررت برجل لا فارس ولا شجاع
٩٥٩	مررت برجلين مثلين
٥٨١	مررت بزيد وحده
١١٩٧	مررت بزيدي
٩٦٧	مررت بقاع عرقج كله
١٢٠٤	مررت بقوم عرب أجمعون
٥٨٣	مررت بماء فعدة رجل
٣٣٦	مشنوة من يشنوك



١٥٢٦	تعبت؟
٥١٩	مطرنا السهل والهيل
٧٨٢ ، ٥٧٦	مع صفر صالدا به غدا
٩٩٨	منا طلعن
٨٩٩	نعم رجلا أنت
٩٥٢	هذا يسرا أطيب منه رطباً
١١٩٧	هذا زيدو
٧٣١	هذا غلام والله زيد
٤٥٨	هذان لا سواء
٢٤٧	هذه هند
٥٤٠	هلم برى
٩٤٣	هو أنظر الفتيان ووجهه
٥٥٤	هو منى درج السيول
٥٥٤	هو منى مزجر الكلب
٥٥٤	هو منى معقد الإزار
٥٥٤	هو منى مقعد القابلة
٥٥٤	هو منى مناط القربا
٥٥٤	هو منى منزلة الشفاف
٥٥٤	هو منى منزلة الولد
١١٧٧	وا جمعنى الشامكبيه
١١٧٨	وا عمراه
١١٧٨	وا لتيكاه
٢٧٠	والكرامة ذات أكرمكم الله به
٩٩١	والله ما هي بنعم الولد
٨٥٨	ووجع رأسه
١٢٢١	وراءك أوسع لك
٥٨٣	وقع أمر فحاه
٦٦٨	وولد له ستون علقا



١٢٥٥	ولو نُرّ ما لهن مكة
١١٥٧	يا أم لا تفعلني
١١٤٩ ، ١١٤٨	يا نعيم كنهم
١١٨٥	يا حرمي
١١٥٧ ، ١١٥٦	يا زبي
٧٨٤ ، ٧٨٢	يا زبي صالمة لن يسومه



فهرس الأشعار<sup>(١)</sup>

٩٠٠	يلكاه البعد	٧٨٩	(كأنتمى) الطويل
١٣٥٦	شيشاء م الرجز	٣٧٠	عصى الكائن
	للشاه	٩٥٣	متسمى الرجز
	حناء	١٠٧٧	الشحى الرجز
١٣٥٢، ١٣٥١	إناء م الرجز	٦٩٩	جزى م الرجز
	إرمداية		الغلا
٤٠٢، ٤٠٠	(بقاؤ) الخفيف	٣٧٥	(وصباء) الخفيف
٥٢٤	الرخاء الخفيف	٧١٣	وراء الطويل
١٦٥٧	النصب الرمل	١٤٥٥	وكبائه الطويل
١٠٥١	اضطرب لتقارب	٤٤٥	ولا سوا الوافر
٢٨٧	ضالبا الصويل	٥٧٤	الذلاء الوافر
٣٩٠	معدبا الصويل	١٠٢٦، ٦٥١	دواء الوافر
٧٦١	بجاهركم الصويل	١٢٨٣، ١٠٢٧	
	حربا	٩٤٩	العداء الوافر
١١٥٠، ١٠٤٠	(بيتا حر) الصويل	١٣٥٥	عناء الوافر
٧٨٩	حاليا الصويل	١٣٦٠	وانفقاء الوافر
٩٩٣	(فتلقب) الصويل	٧٥٥	الإنضاض الكائن
١٠٢٧	(تصو) الصويل	١٣٢٦	وماء م الرجز
٣٦١	(أبواب) البسيط		صلا
٩٥٥	أبا البسيط		العرباء
	العتيا		الخرباء
٥٧٠	(نعايا) الوافر	٣٦٠	أنكلها النسخ
٦٥٢	وثابا الوافر	١٣٠٣	جزاك الطويل
٧٦٤	(احتلايا) الوافر		
١١٤٣	(واغتراب) الوافر		
١٥١٤، (١٥١٣)	أصبا الوافر		

(١) مرتبة على القوافي، وما بين قوسين مما  
تُعم في هوامش التحقيق، و(م) اختصار:  
مشطور.



١٠٢٨، ١٠٢٣	(حالب) الصويل	٧٩٧	جلاها الكامل
١٠٦٢	بعث الصويل		شعبا
١١٩٠	تكلب الصويل	٧٩٨	غابا الكامل
١٥٩٠	شعرب الصويل	٨٣٦	العسا م الرحر
٣٤٢	حيثها الصويل		أشبا
٥٦١	شاربا الصويل	٤٤٤، ٢٨٤	(شهربا) م الرحر
٨٩٦، ٦٧٥	شهابا الصويل	٢٢٤	رقبا مجروه
٧٨٠	(غرابا) الصويل		الرمب
٨٥٤، (٨٥٥)	شحوبا الصويل	٣٦١	(هيبا) الخفيف
(٨٥٦)		٦٥٠	حبا الخفيف
٨٥٥	ذوبا الصويل	١٩٦، ١٩٤	(وتفببا) الطويل
	قلوبا	٣٤٨، ٤٥١	لعربا الطويل
	برببا	١٤٠٦	
٨٨٠	(شبا) الصويل	٣٦٧	غربا الطويل
١١٢٧	حوبا الصويل	٣٨٨	للهندب الطويل
١١٨٠	حيثها الصويل	٤٢٢	(سلك قربا) الطويل
٣٧٥	الأدب البسب	٧٦١	الجزاء قربا الطويل
٧٠٢	تلب البسب	٤٧٥	وتحبب الطويل
١٠١٥	رحب البسب	٥١٨	بصوب الطويل
١١١٠	شلب البسب	٥٨٢	له أب الطويل
١٤٧٩	عرب البسب	٦١٣، ٦١٤، ٦١٥	نصبب الطويل
١٦٢٣	سرحوب البسب	٦٤٦	لببب الطويل
	نكبب	٦٧٩، ١١٨٤	(فحبب) الطويل
١٠٩١	الكذوب لوف	٧٨٢، (٧٨٥)	واكذب الطويل
٢٦٧	(رطاب) الكامل	٩٤٨	
٤١٥٩، (٥٤٣)	ولا أب الكامل	٧٩٤	(صروب) الطويل
٥٥٥، ٥٥٤، ٥٢٢	العلب الكامل	٩٥٢	أرغب الطويل
١٦٧٢	(نصبب) الكامل	٩٥٣، (٩٥٢)	أحبب الطويل



٧٥١	راكب الصويل	٦١٠	(أعصت) الكامل
(٧٨٥)، ٧٨١	كبكب الصويل	٨٢٣	كندائذ مروه
	المعصب		الكامل
١٠٠١	بجائب الصويل	١٦٤٨	لهيب الرجز
١٠٠٩	منقارب الصويل	٨٦٩	(فسد) م الرجز
١١١٨، ١١١٧	الضوارب الصويل	٨٩٩	وكعب م الرجز
١١١٨	بمشرب الصويل		عصبة
١٣٦٢	بالأهانب الصويل	١٢٠٠	الضباب م الرجز
١٥٤٢، ١٥٤١	سكوب الصويل	١٢١٧	الأصنب م الرجز
١٥٤٢	نسب الصويل	١٥٢٠، ١٥١٩	عصبة م الرجز
٨٤٤	بابو الصويل		أضرمة
١٧٩	(الشوب) اليسب	٩٩١	صاحبة م الرجز
٤٩٥	(بشوب) اليسب	٩١٤	واقترانها م الرجز
٧٠٢	تب البسط		ضرائها
٩٤٥، ٩٤١	(الذهب) البسط		عدائها
١٠٨٦	عحب اليسب		ضرائها
١١٧١	للعحب البسط	١٤٢٥	الكتب السبع
١٤٣٠	الخواحب اليسب	٦٤٤	كواكئها السرح
٣٨٠	(العرايب) الوفر	٧٢٧، ١٤٢	طالب الطويل
٩٧٤، ٨٤٩	الإهاب الوفر	٢٠١	(العواقب) الطويل
٩٧٤	وشب الوفر	٣٩٣	(قارب) الطويل
١١٧٢	(الأناب) الوفر	٥٢٦	حقي الطويل
١٠٨٤	لنصعب الكامل	٧٦٠، ٥٢٧	(النعالب) الطويل
١١٠٥	الأعصب الكامل	٥٦٨	(الكتائب) الطويل
(٩٩٩)، ٩٩٦	(الشغب) الفرج	٦٦١	مشطب الطويل
٥٣٥	لنصعب م الرجز	٦٦٧	(القرائب) الطويل
٧٣٦، ٧٣٠	طب م الرجز	٧٠٧	لغروب الطويل
	صت	٧٣١	السحابب الطويل



(٧٢٥)		١٤٨١، ١١٤٤	(لاحب) السريع
٧٤٩	راسيات الوافر	١٦٥٧	ملككسب النسخ
١٣٦٤	حبانسات الوافر	٦٦٢، ١٩٤	القباب الخفيف
٤٠٢، ٣٩٦	(أجنت) الكامل	٤٢٣	(المطلوب) الخفيف
٥٨٦، ٤٥٢	(مغانت) الكامل	١٠٦٢	أزراي الخفيف
١٣٠٠			الوافر
١٢٣٠	عائى الكامل	٦٣٧	(الملكسب) النفارب
٩٤١	مذت م الرجز	٨٢٠	للمعرب النفارب
١١١١، ١١١٠	علائى م الرجز	٤٩٢	أودى بما النفارب
	قبلاى	١٥٢٣، ١٥٢١	حفت م الرجز
١٦٧٢	كالطست م الرجز		عرفت
١٣٢٧	حكتة م الرجز		عفت
٨٦٨	لعاثما م الرجز		الخصفت
	بمراثما	١٠٨٨	شختا م الرجز
	عفرناثما	١٢٣٣	شمالاث المذيد
	وحناثما	١٣٥٥	(ملائث) البسط
٨٧٢	سراثما م الرجز	٣٦٩	طوبت الوافر
١٣٦٤	دولاثما م الرجز	١٣١٣، ٤٦١	(تبست) الوافر
١٣٦٨	زفراثما م الرجز	١٠٢٢	نبت م الرجز
٥٤١	لمزكوات المسرح		فاشترت
١٤٨٢	(المطلحات) الخفيف	١٢٣٢	ودعت الخفيف
٣٠٣	الحارث م الرجز	٣١١	(مرت) الطويل
٩٣٣	غرانا الكامل	٥٧٩	(متكسرت) الطويل
٧٩٧	المخارج الموهل	٩٩٣	(والفصرت) الطويل
١١٢٩	عرفج الموهل	١٠٠٤	وصلست الطويل
١١٤٣	(بالنباي) الوافر	١١١٤، ١١٠٨	(مشتت) الطويل
٣١٧	الأوداج الكامل	١٤٦٧	بسكرتى الطويل
٧٣١، ٧٣٠	المحتاج الكامل	٧١١، ٧١٢	الفرات الوافر



٦٢٥	برائج الصويل		
١٤٥١ (١٠٢٣)	سلاج الصويل	١٥٦٠	الخرج م الرمز
١٢٩٣	تسريحي الوافر		لعرش
١٤٣٢	اللميح الوافر	٢٩١	عارج السريع
١٢٨٦	(الملاح) مجزوء	١٠١٣، (١٠١٦)	منهج السريع
	الكامل	١٣٠١	ورعا مجزوء
٦٢٠	رباع م الرمز		الكس
	والإصباح	٦٦٠، ٦٥٩، ٦٥٨	(مكسوحا) م الرمز
١١٧١	(الشقاق) الخفيف	٦٥٢	(يتطبخ) الطويل
١٤٠٩	الطبيخ م الرمز	٧٢١	جانب الطويل
	مصغر	٧٥٢	(الشارخ) الطويل
٨٨٤	طباخ البسيط	٨٥٣، ٨٣١	فارش الطويل
٩٢٠	الحسي م الرمز	٩٩١	أكده الطويل
	الرخي	١٠٦٩	ألمخ الطويل
١١٥٧	ورث الرمز	١٤٨٣	(الطوائخ) الطويل
٣٣٣	تود الرمل	١٦٦٥	(برجخ) الطويل
(٩٦٢)، ٩٦١	معد الرمل	١٠٤٨، ١٠٧١	قصوع البسيط
١٤٧	شردا الصويل	(١٠٧٢)	
٣٩١، ٣٧٣	عودا الصويل	١٤٣٣	مذوخ البسيط
٤٢٠	أسدا الصويل	٤٠٢، ٤٠١	صحيح الوافر
٥١٦	لقندا الصويل	١٣١٣	صحاخ الكس
٧٦١	لهدا وسودا الصويل	١٠٤٦، ٣٩٥	لا اراخ مجزوء
٧٧١	مهد وسودا الصويل		الكس
٨٦٧	عزدا الصويل	١٤٦٢	فاستراخوا مجزوء
٨٧٦	تردها الصويل		الكس
١٢٦٥	عمدا الصويل	٩٠١	توصيخ الرمز
٢٠٩	شرهم أبدا البسيط	١٠٢٣	(الشقاق) الخفيف
٣٦٦	رانيها أبدا البسيط	١٢١٢، (١٠٢٣)	الملاح الخفيف



٧٦٤	بطلد الطويل	١٥٥١	الجبلد البسيط
٧٧٥	اليتعمد الطويل	٣٦٠	مينا الوافر
٨٥٣	بعيد الطويل	٦٣٦	عوادا الوافر
٨٥٤	ساعد الطويل	٩٢٢	زادا الوافر
١١٥٣	(عادل) الطويل	١١٥٠	البادا الوافر
١٣٣٧	وفود الطويل	٢٦٧	(نصدا) الكامل
١٣٤٠	الجهد الطويل	١٣٥٩	وتضهدا الكامل
٧٣٨، ٧٣٤	قصيها الطويل	١٣٠٩، ١٢٧٩	(وسجودا) الكامل
٥٦٤	ولوتد البسيط	٢١٩	وجدا الرجز
٦٢٦، ٦٢٥	ولفوا البسيط	١٥٨	ولينا م الرجز
	قلعوا	٧٧١	لقوم سيدا م الرجز
	صيد		لمصكفا
	حسدوا	١٦١٩	إلا سيدا م الرجز
٦٩١	والجسد البسيط	١٣٠١	بددا م الرجز
٣٢١	جود الوافر	١٣٠٥	الشهودا م الرجز
٥٦٢	الترهد الوافر	١٣٥٩	وتضهدا م الرجز
١٥١٨	(الوقود) الوافر	١٤٨٥	واحقة م الرجز
١٤٠٤	ليد الكامل	١٦٧٦، ١٦٧٥	زهدة م الرجز
٩٥٤، ٩٥٣	ترشها للشرح		موددة
	أهدها	٨٦٤	قصدة للشرح
	برقتها	٦٨٠	الأسودا الخفيف
	ينحدها	٧٦٢	وانقيادا الخفيف
١١٨١	(بهة) الخفيف	٩٣٧	حميدا الخفيف
١٠٥٢	خدة الخفيف	٦٥٨	جمدة المتعارف
٣٣٨	(الأبعاد) الطويل	٣٢٣	هند الطويل
٣٤٦	(أعوز) الطويل	٤١١	كائد الطويل
٣٥١	(مخلدي) الطويل	٤٤٣، ٤٤٢	لعميد الطويل
٣٧٣	القصير الطويل	٤٤٥، ٤٤٤	لسميد الطويل



١٢٣٣	يفصا الكامل	٥٢١	معبد الطويل
١٤٥١	الأحقاف الكامل	٥٥٩	بعدي الطويل
٢٣٣	(قدي) م الرجز	٥٦٧	العبد الطويل
٧٢٢	الأسيد للنسرح	٦٦٦	المشعر الطويل
١١٧١	(الزديان) الخليف	٦٩٧	الغدير الطويل
٨٦٧	مقتادها للشارب	٧٤٨	الوحيد الطويل
٣٤٩	(النحن) الطويل	٧٥١	كللوار الطويل
٦٨٢	(اعتلن) القصي	٨٣٦	ابعد الطويل
١٠٦٨، ١٠٦٣	أو مشر الطويل	٨٥٤	وارد الطويل
١١٩٠	قنير الوافر	٨٧٦	والجهد الطويل
	منير	٩٤٩	بالوحيد الطويل
١٠٥٤	غير الرجز	٩٩٩	السواعيد الطويل
٢٣٦	عمر م الرجز	١٣٧٢	الردى الطويل
٩٩١، ٣٧٩	البشر م الرجز		أنيد
١٥٢٢، ٥٨٨	النقر م الرجز	١٤١٢	مشهد الطويل
١٢٤٣	أقر م الرجز	١٥٥	بغضاد البسيط
	قذر	٥٣١	والجسد البسيط
١٢٦٧	انعصر م الرجز	٦٣٢	حيد البسيط
١٣٠١	العور م الرجز	٦٧٢	الحمير البسيط
١٤١٧	ونقر م الرجز	٧٠٢	تقير البسيط
٢٤١	إبز الرمل	٨٤٤	مرعود البسيط
٧٩٦	فطر الرمل	١٠٨٨، (١٢٣٠)	فقير البسيط
١١٥٩	(بالسر) الرمل	١٣١١	شدود البسيط
١١٦٩	عشر الرمل	٢٧٧	(معد) الوافر
	عقر	١٣٦١	حمير الوافر
١٣٩٥	وشقر الرمل	١٦٢٩	(زيان) الوافر
١٥٢٢	وشر الرمل	٦٩٤	عوادي الكامن
١٣٩٣	سوز السرح	١٠٨٤	وللمولود الكامن



٥٣٦	احتضاراً للوفى	٣١٩	أجرُ للشقارب
١٢٩٨	تعاراً للوفى	٣١٩	(نسرُ) للشقارب
١٦٥٨	عُرّاً للهوى	١٥٢٩، (١١٨٠)	بشرُ للشقارب
	الكامل	١٢٩٩	(الحمرُ) للشقارب
(٧٢٥)، ٧١٠	المرارة للهوى	١٣٠٠	أشُرُ للشقارب
	الكامل	١٦٤	بكرُ الطويل
١٥٠	(وسقوى) الرجز	٣٢٠	صبرُ الطويل
١٠٥٤	مختارهُ الرجز	٣٤٢	أبهرُ الطويل
٥٣٣	جندراً م الرجز	٣٦١	(عنبرُ) الطويل
٩٤٩	نفاً م الرجز	٣٨٨	وقترُ الطويل
	وأكثرُ	٤٠٩	شرُ الطويل
١٠٣٧، ١٠٤٠	نصراً م الرجز		عشرُ
١١٤٩		٥٩٥	لشعارُ الطويل
٩٠٦، ٩٠٤	عومرةً م الرجز	٧٥٠	بيطرُ الطويل
	للزفة	٧٥٢	أزورُ الطويل
٦٨٨	(وللظفر) للنسج		(حرجرُ)
٨٨٠، ٧٢٠، ١٧١	ناراً للشقارب	٧٦٢	ميسرُ الطويل
١١٤٦	حاضرةً للشقارب	٩١٩	ونصيرُ الطويل
٢٥٨	غامرُ الصويل	٩٣٧	(أصبرُ) الطويل
٢٢٥	(بنقى) الصويل	٩٩٢	وأقترُ الطويل
٣٥٨	شاكِرُ الصويل	١٢٨٩	(قعدراً) الطويل
٣٦٢	(القصرُ) الصويل	١٦٦٩	قفرُ الطويل
٥٠٤	(جائزُ) الصويل	١٦٧٨	أنعصرُ الطويل
٥٦٣	منكرُ الصويل	١٣٩٧	(وصرة) الحديد
١٢٦٠، ٩٩٦	هوىً الصويل	٦٨٠	(لتويرُ) الجسيط
١٠٦٧	(أجندزُ) الصويل	٧٣٥	سقرُ الجسيط
١١٥٣	(لنقادزُ) الصويل	٧٩٠	وبرهرُ الجسيط
١٢٨٣	نمطرُ الصويل	٨٩٨	ورزُ الجسيط



	وأنور الطويل	١٣٧٧
	يومان الطويل	١٤٣٢
	عصر الطويل	١٦٥٧
	نورها الطويل	٩٧٠
	صغيرها الطويل	٥٥٦
	(أروها) الطويل	١١٣٦
	الوقر البسيط	٢٣٩
	يدز البسيط	٢٥٨
	(خسر) البسيط	٢٩٠
	الأرز البسيط	٨٦٥
	ديار البسيط	٣٧٧
	واديها البسيط	٤٠٧
	(عمر) البسيط	٦٧١
	(بشر) البسيط	٦٩٣
	(مياسر) البسيط	٦٩٣
	(الأعاصير) البسيط	٧٠١
	(العصافير) البسيط	٩٤٧
	ذكر البسيط	٩٨٨
	النظر	
	بشر البسيط	١٢٨٥
	ابقر البسيط	١٢٩٢
	(ولا تعاز) الوافر	٤٥١
	الخيال الوافر	١٣٠٠
	أحقز الكامن	٤٤٤
	عاز الكامن	٩٧٠
	مجز الكامن	١٠٤٣
	قصاز الكامن	١٤١٥
	صغار	
١١١٦	جعهز م الرجز	
	ألفر	
١٥٢٠	بصره م الرجز	
	يغمز	
	حسرة	
٦٩٤	(ضفاري) الرمل	
٢٧١	خفيو الخفيف	
٦٤٩	(الصراخ) الخفيف	
٨٥٣	(تصير) الخفيف	
٨٦٣	مكفهز الخفيف	
٣٨٩	(مقاديرها) لتقارب	
	(مأمورها)	
٢٣٧	أي عمرو الطويل	
٦٠٠	(عن عمرو) الطويل	
١٨٨	(عذري) الطويل	
١٩١	منير الصويل	
٤٢١، ٢٢١	(الشافي) الطويل	
٤١٠	نصر الطويل	
٥٠٨	(للفقر) الطويل	
٥٧٢	والعذر الصويل	
٦٨٠	(لا يدري) الطويل	
٧٠٥	(تغش) الطويل	
٨٦٥	النهر الطويل	
٩٢٠	والنصر الطويل	
١٠١٦، ١٠١٣	ومنكر الطويل	
١٠٥١	الصحر الطويل	
١١٠٠	عامر الطويل	



٩٣٩	السريع	(السكائر)	١٢٨٨	الطويل	(الصابر)
١٢١٥	حائر	السريع	١٣١٢	الطويل	والغدير
١٣٤٥	السريع	الضامر	١١١٥	الطويل	ناير
١٣٣٩	الحفيف	عمر	٢٩٠	البيط	(كندر)
١٦٨٥، ١٦٨٧	للتقارب	مسور	٥٢١	البيط	عمار
١٦٨٩، ١٦١١			٧٧٠	البيط	(حار)
٩٠١	الرحز	الموازا	٨٦٤	البيط	البشر
٤٢٠	م الرحز	(حرز)	٨٧٧	البيط	والسري
١٥٨٨	الصويل	العشاور	١١١٥	البيط	قصر
١١٥٢	م الرحز	الشري	١١٢٧	البيط	(السامري)
١٦٦٥، ٧٩٢	الصويل	شمس	١١٦٩	البيط	خدر
٩٢٨	الصويل	القوانسا	١٢٩٨	البيط	(توار)
١١٣١	الكامل	(نسب)	١٣٩٨	البيط	الذكور
١٦٧٣، ١١٧٦	م الرحز	أما	١٦٦١	البيط	الذكور
٩٨٩	م الرحز	(البانسا)	١٢٠٠	الوافر	(الصقور)
١٦٤١	م الرحز	(تكرسا)	١٣٦٠	الوافر	مدبر
١٦٨٢	م الرحز	اعلنكا	١٦٥	الكائن	النصر
١٤٧٨	للتقارب	(العنسا)	٢٤٤، ٢٤٣	الكائن	فحار
٨٦٩	الصويل	رُسْ	٣٠١، ٣٠٠	الكائن	الأوبر
١٣٧٥	السيد	وأعراس	٥٨٩	الكائن	حفار
٢١٩، ٥٩٠	م الرحز	لمن	٦٧٤	الكائن	(الأشبار)
١٧٥	الحفيف	أمن	٨٧٥	الكائن	تقدير
٤٤٢	الصويل	منافس	١٥١٣، ١٢٥٤	الكائن	بقر
١٠٢٠، ٩٨٠	الصويل	احبس	٦٨٦	م الرحز	عنصري
(١٠٢٤)			١١٢٩	م الرحز	عنصري
٤١١	السيد	غبي	١١٦٥	م الرحز	حدر
٧٥٢	البيط	(كاليبي)	١١٦٦	م الرحز	نظار
١٤٣٢، ١٤٣٤	الناس	والناس	١٥٩٠، ١٤٣٠	م الرحز	العواور



رضراض	١٢٧٣، ١٧٥	نمسي الككفن
للأشعي	٧٦١	(النمسي) الككفن
بالإيماض	٨١٥	لأشعي الككفن
الأقط م الرجز ١٤٨	١٢٧٣	نمسي الككفن
تختلط	٩٩٨، ٩١٠، ١٧٥	أمري م الرجز
لغضا م الرجز ١٣٠١	٢٢٧	الطيسي م الرجز
التياب الوفر ٦٥٨		ليسي
الرباط	١٢٧٢	أموسي م الرجز
نشوة الوفر ١٤٨١	١٦٧٣	فسي م الرجز
نلجزل الرمل ٩٤٦، ٩٤٤		مدم
أشعا الصويل ٥٩٣		الشص
أجعا الصويل ٦٦٨	١٢٤٤	(الفرسي) المنسرح
إصعا الصويل ٧١٩	١٥٥٥	جحدري م الرجز
لعا الصويل ١٢٢٩		قنفر
ولخدا الصويل ١٢٨٧، ١٢٨١		المرش
بأجعا الصويل ١٥٠٣، (١٥٠٥)		غدر
(جعا) لنلبد ١٩٣	١١٢٩	بالترقيش م الرجز
والفعا البسيط ٧٥٠	١٤٤٣	الأحدوس الطويل
وانسقلعا	٥٦١	عرش الرمل
صعا البسيط ٨١٥		فقرش
منعا البسيط ٩٣٠	٢٩٤	قابض الطويل
(وقوعا) الوفر ١٠٤٢، ١٤٣	٩٥١	أبعض الطويل
الباعا الوفر ٦٣٦، ٥٣٥	١٥٨٥	قروش الطويل
(الرتاعا) الوفر ٧٦٣	٤٧٠، (٤٧٣)	الغمطي الطويل
برعي الوفر (٩١٠)، ٩١١	٦٤٢	(الأرضي) الطويل
٩٩٨	٦٤٣	(عضي) الطويل
(ذراعي) الوفر ١٠٢٣	٩٣٢	البياض م الرجز
فاجمعا الرجز ١٦٤٨		بالخصاضي



٨٥٦، ١٨٥٤	شائع المصويل	٥٩١، ٤٢١، ٣٨١	رواجعا م الرجز
١٢٨٢	ويتفخ المصويل	١٠٠٨	أبكي أجمعا م الرجز
١٣٠٤	للسوايح المصويل	١٠١٥	يوما أجمعا م الرجز
	لجائز	١٠٠٩، ١٠١٤	أكتعنا م الرجز
١٤٣١	المصولات المصويل	١٠١٦	
١٤٣٦	الطوايح المصويل	١٥٧٩	برقعا م الرجز
١٤٥١	أحد المصويل	١٢٠١	الأربعة م الرجز
١٦٥٢	بلاقيع المصويل	٢٧٧	نقعا م الرجز
٦٦٠	حماتها المصويل	٨٧٥	بمعنا السريع
	اعلاؤها	١٠٠٧	وقعا للنسج
	انقصها		جمعا
٣٢٤	شبعوا اليسب		سمعا
٤٢٩	سرخ اليسب	١٢٤٣، ١٧٢	(رفعنا) للنسج
٩٦٤	الشخ اليسب	١٥٧	اليدخل الطويل
(٧٩٢)، ٦٤٦	(محمول) الوفير		الينقص
٩٣٣	وحيل الوفير	٢٢٩	(مولى) الطويل
٢٥٣	للقزير الكامل	٣٠٤	(مرصع) الطويل
٤٦٨	مستح الكامل	٧٨٨، ٣١٣، ٣٠٩	(أعاطش) الطويل
٦٧٩	(الخشخ) الكامل	٣١٨	أطعم الطويل
٧٠٣	وأمنع الكامل	٣٢٧	أجمع الطويل
١٠٧٨	مربيع الكامل	٣٥٦	هاجع الطويل
٤١٩	نقفع م الرجز	٣٧٤	(أصنع) الطويل
	مجمع	٦٥٥	بافع الطويل
١٠٠٨، ١٠١٤	أجمع م الرجز	٦٧٤	(البلاقيع) الطويل
١٠١٥		٦٩٥	(وازيغ) الطويل
٣٦٢	(قنوع) الخفيف	٧٠٥	(واسع) الطويل
١١٣٠	عناغ الخفيف	٧٢١	تدفع الطويل
١٦١	تعاليق المنقارب	٨٥٣	باعق الطويل



٧٣٦	الرصفت البسيط	٣٠٤	أربع للتقارب
٩٤٢	والصرف البسيط	٤٩٥	لنوتبع الطويل
١٣٨٧	عجاءت الكامل	٩٨٩	لنقطع الطويل
١٤٠٦، ١٤٨٨	(مختلف) لنسرح		لنلج
١٤٠٢، ٥٩٢	(شائي) الوفر	١٢٨٢	(بلنجم) الطويل
١٤٢٠، (١٢٩٥)	الشغوب الوفر	١٣٩٤، (١٣٨٩)	أوزاع البسيط
١٦٨	الوالي الكامل	٨٠١	رأى الوفر
٥٦٦	تعينى الكامل	١١٧٠	لكاع الوفر
	لشرسوف	٥٠٤	(فاحزمي) الكامل
١١٣٤	متكلف الكامل	٩٤٣	حياع الكامل
١٢٢٩	(شائي) الكامل	١٠٧٩	ربيع الكامل
١٦٥٣	أقضي الرجز	٨٠٥، ٣١٩	أصنع م الرجز
٢٠٥	طريف السبع	٤٦٢، ٤٦٠	(الواقع) السبع
٩٣٨	لشدب لنسرح	١٤١٠	أصيانا البسيط
٧٠١	موالي الخفيف	٧٦٣	لوقا الوفر
١٢٥٦	(لمستعصب) للتقارب	٧٥٩	تعريف الرجز
١٥٠١	(الورق) الطويل	٧٢٦، ١٨٣	وقا م الرجز
٢٠٦	(القرق) م الرجز	٤٢٢	(نشوفا) م الرجز
١٥٧٠	نلي م الرجز		(عزفا)
٢٠٢	أولقا الطويل	٢١٨	وردها الخفيف
٤٧٨	(نشقى) القصي	١٣٨٧، ١٦٤	وأعجفت الطويل
٦٣٠	تقلقا الطويل	٣٤٩	مشرفت الطويل
٣٥٦	طليق الطويل	٦٩٨، (٧٠١)	نصف الطويل
٣٨٥	(صدقي) الطويل	٧٢٦	(العواطف) الطويل
١٠٥٤	فوغرى الطويل	١٠٧٨، (٧٦٨)	وكيف الطويل
١١٣٦	(بترق) الطويل	٨٦٤	املاحت الطويل
١٣٤٥	يوقى الطويل	١٢٨٦	(غارف) الطويل
١٤٦١	بتمطق الطويل	٢١٩	ونألف البسيط



١١٤٣	الأولاني الخفيف	١١٩٧، ٢٦٩	عارضة الطويل
١٤٥	الكامل	٦٦٢	(روافضة) الطويل
	الكامل	١٦٣٣	بنائفة الطويل
١١٥٠	عندللك م الرجز	٨٤٣	مطبوقة البسيط
١٤٥	الكامل		مطبوقة
١٢٣٤	الشكي المصويل		مطبوقة
٩٥٦	تباكي الوافر	٩٠١	(سطل) البسيط
١٢٢٣	ذكا الرجز	١١٣٥	موفقة الكامن
٤٢٥	عساكا م الرجز	١١٣٧، ١١٣٨	مغفلة الكامن
٤٧٣	أعساكا م الرجز		مغفلة
	ذكا		بنطوق
٧٤٢	قديكا م الرجز		نشق
١١٥٩	هواكا م الرجز		(مغفلة)
١٢٢١	دونكا م الرجز		مغفلة
١١٥٣	(نسللك) البسيط	١٤٤٩، ١٤٥٠	الحافقة م الرجز
٣٦٣	(والسلك) المصويل		مغفلة
١٤٣٣	سلك م الرجز	٢٩٣، ٢٩٢	بنق الخفيف
١١٦٥	نراكيها م الرجز	٩٤٠، ٦٧٥	المستقي الطويل
	أوراكيها	٧٦٨	الأرابيك البسيط
٨٩٧	هالك المربع	٨٠٤	(مغفلة) البسيط
٩١٠	الوسائق مجزوء	١٠٦٨، ١٠٦٩	عساك الوافر
	الكامل		(واشتباك)
٣٢٤	الوهف م الرجز	١٤٥٠، ١٤٥١	الشعبي الوافر
٧٢٠	يعتم م الرجز		مغفلة
	بنكر	٧٠٠، ٦٩٩	مغفلة الكامن
٧٦٩	(مشمعل) م الرجز	١٤٠٦	تلافي الكامن
١١٧٩	أسن م الرجز	٩٧٤	المرفق م الرجز
١٥٢٢	بالرجز م الرجز	٥١١	(انساق) الخفيف



١٠١٤	قليلًا الوافر	١٦٦١	سبل م الرجز
١٠٢٤	حالا الوافر		وبل
١٠٤٥	(البحر) الوافر	٥١٠	نخل الرمل
٥٢٠	الأوهالا الكامل	١٠٤٣	البحر الرمل
٦٢٨	نقيلًا الكامل	١١٥٢، (١١٥٥)	غفل الرمل
٧٨٨	(عسيلة) الكامل	١٢٥٥	سعل الرمل
١٥٤٥	حيالا الكامل	١٥١٤، (١٣٨١)	وعسل الرمل
١٦٦٧	قليلًا الكامل	٥٥١	محل السريع
٦٧٧	(أطلس) الكامل	٦٣٠	(المسلم) التقارب
١٦٥٢	فضلا الرجز	٧٤٨	(الأحل) التقارب
٧٩٧، ٧٩١، ٧٩٠	باطلا م الرجز	٣٧٢	برل مجرود
	وكثالا		التقارب
	الحلا حلا	٢٣٦	(ثألا) الطويل
	وبثالا	٦٤٧	(عؤل) الطويل
٨٤٧، ٨٤٦	الأوهالا م الرجز	٧٦٨	(المعلا) الطويل
	ونلكحالا	٨٢١	سهلا الطويل
	عبالا	٨٥٤	نقلا الطويل
٩٠٩	بحيلة م الرجز	٨٧٩	نسرالا الطويل
	لقبيلة	٨٨٨	أنحولا الطويل
١٢٩٩	لهاالة م الرجز	٩٢٩	منزلا الطويل
١٦٠٥	لئي لة م الرجز	٩٣٧	(مضلا) الطويل
٧٣٥	جبالا الرمل	١٣٤٩	موثلا الطويل
٧٣٦، ٧٣٣	لحلا المنسرح	٧٤٩	أمالا البسيط
١٠٩١	غلا المنسرح	١٠٨٤	فصلا البسيط
٧٥٢	عذولا الخفيف	١١١٢	ضليلًا البسيط
٢٦٣، ٢٦١، ٢٦٠	قليلًا التقارب	١١٢٠	مخدولا البسيط
٣٨٤	(أولا) التقارب	٣٥٠	(أسدا) الوافر
٧٨٨	(دلا) التقارب	٩٠٧	سالا الوافر



٩٦١، ٧٩٥	عوزة الصو	٤٨٩	إفانما الثغارب
٩٧١	(نواملة) الصو	١٩١	حيال الطويل
٩٥٦	ينالما الصو	٣٣٨	(عواسل) الطويل
١١٦٦	حجوما الصو	٣٤٤	قبل الطويل
١٣٢٣	(ينولما) الصو	٣٦٧	وجوهول الطويل
١٦٠٨	طالما الصو	٤٤٣	لدليل الطويل
١٦٢٨	حلوا للهد	٥٧١	(ززل) الطويل
٤٠٥	الكل الب	٧١٤، ٧١٣	قبل الطويل
٤٤٨	وتوي الب		سهن
٦٢٦	توي الب		لعقل
٤٧٨	(مكحول) الب		شغل
٦٥٠، ٦٤٩	(والفتن) الب	٨٦٧	قبيل الطويل
٧٦٠	(وجل) الب	٩١١	لثولن الطويل
٧٦٢	له الأمل الب	٩١٧	(تقل) الطويل
٩٢٥	مروث لأم الب	٩٤٨	(تول) الطويل
٧٧١	(الطق) الب	٩٤٨	أعجل الطويل
١٨٠٤، (٧٧١)	الفضل الب	٩٧٣	بخل الطويل
٨٧٦	صول الب	٩٩٠	وبغل الطويل
١١٤٢	(جن) الب	١٠٥٦	أشكن الطويل
	(زحل)	١٠٦٧	(سلاسل) الطويل
١٤٦٤	الأضمار الب	١٠٨٧	قلان الطويل
٤٢٦	(مزل) الوفر	١١٢١	وباطن الطويل
٧٣٥، ٧٣٣	(ززل) الوفر	١٢٣١، ١٢٣٢	وحيل الطويل
١١١٥	(والصهر) الوفر		وطني
١٥٣٨	تكنيل الوفر	١٤٣٥	السوالل الطويل
١٤٣٥	(عقل) مجرود	٢٠١	(كاشنة) الطويل
	الوفر	٤٢٦	(رلائنة) الطويل
٩٤٩، (٥٤٣)	لأثير الكامل	٦٩٢	فائنة الطويل



٨٩٥	(حماكي) القصيد	٧١٧	فعلنا القصيد
٩٦٣	(تنحلي) القصيد	٩٤٨	وأصول القصيد
١٠٠١	(محول) القصيد	٥٨٦	تنهيد مشهور
١٠٥٢، ١٠٤٧	محمومي القصيد		الفرج
(١٢٤٤)		١٦٥١، ٨٣٩	ميفل م الرجز
١٠٩٤	واغصا القصيد		أسل
١١٢٥	(فأجملي) القصيد	١٥١٧	يقعل م الرجز
١١٥٤	خليي القصيد	١٥٢٩	أطش م الرجز
	بشلي		عنا
١١٦٦	الأناجيل القصيد	٢٨١	أفضل الثغارب
١٢٨٦	باعلي القصيد	٩١٤	العاذل الثغارب
١٣٥٠	(مجهل) القصيد	١٥٠	نصبي الطويل
١٣٦٦	للقاصي القصيد	٢٤٧	لسيل الطويل
١٣٦٧	بالخبي القصيد	٦٩٥، ٢٨٣	(حنجل) الطويل
١٥٥١	(تنفلي) القصيد	٢٢١	فقي الطويل
٧٥١	وصالبا القصيد	٣٦٦	مقول الطويل
٦٩٢	والعزي البسيط	٤٤٢، ٣٨٣	فضل الطويل
١٣٩٤	شحن البسيط	٤٢٤	(سبيل) الطويل
١٥٤٦	ألس البسيط	٦٩٥، ٥٤٦	للتحمل الطويل
٥٥٩	(الصمالي) الوفر	٥٩٧	(ميكلي) الطويل
٦١٤	عياي الوفر	٦٢٧	قبي الطويل
٧٥٨	(المقبل) الوفر	٦٣٨	(وحدلي) الطويل
٨٩٥	المقبل الوفر	٦٩٧	محول الطويل
٩٧٨، ٩٧٦	وباب الوفر	٧٢٩	أأجادلي الطويل
٢٠٧	(مفضل) الكامل	٨١٥، ٧٦٢، ٧٥٦	(وتمقل) الطويل
٦٤٩	رسائلي الكامل	٧٦٢	جمل الطويل
٧٨٥	نيلي الكامل	٨١٨	نعل الطويل
	قبي	٨٦١	(وبازلي) الطويل



٣٠٠	عنما الصوئل	١٢٧٥	مهتلي الكائن
٣١٤	يتلما الصوئل	١٢٨٩	(تلقلي) الكائن
٤١٥	أتلما الصوئل	١٤٧٨	للتلظلي الكائن
٦٧٢، ٦٧٠	(تكرلي) الصوئل	١٤٦	آلي الكائن
٧٣٦	فدلما الصوئل	١٢٢٣	حتي الرجز
٧٩١	درها الصوئل	٢٥٧	الصوئل م الرجز
٨٦٦، (٨٧٢)	(للاصا) الصوئل	٨٩٢، ٨٩٣	تعتلي م الرجز
	(مصغلاهم)		سولي
٩٦٣	موخما الصوئل	٩٣٠	الشغل م الرجز
١٠٩٥	ويكرما الصوئل	٩٣٧	(تلقلي) م الرجز
١١٠٥	(تلقما) الصوئل	١٣٨٥	الأحتلي م الرجز
١١٤٥	صتما الصوئل	٨٠٥، ٧٣٤	(بالباصل) السريع
١٢٩٥، ١٢٩٤	عنما الصوئل	١٠٢٤	ثابلي السريع
١٣٧٠، (١٣٦٥)	تعا الصوئل	٤٥٦	سولي الخفيف
١٣٨٢	تلهمتا الصوئل	٩٢٠	بالمعاني الخفيف
١٥٨١	الإصحا الصوئل	٩٢٥	الجريل الخفيف
١٦٨٥	تللقما الصوئل	٩٦٨	(المعالي) الخفيف
٨٥٣	حرما اليسيد	١٠٨٤	رحيل الخفيف
٢٩١	(يسأما) مجزوء	١١٣٠	بالإحزالي الخفيف
	اليسيد	١٦٥٧	زلالي الخفيف
٢٢٦	أغاما الوفر	٦٩٣	حيلة الخفيف
٧٩٥	حرما الوفر	٩٨٧	(السعدلي) المتقارب
١١١٣	(السناما) الوفر	١٣٩٤	الإسحلي المتقارب
١٢٨٨	تستقيما الوفر	٨٣٩	السنم الطويل
١٤٨٥	لأما الوفر	٣٩٣	وحافم مجزوء
١٨٠	(تقضما) الكامل		بداتم الكامل
١٣٠٩	عنما الكامل	٢١٥	متم الرجز
١٦٨٦	جماما الكامل	١٤٧٨	المعتم المتقارب



٩٨٢	غريها الطويل	١٦٧٨	الحماشة مروه
٢٣٢	مستبها الطويل		الكفص
٤٧١	وتقيها الطويل	٧٥٩	نما الرحر
	(بلوئها)	١٢٢٣	أوها الرحر
٤٧٣	أهوشها الطويل	١٦٥٣	سلسا الرحر
	(وتقيها)	١٠٢٢، ١٠٢١	فيا م الرحر
٥٢٢	صبيها الطويل		محتصا
١٦١٤	هياها السويل	١٢٩٨	بعلما م الرحر
٥٩٨	والكرم البسط	١٤٨١	(القهشا) م الرحر
٦٣٣	(ينس) البسط	١٠٢٤، ٥٩٤	فانما منهوك
٧٠٥	(كرم) البسط		نانما الرحر
١١٧٩، (١١٨٢)	(سقم) البسط	١٠٢٨	(ضيم) الخليف
١٢٨٣	(تضطر) البسط	٩٠٠	أينما التقارب
٣٢٤	لم صنع	١٤٠٤	نيانما التقارب
	البسط	١٥٣	أعشم الطويل
٤٢٣	شريم الوفير	٢٨١	ألام الطويل
٤٥٢	(الأشم) الوفير	١٣٠٥، ٣٤٦	ظانم الطويل
٤٦٠	(مقيش) الوفير	٧٨٢، (٧٨٥)	نلكارم الطويل
٦٩٩، ٧٠٠	النحوم الوفير	٨٥٧	فهم الطويل
٧٦٩	(حرام) الوفير	٨٩١	حانم الطويل
٨٩٣	الكلام الوفير	٩٤٥	ألاشم الطويل
٨٩٧	نيم الوفير	٩٤٦	أكارم الطويل
١١٢٦	الضلائم الوفير	٩٥٦	كانم الطويل
١١٤٢	(السلام) الوفير	١٠٦٥	واشم الطويل
١٢٩١	(القشم) الوفير	١١٣٠	وعرام الطويل
٣٥٥	وتدائم الكامل	١٢٩٨	(الغراضم) الطويل
٤٥٦	لنوسم الكامل	١٤٣٥	الحوائم الطويل
٧٦٥	(ظلم) الكامل	٩٦١، (٩٦٢)	دعائشة الطويل



٣٧٧	كرج الوفر	٨٠٤، ٧٦٦	لظنوم الكامل
٦٧٨	(البيج) الوفر	١٦٣	الكلام الرجز
١٦٢٥	(القماع) الوفر	٦٥٩	فتحة م الرجز
٢٥٩	وغيره الكامل	١٨٨	ويوم الخفيف
٤٠١	منع الكامل	٤١٥	وغيره الطويل
٤٣١	(مستلم) الكامل	٦٧٩	(النواسج) الطويل
٩١٥، (٤٧٥)	للكرم الكامل	٧٣٧	العم الطويل
٥٩٧	(مترجم) الكامل	٧٥٠	لمرحم الطويل
٦٤٢، ٦٣٨	(يتولج) الكامل	٧٥٦	بلقاء حاتم الطويل
٧٩٧، ٧٩٥	دعي الكامل	١٢١٦	(س حاتم) الطويل
٩٣٣	بالصليح الكامل	٨٥٦، ٨٥٥	وقادح الطويل
٩٦٥	(الأسحج) الكامل	١٠٠٣	الصنارم الطويل
١٠٦٨	لجاسي الكامل	١٠٦٥	جهنم الطويل
١٠٧١	عقابة مجزوء	١٠٧٠	ساق الطويل
	الكامل	١١١٧، (١١١٩)	القصاصم الطويل
٥٥٣	نليهج م الرجز	١١١٩	(الأهاتم) الطويل
٦٥٠	النلهج م الرجز		للاشم
٧٣٧	(عصام) م الرجز	١١٤٤، ١٤٨١	(رجام) الطويل
	(بالحاتم)	١١٤٨	رفحاصم الطويل
(٩٩٨)، ٩٩١	نيلم م الرجز	٣٦٣	والكرم البسيط
	مهم	٤٩٤	(الأنولج) البسيط
٦٨٦	فتحة م الرجز	٥٢٩	نشم البسيط
٨٥٩	الكرم المنسرح	٦٤٩	(كعزم) البسيط
١٠٨٩	الكرم الخفيف	٧٩٦	طنج البسيط
١٢٨٧	بعد أن الرجز		قزم
١٦٥٣	يعز الرجز	٩٣٢، ٨٨٣	لظنم البسيط
٩٠٩	قالت وإن م الرجز	١٠٢٢	(حمدي) الخفيف
١٠٢٦	وقأن م الرجز	٢٥٩	الشمج الوافر



٧٩٧	وطينا الوفر	٥٨٨، ٣٢٥، ٣٢٤	الأحيان م السريع
٨٧٥	ولينا الكامل	٤٦٥	(الوجدان) م السريع
٩٠١	دينا الكامل	١٦٦٣، ٦٥١	بؤثفون م السريع
١٢٧٣، ٧٢٣	إينا م الكامل	٨٦٢	البحين م السريع
١٥٢	(شعينا) م الرجز	٨٩٢	الإنسان م السريع
١٩٦	والعينا م الرجز		كالعيا
٤٣٥	أخرونا م الرجز	١٢١٤	للصين م السريع
	عرينا	١٥١٥	أنكرن للشارب
٧٦٦	الليانا م الرجز	١٤٣١	يئبن للشارب
٩١٧	دينا م الرجز	٥٨١	وحشنا الطويل
١٣٥٩، ١٩٥	وجنادينا م الرجز	٧٨٨، ٣٠٩	(قشلا) البسيط
٤٥٢	(حتونا) الخفيف	٦٩١، ٣٢٩	إخرونا البسيط
٥٢٤	فكان شعينا الخفيف	٣٩٨	حرونا البسيط
٧٤٩	السدة شعينا الخفيف	٥٢٦	حدلانا البسيط
٦٩٤	والشيانا الخفيف	٦٠٩	أركانا البسيط
٧٦٥	هينا الخفيف	٦٩٠	أفانا البسيط
٧٨٩	عادلونا الخفيف	٧٦٣	(لو كانا) البسيط
٩١٩	نصدقينا الخفيف	٩١٨	(من كانا) البسيط
١٠٩٢	خرونا الخفيف	٩٢١	وإعلانا البسيط
١٣٤٦	الأميना الخفيف	٩٢٥	(أحياننا) البسيط
٦٥٢	(أحدون) الطويل	٩٤٢	فادعينا البسيط
٨٨١	يقون الطويل	١٢٣١	نميانا البسيط
١٥٨٥	قمون الطويل	١٦٨١	(أقرنا) البسيط
٢٨٧	زكتوا البسيط	١٥٣	وصمنا الوفر
١٦٧٦	ضنتوا البسيط	١٩٢	كينا الوفر
٢٣٦	(بنون) الوفر	٥٦٠	والعرونا الوفر
١٣٢٥	ثان م الرجز	٥٩١	ومقدرينا الوفر
٣٦٢، ٣٦١	(مبون) الخفيف	٦٦٣	الثوبنا الوفر



١١٢٢	باني الوافر	٣١٤	مرتجلان الطويل
	يتبعين	٤٥١	دغاني الطويل
١٣٥٨	اليثين الوافر	٥١٨	لقضائي الطويل
٥٦١	رمضاني الكامل	٧٨١، (٧٨٥)	وكركاني الطويل
١٠٩٨	(يعيني) الكامل	٧٨٤، ٧٨٣	بأرساني الطويل
١٥٧٤	أرماني الكامل		نهلاني
	الحسائي		نرماني
٦٣٩	عني م الرجز		وهباني
١٣٧٣	الأركن م الرجز		بمكاني
١٣٨٤	بالأجن م الرجز	١٠٦٤	بسماني الطويل
١٥٢٢	بني م الرجز	١١٦٧	أنواني الطويل
٣٩٨	(أهاتين) للنسج	١٣٤٦	أميني الطويل
١٩٣	(بالأضروب) الخفيف	١٤٩٣	الطواني الطويل
٦٨٠	الثواني الخفيف	٣٨٤	(ببائخا) الطويل
٧٦٠	معيني الخفيف	٥٢٤	برضيي البسيط
١١٧٢	وهواني الخفيف	٦٤٥	(وغيرهوي) البسيط
١٥٢٨	من هوة التقارب	٨٩٧	وإعلاني البسيط
١٤٥	أغا الضويل	٨٩٩	الإحني البسيط
٦٣١	مأها الضويل	١٢٦٦	فكيدوي البسيط
(١٣٨١)، ١٣٧٧	واديها البسيط	١٣٠٤	(مئلاني) البسيط
٢٠٧	(فولادها) البسيط	١٣٦٢	ماني البسيط
٩٨٧، ١٨٠٢	عابوها البسيط	٢٢٩	عساي الوافر
٩٨٧	لحبها البسيط	١٩٧، ١٩٥	الأربعين الوافر
١٠١٩	الله لفرج	١٩٥	أعربن الوافر
١٢١٠	وإله لفرج	٥٥٢	هعابي الوافر
٧٣٧	(أشها) م الرجز	٦٥١	(بشش) الوافر
	(غاشها)	٩٩٤	(تعرفوي) الوافر
١٥١٢	ولها م الرجز	١٠٨٠	(تدني) الوافر



١٠٥٨	ثوليا الطويل	٣٩٣، ٣٦٦	يدليو المتقارب
	وماليا	١٦٢٧	فروقى م الرجز
١١٠٠	ماضيا الطويل		العو
١٣٥٦	تغانيا الطويل	٤٥٠	(معرضي) الطويل
١٥٠٤	(مغانيا) الطويل	١٦٥٤	نوي الرجز
٧٤٣	نوي الوفر	٧٥٩	القوي الرجز
١٦٨٠	نوي م الرجز	١١٥٧	لندي الرجز
١١٧٩	ناحيه م الرجز	١٥٦	(وادي) الطويل
٧١٤	وزي الوفر	١١٥٣، ٢٥١	وذا ليا الطويل
٢٥٨، ٢٥٧	للندي الوفر	٢٠٦	اعندي ليا الطويل
	وللقص	١٠٥٨، (٣٥٤)	وغاديا الطويل
٢٥٨	بلدي الخفيف	٧٧٦، (٣٨٨)	جانيا الطويل
(١٤٢٩)، ٥٦٤	العصي المتقارب	٣٩٨، ٣٩٤	لنأل باتيا الطويل
٢٧٠، ٢٦٩	عدي م الرجز	٦٤٣	(سأل باتيا) الطويل
	الوي	٣٩٥	(واقيا) الطويل
	الدي	٣٩٨، ٣٩٦	مزاخيا الطويل
٤٣٩، ٤٣٨	العلي م الرجز	٥٩٤	قاضيا الطويل
	الصبي	٦٤٣	الأعاديا الطويل
٤٤١	العلي م الرجز	٧٤٩	حياتيا الطويل
	للطي	٧٦٣	(وعاليا) الطويل
٥٥٥	القصي م الرجز		(لأ بيا)
١١٩٦	الحقي م الرجز	١٠٠٥	الطنز ألا الطويل
١١٩٩	والسبي م الرجز		تلايا
		١١٣٥	(نهران ألا الطويل
			تلايا)
		١٠٠٥، (١٠٠٦)	راضيا الطويل
			(للساوي)



١٠٧١	الأندلسي
٤٩١	إبراهيم (النمعي)
	أح - أبو حيان
١٠٦٠	أحمد بن صلحة الأموي
	أحمد بن يحيى - ثعلب
٥٤٣	الأحوص
١٦٣٩	ابن أبي الأحوص
١٠٩٣	ابن الأختصر
٩٨٨، ٩٠٧، ٦٩١، ٥٦٤، ٣٣٩	الأخطل
١٦٧، ٢٠٠، ٢١٢، ٢٦٤، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٤	الأعشى
٢٩٦، ٢٩٨، ٣١٢، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٤٧	
٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٢٥، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٧٥، ٤٨٠	
٤٨١، ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٥، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٩	
٥٧٤، ٥٧٦، ٥٨٧، ٥٨٩، ٦١٩، ٦٢٤، ٦٤٨، ٦٥٣	
٦٧٨، ٦٨٢، ٦٩٨، ٧٢٦، ٧٥٧، ٧٦٠، ٧٧٢، ٨٧٩	
٨٩٦، ٨٩٧، ٩٠٣، ٩١٦، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٨١، ٩٨٢	
١٠٠٤، ١٠٥٣، ١٠٩٦، ١١١٢، ١١١٣، ١٢٠٥، ١٢٢٢	
١٢٣٢، ١٢٥٧، ١٢٨٦، ١٣٣٠، ١٣٣٢، ١٣٦٠، ١٣٦١	
١٣٨٤، ١٤٤٥، ١٤٤٩، ١٤٦٥، ١٤٧٠، ١٤٩٢، ١٤٩٧	
١٥٢١، ١٥٤٤، ١٥٥٠، ١٥٥٤، ١٥٥٧، ١٥٧١، ١٥٨٦	
١٥٨٧، ١٥٩٠، ١٦٠١، ١٦٠٤، ١٦١٦، ١٦٣٧، ١٦٤٦	
١٦٥٥، ١٦٤٧	
١٠٦٤، ٦٢٧	الأعشى الصغير
١١٩٧	أزد السراة (قبيلة)
٨٤٧، ١١٩١، ١٦٢١	الأزهري
	الأمناء = الشلوين



الأستاذ أبو عبي الشلوين	
أبو إسحاق - إرهج	
ابن أبي إسحاق	١٢٦٢
أسعد بن نصر الأسدي	١٥٠٨
أبو الأسود	٨٤٣
الأشهب العجلي	١٢٧٥
أصحاب س	٩٠٦
الأصمعي	٢١٥، ٣٨٧، ٤٢٦، ٤٨٨، ٧٢١، ٧٢٢، ٨١٢، ٨٣٥، ٨٣٧، ٩١٥، ٩٥٨، ١٠٤٨، ١٢١٦، ١٣٥٣، ١٣٦١، ١٤٠٣، ١٥٢٣
ابن الأعرابي	١٥٥٤، ٥٧٩
الأعشى	٤٠٥، ٧٥٠، ٨٦٧، ٨٧٦، ٩٣٩، ١٠٦٥، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٣٤٥، ١٤٦١، ١٥١٤
الأعشى (يعقوب بن محمد)	١٥٣١، ١٥٩٨
أعشى بالغة	١٠٨٣
أعشى بكر بن وائل -	
الأعشى	
أعشى قيس - الأعشى	
الأعلم	٤٧٥، ٦٨٩، ٦٩٠، ١١٥١
الأعشى	١٢٣٦، ١٢٧٥
أعرب بن عبدالله - قضي	
الري	
الافتخار العجمي	٧٧٣
ابن أم صاحب - قعب	
امرؤ القيس	٥٥١، ٦٩٥، ٧٥٦، ١١٨٠، ١٢٤٤، ١٥٥٠
امرأة من بني نصر بن معاوية	١٤١٢
الأموي	١١٣٧
الأمين الحلي	١٦٠، ٣٤٨، ٨٩٥، ١١٤٦، ١٢١٢، ١٢٧٣



١٤٣٤، ١١٤٨، ١١١٧، ٧٣٢، ٥٧٣	ابن الأثيري
١٣٨٣، ١٢٠٣، ٩٧٢، ٩٤٦	الأثيري أبو شركات
٨٨٩	الأندلسي
٧٥٨	الأندلسي (عبدالله بن حمد)
١١١٩	الأهزم بن عبدالله بن منقر
	أهل بغداد - البغداديون
	أهل الحجاز - المحازبيون
	أهل الكوفة - الكوفيون
	أهل نجد - النجديون
٨٤٢	الأهوازي النحوي
٨٧٩	أوس (بن حجر)
١٣٤٤، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٦، ٤١٧، ٥٠٢، ٧٥٨، ١٠٧٣	ابن إياز البغدادي
١٥٢٩	
	ب - ابن النظم
١٢٤٥، ٤٣٣، ٥٦٤، ٥٦٨، ٥٦٩، ٨٢٦، ١١٠٤، ١٢٢٠	ابن بابشاذ
١٢٢٤، ١٣٣٨، ١٣٥٧، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٤٦٠، ١٥١١	
١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٣٩	ابن الباطن
١٤٧٢، ١٠٩٩، ١٢٣٢	البخاري
١٤٤٢	عنت نصر
	البدري - ابن الناطم
	بدر الدين - ابن الناصم
٤٧٠	بدر بن عمار
	أبو البركات بن الأثيري -
	الأثيري
٣٣٧، ٣٧٠، ٦٦٩، ٧٤٧، ١٤٧٠	ابن برهان
٤٧١، ٨٠٦، ٨٢٨، ٨٤٣، ١٠٧٨، ١٠٨٣، ١١٦٢	ابن بري
١٤٣٠، ١٥٢٨	
١٥٢٧	البرقي



١١٢٦	بشر بن أبي عازم
١٤١، ١٥٨، ١٥٩، ١٥٣، ٢١٩، ٢٩٩، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٨٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٣٤، ٤٤٩، ٤٥٩، ٥٥٠، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٣٩، ٧٢٣، ٧٤٨، ٧٦٤، ٧٨٦، ٧٩٣، ٨٧١، ٨٨٦، ٨٩٩، ٩١٧، ٩١٧، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٨، ١٠٧٤، ١٠٨٥، ١١٢١، ١١٤٠، ١٢٨٤، ١٣٠٧، ١٣٢٦، ١٣٣٥، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٥٠، ١٣٥٤، ١٣٥٩، ١٤٦٦، ١٤٨٥، ١٥٣٨، ١٥٥٨، ١٦٤٩، ١٦٨٤	البصريون
٥٦٩	البعث
١٦٤٤	بعض الجهال
٣٦٩	بعض الشرح
٦٢٦	بعض العلويين
١٥٤٧	بعض العلماء
١٤٦٩، ١٢٠٥	بعض القضاة
٥٤٥	بعض المتأخرين
١٥٥، ٤٠٠، ٤٦٦، ٥٢٧، ٨٥٦، ١٥٦٩	بعض الناس
١٠٨٤	بعض القلائد
٣١٥، ٧٦٤، ٧٧٧، ٧٧٨، ١٠٤٥، ١١١٤، ١١٤٣، ١٤٨٢، ١٦٥٦	القياداتيون
٢٠٤، ٢٨٠، ٢٨٧، ٢٩٣، ٥٠٥، ٥٨٣، ٦٢٩، ٦٨٢، ٩٥٤، ١٠٠٧، ١٣٢٠، ١٣٧٣، ١٤٢٢، ١٥٣٤، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٥٧، ١٥٥٩، ١٥٧٩، ١٥٨٤، ١٦٠٧، ١٦٢٣، ١٦٧١، ١٦٧٨	أبو البقاء
٧٥٣، ١٥٣١، ١٥٩٨	أبو بكر (بن عمار)
	أبو بكر = ابن السراج
	أبو بكر بن الأتاري = ابن



الأشباري	
أبو بكر الزبيدي - الزبيدي	
أبو بكر بن سعيد النحوي	٣٥٩
بلال (بن أبي رباح)	١٢٣١
بلعازث	١٦٥٦
بلعزم	١٦٥٦، ١٦٧١
بلهعيم	١٦٥٦
بنو أسد	١٥٧١، ١٦٢١، ١٦٢٢
بنو الحارث بن كعب	١٨٢، ٢٤٩
بو عقيل	١٦٤٩، ١٦٦٨
بنو كنانة	١٥٢٦
بنو النجار	١٦٥٦
بنو النضر	١٦٥٦
بنو يربوع	١١٥٨، ١٦٤٩
بهاء الدين بن النحاس - ابن	
النحاس	
البيانون	١٠٩٠
ابن البيهقي - ابن الباقلي	
الشوري	٣٢٥، ٣٥٩، ٦٤٣، ٨٧٦، ١٠١٧
أبو تمام	٢٣٣، ٢٣٢، ٣٣٨
ثيم (قبيلة)	٥٦٨، ٦٥٦، ٧٤٥، ١١٣١، ١٢٧٢، ١٣٢٤، ١٣٦١، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٨٤، ١٣٨٧
ثيم بن أبي المعالي	٧٩٦، ١٦٦٠
التميمون - ثيم	
أبو ثرون	٧٢٣
ثعل (قبيلة)	١٢٧٣
ثعلب	١٦٩، ٢٠٣، ٤١٣، ٤٦٥، ٥٨٠، ٦٢٧، ٧٠٠، ١١١٧، ١٢٣٠، ١٣٣٠، ١٣٣٢، ١٣٤٥، ١٤٦٠، ١٥٣٨، ١٥٧٦



٢٤٩	الثعلبي
٢٣١	الشماتني
	ح ص - ابن حني
	جلالته - الزهري
١٢٧٣	جمعا
١١٧٩	الجرجاني (علي بن عبدالعزيز)
	الجرجاني - عبدالقاهر
١٦١٢، ٦٦٩، ٧٩٣، ٩١٦، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٦٥، ٩٧٧،	الجرمي
١٠٤٦، ١٠٥٠، ١١٤٧، ١١٥١، ١٢٦٣، ١٢٩٢، ١٤٧٢،	
١٤٨٤، ١٥٠١، ١٥٧١	
	جول - الخصيفة
٦٠٨، ٦٢٦، ٨٧٥، ١٠٠٥، ١٠٧٨، ١٤٨٥	جرير
٣٣٩، ٥٥٣، ٧١٧، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١١٢٥، ١٢٨٠	الجزولي
١٢٩٤	
	الجعدي - السابعة الجعدي
٣١٠، ١٢٩٥، ١٥٨١	أبو جعفر (يزيد بن التقي)
	أبو جعفر بن البائش - ابن
	البائش
٩١٤	جعفر بن أبي طالب دو
	الجنابين
	أبو جعفر الشحاس - الشحاس
٧٢٠	ابن جهاز
	جمال الدين أبو عبدالله محمد
	بن مالك الطائي الجبالي -
	ابن مالك
	جمال الدين بن عمرو - ابن
	عمرون
١٤٦، ١٦٥، ١٩١، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤٤	ابن حني



٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٢٧، ٣٣٧  
 ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٦٧، ٣٧٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٣٣، ٤٩١،  
 ٥٤٨، ٥٥٦، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٧، ٦٠٩، ٦١٦، ٦٣٤،  
 ٦٦٦، ٦٧٣، ٦٧٩، ٦٨٦، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٨٦، ٨٦٠،  
 ٨٩١، ٩١٦، ٩١٨، ٩٦٨، ٩٠٠٣، ٩٠٠٤، ٩٠٠٩،  
 ٩٠١٣، ٩٠٦٣، ٩٠٧٠، ٩١٤٤، ٩١٥٩، ٩١٦٠، ٩١٩٧،  
 ٩٢١٤، ٩٢٢١، ٩٢٢٥، ٩٢٤٣، ٩٢٥٠، ٩٢٦٠، ٩٢٩٠،  
 ٩٢٩٣، ٩٢٩٥، ٩٣٠٥، ٩٣٠٨، ٩٣١٩، ٩٣٧٠، ٩٣٧٢،  
 ٩٣٨٦، ٩٤٠٣، ٩٤٢٤، ٩٤٤٩، ٩٤٥٢، ٩٤٥٤، ٩٤٥٨،  
 ٩٤٦٤، ٩٤٧١، ٩٤٩٧، ٩٤٩٩، ٩٥١٨، ٩٥٣٣،  
 ٩٥٥٥، ٩٥٦٥، ٩٥٦٧، ٩٥٧٦، ٩٥٨٨، ٩٥٩٣، ٩٦١٨،  
 ٩٦٢٤، ٩٦٢٨، ٩٦٤٣، ٩٦٥٥، ٩٦٦٢، ٩٦٨٦

ابن الجواليقي = الجواليقي

٣٥٩، ٦٥٠

الجواليقي

١٨٥، ٢٤٨، ٧١٥، ٨٢٤، ٨٣٢، ٨٨٨، ٩٩٩، ٩٠٠٠،  
 ٩٠٩٠، ٩٤٣٩، ٩٤٨٠، ٩٥٢٣

الجوهري

ح = أبو حيان

٧٦٧، ٨٣٥، ٩٣٥، ٩٠١٠، ٩٢٣٤، ٩٣٥١، ٩٤٠٣،  
 ٩٤٣١، ٩٥٠٠، ٩٥٠٩

أبو حامد السحستاني

١٤٧

الحاقلي

٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٨٠،  
 ٩٩٤، ٩٩٦، ٩٩٦١، ٩٩٦٣، ٩٩٦٤

ابن الحاج

٢٤٦، ٢٨٦، ٣١٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٦، ٤١٠، ٤٣٢،  
 ٧٠٢، ٧٠٤، ٧١١، ٩٠٤، ٩٠٤٢، ٩١٠٣، ٩١٢٩،  
 ٩١٦٠، ٩١٧٤، ٩٢٦٨

ابن الحاجب

١٠٧٨

الحاذرة

١٥٨٢

الحازمي

١٥٦٢

ابن حبيب



١٣٢٤، ١٣٢٣، ١٣٧٢، ١٣١٨، ١٨١٣، ٧٧٧، ٦٥٦	المجلداتيون
١٦٨٧، ١٦٨٦، ١٦٨٥، ١٦٨٤، ١٦٢٢، ١٦٢١	
٩٤١	ابن أبي الحديد
	ابن الحرري - الحرري
١٠٣٨، ٨٤٤، ٨٣٨، ٨٠٢، ٦٤٢، ٤٧٠، ٤٠٦، ٢٣٢	الحرري
١٤٩١، ١٤٣٠، ١٤٠٠، ١٣٠٢، ١١٨١، ١٠٨٣، ١٠٧٨	
١٦٧٧	
١٣٧٠، ١٣٦٥، ١٣٤٦، ٧٦٣، ٢٣٢	حسان (بن ثابت)
١٦٦٩، ١٤٦٣، ١٠٧٠، ١٠٦٦، ١٠٤٨، ٨٩١، ٦٦٦	الحسن (البحري)
١٦٤٢	
	أبو الحسن - الأحمش
	أبو الحسن بن الأحمش =
	ابن الأحمش
	أبو الحسن الزعفراني =
	الزعفراني
	أبو الحسن بن سيده = ابن
	سيده
	أبو الحسن بن عصفور = ابن
	عصفور
	الحسن بن هاني = أبو نواس
	أبو الحسن بن الطرودة = ابن
	الطرودة
١٤١٥، ١٠٧٨، ٩٥٥، ٧٥٢	المطبعة
١٣٠٥	حقص
١٤٩١	أبو حقص الحميري (ابن)
	مكي الصقلي
١٢٩٤	الحنواني
١٤٦٩	الحنفي



٨٩١ ، ٨٣١ ، ٣٦٣	الحماسي
١٥٣١ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢١ ، ١٤٩٤ ، ٢٠٨	حرقة
١٥٢٣	حير (قريئة)
٩٤٥	حنيف
٤٨٦ ، ٤٨٥	أبو حنيفة
١٥٧١	أبو حنيفة (الدينوري)
٤١٧ ، ٤١٣ ، ٣٢٢	الحوي
٤٤١ ، ١٧٦ ، ٢٠٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٢ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٦ ، ٦١١ ، ٦٢٢ ، ٧٠٨ ، ٧٥١ ، ٧٧٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ١٠١٧ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٨ ، ١١٠٠ ، ١١٢٤ ، ١١٢٨ ، ١٢٣٤ ، ١٣٠٦ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٨ ، ١٣٩٠ ، ١٤٠١ ، ١٤١١ ، ١٤١٥ ، ١٤٥٧ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٤ ، ١٥٣٠ ، ١٦٥٩ ، ١٦٠٧ ، ١٦٥٦	أبو حيان
٨٦٧	أبو حية
	ح - الأحفش
١٣٩٧	علاء بن عبد العزيز
١٦٤٤ ، ١٣٦٨ ، ١٥٥٦ ، ١٦٤٤	ابن حالبه
١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٤٣٧ ، ٤٩٠ ، ٥٥٥ ، ٦٢٢ ، ١٣١٦ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥	ابن الحجاز
١٦٣١ ، ١٥٤١	
٣٥٢ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤١٥ ، ٤٧٩ ، ٥٣٥ ، ٧٨٧ ، ٧٩٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٦ ، ٩٢٢ ، ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠٧٤ ، ١٢٢٨ ، ١٤٥٤	ابن حروف
٣٨٧ ، ٤٦٧ ، ٥٤٥ ، ٥٨١ ، ٨٠٢ ، ٨٣٨ ، ١٠٧٨ ، ١٢٦٣ ، ١٤٠٠ ، ١٤١٣ ، ١٥٢٩	ابن الحشاش
	الحضراوي = ابن هشام



الخضراروي	
صطاب المازدي = صاحب	
الفرشج	
الحطائي	٨٩٠، ٨٢٨
صطاف بن ندبة	٣٠٣، ١٤٥
حلف بن خليفة الأقطع	٨٨٠
الحثين	١٧٤، ١٨٠، ٢٣٩، ٢٥٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٣٥، ٣٧٦، ٤٦١، ٥٢٣، ٦٧٦، ٦٨٨، ٦٩٥، ٧٤٤، ٨٧١، ٩١٤، ٩٨٨، ٩٨٩، ١٠٠٩، ١١٣٢، ١١٥١، ١٢١٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٣٠٨، ١٣١٣، ١٤٤٣، ١٤٥٠، ١٤٦٠، ١٥٠٦، ١٥١٥، ١٥٩٣، ١٥٩٥، ١٦٤٥، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٨٦
ابن عياط العكلي	٨٠٢
عيوان (حي من اليمن)	١٦٢٦
أبو ذؤاد	١٦٥١، ٩٩٩
ذؤاد بن أبي ذؤاد	١٦٥١
ابن دحية	١٤٩٠
ابن درستويه	١٨٧٣، ١٠٠٧، ١٠٥٧، ١٥٢٥
درند بن الصمة	١٣٧٢
ابن درند	٢٢٧، ٩١٥، ٩٢٥، ٩٥٣، ١٠٧٧، ١١١٧، ١٣٥٢، ١٤٣٠، ١٤٨٣، ١٥٦٥، ١٦٥٠
دروود	٩٢٢، ٩١٧
أبو الدهش	٢٣٥
ابن دقيق العيد	١٥٦٣
الدنوزي	١٤٤، ١٦٧
أبو ذؤيب	٦٢٧
أبو ذر (الحثي)	١٣١٦
ابن ذكوان	١٢٤٢



١٦٦٦	قو الإصح العذواني
١٣٥٣، ٦٧٤، ٧٠٢، ٧٢١، ٩٢٩، ١١١٠، ١٣٤٥، ١٣٦٦،	قو الرمة غيلان
١٦١٤	
٣٠٣، ١١٦٥، ١٣٨٤	رؤبة
٤٧١، ٤٧٣	الزاعي
١١٤٨، ٣٥٢، ٦٢٢	ان أبي الربيع
١٦٤٥، ١٥٣٩، ١٥٣٥، ٦٤١	ربعة (قبيلة)
١٦١٦	ربعة الرقي
١٦٢٦	رجاء بن حيوة
١٦٦٨	رحل من عقيل
١٣٨٦، ١٣٥٧، ٤٢١	الرشيد
٣٢٨، ١٩٩٧، ١٨٩	الركن
١٥٠٤، ٤١٦، ٤١٧، ٦٧٦، ٦٧٨، ١٥٥٩	الرماني
٩١٧، ٨٥٢	ان رواحة
	ز - الزمخشري
١٥٨	الرباء
١٦٤	الزريقان
١٤٤، ٢٣١، ١٠٠٦، ١٣٩٦، ١٥٠٩، ١٥٧٢، ١٥٨٣	الزبيدي
١٦٢٧، ١٦٢٥	
١٢٣٦	الزبير
١٠٨٤	ان الزبير الأسدي
	زج - الزجاج
١٦٦، ١٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٧	الزجاج
٤٣٣، ٤٨٣، ٥١٥، ٥٣٤، ٥٦٥، ٥٦٥، ٧٧٢، ٩٠٦	
٩٢٧، ٩٦٥، ١٠٥٧، ١١٠٦، ١١٢٢، ١١٦١، ١٢٣٢	
١٢٤١، ١٣٣٨، ١٥٠٦، ١٥٨٧	
١٦٩، ١٨٤، ٥١٤، ٦٥٣، ٦٥٤، ٨٢٠، ٩٠٨، ٩٥٧	الزجاجي
١٠٧٤، ١١٦١، ١٣٥٤	



٧٥٨، ٧٥٧، ٣٥٩

الزعفراني

أبو زكريا = الزعزري

أبو زكريا يحيى بن زياد -

الفره

الزهرشري

١٥٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٨، ٣٢٦،

٣٤٦، ٣٦٣، ٣٧٤، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٣،

٤٣٤، ٤٤٩، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٨٣،

٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥١٢، ٥٣٠، ٥٣٧، ٥٤٠،

٥٤١، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٥، ٥٨٣،

٥٨٥، ٥٩١، ٥٩٦، ٦١١، ٦١٧، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٨،

٦٤٨، ٦٦٥، ٧٠٤، ٧١٨، ٧٤٨، ٧٥٥، ٧٧٢، ٧٧٦،

٨١٨، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٩٨، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٢٧،

٩٣٢، ٩٦٤، ٩٦٦، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩،

٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩،

٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩،

٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩،

٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩،

٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩،

٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩، ٩٦٩،

٧٧٦، ٦٢٥

زهر بن أبي سلمى

١٥٣، ١٩٦، ١٥٥٧، ١٦٣، ١٩١٥، ١١١٠، ١١١٠، ١١١٠، ١١٢٣،

١٢٤٣، ١٢٦٣، ١٢٥١، ١٢٤٦، ١٢٤٦، ١٢٤٦، ١٢٤٦، ١٢٤٦،

من = سبيحة

٥٢٩

ساعة بن جوية

١٦٠٠

السبعة

المستحالي - أبو حاتم

٣١١، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٧٠، ٥٣٧، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٦٦،

٥٦٧، ٥٦٧، ٥٦٧، ٥٦٧، ٥٦٧، ٥٦٧، ٥٦٧، ٥٦٧،



١١٥٦، ١١٧٨، ١١٨١، ١٢٣٥، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩	
١٦١٠	
١٥٥٨	سرجس
١٤٦٢	سعد بن مالك
٥٧٣، ١٠٧٣، ١١٤٤، ١١٥٦، ١١٨١، ١٥٢٦	ابن سعد
	أبو سعيد - السراي
٩٩٣، ٤٤٢	سعيد بن حير
١١٩٠	السفاني
٤١٨	سفا (السفاسي)
٧٠٧	أبو سفيان بن حرب
	السكاكي = صاحب مفتاح
٤٢٨، ٧٦٦، ٨٣٨، ١١٩٥، ١١٩٦، ١٢٢٦، ١٣٤٨	ابن السكيت
١٦٢١، ١٣٥٣	
٤٢٠	ابن سلكم
٢٨٠	سلمة (بن عاصم)
	أبو سليمان الخطابي =
	الخطابي
١١٠١، ١١٩٧	أبو السمال
٨٥٥	السمهري العكلي
١٢٢٥	ابن السميع
١٣٢٠	السمين
٣١٣، ٣٣٥، ٧٨٩، ٨٦١، ١٣٩٥	المسولي
١٤١، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٠، ٢١٥	سيويه
٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٦٤، ٢٨١	
٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣١١، ٣٢٨، ٣٣٠	
٢٣١، ٢٤٧، ٢٧٠، ٢٧٤، ٣٨٠، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٨	
٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٨	
٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٨، ٤٩٩، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٩	







١٤١٣، ١٤١٠، ١٣٩٦، ١٣٧٤، ١١٣١، ١٠٤٥، ٨٨٣	ابن سبويه
١٥٥٦، ١٤٩٥	
١٣٢٨، ١٢٨٢، ١٢٥٠، ١٢٤٩، ١٢٣٣، ١٢١٤، ١١٩٣، ١١٧٦	السجستاني
١٥٣٩، ١٥٣٨، ١٥٣٧، ١٥١٤، ١٥١٣، ١٣٧٩، ١٣٧٦، ١٣٧٠	
١٩٠٤، ١٨٨٧، ١٧٩٩، ١٧١٢، ١٧١١، ١٥٦٣، ١٥٥٨، ١٥٤٥	
١٠٣١، ١٠٣٠، ١٠٢٩، ٩٩٦٧، ٩٥٩، ٩١٦، ٩٠٦، ٩٠٥	
١٤٩٥، ١٤٨٧، ١٤٥٢، ١٣٦٣، ١١٩٢، ١١٦٦، ١١٥٦	
١٥٠٦، ١٥٠١، ١٥٠٠	
١٠٧٠، ١٠٦٦، ١٠٤٨	ابن سمين
١١٠٠، ٤٠٩	ش - القمحي
	ش - القلويين
٦٠٧	ش - الشيخ - ابن مالك
٦٤٧، ٢٣٥	الطلي
	الشحري - ابن الشحري
١٥٧٥، ١٣٨٠، ١١٩٥، ٩٧١، ٩٧٠، ٦٢٥، ٣٩٦، ٣٩٤	ابن الشحري
١٦٦٧	
١٥٣٠	الشعي
٢٩٦، ٢٩٢، ٢٤٩، ٢٤٣، ٢٣٧، ٢٢٧، ١٨٥، ١٤١	القلويين
١٤١٣، ١٣٩٤، ١٣٨٩، ١٣٨٦، ١٣٥٥، ١٣٥٠، ١٣٤٧، ١٣٠٣	
١٥١١، ١٥٠٧، ١٤٧٩، ١٤٦٣، ١٤٦٢، ١٤٦١، ١٤٥٨، ١٤٢٦	
١٥٥٣، ١٥٤٨، ١٥٤٥، ١٥٤٤، ١٥٣٧، ١٥٢٧، ١٥١٣، ١٥١٢	
١٧٨٦، ١٧٨٠، ١٥٧٨، ١٥٧٣، ١٥٦٥، ١٥٦٤، ١٥٥٨، ١٥٥٤	
١٩٩٣، ١٩٨٨، ١٩٧٩، ١٩٠٣، ١٨٨٧، ١٨٧٠، ١٨٥١، ١٨١٩	
١١٩٢٦، ١١٠٣، ١٠٧٣، ١٠٣٦، ١٠١٤، ١٠٠٧، ٩٩٥	
١١٧٨، ١١٧٣، ١١٥٥، ١١٤٩، ١١٤٧، ١١٤٤، ١١٤٠	
١١٣٠٧، ١١٢٩، ١١٢٧٩، ١١٢٦٨، ١١٢٦١، ١١٢١٦، ١١١٨٩	
١٥٦٥، ١٥٦٤، ١٥٢٦، ١٤٩٥	
٦٣٠	القلويين الصغير



الشماع	٨٦٦، ٨٧٢، ٨٧٣
الشنفرى	١٩٠
الشياني - أبو عمرو	
الشياني	
شبة	١٢٩٤
الشيخ - ابن مالك	
شيخ ابن حني - الفارسي	
الشيخ أبو علي - الفارسي	
شيخ عبدالقاهر	١٤٨٩، ١٣٠٣، ١٥٢٠
شيخنا (شيخ ابن هشام)	٢٥٧، ٦٣٤، ٧٣٩، ٨٤٢
ص - الجبريون	
ص - ابن عصفور	١٢٤٧، ١٢٥١
صاحب الإنشاح - الفارسي	
صاحب البحر - أبو حين	
صاحب البديع (محمد بن	٣٧١
مسعود القرني)	
صاحب البسيط (ابن العلق)	١١٦٩، ١٨٩
صاحب الترشيع (عصاب	١٥٨٧
اماردي)	
صاحب الجمل - الزحاحي	
صاحب حاة - املك لؤؤد	
صاحب الصحاح - الجوهرى	
صاحب العين	٢٣١، ١٥٧٢
صاحب (كتاب - سيويه	
صاحب كتاب الجمهرة -	
ابن دريد	
صاحب التمع - ابن حني	
صاحب المومع (عبدالرحمن	١٢٧٦، ١٥٣٠



بن أحمد الرزقي	
صاحب للفتح (السكافي)	١٠٦٠
صاحب المقرب - ابن	
عصفور	
صاحب ميزان العربية -	
الأنياري أبو شوكات	
صخر الغي	١٣٦٢
صدر الأفاضل	١٢٧٢
صف - الصفار	
الصفار	١٩٩٧، ٢٤٠، ٢٨٤، ٧٨٠، ٧٨٥، ١٠٨٠، ١٢١٠، ١٤٨٣
الصينلاني	٣٥٩
الصيمري	٨٦٣، ٨٨٣، ٨٨٧، ٩٠٥، ٩١١، ٩١٧، ١١٥١، ١٢٤٤
	١٣٨٣
ابن الضائع	١٦٩، ٢٢٨، ٧١٦، ٨٢٠، ١٣٠٦، ١٤٩٥
ص	٣٦٨، ٦٩٦، ١٠٥٤، ١٠٨١
صائي	٧٢٩، ٨٥٢
الضائي الكسر - أبو نجم	
صاهر القرويني	١٤٩٢
ابن طاهر	٥٣٩، ٧٨٧، ٧٩٣
الطوري	٢٥٣، ٩٢٨
ابن الصراوة	١٤٩، ٢٢٤، ٣٧٨، ٤٨٠، ٦٦٩، ٧٤٧، ٨٩٩
صرفة	٦٦٦، ٧٩٦، ٨٨٤
ابن طريف	٨٣٥، ٨٣٨، ١٥٢٣
صلحة (بن سليمان السمان)	١٣٢٤
صلحة (بن عبيد الله)	١٣٣٦
صلحة (بن مصرف)	١٣٧٠
صير (قبينة)	٢٦٨
أبو العريب - لشتي	



أبو الطيب النفوي	١٥٥٦
ع ت ج = ابن هني	
عائشة	٤٧٤، ٥٢٥، ٦٩٨
عائسم (ابن أبي النجود)	٧٥٤، ١٣٠٥، ١٥٢٣، ١٥٩٨، ١٦٥٨
ابن أبي العافية	١٠٩٣
ابن عامر	٧٥٤، ٧٦٩، ١٣٦٨، ١٥٢٣
ابن عباد	١٤٦
ابن عباس	٦٩٨، ٨١٩، ٩٧٢، ٩٩٣، ١٠٥٣، ١١٠٨
أبو العباس - لثود	
أبو العباس أحمد بن طلحة -	
أحمد بن صلحة الأحموي	
أبو العباس أحمد بن يحيى -	
ثعلب	
العباس بن عبيدالمطلب	١١٤٥
عبدالمقيم القوياني	٤١١
عبد الرحمن بن أحمد الرزقي -	
صاحب التلويح	
عبدالقاهر	١٥٧، ٢٣٨، ٢٤٤، ٣٧٢، ٣٨٢، ٤٨٨، ٤٩٠، ٥١٢، ٥٥٧، ٦٤٦، ٦٦٧، ٧٠٩، ٧١٠، ٧٣٩، ٧٤٤، ٩٦٩، ١٠٠٥، ١٠٣٦، ١٠٤٦، ١٠٥٥، ١٢٣٨، ١٢٤٨، ١٣٠٣، ١٣٤٧، ١٣٨٥، ١٤٥٥، ١٤٦٦، ١٤٧٣، ١٥١٣، ١٥١٧، ١٥١٩، ١٥٩٩، ١٦٧٩
عبدالمطيف البغدادي	٥٠٠
عبدالمطيف الحارثي	١٣٨٣، ١٤٤٦
عبدالله بن بري - ابن بري	
أبو عبدالله الرازي - الثمري	
الرازي	
أبو عبدالله الفاسي - الفاسي	



عبدالله بن يوسف بن هشام	
= ابن هشام (تؤلف)	
عبدالله	١٤٥
عبدعوت	١١٠٠
العبدى	١٥٣٧، ١٤٦٢
أبو عبيد (القاسم بن سلام)	١٥٥٧، ١٤٣٤، ٩٤٦، ٨٣٧
أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز	١١١٧، ٤١٠
الكبرى	
أبو عبيدة معمر (بن ثلثي)	٦٦٧، ٦٨٢، ٧٣٤، ٨٣٧، ٩١٥، ٩٤٦، ٩٦٥، ١٤٨٤
	١٥٧٣، ١٥٥٧
أبو العنابية	٥٦١
عثمان = ابن جى	
أبو عثمان = لدارني	
العجاج	١٦٨١، ١٦٧٢
عدي (بن زيد العبادي)	١٠٨٤
العراقيون	٧٨١
ابن عصفور	١٥٢، ١٥٦، ١٧٧، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٧، ٢١١، ٢٢٤، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩١، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٥، ٥٠٢، ٥٠٦، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٤، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٣، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٧١، ٦٨٧، ٦٩٠، ٧٨٠، ٧٨٦، ٧٨٧، ٨٦٠، ٨٦٢، ٨٧٧، ٨٨٦، ٩١٨، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٥٧، ٩٦٩، ٩٧٣، ٩٧٧، ٩٨٢، ٩٩٨، ١٠١٢، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٤١، ١٠٤٣، ١٠٤٥، ١٠٤٨، ١٠٥٩، ١٠٦٨، ١٠٧٣







عمر (بن الخطاب)	٩٢٩، ٩٤٧، ١١١١، ١٢٠٩
ابن عمر = عيسى بن عمر	
أبو عمر = الهروي	
عمر بن أبي ربيعة	١٣٧٦، ١١٧٨، ١١٦٩، ١٠٩٤، ١٠٦٢، ١٢٤٤
أبو عمر لطرز = لطرز	
أبو عمرو (الشيبي)	١١٣٧، ١٤١٥، ١٤٣٣
أبو عمرو بن الحاجب = ابن الحاجب	
عمرو بن الحمق	٣٠٢
عمرو بن سعيد بن العاص	١٠٩٤
عمرو بن شمس	٦٩٩
عمرو بن شقيق	١٢٣٤
أبو عمرو بن العلاء	٢٠٨، ٢٥٨، ٢٦١، ٤٢١، ٤٨٦، ٧٩٣، ١١٣٣، ١١٥١
	١٢٦٢، ١٤٤٤، ١٤٧٧، ١٥١٥، ١٥٤١
عمرو بن معدى كرب	٨٨٨
عمران بن حطان	٩٥١
ابن عمرو	٢٤٥، ٢٤٦، ٣٠١، ١١٣٥، ١١٣٦، ١٤٦٩، ١٤٧٠
	١٥٠٨
عنزة	٥٩٦، ١١١٨
عيسى بن عمر	٤٠٠، ٤٠١، ٩٩٤، ١١٥١، ١٢٦٣، ١٢٦٧، ١٣٢٤
	١٤٧٦
غ = الغندوفون	
فا = الفارسي	
الفارسي	١٤٩، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٧، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٦
	٢٠٠، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤
	٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٨
	٣٠٤، ٣٢١، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٨٢
	٣٩٧، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٥٢، ٤٨٠، ٤٨٦



[illegible]

4677

1970 1971 1972

124V, 15VA

[illegible]

این قاضی

الفصل الخامس

أبو الفتح = ابن حمي

المصنف المأثور

التغذية



١٣٧٨، ١٣٨٠، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٢٧، ١٥٢٦	
١٥٥٨، ١٥٧٤، ١٦١٩، ١٦٢١، ١٦٢٦، ١٦٣٩، ١٦٤٩	
١٦٥٠، ١٦٧٩، ١٦٨٦	
٣٤٩، ٦٧٤، ٧٣٣، ٩٥١، ٩٥٢، ١٠٠٣، ١١١٧، ١١١٨	الفرزدق
١١٦٧، ١٣٠٠	
أبو القاسم بن برهان - ابن برهان	
أبو القاسم الزجاجي - الزجاجي	
أبو القاسم المرعشري - المرعشري	
أبو القاسم شيخ الحضروي ٥٣٩ (عبد الرحمن بن علي)	
أبو القاسم علي بن حمزة - علي بن حمزة البصري	
أبو القاسم القصبي - القصبي	
قاضي الري (أعوز بن ١٢٣٤ عبدالله)	
الفاضي أبو سعيد - السوزلي	
الفاضي عمر الدين (بن مقلد ١٦٨٧ الأنصاري)	
٢٣٦، ٢٢٩٤	قالون
٤٠٩، ٤١٠، ٨٤٠، ٩١٥، ١١١٧، ١١٧٨، ١٣٤٨	القال
١٣٥١، ١٣٥٣، ١٦٥٠	
٤٨٥	قتادة بن دعامة السدوسي
١١١٨	قنبة بن مسلم
٤٧٢، ٦٣٤، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٤١، ٨٤٠، ١٢١٥، ١٣٤٤	ابن قنبة



١٣٤٥، ١٣٤٨، ١٣٥١، ١٤٣٣، ١٤٧٣، ١٤٨٤، ١٥٥٠

١٥٥٣، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٦٤٩، ١٦٥٠

١١٣٥ قبيلة بنت النضر بن الحارث

١٢٩٢، ١١٧٧، ٩٤٣ القرصي

٣٥٩ القصباني

٩٥٤، ٨٣٨ ابن القطاع

٦٣٦، ٥٣٦ القطامي

١٠٨٧، ٦٩٩، ٦٨٢ قطرب

١٦٧٦، ٣٨٧ قعب بن أم صاحب

٨٣٨ ابن القوطية

١٦٠١ قوم من القرارة

١٦٥ ابن قيس الرقيات

ك = شكوفيون

١٢٧٥ أبو كبير المذلي

٧٥١ كثر

١٥٨٧، ١٥١٦ ابن كثر

١٤٣٧ الكرحمي

١٤٤، ١٧٤، ٢٢٥، ٢٥٢، ٢٨٢، ٢٩٢، ٣١٠، ٣٤٣ الكسبي

٣٨١، ٤١٢، ٤٥٤، ٤٩٤، ٥٢٣، ٥٥١، ٥٧٩، ٦٠٥

٦١٢، ٦٥٣، ٦٧٣، ٧٢٥، ٧٧٦، ٧٨١، ٧٨٥، ٧٨٦

٧٩٩، ٨١٢، ٨٩٠، ٨٩٦، ٨٩٩، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦

٩٢٥، ٩٧١، ١٠٧٦، ١١٣٦، ١١٣٩، ١١٧٧، ١٢٢٢

١٢٧٦، ١٢٩٢، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣١٦، ١٣٣٥، ١٣٥٧

١٣٨٦، ١٥١١، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٦٤٩، ١٦٥٩، ١٦٨٦

١٢٠٦ كعب بن مالك

١٣٩٨ كلب (قبيلة)

١٠٦٢، ٦٦٣، ١٤٥ الكميت

١١٩٠ الكندي







٤٣٩٣ ٤٣٩١ ٤٣٨٩ ٤٣٥٤ ٤٣٥٣ ٤٣١٦ ٤٣١٣ ٤٣٠٣  
 ٤٤٣٦ ٤٤٣٤ ٤٤٣٠ ٤٤٣٨ ٤٤١٤ ٤٤١٠ ٤٤٠٣ ٤٣٩٦  
 ٤٥١٧ ٤٥٠٩ ٤٥٠٦ ٤٤٨٤ ٤٤٨٣ ٤٤١٤ ٤٤١١ ٤٤٣٧  
 ٤٦٠٧ ٤٥٩٠ ٤٥٨٧ ٤٥٨٠ ٤٥٤٣ ٤٥٣٩ ٤٥١٩ ٤٥١٨  
 ٤٦٧٥ ٤٦٧٣ ٤٦٧١ ٤٦٧٠ ٤٦٥٦ ٤٦٥٤ ٤٦٤٥ ٤٦٠٨  
 ٤٧٣٤ ٤٧٣٧ ٤٧٣٤ ٤٧٣٣ ٤٧١١ ٤٧٠٦ ٤٦٩٨ ٤٦٩٧  
 ٤٨٥٣ ٤٨٥٠ ٤٨٤٨ ٤٨٠٦ ٤٨٠١ ٤٧٦٠ ٤٧٥١ ٤٧٤٦  
 ٤٨٨٥ ٤٨٧٨ ٤٨٧١ ٤٨٧٠ ٤٨٦٠ ٤٨٥٩ ٤٨٥٨ ٤٨٥٦  
 ٤٩٧٣ ٤٩٦٤ ٤٩٦٣ ٤٩٤٠ ٤٩٣٤ ٤٨٩٤ ٤٨٨٧ ٤٨٨٦  
 ٤١٠٤٩ ٤١٠٣٩ ٤١٠٣٥ ٤١٠٤١ ٤١٠٠٦ ٤٩٩٨ ٤٩٨٣  
 ٤١١٤١ ٤١١١٤ ٤١١٠٤ ٤١٠٨٨ ٤١٠٨٦ ٤١٠٧٧ ٤١٠٦١  
 ٤١٤٤٧ ٤١٣١٨ ٤١١٩٨ ٤١١٨٩ ٤١١٧٤ ٤١١٦٩ ٤١١٤٣  
 ٤١٤٨٣ ٤١٣٨١ ٤١٣٧٩ ٤١٣٦٦ ٤١٣٥٨ ٤١٣٥٥ ٤١٣٤٩  
 ٤١٣٣٨ ٤١٣٣٥ ٤١٣٣٣ ٤١٣٣١ ٤١٣٢٦ ٤١٣٢٥ ٤١٣٢٤  
 ٤١٤٠٨ ٤١٣٩٥ ٤١٣٨٥ ٤١٣٨٠ ٤١٣٦٩ ٤١٣٦٦ ٤١٣٦٤  
 ٤١٤٩٣ ٤١٤٩٣ ٤١٤٥٧ ٤١٤٣٦ ٤١٤١٨ ٤١٤١٥ ٤١٤٠٩  
 ٤١٥٤٩ ٤١٥٤٥ ٤١٥٤٠ ٤١٥٣٦ ٤١٥٣٨ ٤١٥١٣ ٤١٤٩٧  
 ٤١٥٩٦ ٤١٥٩٥ ٤١٥٨٦ ٤١٥٨٣ ٤١٥٥٩ ٤١٥٥٧ ٤١٥٥٤  
 ٤١٦٣٧ ٤١٦٣١ ٤١٦٣٠ ٤١٦٠٩ ٤١٦٠٨ ٤١٦٠٤ ٤١٦٠٠  
 ٤١٦٨٧ ٤١٦٨٦ ٤١٦٣٨  
 ٤٤٤٣ ٤٤٤١ ٤٣٧٠ ٤٣٤٧ ٤٣٣٠ ٤٣٩٨ ٤٣٤٠ ٤٣١٣  
 ٤٥٣٧ ٤٥٣٥ ٤٥٣٨ ٤٥١٥ ٤٥٠٧ ٤٤٨٣ ٤٤٦٣ ٤٤٥٨  
 ٤٧٣٣ ٤٦٨٨ ٤٦٧٦ ٤٦٦٩ ٤٦١٣ ٤٥٨١ ٤٥٦٣ ٤٥٥٨  
 ٤٩٠٩ ٤٩٠٠ ٤٨٩٧ ٤٨٧٣ ٤٨٣٧ ٤٨٢٨ ٤٧٩٣ ٤٧٣٤  
 ٤١١٣٥ ٤١١٠٤ ٤١٠٧٦ ٤٩٦٧ ٤٩٤٣ ٤٩١٩ ٤٩١٨ ٤٩١٦  
 ٤١٤٣٩ ٤١٣١٩ ٤١٣٠٣ ٤١٣٠١ ٤١١٩٣ ٤١١٥٩ ٤١١٣٦  
 ٤١٤٤٨ ٤١٤٤٥ ٤١٣٠٣ ٤١٣٧٩ ٤١٣٦٣ ٤١٣٣٣ ٤١٣٣٠  
 ٤١٦١١ ٤١٦١٠ ٤١٤٩٨ ٤١٤٩٧

المورد



١٤٦، ٣٩٤، ٤٧٠، ٤٧٣، ٧١٣، ٧٣١، ٧٥٤، ٧٩٧،	للتي
٧٩٨، ٨٨٣، ٨٨٤، ٩٣١، ٩٥٣، ١٠٤٥، ١١٧٩، ١٤٣٠،	
١٤٦٤، ١٤٩٠	
١٩٠	مهاد
١٢٩٤	ابن مهاد
١١٨٠	المجون
	محمد بن الحسن = ابن دريد
	محمد بن الحسين بن
	عبدالوارث - شيخ
	عبدالقاهر
	أبو محمد بن الخشاب = ابن
	الخشاب
	محمد بن السري = ابن
	السراج
	محمد بن سعدان = ابن
	سعدان
	محمد بن السميفع = ابن
	السميفع
	أبو محمد بن السيد = ابن
	السيد
	أبو محمد عبدالله بن محمد بن
	السيد الطليوسي = ابن
	السيد
	محمد بن عمرو = ابن
	عمرون
	محمد بن مسعود القرني =
	صاحب البديع
	أبو محمد البزدي = البزدي



١٠٦٤ ، ١٠٦٣ ، ٧٢٥	ابن مبرهن
١٠٤٢	المزور
١٢٠٦	مراة بن الربيع
١٠١٦	مسافع بن حذيفة العباسي
١٢٣٦ ، ١٢٠٣ ، ٩٧٢	ابن مسعود
٦٦٠	مسكين الدارمي
١٢١٠	مسلم
	مصنف - ابن مالك
٧٩٩ ، ٧٨١	ابن مضاء
٦٤٥	المضرب
١٣٤٨ ، ٨٤٠ ، ٨٢٨	المزور
١٤٥٥ ، ٩٨٩ ، ٤١١ ، ٢٣٢	المزري
٧١٧ ، ١٦٣	ابن معط
	مغربي - الوزير المغربي
	ابن مقبل - تميم بن أبي
	المعداني
١١٢٢ ، ٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٢٥٣	مكي
	ابن مكي - صفلي - أبو
	حفص الحميري
٨٤٦	ملك المؤيد صاحب حماة
١٥٦٤ ، ٥٤٢ ، ٣٠٢	ابن ملكوت
	أبو منصور - المولقي
	أبو موسى - الجزولي
	الموصلي - ابن جني
١٣٩٥	ميسون
	ميمون بن قيس - الأعشى
١٣٧٠ ، ١١١٧ ، ٦٧٢ ، ٥٩٥	الناطقة (الذبياني)
٦٤٣ ، ٦٣٧	الناطقة الجعدي







١٥٥١، ١٥٥٥	الحلبي
١٦٣٧، ١٦٦٨، ٧٤٤، ٧٤٣، ٧٤١	هليل (قبيلة)
١١٣٣	هشام (بن عمار)
١٦٨٨، ١٥٩٩، ١٦٨٣، ٩٨١، ٤٧٩	ابن هشام (توابع)
١٦٨١، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٠، ٥٢٩، ٤٧٦، ٣٩٣، ٢٥٢	ابن هشام المشرقي
١٥٩٦، ١٥٢٦، ١٦٦٣، ١٦٦١، ١٠٢٨	
١٦٦٨، ١٠٧٧	ابن هشام اللخمي
١٦٨٤، ٩٥٢، ٧٩٩، ٧٨١، ٣٤٣، ٣١٠، ٢٤٧	هشام بن معاوية القسري
١٢٠٦	هلال بن أمية
١٠١٠، ٩٥٤، ٨١٥	الواحد
١٤٦	الوحيد
١٥٣٢، ١١٢٤	ورش
١٦٢٦، ٨٤٢	الوزير المغربي
١١١٨	وكيع (بن حسان التميمي)
١٤٧	ابن وكيع
٩٤٥	الوليد بن عقبة
١٣٢٤	يحيى (بن وثاب)
	يحيى بن زياد - القراء
	ابن يزيد - امود
١٣٨٦، ١٣٥٧	اليزيدي
	يعقوب - ابن السكيت
٤٩٠، ٣١١، ٢٨٦، ٢٥٧، ١٨٢	ابن يعش
١٢٣٢	اليهودي
٦٨٥، ٤٨٦، ٤٦٢، ٤٦١، ٣٩٠، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١	يونس
١١٥١، ١١٣٢، ١٠٤٤، ٩٨٨، ٦٨٨، ٦٨٧، ٦٨٦	
١٢٤٢، ١٢٤١، ١٢٤٠، ١٢٣٩، ١٢١٦، ١١٧٧، ١١٥٧	
١٥١٥، ١٤٧٦، ١٣٧٦، ١٣١٣، ١٢٦٢، ١٢٤٥	



فهرس الأماكن والبلدان

١١٣٦	الأنبيل
١٣٤٨	أدمس
١٥٨٢	أزب
٧٨٣	الألعم
١١٩١	الأهواز
١٦٣٤	أهله
١٤٩٥	البحرين
٢٣٩	بدر
١١٨٩	بردرها
١٦٨٧	تربة القاضي عز الدين
١٥٧٦	تند
١٦٨٧	الجامع الأموي
١٤٩٥	حلولة
١٣٤٨	حنفي
١٤٩٥	حروراء
١٦٢٠، ١٦٢١	خروى
١٦١٨	حلس
١١٨٩، ١٤٤٢، ١٤٦٩	حولايا
١٦٣١	عورتق
١٦٣٧	فاران
١٤٨٧	فقرى
١٦٨٧	دمشق
١٥٠١	رام هرمز
١٤٩٤	سبعان
١٥٥٨	سرجس
١٥٦٤	شورى



١٣٤٨	شعبى
١٥٥٤	مينند
١٦٣٧ ، ١٦٣٠ ، ١٤٨٧	مورى
١٦٨٧	المعادية
١٥٧٦	مرويت
١٦٨٧	قاميون
٧٤٢	قالي قلا
١٥٦٤ ، ١٤٤٦	قردد
١٤٦٩ ، ١٤٦٨ ، ١٢٥١	قرقرى
١٤٨٧	للمدينة
١٠٠٤	لريد
١٢٢١	لوصول
١٤٨٧	على



فهرس الكتب الواردة في النص المفق

الأبواب المشككة	الإيضاح
الشعري	
أدب الكتاب لابن قتيبة	١٤٨٤، ١٢١٥
الأرشاف - شرف	
الأرجوزة (الألفية)	١٢٤٩
أشعار المذللين لابن حي	١٦٣٤
إصلاح الخل	٣٥٥، ٣١٤
إصلاح للشلق لأبي علي الدينوري	١٤٤
الأصول	٣١٦
الإعزاب عن مرشيد قراءة الآداب	١١٣١، ٨٨٣
إعزاب مكى	١١٢٢
الإعفال	١٢٢٨، ٢٨٥، ٢٠٠
أفعال ابن طريف	٨٣٥
الاقتضاب	١٤٤، ١٥٨، ٢٩٧، ٤٧٢، ٤٩٥، ٦٣٦، ٦٤٥، ٧٢١، ١٠٦٣، ١٣٥١، ١٤٨٦، ١٥٥٣، ١٥٧١
الإقناع	٩١٦
الأثنية	٨٢٢، ١٦٢
أمالى ابن الحاجب	٣١٣
أمالى أبي بكر بن الأثير	١١٥٤
أمالى ثعلب	٦٢٧
الأوسط	١٥٢٦، ٩١٦، ٣٣٠
إتجاز التعريف	١٦٠١
الإيضاح الشعري	٩١٨، ٩١٧، ٨٧٨، ٣٢٩
الإيضاح الفارسي	١٤٩، ٢٤٤، ٥٤٢، ٦٧٤، ١١٨٦، ١٣٦١، ١٤٦٥، ١٤٧٨
البحر = البحر المطرط	



١٣٠٣، ١٣٢٨، ١١٦٩، ١١٤٠، ١٧٧٦، ١٤٣٤	البحر الصبغ
١٦٨٤، ١٤١١، ١٣٧١، ١٣٦٨	
	البخاري - صحيح البخاري
٣٧١	البدیع (لغوي)
١٠٦٠	البدیع لأحمد بن طلحة الأموي
١٨٩	البيط (لأمن الفلج)
١٣٢٠	البيداديات
٤١٢	بغية الأمان
١٢٠٣، ٩٧٢، ٩٤٦	البلغة في معرفة أساليب اللغة
	الناسعة والعشرون - اللقائات
١٣٨٣، ١٢٤٤، ٩٠٥	البصرة
١٤٩١	تتقيف التسان
٧٩١	التحرير (للتووي)
٥٨٤	التحقفة
	التذكرة الفارسية - التذكرة
١٦٧، ١٩٢، ٢٢٥، ٢٦٠، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٤٧، ٣٥٨	التذكرة للتقارسي
٣٧٠، ٤٩٢، ٥٦٣، ٥٦٦، (ج١) ٥٩٢، ٦٤٤	
(ج١)، ٩٢٣، ١١٦٤، ١١٨٦، ١٢٠٢، ١٢٥٤	
١٢٨٥، ١٣١٠، (ج٢) ١٤٠٢، ١٤٦٨، ١٥٦٦	
١٥٨٦، ١٦٢٣، ١٦٣٠، ١٦٥٢، ١٦٦٥، (ج٧)	
١٦٨٥، ١٦٦٦	
١٥٨٧	التوضيح
١٦٣٩	التوضيد لأين في الأحوص
	التسهيل
١٦٢، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٢، ٣٣٣، ٣٢٩، ٤١٦، ٤٢١	
١٥٤٢، ١٦٣٤، ١٦٤٠، ١٦٧٠، ١٦٧٦، ١٦٨٠، ١٨٢٥، ١٨٣٢	
١٨٤٥، ١٨٥٢، ١٨٩٠، ١٩٠٥، ١٩٤٤، ١٩٤١، ١٩٥١	
١٩٢١٩، ١٩٢٢١، ١٩٢٧٤، ١٩٢٨٨، ١٩٣٩٦، ١٩٣٩٨	
١٩٣٩٩، ١٩٤٠١، ١٩٤٠٢، ١٩٤٠٥، ١٩٤١٢، ١٩٤١٤	



١٤١٨، ١٤٢٠، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٤٠	
١٤٤٢، ١٤٤٥، ١٤٩٤، ١٥٩٢، ١٥٣٩، ١٥٤٠	
١٥٤٢، ١٥٥٤، ١٥٥٨، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧	
١٦٠٦، ١٦١١، ١٦٤٤	
٩٦٦، ١٠٠٦، ١٣٩٦، ١٥٠٩، ١٥٧٢، ١٦٢٥	الطريقه لتعنين التريدي
١٦٢٧	
٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ١٣٨٤، ١٥٣٤، ١٥٣٧، ١٥٥٩	النكسة
٣٩٤، ٥٥٦	النعام
	النبي - النبي على مشكل
	الخماسة
	النبي على أوهام أي عى في ٤١٠
	أماله
٣٤٤، ٥٨٧، ١٢٦٠، ١٤٥٨	النبي على مشكل الخماسة
١١٣٦	التوصيح
	ج ص - الخصائص
٧٤٠	الجمال الصغرى
٨٧٦، ٩٠٨	الجلس للزجاجي
٩٦٥، ١٥٦٥	الجمهرة
٤٤١، ١٣٣١، ١٥٩٩	الحاشية (المؤلف)
	الحاشية - حواشي لشلوبون
١٧٠، ٢٤٠، ٦٢٤، ٦٤٤، ٧٤١، ٧٤٣، ٧٨٤، ٩٦٥	الحجة
٩٩٤، ١٠٠٠، ١٠٧١، ١٠٨٦، ١١٩٨، ١٢٠٤	
١٣٤٦، ١٣٦٦، ١٣٩١، ١٤٣٣، ١٥٢١	
٢١٦	الحقائق لابن كيسان
١٦٧، ١٨٢، ٣٥٢، ٩٥٢	الحنيبات
٤١٦	حلى العلى
١١٥٤	حواشي ابن الركلي
١٨٥، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٨٩، ٤٢٦، ٤٤٤، ٩٧٩	حواشي الشلوبون



٩٩٣، ١٠٠٧، ١١٠٤، ١١٣٢، ١١٤٠، ١١٧٣	
١٥٢٦	
٨٦٠	المخطوطات
٣٧٩، ٣٦٥، ٣٢٤، ٣١٥، ٣٠٤، ٢٥١، ٢٤٤، ٢٢٠	المجسالت
١٠٢٥، ١٠٢٢، ١٠٠٣، ١٠٠٢، ٩١٨، ٦٣٦، ٦١٦	
١٣٧١، ١٢٤٠، ١٢١٥، ١١٩٥، ١١٥٩، ١٠٧٠	
١٤٥٩، ١٤٥٨، ١٤٥٤، ١٤٤٩، ١٤٣٤، ١٤٠٣	
١٥٥٥، ١٥٣٧، ١٥٣٣، ١٤٩٧، ١٤٩٦، ١٤٧٦	
١٦٣٨، ١٦٣٤، ١٦١١، ١٦٠٩، ١٥٦٨، ١٥٦٤	
١٦٨٦، ١٦٦٨، ١٦٥٤، ١٦٥٠	
	المجسالت القديمة = المجسالت
١٦٨٧، ٢٢٩	المجسالت (الألفية)
١٦٧٦، ١٤٩١، ٦٤٢، ٤٠٦	الدرة (درة القوام)
٢٣٢	ذكرى حبيب
٣٧٨	رد الشارح
٤٨٠	رسالة ابن القزويني على الإيضاح
١١٥١	الرسالة الرشيدية
	الروض - روض الأنف
١٣٩٨، ٨٦١، ٣١٣	الروض الأنف
١٥٥٠	زيادات أي الحسن (على كتاب
	سبويه)
	من ص - سر الصناعة
	المسبك - مسبك المنظوم
١٥٤٠، ١٥١٢، ١٤٩٨، ١١٧٥، ١١٧٤، ٨٢٥	مسبك المنظوم
١٥٤٣	
١٥٨٢، ٦٣٤، ٢٠٠، ١٩٩	سر الصناعة
	ش ع - شرح العمدة
	ش غ - شرح العتبة



شرح شرف الارتشاف	
الشرح - شرح ابن الناطم	
الشرح - شرح الألفية لأبي حيان	
شرح ابن الناطم	١٤١٦، ١٣١٧، ١٤٤١، ١٦٦٥، ٧١٩، ٩٤٠
شرح ابن عصفور - شرح الجمل	
شرح الأبيات (في كتاب سيويه)	١٦٣٣
شرح الأبيات - الإيضاح الشعري	
شرح الأبيات لابن عصفور	١٤٣١، ٩٨٢
شرح الألفية لأبي حيان	٤١٦
شرح الإيضاح لابن أبي الربيع	١١٤٨
شرح الإيضاح لابن هشام	١٣٦٣
المختصر	
شرح الإيضاح لأبي البقاء -	
لصباح في شرح الإيضاح	
شرح الإيضاح لعبدالقاهر -	
لنقشبند في شرح الإيضاح	
شرح البدر - شرح ابن الناطم	
شرح التسهيل	٢٦٥، ٣٣٥، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٩٧، ٤٢٨، ٥٧٧، ٦٠٠، ٦٠٦، ٦٠٧، ٨٥٨، ٨٧٨، ٨٩٠، ٩٠٥، ٩٧٣، ٩٨١، ١٠١٥، ١١٢٧، ١١٤١، ١١٥٠، ١٢٠٨، ١٢٧٤، ١٣٣١
شرح التسهيل لأبي حيان	١٤٩٤، ١٤٥٧، ٤٤٢
شرح التسهيل لبعض الناس	٢٨١
شرح الجمل الكبير	٥٨٤، ١٩٥
شرح الجمل لابن عروف	١٠٧٤، ٤٠٧، ٣٩٨
شرح الجمل لابن عصفور	١٨٧٧، ٦١٨، ٥٨٤، ٥٧٦، ٥٠٦، ٤١٤، ٣١٨، ٢٢٤
	٩٩٧، ١١٢٥، ١١٦٣، ١١٦٨، ١٢٥٥، ١٢٧٠، ١٤٩٣، ١٣٣١



١٩٧	شرح المجاهدة الكبير
	شرح الحضراوي = شرح الإيضاح
	شرح الخلاصة = شرح ابن الناطم
٢٩٩	شرح القدره لابن الحبار
١٢٦٨، ١٠٧٧	شرح القدرية لابن هشام النحوي
١٣٦٥	شرح الشاطبية للفاسي
٤١٠، ٤١١، ٥٢٥، ٥٨٢، ٦٠٨، ٧٢٤، ٧٢٨، ٧٣٤	شرح العمدة
٧٥٤، ٧٥٩، ٧٦٥، ٧٩٠، ٨٠٩، ٨١٣، ٨١٦، ٨٢٢	
٨٣٠، ٨٣٤، ٨٣٦، ٨٤٨، ٨٥٦، ٨٩٠، ٨٩٦	
٩٠٠، ٩٠٤، ٩١١، ٩١٢، ٩١٩، ٩٤٥، ٩٩٠	
١٠١٠، ١١٢٤، ١١٤١، ١٢٥٠، ١٢٦٤، ١٣٧٤	
١٤١٦، ١٤٢٤، ١٤٢٨، ١٤٤٦، ١٤٥٦، ١٤٦٢	
١٤٧٢، ١٥١٢، ١٥١٦، ١٥١٨	
١٠٥٨، ١٠٧٦، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٥، ١٢٤٥	شرح العلية
١٣١٥، ١٣٨٣، ١٣٨٥، ١٤٣٨، ١٤٤٠، ١٤٩٢	
١٤٩٩، ١٥٥٦، ١٦١٦، ١٦٢١، ١٦٣٩، ١٦٨٢	
١٩٣، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٧، ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٤٨، ٦٤٢	شرح الكافية
٦٤٧، ٧٢٦، ٧٧٢، ٨٠٣، ٨٩٤ (بعض النسخ)، ٩٠٦	
٩٤٠، ١١٠١، ١١٠٤، ١١٢٦، ١١٥٧، ١١٦٤	
١١٧٤، ١٢٢٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٣٨٢، ١٤٠١	
١٤١٣، ١٤١٦، ١٤٢٤، ١٤٣٦، ١٥١٢، ١٥٩٢	
١٥٩٨، ١٦٠٩، ١٦٣٦، ١٦٤٤، ١٦٥٣، ١٦٥٤	
١٦٥٨، ١٦٥٦	
١٤٥٤	شرح الكتاب لابن عروف
٤٣٧	شرح الكفاية
١٤٧٠	شرح التمع لابن برهان
٢٣١	شرح التمع للتعايني
	شرح لمصنف لتسهيل = شرح



الشمهل	
شرح للمفصل لآل، الخاحب	١٠٤٢، ٧٠٤
شرح للمفصل لآل، بحر	١٨٢
شرح للمفصل السعافى	١١٩٠
شرح للمقرب	١٠٩٢، ٨٦٢، ٥٥٢، ٤١٨
شرح ديوان أبي تمام - ذكرى	
حب	
شرح عبدالقاهر - المتصد في	
شرح الإيضاح	
شرح قصيدة النظم في الأبنية لآله	٨٥٣، ٨٣٢، ٨٢١
شرح ك - شرح الكففة	
شرح كتاب مبيوه السوراني -	
نسخة السوراني	
شرح موجز الرماني	٨٤٢
شرف (الارتشاف)	٣١٤، ٢٩٤، ١٥٣
شواذ القراءات لآل، عدالوه	١٣٦٨
الصحاب	٢٤٨، ٣٨٧، ٤٤٢٨، ٧٧٢، ٧٧٣، ٨٢٤، ٨٧٦
	١١٨٦، ١٣٥٣، ١٥٠٣
صحيح البخاري	٦٣١ (نسخ)، ٩٣٤، ١٠٩٩، ١٢٣٢، ١٤٣٧
صناعة الكتاب	٤١٣، ٥٢٠
العبري	١١٦١
العمدة	١٦٦، ٧٣٤، ٧٥٩، ٧٩٠، ٨١٦، ٨٥٧، ٩١٢، ٩٢٥
	١١٤١، ١٤١٦، ١٤٥٦، ١٥١٢
العلوي	١٢٦٣
العرب	٢٣١، ٦٨٨، ٩٦٥، ١٠٠٦، ١٣٩٥، ١٥٠٥، ١٥٠٩
	١٥٧٢، ١٥٨٣، ١٦٢٥، ١٦٢٧
العرّة	١٢٤٥، ٩٥١
العرب ذوي عبيد	١٤٣٤



١١٦١	الغريدن
١٢٥٠	الماتق لأبي الفتح
٩١٦	الفرج
١٣٩٠	القمر
١٥٣٨، ٩٣٥، ٩٣٤	الفصح
٩١٥	فعلت وفعلت لأبي علي البغدادي
٨٢٥	الفصل
٩٠٦	كافية
	الكافية لابن الحارث - للقلعة
١١٧٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٢، ١٨٥، ٢١٤، ٢٢٩، ٣٣٥	الكافية لابن مالك
٤١١، ٥٥٦، ٦٤٧، ٧٥٩، ٧٦٠، ٨٦٥، ١١٥٦	
١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٥١٢، ١٦٢٣، ١٦٥٢، ١٦٥٣	
٢٣٠، ٥٦٧، ٩١٨، ١١٤٥	الكامل
٩٨٢	الكبر للأخفش
١٥٤٨	الكتاب (الألفية)
٩٢٢	كتاب درود
٢٢٢، ٢٤٥، ٣٧٤، ٤٣٨، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٧٨، ٦٥٤	كتاب سبويه
٦٧٥، ٧٠٩، ٧٢٠، ٧٥٧، ٩٥١، ١٠٠٢، ١١٦٩	
١٢٨٧، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٦٥، ١٢٦٠، ١٦٦٥	
١١٧٦، ٣١٢، ٦٠٤، ٨٤٥، ٩٧٣، ١١٠١، ١١٣٤	الكناف
١٤٣٨، ١٤٦٣، ١٥٠٩، ١٥٨١	
١٧٤، ١٤٧	الكفاية لابن الحياز
١٤٤	لحن العالمة للزبيدي
٢٨٦، ٣٣٧، ٩١٦، ١٤٥٣	اللمع
٥٠٠	اللمع الكامل
١٥٣٠، ١٢٧٦	اللوامع
١١٧٥، ١٥٤٠، ١٥٤٣	المواهل
١٩١، ٣٠٦، ٤٢٣، ٥٥٤٨، ٥٥٧٥، ٦٦٦، ٧١٨	المختص



١٥٩٣، ١٥١٩، ١٣١٩، ١٢٤٣	
٣٨٧	لترتعل
	لمسائل المصنعة من كتاب أي
	إسحاق - الإغفل
١٤٧٢	لمشكل لابن قتيبة
١٦٢٣، ١٦٠٧، ١٥٨٤، ١٥٧٩، ١٦٢٩، ٢٨٠، ٢٠٤	لمصباح في شرح الإيضاح لأبي
	البقاء العكوي
١١٢٢	معاني القرآن للقرء
٨١٢	معاني للكسائي
١٠٦٠	لمفتاح (مفتاح العلوم)
	لمفتاح - مفتاح الإعراب
١٤٤٥، ١٢٧٣، ١٢١٢، ١١٤٦، ٨٩٥، ٣٤٨	مفتاح الإعراب
١٥٤٣، ١٥٤٠	
١٥١٢، ٥١١، ٤٦٢، ٣٨٦، ٢٧٥، ٢٤٥، ٢٤٣، ٢٣٧	لمفصل
١٢٦١، ١١٨١، ١١٤٧، ١٠٣٦، ٨٧٠، ٨٥١، ٥٤٨	
١٥٤٣، ١٥٤٠، ١٢٩٠	
١٤٠٠	لمقامات
٧٤٠، ٦٦٧، ٥١٢	لمضيد في شرح الإيضاح
٩١٦، ٣٣٠	للقضب
١٥٤٩	لمقدمة (الألفية)
١٢١٠	لمقدمة صحيح مسلم
١٤٩٢	لمقدمة طاهر القزويني
٢٨٦	لمقدمة لابن الحاجب (الكافية)
٣٦٨، ٣٥٦، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٢، ٣٣٠، ٣٢٨، ٢٧٦	لمقرب
١٤٠٨، ١٣٧٣، ١٠٩٤، ٤١٧، ٤١٤، ٤٠٧، ٣٩٨	
١٥٠٥، ١٤١٧، ١٤١٢	
١٦٢١	لنقصور والمعنود لابن السراج
١٣٤٨	لنقصور والمعنود للقاتي



١٩٨	لمفتح
١٣٨٣	میزان العربیة
٣٦٢	ن (النهاية في غرب الحلیث
	والذكر)
٢٨٢	تسعة السیرانی
١٩٩٠، ٨٩٩، ٨٥٢، ٨٢٢، ٧٢٩، ٦٨٣، ٤٣٧	النظم (الألفية)
١٥١٧، ١٣٣٧	
١٤١٦	نكت ابن عقیل
١٢٤٣، ١٩٦	النوادر لأبی زهید
١٥٦٥، ٤١٢	النوادر للحیاتی
١١٧٨	النوادر للقلالی
١١٨٢، ١١٧٩	الوساملة



## المصادر والمراجع

- اختلاف الصخرة في اختلاف نحاة شكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرحي الربيعي (ت ٨٠٢)، تحقيق طارق الجبالي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- الإبانة في اللغة العربية الشرقية وإبانة الكلام، لسلمة بن مسلم العوني الصحاري، تحقيق مجموعة من الأساتذة، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط ١، ١٤٢٠.
- الانبهاج في أحاديث المراجع، لابن دحية الكلبي (ت ٦٦٣)، تحقيق رفعت فوزي عبدالطلب، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧.
- الإبدال، لأبي الطيب المقوي (ت ٣٥١)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠.
- الإبل، للأصمعي (ت ٢١٦)، تحقيق حامد الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٤.
- ابن هشام الأنصاري (آثاره، ومنهجه النحوي)، لعلي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٦.
- أبو العنافة (أشعاره وأخباره)، لشكري فيض، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٤.
- الإتياع، لأبي الطيب المقوي (ت ٣٥١)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠.
- إنحاف فضلاء البشر بقراءات الأئمة الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البناء الدماطي (ت ١١١٧)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- اتفاق اللباني والمترقي للعاني، لسليمان بن بدين (ت ٦١٣)، تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر، دار عمارة، عمان، ط ١، ١٤٠٥.
- الإحاطة في أبحار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣.
- إحكام الأحكام شرح عبدة الأحكام، لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢)، تحقيق أحمد محمد شاكر، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- الإحكام في أصول الأحكام، للأمامي (ت ٦٣١)، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، للكتاب الإسلامي، بيروت.
- أعيان الزعاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- أعيان النحويين البصريين، للسويدي (ت ٣٦٨)، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار



- الاعتصام، القاهرة، ص ١، ١٤٠٥.
- الامتياز، للأندلس الصغير (ت ٣١٥)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢٠.
- أدب الكتاب، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠.
- أدب الكتاب، لأبي بكر الصولي (ت ٣٣٥)، تحقيق محمد بحجة الأزري، للطبعة السلفية، مصر، والمكتبة العربية، بغداد، ١٣٤١.
- الأربعون، لابن المقرئ (ت ٣٨١)، ضمن: جهرة الأجزاء الحديثة، تحقيق محمد زيد الشكلة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١، ص ٤٦-٤٣.
- أرشاد الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأنطلي (ت ٧٤٥)، تحقيق وجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨.
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للتسلاطي (ت ٩٢٣)، للطبعة الأموية، بولاق، ١٣٢٣.
- إرواء الغليل في ترميز أحداث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- الأئمة والأئمة، للمرزوقي (ت ٤٢١)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- الأئمة وتلبية الجماهير، لقطر بن المستير (ت ٢٠٦)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق محمد نفش، المجلس العلمي بالجامة الإسلامية، للجنة للثورة، ط ١، ١٤٠٣.
- أساس البلاغة، للزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق عبدالرحيم محمود، مصورة دار للفرقة، بيروت.
- استدراك الغلط الواقع في كتاب العين، لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩)، تحقيق عبدالعالي الودعوي وصالح مهدي القرطوسي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٤.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالب (ت ٤٦٣)، تحقيق علي محمد البحايي، مصورة دار الجبل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق بركات يوسف هبود، دار



- الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- إسفار الفصح، لأبي سهل المروزي (ت ١٤٣)، تحقيق أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، للدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠.
- الأشباه والنظائر من أشعار المتكلمين والجاهلية والمتنصرين، محمد (ت ٣٨٠) وسعيد (ت ٣٩٠) أبي هاشم الثعالبي، تحقيق السيد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق عبدالإله تبهان ومختار طليمات وإبراهيم محمد عبدالله وأحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٤٠٧.
- الاختلاف، لابن دريد (ت ٣٢١)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- أشعار القصص وأخبارهم، لعبدالمعين للنوح، دار أسامة.
- أشعار النساء، للمرزباني (ت ٣٨٤)، تحقيق سامي مكّي العاني وهلال ناهي، دار عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- الإصابة في معرفة الصحابة، لابن حجر (ت ٨٥٢)، تحقيق عادل أحمد عبدالجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- إصلاح غلط الخنثين، للحطاي (ت ٣٨٨)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- إصلاح للنطق، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق محمد مربع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣.
- الأصمعيات، اختيار عبدالملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦)، تحقيق أحمد محمد شاکر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٣.
- الأصول، لابن السراج (ت ٣١٦)، تحقيق عبدالحسن الفتي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨.
- الأخذ، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، ضمن: ثلاثة كتب في الأخذ، تحقيق أوغست هافر، للطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢م، ص ١٦٣-٢٠٩.
- الأخذ، لأبي بكر بن الأثيري (ت ٣٢٨)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧.
- عتاق الكتب، لابن الأبار الفصاحي (ت ٦٥٨)، تحقيق صالح الأشر، مطبوعات



- مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٣٨٠.
- اعراض الشرطة على الشرطة، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالفتاح الحمور، دار  
عمار، عمان، ط ١، ١٤٠٦.
- الاعتناء في الفرق بين الشفاء والشفاء، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق حسين تيزول وعله  
محسن، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٩١.
- إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه (ت ٣٧٠)، دار الكتب المصرية، ١٣٦٠.
- إعراب القراءات الشاذة، للعكوي (ت ٦١٦)، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم  
الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق عبدالمعظم خليل إبراهيم، دار  
الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق علي فودة تيز، عمادة  
شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط ١، ١٣٩٩.
- الأعلام، للزركلي (ت ١٣٩٦)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٣، ١٩٩٨م.
- أعيان العصر وأعيان النصر، لصفدي (ت ٧٦٤)، تحقيق علي أبو زيد ونيل أبو عشة  
ومحمد موعود ومحمود سالم محمد، دار الفكر للعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط  
١، ١٤١٨.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١،  
١٤١٥.
- الإنفال، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع  
الثقافي، أبوظبي، ومركز جمعة الماجد، دبي، ١٤٢٤.
- الإصباح ببعض ما جاء من الخطأ في الإصباح، لابن الطراوة (ت ٥٢٨)، مع: الإصباح  
للفارسي، تحقيق حامد الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.
- الأعمال، لابن القوطية (ت ٣٦٧)، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢،  
١٩٩٣م.
- إقامة الدلائل على صحة التعليل وفساد التأويل، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق هاشم  
شلائش، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، ع ١٦، ١٣٩٣، ص ٣٥٧-٣٨٦.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البعلبوسي (ت ٥٢١)، تحقيق مصطفى  
السقا وحامد عبدالمجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.



- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر بن أبيان (ت ٥٤٠)، تحقيق عبدالحيد قطامي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٣.
- إكمال الإعلام بثلاث الكلام، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق سعد بن حمدان الشامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٤.
- الألفاظ، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق سليمان بن عبدالعزيز العوي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٣٢.
- الإلمام بشرح حقيقته الاستفهام، لابن هشام (ت ٧٦٦)، تحقيق عبدالفتاح السيد سليم، مجلة عالم الكتب، مج ٤، ع ١٤، ١٤١٤، ص ٤٣٧-٤٤٧.
- الأماكن (ما تعلق لفظه واغترق مسماه من الأمكنة)، لأبي موسى الحارثي (ت ٥٤٨)، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤١٥.
- أمالي ابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق فخر صالح قدره، دار الجليل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩.
- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢)، تحقيق محمود محمد الطاحي، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣.
- أمالي أبي عبدالله الزبيدي (ت ٣٦٠)، دائرة المعارف، حيدرآباد، ط ١، ١٣٦٧.
- أمالي أبي علي القالي (ت ٣٥٦)، غناية محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٤٤.
- أمالي الرجاسي (ت ٣٤٠)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٤١٧.
- الأمثال، لمؤرخ السلدوسي (ت ١٩٥)، تحقيق رمضان عبدالنواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، تحقيق عبدالحيد قطامي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٠.
- الأمثال، للنسوب لزيد بن ربيعة الخالجي (ت نحو ٣٧٣)، تحقيق علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٣.



- الأمانة والرياء والجهال، للزهري (ت ٥٣٨)، تحقيق إبراهيم السمرلي، مطبعة السعدون، بغداد.
- إنباء الغمر بآباء العمر، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩.
- إنباء ثروة عن آباء السعادة، للذهبي (ت ٦٢٤)، تحقيق محمد أبو الفتح إبراهيم، مكتبة دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦.
- الانتخاب لكشف الأبيات للمشكلة الإعراب، لابن عدلان اللوصلي (ت ٦٦٦)، تحقيق حامد الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- الانتصار للحريري في المقامات لابن بري (ت ٥٨٢)، بآخر: مقالات الحريري ص ٤٣٠-٤٨٥.
- الانتصار لسبويه على اللود، لأحمد بن محمد بن ولاد (ت ٣٣٢)، تحقيق زهير عبدالحسن سلمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- الأنساب، لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢)، تحقيق عبد الرحمن المنعم وغيره، مكتبة دار القاروق الحديثة، القاهرة، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٨٢-١٤٠٢.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي الراكب الأثيري (ت ٥٧٧)، تحقيق محمد عبيد الله عبد الحميد، مكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤.
- أنوار الربيع في أنواع البديع، لابن معصوم بلدي (ت ١١٢٠)، تحقيق شاكرو هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف، ط ١، ١٣٨٨، ١٣٨٩.
- أوضح المسالك إلى أغنية ابن مالك، لابن هشام (ت ٧٦١)، مع: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد بن عبدالعزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- الأيام والليالي والشهور، للفراء (ت ٢٠٧)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠.
- إنجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق محمد بن عبدالحفي عمار سامح، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، لمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٢.
- وتحقيق حسن بن أحمد العثمان، للمكتبة للمكتبة، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٢٥. وتحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٠.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق كاظم بحر المرحان، عالم الكتب،



- بيروت، ط ٢، ١٤١٦، وتحقيق حسن شاذلي فرهود، ط ١، ١٣٨٩.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لـحسن بن عبد الله القيسي (من القرن السادس)، تحقيق محمد بن حمود المدعحاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق إبراهيم محمد عبقاشة، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٥.
- الإيضاح لعلم النحو، لـزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق مازن المبارك، دار الفلاس، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التبيين والبلهح لابن جني، لابن ملكون الإشبيلي (ت ٥٨٤) وحواشي أبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥)، تحقيق أحمد محمد علام، مركز لبحوث والتواصل للعربي، الرياض، ط ١، ١٤٣٨.
- إيضاح الوقت والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق عيسى الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١.
- البارع، لأبي علي القتالي (ت ٣٥٦)، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ودر الحاضرة لعربية، بيروت، ط ١، ١٩٧٥م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠.
- البحر المحيط، للزركشي (ت ٧٩٤)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٤١٣.
- البداية والنهاية، لابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق عبد الله بن عبدالحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٤.
- البدیع، لابن منقذ (ت ٥٨٤)، تحقيق أحمد أحمد بدوي وحامد عبدالمجيد، وزارة الثقافة والإرشاد، الجمهورية العربية المتحدة.
- البدیع في علم العربية، عد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق فتحي أحمد علي الدين وصالح بن حسين العابد، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٠، ١٤٢١.
- البرصان والعرجان والعميان والحوالان، للمحافظ (ت ٢٥٥)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- البرهان في علوم القرآن، لـسحوي (ت ٤٣٠)، نسخة دار الكتب المصرية، بالرقم ٥٩



- تفسير، القرآن ٤، ١٦.
- البيد في شرح جمل الزحاجي، لابن أبي الزين (ت ٦٨٨)، تحقيق عياد بن عيد الشبيبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفرورآبادي (ت ٨١٧)، تحقيق علي البحار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (ج ١-٣) ١٤١٦، (ج ٤)، (٥) ١٤١٢، (ج ٦) ١٣٩٣.
- بغية الأمل في معرفة مستقبليات الأفعال، لأبي جعفر الليثي (ت ٦٩١)، تحقيق جعفر واحد، دار التونسية، ١٩٧٢م.
- بغية الإيضاح لتلخيص للفتاح، لعبدلشعال الصعدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٠.
- بغية الطالب في تاريخ حلب، لابن العديم (ت ٦٦٠)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفرورآبادي (ت ٨١٧)، تحقيق محمد النصري، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٦١.
- البهار، لأبي الحسن الأهوازي، تحقيق إبراهيم الغامدي، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣٠.
- البيان والنبين، للحافظ (ت ٦٥٥)، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الحافجي، القاهرة، ط ٧، ١٤١٨.
- تاج العروس من جواهر القاموس، فهد مرئسي الزبيدي (ت ١٢٠٥)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٣٨٥-١٤٢٢.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتية (ت ٢٧٦)، تحقيق السيد أحمد صفير، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣.
- تاريخ الإسلام، للذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق يشار عواد معروف، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- تاريخ الأمم والملوك، للطبري (ت ٣١٠)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٨٧.
- تاريخ ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١)، تحقيق عدنان درويش، معهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م.



- تاريخ ابن الوردي (ت ٧٤٩)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- تاريخ دمشق، لابن عساكر (ت ٥٧١)، تحقيق عمرو غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضل بن محمد التتويحي (ت ٤٤٢)، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط ٢، ١٤١٢.
- تاريخ الكبير، للبخاري (ت ٢٥٦)، تحقيق محمد عبدالعبد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- الخبيرة والتلذذة، لأبي محمد الصيعري (من القرن الرابع)، تحقيق فتحي أحمد مصطفى على الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، «جامعة أم القرى، مكة المكرمة»، ط ١، ١٤٠٢.
- البيان في إعراب القرآن، للعكوي (ت ٦١٦)، تحقيق علي محمد الجناوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٦.
- تبين الخفايا شرح كنز الدقائق، للزهلي (ت ٧٤٣)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، ط ١، ١٣١٣.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكوي (ت ٦١٦)، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١.
- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- تحرير ألفاظ التشبيه، لشنوي (ت ٦٧٦)، تحقيق عبدالغني الذفر، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٨.
- تحرير التحرير، لابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤)، تحقيق حفيظ محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعظم الشنعمري (ت ٤٧٦)، تحقيق زهير عبدالجسسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥.
- التحفة (النكت على الحاجة)، لابن مالك (ت ٦٧٢)، مطبوع باسم: شرح كفاية ابن الحاجب ليهدي الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب



- العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.
- النسخة الشافية في شرح الكافية، أنفي الدين القليلي (من القرن السابع)، نسخة مسموعة  
 بني جامع بالمكتبة السلطانية بإسطنبول، بالرقم ١٠٧٨.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)، لأبي جعفر البلبي (ت  
 ٦٩١) تحقيق عبدالمالك بن عيسى الشبي، ١٤١٨.
- تخرج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزهري، للزهري (ت ٧٦٢)،  
 تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن عزة، الرياض، ط ١، ١٤١٤.
- تخلص الشاهد وتخصيص الفوائد، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عباس مصطفى  
 الصاغي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- التحميم شرح للفصل، لـصدر الأفاضل الحوزي (ت ٦١٧)، تحقيق عبد الرحمن  
 العيمين، مكتبة العيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي (ت ٧٤٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة  
 الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- التذكرة الحوية، لـزركشي (ت ٧٩٤)، نسخة مكتبة كوبرلي في تركيا، بالرقم ١٤٥٨.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق  
 حسن هندلوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤١٩-  
 ١٤٣٧. ونسخة مكتبة نورعثمانية بإسطنبول، بالرقم ٤٥٦٢.
- تسهيل الفوائد وتكميل للمقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق محمد كامل بركات،  
 دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧. ونسخة مكتبة الدولة بولون، بالرقم ٦٦٢٨.
- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، للصفدي (ت ٧٦٤)، تحقيق السيد الشرفاوي،  
 مكتبة الحاشي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه (ت ٣٤٧)، تحقيق محمد بدوي المحتون،  
 المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥)، تحقيق عبدالفتاح  
 بحري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨.
- تعدد ما بعد "لا" على ثلاثة أقسام، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق سعيد بن علي  
 الغامدي، مجلة الدراسات اللغوية، مع ١٨، ع ٢، ١٤٣٧، ص ٦٣-٩٦.



- التعليقات والتواريخ، لأبي علي المحمدي (القرن الثالث والرابع)، تحقيق حمد الحامس، ط ١، ١٤١٣.
- التعليقة على كتاب سيويه، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- التعليقة على لمقرب، لبهاء الدين ابن النحاس (ت ٦٩٨)، تحقيق عمري عبدالراضي عبداللطيف، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦.
- تفسير الإمام مجاهد بن جبر (ت ١٠٢)، تحقيق محمد عبدالسلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط ١، ١٤١٠.
- التفسير البسيط، للواحدي (ت ٤٦٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٠.
- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق سيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨.
- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧)، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزل مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ٣، ١٤١٩.
- نقاليد للخلوص العربي، لأدم جاسك، ترجمة مراد ندغوت، معهد للخطوط العربية، القاهرة، ٢٠١٠م.
- الشفقة، لأبي بشر البندنجي (ت ٢٨٤)، تحقيق خليل إبراهيم العصية، وزارة الأوقاف، العراق، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق كاظم بحر لمرحان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٩.
- تكملة تاريخ الطبري، محمد بن عبد الملك الغماني، ضمن: ديوان تاريخ الأمم والملوك للطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٨٦/١١-١٨٩.
- تكملة شرح التسهيل لبدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦)، بآخر: شرح التسهيل، لأبيه، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي لمحتوت، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- التكملة والذيل والصلة، للصاغاني (ت ٦٥٠)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٩م.
- اتمام في تفسير أشعار هذيل بما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق أحمد تاحي الفسي وعبدية الخديوي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط



١٣٨١، ١.

- الشميل والمهاضرة، لأبي منصور النعالي (ت ١٢٩)، تحقيق عبدالفتاح الحلوة، الدار العربية للكتاب، ط ٢، ١٤٠١.
- تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، أنظر الجيش محمد بن يوسف (ت ٧٧٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨.
- التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف وضطاً في تفسيرها ومعانيها وتحريف في كتاب الغريبين، لابن ناصر السلامي (ت ٥٥٠)، تحقيق حسين بنناحه، دار كتوز إشبيلية، الرباط، ط ١، ١٤٢٩.
- التنبيه على توهم أبي علي في أماليه، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حسن هنداي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٣٠. وتحقيق سيدة حامد عبدالعال ونغرب حسن عبدالعاطي، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط ١، ١٤٣١.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بري (ت ٥٨٢)، الجزء الأول والثاني (من أول الكتاب إلى "وقش")، تحقيق مصطفى حجازي وعبدالعليم الطحاوي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠، ١٩٨١م. والجزء الثالث (من "هش" إلى "يلعق")، تحقيق عاطف محمد لغاوري، مركز تلك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرباط، ط ١، ١٤٣٠.
- التنبيهات على أخطاء الرواة، لعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥)، مع: لنقص ونقصون لقرآن، تحقيق عبدالعزيز الشامي، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (من أول الموجود إلى آخر باب الحكاية التي لا نقر)، لابن خروف (ت ٦٠٩)، تحقيق خليفة محمد بديري، مطبوعات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، طرابلس، ط ١، ١٩٩٥م. و(من أول الموجود إلى آخر التصغير)، تحقيق صالح بن أحمد القامدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤.
- تهذيب الأسماء واللغات، للثوري (ت ٦٧٦)، دار الطباعة للنشر، القاهرة، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.



- تذيب كتاب الأفعال، لابن القطاع العقلي (ت ٥١٥)، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣.
- تذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦ م.
- توجيه التلميح، لابن الحجاز (ت ٦٣٩)، تحقيق فائز زكي دياب، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٨.
- توضيح المفاهيم والمساالك شرح ألفية ابن مالك، لحسن بن قاسم الزبادي (ت ٧٤٩)، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨.
- الوصلة، لأبي علي الفلوبي (ت ٦٤٥)، تحقيق يوسف بن أحمد للطوع، ١٤٠١.
- ثمار القلوب في المضامف والنسب، لأبي منصور النعالي (ت ٤٢٩)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤.
- ثمرات الأوقاف، لابن حجة الحموي (ت ٨٣٧)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، فهد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط وبشير عيون، مكتبة الحلواني ومطبعة للنلاح ومكتبة دار البيان ودار الفكر، ١٣٨٩-١٣٩٢.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبدالمقرطبي (ت ٤٦٣)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤١٤.
- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، تحقيق عبدالله بن عبدالحسن انزكي، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط ١، ١٤٢٢.
- جامع البيان في القرنين السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤)، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨.
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق أحمد عمود القرميل، مكتبة الخالجي، القاهرة، ١٤٠٠.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمطور، لضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧)، تحقيق مصطفى حواد وحليل سعيد، مطبعة التجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٥.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله القرطبي (ت ٦٧١)، تحقيق محمد إبراهيم الخفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٤.
- المرحم والتعديل، لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧)، تحقيق عبدالرحمن النعالي، دائرة المعارف



- العثمانية، حيدرآباد، ط ١، ١٣٧١.
- المجلس الصالح الكافي والأئمة الناصح الثاني، للمعالين زكريا النهرواني (ت ٣٩٠)، تحقيق عبدالكريم سلمي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦.
- الجمل، للنسب للتحليل بن أحمد (ت ١٧٠)، تحقيق فخر الدين قلاو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- الجمل، للرحاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق ابن أبي شنب، مطبعة جولد كرويل، الجزائر، ١٩٢٦م. وتحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، بيروت، ط ١، ١٤٠٤.
- الجمل، لعبدالقاهر المرحاني (ت ٤٧١)، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢.
- جبهة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي (ت نحو ١٧٠)، تحقيق علي الجولوي، دار فضاء مصر، ١٩٨١م.
- جبهة الأمثال، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥)، مصورة دار الفكر، بيروت.
- جبهة اللغة، لابن دريد (ت ٣٢١)، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- حنان الجناس، للصنفي (ت ٧٦٤)، مطبعة الجوف، ط ١، ١٢٩٩.
- جوهر القرآن، جامع العلوم الباقي (ت ٥٤٢) مطبوع باسم: إهراب القرآن المنسوب إلى الفرج، تحقيق إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت.
- الجواهر للغة في طبقات الخفية، لعبدالقادر بن محمد القرشي (ت ٧٧٥)، تحقيق عبد الفتاح الحلوي، دار مصر، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣.
- الجهم، لأبي عمرو الشيباني (ت ٢٠٦)، تحقيق إبراهيم الإياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤.
- حاشية الألفية، لياسين بن زين الدين العلمي (ت ١٠٦١)، المطبعة ابولوية، فاس، ١٣٢٧. ونسخة جامعة الملك سعود، بالرقم ٧٠٣١.
- حاشية التصريح، لياسين بن زين الدين العلمي (ت ١٠٦١)، بحاشية: التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة. ونسخة جامعة الملك سعود، بالرقم ٥٠٦٨.
- حاشية شرح الفاتهي على فطر الندي، لياسين بن زين الدين العلمي (ت ١٠٦١)،



- مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٠.
- المجلة لقراء السبعة، لأبي علي القارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، دار للعلوم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣.
- حرز الأمان وجه النهائي في القراءات السبع، لأبي القاسم الشاطبي (ت ٥٩٠)، تحقيق محمد تيم الرعي، دار الفتاوى للدراسات القرآنية، دمشق، ط ٥، ١٤٣٠.
- حروف الممدود والمقصور، لابن أسكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج ١٠، ١٩٨٣م، ص ٣-٧٠، ودار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٥.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٧.
- الحكمة في تذكر "قريب" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَحْيَكَ أَكْثَرُ قَرِيبٌ﴾، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٠٥.
- الحفل في إصلاح الحفل من كتاب الجمل، لابن السيد البطلوسي (ت ٥٢١)، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت.
- الحفل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطلوسي (ت ٥٢١)، تحقيق عبداللّه الناصري، دار علماء الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م. وتحقيق يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.
- حلية المحاضرة، لأبي علي الحافلي (ت ٣٨٨)، تحقيق جعفر الكتاني، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م.
- الحماسة، للبحراني (ت ٢٤٨)، تحقيق محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، المطبع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٨.
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج البصري (ت ٦٥٦)، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠.
- الحماسة بلغربية، لأحمد بن عبدالسلام الشاذلي (ت ٦٠٩)، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- حوشى إيضاح التنهج، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥)، مع: إيضاح التنهج، تحقيق أحمد محمد علام، مركز البحوث والتواصل للعربي، الرياض، ط ١، ١٤٣٨.



- حوشي درة الفواص، لابن بري (ت ٥٨٢)، تحقيق أحمد طه حسنين سلطان، مع: حوشي ابن فطر على درة الفواص، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١١.
- حوشي المنفلوطي، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥)، تحقيق حماد بن محمد الشامي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢.
- الحيوان، للأصمعي (ت ٢٥٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٤.
- الحظائير (الجزء الثاني)، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق سعيد بن محمد القرني، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧.
- حريدة النضر وحريدة العصر (شعراء مصر)، لعبد الدين الأسفلهاني الكاتب (ت ٥٩٧)، تحقيق أحمد أمين وشوقي ضيف وإحسان عباس، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ١٤٢٦، مصورة عن طبعة ١٩٥١م.
- خزانة الأدب وقاية الأرب، لابن حجة الحموي (ت ٨٣٧)، تحقيق عصام شقوب، دار ومكتبة الهلال ومكتبة البدر، بيروت، ٢٠٠٤م.
- خزانة الأدب ولب باب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦.
- الحزّل والدالّ بين الدور والنهايات والديرة، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦)، تحقيق يحيى زكريا عبارة ومحمد أديب جبران، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٨م.
- المختصر، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق محمد علي البحار، الهيئة العامة للكتاب، للكتاب، القاهرة، ط ٤.
- خلق الإنسان، للأصمعي (ت ٢١٦)، تحقيق أولغست هفتر، ضمن: الكنز اللغوي في اللسان العربي، للطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣م، ص ١٥٨-٢٣٢.
- الفارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعمي (ت ٩٢٧)، تحقيق إبراهيم حمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- الفرس في أسماء المصنفين، لابن الساعاتي (ت ٦٧٤)، تحقيق أحمد شوقي بدين ومحمد سعد حشني، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص ١، ١٤٣٠.
- الفرس القويّة وبيت القصيدة، لابن أبي بكر المستعصي (ت ٧١٠)، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٦.
- الفرس المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القسم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦.



- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد بن عبدالحق عضية (ت ١٤٠٤)، دار الحديث، القاهرة.
- الدرة الألفية، لابن معطي (ت ٦٢٨)، تحقيق سليمان إبراهيم البلخي، دار القضية، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- درة القواس في ألوهام الخواص، للحريري (ت ٥١٦)، تحقيق عرفات مداحي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة، لتركيا الأنصاري (ت ٩٢٦)، تحقيق وليد الحسين، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (ت ٨٥٢)، مرقة محمد عبدالمعبد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط ٢، ١٣٩٢.
- الدرر النواع على همع طواع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- الدعاء، لأبي القاسم الطبراني (ت ٣١٦)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر المرحدي (ت ٤٧١)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط ٣، ١٤١٣.
- الفلاكي في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢)، تحقيق محمد بن عبدالمعبد القناس، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢.
- الدبارات، لشهابي (ت ٣٨٨)، تحقيق كوركيس عولا، دار التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦.
- ديون أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي، تحقيق حسن باجودة، نادي الطائف الأدبي.
- ديون الأدب، للقرابي (ت ٣٥٠)، تحقيق أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤.
- ديون أبي الأسود الدؤلي بشرح السكري، تحقيق محمد حسين آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٤١٨.
- ديون الأسود بن يعفر، جمع نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٧٠م.
- ديوان أعشى باهلة، ضمن: الصبح للثر في شعر أبي بصير الأعشى والأعشى الآخرين،



- مطبعة أدلف هارزوسن، يانق، ١٩٢٧م، ص ٢٦٦-٢٦٩.
- ديوان الأعشى الكبير، تعليق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠م.
- ديوان أعشى همدان، تحقيق حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، شراش، ط ١، ١٤٠٣.
- ديوان الألفه الأودي، تحقيق محمد أنونقي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان الأقبشير «الأسدي»، جمع محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٠م. وشرح عبدالرحمن الصفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق مسجع جميل الجليلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان أوس بن حجر، تعليق محمد يوسف نعم، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩.
- ديوان بشر بن أبي عازم الأسدي، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القسم، سوريا، ١٣٧٩.
- ديوان تأبط شر، تحقيق علي ذوالفقار شاکر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤.
- ديوان أبي تمام بشرح المصطفى النوري، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، (ج ١) ط ٥، (ج ٢) ط ٤، (ج ٣) ط ٤، (ج ٤) ط ٣، ١٩٨٣م. وشرح الأعلام الششمري، تحقيق محمد نادن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط ١، ١٤٢٥.
- ديوان لوبة بن الحمير، تحقيق حليس العطية، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان جابر الله الرعمشري، تحقيق فاضلة الخيمي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤٢٩.
- ديوان جرير، بشرح محمد ابن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م. وشرح محمد إسماعيل الصاوي، المكتبة التعاونية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٣.
- ديوان جميل، جمع حسين نصار، مكتبة مصر، ودار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.
- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١١.
- ديوان الحادرة بشرح (الزبدي)، تحقيق ناصر الدين الأسد، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١٥، ع ٢، ص ٢٦٩-٣٨٨.



- ديون حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م. وشرح عبدالرحمن الفيروقي، مكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٤٧.
- ديون الحطيفة، بشرح ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الشاذلي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧. وشرح السكري، تصحيح محمد بن الأمين الشنقيص، مطبعة القلم، مصر.
- ديون حيد بن ثور الحلبي، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١. وتحقيق محمد شقيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٢٣.
- ديون ابن حنوس، تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، ١٤٠٤.
- ديون الحنساء بشرح ثعلب، تحقيق أنور أبوسويلم، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٠٩.
- ديون يزيد بن الصمة، تحقيق عمر عبد الرسول، دار طعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ديون ابن الدعية بشرح ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاذ، مكتبة دار العربية، القاهرة، ١٣٧٩.
- ديون أبي ذيل الجمحي رواية الشيباني، تحقيق عبدالمعظم عيناخسن، مطبعة القضاء، الحنف، ط ١، ١٣٩٢.
- ديون ذلك ابن الحمصي، جمع مظهر الحجي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤م.
- ديون أبي ذؤيب الغذلي، تحقيق أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، ط ١، ١٤٣٥.
- ديون ذي الأصبع العدواني، جمع عبدالوهاب العدواني ومحمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، لتوصل، ١٣٩٣.
- ديون ذي ثومة، بشرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ص ١، ١٤٠٢.
- ديون ربيعة بن العجاج، ضمن: مجموع أشعار العرب، جمع ولیم بن أنور، لايزج، ١٩٠٣م.
- ديون الراعي النميري، تحقيق رائنهرت فايرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١. وتحقيق واضح الصمد، دار الجبل، بيروت، ط ١، ١٤١٦.
- ديون الزهّان، تحقيق محمد عبدالله الأهرم، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية



- بجامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٧٣م. وتحقيق علي لرشيد الحاسنة، مجلة مؤنة البحوث والدراسات، مج ٨، ع ٢، ١٩٩٣م، ص ٢٠٥-٢٦٢.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح ثعلب، تحقيق فخر الدين قبالوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط ٣، ١٤٢٨. وبشرح الأعمش الششمري، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، المطبعة المحمدية، مصر، ١٣٢٣.
- ديوان السموأل، تحقيق عيسى سايه، مكتبة صادر، بيروت.
- ديوان سويد بن أبي كاهل الششمري، جمع شاعر العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ط ١، ١٩٧٢م.
- ديوان الشافعي، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٦.
- ديوان الشعاع بن ضرار الليثاني، تحقيق صلاح الدين المادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان الشنفرى، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٧.
- ديوان أبي طالب بن عبدالمطلب بشرح أبي هفان النهدي وعلي بن حمزة البصري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٤٢١.
- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعمش الششمري، تحقيق دية الخطيب ولطفى العقال، إدارة الثقافة والفنون، البحرين، وللؤسسة العربية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- ديوان الطرماح، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٤.
- ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح لؤغلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحددي (ت ٤٦٨)، تحقيق فريدوح ديتيضي، برلين، ١٨٦١م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق عبدلوهاب عزام، لجنة التأليف والترجمة، ١٣٦٣.
- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق هدى جنهوشني، دار البشور، عمان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- ديوان عبدالمعطي بن ربيعة ودراسة في سوره وشعره، لوليد قصاب، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠١.



- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق حسين نصار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٧٧.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج بشرح الأصمعي، تحقيق عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان العرجي رواية ابن جني، تحقيق سحر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد، ط ١، ١٣٧٥.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٣٨٥.
- ديوان عروة بن حزام، جمع أنطوان القزاق، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٦.
- ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت، تحقيق ابن أبي شبيب، مطبعة حول كربوتل، الجزائر، ١٩٩٦م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، بشرح الأعمش الششمري، تحقيق حنا نصر الحني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٤.
- ديوان علي بن أبي طالب، تحقيق عبدالعزيز الكرم، ط ١، ١٤٠٩.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخرومي، تحقيق محمد محي الدين عبدالحاميد، المكتبة التجارية الكبرى ومطبعة السعدنة، ط ٢، ١٣٨٠.
- ديوان عمرو بن كلثوم النخعي، تحقيق مهن ميدان، النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط ١، ١٤١٣.
- ديوان عنزة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- ديوان ابن غلبين الأنصاري، تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت.
- ديوان ابن الفارض، دار صادر، بيروت.
- ديوان الفرزدق، بشرح عبد الله الصاوي، للمكتبة التجارية الكبرى، مصر. وبشرح إيليا الحايوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- ديوان القظامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيب، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.
- ديوان كثر عروة، جمع إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١.



- ديوان كعب بن زهير بشرح السكري، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٣.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق سامي مكّي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦م.
- ديوان الكميت بن زيد الأمشي، تحقيق محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان الكميت بن معروف الأصبدي، تحقيق حاتم الضامن، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤٣٤.
- ديوان ليلى الأحميلية، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤٢٤.
- ديوان الثلقب العبدى، تحقيق حسن كامل الصوي، معهد للخطوط العربية، ١٣٩١.
- ديوان ميمون ليلى، جمع عبدالستار أحمد قراح، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ديوان محمود الوراق، تحقيق وليد قصاب، ط ١، ١٤١٢.
- ديوان مسكين الشارسي، تحقيق عبدالله الجبوري وعطيل العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ط ١، ١٣٨٩، وتحقيق كارلن صادر، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان النعاني، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ديوان معن بن أوس اللزني، جمع نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٧م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦.
- ديوان لمهلون، تحقيق أنطوان القوال، دار الجيب، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- ديوان الدبقة الجعدي، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٥م.
- ديوان أبي النجم العجلي، جمع محمد أديب جبران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧.
- ديوان النمر بن تولب العكيلي، جمع محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان أبي تواس الحسن بن هاتم الحكمي، تحقيق إيغالد فاغنز، لل معهد الألماني للأبحاث



- الشرقية، بيروت، ط ٤، ١٤٢٢.
- ديوان المهنيين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥.
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع عبدالقدوس أبوصالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٢.
- ذم الدنيا، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق محمد عبدالقادر عطاء، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٤.
- ذيل طبقات الخبابة، لابن رجب (ت ٧٩٥)، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٥.
- ذيل العم في خير من غير، للحسيني (ت ٧٦٥)، ضمن: ذيل العم، للذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوي زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- ذيل مرآة الزمان، للتوئيني (ت ٧٢٦)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣.
- رؤوس المسائل وثقة طلاب الفضائل، للنووي (ت ٦٧٦)، تحقيق عبدالووف الكمال، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨. وتحقيق عبدالجواد حمام، دار النوادر، دمشق، ط ١، ١٤٣١.
- ربيع الأبرار وانصوص الأخبار، للزمخشري (ت ٥٣٨)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- الرد على المريزي في المقامات، لابن الحشاش (ت ٥٦٧)، بأحر: مقامات المريزي ص ٤٣٠-٤٨٥.
- رسالة في توجيه النصب في إعراب "فضلاً" و"لغة" و"خلاقاً" و"أبناً" و"هلم جزاً"، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار الأرقم، عتات، ط ١، ١٤٠٤.
- لمرسلة لموضحة في ذكر سرفات المتنبي وساقط شعره، لأبي علي الحافقي (ت ٣٨٨)، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٥.
- رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، تحقيق وليد محمد السرفقي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٨.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشمس الألويسي (ت ١٢٧٠)، تحقيق علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥.
- الروض الأنف في شرح السورة النبوية، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١)، تحقيق عمر



- عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ١، ١٤٢١.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الموزني (ت ٥٩٧)، تحقيق عبدالرزاق لهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي الذي تودعه للزبي في مختصره، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق محمد حبر الأثلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٣٩٩.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأباري (ت ٣٢٨)، تحقيق حاتم الطامرن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- الزهد، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- الزهد، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق ياسين محمد السولس، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٢٠.
- زهر الأدب وثمر الأياد، لأبي إسحاق الحصري القيرواني (ت ٤٥٣)، تحقيق علي البحايي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٧٢.
- زهر الأكمل في الأمثال والحكم، للحسن البوسي (ت ١١٠٢)، تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، الشركة المبدعة، ودار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠١.
- الزهر، محمد بن داود الأصبهاني (ت ٢٩٧)، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الرقاة، ط ٢، ١٤٠٦.
- الزينة، لأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٢)، تحقيق حسن بن فضال الله الحمداني وعبدالله سلوم السامرائي، مركز الدراسات والبحوث العلمي، صغاء، ط ١، ١٤١٥.
- السبعة، لابن مجاهد (ت ٣٢٤)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠م.
- سبيل المفلووم وفق المحتوم، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عادل سلمان وفاندر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ١، ١٤٢٥.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣.
- سفر السعادة وسفر الإفادة، لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٢)، تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥.



- سقط الزند، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩)، دار بيروت، ودار صادر، بيروت، ١٣٧٦.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، مكتبة المعروف، الرياض، ط ١، ١٤١٧.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي (ت ٨٤٥)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- السنن، لابن ماجه (ت ٢٧٣)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- السنن، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- السنن، للترمذي (ت ٢٧٩)، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥.
- السنن، للدارمي (ت ٢٥٥)، تحقيق حسين سليم أسد، دار للفكر، الرياض، ط ١، ١٤١٢.
- السنن، لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، انتشار السلفية، الهند، ط ١، ١٤٠٣.
- السنن، للنسائي (ت ٣٠٣)، تحقيق عبدلتاح أبوغدة، مكتب للطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦.
- السنن الكبرى، للبيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤.
- سائر الأمثال على "افعل"، لحمزة بن الحسن الأصبهاني (ت بعد ٣٥١)، تحقيق فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩.
- سير أعلام النبلاء، لذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥.
- السيرة، لابن هشام (ت ٢١٣)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإياري وعبدالحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٥.
- السيرة، محمد بن إسحاق (ت ١٥١)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٨.
- الشاطبية = حرز الأماني ووجه النهائي في القراءات السبع.



- الشافعية، لابن الخياط (ت ٦٤٦)، تحقيق حسن أحمد العشمان، المكتبة الملكية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٥.
- شذرات الذهب في أعيان من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩)، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤١٣.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (ت ٧٦١)، تصحيح محمد أمين عمران، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٧.
- شرح أبيات سيويه، لابن السرياني (ت ٣٨٥)، تحقيق محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤. وتحقيق محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط ١، ١٤٢٩.
- شرح أبيات سيويه، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق أحمد خطاب، مطابع الكتب العربية، حلب، ط ١، ١٣٩٤. وتحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- شرح أبيات معني اللبيب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق عبدالعزيم رباح وأحمد يوسف النفاق، دار المأمون، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧.
- شرح أدب الكاتب، للحواليقي (ت ٥٤٠)، تحقيق طيبة حمد بودي، كلية الأدب، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٩٥م.
- شرح أشعار المفلحين، لأبي سعيد السكري (ت ٢٧٥ أو ٢٩٠)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الألفية، لبيد الدين ابن مالك (ت ٦٨٦)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠م.
- شرح الألفية، لابن عقيل (ت ٧٦٩)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤.
- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، للعسكري (ت ٦١٦)، تحقيق عبدالرحمن بن عبدالله السميدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٩.
- شرح التسهيل، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي الشحات، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل النفاضة، للمرادي (ت ٧٤٩)، تحقيق ناصر حسين علي،



- دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٨.
- شرح التصريف، لشماتيني (ت ١٤٤٢)، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩.
- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز (ت ٦٨١)، تحقيق هادي غر وهلال ناجي، دار الفكر، عمان، ط ١، ١٤٢٢.
- شرح التعريف بضروري التصريف، لعمر بن أحمد اللقنسي (ت ٧٤٨)، تحقيق محمد بن عبدالحق عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، للجنة المنورة، ط ١، ١٤٣٢.
- شرح الشكوة (من أول الكتاب إلى باب الأسماء التي تذكر وتوثق)، للمكوي (ت ٦١٦)، تحقيق فوزية بنت دقل العتيبي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٤. و(من باب جمع التكميل إلى آخر الكتاب)، تحقيق حورية بنت مفرج الجهني، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٤.
- شرح الجزولية (السفر الأول)، لأبي الحسن الألبدي (ت ٦٨٠)، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥.
- شرح الجمل، لطاهر بن بابشاذ (ت ٤٦٩)، تحقيق حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- شرح الجمل، لابن الضائع (ت ٦٨٠)، تحقيق يحيى علون حسون، دار بغداد، بغداد، ودار أمل الجديدة، دمشق، ٢٠١٦م.
- شرح جمل الزجاجي (من أول الكتاب إلى آخر باب للحاطبة)، لابن عروف (ت ٦٠٩)، تحقيق سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب، ط ١، ١٤٠٠.
- شرح الحماسة، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- شرح خطبة التسهيل، لابن هشام (ت ٧٦٦)، تحقيق سعود بن عبدالعزيز الحنيز، مجلة الجامعة الإسلامية، للمدينة المنورة، ج ١٤١، ١٤٢٨، ص ٤١٩-٤٩٨.



- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي (ت ٤٢١)، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مصورة دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- شرح ديوان أبيد بن ربيعة العامري، تحقيق إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأثبات، الكويت، ١٩٦٢ م.
- شرح المشقة، للرزي الإسماعيلي (ت ٦٨٦)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الرزاق ومحمد محي الدين عبد الحميد، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- شرح سلور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤.
- شرح سلور الذهب في معرفة كلام العرب، للنحوي (ت ٨٨٩)، تحقيق توفيق بن جزاء المازني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤.
- شرح شعر الشنفرى الأزدى، لـحسن بن إسماعيل الحلبي، تحقيق علاء عبدالرؤوف الجبر، دار البيان، عمان، ط ١، ٢٠٠٤ م.
- شرح شواهد الغني، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق أحمد طاهر كوجان، لجنة التراث العربي، دمشق، ١٣٨٦.
- شرح شوبهد شرح الشافية، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الرزاق ومحمد محي الدين عبد الحميد، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- شرح عمدة الحفاظ وعمدة اللاحظ، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق أحمد بن إبراهيم المعيني، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠.
- شرح القصص، لابن هشام اللحي (ت ٥٧٧)، تحقيق مهدي عبيد حاسم، ط ١، ١٤٠٩.
- شرح القصائد لتسع المشهورات، لابن النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام، العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الأثير (ت ٣٢٨)، تحقيق عبد السلام هارون، دار طعارف، ط ٥، ١٩٩٣ م.
- شرح قصيدة بانت سعاد، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالله الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط ١، ١٤٣١.
- شرح لفظ لندى وبن الصدى، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق محمد محي الدين



عبدالحمد، مطبعة السعادة، ط ١٠، ١٣٧٩، والمكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.

- شرح الكافية، للرضي الإسماعيلي (ت ٦٨٦)، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة فلوريانس، لييا، ١٣٩٥.

شرح كافيّة ابن الحاجب، لغير المين بن جماعة (ت ٧٢٣)، (هو النحلة لابن مالك)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.

شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عبدالنعم أحمد هريدي، مركز لبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤٠٣.

شرح الكافية الكبير، لركن الدين الإسماعيلي (ت ٧١٥)، نسخة مكتبة فيض الله بإسطنبول، بالرقم ١٩٧٤.

شرح كتاب سيويه (المجلد الأول)، للرماني (ت ٣٨٤)، تحقيق محمد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤.

- شرح كتاب سيويه (من أوب السفر الأول إلى باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول)، لأبي الفضل الصنار البليوسي (ت ٦٣٠)، تحقيق معيض بن مساعد العوفي، دار الناشر، لمدينة المنورة، ط ١، ١٤١٩. و(من باب ما يخر فيه عن النكرة بالنكرة إلى باب ما جرى في الاستفهام بحري الفعل)، تحقيق عزيزة بنت سليمان الذبياني، رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة، لمدينة المنورة، ١٤٣٤. و(من باب اسم الفاعل إلى باب ما يكون للمصدر حيناً لسعة الكلام)، تحقيق خالد بن محمد للطائي، رسالة ماجستير قدمت إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة، لمدينة المنورة، ١٤٣٣. ونسخة مكتبة كوبرلي بإسطنبول، بالرقم ١٤٩٢.

- شرح كتاب سيويه، للسراي (ت ٣٦٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م. وتحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩. ونسخة مجموعة يهودا بمكتبة برنسون، بالرقم ١٠٣.

- شرح لامية الأفعال، لغير الدين بن مالك (ت ٦٨٦)، دار عمر بن الخطاب، القاهرة،



- ومكتبة الوادي، صنعاء، ط ١، ١٤٣١.
- شرح الفمعة البقرية في علم اللغة العربية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق هادي غر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧، ودار البازيري، عمان، ٢٠٠٧م. وتحقيق صلاح زواي، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٤م.
- شرح الجمع، للمايني (ت ٤٤٤)، مطبوع باسم: القواعد والقوائد، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلأ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.
- شرح الجمع، لابن بريهان (ت ٤٥٦)، تحقيق فاذر فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٠٤.
- شرح مشكل شعر المثنوي، لابن سيده (ت ٤٥٨)، تحقيق محمد رضوان البداية، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٥. وتحقيق مصطفى السق، وحامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- شرح المعلقات العشر، للمصطفي التبريزي (ت ٥٠٢)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣)، إدارة الطباعة للنشر، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- شرح المفصلات، لأبي محمد الأتباري (ت ٣٠٤)، تحقيق كارلوس يعقوب لابل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٣٠م.
- شرح لمقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي شبلوبين (ت ٦٤٥)، تحقيق تركي بن سهو العنبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣.
- شرح لمقدمة الشخبية، لطاهر بن بابشاذ (ت ٤٦٩)، تحقيق خالد عبدالكريم، ط ١، ١٩٧٧م.
- شرح مقصورة ابن ديد، لابن خالويه (ت ٣٧٠)، مع: ابن خالويه وجهوده في اللغة، تحقيق محمود حاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- شرح مقصورة ابن ديد، للمصطفي التبريزي (ت ٥٠٢)، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة الشعارف، بيروت، ١٤١٤.
- شرح ملحمة الإعراب، للحريري (ت ٥١٦)، تحقيق مركات يوسف هيوه، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- شرح النظم الأوجز فيما يهزم وما لا يهزم، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق علي



- اليوب، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٥.
- شرح نظم للمصور والممدود لابن مالك، لعمار بن عيسى، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٧.
- شرح نقاض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن لثلي (ت ٢١٠)، تحقيق محمد إبراهيم حور ووليد محمود عاظم، المجمع الثقافي، أبوظبي، ط ٢، ١٩٩٨م.
  - شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق موسى بنأي الطيلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠.
  - شروح تلخيص للفتاح، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٢.
  - شروح سقط الرند، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٤٠٦، مصورة عن طبعة ١٣٦٤.
  - شعب الإيمان، للبيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، والدار السلفية، بومبي، ط ١، ١٤٢٣.
  - شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسين عطون، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
  - شعر الأحوص الأنصاري، جمع عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١١.
  - شعر الأحطل غيات بن غوث العلوي برواية لسكري، تحقيق فخر الدين قبادة، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ٤، ١٤١٦.
  - شعر ثابت قطلة العنكي، جمع ماجد أحمد السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٣٩٠.
  - شعر الحارث بن خالد المحرومي، جمع يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، ط ١، ١٣٩٢.
  - شعر أبي حبة النمري، جمع يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، ١٩٧٥م.
  - شعر حنّاف بن نذبة السلمي، جمع نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
  - شعر الحوارج، جمع إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤م.
  - شعر أبي فؤاد الإبادي، جمع غوستاف فون غرتناوم، ضمن: دراسات في الأدب العربي،



- ترجمة إحسان عباس وأنيس فرقة ومحمد يوسف نجم وكمال البارقي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.
- شعر فطيل بن علي الخراعي، جمع عبدالكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٣.
- شعر أبي زيد اللطائي، جمع نوري حمودي القيسي، مطبعة للعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر زباد الأعصم، جمع يوسف حسين بكار، دار للنسوة، ط ١، ١٤٠٣.
- شعر ربيعة الرقي، جمع زكي فاكر الحائي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م.
- شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري، جمع سامي مكّي الحائي، مطبعة للعارف، بغداد، ١٩٧١م.
- شعر عبدالله بن الرزني، جمع يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١.
- شعر عبدالله بن الزبير الأسدي، جمع يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٤.
- شعر عبدة بن لطيب، جمع يحيى الجبوري، دار القوية، بغداد، ١٣٩١.
- شعر العجور السلول، جمع محمد تايّف النديمي، مجلة المورد، مج ٨، ع ١، ١٩٧٩م، ص ٢٠٧-٢٤٢.
- شعر عمر بن لؤي النسي، جمع يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٣، ١٤٠٣.
- شعر عمرو بن أحرّ قبايلي، جمع حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- شعر عمرو بن شاس الأسدي، جمع يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٤٠٣.
- شعر عمرو بن معدّي كرب الزبيدي، جمع مطاع لطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٥.
- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن.
- شعر ابن ميادة، جمع حنا جميل حقاد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢.
- شعر نصيب بن رباح، جمع داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر هذيل بن الحشم العدري، جمع يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٤٠٦.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار للعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.
- شعر يزيد بن الطخيل، جمع حاتم الضامن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٣م.
- شفاه العليل في إيضاح التسهيل، للسلسلي (ت ٧٧٠)، تحقيق عبدالله بن حسين



- البركاني، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦.
- خس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣)، تحقيق حسين العمري ومظهر الإيادي ويوسف عبدالحق، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- شوة القراءات، لتركزاني (من القرن السادس)، تحقيق طمران المعالي، مؤسسة البلاغ، بيروت.
- الشوارد، للصابغاني (ت ٦٥٠)، تحقيق مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣.
- شوهة التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عبدالحق ناصير، دار البشائر الإسلامية ودار الكمال للتحفة، دمشق، ط ١، ١٤٣٢.
- الصابحي، لابن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الصاعقل والشاحج، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩)، تحقيق عائشة عبدالرحمن، دار المعرف، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٤.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي (ت ٨٢١)، تحقيق محمد حسين خرس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الصباح، لبحوري (ت ٣٩٨)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطارة، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٣٧٦.
- صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤)، ضمن: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بليان الفارسي (ت ٧٣٩)، تحقيق شبيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- صحيح البخاري (ت ٢٥٦)، مصورة الطبعة السلطانية، مراجعة محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ص ١، ١٤٢٢.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، للكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨.
- صحيح مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى، مصورة دار عالم الكتب، الرياض، ط ١، ١٤١٧.
- الصلابة والصدق، لأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠)، تحقيق إبراهيم الكيلاني، دار



- الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- الصفوة الصغرى في شرح الشريعة الألفية، انقي الدين النيلي (من القرن السابع)، تحقيق محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.
  - صناعة الكتاب، لأبي جعفر النعمان (ت ٣٣٨)، تحقيق بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
  - الصناعتين، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥)، تحقيق علي الجبوري ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩.
  - ضرائر الشعر، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠.
  - الضعفاء، لأبي جعفر الطوسي (ت ٣٢٢)، تحقيق مازن السرساوي، دار همد الإسلام، القاهرة، ودار ابن عباس، مكتبة، ط ١، ١٤٢٩.
  - الضوء الالام لأهل القرن التاسع، للسجواني (ت ٩٠٢)، مصورة دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
  - الطبقات، لابن سعد (ت ٢٣٠)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.
  - طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (ت ٨٥٦)، تحقيق حافظ عبدالمعظم خان، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
  - طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١)، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي، الحلبي، القاهرة.
  - طبقات الصالحين، لابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣.
  - طبقات الشعراء، لابن العز (ت ٢٩٦)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٦م.
  - طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الحمصي (ت ٢٣٢)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة.
  - طبقات المفكرين، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة،



- ط ١، ١٣٩٦.
- ملفوظات لشيخنا لأسرار البلاغة وصوم حقائق الإحصاء، أبي بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠.
- المعري في بحر من غير، للنهي (ت ٧٤٨)، تحقيق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى الفراء (ت ٤٥٨)، تحقيق أحمد بن علي سير الميازي، ط ٢، ١٤١٠.
- العقد الفريد، لابن عبدربه الأندلسي (ت ٣٢٨)، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤.
- علم النحو، لابن الوريق (ت ٣٨١)، تحقيق محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠.
- علوم الحديث، لابن الصلاح (ت ٦٤٣)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر للعاصر، بيروت، ١٤٠٦.
- العدة في بحار الشعر وآدابه، لابن رشيق القزويني (ت ٤٦٣)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحاميد، دار الجليل، بيروت، ط ٥، ١٤٠١.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق بسام عبدلوهاب الجاني، دار ابن حزم، والحقان والجاني للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤٢٥.
- العناية شرح الهداية، لأكمل الدين الباري (ت ٧٨٦)، مصورة دار الفكر، بيروت.
- عبار الشعر، لابن طباطبا العلوي (ت ٣٦٢)، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٥.
- العين، للخليل بن أحمد (ت ١٧٥)، تحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي الخرومي، دار ومكتبة الهلال.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، دار الكتب المصرية، مصورة دار الكتاب العربي، بيروت.
- غاية التعريف في علم التصريف، لطاهر بن أحمد القزويني (ت ٥٨٠)، نسخة مكتبة قسطنطيني بتركيا، بالرقم ١٦٠٧.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (ت ٨٢٣)، تحقيق ج. برجستاسر، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.



- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حررة الكرمانلي (ت نحو ٥٠٥)، تحقيق  
شهران سركاال العجلي، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- الغرة شرح الجمع (من أول باب "يُنْ" وأحوالها إلى آخر باب العطف)، لابن الدهان (ت  
٥٨٠)، تحقيق فريد الزامل السليم، دار النعمرة، الرياض، ط ١، ١٤٣٢، (ومن أول  
باب القسم إلى آخر باب التصغير)، تحقيق عاتق بن زويد السلمي، رسالة دكتوراه  
قدمت إلى كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٦.
- الغرة للخفيا في شرح الدرة الألفية، لابن الحجاز (ت ٦٣٩)، نسخة جامعة الملك سعود  
 بالرياض، بالرقم ٤٢٠٩.
- غرب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، تحقيق حسين محمد شرف،  
المجلة العامة لشؤون لطابع الأمية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤.
- غرب الحديث، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد،  
١٣٩٧.
- غرب الحديث، لأبي إسحاق الخري (ت ٢٨٥)، تحقيق سليمان بن إبراهيم العابد،  
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١،  
١٤٠٥.
- غرب الحديث، لسخناني (ت ٣٨٨)، تحقيق عبدالكريم العزباوي، مركز البحث العلمي  
 وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، (ج ١، ٢) ط ٢، ١٤٢٢،  
(ج ٣) ط ١، ١٤٠٣.
- غرب القرآن (زهة القلوب في تفسير غرب القرآن العزيز)، شمس بن عزيز السحستاني  
(ت ٣٣٠)، تحقيق محمد أديب جبران، دار قتيبة، ط ١، ١٤١٦. وتحقيق يوسف  
 المرعشلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٣٤.
- الغرب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، تحقيق محمد المختار العبيدي،  
بيت الحكمة، قرطاج، ط ١، ١٩٨٩م.
- الغربيين، لأبي عبيد شروي (ت ٤٠١)، تحقيق محمود محمد الطناحي، المجلس الأعلى  
 للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠.
- اتفاق في غرب الحديث، للزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق علي البحاري ومحمد أبو  
 الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.
- الفاعرة للمفضل بن سلمة (ت نحو ٢٩٠)، تحقيق عبدالعظيم الصحاوي، دار إحياء



- الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٠.
- الفنجل، لأبي العباس لمود (ت ٢٨٥)، تحقيق عبدالعزیز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٦.
- فتح الأقدال وحق الإشكال بشرح لامية الأفعال، محمد بن عمر اليماني بمصر (ت ٩٣٠)، المكتبة المصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧.
- الفنان، لنعيم بن حماد (ت ٢٢٨)، تحقيق سمير الزهوي، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط ١، ١٤١٢.
- فوح الغيب في الكشف عن قناع الرب (حاشية على الكشف)، لطفي (ت ٧٤٣)، تحقيق إيهاد الفوح وحميد بن عطاء، حارة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ط ١، ١٤٣٤.
- فرحة الأدب، للأسود الغندجاني (كان حيا ٤٣٠)، تحقيق همد علي سلطاني، دار النور، دمشق، ١٤٠٦.
- الفرق، لابن أبي ثابت (من القرن الثالث)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨.
- الفروق، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥)، تحقيق جمال عبدالغني مدغش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- الفسر شرح الكبير على ديوان الشنقي، لابن حني (ت ٣٩٢)، تحقيق رضا وجب، دار البيان، دمشق، ط ١، ٢٠٠٤م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، تحقيق إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين، دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩١.
- الفصول الخمسون، لابن معطي (ت ٦٢٨)، تحقيق محمود محمد ططناحي، عيسى الباي الحبي، ١٩٧٧م.
- الفصح، لأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١)، تحقيق علي بن حمد الصاغي، دار طيبة الحضر، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣٨، وتحقيق عاطف مذكور، دار للتعرف، مصر.
- الفلاكة والمقولات، لشهاب الدين الفلبي (ت ٨٣٨)، مطبعة الشعب، مصر، ١٣٢٢.
- الفلك الدائر على ثلث الأسائر، لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦)، تحقيق أحمد الحوفي وبديوي طهانة، دار الرفاعي، الرياض، ط ١، ١٤٠٤.
- الفهرست، للنديم (ت ٣٨٠)، تحقيق أمين فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي،



- لندن، ١٤٣٠.
- فهرست ابن حجر الإشبيلي (ت ٥٧٥)، تحقيق محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- الفوائد المصنوعة في شرح المقصورة، لابن هشام النحوي (ت ٥٧٧)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠.
- فوات الوفيات، لابن شاکر الکتبی (ت ٧٦٤)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٧٣، ١٩٧٤م.
- فوح الشنا بمسألة "كلنا"، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق أحمد مطلوب، ١٣٨٢.
- ومجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، ع ٦، ١٩٦٣م، ص ٦٧-٩٨.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت ٨١٧)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- قشر القسر، لأبي سهل الزوزني (ت نحو ٤٤٥)، تحقيق عبدالعزيز بن ناصر المنيع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٧.
- قصر الأمل، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ١٤١٧.
- القصيدة المائكية في القراءات السبع، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق أحمد بن علي السلبس، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٩.
- قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق علي بن سالم باوزير، دار الوطن، الرياض، ص ١، ١٤٢٠.
- القلب والإبدال، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨. وتحقيق أوغست هفتر، ضمن: الكثر اللغوي في اللسان العربي، الطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣م، ص ١٥٨-٢٣٢.
- قواطع الأدلة، لأبي لطف السمعاني (ت ٤٨٩)، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- قواعد الشعر، لأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١)، تحقيق رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥م.



- قواعد للعارضة، لابن إياز البغدادي (ت ٦٨١)، تحقيق ياسين أبوالمعيا وشريف النجار وعلي توفيق الحنف، دار الأمل، إربد، ١٤٣٢.
- القواعد والقواعد (هو شرح الجمع)، للشعاني (ت ٤٤٢)، تحقيق الدكتور عبدالمعيا محمود الكعكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.
- القواني، للأعشى (ت ٢١٥)، تحقيق أحمد رجب الفلاح، دار الأمانة، ط ١، ١٣٩٤.
- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، بآهر: الكشاف للزمخشري، مصورة دار لطرفة، بيروت.
- الكافي في الإقصاد عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)، تحقيق فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٢.
- الكافية، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الأدب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- الكامل، للمبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٢٥.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لابن جبار المذلي (ت ٤٦٥)، تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنويع، ط ١، ١٤٢٨.
- الكتاب، لسبويه (ت ١٨٠)، تحقيق عبدالسلام هارون، مصورة دار الجبل، بيروت، ط ١. ومصورة دار صادر عن: طبعة بولاق، ١٣١٦. ونسخة ابن خروف (ت ٦٠٩)، خط سنة ٥٥٨، المخطوطة بالكتابة الوطنية الفرنسية، بالرقم ٦٤٩٩.
- كتاب الخط، لابن السراج (ت ٣١٦)، تحقيق عبدالحسين عماد، مجلة المورد، مع ٥، ع ٣، ١٣٩٦، ص ١٠٣-١٣٤.
- كتاب الخط، للزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق غام قدوري أحمد، دار عمار، عمان، ص ١، ١٤٢١.
- كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشككة الإعراب)، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨.
- كتاب الكتاب، لابن درستويه (ت ٣٤٧)، تحقيق إبراهيم السمرائي وعبدالحسين شغلي، دار الكتب القطرية، الكويت، ط ١، ١٣٩٧.
- الكشاف، للزمخشري (ت ٥٣٨)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق العلي (ت ٤٢٧)، تحقيق علي بن



- عاشور ونظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- كفاية للتلفظ وغاية للتلفظ، لابن الأجداني (ت نحو ٤٧٠)، تحقيق السالح علي حسين، جمعية الدعوة الإسلامية لمعلانية، ليبيا، ١٩٨٩م.
- الكتاب، للملك ملوك أبي الفداء إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢)، تحقيق جودة مهوك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٦.
- الكواكب السائرة بأعيان ثمانية العاشرة، لشهم الدين الغزي (ت ١٠٦١)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب لمعية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- الثاكن القريفة في شرح القصيدة، لأبي عبدالله القاسي (ت ٦٥٦)، تحقيق عبدالرزاق بن علي موسى، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ٢، ١٤٣١.
- الثاكني في شرح أمالي الفاي، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، تحقيق عبدالعزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤، مصورة دار الكتب لمعية، بيروت.
- اللامات، للزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥.
- التامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء لمري (ت ٤٤٩)، تحقيق محمد سعيد الملوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٩.
- الباب في علل البناء والإعراب، للعسكري (ت ٦١٦)، تحقيق غازي مختار طليمات وعبدالله نهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٦.
- لحن العوام، لأبي بكر الأبيدي (ت ٣٧٩)، تحقيق رمضان عبدالنواب، للطبعة الكمالية، ط ١، ١٩٦٤م.
- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤.
- لطائف الإشارات، لتقشيري (ت ٤٦٥)، تحقيق إبراهيم البسيوني، طبعة لمصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٠م.
- لغات القرآن، للقرطبي (ت ٢٠٧)، تصحيح جابر بن عبدالله السريخ، منشور علي الشبكة العالمية، ١٤٢٥.
- المع في العربية، لابن حني (ت ٣٩٢)، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه (ت ٣٧٠)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطاري، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩.



- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لابن الشعري (ت ٥٤٢)، تحقيق عطية رزق، دار فرانتس شتاينر شتوتغارت، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه، للحمود (ت ٢٨٥)، تحقيق أحمد محمد أبو رعد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٠٩.
- ما جاء على فقلت وأقمت بمعنى واحد، للشواشي (ت ٥٤٠)، تحقيق محمد المهدي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢.
- ما يجوز لشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القزاز القزويني (ت ٤١٢)، تحقيق رمضان عبدالوهاب ومصباح المادي، دار شعوب، الكويت، ودار الفصحى، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للمرجح (ت ٣١١)، تحقيق هدى محمود قراة، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٠.
- مالك وشمس أبنا توبة البيهقي، لأبسام مرهون الصغار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- المباحث الكلامية في شرح الجزولية، للورقي الأندلسي (ت ٦٦١)، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٣٩٨.
- المباحث للرؤية المتعلقة بـ"نزل" الشرطية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٨.
- المنسوط في القراءات العشر، لابن مهران (ت ٣٨١)، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.
- المنهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حسن هندوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- اللثي، لأبي الطيب المغوي (ت ٣٥١)، تحقيق عز الدين النوسي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٠.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن اللثي (ت ٢١٠)، تحقيق محمد فؤاد سركين، مكتبة الخالجي، القاهرة.
- مجلس ثعلب (ت ٢٩١)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٠م.
- مجلس العلماء، لتحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخالجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط ٢، ١٤٠٣.



- الجنبي، لامين دريد (ت ٣٢١)، تحقيق محمد عبدالمعبد بحان، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢.
- مجلس من أمالي أبي بكر بن الأثيري (ت ٣٢٨)، ضمن: ابن الأثيري سيرته ومؤلفاته، تحقيق حاتم الغنم، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٥.
- مجمع الأمثال، للميثاني (ت ٥١٨)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مصورة دار للتحفة، بيروت.
- المجلد، لامين فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق زهير عبدالحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦.
- المجموع بلغيت في غربي القرآن والحديث، لأبي موسى للنسبي (ت ٥٨١)، تحقيق عبدالكريم العزاوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦.
- مجموعة الوثائق السياسية لبعهد البيوي والخلافة الراشدة، محمد حيد الله، دار النفائس، بيروت، ط ٦، ١٤٠٧.
- الهيد في إعراب القرآن الهيد، للسفاقي (ت ٧٤٢)، نسخة دار الكتب المصرية، بالرقم ٢٢٢ تفسير.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢)، تحقيق عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- الحب والحبوب وللشموم والمشروب، للسري الرفاء (ت ٣٦٢)، تحقيق مصباح خلاويجي ومجاد النهي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٤.
- الحبر، لامين حبيب (ت ٢٤٥)، تحقيق إبراهيم خن شنتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الختسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لامين حبي (ت ٣٩٢)، تحقيق علي النعدي ناصف وعبدالفتاح إسماعيل شامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠.
- الحبر الوجز في تفسير الكتاب العزيز، لامين عطية الغرناطي (ت ٥٤٢)، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- المحصول، لمحمد الدين الرازي (ت ٦٠٦)، تحقيق طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨.
- المحصول في شرح الفصول، لامين إياز (ت ٦٨١)، تحقيق محمد صفوت محمد علي،



- رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، القاهرة.
- الحكم وأهبط، الأعظم، لابن سيدة (ت ٤٥٨)، تحقيق عبدالحميد هنتوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١.
- الحقيط، للصاحب بن عباد (ت ٣٨٥)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت.
- المجلد السعدي (حياته، وما تبقى من شعره)، لحاتم بن صالح الضامن، مجلة المورد، ص ٢، ع ١، ١٩٧٣م، ص ١٢١-١٣٦.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وقصديها، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢.
- المختار من لمن العامة لأبي حاتم السجستاني، اختيار باقوت الحموي (ت ٦٦٦)، مطبوعة مصورة لدى إدارة المخطوطات بالأوقاف الكويتية، بالرقم ٤٥٣.
- مختارات شعراء العرب، لابن الشعري (ت ٥٤٢)، تحقيق علي محمد الجبالي، مصورة دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور (ت ٧١١)، تحقيق روحية النحاس ورياض مراد ومحمد مطيع، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٢.
- مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري، محمد بن جلال الحنفي الشامي (ت ٨١٨)، تحقيق جابر بن عبدالله السريخ، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٣٤.
- مختصر العين (من أول الكتاب إلى حرف القاف)، لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩)، تحقيق عبدالعزیز بن حميد الحميد، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٢. و(من حرف الكاف إلى آخر الكتاب)، تحقيق محمد بن سلمان الرحيلي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.
- مختصر العين، لأبي الحسن الخوافي (من القرن الثالث)، تحقيق سوسن بنت عبدالله الحنفي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.
- مختصر العين، للمصطفى الإسكافي (ت ٤٦١)، تحقيق هادي حسن حمودي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط ١، ١٤١٩.
- المختصر في أعيان البشر، للملك الملوك أبي الفداء إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢)، للطبعة



١. الحسينية المصرية، ط ١.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن عبالويه (ت ٣٧٠)، تحقيق آثر جلوي، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- المخصص، لابن سيدة (ت ٤٥٨)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف (ت ١٤٢٦)، دار للعارف، القاهرة، ط ٧، ١٩٩٢م.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق محمد عبدالخالق عضية، نفس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١.
- مرآة الجنان وعبية القبطان، لابن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨)، تحقيق خليل للتصوير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- المرقف شرح الجمل، لابن الحشاش (ت ٥٦٧)، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢.
- الزهر في علوم اللغة وأنوعها، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أحمد جاد الملوك وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار جليل، بيروت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت ٧٦٩)، تحقيق محمد كامل بركات، معهد البحوث العسية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، (ج ١) ط ٢، ١٤٢٢، (ج ٢)، ط ١، ١٤٠٢، (ج ٣، ٤)، ط ١، ١٤٠٥.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مكتبة للدين، جدة، ط ١، ١٤٠٥.
- المسائل الخليليات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق حسن هندوي، دار القلم، دمشق، ودار للعارف، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- المسائل السغرية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة لرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣. وتحقيق عبدالصمد العشاش، مجلة عالم الكتب، مع ١٦، ج ١، ١٤١٥، ص ٥٧-٦٦.
- المسائل السغرية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق علي حسين البواب، دار طوبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٢. وتحقيق حسن إسماعيل مروة، ضمن: من رسائل ابن هشام النحوية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٠٩.
- المسائل الشرائيات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق حسن هندوي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط ١، ١٤٢٤.



- للسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق علي حابر المنصوري، الدار العلمية الشامية، ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠٢م.
- مسائل في إعراب القرآن، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق صاحب أبو جناح، مجلة المورد، مج ٣، ع ٣، ١٩٧٤م، ص ١٤٣-١٦٦.
- مسائل في النحو، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق طه محسن، مجلة المورد، مج ٢٥، ع ٣، ١٤١٨م، ص ١٠٧-١١٩.
- للسائل للشكوة (البغداديات)، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق صلاح الدين عباد الله السكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- للسائل للشكوة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق مصطفى الحنبري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.
- مسائل الأعيان وممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الجمع الثقافي، أبوشي، ط ١، ١٤٢٣.
- المستقصى، للفراني (ت ٥٠٥)، تحقيق محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- للمستقصى في الأمان، للزغشري (ت ٥٣٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- المسند، للشافعي (ت ٢٠٤)، تحقيق ماهر ياسين فحل، شركة غرنا، الكويت، ط ١، ١٤٢٥.
- المسند، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦-١٤٢١.
- المسند، لأبي بكر البرار (ت ٢٩٢)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصوري الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩-١٤٣٠.
- المسند، لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤٠٤.
- مسند الشهاب، للقضاعي (ت ٤٥٤)، تحقيق حمدي السلق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- مشكل إعراب القرآن، لفي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧)، تحقيق ياسين محمد السواس، دار الجامعة، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣.



- مشكلات موعلاً مالك بن أنس، لابن سعيد الأهلوسي (ت ٥٢١)، تحقيق طه بن علي بوسريح، دار ابن حزم، بيروت، ص ١، ١٤٢٠.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للغوي (ت نحو ٧٧٠) مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- المصنف، لعبد الرزاق بن همام العنعاني (ت ٣١١)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣.
- المصنف، لابن أبي شبة (ت ٢٣٥)، تحقيق محمد حرام، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط ١، ١٤٢٧.
- المصنف، لأبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢)، تحقيق عبدالسلام حلزون، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- المطالب العلية بزياد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار العاصمة، ودار الغيث، الرياض، ط ١، ١٤١٩.
- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد محمد حسن شراب، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١١.
- معالم مكة التاريخية والأثرية، لعائق بن غيث البلادي (ت ١٤٣١)، دار مكة، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٠.
- معاني الشعر لأشعثاندي (ت ٢٨٨)، تحقيق صلاح الدين للنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٤م.
- معاني القراءة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق عبد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوي، ط ١، ١٤١٢.
- معاني القرآن، للقراء (ت ٦٠٧)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجالي وعبد الفتاح شلي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣.
- معاني القرآن، للأخفش (ت ٢١٥)، تحقيق هدى محمود قزاعة، مكتبة القاملي، القاهرة، ط ١، ١٤١١.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٢٨)، تحقيق محمد علي العاصبي، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨.
- معاني القرآن وأعرابه، للزجاج (ت ٣١١)، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لقطرب بن المستر (ت ٢٠٦)، تحقيق محمد القير،



- رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية بجامعة الخراج  
بياتة في الجزائر، ١٤٣٦.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لأين فنية (ت ٢٧٦)، تحقيق ف. كزنيكو وعبد الرحمن  
بن يحيى شلعي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط ١، ١٣٦٨، مصورة دار  
الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥.
- معاهد التعريض على شواهد التلخيص، لأبي الفتح العباسي (ت ٩٦٣)، تحقيق محمد  
عيسى الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦)، تحقيق  
إحسان عيسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦)، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- معجم الشعراء، للرمزياني (ت ٣٨٤)، تحقيق ف. كزنيكو، مكتبة القدس، مصورة دار  
الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن  
تيمية، القاهرة، ط ٢.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١،  
١٤١٤.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، تحقيق  
مصطفى السقا، دار عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣.
- معجم مصطلحات الحصوص العربي، لأحمد شوقي بنين ومصطفى طوي، الخزانة  
الحسنية، الرباط، ط ٣، ٢٠٠٥م.
- معجم لتعلم الجغرافية في السورة النبوية، لعائق بن غيث البلادي (ت ١٤٣١)، دار  
مكة، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢.
- المغرب، للنووي (ت ٥٤٠)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة،  
١٣٦١.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للتذهبي (ت ٧٤٨)، دار الكتب العلمية،  
بيروت، ط ١، ١٤١٧.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأين هشام (ت ٧٦١)، تحقيق مارن المبارك ومحمد  
علي حدادش، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م. وتحقيق عبد اللطيف الخطيب، المجلس



- الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٢١.
- مفتاح القريب، للمفكر الرازي (ت ٦٠٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠.
- مفتاح الإعراب، لأمين الدين الهلبي (ت ٦٧٣)، تحقيق محمد عمر أحمد حسن، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٤٣٤.
- مفتاح العلوم، للسكاكي (ت ٦٦٦)، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق رفيع بن غزالي السلمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٦.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٥)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ووالدار الشامية، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- المفصل في سبعة الإعراب، للزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- المقضييات، اختيار المفضل بن محمد الضبي (ت ١٧٨)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشافعي (ت ٧٩٠)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعبسي (ت ٨٥٥)، تحقيق علي فاضل وأحمد محمد السوداني وعبد العزيز فاضل، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣١.
- المقدمات، للحريري (ت ٥١٦)، طبعه بولاق، ١٣٠٠، مصورة دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٣٥.
- للمقيس، لأبن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩.
- مقاييس التصور والتميز، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق عبد الحميد الخارشي، دار الطليعة، الطائف، ط ١، ١٤٢١. وتحقيق حسن هنداي، دار إشبيلية، إشبيلية، ط ١، ١٤٢٤.
- المقنن في شرح الإيضاح، لعبد القاهر المرحاني (ت ٤٧١)، تحقيق كاظم بحر المرحان،



- دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- المقصد في شرح الكلمات، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١)، تحقيق أحمد بن عبد الله الدويش، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٨.
- المقصد، لسمود (ت ٢٨٥)، تحقيق محمد عبدالحق عتيمة، مسيرة عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون (ت ٨١٨)، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار تحفة مصر، القاهرة، ط ٣.
- المقبعة الجزولية، لأي موسى الجزولي (ت ٦٠٧)، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، مطابع أم القرى، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨.
- المقرب، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ليهان الدين بن منقح (ت ٨٨٤)، تحقيق عبدالرحمن الطيم، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ١، ١٤١٠.
- المقصور والممدود، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥.
- المقصود والممدود، لابن ولاد (ت ٣٣٢)، تحقيق بولس بروليه، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- المقصود والممدود، لأي علي القالي (ت ٣٥٦)، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٩.
- الملاحن، لابن دريد (ت ٣٢١)، تحقيق عبد الإله تيهان، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٢م.
- الملخص في إعراب القرآن، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، تحقيق يحيى مراد، منشور على الشبكة العلمية.
- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)، تحقيق علي بن سلطان الحكيمي، ط ١، ١٤٠٥.
- الملحق في التصريف، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق فخر الدين قباوة، مصورة دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧. ومكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- من تاريخ النحو، لسميد الأفغاني (ت ١٤١٧)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٨.
- من نسب إلى أمه من الشعراء، لابن حبيب (ت ٢٤٥)، ضمن: نوازل للخطوط،



- تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١١، ٨٩/١-١٠٦.
- للنزال والفيار، لأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤)، تحقيق مصطفى حجازي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط ٢، ١٤١٢.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن القاسمي نجران النمل (ت بعد ٣٠٩)، تحقيق محمد بن أحمد العمري، مركز البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن ميمون (ت ٥٩٧)، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- النصف شرح تصريف اللزني، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٣.
- النصف للسارق والسروك منه، لابن وكيع (ت ٣٩٣)، تحقيق عمر خليفة بن إدريس، جامعة قارونس، بنغازي، ط ١، ١٩٩٤م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق سدي جلّازر، ١٩٤٧م.
- المنهل الصافي والمستوف بعد ثواني، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤)، تحقيق محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- لؤلؤة والمختلف في أسماء الشعراء، لأبي القاسم الأمدي (ت ٣٧٠)، تحقيق ف. كرتكو، مصورة دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- المؤلف والمختلف للدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق مولف عبدالقادر، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- لوزة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الأمدي (ت ٣٧٠)، (ج ١، ٢) تحقيق السيد صقر، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٦م، (ج ٣)، تحقيق عبدالله الخارب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٤م.
- لوزج، لابن السراج (ت ٣١٦)، تحقيق مصطفى الشويهي وبن سالم دلمرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥م.
- الموشح، للمرزباني (ت ٣٨٤)، تحقيق علي البحّاوي، نخبة مصر.
- الموشل في شرح النقص (قسم الأسماء إلى آخر مبحث الكتابات)، لحسين بن علي السخاقي (ت ٧١٤)، تحقيق أحمد حسن نصر، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة



- العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.
- للوفاء، لذلك بن نيس (ت ١٧٩)، تحقيق محمد غزاد عبدالباقى، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦.
- المؤلف، لابن كيسان (ت ٢٩٩)، تحقيق عبدالحسين القنطي وهاشم عبد شلاش، مجلة المورد، مج ٤، ع ٢، ١٣٩٥، ص ١٠٣-١٢٤.
- مؤلف الأذهان وموقف الوسنان، لابن هشام (ت ٧٦٦)، تحقيق علي فودة نيس، مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض، مج ٧، ١٩٨٠م، ص ١٣٧-١٩٤. وتحقيق حسن إسماعيل مروة، ضمن: من رسائل ابن هشام التحويلة، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٠٩. وتحقيق وليد السرفلي، مجلة عالم الكتب، مج ١٤، ع ٣، ١٤١٣، ص ٢٧٧-٢٨٥.
- ميزان الاعتدال، للذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق علي البحايوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٢.
- ميزان العربية، لأبي الزكوات الألباري (ت ٥٧٧)، تحقيق عبدالله بن محمد السديس، مجلة الدراسات الطوية، مج ١٩، ع ٣، ١٤٣٨، ص ١٨٧-٣٠٨.
- الثبات، لأبي حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢)، تحقيق برنارد ليفن، فرائز شايئر بقبسبادن، ١٣٩٤.
- نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤)، تحقيق محمد حسين خمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- نزهة الأدباء في طبقات الأدباء، لأبي الزكوات الألباري (ت ٥٧٧)، تحقيق إبراهيم الصمراي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ٣، ١٤٠٥.
- نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام (ت ٧٦٦)، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣)، تصحيح علي محمد الضباع، مصورة دار الفكر، بيروت.
- نصوص من كتاب لحن العامة لأبي حاتم السجستاني، جمع وتوثيق ودراسة علمر باهر الهادي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مج ٥٥، ع ١٢٧، ص ١٩-٤١، وع



- ١٢٨، ص ١٩-٨٥، ١٤٢٩.
- نصرة الإفريضي في نصرمة القرطبي، للمظفر بن الفضل العلوي (ت ٦٥٦)، تحقيق غني عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- فتح القليب من غصن الأندلس الرطيب، للمطري (ت ١٠٤١)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- الثبوت الحسن في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق عبد الحسين القلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- الثبوت على الألفية والكافية والثانية والثالث والاربع، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق فاضل جبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨.
- الثبوت على الحاجة - النجفة
- الثبوت في القرآن، لابن فضال الهاشمي (ت ٤٧٩)، تحقيق إبراهيم محمود الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٧.
- الثبوت والعبود، لأبي الحسن الطائري (ت ٤٥٠)، تحقيق السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- غاية السؤل شرح منهاج الأصول، لعبدالرحيم الأسوي (ت ٧٧٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الحجاز (ت ٦٣٩)، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير قدمت إلى فرع اللغة في قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق طاهر الراوي ومحمود الطاحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩.
- النوادر، لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥)، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٤٠١.
- النوادر، لأبي مسحل الأعرجي (من القرن الثالث)، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠.
- نوادر المحفوظات وأماكن وجودها (الجزء الأول)، لأحمد تيمور (ت ١٣٤٨)، مجلة الهلال، ج ١، أكتوبر ١٩١٩م، ص ٤٩-٦٥.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧)، تحقيق مجموعة من



- الأستاذة، مركز بحوث الكتاب والسنة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٩.
- عديّة العارفين في أسماء المؤلفين وأثر المصنفين، لإسماعيل باشا القفاددي (ت ١٣٣٩)، إسماعيلبول، ١٣٦٠، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٤١٠.
- مع المراجع في شرح جمع المصنفين للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١.
- الوالي بالقوات، للصفدي (ت ٧٦٤)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- الوالي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٤٠٧.
- الوافية في شرح الكافية (الشرح للتوسط)، لركن الدين الإسماعيلي (ت ٧١٥)، نسخة جامعة لعلك سعوت، بالرقم ٢١٠٨.
- الوحيات (الخماسة الصغرى)، لأي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١)، تحقيق عبدالعزيز اليماني، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٧م.
- الوساطة بين لفتي وعصومة، للحرثاني (ت ٣٩٢)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البحاولي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- وفاء لفقهوم في اختلاف القول والموسوم، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق بدر الزمان محمد شقيق النبالي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٩.
- الوفيات، لابن رافع السلمي (ت ٧٧٤)، تحقيق صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان (ت ٦٨١)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.



فهرس الموضوعات

٢	المقدمة
١٠	الدراسة
١١	المبحث الأول: ابن مالك وابن هشام الأنصاري، (ترجمة موجزة)
٢٢	المبحث الثاني: حاشيتا ابن هشام على الألفية
٢٣	المطلب الأول: تحقيق عنوان المخطوطتين، وتوثيق نسبتهما إلى ابن هشام
٢٩	المطلب الثاني: متجهما
٣٩	المسألة الأولى: طريقة ابن هشام في عرض المادة العلمية
٥٦	المسألة الثانية: عنايته بأراء العلماء
٧٣	المسألة الثالثة: اختياراته وترجيحاته
٨٢	المطلب الثالث: مصادرهما
٩٠	المطلب الرابع: موازنة بينهما وبين أوضاع المسالك
١٠١	المطلب الخامس: تقويمهما
١٠١	المسألة الأولى: بالمعنى
١٠٢	المسألة الثانية: للمأخذ
١٣١	المسألة الثالثة: التأثير والتأثير
١٣٨	المطلب السادس: وصف المخطوطتين، ومناخ متهم
١٤٠	النص المحقق
١٤٢	مقدمة الألفية
١٤٨	الكلام وما يتألف منه
١٦٤	للعرب وللبني



٢١١	السكرة والمعرفة
٢٣٥	العمم
٢٤٧	أسماء الإشارة
٢٥٦	الموصول
٢٩٥	المعروف بدالة التعريف
٣٠٧	الابتداء
٣٥٨	"كان" وأخواتها
٣٨٦	"ما" و"لا" و"لات" و"إن" المشبهات بـ"ليس"
٤٠٤	أفعال التقارئة
٤١٩	"إن" وأخواتها
٤٥٧	"لا" التي تنفي الجنس
٤٦٥	"ظن" وأخواتها
٤٧٧	"أعلم" و"أرى"
٤٨٢	المفاع
٤٩٧	السالب عن المفاعل
٥٠٣	اشتغال العامل عن المفعول
٥١٦	تعدي الفعل ولزومه
٥٢٩	النزاع في العم
٥٣٣	للمفعول للمثاق
٥٤٥	للمفعول له
٥٥٠	للمفعول فيه، وهو التسمي طريقاً



٥٥٨	المفعول معه
٥٦٣	الاستثناء
٥٧٥	الحال
٥٩٩	التعريض
٦١٦	حروف الجر
٦٦١	الإضافة
٧٣٩	المضاف إلى باء التثنية
٧٤٦	إعمال المصدر
٧٧٤	إعمال اسم الفاعل
٨٠٨	أبناء المصادر
٨٣٠	أبناء أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات للشبهة بما
٨٤٨	الصفة المشبهة باسم الفاعل
٨٧٤	التعجب
٨٨٩	"بهم" و "بهم" وما جرى مجراها
٩٢٧	"أفعل" لتفضيل
٩٥٧	التعش
١٠٠٣	التوكيد
١٠٣٣	العطف
١٠٤٣	عملف النسق
١١٠٣	البدل
١١٢٤	النداء



١١٥٦	المبادئ المضاف إلى باب التذكيم
١١٦٣	أسماء لازمت النداء
١١٧١	الاستغاثة
١١٧٤	الندبة
١١٨٣	الترعيم
١٢٠٠	الاعتصاص
١٢٠٧	التحذير والإغراء
١٢١٤	أسماء الأفعال
١٢٢٨	نونا التوكيد
١٢٤٧	ما لا يتصرف
١٢٧٨	إعراب الفعل
١٢٩٧	عوامل الخزم
١٣٠٩	فصل "لو"
١٣١٠	"أنا" و"نونا" و"لوما"
١٣١٥	الإعبار بـ"الذي" وبالألف واللام
١٣١٩	العدد
١٣٣٦	"كم" و"كائي" و"كنا"
١٣٤١	الحكاية
١٣٤٤	النائب
١٣٥٣	المقصود والممدود
١٣٥٨	كيفية تنبيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً



١٣٦٩	جمع التكسير
١٤٥٨	التصغير
١٤٨٠	النسب
١٥١١	الوطف
١٥٣٣	الإمالة
١٥٤٧	التصرف
١٥٧٩	عمر الوصل
١٥٨٢	الإبدال
١٦١٧	فصل
١٦٢٢	فصل
١٦٤٠	فصل
١٦٥٨	فصل
١٦٦٢	فصل
١٦٧١	الإدغام



فهرس الفهارس

١٦٩٠	فهرس الآيات القرآنية
١٧٠٩	فهرس القراءات القرآنية
١٧١٤	فهرس الأحاديث النبوية والآثار
١٧١٨	فهرس الأقوال والأمثال
١٧٣٧	فهرس الأشعار
١٧٥٠	فهرس الأعلام
١٧٨٠	فهرس الأماكن والبلدان
١٧٨٢	فهرس الكتب الواردة في النص المحقق
١٧٩٢	المصادر والمراجع
١٨٤٥	فهرس للموضوعات
١٨٥٠	فهرس الفهارس



تم بحمد الله